المجموعة النورية

المشتملة على ستة كتب في النحو

جمع وإعداد

محمد نوري ناص

مراجعة وتصحيح

فؤاد ناصر

الجزء الأول

دار نور الصباح

تركيا - مديات

NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ
TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY
TEL: (+90482) 4622775-4622774
E-mail: nursabahyayincilik@gmail.com

مؤسسة محمد نوري ناص

Title: Mecmuatun Nuriyye
Autor: Nuri Nas
Publisher: Nursabah
Pages: 544
Year: 2010
Printed in: Turas-Lebanon
Edition: 7

الكتاب: المجموعة النورية
المؤلف: محمد نوري ناص
الناشر: دار نور الصباح ـ تركيا ـ مديات
عدد الصفحات: ٥٤٤
سنة الطباعة: ٢٠١٠م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: السابعة

ISBN: 978-605-5652-04-3 (1.c)
9 786055 652043
Takim numarasi: 978-605-5652-03-6 (tk.)

دار نور الصباح

المجموعة النورية

المشتملة على ستة كتب في النحو

الأول: الكافية لابن الحاجب

الثاني: شرح الكافية للعلامة عبد الرحمن الجامي

الثالث: حاشية عبد الغفور اللاري على شرح الجامي

الرابع: حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على حاشية عبد الغفور اللاري المذكور

الخامس: الحاشية المسماة بعقد النامي لمحمد رحمي الأكيني على الجامي

السادس: حاشية عبد الحكيم السيالكوتي المذكور على أواخر الجامي

الجزء الأول

الطبعة السابعة
١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م

دار نور الصباح
تركيا - مديات

بسم الله الرحمن الرحيم

تنبيه

يقول المتوسل إلى الله تعالى محمد نوري بن الحاج إسماعيل الأستلّي جامع هذا المطبوع المشتمل على ستة كتب على هذا الطرز بعد التصحيح الممكن بدأنا بوضع متن الكافية لابن الحاجب ضمن إطار وشرح المولى عبد الرحمن الجامي في أعلى الصفحى وتحته حاشية عبد الغفور اللاري وحاشية عبد الحكيم السيالكوتي، مفصولاً بين كل كتاب والذي يليه بجدول وهذه الكتب المتداولة كلها موافقة في البحث وبعد انتهاء هذه الكتب وضعت حاشية عقد النامي لمحمد رحمى الأكيني في الوسط كما وضعت حاشية عبد الحكيم السيالكوتي المذكور على أواخر الجامي مبتدأ من صفحة ٢٦٥ من الجزء الثاني ولإتمام الفائدة جعلت التعقبة لحاشية عقد النامي لمحمد رحمى الأكيني المذكور.

بين يدي الكتاب

الحمد لله ربِّ العالمين و الصَّلاة و السَّلام على سيِّد المرسلين سيِّدنا محمَّد و على آله و صحبه أجمعين و بعد :

إنَّ علم اللغة العربية من أجلِّ العلوم و أفضلها ؛ لأنَّه المفتاح الذي نلج من خلاله إلى فهم القرآن الكريم والحديث الشرف فهماً صحيحاً، من أجل ذلك عكف علماء السلف والخلف على تعلم اللغة العربية و تعليمها، و صنَّفوا المتون و الشروح و الحواشي لتسهيل تعلُّم هذه اللغة العظيمة لغة القرآن الكريم، وكان ابن الحاجب ممن وُفِّقَ للتَّصنيف فوضع المتن المشهور المسمَّى بالكافية الذي لاقى عند العلماء قبولاً لا نظير له، فأقبلوا عليه فدرسوه و درَّسوه، ووضعوا عليه الشُّروح والحواشي، وقد قام الشيخ الفاضل محمد نوري ناص بن الحاج إسماعيل الأستلّي بوضع متن الكافية و شرحِها للشيخ عبد الرحمن الجامي وضمَّ إليهما أربع حواشٍ على شرح العلامة الجامي، ووضعها في كتاب واحد،وقد لاقى هذا الكتاب المسمَّى بالمجموعة النُّوريَّة قبولاً و رواجاً عند طلَّاب العلم و خاصة الأتراك منهم، وقد طبع هذا الكتاب عدَّة طبعات نفدت جميعها إلَّا أنَّ الطلاب كانوا يعانون من تداخل بعض التعليقات بالمتن والشرح، فقمت مع مجموعة من طلَّاب العلم بتنضيد هذا الكتاب من جديد وقمنا بالخطوات التالية:

١ـ ضبط وتشكيل متن الكافية كاملاً.

٢ـ ضبط وتشكيل أمثلة الشرح ووضعها بين قوسين.

٣ـ فصل تعليقات المتن والشرح ووضعها أسفلهما مباشرة.

٤ـ ضبط وتشكيل الشواهد الشعرية.

٥ـ كتابة الشواهد القرآنية بخط المصحف الشريف.

٦ـ وضع الأحاديث الشريفة ضمن قوسين.

٧ـ وضع علامات ترقيم لهذه الكتب الستة.

٨ ـ مقابلة الكتاب على نسخة معتمدة من قبل الشيخ محمد نوري ناص بن الحاج إسماعيل الأستلّي.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبَّل منَّا هذا العمل والجهد، و أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم والحمد لله رب العالمين.

فؤاد محمود ناصر

دمشق ٢٠٠٩م

حاشية علي عبد الغفور السيالكوتي

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من هو مصدر الكلمات وأفعالها، ومبتدأ العوامل وأعمالها، كل ما لا يليق بكبريائه عنه منصرف، وجميع الممكنات عن تصرفه غير منصرف، امتلأت ظروف الكائنات بمعربات آياته، وتلألأت على حروف المكوّنات مبنيات أماراته، عرّفها لمن ألقى السمع وهو شهيد، ونكرها على من في آذانه وقر وهو عنيد، تولهت الأوهام في بيداء جلاله، وأولعت الأفهام بعتيد نواله، أضمر أسراره الخفية في ضمائر أولي البصائر، وأظهر علاماته الجليلة على أبصار أولي الضمائر، ووضع آثاره دالة على ذاته، وأفعاله ناطقة بأسمائه وصفاته، نحمدك حمداً تفيض به شآبيب كرمك، ونشكرك شكرا تزمله بجلابيب نعمك، ونصلي على من أسلته من سلالة معد بن عدنان، وأيدته بأوضح التبيان ومعجز البيان، أمارات حقه مرفوعات، وعلامات صدقه منصوبات، شرائعه مجرورات إلى يوم الدين مؤيده، وأحكامه المؤيدة إلى الحين مؤبده، وعلى آله الخيرة، وأصحابه البررة، من لف لفهم صلح ونجا، ومن نكب عن ردفهم طلح وغوى، (وبعد): فهذه فوائد عالية تهتز بإدراكها أعطاف الأذهان، وفرائد غالية تثبت العقول لاحتوائها الأوزان، نادبها خيط خاطر أبي وأستاذي، وسمح بها بسيط من إليه في العلوم استنادي، مرجع الفحول والأجلة، منبع العقول والأدلة، إمام الآفاق بالاتفاق، أستاذ الكل في الكل على الإطلاق، رديف المتقدمين، وغطريف المتأخرين ناقد السابقين، وقائد اللاحقين، عبد الحكيم بن شمس الدين، أدامه الله ما دام بشير، ولاح كوكب منير.

وهـــذا دعـــاءٌ لا يُــــرَدُّ لأنّــــهُ

إصْـلاحِ أَصْـنَـافِ الـبَـرِيَّـةِ شَـامِـلُ

معلقة على الحواشي المعلقة للفاضل الكامل، والعالم العامل، اللاري على شرح الكافية لزبدة العارفين، وقدوة العالمين، وحيد أوانه، وفريد زمانه، عبد الرحمن الجامي، أفاض الله تعالى عليه وابل الغفران، وأسكنه بحبوحة خيار الجنان، وعلى ذلك الشرح من حيث انتهت حواشي الفاضل المذكور وهو مباحث الأصوات إلى آخره تكملة لها لإيضاح معظمها، وتسهيل مجملها، وتذليل صعابهما، وتزميل شعابهما، إسعافاً لمقترحي إطلاع رموزه، وإنجاحاً لسائلي افتتاح كنوزه، فبلغ من المقاصد قاصيتها، وملك من المحاسن ناصيتها، فيا أيها الناظرون لا تتخذوا مأخذها سهلاً مسهلاً، وفي طريقكم بئراً معطلاً، وأمعنوا فيها بعين الإنصاف، واستشرفوا إليها بلحاظ الاعتراف، فخذوها وكونوا من الشاكرين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وأنا المسكين الغريب، عبد الله الملقب باللبيب.

العقد النامي على الجامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن تنزه عن الألفاظ والحروف والأصوات، والصلاة على من تنزل عليه الآيات البينات، وعلى آله وأصحابه هداة الأمة إلى طريق النجاة والسعادات (وبعد) فيقول العبد الفقير إلى الله الغني محمد رحمي ابن الحاج أحمد الأكيني: هذه حاشية مسماة (بالعقد النامي) على شرح مولانا عبد الرحمن الجامي، للمقدمة الشهيرة بالكافية أخت الشافية؛ وهما توأمان أنتجتهما بكر فكر من هو وحيد أوانه، وفريد زمانه، ذو المفاخر والمناقب، الشيخ العلامة ابن الحاجب، أوصله الله تعالى إلى أعلى المراتب، جمعتها بعد أن أمليتها حين المذاكرة، وحررتها لدى المطالعة، مقتبساً من كلام أرباب الحواشي والشروح، مضيفاً إلى ذلك ما سنح ببالي الفاتر المجروح؛ لتكون مداراً في حل مشكلاته، وعوناً في كشف القناع عن معضلاته، وكان هذا دأبي في غالب ما أُقرئه لمن حضر مجلسي وحلقة درسي، رجاء أن لا ينسوني عن دعواتهم يوم رمسي، غير متحاش في ذلك عن طعن من هو في وجهي يُظهر الخلوص، ومن ورائي لا يزال في تفتيش مثالبي يغوص، ولا غرو فيه؛ فإن إخوان هذا الزمان جواسيس العيوب والنقصان، على أنه قد قيل: من صنف فقد استُهدِف، سيما من أطنب في البيان، وليس الفاضل من لا يغلط، بل

الحمد لوليّه[١]،

(١) الولي: ضد العدو وكل من ولي أمراً فهو وليه.

الفاضل من يُعدُّ غلطه بالبنان، فنستغفر الله مما طغى به القلم، وزلّ به الفكر وجواد الرقم، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ناصر في الدارين سواه. (قوله: الحمد لوليه) الحمد: هو الوصف بجميل على جميل اختياري قصداً، فقوله: الوصف تضمن واصفاً؛ وهو الحامد، وموصوفاً؛ وهو المحمود، وصيغة دالة. وقوله: بجميل؛ يُراد به المحمود به، كما أنَّ المراد بقوله: على جميل المحمود عليه؛ أي: لأجله، على أنَّ على للتعليل، فهذه أركان خمسة للحمد، ولا يلزم ذكر جميعها كلما حمد، بل يقتصر على بعضها كما ههنا حيث لم يذكر الحامد. والولي؛ إمَّا من الولي بمعنى القرب، أو من الولاية؛ لأنَّ كل من ولي أمر أحد فهو وليه؛ أي: حافظه وناظره والمتكفل بأمره، وكلٌّ من المعنيين محتمل ههنا، وقيل: أي للحري بجنس الحمد يعني لمستحقه، كما في الحمد لمستأهله، وهو المناسب لكنه لم يوجد بهذا المعنى، ويقال: إن الولي بمعنى الحري ليس من أسمائه تعالى، فمبنى التفسير على قصد المعنى الوصفي فاعرفه، ودلَّ بلامي الجنس والاختصاص على أن الحمد لا يكون لغيره كما نطق به قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾، وإنما سلك هذه الطريقة ولم يصرح باسمه سبحانه؛ لاشتمالها على زيادة أمر لا يحصل بغيرها؛ أعني: الدلالة على أهليته تعالى بالمطابقة مع ظهور كونه تعالى حرياً بالحمد، وشيوع استعماله في حقه تعالى لا غير. وعن بعض الصوفية: إن حقيقة الحمد إظهار صفات الكمال، وهذا يكون بالقول والفعل، وهذا أقوى ألا ترى أن آثار السخاوة تدل عليها قطعاً، لا تَخَلُّف فيها بخلاف الأقوال؛ فإن دلالتها وضعية، فالله سبحانه وتعالى لما بسط بساط الوجود على الممكنات ووضع عليه موائد الكرم والجود، فقد كشف عن صفات كماله وأظهرها بدلالات قطعية، وهذا أجل أفراد الحمد، ومن ثم قال عليه السلام ليلة المعراج: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك». وقدَّم الحمد على لوليه مع أن اسمه الشريف أهم، نظراً إلى كون المقام مقام الحمد، فإن الاهتمام بالحمد وإن كان عارضاً وبالاسم الشريف ذاتياً، إلا أن كون البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الأمور الذاتية

حاشية عبد الغفور على الجامي

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله: الحمد) مصدر المعلوم، واللام للجنس أو الاستغراق؛ أي: كل حمد من الأزل إلى الأبد من أي حامد كان، ويحتمل أن يكون مصدر المجهول أو القدر المشترك بين المصدرين، فإن مقام حمده سبحانه يلائمه الاستيعاب كما يلائمه الاستغراق، ويحتمل أن يكون الحاصل بالمصدر بمعنى: ساس وستايش. (قوله: لوليه) أي: للحري بجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم

(قوله: مصدر المعلوم) وهو الأظهر لكونه معدولاً من حمدت حمد الله للدلالة على العموم والدوام ولكثرة استعماله. **(قوله: أي: كل حمد الخ)** تفسير على كلا الوجهين وإشارة إلى أنه لا فرق بين الجنس، والاستغراق في إفادة اختصاص جميع المحامد به تعالى، وإنما الفرق بين الجنس لا يحتاج إلى معونة المقام الخطابي بخلاف الاستغراق، وعموم كل حمد؛ أي: قول يشعر بالتعظيم أو فعل كذلك مستفاد من اللام وعموم الأوقات من اسمية الجملة، وعموم كل حامد من ترك الفاعل قصداً للعموم، وفيه إشارة إلى أن اختلاف الأعراض باعتبار محالها لا يعتبر بالعرف، وإلا لكان هذا العموم داخلاً في عموم كل حمد. **(قوله: أو القدر المشترك)** في الرضي أن المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار نسبته إلى الفاعل، أو إلى متعلق آخر والفعل مأخوذ في مفهومه النسبة وضعاً فإن اعتبر من حيث إنه منسوب إلى الفاعل فهو مبني للفاعل، وإن اعتبر نسبته إلى متعلق آخر فهو مبني للمفعول، وإذا لم يعتبر شيء منهما فهو القدر المشترك، وقيل: القدر المشترك لما يطلق عليه لفظ الحمد. **(قوله: الحاصل بالمصدر)** المعنى المصدري من مقولة الفعل أو الانفعال فهو أمر غير قار الذات، والحاصل بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه، فالحمد بالمعنى المصدري: ستودن، والحاصل بالمصدر ساس عظمة، وليس المراد منه الأثر الذي يترتب على المعنى المصدري كالألم على الضرب. **(قوله: أي: للحري بجنس الحمد)** أي: الضمير راجع إلى الجنس سواء كان اللام للجنس أو الاستغراق، وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما صرح به القاضي في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾؛ وذلك ليفيد أن غيره تعالى ليس جديراً بالحمد أصلاً، ثم إن الولي بمعنى الحري ليس من أسمائه تعالى، وإنما هو بمعنى النصير أو المتولي للأمر القائم به، بل لم يوجد بهذا المعنى في الكتب المتداولة، نعم ذكر في الصحاح هو أولى به وأحرى، وفي شمس العلوم: ولي

والإجلال وادعاء التعين وأن الوهم لما يذهب إلى أن الجدير بالحمد غيره تعالى، وتعليق الحمد صريحاً بما يشعر بالعلية وغرابة الأسلوب التي تجلب الطباع إليه؛ لكون الجديد لذيذاً. **(قوله: والصلاة والسلام)** أي: الرحمة وإفاضة الخير نازلة من علوّ جناب الحق سبحانه على نبيه. **(قوله: على نبيه)** من النبوّة بمعنى: الرفعة، وهو في الشرع: عبارة عن إنسان بعثه الله على عباده للتبليغ، ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى تعالى الله عليه وسلم على أن فيه حسن الموافقة. **(قوله: وعلى آله)** أي: أهل بيته. **(قوله: وأصحابه)** جمع صاحب كطاهر وأطهار، أو جمع صحب بسكون الحاء كنهر وأنهار، أو

البيع وغيره إذا صار أولى به، فتفسيره بالحري مبني على قصده المعنى الوصفي دون ذاته تعالى بخصوصه وأقرب على أن استعمال مبدأ الاشتقاق كاف في الاشتقاق، فإن تم تمَّ وإلا فلا، وتفسيره بالمحب أو النصير أو المتولي لا يساعده الذوق السليم كما ترى. **(قوله: وإن الوهم)** عطف تفسيري للتعيين. **(قوله: صريحاً)** بخلاف الحمد لله فإنه تعليق بما يشعر بالعلية ضمناً؛ لكونه علماً للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به كالتعليق بالمشتق. **(قوله: من النبوة)** على وزن المروة في شمس العلوم: النبوة الارتفاع، وفي الصحاح والقاموس: النبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض، فإن جعلت النبي مأخوذاً منه؛ أي: شرف على سائر الناس، فأصله غير الهمزة فعيل بمعنى مفعول، وتصغيره نبي، والجمع أنبياء كأتقياء، وإن جعلته مأخوذاً من النبأ بمعنى الخبر؛ لأنه أنبأ عنه سبحانه وتعالى، فأصله الهمزة وتصغيره نبيء، وجمعه نباء كإسراء على ما قال سيبويه: ليس أحد من العرب إلا ويقول تنبأ مسيلمة بالهمز غير أنهم تركوا الهمزة في النبي كما تركوها في الذرية والتبرية والخاسية، إلا أهل مكة فإنهم يهمزون هذه الأحرف ولا يهمزون غيرها، وإنما جمع على أنبياء؛ لأن الهمز لما أبدل وألزم الإبدال جمع كجمع ما أصل لامه حرف العلة كعيد وأعياد، ولعدم احتياج الوجه الأول إلى ارتكاب تكلف اختاره، وقيل: إنه منقول عن النبي بمعنى الطريق؛ لأنه طريق إلى الله تعالى. **(قوله: إنسان بعثه الخ)** إنما قال: إنسان ليشمل مريم أم عيسى عليه السلام؛ فإنه قال بعضهم بنبوتها. **(قوله: أهل بيته)** أولاده وأزواجه وخدمه كما جاء في الحديث: ؟سلمان منا أهل البيت؟. **(قوله: كطاهر وأطهار)** تنظير لا استشهاد؛ لأنه يحتمل التأويل المذكور أيضاً، قال في شرح الكشاف: إنه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل وفي المطول أطهار جمع طاهر كصاحب وأصحاب. **(قوله: أو جمع صحب)** بمعنى: صاحب، أو جمع صاحب على ما في الصحاح،

رجح العارض، ولك أن تجعل ملاحظة السجع مرجحاً، وكذا أصالة تقدم المبتدأ. (جركسي وبوسنوي وغيرهما).

(قوله: والصلاة على نبيه) الإضافة إلى ضمير الولي للتشريف كما في بيت الله، وأورد أن في كلامه تفكيك الضمائر؛ لأن الأول راجع إلى الحمد، والثاني إلى الولي، والبواقي إلى النبي، وأجيب بأن التفكيك على ما سمع من الثقات إنما يتحقق فيما إذا وقع الضمائر في كلام واحد، وقوله: الحمد لوليه والصلاة على نبيه كلامان مستقلان، وأما قوله: وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه، فيمكن جعله كلاماً مستقلاً غير مربوط بما سبق، وقد يُجاب بتقدير المضاف(١) في قوله: على نبيه؛ أي: على نبي وليه، وفي قوله: وعلى آله؛ أي: على آل نبي وليه فحينئذ يكون الضمائر بأسرها إلى الحمد فلا تفكيك، ثم النبي بالهمز عند البعض فعيل بمعنى مفعل؛ أي: المنبئ عن الله تعالى، أو بمعنى مفعل؛ أي: المخبر؛ لأنه أنبأه الله تعالى بالإيحاء، والأكثر على أنه غير مهموز من النبوة بمعنى الارتفاع؛ لأنه مشرَّف على جميع الخلق ومرفوع الرتبة، أو رافع رتبة من تبعه، فهو أيضاً إما بمعنى مفعول، أو فاعل، وعن الخلخالي النبي: الطريق الواضح سُمي عليه السلام بذلك؛ لأنه طريق يوصل به إلى الحق، وعرفوه بأنه إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق؛ لتبليغ الأحكام، قيل: الأولى رجل بدل إنسان؛ ليُشعر بأن النبي لا يكون أنثى، فإنه وإن قيل يكون أربع من النساء أنبياء، لكنه غير صحيح على ما حقق في محله؛ وليخرج القول بكون الصبي نبياً كما قيل في يحيى عليه السلام، إذ الصحيح أن نبوّته بعد البلوغ، وهذا التعريف لا يشمل بظاهره زيد(٢) بن عمرو بن نفيل؛ لأنه إنما أُوحي إليه ما يحتاج إليه؛ لكماله في نفسه من غير أن يكون مبعوثاً إلى غيره على ما قيل، وقيل: من حيث نفسه المطمئنة مبعوث ومبلغ، ومن حيث نفسه الأمَّارة مبعوث إليه، وإنما لم يقل لتبليغ ما أوحاه إليه؛ ليشمل التعريف يوشع عليه السلام، فإنه وإن كان نبياً مأموراً بمتابعة موسى عليه السلام وتبليغ ما في التوراة إلى الخلق؛ لكنه يصدق عليه أنه مبلغ الأحكام، والرسول: أخص من النبي؛ لأنه يكون معه كتاب وشريعة جديدة كذا في الحاشية.

وأورد عليه بأن من له كتاب: آدم وشيت وإدريس وإبراهيم وداود وموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام، فيلزم انحصار الرسل فيما ذكر، مع أنه ورد في الحديث الصحيح: أن الرسل

(١) أراد به جنس المضاف فيشمل ما فوق الواحد فافهم.

(٢) وروي أنه قال: أيها الناس هلموا إليَّ؛ فإنه لم يبق على دين الخليل إبراهيم عليه السلام غيري، وفي الحديث: ؟ إنه يبعث أمة وحده ؟؛ أي: منفرداً بدين.

المتأدبين بآدابه. أما بعد؛ فهذه

يزيدون على ثلاثمائة، فالأصوب في وجه الفرق بينهما، أن النبي من أوحي إليه، ولو في النوم سواء أُمر بتبليغ الأحكام أو لم يؤمر، والرسول من أوحي إليه وأمر به بكتاب له وشريعة مستقلة، أو بكتاب من تقدمه وشريعته، كذا حرروه، ثم إن الواو في قوله: والصلاة الخ عاطفة، فإن قيل: الجملة الصلاتية دعائية إنشائية فعطفها على جملة الحمد مع أنها خبرية عند الجمهور من عطف الإنشاء على الإخبار وهو لا يجوز، قلنا: إن الجملة الأولى أيضاً إنشائية على خلاف مذهب الجمهور، أو أن في المعطوف مقدراً مثل: نقول؛ أي: ونقول الصلاة من الله عليه، فإن هذا القول صلاة منا، ولك أن تبني الأمر على جواز التخالف بين المتعاطفين خبراً وإنشاءً بطريق عطف القصة. **(قوله: المتأدبين بآدابه)** جمع أدب كأسباب وسبب؛ وهو عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع أنواع الخطايا، قال الرازي في شرح المقامات: يقال أدب الرجل فهو أديب، وقال ابن فارس: إن اشتقاقه من الأدب بوزن الضرب وهو الدعاء إلى الطعام، ومنه المأدبة؛ لأنه أمر أجمع على استحسانه، وقال غيره: اشتقاقه منه بمعنى العجب؛ لأنه يعجب الناس، وقيل: اشتقاقه من الأدب بمعنى الداهية؛ لأن الناس يخافون شر الأديب، لكن هذا الأخير غريب انتهى. ثم الأدب نوعان: أدب النفس، وأدب الدرس، فالأول: تخلية الظاهر والباطن عما لا يستحق شرعاً، وتحليتهما بما يحق، والثاني: تبليغ الكتاب والأحكام، وهكذا كانت أحوال الأصحاب الكرام، ولا يخفى ما في ذكر الآداب من براعة الاستهلال من المحسنات البديعية، وهو كون الفاتحة موافقة للمقصود؛ وذلك لأن النحو من قسم الأدب، قال الحفيد: علم الأدب علم يُحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة، وعن السيد قُدِّس سره: إن لعلم الآداب أصولاً وفروعاً؛ أما الأصول: فعلم اللغة وعلم الصرف وعلم الاشتقاق وعلم النحو وعلم المعاني وعلم البيان، وأما البديع فذيل لعلمَي البلاغة وعلم العَرُوض وعلم القوافي، وأما الفروع: فعلم الخط وعلم قرض الشعر وعلم الإنشاء وعلم المحاضرات، ومنه التاريخ، وقد نظمها محشي القاموس إذا أردت فانظر إلى المطالع النصرية. **(قوله: فهذه الخ)** اشتغل بال أرباب المقال

صحب بكسر الحاء كنمر وأنمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من أن فاعلاً لا يجمع على أفعال. **(قوله: المتأدبين بآدابه)** الأدب: نكاد داشتن حدهر جيز؛ أي: الذين ثبت فيما بينهم للتأدب بآدابه والانصباغ بصبغه لفنائهم في ذاته ﷺ **(قوله فهذه)** أي: ما سيتلى عليك **(قوله:**

فيكون الأصحاب جمع الجمع. **(قوله: مخفف صاحب)** بحذف الألف ويجوز أن يتعلق بكليهما. **(قوله: بناء على ما قيل)** متعلق بكلا الوجهين من أن فاعلاً اسماً كان أو صفة. **(قوله: أي: الذي ثبت الخ)** لما كان ظاهر الفقرة يقتضي أن يكون كل صحابي متأدباً بجميع آدابه ﷺ بناءً على أن الجمع المعرّف والمضاف للاستغراق إذا لم يكن للعهد الخارجي، وذلك باطل في نفسه ومستدعي لاستواء جميع الصحابة في الفضل أوّلها بحمل الإسناد في الجمع الأول على التجوز مع إبقائه على العموم كما في قولهم: بنو فلان قتلوا فلاناً، وإليه أشار بقوله: أي الذين ثبت فيما بينهم التأدب بآدابه، ويجعل الجمع الثاني مجازاً عن الجنس، واعتبار الاختصاص المستفاد من الإضافة فيه؛ أي: جنس الأدب من حيث إنه مختص بذاته ﷺ وقائم به، وإليه أشار بقوله: والانصباغ بصبغته حيث أوردها بصيغة المفرد، ولما كان الاتصاف بصفة الغير محالاً عليه بقوله: للفناء في ذاته، ومعنى الفناء في اصطلاح: الصوفية تبديل الصفات البشرية بالصفات الإلهية دون الذات، فكما أنها كلما ارتفع صفة منها قامت الصفة الإلهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث، كذلك حال الفناء في النبي والشيخ وهذا مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح رحمه الله، ولعل المحشي سمعه منه، وإلا فالظاهر المناسب للمقام أن المعنى الساعين غاية السعي في التأدب بآدابه بحمل صيغة التفعل على المبالغة، والإضافة لمجرد الارتباط. **(قوله: أي: ما سيتلى عليك)** وهو المعاني المدوّنة الموجودة بالوجود اللفظي إن كانت الخطبة إلحاقية والاستقبال بالنظر إلى المخاطب أو الحاضرة في الذهن إن كانت ابتدائية، أو الألفاظ الدالة عليها على تقدير جعلها مشاراً إليها بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد، وفي هذا التعبير إشارة إلى أن المشار إليه المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص؛ لأن المقصود مدح الكتاب وإلى أن خصوصية المحل غير معتبرة في التسمية، فالمسمى المعاني المدوّنة بأي محل قامت، كيلا يلزم الاشتراك

فوائد) جمع فائدة من الفيد؛ يعني: آنجه كرفته وداده شدازد انش ومال. (قوله: لحل مشكلات الكافية) المشكل من الإشكال بمعنى: الاشتباه، وإنما سمي الحق الخفي مشكلاً؛ لأنه يشبه الباطل والتاء في الكافية للمبالغة أو النقل أو التأنيث باعتبار أن الكتاب رسالة. (قوله: للعلامة)

أو القول بالوضع العام. (قوله: من الفيد) في التاج: الفيد زيادة شد، ومنه الفائدة، في القاموس: فأدت له فائدة؛ أي: حصلت، وفي الصراح: الفائدة: انجه داده وكرفته شود ازدانش ومال، فلعله معنى نقل إليه من الوصفية. (قوله: من الإشكال بمعنى الاشتباه) أشكل الأمر: دخل في أشكاله وأمثاله، ثم استعمل بمعنى الاشتباه. (قوله: للمبالغة) يعني في الأصل صفة جعل علماً فإن اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهي إما للمبالغة في كفايته للمبتدئ في علم النحو أو للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وإن اعتبرت سابقة عليه فهي لتأنيث الموصوف، ولما كان هذا الوجه محتاجاً إلى زيادة اعتبار

بتوجيه اسم الإشارة في أمثال هذه العبارة من حيث إنه موضوع للإشارة إلى الموجودات الحاضرة المحسوسة بالباصرة، وما أشير إليه ههنا ليس كذلك، فقيل تارة بأن الخطبة متأخرة عن تأليف الكتاب كما هو العادة في الأغلب، ويدل عليه بعض ألفاظ هذه الخطبة، وتارة بأن المقصود المعقول نزل منزلة المشاهد المحسوس، والنكتة في ذلك؛ إما الإشارة إلى إتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة حاضرة عنده، أو إلى كمال فطانة الطالب حيث بلغ مبلغاً صار عنده المعاني المعقولة كالمبصرات، وفيه ما لا يخفى من المبالغة كذا قيل، وأنت خبير بأن الشارح لم يتصور المعاني المذكورة بعد، ولا يقع ذلك للمصنفين خصوصاً في المصنفات الطويلة جداً، فإنها كما لم تكن موجودة في الخارج ليست بموجودة في الذهن، فالأولى أن يقال: هي إشارة إلى ما أجمع عليه رأيه وتوجه إليه عزمه؛ لأنه رتب في نفسه أمراً تصوّره على سبيل الإجمال وقصد إيراده فصار مقصوده لقوة أسبابه عنده وتمكنه من إيراده بعون الله تعالى في حكم الموجود الحاضر، فعومل في الإشارة إليه معاملة الموجود الحاضر (قنالي زاده). (قوله: فوائد وافية) جمع فائدة من الفيد، أو من الفأد بالهمزة بمعنى إصابة الفؤاد؛ لانفعاله لها فرحاً، ويجوز أن تكون مشتقة من الفؤاد؛ لأنها تحصل في فؤاد المستفيد إذا فهمها وتثبت فيه (نظم):

مِـنَ الـفُـؤادِ اشْـتُـقَّـتِ الـفـائِـدَه
والـنَّـفْـسُ يـا صـاحِ بِـذا شـاهِـدَه
لِـذا تَـرَى أفـئِـدَةَ الـنَّـاسِ قَـد
مـالَـتْ لِـمَـنْ فـي قُـرْبِـهِ فـائِـدَه

نقله في الجواهر المضيئة عن مولانا شهاب رحمه الله. وفي إسناد الوافية إلى الفوائد مجاز عقلي من إسناد الشيء إلى سببه، يعني أن الشارح بالإتيان بهذه الفوائد لم يغدر في حل مشكلات كلام الشيخ، وعن كمال باشا زاده: إن من القواعد الكلية أن كل جمع إذا كان في عين مفرده ياء لا يقرأ جمعه بالهمزة؛ كمعايش وفوايد وغيرهما، وإذا لم يكن ياء يقرأ بالهمزة؛ كنظائر وقلائد فاحفظه، وأما اسم الفاعل فبالهمزة (مطلوب). (قوله: بحل مشكلات الكافية) إن كان قوله: وافية من وفى بالعهد[1] فتعلق الباء به ظاهر، وإن من وفى بمعنى تم، فبطريق تضمين معنى التعلق فاعرفه. والحل: مصدر حل، بمعنى فك، ومضارعه يحل بضم العين، وأما

(١) أي: ضد غدر.

مضارع حل ضد حرم فبالكسر، والذي بمعنى نزل ففي مضارعه وجهان، وقرئ بهما في السبع قوله تعالى: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾. والمشكل من أشكل الأمر إذا التبس، شبه خفيات الكافية بشيء معقود عليه بجامع الخفاء، وذكر المشبه وأراده على طريق الاستعارة المكنية، والحل تخييل، والكافية اسم كتاب زيد فيه ال للمح الوصفية الأصلية، والتاء للمبالغة، أو صفة لموصوف مؤنث، أي: رسالة كافية، أو التأنيث باعتبار المسئلة (حلبي). **(قوله: للعلامة المشتهر)** يجوز فيه كسر الهاء وفتحها بناء على مجيئه لازماً ومتعدياً، فعلى الأول: معناه شهرت يافته، وعلى الثاني: شهرت داده شده، قيل: والفتح أحسن؛ لاشتهاره ولتضمنه المبالغة، ولما كان المصنف متبحراً في العلوم الإسلامية مفروضها ومندوبها وعقليها ونقليها ناسب وصفه بالعلامة؛ أي: كثير العلم جداً، ووجه[1] عدم الإتيان بالتاء في المشتهر ظاهر غير مستتر. **(قوله: في المشارق والمغارب)** هما كنايتان عن جميع الأرض والبلاد؛ وذلك لأن من عادة العرب ذكر طرفي الشيء وإرادة الجميع، قال الله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾؛ أي: لجميعنا، قيل: وتوجيه الجمعية إما باعتبار أن للشمس من أول السرطان إلى أول الجدي في كل يوم مطلعاً حتى تستكمل مائة واثنان وثمانون درجة ثم تعود إلى مطالعها وكذا الحال في المغارب، وأما باعتبار أن المراد بهما البلاد التي في جانب المشرق والمغرب، فكأنه سمى كل بلد في طرف به وهذا أنسب، ويحتمل أن يكون إيراد صيغة الجمع مبنياً على كروية الأرض، فإن الشمس في كل ساعة تشرق على جماعة وتغرب عن أخرى. **(قوله: الشيخ ابن الحاجب)** وهو الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس الدواني ثم المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، ولد بأسنا من صعيد مصر سنة ٥٧٠، وكان والده حاجباً في باب الأمير عز الدين موسك الصلاحي، وولي تدريساً بالقاهرة من المدرسة الفاضلية مدة، ثم بجامع دمشق الشام مدة، وكان الأغلب في العلوم العربية، وصنف مختصراً في مذهبه، ومقدمة وجيزة في النحو، وأخرى مثلها في التصريف، وشرح المقدمتين، وصنف في أصول الفقه المختصر المنتهى، وشرح المفصل، وكل تصانيفه في غاية

(١) وهو أن المؤنث اللفظي إذا كان علماً لمذكر حقيقي؛ كطلحة، يلزم عدم إلحاق التاء في وصفه.

تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع أنه الجدير بذلك؛ لتوهم التأنيث. **(قوله: في المشارق والمغارب)** كناية عن جميع الأرض كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾، وتوجيه الجمع أن للشمس من أول السرطان إلى أول الجدي في كل يوم مطلعاً وهي مائة واثنان وثمانون، ثم تعود إلى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب، وقد وقع تثنية المشرق والمغرب أيضاً كناية عن جميع الأرض كما في قوله سبحانه: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ ۝١٧﴾، والتثنية: بناء على إرادة مشرقي الذهاب والعود المتناولين للكل، وكذا حال المغربين. **(قوله: الشيخ)** خواجه. **(قوله:**

آخره، وإن كان فيه إبقاء التاء على أصله. **(قوله: لتوهم)** أي: لمانع وهو توهم التأنيث. **(قوله: كناية)** أي: المشارق والمغارب كناية عن جميع الأرض، والاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فيه. **(قوله: من أول السرطان إلى أول الجدي)** وهو من غاية القرب من القطب الشمالي إلى غايته من القطب الجنوبي. **(قوله: يعني: ستر الله)**

تغمده[1] الله تعالى بغفرانه، وأسكنه بُحبوحة جِنانه، نظمتها[2] في سلك التقرير وسمط التحرير

(١) التغمد: الستر منه. (٢) صفة ثانية لفوائد.

تغمده الله بغفرانه) قال في الحاشية: التغمد: الستر انتهى؛ يعني: ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه أو الناشئ من محض فضله من غير سابقة العمل، ويجوز أن يجعل كناية عن الإحاطة؛ أي: أحاط الله بغفرانه وجعله شاملاً له قال في التاج: التغمد: كناه بوشيدن، فلا بدّ حينئذ من التجريد إذا لم يقصد بإضافة الغفران إليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالى: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾، **(قوله: وأسكنه بحبوحة جنانه)** بكسر الجيم قال قدس سرّه في الحاشية: بحبوحة الدار: وسطها، وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى؛ يعني: جعل الله خيار جنانه سكنى له. **(قوله: نظمتها)** النظم: دز رشته كشيدن جواهر، استعير لتأليف بسائط كلامه المترتبة المعاني المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة إشارة إلى أن بسائط كلامه كالدرر في الصفاء والتلألؤ، وإنما قال ذلك ترغيباً للطلبة. **(قوله: في سلك التقرير)** السلك: رشته، والتقرير: قرار دادن، والإضافة من باب إضافة المشبه به إلى المشبه. **(قوله: وسمط التحرير)** السمط بكسر

حاصله إذا كان التغمد بمعنى الستر المطلق فنسبته إلى الضمير إما على سبيل التوسع للمبالغة، أو على حذف المضاف؛ أي: تقصيراته وإضافة الغفران إلى ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون الشيء آلة لنفسه؛ إذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه يستر ذنوبه. **(قوله: من غير سابقة عمل)** يقال له سبقة وسابقة في هذا الأمر إذا سبق الناس إليه، فالمعنى من غير سبق في العمل. **(قوله: ويجوز الخ)** أي: يجوز أن يكون الستر كناية عن الإحاطة فحينئذ لا حاجة إلى التوسع أو الحذف ولا إلى جعل الإضافة للاختصاص. **(قوله: قال في التاج: التغمد كناه بوشيدن الخ)** يعني: أن التغمد إذا كان بمعنى ستر المعصية فإن قصد بالإضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى الأول من غير احتياج إلى معونة التوسع أو الحذف، وإن لم يقصد لا يمكن حمل التغمد على المعنى الحقيقي لاستلزامه آلية الشيء لنفسه، فلا بد من تجريده عن بعض المعاني وهو الذنب، وجعله بمعنى الستر مطلقاً ليصح جعله كناية عن الإحاطة، فإن ستر ذاته بالغفران يلزم أن يكون محاطاً به لا ستر ذنوبه بخلاف ما إذا جعل بمعنى الستر مطلقاً؛ فإنه حينئذ لا يحتاج في جعله كناية إلى معونة التجريد، فالحاصل أنه إن جعل التغمد بمعنى الستر مطلقاً احتاج استخراج المعنى الأول إلى

الحسن، ثم انتقل من الشام إلى اسكندرية، وتوفي بها نهار الخميس وهو السادس والعشرون من شوال سنة ٦٤٦، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ صالح بن أبي شامة، ومدة عمره ست وسبعون، وما اشتهر أنه قتل شاباً فغير موثوق به (من تاريخ ابن خلكان). والشيخ لغةً: من مضى له خمسون إلى الثمانين، وبما نقلنا لك عرفت أنه لا حاجة إلى ما قيل من أن الوصف به للتعظيم، وأن فيه استعارة مصرحة بتشبيه من كان فاضلاً بمن طعن في سن الشيخوخة في كون كل منهما مستحقاً للتعظيم، ثم إن للفظ الشيخ جموعاً نظمها بعضهم فقال:

مَشَايِخُ مَشْيُوخَاءُ مَشْيَخَةٌ كذا
شيوخٌ وأَشْيَاخٌ وشِيْخَانِ فَاعْلَمَا
ومَعَ شيخَةٍ جَمْعٌ لِشَيْخ وصُغِّرَا
بِضَم وكَسْرٍ في شييخ لِتَفْهَمَا

(قوله: تغمده الله بغفرانه) التغمد: الستر، وفي القاموس: تغمده بغفرانه؛ أي: غمره به، ولك أن تجعله من غمدت السيف إذا جعلته في غمده وغلافه، ففيه تشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات، فيكون في الكلام استعارة بالكناية، وقال الجركسي: يلزم إجراء الاستعارة في مرجع الضمير أولاً ثم فيه تبعاً، وحينئذ فلا مجاز في تغمد، بل في الإثبات، ويحتمل أن يكون الكلام كناية عن الستر الكامل والصفح التام، وقال اللاري: التغمد كناه بوشيدن فيلزم أن يصار إلى التجريد عن جزء معناه كما في ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ فافهم. **(قوله: بحبُوحة جنانه)** البحبوحة: بضم الباء الوسط، وهو نصب على الظرفية، والجنان: بالكسر جمع جنة بالفتح، وهي في الأصل حديقة ذات أشجار ونخيل، وفي الهامش بحبوحة الدار وسطها، ومن كل شيء وسطه وخياره. **(قوله: نظمتها في سلك التقرير)** صفة ثانية للفوائد، أي: أردت نظمها على تقدير تقدم الديباجة، وكذا يقال في سميتها، والنظم لغةً: جمع اللؤلؤ في السلك، وفي الاصطلاح: تأليف الكلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل، وهو المراد فلا حاجة إلى التجريد، والتقرير: جعل الشيء مستقراً، أو جعل أحد مقراً، ثم استعمل في البيان بالعبارة، كما أن التحرير استعمل في البيان بالكتابة، أي: جمعتها في سلك البيان بحيث جعلت كلاً في قرار مكين، أو جمعتها بحيث يحمل من طالعها على الإقرار بمدحها لحسنها ودقتها،

للولد العزيز ضياء الدين يوسف، حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتأسف، وسميتها بالفوائد الضيائية،

والسلك: الخيط سواء كان فيه الخرز أو لا، والسمط: الخيط ما دام فيه الخرز، وبالجملة إن السلك أخص من الخيط وأعم من السمط، والإضافة من قبيل لجين الماء، كأن المشبه جرد[1] منه المشبه به فأضيف إليه، ولا يخفى حسن إضافة السلك إلى التقرير، والسمط إلى التحرير الذي بمعنى تجريد الكلام عن الحشو. **(قوله: ضياء الدين)**؛ أي: نور يستضاء به في معرفة أمور الدين، وهذا لقب الولد العزيز، وفي كلامه تقديم اللقب على الاسم، وهو خلاف المقرر، قال في الألفية:

وَاسْمَاً أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا
وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

وذلك لأنه لو قدم لضاع الاسم؛ لأن اللقب يفيد فائدته مع زيادة، فقيل في توجيهه ههنا: لعله راعى السجع، ولك أن تقول: إذا اشتهر المسمى باللقب جاز تقديمه، على أن التقديم في غير المشتهر أيضاً وارد (اشموني). **(قوله سبحانه)** نصب على المصدرية، وعامله محذوف وجوباً؛ لأنه بدل عنه، وهو علم جنس للتسبيح، وإضافته لا تبطل علميته؛ لكونها لمجرد الإيضاح كما في حاتم طي، وقال الرضي: لا دليل على علميته؛ لأن أكثر ما يستعمل مضافاً. **(قوله: عن موجبات التلهف والتأسف)** التأسف: أشد الحزن والحسرة على ما ذكر في تفسيره ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾، ففيه مبالغة ليس في التلهف، ففي كلامه تخصيص بعد تعميم، والمراد حفظه عن موجبات الحزن القليل والكثير مبالغة في الدعاء والمقصود الحزن الأخروي الذي يوجبه قصور العاقلة والعاملة، فإن نفوس المستعدين بعد المفارقة عن البدن متأسفة بتضييع الاستعداد، فيكون هذا دعاء له بكمال العاقلة والعاملة، وهذا إذا كان المراد تلهفه وتأسفه، ويجوز أن يراد التلهف والتأسف من أبيه عليه، ويناسبه قوله تعالى حكاية عن يعقوب: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾، فالتركيب حينئذ عبارة عن حفظه عما يوجبهما كما وقع في سميه. **(قوله: وسميتها بالفوائد الضيائية)** أي: المنسوبة إلى ضياء الدين لقب يوسف، فتعريفه بالوضع العلمي كالكنية. **(فائدة)**: من عادتهم أنهم إذا أرادوا النسبة إلى المركب الإضافي نسبوه إلى الجزء المقصود منه، فزبيري منسوب إلى ابن الزبير، المقصود منه الجزء الثاني، وههنا المقصود هو الجزء الأول

(١) ففيه المبالغة.

السين: رشته مر وأريد باشبه وجزآن، والتحرير: نقش خط وغير آن بر كرفتن، والمراد: الكتابة والإضافة كإضافة السلك. **(قوله: للولد العزيز)** العزيز: ارجمد وكرامي وكم ياب. **(قوله: ضياء الدين)** كضياء البيت وسراجه كأنه ضياء يهتدى به إلى الدين. **(قوله: عن موجبات التلهف والتأسف)** التلهف: دريغ خوردن اندوهكين شدن، التأسف: درويغ درو خوردن.

معونة التوسع أو الحذف، وإن جعل بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثاني إلى التجريد. **(قوله: التلهف الخ)** فالتلهف: الحسرة والحزن على فوات المطلوب، والتأسف: الحسرة والحزن على نزول

لأنه[1] لهذا الجمع والتأليف كالعلّة الغائيّة، نفعه اللهُ تعالى بها وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل،

(١) صفة للتسمية باعتبار الجزء الثاني.

(قوله: لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية) أي: لأنه في التسبب والبعث لهذا التأليف كالعلة الغائية التي تكون باعثة فتكون نسبة

لما سبق أن المطلوب ههنا كونه ضياء يستضاء به في الدين، فظهر منه أن مقتضى القياس في نسبة ضياء الدين ضيائي لا ديني كما وهم، ثم اعلم أن القوم اختلفوا في أن أسامي الكتب والرسائل وأجزاءها هل هي من قبيل أعلام الأشخاص، أو أعلام الأجناس، أو أسماء الأجناس؛ فذهب أهل العربية إلى الأول، فعندهم أنها من قبيل وضع خاص لموضوع له خاص من الشخصي، وذهب بعض المحققين إلى الثاني، وبعض آخر منهم إلى الثالث، فيكون من قبيل وضع عام لموضوع له عام، والأول أنسب؛ لأن الكتاب الذي هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد إلا بتعدد المتلفظ به، وهذا التعدد غير معتبر عند أهل العربية؛ لأن العربي لا يعرف هذا التعدد حتى لو نطق جماعة بلفظ زيد بحضرته، وسئل: هل هو لفظ واحد أو ألفاظ متعددة، لقال: لفظ واحد. **(قوله: لأنه لهذا الجمع والتأليف الخ)** علة للتسمية باعتبار الجزء الثاني، قيل: لم يكتف بالتأليف هضماً لنفسه، إذ المتبادر من التأليف عرفاً ما فيه تحقيقات وتصرفات بخلاف الجمع فإنه يشعر بأنه كلام القوم، وهو تصدى لجمعه وذكر التأليف بعد الجمع للإشعار بأنه ألف بين ما جمع، أي: جمعه على وجه مشتمل على الألفة والمناسبة بين الأجزاء، ولما كان للفظ الجمع فائدة يعتد بها، ولا يخرج الفقرة بزيادتها عن حد الحسن لا يحسن تركها فسقط ما قيل. **(قوله كالعلة الغائية)** وهي ما كانت معلولاً في الخارج وعلة في الذهن كما قيل (شعر):

هَـكَـذَا قَـالَ زُمْـرةُ الـدول
أَوَّلُ الـفِـكْـرِ آخِـرُ الـعَـمَـلِ

ووجه إقحام الكاف أن العلة الغائية للجمع والتأليف ليس ذات الولد؛ لأنه متقدم عليه في الوجودين مع أن العلة الغائية كما عرفت لا بد أن تكون متقدمة في الوجود الذهني، ومتأخرة في الخارجي، فالعلة الغائية لهذا الجمع حقيقة تعلم الولد العزيز وأمثاله من الطلبة، ولم يقل لأن تعلمه علة غائية؛ لئلا يوهم انحصار العلة في يوسف تدبر[1]. **(قوله وسائر المبتدئين)** بالنصب عطف على ضمير نفعه، والسائر من السؤر بمعنى الباقي، قيل: وقد يستعمل بمعنى الجميع، وهو في كلام المصنفين كالزمخشري، وقد أثبته في القاموس على قلة واستشهد له بشعر على أن الزمخشري إمام في اللغة فائق

(١) إشارة إلى منع كون العلة تعلم الولد؛ لجواز أن تكون الأجر والثواب الأخروي بقرينة ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ﴾.

وما توفيقي إلا بالله، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الأقران، واستعماله ليس كاستعمال سائره فنسبته إلى العيب من العيوب. (قوله: وما توفيقي إلا بالله) الواو للاعتراض والجملة تذييل لدفع توهم العجب الناشئ عما سبق من الكلام، والتوفيق: جعل الأسباب متوافقة للمسببات، وهو مصدر مجهول، والباء للاستعانة أشار إليه صاحب الكشاف بقوله: أي وما كوني موفقاً إلا بمعونته، وليس مراده تقدير مضاف كما ظن، ثم إن التوفيق الذي يختص بالتعلم أربعة أشياء: العناية وذكاء القريحة ومعلم ذو نصيحة واستواء الطبيعة، أي: خلوها عن الميل إلى غير ما يلقى إليها، ولبعضهم في أسباب نيل العلم شعر:

ذَكَـاءٌ وَحِـرْصٌ وَاجْـتِـهَـادٌ وَبُـلْـغَـةٌ
وَإِرْشَـادُ أُسْـتَـاذٍ وَطُـولُ زَمَـانِ

(قوله: وهو حسبي ونعم الوكيل) الحسب في الأصل: مصدر يستوي فيه الواحد والمذكر وفروعهما، وههنا بمعنى اسم الفاعل؛ ليصح الحمل، أي: محسبي وكافيّ فلا يتعرف بالإضافة، فهو الخبر لا الضمير المتقدم، إذ لا يخبر عن نكرة بمعرفة إلا في صور ليس هذا منها، واعلم أن حسب إن ذكر بعد النكرة فهو صفة لها، وإن بعد المعرفة فحال، وأنه إن استعمل بحرف جر أصلي كان مفتوح السين؛ نحو قولك: هذا بحسب ذاك، أي: بقدره، وإلا كان ساكنها. وكلمة نعم: تفيد المدح على سبيل المبالغة؛ لعمومه وعدم تقيده بخصلة معينة عند الإطلاق بخلاف: نعم الرجل زيد علماً، وهي وكذا بئس اسم عند الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليها في قوله: نعم السير على بئس البعيرن وبدليل إضافتها كما في قوله:

بِـنِـعْـمَ طَـيْـرٍ وَشَـبَـابٍ فَـاخِـرِ

وفعل عند البصريين، بدليل: فبها ونعمت، حيث لحقته التاء الساكنة، وجملة: نعم الوكيل، تفيد إنشاء المدح العام، ويمكن القول بأنه مدح خاص حيث علق فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية، وهي إما معطوفة على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف، أي: الله لدلالة الضمير السابق عليه، وعطف الإنشاء على الإخبار معيب عندهم، إلا أن يقال الجملة السابقة الخبرية لفظاً إنشائية معنى، كأنه قال: اللهم كن حسبي وكافيّ، أو عطف على خبر السابقة على تأويله بالجملة الفعلية، أي: يحسبني؛ لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد، وهو غير مستحسن،

الفوائد إليه من قبيل النسبة إلى الباعث المحرك. (قوله: وما توفيقي إلا بالله) التوفيق: جعل الأسباب موافقة للمطلوب. (قوله: وهو حسبي) الحسب: بسنده بودن وخرده سندكردن. (قوله: ونعم الوكيل) الوكيل: آنكه بوي كاري كذا رند، والجملة عطف على جملة هو حسبي، والمخصوص محذوف أو عطف على حسبي؛ لتضمنه معنى الفعل، والمخصوص هو الضمير المتقدم.

المكروه. (قوله: جعل الأسباب الخ) ويشترط أن يكون المطلوب خيراً، فإنه إذا كان شراً يقال له: الخذلان. (قوله: الحسب الخ) يعني: أنه في الأصل مصدر استعمل بمعنى اسم الفاعل. (قوله: عطف على جملة وهو حسبي) وكلاهما إنشائيان، وكذا قوله: وما توفيقي إلا بالله، والواو فيه اعتراضية وهو تذييل لدفع توهم العجب الناشئ عن الكلام السابق. (قوله: لتضمنه معنى الفعل) فإنه بمعنى يحسبني. (قوله: والمخصوص الخ) يجوز تقديم المخصوص نص عليه في المفتاح.

إِعلم أن الشيخَ[١] رحمه الله لم يُصدِّر رسالته[٢] هذه[٣] بحمد الله[٤] سبحانه، بأن جعله[٥] جزءاً منها[٦] هضماً[٧] لنفسه بتخييل أن كتابه هذا[٨] من حيث إنه كتابه ليس[٩] ككتب[١٠] السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها[١١]،

(١) أي: ابن الحاجب. (٢) أي: الكافية. (٣) صفة الرسالة احتراز عن الشافية. (٤) متعلق بقوله: لم يصدر. (٥) يعني: بأن كتبه بعد التسمية لحال الجزئية لا يكون لال بالكتابة. (٦) والظرف صفة جزء. (٧) بكسر الهاء، علة لم يصدر. (٨) كون الحمد جزء منها. (٩) خبر أن الأولى. (١٠) خبر ليس. (١١) أي: الكافية.

(قوله: هضماً لنفسه بتخييل أن كتابة إلى آخره) أي: ترك ذلك الجعل كسراً لنفسه، وذلك الكسر بتخييل أن كتابه من حيث صنعه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم؛ فإنهم إنما يستحسنون جعله جزء فيما يعتنون بشأنه وما هو في مرتبة كتبهم، لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الألسن وهو: «إن كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم»؛ أي: أقطع لا يتم فدفعه بقوله: ولا يلزم إلى آخره، وحاصله: أن المأمور به التلفظ سواء كان معه الكتابة.

(قوله: أي: ترك التصدير) فسر النفي بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحداً؛ فإنه شرط نصبه عند الجمهور إذ لا يصح جعله علة للتصدير، ولو جعل علة للنفي بتأويل انتفى التصدير ففاعله التصدير وفاعل الهضم المصنف. **(قوله: بتخييل)** التخييل: درخيال انداختن؛ أي: تخييله لنفسه دفعاً للعجب بهذا التصنيف الأنيق؛ فإن النفس أطوع للمخيلات من المعقولات. **(قوله: من حيث إنه صنعه)** أشار بذلك إلى أن الحيثية في عبارته للتقييد، وإن كان الشائع في تقييد الشيء بنفسه إفادة الإطلاق، وذلك بحمل الإضافة في الحيثية على الاختصاص بكونه مصنوعاً له. **(قوله: فإنهم إنما يستحسنون الخ)** بدليل تركهم فيما لا يعتنون به كالمكاتبات والأمور الخسيسة؛ ولأن المأمور به في الحديث افتتاح أمر ذي بال وشرف. **(قوله: لكن بقي توهم الخ)** إنما قال: توهم، إما لأنه قد اندفع بقوله: بأن جعله جزء، وإما لأنه مبني على جعل الباء في الحديث صلة الابتداء فيفيد كون الحمد جزء للمبتدأ به وهو توهم؛ إذ لا يصح ذلك إلا فيما هو من قبيل الألفاظ مع أن المأمور به الابتداء في كل أمر ذي بال فهو باء الملابسة؛ أي: لم يبدأ ذلك الأمر متلبساً بالحمد لله، فيكون المأمور به التلفظ به في أول الأمر لا

والمخصوص بالمدح هو الضمير السابق، أي: وهو نعم الوكيل، فهي جملة خبرية خبرها جملة إنشائية، وهو أيضاً معيب عندهم، ويقدر الخبر مقولي. **(قوله: لم يصدر رسالته هذه)** وعن البعض أن الكافية كانت مشتملة على خطبة كما هو المستفاد من بعض الشروح، واستفيد من بعض آخر أنها لم تشتمل لا على التسمية ولا على الحمد، وكأن وجهه أن الخطب في الأكثر إلحاقية فكأنها اشتهرت قبل إلحاقها، ومنهم من ذهب إلى أنها متروكة الحمد فقط، وقال: لم يبدأ بالحمد هضماً لنفسه الخ. يريد أن المقام داع إلى هضم النفس؛ لمظنة الإعجاب بهذا التأليف الذي لم يسبق المصنف أحد بمثله، فقول الشارح: هذا جواب عن اعتراض مقدر بأن الشيخ لم يبدأ بالحمدلة، فقد ترك الواجب عليه بمقتضى الحديث المشهور، وحاصل الجواب المنع بحمل الابتداء في الحديث على الأعم مما هو بطريق الكتابة أو اللسان، كالابتداء في الحج بالبسملة والحمد، وقوله: بأن جعله متعلق بالتصدير وتصوير للمنفي وهو ظاهر. **(قوله هضماً لنفسه)** مفعول له لما يتضمنه قوله لم يصدر، أي: ترك تصدير الكتاب هضماً لنفسه، إذ لو لم يأول أفاد أن التصدير لم يكن للهضم، بل لأمر آخر بناء على ما اشتهر من أن النفي إذا دخل على المقيد بقيد توجه إلى ذلك القيد، وعن بعضهم: إن في كلام الشارح قيدين: أحدهما؛ قوله: بأن جعله جزأ، والثاني؛ قوله: هضماً لنفسه، فالأول من قبيل: ما ضربت زيداً إعزازاً له، والثاني من قبيل قوله: ما ضربت زيداً تأديباً له، حيث يعتبر في الأول النفي ثم دخول القيد، وفي الثاني بالعكس، ويسمى الأول نفياً مقيداً بالتوصيف، والثاني نفي مقيد بالإضافة، وهذا يعرف بمعونة المقام وقرينة الكلام. **(قوله بتخييل أن الخ)** التخييل: جيزى أندرخيال انداختن؛ يعني: إلقاء شيء في الخيال، أي: بإيراد نقصان كتابه في خياله، أو في خيال غيره من المخاطبين، فإن هذا الإيراد يفيد هضم النفس وكسرها، وحمل التخييل على المعنى الاصطلاحي مع أنه مخصوص بالقول قول باصطلاح جديد، أو إطلاق على سبيل التشبيه وفيه تكلف. **(قوله من حيث إنه الخ)** الظاهر أن الحيثية للتقييد، وإن كان الشائع في تقييد الشيء بنفسه إفادة الإطلاق، ففي التقييد بالحيثية إشارة

ولا يلزم من ذلك(١) عدم الابتداء به(٢) مطلقاً(٣)، حتى(٤) يكون(٥) بتركه(٦) أقطع(٧) لجواز(٨) إتيانه(٩) بالحمد(١٠) من غير أن يجعله(١١) جزءاً من كتابه. وبدأ بتعريف(١٢) الكلمة والكلام، لأنه(١٣) يبحث في هذا الكتاب(١٤) عن أحوالهما(١٥)،

(١) أي: عدم التصدير بالحمد. (٢) أي: بالحمد. (٣) أي: من حيث القال والحال. (٤) علة المنفي. (٥) أي: كتابه هذا. (٦) أي: الحمد. (٧) خبر يكون، أي قليل البركة. (٨) علة النفي. (٩) أي: المصنف مصدر مضاف إلى الفاعل. (١٠) من حيث القول والحال. (١١) أي: المصنف. (١٢) متعلق ببدأ. (١٣) دليل بدأ. (١٤) لو قال: هذا الفن لكان أولى لأنهما موضوعا هذا الفن لا موضوع الكتاب فقط. (١٥) من حيث الإعراب والبناء.

إلى أن هذا الكتاب في نفسه، ومن حيث الاشتمال على مسائله ككتب السلف، بل أحسن منها. والسلف: كل من تقدمك من آبائك وقرابتك، وشرعاً: كل من يُقتفى أثره في الدين من العلماء والصالحين، ففيه تشبيه العلماء بالآباء في أن كلاً منهم كان سبباً لحياتك وتربيتك، وقد ورد: «خير الآباء من علمك»، وقوله: على سنتهم، في بعض النسخ: على سننها، والسَّنَن بفتحتين: النهج والطريقة، وأراد بسنن كتبهم كون الحمد جزأ مصدراً منها. **(قوله: ولا يلزم الخ)** جواب عن مقدر، وهو ظاهر، قيل: الأولى تأخير نكتة عدم التصدير عن هذا القول انتهى. يعني: لا يلزم من عدم التصدير وعدم الجعل جزأ من الرسالة عدم الابتداء بالحمد مطولاً سواء كان بالبنان(١) أو باللسان. **(قوله: وبدأ بتعريف الكلمة الخ)** عطف على قوله: لم يصدر، والابتداء إضافي، واعلم أنه جرت عادة المصنفين أن يذكروا في أوائل كتبهم تعريف علم النحو؛ ليكون الطالب على بصيرة في طلبه، ويذكرون الغرض المقصود منه؛ لتوفر رغبة الطالب، أما تعريفه: فهو علم يبحث فيه عن أحوال الكلم التي هي إعراب وبناء، وأما الغرض منه: فصون اللسان عن الخطأ في المقال، والمصنف لم يتعرض لهما روما للاختصار فافهم. **(قوله لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما)** يعني: أنهما موضوع الفن؛ لأنه يبحث عن أحوالهما فيه، والبحث إثبات الموضوع للمحمول، وأراد بالأحوال الأعراض الذاتية، أي: اللاحقة للذات أو للجزء أو للخارج المساوي. واعلم أن موضوع العلم قد يكون واحداً؛ كالكلمة لعلم الصرف، وقد يكون أموراً متعددة بشرط التناسب؛ كالكلمة والكلام لعلم النحو، وأن موضوع علم يجوز أن يكون موضوع علم آخر، والامتياز بالحيثية، وأن يكون أخص منه أو أعم منه وأن يكون مبايناً له، ثم إن البحث في هذا الكتاب عن الأحوال العارضة للكلمة ظاهر كالبحث عن أحوال المبتدأ والفاعل والمنصرف والمبني والعامل، وأما البحث عن أحوال الكلام؛ فلأنه يبحث ولو ضمناً أن الجملة قد تكون خبراً أو حالاً أو صفة أو غيرها، لكن بقي البحث عن أحوال المركبات الغير

(١) أي: الكتابة.

أو لا، ولا يلزم من ترك الأول ترك الثاني. **(قوله: وبدأ بتعريف الكلمة والكلام)** وبدأ بتقسيمهما أيضاً؛ لأنه من تتمة تعريفهما أو لتحصيل الأقسام المبحوث عنها. **(قوله: لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما)** أي: عن أحوال منسوبة إليهما من حيث أنها منسوبة إليهما سواء أثبتت لأنفسهما أو لأقسامهما من حيث أنها أقسامهما، وفيه إشارة إلى أنهما موضوع النحو رداً على من قال: موضوعه الكلمة أو الكلام؛ لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن أحدهما

الجزئية، وهو حاصل جواب الشارح. **(قوله: أي: عن أحوال منسوبة إليهما من حيث الخ)** قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص المستفاد من الإضافة، أو مما تقرر من أن الأمور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار قيد الحيثية فيها، وفائدة الحيثية الاحتراز عن الأحوال المنسوبة إليهما باعتبار أمر أعم ككونهما عرضاً ومسموعاً غير قار الذات، أو باعتبار أمر أخص ككونهما فصيحاً أو غير فصيح وإنما لم يقل عن أحوال عارضة لهما من حيث أنها كذلك كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية إشارة إلى أن هذه الأحوال أمور اعتبارية اعتبرها النحاة لمعرفة كيفية التراكيب العربية صحة وسقاماً. **(قوله: سواء ثبتت الخ)** البحث إثبات المحمول للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع العلم بإثباتها لنفسه أو لنوعه أو لعرضه الذاتي أو لنوع عرضه ولما كان القسمان الأخيران راجعين إلى القسم الثاني؛ لأن الموضوع المقيد بالذاتي قسم من الموضوع اكتفى المحشي على القسمين، وفائدة قيد الحيثية أن الشيء الواحد قد يكون قسماً لموضوعين فمن حيثية يبحث عنه في علم ومن أخرى في آخر. **(قوله: وفيه إشارة)** وليس بياناً للموضوع قصداً حتى يرد أن التصريف والمعاني والبيان والبديع والنحو، بل جميع العلوم الأدبية يشترك في أن موضوعه الكلمة والكلام، فلا بد من اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه بأن يقال: موضوعه الكلمة والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقاماً. **(قوله: رداً على من قال: إن موضوعه الكلمة أو الكلام الخ)** هرباً من لزوم تعدد الموضوع لكن تعدد الموضوع جائز إذا تحققت جهة الوحدة. **(قوله: تكلف)**؛ لأن كلاً منهما مبحوث عنه في العلم، وبكل منهما يعرف كيفية التركيب العربي فجعل البحث عن أحدهما تبعاً للآخر تكلف.

وبقي أنه يبحث فيه عن أحوال المركب الغير الإسنادي

فمتى لم يُعرفا، كيف يبحث عن أحوالهما؟ وقدم الكلمة على الكلام[1]، لكون[2] أفرادها[3] جزءاً[4] من أفراد[5] الكلام، ومفهومها[6] جزءاً من مفهومه[7]، فقال: «الكَلِمَةُ»

(١) مع أن الأهم تقديم الكلام على الكلمة عند المصنف. (٢) علة قدم. (٣) كزيد وعمرو وغيرهما. (٤) خبر يكون. (٥) وهو زيد قائم. (٦) أي: مفهوم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد. (٧) أي: مفهوم الكلام.

راجعاً إلى الآخر تكلف. **(قوله: فمتى لم يعرفا)** أي: لم يتصوّرا لم يصح البحث عن الأحوال المنسوبة إليهما من حيث أنها منسوبة إليهما، ولما ثبت وجوب تصوّرهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب، إن قيل: الواجب حاصل قبل التعريف؛ لتوقف تعريف كل شيء على تصوره، أجيب: بأن ذلك التوقف بالقياس إلى المعلم المفكر لا بالقياس إلى المتعلم، إن قيل: المتعلم أيضاً عالم بالمعرف قبل تعريفه؛ لأن لام التعريف يشير إلى ما يعلمه المخاطب، قلنا: لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم؛ لجواز أن يكون المتعلم سامعاً غير مخاطب، فإذن التعريف بالقياس إليه يفيد أصل المعرفة، وبالقياس إلى المخاطب زيادة المعرفة. **(قوله: وقدم الكلمة؛ لكون أفرادها جزء من أفراد الكلام إلى آخره)** أي: سواء نظر إلى أفرادهما أو إلى مفهومهما وجد جهة التقدم في جانب الكلمة، ولا يخفى أن المتقدم بحسب الوجود الخارجي إذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الموجودات الأربعة؛ أعني: الكتبي واللفظي والذهني والخارجي، وإن المتقدم بحسب الوجود الذهني إذا قدم في الكتابة

أيضاً فيجب أن يجعل موضوعه الأمور الثلاثة، اللهم إلا أن يقال: إنه لقلة مباحثه لم يعتد به وجعل راجعاً إلى أحدهما، والصواب أن موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الأقسام الثلاثة. **(قوله: أي: لم يتصوّرا)** إشارة إلى أن لم يعرفا من المعرفة لا من التعريف؛ إذ البحث عن أحوالهما موقوف على معرفتهما لا على التعريف. **(قوله: ولما ثبت وجوب تصوّرهما الخ)** دفع لما يرد من أن توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقفه على التعريف خصوصاً على هذا التعريف فلا يتم التقريب، وحاصل الدفع أنه لما ثبت وجوب تصورهما عرفاً بهذين التعريفين لتحصيل ما هو الواجب لا لوجوبهما بخصوصهما والفاعل المختار إذا ظهر له طريقان في تحصيل المقصود يختار أيهما شاء بإرادته، والمرجع إرادته كما هو طريقة أهل الحق. **(قوله: إن قيل الخ)** لا يخفى أن البحث عن الأحوال المنسوبة إليهما من حيث أنهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه مساو لهما ليتمكن من إثبات الأحوال المخصوصة لهما، والتعريف إنما يتوقف على تصورهما مطلقاً فلا ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية في قوله: لم يصح البحث عن أحوالهما الخ، فالأولى إسقاط الحيثية أو إسقاط هذا البحث الذي تكلف في دفعه اعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق. **(قوله: وجد جهة التقدم الخ)** وهي الجزئية، أما جزئية الفرد للفرد فظاهر، وأما جزئية المفهوم للمفهوم؛ فلأنه أخذ في تعريف الكلام والكلمة باعتبار ما صدق عليه حيث جعل عنواناً لملاحظته، ومن لم يفهم وقع في حيص بيص. **(قوله:**

الكَلِمَةُ:

الكلامية، إلا أن يقال: إن البحث عنها باعتبار إعراب مفرداتها أو بناءها، فتدخل في الكلمات. **(قوله فمتى لم يعرفا كيف يبحث الخ)** إما من التعريف أو المعرفة، ويجوز أن يكون الغرض من التعريف تمييز هذا الفن عن غيره؛ لأن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات، وكيف للاستفهام الإنكاري بناء على أن المراد بالبحث هو البحث على وجه البصيرة وأنه يتوقف على المعرفة الكاملة، أو على تعريف جامع ومانع كتعريف المصنف لهما. **(قوله: لكون أفرادها جزأ الخ)** أما كون أفراد الكلمة جزأ من أفراد الكلام فظاهر؛ لأن زيداً مثلاً جزء من زيد قائم، وأما كون مفهومها جزء من مفهومه؛ فلأن الفرد إذا كان جزأ كان حقيقته أيضاً جزأ، إذ الفرد عبارة عن الحقيقة مع التشخص والخصوصية، وإلا فمفهوم الكلمة ليس جزأ من الكلام؛ لأن المراد بالكلمتين الواقعتين في تعريف الكلام؛ أعني: ما تضمن كلمتين بالإسناد ما صدقتا عليه لا مفهومهما، إذ لا يصدق على مثل زيد قائم أنه تضمن مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وجيه. وفي شرح العصام ما إيضاحه أن للتقديم وجوهاً أربعة بحكم الاستقراء، أحدها: توقف المفهوم، أي: مفهوم الكلام على تحقق المفهوم، أي: مفهوم الكلمة، ثانيها: توقف تحقق معرفة المفهوم، أي: مفهوم الكلام على تعريف المفهوم، أي: مفهوم الكلمة، ومفهوم الكلمة: لفظ وضع الخ. وأراد بتعريف المفهوم تعريف اللفظ والوضع والمعنى والمفرد، فإذا لم يعرف تعريف هذا المفهوم ولم يعلم مفهوم الكلمة، وإذا لم يعلم مفهوم الكلمة لم يعلم الكلمة، وإذا لم يعلم الكلمة لم يتحقق معرفة مفهوم الكلام، ثالثها: توقف تحقق الفرد، أي: فرد الكلام من أفراده على تحقق الفرد، أي: فرد الكلمة من أفرادها، مثلاً إذا لم يتحقق زيد وقائم على حدة، وهما فردان من الكلمة لم يتحقق مجموع زيد قائم، وهو فرد من الكلام. رابعها: توقف تحقق معرفة الفرد، أي: فرد الكلام على معرفة الفرد، أي: فرد الكلمة؛ لأنه إذا لم يعرف فرد الكلمة لم يتحقق معرفة فرد الكلام، كما عرفت فهذه وجوه أربعة على حدة مستلزمة لتقديم الكلمة على الكلام هذا. **(قوله: فقال الكلمة الخ)** حكى الفراء في الكلمة ثلاث لغات، وهي على ما في الشذور: كلمة بوزن نبقة، وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل؛ مثل ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾، الثانية: كلمة بوزن سدرة، الثالثة: كلمة

قيل: هي والكلام مشتقان من الكلْمِ-بتسكين اللام-: وهو الجرح[1]، لتأثير معانيهما[2] في النفوس[3] كالجَرْحِ[4]،

(١) لأن كلام المتكلم مؤثر في السامع كما أن جراحه الجارح مؤثرة في المجروح. بالفتح مصدر جرح وبالضم اسم للجراحة. متعلق بالاشتقاق. (٢) أي: الكلمة والكلام. (٣) أي: نفوس السامعين. (٤) فالتشبيه في مطلق التأثر.

بوزن تمرة، وهي لغة تميم. وقوله: قيل هي إنما مرضه إشارة إلى ضعف الأول بالاشتقاق المذكور؛ وذلك لأن التناسب ههنا بين المشتق والمشتق منه ليس إلا باعتبار التأثير المخصوص، أعني: تأثير يصحبه الألم الذي هو لازم معنى الجرح، وهو ليس مدلولاً مطابقياً للمشتق ولا تضمنياً، بل التزامي فاعرفه. **(قوله مشتقان من الكلم)** أي: بالاشتقاق الصغير كما هو المتبادر عند الإطلاق كاشتقاق صيغ الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول من المصدر، فاعلم أن الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشروط أربعة؛ أحدها: أن يكون اللفظان متناسبين معنى بأن يكونا مشتركين في الدلالة على أصل المعنى، وبه احترز عن الألفاظ المشاركة في اللفظ؛ كالذهب بمعنى ما يقابل الفضة، وذهب الذي ماض من الذهاب، فلا يقال أن أحدهما مشتق من الآخر؛ لعدم اشتراكهما في الدلالة على المعنى الأصلي، ثانيها: أن يكونا متناسبين تركيباً بأن يشتملا على الحروف الأصلية وبهذا احترز عن الألفاظ المترادفة؛ كالذئب والسرحان؛ لفقدان التناسب في التركيب، ثالثها: أن يكونا متغايرين في الصيغة وبه احترز عن مصدر أريد به المفعول؛ كضرب الأمير، أي: مضروبه، ومصدر مستعمل في معناه الأصلي، فلا يقال أن أحدهما مشتق من الآخر؛ لاتحاد الصيغة، رابعها: أن يكون المشتق زائداً على المشتق منه بشيء من المعنى، واحترز به عن نحو: شاهد وشهيد، فإن القيود المذكورة متحققة فيهما غير أن واحداً منهما لا يدل على معنى زائد؛ لأن معناهما واحد وهو الحاضر، والمثال المشتمل على جميع ما ذكر ضارب مع الضرب، كذا في شرح الهارونية. **(قوله: وهو الجرح)** المناسب هنا فتح الجيم على ما قالوا[1] بمعنى ريش كردن، لكن في القاموس وغيره أن الكلم بفتح فسكون بمعنى الجرح بالضم؛ أعني: الجراحة، وبالفارسية ريش، وجمعه الكلوم، وفي الحديث: «زملوهم بكلومهم». **(قوله: لتأثير معانيها)** أي: اللغوية إذ الاشتقاق باعتبار اللغة يعني أن ما صدق عليه تلك المعاني تؤثر في نفوس كالجرح، وهذا إشارة إلى إثبات جزء المدعى بتقدير في العبارة توضيحه أن الكلمة والكلام مشتقان من الكلم؛ لأن الاشتقاق كما عرفته أخذ كلمة من أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى وفيما نحن فيه كذلك، أما المناسبة في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلتأثير معانيهما في النفوس، فإن الألفاظ تؤثر في نفوس السامعين

(١) وقرئ قوله تعالى: ﴿دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ من الكلم بمعنى الجرح، أي: تجرحهم.

توافقت في التقدم الوجودات ما عدا الخارجي. **(قوله: قيل: هي والكلام مشتقان من الكلم)** الاشتقاق: أن تجد بين اللفظين تناسباً في أحد المدلولات الثلاثة واشتراكاً في جميع الحروف الأصلية مرتباً أو غير مرتب، أو اشتراكاً في أكثر الحروف الأصلية مع تقارب ما بقي في المخرج؛ كنعق ونهق، وقد أشار إلى بعد هذا الاشتقاق بقوله: قيل وذلك؛ لأن التأثير المناسب لأن يشبه بالجرح تأثير يصحبه الألم، ولا يخفى أن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع أن المناسب أن يقال: إن تأثير أنفسهما بقرع الأسماع ونقش الصور في الأذهان، وما يترتب عليهما من الأفعال والانفعالات على أيّ وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم، فإن تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة وشدة، والكلمة والكلام والكلم متساوية الأقدام في أن تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف. **(قوله: وهو الجرح)** الجرح بفتح الجيم:

توافقت الخ): لأن التصور يتبع التلفظ، والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في الوجودين اللفظي والذهني، والتقدم في الوجود الخارجي متحقق فتوافقت الكل في التقدم. **(قوله: الاشتقاق الخ)** تعريف للاشتقاق باعتبار العلم وحذف قولهم: فتردّ أحدهما إلى الآخر إشارة إلى أنه ليس داخلاً في الحد، بل هو بيان لتعيين المشتق والمشتق منه، فالمردود مشتق والمردود إليه مشتق منه. **(قوله: تناسباً)** أشار به إلى أنه لا بد من التغاير بين المعنيين بوجه فلا يجعل المقتل مصدراً مشتقاً من القتل، وكلمة لو للتقسيم ولبيان أنواع المحدود من الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر لا للإبهام والتفكيك. **(قوله: وقد أشار الخ)** حاصل ما ذكره الشارح رحمه الله في بيان التناسب المعنوي هو أن المدلول الالتزامي للكلمة والكلام وهو تأثير معانيهما في النفوس يشبه بالمعنى المطابقي للكلم في كون كل منهما فرد للتأثير، وحاصل وجه البعد أن تشبيه تأثير المعنى مطلقاً بالجرح غير مناسب لانتفاء مرجح اعتبار الجرح مشبهاً به، وإن أريد تشبيه تأثير يصحبه الألم به كان التشبيه مناسباً، لكن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم لخفائها؛ فإنها مناسبة باعتبار ما يترتب على معاني بعض أفرادهما غير لازمة لشيء من معانيهما فإن تأثير المعاني بالألم يختلف بحسب الأشخاص والأوقات والأحوال، وحاصل ما ذكره المحشي أن التناسب المعنوي اشتراكهما من حيث أنفسهما؛ أي: مع قطع النظر عن المعنى في المدلول الالتزامي، وهو التأثير التابع للقوة التي هي المدلول الالتزامي لجوهر الحروف. **(قوله: مع أن المناسب الخ)** لا يخفى؛ أي: لا يخفى بعد هذه المناسبة مع وجود المناسبة. **(قوله: تأثير أنفسها)** أي: أنفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر إلى معانيها. **(قوله: ونقش الصور في الأذهان)** أي: صور ذواتها. **(قوله: وما يترتب عليها)** أي: على

وقد[1] عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما[2] بالجرح حيث قال[3]:

جِرَاحَاتُ[4] السِّنَانِ[5] لَهَا[6] الْتِيَامُ[7] وَلاَ يَلْتَامُ[8] مَا جَرَحَ[9] اللِّسَانُ[10]

والكلِم - بكسرِ اللام -: جنس[11] لا جمعُ

---

(١) حال. (٢) أي: الكلمة والكلام. (٣) استدلال على دعواه. (٤) جمع جراحة. (٥) جمع سن. بالتركي سونكي. (٦) الظرف صفة جراحات. (٧) فاعل الظرف. (٨) على وزن يمتاز للضرورة والأصل يَلْتَئِم بكسر الهمزة. (٩) أي: جرحه من قبيل قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ﴾. أي: بعثه الله. (١٠) فاعل جرح. أي ما يصدر عن اللسان من الكلام. (١١) يقع على القليل والكثير كالماء والعسل.

خسته كردن. (**قوله: وقد عبر بعض الشعراء**) يعني: أن ذلك التشبه علاقة معتبرة. (**قوله: جراحات السنان**) جمع جراحة بكسر الجيم بمعنى: خستكى، السنان: سرنيزه وعصلو نيزه مرجيزي. (**قوله: جنس**) وإليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل إلا ما فوق الاثنين. (**قوله: بدليل**

القرع، ونقش الصور من الأفعال والانفعالات؛ فإنه يترتب عليهما جذب الملائمات ودفع المنافرات والإقدام والإحجام والتألم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك. (**قوله: من مستتبعات**) خبر إن. (**قوله: مدلول الكاف واللام والميم**) أي: المدلول الالتزامي لها لكون الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهورة. (**قوله: فإن تقاليبها الخ**) يقال: ملكت العجين إذا شددت عجنه، ويقال: كمل الشيء إذا تم، ففي التمام قوة ذلك الشيء، ويقال: مكلت البئر إذا قل ماؤها؛ فإنها لقوتها وعدم رخاوتها يقل ماؤها، واللمك جلاء يكتحل به العين فإن الاكتحال يوجب القوة. (**قوله: فالكلمة**) فذلكة لما تقدم؛ أي: فحصل من ذلك التفصيل أن الألفاظ الثلاثة متساوية الأقدام في المدلول الالتزامي لها وهو تأثيرها في الأسماع والأذهان لأجل القوة المفهومة التزاماً من جوهر تلك الحروف، فيكون بينها تناسب معنوي من حيث اتحاد مدلولها الالتزامي، وأما كون الكلمة والكلام فرعين للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف والحركات.

بحسب حسنها أو قبحها فرحاً وانبساطاً أو غصة وانقباضاً كالكَلْم الذي هو الجرح في البدن، ففي كلامه إظهار ما خفي وإعراض عما ظهر. (**قوله بعض الشعراء**) في هذا التعبير إشارة إلى أن البيت مما لم يعلم قائله، ففيه تعريض بما قاله الشارح الكازروني وغيره من أن قائله علي رضي الله عنه، فما قيل: إن المعنى بعض الموصوفين في سورة الشعراء وهو أمير المؤمنين، فلا يصدر عن عاقل، ثم المقصود من إنشاء هذا الشعر بيان أن العلاقة بين المشتق والمشتق منه معتبرة حتى أنهم أطلقوا الجرح على كلم اللسان، وقوله: عن بعض تأثيراتهما، هو التأثير بإحداث الألم المعبر عنه بالجرح. (**قوله: جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا الْتِيَامُ الخ**) بيت من البحر الوافر من عروضه الأولى، وضربه الأول وزنه مفاعيلن مفاعلتن فعولن مرتين، الجراحات بالكسر: جمع جراحة، والسنان بالكسر: الرمح، بالفارسية نيزه، والالتيام: البرء، يعني: بيوسته شدن وفراهم آمدن ريش، وما جرح اللسان، أي: ما أثرته بذكر الملزوم وإرادة اللازم، وهذا محل الاستشهاد، واللسان الجارحة أو اللغة يذكر ويؤنث، وجمعه الألسنة والألسن، وفي معناه ما ينسب إلى علي رضي الله عنه:

وَكُلُّ جِرَاحَةٍ فَلَهَا دَوَاءٌ
وَسُوءُ الخُلُقِ لَيْسَ لَهُ دَوَاءُ

(**قوله: والكلم بكسر اللام جنس الخ**) ههنا ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أنه اسم جنس، وهو المختار عند الجمهور فيكون مفرداً لفظاً، ثانيها: أنه جمع، وإليه ذهب الزمخشري وصاحب اللباب، ثالثها: أنه اسم جمع نقله الأزهري في التصريح عن بعضهم، وتحقيق ذلك يتوقف على بيان الفرق بين هذه الثلاثة، فنقول: الجمع ما دل على آحاده بالمطابقة، فإذا قلت: جاء الزيدون فكأنك قلت: جاءني زيد وزيد وزيد؛ لأنه موضوع للآحاد بشرط انضمام بعضها إلى بعض، واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الأفراد بالتضمن؛ كالقوم والرهط، فإنه موضوع لمجموع الأفراد، فدلالته على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد من أجزاءه، وأما اسم الجنس فعلى قسمين اسم جنس إفرادي واسم جنس جمعي، فالأول: ما وضع للحقيقة[1] ملغى فيه اعتبار الفردية، ويصدق على القليل والكثير؛ كماء وتراب وعسل،

---

(٢) أي: للماهية المطلقة من غير دلالة على قلة وكثرة.

كـ(تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ) بدليل[1] قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ[2] ٱلطَّيِّبُ[3]﴾. وقيل: جمع[4]، حيث لا يقع إلا على الثلاث[5] فصاعداً[6]. والكلم[7] الطيب يؤول[8] ببعض[9] الكلِم. واللام فيها[10] للجنس،

(١) متعلق بمقدر. (٢) فإنه لو كان جمعاً لوجب تأنيث الطيب وبدليل أنه ليس من أوزان الجمع. (٣) أي: العمل الصالح. (٤) أي: هو جمع علة. لأنه صاحب المصباح والباب والمصباح حيث كانوا فإنه جمع في نفر وما فوق العشرة وما وزنها فإن الكلمات جمع قلة. (٥) كالجمع على شيء من الأشياء. (٦) الفاء للعطف، حال من فاعل يرتفع. (٧) جواب الاعتراض بالآية على قبل. (٨) بحذف المضاف. (٩) إذ المساعد الحضرة الإلهية إنما هو المكلم. (١٠) هذه الكلمة.

والثاني: ما وضع للحقيقة، لكن باعتبار وجودها في أكثر من فردين كالكلم والتمر ولا يلزم من انتفاءه انتفاء الواحد والاثنين فيما ذكرنا ظهر أن الحق كونه اسم جنس، وما استدلوا به على الجمعية لا ينتهض حجة؛ لكونه اسم جنس جمعي، ولا منافاة في قولهم: إنه اسم جنس جمعي؛ لأنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعاً وجمعي استعمالاً هذا. **(قوله: جنس كتمر وتمرة)** لعله أراد به بيان أن الكلم مفرد لفظاً، وجمع جنسي لغوي معنى، حيث لا يقع على الواحد؛ كتمر وركب، وتصريح بأنه ليس بجمع لفظي اصطلاحي؛ لأن بناء فعل بفتح فكسر ليس من أبنية الجمع، وما وقع في التوضيح من أن الطيب صفة الكلم، وأن الكلم وإن كان جمعاً لكن كل جمع يفرق بينه وبين آحاده بالتاء، يجوز في صفته التذكير والتأنيث؛ نحو: نخل خاوية، ونخل منقعر، فمحمول على معنى أنه جمع جنسي لغوي لا جمع لفظي واصطلاحي كما صرح به التفتازاني في شرحه (بدر الدين المناستري). **(قوله: بدليل قوله تعالى)** أي: في سورة فاطر: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾؛ إذ لو كان جمعاً لوجب تأنيث الطيب، لكونه مسنداً إلى ضمير جمع غير العقلاء، وبدليل أنه على وزن لم يبن عليه شيء من أوزان الجموع العربية، وبدليل أنه يصغر على كليم، فلو كان جمعاً لرد إلى مفرده. **(قوله: وقيل: جمع)** أي: لا اسم جنس مفرد؛ لأنه لا يقع إلا على ثلاث الخ. وهذه معارضة لدليل الجمهور، وإنما مرضه لظهور ضعفه؛ لأنه لو تم هذا الدليل لدل على أن مثل القوم والرهط مما يدل على الثلاث فصاعداً جمع، ولم يقل به أحد. **(قوله: والكلم الطيب يأول ببعض الخ)** جواب عما يرد على هذا القائل: من أنه لو كان جمعاً لوجب تأنيث وصفه في الآية؛ لأن الجمع بمعنى الجماعة، وحاصل الجواب ظاهر، وفيه أن هذا يبعد عن موارد الاستعمال؛ لأن هذه القاعدة غير مطردة، ولو سلم فرعاية المناسبة اللفظية بين الصفة والموصوف أولى على أن هذا الوقوع استعمالي لا وضعي، وأن الكلم اسم جنس جمعي فما استدلوا به لا ينتهض حجة كما قدمناه. **(قوله: واللام فيها للجنس)** أخر بيان اللام مع أنه مقدم في الذكر على مدخوله؛ لعدم استقلاله في المفهومية، ثم إن كون اللام للجنس هو المختار، إذ المراد بالمعرف هو الماهية، فيراد بالكلمة طبيعة

قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ فإنه لو كان جمعاً لوجب التأنيث، وبدليل أنه ليس من أوزان الجمع. (قوله: وقيل: جمع) وإليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب. (قوله: والكلم الطيب) فإن الصاعد إلى محل العرض ليس إلا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث، فجاز أن يعبر عنها ببعض الكلم فتأويله كتأويل الرحمة بالإحسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. (قوله: واللام فيها للجنس) هذا الوجه هو المختار؛ لأن المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي، أو لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولابيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق، والتعريف ليس إلا

(قوله: لوجب التأنيث) لكونه مسنداً إلى ضمير جمع غير العقلاء. **(قوله: وإليه ذهب صاحب الصحاح)** فإنه قال: الكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كلمة. **(قوله: فإن الصاعد الخ)** يعني: أن تأنيث الضمير وإن كان ظاهراً بالنسبة إلى لفظ الكلم إلا أن الصاعد في الواقع ليس إلا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار تأويله بالبعض هذا كتذكير الضمير الراجع إلى المؤنث بتأويله بالشخص على ما تقرر من أن المرجع إذا كان مذكراً باعتبار ومؤنثاً باعتبار آخر يجوز تذكير ضميره وتأنيثه، وليس مراد الشارح رحمه الله أن لفظ البعض ههنا مقدر على ما وهم. **(قوله: يقتضي تعريف المصطلح)**؛ لأنه المبحوث عنه في العلم. **(قوله: لا تعريف الفرد النوعي)** أي: لا يقتضي المقام تعريفه بهذا العنوان وإن كان متحداً بالمصطلح عليه. **(قوله: ولا بيان الطرد)** أي: لا يقتضي المقام بيان اطراد تعريف الكلمة وكونه شاملاً لجميع أفراده كما قيل؛ إذ المقصود معرفة ما يبحث عن أحواله فالزائد عليها زائد على مقتضى المقام. **(قوله: والتعريف الخ)** عطف على أن المقام يقتضي تعريف المصطلح؛ أي: التعريف ليس إلاّ تصور حقيقة المعرف إما بالكنه أو بالوجه من حيث هي مع قطع النظر عن تحققه في ضمن

والتاء للوحدة[١]، ولا منافاة بينهما، لجواز[٢] اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية، يقال: (هَذَا الجِنْسُ[٣] وَاحِدٌ[٤]) و(ذَلِكَ[٥] الوَاحِدُ[٦] جِنْسٌ). ويمكن حملها على العهد الخارجي[٧] بإرادة[٨] الكلمة المذكورة على ألسنة[٩] النحاة[١٠]. «لَفْظٌ» اللفظ في اللغة[١١]: الرمي[١٢]

(١) أي: النوعية الفردية. (٢) دليل عدم المنافاة. (٣) مثلاً يقال: هذا الرجل واحد، وذلك الواحد رجل، ولا يجوز أن يقال لهذا الحجر حجر. (٤) كالحيوان. (٥) شاة واحدة. (٦) كالحيوان. (٧) الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة. (٨) يعني بإرادة الكلمة معناها اللغوي ثم بإرادة عقلك. (٩) جمع لسان. (١٠) بقرينة ذكر مسائل النحو وأن المتكلم نحوي. (١١) أي: في أصل اللغة. (١٢) أي: معنى اللفظ معنى الرمي.

للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة. (**قوله: والتاء للوحدة**) ولقائل أن يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصاً عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة إلى اللفظ وقال: الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما يجرد في مقام التعريف أسماء الأجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر، وليس التاء نصاً في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين. (**قوله: ولا منافاة بينهما**) هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما منعناه. (**قوله: لجواز إتصاف الجنس بالوحدة**) طبيعية كانت أو صناعية أو غير ذلك وفيه نظر؛ لأن هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فإنها فردية لا جنسية، ويمكن أن يجاب بأن الكلمة اللغوية إذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي هي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية، ويلزم من ذلك أن لا تكون نسبة الكلمة الاصطلاحية إلى الكلم كنسبة تمرة إلى تمر. (**قوله: والواحد بالجنسية**) يعني: أن

فرد أو أفراد. (**قوله: فاللام للجنس والطبيعة**) أي: الماهية من حيث هي وفي عطف الطبيعة عليه إشارة إلى أن ليس الجنس ههنا بالمعنى الأعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهني. (**قوله: ولقائل أن يمنع الخ**) يعني: أنه كان في اللغة فيه معنى الوحدة الفردية، ثم لما نقل إلى المعنى الجنسي المصطلح عليه لم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء حينئذ لمجرد التأنيث اللفظي. (**قوله: على تقدير الخ**) احتراز عن القول بوضعها للمفهوم من حيث هي والوحدة مدلول تنوين التنكير. (**قوله: وليس التاء الخ**) رد على الفاضل الهندي حيث منع التجريد مستنداً بأن التاء نص فيه. (**قوله: بدليل كلمتين الخ**) فيه أن الوحدة المعتبرة في كل منهما في نفسه لا تنافي التعدد الذي هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما، نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب التجريد كيف وقد عرف التثنية بما لحق بآخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على أن معه آخر من جنسه، ولك أن تقول: لو كان التاء نصاً في الوحدة لما جاز كمأة للجنس وكمأ للواحد. (**قوله: وتسليم ما منعناه**) ولقائل أن يمنع. (**قوله: طبيعية كانت**) أي: خلقية كانت كالإنسان أو اعتبارية كما فيما نحن فيه فالمراد بالصناعة ما يتعلق بالاعتبار والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة أو لا. (**قوله: ويمكن أن يجاب الخ**) يعني: نقلت الكلمة من المعنى اللغوي؛ أعني: اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية إلى المعنى الجنسي الموصوف بالوحدة الجنسية. (**قوله: فيجوز الخ**) فيقال: فيما نحن فيه جنس الكلمة الذي هو واحد بأن

لَفْظٌ

الجنس وحقيقته من حيث هي هي، واللام للإشارة إليها. (**قوله: ولا منافاة الخ**) جواب عن سؤال مقدر تقديره ظاهره، فاعلم أن الوحدة نوعان جنسية وفردية، أي: إما صفة للجنس، أو صفة لفرد من الجنس، يقال: هذا جنس واحد، وهذا فرد واحد من الجنس، فاتصف الجنس بالواحد وبالعكس، فلا منافاة بينهما، بل هما يتصادقان. (**قوله: ويمكن حملها على العهد الخارجي**) أي: التقديري، وإياه عنى من قال: إن اللام عوض عن المضاف إليه، أي: كلمة النحاة لفظ وضع الخ. ووجه الحمل على العهد أن للكلمة أفراداً وحقائق؛ أحدها: الكلمة اللغوية، الثاني: الكلمة المنطقية، الثالث: النحوية، إلى غير ذلك من الأفراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات، وأرباب كل صناعة إنما يعرّفون ما هو متداولهم كذا قيل، والأولى أن يقال: المراد بالكلمة حينئذ المذكورة على ألسنة النحاة: وهي الكلمة العربية التي لا يبحث النحاة إلا عن أحوالها، وهي حصة من مطلق الكلمة المعرفة بالتعريف المذكور؛ لأنها شاملة للكلمة الفارسية واليونانية وغيرهما من الألسن، إذ الكل موضوع لمعنى مفرد هذا؛ ثم إن التصدير بالإمكان يشعر بالضعف فيه، قد بينه العصام بوجهين وله وجه ثالث: وهو أن التعريف حينئذ يكون تعريفاً بالأعم، وإن أمكن دفعه بأنه جائز عند القدماء. (**قال: الكلمة لفظ الخ**) عرّفها ابن هشام بأنها: قول مفرد، ثم قال: عدلت عن اللفظ؛ لأن القول جنس قريب، واللفظ بعيد، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر، انتهى. وفيه أنه إن أراد أنه فاسد فغير صحيح؛ لأنهم جوزوا التعريف بالأعم، وإن أراد أن الأولى خلافه فهو لا يضر بالمقصود، على أنه يرد عليه أيضاً أن القول يطلق حقيقة عرفية على الرأي والاعتقاد، واستعمال اللفظ المشترك في الحدود معيب عندهم، وأنه اكتفى في تعريفه عن الوضع بالدلالة الالتزامية، وهي مهجورة في التعاريف، فالأولى ما قاله ابن الحاجب. (**قوله: اللفظ في اللغة: الرمي**) أي: من الفم لا مطلقاً كما يتوهم من لفظة الرحى الدقيق؛ لأنه مجاز صرح به في الأساس، وقال: الجزائري: إن اللفظ في اللغة يطلق على ثلاثة معان: الرمي المطلق، الرمي من الفم المنطق، وقد اتفق أرباب الحواشي على أن الشارح قصد

يقال: (أَكَلْتُ التَّمْرَةَ وَلَفَظْتُ النُّوَاةَ) أي: رميتُها، ثم نقل في[1] عرف النحاة ابتداء[2]، أو بعد جعله بمعنى الملفوظ، كـ (الخَلْقِ) بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به

(١) أي: في اصطلاح النحاة بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي. (٢) قبل أن يجعل بمعنى الملفوظ.

المعنى الأول، حيث أطلق الرمي أولاً، ثم أطلقه ثانياً، بقوله: أي رميتها؛ لئلا يتوهم أن المراد به الرمي من الفم، وظاهر الحال وإن كان كما قالوا إلا أنه عند التحقيق قصد المعنى الثاني؛ وذلك لأنه مثل بالأكل الذي هو من لوازم الفم، وإلا فالمناسب لفظت الحجر ونحوه؛ ولأن ترتب اللفظ على الأكل أعدل شاهد على تقديم الأكل عليه، فاللفظ حينئذ لا يكون إلا من الفم، وفي الصراخ لفظ ازدهان بيرون أنداختن وسخن كفتن، فما قيل: معنى لفظت النواة رميتها لا من الفم، بل أخرجتها من التمرة قبل إدخالها من الفم غير معقول فاعرفه. وقوله: في اللغة متعلق بالاتحاد المفهوم من الحمل، فلا يرد أنه لا معنى لتعلقه بالرمي ولا باللفظ، قيل: وإنما فسرها بقوله: أي رميتها تصريحاً بأن المراد الرمي مطلقاً لا من الفم، وفيه ما تقدم فارجع إلى السيلكوتي. **(قوله: في عرف النحاة)** العرف: ما يتفق عليه طائفة، وأراد ههنا العرف الخاص بقرينة الإضافة إلى النحاة، ولك أن تقول: إن اللفظ عبارة عما ذكر عند جميع أهل العربية، والنحاة: جمع تكسير للناحي من نحا إذا نظر في النحو، وأصله نحوة بوزن كتبة بفتحات، ولما قلبت الواو ألفا ضم أوله؛ لدفع الالتباس. **(قوله: ابتداء)** أي: قبل جعله بمعنى الملفوظ، وعلى هذا ليس فيه مؤنة تعدد النقل، وقوله: أو بعد جعله الخ. فعلى الأول: يكون من تسمية المسبب باسم السبب، إذ رمي الحروف من مخارجها سبب للتكلم والتلفظ بها، وعلى الثاني: من تسمية الخاص باسم العام، فإن الملفوظ بمعنى المرمي مطلقاً حروفاً أو غيرها، وهذا أنسب. **(قوله: ما يتلفظ به)** الباء للتعدية لا للآلة، والتلفظ: بمعنى كفتن، فلا دور، وقوله: حقيقة أو حكماً صفة مصدر محذوف، أي: تلفظاً حقيقياً: بأن يكون من قبيل الحروف والأصوات، أو تلفظاً حكمياً: بأن يكون مشاركاً للملفوظ في الأحكام، وقوله: أو موضوعاً، إنما قال هكذا، ولم يقل: أو مستعملاً كما في عبارتهم المشهورة؛ تنبيهاً على أن مرداهم بالمستعمل هو الموضوع، أي: مجازاً بعلاقة المشارفة أو الخصوص، وإلا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل؛ وهو لفظ وضع لمعنى ولم يستعمل بعد، وقدم المهمل مع كون الموضوع أشرف منه؛ لأن الأصل في كل كلمة الإهمال والوضع طار. **(قوله: واللفظ الحقيقي)** بمعنى: الملفوظ به، كما يستعمل القول بمعنى المقول لا بمعناه المصدري، فسقط

بين الجنس والواحد تصادقاً فيجوز أن يجعل الجنس أصلاً والواحد وصفاً له وأن ينعكس. **(قوله: اللفظ في اللغة: الرمي)** ورمى الشيء من الفم والتكلم.

(قوله: ثم نقل في عرف النحاة) المفهوم من كلام الشيخ الرضي أن اللفظ في الأصل مصدر بمعنى: التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد هنا، فعلى هذا لا يكون فيه نقل، لا يقال: يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة؛ لأنا نقول: المراد باللفظ لفظ حقيقة أو حكماً، ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على أن النحاة لم يريدوا باللفظ إلا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة أو حكماً. **(قوله: ابتداء)** فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب أو من قبل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام، وليس فيه مؤونة تعدد النقل. **(قوله: أو بعد جعله بمعنى الملفوظ)** فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا أقرب، ويجوز أن يجعل منقولاً من اللفظ بمعنى: الرمي من الفم، أو بمعنى: التكلم ابتداء أو بواسطة. **(قوله: إلى ما يتلفظ به)** التلفظ: كفتن، والباء للتعدية وليس فيه دور؛ لأن التلفظ متشعبة اللفظ اللغوي

يعتبر اللام مقدماً في المعنى على التاء كما في التلفظ رعاية لجزالة المعنى، أو يقال: الكلمة الواحدة التي هو جنس كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء، وفيه إشارة إلى دفع ما يتوهم من استدراك قوله: والواحد بالجنسية؛ لأنه يكفي لدفع المنافاة اتصاف الجنس بالوحدة. **(قوله: ورمي شيء من الفم)** يعني: أن اللفظ في اللغة يقال لمطلق الرمي سواء كان من الفم أو غيره ولرمي شيء من الفم حرفاً أو غيره وللتكلم، والشارح رحمه الله اختار أنه لمطلق الرمي؛ إذ لو كان موضوعاً لواحد من المعنيين الأخيرين يكون استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك أو المجاز والأصل بنفيهما بخلاف ما إذا كان موضوعاً للمطلق فإن استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في المقيد. **(قوله: خروج المنوي الخ)** لعدم كونه ملفوظاً بالمعنى اللغوي. **(قوله: المراد باللفظ الخ)** لا يخفى أن هذا التعميم إما بطريق التجوز أو بطريق النقل، والأول ينفيه مقام التعريف فتعين الثاني. **(قوله: لم يريدوا باللفظ إلا المعنى الخ)** فصار المعنى اللغوي؛ أعني: الملفوظ حقيقة متروكاً في استعمالاتهم وهذا معنى النقل. **(قوله: من قبيل تسمية المسبب باسم السبب أو من قبيل تسمية الخ)** فإن التلفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق به، فيجوز اعتبار كل واحدة من العلاقتين. **(قوله: وليس فيه مؤنة تعدد النقل)** بخلاف الوجه الثاني فإن فيه نقلاً من المعنى المصدري إلى الملفوظ، ثم إلى ما يتلفظ به الإنسان، ولا يخفى أن استعماله بمعنى الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل إلا أن يراد بالنقل المعنى اللغوي. **(قوله: وهذا أقرب)** لقرب وجه المناسبة إلى الفهم. **(قوله: ابتداء أو بواسطة)** كما ذكره على تقدير كونه من الرمي

الإنسان حقيقة[١] كان أو حكماً[٢] مهملاً كان أو موضوعاً، مفرداً كان أو مركباً[٣]. واللفظ الحقيقي كـ (زَيْدٌ)[٤] و(ضَرَبَ)[٥] والحكمي: كالمنوي في (زَيْدٌ ضَرَبَ) و(اضرب)، إذ ليس من مقولة الحرف والصوت[٦] أصلاً، ولم يوضع له لفظ[٧]، وإنما عبروا[٨] عنه باستعارة[٩] لفظ المنفصل له من نحو: (هُوَ) و(أَنْتَ)

---

(١) أي: ما له صوت وحرف. (٢) أي: ليس له صوت أو حرف. (٣) الأولى التلفظ. (٤) أي: حال كونه موضوعاً مفرداً في الاسم كزيد. (٥) في الفعل ولم يذكر الحرف والمركب. (٦) الصوت كيفية الهواء عند تموج الهواء بالقرع أو بالقلع. (٧) حتى يعبر عنه إرادة إجراء الأحكام النحوية على نفس ذلك النحو. (٨) أي: النحاة. (٩) أي: باستعمال.

الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي، اعلم أنهم اختلفوا في أن الحركة الإعرابية كلمة أو لا، فمن ذهب إلى الثاني أشكل عليه صدق تعريفها، وقد أجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث؛ إذ ظاهر قوله: أو حكماً يدخلها. (**قوله: الإنسان**) إنما قيد به تقريباً لتصوير اللفظ من الفهم. (**قوله: أو حكماً**) أي: تلفظاً حكمياً، وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الأحوال. (**قوله: مهملاً كان أو موضوعاً**) قال قدس سره: إنما قال موضوعاً ولم يقل مستعملاً كما في عباراتهم المشهورة تنبيهاً على أن مرادهم بالمستعمل هو الموضوع، وإلا يلزم الواسطة بين المستعمل والمهمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل أن يستعمل انتهى، قوله: قبل أن يستعمل؛ أي: قبل أن يطلق فيراد منه المعنى، فالمستعمل في عباراتهم بمعنى يصح استعماله، أو من قبيل تسمية العام باسم الخاص. (**قوله: أو مركباً**) قيل: إنما صح إطلاق

ما في العصام، والحقيقي بمعنى ما يقابل الحكمي لا المجازي، وترك مثال الحرف اكتفاء بالكاف والواو فلا تغفل. (**قوله: إذ ليس من مقولة الحرف والصوت**) من عطف العام على الخاص، وفي ذكره مبالغة في نفي كون المنوى ملفوظاً فلا استدراك، وفي أشباه السيوطي: ما يخرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفرداً فكلمة، أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، وإن أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكلم، انتهى. ثم إن عدم كون المنوى من مقولة الحرف والصوت ظاهر؛ لأنهما من الكيفيات المحسوسة بحس السمع والمنوى ليس كذلك ولم يوضع له لفظ خاص به دال عليه، بل لما كان عمدة في الكلام اكتفي بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ. (**قوله: وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ الخ**) جواب عن سؤال مقدر ناشئ من قوله: ولم يوضع له لفظ فكأنه قيل: إذا لم يوضع للمنوى لفظ، فإذا اقتضى التعبير عنه كيف يكون الحال؟ فأجاب عنه بقوله: إنما عبروا الخ. والاستعارة بمعناها اللغوي، وإنما استعير المنفصل المرفوع؛ لكونه مرفوعاً مثل ذلك المنوى، وقوله: وأجروا عليه ليس معطوفاً على إنما عبروا كما يتراءى من ظاهر العبارة، بل عطف على قوله: إذ ليس من مقولة الخ. فهو في حيز التعليل، والفاء في قوله: فكان لفظاً حكماً تفريع على هذا المعطوف فتبصر. وقال الرضي في بحث المضمرات: وقول النحاة: إن الفاعل في زيد ضربت وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق العبارة عليهم؛ لأنه لم يصغ لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل؛ لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر لا أن المقدر هو ذلك المصرح به، وقال في موضع آخر، وليس المستتر ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو، و﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل، انتهى. وفي الامتحان ما نصه أن الضمير المستتر ليس من الأعيان الموجودات؛ كالأصوات ونحوها حتى يكون من إحدى المقولات، بل هو من الأمور الاعتبارية المحضة كأنياب الأغوال، وإنما اعتبره النحاة حفظاً لقاعدتهم؛ كالعدل والعلمية التقديريين في عمر وأسامة هذا، وفيه بحث من وجوه ذكرها الكلنبوي في تعليقاته. (**قوله: لأنه قد يتلفظ به الإنسان**) أي: لكونه من مقولة الحرف فيصدق عليه التعريف، وكلمة قد لمجرد التحقيق بقرينة قوله: في بعض الأحيان، يعني: أن المحذوف لظهوره في بعض

مطلقاً. (**قوله: والباء للتعدية**) لا للسببية أو الآلة حتى ينتقض باللسان ونحوه. (**قوله: وليس فيه دور الخ**) تصريح لما علم ضمناً من تفسير التلفظ بكفتن. (**قوله: اختلفوا**) فإنها دالة على الفاعلية والمفعولية والإضافة فذهب الشارح الرضي إلى أنها موضوعة لهذه المعاني فتكون كلمة وبعضهم إلى أن الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف بها بالوضع النوعي فلا تكون كلمة. (**قوله: من تحقيق معنى التلفظ**) حيث اعتبر أن يكون متعلقه الكلام، أو الحرف والحركة ليست شيئاً منهما. (**قوله: وفيه بحث الخ**) يعني: أنه وإن خرجت عما يتلفظ به على التحقيق المذكور، ولكن تعميم التلفظ بقوله: حقيقة أو حكم يدخلها لكونها مشاركة للملفوظ؛ أعني: الواو والألف والياء في الدلالة على المعاني الثلاثة. (**قوله: إنما قيد به تقريباً الخ**) يعني: كان الظاهر ما يتلفظ به مطلقاً لكن لما لم يكن تلفظ غير الإنسان من الملك والجن معلوماً قيد بذلك تقريباً للتصوير من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقييد. (**قوله: أي: تلفظاً الخ**) إشارة إلى أن قوله: حقيقة أو حكماً صفة لمصدر محذوف؛ أي: تلفظاً ثابتاً له في حد ذاته بأن يكون من قبيل الحرف والصوت أو تلفظاً ثابتاً بالنظر إلى الأحوال بأن يشارك الملفوظ في الأحوال. (**قوله: فالمستعمل الخ**) بيان لكيفية إرادة الموضوع من المستعمل بأنه مجاز مرسل، إما باعتبار المشارفة فإن ما يصح استعماله مشارف للاستعمال، أو باعتبار ذكر الخاص وإرادة العام. (**قوله: لأنه في الأصل مصدر**) والمصدر يستوي فيه الواحد والكثير؛ لأنه موضوع للحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع. (**قوله: أي: الملفوظ به الحقيقي**) فسر بذلك؛ ليصح مقابلته بالحكمي، وإلا فكلاهما لفظ حقيقي لكونهما

اللفظ على المركب من الحروف؛ لأنه في الأصل مصدر. **(قوله: واللفظ الحقيقي)** أي: الملفوظ به الحقيقي. **(قوله: إذ ليس من مقولة الحرف والصوت)** الذي هو أعم من الحرف ولا أدري أنه من أيّ مقولة هو، قال المصنف في الإيضاح: إن المستتر هو المحذوف، لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوناً للسان عن حذف الفاعل. **(قوله: ولم يوضع له لفظ)** خاص به فكما لا يكون مذكراً بنفسه لا يكون مذكراً بعبارة خاصة

فردين له. **(قوله: الذي هو أعم من الحرف)** أي: صدقاً إن فسر الحرف بصوت يعتمد على المخارج ووجود أن فسر بالكيفية العارضة للصوت فذكر نفي الصوت مبالغة في نفي كونه ملفوظاً، فلا يتوهم الاستدراك في شرح التسهيل المستكن ما لا صوت له في اللفظ والبارز ما له صوت في اللفظ. **(قوله: ولا أدري أنه من أي مقولة هو)** تحقيق المقام يقتضي بسطاً في الكلام وهو أنه لا شك أن ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل، ولذا يفيد التقوي بسبب تكرر الإسناد بخلاف ضرب زيد، فلا يقال: إن فاعله هو المقدم كما ذهب إليه البعض ومنعوا وجوب تأخير الفاعل، فأما أن يقال: إن الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار أمر آخر معه، وهو ظاهر البطلان وإلا لكان الفعل فقط مفيداً لمعنى الجملة فلا يرتبط مع الفاعل في نحو: ضرب زيد فلا بد أن يقال: إن الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر أمراً آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتتمة له واكتفى بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم بجعل ما أبقى دليلاً على ما ألقى، نص عليه الرضي فيكون كالملفوظ، ولذا قال بعض النحاة: إن المقدر في نحو: زيد ضرب ينبغي أن يكون أقل من ألف ضرباً بنصفه أو ثلثه ليكون ضمير المفرد أخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع في إفادة ما قصد منه باعتباره بعينه لم يعتبره بخصوصية كونه حرفاً أو حركة أو هيئة من هيئات الكلمة، بل اعتبره من حيث إنه عبارة عما تقدم، وكالجزء له فلم يكن داخلاً في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه؛ لأنه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا لك ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل لكونه لفظاً حكمياً موضوعاً لغائب تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلفظ الحكمي به إلا بما قبله، فظهر فساد ما قيل من أنه الفاعل المعقول، واعتبر جزء من الكلام الملفوظ كجعله جزء من الكلام المعقول، فهو ليس من مقولة معينة، بل تارة يكون واجباً وتارة ممكناً جسماً أو عرضاً، وتارة من مقولة الصوت بأن رجع الضمير إلى الصوت، فقوله: ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي الخ؛ لأنه حينئذ كيف يصح جعله قسماً من الضمير؛ لأن الوضع معتبر فيه، وقد تنبه ذلك القائل لهذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالتجأ إلى اعتبار الوضع الحكمي، وهذا أعجب من الأوّل؛ لأنه لا بد من المغايرة بين الموضوع والموضوع له وإن كان حكمياً؛ وأنه أيّ حاجة إلى اعتبار هذا الوضع وما الدليل عليه، وكذا ظهر فساد ما قيل: إنه معدوم، فلا يكون داخلاً في شيء من المقولات؛ لأنه إن أراد أنه معدوم مطلقاً فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله، وإن أراد أنه معدوم من اللفظ وإن كان موجوداً في نفسه فلا يفيد. **(قوله: قال المصنف رحمه الله في الإيضاح)** لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته حكمه الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به أنه محذوف في كل موضع، ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ به حكم بأنه موجود، وإلا فالضمير في قولك: زيد يضرب في الاحتياج إليه كالضمير في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيَ أَنفُسُكُمْ﴾ وإن كان أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً انتهى، ففهم منه المحشي أن الفرق بين المنوي والمحذوف مجرد اصطلاح وإلا فهما متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين في المعنى وليس كذلك، بل مراده أنه عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده، ويجعل في حكم الملفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر في الكلام دال على الفاعل فيكون منوياً بخلاف المحذوف؛ فإنه حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعله في حكم الملفوظ باعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفاً غير منوي، وإن كانا مشتركين في احتياج صحة الكلام إلى اعتبارهما، فعلى هذا يكون كلامه - أي المصنف في الإيضاح - موافقاً لما قاله القوم. **(قوله: كناية عنه)** لكونهما مرفوعين مثل ذلك المقدر. **(قوله:**

وأجروا[1] عليه أحكام اللفظ، فكان لفظاً حكماً لا حقيقة، والمحذوف[2] لفظ حقيقة، لأنه[3] قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان[4]، وكلمات الله تعالى داخلة فيه[5]، إذ هي مما يتلفظ به الإنسان[6]، وعلى هذا[7] القياس كلمات[8] الملائكة[9] والجن. والدوال الأربع: وهي الخطوط[10] والعقود[11] والإشارات والنُّصبُ[12] غير داخلة في اللفظ[13] فلا حاجة إلى قيد زائد يخرجها. وإنما قال (لَفْظٌ) ولم يقل (لَفْظَةٌ) لأنه لم يقصد الوحدة[14]. والمطابقة[15] غير لازمة[16] لعدم الاشتقاق

(١) علة كونه لفظاً. (٢) من فصل المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً. (٣) جواب لسؤال مقدر تقديره أي: المحذوف هو لفظ أو غيره فأجاب بقوله: والمحذوف. (٤) أي: في تعريف اللفظ. (٥) أي: الأوقات. (٦) لأن كلمات الله مكتوبة في مصاحفنا مقروءة محفوظة في قلوبنا فتكون ملفوظة. (٧) خبر مقدم. (٨) مبتدأ مؤخر. (٩) ك: سبوح وقدوس رب الملائكة والروح. (١٠) جمع خط وهو الطريق الفاصلة. (١١) جمع عقدة وهي موضوعة للهيئة الحاصلة من وضع الإبهام على سائر أنملة الأصابع عند تعدد الإشارة. (١٢) جمع نصبة وهي الحجارة التي تنصب في الطريق كيلا يضل ابن السبيل. (١٣) في تعريف اللفظ. (١٤) لأن مثل عبد الله علماً داخل في الكلمة عند المصنف خارج عن الكلمة عند من قال لفظة. (١٥) بين المتبدأ والخبر من غير حاجة. (١٦) إنما قال غير لازمة اكتفاء.

دالة عليه، لكن جعلوا مثل هو وأنت كناية عنه فهو عارية. (**قوله: وأجروا عليه أحكام اللفظ**) عطف على قوله: ليس، والمراد بأحكامه: الإسناد إليه والعطف عليه وتأكيده والإبدال عنه وكونه ذا حال إلى غير ذلك. (**قوله: والمحذوف لفظ حقيقة**)؛ إذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الإنسان. (**قوله: وكلمات الله داخلة فيه**) أي: في اللفظ بمقتضى هذا التعريف؛ لأنها مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان وإن كانت بالقياس إليه سبحانه لا يصدق عليها، أو لأن من شأنها أن يتلفظ بها الإنسان، أو لأنها مما يتلفظ بها حكماً كالمنويات، وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الأولين: إن ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه، فكيف يصح صدق ما ذكر عليها؛ لأنا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الأدباء

فهو عارية)؛ لأن المقدر هو هذا المصرح به كيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به؛ نحو: ما ضرب إلا هو، فإن قلت: بل المفصول المصرح به غير المتصل، فهو تحكم كذا في الرضي. (**قوله: عطف على قوله: ليس الخ**) والجامع أن المعطوف عليه لإثبات أنه ليس لفظاً حقيقياً والمعطوف لإثبات أنه لفظ حكمي. (**قوله: لأنه على تقدير وجوده الخ**) إنما قال ذلك؛ ليشمل المحذوف الواجب الحذف. (**قوله: يتلفظ به الإنسان**) لكونه من مقولة الحرف. (**قوله: وكلمات الله تعالى داخلة فيه الخ**) اعلم أن هذا الكلام إشارة إلى سؤال وجواب أوردهما السيد قدس سره في حواشيه على شرح الرضي ومنشؤه ما وقع فيه من أن اللفظ خاص بما يخرج من الفم، فلا يقال: لفظ الله كما يقال: كلام الله حيث قال قيل: فيكون اللفظ أخص من الكلمة؛ لأنها تطلق على مفردات كلام الله تعالى، فلا يجوز أخذه في حدها، وأجيب بأن المراد ما هو لفظ حقيقة أو حكماً ليتناول الضمائر المنوية، ولا شك أن تلك الكلمات من شأنها أن يتلفظ بها قطعاً، بل هي ملفوظة بالفعل وإن لم تكن ملفوظة بالقياس إليه تعالى انتهى، فلا اعتراض بهذه الكلمات الإلهية التي وصلت إلينا ونقرؤها، وأنه لا شبهة في دخول كلمات الملائكة والجن كيف وقد قال المحشي رحمه الله آنفاً: إن قيد الإنسان لتقريب تصوير اللفظ من الفهم، وإلا فالمراد مطلق

الأحيان يتلفظ به الإنسان؛ لأن الحذف إن كان جائزاً فالتلفظ به ظاهر، وإن واجباً فالمحذوف حينئذ يمكن التلفظ به وإن كان غير محتاج إليه، ومن ثم قيل: التلفظ في واجب الحذف فرضي تقديري، ثم إن في كلام الشارح رداً للفاضل الهندي حيث قال: والمحذوف لفظ حقيقة؛ لصدق ماهية اللفظ عليه؛ لأنه من مقولة ما يتلفظ به الإنسان، وصدق الماهية لا يستدعي الوجود فالمحذوف لا ينافيه، فهو قد حمل اللفظ على ما من شأنه أن يتلفظ، وقد يقال: إن هذا تعليل مستحسن، وقوله: في بعض الأحيان، أي: في غير هذا التركيب الذي حذف هو فيه. (**قوله: إذ هي مما يتلفظ به الإنسان**) يعني: أنها من شأنها أن تتلفظ حين القراءة، ولك أن تبني الكلام على حذف المضاف في تعريف اللفظ، أي: ما يتلفظ بنوعه الإنسان فلا إشكال. (**قوله: والعقود**) جمع عقدة، ويراد بها عقود الأصابع، أي: ما يعقد في الإصبع لتذكر شيء قال الشاعر:

إذا لَمْ تَكُنْ حَاجَاتُنَا فِي نُفُوسِكُم
فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

وقيل: إن عقد كل واحد من الأصابع يدل على عدد معين من الأعداد عند أهل الحجاز، وقوله: والإشارات كإشارة الأخرس ومعتقل اللسان، فهي ليست بكلمات حقيقة، بل مجازاً، والنصب بضمتين جمع نصيبة؛ كصحف وصحيفة، وهي ما نصب لتعيين الطريق أو غيره. (**قوله: لأنه لم يقصد الوحدة**) إذ مثل عبد الله داخل عنده في تعريف الكلمة كما سيأتي. (**قوله: والمطابقة غير لازمة**) إذ المطابقة إنما تجب بثلاث شرائط: أن يكون الخبر مشتقاً أو في حكمه، وأن لا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وأن يكون حاملاً لضمير المبتدأ، فلا يؤنث في هند حسن وجهها، بخلاف هند حسنة الوجه (سيد). وقوله: مع كون اللفظ[1] أخصر، فيكون الاختصار بترك التاء فقط، ويحتمل أن يكون المعنى مع كون العبارة أخصر، فإنه لو قيل: لفظة، لقيل في وصفها وضعت

(١) أي: لفظ اللفظ.

فإن اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان، ثم لا يخفى أن هذا الاعتذار إنما يحتاج إليه إذا ثبت أن لكلمات الله سبحانه قياماً به، وهو يخالف ما عليه المحققون، ونقض بما في علمه من الكلمات أو بما يظهر في غير الإنسان. **(قوله: والنصب)** جمع نصيبة وهي ما نصب لتعيين مسافة أو طريق. **(قوله: غير داخلة في اللفظ)** الذي هو أول أجزاء التعريف، ولما لم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف إلى اعتبار إخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا: إن الجنس والفصل إذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز أن يعتبر الفصل جنساً والجنس فصلاً. **(قوله: لأنه لم يقصد الوحدة)** إما لأن مثل عبد الله علماً داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند من قال لفظة، وإما لما سيأتي. **(قوله: لعدم الاشتقاق)** مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلاثة شروط: الاشتقاق أوما في حكمه، والإسناد إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعدم تساوي التذكير والتأنيث كجريح، وقد انتفت هنا الثلاثة بأسرها.

التلفظ، وحاصل الجواب الذي اختاره الشارح وهو الأخير في كلام السيد قدس سره: أن كلماته تعالى إنما لا يقال لها لفظ بالقياس إلى ذاته تعالى، فلا تكون كلماته ألفاظاً من هذه الحيثية وهي ألفاظ في أنفسها؛ لأنه يتلفظ بها الإنسان في بعض الأحيان؛ أي: حين القراءة، وحاصل الجوابين الباقيين أن كلماته تعالى ليست ألفاظاً باعتبار المعنى اللغوي وهو ما يخرج من الفم، بل بالمعنى الاصطلاحي؛ أعني: ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكماً أو ما من شأنه أن يتلفظ به، فعلى هذين الجوابين تكون كلماته تعالى ألفاظاً بالقياس إلى ذاته تعالى أيضاً، وإنما تركهما الشارح رحمه الله؛ لأن جعلها ألفاظاً حكمية أو التأويل بما من شأنه إنما يناسب أن يصار إليه إذا لم تكن ألفاظاً حقيقة فإذا عرفت ما ذكرنا لك ظهر لك أن ما ذكره المحشي بقوله: لا يقال لا موقع له أصلاً؛ لأن الكلام في الكلمات الإلهية التي وصلت إلينا لا فيما هو قائم بذاته تعالى وكذا لقوله: ثم لا يخفى أن هذا الاعتذار الخ كيف وخروج الكلمات القائمة بذاته تعالى أو المعلومة له أو ما تظهره في أمر آخر سوى الإنسان لا يضرنا حتى يتمحل لإدخالها؛ إذ تدوين النحو إنما هو لمعرفة الألفاظ التي نتلفظ بها. **(قوله: إذا ثبت أن لكلمات الله تعالى)** كما ذهب إليه الحنابلة من أن كلامه تعالى هو هذه الألفاظ المتلوّة بهذا الترتيب، والقراءة حادثة والمقروء قديم، والكرّاميّة من جواز قيام الحوادث بذاته تعالى. **(قوله: جمع نصيبة)** على وزن فعلية كصحف وصحيفة في شمس العلوم النصب بضمتين وبالتخفيف العلم، ويقال: هو جمع نصيبة. **(قوله: الذي هو أول أجزاء التعريف)** قيد بذلك؛ لأنه لو كان غير داخل في الجزء الثاني مثلاً مع دخوله في الجزء الأول احتيج في تصحيح التعريف إلى اعتبار قيد هو الجزء الثاني كالمهملات؛ فإنها غير داخلة في الوضع وداخلة في اللفظ، ولا بد في تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع. **(قوله: لم يحتج الخ)** معنى هذا النفي، وكذا ما في قول الشارح رحمه الله: أنه لا قيد ههنا ولا احتياج من قبيل لا يهتدي لمناره؛ أي: لا اهتداء ولا منار، وفيه إشارة إلى أن قول من قال: إنه احتراز عن الدوال الأربع غلط من وجهين لاشتمال كلامه على أنه لا بد من إخراجها من التعريف، وأن هذا القيد مخرج لها فاندفع ما قيل من أن الظاهر أن تقول: فلا معنى لإخراجها به رداً على من قال: إنه احترز عنها ولا وجه لنفي الاحتياج إلى اعتبار قيد. **(قوله: حتى يلزم علينا الخ)** وهذا الاحتراز وقع من المصنف رحمه الله في شرحه، فلذا تعسفوا في تصحيحه، ولعل مراده أنه زيد لفظ ولم يكتف بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه أخصر احترازاً من دخول الدوال الأربع لما بينهما من العموم والخصوص من وجه. **(قوله: وأما لما سيأتي)** في قوله: فإنه لا يقال لفظة واحدة وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله في الإيضاح. **(قوله: وقد انتفت ههنا الخ)**؛ لأنه مصدر لا يحتمل الضمير ويستوي فيه المذكر والمؤنث. **(قوله: يجعل المعنى حيزاً للفظ)** إذ بذلك التعيين يستقر في ذلك المعنى ولا يتجاوز عنه إلا بقرينة كاستقرار الشيء في الحيز. **(قوله: ملحوظ بخصوصه)** بأن يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته أو بعمومه بأن يلاحظ بأمر أعم يشمله وغيره، وكذا الحال في جانب الموضوع له فههنا احتمالات أربعة: أن يلاحظهما بخصوصهما كما في الأعلام وأسماء

مع كون اللفظ أخصر. «وُضِعَ» الوضع: تخصيص شيء بشيء، بحيث متى أطلق أو أحسَّ[1] الشيء[2] الأول فُهِمَ[3] منه الشيء الثاني[4]. قيل[5]: يخرج عنه[6] وضع الحرف، حيث[7] لا يفهم معناه متى أطلق بل[8] إذا أطلق مع ضم ضميمة، وأجيب عنه[9]: بأن المراد[10] متى أطلق[11] إطلاقاً صحيحاً[12]، وإطلاق[13] الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح،

(١) أي البصر كما الدوال الأربع. (٢) من قبيل الشارع. (٣) أي: اللفظ. (٤) أي: المعنى. (٥) قائله فاضل الهندي. (٦) أي: من تعريف الوضع فم يكن حكمها. (٧) علة. (٨) يفهم معنى الحرف. (٩) أي: عن اعتراض الهندي. (١٠) إطلاق المذكور. (١١) أي: الشيء الأول. (١٢) فلا يخرج وضع الحرف عن تعريف الوضع. ولذا لم يكتف بالإحساس. (١٣) حال.

(قوله: الوضع) في اللغة جعل الشيء في حيز، فكأن الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزاً للفظ. **(قوله: تخصيص شيء)** ملحوظ بخصوصه أو بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشيء سواء كان ملحوظاً بخصوصه أو بعمومه، ولا يدخل في الموضوع الحرف؛ لأن الحرف الأول لم يقصد جعله، بل قصد المعنى به بتوهم أنه مجعول له، إن قلت: إن

الأجناس، أو يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المضمرات والمبهمات، أو عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات، وأما الاحتمال الرابع: وهو أن يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق، أقول: ولعل المنوي من هذا القبيل على ما عرفت من تحقيقه توهم أنه مجعول له لمشابهة المحرّف الموضوع بذلك المعنى فلا حاجة إلى التصريح بقيد التواطؤ لإخراج المحرّفات كما في الرضي. **(قوله: إن كانت الباء الخ)** ذكر السيد قدس سره في شرح المفتاح وحواشي الكشاف: الأصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه، فيقال: اختص الجود بزيد؛ أي: صار مقصوراً على زيد إلا أن الأكثر في الاستعمال إدخال الباء على المقصور كقولك: خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والإفراد انتهى، فلذا قدم المحشي هذا الاحتمال. **(قوله: لا يوجد في كل وضع)** لخروج وضع المرادف على تقدير والمشترك على تقدير آخر. **(قوله: بتجريد معنى الخ)** فيؤول إلى التعريف المختار وهو تعيين شيء بإزاء مثنى. **(قوله: بحسب الجعل)** بأن يكون أحدهما مقصوراً على الآخر غير مشارك معه آخر وقت الجعل لا بحسب الحكم؛ أي: الأثر المترتب على الجعل من كونه موضوعاً وموضوعاً له ودالاً ومدلولاً. **(قوله: ولما كانت الأوضاع الخ)** بناء على أن الواضع واحد وهو الله سبحانه وتعالى على ما هو مختار الشيخ الأشعري، والحكمة في إحداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق إفادة ما في الضمير، فالأصل أن يكون لمعنى واحد لفظ واحد فإن وضع اللفظين لمعنى سواء كان من لغة واحدة أو من لغتين زائد على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين مخل بالتفاهم، فالترادف والاشتراك خلاف الأصل وقع من الواضع بعد ذلك لعارض كتقليل الألفاظ تسهيلاً للحفظ، وإفادة طريق الاختفاء في الاشتراك والتوسعة في التلفظ وتحصيل وجوه المحسنات في الترادف. **(قوله: وبأن التخصيص إضافي)** أي: بالنسبة إلى بعض الألفاظ وبالنسبة إلى بعض المعاني. **(قوله: وبأن معنى كل من المترادفين الخ)** يعني: أن معنى

وُضِعَ

بخلاف لفظ، والأول هو المتبادر، ولذا قصر عليه العصام. **(قال: وضع)** وهو بمنزلة الفصل يخرج الألفاظ المهملة، واعلم أن الفعل الواقع في التعريفات ماضياً كان أو غيره يراد به الاستمرار غالباً فاحفظه **(أشباه)**. ثم إن الوضع لغة: جعل الشيء في حيزه المعبر عنه بنهادن، فكأن المعنى ظرف للفظ ومكان له، وهذا على عكس ما يقال: الألفاظ قوالب المعاني فلا تغفل. **(قوله: الوضع تخصيص شيء الخ)** أي: الوضع المطلق الشامل للفظي وغيره في عرف أهل العربية عبارة عن تخصيص شيء، وهو الدال بشيء وهو المدلول، وقوله: بحيث، ظرف مستقر حال من الشيء الأول، أي: حال كونه ملابساً بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية، وللشمول للدوال الأربع لم يقل: تخصيص لفظ الخ. ثم التخصيص ههنا بمعنى: التعيين لا بمعنى: القصر المصطلح عند أهل المعاني، فلا يرد خروج وضع الألفاظ المشتركة والألفاظ المترادفة؛ لأن الكل معين لمعنى، على أن عدم التخصيص فيهما مم، فإن الوضع لما كان متعدداً فيهما بتعدد الأزمان، فكأن الواضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه أحدهما بالآخر فتأمل. **(قوله: متى أطلق)** أي: وسمع بقرينة الجزاء؛ لأن الألفاظ التي أطلقت ولم تسمع لا يفهم معناها، وقوله: أو أحس، أي: علم بحس غير السمع بقرينة للمقابلة، وفائدة هذا التنويع: الإشارة إلى قسمي الموضوع؛ أعني: الألفاظ والدوال الأربع، وكلمة متى للوقت العام وسور للقضية الكلية مثل: كلما، بخلاف إذا، وقال الكردي: إنهما بمعنى واحد؛ لأنهما عند النحاة ظرف لما يستقبل من الزمان، وإنما الفرق عند المنطقيين، وفيه ما فيه. **(قوله: قيل: يخرج عنه وضع الحروف)** المراد: حروف المعاني، مرّضه؛ لأن الإطلاق لو أبقي على إطلاقه لخرج جميع الكلمات، حيث لا يفهم معانيها إذا أطلقت عند غير العالم بالوضع، فلذا زاد بعضهم هذا القيد في التعريف، ولو قيد، أي: الإطلاق بالصحيح عرفاً فلا يخرج وضع الحروف أيضاً. **(قوله: وأجيب الخ)** والمجيب الفاضل الهندي، وحاصله: صرف الإطلاق على الصحيح؛ لكونه الفرد الكامل المتبادل، وقوله: بلا ضم ضميمة، أي: مضمومة، والمراد بها متعلقات الحروف، ومتعلق الحرف ههنا عبارة عما له تعلق في فهم معناها كمجرور حرف

كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف؛ لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما، وإن كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما، والحال: أن الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع، قلنا: يمكن أن يجاب عنه بتجريد التخصيص عن الجزء السلبي، وبأن التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم، ولما كانت الأوضاع في المشترك والألفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الأزمنة المترتبة للأوضاع إلا المجعول الواحد، والمجعول له الواحد، وبأن التخصيص إضافي لا حقيقي، وبأن معنى كل من المترادفين من حيث إنه من آثار جعل ذلك المترادف لا يوجد في المترادف الآخر، وأن المشترك بحسب كل جعل لا يوجد إلا في معنى واحد، ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه علماً، وما وضع له خاصاً. **(قوله: بحيث)** أي: حال كون ذلك الشيء المخصص ملابساً لتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية، وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب. **(قوله: متى أطلق)** وسمع. **(قوله: أو أحس)** بغير السمع، وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الأربع، وإلا فيكفي أن يقال: متى أحس، إن قلت: إن الكلية غير صادقة إلا بعد انضمام العلم بالتخصيص إلى الشرط، قلنا: لا يبعد أن يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة؛ إذ العبارة ظاهرة في أن التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة، ومن المعلوم أن لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكأنه قال: متى أطلق أو أحس وعلم ذلك التخصيص. **(قوله: فهم منه)** إن لم يكن مفهوماً أو فهم منه فهم قصد والتفات، فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل. **(قوله: يخرج عنه وضع الحرف)** وكذلك وضع الفعل؛ لأنه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف، وهكذا وضع الأسماء المتضمنة لمعنى الحروف كمتى وما كان وضعه عاماً وما وضع له خاصاً كأسماء الإشارة، والجواب عنها كالجواب عن الحرف. **(قوله: وأجيب)** ولا يجاب بأن الفهم اللازم لإدراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة؛ لأن قوله: متى أطلق إلى آخره إشارة إلى غاية الجعل، وهذا الفهم ليس غاية له. **(قوله: ولا يبعد أن يقال)** يعني: أنه لا حاجة إلى التقييد فإن المتبادر من الإطلاق الاستعمال في المقاصد، والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة. **(قوله: المعنى ما يقصد بشيء)** ويراد به صريحاً أو ضمناً أو تبعاً سواء كان بحسب الوضع أو لا، فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما إذا سعلت وأردت به حضورك، وقال بعضهم: المعنى ما يصح أن يقصد بشيء. **(قوله: اسم مكان)** من مصدر المعلوم أو المجهول.

تخصيص شيء بشيء جعل شيء خاصاً بشيء آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مراد إلا أنه ترك في اللفظ كما ترك في تعريفات الكليات بناء على ما تقرر من أن قيد الحيثية في تعريفات الأمور الإضافية مأخوذ، ثم لا يخفى أن الأجوبة المذكورة إنما تفيد صحة استعمال لفظ التخصيص لا اختياره على التعيين، والأوجه أن يقال: أن التخصيص لكونه بمعنى جعل الشيء حال كونه خاصاً يتضمن معنى الجعل والخصوص، فالباء متعلق به باعتبار الجعل لا الخصوص كما في قولهم: تعيين شيء بإزاء شيء فالمعنى جعل الشيء حال كونه خاصاً بمقابلة شيء سواء اعتبر بخصوصيته من حيث المادة والصورة كما في وضع الجوامد، أو من حيث الصورة فقط كما في وضع المشتقات، وبهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف؛ إذ لا يعتبر فيه خصوصية الموضوع أصلاً، بل مداره على وجود العلاقة وهذا على طبق ما قاله المحقق التفتازاني في التلويح من أن قيد الحيثية في قولهم: موضوع العلم كذا من حيث كذا يجوز أن يتعلق بالبحث وأن يتعلق بالعروض لتضمن لفظ الموضوع كليهما. **(قوله: ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة الخ)** أما إذا كان الباء داخلاً على المقصور عليه فمورد الشبهة ظاهر لعدم قصر اللفظ على معنى واحد، وأما إذا كان داخلاً على المقصور فلوجود لفظ آخر في بعض منها كالمبهمات والمضمرات، فإنما يعبر واحد منها وضع له لفظ بخصوصه أيضاً. **(قوله: أي: حال كون الخ)** إشارة إلى أن الباء للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع حالاً من الشيء الأول. **(قوله: متى أطلق وسمع الخ)** يعني: أن المعطوف محذوف بقرينة الجزاء؛ لأن الفهم من اللفظ إنما يترتب على السماع لا على مجرد الإطلاق ومقابله أو أحس به باعتبار تقييده بغير السمع لما تقرر من أن العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما سوى الخاص، وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمي الموضوع. **(قوله: لا يبعد كل البعد)** وإن كان بعيداً في الجملة في مقام التعريف. **(قوله: ظاهرة في أن التخصيص الخ)** لما أنه جعل التخصيص ملابساً للدلالة دائرة معه. **(قوله: فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل الخ)** بأن يقال أن متى لعموم الأوقات مع أنه إذا أطلق الشيء الأول أو أحس مرة ثانية لا يمكن فهم الشيء الثاني لامتناع تحصيل الحاصل. **(قوله: وكذا وضع الفعل الخ)** لعدم فهم النسبة الجزئية إلا بعد ذكر الفاعل. **(قوله: كأسماء الإشارة)** لعدم انفهام المشار إليه منها إلا بعد ضم الإشارة. **(قوله: فهم المعنى بوجه لوحظ حال وضعه)** يعني: الوجه الكلي ولا شك في كونه مفهوماً قبل انضمام الضميمة. **(قوله: وهذا الفهم ليس غاية له)**؛ لأن المقصود فهم المعاني الجزئية. **(قوله: لا حاجة إلى تقييد الخ)** كما يشعر به عبارة المجيب. **(قوله: كما إذا سعلت)** من السعال بمعنى: سرفه كردن من حد نصر. **(قوله:**

ولا يبعد[١] أن يقال: إن المراد[٢] بإطلاق الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم[٣] وبيان[٤] مقاصدهم[٥]. فلا حاجة[٦] إلى اعتبار قيد[٧] زائد[٨]. «لِمَعْنًى»[٩] المعنى: ما يقصد[١٠] بشيء، فهو[١١] إما (مَفْعِل) اسم[١٢] مكان بمعنى المقصد[١٣] أو مصدر ميمي بمعنى (المَفْعُول)[١٤] أو مخفف[١٥] (مَعْنَيّ) اسم المفعول، كـ(مَرْمَى). ولما كان المعنى مأخوذاً[١٦] في الوضع، فذكر المعنى بعده مبنيّ على تجريده عنه، فخرج به[١٧] المهملات[١٨]

(١) جواب آخر. (٢) أي: مراد المصنف. (٣) أي: كلامهم. (٤) عطف تفسير. (٥) أهل اللسان. (٦) أي: إذا كان الأمر كذلك لا حاجة. (٧) أي: لدخول الحرف في التعريف. (٨) وهو إطلاق. (٩) أي: اصطلاحاً. (١٠) أي: ضرب مثلاً في ضَرَب. (١١) في اللغة. (١٢) وهو ير ولا يقرأ. (١٣) ثم نقل إلى المقصود. (١٤) عطف على إما مفعل. (١٥) وهذا الوجه أقرب الوجوه معنى وأبعدها لفظاً مع أنه لا يوجد للتخفيف نظير في كلام العرب. (١٦) أي: موجوداً. (١٧) أي: بالوضع المجرد. (١٨) أي: أي: بعضها كديز.

لِمَعْنًى

(قوله: أو مصدر ميمي) للمعلوم أو المجهول. (قوله: بمعنى المفعول) يجوز أن لا يعتبر نقله إليه فيرتفع مؤونة النقل. (قوله: أو مخفف معنى) تخفيفاً غير قياسي، والذي جرأه على هذا الاحتمال مع بعده لفظاً الميل إلى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف، فيقال: معنى الكلام ومعنيه واحد. (قوله: فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه) حتى يكون المراد تخصيص شيء بدون الشرطية أيضاً؛ لأنها قيد مقيس إلى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركها، وبذكر المعنى يعود معنى الوضع؛ لأن تخصيص شيء بمعنى؛ أي: بما يقصد بذلك الشيء هو الوضع، وإنما قيل بالتجريد؛ لأن ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله

ما يصح أن يقصد بشيء) سواء تعلق به القصد من شيء أو لا من شيء، أو لم يتعلق به القصد أصلاً. (قوله: مع بعده لفظاً) للزوم التخفيف الغير القياسي. (قوله: الميل إلى جانب المعنى) لصحته من غير اعتبار النقل والتجوّز. (قوله: حتى يكون المراد الخ) فالمراد بقوله لما كان المعنى مدلول الشيء الثاني مع الشرطية لا للشيء الثاني فقط. (قوله: لأنها قيد الخ)؛ لأن قوله: متى أطلق ظرف لفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء، وهو قيد للشيء الثاني، فإذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزماً لترك الشرطية أيضاً، فعلى هذا يكون المعنى في قول الشارح رحمه الله: ولما كان المعنى مأخوذاً عبارة عن الشيء الثاني سماه معنى باعتبار ما يؤول إليه، والأظهر أن يقال: معناه لما كان مدلول المعنى، وهو الشيء الثاني مأخوذاً مع الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبني على التجريد، ولذا وضع المظهر موضع المضمر، وإليه يشير قول المحشي وبذكر المعنى يعود معنى الوضع فإنه يدل على أن مؤدّى لفظ المعنى وبشيء مع الشرطية واحد. (قوله: أي: بما يقصد بذلك الشيء) أي: بسبب ذلك التخصيص. (قوله: لاشتماله عليه) من غير أن يفيد أمراً زائداً عليه بخلاف ذكر الضمير الراجع إلى اللفظ بعد الوضع؛ فإنه مفيد لتعيين الشيء الأول المفهوم من الوضع ضمناً كأنه قيل: تخصيص شيء هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل،

الجر، ومدخول لام التعريف وغير ذلك. (قوله: إن يستعملها أهل اللسان) أي: الفصحاء وأهل البلاغة في محاوراتهم ومخاطباتهم، فيدخل في الحد وضع الحروف بلا اعتبار قيد زائد، وهو قوله: مع ضم ضميمة، أي: كما اعتبر في الجواب الأول، والفرق بين الجوابين يحتاج إلى إمعان فتبصر. (قوله: ما يقصد بشيء) هذا مفهومه الاصطلاحي، أي: ما من شأنه أن يقصد بشيء سواء كان ذلك الشيء لفظاً أو غيره كما في الدوال الأربع، فلذا لم يقل: بلفظ، ثم إن اعتبار القصد في تعريف المعنى يوجب أن يكون كلمات النائم والمجنون خارجة عن حد الكلمة؛ إذ لا يصدق عليها أنها لفظ وضع لما يقصد بذلك اللفظ، فالأولى الاكتفاء بصحة القصد. (قوله: مأخوذ في الوضع) أي: في مفهومه؛ وذلك لأن الشيء الثاني في تعريف الوضع عبارة عن المعنى، كما أن الشيء الأول عبارة عن الدال، وأورد أن ما ذكره الشارح بيان معنى الوضع مطلقاً لا تعريف وضع الألفاظ؛ إذ لم يقل تخصيص لفظ لمعنى، فاللفظ لبيان الشيء الأول، والمعنى لبيان الشيء الثاني، فعلى هذا وجه الاحتياج إلى التجريد غير ظاهر. (قوله: فذكر المعنى بعده) أدخل الفاء على جواب لما بناء على ما جوزه السيد قدس سره، وإن منعه جمهور النحاة، فالجواب في أمثاله محذوف عندهم بقرينة ما أقيم مقامه، أي: كان ذكر المعنى بعده تكراراً فذكره بعده مبني على التجريد، أي: تجريد الوضع عن بعض المعنى المأخوذ في مفهومه فيكون مجازاً من ذكر المقيد وإرادة المطلق بقرينة ذكر المعنى بعده، وارتكاب التجريد أهون من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازاً كما قيل؛ لقربه من الحقيقة ولشيوع[١] أمر التجريد في أمثاله، وفيه أيضاً كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع. (قوله: فخرج به المهملات) أي: إذا كان الوضع مجرداً عن المعنى خرج به المهملات من حيث إنه مهملات، وإنما أخر بيان فائدة قيد الوضع عن ذكر المعنى؛ لأن ما هو المراد منه في هذا المقام إنما يظهر بعد التجريد عن المعنى، والتجريد إنما يعلم بعد ذكر المعنى وههنا بحث، وهو أنه لا يخرج بقوله: وضع بعد التجريد شيء من المهملات؛ لأنه ما من مهمل إلا وعين، ولا أقل من تعيينه للتركيب من حروف مخصوصة، بل

(١) لأنه قد شاع عندهم وتقرر أنه إذا أخذ شيء في مفهوم تبعاً وضمناً، فإذا صرح به جرد ذلك المفهوم عنه حتى لا يلزم التكرار.

و[1] الألفاظ الدالة بالطبع[2]، إذ[3] لم يتعلق[4] بهما وضع وتخصيص[5] أصلاً[6]، وبقيت حروف الهجاء الموضوعة[7] لغرض التركيب[8] لا بإزاء[9] المعنى، وخرجت[10] بقوله: (لِمَعْنًى)، إذ[11] وضعها لغرض التركيب لا بإزاء المعنى، فإن قلت: قد[12] وضع بعض الألفاظ[13] بإزاء بعضٍ[14] آخر[15] فكيف[16] يصدق عليه أنه[17] وضع لمعنى؟[18] قلت:[19] المعنى[20] ما يتعلق به القصد[21]، وهو أعم من أن يكون لفظاً أو غيره.[22] فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة؛ كلفظ

(١) من عطف الخاص والعام. (٢) كدلالة أح أح على وجع الصدر. (٣) علة الخروج. (٤) عطف تفسير. (٥) أي: لا بإزاء المعنى ولا بإزاء التركيب. (٦) أي: لا بإزاء المعنى ولا بإزاء التركيب. (٧) أي: الموجودة، صفة الحروف. (٨) الإضافة بيانية. (٩) أي: بحذائه. (١٠) عطف على بقيت. (١١) دليل الخروج. (١٢) فيه إغماض عن عموم تفسير المعنى أي هذا التعريف غير جامع لأفراده. (١٣) كلفظ اسم وفعل وحرف مثالاً. (١٤) أي: بعض ألفاظ. (١٥) آخر كزيد وضرب وقد. (١٦) فعلى أي حال وأي وصف. (١٧) فاعل يصدق. (١٨) لئلا يكون جامعاً. (١٩) أي: تعريف المصنف جامع لأفراده. (٢٠) أي: لفظ المعنى في تعريف الكلمة. (٢١) يعني: المعنى ما يكون مقصود المتكلم ومراده. (٢٢) مثل: ضرب، فإن المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعاً لأفرادها ومانعاً لأغيارها.

يخرج المهملات بقوله: لمعنى؛ لأنها لم تتعين لمعنى، فقوله: يخرج بقيد الوضع بعد التجريد ما سوى حروف الهجاء ليس على ما ينبغي (عضد). (قوله: وبقيت حروف الهجاء) أي: داخلة في التعريف، والهجاء: تقطيع اللفظ بحروفها وتعدادها، وفي الأساس: هو يهجو الحروف ويهجيها، أي: يعددها، ولا يفهم منه عد الحروف بأسمائها كما قال اللاري. (قوله: لغرض التركيب) أي: لغرض هو تركيب الكلمات، وقوله: لا بإزاء المعنى الأولى، فيه لا للدلالة على المعنى ليحسن المقابلة، وكونها موضوعة للأعداد والأرقام المخصوصة عند أهل الحساب غير مفيد؛ لأن المعتبر ما هو المعنى عند أهل العربية، وقوله: أصلاً، أي: لا لإزاء المعنى ولا لغرض من الأغراض، وقوله: وخرجت بقوله لمعنى الخ، لا يرد عليه مثل همزة الاستفهام؛ فإنها داخلة من حيث أنها موضوعة للمعنى، وإن خرجت من حيثية أخرى؛ أعني: كونها من حروف الهجاء. (قوله: فإن قلت: قد وضع بعض الألفاظ الخ) أي: كلفظ الاسم والفعل والحرف؛ فإنها ألفاظ موضوعة لمثل زيد وضرب وقد، وهذا نقض لتعريف الكلمة؛ بأنه غير جامع لأفراده، فمورده التعريف، ومنشؤه قيد المعنى، بناء على توهم أن المعنى مقابل اللفظ، إذ كثيراً ما يذكر في مقابلته، أي: فحصلت عند السائل مقدمة وهمية، وهي أن المعنى لا يكون لفظاً. (قوله: قلت: المعنى ما يتعلق به القصد) يعني: لا نعلم أنه يصدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى، وإنما لا يصدق لولم يكن ذلك اللفظ الموضوع له معنى أيضاً، وهو مم إذ المعنى ما يتعلق القصد المعهود به، أي: القصد بشيء، ولما كان اللفظ موجوداً باللفظ الموضوع بإزاءه كان معنى بهذا المعنى؛ لأن ذلك الشيء؛ أعني: المقصود بشيء أعم من أن يكون لفظاً أو غير لفظ، فسقط ما في العصام (كلنبوي). (قوله: فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات) وحاصله نقض لتعريف الكلمة بعدم صدقه على بعض الأفراد، وناشئ عن قيد الأفراد الذي هو صفة المعنى على الراجح، لكن بمدخلية[1] الجواب السابق، فلذا فرع عليه بالفاء، فلا

(١) أي: بمدخلية تعميم المعنى من اللفظ.

عليه لا لأنه لا حاجة إليه كما قيل، وارتكاب التجريد أقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازاً كما قيل؛ لقربه من الحقيقة وشيوع أمر التجريد في أمثاله، وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع، على أن ذكر اللفظ مغن عن الصوغ؛ إذ ما من لفظ إلا له صوغ فلا فائدة في ذكره إلا ليتعلق به قوله: لمعنى. (قوله: والألفاظ الدالة بالطبع) وكذا الألفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل، ولك أن تجعل الطبع في مقابلة الوضع. (قوله: وبقيت حروف الهجاء) أي: حروف تعدد بأساميها كألف با تا؛ وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني. (قوله: فإن قلت: قد وضع بعض الألفاظ) فيه إغماض عن عموم تفسير المعنى.

فكما أن ذكرهما بعده تعيين لما يفهم منه مبهماً وليس من التجريد كذلك ذكر اللفظ ههنا، فما قيل: إن ذكر اللفظ بعده أيضاً مبني على التجريد تركه الشارح رحمه الله اعتماداً على المقايسة كلام ظاهري. (قوله: لا لأنه لا حاجة إليه)؛ لأن عدم الاحتياج إنما نشأ من ذكر الثاني، فلا يصح أن يقال: أن ذكر الثاني بعده مبني على التجريد لعدم الاحتياج إلى اعتباره. (قوله: من جعل الوضع بمعنى الصوغ) على ما في الرضي في التاج الصوغ زر كري كردن وآفريدن. (قوله: لقربه من الحقيقة) لكون المدلول المجازي جزء المعنى الحقيقي، ولذا سماه الشيخ فخر الإسلام حقيقة قاصرة. (قوله: وفيه كشف الاحتراز الخ) حيث خرج بالأوّل المهملات والدال بالطبع والعقل، وبالثاني حروف الهجاء ولأجل التنصيص على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة ارتكب المصنف رحمه الله التجريد. (قوله: كما يدل الخ) يعني: ترك ذكره بقرينة عموم الدليل وما للاختصار. (قوله: أن تجعل الخ) يذكر الخاص وإرادة العام؛ لأن الدلالة الطبيعية عقلية لكون العلاقة أمراً عقلياً إلا أنه لاعتبار خصوصية زائدة فيها جعل قسماً على حدة، ولذا قال بعض الفضلاء: لم يظهر لي فرق بينهما. (قوله: أي: حروف الخ) هكذا ذكر الفاضل اليمني والطيبي وفي الأساس تعداد الحروف مطلقاً، وفي القاموس: الهجاء ككساء تقطيع اللفظ بحروفها وفي تاج الهجو والهجا هيجا كردن. (قوله: فيه إغماض الخ) مقصوده دفع ما قيل: إن الجواب ليس إلا إعادة العموم المستفاد من التعريف

(الجُمْلَةِ) و (الخَبَرِ)، [١] فكيف يكون موضوعاً لمفرد؟ [٢] قلنا هذه الألفاظ [٣] وإن كانت بالقياس [٤] إلى معانيها مركبة، [٥] لكنها بالقياس إلى ألفاظها [٦] الموضوعة بإزائها مفردة. [٧] وقد أجيب [٨] عن الإشكالين: بأنه ليس ههنا لفظ [٩] وضع [١٠] بإزاء لفظ آخر [١١] مفرداً كان [١٢] أو مركباً [١٣]

---

(١) والإضافة والإنشاء. (٢) بل يكون موضوعاً لمركب فلا يكون التعريف جامعاً. فكان على المصنف أن يقول: لفظ وضع لمعنى بلا قيد الأفراد فيدخل فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك لمعنى مفرداً أو مركباً. (٣) أي: المركبة الموضوعة بإزاء المفرد. (٤) أي: بالنظر. (٥) لدلالة أجزائها على أجزاء معانيها. (٦) أي: ألفاظ الجملة وهي ج م ل ة. (٧) خبر لكنها، لعدم دلالة جزء الخبر على جزء معناه. (٨) المجيب صاحب المتوسط. (٩) اسم ليس. (١٠) صفة لفظ. (١١) سواء كان مفرداً أو مركباً. (١٢) ناظراً إلى السؤال الأول. (١٣) بناء على السؤال الثاني.

يرد أنه لا وجه لإيراد هذا السؤال ههنا، وقوله: فكيف يكون موضوعاً، أي: لا يكون موضوعاً لمفرد، بل هو موضوع لمركب، فلا يكون التعريف جامعاً. **(قوله: قلنا: هذه الألفاظ الخ)** أي: الألفاظ المذكورة في قوله: بإزاء الألفاظ المركبة التي هي معان للألفاظ المفردة، وحاصل الجواب: أن هذه الألفاظ التي هي معان للألفاظ المفردة وإن كانت مركبة بالقياس إلى معانيها إلا أنها مفردة بالقياس إلى الألفاظ التي هي الألفاظ معان لها، إذ لا ريب أن جزء لفظ الجملة – أعني: الجيم مثلاً – لا يدل على جزء معناها؛ كزيد من زيد قائم، بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى، وتوضيح البحث على ما في كلنبوي: أن الخبر والجملة مثلاً موضوعان لقولنا زيد قائم، وهذا القول وإن كان مركباً بالقياس إلى معناه الذي هو قيام زيد إلا أنه مفرد بالقياس إلى لفظ الجملة والخبر الموضوعين بإزاءه، فإنه بالقياس إليهما معنى مفرد؛ إذ لا يدل شيء من أجزاء لفظ الخبر والجملة على جزء ذلك القول؛ أعني: زيد قائم، وقوله: وهذه الألفاظ، مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: وهذه الألفاظ وإن كانت مركبة بالقياس إلى معانيها لا تكون مركبة بالقياس إلى الألفاظ الموضوعة بإزاءها، وإنما تكون مركبة بالقياس إليها لو لم تكن مفردة بالقياس إليها، لكنها مفردة بالقياس إليها، ويؤيده ما في بعض حواشي المطول من أن ما قرن بإلا أو لكن في مثل هذه العبارة قائم مقام الخبر وليس بخبر، ومنه قولهم: زيد وإن كان غنياً إلا أنه بخيل، وقولهم: هذا الكتاب وإن صغر حجمه لكن علمه كثير، وسبب الإتيان بإلا أو لكن ما في شرح الكشاف للعلامة: من أن كل مبتدأ عقب بأن الوصلية يؤتى في خبره بإلا الاستدراكية أو لكن لما في المبتدأ باعتبار تقييده بأن الوصيلة من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكاً له واشتمالاً على مقتضى خلافه هذا فليحفظ. **(قوله: وقد أجيب عن الإشكالين)** المجيب السيد ركن الدين صاحب المتوسط، فإنه أجاب عنهما: بأنه ليس ههنا؛ أي: في مقام النقض على تعريف الكلمة، وقيل: هذا الجواب منع؛ لوجود الكلمات الموضوعة بإزاء الألفاظ، والجواب الأول تسليمي لذلك، فالمناسب تقديم المنع على التسليم، إلا أنه أخره إشارة إلى ضعفه؛ لورود النقض عليه، وحاصل ما أفاده المجيب: أنا لا نعلم أن ههنا لفظاً موضوعاً بإزاء لفظ آخر مفرد أو مركب، بل جميع الألفاظ موضوعة بإزاء معان

(قوله: وقد أجيب عن الإشكالين بأنه ليس ههنا) أي: في مقام نقض

فإن سلم المعترض العموم فلا اعتراض وإلا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع أن الاعتراض مبني على الإغماض عن العموم بحمل ما على ما عدا اللفظ بناء على شيوع استعمال المعنى في مقابلته فإنه ما من عام إلا وقد خص منه

بل بإزاء مفهوم كلي أفراده[1] ألفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة[2] والخبر[3] وغيرها، ولا يخفى عليك[4] أن هذا[5] الحكم منقوض بأمثال الضمائر[6] الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة،[7]

---

(١) صفة، أي: أفراد مفهوم الكلي. (٢) أي: ما تضمن من كلمتين. (٣) أي: ما يحتمل الصدق والكذب. (٤) أيها الطالب المصنف. (٥) أي: قوله: ليس ههنا لفظ وضع. (٦) والمراد بأمثال الضمائر الموصولات كأسماء الإشارة وغيرها. (٧) مثل: زيد قائم هي جملة.

جزئية أو كلية، فلفظ الخبر والجملة ونحوهما موضوع بإزاء معنى كلي أفراده ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبةن وقوله: مفرداً، كان ناظر إلى الإشكال الأول، كما أن قوله: أو مركباً، ناظر إلى الثاني. **(قوله: بل بإزاء مفهوم كلي)** أي: بل هناك لفظ موضوع بإزاء مفهوم كلي أفراده ألفاظ، فلفظ الاسم مثلاً موضوع لمفهوم قولنا كلمة دلت على معنى الخ. وفيه أن هذا أيضاً مفهوم مركب، إلا أن يقال: إنه وإن كان مركباً بالنظر إلى معناه، لكنه مفرد بالقياس إلى اللفظ الموضوع بإزائه، وفيه ما فيه، فالأصوب أن يقال: إنه موضوع لمفهوم إجمالي عبر عنه بهذه الكلمات وجعلت آلة لملاحظته، فهو في حد ذاته مفرد. **(قوله: أفراده ألفاظ كلفظ الاسم الخ)** فيه احتمالان؛ أحدهما: أن يكون قوله: كلفظ الاسم، بياناً للألفاظ المجملة، فعلى هذا يكون البيان مخصوصاً بمفهوم الاسم، فكأنه قال: للاسم مفهوم كلي ولذلك المفهوم أفراد هي ألفاظ كلفظ اسم وفعل وحرف وزيد وغيرها، فذكر مفهوم الاسم وأحال عليه مفهوم الخبر والجملة وغيرهما، ومفهوم الخبر: كلام يحتمل الصدق والكذب، وأفراده ألفاظ؛ كزيد قائم وقام زيد، وثانيهما: أن يكون قوله: كلفظ الاسم، متعلقاً ومتمماً للفظ سابق، والتقدير: ليس هنا لفظ كلفظ الاسم والفعل الخ وضع بإزاء لفظ آخر، بل بإزاء مفهوم كلي أفراده ألفاظ، وهذا أنسب وإن كان الأول أقرب (نعمه). **(قوله: ولا يخفى عليك الخ)** رد على المجيب بأن هذا الحكم؛ أي: الحكم الكلي بأنه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة لمعنى لفظ وضع بإزاء لفظ منقوض بالضمائر الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة؛ إذ ليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعاً بإزاءه؛ نحو: ضرب، هو فعل ماض، وزيد قائم، هي جملة اسمية، واعلم أنهم اختلفوا في وضع أمثال الضمائر فذهب المحققون إلى أنه من قبيل وضع عام لموضوع له خاص، وذهب القدماء إلى أن الوضع والموضوع له فيها عامان، والظاهر أن المجيب اختار مذهب القدماء وبنى كلامه عليه فلا ينتقض حكمه المذكور، فكأن الشارح لم يعتد بهذا المذهب حيث حكم بانتقاض الحكم المذكور على الإطلاق، فتدبر. وقوله: بأمثال الضمائر؛ أي: كالموصولات التي أريد بها لفظ

تعريف الكلمة بالألفاظ والكلمات المفردة. **(قوله: إلى ألفاظ مخصوصة)** أي: مشخصة من حيث أنها مشخصة سواء كانت في أنفسها مفردة أو مركبة؛ وذلك لأن النقض الأول إنما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للإفراد والتركيب فيه، ولذا لم يقل إلى ألفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني،

البعض، والجواب إحضار لذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص. **(قوله: أي: مشخصة من حيث أنها مشخصة)** دفع لما يقال كان الظاهر أن يقول: إلى ألفاظ مفردة أو مركبة؛ إذ لا تقابل بين الألفاظ المخصوصة والمركبة، وحاصل الدفع أن النقض الأول لما كان بالنظر إلى قيد المعنى كان مادة النقض الألفاظ من حيث أنها ألفاظ مشخصة من غير نظر إلى إفرادها وتركيبها فلذا قال: إلى ألفاظ مخصوصة بخلاف النقض الثاني؛ فإنه بالنظر إلى قيد الإفراد فالمعتبر في مادة النقض كونها ألفاظاً مركبة فلذا جعل المركبة في مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض نسخ الشرح إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة من تصحيف

فإن الوضع(١) فيها وإن كان عاماً لكن الموضوع له خاص فليس هناك(٢) مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة(٣). «مُفْرَدٍ»(٤) وهو إمّا مجرور على أنه صفة(٥) لمعنى، ومعناه(٦) حينئذ(٧) ما لا يدل جزء لفظه على جزئه، وفيه(٨) توقف، لأنه

(١) أي: هو. دليل منقوض. (٢) أي: في مقام رجع الضمير إلى الألفاظ المخصوصة المفردة أو المركبة. (٣) وإن كان الموضوع له مجازاً.. (٤) وهو ما لا ينقسم لفظ عليه. (٥) يجوز الإضافة إلى المعنى ويجوز التنوين. (٦) أي: معنى المعنى الموصوف بالمفرد من قبيل إضافة العام إلى الخاص فهي لا ولا محذوف. (٧) حين كون المفرد صفة المعنى. (٨) أي: في وقوع المفرد صفة المعنى.

مُفْرَدٍ(١)،

(١) أي: ليس بمركب إذ المفرد يجيء لمعاني أربعة في هذا الكتاب.

فإنه إنما يتجه على تركيبها ولذا قال: أو مركبة. (**قوله: فليس هناك**) أي: في مقام رجع الضمير إلى الألفاظ المخصوصة أو المركبة. (**قوله: ما لا يدل جزء لفظه**) من حيث إنه جزء لفظة معنى حيوان ناطق حال كونه علماً لشخص إنساني مفرد؛ لأنه ليس اسماً لذلك المعنى إلا باعتبار وضعه العلمي، وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى. (**قوله: وفيه أنه يوهم أن اللفظ موضوع**) إلى آخره وذلك لأنك إذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدرياً إما في صيغة فعل أو غيرها فهم منه في عرف اللغة أن ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وإنما قال: يوهم مع أن القاعدة

الناسخ. (**قوله: وذلك لأنك إذا عبرت الخ**) ذهب بعض الناظرين في الشرح إلى أن القاعدة أن التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل ومفاد كلام المحشي رحمه الله أنه يفهم منه أن الاتصاف به حاصل حال التعلق، وأنه ليس بسبب هذا التعلق، بل يستفاد منه كون الاتصاف سبباً للتعلق كما إذا كان الوصف صالحاً للعلية، وهو الظاهر المنساق إلى الفهم، وأما القبلية فباطلة؛ لأن قولنا: جاءني الرجل الراكب يفهم منه أنه متصف بالركوب حال المجيء، وأما أن الركوب مقدم عليه زماناً أو ذاتاً فكلا فحاصل كلام الشارح رحمه الله أنه لو جعل مفرداً صفة للمعنى لفهم منه أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالإفراد، والتركيب زمان تعلق الوضع لا بسببه وليس الأمر كذلك، فإن اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله: بعد الوضع البعدية الذاتية فما وقع في بعض نسخ الشرح من لفظة قبل الوضع بعد قوله: المعنى المتصف

مفرد أو مركب؛ كقولك الذي قلته كلام فلاني، وكأسماء حروف الهجاء وأسماء السور والكتب وغيرها. (**قوله: فإن الوضع فيها**) أي: في أمثال الضمائر أو في الضمائر، فقوله: وإن كان عاماً، على الأول: إشارة إلى أن ما لم يكن الوضع فيه عاماً أولى بهذا الحكم؛ لما تقرر أن كلمة أن الوصلية ولو الاستمرارية إنما تستعملان فيما يكون لزوم الجزاء أليق لنقيض الشرط المذكور، وعلى الثاني: يكون بياناً للواقع فتبصر، وفي قوله: لكن الموضوع له خاص، اختيار لمذهب المحققين كالعضد والسيد كما أشرنا إليه، وتفصيل دليل الطرفين في شرحنا الجديد على الوضعية. (**قوله: فليس هناك الخ**) تفريع على كون الموضوع له في أمثال الضمائر خاصاً؛ أي: جزئياً مشخصاً؛ أي: فحينئذ ليس في مقام وضع أمثال الضمائر المذكورة مفهوم كلي حتى يكون هو الموضوع له. (**قوله: ما يدل جزء لفظه**) أي: المعهود - أعني: الموضوع - فاندفع ما قاله عصام، والمعنى: ما لا يراد الدلالة بجزء لفظه سواء كان له جزء أو لا كهمزة الاستفهام على جزءه؛ أي: سواء كان له جزء أو لا كالنقطة هذا وسيأتي فائدة هذا التحرير، ولم يقل على جزء معناه؛ لأنه بصدد تعريف المعنى المفرد، فلو قال هكذا لزم أن يكون للمعنى معنى، ثم اعلم أن صدق المعنى السلبي لا يتوقف على تحقق شيء من قيوده الواقعة في حيزه كما أشرنا آنفاً فيصدق تعريف(١) المفرد على أنواع أربعة، بل خمسة ذكرها الكلنبوي، وتمامه في شروح الرسالة الأثيرية. (**قوله: وفيه أنه الخ**) أي: في جعل المفرد صفة للمعنى تردد؛ لأنه يوهم أن اللفظ موضوع لمعنى كان متصفاً بالأفراد قبل الوضع؛ وذلك لأن الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الأفراد، والفعل أو شبهه إذا تعلق بشيء مقيد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة إن تقيد هذا الشيء بصفة مقدم على تعلق الفعل به فالمفهوم من قولنا: رأيت زيداً الراكب، ركوبه قبل الرؤية، وبالجملة يلزم أن يكون المعنى سابقاً على وضع اللفظ له لامتناع وضع شيء لأمر معدوم، وإذا كان المعنى المتقدم متصفاً بصفة يجب أن يكون تلك الصفة متقدمة وليس(٢) كذلك، ثم إن مثل هذا الإيهام على ما يستفاد من سابق الكلام موجود في قوله: لمعنى أيضاً إلا أنه لم يتعرض له الشارح؛ لأنه في صدد تزييف جعل

(١) أي: بهذا المعنى المشار إليه.
(٢)أي: وليس وضعه للمعنى المتصف بالإفراد قبل الوضع.

يوهم أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف[1] بالإفراد والتركيب[2] قبل الوضع، وليس الأمر كذلك، فإن[3] اتصاف المعنى بالإفراد والتركيب إنما هو[4] بعد الوضع،[5] فينبغي[6] أن يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل: (مَنْ قَتَلَ قَتِيْلاً[7])

(١) صفة للمعنى. (٢) لا طائل تحته هنا. وذكر التركيب استطراد. (٣) دليل ليس الأمر كذلك. أي ليس المعنى متصفاً بالأفراد والتركيب قبل الوضع فإن اللفظ مقدم على وصف المعنى بالأفراد والتركيب. (٤) أي: اتصاف المعنى بالأفراد والتركيب. (٥) أي: بعد وضع اللفظ للمعنى المحمل. (٦) أي: إذا كان اتصاف المعنى بالأفراد بعد الوضع. . رفع الإبهام. (٧) والمراد من القتيل هو الكافر.

المفرد صفة للمعنى على وجه يتأتى به أن يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ، وقد يقال: أن المعنى إذا فسر بما يقصد بشيء يتحقق الإيهام فيه أيضاً، إذ يتوهم أن الموضوع له متصف بكونه معنى قبل الوضع، وأما إذا فسر بما يمكن أن يقصد بشيء واكتفى بصحة القصد، فلا يرد ذلك الإيهام. (قوله: يوهم أن اللفظ) عبر عن دلالة الكلام التي هي أمر محقق بالإيهام لا لضعف الإفادة، بل لضعف المفاد لظهور المراد في هذا المقام، فإن اتصاف المعنى بالأفراد وكذا بالتركيب إنما يكون بعد وضع اللفظ له بعد استعماله فيه، ولك أن تقول: التعبير بالإيهام لضعف الإفادة؛ لأن ظهور تقدم الوضع على الأفراد صارف على خلافه، وقوله: والتركيب، ذكره استطرادي. (قوله: إنما هو بعد الوضع) لأنهما عارضان له؛ وذلك لأن المعنى المفرد على ما عرفت: ما لا يدل جزء لفظه على جزءه، والمركب بالعكس، والدلالة وعدمها فرعان لهما عارضان. (قوله :أن يرتكب فيه) أي: في كون المعنى متصفاً بالأفراد قبل الوضع تجوّز، وبيانه: أنه لما كان مآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية للشيء باسم ما يؤول إليه؛ كما قيل في قوله عليه السلام: «من قتل قتيلاً فله سلبه» ؛أي: من قتل شخصاً حياً من أهل الحرب فله سلاحه وثوبه، فسمى الشخص الحي المشرف على القتل قتيلاً تفاؤلاً؛ لأنه يؤول إلى القتل، فهو مجاز باعتبار المآل، هذا هو المشهور بين الجمهور[1] خلافاً لما حققه الفاضل البركي في الامتحان: من أنه لا تجوّز في التعريف، ولا في الحديث الشريف؛ لأن زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالأفراد بل بالمعنوية واحد، فيكون حقيقة، وإنما يكون مجازاً لو كان وجود الأفراد قبل زمان الوضع، وليس كذلك، نعم؛ للوضع تقدم ذاتي على الأفراد والمعنوية لكن هذا غير معتبر في المجازية، كما أن زمان القتل والمقتولية واحد؛ لأن القتل لا يقع على الحي حين هو حي، بل على المقتول بذلك القتل، فالقتيل حقيقة هذا. وفي قوله: ينبغي أن يرتكب، فيه تجوز إشعار بأنه اختار الثاني، ويؤيده ما نقل عن البعض من أن الأفراد: صفة للفظ عند النحاة، وصفة المعنى عند المنطقيين، وصرح العصام بأولوية جعل المعنى صفة للفظ فلا تغفل. (قوله: أو مرفوع على أنه صفة للفظ) ولك أن

(١) قيد به لما ذكر الكرماني في شرح البخاري: أنه يحتمل أن يكون الحديث حقيقة بأن يراد بالقتيل قتيل بهذا القتل لا بقتل سابق.

تقتضيه اقتضاء بيناً لظهور المراد ههنا. **(قوله: كما يرتكب في مثل من قتل قتيلاً)** وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد.

بالإفراد فهو من الناسخ. **(قوله: لظهور المراد هنا)** يعني أن وجود الصارف عما اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهر بحيث جعل مفادها أمراً وهمياً لا ينساق إليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس إلى الحقيقة المتروكة في لا يأكل من هذه النخلة، وكما في قوله عليه الصلاة والسلام: «من قتل قتيلاً فله سلبه». **(قوله: بطريق المشارفة)** المشارفة: دربودن. **(قوله: المفهوم من كلام الشيخ الرضي الخ)** بل كلامه أن المشهور بين المنطقيين جعل الإفراد والتركيب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد والمركب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ غريبة، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف؛ لأن الحد للتبيين انتهى، وحاصله الاعتراض على المصنف رحمه الله بأن جعل الإفراد صفة المعنى وهو خلاف المتعارف مخل بالفرض من الحدّ، ولا دلالة له على أن الإفراد صفة للمعنى عند النحاة. **(قوله: وكان النكتة)** أيضاً في تقديم الوضع على الإفراد في الذكر مع أن كون الأصل في الصفة الإفراد يقتضي تقديم مفرد. **(قوله: فاستعير الخ)** ولا بد من ضم مقدمة وهي أن صيغة الماضي ههنا ليس للمضي عن زمان التكلم كما هو الشائع، بل للمضي عما

أو مرفوع[1] على أنه صفة اللفظ، ومعناه حينئذ[2] ما[3] لا يدل جزؤه على جزء معناه، ولا بد حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة[4] فعلية[5]، والآخر مفرداً[6]، وكأنَّ النكتة فيه[7] التنبيه على تقدم الوضع على الإفراد، حيث أتى به بصيغة المضي[8] بخلاف الإفراد[9]، وأما نصبه[10] - وإن لم يساعده[11] رسم الخط[12] - فعلى[13] أنه حال من الضمير المستكن في (وُضِعَ) أو من المعنى[14]، فإنه[15] مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته[16]، أن الوضع وإن كان متقدماً على الإفراد بحسب الذات[17] لكنه مقارن[18] له بحسب الزمان[19] وهذا القدر[20] كافٍ

(١) عطف على المجرور. (٢) أي: كون المفرد صفة اللفظ. (٣) أي: لفظ. (٤) مفعول به لإيراد. (٥) ماضوية. (٦) أي: لفظ مفرد، وفيه لطافة لا يخفى عليك. (٧) أي: فائدة أي في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية، والآخر مفرداً. لأن المتكلم بليغ لا يظن به أن يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة. (٨) بقوله :الكلمة: لفظ وضع. (٩) فإنه أتى بلفظ الاسم بقوله مفرد. (١٠) أي: نصب لفظ مفرد. (١١) أي: وإن لم يوافق. (١٢) أي: كتبه بلا ألف زائدة. (١٣) الفاء جواب إما الجار والمجرور خبر للمبتدأ الذي دخلت ما عليه. (١٤) تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط. (١٥) أي: المعنى. (١٦) أي: كون المفرد منصوباً على الحالية لوضع. (١٧) لأن الوضع مقدمة على الأفراد. (١٨) خبر إن. (١٩) أي: في الوجود لأن الوضع لا يوجد إلا مع المفرد. (٢٠) أي: المقارنة في الزمانين.

(قوله: ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه) من حيث إنه جزؤه على جزء معناه، المفهوم من كلام الشيخ الرضي أن الإفراد صفة اللفظ عند المنطقيين، وصفة للمعنى عند النحاة، لكن المشهور أن الإفراد في عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى. **(قوله: وكأن النكتة فيه التنبيه)** وكأن النكتة أيضاً في تقديم الوضع على الإفراد، وكأنها الأحسن لاعتبار الإفراد إلا بعد اعتبار الدلالة أو ما يستلزمها هو الوضع. **(قوله: حيث أتى به بصيغة الماضي)** فاستعير صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي. **(قوله: فعلى أنه حال من الممكن في وضع)** إن قلت: لو كان حالاً منه لكان بجنبه كما في ضربت قائماً زيداً، قلنا: لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فإن بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التأخير عن الفاعل والمفعول به، ولئن سلم فذلك إذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال، وقد تحققت هنا؛ لأن الإفراد صفة للفظ بالذات، أو إذا تغير المعنى على تقدير جعله حالاً عما يليه، ولا خفاء في أن إفراد المعنى يؤول إلى

يقارنه وهو قيد الإفراد، ومعلوم أنه لا سبقية للوضع على الإفراد زماناً فعلم أنه مستعار لسبقه عنه رتبة. **(قوله: لكان بجنبه)** وإن تأخر عن المفعول تعين كونه حالاً من المفعول كما في ضربت زيداً قائماً. **(قوله: فإن بعضهم يراعون الخ)** ويقولون: إن في صورة التأخير عن المفعول يجوز أن يكون حالاً من الفاعل ومن المفعول، والتعيين مفوض إلى القرينة. **(قوله: ولئن سلم)** أي: لزوم ذلك عند الكل بأن جعل خلاف البعض غير معتد به فذلك؛ أي: لزوم كون حال الفاعل بجنبه فيما إذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال، وأما إذا قامت قرينة كما فيما نحن فيه فيجوز تأخير حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾، فإن قائماً حال من الله أخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل. **(قوله: وإذا تغير المعنى)** عطف على إذا لم يكن وهذا مما لم يوجد في الكتب المشهورة، ولعل تخصيص بالنظر إلى العلة؛ فإنه لدفع الالتباس ولا التباس عند عدم تغير المعنى. **(قوله: تبع الشارحين الخ)** بناء على قول من جوز ذلك. **(قوله: من غير اشتراط)** قال

تجعله صفة اللفظ على تقدير كونه مجروراً أيضاً حملاً له على الجر بالجوار بناء على القول بقياسيته، فإن قيل: إذا كان صفة اللفظ ينبغي أن يقدم على قوله: وضع؛ لأن الوصف المفرد مقدم على الوصف الجملة، قلنا: إنَّه أكثري لا كلي؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ على أنه لو قدم؛ لتبادر منه أنه مفرد قبل الوضع، وللزم الإغناء عن ذكر الوضع؛ لاستلزام الأفراد الوضع، وبهذا ظهر أنه يمكن أن يختصر التعريف بأن يقال: الكلمة لفظ مفرد (عصام). **(قوله: ما لا يدل جزؤه)** ولم يقل: جزء لفظه؛ لأنه يلزم حينئذ أن يكون للفظ لفظ كما مر نظيره. **(قوله: ولا بد حينئذ من بيان نكتة)** النكتة: اللطيفة المستخرجة من الكلام بقوة الفكر وجودة القريحة، من نكت الأرض نكتاً إذا أثر فيها بنحو قضيب، وبابه: ضرب، وجمعه: النِّكات بكسر النون، وإذا ضممتها حذفت الألف، وكثير من الناس يضمونها مع إثبات الألف وهو غلط؛ يعني: لا بد إذا جعل المفرد صفة اللفظ من ذكر نكتة؛ لأنه على هذا التقدير صار للفظ صفتان؛ إحداهما: جملة فعلية؛أعني: وضع، والأخرى: مفرد وهو مفرد، والأحسن في الوصفين التشابه؛ ليكون الكلام على نسق واحد، فمخالفة الأحسن لا بد لها من نكتة؛ لأن المتكلم - أعني: المصنف - بليغ لا يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وحكمة. **(قوله: وكأن النكتة فيه)** أتى بكأن الدالة على الشك والظن إشارة إلى أنه يمكن أن تكون النكتة غيرها، وهي مذكورة في عصام. **(قوله: على تقدم الوضع)** أي: رتبةً لا زماناً؛ لأن التقدم الزماني غير معقول ههنا لمقارنتهما فيه، فاستعير ما يدل على التقدم الزماني؛ أعني: صيغة وضع للدلالة على التقدم الرتبي. **(قوله: وإن لم يساعده رسم الخط)** أي: قاعدته؛ لأن الرسم فيه: أن يكتب الألفاظ بصورة تقرأ في حال الوقف، والتنوين تقلب ألفاً في الوقف إذا كان منصوباً، فقوله: المفرد يلزم أن يكون في آخره ألف في حالة النصب، مع أنه لم يكن فعلم أنه ليس بمنصوب. **(قوله: ووجه**

لصحة الحالية، وقَيد الإفراد[1]، لإخراج المركبات[2] مطلقاً

(١) أي: قوله مفرد. (٢) فإنها ألفاظ موضوعة بالوضع النوعي.

صحته الخ) أي: وجه صحة وقوع قوله: مفرد حالاً سواء كان من الضمير أو من المعنى أن الوضع الخ والغرض دفع ما يتوجه من أنه يجب أن يكون الحال وعامله مقترنين، ألا ترى أن المفهوم من قولنا: رأيت زيداً راكباً، ركوبه حال الرؤية، والوضع هنا مقدم على الأفراد كما عرفته، وحاصل الدفع: أن الوضع وإن كان مقدماً على الأفراد ذاتاً ورتبة إلا أنهما مقترنان زماناً، وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية. (قوله: وقيد الأفراد؛ لإخراج المركبات الخ) أي: الألفاظ المركبة؛ لأنها موضوعة على الأصح للمعنى، أما باعتبار أن مجموع أوضاع أجزائها بعينها وضعها كما حققه الشريف، أو باعتبار أنها موضوعة بالوضع النوعي كما ذكره عصام، واعلم أن لبعض الأعلام رسالة على هذا المقام، وخلاصته: أن في جعل الأفراد قيداً لما قبله ثلاثة أقوال: قول أهل المعاني، وقول المنطقيين، وقول النحاة، أما المعانيون: فنظرهم إلى جانب المعنى فجعلوه صفة له؛ لأن المعنى مقصود مقدم لايح في القلب أولاً، واللفظ ترجمانه كما قال الأخطل:

إنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤَادِ وَإنَّمَا
جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيْلا

ونظر المنطقيين إلى جانب اللفظ[1] فجعلوه صفة له؛ لأن اللفظ سبب داع دال على المعنى، وهو يستفاد منه، وأما نظر النحويين: فمائل إلى كلا الجانبين؛ لأنهم يبحثون عن أحوال اللفظ من حيث الإعراب والبناء والإضافة اللفظية وغيرها، وعن أحوال المعنى من حيث الفاعلية والمفعولية والإضافة المعنوية وغيرها؛ فنظرهم إلى اللفظ تارة فجعلوه صفة له، وإلى معنى آخر فجعلوه صفة له؛ وذلك ليذهب كل ذاهب إلى كل مذهب كما صرح الشارح بقوله: مفرد، إما مجرور صفة لمعنى، أو مرفوع صفة للفظ، فإن جعلته صفة للمعنى دخل في حد الكلمة كل ما كان معناه مفرداً سواء كان لفظه أيضاً مفرداً كزيد، أو مركباً كعبد الله، فإنه وإن كان لفظه متعدداً لكن معناه مفرد باعتبار علميته، وإن جعلته صفة للفظ دخل فيه كل ما كان لفظه مفرداً سواء كان معناه مفرداً أو مركباً كالرجل، فإنه وإن كان معناه متعدداً لكن لفظه مفرد، والمناسب في الكتب المعانية أن يراعى جانب المعنى، وفي الكتب المنطقية والنحوية جانب اللفظ، كما أشار إليه بقوله: ولا يخفى على العارف الفطن الخ. وقال في حق صاحب المفصل: ولو لم يخرجه لكان أنسب، والجواب عن كلا الجانبين ما حرره عصام حيث قال: إن غرض النحوي ليس بيان حال آخر

(١) وفيه ما فيه.

إفراد اللفظ. **(قوله: أو من المعنى)** تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما سيذكره، لا يقال: لو كان حالاً منه لقدم عليه؛ لأن صاحب الحال نكرة؛ لأنا نقول: هذا إذا لم يكن صاحب الحال مجروراً، فأما تقديمها عليه مطلقاً فممتنع عند أكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الإيضاح. **(قوله: فإنه مفعول)** للفعل واللام واسطة في كونه مفعولاً ومعمولاً له فاتحد عامل الحال وصاحبها. **(قوله: لإخراج المركبات)** فالمركبات: ألفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما أشرنا إليه. **(قوله: فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل)** ومثل رجل أيضاً فإن لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقاً، وأما تاء التأنيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضي وجماعة إلى أنها أيضاً من حروف المعاني، وذهب جماعة إلى أنها من حروف المباني، وجعلوا مجموع الصيغة دالاً على المعنى المقصود، إلا أن تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبة الدلالة إليها كما نسب الطلب إلى سين استفعل والمطاوعة إلى نون انفعل. **(قوله: وأعرب بإعراب واحد)** كأن المراد بالإعراب معنى يشمل الحركة الإعرابية والبنائية، والحاصل: أنه لم يعتبر لكل من الجزأين حاله اللائق به، فإن الحرف الأخير في قائمة لم يستحق الإعراب بل البناء، والمستحق للإعراب هو قائم، فجعل المجموع ككلمة واحدة فأعرب بإعرابها، ولا يخفى أن هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون، فإن المعرب في

أبو حيان في النهر في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ قرئ سواء بالنصب على أنه حال من كلمة ووقوع الحال من النكرة جائز نص سيبويه على ذلك. **(قوله: كما سيذكره)** وهو كونها مخصصة بالصفة أو الإضافة أو بوقوعها بعد النفي أو النهي أو الاستفهام أو كون المعرفة مشاركة لها في الحال. **(قوله: لأن صاحب الحال نكرة)** والقاعدة أن صاحبها إذا كان نكرة وجب تقديمها. **(قوله: مطلقاً)** أي: سواء كان مجروراً بالإضافة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ أو مجروراً بحرف الجر كما فيما نحن فيه. **(قوله: عند أكثر البصريين)** خلافاً لابن كيسان وأبي علي وابن برهان فإنهم جوزوا التقديم في المجرور بحرف الجر استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾. **(قوله: واللام واسطة الخ)** فإن حروف الجر لإفضاء معنى الفعل إلى مدخولها. **(قوله: فاتحد الخ)** فلا يرد أن عامل الحال الفعل، فلا يتحد عاملهما، والجمهور على اشتراط الاتحاد. **(قوله: موضوعه بالوضع النوعي)** بيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظاً معينة سماعية فهو الوضع الشخصي، ويحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وأما أن يضع قانوناً كلياً يعرف منه وضع الألفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعي، وتلك الألفاظ قياسية يحتاج في معرفتها إلى علم التصريف والنحو. **(قوله: كما أشرنا إليه)** في تعريف الوضع.

سواء[1] كانت كلامية[2] أو غير كلامية[3]، فيخرج به[4] عن حد الكلمة، مثل: (الرَّجُلُ)[5] وَ(قَائِمَةٌ) و(بَصْرِيٌّ) وأمثالها[6] مما[7] يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى[8]، لكنه[9] يُعَدُّ لشدة الامتزاج لفظة[10] واحدة، وأُعرب بإعراب واحد. ويبقى[11] مثل: (عَبْدُ اللهِ)[12] علماً[13] داخلاً[14] فيه مع أنه[15] معرب

(١) خبر مقدم لكانت، بيان الإطلاقة. (٢) كزيد قائم. (٣) نحو: غلام زيد. (٤) أي: بالمفرد. (٥) من باب الكناية. (٦) الأمثال أنواع المذكورة. (٧) أي: من الألفاظ. (٨) المعنى نسخة. (٩) وهو الجواب الأظهر. (١٠) مفعول ثاني يُعَدّ. (١١) عطف على قوله: فيخرج. بقول مفرده. (١٢) مما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه. (١٣) حال. (١٤) حال بعد حال. (١٥) مثل: عبد الله.

الأول ليس إلا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الأول، وكذا في الأخيرين فإن علامة التثنية والجمع فيهما إعراب بالحقيقة وفيه تأمل. **(قوله: مع أنه معرب بإعرابين)** إن قلت: ما توجيه الإعرابين لكلمة واحدة، وتعدد الإعراب ليس إلا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في إطلاق واحد. قلنا: قد تعتبر في الأعلام الأحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان، وقال صاحب اللباب: إن إعراب آخره محكي كما في تأبط شرّاً، ولما كان الآخر مشغولاً والأول فارغاً أظهر إعرابه في الجزء الفارغ، كما أظهر إعراب ما بعد غير في

(قوله: ومثل رجل) فإنه يعد كلمة واحدة لكونه نكرة، والنكرة من أقسام الاسم الذي هو قسم الكلمة. **(قوله: تاء التأنيث المتحركة)** احترز عن تاء التأنيث الساكنة التي تلحق الفعل الماضي فإنهم عدوها من حروف المعاني، وذكروا أحوالهما في الحرف. **(قوله: وجماعة إلى أنها الخ)** وجه الفرق أن هذه الحروف مغيرة للبناء فتكون من حروف المباني بخلاف اللام والتنوين. **(قوله: كان المراد بالإعراب الخ)** دفع لما يرد من أنه يفهم من سياق كلام الشارح رحمه الله أنه كان اللائق بمثل الرجل وقائمة أن يعرب بإعرابين إلا أنه بواسطة شدة الامتزاج أعرب بإعراب واحد، وليس كذلك؛ لأن أحد الجزأين لم يستحق الإعراب، بل البناء لانتفاء التركيب الموجب للإعراب. **(قوله: ولا يخفى أن هذا ظاهراه)**؛ وذلك لأنه أجرى الإعراب فيها على الجزء الثاني، وزال عنه البناء الذي يستحقه فصار آخر الجزء الأول وسط الكلمة سالماً عن الإعراب الذي كان يستحقه، فصح أنه أعرب المجموع بإعراب كلمة واحدة. **(قوله: فإن المعرب في الأول ليس إلا الجزء الثاني)** والجزء الأول باق على حاله السابق من السكون فمن أين يعلم أنه أعرب المجموع بإعراب كلمة واحدة وكذا الحال في الثاني. **(قوله: فإن علامة التثنية والجمع فيهما الخ)** فلا يصح أنه أعرب المجموع بإعراب واحد، بل جعل إعراب إحدى الكلمتين إعراب الأخرى. **(قوله: وفيه تأمل)** وهو أنه إذا كان الإعراب بالحركات، والحركات لا بد لها من حروف تتبعها يكون الإعراب مغايراً للكلمتين، وأما إذا كان بالحروف فلا يحتاج إلى حرف آخر، فلا يكون الإعراب مغايراً للكلمتين، بل إحدى الكلمتين تقبل الإعراب فتدبر. **(قوله: ولا تعدد للمقتضى الخ)** لامتناع توارد العاملين كتوارد العلتين المستقلتين. **(قوله: الوضع السابق)** على الوضع العلمي. **(قوله: وهو)** أي: عبد الله باعتبار

الكلمة مطلقاً إلى قوله: وإجراءه مجرى الكلمة، فالقول بإخراج مثل عبد الله عن تعريفه غير مسلم، كيف وقد قال[1] بعد تقسيم الاسم العلم فالمفرد؛ نحو: زيد، والمركب إما جملة؛ نحو: تأبط شراً، أو غير جملة، بل اسمان جعلا اسماً واحداً؛ نحو: بعلبك، أو مضاف ومضاف إليه؛ نحو: عبد مناف انتهى. فعلى هذا مثل عبد الله إنما يخرج عن الحد باعتبار وصفه الإضافي دون اعتبار علميته، مع أن المعتبر في الكتب النحوية علميته، وقد صرح التفتازاني بأن عبد الله اسم باتفاق النحاة، وكل اسم كلمة، وقال الرضي: إن الأفراد صفة للمعنى عند النحاة الخ. وقال عصام: ونحن نظن أن إخراج مثل عبد الله من تعريف المفصل فرية بلا مرية، فعلم مما ذكر كله أن إدخال عبد الله وإخراج مثل الرجل يكون أنسب، فعليك بالاعتبار ثم الاختيار هذا. **(قوله: سواء كانت كلامية)** أي: بأن يقال لها كلام عند أرباب هذا الفن، وهي المركبات التامة؛ كزيد قائم، وغير الكلامية ما عداها من الإضافي والعددي ونحوهما، واعلم أن لفظ المفرد مشترك بين هذا المعنى - أعني: ما يقابل المركب -، وبين ما يقابل المثنى والمجموع - أعني: الواحد -، وما يقابل المضاف وشبهه، وبين ما يقابل الجملة، واستعماله بجميع هذه المعاني سيرد عليك في هذا الكتاب مع أن استعمال اللفظ المشترك في الحدود مخل، فلذا صرحوا بأن على صاحب التعريف أن يجتنب فيه عن اللفظ المشترك وعن المجاز وغيرهما، ومعناه أن لا يستعمل من غير قرينة واضحة تدل على أن المراد ما هو، ويمكن أن يقال: القرينة ههنا تبادر هذا[2] المعنى من المفرد كما يستفاد من الأطول عند قوله: والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط **(قوله: مثل الرجل وقائمة الخ)** فإن حرف التعريف من حروف المعاني بالاتفاق، وكذا التاء، ويدل على أن التاء كلمة أخرى جواز نحو: حسنة بالفتحات؛ إذ لو كان جزأ منه لم يجز لامتناع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة (امتحان). **(قوله: لكنه يعدّ الخ)** من عدّ المتعدي إلى اثنين، وهذا استدراك من قوله: مما يدل الخ فهو من تتمة البيان للأمثال. **(قوله: ويبقى مثل عبد الله الخ)** أي: كل مركب إضافي صار مفرداً بسبب العلمية، وإنما صار مفرداً؛ لأن المقصود منه الشخص المسمى بهذا الاسم لا

(١) صاحب المفصل. (٢) أي: ما يقابل المركب.

بإعرابين،[1] و[2]لا يخفى على الفطِن[3] العارف بالغرض من[4] علم النحو أنه[5] لو كان الأمر بالعكس[6] لكان أنسب. وما أورده[7] صاحب المفصل[8] في تعريف الكلمة حيث قال: «هِيَ اللَّفْظَةُ[9] الدَّالَّةُ عَلَىٰ مَعْنًى مُفْرَدٍ بِالوَضْعِ» فَمِثْلُ[10]: (عَبْدُ اللهِ) علماً خرج عنه[11]، فإنه[12] لا يقال له لفظة واحدة وبقي مِثْلُ: (الرَّجُلُ وَقَائِمَةٌ وَبَصْرِيٌّ) مما يعد لشدة الامتزاج لفظة[13] واحدة داخلاً[14] فيه[15]، فأخرجه[16] بقيد الإفراد ولو لم يخرجه[17] بتركه لكان أنسب[18]، كما عرفت[19]. واعلم أن الوضع يستلزم[20] الدلالة،

---

(١) وهما رفع المضاف وجر المضاف إليه. (٢) حال من فاعل يخرج ويبقى على التنازع. (٣) أي: على الزكي بفتح الفاء وكسر الطاء صفة مشبهة. (٤) تدوين. (٥)شأن فاعل لا يخفى. (٦) بأن يخرج عبدالله عن المحدود ولم يخرج عنه الرجل وقائمة. (٧) أي: التعريف الذي. (٨) وهو متن من علم النحو للكشاف واسمه محمود. (٩) بتاء الوحدة. (١٠) الفاء جواب الشرط لأن المبتدأ إذا كان موصولاً جملة يلزم الفاء. (١١) في قوله لفظ. (١٢) أي: عبد الله. (١٣) مفعول ثاني ليعد. (١٤) حال من فاعل بقي. (١٥) أي: في تعريف المفصل لأنه يقال: لفظة واحدة لأنه لا يصلح أن يتكلم به مرتين. (١٦) صاحب المفصل. مثل قائمة وبصرى. (١٧) صاحب المفصل. أي: مثل قائمة وبصريّ. (١٨) من قوله: ولا يخفى من ذكره. (١٩) بقوله لو كان الأمر بالعكس لكان الأنسب. (٢٠) فيه أن الدلالة الاستلزامية مهجورة.

العبودية والذات المستحقة لجميع الكمالات. (قوله: العارف بالغرض) من عرفه بمعنى علمه، والباء للتقوية فلا غبار في العبارة، ثم الغرض من علم النحو: معرفة أحوال اللفظ وتصحيح إعرابه، فالمناسب أن كل ما أعرب بإعراب واحد يكون كلمة، وكل ما أعرب بإعرابين يكون كلاماً، فترك رعاية اللفظ والميل إلى جانب المعنى يناسب اصطلاح أهل الميزان لا أهل النحو. (قوله: لو كان الأمر بالعكس لكان أنسب) أي: لو كان أمر الدخول والخروج بالعكس بأن يكون مثل الرجل داخلاً في تعريف المفرد، ومثل عبد الله خارجاً عنه لكان أشد مناسبة لغرض الفن، وصيغة أفعل ههنا مشتق من المزيد فهو شاذ. (قوله: وما أورده الخ) لما ذكر في تعريف المصنف خللاً من وجهين أراد أن يذكر أن تعريف صاحب المفصل أيضاً مختل من وجه، وصاحب المفصل: هو الإمام العلامة أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى لسنة ٥٣٨، والمفصل من مؤلفاته: وهو كتاب في النحو عظيم القدر كما قيل في مدحه:

إِذَا مَا أَرَدْتَ النَّحْوَ فِيْكَ مُحَصَّلاً
عَلَيْكَ مِنَ الكُتُبِ الحِسَانِ مُفَصَّلاً

جعله أربعة أقسام في الأسماء في الأفعال في الحروف في المشترك من أحوالها، شرحه ابن الحاجب وسماه بالإيضاح، وشرحه الفخر الجاربردي وابن مالك والرازي وصدر الأفاضل وابن البخاري وغيرهم (من كشف الظنون). (قوله: فمثل عبد الله خرج عنه) أي: خرج عن تعريف صاحب المفصل بقيد اللفظة كما هو المناسب بالغرض من الفن؛ لكونه معرباً بإعرابين كما ذكرناه. (قوله: مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة) الظاهر أن المراد الوحدة العرفية عند أرباب اللسان ولم يصدق مثل هذه الوحدة على نحو: عبد الله، وقوله: كما عرفت، أي: آنفاً بقوله: ولا يخفى على الفطن الخ. (قوله: واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة) يعني: أن حقيقة الوضع المعرف سابقاً تستلزم الدلالة استلزام الخاص للعام؛ كالإنسان للحيوان من غير عكس كلي، فكما تحقق الوضع تحقق الدلالة تحقق الخاص في ضمن العام بلا عكس، والمقصود من هذا

الاستثناء في الغير، فليس لعبد الله علماً إلا إعراب واحد. (قوله: ولا يخفى) إلى آخره، اعلم أن الغرض من علم النحو: معرفة أحوال اللفظ وتصحيح إعرابه، فإهمال جانب اللفظ والميل إلى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض، ولا يخفى أن ذلك الإهمال لا يجري في كل ما يعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة، بل فيما أعرب بإعراب الكلمة الواحدة. (قوله: فإنه لا يقال له لفظة واحدة) هكذا قالوه، وفيه أنه إن أريد باللفظ أدنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف إلا نزر من الكلمات، وإن أريد ما له نوع وحدة لم يخرج منه مثل عبد الله علماً،

العلمي كلمتان مضاف ومضاف إليه، فالمضاف إليه معرب بالإضافة المقتضية له، والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل. (قوله: والأول فارغاً الخ) بخلاف تأبط شراً، فإن الجزء الأول منه مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شيء من جزأيه قابلاً للإعراب فجعل إعرابه تقديراً على مذهب صاحب اللباب وجعل مبنياً على مذهب الجمهور. (قوله: فليس لعبد الله إلا إعراب واحد) فعلى هذا المراد بقوله: معرب بإعرابين، فكيف بحركتين على طبق قوله أعرب بإعراب واحد. (قوله: أعرب بإعراب الكلمة الواحدة) بخلاف ما يعد لشدة الامتزاج كلمة واحدة، وبقي أحد الجزأين على حاله السابق مثل الرجل ورجل، فإنه ليس فيه إهمال جانب اللفظ أصلاً حينئذ فينبغي تحقق رعاية جانب المعنى بإخراجه عن حدّ الكلمة، وفيه إشارة إلى أنه يمكن أن يجعل قوله: واحد مضافاً إليه لإعراب لا صفة، وإن كان حسن التقابل بقوله: مع أنه معرب بإعرابين عنه وما قيل: إنه يندفع بهذا التقدير ما سبق من أنه يستفاد من العبارة أن حق قائمة مثلاً أن يعرب بإعرابين إلا أنه لشدة الامتزاج أعرب بإعراب واحد وليس كذلك؛ لأن تاء التأنيث مبني الأصل من غير حاجة إلى تأويل الإعراب بما يشمل الحركة الإعرابية والبنائية، فليس بشيء؛ لأنه يرد عليه أنه يفهم من العبارة حينئذ أن حق قائمة أن يعرب بإعراب لفظين إلا أنه لشدة الامتزاج أعرب بإعراب لفظ، وليس كذلك؛ لأن تاء التأنيث لم تستحق الإعراب. (قوله: أدنى ما يطلق عليه اللفظ) بأن أريد الوحدة الحقيقية. (قوله: ندر بالنون المفتوحة) وفتح الدال المهملة؛ أي: قل والنزر بالنون المفتوحة وسكون الزاي المعجمة القليل. (قوله: لم يخرج عنه مثل عبد الله) لوجود الوحدة العلمية فيه. (قوله: وإن أريد خصوص وحدة) بأن تكون وحدة من حيث الإعراب. (قوله: اللهم الخ) إشارة إلى ضعفه؛ إذ صيغة المرة لا تدل

لأن الدلالة كون الشيء[١] بحيث يفهم منه شيء[٢] آخر. فمتى تحقق[٣] الوضع تحققت الدلالة. فبعد[٤] ذكر[٥] الوضع[٦] لا حاجة إلى ذكر الدلالة، كما[٧] وقع في هذا الكتاب[٨]. لكن[٩] الدلالة لا تستلزم الوضع لإمكان[١٠] أن تكون[١١] بالعقل[١٢] كدلالة لفظ (دَيْزٌ) المسموع[١٣] من وراء الجدار[١٤] على وجود اللافظ وأن[١٥] تكون بالطبع كدلالة لفظ (أح أح) على وجع الصدر. فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع[١٦] كما في (المُفَصَّلِ)[١٧] «وَهِيَ»[١٨] أي الكلمة: «اِسْمٌ[١٩] وَفِعْلٌ[٢٠] وَحَرْفٌ[٢١]»،

(١) أي: الدال. (٢) أي: المدلول. (٣) أي: وجد. (٤) أي: إذا كان الوضع يستلزم الدلالة فبعد. (٥) أو في هذا المقام اعتراض للعصام وجوابه في وجيه ثالدين. (٦) المستلزم الدلالة أولا. (٧) عبارة عن الاستغناء أي: المدلول. (٨) أي: الكافية. (٩) استدراك من قوله: اعلم أن الوضع. (١٠) علة عدم الاستلزام. (١١) أي: أن توجد. (١٢) بلا وضع. (١٣) صفة لفظ. (١٤) فذكر الجدار لمجرد التمثيل والحجاب مثله. (١٥) عطف على قوله: أن تكون. متعلق بالدلالة. (١٦) لعدم الاستلزام. (١٧) فيه لطافة لأن التعريف المفصل مفصل بالنسبة لتعريف الكافية. (١٨) أي: الكلمة باعتبار مفهومها العام الشامل لجميع أقسامه منحصرة في الثلاثة. (١٩) كزيد ورجل وعلم وجهل. (٢٠) كضرب وعلم وأكرم. (٢١) لكن وبل.

وهِيَ: اسْمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ؛

وان أريد خصوص وحدة فلا تدل اللفظة عليه، إن قلت: اللفظة للمرة، والمفهوم منها ما تكلم به دفعة. قلنا: لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علماً دفعة، بل يجب أن يتكلم به كذلك اللهم إلا أن يقال: المراد بالمرة ما تكلم به مرة، وليس فيه ما يصح أن يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علماً؛ لاشتماله على كلمتين يصح أن يتكلم بهما مرتين. (**قوله: وبقي مثل: قائمة وبصري**) إلى قوله داخلاً؛ أي: مسامحة ومجازاً. (**قوله: لأن الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر**) وهي ثلاثة أقسام: وضعية إن كانت بسبب جعل جاعل، وطبيعية إن كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها، وعقلية إن كانت بغير ذلك. (**قوله: كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار**) وإنما قيد به؛ إذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته، أو لم يدل كما قاله السيد قدس سره فإن وجود اللافظ يعلم حينئذ بالمشاهدة لا من اللفظ. (**قوله: أي:**

على ذلك فليس أخذه في التعريف إلا تقييداً مأخوذاً من خارج لإخراج مادة النقض. (**قوله: أي: مسامحة ومجازاً**): لأن البقاء يقتضي سبق الدخول ولا دخول سابقاً على اللفظة فالمعنى ودخل على التجوز ولو جعل تقدير الكلام وبقي من الأمرين اللذين انتقض بهما تعريف المصنف رحمه الله، مثل قائمة وبصري حال كونه داخلاً فيه لم يحتج إلى التسامح لعدم اقتضائه حينئذ بقاء الدخول. (**قوله: إن كانت**) وبهذا تمتاز عن العقلية، فإن المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر والمراد بالطبيعة ههنا مبدأ الآثار، واندفع ما قيل: إن العلاقة في الطبيعية أيضاً عقلية فلا وجه لإخراجها منها وإبقاء الباقي على حاله. (**قوله: لم يظهر دلالته**) لاجتماعه مع سبب آخر للعلم وهو المشاهدة. (**قوله: لا من اللفظ**)؛ لأن العلم إذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهياً، والبديهي لا يمكن استفادته بطريق النظر؛ أعني: الاستدلال من الأثر على المؤثر. (**قوله: السر في تثليث القسمة الخ**) دفع لما يرد على التقسيم من أنه إن أريد الأقسام الأولية فهي اثنان كما يرشدك الدليل، وإن أريد أعم من الأولية والثانوية فلا وجه للحصر في الثلاثية، وحاصل الدفع أن المقصود من التقسيم ضبط أقسام الكلمة ليبحث عن أحوالها المختلفة إعراباً وبناءً من حيث وقوعها في لغة العرب بالتبع فالملحوظ في القسمة

الكلام دفع ما يمكن أن يقال: لم ترك المصنف قيد الدلالة المعتبرة في مفهوم الكلمة مع أنها مذكورة في تعريف المفصل، وحاصل الدفع: أن الوضع المذكور في تعريف المصنف مستلزم للدلالة، فلم تكن متروكة بالكلية. (**قوله: كون الشيء بحيث الخ**) أي: ملابساً بحالة يلزم من فهمه فهم شيء آخر، والشيء الأول: هو الدال، والثاني: المدلول، فالدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية، وكل منهما إما وضعية أو عقلية أو طبعية؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى إما بواسطة وضعه بإزاءه، أو بواسطة العقل مجرداً عن مدخلية الوضع، أو بواسطة اقتضاء الطبع، فالأولى: دلالة وضعية منقسمة إلى المطابقية والتضمنية والالتزامية، والثانية: عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على اللافظ، والثالثة: طبعية كدلالة أخ على الوجع مطلقاً ودلالة أح على وجع الصدر؛ أعني: السعال، فهذا خلاصة المقال. (**قوله: لا مكان أن تكون بالعقل**) أي: لجواز أن تكون الدلالة حاصلة بالعقل دون الوضع، والعقل: قوة للنفس بها تستعد للعلوم والإدراكات، ويقال: العقل والذهن والنفس واحد بالذات مغاير بالاعتبار، وقوله: بالطبع؛ هو ما يكون مبدأ الحركة سواء كان له شعور وإدراك أو لا، وأما الطبيعة فما يكون مبدأ الحركة من غير شعور، فبينهما عموم وخصوص مطلقاً. (**قوله: وهي؛ أي: الكلمة الخ**) فإن قيل: لفظ هي إما عائد إلى لفظ الكلمة أو إلى مدلولها، وأياً ما كان يرد النقض، أما إذا كان عائداً إلى الكلمة وهو اسم لوجود حرف التعريف فيلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى قسيمه، وأنه محال وإن كان عائداً إلى مدلولها وهو ليس بمؤنث، فلا يصح هي، قلنا: إنه عائد إلى لفظ الكلمة، والتقسيم عائد إلى مفهومها ومدلولها؛ أي: هذه اللفظة باعتبار مدلولها منقسمة الخ (**سيد على الوافية**). ومن ثم قال المحمودي: أي لفظة الكلمة من حيث المعنى منقسمة إلى الأقسام الثلاثة، فمرجع الضمير اللفظ، ومورد القسمة المعنى، انتهى. وقال الكلنبوي في تحقيق هذا المقام: أنه يحتمل أن يكون ضمير هي راجعاً إلى الكلمة المعرفة سابقاً؛ أي: حقيقة الكلمة من حيث هي هي مع قطع النظر عن تحققها في ضمن الأفراد، فمعنى اسم وفعل الخ: أن الكلمة تصير بزيادة قيد عليها ماهية الاسم، وبزيادة قيد

أي: منقسمة إلى هذه الأقسام الثلاثة ومنحصرة فيها[1] «لأنَّهَا» أي: الكلمة،

(١) خبر بعد خبر.

آخر ماهية الفعل وهكذا، وبه يظهر أن الواو بمعناه لا بمعنى أو كما وهم، وهذا هو المطابق لما هو التحقيق من أن المراد من المقسم هو الماهية، وأن يكون راجعاً إلى الكلمة باعتبار تحققها في ضمن الأفراد كما هو المطابق لما قيل: إن المراد من المقسم الأفراد، فمعنى قوله: اسم وفعل وحرف؛ أن أفراد الكلمة يصدق عليها الاسم والفعل الخ، وعلى كلا الاحتمالين لزم انقسام الكلمة إلى هذه الأقسام انقسام الكلي إلى جزئياته، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى الكلمة باعتبار تحققها في ضمن جميع الأفراد لكن بمعنى الكلي المجموعي، فالمعنى: أن مجموع تلك الأفراد يصدق عليه مجموع هذه الأقسام، فيلاحظ العطف قبل الربط، فيكون من تقسيم الكل إلى أجزاءه، انتهى باختصار. وقال السيلكوتي: اختار الواو مع أن الشائع في مثله من التقسيمات كلمة، أو تنبيهاً على تحقق الأقسام وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلي هذا. (قوله: أي: منقسمة الخ) تفسير باللازم الكنائي، فإن بملاحظة العطف مقدماً على الإخبار في قوله: وهي اسم وفعل وحرف، يفهم الانقسام المذكور، توضيحه: أن حمل مجموع الأقسام على الكلمة ليس باعتبار نفس الكلمة، بل باعتبار صدقها على أفرادها كما ذكرنا فهذا معنى الانقسام، قال الجزائري في التفسير بقوله: أي منقسمة الخ فوائد؛ أحدها: الإشارة إلى أن هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة، بل قصد به تكميل تعريفها بتصويرها ثانياً بضم قيود إليها يحصل بملاحظتها تفصيل الأقسام، ثانيها: الإشارة إلى تصحيح الحمل، فإنه على الظاهر أن كل واحد من الأقسام الثلاثة خبر لها، وهو لا يصح؛ لأنها أعم من كل منها، ومن شأن الخبر أن يكون أعم من المبتدأ أو يكون مساوياً له، فجعل الخبر مقدراً؛ ليتحقق شرط صحة الحمل، ثالثها: أن الضمير إذا كان مرجعه مذكراً وخبره مؤنثاً أو على العكس، كان رعاية الخبر أحسن وأولى، وهو ههنا مذكر فالأنسب أن يعتبر بضمير المذكر فأجاب بأن الخبر محذوف، رابعها: الظاهر أن ضمير هي راجع إلى مفهوم الكلمة لا إلى لفظها، والمفهوم لا يكون اسماً وفعلاً وحرفاً كما هو المفهوم من واو الجمعية، فأجاب: إن المقصود أن هذا المفهوم منقسم إليها بضم قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران بالنسبة إلى الفعل وقس عليه أخويه الخ. (قوله: منحصرة فيها) ولما سكت المصنف عن ذكر قسم آخر في محل بيان الأقسام فهم منه الانحصار فيها، والحصر استقرائي؛ لاحتمال قسم آخر عقلاً يدفعه الاستقراء، فما في الرضي أنه عقلي وتبعه الأكثرون، فقد رده العصام في

لأنَّهَا

منقسمة إلى هذه الأقسام) السرّ في تثليث القسمة تباين أحوال الأقسام واختلافها مادة وصورة للكلام. (قوله: منحصرة) يفهم من السكوت في معرض بيان الأقسام ويتعلق به قوله: لأنها قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه أنه في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والإثبات كما يرشدك

تباين الأحوال واختلافها دون الأولية والثانوية. (قولهك تباين أحوال الأقسام) أي: تباين خواصها منصرفة وغير منصرفة وتثنية وجمعاً مكسراً وسالماً وكونها متعدية ولازمة وأمراً ونهياً ومضارعاً وجارة وعاطفة ومشبهة إلى غير ذلك من الأحوال المختلفة التي يبحث عنها في مبحث كل منها. (قوله: واختلافها) أي: تخالفها باعتبار كون تلك الأقسام مادة وصورة للكلام فإن الاسم مادة تامة للكلام باعتبار جزأيه، والفعل مادة له باعتبار جزئية أحد جزأيه والحرف مادة له باعتبار جزأيه كقولنا: الإنسان لا حجر واللا حجر إنسان، وكذا باعتبار الصورة فإن اسمية الجزء الأول توجب كون الجملة اسمية وفعليته توجب فعليتها، وفي جعلها عين صورة الكلام إشارة إلى أن اسمية الجملة وفعليتها ليس أمراً زائداً على فعلية الجزء الأول واسميته. (قوله: يفهم الخ) فقوله: وهي اسم وفعل وحرف بسبب ملاحظة العطف مقدماً على الإخبار يفهم منه منقسمة؛ لأن حمل مجموع الأقسام على الكلمة ليس باعتبار الكلمة في نفسها، بل باعتبار صدقها على أفرادها، وهو معنى الانقسام وبسبب السكوت عن ذكر قسم آخر في محل بيان الأقسام يفهم منه الانحصار فقول الشارح رحمه الله؛ أي: منقسمة ومنحصرة ليس تقديراً للخبر في العبارة، بل بيان للمعنى اللازم والكنائي اللذين وقع قوله: اسم وفعل وحرف خبراً باعتباره وإنما اختار المصنف رحمه الله الواو العاطفة مع أن الشائع في التقسيمات كلمة أو الدالة على الانفصال الحقيقي أو منع الخلو تنبيهاً على تحقق الأقسام وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلي. (قوله: ويتعلق به الخ) يعني: أن الدليل المذكور دليل الانحصار لا دليل القسمة، فإنها عبارة عن ضم قيود متباينة أو متخالفة إلى أمر مشترك فهي تصوّر محض لا يحتاج إلى الدليل، ولذا جعل من تتمة تعريف المقسم. (قوله: هذا الحصر عقلي) إن كان الجزم بالانحصار حاصلاً بمجرد ملاحظة مفهوم الأقسام من غير استعانة بأمر آخر بأن يكون دائراً بين النفي والإثبات فعقلي، وإن كان مستفاداً من دليل يدل على امتناع قسم آخر فقطعي - أي: يقيني -، وإن كان مستفاداً من تتبع فاستقرائي، وإن حصل من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبرها القاسم فجعلي. (قوله: إنه في قوة تقسيمين) لما كان الحصر العقلي دائراً بين النفي والإثبات لا يمكن أن تكون الأقسام الحاصلة إلا قسمين والأقسام المذكورة ثلاثة، فلذا وجهه بأنه في المعنى تقسيمان كأنه قيل: وهي اسم أو ليس باسم وما ليس باسم إما فعل أو ليس بفعل. (قوله: وإن

لما كانت موضوعة لمعنى والوضع[١] يستلزم الدلالة فهي[٢] «إِمَّا» من صفتها[٣] «أَنْ تَدُلَّ عَلَى[٤] مَعْنًى، كَائِنٍ[٥]، فِي نَفْسِهَا» أي: في نفس الكلمة.

(١) حال. (٢) أي: الكلمة جملة اسمية مع الفاء وجواب لما قسم. (٣) أي: من شأنها. (٤) مبتدأ مؤخر. (٥) أشار بالتقدير إلى كون الجار والمجرور ظرف مستقر.

إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا،

الدليل، وإن أبيت عن أنه عقلي فظاهر أنه قطعي؛ إذ ليس لتلك الأقسام مفهومات محصلة سوى ما أخرجه التقسيمان. (**قوله: أما من صفتها**) قيل: التقدير هكذا؛ لأن حالها أو دلالتها، أو لأنها إما ذات دلالة، ولا يخفى أن تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول، أما تقدير الحال والدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة، ولا القول بأن الثاني حرف والأول اسم وفعل، ويستدعي عدم صحة الحصر على الأول وعدم صحة الحمل على الثاني؛ لأن حال الكلمة لا تنحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع أن الضرورة التي دعت إلى التقدير إنما نشأت من الثاني،

أبيت الخ)؛ لأن القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثاني الدائر بين النفي والإثبات مفهوم سلبي يجوز أن يكون أعم من الحرف. (**قوله: إذ ليس لتلك الأقسام مفهومات**) معينة عند النحاة وضع هذه ألفاظ بأرائها سوى المفهومات التي حصلها التقسيمان المذكوران في وجه الحصر والحصر في التقسيمين المذكورين عقلي لكونه دائراً بين النفي والإثبات، فيكون الحصر في الأقسام الثلاثة بعد ملاحظة وجه الحصر قطعياً لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما إذا كان للأقسام المذكورة مفهومات سوى ما أخرجه التقسيمان، وإن كانت مساوية له في الصدق؛ فإنه لا يكون الحصر المذكور قطعياً لتجويز العقل قسماً آخر بالنظر إلى تلك المفهومات. (**قوله: قيل: التقدير**) يعني: أن الكلام على حذف المضاف، إما من اسم إن أو من خبرها. (**قوله: أن تقدير الخ**) وهو تقدير الجار والمجرور خبراً؛ لأن تدل أو عاملاً فيه، والمجموع خبراً؛ لأن وإنما لم يقدر صفتها بدون الجار بأن يكون مبتدأ وإن تدل خبراً رعاية لجانب المعنى فإن الدلالة من بعض صفاتها، وليكون نصاً في عدم تقدير المضاف. (**قوله: فلا يناسب الخ**)؛ لأنه حينئذ يكون التقسيم للحال أو الدلالة قصداً وللكلمة تبعاً. (**قوله: ولا القول بأن الثاني حرف الخ**)؛ لأن الظاهر أن المراد بالثاني القسم الثاني وهو ليس بحرف، بل حال الحرف وإرادة الكلمة المذكورة في القسم الثاني ركيك غير مناسب. (**قوله: لأن حال الكلمة الخ**) دليل لقوله ويستدعي عدم صحة الحصر على الأول. (**قوله: ودلالتها الخ**) دليل لقوله: وعدم صحة الحمل على الثاني. (**قوله: مع أن الخ**) متعلق بقوله: فلا يناسب الخ علاوة لعدم كون تقدير الحال والدلالة مما يقبله الطبع السليم. (**قوله: الضرورة**) وهي عدم صحة حمل الحدث على الذات. (**قوله: من الثاني**) أي: من قوله: إما أن تدل لا من الأول أي من لأنها. (**قوله: فاللائق الخ**) لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول إلى الماء. (**قوله: وأما تقدير الذات**) عطف على قوله: أما تقدير الحال. (**قوله: فيخالف ما اقتضاه**

الشرح، وقال القاسم العبادي: إن الحصر في الثلاثة ليس بعقلي، وإنما العقلي الحصر في الدال وغيره، وحصر الدال في المقترن وغيره؛ أي: فبذلك يجمع قول من قال: أنه عقلي، وقول من نفاه، انتهى. وفي اللاري: السر في تثليث القسمة تباين أحوال الأقسام، وتوضيحه: أن المقصود من التقسيم ضبط أقسام الكلمة؛ ليبحث عن أحوالها المختلفة إعراباً وبناءً من حيث وقوعها في لغة العرب بالتتبع، فالملحوظ في القسمة تباين الأحوال - أي: خواص الأقسام - انصرافاً وغيره، وتثنية وجمعاً مكسراً أو سالماً، وتعدية أو لزوماً، وأمراً أو نهياً أو مضارعاً، وكونها جارة أو عاطفة إلى غير ذلك مما يبحث عنها في هذا الفن (سيد). (**قوله: لما كانت موضوعة الخ**) فائدة: اعتبار هذه الشرطية التنبيه على أن الدلالة معتبرة في المقسم، حتى لا يرد أن قوله في التقسيم أو لا تدل على معنى في نفسها يصدق على أمرين؛ أحدهما: ما لا يدل على معنى أصلاً؛ والثاني: ما يدل على معنى، لكن لا يدل على معنى في نفسها، والقسم الأول ليس بحرف، فلا يصح قوله الثاني الحرف، فلما أشار أولاً إلى أن الدلالة على معنى معتبرة في المقسم لم يتناول قوله: أو لا تدل على معنى في نفسها القسم الأول؛ أعني: ما لا يدل على معنى أصلاً، فيصح قوله الثاني الحرف (نعمه). (**قوله: فهي إما من صفتها أن تدل**) جواب لما؛ فإنه قد يكون جملة اسمية مع الفاء، فلا إشكال، ثم إن وجه التقدير في نظم الكلام تصحيح الحمل ودفع الملام؛ لأن قوله: أن تدل، في تأويل المصدر، ولا يصح أن يقال: الكلمة إما دلالة أو لا دلالة، ولكن يصح أن يقال: إن صفتها إما دلالة أو لا، قيل: وإنما أتى بمن مع أن المقصود يتم بدونها للتنبيه على كثرة أوصاف الكلمة، وفيه شيء، فالوجه أن تقدير من لتزيين اللفظ وتحسينه، وقال العصام في الشرح: ولما لم يصلح حمل خبر إن على اسمها احتيج إلى تأويل أن تدل بالدال أو تقدير الحال مضافاً إلى الاسم، وفرق شارح اللباب بين صريح المصدر والمُأوَّل به في صحة حمل الثاني على الجثة دون الأول، وارتضاه الشريف في هذا المقام من حواشي الرضي حيث قال: لا حاجة هنا إلى تقدير شيء؛ فإنه فرق بين المصدر الصريح والفعل المضارع المصدر بأن؛ فإنه في تأويل المصدر باعتبار الأحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر عليه أو الإضافة أو

والمراد بكون المعنى في نفسها أنْ تدلَّ الكلمة عليه بنفسها[١] من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى[٢] إليها لاستقلاله[٣] بالمفهومية «أوْ»[٤] من صفتها أنْ «لا تَدُلَّ»[٥] على معنى في نفسها[٦] بل تدل على معنى تحتاج[٧] في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى[٨] إليها لعدم[٩] استقلاله[١٠] بالمفهومية[١١]، وسيجيء تحقيق ذلك[١٢] في بيان حد الاسم إن شاء الله تعالى. القسم[١٣] «الثَّانِي»:

(١) أي بذاتها وانظروها. (٢) أو مركب إليها. (٣) تعليل وبيان لما ذكره من قوله: والمراد بكون المعنى آه. (٤) عطف على أن تدل. (٥) يعني بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى. (٦) من صفتها. (٧) صفة جرت له على غير من هي له للكلمة. (٨) وهو المتعلق معنى إلى ما يدل كلمة أخرى لهذه الكلمة. (٩) دليل احتياج. (١٠) في الدلالة على معنى. (١١) بمعنى الانفهام من الكلمة. (١٢) أي: عدم الاستقلال. (١٣) أورد القسم حيث جعل موصوف القول الثاني بقرينة كونه قسماً للكلمة.

غيرهما، ولا شك أن معنى الفعل مرتبط بلا تقدير، انتهى. وقال بعض: أنه مخدوش، وفي تعليقات الكلنبوي: أنهم قد استشكلوا في أمثاله واحتاجوا إلى تكلفات مستغنى عنها؛ لأن الكلام في أمثاله على حذف الجار من أن كما هو القياس؛ أي: لأنها إما بأن تدل؛ أي: ملابسة بأن تدل الخ فلا إشكال. (قوله: والمراد بكون المعنى في نفسها أن تدل) إرادة هذا المعنى من قوله: معنى في نفسها، إما بالتجوز في الظرفية بناء على أن ظرفية الدال للمدلول مجازية، وإما بطريق التشبيه البليغ؛ أي: معنى كأنه في نفسها حيث لا ينفك عنها كما لا ينفك المظروف عن ظرفه، ثم الغرض من تفسير الدلالة بنفسها وصرفها عن ظاهرها أن لا يختل بالأسماء والأفعال المشتركة بين معنيين فأكثر؛ كعين جارية؛ لأن الظاهر من دلالة الكلمة بنفسها على معنى أن لا يحتاج في الدلالة عليه إلى أمر خارج أصلاً، فيخرج هذه الألفاظ المشتركة؛ لاحتياجها في الدلالة على معانيها إلى قرائن معينة، فلما فسرت بعدم احتياج إلى انضمام كلمة أخرى لم تخرج، فإن العين مثلاً وإن دلت على معنى بواسطة انضمام لفظة جارية إلا أنها لا يحتاج إليه في الدلالة؛ لأنها قد تدل عليه بواسطة قرينة حالية، وكذا الكلام في دلالة المضارع على خصوص الحال أو الاستقبال بخلاف الحرف؛ فإنها تحتاج في الدلالة على معانيها إلى انضمام كلمة أخرى دائماً ولا تدل عليها بقرائن الأحوال (كلنبوي). (قوله: من غير حاجة الخ) كلمة غير بمعنى لا النافية؛ كما في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، ومن بمعنى الباء؛ أي: بلا حاجة في تلك الدلالة إلى انضمام كلمة؛ أي: مثلاً؛ إذ قد يحتاج إلى انضمام كلمتين كبعض الحروف، وإلى كلام كهمزة الاستفهام، فلو قال: إلى أمر آخر لكان أشمل، وقوله: بالمفهومية؛ أي: في الكون مفهوماً من الكلمة. (قوله: أو من صفتها أن لا تدل) يشير إلى أن قوله: أو لا من تتمة خبر إن، وعطف على تدل لا على في نفسها (عضد). (قوله: القسم الثاني) اللام للعهد الخارجي، وتقدير الشارح القسم للإشارة إلى وجه تذكير قوله: الثاني، إذ المناسب بالسوق الثانية والأولى؛ لأنه عبارة عن الكلمة، فالتذكير باعتبار القسم وترك العطف؛ لأنه ليس مقدمة من مقدمات الدليل، بل جملة اعتراضية احتيج إليها لتعيين معنى الحرف، وإنما قدم الحرف

أوْ لاَ، الثَّانِي:

فاللائق التأويل فيه لا في الأول، وأما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة أن، وكذا جعل أن يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره: التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من أن الفعل مع أن في تأويل المصدر، ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج إلى ما ذكر، لكن النظر إلى المعنى يغني عنه؛ إذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو من خدشة. (قوله: من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى) أو مركب إليها. (قوله: الثاني الحرف) استئناف؛ لأنه لما قال: إما كذا أو كذا كأن سائلاً قال: ما الأول وما الثاني، فقال: الثاني الحرف، والأول إما كذا أو كذا، معطوفاً على الجملة الاستئنافية، ولك أن تعطف أوّلاً ثم تجعل المجموع جواباً، وكذا الحال في قوله الثاني: الاسم، والأول: الفعل.

زيادة إن)؛ لأن زيادة إن مع الفعل تجعله نصاً في معنى الحدث المتجدد، والكلمة موصوفة بالدلالة بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت في ذاتها. (قوله: وكذا) أي: يخالف مقتضى زيادة إن تأويل إن تدل باسم الفاعل لأجل صحة الحمل؛ لأنه نص في الأمر المتجدد واسم الفاعل يدل على الثبوت. (قوله: قال السيد) رحمه الله لا في حواشيه على شرح الرضي. (قوله: التقدير) أي: تقدير المضاف من الخبر. (قوله: إذ ليس في معنى المصدر حقيقة)؛ لأن معنى المصدر الحدث والنسبة خارجة عن مفهومه قد تعتبر معه على التقييد والفعل مع أن مشتمل على النسبة التامة إلى الفاعل فبهذا الاعتبار يصح إسناده إلى الذات، نعم إنه مأوّل به وليس كل ما أوّل حكمه حكم ما أول به. (قوله: ولا يخلو من خدشة) لعل ذلك أن الفعل بعد دخول أن يصح مسنداً إليه فلا تكون النسبة المعتبرة حينئذ تامة، بل تقييدية فإشكال الحمل باق. (قوله: أو مركب إليها) زاده ليخرج عن الاسم الحروف التي تحتاج إلى المركب كحروف الشرط، والحروف المشبهة بالفعل فإنها تدل على معنى من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى، بل إلى انضمام مركب. (قوله: معطوفاً على الجملة الاستئنافية) فيكون اعتبارها استئنافاً مقدماً على العطف وحينئذ يكون الجامع مجرد كونهما جوابين لسؤالين من غير ارتباط بينهما في أنفسهما كما أن الجامع حينئذ في السؤالين كونهما ناشئين عما سبق. (قوله: ولك أن تعطف أولاً) فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستئنافية وهو اشتمالهما على بيان حال المتقابلين كما أن الجامع بين السؤالين كون كل منهما سؤالاً عن حال المتقابلين، ثم تجعل المجموع جواباً لمجموع السؤالين، وهذا أبلغ لاشتماله على المناسبة بين المعطوفين من حيث الذات والأول أظهر لتقدم الاستئناف على العطف ذكراً.

وهو ما[1] لا يدل على معنى في نفسها «الْحَرْفُ» كـ[2] (مِنْ وَإِلَى) فإنهما[3] يحتاجان في الدلالة[4] على معنييهما[5] - أعني[6]: الابتداء[7] والانتهاء[8] - إلى[9] كلمة أخرى كـ[10] (الْبَصْرَةِ[11] وَالْكُوفَةِ)[12] في قولك: (سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ). وإنما سمي هذا القسم[13] حرفاً، لأن الحرف في اللغة[14]: الطرف[15] وهو في طرف، أي: في جانب مقابل[16] للاسم والفعل[17] حيث يقعان عمدة[18] في الكلام وهو[19] لا يقع عمدة فيه كما سنعرف[20]. «وَ» القسم «الأَوَّلُ»[21] وهو ما يدل على معنى في نفسها[22]، «إِمَّا» من صفتها[23] «أَنْ يَقْتَرِنَ» ذلك[24] المعنى المدلول عليه[25] بنفسها في الفهم[26] عنها بأحد[27] الأزمنة الثلاثة[28]:

(١) أي: كلمة. (٢) كائن أي: كما عند. (٣) كلمة أو كلم. (٤) أي: دلالة كل منهما. (٥) متعلق بالدلالة. (٦) من المعنى. (٧) أي: الجزئي. (٨) أي: الجزئي. (٩) متعلق بيحتاجان. (١٠) وتلك الكلمة كائنة كالبصرة آه. (١١) كانضمام البصرة إلى من. (١٢) كانضمام الكوفة إلى إلى. (١٣) الثاني. متعلق بسمي. (١٤) معناه اللغوي. (١٥) يقال حرف الوادي أي طرفه. (١٦) صفة جانب. (١٧) متعلق بمقابل. (١٨) والمراد بالعمدة المسند خبر إن والمسند إليه مفعول يقعان. (١٩) أي: الحرف. (٢٠) أنت في حد الاسم. (٢١) أي: كلمة عطف على القسم الثاني. (٢٢) فالكلمة. (٢٣) أي: الكلمة. أي: من شأنها تحقيق سبب التقدير تأمل مثل ذلك. (٢٤) فاعل يقترن. (٢٥) قام مقام فاعل للمدلول أي الضرب مثالاً في ضرب. (٢٦) متعلق بيقترن. (٢٧) متعلق بيقترن. (٢٨) صفة الأزمنة.

الحَرْفُ، والأَوَّلُ[1] إمَّا أنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ

(١) وهو ما يدل على معنى في نفسها، إما من صفتها أن إلخ.

(قوله، لأن الحرف في اللغة الطرف) يقال: حرف الوادي طرفه. **(قوله، أي، جانب مقابل للاسم والفعل)** لم يقل: أي: في جانب من الكلام؛ لأنه قد يقع جزأ له؛ نحو: زيد لا حجر. **(قوله، أن يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها)** لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن بأحد الأزمنة بحسب التحقق كضرب مصدراً، وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب أمس، وما يكون مقارناً في الفهم لكن لا يكون فهمها عن كلمة كما إذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان.

(قوله: لم يقل) أي: في جانب من الكلام مع أنه أنسب لنقله من حرف الشيء بمعنى طرفه. **(قوله: لما اعتبر الخ)** فبالمقارنة المظروفة للفهم خرج الثاني، وبالفهم لذي هو ظرف المقارنة خرج الأول، وبتقييد الفهم بكونه عنها خرج الثالث، ولو أخر الأول عن الثاني لكان أظهر ليكون النشر على ترتيب اللف.

لبساطته، وأخره في الأقسام؛ لكونه عدمياً، وفي الهندي قدمه في الدليل وأخره في الدعوى؛ لأنه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف آخر. **(قوله: وهو ما لا يدل على معنى الخ)** الظاهر المناسب لما سبق، وهو ما من صفتها أن تدل الخ إلا أنه لاستلزام كل منهما للآخر عبر هكذا للاختصار، وقوله: كالبصرة والكوفة؛ أي: وكلفظ سرت أيضاً فاعرفه. **(قوله: في اللغة الطرف)** يقال: حرف الوادي والجبل؛ أي: طرفهما، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍۖ﴾؛ أي: طرف وجانب من الدين لا يدخل فيه على ثبات وتمكن (شذور). فالتسمية من قبيل تسمية الشيء باسم محله. **(قوله: وهو لا يقع عمدة فيه)** يعني: مستقلاً، وإن وقع جزءاً من العمدة؛ نحو: اللا حي جماد. **(قوله: أن يقترن ذلك المعنى الخ)** يشير إلى أن ضمير يقترن راجع إلى المعنى المذكور في ضمن الأول؛ إذ قد ذكر أن الأول عبارة عما يدل على معنى في نفسها، ولا يلزم إخلاء الخبر عن ضمير راجع إلى المبتدأ؛ لأن الراجع ضمير صفتها فاعرفه، ثم المراد بذلك المعنى هو المعنى التضمني - أعني: الحدث - بالنسبة إلى الفعل، والمطابقي بالنظر إلى الاسم، إلا أن مدلول الاسم لا يقترن بالزمان وهو ظاهر. **(قوله: في الفهم عنها)** متعلق بالاقتران؛ أي: في المفهومية عن تلك الكلمة، وخرج به ما يقترن بأحد الأزمنة بحسب التحقق والوجود؛ كالضرب مثلاً؛ فإنه لا يتحقق في الخارج بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه، وخرج أيضاً ما يدل على الزمان بقرينة لفظية؛ كضارب أمس، وما يكون مقارناً للفهم، لكن يكون فهمه بقرينة حالية كما إذا أطلق ضارب وفهم الزمان. **(قوله: بأحد الأزمنة الثلاثة)** الإضافة للعهد الذهني، والثلاثة صفة الأزمنة، وأورد عليه بأن الثلاثة مذكر والأزمنة مؤنث فلا مطابقة بينهما وأن الأزمنة جمع والثلاثة مفرد، وأجيب عن ذلك: بأن اسم العدد إذا وقع صفة لجمع أو خبراً أو مضافاً إليه لا يقع إلا صفة لمفرده أو خبراً أو مضافاً إليه؛ نحو: والأسباب

الماضي والحال والاستقبال، أي[1]: حين يُفهم ذلك المعنى[2] عنها[3] يُفهم عنها أحد الأزمنة الثلاثة أيضاً[4]. مقارناً له[5] «أوْ» من صفتها[6]، أن «لاَ» يقترن ذلك[7] المعنى المدلول عليه بنفسها[8] في الفهم عنها[9] مع أحد الأزمنة الثلاثة، القسم[10] «الثَّاني»: وهو ما يدل على معنى في نفسها غير[11] مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. «الاِسْمُ» وهو مأخوذ من السُّموِّ[12] وهو العلو لاستعلائه[13] على أخويه حيث يتركب منه وحده[14] الكلام[15] دون أخوَيْه. وقيل[16]: من الوَسْم وهو العلامة[17]؛ لأنه[18] علامة على مسماه[19]. «وَ»[20] القسم «الأَوَّلُ»: وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن

(١) تفسير لقوله: إما أن يقترن. (٢) المدلول عليه بنفسها. (٣) أي عن القسم الأول. (٤) أي: كما يفهم ذلك المعنى. (٥) أي: فيه المعنى لا قبله ولا بعده وبلا شرط أي: فهم المعنى مقارناً لأحد الأزمنة وعلى العكس. (٦) أي: من صفة قسم الأول. (٧) فاعل يقترن كما مر. (٨) مطابقة. متعلق بيقترن. (٩) الأولى الباء بدل مع من القسم الأول. (١٠) جملة مستأنفة. (١١) حال من معنى المدلول. (١٢) عند البصريين. (١٣) تعليل النقل لا تعليل الاشتقاق. (١٤) أي: بغير فعل ولا حرف. (١٥) فاعل يتركب. (١٦) أي: الكوفيون. (١٧) يقال: وسمت الدابة إذا جعلت لها علامة. (١٨) أي: الاسم علة لمقدر إنما سمي هذا القسم الاسم. (١٩) اسم. (٢٠) عطف على القسم الثاني.

المانعة تسعة وسبع ليال وثمانية أيام، والنكتة فيه: أنه إذا وقع صفة لجمع إن اعتبر أقل الجمع يلزم أن يكون الأزمنة تسعة، وإن اعتبر ما فوقه يلزم أن يزاد (ابن كمال). وقوله: أعني: الماضي والحال الخ إشارة إلى أن اللام في المتن للعهد الخارجي العلمي، فلا يرد حين إذ وقع هذا اللفظ في الحدود إيراد الألفاظ المبهمة المجملة في التعريفات، ولو كانت ضمنية كما ههنا، وقوله: أي حين يفهم ذلك المعنى، تفسير لقوله: إن يقترن، وبيان لحاصل المعنى. (قوله: مقارناً له) حال من المعنى؛ أي: حال كونه مقارناً لأحد الأزمنة، وفيه رمز إلى أن الاقتران بمعنى المقارنة، ثم إنه من مقارنة المظروف بالظرف كما لا يخفى، وقوله: المدلول عليه بنفسها لم يوجد في بعض النسخ. (قوله: مأخوذ من السمو) دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق فالتعبير به أسلم، والسمو: إما بوزن قنو أو قفل لا بالفتح؛ لجمعه على أفعال، وفعل بفتح فسكون لا يجمع عليه بخلافهما؛ نحو: جذع وأجذاع، وقفل وأقفال، وهذا مذهب البصريين، وما ذكره بعده مذهب الكوفية، ولكل من الطرفين دلائل ذكرناها في دوحة العنادل، وقوله: على أخويه؛ أي: مثليه - أعني: الفعل والحرف - ففيه مجاز. (قوله: وقيل الخ) وهم الكوفيون كما قلنا، ووجه التمريض كون مذهبهم مرجوحاً. (قوله: والأول: وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن) فاعلم أن الفعل ثلاثة أقسام عند جمهور البصريين، وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر، بناء على أنه مقتطع من المضارع، فهو عندهم معرب بلام مقدرة، وانتصر لهم ابن هشام في المغني وقوّاه، وإنما كانت ثلاثة؛ لانحصار الزمان في ذلك؛ لأن الفعل الذي هو الحدث، إما متقدم على زمان الإخبار، أو مقارن له، أو متأخر عنه، فالأول الماضي، والثاني الحال، والثالث الاستقبال، وقال ابن الخباز: الدليل على أن الأزمنة ثلاثة، قوله تعالى: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ (فاكهي على قطر الندى). واعلم أيضاً أنه وقع الإجماع على كون الكلمة منحصرة في الاسم والفعل والحرف، وخالفه الجمهور من لا يعتد بخلافه، فعن أبي

أوَ لاَ، الثَّانِي الاسْمُ، والأَوَّلُ

(قوله: مأخوذ من السمو) أي: سمي اسماً حال كونه مأخوذاً منه، وأصله سمو بحركات السين حذفت الواو، ثم نقل حركة السين إلى ما بعدها ليصح الوقف عليه، ثم أتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن. (قوله: لاستعلائه على أخويه) ولأنه يرفع المسمى. (قوله: وقيل من الوسم) ويدفعه اشتقاق سمي، وجمعه على أسماء؛ فإنه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه أوساماً، وارتكاب القلب بعيد. (قوله: لتضمنه الفعل اللغوي) فيكون من قبيل تسمية الدال باسم

(قوله: من السموّ) بضمتين وتشديد الواو مصدر سما يسمو كعلا يعلو علواً. (قوله: أي: سمى اسماً الخ) أراد أن قوله: مأخوذاً حال من مفعول سمى المستفاد من حمل الاسم على الثاني. (قوله: بحركات السين) ولا يجوز أن يكون أصل اسم سمو بفتح السين؛ لأن فعلا بفتح الفاء إذا كان صحيح العين مجموع على أفعل وفعول كفلس وأفلس وفلوس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع على أفعال كأحمال وأقفال في جمع حمل وقفل. (قوله: حذفت الواو) لمجرد التخفيف من غير علة قياسية؛ ولذا دار الإعراب على آخر ما بقي. (قوله: ليصح الوقف) فإن الوقف بالإسكان أو الإشمام أو الروم وشيء منها لا يصح بدون الحركة. (قوله: ولأنه يرفع المسمى)؛ إذ به يتميز في الذهن والخارج. (قوله: ويدفعه اشتقاق سمي) الماضي فإن أمثلة اشتقاقه من التصغير والتكبير والفعل المجرد والمزيد كلها منقوص كسمي وأسماء وأسامي وسما وسميت وتسميت، ولو كان مشتقاً من الوسم لكان أمثلة اشتقاقه مثالاً واوياً كوسم وأوسام وأواسم ووسمت وتوسمت. (قوله: وارتكاب القلب بعيد) رد لما يقال على الاستشهاد من أنه لم لا يجوز أن يكون أصله وسم جعل الفاء في موضع اللام لما قصد تخفيفه بالحذف؛ إذ موضع الحذف اللام، ثم حذف نسياً ورد في تصرفاته في موضع اللام؛ إذ حذف من ذلك المكان؛ يعني: أن القول بالقلب بعيد؛ لأنه مع كونه خلاف الأصل لا يكون مطرداً كما عرفت.

بأحد الأزمنة الثلاثة. «**الفِعْلُ**»: سمي به لتضمنه[١] معنى الفعل اللغوي وهو المصدر، «**وَقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ**» أي: بوجه[٢] حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة «**حَدُّ كُلٍّ**[٣] **وَاحِدٍ مِنْهَا**[٤]» أي: من تلك الأقسام[٥] الثلاثة وذلك لأنه[٦] قد عُلم به، أي: بوجه الحصر أنَّ[٧] الحرف كلمة[٨] لا تدل على[٩] معنى في نفسها[١٠] بل تحتاج[١١] إلى انضمام[١٢] كلمة[١٣] أخرى[١٤] إليها، والفعل كلمة[١٥] تدل على[١٦] معنى في نفسها[١٧] لكنه مقترن[١٨] بأحد الأزمنة الثلاثة، والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

---

(١) أي: تضمن الفعل الاصطلاح الفعل الحقيقي لأنه جزء مدلول. (٢) فبدليل انحصار الكلمة وهو قوله: إما أن تدل. (٣) وإضافة كل إلى واحد بمعنى اللام ولكنه يمتنع التصريح بها. وإضافة الحد إلى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها. (٤) فيكون من قبيل تسميته الدال باسم المدلول. ومن للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله حد. (٥) أي: الحرف والاسم والفعل واقع وثابت. (٦) شأن. (٧) أن مع جملتها بعد التأويل نائب فاعل علم. (٨) بقرينة كون الحرف فيها للكلمة. (٩) كائن. (١٠) بقرينة أولى. (١١) في الدلالة على المعنى. (١٢) أي: إلى إعانة. (١٣) أي: المتعلق. (١٤) أي: إلى الحرف. (١٥) جنس بعيد. (١٦) جنس قريب. (١٧) فصل بعيد. (١٨) فصل قريب.

الفِعْلُ، وقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ[١] **حَدُّ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا.**

(١) أي: بوجه حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة - إلخ.

المدلول. (**قوله: وقد علم**) الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجديه الإشارة، أو للعطف على انحصرت؛ لأنها أو للعطف على العلم بالانحصار الذي أفاده الدليل؛ أي: علم انحصار الكلمة، وقد علم بذلك؛ أي: بوجهه، وعلى هذا التقدير يحتمل أن يكون الواو للحال. (**قوله: بذلك**) الباء للاستعانة ووضع اسم الإشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكمال انكشافه، واختار ذلك دون هذا إشارة إلى استحقاق التعظيم لجودته. (**قوله: حد كل واحد منها**) إضافة الحد إلى كل بمعنى اللام، ويجوز التصريح بها، وإضافة كل إلى واحد بمعنى اللام أيضاً، لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الإضافة من أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو

(**قوله: باسم المدلول**) أي: التضمني. (**قوله: الواو للاعتراض**) لعدم ذكر المعطوف عليه صريحاً وهذا مختار صاحب الكشاف من أنه لا يشترط في الاعتراض أن يكون في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى، بل يجوز أن يكون في آخر الكلام نحو قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر». (**قوله: لتنبيه من لا تجديه الإشارة**) لا يخفى أن هذه النكتة لذكر هذه الجملة وهي وقد علم الخ غير مختصة بحال الاعتراض المذكورة في الشرح، فالأولى تركه وإيراد نكتة مختصة به إلا أن يقال إنه تعرض به للإشارة إلى أن الاشتمال على النكتة معتبر في مفهوم الاعتراض. (**قوله: أو للعطف على انحصرت**) وهي جملة مستأنفة جواب سؤال نشأ من القسمة كأنه قيل: لم كانت الكلمة منحصرة فيها فأجاب انحصرت لأنها الخ. (**قوله: أي: علم انحصار الكلمة**) فهذه الجملة نتيجة لما قبله فصل عنه لكونه بمنزلة بدل الاشتمال. (**قوله: وعلى هذا التقدير الخ**) لكون المقارنة بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الأول؛ إذ لا مقارنة بين الانحصار والعلم بحد كل واحد منها. (**قوله: الباء للاستعانة**)؛ لأن المبادئ آلات لحصول العلم بالمطالب على ما تقرر في محله. (**قوله: إشارة إلى استحقاقه التعظيم**) باستعارة الصيغة الموضوعة للبعد المكاني للبعد الرتبي وكل ما بعد رتبة

حيان: زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً للكلمة وسماه الخالفة، وهي اسم الفعل ووجه التسمية أنه خلف الفعل وقائم مقامه، وهذا مردود بأنه اسم لصدق التعريف عليه (نعمه). (**قوله: سمي به؛ لتضمنه**) أي: سمي ما صدق عليه الفعل بلفظ الفعل؛ لتضمنه الحدث، فالتسمية من تسمية الكل باسم الجزء، لا الدال باسم المدلول التضمني؛ لأن من عادتهم أن يسموا الدال باسم المدلول إذا كان مدلولاً مطابقياً وههنا تضمني. (**قال: وقد علم بذلك**) الواو إما اعتراضية لمدح الدليل ترغيباً للطالب أو لنكتة أخرى، أو حالية، أو عاطفة على مقدر؛ أي: قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم الخ. وكلمة قد للتقريب أو للتحقيق، والباء للسببية، ولم يقل وقد عرف؛ لأن حدودها كليات، والمعرفة إنما تستعمل في الجزئيات، ثم الظاهر أن يقال به بدل قوله بذلك كما في الشرح، إلا أنه وضع الظاهر موضع الضمير؛ لزيادة التمكن في الذهن، وقوله: أي: بوجه حصر الكلمة، الوجه: بمعنى الدليل، ففي الهندي؛ أي: بالدليل المذكور، وقال عصام: ولك أن تجعل ذلك إشارة إلى المدعي والباء بمعنى مع. (**قال: المصنف حد كل واحد منها**) واعلم أن الحد في اللغة: المنع والحاجز بين شيئين وتأديب المذنب والنهاية، وفي العرف: ما يوصل إلى التصور المطلوب وهو الحد المرادف للمعرف عند الأصوليين؛ لأن الحد عندهم هو الجامع المانع فيشمل الرسم، وعند أهل المنطق الحد تعريف الشيء بالذاتيات، ومعنى الجامع المانع الذي يجمع المحدود ويمنع غيره من الدخول فيه، ومن شرطه أن يكون مطرداً ومنعكساً، ومعنى الاطراد أنه متى وجد الحد وجد المحدود، ومعنى الانعكاس أنه متى عدم الحد عدم المحدود، ولو لم يكن مطرداً لم يكن مانعاً؛ لكونه أعم من المحدود، ولو لم يكن منعكساً لما كان جامعاً؛ لكونه أخص من المحدود، وعلامة ذلك استقامة دخول كلمة كل في الطرفين؛ كقولك: كل نار فهو جوهر محرق، وكل جوهر محرق فهو نار (أبو البقاء). (**قوله: قد علم به أي بوجه الخ**) فسره؛ لئلا يتوهم رجوعه إلى كل واحد، وفيه تعريض للمصنف بأن الأولى أن يقول في المتن به

فالكلمة[١] مشتركة بين الأقسام الثلاثة، والحرف[٢] ممتاز عن أخَويْه بعدم[٣] الاستقلال في الدِّلالة[٤]، والفعل[٥] ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران[٦]، والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران[٧]. فعُلِمَ[٨] لكلّ واحد منها[٩] مُعرِّف[١٠] جامع[١١] لأفراده[١٢]، مانع عن دخول غيرها[١٣] فيه[١٤]. وليس المراد بالحدّ ههنا[١٥] إلا المعرِّف الجامع المانع، ولله[١٦] دَرُّ المصنف[١٧] حيث أشار إلى حدودها[١٨] في ضمن دليل الحصر[١٩]، ثم نبّه[٢٠] عليها بقوله: وقد[٢١] علم بذلك حد كل واحد منها، ثم صرح[٢٢] بها فيما بعد[٢٣] بناء[٢٤] على تفاوت[٢٥] مراتب الطبائع[٢٦].

---

(١) إذا علم بدليل الحصر أن كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة كلمة فالكلمة مشتركة. (٢) فالحرف نسخة. (٣) الباء سببية. (٤) متعلق بعدم الاستقلال. (٥) مشترك أيضاً لأخويه في كونه كلمة تدل على معنى إلا أنه ممتاز عن الحرف بالاستقلال. (٦) بأحد الأزمنة الثلاثة. (٧) بأحد الأزمنة. (٨) أي: إذا كانت الكلمة جنساً مشتركاً بين هذه الأقسام الثلاثة، وامتياز كل واحد منها عن أخويه بفصله المخصوص. (٩) أي: من الأقسام الثلاثة. (١٠) أي: تعريف. (١١) صفة جامع. (١٢) فيكون منعكساً. (١٣) أي: غير الأفراد، فيكون مطرداً. (١٤) أي: في كل واحد من الأقسام الثلاثة. (١٥) أي: في هذا الفن أو في هذا المقام. (١٦) أي: لأجل الله. (١٧) أي: شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل. . المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم آه. (١٨) أي: إلى حد كل قسم من أقسام الكلمة أولا. (١٩) دليل الحصر إما أن تدل آه. (٢٠) ثانياً. (٢١) بدل من القول الكائن. (٢٢) ثالثاً. (٢٣) أي: بعد تعريف الكلام. (٢٤) علة للأفعال الثلاثة. (٢٥) من الأعلى والأوسط والأدنى. (٢٦) جمع طبيعة.

كما أشرنا إليه. (قوله: لكنه مقترن) أي: بالصيغة لا بالمادة فيخرج؛ نحو: أمس، وأيضاً المراد الاقتران الوضعي فلا يرد على عكسه؛ نحو: عسى ونعم وبئس، ثم المناسب ترك لفظ لكنه ههنا بخلاف إتيانها في الاسم، فإن له وجهاً، بل الأنسب تقديم قوله: والاسم كلمة الخ وتأخير قوله: والفعل الخ؛ ليكون الترتيب موافقاً لترتيب المتن، فحينئذ يتحقق وجه الاستدراك، وقوله: لكنه غير مقترن؛ أي: وضعاً وإن اقترن عقلاً. (قوله: فالكلمة مشتركة الخ) أي: اسم مفعول بمعنى مشترك فيها، والأقسام مشتركات بالكسر؛ يعني: أن الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة. (قوله: وليس المراد بالحد ههنا) أي: في هذا الفن وعند الأدباء إلا المعرف الجامع المانع، لا ما اصطلح عليه أهل المنطق كما عرفته، فهذا جواب عن منع التقريب بأن الحد معرف يشتمل على الذاتيات فقط وكون ما علم من الدليل تعريفاً بالأجزاء الذاتيات، ثم وحاصل الجواب ظاهر. (قوله: والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال) اتفق المتأخرون على أن الفعل يدل على الحدث فاستقلال معناه باعتبار معناه التضمني - أعني: الحدث - حتى إنهم شنعوا على من أطلق أن معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمني، ولعل هذا غير موافق للتحقيق؛ لأن النسبة وإن احتاجت إلى الطرفين إلا أنهما جزآن للفعل، فهي لم تحتج إلى أمر خارج عن مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف إليه، وكلام المتقدمين مضطرب فيما عدا الزمان من أجزاء معنى الفعل، فمنهم من وافق المتأخرين، ومنهم من ذهب إلى أن دلالته عليه بطريق الالتزام (جزائري). ولما كان مراد الشارح بيان الامتيازات المفهومة من المتن لم يذكر امتياز الفعل عن الحرف بالاقتران بالزمان. (قوله: ولله در المصنف) مأخوذ من شرح الهندي والدر في الأصل ما يدرّ؛ أي: ينزل من الضرع ومن الغيم من المطر، إلا أنهم جعلوه ههنا كناية عن الفعل الصادر عن الممدوح، وإنما نسبوه إليه تعالى؛ لأنه عز سلطانه هو المنشئ

مدلول اللام كيوم الأحد وكل رجل وكل واحد، ومن في قوله: منها للتبعيض، والجار والمجرور صفة لقوله: واحد. (قوله: وليس المراد بالحد ههنا) أي: في هذا الفن فإن الحد عند الأدباء: هو المعرف الجامع المانع، وفي هذا المقام؛ لأن المركب من ما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم أن يكون حداً مقابلاً للرسم. (قوله: ولله در المصنف) الدرّ في اللغة: اللبن، وفيه خير كثير عند العرب، فأريد به

يستحق التعظيم. (قوله: بجودته) فإنه حصر قطعي مشتمل على بيان المعاني التي وضعت كل منها لها مع الاشتمال على كمية صلاحية الاسم والفعل؛ لكونهما عمدتين في الكلام وعدم صلاحية الحرف لكونه عمدة في الكلام. (قوله: بل يكفي إفادة الاختصاص الخ) وهو كون المجرور مرتبطاً بما قبله سوى الظرفية والجنسية. (قوله: للتبعيض)؛ لأن كل واحد جزء من مجموع الأقسام الثلاثة. (قوله: فإن الحد عند الأدباء الخ)؛ إذ ليس غرضهم من الحد إلا التميز التام، وأما التميز بين الذاتيات والعرضيات فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن أحوال الموجودات على ما هي عليه. (قوله: لا يستلزم الخ) لجواز كون المشترك عرضاً عاماً والمميز خاصة، فلا يكون حداً لوجوب اشتماله على الذاتيات. (قوله: في اللغة اللبن الخ) هكذا في الصحاح، وفي الرضي: الدر ما يدر من الضرع من اللبن، أو من السحاب من المطر. (قوله: وفي خير الخ)؛ إذ به معاشهم فأريد به الخير إما مجازاً لغوياً أو منقولاً لغوياً فيكون لغة طارية. (قوله: أي: لا كثر خيره) فدر مشتق من الدر بمعنى الخير الكثير جرد عن الخير واستعمل بمعنى الكثرة. (قوله: وذلك) أي: كونه مفيداً للمدح ثابت. (قوله: وقد يقال اللام للتعجب) وهو لام الاختصاص أفاد التعجب؛ لأن الله تعالى منشئ العجائب في القاموس اللام يجيء للقسم والتعجب معاً، ويختص باسم الله تعالى وللتعجب المجرد عن القسم، ويستعمل في لله دره وفي النداء؛ نحو: يا للماء ولا يخفى أن كونه للتعجب لا اختصاص له بكون الدر بمعنى اللبن، فالمعنى أن اللام حينئذ للتعجب فحسب بخلاف التقدير الأول؛ فإنه يجوز أن يكون لمجرد الاختصاص وأن يكون مع التعجب، فالأظهر أن يقول: وقد يقال الدر اللبن واللام للتعجب الخ.

«الكَلَامُ» في اللغة: ما[١] يتكلم به[٢] قليلاً كان أو كثيراً، وفي اصطلاح النحاة: «مَا تَضَمَّنَ» أي: لَفْظٌ تَضَمَّنَ[٣] «كَلِمَتَيْنِ»، حقيقة[٤] أو حكماً[٥]، أي: تكون كل واحدة منهما في ضمنه. فَالْمُتَضَمِّنُ - اسم فاعل - هو المجموع، والمُتَضَمَّنُ - اسم مفعول[٦] - هو كل واحدة من الكلمتين[٧]، فلا[٨] يلزم اتحادهما. «بِالإِسْنَادِ»، أي:

(١) أي: لفظ. (٢) ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاماً كأعطى إعطاء مع أنه في الأصل اسم لما يعطى. (٣) وأراد بالتضمن التركيب إما تحقيقاً مثل: زيد قائم أو تقديراً مثل: اضرب. (٤) تميز للكلمتين مثل: زيد قائم أو قام زيد. (٥) مثل جسق مهمل. (٦) عين الكلمتين الحد وذلك لأن المتضمن كلمتان بهيئة.. الاجتماعية المتضمن اسم مفعول كلمتان بهيئة الافتراقية المجموع من حيث هو مجموع مغاير لكل واحد منهما. (٧) إشارة إلى دفع ما يتوهم من اتحاد المتضمن والمتضمن في مثل: زيد قائم لأن زيد قائم. (٨) إذا علمت هذا الفرق من الكلمتين إجمالاً وتفصيلاً.

الكَلَامُ مَا[١] تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالإِسْنَادِ،

(١) أي: لفظ.

الخير مجازاً، فيقال في الذم لا دزّ دزّه؛ أي: لا كثر خيره، وفي المدح لله دزّه؛ وذلك لأن العرب إذا عظموا شيئاً نسبوه إلى الله سبحانه قصداً إلى أن غيره لا يقدر عليه، وقد يقال: اللام للتعجب، والدزّ اللبن، والمعنى: تعجبوا من لبن أم ربت به كاملاً في العلم، أو القدر إلى غير ذلك من الصفات الكمالية. **(قوله: الكلام)** لم يعطف على السابق؛ لأنه فصل آخر من الكلام. **(قوله: في اللغة ما يتكلم به)** ثم استعمل استعمال

(قوله: إلى غير ذلك الخ) مما جعل تمييزاً من نسبة الدر إلى الضمير؛ نحو: لله دره فارساً. **(قوله: فصل آخر الخ)** لكونه كلاماً متعلقاً ببيان أمر هو موضوع للعلم برأسه ولو عطف لتوهم التبعية والتطفل. **(قوله: في اللغة ما يتكلم به)** أما المعنى اللغوي للكلمة فقد علم من بيان الاشتقاق من الكلم وكون التاء فيها للوحدة. **(قوله: ثم استعمل)** بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم. **(قوله: تضمن الكل لجزئه)** لا الكلي للجزئي لعدم صدق الكلام على كل واحد من الكلمتين، فكأنه قال: كلمة وكلمة فكما أنه في العطف بالواو حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك في صيغة التثنية لا أنه حكم عليهما بشرط الاجتماع كما سبق إلى الفهم من استفادتهما بلفظ واحد، وفيه إشارة إلى أن منشأ توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام لفظاً لا الكلية والجزئية، وإلا لتوهم في قولنا ما تضمن كلمة وكلمة. **(قوله: قيل: لو جعلت الباء الخ)** قائله السيد قدس سره في حواشيه على شرح الرضي، والمقصود من النقل تحقيق المقام أو الاعتراض على الشارح بأنه بعد ما حمل الباء على الاستعانة حيث حمل على السببية التي هي فرع الاستعانة، ولذا قال للرضي: الباء للاستعانة؛ أي: تركب من كلمتين بسبب هذا الربط ارتكب التأويل مع أنه لا احتياج إليه، ولو بنى التأويل على جعل الباء بمعنى مع؛ أي: على جعله للمصاحبة كان الواجب أن يقول: المتضمن كل واحد من الأجزاء الثلاثة لا كل واحد من الكلمتين. **(قوله: على جعل الهيئة الخ)** أشار بلفظ الهيئة إلى أن الإسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه صفة قائمة بالطرفين لا ينافي جزئيته للكلام على ما وهم كالهيئة للسرير. **(قوله: لفظاً حقيقة)**؛ إذ الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظاً إلا على التسامح، وجعل الكل ملفوظاً باعتبار أجزائه المادية وعدم الاعتداد بالهيئة.

للعجائب المتفرد بإنشاءها، فكل شيء عجيب يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى، فمعناه إذن ما أعجب فعله، وقال الجزائري: يراد بالدر الخير مجازاً، فيقال: درّ درّه؛ أي: كثر خيره، ولك أن تجعله باقياً على حقيقته فالمراد به لبن أمه التي غذته حتى صار نحريراً كاملاً، إذ كل يعمل على شاكلته؛ أي: لبنه. **(قوله: ثم نبه عليها بقوله الخ)** فالمقصود تنبيه الغافل عن الالتفات إلى التعريف الضمني المجمل فعليك بالتنبيه. **(قوله: بناء على تفاوت مراتب الطبايع)** أي: العقول فلزم مراعاة حال كل من الذكي والغبي والمتوسط لحديث: «كلموا الناس على قدر عقولهم»، فاعلم أن العقول متفاوتة بحسب فطرة الله التي فطر الناس عليها باتفاق العقلاء للقطع بأن عقل نبينا عليه السلام ليس مثل عقول سائر الأنبياء، وعن البعض: عقل ابن سينا فائق على كثير من سائر العقول، ويحكى أنه كان يأكل الملح في كل صباح ومساء بحفنتين (أبو البقاء). **(قال: الكلام ما الخ)** ترك العطف على السابق؛ لأنه فصل آخر من الكلام؛ لكونه كلاماً متعلقاً ببيان أمر هو موضوع العلم برأسه، والألف واللام مثل ما في الكلمة، وهو في اللغة: قول يتكلم ويتلفظ به قل أوكثر تضمن كلمتين أو لا بالإسناد أو لا، وهذا المعنى أعم من الذي نقله عصام عن القاموس، وفي المصباح: الكلام في الحقيقة، هو المعنى القائم بنفس المتكلم كما قيل:

إنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤَادِ وَإنَّمَا
جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلاً

(قوله: أي: لفظ تضمن) أراد اللفظ الموضوع؛ لأن المبحث فيه، والتضمن مطاوع ضمنه بالتشديد، يقال: ضمنته الوعاء؛ أي: جعلته فيه، ن وفهمت ما تضمنه كتابك؛ أي: ما اشتمل عليه. **(قال: تضمن كلمتين)** يعني: كلمة[١] وكلمة بأن يفهما منه، ويشملهما شمول الأفراد، والكلمتان حكماً كجسق مهمل كما سيأتي؛ لأن المهمل المراد به نفسه في حكم الاسم بحيث يجري عليه أحكامه، وبحث النحوي لا يقتصر على الكلمة الحقيقية، وكيف لا وشيء من الأصوات ليس بكلمة؟ قال عضد: ولكون المراد من الكلمة أعم من الحكمية دخل في التعريف؛ نحو: زيد قام، مع أنه متضمن لأكثر من كلمتين. **(قوله: فالمتضمن اسم فاعل الخ)** جواب اعتراض يرد على المصنف، وأول من تصدى لدفعه الفاضل الهندي، وتقريره أنه

(١) ووجه التفسير في السيلكوني.

تضمناً حاصلاً بسبب إسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى. والإسناد نسبة إحدى الكلمتين حقيقة[١] أو[٢] حكماً إلى الأخرى بحيث[٣] تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها. فقوله: (مَا) لفظ يتناول[٤] المهملات[٥] والمفردات[٦] والمركبات[٧] الكلامية وغير الكلامية[٨] وبقيد[٩] (تَضَمَّنَ الكَلِمَتَيْنِ) خرجت المهملات والمفردات، وبقيد (الإِسْنَادِ) خرجت المركبات غير الكلامية، مثل: (غُلامُ زَيْدٍ[١٠]) وَ (رَجُلٌ فَاضِلٌ[١١]) وبقيت المركبات الكلامية[١٢] سواء كانت خبريّة[١٣]، مثل: (ضُرِبَ زَيْدٌ) و(ضُرِبَتْ هِنْدُ) و(زَيْدٌ قَائِمٌ) أو إنشائية[١٤] مِثْلُ: (اِضْرِبْ) و(لاَ تَضْرِبْ). فإنَّ كلَّ واحد منهما[١٥] تضمّن كلمتين، إحداهما: ملفوظة، والأخرى: منويّة، وبينهما[١٦] إسناد[١٧] يفيد المخاطب فائدة تامة، وحيث[١٨] كانت الكلمتان أعم من أن تكونا كلمتين حقيقة أو حكماً، دخل في التعريف[١٩] مثل: (زَيْدٌ أَبُوهُ[٢٠] قَائِمٌ) أو (قَامَ أَبُوهُ[٢١]) أو (قَائِمٌ أَبُوهُ)، فإن الأخبار[٢٢] فيها مع أنها[٢٣] مركبات[٢٤] في حكم الكلمة المفردة[٢٥] أعني: (قَائِمٌ[٢٦] الأَبُ). ودخل فيه[٢٧] أيضاً مثل: (جَسَق مهمل)،

(١) مثل: زيد قائم ضرب زيد. (٢) تميز للكلمتين. (٣) متعلق بالنسبة. (٤) يعني جنس. (٥) كديز. (٦) كزيد. (٧) كزيد ضارب. (٨) كغلام زيد. (٩) متعلق بخرجت الآتي. (١٠) وفيه إسناد بالإضافة. (١١) فإنه كلمتان فليس كلاماً وكذا خمسة عشر وبعلبك وسيبويه وغير ذلك. (١٢) المقصود من التعريف. (١٣) أي: محكية بها عن الواقع. (١٤) أي: غير محكية بها عن الواقع. (١٥) أي: من الأمر والنهي من قوله: اضرب ولا تضرب. (١٦) أحدهما كلمة حقيقية والأخرى كلمة حكما. (١٧) يعني نسبة أحد الكلمتين إلى الأخرى. (١٨) تعليل مقدم لقوله دخل وإنما قدم. (١٩) أي: في تعريف الكلام. (٢٠) جملة اسمية خبر لزيد. (٢١) أو قائم أبوه صح. (٢٢) جمع خبر. (٢٣) أي: الأخبار. (٢٤) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى. (٢٥) عند المصنف. (٢٦) وذا قائم. (٢٧) أي: في تعريف الكلام الذي خبره الأول في حكم الكلمة، والثاني كلمة حقيقة.

يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن؛ لأن الكلمتين أيضاً كلام، وحاصل الجواب: أن المتضمن بالكسر هو مجموع الكلمتين دون كل واحدة الذي هو المتضمن فلا اتحاد، وقال بعضهم: لو جعل الباء في بالإسناد للاستعانة لم يحتج إلى هذا الجواب؛ لأن المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والإسناد، وإن جعلت بمعنى مع احتيج إليه. (قال: بالإسناد) يراد به ههنا الإسناد الأصلي عند من يجعل الكلام والجملة مترادفين، وهو إسناد الفعل أو ما يسد مسده كاسم الفاعل، والإسناد الأصلي المقصود لذاته عند من يجعله أخص من الجملة فليست الجملة الواقعة صفة أو حالاً أو خبراً كلاماً عنده، ولم يقل بالنسبة؛ لئلا يكون الحد غير مانع؛ إذ النسبة يوجد في التركيب الإضافي ونحوه وليس بكلام، ولم يقل بالإخبار؛ لأن الإسناد أعم فيشمل الإنشاء أيضاً بخلاف الإخبار. (قوله: أي: تضمناً حاصلاً بسبب الخ) يشير إلى أن الظرف[١] مستقر صفة لمصدر محذوف، وإلى أن الباء سببية، فيكون علة اجتماع الكلمتين الإسناد فهو خارج عن الطرفين، فالمتضمن بالكسر مجموع الأجزاء الثلاثة والمتضمن كل واحد منها، وقد جوز الفاضل الهندي مع هذا أن يكون الباء إما للاستعانة أو الإلصاق أو المصاحبة. (قوله: نسبة إحدى الكلمتين) الشائع في عرفهم أن النسبة بمعنى الثبوت والانتفاء وهي صفة المدلول لا الدال، فلذا أوله اللاري بحمله على معناه اللغوي؛ أعني: الضم والربط. (قوله: يفيد المخاطب الخ) أي: ما من شأنه هذه الإفادة؛ إذ ليس المراد الإفادة بالفعل بناء على أنه لا يجب في الإسناد وجود المخاطب فضلاً عن إفادته، وقوله: يصح السكوت عليها، صفة كاشفة للفائدة والمراد: سكوت المتكلم لا المخاطب بقرينة أن السكوت يقتضي سبق الكلام ولا كلام من المخاطب، فحمله على سكوته بمعنى عدم انتظاره ركيك.

(١) وذلك أن تجعله متعلقاً بتضمن أو صفة لكلمتين.

المصدر فقيل كلمته كلاماً كأعطى عطاءً مع أنه في الأصل اسم لما يعطى. (قوله: لفظ تضمن) تضمن الكل لجزئه. (قوله: أي يكون كل واحدة منهما في ضمنه) فإن التثنية اختصار العطف فكأنه قال: كلمة وكلمة قيل: لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج إلى هذا التأويل؛ لأن المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين، والإسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج إلى أن يؤوّل بأن يقال: المتضمن بالفتح كل واحد من الأجزاء الثلاثة، ولا يخفى أن هذا القول مبني على جعل الهيئة جزءاً للكلام، ويلزم حينئذ أن لا يكون الكلام لفظاً حقيقياً، بل مسامحة ولو لم تجعل جزءاً له كما في الشرح احتيج إلى التأويل. (قوله:

(قوله: ولو لم يجعل جزء) كمن جعله شرطاً لحصول الكلام خارجاً عنه لكن الحق ما ذكره السيد قدس سره لاعتبار هيئة المركبات في الوضع، واختلاف المعاني بسببها كاختلافها باختلاف الكلمات أنفسهم فجعل أحدهما داخلاً والآخر خارجاً تحكم، كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة في المفردات واعتبروا في تعريف المفرد والمركب الأجزاء المرتبة في السمع كيلا ينتقض تعريفهما بالمشتقات؟. (قوله: فقط) بخلاف المركب من أكثر من كلمتين؛ نحو: ضربت زيداً قائماً فالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين. (قوله: أي: تضمناً الخ) يعني أن الباء للسببية، والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف أو ظرف لغو، فيكون زيادة حاصلاً لبيان المعنى لا لتقدير المتعلق، وسببية الإسناد للتضمن إن كان عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبار أنه شرط أخير لحصول المجموع الذي هو المتضمن أو جزء له وإن كان عن مدلولها فباعتبار أنه باعث على اعتبار الهيئة الاجتماعية. (قوله: ويجوز أن يكون الخ) ينتقض تعريف الكلام حينئذ بغلام زيد في غلام زيد قائم؛ لأنه يصدق عليه أنه ما تضمن كلمتين حال كونه ملاصقاً بإسناد قائم إليه مع أنه مركب إضافي، فلذا ترك الشارح هذا الوجه بخلاف ما إذا حمل على السببية، فإن تضمنه لغلام وزيد ليس بسبب الإسناد، بل بسبب الإضافة. (قوله: أي: ضم إحدى الكلمتين الخ) لما

فلا يلزم اتحادهما) فيما يتركب الكلام من كلمتين فقط. (قوله: أي: تضمناً حاصلاً بسبب الإسناد) ويجوز أن يكون الباء للإلصاق؛ أي: تضمناً ملصقاً بالإسناد. (قوله: والإسناد نسبة إحدى الكلمتين) أي: ضم إحدى الكلمتين أو نسبة مدلول إحدى الكلمتين. (قوله: حقيقة أو حكماً) الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه، لا يقال: يخرج عنه الإسناد الذي في الجملة الشرطية؛ لأن الشرط قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم، ولذا قالوا: إن الإسناد إليه من خواص الاسم، وقال: ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء - كما حققه السيد - لخرج عنه قطعاً؛ إذ لا يصح التعبير عن طرفي ضربتك، وإن لم يوجد منك ضرب المخاطب. (قوله: بحيث يفيد المخاطب) أي: من شأنه أن يقصد به إفادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها؛ أي: لو سكت المتكلم عليها لم يكن لأهل العرف مجال تخطئته، ونسبته إلى القصور في باب الفائدة فدخل فيه إسناد الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو صلة ودخل أيضاً إسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب. (قوله: خرجت المهملات) الصرفة أما المركب من كلمتين ومهمل فلا يخرج. (قوله: سواء كانت خبرية) أي: محكية بها عن الواقع. (قوله: أو إنشائية) أي: غير محكية بها عن

(قوله: فقوله: لفظ) يعني: الذي فهم من كلمة ما جنس شامل للأفراد وغيرها، وقوله: الغير الكلامية، من قبيل الحسن الوجه صفة المركبات، وقوله: بقيت؛ أي: داخلة في الحد أو غير خارجة، والخبرية ما يحكى بها عن الواقع أو ما لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، والإنشاء بخلافه، وقوله: إنشائية؛ أي: طلبية؛ نحو: أضرب، أو غير طلبية؛ نحو: بعت واشتريت، قوله: والأخرى منوية؛ أي: مستترة فيهما وجوباً فهي ملفوظة حكماً لا حقيقة. (قوله: بينهما إسناد يفيد الخ) أي: نسبة أو الصفة كاشفة، وقيل: مبني على تصريح ما علم ضمناً من الإسناد أو على التجريد. (قوله: وحيث كانت الكلمتان الخ) الغرض من هذا دفع اعتراض نجم الأئمة على المصنف حيث قال: كان عليه أن يقول: كلمتين أو أكثر؛ ليعم مثل زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه. (قوله: أعني: قائم الأب) فإن قيل: قائم الأب أيضاً مركب

كان الشائع في عرفهم أن النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهي صفة المدلول فلا يصح إضافتها إلى الكلمة أوله بحمل النسبة على المعنى اللغوي أو بحذف المضاف، وعلى الأول يكون إطلاق المسند إليه والمسند على الألفاظ حقيقة، وعلى الثاني مجازاً تسمية للدال بوصف المدلول، واعلم أن المصادر الثلاثة - أعني: الإسناد والضم - والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول، وهي الحالة التي بين الكلمتين أو مدلوليهما، ولذا عبر عنه الشارح الرضي بالرابط بين الكلمتين. (قوله: يخرج الخ) لكونه إسناداً بين الجملتين دالاً على تعليق حصول مضمون إحدى الجملتين بالأخرى. (قوله: لأن الشرط الخ) دليل للنفي؛ يعني: لا نسلم أن الإسناد فيها بين الجملتين، بل الإسناد إنما هو في الجزاء، والشرط قيد للحكم الذي في الجزاء بمنزلة الظرف، فمعنى قولك: إن جئتني أكرمتك، أكرمتك في وقت مجيئك، فالإسناد فيها بين الكلمتين اللتين هما المسند إليه والمسند في الجزاء. (قوله: ولذا قالوا الخ) أي: ولأجل أن الشرط قيد للجزاء بمنزلة الظرف، قالوا: إن الإسناد إليه من خواص الاسم، وقال المصنف: إن الكلام لا يحصل إلا من اسمين أو من اسم وفعل، ولو كان في الجملة الشرطية من الشرط والجزاء لم يصح القولان لتحقق الإسناد بين الجملتين وحصول الكلام فيهما. (قوله: ولو جعل الرابط الخ) بأن يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط لا الإخبار بوقوع الجزاء وقت وقوع الشرط. (قوله: كما حققه السيد قدس سره) في حواشيه على شرح التلخيص. (قوله: لخرج عنه قطعاً) أي: لخرج الإسناد الذي في الجملة الشرطية من تعريف الإسناد قطعاً؛ إذ ليس المسند إليه والمسند فيها كلمة حقيقية، وهو ظاهر ولا حكماً؛ إذ لا يصح التعبير عن طرفيها بمفرد؛ أي: الشرط والجزاء بمفرد؛ إذ المقصود حينئذ تعليق الحكم بالحكم، فتكون النسبة في كل واحد منهما تفصيلاً ملحوظاً لا بد فيها من ملاحظة المسند إليه والمسند قصداً لا إجمالاً، فلا يصح التعبير بالمفرد، ومن هذا ظهر أن التعبير عن الشرطية بهذا ملزوم لذلك ليس تعبيراً عن معناها بل عما يلزم معناه. (قوله: والدليل الخ) هذا خلاصة ما ذكره السيد قدس سره في بيان الحكم في الشرطية بين الشرط والجزاء رداً على المحقق التفتازاني حيث قال: إن الحكم في الجزاء والشرط قيد له حاصله: أن الجملة الشرطية صادقة إذا كان قصد المتكلم تعليق مضمون الجزاء بالشرط سواء تحقق الجزاء والشرط أو لا، ولو كان الشرط قيد للجزاء كالظرف كان صدقها موقوفاً على تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط كقولك: أكرمتك وقت مجيئك؛ وذلك لأن الإخبار عن نسبة واقعة في وقت إنما يصدق إذا وقعت تلك النسبة في ذلك الوقت، وليس الأمر كذلك فإن قولك: إن ضربتني ضربتك صادق إذا كان المقصود التعليق، وإن لم يوجد منك ضرب للمخاطب أصلاً ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ شرطية صادقة مع امتناع تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط لامتناعه. (قوله: أي: من شأنه الخ) أي: ليس المراد تلبس النسبة بحيثية الإفادة بالفعل؛ إذ لا يجب في الإسناد وجود المخاطب فضلاً عن إفادته، بل المراد كونه بحالة يمكن أن يقصد به إفادة المخاطب. (قوله: أي: لو سكت المتكلم الخ) فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم، وبالصحة عدم نسبة القصور إليه في المحاورات وإن كان محتاجاً إلى ذكر شيء آخر، وقد يقال: المراد سكوت المخاطب بأن لا يبقى منتظراً انتظاره للمسند والمسند إليه، ولا يخفى أن تفسير السكوت بعدم الانتظار ركيك، وإن السكوت يقتضي سبق الكلام وإن تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزامه الدور تخصيص بلا مخصص. (قوله: فدخل فيه الخ) فإن هذه الجمل وإن كانت غير مفيدة لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات، أو معلومة للمخاطب لكن من شأنها أن يقصد بها الإفادة كما إذا لم تكن واقعة موقعها أو غير معلومة له. (قوله: فلم يخرج) ولا ضير؛ لأنه كلام إلا أنه مشتمل على حشو. (قوله: أي: لا محكية بها عن الواقع) لله در المحشي حيث فسر الخبرية والإنشائية بعبارة محررة فارقة بينهما قريبة من ذهن المبتدئ فارغة عن الشكوك التي وردت في هذا المقام كما لا يخفى على الواقف عليها. (قوله: لأن النسبة في هذه المركبات مجملة) لا يخفى أن النسبة ليست مشتملة على أمور متعددة حتى يتصور فيها الإجمال والتفصيل في ذاتها فمعنى كون النسبة في المركبات الواقعة خبراً مجملة إنها ملحوظة في ضمن المجموع المركب من حيث إنه مجموع وليست مفصلة؛ أي: ملحوظة قصداً؛ إذ لو كانت كذلك

(دَيْز مقلوب زَيْد) مع أن المسند إليه فيهما[١] مهمل[٢]، ليس[٣] بكلمة فإنه في حكم هذا اللفظ[٤].

اعلم أن كلام المصنف[٥] ظاهر[٦] في أن نحو[٧]: (ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً[٨]) بمجموعه[٩] كلام بخلاف كلام[١٠] صاحب المفصل، حيث[١١] قال[١٢]: «الكَلامُ هُوَ المُرَكَّبُ[١٣] مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الأُخْرَى»، فإنه[١٤] صريح في أن الكلام[١٥] هو: (ضَرَبْتُ[١٦]) فقط والمتعلقات[١٧] خارجة عنه. ثم اعلم، أن صاحب المُفَصَّلِ وصاحب اللُّبَابِ ذهبا إلى ترادف[١٨] الكلام والجملة. وكلام المصنف أيضاً[١٩] يَنظُر[٢٠] إلى ذلك[٢١]؛ فإنه[٢٢] قد اكتفى في تعريف الكلام. بذكر الإسناد مطلقاً[٢٣]

---

(١) أي: في (جسق مهمل)، (ديز مقلوب زيد). (٢) خبر أن. (٣) صفة مهمل. (٤) أي: في معنى هذا اللفظ. (٥) أي: تعريفه بالكلام الاصطلاحي. (٦) خبر أن. (٧) أي: الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته. (٨) حال. (٩) الباء متعلق بكلام الآتي. (١٠) خبر أن. (١١) علته. (١٢) صاحب المفصل في تعريفه. (١٣) حقيقة أو حكماً ليدخل ما استكن فيه فاعل سواء كان جوازاً أو وجوباً. (١٤) أي: تعريف المفصل. (١٥) أي: المصطلح. (١٦) أي: الفعل مع فاعله فقط. (١٧) أي: متعلقات الفعل من المفعول والحال والتميز والمستثنى وغيرها. (١٨) الترادف اتحاد الشيئين في المعنى وتفارقهما في اللفظ كليث وأسد. (١٩) ككلام المفصل وصاحب اللباب. (٢٠) يميل. (٢١) إلى ترادفهما. (٢٢) علة ينظر. (٢٣) أي: سواء كان مقصوداً لذاته أو لا.

فكيف يصدق قوله في حكم المفرد؟ قلنا: المقصود منه القائم فقط، والأب مضاف إليه؛ لتعيين القيام لا لغرض التركيب، فالتقييد داخل والقيد خارج. (قوله: فإنه في حكم هذا اللفظ) يعني: في حكم هذا واللفظ لتعيين المشار إليه، وإلا فمجموع هذا اللفظ مركب لا يقال على رأي السعد العلامة من أن الألفاظ موضوعة لا نفسها وضعاً غير قصدي، لا حاجة إلى تأويل المهملات بهذا؛ لاندراجها حينئذ تحت الكلمة الحقيقية؛ لأنا نقول هذا الرأي غير سديد على ما حققه السيد قدس سره من أن الألفاظ تحضر بأنفسها في ذهن السامع بدون ما يدل عليها، ولو سلم فليست تلك الدلالة وضعيةً؛ لثبوتها في المهملات، ودعوى وضع المهملات لأنفسها خروج عن الإنصاف ومكابرة في قواعد اللغة وتمام البحث في العنقود. (قوله: كلام المصنف ظاهر) الظاهر عند أهل الأصول ما عرف مراده بسماع صيغته؛ أي: مع احتمال التأويل؛ وذلك لأنه يمكن أن يقال: أراد ما تضمن كلمتين فقط، أو أراد بالتضمن التركب، وقيل: لأنه ما قال: ما تضمن كلمتين بأن تكون الكلمتان في ضمنه فهو إذن أكثر منهما، والحق ما ذهب إليه صاحب المفصل؛ لأن توقف المسند على المسند إليه ذاتي وعلى غيره عارضي؛ ولأن الإسناد نسبة لا يتقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه لا بأكثر، وهما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول الإسناد به وإليه. (قوله: فإنه صريح في الخ) أي: هذا القول صريح ونص في أن الكلام الاصطلاحي هو ضربت فقط، وهو الحق لما مر، وقيل: إنما كان صريحاً؛ لأن المسند إليه إذا كان ضميراً والخبر معرفاً باللام يفيد الحصر، لكن الظاهر أن مناط كون هذا الحد صريحاً فيما ذكر ليس وجود أداة الحصر؛ إذ لو قيل في التعريف ما تركب من كلمتين بدون الأداة لكان صريحاً فيه أيضاً، بل المدار هو كلمة من حيث تفيد أن ما بعده هو الأجزاء للكلام، وهو كلمتان فلا يصدق على ما كان أجزاؤه أزيد منهما كما لا يخفى. (قوله:

الواقع. **(قوله: في حكم الكلمة المفردة)**؛ لأن النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الإجمال وهو المفرد. **(قوله: أعني: قائم الأب)** أو ذا. **(قوله: فإنه في حكم هذا اللفظ)** فلا يصح القول بأن الألفاظ موضوعة لأنفسها حتى لا يحتاج إلى هذا التأويل لما حققه السيد الشريف من أن الألفاظ غير دالة على أنفسها، بل هي تحضر بأنفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها، ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع؛ لثبوتها في الألفاظ المهملة، ودعوى وضع المهملات لأنفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الألفاظ، إن قلت: إذا لم تكن الألفاظ موضوعة لأنفسها لم تكن أسماء،

لما أمكن حمل المركب المشتمل عليها على شيء كما يشهد به الوجدان. **(قوله: فيجوز التعبير عنها الخ)** بخلاف ما إذا كانت ملحوظة قصداً؛ فإنه لا بد لملاحظتها كذلك من ملاحظة المنسوب والمنسوب إليه مفصلاً ممتازاً كل منهما عن الآخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد. **(قوله: ولا يصح القول الخ)** توهم البعض وضع الألفاظ مطلقاً لأنفسها لانفهامها منها عند إطلاقها فهي دالة على أنفسها، وليست دلالتها عقلية لانحصارها في دلالة الأثر على المؤثر أو بالعكس ولا تأثير هنا ولا طبيعية لعدم مدخلية الطبع ههنا فهي وضعية. **(قوله: حتى لا يحتاج إلى هذا التأويل)** أي: تأويل المهمل الواقع طرفاً للكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة حكمية لاندراجه حينئذ في الكلمة الحقيقية. **(قوله: غير دالة على أنفسها)**؛ إذ لا تغاير بين الشيء ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة. **(قوله: بل هي تحضر الخ)** بيان لمنشأ غلط من توهم الوضع، يعني أن انفهامها نفسها منها عند الإطلاق إنما هو بواسطة حضورها بذواتها عند التلفظ في ذهن السامع لا بسبب حضور الدال عليها، وانفهام الشيء بحضوره بنفسه ليس بدلالة. **(قوله: فيحكم عليها)** عطف على تحضر؛ أي: تحضر بأنفسها في ذهن السامع فيحكم على تلك الألفاظ بأحوال عارضة لها بالنظر إلى ذواتها مثل زيد ثلاثي وبأحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المعاني؛ نحو: ضرب فعل ماض. **(قوله: ولئن سلمت دلالتها)** بناء على التغاير الاعتباري بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع، بل هي بالعقل فإنها

فكيف يصح الإخبار عنها ولحوق التنوين بها؟ قلنا: إن الألفاظ لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبلت أحكامه وخواصه، وإن الإخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الإضافية للاسم بمعنى أنهما لا يوجدان في غير الاسم إذا كان ذلك الغير موضوعاً لمعنى ومستعملاً فيه، أما إذا لم يكن كذلك فجاز الإخبار عنه ولحوق التنوين به، والألفاظ كلها متساوية الأقدام في ذلك مثلاً تقول: من حرف جر، وضرب فعل ماض، وجسق مهمل. (قوله: اعلم أن كلام المصنف ظاهر في أن نحو: ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام) لا يخفى

في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي بسببه التغاير وهو حال من أحواله وأثر من آثاره. (**قوله: ودعوى الخ**) دفع لما قال ذلك المتوهم من أن وضع المهملات لأنفسها لا ينافي كونها مهملة؛ لأن إهمالها بمعنى أنها ليست موضوعة لمعاني سوى أنفسها. (**قوله: مما لا يقدم عليه الخ**) فإنهم في جميع مباحث الألفاظ اعتبروا حال الألفاظ بالقياس إلى معانيها كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشترك وغير المشترك والكلي والجزئي، ولو كانت المهملات موضوعة لأنفسها لما أخرجوها عن تلك التقسيمات؛ ولأن الحكمة في إحداث الموضوعات اللغوية إعلام ما في الضمائر واستعلامها ليتم المعاش، فإن الإنسان مدني بالطبع؛ وذلك مفقود في وضع الألفاظ لأنفسها، والمسكة بالضم العقل الوافر. (**قوله: إذا لم تكن الألفاظ**) أي: الألفاظ المهملة. (**قوله: لم تكن**) أي: المهملات. (**قوله: فكيف يصح الإخبار عنها الخ**) في قولنا: جسق مهمل، وديز مقلوب زيد. (**قوله: في تأويل الاسم المفرد**) لوقوعها في موقعه. (**قوله: من الخواص الإضافية**) الخاصة ما يكون خاصة للشيء بالنسبة إلى بعض ما عداه. (**قوله: إذا كان ذلك الغير موضوعاً الخ**) فهما خاصتان بالقياس إلى الفعل والحرف إذا كانا مستعملين في المحاورات، واعتبر قيد الاستعمال؛ لأنهما لا يوجدان في الاسم أيضاً بدون الاستعمال. (**قوله: والألفاظ كلها**) مهملة كانت أو موضوعية فعلاً أو حرفاً أو اسماً. (**قوله: في ذلك**) أي: في جواز الإخبار ولحوق التنوين. (**قوله: لا يخفى عليك الخ**) يعني: يلزم على الظاهر أو على المصنف رحمه الله بناء على ما هو ظاهر من كلامه ارتكاب تحقق ثلاثة أفراد من الكلام، وهي ضربت وضربت زيد أو ضربت زيداً قائماً في هذا التركيب مع وحدة الإسناد فيه، والتزامه تكلف بخلاف تعريف صاحب المفصل؛ فإنه يلزم عليه تحقق أفراد من الكلام في نحو: ضربت أقوم رجلاً ضرب، وهو قائم مع تعدد الإسناد. (**قوله: أو جملة قسمية الخ**) أشار إلى أن ما تطلق عليه الجملة لا ينحصر في الجمل التي لها محل من الإعراب كما يتراءى من اقتصار الشارح رحمه الله في الأمثلة عليها. (**قوله: فليس شيء من الشرط والجزاء**)؛ لأنهما مدخول أداة الشرط انسلختا عن الإسناد الذي بين طرفيهما وصار الإسناد التعليقي بينهما

والمتعلقات خارجة) أي: المعمولات غير الفاعل؛ كالمفعول والحال، ويجوز فيها كسر اللام نظراً إلى أن الفعل عامل فيها، وفتحها نظراً إلى أن الحدث يتعلق بها، والمتعارف هو الأول. (**قوله: ذهبا إلى ترادف الخ**) حيث قال الزمخشري: ويسمى الكلام جملة، وقال صاحب اللباب: أن الجملة تطلق على الكلام، واعلم أن صاحب اللباب هو الإمام العلامة تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفرائني، ثم الترادف عبارة عن الاتحاد في المفهوم والما صدق؛ كالليث والأسد؛ يعني: أنهما ذهبا إلى ترادفهما كما هو الظاهر من عبارتهما، وقيل: الحق أن الجملة أعم، وأما هذه العبارة؛ أعني: يسمى الكلام جملة نظير أن يقال يسمى زيد إنساناً فتبصر، وقوله: ينظر إلى ذلك؛ أي: يميل إلى الترادف، وفيه مجاز فلا تغفل. (**قوله: ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته**) بيان لمعنى الإطلاق؛ أي: سواء كان الإسناد مقصوداً لذاته أو لا، وقد مر فتذكر. (**قوله: ومن جعله أخص**) أي: ومن اعتقد أن الكلام أخص كالرضي والهندي قيد الإسناد بالأصلي المقصود لذاته. (**قوله: على

ولم يقيِّده[1] بكونه مقصوداً لذاته. ومن جعله[2] أخصَّ من الجملة قيده به فحينئذ[3] تصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة أَخباراً[4] أو أوصافاً[5] بخلاف الكلام. وفي بعض الحواشي[6]: أن المراد بالإسناد هو الإسناد المقصود لذاته، وحينئذٍ[7] يكون الكلام عند المصنف[8] أيضاً[9] أخصَّ من الجملة. «وَلاَ يَتَأَتَّى[10]» أي: لا يحصل «ذَلِكَ» أي الكلام:

(١) أي: صاحب المفصل. (٢) أي: الكلام. (٣) أي: حين قيد الإسناد بمقصود لذاته. (٤) نحو: قام أبوه في زيد قام أبوه. (٥) والصفة ليس مقصوداً لذاته بل يتبع لموصوفه نحو: مررت برجل. (٦) أي: بعض شروح الكافية أي: الهندي. (٧) أي: حين إذا كان المراد بالإسناد مقصوداً لذاته. (٨) ابن الحاجب. (٩) كمند من جعله أخص. (١٠) عطف كلاماً واستئناف أو اعتراض.

الجمل الخبرية) قيد بالخبرية؛ لأن الجمل الإنشائية عنده لا تقع أخباراً ولا أوصافاً إلا على التأويل، والحق جوازه ثم الجملة الخبرية مثل: يضرب في زيد يضرب والواقعة وصفاً؛ نحو: يضرب أبوه في جاءني رجل يضرب أبوه، فإن إسناد يضرب إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ ليس مقصوداً بالذات، بل المقصود إسناده إلى المبتدأ، ولما كان الضمير محصلاً للربط بين الفعل ومبتدأ له أسند إليه وقس عليه. (**قوله: إخباراً أو أوصافاً**) أي: أو جملة قسمية، فإن الكلام هو جواب القسم، والجملة القسمية للتأكيد، أو شرطاً، فإن الكلام هو الجزاء عندهم، وأما على التحقيق فالكلام مجموع الشرط والجزاء (عضد). (**قوله: وفي بعض الحواشي**) أي: المنسوبة إلى المصنف، فإنه كتب حواشي على هامش الكتاب حال المذاكرة، أو الحواشي التي كتبها التلامذة بإملائه وهي المسماة بالأمالي غير الإيضاح شرح الكتاب، قال في كشف الظنون: الأمالي جمع الإملاء: وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابير والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله عليه من العلم ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً فيسمونه الأمالي والتعليق الخ. (**قوله: عند المصنف أيضاً أخص**) ويقال: إن قول المصنف في بحث حروف الاستفهام أن لها صدر الكلام ينافي هذا المرام. (**قال: ولا يتأتى أي: لا يحصل**) تفسير مجازي بذكر الملزوم وإرادة لازمه؛ إذ الإتيان والذهاب من خواص ذوي الأرواح، وفسر اسم الإشارة بالكلام؛ لأنه الملائم بغرض المصنف؛ لأن مقصوده بيان الكلام والبحث عنه بالذات فالتفسير به أنسب. (**قوله: إلا في ضمن اسمين**) هذا التقدير لدفع اعتراض أورده الهندي، ثم أجاب عنه حيث قال: ولا يحصل؛ أي: الكلام أو ما تضمن كلمتين أو التضمن أو الإسناد الأصلي المقصود لذاته، وعلى الأولين يشكل الظرفية، فيجاب: بأن الكلام كلي يصح مظروفاً للجزئي، وحاصل الاعتراض: أن كون الكلمتين ظرفاً للكلام يستلزم كون الشيء ظرفاً لنفسه؛ لأن الكلمتين هما الكلام، وحاصل الجواب: أن الكلام العام لا يحصل إلا في ضمن الكلام الخاص، وأجاب أيضاً بجعل في بمعنى من. (**قوله:**

ولاَ يَتَأَتَّى ذَلِكَ

أنه يلزم عليه ارتكاب تحقق أفراد من الكلام في هذا التركيب. (**قوله: إخباراً أو أوصافاً**) أو جملة قسمية فإن الكلام هو جواب القسم، والجملة القسمية للتأكيد أو شرطاً فإن الكلام هو الجزاء على زعمهم، وأما على التحقيق فليس شيء من الشرط، والجزاء كلاماً بل الكلام هو المجموع. (**قوله: بخلاف الكلام**) فإنه لا يصدق عليها؛ لأن الإسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته. (**قوله: ذلك؛ أي: الكلام**) أشار بذلك إلى الكلام لا إلى تعريفه أو إلى التضمن أو إلى الإسناد كما قيل؛ لأن الكلام مسوق للكلام ولبعده.. ولأن قوله: ولا يتأتى إشارة إلى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما أن قوله: وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها، وإنما صرح فيه بأداة الحصر للعناية بشأن الحصر؛ لأن التركيب العقلي من الاثنين يرتقي إلى ستة.

فيكون الكلام هو المجموع، وحينئذ لا بد أن يزاد في تعريف الكلام أو جملتين. (**قوله: لأن الكلام مسبوق للكلام**) أي: فالإشارة إلى المقصود بالسوق أولى. (**قوله: ولبعده**) أي: لبعد الكلام في الذكر من الأمور الثلاثة، فالإشارة بذلك الموضوع للبعيد إليه أولى. (**قوله: ولأن قوله: ولا يتأتى الخ**) يعني: رعاية الأسلوب السابق في الكلمة يقتضي أن يكون ذلك إشارة إلى الكلام ليكون هذا تقسيماً بعد التعريف كالسابق. (**قوله: لأن التركيب العقلي يرتقي إلى ستة**) والمحقق منها بالاستقراء قسمان، فلدفع تلك الاحتمالات الأربعة كانت العناية بشأن الحصر أكثر، فلذا صرح به بخلاف انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة؛ فإنه حصر قطعي لا مجال لقسم آخر فيه فترك التصريح به تعويلاً على حكم العقل بذلك.

«إلاَّ فِي[1]» ضمن «اسْمَيْنِ[2]» أحدهما مسند والآخر مسند إليه «أوْ[3]» في ضمن «اسْمٍ» مسند إليه «وَفِعْلٍ» مسند. وفي بعض النسخ[4] (أوْ فِي فِعْلٍ واسْمٍ) فإن التركيب الثنائي[5] العقلي بين الأقسام الثلاثة[6] يرتقي إلى ستة أقسام، ثلاثة منها[7] من جنس واحد، اسم[8] واسم، فعل وفعل، حرف وحرف. وثلاثة منها من[9] جنسين مختلفين اسم وفعل، اسم وحرف، فعل وحرف. ومن البيِّن، أنَّ[10] الكلام لا يحصل بدون الإسناد، والإسناد لا بدَّ له من مسند ومسند إليه، وهما لا يتحققان[11] إلا في ضمن اسمين[12]، أو في اسم وفعل. وأما الأقسام[13] الأربعة[14] الباقية، ففي[15] الحرف و الحرف[16] كلاهما[17] مفقودان[18]، وفي الفعل والفعل[19]، وفي الفعل والحرف[20] المسند إليه مفقود، وفي الاسم والحرف[21] أحدهما مفقود، فإن الاسم إن كان مسنداً فالمسند إليه مفقود[22]، وإن كان مسنداً إليه فالمسند مفقود. ونحو: (يَا زَيْدُ) بتقدير: أَدْعُو زَيْداً[23]، فلم يكن من تركيب الحرف[24] والاسم بل من تركيب الفعل[25]

(١) مستثنى مفرغ تقديره ولا يتأتى في شيء إلا في اسمين. (٢) نحو: زيد قائم. (٣) عطف على اسمين. (٤) أي: نسخ الكافية بتقديم فعل على اسم. (٥) أي: من جهة العقل. (٦) أي: الاسم والفعل والحرف. (٧) كائن، صفة ثلاثة. والظرف خبر المبتدأ. (٨) بدل من ثلاثة. (٩) الجار والمجرور خبر المبتدأ. (١٠) أي: المصطلح. (١١) أي: لا يوجدان. (١٢) أحدهما مسند والآخر مسند إليه. (١٣) مبتدأ. (١٤) فعل وفعل، حرف وحرف، اسم وحرف، فعل وحرف. (١٥) الفاء جواب إما والجار متعلق بقوله مفقودان الآتي. (١٦) نحو: قد قد. (١٧) مبتدأ ثاني. (١٨) خبر المبتدأ مع خبره الأول. (١٩) نحو: ضرب ضرب. (٢٠) نحو: ضرب قد. (٢١) نحو: زيد قد. (٢٢) نحو: يا زيد. (٢٣) المنقول إلى الإنشاء قبل التقدير أو بعده. (٢٤) كما ذهب إليه المبرد. (٢٥) أي: المقدر وهو أدعو.

إلاَّ فِي اسْمَيْنِ أَوْ فِي[1] اِسْمٍ وَفِعْلٍ.

(١) ضمن اسم يكون مسنداً إليه.

(قوله: إلا في ضمن اسمين) حقيقة أو حكماً وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص، فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف، وإنما قدم هذا القسم لاستحقاق الجزئية التقديم. (قوله: أو في ضمن اسم) إلى آخره إنما قدم الاسم على الفعل مع أنه إشارة إلى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم، وأما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل. (قوله: بتقدير: أدعو) المنقول إلى الإنشاء قبل التقدير أو بعده.

(قوله: المنقول إلى الإنشاء الخ) زاد هذا الوصف لدفع ما يتوهم من أنه كيف يكون بتقدير ادعو، والحال: أن يا زيد إنشاء، وادعو إخبار. (قوله: قوله: وإلا) بيان للعلة

أو في ضمن اسم الخ) يعني: أنه منحصر[1] في هذين القسمين؛ لامتناع الإسناد في غيرهما، وفي شرح عضد: المراد بالتأتي في اسمين أو في اسم وفعل أنه يتأتى في هذين النوعين لا أن كل اسمين أو كل فعل واسم يصلح لذلك، قوله: وفي بعض النسخ الخ ووجه ذلك أن المركب من فعل واسم يلزم فيه تقدم الفعل رتبة فقدمه في الذكر. (قوله: فإن التركيب الثنائي الخ) هذا إنما يفيد انحصار الكلام الثنائي، والمدعي أعم من ذلك؛ فإنه على مذهب المصنف أعم من أن يكون ثنائياً فوق ثنائي، وقال عصام: وجه الحصر أن المسند إليه لا يكون إلا اسماً والمسند لا يكون حرفاً، وقوله: لا يحصل بدون الإسناد؛ أي: على ما هو مقتضى مفهومه لأخذ الإسناد فيه شطراً أو شرطاً. وقوله: كلاهما مفقودان؛ لأن معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية، بل مدرك تبعاً فلا يصلح أن يكون محكوماً عليه وبه. (قوله: المسند إليه مفقود) أي: منتف، قيل: لم يقل معدوم؛ لأن العدم يقتضي سبق الوجود دون الفقدان، ثم إن وجه الفقدان أن المعنى المطابقي للفعل غير مستقل بالمفهومية وكذا معنى الحرف، فلا يصلحان أن يقعا محكوماً عليهما أو بهما، والمعنى التضمني للفعل - أعني: الحدث - وإن كان مستقلاً لكن ذلك الحدث مأخوذ في مفهوم الفعل على أنه مسند إلى شيء آخر، فيلزم كون الفعل مسنداً بهذا الاعتبار لا مسنداً إليه؛ لأنه خلاف وضعه كما سيأتي تحقيقه. (قوله: ونحو: يا زيد بتقدير الخ) أي: عند سيبويه، وسيأتي في بحث المنادى، وهذا جواب عما يقال: إن يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام مفيد، فأجاب: بأن

(١) والحصر مستفاد من النفي والاستثناء.

والاسم، الذي هو المنويُّ في (أدعو)(١). الاسم(٢): «مَا دَلَّ» أي(٣): كلمة دلَّتْ «عَلَى مَعْنًى» كائنٍ في نفسه أي: في نفس ما دلَّ، يعني: الكلمة. فتذكير الضمير بناء(٤) على لفظ الموصول(٥). قال المصنف في الإيضاح شرح(٦) المفصل: الضمير في (مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ) يرجع إلى (مَعْنًى) أي: ما دل على معنى باعتباره(٧) في نفسه وبالنظر إليه في نفسه، لا(٨) باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: الدار(٩) في نفسها(١٠) حُكْمُهَا(١١) كذا(١٢)، أي: لا باعتبار(١٣) أمر خارج عنها،

(١) وهو أنا. (٢) اللام للجنس، وقيل: للعهد. (٣) هذا التفسير. (٤) أي: مبني من قبيل رجل عدل، خبره. (٥) لا نفس الاسم... لتوقفه معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور وكل ضمير وقع في التعريف لا يجوز إرجاعه إلى المعرف للزوم الدور منا باطل. (٦) صفة الإيضاح. (٧) إشارة أي: كلمة في معنى الاعتبار. (٨) أي: لا يدل على معنى كائن باعتبار أمر خارج عن المعنى. (٩) أي: هذه الدار. (١٠) أي: اعتبارها في نفسها يعني في ذاتها بأن تكون معمورة وجميع ما يحتاج إليه موجوداً فيها. (١١) مبتدأ ثاني. (١٢) أي: ألف درهم مثلاً. (١٣) أي: باعتبار كون الدار في وسط البلد وكونها قريبة من الجامع بل يكون حكمها.

طرفي الكلام فيه مقدران، والمبرد ذهب إلى أن أحد جزئي الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل، والجزء الآخر مقدر وهو الفاعل، فيكون على مذهبه من تركيب الاسم والحرف، إلا أن يقال الفعل أعم من الحقيقي ومما يقوم مقامه، فيرجع إلى ما ذكره الشارح. وقوله: هو المنوي؛ أي: المقدر في أدعو وهو أنا فالمنادى ليس بجزء من الجملة. (قال المصنف: الاسم ما دل الخ) لم يعطف على ما سبق؛ لأنه لم يقصد الربط، بل أراد البيان على سبيل التعداد كما هو دأبه رحمه الله في هذا الكتاب. (قوله: أي: كلمة دلت) أي: بحسب الوضع كما هو المتبادر، وباعث التفسير ورود السؤال بدخول نحو الدوال الأربع، وفائدته دفع هذا الإيراد، ومصححه كون الاسم من أقسام الكلمة؛ إذ المقسم معتبر في أقسامه. (قوله: كائن في نفسه) يشير إلى أن الظرف صفة معنى، وقال عصام: أنه متعلق بدل وضميره راجع إلى ما، وكلمة في بمعنى الباء؛ أي: دل بنفسه من غير حاجة إلى ضميمة لفظ آخر بخلاف الحرف، فإن دلالته على المعنى بغيره؛ أي: بسبب متعلقه، وأراد بالضمير في قوله: وتذكير الضمير، جنسه فيشمل ضمير في نفسه؛ أي: التذكير مبني على لفظ ما؛ فإنه مذكر باعتبار اللفظ، مؤنث باعتبار المعنى، فجاز في الضمير الراجع إليه رعاية الجانبين، فاعلم أن للتذكير والتأنيث ثلاثة أقسام: إما لفظاً ومعنى معاً كما في عائشة وزيد، وإما معنى فقط كما في هند وطلحة، وإما لفظاً فقط كعرفة ولفظة ما. (قوله: على لفظ الموصول) فإن قلت: الظاهر على لفظ الموصوف حيث فسر لفظة ما بكلمة فجعلها موصوفة، قلنا: لفظ ما في مثل هذا المقام يحتمل الأمرين فنبه على الأمر الأول أولاً، وعلى الأمر الثاني ثانياً، وإنما قدم الإشارة إلى الموصوفة؛ لأنها أنسب وأشد في الامتزاج من حيث العبارة. (قوله: قال المصنف: في الإيضاح) غرضه من هذا النقل توطئة لبيان معنى كون المعنى في نفسه، وجواز رجوع ضمير في نفسه إلى المعنى بصرف في عن الظرفية، وجعلها بمعنى اعتبار مدخولها، وقوله: كقولك الدار في

الاسْمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى(١) فِي(٢) نَفْسِهِ

(١) مستقل بالمفهومية من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها. (٢) كائن في نفس ما.

(قوله: أي: كلمة) وإلا دخل في التعريف المركب، والدوال الأربع، والقرينة على ذلك جعل الاسم من أقسام الكلمة. (قوله: كائن في نفسه) جعله صفة لمعنى سواء رجع ضميره إلى ما أو إلى معنى، ولم يجعله ظرف لغو لدل، أو حالاً عن ضميره حتى يكون معناه على الأول ما دل بنفسه أو في حد ذاته، وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبراً في حد ذاته: لأن في جعل في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار، ومجازاً غير مشهور في التعريف، وإن الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته، بل هي ثابتة له بالقياس إلى الوضع مع أن صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف، ولا قصور إلا في معناه لاحتياجه تصوراً أو

الباعثة؛ أي: وإن لم يفسر ما بالكلمة، بل أبقي على عمومه، وقوله: والقرينة بيان للنكتة المصححة للتفسير؛ يعني: أنه جعله من أقسام الكلمة، والمقسم معتبر في الأقسام إلا أنه عبر بما اختصاراً. (**قوله: ما دل بنفسه أو في حد ذاته**) المعنى الأول بناء على أن في بمعنى الباء على ما هو المشهور، والثاني على أن يكون للظرفية المجازية بأن يشبه تمكن الشيء في مرتبة دالة من غير ملاحظة أمر آخر معه بتمكن المظروف في الظرف في عدم مخالطة أمر آخر معه على ما هو المختار من أن كلمة في للظرفية إما حقيقة أو مجازاً، وإن ما قالوا من أنه يكون بمعنى الباء أو على أو اللام كأنها راجعة إلى الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ الرضي. (**قوله: لأن في جعل الخ**) تعليل للنفي؛ أي: جعل كلمة في بمعنى الباء كما في الوجه الأول خلاف المختار إن أريد أن في بمعنى الباء حقيقة ومجاز غير مشهور في التعريف إن أريد أنه مجاز في معنى الباء، وهو مخل بالفهم لا يجوز الحمل عليه. (**قوله: وإن الدلالة الخ**) تعليل رد للوجه الثاني والثالث؛ يعني: أنه لا يصح جعله ظرفاً لغواً أو حالاً من ضمير دل؛ لأنه حينئذ يكون قيد الدلالة، والدلالة غير ثابتة للفظ في مرتبة ذاته إنما هي بالقياس إلى كونه موضوعاً للمعنى، لا يقال: إن الوضع معتبر في مفهوم الكلمة، فتكون الكلمة دالة على معنى في حد ذاتها؛ لأنا نقول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة، فتكون

٥٥

التفاتاً إلى الغير، وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة، وبالوضع لم يثبت حاجة أخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة، فإن كثيراً من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير، وكثيراً منها يحتاج في تفهيمها إلى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب، والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب، والمتكلم والإشارة في اسم الإشارة وغير ذلك، وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظاً كان أو غيره لا يستلزم قصوراً في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القائل والفاعل. **(قوله: ما دل على معنى)** باعتباره **(في نفسه)** أي: ملحوظ في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله. **(قوله: كقولك: الدار في نفسها)** أي: الدار الملحوظة لا في ضمن غيرها، أو ملحوظة في حد ذاتها، أو ينسب إليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار أمر خارج عنها من كونها في وسط البلد، أو قريبة من بيت فلان، اعترض عليه الشيخ الرضي بأن قولهم: في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم: على معنى في نفسه، ولا يقال في مقابلة قولك: قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا، بل يقال لا في نفسها، ويمكن أن يجاب عنه بأن ليس مقصوده أن مؤدى في في الموضعين واحد، بل لا يتصور ذلك؛ لأن كون المعنى ملحوظاً في نفسه، وملحوظاً في غيره معقول بخلاف الدار، فإنها غير قابلة؛ لأن تنسب إلى الغير بفي مع كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها، بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج

نفسها من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس للتوضيح وتنوير المقصود. وقوله: حكمها كذا؛ أي: قيمتها كذا؛ يعني: مائة درهم مثلاً، وأراد بالأمر الخارج مثل الجيران والقرب إلى المسجد أو السوق وغير ذلك. **(قوله: ولذلك قيل الخ)** أي: ولأجل[1] أن أداة الظرف في هذا المقام بمعنى اعتبار مدخولها قيل الخ، والتقديم للحصر؛ يعني: ولأجل هذا صح أن يقال في تعريف الحرف: ما دل الخ، لا لأجل أن المقابلة تستدعي ذلك؛ إذ المقابلة إنما تستدعي أن يقال: الحرف ما دل على معنى لا في نفسه. **(قوله: أي: باعتبار متعلقه)** لفظ الاعتبار إشارة إلى ما ذكروه من المجاز، ولفظ المتعلق إشارة إلى أن إضافة الغير إلى الضمير للعهد الخارجي بقرينة شهرة كون الغير في بحث الحرف بمعنى المتعلق، وإلى دفع سؤال وهو أن المعنى الحاصل بالغير المطلق يتحقق في الفعل والاسم أيضاً؛ لأن معناهما حاصل بلفظهما، وهو غير المعنى، فيكون تعريف الحرف غير مانع لأغياره. **(قوله: ما**

(١) ويقال: أي: ولكون في بمعنى اعتبار المدخول.

الكلمة دالة على معنى في حد ذاتها؛ لأنا نقول: الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما صدقت عليه والتعريف إنما هو للماهية بالقياس إلى تحققها في إفرادها لا للماهية من حيث طبيعتها. **(قوله: مع أن صحة الخ)** متعلق بقوله: لأن في جعل الخ دليل ثان على عدم جعله ظرفاً لغواً أو حالاً؛ يعني أن قوله: في نفسه على التقديرين يكون قيداً للدلالة، وتقييد الدلالة في تعريف الاسم بذلك يدل على قصور في دلالة الحرف على معناه، وإنه لا يدل عليه بنفسه، والحال: أنه ليس الأمر كذلك؛ إذ لا قصور في دلالة الحرف، فإنها تابعة للوضع والاسم والحرف والفعل متساوية الأقدام في ذلك، وإنما القصور في معناه لاحتياجه في التعقل إلى الغير لكونه مرآة لملاحظة الغير ملحوظاً بتبعيته؛ وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة، فلا يكون قصوراً في دلالة الحرف. **(قوله: وبالوضع لم يثبت الخ)** يعني: بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق حاجة أخرى للحرف بالذات حتى يكون ذلك سبباً لقصور الدلالة، وإنما قيد بالذات؛ لأن ذلك الاحتياج الذي ثبت للمعنى ثابت للحرف بالتبع ولا يلزم من ذلك؛ أي: من الاحتياج الذي ثبت للمعنى الحرفي قبل الوضع قصور في دلالة الحرف. **(قوله: وبالجملة الخ)** خلاصة ما ذكر من عدم القصور في دلالة الحرف أن توقف فهم المعنى في نفسه على أي شرط لفظاً كان ذلك كالمرجع المتقدم في ضمير الغائب، والضميمة في الحرف أو غيره كالخطاب في ضمير المخاطب، والتكلم في ضمير المتكلم أو الإشارة في الأسماء إشارة لا يستلزم قصوراً في دلالة اللفظ على ذلك المسمى، كما أن توقف فهم المسمى على تحقق القائل والفاعل لا يستلزم القصور في دلالته عليه. **(قوله: أي: ملحوظ في حد ذاته)** يعني: أن كينونة المعنى في نفسه معناه كينونته في نفسه في اعتبار العقل لا في الخارج، والمراد منه أن يكون ملحوظاً بذاته لا بتبعية الغير كما في الحرف فإن معناه آلة لملاحظة متعلقه ملحوظة بتبعيته. **(قوله: أي: الدار الملحوظة الخ)** يعني: أن في نفسها إما صفة للدار فيكون المقدر معرفاً بلام التعريف بناء على أن صيغة اسم المفعول للثبوت لا للحدوث لا بالموصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته، أو يكون حالاً من المبتدأ عند من جوز الحال منه، أو يكون حالاً من مفعول الفعل المستفاد من نسبة الخبر إلى المبتدأ عند من لم يجوزه. **(قوله: لا باعتبار أمر خارج عنها)** متعلق بالوجوه الثلاثة. **(قوله: واعترض عليه الشيخ الرضي الخ)** حاصل الاعتراض: أنه لا يصح أن يكون في نفسه في التعريف من قبيل قولهم: الدار في نفسها؛ لأنه في مقابلة في غيره، ولا يقال: الدار في غيرها حكمها كذا، بل يقال: الدار لا في نفسها أو مع غيرها حكمها كذا. **(قوله: بأن ليس مقصوده الخ)** أي: ليس مقصود المصنف رحمه الله من التشبيه؛ إذ المعنى الذي هو مؤدى كلمة في الموضعين؛ أي: في معنى في نفسه وفي الدار في نفسها واحد، بل لا يتصور اتحاد مؤداهما فضلاً عن أن يقصد ذلك؛ لأن كون المعنى ملحوظاً في ذاته بأن يكون مقصود حصوله بنفسه وكونه ملحوظاً في غيره بأن يكون ملحوظاً في ضمن غيره آلة لتعرف حاله أمر معقول بخلاف الدار، فإنها غير قابلة لأن تنسب إلى الغير بفي لا في الخارج ولا في الذهن، مع كون ذلك الغير منشأ لحكمها كاختلاف القيمة، وكذا حكم الدار غير قابل لأن ينسب إلى الغير بفي. **(قوله: بل المقصود الخ)** إضراب عن قوله: ليس مقصوده وكلمة، بل الأولى للترقي؛ أي: المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الأمر الخارج معهما تارة، وعدم اعتبار

ولذلك قيل: الحرف ما دل على معنى في غيره أي: حاصل في غيره، أي: باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه[1]، ومحصوله[2]: ما ذكره بعض المحققين[3] حيث قال: كما أن في الخارج موجوداً قائماً بذاته وموجوداً قائماً بغيره، كذلك في الذهن معقول[4] هو مُدرَكٌ قصداً[5] ملحوظ في ذاته، يصلح[6] أن يُحكَمَ عليه وبه، ومعقول هو مُدرَكٌ تبعاً وآلة لملاحظة غيره[7]، فلا يصلح لشيء منهما[8]. فالابتداء مثلاً[9]

(١) أي: المصنف في الإيضاح. (٢) محصل كلام المصنف في الإيضاح. (٣) السيد الشريف في حاشية الرضي. (٤) أي: معلوم. (٥) حال كونه مقصوداً يعني كما أن في الخارج موجودين أحدهما. (٦) أي: ذلك المعقول. (٧) والمراد بالغير هو المتعلق. (٨) أي: من المحكوم عليه وبه. (٩) أي: بمثل مثلاً.

ذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف حيث قال في حاشية الرضي بعد نقل كلام المصنف في الإيضاح: ومحصوله ما ذكرناه إشارة إلى ما قد كان ذكره أولاً بقوله فنقول: كما أن في الخارج إلى آخره، وللسيد رحمه الله رسالة مستقلة في تحقيق معنى الحرف والفعل قال فيها: وهذا مدلول ما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح حيث قال: الضمير في ما دل الخ فليراجع. **(قوله: موجوداً قائماً بذاته)** وهو الجسم والجوهر، وأراد بالقيام بذاته عدم القيام بالغير وعدم التبعية؛ إذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به. وقوله: وموجوداً قائماً بغيره؛ أي: كالسواد والبياض القائمان بالجسم، ومعنى القيام بالغير كونه وصفاً للغير تابعاً له في التحقق. **(قوله: كذلك في الذهن معقول الخ)** أراد بالمعقول المعلوم، وفي الكلام تشبيه المعقول بالمحسوس، وقوله: ملحوظ في ذاته، بيان لقصد؛ أي: وهو بهذا الاعتبار مستقل بالمفهومية، وقوله: وآلة لملاحظة غيره، بمعنى مرآة لمشاهدة ما سواه؛ أعني: المتعلق، فهو بهذا الاعتبار غير مستقل. **(قوله: فالابتداء مثلاً)** أي: مفهوم الابتداء لا لفظه بقرينة الملاحظة، وإنما قال: مثلاً؛ لجريان ما ذكر في الانتهاء والظرفية ونحوهما. وقوله: إذا لاحظه العقل؛ أي: إذا تصوره والتفت إليه حال كونه مقصود بالذات؛ نحو: ابتداء قراءتي من يوم الجمعة.

تارة وعدم اعتباره أخرى وإن امتازا. **(قوله،كما أن في الخارج موجوداً)** أي: كما أن الموجود الخارجي قد يكون وصفاً لأمر تابعاً له، وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعاً لأمر في الملاحظة وقد لا يكون، وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس، ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في، وهو أنه لما شابه المعنى الحرفي التابع لأمر العرض القائم بالجوهر التابع له صح أن ينسب إلى ذلك الأمر بلفظة في كما ينسب العرض إلى محله بلفظة في، والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح أن يقال أنه كائن في نفسه بمعنى أنه لم يكن في غيره كما يقال: إن الجوهر قائم بذاته؛ بمعنى: أنه غير قائم بغيره. **(قوله، وآلة لملاحظة غيره)** والمراد بالغير هو المتعلق. **(قوله، فلا يصلح لشيء منهما)**؛ إذ الصالح لهما لا يكون إلا ما هو ملتفت بالذات

الخارج معهما تارة أخرى، وإن امتاز المعنى والدار في اعتبار الخارج فاعتبار الخارج في المعنى بكون المعنى تابعاً وآلة لتعرف حاله، واعتبار الخارج في الدار يكون ذلك الخارج تابعاً ووصفاً لها. **(قوله: أي: كما إن الموجود الخارجي الخ)** أفاد بهذا التفسير تحقيق معنى القيام بالغير وهو كونه وصفاً لأمر تابعاً له في التحقق، ومعنى القيام بالذات وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية؛ إذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به، والشارح رحمه الله قدمه في الذكر لشرافته وأصالته في الوجود. **(قوله: في الملاحظة)** أي: بأن تكون ملاحظة العقل إياه والتفاته إليه بتبعية أمر آخر وهو ملتفت إليه بذاته كالابتداء الذي هو آلة لملاحظة السير، وليس المراد التبعية في الوجود الذهني على ما وهم؛ إذ ليست الصورة العقلية للابتداء الجزئي حاصلة في الصورة العقلية للسير فإن لكل واحد منهما في العقل صورة على حدة إلا أن حصول إحدى الصورتين في العقل يتبع الأخرى. **(قوله: وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس)** فالمراد بالموجود القائم بذاته: الجسم، وبالموجود القائم بغيره: الأعراض المحسوسة؛ ليكون التشبيه تنويراً للمقصود. **(قوله: ويظهر منه وجه آخر)** سوى ما أشار إليه الشارح بقوله: وهذا هو المراد بقولهم: إن للاسم والفعل معنى الخ كما سيجيء بيانه بعض الناظرين، توهم أن مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله: الدار في نفسها فاعترض بأن في قولهم: السواد في زيد بمعنى الاعتبار، والدلالة على أن وجود السواد ليس إلا باعتبار المحل كما أن معنى الموجود في نفسه أنه موجود من غير اعتبار غيره، فقولنا: السواد في زيد، وقولنا: الدار لا في نفسها من واد واحد، فمن قال: يظهر

إذا لاحظه[1] العقل قصداً وبالذات كان[2] معنى مستقلاً بالمفهوميّة ملحوظاً[3] في[4] ذاته، ولزمه تعقّل متعلَّقه إجمالاً وتبعاً من غير حاجة إلى ذكره وهو بهذا الاعتبار[5] مدلول لفظ الابتداء فقط، فلا حاجة في الدلالة عليه إلى ضمّ كلمة أخرى إليه[6] ليدل على متعلقه، وهذا هو المراد بقولهم[7]: إن للاسم والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة الدّالة عليه. وإذا لاحظَه[8] العقل من حيث هو[9] حالة[10] بين السير والبصرة مثلاً، وجعَلَه[11] آلةً لتعرّف حالهما، كان[12] معنى غير مستقل بالمفهومية

(١) أي: الابتداء. (٢) أي: من الابتداء ملحوظ قصداً وبالذات. (٣) ولما قسم. (٤) تفسير لقوله مستقل بالمفهومية. (٥) أي: اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصداً أو بالذات يعني ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء. (٦) أي: إلى لفظ الابتداء. (٧) أي: بقول النحاة. (٨) أي: معنى الابتدائية. (٩) أي: مفهوم الابتداء. (١٠) أي: نسبة وواسطة. (١١) أي: مفهوم الابتداء وبهذا الاعتبار. (١٢) وكون الابتداء السير منها.

بديهة. (قوله: ملحوظاً في ذاته) تفسير لقوله: مستقلاً بالمفهومية. (قوله: من غير حاجة إلى ذكره)؛ لأن المتعلق الإجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء، ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات، بل ملتفتاً بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتاً بالذات؛ فإنه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة أخرى لتدل عليه. (قوله: فلا حاجة في الدلالة عليه) من دله على كذا. (قوله: وهذا هو المراد بقولهم: إن للاسم) إلى آخره؛ يعني: أن ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة أنه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى، ويدخل الحرف فيه، بل معناه أنها إذا انتقلت، وحدها إلى

من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في لم يتدبروا العجب إن ما مر بيان لمعنى قولنا في نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة في على أن معنى قولنا: السواد في زيد، أنه حاصل في زيد كما أن الماء حاصل في الكوز إلا أن الأول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية. (قوله: وهو أنه لما شابه المعنى الحرفي الخ) يعني: أن مشابهة المعنى الحرفي للعرض والمعنى الاسمي للجوهر مصححة لاستعمال كلمة في في الموضعين بمعنى التبعية في الملاحظة، وعدم التبعية فيها كما يستعمل في العرض والجوهر بمعنى: التبعية في الحصول عدم التبعية فيه كما يقال: شابه لإبليس فعمل عمله، وليست المشابهة المذكورة مقصودة بالذات كما يكون في التشبيهات الاصطلاحية والاستعارات. (قوله: بهذا المعنى) أي: بالمعنى الذي ذكر سابقاً وهو أن يكون تابعاً لأمر آخر في الملاحظة، ويكون التفات النفس إليه لأجله كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظاً، إلا أن أحدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى أن يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها؛ إذ المعاني الحرفية ليست صوراً لمتعلقاتها، وبهذا ظهر أن ما قيل: إن مفهوم كل رجل ملحوظ أبداً تبعاً لملاحظة إفراد الرجل، وآلة لتعرفها مع أن كل رجل بصير محكوماً عليه، ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه، فما قالوا: إن المعقول تبعاً لا يصح لكونه محكوماً عليه وبه، وأنه لا بد من ذكر الغير لأجل فهم معناه، كلا الأمرين باطلان منشأه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره، وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة أفراده على أنا لا نسلم أن مفهوم كل رجل محكوم عليه، بل الحكم على الأفراد والوصف العنواني مرآة لملاحظتها عند من يقول: العلم بالوجه مغاير للعلم بالشيء من ذلك الوجه، ولا نسلم أن مفهوم كل رجل ملحوظ تبعاً لملاحظة أفراده، بل الملحوظ بالذات هو المفهوم إلا

(قوله: ولزمه تعقل متعلقه) أي: لزم مفهوم الابتداء المطلق تعقل متعلقه إجمالاً وتبعاً له لا أنه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه، والمتعلق الإجمالي عبارة عن شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء. وقوله: من غير حاجة إلى ذكره؛ يعني: لا يحتاج إليه في فهم ذلك من اللفظ وإن كان قد يحتاج إليه للإيضاح والبيان. (قوله: وهو بهذا الاعتبار) أي: مفهوم الابتداء باعتبار كونه ملحوظاً قصداً وبالذات ومستقلاً بالمفهومية مدلول لفظ الابتداء فقط لا مدلول لفظة من. (قوله: لا حاجة في الدلالة الخ) بدون الفاء فيكون خبراً ثانياً للمبتدأ، وفي بعض النسخ: فلا حاجة، والدلالة هنا من دل المتعدي كما أن قوله: لتدل من دل اللازم. وقوله: وهذا هو المراد أي: عدم احتياج الكلمة في الدلالة على المعنى إلى انضمام أمر آخر هو المراد بكون المعنى في نفس الكلمة المستفاد من قولهم أن للاسم الخ. (قوله: وإذا لاحظه العقل الخ) عطف على إذا لاحظه العقل قصداً، أي: وإذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث هو حالة - أي: نسبة - بين السير والبصرة تربط أحدهما بالآخر، كما أن نسبة القيام في زيد قائم إنما احتيج إليها لربط الخبر بالمبتدأ فهي في نفسها لا تكون مقصودة، بل كان معنى غير مستقل بالمفهومية؛ لأنه موقوف على تصور طرفيه ولا تظن أن مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول لفظ من حتى يكون لفظ الابتداء ومن متحدين لمنافاته لما سيأتي من أن لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة، بل المقصود تصوير أن هذا المفهوم يجري فيه الاعتباران، وإن أردت أن تعرف كيف يتصور اعتباران في معقول واحد تارة يكون مقصوداً بالذات وتارة أخرى بالعرض، فلنوضحه لك بمثال فنقول: أنك إذا نظرت إلى مرآة شاهدت فيها صورة، فلك هناك حالتان أحداهما: أن تكون متوجهاً إلى تلك الصورة مشاهداً إياها قصداً جاعلاً للمرآة حينئذ آلة في مشاهدتها، ولا شك أن المرآة مشاهدة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر على إبصارها على هذا الوجه أن تحكم عليها وتلتفت إلى أحوالها، الثانية: أن تتوجه إلى المرآة نفسها وتلاحظها قصداً

ولا يصلح[١] أن يكون محكوماً عليه وبه ولا يمكن أن يُتَعقَّل[٢] إلاّ بذكر متعلقه بخصوصه[٣]. ولا أن يدلَّ عليه[٤] إلا بضمّ كلمة دالة على متعلقه بخصوصه. والحاصل[٥]، أن لفظ (الابْتِدَاءِ) موضوع لمعنى كلي، ولفظة (مِنْ) موضوعة لكلّ واحد من جزئياته المخصوصة المُتعقَّلة[٦]، من حيث إنها حالات[٧] لمتعلقاتها[٨]، و[٩]آلات[١٠] لتعرّف أحوالها، وذلك المعنى الكليّ يمكن أن يُتعقّل قصداً[١١]، ويلاحظ في حد ذاته[١٢] فيستقلُّ بالمفهومية، و[١٣]يصلح أيضاً[١٤] أنْ يكون محكوماً عليه[١٥]، وبه[١٦]، وأما تلك الجزئيات[١٧] فلا تستقلُّ بالمفهوميّة[١٨]، ولا تصلح أن تكون محكوماً عليها، أو بها، إذ لا بدَّ في كلّ منهما[١٩] أن يكون ملحوظاً قصداً، ليمكن أن تعتبر النسبة[٢٠] بينه[٢١] وبين غيره[٢٢]، بل تلك الجزئيات لا تُتَعَقَّلُ إلاّ بذكر متعلقاتها، لتكون آلاتٍ، لملاحظة أحوالها، وهذا هو المراد بقولهم[٢٣]: إنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره، وإذا عرفتَ هذا[٢٤]،

(١) لعدم كونه مستقلاً في الدلالة على معناه. (٢) مفهوم لفظ الابتداء معنى من الأشياء. (٣) كالسير والبصرة. (٤) أي: على ذلك المفهوم. (٥) أي: حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من. (٦) صفة بعد صفة. (٧) واسطة. (٨) مثل السير والبصرة. (٩) الواو عطف تفسير. (١٠) أي: متعلقات نفسها. (١١) مقصوداً. (١٢) من حيث هو هو. (١٣) أي: ذلك المعنى. (١٤) أي: المعنى الكلي. (١٥) نحو الابتداء واقع عليه؟ (١٦) لقولك: هذا هو الابتداء. (١٧) التي معنى الحروف. (١٨) كلفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها. (١٩) معناه مستقلاً بالمفهومية. (٢٠) ناشئة. (٢١) أي: الإسناد. (٢٢) أي: المحكوم به إضراب عن. (٢٣) أي: بقول النحاة. (٢٤) التحقيق الناشئ في إرجاع الضمير المجرور في تضمنه إلى المعنى وإلى لفظ ما دل.

فتكون صالحة؛ لأن تحكم عليها كقولك المرآة صيقلية، ويكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعاً، وأنت استوضح ذلك في المعقولات أيضاً بقولك: قام زيد، وقولك: نسبة القيام إلى زيد؛ إذ لا شك أنك تدرك فيهما نسبة القيام إلى زيد لا أنها في الأول مدركة من حيث أنها حالة بين زيد والقيام دالة لتعرف حالهما فكأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطاً أحدهما بالآخر، ولذلك لا يمكنك أن تحكم عليها أو بها ما دامت مدركة على هذا الوجه، وفي الثاني: مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك أن تحكم عليها أو بها، فهي على الوجه الأول معنى غير مستقل بالمفهومية، وعلى الثاني معنى مستقل بها هذا. (قوله: ولا يمكن أن يتعقل الخ) أي: لا يمكن معرفة ذلك الابتداء المأخوذ على هذا الوجه إلا بذكر متعلقه المخصوص، ثم المتعقل أما المتكلم إن كان الذكر بالضم، أو السامع إن كان بالكسر. (قوله: ولا أن يدل عليه) بصيغة المجهول وفاعله المحذوف هو المتكلم فالدلالة بمعنى الإرشاد. (قوله: من حيث أنها حالات لمتعلقاتها الخ) قيل عليه: إن حالات المتعلقات هي أحوالها فكون حالات المتعلقات آلات لتعرف أحوالها يستلزم آلية الشيء لنفسه، وأجيب: أن بينهما مغايرة اعتبارية، فالابتداء من حيث ملاحظة العقل إياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه، ومن حيث كونه حالاً للطرفين ونسبة بينهما موجب لانكشاف أحدهما بالقياس إلى الآخر. (قوله: لكل واحد من جزئياته) المراد بجزئيات الابتداء جزئيات إضافيات لا حقيقيات؛ لكونها حصصاً لمفهوم الابتداء المطلق وتمامه في (سيد)، ثم إن كون من وأمثاله من الحروف موضوعة لكل واحد من جزئيات

ذهن السامع انتقل معها المعنى إليه، فكأن قالب الكلمة كظرف إذا نقل انتقل بما فيه فلذا قيل: إن المعنى في نفس الكلمة، وما يقال: من أن للحرف معنى كائناً في غيره فمعناه أنه إذا انتقل وحده إلى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكأن قالب الحرف كظرف خال فلا يقال: معناه فيه، بل يقال: إنه في غيره؛ إذ به يظهر. (قوله: من حيث هو حالة بين السير والبصرة) لا من حيث هو هو، وهو معنى قائم بالسير بالقياس

أن الحكم عليه باعتبار صدقه على الأفراد عند من يقول باتحادهما وتفصيله لا يليق بهذا المقام. (قوله: والمراد بالغير هو المتعلق) أي: ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقاً، بل ما يكون له تعلق به ويكون حالاً من أحواله، فلا يرد أن الشيء كيف يكون آلة لملاحظة أمر يغايره. (قوله: إذ الصالح لهما الخ) فإن النفس مجبولة على أنها ما لم تلتفت إلى شيء قصداً لم تتمكن من الحكم عليه ألا ترى أنه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئياً قصداً ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعاً، فكذا حال البصيرة. (قوله: مفهوم من لفظ الابتداء) بطريق الالتزام. (قوله: فإنه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه) لا لفهم معنى الابتداء، بل لفهم ذلك المتعلق. (قوله: من دله على كذا) أي: من دل المتعدي، وقوله: لتدل من دل اللازم، فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه. (قوله: حتى يخلو الكلام الخ) لم يقل حتى يلزم استدراك قوله في نفسه إشارة إلى أنه حينئذ يخلو تمام التعريف عن الفائدة؛ إذ كون المعنى مدلولاً للاسم يفهم من كون كلمة ما. (قوله: بل معناه الخ) فيكون معنى التعريف الاسم كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن إليه عند انتقالها إليه وحدها، وهذا المعنى وإن كان مجازياً إلا أنه لما شاع قولهم: الألفاظ قوالب المعاني باعتبار انفهامها منها صار كلمة في مجازاً متعارفاً فيه فيجوز استعماله في التعريف. (قوله: فلذا قيل: إن المعنى الخ) أي: لأجل مشابهة الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة المعنى إلى

إلى البصرة. **(قوله: وجعله آلة لتعريف حالهما)** أي: لتعريف نفسه لا من حيث هو هو، بل من حيث إنه حال للطرفين ومن منسوباتهما. **(قوله: كان معنى غير مستقل بالمفهومية)** أي: معنى ملتفتاً بالتبع. **(قوله: ولا يمكن أن يتعقل إلا بذكر متعلقه)** أي: لا يمكن أن يتعقله السامع إلا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بَيِّن؛ لأن تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما، وذلك التعقل لا يمكن إلا بذكر المتعلق صريحاً لكونه ملتفتاً بالذات، ولعموم وضع من فإن ما كان وضعه عاماً لا يفيد الخصوص بدون ضميمة، وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب، والتكلم في ضمير المتكلم، والإشارة في اسم الإشارة إلى غير ذلك، فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائم. **(قوله: ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته)**؛ لأنها لا تستعمل إلا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال، والقول بأنه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه، ثم الظاهر إن تلك الجزئيات إضافية لا حقيقية كما قيل؛ لأنها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعاً وإثبات الإفراد له مما لا شاهد عليه، والظاهر أيضاً أنه يجوز أن يلاحظ قصداً، لكن لا يبقى حينئذ معنى حرفياً قيل: إن معنى من ليس من جزئيات الابتداء،

المفهوم الكلي مذهب المتأخرين دون المتقدمين؛ فإنها عندهم موضوعة للمفهوم الكلي نفسه بشرط الاستعمال في الجزئيات. **(قوله: وهذا هو المراد بقولهم: إن الحرف)** يعني: كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تعقل إلا بذكر متعلقاتها هو المقصود بقولهم: إن الحرف يدل على معنى في غيرها، فالمراد بغيرها المتعلقات وبكون معنى الحرف فيها أن يكون متعقلاً باعتبارها وملاحظتها. **(قوله: وإذا عرفت هذا)** هذا كلام

الكلمة بكلمة في، وقيل: إن المعنى ثابت في نفس الكلمة إذا كان مفهوماً منها من غير كلمة أخرى. **(قوله: وما يقال: الخ)** أي: وليس معناه أن المعنى الحرفي مدلول الغير، بل إنه لما لم ينتقل إليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف حال عن المظروف، فلا يصح أن ينسب إليه بكلمة في، وصح نسبته إلى الغير بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند حصوله، فكأنه حاصل فيه، ولا يخفى عليك أنه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفات من غير احتياج لتصحيح الظرفية إلى أمثال هذه التكلفات البعيدة عن الفهم الغير اللائقة بمقام التعريف خصوصاً بالنسبة إلى المبتدأ، وأنه ليس في عبارة الشارح قدس سره ما يحوجنا إلى اعتبارها فتدبر. **(قوله: من حيث هو حالة بين السير والبصرة)** أي: باعتبار أنه رابط بينهما ملحوظ تبعاً لهما موجب انكشاف أحدهما بالقياس إلى الآخر. **(قوله: هو معنى قائم الخ)** عطف تفسيري لقوله: هو هو؛ أي: لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس إلى البصرة؛ فإنه بهذا لاعتبار معنى أسمى ملحوظ في ذاته، ونسبته إلى السير والبصرة ملحوظة تبعت؛ أي: باعتبار أنه رابط بينهما ملحوظ تبعاً لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به؛ فإنها من حيث أنها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما إذا لوحظت في حد ذاتها، وجعل قيامها بالظرفين آلة لملاحظتهما؛ فإنه حينئذ يكون مدلولاً اسمياً يدل عليه بقولنا: النسبة التي بين الطرفين ويصح أن يكون محكوماً عليها وبها. **(قوله: أي: لتعرف نفسه الخ)** لما كان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة حال الابتداء للحال الذي جعل آلة للمعرفة وليس الأمر كذلك؛ إذ ليس الابتداء آلة لمعرفة حال آخر للسير بالقياس إلى البصرة مثلاً أوله بأن المغايرة بينهما اعتبارية، فالابتداء من حيث ملاحظة العقل إياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه من حيث كونه حالاً لهما، ونسبة بينهما موجب لانكشاف أحدهما بالقياس إلى الآخر. **(قوله: أي: معنى ملتفتاً إليه بالتبع)** أي: ليس المراد بكونه غير مستقل بالمفهومية أنه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس إلى المطابقي، بل إنه ملتفت إليه بتبعية معنى آخر وإن المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى، وإنما التفت إليه الذهن لكونه حالاً من أحواله. **(قوله: أي: لا يمكن أن يتعقله السامع الخ)** لما لم يكن توقف تعقل الابتداء المخصوص على ذكر متعلقه ظاهراً؛ إذ لا يتوقف تعقله على ذكره فضلاً عن ذكر متعلقه بينه بأن المراد تعقل السامع وهو موقوف على تعقل الطرفين الموقوفين على ذكر المتعلق صريحاً، ولا يكون قول الشارح رحمه الله: ولا أن يدل عليه إلا بضم كلمة دالة على متعلقه تكراراً؛ لأن قوله: لا يمكن أن يتعقل يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه، وقوله: ولا أن يدل عليه الخ يفيد امتناع انفهامه بدون ضمه، والأوجه أن يقال: المراد الذكر القلبي فيفيد أن تعقله لا يمكن بدون تعقل متعلقه. **(قوله: لا يمكن إلا بذكر المتعلق صريحاً)** يعني: أن الكلام في تعقل الابتداء من حيث إنه حالة بين السير والبصرة، وذا لا يمكن إلا بتعقل الطرفين قصداً، وذا لا يمكن إلا بذكر الطرفين صريحاً. **(قوله: ولعموم وضع من)** عطف على لكونه، وقال بعضهم: الصواب عطف على لأن لا على لكونه؛ أي: فيكون علة ثابتة لعدم إمكان السامع من تعقل معنى الحرف إلا بتعقل متعلقه بخصوصه وكونه بيناً، ويظهر معنى قوله الآتي وهذا الوجه الخ، ويكون معنى قول اللاريّ: وذلك التعقل لا يمكن الخ؛ أي: تصور الطرفين ملتفتاً إليه؛ يعني: أن الحرف وضعه عام والموضوع له خاص، فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم ما يدل عليه بخصوصه، وهذا الوجه يدل على أن توقفه على ذكر المتعلق لأجل اللفظ الدال عليه، والأول يفيد توقفه عليه لأجل ذاته. **(قوله: والقول الخ)** دفع سؤال مقدر وهو أنه يجوز أن تكون من موضوعة للابتداء مطلقاً إلا أن الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها لها، وحاصل الجواب أنه حينئذ يلزم أن تكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع عدم استعمالها في المعنى الموضوع له، فيلزم أن يكون مجازاً لا حقيقة له، والقول بذلك مما لا ضرورة تدعو

علمتَ أنَّ المراد بكينونة المعنى في نفسه[١] استقلاله بالمفهومية، وبكينونة المعنى، في نفس الكلمة؛ دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضمّ كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهوميّة. فمرجع[٢] كينونة المعنى في نفسه وكينونته[٣] في نفس الكلمة، الدالة عليه إلى أمر[٤] واحد وهو، استقلاله[٥] بالمفهوميّة. ففي هذا الكتاب[٦]، الضمير[٧] المجرور[٨] في (نَفْسِهِ)[٩]، يحتمل أن يرجع إلى (مَا) الموصولة[١٠] التي هي عبارة عن الكلمة وهذا[١١] هو الظاهر، ليكون على طبق[١٢] ما سبق في وجه الحصر[١٣] من كينونة المعنى في نفس الكلمة، ويحتمل أن[١٤] يرجع[١٥] إلى المعنى تنبيهاً على صحة إرادة كلا المعنيين، ولكن[١٦] عبارة (المُفَصَّلِ) ظاهرة في المعنى الأخير[١٧]، وهو[١٨] إرجاع الضمير إلى المعنى، لعدم مسبوقيّتها بما يدلُّ

(١) بناء على إرجاع الضمير المجرور إلى معنى. (٢) مبتدأ. (٣) صفة لقوله: في نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب. (٤) خبر. (٥) أي: المعنى. (٦) في كتاب الكافية. (٧) مبتدأ. (٨) صفة. (٩) أي: لفظ في نفسه، صفة بعد صفة. (١٠) الموصوفة. (١١) أي: رجوع الضمير إلى ما الموصولة. (١٢) أي: على سنن. (١٣) في إرجاع ذلك الضمير إلى الكلمة. (١٤) على اعتبار الدلالة إلى انضمام كلمة بأخرى. (١٥) أي: الضمير في نفسه. (١٦) استدراك من الاحتمالين. (١٧) أي: الرجوع إلى المعنى. (١٨) عطف التفسير للمعنى الأخير.

الشارح بعد انتهاء كلام بعض المحققين؛ أي: وإذا عرفت هذا التحقيق من أن بعض المفهومات يكون ملحوظاً في ذاته وملتفتاً قصداً ولا يحتاج تعقله إلى أمر آخر، وهو المعنى المستقل، وأن بعضاً آخر منها يكون ملحوظاً باعتبار أنه آلة لملاحظة أمر آخر وهو المعنى الغير المستقل، علمت أن المراد الخ. **(قوله: بكينونة المعنى)** الكينونة: مصدر أصله كينونة بتشديد الياء عند الخليل بدليل عوده إلى التشديد في قول الشاعر حتى يعود الوصل كينونة، فأصلها كيونونة بوزن فيعلولة فاعلّ بقاعدة معروفة عند الصرفيين، ثم إن قوله: بكينونة المعنى في نفسه ناظر إلى رجوع الضمير إلى المعنى كما أن قوله: وبكينونة المعنى في نفس الكلمة إشارة إلى رجوعه إلى لفظ ما. **(قوله: فمرجع كينونة المعنى)** مبتدأ خبره قوله إلى أمر واحد، وهو مصدر ميمي بقرينة ذكر إلى أي فرجوعهما إليه، وفي بعض النسخ: لم يوجد كلمة إلى، فالمرجع حينئذ اسم مكان. وقوله: ففي هذا الكتاب جواب شرط مقدر؛ أي: إذا كان رجوع الكينونتين إلى أمر واحد، ففي هذا الكتاب - أعني: الكافية - الضمير المجرور الخ. **(قوله: وهذا هو الظاهر الخ)** أي: هذا الاحتمال هو الراجح المتبادر ليكون الإرجاع مطابقاً لما سبق في بيان وجه الحصر؛ أعني: قوله: على معنى في نفسها، وموافقاً لضمير دل، ولئلا يحتاج إلى صرف في عن الظرفية. وقوله: ليكون علة للإرجاع أو للحكم بالظهور. **(قوله: ظاهرة في المعنى الأخير)** وإن احتمل الأول أيضاً، وهو - أي: المعنى الأخير - إرجاع الضمير إلى المعنى، وحاصله: كون المعنى ملحوظاً في نفسه ووجه الظهور قرب المرجع حينئذ وشيوع المعنى الأخير ورد العبارة على ما هو المشهور فيما بينهم من أنهم إذا أرادوا الحكم على شيء باعتبار ذاته أرجعوا الضمير إلى نفس ذلك الشيء، ويقولون: الشيء في نفسه كذا، وحملها على ما هو مدار امتياز الحرف عن أخويه؛ أعني: كون المعنى الحرفي ملحوظاً بالتبع، والمعنى الاسمي والفعلي ملحوظاً بالذات.

بل الابتداء من لوازمه، وأنه في نفسه يأبى عن الالتفات إليه قصداً. **(قوله: وإذا عرفت هذا علمت)** وعلمت أيضاً أن كينونة المعنى في غيره من المعاني، أو في كلمة أخرى عدم الاستقلال بالمفهومية. **(قوله: ظاهرة في المعنى الأخير)** أي: كون المعنى ملحوظاً في نفسه، وذلك لقرب المرجع ورد العبارة إلى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن أخويه. **(قوله: وإرجاع الضمير إلى المعنى)** أي: لم يصرف عن الظاهر بإرجاع الضمير إلى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسوقيتها إلى آخره.

إليه ولو كان الأمر كذلك لما ترددوا في لزوم الحقيقة للمجاز. **(قوله: ثم الظاهر أن تلك الجزئيات الخ)** دفع لما يتراءى من مخالفة الحاصل للمحصول فإن المحصول يدل على أن الابتداء أمر واحد إذا لاحظه قصداً كان مدلولاً اسمياً، وإذا لاحظه من حيث إنه حالة بين السير والبصرة كان الفعل مدلولاً حرفياً، والحاصل يفيد أن الابتداء الكلي مدلول اسمي، والابتداء الجزئي حرفي، ولا شك أن الجزئيات مغايرة للكلي وحاصل الدفع: أن جزئيات الابتداء جزئيات إضافيات لكونها حصصاً لمفهوم الابتداء؛ لأن المراد الابتداء من حيث إنه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلاً، وبتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئياً حقيقياً لاحتمال الوقوع على أنحاء شتى، والحصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصح أن الابتداء المطلق مدلول اسمي وأن الابتداء من حيث إنه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئياً إضافياً له أيضاً. **(قوله: وإثبات الأفراد الخ)** أي: إثبات الأفراد الحقيقية لمفهوم الابتداء؛ وهي ما يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلولاً لكلمة من مما لا شاهد عليه؛ إذ لا يفهم منه إلا ابتداء شيء من شيء وهذه الخصوصية لا تعطي الجزئية الحقيقية. **(قوله: والظاهر أيضاً أنها الخ)**؛ لأن كل مفهوم يلاحظه العقل تبعاً يمكن أن يلاحظه قصداً لكن حينئذ لا يكون معنى حرفياً؛ لأن الحروف موضوعة للمعاني النسبية من حيث إنها هي روابط وآلات للمعاني الملحوظة بالذات. **(قوله: قيل: إن معنى من الخ)** يعني: أن الحروف لما كانت روابط بين الأسماء والأفعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آبية عن الالتفات إليها قصداً؛ لأن

على اعتبار كينونة المعنى[١] في نفس الكلمة، ولهذا جزم المصنف هناك[٢] برجوعه[٣] إلى المعنى. وبما[٤] سبق من التحقيق ظهر أنه لا يختلُّ حدُّ الاسم جمعاً، ولا حدُّ الحرف منعاً بالأسماء[٥] اللازمة الإضافة، مثل: (ذُو، وَفَوْقُ، وتَحْتُ، وقُدَّامُ، وخَلْفُ). إلى غير ذلك، لأن معانيَها[٦] مفهوماتٌ كلية مستقلة بالمفهوميّة، ملحوظة في حدِّ ذاتها، ولزمها تعقّلُ متعلقاتها[٧] إجمالاً من غير حاجة إلى ذكرها[٨]، لكنَّ لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة إلى متعلقات مخصوصة، لأن[٩] الغرض من وضعها[١٠]، لزم ذكرها[١١]، لفهم هذه الخصوصيات، لا لأجل[١٢] فهم أصل المعنى فهي[١٣] دالة على معانيها[١٤] المعتبرة في حدّ نفسها لا في غيرها، فهي[١٥] داخلة في حدّ الاسم خارجة عن حدّ الحرف. ولما كان الفعل دالًّا على[١٦] معنى في نفسه باعتبار معناه[١٧]

(١) أي: لكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل. (٢) أي: في إيضاح شرح المفصل. (٣) أي: الضمير في نفسه. (٤) وهو المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعني: لا يحتاج في الدلالة إلى انضمام كلمة أخرى إليها، والباء تعلق وآخر ظهر. (٥) متعلق بـ يختل. (٦) أي: معنى كل واحدة من تلك الأسماء فإن معناه الصاحب وضعاً. (٧) وهي ما أضيف ليس مثل ذو والحال فوق زيد وتحت عمرو. (٨) متعلقات. (٩) أي: لأن المتعلقات المخصوصة الفرضى من وضع تلك الأسماء اللازمة الإضافة. (١٠) أي: وضع كل واحدة. (١١) أي: متعلقات كل واحدة. (١٢) جزم الذكر. (١٣) كل واحد من تلك الأسماء. (١٤) هذه الأسماء تلك الأسماء اللازمة الإضافة. (١٥) هذه الأسماء. (١٦) المدلول عليه تضمناً. (١٧) أي: معنى الفعل.

(قوله: لأن معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) لا يقال لو كان كذلك لصح الإخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف، أو الإخبار بها مع أنها لازمة الظرفية؛ لأنا نقول: المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه أو به إذا أخذ في حد ذاته، ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه أو به لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزء لمدلول ما يدل عليه كمتى، أو خارجاً عنه كالظروف المذكورة، فإن معنى الظرفية داخل في الأول خارج عن الثاني. **(قوله: لكن لما جرت العادة باستعمالها)** إلى آخره؛ يعني: أن العادة جرت بأن تستعمل تلك الألفاظ في مفهوماتها الكلية، وأن تستفاد الخصوصية من الإضافة بخلاف الحرف فإنه لا يجوز أن يكون مستعملاً في مطلق، وأن يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة وإلا لصح الإخبار عنه كما يصح الإخبار عن ابتداء سير البصرة، وفيه تأمل. **(قوله: باعتبار معناه التضمني)** يعني: أنه أراد بالمعنى ما يشمل النسب والتعلقات من حيث أنها تعلقات بين الأطراف لا يمكن ملاحظتها قصداً، وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتأكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني، فمن وإلى موضوعة للتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق ابتدائه منه وانتهائه إليه، وفي للتعلق بين الشيئين بطريق الظرفية، وإن موضوعة للربط الخاص بين المسند والمسند إليه بطريق يفيد تأكيد الحكم وعلى هذا القياس. **(قوله: من المعاني)** بيان للغير على تقدير إرجاع ضمير في غيره إلى المعنى. **(قوله: أو في كلمة أخرى)** بيان له على تقدير بإرجاع الضمير إلى ما ولا يظهر وجه لا يراد كلمة في ههنا وتنكيرها وإيراد من في الأول وتعريفه. **(قوله: ورد العبارة إلى ما هو المشهور)** فإنهم إذا حكموا على شيء باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الأمور الخارجة قالوا: الشيء في نفسه كذا كما مر من قولهم: الدار في نفسها كذا. **(قوله: وحملها على ما هو الخ)** فإن مدار امتياز الحرف عن أخويه إنما هو على كون المعنى الحرفي ملحوظاً بالتبع والمعنى الاسمي والفعلي ملحوظاً بالذات، والامتياز باحتياجه إلى الضميمة وعدم احتياج أخويه متفرع على ذلك. **(قوله: أي: لم يصرف الخ)** إشارة إلى أن قوله: لعدم مسبوقيتها بيان لعدم المانع للظهور

(قوله: لعدم مسبوقيتها) علة لعدم الصرف عن الظاهر المستفاد من المقام الذي أشار إليه بعض الأعلام؛ أي: إنما لم يصرف عبارة المفصل عن الظاهر؛ لعدم مسبوقية تلك العبارة بما يدل الخ؛ أعني: قوله: على معنى في نفسها المذكور في وجه الحصر. **(قوله: ولهذا جزم المصنف هناك)** أي: ولعدم المسبوقية جزم ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل برجوع ضمير في نفسه إلى المعنى، ولم يشر إلى الاحتمال الأول؛ إذ لكل مقام مقال. **(قوله: وبما سبق من التحقيق)** وهو أن معاني الأسماء مفهومات كلية لزمها تعقل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التي جرت العادة باستعمالها في المفهومات منضمة إلى تلك الخصوصيات بخلاف الحروف، فإنها موضوعة لتلك الخصوصيات الغير المستقلة ظهر أنه الخ وهذا المقال جواب عما يرد على حد الاسم والحرف من الاختلال. **(قوله: مثل ذو وفوق)** قال العضد في التنبيه الحادي عشر من الرسالة: إن ذو وفوق مفهومهما كلي؛ لأنهما بمعنى صاحب وعلو وإن كانا لا يستعملان إلا في جزئيين؛ لعروض الإضافة فلا يكونان جزئيين، وقال العصام في شرحه: ولما كان هنا شبهة مشهورة، وهو كون بعض الأسماء اللازمة الإضافة حروفاً لتوهم التزام ذكر المضاف إليه فيها؛ لعدم دلالتها بدونه، دفعه بما ترى، ولها دفع آخر؛ وهو أن التزام المتعلق في هذه الأسماء؛ لأجل إنما هو الغرض من وضعها يتوقف عليه، لا لأن الدلالة يتوقف عليه، وحاصل الفرق أن هذه الأسماء مفهوماتها كلية، ومدلول الحرف جزئي، وإن ذكر المتعلق في هذه الأسماء لتحصيل الغرض من وضعها وفي الحروف لتصحيح الدلالة والاستعمال فهذه خلاصة المقال. وقوله: إلى غير ذلك؛ أي: عدّ منتهياً إلى غير ذلك المذكور من لفظ حيث وإذا وأمثالهما. **(قوله: ولما جرتْ العادة الخ)** أي: ثبتت بذكر السبب وإرادة المسبب والعادة ما انتفى خلافها أو ندر. **(قوله: باعتبار معناه التضمني**

التَّضمُّني أعني: الحدث وكان ذلك المعنى مقترناً مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل[1] أخرجه[2] بقوله: «غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ»

(١) جواب. (٢) أي: الفعل.

أعني: الحدث) قيد به؛ لأن للفعل معنى تضمنياً آخر وهو الزمان، لكنه غير مقترن بأحد الأزمنة إذا الشيء لا يقارن نفسه. (قوله: ولما كان الفعل دالاً إلى قوله: أخرجه بقوله: غير مقترن) تحقيقه أن الفعل التام كضرب مثلاً يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث، وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث أنها حالة بين طرفيها؛ أعني: الحدث والفاعل المعين، ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تتحصل إلا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف، فكما أن من موضوعة وضعاً عاماً لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه إلى فاعلها بخصوصها، لكن الفرق بينهما أن الحرف لا يدل إلا على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوماً عليه، وبه إذ لا بد لكل واحد منهما أن يكون ملحوظاً بالذات؛ ليتمكن من اعتبار النسبة بين ذلك وبين غيره، والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم إليه غيره - أعني: النسبة إلى الفاعل - وجب ذكر الفاعل ووجب أن يكون مسنداً باعتبار الحدث، ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسنداً إليه؛ لأن ذلك خلاف وضعه، وأما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية، فلا يصلح لأن يكون محكوماً عليه أو به، فلما كان المعنى المأخوذ في هذا الحد شاملاً للمعنى المطابقي والتضمني لم يخرج به الفعل، فأخرجه بقوله: غير مقترن الخ وهذا مبني على ما ذهبوا إليه من أن الفعل موضوع للنسبة إلى فاعل معين، وأما على ما ذهب إليه بعض المحققين من أنه موضوع للنسبة إلى فاعل ما فمعناه المطابقي أيضاً مستقل من حيث إن هذا الفاعل مفهوم من الفعل، فالنسبة موقوفة على جزء الفعل، فالمراد بالمعنى المأخوذ في التعريف هو المطابقي؛ لأنه الشائع المتبادر، والألفاظ المذكورة في الحدود تحمل على المتبادر، ولو صح ما ذهبوا إليه للزم عليهم[1] خلاف ما أجمعوا عليه من عدم وجود الدلالة التضمنية بدون المطابقة؛ لأنها تابعة لها وبيان ذلك أن من سمع لفظ ضربَ فهم الحدث والزمان مع أنه لم يفهم المعنى المطابقي؛ لأن من جملته النسبة إلى فاعل معين، وأما توجيه العصام وافتخاره به وعده من الإلهام فقد قيل أنه من الأوهام، وبالجملة أن الفعل موضوع للحدث وللنسبة إلى فاعل ما، إلا أنها استعملت مع الفواعل المعينة؛ لفهم الخصوصيات كما أن مثل ذو وفوق

(١) وأجاب عنه السيلكوتي في حواشي التصورات بأن الفعل لا يستعمل بدون ذكر الفاعل استعمالاً صحيحاً في كلام البلغاء وأهل اللسان حتى يلزم ما ذكر.

غَيْرِ[1] مُقْتَرِنٍ[2] بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ،

(١) إما مجرور على كونه صفة لمعنى أو منصوب حال منه أو مفعول لأعني المقدر أو مرفوع على أنه خبر هو المقدر.

(٢) أي: غير مقترن مع أحد الثلاثة في الفهم.

المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج إلى خروجه بقوله: غير مقترن، ولو أراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه؛ لأن المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل، فلم يحتج إلى أن يخرج بقوله: غير مقترن. (قوله: بأحد الأزمنة الثلاثة) يعني: زماناً أنت فيه وزماناً قبله وزماناً بعده، وشهرة أمرها كفت مؤونة التفسير.

والمقتضى ما مر آنفاً تركه الشارح رحمه الله؛ لظهوره، فلا يرد أن عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافه لا يدل على ظهوره ولا يخفى أن المناسب أن يكون مناط هذه الحاشية قوله: لعدم مسبوقيتها، لكن الموجود في النسخ التي رأيتها على قوله: وهو إرجاع الضمير إلى المعنى، فتدبر. (قوله: لا يقال لو كان كذلك) أي: مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه الجواب؛ إذ لا دخل للكلية في صحة الإخبار عنه وبه وإنما ذكرها استطراداً. (قوله: مع إنها لازمة الظرفية) أي: لا تستعمل إلا ظرفاً. (قوله: المفهوم المستقل الخ) أي: لكونه ملتفتاً إليه قصداً يصح الحكم عليه وبه نظراً إلى ذاته ولا يقدح في ذلك امتناعه لأجل أمر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبراً في أصل الوضع أو طارئاً في الاستعمال. (قوله: داخل في الأول) فإن متى موضوع للزمان الذي هو ظرف بخلاف قدام؛ فإنه موضوع لما تقدم الشيء إلا أنه لا يستعمل إلا في المكان المقدم وكذا أحوال أخواته. (قوله: وفيه تأمل) إذ يجوز أن يكون عدم صحة الإخبار عنه لعارض كما في تلك الظروف فلا يكون ذلك دليلاً على عدم استعماله في المطلق، ولو قال بدل قوله: وإلا لصح الخ، وإلا لفهم منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كما في تلك الظروف لتم من غير مناقشة، وتصير خلاصة الفرق أن معاني تلك الظروف معاني كلية ملحوظة بالذات لانفهامها منها عند الإطلاق، والخصوصية المستفادة من الإضافة خارجة عنها كما في سائر الأسماء المضافة ولزوم إضافتها في الاستعمال لأجل تحصيل الفرض من وضعها لا لتوقف فهمها عليها بخلاف الحرف؛ فإنه لا يفهم منه معناه بدون الضميمة فهي لفهم أصل معناه. (قوله: معنى إنه أراد بالمعنى) أي: المذكور في حد الاسم ما يشمل المعنى التضمن على سبيل البدل كما هو شأن النكرة؛ أي: ما دل على معنى من المعاني في نفسه فيدخل في حد الاسم الفعل ويحتاج الحد إلى خروج الفعل بقوله: غير مقترن بإرجاع الضمير إلى المعنى الموصوف بقوله: في نفسه؛ أي: غير مقترن ذلك المعنى المدلول عليه في نفسه بزمان من الأزمنة، وفائدة تعميم المعنى وزيادة قيد عدم الاقتران ما أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله: فبالصفة الأولى

أي: غيرُ مقترن مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدالُّ عليه[١] فهو صفة بعد صفة (لِمَعْنًى)، فبالصفة[٢] الأولى خرج الحرف عن حدّ الاسم[٣]، وبالثانية الفعل[٤]. والمراد (بِعَدَمِ الاقْتِرَانِ)[٥]

(١) وهو كائن في نفسه أي على المعنى. (٢) الباء متعلق بخرج الآتي. (٣) أي: بصفة الثانية باعتبار معناه التضمني. (٤) عن حد الاسم. (٥) المفهوم من قوله غير مقترن.

(قوله: فهو صفة بعد صفة للمعنى) أو حال عنه وهو بعيد. **(قوله: والمراد بعدم الاقتران)** أي: المراد بعدم اقتران المعنى المستقل من حصول الامتياز بين الأقسام الثلاثة فإن قيل لو كان الفعل دالاً في نفسه على معناه التضمني؛ أعني: الحدث أو الزمان مع عدم دلالته على معناه المطابقي بدون ذكر الفاعل؛ أعني: الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة، وذلك خلاف ما تقرر عندهم من استلزام التضمن للمطابقة، قلنا: دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته فهي دلالة مطابقية وإن كان المدلول مدلولاً تضمنياً للفعل لكونه موضوعاً بإزاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك أنه يفهم كل واحد من الحدث والزمان والنسبة، والدليل على ذلك أنه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلاً مع أن المقرر أن المفرد لا يدل على أجزاء مدلوله تفصيلاً، أو نقول: المأخوذ في مدلول الفعل النسبة إلى الفاعل المعين إجمالاً وهي مفهومة منه مع الحدث والزمان، وإنما المحتاج إلى ذكر الفاعل تفصيلها وهي غير داخلة في مدلوله، وقد قيل في الجواب: الدلالة ليس مجرد انفهام المعنى من اللفظ، بل انفهامه منه من حيث إنه مراد المتكلم بدليل أن فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متأخر عن تذكر الوضع المتأخر عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة اللفظ؛ لأنها متأخرة عنه بمرتبتين فهي التفات النفس إليه من حيث إنه مراد المتكلم فحضور الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ؛ فإنه في ضمن تذكر الوضع على الوجه العام، إنما الدلالة حضور معناه من حيث إنه مراد وهو لا يحضر ما لم يعلم خصوص معناه المطابقي بالضميمة ومشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية وفيه بحث، أما أولاً؛ فلأن القول بأنه يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات إلى جانب المعنى مرتين؛ إحداهما: في ضمن تذكر الوضع، والثانية: من حيث إنه مراد خلاف الوجدان، وأما ثانياً؛ فلأن القول بأن فهم المعنى متأخر عن تذكر الوضع مسبب له فاسد، بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره نعم إنه متأخر عن العلم بالوضع المتأخر عن فهم المعنى مطلقاً لا من اللفظ، وأما ثالثاً؛ فلأنه إذا كان حضور المعنى من حيث إنه مراد متأخراً عن حضوره في ضمن تذكر الوضع، فلا يمكن حضور المعنى المطابقي للفعل من حيث هو مراد إلا بعد تذكر الحدث والزمان والنسبة في ضمن تذكر الوضع، وذلك التذكر بعد ذكر الضميمة فحضور الحدث والزمان مجرداً عن النسبة لا يكون تذكراً في ضمن تذكر وضع الفعل. **(قوله: باعتبار اشتماله على النسبة)** أي: النسبة التامة إلى فاعل معين غير مستقل بالمفهومية؛ إذ ما لم يذكر الفاعل المعين لا يفهم النسبة التامة والدليل على ذلك الاشتمال أنه لم يستعمل في إطلاقاتهم إلا مسنداً إلى الفاعل المعين، فلولا اعتبار

وغيرهما موضوعة لمفهومات كلية، لكن لفهم الخصوصيات وزيادة الفائدة ذكرت معها متعلقاتها كما عرفت، فإن قلت: إذا كان معنى الفعل المطابقي مستقلاً فلم لا يجوز أن يقع محكوماً عليه، قلنا: عدم وقوعه محكوماً عليه؛ لأنه لا يكون إلا ذاتاً متقررة يحكم عليها بالأحكام المختلفة مع بقائها على حالها، وأحد أجزاء الفعل وهو الزمان متجدد غير مستقر على حالة فهو مانع من أن يكون محكوماً عليه فتأمل فإنه من المزالق من الحواشي الجزائرية ملخصاً. **(قوله: أي: غير مقترن مع أحد الخ)** أشار به إلى أن الباء إذا وقعت صلة الاقتران يكون بمعنى مع وإلى أن الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى عن لفظ آخر، فعلى هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل[١] الضارب في قولك: زيد ضارب أمس، وتحقيقه أن تفسير قيد عدم الاقتران في حد الاسم مبني على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل؛ لأن السلب إنما يتعقل بعد الإيجاب وفي حد الفعل هذا القيد محمول على المتبادر، وهو أن يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول لفظه بالوضع الأصلي الغير المسبوق فيكون مفاده في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الأول الأصلي الغير المسبوق، فيشمل ما لا اقتران لمعناه أصلاً كرجل ودار، وماله اقتران بحسب الاستعمال كاسم الفاعل، وماله اقتران بحسب الوضع العارضي كرويد وصه، فاندفع ما قاله عصام في الشرح: من أنه لا يتم ما قيل أن المعتبر الدلالة بحسب وضع أول؛ لأنه مع بعده عن الفهم يوجب خروج نحو: شمر ويزيد، علمين عن حد الاسم؛ ولأنه يوجب أن يكون مثل عليك ودونك خارجين عنه؛ لأن كلاً منهما في الأول مركب فاعرفه. **(قوله: وبالثانية الفعل)** يعني: خرج بقيد عدم الاقتران الفعل لكن هذا باعتبار إرجاع ضمير غير مقترن إلى المعنى الموصوف بالصفة الأولى؛ أعني: في نفسه؛ أي: غير مقترن ذلك المعنى المدلول عليه الكائن في نفسه بزمان من الأزمنة نبه عليه السيلكوتي، وهذا معنى ما قيل: إن تعريف الاسم يصدق على الفعل؛ لأنه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان - أعني: المعنى المطابقي - إذ لا يقترن الشيء بجزئه، وأجيب: بأن ضمير غير مقترن راجع إلى المعنى الموصوف بالصفة الأولى، فإن قيل: وبعد يصدق على الفعل أيضاً؛ لأنه

(١) فإن قلت: يخرج من التعريف مثل: منصر اسم زمان، ونحو: الصبوح؛ فإنهما يدلان على معنى في نفسه وهو مقترن بالزمان، قلنا: نعم أنهما يدلان على معنى مقترن بالزمان وضعاً إلا أن هذا الزمان ليس بأحد الأزمنة على التعيين، بل يحتمل كلاً منها (حاشية الامتحان) وفيه ما فيه.

أن يكون بحسَب الوضع الأول، فدخل فيه(١) أسماء الأفعال جميعاً، لأنّ(٢) جميعها إمّا منقولة، عن المصادر الأصليّة سواء كان النقل فيه(٣) صريحاً نحو: (رُوَيْدَ)(٤) فإنه قد يستعمل مصدراً أيضاً(٥)، أو غير صريح نحو: (هَيْهَاتَ)(٦) فإنه وإنْ لم يستعمل مصدراً(٧) إلاّ أنه(٨) على وزن (قَوقَاة) مصدر (قَوْقَ) أو عن(٩) المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً نحو: (صَهْ ومَهْ) أو عن الظروف أو عن الجار والمجرور نحو: (أَمَامَكَ زَيْداً)، و(عَلَيْكَ(١٠) زَيْداً) فليس لشيء منها(١١) الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة، بحسَب الوضع الأول، وخرج(١٢) عنه الأفعال(١٣) المنسلخة عن الزمان نحو(١٤): (عَسَى وكَادَ) لاقتران معناها(١٥) به بحسب أصل الوضع، وخرج عنه(١٦) المضارع أيضاً(١٧)، فإنه على تقدير(١٨) اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الأزمنة الثلاثة فيدل على واحد معين(١٩) أيضاً(٢٠) في ضمنهما إذ(٢١) لا يقدح(٢٢) في الدلالة على معين(٢٣) الدلالة على ما(٢٤) سواه، نعم يقدح(٢٥) في إرادة المعين إرادة ما سواه،

(١) أي: في حد الاسم. (٢) ما كان بمعنى الأمر والماضي. (٣) أي: في الاسم الفعل. (٤) بمعنى أمهله. (٥) كما استعمل اسم فعل. (٦) أي: بعد. (٧) كما في قوله ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ۝١٧﴾. (٨) سمي مصدر مجازاً تسميته باسم ما يوازيه نحو قوقاة مصدر. (٩) أي: إما منقولة. (١٠) أي: لزمه. (١١) أي: من المذكورات. (١٢) أي: حد الاسم. (١٣) بحسب الاستعمال. (١٤) لأنها اعتبار أصل الوضع يدلان على الزمان الماضي. سيد عبد الله. (١٥) أي: بالزمان. (١٦) أي: حد الاسم. (١٧) كالأفعال المقارنة. (١٨) إشارة إلى الاختلاف إذ في المضارع أقوال ثابتة. (١٩) من الزمانين. (٢٠) كالزمانيين. (٢١) علة ليدل. (٢٢) لا يمنع. (٢٣) نائب الفاعل ليقدح معنى. (٢٤) أي: معنى. (٢٥) أي: يضر ويمنع.

يدل على معنى في نفسه وهو الزمان وليس ذلك المعنى مقترناً بأحد الأزمنة، وأجيب(١): بأن الاقتران في حد الفعل معتبر بطريق الإيجاب الجزئي وعدم الاقتران معتبر بطريق السلب الكلي؛ يعني: لم يكن شيء من معانيه المستقلة مقترناً بأحد الأزمنة، فيخرج الفعل عن حد الاسم؛ إذ بعض معانيه المستقلة وهو الحدث مقترن بأحد الأزمنة. (**قوله: بحسب الوضع الأول**) أراد بالأول الغير المسبوق فهو مستعمل في جزء معناه بطريق التجريد؛ إذ لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق أحدهما على الآخر. (**قوله: فدخل فيه أسماء الأفعال**) وقيل: لم يخرج أسماء الأفعال؛ لأن معانيها المطابقية ألفاظ وهي غير مقترنة، وإنما المقترن معاني تلك الألفاظ؛ لأن رويد مثلاً اسم لا مهل والاقتران لمدلوله، وفيه أنه صرح الرضي بأن العربي القح ربما يقول صه ولم يخطر بباله لفظ اسكت، فعلم أنه لم يوضع للفظه، ويأتي تمام الكلام في بحث أسماء الأفعال. (**قوله: مصدراً أيضاً**) أي: كما يستعمل اسم فعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾؛ أي: إمهالاً، وهذا يدل على أنه في الأصل مصدر، ثم نقل إلى غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه. (**قوله: فإنه وإن لم يستعمل الخ**) يعني: أنه وإن لم يستعمل في الأصل مصدراً حتى يكون منقولاً منه إلا أنه على وزن قوقاة مصدر قوقي من باب دحرج أو سلقي، فكأنه في الأصل مصدر نقل عنه وجعل اسماً لفعل هو بعد، والقوقاة في اللغة صياح الدجاجة. (**قوله: نحو: صه**) فإنه نقل من اسم الصوت إلى المعنى المصدري - أعني: السكوت - ثم منه إلى اسكت، وهكذا يقال في مه، وفي الحديث: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة

(١) المجيب حسن مصري.

أن يكون ذلك العدم بحسب الوضع. (قوله: الأول) أي: الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم أو فعل أو مركب فدخل فيه يزيد ويشكر علمين؛ لأن معناهما العلمي غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عنهما بحسب الوضع الأول؛ وذلك وضع الفعل، ودخل فيه أيضاً أسماء الأفعال؛ لأن معانيها المقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الثاني غير مقترنة بأحد الأزمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الأول وهو وضع اسم أو مركب إضافي أو جار ومجرور كما سيظهر، وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان؛ لأن معانيها وهي منسلخة عن

النسبة في وضعه لاستعمل غير مسند أيضاً كالمصدر، وما قيل: إن النسبة المذكورة مدلول الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية فإن الفعل يدل على مفهومه تفصيلاً مع أن المقرر أن المفرد لا يدل على مفهومه تفصيلاً، ففيه أنه إن أراد أن للهيئة التركيبية مدخلاً في الدلالة على النسبة فمسلم ولا يقتضي استقلالها بالمفهومية، وإن أراد أن الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيخدشه أن لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له، والقول بأن الحدث في مفهومه معتبر من حيث إنه مستعد للإسناد إلى شيء تكلف صريح؛ إذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد أصلاً، وأما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلاً، فلتعدد أوضاعه؛ فإنه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة، ولعمري إن الخروج من طريقة القوم والجسارة على الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك التي تعتري لعدم التعمق في كلامهم مما لا ينبغي أن يقدم عليه. (**قوله: وشهرة أمرها الخ**) يعني: كان على الشارح تفسير الأزمنة الثلاثة لكن لشهرة أمرها تركه. (**قوله: وهو بعيد**)؛ لأنه حينئذ يكون قيداً للدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران ركيك. (**قوله: أي: المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل الخ**) يشير إلى أن ضمير غير مقترن راجع إلى المعنى الموصوف بالصفة الأولى فيفيد أن المعتبر في الاسم عدم الاقتران بالنسبة إلى

الزمان مقترنة بأحد الأزمنة في الوضع الأول، وفيه بحث؛ لأن معانيها بعد الانسلاخ إنشائية، وتلك المعاني الإنشائية غير مقترنة بأحد الأزمنة بحسب الوضع الأول، ويمكن أن يدفع بأن المراد لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الأفعال؛ لأن المعنى المستقل في تلك الأفعال ليس لا ما يقارنه صفة الإنشاء وهو بحسب الوضع الأول مقترن، ولك أن تقول: المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب أصل الوضع، فدخل فيه يزيد ويشكر علمين؛ لأنهما بحسب الوضع العلمي غير مقترنين بأحد الأزمنة، ودخل فيه أيضاً أسماء الأفعال؛ إذ لا وضع لها بإزاء المعاني الفعلية، وحينئذ يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب، فإنها بحسب هذا الوضع قد يكون مركباً، وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان بناء على أن لا وضع لها بإزاء المعاني الإنشائية، ولما كان القول بأن لا وضع لأسماء الأفعال في المعاني الفعلية ولا للأفعال المنسلخة في المعاني الإنشائية بعيداً غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق؛ ولهذا لم يجب أيضاً عن شبهة أسماء الأفعال بأنها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الأفعال ولا بأنها موضوعة

صه والإمام يخطب فقد لغوت». وقوله: أو عن الظرف - يعني: ما عدا الجار والمجرور - بقرينة ما بعده؛ إذ العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما وراءه. (**قوله: وخرج عنه المضارع أيضاً**) لعله ابتداء كلام مسوق لدفع دخل مقدر كما يظهر من السوق؛ إذ في[1] العطف كلام كما لا يخفى على أهل الذوق. (**قوله: على تقدير اشتراكه**) وهو الراجح المختار من بين الأقوال الثلاثة، والمراد الاشتراك اللفظي، وقد يقال: أن هذا الجواب على تقدير وضعه للمعنيين كليهما، وأما على تقدير أنه موضوع لأحد الأزمنة في أصل الوضع، وإنما نشأ الاشتراك من الاستعمال فعليه فلا إشكال وفيه شيء. (**قوله: وأين الدلالة من الإرادة**) يعني: بينهما بون بعيد كما يقال: أين الثريا من يد المتناول، واعلم أن الإرادة بمعنى التفات النفس

(١) أي: في عطف قوله وخرج الخ على ما قبله شيء ما.

المعنى المستقل بالزمان لا إلى المعنى مطلقاً وإلا لم يخرج الفعل عن حده؛ لأنه يصدق عليه أنه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى المطابقي؛ إذ لا معنى لاقتران الشيء بجزئه. (**قوله: أي: الوضع الغير المسبوق**) يعني: أن الأول مستعمل في جزء معناه فإن مدلوله المطابقي السابق غير المسبوق، وإنما فسره بذلك؛ إذ لا يلزم في كل اسم تعدّد الوضع وسبق أحد الوضعين على الآخر. (**قوله: لأن معناهما العلمي الخ**)؛ لأن الاقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل هذا المعنى موجود أو كذا الحال في أسماء الأفعال. (**قوله: وخرج عنه الأفعال المنسلخة**) أي: ما يدل على إنشاء معنى من غير دلالة على الزمان إما لازماً كما في عسى أو لا كما في اشتريت وبعت لاقتران معانيها؛ أي: المعاني الحديثة مع الزمان في الوضع الأول وهو الوضع الخبري، واعلم أن تفسير هذا القيد؛ أعني: عدم الاقتران في حد الاسم مبني على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل؛ لأن السلب إنما يتعقل بعد الإيجاب وفي حد الفعل هذا القيد محمول على المتبادر منه وهو أن يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول لفظه بالوضع الأصلي الغير المسبوق، فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على الزمان واسما الفاعل والمفعول عند العمل لكون دلالتهما بحسب الاستعمال دون الوضع وأسماء الأفعال لدلالتها بالوضع الثاني العارض، ويدخل الأفعال المنسلخة لاقترانها بالوضع الأصلي فيكون مفاده في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الأصلي الغير المسبوق فيشمل مالا اقتران لمعناه أصلاً وما له اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وما له اقتران بحسب الوضع العارضي دون الأصلي، ويخرج ما له اقتران بحسب الوضع الأصلي دون العارضي فاندفع ما قيل: إن تقييد عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع الأول مما لا دليل عليه سوى تصحيح الحد ولو جاز ذلك لجاز كل تعريف بالأعم باعتبار تقييده بما يجعله مساوياً وإن نحو: يزيد ويشكر علمين وأسماء الأفعال اسميتها إنما هي باعتبار الوضع الثاني، فاللائق أن يعتبر عدم الاقتران أيضاً بحسب هذا الوضع دون الوضع الأول، فإن فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه والفائدة من وجه آخر. (**قوله: لأن معانيها الخ**) يعني: أن الأفعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني لإنشاء المعاني الحديثة وهي غير مقترنة بالزمان بحسب الوضع الأول، بل المعاني الحديثة الخبرية، وحاصل الجواب: أن المعتبر اقتران المعنى المستقل وهي المعاني الحديثة نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها إنشائية أو خبرية وهي معتبرة في الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع الأول. (**قوله: ولك أن تقول**) في بيان قوله: غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بحيث يطرد الحد وينعكس. (**قوله: بحسب أصل الوضع**) أي: الأصل الذي هو الوضع زاده احتياطاً فإن الاستعمال الشائع يقال له الوضع أيضاً لكنه وضع طار. (**قوله: إذ لا وضع لها بإزاء المعاني الفعلية**) بل استعمل فيها استعمالاً شائعاً بحيث صارت المعاني الوضعية متروكة. (**قوله: على التغليب**) فإن أكثرها أسماء وإن كان بعضها ظروفاً وبعضها جاراً ومجروراً. (**قوله: على أن لا وضع لها بإزاء المعاني الإنشائية**) بل استعملت فيها استعمالاً شائعاً. (**قوله: بعيداً**) في نفسه؛ لأن المتبادر إلى الفهم والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع. (**قوله: كما يقتضيه ظاهر عبارته**) أي: ظاهر عبارة المصنف رحمه الله في تعريفاتها حيث قاله أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، وأفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه وأسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر والماضي، وإنما قال ظاهر لإمكان أن تصرف عن الظاهر بأن اللام ليست صلة للوضع، بل لام الغرض وأن المراد ما كان في الاستعمال. (**قوله: لم يسلك**) أي: الشارح رحمه الله هذا الطريق؛ أي: اعتبار الوضع، بل قيد الوضع بالأول. (**قوله: ولهذا**) أي: لأجل البعد وعدم رضى المصنف رحمه الله لم يجب الشارح رحمه الله أيضاً. (**قوله: بأنها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الأفعال**) بمعنى أنها موضوعة للمعاني المصدرية ومستعملة فيها إلا أنه لما لوحظت معها الأفعال العاملة فيها أطلق عليها أسماء الأفعال بأدنى الملابسة وليست بمعنى الأفعال حتى تنتقض التعريفات بها طرداً وعكساً. (**قوله: ولا بأنها الخ**) أي: لم يجب الشارح رحمه الله أيضاً بأنها موضوعة للصيغ المخصوصة فرويد موضوع للفظ أمهل، وهيهات لصيغة بعد لا لمعانيها. (**قوله: قال الشيخ الرضي الخ**) تأييد لضعف الجواب الأخير. (**قوله: لم يخطر بباله لفظ اسكت**) فعلم أنه ليس موضوعاً للفظه. (**قوله: الذي حملهم**) مع تأديتها

للأفعال الاصطلاحية لا لمعانيها، قال الشيخ الرضي: العربي القح؛ أي: الخالص ربما يقول: صه، مع أنه لم يخطر بباله لفظ اسكت. (قوله: فدخل فيه أسماء الأفعال) الذي حملهم على أن قالوا إنها ليست بأفعال مخالفتها للأفعال صيغة وقبولاً لما لا يقبل الأفعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً. (قوله: نحو: رويد؛ فإنه قد يستعمل مصدراً) نحو: رويد زيد، وهو مصغر أرواد مصدر أرود؛ أي: رفق تصغير ترخيم؛ أي: ارفق رفقاً ولو كان صغيراً قليلاً. (قوله: أو غير صريح) أي: لم يثبت استعماله مصدراً، لكنه يشبه أن يكون مصدراً في الأصل؛ لأنه قام دليل على كونها منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل، وأشبه ما يكون أصلها المصادر للمناسبة بينهما وزناً، ولإلحاقها بأخواتها من نحو: رويد زيد. (قوله: على وزن قوقاة) فأصل هيهات هيهية كقوقية قال قدس سره في الحاشية: الدجاجة تقوقي؛ أي: تصيح قوقاة وقيقاء على وزن فعلل فعللة وفعلالاً. (قوله: نحو: أمامك زيداً) أي: تقدم. (وعليك زيداً) أي: لزم. (قوله: فإنه على تقدير اشتراكه) وهو الراجح على ما قيل من أنه للحال

معاني الأفعال. (قوله: فإنه قد يستعمل مصدراً) في الصحاح وله أربعة أوجه اسم فعل وصفة وحال ومصدر فالأول؛ نحو: رويد عمراً؛ أي: أرود عمراً بمعنى أمهله والصفة؛ نحو: قولك سار سيراً رويداً، والحال؛ نحو: سار القوم رويداً لما اتصل بالمعرفة صار حالاً لها والمصدر؛ نحو قولك: رويد عمر وبالإضافة كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾. (قوله: تصغير ترخيم) أي: بحذف الزوائد. (قوله: لأنه قام دليل)

وأين الدلالة من الإرادة ؟ ولما فرغ من بيان حد الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة[1] به، فقال: «وَمِنْ خَوَّاصِهِ» مُنَبِّهاً[2] بصيغة جمع الكثرة[3] على كثرتها[4] وبـ (مِن) التبعيضيّة[5]، على أن ما ذكره بعض منها. وهي: جمع خاصّة، وخاصّة[6] الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي؛ إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان، أو غير شاملة[7] كالكاتب بالفعل[8] له، فمن خواص الاسم

(١) للمخاطبين بهذا الكتاب. (٢) من الأول الأمر حال من فاعل قال. (٣) يستعمل فوق العشرة. (٤) قيل: عددها يرتقي إلى قريب من ثلثين. عصمت. (٥) بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت متباينة اتصالية. (٦) إنما الاسم. (٧) لجميع الأفراد. (٨) إن الكتابة بالفعل لا توجد في جمع أفراد الإنسان.

حقيقة وللاستقبال مجازاً أو بالعكس. (قوله: ومن خواصه) خبر قدم للاهتمام به أو للقصر أو مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾، ولا يبعد أن يقال: يفهم حينئذ أن المذكور أقل من المتروك. (قوله: منبهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها) التي تتجاوز العشرة قالوا: إنها تبلغ قريباً من ثلاثين. (قوله: وبمن التبعيضية) بقرينة دخولها على الجمع، فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك: هذا من الناس أو من الإنسان، لا يقال: يفهم منه أنه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحاً، لكنه عار عن التنبيه مع أنه لا يصح؛ لأن أقل مرتبة جمع الكثرة عشرة؛ لأنا نقول: لا نسلم لزوم ذلك، ولئن سلم فلا نسلم أن أقل مرتبته العشرة؛ إذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة، ولئن سلم فكثيراً ما يقوم كل منهما

وهو مخالفتها لها صيغة وتصرفاً. (قوله: قدم للاهتمام) ليكون إفادة الاختصاص المستفاد من لفظ الخواص نصب العين، فلا يرد أن الأهمية لا تصير سبباً ما لم يبين وجهها. (قوله: أو للقصر) تأكيداً للاختصاص المستفاد من لفظ الخواص إزالة للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الإضافة في الفعل والحرف على ما يبين في محله. (قوله: أو مبتدأ) بتأويل من بلفظ البعض ولما كان وقوع الحرف وبالتأويل غير شائع أيده بقول صاحب الكشاف، لكن عبارة الكشاف نصاً في ذلك فإنه قال: ومن في من يقول موصوفة كأنه قيل: من الناس ناس يقولون كذا كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ (قوله: ولا يبعد أن يقال يفهم حينئذ) أي: حين جعله مبتدأ أن الخواص المذكورة أقل من المتروكة؛ وذلك لأن كلمة من تكون مأوّلة بلفظ البعض المضاف إلى الخواص والشائع في لفظ البعض المضاف إلى الكل استعماله في الأقل من المتروك بخلاف ما إذا جعل خبراً فإنه حينئذ يكون مفاده كون المذكور كائناً من الخواص على وجه البعضية فتدبر. (قوله: تبلغ قريباً من ثلاثين) من جملتها تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلاً ومفعولاً وموصوفاً وذا حال وتمييزاً ومثنى ومجموعاً ومنادى ومصغراً ومكبراً ومنسوباً ومستثنى ومستثنى منه ومرجعاً للضمير بلا تأويل ومنصرفاً وغير منصرف وإبدال اسم صريح منه والإخبار به مع مباشرة الفعل؛ نحو: كيف كنت والقيام إذا خرجت والتنكير والتعريف والتذكير والتأنيث. (قوله: لكانت ابتدائية اتصالية) وهي ما يكون المجرور بها مبدأ لشيء باعتبار اتصاله به سميت اتصالية لإنبائها عن الاتصال؛ نحو قوله ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»؛ أي:

وَمِنْ خَوَّاصِّهِ دُخُولُ اللاَّمِ

إلى جانب المعنى من حيث إنه مراد المتكلم، وهي ليست بشرط - أي: موقوف عليها - في دلالة اللفظ على المعنى عند الجمهور خلافاً للشيخ الرئيس أبي علي حسين بن عبد الله الشهير بابن سينا؛ فإنه ذهب إلى أن الدلالة موقوفة على الإرادة، واختاره العصام في هذا المقام، فارجع إليه جازماً بأن الحق الذي عليه جمهور المحققين أن الإرادة ليست شرطاً في الدلالة ولا تابعة لها بل للوضع. (قوله: فقال: ومن خواصه) وهي والخصائص بمعنى واحد، لكن الأول أكثر استعمالاً وأشهر، فلذا على الثاني آثر ولم يقل: ومن علاماته؛ لأن العلامة لا تنفك عن ذي العلامة كالرفع للفاعل بخلاف الخاصة كذا قيل فافهم. وقوله: منبهاً الخ؛ أي: منبهاً في أول الأمر على كثرة الخواص وتعددها، فتقديم الخبر للتنبيه المذكور لا للحصر، وقال اللاري: أن عدد الخواص ترتقي إلى اثنين منها التاء المتحركة وياء النسبة والتصغير وكونه تمييزاً ومستثنى ومنادى ومنصرفاً إلى غير ذلك، وتمامه في السيلكوتي. (قوله: جمع خاصة) أي: جمع كثرة للخاصة اسم فاعل أو خاص؛ فإنهما بمعنى واحد، وتأنيثها؛ لكونها حالة الشيء، أو التاء للمبالغة أو النقل، وقيل: هي مصدر بوزن العافية. (قوله: وخاصة الشيء ما) أي: الخاصة في العرف العام ما يختص بذلك الشيء، والباء داخل على المقصور عليه - أعني: ماله الخاصة - وهو الأصل فيقال: خص المال بزيد؛ أي: المال له دون غيره، لكن الشائع في الاستعمال إدخالها على المقصور - أعني: الخاصة - وهذا مبني على تضمين معنى التمييز والأفراد، أو على جعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً في العرف، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ نخصك بالعبادة وهو على المعنى الثاني، وقال قطب الدين التحتاني: الصواب نخص العبادة بك، فخطأ الزمخشري في مقالته، والخطأ في كلام ابن أخت خالته (شرح إيضاح). (قوله: ولا يوجد في غيره) تصريح لما يتضمنه لفظ يختص من جزءه السلبي، قال اللاري: وقيل: النفي راجع إلى القيد فيكون المآل ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره، فالتفسير لكلا معنى الاختصاص؛ أي: الإيجابي والسلبي معاً لا السلبي فقط قاله عصام، والجواب في المنافع فليراجع. وقوله: كالكاتب بالقوة؛ أي: ما من شأنه

مقام الآخر، فذلك مجاز غير عزيز. (**قوله: وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره**) تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبي، وإنما لم يقل: ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره إشارة إلى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي بأخذه فيه، ولم يتحاش عن كون التعريف بأعم؛ لأن المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام، ولك أن تخصص لفظة ما بالخارج المحمول بشهادة المثال، ولا يخفى أن الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الأمر وإطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان

أنت متصل بي ونازل مني منزلة هارون متصلاً ونازلاً من موسى. (**قوله: هذا من الناس أو من الإنسان**) فإن الأولى تبعيضية لكونه بعضاً من الجماعة، والثانية ابتدائية؛ إذ ليس الشخص بعضاً من الطبيعة، بل جزئياً لها والجزئي متصل به الكل خارج منه. (**قوله: لأن أقل مرتبة الخ**) على ما هو المشهور من أن جمع القلة للثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة للعشرة إلى ما لا يتناهى. (**قوله: لا نسلم لزوم ذلك**)؛ لأن التنبيه على فائدة لا ينافي أن يكون له مدخل في إفادة أصل المعنى. (**قوله: إذ لا فرق الخ**) على ما هو رأي المحققين من أن الاختلاف بينهما إنما هو في جانب الكثرة دون القلة فإن الأقل منهما ثلاثة. (**قوله: تفسير لما يتضمنه يختص به الخ**) وفائدته دفع احتمال أن يكون الباء داخلاً على المقصور كما هو الشائع في الاستعمال. (**قوله: وإنما لم يقل الخ**) حتى لا يتوهم الاستدراك ولا يحتاج إلى التفسير. (**قوله: بأخذه فيه**) أي: بأخذ المعنى اللغوي في المعنى العرفي فإنها في اللغة ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره والعرف اعتبر فيه قيداً زائداً وهو كونه خارجاً محمولاً. (**قوله: ولم يتحاش الخ**) دفع لما يرد من أنه إذا كان المعرف الخاصة بالمعنى العرفي يلزم التعريف بالأعم لشموله للفصل ولما يكون خارجاً غير محمول، وحاصل الدفع أن التعريف بالأعم جائز عند المحققين؛ إذ كان المقصود امتياز المعرف عن بعض ما عداه وههنا كذلك؛ إذ المقصود تميز الخاصة عن الجنس والعرض العام فشموله للفصل والعرض الغير المحمول المختص لا يضر؛ إذ المقصود معرفة ما به يتميز الاسم عن الفعل والحرف وكونه خارجاً محمولاً لا مدخل له في ذلك. (**قوله: كما هو ظاهر الأمر**)؛ لأن الأصل في الإطلاق الحقيقة والمعاني اللغوية معان مجازية عند أهل العرف، لكن هذا إنما يتم لو كان ما ذكر من معنى الخاصة عرف النحاة أيضاً كما يشير إليه فرق المصنف رحمه الله في الإيضاح بين الحد والخاصة بأن الحد مطرد ومنعكس دون الخاصة فإنه لا يلزم انعكاسها لجواز عدم شمولها. (**قوله: ويؤيده لفظ الحد**) فإن ذكرها مع الحد قرينة كونه بالمعنى العرفي كلفظ الحد.

«دُخُولُ اللاَّمِ» أي: لام التعريف، ولو قال: دخول حرف التعريف لكان شاملاً للميم في مثل قوله عليه السلام: « لَيْسَ مِنَ امبرّ امْصِيَامٌ، فِي امْسَفَر» لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام وحدها إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه، من[1] أن أداة[2]

(١) يعني آلة التعريف وحرفه.

عدّ المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة، وهي ذكر المبدأ وإرادة المشتق. (قوله: دخول اللام) أي: اللام باعتبار دخولها، وإنما قال ذلك؛ لأن المتبادر من الحكم بالاختصاص أن يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بقرينها. (قوله: أي: لام التعريف) احتراز عن لام الأمر ولام الابتداء، فكأن اللام فيها بدل من المضاف إليه أو للعهد الخارجي والذهني، والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه. (قوله: لكان شاملاً للميم) في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملاً أيضاً لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلاً، فإن القابل للنداء ليس إلا بعض الأسماء. (قوله: في مثل قوله عليه الصلاة والسلام) في جواب حميريّ قال أمن امبر امصيام في امسفر. (قوله: لعدم شهرته) ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز أن تقول: إن الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف. (قوله: وفي اختياره) أي: في ضمن اختياره اللام على حرف التعريف أو في اختياره اللام على

(قوله: لكان عد المذكورات الخ) لعدم كونها محمولات على الاسم. (قوله: وهي ذكر المبدأ) أي: المشتق منه وإرادة المشتق فالمراد مدخول الكلام والجر والتنوين والمضاف والمسند إليه. (قوله: أي: اللام باعتبار دخولها) فسر بذلك؛ لأن المتبادر من عبارة المصنف رحمه الله أن يكون الدخول المضاف إلى اللام خاصة دون اللام لما أن المضاف إليه خارج عن المضاف مع أن اللام والتنوين والجر من خواصه. (قوله: وإنما قال ذلك) أي: دخول اللام ولم يكتف على قوله: اللام مع أنه أخصر وأظهر؛ لأن المتبادر من الحكم باختصاص شيء بشيء أن يكون المختص وصفاً للمختص به ناعتاً له وليس اللام والتنوين والجر مما يتصف به الاسم وإن كانت حاصلة فيه. (قوله: فكان اللام فيها) أي: لام التعريف في قوله: اللام بدل من المضاف إليه كما هو رأي الكوفيين، أو للعهد الخارجي إشارة؛ أي: اللام التي شاع في العرف استعمال اللام مطلقاً فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عداه فإنه يستعمل فيه بإضافة فيقال: لام الابتداء ولام الأمر ولام جواب القسم أو للعهد الذهني؛ أي: فرد مبهم من جنس اللام، وحينئذ تفسير الشارح رحمه الله بلام التعريف بيان اللام الذي هو مختص بالاسم في الواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام فيه؛ فإنه مستعمل في الفرد المبهم. (قوله: لكنه لم يتعرض له) أي: لم يتعرض الشارح رحمه الله لشمول حرف التعريف لحرف النداء لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم عقلاً، فلا حاجة إلى بيان اختصاصه بالاسم فشموله لا يصير داعياً إلى اختياره على اللام. (قوله: أي: في ضمن اختياره الخ) فيكون نكتة أخرى لاختيار اللام على حرف التعريف مرجحة له، وعلى الثاني كلاماً مبتدأ

الكتابة والقوة كون الشيء من شأنه أن يكون وليس بكائن، ويقابله الفعل، وما ذكر ههنا؛ أي: في المتن من الخواص الغير الشاملة كما سيذكره. (قوله: أي: لام التعريف) يشير إلى أن اللام في اللام للعهد الخارجي بإرادة اللام السابقة في كلامهم وهي لام التعريف، أو إنها عوض عن المضاف إليه، الأول مذهب البصريين، والثاني للكوفيين، وإنما احتاج إلى القيد؛ لأنها قد تكون لغير التعريف كلام الأمر والابتداء ولام الجحود والتعجب والقسم وجواب لو إلى غير ذلك. (قوله: شاملاً للميم) أي: المفيد للتعريف؛ وهي لغة حمير ونفر من طي، قال الزجاج: حمير تقلبون اللام ميماً إذا كانت مظهرة[1]؛ كالحديث: «من امبرّ» إلا أن المحدثين أبدلوه في الصوم والسفر، وإنما الإبدال في البر فقط، وربما وقع قلب اللام المدغمة في أشعارهم نحو قوله: يرمي ورائي بامسهم وامسلمة؛ أي: بالسهم والسلمة[2]، ومن حمير من يبدل الهمزة هاء فيقول: هالرجل في الرجل قاله الفاكهي، ونقل في شرح المغني عن بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرمح واركب امفرس، وهذه لغة بعضهم. (قوله: في قوله عليه السلام: «ليس من امبر امصيام في امسفر») كذا رواه نمر بن تولب، وأخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحيح كذا في الشمني، قال الجزائري: وهذا جوابه عليه السلام لرجل من حمير التي هي قبيلة من طي حين سأله: أمن امبر امصيام في امسفر، والمعنى: أمن جملة الإحسان وفعل الخير الصيام في وقت السفر، فأجابه عليه السلام مطابقاً للغته: «ليس من امبر الخ»، وهذا محمول على حال المشقة بأن أجهده الجوع والعطش، وإلا فالصوم مندوب لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وقد صام عليه السلام في السفر ابن ملك وغيره. وقوله: لعدم شهرته؛ أي: واختصاصه ببعض اللغات كما عرفته. (قوله: وفي اختياره اللام) أي: على حرف التعريف وعلى الألف واللام فصلة الاختيار محذوفة للتعميم، وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الشيرازي نشأ بالبصرة ولقب بسيبويه لذكائه ولطافته، أو لاعتياده شم التفاح، وهو الذي صنف الكتاب وقسم الأبواب، وكان قد أخذ النحو عن الخليل، واللغة عن الأخفش،

(١) أي: غير مدغمة، قال ابن هشام: لكن هذه لغة لبعضهم لا لجميعهم ألا ترى أنها في الحديث دخلت في النوعين. (٢) أي: الحجارة.

التعريف هي: اللام وحدها زينت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن. وأما الخليل[1]: فقد ذهب إلى أنها[2] أل كـ (هل)

(١) ابن أحمد أستاذ سيبويه. (٢) أداة التعريف.

الكبير، وناظر الكسائي في مجلس يحيى بن خالد البرمكي فغلب على سيبويه، فخرج إلى فارس مضطرباً، ومات هناك في أيام الرشيد سنة ١٨٠، ويأتي تمام الكلام في بحث إذا المفاجأة. **(قوله: هي اللام وحدها)** وهو الذي ذهب إليه المصنف، والدليل عليه: أن التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامته حرفاً واحداً وهو التنوين وكذا علامة نقيضه؛ لأنه قد يحمل النقيض على النقيض، وبأن الألف قد تسقط في الدرج ولو كانت أصلاً لمنعت من السقوط، ولو سلم جواز سقوطها بناء على أن الاسم الكثير الاستعمال يناسبه التخفيف بحذف أحد حروفه، لكن يجب أن يفوت تعريف مدخولها عند حذفها؛ إذ المركب ينتفي بانتفاء أحد أجزاءه، وأما ثبوتها في يا الله وآ الذكرين فمعارض بحذفها في أكثر منه، مع أن ثبوتها في هذه المواضع لعلة كاملة، أما في يا الله فللمحافظة على التفخيم، وأما في الآية فلالتباس الاستفهام بالخبر. **(قوله: لتعذر الابتداء بالساكن)**؛ لأن اللام زيدت ساكنة مبالغة في الخفة، أو لأن علامة نقيضه، وهو التنكير ساكنة، ولما تركب الاسم منها ومن غيرها تعذر تحريكها؛ لأن اللام إن حركت بالفتح التبست بلام الابتداء، وإن بالكسر فلام الجر، وإن بالضم فيحصل الثقل فيما كثر استعماله، واختاروا الهمزة؛ لأنها التي تزاد عند الحاجة إلى زيادة حرف وفتحت مع أن همزة الوصل مكسورة في أكثر المواضع مبالغة في التخفيف. **(قوله: وأما الخليل الخ)** وهو أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد النحوي البصري الأزدي الفراهيدي نسبة إلى فراهيد؛ علم على بطن من الأزد[1]، مات بالبصرة سنة ١٧٠ وله أربع وسبعون سنة، ولم يكن في العرب بعد الصحابة أذكى منه ولا أجمع، وكان من أزهد الناس وأشدهم تعففاً، وهو أستاذ سيبويه وواضع علم العروض. **(قوله: إلى أنها أل كهل)** أي: على وزن هل بمنزلة قد في الأفعال قالوا والدليل على ذلك أن الشاعر إذا اضطرّ فصلها من الكلمة كما يفصل قد، نحو قوله:

يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا الْـ
مَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهلِ الْحِلَالِ

وقد ذكرنا تمام البحث في موهبة المعبود على المقصود نقلاً عن تصريف ابن جني والمازني، وقال الجزائري: واحتج عليه؛ أي: على أن حرف التعريف أل كهل بأن

(١) قبيلة من اليمن.

الألف واللام، أو الألف هذه للإشارة. (قوله: هي الام وحدها)؛ لأن نقيض التعريف التنكير، ودليله حرف ساكن، فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما. (قوله: زيدت عليها همزة الوصل) مفتوحة مع أنها مكسورة في سائر المواضع؛ لأن الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها. (قوله: إلى أنها ال كهل)وأيضا لو لم يكن

والمبرد: إلى أنها[1] الهمزة المفتوحة وحدها[2]، زيدت اللام للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وإنما اختص دخول حرف التعريف[3] بالاسم لأنه[4] موضوع لتعيين[5] معنى مستقل بالمفهومية يدلُّ عليه اللفظ مطابقةً، والحرف لا يدلُّ على المعنى المستقل بالمفهوميّة، والفعل يدلّ عليه[6] تضمّناً لا مطابقة[7]، وهذه[8] الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم، فإن حرف التعريف لا يدخل على الضمائر، وأسماء الإشارة وغيرها، كالموصولات[9] وكذلك

---

(١) أداة التعريف. (٢) لأن المبرد رأى أنها كثير ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعاني كالاستفهام والنداء. (٣) على مذاهب الثلاثة. (٤) حرف تعريف موضوعه. (٥) نقل عن الأستاذ رحمه الله بأن هذا التعليل لا يخلو عن دور إلا اللهم أن يقال إن هذا. (٦) أي: على المعنى. (٧) فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط. (٨) أعني: حرف التعريف. (٩) كالحرف التعريف.

كهل كان المناسب كسرة الهمزة، وفيه أن عذره قد سبق. **(قوله: إلى أنها الهمزة)** يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف. **(قوله: لأنه لتعيين معنى)** سمعت عن بعض الأفاضل ناقلاً عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري أن اللام الداخلة على اللفظ الذي أريد به معناه؛ لتعيين المعنى المستقل، ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقاً، فإنها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي. **(قوله: يدل عليه اللفظ مطابقة)** هكذا قالوه، وفيه أنه لو أريد بالمطابقة معناها الحقيقي لزم أن لا يدخل اللام على الاسم مستعملاً في معناه المجازي وليس كذلك، ولو أريد بها دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولاً قياسياً اللهم إلا أن يقال: إن

لبيان نكتة اختيار اللام على الألف واللام. **(قوله: إن اللام الداخلة)** بكسر الهمزة لكونه مفعول ناقلاً والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية، ولذا دخل الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف لدلالته عليه. **(قوله: ومنحصرة في الجنس والعهد)**؛ لأنه إن أريد به معناه من حيث هو أو من حيث التحقق في ضمن كل الأفراد أو فرد منه فهي للجنس وإن أريد به حصة معينة من معناه فهي للعهد. **(قوله: كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي)** فإن المراد منه اللفظ وقد خص بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فيه فلا تعيين، وما قيل: إن اللفظ إذا أطلق يحتمل أن يراد به نفسه وأن يراد به معناه فاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي لتعيين أن يراد به اللفظ دون معناه ففيه أن ذلك مستفاد من خارج لا دلالة للام عليه، ولو كان للتعيين لكان للجنس أو للعهد وقد انتفى الأمران ههنا. **(قوله: معناها الحقيقي)** وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له لزم أن لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملاً في معناه المجازي لكونه خلاف وضعه، فإن المعنى المجازي غير ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له. **(قوله: ولو أريد الخ)** أي: لو أريد بالمطابقة ما تكون قصدية لا في ضمن دلالة أخرى سواء كانت على ما وضع له أو غير ما وضع له، قالوا: دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لكون اللفظ مستعملاً فيه مقصوداً منه والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم. **(قوله: لزم جواز دخول الخ)** أي: لزم جواز دخول لام التعريف على الفعل إذا استعمل في مجرد الحدث لكونه معنى مستقلاً مدلوله مطابقة بهذا المعنى. **(قوله: لكن أبى عن دخولها**

حروف المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبأن الهمزة مفتوحة، وقد عرفت الجواب. **(قوله: والمبرد إلى أنها الهمزة)** وهو ضعيف؛ لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله وأضعف منه ما قيل: جاز حذفها مع كونها علامة؛ لأن اللام اللازمة لها تذكرها (نعمه). والمبرد: هو الإمام أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي الأزدي البصري لقب به؛ لتكلمه دائماً بقوله: برد الله من بردني، أو لأنه إذا سئل عن شيء من المسائل يبرده؛ أي: يؤخره إلى ثلاثة أيام ليتأمل في الجواب، وعلى هذا القراءة بكسر الراء مع أن المشهور الفتح، تولد سنة ٢١٠، وأخذ العلوم عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهما، ومات ببغداد سنة ٢٨٦، وله: كتاب المقتضب والروضة والكامل. **(قوله: وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم)** الباء داخلة على المقصور عليه؛ لأن الاسم ذو الخاصة، وفي الشذور: ومن علامات الاسم التي يتميز بها عن قسيميه ال وذلك كالرجل والكتاب والدار، وقول أبي الطيب:

الـخَـيْـلُ وَالـلَّـيْـلُ وَالـبَـيْـدَاءُ تَـعْـرِفُـنِـي
وَالسَّـيْـفُ وَالـرُّمْـحُ وَالـقِرْطَاسُ وَالـقَـلَـمُ

فهذه الكلمات السبع أسماء؛ لدخول ال عليها، فإن قلت: كيف دخلت على الفعل في قول في زوق؟:

مَـا أَنْـتَ بِـالـحَـكَـمِ التُرضَـى حُـكُـومَـتُـه

قلت: ذلك ضرورة قبيحة، واستعمال مثل ذلك خطأ بالإجماع؛ أي: لأنه لا يقاس عليه، وال في ذلك اسم موصول بمعنى الذي. **(قوله: لأنه لتعيين معنى الخ)** هذا التعليل للفاضل الرضي، ونقض بأنه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في الحسن، فإنه لتعيين الذات المعتبرة في مفهوم الحسن ولا نصيب للصفة والنسبة المعتبرتين، وأجيب بأنها في هذه الأمثلة لتعريف الذات الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف، والأظهر أن اختصاص هذه الأمور بالاسم اتفاقي فليس الدليل إلا الإستقراء، ثم إن التعيين أعم من الخارجي والذهني، فيشمل لام العهد الذهني، أو نقول إن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في:

وَلَـقَـدْ أَمُـرُّ عَـلَـى الـلَّـئِـيـمِ يَـسُـبُّـنِـي

وذلك على خلاف وضعه. **(قوله: فإن حرف التعريف لا يدخل الخ)** أي: لئلا يلزم تحصيل الحاصل، والمراد بحرف التعريف اللام بقرينة المقام، فلا يرد أن من حروف التعريف

سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا[١]. «وَ»[٢] منها دخول «الجَرِّ»، وإنما اختص دخول[٣] الجر بالاسم[٤] لأنه أُثِرَ حرفُ الجرّ[٥] في المجرور به لفظاً وفي المجرور به تقديراً[٦]، كما في الإضافة المعنويّة[٧]، ودخول حرف الجر لفظاً أو تقديراً[٨]، يختص بالاسم لأنه لإفضاء[٩] معنى الفعل إلى الاسم، فينبغي أن يدخل الاسم ليفضي[١٠] معنى الفعل إليه[١١]، وأما الإضافة[١٢] اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي أن لا تخالف[١٣] الأصل، بأن[١٤] تختص بما يخالف ما يختصُّ به الأصل[١٥] - أعني[١٦]: الفعل - أو تزيد عليه[١٧] بأن تعم الاسم[١٨] والفعل. «وَ» منها[١٩]

(١) أي: في المتن. (٢) أي: ومن خواص الاسم. (٣) أي: لحوق الجر. (٤) لئلا يلزم تخلف الأثر عن المؤثر. (٥) وجيه الهدى. (٦) نحو: غلام زيد في تقدير غلام لزيد. (٧) فإن الجر في المفعولية أثر حرف الجر بحرف الجر نحو مررت بزيد. (٨) أي: حرف الجر. (٩) أي: الإيصال مثل مررت بزيد. (١٠) أي: ليوصل. (١١) أي: إلى الاسم. (١٢) لا يكون المضاف إليه في المعنوية لا فاعلاً. (١٣) حط رمى لفظ الفرع. (١٤) قيد إلى المنفي في بيان للمخالفة. (١٥) أي: الإضافة المعنوية. (١٦) تفسير مما الأولى. (١٧) أي: المعنوية. (١٨) لفظة الفعل. (١٩) أي من خواص الاسم.

حرف النداء مع أنه يدخل عليها فتبصر، وقدر المضاف في قوله: ودخول الجر إشارة إلى أن الجر ههنا بمعنى أثر العامل؛ أي: الكسر لا معناه المصدري، وقوله: لفظاً حال من ضمير به، وكذا قوله: تقديراً؛ أي: حال كونه ملفوظاً أو مقدراً. (قوله: كما في الإضافة المعنوية) وهي الإضافة إلى غير معموله المفيدة تعريفاً أو تخصيصاً، وفي العامل في المضاف إليه بهذه الإضافة خلاف، فمنهم من قال: إنه الحرف المقدر واختاره الشارح نظراً إلى أن معناه في الأصل هو الموقع للإضافة بين الفعل والمضاف إليه؛ إذ أصل غلام زيد، غلام حصل لزيد، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأصل الحرف، ولا ينكر عمل حرف الجر مقدراً، ومنهم من قال: إن عامل الجر هو المضاف واختاره الرضي، فقال: لأن حرف الجر كشريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد، فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بوساطة الأول فهو الجار بنفسه، ومنهم من ذهب إلى أن العامل هو معنى الإضافة، وخير الأمور أوسطها، أما الأول: فبعيد من جهة أن الحرف وإن كان موقع الإضافة في الأصل إلا أن الموقع لها بالفعل إنما هو الاسم المضاف، وأما الثالث: فلأن صاحبه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل. (قوله: وأما الإضافة اللفظية) جواب عما يقال: إن دخول الجر بالاسم في الإضافة اللفظية ليس أثر حرف الجر فلا يتم الدليل، والجواب ظاهر. وقوله: أن لا يخالف حامل للضمير العائد إلى الفرع، فقوله: الأصل منصوب وعبارة عن الإضافة المعنوية. (قوله: بأن يختص الخ) تصوير للمنفي؛ أعني: المخالفة؛ أي: بأن يختص الفرع بما؛ أي: بفعل يخالف؛ أي: يقابل ما؛ أي: اسماً يختص بذلك الاسم، الأصل؛ أي: المعنوية، وقوله: أعني: الفعل، تفسير للموصول الأول، وكتب على هذه العبارة بعض الناظرين ما ملخصه، قوله: فينبغي أن لا يخالف الأصل؛ يعني: أن الإضافة اللفظية فرع المعنوية، فهي أصل لها ومختص بالاسم فينبغي أن لا يخالفه الإضافة اللفظية؛ لأنه

وَالجَرُّ

هذا التعليل وإن اقتضى جواز دخولها عليه لكن أبى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم، فإن كلتا حالتيه مصححة، أو يقال: لا يصح تجريد الفعل عن النسبة. (قوله: وكذلك سائر الخواص الخمسة) اعلم أن تلك الخواص كما أنها ليست شاملة ليست أكثرها خاصة حقيقية، بل إضافية لوجودها في غير الاسم إذا لم يرد به معناه، نعم إذا أريد به المعنى لا يوجد فيه، ولذلك طوي بيان الاطراد

الخ) يعني: أن الاستعمال المجازي فرع للاستعمال الحقيقي والاستعمال الحقيقي للفعل يأبى عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقي غير مستقل فكذا الاستعمال المجازي بخلاف الاسم فإن كلتا حالتيه على السواء لكون معناه الحقيقي والمجازي مستقلاً. (**قوله: أو يقال الخ**) يعني أن فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلي غير صحيح في الاستعمال ومادة النقض يجب أن تكون موجودة. (**قوله: ليست أكثرها الخ**) إنما قال لذلك؛ لأن الإضافة بمعنى كونه مضافاً بتقدير حرف الجر خاصة حقيقية. (**قوله: إذا لم يرد به معناه**) سواء أريد به مجرد اللفظ فقط؛ نحو: اللام على كرواشد الهل أو اللفظ من حيث دلالته على معناه؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾؛ أي: هذا القول من حيث دلالته على معناه. (**قوله: ولذلك**) أي: لعدم كونها حقيقية طوى بيان إطرادها بأن يقول كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم ولعدم كونها شاملة طوى بيان انعكاسها بأن يقول كلما انتفت تلك الخواص انتفى الاسم ففي كلامه نشر على غير ترتيب اللف. (**قوله: لاختصاص كونه موصوفاً الخ**) فإن الموصوف وذا الحال في الحقيقة يكون مسنداً إليه للصفة والحال والمفعول به مسند إليه للفعل المبني للمفعول والتمييز عن النسبة مزال عن الفاعل أو المفعول، فلا يصلح لشيء منهما إلا ما يصلح أن يكون مسنداً إليه. (**قوله: وأيضاً لتلك الخواص الخ**) أي: لأكثرها وهي ما عدا الجر فإن للتعريف باللام والإضافة والتكير الذي هو مدلول التنوين دواعي تقتضي إيرادها، وكذا للإسناد إليه من كونه فاعلاً ومبتدأ أو مذكوراً ومتروكاً مقدماً ومؤخراً إلى غير ذلك والمزايا جمع مزية كبقية الفضيلة. (**قوله: أراد بالجر الخ**) أي: الجر إما اسم بمعنى الحركة والحرف الدال على كون الشيء مضافاً إليه فيكون معطوفاً على اللام، أما مجروراً حملاً على لفظه أو

دخول «التَّنوِيْنِ» بأقسامه[١] إلاّ تنوين[٢] الترنم، وسيجيء في آخر الكتاب - إن شاء الله تعالى - تعريفه وبيان أقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما[٣] عدا تنوين الترنم به[٤] وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به[٥].

«وَ» منها[٦] «الإِسْنَادُ[٧] إِلَيْهِ» هو[٨] بالرفع عطف على (دخول)

(١) أي: الخمسة. (٢) فالاستثناء متصل والكلام موقف تام فينعي. (٣) أي: التنوين. (٤) أي: بالاسم. (٥) أي: بالاسم. (٦) أي: من خواص الاسم. (٧) لما فرغ من خواص اللفظ شرع إلى الخواص المعنوية. (٨) أما معناه الحقيقي وهو الذكر ا.هـ.

والانعكاس، ثم اعلم أنه اختار هذه الخمس؛ لأن كلاً منها متضمن لخواص كثيرة، فإن اللام متضمنة لأنواع التعريف، والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة، والتنوين لاختصاص أصنافه ومعانيها، والإضافة لاختصاص كونه مضافاً ومضافاً إليه، والتعريف والتخصيص والتخفيف والإسناد إليه لاختصاص كونه موصوفاً، وذا حال ومفعولاً ومميزاً وأيضاً لتلك الخواص خواص، ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني لا توجد في غيرها من الخواص. **(قوله: ومنها دخول الجر)** أراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الإضافة إليه وحينئذ يكون عطفاً على اللام لفظه أو محله، ولو أريد بالجر مصدر جر مجهولاً كان عطفاً على دخول اللام وقس عليه التنوين، وإنما قدم الجر على التنوين مع أن بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل؛ لأنهما إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخراً عنه في الوجود، وأما تقديم اللام عليهما؛ فلأن الصدر موقعها، وأما تقديم الثلاثة على ما بقي؛ فلأنها لفظية وهي أظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص، وأما تقديم الإسناد على الإضافة؛ فلأنه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة. **(قوله: لأنه أثر حرف الجر)** أي: حرف أثره الجر، أو حرف يجر معنى الفعل إلى الاسم، ويعضد الأول حرف الجزم. **(قوله: وأما الإضافة اللفظية)** أي: أما الجر الذي ليس أثر حرف الجر كما في الإضافة اللفظية؛ فلأنها فرع للمعنوية، أو لأنه لا يكون إلا فيما كان فاعلاً أو مفعولاً، والفعل والحرف لا يكونان كذلك. **(قوله: بأن يختص)**

مرفوعاً حملاً على محله لكونه فاعلاً للدخول، وأما مصدر مبني للمفعول؛ أي: كون الشيء مجروراً فيكون مرفوعاً معطوفاً على الدخول. **(قوله: وقس عليه التنوين)** يعني: هو إما اسم بمعنى النون الساكنة التي تتبع حركة الآخر فيكون معطوفاً على اللام، وإما مصدر بمعنى كون الشيء منوناً فهي عطف على الدخول. **(قوله: أي: حرف أثره الجر الخ)** يعني: أن الجر إما بالمعنى الاسمي أو بالمعنى المصدري. **(قوله: حرف الجزم)** فإنه حرف أثره الجزم، وأما الجزم بالمعنى المصدري فهو بمعنى القطع. **(قوله: أي: إما الجر الذي الخ)** قدر ذلك؛ لأن قوله: وأما الإضافة اللفظية جواب سؤال يرد على قوله: لأنه أثر حرف الجر الخ من أنه إنما يدل على اختصاص الجر الذي هو أثر حرف الجر لا اختصاص الجر مطلقاً، ولا شك أنه لا يتم بدون ذلك التقدير، وحاصله: أن الجر الذي ليس أثر حرف الجر لا يكون إلا في الإضافة اللفظية وهي فرع المعنوية، واختصاص الأصل يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف الفرع الأصل. **(قوله: بيان للمخالفة)** لا لنفي المخالفة. **(قوله: أن يختص الخ)** فالمراد بما يخالف ما يقابل وبما يختص به الأصل الاسم؛ لأنه الذي تختص به الإضافة المعنوية وذلك المقابل منحصر في الفعل؛ لأن الحرف لعدم كون معناه

وَالتَّنْوِيْنِ[١]، وَالإِسْنَادُ إِلَيْهِ،

(١) أي: ومن خواص الاسم دخول التنوين بأقسامه الأربعة.

أصلها بأن يختص بالفعل المخالف للاسم الذي يختصه ذلك الأصل، فقوله: بما يخالف متعلق بيختص، وما موصولة عبارة عن الفعل، وقوله: ما يختص به مفعول يخالف، وما موصولة عبارة عن الاسم، وقوله: أعني: الفعل، تفسير للموصول الأول، وقوله: أو يزيد عليه[١] منصوب معطوف على صلة أن يختص في قوله: بأن يختص والمحصول أن مخالفة الأصل إليه يكون بطريقين؛ إما بالاختصاص بما يخالف، أو الزيادة عليه بأن يعم الاسم والفعل، انتهى. **(قوله: دخول التنوين)** اسم للنون الساكنة بقرينة الدخول، وأقسام التنوين خمسة: تنوين تمكن، وتنكير، ومقابلة، وعوض، وترنم، ومنه[٢] الغالي، وابن هشام وبعض الأعلام أنهى الأقسام إلى عشرة كاملة، كما قيل:

أَقْسَامُ تَنْوِيْنِهِمْ عَشْرٌ عَلَيكَ بِهَا
فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِزَا
مَكِّنْ وَعَوِّضْ وَقَابِلْ والمنكّر زِدْ
رَنِّم أو احْكِ اضطرِرْ غَالٍ وما هُمِزَا

(قوله: إلا تنوين الترنم) فإنه غير مختص بالاسم، بل مختص بالشعر ويجمع مع اللام ويكون في الاسم والفعل والحرف، فمن دخوله في الاسم والفعل قوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ
وَقُوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

ومن دخوله في الحرف قوله:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ
كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وإِنْنْ

وكذا تنوين الغالي؛ نحو:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ

ونحو:

تروحُ مِنَ الحَيِّ أم تَبْتَكِرْنْ

ونحو: وكأن قدن، ثم إن الترنم: التغني والترجيع بالصوت،

(١) وقيل: الظاهر أنه معطوف على أن لا يخالف الأصل؛ أي: ينبغي أن لا يزيد على الأصل بأن يعم.

(٢) يعني: أن ابن يعيش جعل تنوين الغالي من نوع تنوين الترنم زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أغن، وأما الأخفش والعروضيون: فقد جعلوه قسماً سادساً زائداً على الخمسة غير الترنم.

لا على مدخوله[1]، لأن المتبادر من الدخول الذكر في الأول[2] أو اللحوق بالآخر، وكلاهما منتفيان[3] في الإسناد[4] وكذا في الإضافة. والمراد به[5] كون الشيء المسند إليه، وإنما

(١) وهو اللام. (٢) يعني: أن يكون مذكوراً في الكلمة. (٣) تشير إلى أن همزة أفعل للصيرورة مثل مشى الرجل. (٤) ليس الإسناد علامة لفظية لا في الأول ولا في الآخر. (٥) بإسناد إليه.

يقال: ترنم إذا رجع صوته، صحاح، وفي الامتحان: ترنم بكذا؛ أي: رفع صوته مطرباً ومغنياً، سمي به؛ لأنه تنوين محصل للترنم، وعن سيبويه أنه جيء به لقطع الترنم، والغالي: من الغلو وهو تجاوز الحد، سمي به؛ لتجاوز حد الوزن، واعلم أن تنوين الترنم يدخل القوافي المطلقة[1] بدلاً عن حرف الإطلاق؛ أعني: الواو والياء والألف، وكذا يلحق الصدور المقفاة أو المصرعة، وإن الغالي يلحق القوافي المقيدة؛ أي: التي يكون رويها ساكناً غير حرف لين. **(قوله: على وجه يظهر)** أي: به وجه اختصاص ما عدا تنوين الترنم من الأقسام بالاسم، فقد قالوا في بيان وجه الاختصاص: أن تنوين التمكن؛ لتمكن مدخوله؛ أي: لتقرره وأصالته في الإعراب الذي لا يوجد في الحرف أصلاً، وفي الفعل أصالة، وأن تنوين التنكير؛ لتنكير المعنى المطابقي المستقل، وهو لا يوجد في غير الاسم، وأن تنوين العوض عن المضاف إليه يختص بما يختص به الإضافة، وأن تنوين المقابلة كان في مقابلة نون الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد في غير الاسم. **(قوله: لا على مدخوله)** فلذا لم يقل ههنا ومنها دخول الإسناد إليه كما قال فيما سبق. وقوله: كلاهما منتفيان في الإسناد؛ أي: لأنه أمر معنوي لا لفظي، والدخول واللحوق من عوارض الألفاظ. **(قوله: والمراد به كون الشيء مسنداً إليه)** يعني: أن ضمير إليه راجع إلى الشيء لا إلى الاسم حتى يرد أن الاختصاص حينئذ معلوم عقلاً فلا يفيد الخبر، وعبارة الهندي هكذا، والإسناد إليه؛ أي: إلى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من إليه المختص به عقلاً، فيفيد الخبر، انتهى. وعلى هذه العبارة الهندية تعليقات لغير واحد من الفضلاء منهم كمال باشا زاده حيث قال: قوله: أي: الاسم، وعلم أنه لما عاد الضمير في إليه إلى الاسم كان معنى قوله: ومن خواصه الإسناد إليه، كون الاسم مسنداً إليه من خواص الاسم، فورد عليه أن هذا الحكم ضروري غير مفيد أصلاً، فأجاب بقوله: والحكم عليه - أي: حكم المصنف - على الإسناد إلى الاسم بالخصوص؛ أي بكونه مخصوصاً بالاسم بقوله: ومن خواصه الإسناد إليه باعتبار الطبيعة النوعية؛ أي: باعتبار مطلق نوع المسند إليه دون الصنفية؛ أي: لا باعتبار صنف المسند إليه من الاسم المستفادة تلك الصنفية من إليه حيث عاد الضمير فيه إلى الاسم المختص ذلك الصنف المأخوذ في ضمن العنفية، وفي بعض النسخ: المختصة به؛ أي: بالاسم عقلاً، فيفيد الخبر ويندفع الإشكال هذا، ومنهم الفاضل البهشتي حيث قال: قوله: أي: الاسم، فورد عليه أن المآل بواسطة العطف إسناد

(١) وهي التي أطلقت عن السكون بأن كانت متحركة.

بيان للمخالفة بأنها متصورة على وجهين؛ أحدهما: أن يختص بقسم مقابل للاسم، وهو الذي يختص به الإضافة المعنوية، وذلك القسم المقابل ليس إلا الفعل؛ لأن الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لأن يضاف إليه شيء، وثانيهما: أن يزيد على الاسم؛ أي: على الأصل الذي يختص بالاسم بأن الخ؛ أي: يعمم الاسم فهو مقابل قوله: أن يختص الخ؛ لأنه في تأويل أنه لا يشمل الاسم ولا يعمه بأن يدخله والفعل. **(قوله: والمراد به كون الشيء مسنداً إليه)** لا كون الاسم مسنداً إليه كما يقتضيه سياق الكلام، وإلا لخلا الحكم عن الفائدة، وتوجيه ذلك أن الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه، فكأنه قال: والإسناد إلى نوع الاسم ومطلقه، وفائدة هذا الأداء أنه أخصر من أن يقال كون الشيء مسنداً إليه، وأن لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص، وهو الشيء، أو أن الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الإضافة، ثم يعتبر الإضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته أن معناه علامة الرجل اللحية، واللحية: مضافة إليه مختصة به، فالإضافة لتأكيد الحكم فكذا نقول مهنا: أن معناه من خواصه الإسناد إلى شيء وذلك الشيء هو الاسم، وبالجملة يجب أن ينظر إلى المطلق حتى يكون الحكم مفيداً سواء كان ذلك النظر قبل النظر إلى خصوص المضاف إليه أو بعده، والقول يرجع الضمير إلى الشيء المركوز في الطباع أو إلى اللفظ بعيد.

ملحوظاً بذاته غير صالح لأن يكون مضافاً إليه فضلاً عن أن يختص به نوع من الإضافة فلذا فسره بالفعل. **(قوله: كما يقتضيه سياق الكلام)** في حد الاسم وضمير خواصه راجع إلى الاسم بخصوصه. **(قوله: وإلا لخلا الحكم)** أي: وأن لا يكون المراد كون الشيء مسنداً إليه، بل يكون الاسم مسنداً إليه لخلا الحكم عليه بكونه من الخواص عن الفائدة ضرورة أن كون الاسم موصوفاً بصفة مختصة به. **(قوله: وتوجيه ذلك)** أي: كون المراد به كون الشيء مسنداً إليه مع أن الضمير راجع إلى الاسم وجهان حاصل الأول أن الحكم على الشيء الواحد يختلف بحسب اختلاف العنوان فإن حكم على زيد باعتبار أنه إنسان بالحيوانية كان لغواً، وإن حكم عليه باعتبار أنه جسم كان مفيداً فكذا الحكم بالاختصاص على الإسناد إليه ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه، بل باعتبار ملاحظته بما هو أعم منه كالكلمة والشيء مثلاً، وحاصل الثاني ملاحظة الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الإسناد إلى ضمير الاسم وحينئذ يكون اعتبار هذه النسبة لتأكيد الحكم بالاختصاص كما في القول المشهور علامة الرجل لحيته. **(قوله: وبالجملة)** أي: مجمل الوجهين وخلاصتهما أنه يجب أن ينظر حالة الحكم بالاختصاص إلى مطلق الاسم ونوعه لا إلى خصوصه حتى يكون مفيداً سواء كان ذلك النظر والملاحظة قبل ملاحظة الإضافة فيكون الحكم مقدماً على الإضافة في الملاحظة كما في الوجه الثاني أو بعد ملاحظة الإضافة إليه كما في الوجه الأول. **(قوله: بعيد)**؛ لأنه خروج عن السوق.

اختص هذا المعنى[١] بالاسم لأن[٢] الفعل وضع لأن يكون أبداً[٣] مسنداً فقط، فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه. «وَ» منها : «الإِضَافَةُ» أي: كون الشيء مضافاً، بتقدير حرف الجر[٤] لا بذكره لفظاً[٥]. ووجه اختصاصها[٦] بالاسم اختصاص لوازمها[٧] من التعريف والتخصيص[٨] والتخفيف به[٩]. وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء

(١) أي: كون الاسم مسنداً إليه. (٢) اللام للغرض. (٣) في الأزمان كلها. (٤) كخاتم فضة. (٥) أي: حال كون الحرف ملفوظاً. (٦) أي: لإضافته. (٧) أي: لإضافته. (٨) إن كان المضاف إليه. (٩) في اللفظية.

وَالإِضَافَةُ،

الشيء إلى الاسم من خواص الاسم، فهذا لغو من الكلام، فأجاب عنه بقوله: والحكم عليه؛ أي: على الإسناد إليه بالخصوص؛ أي بكونه خاصة للاسم باعتبار الطبيعة النوعية للاسم المتناول للمسند والمسند إليه دون الطبيعة الصنفية: وهي قسم المسند إليه المستفادة صفة للطبيعة الصنفية من لفظ إليه المختص وصف لقوله: إليه، وضمير به راجع إلى الصنف والجار داخل على المقصور، وملخصه: أن المراد إسناد الشيء إلى صنف الاسم من خواص نوع الاسم فلا لغو كما إذا قيل: سواد الحبشي خاصة لنوع الإنسان، فيفيد الخبر هذا ما سنح لي في هذا المقام؛ انتهى. وقد وجدت تعليقات ثلاثاً أخرى على هذه لكن تركتها خوفاً عن الإطالة، والعاقل يكفيه الإشارة. **(قوله: لأن الفعل)** أي: جنسه وضع؛ أي: باعتبار معناه التضمني؛ أعني: الحدث ففيه استخدام، وقوله: وضع لأن يكون الخ؛ أي: لهذا الغرض بخلاف الاسم؛ فإنه وضع لأن يكون تارة مسنداً وتارة مسنداً إليه. **(قوله: أي: كون الشيء مضافاً)** يعني: لا مضافاً إليه كما سيصرح به، وفي التفسير إشعار بأن الإضافة مصدر مبني للمفعول كما أن الإسناد كذلك، وأراد بالإضافة مطلقها؛ أي: معنوية أو لفظية، فقوله: مضافاً؛ أي: حقيقة أو صورة كما في اللفظية، وقوله: لا بذكره لفظاً؛ أي نحو: مررت بزيد، وسيأتي تمامه في المجرورات. **(قوله: أو وجه اختصاصها)** بالاسم دون الفعل أنه لا يحتاج إليها؛ لأن تلك اللوازم على الكلمة، والفعل لا يحتاج إلى هذه الزوائد لإفادة الفعل بدونها. **(قوله: اختصاص لوازمها)** أي: لوازم مطلق الإضافة فإن من لوازم المعنوية التعريف والتخصيص؛ كغلام زيد وغلام رجل، وهما من خواص الاسم ومن لوازم اللفظية التخفيف، وهو إما بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه؛ أعني: نوني التثنية والجمع والتنوين لا يدخل الفعل كما عرفت، وكذا لا يثنى ولا يجمع حتى يحذف نونه، وأما نحو: يضربان ويضربون فهو تثنية وجمع للضمير الفاعل دون الفعل. **(قوله: من التعريف والتخصيص)** فيه أن تعريف الحدث وتخصيصه بمعنى تقليل الاشتراك متصور في الفعل، ووضعه لمطلق الحدث لا ينافي ذلك؛ لأن رجلاً موضوع لمبهم، ثم عين بدخول اللام وهذا كالصفات، فإنه دخل عليه حرف التعريف؛ لتعيين الذات التي هي جزء معناه، وأما التخفيف فقد يكون بحذف الضمير وهو

(قوله: لأن الفعل) يعني: أن العرب لاحظت معنى الفعل منساقاً إلى أمر مرتبطاً به لا غير بخلاف معنى الاسم؛ فإنه لاحظته لا على وجه منساق إلى شيء أو منساق إليه شيء فلذا كان صالحاً للمتقابلين. **(قوله: من التعريف والتخصيص)** المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الأفراد، ولا يراد بالفعل إلا الطبيعة فلا يقبل التخصيص، وفيه تأمل لجواز أن تقول: ضرب يوم مريداً به نفس الطبيعة، ولا شبهة في أن هذه الإضافة للتخصيص، ولا يخفى أن هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال، فإن قلت: جريانه فيه باعتبار معناه المصدري، وهو معنى اسمي فلم يوجد إلا في الاسم، قلنا: المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر أو الفعل صالح لذلك القيد، وكيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو

(قوله: يعني: إن العرب لاحظت الخ) بدليل أنهم لا يستعملوهما إلا كذلك. **(قوله: والمراد بالتخصيص الخ)** لا التقييد حتى يرد أن الفعل أيضاً قابل للتخصيص بالمفعول والظرف والحال وغيرها. **(قوله: إلا الطبيعة الخ)** أي: المفهوم من حيث هو والمفهوم من حيث هو بمنزلة الجزئي الحقيقي لا يلاحظ معه الأفراد؛ لأنها فرع اعتبار التحقق ولذا قال الفقهاء إن لا آكل لا يقبل التخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا آكل أكلاً، وقال المنطقيون: إن القضية الطبيعية بمنزلة الشخصية. **(قوله: فلا يقبل التخصيص)** أي: بالمعنى المذكور **(قوله: وفيه تأمل)** أي: في كون المراد من التخصيص ههنا ما ذكر تأمل؛ لأنه يجوز إضافة المصدر الدال على مجرد الحدث إلى النكرة فلو كان المراد بالتخصيص ما ذكر لزم أن لا تكون هذه الإضافة مفيدة للتخصيص لعدم إفادة تقليل الاشتراك؛ إذ لا اشتراك في الطبيعة مع أنه لا شبهة في أن هذه الإضافة للتخصيص لكونه إضافة معنوية إلى النكرة، وقد صرحوا بأنها تفيد التخصيص، فعلم أن المراد من التخصيص الذي هو فائدة الإضافة أعم من تقليل الاشتراك والتقييد، ولا خفاء في وجود هذا النوع من التخصيص في الفعل، فلم يصح أن فائدة الإضافة مختصة بالاسم مطلقاً. **(قوله: إن قلت جريانه فيه الخ)** إثبات لاختصاص مطلق التخصيص بالاسم بأن جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل إنما هو باعتبار معناه المصدري؛ لأنه القابل للتقييد بالظرف والحال دون معناه المطابقي، وهو معنى اسمي لكونه مدلولاً مطابقياً للمصدر تضمنياً للفعل فلم يوجد هذا النوع إلا في الاسم فصح اختصاص التخصيص مطلقاً بالاسم، وحاصل الجواب:

متصور في الفعل، فتدبر. **(قوله: وإنما فسرنا الإضافة الخ)** فإن الظاهر يقتضي تفسيره بأمر عام شامل للمضاف والمضاف إليه وملاحظة ما يأتي من المصنف من قوله: والجر علم الإضافة يقتضي تفسيرها بالثاني للموافقة، فالعدول عنهما للفائدة المذكورة. **(قوله: لأن الفعل أو الجملة قد يقع)** وفي نسخة: لأن الفعل والجملة قد يقعان، والنسخة الأولى هي الظاهرة؛ لأن هذا إشارة إلى الخلاف الواقع فيه، فذهب المصنف وجماعة إلى أن المضاف هو الفعل وذهب آخرون إلى أنه هو الجملة، واختاره نجم الأئمة حملاً للمضاف إليه في هذا الباب على المضاف إليه في قولك: زمن الحجاجُ أمير، فإنه الجملة بالاتفاق.

المدلول عليه بالفعل؟ وأيضاً لو صح ذلك لم يصح النقض الآتي بمررت بزيد، فإن الربط المدلول عليه بالباء ليس إلا بين المرور وزيد. **(قوله: والتخفيف به)** وذلك بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في أخويه، وأما الحسن الوجه فمحمول عليه طرداً للباب. **(قوله: وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء مضافاً)** أي: لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف إليه جميعاً، وإنما لم تجعله في مقابلة كون الشيء مضافاً إليه؛ إذ لا دليل على تقدير إليه، والعطف على الإسناد بعيد، ولقوله قدس سره: فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً؛ ولأن المصنف ردّد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال: والإضافة كذلك؛ يعني: من الخواص إلا أنه لم يرد بها الإضافة مطلقاً فإن أسماء الزمان تضاف إلى الفعل، وإنما أراد المضاف أو أراد الجميع؛ لأنه إنما يضاف إلى الفعل بتأويل المصدر انتهى، إن قلت: كيف يصح إرادة الجميع من الإضافة؟ قلنا: لا شبهة في أنا نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة إلى طرف وتارة إلى آخر، فلعله يدعي أنها يجوز أن تتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وأن لفظة الإضافة موضوعة لها، أو يدعي أن إطلاق الإضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه، وحمل الجميع على إرادتها على سبيل البدل بعيد. **(قوله: لأن الفعل أو الجملة)** إشارة إلى اختلاف

أنا لا نسلم أنه لم يوجد إلا في الاسم وإنما يتم ذلك لو لم يقبل ذلك المعنى المصدري التقييد بالظرف والحال إلا في قالب المصدر، وليس كذلك؛ فإنه قابل له في قالب الفعل أيضاً، كيف لا يكون كذلك والحال أنه حال كونه مدلولاً للفعل مقيد بالزمان الذي هو مدلوله. **(قوله: ليس إلا بين المرور وزيد)** والمرور معنى اسمي فلم توجد الإضافة بواسطة حرف الجر لفظاً إلا في الاسم فلا حاجة إلى التقييد بتقدير حرف الجر. **(قوله: وأما الحسن الوجه الخ)** فإن الإضافة فيه متحققة مع عدم إفادتها التخفيف بحذف التنوين، أو ما يقوم مقامه؛ لأن سقوط التنوين فيه بواسطة اللام. **(قوله: لا بمعنى ناعت الخ)** أي: بمعنى يصح أن يؤخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوباً أو منسوباً إليه. **(قوله: وإنما لم نجعله الخ)** على صيغة المتكلم؛ أي: إنما جعلنا كون الشيء مضافاً في عبارة الشارح رحمه الله في مقابلة العام ولم نجعله في مقابلة كونه مضافاً إليه؛ إذ عبارة المصنف رحمه الله لا تساعد هذا المعنى حتى يحتاج إلى الاعتذار عنه؛ لأنه محتاج إلى تقدير إليه ولا دليل على تقديره. **(قوله: والعطف الخ)** جواب ما يتوهم من أنه يجوز أن يكون قوله: والإضافة معطوفاً على قوله: والإسناد، فيكون لفظ إليه متعلقاً بهما، وإنما قال: بعيد؛ لأن الظاهر حينئذ تأخير إليه عنهما. **(قوله: ولقوله قدس سره الخ)** عطف على قوله: إذ لا دليل على الخ؛ أي: لاحتياجه إلى تقدير إليه؛ ولقوله قدس سره الخ حيث جعل الإضافة بتقدير حرف الجرّ مطلقاً أعم من كونه مضافاً ومضافاً إليه من خواص الاسم. **(قوله: ولأن المصنف رحمه الله)** دليل ثالث على جعله في مقابلة المعنى العام؛ يعني: أنه مرضي للمصنف رحمه الله حيث فصل عبارة المفصل على وجه الترديد بهذين الاحتمالين فقال: وإنما أراد المضاف أو أراد الجميع، ولم يقل: أو أراد كونه مضافاً إليه. **(قوله: إن قلت: كيف تصح إرادة الجميع)** أي: كونه مضافاً ومضافاً إليه من لفظ الإضافة؛ فإنه لا يجوز استعمال لفظ واحد في معنيين سواء كانا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين، وحاصل الجواب: أن إرادة الجميع منه مبني على استعماله في معنى يشملهما إما على سبيل الحقيقة بأن يكون لفظ الإضافة موضوعاً لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين، وإما على سبيل عموم المجاز بأن يراد منه ما يطلق عليه الإضافة. **(قوله: لا شبهة في أنا نجد الخ)** إذ لا شك أن بين غلام وزيد حالة مخصوصة؛ أي: ارتباط بواسطة حرف الجر منتسبة تارة إلى غلام ويعبر عنه بكونه مضافاً، ومنتسبة تارة إلى زيد ويعبر عنه بكونه مضافاً إليه. **(قوله: فلعله)** أي: فلعل المصنف رحمه الله يدعي أن تلك الحالة يمكن تصورها مجردة عن خصوصية الطرفين بأن يلاحظ من حيث إنه ارتباط بين الطرفين بواسطة حرف الجر من غير نظر إلى خصوصية كونه منسوباً ومنسوباً إليه، وإنما قال: يدعي؛ لأن تصورها مجرّد فرع أن تكون الحالة المقيسة إلى طرف متحدة بالماهية بالحالة المقيسة إلى طرف آخر، وهو ممنوع؛ لجواز اختلافهما بالماهية بحيث لا يكون بينهما اشتراك لا في مجرد لفظ الإضافة. **(قوله: وإن لفظة الخ)** عطف على أنها؛ أي: يُدعى أن لفظة الإضافة موضوعة بتلك الحالة المجردة عن الخصوصية، وهذا أيضاً مجرد دعوى؛ إذ المتبادر من لفظ الإضافة من غير لفظة إليه الحالة المقيسة إلى أحد الطرفين؛ أعني: المضاف لا ما يشملهما والمتبادر علامة الحقيقة. **(قوله: أو

مضافاً(١)، لأن(٢) الفعل والجملة قد(٣) يقع مضافاً إليه، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ وقد يقال هذا(٤) بتأويل المصدر(٥) أي: (يَوْمَ نَفْعُ(٦) الصَّادِقِيْنَ)، فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً تختص(٧) بالاسم وإنما قيدناها(٨) بقولنا: بتقدير حرف الجر، لئلا ينتقض بمثل قولنا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فإنّ (مَرَرْتُ) مضاف إلى «زَيْد»(٩) بواسطة حرف الجر لفظاً. «وَهُوَ»(١٠) أي: الاسم(١١) قسمان: «مُعْرَبٌ، وَمَبْنِيٌّ»

(١) مع أن الإضافة محتملة لأن تفسير كون الشيء مضافاً إليه كالمضاف. (٢) متعلق بـ فسرنا. (٣) أي: القول والجملة. (٤) أي: الأمرين من الفعل والجملة. عصمت. (٥) إضافة المفعول. (٦) أي: بتأويل. (٧) أي: الإضافة. (٨) أي: قولنا كون الشيء مضافاً. (٩) أراد بمررت الفعل لا الجملة وإلا فلا يضر وقوعها مضافاً بالاختصاص الإضافي فتأمل. عصمت. (١٠) ابتدائية أو استئنافية أو اعتراض. (١١) يشير إلى أن هذا من تقسيم الكلي إلى الجزئيات.

القولين ذهب المصنف إلى الأول كما نقلناه، وذهب بعضهم إلى الثاني، قال الشيخ الرضي: الظاهر أن المضاف إليه لفظاً في نحو: أتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده، كما أن الاسمية في قولك: أتيتك زمن الحجاج الأمير هي المضاف إليها، وأما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين. **(قوله: وقد يقال هذا بتأويل المصدر)** ينبغي أن يكون هذا القول مرضياً لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر، فإن الجر لازم للإضافة إليه، واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم، ولئلا يخالف قول المصنف فيما سيأتي المضاف إليه كل اسم؛ ولأن معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن الإضافة كما يأبى عن الإسناد إليه قال الشيخ الرضي: قيل: والدليل على أن المضاف إليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف؛ نحو: أتيتك يوم قدم زيد الحارّ أو البارد، أما أنا فلا أضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم. **(قوله: وهو معرب)** من الإعراب بمعنى الإظهار أو إزالة

يدعى الخ) هذا أيضاً مجرد دعوى؛ لأنه استعمال اللفظ في المعنى المجازي من غير قرينة. **(قوله: وحمل الجميع)** أي: حمل لفظ الجميع في عبارة المصنف رحمه الله على إرادة كلا المعنيين للإضافة على سبيل البدل فكأنه قال: وإنما أراد المضاف فقط، أو أراد كلاً من المضاف والمضاف إليه على سبيل البدل فبعيد إذ لفظ الجميع لا يساعده، وأيضاً المقابلة بين إرادة المضاف وبين إرادتهما على سبيل البدل ركيكة. **(قوله: كما نقلناه)** أي: من الإيضاح فيما سبق من قوله: فإن أسماء الزمان تضاف إلى الفعل. **(قوله: كما أن الاسمية الخ)** فإن المضاف إليه مجموع المبتدأ والخبر لا المبتدأ، وهذا مبني على أن المعرب لا يكون له إعراب محلي، وفي قولنا: إن زيداً قائم الواقع في محل المبتدأ مجموع إن مع اسمها. **(قوله: ينبغي أن يكون الخ)** ولمن ينصر القول الأول أنه يقول: إن المختص بالاسم الجر لفظاً أو تقديراً لا محلاً، والمراد من المضاف إليه فيما سيأتي المضاف إليه الذي هو من أقسام المعرب بدليل أنه في بيان المجرورات التي من أقسام المعرب، وأن معنى الفعل؛ أعني: الحدث فقط يأبى عن كونه مضافاً إليه لاعتباره في الفعل من حيث كونه منسوباً، وأما الحدث بعد اعتبار نسبته إلى الفاعل فلا نسلم آباءه عنه، كيف وهو يقع مسند إليه أيضاً في قولك: تسمع بالمعيدي؟. **(قوله: نحو: آتيك يوم زيد)** الحار أو البارد فإن الحار والبارد وقعا صفة ليوم، فلو لم يتعرف بالإضافة لما جاز توصيفه بهما.

وَهُوَ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ؛

(قوله: كما في قوله تعالى) أي: في سورة المائدة: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، وإنما قالوا: إن ينفع مضاف إليه؛ لأنه لو لم يكن مضافاً إليه لكان يوم منصوباً منوناً، فعلم أن تنوينه محذوف لأجل الإضافة، وقوله: أي: يوم نفع صدق الخ، فالمضاف إليه في الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل، والدليل عليه تعريف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف؛ نحو: جئتك يوم قدم زيد الحار أو البارد، فإن الحار صفة يوم، وهو نكرة ظاهراً فأتاه التعريف من قبل المصدر المعرف بالإضافة إلى العلم. **(قوله: فالإضافة بتقدير الخ)** جزاء شرط محذوف؛ أي: إذا كان ينفع بتقدير نفع وتأويله فالإضافة الخ. وقوله: مطلقاً؛ أي: سواء كان بمعنى كون الشيء مضافاً أو مضافاً إليه. **(قوله: أي: الاسم قسمان الخ)** فيه إشارة إلى أن هذا من تقسيم الكلي إلى جزئياته، وتنبيه في أول الأمر على كمية الأقسام مع ما فيه من إجمال فتفصيل، وهو أوقع في النفوس فسقط ما قاله عصام. **(قوله: قال: معرب ومبني)** قدم المعرب؛ لأن دلالته على المطلوب أعني: الفاعلية الخ أوضح من المبني؛ ولأن المعرب أمر وجودي والمبني عدمي والوجوديات لشرفها تقدم على العدميات، وفي شرح القطر: وقدمت المعرب؛ لأنه الأصل والمبني فرع، انتهى. فقيل: الأصل بمعنى الراجح الغالب أو العمدة في الاعتبار، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب لاختصاص المعرب بتعاقب معان لا يتمايز إلا بإعراب بخلاف الفعل أو يمكن تمييزها بغيره (فاكهي). ويؤيده ما قيل: سمي المعرب معرباً؛ لأنه تبين فيه المعاني العارضة عند التأليف؛ أعني: الفاعلية الخ (إقليد). فهو إما اسم مكان من الإعراب بمعنى الإظهار؛ أي: محل إظهار المعاني أو اسم مكان منه بمعنى إزالة الفساد؛ أي: المعرب لفظ مزال عنه فساده، فيناسب المنقول إليه وعن البعض: أن المعرب يحتمل أن يكون بمعنى ما صلح للإعراب بأن يركب فيعرب، وأن يكون بمعنى ما استحق الإعراب بأن يركب مع العامل بالفعل، وهو الصحيح المختار عند المصنف، فالأسماء عنده قبل التركيب مبنية كما سيأتي، وأورد على قوله: معرب ومبني، ما نصه: أن ذكره قبل الإعراب مع أنه مشتق منه ومعرفته متوقفة عليه ليس مما يليق، فينبغي تقديم الإعراب، وأجيب: بأن المشتق منه الإعراب

الفساد وهو محل إظهار المعاني، وإزالة فساد الالتباس، أو من أعربت الكلمة إذا جعلت الإعراب فيها والوجه ظاهر لا من الإعراب العرفي باعتبار أن الإعراب يتحقق فيه؛ لأن القياس معرب بكسر الراء كذا في الإيضاح، وفيه أنه لو جاز

(قوله: من الإعراب بمعنى الإظهار) يقال: أعرب الرجل إذا بين وأفصح فالهمزة للتعدية. **(قوله: أو إزالة الفساد)** من عربت معدته إذا فسدت وعرب الجرح إذا عفن وفسد فالهمزة للإزالة كما في أشكيته. **(قوله: وهو محل إظهار المعاني الخ)**؛ فإنه لصلاحيته للإعراب صار محلاً لإظهار المعاني المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية والإضافة وإزالة التباس بعضها مع بعض بخلاف المبني، فعلى هذا صيغة المعرب اسم المكان. **(قوله: أو من أعربت الكلمة الخ)** ومنه إعراب الحروف وهو تبيين حركاتها وسكونها. **(قوله: لا من الإعراب العرفي)** أي: ما اختلف آخره به على رأي المصنف رحمه الله واختلاف الآخر كما اختاره الزمخشري. **(قوله: باعتبار أن الإعراب يتحقق فيه)** يعني: أن الإعراب بالمعنى العرفي سواء فسر بما به الاختلاف أو باختلاف الآخر اسم جامد، أما على الأول فظاهر؛ لأنه عبارة عن الحركة أو الحرف، وأما على الثاني؛ فلأن الاختلاف وإن كان معنى مصدرياً إلا أن اختلاف الآخر ليس معنى حدثياً حتى يكون الإعراب مصدراً، فلا يجوز الاشتقاق منه أصلاً إلا باعتبار النسبة إليه باعتبار تحققه فيه كما في قولهم: ليل مقمر؛ أي: ذو قمر باعتبار تحققه فيه، وحينئذ يكون القياس كسر الراء لا فتحه، لا يقال: جاء الظرف من الجامد أيضاً؛ نحو: سبعة ومضبعة ومفماة؛ لأنه مختص بالثلاثي كما نص عليه في المفصل، وبما حررنا لك ظهر لك اندفاع بحث المحشي كما لا يخفى. **(قوله: وفيه أنه لو جاز الخ)** يعني: لا نسلم أن القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه معرب بالكسر، بل القياس الفتح على أن يكون اسم مكان؛ لأن صيغة الصفة موضوعة لمن قام به الفعل لا لما تحقق فيه، قيل في جوابه: أن كلام المصنف رحمه الله مبني على ما اختاره الزمخشري من أن الإعراب عبارة عن اختلاف الآخر، وحينئذ يكون القياس معرب بكسر الراء؛ لأن الاسم المعرب مختلف الآخر لا محل الاختلاف؛ إذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى اسم المكان، وفيه بحث أما أولاً؛ فلأن قوله باعتبار تحقق الإعراب فيه يأبى عن هذا التوجيه فإن المعرب إذ كان متصفاً باختلاف الآخر كما اعترف به لا حاجة إلى اعتبار الظرفية، وأما ثانياً؛ فلأن الاختلاف صفة الآخر لا الاسم المعرب، وبعد التقييد بالآخر لا يصير صفة للاسم كما حققه السيد الشريف في تعريف الدلالة، نعم إنه يستلزم وصفاً اعتبارياً للاسم وهو كونه بحيث يختلف آخره إلا أنه ليس معنى الإعراب العرفي، وأما ثالثاً؛ فلما عرفت من أنه لا يلزم من كون الاختلاف معنى مصدرياً أن يكون اختلاف الآخر معنى مصدرياً حتى يكون الإعراب مصدراً ويصح الاشتقاق منه. **(قوله: من البناء)** أي: المبني مأخوذ من البناء بالمعنى المصدري المقصود منه قرار المبني وعدم تغيره بعد نقله من معناه الحقيقي إلى صوغ الكلمة في قالب هيئة لا تتغير

لأنه لا يخلو إما أن يكون مركباً مع غيره[1] أو، لا، والأول[2] إما أن يشبه مبني الأصل أولاً، وهذا ـ أعني: المركب الذي لم يشبه مبني الأصل ـ، وهو المعرب، وما عداه ـ أعني: غير[3] المركب والمركب الذي يشبه مبني الأصل ـ مبني. «فَالْمُعْرَبُ» الذي هو قسم من الاسم[4]. «الْمُرَكَّبُ» أي: الاسم

(١) بأحد التراكيب الستة مثل: قام زيد وهذا زيد. (٢) أي: المركب مع غيره لا يخلو. (٣) كالضمائر وأسماء الإشارة. (٤) لأن المنكّر إذا أعيد معرفاً يكون الثاني عين الأول.

أخذ صيغة منه لجاز أن يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره. (قوله: ومبنى) من البناء المقصود منه القرار وعدم التغير؛ وذلك لأنه شبه صوغه في قالب هيئة لا تتغير بالبناء. (قوله: فالمعرب) الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر. (قوله: الذي هو قسم من الاسم) يعني: أن اللام الداخلة على هذا الاسم والإشارة إلى القسم الذي هو الاسم المعرب؛ وذلك لأنه ذاكر أحوال الاسم وأقسامه. (قوله: أي: الاسم) بقرينة المقام، ويندفع به ما يقال من أن التعريف غير مطرد؛ لأنه يصدق على مبني الأصل أنه مركب لم يشبه مبني الأصل؛ لأن الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه، وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله: تركيباً يتحقق في دفعه أنا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه؛ لأن له أقسام ثلاثة يشبه بعضها بعضاً، وفيه بحث لجواز أن يقال: إن المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية

لمناسبة اشتماله على ما هو الغرض من المعنى الحقيقي؛ أعني: القرار وعدم التغيير، فلا ينافي قوله: لأنه شِبه الخ حيث يدل على أنه مأخوذ من البناء بمعنى الصوغ المذكور. (قوله: والمصحح الخ) يعني: أن الفاء موضوعة لكون مضمون ما بعدها عقيب ما قبلها في الزمان، لكنه يستعمل مجازاً في كون المذكور بعدها مرتباً في الذكر على ما قبلها، ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل، والمفسر على المبهم؛ لأن موضع ذكر التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، ثم إنه وقع في النسخ التي رأيناها كون ذكر ذلك المفسر ولو يظهر فائدة زيادة اسم الإشارة. (قوله: الداخلة على قيد القسم الخ) يعني: أن المعرب وكذا المبني ليس قسماً من الاسم؛ لأن القسم يكون أخص من المقسم مطلقاً، ولا شيء من المعرب والمبني كذلك؛ لشمول المعرب لفعل المضارع والمبني لمبني الأصل، بل هما قيدان لقسمي الاسم وهما الاسم المعرب والاسم المبني، ولذا حمل اللام على العهد؛ إذ لو جعل اللام للجنس يلزم التعريف بالأخص؛ إذ المعرب مطلقاً شامل للمضارع مع أن التعريف لا يصدق عليه، لكونه معرباً حال الرفع بدون التركيب. (قوله: وذلك الخ) أي: كونه للعهد والإشارة إلى الاسم المعرب ثابت؛ لأنه ذاكر أحوال الاسم فالمعرب الاسم المعرب وذاكر أقسامه فالقسم الاسم المعرب. (قوله: بقرينة المقام) وهو كون المقام مقام بيان أحوال الاسم وأقسامه. (قوله: فذكر الاسم حينئذ) أي: حين اندفاع النقض بقوله: تركيباً يتحقق معه عامله لتحقيق التعريف وتبيينه بتصريح الجنس فيه.

(قوله: يشبه بعضها بعضاً) في كون كل منها

فَالْمُعْرَبُ[1] الْمُرَكَّبُ

لغة، وكلامنا في المعرب اصطلاحاً فافهم، وفي الموشح أن تقسيم الاسم إليهما تقسيم إلى ما هو أعم من وجه؛ إذ الاسم قد يكون معرباً كزيد، وقد يكون مبنياً كهؤلاء، والمعرب قد يكون اسماً، كما ذكر وقد يكون فعلاً كالمضارع؛ نحو: يضرب، فبينهما عموم من وجه انتهى. ثم إن الحصر استقرائي؛ لكون الجزم بالانحصار حالاً من الاستقراء، وعدم كفاية مجرد ملاحظة مفهوم الأقسام فيه، لكن قد يذكر فيه الدليل بصورة الترديد تسهيلاً للضبط، فيرسل القسم الأخير كما ههنا فلا تغفل. (قوله: لأنه لا يخلو الخ) دليل الحصر فاللام متعلق بالانحصار المفهوم من سياق الكلام؛ يعني: أن الاسم لا يخلو إما أن يكون جزء المركب الذي لم يشبه مبني الأصل أو لا، والأول معرب والثاني مبني (غجدواني). والمبني مأخوذ من البناء وهو القرار، وعدم التغير مشابه للبناء المحكم الذي لا يغيره الرياح. (قال: فالمعرب الخ) الفاء للتفسير أو التعقيب الذكرى، وقوله: الذي الخ، يشير إلى أن اللام للعهد الخارجي، فيخرج المضارع، وقال الرضي: يشير إلى أن هذا حد الاسم المعرب؛ لأنه في صنف الأسماء فلا يذكر فيه إلا أقسامها فكأنه قال الاسم المعرب المركب الذي الخ، وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم. (قوله: أي: الاسم الذي ركب الخ) إشارة إلى دفع تناقض وهو أن المعرب قسم من الاسم، وهو قسم من الكلمة وقد أخذ المصنف الأفراد في تعريفها فوصف الاسم المفرد المعرب بالمركب غير صحيح، وحاصل الدفع: أن المركب المقابل للمفرد هو المركب من غيره لا المركب مع غيره؛ يعني: ما من شأنه أن يكون مركباً مع غيره فلا حاجة إلى ما قيل: إن هذا من قبيل إطلاق الكل وإرادة الجزء على أن المركب مشترك كما قال نعمة الله نقلاً عن نجم الأئمة: أن هذا الكلام الغرض منه دفع اعتراض الرضي من أن المركب يطلق على أحد الجزئين بالنسبة إلى الآخر، وعلى مجموعهما كإطلاق الزوج على أحد الخفين

الذي[1] رُكب مع غيره تركيباً[2] يتحقق[3] معه عامله[4]، فيدخل فيه[5] (زَيْدٌ، وقَائمٌ، وهَؤُلاَءِ) في قولك: (زَيْدٌ قَائمٌ) و(قَامَ هَؤُلاَءِ) بخلاف ما[6] ليس بمركب أصلاً[7] من[8] الأسماء[9] المفردة المعدودة نحو: (أَلِفْ[10]، بَا، تَا، ثَا، زَيْدٌ، عَمْرٌو، بَكْرٌ[11]) وبخلاف ما[12] هو مركب مع غيره[13]، لكن لا[14] تركيباً يتحقق معه عامله، كـ (غُلاَمْ)، في (غُلاَمْ زَيْدٍ) فإن جميع ذلك[15] من قبيل المبنيات عند المصنف[16]. «الَّذِيْ لَمْ يُشْبِهْ»[17]

(١) لم يقل تركيباً مع عامله لئلا يخرج. (٢) عاملة معنوي للأول. (٣) أي: يوجد. (٤) سواءكان العامل لفظياً أو معنوياً. (٥) أي: في تعريف المعرب. (٦) فإنه لا يدخل. (٧) أي: قطعاً فإنه ليس مركب لأن التركيب يشترط لأن يكون الاسم معرباً. (٨) بيان لما. (٩) التي لم يتحقق معها عاملها. (١٠) أي: حرف الهجاء. (١١) موقوفاً. (١٢) فإنه لا يدخل أيضاً. (١٣) الأسماء. (١٤) يتركب. صحح. (١٥) أي: جميع المذكور من الأسماء المعدودة بتقسيمها. (١٦) إذ كان عند صاحب الكشاف معرباً. (١٧) صيغة المركب.

الذِي لَمْ يُشْبِهْ

وعلى مجموعهما، ومراد المصنف المعنى الأول مع أن استعماله في المعنى الثاني أشهر، وأن الألفاظ المشتركة لا تقع في الحدود فضلاً عن أن يكون المقصود منها معنى غير مشهور، وحاصل الجواب: أن استعمال الألفاظ المشتركة في الحدود معيب إذا كان بلا قرينة وهي ههنا موجودة؛ لأن المصنف بصدد تعريف المعرب الذي هو من أقسام الاسم فلا يكون مركباً، وبهذا يندفع اعتراض صاحب المتوسط بأنه يرد النقض بنفس مبني الأصل؛ لأنه يصدق عليه أنه مركب لم يشبه مبني الأصل؛ لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وحاصل الدفع أن المركب صفة الاسم، ومبني الأصل ليس باسم هذا. **(قوله: ركب مع غيره)** أي: ركب تركيباً إسنادياً مع غيره، فالمركب بمعنى المضموم إلى الغير. وقوله: يتحقق معه عامله، وهذا أيضاً إشارة إلى دفع ما في الرضي من أنا لا نعلم أن كل مركب مع غيره معرب، بل إذا كان مركباً مع عامله، وحاصل الدفع: أن المراد بالمركب هو المركب مع عامله؛ لأنه الشائع بين أرباب هذا الفن، ومن ههنا يظهر الجواب عما أورده بعضهم في هذا المقام: من أنه إن عني بالتركيب تركيب الإسناد يلزم أن يكون زيد في غلام زيد مبنياً، وهو معرب بالاتفاق، وإن عني مطلق التركيب يلزم أن يكون خمسة عشر معرباً، وهو مبني بالاتفاق، وإن عني التركيب الإضافي يلزم أن يكون زيد في زيد قائم مبنياً، وهو معرب بالاتفاق، فتبصر. ثم إن تحقق العامل معه أعم من أن يكون موجوداً في اللفظ أو محذوفاً لفظياً أو معنوياً فالمقارنة المفهومة من مع أعم مما هو بحسب المعنى. **(قوله: كغلام في غلام زيد)** بسكون الميم؛ لأنه كسائر الأسماء المعدودة فيكون الغلام مبنياً عارضاً، وعلة بنائه عدم وقوعه مركباً بالتركيب الإسنادي (حلبي)؛ فإن الغلام مركب مع زيد تركيباً إضافياً ولم يشبه مبني الأصل مع أن ذلك ليس بمعرب؛ لعدم تحقق عامله في هذا التركيب (سيد)، فاندفع ما قيل: إنا لا نعلم أنه ليس بمعرب؛ لأن المصنف قال في شرح المفصل في باب الترخيم: أن المضاف

عنه، وإلا لزم الدور ولزم أن يكون بناؤه لعارض المشابهة لا بنفسه. **(قوله: الذي ركب مع غيره)** المركب يطلق على معنيين المضموم إلى شيء ويستعمل بمع ومجموع المضمومين ويستعمل بمن، فالمركب بالمعنى الأول: زيد في قام زيد، وبالمعنى الثاني: مجموع قام زيد كما يقال لأحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج، واعترض عليه بأن المتبادر من المركب هو المعنى الثاني، والألفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر، فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك. **(قوله: تركيباً يتحقق معه عامله)** لم يقل: تركيباً مع عامله؛ لئلا يخرج ما عامله معنوي، ويبعد أن يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه. **(قوله: الذي لم يشبه؛ أي: لم يناسب)** فسر الأشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي أعم منه؛ لأن المصنف فسره بذلك؛ وذلك لأن مانع الإعراب هو الثاني لا خصوصية الأول، ولذا قال: المبني ما ناسب. **(قوله: مناسبة مؤثرة في منع الإعراب)** مبينة في بحث المبني، فلا

مبني الأصل فلم يصدق عليه أنه لم يشبه مبني الأصل. **(قوله: وفيه بحث الخ)** يعني: أن المنفي في تعريف المعرب ليس مطلق المشابهة؛ إذ ما من كلمة إلا ولها مناسبة بوجه ما بمبني الأصل ولا أقل من كونه كلمة ولفظاً، بل المشابهة المؤثرة في البناء وهذه المشابهة منفية عن مبني الأصل فصدق عليه أنه لم يشبه مبني الأصل. **(قوله: وإلا لزم الدور الخ)**؛ لأنه حينئذ يكون بناء كل من أقسامه لأجل بناء الآخر فيلزم توقف كل منها في البناء على الآخر. **(قوله: ومجموع المضمومين)** هذا مركب في نفسه والأول مركب مع غيره. **(قوله: كما يقال لأحد الخفين زوج للآخر)** والمجموع زوج. **(قوله: فالظاهر)** يعني: أن الظاهر بناء على المعنى المتبادر صدق التعريف على ما يكون مركباً من كلمتين فصاعداً كبعلبك فقط، وعدم صدقه على مثل زيد في قام زيد مع أن الأمر بالعكس؛ فإن الأول ليس بمعرب عند المصنف رحمه الله، والثاني معرب. **(قوله: لم يقل تركيباً مع عامله)** فقط مع أنه أقل تقديراً؛ لئلا يخرج عن تعريف المعرب الاسم المركب الذي عامله معنوي؛ نحو: زيد في زيد قام؛ فإنه معرب مع أنه غير مركب مع عامله؛ إذ لا تركيب بين اللفظ والمعنى. **(قوله: ويبعد أن يراد الخ)** إذا أطلق التركيب مع الشيء على مجرد مقارنته به في التحقق بعيد. **(قوله: لا خصوصية الأول)** فإن المناسبة المؤثرة في البناء إما بتضمن معنى مبني الأصل؛ نحو: ابن زيد، أو مشابهته إياه كالمبهمات، أو وقوعه موقعه كنزال أو مشاكلته للواقع موقعه كفجار أو وقوعه

أي: لم يناسب مناسبة مؤثرة[١] في منع الإعراب «مَبْنِيَّ الأَصْلِ»[٢] أي: المبني الذي هو الأصل في البناء. فالإضافة بيانية، وهو[٣] الماضي

(١) أي: موجبة للبناء. (٢) قال السيد السند: جعل بعضهم الجملة قسماً رابعاً من المبني الأصل (عصمت). (٣) أي: مبني الأصل ثلاثة.

تلزم في التعريف جهالة كما تلزم فيه إذا فسرت المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم تبين، فإن للقوة عرضاً واسعاً وليس بعمومه مراد. (**قوله: أي: المبني الذي هو الأصل في البناء**) لم يفسر بما أصله البناء؛ لأنه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة، لأن أصل جميع الأفعال البناء، وإنما الإعراب فيها لعارض المشابهة بالاسم؛ ولأن فيه صرف العبارة عن الظاهر؛ لأن المتبادر من مبني الأصل أنه مبني وذلك بحسب الأصالة دون العروض، والمتبادر من ما أصله البناء أن أصله أن يبنى سواء بني كما هو أصله أو عرض له الإعراب. (**قوله: وهو الماضي**) إلى آخره كما زعمه المصنف وزاد بعضهم الجملة

موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم أو إضافته إليه؛ نحو: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾، ولا شك أن المشابهة من أحد وجوهه. (**قوله: فلا تلزم في التعريف الخ**) نعم يلزم توقف معرفة حد المعرب على معرفة المناسبة المعتبرة في البناء ولا محذور في ذلك؛ لأن الأعدام تتصور بملكاتها ولأجل هذا قدم بعضهم المبني على المعرب، والمصنف رحمه الله أخره لكثرة مباحث المعرب. (**قوله: كما تلزم فيه**) أي: الجهالة في التعريف ولم يبين؛ أي: تلك القوة. (**قوله: لم يفسره بما أصله البناء**) أي: جعل الإضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبني أصله بأن تكون إضافة اسم المفعول إلى مفعوله أو مبني في أصله أو مبني لأصله. (**قوله: لأن أصل جميع الأفعال البناء**) عند البصريين خلافاً للكوفيين؛ فإنهم قالوا: المضارع أصل في الإعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه. (**قوله: لأن المتبادر من مبني الأصل الخ**) بناء على ما تقرر من أن إطلاق المشتق على ما اتصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة وما من شأنه أن يتصف به مجازاً. فالمتبادر من مبني الأصل لا أن يكون البناء حاصلاً له بالفعل وبحسب الأصالة أن يكون من شأنه البناء سواء حصل له أو لا.

مَبْنِيِّ الأَصْلِ

والمضاف إليه معربان بإعرابين مختلفين، وقال في شرح هذا الكتاب: أن المضاف والمضاف إليه ليسا بمبنيين (غجدواني)، وقوله: عند المصنف؛ أي: وإن كان معرباً عند صاحب الكشاف. وقوله: الذي الخ صفة المركب؛ لأن الموصول على ما ذكروا مساو في التعريف للمعرف باللام، ثم إن تعريف المعرب مشتمل على قيدين؛ الأول: وجودي وهو التركيب[١]، والثاني: عدمي وهو عدم المشابهة. (**قوله: أي: لم يناسب الخ**) كما يعرف من حد المبني، ولو لم يحمل على هذا المعنى لكان المركب الذي لا يشبه مبني الأصل، بل يناسبه مثل يومئذ معرباً وهو خلف (ابن سيد)، وفي الفوائد: فسر المشابهة التي هي أخص بالمناسبة التي هي أعم؛ ليناسب قوله فيما سيأتي: المبني ما ناسب مبني الأصل، وقيد المناسبة بكونها مؤثرة في منع الإعراب، فيكون في الكلام مجازان، الأول: ذكر الخاص وإرادة العام، والثاني: ذكر المطلق وإرادة المقيد. (**قوله: مناسبة مؤثرة في منع الإعراب**؛ أي: لا في منع الصرف، فالمراد المشابهة التامة المؤثرة في منع الإعراب كما عرفته، وقد ضبطها المصنف بوجوه أربعة؛ أولها: المشابهة الوضعية كما في الضمائر، ثانيها: كون الاسم متضمناً لمعنى من معاني الحروف كمتى ومن، ثالثها: كونها نائباً عن الفعل كهيهات، رابعها: افتقار الاسم إلى متعلق مثل الحرف كما في أسماء الإشارة والموصولات، انتهى. وأما أي في نحو: اضرب أيهم، فهو معرب بالاتفاق مع عدم صدق التعريف عليه؛ للزوم الإضافة التي هي من خواص الاسم، فلذا رجح جانب الإعراب. (**قوله: أي: المبني الذي هو الخ**) مراده دفع اعتراض الرضي من أن المتبادر من قوله: مبني الأصل كونه مثل ضرب اليوم؛ أي: مبني في الأصل، بمعنى أن الأصل فيه البناء، فيدخل فيه جميع الأفعال فينبغي أن يبني ما شابه المضارع من الأسماء، وحاصل الدفع: أن الإضافة بيانية؛ أي: مبني هو أصل المبنيات، واللام عوض عن المضاف إليه فخرج المضارع؛ لأنه ليس بمبني ولا هو الأصل في المبنيات، وقوله: فالإضافة بيانية؛ أي: مثل خاتم فضة؛ إذ بين المبني والأصل عموم من وجه يجتمعان في نحو: في ومن وعلى ونحوها، ويوجد المبني في مثل هؤلاء دون الأصل، ويوجد الأصل دون المبني في نحو: ضرب مصدراً. (**قوله: وهو الماضي**)

(١) فلذا قدمه.

والأمر بغير اللام والحرف. وبهذا[١] القيد خرج مثل (هَؤُلَاءِ) في مثل: (قَامَ هَؤُلَاءِ) لكونه[٢] مشابهاً لمبني الأصل كما سيجيء في بابه[٣] إن شاء الله تعالى.

اعلم أنَّ صاحب الكشاف[٤] جعل الأسماء[٥] المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة[٦] معربة[٧]. وليس النزاع في المعرب[٨] الذي هو اسم مفعول من قولك[٩]: (أَعْرَبْتُ الكَلِمَةَ)[١٠] فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب[١١] على آخر[١٢] الكلمة بعد

(١) أي: بقوله لم يشبه مبني الأصل. (٢) أي: هؤلاء. (٣) أي: في باب أسماء الإشارات فلتطلب ثمة. (٤) الزمخشري. (٥) كواحد واثنان وألف وباء وتاء وعمرو وزيد وبكر وأمثالها. (٦) كالمشابهة بمبني الأصل. (٧) مفعول جعل. (٨) أي: في لفظ المعرب. (٩) مأخوذة. (١٠) يعني ليس النزاع في المعرب اللغوي. (١١) بالفعل. (١٢) لفظاً أو تقديراً.

أي: الفعل الماضي لا مطلق الفعل؛ إذ المضارع معرب فلا يرد الممتنع؛ أعني: غير المنصرف، فإنه معرب؛ إذ هو غير مشابه للماضي والأمر وإن كان مشابهاً لمطلق الفعل (حنفي). وقوله: والأمر بغير اللام؛ أي: أمر المخاطب، وهذا عند البصريين، وقيد به؛ لأن الأمر باللام معرب بالاتفاق، وأما الجملة فقد عدها[١] الشريف قدس سره من جملة مبني الأصل. (فوائد): فإن قيل الجملة من حيث هي جملة لا يتصور توارد المعاني الموجبة للإعراب عليها فكيف يكون معرباً؟ قلنا: إنها تكون حينئذ في قوة المفرد كما إذا وقعت خبراً أو حالاً، وإنما لم يذكرها المصنف؛ لأن المراد بالمبني الأصل ههنا ما لا يكون معرباً بحال من الأحوال كما في الماضي والحرف وهي ليست كذلك، وقال العصام: الأحق بالكون من مبني الأصل الأصوات؛ لأنها وضعت لأن تستعمل من غير تركيب أبداً بخلاف هذه الثلاثة. (قوله: والحرف) فجميع الحروف مبنية لاستغنائه عن الإعراب لعدم قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، وقيل: لجمودها ومعنى جمودها عدم اشتقاقها من غيرها، وعدم اشتقاق غيرها منها، وليس المراد بالجمود عدم التصرف، فلا يرد أن في رب لغات عديدة. (قوله: خرج مثل هؤلاء الخ) أي: من حيث إنه محتاج إلى الغير، وهو المشار إليه كما يحتاج الماضي والأمر بغير اللام إلى الفاعل والحرف إلى المتعلق، وقوله: كما يجيء؛ أي: في الشرح فسقط ما قاله عصمت. (قوله: في بابه) أي: في باب اسم الإشارة أو في باب المبني. (قوله: جعل الأسماء المعدودة) أي: كواحد واثنان وثلاثة الخ، وكسائر الأسماء؛ كزيد وعمرو وبكر وغيرها قبل التركيب (حنفي). قال الجزائري: إن ما ذهب إليه صاحب الكشاف هو الصواب، والدليل عليه: أن المعرب والمبني متقابلان، وقد أجمعت النحاة على أن المبني ما شابه مبني الأصل، ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب، وفي الألفية:

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

فالمعرب على هذا هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع عامله أو لا هذا، وقد جعل بعضهم الأسماء المفردة قسماً ثالثاً مسماة بالموقوفة ومشى عليه البيضاوي، وقوله: العارية بتخفيف الياء لا تشديدها. (قوله: وليس النزاع الخ) أي: بين المصنف وبين صاحب الكشاف، وهذا جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: الأسماء المعدودة كيف يجعل معربة مع أن الإعراب لم يجر عليها؟ فأجاب بقوله: وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول؛ يعني: لا نزاع

(١) وعبارة بعضهم قال سيد المحققين: جعل بعضهم الجملة قسماً رابعاً، انتهى فاعرفه.

التركيبُ، بل[1] النزاع في المعرب اصطلاحاً[2]، فاعتَبَرَ العلاّمةُ مجرد الصلاحيّة، لاستحقاق الإعراب بعد التركيب، وهو[3] الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر[4] واعتبرَ المصنف مع الصلاحيّة[5] حصول الاستحقاق بالفعل، ولهذا[6] أخذ التركيب في تعريفه، وأما وجود الإعراب[7] بالفعل في كون الاسم معرباً، فلم يعتبره[8] أحد.

(١) النزاع. (٢) منصوب على نزع الخافض. (٣) إنما اعتبار العلامة مجرد الصلاحية. (٤) الجرجاني. (٥) أي: مع كونه صالحاً للإعراب يعني لم يكن مشابهاً لمبني الأصل.
(٦) أي: لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف أخذ. (٧) بعد التركيب في الكلمة. (٨) أي: وجود الإعراب بالفعل.

من حيث هي جملة. **(قوله: فاعتبر العلامة)** إلى آخره يعني: أن العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلاً لوجود أسباب الإعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد، أو لم توجد كزيد والمصنف لم يكتف به، بل زاد مع القابلية وجود الأسباب التي بها يستحق الاسم؛ لأن يعطى الإعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الأصل.

(قوله: من حيث هي جملة) لا من حيث وقوعها موقع المفرد فإنها بهذا الاعتبار معربة محلاً فضلاً عن أن يكون مبني الأصل. **(قوله: اكتفى في تحقق المعرب الخ)** أفاد المحشي بهذه العناية فوائد؛ الأولى: أنه ليس المراد من قوله: اعتبر العلامة أنه اعتبر الصلاحية المذكورة في مفهوم المعرب؛ فإنه عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل، بل اعتبر في تحقق المعرب في الاسم؛ أي: في كونه معرباً، الثانية: أنه ليس المراد من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة أنه اعتبرها بشرط كونها مجردة كما يتراءى من ظاهر العبارة؛ فإنه باطل للزوم أن لا تكون الأسماء حال اتصافها بالإعراب معربة، بل المراد أنه اعتبرها مجردة عن اعتبار أمر آخر فيرجع إلى أنه يكتفي بالصلاحية، الثالثة: أن الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز أن تجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذي لا يجامع حصول الشيء بالفعل، الرابعة: أن الاستحقاق في اللغة بمعنى: مزاور وبودن، وهو بمعنى الصلاحية فيرجع إلى أنه اعتبر استحقاق الإعراب، ومعناه غير ظاهر فأزال خفاءه بإقامة وجود أسباب الإعراب مقام الاستحقاق، فيرجع المعنى إلى أنه اعتبر الصلاحية لوجود الأسباب التي بها يستحق الإعراب فاتضح المقصود غاية الاتضاح، والمراد بكونه قابلاً لوجود الأسباب قابليته لوجود جميع الأسباب على أن الإضافة للاستغراق كما هو الأصل في الجمع المضاف، وهذه القابلية بأن لا يكون مبني الأصل ولا مناسباً له؛ لأن مبني الأصل لعدم كونه محلاً للمعاني المعتورة لا يقبل التركيب الذي يتحقق معه عامله، والمناسب له لكونه متصفاً بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة. **(قوله: سواء وجدت)** أي: جميع الأسباب بالفعل كزيد في زيد قام حيث تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة، أو لم توجد الجميع بالفعل، بل بعضه كزيد عند التعداد حيث انتفى فيه التركيب وتحقق العامل وإن وجد فيه عدم المناسبة. **(قوله: بل زاد مع القابلية وجود الأسباب الخ)** فإن قلت: بعد اعتبار

بينهما في المعرب اللغوي؛ أعني: الاسم الذي أجرى عليه الإعراب بالفعل؛ كقولك: جاء زيد؛ إذ لا مجال للنزاع فيه. وقوله: بل في المعرب؛ أي: بل النزاع في المعرب الاصطلاحي. **(قوله: فاعتبر العلامة الخ)** تفصيل للنزاع؛ أي: فاعتبر في تحقق المعرب لا في مفهومه جار الله العلامة الصلاحية المجردة عن اعتبار أمر آخر؛ أعني: حصول الاستحقاق بالفعل، فيرجع إلى أنه يكتفي بالصلاحية، والحاصل: أن العلامة اعتبر الإعراب بالقوة البعيدة، والمصنف بالقوة القريبة من الفعل، وقال السيد في حواشي الرضي: إن ههنا أمرين؛ الأولك صلاحية الاستحقاق؛ يعني: أن ذات الاسم بحيث إذا ركب مع عامله يظهر الإعراب فيه سواء تحقق ذلك التركيب فيستحق الإعراب بالفعل أو لم يتحقق، فإن اعتبر في كون الاسم معرباً مجرد ذلك يكون مثل زيد معرباً قبل التركيب؛ لثبوت تلك الحيثية له بالفعل، الثاني: المركب مع الصلاحية المذكورة والاستحقاق بالفعل، وهذا المجموع لا يتحقق إلا بعد التركيب فاعتبر العلامة والشيخ عبد القاهر مجرد[1] الصلاحية، واعتبر المصنف المركب المذكور. انتهى. وبين المذهبين عموم مطلق وهو ظاهر. **(قوله: لاستحقاق الإعراب بعد التركيب)** واعلم أن الصلاحية بمعنى القابلية وكذا الاستحقاق فإنه في اللغة بمعنى: (سزاوار بودن)، وهو بمعنى الصلاحية فيصير المآل أنه اعتبر مجرد الاستحقاق؛ لاستحقاق الإعراب، ولا محصل له ومن ثم أوله بعضهم: بأن هذا من إقامة وجود أسباب الإعراب مقام الاستحقاق فيرجع المعنى إلى أنه اعتبر الصلاحية؛ لوجود الأسباب التي بها يستحق الاسم للإعراب. **(قوله: من كلام الإمام الهمام عبد القاهر)**: وهو الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة ٤٧٤، وهو صاحب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز وغيرهما. **(قوله: حصول الاستحقاق بالفعل)** أي: بأن يوجد أسباب استحقاق الاسم للإعراب وهو التركيب، وتحقق العامل معه وعدم المشابهة بمبني الأصل كما في جاء زيد. وقوله: ولهذا

(١) وهو يتحقق بمجرد عدم المناسبة بمبني الأصل.

ولذلك يقال[١]: لم تعرب[٢] الكلمة[٣] وهي معربة[٤]. وإنما عدل المصنف عما[٥] هو مشهور عند الجمهور من أن المعرب: ما اختلف آخره باختلاف العوامل،

(١) قوله: يقال: لم تعرب الكلمة، والحاصل؛ أن هذا الكلام يدل على عدم اعتبار أحد وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرب لأنه لو كان الأمر كذلك لوقع التناقض في هذا الكلام إذ لو لم يعمل قوله لم تعرب الكلمة على كونه بالفعل وهي معربة على كونه بالقوة لكان قولهم هذا خارجاً عن دائرة السداد. وقوله: لم تعرب الكلمة على صيغة الخطاب وهو المناسب للمقام وإن فهم الغائب المبني للمفعول. كلام محشي. مصطفى حلبي. (٢) على المعنى اللغوي. (٣) الواو حالية. (٤) على المعنى الاصطلاحي. (٥) أي: التعريف.

أخذ التركيب؛ أي: اعتبر المصنف التركيب في مفهوم المعرب؛ إذ به يحصل الاستحقاق بالفعل. **(قوله: ولذلك يقال الخ)** أي: ولأجل أنه لم يعتبر وجود الإعراب بالفعل في جعل الاسم معرباً اصطلاحاً يقال: لم تعرب الكلمة؛ أي: بالفعل وهي معربة؛ أي: بالقوة، يعني: لم تظهر إعرابها في اللفظ بسبب السكون مع أنها معربة في الاصطلاح، وقال الجزائري: أي: ولأجل أن جريان الإعراب بالفعل ليس شرطاً في المعرب الاصطلاحي يسمون زيداً من قولك: جاءني زيد ورأيت زيد محذوف الإعراب معرباً، ويعترض السامع لهذا الكلام على قائله بأنك الخ، فالمناسب للمقام كون قوله: لم تعرب على صيغة الخطاب وإن فهم من كلام العصام كونه على صيغة الغائبة من المجهول؛ وذلك لأن السامع لهذا الكلام يعترض على قائله بأنك لم تركت إعراب هذه الكلمة مع أنها معربة، وليس هناك علة باعثة على الحذف كالوقف؛ أي: فيجري عليها أسماء الإعراب نفياً وإثباتاً **(قوله: وإنما عدل المصنف الخ)** هذا التحقيق مأخوذ من حاشية السيد على المتوسط، وحاصله: أن المتعلم الشارع في علم النحو من لم يعرف أن المعرب مما يختلف آخره، بل يحصل له هذه المعرفة بعد الشروع في هذا العلم وإثبات هذا الحكم على المعرب، فلا بد له من معرفة المعرب أولاً؛ ليثبت له هذا الحكم فإذا عرف المعرب بهذا الحكم يلزم أن يتوقف معرفة المعرب على إثبات هذا الحكم، وإثباته متوقف على معرفة المعرب، فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو الدور، وأجيب عن طرف النحاة: بأن تعريفهم هذا أسمى بالنظر إلى الذين يعلمون انقسام الاسم إلى المعرب والمبني بالسماع من النحاة، وإن مثل زيد يختلف آخره باختلاف العوامل، وإن مثل هذا لا يختلف آخره، لكن لا يعلمون أن المعرب على أيهما يطلق، فلا يعلمون بالتعريف إلا أن المعرب اسم لمختلف الآخر؛ إذ الانقسام ومعرفة اختلاف الآخر معلومان لهم قبل التعريف فلا يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب فلا دور (السعدية على الهندي). **(قوله: عدل المصنف عما هو المشهور)** يعني: أنه عدل عن المشهور هرباً عن الدور كما أوضحه الشارح. **(وفي الفوائد)**: والمقصود من هذا التعبير تفهيم للمتعلمين إجمالاً في بادئ

(قوله: عند الجمهور) كأنهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الإعراب في إفراده فتوهموا أن حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا أن ذلك من عوارضه المفارقة.

وجود أسباب الإعراب في تحقق المعرب ما الحاجة إلى اعتبار القابلية؛ إذ لا يمكن وجودها بدون القابلية. قلت: فائدته التصريح بأن مقابله منقسم بقسمين ما انتفى فيه القابلية كهؤلاء، وما انتفى فيه الأسباب مع وجود القابلية كالأسماء المعدودة وإخراج كل منهما عن المعرب قصداً. **(قوله: كأنهم وقعوا في ذلك)** أي: في ذلك التعريف لأمرين؛ أحدهما: لفظ المعرب فإنه يستلزم الإعراب، والإعراب ما يختلف الآخر به، والثاني: أن إفراد المعرب يوجد في أكثرها الإعراب فإن الأسماء المعدودة وما إعرابه مقدر قليلة، فتوهموا أن حقيقة الاصطلاحية ذلك وأقاموا العارض مقام الحقيقة، ولم يعرفوا أن الإعراب بالفعل من عوارضه المفارقة بدليل صحة قولهم: ما أعربت الكلمة وهي معربة فيمن قال: ضرب خالد جعفر بإسكانهما، وبالعكس في هؤلاء. **(قوله: على اختلاف فيه)** فإن من قال: إن العلم عبارة عن العلم بالمسائل المدللة جعل العلم بالمسائل الخالية حكاية لمسائل العلم، ومن قال: إنه عبارة عن العلم بالمسائل جعله علماً. **(قوله: أشار به إلى أنه ليس الخ)**؛ لأنه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم اختلاف الآخر على معرفة المعرب حتى يلزم الدور، وتوقف معرفة تحقق الاختلاف في إفراده على معرفة أنها معربة بالنظر إلى غير المتتبع لا يقدح في التعريف، وبهذا يظهر فساد ما قيل في تقرير وجه العدول أنه لو جعل ذلك حداً لزم الدور؛ لأن معرفة اختلاف الآخر يتوقف على معرفة المعرب، فلو عرف المعرب به لزم الدور، وما أجيب به عنه من أنا لا نسلم أن معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب؛ إذ يجوز أن يعلم ذلك من استعمالات العرب قبل أن يعلم

لأن[1] الغرض[2] من[3] تدوين علم النحو أن يعرف به[4] أحوال أواخر الكلم في[5] التركيب[6] من لم يتتبع لغة العرب، ولم يعرف أحكامها[7] بالسماع[8] منهم، فإن[9] العارف بأحكامها[10]، كذلك[11] مستغن عن النحو ولا[12] فائدة له معتداً[13] بها في معرفة اصطلاحاتهم[14]. فالمقصود من[15] معرفة المعرب

(١) علة عدول. (٢) أي: المقصود. (٣) بيان لما. (٤) أي: بعلم النحو. (٥) بمعنى عند. (٦) فاعل يعرف. (٧) أي: الكلمة. (٨) متعلق بـ لم يعرف. (٩) من العرب. (١٠) أي: الكلمة. (١١) أي: بالسماع منهم كالعرب. (١٢) إلى النتيجة. (١٣) أي: معتداً. (١٤) أي: العرب والنحاة. (١٥) إشارة إلى الصغرى.

(قوله: فإن العارف بأحكامها كذلك) أي: معرفة بالتتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدوّن ورتبه بخلاف من لم يتتبع أصلاً، أو تتبع ولم يعرف أحكامها، فإنه محتاج إلى تعلم المدوّن، وذلك التعلم إن كان مع الدليل فذلك التعلم تعلم علم النحو اتفاقاً، وإن لم يكن معه فهو علم النحو أو حكاية عنه على اختلاف فيه. **(قوله: فالمقصود من معرفة المعرب)** إلى آخره أشار به إلى أنه ليس في نفس التعريف فساد، بل الفساد في المقصود من التعريف، وبيانه أن المقصود من تعريف المعرب أن يعلم المعرب بوجه صالح لأن يكون وسطاً للحكم بأن هذا أو ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بأن يقال هذا معرب، وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف

المعرب، وفساد ما قيل: إن معرفة الاختلاف وإن لم تتوقف على معرفة المعرب بالنظر إلى المتتبع لكنها موقوفة عليها بالنظر إلى غير المتتبع وهو الذي دون النحو له فالدور لازم بالنظر إليه، وكذا فساد ما قيل: إن المتعلم للمعرب لا يمكن أن يعرف اختلاف الأواخر بالتتبع؛ لأن العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف؛ لأنه يكون عبثاً فتعين أن تكون معرفة اختلاف الأواخر بالتعلم في هذا الفن، وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب، فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب فيلزم تقدم الشيء على نفسه، أما أولاً؛ فلأنا لا نسلم لزوم العبث لجواز أن يكون مقصود المتعلم من معرفة المعرب بهذا التعريف أن يجعلها واسطة لأحكام أخر سوى الاختلاف، وأما ثانياً؛ فلأنه إن أراد بقوله: وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب إن معرفة أن هذا مختلف الآخر موقوفة على معرفة أن هذا معرب فظاهر الفساد، وإن أراد أنها موقوفة عليها باعتبار كونها مقصودة من تعريف المعرب في هذا الفن فهذا بعينه ما ذكره المحشي رحمه الله. **(قوله: بل الفساد في المقصود من التعريف)** أي: في حصول المقصود من التعريف وخلاصة بيانه أن المقصود من تعريفات موضوعات مسائل العلوم أن تعلم تلك الموضوعات بوجه تتعدى به أحكامها إلى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المفهومات على تلك الجزئيات، مثلاً المقصود من تعريف الفاعل أن يعلم الفاعل بمفهوم يصلح أن يصير وسطاً تتعدى به أحكامه إلى جزئياته بأن يصدق تعريفه عليه، بأن يقال: هذا فاعل وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع، واختلاف الآخر من جملة أحكام المعرب المطلوبة في النحو فلا بد من معرفة المعرب بوجه آخر ليصير وسطاً لتعدية ذلك الحكم إلى جزئياته، فلا يصح تعريف المعرب به للزوم تقدم الشيء على نفسه، وبما ذكرنا

الأمر المعرب والمبني من أن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل، ونظيره ما قاله في الشافية: ويعبر عنها بالفاء والعين واللام كما يظهر بالمراجعة إلى سيد عبد الله، وعن بعض الأساتذة: أن الدور موجود بالوسائط في تعريف ابن الحاجب أيضاً؛ لأنه قال: المعرب المركب الخ. وقال الشارح: أي الذي ركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله، فيتوقف معرفته على معرفة العامل، ثم ذكر العامل بأنه الذي يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب فيتوقف معرفته على معرفة الإعراب الموقوف على معرفة المعرب، انتهى. أقول: لعل هذا من قبيل شبهة الشبهة فلا اعتبار بذلك كما علم في موضعه فتدبر. **(قوله: لأن الغرض الخ)** أي: الغرض الأهم[1] من تدوين مسائل علم النحو وتعيين موضوعه أن يعرف به أحوال أواخر الكلم من كونها معربة أو مبنية، وهذا الغرض مستفاد من تعريف علم النحو بقولهم: علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب البناء، ويسمى هذا غاية العلم وفائدته، فاعلم أن غاية العلم ما يطلب ذلك العلم لأجله، فإن كان ذلك العلم من العلوم الآلية كالنحو فغايته غير نفسه؛ أي: خارجة عنه مترتبة عليه كعصمة اللسان عن الخطأ في اللفظ العربي بالنسبة إلى العلوم العربية، وإن كان من غيرها كعلم الفقه فغايته حصول نفسه؛ لأنها في حد نفسها مقصودة بذاتها وإن أمكن أن يترتب عليه منافع أخر كنيل سعادة الدارين. **(قوله: ولم يعرف أحكامها)** أي: لم يعرف هذه الأحوال بالسماع من العرب، فقوله: بذلك؛ أي: بالسماع منهم. **(قوله: في معرفة اصطلاحاتهم)** أي: اصطلاحات النحاة بأن هذا الاسم يسمى فاعلاً وذاك مفعولاً وذلك معرباً أو مبنياً إلى غير ذلك، وبالجملة إن من سمع من العرب أن زيداً مثلاً في جاء زيد مرفوع وكان من أهل السليقة فهو لا يتكلم به إلا موافقاً لما سمع منهم، وحينئذ فمعرفة علم النحو لا يفيد له إلا معرفة اصطلاحات النحاة، وهذه فائدة غير معتد بها. **(قوله: فالمقصود من معرفة المعرب)** الفاء فصيحة؛ أي: إذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة مسائله المعرب، فاعلم أن

(١) قيد بالأهم؛ لأن من جملة الأغراض معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التأخير وعكسه كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تأخير الفاعل عن المفعول في بعض الأحوال.

مثلاً[1]، أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفاً فيطابق كلامهم. فمعرفته[2] متقدمة على معرفة أنه[3] مما يختلف آخره، فلو كان معرفته[4] المتقدمة[5] حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه[6] به[7]، وجب[8] أن يعرف[9] أولاً بأنه[10] مما يختلف آخره في كلام العرب، ليعرف أنه[11] مما يختلف آخره فيلزم تقدم

(١) إنما قال: مثلاً لأن هذا الحكم من جملة أحكام المعرب عند المبتغى كما أشار إليه فيما بعد. (٢) أي: العرب. (٣) المعرب. (٤) أي: ذات المعرب. (٥) صفة معرفة. (٦) أي: المعرب. (٧) أي: باختلاف. (٨) جواب لو. (٩) معرب. (١٠) معرب. (١١) معرب.

المقصود الخ، وحاصله: أن المقصود من البحث عن أحوال المعرب معرفة أنه من الأسماء المختلفة الأواخر في كلام العرب؛ ليجعل آخره في كلام غيرهم مختلفاً ليطابق الكلامين، فحينئذ معرفة الاسم المعرب متقدمة على معرفة الاختلاف؛ لأن معرفة الاختلاف إنما تحصل بعد البحث عن أحواله ولا يمكن البحث عن أحوال شيء وأحكامه إلا بعد معرفة ذاته، فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة للمعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف وبتعريف المعرب به وجب أن يعرف المعرب أولاً - أي: قبل البحث عن أحكامه - بأنه مما يختلف آخره كما فعله الجمهور، ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة أنه مما يختلف آخره، لما عرفت أن ذلك هو المقصود من البحث عن أحوال المعرب فمعرفة المعرب حينئذ موقوتة على معرفة الاختلاف المذكور، ومعرفتها موقوفة على معرفته؛ لأن المقصود من البحث عن أحواله معرفتها، ولا يمكن البحث عن أحوال شيء إلا بعد معرفته فيلزم الدور صريحاً، هذا ملخص ما في الجزائرية وعليه مشى العصام فلا تغفل فإن هذا المقام من مزالق الأقدام. وقوله: مثلاً، يحتمل أن يتعلق بالمعرب؛ أي: ذكر المعرب على سبيل التمثيل؛ أي: فكذا المبني وغيره من مسائل النحو، وأن يتعلق بما بعده - يعني: أن كون المعرب مما يختلف آخره - مذكور على سبيل التمثيل، ومثله سائر أحكامه المشار إليها فيما بعد. **(قوله: أن يعرف أنه مما الخ)** أي: أن يعرف أن المعرب صادق على اسم مخصوص كزيد مثلاً. **(قوله: فيطابق كلامهم)** الفاء فصيحة؛ أي: إذا جعل آخره مختلفاً كان مطابقاً لكلامهم كالفاء في قوله: فمعرفته متقدمة؛ فإنها أيضاً فصيحة؛ أي: إذا عرفت أن المقصود من معرفة المعرب الاختلاف فمعرفة ذات المعرب متقدمة على معرفة الخ ضرورة تقدم الموصوف[1] على صفته. **(قوله: وجب أن يعرف)** على صيغة المجهول من التعريف كذا قيل، لكن لا وجه للتخصيص، بل يجوز أن يكون من المعرفة. وقوله: أولاً؛ أي: قبل معرفة أنه مما يختلف آخره. **(قوله: ليعرف أنه مما الخ)** مجهول من المعرفة، وهذا علة لقوله أن يعرف؛ أي: يعرف بهذا التعريف لتحصل هذه المعرفة. **(قوله: فيلزم تقدم الشيء**

(١) أي: الذات.

العوامل، ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف؛ لصحة أن يقال: زيد في قام زيد معرب؛ أي: مركب لم يشبه مبنيّ الأصل، وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل، فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور، فإن الوجه الحاصل منه غير صالح لأن يكون وسطاً للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور أولاً في ضمنه؛ وذلك لأنك إذا قلت: زيد في المثال المذكور معرب؛ أي: ما اختلف آخره باختلاف العوامل، وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل، فزيد مما اختلف آخره باختلاف العوامل لزم أن تكون الصغرى عين النتيجة، والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء أو بواسطة الدليل، فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد أشار إلى الصغرى بقوله: من معرفة المعرب؛ أي: من معرفة أن هذا أو ذاك معرب وإلى النتيجة بقوله: أن يعرف أنه؛ أي: ما عرف أنه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل وإلى الوسط بقوله: حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به؛ أي: بسبب معرفة مفهوم

ظهر لك أن الفساد لازم من التعريف في ترتيب المقصود منه عليه، وليس مقصوداً بالنسبة إلى غير المتتبع على ما وهم من قول: أن الفرض من تدوين علم النحو الخ. **(قوله: لزم أن يكون الصغرى عين النتيجة)** لا يقال: ويلزم أيضاً أن لا يكون الحكم في الكبرى مفيداً لكون مفهوم الوسط نفس مفهوم الأكبر؛ لأنا نقول: يكفي لإفادة الحكم الفرق بالإجمال والتفصيل كما في حمل الحد على المحدود وبخلاف التوقف كما سيجيء. **(قوله: والنتيجة متأخرة عنها ابتداء أو بواسطة)** ولا شك أن الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء، فإن قلنا: أنه توقف آخر مسبب عن توقف الواسطة كان تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداء، وإن قلنا: إنه هو التوقف الأول إلا أنه ثبت للواسطة ابتداء يتوقف عليه بتوسطها كان المتأخر المذكور بواسطة الدليل. **(قوله: فيلزم تقدم الشيء على نفسه)** لا في ضمن الدور على تقدير تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداء، وفي ضمن الدور على تقدير تأخرها بواسطة الدليل. **(قوله: وقد أشار الخ)** تطبيق لعبارة الشرح على ما ذكر من البيان. **(قوله: أي: من معرفة أن هذا أو ذاك معرب الخ)** إشارة إلى دفع ما يرد على عبارة الشارح من أنه إن أراد بالمعرب مفهومه لا يصح إرجاع ضمير أنه إليه؛ إذ مفهوم المعرب ليس مما يختلف آخره وإن أراد ما صدق عليه المعرب لا يتم التعريف؛ لأن الكلام في مفهوم المعرب، وحاصل الدفع اختيار الشق الثاني، لكن

الشيء[١] على نفسه[٢]. فينبغي أن يعرَّف أولاً بغير ما عرَّفه[٣] به الجمهور ويجعل ما عرَّفوه به من جملة أحكامه[٤] كما فعله المصنف. «وحُكْمُهُ»[٥] أي: من جملة أحكام المعْرَب، وآثاره[٦] المترتبة عليه[٧] من حيث هو معرب،

(١) أي: وصف المعرب. (٢) أي: ذات المعرب. (٣) معرب. (٤) أي: المعرب. (٥) م. أي: حاصله وأثر الثابت به وحكم وقع والاسم بإضافة الحكم إلى الهاء عبر للملابسة أو للجنس أسندي. (٦) جمع الأثر وهو العلامة، وبمعنى حكم. (٧) أي: على صفة الإعراب.

وَحُكْمُهُ

الاختلاف وتعريف مفهومه به، فإن التصديق بأن هذا معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف، لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه؛ لأنا نقول لا مدخل للتفصيل في التوقف فإن الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف على تصوره به وهو واحد في صورتي الإجمال والتفصيل، وهذا ظاهر لا سترة

قيد الحيثية ملحوظ، فالمعنى المقصود من معرفة ما صدق عليه المعرب من حيث إنه معرب؛ أي: من معرفة أن هذا أو ذاك معرب. **(قوله: فإن التصديق الخ)** بيان لكون المعرفة المتقدمة؛ أعني: التصديق بأنه معرب سببية عن معرفة مفهوم الاختلاف. **(قوله: فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه)**؛ لأن المتقدم معرفة مفهوم الاختلاف بطريق الإجْمال في ضمن لفظ المعرب، والمتأخر معرفته بطريق التفصيل في ضمن ما اختلف آخره به. **(قوله: لأنا نقول: لا مدخل الخ)** حاصله: أن الفرق الاعتباري بين الموقوف عليه والموقوف إنما ينفع في دفع لزوم تقدم الشيء على نفسه إذا كان للاعتبارين دخل في التوقف؛ فإنه حينئذ يكون الموقوف والموقوف عليه في الحقيقة ذينك الاعتبارين، أما إذا لم يكن لهما مدخل في التوقف فالموقوف والموقوف عليه شيء واحد لا تغاير فيه بوجه يؤثر في التوقف، والأمر ههنا كذلك؛ إذ الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا أو ذاك الذي هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المعرب الذي هو محمول في الصغرى، وهو أي: نفس مفهوم الاختلاف واحد في صورة الإجمال والتفصيل؛ أي: في الصغرى والنتيجة وليس ملاحظته تفصيلاً متوقفة على ملاحظته إجمالاً حتى ينفع في عدم لزوم تقدم الشيء على نفسه، ولقد بالغ المحشي

على نفسه) فهذه هي النتيجة الفاسدة عن المقدمتين السابقتين؛ أي: فيلزم تقدم معرفة الاختلاف على معرفة الاختلاف. **(قوله: فينبغي أن يعرف أولاً بغير ما الخ)** أي: إذا فسد تعريفهم المذكور فينبغي العدول عنه إلى غيره والذي حمل الجمهور على ذلك التعريف وجود الإعراب في إفراده، فتوهموا أن حقيقته العرفية ذلك مع أنه من عوارضه المفارقة كما عرفت. **(قال المصنف: وحكمه أن يختلف آخره الخ)** خص بيان هذا الحكم بالتصوير على خلاف ما هو عادته في ذكر المسائل؛ للتنبيه على أن التعريف به تعريف بما هو حكم مطلوب في الفن، ويتوقف معرفته على معرفة المعرب، وهكذا يفعل في كل حكم عرف به القوم شيئاً، ثم إن إضافة الحكم إلى الضمير لم يكن للاستغراق بأن يكون المعنى كل حكم من أحكام المعرب لعدم صحته؛ إذ له أحكام أخر كما ستعرف؛ كالتركيب مع عامله، وحدوث الإعراب في آخره، ولا للجنس المشهور؛ أي: الماهية من حيث هي هي حتى يفيد الكلام قصره على الاختلاف، بل للجنس الغير المشهور؛ أي: الماهية من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً؛ أي: من غير بيان كميته كلاً أو بعضاً، فهو في قوة المهملة فيؤول إلى الجزئية؛ أي: بعض حكم من أحكامه، وإلى هذا أشار بقوله: أي: من جملة أحكامه، وقد يقال: إن الإضافة للعهد الذهني لكن الجنس ظاهر. **(قوله: أي: من جملة أحكام الخ)** يشير إلى دفع سؤال سيذكره بقوله: فإن قلت: لا يتحقق الاختلاف الخ. ثم المراد بأحكام المعرب: أحواله التي يحكم بها عليه في الفن؛ كالرفع والنصب والجر والانصراف وضده وغير ذلك. وقوله: وآثاره المترتبة عطف تفسير للأحكام وإشارة إلى أن المراد بالحكم ما هو المتعارف عند الأصوليين مثلاً، يقال: حكم الفرض الثواب بالفعل والعقاب بالترك؛ أي: أثره المترتب عليه في الآخرة ذلك فلا يرد ما قيل: من أن هذا المعنى لم أعثر على مأخذه في أفانين الكلام. **(قوله: من حيث هو معرب)** يعني: من حيث الإعراب لا من حيث الذات، وقيد الحيثية[١] للإطلاق؛ إذ لا مدخل لقيد من القيود لهذا الحكم، ولم يقل: اسم معرب؛ ليشمل الفعل المضارع، فالمراد بقوله: وحكمه، خاصة الاسم المعرب

(١) خلافاً للبعض حيث قال: قيد بهذه الحيثية؛ لإخراج المبني فإنه أيضاً يختلف آخره تقديراً، لكن لا من حيث أنه معرب انتهى. وقوله: تقديراً، سهو فتدبر.

«أنْ[1] يَخْتَلِفَ آخِرُهُ» أي: الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً،

(١) بالقوة.

بالقياس إلى المبني من الأسماء، فإن الفعل المضارع يختلف آخره باختلاف العوامل؛ نحو: هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب (ابن سيد)، وفيه أن البحث في الاسم المعرب اللهم إلا أن يرجع ضمير حكمه إلى مطلق المعرب بطريق الاستخدام. (قوله: أن يختلف آخره) أي: ذو أن يختلف؛ لأن المحمول على المعرب ذو الاختلاف (عصام) فافهم المرام، وقال الغجدواني: أي: أن يختلف بالقوة؛ لئلا يرد عليه زيد في جاءني زيد، ولم يسمع شيء آخر من العوامل، توضيحه: أن المراد صحة اختلاف ليكون الحكم كلياً؛ إذ الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول لكل معرب، وقيل: بل أريد الاختلاف بالفعل ولا يجب أن يكون شاملاً لكل معرب؛ إذ الخاصة قد تكون غير شاملة، ويرده أن الكلام في حكم قد جعله القوم حداً للمعرب. (قوله: أن يختلف آخره باختلاف الخ) قيد بالآخر؛ لأن الاختلاف في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرأ، والنون في ابنم، أصله ابن زيدت الميم للتأكيد كما في زرقم والفاء في فم (جار بردى). ويقال: إن في الكلام تجوزاً؛ لأن الآخر لا يختلف وإنما يتغير حاله من الرفع إلى النصب وإلى الجر، وإن الآخر أعم من الحقيقي كدال زيد والمجازي كدال يد فإنها ليست آخراً حقيقة، لكن لما حذفت الآخر الذي هو الياء حكم للدال بحكم الآخر؛ إذ أصله يدي (خطائي)، فإن قيل: لم وضع الإعراب في آخر الكلمة؟ قلنا: لأن آخر الكلمة محل العوارض، والتغيرات والإعراب من جملة العوارض للكلمة بسبب دخول العامل عليها، فناسب أن يوضع في الآخر؛ ليكون من وضع الشيء في موضعه، أو لأن الإعراب دال على وصف الاسم وكونه عمدة أو فضلة، والدال على الوصف بعد الموصوف (قوله: ذاتاً إلى قوله: أن صفة) اعترض عليه صاحب الامتحان بما حاصله: أن اختلاف الآخر في الإعراب بالحركة ظاهر؛ لانتقال الاسم من السكون إليها، وأما في الإعراب بالحروف فمشكل؛ لوجودها قبل العامل؛ نحو: مسلمون ومسلمين، فالعامل لا يحدث شيئاً من الاختلاف، انتهى. إلا أن يقال: أن الواو والألف في نحو: مسلمون ومسلمان، وإن كانتا ثابتتين قبل العامل إلا أن تعينهما في حالة التركيب بواسطة العامل، فكأنه حدث فيهما الاختلاف بالاعتبار، وبالجملة: الأظهر أن المراد باختلاف الآخر اختلاف صفته فقط، لكن تلك الصفة قد تكون حركة وقد تكون دلالة، ثم إن قوله: ذاتاً أو صفة تمييزان عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في جملة أن يختلف آخره، وفي هذا التعميم إشارة إلى دفع ما قيل: الأصوب أن يقال: أن يختلف هيئة آخره؛ لأنه لا يختلف آخره، بل هيئته. (قوله: حقيقة أو

عليه. (قوله: حقيقة أو حكماً) المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات فإن هذا التبدل في حكم تبدل الذات. (قوله: أو صفة) أي: حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقية؛ لأن الحركة لا تقوم بالحرف، بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له. (قوله: باختلاف العوامل) إن قيل: إن فاعل إذا كان صفة لا يجمع على فواعل، فكيف جاء جمع عامل على عوامل، أجيب بأنه صار اسماً.

أنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ[1]

(١) كالحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً أو حكماً أو صفة.

بأنْ[1] يتبدلَ حرف بحرف آخر حقيقة[2] أو[3] حكماً، إذا كان إعرابه[4] بالحروف أو[5] صفة بأن يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة[6] أو حكماً، إذا كان إعرابه[7] بالحركة. «بِاخْتِلاَفِ[8] العَوَامِلِ[9]» أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه[10] في العمل، بأن يعمل بعض منها[11] خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها[12] بكونه[13] في العمل، لئلا ينتقض بمثل قولنا: «إنَّ زَيْداً مَضْرُوبٌ»، و«إِنِّي ضَرَبْتُ زَيْداً»، و«إِنِّي ضَارِبٌ زَيْداً» فإن العامل في (زَيْدٍ) في هذه الصور[14] مختلف[15] بالاسمية[16] و[17]الفعلية[18] والحرفية[19] مع أن آخر المعرب[20] لم يختلف باختلافه[21]. «لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً» نصب على التمييز ـ أي: يختلف لفظ آخره،

(١) متعلق بالاختلاف. (٢) تمييز من نسبة النسب إلى الحرف. (٣) كما في التثنية والجموع. (٤) معرب. (٥) عطف على ذاتاً. (٦) أي: مثل جاءني زيد ورأيت زيداً. (٧) أي: المعرب. (٨) لاختلاف نسخه. اللام للوقت نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾. (٩) اللام فيه للجنس. (١٠) أي: على المعرب. (١١) أي: من العوامل. (١٢) عوامل. (١٣) وكلام المصنف مطلق يعني يقتضي بعضه الرفع والبعض الآخر النصب والبعض الآخر الجر. (١٤) الثلاث. (١٥) خبر إن. (١٦) لف ونشر غير مرتب. (١٧) مثل: يضرب زيداً. (١٨) أي: في قولنا: إني ضربت زيداً. (١٩) أي: في قولنا: إن زيداً مضروب. (٢٠) وهو زيد. (٢١) أي: العوامل.

بِاخْتِلاَفِ العَوَامِلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً،

(قوله: الداخلة عليه) خرج عن حكم المعرب اختلاف منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت عمراً ومررت ببكر. (قوله: وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل) كما ينبئ عنه العنوان. (قوله: أي: يختلف لفظ آخره) أي: صورة آخره.

رحمه الله في تحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه، والعجب ممن نظر في كلامه ولم يتعمق فيه وشنع عليه عجباً لفضله. (قوله: تبدل ذات الدال) أي: الدال على الفاعلية والمفعولية والإضافة وبالضرورة إذا تبدل ذات الدال تبدل دلالته أيضاً. (قوله: تبدل دلالته المقصودة الخ) أي: دلالته على الفاعلية والمفعولية والإضافة مع بقاء ذاتِ الدال، مثلاً الفتحة في رأيت أحمد ومررت بأحمد باق على حاله، وفي الأول دالة على المفعولية وفي الثاني على الإضافة. (قوله: لأن الحركة لا تقوم بالحرف) لكونها متأخرة عنه في التلفظ لذا يتلفظ بالحرف في حالة الوقف من غير الحركة. (قوله: بما يقوم به الحرف) وهو التكلم في متفاهم العرف، والهواء المتموج في المخارج في التحقيق. (قوله: لكنها تابعة له) أي: لا يمكن التلفظ بالحركة إلا بعد تلفظ الحرف كما أن الصفة تابعة للموصوف في التحقيق. (قوله: إن قيل: إن فاعلاً الخ) فاعل إذا كان اسماً مذكراً كان أو مؤنثاً يجمع على فواعل؛ نحو: كواهل وكواعب وإذا كان صفة فلا يجمع على فواعل، وقد شذ نحو: فوارس وهوالك ولمؤنثه سواء كان بالتاء أو بدونه مثالان فواعل وفعل؛ نحو: ضوارب وجواسر ونوم وحيض ومن ههنا قيل في الجواب: أنه يجوز أن يكون عوامل جمع عاملة كما في قوله ﷺ: ؟ليس في العوامل والحوامل صدقة ؟؛ لأن العامل قلما يكون غير كلمة لكن عدم مجيء عاملة في كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال. (قوله: صار اسماً) أي: صار في عرف النحاة اسماً لما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب. (قوله: خرج به الخ) قيل: إنه خرج بقوله: آخره؛ أي: آخر المعرب؛ لأن من الاستفهامية مبنية، والجواب: إن المراد من الضمير المعرب لا بخصوصه، بل باعتبار نوعه كما في قوله: الإسناد إليه على ما مر لا يقال: تقييد العوامل بالدخول يخرج عامل المبتدأ والخبر؛ لأن الدخول إما اللحوق بالآخر أو الأول، وذا لا يتصور في الأمور المعنوية؛ لأنا نقول: ذلك التقييد بالنظر إلى

حكماً) بأن يتبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات كما في نحو: رأيت مسلمين أو اثنين، فإن الياء في حالة النصب وإن كان عين الياء في حالة الجر حقيقة لكنها غيرها حكماً والحرف الأخير في زيدان الألف وفي مسلمين الياء وفي مسلمون الواو؛ لأن النون عوض عن التنوين، فلهذا يسقط عند الإضافة، فآخر الاسم الألف والواو والياء (فوائد). وقوله: إذا كان إعرابه بالحروف تقديره أن اختلافه ذاتاً حاصل إذا كان إعرابه الخ، وقس عليه ما يأتي بعده. (قوله: بأن يتبدل صفة الخ) أراد بها حالة شبيهة بالصفة وهي الحركة فإنها تتبدل على صفة وحركة أخرى، وأما ذات الآخر فباقية على حالها، وقوله: أو حكماً؛ نحو: جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد، فإن الفتحة مثلاً في أحمد من حيث أنها علامة النصب تخالفها من حيث أنها علامة الجر فحصل التبدل حكماً. (قوله: أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة) يعني: أن الباء للسببية؛ أي: البعيدة؛ إذ القريب ما ستعرفه، وفي بعض النسخ: لاختلاف باللام فهو للوقت أو العلة (هندي). وقوله: الداخلة عليه ليس لإخراج[1] شيء؛ إذ لا يختلف آخر المعرب باختلاف العوامل إلا بالداخلة عليه، فاللام في العوامل للعهد الخارجي. وقوله: في العمل متعلق بالاختلاف؛ أي: لا في الاسمية والفعلية ونحوهما، بل في العمل. (قوله: المصنف لفظاً أو تقديراً) أراد بالأول كل ما كان صحيح الآخر، وبالثاني كل معتل الآخر، ولم يقل، أو محلاً؛ لأن المبني أيضاً قد يختلف آخره باختلاف العوامل محلاً؛ نحو: جاءني هؤلاء فلو زاد للزم دخوله في المعرب، والفرق بين التقديري والمحلي: أن المانع عن ظهور الإعراب في المحلي نفس الكلمة، وفي التقديري الحرف الأخير فقط. (قوله: أي: يختلف لفظ آخره) إشارة إلى أن التمييز عن نسبة يختلف إلى آخره لا عن النسبة الإضافية في قوله: باختلاف العوامل، وإلى أن التمييز عن النسبة فاعل في المعنى، وحاصله: أن المعرب يختلف من جهة لفظ آخره، ومن غفل عن هذا قال: فالتنوين عوض عن المضاف إليه.

(١) وقيل: بل يخرج المعنوي فتدبر بهذا القيد العامل.

أو تقديره[١] - أو على المصدرية، أي: يختلف[٢] اختلاف لفظ أو تقدير. والاختلاف[٣] لفظاً كما في قولك: (جَاءَنِي زَيْدٌ) و: (رَأَيْتُ زَيْداً) و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) وتقديراً كما في قولك: (جَاءَنِي فَتًى) و: (رَأَيْتُ فَتًى) و: (مَرَرْتُ بِفَتًى)، فإن أصله فتيٌ، وفتَياً وفتيٍ. قلبت الياء ألفاً[٤]، فصار الإعراب تقديرياً، والاختلاف اللفظي والتقديري أعم من أن يكون حقيقة، أو حكماً كما أشرنا[٥] إليه[٦]، لئلا[٧] ينتقض بمثل قولنا: رَأَيْتُ أَحْمَدَ، و: مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ، وقولنا: رَأَيْتُ مُسْلِمِيْنَ، و: مَرَرْتُ بِمُسْلِمِيْنَ، مثنى أو مجموعاً، فإنه قد اختلف العوامل فيه[٨]، ولا اختلاف في آخر (أَحْمَدَ) حقيقة بل[٩] حكماً، فإن فتحة أحمد بعد الناصب علامةُ النصب وبعد الجار علامةُ الجر، وكذا الحال في التثنية والجمع، فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة. فإن قلت[١٠]: لا[١١] يتحقق الاختلاف لا في آخر[١٢] المعرب ولا في العوامل إذا ركب بعض الأسماء[١٣]

(١) إنما قيد به لأن التميز إذا رفع الإيهام من نسبة بين الفعل والفاعل فذاك التميز بمعنى فاعل. وتقدير الضمير أي: تقدير آخره. (٢) معرب. (٣) مبتدأ. (٤) في الأحوال الثلاثة لتحركها وانفتاح ما قبلها. (٥) وهو قوله بأن يتبدل حرف بحرف حقيقة أو حكماً. (٦) أي: إلى التعميم في بيان الاختلاف عند قوله ذاتاً أو صفة. (٧) علة العموم. (٨) أي: في المذكور. (٩) الاختلاف. (١٠) منشأ هذا السؤال قوله وحكمه أن يختلف آخره. (١١) إذا قلت: جاءني زيد ولا يوجد الاختلاف ما لم يأت بصورة النصب والجر. (١٢) متعلق بـ لا يتحقق. (١٣) مثل: زيد عمرو بشر.

(قوله: أو على المصدرية) أي: على كونه مفعولاً مطلقاً بحذف المضاف وإجراء إعرابه على المضاف إليه، ولم يقل: اختلافاً ملفوظاً؛ لأن وصف الاختلاف بكونه ملفوظاً مجاز. (قوله: والاختلاف لفظاً) أي: واختلاف آخر المعرب من حيث اللفظ واقع في قولك الخ، فاللام للعهد الخارجي. وقوله: انقلب الياء ألفاً؛ أي: إلى الألف في الأحوال الثلاث؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ففيه حذف وإيصال؛ لأن القلب لازم، وفي بعض النسخ: قلبت، وهي الظاهرة. (قوله: أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً الخ) فمثال الاختلاف اللفظي صفة حكماً في قوله: جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد، ومثال الاختلاف التقديري صفة حكماً كقولنا: جاءتني سعدى، ورأيت سعدى، ومررت بسعدى، ومثال الاختلاف اللفظي ذاتاً حقيقة كما في الأسماء الستة، ومثال الاختلاف اللفظي ذاتاً حكماً كالتثنية والجمع المذكر السالم، ومثال الاختلاف التقديري ذاتاً حقيقة كالجمع المصحح المضاف إلى المعرف باللام؛ نحو: جاءني صالحوا القوم، ورأيت صالحي القوم الخ، ومثال الاختلاف التقديري ذاتاً حكماً؛ نحو: مررت بصالحي القوم، ورأيت صالحي القوم، فالحقيقي بين الرفع وغيره، والحكمي بين النصب والجر، والأقسام عشرة. (قوله: لئلا ينتقض بمثل الخ) والمفهوم من كلام عصام وغيره أنه لا انتقاض بما ذكر، وإن لم يجعل اختلاف العوامل أعم؛ إذ المراد بالاختلاف في العمل أن يطلب كل منهما أثراً مبايناً لأثر الآخر، فقولنا: رأيت، والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف، وعاملان مختلفان في المنصرف، وفيه تكلف. وقوله: فإن فتحة أحمد بعد الناصب الخ؛ أي: إن فتحته من حيث إنها علامة النصب تخالفها من حيث أنها علامة الجر. (قوله: فإن قلت: لا يتحقق الخ) نقض في العبارة، وحاصله: أن المفهوم من قوله: وحكمه أن يختلف الخ إن هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك، فإن في بعضها لم يتحقق اختلاف الأواخر ولا اختلاف العوامل، وهي الأسماء التي وقعت

(قوله: أو تقديره) أي: يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلميّ، أو تقديره وتقدير صفته كما في عصا وقاض، أو بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي، فإن آخرهما لا يمتنع عن قبول الإعراب بحسب الفرض والحكم، وإن كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج. (قوله: أي: يختلف اختلاف لفظ أو تقدير) أي: اختلافاً منسوباً إلى الصورة أو إلى التقدير على ما مر، وإنما لم يقل: اختلافاً ملفوظاً أو مقدراً بحذف الموصوف؛ لأن الاختلاف ملفوظ مجازاً باعتبار سبيله وسببه لو جعلت الحركة لفظاً، ولم يجعل قوله: لفظاً أو

المعنوي بطريق التغليب؛ لأن الاختلاف لا يتحقق بالعامل المعنوي وحده. (قوله: اختلاف منو ومنا الخ) في الرضي إذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية إعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه في لفظة من، فعلى هذا كان الأولى أن يقول: رجل بدل زيد إلا أنه لما كان غرضه مجرد مثال اختلاف العوامل الداخلة على المستفهم منه ولم يكن في صدد بيان ضابطة اختلاف من باختلاف المستفهم عنه اكتفى على المثال الفرضي. (قوله: كما ينبئ عنه العنوان) أي: التعبير بلفظ العوامل فإنه وإن صار اسماً لكن فيه لمح الوصفية الأصلية وهو اعتبارها منبئ عن الحيثية كأنه قيل باختلاف العوامل من حيث أنها عوامل. (قوله: أي: صورة آخره الخ) في الرضي إذا قصدنا أن نرد التمييز والمنتصب عنه إلى مركزهما الأصلي جعلنا المنتصب عنه إن كان التمييز نفسه بدلاً من التمييز أو عطف بيان له، فنقول في كفى بزيد رجلاً: كفى رجل زيد، وفي طاب زيد أباً طاب أب زيد، وإن كان التمييز متعلقاً بما انتصب عنه إما وصفاً له أو غير وصف أضفنا لتمييز إلى المنتصب عنه، فنقول في طاب زيد علماً وداراً: طاب علم زيد ودار زيد، فعلى هذا لما عبر الشارح رحمه الله عن التمييز المزال بالإضافة وجب أن يكون اللفظ المختلف متعلقاً لآخر المعرب، إما وصفاً له أو غير وصف، وليس الأمر كذلك فسفر المحشي اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فإن اللفظ عبارة عن مجموع المادة والصورة، فيكون متعلقاً لآخر المعرب وصفاً له وإنما لم يجعل اللفظ مصدراً بمعنى التلفظ مع مناسبته لقوله: تقديراً وعدم الاحتياج حينئذ إلى التجريد؛ لأن التلفظ ليس من

تقديراً تفصيلاً للعوامل؛ أي: سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقدرة؛ لأن العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر؛ لأنه قد يكون معنوياً؛ ولأنه لا يلائم قوله الآتي: التقديري واللفظي في بيان ضبط إعراب الأسماء؛ وذلك لأن الظاهر أنه إشارة إلى ما يشير قوله: لفظاً أو تقديراً. **(قوله: رأيت أحمد ومررت بأحمد)** ورأيت حبلى ومررت بحبلى. **(قوله: وقولنا: رأيت مسلمين ومررت بمسلمين)** أي: مدلول هاتين الصورتين، فإذن يظهر شموله للمثنى والمجموع. **(قوله: علامة النصب)** أي: علامة هي النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر. **(قوله: فإن قلت: لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل إذا ركب)** إلى قوله: مع عامله ابتداء، إن قلت: التركيب مع العامل لا يكون إلا إذا كان العامل لفظياً فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقاً بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل، أجيب: بأن المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض؛ لأن عمل العامل المعنوي ليس إلا الرفع. **(قوله: قلت: هذا**

صفات المعرب حتى يجعل اختلافه حكماً من أحكامه؛ ولأنه لا يتصف بالاختلاف في نفسه، بل باعتبار الملفوظ. **(قوله: أي: يختلف آخره بحسب التقدير)** إشارة إلى أن التقدير مصدر وليس بمعنى القدر على ما وهم؛ إذ لا نقدّر في حبلى مع كون إعرابه تقديرياً. **(قوله: كما في مسلميّ)** حالة الرفع فإنه قدر أن الياء بدل من الواو. **(قوله: كما في عصا وقاض)** فإنه قدر أن أصلهما عصو وقاضي بالحرف مع الحركة. **(قوله: كما في حبلى وغلامي)** فإنه أقدر تلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف أما في غلامي فظاهر، وأما في حبلى فلكون الألف المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو والياء. **(قوله: فإن آخرهما الخ)** يريد أن فرض إعراب آخرهما غير ممتنع لعدم المانع منه إنما الممتنع المفروض وهو وجود الإعراب فيهما في التلفظ لاشتغال محل الإعراب بالحركة في غلامي، وبالسكون - أي: الملازم - في حبلى بخلاف هؤلاء في جاءني هؤلاء، فإن فرض إعراب آخره ممتنع كالمفروض لوجود المانع وهو مشابهته لمبني الأصل وإن كان واقعاً في محل الإعراب، وبهذا تبين الفرق بين الإعراب التقديري في نحو: حبلى والإعراب المحلي في نحو: هؤلاء فتدبر. **(قوله: لأن الاختلاف الخ)** يعني: يحتاج في جعل قوله: لفظاً أو تقديراً منصوباً على المصدرية بحذف الموصوف إلى ارتكاب التجوز في كون الاختلاف ملفوظاً؛ لأن الاختلاف أمر معنوي ليس من مقولة الحرف والصوت حتى يكون ملفوظاً حقيقة بخلاف القول بكونه منصوباً على حذف المضاف، وأما التجوز في قوله: لفظاً نشترك بينهما بجعله مجازاً عن الصورة في الوجه الأول وبمعنى الملفوظ على الوجه الثاني. **(قوله: لو جعلت الخ)** متعلق بقوله: مجازاً اختلفوا في أن الحركة لفظ أو لا، فمن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعلها لفظاً، بل كلمة، ومن فسره بصوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعداً قال إنها ليست ملفوظة؛ لأنها أبعاض حروف المد، وكونها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة كالوقف والإمالة والغنة. **(قوله: لأن العامل الخ)** فيكون التفصيل قاصراً مع عدم احتياج بيان الحكم إليه هذا على تقدير أن يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو شائع في استعماله في مقابلة الملفوظ، أما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفاً أو لا شمل المعنوي أيضاً لكنه خلاف الظاهر. **(قوله: ولأنه)** أي: الجعل المذكور. **(قوله: وذلك)** أي: عدم الملائمة ثابت. **(قوله: لأن الظاهر)** بناء على الأصل في اللام أن يكون للعهد. **(قوله: إنه؛ أي قوله: الآتي الخ)** وإنما لم يقل إشارة إلى قوله: لفظاً أو تقديراً؛ لأن قوله: الآتي بيان لأقسام الإعراب، فهو عبارة عن تقدير الإعراب والإعراب اللفظي، وقوله: لفظاً أو تقديراً ههنا بمعنى الصورة والفرض، لكنه مشير إلى تنوّع الإعراب فيكون قوله: الآتي إشارة إلى ما فهم من قوله: لفظاً أو تقديراً، ولا يكون إشارة إلى نفسه. **(قوله: ورأيت حبلى ومررت بحبلى)** إشارة إلى أن بيان الشارح رحمه الله قاصر حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديري حكماً مع أنه لخفائه أحق بالبيان. **(قوله: أي: مدلول هاتين الصورتين)** إشارة إلى دفع ما يتراءى من أنه لا يصح جعل قوله: مثنى أو مجموعاً حالاً من قولنا: رأيت مسلمين ومررت بمسلمين؛ لأنه إن قرأ بصيغة التثنية لا يكون جمعاً وإن قرأ بصيغة الجمع لا يكون مثنى، وحاصله أن المراد مدلول هاتين الصورتين المكتوبتين فيرى هذان النقشان وينتقل إلى مدلولهما ولا يقرآن وهذا الطريق شائع في كتب اللغة في بيان وجوه الحركات، يقال مثلاً الزعم مثلثة الفاء؛ أي: مدلول هذه الصورة مثلثة الفاء، وأما ما قيل من أن قوله: وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا: رأيت مسلمين ومررت بمسلمين، فقوله: مثنى ومجموعاً متعلق بالمثل لا بهذا القول مع كونه تكلفاً محتاجاً إلى اعتبار الحال عن المحذوف لا يدفع المحذور؛ لأن مسلمين وبمسلمين إن قرئ مثنى كان المراد من المثل على ما هو المشهور الشائع سائر ألفاظ المثنى وإن قرئ مجموعاً كان المراد سائر ألفاظ الجمع فلا يكون شاملاً، وحمل المثل على ما هو مماثل لهما في الإعراب بالحرفين سواء قرئ بصيغة التثنية أو الجمع خلاف الظاهر المتبادر حقيق بأن يقضي منه العجب. **(قوله: أي: علامة هي النصب)** أي: الإضافة بيانية لا لامية فإن فتحة غير المنصرف نصب وجر لا علامة لهما. **(قوله: إن قلت: التركيب مع العامل الخ)** لما كان السائل بقوله: فإن قلت: لا يتحقق الاختلاف ناقضاً لشمول الحكم المذكور لجميع أفراد المعرب مستدلاً عليه بصورة التركيب مع العامل ابتداء كفى للمجيب أن يمنع عدم شمول الحكم المذكورة للصورة المذكورة مستنداً بالجواز، فلذا قال: فيجوز أن يكون التركيب. **(قوله: إلا إذا كان العامل لفظياً)**؛ إذ لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي. **(قوله: بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان)** أي: بجنس التركيب فلا يرد أنه كيف يمكن تحقق عاملين معنويين بتركيب واحد. **(قوله: عاملان معنويان)** مخالفان في العمل للعامل اللفظي. **(قوله: فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب)** أي: المعرب الذي جعل مادة النقض. **(قوله: أجيب الخ)** إثبات للنقض بالصورة المذكورة بأنه وإن تحقق ههنا اختلاف آخر المعرب واختلاف العوامل حيث توارد عليه عاملان معنويان وعامل لفظي، لكن لم يتحقق اختلاف العوامل في العمل وهو المراد ههنا. **(قوله: لأن عمل العامل المعنوي)**؛ لأنه منحصر في عامل المبتدأ وفي عامل المضارع حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل كل منهما الرفع، فإن قلت: قد ذكر في اللباب من العامل المعنوي معنى الفعل المأخوذ من غيره وهو قد يعمل النصب أيضاً كما في: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ فكيف يصح حصر عمل العامل المعنوي في الرفع؟ قلت: هذا اصطلاح مختص بصاحب اللباب، والقول المشهور وما عليه الجمهور: أن العامل المعنوي عامل المبتدأ والفعل المضارع فحسب، ولو سلم فالمراد عمل العامل المعنوي الذي لا يمكن التركيب معه ليكون التركيب فيما فرض مع العامل

المعدودة غير المشابهة لمبني الأصل مع(١) عامله ابتداءً، و(٢)لا يترتب عليه(٣) اختلاف الإعراب بل هناك(٤) حدوث الإعراب بدخول العامل. قلت: هذا(٥) حكم آخر من أحكام المعرب، والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل أحد الحكمين(٦) في الآخر، لا فساد فيه(٧). فإن للمعرب أحكاماً كثيرة لم تذكر ههنا، فليكن هذا(٨) الحكم أيضاً من(٩) هذا القبيل(١٠)، غاية(١١) الأمر أن هذا الحكم(١٢) لا يكون من خواصه الشاملة. «الإِعْرَابُ: مَا»

(١) متعلق بقوله ركب. (٢) عطف على لا يتحقق. (٣) أتى أي: على ذلك المعرب ابتداء. (٤) أي: في تركيب بعض الأسماء. (٥) أي: حدوث الإعراب بدخول العامل عليه. (٦) المتغايرين. (٧) أي: في عدم الدخول. (٨) أي: حدوث الإعراب بدخول الفعل. (٩) كالأحكام الكثيرة. (١٠) أي: من جملة الأحكام التي لم يذكر ههنا. (١١) أي: حاصل الكلام. (١٢) أي: حكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل.

الإِعْرَابُ مَا(١)

(١) أي: حركة أو حرف.

معربة أولاً، فإن فيها حدوث الإعراب بدخول العامل لا اختلاف الآخر باختلاف العوامل. وقوله: مع عامله؛ أي: حال كون ذلك البعض مع عامله ومتحققاً معه، فلفظ مع غير متعلق بقوله: إذا ركب (عصد). وقوله: ابتداءً ظرف للتركيب؛ أي: قبل أن يتركب مع عامل آخر، فإن آخر المعرب إذا حرك ابتداءً بالضمة مثلاً لم يكن هناك اختلاف، فإذا فتح أو كسر بعد ذلك حصل الاختلاف. وقوله: بل هناك؛ أي: في مقام تركيب بعض الأسماء مع عامله ابتداءً. **(قوله: قلت: هذا)** أي: حدوث الإعراب بدخول العامل حكم آخر للمعرب غير الاختلاف المذكور في المتن، فإن للإعراب أحكاماً كثيرة كما أشار إليه في تفسيره بقوله: أي: من جملة أحكام المفرد الخ **(قوله: فليكن هذا أيضاً)**؛ أي: فليكن حدوث الإعراب بدخول العامل كالأحكام الكثيرة من قبيل الأحكام التي لم تذكر في هذا المقام. **(قوله: غاية الأمر الخ)** هذا أولى مما قيل: إن المراد استعداد الاختلاف لا لما قيل: إن المتبادر حصول الاختلاف بالفعل؛ لأن المختار أيضاً خلاف المتبادر من أن حكم الشيء خاصته اللازمة دون المفارقة؛ بل لأنه يلزم أن لا يكون هذا الحكم من خواص المعرب فإنا إذا قلنا: زيد عمرو بكر بشر بطريق التعداد يكون كل منها مستعداً لحصول الاختلاف، ولا يكون شيء منها بذلك معرباً (علامك). **(قوله: إن هذا الحكم)** أي: اختلاف الآخر باختلاف العوامل لا يكون من الخواص الشاملة لجميع أفراد المعرب؛ أي: ولا ضير فيه غير ما أسلفناه أن الكلام في حكم جعله القوم حداً للمعرب، فتذكر. **(قال: الإعراب الخ)** قدمه على العامل؛ لأن الإعراب جزء من مفهوم العامل، والجزء مقدم على الكل، واعلم أنهم اختلفوا في أن الإعراب أمر لفظي أو معنوي، فعند أكثر النحاة أن الإعراب عبارة عن اختلاف الآخر، فجعلوه أمراً معقولاً بدليل أن الحركات والسكون موجودة في الكلمة، والإعراب غير موجود فيها، فيكون عبارة عن استحقاق الكلمة لهذه الحركات؛ وهي حالة معقولة لا محسوسة، فقيل: وليس على هذا بمستقيم أن يقول: وأنواعه رفع ونصب

حكم آخر) حاصله: أن حكم الشيء لا يلزم أن يكون لازماً له إن قلت: يجوز أن يقيد الاختلاف بالعوامل بأحد الأزمنة وحينئذ يكون لازماً للمعرب، وإن لم يكن قبل تقييده بالظرف لازماً له، قلنا: فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع أنه بعد ذلك التقييد أيضاً غير لازم لجواز أن يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الأزمنة، نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه، ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له، وقيل المراد بالاختلاف الأول معنى يشمل الاختلاف الذي

ابتداء ومعنى الفعل المستنبط من الجامد مما يمكن التركيب معه بالتركيب بما يستنبط منه. **(قوله: لا يلزم أن يكون لازماً)** أي: لا يمتنع مفارقته عنه فليكن الاختلاف المذكور كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتداء، ويعرض بعد التركيب ثانياً وثالثاً. **(قوله: إن قلت: يجوز أن يقيد الخ)** أي: يمكن أن يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازماً للمعرب بأن يقيد الاختلاف المدلول عليه بقوله: أن يختلف بأحد الأزمنة، ولا شك أنه لازم للمعرب حال ابتداء التركيب؛ إذ يصدق عليه أنه يختلف آخره في وقت ما أعني وقت التركيب ثانياً وثالثاً. **(قوله: وإن لم يكن الخ)** والسر فيه أن لزوم الاختلاف المطلق يقتضي عدم انفكاكه عنه في شيء من الأزمنة وهو مفارق عنه في زمان التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المقيد بأحد الأزمنة، وهذا كالمتنفس المطلق فإنه غير لازم للإنسان بخلاف المتنفس في وقت ما. **(قوله: فيه صرف الكلام عن الظاهر الخ)** أي: في هذا التوجيه صرف الكلام؛ أعني قوله: أن يختلف عن الظاهر، وهو الإطلاق بلا ضرورة؛ إذ لا داعي إلى جعل الحكم لازماً، لا يقال: المتبادر من القضية الخالية عن الجهات إطلاق النسبة وكونها ثابتة في وقت ما على ما قالوا: في بيان وجه تسمية المطلقة العامة، وسيجيء في كلام المحشي أيضاً؛ لأنا نقول: ذلك الإطلاق بمعنى فعلية النسبة بالمقابل للإمكان الشامل للدوام والوقوع في أحد الأزمنة، والمقصود ههنا التقييد بأحد الأزمنة المقابل للدوام، ولذا اختار المحشي رحمه الله لفظة أحد الأزمنة دون وقت ما فمن بدله بذلك روماً للاختصاص ذهل عن هذه الفائدة. **(قوله: مع أنه بعد التقييد الخ)** أي: مع أن الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف أيضاً غير لازم؛ لأن اللزوم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف في أحد الأزمنة مما يجوز انفكاكه عن المعرب لجواز تحقق معرب لم يتحقق معه إلا عامل واحد أو اثنان ولم يتحقق

مبدؤه حاله البنائي، والاختلاف الثاني الوجود، وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فإن اللام الداخلة على الجمع قد تبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله. (**قوله: غاية الأمر أن هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة**) أي: خواصه الإضافية بالقياس إلى المبني، وإنما قلنا ذلك لوجوده في المضارع، ولذلك قال ههنا: حكمه، ولم يقل خاصته، ولا يخفى أن القول بأنه ليس من خواصه الشاملة مبني على أن لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الأزمنة؛ إذ لو تحقق فيها عوامل في الأزمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل

معه عوامل في شيء من الأزمنة، فلا يكون مختلفاً آخره باختلاف العوامل في شيء من الأزمنة فما قيل: إن الاحتمال الصرفي لا يكفي لنقض الأحكام الأدبية بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت من أن الاحتمال ينافي اللزوم. (**قوله: نعم قابلية الاختلاف الخ**) تقرير لما تقدم وبيان لمنشأ اشتباه السائل وهو أنه لم يفرق بين قابلية الاختلاف اللازم للمعرب والاختلاف في أحد الأزمنة الذي هو عرض مفارق. (**قوله: ولما كان الخ**) يعني: لما كان المتبادر من قوله: أن يختلف أن يكون الاختلاف واقعاً في وقت ما وحمله على الإمكان صرف عن الظاهر المتبادر لم يتعرض الشارح رحمه الله وقدس سره لهذا التوجيه، وما قيل: إن المقصود بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم، وحين الحمل على فعلية الحكم لا يبقى الحكم كلياً، ففيه أن الحمل على فعلية الحكم إنما يخل بلزوم الحكم المذكور للمعرب دون كليته، نعم لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الأزمنة لأخل بذلك، ودونه خرط القتاد. (**قوله: وقيل الخ**) أي: قيل في توجيه الحكم المذكور بحيث يصير لازماً أن المراد بالاختلاف المدلول عليه بقوله: أن يختلف معنى يشمل الاختلاف الذي حصل بعد الحال البنائي كما في الأسماء المعدودة المركبة مع العامل ابتداء، والاختلاف الذي حصل بعد الحال الإعرابي كما في المعربات المركبة مع العامل ثانياً وثالثاً، والمراد بالاختلاف المذكور ثانياً بقوله: باختلاف العوامل الوجود بالتجريد عن بعض المعنى؛ لأن الاختلاف هو الوجود مع التغير عن الحال السابق، وعبر عن الوجود بالاختلاف لمشاكلة قوله: أن يختلف، والمراد بالعوامل الجنس، فيكون المعنى أن يتبدّل آخره بأن تزول حالة البناء وهو الوقف أو تزول حالة الإعراب لوجود جنس العامل، وحينئذ يكون الحكم لازماً للمعرب بلا شبهة. (**قوله: فإن اللام الداخلة الخ**) قالوا: إن اللام الداخلة على الجمع للعهد فإن لم يكن معهود فللاستغراق فإن تعذر الاستغراق؛ نحو: لأتزوّج النساء فهو مجاز عن الجنس. (**قوله: ولا يخفى بعد ذلك كله**) أما الأول؛ فلأن المتبادر من قوله: أن يختلف آخره؛ أي: آخر المعرب اتصافه به بعد صيرورته معرباً، وأما الثاني فظاهر، وأما الثالث؛ فلأن نسبة الاختلاف إلى العوامل ينادي على إرادة الجمعية، فكيف يحكم ببطلانه؟. (**قوله: ولا يخفى الخ**) يعني: أن الظاهر أن تكون الخاصة الشاملة ههنا محمولة على المعنى العرفي؛ أي: ما تكون لجميع الأفراد وحينئذ يرد أن الحكم بعدم كونه من خواصه الشاملة إنما يصح لو لم يتحقق في الصورة المفروضة وهي ما إذا تركبت الأسماء المعدودة مع عاملة ابتداء عواملها في شيء من الأزمنة، فإنه لو تحقق فيها عوامل في الأزمنة المتعددة كانت تلك الأسماء متعلقة بالاختلاف وإن لم تكن متصفة به في وقت ابتداء التركيب. (**قوله: لكنها ليست شاملة الخ**) استدراك لدفع توهم ناشئ من قوله: شاملة لكل معرب، وإشارة إلى توجيه عبارة الشارح رحمه الله بأن يراد

وجر؛ إذ لا يصح أن يكون الاختلاف خبراً لهذه الثلاثة وإليه ذهب الزمخشري، وعند المحققين: أنه عبارة عن ما به الاختلاف وإليه ذهب الشيخ عبد القاهر وابن هشام(١)، ورجح المصنف اصطلاح الشيخ في هذا التعريف؛ لأن الإعراب علامة وحقه الظهور، ثم الإعراب على ثلاثة أقسام: إعراب بالأصالة كإعراب الأسماء، وإعراب بالمشابهة كإعراب المضارع، وإعراب بالتبعية كإعراب التوابع، كما أن أقسام البناء أيضاً ثلاثة: بالأصالة كبناء الحروف، وبالمشابهة كالأسماء المبنية، وبالتبعية كما في توابع المنادى المبني.

(قوله: أي: حركة أو حرف) وأما الحذف فلا يوجد في الأسماء، والبحث فيها، وكلمة أو للانفصال الحقيقي لا للشك والترديد، ولما اشتهر عندهم كون الإعراب بهما استعمل لفظة ما المشتركة بين المعاني في التعريف وأرادهما.

(قال: اختلف آخره) قيل: أي: هيئة آخره، ومعنى الاختلاف يتحقق بانقلاب حركة إلى أخرى أو حرف إلى آخر، وقال الرضي: أي: انتقلت من حال السكون إلى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر، وانتقال الآخر؛ أي: من السكون إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة فههنا ثلاث اختلافات، وقيل: إن زيداً مثلاً قبل الوقوع في التركيب غير معرب، بل مبني عند المصنف على السكون فإذا وقع في التركيب وحرك بالضم مثلاً حصل الاختلاف للانتقال من السكون إلى الحركة، وكذا الحال في سائر الحركات فالاختلاف حاصل بكل واحد منها فيكون سبباً تاماً، وأما السكون الأصلي فلا اختلاف مع السكون بالفعل أصلاً وإن كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم عد السكون إعراباً.

(قوله: أي: آخر المعرب) فيخرج ما به يختلف الوسط كامرأ وقد مر، وفي شرح القطر: ولو كان التغيير في غير الآخر لا يكون إعراباً كما في فلس إذا صغرته فليس وإذا كسرته أفلس أو فلوس، وكذا لو كان التغيير في الآخر، ولكن ليس بسبب العامل كما في لفظة حيث المستعملة بحركات الثاء، انتهى. وقوله: ذاتاً أو صفة تمييزان عن النسبة في ما اختلف آخره؛ أي: ما اختلف ذات آخره كما إذا كان إعرابه بالحروف، أو صفته إذا كان بالحركات.

(١) حيث قال في بعض تأليفه: الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم الخ.

اخْتَلَفَ آخِرُهُ(١)

(١) أي: آخر المعرب.

وقت. **(قوله: أي حركة أو حرف)** كانت القرينة عليه شهرة أمر الإعراب بأنه حركة أو حرف أو ما سيذكره في ضبط إعراب الأسماء ولا يخفى بعده. **(قوله: اختلف آخره به)** اعترض عليه بأن التعريف غير جامع؛ لأن تغير مسلمان ومسلمون ليس في الآخر؛ إذ الآخر هو النون، وأجابوا عنه بأن النون فيهما كالتنوين في المفرد، ولعلهم أرادوا به أن هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الأوقات جاز أن يجعل الحرف السابق عليه بالنظر إلى هذه الحيثية في حكم الآخر، وإن كان بالنظر إلى كونه علامة للتثنية والجمع ليس في حكم الآخر، وإنما قلنا في بعض الأوقات؛ لأنه قد لا يكون بمنزلة التنوين؛ وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام

الشاملة لكل وقت. **(قوله: كان القرينة الخ)** لما كان ذكر العام وإرادة الخاص مجازاً لا بد له من قرينة بينها بأنها إما حالية أو مقالية. **(قوله: بالنون فيهما الخ)** حيث يدل كل منهما تمامية الكلمة ويسقط عند الإضافة. **(قوله: ولعلهم الخ)** أي: ليس مرادهم تشبيهه بالتنوين في جميع الأحكام فإنه باطل؛ لأنه كلمة برأسها بخلاف النون؛ فإنها جزء لها، بل مرادهم أن حيثية المشابهة بالتنوين لما وجدت في النون حين خلوهما عن اللام جاز أن يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء في حكم الآخر بالنظر إلى أن مشابهة النون بالتنوين الذي هو كلمة برأسها جعل النون في حكم كلمة برأسها من هذه الحيثية، وإن كان جزء لهما بالنظر إلى كونه علامة التثنية والجمع. **(قوله: لامتناع اجتماع اللام الخ)** يعني: لو كان النون حين كونهما معرفين باللام بمنزلة التنوين لزم

ذاتاً[1] أو صفة[2] «**بِهِ**»، أي[3]: بتلك الحركة أو الحرف، وحين يراد بـ(مَا) الموصولة، الحركة أو الحرف، لا يرد النقض بالعامل والمقتضى. ولو أبقيت[4] على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله[5]: (بِهِ) فإن المتبادر[6] من السبب هو السبب[7] القريب. والعامل، والمقتضى من الأسباب البعيدة، وبقيد الحيثية[8] خرجت حركة نحو: (غُلاَمِي)،

(١) إذا كان بالحرف. (٢) إذا كان بالحركة. أشار موصوفية ما. (٣) نبه أولاً على كون ما موصوفة وثانياً على كونها موصولة بقوله: أي بتلك الحركة. (٤) أي: لا يرد السؤال بالعامل والمقتضي. (٥) أي: فسرت بقوله أتى شيء. (٦) مصنف. (٧) حركة وحرف. (٨) هو الحركة والحرف.

والتنوين. (**قوله: ذاتاً أو صفة**) أما الاختلاف الآخر - أي: تحوله ذاتاً - فكما يتحول واو أبوك إلى ألف أباك، وأما تحوله صفة فكما تتحول ضمة زيد إلى فتحة. (**قوله: لا يرد العامل والمقتضي**) وكذا وصف كونه معرباً، قال قدس سره في الحاشية: لكنه يشكل بما إذا كان العامل حرفاً واحداً كالباء الجارة، فالأولى أن يسند إخراجهما إلى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة، وإبقاء ما الموصولة على عمومها انتهى، إنما قال: فالأولى، ولم يقل: فالصواب؛ لجواز أن يجعل الباء للآلة فيسند إخراجهما إليها، أما خروج العامل: فلأن النحاة جعلوه بمنزلة العلة

اجتماع اللام والتنوين وهو ممتنع. (**قوله: أي نحو له الخ**) فسر الاختلاف بالتحول؛ لأن الاختلاف لا يكون ناشئاً إلا من متعدد فيلزم أن لا تكون حركة زيد في ابتداء التركيب إعراباً ولو اعتبر بالنسبة إلى السكون السابق كان زيد في حال عدم التركيب أيضاً معرباً؛ لأن نسبة الاختلاف إلى الطرفين على السواء فإذا كان الاسم في أحد طرفيه معرباً لزم أن يكون في الطرف الآخر أيضاً معرباً للتحكم بخلاف التحول؛ فإنه ناشئ من الحركة الثانية، أو الحرف الثاني وإن كان تقدم حركة أو حرف شرطاً له؛ لأن التحول أن يتصف بشيء لم يكن له قبل فتدبر. (**قوله: وكذا وصف كونه معرباً**) فإن عدم المشابهة والتركيب أيضاً سبب للاختلاف. (**قوله: لكنه يشكل الخ**) الوجه الأول أعني: تخصيص كلمة ما مما اختاره الفاضل الهندي، والوجه الثاني؛ أعني: الحمل على السببية القريبة نقله بقيل إشارة إلى ضعفه فما في الشرح نقل لكلام الغير، وما في الحاشية مختارة، فلا يرد أن الحاشية تخالف الشرح، وما قيل في جواب هذا الإشكال أن المراد حرف علة ساكنة أو حرف الآخر أو حرف المباني بقرينة ذكره مع الحركة، فلا يخفى ركاكته؛ لأن تخصيص الحرف بما ذكر تخصيص بعد تخصيص ومجاز في مجاز يحترز عنه في المحاورات، فكيف يرتكب في التعريفات؟ ولو جاز مثل هذه التخصيصات لانسد باب نقض التعريفات جمعاً ومنعاً على أنه يخرج من التعريف حروف الإعراب؛ لأنها من حروف المعاني، ولذا جعلها بعضهم كلمة. (**قوله: والأولى الخ**) إنما قال: فالأولى ولم يقل: فالصواب، إما تأدّباً كما هو طريق الشارح رحمه الله من هضم النفس وعدم الإعجاب، وإما للمناقشات التي ذكرها المحشي في الحاشية الآتية، أو لأن ما لا يخرج تخصيص كلمة ما يخرج بإرادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الأولى أن يخرج الجميع من السببية القريبة المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف. (**قوله: ولك أن تجعل الباء للآلة الخ**) أي: للاستعانة التي دخولها في الآلة أكثر منه في الموجد كذا في الرضي.(**قوله: فلان آلة الشيء**) يعني: أن المقتضى سبب بعيد لتوسط الإعراب بينه وبين الاختلاف، والآلة لا تكون إلا سبباً قريباً فلا يكون

بِهِ (١)

(١) أي: بسبب الحركة أو الحرف.

(**قوله: بما الموصولة**) أشار أولاً بقوله: أي: حركة أو حرف، إلى كون ما موصوفة، ثم نبه على كونها موصولة بقوله: أي بتلك الحركة الخ، ثم صرح بالموصولية إيماء إلى جواز الوجهين في أمثاله، وقد مر نظيره. وقوله: لا يراد العامل، وفي بعض النسخ: لا يرد، من الورود؛ أي: لا يرد العامل، والمقتضى؛ أعني: المعاني المختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة نقضاً على تعريف الإعراب، فإن العامل مثل: جاء ورأيت، والمقتضى مثل الفاعلية الخ، وإن كانا سببين للاختلاف إلا أنهما ليسا حركة ولا حرفاً، ويقال: لكن يشكل بما إذا كان العامل حرفاً واحداً كالباء الجارة فالأولى أن يسند إخراجهما إلى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وإبقاء ما على عمومها هذا، وقد يقال: إن المتبادر من الحرف الواقع تفسيراً للإعراب أن يكون محله آخر الاسم المعرب فحينئذ يخرج الباء الجارة، أو أن المراد بالحرف المقابل للحركة حروف المباني لا حروف المعاني فلا إشكال. (**قوله: على عمومها**) أي: بأن تكون ما نكرة موصوفة بمعنى شيء، وفيه أن تخصيص الموصول كالسنة المؤكدة عندهم. (**قوله: وهو السبب القريب**) وهو ما يكون بلا واسطة، والسبب البعيد لكون سبباً بواسطة، فيخرج الأمور المذكورة؛ لأنها أسباب بعيدة لحصول الاختلاف، توضيحه: أن العامل سبب قريب لحصول الإسناد وهو سبب قريب لحصول المقتضى، وهو سبب قريب لحصول الاختلاف، فكان العامل سبباً بوسائط، والإسناد سبباً بواسطتين، والمقتضى سبباً بواسطة واحدة، والإعراب سبباً بلا واسطة، فكان هذا قريباً، غاية التحقيق، ثم المراد بالسبب القريب هنا: ما هو غير تام، وهو ما يكون له تأثير في المسبب لكن غير تام التأثير. (**قوله: وبقيد الحيثية خرجت حركة؛ نحو: غلامي**) أراد به كل اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم مفرداً كان أو جمعاً، فإن الميم في غلام ساكنة في الأصل، فلما أضيفت إلى ياء المتكلم اقتضت هي حركة الميم بالكسرة، لكنها ليست بإعراب؛ لأنها لم تكن من حيث إنه معرب. وقوله: لأنه معرب؛ أي: وإعرابه تقديري في الأحوال الثلاث كما سيأتي، وأنه مختلف الآخر حكماً كما مر فتذكر، وقد حرر ههنا الفاضل علي بن يوسف الاقكرماني ما ملخصه: أنه لما اتجه على المصنف أن يقال أن نحو: غلامي معرب على ما ارتضاه، ويقع الاختلاف بحركته بأن يقال: هذا غلام زيد،

المؤثرة، ولهذا سموه عاملاً وليس علة مؤثرة بالحقيقة؛ لأن التأثير للمتكلم وهو علامة التأثير، وأما خروج المقتضي؛ فلأن آلة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك، ولا يخفى أن قوله: ليدل على آخره لو جعل من تمام الحد حتى يخرجا لكان حسناً لكن المصنف لم يجعله من تمامه. (**قوله: لخرجا بالسببية**) الخ إن قيل: ينتقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فإنها سبب قريب له، قلنا: ليس للعلة التامة سببية إلا سببية أجزائها مركبة من قريب وبعيد، نعم لو ثبت سبب قريب سوى الإعراب لصح النقض به، لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم أن لا يتحقق الإعراب في الاسم الذي ركب ابتداء؛ لأنا نقول: السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة الغلبة بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه، ولا يخفى أنه لا يقتضي استلزام المسبب، لا يقال: فالعبارة الصحيحة أن يقول: ما يختلف بدل ما اختلف؛ لأنا نقول: لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين، إن قيل: يمكن أن يجاب أيضاً بأن الاختلاف ليس عبارة عن التحول

وزيد غلامي مثلاً، فيصدق التعريف على تلك الحركة مع أنها ليست من المحدود فيختل طرداً، اعتذر[1] الشارح عنه بالالتجاء إلى قيد الحيثية، وقوله: لأنه معرب الخ دفع لما عسى أن يقال: إن نحو: غلامي غير داخل في الحد؛ لأنه مبني كما ذهب إليه بعض النحاة فلا حاجة للإخراج إلى قيد الحيثية، والمحصول أن نحو: غلامي وإن كان معرباً عنده على ما سيفصح عنه بقوله: ونحو: غلامي مطلقاً، إلا أن هذا الاختلاف في آخره ليس من حيث إنه معرب؛ أي: ليس هو بالحركة الحاصلة من العامل معه، بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم بدون اعتبار العامل معه؛ أي: لو فرض عدم العامل معه لحصل ذلك الاختلاف فيه أيضاً فلا يصدق التعريف فيطرد، ثم التقييد بالحيثية على ما صرحوا به سنة مؤكدة في تعريفات الأمور الاعتبارية ذكرت أو لم تذكر سيما أن تعليق الحكم بالمضاف إلى الوصف يشعر بها كما في هذا المقام، كالتعليق بنفس الوصف نص عليه النكاري في حواشي المعلول هذا وبما ذكرنا اندفع ما يتوهم من أنه لا اختلاف بحركة؛ نحو: غلامي في الأحوال فلا انتقاض بها، ولا اختلال وما عسى أن يقال: إنه لا مغايرة بين الحيثيتين على أصل المصنف، فما وجه النفي تارة والإثبات أخرى، وما يخطر بالبال أيضاً من أنه لا اعتبار للتقييد بالحيثية في التعريفات لعدم انسياق الذهن إليه، وقال الفاضل العصام: لو قال الشارح خرج؛ نحو: حركة غلامي لكان أرجح في النحو؛ لشموله ما قبل ياء المتكلم في نحو: مسلمي، أقول: لا يخفى على أهل العربية أن اعتبار العموم والمشاركة من كل الوجوه ليس بلازم في لفظة النحو، وما ذكره مبني على ذلك قال الشيخ أكمل الدين: في شرح المشارق في قوله عليه السلام: ؟من توضأ نحو وضوئي الخ؟ إن لفظة نحو لا تقتضي العموم بخلاف لفظة المثل، فعلى هذا فالمراد بنحو: غلامي كل اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم أعم من أن يكون بالحركة أو الحرف فيشمل نحو: مسلمي ومن اقتفى أثر العصام، وقال: أراد بنحو: غلامي كل اسم معرب بالحركة مضاف إلى

(١) جواب لما.

المقتضى آلة. (**قوله: حتى يخرجا**) أي: العامل والمقتضى. (**قوله: لكن المصنف**) اعتذار من عدم جعله من تمام الحد بأنه مخالف لمرضى المصنف رحمه الله. (**قوله: فإنها سبب قريب لها**)؛ إذ السبب القريب ما لا يتوسط بينه وبين المسبب سبب آخر والسبب التام كذلك. (**قوله: قلنا ليس الخ**) أي: لا نسلم الانتقاض المذكور؛ لأن العلة التامة ليس لها سبب إلا سببية أجزائها المتركبة من سببية سبب قريب وبعيد، والسببية المتركبة من القريبة والبعيدة ليست سببية قريبة؛ إذ لو كانت كذلك كانت سببية أجزائها بأسرها سببية بعيدة فلم تكن متركبة من القريبة والبعيدة وليست ببعيدة أيضاً لعدم تخلل سبب آخر بين العلة التامة والمعلول، فهي كالمركب من الداخل، والخارج ليس بداخل ولا خارج، وهذا الجواب مبني على تسليم أن لها سببية سوى سببية الأجزاء، وإلا فيمكن أن يقال: إن العلة التامة والمعلول كالمركب من الداخل والخارج ليست لها سببية أصلاً بناء على ما قالوا: من أن العلة التامة بمعنى مجموع ما يتوقف عليه ليس لها تقدم على المعلوم، وإلا لزم تقدم الشيء على نفسه فيما إذا كانت العلة التامة مشتملة على المادة والصورة لتقدم مجموع المادة والصورة الذي هو نفسه المعلول على العلة التامة المتقدمة على المعلول حينئذ، ولذا قالوا: في تعريفها مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذي يتوقف عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال متعلقها كما في زيد العالم أبوه. (**قوله: مركبة من قريب وبعيد**) وفي بعض النسخ المتركبة من القريبة والبعيدة، فعلى الأول حال من سببية، وعلى الثاني صفة لها وهو الظاهر. (**قوله: نعم لو ثبت**) تقرير لما سبق وأورد كلمة لو إشارة إلى انتفائه، وأما التكلم فالظاهر أنه لتوسط الإعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة في وصول أثر المتكلم إلى المعرب. (**قوله: لا يقال: لو كان الخ**) إبطال؛ لأن يراد بالباء السببية القريبة باستلزامه عدم جامعية تعريف الإعراب بناء على أن السبب القريب يستلزم المسبب، فلو كان الإعراب سبباً قريباً للاختلاف لزم عدم تحقق الإعراب في المركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه. (**قوله: لأنا نقول الخ**) حاصل الجواب: منع استلزام السبب القريب للمسبب؛ لأن السبب القريب عبارة عما يكون علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببيته؛ أي: لا تتخلل بينهما واسطة، وهذا المعنى لا يقتضي استلزامه للمسبب لجواز كونه مع عدم تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب. (**قوله: لا يقال فالعبارة الصحيحة الخ**) أرد الفاء إيذاناً بأن منشأ هذا السؤال ما تقدم من جواز عدم استلزام السبب القريب للمسبب فيجوز أن لا يتحقق الاختلاف مع وجود الإعراب كما في المركب ابتداء؛ يعني: فعلى هذه العبارة الصحيحة أن يقال: ما يختلف ليشعر بتأخر الاختلاف عن الإعراب، وجواز تخلفه عنه لا ما اختلف الدال على تحقق الاختلاف بسببه. (**قوله: إن قيل يمكن أن يجاب أيضاً الخ**) أي عن السؤال المذكور بقوله: لا يقال: لو كان المراد السبب القريب لزم أن لا يتحقق الخ بمنع الملازمة؛ لأن الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة أو الحرف حتى يقتضي سابقية أحدهما فلا يتحقق في المركب ابتداء، بل أعم منه ومن التحول من السكون إلى الحركة ولا شك في تحقق هذا القسم في المركب ابتداء. (**قوله: ومن التحول الخ**) بيان لجميع أقسام الاختلاف استطراداً؛ إذ لا دخل له في الجواب. (**قوله: كلام

لأنّه[1] معرب على اختيار المصنف، لكن[2] اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب[3]، ليس من حيث إنه معرب بل[4] من حيث إنّه ما قبل ياء المتكلم وبهذا[5] القدر تم حد الإعراب جمعاً[6] ومنعاً[7]، ولكن المصنف أراد أن ينبّه على فائدة اختلاف وضع الإعراب

(١) ما أضيف إليها. (٢) أي: اختلاف المعرب بهذه الحركة. (٣) لم يخرج بإضافة الآخر إلى المعرب. (٤) الاختلاف. (٥) أي: الإعراب ما اختلف آخره به. ع. (٦) لإفراده. (٧) لأغياره.

عن الحركة أو الحرف بخصوصه، بل أعم منه ومن التحول من السكون إلى الحركة، ومن التحول من عدم الدلالة إلى الدلالة كلام الأسماء الستة، ومن كونه علامة لأمر إلى كونه علامة لأمرين كألف المثنى وواو الجمع فإنهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع، وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية، ومن علامة إلى علامة كيائي التثنية والجمع، قلنا: هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وغير ظاهر من العبارة، فإن المتبادر من رجع ضمير قوله: آخره إلى المعرب أن الاختلاف يطرأ فيه بعد كونه معرباً. (**قوله: خرجت حركة؛ نحو: غلامي**) وإن تحول آخره من الإعراب إلى الكسرة، وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم﴾ بكسر اللام، وأما

الأسماء الستة) فإنه قبل التركيب مع العامل كان جزء منها غير دال على معنى وبعد التركيب صار دالاً على الفاعلية والمفعولية والإضافة. (**قوله: ومن علامة إلى علامة**) كيائي التثنية والجمع فإن الياء فيهما حال النصب علامة للمفعولية وحال الجر علامة للإضافة فهما كضمتين في فلك مفرداً وجمعاً، ولا يقدر ذلك في الألف والواو بأن يقال: إن الألف في التثنية قبل الإعراب مغايرة لها بعده وكذا الواو؛ لأدائه إلى تقدير حذف علامة التثنية والجمع والعلامة لا تحذف كذا في الرضي. (**قوله: غير مرضي عند المصنف رحمه الله**) لما سيأتي فيما نقله المحشي رحمه الله عن المصنف رحمه الله في وجه اختيار هذا التعريف من أن الاختلاف هو التحول من حركة أو حرف على غيره. (**قوله: فإن المتبادر الخ**) يعني: أن المتبادر من نسبة الفعل إلى المشتق وما في حكمه أن يكون اتصافه بمبدأ الاشتقاق سابقاً على حصول هذا الفعل فيقتضي رجع ضمير قوله: آخره إلى المعرب أن يكون حصول الاختلاف فيه بعد صيرورته معرباً، فلا بد في هذا الجواب من ارتكاب تجوز كما في قولهم: أرضعت هذه المرأة هذا الشاب. (**قوله: وإن تحول آخره من الإعراب إلى الكسرة**) اعلم أن نحو: غلامي؛ أي: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم قبل التركيب فيه تحول من السكون إلى الكسرة وبهذا الاعتبار لا كلام فيه؛ لأنه تحول آخر المبني وبعد التركيب مع العامل فيه تحول من الكسرة إلى الإعراب التقديري وهو بهذا الاعتبار داخل في المعرب وحركاته التقديرية في الإعراب؛ لأنها ما يختلف آخره به من حيث إنه معرب تقديراً، أو تحول من الإعراب اللفظي إلى الكسرة؛ لأنه لما لم يشابه مبني الأصل كان حقه أن يعرب لفظاً إلا أنه لاشتغال محله بالكسرة تحول إعرابه الذي يستحقه بسبب التركيب إلى الكسرة بعد التركيب بأن أبقى الكسرة كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الإعراب تقديرياً، وهذا هو المقصود فإن كسرة غلامي بعد التركيب بالعامل ما به تحول آخر المعرب من الإعراب اللفظي الذي استحقه بالتركيب لكن لا من حيث إنه معرب، بل من حيث إنه ما قبل الياء وإذا كانت هذه الكسرة قبل التركيب موجودة وفي تفسيرنا التحول بقولنا: بأن أبقى الخ إشارة إلى دفع ما قيل من

ياء المتكلم لم يتنبه للمقصود، ثم قال العصام: ولو قيل: في تعريف الإعراب أنه ما في آخر المعرب؛ أعني: من حيث إنه معرب لتم التعريف ولم يتجه عليه شيء وفيه بحث، أما أولاً؛ فلأنه يصدق على التنوين وهو ليس بإعراب بالاتفاق ولا محيص عنه بجعل ما عبارة عن الحركة أو الحرف على ما أسلفه الشارح؛ لأنه حرف، والتشبث بذيل كون الحرف من حروف المعاني مع أنه خلاف المتبادر؛ إذ المتبادر من اقترانه بالحركة كونه من حروف المباني لا يجدي نفعاً؛ لأنه يمكن ادعاء كون التنوين منها لدلالته على معنى أمكنية الاسم، فإن قلت: فيكون كلمة، قلنا: لا ضير فيه؛ إذ هو ليس بأبعد من كون الحركات الإعرابية كلمة، وقد صرح التفتازاني وصاحب الكشف في حواشيهما على الوافية بكونها[1] حروفاً؛ لدلالتها على معنى في غيرها، وأما ثانياً؛ فلأنه ينتقض بالاختلاف الذي ليس بإعراب عند المصنف، إلا أن يقال: إن كلمة ما عبارة عن شيء، والاختلاف أمر اعتباري، أو تخصص بالحركة، أو الحرف، فحينئذ لا انتقاض به، انتهى ما حرره الكرماني. (قوله: على اختيار المصنف) متعلق بمعرب، وقيل: بخرجت، وأما على ما ذهب إليه بعض النحاة من أن نحو: غلامي، مبني لإضافته إلى المبني، فيخرج حينئذ بالضمير الراجع إلى المعرب، وأجاب المصنف عن هذا البعض: بأن هذه الإضافة لا توجب البناء كما لا توجبه في نحو: غلامك وغلامه، وقوله: بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم؛ أي: ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل كما عرفته. (قوله: وبهذا القدر) أي: بقوله: ما اختلف آخره ثم حد الإعراب جامعاً لأفراده ومانعاً عن دخول غيره فيه. (**قوله: أراد أن ينبه على فائدة الخ**) وهي تمييز بعض المعاني عن بعض كما في مثل: ما أحسن زيد؛ أي: وأن ينبه أيضاً على عدم جريان الإعراب في الأفعال والحروف، فإن المعاني التي في الأفعال لم تعتور على كلمة واحدة، بل كل معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد، فإن صيغته ضرب، والمثنى ضربا، وقس عليهما، وكذا الحروف فإن الابتداء له من والظرفية لها في فالمميز لتلك المعاني بعضها عن بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الأسماء، فإنه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يميزها إلا الإعراب نحو: ما[2] أحسن زيداً، أو ما أحسن زيدٌ، وما أحسن زيدٍ، فإن معنى

(١) أي: الحركات الإعرابية.
(٢) كلمة ما في المثال الأول للتعجب، وفي الثاني للنفي، وفي الثالث للاستفهام.

فضم إليه قوله: (لِيَدُلَّ عَلَى المَعَانِي المُعْتَوِرَةِ عَلَيْهِ) وكأنه أراد هذا المعنى[١] حيث قال: ليس هذا من تمام الحدّ[٢]، لا أنه خارج عن الحدّ[٣]، واللام في (لِيَدُلَّ) متعلق بأمر[٤] خارج عن الحدّ، يعني: وضع الإعراب[٥] المفهوم[٦] من فحوى[٧] الكلام، فإنه[٨] بعيد عن الفهم غاية البعد. فاللام فيه متعلق بقوله: (اَخْتَلِفَ آخِرُهُ)، يعني[٩]: اختلف آخره «لِيَدُلَّ[١٠]» الاختلاف أو ما به الاختلاف. «عَلَى المَعَانِي»، يعني: الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة «المُعْتَوِرَةِ»، على صيغة اسم الفاعل[١١] «عَلَيْهِ»،

(١) أي: في الأسماء أي: التنبيه على فائدة وضع الإعراب. (٢) أي: حد الإعراب. (٣) بل تتمة عن الحد. (٤) أي: بفعل. (٥) أي: الرفع والنصب والجر. (٦) صفة وضع الإعراب. (٧) أي: من معنى الكلام. (٨) علة لا أنه، والضمير أي تعلق اللام بقوله وضع المفهوم من فحوى الكلام. (٩) مصنف. (١٠) فيكون هذا بياناً للعلة الغائية بعد تمام الحد كما بدل عبارته في الشرح. (١١) فيه رد على الهندي حيث اختار كونه على صيغة المفعول - حلبي.

لِيَدُلَّ عَلَى المَعَانِي المُعْتَوِرَةِ عَلَيْهِ

الأول: أي شيء أحسن زيداً، ومعنى الثاني: ما صار زيد ذا حسن، ومعنى الثالث: أي عضو من أعضاء زيد، وأي خلق من أخلاقه حسن (نعمه). **(قوله: وضم إليه قوله: ليدل الخ)** يعني: أن قوله: ليدل الخ، تنبيه على فائدة اختلاف وضع الإعراب في الأسماء، وقوله: حيث قال أي: المصنف في شرحه على هذا الكتاب أو في الإيضاح شرح المفصل ليس هذا؛ أعني: قوله ليدل على المعاني الخ من تمام الحد جمعاً ومنعاً، وقوله: لا إنه خارج عطف على مفعول أراد على ما قيل: والأولى جعله من تتمة مقول القول. **(قوله: واللام في ليدل الخ)** بالنصب عطف على اسم إن في قوله: لا أنه يعني، لم يرد المصنف بقوله: ليس هذا من تمام الحد أنه خارج عن الحد، وأن اللام فيه متعلقة بأمر خارج عن الحد؛ أعني: لفظة وضع المفهوم من فحوى الكلام، وهو علة له كما توهم، بل أراد به أن الحد قد تم قبله، لكنه علة للاختلاف المذكور في الحد، وقوله: فإنه بعيد؛ أي: ما ذكر من الخروج والتعلق بالخارج بعيد كما ذهب إليه الشارح الهندي وصاحب المتوسط. **(قوله: ليدل الاختلاف)** وفيه أن نفس الاختلاف ليس بإعراب عند المصنف إلا أن يقال أنه مجاز عقلي من قبيل إسناد الشيء إلى سببه، ولك أن تقول: أشار بإرجاع الضمير إلى الاختلاف إلى الاختلاف في ماهية الإعراب بين الأسلاف كما مر، وقوله: على المعاني؛ أي: على معنى من المعاني، والظاهر: أن المعنى ههنا بمعنى ما يقوم بالغير كما هو المناسب لقوله: الفاعلية والمفعولية الخ، وقوله: المعتورة، من الاعتوار بمعنى: دست بدست كردن جيزيرا، وقوله: على صيغة اسم الفاعل، رد على الفاضل الهندي حيث ضبطه على صيغة اسم المفعول؛ أي: أن الأسماء تتعاور المعاني، بأن يجيء اسم فيأخذ الفاعلية ويجيء غيره ويأخذها وهكذا، ووجه الرد أن هذه المعاني إنما اقتضت الإعراب باعتبار كونها طارئة على الاسم فاحتيج إلى ما يميز كلا من هذه العوارض عن العوارض الأخر لا بسبب كونها معروضة للأسماء مع أن المروي من المصنف كسر الواو، فلا حاجة إلى ما قيل: هذا إن كانت المناوبة معتبرة في الآخذ، وأما إذا اعتبرت في المأخوذ فلا إشكال فيما قاله الهندي فافهم.

حركات ما قبل هذه الأدوات من تاء التأنيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير إلى المعرب؛ لأن ما لحقته تلك الأدوات ليست بمعربة، وإن أبيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية. **(قوله: ليس من حيث إنه معرب)** لوجوده قبل عامل الجر، بل قبل مطلق العامل، وكذا الحال في الصورة المذكورة. **(قوله: ليدل**

أن الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا معنى لتحول الإعراب إليها قد تحير الناظرون في هذا المقام ولم يحوموا حول المرام، قيل: لو قال الشارح رحمه الله: خرج؛ نحو: حركة غلامي لكان أرجح لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم في نحو: مسلمي في جاءني مسلميّ. **(قوله: وكذا جر الجوار)** أي: جر حصل بسبب الجوار كجر أرجلكم بسبب رؤوسكم؛ فإنه تحول من النصب الذي استحقه بسبب اغسلوا لكونه معطوفاً على وجوهكم إلى الجر فاختلف به آخر المعرب، لكن لا من حيث إنه معرب، بل من حيث إنه جار رؤوسكم وليس هذا الجر من الإعراب على ما وهم، وإلا لزم تحقق الإعراب بدون العامل والمقتضى، ولذا أورده الشيخ السيوطي في إلفتية في الخاتمة وقال: أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة في النعت؛ نحو: جحر ضب خرب، وفي التوكيد كقوله: يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كلِّهِمُ، بجر كلهم على المجاورة، وزاد قوم وقوعه في عطف النسق وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾، قال أبو حيان: وذلك ضعيف جداً ولم يحفظ من كلامهم، وزاد ابن هشام وقوعه في عطف البيان، وأما البدل فقال أبو حيان: لا يحفظ من كلامهم ولم يخرج عليه أحد شيئاً. **(قوله: وأما حركات ما قبل هذه الأدوات الخ)** هذا خلاصة ما ذكره الشارح الرضي بقوله: ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة وياء النسبة وفتحه لأجل تاء التأنيث بأن يقال: الإعراب الذي كان على الآخر انتفى لأجل ياء الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل إلى الياء والتاء لتركبهما مع الاسم، وهذا تغير في الآخر كذا في ألف المثنى ويائه وواو الجمع ويائه؛ وذلك لأنه قال: الإعراب ما اختلف آخر المعرب به، والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع إلا بعد إلحاق الأحرف المذكور بها؛ لأنك أخبرت مثلاً في قولك: جاءني مسلمان عن المثنى ولم يخبر عن مفرد ثم تثنية، وكذا البواقي فقبل إلحاق هذه

على المعاني) جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين. (قوله: واللام في ليدل إلى آخره) معطوف على اسم إن وخبرها. (قوله: يعني: وضع الإعراب) أي: وضع الإعراب في الأسماء، ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الأسماء من غير استعانة إلى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشأنها. (قوله: فإنه بعيد)؛ إذ لا نظر إلى وضعه لا قصداً ولا تبعاً. (قوله: ليدل الاختلاف) فيه أن الاختلاف لو كان دالاً على هذه المعاني لكان الإعراب هو الاختلاف كما ذهب إليه بعض المتأخرين، لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره، إلا أن يقال: إن نسبة الدلالة إلى الاختلاف بضرب من المسامحة، ووجه ذلك أن اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله: المعتورة عليه لما كان مستنداً إلى الإعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة إليه قال المصنف: إنما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين؛ لأن الاختلاف ليس موجوداً في الخارج، وما به الاختلاف موجود به والموجود في الخارج أولى بأن يجعل علامة؛ ولأن الاختلاف هو التحول من حركة أو حرف إلى غيره، فإذن يلزم أن لا يتحقق الإعراب في الاسم الذي ركب أولاً، ويمكن أن يقال أيضاً: إن الإعراب ما يوضح المعاني وما يزيل فساد الالتباس، والموضح ومزيل الفساد بالذات هو

الأحرف كان الاسم مبنياً لعدم التركيب، فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف. (**قوله: وإن أبيت عن ذلك**) أي: عن خروجها برجع الضمير إلى المعرب بناء على أنها وإن لم تكن معربة قبل لحوق هذه الأدوات معربة بعد لحوقها فصدق على تلك الحركات إنها اختلف بها آخر المعرب في الجملة فخرجت بقيد الحيثية؛ لأن الاختلاف الحاصل بتلك الحركات ليس من حيث أنها معربة بل من حيث أنها قبل هذه الأدوات. (**قوله: لوجوده قبل عامر الجر**) تعرض أولاً لعامل الجر اهتماماً بشأنه رداً لما ذهب إليه البعض من أن إعراب نحو: غلامي حال الجر لفظي، فتكون كسرته مما اختلف به آخر المعرب من حيث إنه معرب؛ يعني: أن تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر، فلا تكون مما اختلف به آخر المعرب من حيث إنه معرب؛ يعني: أن تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر، فلا تكون مما اختلف به آخر المعرب من حيث إنه معرب، فلا يكون إعراباً ثم أضرب عنه بقوله: بل قبل مطلق العامل؛ لأنه المقصود؛ يعني: أن كسرة غلامي ليست من الإعراب في شيء من الأحوال الثلاث لوجودها قبل مطلق العامل؛ لأنها بسبب الإضافة المتقدمة على التركيب كما عرفت. (**قوله: كذا الحال في الصور الخ**) إذا أخرجت بقيد الحيثية. (**قوله: جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء**) هذا المعنى أيضاً مستعمل فيما بينهم حيث قالوا: الصفة ما دل على ذات باعتبار معنى قائم وإنما حمله على هذا المعنى وإن كان استعماله بمعنى ما يقصد عن شيء أكثر ليكون قوله: ليدل على المعاني المعتورة مشيراً إلى الدليل الآتي بقوله: وإنما جعل الإعراب في آخر المعرب كما أنه متضمن لوجه كونه مختلفاً باعتبار توصيف المعاني بالمعتورة. (**قوله: معطوف على اسم إن الخ**) يعني: أنه داخل تحت النفي مفعول لأراد المقدر بعد لا وليس جملة برأسها معطوفة على النفي، ثم العطف على اسم إن؛ أعني: الضمير إما على محله القريب فيكون منصوباً عطف مفرد على مفرد، وإما على محله البعيد فيكون مرفوعاً، وعلى هذا يحتمل أن يكون عطف مفرد وأن يكون عطف جملة على جملة. (**قوله: في الأسماء**) قيد بذلك؛ لأن وضع الإعراب في المضارع ليس للدلالة على المعاني. (**قوله: من غير استعانة إلى العامل**) عدى الاستعانة بإلى بتضمين معنى الاحتياج. (**قوله: فذلك للاعتناء بشأنها**) أي: بشأن المعاني؛ لأنه يتعلق بإفادتها واستفادتها نظام المعاش والمعاد أو بشأن الأسماء لكونها عمدة في المحاورات التي يتعلق بها النظام لحصول الكلام بها بخلاف الأفعال والحروف. (**قوله: إذ لا نظر الخ**) فإن المقصود ههنا بيان المعنى العرفي للإعراب ولا تعلق له بالوضع أصلاً وفي تصريح التعميم بقوله: لا قصداً ولا تبعاً إشارة إلى كونه في غاية البعد. (**قوله: لكان الإعراب هو الاختلاف**) لاتفاقهم على أن الدال على المعاني هو الإعراب. (**قوله: ووجه ذلك الخ**) يعني: أن محط الفائدة والمقصود من الإفادة في الكلام مثبتاً كان أو منفياً هو القيد الأخير كيلا يكون ذكره لغواً فالمقصود بالإفادة ههنا الاختلاف المدلول عليه بقوله: المعتورة عليه، ولما كان اختلاف المعاني مستنداً إلى الإعراب من حيث اختلافه لا من حيث ذاته نسبت الدلالة على المعاني المختلفة إلى اختلاف الإعراب إشارة إلى مدخلية اختلاف الإعراب في اختلاف المعاني، وبما ذكره المحشي ظهر وجه تقديم إرجاع الضمير إلى الاختلاف على إرجاعه إلى ما مع كون مرجع الضمير حينئذ متقدم الذكر معنى لدلالة اختلف على الاختلاف بخلاف الوجه الثاني؛ فإنه حينئذ يكون المرجع متقدم الذكر صريحاً هو أنه حينئذ تكون الفائدة القيد الأخير كما هو استعمال الفصحاء على الوجه الثاني يكون القيد الأخير لمجرد بيان الواقع لا مقصوداً بالإفادة. (**قوله: أولى بأن يجعل علامة**) لكونه ظاهر الوجود والدلالة. (**قوله: هو التحول من حرف أو حركة**)؛ لأن الاختلاف من خواص المعرب وما يختص به هو التحول من حرف أو حركة دون التحول مطلقاً فإنه تحقق في المبني أيضاً حيث تحول؛ نحو: غلامي قبل التركيب من السكون إلى الكسرة. (**قوله: يلزم أن لا يتحقق الإعراب الخ**)؛ إذ لا تحول فيه من الحرف والحركة، بل من السكون إلى الحركة أو الحرف. (**قوله: ما يوضح المعاني**) إن كان منقولاً من الإعراب بمعنى الإظهار. (**قوله: وما يزيل فساد الالتباس**) إن كان منقولاً من الإعراب بمعنى إزالة الفساد. (**قوله: لا يناسب**) أي: على الوجه الأول. (**قوله: بل لا يصح**) أي: على الوجه الثاني. (**قوله: إذ لا حاجة فيه إلى سبب يقتضيه الخ**)؛ لأن عدم الشيء يكفيه عدم سبب وجوده ولا يحتاج إلى سبب آخر لما تقرر من أن عدم المعلول علّة عدم العلة. (**قوله: وليس الحركة والسكون الخ**) جواب عن قوله: ولا يطلق البناء على الحركات. (**قوله: والتقابل الخ**) جواب عن قوله: أن البناء ضده الخ؛ يعني: أن التقابل بين الإعراب والبناء لا يقتضي أن يكون أحدهما سبب الآخر، بل يكفي في ذلك أن لا يجتمعا في شيء واحد وهو حاصل ههنا؛ لأن سبب الاختلاف لاستلزامه الاختلاف مناف لعدم الاختلاف باعتبار لازمه لا يجتمع معه أصلاً. (**قوله: هي كون الاسم عمدة الخ**) وحينئذ لا حاجة إلى تعميم علم الفاعلية والمفعولية بما يكون علماً له حقيقة أو حكماً كما سيجيء. (**قوله: حتى يكون المعنى**) يعني: أن الاعتوار ليس ههنا بالمعنى الحقيقي، بل

الحركات والحروف، قال الشيخ الرضي: الظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقاً، ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر؛ لأن في المعرب شيئين اختلافا وسببه وقد تبين أن الاختلاف لا يناسب، بل لا يصح أن يجعل إعراباً فتعين أن يكون سببه إعراباً، وأما المبني فليس فيه إلا عدم الاختلاف؛ أي: البقاء على حالة واحدة؛ إذ لا حاجة فيه إلى سبب يقتضيه، بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين أن يكون نفسه بناء، وليس الحركة والسكون في آخره سبباً لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات، والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة، وذلك كاف في جعلهما متقابلين. (**قوله: يعني: الفاعلية**) قال الشيخ الرضي: المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة، بلا واسطة حرف الجر وبواسطته. (**قوله: المعتورة على صيغة اسم الفاعل**) لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى: أن الأسماء تأخذها على سبيل المناوبة؛ وذلك لأن توصيف المعاني بهذا الوصف ليس إلا لأن المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الإعراب، والوصف الذي به اقتضاء الإعراب هو كون أحدها طارياً أبداً لا كون أحدها مطروّاً عليه، فإذن تعين الكسر، ويوافقه أيضاً الرواية، ويرشدك إلى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي وهو أن المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض، ولا بد للطارئ من علامة مميزة له من المطروّ عليه، ومن ثم احتاج المجاز إلى قرينة، والطاري الغير اللازم لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات، بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير

مستعار لتعلق المعاني بالأسماء على سبيل البدلية فإما أن يعتبر أن المعاني آخذة للأسماء لعروضها وورودها عليها وهو الظاهر كما سيجيء فيقرأ على صيغة الفاعل، وأما أن يعتبر أن الأسماء لاتصافها بتلك المعاني آخذة لها فيقرأ على صيغة المفعول، لكن الأول راجح، والثاني بالنسبة إليه مرجوح متوهم إما معنى؛ فلما ذكره المحشي رحمه الله، وإما لفظاً؛ فلأن فاعل الاعتوار يكون متعدداً ومفعوله واحداً في الصحاح اعتوروا الشيء؛ أي: تداولوه فيما بينهم، وكذلك تعوروه وتعاوروه وإنما أظهرت الواو في اعتوروا؛ لأنه في معنى تعاوروا فبني عليه انتهى، فإذا قرئ على صيغة الفاعل كانت العبارة على ظاهرها وإذا قرئ على صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر بأن يقال المعتور كل واحد منها للمعرب؛ أي: للأسماء المعربة وبما ذكرنا ظهر أن ما قاله: الفاضل الهندي من أن المعتورة على صيغة اسم المفعول؛ لأن المعاني متداولة فإن ثبتت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي؛ نحو: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ فيكون المعنى على المعاني المعتور مظهرها إياها وهو العامل تحكم؛ لأن الاعتوار بالمعنى الحقيقي لا يصح إسناده حقيقة لا إلى المعاني ولا إلى مظهرها، وبالمعنى المجازي؛ أعني: التناوب يصح إسناده حقيقة إلى كل منهما، فالقول بأن الإسناد على صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز عقلي تحكم. (**قوله: لأن توصيف المعاني**) جعل العلة الغائية لاختلاف آخر المعرب لدلالة على المعاني المعتورة فيفيد أن المعاني لأجل وصف الاعتوار تقتضي الإعراب الدال عليها وإلا لم يكن لذكره فائدة ولا شك أن ذلك الوصف الموافق لمقابله إنما هو طريان أحد المعاني عليه أبداً بلا كون أحد المعاني لا بالفتح الدال على كونها مطروّاً عليه أبداً فتعين أن يكون لفظ المعتورة بكسر الواو الدال على طريان المعاني لا بالفتح الدال على كونها مطروا عليه. (**قوله: يرشدك إلى ما ذكرناه**) من كون الوصف المقتضي للإعراب كون أحد المعاني طارئاً عليه أبداً التفصيل الذي ذكره الشيخ الرضي رحمه الله فإن ذلك التفصيل يتضمن بيان أن تلك المعاني لكون أحدها طارئاً عليه أبداً تقتضي الإعراب، وإنه لو انتفى أحد هذه القيود بأن لم تكن المعاني المتعددة طارئة أو كانت غير لازمة أو كان واحد منها على التعين طارئاً لازماً لم يقتض الإعراب. (**قوله: وهو أن المعاني قد يطرأ بعضها على بعض**) إنما قال: قد؛ لأنه قد يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كمعاني الكلام المشتركة ولا يلزمها العلامة المميزة لأحد المعنيين، أو المعاني من الآخر؛ لأن جاعله واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما. (**قوله: ولا بد للطارئ من علامة الخ**) دون المطروء عليه لكونه أصلاً

أي: على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء. يقال: اعتوروا الشيء وتعاوروه، إذا تداولوه، أي: أخذه جماعة، واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية، لا على[1] سبيل الاجتماع، فإذا تداولت[2] المعاني المختلفة، المقتضية للإعراب على المعرب[3] متعاقبة[4]، متناوبة غير مجتمعة لتضادّها[5]، ينبغي أن تكون علاماتها[6] أيضاً[7] كذلك، فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب. فوضع أصل[8] الإعراب، للدلالة[9] على تلك المعاني ووضع[10] بحيث يختلف

(١) متعلق بأخذ. (٢) أي: تعاقبت. (٣) أي: على محل واحد هو الاسم المعرب. (٤) حال كونها. (٥) لأن الفاعلية تعارض المفعولية والإضافية. (٦) أي: الرفع والنصب والجر. (٧) كالمعاني. (٨) على آخر المعرب بالحركات. (٩) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافية. (١٠) ذلك الأصل والفرع.

والتكسير، وقد يجتلب له حرف كما في المثنى، وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف إليه الدال على معنى في المضاف، وإن كان طريان المعنى لازماً للكلمة فإن كان الطارئ واحداً ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره، فلا حاجة إلى العلامة؛ لأنها تطلب للملتبس بغيره، وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء، فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة، ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم، فجعلت علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف، وجعلت في بعض

بخلاف الطارئ؛ فإنه بدونها لا يسبق الذهن إليه فلا بد له من علامة مميزة، ولذا احتاج المجاز إلى قرينة دون الحقيقة. (**قوله: لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات**) لكونه غير لازم للكلمة، بل يستعمل في بعض الأحيان فلا يطلب له كثير خفة. (**قوله: والتكسير**) والفعل المسند إلى المفعول. (**قوله: وقد يجتلب له حرف**) أي: قد يجتلب لذلك المعنى الطارئ الغير اللازم حرف دال عليه صار كأحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف. (**قوله: كالمضاف إليه**) وكالوصف الدال على معنى في موصوفه. (**قوله: للمتلبس بغيره**) ولا التباس فيما إذا كان الطارئ واحداً. (**قوله: بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة**) على صيغة التأنيث صفة بعد صفة لعلامة؛ أي: إتقان العلم أو الإطلاع على الأشياء على ما هي عليه يقتضي أن يطلب له أخف علامة؛ لأن طرو أحدهما غير معين يقتضي نصب العلامة دفعاً للالتباس ولزومه له يقتضي أن تكون تلك العلامة في الكلمة الدالة عليه، ولذا لم يكتف بدلالة العامل والقرينة وأن تكون في غاية الخفة كيلا تثقل الكلمة. (**قوله: ومثل هذا المعنى الخ**)؛ لأن الاسم عند التركيب لا يخلو من أحد المعاني الفاعلية والمفعولية والإضافة. (**قوله: وجعلت في بعض الأسماء**) كما في الأسماء الستة والمثنى والمجموع فإن إعرابها وإن كان بالحروف التي هي أثقل من الحركات، لكن جبر ذلك الثقل بجعل تلك الحروف هي الحروف التي كانت قبل التركيب جزء منها. (**قوله: ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال الخ**) وهو أن الاسم يلزمه طريان أحد المعاني وهو يقتضي أخف علامة ولا أخف علامة تمكن من الإعراب التي هي

(**قوله: على تضمين الخ**) أي: تعلق كلمة على بالمعتورة اسم فاعل مبني على تضمين المصنف إياه مثل معنى الورود كالتعاقب والطريان، فالتضمين من ضمن المتعدي إلى اثنين، واعلم أن التضمين في العرف أن تشرب كلمة معنى كلمة أخرى دالة عليه بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية، فههنا قد أشرب الاعتوار معنى الاستيلاء مثلاً دالاً عليه كلمة على المعدية له، وإلا[1] فالاعتوار من الأفعال المتعدية بنفسها. (**قوله: يقال: اعتوروا الشيء وتعاوروه الخ**) استئناف مبين لمدعاه، وفيه إشارة إلى أن بابي الافتعال والتفاعل ههنا[2] بمعنى واحد كما في مادة اجتور، وإلى أنها تتعدى بغير حرف الجر فيعلم منه وجه التضمين، وإلى أن الفاعل يتعدد في هذه الكلمة، ويكون المفعول واحداً ويعرف منه وجه كونها على صيغة اسم الفاعل؛ إذ لو كانت على صيغة المفعول لزم تعدد المفعول به دون الفاعل، وهو خلاف استعمال هذه الكلمة. (**قوله: أي: تداولوه فيما بينهم**) مأخوذ من الدولة يقال: تداولته الأيادي؛ أي: أخذته هذه مرة وهذه أخرى، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾، وقوله: واحد بعد واحد، بدل بعض من جماعة. وقوله: على سبيل المناوبة؛ لأن هذه المعاني يأخذها الاسم على سبيل التناوب؛ أي: يأخذ الاسم هذا المعنى تارة ويأخذ ذاك المعنى تارة، وذلك أخرى كذا قيل: فاعرفه، وقوله: متعاقبة متناوبة الخ أحوال مترادفة أو متداخلة. (**قوله: غير مجتمعة لتضادها**) أي: لتضاد تلك المعاني، فإن الفاعلية معنى العمدة، والمفعولية معنى الفضلة، فيكون اختلافها سبباً لاختلاف الإعراب، وقوله: ينبغي جواب إذا. (**قوله: أيضاً كذلك**) يعني: متداولة على التعاقب دون الاجتماع كالمعاني المعتورة فوقع بسببها؛ أي: العلامات التي هي الإعراب اختلاف في الآخر. (**قوله: فوضع أصل الإعراب الخ**) أي: غير مأخوذ معه وصف الاختلاف، وهذا إشارة إلى دفع اعتراض نشأ من الكلام السابق تقريره أنه قد ظهر من قولك: فإذا تداولته المعاني الخ أن وضع الإعراب لاختلاف المعاني، مع أن ظاهر عبارة المصنف: أن وضع الإعراب للدلالة على نفس المعاني لا

(١) أي: وإن لم يصر.
(٢) أي: في هذه الكلمة (تلك) إلى التضمين لم يصح الكلام؛ لأن الاعتوار الخ.

به آخر المعرب[١] لاختلاف تلك المعاني. وإنما جعل الإعراب[٢] في آخر الاسم المعرب، لأن نفس الاسم يدل على المسمى[٣] والإعراب يدل على صفته[٤]. ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب[٥] أن يكون الدال[٦] عليها أيضاً[٧] متأخراً عن الدال عليه[٨]، وهو[٩] مأخوذ من أعربه إذا أوضحه. فإنَّ الإعراب[١٠] يوضح المعاني[١١] المقتضية، أو من (عَرِبَتْ[١٢] مَعِدَتُهُ) إذا (فَسَدَتْ)، على أن تكون الهمزة للسلب[١٣] فيكون معناه حينئذ إزالة الفساد، سُمِّيَ به، لأنه[١٤] يُزِيلُ فساد التباس بعض المعاني ببعض. «وَأَنْوَاعُهُ»

(١) مثلاً كزيد. (٢) أصلاً كان أو فرعاً. (٣) أي: ذات شخص لفظ. (٤) يعني: الفاعلية والمفعولية والإضافة. (٥) في الأول. (٦) وهو الإعراب. (٧) كالصفة. (٨) أي: على الموصوف. (٩) أي: الإعراب لغة. (١٠) أي: تمم به الحركة والحرف. (١١) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة. (١٢) من باب علم. (١٣) أي: لسلب قبل الفعل. (١٤) ما يسمى بالإعراب.

على اختلافها، وحاصل الدفع: أن وضع أصل الإعراب غير مأخوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعاني، وأما وضعه مختلفاً فعلته اختلاف تلك المعاني (نعمه). وقوله: ووضع بحيث يختلف؛ يعني: وضع الإعراب بحيثية هذا[١] الاختلاف علته ذاك الاختلاف. (قوله: وإنما جعل الإعراب) أي: مطلقاً حرفاً أو حركة في آخر المعرب؛ لأن نفس الاسم؛ أي: ذات المعرب يدل على المسمى الخ، وتأخر الحركة ظاهر، وأما تأخر الحرف؛ فلأن الحرف الذي هو علامة الإعراب لما كان آخر الحروف فكان الآخر ظرفاً له مجازاً؛ أو لأنه لما وقع بعد أكثر الحروف، فكأنه وقع بعد الكل؛ لأن الأكثر في حكم الكل. (قوله: على صفته الخ) أي: صفة المسمى؛ أعني: الفاعلية الخ، وقيل: أي: كون الاسم عمدة أو فضلة، وهذا ملائم ما ذهب إليه الرضي من أن هذه صفات الألفاظ لا المدلول (نعمه). وعن السيد عبد الله: فلو جرد زيد مثلاً عن الإعراب لا يتميز هذه المعاني فيه بمجرد العامل، فجعل الحركات التي هي أجزاء حروف المد، واللين التي هي أخف الحروف، أو نفس هذه الحروف دليلاً على هذه المعاني. (قوله: إن الصفة متأخرة) أي: في الوجود أو التعقل، ولك أن تقيد التأخر بالذاتي، فتدبر. (قوله: مأخوذ من إعرابه) أي: من مصدر أعربه، وقوله: إذا أوضحه الإيضاح وأكردن فالهمزة للتعدية وهي أكثر من كونها للإزالة، فلذا قدمه، وفي الشذور: الإعراب لغة الإبانة والإظهار، يقال: أعرب الرجل عما في نفسه؛ أي: أبان عنه، وفي الحديث: «والأيم تعرب عن نفسها»؛ أي: تبين رضاها بصريح النطق، وقال الشاعر:

وَإِنِّي لأَكْنُو عَنْ قَذُورٍ بِغَيْرِهَا
وَأُعْرِبُ أَحْيَاناً بِهَا فَأُصَارِحُ

وقوله: أو من عربت معدته من باب علم؛ أي: فسدت معدة الفصيل من كثرة شرب اللبن، والفصيل: ولد الناقة، والمعدة: بوزن الكلمة والمحنة موضع الطعام قبل الانحدار إلى الأمعاء. (قوله: للسلب) أي: للإزالة كما في أشكيته، أو مأخوذ من العروب بمعنى: المتحببة، قال في المختار:

(١) قوله: هذا الاختلاف؛ أي: اختلاف المعاني الآخر، وقوله: ذاك.

وَأَنْوَاعُهُ:

الأسماء حروف المد التي لم تجلب، ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال: إن الأصل في الأسماء: الإعراب، وفي الأفعال والحروف: البناء. (قوله: على تضمين مثل معنى الورود أو الاستيلاء) فإن آخذ الشيء مستول ومستعل عليه ومثله الطريان. (قوله: يقال: اعتوروا الشيء) الاعتوار: دست بدست كردن جيزي را، والتعاور والتعور مثله، وقد جعل هنا مستعاراً؛ لتعلق المعاني بالأسماء على سبيل المناوبة، أو مجازاً مرسلاً عن التناوب. (قوله: وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم) أي: جعل الإعراب الذي هو الأصل حالاً في الآخر، أو جعل مطلق الإعراب في الآخر تحقق الحال في المحل كما في الإعراب بالحركة، أو تحقق الكلي في ضمن جزئيه كما في الإعراب بالحرف، أو جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الأول لم يعلم موضع الإعراب بالحرف؛ لأنا نقول: إذا تعين موضع الأصل تعيين موضع فرعه، وهو جانب السفل بقدر الإمكان، وإلا

الحركات أو الحروف التي هي أجزاء الكلمات بخلاف الفعل؛ فإنه وإن طرأ عليه كونه مسنداً أبداً إلا أن الطارئ واحد لازم، فلا يطلب علامة له فيه، بل علامته ذكر الفاعل بعده بخلاف الحرف؛ لأنه لا طريان فيه لبعض المعاني على بعض لعدم التصرف في الحرف، فيكون الأصل فيهما البناء وعدم العلامة الدالة على المعاني الطارئة أبداً. (قوله: مستعاراً لتعلق المعاني بالأسماء على سبيل المناوبة استعارة تبعية بأن شبه ذلك التعلق بالأخذ المذكور، ثم اشتق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المعتورة. (قوله: أو مجازاً مرسلاً) باستعمال اللفظ الموضوع للأخذ على المناوبة في المناوبة فتكون العلاقة الكلية والجزئية إن كانت المناوبة داخلة في مفهوم الاعتوار والمجاورة إن كانت خارجة عنه. (قوله: أي: جعل الإعراب) لما لم يكن الإعراب مطلقاً في الآخر، بل قد يكون نفس الآخر صرف العبارة عن ظاهرها بأحد وجوه ثلاثة؛ الأول: تخصيص الإعراب بالإعراب بالحركات وإبقاء الظرفية على ظاهرها وهو الحلول والاتصاف، والثاني: إبقاء الإعراب على عمومه وتعميم الظرفية بحيث تشمل ظرفية المحل للحال وظرفية الجزئي لكليه فإن الجزئي لاشتماله على الكلي كأنه ظرف له، والثالث: حذف المضاف: أي: جعل الإعراب في جانب الآخر سواء كان نفس الآخر أو وصفاً له. (قوله: حالاً في الآخر) أي: شبيهاً للحال

رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ؛

لزم تقديم الفرع وتأخير الأصل. (قوله: والإعراب على صفته) أي: صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على أن الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول، وقد جعلها الشيخ الرضي صفات للدال وهي كونه عمدة أو فضلة فقال: جعل الإعراب في الآخر؛ لأن الدال على الوصف بعد الموصوف. (قوله: فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضاً متأخراً عن الدال عليه) إن قيل: إن الحركات الإعرابية مع الأواخر، والحروف الإعرابية نفس الأواخر، فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه، لا يجاب بأن المراد بيان حال الإعراب بالحركة الذي هو الأصل، والمراد بالتأخر التأخر الذاتي لا الزماني، ولا شبهة في تأخرها الذاتي؛ لأنها تابعة للحروف؛ لأنا نقول: تأخرها الذاتي لازم لها أينما وضعت، بل يجاب: بأن المقصود بيان الإعراب بالحركة لما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال: إن الحركات أبعاض حروف العلة، فضم الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا فصل ببعض الواو، وقس عليه أخويه، فالحركة إذن بعد الحرف، لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده، وإذا أشبعتها صارت حرف مد، ويمكن أن يجاب أيضاً: بأن المراد

في الآخر لما مر من أن الإعراب شبيه بالصفة في كونه تبع الآخر لا صفة له لتأخره عنه. (قوله: وهو جانب السفل) وهو بعد نصف الكلمة. (قوله: وذلك) أي: كون الإعراب دالاً على صفة المدلول مبني على أن الفاعلية والمفعولية والإضافة في الأصل صفات للمدلول، ثم أطلق على اللفظ الدال عليه تسمية للدال باسم المدلول. (قوله: وقد جعلها) أي: الفاعلية ومقابليها صفات للدال في نفسه؛ لأنه جعلها عبارة عن كون اللفظ عمدة أو فضلة بدون توسط حرف الجر أو بتوسطه وما ذكره الشيخ الرضي أنسب بالنظر إلى الاصطلاح، وما ذكره الشارح رحمه الله أنسب بالنظر إلى التحقيق؛ لأن المعاني المعتورة مدلول الإعراب ومفاده، ولا شك أن المفاد في المحاورات هو الفاعلية والمفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة باللفظ. (قوله: لأن الدال على الوصف بعد الموصوف)؛ لأن ذات الوصف بعد الموصوف فكذا الدال عليها. (قوله: مع الأواخر) حيث يتلفظان معاً. (قوله: لأنا نقول: تأخرها الذاتي الخ) يعني: لو أريد بالتأخر الذاتي لا يتم التقريب؛ لأن التأخر الذاتي للإعراب إنما هو عن الحرف الذي تبعه ولا يقتضي أن يوضع الإعراب في آخر الاسم، فإنه أينما وضع في الأوسط والأول يكون متأخراً بالذات عن الحرف الذي يتبعه. (قوله: وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف) فلا يصح قول السائل: أن الحركات مع الأواخر. (قوله: لكن من فرط اتصالها الخ) بيان غلط السائل. (قوله: وإذا أشبعتها صارت حروفاً) وظهر تأخرها عن الحرف بحسب الزمان بلا شبهة مع أن الإشباع ليس إلا تلفظ الحركة بمقدار تلفظها مرتين. (قوله: ويمكن أن يجاب) مبني الجواب الأول

العروب من النساء: المتحببة إلى زوجها، وجمعها عرب بضمتين، ومنه: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾﴾، فما قيل إنها بمعنى المحبوبة فخطأ، ووجه الأخذ من هذا الأخير أن الاسم إذا كان في آخره هذا التغيير كان كلامك محبوباً عند المخاطب. (قوله: فساد التباس بعض المعاني ببعض) كما سبق في أمثلة: ما أحسن زيد، أو ما أحسن زيد الخ، فإنك إذا نصبت زيداً فالمراد منه التعجب، وإذا رفعته فالمراد منه النفي، وإذا جررت مع رفع أحسن، فبمعنى الاستفهام، وإنما مثلوا بهذه الأمثال التي لا يتميز بها المعنى المقتضى بسبب العامل؛ ليتم الاستدلال على الحاجة إلى وضع الإعراب في بعض المواضع ثم يطرد في الكل. (قال المصنف: وأنواعه الخ) إشارة إلى تقسيم الإعراب بعد تعريفه كما هو المعتاد في الكتاب، ولم يقل: وأقسامه؛ ليشعر بأن الأقسام كليات لا أشخاص، وأراد بالأنواع الأبعاض لا الأنواع المنطقية. (فوائد): وإنما قال: وأنواعه، ولم يقل: وهو رفع ونصب الخ، تنبيهاً على أن الحق ما ذهب إليه من أن الإعراب هو ما به الاختلاف كما يدل عليه عبارة المتأخرين من النحاة، فكأنه قال: لما كان أنواعه الرفع الخ التي هي عبارة عن الحركات والحروف اتفاقاً، ولا شك أن الحركات والحروف ليست نفس الاختلاف، بل أسباباً له، ظهر أن الصواب ما ذكره السيد الشريف، والحاصل: أن مطلق الإعراب جنس تحته الأنواع الأربعة: رفع ونصب وجر وجزم، لكن المصنف ترك الأخير؛ لكون البحث في الاسم، وعن ابن سيد: لما كان السكون من الهيئات البنائية لم يكن لها دخل في الهيئات الإعرابية فافهم، ثم إن هذه الأنواع تنقسم إلى ثلاثة أقسام باعتبار محالها: قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب، وقسم يختص به الأسماء وهو الجر، وقسم يختص به الأفعال وهو الجزم، ولهذه الأنواع علامات مذكورة في أبوابها. (قوله: ثلاثة رفع الخ) أشار بتقدير ثلاثة إلى أن مجموع قوله: رفع ونصب وجر، خبر واحد؛ ليصح الحمل، فيكون من قبيل تقسيم الكل إلى الأجزاء بتقديم[1] العطف على الربط والحمل؛ كقولك: البيت سقف وجدران، وهذا على طريقة الجمهور، وأما على ما ذهب إليه الزمخشري من أن الخبر هو الذي يتم به الفائدة مع متعلقه إن كان، فلا حاجة إلى مثل هذا التقدير، ثم إنه قدم الرفع؛ لأن الكلام لا يستغنى عنه، ثم النصب؛ لأن عامله قد يكون فعلاً، والفعل أصل في العمل فكذا معموله، واعلم أيضاً أن الجر اصطلاح البصريين كما أن الخفض عبارة الكوفية. (قوله: مختصة بالحركات والحروف الإعرابية) يعني: أن هذه الثلاثة لا يختص بالحركات الإعرابية، بل مشتركة اشتركا معنوياً بين الحركات والحروف الإعرابيتين، وقوله: بخلاف الضمة والفتحة الخ، فبين الألقابين عموم وخصوص من وجه، فمادة الاجتماع في

(١) أي: من حيث المعنى.

والحروف الإعرابية ولا تطلق[١] على الحركات البنائية[٢] أصلاً[٣] بخلاف (الضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ، والكَسْرَةِ) فإنها[٤] مستعملة في الحركات البنائية غالباً، وفي الحركات الإعرابية على قلَّة «فَالرَّفْعُ[٥]» حركة كان أو حرفاً[٦] «عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ» أي: علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو[٧] حكماً ليشمل[٨] الملحقات بالفاعل أيضاً كالمبتدأ والخبر وغيرهما. «وَالنَّصْبُ» حركةً كان أو حرفاً« عَلَمُ المَفْعُولِيَّةِ »أي: علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة أو حكماً[٩] ليشمل الملحقات به «وَالجَرُّ» حركة كان أو حرفاً «عَلَمُ الإِضَافَةِ» أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه.

(١) أي: الأسماء الثلاثة. (٢) عند البصرية. (٣) تأكيد للنفي المفهوم من قوله مختصة بالحركات أو إشارة إلى الاختصاص الإضافي ثم هذا الاختصاص عند البصرية. وأما عند الكوفية فتطلق على الحركات البنائية أيضاً - عصمت -. (٤) أي: الضمة والفتحة والكسرة. (٥) الفاء للتفسير، واللام للعهد الخارجي. (٦) كما في الإعراب بالحروف. (٧) من كونه عمدة من كل وجه. (٨) تعليل للمقدر تقدير إنما عممنا بقولنا حقيقة أو حكماً ليشمل. (٩) أي: في كونه فضلة أو مشابهاً بها كما في اسم إن وأخواتها.

مثل زيد ومادتا الافتراق في مثل قفل ومسلمون، هذا بالنسبة إلى الرفع والضمة وقس عليهما غير ذلك، ثم إن بيان الشارح على مذهب البصريين، وأما الكوفيون: فيطلقون كلاً من الألقاب على كل من الحركات الإعرابية أو البنائية أو غيرهما (لاري). وقوله: وفي الحركات الإعرابية على قلة؛ يعني: أن البصريين قد يطلقون الضمة وأختيها على الحركات الإعرابية مع القرينة؛ كقوله بالضمة رفعاً الخ. (قوله: أي: علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً) فيه إشارة إلى أمور؛ الأول: أن العلم بفتحتين بمعنى العلامة ههنا لا بمعنى الجبل وعلم الثوب والراية، وقال عصام: استعمال العلم بهذا المعنى في التعريف مخل؛ لأنه في هذا الفن علم لغيره فلا تغفل، الثاني: أن الياء مع التاء في الفاعلية للمصدرية لا للنسبة، ومعنى ياء المصدرية أنها التي إذا دخلت على كلمة أولتها بالمصدر، وكون الشيء فاعلاً صفة للفاعل، فالرفع علم لفاعلية الفاعل التي هي صفة للفاعل حقيقة لا للفاعل نفسه، فلو قال: علم الفاعل لكان غير صحيح، وقيل: المراد الخصلة الفاعلية؛ أي: المنسوبة إلى الفاعل: وهو كونه عمدة غير مجعولة في حكم الفضلة، ففي كلام هذا القائل إشعار بكون الياء للنسبة[١] دون المصدرية، الثالث: الإشارة إلى جواب ما يقال: أن الرفع علم الفاعلية، والفاعلية لا توجد في غير الفاعل فينبغي أن لا يوجد الرفع في غير الفاعل، وحاصل الجواب بالتعميم عن الحقيقي والحكمي؛ يعني: أن الرفع علم للفاعلية أصالة، ويجعل علامة لمعاني أخر كالمبتدأ والخبر على سبيل التبع والإلحاق بالفاعل في الكون عمدة من كل وجه، فالمراد بالفاعل الحكمي سائر العمدة التي لم تجعل في حكم الفضلة، الرابع: الإشارة إلى أن أصل المرفوعات هو الفاعل وما عداه ملحق، وهو مذهب الخليل خلافاً لسيبويه، وقوله: مفعولاً حقيقة، فيه أيضاً تنبيه على أصالة المفعول في النصب على ما عليه النحاة، وقوله: أو حكماً؛ أي: في كونه فضلة أو مشابهاً بها كما في اسم باب أن (قوله: أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه) أي: لا علامة ذات

(١) فمن ظن كون الياء لا منسوب إلى الفاعل للنسبة قال: إن اسم باب، فالأولى تركه كان فاعل عند المصنف.

فَالرَّفْعُ عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصْبُ عَلَمُ المَفْعُولِيَّةِ، وَالجَرُّ عَلَمُ الإِضَافَةِ،

التأخر عن الدال بقدر الإمكان أو التأخر عما عدا الحرف الأخير فإن التأخر عن الأكثر في حكم التأخر عن الكل. (قوله: ثلاثة) أشار به إلى أن مجموع قوله: رفع ونصب وجر خبر واحد؛ ليصح الحمل على قوله: وأنواعه، فيكون العطف مقدماً على الحمل كما في قولك: البيت سقف وجدران. (قوله: هذه الأسماء الثلاثة إلى آخره) اعلم أن الحركات الثلاث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية أو غير بنائية، إعرابية أو غير إعرابية كضمة قفل، لكنها إذا أطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الإعرابية، وتسمى أيضاً رفعاً ونصباً وجراً إذا كانت إعرابية ولا تختص بها، بل معناها شامل للحروف الإعرابية أيضاً، فالنسبة بين الضمة والرفع

تخصيص التأخر بقدر الإمكان وإبقاء الدال على ظاهر معناه ومبني الجواب الثاني إبقاء التأخر على إطلاقه وتخصيص الدال بما سوى الحرف الأخير. (قوله: فإنه في حكم المستثنى) بدلالة العقل لما أن الإعراب يكون مع الحرف الأخير. (قوله: فإن التأخر) يعني: عبر عن التأخر عما سوى الأخير بالتأخر عن الدال؛ لأنه تأخر عن أكثر الحروف بناء على أن الأصل في بناء الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف والتأخر عن الأكثر في حكم التأخر عن الكل لما تقرر فيما بينهم من أن للأكثر حكم الكل. (قوله: خبر واحد) أي: من حيث المعنى، وإن كان من حيث اللفظ أحدها خبر والآخر أن معطوفين عليه بناء على تعدد الألفاظ. (قوله: فيكون العطف الخ) أي: من حيث المعنى مقدماً على الحمل، وأما من حيث اللفظ فهو متأخر عن الحمل وإلا لم يصح العطف؛ لأنه يقتضي كون الثاني تابعاً للأول في الإعراب. (قوله: إعرابية كانت أو غير إعرابية) تعميم للحركات بعد تعميم لا لغير البنائية؛ لأن غير الإعرابية يشمل البنائية أيضاً. (قوله: يراد بها الغير الإعرابية) سواء كانت بنائية كحيث وأين وجير أوغير بنائية كحركات الأوائل والأواسط. (قوله: ولا تختص بها) أي: لا تختص هذه الأسماء بالحركات الإعرابية. (قوله: بل معناها) وهو ما يدل على الفاعلية والمفعولية والإضافة زاد لفظ المعنى إشارة إلى كونها مشتركاً معنوياً بين

عموم من وجه، وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر، وإنما سميت الحركات بتلك الأسامي لحصول الأولى بضم الشفتين، ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم، ويتبعه نصبه فكأن الفم كان ساقطاً فنصبته؛ أي: أقمته بفتحك إياه، وحصول الثالثة بجر الفك الأسفل وخفضه وهو ككسر الشيء؛ إذ المكسور يسقط ويهوي إلى الأسفل، ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة، ولذا سمي الجازم جازماً والوقف والسكون بمعنى واحد، والأول مختص بالإعرابي والأخيران بالبنائي. **(قوله: ولا تطلق على الحركات البنائية)** عند البصرية، وأما عند الكوفية فالكل في الكل. **(قوله: فإنها مستعملة في الحركات البنائية)** بل في الحركات الغير الإعرابية. **(قوله: على قلة)** فالقرينة كقوله: بالضمة رفعاً الخ. **(قوله: حقيقة أو حكماً)** وذلك إذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع، لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة، ولا يخفى أن هذا التعميم هو الحق، والقول بأن الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه، نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول أحق، ومن جعل الياء فيهما للنسبة وأراد الخصلة المنسوبة إلى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع إلى ما في الشرح، وتوجيه الشرح أقرب من توجيهه إلى الفهم. **(قوله: حقيقة أو حكماً)** وذلك فيما إذا كان الاسم فضلة. **(قوله: أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه)** بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فإنه المقابل لهما لا كون الشيء مضافاً، وإنما لم يقل: حقيقة أو حكماً؛ لأن الجر لا يوجد في غير المضاف إليه، وأما نحو: بحسبك زيد، فلما كان الجار زائداً فيه لم يعتدّوا به أو كان الجر زائداً كالجار،

الحركات الإعرابية والحروف الإعرابية لا مشتركاً لفظياً. **(قوله: فالنسبة لاجتماعهما)** في حركات أواخر الأسماء المعربة وافتراق الضمة والفتحة والكسرة في حركات الأوائل والأواسط وافتراق الرفع والنصب والجر في الحروف الإعرابية ويتبعه رفعهما؛ لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضماً وحركة الإعراب رفعاً؛ لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس تلك الحركة. **(قوله: أي: أقمته بفتحك إياه)** فكان النصب تابعاً للفتح فلذا سمى حركة البناء فتحاً وحركة الإعراب نصباً. **(قوله: بجر الفك الأسفل)** إلى الأسفل. **(قوله: وهو ككسر الشيء)** فسمى حركة الإعراب جراً وخفضاً وحركة البناء كسراً؛ لأن الأولين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث. **(قوله: ولذلك سمي الجازم جازماً)**؛ لأنه كالشيء القاطع للحركة أو الحرف فسمي الأعرابي جزماً والبنائي سكوناً ووقفاً. **(قوله: فالكل في الكل)** أي: كل واحد من الألقاب المذكورة يستعمل في كل واحد من الحركات البنائية وغير البنائية والإعرابية وغير الإعرابية. **(قوله: بل في الحركات الغير الإعرابية)** بنائية كانت أو غير بنائية كضمة قفل. **(قوله: وذلك إذا كان الاسم عمدة)** وإنما كانت سائر المرفوعات في حكم الفاعل مع اشتراك الكل في كونها عمدة لكون الفاعل عمدة في كل وجه حتى لا يجوز حذفه أصلاً بخلاف سائر المرفوعات. **(قوله: لكنه قد يتخلف الخ)**؛ لأن وجود المقتضى لا يكفي في وجود الشيء، بل لا بد من ارتفاع المانع أيضاً. **(قوله: بعلة المشابهة بالفضلة)** كما في اسم إن وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس. **(قوله: ولا يخفى أن هذا التعميم)** أي: تعميم الفاعل المدلول عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقي والحكمي هو الحق؛ لأنه حينئذ يكون الرفع علامة لهما على الأصالة كما هو الظاهر بخلاف ما إذا لم يعمم، ويقال: الرفع علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة والنصب علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة؛ فإنه يحتاج إلى القول بأن الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الأصالة وفيما سواهما من الملحقات بطريق الاستعارة. **(قوله: نعم الرفع والنصب الخ)** بيان لمنشأ غلط القائل؛ يعني: أن الرفع والنصب بالفاعل والمفعول أحق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه لكن هذا لا يقتضي أن يكون الرفع والنصب فيما سواهما لأجل المشابهة، وهذه العبارة موجودة في أصل النسخة وقد رأيت في نسخة مصححة بنسخة المصنف رحمه الله أنه خط عليها. **(قوله: ومن جعل الياء فيهما)** أي: في الفاعلية والمفعولية للنسبة والتاء لتأنيث الموصوف المقدر؛ أي: الخصلة. **(قوله: فتوجيهه بحسب المعنى راجع إلى ما في الشرح)**؛ لأن مرادهما تعميم الفاعلية فإن مؤدى قولنا علم كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً ومؤدى قولنا: الخصلة المنسوبة إلى الفاعل أنه علم كون الشيء عمدة، وكذا الحال في المفعولية. **(قوله: وتوجيه الشرح أقرب)**؛ لأن المعنى المصدري ينساق إلى الفهم من غير تكلف لكون مجموع الياء والتاء مفيداً له بخلاف المعنى النسبي؛ فإنه يحتاج إلى تقدير الموصوف المؤنث. **(قوله: لا لكون الشيء مضافاً)** فإن المضاف يكون فاعلاً ومفعولاً. **(قوله: وأما نحو: بحسبك الخ)** أي: إما الجر الذي يوجد في المبتدأ؛ نحو: بحسبك زيد وفي الفاعل؛ نحو: كفى بالله مع أنه ليس بمضاف إليه، فلما كان الجار زائداً، وفي هذا التركيب لم يعتد بهذا الجر فكأنه ليس بموجود، أو يقال: إن الجر وإن كان موجوداً فيه إلا أنه لما كان الأثر للحرف الزائد كان زائداً، فلا يكون علامة الشيء فلا ينافي قولنا: الجر علم الإضافة؛

وإذا كانت الإضافة نفسها[1] مصدراً[2] لم يحتج[3] إلى إلحاق الياء المصدرية إليها[4] كما في الفاعلية والمفعولية. وإنما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول، لأن الرفع ثقيل، والفاعل قليل لأنه واحد فأعطى الثقيل[5] للقليل[6]، والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة، لأنها خمسة، فأعطى الخفيف[7] للكثير، ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جُعِل علامةً له.

(١) أي: بصيغتها. (٢) من الأفعال. (٣) المصنف. الأولى لم يصح الياء المصدرية لكونه مصدراً. (٤) أي: إلى الإضافة. (٥) أي: الرفع. (٦) أي: الفاعل. (٧) أي: النصب.

المضاف إليه؛ لأن الجر ليس علماً لذاته، بل لصفته وهي الإضافة، ولم يقل: علم الإضافية بإلحاق ياء المصدرية، فإن الإضافة مصدر لا وجه لإلحاق الياء به كما سيصرح، وفي هذا إشعار بكون الياء في أخويه للمصدرية، ولم يفسره بكونه علم المضاف بقرينة المقابلة؛ لأن كون الشيء مضافاً يجامع الفاعلية والمفعولية، وبالجملة إن الإضافة تارة يجيء بمعنى كون الشيء مضافاً كما مر في بحث الخواص، وتارة يجيء بمعنى كون الشيء مضافاً إليه كما ههنا، وتارة بمعنى النسبة بين المضافين، وظاهر أن النسبة الإضافية ليست من المعاني المعتورة حتى تحتاج إلى العلامة فتعين المعنى الثاني. **(قوله: مضافاً إليه)** لم يقل: ههنا حقيقة أو حكماً؛ إذ لا يوجد الجر في غير المضاف إليه نعم إن الإضافة أعم مما بحسب المعنى أصالة كما في المعنوية ومما بحسب اللفظ والصورة كما في اللفظية على سبيل التبع والتشبيه كما لا يخفى على النبيه. **(قوله: لم يحتج إلى إلحاق الياء)** بل لم يصح الإلحاق؛ إذ لا مجال لياء المصدرية فيها، وليس لها ملحق حتى يتوسل لدخوله إلى ياء النسبة، ولم يلتفت بمثل بحسبك درهم؛ لقلته أي: ولكون الجار زائداً. **(قوله: وإنما اختص الرفع الخ)** هذا الاختصاص إضافي بالنسبة إلى المفاعيل، والمضاف إليه لوجود الرفع في غير الفاعل من الملحقات كذا قيل، والأظهر: أنه قصد الحصر الحقيقي؛ لأن ما ذكروه من الملحقات داخلة في الفاعل على ما عرفت من التعميم عن الحقيقي والحكمي، وقوله: لأن الرفع ثقيل، هذا من باب التعادل حيث أعطوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير لا من باب التناسب. **(قوله: فأعطى الثقيل للقليل)** ضمن الإعطاء معنى الجعل فعداه إلى المفعول الثاني باللام، وقوله: ولما لم يبق الخ، أو يقال: لما لم يبلغ كثرة المضاف إليه مبلغ المفاعيل أعطى ما هو ثقيل من وجه إياه، قال المصنف: العامل الألف واللام للعهد الخارجي، والإشارة إلى العامل المذكور ضمناً في تعريف الإعراب، وقال عصام: أي: عامل الاسم المعرب، فاللام للعهد فلا يرد أنه يرد على الحد تعريف عامل الفعل حيث لا يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب هذا فإن أردت العامل المطلق قلت: هو ما أوجب اختلاف الآخر على وجه مخصوص، وإنما تعرض لتعريفه إيذاناً بأن معرفته

فكأنه ليس علامة. **(قوله: لأن الرفع ثقيل، والفاعل قليل؛ لأنه واحد)** مبني على أصالة الرفع في الفاعل، ولو ترك قوله: لأنه واحد، وقيل: لأن الرفع ثقيل والفاعل حقيقة أو حكماً قليل بحسب الأقسام لم يكن مبنياً عليها، وكذا الكلام في قوله: والنصب خفيف إلى آخره، ولك أن تقول: لأن الرفع أقوى الحركات فيناسب العمدة. **(قوله: فأعطى الثقيل للثقيل)** أي: مجعولاً للقليل للتعادل، ولذا جعل الخفيف للكثير. **(قوله: والنصب خفيف)** أو ضعيف، والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف. **(قوله: ولما لم يبق)** الخ إنما احتيج للإضافة إلى علامة؛ لأن المضاف إليه فضلة بواسطة حرف الجر، فأريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف، أما كونه فضلة؛ فلأنه اقتضاء العمدة التي هي الفعل وليست عمدة، وأما أنه بالواسطة؛ فلأن إيصال معنى العمدة إليه بواسطة الحرف، ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك اعتبر عملهما، أما عمل الحرف ففي ظاهره، وأما عمل الفعل ففي محله، ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه إذا حذف الحرف، ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علماً للفضلة، يبقى علماً للمضاف إليه فقط، أحدهما: فيما أضيف إليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد، فإن الفعل

إذ معناه أنه علم مختص بالإضافة ليس علماً لشيء آخر. **(قوله: مبني على أصالة الرفع الخ)** أي: هذا التعليل مبني على أن الرفع للفاعل الحقيقي بالأصالة ولما يشبهه؛ أي: المبتدأ والخبر بالفرعية والمشابهة به: لأن الواحد في كل كلام إنما هو الفاعل الحقيقي، فلا يناسب ما اختاره سابقاً من تعميم الفاعل للفاعل الحقيقي والحكمي وكون كليهما بالأصالة. **(قوله: بحسب الأقسام)** لانحصارها في الفاعل والمبتدأ والخبر قبل دخول النواسخ أو بعده بخلاف المفعول فإن أقسامه كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه ومعه والحال والتمييز والمستثنى واسم إن وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لنفي الجنس. **(قوله: لم يكن مبنياً عليها)** أي: على أصالة الرفع في الفاعل لكن يخدشه أن قلة أقسام الفاعل لا تقتضي قلة أفراده المستعملة في المحاورات حتى يجبر الثقل بالقلة ويحصل التعادل. **(قوله: وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ)** فإنه أيضاً مبني على أصالة النصب في المفاعيل وأن ما يشبهها منصوب بالفرعية ولو ترك قوله: لأنها خمسة، وقيل: والمفاعيل حقيقة أو حكماً كثيرة بحسب الأقسام لم يكن مبنياً عليها. **(قوله: فيناسب العمدة)** لكونه الأقوى. **(قوله: أي: مجعولاً للقليل)** يعني: جعل الإعطاء المتعدي بلا واسطة إلى المفعول الثاني متعدياً باللام يتضمن معنى الجعل للدلالة على أن إعطاء الثقيل للقليل؛ أعني: الفاعل الذي هو واحد بطريق الجعل والوضع فلا ينافي حصوله في غيره لأجل المشابهة. (قوله: إنما

«وَالعَامِلُ»(١)، لفظياً كان أو معنوياً «مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ» أي(٢): يحصل «المَعْنَى المُقْتَضِي(٣)» أي: معنى(٤) من المعاني(٥) المعتورة على المعرب المقتضية(٦) «لِلإِعْرَابِ(٧)» ففي (جَاءَنِي زَيْدٌ)، جاء: عامل إذ به حصل معنى الفاعلية في (زَيْدٍ) فجعل الرفع علامة لها وفي (رَأَيْتُ زَيْداً)، رأيت(٨): عامل إذ به حصل معنى المفعولية في (زَيْدٍ) فجعل النصب علامة لها، وفي (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، الباء: عامل إذ به حصل معنى الإضافة في (زَيْدٍ)، فجعل الجر علامة لها. «فَالمُفْرَدُ(٩) المُنْصَرِفُ»

(١) أي: عامل الاسم والعامل المطلق هو ما أوجب. (٢) بسببه لا بغيره تفسير باللازم لأن المتقوم يلزمه الحصول. (٣) اسم فاعل. (٤) يحصل. (٥) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة. (٦) صفة معاني. (٧) ليكون علامة دالة عليها لما أنها معان خصية تستدعى عند. (٨) هذا بظاهره موافق لمذاهب الكوفيين حيث قالوا بمجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لأنه صار فضلة لمجموعهما وأما عند البصريين لا. (٩) المراد بالمفرد المفرد من كل وجه. الهندي.

وَالعَامِلُ مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ(١) المَعْنَى المُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ. فَالمُفْرَدُ(٢) المُنْصَرِفُ

(١) أي: يحصل وهذا تفسير اللازم لأن التقوم يستلزم الحصول.
(٢) الفاء الفصيحة أي: إذا عرفت ذلك فنقول المفرد. هندى.

محذوف نسياً منسياً، الثاني: في المجرور المسند إليه كمرّ بزيد، وكان قياس المستثنى بإلا إذا كان غير مفرغ والمفعول معه أيضاً الجر؛ لأنهما فضلة بواسطة الواو وإلا لكن لما كان الواو في الأصل للعطف وغير مختص بأحد القبيلين؛ يعني: الاسم والفعل، وكان إلا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا إعمالهما فبقي ما بعدهما منصوباً، كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي. (**قوله: العامل**) احتيج إلى بيانه إما لاحتياج بيان حكم المعرب، بل تعريفه أيضاً إليه؛ لأن العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه، وإنما أخره عن الإعراب؛ لأنه سبب بعيد للاختلاف، والإعراب سبب قريب له، وإما لاستيفاء ذكر العلل الأربع التي

احتيج الخ) مع كونه منصوب المحل لكونه فضلة. (**قوله: أما كونه فضلة الخ**) يعني: أن الفضلة لا يتعلق به الفعل ولا يكون مسنداً إليه ومسنداً والمضاف إليه كذلك لاقتضائه الفعل مع عدم كونه مسنداً إليه ومسنداً. (**قوله: أما عمل الحرف ففي ظاهره**)؛ إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً إليه معنى الفعل ولكون ظاهره مشغلاً بالجر جاز العطف بالنصب على محله؛ نحو: مررت بزيد وعمراً. (**قوله: ويظهر نصبه**) أي: يظهر إعرابه المحلي إذا حذف حرف الجر؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾؛ أي: من قومه؛ نحو: والله لأفعلن. (**قوله: فإن الفعل محذوف نسياً منسياً**) أي: كان الأصل غلام حصل لزيد فحذف الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه؛ إذ الغرض التعريف أو التخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظاً، فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين الجار والمجرور ومعنى لإفادته الاختصاص الذي هو معنى اللام. (**قوله: كمر بزيد**) على صيغة البناء للمجهول فإن الفضلة صارت عمدة بقيامها مقام الفاعل. (**قوله: لكن لما كان الواو في الأصل للعطف**) مطلقاً لا اختصاص له بالفضلات. (**قوله: لم يروا إعمالها**)؛ لأن الإعمال يقتضي اختصاص العامل بالمعمول فبقي ما بعدهما منصوباً؛ أي: بقي ما بعد الواو التي بمعنى مع وإلا منصوباً بالفعل. (**قوله: مراد في تعريفه**) فإن المراد من المركب الذي ركب تركيباً يتحقق معه عامله. (**قوله: وإنما أخره الخ**) يعني:

محتاج إليها، فإنه من جملة اصطلاحات هذا الفن: (**قال: المصنف ما به يتقوم**) أي: عامل يتقوم ويحصل بسببه أو باستعانته (هندي) وقال عصام: الباء داخلة على الآلة فالفاعل حقيقة هو المتكلم وهو الحق، وتقديم الجار؛ للاهتمام إذ حمله على الحصر غير محتاج إليه في الحد، وقوله: أي: يحصل فسره به؛ لأن المعاني المعتورة لا تقوم بالعامل، بل يحصل بسببه وتقوم بالمعرب (عصمت). (**قوله: أي: معنى من المعاني الخ**) إشارة على أن اللام للعهد الذهني، وهو في معنى النكرة، وقوله: المعتورة إشارة إلى أن كون المعاني مقتضية للإعراب إنما هو سبب اعتوارها على المعرب. (**قال المصنف: للإعراب**) فيه أن أخذ الإعراب في حد العامل يوجب الدور؛ لأن المعرب مأخوذ في تعريف الإعراب، والعامل مأخوذ في تعريف المعرب، اللهم إلا أن يقال: إن العامل لم يصرح به في تعريف المعرب، وإن ذكر صريحاً في حكمه فتذكر. (**قوله: رأيت عامل إذ به حصل الخ**) واعلم أن في عامل الفضلات اختلافاً، فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وقال هشام بن معاوية: هو الفاعل، وقال البصريون: العامل هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضى للفضلات، وهو المعتمد عليه، فإن الفعل عامل في الفاعل الذي هو أقوى من المفعول بالاتفاق، وكلام الشارح صريح في هذا الأخير، وقوله: معنى الإضافة؛ أعني: كونه مضافاً إليه كما مر. (**قال المصنف: فالمفرد المنصرف**) الفاء فصيحة؛ أي: إذا عرفت الأعراب وأنواعه فنقول: المفرد الخ (هندي)، والظاهر أنها تفصيلية؛ إذ الفصيحة داخلة على مسبب عما قبله (فاضل أمير). فاعلم أن الفاء التي تدخل في جواب الشرط المحذوف تسمى فصيحة؛ لإفصاحها عن الشرط المحذوف، فالفصيحة بمعنى المفصحة، كالبديع بمعنى المبدع، وعن شمس الدين محمد الخوافي: أن معنى فاء الفصيحة بالفارسية أينك، بيت، كفتى، كه بموصل بتو بسيارم دل، اينك من واينك تو واينك موصل (كشف على هندي). والمشهور في تمثيل فاء الفصيحة قوله:

قـالـوا خُـراسَـانُ أَقـصَـى مـا يُـرادُ بِـنـا
ثُـمَّ الـقُـفـولُ فَـقَـد جِـئـنـا خُـراسَـانـا

أي: فلزم القفول بمقتضى ما قالوا، وهذه الفاء تسمى فاء النتيجة عند أهل الميزان، وفاء الفصيحة عند أهل البلاغة،

هي مقاصد هذا الفن كما قالوه؛ فإن المعرب مادة والإعراب صورة والدلالة على المعاني غاية، والعامل فاعل وتأخيره عن المادة والصورة ظاهر، وأما تأخيره عن الغاية؛ فلأنها مذكورة تبعاً لانسياق بيان الصورة إليها، أو لأنها مقصودة بالذات، والمراد بيان عامل الاسم إذا كانت المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب إليه البصرية، وينبغي أن يكون تعريف العامل مطلقاً عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة فعلاً أو اسماً على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي، أو الشبه التام بالاسم، وأيضاً المراد بعامل الاسم: العامل الذي له تأثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد. (قوله: ما به يتقوم) تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر؛ إذ لا مدخل له في التعريف إن قلت: التعريف غير مانع؛ لصدقه على كل من الإسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل وأحد الأمور المذكورة، قلنا: الباء للآلة؛ أي: ما عدّوه آلة لتأثير المتكلم؛ إذ اعتقدوا أنه آلة وإن لم يسموه آلة، بل يسمونه مؤثراً لا يقال: فيتوقف إثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدّونه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو، ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب؛ لأن العامل مأخوذ في تعريفه؛ لأنا نقول: قد كفى ضبطه المدّون وخصره العوامل مؤونة التتبع، ولا يخفى أنه لو قال: العامل ما يقوم المعنى المقتضي للإعراب لكان سالماً عن الاعتراض الأول؛ لأنه نص في الآلة، واعلم أن العامل قد يقال: إنه آلة وقد يقال: إنه علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ، ويتفرع عليه ما قالوه من أن رتبة العامل التقدم إما على الأول؛ فلأن الآلة تقدماً بالذات على ما هو آلة له، ومن حق المتقدم بالذات أن يتقدم تلفظاً ليوافق الوضع الطبع، وإما على الثاني؛ فلأن حق العلامة من حيث هي علامة أن تتقدم على ما هي علامة له لتعرف أوّلاً، ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر أيضاً ما يقال من أن حق العامل أن يكون لفظياً، لا يقال: هو آلة أو علامة للإعراب فحقه التقدم عليه لا على المعرب؛ لأنا نقول: تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب، ولما ثبت ذلك

كان اللائق حينئذ أن يذكره عقيب تعريف المعرب وحكمه مقدماً على تعريف الإعراب، إلا أنه لاحظ أن الإعراب سبب قريب للاختلاف، والعامل سبب بعيد؛ فاللائق تأخير السبب البعيد عن السبب القريب في الذكر فيكون الوضع موافقاً للطبع. (**قوله: وأما لاستيفاء ذكر العلل الأربع**) لهيئات لازمة للكلم بعد التركيب مع العامل مقصود معرفتها من تدوين النحو. (**قوله: كما قالوه**) في اللباب اعتناء النحوي برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب بالعامل على تفاوتها بحسب المواضع حاصلها يرجع إلى أنها اختلاف وآخر كلم دون كلم لاختلاف أشياء معهودة من العوامل والمعاني المقتضية فعليه البحث عن علل الاختلاف الأربع عن صورة الاختلاف وهو الإعراب، وعن ما فيه الاختلاف وهو المعرب، وعن ما به الاختلاف وهو العامل، وعن ما لأجله الاختلاف وهو المقتضي، وأنا أسوق إليك الأربعة بعون الله تعالى مبينة في أربعة أقسام. (**قوله: وتأخيره عن المادة والصورة ظاهر**) أي: تأخير ذكر العامل عن ذكر المادة والصورة ظاهرة؛ لأنهما من علل الماهية والفاعل من علل الجود والماهية متقدمة على الوجود طبعاً لكونه من عوارضها. (**قوله: وأما تأخيره عن الغاية**) مع أنها معلولة لمعلول الفاعل: فلأن الغاية مذكورة في المتن بطريق التبعية لبيان الإعراب حيث قال: الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة فتقديمها لزم تبعاً من تقديم بيان الصورة. (**قوله: أو لأنها مقصودة بالذات**) يعني: أن الغاية وإن كانت متأخرة عن الفاعل معلولة لمعلوله فلها جهة التقدم باعتبار كونها مقصودة بالذات، وإن المعلول إنما قصد لأجل ترتبها عليه فلكونها مقصودة بالذات كان الاعتناء بشأنها أكثر والاهتمام بذكرها أوفر ولذا قدمت على الفاعل. (**قوله: كما ذهب إليه البصرية**) الفعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم، وقال الكوفية: أعرب المضارع؛ لأنه تتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه لتبيين ذلك الحرف المشترك ويتعين لأحد المحتملات فيتعين المضارع تبعاً لتعينه وذلك نحو قولك: لا يضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للظرف، ورفعه على كونها للعطف ونحو: ليضرب جزمه دليل على كون اللام للأمر ونصبه على كونها لام كي أو لام الجحود لتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم أطرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى؛ نحو: يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كاطراد الإعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول؛ نحو: أكل زيد الخبز سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة أو أقل أو مساوية لها؛ فإنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبت في الأقل كحذفهم الواو في تعد و اعد ونعد لحذفهم لها في يعد. (**قوله: مما اقتضاه الخ**) أي: من الوجوه المخصوصة التي اقتضاها المقتضي كما في الاسم أو اقتضاها الشبه التام بالاسم كما في الفعل المضارع. (**قوله: للاهتمام الخ**) معنى الاهتمام ههنا كونه نصب عين المتكلم لكونه مقصوداً بالبيان؛ لأن مطلق الاهتمام؛ أعني: الاعتناء بالشأن لا يصير سبباً للتقديم ما لم يبين وجهه؛ ولأنه شامل للحصر أيضاً. (**قوله: إذ لا مدخل له في التعريف**) يعني: أن الحصر وإن كان صحيحاً في نفسه لأن تقوم المعنى المقتضي للإعراب منحصر في العامل، لكن لا مدخل له في التعريف؛ لأن المقصود من التعريف تصوير المفهوم وتعيينه في ذهن السامع، فلا حكم فيه والحصر منوط بإفادة الحكم حقيقياً كان أو إضافياً بهذا ظهر ركاكة ما قيل؛ أي: به يحصل دون غيره تنبيه على أن سببية التقوم ليست كسببية الإعراب للاختلاف، فإن الإعراب سبب غير تام بخلاف العامل. (**قوله: لصدقه على كل من الإسناد الخ**)؛ إذ لكل من هذه الأمور مدخل في حصول المعاني المذكورة في الاسم فيكون لها سببية في الجملة. (**قوله: الباء للآلة**) أي: بناء النقض المذكور على جعل الباء للسببية وعدم جعل الباء للآلة وليس كذلك، بل هو للآلة؛ أي: للاستعانة؛ لأن استعمال الباء في الاستعانة أكثر، ولذا جعله صاحباه معنى حقيقياً مقابلاً للإلصاق بخلاف المعاني الأخر على ما في كتب الأصول، وليس المراد به الآلة الحقيقية لظهور انتفائها هنا، بل الاصطلاحية؛ أي: ما اعتبروه واسطة لإحداث المتكلم المعاني المذكورة في الاسم واعتبارها فيه، وليس ذلك إلا العامل لما أن المتكلم إنما اعتبر المعاني المذكرة لاقتضاء العامل إياها فلا يرد النقوض بالأمور المذكورة. (**قوله: وإن لم يسموه آلة الخ**) دفع لما يقال كيف يقال أنهم عدوه آلة وقد سموها عاملاً ومؤثراً؟ وحاصل الدفع: أن عدم التسمية بالآلة لا ينافي

لزم أن يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين؛ بمعنى: أن كلاً منهما عامل في الآخر، وإلا لزم أن يكون حق كل منهما التقدم على الآخر، إلا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فإن كلاً منهما عامل في الآخر؛ نحو: قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ فإن أياً من حيث تضمنه معنى إن وإفادته معنى التعليق في الفعل صار عاملاً فيه، ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولاً له، فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين.

(قوله: أي: يحصل) فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه أصل اللغة؛ لانشقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله؛ وذلك لأن المعنى المقتضي ليس قائماً بالعامل. **(قوله: أي: معنى من المعاني المعتورة)** أما قيد المعنى به؛ لأن اقتضاءه الإعراب ليس بحسب ذاته، بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه. **(قوله: إذ به حصل معنى الفاعلية)**؛ لأن له استدعاء الإسناد إليه. **(قوله: إذ به حصل معنى المفعولية)** أي: بالفعل الذي في رأيت؛ لأن له استدعاء التعلق قال الكوفية: مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول؛ لأنه صار فضلة بمجموعهما.

(قوله: وفي مررت بزيد الباء عامل) أي: في لفظه، وأما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا إذا كان حرف الجر مذكوراً أما إذا لم يكن مذكوراً كغلام زيد، فمنهم من قال: إن المقدر عامل وجاز إعمال حرف الجر مقدراً لوقوع المضاف موقعه، ومنهم من قال: إن المضاف عامل؛ لأن الحرف صار نسياً منسياً، ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف إليه وإليه مال الشيخ الرضي. **(قوله: فالمفرد)** لما ذكر الإعراب وأنواعه وكان لكل واحد من أنواعه أقسام ولتلك الأقسام محال أراد أن يذكر عقيبه تلك الأقسام ومحالها فأتى بالفاء لبيانها.

اعتقادهم الآلية؛ فإنهم للتنبيه على كونه آلة نسبوا التأثير إليه وسموه مؤثراً تمييزاً له عما عداه مما له مدخل في اعتبار تلك المعاني؛ وذلك لأن الآلة ينسب إليها الفعل بالعرف لمباشرتها بالفعل كالفاعل بخلاف الشروط يقال: قطع السكين ولذا سموا القوى التي هي آلات الإدراك والتحريك مدركة ومحركة. **(قوله: ويبطل ما قيل)** أي: يبطل ما قيل في وجه العدول من أن الغرض من التعريف معرفة المعرب بوجه صالح؛ لأن يكون حداً وسطاً للأحكام الجارية عليه لمن لم يتبع لغة العرب وما عرف به المصنف رحمه الله صالح له بخلاف تعريف الجمهور؛ وذلك لأن تعريف المصنف رحمه الله متوقف على معرفة العامل لكونه مأخوذاً في المركب المأخوذ في تعريفه ومعرفة العامل تتوقف حينئذ على تتبع ما يعدونه آلة، فلا يكون الوجه المذكور صالحاً لأن يصير وسطاً لمن يتتبع لغة العرب وليس المراد أنه يلزم تقدم الشيء في نفسه حينئذ كما يلزم من تعريف الجمهور كما لا يخفى. **(قوله: لأنه نص في الآلة)** لما عرفت أن الفعل ينسب في العرف إلى الفاعل والآلة لمباشرتهما الفعل، ولا شك أن العامل ليس ينسب في العرف إلى الفاعل والآلة لمباشرتهما الفعل، ولا شك أن العامل ليس بفاعل فيكون آلة.

(قوله: واعلم الخ) أفاد بهذا البيان أحكاماً ثلاثة؛ أحدها: أن حقه التقديم، وثانيها: أن حقه أن يكون لفظياً، وثالثها: أنه لا يجوز انعقاد العاملية والمعمولية بين الشيئين من جهة واحدة. **(قوله: لا يتصور بدون تقدمه على المعرب)**؛ لأن الإعراب بمنزلة الصفة القائمة بالمعرب لا يمكن الانفصال بينهما. **(قوله: كما في كلمة الشرط والشرط)** الظاهر كما في اسم الشرط وفعل الشرط. **(قوله: وإفادته التعليق)** أي: تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط. **(قوله: في الفعل)** أي: فعل الشرط **(قوله: كان عاملاً الخ)** ولذا سقط عنه النون الإعرابية. **(قوله: ومن حيث وقوع الفعل)** أي: الدعوة على أي واحد من الأسماء كان مفعولاً لتدعوا فكان لأي تقدم وتأخر من جهتين جهة تضمنه معنى الحرف وجهة كونه اسماً. **(قوله: فسر التقوم بالحصول)** بأن جعل الباء في به للآلة والتقوم مشتقاً من قام بمعنى تثبت كما في شمس العلوم ومجمع البحار ولم يفسره بالقيام بالغير؛ أي: الحصول فيه بأن الباء صلة للتقوم لأن المعنى المقتضي ليس حاصلاً في العامل مختصاً به اختصاص النعت بالمنعوت. **(قوله: كما يقتضيه أصل اللغة)** الظاهر أن يقول: كما في هو الظاهر على ما في الرضي؛ لأن القيام الموصول بالباء شاع استعماله في العرف في الحصول في الغير بأن يكون ناعتاً له، وأما كونه أصل اللغة فجعل بحث؛ لأنه معنى عرفي منقول من القيام بمعنى الانتصاب فإن العرض لما كان وجوده وتحيزه تابعاً لتحيز غيره كان شبيهاً بالأمر المنتصب بالغير.

(قوله: إنما قيد المعنى به الخ) الظاهر أن يقول: إنما فسر المعنى به بان جعل اللام في قوله: المعنى للعهد، وأراد به معنى من المعاني المعتورة إلا أنه لما كان التفسير المذكور مستلزماً لتقييد المعنى وصرفه عن المعنى الجنسي الظاهر قال: إنما قيد به المعنى. **(قوله: كما ذكرناه)** في التفصيل الذي نقله عن الشارح رحمه الله في تحقق كون صيغة المعتورة على بناء اسم الفاعل. **(قوله: استدعاء الإسناد إليه)**؛ لأن النسبة مأخوذة في مفهوم الفعل. **(قوله: لأن له استدعاء التعلق)** قالوا: إن الفعل المتعدي يستدعي التعلق بالمفعول كاستدعاء الإسناد إلى الفاعل. **(قوله: لأنه صار فضلة لمجموعها الخ)** يعني: أن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي والمعنى المقتضي قوله: للنصب كونه فضلة، وهو إنما يتقوم بمجموع الفعل والفاعل فيكون المجموع عاملاً. **(قوله: أي: في لفظه)** إنما جعل الباء عاملاً في لفظه؛ لأنه يوصل الفعل إليه فهو أقدم في استحقاق العمل. **(قوله: فالعامل هو الفعل)**؛ إذ الفعل بتوسط الحرف تعلق به ووصل إليه. **(قوله: لوقوع المضاف موقعه)** أي: ليس حرفاً محذوفاً نسيا منسياً لقيام المضاف مقامه ودلالته عليه فيجوز أن يلاحظ أن نصب أن المقدرة في نحو: احضر الوغى ضعيف، فإذا وقع موقعها فاء السببية أو واو الجمع جاز نصبها مطرداً. **(قوله: ولذا يكتسب الخ)** ولو كان الحرف مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد؛ لأن المقدر كالمذكور. **(قوله: لما ذكر الإعراب)** أي: تعريف الإعراب وأنواعه من الرفع والنصب والجر وكان لتلك الأنواع أقسام، للرفع ثلاثة أقسام: الضمة والواو والألف، والنصب أربعة: الفتحة والكسرة والألف والياء، وللجر ثلاثة: الكسرة والفتحة والياء. **(قوله: فأتى بالفاء لبيانها)** يعني: أن الفاء فصيحة والجزاء محذوف أقيم تفصيله مقامه؛ أي: إذا عرفت الإعراب وأنواعه فاعلم أقسامه ومحالها فالمفرد المنصرف الخ وترك العاطف ليشعر بكون كل منها قسماً ومحلاً بالاستقلال ولم يرد أن الفاء لتفصيل ما أجمل سابقاً؛ إذ المجمل غير مذكور فيما

أي: الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى[(١)] ولا مجموعاً ولا غير[(٢)] منصرف كـ (زَيْدٌ، وَرَجُلٌ[(٣)]) «وَ» وكذا «الجَمْعُ المُكَسَّرُ المُنْصَرِفُ» أي: الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالماً ولم يكن غير منصرف كـ (رِجَالٌ، وَطَلَبَةٌ). فالإعراب في هذين القسمين[(٤)] من الاسم على الأصل، من وجهين: أحدهما: أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة والإعراب فيهما بالحركة، وثانيهما: أنه إذا كان الإعراب بالحركة

(١) يشير إلى أن المفرد هنا ما يقابل من المثنى والجمع. (٢) بقرينة ذكره بعده. (٣) مثال للجمع المكسر بزيادة الألف. (٤) أي: المفرد المنصرف والجمع المكسر.

والجَمْعُ المُكَسَّرُ المُنْصَرِفُ[(١)]؛

(١) إنما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لأنهما لو كانا غير منصرفين لم يكن خبرها بالكسر.

وفاء السببية عند أهل الأصول، وفاء التفريع وفاء التفصيل في مقام الترقي من الإجمال إليه (كافيجي). ثم المراد بالمفرد المنصرف غير الأسماء الستة بقرينة ما بعده فاعرفه. (قوله: أي: الاسم المفرد الخ) أي: الاسم المفرد المعرب الذي لم يكن من الأسماء الستة يعرب بما ذكر في المتن فيشمل نحو: غلامي، فإنه معرب لا مبني كما ذهب إليه البعض، وقال قوم: مثل غلامي ليس بمبني؛ إذ لا علة لبناءه ولا معرب؛ إذ لا ظهور للإعراب فيه، وسموه خصياً وخنثى ومشكلاً، والأخيران بالتسمية أولى على ما قاله أبو البقاء؛ لأن الخصي ذكر حقيقة، والخنثى لا يعلم أذكر هو أم أنثى، ولك أن تسميه بالنعامة بالفارسي مرغ شتر. (قوله: الذي لم يكن مثنى الخ) قد ذكرنا إطلاقات لفظ المفرد في تعريف الكلمة، ولما كان إرادة ما عدا ما يقابل المثنى والمجموع فاسداً ههنا فسره به، والقرينة: جعله مقابلاً للجمع وبدليل ذكر المثنى والجمع بعدهما. وقوله: ولا غير منصرف؛ أي: بقرينة أنه يأتي بعده. (قوله: أي: الذي لم يكن بناء الواحد) أي: لم يكن صيغة مفرده سالماً عن التغيير فهذا إشارة إلى تعريف جمع المكسر، وذلك التغير إما أن يكون محققاً أو مقدراً، والأول: إما أن يكون بتغيير الشكل دون الحرف كأسد وأُسْد، أو بتغيير الشكل وزيادة في الجمع؛ نحو: رجل ورجال، أو بتغيير الشكل ونقصان في الجمع؛ نحو: رسل ورسول، أو بالزيادة والنقصان معاً؛ نحو: غلام وغلمان، والثاني: نحو: فلك تقدر ضمته في المفرد كضمة قفل، وفي الجمع كضمة أسد، وإنما أعرب جمع المكسر بإعراب المفرد؛ لمشاركته ومشابهته بالمفرد في كونه صيغة مستأنفة عن وضع مفرده، ويكون وضع بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضاً لم يطرد في آخره حرف لين صالح؛ لأن يجعل إعراباً (رضي). (قوله: لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة)؛ وذلك لوجوه، الأول: إنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركة أولى؛ لأنها أخف وأخصر من الحرف وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف الأثقل، وثانيها: إنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتميز بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن يكون العلامات غير الحروف؛ لأن العلامات غير المعلم[(١)]،

(١) أي: غير ذي العلامة.

(قوله، الذي لم يكن مثنى ولا مجموعاً) المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل الجملة، وعلى ما يقابل المضاف، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع، والمراد هنا الأخير بقرينة المقابلة إن قيل لا بد من تقييده بكونه غير الأسماء الستة، وما ألحق بالمثنى والمجموع؛ لأنها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بأنها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على أن القضية مهملة، أو أن الأسماء الستة وبعض ما ألحق بالمثنى غير خارجة؛ لأن شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الأفراد، لا شموله لجميع الأفراد في جميع الأحوال؛ لأن مقام الضبط يأباه مع أن ذكر المنصرف حينئذ لإخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام أصلاً لإخراج غير المنصرف مطلقاً كما هو الظاهر، كما يجاب بأنها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان إعرابها،

سبق ولا مدلول عليه بالكلام السابق. **(قوله: المفرد في المشهور الخ)** وقد استعمله المصنف رحمه الله في المعاني الأربعة فبالمعنى الأول في تعريف الكلمة وبالمعنى الثاني في قوله: فالأول عن مفرد مقدر غالباً، وبالمعنى الثالث في قوله: ويبنى على ما يرفع به إذا كان مفرداً معرفة وبالمعنى الرابع ههنا. **(قوله: داخلة في المفرد)**؛ لأن المراد به ما لم يكن مثنى ولا مجموعاً خارجة عن الحكم؛ لأن إعرابها بالحروف والحكم ههنا يجب أن يكون مساوياً للمحكوم عليه ليحصل التميز بين أقسام الإعراب ومحالها عند من لم يتتبع لغة العرب. **(قوله: فلا يجاب الخ)** أي: لا يجاب بمنع دخولها في المفرد بناء على أن قولنا: فالمفرد المنصرف بالضمة رفعاً الخ قضية مهملة بأن يكون اللام للعهد الذهني والمهملة في قوة الجزئية، فكأنه قيل: بعض المفرد المنصرف حكمه كذا وكذا لا يجاب بمنع خروجها عن الحكم؛ لأن القضية الكلية ما حكم فيها على جميع أفراد الموضوع فتقتضي القضية الكلية المذكورة على تقدير كونها لام الاستغراق شمول الحكم لجميع أفراد المنصرف، وذلك ثابت؛ لأن الأسماء الستة يكون إعرابها بالحركات الثلاث في الجملة وهو عند عدم الإضافة، وكذا بعض ما ألحق بالمثنى؛ أعني: كلاً عند إضافته إلى المظهر بكون إعرابه بالحركات الثلاث تقديراً، ولا تقتضي شمول الحكم لجميع الأفراد في جميع الأحوال حتى يرد النقض بها. **(قوله: لأن مقام الضبط الخ)** تعليل للنفي؛ أي: لا يجاب لأن مقام ضبط أقسام أنواع الإعراب ومحالها يأبى عن كون القضية مهملة أو كون الحكم غير شامل لجميع الأفراد في جميع الأحوال. **(قوله: مع أن ذكر المنصرف حينئذ الخ)** أي: حين إذا جعل الحكم غير شامل لجميع الأفراد في جميع الأحوال يكون قيد المنصرف لإخراج

إن قيل: قد بين فيما بعد إعراب غير المتصرف فكان ينبغي أيضاً أن يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف هنا احترازاً عنه، أجيب: بأن تلك الأسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه؛ لئلا يقع غلط في أمور كثيرة، واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بأدنى شيء؛ إذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع أن الاختصار في العبارة مطلوب له جداً. (قوله: وكذا الجمع المكسر المنصرف) إنما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان؛ لأنه قصد نوع تلقيب؛ ولأنه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر أو لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جداً؛ لأن مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك، ولو لم يأب عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون ٤ من قبيل قوله تعالى: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ في مقابلة : ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾. (قوله: الذي لم يكن الواحد فيه سالماً) الأظهر أن يقال: الذي لم يكن ملحقاً بآخر واحده واو ونون ولا ألف وتاء؛ ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه، ويظهر دخول فلك جمعاً لفلك فيه. (قوله: أحدهما أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة)؛ لخفتها ولأنها أبعاض للحروف، وفيه أنها ليست أبعاضاً لها إلا

غير المنصرف المخصوص؛ أعني: ما لم يضف ولم يعرف باللام؛ لأنه الذي لا يكون بالحركات الثلاث لا لإخراج غير المنصرف مطلقاً؛ لأن غير المنصرف المضاف أو المعرف باللام يكون معرباً بالحركات الثلاث في الجملة فلا معنى لإخراجه عن الحكم مع أن الظاهر أن القيد المذكور لإخراج غير المنصرف مطلقاً. (قوله: بل يجاب الخ) أي: هذا الحكم وإن كان شاملاً للأسماء الستة وما ألحق بالمثنى والمجموع، إلا أنه مخصص بما عداها بقرينة ذكر حكمها فيما بعد فهو عام مخصوص البعض بكلام مستقل كقولك: أكرم العلماء ولا تكرم زيداً. (قوله: فكان ينبغي الخ) فإن التصريح ببعض القيود والاكتفاء في بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم. (قوله: أجيب الخ) أي: لا تحكم في التصريح بالبعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد في البعض بناء على الفرق بينهما بالحصر وعدمه والاعتبار لغير المحصور أكثر كيلا يقع الغفلة عن خروجها فيقع الغلط في أمور كثيرة فيجب التصريح بإخراجه بخلاف المحصور. (قوله: إن الاختصار الخ) فلولا ذلك لكان اللائق التصريح بإخراجها أيضاً. (قوله: لأنه قصد نوع تلقيب) أي: قصد أن يجعل كل واحد من المحلين للإعراب بالحركات الثلاث ملقباً ومعبراً باسم مختص. (قوله: ولأنه يلزم الفصل الخ) أي: يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة؛ أعني: المنصرفان وبين موصوفها؛ أعني: مجموع المفرد والجمع بما ليس صفة لذلك المجموع وهو المكسر الذي هو صفة الجمع. (قوله: أو لتوهم التغليب) بأن عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين لاشتراكه معه في الحكم. (قوله: لأن مقام) أي: مقام الفرق بينهما في حكم الإعراب يأبى عن توهم التغليب على أن توهم التغليب باق في المذكور أيضاً بأن يقال: عبر عن المفرد المنقسم إلى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليباً، وكذا في قوله والجمع المكسر المنصرف. (قوله: عن توهم المشاكلة في المذكور) أي: لو لم يأب مقام الفرق عن توهم التغليب في التعبير المتروك لم يأب عن توهم المشاكلة في التعبير المذكور؛ إذ بعد ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كلا التوهمين مضمحلان وعند عدم الملاحظة يجوز توهم كليهما والمشاكلة أن يعبر عن شيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته. (قوله: فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ الخ) فإن معناه موضع الارتفاق في النار؛ لأنه عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة ولا استراحة في النار إلا أنه عبر عن مقام الكفار بالمرتفق لوقوعه في مقابلة قوله تعالى في حق أهل الجنة: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ الخ. (قوله: ليظهر خروج الخ) فيه إشارة إلى أن مثل ستون وضربات خارج عن تعريف الشارح رحمه الله، وأن نحو: فلك داخل فيه، لكنه ليس بظاهر، أما خروج مثل سنون؛ فلأن المراد أن لا يكون فيه إذا جمع كما سيصرح به المحشي رحمه الله، قال الشارح الرضي: بعدما عرف جمع التكسير بما تغير فيه بناء مفرده، وأما التغير في نحن تمرات بفتح العين وفي خطوات وسدرات بفتحها، فيقدر أن حصول هذه التغيرات بعد سكون عيناتها تعرض وإن لم تثبت؛ نحو: تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالألف والتاء بعد إلحاقهما لاجتماع التأمين فجميعها من باب السلامة انتهى، فعلى هذا يقدر أن تغير السين في نحو: سنون جمع سنة من الفتحة إلى الكسرة أو الضمة بعد جمعهما للتنبيه على عدم سلامته في الحقيقة لكونه على خلاف القياس لفقدان شرط جمع السلامة، وكذا الحال في ثبون وقلون جمع ثبة وقلة على ما صرح به الرضي، وأما دخول مثل فلك فبأن يقال المراد أن لا يكون الواحد فيه سالماً إما حقيقة أو حكماً أو تقديراً، وعد السلامة التقديري متحقق في مثل فلك لما تقرر أن ضمة المفرد

فالأصل أن يكون بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث والإعراب فيهما بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث فالإعراب فيهما «بِالضَّمَّةِ رَفْعاً» أي: حالة الرفع «وَالْفَتْحَةِ نَصْباً» أي: حالة النصب، «وَالكَسْرَةِ جَرّاً» أي: حالة الجر، فنصب قوله[1] (رفعاً ونصباً وجراً) على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية أو المصدرية، فالقسم الأول[2] مثل: (جَاءَنِي رَجُلٌ)، و: (رَأَيْتُ رَجُلاً)، و: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) والقسم الثاني: مِثْلُ: (جَاءَنِي طَلَبَةٌ)، و: (رَأَيْتُ طَلَبَةً)، و: (مَرَرْتُ بِطَلَبَةٍ).

(١) مصنف. (٢) هو المفرد المنصرف.

وثالثها: أن الأنسب أن يكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه (نعمه)، وكذا الأصل في الإعراب أن يكون ملفوظاً، وإن كان مقدراً فلعلة (سيد). **(قوله: فالإعراب فيهما بالضمة الخ)** أشار بتقدير مبتدأ إلى دفع سؤال على ظاهر العبارة حيث قال: بالضمة رفعاً الخ فإن الضمة والفتحة والكسرة هي الرفع والنصب والجر، وهذا إنما يرد على تقدير جعل الباء في قوله: بالضمة للسببية، وأما إذا جعل للملابسة فلا يحتاج إلى هذا التقدير، وأورد أيضاً بأن الضمة والفتحة والكسرة من ألقاب البناء فكيف يصح إعراب هذين بها؟ وأجيب: بأن المذكورات بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها إعرابية بخلاف المجرد عن التاء؛ فإنها ألقاب البناء هذا، وقد تقدم أيضاً أن هذا الإيراد مبني على مذهب البصريين على أنهم أيضاً قد يطلقون هذه الثلاثة على الحركة الإعرابية على قلة مع القرينة، وما نحن فيه من هذا القبيل. وقوله: فنصب قوله الخ، تفريع على التفسير في المواضع الثلاثة. **(قوله: ويحتمل النصب الخ)** استئناف أو عطف بحسب المعنى على التفسير؛ أي: هذا القول يحتمل النصب على الظرفية ويحتمله على الحالية بتأويل مرفوعين، وقوله: أو المصدرية؛ أي: بتقدير أعربا إعراب رفع الخ. **(قال المصنف: جمع المؤنث السالم)** أي: صيغته فلا يرد أن نحو: سنين، جمع مؤنث سالم وليس إعرابه إلا بالواو والياء؛ وذلك لأن صيغته لا تسمى في اصطلاح النحاة جمع مؤنث، بل هو جمع مؤنث لغةً ولا يرد أيضاً مثل: سجلات، جمع سجل من جموع المذكر، فإن صيغته في عرفهم تسمى جمع المؤنث، وبالجملة: إن المراد هو الصيغة سواء كان جمع مذكر أو مؤنث من لفظه أو غيره، فلا يخرج نحو: سفرجلات وأولات بمعنى صاحبات (علامك)، وإنما قدمه على غير المنصرف مع أنهما معرّبان بالحركتين؛ لأنه خالف القياس في شيء[1] أضعف وهو الفتح، وخالف غير المنصرف في شيء أقوى وهو الجر، فتقدم الجمع المؤنث بهذا الاعتبار؛ ولأنه أوضح من غير المنصرف؛ إذ معرفته يحصل بما يكون بالألف والتاء بخلاف غير المنصرف لاحتياجه إلى تسع علل، وأما تقديمه على جمع المذكر السالم فظاهر؛ لأنه في صدد بيان مواضع الإعراب بالحركات، ثم إن إعراب جمع المؤنث

(١) مع أن تبعية النصب للجر شايع.

بِالضَّمَّةِ رَفْعاً وَالْفَتْحَةِ[1] نَصْباً وَالكَسْرَةِ[2] جَرّاً،

(١) أي: حالة النصب.
(٢) أي: حالة الجر.

توهماً ولو سلم فذلك يقتضي الأصالة بحسب الذات لا بكونها علامة. **(قوله: والفتحة نصباً)** قال قدس سره في الحاشية: هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين، لكن المعمول المقدم مجرور أجازه المصنف انتهى؛ وذلك لأن الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء، ونصباً عطف على رفعاً والعامل فيه هو الإعراب المقدر والقرينة عليه المقام؛ لأنه بصدد بيان أقسام الإعراب ومجالها، ولك أن لا تقدر الإعراب في نظم الكلام فإن ملاحظته كافية في كونه عاملاً، ولك أيضاً أن تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر. **(قوله: ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية)** قال قدس سره في الحاشية: على معنى أنه أعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين، أو أعربا بالضمة إعراب رفع على هذا القياس نصباً وجراً انتهى، قد أشار بقوله: على معنى إلى ملاحظة الإعراب سواء كان في قالب المصدر، أو الفعل وسواء قدر في نظم الكلام أو لم يقدر، ولا يخفى

ضمة فعل وضمة الجمع ضمة أسد. **(قوله: وفيه أنها ليست أبعاضاً لها إلا توهماً)** يعني أن بعضيتها إنما تقتضي الأصالة إذا كانت حقيقة لكون البعض مقوماً للكل والمقوم أصل المتقوم، لكن بعضية الحركات للحروف ليست إلا توهماً بناءً على حصولها في إشباع الحركات، وأما في الحقيقة فالحركات كيفيات مباينة للحروف تحصل من تموج الهواء على نحو مخصوص في المخارج. **(قوله: ولو سلم الخ)** أي: لو سلم كون الحركات أبعاضها في الحقيقة فالبعضية تقتضي الأصالة بحسب الذات؛ لأن ذات الجزء مقوم لذات الكل، ولا تقتضي أصالتها لها باعتبار كونها علامة؛ إذ لا بعضية لها بهذا الاعتبار. **(قوله: ولك أن لا تقدر الإعراب بنظم الكلام)** هذا على تقدير جعل قوله: رفعا ظرفاً أو حالاً دون كونه مصدراً؛ لأن عاملهما يجوز أن يكون معنوياً بخلاف المصدر. **(قوله: قد أشار بقوله: على معنى الخ)**؛ لأنه يشعر بأن الحالية والمصدرية مبنيان على إفادة عبارة المتن هذا المعنى وملاحظته

أن مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلاث رفعاً ونصباً وجراً على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية؛ فإن الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجر إذا كان متلبساً بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص أفادت ذلك. (**قوله: جمع المؤنث السالم**) قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن باقي أقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان أقسام المعرب وإعرابها؛ ولأنه أكثر خلافاً للأصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث؛ ولأن جمع المؤنث السالم أكثر ارتباطاً بالقسمين الأولين؛ لأنه مقابل للأول ومناسب للثاني، باعتبار الجزء الأول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني؛ وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره في الحاشية: قوله: السالم مرفوع على أنه صفة للجمع انتهى، لا مجرور على أنه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغيير إذا جمع وجاز توصيف المضاف إلى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور؛ لأنهما في درجة من التعريف عندهم، وأما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف إليه أنقص، ومثله بدل عنده.

أو لم يقدر هذا إذا لم يجعل مصدراً لما مر. (**قوله: لا المصدرية**) فإنه على هذا التقدير يفيد أن الإعراب بالضمة نفس الإعراب بالرفع بناء على أن المصدر يكون بمعنى الفعل. (**قوله: فإن الإعراب الخ**) يعني: أن مفاد العبارة على تقدير الظرفية والحالية أن الإعراب متلبس بالضمة والفتحة والكسرة حالة الرفع والنصب والجر؛ أي: تلبس كان وكون تلك الحركات الثلاث مما يصدق عليه الرفع والنصب والجر موقوف على كون تلك الملابسة ملابسة العام للخاص، فصح أن مجرد العبارة لا يفيده. (**قوله: وهو بصدد بيان أقسام المعرب وإعرابها**) فلانحطاطه كان مستحقاً للتأخير عن جميع الأقسام إلا أنه قدم على ما هو معرب بالحروف لكون إعرابه بالحركات التي هي أشرف. (**قوله: للأصل**) أي: لما هو أصل في الإعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف. (**قوله: بخلاف جمع المؤنث**) فإنه لم يترك فيه التنوين وإن لم يكن تنوين التمكن الذي هو خاصته. (**قوله: ارتباطاً الخ**) بخلاف غير المنصرف؛ فإنه أقل ارتباطاً إذ لا ارتباط له بالقسمين الأولين إلا باعتبار المقابلة. (**قوله: باعتبار الجزء الأول**) متعلق بقوله: مقابل ومناسب على سبيل التنازع؛ أي: مقابل للمفرد المنصرف باعتبار الجزء الأول؛ أعني: الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتباره أيضاً. (**قوله: باعتبار الجزء الثاني**) أي: باعتبار السالم سماه ثانياً تسامحاً باعتبار كون المضاف إليه من تتمة المضاف فكان مجموع الجمع المؤنث جزء أول. (**قوله: وليكون ذكرهما**) عطف على قوله: لانحطاطه؛ أي: ليكون ذكر جمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف على ترتيب ذكر مقابليهما فإن مقابل الجمع - أعني: المفرد - مقدم في الذكر على المنصرف المقابل لغير المنصرف. (**قوله: لا مجرور**) على أنه صفة للمؤنث مع ظهوره؛ لأن السلامة صفة له حقيقة ووصف الجمع به وصف بحال متعلقه؛ أي: سالم مفرده رعاية للاصطلاح فإنهم قسموا الجمع إلى السالم والكسر وجعلوهما نعتاً له. (**قوله: إذا جمع**) اعتبر هذا القيد ليدخل فيه مثل سنون

«جَمْعُ المُؤَنّثِ السَّالِمُ[١]»: وهو ما يكون بالألف والتاء. واحترز به عن المكسر[٢]، فإنه[٣] قد علم «بِالضَّمَّةِ[٤]» رفعاً، «وَالكَسْرَةِ» نصباً وجراً. فإن النصب فيه[٥] تابع للجر إجراء للفرع على وتيرة[٦] الأصل الذي هو (جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ): فإن النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره، مثل: (جَاءَتْنِي مُسْلِمَاتٌ)، و: (رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ)، و: (مَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ) «غَيْرُ المُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ» رفعاً، «وَالفَتْحَةِ» نصباً وجراً. فالجر فيه[٧] تابع للنصب[٨]، كما سنذكره، نحو: جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد. «أَخُوكَ، وَأَبُوكَ، وَحَمُوكِ»، بكسر[٩] الكاف، لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها[١٠]، فلا يضاف إلّا إليها[١١]. «وَهَنُوكَ» والهن: الشيء المنكر الذي

(١) لما ذكر الاسم المعرب بالحركات الثلاث أراد أن يذكر الاسم المعرب بالحركتين وهو نوعان الأول جمع المؤنث السالم والثاني غير منصرف. مصنف. (٢) أي: عن جميع المؤنث المكسر كحمرا في جمع حمراء. (٣) يعني: قد علم أن الإعراب المكسر ليس كذلك وإلا فمجرد العلم لا يوجب الاحتراز عنه. (٤) خبر الجمع. (٥) أي: في الجمع المؤنث السالم. (٦) أي: الطريقة لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل. (٧) أي: في غير المنصرف. (٨) لأنه لما ترك خبره شبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما. (٩) لأن الكاف تكسر في المؤنث لكونهن. (١٠) أسفل في الحكم والحقيقة. (١١) أي: إلى المرأة.

جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ بِالضَّمَةَ[١] وَالكَسْرَةِ[٢]. غَيرُ المُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ[٣] وَالفَتْحَةِ[٤] أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكِ[٥] وهَنُوكَ[٦]

(١) أي: في حالة الرفع، وهو ما يكون بالألف والتاء واحترز عن الكسر إذ يصح أن يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة، ولكن لا يصح أن يطلق السالم.
(٢) أي: في حالة النصب والجر فإن النصب فيه تابع للجر إجراء للفرع الذي هو جمع المؤنث السالم على طريقة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فإن النصب فيه تابع للجر. (٣) رفعاً. (٤) نصباً وجراً.
(٥) كسر الكاف لأن الحمو قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف إلا إليها.
(٦) أي الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة و الأفعال القبيحة.

بالحركتين وإن جعل علماً نحو: عرفات، فتدبر. (قوله: ما يكون بالألف والتاء) هذا مفهومه اصطلاحاً، وهو شامل لما كان مفرده مؤنثاً؛ نحو: مسلمات، أو مذكراً؛ نحو: أشهر معلومات، ولما هو سالم النظم كما ذكرنا، وغيره مثل: كسرات بكسر ففتح جمع كسرة بوزن سدرة، فتسمية جمع المؤنث السالم على ما قيل باعتبار الغالب، وقوله: بالألف والتاء؛ أي: الزائدتين؛ لئلا يرد مثل أموات وأوقات، وكذا لا يرد قضاة. (قوله: على وتيرة الأصل) الوتيرة كالطريقة لفظاً ومعنى؛ يعني: إنما جعل نصب جمع المؤنث تابعاً لجره كما في جمع المذكر السالم؛ لئلا يلزم مزية الفرع على أصله، فإن قيل: المزية حاصلة لأن إعراب جمع المؤنث بالحركات وإعراب جمع المذكر بالحروف، وكان الأصل في الإعراب الإعراب بالحركات، قلنا: إنما فعلوا ذلك؛ لأن المؤنث ثقيل بالنسبة إلى المذكر، فلذا جعل علة لغير المنصرف، فإذا كان المؤنث ثقيلاً والحركات خفيفاً أعطى الخفيف للثقيل تعادلاً. (قوله: ومررت بمسلمات) واعلم أن نحو: مسلمات، إذا جعل علماً كعرفات اختلف فيه فذهب الزمخشري إلى أنه منصرف، وحال إعرابه كحاله قبل العلمية كما مرت إليه الإشارة، وذهب جماعة إلى أنه غير منصرف، والتنوين للمقابلة لا للتمكن، ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية، ومنهم من أسقط التنوين وجعل نصبه باقياً على ما كان قبل العلمية، ومنهم من أسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة ففي نحو: مسلمات علماً أربعة أقوال (قوله: فالجر فيه تابع للنصب) ولا إشكال بكسرة جوار؛ فإنها بنائية لا إعرابية ولا منافاة لغير المنصرف معها وسيأتي. (قوله: من جانب زوجها كأبيه الخ) وقد يطلق على أقارب الزوجة (سجاعي)، فقوله: فلا يضاف إلا إليها، مبني على الغالب. (قوله: وهنوك) وإلا فصح في الاستعمال هن كغد محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته، تقول: رأيت هنا، ومررت بهن، وإذا استعمل مضافاً فجمهور العرب يستعملونه كذلك تقول: هذا هنك الخ، وبعضهم يجري مجرى أب وأخ فيعربه بالحروف الثلاثة وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه ولم يطلع عليها الفراء والزجاج فأسقطاه من عداد الأسماء المعتلة وعداها خمسة (شرح القطر).

(قوله: وهو ما يكون بالألف والتاء) سواء كان واحده مؤنثاً أو مذكراً كسجلات جمع سجل، ومرفوعات جمع مرفوع، وسواء كان جمعاً بحسب الحال أو بحسب الأصل، فدخل عرفات فيه، لا يخفى أن تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف أو بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج نحو: سنين جمع سنة فكما لا حاجة في إدخال الأول إلى تقدير مضاف وهو صيغة أو معطوف وهو ما على صيغته لم يحتج في إخراج الثاني إلى تقدير المضاف. (قوله: غير المنصرف بالضمة والفتحة) أي: إذا خلي وطبعه كان

وقلوون وأرضون فإن التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع. (**قوله: جمع سجل**) على وزن قطر وهو الشيء الضخم. (**قوله: فدخل عرفات فيه**) فإنه في الأصل جمع عرفة ثم صار علماً للجبل. (**قوله: سواء كان بحسب العرف**) بأن يقال: جمع المؤنث السالم موضوع في عرف النحاة لما يكون بالألف والتاء. (**قوله: أو بعموم المجاز أن يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من أفراده فالمعنى الحقيقي للجمع المؤنث السالم ما يكون جمعاً لمؤنث سالم عن التغير والمعنى المجازي ما يكون على هيئته ولم يكن جمعاً لمؤنث، وأريد ههنا المعنى الأعم الشامل لهما؛ أعني: ما يكون بالألف والتاء.** (**قوله: يخرج نحو: سنين**) لعدم كونه بالألف والتاء وإن كان داخلاً باعتبار المعنى؛ لأنه جمع المؤنث السالم عن التغير إذا جمع. (**قوله: فكما لا حاجة الخ**) على ما قيل من أن في الكلام حذف مضاف؛ أي: صيغة جمع المؤنث السالم أو حذف معطوف؛ أي: جمع المؤنث السالم وما على صيغته، فلا يخرج ما جمع بالألف والتاء من جموع

يستهجن ذكره[١]، كالعورة، والصفات الذميمة[٢]، والأفعال القبيحة[٣]، وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية. «وَفُوْكَ» وهو أجوف واوي، لامه هاء، إذ أصلهِ (فَوَهٌ) «وَذُو مَالٍ» وهو (لَفِيْفٌ مَقْرُونٌ بِالوَاوَيْنِ، إذ أصله (ذَوَوٌ) وإنما أضيف (ذُو) إلى الاسم الظاهر دون الكاف لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس[٤]. فإعراب هذه الأسماء الستة «بِالواوِ» رفعاً، «وَالأَلِفِ» نصباً «وَاليَاءِ» جراً ولكن لا مطلقاً

(١) من الرجل والمرأة. (٢) والعداوة لغير الله والبلادة. (٣) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها. (٤) كالعلم والمال والضمير ليس باسم جنس حق يضاف إليه.

وفُوكَ وذُو مَالٍ بِالوَاوِ وَالأَلِفِ[١] وَاليَاءِ

(١) نصباً.

كذلك. **(قوله: فإعراب هذه الأسماء الستة)** أي: لا بخصوصها بل بعمومها؛ إذ كثيراً ما يجري حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه، فحاصله: أن الأسماء الستة حكمها كذا، قيل في توجيه تلك الإرادة: أن اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علماً، والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه بها، فيصح أن يؤوّل أبوك إلى آخره بالصفة التي اشتهرت بها، وهي كونها أسماء ستة، فيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعاً لنفسه. **(قوله: بالواو رفعاً)** الخ لا بالحركة التقديرية أو اللفظية،

المذكرين؛ لأن صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وإن كان بالحقيقة جمع المذكر. **(قوله: لم يحتج في إخراج الثاني إلى تقدير المضاف)** خص تقدير المضاف بالذكر لإخراج الثاني؛ لأن حذف المعطوف لا يخرجه لأنه داخل في جمع المؤنث السالم بالمعنى اللغوي. **(قوله: إذا خلي وطبعه)** أي: إذا خلي من جميع العوارض متروكاً بطبعه كان بالضمة والفتحة قيد بذلك؛ لأنه إن أدخله باللام أو الإضافة ينجر بالكسر. **(قوله: أي: لا بخصوصها الخ)** يعني: وصف اسم الإشارة بوصف عام ولم يكتف على قوله: فإعراب هذه للإشارة إلى أن المراد هذه الأسماء المذكورة لا بخصوصها، بل بعمومها؛ أي: باعتبار كونها اسماء ستة؛ لأن المقصود الحكم على الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة إلى الاسم الظاهر أو إلى المضمر الغائب أو المخاطب، وأما ما قيل من أنه يلزم على تقدير إرادتها بخصوصها أن يكون الحكم بالواو لغو أوبالألف والياء ممتنعاً فمحل بحث تدبر. **(قوله: إذ كثيراً الخ)** تعليل لصحة الإرادة بعمومها. **(قوله: ويراد الحكم على نوعه)** بناء على أن ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع أيضاً وإنما لم يقل: الأسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء لتكون الأسماء الستة مذكورة صريحاً والحكم متضمناً للمثال ومبنياً بطريق كون إعراب فم بالحروف وأن ذو لا يستعمل إلا مضافاً إلى مظهر. **(قوله: يكوّن علماً)** لصدق تعريف العلم عليه وهو ما وضع لشيء بعينه ومن هذا يظهر كون هذا التوجيه مبنياً على كون اللفظ موضوعاً لنفسه. **(قوله: وفيه ما مر الخ)** قد مر ذلك في تحقيق الوضع بما لا مزيد عليه. **(قوله: لا بالحركة التقديرية)** في الرضي عن سيبويه أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف فإعرابها كإعراب المقصور، لكن انبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها حركات إعرابها كما في امرئ

(قوله: كالعورة) أي: الغليظة؛ أعني: السوأتين، وقيل: هو كناية عن الفرج خاصة، وقوله: والصفات الذميمة كالكذب والغيبة والأفعال القبيحة كالزنا وشرب الخمر وغيرهما. **(قوله: منقوصات واوية)** فاصل أب أبو كعصو بدليل أبوان وكان القياس قلبها ألفا كما في عصا، إلا أنهم حذفوا آخره على غير القياس وعلى هذا القياس وإنما سميت بالمنقوصات؛ لأن الواو تنقص منها حال الأفراد وحال الإضافة إلى ياء المتكلم (نعمه). **(قوله: إذ أصله فوه)** بوزن قوس لا فرس بدليل أفواه، وفويه فحذفت الهاء على غير قياس لخفاءها؛ لأن الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فإذا وقعت طرفاً حذفت لاستثقال الحركة عليها فأضيف إلى الكاف وضم الفاء لمناسبة الواو، وفيه لغات تأتي في آخر بحث المجرورات. **(قوله: إذا أصله ذوو)** فحذفت الواو الثانية وجوباً للتخفيف وضم الذال للاتباع، وقيل: النحاة أطبقوا على أن أصله ذوي وهو الصواب؛ لقولهم ذويان (نعمه)، وفيه شيء. **(قوله: إلى أسماء الأجناس)** كالمال والعلم والذهب وذلك؛ لأن الغرض من وضعه التوصل إلى جعل اسم الجنس وصفاً فحيث لم يتيسر لهم ذلك؛ إذ لا يقال: جاء رجل مال مثلاً جعلوه وصفاً بواسطة ذو فقالوا: رجل ذو مال فرجل موصوف بذو فهو صفة ومضاف إلى مال اسم جنس. **(قوله: وإعراب هذه الأسماء)** إشارة إلى أن هذه الأسماء مبتدأ بتقدير مضاف وإلى أن المراد كليات هذه الأسماء لا جزئياتها المذكورة؛ ليشمل ما أضيف إلى غير ذلك؛ يعني: أنه من قبيل ذكر الشيء، وإرادة الصفة المشتهرة؛ لأن دأبه جعل الموضوع عاماً عند ذكر القواعد إلا أن هذه الأسماء لما كانت ستة بينها تسهيلاً للمتعلم (فوائد)؛ أي: فلا يلغو قوله الآتي مضافة والحكم عليها بالواو، ولا يلزم امتناع الحكم بالألف والياء (عصمت). **(قوله: بالواو رفعاً والألف الخ)** واعلم أن في إعراب هذه الأسماء مذاهب؛ أحدها: ما ذهب إليه المصنف وهو مشهور، ثانيها: أنها معربة بالحروف اللفظية والحركات التقديرية، وهو مذهب سيبويه فأصل أبوك عنده أبوك فاعل، ثالثها: أنها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف، وهذا مذهب الأخفش فحروف العلة: إما أصلية كما في حال الرفع، أو عوض عن حرف أصلي وهو الألف أو الياء المنقلبة عن الواو؛ أي: لا مشبعة عن الحركة كما عند المازني، وحاصل ما قاله الأخفش: أن الأصل فيها الواو المتحركة نقلت حركتها إلى ما قبلها للاستثقال وأبقيت في الرفع وقلبت ألفاً في النصب وياءً في الجر، رابعها: وهو مذهب المازني

بل حال كونها مكبرة[١] إذ مصغراتها[٢] معربة[٣] بالحركات نحو: جَاءَنِي أُخَيُّكَ وَرَأَيْتُ أُخَيَّكَ، وَمَرَرْتُ بِأُخَيِّكَ. وموحدة، إذ المثنى والمجموع منها[٤] معرب بإعراب التثنية، والجمع. وإنما لم يصرح بهذين القيدين[٥] اكتفاء بالأمثلة. و[٦]«مُضَافَةٌ»[٧]، لأنها إذا كانت مكبرة، وموحدة ولم تكن مضافة أصلاً، فإعرابها[٨] بالحركات نحو: جَاءَنِي أَخٌ، وَرَأَيْتُ أَخاً، ومَرَرْتُ بِأَخٍ، فينبغي أن تكون[٩] مضافة[١٠] ولكن «إِلَى غَيْرِ[١١] يَاءِ المُتَكَلِّمِ»،

(١) ضد المصغر. (٢) أي: ما يضيف منها فإن ذو لا يضف. (٣) بكونها ملحقة بالاسم الصحيح وإن لم تكن صحيحة في نفسها كدلو وظبي - ق. (٤) من الأسماء الستة. (٥) أي: قيد المكبرة والموحدة. (٦) عطف على قوله موحدة أو مكبرة لأن هذه أسماء. (٧) علة لمقيد فيه بكونها مضافة. (٨) أي: إعراب الأسماء الستة. (٩) أسماء الستة. (١٠) ليكون إعرابها بالحروف. (١١) متعلق بمضافة.

أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف لإشباعها، خامسها: مذهب الفراء والكسائي أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف أيضاً؛ يعني: أن الضمة التي في باء أبوك إعراب بالحركة، والواو إعراب بالحرف وكذا القياس في النصب والجر، وكل من هذه الأربعة ضعيف مردود، أما الأول والأخير: فلحصول الكفاية بأحد الإعرابين، بل لا يمكن أن يعرب كلمة واحدة بإعرابين مختلفين[١] في حالة واحدة، وأما ثاني: الأربعة؛ فلأنه يلزم الإعراب على هذا في غير الحرف الأخير، وأما الثالث؛ فلأنه يلزم منه أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في فوك وذو مال؛ ولأن الإشباع من أحكام ضرورة الشعر (جيصي)، سادسها: أنها معربة بالحركات اللفظية كحالة الأفراد وعليه ورد قوله عليه السلام: «من تعزّى[٢] بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا»، سابعها: كونها مقصورة كعصا وعليه ورد قول البعض: (مكره أخاك لا بطل)، وأول ما قاله عمرو بن العاص رضي الله عنه لما عزم عليه معاوية رضي الله عنه ليخرجن إلى مبارزة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فلما التقيا ورأى منه الصولة الحيدرية، قال: مكره أخاك لا بطل؛ يعني: لا تقتلني لظنك أني بطل شجاع أقدر على حماية أو على نقل راية، بل أنا أخوك يا أمير المؤمنين قد أجبرني على ملاقاتك معاوية رضي الله عنه. (قوله: إذ مصغراتها) أي: ما يصغر منها؛ لأن ذو لا يصغر ففيه تغليب، وقوله: بالحركات - أي: اللفظية -، وقوله: أخيك بضم الهمزة وتشديد الياء تصغير أخ أصله أخيوك وإعلاله ظاهر، وقوله: موحدة بمعنى مفردة عطف على مكبرة. (قوله: بإعراب التثنية والجمع) فإن كانت جمع مكسر أعربت بالحركات على الأصل؛ نحو: جاءني آباؤك الخ، وإن كانت جمع مصحح أعربت بالواو والياء؛ نحو: جاءني أبون ورأيت أبين الخ، ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم (شرح القطر). (قوله: اكتفاء بالأمثلة) فلما تعين بذكرها بخصوصها اللغة المخصوصة من بين اللغات للأسماء

(١) أعني: اللفظي والتقديري.
(٢) قوله: تعزى؛ أي: انتسب، وهو الذي يقول: يا فلان ليخرج الناس إلى القتال في الباطل، قوله: فاعضوه بالضاد المشددة؛ أي: قولوا له اعضض على هن أبيك؛ أي: على ذكر أبيك؛ أي: قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده؛ أي: تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه عسى أن ينفعك، وأما نحن فلا نجيبك، وقوله: ولا تكنوا بفتح التاء؛ أي: لا تذكروا كناية، بل اذكروا له صريحاً باسم الأير (من نعمة الله).

مُضَافة إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ[١]

(١) حال مبتدأ وما عطف عليه على المحمود.

وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل؛ للزوم الإعراب في الوسط والعدول إلى خلاف الأصل، وهو التقدير مع الغناء عنه. **(قوله: إذ مصغراتها)** أي: ما يصغر منها، وإنما قلنا ذلك؛ لأن ذو لا يصغر. **(قوله: معربة بالحركات)**؛ لأنه يتحرك عينه ولامه وجوباً ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول إعراباً يجب سكونه ليشابه الحركة. **(قوله: ومضافة)** فيه تغيير لنظم المتن حيث أخر قوله: مضافة عن قوله: بالواو إلى آخره؛ وذلك إما لأنه جعل قوله: مضافة حالاً من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملاً فيه، وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير، وإلا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي، فلذا قدم ما أخره؛ أو لأن للمازج تغيير النظم لنكتة كالعناية أو حسن الموقع أو موافقة الأسلوب السابق إلى غير ذلك، ولا يخفى أن قوله: مضافة يجوز أن يكون حالاً من معمول الإعراب المفهوم من المقام

وابنم، ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة أيضاً للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، واعترض عليه أنه كيف خالف الأربعة منها؛ أعني: محذوفة اللام أخواتها من يد ودم في رد اللام في الإضافة والغرض من ردها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحروف وأيضاً إتباع حركة ما قبل الإعراب أقل قليل، وأيضاً يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهل لا تجعلها مثلها في كونها أعلاماً للمعاني. **(قوله: أو اللفظية)** في الرضي قال الكوفيون: إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف. **(قوله: للزوم الإعراب في الوسط)** على تقدير كون إعرابها بالحركات اللفظية. **(قوله: والعدول الخ)** على تقدير كون إعرابها بالحركات التقديرية. **(قوله: لما مر)** أنه يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات التقديرية. **(قوله: ليشابه الحركة)** في كونها متولدة من إشباع الحركات. **(قوله: وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم الخ)** إلا أنه قدم في الذكر ليكون شرط الإضافة مقروناً بالشرطين المذكورين ضمناً. **(قوله: لا يتقدم على العامل المعنوي)** مبني على كون الظرف من العامل المعنوي على ما ذهب إليه الجمهور واختاره المصنف رحمه الله في شرحه. **(قوله: فلذا أقدم ما أخره)** أي: لأجل التنبيه على أن العبارة محمولة على التقديم والتأخير قدم الشارح رحمه الله ما أخره المصنف رحمه الله. **(قوله: أو لأن للمازج تغيير النظم)** يعني: أن الشارح رحمه

لأنها[1] إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم. فحالها[2] كسائر الأسماء المضافة إليها[3]، ولم يكتف في هذا الشرط[4] بالمثال، لئلا يتوهم اشتراط إضافتها[5] بكونها[6] إلى الكاف. وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضاً[7] كذلك[8]، لئلا يكون بينهما[9] وبين الآحاد وحشه[10] ومنافرة[11] تامة.

(١) أي: الأسماء الستة. (٢) أي: حال أسماء الستة عند الإضافة. (٣) أي: إلى ياء المتكلم. (٤) أي: في الإضافة إلى غير ياء المتكلم. (٥) أي: الأسماء الستة غير أو. (٦) أي: الإضافة. (٧) أي: كالمثنى والجموع الذي على حدة. (٨) بالحروف. (٩) أي: بين المثنى والجمع المذكر. (١٠) بدء. (١١) مباعدة والواو عطف تفسير.

أو المقدر في نظم الكلام. (**قوله: ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال؛ لئلا يتوهم**) تفصيله أن خصوصية المضاف إليه المذكور غير معتبرة والقصد إلى نفي الإضافة إلى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج إلى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك. (**قوله: لئلا يكون بينهما وبين الآحاد**)؛ ولأن الحروف وإن كانت فروعاً للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات إلا أنها أقوى؛ لأن كل حرف من تلك الحروف كحركتين أو أكثر فكرهوا أن يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين

الله مزج عبارة المتن بعبارته واعتبره من كلام نفسه حيث زاد الواو العاطفة قبل قوله: مضافة وعطفه على عبارة نفسه؛ أعني: موحدة وللمازج تغيير الممزوج؛ لأنه اعتبر كلام نفسه. (**قوله: كالعناية**) كما فيما نحن فيه فإنه لما كان المقام بيان أقسام أنواع الإعراب ومحالها كانت العناية بذكر المحال والأقسام أكثر من العناية ببيان شروطها. (**قوله: أو حسن الموقع**) فإن حسن الموقع مهنا يقتضي أن تكون شروط الإعراب مذكورة معاً. (**قوله: أو موافقة الأسلوب السابق**) فإن موافقة الأسلوب السابق مهنا تقتضي أن يكون الخبر مذكوراً بعد المبتدأ بلا فصل. (**قوله: يجوز أن يكون حالاً الخ**) وحينئذ لا يكون الحال مقدماً على العامل. (**قوله: تفصيله**) أي: تفصيل الفرق بين هذا الشرط والشرطين السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف في هذا أن خصوصية المضاف إليه؛ أعني: كونه ضمير المخاطب المذكر الواحد غير معتبرة والقصد من ذكر ذلك المضاف إليه المخصوص إلى نفي الإضافة إلى ياء المتكلم فقط؛ أي: دون ما عداه من المظهر والمضمر الغائب في غاية الخفاء إذ الانتقال من الإضافة المخصوصة إلى نفي إضافة أخرى مخصوصة بعيد غاية البعد. (**قوله: وليس الاحتراز الخ**)؛ إذ الانتقال من ذكر الضد إلى نفي الضد الآخر ظاهر غاية الظهور. (**قوله: كحركتين أو أكثر**) لما كانت المدات حاصلة من إشباع الحركات الثلاث والإشباع يحتمل أن يكون مقدار حركتين أو أكثر. (**قوله: فكرهوا**) لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل. (**قوله:**

الستة تعين أن المراد مكبراتها، وعدم شمول الحكم المذكور للتثنية والجمع في غاية الظهور. (**قال المصنف: مضافة إلى غير الخ**) حال من فاعل الظرف أو عن المبتدأ كما جوزه المالكي، وفي الشرح لما كان قصد خصوص هذه الألفاظ موجباً لاختصاص الحكم بالمضاف إلى المخاطب في الأكثر، وإلى اسم الجنس في بعض، قال: مضافاً إلى غير ياء المتكلم، فاعلم أن كلا من هذه الأسماء الستة يضاف إلى مضمر ومظهر إلا ذو، فإنه لا يضاف إلا إلى اسم جنس مظهر لما تقدم، وتفصيل البحث: أن الأب والأخ يجوز أن يكونا غير مضافين، ويكون إعرابهما بالحركات بعد حذف لام الكلمة منها، ويجوز أن يكونا مضافين إلى مظهر وإلى مضمر غير ياء المتكلم، ويكون إعرابهما بالحروف، وأما إذا أضيفا إلى ياء المتكلم فجمهور النحاة على أنه يحذف لام الكلمة منهما، ثم يضافان إلى الياء؛ لأن إثبات لام الكلمة فيهما لأجل أن يكون إعرابهما بالحروف وإذا لم يكن إثبات الألف للنصب، والواو للرفع مع ياء المتكلم على صورة واحدة، فكأنه لا إضافة فيحذف اللام منهما كما يحذف في غير الإضافة، وقال المبرد: لا يحذف لام الكلمة، بل تقلب الواو منهما ياء وتدغم في ياء المتكلم، فتقول: أبي بالتشديد في إعراب الأحوال الثلاث؛ لأنه لا ضرورة لحذف لام الكلمة. (**قوله: فحالها كسائر الأسماء المضافة**) أي: كباقي الأسماء التي أضيفت إلى الياء في كون إعرابها بتمام الحركات التقديرية عند المصنف، ويكون مبنياً عند[1] البعض كما سبق فلا تغفل، ولم يقل: فإعرابها كما هو الظاهر؛ ليشمل مذهب هذا البعض فلله دره، وقوله: في هذا الشرط؛ أي: شرط الإضافة إلى غير المتكلم. (**قوله: إلى الكاف**) أي: كاف الخطاب في ما عدا ذو، وإلى اسم الجنس فيه ففي كلامه تغليب. (**قوله: وحشة ومنافرة**) أما الوحشة بينهما فمن حيث المعنى وهو ظاهر، ومن حيث الإعراب فإن إعراب المفردات بالحركات وإعرابهما بالحروف، فحصلت الوحشة والمناسبة بينهما وبين المفردات مرغوب إليها؛ لأنها أصل المثنى والجمع، فأعرب بعض المفردات إعرابهما طلباً لتلك المناسبة، وقوله: فجعلوا في مقابلة كل الخ؛ لأن هذا الإعراب للتناسب بينها وبين المثنى والجمع فالرعاية من كل

(١) وإليه ذهب عبد القاهر الجرجاني.

وإنما(١) اختاروا أسماء ستة(٢)، لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة(٣) فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماً. وإنما اختاروا(٤) هذه الأسماء الستة، لمشابهتها(٥) المثنى والمجموع(٦) في كون معانيها(٧) منبئة(٨) عن تعدد(٩) ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها، حين الإعراب سماعاً، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ (يد(١٠)، ودم(١١)) فإنه لم يسمع فيها من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب. «المُثَنَّى(١٢)»

(١) جواب سؤال مقدر. (٢) مع أن المقصود يحصل بأقل منها أو أكثر. (٣) أي: رفع ونصب وجر. (٤) أي: رفع ونصب وجر. (٥) من بين الآحاد. (٦) أي: الأسماء الستة. (٧) أي: معنى كل واحد منها. (٨) أي: مخبرة ومشعرة. (٩) كالمثنى والجمع. (١٠) أصله يدي. (١١) أصله دمو. (١٢) يسرع إلى القسم الثاني من الثلاثة التي كان إعرابها بالحروف ناقصاً. محرره.

المُثَنَّى

وجه مطلوبة. (قوله: وإنما اختاروا هذه الأسماء الخ) أي: دون غيرها مثل: غد ويد ودم من الأسماء المحذوفة الإعجاز، وقوله: لمشابهتها المثنى والمجموع؛ يعني: أن هذه الأسماء في حكم المثنى لاقتضاءها التعدد وإنباءها عنه؛ وذلك لأنك إذا قلت أخوك وأبوك مثلاً يفهم منه الاثنان أنت والأخ أو الأب، ويؤيده ما قاله الرضي: إنها مشابهة له في كون كل منهما مستلزماً ذاتاً أخرى كالأخ للأخ، والأب للابن، وقال الجزائري: المراد بالتعدد ما يستفاد من تعدد الألفاظ بأن يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور، فإن الأخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف إليه، فما قاله عصام لا يليق بالاعتصام، وإن كان ظاهر ما قاله الرضي شاهداً له فافهم، وقوله: حين الإعراب الظاهر حين الإضافة لما فيه من نوع مصادرة. (قوله: سماعاً) تمييز يرفع الإبهام عن نسبة الوجود إلى الحرف؛ أي: أنه قد سمع وجود ذلك الحرف عند الإضافة إلى غير الياء وقت إرادة الإعراب، وإن حذفت حالة الأفراد وحالة الإضافة إلى الياء بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأواخر، وبخلاف ما لم يكن في آخره حرف علة أصلاً؛ نحو: ابنه وعمه وعبده وسيده وغير ذلك، فإن حرف العلة في الأسماء الستة أصلية لا يحتاج فيها إلى زيادة حرف بخلاف؛ نحو: عمه فإنك إذا أعربت العم مثلاً بالحرف احتجت إلى زيادة فتقول: جاءني عموه ورأيت عماه الخ، والزيادة في الكلمة من غير ضرورة خلاف الأصل. (قوله: المحذوفة الإعجاز بالإضافة اللفظية) أي: المحذوفة إعجازها وهي بفتح الهمزة جمع عجز بوزن عضد وهو مؤخر الشيء؛ أي: بخلاف هذه الأسماء المحذوفة الأواخر، فإن آخر كل منها غير ثابت سماعاً في حال الإضافة، فلا يرد النقض بها على الدليل، ثم المراد بالحذف عدم التلفظ فيعم القلب في فم. (قال المصنف: المثنى الخ) أراد به كل اسم كان له مفرد ثم ألحق بآخره ألف أو ياء مع نون فلا يدخل كلا واثنان فيه، وأما قوله: كلت رجليها سلامي زائدة، فالألف محذوفة للضرورة؛ أي: كلتا رجليها. وقوله: وما يلحق به قال الفاكهي: إنه مما ألحق بالمثنى في الإعراب ما سمى به منه كزيدان علماً فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ويجوز فيه أن يجري مجرى سلمان

للمفرد بالإعراب الأقوى. (قوله: لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد) كالأخ للأخ دون غد، وليظهر ذلك التعدد خصوا ذلك بحال الإضافة. (قوله: ولوجود حرف صالح) فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية مع أن اللام في أربعة منها كأنها مجلوبة للإعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسياً، فهي إذن كالحركات المجتلبة للإعراب وكذا الواو في فوك؛ لأنها كانت مبدلة منها الميم في الإفراد فلم ترد إلى أصلها إلا للإعراب، قال الشيخ الرضي: الأقرب عندي أن اللام في الأربعة الأول والعين في الباقين في حالة الرفع علم العمدة، والألف والياء في النصب والجر علم الفضلة، والمضاف إليه مع كونهما بدلاً من لام الكلمة وعينها، وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف، وقال المصنف: إن الواو والألف والياء مبدلة

في كون معانيها الخ) لا ألفاظها وإلا لكانت ملحقة بالمثنى وإنما كانت معانيها منبئة عن التعدد؛ لأن كل واحد منها يدل على معنى واحد، وذلك المعنى ينبئ عن أمر آخر كالأخ ينبئ عن الأخ والأب عن الأب، والحم عن المرأة، والفم والهن عن صاحبه، وذو معنى الصاحب عما يصاحبه، وإنما لم يقل مستلزم للتعدد؛ لأن المتبادر منه امتناع الانفكاك في التعقل، وذلك غير متحقق في الفم والهن لعدم كونهما من مقولة المضاف، وبما ذكرنا ظهر أنه لا حاجة إلى ما قيل في أثناء الفم عن التعدد بأن الفم عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة إذا كانتا على الوجه، وأما إذا بينا عنه فلا يقال لهما الفم، فالإضافة إلى الوجه مأخوذة في مفهومه وإلى ما قيل في الهن: إن المستكره إنما يكون بالنسبة إلى المستكره. (قوله: دون غد) فإنه وإن كان في آخره حرف صالح للإعراب سماعاً إذ جاء غدو بالواو، لكن معناه لا ينبئ عن التعدد، وفي الصحاح: الغد أصله غدو حذفوا الواو بلا عوض قال لبيد:

وَمَا الدَّهرُ إلا كالدِّيَارِ وَأَهْلِهَا
بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا وَغَدْواً بَلاقِعُ

فجاء على أصله. (قوله: فاستراحوا الخ) وحصلت المشابهة بينها وبين المثنى والمجموع لفظاً في وجود حرف صالح للإعراب في كل واحد منها. (قوله: لأنها كانت مبدلة منها الميم الخ) في الصحاح وإذا أفردوا لم يحتمل الواو التنوين فحذفوها وعوضوا عن الهاء ميما فقالوا: فم وفمان وفموان، ولو

وما يلحق به: «وَ» هو «كِلاَ»، وكذا (كِلْتَا) ولم يذكره لكونه فرع (كِلاَ). «مُضَافاً[1]»، أي: حال كون (كِلاَ أَوْ كِلْتَا) مضافاً[2] «عَلَى مُضْمَرٍ». وإنما قيد[3]

(١) قوله: مضافاً، حال عن مفعول ما لم يسم فاعله تقديره أعرب كلاً مضافاً إلى مضمر بالألف والياء أو عن المصدر تقديره إعراب كلاً مضافاً إلى مضمر. (٢) تقدير الكلام أعرب المثنى وكلاً حال كون كلاً مضافاً إلى مضمر - عصمت -. (٣) مصنف.

وَكِلا مَضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ

فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فإذا دخل عليه ال جُرَّ بالكسر كقوله: إلا بإدبار الجن بالشعبان. **(قوله: وهو كلا الخ)** وفي الموشح أن كلا موحد اللفظ مثنى المعنى ومن حيث إنه لا يقع إلا مضافاً إلى المثنى يكتسى التثنية؛ إذ قد يكتسى المضاف حكم المضاف إليه كما في التأنيث ومنه قوله:

وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبي

وَلكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارا

وعند إضافة كلا إلى المضمر يتأكد تثنيته اللفظية؛ لشدة الاتصال بين الضمير وما أضيف إليه هذا، وفي الجزائري: وإنما لم يجعلوه مثنى لفظاً مع أنه لا يطلق إلا على اثنين؛ لأنه لم يسمع مفرده ولجواز إمالته وإرجاع ضمير المفرد إليه قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، وهذا ما ذهب إليه البصريون، وقال الفراء: أن ألف كلا للتثنية، فهي تثنية كل المفيد للإحاطة فخففت بحذف إحدى اللامين وزيدت ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثنى لا في الجمع، وحذفت نون التثنية للزوم الإضافة وهو ضعيف عند البصرية، بل فاسد وإلا لوجب أن ينقلب الألف في النصب والجر ياء؛ ولأن معنى كلا مخالف لمعنى كل، وقال عصام: إن قوله: وكلا في حكم المستثنى من المفرد المنصرف؛ لأنه ليس بمثنى لعدم كل لا لعدم كلين؛ لأن لزوم الإضافة يخفي وجود النون وعدمه، ولعدم إعرابه بالحرف حال الإضافة إلى المظهر؛ إذ لا مثنى تارة يعرب بالحركة وتارة بالحرف، ثم إنه قدم كلا على اثنان إما لكون إعرابه في بعض الأحوال بالحركة، أو لكونه مفرداً صورة، أو لكونه أخف من اثنان. **(قوله: وكذا كلتا الخ)** أصل ألف كلا وكلتا الواو بدليل قولهم: كلوي، والتاء بدل من لام الكلمة كما في تخمة وتراث وتكلان والألف للتأنيث وهو قول سيبويه، وليست التاء للتأنيث؛ لأن تلك التاء لا يقع وسطاً **(كذا في المقاليد)**. **(قوله: ولم يذكره؛ لكونه فرع كلا)**؛ لأن المؤنث طار على المذكر؛ لأنك تقول: ضارب ثم ضاربة فأغنى ذكره عن ذكره، وفيه أن الفرع قد يتخلف إعرابه عن إعراب الأصل كجمع المؤنث السالم، فإنه فرع المذكر السالم مع أن إعرابه يخالف إعرابه فافهم، وقوله: إلى مضمر؛ أي: مضمر مثنى المعنى سواء كان مثنى

من لام الكلمة في أربعة ومن عينها في الباقين؛ لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الإعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث، ولا يبقى ذو وفوك على حرف؛ لقيام البدل مقام المبدل منه، واعترض عليه بأن لا محذور في جعل الإعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع، وله أن يقول: إن علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني. **(قوله: وهو كلا)** وهو ليس بمثنى؛ لأنه لم يثبت كل في المفرد، ولجواز رجوع ضمير الواحد إليه كقولك: كلا الرجلين جاء، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ وللزوم الألف في الأحوال الثلاث حال إضافته إلى المظهر ولجواز إمالته؛ فإن المثنى لا يمال، وألفه بدل من الواو لإبدال التاء منها في المؤنث ولم تبدل التاء من الياء إلا في اثنتين، وقال السيرافي بدل من الياء

كان الميم عوضاً عن الواو لما اجتمعتا انتهى، فالأولى أن يقال: لأنها محذوفة في الإفراد فلم ترد إلا للإعراب. **(قوله: قال الشيخ الرضي الخ)** خلاصته أن هذه الحروف مع كونها جزء لكلمة جعلت إعراباً. **(قوله: مع كونهما)** أي: الألف والياء بدلاً من لام الكلمة في الأربعة الأول وعين الكلمة في الباقين. **(قوله: وجعل الخ)** يعني: كان ما قبل اللام والعين في الأصل مفتوحاً، ثم جعل مضموماً ومكسوراً لمناسبة الواو والياء للتخفيف، وليكون حرف مد مشابهاً للحركات الإعرابية. **(قوله: لأن دليل الإعراب الخ)** أي: دليل الإعراب الخ) أي: دليل كون الكلمة معربة لا يكون من أصل الكلمة؛ لأنه دليل وصف مكون الشيء يكون متأخراً عن ذات الشيء، وسنخ الكلمة لا يكون متأخراً عنها، والسنخ بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمة: الأصل، وأسناخ الأسنان أصولها كذا في الصحاح. **(قوله: فهي بدل)** أي هذه الحرف بدل من الواو الذي هو سنخ الكلمة **(قوله: تفيد ما لم تفده الخ)** أي: تفيد هذه الحروف شيئاً لم تفده لام الكلمة وعينها وهو الإعراب؛ أعني: كون هذه الأسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة. **(قوله: كالتاء في بنت)** فإنها مبدلة من الواو تفيد ما لم يفده الواو وهو التأنيث؛ ولذا تكتب طويلة. **(قوله: لا يبقى الخ)** دفع لما يحتاج من أن دليل الإعراب إذا لم يكن من سنخ الكلمة يلزم أن يكون فوذو على حرف واحد مع أنه لا اسم في كلام العرب على حرف واحد. **(قوله: واعترض عليه الخ)** بصيغة المعلوم؛ أي: الشيخ الرضي. **(قوله: لغرض التخفيف)** فيه أن التخفيف حاصل على تقدير الإبدال أيضاً. **(قوله: بل من حروف المعاني)** ملحقة بالفرد لتحصيل معنى

لسماع الإمالة ولا يميلون اسماً ثلاثياً على غير الشذوذ إلا ما كان من ذوات الياء. (**قوله: وكذا كلتا**) على وزن فعلى والألف للتأنيث جعل إعراباً كاللام في كلا، وإنما جيء بألف التأنيث بعد التاء؛ لأن الياء لم تتمحض للتأنيث فلذا جاز توسيطها، بل فيها رائحة منه لكونها بدلاً من اللام، ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء أخت وبنت هاء في الوقف؛ ولأنها ليست لمحض التأنيث وكذا الألف؛ لأنها تتغير للإعراب جاز الجمع بينهما وإلحاق التاء بكلا مضافاً إلى مؤنث أفصح من تجريده، وفي قوله: فلذا جاز توسيطها ردّ للمصنف حيث قال: إنها ليست للتأنيث؛ لأن تاء التأنيث لا تكون وسطاً ويجب أن يكون ما أضيف إليه كلا وكلتا مثنى إما لفظاً ومعنى، أو معنى فقط كقولك: كلاهما، ولا يجوز تفريق المثنى إلا في الشعر

التثنية والجمع فيجوز أن تجعل دليل الإعراب بخلاف اللام والعين فيها فإنهما لا يحصل بناء الكلمة بدونهما، فهما متقدمان على الإعراب، فكيف يكونان دليله؟. (**قوله: وهو ليس بمثنى**) على ما قال الكوفيون: الألف في كلا وكلتا للتثنية، ولزوم حذف نونيهما للزومهما الإضافة، وقالوا: أصلهما كل المفيد للإحاطة فخفف بحذف إحدى اللامين، وزيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثنى دون الجمع. (**قوله: وللزوم الألف الخ**) ولو كان علامة للتثنية لانقلب بالياء حالتي النصب والجر فإن المثنى لا يحال؛ لأن العلامة لا تغير. (**قوله: ولم تبدل التاء من الياء الخ**) بخلاف إبدال التاء من الواو إذا كان لا ما فإنه كثيراً نحو: أخت وبنت وسنة. فالحمل على الأكثر الشائع أولى. (**قوله: ولم تبدل التاء من الياء إلا في اثنين**) فإن قلت: ذكر في المفصل إبدال التاء من الياء فاء في نحو: أتسر ولا ما في أسنت واثنتين وكيت وذيت، قلت: مراد المحشي رحمه الله إبدال التاء من الياء إذا كان لاماً؛ لأن الكلام فيه، فلا يرد نحو: اتسروا ما نحو: أسنت وكيت وذيت، فقد اختلف فيها، ومراد المحشي رحمه الله الإبدال المتفق عليه في الصحاح يقال: أسنى القوم يسننون إسناد إذا لبثوا في موضع سنة وأسنوا إذا أصابهم الجدب تقلب الواو تاء للفرق بينهما، ويقال: كان من الأمر كيت وكيت أصل التاء فيهما هاء، وإنما صارت تاء للوصل، وحكى أبو عبيدة كان من الأمركية بالهاء، وقولهم: كان ذيت أصله ذيو على وزن فعل ساكنة العين فحذفت الواو فبقي على حرفين فشدد كما شدد كي إذا جعلته اسماً ثم عوض عن التشديد التاء انتهى، فالإبدال المتفق عليه ليس إلا في اثنتين فإنه من قولك: ثنيت ولامه ياء والتاء بدل منها وليست التاء متمحضة للتأنيث؛ إذ لا يكون التأنيث في وسط الكلمة. (**قوله: ولا يميلون اسماً ثلاثياً على غير الشذوذ**) قيد بكونه اسماً؛ لأنهم يميلون الألف الأخيرة في فعل مطلقاً، وبكونه ثلاثياً؛ لأنهم يميلون الألف الأخيرة من الاسم الرباعي كيف كانت، وبكونه على غير الشذوذ؛ لأنه أميلت العلي مع كونه اسماً ثلاثياً وألفه واواً لكنه شاذ. (**قوله: إلا ما كان من ذوات الياء**) أي: من الألفاظ التي ألفها منقلبة عن الياء. (**قوله: لكونها بدلاً من اللام**) لوقوعها موقع اللام، ولو كانت متمحضة للتأنيث لجاءت بعدها دحر دليل لقوله: لم تتمحض للتأنيث لا لقوله: بل فيها رآية منه كما لا يخفى. (**قوله: ولهذا لم ينفتح ما قبلها**) أي: لكونها بدلاً من اللام أو لعدم كونها متمحضة للتأنيث لم ينفتح ما قبلها مع أن تاء التأنيث يجب انفتاح ما قبلها. (**قوله: ولم تنقلب الخ**) أي: لأجل البدلية أو عدم التمحض لم تنقلب تاء أخت وبنت هاء لكونها بدلاً من الواو مع أن تاء التأنيث تنقلب هاء عند الوقف. (**قوله: ولأنها ليست لمحض التأنيث**) علة لقوله جاء الجمع بينهما قدم للاهتمام فكان التأنيث حصل بمجموعهما. (**قوله: وفي قوله: فلذا جاز توسطها رد للمصنف رحمه الله**) أي: في قول الرضي فإن ما ذكره منقول عن شرح الرضي، لكن في كونه رد للمصنف رحمه الله نظر؛ لأنه إنما رد بعدم التوسط على القائل بأنه لمحض التأنيث حيث قال في الإيضاح: وأما كلتا فمنهم من يقول: هي بدل من الواو، ومنهم من يقول هي من الياء، ومنهم من يقول ليست بدلاً البتة، فمن قال إنها من الواو؛ فلأن أبدال التاء من الواو أكثر، فحملها على الأكثر أولى، ومن قال إنها من الياء؛ فلأن الأعلال بالياء أكثر، وهذا معتل فيحمل على الأكثر، وأما من قال إنها ليست بدلاً فقد زعم أنها لمجرد التأنيث والألف بعدها هي اللام فيكون وزنه معتلاً وليس بمستقيم؛ لأن تاء التأنيث لا تكون وسطاً ولا يكون ما قبلها ساكناً وفعل أيضاً ليس من أبنيتهم. (**قوله: ولا يجوز تفريق المثنى**) بأن يعبر عنه بمفردين

بذلك لأنَّ (كِلاَ) باعتبار لفظه «مُفْرَدٍ»[1] وباعتبار معناه (مُثَنًّى) فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف[2]، فروعي[3] فيه كلا[4] الاعتبارين[5] فإذا أضيف[6] إلى المظهر[7] الذي هو الأصل[8]، روعي فيه جانب لفظه الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل، لكن تكون حركاته[9] تقديرية، لأن آخره[10] ألف تسقط بالتقاء الساكنين نحو: (جَاءَنِي كِلاَ الرَّجُلَيْنِ) ،وَ:(رَأَيْتُ كِلاَ الرَّجُلَيْنِ)، و:(مَرَرْتُ بِكِلاَ الرَّجُلَيْنِ)، وإذا أضيف[11] إلى المضمر الذي هو الفرع[12]، روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب[13] بالحروف التي هي الفرع[14]، نحو :(جَاءَنِي كِلاَهُمَا) وَ: (رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا) و: (مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا)، فلذلك قيد كون إعرابه[15] بالحروف بكونه[16] مضافاً إلى مضمر. «وَاثْنَانَ» وكذا (اثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ) فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة لكن صورتها[17]

(١) ليس فيه علامة التثنية والجمع. (٢) لأن معناه تكرار بواحد يعني اثنان. (٣) أي: في كلا. (٤) نائب فاعل روعي. (٥) أي: اللفظ والمعنى. (٦) أي: كلا وكلتا. (٧) يجب أن يكون في هذا المظهر مثنى ومعرفة - عصمت -. (٨) لكونه مفرداً. (٩) حيث لا يمكن أن يجعل لفظية. (١٠) كلا. (١١) أي: كلا. (١٢) لما سبق. (١٣) كلا. (١٤) أي: فرع الحركة. (١٥) أي: كلا. (١٦) أي: كلا. (١٧) لبعده وإلا لتكرر.

وَاثْنَانِ

كقولك: كلا زيد وعمرو. (قوله: فإذا أضيف إلى المظهر) يجب أن يكون معرفة (قوله: وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع) قيل: إنه إذا كان مضافاً إلى المضمر فالأغلب كونه جارياً على المثنى وهو موافق له لفظاً ومعنى، وأصل المثنى أن يكون معرباً، فالأولى جعله موافقاً لمتبوعه في الإعراب، ثم اطرد ذلك فيما إذا لم يتبع المثنى المعرب؛ نحو: جئنا كلانا، وأما إذا أضيف إلى المظهر فإنه لا يجري على المثنى أصلاً. (قوله: واثنان) قال الشيخ الرضي: كان عليه أن يذكر مذر وإن؛ إذ لم يستعمل مفرده فإن زعم أنه ثابت في التقدير؛ إذ كان مذري ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان؛ وذلك لأن

(قوله: معرفة) لأن وضعهما للتأكيد ولا يؤكد بالتأكيد المعنوي إلا المعارف. (قوله: قيل: إنه الخ) أي: قيل في الفرق بين حال إضافة كلا وكلتا إلى المظهر وبين حال إضافتهما إلى المضمر. (قوله: فالأغلب كونه جارياً على المثنى) تأكيداً له نحو: جاءني الرجلان كلاهما وجئتما كلاكما وجئنا كلانا وإن جاز أن يقول: كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيداً. (قوله: معنى ولفظاً) أما معنى فلكونه مثنى معنى وأما لفظاً فلكون آخره ألفاً، ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون. (قوله: وأصل المثنى أن يكون معرباً)؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب كما عرفت. (قوله: فالأولى وجعله الخ) فلذا جعل إعرابه بالحروف الثلاثة التي إعراب المثنى بها. (قوله: فإنه لا يجري على المثنى)؛ لأنه لا يكون تأكيداً فهو مفرد منصرف فيكون إعرابه بالحركات الثلاث إلا أنه لما كان منقوصاً جعل إعرابه تقديرياً. (قوله: إذ لم يستعمل مفرده) فلا يكون مثنى مع أن إعرابه إعراب المثنى في شمس العلوم المذكور مذر وإن بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة طرفاً الآليتين، وليس له واحد؛ لأنه لو كان واحده مذري على ما زعم أبو عبيدة لقالوا في التثنية مذريان؛ لأن المقصور إذا كان

اللفظ أو لا. (قوله: لأن كلا باعتبار لفظه مفرد) كما أن لفظ كل مفرد اللفظ مجموع المعنى، وقوله: إلى المظهر الذي هو الأصل بالنسبة إلى المضمر لعدم احتياج المظهر إلى مرجع، وفي الرضي أن كلا وكلتا لا يضافان إلا إلى المعارف؛ لأن وضعهما لتأكيد المعارف. (قوله: التي هي الأصل) أي: في الكون علامة للإعراب؛ لكونها أخف الدوال. وقوله: لكن يكون حركاته تقديرية؛ أي: يكون إعرابه بتمام الحركات التقديرية كعصا على أصح اللغات. (قوله: يسقط بالتقاء الساكنين) أي: يسقط في اللفظ دون الخط والكتابة. وقولهم: حَلْقَتَا البِطان شاذ. (قوله: نحو: جاءني كلا الرجلين) بالألف في الأحوال الثلاث في اللفظ، وأما في الخط فكذلك على الأكثر، وعن بعضهم: أنه في الخط يكون بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، وفي لغة كنانة يعرب إعراب المثنى مطلقاً سواء أضيف إلى مضمر أو مظهر (جيحي). (قوله: وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه) ولم يعكس لتناسب الحركات والمظهر وتناسب الحروف والمضمر؛ لأن المضمر فرع المظهر كما مر والحروف فرع الحركة. وقوله: وإعراب بالحروف؛ أي: ببعض الحروف اللفظية. (قوله: فلذلك قيد الخ) فلكون إعرابه بالحروف إذا أضيف إلى مضمر، وبالحركات التقديرية إذا أضيف إلى مظهر قيد المصنف الخ. (قال المصنف: واثنان) ليس بمثنى لعدم اثن، فالألف والنون من جوهر الكلمة فهو ملحق بالمثنى في الإعراب؛ أي: وإن ركب مع العشرة، وكذا مؤنثه؛ نحو: جاءني اثنا عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأةً، وإضافة اثنان واثنتان إلى ضمير التثنية ممتنعة، فلا يقال: جاء الرجلان اثناهما؛ لأن ضمير المثنى نص في الاثنين، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه كذا في شرح اللمحة، وقيل: هذا إذا أريد بهما المعدود، وأما إذا أريد غيره كما لو أردت به عبديهما مثلاً فإنه لا يمتنع (فاكهي). وقوله: وثنتان في لغة تميم، ولم يذكرهما أيضاً؛ لأنهما فرع اثنان. (قال المصنف: بالألف والياء) أي: لفظاً أو تقديراً كقوله:

صورة التثنية، ومعناها[١] معنى التثنية فألحقت[٢] بها «بَالأَلِفِ» رفعاً، «وَاليَاءِ» المفتوح ما قبلها نصباً وجراً كما سيجيء «جَمْعُ[٣] المُذَكَّرِ السَّالِمِ» والمراد به[٤] ما سمي به اصطلاحاً، وهو الجمع بالواو والنون، أو بالياء والنون فيدخل فيه[٥] نحو: (سِنِيْنَ، وأَرَضِيْنَ[٦]) مما لم يكن[٧] واحده مذكراً يجمع بالواو والنون. «وَ» ما ألحق به

(١) أي: الألفاظ. (٢) أي: الألفاظ. (٣) والثالث من الأقسام الثلاثة التي إعرابها بالحروف - نوقاوي - (٤) أي: بالجمع. (٥) عند الجمع. (٦) وقلين. (٧) الأظهر أن يقول: ولا سالماً ـ منظمه ـ.

وقد قال عبدا الله شر مقالة
ويكفيك يا عبد العزيز حسيبها

فعبدان: هو فاعل رفعه بالألف المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ لأنه مثنى، وعبد[١]: منادى مرخم أصله يا عبدان، والعزيز مبتدأ وحسيبها خبر (فاكهي).

(قال: جمع المذكر السالم) بالرفع صفة الجمع، وقال عصام: وسيحدّه بما لحق آخره واو مضموم ما قبلها الخ فيدخل فيه جموع بالواو والنون ليس مفردها مذكراً؛ نحو: سنون، وفيه أنه إن أريد بالجمع أعم مما هو جمع في الأصل أو في الحال؛ لورد عليه جمع جعل نونه معتقب الإعراب؛ نحو: قنسرين، فإنه بالحركات، وإن أريد الجمع في الحال يخرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء؛ نحو: عليون، وبالجملة يشكل ببعض الجموع الغير القياسية حيث يجري الإعراب على نونه كقوله:

دعاني من نجد فإن سنينه
لعبن بنا شيباً وشيبننا مرداً

وفي الحديث: «اللهم اجعل عليهم سنيناً كسنين يوسف» حيث أجرى النصب في الأولين والجر في الثالث على النون، فلذا لم تحذف بالإضافة، ويشكل أيضاً بأربعين حيث جعل نونه محل الإعراب كما في قوله: وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ، بكسر النون فتدبر. (قوله: والمراد به ما سمي به) جواب عن سؤال مقدر تقديره: أن جمع المذكر السالم أن يكون مفرده مذكراً، والحال أن بعض الجموع ليس كذلك مثل: أرضين وسنين؛ لأن مفردهما مؤنث، وحاصل الجواب: أن جمع المذكر في الاصطلاح أن يجمع بالواو والنون أعم من أن يكون مفرده مذكراً أو مؤنثاً وقد مر نظيره في جمع المؤنث فتذكر، وفي كلام الشارح رد على الفاضل الهندي حيث حمل الكلام على حذف المعطوف وجعل جمع المذكر بمعناه اللغوي؛ وهو كون مفرده مذكراً، فعلى هذا يخرج مثل سنون وأضرابه، وليس كذلك، بل المراد الجمع في اصطلاح النحاة، وهو جمع بواو ونون. (قوله: وأرضين بتحريك الراء) ويجوز إسكانها لضرورة الشعر كما في قوله:

لَقَدْ رُجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي
سدوس خَطِيبٌ[٢] فَوقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

(قوله: ما لم يكن واحده مذكراً) وضابط هذا الباب أن كل

(١) أي: في قوله: يا عبد العزيز.

(٢) يعني: أن هذا الرجل لبلاغته في خطبته واشتمالها على ما فيه من الموعظة تكاد الأرض تزلزلت لعظمتها حتى كأنها تتأثر منها وتتعظ.

بالأَلِفِ[١] وَاليَاءِ[٢] جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ

(١) أي: هو كائن بالألف من جهة رفعه.

(٢) أ - أي: هو كائن بالياء من جهة نصبه وجره. ب - المفتوح ما قبلها إذ لو كانت الياء المكسور ما قبلها يكون علامة في الجمع على حد التثنية.

معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل، وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن أن يقال لمفرد اثنان اثن؛ إذ ليس في المفرد معنى الثني، فالثنايان طرفا الحبل المثنى، فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد

على أربعة أحرف يثني بالياء على كل حال. (**قوله: فإن زعم الخ**) أي: إن زعم المصنف رحمه الله أنه داخل في المثنى؛ لأن مفرده وإن لم يكن مستعملاً لكنه ثابت في التقدير؛ إذ كأنه كان مذري معناه طرف الآلية ثم ثنى لطرفي الآليتين. (**قوله: لم يمكنه**) يعني: أن ثنايان بكسر الثاء المثلثة والنون والياء التحتية معناه طرفا الحبل المثنى؛ أي: المعطوف أحد طرفيه بالآخر ولم يستعمل له مفرد مع أنه معرب بإعراب التثنية، فكان على المصنف رحمه الله أن يذكره فيما ألحق بالمثنى ولا يمكن المصنف رحمه الله أن يقدر مفرده ثناء كما قدر في مذر وإن؛ لأنه لو فرض استعماله ثناء كان معناه أحد طرفي الجبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى؛ لأنه في اللغة العطف، يقال: ثنيته؛ أي: عطفته، ولا عطف في أحدهما، فلا يمكن اشتقاق ثناء منه، وتقديره مفرد الثنائيين وفيه بحث؛ لأن معنى الشيء عارض للطرف الواحد من الحبل، وإن لم يكن داخلاً فيه؛ وذلك كاف لاعتبار اشتقاقه منه في الصحاح الثنايان بالياء عقال البعير ونحوه من حبل مثنى، وكل واحد من ثنييه فهو ثناء، لو أفرد تقول: عقلت البعيرة ثنايين إذا عقلت يديه جميعاً بحبل أو طرفي حبل وإنما لم يهمز؛ لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال: ثناء فترك الياء على الأصل؛ لأنه من ثنيت ولو أفرد واحده، قيل: ثناآن بالهمز كما تقول: كساآن ورداآن انتهى، فإن قوله: لا يفرد واحده فيقال: ثناء إلى آخره يشعر بأن له واحداً مقدر الكنه لم يفرد في الاستعمال. (**قوله: إذ ليس في المفرد معنى الثنى**) أي: صيرورة الشيء ثانياً يقال: ثناه؛ أي: صار له ثانياً، وهذا كلام حق لا شبهة فيه فالثنايان؛ أي: إذا لم يكن له مفرد فمعناه طرفا الحبل المثنى، فيكون المثنى مجموع الحبل حيث جعل المثنى صفة له لا في كل واحد من طرفيه، وفيه ما مر لي من أنه كما يجوز أن يقال للحبل أنه مثنى باعتبار اشتماله على الثنى يقال لكل واحد من طرفيه أنه مثنى على الآخر؛ أي: معطوف عليه، والمثنى على وزن مرمى من ثنيته

وهو «أُلُو» جمع (ذو) لا عن لفظه «عِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا». أي نظائرها السبع وهي (ثَلاَثُونَ إِلَى تِسْعِيْنَ) وليس (عِشْرُونَ) جمع عشرة ولا (ثَلاَثُون) جمع ثلاثة، وإلا[1] صحّ إطلاق (عِشْرِيْنَ) على (ثَلاَثِيْنَ)؛ لأنه ثلاثة مقادير[2] العشرة، وإطلاق ثلاثين على التسعة لأنه ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا[3] القياس البواقي، وأيضاً هذه الألفاظ[4] تدل[5] على معانٍ معينة، ولا تعيين في الجموع[6]. فإعرابها «بِالوَاوِ» رفعاً «وَاليَاءِ» نصباً وجراً. وإنما جعل إعراب المثنى مع ملحقاته[7] والجمع مع ملحقاته بالحروف، لأنهما فرعان للواحد، وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب[8]

(١) أي: ولو كان عشرون جمع عشر. (٢) لأن أقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد. (٣) أي: على قياس عشرين وثلاثين في عدم أن يكون تعريف الجمع موجوداً فيه. (٤) أي: العقود الثمانية من الأعداد. (٥) كل واحد منها. (٦) سالماً أو مكسراً مذكراً أو مؤنثاً. (٧) أي: ذلك الخوف. (٨) معنى الإعراب كالأسماء الستة.

وَأُلُو وعِشْرُونَ وأَخَوَاتُهَا بِالوَاوِ[1] وَاليَاءِ[2]

(١) أي: هم كائنون بالواو من جهة رفعه.
(٢) أي: هم كائنون بالياء من جهة نصبه وجره.

من طرفيه. (قوله: وهو أولو جمع ذو لا عن لفظه) فلا يكون جمعاً سالماً لوجوب أن يكون مفرده عن لفظه، وكذا أولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم، فينبغي أن يذكر أولات مع جمع المؤنث السالم ملحقاً به، وأما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعدّه من ملحقاته، وإنما قدم أولو على عشرين؛

إذا عطفته. (قوله: لوجوب أن يكون مفرده من لفظه) قال المصنف رحمه الله: جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده، ثم ألحق بذلك المفرد واو ونون دالة على ما فوق الاثنين. (قوله: وأما ذووا) أورده بإسقاط النون إشارة إلى أنه لازم الإضافة كمفرده.

اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التأنيث يعرب إعراب جمع المذكر السالم، ألا يرى أن لفظة سنة أصلها سنو أو سنه، وكذا القول في نظائرها نحو: عضة وعضون وعزة وعزون وثبة وثبون وقلة وقلون وغيرها، وفي التنزيل: ﴿جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾، ﴿وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾. (قوله: وما ألحق به) أي: جمع المذكر، وفي شرح القطر: ومما حمل على جمع المذكر السالم في الإعراب بنون وعليون وما أشبهه مما سمي به من الجموع، فإن عليين سمي به أعلى الجنة، وأعرب بهذا الإعراب نظراً إلى أصله، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾. (قوله: وأولو جمع ذو الخ) وكتب فيه الواو بعد الهمزة حملاً على أولي، وأما فيه فلئلا يلزم الالتباس بإلى الجارة. وقوله: من غير لفظه؛ أي: فلا يكون جمعاً سالماً ولو قيل أميت مفرده كما أميت ماضي يدع واستعير عشرون من معنى الجمع وخص أخواتها ببعض أفرادها استعمالاً لكان متجهاً، وكانت داخلة في جمع المذكر السالم واندفع أشكال كون أولو اسماً مفرداً متمكناً في آخره واو مضموم ما قبلها، ولم يحتج إلى أن يقال: اغتفر لكونه بمنزلة الضمة، أو لأنه غير ثابت على حال (عصام)، وفيه (قوله: أي: نظائرها) يشير إلى أن المراد بالأخت[1] المثل والنظير بطريق الاستعارة المصرحة، أي: أمثال عشرون، في كونها أسماء العقود التامة لما بين العشرة والمئة. (قوله: وليس عشرون جمع عشرة) أي: ولكنها موضوعة وضعه، وقوله: وإلا لصح الخ؛ وذلك لأن ثلاثين عبارة عن ثلاث عشرات، فلو كان عشرون جمع عشرة لصح إطلاق عشرين على ثلاثين كما يصح إطلاق زيدون على زيد وزيد وزيد. (قوله: لأنها ثلاثة مقادير العشرة) أي: والجمع يطلق على ثلاثة مقادير الواحد، وهذا مبني على مذهب من قال: إن أقل الجمع ثلاثة لا اثنان، وقوله: ولا تعيين في المجموع؛ يعني: أن المجموع من حيث إنه مجموع مع قطع النظر عن القرينة لا يدل على عدد معين، فلا يرد أن الجمع في مثل: رجال ثلاثة يدل على عدد معين، وأما هذه

(١) والتاء في أخت بدل من اللام، فلم يتمحض للتأنيث، بل فيه رائحة منه؛ ولهذا لم ينفتح ما قبلها، ولم ينقلب هاء الوقف.

وهو علامة التثنية والجمع. فناسب أن يُجعلَ ذلك الحرف إعرابهما ليكون إعرابهما فرعاً لإعرابه[١] كما أنها فرعان له[٢]، لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة، ولما جعل إعرابهما[٣] بالحروف، وكان حروف الإعراب ثلاثة[٤]، وإعرابهما[٥] ستة، ثلاثة للمثنى وثلاثة للجمع، فلو جعل إعراب كل واحد منهما[٦] بتلك الحروف[٧] الثلاثة لوقع الالتباس بينهما[٨] ولو خص المثنى بها[٩] بقي المجموع بلا إعراب، ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا إعراب، فوزعت[١٠] عليهما[١١] بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المثنى لأنه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو[١٢]: (يَضْرِبَانِ، وضَرَبَا)، والواو علامة الرفع في الجمع،

(١) أي: لواحد. (٢) أي: للواحد. (٣) أي: المثنى والجمع. (٤) أي: الواو والياء والألف. كالحركات. (٥) أي: المثنى والجمع. (٦) أي: من المثنى والجمع. (٧) أي: الواو والياء والألف. (٨) بين المثنى والجمع. (٩) بتلك الحروف. (١٠) أي: قسمت الحروف الثلاثة. (١١) أي: على المثنى والجمع. (١٢) وإنما قدم المضارع على الماضي لأنه معرب وهذا بحث المعرب.

الأعداد فإن التعيين معلوم منها عند الإطلاق؛ أي: بلا قرينة، وقوله: بالواو رفعاً؛ أي: لفظاً أو تقديراً؛ نحو: جاءني صالحوا القوم الخ. **(قوله: لأنهما فرعان للواحد)** هذا الدليل مخصوص بالمثنى والجمع وبه يثبت بالمقايسة كون إعراب الملحقات أيضاً بالحروف فلذا قال عصام: الأولى ترك قوله مع ملحقاته، وإنما قال: الأولى، لإمكان التوجيه بأن يرجع ضمير؛ لأنهما إلى المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته، ويراد بالواحد ما لا يكون تثنية وجمعاً وما في صورتهما وهذا تكلف. **(قوله: وفي آخرهما حرف الخ)**.
يعني: أن في آخر المثنى والجمع السالم حرفاً دالاً على التثنية والجمع، فامتنع إعرابهما بالحركة لفظاً؛ لوجود الألف والياء، فإما أن يعربا بالحركة تقديراً أو بالحروف لفظاً وكلاهما خلاف الأصل، لكن الإعراب بالحروف لفظاً أولى؛ لأنه أظهر في الدلالة من المقدر وإن كان بالحركة (هندي). وقوله: يصلح للإعراب؛ أي: بقلب بعضها إلى بعض، وهذا يدل على أن علامة التثنية الألف أو الياء ثم قلبت إحداهما إلى الأخرى، وعلى أن علامة الجمع هي الواو أو الياء تقلب إحداهما إلى الأخرى (سيد عبد الله). **(قوله: وهو علامة التثنية الخ)** أي: ما من شأنه أن يكون علامة وإن لم يكن علامة بالفعل فيشمل الملحقات، ولك أن تحمل الكلام على حذف المعطوف؛ أي: علامة التثنية والجمع وما على صورتهما (حمزة). **(قوله: فناسب أن يجعل تلك الحروف الخ)** وقيل: إنما جعل إعراب التثنية بالحروف؛ لأنها ضعف الواحد، وإعراب الواحد بالحركة فيجعل إعرابها بما هو ضعف الحركة؛ لأن كلاً من حروف اللين كحركتين؛ لأن الحركات أبعاض هذه الحروف، وحمل الجمع عليها لسلامة بناء الواحد فيه. وقوله: فلو جعل جواب لما، وفي بعض النسخ: فلو جعلوا. **(قوله: فلو خص المثنى بها)** أي: امتاز بتلك الحروف فالباء داخل على المقصور. وقوله: فوزعت من التوزيع بمعنى التقسيم. **(قوله: بأن جعلوا الألف علامة الرفع)** أي: كما أنه علامة التثنية؛ إذ الشيء الواحد يجوز أن يكون علامة لشيئين؛ كاللام في الرجل، فإنه علامة التعريف

لأنه جمع، ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع. **(قوله: وهو علامة التثنية والجمع)** قال الشيخ الرضي: جعلت الألف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا الحكم مطرد في جمع المثنى والمجموع؛ نحو: ضربا وضربوا وأنتما وأنتموا وهما وهموا وكما وكموا. **(قوله: لأن الضمير المرفوع للتثنية)** الخ؛ ولأن كلاً من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على إعرابه وأسبق الإعراب الرفع؛ لأنه علامة العمدة فجعلوا ألف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين، وهي التي أولى بالقيام مقام الحركة، إلا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع، والجر أولى بها فقلبت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياء، فلم يبق للنصب حرف

(قوله: لأنه جمع الخ) بخلاف عشرين لانتفاء الأمرين فيه. **(قوله: كما هو مقتضى الجمع)** تشبيه للنفي لا للمنفي. **(قوله: قال الشارح الرضي: جعلت الألف الخ)** في هذا النقل بيان وجود ما يصلح للإعراب. **(قوله: فيهما تعيين ذلك)** أي: جلبت الألف قبل الإعراب لتحصيل بناء التثنية، والواو لتحصيل بيان الجمع؛ لأن الألف لكونه خفيفاً يناسب قلة عدد المثنى، فإن القلة توجب الخفة، وكذا الواو لكونه ثقيلاً يناسب كثرة الجمع وهي موجبة للثقل. **(قوله: وهذا الحكم)** أي: جعل الألف علامة التثنية كثرة الجمع وهي موجبة للثقل. **(قوله: فيكون الألف والواو لكونهما علامتي التثنية والجمع متقدمين على الإعراب. (قوله: والجر أولى بها)** أي: الجر أحق بالياء لكونها

لأنه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو: (يَضْرِبُونَ وضَرَبُوا) وجعلوا إعرابهما[1] بالياء حال الجر على الأصل، وفرقوا بينهما[2] بأن فتحوا[3] ما قبل الياء في التثنية، لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه[4] في المجموع[5]، لثقل الكسرة وقلّة الجمع وحملوا النصب على الجرّ لا على الرفع لمناسبة النصب الجر، لوقوع كل منهما[6]

(١) أي: المثنى والجمع. (٢) أي: بين المثنى والجمع. (٣) هذا من باب رعاية التعادل لا التناسب .ج. (٤) أي: ما قبل الياء. (٥) في الجمع نسخة صحح.
(٦) أي: النصب والجر.

فاتبع الجر دون الرفع؛ لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع. (قوله: وفرقوا) قال الشيخ الرضي: تركت فتحة ما قبل الياء في المثنى إبقاء على الحركة الثانية قبل إعراب المثنى مع عدم استثقالها، وأما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسراً لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واواً مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع إن حذف نوناهما بالإضافة، وكسر النون في المثنى لكونه تنويناً ساكناً في الأصل، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطرّ إليه أن يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة، وأما الياء فيهما

حاصلة من إشباع الكسرة التي هي الأصل في الجر. (قوله: فاتبع الجر) على صيغة بناء المجهول ونصب الجر؛ أي: جعل النصب تابعاً للجر. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) إشارة إلى وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسره. (قوله: إبقاء على الحركة الثابتة الخ) فإن الألف لما جلب علامة للتثنية والألف يقتضي فتحه ما قبله كانت الفتحة ثابتة قبل إعراب المثنى فأبقى المثنى على ما كان عليه لعدم المغير. (قوله: وأما الضم الخ) أي: الضم الذي اقتضته الواو التي جلبت علامة للجمع فقلب كسراً حين قلب الواو ياء لاستثقال الضم قبل الياء الساكنة لو أبقيت الياء على حالها وللزوم التباس حال الرفع بحال النصب والجر إذا قطع النظر عن العامل وبطلان السعي في قلب واو الجمع بالياء ولا لو قبلت الياء بالواو لضمة ما قبلها. (قوله: مع أن تفسير الحركة) وهي ضم إلى الكسرة أولى من تغير الحرف؛ أي: الياء إلى الواو ولإبقاء الضم. (قوله: إن حذف نوناهما للإضافة) قيد بذلك إشارة إلى دفع الالتباس الحاصل بكسر النون في المثنى وفتحها في الجمع فلا حاجة إلى الفرق بفتح ما قبل الآخر وكسره. (قوله: وكسر النون الخ) عطف على قوله: ترك فتحة الخ. (قوله: لكونه تنويناً ساكناً في الأصل) يعني: أنه لما ألحق في آخر المفرد المنصرف الذي هو الأصل في الأسماء الألف التي هي علامة التثنية والواو التي هي علامة الجمع اجتمع ساكنان المدة والتنوين فحرك التنوين بالكسر في التثنية؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن على ما بين في التصرف وكون المثنى أسبق من الجمع وبالفتح في الجمع للفرق، وهذا على مذهب الكوفيين حيث قالوا: إن نون المثنى والمجموع تنوين حركة للساكنين، والمختار أنه كالتنوين في كونه

في الاسم (إيضاح). وقال مظهر الدين: أن النون في غير الإضافة علامة التثنية والجمع لا الإعراب، واختلف في الألف والياء، فقال سيبويه: هما حرفا الإعراب لا نفس الإعراب، وقال الكوفيون: هما نفس الإعراب، وعن المبرد والأخفش: أن هذين الحرفين ليسا حرفي الإعراب ولا نفس الإعراب، بل يدلان على الإعراب، وكذا الكلام في حروف الجمع السالم، فإن قيل: إذا كان النون علامة فكيف يحذف إذ العلامة لا تحذف؟ قلنا: هذا إذا لم يوجد معها علامة أخرى، أو شيء يدل عليها، وإلا فلا بأس أن تحذف. (قوله: والواو علامة الجمع في المجموع) أي: للمناسبة من حيث المخرج والاستعمال؛ لأنها حاصلة من جمع الشفتين؛ ولأن الواو للجمع في مثل: ضربوا ويضربون. قوله: على الأصل؛ لأن الياء حاصلة من إشباع الكسرة التي هي الأصل. (قوله: وفرقوا بينهما الخ) وهذا من باب رعاية التعادل لا التناسب كما مر نظيره، واعلم أن التفريق يستعمل في المحسوس، والفرق في المعقول والمناسب ههنا كون فرقوا من الفرق، وكلمة بين تستعمل ظرف مكان إن أضيفت إلى مكان، وظرف زمان إن أضيفت إلى زمان؛ كبين العشائين، وههنا مضاف إلى مكان مجازي بتشبيه المثنى والجمع بالمكان المحسوس في مطلق المكانية. (قوله: بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية) وفي نسخة وكسروا النون، قال: الحلبي فلم يكتفوا بفتح ما قبل الياء في المثنى وكسره في الجمع؛ لأنه قد يفتح ما قبلها فيهما؛ نحو: مصطفين، فلو لم يفرق بالنون لالتبس في هذه الصورة، انتهى وهذا وهم بل سهو، قال الرضي: توهم بعض أن الفرق بكسر النون وفتحها لدفع الالتباس بين المثنى والمجموع من معتل اللام في حالتي النصب والجر؛ نحو: أشقين بكسر النون في المثنى وفتحها في الجمع، وهكذا في مصطفين وهذا سهو؛ لأن لام الفعل لا يحذف من المثنى، فيقال: أشقيان وأشقيين ويحذف في الجمع فلا اشتباه، وفي التنزيل: ﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾. (قوله: وكثرة التثنية الخ) أي: بالنسبة إلى الجمع؛ لأنه يتوقف على أفراد ثلاثة وشروط ثلاثة؛ وهو كونه علماً لمذكر يعقل بخلاف التثنية، فإنه يتحقق بفردين بدون شروط، وما كان أقل شرطاً كان أكثر أفراداً فلا يلزم مخالفة هذا القول لقول أئمة الصرف في تسوية تثنية المخاطب والمخاطبة في الماضي والمضارع دون جمعها بقلة

فضلة في الكلام. ولما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركة[(١)] والحرف[(٢)]، وبيان مواضعهما المختلة شرع[(٣)] في بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري اللذين أشير إلى تقسيمه[(٤)] إليهما فيما سبق، ولما كان التقديري أقل[(٥)]، أشار إليه[(٦)] أولاً ثم[(٧)] بين أن اللفظي ما عداه، فقال: «التَّقْدِيرُ»: أي: تقدير الإعراب - «فِيْمَا» أي: في الاسم المعرب، الذي «تَعَذَّرَ» الإعراب فيه، أي: امتنع[(٨)] ظهوره في لفظه وذلك[(٩)] إذا لم يكن الحرف الذي هو محل[(١٠)] الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية، كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره[(١١)] ألف[(١٢)] مقصورة[(١٣)] سواء كانت موجودة في اللفظ كـ (العَصَا) بلام التعريف أو محذوفة بالتقاء الساكنين

(١) التي هي الأصل. (٢) التي هي الفرع. (٣) جواب لما. (٤) أي: تقسيم الإعراب. (٥) والأقل يكون كالجزء وهو متقدم على الكلي. (٦) المصنف. (٧) بعد بيان التقديري. (٨) لأن التعذر يلزمه امتناع الظهور. (٩) أي: تقدير الإعراب. (١٠) وهو الحرف الأخير. (١١) في موضع آخره. (١٢) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول. (١٣) صفة ألف.

التَّقْدِيرُ[(١)] فِيْمَا تَعَذَّرَ[(٢)]

(١) أي: تقدير الإعراب فإن قيل: لم قدم التقدير على اللفظي ؟ قلنا: التقدير قليل واللفظي كثير، والقليل مقدم على الكثير. (٢) أي: الإعراب.

التثنية، وكثرة الجمع؛ لأن المراد بقولهم: مطلق[(١)] التثنية والجمع، وبقول الشارح ههنا الجمع المقيد؛ أعني: صيغة جمع المذكر السالم فلا منافاة: فمعنى قوله: وقلة الجمع؛ أي: هذا النوع من جنس الجمع، وهو نوع ما جمع بالواو والنون هذا. (**قوله: وكسروه في الجمع**) أي: وفتحوا النون كما في نسخة؛ وذلك لأن ما قبل الألف لما كان مفتوحاً والنون مكسوراً لخفة الألف جعلوا ما قبل الياء في المثنى مفتوحاً والنون مكسوراً رعاية للموافقة، وعن الرضي: النون لكون أصله تنويناً ساكن وتحريك الساكن بالكسر. (**قوله: فضلة في الكلام**) أي: علامة فضلة بتقدير المضاف فيصح الحمل. وقوله: وبيان مواضعهما المختلفة، وهي ستة: ثلاثة بالحركات، وثلاثة بالحروف فتذكر. (**قوله: أشير إلى تقسيمه إليهما فيما سبق**) أي: في حكم المعرب حيث قال: لفظاً أو تقديراً وغرضه من هذا الكلام الإشارة إلى أن الألف واللام في قوله: التقديري واللفظي، للعهد الخارجي. وقوله: أشار إليه أولاً؛ يعني: أن وجه التقديم كون التقدير أقل أفراداً وأسهل ضبطاً بالنسبة إلى اللفظي، يرشدك إلى هذا قوله الآتي: واللفظي فيما عداه. (**قوله: أي: تقدير الإعراب**) يعني: أن اللام للعهد أو قائمة مقام المضاف إليه، وفي بعض النسخ: التقديري حتى قيل: على النسخة الأولى ياء النسبة مقدرة - وإن كان حذفها غير قياس بدليل - واللفظي فيما عداه؛ أي: ليحصل حسن المقابلة - وإن لم يكن إليه حاجة لتصحيح المعنى بعد أن أريد بالتقدير تقدير الإعراب كما لا يخفى، وقال عصام: تقدير الإعراب عبارة عن نيته لا عن وجوده. (**قوله: أي: في الاسم الذي الخ**) يعني: أن ما موصولة لا مصدرية حينية كما قاله الهندي؛ لفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الإعراب؛ لأنها أسماء، وقال عصام: أي: لتعذره فيكون في للتعليل كما في: «عُذِبَت امرأةٌ في هرةٍ»؛ أي: لأجل هرة، ويأباه قوله: واللفظي فيما عداه، فالأولى في اسم

(١) إذ الجمع المطلق أكثر من التثنية وهو ظاهر.

فطارئة للإعراب. (**قوله: اللذين أشير إلى تقسيمه إليهما فيما سبق**) أي: في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف إلى اختلاف لفظ أو تقدير وإنما قال ذلك: ليصح تفسير قوله: التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما أراده كما تبين وليتصل لاحق الكلام بسابقه، فعلى هذا يكون قوله: التقدير إلى آخره بياناً لمحل القسمين لا لهما كما قيل. (**قوله: ولما كان التقديري أقل**) سهل الضبط أشار إليه أولاً، وإلا كان المناسب تأخيره عن اللفظي؛ لأن

علامة التمام. (**قوله: وأما الياء الخ**) دفع لما يتوهم من أن الياء مشتركة بين المثنى والمجموع، فلم يحصل الاعتدال بالكسر في المثنى وبالفتح في الجمع حالتي النصب والجر، وحاصل الدفع: أن الياء طارئة والطارئ لا يعتبر بخلاف الألف والواو فإنهما لتحصيل البناء. (**قوله: من تقسيم الاختلاف الخ**) فإن انقسام الاختلاف إليهما إنما هو باعتبار انقسام ما به الاختلاف إليهما. (**قوله: وإنما قال ذلك؛ ليصح تفسير قوله: التقدير واللفظي المعرف بلام العهد**)؛ لأنه الأصل ولعدم صحة الاستغراق؛ إذ ليس كل تقدير فيما يقدر والحمل على الجنس والعهد الذهني يوجب جهالة الحكم مع أن الظاهر تركه، قوله: ليصح؛ يعني: أن الشارح رحمه الله أراد أن يفسر قوله: التقدير واللفظي المعرف بلام العهد الخارجي المستدعي لتقدم الذكر بتقدير الإعراب والإعراب الملفوظ فزاد قوله: اللذين أشير إلى تقسيمه إليهما بياناً لتقدم ذكرهما ليصح ذلك التفسير. (**قوله: كما بين**) في بعض النسخ وفي بعضها بصيغة المضارع فالماضي بالنظر إلى تبيين الشارح رحمه الله على زمان تحرير المحشي رحمه الله والمستقبل بالنظر إلى إرادة الشارح رحمه الله، وكلمة ما مصدرية؛ أي: إرادة مماثلة للتبيين أو موصولة حال كون ما أراده مماثلاً لما بينه إنما لم يقل ليصح تفسيره بما بينه؛ لأن الباعث على زيادة قوله: الذين إرادة ذلك

تعذر إعرابه بتقدير مضاف. وقوله: تعذر الإعراب، فيه إشارة إلى أن فاعل تعذر ضمير راجع إلى الإعراب المفهوم من قوله: التقدير، مع الإشارة إلى أن العائد إلى الموصول محذوف: أعني: فيه هكذا يستفاد من حاشية عصام، لكن بينه وبين ما في شرحه نوع مخالفة. (قوله: أي: امتنع ظهوره) بمعنى امتناع الوجود، وقد يجيء أي: التعذر بمعنى التعسر، والمراد ههنا الأول، فلذا فسره بالامتناع؛ يعني: تقدير الإعراب في اسم استحال النطق فيه بالإعراب اللفظي. وقوله: في آخره ألف؛ أي: في موضع آخره ألف مقصورة كعصا وحبلى وهلكى، واحترز به عن نحو حمراء وصحراء، فإن إعرابهما بالحركات لفظاً، والمقصورة ضد الممدودة، أو بمعنى الممنوعة عن مطلق الحركة، والقصر المنع والحبس ومنه: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾، والأول أولى. (قوله: أو محذوفة بالتقاء الساكنين) فإن المحذوف لعلة في حكم المذكور الثابت، فلذا لم يجر الإعراب على صاد عصا، فأصل عصا عصو قلبت الواو ألفاً فاجتمع ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف وجعل التنوين تابعاً لما قبلها، فإن قيل: التنوين تتبع حركة

من حق العلامة الظهور: (قوله: أي: في الاسم المعرب) أشار به إلى أن ما ليست مصدرية كما قيل، وذلك للاحتياج إلى جعل في بمعنى اللام إن لم يقدر الوقت، وإلى لزوم تقدير التعذر أو الاستثقال في الأمثلة، ولفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الإعراب؛ ولأن في قوله: واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام، وإلا لكان معناه أن الإعراب اللفظي حاصل لأجل ما هو مغاير للتعذر أو الاستثقال ولا يخفى فساده. (قوله: الذي تعذر الإعراب فيه) ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع إلى الإعراب، ولك أن تقول: الذي تعذر إعرابه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ أعني: الضمير فصار مرفوعاً مستتراً في الفعل. (قوله: الذي في آخره) أي: في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف، ولك أن تقول: إن آخر الاسم عام والألف خاص فلا يلزم الاتحاد. (قوله: ألف مقصورة) سميت بها؛ لأنها ضد الممدودة؛ أو لأنها ممنوعة من الحركات مطلقاً، والقصر المنع، والأول أولى بدليل مقابلتها للممدودة، وعدم اختصاص المنع بالألف لتحققه في ميم غلامي. (قوله: أو محذوفة) وهي في حكم الثابت، ولهذا لم يعرب ما قبل الألف، ولخفاء أمر هذا القسم وظهور مقابله

التفسير لا نفسه. (قوله: وليتصل لاحق الكلام بسابقه) فإن سابق الكلام؛ أعني قوله: فالمفرد المنصرف إلى هنا كان لبيان محال الإعراب بالحركة والحرف وهذا الكلام لبيان محال الإعراب التقديري واللفظي، فيتصل الكلامان حق الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلاً للحمل المفهوم من قوله: وأنواع رفع ونصب وجر. (قوله: كما قيل) وقع في بعض الشروح لما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للإعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره. (قوله: سهل الضبط) أشار إلى أن القلة سبب للتقديم باعتبار لازمه وهو سهولة الضبط. (قوله: لأن من حق العلامة الظهور) فاللفظي أصل في الإعراب حقيق بالتقديم نظراً إلى ذاته. (قوله: إن لم يقدر الوقت الخ) وإن قدر الوقت أو جعل المصدر حيناً تكون في بمعناها على التقادير ضمير الفاعل راجع إلى الإعراب لا إلى المعرب حتى يحتاج إلى تقدير المضافين؛ أي: حين نقدر تلفظ إعرابه على ما في الحواشي الهندية. (قوله: في الأمثلة) أي: في قوله: كعصا وغلامي في قوله: كقاض ونحو: مسلمي. (قوله: لما سبق من بيان محال الإعراب) من قوله: بالمفرد المنصرف إلى قوله: التقدير. (قوله: ولا يخفى فساده)؛ إذ الإعراب اللفظي ليس لأجل كل ما يغاير التعذر والاستثقال. (قوله: ولك أن تقول) وإليه ذهب الشارح الرضي، وتركه الشارح رحمه الله؛ لأن حذف الفضلة أهون من حذف العمدة. (قوله: أي: في موضع آخره الخ) هذان الوجهان مصححان لذكر كلمة في، والظاهر تركها. (قوله: ولأنها ممنوعة من الحركات مطلقاً) بخلاف ياء القاضي؛ فإنها من حركتين ولذا سمي الكلمة المشتملة عليها منقوصاً؛ لأنه نقص حركتين. (قوله: لتحققه في ميم غلامي)؛ فإنه ممنوع من الحركات الإعرابية أيضاً مع أنه لا يسمى مقصوراً، وإنما قال: أولى إذ اطراد الألقاب مستحسن وليس بواجب. (قوله: وبخفاء أمر هذا القسم) أي: لخفاء تعذر الإعراب فيما حذف منه الألف لسقوط الألف الذي هو سبب التعذر وظهوره فيما وجد فيه الألف المقصورة مثل المصنف رحمه الله بالأول تعرضاً للخفي، وترك الثاني روماً للاختصار؛ لكونه

«كَـ (عَصَا» بالتنوين فإن الألف المقصورة في الصورتين[1] غير قابلة[2] للحركة[3]، «وَ» كما في الاسم المعرب بالحركة، المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: «غُلاَمِي»[4] فإنه[5] لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل،

(١) أي: الموجود أو المحذوف. (٢) كباب عصا وكباب غلامي. (٣) مطلقاً. (٤) داري وثوب ءي ودلوي وظبي. (٥) شأن.

كَعَصَا وَغُلاَمِي

الآخر، فإذا حذفت الآخر يلزم أن يكون التنوين أيضاً محذوفة، قلنا: التبعية قسمان تبعية في الوجود وتبعية في الظهور وتبعية في التنوين للآخر في الظهور، فلا يلزم حذفها من حذف الآخر، بل يجعل تابعاً لما قبل الآخر في الظهور كذا حرر. **(قوله: كعصا بالتنوين)** أراد به كل اسم مقصور غير مضاف إلى ياء المتكلم؛ إذ المضاف تعذر إعرابه للإضافة، قال مظهر الدين: الإعراب التقديري أربعة أنواع؛ أحدها: الأسماء المقصورة: وهي ما في آخره ألف مقصورة؛ أي: ممنوعة عن الإعراب بحيث لا يدخله شيء من الحركات الثلاث؛ إذ الألف لا تقبل الحركة، وإلا كانت همزة، وحينئذ يشبه بالمهموز؛ ولأن الألف أخف من الهمزة، فلو صيرنا الألف همزة لجعلنا الخفيف ثقيلاً، وهذا خلاف العربية؛ لأن بناء كلامهم على تخفيف الثقيل، وقوله: غير قابلة للحركة؛ أي: ما دامت ألفاً، وأما إذا انقلبت إلى همزة فتقبل الحركة كما في قائل. **(قوله: المضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: غلامي)** أراد به كل اسم معرب بالحركة مضاف إلى ياء المتكلم، فيدخل نحو: رجالي ومسلماتي، والتحقيق: أن لا يخصص؛ نحو: غلامي بالمضاف إلى ياء المتكلم، بل يجعل عبارة عن كل ما شغل حرف إعرابه غيره من الإعراب، فيدخل فيه ما هو محكي وما هو مجرور بحرف الجر، فإنه منصوب تقديراً، لا يقال: هو معرب محلاً لا تقديراً؛ لأنا نقول ليس بمبني حتى يكون معرباً محلاً فما اشتهر من أن المجرور في محل النصب فهو من قبيل استعمال المحل محل التقدير، وإنما اختار غلامي للتمثيل دون غيره من المحكي والمجرور للرد على بعض النحاة حيث جعلوا المضاف إلى الياء مبنياً لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ، وهو منقوض بغلامه وغلامنا، وقد مر فتذكر. وقوله: إلى ياء المتكلم؛ أي: ولو حذفت أو قلبت ألفاً؛ نحو: يا غلامي ويا غلاما (امتحان). **(قوله: لما اشتغل)** أي: امتلأ وبالفارسية يرشد.

مثل بأول وترك الثاني. **(قوله: كعصا وغلامي)** خبر مبتدأ محذوف والتقدير: هو - أي: ما تعذر - عصا وأمثاله، وغلامي وأمثاله، أو صفة مصدر محذوف؛ أي: تعذراً كتعذر عصا وغلامي، وإن جعلت الكاف اسمية جاز أن يكون كعصا وغلامي بدلاً من قوله: ما تعذر أو بياناً له، وقوله: مطلقاً على التقدير الأول حال من مدخول الكاف، والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل أو ما يفهم من الكلام من التعذر، أو تقدير الإعراب وعلى التقدير الثاني حال مما أضيف إليه التعذر المحذوف أو ظرف أو مصدر لذلك المحذوف، والمعنى كتعذره في زمان مطلق أو تعذراً مطلقاً وعلى التقدير الثالث حال من قوله: كعصا غلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر أو ظرف لذلك العامل. **(قوله: فإن الألف)** ما دامت ألفاً. **(قوله: وكما في الاسم المعرب بالحركة)** لم يقل: وكما في الاسم المفرد كما قيل؛ ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، ولو قيل بالحركة لفظاً لكان أولى؛ ليخرج مثل عصاي، فإن تعذر الإعراب فيه قبل الإضافة،

معلوماً بطريق الأولى. **(قوله: وإن جعلت الكاف اسمية)** بخلاف ما إذا جعلت حرفية؛ فإنه لا يجوز إبدال الحرف من اسم ولا بيانه به. **(قوله: والمعنى كتعذره في زمان مطلق)** أي: غير مقيد بكونه زمان الرفع أو النصب أو الجر وهذا على تقدير كونه ظرفاً. **(قوله: أو تعذراً مطلقاً)** أي: غير مقيد بحال كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً وهذا على تقدير كونه مصدراً للتعذر المحذوف. **(قوله: حال من قوله: كعصا وغلامي)** أي: من الكاف الاسمية وهو مفعول من حيث المعنى لعامل الظرف المستقر لكونه بدلاً مما في قوله: فيما تعذر أو بياناً له. **(قوله: والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر)** ليتحد عامل الحال وصاحبه. **(قوله: أو ظرف لذلك العامل)** عطف على قوله حال. **(قوله: ما دامت ألفاً)** قيد بذلك؛ لأن الألف إذا انقلب همزة يقبل الحركة كما في قائل وبائع. **(قوله: ليدخل فيه الجمع المكسر الخ)** نحو: مسلماتي وعبادي فإن الإعراب فيها أيضاً متعذر لاشتغال ما قبل الياء بالكسرة. **(قوله: ولو قيل)** يعني: أن مثل عصاي داخل فيما ذكره الشارح رحمه الله؛ لأنه اسم معرب بالحركة مضاف إلى ياء المتكلم مع أن تعذر إعرابه ليس لأجل الإضافة، بل لكونه مقصوراً فلو قيد الحركة باللفظية ليخرج منها لكان أولى. **(قوله: فإن تعذر الإعراب فيه قبل الإضافة)** لا بعدها حتى يكون من قبيل

اعلم أن أكثر النحاة ذهبوا إلى أن غلامي مبني لإضافته إلى المبني؛ وخالفهم المصنف؛ لأن غلاماي معرب؛ ولأن الإضافة إلى المبني لا يوجب البناء إلا بشرط سيذكر إن شاء الله. (قوله: فإنه لما اشتغل) إلى قوله: قبل دخول العامل؛ لأن العامل إنما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه، وهو هنا مضاف إلى الياء فالإضافة إليها متقدمة على العامل، وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها. (قوله: فما ذهب إليه) إلى آخره تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله: لما لا على الشرطية، وتوضيحه: أن كسرة الملائمة متقدمة على كسرة الإعراب بمراتب؛ لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الإعراب، فلا يجوز أن تكون هي إياها، إن قلت: لم لا يجوز زوال الأولى بعروض الثانية؟ قلنا: لا وجه لزوالها لبقاء سببها، مع أن الأصل بقاء الشيء على ما كان، وأن العناية بكسرة الملائمة أكثر، خصوصاً إذا لم يفت جانب الإعراب بالكلية؛ لجواز تقديره، إن قلت: لم لا يجوز أن تجعلها علامة أيضاً بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع؟ فقد أجيب عنه: بأنه يلزم حينئذ توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحاً

غلامي وإنما كان التعذر فيه قبل الإضافة؛ لأن الإعلال مقدم على الإضافة لما قالوا: إن الواضع اعتبر في الكلمات الحالات التي تقتضي الإعلال فيها بحسب كل تركيب فأعلها قبل الوقوع في التركيب ليسهل على المتكلم تركيبها ولا يتوقف له مثلاً علم أن عصو إذا وقع في التركيب يتحرك واوه فينقلب ألفاً، فحركها وقلبها ألفاً، وكذا علم أن القاضي إذا وقع في التركيب يتحرك بالضم في حال الرفع وبالكسر في حال الجر، ويلزم النقل فحركها بالضم والكسر ثم حذفها كذا في بعض الشروح بما ذكرنا ظهر فساد ما قيل: إن أصل عصاي عصوي، فالقلب بالألف بعد تعذر الإعراب بالإضافة، ولا يكون تعذر الإعراب بالإضافة ولا يكون تعذر الإعراب قبل الإضافة، ويشهد على ذلك قول المصنف رحمه الله في بحث الإضافة: إلا ياء المتكلم فإن كان آخره ألفاً ثبت، وكذا فسادها، قيل: إن التقييد باللفظية يخرج نحو: قاضيَّ مضافاً إلى ياء المتكلم مع أنه داخل فيه؛ لأن الإعراب في الناقص المضاف إلى ياء المتكلم متعذر؛ لأن المحذوف من آخره حركة الكسر التي اقتضتها الياء لا حركة الإعراب حتى يكون تقديرياً للاستثقال؛ لأنا لا نسلم أن الإعراب في الناقص المضاف إلى ياء المتكلم متعذر؛ لأنه عند الإضافة تعود الياء الساكنة التي حذفت لالتقاء الساكنين، ثم تدغم الياء في الياء فيكون الإعراب فيه مستثقلاً لبقاء الياء الساكنة نعم لو كان العائد بعد الإضافة الياء المتحركة لكان الإعراب فيه متعذرا لاشتغال ما قبل الياء بالحركة التي لأجل الياء يدل على ذلك ما سيأتي في بحث الإضافة إلى ياء المتكلم من قوله: وإن كان في آخره ياء أدغمت وفتحت الياء للساكنين؛ أي: للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون. (قوله: واعلم أن أكثر النحاة الخ) أي: الأشهر بين النحاة أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني على الكسرة لإضافته إلى ياء المتكلم المبني كذا في العباب. (قوله: لأن غلاماي معرب) لثبوت الألف في حالة الرفع وقلبها ياء في حالتي النصب والجر فالإضافة إلى ياء المتكلم لو كانت سبباً للبناء مطلقاً لما تخلف الحكم عنها كذا في العباب لكن الخصم يقول: إن علة الباء هو المجموع المركب من ثلاثة أجزاء الإضافة إلى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة، فلا يرد غلام هذا ولا غلامه ولا غلامك ولا غلاماي كذا في غاية التحقيق. (قوله: إلا بشرط سيذكر) خلاصته: أن ظهور الإضافة يرجح جانب الاسمية لاختصاصها بالأسماء، وإنما يوجب البناء إذا كانت الإضافة ولم يبدل من المضاف إليه شيء كالإضافة إلى الجمل؛ إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادرها فكان المضاف إليه محذوفاً فأشبه الحروف في الاحتياج إلى اعتبار ضميمة، ولما أبدل في كل وبعض التنوين من المضاف إليه لم يبنيا؛ إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله وهو ههنا مضاف على الياء؛ إذ المقصود بالنسبة الغلام المضاف إلى المتكلم لا مطلق الغلام، ثم نسبه إلى المتكلم. (قوله: تفريع على المقدمة الاستثنائية) فإن كلمة لما كانت لوقوع أمر لوقوع أمر آخر كانت دالة على المقدمتين الشرطية وهو تعليق وقوع أمر آخر والاستثنائية؛ أعني: استثناء المقدم فكأنه قيل: إن اشتغل ما قبل الياء بالكسرة قبل دخول العامل امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى لكنه اشتغل في غلامي بالكسرة قبل دخول العامل فامتنع أن يدخل عليه حركة أخرى فيكون إعرابه تقديرياً مطلقاً وإذا كان ما قبله مشغولاً بالكسرة قبل العامل فما ذهب إليه البعض غير مرضى لامتناع أن يكون المتقدم عين المتأخر، فالتفريع المذكور لكونه مبنياً على امتناع أن يكون المتقدم عين المتأخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة لا على الملازمة بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة أخرى كما لا يخفى. (قوله: وتوضيحه) أي: توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية. (قوله: إن قلت: لم لا يجوز الخ) يعني: أن ما ذكرتم إنما يدل على امتناع أن يكون كسرة الملائمة كسرة الإعراب وهذا لا يدل على امتناع كون الإعراب لفظياً حالة الجر لجواز زوال كسرة الملائمة بعروض الثانية بعد دخول العامل. (قوله: لا وجه لزوالها) يعني: أن سببها وهو الياء باق فالقول بالزوال قول: بلا دليل فلا يعتبر. (قوله: مع أن الأصل الخ) يعني: مع أنه لا دليل عليه خلاف الأصل. (قوله: وإن العناية الخ) أي: مع أن العناية بكسرة الملائمة أكثر من كسرة الإعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة؛ لأن الياء لشدة اتصالها صارت كالجزء مما قبلها بخلاف كسرة الإعراب فإنها عارضة لأجل العامل. (قوله: خصوصاً إذا لم يفت الخ) بخلاف ما إذا قيل بزوال كسرة الملائمة فإنه يفوت رعاية جانب

امتنع أن يدخل عليه[١] حركة أخرى بعد دخوله، موافقة لها، أو مخالفة. فما ذه... من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظيّ، غير مرضي[٢]، «مُطْلَقاً»[٣]، أي: في الا... الثلاث يعني: كون الإعراب تقديرياً هذين النوعين من الاسم المعرب، إنما هو في جميع الأحوال[٤] غير مختص[٥] ببعضها[٦]. «أَوِ اسْتُثْقِلَ»[٧] عطف على قوله :(تَعَذَّرَ)، أي: تقدير الإعراب فيما تعذر أو في الاسم[٨] الذي استثقل ظهور الإعراب في لفظه[٩]، وذلك[١٠] إذا كان محل الإعراب[١١] قابلاً للحركة الإعرابية، ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلاً على اللسان، كما[١٢] في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة

(١) أي: على ما قبل الياء المشتغل - أي العامل - بالكسرة اللازمة. (٢) أي: غير مقبول. (٣) حال من مضاء غلامي. (٤) أي: الرفع والنصب والجر. (٥) أي: خبر المبتدأ. (٦) أي: الأفعال. (٧) السين للعهد يعني يعد أهل اللسان ثقيلاً على اللسان. (٨) المعرب. (٩) أي: اسم المعرب. (١٠) أي: تقدير الإعراب للاستثقال واقع. (١١) وهو الحرف الأخير حقيقة أو حكماً. (١٢) كالاستثقال.

وقوله: للمناسبة؛ أي: للمجانسة بين الياء والكسرة. **(قوله: امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى)** للزوم تحريك حرف واحد في حالة واحدة بحركتين مختلفتين وهو محال، وكسرة البناء مغايرة لكسرة الإعراب، وتفصيل البحث ما قيل: إن كسرة آخر غلامي واجبة للمناسبة للياء المضاف هو إليها ولمضادتها كسرة الإعراب والفتحة والضمة، أما مضادتها الفتحة والضمة فظاهرة؛ لامتناع تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين، وأما مضادتها لكسرة الإعراب فكذلك؛ أي: ظاهرة لامتناع تحريك حرف واحد بحركتين متماثلتين، لا يقال هذه الكسرة للإعراب، ولا يحتاج إلى كسرة أخرى للتناسب اكتفاء بها عنها؛ لأنا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب مع العامل المقتضى للإعراب. **(قوله: غير مرضي)**؛ لأن كسرة الجر هي التي يحدثها عامله، وقد عرفت أن كسرة الملائمة سابقة على العامل، وقد ذهب بعض إلى أن مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني؛ لتوسط آخره بالامتزاج، والإعراب والبناء من صفات الآخر، والجواب: أن مثل هذا الامتزاج لا يخرج الآخر عن كونه آخراً، ألا ترى إلى امتزاج نحو: بعلبك، فإنه مع كونه أشد من هذا الامتزاج لا يخرج آخره عن كونه آخراً حتى ذهب كثير إلى إعراب الجزء الأول منه. **(قوله: مطلقاً؛ أي: في الأحوال الخ)** حال من مدخول الكاف، والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو يقدر، وتفسير الشارح لا ينافي الحالية؛ لأنه بيان لحاصل المعنى على أن الحال في معنى الظرف، ألا ترى أن معنى راكباً في قولك: جاءني زيد راكباً وقت ركوبه أو في حال ركوبه، وقوله: في هذين النوعين إشارة إلى أن قوله: مطلقاً قيد لعصا وغلامي معاً، وإن كانت فائدة التعميم مختصة بغلامي؛ إذ فائدته رد من قال: إن مثل غلامي معرب لفظاً في حال الجر. **(قال المصنف: أو استثقل)** أي: فيما استثقل يعني: في اسم منقوص عد ثقيلاً عند المعرب الفصيح إعرابه لفظاً، ولو قال: أو تعسر، لكان أنسب فاعرفه. وقوله: في لفظه، إشارة إلى حذف العائد إلى الموصول كما في جانب المعطوف عليه. **(قوله: وذلك إذا كان الخ)** أي: تقدير الإعراب للاستثقال إذا كان محل الإعراب قابلاً للحركة: أي: أو كان الإعراب بالحروف،

مُطْلَقاً[١] أَوْ[٢] اسْتُثْقِلَ

(١) أي: في الأحوال الثلاث.
(٢) عطف علي قوله تعذر.

على أثر، وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على أثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحاً على أثر، ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع؛ لأن حمل علامتيهما على الإعراب مسند إلى العامل، وهو مؤثر اصطلاحاً وحملهما على معنى التثنية والجمع مسند إلى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي. **(قوله: أي: في حالتي الرفع والجر)** يعني: أن قوله: رفعاً وجراً ظرف للاستثقال المقدر، والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته

الياء بالكلية. **(قوله: إن قلت: لم لا يجوز)** يعني: ما ذكر مما لا يدل على أنها حركة الإعراب لم لا يجوز أن يجعل كسرة ما قبل الياء قبل دخول العامل لمجرد الملائمة للياء وبعد دخول العامل للملائمة وحركة الإعراب أيضاً كما جعل الألف والواو والياء في المثنى والجمع لمجرد الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل حروف الإعراب أيضاً. **(قوله: وكما يستحيل توارد الخ)** لاشتراك العلة بينهما وهو لزوم الاحتياج والاستغناء بالنسبة إلى شيء في زمان واحد من جهة واحدة لكفاية كل واحد منهما في وجود الأثر الحقيقي أو الاصطلاحي. **(قوله: ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه)** فإن الياء والعامل كل واحد مؤثر مستقل في الكسرة اصطلاحاً وإن كان المؤثر حقيقة تلفظ المتكلم دون صورتي التثنية والجمع؛ لأن المؤثر في كون علامتهما إعرابا العامل وهو مؤثر اصطلاحي، والمؤثر في كون علامتهما للتثنية والجمع قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي واجتماع المؤثرين المختلفين جائز؛ لأنه في الحقيقة يفيد أحدهما للأثر جوداً اعتبارياً اصطلاحياً والآخر وجوداً حقيقياً مثلاً قصد المتكلم أفاد وجود نفس العلامات للدلالة على معنى التثنية والجمع، وإلحاقها بالمفرد والعامل أفاد كونها دالة على الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ إذ به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب مسنداً إلى قصد المتكلم قصد إيرادها على المعنى المذكور.

ما قبلها، سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين «كـ (قَاضٍ») أو غير محذوفة كـ (القَاضِي)[1] «رَفْعاً وَجرّاً» أي: في حالتي (الرَّفع وَالجَرِّ) لا[2] في حالة (النَّصْبِ)[3]، لاستثقال الضمة والكسرة على الياء[4] دون الفتحة. «وَنَحْو: مُسْلِمِيَّ»[5] عطف على قوله كـ[6] (قَاضٍ)، يعني: تقدير الإعراب للاستثقال، قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحروف نحو: (مُسْلِمِيَّ) بخلاف تقدير الإعراب للتعذر، فإنه[7] مختص بالإعراب بالحركة[8]. «رَفْعاً» يعني تقدير الإعراب في نحو: (مُسْلِمِيَّ)

(١) والجواري والدواعي. (٢) يكون الإعراب فيه تقديراً. (٣) لقوله تعالى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾. (٤) المكسورة. (٥) أصله مسلموي فأبدلت الواو ياء وأدغمت كما في مرمى - هنده -. (٦) مع الكاف. يعني على الجار والمجرور لا على المجرور وحده لو عطف على المجرور لكان نحو مستدركاً في الظاهر. (٧) أي: تقدير الإعراب للتعذر. (٨) ولا يوجد في الإعراب بالحروف.

كَقَاضٍ[1] رَفْعاً[2] وَجَرّاً[3] وَنُحْو: مُسْلِمِيَّ رَفْعاً

(١) أي: هو كائن من جهة رفعه وجره دون نصبه.
(٢) أي: في حالتي الرفع والجر نحو: جاءني قاض والقاضي، ومررت بقاضٍ.
(٣) وهو عطف على كقاض ليكون كلمه نحو مرفوعاً ويجوز عطفه بدخول الكاف ليكون مجروراً وإشارة إلى كثرة الأمثلة. ع. ب.

ومجروريته أو وقت رفع العامل وجره له، ولك أن تجعل مصدراً؛ أي: استثقال رفع وجر، أو حالاً مما أضيف إليه الاستثقال المقدر؛ أي: حال كونه مرفوعاً ومجروراً إلى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرنا في قوله: مطلقاً. **(قوله: لاستثقال الضمة والكسرة على الياء)** المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضي: وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبلها لم تستثقل الحركتان كظبي وكرسي. **(قوله: ونحو: مسلمي عطف على قوله: كقاض)** مرفوعاً أو منصوباً لا على قوله: قاض؛ إذ لو قصد حينئذ بلفظ؛ نحو: تمثيل تقدير الإعراب كان مستدركاً لإفادة الكاف إياه، ولو قصد به كون اللفظ جمعاً سالماً بالواو والنون مضافاً إلى ياء المتكلم لم يحتج أيضاً إلى ذكره؛ إذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات، بل

(قوله: وقت مرفوعيته ومجروريته) على أن يكون رفعاً وجراً مصدر المجهول. **(قوله: أو وقت رفع العامل الخ)** على تقدير كون رفعاً وجراً مصدر المعلوم. **(قوله: ولك أن تجعله مصدراً)** أي: مفعولاً مطلقاً للاستثقال المقدر؛ أي: كاستثقال قاض استثقال رفع أو جر. **(قوله: أو حالاً مما أضيف الخ)** أعني: قاضي لكونه فاعلاً للاستثقال المصدر. **(قوله: إلى غير ذلك من الاحتمالات)** أحدها: أن يكون حالاً من مدخول الكاف والعامل فيه معنى التمثيل أو التقدير أو الاستثقال المفهوم مما تقدم؛ وذلك على كون الكاف خبر مبتدأ محذوف، وثانيها: أن يكون حالاً من قوله: كقاض وذلك على تقدير أن يكون الكاف اسمية بدلاً أو بياناً لما في قوله: فيما استثقل والعامل فيه عامل الظرف المستقر، وثالثها: أن يكون ظرفاً لذلك العامل، وقوله: مرفوعاً أو منصوباً يحتمل أن يكون المعنى حال كون كقاض مرفوعاً بأن يكون خبر المبتدأ محذوفاً أو منصوباً بأن يكون صفة لمصدر محذوف وأن يكون المعنى حال كون نحو: مرفوعاً أو منصوباً على وفق المعطوف عليه، فإن قلت: فما فائدة زيادة لفظ؛ نحو: وترك العطف على قاض بدونه كما في قوله: كعصا وغلامي مطلقاً مع أنه أخصر، قلت: فائدته ما أشار إليه

واجتمع حرف الإعراب مع حرف آخر يوجب الثقل، وإنما قلنا ذلك؛ ليصح التمثيل بنحو: مسلمي، وعطفه على كقاض. وقوله: في آخره ياء مكسور الخ؛ أي: ولم يكن مضافاً إلى الياء؛ إذ نحو: قاضي من قسم المتعذر لا المستثقل. **(قوله: محذوفة بالتقاء الساكنين)** وإنما حذفت الياء دون التنوين؛ لأن الكسرة قبلها تدل عليها والتنوين لا دليل على حذفه؛ ولأن التنوين يدل على معنى وهو الصرف، وحذفه مخلّ بخلاف الياء؛ لأنه جزء مما يدل على معنى. **(قوله: رفعاً وجراً)** وقد يحرك للجر عند الضرورة كما في قوله:

مَا إنْ رَأَيْتُ فِي مدتي وَلا أرَى
كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ

قيل: وثبت في الرفع أيضاً التحريك كقوله:

وعرقُ فرزدق شرُّ العروقِ
خبيثُ الثَّرَى كابيُ الأزندِ

(امتحان الأذكياء).

(قوله: أي: في حالتي الرفع) والجر إشارة إلى أن قوله: رفعاً وجراً ظرف للاستثقال لا حال كما جوزه الهندي. وقوله: لا في حالة النصب؛ أي: لا يستثقل فيها حتى يقدر؛ لأن الفتحة أخف الحركات إلا لضرورة الشعر كما في قوله:

يَا بَارِيَ القَوْسِ أَعْطِ القَوسَ بَارِيهَا

بسكون الياء. **(قال المصنف: ونحو: مسلمي)** أراد به جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم، وعن البعض أن جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن كان إعرابه تقديرياً مطلقاً؛ نحو: جاءني صالحوا القوم الخ، وكذا المثنى في حالة الرفع فقط، ولم يلتفت إليه المصنف؛ لأنه أمر عارض بواسطة[1] كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم، فإنه بمنزلة اللازم لعدم الاستقلال، ولك أن تقول: أشار المصنف إلى هذه الأمثلة بإقحام لفظة النحو فلا تَرْكَ في الحقيقة والعاقل يكفيه الإشارة. وقوله: عطف على قوله: كقاض؛ أي: مرفوع معطوف على الجار والمجرور لا على المجرور وحده وإلا فيكون التقدير: وكنحو مسلمي، وهذا مستدرك في الظاهر يعني: يكون من قبيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. **(قوله: يعني:**

(١) أي: بواسطة الإضافة إلى كلمة مستقلة في التلفظ.

إنما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر، نحو: (جَاءَنِي مُسْلِمِيَّ)، فإن أصله (مُسْلِمُونَ) بسقوط النون[1] بالإضافة، فاجتمع الواو والياء، والسابق[2] منهما

(١) أي: نون الجمع. (٢) هو الواو.

تقدير الإعراب للاستثقال الخ) يريد أن المصنف أراد التنبيه على أن تقدير الإعراب للاستثقال، نوعان بخلاف تقديره للتعذر، فإنه نوع واحد، وفي الجزائرية مقصود الشارح من هذا الكلام أن غرض المصنف من تعداد الأمثلة أن تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحروف لا استيفاء جميع صور التقديري، حتى يرد عليه أنه ترك بعض الأمثلة كمثال التقديري في الأحوال الثلاث كما في الأسماء الستة، ورأيت بخط بعض الأفاضل: أن مجموع ما قدر فيه الإعراب هو المضاف إلى ياء المتكلم، والمقصور، والمدغم، والمحكي، والمنقوص رفعاً وجراً، والموقوف عليه، والمتحرك بحركة الاتباع؛ نحو: الحمد لله، وبحركة النقل؛ نحو: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾، ومحذوف الحركة؛ نحو: أعط القوس باريها وبارئكم، وتابع المبني على اللفظ والجر الجواري، انتهى. وأما السكون: فيقدر في ثلاثة؛ أحدها: ما كسر لالتقاء الساكنين؛ نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾، الثاني: المهموز إذا أبدل ليناً محضاً على لغة ضعيفة، الثالث: في مثل: لم يلده أبوان، من همع الهوامع للسيوطي شرح جمع الجوامع، وفيه أيضاً: أنه اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال؛ أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه خرج قوله تعالى: ﴿وبعولتْهن أحقُّ بردهن﴾ بسكون التاء، ورسلنا بسكون اللام: ﴿فتوبوا إلى بارئْكم﴾ بسكون الهمزة، وقول الشاعر:

وقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

الثاني: المنع مطلقاً في الشعر وغيره، وعليه المبرد، وقال الرواية في البيت: وقد بدا، ذاك، الثالث: الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور فليحفظ. (قوله: مختص بالإعراب بالحركة) فلهذا قال فيه كعصا وغلامي بالعطف على المجرور (فوائد). (قوله: إنما هو في حالة الرفع فقط) يعني: أن إعرابه بالواو يكون تقديرياً في الرفع؛ لأن الياء تدل على الجمعية دون الرفع (حلبي)؛ وذلك لأن الدلالة على الرفع من خصوصية الواو، وقد زالت فيندفع ما يقال[1]: إن الياء الأولى في مسلمي عوض عن الواو، وكل ما كان عوضاً كان مذكوراً لفظاً لا تقديراً. وقوله: دون النصب والجر؛ أي: فإنهما على حالهما، تقول: رأيت مسلمي، ومررت بمسلمي، بالياء فيهما، فيكون الإعراب تقديرياً في الرفع، ولفظياً في النصب والجر، وهذا عند بعضهم، وأما عند الأكثرين فيكون مبنياً في الأحوال الثلاث؛ لإضافته إلى المبني وهو ياء المتكلم. (قوله: فانقلبت الواو ياء) أي: إلى الياء؛ لاستثقالهم اجتماعهما مع سكون السابق منهما، والمراد أنه قلبت أثقلهما إلى أخفهما؛ إذ الغرض من الإعلال

(١) أي: ما قال الفاضل الجاربردي في كتابه المغني.

يراد المذكورات وإضرابها ولذا لم يجمع بين الكاف ونحوها. (**قوله: فإن أصله مسلموي**) قال الفاضل الهندي: إن تلفظ الإعراب في مسلميّ بعد الإعلال متعذر، وقبله مستثقل كما في عصا، لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد الإعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال؛ لأن إعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فإن إعرابه بالحركة وثقله

الشارح رحمه الله بقوله: يعني تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون بالحركة الخ، وهو أنه نبه بعدم إدخالهما تحت حرف واحد على كونهما نوعين متباينين واشتركا في مجرد الاستثقال بخلاف عصا وغلامي؛ فإنهما مندرجان تحت نوع واحد، فلذا جعلهما مدخول حرف واحد. (**قوله: لم يحتج أيضاً إلى ذكره**) كما لم يحتج إلى ذكره على التقدير الأول إلا أنه غير مستدرك حينئذ لكونه تصريحاً لما علم من ذكر التمثيلات بخلاف الأول. (**قوله: ونحوها**) أي: نحو: الكاف وهو ما يفيد معناها من لفظ مثل ونحو وشبه ونظير. (**قوله: قال الفاضل الهندي الخ**) حاصله بيان الفرق بين عصا ومسلمي في جعل إعراب أحدهما متعذراً وإعراب الآخر مستثقلاً. (**قوله: متعذر**) لامتناع التلفظ بالواو بعد انقلابه ياء. (**قوله: وقبله**) أي: الإعلال مستثقل؛ لأن الواو موجود إلا أنه بسبب اجتماعه مع الياء صار التلفظ به ثقيلاً. (**قوله: كما في عصا**) فإنه بعد الإعلال متعذر لامتناع الألف عن قبول الحركة، وقبل الإعلال مستثقل؛ لأن الواو موجود إلا أن التلفظ بالحركة ثقيل. (**قوله: لكن المؤثر في التقدير الخ**) فالمعتبر في عصا حاله بعد الإعلال وفي مسلمي حاله قبل الإعلال. (**قوله: لأن إعرابه بالواو**) أي: لأن إعراب مسلمي بالواو، وثقل ذلك الإعراب لاجتماعه مع ياء المتكلم يوجب قلب الواو ياء وهو تقدير للواو، فالاستثقال جلب موجباً لتقدير الواو بخلاف عصا فإن إعرابه بالحركة، وثقل الحركة على الواو لتحرك ما قبلها يوجب إبدال الواو بالألف، وذا ليس تقديراً للحركة، بل قدر الحركة بعد الإبدال لامتناع الألف عن الحركة حتى لو فرضنا قبول الألف الحركة جعلنا الإعراب لفظياً فيكون التعذر موجباً

ساكن[١] فانقلبت الواو ياء[٢]، وأدغمت[٣] الياء في الياء وكسر ما قبل الياء، فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب في حالة الرفع (تقديرياً)[٤] بخلاف حالتي النصب والجر فإن الإدغام لا يخرج الياء[٥] عن حقيقتها، فإن الياء المدغمة أيضاً[٦] ياء[٧]، وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرياً في الأحوال الثلاث[٨] في مثل: (جَاءَنِي أَبُو القَوْمِ) وَ: (رَأَيْتُ أَبَا القَوْمِ) و: (مَرَرْتُ بِأَبِي القَوْمِ)، فإنه لما سقط حروف[٩] الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين[١٠] لم يبق[١١] الإعراب (لَفْظاً)[١٢] بل صار (تَقْدِيْرِيّاً). «وَاللَّفْظِيُّ» أي: الإعراب المتلفظ[١٣] به. «فِيْمَا عَدَاهُ» يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الإعراب أو استثقل[١٤]. و[١٥]لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف[١٦] وكان غير المنصرف أقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس[١٧] الإعراب التقديري واللفظي عرّف[١٨] غير المنصرف واكتفى

(١) أي: مستعد للإدغام. (٢) طلباً للتخفيف لأن الياء أخف من الواو. (٣) لاجتماع الحرفين من جنس واحد. (٤) لكون العلامة فيه مقدرة. (٥) المدغمة. (٦) كالمدغم فيه. (٧) باقية على سكونها. (٨) كما في الأسماء الستة إذا أضيف إلى الاسم الذي في أوله همزة وصل. (٩) الواو والياء والألف. (١٠) أي: الحروف واللام في القوم لأن همزة الوصل تسقط في الدرج. م (١١) جواب لما. (١٢) لأن المعتبر هو اللفظ لا الكتابة. (١٣) يشير إلى أن المصدر. (١٤) بمعنى المفعول. (١٥) لما فرغ من بيان أنواع الإعراب ومحلها شرع في بيان صنف من الاسم - عود - (١٦) لأنه فرع المنصرف لاحتياجه إلى سببين أو سبب واحد قائم مقامهما. (١٧) الإضافة لامية. (١٨) مصنف.

وَاللَّفْظِيُّ فِيْمَا[١] عَدَاهُ[٢]

(١) أي: الإعراب المتلفظ به.
(٢) أي: في الاسم الذي عداها تعذر الإعراب فيه أو استثقل. ج.

يوجب إبدال الحرف لا الإسكان وتقدير الحركة. (**قوله: فصار الإعراب حالة الرفع تقديرياً**)؛ وذلك لامتناع أن يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلاً عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلاً من الفتحة؛ لأن الزائل بالإعلال في حكم الثابت، فلو جعل الياء بدلاً عنها لكان لكلمة واحدة إعرابان لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع؛ فإنها غير ثابتة تقديراً. (**قوله: فإن الياء المدغمة أيضاً ياء**) باقية على سكونها. (**قوله: وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرياً في الأحوال الثلاث**) أو بعضها فيما كان إعرابه بالحروف، ولا في مدة آخره ساكناً بعدها سواء كان مضافاً أو لا كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ على قراءة النصب، وانما لم يقل: ولا في آخره؛ لئلا ينتقض

للتقدير في عصا. (**قوله: لا الإسكان الخ**) أي: ليس ثقل إعراب عصا موجباً لإسكان الواو وتقدير الحركة حتى يكون إعرابه تقديرياً للاستثقال كما في قاض فإن استثقال الضمة والكسرة على الياء يوجب إسكانها وهو تقدير للحركتين، فالإعراب فيه تقديري للاستثقال، وبهذا تبين أنه لا اشتباه بين عصا وقاض؛ لأنه بعد الإعلال محل الإعراب في عصا وهو الواو غير باق، فإعرابه متعذر وفي قاض بعد الإعلال محل الإعراب، وهو الياء باق إلا أنه لضعفه بثقل تلفظه بالحركة. إنما الاشتباه بين عصا ومسلمي لبقاء الواو فيهما قبل الإعلال وعدم بقائه بعد الإعلال، فمن تعرض لبيان الفرق بين عصا وقاض لم يأت بشيء. (**قوله: فيما كان إعرابه بالحروف الخ**) متعلق يكون بعد تقييده بقوله: في الأحوال الثلاث أو بعضها؛ أي: يكون الإعراب بالحرف تقديرياً في اسم كان الخ سواء كان ذلك الاسم مفرداً أو مثنى أو مجموعاً؛ فإنه إذا لاقت مدة آخره ساكناً بعدها تسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين ودلالة حركة ما قبلها عليها فيصير الإعراب تقديرياً، إما في الأحوال الثلاث

والإدغام هو التخفيف في الكلام. (**قوله: فلم يبق علامة الرفع الخ**) فإن علامته الواو بخصوصها لا ما يبدل منها كما مر آنفاً. (**قوله: وقد يكون الإعراب**) بالحروف، وضابطه كل ما كان حرف الإعراب فيه مدةً ولاقى ساكناً بعدها. (**قال: واللفظي فيما عداه**) نحو: زيد ودلو وظبي وكرسي ورجال ومسلمات وأحمد ومساجد وقاض في النصب والأسماء الستة والمثنى (موشح). (**قوله: يعني: فيما عدا ما ذكر الخ**) جواب عما يقال: إن ما عدا اللفظي في موضعين، فالمناسب أن يقال: فيما عداهما، وحاصله: أن إفراد الضمير باعتبار ما ذكر للاختصار، وهذا شائع في كلامهم، وقال الجزائري: يريد توجيه إفراد الضمير مع تعدد مرجعه بأنه راجع إلى المذكور، وفي الفوائد: إنما احتيج إلى التوجيه؛ لأن الظاهر من كون القضية المنفصلة من قبيل مانعة الجمع فقط أن يقال: فيما عداهما كما في قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، وبهذا سقط ما قاله عصام. (**قوله: مما تعذر فيه الإعراب أو استثقل**) بيان لما ذكر؛ أي: ما ذكر من قسمي الإعراب المتعذر والمستثقل، لا ما ذكر من الأمثلة السابقة، حتى يرد أن الإعراب في بعض ما عدا الأمثلة المذكورة تقديري أيضاً كما تلوناه عليك (نعمة). (**قوله: ولما ذكر في تعريف المعرب**) أي: عند بيان مواضع الإعراب بالحركات والحروف، وهذا إشارة إلى بيان ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله، ونكتة ذكر غير المنصرف وترك ضده. (**قوله: أقل من المنصرف**) أي: أقل إفراداً منه؛ لأن شرائطه ومعانداته أكثر، وقد مر أنه كلما كان الشيء أكثر شروطاً كان أقل إفراداً. (**قوله: عرف غير المنصرف**) أي: وإن كان الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف، وهو يقتضي تقديمه على غير المنصرف، والمعرب بالحروف كالمثنى لا يوصف بالصرف ولا بعدمه، فإن سميت به ومنعته من الصرف لوجود المقتضى فذاك، وإلا كان منصرفاً. وقوله: واكتفى بتعريفه عن تعريف المنصرف؛ إذ الأشياء تنكشف بأضدادها. (**قوله: فقال: غير

القاعدة بمصطفوا القوم ولعله إنما لم يعده المصنف؛ لأنه بصدد بيان الإعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في حد ذاته لا باعتبار عارض، وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة إن قلت: فلم لم يعدّ في مع أن إعرابه ينبغي أن يكون بالواو تقديراً في حالة الرفع كما في مسلمي، ولما لم يعدّه من التقديري بطل قوله: واللفظي فيما عداه، أجيب عنه: بأنه جعله داخلاً في باب غلامي نظراً إلى إخوانه وإلى اللغة الأخرى فيه؛ وهي فمي وإن كانت قليلة، نعم بقي الإشكال في الأعلام التي تحكى في لغة الحجاز؛ نحو: من زيد ومن زيداً ومن زيد؛ فإنه معرب تعذر إعرابه وجوباً لاشتغال محله بحركات الحكاية، وكذا في المثنى المحكي إذا جوز الحكاية فيه. (**قوله: واكتفى بتعريفه**) إنما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف، فإذا علم غير المنصرف بأنه ما فيه علتان إلى آخره علم أن المنصرف ما لا يكون كذلك، ولهذا ومثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بأنه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين، وغير المنصرف بأنه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح، وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما أعرب بالحروف مثلاً عنهما. (**قوله: غير المنصرف**) المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة، وإنما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الإعراب؛ أعني: علامته وهي التنوين أو لاتصافه بزيادة تمكن، ولذا يقال له الأمكن ولما عري مقابله

كما في الأسماء الستة والجمع المذكر السالم أو في بعض الأحوال كما في المثنى والجر؛ فإنه يحرك بحركة موافقة له ولا يحذف لعدم الدلالة عليه فيكون الإعراب لفظياً. (**قوله: لئلا ينتقض الخ**)؛ فإنه معرب بالحرف ولا في آخره ساكناً بعده مع أن إعرابه لفظي، فإذا أريد لفظ المدة خرج عن القاعدة لعدم كون آخره مدة. (**قوله: ولعله إنما لم يعده المصنف رحمه الله**) أي: لم يعد المصنف رحمه الله هذا الموضع في مواضع الإعراب التقديري واللفظي مع أنه في صدد ضبط مواضع إعرابها ليعرف به من لم يتتبع كلام العرب إعراب الكلمات الواقعة في كلامهم، ويتلفظ بها على وفق محاوراتهم، ولذا أورد الأمثلة المتعددة المتعذر والمستثقل إشارة إلى كل نوع من أنواع الكلمات التي يكون الإعراب فيها تقديرياً، فمن قال: إنه ليس المقصود ههنا الحصر، بل مجرد التمثيل فلا ينافي وجود موضع آخر للإعراب التقديري، وإن الضمير في قوله: واللفظي فيما عداه راجع إلى ما الموصولة، ويجوز إفراد الضمير الراجع إلى الاسمين المعطوفين بكلمة أو أي اللفظي فيما عدا المتعذر والمستثقل لم يأت بشيء؛ لأنه حينئذ لا تنضبط مواضع الإعراب التقديري ما لم تنضبط مواضع المتعذر والمستثقل، فلو لم يكن المقصود من الأمثلة حصر المواضع يفوت غرض المصنف رحمه الله من هذا الكلام، ولذا أرجع الشارح رحمه الله ضمير فيما عداه إلى الأمثلة بتأويل المذكور، فتدبر والله الموفق. (**قوله: لا باعتبار عارض**) وفيما نحن فيه تقدير الإعراب إنما هو باعتبار عارض التقاء الساكنين. (**قوله: وكأن الياء في مثل غلامي الخ**) إشارة إلى دفع ما يرد من غلامي ومسلمي من أن تقدير الإعراب بواسطة عارض وهو ملاقاة ياء المتكلم، فلا يصح أنه بصدد بيان الإعراب التقديري للاسم في ذاته ووجه الدفع ظاهر. (**قوله: لشدة الامتزاج**) لكونه ضميراً متصلاً لا يتلفظ به استقلالاً بخلاف ما نحن فيه فإن كلاً منهما كلمة مستقلة. (**قوله: إن قلت: فلم لم يعد الخ**) أي: إذا كان الياء لشدة الامتزاج كالجزء من الكلمة فلم لم يعد المصنف رحمه الله في حالة الرفع في مواضع التقديري المستثقل فإن أصله فوي في قلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار الإعراب حال الرفع بعد انقلب تقديرياً كما في مسلمي بخلاف النصب والجر. (**قوله: بطل قوله الخ**)؛ لأن الضمير راجع إلى الأمثلة المذكورة بتأويل المذكور لما عرفت وفيّ داخل فيما عدا الأمثلة المذكورة؛ لأنه ليس مقصوراً ولا اسماً معرباً بالحركة مضافاً إلى ياء المتكلم ولا منقوصاً ولا جمعاً بالواو والنون مضافاً إلى ياء المتكلم. (**قوله: أجيب عنه بأنه جعله داخلاً في باب غلامي الخ**) يعني: أن فو حال الإضافة إلى ياء المتكلم معرب بالحركة التقديرية كما أن أخي وأبي وحمي كذلك، فهو داخل في باب غلامي، فكان أصل فوي نقل كسرة الواو إلى ما قبلها، ثم أدغمت ولما استثقل ما قبل الياء بالكسرة جعل إعرابه في الأحوال الثلاث تقديرياً، وليس إعرابه بالحرف حتى يكون حال الرفع تقديرياً وحالتي النصب والجر لفظياً. (**قوله: نعم بقي الإشكال الخ**) فإن مذهبهم في العلم أن يحكيه المستفهم كما نطق به فيقولون في استعلام من يقول: جاءني زيد ورأيت زيداً و مررت بزيد من زيد ومن زيداً ومن زيد، فهو معرب مقدر الإعراب لاشتغال محله بالحركات المحكية. (**قوله: إذا جوز الحكاية فيه**) ومنه قول من قال: دعيني من تمرتان فإن الإعراب فيه مقدر؛ لأن الألف المحكية مانعة من ظهور الياء لفظاً فحكمنا بأنها في التقدير. (**قوله: وذلك**) أي: العدول للانحصار ولمثل ما سبق ثابت. (**قوله: لاستلزامه**) أي: تعريف النحاة. (**قوله: فيما هو المقصود من التعريف**) أي: تعريف غير المنصرف مثلاً أن يعرفه من لم يتتبع لغة العرب فيجري عليه حكمه من عدم دخوله الجر والتنوين ليطابق كلامه كلامهم، فلو عرف غير المنصرف به لزم أن يعرف أولاً عدم دخول الجر والتنوين ليعرف أنه لا يدخله الجر والتنوين، فيلزم تقدم الشيء على نفسه. (**قوله: وعدم انحصار المعرب الخ**) عطف على قوله: توقف الشيء على نفسه؛ أي: لاستلزام تعريف النحاة عدم انحصار المعرب في المنصرف وغير المنصرف؛ لخروج ما أعرب بالحروف وهي الأسماء الستة، والمثنى وما ألحق به، والجمع المذكر السالم وما ألحق به عن القسمين، أما عن المنصرف؛ فلعدم كونه معرباً بالحركات الثلاث، وأما عن غير المنصرف، فلعدم تحركه بالفتح، وإنما قال: مثلاً؛ لأنه يخرج عن القسمين ما أعرب بالضمة والكسرة أيضاً. (**قوله: من الصرف وهو الفضل والزيادة**) كتب المحشي رحمه الله في الحاشية يقال: ما بين الدرهمين صرف؛ أي: فضل، وفي الحديث: «من طلب صرف الحديث» وهو تزيينه بالزيادة انتهى في النهاية في حديث إلى إدريس الخولاني من طلب صرف الحديث يبتغي به إقبال وجوه الناس إليه، أراد بصرف الحديث ما يتكلفه الإنسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة، وإنما كره ذلك لما يدخل فيه من الزيادة والتصنع ولما يخالطه من الكذب، وقيل من الصريف وهو الصوت؛ لأن في آخره التنوين وهو صوت، وقيل من الانصراف في جهات الحركات، وقيل من الصريف والصريف هو اللبن الخالص؛ لأنه خلص عن شبه الفعل، وقيل من الانصراف وهو الرجوع؛ لأنه انصرف عن شبه الفعل كذا في شرح التسهيل. (**قوله: أعني: علامته**) أي: علامة المنصرف وهي تنوين التمكن. (**قوله: ولذا يقال له الأمكن**) لزيادة تمكنه وقوته في الاسمية حيث لم يشبه الفعل ولم يمنع

بتعريفه[1] فقال: «غَيْرُ المُنْصَرِفِ[2]» «مَا» أي: اسم معرب[3] «فِيْهِ عِلَّتَانِ[4]» تؤثّران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه[5] أثراً سيجيء ذكره[6]. «مِنْ[7]» علل «تِسْعٍ أَوْ» علّة «وَاحِدَةٍ مِنْهَا» أي: من تلك التسع «تَقُومُ[8]» هذه العلة الواحدة «مَقَامَهُمَا» أي: مقام هاتين العلتين بأن تؤثر[9] وحدها تأثيرهما. «وَهِيَ» أي: العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين ومن[10] الأمور التسعة، لا[11] كل واحد منها حتى يقال[12] لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور، وذلك المجموع:

(١) غير المنصرف. (٢) علم كعبد الله. (٣) قيد الاسم بالمعرب احترازاً عن المبنى. (٤) فاعل ظرفه وخبر شرط. (٥) في الاسم المعرب. (٦) أثر. (٧) بيان لقوله: علتان فتكون صفة. (٨) صفة بعد صفة للواحدة أو حال. (٩) متعلق بتقوم. (١٠) فيه إشارة إلى أن الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط. (١١) يعني انقسام الكلي إلى الأجزاء. (١٢) فيه رد على الهندي حيث قال: وهي راجعة إلى العلة لا إلى العلل لأن كل واحدة منها علة لا علل.

غَيْرُ المُنْصَرِفِ مَا فِيْهِ[1] عِلَّتَانِ مِنْ تِسْعٍ أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا[2] تَقُومُ مَقَامَهُمَا[3] وَهِيَ:[4]

(١) أي: اسم معرب بجعل ما موصوفة لكونه خبراً والخبر يكون نكرة.
(٢) أي: من تلك العلل التسع.
(٣) أي: مقام هاتين العلتين بأن تؤثر وحدها تأثيرهما .ج.
(٤) أي: العلل التسع وكلمة هي مبتدأ ومجموع ما في هذين البيتين خبره. قال قدس سره:
أوله: موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
أي: فما للصرف نزول.

عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف. (قوله: ما أي اسم معرب) جعل ما موصوفة لا موصولة؛ لأن حق الخبر أن يكون نكرة؛ ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ؛ لأن غيراً لا يكتسب التعريف من المضاف إليه، وفيه أن المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة، وله أن يقول: إنه بهذا المعنى أيضاً نكرة؛ لأن الظاهر أنه اسم جنس لا علم جنس؛ لأنه علم ضروري ولا ضرورة هنا، والقول بأنه خبر قدم يخالف الأسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعاً، والقاعدة المحفوظة أيضاً من أن سبق العِلْم بشيء يستدعي جعله موضوعاً، وقد سبق العلم بغير المنصرف. (قال: فيه علتان) فاعل الظرف أو مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض

منه خواصه من الجر والتنوين. (**قوله: لأن غير لا يكتسب الخ**) قد يقال: إذا كان للمضاف إليه ضد واحد كما في عليك بالحركة غير السكون يتعرف بالإضافة وههنا كذلك، وفيه أنه ليس للمنصرف ضد واحد مشتهر بمغايرته للمنصرف حتى يتعرف غير بالإضافة إليه. (**قوله: وهو مفهوم محصل**) أي: معين لا إبهام فيه؛ إذ لم يلاحظ فيه معنى الغيرية حتى يكون مبهماً بإبهام الغير. (**قوله: لأنه اسم جنس**) واسم الجنس لصدقه على كثيرين في حكم النكرة، وفيه أنه إنما يكون في حكم النكرة إذا أريد فرد ما من أفراده، وأما إذا أريد به المفهوم في ضمن أي فرد كان فلا. (**قوله: لا علم جنس**)؛ وذلك بأن يقدر أنه موضوع لذلك المفهوم من حيث معلوميته للسامع. (**قوله: لأنه**) أي: علم الجنس علم ضروري حيث وجدوا بعض الألفاظ الدالة على المعنى الكلي مما يجري عليه أحكام المعارف، ولا تعريف فيها قدروا أنه علم لذلك المفهوم الكلي. (**قوله: والقول بأنه خبر**) أي: القول بأن غير المنصرف خبر لما الموصولة مقدم عليه. (**قوله: عارض غير طبيعي**) احترز بغير الطبيعي عن العارض الطبيعي كالصحة للإنسان،

المنصرف، قيل: الإضافة لامية والتقدير مغاير للمنصرف)، ثم إنه مأخوذ من الصرف بمعنى: اللبن الخالص الحار، والمنصرف خلص عن شبه الفعل والحرف، أو مأخوذ من الصريف، وهو الصوت؛ لأن في آخره تنويناً، وهو غنة في الخيشوم، وقيل: من الانصراف بمعنى الرجوع، وبهذا البيان يعلم حال غير المنصرف. (**قوله: ما، أي: اسم معرب**) أي: بالحركة لما عرفت آنفاً أن المعرب بالحروف لا يوصف بشيء من الصرف وعدمه، وهذا القيد يخرج المبنيات التي فيها علتان من تسع، وفي تفسيره إشارة إلى أن ما موصوفة؛ لأن حق الخبر أن يكون نكرة على أن في جعله موصولاً لزوم تعريف الخبر مع تنكير المبتدأ، وهو لا يجوز لما تقرر أن كلمة غير لا تتعرف وإن أضيفت إلى المعرفة؛ لتوغلها في الإبهام، ولكنها تقبل تخصيصاً فيجوز كونها مبتدأ تدبر. (**قوله: واستجماع شرائطهما الخ**) احتراز عن مثل ضاربة، فإنه يوجد فيه التأنيث والوصف، لكنه لم يستجمع شرائطهما؛ إذ لم يوجد شرط التأنيث، فلم يؤثر في منع الصرف، ولا يرد أيضاً؛ نحو: هند، بأن فيه علتين. (**قوله: من علل تسع جمع علة**) وهي ماله تأثير أولاً، والسبب: ما يتوصل به إلى المقصود، وفي اللاري: تسمية كل واحدة منها علة مجاز من قبيل إطلاق اسم الكل على جزء فافهم، وقيل: تنوين تسع للعوض ويرده تقدير الشارح الموصوف وتمامه في الحواشي. (**قوله: مجموع ما في هذين البيتين**) يعني: أنه من قبيل انقسام الكل إلى الأجزاء كما مر نظيره في قوله: وأنواعه رفع الخ، كما أشار إليه الشارح هناك بتقدير قوله: ثلاثة، ولكن صرح هنا قصداً للرد على الهندي حيث قال: إن ضمير هي راجع إلى العلة في ضمن العلل بناء على أن كل واحدة علة لا علل، فإن ما صنعه الهندي غير مناسب للسياق والسباق، وتوضيح ذلك: أن الضمير راجع إلى التسع إلا أن العطف مقدم على الحكم، فكأنه عطف أولاً بعضها على بعض، ثم حكم على المجموع بأنه خبر المبتدأ فتقدير لفظ مجموع لذلك؛ أي: لكون الخبر مجموع ما في البيتين لا أن الخبر مقدر كما وهم. وقوله: حتى يقال، القائل هو الهندي كما عرفته. (**قوله: وذلك المجموع عدل الخ**) نقل عنه أول البيتين:

غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية، وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب، بل بمعنى ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله أمراً يناسبه؛ وذلك الأمر المناسب يسمى الحكم فعلى هذا يكون إطلاق العلة على كل واحد واحد مجازاً، لكن صريح كلام المصنف في الإيضاح يدل على أن إطلاق السبب على كل من التسع حقيقة، وبنى ذلك على أن صاحب المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال: ما فيه سببان، ولم يقل: ما فيه سبب، ولا يخفى أن هذا الوجه جار في العلتين أيضاً فيكون إطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده. (قوله: واستجماع شرائطهما) إنما قال ذلك؛ لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما، وبما دخله اللام أو أضيف كالأحمر وأحمركم في أنه منصرف مع صدق التعريف عليه، وإنما يندفع النقض به؛ لأن من شرائط تأثير العلتين انتفاء ما يعارضهما، وقد وجد المعارض فيما ذكر أما في الأولين فلأن سكون الوسط يعارض أحد السببين، وأما في الآخرين فلأن دخول اللام أو الإضافة يعارض السببين، أو أحدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم، إن قلت: يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب لصدق التعريف عليه مع أنه منصرف عنده لقوله: ويجوز صرفه، وبمسلمات أيضاً علماً لمؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه أجيب عن الأول بما سيجيء في تحقيق قوله: ويجوز صرفه، وعن الثاني بأن يمنع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قال العلامة من أن هذه التاء ليست متمحضة للتأنيث؛ لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء؛ لأن التاء الظاهرة مانعة عن تقدير أخرى، أو أن يقول: إن تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر أو أن يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب إليه بعضهم. (قال: من تسع) مبينة بقوله: وهي عدل إلى آخره فلا حاجة إذن إلى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه الحصر فيها استقرائي. (قوله: من علل تسع) أو من تسع علل والأول أوفق بقوله: أو واحدة منها وبما في أول البيت؛ أعني قوله: موانع الصرف تسع. (قوله: أي: العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين) وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك: البيت سقف وجدران، قال قدس سره في الحاشية أوله:

مَوانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّما اجْتَمَعَتْ ثنتان منها فما للصَّرْفِ تَصْوِيبُ

وبقوله: يستدعي حالة عما لا يستدعي حالة أصلاً كصفره الوجل وعما يستدعي حالة طبيعية كالكيفية الحادثة من دواء حفظ الصحة. (قوله: ليست بمعنى الموجب)؛ لأن الموجب لتغيير آخر الكلمة ليس إلا تلفظ المتكلم. (قوله: بل بمعنى ما ينبغي الخ) لم يقل ما يختار المتكلم؛ لأن المتكلم قد يترك الحكم عند حصول العلة لعارض كالصرف للضرورة والتناسب.

(قوله: فعلى هذا يكون الخ)؛ لأن كل واحد منهما ليس مما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله الحكم؛ أعني: عدم دخول الكسرة والتنوين، بل عند حصولهما، فلذا قال الشارح رحمه الله: تؤثران باجتماعهما. (قوله: لكن صريح كلام المصنف رحمه الله) فالمراد بالسبب والعلة حينئذ ما له مدخل في اختيار الحكم. (قوله: وبنى ذلك) أي: كون ذلك الإطلاق على كل واحد حقيقة ثنى السبب، فيكون كل واحد منهما سبباً، والأصل في الإطلاق الحقيقة. (قوله: ولا يخفى أن هذا الوجه) الذي ذكره في السبب جار في العلة وهو أنه ثنى العلة. (قوله: لزيادة الاختصاص لهما) أي: اللام والإضافة بالاسم فبدخول أحدهما قوي جانب الاسمية، وضعف جانب الفعل بالفرعيتين. (قوله: إن قلت: يبقى النقض الخ) بقاء النقض بما ذكر مبني على أن المراد بالشرائط في قوله: باستجماع شرائطهما الشرائط المذكورة في بيان العلل، وإلا فيمكن أن يقال: لا نسلم تحقق العلتين المستجمعتين للشرائط فيما صرف للضرورة والتناسب؛ لأن من جملتهما انتفاء الضرورة والتناسب. (قوله: لصدق التعريف عليه) لوجود العلتين فيه العلمية والتأنيث مع شرائطهما. (قوله: بما سيجيء في تحقيق قوله الخ) من أن المراد بصرفه جعله في حكم المنصرف أو المعنى اللغوي أو الضمير راجع إلى الحكم أو يطلق الصرف عليه بناء على تعريف القدماء لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين. (قوله: وعن الثاني بأن يمنع) أي: المصنف رحمه الله وجود السببين بشرائطهما في مسلمات؛ لأن التأنيث المؤثر في منع الصرف، إما التأنيث اللفظي أو التقديري لا يوجد شيء منهما في مسلمات، أما اللفظي؛ فلأن التاء لدلالتها على الجمعية ليست خالصة للتأنيث، وأما التقديري؛ فلأن وجود التاء فيه يمنع من تقدير تاء أخرى فهو كتاء بنت وأخت حال كونهما علمين؛ فإنهما منصرفان؛ لأن التاء لكونها عوضاً عن الواو ليست للتأنيث ولوجودها في اللفظ يمنع تقدير أخرى، وحاصل الجواب: منع صدق التعريف عليه وتسليم أنه منصرف وهو اختيار الزمخشري. (قوله: أو يقول) عطف على أن يمنع الخ؛ أي: بأن يقول المصنف رحمه الله: سلمنا صدق التعريف عليه، لكن لا نسلم أنه غير منصرف، وقولكم: لدخول الكسر والتنوين عليه، قلنا: التنوين الذي في مسلمات تنوين المقابلة بنون جمع المذكر السالم والكسرة التي فيه غير مختصة بحال الجر، بل تكون في حال النصب أيضاً، وهما غير ممنوعين من غير المنصرف، إنما الممنوع منه تنوين التمكن والكسرة المختصة بحال الجر، وإنما قلنا: إن الكسرة الغير المختصة غير ممنوعة منه؛ لأنه لو منعت الكسرة الغير المختصة منه لكان إعرابه بالفتحة حال النصب والجر، فيكون الجر فيه تابعاً للنصب، وقد كان في الأصل؛ أعني: الجمع المذكر السالم النصب تابعاً للجر، فيلزم مخالفة الفرع الأصل. (قوله: أو أن يحذف الخ) عطف على أن يمنع؛ أي: أجيب بأن يحذف المصنف رحمه الله الكسر والتنوين ومن مسلمات، ويقول: لا نسلم دخول الكسرة والتنوين عليه حال العلمية كما ذهب إليه البعض، واستشهد بما وقع في بعض الأشعار بدون الكسر والتنوين. (قوله: حتى يلزم الخ) غاية للمنفي لا للمنتفي. (قوله: والحصر استقرائي) يعني: تتبعنا الأسماء الغير المنصرفة فلم نجد فيها غير العلل المتسع المذكورة. (قوله: أو من تسع علل) على حذف الصفة على ما قال الرضي: اعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في أي درجة كان صفة؛ لأن القصد من التمييز التنصيص وهو معدوم في أكثر الأوصاف، بل إن كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يقبح؛ نحو: ثلاثة علماء ومائة فاضل، وقال في بحث النعت: وربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها انتهى، لا على حذف المضاف إليه على ما وهم حتى يرد عليه إن حذف المضاف إليه وتعويض التنوين عنه مختص بلفظ كل وبعض وإذا على ما صرح به الرضي. (قوله: والأول أوفق) لتعين حذف الموصوف فيه. (قوله: وبما في أول البيت الخ)؛ لأن الإخبار بعد العلم بها أوصاف فيكون تسع صفة العلل. (قوله: فما للصرف تصويب) كلمة ما نافية في التاج: التصويب: بنست فرود آوردن وكسى رادر كاري نسبت بصواب كردن، وكلا المعنيين يناسب

«عَدْلٌ[١] وَوَصْفٌ[٢] وَتَأْنِيثٌ[٣] وَمَعْرِفَةٌ[٤] وَعُجْمَةٌ[٥] ثُمَّ جَمْعٌ[٦] ثُمَّ[٧] تَرْكِيبُ[٨]»

والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو إلى (ثم)[٩] لمجرد المحافظة على الوزن. «والنُّونُ[١٠] زائدةٌ[١١] مِنْ قَبْلِهَا[١٢] أَلِفٌ[١٣] وَوَزْنُ[١٤] فِعْلٍ[١٥]»

(١) مستفعل. (٢) فاعلن. (٣) مستفعلن. (٤) فعلن. (٥) مفاعلن. (٦) فاعلن. (٧) مستفعلن. (٨) فعلن. (٩) وثم للتراخي في الأول والنزول في الثاني. (١٠) مستفعلن. (١١) فاعلن. (١٢) مستفعلن. (١٣) فعلن. (١٤) مفاعلن. (١٥) مفاعلن.

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ[١] وَوَزْنُ الفِعْلِ

(١) فاعل الظرف وهو من قبلها أو مبتدأ خبره الظرف المتقدم.

الخ هذه الأبيات لأبي سعيد الأنباري النحوي، وإنما لم يذكر أوّلها حتى يكون له غنى عن التعريف؛ لأن التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما إلا بضرب من التكلف بأن يقال: المراد اجتماع الثنتين حقيقة أو حكماً. **(قوله: لمجرد المحافظة)** فجردت عن التراخي وأريد مجرد المشاركة؛ وذلك لأن ثبوت العلية للجمع ليس متأخراً عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في التركيب. **(قال: والنون)** فيه مساهلة؛ إذ العلة مجموع الألف والنون. **(قوله: منصوب على أنه حال)** أو صفة موصوف محذوف ومنصوب بتقديره؛ أعني: لأن النون لما ذكرت مطلقة احتيج إلى تعيين المراد، ويجوز أن يكون

المقام، وما قيل: التصويب النزول فوهم. **(قوله: لأن ثبوت العلية الخ)** وما قيل: إن كلمة ثم تستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعدها أعلى رتبة مما قبلها أو أدنى، ولا يخفى أن الجمع أعلى رتبة مما قبله ومما بعده، فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة توهم؛ لأنه إنما يصح ذلك لو كان الجمع أعلى رتبة باعتبار الحكم المنسوب إليه؛ أعني: كونه واحداً من التسع وليس كذلك. **(قوله: فيه مساهلة)** بجعل جزء العلة شرطاً لها. **(قوله: أو صفة موصوف هو محذوف الخ)** والتقدير والنون؛ أعني: نوناً زائدة. **(قوله: لأن اللام للعهد الذهني)** وهو في حكم النكرة

مَوانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ
اثْنتانِ مِنْها فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ

والأبيات الثلاثة لأبي سعيد الأنباري النحوي من البحر البسيط من عروضه الأولى المخبونة، وضربه الثاني المقطوع، والموانع جمع مانع؛ لأن وصف ما لا يعقل يجمع على هذا، وتسمية كل منها مانعاً مجاز كما مر، والتصويب بمعنى: النزول، أو من الصواب؛ أي: إذا اجتمع فيه علتان، فالصرف ليس بصواب، بل خطأ ولو ذكر البيت الأول لاستغنى عن التعريف إلا أنه لا يكون جامعاً؛ لخروج ما فيه علة تقوم مقامهما، واعلم أن ابن النحاس النحوي نظم موانع الصرف التسعة فقال:

وَزْنُ المُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا
عَدْلٌ وَوَصْفُ الجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثَهَا

وقال آخر:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ
رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلا

(من شرح القطر والشذور). وقوله: ثم جمع أراد به جمع التكسير فالتنوين للعهد. **(قوله: لمجرد المحافظة)** أي: المجرد عن النكتة، وقد يقال: إن ذلك لنكتة جليلة ذكرها عصام؛ وهي الإشارة إلى أن ما بعده أعلى رتبة مما قبله أو أدنى؛ إذ الجمع أعلى رتبة مما قبله ومما بعده، فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة، فاعلم أنه يجوز في مثل هذا التركيب عطف المعطوفات على أول المعدودات، وعطف كل واحد منها على ما قبله. فقوله: ثم جمع معطوف على العجمة أو على العدل، وكلاهما أسفل مرتبة منه؛ لأنه قائم مقام علتين، وهما ليسا كذلك، فثم ههنا لعطف الأعلى على الأسفل على كلا التقديرين. وقوله: ثم تركيب أيضاً معطوف على الجمع، أو على العدل، وهو أسفل منهما، أما أسفليته بالنظر إلى الجمع فظاهر، وأما بالنظر إلى العدل؛ فلأن التركيب مشروط بالعملية وعدم الإضافة وعدم الإسناد والعدل لا يشترط بشرط، والمشروط أسفل من غير المشروط، فثم الثانية أيضاً؛ لعطف الأسفل على الأعلى على كلا التقديرين، وكأن العصام لم يطلع على أن التركيب أسفل من العدل هذا. (قوله: والنون زائدة) حال من النون؛ لأنه فاعل معنى، وقيل: صفته. وقوله: من قبلها ألف جملة اسمية حال من صاحب الحال الأول أو صفة، وكتب أيضاً على هذا القول ما نصه:

«وَهَذَا القَوْلُ[1] تَقْرِيبٌ[2]» فقوله زائدةٌ، منصوب على أنه حال، إذ المعنى: ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة، وقوله: (أَلِف) فاعل الظرف ـ أعني: من قبلها ـ أو مبتدأ وخبره الظرف المتقدم عليه. ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف[3]، مع أنها أيضاً[4] زائدة، ولهذا[5] يعبر عنهما[6] بالألف والنون الزائدتين[7]، ولو جعل (الأَلِفَ) فاعلاً لقوله[8] (زَائِدَة) والظرف[9] متعلقاً بالزيادة[10]، وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة، وتقدم الألف عليها[11] في هذا الوصف، لَفُهِمَ[12] زيادتهما[13] جميعاً[14]. وهذا[15] كما[16] إذا قلت: جاءني زيد راكباً من قبله أخوه،

(١) أي: القول بأنها تسع أو القول المنظوم للسندي. (٢) يعني مقرب. (٣) لأنها ليست متعلقة بالزيادة. (٤) كالنون. (٥) أي: لأجل كون الألف زائدة كالنون. (٦) أي: عن الألف والنون معاً. (٧) على أن تجعل وصفاً لهما. (٨) لاعتماده على ذي الجمال وهو النون. (٩) يعني من قبلها. (١٠) لغواً. (١١) أي: النون. (١٢) جواب لو. (١٣) أي: الألف والنون. (١٤) حال من الضمير المجرور. (١٥) أي: هذا التوجيه، وهي مبتدأ. (١٦) خبره.

وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبٌ

ذكر هذه العلة معرفاً باللام دون باقي العلل؛ لمجرد المحافظة على الوزن، ولذا جوز بعضهم كون قوله: زائدة صفة من قبيل: على اللئيم يسبني، وأما تنكير باقي العلل؛ فلأن السبب مثلاً عدل ما لا كل عدل، فإن بعض العدل يكون سبباً للبناء. وقوله: ويمنع النون قدر يمنع بقرينة أن الكلام في موانع الصرف. (قوله: فاعل الظرف) أي: الظرف المستقر لاعتماده على الموصوف، أو ذي الحال. وقوله: أو مبتدأ خبره الظرف؛ أي: والجملة على التقديرين صفة للنون؛ أي: النون ثابتة من قبلها ألف. (قوله: ولا يخفى أنه لا يفهم الخ) وبالجملة في قوله: والنون زائدة الخ قصوران أوقعه ضيق الوزن فيهما، أحدهما: إفادته كون السبب النون الخاص مع أن السبب هو الألف والنون، وثانيهما: إفادته أن السبب النون التي قبلها ألف زائدة سواء كانت النون زائدة أو لا، فيلزم كون حسان على وزن فعال غير منصرف، أو أن السبب النون الزائدة التي قبلها ألف سواء كانت الألف زائدة أو لا، والحاصل: يمكن أن يكون قوله: وهذا القول تقريب إشارة إلى هذا القصور. (قوله: لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف)؛ لأن قوله: من قبلها ألف، كلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يشاركه في القيد؛ أعني: الزيادة، وحاصل المعنى: ويمنع النون الصرف حال كون النون زائدة، ومنعها الصرف مشروط بكون الألف حاصلة قبل النون إلا أن يقدر المتعلق هنا خاصاً من جنس قوله: زائدة لدلالتها عليه؛ أي: مزيدة من قبلها ألف، وإن كان الشائع المتبادر في أمثال هذا المقام تقدير الأفعال العامة. وقوله: الزائدتين، لا يقال: فليكن هذا التعبير من قبيل التغليب؛ لأنا نقول أنه خلاف الظاهر لا يذهب إليه بلا حاجة ولا نكتة. (قوله: والظرف متعلقاً بالزيادة) وعلى هذا فالظرف لغو فيكون المعنى: والنون حال كون الألف موصوفاً بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع تقدم الألف موصوفاً بالزيادة قبلها، فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع تقدم الألف عليها في الذكر، وقوله: فهم زيادتهما

مرفوعاً على أنه صفة للنون؛ لأن اللام للعهد الذهني زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقي، أو بدل بحذف موصوف؛ أي: نون زائدة أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي زائدة والجملة معترضة. (**قوله: إذ المعنى ويمتنع النون الصرف**)؛ وذلك لأن قوله: عدل إلى آخره تعداد للموانع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: تلك التسع هذه، أو بدل من تسع، أو بيان لها، فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام، قيل: يجوز أن يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾. (**قوله: وقوله: ألف**) الخ الجملة حال من صاحب الحال الأولى فيكون من الأحوال المترادفة، أو من ضميره المستتر في زائدة فيكون من الأحوال المتداخلة أو صفة. (**قوله: ولو جعل الألف فاعلاً**) الخ الفرق بيّن بين ما إذا جعل ظرفاً للزيادة أو لنفس الزائد؛ إذ على الأول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الأولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم

لاشتراكهما في الدلالة على فرد غير معين فيجوز إجراؤه مجرى النكرة وتوصيفه بها. (**قوله: زيدت الخ**) لام العهد الذهني زائدة عند النحاة لعدم إفادتها سوى تحسين الكلام، وأما عند علماء المعنى فهي لام الجنس مع قرينة البعضية في حكم النكرة. (**قوله: والجملة معترضة بين الجزاء**) أعني: والنون وبين متعلقها؛ أعني: من قبلها لبيان حالها اعتناء بشأن صفة الزيادة فإنها مدار منع الصرف. (**قوله: فالعامل هو المنع الخ**) فيكون عامل الحال معنوياً، ولذا قال الشارح رحمه الله: إذ المعنى، ولم يقل: إذ التقدير. (**قوله: قيل يجوز أن يكون عاملها الخ**) أي: أعرفك النون من موانع الصرف حال كونها زائدة، وفيه أن تقييد التعريف بحال الزيادة غير مقصود إنما المقصود تقييد النون بها، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾، ولذا قال المحشي: قيل. (**قوله: الفرق بين الخ**) المقصود من هذا الفرق بيان فائدة التقييد بقوله: والظرف متعلقاً بالزيادة؛ يعني: أنه بعد جعل قوله: ألف فاعل زائدة الفرق بين ما إذا جعل قوله من قبلها ظرفاً لغواً متعلقاً بالزيادة وبين جعله ظرفاً مستقراً متعلقاً بالزائد؛ أعني: ألفاظاً لا سترة عليه؛ فإنه على الأول يصير المعنى والنون حال كون الألف موصوفاً بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع تقدم الألف عليها

فإنه[1] يدل على اشتراكهما في وصف الركوب، وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف[2]. وقوله[3]: (وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبٌ) يعني أن ذكر[4] العلل[5] بصورة[6] النظم تقريب لها[7] إلى الحفظ لأن حفظ النظم[8] أسهل[9]، أو القول بأن كل واحد من الأمور التسعة علة[10]، قول تقريبي[11] لا تحقيقي، إذ العلة في الحقيقة[12] اثنان منها[13] لا[14] واحد، أو القول بأنها[15] تسع تقريب لها[16] إلى الصواب[17]، لأن في عددها[18] خلافاً، فقال بعضهم: إنها تسع، وقال بعضهم: إنها اثنتان، وقال بعضهم: إنها «إِحْدَى عَشْرَةَ»، ولكن القول بأنها[19] تسع تقريب لها[20] إلى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة، ثم إنه ذكر أمثلة[21] العلل التسع المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال: «مِثْلُ: عُمَرَ» مثال للعدل،

(١) أي: هذا القول. (٢) أي: وصف الركوب. (٣) أي: قول من نظم العلل التسع في هذين البيتين. (٤) أي: مواضع العلل. (٥) الموجبة عدم الصرف. (٦) الإضافة بيا. (٧) أي: للعلل التسع. (٨) للمبتدئين. (٩) لأن طبيعته أميل إليه. (١٠) خبر إن. (١١) أي: مجازي. (١٢) أي: في نفس الأمر. (١٣) من الأمور. (١٤) علة التسع. (١٥) أي: العلة الموجبة لمنع الصرف. (١٦) أي: العلة. (١٧) بمعنى الأصل بين النحاة. (١٨) علل. (١٩) أي: علل. (٢٠) علل. (٢١) يعني: أراد المصنف تعريفه بالأمثلة ليتضح في الجملة مبني بيان شرائطها.

مِثْلُ: عُمَرَ[1]

(١) مثال للعدل.

إلا تقدم الأولى بحسب الوضع على الثانية. (**قوله: يعني أن ذكر العلل**) الخ من فسر التقريب بالأقرب، فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه، أو من الصيغة فإن باب التفعيل يجيء للتكثير، وفيه أنه إذا كان متعدياً يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل. (**قوله: أو القول بأن كل واحد**) الخ الأظهر أن يقال بدل قوله: علة مانع؛ إذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع أن الظاهر أن إطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه. (**قوله: وقال بعضهم: إنها اثنتان**) لعله أراد ضم النشر، والاثنتان الحكاية

في الذكر، وعلى الثاني يصير المعنى والنون حال كون الألف موصوفاً بالزيادة كائناً قبلها فيفيد كون الألف الزائد متحققاً قبل النون ولا يفيد زيادة النون، والمطلوب زيادتهما معاً، فلذا جعل الشارح رحمه الله الظرف لغواً. (**قوله: أو لنفس الزائد**) ظرفاً مستقراً حالاً من الزائد؛ أعني: الألف. (**قوله: من فسر التقريب الخ**) لما كان التفسير للتقريب؛ أي: جعل الشيء قريباً بالأقرب؛ أعني: الموصوف بزيادة القرب غير صحيح بحسب الظاهر وجهه المحشي رحمه الله بأن معنى الأقربية إما مفهوم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على ذات اتصف به؛ نحو: رجل عدل فإنه يدل على كماله فيه حتى أنه صار عين الذات فيفيد أن هذا القول كامل في القرب وهو الأقرب وحينئذ صيغة التفعيل بمعنى أصل الفعل، وإما مفهوم من التكثير المستفاد من صيغة التفعيل فإن كثرة القرب هي الأقربية. (**قوله: وفيه أنه إذا كان متعدياً الخ**) نحو: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ قيد بذلك؛ لأنه إذا كان لازماً يجيء لتكثير نفس الفعل؛ نحو: جوّلت وطوّفت، ولتكثير الفاعل؛ نحو: موّتت الإبل، وأما جرحته وقطعت الثوب فهو بمعنى أكثرت جراحاته وقطعانه فهو أيضاً لتكثير المفاعيل. (**قوله: لعله أراد الخ**) فيه أنه لو أراد ضم

جميعاً، فيه ما لا يخفى من التكلف مع عدم ظهور هذا الفهم أيضاً منه. (**قوله: جاءني زيد راكباً من قبله أخوه**) فأخوه: فاعل راكباً، والظرف؛ أعنى: من قبله، متعلق براكباً، والمعنى: جاء زيد حال كونه راكباً أخوه من قبل ركوبه، إلا أن القبلية هنا زمانية، وفيما نحن فيه مكانية (نعمه). (**قوله: يعني أن ذكر العلل في سورة النظم الخ**) في شرح العصام لنا بدائع في قوله: وهذا القول تقريب، أحدها: أن جعل عدم الانصراف للسببين ليس قولاً تحقيقياً، بل اعتبار محض لتقريب غير المنصرف إلى الضبط، ثانيها: أن جعل الجمع والتأنيث بالألف بمنزلة السببين دون العكس أو اعتبارهما على حيالهما قول تقريبي، ثالثها: أن قولنا: غير المنصرف ما فيه علتان إلخ دون ما قالوا: أنه الذي لا يدخله الكسر والتنوين تقريب إلى المعرفة، رابعها: أن علة منع الصرف هو المتكلم، وجعل السبب سبباً قول تقريبي؛ كجعل العامل غير المتكلم، وقوله: إلى الحفظ؛ أي: إلى حفظ المبتدأ وضبطه لا بمعنى الحفظ من العيوب لما مر. (**قوله: قول تقريبي**) أي: ظاهري تسامحي، وفيه إشارة إلى أن ياء النسبة محذوفة من قوله: تقريب في النظم كما في قولهم: عرض مفارق مثلاً. (**قوله: تقريب لها إلى الصواب**) أي: القول بأن الأسباب تسعة أقرب إلى الصواب مما قيل أنها أحد عشر هذه التسع مع شبه ألف التأنيث؛ كأرطى[1] علماً، ومراعاة الأصل في مثل أحمر وعطشان إذا نكر بعد العلمية، ومما قيل: إنها عشر هذه مع لزوم تاء التأنيث وعدم النظير في الآحاد (موشح)، وشبه ألف التأنيث عبارة عن كل ألف ليست للتأنيث وزيدت في آخر الاسم، وجعل ذلك الاسم علماً كأرطى فإن ألفه ليست للتأنيث، بل للإلحاق بدليل قبولها تاء كقولهم أرطأة. (**قوله: فقال بعضهم**) كالزمخشري والمصنف والبيضاوي. (**قوله:**

(١) أرطى اسم شجر يدبغ به الجلود، وهو منصرف؛ لأن ألفه للإطلاق لا للتأنيث، بدليل أرطاة، فإذا جعل علماً لمذكر امتنع من قبول تاء التأنيث في عدم دخول التاء عليها، فمنع من الصرف للعملية وشبه ألف التأنيث.

والتركيب، أما الحكاية؛ أي: النقل من الفعل إلى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كأعلم أو مع العلمية كيشكر علماً ولا يخفى أنها لا تتناول؛ نحو: أفكل علماً، بل نحو: أعلم أيضاً، أما التركيب ففي البواقي، وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفاً لا معنى له فلا فائدة في إيراده. (قوله: وقال بعضهم: إنها إحدى عشرة) هذه التسع مع مراعاة الأصل في نحو: أحمر إذا سمى به ثم نكر، وشبه ألف التأنيث المقصورة، وهو كل ألف ليست للتأنيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علماً سواء كانت للإلحاق كأرطى أولا كقبعثرى؛ لأنها

النشر لأدرج وزن الفعل أيضاً في التركيب وليس اعتبار التركيب فيه أكثر تكلفاً من اعتباره في البواقي. **(قوله: كاعلم الخ)** فإن امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية إلى الاسمية لم يدخل عليها بعد النقل أيضاً كذا في بعض الشروح. **(قوله: ولا يخفى أنها لا تتناول أفكل الخ)** في الصحاح الأفكل على وزن أفعل الرعدة ولا يبنى منه فعل، يقال: أخذه أفكل إذا ارتعد من برد أو خوف، وهو منصرف وإن سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة فإنه لا يمكن القول بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه. **(قوله: بل نحو: أعلم أيضاً)** أي: مالخو على صيغة اسم التفضيل فإنه وإن وجد الفعل على وزنه فإنه غير منقول منه؛ لكونه صيغة برأسه، ولو أريد بالحكاية في وزن الفعل إن هذا الوزن لما كان في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين، فإذا وجد في الاسم حكى ذلك الوزن على ما كان عليه في حال كونه في الفعل لم يرد الإشكال بنحو: اعلم لكنه يرد عليه أن يلزم أن يكون أفكل قبل العلمية غير منصرف كذا قيل، وفيه أنه إنما يلزم ذلك لو لم يشترط في تأثير اجتماعه مع الوصف أو العلمية. **(قوله: وقد تكلف الخ)** في بعض الشروح، وأما تركيب التأنيث بالتاء ظاهرة أو مقدرة أو بالألف وهو إما تركيب التأنيث مع العلمية أو تركيب حرف التأنيث مع الاسم وتركيب العدل في عمر؛ فإنه منزلة علمين تقدير إلا أن الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس إلى عمر، ونحو: ثلاث؛ فإنه بمنزلة ثلاثة ثلاثة، وتركيب الجمع؛ فإنه بمنزلة جمعين، وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب الألف والنون إما مع العلمية؛ نحو: عمران أو مع الوصفية كسكران، وتركيب العجمة وهو إما تكريرها في العجمي والعربي أو تركيبها مع العلمية انتهى، وآثار التكلف ظاهرة فلا تحتاج إلى البيان. **(قوله: سواء كانت للإلحاق)** في الإيضاح معنى الإلحاق أن توجد حروف بنية ناقصة عن حروف بنية أخرى، وليس في الأصول مماثلها فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند إرادتهم مثل تلك البنية المخصوصة. **(قوله: كأرطى)** شجر من أشجار الرمل يدبغ به؛ إذ ألفه للإلحاق بجعفر في الأكثر؛ لأن الواحدة أرطأة، ولقولهم: أديم مأروط فلما حذف الألف من مفعوله دل على زيادتها وأصالة الهمزة في الإيضاح، ويجوز أن يكون ألفه أصلية ويكون وزنه أفعل ويدل عليه قولهم: أديم مرطى فحذف الهمزة من المفعول يدل على زيادتها وإثبات الياء يدل على أصالتها. **(قوله: أو لا كقبعثرى)**؛ إذ ليس في الأصول سداسي حتى تلحق به قال في الصحاح: قال المبرد: القبعثري العظيم الشديد، والألف ليس للتأنيث وإنما زيدت ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة؛ لأنك تقول منه قبعثراة، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر انتهى، وقد أخطأ الجوهري في هذا الحكم؛ أي: الحكم بالإلحاق

«وَأَحْمَرَ[1]» مثال[2] للوصف، «وَطَلْحَةَ» مثال للتأنيث، «وَزَيْنَبَ» مثال للمعرفة، وفي إيراد[3] (زينب) مثالاً للمعرفة بعد (طلحة) إشارة إلى[4] قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي، «وَإِبْرَاهِيمَ» مثال للعجمة، «وَمَسَاجِدَ» مثال للجمع، «وَمَعْدِيكَرِبَ[5]» مثال للتركيب، «وَعِمْرَانَ» مثال للألف والنون، «وَأَحْمَدَ» مثال لوزن الفعل. «وَحُكْمُهُ» أي وحكم غير المنصرف والأثر المترتب[6] عليه من حيث اشتماله على علتين أو علة واحدة منها تقوم مقامهما[7]

(١) فيه وزن الفعل أيضاً إلا أنه غير معتبر لما قلنا آنفاً. (٢) ليكون وسيلة إلى زيادة معرفة غير المنصرف وأسبابه. (٣) مقدم خبر. (٤) مبتدأ وخبره مقدم وهو قوله: وفي إيراد زينب. (٥) المشهور بكسر الراء وسكون الياء. (٦) اسم مفعول. (٧) أي: العلتين.

وَأَحْـمَـرَ[1] وَطَـلْـحَـةَ[2] وَزَيْـنَـبَ[3] وَإِبْرَاهِيمَ[4] وَمَسَاجِدَ[5] وَمَعْدِ يْكَرِبَ[6] وَعِمْرَانَ[7] وَأَحْمَدَ[8] وَحُكْمُهُ؛[9]

(١) مثال للوصف. (٢) مثال للتأنيث. (٣) مثال للمعرفة. (٤) مثال للعجمة. (٥) مثال للجمع. (٦) مثال للتركيب. (٧) مثال للألف والنون. (٨) مثال لوزن الفعل. (٩) أي: حكم غير المنصرف.

بالعلمية تمتنع من التاء كألف التأنيث، وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة وإن كانت ممتنعة من التاء، ولعل المصنف لم يعتبرهما؛ لأن مراعاة الأصل مندرجة في اعتبار الوصف الأصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده، وإن كان القياس يقتضيه؛ لأنه أشبه بألف التأنيث من الألف والنون الزائدتين. **(قوله: إشارة إلى قسمي التأنيث)** الخ يعني: أن التأنيث اللفظي معتبر وإن كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تأنيث الفعل معه، فلا يقال: جاءت طلحة، وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة. **(قوله: من حيث اشتماله على علتين)** الخ إنما قال ذلك؛ لأن

كذا قال السيد في حواشيه على الرضي. **(قوله: لأنها بالعلمية تمتنع من التاء الخ)** فيه أن امتناعها من التاء لأجل العلمية لا للألف وجميع الأعلام مشاركة له في هذا الوصف، فكيف يصير سبباً لمشابهتها بألف التأنيث؟. **(قوله: وأما ألف الإلحاق الممدودة)** كعلباء فإنه يلحق بسرداح العلباء عصب العنق وهما علباوان، والسرداح بكسر السين والحاء المهملة: الناقة الكثيرة اللحم، وقال الفراء: العظيمة. **(قوله: فلم تلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة)** في الرضي لاجتماع شيئين؛ أحدهما: ضعف ما يشبهه ألف الإلحاق الممدودة؛ أعني: الهمزة في نحو: حمراء في باب التأنيث دون ألف التأنيث في نحو: كبرى لكون الهمزة في الأصل ألفاً، والثاني: كون همزة الإلحاق في مقابلة الحرف الأصلي؛ ولذلك أثر الألف والنون في نحو: سكران لمشابهته ألف التأنيث الممدودة؛ لأن النون ليست في مقام حرف أصلي، وألف الإلحاق المقصورة وإن كانت في مقابلة الحرف الأصلي لكنها تشبه علامة التأنيث الأصلية؛ أي: الألف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التأنيث؛ أي: ألف التأنيث الممدودة. **(قوله: أشبه الخ)** لمشابهتها لها لفظاً وامتناعاً من التاء. **(قوله: يعني: أن التأنيث الخ)** أي: ليس مراد الشارح رحمه الله الإشارة إلى انقسام التأنيث إلى قسمين، بل مراده

وقال بعضهم: اثنان) وهو صدر الأفاضل والقاضي عضد ومن معهما، لعل هذا البعض أراد ضم النشر فحصرها في الاثنين[1]. **(قوله: وقال بعضهم: أحد عشر)** وهو صاحب اللباب ومن تبعه، حيث زادوا شبه ألف التأنيث في نحو: أرطى، ومراعاة الأصل في نحو: أحمر بعد التنكير، ولعل المصنف لم يعتبرهما؛ لأن مراعاة الأصل مندرجة في اعتبار الوصف الأصلي، ومنع صرف الأول؛ أعني: شبه ألف التثنية لم يثبت عنده. **(قوله: أنه ذكر أمثلة العلل)** أي: أراد ذكرها توضيحاً لها، وفيه مقابلة الجمع فيصار إلى التوزيع. **(قوله: مثال للعدل)** فهو غير منصرف؛ لأنه تحقق فيه العدل المؤثر باجتماع علة أخرى هي العلمية، ويناسب ما قال بعضهم:

اعْدِلْ تَكُنْ مِنْ صُرُوفِ الدَّهْرِ مُمْتَنِعاً ... فَالصَّرْفُ مُمْتَنِعٌ لِلْعَدْلِ فِي عُمَرَ

وقوله: مثال للمعرفة، بل للتعريف العلمي والتأنيث المعنوي. وقوله: إلى قسمي التأنيث؛ يعني: أنهما معتبران في منع الصرف. **(قول: معدي كرب)** مثال للتركيب؛ أي: مع العلمية، وهو اسم رجل معروف واسم قرية بالشام وفيه لغات ثلاث، معدي كرب برفع الباء غير منصرف، ومعدي كرب بنصب الباء مضاف إليه غير منصرف؛ لأن كرب عند صاحب هذه اللغة مؤنث معرفة ومعدي كرب مضاف إليه مصروف وياء معدي ساكنة بكل، حال ونسبته إلى الجزء الأول، فيقال: معدي وتصغيره معيدي كرب. **(رضي على الشافية ومختار الصحاح)**، وأما الراء في كرب فهو مكسور أو مفتوح والأول مشهور وروي السكون. **(قوله: وأحمد مثال لوزن الفعل)** أي: مع العلمية فإذا نكر صرف. **(لطيفه)**: جاء رجل من العرب اسمه أحمد وأراد أن يدخل بيت امرأة أجنبية من العرب، فقالت المرأة: انصرف وأنت أجنبي، قال: أنا أحمد وأحمد لا ينصرف، فقالت: إن كانت معرفة وإلا انصرف. **(قوله: وحكمه؛ أي: حكم غير المنصرف)** الظاهر أن الإضافة للاستغراق، وقوله: والأثر المترتب الخ عطف تفسير للحكم، وإشارة إلى أن الحكم هنا بمعنى الحكم المتعارف عند الأصوليين كما مر؛ إذ للحكم معان أخرى غير هذا. **(قوله: من حيث اشتماله)** من اشتمال الموصوف على الصفة

(١) وهما الحكاية وتركيب العلتين (لارى جزائري).

«أنْ[1] لا[2] كَسْرَ» فيه «وَلاَ تَنْوِيْنَ» وذلك[3] لأن[4] لكل علةٍ[5] فرعية[6]، فإذا وقع في اسم[7] علتان حصل فيه فرعيتان: يشبه[8] الفعل من حيث إن له فرعيتين بالنسبة إلى الاسم: إحداهما: افتقاره[9] إلى الفاعل[10]. وأخراهما: اشتقاقه من المصدر. فمنع منه[11] الإعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو

(١) وهي مخففة اسمها ضمير الشأن المقدر وجوباً لكونه أصل الباب - (٢) لنفي الجنس يشير إلى صدق خبر لا. (٣) أي: عدم الكسر فيه وعدم التنوين. (٤) ثابت. (٥) من علل التسع. (٦) لأخرى. (٧) المعرب. (٨) ذلك الاسم. (٩) أي: احتياج الفعل. (١٠) لا يكون الفاعل إلا اسماً. (١١) أي: من الاسم المشابه له.

أو المحل على الحال، وفيه إشارة إلى أن الحكم والحمل مقيد بقيد الحيثية حتى لا يرد الاعتراض بكونه معرباً بالضمة والفتحة مثلاً فإنه حكم آخر فقيد الحيثية للتقييد، وتوضيحه: أن له أحكاماً كثيرة، لكن كل حكم من جهة فمن حيث إنه - أي: غير المنصرف - معرب حكمه الاختلاف، ومن حيث إنه فاعل حكمه الرفع الخ، فنبه على أن هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين لا أنه ليس له حكم إلا هذا الحكم كما وهم. (**قوله: أن لا كسر فيه الخ**) يشير إلى أنَّ أنْ مخففة من أنَّ واسمه ضمير الشأن. وقوله: لا كسر، اسم لا لنفي الجنس وخبره محذوف وهو فيه لدلالة المقام عليه؛ أي: لا كسر أصلاً لا إعرابياً ولا بنائياً موجود فيه، والجملة مفسرة فما قيل: إن قوله: لا كسر، اسم إن وفيه خبر فسهو. (**قوله: ولا تنوين**) أي: فيه ففيه اكتفاء، والتركيب من قبيل لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم إن المراد بالتنوين ما هو مخصوص بالاسم، وهو ما سوى الترنم، وقيل: بل المراد تنوين التمكن فقط وهو الفارق بين المنصرف وغيره، وما دخله اللام أو أضيف مستثنى عن الحكم بقرينة ما سيأتي، ومنهم من ذهب إلى أن غير المنصرف مبني في موضع الجر متمسكاً باتفاق النحاة على تسمية هذا الجر فتحة والفتحة من ألقاب البناء، وإنما لم يقل إن لا جر؛ لأن الفتحة في غير المنصرف مثل مررت بأحمد هو الجر؛ إذ للكسر أنواع وعلامات، وأما الكسر في نحو: مسلمات، فليس مخصوصاً بالجر، بل مشترك بينه وبين النصب، فإن قلت: لم أختص الجر والتنوين بالمنع عن غير المنصرف من بين خواص الاسم؟ قلنا: أما التنوين فإن لها مزيد اختصاص بالاسم من بين سائر الخواص من حيث أنها للقطع عن الإضافة التي لا توجد إلا في الاسم؛ لأن الفعل متصل بفاعله دائماً، وأما الكسر؛ فلأن بينه وبين التنوين مؤاخاة من حيث إنه يقوم مقام التنوين دون أخواته كذا ذكروا. وقوله: كذلك؛ أي: كون حكمه ما ذكر. (**قوله: فإذا وقع في الاسم علتان**) أي: أو واحدة منها تقوم مقامهما ففيه اكتفاء كذا قيل، ولك أن تقول: علتان حقيقة أو حكماً فلا اكتفاء. (**قوله: فيشبه الفعل من حيث الخ**) المشابهة للفعل على ثلاثة أقسام: أعلاها يوجب البناء كما في أسماء الأفعال، وأوسطها يوجب عدم الانصراف كما فيما نحن فيه، وأدناها

أَنْ[1] لاَ كَسْرَةَ وَلاَ تَنْوِيْنَ

(١) إن مشابهة الاسم الفعل ثلاث مراتب أعلاها يوجب التاء وأدناها عدم الانصراف وأوسطها العمل. عب.

الحكم يضاف إلى العلة حقيقة لا إلى ما فيه العلة، ورجع الضمير إلى وجود أحد الأمرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق إلى الفهم. (**قال: إن لا كسر فيه ولا تنوين**) إنما ذكر الكسرة هنا مع أن انتفاءها قد علم بقوله: غير المنصرف بالضمة والفتحة؛ لأنه أراد الجمع بين الحكمين فإنه أقرب ضبطاً، ولا يخفى أن ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث إلا إذا أعربا إعراب المفرد كما ذهب إليه بعضهم. (**قوله: لأن لكل علة فرعية**) اعلم أن الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه، بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح، وأنها لا تنحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى إلى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه. (**قوله: فإذا وقع في الاسم علتان**) الخ لم يمتنع

الإشارة إلى اعتبار القسمين في منع الصرف. (**قوله: وإن كان مع التذكير الخ**) إشارة بأن الوصلية إلى أنه إذا كان معه التأنيث الحقيقي كضمرة أو لا يكون معه شيء من التذكير والتأنيث الحقيقيين فاعتباره أولى. (**قوله: وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة**) أي: علامة التأنيث أشار بالوصف إلى أن ليس المراد بالمعنوي ما يكون تأنيث من حيث المعنى بأن يكون مؤنثاً حقيقياً، بل ما يكون فيه علامة التأنيث مقدراً غير ملفوظ. (**قوله: إنما قال ذلك الخ**) قيد الحيثية بيجيء للإطلاق وأنه لا قيد هناك وللتقييد وللتعليل، وههنا ليس من قبيل الأول؛ لأن ذلك إنما يستفاد إذا كان القيد في الحيثية نفس المقيد كما في قولك: الإنسان من حيث هو إنسان والموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني؛ إذ الاشتمال على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المصنف رحمه الله، فلا فائدة في تقييده به فتعين كونه من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف لأجل اشتماله على العلتين كذا ففائدة التقييد حينئذ الإشارة إلى أن نسبة هذا الحكم إلى غير المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله على علته لأن الحكم إنما ينسب إلى علته لأن معناه الأثر المترتب على الشيء وعلة عدم دخول الجر والتنوين إنمالخو السببان أي وجودهما لا ذات غير المنصرف وما قيل: إن فائدة التقييد الإشارة إلى أن لغير المنصرف أحكاماً أخر لا من هذه الحيثية فمنه أنه إنما يتم لو كانت

بفرعية واحدة؛ لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية؛ إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف، وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل خفي فلم تكف واحدة إلا إذا قامت مقام اثنتين. (**قوله: فيشبه الفعل**) اعلم أن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل العمل والبناء، فإذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في أسماء الأفعال يبنى ويعطى عمله، وإذا شابهه في تركيب الحروف الأصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف أمر الفعل في البناء، ولذا يعرب المضارع بتطفله على الاسم، وإذا شابهه بوجه بعيد ككونه فرعاً فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء، ولا يعطي بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي، بل ينزع بها علامة الإعراب، وهو التنوين ثم يتبعه الكسر أو ينزعان معاً. (**قوله: فمنع منه الإعراب**) وفي تقديم الكسرة على التنوين إشارة إلى ذلك أو منع التنوين أولاً ثم اتبع الكسرة، وقد جوّز المصنف الأمرين في الإيضاح ومال الشيخ الرضي إلى الثاني؛ لعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها، وإنما اتبع الكسر التنوين؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضاً كما في الوقف واللام والإضافة، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهته الفعل فحذفوا صورة الكسر التي لا تدخل الفعل، وقال المصنف: إنما يتبعه؛ لأن الكسر يلازم التنوين؛ يعني: أن أيّ موضع يدخله التنوين يدخله الكسر، فإذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى

يوجب العمل كعمل اسم الفاعل بمشابهة المضارع. وقوله: افتقاره؛ أي: احتياجه في الإفادة. (قوله: واشتقاقه من المصدر) هذا التعليل لا يستقيم إلا على مذهب البصريين دون الكوفيين، لكن لما كان المذهب المنصور هو الأول لم يخرجه الخلاف المذكور عن العلية. (قوله: والتنوين الذي هو الخ) عطف على الإعراب لا على الجر وهو ظاهر؛ أي: ومنع منه التنوين الذي هو علامة كون الاسم متمكناً في الإعراب، وفيه إشارة إلى أن التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين كما عرفت وإلا لانتقض بعرفات؛ فإنه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة خلافاً للزمخشري حيث قال: التنوين في مثل عرفات للتمكن، وعدم سقوطه؛ لأن هذا التأنيث فيها ضعيف وذلك لأن التاء التي كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث، ورده الرضي بأن عرفات مؤنث وإن قلنا: أنه لا علامة تأنيث فيها؛ لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثاً، تقول:

الحيثية للتقييد وليس كذلك ولأن وجود هذا الحكم لغير المنصرف لا ينافي وجود أحكام أخر له حتى تقيد بالحيثية نعم إن دخول الجر والتنوين عند الضرورة والتناسب يحوج إلى ذلك التقييد لكن ذلك في حكم المستثنى من هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب كأنه قيل حكمه أن لا كسرة ولا تنوين إلا عند الضرورة والتناسب، وأما قيد الحيثية في قوله: وحكمه أن يختلف الخ حيث قال: أي حكم المعرب من حيث إنه معرب فهو لبيان الإطلاق أنه لا مدخل لقيد من القيود في هذا الحكم فإن له باعتبار قيد آخر معه من كونه منصرفاً أو غير منصرف أو فاعلاً أو مفعولاً إلى غير ذلك أحكاماً أخر. (**قوله: ورجع الضمير**) هل إرجاع ضمير حكمه إلى وجود أحد الأمرين المذكورين لتكون نسبة الحكم إلى علته صرف للعبارة عن الظاهر المتبادر فإن المنساق إلى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه كما في تعريف المعرب وحكمه. (**قوله: ولا يخفى الخ**) في الرضي إنما لم يظهر أثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو: أحمران ومسلمون علمين لمؤنث؛ لأن النون فيهما للتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسر وأيضاً فإن النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب. (**قوله: إلا إذا أعربا إعراب المفرد**) أي: جعل النون متعاقب الإعراب فحينئذ وجب منع صرفهما للعلتين؛ لأنه إذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر كذا في الرضي (**قوله: بل يحتاج في إثباتهما إلى تكلف**) وهو أن الأفعال فرع الأسماء إفادة واشتقاقاً، أما إفادة فلاحتياج الفعل في كونه جزء كلام إلى الاسم واستغناء الاسم عنه، وأما اشتقاقاً فلكونه مشتقاً من المصدر. (**قوله: خفي**) كما يشهد به بيان الفرعية. (**قوله: فلم تكف واحدة**) إعادة لمضمون قوله: ولم يقنع بفرعية واحدة إلا أن ما سبق مذكور بطريق المدعى وههنا مذكور بطريق النتيجة وليتصل به الاستثناء. (**قوله: اعلم أن أصل الاسم الإعراب**) لاعتوار المعاني عليه فيحتاج إلى علامات تميز بعض تلك المعاني عن بعض، وأما الفعل فلا يطرأ عليه إلا معنى واحد لازم وهو كونه عمدة فيما تركب منه من غيره. (**قوله: يبنى**) أي: الاسم نظراً إلى أصل الفعل الذي هو البناء فيعطى عمله لاشتماله على معناه الذي يقتضي الفاعل والفضلات. (**قوله: ولهذا يعرب الخ**) ولو كان أمره قوياً في البناء لما خرج منه بسبب مشابهته بالاسم. (**قوله: بل ينزع عنه علامة الإعراب**) فيكون اسماً معرباً بلا علامة الإعراب. (**قوله: أو منع التنوين أولاً**)؛ لأنه علامة التمكن؛ أي: علامة إعرابه هي التنوين. (**قوله: وعدم ضرورة عودها**) كما في قوله: أعد ذكر نعمان؛ إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حذف أيضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه؛ إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة. (**قوله: صورة الكسر الذي لا يدخل الفعل**) ولذا يؤتى بنون العماد في نحو: ضربني ويضربني، وإنما قال: صورة الكسر؛ لأن

علامة التمكن وإنما قلنا: إنَّ لكلِّ علةٍ فرعية، لأنَّ العدل فرع[1] المعدول عنه، والوصف[2] فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، لأنك تقول: قائم، ثم تقول: قائمة، والتعريف فرع التنكير[3] لأنك تقول: رجل، ثم تقول: الرجل، والعجمة في كلام العرب فرع العربية إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر، والجمع فرع[4] الواحد والتركيب[5] فرع الإفراد، والألف[6] والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه، ووزن الفعل فرع وزن الاسم[7]، لأن أصل كل نوع أن لا[8] يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر، فإذا وجد فيه[9] هذا[10] الوزن كان فرعاً لوزنه الأصلي «وَيَجُوزُ»

(١) لأن الأصل بقاء الاسم على حاله. (٢) قوله: الوصف فرع الموصوف، أقول: الأولى أن يقال: الوصف ههنا مشتق وهو فرع المشتق منه فيكون فرعيته كفرعية الفعل للاسم - عيسى - (٣) لأنه الأصل لعدم احتياجه إلى شيء. (٤) إذ هو ضم آحاد. (٥) لأنه عبارة عن ضم مفرد إلى مفرد ليحصل أسماء واحد. (٦) سواء كانا في الاسم مثل: عثمان، أو الوصف مثل: سكران. (٧) لأن الاسم أصل بالنسبة إلى الفعل. (٨) أي: الوزن الموجود في الاسم. (٩) أي: في كل نوع. (١٠) أعني في نوع الاسم.

وَيَجُوزُ

هذه عرفات مباركاً فيها الخ. (**قوله: والعجمة في كلام العرب الخ**) قال مظهر الدين: النحو عربي فالعجم في العربي دخيل، والدخيل فرع الأصيل، والاسم العجمي إنما يكون غير منصرف إذا كان علماً في العجم، فإن كان عجمياً ولم يكن علماً فيه فهو منصرف، وإن وضع بعد العجم علماً لشخص نحو: فرند، فإنه اسم جنس ويدخله الألف واللام، فإذا أدخلته اللام صار عربياً معرباً. (**قال المصنف: ويجوز صرفه**) أما عطف على قوله أن لا كسر فيكون تحت قوله وحكمه أو عطف على حكمه، وقوله أي لا يمتنع فاعلم أن الأشياء منحصرة في ثلاثة: واجب؛ وهو ما يكون وجوده ضرورياً كوجود الباري تعالى، وجائز؛ وهو ما لا يكون وجوده ولا عدمه ضرورياً كأفراد الإنسان، وممتنع؛ وهو ما يكون عدمه ضرورياً كشريك الباري، والممكن: إما خاص؛ وهو سلب الضرورة عن الطرفين، أو عام؛ وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين، فإن سلب الضرورة عن جانب الوجود فجانب العدم يكون مطلقاً؛ أي: سواء كان ضرورياً أو لا، فهذا هو الإمكان العام السالب، وإن سلبت عن جانب العدم يكون جانب الوجود مطلقاً وهذا هو الإمكان العام الموجب، إذا عرفت هذا فاعلم أن يجوز ههنا بمعنى يمكن، ولا يجوز أن يراد منه الإمكان الخاص؛ لأنه لا يصح تعلق قوله: للضرورة، ولا يجوز أيضاً أن يراد به الإمكان العام السالب، بل يراد الإمكان العام الموجب، فالمعنى أنه لا ضرورة في عدم الانصراف فوجود الانصراف يكون مطلقاً سواء كان ضرورياً أو لا كما في التناسب، وإلى هذا أشار بقوله: أي: لا يمتنع الخ، وكتب أيضاً على هذا التفسير المولى الجزائري ما نصه: أن غرض الشارح من هذا التقرير الجواب عما يورد من أن صرف غير المنصرف للضرورة واجب، والمصنف أدخله في القسم الجائز، وحاصل الجواب: أن الجائز قد يطلق ويراد به ما

الكسر أيضاً؛ لأنه يلازمه وإنما قال: من غير عوض؛ إذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام أو الإضافة لم ينتسب الكسر؛ لأن وجود العوض وجود المعوض. (**قوله: لأن العدل فرع المعدول عنه**)؛ لأن الأصل بقاء الاسم على حاله. (**قوله: والوصف فرع الموصوف**) لتوقف معناه على ما يقوم به. (**قوله: لأنك تقول قائم**) الخ فهو فرع له لفظاً، ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعاً له في المعنى هكذا قالوه وفيه بحث؛ لأن التأنيث طار على قائم مطلقاً لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء، والمذكر هو هذا لا ذاك فإنه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية: ايستاده، من غير تعرض للتذكير والتأنيث. (**قوله: لأنك تقول: رجل ثم الرجل**) يعني: أن التعريف طار على التنكير غالباً إما بوضع جديد أو بأداة فهو فرع له لفظاً، ولما كان ما نعرفه كان مجهولاً لنا كان التعريف فرعاً للتنكير معنى. (**قوله: والألف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه**) منهم من قال: إن منعهما للصرف لمضارعتهما لألفي التأنيث الممدودة في انتفاء التاء وكونهما زيدتا

معنى الكسر وهو الجرة في صورة الفتحة يدخله. (**قوله: لأن الأصل الخ**) إشارة إلى أن فرعية العدل للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه، بل بمعنى كونه خلاف الأصل؛ أي: الراجح المطابق للقياس. (**قوله: ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعاً له في المعنى**) بمعنى كونه راجحاً بالنسبة إليه كما قال الله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾. (**قوله: لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء**) وإلا لزم اجتماع التجرد عن التاء وعدم التجرد عنها. (**قوله: والمذكر هو هذا الخ**) أي: المذكر هو المجرد عن التاء لا قائم مطلقاً، لا يخفى أن هذا الفرق تدقيق فلسفي وأما أهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد، ويقولون: إن التعريف فرع التنكير، والتأنيث فرع التذكير، والجمع والتثنية فرعا الواحد مع أن هذا البحث مطرد في جميع ذلك. (**قوله: لمضارعتهما بألفي التأنيث**) المراد بهما الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث في نحو: صحراء والألف المزيد قبلها والهمزة هي التي للتأنيث دون الألف قبلها؛ لأنها في الأصل صحرى فزيد من قبل هذه الألف ألف للمدّة والبناء وقلبت ألف

أي: لا يمتنع[1] سواء كان ضرورياً[2] أو غير ضروري[3] «صَرَفَه» أي: جعله[4] في حكم المنصرف بإدخال الكسر والتنوين فيه لا جعله[5] منصرفاً حقيقة فإن غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما، وبإدخال[6] الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما[7] وقيل: المراد بالصرف[8] معناه اللغوي[9] لا[10] الاصطلاحي والضمير في (صَرَفَهُ) راجع إلى (حُكْمِهِ) «لِلضَّرُورَةِ»

(١) أي: لا بسلب الوجود لأن الصرف قد يجب في الضرورة. (٢) أي: صرفه واجب. (٣) جائز. (٤) أي: غير المنصرف. (٥) غير المنصرف. (٦) متعلق بقوله: لا يلزم. . (٧) قائله الهندي. (٨) في قوله: يجوز صرفه. (٩) وهو المنع. (١٠) معناه.

صَرَفَهُ لِلضَّرُورَةِ(١)

(١) أي: لضرورة وزن الشعر مثل قولها: رضي صحت على مصائبه.

معاً وحذفتا معاً وكون أولى الحرفين في كل مدة والثانية حرفاً شبيهاً بحرف العلة، ولا يخفى أن لا بد حينئذ من إثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به. (**قوله: لأن أصل كل نوع**) الخ يفيد فرعية قسم لا القسم الآخر الذي في أوّله إحدى الزوائد الأربع. (**قال: ويجوز صرفه**) ولا يجوز عكسه؛ وذلك لأن الضرورة تردّ الأشياء إلى أصولها، ولا تخرج الأشياء عن أصولها؛ ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور إلا نادراً، وجوّز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية. (**قوله: أي: لا يمتتع**) الجواز قد يراد به الإمكان الخاص، وهو سلب الضرورة عن الطرفين، وقد يراد به الإمكان العام، وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل، ولا يجوز إرادة المعنى الأول لوجوب الصرف في الضرورة، بل يراد به المعنى الثاني، ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله: لا يمتنع. (**قوله: أي: جعله في حكم المنصرف**) فإن ما لا يترتب عليه غايته في حكم العدم، وبهذا التوجيه والتوجيه الآتي، اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف

التأنيث همزة. (**قوله: معاً**) لما لم تفارق إحداهما صاحبتها سميتا معاً ألفي التأنيث على طريق التغليب كذا في العباب، فالوصف بالممدودة بتأويل للعلامة. (**قوله: والثانية حرفاً الخ**) فإن الهمزة والنون لكونهما من حروف الزوائد يقبلان الحذف والإعلال كحرف العلة. (**قوله: ولا يخفى أنه لا بد حينئذ من إثبات الفرعية الخ**) بأن يقال: المشبه به أصل المشبه فيما قصد من التشبيه. (**قوله: لا القسم الآخر الخ**) لعدم اختصاصه بالفعل، وقد قيل: في بيان الفرعية في القسم الآخر أن الحرف الزائد في الفعل لما كان لمعنى كان وزنه أصلاً للاسم الذي فيه الزيادة لا لمعنى؛ لأن الأصل في الألفاظ أن تكون لإفادة المعنى. (**قوله: ولذا جاز قصر الممدود**)؛ لأن المقصور أصل الممدود كما عرفت. (**قوله: بشرط العلمية**) دون غيرها من الأسباب لقوتها بكونها شرطاً لكثير من الأسباب مع كونها سبباً واستشهدوا بقوله:

فـمـا كـانَ حِـصْـنٌ ولا حـابـسٌ
يَـفُـوقـانِ مِـرْدَاسَ فـي مَـجْـمَـعِ

يقابل الواجب وهو مساوي الطرفين، وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب كما ههنا، فالجائز بمعنى غير الممتنع سواء كان واجباً كما في حالة الضرورة أو جائزاً كما في حالة التناسب هذا، وبالجملة: أن الجواز في هذا المقام بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود وهو سلب الضرورة عن طرف العدم، وعبارة ابن السيد ههنا هكذا، فإن قيل: الضرورة ههنا موجبة لا مجوزة فلم لم يقل يجب مكان يجوز؟ قلنا: لأنه عطف على الضرورة. قوله: أو للتناسب وهو لا يجب لأجله أو أراد بالضرورة القدر المشترك بين ما ينكسر الوزن به وبين ما ينزحف به، وذلك مجوز لا موجب، انتهت. (**قوله: أي: جعله في حكم غير المنصرف الخ**) يشير إلى دفع ما عسى أن يقال: أن المصنف ذكر أولاً أن غير المنصرف ما فيه علتان الخ، ولم يقل: ما لا يدخله الكسر والتنوين، بل جعل هذا حكماً له، ثم قالك ويجوز صرفه فظهر بين كلاميه تباين، وحاصل الدفع: أن قوله صرفه مجاز من باب ذكر الشيء وإرادة أثره (فوائد). (**قوله: عند المصنف ما فيه الخ**) قيد به؛ لأنه عند غير المصنف – أعني: الجمهور – معرف بما لا يدخله الكسر والتنوين، فإذا دخله أحدهما يكون منصرفاً حقيقة. (**قوله: وقيل: المراد بالصرف الخ**) قائله الشارح الهندي، وإنما أتى بصيغة التمريض إشارة إلى ضعفه؛ لأن المناسب بالمقام هو الأول، مع أن الثاني أيضاً مجاز بالنسبة إلى اصطلاح النحاة، وإن كان حقيقة بالنسبة إلى اللغة ومعناه اللغوي التغيير، ومعناه الاصطلاحي الخلو عن العلتين. وقوله: راجع إلى حكمه؛ أي: فالمعنى، ويجوز تغيير حكمه إلى حكم آخر. (**قوله: قال المصنف: للضرورة**) من قبيل خرجت مخافة الشر؛ يعني: أنه من المفعول له الحصولي؛ أي: لوجود ضرورة وإنما لم يمثل المصنف للضرورة؛ لظهور أمرها، ومن أمثلة الصرف للضرورة ما في الهندي من قول امرئ القيس:

وَيَـومَ دَخَـلْـتُ الـخِـدْرَ يَـومَ عُـنَـيْـزَةٍ

وقول عزة:

ثـم فـتـاوي زفـر وبـعـده
مـا هـو قـول الـشـافـعـي وحـده

واعلم أن الصرف للضرورة ليس على الإطلاق، فإن ما في آخره ألف التأنيث المقصورة مثل: حبلى، لا يجوز صرفه بالإجماع إذ لا فائدة فيه؛ لأنه يسقط التنوين بالألف، وأنه لا يجوز منع صرف المنصرف للضرورة إلا نادراً، وجوزه الكوفيون وبعض البصريين بشرط العلمية كما في قوله:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

ومن ثم قيل: الكوفيون والأخفش يقيمون العلمية مقام علتين؛ لقوتها، وكثرة دورها، وأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، وقد جمع بعضهم ما يرتكبه في الضرورة فقال:

ضَرُورَةُ الشِّعْرِ عَشْرٌ عُدَّ جُمْلَتها
وَقْفٌ وَوَصْلٌ وتَحْرِيكٌ وتَسْكِينُ
حَذْفٌ وإِثْبَاتٌ وتَخْفِيفٌ وتَشْدِيدٌ
صَرْفٌ ومَنْعٌ وما في الغَيْرِ تَحْسِينُ

وإن من أقبح ضرورات الشعر إدخال اللام على الفعل كقوله:

إلى ربنا صوت الحمار اليجدّع

وفي الموشح أن للشاعر أن يرد الأشياء إلى أصولها فإذا احتيج إلى إلحاق التنوين به لإتمام الوزن ألحقه كما في قوله:

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وعُهُوداً

لأن الضرورات تبيح المحذورات، فالإباحة رد الشيء إلى أصله أولى وأصل الأسماء الصرف، وهذا فيما فيه فائدة، وأما في مثل: حبلى، فالأكثر على أنه لا يجوز الصرف للضرورة؛ لعدم الفائدة وإجازة بعضهم، وقد مرت إليه الإشارة. **(قوله: أي: لضرورة وزن الشعر)** يعني: لضرورة مخصوصة بالشعر لا يجوز في النثر فإضافة الضرورة إلى الوزن لامية، وحاصل المعنى: لضرورة الشاعر إلى صرف غير المنصرف الواقعة لأجل الوزن؛ أي: لأجل تحصيل الوزن نفسه أو محافظته عن الانكسار وعدم السلاسة، فاعلم أن الشعر كلام موزون مقفى قصداً وهو موضوع علم العروض؛ إذ به يعرف صحيح أوزان الشعر(1) وفاسدها وما يعتريها من الزحافات والعلل، فالعروض: يبحث فيه عن الشعر من حيث هو موزون بأوزان مخصوصة، والوزن: عبارة عن هيئات تابعة لنظام الحركات والسكنات على وجه يحصل للنفس من إدراك تلك الهيئات لذة مخصوصة ذوقية، فللشعر حروف وحركات وسكنات محصورة لا يجوز الزيادة فيها ولا النقصان عنها إلا للضرورة، فمن ثم قيل: الشاعر يرضى بهدم بيته لا بإخلال بيته، ثم اعلم أن للعروض خمسة عشر بحراً عند الخليل، والبحر: عبارة عن التفاعيل

(1) أي: النظم.

(قوله: وهو سلب الضرورة عن الطرفين) أي: الوجود والعدم أو طرفي الحكم؛ أي: الإيجاب والسلب. **(قوله: وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل)** أي: للحكم فإن كان الحكم إيجابياً فسلب ضرورة العدم وإن كان سلبياً فسلب ضرورة الوجود. **(قوله: ويقيد بجانب الوجود)** أي: يقيد الجواز بجانب الوجود؛ أي: يجوز وجود صرفه فيكون معناه أن عدم صرفه ليس بضروري وضرورة السلب امتناع فيكون سلبها عبارة عن سلب الامتناع فلذا فسره بلا يمتنع. **(قوله: فإن ما لا يترتب عليه الخ)** دليل لحكم مطوي؛ أي: عبر عن جعله في حكم الصرف بالمنصرف؛ لأن ما لا يترتب الخ. **(قوله: والتوجيه الآتي الخ)** أي: في الشرح وهو رجوع الضمير إلى الحكم وحمل الصرف على المعنى اللغوي. **(قوله: من عدم مانعية التعريف)** أي: تعريف غير المنصرف؛

أو[1] رعاية القافية فإنه[2] إذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيراً ما يقع من منع صرفه انكسار[3] يخرجه عن الوزن[4]، أو انزحاف يخرجه

(١) عطف على وزن الشعر. (٢) شأن. (٣) فاعل يصح. (٤) أي: الاستقامة.

المكرر بعضها على وجه شعري كتقديم بعض الأجزاء على بعض، يوزن به ما لا يتناهى من الأشعار والأبيات، والبيت: شعر مركب من مصراعين سواء توافق قافيتهما أو لا، وقد نظم بعضهم تلك البحور فقال:

طويلٌ مديدٌ فالبسيطُ فوافِرٌ
فكاملُ إهزاجُ الأرَاجِزِ أرملا
سريعٌ سراحٌ فالخفيفُ مضارع
فمقتضبٌ مجتثٌ قرّب لتفضلا

فافهم. (قوله: أو رعاية قافية) عطف على الوزن؛ أي: لضرورة الشعر الواقعة لأجل رعاية توافق القافية وتجانسها، فإن رعايته واجبة، فاعلم أن علم القافية علم بأصول يعرف به أحوال أواخر الأبيات من حركة وسكون وفصيح وقبيح وغيرها، فموضوعه أواخر الأبيات الشعرية وواضعه مُهَلْهِل بن ربيعة خال امرئ القيس، وفائدته الاحتراز عن الخطأ في القوافي؛ وهي جمع قافية في اللغة من قفا يقفو إذا تبع فهي منقولة من الوصفية إلى الاسمية، وفي الاصطلاح عند الخليل من المتحرك قبل الساكنين مع ما بينهما من المتحركات إلى انتهاء البيت، وعند الأخفش الكلمة الأخيرة من البيت، والصحيح مذهب الخليل، والتفصيل في الكافي والصافي من كتب العروض والقوافي، والفاصلة في النثر بمنزلة القافية في الشعر، فلذا قيل: مراعاة الفواصل في الآي تجري مجرى المحافظة على القوافي في الشعر فتبصر. (قوله: فإنه إذا وقع غير منصرف الخ) قيل: هذا علة للعلية، وتحقيقه على ما أفيد أنه إثبات لوجود الضرورة إلى صرف غير المنصرف لأجل الوزن، وحاصل الإثبات: أن يقال كلما كان قد يقع من منع صرف غير المنصرف الواقع في الشعر انكسار أو انزحاف فضرورة الشاعر إلى الصرف حاصلة، لكنه قد يقع ذلك فالضرورة ثابتة فقوله: فإن قلت الخ، منع لملازمة باعتبار الانزحاف؛ أي: لانُم من وقوع الانزحاف من منع الصرف ثبوت اضطرار الشاعر إلى الصرف هذا. (قوله: من منع صرفه انكسار) أي: لأجل منع صرفه نقصان حركة أو حرف يخرج الشعر عن الوزن والمساواة للأفاعل والتفاعيل كما لا يخفى على العروضي. (قوله: أو انزحاف): انفعال من الزحاف بكسر الحاء المهملة مصدر زاحف، وهو يطلق لغة على الإسراع ومنه: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا﴾؛ أي: مسرعين إلى قتالكم، وعلى المشي على الأست ويقال: بالفارسية غريدن كودك، وعلى الضعف فهو من الأضداد، ومنه ما قيل

عن السلاسة، أمّا[1] الأول فكقوله:

«صُبَّتْ[2] عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ أَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الأَيَّامِ[3] صِرْنَ لَيَالِيَاً»

(١) أي: أما مثل غير المنصرف الذي يقع من منع صرفه انكسار بحرج. (٢) صفة انكسار. (٣) المنورة بنور الشمس وضيائها.

في معناه: باي كشان رفتن شتر مانده شده وتيرى كه فرود أزنشانه أفتد، وفي الاصطلاح: تغيير - أي: في الأجزاء - مختص بثواني الأسباب مطلقاً[1] بلا لزوم سمي به؛ لأنه إذا دخل الكلمة أضعفها وأسرع النطق بها بسبب نقص حروفها أو حركتها، ويقال للجزء الداخل فيه ذلك المزاحف بفتح الحاء فلا يدخل الزحاف في الحرف الأول والثالث والسادس؛ لأنها ليست بثواني الأسباب، والحاصل: أن الزحاف عندهم تغيير في أجزاء البحور بسبب حذف ونقصان يقع في الشعر فمنه ما يخرجه عن السلاسة وجرى اللسان بالعذوبة كما مثل به الشارح، ومنه ما لا يخرجه عن ذلك كما في قوله:

أثوى ابن جرموز عمير شلوه

والاستشهاد في جرموز؛ فإنه لا يجب فيه الصرف، بل يجوز كما في التناسب؛ لعدم خروجه عن السلاسة، وهي السهولة والانسجام بحيث يتحدّر الكلام بسبب ذلك كتحدر الماء، وبالفارسية: سلاست نرم شدن وروان شدن، يقال: شيء سلس؛ أي: سهل، ورجل سلس؛ أي: منقاد لين، ومنه سلس البول بكسر اللام في الكل، فقولهم سليس: غلط. (قوله: أما الأول، فكقوله: صبت عليّ الخ) هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عليه السلام على ما شاع بينهم، فلعله لم يثبت الرواية عند الشارح فلذا أطلقه[2]، فهو بريئ من الكذب بخلاف ما إذا صرح فإنه حينئذ إن ثبت الرواية فهو صادق وإلا فلا، ثم البيت من البحر الكامل من عروضه الأولى وضربه الأول، وبعض أجزاءه سالم، وبعضه مضمر، لا من بحر آخر كما لا يخفى، وقبل هذا:

مَاذا عَلَى مَنْ شَمَّ تُرْبَةَ أَحْمَدَ

أَنْ لا يَشَمَّ مَدَى الزَّمانِ غَوالِيا

وهي جمع غالية بمعنى الرائحة الطيبة، والمعنى: ما الذي أو أي شيء وقع على من شم تربة أحمد في أن لا يشم مدى الزمان، وامتداده أنواع الطيب؛ أي: لا يقع عليه شيء؛ لأنه استغنى بشم ما هو أحسن منها رائحة، والاستشهاد في قوله: مصائب، حيث صرف بإدخال التنوين؛ لضرورة انكسار الوزن، والصب: بمعنى ريختن، ومصائب: جمع مصيبة ما يصيب الإنسان من مكروه، ولو أنها؛ أي: لو ثبت أن تلك المصائب أريقت على الأيام المضيئة صرن بظلمة تلك المصائب ليالي لغلبتها على نور الشمس، وفيه ما لا يخفى من المبالغة، وقد ترجم بعضهم هذا البيت فقال:

(١) سواء كانت الأسباب ثقيلة أو خفيفة وفي الحشو أو غيره.

(٢) مع عدم تعلق الغرض بذكر القائل.

والقول بأنه وافق القدماء في الحكم بالانصراف، وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جداً. (قوله: فكقوله: صبت) الخ الصب: ريختن آب، قال قدس سره في الحاشية: هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله تعالى عنها في مرثية النبي ﷺ وأوّله:

مَـاذا عَـلـى مَـنْ شَـمَّ تُـرْبَـةَ أَحْـمَـد

أَنْ لا يَـشَـمَّ مَـدَى الـزَّمَـانِ غَـوالِـيَـا

وفي حاشيتها جمع غالية: بوي خوش، انتهى، مرثية: بتخفيف الياء كمغفرة: برمرده ستايش كردن وكريستن، يقال رثيته ورثوته أيضاً، التربة: خاك، المدى: غاية، والمعنى ما الذي أو أيّ شيء وقع على من شم تربة أحمد في أن لا يشم مدى الزمان وامتداده أنواع الغالية.

لأن ما يصرف للضرورة ليس من أفراد غير المنصرف عنده بدليل قوله: ويجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه، وإنما اندفع؛ لأنه غير منصرف عنده إلا أنه سلب عنه حكمه للضرورة فهو من أفراد المحدود. (قوله: والقول الخ) أي: القول في دفع عدم المانعية بأن المصنف رحمه الله وافق القدماء في حكمه بانصراف ما دخله الجر والتنوين للضرورة، وخالفهم في التعريف حيث عرفه القوم بما لا يدخله الجر والتنوين ويكون جره بالفتحة وعرفه المصنف رحمه الله بما فيه علتان. (قوله: بعيد جداً)؛ إذ لا وجه لاختيار مالخو مزيف عنده. (قوله: والمعنى ما الذي أو أي شيء الخ) يعني: أن كلمة ما استفهامية وذا إما موصولة وزائدة والفعل الذي يتعلق به الجار محذوف، وأن لا يشم منصوب بنزع الخافض أو مجرور بحذفه، وخلاصة المعنى لا حرج على من شم تربة أحمد ﷺ

وأمّا الثّاني فكقوله[1]:

«أَعِـدْ ذِكْـرَ نُـعْـمَـانٍ لَـنَـا إِنَّ ذِكْـرَهُ هُـوَ الـمِسْـكُ[2] مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ[3]»

فإنه لو فتح نون (نُعْمَانَ) من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف[4] يخرجه عن السلاسة كما يحكم به[5] سلامة الطبع، فإن قلت: الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري[6]، فكيف يشمله[7] قوله: للضرورة. قلنا: الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه ضروري عند[8] الشعراء، وأما الضرورة الواقعة لرعاية القافية، فكما في قوله[9]:

سَلامٌ[10] عَلَى[11] خَيْرِ الأَنَامِ[12] وَسَيِّدٍ[13] حَبِيْبِ إِلَهِ العَالَمِيْنَ مُحَمَّدِ[14]

بَشِيْرٍ نَذِيْرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوفٍ[15] رَؤُفٍ مَنْ يُسَمَّى بِأَحْمَدِ

(١) أصله أعود. (٢) كالمسك - من قبيل تشبيه البليغ. (٣) تنتشر ريحه. (٤) أي: تغيير في الحركة. (٥) أي: بالخروج عن الوزن. (٦) لأنه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لم يخل بالوزن لم يكن ضرورياً. (٧) أي: الضرورة. (٨) يعني: ما عده الشعراء ضروري .نوري. (٩) أي: في قول من مدح النبي عليه السلام. (١٠) مبتدأ. (١١) خبره. (١٢) مفرد اللفظ مجموع المعنى. (١٣) عطف تفسير، بمعنى المحبوب. (١٤) عطف بيان للحبيب. (١٥) شفيق على أمته.

بجانم ريخته جندان عم ودرد ومصيبتها
كه كر بروزها ريزند كردد تيره جون شبها

(قوله: وأما الثاني: فكقوله) أي: فكقول الشافعي رحمه الله في مدح إمامنا الأعظم أبي حنيفة النعمان، والبيت من الطويل من ضربه الثاني المقبوض تقطيعه هكذا: أَعِدْ ذِكْ فعولن رَ نُعْمَانن مفاعيلن، فلو حذف تنوين نعمان يكون وزنه مفاعيلن وهو مكفوف، وبهذا القدر يخرج البيت عن الوزن كما ذكره الشارح، فإن قيل: الضرورة تندفع بإعادة التنوين في نعمان فلا حاجة إلى إعادة الكسر، وجعل الاسم بحيث لا يبقى فيه أثر ما من آثار منع الصرف، قلنا: إن الممنوع بالأصالة هو التنوين، فإنه منشأ الثقل وهو المنافي لمعناه؛ لعدم الانصراف، فلما أعيد عاد الاسم إلى أصله بالكلية ولم يبق شيء من آثار منع الصرف، فإن قلت: الساقط في البيت الأول أيضاً تنوين مصائب فلم أوجب هناك سقوطه الانكسار وهنا الانزحاف، قلنا: التنوين في البيت الأول مقابل لنون متفاعلن المختص بالكامل والتنوين هنا مقابل لنون مفاعيلن وسقوط نون متفاعلن ليس من الزحافات، بل انكسار يوجب خروج الشعر عن الوزن، وذلك لما عرفت أن الزحاف مختص بثواني الأسباب، وعلن في متفاعلن وتد لا سبب بخلاف نون مفاعيلن؛ فإنها قد تسقط بالكف فيبقى مفاعيل كما ذكرناه فافترقا. (قوله: ليس بضروري) أي: فلا يجب الصرف لأجله، بل يجوز كما في حال التناسب، ولا يخفى وجه تفريع هذا السؤال على ما قبله. (قوله: عن بعض الزحافات) قيد به؛ لأن بعض الزحافات لعدم إخراجه الوزن عن السلاسة لا يضطر إلى الاحتراز عنه عند الشعراء وإن أمكن كما في قوله:

أثوى ابن جرموز عمير شلوه

كما مر. (قوله: فكما في قوله: سلام) أي: قول ما مدح النبي عليه السلام، وهو من الطويل من ضربه الثاني المقبوض.

(قوله: فكقوله: أعد) الخ يجوز الكسر في إن وحينئذ تكون الجملة استئنافية، والفتح وحينئذ يكون منصوباً بنزع الخافض، وهو اللام وإنما لم يمثل للضرورة لظهور أمرها. (قوله: قلنا: الاحتراز) إلى قوله: ضروري، فالمراد بالضرورة ما عدّه الشعراء ضرورة.

في تركه شم الغوالي لعدم الاحتياج إليه. (قوله: والجملة استئنافية) جواب لسؤال نشأ من الجملة السابقة؛ أي: لم أعد ذكر نعمان.

فإنه[1] لو قال: (بأَحْمَدَ)[2] - بفتح الدال لا يُخِلُّ بالوزن ولكنه يخل بالقافية فإن حرف[3] الروي[4] في سائر الأبيات، الدال[5] المكسورة «أَوْ لِلتَّنَاسُبِ» أي: ويجوز صرف غير المنصرف، ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف، لأن[6] رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم عندهم وإن لم يصل إلى حد[7] الضرورة.

«مِثْلُ: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾» حيث صرف (سَلاسَلاً) ليناسب المنصرف الذي يليه - أعني[8] (أَغلالاً) - فقوله[9]: (سَلاَلاً وَأَغلاَلاً) مثال لمجموع غير[10] المنصرف الذي صرف[11]، والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه[12] «وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا» أي: العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع، علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما[13] مقام علتين لتكررهما[14]،

(١) أي: شأن. (٢) بفتح الدال في موضع الجر بدل من الخير. (٣) أي: حرف القافية. (٤) سمى حرف يجب تكرره في آخر كل بيت في القافية بمعناه. قوله: فإن حروف الروي حروف. (٥) خبر إن. (٦) وهو تعليل للعلة المستفادة من قوله ليحصل. (٧) مرتبة. (٨) المنصرف. (٩) أراد أن ذكر أغلالا ليس زائداً لأن المقصود تمثيل للجموع والأظهر أن التقدير كصرف سلالا في هذا التركيب عصام. (١٠) سَلاسَلا. (١١) أي: لتناسب المنصرف. (١٢) أشار إلى موصولية ما. (١٣) أي: الجمع وألفا التأيث. (١٤) أي: تكرر كل واحدة منهما.

أَوْ لِلتَّنَاسُبِ مِثْلُ: ﴿سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً﴾[1] وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا[2]

(١) حيث صرف سلاسلا وقوا ريراه لتناسب المنصرف الذي يليه.

(٢) أي: العلتين.

(قوله: فإن حرف الرويّ) وهو آخر حرف من البيت بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه نسبة الكل إلى الجزء، فيقال: قصيدة نونية أو لامية أو ميمية مأخوذ من الروية، وهي الفكرة؛ لأن الشاعر يتفكر فيه فهو فعيل بمعنى مفعول أو من الرواء بالكسر والمد وهو الحبل الذي يشد به الحمل على البعير سمي به؛ لأنه يشد به أجزاء البيت بعضها إلى بعض فهو فعيل بمعنى فاعل، واعلم أن كل حرف يصلح أن يكون روياً سوى حروف الإطلاق وهي المدات والمضمرات كالمدات وكذا التنوين وياء الإضافة لا يصلحان لذلك، والتفصيل في محله. (قال المصنف: أو للتناسب) مفعول له تحصيلي، وقوله: للضرورة، حصولي فلذا أعاد اللام وإلى هذا أشار بقوله: أي: يجوز صرف غير المنصرف؛ ليحصل التناسب، والجواز ههنا بمعنى الإمكان الخاص، قال في الفوائد: فلكون هذا الجواز مغايراً للأول بحسب النوع نبه عليه بإعادة الجار، وفي تفسيره أيضاً إشارة إلى أن ذكر سلاسلاً مع أغلالاً له وجه، وهو أن المناسبة لا يعرف إلا بذكرهما معاً، وقوله: أمر مهم عندهم؛ أي: عند بلغاء العرب، ومقصود لازم عند علماء الأدب، فلذا صار السجع من أجل محسنات الكلام على ما حققه الفاضل العصام. (قوله: مثل سلاسلاً وأغلالاً) على قراءة نافع والكسائي وأبي بكر، ولما كان رعاية التناسب أبعد ما يظن صرف غير المنصرف لأجلها مثل: من أوثق الكلام، ومثله قول الملك العلام: ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ حيث صرف لتناسب رؤس الآي والفواصل؛ أعني: الوقف على الألف. (قوله: مثال المجموع الخ) أي: فلا يكون ذكر قوله: ﴿أَغْلَٰلًا﴾ زائداً كما ذكرناه آنفاً. (قوله: أي: العلة الواحدة) يشير إلى أن هذا تفصيل لما أجمله المصنف في تعريف غير المنصرف حيث قال فيه أو واحدة منها تقوم الخ وإلى أن ما موصولة وأن الموصول للعهد حيث قال: من العلل التسع. (قوله: قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما) اختلفوا في سبب قيام كل منهما مقام علتين فالأصح تكرر كل واحدة منهما كما فصله، وقال عصام: وجه تحقق الفرعيتين في الجمع أنه للزومه بمنزلة الجمعين وكذا التأنيث بالألف، والأولى أن

(قوله: لأن رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم) في السجع وغيره ولهذا يقال: هنأني الشيء ومرأني، والأصل أمرأني عند من لم يثبت مرأني، وقال الله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾، ثم قال: ﴿يَسْرِ﴾، ويقال: ﴿سَجَىٰ﴾، لموافقته: ﴿قَلَىٰ﴾. **(قوله: لتناسب المنصرف الذي يليه)** قد ينصرف؛ لتناسب المنصرف الذي لم يله كقوله تعالى: ﴿قواريراْ﴾ على قراءة التنوين فإنه صرف لتناسب أواخر الآي؛ فإنها كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها، وأما إذا قرئ بالألف فليس نصاً فيما استشهد به لجواز أن لا يكون الألف بدلاً من التنوين، بل أن يكون للإطلاق كما في قوله تعالى: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ اعلم أن غير الفصيح في نفسه قد ينضم إليه أمر فصيح فيصير فصيحاً فإن ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ في نفسه غير فصيح و﴿وَأَغْلَٰلًا﴾ حسنه وجعله فصيحاً، وكذا ﴿يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ﴾ يحسنه قوله تعالى: ﴿يُعِيدُهُۥ﴾ وإلا فاللغة الفاشية يبدأ، روي أن بعض البلغاء قال لكاتبه: اكتب يا حار إن الركب قد حاروا بضم الراء في يا حار، فقال الكاتب: يا سيدي يا حار بالكسر افصح فأمره بما أمره به أولاً وأراد به أن التناسب يحسنه. **(قوله: مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف)** وإلا لكان الأنسب الاكتفاء بسلالاً. **(قال: وما يقوم**

(قوله: هنأني الشيء ومرأني) بالحركات الثلاث في العين. (قوله: عند من لم يثبت مرأني) قال الأخفش: يقال مرأني الطعام، وقال بعضهم: تقول امرأني الطعام، قال الفراء: مع هنأني، قالوا: بغير الألف وإذا أفردوها قالوا: امرأني كذا في الصحاح. (قوله: ثم قال يسر) الأصل يسري أسقط الياء واكتفى بالسكر لتناسب الفواصل فإنها على الراء المكسورة. (قوله: لموافقة قلى) فإن إمالته قياسي لكون ألفه منقلبة عن الياء، وأميل ألف سجا مع كونها منقلبة عن الواو لموافقته. (قوله: أفصح) لما سيجيء من أن بقاء المنادى المرخم على ما كان قبل الترخيم أفصح من جعله

أحديهما: «الْجَمْعُ» البالغ إلى صيغة منتهي الجموع، فإنه[1] قد تكرر فيه[2] الجمعية حقيقة كـ (أَكَالِبَ[3]) وَ(أَسَاوِرَ[4]) و(أَنَاعِيْمَ[5]) أو حكماً كالجموع الموافقة لها[6] في عدد الحروف والحركات والسكنات كـ (مَسَاجِدَ) و(مَصَابِيْحَ).

وثانيهما: التأنيث لكن لا مطلقاً بل بعض أقسامه (و)[7] هو «أَلِفَا التَّأْنِيْثِ» المقصورة والممدودة أي:

---

(١) شأن. (٢) أي: في هذا الجمع. (٣) جمع أكلب وهي جمع كلب. (٤) جمع أسورة وهي جمع سوار. (٥) جمع أنعام وهي جمع نعم، وكثيراً ما يطلق على الإبل.
(٦) أي: للمجموع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة. (٧) ذلك البعض.

الجَمْعُ وَأَلِفَا التَّأْنِيْثِ

مقامهما) اللائق تقديمه على الحكم؛ لأنه بيان لما أبهمه في حد غير المنصرف. **(قوله: أحدهما الجمع البالغ إلى صيغة منتهى الجموع)** أي: الجمع الذي يجمع إلى أن ينتهي إلى وزن الممنوع عن جمع التكسير، اعلم أن النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب إلى أن قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير، والمصنف ذهب إلى أنها لتكرر الجمعية حقيقة أو حكماً كما ذكره قدس سره، والأكثرون ذهبوا إلى أنها لكونه لا نظير له في الآحاد العربية، وأما نحو: ثمان فشاذ، وأما نحو: الترامي، فالأصل فيه ضم ما قبل الياء، وأما نحو: هوازن لقبيلة من قيس فمنقول من الجمع، وأما نحو: يمان وشآم في المنسوب إلى اليمن والشام فالألف فيهما عوض عن إحدى يائي النسبة، فهذا الوزن عارض لم يعتدّ به؛ لأنه بسبب إحدى يائي النسبة، والألف الذي هو بدل عن الأخرى، وياء

منادى برأسه. **(قوله: لأنه بيان لما أبهمه الخ)** يعني: أنه أبهم في حد غير المنصرف قيدين من تسع وما يقوم مقامهما، وقد بين الأول بقوله: وهي عدل الخ فكان المناسب أن يبين الثاني أيضاً في جنبه ويقدمه على الحكم، وأما قوله: فالعدل الخ بيان الأسباب فهو بيان لما أبهم في تفسير ما أبهم في الحد فاندفع ما قيل: إن بيان الأسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة لا مشاحة في وقوعها أينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان أنها لا تصلح للتعريف قدمت إلى هنا. **(قوله: لكونه نهاية جمع التكسير)** فإن الشيء إذا بلغ نهايته وكماله قوي غاية القوة. **(قوله: لتكرر الجمعية)** وتكرر الشيء يوجب قوته. **(قوله: لكونه لا نظير الخ)** فإنه إذا لم يكن له نظير في الآحاد كان غير مشبه بالآحاد فيكون قوياً في جمعيته. **(قوله: وأما نحو: ثمان الخ)** لما كان بعض الآحاد وارداً على صيغة منتهى الجموع، فلا يصح أنه لا نظير له في الآحاد اعتذر عن ذلك، والمراد بنحو ثمان أمثاله من نحو: رباع لمن ألقى رباعيته، وشناح بمعنى طويل، وضراب؛ أي: غليظ قصير، ومعنى قوله: شاذ أنه قليل في حكم العدم. **(قوله: وأما نحو: الترامي)** أي: المصادر المنقوصة من باب التفاعل. **(قوله: وأما نحو: هوازن)** أي: سراجل، وبراقس اسم كلب، ومعافر اسم حي من اليمن. **(قوله: فالألف فيهما الخ)** والأصل يمني وشامي. **(قوله: كذا تهام الخ)** أصله تهمي عوض الألف من إحدى يائي النسبة فصار تهامي ثم سقط الياء للتنوين. **(قوله: وإنما لم يعد الخ)** حيث جعل

المؤنث بالألف بمنزلة المؤنث بالتاء العلم، وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم في أنه كما لا يتغير العلم لا يتغيران أيضاً. وقوله: البالغ إلى صيغة الخ زاد لفظ الصيغة؛ لأن مساجد مثلاً ليس منتهى الجموع، بل على صيغه ووزنه؛ يعني: أن كونه على تلك الصيغة يقوي الجمعية بخلاف الصفة مثلاً. **(قوله: حقيقة كأكالب الخ)** جمع أكلب جمع كلب، وأساور جمع أسورة جمع سوار[1]، وأناعيم جمع أنعام جمع نعم كذا في الهامش، ونعم بفتحتين: سارياً ومنه قوله:

مـا قـالَ لا قَـطُّ إلاَّ فـي تَـشَـهُّـدِهِ
ولا نَـعَـم قَـطُّ إلاَّ جَـاءَتِ الـنَّـعَـمُ

ففي هذه الأمثلة تكررت الجمعية فكل جمع قائم مقام علة، وكل علة فرع لشيء؛ لأن الجمع فرع المفرد، ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم. **(قوله: الموافقة لها)** أي: للجموع التي تكررت فيها الجمعية حقيقة، وفي قوله: في عدد الحروف الخ، إشارة إلى أن المراد الوزن التصغيري لا الصرفي، فلذا لم يقل: في الوزن، وبالجملة: إن الجموع الموافقة لها في حكمها في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانياً جمع تكسير. وقوله: والسكنات جمعه مع أن الساكن واحد أو اثنان للمشاكلة أو باعتبار الأفراد أو بناء على أن أقل الجمع اثنان. **(قوله: وثانيهما: التأنيث، لكن لا مطلقاً)** أشار به إلى وجه مخالفة المصنف لما ذكره في تعداد العلل والأسباب المانعة حيث قال هناك: وتأنيث، ولم يقل: وألفا التأنيث، وههنا قال كما ترى: فوجهها أن العلة في الحقيقة ألفا التأنيث لا مطلق التأنيث، فيكون مجازاً بذكر الشيء وإرادة بعض أقسامه، قيل: بل العلة هي التي تضمنها ألفا التأنيث فيكون مجازاً من قبيل إضافة السبب إلى المسبب فبهذا ظهر لك فائدة مخالفة الإجمال للتفصيل. وقوله: لا مطلقاً؛ أي: لا التأنيث المطلق الأعم من التأنيث بالتاء أو الألف أو المعنوي. **(قوله: وهو ألفا التأنيث)** قيل: الصواب والتأنيث بالألف عطفاً على الجمع، وقال عصمت: في العبارة مسامحة، والمراد: والتأنيث الواقع بسبب أحدهما، وقد مر ما به يندفع ذلك، فتبصر. **(قوله: والممدودة)** الهمزة الممدودة في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف لزيادة المدّ؛ إذ الألف للزومها صارت كلام الفعل، فجاز زيادة الألف

---

(١) بمعنى: دستينه، وفي التنزيل: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾.

النسبة عارضة لا يعتدّ بها في الوزن، وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب إلى تهم بمعنى: تهامة هي بلدة، قال الجواهري: إنه منسوب إلى تهامة لكن حذف منه إحدى يائي النسبة، وإنما لم يعدّ ياء النسبة عارضة في نحو: عواري جمع عارية منسوب إلى العار؛ لأنها تثبت في واحده وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد، وقيل: إن ثمانياً مثل يمان؛ لأنه منسوب إلى جزئه الذي هو الثمن ولا يخفى بعده، وقيل: منسوب إلى ثمانية نسبة المعدود إلى العدد فإن ثمانية في الأصل عدد، والثماني هو المعدود ليس إلا فإذن الألف التي فيها غير ألف المنسوب إليه تقديراً؛ لكونه بدلاً من إحدى يائي النسبة، وكذلك الياء غير الياء، وأما سراويل فأعجمي أو عربي مفرد شاذ، أو جمع تقديراً، وأما نحو: أكلب وأحمال وإن لم يأت لهما نظير في الآحاد فالاعتذار فيهما أنهما جمعا قلة، وحكم جمع القلة حكم الآخذ بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الآحاد فصارا كأنهما باقيان على أفرادهما، ولا يصح الاعتذار بمجيء أفعل في الواحد؛ نحو: أدرج في اسم موضع لكونه منقولاً عن الجمع كمدائن، ولا بأجر وآنك؛ لأنهما أعجميان؛ ولأن آنك يحتمل أن يكون فاعلاً، ولا بأشد؛ لأنه جمع شدة على غير القياس، أو جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل المنسوب إليه، قال قدس سره في الحاشية: فأكالب جمع أكلب وهي جمع كلب، وأساور جمع أسورة جمع سوار، وأناعيم جمع أنعام جمع نعم انتهى، السوار: ياره دست، وقد يلحق التاء بأساور وعليه قوله تعالى في قراءة: ﴿فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾، نعم، جهار باي، وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل، وأرادوا بجمع جمعه التكثير فقط؛ لأن جمع الجمع إما أن يراد به التكثير أو الضروب المختلفة كذا في الصراح. (قوله: أو حكماً كالجموع) الخ إنما جعل ملحقاً بالقسم السابق؛ لأنه شابهه من وجوه ثلاثة: أحدها: أنه على وزنه، وثانيها: أنه جمع مثله وقد أشار إليهما قدس سره في الشرح، وثالثها: أنه ممتنع من الجمع مرة أخرى. (قوله: والممدودة)

غير منصرف وأراد بنحو: عواري قماري وكراسي وبخاتي ودباسي في جمع قمرى ويختى كرسي ودبسي. (قوله: جمع عارية) بالتشديد منسوبة إلى العار؛ لأن طلبها عار وعيب. (قوله: لأنها تثبت الخ) أي: لأن تلك الياء تثبت في واحدة فصارت أصلية بالقياس إلى الجمع وإن كانت عارضة في الواحد. (قوله: وقيل: إن ثمانياً الخ) أي: قيل في الاعتذار عن مجيء ثمان أنه مثل يمان، والأصل يمنى عوّض الألف عن إحدى اليائين فصار ثمان. (قوله: الذي هو الثمن) وإبدال الضم الذي كان في المنسوب إليه بالفتحة من تغيرات النسبة كما قيل: تهامي في النسبة إلى تهامة. (قوله: ولا يخفى بعده)؛ إذ لا معنى للنسبة في ثمان فإنه بالإضافة إلى الثمن كالأربع بالنسبة إلى الربع، والخمس بالنسبة إلى الخمس، ولا معنى لنسبة هذين العددين إلى جزئهما كذا في الرضي. (قوله: في الأصل عدد) أي: لا معدود. (قوله: والثماني هو المعدود) أي: الثماني لا يستعمل إلا في المعدود لا العدد. (قوله: فإذن الخ) أي: إذا كان ثمان منسوباً إلى ثمانية فالألف التي في ثمان غير الألف التي في ثمانية تقديراً، وكذا الياء التي في ثمان غير الياء التي في ثمانية ليصح كونه منسوباً إليه، وإن ألفه عوض عن إحدى اليائين وهذا كما قيل في هجان وفلك. (قوله: وأما نحو أكلب الخ) جواب عما يقال: إنه لو كان قوة هذا الجمع؛ لأنه لا نظير له في الآحاد فكذلك أكلب وأحمال لا نظير له في الآحاد، فلم لم يعد هذا الوزن المصنف رحمه الله. (قوله: بدليل تصغيره على لفظه) فيقال: أكيلب وأجيميل. (قوله: ولا يصح الاعتذار) أي: لا يصح الاعتذار عن نحو: أكلب بأن له نظيراً في الآحاد لمجيء أذرج وآجر وآنك وأشد؛ لأن الأول منقول، والآخران أعجميان، الآجر قد يشدد راؤه، قال في الصحاح: الآنك الأسرب، وهو أفعل من صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد إلا آنك وأشد. (قوله: بدليل تأنيث الفعل المنسوب إليه) قال: بلغتها وأجمعت أشدي. (قوله: السوار ياره دست) بالياء المثناة التحتانية والراء لفظ فارسي معناه: دست برنجن. (قوله: التكثير) فقد دون الضروب المختلفة. (قوله: وقد أشار الخ) بقوله: كالجموع

كل واحدة منهما كـ (حُبْلَى)[1] و(حَمْرَاءَ)[2] لأنهما لازمتان للكلمة وضعاً[3]، لا تفارقانها أصلاً فلا يقال في: (حُبْلَى): حُبْل ولا في (حَمْرَاءَ)[4]: حَمْر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر، فصار التأنيث مكرراً[5]، بخلاف التاء فإنها ليست لازمة للكلمة بحسب أصل[6] الوضع، فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث، فلو عرض

(١) مثال الألف المقصورة. (٢) تفسير لمعنى اللزوم، أي: لا ينفك كل واحدة منهما. (٣) أبداً ومستمراً. (٤) بحذف ألف التأنيث لأن مذكره أحمر لا حمر. (٥) حكماً لا حقيقة. (٦) وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كالحجارة والتجارة لكن لما لم يكن في نوعها ذلك اللزوم لم يعتبر.

الهمزة الممدودة منقلبة عن الألف وهي للتأنيث دون الألف التي قبلها ولما لم يفارق إحداهما الأخرى نسباً إلى التأنيث تغليباً. (**قوله: فإنها ليست لازمة للكلمة**) أي: لبنائها وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كحجارة وتجارة.

الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات وإنما لم يقل في الوزن كيلا يسبق إلى الفهم أن المراد الموافقة في الوزن الصرفي. (**قوله: الهمزة الممدودة**) هي عند سيبويه في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف لزيادة المد؛ وذلك لأن الألف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الألف للمد قبلها كما في حمار وكتاب فاجتمع ألفان، فلو حذفت إحداهما لصار الاسم مقصوراً كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما إلى حرف يقبل الحركة دون الأولى لتبقى على مدها، وإنما قلبت همزة لا واواً ولا ياء مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر؛ إذ لو قلبت إلى إحداهما لاحتيج إلى قبلهاالخمزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها ألفاً كما فيهما. (**قوله: نسباً؛ أي: الألفان إلى التأنيث**) حيث قيل الممدودة للتأنيث فإن الممدودة مجموعهما. (**قوله: تغليباً**) لألف التأنيث على الألف الزائدة. (**قوله: أي: أبنائها**) المراد من بناء الكلمة وزنها وصيغتهاالخيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكناتها مع اعتبار الحروف الأصلية والزائدة كل في موضعه، وإنما لم تكن التاء لازمة لبناء الكلمة؛ لأنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث. (**قوله: وإن اتفق الخ**) بأن صارت داخلة في مادتها.

للمدّ قبلها فاجتمع ألفان، فلو حذفت إحداهما؛ لصار الاسم مقصوراً وضاع العمل، فقلبت ثانيتهما إلى حرف يقبل الحركة دون الأولى؛ لتبقى على مدّها، وإنما قلبت همزة لا واواً أو ياء مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر؛ إذ لو قلبت إلى أحدهما لاحتيج إلى قلبها ألفاً كما في كساء ورداء، فيكون تطويلاً للمسافة بلا فائدة (سيد). وأورد عليه بأن علامة التأنيث الهمزة؛ لأنها المنقلبة عن ألف التأنيث إلا أن يقال: المراد بالألف الممدودة هي الهمزة سميت بها؛ لأنها الممدودة بها ففيه حذف وإيصال، ولا نزاع في صحة إطلاق الألف على الهمزة؛ لأن الألف إما اسم للأعم أو للمتحرك فقط، واسم الساكن لا (شرح عصام). (**قوله: أي: كل واحدة منهما الخ**) لما كان قوله: وألفا التأنيث مضطرباً، حيث يوهم كونهما معاً علة واحدة أوّله بقوله: أي: كل واحدة منهما، وقيل: لما كانت التثنية اختصار العطف فمعنى قوله: وألفا التأنيث، ألف وألف والواو لمطلق الجمع، توهم منه أن الألفين ليستا مستقلتين في العلية، بل العلة مجموع الألفين دفعه بهذا التفسير. (**قوله: لأنهما لازمتان للكلمة**) علة للدعوى الضمنية والتأنيث اللازم بمعنى كونه بحيث لا يجوز إسقاط علامته على إرادة التذكير؛ نحو: طلحة وحبلى وصحراء، فإنه لا يقال في المذكر منها طلح وحبل كما ذكره الشارح. (**قوله: فصار التأنيث مكرراً**)؛ لأن كونها ألف تأنيث علة وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة تأنيث آخر فكأن فيه علتين فرعيتين، وقوله: فإنها ليست لازمة الخ؛ أي: وإن اتفق اللزوم في بعض الاسم؛ نحو: حجارة وعرفة، فإن هذا اللزوم لما لم يكن معتبراً في نوعها لم يعتدّ به. (**قوله: فلو عرض لها اللزوم لعارض الخ**) جواب عما يقال: إن ألف التأنيث قامت مقام علتين لأجل لزومها، والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلاً، فإن الأعلام محفوظة عن التصرف، فحينئذ ينبغي أن يقال: أن فاطمة ثلاثة أسباب؛ العلمية والتأنيث ولزومه، وحاصل الجواب: أن التاء وإن كانت لازمة فيما قلت، إلا أن لزومها عارض بسبب العلمية، فلذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله، فلم يكن هذا اللزوم العارضي نازلاً منزلة علة كاللزوم الوضعي. وقوله: كالعلمية

اللزوم بِعارض كالعلمية[١] مثلاً، لم[٢] يَقْوَ قُوَّةَ اللزوم الوضعي[٣] «فَالْعَدْلُ»[٤]. مصدر مبني للمفعول أي: كون الاسم معدولاً «خُرُوجُهُ»[٥] أي: خروج الاسم،

(١) مثلاً. والمنقول من الوصفية لا الاسمية كالذبيحة والنطيحة. (٢) أي: لزوم العارض. (٣) أي: الأصلي. (٤) اللام للعهد الخارجي. (٥) المصدر مضاف إلى الفاعل.

بيان للعارض؛ أي: لأن الأعلام لا تتغير كما أن ضروب الأمثال كذلك. (قوله: لم يبق قوة اللزوم) من باب علم، وقوة: منصوب بنزع الخافض؛ أي: مثل قوة اللزوم الوضعي الكائن في مثل حبلى وحمراء. (قال المصنف: فالعدل الخ) قدمه لعدم كونه مشروطاً بشيء، والفاء للتفسير أو للتفصيل؛ أي: تفصيل ما أجمله في مقام تعداد الأسباب، فالثاني عين الأول؛ لكونه معاده باللام العهدية فلذا لم يقل: فالمعدولية، وقيل: الفاء لتفسير العدل وأخواته من العلل، فالأولى عطف الأسباب الباقية عليه؛ لتكون في حيز التفسير فافهم، ثم إن العدل في اللغة: مصدر من باب ضرب بمعنى الميل، يقال: عدل عن الطريق إلى ظلٍ؛ أي: مال، فالمعدول من قبيل الحذف والإيصال، وفي الاصطلاح: ما ذكره المصنف، وإنما عرفه من بين الأسباب تعييناً لما هو مذهبه فيه لمكان الاختلاف فيه. (قوله: مصدر مبني للمفعول) غرضه من هذا دفع اعتراض أورده الرضي على المصنف من أن العدل عبارة عن الإخراج لا الخروج؛ لأن العدل متعد، والخروج لازم، وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز، بل الواجب أن يقال: إخراجه، وحاصل الدفع: أن العدل مصدر مبني للمفعول، وأن الخروج بمعنى كون الاسم مخرجاً كذلك، فيكون تفسيراً للمتعدي بالمتعدي فيستقيم الحمل، ولك أن تقول: غرضه أن العدل صفة المتكلم، والخروج صفة الاسم، ولا يجوز تفسير صفة لشيء بصفة آخر، فقدّره بما يرجع إلى أنهما صفتا الاسم (نعمه)، فاعلم أن المصدر قد يكون بمعنى اسم الفاعل، وبمعنى اسم المفعول مجازاً كخلق بمعنى مخلوق، وعدل بمعنى عادل، والفرق بينهما وبين المصدر المبني للفاعل أو المبني للمفعول: أنه يراد بالأولين الذات مع الوصف وبالأخيرين الصفة فقط. (قوله: أي: خروج الاسم) أي: خروج مادته؛ إذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه، يقال: اسم معدول؛ أي: مصروف عن بنيته، وإنما أرجع الضمير إلى الاسم بقرينة أن البحث في الاسم، فخروج الفعل لا يسمى عدلاً اصطلاحاً، ولم يرجع الضمير إلى العدل؛ لئلا يلزم كونه الشيء معلوماً قبل نفسه، ثم الفرق بين العدل والاشتقاق أن الخروج في عدل بحسب اللفظ فقط وفي الاشتقاق بحسب اللفظ والمعنى (ابن سيد).

فَالعَدْلُ خُرُوجُهُ

(قال: فالعدل) الفاء لتفسير العدل وأخواته؛ أي: بيان نفس مفهوم السبب أو شرط تأثيره وعليته، وهو في اللغة الصرف يقال: اسم معدول؛ أي: مصروف عن بنيته. (قوله: مصدر مبني للمفعول) فيصح تفسيره بالخروج؛ لأن مفهومه أعم من أن يكون مستنداً إلى الإخراج أولاً، وإن كان المتبادر الخروج بنفسه، وإنما لم يفسر المصنف مصدر المعلوم؛ لأنه لا

(قوله: أو شرط تأثيره) كلمة أو لمنع الخلو. (قوله: وهو في اللغة الصرف) وقع في الرضى ولو قال: إخراجه لكان أوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال: اسم معدول، والظاهر أن مقصوده بيان المعنى العرفي للعدل كما وقع في بعض شروح التسهيل: العدل صرفك اللفظ؛ يعني: أن العدل في عرفهم بمعنى الصرف، يقال: اسم معدول الخ، فالأوفق أن يفسر بالإخراج؛ ليكون التعريف باللازم المحمول، وإنما قال: أوفق؛ لأن الخروج أيضاً لازم للصرف إلا أنه غير محمول عليه والتعريف باللازم المحمول أولى لا أن الأدباء جوزوا التعريف باللازم الغير المحمول وليس مقصوده بيان المعنى اللغوي، وإلا لم يتوجه الاعتراض؛ إذ اللازم وجود العلاقة بين المعنى اللغوي والعرفي لا توقفهما في التعدية واللزوم، ولا شك في تحققهالخهنا فإن الصرف يستلزم الخروج، فالصواب إسقاط لفظة في اللغة، أو أن يقال: وهو في اللغة الصرف، يقال: عدل عنه؛ أي: صرفه، وفي الاصطلاح صرف الاسم عن بغيته يقال: اسم معدول الخ، فما قيل: لو كان العدل بمعنى الإخراج فالاعتراض وارد لكن العدل جاء في اللغة بمعنى الميل، يقال: عدل عنه؛ أي: مال عنه، وعدل إليه؛ أي: مال إليه، وجاء بمعنى التبعيد، يقال: عدل الجمال الفحل؛ أي: نحاه كذا في القاموس، ولا داعي إلى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل إلا اشتقاق المعدول، وتسمية الاسم معدولاً وليس بقوي؛ لأنه بمعنى المعدول إليه بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت أن مبني الاعتراض المعنى العرفي لا المعنى اللغوي لكونه في اللغة بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض على أن المذكور في القاموس أن العدل الموصول بمن معناه الميل على أن المذكور في القاموس عدله وعدل عن يعدل عدلاً وعدولاً حاد وإليه عدولاً رجع، وهو يدل على أن الموصول بمن معناه الميل، والموصول بإلى معناه الرجوع، فلا يصح أن يكون إطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول إليه. (قوله: فيصح تفسيره بالخروج الخ) يعني: أن مفهوم الخروج أعم من أن يكون بالإخراج أو بنفسه وإن كان المتبادر منه عند الإطلاق الخروج بنفسه فإن العام يراد إطلاقه في فرد منه شائعاً فلشيوعه يتبادر إلى الذهن كالوجود؛ فإنه أعم من الخارجي والذهني وإن كان المتبادر منها الخارجي، وإذا كان كذلك فالمراد من الخروج ههنا الخروج المستند إلى الإخراج وهو المخرجية، فيصح تفسير العدل المبني للمفعول؛ أعني: المعدولية بمعنى المصروفية به لكونه لازماً محمولاً عليه فاندفع اعتراض المحقق الرضي،

أي: كونه مُخْرَجاً «عَنْ صِيْغَتِهِ[١] الأَصْلِيَّةِ» أي: عن صورته[٢] التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها، ولا يخفى عليك أن صيغة المصدر ليست

(١) أي: الاسم المعدول عنه. (٢) أي: الهيئة.

عَنْ صِيْغَتِهِ[١] الأَصْلِيَّةِ

(١) أي: الاسم.

يدل على ما هو سبب للمنع إلا ضمناً؛ لأن السبب ما قام بالاسم إذ به تتحقق الفرعية فيه، وهو ههنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم. (قوله: أي: خروج الاسم) أي: خروج مادته؛ إذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه. (قوله: عن صيغته) كأنه أراد بها ما يشمل صورته الحكمية أيضاً فإن خروج سحر معيناً من السحر ليس خروجاً عن صورته الحقيقية؛ إذ لا دخل فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية؛ لأن اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الإشكال؛ لأنها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن أو الإضافة، ولهذا يغير التفسير بأنه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة أو استلزام كلمة أخرى معه، وفيه أنه يلزم أن يكون يوم الجمعة معدولاً عن صمت في يوم الجمعة مع أنه ليس معدولاً عنه، ولا يرد على تفسير المصنف؛ إذ ليس لفي مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن أن

وبما ذكرنا ظهر وجه صحة تفسير الشارح رحمه الله الخروج بكونه مخرجاً، ثم أنه ذكر الشارح الرضي في بحث المصدر أن المصدر موضوع للحدث الساذج، والفعل المبني للفاعل موضوع للحدث المنسوب إلى ما قام به، والفعل المبني للمفعول موضوع للحدث المنسوب إلى غير ما قام به من الزمان والمكان وما وقع عليه والآلة والسبب، فالنسبة إلى ما قام به أو إلى ما عداه مما يتعلق به مأخوذ في مفهوم الفعل خارج عن المصدر لازم في الوجود فإن أضيف إلى الفاعل كان مبنياً للفاعل، وإن أضيف إلى المفعول كان مبنياً للمفعول، وإن لم يذكر معه شيء منهما كان محتملاً للمعنيين كما فيما نحن فيه، فقد ظهر لك مما ذكرنا أن ما قيل: إن صيغ المصدر لم توضع إلا لما قام به وكونها موضوعة لمعنيين ما هو صفة للفاعل ومالخو صفة للمفعول لا بد له من دليل كلام لا طائل تحته. (قوله: إلا ضمناً) أي: تبعاً فإن الإخراج يستلزم المخرجية. (قوله: أي: مادته) إما بحذف المضاف أو التجوّز بذكر الكل وإرادة الجزء. (قوله: إذ لا يتصوّر الخ) تعليل لمقدر؛ أي: إنما فسرناه بالمادة؛ إذ لا يتصوّر خروج الكل؛ أي: الاسم الذي هو عبارة عن المادة والصيغة عن جزئه الذي هو الصيغة.

(قوله: فإن خروج سحر الخ) يعني: لو لم يرد بالصورة ما يشمل الصورة الحكمية يلزم أن لا يكون سحر إذا أريد به سحر معين معدولاً عن السحر المعرف باللام؛ لعدم خروجه عن صورته الحقيقية؛ لأن اللام لكونها كلمة برأسها لا دخل لها في الصورة مع أنهم صرحوا بأنه معدول عنه فلا بد من تعميم الصورة. (قوله: لأنها غير متناولة الخ)؛ لأن من والمضاف إليه ليس داخلاً في الصورة الحقيقية لاسم التفضيل وهو ظاهر، ولا في صورته

وقيل: الفرق أن اتحاد المعنى شرط في العدل من غير زيادة بخلاف الاشتقاق. (قوله: أي: كونه مخرجاً) فسر الخروج بالكون مخرجاً إشعاراً بأن المراد بالخروج ههنا الخروج المستند إلى الإخراج لا الخروج بنفسه وإن كان متبادراً فيصح التفسير والحمل ويندفع الاعتراض على ما عرفت، فيكون معنى العدل: كون الاسم مخرجاً عن صيغته إلى صيغة أخرى. (قوله: أي: عن صورته) فسر الصيغة بالصورة؛ لأن الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما تعرضه من الهيئة، فيقال: ضرب صيغة ماض، وهي ليست بمرادة ههنا، بل المقصود الهيئة والصورة المجردة عن المادة ففي التفسير بيان أن الصيغة هنا مجردة عن أحد جُزْأي معناها؛ أعني: المادة والصورة، قال الغجدواني: اعلم أن للاسم مادة: وهي نفس المركب من الحروف الأصلية، وصورة: وهي الهيئة الحاصلة لذلك الاسم. (قوله: التي تقتضي الأصل والقاعدة) أراد بالأصل: الوضع اللغوي، وبالقاعدة: الاصطلاح والاستعمال كذا قيل، والظاهر أن الأصل: ههنا بمعنى القاعدة، فيكون عطف تفسير، وتوضيح البحث: أن ثُلاث مثلاً كان أصله أن يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة بخلاف نحو: ضارب المشتق عن الضرب؛ إذ ليس أصله أن يكون على صيغة الضرب، بل هنا أخذ صيغة من صيغة أخرى لا خروج اسم عن صيغته الأصلية إلى أخرى فلا يلزم كون ضارب مثلاً غير منصرف للعدل والصفة (ابن سيد)، ونوقش بأن الاسم بعد الخروج عن صيغته الأصلية لا يبقى فكيف ينتقل إلى صيغة أخرى؟ وتحقيقه: أن يقال أن للاسم مادة: وهي الحروف الأصلية، وصورة: وهي الهيئة الحاصلة لتلك الحروف، وهي المراد بالصيغة بطريق التجريد كما مرت الإشارة آنفاً، فخروج مادة عن صورة، ومادة كانت لها في الأصل إلى صورة أخرى مع بقاء المعنى هو العدل، فيكون المضاف مقدراً في الكلام؛ أي: العدل خروج مادة الاسم، فيصح المعنى فلا تغفل. (قوله: ولا يخفى الخ) أي: عليك كما في نسخة: يعني: بمعنى عرفت، من معنى الصيغة الأصلية ظهر لك خروج المشتقات كاسم الفاعل وأضرابه عن حد العدل، فإن الضارب المشتق من الضرب ليس أصله، وقاعدته يقتضي أن يكون على صيغة الضرب، فإن القياس في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على وزن فاعل، بل هناك خروج صيغة من صيغة، لا خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى أخرى كما قدمناه، وهكذا يقال في جميع الأمثلة الآتية بعد إلا أن في مثل عمر إشكالاً، فإنه ليس له أصل وقاعدة يقتضي أن يكون عليها ويمكن أن يقال: لما اقتضى ضرورة منع الصرف

صيغة[1] المشتقات، فبإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها. وإن[2] المتبادر من خروجه عن صيغته الأصلية أن تكون المادة[3] باقية[4]، والتغيير إنّما وقع في الصورة فقط، فلا[5] ينتقض بما[6] حذف عنه[7] بعض الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز مثل: (يَدٌ ودَمٌ) فإن المادة[8] ليست باقية فيهما، وإن[9] خروجه[10] عن صيغته الأصلية يستلزم[11] دخوله في صيغة[12] أخرى - أي: مغايرة للأولى - ولا[13] يبعد أن يُعتَبر مغايرتها[14] لها[15] في كونها غير داخلة تحت أصل وقاعدة كما كانت الأولى[16] داخلة تحته، فخرجت عنه[17] المغيرات القياسية.

(١) أي: ليست صيغة المصدر موضوعة بإزاء المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولأن المصدر مشتق منه والأصل في الاشتقاق أن يكون المشتق مغايراً للمشتق منه. م. (٢) عطف على أن صيغة المصدر. (٣) أي: الحروف الأصلية التي ركب الصيغة المعدول عنها منها. (٤) في المعدول. (٥) حد العدل. (٦) بكلمة. (٧) أي: من تلك الكلمة. (٨) أي: الحروف الأصلية. (٩) ولا يخفى أيضاً. (١٠) أي: الاسم. (١١) يقتضي ذلك الخروج. (١٢) أي: في صيغة غير الصيغة الأولى. (١٣) معطوف على قوله: ولا يخفى. (١٤) أي: مغايرة الصيغة المعدولة. (١٥) أي: للصيغة المعدول عنها. (١٦) صيغة المعدول عنها. (١٧) أي: عن حد العدل.

إلى أن يحكم بأنه معدول حكم بأنه سمي باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم فاعل منه خرج عن صيغته التي على مقتضى القاعدة وهي عامر إلى عمر. **(قوله: فبإضافة الصيغة إلخ)** نتيجة لما سبق، وحاصله: أنه إذا كانت صيغة المصدر مغايرة لصيغة المشتقات فتخرج جمع المشتقات بإضافة الصيغة إلى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسماً أو فعلاً؛ لأنها وإن كانت خارجة عن صيغة إلا أنها[1] غير خارجة عن صيغتها، والمعتبر في العدل أن يكون ذلك الاسم المخرج عن صيغة نفسه هذا وإنما قال: كلها مع أن بعضها كالأفعال المشتقة خرجت بقوله: خروجه المفسر بخروج الاسم بناءً على المجاز[2] أو التأكيد كما لا يخفى؛ إذ لا يسند الإخراج إلى ما خرج سابقاً. **(قوله: وإن المتبادر الخ)** بفتح الهمزة عطف على قوله: إن صيغة الخ؛ أي: ولا يخفى أيضاً أن المتبادر إلى الفهم الخ، وقيل: الواو للاستئناف، وقوله: أن تكون المادة باقية؛ أي: تكون مادة المعدول عنه باقية في المعدول. **(قوله: فلا ينتقض بما الخ)** أي: لا ينتقض حد العدل منعاً باسم حذف عنه بعض حروفه اعتباطاً كالأسماء المحذوفة الأعجاز وكذا محذوفة الأوائل؛ نحو: عدة، ومحذوفة الأواسط كمقول على رأي، وقوله: وإن خروجه عطف على ما سبق، فهو في حيّز قوله: ولا يخفى. **(قوله: ولا يبعد أن يعتبر مغايرتها)** أي: مغايرة الصيغة الأخرى لها؛ أي: للأولى في كونها؛ أي: الصيغة المعدولة غير داخلة الخ، قيل: هذا هو المتبادر حيث إن الصيغة الأولى لما كانت موافقة للأصل والقاعدة فإذا خرج عنها إلى ما يغايرها تبادر من المغايرة هذا الفرد المذكور. **(قوله: فخرجت عنه المغيرات القياسية)** تفريع على قوله: ولا يبعد الخ؛ أي: إذا اعتبر بمغايرة الثانية للأولى عدم دخول الثانية تحت أصل وقاعدة خرجت عن تعريف العدل المغيرات القياسية التي مادتها باقية بقرينة السياق (عصمت). وقوله: القياسية؛ أي: المنسوبة إلى موافقة القياس كالمقام والمقام، فإن أصلهما مقوم ومقوم وهو جار

(١) خارجة عن غير صيغتها (نسخه).
(٢) بأن يراد بالمشتقات بعضها.

يقال: إن ذلك الخروج غير تام؛ لأن المقدر في حكم الملفوظ. (قوله: فخرجت عنه المغيرات القياسية) كالمقام قيل: لم تدخل في الخروج؛ لأنها مخرجة لا خارجة، وفي دخول المعدولات حينئذ تأمل.

الحكمية لعدم صيرورته بمنزلة الجزء لشدة الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفضيل وبين من نحو: هو أحسن لو أنصفت من الشمس، وكذا بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، ونحوه في الشعر. **(قوله: ولهذا)** أي: لعدم تناول قوله: صيغته للصورة الحاصلة لاسم التفضيل بمن أو الإضافة يغير تفسير العدل ليدخل فيه؛ نحو: آخر على جميع التقادير. **(قوله: وفيه)** أي: في هذا التغيير أنه يلزم أن يكون يوم الجمعة منصوباً بتقدير في معدولاً عن المجرور بلفظ في؛ لأنه يصدق أنه خرج عمالخو حقه من استلزام في ويمكن أن يجاب بأنه لا نسلم خروجه عمالخو حقه فإن حق المفعول كلا الأمرين أن يستعمل منصوباً ومجروراً. **(قوله: بجواز الفصل ههنا الخ)** لم أجد مثالاً في الكتب المتداولة. **(قوله: إن ذلك الخروج)** أي: خروج يوم الجمعة منصوباً عن في يوم الجمعة خروج ناقص؛ لأن في مقدر حالة النصب والمقدر كالملفوظ فكأنه لم يخرج. **(قوله: قيل لم تدخل الخ)** قائله السيد الشريف في حواشي الرضى، وأما نحو: مقال ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الأصلية والمتبادر من الخروج المطلق ما لا يستند إلى إخراج كما في قولك: خرج زيد إلى بلد كذا، وحاصله: أن خروج الاسم عن صيغته لا يكون إلا بإخراج المتكلم وتلفظه، وهذا أمر بديهي فالمراد من خروجه أن لا يكون مستنداً إلى إخراج العلة فخرجت المغيرات القياسية؛ لأن لها عللاً تخرجها عن هيئتها بخلاف المعدولات فإن خروجها غير مستند إلى علة وإن كان مستنداً إلى إخراج المتكلم، وحينئذ اندفع اعتراض المحشي كما لا يخفى.

وأمّا المغيّرات الشاذة[1] فلا نسلم أنها مُخرجةٌ عن الصيغ الأصلية فإن الظاهر أن مثل: (أَقْوُسٍ)[2] و(أَنْيُبٍ)[3] من الجموع الشاذة ليست مُخرجة عما[4] هو القياس فيهما - أعني: (أَقْوَاساً) و(أَنْيَاباً) بل إنّما جمع (القَوْسَ) و(النَّابَ) ابتداء[5] على (أَقْوُسٍ) و(أَنْيُبٍ) على[6] خلاف القياس من غير أن يعتبر جمعهما أوّلاً[7] على (أَقْوَاسٍ) و(أَنْيَابٍ) وإخراج (أَقْوُسٍ) و(أَنْيُبٍ) عنهما. وقال بعض الشارحين: قد جوز بعضهم[8]

(١) كالجموع الشاذة مثل: أقوس وأنيب، والمصغرات الشاذة كويب وعريب بغير التاء والقياس أن يصغر مع التاء والمنسوبات - غير داخلة تحت أصل وقاعدة - الشاذة مثل: بِصرى بالكسر في الأول لا بصره وبدوي في بادية وثلاثي ورباعي. (٢) جمع قوس. (٣) جمع ناب وهو السن. (٤) أي: عن الجمع الذي. (٥) يعني: أول وهلة. (٦) حال من أقوس وأنيب. (٧) قبل أن يجمعا على خلاف القياس. (٨) متقدم المنطقيان.

(قوله: وأما المغيرات الشاذة) كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة، وأما القلب كأيس في يئس فقيل: إنه ليس خارجاً عن صورته؛ إذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فإنه أمر اعتباري، وأما نحو: فخذ وعنق بسكون العين فقيل: إنه لم يخرج خروجاً تاماً؛ إذ يستعمل على الصيغة الأصلية أكثر من استعماله على الصيغة الفرعية، واللفظ إذا أطلق انصرف إلى الكامل ولا يخفى أن الاحتياج إلى هذا العذر على تقدير كون تغيره غير قياسي. (قوله: بل إنما جمع القوس والناب ابتداء على أقوس وأنيب) ولهذا يضافان إليهما فيقال: جمعهما ولو كانا مخرجين عن أقواس وأنياب

(قوله: فإنه أمر اعتباري) فلو كان له دخل في الصورة لزم أن يكون الأمر الاعتباري داخلاً في الكلمة، فلا تكون موجوداً فضلاً عن أن تكون ملفوظاً ومسموعاً. (قوله: واللفظ الخ) فالمراد بالخروج الخروج التام. (قوله: على تقدير كون تغيره غير قياسي) فهما خارجان

على القياس؛ لأن قياس الواو المتحركة في الأصل قلبها ألفاً، ولما قلبت ألفاً وصارت إلى صيغة أخرى كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس، حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام ومقام من الأسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه إذا جعل علماً وفيه تكلف، فلك أن تقول: المتبادر من الخروج أن لا يكون مستنداً إلى إخراج علة فخرجت المغيرات القياسية؛ لأن لها عللاً تخرجها عن هيئاتها كالحركة فيما مثلنا به (نعمه). (قوله: وأما المغيرات الشاذة) كالجموع الشاذة؛ نحو: أقوس وأنيب، وكالمصغرات الشاذة؛ نحو: عريس، والقياس: عريسة كعيينة، وكالمنسوبات الشاذة؛ نحو: سليقي، والقياس: سلقي مثل حنفي، وتفصيله في الشافية، وقوله: من الجموع الشاذة، بيان للمثل، وكونهما شاذة: بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليهما، وفي الشافية: وامتنعوا من أفعل في المعتل العين، وأقوس وأثوب وأعين وأنيب شاذ، انتهى. فالقياس: الأنياب والأقواس، قال النابغة:

وفـي أَنْـيَـابِـهَـا الـسُّـمُّ نَـاقِـعُ

(قوله: أعني: أقواساً) أو قسياً بوزن عصيّ، أصله قووس فقلب قلب مكان ثم أعلّ فصار كما ترى. وقوله: أي: ابتداء؛ أي: أول وهلة قبل أن يعتبر جمعهما على أقواس وأنياب، فلذا يضافان إليهما فيقال: جمعهما، ولو كانا مخرجين عن أقواس وأنياب نسبا إليهما. وقوله: وإخراج أقوس، بالرفع عطف على قوله: جمعهما. (قوله: قال بعض الشارحين الخ) لعل هذا لتوسيع الدائرة، وحاصله: أن بعض الشارحين نقل عن المتقدمين من المنطقيين جواز تعريف الشيء بما هو أعم منه، واختاره المحقق الشريف، فلعل ابن الحاجب يذهب إلى هذا؛ لأن مقصوده تمييز العلل بعضها عن بعض وهذا يحصل بتعريف العدل بما ذكر وإن دخل فيه الأمور التي تكلف في إخراجها، وكأن الشارح ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض لردّه، لكن الظاهر أن المقصود في هذا المقام تمييز المنصرف عن غيره لا مجرد تمييز العلل بعضها عن بعض، ففي شرح العصام ومنهم من قال: المقصود من التعريف تمييز العدل عن باقي الأسباب فلا يخل صدقه على ما ليس بسبب وليس بشيء؛ لأن المقصود من معرفة الأسباب تمييز المنصرف من غيره، وذلك يتوقف على تمييز كل سبب عما ليس بسبب

تعريف الشيء[١] بما[٢] هو أعم منه[٣] إذا كان المقصود منه[٤] تمييزه[٥] عن بعض ما عداه[٦]، فيمكن أن يقال: المقصود ههنا[٧] تميز العدل عن سائر العلل[٨] لا عن كل ما عداه، فحيث حصل بتعريفه[٩] هذا التميز[١٠] لا بأس بكونه أعم منه فحينئذ[١١] لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك المتكلفات. واعلم أنا نعلم قطعاً أنهم لما وجدوا[١٢] (ثُلاثَ وَمثْلثَ وأُخَرَ وجُمعَ وعُمَرَ) غير منصرف

---

(١) أي: شيء كان. (٢) أي: بتعريف. (٣) أي: من المعرف بحيث كل ذلك غير المعرف. (٤) تعريف. (٥) أي: شيء المعرف. (٦) كتعريف. (٧) أي: هذا البحث أي في مقام تعريف العدل. (٨) أي: علل الثمانية. (٩) عدل. (١٠) أي: تميز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل. (١١) أي: حين كان المقصود هاهنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه. (١٢) علماء النحاة.

انتهى، وفيه أن غير المنصرف قد تميز عن المنصرف بالتعريف وبيان حكمه، وأن المقصود من بيان العدل مثلاً تكميل التمييز الحاصل من التعريف لا التمييز الاستقلالي (ابن داود)، وفيه أن تمييز غير المنصرف عن المنصرف بالتعريف فرع تبين أجزاء التعريف وتميزه عن الغير فلو لم تكن الأجزاء متميزة عن الغير لم يكن التعريف مختصاً به (يوسف أصم) والله أعلم. **(قوله: إذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه)** نحو: المثلث شكل مضلع إذا قصد تمييزه عن الدائرة فقط لا عن سائر الأشكال. وقوله: فحينئذ لا حاجة الخ؛ أي: حين إذ كان المقصود بالتعريف ههنا تمييز العدل عن بعض ما عداه وكان هذا التمييز حاصلاً فلا حاجة إلى ارتكاب تلك التكلفات التي أخرج بها المشتقات والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها، وإنما سماه تكلفاً؛ لعدم كون العبارة صريحة في إفادة بعض القيود. **(قوله: واعلم أنا نعلم قطعاً الخ)** أشار بهذا التحقيق إلى دفع سؤال ناشئ من ظاهر قول المصنف: تحقيقاً أو تقديراً بأن يكون العدل محققاً أو مقدراً في الحقيقة وليس كذلك، بل العدل في كل تقديري في الحقيقة، والحاصل: أن انقسام العدل إليهما إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً وكتب عليه الجزائري ما ملخصه: غرضه تحقيق معنى العدل التحقيقي والتقديري وبيان أن معناهما غير الذي اشتهر عند النحاة؛ وذلك لأن ما اشتهر بينهم أن العدل التحقيقي هو الذي يكون خروجه محققاً فهو مقدم على منع الصرف كما قال الرضي وظاهر عبارة المصنف معه حيث جعل قوله: تحقيقاً أو تقديراً صفة الخروج، إلا أن الشارح صرفها عن ظاهرها، وحاصل تحقيقه: أن ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فإنا نعلم يقيناً أنهم لما وجدوا ثُلاث وأضرابه وعُمَر وأمثاله غير منصرف، لم يجدوا فيه إلا علة واحدة اعتبروا فيها العدل الذي هو خروج الاسم عن صيغته الأصلية فمنع الصرف مقدم على الخروج عن الصيغة الأصلية، ودليل عليه في ثلاث وعمر فلا فرق بينهما من هذه الجهة، بل من وجه آخر كما ستعرفه. **(قوله: إنهم لما وجدوا)** وجه الترتيب المستفاد من كلام الشارح بين الأمور الثلاثة؛ أعني: وجدان هذه الأمثلة غير منصرفة واعتبار العدل فيها والتفتيش عن أحوال أصولها مذكور في حاشية اللاري

لنسبا إليهما. **(قوله: واعلم أنا نعلم قطعاً)** الخ كان وجهه أن نظر النحاة في تتبعهم أولاً إلى إعراب الكلمة، وبنائها فإذا نظروا إلى إعراب ثلث وأخواته وجدوا إعرابها إعراب منع الصرف، ولما علموا بالتتبع أن منع الصرف لا يكون إلا بفرعيتين حقيقة، أو حكماً فتشوا عن حال تلك الأمثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية أو الوصفية، ولم يجدوا أخرى فاضطرّوا إلى اعتبار فرعية أخرى، ولم يصلح للاعتبار إلا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الأصل ففي بعض الأمثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت الأصل، إلا اقتضاء العدل المعدول عنه، وفي بعضها وجدوا دليلاً آخر فالثاني: هو العدل التحقيقي؛ أي: العدل المنسوب إلى ما هو محقق؛ أي: في الخارج، والأول هو العدل التقديري؛ أي: العدل المنسوب إلى ما هو مقدر ليس ثابتاً في الخارج.

بما خرجت به المغيرات القياسية. **(قوله: كان وجهه)** أي: وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح رحمه الله بين الأمور الثلاثة؛ أعني: وجد أن هذه الأمثلة غير مصروفة واعتبار العدل فيها والتفتيش

ولم[1] يجدوا فيها[2] سبباً ظاهراً[3] غير[4] الوصفية أو العلمية احتاجوا[5] إلى اعتبار سبب آخر[6]، ولما لم يصلح للاعتبار إلاّ العدل، اعتبروه فيها[7] لا أنهم تنبهوا للعدل فيما عدا (عُمَرَ) من هذه الأمثلة، فجعلوه[8] غير منصرف، للعدل، وسبب آخر[9]، ولكن لا بد في اعتبار العدل من أمرين[10]: أحدهما: وجود أصل للاسم المعدول[11]. وثانيهما: اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل إذ لا تتحقق الفرعية[12] بدون اعتبار ذلك الإخراج. ففي بعض تلك[13] الأمثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الأصل المعدول عنه، فوجوده محقق بلا شك[14]، وفي بعضها[15] لا دليل[16] غير منع الصرف، فيفرض[17] له أصل، ليتحقق العدل بإخراجه عن ذلك الأصل[18]. فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري إنما هو[19] باعتبار كون ذلك الأصل[20] محقَّقاً[21] أو مقدَّراً[22]، وأما اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل[23] ليتحقق العدل، فلا دليل عليه إلاّ مَنْع[24] الصرف[25]. فعلى هذا

(١) حالته. (٢) أي: في الأمثال المذكورة. (٣) يقتضي عدم انصرافها من الأسباب التسع. (٤) في الأربعة الأول. (٥) جواب لما. (٦) غير الوصفية أو العلمية من الأسباب. (٧) عطف على أنهم لما وجدوا. (٨) أي: ما عدا عمر. (٩) وهو الوصفية وأما حال عمر مسكوت عنه. (١٠) يعني: من اعتبار العدل مطلق شرطان. (١١) دون وجوده في نفس الأمر. (١٢) أي: فرعية المعدول. (١٣) أعني: ما عدا عمر. (١٤) وإذا عدل عنه بكون العدل محققاً. (١٥) أمثلة مثل عمر. (١٦) يدل على الأصل المعدول عنه. (١٧) وهو تكرار المعنى في ثلث ومثلث. (١٨) أي: المفروض. (١٩) انقسام. (٢٠) أي: المعدول عنه. (٢١) فيما عدا عمر. (٢٢) أي: من عمر. (٢٣) أي: المتحقق أو المقدر. (٢٤) بمعنى غير صفة الدليل. (٢٥) فلا ينقسم العدل باعتباره.

(قوله: فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري) الخ المشهور أن انقسام العدل إليهما ليس باعتبار الأصل، بل باعتبار أن عدل بعض الأمثلة ثابت بغير منع الصرف، وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف، ولعله وجهه أن إثبات الأصل قصداً إثبات للفرع ضمناً، فإذا ثبت بدليل غير منع الصرف أن أصل ثلاث ثلاثة ثلاثة ثبت أن ثلاث فرعه، وليس فرعيته لذلك الأصل إلا باعتبار العدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف، إن قلت: فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل عليه إلا منع الصرف؟ قلنا: أراد به أن الدليل المؤثر المثبت أوّلاً للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس إلا منع الصرف أو ضرورة مثله، وأما ثبوت العدل فما لا ضرورة فيه كما سيجيء فبالعرض **(قوله: فعلى هذا**

عن حال أصولها. **(قوله: المشهور)** نقل بعض الشارحين عن المصنف رحمه الله أنه قال في شرح المنظومة؛ أعني: بالتحقيقي ما ثبتت معرفته صرف أو لم يصرف، ونعني بالتقديري: ما تتوقف معرفته على منع الصرف. **(قوله: ولعل وجهه الخ)** خلاصته: أن الدليل المثبت للأصل سوى منع الصرف مثبت للعدل أيضاً لكن بالواسطة؛ لأن مثبت الأصل من حيث إنه أصل مثبت للفرع من حيث إنه فرع، وليست فرعيته إلا باعتبار العدل فيكون مثبتاً للعدل، وإنما لم يلتفت إليه الشارح رحمه الله؛ لأن اعتبار العدل في نظر النحوي مقدم على اعتبار الأصل وتفتيش حاله، فلا يكون الدليل المثبت للأصل مثبتاً للعدل في نظره وقصده وإن كان يستلزمه ضمناً. **(قوله: فكيف يصح الخ)** أي: إذا كان الدليل المثبت للأصل مثبتاً للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من عبارة الشارح رحمه الله؟، وحاصل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المثبت للعدل أولاً، وبالذات في نظر النحاة، فلا ينافي وجود دليل آخر يكون مثبتاً له ثانياً وبالعرض. **(قوله: أو ضرورة مثله)** كالبناء في نحو: أمس وحضار وطمار. **(قوله: وأما ثبوت العدل الخ)** جواب سؤال وهو أن يقال:

فليراجع، وقوله: احتاجوا إلى آه جواب لما؛ أي: اضطروا لحفظ قاعدتهم إلى سبب آخر. **(قوله: إلا أنهم تنبهوا الخ)** عطف على قوله أنهم لما وجدوا وفيه إشارة إلى ردّ الرضي كما أشير إليه آنفاً؛ أي: ليس الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري أنهم تنبهوا ووجدوا العدل؛ أي: الإخراج عن الأصل فيما عدا عمر من أمثلة العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققاً وفي عمر وأضرابه مقدراً يدل عليه منع الصرف، بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج من الصيغة الأصلية. وقوله: فجعلوه تفريع على قوله: تنبهوا، لا على قوله: اعتبروه. **(قوله: ولكن لا بد في اعتبار العدل الخ)** دفع توهم نشأ من قوله: اعتبروه فيها وهو أن اعتبار العدل في تلك الأمثلة لو كان لمنع الصرف لما وجد عدل تحقيقي أصلاً ففيه توطئة لذكر الفرق بين العدلين، وحاصله: أن العدل التحقيقي هو الذي يكون له أصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف، والتقديري بخلافه. **(قوله: إذ لا تتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج)** ولا يتوهم أن الأصل إذا كان محققاً كان إخراج الفرع عنه أيضاً كذلك؛ لأنه ليس المراد بالأصل ههنا إلا ما يكون القياس أن يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم عليه، ثم خرج عنه أو لم يكن والخروج لا يتحقق إلا بأن يكون الاسم عليه ثم يخرج عنه فتحقق ثبوت الأصل لا يستلزم تحقق الخروج كما ذهب إليه الرضي. **(قوله: ففي بعض تلك الأمثلة)** وهو ما عدا عمر وهذا إشارة إلى التفتيش عن حال أصولها، وقوله: على وجود الأصل؛ أي: على العلم بوجوده، وهكذا يقال في قوله: ولا دليل، فلا دور[1]

(١) توضيحه: أن اعتبار العدل في الأمثلة المذكورة بعد وجدانها غير منصرف يوجب الدور في جعل أمثلة العدل غير منصرف؛ إذ لا شك أن منع الصرف موقوف على علية العدل فإذا توقف اعتباره على منع الصرف يلزم الدور، وجوابه: أن منع الصرف موقوف على ذات العدل، والعلم به موقوف على منع الصرف فتغاير جهتا التوقف.

قوله[1] «تَحْقِيْقاً» معناه[2] خروجاً كائناً عن أصل محقق[3] يدل عليه دليل غير منع الصرف «كـ: ثُلاثَ[4] وَمثلَثَ» والدليل على أصلهما أن في معناهما تكراراً دون لفظهما والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً[5] مكرراً[6]، كما في (جَاءَنِي القَوْمُ ثلاثةٌ ثلاثةٌ). فَعُلم[7] أنَّ أصلهما[8] لفظ مكرر وهو[9] (ثَلاَثَةٌ ثَلاَثَةٌ) وكذا[10] الحال في (أُحَادَ) [11] و(مَوْحَدَ)[12] و(ثُناءَ) وَ(مَثْنَى)[13] إلى (رُبَاعَ) و(مَربَعَ)[14] بلا خلاف، وفيما[15] وراءها إلى (عُشَارَ[16] ومَعْشَرَ) خلافٌ، والصوابُ[17]

(١) مصنف. (٢) يشير إلى أن هذا مجاز من قبيل توصيف المتعلق بكسر اللام بوصف المتعلق بفتح اللام - حلبي. (٣) صفة الأصل. (٤) على وزن فعال. (٥) كالمعنى. (٦) يوافق الدال المدلول. (٧) من هذا التقرير. (٨) ثلاث ومثلث. (٩) قولك. (١٠) خبر مقدم. (١١) مبتدأ مؤخر. (١٢) معدولان عن واحد واحد. (١٣) معدولان عن اثنين اثنين. (١٤) معدولان عن أربعة أربعة. (١٥) أي: بعد هذه الأسماء. (١٦) معدولان عن عشرة عشرة. (١٧) أي: الحق من المذهبين.

فافهم. (قوله: فانقسام العدل الخ) يعني: الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الأصل لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك، فإنه لا يدل عليه إلا منع الصرف لا كما قاله الرضي، وقال بعضهم: المشهور أن انقسام العدل إليهما ليس باعتبار الأصل، بل باعتبار أن بعض الأمثلة عدله ثابت بغير منع الصرف، وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف. (قوله: فعلى هذا قوله الخ) أي: فعلى أن الانقسام إلى التحقيقي والتقديري باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً لا باعتبار الإخراج عن ذلك الأصل فقول المصنف: تحقيقاً معنا الخ. (قوله: خروجاً كائناً عن أصل الخ) يشير إلى أن هذا مجاز من قبيل توصيف المتعلق بكسر اللام بوصف المتعلق، وقوله: دليل غير منع الصرف؛ أعني: تكرار معناه كما سيصرح بقوله: والدليل على أصلهما؛ أي: الدليل المعهود، وهو دليل غير منع الصرف. (قال: كثلاث ومثلث) أراد به ما هو على وزن فعال ومفعل من العدد، قال الجيصي: إعراب ثلاث وأخر إذا وقعا بعد نكرة تابعان بها تقول: جاءني رجال ثلاث وأخر، ورأيت رجالاً ثلاث أوأخر الخ، وإذا وقعا بعد معرفة فهما منصوبان على الحال فحينئذ يكونان غير منصرف للعدل والصفة، فإن سمى بهما مذكر لزم الصرف لزوال العدل والوصفية وإن بمؤنث فلا للعدل والتأنيث. (قوله: والدليل على أصلهما الخ) إثبات لكون القياس في ثلاث وأخواته التكرار لفظاً، وهذه أخصر من طريقة الرضي، لكن يرد على طريقة الشارح أنها تقتضي أن يكون أسماء العدد كلها معدولة فإن حقيقة كل عدد وحدات مبلغها العدد، وأجيب: بأن مفهوم كل عدد واحد مركب من الوحدات تركب الكل من أجزائه، وليس بمكرر بخلاف ثلاث مثلاً؛ فإنه كرر فيه مفهوم ثلاثة التي هي مركبة من الوحدات الثلاث، فأين التكرار من التركيب على أن اعتبار العدل في ثلاث وإضرابه أمر اضطراري دعا إليه وجوده غير منصرف؛ وذلك الداعي ليس بموجود في أسماء العدد كلها كذا أفيد. (قوله: والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً الخ) يعني: إذا كان المعنى ملحوظاً مرتين يكون اللفظ أيضاً مذكوراً مرتين ليوافق الدال المدلول؛ إذ الألفاظ قوالب المعاني، وبيان التكرار أنهم قالوا: جاءني القوم ثُلاث؛

تَحْقِيْقاً كَثُلَاثِ[1] وَمَثْلَثِ[2]

(١) أي: خروجاً كائناً كخروج، وخروجاً مثل خروج ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي مثاله مثل ثلاثة.
(٢) والسبب في منع ثُلاث ومثلث وأخواتهما العدل.

قوله: تحقيقاً) الخ وصف بحال المتعلق، وأما على المشهور فمعناه خروج تحقيق؛ أي: خروجاً محققاً كرجل سوء؛ بمعنى: رجل مسيء، فيكون وصفه بالتحقيق وصفاً بحال نفسه، وكذا معنى قوله: تقديراً. (قال: كثلاث ومثلاث) صفة بعد صفة لخروجاً أو خبر محذوف؛ أي: ذلك الخروج كخروج ثلاث. (قوله: والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً) الخ ليوافق الدال المدلول هذا أخصر مما قال الشيخ الرضي: وهو أن الدليل على ذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقوم عليه في غير لفظ العدد في كلام

إن العدل قد ثبت من غير منع الصرف أو ضرورة مثله كما في نحو: قطام، وحاصل الجواب: أن ثبوته في قطام إنمالخو بالعرض طرداً للباب، والكلام في ثبوت العدل قصداً وذا لا يكون إلا لمنع الصرف أو لضرورة مثله. (**قوله: هذا أخصر الخ**) كلام الشارح رحمه الله وكلام الرضي متحدان في أن معنى ثلاث ومثلث مكرر، والفرق أن الشارح رحمه الله أثبت كون القياس في ثلاث التكرار لفظاً بأن الأصل: إن المعنى إذا كان مكرراً يكون اللفظ مكرراً، والشيخ الرضي فوائد بيان فائدة ذكره في الكلام تقسيم ذي أجزاء على هذا العدد، والمطرد في غير العدد إذا أريد هذا المعنى تكرار اللفظ فكان القياس في ثلاث أيضاً التكرار، ولا شك أن طريقة الشارح رحمه الله أخصر من طريقته لكن طريقة الرضي تشتمل على فوائد ذكره في الكلام وبيان اشتماله على الوصفية وبيان وجه إعرابه، وهو أنه منصوب على الحالية كأنه قيل: منقسمة على هذا العدد كما في قولك: قرأت الكتاب جزء جزء، إلا أنه أجرى الإعراب فيه على الجزئين لتعدد اللفظ وبيان كون الأصل فيهما التكرار بوجه لا يجري في غير أسماء العدد المعدولة بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله؛ فإنه يقتضي أن كل لفظ يدل على معنى مكرر يكون الأصل

العرب مكرر؛ نحو: قرأت الكتاب جزء جزء، فكان القياس في باب العدد أيضاً كذلك عملاً بالاستقراء، وإلحاقاً للمفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فقيل: إنه أصله. **(قوله: إلى رباع)** أراد بإلى تعيين الحد، وإلا فالأظهر الواو بدل إلى. **(قوله: وفيما وراءها إلى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها)** قال الشيخ الرضي: جاء فعال من عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون إلى التسعة؛ نحو: خماس ومخمس ومسدس، والسماع مفقود، بل يستعمل على وزن فعال من واحد إلى عشرة مع ياء النسبة؛ نحو: الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي.

يعنون أنهم جاؤوا ثلاثة ثلاثة. **(قوله: وكذا الحال في أحاد وموحد)** وإنما حكمنا بكون أُحاد وأخواته معدولاً عن ألفاظ العدد المكرر؛ لأن المراد بأحاد وأخواته العدد المكرر (سيد). وقوله: إلى رُباع ومربع؛ لتعيين الحد، وإلا فالمناسب: ورباع فكلمة إلى لمجرد الانتهاء لا لانتهاء الغاية. **(قوله: بلا خلاف)**؛ أي: لورودها في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، وقوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾.

فيه تكرار اللفظ فيلزم أن تكون أسماء العدد كلها معدولة مثلاً اثنين لكونه دالاً على معنى واحد، وواحد يكون معدولاً عن واحد واحد، وكذا ثلاثة وأربعة فإن حقيقة كل عدد وحدات مبلغها ذلك العدد، والتحقيق أن المعنى المكرر إذا قصد به إفادة المعنيين معاً كما فيما نحن فيه لا يجب فيه تكرار اللفظ، وإذا قصد به تقرير المعنى الأول وتأكيده فالأصل فيه تكرار اللفظ. **(قوله: مكرر)** أي: على الاطراد على ما نص عليه في الرضي ليتم التقريب، فالأولى التنصيص عليه. **(قوله: كذلك)** أي: أن يكون اللفظ مكرراً على الاطراد، ويجوز أن يفاد ذلك المعنى في باب العدد بمكرر كما في جاء القوم ثلاثة ثلاثة، وبغير مكرر كما في جاء القوم ثلاث. **(قوله: إلحاقاً للفرد المتنازع فيه)** أعني: لفظ ثلاث حيث نوزع فيه بأنه مكرر الأصل أو لا. **(قوله: بالأعم الأغلب)** أعني: المكرر لتشاركهما في المعنى المفاد بهما. **(قوله: أراد بإلى الخ)** فكلمة إلى لمجرد الانتهاء لا لانتهاء الغاية. **(قوله: فالأظهر الواو)** لعدم الواسطة بين ثلاث ورباع. **(قوله: قال الرضي رحمه الله)** إشارة إلى ما ذكره الشارح رحمه الله مخالف لما ذكره الرضي رحمه الله، وفي شرح التسهيل لابن قاسم المصري: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة حكى البناءين الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت أحاد إلى عشار، ومن حفظ حجة من لم يحفظ. **(قوله: من عشرة)** أي: من لفظ عشرة. **(قوله: من قول الكميت)**

وَلَـمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ
فَوقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارا

مجيئها والسبب في منع صرف[1] (ثَلاثَ وَمَثْلَثَ)، وأخواتهما[2] العدل والوصف، لأن الوصفية العرضية التي كانت في (ثلاثةٌ ثلاثةٌ). صارت أصلية في (ثُلاثَ[3] ومَثْلَثَ) لاعتبارها[4] فيما[5] وضعا له. «وآخرَ»[6] جمع أخرى[7] مؤنث آخر، وآخر[8] اسم التفضيل لأن معناه

(١) لعدم استعمال هذه الأعداد المعدولة عنه صفات. عصمت. (٢) من آحاد إلى معشر عند سيبويه. (٣) لأن المعدول لم يوضع إلا وصفاً ولا يستعمل إلا مع معنى الوصفية فيه. (٤) أي: الوصفية. (٥) عبارة عن معنى التكرار. (٦) معدول عن الآخر. وآخر بمعنى الجماعة دون المفرد. (٧) على وزن فعلى. (٨) على وزن أحمر.

(قوله: والصواب مجيئها) أي: والحق مجيء ما وراء هذه الأسماء أيضاً على فعال ومفعل؛ إذ الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم، قال الجزائري: يعني الصواب اطراد هذه الألفاظ فيما فوق الأربعة المذكورة إلى العشرة؛ لوروده في كلام العرب، قال الشاعر:

تَـظَـلُّ الـطَّـيْـرُ عَـاكِـفَـةً عَـلَـيْـهِ
مَــورِقَــةً وَأَجْــنِــحَــةً عُــشَــارَا

وقال كميت من المتقارب:

وَلَـمْ يَـسْـتَـرِيـثُـوكَ حَـتَّـى رَمَـيْـ
ـتَ فَـوْقَ الـرِّجَـالِ خِـصَـالاً عُـشَـارَا

والجواب: بضعف الرواية مما لا يلتفت إليه لعدم ورود ما يناقضه، وعدم تجاوزه إلى ما وراءها في التنزيل لا ينهض حجة؛ لعدم انحصار الألفاظ العربية فيه، وفي الرضي والمبرد: والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة؛ نحو: خماس ومخمس الخ، والسماع مفقود، بل يستعمل بياء النسبة؛ نحو: الخماسي والسداسي الخ، وقد عرفت أنه وارد في كلام العرب، وفي درة الغواص أنهم ساعدوا من واحد إلى عشرة في وزن فعال حتى روى هذه الألفاظ كلها في شعر خلف الأحمر، فليراجع. (قوله: العدل والوصف) أي: الأصلي اللازم وهذا عند سيبويه، وأما عند غيره: فالسبب تكرار العدل. (قوله: لأن الوصفية العرضية) جواب سؤال مقدر: وهو أن الوصف في ثلاثة ثلاثة عارض كعروضه في أربع؛ لأنها موضوعة للأعداد لا للمعدود حتى يكون وصفاً بحسب الأصل، والوصف العارضي لا يؤثر في منع الصرف كما سيجيء، وحاصل الجواب: أن المعدول عنه وإن كان اسماً للعدد وهو غير صفة إلا أن المعدول لم يوضع إلا وصفاً ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه، وعن بعضهم: أن الوصفية في نحو ثلاث ومثلث أصلية؛ لأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل إلا وصفاً، فالوصفية لازمة لهذا المكرر فيكون أصلية فيما يؤخذ منه؛ أعني: ثلاث مثلاً، وإن لم يكن الوصفية في أسماء العدد؛ نحو: واحد اثنان ثلاثة الخ أصلية كما سيأتي. (قوله: لاعتبارها فيما وضعا له) أي: لاعتبار الوصفية التي وضع له ثلاث ومثلث وهو المعدود فإن معنى ثلاث ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة، وقوله: أشد تأخراً؛ أي: في معنى من المعاني، وتقدير أشد لإظهار كونه أفعل تفضيل، فإذا قلت:

وَأُخَرَ[1]

(١) عطف على قول عمر وخطام اسم امرأة من العرب كجذام. محرره.

(قوله: والسبب) إلى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة إلى أن السبب تكرار العدل؛ لأنه عدل فيه عن صيغة إلى صيغة وعن مكرر إلى غير مكرر أو اسمية إلى وصفية. **(قوله: لأن الوصفية العرضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة)** اعلم أن ثلاثة من أسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى تكون أوصافاً بحسب الأصل لم يستعمل فيما له الوحدات مجازاً، وذلك المعنى المجازي لثلاثة ثلاثة لما وضع لفظ ثلاث ومثلاث له صارت الوصفية أصلية بالقياس إلى وضعهما، ولقائل أن يمنع كون ثلاثة ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي مجازاً في المعنى الوصفي. **(قوله: وآخر اسم التفضيل)** بشهادة الصرف؛ نحو: آخر آخران آخرون، وأواخر أخرى أخريان أخريات وآخر؛ نحو: أفضل أفضلان أفضلون وأفاضل فضلى فضليان فضليات وفضل. **(قوله: لأن معناه في الأصل أشد تأخراً)** أي: في معنى من المعاني، ثم نقل إلى معنى غير ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً كما تقول: جاءني زيد وآخر؛ أي:

(قوله: وعن مكرر) أي: عن لفظ مكرر إلى لفظ غير مكرر وفي الصحاح ما حاصله: أنه عدل فيه عن معنى غير مكرر إلى معنى مكرر حيث قال: وثلاث ومثلث غير منصرف للعدل والصفة؛ لأنه عدل من ثلاثة إلى ثلاث ومثلث وهو صفة؛ لأنك تقول: مررت بقوم مثنى وثلاث، وهو قول سيبويه، وقال غيره: إنما لم ينصرف لتكرر العدل فيه في اللفظ والمعنى؛ لأنه عدل عن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى وثناء وعن معنى اثنين إلى معنى اثنين واثنين، إذا قلت: جاءت الخيل مثنى، فالمعنى اثنين اثنين؛ أي: جاؤوا مزدوجين وكذلك جميع معدول العدد. **(قوله: وهي موضوعة للوحدات الخ)** فمعنى أسماء العدد الوحدات المتكررة التي مبلغها مرتبة مخصوصة لا ماله الوحدات المكررة. **(قوله: حتى يكون أوصافاً)** فإن الوصف ما دل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها. **(قوله: صارت الوصفية أصلية)** وإن كانت عارضة بالقياس إلى وضع ثلاثة ثلاثة. **(قوله: ولقائل الخ)** يعني: لم لا يجوز أن يكون ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي موضوعة للمعنى الوصفي، وإن كانت باعتبار الوضع الإفرادي موضوعة للمعنى الاسمي؛ أعني: الوحدات الثلاث. **(قوله: إلا فيما هو من جنس الخ)** المراد الجنس العرفي وهو باعتبار الاشتراك في المنافع وعدمه فالرجل والمرأة في الإنسان جنسان

في الأصل[١]: أشدُّ تأخراً، ثم نقل[٢] إلى معنى (غَيْر) وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو[٣] بالإضافة أو كلمة (مِنْ)[٤] وحيث لم يستعمل بواحد[٥] منها علم أنه[٦] معدول

(١) أي: في المعنى اللغوي. (٢) من مضاد اللغوي. (٣) إلى المفضل عليه كقولك: زيد أفضل الناس. (٤) التفضيلية. (٥) أي: من هذه الثلاثة. (٦) آخر.

رجل آخر لا حمار آخر أو امرأة أخرى. **(قوله: وقياس اسم التفضيل)** الخ إن قلت: إن أريد به ما وضع للزيادة وإن لم يستعمل فيها فلا يتم القياس، وإن أريد به ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك؛ لأنه نقل إلى معنى الأغيار، قلنا: نختار الأول ونقول: ما ذكره الشيخ الرضي من أن القياس في آخر بحسب الأصل الاستعمال بأحد الوجوه الثلاثة، لكن عدل عما كان حقه لتعريه عن معنى الزيادة المستلزمة لأحدها، ولما كان العدول بالقياس إلى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحداً بعينه من الثلاثة، بل يقتضي واحداً منها لا بعينه لا ندعي العدول عن لازم بخصوصه، واحتيج حينئذ إلى تغير التفسير بما ذكر؛ ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير.

مختلفان. **(قوله: إن قلت: إن أريد الخ)** يعني: أن حاصل الكلام راجع إلى قياس على هيئة الشكل الأول بأن يقال: آخر اسم تفضيل وكل اسم تفضيل قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة، ويرد عليه أنه إن أريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسلمة؛ لأن آخر موضوع للزيادة لكن لا نسلم الكبرى؛ لأن اسم التفضيل إذا لم يكن مستعملاً في معنى الزيادة لا حاجة فيه إلى ذكر الأمور الثلاثة؛ لعدم احتياجه إلى المفضل عليه، وإن أريد به ما استعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلمة لكن الصغرى ممنوعة؛ لأن آخر مستعمل بمعنى الأغيار. **(قوله: قلنا الخ)** وحاصل الجواب: اختيار الشق الأول وإثبات الكبرى بأن المراد بقولنا: قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة أن القياس بحسب الأصل؛ أي: بالنظر إلى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال فاندفع المنع المذكور لكن يجب أن لا يتعرض لكون آخر معدولاً عن واحد بعينه؛ إذ الوضع لا يقتضي إلا أحد الأمور الثلاثة مطلقاً لا واحداً بعينه، ويجب أن يغير تفسير العدل عما ذكره المصنف رحمه الله بما ذكر سابقاً من أنه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة، أو استلزام كلمة أخرى ليظهر صدق العدل على آخر في جميع التقادير، أما على تقدير كونه معدولاً عن المعرف باللام فلخروجه عن صورته الحكمية

زيد آخر من عمرو، كان معناه أنه أشد تأخراً منه. **(قوله: ثم نقل إلى معنى غير)** أي: نقل عن هذا المعنى اللغوي إلى معنى مجازي وهو معنى غير، فإذا قلت: جاءني نسوة أخر فمعناه نسوة غير النسوة الأولى وفي التنزيل: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ثم إن هذا التعليل عليل؛ لأن ما ذكره قياس أفعل التفضيل، وما نحن فيه ليس كذلك، بل هو منقول إلى معنى غير كما اعترف به فلا يلزم أن يكون القياس فيه أن يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولاً من أحدها فالأولى[١] أن يقال إن آخر مشابه لأفعل من جهتين إحداهما: الوصف، ثانيهما: أن لا يتم معناه إلا بأمرين متغايرين كما أن معنى أفعل من لا يتم إلا بمفضل ومفضل عليه، فلما أشبهه استحق أحكامه في جميع تصاريفه فعلى هذا فكان ينبغي أن لا يستعمل تصاريفه مع التنكير، بل مع ال أو الإضافة إلى معرفة فلما خولف بها عن ذلك كان عدلاً عما استحقه بمقتضى المشابهة (نعمه). **(قوله: وقياس اسم التفضيل أن يستعمل الخ)** يعني: القاعدة في كل فعلي مؤنث أفعل أن لا يستعمل إلا باللام أو الإضافة الخ، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾﴾ فلا يجوز أن يقال صغرى وكبرى ومن ثم لحنوا أبا نواس[٢] في قوله:

كأنَّ صُغْرى وكُبرى من فَقاقِعِها
حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ

والجواب في المغني وسيأتي في بحث اسم التفضيل إن شاء الله تعالى، الفقاقع: بالفاء فالقاف فالعين المهملة بمعنى النفاخات التي تفوق فوق الماء كالقوارير، والحصباء: الحصى، وضمير فقاقعها إلى الخمر، يريد أن الخمر إذا مزجت بالماء يرتفع فوق الماء نفاخات بعضها صغار وبعضها كبار، فكأن الفقاقع لما ارتفع على الماء در على ذهب؛ لأن الخمر حمراء والنفاخات أبيض فكأنها در على ذهب، وفي الكشاف عن المأمون أنه ليلة زفت إليه بوران بنت الحسن بن سهل، وهو على بساط منسوج من الذهب، وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللؤلؤ فنظر إليه منثوراً على ذلك البساط فاستحسن المنظر، فقال: لله درّ أبي نواس كأنه أبصر هذا حيث، قال: كأن صغرى الخ، وقد أولع الشعراء بهذا المعنى فقال الصفي الحلي يصف خمراً:

بِكرٌ إذا زُوِّجَت بِالماءِ أَولَدَها
أَطفالَ دُرٍّ عَلى مَهدٍ مِنَ الذَّهَبِ

(١) في التعليل.
(٢) وهو أبو علي الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس الحكمي.

عن أحدها[١]. فقال بعضهم: إنه[٢] معدول عما فيه اللام[٣] أي: عن الآخر. وقال بعضهم: إنه[٤] معدول عما[٥] ذكر معه (مِنْ) أي: عن آخر[٦] من، وإنما لم يذهبا إلى تقدير الإضافة، لأنها توجب التنوين أو البناء أو إضافة أخرى[٧] مثلها نحو: (حِيْنَئِذٍ) و(قَبْلُ) و:

(١) أي: من أحد المستعمل الثلاثة. (٢) آخر. (٣) يؤيده لزوم المطابقة للموصوف إفراداً. (٤) آخر. (٥) أي: الاسم التفضيل. (٦) لأنه الأصل في الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه أظهر. (٧) صيغة إضافة.

(ملخص شرح قطر). وقوله: أن يستعمل باللام الخ؛ يعني: يلزم استعماله بأحد الثلاثة؛ ليكون المفضل عليه ظاهراً معلوماً. (قوله: من أحدها) أي: من اسم تفضيل مستعمل بأحدها كما هو مقتضى السياق: وإضافة أحدها للعهد الذهني؛ أي: من واحد لا بعينه، واعلم أن حاصل كلام الشارح إشارة إلى قياس اقتراني على هيئة الشكل الأول على ما ذكروا بأن يقال أُخر اسم تفضيل، وكل اسم تفضيل قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة، فيرد عليه: أنه إن أريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسلمة؛ لأن أُخر موضوع للزيادة لكن لا تسلم الكبرى؛ لأن اسم التفضيل إذا لم يكن مستعملاً في معنى الزيادة لا حاجة فيه إلى ذكر الأمور الثلاثة، وإن أريد به ما استعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلمة، لكن الصغرى ممنوعة؛ لأن أخر مستعمل بمعنى الأغيار، وأجيب: باختيار الشق الأول وإثبات الكبرى بأن المراد بقولنا: قياسه أن يستعمل الخ، أن القياس بحسب الأصل؛ أي: بالنظر إلى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال، لكن يجب أن لا يتعرض لكون أُخر معدولاً عن واحد بعينه؛ إذ المعدول إنما يكون بالقياس إلى مقتضى الوضع، والوضع لا يقتضي إلا أحد الأمور الثلاثة مطلقاً، فلذا قال الشارح: علم أنه معدول عن أحدها وعزا كونه معدولاً عن واحد بعينه إلى غيره حيث قال: فقال بعضهم فاعرفه. (قوله: عما فيه اللام) ويؤيده لزوم المطابقة للموصوف، وقوله: إلى تقدير الإضافة؛ أي: فرضها واعتبارها. (قوله: لأنها توجب التنوين) أي: في المضاف؛ لأن التنوين في حينئذ إنما حصل بسبب الإضافة وحذف المضاف إليه، وقوله: أو البناء؛ أي: في المضاف أيضاً، فإن بناء قبل مثلاً، إنما هو بسبب إضافتها إلى ما بعدها وحذف المضاف إليه. (قوله: أو إضافة أخرى مثلها) أي: في المضاف إليه لا في المضاف فإن إضافة تيم الثاني إلى عدي المذكور أوجبت كون عدي المحذوف مضافاً إليه؛ لأن إضافة المذكور قرينة على المضاف إليه المحذوف، وقوله: نحو حينئذ وقبل الخ، نشر للأمثلة على ترتيب ذكر الممثلات، وقوله: يا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ بعض بيت لجرير وتمامه:

............لا أَبَـا لَـكُـمُ
لا يَـلْـقَـيَـنَّـكُـمُ فـي سَـوءَةٍ عُـمَـرُ

(قوله: فقال بعضهم: إنه معدول عما فيه اللام) يؤيده لزوم المطابقة للموصوف إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً كما هو شان المستعمل باللام قيل: لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيراً وتعريفاً، وأجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظاً ومعنى كما في سحر إذا أردت به سحراً معيناً، وهو سحر ليلتك فإنه معدول عن السحر لفظاً ومعنى، أما لفظاً؛ فلأن كل جنس أطلق وأريد به فرد معين من أفراده فلا بد من لام العهد سواء صار بالغلبة علماً؛ نحو: النجم أو لا؛ نحو: ﴿فعصى فرعون الرسول﴾، وأما معنى؛ فلأنه لو كان معنى اللام محفوظاً لبني لتضمنه معنى الحرف مع أنه معرب وغير منصرف في المشهور، وذلك بالعدل والعلمية المقدرة، وكأمس حالة الرفع عند بني تميم، فإنه معدول عن الأمس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل، وأما حالتي النصب والجر فمبني عندهم، وكضحى إذا أردت به ضحى يومك عند الجوهري، والقياس يقتضي أن يكون صباح ومساء معينين كأمس وسحر مع أنهما

لما مر أن اللام بمنزلة الجزء، وأما على التقديرين الآخرين، فلكونه معدولاً عن استلزام الإضافة أو من. (قوله: يؤيده لزوم المطابقة الخ) يقال: جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخرون وإنما قال: يؤيده؛ إذ يمكن أن يقال: على تقدير كونه معدولاً عن آخر من أنه لما غيرت صيغته وخرج عن معنى التفضيل وجب مطابقته لموصوفه كسائر الصفات الجارية على موصوفاتها. (قوله: لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه الخ) فإن المعدول عنه معرفة والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. (قوله: بجواز عدول الخ) بأن يغير عن صيغته الأصلية وعن معناه الأصلي أيضاً كما مر نقلاً عن الجوهري في ثلاث ومثلث. (قوله: إذا أردت به سحراً بعينه الخ) أي: قصدت الظرفية مع التعيين كما في قولك: جئتك يوم الجمعة سحر، فلو قصدت الظرفية دون التعيين انصرف نحو قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾، أو التعيين دون الظرفية عرف باللام أو الإضافة نحو: طاب السحر أو سحر ليلتنا. (قوله: لفظاً ومعنى) خلاصة بيان العدل فيه بالاعتبارين؛ إذ طريق تعريف النكرات إنما هو اللام أو ما يجري مجراه؛ أعني: الإضافة فعدل عن ذلك الطريق إلى طريق آخر وهو التعريف بالعلمية ففيه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام من حيث المعنى باعتبار تجريده عن التعريف اللامي واعتبار التعريف العلمي. (قوله: فلا بد من اللام) أو الإضافة على ما صرح به في الرضي في بحث العلم من أن اسم الجنس إنما يطلق على بعض أفراده المعين بأداتي التعريف وهما اللام والإضافة. (قوله: سواء صار بالغلبة) فإن اللام في الأصل في الأعلام الغالبة لتعريف العهد.

منصرفان اتفاقاً. (قوله، وقال بعضهم: إنه معدول عما ذكر معه من) يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير، لكن ينبؤ عنه لزوم المطابقة للموصوف مع أن المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكر، ولا يخلو عن بعد، وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف إلا أخر؛ لأن تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه، وعلى التقدير الأول يتحقق العدول في جميع التصاريف؛ لأن للام دخلاً في صورته الحكمية، وعلى كلا التقديرين لا يظهر أثر العدل إلا في أخر جمع أخرى؛ لعدم احتياج أخرى وأواخر إليه وعدم إعراب منع الصرف في البواقي. (قوله، لأنها توجب) الخ الحصر ممنوع بما ذهب إليه الخليل في أجمع وأخواته، فالأولى أن يقال: إن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره، ولا يجوز إظهاره ههنا. (قوله، أو إضافة أخرى مثلها) في المضاف إليه سواء كان المضاف الثاني تكراراً للأول أو لا، نعم يشترط أن يكون تابعاً للأول، ولذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة: أو دلالة ما أضيف إليه تابع

(**قوله: في المشهور**) فإن الجمهور على أن فتحته إعرابية ولازمة للزوم ظرفيته وليس تعريف سحر عندهم لكونه معدولاً عن ذي اللام، بل لكونه علماً وزعم صدر الأفاضل أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف كأمس ورد بثلاثة أوجه الأول: أن منع الصرف خروج عن الأصل من وجه دون وجه والبناء خروج عن الأصل بكل وجه، الثاني: أنه لو كان مبنياً لكان عين الفتحة به أولى لئلا يوهم الإعراب، الثالث: أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَى

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً، وفي الثالث نظر؛ لأن تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء فلا يضر كونه عارضاً كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري، وحاصل الكلام: أنه لا يجب توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير، فالمعدول عن المعرف باللام إذا لم يقصد به تلك المعرفة بتقديره علماً بعد العدل كان غير منصرف للعدل والعلمية المقدرة كسحر. (**قوله: والعلمية المقدرة**) أي: علمية الجنس كما صرح به في المنهل. (**قوله: وكأمس الخ**) عطف على قوله: كما في سحر. (**قوله: حالة الرفع عند بني تميم الخ**) أي: في لغتهم فإنهم يقولون: مضى أمس بالضم وقت أمس وخرجت أول من أمس بالكسر على ما نقل سيبويه، واللغة بناؤها على الكسر في الأحوال كلها وهو مذهب الحجازيين، ونقل الزمخشري وجماعة من النحاة أن أمس معرب عند بني تميم في جميع الأحوال، ووجه الفرق أنه جاز أن يعتبر في أمس علة البناء كما ذهب إليه أهل الحجاز وأن يعتبر علة منع الصرف فابتدئ باعتبار الإعراب؛ إذ هو أشرف وأولى بالأسماء واختير أسبق الإعراب وأشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع غير منصرف، والحالتان الباقيتان إن سوّى بينهما في الفتح لم يتبين بناؤها لكونها إعراب غير منصرف، وإن سوّى بينهما في الضم فيهما كحيث لم يتبين إعرابها فلم يبق إلا الكسر فسوّى بينهما. (**قوله: وكضحى الخ**) عطف على كما في سحر. (**قوله: عند الجوهري**) فإنه حكم بأن ضحى إذا أردت به ضحى يومك لم تنوّنه كسحر ويفهم منه أنه معرب غير منصرف.

(**قوله: والقياس الخ**) أي أن القياس الذي سبق من أن كل اسم جنس أطلق وأريد به فرد معين الخ، يقتضي أن يكون صباح ومساء إذا أردت بهما صباح يومك ومساء يومك كأمس وسحر مبنيين أو غير منصرفين مع أنهما منصرفان، والجواب عنه أنهما وإن كانا معدولين عن المعرف باللام إلا أنهما لم يوجدا مبنيين أو غير منصرفين فلا حاجة فيهما إلى اعتبار تضمن معنى اللام، أو تقدير العلمية وإليه يشير كلام الرضي في بحث الظروف حيث قال: ولم يبن صباحاً ومساء وأخواتهما المعينة مع كونها أيضاً معدولة عن اللام؛ لأن التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في أمس. (**قوله: وعدول ظواهر المثنى**) عطف على المطابقة؛ أي: ينبو عن القول بكونه معدولاً عن آخر من لزوم عدول ظواهر المثنى، وإنما أدرج لفظ ظاهر في الموضعين؛ لأنه لا عدول في معنى المثنى والجمع والمؤنث عن معنى الواحد المذكر لاتحادهما في المعنى؛ لأن ذلك الواحد يستوي فيه الجميع. (**قوله: ولا يخلو عن بعد**) أي: لا يخلو القول بكون المثنى والجمع والمؤنث معدولاً عن الواحد المذكر عن بعد؛ لأنها تغيرات قياسية وإن كان فيها باعتبار استلزامه كلمة من. (**قوله: وعلى هذا يتحقق الخ**) أي: على تقدير كون آخر معدولاً عن آخر من يتحقق العدل في جميع تصاريفه إلا صيغة الواحد المذكر؛ إذ لا فرق حينئذ بين المعدول والمعدول عنه إلا باعتبار تقدير من في الأول؛ وذلك لا يوجب العدول بتفسير المصنف رحمه الله لما ذكرنا من عدم دخول من في الصورة الحقيقية ولا في الصورة الحكمية. (**قوله: وعلى كلا التقديرين**) أي: على تقدير العدل من المعرف باللام أو من المستعمل بمن لا يظهر أثر العدل وهو منع الصرف إلا في آخر لعدم احتياج أخرى و أوآخر إلى اعتبار العدل لوجود سبب منع الصرف فيهما؛ أعني: ألف التأنيث والجمع المنتهي وعدم إعراب منع الصرف وهو الفتحة في البواقي؛ أعني: آخران وآخرون وأخريان وأخريات، أما في المثنى والجمع السالم فلكون إعرابهما بالحروف، وأما في الجمع المؤنث السالم؛ فلأن إعرابه في الحالتين بالجر لما أن النصب فيه تابع للجر كما في الجمع المذكر السالم كيلا يلزم مخالفة الفرع للأصل سواء كان منصرفاً أو غير منصرف كما عرفت في مسلمات حال كونه علماً لمؤنث. (**قوله: بما ذهب إليه الخليل**) من كونها معرفات بتعريف الإضافة مع عريها عن تلك الوجوه فالأصل في جاءني القوم أجمعون أجمعهم، وقرأت الكتاب أجمع أجمعه. (**قوله: سواء كان المضاف الثاني تكراراً للأول**) كما في تيم تيم عدي أولاً، كما في بين ذراعي وجبهة الأسد والبيت الآتي. (**قوله: نعم يشترط الخ**) أي: يشترط أن يكون المضاف الثاني تابعاً للمضاف الأول. (**قوله: ولذا**) أي: لأجل الاشتراط المذكور. (**قوله: أو دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه**) تابع مفعول ما لم يسم فاعله لأضيف وعليه متعلق بدلالة؛ أي: دلالة اللفظ الذي أضيف إليه تابع ذلك المضاف على مضاف إليه

يَــا[١] تَــيْــمَ تَــيْــمَ عَــدِيٍّ[٢] . . . .

وليس في (أُخَرَ) شيء من ذلك[٣] فتعيَّن أن يكون[٤] معدولاً عن أحد[٥] الآخرين «وجُمَعُ» جمع[٦] (جَمْعَاءَ)[٧] مؤنث (أَجْمَع) وكذلك[٨] (كُتَعُ[٩] وبُتَعُ وبُصَعُ[١٠]) وقياس (فَعْلَاءَ[١١] أَفْعَلُ) إن كانت[١٢] صفة أن تجمع على (فُعْل) كـ (حَمْرَاءَ) على (حُمْر) وإن كانت اسماً أن تجمع على (فَعَالَى) أو (فَعْلَاوَاتٍ) كـ (صَحْرَاءَ) على (صَحَارَى) أو (صَحْرَاوَاتٍ) فأصلها[١٣] إمَّا (جُمْعٌ[١٤]) أو (جَمَاعَى[١٥] وجَمْعَاوَاتٍ) فإذا اعتبر إخراجها[١٦] عن واحدة منها[١٧]

(١) ابن عبد مناف. (٢) أخوه. (٣) أي: التنوين أو البناء أو الإضافة الأخرى. (٤) آخر. (٥) إما اللام أو كلمة من. (٦) صفة جمع. (٧) كصحراء. (٨) خبر مقدم. (٩) مبتدأ مؤخر. (١٠) وهذه الثلاثة بمعنى جمع. (١١) الذي مذكره أفعل. (١٢) صفة أفعل. (١٣) جمع. (١٤) إن كانت وصفاً - كحمر. (١٥) عند أبي علي الفارسي. (١٦) جمع. (١٧) أي: من هذه الأمور الموجودة لها.

(قوله: وليس في آخر شيء من ذلك) أي: ليس فيه شيء من هذه الثلاثة؛ لأنه معرب غير منصرف، وكل من هذه الأمور الثلاثة مناف له. وقوله: عما عدا الآخرين قيل: يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها، أقول: لا يخفى ما فيه، بل يجوز فيه فتح الخاء وكسرها، وفي بعض النسخ: عن أحد الأمرين. (قال المصنف: وجمع الخ) أو قال: وفُعل تأكيداً لكان أشمل، وقوله: وكذلك أي: مثل جمع لفظاً ومعنى كتع الخ. (قوله: وقياس فعلاء أفعل) بالإضافة وهي لأدنى ملابسة؛ أي: الأصل في مؤنث أفعل الذي على وزن فعلاء ولك أن تقول القياس في فعلاء التي مذكرها أفعل وحقه ما ذكر. (قوله: وإن كان اسماً) أي: كأجدل وأفكل وأحوص وأراد بالاسم ما لم يكن فيه معنى الوصفية بقرينة المقابلة كصحراء؛ أي: مما كانت الألف الممدودة في الاسم على صحاري بفتح الراء أصله صحارى بكسر الراء وتشديد الياء، واعلم أن في جمع كل من نحو: صحراء وعذراء ثلاث لغات فعالى ثم فعالى ثم فعالي الأول سماعي وأصل للأخيرين وإثبات الياء في الجمع الثاني؛ أعني: فعالى محله، وأما في الوصل فمحذوفة كما في قاض (شرح ألفية ومختار الصحاح). وقوله: أو صحراوات ففي المختار الصحراء البرية، والجمع الصحارى بالفتح وصحراوات. (قوله: فأصلها إما جمع أو جماعي الخ) هذا الترديد؛ إما إشارة إلى الخلاف الواقع فيها فإن المشهور بين النحاة أن جمعاء صفة، لكن وقع الخلاف بينهم في أنه من أي الصفات، أهو من باب أحمر حمراء، أم من باب أفضل فضلى، والحق أن يقال: أنه في الأصل أفعل التفضيل بشهادة أجمعون وجمع، فكان معنى قولنا: قرأت الكتاب أجمع في الأصل أتمّ جمعاً في قراءتي من كل شيء، ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل، ولا يجوز أن يكون من باب أحمر كما قيل؛ لجمعه على أجمعون، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن جمعاء اسم لا صفة، فالترديد للإشارة إلى الخلاف، وإما إشارة إلى أن جمعاء صفة في الأصل، لكنه صار بالغلبة اسماً فالجمع فيه تارة باعتبار الأصل وأخرى باعتبار الغلبة كما في قول الأعشى:

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ
فيا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

وَجُمَعُ(١)

(١) جمع جمعاء مؤنث أجمع.

ذلك المضاف عليه نحو: إلا علالةً أو بداهةَ سابحٍ. **(قوله: وقياس فعلاء أفعل إن كانت صفة)** الخ عليه الأكثرون، واعترض عليه بأن فعلاء إنما يجمع على فعل إذا كان مذكره مجموعاً على فعل أيضاً، وأجمع مجموع على أجمعون لا على جمع. **(قوله: وإن كانت اسماً أن تجمع على فعالى)** بالتكسير أو فعلاوات بالتصحيح وعليه أبو عليّ، ويرد عليه أن جمعاء لو كان اسماً لكان أجمع أيضاً كذلك فجمعه على أجمعون شاذ؛ إذ لا يجمع هذا الجمع إلا الوصف والعلم، وله أن يقول: إنه علم جنس مخالفتها.

المحذوف. **(قوله: نحو: إلا علالةً أو بداهة سابحٍ)** من أقوال الأعشى تمامه: نهد الجزاره، ولا تقاتل بالعصي ولا ترامى بالحجارة، إلا حرف استثناء من السابق والعلالة بالضم بقية جري الفرس، والبداهة بضم الباء أول جرى الفرس، والسابح الفرس السريع السير والنهد بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة سابح مضاف إلى الجزارة إضافة الصفة إلى فاعلها وهي بضم الجيم والزاي المعجمة والراء المهملة المفتوحة القوائم الأربع، والتقدير إلا علالة أو بداهة سابح؛ يعني: كنا في حرب قد انقطع فيها جميع الأفراس عن السير ولم يبق لها جري إلا علالة أو بداهة الفرس السريع السير العظيم القوائم؛ أي: غليظها. **(قوله: إذا كان مجموعاً)** نحو: أحمر وحمراء وحمر، وأصفر صفراء وصفر. **(قوله: لا على جمع)** فلا يكون قياس جمعاء أن يجمع على جمع. **(قوله: إنه علم جنس)** فإنه وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم جنس فعلى هذا منع صرف أجمع لوزن الفعل والعلمية، وقال الخليل: إن تعريفه تعريف الإضافة كما مر، ومنع الصرف فيه لوزن الفعل والتعريف الإضافي وهو ضعيف؛ لأن التعريف الإضافي غير معتبر في منع الصرف، وله أن يقول: إنما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه؛ لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه

تحقق العدل، فأحد السببين فيها[1] العدل التحقيقي[2] والآخر الصفة الأصلية وإن[3] صارت[4] بالغلبة في باب التأكيد اسماً[5]، وفي (أَجْمَعَ) وأخواته[6] أحد السببين، وزن الفعل والآخر الصفة[7] الأصلية وعلى[8] ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كـ (أَنْيُبٍ، وأَقْوُسٍ) فإنه[9] لم يعتبر إخراجهما عما[10] هو القياس فيهما كـ (أَنْيَابٍ وأَقْوَاسٍ) كيف[11]؟ ولو اعتبر جمعهما[12] أولاً على (أَنْيَابٍ وأَقْوَاسٍ) فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة[13] للاسم[14] المخرج، ليلزم[15] من مخالفتها الشذوذ[16] فمن أين يحكم فيهما بالشذوذ؟ ومن هذا[17] يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول «أَوْ تَقْدِيْراً»

(١) جمع. (٢) لكون العدل محققاً. (٣) وصلية. (٤) جمع. (٥) بمعنى كل. (٦) وهي أكتع وأبتع وأبقع الظرف متعلق بما قبل تقدير أحد السببين. (٧) إذا كان في الأصل بمعنى مجتمع. (٨) متعلق بقوله الآتي لا يرد. (٩) شأن. (١٠) أي: عن الجمع. (١١) استفهام إنكاري. أي كيف يعتبر إخراجهما عما هو القياس فيهما. (١٢) أي: أنيب وأقوس. (١٣) أيضاً. (١٤) أي: ليس للاسم المعدول قاعدة قابلية. (١٥) فاعل ليلزم. (١٦) اللام بمعنى حتى. (١٧) أي: من عدم اعتبار الإخراج عما هو القياس لكون السبب الذي هو عدم الفرق غير موجود .ح.

أَوْ تَقْدِيْراً

(قوله: والآخر الصفة الأصلية وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد اسماً) وإليه ذهب المصنف، واعترض عليه بأنه لو كان صفة؛ فإما أن يكون من باب أحمر حمراء، أو من باب الأفضل، فإن كان الأول لم يصح جمع أجمع على أجمعون؛ لأن جمعه باعتبار الأصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي أفاعل كأساور، وإن كان الثاني لم يكن مؤنث أجمع جمعاء، بل يجب أن يكون مؤنثه جمعي كفضلى، وأجاب عنه الشيخ الرضي بأنه اسم التفضيل في الأصل، فمعنى قرأت الكتاب أجمع: أنه أتم جمعاً في

كما سيجيء، وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره كذا في الرضي. (قوله: إليه ذهب المصنف رحمه الله) فهو عنده كأسود وأرقم. (قوله: فإن كان الأول الخ) يعني: لأجمع حالان الوصفية الأصلية والاسمية الغالبة ولا يصح جمعه على أجمعون على كلا الحالين. (قوله: إنه أتم جمعاً الخ) أي: الكتاب أتم من حيث جمعه للألفاظ والحركات والسكنات والتجريد في قراءتي من كل شيء فحذف المفضل عليه ذهاباً إلى التعميم كما في الله أكبر. (قوله: ثم جرد من معنى الزيادة) واستعمل بمعنى جميعه. (قوله: عن لوازم اسم التفضيل) من الإضافة واللام وكلمة من لانتفاء معنى الزيادة. (قوله: فهو كآخر) في حق التجريد عن معنى الزيادة والعدول عن اللوازم إلا أنه معرفة وآخر نكرة. (قوله: كما يصح حسناء وخشناء الخ) يعني: إذا صح أن يكون مؤنث حسن وخشن على وزن فعلاء لمجرد مشابهتهما لأحمر في الاستعمال على المعنى الوصفي كان صحته في أجمع بعد تجريده عن معنى الزيادة أولى لمشابهته لأحمر لفظاً ومعنى. (قوله: وفيه بحث الخ) حاصله: أنه إذا كان

والظاهر من الترديد هو المعنى الأول. (قوله: أما جمع أو جماعي أو جمعاوات) أي: فلما كان على فُعل ولم يكن على واحد من هذه الثلاثة ثبت أنه معدول من أحدها. (قوله: العدل التحقيقي والآخر الخ) هذا هو المشهور، وعن الخليل: أن فيه مع العدل التعريف الإضافي؛ لأن الأصل في قولك: مررت بنسوة جمع جميعهن قيل: وهو ضعيف؛ لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف كما تقدم، وردّه الرضي بأن عدم اعتبار ذلك مع وجود المضاف إليه؛ لأن حكم منع الصرف لا يبين فيه، وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره، وقال بعضهم: أن فيه التعريف الوضعي كالأعلام؛ أي: وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف، وقال آخرون: فيه التعريف باللام. (قوله: في أجمع وأخواته) إنما تعرض له مع أن البحث ليس فيه؛ إما لدفع توهم أنه مثل جمع، أو لأنه ذكره استطراداً، وقوله: وعلى ما ذكرنا لا يرد الخ؛ أي: ما ذكرناه من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الأصلية، أو من قولنا: فإذا اعتبر إخراجها الخ لا يرد على منع التعريف الجموع الشاذة. (قوله: فلا شذوذ في هذه الجمعية) أي: الجمع على أقواس وأنياب حتى يقال بشذوذهما باعتبار شذوذ أصلهما، وقوله: ليلزم؛ أي: حتى يلزم. (قوله: ومن هذا تبين الخ) أي: من هذا البيان؛ أعني: عدم اعتبار الإخراج في الجموع الشاذة عما هو القياس؛ لكون المقتضي للاعتبار غير موجود، ظهر الفرق بين الشاذ والمعدول، وحاصله: أن الشاذ هو الذي له قاعدة قد خالفها إلى غيرها والمعدول بخلافه، فإن القياس في قوس أن يجمع على أقواس، وليس القياس في ثلاثة ثلاثة أن يخرج صيغته إلى ثلاث (نعمه)، وقال بعضهم: الفرق بين العدل والجموع الشاذة كأقوس أن في العدل أمرين وجود الأصل واعتبار الخروج عنه، وفي الشاذة اعتبار الخروج عن الأصل مفقود، وبالجملة: إن المعدول معتبر إخراجه عما هو

القياس؛ لوجود سببه بخلاف الشاذ. (قال المصنف: أو تقديراً كعمر وباب قطام) خلاصة ما في المقام على ما ذكره ابن هشام في شرح القطر: أن العدل على ضربين واقع في المعارف وواقع في الصفات، فالواقع في المعارف يأتي على وزنين؛ أحدهما: فُعَل؛ وذلك في علم المذكر وعدله من فاعل كعمر وزفر وزُحَل، الثاني: فَعَال؛ وذلك في المؤنث؛ أي: علم المؤنث وعدله عن فاعلة؛ نحو: حذام وقطام ورقاش في لغة تميم خاصة؛ إذ الحجازيون يبنونه على الكسر، وأما سحر، فجميع العرب يمنعونه من الصرف بشرطين؛ أحدهما: أن يكون ظرفاً، الثاني: أن يكون من يوم معين كقولك: جئتك يوم الجمعة سحر؛ لأنه حينئذ معدول عن السحر، فإن كان غير معين فالصرف كقوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾، والواقع في الصفات ضربان: واقع في العدد، وواقع في غيره، فالواقع في العدد: يأتي على صيغتين؛ فُعَال ومفعل، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما تقول: أُحاد

قرائتي من كل شيء، ثم جرد عن معنى الزيادة، فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار في حكم أحمر لفظاً ومعنى، فصح أن يكون مؤنثه جمعاء كحمراء كما يصح حسناء وخشناء في حسن وخشن لمجرد أنهما في حكم أحمر معنى، وفيه بحث؛ لأنه قد صار اسماً كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم أحمر معنى. (قوله: وعلى ما ذكرنا) من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الأصلية وتبنيه بالأمثلة لا يرد الجموع الشاذة؛ أي: لا ينتقض التفسير بها. (قوله: كيف ولو اعتبر جمعهما) يعني: أن أقوساً أنيباً لو كانا مغيري أقواس وأنياب لم يصح نسبة الشذوذ إليهما؛ إذ نسبة الشذوذ إليهما؛ إما من جهة أنهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع، أو من جهة أنهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل إلى الأول؛ إذ الجمع ليس إلا مغير الواحد ابتداءً، ولا إلى الثاني؛ إذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ. (قال: أو تقديراً كعمر) قال الشيخ الرضي ما حاصله: راجع إلى أن فعل ثلاثة أقسام: اسم جنس غير صفة، وصفة، وعلم، أما الأول: فلا عدل فيه مفرداً كان أو جمعاً كصرد وغرف، وأما الثاني: فإن كان جمع فعلى - أي: المؤنث بالألف - فلا عدل فيه إلا آخر وجمع، وإن كان صيغة مبالغة فاعل، فإما أن لا يختص بالنداء كخشع في مبالغة خاشع؛ أي: ذاهب في الأرض فلا عدل فيها، وإما أن يختص به؛ نحو: يافق وهي في المذكر كفعال في المؤنث؛ نحو: يا فاق، ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لامتنع صرفهما، وتمسكوا بأن الأصل فيهما مساواتهما لما هما لمبالغته في عدم الاختصاص بباب، وفيه منع؛ إذ لا دليل على أن الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع، وأما الثالث: فإن جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل، إلا إذا ثبت استعماله متصرفاً كأدد إلى قبيلة، وإنما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف، واضطررنا حينئذ إلى تقدير العدل فيه كقثم؛ لأنه ثبت قاثم، وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم

اسماً بمعنى جميع لم يبق معنى الوصفية فكيف يكون في حكم أحمر معنى؟، والجواب عنه ما ذكره المحققون من علماء الحنفية رحمهم الله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝﴾ أن سجودهم كان على سبيل الاجتماع، فلفظ أجمعون وإن صار بالغلبة بمعنى كلهم إلا أن فيه لمح الوصفية باعتبار أصل الوضع ولم يتجرد عنها بالكلية كما صرح به في التلويح. (قوله: من تفسير معنى الخروج الخ) جعل بيان الموصول مجموع الأمرين من تفسير الخروج عن الصيغة الأصلية بأن يعتبر خروجه عنها وتبيينه بالأمثلة إشارة إلى دفع التكرار يعني: أن ما ذكر سابقاً بقوله: وأما المغيرات الشاذة الخ كان جواباً بمنع كون المغيرات الشاذة خارجة عن الصيغة الأصلية وهنا استدل على عدم دخولها في تفسير العدل بناء على تفسير الخروج والتنبيه بالأمثلة؛ فإنه قد اتضح بالأمرين المذكورين غاية الاتضاح أنه إن اعتبر الخروج عن الصورة الأصلية يتحقق العدل كما اعتبر في الأمثلة المذكورة وإلا فلا، وفي المغيرات الشاذة لم يعتبر الخروج وإلا لم تكن شاذة، فلم تكن معدولة، وبما ذكرنا ظهر أن ما قيل: إنه كان على الشارح رحمه الله أن يذكر قوله: كيف ولو اعتبر جمعهما أولاً على أنياب الخ عقيب قوله: وأما المغيرات الشاذة حتى لا يحتاج إلى تكرار مندفع؛ لأنه لم يتضح قبل ذكر الأمثلة أن المراد من الخروج عن الصيغة الأصلية اعتبار الخروج عنها فالشارح رحمه الله سلك مسلك التدرج في الجواب، وأجاب أولاً بالمنع بناء على أنه لم لا يجوز أن يكون المراد من الخروج اعتبار الخروج، وثانياً بالاستدلال بعد أن وضح أن المراد منه ذلك. (قوله: إذ الجمع ليس إلا مغير الواحد ابتداء) وعلى تقدير كونهما مغيري أقواس وأنياب لا يكون فيهما الجمعية لعدم كونهما مغيري الواحد ابتداء فضلاً عن أن يكون جمعيتهما على خلاف قاعدة الجمع، ولا يخفى أن بيان المحشي رحمه الله مخالف لبيان الشارح رحمه الله فإن الظاهر أن المشار إليه بقوله: فلا شذوذ في هذه الجمعية جمعية أقواس وأنياب وحينئذ يكون مؤدى كلامه أنه لو اعتبر جمعهما أولاً على أقواس وأنياب، فلا شذوذ في هذه الجمعية حتى يقال بشذوذهما باعتبار شذوذ أصلهما وعدم جمعيتهما حينئذ لما كان ظاهراً لم يتعرض لشذوذهما باعتبار جمعهما في نفسهما، ولك أن تجعل المشار إليه جمعية أقوس وأنيب، ويكون معنى قوله: ولو اعتبر جمعيتهما المحصلين.

أي: خروجاً كائناً عن أصل مقدر مفروض(١) يكون الداعي إلى تقديره(٢) وفرضه(٣) منع(٤) الصرف لا غير(٥) «كَعُمَرَ»، «وَ» كذلك «زُفَرَ» فإنهما لما وجدا غير منصرفين(٦) ولم(٧) يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل، لما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل(٨) ولم يكن فيهما دليل على وجوده(٩) غير(١٠) منع الصرف قدر(١١) فيهما أن أصلهما (عَامِرٌ وزَافِرٌ) عدل عنهما إلى (عُمَرَ وزُفَرَ) «وَ» مثل «بَابِ قَطَامِ(١٢)» المعدولة عن (فَاطِمَةَ)(١٣) وأراد ببابها(١٤) كل ما(١٥) هو على (فَعَالِ)(١٦) عَلَماً

(١) صفة كاشفة. (٢) أي: تقدير الأصل. (٣) عطف تفسير. (٤) خبر يكون. (٥) أي: لا غير منع الصرف من دليل. (٦) في استعمال العرب بالملة الواحدة. (٧) حالية. (٨) وهو المعدول عنه. (٩) أي: الأصل. (١٠) صفة دليل. (١١) أي: فرض. (١٢) اسم امرأة من العرب لحذام معدولة عن حازمة. (١٣) مصنف. (١٤) أي: بذكر الباب. (١٥) أي: لفظ. (١٦) وإلا لقال: وقطام.

كَعُمَرَ وَزُفَرَ وَبَابِ قَطَامِ(١)

(١) المعدولة من فاطمة وأراد ببابها كل ما هو على فعال فللأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء يعني ليس في آخره راء كحصير وطمار. ج.

وموحد إلى رباع ومربع، قال النجّاري: لا يتجاوز(١) العرب الأربعة، فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن الألفاظ العدد الأربعة المكررة قال تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾، وأما قوله عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى»، فمثنى الثاني تأكيد لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول والواقع في غير العدد أخر؛ وذلك في مثل قولك: مررت بنسوة أُخر، وكذا جمع وأخواته. (قوله: أي: خروجاً كائناً الخ) فالمصدر - أعني: التقدير - بمعنى اسم المفعول، وهو صفة للأصل لا للخروج كما قيل وقد مر تحقيقه، وقوله: لا غير، مبني على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة؛ أي: لا غير منع الصرف من القياس. (قوله: وكذلك زفر) هذا القول من الشارح، وقال عصام: لا يتمّ ضبط العدل بدون ذكر سحر إذا أريد به سحر بعينه، فإنه معدول عن السحر، وكأنه لم يذكره جرياً على أنه مبني على الفتح وإن كان المشتهر خلافه؛ لأنه يغني عن تقدير العلمية ولا بدون ذكر أمس، فإنه غير منصرف مطلقاً أو في حالة الرفع، وكأنه لم يذكره؛ لأن اللغة العليا بناؤه على الكسر في الأحوال الثلاث، انتهى. وقوله: إلا العلمية من قبيل: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ﴾. (قوله: قدّر فيهما أن أصلهما الخ) وبهذا التقدير امتاز العدل التقديري عن التحقيقي، وفيه أن مقدم الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص عامر وزافر إلا أن يقال: المناسب أن تكون الصيغة الأصلية لهذين العلمين عامر من العمارة، وزافر بمعنى السيد. (قوله: ومثل باب قطام علماً لمؤنث الخ) فاعلم أن فعال خمسة أقسام: ما بمعنى الأمر، والمصدر المعرفة، والصفة المؤنثة، والحال، والعلم المؤنث للأعيان، وكلها معدولات عن مؤنث خلافاً لسيبويه فيما هو بمعنى الأمر، وقطام: اسم امرأة أو مدينة في اليمن، فقوله: علماً للأعيان المؤنثة احتراز عن فعال الذي هو صفة

(١) والصحيح ما قاله أبو حيان: من أن هذه الألفاظ مسموعة من واحد إلى عشرة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (فاكهي) وقد سبق.

اسم جنس وإن اختل أحد الشرطين انصرف، إن قلت: فينبغي على هذا صرف عمر وزفر؛ لكون عمر قبل العلمية جمع عامر، وزفر قبل العلمية بمعنى السيد. قلنا: لما سمعا غير منصرفين حكمنا بأنهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بأنهما منقولان عن فعل الجنس انتهى، إن قلت: الشرط الأول ينفي ما قاله الشارح قدس سره من أن المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت. قلنا: قوله هذا إنما يصح إذا كان المعدول عنه فاعلاً اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من أن المعدول عنه فاعل

(قوله: وإن اختل أحد الشرطين) إما بانتفاء الأول فقط بأن لا يجيء له فاعل ولا فعل قبل العلمية ولم يوجد له مثال، أو بانتفاء الثاني فقط بأن وجد له فعل وفاعل قبلها كخنع وخطم علمين، أو بانتفاء كليهما بأن لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها ولم يعهد له مثال أيضاً. (قوله: انصرف) لعدم تحقق العدل، أما في الأول فلانتفاء المعدول عنه، وأما في الثاني والثالث، فلجواز كونه منقولاً عن فعل جنساً. (قوله: فينبغي على هذا) أي: على ما ذكر من ضابط عدم صرف فعل العلمي. (قوله: قلنا: لما سمعا الخ) حاصل الجواب أيضاً: بطلان المذكور وإن كان يقتضي كونهما منقولين لا معدولين فيكونان منصرفين إلا أنهما لما سمعا غير منصرفين اضطررنا إلى اعتبارهما معدولين لا منقولين فهما في حكم المستثنى. (قوله: قلنا قوله: هذا الخ) أي: قول السائل الشرط الأول ينافي ما قال الشارح رحمه الله، إنما يصح إذا كان المعدول عنه في العدل التقديري فاعلاً اسم جنس، وهي؛ أي: كون المعدول عنه فاعلاً اسم جنس يخالف ما هو المشهور من أن المعدول عنه فاعل علماً، والظاهر أن الحق هذا؛ أي: القول المشهور ليكون المعدول والمعدول عنه متحدين معنى كما هو الشائع فحينئذ لا يكون المعدول عنه ثابتاً في العدل التقديري، بل ما يماثله في الصورة، وخلاصة الجواب: أن ما ذكره الرضي يدل على ثبوت نفس فاعل اسم جنس ولا يقتضى ثبوت أصالته حتى ينافي ما ذكره الشارح رحمه الله هذا لكن عبارة الرضي ناطقة على أن الشرط الأول ثبوت فاعل اسم جنس، فيكون معدولاً عنه حيث قال: وأما علم وهو أن جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لثبوت قاثم وجاحى وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولاً عن فاعل اسم جنس وقطعنا بعدم كونه منقولاً عن فعل الجنسي فالتنافي بين ما قاله

الرضي

للأعيان المؤنثة من[١] غير ذوات الراء «فيْ» لغة «بَنِي تَمِيْم» فإنهم اعتبروا العدل في هذه الباب حملاً له[٢] على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل (حَضَار[٣] ووَبَارَ[٤] وطَمَارِ[٥]) فإنها[٦] مبنية وليس فيها إلا سببان العلمية والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء[٧]، فلما اعتبر فيها العدل[٨] لتحصيل سبب البناء

(١) حال بعد حال أو صفة لما هو على فعّال. (٢) مفعول لتحصيل. (٣) معدول عن حاضرة. (٤) معدول عن طامرة. (٥) معدول عن بادرة. (٦) علة لعلة الحمل للاعتبار. (٧) لأن يكون مشابهاً لنزال. وهو العدل والوزن. (٨) لأن السبب الثالث يوجب البناء والسببان يوجب منع الصرف.

لمؤنث مثل فساق، وكذا عن فعال الذي هو علم لمعنى لا لعين، مثل: فجار، فإنهما من قبيل المبنيات عند الكل. (قوله: من غير ذوات الراء) بأن لم يكن في آخره راء فإن كان فيه راء كخضار، فإن بني تميم اختلفوا فيه فأكثرهم مع الحجازيين في بناءه، وبعضهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها، ويقولون: بإعراب الكل غير منصرف، فقوله: في لغة بني تميم؛ أي: عند أكثرهم فتبصر، ثم اعلم أن لغات العرب على أنواع سبعة: لغة حجاز، ويمن، وهوازن، وثقيف، وطي، وتميم، وعقيل، وفي الحديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف»؛ أي: على سبع لغات فافهم. (قوله: حملاً له على الخ) مفعول له تحصيلي؛ أي: اعتبره بنو تميم في باب قطام حملاً له إلى فعال مما آخره راء واطراداً للباب، وهذا من حمل النظير فتنبه، وقوله: في الأعلام المؤنثة، صفة ذوات الراء، وإنما قيد بذلك؛ لأن ذوات الراء غير الأعلام المؤنثة كفجار ليست نظائر لهذا الباب. (قوله: مثل حضار وبواو وطمار) الأول: معدول عن حاضرة اسم كوكب[١] كذا في الهامش، والثاني: عن باورة علم قبيلة، والثالث: عن طامرة المكان المرتفع، وفي بعض النسخ: وبار، بدل قولهك بوار، ففي القاموس: أنه أرض باليمن، وكذا سفار: اسم للماء، وقوله: أنها مبنية؛ أي: على الكسر علة لعلية الجمل لاعتبار العدل. (قوله: وليس فيها إلا سببان) أي: وليس فيها ما يوجب البناء؛ لأن المناسبة في الوزن لا يوجبه، وإلا للزم بناء مثل: سحاب، بل فيها ما يوجب الإعراب - أعني: العلتين - فما في حاشية العصام فساقط. (قوله: فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء)؛ وذلك لأن تقديري الإعراب والبناء في جميع الأمثلة مستقيمان، لكن قد يترجح أحد التقديرين لغرض من الأغراض، والغرض من ذوات الراء قصد الإمالة وهي أمر مستحسن، ومصحح الإمالة هنا كسر الراء وهي لا تحصل إلا بتقدير البناء؛ لأنه إذا أعرب غير منصرف لم يكسر بخلاف ما إذا بني فإنه حينئذ مكسور دائماً، وأما كون العلل الثلاثة موجبة للبناء؛ فلأن الاسم بسببها لما ثقل ثقلاً تاماً كالفعل منع منه جميع أنواع الإعراب مثله، وأما على ما ذكره الشارح؛ فلأن

(١) أو جبل بين الـ... والبصرة (قاموس).

فِيْ بَنِي تَمِيْمٍ[١].

(١) خبر منصرف للعلمية والتأنيث.

علماً، والظاهر أن الحق هو هذا. (قوله: فإنهم اعتبروا العدل) على زعم بعض النحاة. (قوله: فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء)؛ لينضم إلى مناسبتها لنزال وزناً مناسبتها له عدلاً فيحصل البناء؛ وذلك لأن مجرد المناسبة الأولى لا توجب البناء وإلا لبني كلام وسحاب، وإنما عنوا بناءها ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء؛ إذ كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة المستحسنة؛ ولأن الراء ثقيل لكونه حرفاً مكرراً والثقل يستدعي الخفة، والبناء أخف من الإعراب.

وما قاله الشارح رحمه الله ثابت. (قوله: على زعم بعض النحاة) دفع لما قيل: إنه كيف يصح أن بني تميم وهم من العرب القح اعتبروا العدل الذي من مصطلحات النحاة، وحاصل الدفع: أن بعض النحاة زعموا أنهم اعتبروا في لغتهم ومحاوراتهم. (قوله: لينضم الخ) قال صاحب العباب: لينضم سبب ثالث إلى السببين فيحصل موجب البناء؛ لأن السببين يوجبان منع الصرف فإذا انضم إليهما ثالث يوجب البناء؛ إذ لا واسطة بين منع الصرف والبناء وما ذكره المحشي رحمه الله الأولى؛ لأنه يوجب البناء على الكسر بخلاف ما ذكره صاحب العباب؛ فإنه يوجب البناء مطلقاً. (قوله: إذ كسر الخ) دليل لمقدمة مطوية؛ أي: إنما عنوا حصول الكسر اللازم للبناء؛ لأن كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة لبني تميم لكونها لغتهم المستحسنة فيما فيه الراء لثقله وتكرره. (قوله: ولأن الراء الخ)

اعتبر[1] فيما عداها مما جعلوه[2] معرباً غير منصرف أيضاً[3]، حملاً[4] على نظائره مع عدم الاحتياج إليه[5] لتحقق السببين لمنع الصرف والعلمية[6] والتأنيث، فاعتبار العدل فيه[7] إنما[8] هو[9] للحمل على نظائره لا[10] لتحصيل سبب منع الصرف[11] ولهذا يقال: (ذِكْرُ بَابِ قَطَامِ) ههنا ليس في محله لأن الكلام[12] فيما[13] قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع[14] الصرف وإنما قال[15]: «فِيْ بَنِيْ تَمِيْمٍ» لأنَّ الحِجَازِيِّيْنَ[16] يَبْنُونَهُ[17] مطلقاً فلا يكون مما نحن فيه[18] والمراد من (بَنِي تَمِيْمٍ) أكثرهم، فإن الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها[19] غير منصرف، فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها[20]، لتحصيل سبب البناء، وحمل[21] ما عداها عليها. «الوَصْفُ» هو: كون الاسم دالاً على ذات مبهمة[22]

(١) أي: في فعال الذي. (٢) بني تميم. (٣) كما في ذوات الراء وهو باب الحضار. (٤) مفعول لا اعتبر. (٥) عدل. (٦) بدل من السببين. (٧) أي: في باب قطام. للحمل على نظائره لا غيره .توقادي. (٨) أداة قصر مشتمل على النفي والإثبات - رضا. (٩) اعتبار العدل. (١٠) أي: ليس اعتبار العدل. (١١) أي: ولأجل أن اعتبار العدل ليس إلا. (١٢) بحث. (١٣) أي: في الاسم المعرب الذي وحده غير منصرفه بالعلمية وحدها. (١٤) وهو العدل. (١٥) مصنف. (١٦) أي: يجعلون فعال هذه مبنية وإن كان معدولاً أيضاً عنده. (١٧) على الكسر. (١٨) أي: العدل التقديري. (١٩) يعني: جعلوا باب قطام سواء كان من ذات الراء أو لام. (٢٠) أي: في ذوات الرا المعدود من أسباب منع الصرف. (٢١) عطف على اعتبار. (٢٢) غاية الإبهام.

(**قوله: ولهذا يقال: ذكر باب قطام ههنا ليس في محله**) فكأنه ذكر استطراداً وفيه إشارة إلى أن تقدير العدل في غير المنصرف، قد يكون للحمل على الأخوات. (**قوله: فلا يكون مما نحن فيه**) وهو غير المنصرف. (**قال: الوصف**) الأنسب تفسيره لخفائه. (**قوله: وهو كون الاسم دالاً**) فسره به لا بالدال؛ لأنه هو السبب لمنع الصرف. (**قوله: على ذات مبهمة**) لم تتعين إلا ببعض الصفات التي أخذت معها، وفيه نظر؛ لأن الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمة، بل تدل على تلك الذوات المعينة فإن الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل

عطف على قوله: ليحصل الكسر. (**قوله: والبناء أخف من الإعراب**) لكون الكلمة في البناء على حالة فيعتاد بها المتكلم بخلاف الإعراب. (**قوله: لخفائه**)؛ لأن الوصف يقال: بمعنى النعت وبمعنى الأمر القائم بالغير وبما يقابل الاسم وهو المراد ههنا. (**قوله: لم يتعين إلا ببعض الصفات الخ**) اعتبر هذا القيد ليخرج أسماء الزمان والمكان والآلة من الوصف لدلالتها على تعيين الذات باعتبار كونها مكاناً وزماناً وآلة وهو زائد على التعيين الحاصل بسبب الصفات المأخوذة في مفهوماتها، ثم لا يخفى أن الوصف بمعنى الدال على ذات مبهمة من المشتقات ووضع المشتقات نوعي كما تقرر في محله ففي التعريف كون الاسم دالاً باعتبار هيئته على ذات مبهمة لم تتعين تلك الذات باعتبار تلك الدلالة إلا بالصفة التي أخذت معها، فلا ينافي ذلك استفادة تعيين تلك الذات باعتبار خصوص مادته بوجه آخر فاندفع النقض الذي ذكره المحشي رحمه الله؛ لأن الفياض لا يدل باعتبار هيئته على ذات مبهمة غير معينة إلا باعتبار اتصافه بالفيض كسائر ما يوازنه لكن الفيض لما كان عبارة عن كثرة الماء استفيد منه كونها ماء وكذا المصغر باعتبار هيئته لا يدل إلا على ذات مبهمة موصوفة بالتعليل واستفادة كونها رجلاً أو حماراً أو داراً باعتبار خصوص المادة. (**قوله: لأن الأوصاف**) المراد بالأوصاف ههنا الدوال وبالصفات المعاني القائمة بالغير وبكونها مقيسة إلى ذوات معينة أن النسبة إلى تلك الذوات مأخوذة فيها

الوَصْفُ

تقدير العدل في ذوات الراء يجعلها مشابهة لنزال بمعنى أنزل (نعمه). (**قوله: اعتبر فيما عداها**) أي: فيما عدا ذوات الراء؛ أعني: باب قطام، وقوله: أيضاً؛ أي: كما اعتبروا العدل في ذوات الراء. (**قوله: فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره**) يفهم من هذا التحقيق الجواب على الاعتراض المشهور، وحاصله: أن تقدير العدل كما أوجب البناء في ذوات الراء فليوجب في باب قطام أيضاً، وحاصل الجواب: أن العدل الذي قدر للبناء في ذوات الراء له قوة أثر بها في البناء؛ لأن تقدير العدل له أصالة، وأما عدل قطام ونحوه فللحمل على النظير، فليس فيه تلك القوة والأصالة فلم يؤثر في البناء. (**قوله: ذكر باب قطام ههنا**) أي: في بحث العدل التقديري ليس في محله اللائق به، فمن ثم قيل أنه استطرادي، وعن السيد ركن الدين أنه قال: وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام، فسألت قارئها عنها فقال: حذفها المصنف عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم المطابقة للمقصود. (**قوله: لأن الحجازيين يبنونه**) أي: يجعلون باب قطام مبنياً على الكسر فلا يكون من غير المنصرف الذي نحن بصدده كما قال النابغة:

أتاركة تدللها قطام[1]
رضينا بالتحية والسلام

وقال آخر:

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

(**قوله: فلا حاجة الخ**) تفريع على قول الأقلين، وسيأتي تمام تحقيق الأقوال في آخر بحث أسماء الأفعال. (**قال المصنف:**

(١) فاعل تاركة.

مأخوذة[١] مع بعض صفاتها سواء كانت[٢] هذه الدلالة بحسب الوضع[٣] مثل[٤] : (أَحْمَرَ) فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال مثل: (أَرْبَعٌ)[٥] في (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ). فإنه موضوع لمرتبة معينة[٦] من مراتب العدد، فلا وصفية فيه بحسب الوضع[٧]، بل قد تعرض له الوصفية[٨] كما في المثال المذكور[٩] فإنه[١٠] لما أجري فيه على (النِّسْوَةِ) التي هي من قبيل المعدودات[١١] لا[١٢] الأعداد علم أن معناه[١٣] : مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِالأَرْبَعِيَّةِ وهذا[١٤] معنى وصفي عرض له[١٥] في الاستعمال لا[١٦] أصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي

(١) معتبرة. (٢) القرينة على التعميم قوله شرطه. (٣) سواء بقيت على الوصفية. (٤) أو جعلت اسماً برأسها من غير اعتبار الوصفية كأسود وأرقم كما يأتي. (٥) إذ الأربع في الأصل اسم لهذا العدد. (٦) بين الثلاثة والخمسة. (٧) لأن أربع اسم في مقابلة الوصف. (٨) بعد الوضع بحسب الاستعمال. (٩) أورده الشارح. (١٠) أربع. (١١) وهي النسوة. (١٢) أي: ليس تلك النسوة من قبيل الأعداد وهو ظاهر. (١٣) معنى مررت. (١٤) أي: كون الأربع وإلا على النسوة الموصوفة بالأربعية لمحرره. (١٥) أي: لا أربع بعد الوضع اسماً. (١٦) وصف.

الوصف الخ) اللام للعهد الخارجي والوصف يطلق على معنيين؛ أحدهما: الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمة الخ، وثانيهما: ما ذكره الشارح من المعنى المصدري، وهذا هو علة منع الصرف؛ لأنها حالة في الاسم الغير المنصرف لا نفس الصفة؛ لأنها عين الاسم وذاته، وهي ليست بعلة فبهذا ظهر وجه تفسير الشارح بكون الاسم الخ، وقال اللاري: الأنسب للمصنف تفسيره لخفائه، وأشار الفاضل العصام إلى الجواب فليراجع. **(قوله: على ذات مبهمة)** غاية الإبهام لا تعين فيها أصلاً فلذا احتاجت الصفات المشتقة إلى موصوف مذكور أو مقدر وقد اشتهر أنه ما من صفة إلا وهي جارية على موصوف، وللذات إطلاقات ثلاثة والظاهر أنها ههنا بمعنى ما قام بنفسه، وعن البعض: الذات المبهمة ما لم يعتبر ففيه تعين ما، بل اعتبرت على وجه الإبهام والاحتمال لكل فرد، فإن معنى ضارب مثلاً ذات ما ثبت له الضرب، وتلك الذات مبهمة غاية الإبهام، وفي هذا المقام كلام للعصام فليطالع. **(قوله: مع بعض صفاتها)** كلمة مع ههنا داخلة على التابع كما في جاء الأمير مع الوزير؛ لأن الملحوظ أولاً، وبالذات في الصفات جانب الذات، وقوله: سواء كانت الخ قرينة هذا التعميم قوله: وشرط الخ. **(قوله: موضوع لذات ما)** أي: موضوع لها بالوضع النوعي، وكلمة ما، مزيدة للإبهام. وقوله: التي هي الخ، صفة بعض. وقوله: والحمرة؛ أي: والذكورة أيضاً. **(قوله: لمرتبة معينة)**؛ أعني: ما بين الثلاثة والخمسة. وقوله: من مراتب العدد؛ وهي واحد إلى مئة، ومنها إلى ألف، ومنها إلى غير النهاية، ثم العدد ما يتألف من الوحدات، أو ما يقع في العد والإحصاء. وقوله: كما في المثال المذكور؛ أي: فالمراد بقوله: مررت بنسوة أربع، كل اسم عدد استعمل مع مميزه. **(قوله: لما أجرى فيه الخ)** أي: لما أجرى لفظ أربع في المثال المذكور على النسوة والمراد بالجريان ههنا وقوعه صفة لها، ثم إن النسوة جمع امرأة من غير لفظه وتصغيره نُسَيَّة

على ماء كثير لا على ذات مالها كثرة الماء؛ فإنه بعيد، وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع أنه وصف مثلاً أدير مصغر أدور جمع دار، يدل على أدور متصفة بالحقارة مع أنه وصف، ولذا كان غير منصرف بالوصفية، ووزن الفعل الذي كان في المكبر، فإن التصغير لا يخل بالوزن فيما أوله إحدى الزوائد الأربع، فالأولى أن يقال: كون الاسم دالاً على ذات مبهمة لم تتعين إلا ببعض الصفات المأخوذة معها، أو بما قيس إليه ذلك البعض إن قلت: إذا كان المصغر وصفاً فكيف يصح منع طليحة بالعلمية والتأنيث. قلنا: هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر. **(قوله: سواء كانت هذه الدلالة)** القرينة على التعميم قوله:

والذوات خارجة عنها والمراد بكون الأوصاف مأخوذة من تلك الصفات إنها أخذت مما يدل على تلك الصفات وبالجملة العبارة لا تخلو عن إغلاق، والأظهر أن يقال: الأوصاف المشتقة من المصادر التي أخذت في مفهومها النسبة إلى الذوات المعينة. **(قوله: فإنه بعيد)** لعدم سبق الذهن إليه. **(قوله: لا يخل بالوزن فيما أوله الخ)** في الرضي يختل بالتصغير وزن الفعل إن لم يكن في أوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم في خضم، وأما إن كان في أوله زيادة كزيادة الفعل فإن التصغير لا يزيله كأحيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب؛ لأنه على وزن مضارع فيعل. **(قوله: فكيف يصح الخ)** فإن الوصفية تنافي العلمية. **(قوله: كما هي طارية على يعمل)**؛ لأن يعمل للمذكر ويعملة للمؤنث فالتاء طارية فصدق على يعمل أنه قابل للتاء. **(قوله: والمذكر الخ)** فيكون أربعة مقدماً على أربع فصدق على أربع

لأصالته(١) لا العرضي لعرضيته، فلذلك(٢) قال المصنف: «شَرْطُهُ» أي: شرط الوصف(٣) في(٤) سببية منع الصرف «أَنْ يَكُونَ(٥) وَصْفاً فِي الأَصْلِ» الذي هو الوضع(٦) بأن يكون وضعه(٧) على الوصفية لا(٨) أن تعرضه(٩) الوصفية بعد الوضع في الاستعمال(١٠) سواء بقي(١١) على الوصيفة الأصلية أو زالت عنه «فَلا(١٢) تَضُرُّهُ(١٣)»، بأن تخرجه(١٤) عن سببية منع الصرف «الغَلَبَةُ(١٥)» أي: غلبة الاسمية على الوصفية. ومعنى الغلبة:

(١) لأن الأصل لكونه أصلاً يؤثر في الأحكام والقواعد والأمثلة والشواهد. ح. (٢) أي: لأجل أن المعتبر في السببية الوصف الأصلي لأصالته لا العرضي لعرضيته. (٣) المعدود من أسباب منع الصرف. (٤) متعلق بشرط. (٥) أي: الوصف. (٦) يشير إلى أن المراد بالأصل هنا الوضع لا ما ينبني عليه الشيء. حلبي. (٧) أي: وضع الوصف. (٨) عطف على أن يكون وصفاً. (٩) أي: الوصف. (١٠) عرفت أن المعتبر في السببية هو الوصف الأصلي. (١١) أي: الوصف. (١٢) إذا كان الأمر كذلك. (١٣) أي: الوصف الأصلي. (١٤) الوصف الأصلي - قيد للمنفي لا للنفي. حلبي. (١٥) فاعل لا يضره.

شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الأَصْلِ فَلاَ تَضُرُّهُ الغَلَبَةُ(١)

(١) أي: غلبة الاسمية على الوصفية بأن وخروجه عن سببية منع الصرف.

شرطه. (**قوله: لا العرضي لعرضيته**) فإنه في معرض الزوال فكأنه لم يثبت السبب الرافع للأصل وهو ههنا الصرف لا يكون إلا إذا كان راسخاً، قال الشيخ الرضي: لم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف أربع مدخول؛ لجواز أن يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء، وما يقال من أن التاء في أربعة ليست طارية على أربع كما هي طارية على يعمل؛ لأن أربعة للمذكر وأربعة للمؤنث، والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء؛ لأنه إذا جاز أن لا يعتدّ بالوزن الأصلي في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن الوزن، فكيف يعتدّ بالوزن العارض في أربع مع كونه في الأصل خارجاً عن شرط اعتبار الوزن؟ قال السيد قدس سره: وليس أيضاً بشيء ما قيل من أن المانع قبول تاء التأنيث، وهذه التاء ليست للتأنيث، بل للتذكير؛ لأن قولك: أربعة رجال أو زيدين باعتبار الجماعة انتهى، والتذكير مفهوم من

أنه غير قابل للتاء؛ لأنه حصل من إسقاط التاء. (**قوله: لأنه إذا جاز الخ**) يعني: أن وزن الفعل في يعمل كان في الأصل، ثم خرج عنه بسبب لحوق التاء ولم يكن ذلك الوزن حاصلاً في أربع في الأصل؛ لكونه بالتاء ابتداء، ثم بعد إسقاط التاء حصل الوزن فيه فالوزن حاصل فيها في الحال والمخرج وهو عروض التاء سابق في أربع، وفي يعمل لاحق فإذا لم يعتد بالوزن الأصلي في يعمل بسبب عروض المخرج الاحق، فكيف يعتد بالوزن العارضي الحاصل في أربع بسبب سقوط التاء، ويمكن أن يقال: أن قبوله للتاء التي هي من خواص الاسم يضعف مشابهته بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فإنه يقوّي المشابهة، فلذا لم يعتد بالوزن في يعمل واعتد في أربع. (**قوله: لأن قولك الخ**) تعليل للنفي يعني: أن التاء في أربعة أيضاً للتأنيث وتوصيف الجمع المذكر سواء كان مكسراً أو سالماً بتأويل الجماعة. (**قوله: والتذكير الخ**) جواب دخل مقدر وهو أنه لو كان إجراء أربعة على الجمع المذكر بتأويل الجماعة لما فهم منها جماعة الذكور. (**قوله: وعدم انصراف قولهم: أربعة الخ**) في شرح الرضي قال ابن جني في سر الصناعة، وكذا في بعض نسخ

كذا قيل، وفي التنزيل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾؛ أي: جماعة من النساء، ويقال: هي اسم مفرد بجمع المرأة، وتأنيثه غير حقيقي كالثبة اسم لجماعة الرجال، ولذا لم يلحق فعله تاء التأنيث، وعن أبي البقاء: إذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكسير جاز ترك التاء من فعله فليحفظ. (**قوله: بنسوة موصوفة الخ**) نوقش فيه بأن الصواب متصفة؛ لأنها في حد ذاتها متصفة بالأربعية فهو لازم لماهيتها سواء لوحظ أولم يلاحظ، والموصوفية لا تكون إلا باعتبار الملاحظة، وهذه مناقشة حكمية لا تليق بأرباب هذا الفن. (**قوله: والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي**) قال الرضي: لم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف، وأما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفاً، فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل، وهو عدم قبوله التاء؛ فإنه يقبلها لقولهم: أربعة لا لعدم شرط الوصف، ثم أطال الكلام كما هو دأبه، والجواب: أن المراد بالتاء في شرط وزن الفعل هو تاء التأنيث وتاء أربع ليست للتأنيث، وأيضاً: المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب أصل الوضع؛ ولهذا يؤثر وزن الفعل في أسود عند غلبة الاسمية مع قبوله التاء حينئذ، فإنه يقال للحية الأنثى أسودة، وأربع لا يقبلها بحسب أصل وضعه؛ لكونه موضوعاً للمرتبة المعينة، بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصفي (نعمه). (**قوله: لعرضيته**) أي: لكونه عارضاً في معرض الزوال فكأنه لم يثبت، والسبب الرافع للأصل وهو الصرف هنا لا يكون إلا إذا كان راسخاً. (**قال المصنف: شرطه أن يكون**) الشرط: ما يتوقف عليه الشيء خارجاً عنه غير مؤثر فيه. وقوله: في سببية منع الصرف؛ يعني: في هذا الخصوص لا غير مثل كونه مثنى ومجموعاً أو عاملاً إلى غير ذلك. (**قوله: وصفاً في الأصل**) لا يقال يلزم في العبارة اتحاد الاسم والخبر؛ لأنا نقول جانب الخبر مقيد بكونه في الأصل، فالتركيب من قبيل: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾. (**قوله: أو زالت عنه**) يعني: أو

زالت عنه الوصفية الأصلية ولكن لا بالكلية، بل بقي منها شيء بقرينة الأمثلة[1]، فإنه قد اختص ببعض أفراد كان له سابقاً، فلا يرد ما قيل: إن الزوال قد يضر في تأثير الوصفية الأصلية كما إذا زالت الوصفية بالعلمية؛ فإنه لا تأثير للوصفية الأصلية حين العلمية بالاتفاق، فالكلام على إطلاقه ليس على ما ينبغي، ومنهم من قيد قوله: زالت، بقوله: غير العلمية، لكن على ما ذكرنا من العناية لا حاجة إليه أيضاً. وقوله: بأن تخرجه؛ أي: الغلبة الوصف تصوير للمنفى. **(قال المصنف: فلا تضره الغلبة)** الفاء للنتيجة أو للتفريع بحسب العلم أو الواقع وإنما صرح بهذا الفرع دون الفرع الآخر وهو أن لا يكون الوصفية العارضة مؤثرة؛ لأن في هذا الفرع خلافاً؛ إذ البعض يصرف أسود وأرقم، وقيد بعضهم الغلبة في المتن بما عدا الغلبة العلمية فلا تغفل، وفي تفسير الشارح إشارة إلى أن اللام في الغلبة للعهد أو عوض عن المضاف إليه. **(قوله: ومعنى الغلبة)** الغلبة كالغلب بفتحتين مصدر وبابه ضرب، وفي العرف عبارة عن اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده الخ، والباء داخل على المقصور عليه؛ يعني: أن تصير الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة وتستعمل غير جارية على شيء مثل أسود كما أوضحه الشارح، وقال الشيخ عليش في رسالة البسملة: اعلم أن الغلبة هي استعمال اللفظ العام في بعض أفراده بحيث يرجع إليه عند الإطلاق بلا قرينة، بل القرينة إنما تطلب عند إرادة معنى العموم الذي هو المعنى الأصلين ثم الغلبة إما تحقيقية إن استعمل أولاً في

(١) أعني: أسود وأرقم وأجدل وأخيل.

اختصاصها بجماعة الذكور، ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف قولهم: أربعة نصف ثمانية، وقال المصنف: التاء القادحة هي الداخلة قياساً، والتاء في أربعة ليست كذلك. **(قال: شرطه أن يكون)** الأولى أن يقول أيضاً؛ وأن لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم، وكأنه تركه؛ لأنه يعلم فيما بعد، قال قدس سره في الحاشية: وإنما كان الوضع أصلاً لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى؛ أي: لتفرع الدلالات الثلاث المعتبرة في باب الإفادة، والاستفادة عليه كان الوضع أصلاً؛ لأن الأصل ما يبنى عليه شيء، وإذا كان الوضع أصلاً والدلالة فرعاً له صح نسبة الدلالة إليه بفي بتوهم أن اشتمال الأصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف، ولك أن تقدر مضافاً والتقدير في زمان الأصل. **(قوله: فلا تضره)** الفاء للتفريع. **(قوله: ومعنى الغلبة)** أي: معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده إلى آخره أو معنى الغلبة مطلقاً اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده إلى آخره، أو معنى الغلبة مطلقاً اختصاص الدال على معنى ببعض أفراده إلى آخره، ذهب الشيخ الرضي إلى أن غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فإذن لم يصرّ اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسماً محضاً، وإن خرج عن كونه وصفاً لفظاً لعدم صحة إجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا عليه لاعتباره في المفهوم، قال السيد قدس سره: ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييده الحية، والقيد بالصفة وفيه أن الحمل على الإطلاق مخالف للغة، قال في الصراح: أسود، مار بزرك سياه، وارقم: مارييه، وقالوا: إن أدهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة، فالأولى أن يقال: إنه بصدد تعيين الذات

المفصل ما معناه: إن الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت إعلاماً فلا تنصرف إذا انضم إلى العلمية سبب آخر كقولك: ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين انتهى، والظاهر كونها علم شخص؛ لأن كل مرتبة من مراتب الأعداد شخص معين إنما التعدد في المعدودات، ولذا صح وقوعها مبتدأ، وما قيل: إن المراد به كل ستة فيكون علم جنس وهم. **(قوله: لتفرع الدلالات الثلاث)** أي: المطابقة والتضمن والالتزام وفي توصيفها بالمعتبرة احتراز عن الدلالة العقلية والطبعية فإنهما لعدم انضباطها غير معتبرين في باب الإفادة والاستفادة. **(قوله: بتوهم أن اشتمال الخ)** بجامع عدم الخروج. **(قوله: ولك أن تقدر الخ)** فتكون كلمة في حينئذ مستعملة في الظرفية الحقيقية. **(قوله: أي: غلبة الاسمية)** فعلى الأول اللام في الغلبة للعهد وعلى الثاني للجنس. **(قوله: عن كونه وصفاً لفظاً)** أي: لا يتبع الموصوف لفظاً. **(قوله: وهو ظاهر)**: لأن خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة في مفهومه، فلا يصح إجراؤه على غيره. **(قوله: ولا عليه)** أي: لعدم صحة إجرائه على ما غلب فيه لكونه معتبراً في مفهومه فلا يقال: قيد أدهم. **(قوله: يقتضي عدم اشتراط)** أي: عدم اشتراط بقاء معنى الوصفية في الغلبة. **(قوله: لعدم تقييده الحية بالسوداء)** وبما فيه دهمة وبياض، والقيد بما فيه دهمة. **(قوله: وفيه أن الحمل على الإطلاق)** أي: حمل كلام المصنف رحمه الله على الإطلاق، وأرقم: اسم للحية مطلقاً مخالف للغة. **(قوله: فالأولى أن يقال إنه بصدد الخ)** أي: الأولى أن يقال: إن المصنف رحمه الله بصدد تعيين الذات التي غلبت فيها هذه الأسماء ولا مدخل في ذلك التعيين للتقييد بالصفة، فلذا ترك المصنف رحمه الله تقييد الحية، وفيه بحث؛ لأن المصنف رحمه الله استدل بمنع هذه الأسماء على صحة مذهب سيبويه في شرح قوله: وخالف سيبويه الأخفش حيث قال: ومذهب سيبويه أولى لما ثبت مقدماً من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحققها معنى انتهى، فإن عبارته هذه تنادي بأن هذه الأسماء زال عنها معنى

اختصاصه[1] ببعض أفراده بحيث لا يحتاج[2] في الدلالة عليه إلى قرينة كما أن (أَسْوَدَ) كان موضوعاً[3] لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحيّة السوداء بحيث[4] لا يحتاج[5] في الفهم عنه[6] إلى قرينة «فَلِذَلِكَ»[7] المذكور، من اشتراط

(١) من اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده. (٢) ذلك اللفظ. (٣) عاماً. (٤) متعلق بكثر. (٥) أي: الحية السوداء. (٦) أي: عن أسود. (٧) متعلق بصرف.

فَلِذَلِكَ

ولا مدخل في ذلك لتقييدها بصفة. (قال: فلذلك) الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل، فيفيد ترتيب المعلوم، فلا تغني إحداهما عن الأخرى، وذلك إشارة إلى ما ذكر من مجموع الأصلين المترتب أحدهما على الآخر لا إلى الأصل الأول؛ ليصح عطف امتنع على صرف، ووجه ذلك أن يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعاً على مجموع الأصلين، ويحال رد كل فرع إلى أصله على ذهن المتعلم، وأما قوله: وضعف فهو عطف على صرف بلا إشكال.

الوصفية بالكلية. (قوله: الفاء للنتيجة الخ) دفع لما يتوهم من استدراك الفاء أو اللام. (قوله: فيدل على ترتيب العلم) أي: كون العلم بالأول سبباً بالعلم بالثاني سواء كان المرتب عليه علة أو معلولاً أو غيرهما. (قوله: فيفيد ترتب المعلوم) أي: كون الأول علة للثاني في نفسه استفيد العلم بالثاني منه أولاً. (قوله: ليصح الخ) يعني: إن عطف امتنع على صرف يقتضي تفرعه على ما تفرع عليه صرف فلو جعل ذلك إشارة إلى الأصل الأول لم يصح ذلك العطف، فلا بد أن يجعل إشارة إلى مجموع الأصلين ليصح العطف المذكور بأن يجعل مجموع المعطوفين متفرعاً على مجموع الأصلين ويحال رد الأول إلى الأول ورد الثاني إلى الثاني على ذهن المتعلم لكونه ظاهراً غاية الظهور.

معنى ثم غلب على آخر في اسم كالبيت للكعبة، أو في صفة كالصعق لخويلد[1] بن نوفل، فإنه بمعنى الذي أصابته الصاعقة ثم غلب فيه، وإما تقديرية بأن لا يستعمل في ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى مع اقتضاء القياس ذلك، وهذه إما في اسم كلفظة الله أو في صفة كالرحمن، انتهى. (قوله: بحيث لا يحتاج في الفهم الخ) كما في حديث: «اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة» بخلاف سائر السود، فإنه لا بد لكل منا إذا قصدته من قرينة، أما الموصوف كليل أسود أو غيره؛ نحو: عندي أسود من الرجال (رضي). (قوله: فلذلك المذكور) يشير إلى أن ذلك إشارة إلى الأصليين السابقين بتأويل المذكور، وفي شرح عصام فلذلك؛ أي: لاشتراط كونه في الأصل، ويؤيده كون ذلك للبعيد والجار في لذلك متعلق بقوله الآتي صرف[2] وامتنع، وفي مثل هذه العبارة يقرر القياس من وجهين؛ الأول: استثنائي مستقيم، والثاني: غير مستقيم، أما ترتيب المستقيم فبأن يعتبر المشار إليه مقدماً ومتعلق الجار تالياً هكذا كل ما لم تضره الغلبة الاسمية صرف أربع الخ، لكن المقدم حق والتالي مثله فيكون الدليل لَمِّيّاً، كما في قولهم: هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم، وأما ترتيب الغير المستقيم فبأن يعتبر نقيض المشار إليه مقدماً ونقيض المتعلق للجار تالياً نحو كلما تضره الغلبة فلا ينصرف أربع لكن انصرف ينتج أنه لا تضره الغلبة وهذا دليل إنِّيّ كما في قولهم: هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط. (قوله: صرف أربع في مررت بنسوة أربع) وقد ناظر أبو عثمان المازني مع الأخفش في هذه المسألة فسأله عن سبب صرف أربع في هذا التركيب مع أن فيه الوصفية ووزن الفعل، فقال الأخفش: كان في الأصل اسماً منصرفاً والوصفية عارضة، والحكم للأصل لا للعارض (ضوء)، وكانت نسخة العصام هكذا صرف مررت بنسوة أربع، فلذا قال في شرحه: إسناد حال الأربع إلى ما يشتمل عليه مسامحة، وليس في تقدير صرف أربع في مررت بنسوة أربع؛ لأن حذف الفاعل وحذف الجار في مثل هذا التركيب غير جائز. (قوله: صرف لعدم أصالة

(١) روى أن خويلداً كان يطعم الناس بتهامة فهبت ذات يوم ريح شديدة فسفت التراب في جفانه فشتمها فرمي بصاعقة فقتلته.
(٢) فالعطف يلاحظ قبل الربط.

أصالة الوصفية[1] وعدم مضرة الغلبة «صُرِفَ» لعدم أصالة الوصفية «أَرْبَعٌ فِي» قولهم «مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ وَامْتَنَعَ» من الصرف لعدم مضرة الغلبة «أَسْوَدُ وَأَرْقَمُ[2]» حيث صارَا اسمين «للحيَّة» الأول للحية السوداء[3]، والثاني للحية التي فيها سواد وبياض «وأَدْهَمُ[4]» حيث صار اسماً «لِلْقَيْدِ[5]» من الحديد، لما فيه من[6] الدهمة، أعني: السواد، فإن[7] هذه الأسماء[8] وإن[9] خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها[10] بحسب أصل الوضع أوصاف لم يهجر[11] استعمالها في معانيها الأصلية أيضاً[12] بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الأسماء[13]: الصفة الأصلية ووزن الفعل. وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا إشكال في منع صرفها[14] لوزن[15] الفعل والوصف في[16] الأصل والحال[17]. «وَضَعُفَ[18] مَنْعُ أَفْعَى» اسماً «لِلْحَيَّةِ[19]» على زعم وصفيته[20] لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث «وَ» كذلك[21] مَنْعُ[22] «أَجْدَلُ[23] لِلصَّقْرِ» على زعم[24] وصفيته لتوهم

(١) انظر إلى آخر الأول. (٢) في الأصل وصف بمعنى ذي رقم. (٣) وهي الحية العظيمة السوداء. (٤) في الأصل بمعنى ذي وهمة أي سوء. (٥) بالزكية .بقائي - على سبيل الغلبة العارضة. (٦) بيان لما. (٧) علة امتنع. (٨) أي: أسود وأرقم وأدهم. (٩) حال من اسم إن أي حال كونها مخرجة. (١٠) إلا أن هذه الأسماء، أي لا يجوز صرفها وإنما يجوز صرفها لو لم يكن أوصافاً في الأصل لكنها بحسب .آه. رضا. (١١) لم يترك ولم يمنع بعد الغلبة. (١٢) أي: كما لم يمنع استعمالها في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية ح. (١٣) أي: أسود وأرقم وأدهم. (١٤) أي: هذه الأسماء. (١٥) متعلق لإشكال. (١٦) أي: في الوضع. (١٧) الذي هو الاستعمال. (١٨) لعدم الجزم بالوصف الأصلي. (١٩) الخبيثة الشديدة السم. (٢٠) في الأصلي - متعلق على الزعم وعلة له في المواضع الثلاثة - حلبي. (٢١) أي: كأفعى. (٢٢) من الصرف. (٢٣) أسماء. (٢٤) ظن.

صُرِفَ[1] أَرْبَعٌ[2] فِي ؛[3] مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ، وَامْتَنَعَ[4] أَسْوَدُ وَأَرْقَمُ[5] لِلْحَيَّةِ وَأَدْهَمُ[6] لِلْقَيْدِ وَضَعُفَ مَنْعُ أَفْعَى لِلْحَيَّةِ[7] وَأَجْدَلُ لِلصَّقْرِ[8]

(١) قال صرف نسب الصرف إلى الكل لأنه صفة لجزء لارى.
(٢) لعدم أصالة الوصفية بل عرض له بسبب التركيب.
(٣) قولهم. (٤) أي: من الصرف لعدم مضرة الغلبة.
(٥) حيث صارا اسمين للحية، الأول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض.
(٦) أ - حيث صار اسماً للقيد من الحديد.
ب - إن أسود وأرقم وأدهم صفات في الأصل وأسماء بسبب العارض.
(٧) أي: اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث .ح.
(٨) طوفان.

(قال: صرف) نسب الصرف إلى الكل؛ لأنه صفة لجزئه. **(قال: وامتنع أسود)** أي: صرف أسود أو امتنع أسود من الصرف. **(قال: منع أفعى)**، ماريزرك. **(قوله: اشتقاقه من الجدل)** الجدل: محكم بافتن رسن را. **(قال: للطائر)** قالوا: هو الشقراق، وهو طائر أخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء، قال في الصراح: أخيل، نام مرغي كه أورا بفال بفاد آرند. **(قوله: لاشتقاقه من الخال)** خال: نقطه سياه كه براندام باشد

(قوله: فهو عطف على صرف) فهو فرع الأصل الأول وليس داخلاً في المجموع المتفرع على المجموع. **(قوله: إلى الكل)** أي: كل المثال؛ لأنه صفة لجزئه الذي هو أربع. **(قوله: أي: صرف الخ)** احتياج إلى أحد التقديرين؛ إذ لا معنى لامتناع نفس أسود. **(قوله: الشقراق)** بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وتشديد الراء المهملة وقاف. **(قوله: وهي تاء زائدة)** احتراز عن تاء أخت وبنت وهنت، وقوله: ينقلب في الوقف هاء نصب علامة أخرى ليتميز كمال التميز وفيه رد على الكوفية حيث قالوا: الهاء أصله

الوصفية أربع) أي: لعروض الوصف في أسماء العدد لكونه موضوعاً لنفس العدد واستعماله في ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود هو العدد بطريق المجاز، ومثل أربع لفظ صفوان وأرنب إذا أخرجتهما عن معناهما الأصلي الاسمي- أعني: الحجر الأملس، والحيوان المعروف - واستعملتها بمعنى القاسي والذليل، وقلت: هذا قلب صفوان، وهذا رجل أرنب، فإنك تجعلهما منصرفين؛ لعروض الوصفية فيهما (شرح قطر). (قوله: أسود وأرقم) الأسود في الأصل: ذات لها سواد، والأرقم في الأصل: ذات لها سواد وبياض، حية أو غيرها، ثم غلب في حية في لونها سواد وبياض وجمعه أراقم، قال الشاعر:

إياكَ[1] إياكَ والعَجَائِزَ إنَّها
أَشَدُّ سُمُوماً مِنْ سُمُومِ الأَرَاقِمِ

قال عصام: فهذه الأمثلة صارت أسماء حتى لا تقع أوصافاً، وتؤنث بالتاء فيقال: للأنثى أسودة وتجمع على أساود. (قوله: للقيد من الحديد) ومنه قول الحجاج الثقفي للقبعثري: لأحملنك على الأدهم. (قوله: ولم يهجر استعمالها) أي: لم يترك بالكلية لما عرفت من اختصاصها ببعض الأفراد، فظهر بهذا ضعف قول المصنف عند قوله: وخالف سيبويه الأخفش، من أن مذهب سيبويه أولى لما ثبت متقدماً من اعتبار الوصفية الأصلية، وإن زال تحققها معنى، بل لا استدلال له في باب أحمر إذا نكر بعد العلمية بباب أسود الغالب؛ لأن معنى الوصف في أحمر وإن زال بالعلمية تحققاً لم يعد بعد التنكير؛ لأن معنى رب أحمر إذن: رب مسمى بأحمر، سواء كان فيه حمرة أو لا، حتى أنه يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم بأحمر، رب أحمر لقيته، فإذا لم يعد تحقيقاً لم يعتبر في منع الصرف. وقوله: أيضاً؛ أي: كما أنها

(١) بالتخفيف للضرورة.

اشتقاقه من الجدل بمعنى القُوَّةِ «وَأَخْيَلُ لِلطَّائِرِ» أي: لطائر ذي خِيلان[1] على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال، ووجه[2] ضعف منع الصرف في هذه الأسماء[3] عدم[4] الجزم بكونها أوصافاً أصلية فإنها[5] لم يقصد بها المعاني الوصفية[6] مطلقاً لا في الأصل[7] ولا في الحال[8]، مع أن الأصل في الاسم[9] الصرف. «التَّأْنِيثُ» اللفظي[10] الحاصل[11] «بِالتَّاءِ» لا بالألف، فإنه لا شرط له، «شَرْطُهُ» في سببية[12] منع الصرف «العَلَمِيَّةُ» أي: علمية الاسم المؤنث، ليصير التأنيث لازماً، لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان[13] ولأن العلمية[14] لها وضع ثان، وكل[15] حرف وضعت الكلمة عليه

(١) على وزن عمران. (٢) مبتدأ. (٣) بعد النقل. (٤) خبره. (٥) علة عدم الجزم. (٦) وهي في أفعى ذو خبث وفي أجدل ذو قوة وفي أخيل ذو خال. ح. (٧) أي: في الوضع. (٨) في الاستعمال. (٩) المعرب. (١٠) وصفه به بقرينة ذكر المعنوي بعده. (١١) إشارة إلى كون قوله: بالتاء ظرف مستقر. صفة للتأنيث. (١٢) يشير إلى كونه مقيداً بمناسبة سبق الكلام في باب غير المنصرف. (١٣) إشارة إلى أنه قد ينصرف في الإعلام أيضاً بالترخيم والنسخ. (١٤) أي: الأسماء العلمية. (١٥) الواو حالية.

وَأَخْيَلُ[1] لِلطَّائِرِ التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ شَرْطُهُ[2] العَلَمِيَّةُ،

(١) وضعف منع أخيل من الصرف حيث صار اسماً للطائر.
(٢) أي: شرط التأنيث في سببية منع الصرف.

ونشان خيلان جماعزة. (**قوله: لا في الأصل ولا في الحال**) أما الأول فظاهر أنه لم يثبت، وأما الثاني؛ فلأن المستعمل لم يقصد بتلك الألفاظ إلا أنواعاً مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال، وإن كانت في نفسها متصفة بتلك الأوصاف. (**قال: التأنيث بالتاء**) هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء، أخت ليست للتأنيث لانتفاء القيدين الأخيرين قطعاً، بل هي بدل من اللام، فلو سمي بأخت مذكر صرف، ولو سمي بها مؤنث كانت كهند، قال السيد قدس سره: يحتمل أنها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فإنها مصروفة عنده؛ لأن التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتأنيث فلا تعتبر في منع الصرف، ولا يمكن تقدير تاء أخرى معها؛ إذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وإن لم تكن متمحضة. (**قوله: فإنه لا شرط له**) للزوم الألف. (**قوله: ليصير التأنيث لازماً**) أي: بعد ما لم يكن لازماً؛ لأن التاء في أصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث، ولا تكون حينئذ لازمة للكلمة اسماً كانت تلك الكلمة أو صفة كحمارة وحسنة، وقد تجيء على خلاف

التاء، ولو قال: زائدة في آخر الكلمة لكان أولى؛ لأنها قد تدخل الحرف نحو: ربة وثمة ولعلة ولات. (**قوله: فلو سمي به مذكر صرف**) لعدم وجود سبب فيه سوى العلمية. (**قوله: كانت كهند**) في جواز الصرف وعدمه لكون تأنيثها معنوياً وانتفاء شرط تحتم تأثيره. (**قوله: ليست متمحضة للتأنيث**) فلا يكون تأنيثها لفظياً. (**قوله: ولا يمكن تقدير تاء أخرى معها**) حتى يكون تأنيثها مقدراً وهو الذي سماه المصنف رحمه الله معنوياً. (**قوله: للزوم الألف**) لكونها جزء الكلمة. (**قوله: وحينئذ تكون لازمة للكلمة**) وقد فصل الشارح الرضي معاني التاء وبين ما تكون لازمة وما لا تكون لازمة. (**قوله: كحجرة**) فإن دخول التاء فيها لا لمعنى من المعاني، بل هو ثابت لفظي وهي لازمة كذا في الرضي. (**قوله: ولم يعتبروا هذا اللزوم**) لكونه عارضاً بخلاف اللزوم بواسطة العلمية فإن العلمية وضع ثان. (**قوله: تصرف**) على صيغة المضارع المعلوم بحذف إحدى التائين. (**قوله: فالمراد بالأعلام**) أي: في قول

بحسب أصل الوضع أوصاف. (**قوله: ووزن الفعل**) فإن أرقم كأكرم، وكذا غيره وهو ظاهر. (**قوله: وضعف منع أفعى**) أي: منع صرف أفعى، فتقول: هذه أفعى بالتنوين، بالفارسية مار بزرك، وجمعه أفاعي، والضعيف ما لا يجوز عند البليغ ويصدر من طائفة لا يعتد بهم، فكأنه قال: ولم يجز عند من يعتد به لفوات الشرط، والجار في على زعم، متعلق بالمنع فاعرفه، والعفوة: بوزن شقوة الخبث وشدة السم، ومنه يقال: أفعى الرجل إذا ساء خلقه. وقوله: للصقر في المختار، الصقر: طائر يصاد به، وبالفارسية جرغ. (**قوله: من الجدل**) بفتح فسكون بمعنى: تافتن رسن، فتفسير الشارح تفسير باللازم فغلب هذا الاسم على هذا الطائر لقوته، ونسي معناه الأصلي. (**قوله: وأخيل للطائر**) المعهود فاللام للعهد فلذا لم يقل: لطائر، وإلى هذا أشار بقوله: أي: لطائر ذي خيلان، يقال: له بوقلمون، ويقال: رجل أخيل؛ أي: كثير الخيلان جمع خال، والخال: الذي يكون في الخد، وفي الصراخ: أخيل نام مرغي كه اورايقال بددارند؛ أي: يعرف بين العرب بالشآمة؛ يعني: يتشأمون به، وقال الجزائري: هو الطائر الشقراق[1]. (**قوله: لتوهم اشتقاقه من الخال**) بمعنى: نقطه سياه كه براندام باشد فهو اسم جامد بخلاف الأولين، وقد تقرر في محله أنه قد يكون مأخذ الاشتقاق جامداً مثال استحجر واستنوق. (**قوله: فإنها لم يقصد بها الخ**) في الرضي، ولنا أن نقول: صرفت هذه الكلمات ونحوها؛ لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً؛ أي: لا عارضياً ولا أصلياً، فأفعى وإن كانت في نفسها خبيثة، وأجدل طائراً ذا قوة، وأخيل طائراً ذا خال، إلا إنك إذا قلت مثلاً: لقيت أجدلاً، فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة. وقوله: مطلقاً قيد، لم يقصد. وقوله: لا في الأصل الخ، تفسير للإطلاق كما يتضح بما نقلناه عن الرضي. (**قوله: مع أن الأصل في الاسم الصرف**) أي: لعدم احتياجه إلى الشرط؛ وليكون إعرابه بأتم وجه. (**قوله: أي: علمية الاسم المؤنث**) يعني: أن اللام بدل عن المضاف إليه وهو الاسم المؤنث لا التأنيث لفساده. (**قوله: لأن الأعلام محفوظة عن**

(١) هو طائر أخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء.

لا ينفك عن[١] الكلمة «وَ» التأنيث «المَعْنَوِيُّ[٢] كَذَلِكَ» أي: كالتأنيث اللفظي بالتاء[٣] في اشتراط العلمية فيه[٤]، إلا أن بينهما[٥] فرقاً فإنها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه. ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار[٦] إليه[٧] بقوله: «وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيْرِهِ[٨]» أي: شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور ثلاثة: «الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ[٩]» أي: زيادة حروف الكلمة على الثلاثة[١٠] مثل: زينب، «أَوْ تَحَرُّكِ» الحرف[١١] «الأَوْسَطِ»[١٢] من حروفها الثلاثة مثل: سَقَر «أَوْ العُجْمَةُ» مثل: ماهَ وجُورَ. وإنما اشترط[١٣] في وجوب تأثير التأنيث المعنوي أحد الأمور[١٤] الثلاثة ليخرج[١٥] الكلمة بثقل[١٦] أحد الأمور الثلاثة عن الخفة[١٧] التي من شأنها أن تعارض[١٨] ثقل أحد

(١) بقدر الإمكان. (٢) ما يكون تأوه مقدرة .نوري. (٣) كامرؤ لا مجال لتقدير الألف للزومها. (٤) أي: في كون العلمية شرطاً في سببية منع الصرف. (٥) بين الشرطين. (٦) المصنف. (٧) شرط. (٨) مع العلمية. أي: المعنوي. (٩) يشير إلى أن وههنا مانعة الجمع والخلو يعني قضية منفصلة حقيقية كقولك: العد وإما زوج وإما فرد لمحرره. (١٠) أحرف ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة. (١١) قدر الحرف ليكون موصوفاً للأوسط. (١٢) أي: بالفعل مدار كهند مع أنها متحرك الأوسط بحسب الأصل. (١٣) بعد شرط العلمية. (١٤) وجوباً بعد العلمية لأن العلمية إذا لم يوجد. (١٥) علة اشترط. (١٦) الباء سببية. (١٧) متعلق ب يخرج. (١٨) أي: تقاوم.

التصرف) اعتناء بشأنها فإذا كان علماً يصير التأنيث لازماً غير منفك عنه، وفي قوله: بقدر الإمكان إشارة إلى أن الأعلام قد تتصرف فيها أيضاً بالترخيم ونحوه، ثم إن عدم التصرف في الأعلام إذا كانت أعلاماً إنما هو في لغتهم، وأما إذا كانت أعلاماً في غير الكلم العربية فربما يتصرف العرب فيها بمثل تغيير الحركة وقلب الحروف إن استثقلوها كما في جبرائيل وميكائيل وأرسطاطاليس حيث يقال: جبريل وميكال وأرسطو وغير ذلك؛ لوروده على غير أوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، فلذا قيل: أعجمي فالعب به ما شئت (نعمه). **(قوله: والتأنيث المعنوي)** يعني: المؤنث بالتاء المقدرة ولا مجال لتقدير الألف للزومها. **(قوله: أي: كالتأنيث اللفظي في التشبيه تنبيه على أنه دون التأنيث بالتاء في هذا الشرط من حيث إنه لا يجب به تأثيره، ويلزم للوجوب ضميمة أخرى كما يذكره.** **(قوله: زيادة على الثلاثة)** قدمه؛ لأن الزائد نائب مناب علامة التأنيث، والتحرك نائب عن الزيادة وأخر العجمة؛ لأنها ليست نائبة منابها ولا مناب الزائد، بل مقويّة لأمر منع الصرف. **(قوله: وتحرك الحرف الوسط)** أي: تحركه بالفعل فدار كهند في جواز الصرف وعدمه مع أنها متحركة الأوسط بحسب الأصل، إذ أصلها دور. **(قوله: من حروفها الثلاثة)** قيد به؛ لأنه لا حاجة في الزيادة على الثلاثة إلى تحرك الوسط، وإلا فتحرك الأوسط الذي هو أحد الأمور أعم منه، وكذا العجمة لا يحتاج إليها في الزائد على الثلاثة وفي تحرك الأوسط، وإلا فهو أعم من الثلاثي الساكن الأوسط كماه وجور. **(قوله: وإنما اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي الخ)** حاصله: أن غير المنصرف لما حصل فيه علتان ثقل فشابه الفعل فمنع من الكسر كما مر، وإذا كان الاسم ثلاثياً متحرك الوسط أو ساكنه وهو غير ثلاثي حصل نوع خفة فينتفي إحدى العلتين فلم يشابه الفعل، لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط وأزالها، وحركة الوسط تزيل خفته كانت حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع، وهو منزل تاء التأنيث، وأما وجوب منع

وَالمَعْنَوِيُّ كَذَلِكَ ، وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيْرِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ[١] أَوْ تَحَرُّكُ[٢] الأَوْسَطِ[٣] أَوْ العُجْمَةُ[٤]

(١) أي: زيادة حروف الكلمة على ثلاثة أحرف مثل: زينب .ج.
(٢) الحرف الأوسط من حروف مهملة الثالث مثل :سكر.
(٣) أي: بالفعل فذاك كهند مع أنها متحركة الأوسط بحسب الأصل.
(٤) وهو كون اللفظ غير ما وضعه غير العرب.

أصله وحينئذ تكون لازمة للكلمة كحجرة، لكن لم يعتبروا هذا اللزوم. **(قوله: لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان)** اعتناء بشأنها إنما قيد بقدر الإمكان؛ لأن التصرف قد يكون فيها للضرورة، أو ما في حكمها كما في الترخيم؛ فإنه في غير المنادى لضرورة الشعر، وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الأعلام التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرائيل: جبريل وجبرال وجبرين؛ وذلك لتفسر تكلمهم بها لعدم ورودها على أوزان كلمهم الخفيفة وتراكيب حروفها المتناسبة، ولك أن تقول: إن التصرف في تلك الأعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، ولذا قالوا أعجمي فالعب به ما شئت، فكأنها ليست أعلاماً فالمراد بالأعلام الأعلام التي هي من كلمهم. **(قوله: والتأنيث المعنوي)** أي: ما تكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير الألف للزومها.

الشارح رحمه الله؛ لأن الأعلام محفوظة عن التصرف الخ وحينئذ يكون قيد بقدر الإمكان احترازاً عن التصرف الواقع في الأعلام العربية بالترخيم وغيره فقط. **(قوله: أي: ما يكون تاؤه مقدرة)** أي: ليس المراد بالتأنيث المعنوي ما يكون اسماً لمؤنث حقيقي، بل ما يكون التاء فيه مقدرة سواء كان اسماً لمؤنث حقيقي كهند وزينب أو لمذكر حقيقي كقدم إذا سمي به مذكر أو لا تلك ولا ذاك كحلب ومصر. **(قوله: ولا مجال لتقدير الخ)** بيان لوجه كون التاء فقط مقدرة في التأنيث المعنوي. **(قوله: وشرط الظاهر العلمية)** فما يكون تاء تأنيثه مقدرة أولى بهذا الشرط. **(قوله: مستلزم له)** اندفع بهذا التقييد ما يقال من أنه لا يحصل الفرق بما ذكره الشارح رحمه الله؛ لأن العلمية كما أنها شرط لوجوب تأثير التأنيث اللفظي

السببين فتزاحم[١] تأثيره، وثقل الأولين[٢] ظاهر وكذا العجمة، لأن لسان العجم ثقيل على[٣] العرب «فَهِنْدٌ يَجُوزُ صَرْفُهُ» نظر إلى انتفاء شرط تحتّم تأثير التأنيث المعنوي أعني: أحد الأمور الثلاثة[٤]، ويجوز عدم صرفه نظراً إلى وجود سببين[٥] فيه، «وَزَيْنَبُ[٦]» عَلَماً للمرأة، «وسَقَرُ[٧]» علماً لطبقة[٨] من طبقات النار، «وَمَاهُ وَجُورُ» علمين لبلدتين[٩]؛ «مُمْتَنِعٌ[١٠]» صرفها[١١]، أمّا (زَيْنَبُ[١٢]) فللعلميّة[١٣] والتأنيث المعنوي مع شرط تحتّم تأثيره[١٤]، وهو الزيادة على الثلاثة، وأمّا (سَقَرُ[١٥]) فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتّم تأثيره، وهو تحرك الأوسط. وأمّا (مَاهُ[١٦]) و(جُورُ) فللعلمية والتأنيث المعنوي[١٧] مع شرط تحتّم تأثيره، وهو العجمة. «فَإِنْ سُمِّيَ[١٨] بِهِ» أي: بالمؤنث المعنوي «مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ» في سببية منع الصرف «الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاثَةِ» لأن الحرف الرابع في حكم[١٩] تاء التأنيث، قائم مقامها «فَقَدَمٌ[٢٠]» وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي[٢١] إذا سُمي به رجل[٢٢] «مُنْصَرِفٌ[٢٣]» لأن التأنيث[٢٤] المعنوي الأصلي زال بالعلمية للمذكر من غير أن يقوم مقامه شيء[٢٥] والعلمية وحدها لا تمنع الصرف «وَعَقْرَبُ[٢٦]» وهو[٢٧] مؤنث معنوي سماعي[٢٨] باعتبار معناه الجنسي إذا سمى به رجل «مُمْتَنِعٌ» صرفها، لأنه وإنْ زال التأنيث بالعلميّة للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صُغّر (قَدَمٌ) ظهر التاء المقدر كما يقتضيه[٢٩] قاعدة التصغير[٣٠]،

---

(١) أي: منع. (٢) أي: الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط. (٣) لأن لسان كل قوم ثقيل على قوم آخر وإن كان خفيفاً لهم. (٤) وإن وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوي. (٥) وقيل حرفه أجود. (٦) لوجود الزيادة - مبتدأ. (٧) متحرك الأوسط. (٨) إشارة إلى وجه كونها مؤنثة. (٩) إشارة إلى وجه تأنيثهما - من بلاد فارس. (١٠) خبر لزينب. (١١) فاعل ممتنع، أي: صرف كل واحد منهما. (١٢) أي: عدم صرف زينب بحذف المضاف. (١٣) يعني: شرط الجواز. (١٤) أي: مع وجود الشرط الواجب. (١٥) أي: عدم صرف سقر. (١٦) عدم صرفه. (١٧) تسمية باسم المتن .رضا. (١٨) إذا عرفت ذلك. (١٩) لأنه لو لم يكن في اللفظ ما يدل على التأنيث وهو الحرف الرابع كان التأنيث زايلاً بحسب اللفظ والمعنى فلم يكن معتبراً. (٢٠) الفاء جواب إذا، قدم مبتدأ لرجل. (٢١) وهو كونه آلة المشي حال لها بالفارسية: ياي. (٢٢) بعلاقة الجزئية أو بعلاقة كونه سريع المشي. (٢٣) خبره - لعدم الزيادة وفوات التأنيث لفظاً ومعنى وحكماً. (٢٤) كونه موضوعاً للآلة. (٢٥) وهو الحرف الرابع. (٢٦) علماً للرجل. (٢٧) أي: لفظ عقرب. (٢٨) علم تأنيثه بالسماع لا بالقياس. (٢٩) ظهور التاء. (٣٠) لأن التصغير.

فَهِنْدٌ يَجُوزُ صَرْفُهُ[١] وَزَيْنَبُ وَسَقَرُ[٢] وَمَاهُ[٣] وَجُورُ[٤] مُمْتَنِعٌ فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ[٥] مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ[٦] الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاثَةِ[٧] فَقَدَمٌ مُنْصَرِفٌ وعَقْرَبُ مُمْتَنِعٌ.

(١) ويجوز عدم صرفه نظراً إلى وجود العلمية والتأنيث المعنوي فيه.
(٢) علماً لطبقة من طبقات النار. (٣) علماً لبلدة. (٤) علماً لبلدة.
(٥) أي: بالمؤنث المعنوي. (٦) أي: شرط المؤنث المعنوي في سببية منع الصرف الزيادة. آه (٧) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل منصرف إلخ.

(**قوله: أي: كالتأنيث اللفظي بالتاء**) قيل: لأن المقدر عندهم أضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية. (**قوله: شرط لوجوب منع الصرف**) مستلزم له. (**قوله: أو تحرك الأوسط**) أي: بالفعل فدار كهند مع أنها متحرك الأوسط بحسب الأصل. (**قوله: ليخرج الكلمة بثقل أحد الأمور الثلاثة**) إن قلت: هذا الثقل يوجب تحتم تأثير كل من العلمية والتأنيث وتحتم تأثير كليهما، فلم جعله المصنف موجباً لتحتم

شرط لوجوب تأثير المعنوي أيضاً؛ لأن كل ما هو شرط للجواز شرط للوجوب أيضاً، وحاصل الدفع: أن المراد بكونها شرطاً للوجوب الشرط المستلزم له بمعنى أنه كلما تحقق تحقق الوجوب لا شك أنها ليست كذلك في التأنيث المعنوي، وإن كانت شرطاً لها بمعنى أنها تتوقف عليه. (**قوله: فدار كهند**) في جواز الصرف

الصرف في ما هو جور؛ فلأن فيه ثلاث علل، فإذا عادل أحد الأسباب خفة الوسط بقي سببان، ولا ريب أنهما كافيان (نعمه) تدبر. (قوله: ليخرج الكلمة بثقل الخ) أي: فيناسبه منع الصرف للمستلزم للخفة بإسقاط الكسرة والتنوين كذا قيل، وقوله: فتزاحم تأثيره؛ أي: تدافع تلك الخفة تأثير أحد السببين. (قوله: ويجوز عدم صرفه) والأجود للمنع صرح به ابن المالك وظاهر كلام الشارح أن الجواز بمعنى الإمكان الخاص، وعن البعض: أن الجواز بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود بمعنى عدم الامتناع بقرينة المقابلة بقوله: ممتنع. (قوله: ممتنع صرفها) يعني: أن إسناد ممتنع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وإن كان الظاهر حينئذ ممتنعة بتأويل الجماعة؛ لأن الضمير الراجع إلى المعطوفات لا يجوز إفراده وإليه أشار الشارح بتأنيث صرفها، إلا أن المصنف قال: ممتنع باعتبار كل واحد منها، وقوله: فشرطه؛ أي: شرط التأنيث لا التأنيث المعنوي؛ لأنه قد زال، ولا المؤنث وهو ظاهر، وقوله: مؤنث معنوي؛ أي: سماعي، كما في بعض النسخ، فقوله: باعتبار معناه الجنسي في مقام التعليل للتأنيث المعنوي السماعي؛ أي: سمع من العرب تأنيثه وإجراء أحكام المؤنث عليه كالإشارة، وإرجاع ضمير المؤنث وغير ذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على القليل والكثير؛ أي: والكثير جماعة فتأنيثه كتأنيث الجمع، لكن إطلاقه على الجمع الكثير على سبيل النوبة، والبدل لا

على سبيل الاجتماع، ومثله: عقرب، إذا سمي به رجل؛ أي: بعلاقة الجزئية أو بعلاقة كونه سريع المشي والحركة تسمية له باسم الآلة. (قوله: باعتبار معناه الجنسي) لا العلمي، ويقال لها بالفارسية: كزدم، ومعناه الجنسي: كل حيوان ليس له عين وذنبه أعوج وفي رأسه سم، قيل: إذا حملت تسلط عليها أولادها فأكلوا بطنها فخرجوا كهيئة الذر، ثم يكبرون ويطوفون في الأرض ولها ثمانية أرجل ولا تضرب النائم إلا إذا تحرك شيء منه (مستظرف). (قوله: إذا سمي به رجل بطريق الاستعارة) أي: بعلاقة كونه موصوفاً بصفتها، وهو الإيذاء ويناسب ههنا ما قيل نظم:

رَأَيْتُ عَلَى صَخْرَةٍ عَقْرَبَاً ... وَقَدْ جَعَلَتْ ضَرْبَهَا دَيْدَنَا

فَقُلْتُ لَهَا هَذِهِ صَخْرَةٌ ... وَطَبْعُكِ مِنْ طَبْعِهَا أَلْيَنَا

فَقَالَتْ صَدَقْتَ وَلَكِنَّنِي ... أُرِيدُ أُعَرِّفُهَا مَنْ أَنَا

(قوله: قاعدة التصغير) أي: من رد الأشياء إلى أصولها، وقوله: من غير إظهار التاء؛ أي: في تصغيره؛ لئلا يلزم النائب والمنوب عنه.

تأثير التأنيث؟ قلنا: لأن الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث، أو لأن المحتاج إلى التقوية هو التأنيث لكونه معنوياً دون العلمية، وفي الأخير بحث؛ لأنه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح. **(قوله: علمين لبلدتين)** أشار بقوله: لبلدتين إلى وجه تأنيث العلمين اعلم أن أسماء الأماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلاً فيمتنع صرفها، وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلاً فتصرف، وقد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان إذا عرفت هذا فنقول: إن كان الاستعمال معلوماً فذلك، وإن لم يكن معلوماً فلك فيه الوجهان، وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي. **(قوله: ممتنع صرفها)** أو ممتنع كل منها عن الصرف، والأول أوفق بقوله: يجوز. **(قوله: قال: فشرطه الزيادة على الثلاثة)** وهنا شروط تركها؛ أحدها: أن لا يكون ذلك الاسم المؤنث مذكراً بحسب الأصل فالمؤنث الذي كان منقولاً عن مذكر إذا سمي به مذكر صرف، وكذا حائض؛ فإنه في الأصل لمذكر وهو الشخص؛ لأن الأصل في الصفات أن يكون المجرد عن التاء منها صيغة المذكر، وثانيها: أن لا يكون تأنيثه محتاجاً إلى تأويل غير لازم كرجال فإن تأنيثه بتأويل الجماعة، وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع، وثالثها: أن لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر، ثم إن تساوى استعماله مذكراً ومؤنثاً تساوى الصرف ومنعه، وإن غلب استعماله مؤنثاً فمنع الصرف راجح، وإن لم يستعمل إلا مؤنثاً فمنع الصرف واجب، والسرّ في اشتراط الأولين: أن التأنيث المذكور في الأول بقسميه طارئ وفي الثاني عارض بتأويل غير لازم، وقد زال بالعلمية ما طرأ وما عرض فلم يبق التأنيث، والسرّ في اشتراط الثالث: أن الحكم للغالب، ومما ذكرنا يظهر وجه

وعدمه. **(قوله: بحسب الأصل)**؛ لأن أصلها دور. **(قوله: هذا الثقل يوجب الخ)**؛ لأن هذا الثقل يوجب زوال الخفة التي تعارض أحد السببين لا على التعيين فيكون شرطاً لتأثيرهما عند اجتماعهما، وليس المراد أنه يلزم كونه شرطاً للعلمية مطلقاً حتى يرد أن العلمية مؤثرة من غير هذا الشرط إذا كان مجامعاً لسبب آخر. **(قوله: قلنا: لأن الكلام الخ)** يعني: أن الأمر كما قلت إلا أن المصنف رحمه الله إنما خص التأنيث المعنوي بالاشتراط المذكور؛ لأن الكلام مسوق لبيان شرطه، ولا يلزم من التخصيص الذكرى التخصيص الثبوتي حتى يرد ما ذكر. **(قوله: أو لأن الخ)** أي: لا نسلم أنه شرط لتحتم تأثير كل منهما، بل للمعنوي فقط؛ لأنه المحتاج إلى التقوية وكان الظاهر تقديم هذا الجواب على الأول؛ إذ لا وجه للمنع بعد التسليم إلا أنه قدمه لكونه موافقاً لبيان الشارح رحمه الله. **(قوله: دون العلمية)** فإنها قوية ولذا كانت سبباً برأسها وشرطاً لتأثير سبب آخر موجباً لقوته. **(قوله: لا يلائم البيان الخ)** حيث جعل الخفة معارضاً لأحد السببين مطلقاً من غير تعيين وإنما قال: لا يلائم؛ إذ يمكن أن يقال: المراد بأحد السببين التأنيث. **(قوله: ممتنع صرفها الخ)** يعني: أن إسناد ممتنع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإن كان الظاهر حينئذ ممتنعة بتأويل الجماعة؛ لأن الضمير راجع إلى المعطوفات بالواو لا يجوز إفراده، وإليه أشار الشارح رحمه الله بتأنيث صرفها إلا أن المصنف رحمه الله قال: ممتنع باعتبار كل واحد منها، وما قيل: إنه أشار بقوله: صرفها إلى أنه يحتاج تذكير العائد إلى هذه المؤنثات إلى التأويل ولم يشر إلى وجه التأويل؛ لظهور أمره وهو أنه عمل معها معاملة اللفظ والحرف ففيه أن المراد من هذه الأسماء نفسها والاسم إذا أريد به مجرد اللفظ يستوي فيه الأمر أن التذكير والتأنيث لا رجحان لأحدهما على الآخر، ولذا قال الرضي: أن أسماء الكلم مبنية؛ نحو: إن تنصب وضرب ماض وإن أعربتها فلك الصرف بتأويل اللفظ والكلمة. **(قوله: أو ممتنع كل منها)** يعني: أن الإسناد على حقيقته والمتعلق محذوف. **(قوله: والأول أوفق الخ)** فإن الجواز فيه مسند إلى الصرف فيكون الامتناع أيضاً مسنداً إليه. **(قوله: وههنا شروط تركها)** يعني: أن بيان المصنف رحمه الله في شروط تحتم تأثير التأنيث المعنوي قاصر؛ لأن ههنا شروطاً أخر تركها فما قيل: إن المراد أن شرطه حين تسمية المذكر به من بين الثلاثة الزيادة ولا ينفع الشرطان الأخيران لا يدفع القصور في البيان، نعم لو قدر الاعتراض بأن شرط التحتم غير منحصر فيما ذكر، بل ههنا شروط أخر لكان هذا الجواب نافعاً. **(قوله: أن لا يكون ذلك المؤنث الخ)** كرباب اسم امرأة فإنه قبل التسمية كان مذكراً بمعنى السحاب. **(قوله: وكذا حائض)** أي: ما كان نعتاً بغير التاء لمؤنث. **(قوله: لأن الأصل الخ)** فكل نعت بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث. **(قوله: كرجال)** أي: كل جمع مكسر بغير التاء كرجال ونساء دون ونسوة. **(قوله: لجواز تأويله بالجمع)** فيكون مذكراً. **(قوله: أن لا يغلب)** أي: لا يغلب استعماله مذكراً قبل تسمية المذكر به. **(قوله: ثم إن تساوى استعماله)** أي: قبل التسمية لمذكر تساوى الصرف وعدمه بعد التسمية، وكذا الحال في الشرطين الباقيين. **(قوله: في الأول)** أي: فيما كان ذلك المؤنث مذكراً في الأصل. **(قوله: بقسميه)** أي: الاسم والصفة. **(قوله: طارئ)** أي: على الوضع الأصلي. **(قوله: وفي الثاني)** أي: فيما تأنيثه بالتاء غير لازم. **(قوله: وقد زال بالعلمية)** أي: العلمية المذكورة ما طرأ في الأول وما عرض في الثاني. **(قوله: إن الحكم للغالب)** يعني: أن المعتبر في القسم الثالث الحال السابق على التسمية؛ إذ لا تأنيث حال التسمية والحكم للغالب، فأيّ الحالتين كان الغالب يعتبر حكمه وإن تساويا تعارضا فيعتبر حكمهما. **(قوله: يظهر وجه ترك الشروط)** وهو أن قوله فإن سمي به مذكر بيان لحكم التأنيث بعد تسمية المذكر به وهو يقتضي بقاء التأنيث وفي الأقسام الثلاثة لم يبق التأنيث، وثبة وكذا شاة وعدة فإن أصلهما شيهة

فيقال: (قُدَيْمَةٌ) بخلاف (عَقْرَبٌ) فإنه إذا صغر يقال: (عُقَيْرِبٌ) من غير إظهار التاء، لأن الحرف الرابع قائم مقامه. فـ(عَقْرَبُ) إذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي. «المَعْرِفَةُ[1]» أي: التعريف[2]، لأن سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات[3] المعرفة. «شَرْطُهَا[4]» أي: شرط تأثيرها[5] في منع الصرف «أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً» أي: يكون هذا النوع[6] من[7] جنس التعريف على[8] أن تكون (اليَاءُ) مصدريّة أو منسوبة إلى العلم، بأن تكون حاصلة في ضمنه على أن تكون الياء للنسبة وإنما جعلت[9] مشروطة بالعلمية لأن لتعريف المضمرات والمبهمات[10] لا يوجد إلاّ في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف باللام[11] أو الإضافة[12] يجعل غير المنصرف منصرفاً[13]

(١) المعدود من أسباب منع الصرف. (٢) أي: التعيين وهو قائم بغيره. (٣) أي: الاسم المعرفة. (٤) أي: شرط نفس وجودها. (٥) أي: المعرفة. (٦) أي: العلمية. (٧) تبعيضية. (٨) لأن جنس تاء التعريف عند المصنف ستة أنواع. (٩) أي: المعرفة يعني إنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً. (١٠) وهي الأسماء والإشارات والموصولات. (١١) كالأحمر باللام. (١٢) نحو: مررت بأحمد المقيم. (١٣) حقيقة.

المَعْرِفَةُ شَرْطُهَا أنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً.

ترك الشروط. (قوله: لأن الحرف الرابع) فيما هو على أربعة أحرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة أحرف وبالجملة الحرف الأخير في الزائد على الثلاثة: ساد مسد التاء؛ لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة، وثبة إن كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام وأصلها ثبى، وإن كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين وأصلها ثوب. (قوله: أي: التعريف) يجوز أيضاً أن يقدر المضاف؛ أي: تعريف المعرفة وأن تعتبر الحيثية؛ أي: المعرفة من حيث أنها معرفة. (قال: أن تكون علمية) قيل: لم يقل: شرطها علمية؛ لأن المراد بالمعرفة التعريف، وهو ليس علماً، إن قلت: يجوز أن يراد علمية ما فيه التعريف كما أراد في قوله:

ووعدة. (قوله: يجوز أيضاً) يعني: أن الشارح رحمه الله جعل المعرفة بمعنى التعريف إما بالاشتراك أو المجاز كما في الوصف والعجمة، ويجوز أن تكون المعرفة بمعنى الاسم المشتمل على التعريف على ما هو الشائع ويقدر المضاف أو الحيثية ولا يخفى أولوية ما ذكره الشارح رحمه الله لموافقته لسائر الأسباب؛ لأن المراد بالمعرفة التعريف؛ لأنه السبب لمنع الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه كونه علماً والتعريف ليس بعلم، بل يوجد في العلم. (قوله: يجوز أن يراد الخ) يعني: أن ما ذكر لو كان المراد شرطها علمية لا يجوز أن يكون المراد علمية ما فيه التعريف. (قوله: هناك لام أبدل الخ) يعني: أن ال في قوله: التأنيث لام التعريف وهي تؤدي مؤدى المضاف إليه؛ أي: علمية المؤنث؛ لأنه يدل على أن المراد منها علمية معينة وهي علمية ما فيه التأنيث، وليس المراد أنه حذف المضاف إليه وعوض عنه اللام؛ لأن حذف المضاف إليه مشروط بالبناء على الضم أو بإضافة مثله أو بالتنوين، والقول إن المراد هناك لام أبدل من الضمير أو المضاف إليه فإن البصريين والكوفيين اتفقوا على جواز حذف الضمير إذا لم يكن عائداً وتعويض اللام عنه يحتاج في إرجاعه إلى الضمير المؤنث إلى تكلف.

(قوله: والتأنيث الحكمي) وهو الحرف الرابع؛ لأنه في حكم تاء التأنيث. (قال المصنف: المعرفة؛ أي: التعريف) فسره به أخذاً من الهندي حيث قال بعد التفسير هكذا؛ إذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة؛ إذ المعرفة هو الاسم الذي فيه التعريف، كما أن النكرة هي الاسم الذي فيه التنكير هذا وظاهره أنه مشترك، لكن قال الجزائري: المعرفة الاسم الذي عرض له التعريف كما حمد مثلاً وعلة منع الصرف إنما هو التعريف العارض لذلك الاسم المراد من المعرفة هو التعريف مجازاً أو الاشتراك بعيد انتهى، وفيه تنبيه على ما يقال: المجاز خير من الاشتراك، ومنهم من قال: المعرفة ههنا بمعنى الاسم المشتمل على التعريف، ويقدر المضاف -أي: تعريف المعرفة - أو يعتبر فيه الحيثية؛ أي: المعرفة من حيث أنها معرفة، لكن ما ذكره الشارح أولى؛ لموافقته لسائر الأسباب. (قوله: وصف التعريف) الإضافة بيانية، وقوله: لا ذات المعرفة، لما عرفت أن السبب ما قام بالاسم؛ إذ به يتحقق الفرعية وذات المعرفة هي نفس الاسم لا ما قام به. (قوله: أي: شرط تأثيرها الخ) بتقدير المضاف أشار إلى أن الشرط ليس لذات المعرفة من حيث أنها معرفة، بل من حيث أنها مؤثرة في منع الصرف. (قال المصنف: أن تكون علمية) أي: كون محلها علماً، ولا يخفى أنه فرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الأسباب بها، وهو أن المعرفة لا تحقق لها إلا بتحقق العلمية؛ لأن الجنس لا تحقق له سوى تحقق نوعه بخلاف البواقي فإن تحققها مغاير لتحقق العلمية للتباين بينها وبين العلمية. (قوله: أي: تكون هذا النوع الخ) أي: تكون تلك المعرفة هذا النوع من أنواع التعريف فالجنس بمعناه اللغوي، وإضافته إلى التعريف استغراقية فتبصر، وهذا

المعنى مبني على أن يكون الياء مصدرية، وهذا المصدر للنوع فكأنه قال: التعريف شرطه أن يكون تعريفاً بالعلمية، وما قيل: إنه لا حاجة حينئذ إلى قوله: أن يكون فوهم لفساد المعنى. (قوله: أو منسوبة) بالنصب عطف على قوله هذا النوع؛ أي: أن تكون تلك المعرفة منسوبة إلى العَلَم نسبة الصفة إلى الموصوف. (قوله: يجعل غير المنصرف منصرفاً) أي: لوجود المانع عن التأثير؛ وهو قوة الاسمية، وهذا عند الجمهور. وقوله: أو في حكم المنصرف، وهذا

التأنيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التأنيث. قلنا: هناك لام أبدل عن المضاف إليه وليس هنا لام، إن قلت: لم لم يأت باللام ههنا حتى يكون أخصر؟ قلنا: للزوم التكرار لفظاً، إن قلت: فيلزم التكرار في اشتراط العجمة. قلنا: لا لزيادة قوله: في العجمية. (**قوله: بأن تكون حاصلة في ضمنه**) الأظهر أن يقال: حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها، ولا يخفى أن التعريف الذي شرط تأثيره بالعلمية لا تحقق له إلا بتحقق العلمية بخلاف البواقي فإن تحققها مغاير لتحقق العلمية. (**قوله: يجعل غير المنصرف منصرفاً**) أو في حكم المنصرف. (**قوله:**

(**قوله: وليس هنا لام**) أي: ليس في قوله: أن تكون علمية لام حتى تعتبر عوضاً عن المضاف إليه ومؤدياً معناه فلو قيل: شرطها علمية كان معناه شرطها أن يكون علماً والمتبادر منه التعريف وهو غير صحيح. (**قوله: للزوم التكرار لفظاً**) أي: يفوت التفنن في الكلام الذي هو طريق البلغاء، وإنما قال: لفظاً لعدم التكرار معنى. (**قوله: فيلزم التكرار**) أي: يلزم حينئذ التكرار لفظاً في اشتراط كون العجمة شرطها أن تكون علمية. (**قوله: قلنا: لا يلزم لزيادة قوله في العجمية**) أي: لا يلزم التكرار لفظاً لوجود زيادة اشتراط العجمة، وهو قوله في العجمية؛ يعني: أن التفنن إنما يراعي في الجملة التامة دون المفردات وما في حكمها؛ إذ لا يمكن التحرز عن تكرار المفردات وما في حكمها، وليس في اشتراط العجمة تكرار الجملة السابقة في المعرفة لزيادة القيد ههنا. (**قوله: الأظهر الخ**) ليتضح الفرق بين التوجيهين وضوحاً تاماً؛ إذ تقدير المصدرية حصول الكلي في الجزئي؛ إذ على تقدير النسبة حصول الصفة في الموصوف، فإن قلت: العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف، قلت: العلمية جزء من مفهوم العلم، والكلام فيما صدق العلم عليه ولا شك في كونه صفة له. (**قوله: ولا يخفى الخ**) بين الفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الأسباب حتى لا يتوهم أنها على نسق واحد. (**قوله: لا تتحقق له إلا بتحقق العلمية**)؛ لأن الجنس لا تحقق له سوى تحقق النوع. (**قوله: فإن تحققها مغاير لتحقق العلمية**) للتباين بينها وبين العلمية. (**قوله: أو في حكم المنصرف**) أي: على تعريف المصنف رحمه الله.

أو في حكمه(١) كما سيجيء(٢). فلا يتصور كونه(٣) سبباً لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العَلَمي. وإنما جعل(٤) المعرفة سبباً(٥) لمنع الصرف والعلمية شرطها، ولم يجعل(٦) العلمية سبباً كما جعل(٧) البعض لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له(٨). «العُجْمَةُ(٩)» وهي كون اللفظ(١٠) مما وضَعَهُ. غيرُ العرب. ولتأثيرها في منع الصرف شرطان «شَرْطُهَا» الأول: «أنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً» أي(١١): منسوبة(١٢) إلى العَلَم

(١) حقيقة. (٢) في بحث قول المصنف وجميع الباب. (٣) أي: كون التعريف باللام أو الإضافة. (٤) مصنف. (٥) من أسباب منع المنصرف. (٦) مصنف. (٧) العلامة الشيخ جاد الله العلامة. (٨) التنكير. (٩) المعدود من أسباب منع الصرف. (١٠) مطلقاً منصرفاً أو غير منصرف. (١١) أن يكون اللفظ العجمي منسوبة. (١٢) خصص الشارح هنا بكون الياء للنسبة لأنه لا يمكن جعلها مصدرية كما في المعرفة لأن العجمة لا تشتمل الأنواع حتى يكون التأويل حينئذ كما بيناه في المعرفة. حلبي.

العُجْمَةُ شَرْطُهَا أنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً

فلم يبق إلا التعريف العلمي) هذا مبني على أن السبب الآخر في أجمع وأخواته الصفة الأصلية، أو العلمية لا التعريف بالإضافة المقدرة، أو اللام المقدرة كما ذهب إليه جمع. (قوله: وإنما جعل المعرفة سبباً) قيل: فعلى هذا ما جرى في قوله: وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره، أو على التجوّز؛ أي: بإرادة العام من الخاص، وفيه أن كون تأثير التعريف مشروطاً بتحققه في ضمن العلمية أو بثبوته في العلم راجع إلى أن المؤثر هو العلمية، وإنما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوّز ولا تكلم باصطلاح الغير. (قوله: لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر)؛ لأن الفرعية لمقابل التنكير، والتعريف يذكر في مقابل التنكير لا العلمية. (قوله: وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب) لا غير.

(قوله: الصفة الأصلية) كما ذهب إليه المصنف رحمه الله. (قوله: أو العلمية) أي: العلمية الجنسية كما ذهب إليه البعض قائلاً: إنه يجيء لتأكيد المعرفة ولا يكون تأكيد المعرفة إلا معرفة إلا نادراً فيكون فرداً منه، ولا يمكن اعتبار نوعي العلمية فيه فيكون علماً. (قوله: لا التعريف بالإضافة) فإنه حينئذ لا يكون التعريف الذي هو سبب منع الصرف منحصراً في العلمية، بل التعريف بالإضافة أو اللام يمنع الصرف إذا كان المضاف إليه أو اللام مقدراً. (قوله: كما ذهب إليه جمع الخ) قالوا: إن أصل قولنا: جاءني القوم كلهم أجمع أجمعهم أو الأجمع. (قوله: جرى في قوله الخ) حيث وصف العلمية بالمؤثرة مع أن المؤثر عنده التعريف. (قوله: أي: بإرادة العام) أعني: التعريف من الخاص؛ أعني: العلمية كأنه قيل وما فيه تعريف مؤثر. (قوله: متحققة في ضمن العلم) على تقدير المصدرية. (قوله: أو بثبوته في العلم) على تقدير النسبة. (قوله: راجع إلى أن المؤثر الخ)؛ إذ لا تحقق له إلا في ضمن العلمية فمؤثريته مؤثريتها. (قوله: لا العلمية) ففرعيتها باعتبار كونها في التعريف الذي هو فرع التنكير. (قوله: لا غير) أي: غير غير العرب احترز به عن الألفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم فإنها يصدق عليها من حيث إنها عربية أنها مما وضعها غير العرب من حيث إنها كذلك.

عند المصنف ولم يوجد في بعض النسخ. (قوله: فلم يبق إلا التعريف) فيه أنه بقي تعريف النداء فالمناسب أن يتعرض له بأنه لا يصلح للسببية لمنع الصرف لكونه غير لازم؛ لأن بعض أقسامه من المبني، وأيضاً هذا مبني على أن السبب الآخر في أجمع وأخواته الصفة الأصلية أو العلمية لا التعريف بالإضافة المقدرة أو باللام المقدرة كما ذهب إليه جمع، وقد سبق. وقوله: كما جعل البعض قيد للمنفي، والمراد بالبعض الزمخشري. (قوله: لأن فرعية التعريف للتنكير الخ) حاصله: أنك قد عرفت أن كل علة فرع لأصل أنه إذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف، وفرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية؛ لأنهم يبنونه بقولهم: لأنك تقول رجل ثم الرجل، وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للتنكير في ضمن أنواعه الذي هو المعرف باللام لا خصوص التعريف العلمي للتنكير؛ ولأن فرعية التعريف العلمي له بواسطة كونه معرفة، والتعريف فرع التنكير بواسطة المعرف باللام، فالتعريف بواسطة والعلم فرع بواسطتين الخ (نعمه). وقوله: أظهر من الخ قال المحمودي: وجه الأظهرية أن فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة، وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعاً من أنواع التعريف مطلقاً، ولا يخفى أن الفرعية بلا واسطة أظهر. (قوله: وهي كون اللفظ الخ) هذا معناه الاصطلاحي، وأما في اللغة فبمعنى اللكنة. (قوله: مما وضعه غير العرب) سواء كان من لغة الروم أو الترك أو الهند أو غير ذلك، وطريق معرفتها النقل وإجماع أهل اللغة كما في عنقود الزواهر، فاعلم أن أصول اللغات على ما في الأنموذج سبعة: الصين، والهند، والسودان، والروم، والترك، والفرس، والسريانية، لغة الملائكة حتى المنكر والنكير، وكل هذه اللغات قد علمها الله تعالى آدم عليه السلام، وأما العربية فأول من تكلم بها يعرب بن قحطان أبو اليمن، لها مزية على باقيها حتى قالوا: يكره التكلم بغيرها لمن يحسنها، والعرب المأخوذ عنهم الموثوق بعربيتهم: قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض الطائيين، وقريش أجود العرب انتقاداً، وقد يوجد لفظ غير عربي في مستعملاتهم، ويعرف ذلك بنقل الأئمة وبمخالفة هيئات الأسماء العربية المضبوطة؛ كإبرسيم وبنون مع راء، أو لا كنرجس وزاي مع دال في آخره، كمندز

«فِي» اللغة[1] «العَجَمِيَّةِ» بأن تكون متحققة[2] في ضمن العَلَم[3] في العَجَم حقيقة كـ (إِبْرَاهِيْمُ) وحكماً بأن ينقله[4] العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف[5] فيه[6] قبل النقل كـ (قَالُونُ)[7] فإنه كان في العجم اسم جنس[8] سمي به أحد رواة القُرّاء لجودة قراءته قبل أن يتصرف فيه العرب، فكأنه كان عَلَماً في العجمية[9]. وإنما جعلت شرطاً لئلا يتصرف فيها[10] مثل تصرفاتهم[11] في كلامهم فيضعف فيه[12] العجمة، فلا تصلح سبباً لمنع الصرف، فعلى[13] هذا لو سُمِّيَ بمثل (لِجَام) لا يمتنع صرفه لعدم علميّته[14] في العجمية «وَ» شرطها الثاني: أحد الأمرين «تَحَرُّكُ» الحرف[15] «الأَوْسَطِ[16]» أَوْ الزِيَادَةُ

(١) قيد الموصوف. (٢) موجودة. (٣) الأولى أن يقال: في العلمية. (٤) أي: الاسم العجمي. (٥) كالحذف والتبديل والزيادة من مصرفاتهم بل ينقل على الهيئة الأصلية .رضا. (٦) أي: في اسم العجمي. (٧) خبر - علم في العجم. (٨) بمعنى الجيد يعني كان يطلق على كل ما كان جيداً. (٩) لأن عدم التصرف قيد دل على أنه علم في العجم لأن العلم مصون قدر الإمكان. (١٠) العرب نسخة. (١١) كالحذف والتنوين. (١٢) أي: في الاسم العجمي. (١٣) أي: العلمية شرط في العجمة لانتفاء الشرط وهو العلمية في العجم حقيقة أو حكماً. (١٤) لا حقيقة ولا حكماً وتصرف العرب بتبديل الكاف إلى الجيم. (١٥) إشارة إلى حذف الموصول. (١٦) من الثلاثة.

وجيم مع صاد نحو: صولجان، وجيم مع قاف كمنجنيق، إلى غير ذلك كإسحق ويعقوب وداود، قال المأمولي: الاسم الأعجمي إذا وافق عربياً كإسحاق، فإنه مصدر اسحق، فلو قصد به قاصداً المعنى المصدري فلا اعتداد بالعجمة، أو قصد اللفظ العجمي فحينئذ غير منصرف، قال أبو حيان: فإن جهل القصد حمل على عادة الناس في التسمية بأسماء الأنبياء. (قوله: في اللغة العجمية) أي: كما أنها منسوبة إلى العلم في الحال، وبالجملة: أن الشرط الأول كون الاسم الأعجمي علماً في ابتداء نقله إلى العربية فإن كان ذلك شرطاً فيها فالمنقول منها إليها اسم جنس مثل لجام وإستبرق فمنصرف، فإن جعل بعد ذلك علماً كان كأنه جعلت الكلمة العربية علماً فينظر إن كان فيه من العلمية سبب آخر غير العجمة يكون غير منصرف كإستبرق، وبقم ففيهما وزن الفعل والعلمية وإن لم يكن صرفت كلجام (رضي). (قوله: كقالون): وهو لفظ روميّ وموضوع في تلك اللغة لجنس الجيد، جعله العرب لقباً لعيسى راوي نافع لجودة قراءته. (قوله: لئلا يتصرف فيها) أي: في الكلمة العجمية، وقوله: قبل أن ينصرف فيه؛ أي: في اللفظ العجمي، فالمرجع متحد واختلاف الضميرين تذكيراً وتأنيثاً اعتباري، وحاصل ما أفاده: أن في اللفظ الأعجمي المستعمل في كلام العرب وصفين: العجمة ووقوعه في كلام العرب، والأول: يقتضي أن لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب، والثاني: يقتضي التصرف فيه كذلك فهماً متنافياً الاقتضاء، فإذا وجدنا فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمنعنا الجر والتنوين عنه، وإلا فرجحنا جانب الوقوع في كلام العرب، وقوله: مثل تصرفاتهم في كلامهم؛ أي: في كلام العرب كإدخال اللام والإضافة، ثم إذا لم ينصرف فيه بإدخالهما ناسب أن لا يتصرف فيه بإدخال التنوين أيضاً؛ لأنها من مقولة واحدة في الكون لإتمام الكلمة. (قوله: لو سمي بمثل لجام)؛ لأنه كان في العجمة بكاف فتصرف فيه العرب بإبدالها جيماً فضعف عجميته، فلو

فِيْ العُجْمَةِ وَتَحَرُّكُ[1] الأَوْسَطِ أَوْ الزِّيَادَةُ

(١) وشرطها الثاني: أحد الأمرين ؛ الأول: تحرك الحرف الأوسط، و الثاني: الزيادة على الثلاثة لحرره.

(قوله: كان في العجم اسم جنس) بمعنى: الجيد في لغة الروم. (قوله: سمي به أحد رواة القراء) سمي به راويه عيسى. (قوله: وإنما جعلت شرطاً) الخ تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي، وهو أن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب، ووقوعها في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيها تصرف كلامهم، فإذا وقعت فيه أوّلاً مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعتا معها جاز أن

(قوله: سمي به نافع راويه عيسى) سمي على البناء للفاعل فاعله نافع ومفعوله راويه وعيسى بدل منه أو عطف بيان له. (قوله: إن العجمة في الأعجمي) أي: وصف العجمة في اللفظ الأعجمي في الصحاح الأعجم الذي في لسانه عجمة، ثم ينسب إليه فيقال: أعجمي وكتاب أعجمي، الحاصل: أن للفظ الأعجمي المستعمل في كلام العرب وصفين العجمة ووقوعه في كلام العرب وبينهما تنافي الاقتضاء، فإذا وجدنا فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمعناه الجر والتنوين وإذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع في كلام العرب. (قوله: أن يتصرف فيها) هذا الضمير وسائر الضمائر الموافقة له في المرجع وقعت في نسخة الرضي التي عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة إلى الأعجمي، وفي النسخ التي رأيناها من الحاشية وقعت بالتأنيث، ولعله وجهه تأويل الأعجمي بالكلمة وإرجاعها إلى العجمة بأن يراد منها لفظ العجمة ومن الأعجمي الإنسان تعسف لاشتماله على التجوز بإطلاق العجمة على اللفظ، واستلزام استدراك قوله في الأعجمي، والإسناد المجازي في يقتضي وعدم موافقته لقوله: وأما إذا لم يقع الأعجمي. (قوله: فإذا وقعت فيه أولاً مع العلمية) أي: في أول الاستعمال

عَلَى الثَّلَاثَةِ» أي: على ثلاثة أحرف[١]، لئلا تعارض الخفة أحد السببين «فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ» هذا[٢] تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني. فانصراف (نُوحٍ) إنما هو لانتفاء الشرط الثاني[٣] وهذا[٤] اختيار المصنف لأن العجمة سبب ضعيف لأنه أمرٌ معنوي فلا يجوز اعتبارها[٥] مع سكون الأوسط[٦]. وأما التأنيث المعنوي

(١) عند المصنف لأن الحركة قائم مقام الرابع كما في التأنيث وأما عند سيبويه فتحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة. (٢) مستأنف من الفاء. (٣) تحرك الأوسط والزيادة. (٤) أي: انصراف نحو: نوح نظر إلى انتفاء الشرط الثاني. (٥) أي: العجمة. (٦) فلزم صرفها كما مر.

عَلَى الثَّلَاثَةِ فَنُوحٌ[١] مُنْصَرِفٌ

(١) هذا تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني فانصراف نوح إنما هو لانتفاء الشرط الثالث.

يمتنع معها ما يعاقبهما أيضاً؛ أعني: التنوين رعاية لحق العجمة حين أمكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو العادة، وبقي الاسم قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر: أن الطارئ يزيل حكم المطروّ عليه فيقبل الإعراب وياء النسبة وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها؛ نحو: جرجان وأذربيجان في كركان وأذربايكان، وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب، أو لا مع العلمية قبل اللام والإضافة؛ إذ لا مانع فيقبل التنوين أيضاً مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات. (قوله: وتحرك الأوسط) ذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أن الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة، ولا اعتبار لتحرك الأوسط؛ لأن الثلاثي خفيف، ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثي ليس منه. (قوله: وهذا اختيار المصنف) ذهب الزمخشري إلى أن نوحاً كهند وكأنه قاس العجمة على التأنيث المعنوي، أو ٤ غره تحتم منع ماه وجور، ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره، قال الشيخ الرضي: ما ذهب إليه ليس بشيء؛ إذ لم يسمع؛ نحو: لوط غير منصرف في شيء من كلامهم. (قوله: لأنه أمر معنوي) أي: ليس له علامة لفظية.

مقارنة مع العلمية سواء كانت علماً في العجمة أو جعلت علماً في العربية في أول الاستعمال. (قوله: وهي) أي: العلمية منافية للام والإضافة؛ لأن التعريف إذا حصل بجوهر الكلمة لا يمكن تعريفه باللام أو الإضافة. (قوله: فامتنعتا معها) أي: امتنعت اللام والإضافة مع العلمية ودخول اللام في الإضافة إعلام للمح معنى الوصف باعتبار الأصل. (قوله: جاز أن يمتنع الخ) جواب فإذا وقعت؛ أي: جاز أن يمتنع مع العلمية ما يعاقب اللام والإضافة. (قوله: رعاية) مفعول له لجاز وضمير أمكنت راجع إليها. (قوله: ولا اعتبار لتحرك الأوسط) في تأثير العجمة. (قوله: لأن الثلاثي) سواء كان متحرك الأوسط أو ساكنه. (قوله: ووضع كلام الخ) أي: أكثر كلامهم على الطول. (قوله: إلى أن نوحاً كهند) أي: يجوز صرفه وعدم صرفه. (قوله: وكأنه قاس الخ) فكما أن التأنيث المعنوي يؤثر وإن لم توجد معه الزيادة أو تحرك الأوسط فكذا العجمة. (قوله: أو غره) أي: غر الزمخشري وجوب منع صرف ماه وجور فإذا كانت العجمة فيهما موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون الأوسط، فلتكن مؤثرة في

جعل علماً في لغة العرب لم يمتنع من الصرف؛ لتصرف العرب فيه حتى صار كأنه من جنس كلامهم (نعمه). (قوله: تحرك الحرف الأول) قدمه على الزيادة على الثلاثة على عكس أسلوبه في التأنيث؛ لانتفاء الداعي إلى تقديم الزيادة في التأنيث وهو أن تحرك الأوسط ليس نائباً عنه في العجمة ووجود الداعي إلى تقديم تحرك الأوسط، وهو الرد على أكثر النحويين حيث لم يجعله نافعاً في منع الصرف، وجعل لمك كعضد اسماً لأبي نوح عليه السلام منصرفاً، وعلى الزمخشري حيث لم يجعل شيئاً من تحرك الأوسط والزيادة على الثلاثة شرطاً في التأثير، بل في تحتّمه، فجعل نوحاً كهند بخلاف الزيادة على الثلاثة، فإنه ليس فيها إلا الرد على الزمخشري. (قوله: لئلا تعارض الخفة الخ) أي: إنما اشترط أحد الأمرين لئلا تعارض الخفة ثقل أحد السببين، فإن قلت: قد مر أن في العجمة ثقلةً، وبها يخرج الكلمة عن الخفة المعارضة؛ لثقل أحد السببين فلا يتحقق ههنا خفة حتى تعارض ثقل أحد السببين، قلت: يعتبر ثقل العجمة معارضاً ومقاوماً للخفة ومدافعاً لها إذا كانت تلك الخفة معارضة لسبب آخر وبانضمام العجمة إلى ذلك السبب يتضاعف الثقل فتندفع الخفة، وأما ههنا فلكون الخفة معارضة لنفس العجمة لا تكون العجمة وحدها مقاوماً لها ومدافعاً، بل لابد من انضمام أحد الأمرين المذكورين إلى العجمة التي هي السبب هنا حتى يتضاعف الثقل فتندفع الخفة المعارضة لها هكذا حقق، وقوله: فنوح منصرف؛ أي: وجوباً لا أنه جائز الصرف كما ذهب إليه الزمخشري. (قوله: هذا تفريع الخ) أي: قوله: فنوح منصرف إلى قوله: ممتنع، تفريع على الشرط الثاني، لكن الأول - أعني: الانصراف - متفرع على انتفاء الشرط الثاني، والثاني - أعني؛ الامتناع - متفرع على وجوده، وقوله: وهذا اختيار المصنف؛ أي: انصراف نوح وجوباً مختار المصنف ومذهبه خلافاً للزمخشري كما عرفته. (قوله: لأنه أمر معنوي) الضمير للعجمة والتذكير باعتبار أنها سبب، والمراد بكونها أمراً معنوياً أن لا علامة لها في اللفظ يسدّ مسدّها شيء، وإلا فأسباب منع الصرف كلها أمور معنوية. (قوله: وأما التأنيث المعنوي الخ) جواب عن سؤال مقدر وهو أن التأنيث المعنوي كيف اعتبر معه سكون الوسط في هند فجاز منع صرفه ولم تعتبر العجمة معه في نوح مع كونهما مشتركين في الكون أمراً معنوياً، وحاصل الجواب: أن التأنيث في هند وأشباهها له

فإن له علامة[١] مقدرة تظهر في بعض التصرفات[٢] فله نوع قوّة فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط وأن لا[٣] يعتبر[٤]. فإن قلت: قد اعتُبِرتْ العجمة في (مَاهَ وَجُوْرَ) مع سكون الأوسط فيما سبق[٥]، فلم لم يُعتَبر ههنا[٦]؟ قلنا: اعتبارها فيما سبق إنّما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم[٧] سكون الأوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها[٨] لتقوية سبب آخر اعتبار[٩] سببيّتها[١٠] ههنا بالاستقلال. «وَشَتَرُ» وهو اسم حُصْنٍ بديار بكر «وَإِبْرَاهِيْمُ مُمْتَنِعٌ» صرفهما[١١] لوجود الشرط الثاني[١٢] فيهما[١٣] فإن في (شَتَرَ) تحرك الأوسط وفي (إِبْرَاهِيْمَ) الزيادة على الثلاثة، وإنما خص[١٤] التفريع[١٥] بالشرط الثاني، لأن غرضه[١٦] التنبيه على ما هو الحق[١٧] عنده[١٨] من انصراف نحو: (نُوْحٍ) ولهذا[١٩] قدم انصرافه[٢٠]

(١) وهي التاء. (٢) وهي التصغير وإرجاع الضمير وإسناد الفعل إليه والتصغير كقديمة هنيدة. (٣) ولذا قال المصنف فيما سبق. (٤) معه فهند يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوي والعجمة عنده. (٥) أي: في بيان الشرط التأنيث المعنوي. (٦) أي: نوح. (٧) يقابل. (٨) أي: العجمة. (٩) فاعل لا يلزم. (١٠) عجمة. (١١) أي: شتر و ابراهيم. (١٢) وهو تحرك الأوسط والزيادة على الثلاثة. (١٣) مع وجود السبب الذي هو العجمة. (١٤) مصنف. (١٥) بقوله: فنوح منصرف. (١٦) مصنف. (١٧) والصواب. (١٨) مصنف. (١٩) الصواب أي: ويكون غرضه التنبيه. (٢٠) نحو: نوح.

علامة وهي وإن كانت مقدرة إلا أنها تظهر في بعض الأحوال كحالة التصغير وشبهه فله نوع قوة (نعمه). (قوله: فإن له علامة مقدرة تظهر في الخ)؛ وذلك لأن التأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة، فإنه ليس لها معنى ثبوتي، بل معناها أمر عدمي؛ وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتأنيث أقوى منها (رضي). وقال نجم الدين: وجه الأقووية أنه يؤثر مع العلمية؛ ولأن له علامة مخصوصة فلا يلزم من اعتبار حركة الوسط مع الذي هو أقوى اعتبارها مع العجمة التي هي أضعف. (قوله: فجاز أن يعتبر مع الخ) أي: جاز نظراً إلى أن له علامة مقدرة، وقولك وأن لا يعتبر؛ أي: نظر إلى أن تأنيثه معنوي، والحاصل: أن تحرك الأوسط فيه ثلاثة مذاهب؛ أحدها: جعل العجمة كالتأنيث المعنوي، فيجوز في نوح الوجهان كهند، وهذا للكشاف، الثاني: عدم اعتبار تحرك الأوسط في العجمة بخلاف التأنيث، وهذا لسيبويه وأكثر النحاة وارتضاه الرضي، الثالث: اعتباره بدليل منع نحو: سقر وشتر، وهذا مذهب المصنف ومن معه، ورد بأنهما اسمان لبقعة وقلعة وإنما يظهر الثمرة في نحو: لمك اسم رجل، ولم يسمع منعه (امتحان). (قوله: فإن قلت: قد اعتبر العجمة) نقض إجمالي منشؤه قوله: فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط، وقوله: فيما سبق متعلق باعتبر؛ أي: في التأنيث المعنوي، وقوله: لتقوية سببين؛ أي: أحد سببين، وهو التأنيث المعنوي، وقوله: آخرين؛ أي: غير العجمة، وقوله: أحدهما؛ أي: ثقل أحدهما. (قوله: وهو اسم حصن) أي: قلعة وفي القاموس: هي قلعة بين بردعة وكنجة، وعلى التقديرين يجوز أن يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث من حيث إنه اسم بلدة. (قال المصنف: وإبراهيم ممتنع) وكذا أبرهام وأبرهم من لغاته قاله إبراهيم[١]. (قوله: وإنما خص التفريع بالشرط الثاني) الباء داخل على المقصور عليه، وهذا جواب عن اعتراض الشارح

(١) وهو عصام الدين.

وَشَتَرُء وَإِبْرَاهِيْمُ مُمْتَنِعٌ.

(قال: وشتر) قيل: يجوز أن يقال: امتناع صرفها لتأويلها بالبقعة، وفيه أنه لا يستعمل إلا مذكراً ولا يرجع إليه ضمير المؤنث، وللمناقشة فيه مجال، فلو مثل بلمك اسم أبي نوح النبي عليه السلام لكان أسلم. (قوله: لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده) يجوز أن يقال: لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر، وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر؛ لأن انصراف نوح مخالف لأصل هذا الكتاب؛ أعني: المفصل دون عدم انصراف شتر؛ ولأن انصراف نوح جلي مما لا ينبغي أن ينازع فيه، بخلاف امتناع صرف شتر؛ فإنه ليس بهذه المثابة.

جواز الصرف في نحو: نوح، ولا يخفى اندفاعه في نحو: نوح. (قوله: ولا يخفى اندفاعه) أي: اندفاع كل واحد من القياس، وما غره بما يذكره الشارح رحمه الله من الفرق بين التأنيث والعجمة وبين كون العجمة شرطاً وسبباً. (قوله: في شيء من كلامهم) أي: في كلام فصيح ولا في غير فصيح.

(قوله: لتأويلها بالبقعة) فيكون عدم صرفها للتأنيث والعلمية فلا يدل على أن العجمة مؤثرة مع تحرك الأوسط. (قوله: وللمناقشة فيه مجال)؛ إذ شهادة النفي لا تعتبر فيما لا يمكن ضبطه. (قوله: بلمك) بتقديم اللام على الميم متحركة. (قوله: لكان أسلم) لو ثبت امتناع صرفه ونوقش فيه. (قوله: مما وقع النزاع فيه) من نوح وشتر حيث جوز الزمخشري عدم صرف نوح وأكثر النحاة قالوا: بعدم اعتبار تحرك الأوسط في العجمة، وشتر امتناع صرفه لأصل التأنيث. (قوله: وتقديم الخ) مع تفرعه على انتفاء الشرط. (قوله: مما لا ينبغي الخ) يعلم مما مر من أنه لم يسمع في شيء من كلامهم عدم انصراف نحو: نوح.

مع أنه[1] متفرع على انتفاء الشرط الثاني، والأولى[2] تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى. واعلم أن أسماء الأنبياء[3] عليهم السلام[4] ممتنعة عن الصرف[5] إلا ستة: (مُحَمَّدٌ، وصَالِحٌ، وشُعَيْبٌ، وهُوْدٌ) لكونها[6] عربية و(نُوحٌ ولُوْطٌ) لخفتهما[7]. و[8]قيل: إنَّ هوداً كنوح لأنَّ سيبويه قرنه[9] معه، ويؤيدّه ما[10] يقال من أن العرب من ولد إسماعيلَ ومن كان قبل ذلك[11] فليس[12] بعربي و(هُوْدٌ) قبل إسماعيلَ فيما يذكر[13] فكان كنوح. «الجَمْعُ» وهو[14] سبب قائم مقام السببين «شَرْطُهُ» أي: شرط قيامه مقام السببين «صِيْغَةُ مُنْتَهَى الجُمُوعِ[15]»

(١) انصراف نوح. (٢) للمقام. (٣) وكذا جميع أسماء الملائكة .حلبي. (٤) محلها نسخة. (٥) يعني غير منصرف للعلمية والعجمة. (٦) أي: لكون هذه الأربعة. (٧) أي: نوح ولوط. (٨) قائله أبو سعيد السيرافي المشهور أنه عربي. (٩) أي: ذكر معه. (١٠) يحتمل أن يكون من تتمة ما قبل وأن يكون من كلام الشارح أي يؤيد ما قيل. (١١) يحتمل الإشارة إلى إسماعيل وإلى أولاده .عصمت. (١٢) لكن قال الإمام الرازي في المحصول في علم الأصول: العربية قسمان؛ عربية قحطان وهي لغة حمير وجرهم تعلمها منهم إسماعيل عليه السلام فتق الله تعالى لسانه بالفصاحة. وعربية عدنان وهي التي توارثها عليه السلام على أوجه الفصاحة انتهى. كان إسماعيل عليه السلام تزوج من جرهم لما قاموا عنده بمكة. (١٣) من كتاب التواريخ والقصص. (١٤) يشير إلى أن اللام في الصرف للعهد. (١٥) من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أي: الجموع منتهية .حلبي.

الجَمْعُ[1] شَرْطُهُ[2] صِيْغَةُ مُنْتَهَى[3]

(١) سبب قائم مقام السببين.
(٢) أي: شرط قيام الجمع مقام العلتين.
(٣) أي: أن يكون صيغة على صيغة منتهى الجموع.

(قال، الجمع) أي: الجمعية، أو جمعية الجمع، أو الجمع من حيث إنه جمع، ويجوز أن يجعل اللام شرطه بما ذكره قدس سره. **(قال: صيغة منتهى الجموع)** منتهى مصدر ميمي مضاف إلى الفاعل؛ أي: صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى أن تلك الصيغة من حيث أنها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على أنه بخصوصه غير قابل للتكسير، فإن وزن فعال قابل للتكسير، ولذا يجمع حمار على حمير.

(قوله: فإنه ليس بهذه المثابة) بفتح الميم والثاء المثلثة والباء الموحدة مجتمع الناس بعد تفريقهم؛ أي: ليس امتناع صرف؛ نحو: شتر بهذه المجتمع من الناس فإن أكثر الناس ذهبوا إلى عدم اعتبار تحرك الأوسط في العجمة وامتناع شتر للتأنيث المعنوي. **(قوله: للعهد)** لتقديم ذكره بهذا الوصف في قوله: وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث. **(قوله: جموع التكسير)** المراد من الجموع ما فوق الواحد. **(قوله: من حيث إنها)** أي: من حيث إنها صيغة مخصوصة من غير اعتبار خصوصية المادة. **(قوله: بناء على أنه الخ)** تعليل للمنفي. **(قوله: فإن وزن فعال)** تعليل للنفي. **(قوله: على حمير)** في بعض النسخ على وزن شريف وفي بعضها على فعل وكلاهما جمع حمار.

الهندي حيث قال: وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الأول نظر، وكان الأولى أن يقول: ونوح وفرند، أو لجام منصرف، وشتر وإبراهيم ممتنع، وحاصل الجواب: أنه لما كان في انصراف نوح خلاف وكان المختار عنده انصرافه نص عليه بالذكر وقوله ولهذا قدمه أي لكون غرضه من التخصيص التنبيه المذكور قدم تفريع الشرط الثاني على الأول كما أسلفناه **(قوله والأولى تقديم الخ)** الواو للحال أو للعطف على مدخول كلمة مع؛ أي: ومع أن الأولى تقديم فرع الأمر الوجودي على العدمي وهذا غير خافٍ؛ إذ الوجود أشرف خصال ومنبع كل كمال. **(قوله: واعلم أن أسماء الأنبياء الخ)** هذه قاعدة مشهورة حتى نظمها بعضهم فقال:

الأنبياءُ أسْمَاؤُهم لا تَنْصَرِفْ
وَسِتَّةٌ مُسْتَثْنَيَاتٌ فاعتَرِفْ
مُحَمَّدٌ نوحٌ شعيبٌ صالحٌ
هودٌ ولوطٌ صَرْفُ هذا وَاضِحٌ

إلا أنها منقوضة بنحو: شيت وعزير، فإنهما منصرفان كما تدل عليه النصوص، وقال الحلبي: جميع أسماء الملائكة غير منصرف إلا أربعة: منكر ونكير ومالك ورضوان الخ. **(قوله: وقيل: إن هوداً الخ)** قائله الشيخ الرضي حيث قال: إن هوداً مثل نوح في كونه عجمياً، وقوله: ويؤيده يحتمل أن يكون من تتمة ما قيل ومن الشارح؛ أي: ويؤيد كون هود مثل نوح ما يقال الخ. **(قوله: من ولد إسماعيل عليه السلام)** الولد بفتحين مفرد، وبضم فسكون جمع كأولاد، والإشارة بذلك إلى إسماعيل أو إلى أولاده. **(قال المصنف: الجمع وهو سبب الخ)** يشير إلى أن اللام للعهد، وأراد بالجمع معناه المصدري؛ أي: الجمعية؛ أعني: كون الاسم دالاً على آحاد مقصودة الخ، ففي ضمير شرطه الراجع إلى الجمع بمعنى اللفظ استخدام؛ وذلك لأن الصيغة عبارة عن اللفظ لا المعنى المصدري إلا أن يقال التقدير شرطه أن يكون صيغته صيغة منتهى الجموع. **(قال المصنف: شرطه صيغة منتهى الجموع)** قال صاحب الكشاف: أنه قام مقام علتين لا لأنه على هذه الصيغة، بل لأنه جمع مفقود النظير في الآحاد، وما قاله

وهي الصيغة التي كان أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً[١] وبعد الألف حرفان متحركان أو ثلاثة أحرف[٢] أوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى، ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع، لأنها[٣] جمعت في بعض الصور مرتين تكسيراً فانتهى تكسرها[٤] المغيِّر للصيغة، فأما جمع السلامة فإنه لا يغيِّر[٥] الصيغة فيجوز أن تجمع[٦] جمع السلامة كما يجمع (أَيَامُن[٧]) جمع (أَيْمُنٍ[٨]) على (أَيَامِنِيْنَ[٩]) وصَوَاحِبُ جمع صَاحِبَةٍ عَلى (صَوَاحِبَاتٍ) وإنما اشْتُرِطَتْ[١٠] بذلك لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتؤثر «بِغَيْرِ هَاءٍ[١١]» منقلبة[١٢] عن تاء التأنيث حالة الوقف أو المراد بها[١٣]

(١) يقال لها: ألف التكسير. (٢) أولها مكسور فلا يرد النقض بكمالات لأنها جمع صحيح .لاری. (٣) أي: لأن هذه الصيغة تعليل للانتهاء لأن الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المكرر .م. (٤) أي: الصيغة، كأساور وأناعيم. (٥) أي: صيغة مفردة لأنه يلحق تلك الحروف آخر المفرد. (٦) تلك الصيغة. جمع التكسير. (٧) جمع تكسير. (٨) جمع يمين. (٩) جمع سالم. (١٠) أي: صيغة منتهى الجموع أن يكون قائماً مقام السببين. (١١) أي: بلا هاء بل لا بهاء كما يقال: كنت بغير مال. (١٢) بالجر صفة هاء. (١٣) فيه لطافة لا تخفى.

منقوض بأفلس وأجمال ونحوهما، وأجيب: بأن نحو: أكلب وأجمال وإن عدم نظيرهما صورة إلا أنهما يماثلانه في قبول التصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير من كل وجه، وقد يفسر المنتهى بالانتهاء على أنه مصدر ميمي لكن لا وجه للقصر عليه، فلك أن تجعله اسم مفعول أو اسم مكان؛ أي: صيغة هو منتهى جموع التكسير فتبصر. **(قوله: التي كان أولها مفتوحاً الخ)** أي: سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل، أو لا فيدخل جماهر وجعافير، فالمراد بالوزن الوزن العروضي مقابلة لا التصريفي نص عليه الهندي، قال الفاكهي: معنى الوزن العروضي مقابلة حرف بحرف فيشمل ما أوله ميم وما ليس كذلك، ومعنى الثاني[١]: أنهم يقابلون الحروف الأصول بالفاء والعين واللام، ويعبرون عن الحروف الزوائد بلفظها انتهى، وفيه شيء؛ إذ الظاهر أن المراد بالوزن هنا الوزن التصغيري لا التصريفي ولا العروضي؛ إذ لا يعتبر في الوزن العروضي مقابلة خصوص الحركة بخصوصها بخلاف ما نحن فيه، وتمامه في حاشيتنا غالية النوافح على النتائج. **(قوله: وهي التي لا تجمع جمع التكسير الخ)** تفسير للمعنى المراد بمنتهى الجموع وبيان لوجه التسمية في العرف بهذا الاسم، وقال عصام: أراد به ما هو جمع مفرده جمع كأكالب جمع أكلب جمع كلب، فالمراد بالجموع ما فوق الواحد، ولك أن تجعله منتهى الجموع في الرتبة؛ لأن له امتيازاً عن الآحاد حيث لا نظير له فيها فالجموع حينئذ على ظاهره. **(قوله: لأنها جمعت في بعض الصور مرتين)** علة للعلية؛ أي: لأن مفردها جمعت الخ بتقدير مضاف، وبالجملة أنها صيغة جمع الجمع. وقوله: المغير للصيغة صفة للتكسير كاشفة؛ إذ جمع التكسير ما غير صيغة مفرده للجمعية. وقوله: فيجوز أن تجمع جمع السلامة إلا أنه موقوف على السماع كصواحبات في قوله عليه السلام: ؟إنكن صواحبات يوسف؟. **(قوله: وإنما اشترطت لتكون الخ)** أي: اشترط أن تكون على هذه الصيغة؛ لتكون صيغة محفوظة عن قبول التغيير الحاصل بسبب جمعه جمع التكسير **(نعمه)**. **(قوله: مصونة عن قبول الخ)** يعني: مع حفظ معنى الجمعية؛

(١) أي: التصريفي.

الجُمُوعِ بِغَيْرِ[١] هَاءٍ

(١) أي: ملابساً بلا هاء.

(قوله: وبعد الألف حرفان) أوّلهما مكسور، أو ثلاثة أوّلها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكمالات. **(قوله: لأنها جمعت في بعض الصور مرتين)** أي: لأنها صيغة جمع جمع، وهو تعليل للعلة المستفادة من قوله لهذا. **(قوله: لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير)** فتصير لازمة فصح أن ترفع أصلاً وهو الصرف. **(قال: بغير هاء)** الباء للملابسة، والغير بمعنى النفي، والمعنى بلا هاء، بل لا بهاء كما في قولك: كنت بغير مال، فإن المعنى كنت بلا مال، بل لا بمال لا أنك كنت بما يغاير المال، وهو خبر آخر لشرطه أو صفة لقوله: صيغة. **(قوله: منقلبة عن تاء التأنيث)** الخ فعلى الأول يكون قوله: بغير هاء مقيداً بحالة

(قوله: وكمالات) والقول بأن المراد بالجمع جمع التكسير فكمالات خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق ما يدل على أن المعتبر في منع الصرف جمع التكسير دون السالم. **(قوله: أي: لأنها صيغة جمع جمع)** بإضافة جمع إلى جمع لا بالوصف على ما وهم؛ أي: المراد بقوله: لأنها جمعت في بعض الصور مرتين أنها صيغة جمع الجمع لا ما يفهم من ظاهر العبارة من كون تلك الصيغة مجموعة في بعض الصور مرتين فإنه باطل، وذلك بأن يقال: التقدير: لأنها جمعت مفردها فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾، أو يقال: معنى جمعت حينئذ حصلت بالجمع مرتين على التجوز. **(قوله: وهو تعليل للعلية الخ)** دفع لما يتراءى من أن قوله: لهذا يدل على أن علة التسمية بصيغة منتهى الجموع ما هو المشار إليه بهذا، وهي أنها لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى فلا معنى للتعليل بقوله: لأنها جمعت الخ، وحاصل الدفع: أنه تعليل لكون المشار إليه بقوله: لهذا علة التسمية المذكورة؛ يعني: إنما كان عدم جمعيتهما جمع التكسير مرة أخرى علة لهذه التسمية؛ لأن صور صيغة جمع الجمع انتهى تكسيرها فصدق أنه صيغة انتهى لها الجموع؛ أعني: ما فوق الواحد. **(قوله: والغير بمعنى النفي)**؛ إذ ليس المعنى متلبس بأمر مغاير للهاء. **(قوله:**

تاء التأنيث، لكن عبرّ بالهاء باعتبار ما يؤول[١] إليه حالة الوقف فلا يَرِدُ نحو: (فَوَارِهُ) جمع (فَارِهَةٍ) وإنما اشترط كونها[٢] بغير هاء لأنها[٣] لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كـ (فَرَازِنَةُ) فإنها على زنة كراهية[٤] وطواعية بمعنى الكراهة[٥] والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا[٦] حاجة إلى إخراج نحو: (مَدَائِنِي) فإنه مفرد محض ليس جمعاً[٧]،

(١) بعلاقة الأول في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ أي عصيراً يؤول إلى الخمر. وجيه الدين. (٢) أي: كون صيغة منتهى الجموع. (٣) أي: الجمعية. (٤) وهما مفردان بالاتفاق. (٥) فيه نشر على ترتيب اللف، إنما فسرهما بهما لئلا يتوهم الجمعية بينهما. (٦) رد لصاحب المتوسط. (٧) إنما هو بياء النسبة اسم بلدة بعيدة.

الوقف، وعلى الثاني يكون مقيداً بخلافه. (**قوله: جمع فارهة**) لا فاره كما قيل: لأن فاعلاً إذا كانت صفة لا يجمع على فواعل، قال قدس سره في الحاشية: الفاره الحاذق، ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة، ويقال للفرس جواد انتهى، الحاذق: مرد زيرك، ويقال للفرس: رائع أيضاً. (**قوله: لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات**) إن قيل: التاء غير لازمة فينبغي أن لا يعتبر تغيير الوزن بها. أجيب: بأنها وإن كانت غير لازمة لكن لها أثر في تغيير الأوزان كما في وزن الفعل على أن التاء في وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة؛ لعدم استعمال أشاعث وفرازن، وفيه نظر؛ لأن التاء إنما تكون لازمة في فعاللة إذا كانت للمنسوب كأشاعثة في جمع أشعثي؛ لأنها بدل من ياء النسبة بخلاف ما إذا كانت للأعجمي كجوارب في جمع جورب، وأيضاً عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء. (**قوله: ولا حاجة إلى إخراج؛ نحو: مدائني**) بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل: مع أنه لو زيد لخرج؛ نحو: كراسي مع أنه غير منصرف. (**قوله: فإنه مفرد محض**) لا يصح إلا معاملة المفرد

والمعنى بلا هاء بل لابهاء)؛ إذ ليس المعنى على العدول، بل على السلب؛ أي: لا يكون معه هاء. (**قوله: أو صفة لقوله صيغة الخ**) ومتعلقه يقدر معرفة بمعونة المقام كما قدر في قول صاحب التلخيص فالفصاحة في المفرد الكائنة في المفرد. (**قوله: فعلى الأول يكون الخ**) يعني: على تقدير أن يكون الهاء بمعناه الحقيقي يكون قوله: بغير هاء مقيداً بحالة الوقف وعلى تقدير أن يكون المراد منها التاء يكون الحكم مقيداً بحال الوصل؛ وذلك لأن مفاد قوله بغيرها سواء كان خبراً أو صفة حكم إيجابي متعلق محموله سلب فيكون المعنى شرطه أن يكون بلا هاء في وقت ما؛ لأنه المتبادر من القضية المطلقة فلو لم يقيد على الأول بحالة الوقف انتقض بفرازنة حال الوصل، ولو لم يقيد على الثاني بحال الوصل انتقض بفرازنة، وليس مفاده الحكم السلبي حتى يقال: إن المراد أن لا يكون بهاء أصلاً، فلا حاجة إلى التقييد فتدبر. (**قوله: ويقال للبغل**) أورد الواو إشارة إلى أنه معنى آخر للفاره في تاج البيهقي الفراهة والفروهة في الفراهة: سنحت زيرك شدن ونيك شدن، والنعت منها فاره، ولا يقال: للفرس فاره، ولكن رائع وجواد. (**قوله: فينبغي أن لا يتغير الخ**)؛ لأن العارض في معرض الزوال. (**قوله: كما في وزن الفعل**) فإن عروض التاء يخرجه عن وزن الفعل إلى وزن الاسم (**قوله: على أن التاء الخ**) فلا تكون التاء في هذا الوزن غير لازمة. (**قوله: لأن التاء إنما تكون الخ**) أي: في جمع أقصى

ليظهر قيامه مقام السببين، وإلا فالصيانة تحصل بالعلمية أيضاً. (**قوله: منقلبة عن تاء الخ**) وهو مذهب البصريين من أن أصل الهاء التاء وصار هاءً في الوقف، وقال الكوفيون: الهاء أصل التاء صار تاء في الوصل وليس بشيء؛ لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف، والوصل هو الأصل، وبالجملة: الغرض من هذا بيان أن شرط الجمع أن يكون بغير تاء التأنيث، فالتعبير عنها بالهاء إما باعتبار الصفة المقدرة؛ أي: هاءً كانت تاء التأنيث، أو انقلبت حالة الوقف هاء، أو أراد بالهاء التاء من قبيل المجاز المشارفة كما قال باعتبار ما يؤول إليه؛ أي: مجازاً مرسلاً بعلاقة الأول. (**قوله: فلا يرد نحو: فواره**) تفريع على التقييد بقوله: منقلبة عن تاء التأنيث؛ أي: إذا أريد بالهاء ما ذكر فلا يرد على المصنف ما أورده صاحب المتوسط أن فواره لم يوجد شرط الجمع فيه وهو كونه بلا هاء مع أنه غير منصرف، ووجه عدم الورود ظاهر؛ لأن الهاء في فواره من نفس الكلمة غير منقلبة عن التاء؛ لأنه جمع فاره يقال: فرس فاره بمعنى: رهوار. (**قوله: وإنما اشترط كونها بغير هاء**) واعلم أن تلك التاء لا تدخل من الجموع إلا على ما هو على هذه الصيغة ومفرده أعجمي، وتسمى إمارة العجمة كما في جواربة جمع جورب ولا تلزم، فيجوز جوارب بدونها أو مفردة منسوب كما في اشاعثة جمع أشعثي فهي عوض عن ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال: أشاعث، والتفصيل في شروح الشافية. (**قوله: لكانت على زنة المفردات**) لا يقال هذا لا يظهر في مصابيح إذا لحقته التاء؛ لأنا نقول بين ياء الجمع وتاء التأنيث منافرة فلا يقال: زناديقة وفرازينة، بل فرازنة أو فرازين، فلذا قيل التاء في نحو: فرازنة، عوض عن الياء تقديراً، وفي الرضي وجه الاشتراط الاحتراز عن نحو: ملائكة؛ لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد كعلانية فتكسر قوة الجمعية، فلا يقوم مقام سببين سيما على مذهب من قال: إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد الخ. (**قوله: على زنة كراهية**) بتخفيف الياء قيل: ولتشابههما أيضاً من حيث إن المصدر بمعنى الجمع باعتبار الجنسية؛ إذ الجنس حقيقة لكل أفراده ومحتمل له (نعمه). (**قوله: ولا حاجة إلى إخراج الخ**) يعني: لا حاجة في إخراج نحو: مدائني عن الجمع إلى زيادة ولا بياء النسبة وهذا إشارة إلى دفع اعتراض السيد ركن الدين حيث قال: ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان أصوب؛ لئلا ينتقض بمثل مدائني، فإنه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع أنه

لا في الحال ولا في المآل وإنما الجمع (مَدَائِنُ) وهو لفظ[1] آخر بخلاف (فَرَازِنَة) فإنها (جَمْعُ فِرْزِينَ[2] أو فِرْزَانُ) بكسر الفاء، فعلم مما سبق[3] أن صيغة منتهى الجموع على قسمين، أحدهما: ما يكون بغير[4] هاء، وثانيهما ما يكون بهاء[5]. فأمّا ما[6] يكون بغير هاء فيمتنع صرفه[7]؛ لوجود شرط[8] تأثيرها[9]. «كَمَسَاجِدَ» مثال لما[10] بعد ألفه حرفان متحركان «وَمَصَابِيْحَ» مثال لما بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن «وَأَمَّا فَرَازِنَةٌ» وأمثالها[11] مما[12] هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء. «فَمُنْصَرِفٌ» لفوات شرط تأثير[13] الجمعية وهو كونها[14] بلا هاء «وَ[15]حَضَاجِرُ عَلَماً لِلضَّبُعِ» هذا[16] جواب عن سؤال مقدر تقديره: أن يقال: إنّ حضاجر علَم[17] جنس للضبع

(١) ولو كان جمعاً لرد في النسبة إلى الواحد كما هو شأن الجموع. (٢) هو معرب. وجيه الدين. قال في المهذب الفرزين أداة لعب للعروق. (٣) أي: من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء. (٤) أي: الصيغة التي لا تكون فيها تاء التأنيث. (٥) أي: الصيغة التي تكون مع تاء التأنيث. م. (٦) أي: الجمع الذي. (٧) أي: الجمع. (٨) أي: هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف. (٩) أي: الجمعية. (١٠) أي: للجمع الذي وقع بعده. (١١) جعله من باب حذف المعطوف مثل: (سرابيل تقيكم الحر والبرد)، لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط، وليكون ذكره على سبيل التمثيل. م. (١٢) أي: من الجموع. (١٣) وإن وجد السبب الذي هو الجمعية لما قلنا: إن السبب غير مؤثر بدون الشرط. (١٤) أي: جمعية. (١٥) عطف على محل أما فرازنة أو استئناف. (١٦) أي: قوله: حضاجر. (١٧) على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع.

منصرف، والجواب ظاهر. وقوله: نحو: مدائني؛ أي: نحو مدائن في مدائني، وهي علم مدينة كسرى بقرب بغداد، واعلم أن النسبة إلى مدينة النبي عليه السلام مدني، وإلى مدينة منصور مديني، وإلى مدائن كسرى مدائني للفرق بينها (مختار). (قوله: فإنه مفرد محض) بخلاف نحو: فرازنة، فإنه جمع فيحتاج في إخراجه إلى زيادة قيد بغير هاء. وقوله: لا في الحال ولا في المآل، أراد بالمآل: أصل الوضع، ثم وجه كونه مفرداً في حال الاستعمال أنه يراد به الآن؛ أي: بعد لحوق الياء رجل منسوب إلى مدائن وهو علم مدينة كسرى كما مر، فلذا لم يرد في النسبة إلى مفرده مع أنه القياس في نسبة الجمع، وأما كونه مفرداً في الأصل؛ أي: قبل دخول الياء فلما عرفت أيضاً أنه علم مدينة. (قوله: وهو لفظ آخر) أي: غير لفظ مدائني بالياء، فلذا قلنا: فيما سبق؛ أي: نحو مدائن في مدائني. (قوله: فرزين أو فرزان) قال الهندي: أنه علم، وقال الجزائري: أنه معرب من الفارسي، بمعنى: العارف وذو فنون، وفي البرهان القاطع: فرزان بفتح الفاء بوزن أرزان العلم والحكمة. (قال المصنف: وأما فرازنة) لما كانت الهاء غير صريحة في تاء التأنيث قال: وأما الخ تبييناً للهاء وتنبيهاً على أنها ليست هاء مثل فواره (عصام)، فأعلم أن ههنا سؤالاً استشكله بعضهم، وهو أن الأنسب أن يأتي المصنف بفاء التفريع، ويقول: ففرازنة منصرف؛ إذ المقام ليس مقام؛ إما لأنه ليس مقام التفصيل، وحل الإشكال: أن شرذمة من النحويين ذهبوا إلى أن تاء التأنيث لا تخل بالصيغة؛ لأنها زائدة على جمعيته ووجودها كعدمها، والمصنف أراد إبطاله فشرط أولاً أن يكون بغير هاء وأكده ثانياً بقوله: وأما فرازنة؛ أي: مهما يكن من شيء ففرازنة منصرف على ما أفاده سيبويه، في قوله: أما زيد فمنطلق، ويمكن أن يقال: أن مساجد ومصابيح عديلان له معنى فكأنه قال: أما مساجد ومصابيح فغير منصرف، وأما فرازنة فمنصرف. وقوله: وأمثالها مما هي الخ نحو: طيالسة وجواربة في الأعجمي، وأشاعثة

كَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيْحَ، وأَمَّا فَرَازِنَةٌ فَمُنْصَرِفٌ وَحَضَاجِرُ عَلَماً لِلضَّبُعِ[1]

(١) خبر تكون.

بخلاف فرازنة؛ فإنه جمع محض لا يصح إلا معاملة الجمع. (**قوله: جمع فرزين أو فرزان**) هو معرب. (**قال: وأما فرازنة منصرف**) قيل: ليست أما للتفصيل؛ لعدم التعدد، ولا للاستئناف؛ لسبق كلام آخر، إلا أن يقال: الاستئناف لعدم سبق الإجمال، وإنما لم يقل: فمنصرفة؛ لأن المنصرف صار اسماً، فيجوز اعتبار اسميته، أو لأن المراد؛ نحو: فرازنة، أو لأن المراد هذا اللفظ، وهذا هو الظاهر لا يقال: فعلى هذا

واحده معرب كجورب أو منسوب كأشعثي؛ فإنهم يلحقون آخره التاء، أما في الأول فعلى الأغلب؛ لأن الأعجمي فرع العربي فزيد فيه إمارة الفرعية كجواربة، وقد جاء جوارب تشبيهاً بالجمع العربي كمساجد، وأما في الثاني فوجه باعتبار أن ياء النسب كالتاء من حيث إنهما تجيئان للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجي وزنج، فناسب أن تقوم: التاء مقام الياء في الجمع. (**قوله: في جمع أشعثي**) أي: منسوب إلى أشعث اسم رجل، وأما في جمع أشعث فيقال: أشاعث. (**قوله: وأيضاً عدم الاستعمال الخ**) يعني: أن التقريب غير تام ويؤيده أنهم قالوا: يلحقون آخره التاء. (**قوله: بزيادة ولا بياء النسبة**) هذا القيد معطوف على قوله: بغيرها، فإن قلت: مدايني ليس صيغة منتهى الجمع على ما مر تفسيره؛ لكونه بعد ألف التكسير فيه أربعة أحرف، قلت: المقصود إخراج مدائن في مدايني لما تقرر من أنه إذا ثبت لما دخل عليها ياء النسبة أو تاء التأنيث حكم يجري الإعراب على ياء النسبة وتاء التأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتها كلمة واحدة، فلو اعتبر جمعية مدائن لكان مدايني غير منصرف. (**قوله: يخرج نحو: كراسي**) فيه بحث، أما أولاً؛ فلأن الياء

يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث، فكيف يصح تنوينه؛ لأنا نقول: تنوينه للمناسبة، ومشاكلة المسمى مع أنه يجوز أن لا يكون منوناً. (قال: وحضاجر علماً للضبع) ليس منصوباً بأعني؛ لأن المنصوب به لا يخلو، وقلما يخلو عن مدح أو ذم أو ترحم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني، بل هو منصوب على أنه حال من المستتر في غير منصرف، وجاز أن يتقدم معمول ما أضيف إليه غير إذا كان بمعنى النفي، فإنه حينئذ في قوة لا، وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا فيما عطف على المدخول لتأكيد النفي، ولا يخفى ما فيه من إيهام أن امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية، وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير أيضاً، وفي بعض النسخ علم بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وينبغي أن تكون الجملة اعتراضية لا حالية؛ ليخلو الكلام عن ذلك الإيهام.

ومشاهدة[1] في النسبة، والتاء في زنادقة وفرازنة يجوز أن تكون بدلاً عن ياء الجمع وأن يكون دليل العجمة (رضي على الشافية). (قال المصنف: علماً للضبع) حال من حضاجر مع أنه مبتدأ؛ لأنه جوزه ابن مالك واختاره الشارح[2]، وقيل: حال من المستتر في غير منصرف، وجاز أن يتقدم معمول ما أضيف إليه غير إذا كان بمعنى النفي؛ لأنه حينئذ في قوة لا وفيه ما فيه. (قوله: هذا جواب عن سؤال مقدر) يعني: لما ذهب البعض إلى أن السبب لمنع الصرف وزن منتهى الجموع، وجعل المصنف السبب هو الجمع وكان منع صرف حضاجر

(١) جمع مشهدي.

(٢) حيث قال في تقرير الجواب: أن حضاجر حال كونه علماً.

فيه ليس للنسبة، في شرح الرضي للشافية: إن الياء التي لحقت لا لمعنى كردي وكرسي لا يقال لهذه الأسماء أنها منسوبة، ولا ليائها أنها ياء النسبة، وأما ثانياً؛ فلأن قوله: ولا بياء النسبة أن لا تكون صيغة الجمع بياء النسبة والياء في كراسي لم تلحق الجمع، بل مفرده. (قوله: لا يصح إلا معاملة المفرد معه) تفسير لقوله: مفرداً خالصاً؛ يعني: أن مدائن في مدايني مفرد محض كلمة برأسها؛ إذ لو كان جمعاً لعومل مع مدايني معاملة الجمع لما علمت سابقاً من أن ياء النسبة وتاء التأنيث كالجزء لما دخلتا عليه، فلا حاجة إلى إخراجه بخلاف فرازين في فرازنة؛ فإنه جمع محض فلا بد من إخراجه فما قيل: إن المقصود إخراج مدائن في مدايني من الحكم ومدائن جمع في الحال، وفي الأصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدايني غير منصرف؛ لأن الإعراب الذي يظهر في ياء النسبة إعراب مدائن توهم محض منشأه توهم اتحاد مدائن جمع مدينة ومداين في مدايني. (قوله: إلا أن يقال الاستئناف الخ) نقل الفاضل عن بعض الشراح أنه يكفي لأما الاستئنافية عدم سبق الإجمال ولا يلزم عدم سبق الكلام مطلقاً. (قوله: وإنما لم يقل فمنصرفة) مع أن الخبر المشتق تجب مطابقته للمبتدأ. (قوله: لأن المنصرف الخ) أي: المنصرف في اصطلاح النحاة صار اسماً لما ليس فيه علتان، فلم يبق فيه معنى الوضعية وصار اسماً محضاً فلا يلزم مطابقته. (قوله: أو أن المراد) يعني: أن الكلام على حذف المضاف وإليه أشار الشارح رحمه الله بقوله: وأمثاله. (قوله: هذا اللفظ الخ) يعني: أن المراد من فرازنة هذا اللفظ، فيكون المبتدأ مذكراً معنى ومؤنثاً لفظاً كطلحة فيجوز تذكير الضمير العائد إليه. (قوله: وهذا هو الظاهر): لأن الكلام في بيان انصراف هذا اللفظ وعدم انصرافه. (قوله: بالعلمية) لما تقرر من أن الألفاظ موضوعة لأنفسها وضعاً شخصياً تبعياً وإن خالف فيه السيد قدس سره كما مر. (قوله: تنوينه للمناسبة الخ) كتنوين سلاسلاً لمناسبة أغلالاً، ومن هذا تبين أن تنوين التناسب قد يدخل غير المنصرف مع عدم ذكر المناسب معه. (قوله: مع أنه يجوز الخ) جواب ثان يعني يجوز أن لا يكون فرازنة في عبارة المتن منوناً، وقيل: إنه يكون إخلالاً في إحضاره مستعملاً في معناه مع أن المقصود ذلك ففيه أن اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه لا يوجب الإخلال في ذاتها حتى يكون إخلالاً في إحضاره مستعملاً في معناه. (قوله: جاز أن يتقدم معمول ما أضيف إليه غير) وإن كان لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف. (قوله: إذا كان بمعنى النفي) وههنا كذلك إذ ليس المعنى أنه مغاير للمنصرف، بل إنه ليس منصرفاً. (قوله: من تقديم معمول الخ) بيان لما فإن المراد من المدخول في الموضعين مدخول لا. (قوله: وزيادة لا الخ) كما في لا زيد في الدار ولا عمرو. (قوله: من إيهام أن امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية) قيد للعاملة وإنما قال إيهام؛ لأنه إذا ثبت امتناع صرفه حال العلمية المنافية للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه في حال التنكير بطريق الأولى لتحقق الجمعية حينئذ فلا معارض فالتقييد لإفادة ورود الإشكال على ذلك التقدير. (قوله: على أنه خبر مبتدأ محذوف) أي: هو علم ولم يجعله خبراً لحضاجر لعدم كون هذا الحكم مقصوداً للنحوي. (قوله: اعتراضية) فائدتها بيان منشأ الإشكال. (قوله: ذلك الإيهام) أي: إيهام تقييد الحكم بامتناع صرفه حال العلمية.

يطلق على الواحد، والكثير[١] كما أنَّ (أسامة) عَلَمُ جنسٍ للأسد[٢]، فلا جمعية فيه، وصيغة[٣] منتهى الجموع ليست[٤] من أسباب منع الصرف بل هي شرط[٥] للجمعية، فينبغي أن يكون[٦] منصرفاً لكنه[٧] غير منصرف.

وتقدير الجواب: أن حضاجر حال كونها[٨] علماً للضبع «غَيْرُ[٩] مُنْصَرِفٍ» لا للجمعيّة الحاليّة[١٠] بل[١١] للجمعيّة الأصلية[١٢] «لأَنَّهُ[١٣] مَنْقُولٌ عَنِ الجَمْعِ» فإنّه[١٤] كان في الأصل[١٥] جمع (حِضْجَرٍ) بمعنى عظيم البطن[١٦]، سُمِّيَ[١٧] به[١٨] الضَّبُع مبالغة في عظم بطنها، كأنَّ كل فرد منها جماعة من هذا الجنس، فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعيّة الأصليّة فإن قلت: لا حاجة في منع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية، فإن فيه[١٩] العلمية والتأنيث[٢٠]، لأن الضَّبُع هي أنثى الضبعان. قلنا: عمليته[٢١] غير مؤثرة[٢٢] وإلا[٢٣] لكان بعد التنكير منصرفاً والتأنيث غير مسلَّم، لأنه[٢٤] علم الجنس الضبع[٢٥]، مذكراً كان أو مؤنثاً. وإنما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا[٢٦] القول ولم يقل[٢٧]: الجمع شرطه أن يكون في الأصل كما قال[٢٨] في الوصف، لئلا يتوهم أن الجمعية[٢٩] كالوصف، قد تكون أصلية معتبرة[٣٠] وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الأمر كذلك[٣١] إذ لا يتصور[٣٢] العروض في الجمعية. «وَسَرَاوِيْلُ[٣٣]» جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال: قد تقصيّت عن الإشكال الوارد[٣٤] على قاعدة[٣٥] الجمع بـ (حَضَاجِرَ[٣٦]) بجعل الجمع أعمّ من أن يكون[٣٧] في الحال أو في الأصل، فما تقول[٣٨] في (سَرَاوِيْلَ) فإنه اسم جنس يطلق علىٰ الواحد

(١) ليس كإطلاقه على الجميع بل على واحد واحد فهو أيضاً ينافي جمعيته. (٢) وثعالبة للثعلب. (٣) الواو حالية. (٤) استعمالاً. (٥) والشرط على الانفراد لا يكون مانعاً من الصرف بدون المستعمل هو الجمع. (٦) حضاجر. (٧) حضاجر. (٨) أي: الحضاجر. (٩) خبر حضاجر لأنه مبتدأ. (١٠) أي: في الحال. (١١) عدم صرفه ليس إلا للجمعية. (١٢) أي: في الوضع. (١٣) حضاجر. (١٤) حضاجر. (١٥) أي: في أصل استعماله. (١٦) إنساناً كان أو غيره. (١٧) جواب سؤال مقدر تقديره: لم سمي الضبع بحضاجر ولم يسم بمحضجر؟ فأخبر بقوله: سمي به لمحرره. (١٨) حضاجر. (١٩) حضاجر. (٢٠) المعنوي تحتم مع تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة. (٢١) حضاجر. (٢٢) لكونه علم جنس والمؤثر في منع الصرف هي العلمية الشخصية والتأثير غير مسلم. حلبي. (٢٣) أي: وإن كان علمية مؤثرة كسائر الأعلام. (٢٤) حضاجر. (٢٥) كما أن أسامة علم جنس للأسد مذكراً كان أو مؤنثاً. (٢٦) أي: بقوله: وحضاجر علماً للضبع غير منصرف، نعلم من أن الجمع المنقول يكون معتبراً في منع الصرف. (٢٧) مصنف. (٢٨) شرطه أن يكون علمية في الأصل. (٢٩) والإمكان اعتبار الجمعية المطلقة. (٣٠) كما في أسود. (٣١) قد تكون أصلية وقد تكون عرضية مطلقاً سواء كان سبباً قائماً مقام السببين أو لا. (٣٢) أي: لا يمكن. (٣٣) يقال بالفارسية: سلوار. هندى. (٣٤) صفة له. (٣٥) متعلق الوارد. (٣٦) حيث لا جمع فيه فينبغي أن يكون منصرفاً إلا أنه غير منصرف. (٣٧) أي: الجمع. (٣٨) أي: فما جوابك.

منافياً لما ذكره المصنف ومؤيداً لما ذهب إليه البعض احتاج إلى التوجيه، فلذا قال: وحضاجر علماً الخ. وقوله: علم جنس للضبع يقال لها بالفارسية: كفتار، وعلم الجنس: ما وضع للماهية الكلية الصادقة على الأفراد من حيث أنها ماهية معينة من الماهيات بخلاف اسم الجنس، فإنه موضوع للطبيعة المطلقة من غير اعتبار التعين فيها. **(قوله: يطلق على الواحد والكثير)** لكن هذا الإطلاق ليس كإطلاق الجمع، بل على واحد واحد فهو أيضاً ينافي الجمعية **(قوله: كما أن أسامة علم جنس الخ)** فالفرق بين أسد وأسامة أن الأول: اسم جنس موضوع للإفراد، والثاني: علم جنس موضوع للحقيقة، وعن البعض اسم الجنس موضوع لكل فرد فرد لا بعينه، فإذا استعمل في الجنس بأسره يكون مجازاً من باب إطلاق اسم البعض على الكل. وعلم الجنس الموضوع للماهية بأسرها إذا استعمل في الأفراد يكون مجازاً من قبيل إطلاق اسم المطلق على المقيد. قوله: بل هي شرط للجمعية؛ أي: فلا بد من الجمعية أيضاً؛ إذ لا فائدة في وجود الشرط بدون المشروط. **(قوله: فينبغي الخ)** تفريع على قوله فلا جمعية فيه بالنظر إلى انتفاء سائر الأسباب فيه. وقوله: منقول عن الجمع؛ أي: عن معنى الجمع؛ لأن الجمع هو المنقول لا المنقول عنه. **(قوله: جمع حضجر)** بكسر ففتح فسكون بوزن

غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ؛ لأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الجَمْعِ وَسَرَاوِيْلُ

(قوله: بل للجمعية الأصلية) الجمعية وإن كانت منافية للعلمية كالوصفية، لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد، ومن قال: الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية الأشخاص برجال فلم يأت بشيء؛ لأن نوع إبهام مناف للعلمية لازم

(قوله: وإن كانت منافية للعلمية)؛ لأن الجمعية تقتضي الإطلاق على جماعة غير معينة والعلمية تقتضي الإطلاق على معين. **(قوله: كالوصفية)** فإن الوصف يقتضي إبهام الذات والعلم يقتضي خصوصية الذات. **(قوله: لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية)** أي: اعتبار الجمعية في منع صرف حضاجر ليس مع اعتبار العلمية وإن كان مع وجودها؛ لأن المعتبر فيه الجمعية فقط، فلا يلزم من اعتبار الجمعية فيه حال العلمية باعتبار المتضادين في حكم واحد كما يلزم في منع صرف حاتم على ما سيجيء. **(قوله: ومن قال الخ)** القائل الشارح الرضي حيث قال: يصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة

لمعنى الجمعية كما أن الإبهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية، نعم يجوز أن يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز أن يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما إذا سميت شخصاً ذا حمرة بالأحمر، قال قدس سره في الحاشية: الضبع هي الأنثى، والضبعان هو المذكر، والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى، قال في الصراح: حضاجر كفتار، وضبع كفتار، وضبعان بالكسر كفتارين وضبعانة مادة، وهذا يوافق الصحاح، فعلى هذا اندفع السؤال. (**قوله: وإلا لكان بعد التنكير منصرفاً**) الملازمة ممنوعة؛ لجواز أن يكون مثل أحمر علماً إذا نكر، قال قدس سره في الحاشية: فعلى هذا معنى قوله: علماً للضبع أنه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى، هذا التأويل بناء على تسليم تأنيث الضبع، وقد عرفت ما فيه. (**قوله: لئلا يتوهم أن الجمعية كالوصف**) ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة.

قمطر. وقوله: أنثى الضبعان في الهامش الضبع الأنثى، والضبعان: هو الذكر، والجمع ضباعين كسِرْحان وسراحين. (**قوله: وإلا لكان بعد التنكير منصرفاً**) على ما ذهب إليه المصنف في قوله: وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف وإن كان فيه خلاف. وقوله: والتأنيث غير مسلم، وهذا مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه آنفاً، وإن كان حقاً في نفسه كما صرح به في الصحاح والقاموس. (**قوله: ولم يقل الجمع شرطه**) بيان لنكتة تغيير الأسلوب السابق مأخوذ من شرح الفاضل الهندي، وقوله: قد تقصيت - أي: تخلصت - وفي هذا التقرير إشارة إلى وجه تقديم المصنف حضاجر على سراويل. (**قوله: على قاعدة الجمع**) وهي أن ما كان على هذه الصيغة لا يكون غير منصرف إلا لجمعيته، والقاعدة بمعنى الأساس صفة غالبة من القعود بمعنى الثبات؛ أي: صارت بالغلبة من قبيل الأسماء بحيث لا يذكر لها موصوف ولا يقدر. (**قوله: ولا جمعية فيه**) أي: فيلزم أن يكون منصرفاً مع أنه غير منصرف.

معينة من الرجال يكرم مثلاً وإن لم يثبت مثله في الواقع فيكون معنى هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ، فتكون الجمعية باقية مع العلمية كما سمي بأبانين جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وإن جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ أبانين معنى التثنية، أو معناه هذان الجبلان المعينات، فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية.

(**قوله: لأن نوع إبهام**) يعني: أن عدم تعيين الجماعة التي هي مدلول الجمع لازم لمعنى الجمعية كما أن عدم تعيين الذات لازم لمعنى الوصفية فكلاهما ينافيان العلمية. (**قوله: نعم يجوز الخ**) بيان لمنشأ غلط القائل؛ يعني: يجوز أن تبقى شائبة معنى الجمع في العلم بأن يعتبر معنى التعدد فيه كما يجوز أن تبقى شائبة معنى الوصف فيه باعتبار معنى الاتصاف فيه فتوهم بقاء شائبة الجمعية والوصفية. (**قوله: فعلى هذا اندفع السؤال**) أي: على ما نقل عن الصراح منْ كون حضاجر بمعنى الجنس الشامل للذكر والأنثى اندفع السؤال المذكور في الشرح بقوله: فإن قلت: لا حاجة الخ؛ لأن مبناه على كون حضاجر بمعنى الأنثى. (**قوله: الملازمة ممنوعة**) أي: لا نسلم أنه لو كانت العلمية في حضاجر لكان بعد التنكير منصرفاً لجواز عود الجمعية بعد التنكير لزوال ما ينافيها؛ أعني: العلمية كما في أحمر علماً إذا نكر حيث قيل: تعود الوصفية فيه بعد زوال العلمية (**قوله: فعلى هذا**) أي على تقدير كونه علماً لجنس الضبع مذكراً كان أو مؤنثاً. (**قوله: وقد عرفت ما فيه**) من أن الضبع شامل للذكر والأنثى. (**قوله: ولإمكان اعتبار الجمعية المطلقة**) أي: الأصلية والحالية فلو قال شرطه أن يكون في الأصل لأفاد عدم اعتبار الجمعية الحالية.

والكثير[١] ولا[٢] جمعية فيه[٣] لا في الحال[٤] ولا في الأصل؟ فأجاب[٥]عنه : بأنه قد اختلف في[٦] صرفه ومنعه[٧] منه[٨]، فهو[٩] «إِذَا لَمْ يُصْرَفْ وَهُوَ[١٠] الأَكْثَرُ[١١]» في موارد الاستعمال، فيرد به[١٢] الإشكال على قاعدة الجمع كما قلت[١٣] «فَقَدْ[١٤] قِيلَ[١٥]» في التقصّي عنه[١٦] «إِنَّهُ[١٧]» اسم «أَعْجَمِيٌّ» ليس[١٨] بجمع لا في الحال[١٩] ولا في الأصل، لكنه «حُمِلَ[٢٠]» في منع الصرف[٢١] «عَلَى مُوَازِنِهِ[٢٢]» أي: على ما يُوازنُه من الجموع العربية كـ «أَنَاعِيمُ وَمَصَابِيحُ» فإنه[٢٣] في حكمهما[٢٤] من حيث الوزن، فهو[٢٥] وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه[٢٦] من قبيله حكماً، فالجمعية على هذا التقدير[٢٧] أعمّ من أن تكون[٢٨] حقيقة أو حكماً، فبناء[٢٩] هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهو[٣٠] الحمل على الموازن «وَقِيلَ» هو[٣١] اسم «عَرَبِيٌّ[٣٢]» ليس بجمع تحقيقاً، لأنه[٣٣] اسم جنس[٣٤] يطلق على الواحد والكثير، لكنه «جَمْعُ (سِرْوَالَةَ[٣٥]) تَقْدِيراً[٣٦]» وفرضاً[٣٧]، فإنه لمّا وُجِدَ[٣٨] غير منصرف[٣٩] ومن قاعدتهم[٤٠] أنَّ هذا الوزن بدون الجمعية[٤١] لم يمنع الصرف ـ قدر[٤٢] حفظاً لهذه القاعدة أنه[٤٣] جَمْعُ (سِرْوَالَةَ) فكأنَّه[٤٤] سمى كل قطعة من السَّرَاوِيْلِ[٤٥] سِرْوَالَة، ثم جمعت (سِرْوَالَةٌ)

(١) على سبيل البدلية. (٢) حالية. (٣) أي: في سراويل. (٤) مع أصل. (٥) مصنف. (٦) نائب فاعل اختلف. (٧) سراويل. (٨) من الصرف. (٩) السراويل. (١٠) أي: عدم الصرف. (١١) والجملة معترضة. (١٢) أي: السراويل. (١٣) أيها السائل. (١٤) جواب إذا. (١٥) قائله الإمام سيبويه وتبعه أبو علي. (١٦) أي: عن الإشكال الوارد. (١٧) السراويل. (١٨) سراويل. (١٩) صفة جمع أي كائن في الحال. (٢٠) صفة أعجمي. (٢١) غير منصرف. (٢٢) أو موازنة في كلام العرب. (٢٣) سراويل. (٢٤) أي: في حكم الجموع العربية. (٢٥) سراويل. (٢٦) اعتذار عن أنه لم يعد الحمل على الموازنة من الأسباب، وقد يعتد عنه بأنه سبب على سبيل الاحتمال. (٢٧) أي: على هذا الجواب. (٢٨) أي: الجمعية. (٢٩) المقصود من هذا الكلام رد لصاحب المتوسط وهو الشارح الأول للكافية. (٣٠) أي: سبب الزيادة على التسعة. (٣١) إشارة إلى حذف المبتدأ. (٣٢) خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف، وأشار الشارح بتقدير هو اسم. (٣٣) سراويل. (٣٤) كتمر ونخل. (٣٥) وهي قطعة من الخرقة. (٣٦) قدر تقليلا. (٣٧) عطف على تفسير لتقديرا. (٣٨) في استعمال العرب. (٣٩) حالية. (٤٠) نحاة. (٤١) التي هي السبب وهذا الوزن شرط في تأثيرها. م. (٤٢) أي: قدر جمعه لحفظ قاعدتهم. (٤٣) سراويل. (٤٤) شأن. (٤٥) المشتمل على القطع.

إِذَا لَمْ يُصْرَفْ وَهُوَ[١] الأَكْثَرُ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ أَعْجَمِيٌّ حُمِلَ عَلَى مُوَازِنِهِ وَقِيلَ: عَرَبِيٌّ جَمْعُ سِرْوَالَةَ تَقْدِيراً

(١) أي: المفهوم لم يصرف.

(قوله: فقد قيل: إنه اسم أعجمي) قائله سيبويه، وتقديم مذهبه وإتيانه بلفظ قد دل على ترجيحه لقوته، قال في المختار: السراويل معروف يذكر ويؤنث والجمع السراويلات، وقال سيبويه: سراويل واحدة وهي أعجمية عُرِّبت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف، ويحتج في ترك صرفه بقول ابن المقبل: فتىً فارسيٌّ في سراويل رامح. (قوله: لا على زيادة سبب آخر) المقصود من هذا رد كلام صاحب المتوسط والوافية والرضي حيث قالوا: إن هذا الجواب يستلزم أن تكون علل منع الصرف عشرة، فإن الحمل على الموازن زائدة على التسعة المذكورة. (قوله: وقيل: هو اسم عربي) قائله المبرد؛ أي: فيحتاج في منع صرفه إلى تقدير الجمعية كما يحتاج في منع صرف عمر إلى تقدير العدل. (لطيفة): حكي عن جماعة من النحاة أنهم اختلفوا في بناء سراويل، وهل هو منصرف أم لا، ودخل البرقي عليهم فقال: فيما أنتم قالوا: في بناء سراويل فما عندك فيه قال: مثل ذراع البكر أو أشد (صفدي). (قوله: لكنه جمع سروالة) والسروالة: قطعة خرقة قال الشاعر:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ
فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

قال العصام في شرحه: قد سألني الوالد الأعز في صباه حين قرأ عليَّ هذا الدرس ببلد هراة أنه لِمَ لَمْ يحمل على موازنة على

(قوله: وهو الأكثر في موارد الاستعمال) أو مذهب الأكثر. (قال: أعجمي) خبر محذوف. (قال: حمل على موازنه)؛ لأنه دخيل، والدخيل يميل إلى المجانس، وإنما لم يمنع من الصرف آجر المعرب مخففاً حملاً على موازنة من أفعل علماً؛ لأن جميع ما يوازنه ليس ممنوعاً من الصرف كأكلب وأبحر. (قوله: لكنه من قبيله حكماً) الخ اعتذار

(قوله: ومذهب الأكثر) يعني: أن قول المصنف رحمه الله في الأكثر، إما على حذف الجار والمجرور كما ذكره الشارح رحمه الله، أو على حذف المضاف. (قوله: خبر محذوف) أي: هو أعجمي. (قوله: والدخيل يميل إلى المجانس) بخلاف ما إذا كان عربياً؛ فإنه لا يمكن أن يقال: منع صرفه للحمل على موازنه؛ لأن الأصل لا يتبع الأصل. (قوله: آجر المعرب مخففاً) آجر: فارسي معرب قد يشدد راؤه وقد يخفف كذا في الصحاح. (قوله: حملاً على موازنه) كأذرح اسم بلدة. (قوله: لأن جميع ما يوازنه الخ) بخلاف ما يوازن سراويل فإن جمعه ممنوع من الصرف فحمل عليه سراويل طرداً للباب، وإن لم يكن فيه شيء

على (سَرَاوِيْلَ). «وَإِذَا[1] صُرِفَ[2]» أي: سَرَاوِيْلُ لعدم تحقق الجمعية تحقيقاً. والأصل في الأسماء الصرف «فَلاَ إِشْكَالَ[3]» بالنقض به[4] على قاعدة الجمع، ليحتاج[5] إلى التقصي[6] عنه[7]. «وَنَحْوُ: (جَوَارٍ[8]») أي: كل جمع[9] منقوص على وزن (فَوَاعِلَ) يائياً كان أو واوياً كـ (الجَوَارِي[10] والدَّوَاعِي[11]) «رَفْعاً وَجَرّاً» أي: في حالتي[12] الرفع والجر «كَقَاضٍ» أي: حكمه حكم (قَاضٍ) بحسب الصورة في حذف الياء عنه[13] وإدخال التنوين عليه[14] تقول: (جَاءَتْنِي جَوَارٍ) و(مَرَرْتُ بِجَوَارٍ) كما تقول: (جَاءَنِي قَاضٍ) و(مَرَرْتُ بِقَاضٍ) وأمّا[15] في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو: (رَأَيْتُ جَوَارِيَ) فلا إشكال[16] في حالة[17] النصب، لأن الاسم غير منصرف، للجمعية مع صيغة منتهى الجموع، بخلاف حالتي الرفع والجر فإنه[18] قد اختُلِف فيه. فذهب بعضهم[19]: إلى أنَّ الاسم[20] منصرف والتنوين فيه تنوين[21] الصرف، لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها فأصل (جَوَارٍ) في قولك: (جَاءَتْنِي جَوَارٍ) (جَوَارِيٌ) بالضم[22] والتنوين، بناء[23] على[24] أن الأصل في الاسم[25] الصرف فبنى الإعلال

---

(١) عطف على إذا لم يصرف. (٢) لو قال وإن صرف. (٣) أي: بسراويل. (٤) اللام للاستفهام الإنكاري. (٥) أي: التخلص. (٦) عن الإشكال. (٧) استئناف أو اعتراض. (٨) يشير إلى أن الحكم الآتي ليس مخصوصاً بل يعم وفتر. (٩) جمع جارية. (١٠) جمع داعية في الأصل داعوة من الدعوة. (١١) إشارة إلى أنهما منصوبان على الظرفية والعامل فيها المماثلة المستفادة من الكاف. (١٢) أي: مثل جوارٍ. (١٣) أي: على مثل جواري. (١٤) كأنه قيل في حالة الرفع والجر فأمره كأمر كلمة قاضٍ في حال حالة الجر فأجاب بما ترى. محرره. (١٥) اسم لا. (١٦) خبره. (١٧) فإن صيغة منتهى الجموع مفقودة بحسب الظاهر. (١٨) الزجاج ومن تابعه وتبع الأخفش. (١٩) يعني: جوار في جاءتني جوار، وجوار في مررت بجوار. (٢٠) أي: تنوين التمكين العوض. (٢١) أي: بضم الياء. (٢٢) علة لكون جواري بالتنوين أو مفعول مطلق مقدر تقديره بنى بناء. (٢٣) ثم الإعلال ثم منع الصرف. (٢٤) أي: المعرب مطلقاً.

وَإِذَا صُرِفَ فَلاَ إِشْكَالَ وَنَحْوُ جَوَارٍ رَفْعاً وَجَرّاً كَقَاضٍ.

عن أنه لم يعدّ الحمل على الموازن من الأسباب، وقد يعتذر عنه بأنه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع، قال المصنف في شرحه: يلزم هؤلاء أن يقولوا: الجمع وما أشبه الجمع، وقد قال: بعضهم بذلك. **(قوله: قال: تقديراً)** أي: قدر تقديراً. **(قوله: فكأنه سمى كل قطعة من السراويل سروالة)** هذه عبارة السيد قدس سره، إنما قال: كأنه؛ لأن السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل، بل جاءت بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد مفروضاً، وإنما لم يجعل جمعاً لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققاً؛ لأن السراويل مختص بالإزار، فلا يصح أن

من أسباب منع الصرف. **(قوله: بأنه سبب على سبيل الاحتمال)**؛ لأنه على تقدير كون سراويل أعجمياً سبب، وعلى تقدير كونه عربياً ليس بسبب. **(قوله: قال المصنف رحمه الله)** تأييد لكونه سبباً لمنع الصرف على تقدير الحمل حيث صرح المصنف رحمه الله بلزوم ذكره في قران الجمع وإن قرنه بعضهم. **(قوله: قدر تقديراً)** والجملة صفة لسروالة. **(قوله: وإنما لم يجعل جمعاً لها)** أي: لم يجعل جمع سروالة بمعنى قطعة الخرقة كما نقل الرضي حيث قال: قال المبرد: وهو عربي جمع سروالة، والسروالة: قطعة خرقة، قال الشاعر: عليه من اللُّومِ سِروالَة. **(قوله: فلا يصح أن يكون الخ)**: إذ لا يصح إطلاق السراويل بمعنى قطاع الخرقة على الإزار. **(قوله: ولقائل أن يقول الخ)**

تقدير كونه عربياً، واحتيج إلى تقدير الجمعية؟ فاستحسنه كل من بلغه من الفضلاء، فأجبته: بأن العجمي غريب في كلام العرب، والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال الآخر، فاستحسن الجواب أيضاً. وقوله: تقديراً؛ أي: قدر تقديراً أو للتقدير والفرض. **(قوله: فكأنه سمي الخ)** ويؤيده مجيء سروالة بمعنى: قطعة من الثوب كما مر بالفارسية: بارة أزجامه، وفي الهندي يقال في الفارسية: شلوار، وعن أبي البقاء: السروال معرب شلوار، والتُّبّان: سراويل صغير مقدار شبر ساتر للعورة الغليظة، ومن قبيل سراويل عباديد وعبابيد وشماطيط؛ بمعنى: القطع المتفرقة، فإنها مفردات عند الكل، ولذا يقال: عباديدي، وكأن المصنف خص السراويل بالذكر؛ لاختلاف القوم في توجيهه، وبه يظهر أن تقدير الجمع أولى (عصام). وكتب على قوله: فكأنه سمي الخ ما نصه صدر التسمية بكأن؛ لأن السروالة لم يجيء بمعنى قطعة من السراويل، بل بمعنى: قطعة الخرقة أو القطعة مطلقاً وكذا صدّر الجمع به أيضاً؛ لأن السراويل اسم جنس لم يلاحظ فيه معنى الإقطاع فالمراد أنه قدر جمعيته في الحال، ولم يقدر الجمعية في حضاجر علماً؛ لأنه في الأصل جمع تحقيقاً بخلاف سراويل، فإنه لم يوجد في كلامهم بمعنى الجمع فقدر أنه في الحال جمع سروالة ثم جمعت فأطلق على الإزار. **(قال المصنف: فلا إشكال)** باعتبار انتفاء الجمعية يعني: لا حاجة إلى شيء من التوجيهين؛ أعني: الحمل والتقدير. (قال المصنف:

ونحو: جوار) سواء كان علماً أو لا عند الجمهور، وقال يونس: أنه مقيد بكونه غير علم، فإنه علماً غير منصرف، والجواري: جمع جارية، وقوله: أي كل جمع الخ، تفسير للنحو مأخوذ من شرح الهندي. (**قوله: والدواعي**) مثال للجمع المنقوص الواوي، فإنه جمع داعية، وهي في الأصل داعوة من الدعوة. وقوله: أي: في حالتي الخ، إشارة إلى أنهما منصوبان على الظرفية، والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف. (**قوله: بحسب الصورة**) يعني: أن التشبيه ليس بحسب الحقيقة، بل المشبه جمع والمشبه به مفرد، وأن المشبه غير منصرف بخلاف المشبه به، وقال عصام: ولا عليك أن تستفيد من قوله: كقاض الانصراف أيضاً؛ لأنه أبعد من التكلف وإن كان الجمهور على عدم الانصراف، كيف ومن يجعله غير منصرف لا بد له من أن يجعل التنوين عوضاً عن الياء أو عن حركته، ولا نظير له، وأن يعتبر الاسم أولاً مع الجر وتنوين الصرف ثم بعد الإعلال يسقط تنوين الصرف، ويأتي بهذا التنوين أو يجعل فتحته بمنزلة الكسرة ويحذف الياء من غير التقاء الساكنين للثقل المعنوي في غير المنصرف، ثم يأتي بتنوين العوض، وقوله: في حذف الياء عنه؛ أي: بعد الإسكان لثقل الرفع والجر عليه. (**قوله: فإنه قد اختلف فيه**) أي: في جوارٍ رفعاً وجراً أنه منصرف أم لا فذهب بعضهم وهو الأخفش والزجاج إلى أن الاسم المعهود؛ أعني: نحو جوار في حالتي الرفع والجر منصرف؛ يعني: بعد الإعلال أيضاً كما قبله. (**قوله: لأن الإعلال المتعلق الخ**) ولأن الإعلال سببه محسوس وهو الاستثقال، فيكون أقوى، ومنع الصرف سببه أمر معنوي فيكون أضعف. وقوله: بناء على أن الأصل الخ، تعليل لقوله: والتنوين؛ أي: ينبغي أن يقال: بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الأصل، إلا أنه مبني الإعلال على ما هو الأصل

يكون السروالة بهذا المعنى مفرداً له، ولقائل أن يقول: أن سراويل منقول من المعنى الجمعي إلى هذا الجنس، ولم يلاحظ فيه معنى الإقطاع أصلاً فجاز أن يكون منقولاً إليه من معنى إقطاع الخرقة لا من إقطاع الإزار، إن قيل: نقل الجمع إلى الواحد في الأجناس لم يجئ نعم جاء في الأشخاص كمدائن. أجيب: بأن ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع، وبأن المفرد إذا اشتمل على الإقطاع جاز إطلاق اسم تلك الإقطاع عليه كما يقال: ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة، وفيه أن ذلك من باب إجراء الجمع على الواحد لا من باب إطلاق الجمع عليه اللهم إلا أن يقال: إذا صح الإجراء صح الإطلاق. (قال: وإذا صرف) لما كان عدم الصرف غالباً، والصرف مغلوباً كان لفظ إذا في الأول واقعاً موقعه، وفي الثاني واقعاً موقع إن للمشاكلة. (قال: فلا إشكال بالنقض به على قاعدة الجمع) لا يخفى أن نفي جنس الإشكال بهذا المعنى لا ينافي إثبات الإشكال، من وجه آخر هو أن سراويل إذا صرف كان ينبغي أن يصرف مصابيح؛ لأنه يوازن مفرداً كما يصرف فرازنة؛ لأنه يوازن كراهية ويمكن أن يدفع بأن سراويل مفرد أعجمي، ولا اعتبار لموازنة الأعجمي أو بالندور أو بتقدير الجمع في سراويل مطلقاً صرف، أو لم يصرف؛ وذلك

يعني: إنما لا يصح إطلاق سراويل بمعنى قطاع الخرقة على الإزار ابتداء، لكن السراويل منقول من المعنى الجمعي الدال على العدد إلى هذا الجنس؛ أعني: الإزار ولم يلاحظ فيه معنى الجمع أصلاً حيث لا يعمل معه إلا معاملة المفرد فحينئذ جاز أن يكون منقولاً إلى ذلك الجنس من معنى قطاع الخرقة لوجود المناسبة المصححة للنقل، فيكون مفرده محققاً لا من قطاع الإزار. (**قوله: إن قيل الخ**) أي: إن قيل في الجواب عن قوله: لقائل أن يقول: إن القول بكونه منقولاً عن المعنى الجمعي إلى الجنس باطل؛ لأن نقل الجمع إلى الواحد في الأجناس لم يجيء في كلامهم، فلا يقال لرجل: رجال، نعم جاء ذلك في الأشخاص كمدائن لمدينة معينة، اعلم أن الصواب أن يقال: في الأعلام ليشمل الأعلام الجنسية كحضاجر، والقول بأن المراد بالأجناس أسماء الأجناس أو بأن المراد بالأشخاص الأعلام سواء كان شخصياً أو جنسياً، أو بأن المعاني الجنسية إذا أخذت من حيث هي مع قطع النظر عن الصدق فهي أشخاص تكلف. (**قوله: أجيب بأن ذلك الخ**) أي: عدم نقل الجمع إلى الواحد إنما هو في الجمع الذي ثبتت جمعيته بأن استعمل في إطلاقاتهم بمعنى الجمع لا في مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدر وجمعية سراويل مقدرة؛ فإنه منقول كعدل عمر؛ وذلك لأن لنا قاعدة ممهدة أن ما على وزن الوزن لم يمنع إلا الجمعية ولم يتحقق فيه لكونه اسماً لآلة مفردة، وقدرناها لئلا يلزم نقض القاعدة الممهدة. (**قوله: بأن المفرد الخ**) جواب ثان بالتغيير؛ يعني لا نقول: إن سراويل منقول من المعنى الجمعي إلى الجنس حتى يلزم نقل الجمع إلى الواحد في الأجناس، بل نقول: إن السراويل بمعنى الأقطاع تطلق على الإزار بناء

لاختصاص هذا الوزن بالجمع، فمن نظر إلى التقدير منعه من الصرف، ومن نظر إلى وقوعه على الواحد صرفه. **(قوله: أي: كل جمع منقوص)** وكذا كل فرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة، وأعيل مصغراً لا مقصور كأعلى، فإن الألف فيه ثابتة لخفتها. **(قوله: أي: في حالتي الرفع والجر)** إشارة إلى أنهما منصوبان على الظرفية، والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف. **(قوله: لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة)**؛ ولأن الإعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس، ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة.

على أن المفرد إذا اشتمل على الأقطاع جاز إطلاق بناء اسم تلك الأقطاع عليه، وفيه بحث؛ إذ هذا إنما يصح إذا كان معنى السروالة مطلق القطعة لا قطعة الخرقة. **(قوله: إن ذلك)** أي: ذلك القول من قبيل الإجراء بجعله صفة للواحد وخبراً له لا من قبيل الإطلاق بأن يذكر الجمع ويراد به الواحد والكلام فيه. **(قوله: إذا صح الإجراء)**؛ لأنه إذا صح التوصيف به صح التفسير به. **(قوله: كان لفظ إذا في الأول واقعاً موقعه الخ)** فإن إذا يستعمل فيما هو قطعي الوقوع والغالب قطعي الوقوع. **(قوله: والثاني الخ)** أي: إذا الثاني وقع موقع إن؛ لأن كلمة إن تستعمل في المشكوك والمغلوب لندرته مشكوك الوقوع. **(قوله: للمشاكلة)** وهو التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وراعى المشاكلة مع أنه خلاف أسلوب قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ﴾ الآية؛ لأنه صرح بمغلوبيته بقوله: وهو الأكثر اهتماماً بشأنه، فإيراد كلمة أن يكون تكراراً. **(قوله: بهذا المعنى)** أي: بالنقض بالسراويل على قاعدة الجمع. **(قوله: مفرداً)** وهو سراويل. **(قوله: ولا اعتبار الخ)** إنما الاعتبار لموازنة العربي فإنه يحصل به فتور في الجمعية. **(قوله: أو بالندور الخ)** أي: يمكن أن يدفع بأن سراويل على تقدير عربيته نادر لم يجيء غيره أصلاً، والنادر كالمعدوم، فكأنه لا نظير لمفرد المصابيح في العربية. **(قوله: فمن نظر الخ)** دفع لما يتوهم من أنه على تقدير الجمعية فيه كيف يتصور والاختلاف في صرفه وعدم صرفه. **(قوله: وكذا كل مفرد الخ)** أي: مثل كل جمع منقوص حالتي الرفع والجر كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة؛ فإنه غير منصرف للعلمية والتأنيث، وأصله قاضي بالرفع والتنوين بناء على أن الأصل في الاسم الصرف حذفت الضمة للاستثقال، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار قاض، فلما أسقط منه تنوين الصرف لكونه غير منصرف وعوض عن الياء المحذوفة أو حركتها التنوين لاستثقال الياء المكسور ما قبلها لفظاً مع كونه مستثقلاً معنى للفرعيتين صار قاض. **(قوله: وكذا الحال في حالة الجر)** وكذا أعيل فإنه غير منصرف لوزن الفعل والوصفية عمل به ما عمل بقاض وجوار. **(قوله: لا مقصور بالجر)** عطف على منقوص؛ فإنه لا يحذف منه الألف ولا يدخله التنوين كأعلى فإن أصله أعلى أبدل الياء بالألف لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أسقط عنه تنوين الصرف وأبقيت على حالها لخفتها بخلاف قاضي وأعيل؛ فإنه بعد حذف تنوين الصرف عنه عوض عن الياء والحركة التنوين سد الباب عود الياء بعد حذف تنوين الصرف كيلا يثقل اللفظ بعودها. **(قوله: منصوبتان الخ)** فكان الأصل حالة الرفع والجر حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. **(قوله: والعامل الخ)** والمعنى يشبه جوار في حالة الرفع والجر بقاض بخصوص هذا الملفوظ فلا حاجة له إلى التقييد بحالة الرفع والجر. **(قوله: لأن الإعلال متعلق الخ)** معنى تعلقه بجوهر الكلمة إن الإعلال سواء كان بالحذف أو القلب والتسكين يحصل به التغير في جوهر الكلمة وليس معناه أن الإعلال يتعلق بالكلمة في ذاتها حتى يرد أن إعلال جوار ليس كذلك لكونه بسبب ثقل الحركة الحاصلة بالعامل. **(قوله: سببه قوي)** فالاعتناء بشأنه أهم.

على ما[1] هو الأصل[2] ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار[3] (جَوَارٍ) على وزن (سَلاَمٍ وكَلاَمٍ) فلم[4] يبق على صيغة منتهى الجموع فهو[5] بعد الإعلال أيضاً[6] منصرف[7]، والتنوين فيه[8] للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك[9]. وذهب بعضهم: إلى أنه[10] بعد الإعلال غير المنصرف، لأنَّ فيه[11] الجمعية مع صيغة منتهى الجموع، لأنَّ المحذوف بمنزلة المقدر، ولهذا[12] لا يجري[13] الإعراب على الراء[14]، والتنوين فيه[15] تنوين العوض فإنَّه لما أُسقط تنوين[16] الصرف[17] عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التنوين[18]. وعلى هذا[19] القياس[20] في حالة[21] الجر بلا تفاوت،

(١) عبارة عن الصرف. (٢) وهو الصرف لأنه مقدم على الإعلال. (٣) أي: جواري بعد الإعلال. (٤) نحو: جوار بعد الإعلال. (٥) نحو: جوار. (٦) كما قبل الإعلال. (٧) بناء على الأصل. (٨) نحو: جوار. (٩) كما أن التنوين قبل الإعلال كان للصرف. (١٠) نحو: جوار. (١١) أي: في نحو جوار. (١٢) أي: لأجل أن المحذوف ثابت تقديراً للإعراب .م. (١٣) أي: لا يتصور. (١٤) أي: في نحو جوار. (١٥) الذي: في نحو جوار. (١٦) أي: الضمة وبقي جوار على الحركة. (١٧) لعدم الصرف. (١٨) أي: تنوين نحو جوار. (١٩) مقدم خبر. (٢٠) الذي جرى في حالة الجر. (٢١) مؤخر مبتدأ.

في الاسم وهو الصرف. (قوله: فصار جوار على وزن سلام) أي: يكون في الوزن مشابهاً بسلام وكلام كما أن صياقلة وفرازنة مشابهان بكراهية وطواعية على ما سبق. وقوله: على صيغة؛ أي: على وزن صيغة الخ كما في نسخة. وقوله: أيضاً؛ أي: كما كان منصرفاً قبل الإعلال. (قوله: وذهب بعضهم) وهو سيبويه ومن معه، وليس قوله: مبنياً على تقديم منع الصرف على الإعلال كما قال المبرد: وإلا لوجب الفتح في قولك: مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة، بل الأصل عنده جواري بالتنوين، والإعلال مقدم على منع الصرف، فحذفت الياء للساكنين ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً؛ لأن المحذوف للإعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء؛ لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً، ومعنى لكونه فرعاً، فعوّضوا التنوين[1] عن الياء. (قوله: بعد الإعلال غير منصرف) فلينظر أنه قبل الإعلال هل هو منصرف أو غير منصرف كما عند المبرد؟ فإن لي في هذا تردداً. (قوله: عوض عن الياء المحذوفة أو حركتها الخ) المفهوم من هذا البيان أن من يجعله غير منصرف يجعل الإعلال مقدماً على منع الصرف سواء كان التنوين عوضاً عن الياء أو عن الحركة، وينبغي أن يكون كذلك لكن من قال: إن التنوين عوض عن الحركة هو المبرد، والمستفاد من كلام الرضي كما سننقله إن منع الصرف مقدم على الإعلال عنده، وأجيب: بأن حصر القول بالتعويض عن الحركة على المبرد لا ينفي كونه احتمالاً عقلياً على القول بتقدم الإعلال على منع الصرف هذا وعبارة الرضي، قال المبرد: التنوين عوض عن حركة الياء؛ إذ منع الصرف وأصله جواريٌ بالتنوين ثم جواريُ بحذفه ثم جواريْ بحذف الحركة للاستثقال، ثم جوارٍ بتعويض التنوين عن الحركة؛ لتخفيف الثقل بحذف الياء للساكنين، وقال سيبويه والخليل: أن التنوين عوض عن الياء، ففسر[2] بعضهم وهو

(١) لأن التنوين أخف من الياء والخفة اللفظية مقصود في غير المنصرف بقدر الإمكان تنبيهاً على ثقله المعنوي بكونه متصفاً بالفرعيتين.

(٢) وهو الحق.

(قوله: على وزن سلام) فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية. (قوله: وذهب بعضهم إلى أنه بعد الإعلال الخ) يفهم منه أن من جعله غير منصرف يجعل الإعلال مقدماً على منع الصرف سواء كان التنوين عوضاً عن الياء أو عن الحركة، وينبغي أن يكون كذلك؛ لأن منع الصرف لو كان مقدماً على الإعلال لوجب الفتح حالة الجر، والقول بأن الفتح في حكم الكسر؛ لأنه بمعناه بعيد لكن من قال: إن التنوين عوض عن الحركة هو المبرد، والمفهوم من كلام الرضي أن منع الصرف مقدم على الإعلال عنده، وأصل جوار جواري بالتنوين؛ لأن أصل الاسم الصرف، ثم جواري بحذفها وإثبات الحركة، ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال، ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة؛ ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين.

(قوله: يفهم منه الخ) حيث صرح بأنه بعد الإعلال غير منصرف وبأن المحذوف بمنزلة المقدر. (قوله: سواء كان التنوين عوضاً عن الياء) كما هو المشهور من أن سيبويه والخليل قالا: إن التنوين عوض عن الياء. (قوله: أو عن الحركة) كما هو الأولى والأنسب بالقياس؛ لأنه إذا كان حذف الياء لأجل التنوين بناء على أن الإعلال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمنافي للياء والعوض عن الشيء يجب أن يكون مناسباً له كذا في بعض الشروح. (قوله: أن يكون كذلك) أي: يكون الإعلال مقدماً على منع الصرف على التقديرين. (قوله: لوجب الفتح في حالة الجر)؛ لأن منع الصرف يقتضي سقوط التنوين والكسرة كما في حالة النصب. (قوله: والقول) أي: القول في دفع هذا الاعتراض بأن الفتحة في جواري في حالة الجر في حكم الكسرة؛ لأنه في غير المنصرف بمعناه فيكون ثقيلاً على الياء كالكسرة فحذف للتخفيف فصار جواري، ثم عوض عن الكسرة المحذوفة التنوين ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين؛ فإن الياء المكسور ما قبلها في أثقل الجموع ثقيل جداً بعيد جداً؛ لأن الثقل إنما هو بالكسرة الحقيقية لا في الفتحة التي في حكمها. (قوله: لكن الخ) استدراك على التعميم المذكور بقوله: سواء كان عوضاً عن الياء أو عن الحركة؛ أي: هذا التعميم غير صحيح؛ لأن القائل بتعويض الحركة هو المبرد، وهو يقول بتقدم منع الصرف على الإعلال كما ذكره الشارح الرضي رحمه الله، والجواب: أن حصر القول بالتعويض عن الحركة على المبرد لا ينفي كونه احتمالاً عقلياً على القول بتقدم الإعلال على

وفي لغة بعض العرب: إثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب. تقول[١]: (مَرَرْتُ بِجَوَارِيَ[٢]) كما تقول: (رَأَيْتُ جَوَارِيَ[٣]) وبناء هذه اللغة[٤] على تقديم منع الصرف على الإعلال فإنه حينئذ[٥] تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة[٦] فما[٧] وقع فيه[٨] الإعلال وأما[٩] في حالة الرفع فأصل (جَوَارٍ) (جَوَارِيُ[١٠]) بالضمة بلا تنوين[١١] حذفت الضمة للثقل[١٢] وعوض عنها التنوين، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار (جَوَارٍ)[١٣] وعلى هذه اللغة[١٤] لا إعلال إلا في حالة واحدة[١٥]، بخلاف اللغة المشهورة، فإنه فيها الإعلال[١٦] في الحالتين[١٧]، كما عرفت[١٨]. «التَّرْكِيبُ[١٩]»

(١) حالة النصب. (٢) بفتح الياء بلا تنوين. (٣) بفتح الياء بلا تنوين. (٤) أي: لغة بعض العرب. (٥) أي: حين تقدم منع الصرف على الإعلال. (٦) كونها جزء الألف فلا يوجب الإعلال. (٧) نافية. (٨) أي: في مثل جوار في حالة الجر. (٩) بناء هذه ألفا. (١٠) مثل ضوارب. (١١) لتقدم منع الصرف على الإعلال. (١٢) على الياء. (١٣) بالكسر والتنوين. (١٤) أي: تقدم منع الصرف على الإعلال. (١٥) وهي حالة الرفع فقط. (١٦) أي: في الجوار. (١٧) أي: الرفع والجر. (١٨) تفصيلاً. (١٩) الألف واللام للعهد، المعدود من أسباب منع الصرف.

التَّرْكِيبُ[١]

(١) وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو: النجم ويفرد علمين. حلبي.

(قوله: وفي لغة بعض العرب إثبات الياء) وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق:

ولـو كـانَ عَـبْـدُ الـلـهِ مَـولَـىً هَـجَـوتُـهُ
ولـكـنَّ عَـبْـدَ الـلـهِ مَـولَـى مَـوالِـيـا

ويجوز أن يجعل الياء للمتكلم، والأصل موالي بتشديد الياء حذفت الياء الأولى وزيدت الألف للإشباع، ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو. **(قوله: وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة)** ولا شبهة في أن التركيب الذي يناسب أن يعدّ من الأسباب تركيب يوجد في الأسماء، وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب، فصح التعريف جمعاً، لا يقال: فإذن لا منع الصرف. **(قوله: ثم جواري)** بإثبات الياء الساكنة مع التنوين. **(قوله: ليخف الخ)** أي: عوض التنوين عن الحركة ليجتمع الساكنان الياء والتنوين، ويخف الثقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين. **(قوله: موالي بتشديد الياء)** كان الأصل موال فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقط التنوين وعادت الياء المحذوفة واجتمع الياءان فأدغمت إحداهما في الأخرى فصار موالي بالتشديد. **(قوله: حذفت الياء الأولى)** في الرضي وربما ورد في الندرة الحذف؛ أي: حذف الياء والقلب؛ أي: قلبها ألفاً في غير النداء، لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلباً للازدواج، فههنا يجوز أن يقال: حذفت الياء الأولى اكتفاء بالكسرة، ويجوز أن يقال: قلبت الياء الثانية ألفاً، لكن لما كان الحذف أكثر اختاره المحشي رحمه الله مع ما فيه من المبالغة في الهجو حيث جعله مولى موالي نفسه. **(قوله: لا مطلق التركيب)** أي: ليس المعرف مطلق التركيب حتى يرد أنه غير جامع لخروج التراكيب من الإسنادية والإضافية والتوصيفية ما لم يصر فيها الكلمتان واحدة، بل المعرف التركيب الذي يوجد في الأسماء، فلا يضر خروجها عن التعريف؛ لعدم كونها من أفراد المعرف. **(قوله: فإذن الخ)** أي: إذا كان المعرف التركيب الذي يوجد في الأسماء. **(قوله: ولو سلم)** أي: لو سلم الحصر، فنقول: العلمية شرط لتحقق التركيب وثبوته، فلا يقتضي وجود فرد

السيرافي قول سيبويه: بأن أصله جواري بالتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف، لما ذكرنا من أن الإعلال سببه قوي، وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة ومنع الصرف سببه ضعيف؛ إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل فحذف الياء للساكنين، ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً؛ لأن المحذوف بالإعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف إلى آخر ما ذكرناه سابقاً. **(قوله: وفي لغة بعض العرب)** وهي لغة رديّة إثبات الياء في نحو: جوار في حالة الجر كقوله: كجواري يلعبن بالصحراء. **(قوله: إثبات الياء في حالة الجر)** استقبحها الرضي، ووجهه: أن الجر لا يدخل على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال الجر بخلاف سائر الحروف، فإن الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر مفتوحاً عند امتناعه وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق:

وَلَوْ كَانَ عَبدُ اللهِ مَولىً هَجَوْتُه
وَلكِنَّ عَبدَ اللهِ[١] مَولى مَوالِياَ

واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها؛ لأن ظاهر هذا البيت هجو لعبد الله فاختار اللغة القبيحة للهجو للتعريض بأن عبد الله من أهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة، وجوز البعض أن يكون الياء ضمير المتكلم والألف للإشباع، وفيه أنه حينئذ لا وجه لحذف اللام من الكلمة إلا أن يقال: حذف لضرورة الشعر أو حذف ياء المتكلم وعوّض الألف عنه كما في يا غلامياً. **(قوله: وبناء هذه اللغة)** مبتدأ خبره قوله: على تقديم؛ أي: بناء لغة بعض العرب كائن على تقديم منع الصرف على الإعلال كما قاله المبرد، وقوله: فإنه حينئذ علة لكون بناء هذه اللغة على التقديم المذكور، وقوله: مفتوحة؛ أي: بدون تنوين، وقوله: وعوّض عنها التنوين؛ أي: عوّضت عن الضمة كما قال به

(١) أراد به عبد الله بن أبي أسحق النحوي، والمولى: الحليف للقوم لا يكون إلا ذليلاً ينضم معهم يعتز بهم، وعبد الله مولى لبني الحضرم، وهم موالي لبني عبد شمس (عصام).

وهو صيرورة(١) كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد نحو: (النجمُ وبصريٌّ) علمين «شَرْطُهُ(٢) العَلَمِيَّةُ» ليأمن(٣) من(٤) الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف «وَأَنْ لاَ يَكُونَ بِإِضَافَةٍ(٥)» لأنَّ(٦) الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف(٧) أو إلى حكمه(٨)، فكيف يؤثر(٩) في المضاف إليه ما(١٠) يضاده؟

(١) مصدر من صار بصير مضافة إلى اسم. (٢) في سبب منع الصرف. (٣) علة لمقدر بشرط العلمية. (٤) سبب الإعلال. (٥) الباء للملابسة. (٦) علة لعدم الإضافة. (٧) عند الزمخشري. (٨) عند المصنف لما سبق. (٩) أي: الإضافة. (١٠) أي: منع الصرف.

المبرد: حتى التقى ساكنان فسقطت الخ. (قال المصنف: التركيب) أي: المعهود في باب منع الصرف؛ أعني: التركيب المزجي الغير المبني، فاعلم أن التركيب ستة أقسام: إسنادي، وتوصيفي، وإضافي، وصوتي، وتضمني(١)، ومزجين والمراد بالتركيب المزجي: كل اسمين لم يكن بينهما ارتباط قبل التركيب بوجه ثم وضع المجموع لشخص، فالجزء الأول مبني على الفتح كالباء في ضاربة، والأخير منصرف إن لم يكن علماً وغير منصرف إن علماً، فقوله: معدي كرب، حقه أن يكون بفتح الياء؛ لكنه أسكن على غير قياس، ومعدي قيل: أصله معدي بالتشديد فخفف، والكرب: بمعنى الكربة، وهو غير منصرف للعلمية والتركيب. (قوله: وهو صيرورة كلمتين الخ) يشير إلى أن التركيب مصدر مجهول؛ لأن معلومه صفة المتكلم فلزم تأويله كما في العدل وقوله: كلمة واحدة؛ أي: من جهة المعنى، وقوله: فلا يرد تفريع على القيد الأخير. (قال المصنف: شرطه العلمية) أي: ليصير لازماً بعيداً عن الانفكاك والياء مصدرية أو نسبية كما مر، وقوله: فيحصل له قوة؛ أي: لزوم لا بمعنى ما يقابل الضعف. (قال المصنف: وأن لا يكون بإضافة) أي: لا يكون مركباً إضافياً؛ نحو: امرئ القيس، فإنه لا يلائم منع الصرف، وقوله: لأن الإضافة؛ أي: التركيب الإضافي، فلا يرد المناقشة في قوله: فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضاده بأن المؤثر التركيب لا الإضافة كما ستعرف، وقوله: إلى الصرف؛ أي: عند الجمهور أو إلى حكمه؛ أي: عند المصنف. (قوله: فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضاده؛ أعني: الصرف) وقد كتب غير واحد من الفضلاء على هذا ما يكشف الغطاء، فمنهم محمود المناستري حيث قال: أي: فكيف يؤثر التركيب الإضافي في المضاف إلى الصرف، وهو المنع في لفظ منع الصرف مع أن مقتضى الإضافة عدمه، وهو الصرف فقوله: ما يضاده بدل كل من لفظ المضاف، ولا يجوز أن يكون صفة له لأن ما بمعنى الذي لا يكون صفة للمعرفة كما علم في قوله تعالى: ﴿مَكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ الآية. وقوله: أعني منع الصرف، تفسير للموصول، ويجوز أن يراد من قوله في المضاف إليه حقيقة المضاف إليه، وهو الجزء

(١) أي: تضمني للحرف، ويقال: لها التعدادي.

شَرْطُهُ: العَلَمِيَّةُ وَأَنْ لاَ يَكُونَ بِإِضَافَةٍ

حاجة إلى اشتراطه بالعلمية؛ لأن المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون إلا علماً؛ لأنا نقول: لا نسلم الحصر لجواز أن ينقل أولاً إلى معنى جنسي أو ينقل أولاً إلى معنى علمي، ثم ينقل إلى معنى جنسي كما إذا أنكر ذلك العلم، ولو سلم فنقول: العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه. (قوله: من غير حرفية جزء) إن قلت: اعتبار هذا القيد فيما أريد بالتركيب من غير اعتبار في الإضافة والإسناد تحكم. قلنا: الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر أثر تركيبهما فلم يعدّا من جنس التركيب الذي يناسب أن يعدّ سبباً، بخلاف التركيب من الاسمين إسنادياً كان أو إضافياً، ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج إلى نفيه بوجه. (قوله: ليأمن من الزوال) والانحلال أو ليتحقق سبب آخر حتى

آخر سوى العلم. (قوله: لا اشتراطه) أي: ليس العلمية تقييداً له بالشرط حتى يقتضي وجوده بدونها. (قوله: إن قلت اعتبار الخ) يعني: أن هذه القيود الثلاثة العدمية متساوية الأقدام في أن التركيب لا يؤثر في منع الصرف بدونها فاعتبار أحدها؛ أعني: عدم حرفية جزء في مفهوم التركيب وعدم اعتبار الآخرين في مفهومه وجعله شرطاً لتأثيره في منع الصرف تحكم؛ أي: حكم من غير دليل فارق بينهما. (قوله: قلنا الخ) حاصله إبداء الفرق وهو أنه لما لم يظهر للتركيب الذي أحد جزئيه حرف أثر في اللفظ حتى أعرب المجموع بإعراب جزء واحد لم يعد ذلك التركيب من جنس التركيب الذي كلامنا فيه، وأخرج من مفهومه لعدم مناسبته إياه لكون ما نحن فيه سبباً ولا سببية في هذا التركيب لشيء بخلاف التركيب الإسنادي والإضافي، فإن له تأثيراً في اللفظ من البناء وإخراج المضاف إلى الصرف فعد من جنس التركيب الذي كلامنا فيه لمناسبته إياه في التأثير وأخرج بالاشتراك. (قوله: ولما لم يوجد الخ) دفع توهم أن يقال: كان على الشارح رحمه الله أن يقول: من غير فعلية الجزئين؛ لأن هذا التركيب أيضاً غير مؤثر في منع الصرف. (قوله: أو ليتحقق الخ)؛ إذ لا يجتمع التركيب مع سبب آخر غير مشروط بالعلمية، ثم الظاهر الواو لعدم المنافاة بين التعليلين إلا أنه أورده تنبيهاً على استقلال كل منهما في العلمية. (قوله: أي: لزوم) أي: ليس المراد بالقوة معناها المتبادر؛ أعني: مقابلة الضعف؛ إذ التركيب لا يقبلها. (قوله: الباء للملابسة) لم يجعل الباء للسببية؛ إذ الإضافة والإسناد ليسا سبباً لصيرورة الكلمتين كلمة واحدة، بل الوضع الثاني، نعم إنه ملابس لهما حيث وضع المركب على هذه الهيئة. (قوله: وذلك لأن) أي: الاشتراط المذكور ثابت لأن الخ وفيه إشارة إلى أن دليل الشارح رحمه الله

أعني[1]: منع الصرف «ولا[2] إِسْنَادٍ» لأنَّ[3] الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات

(١) تفسير لقوله: ما في ما يضاده. (٢) في الأصل أو في الحال. (٣) علة لمقدر وإنما الشرط عدم الإسناد في التركيب لأن آه لمحرره.

يترتب أثر المنع. (**قوله: فيحصل له قوة**) أي: لزوم (**قال: وأن لا يكون بإضافة ولا بإسناد**) الباء للملابسة؛ أي: أن لا يكون ذلك التركيب ملابساً لهيئة الإضافة والإسناد؛ وذلك لأن كل كلمة قلت عن مركب إعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول إليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه. (**قوله: لأن الإضافة**) الخ، أو لأن تأثيرها إما في الجزء الأول وهو باطل لما عرفت، وإما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو أيضاً باطل؛ لأنه مشغول بإعراب الحكاية. (**قوله: فكيف تؤثر في المضاف إليه**) أي: إذا كان في طبع شيء اقتضاء أمر لا يجوز أن يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكماً فإن المركب الإضافي في حكم كلمة واحدة. (**قوله: من قبيل المبنيات**) عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات

قاصر؛ لأنه إنما يدل على أن المركب الإضافي والإسنادي لا يمكن منع صرفه نظراً إلى حال الإضافة والإسناد، ولم لا يجوز اعتبار عدم صرفه نظراً إلى الوضع العلمي الطارئ. (**قوله: نقلت عن مركب الخ**) بخلاف ما نحن فيه فإنه غير منقول فأثبت له حكم العلمية كالمفردات؛ لأن مدلوله مفرد. (**قوله: إعرابها**) المعين كما في المضاف إليه في عبد الله أو إعرابها المطلق كما في المضاف منه وفي الجزئين كما في حسن وجهه وسيضرب زيد، وفي أحدهما كما في ضرب زيد. (**قوله: باعتبار المنقول عنه**) ليشعر بكونه منقولاً. (**قوله: ومعناها الخ**) اعتباراً للوضع الطاري بالنقل. (**قوله: لما عرفت**) في الشرح من أن الإضافة تجعل المضاف متصرفاً أو في حكمه فلو أثرت في منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين. (**قوله: لأنه مشغول بإعراب الحكاية**) بخلاف بعلبك لعدم سبق حال التركيب على العلمية. (**قوله: أي: إذا كان الخ**) اندفع بذلك ما يختلج في الوهم من أنه يجوز أن يكون مؤثراً في المضاف للصرف وفي المضاف إليه لعدمه. (**قوله: في حكم كلمة واحدة**) ولذا يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه ولا يجوز الفصل بينهما في السعة. (**قوله: عند جماعة منهم المصنف رحمه الله**) إن كانت هذه الحاشية منوطة على قوله: من قبيل المبنيات المتقدم على السؤال المتعلق ببيان المركب الإسنادي، فيرد عليه أنه مخالف لما نقله الشارح الرضي رحمه الله عن المصنف رحمه الله في بحث المركبات من أن المركب الإسنادي ليس بمعرب ولا مبني إما قبل العلمية؛ فلأن الإعراب والبناء من عوارض الكلم لا الكلام، وإما بعد العلمية؛ فلأنه محكى اللفظ فلا يطلق عليه أنه معرب في الظاهر أو مبني لاشتغال حرفه الآخر بالحركة التي كانت عليه إعرابية أو بنائية أو بالسكون الذي كان كذلك، فإن قلت: فلا يصح قول الشارح رحمه الله: فإنها من قبيل المبنيات على رأي المصنف رحمه الله فلا يتم التعليل، قلت: يمكن أن يكون مراده أنه من عداد المبنيات وفي حكمها من حيث عدم التغير فيه كما يرشد إليه الدليل الذي ذكره ولا يمكن بناء كلام المحشي رحمه الله عليه؛ لأنه

الثاني من التركيب الإضافي، وأن يكون جملة ما يضاده مفعول فعل التأثير، هذا ولا يخفى أن فعل التأثير لا يتعدى بنفسه، بل لا يجوز تعديته من الحرف بغير كلمة في فقيل تعديته بتضمين فعل الإيجاد وفيه ما فيه انتهى ملخصاً، ومنهم السيروزي حيث قال: ما نصه لا شبهة أن فاعل تؤثر راجع إلى الإضافة؛ لأن البحث فيها وما فيما يضاده مفعول صريح لتؤثر، وقوله: في المضاف مفعول غير صريح فيرد الإشكال على هذا أن المفعول الصريح لا يجيء من تؤثِّر فيحتاج إلى تضمين معنى الجمل، وحاصل المعنى: أن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه، فكيف يجعل أثره في المضاف إليه شيئاً هو ضد الصرف؟ أعني: منع الصرف فيكون لفظ تؤثر فعلاً معلوماً من أثَّر تأثيراً ويكون لفظة ما عبارة عن الشيء، ويكون مفعولاً ثانياً أو أول للجعل، أو نقول: لفظ تؤثر فعل مجهول من آثر من باب الأفعال؛ أي: اختار، فالمعنى: فكيف يختار في المضاف إليه شيء وهو ضد الصرف؛ أعني: منع الصرف، فيكون لفظة ما فاعل يؤثر بمعنى يختار عبارة عن الشيء أيضاً انتهى. ومنهم المحقق قنالي زاده حيث قال: قوله: (**فكيف يؤثر**) من التأثير مسند إلى ضمير التركيب الإضافي المذكور حكماً أو الإضافة المذكورة لفظاً، واستعماله بفي يقال: أثّر فيه؛ أي: ألقى فيه أثره (**المضاف إليه**) الضمير في إليه عائد إلى الصرف والمضاف إلى الصرف هو المنع (**ما**) موصولة بدل من اللام الموصولة في المضاف عبارة عن منع الصرف (**يضاده**) مسند على ضمير منع الصرف، والبارز عائد إلى الصرف لا العكس[1]؛ (**أعني: منع الصرف**) تفسير لما قبله، ومحصوله: فكيف يؤثر التركيب الإضافي في منع الصرف الذي يضاد الصرف؛ لأنه لو أثر فيه لزم اجتماع المتضادين، وهذا خلف يعني: إذا كان في طبيعة شيء اقتضاء أمر لا يجوز أن يكون فيها اقتضاء ما يضاده، سيما إذا كان في مادة واحدة حكماً، فإن المركب الإضافي في حكم كلمة واحدة انتهى، ومنهم المولى عوض أفندي فإنه قال: استشكل بعض الطلبة قوله: فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضاده وليس بشيء، وما ذلك الإشكال إلا لعدم العلم بتعدية التأثير إلى المفعول صريحاً بعد تعديته بفي، وكتب التفاسير مملوءة بتلك التعدية سيما إذا تضمن التأثير معنى الجعل أو التحصيل، وقوله: أعني: تفسير لفاعل يضاده، والضمير المفعول راجع إلى الصرف انتهى، وههنا تعليق آخر

(١) ووجه نفي العكس غير ظاهر.

نحو: (تَأَبَّطَ شَرّاً) فإنها[١] باقية في حالة العلمية على ما[٢] كانت عليه قبل العلمية، فإن[٣] التسمية بها[٤] إنما هي لدلالتها[٥] على قصة غريبة، فلو تطرق[٦] إليها[٧] التغيير[٨] يمكن أن تفوت تلك الدلالة، وإذا كانت[٩] من قبيل المبنيات فكيف[١٠] يتصور فيها[١١] منع الصرف الذي هو من أحكام المعربات؟ فإن قلت: كان على المصنف[١٢] أن يقول: وأن لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف ليخرج[١٣] مِثْلُ: (سِيبَوَيْهِ ونِفْطَوَيه) ومثل: (خَمْسَةَ عَشَرَ وسِتَّةَ عَشَرَ) علمين.

---

(١) أي: الإعلام المذكور. (٢) أي: جلة. (٣) علة باقية. (٤) أي: بالجملة المشتملة على الإسناد. (٥) أي: تلك الجملة. (٦) أي: عرض. (٧) أي: إلى تلك الجملة. (٨) يعني: منع الصرف. (٩) تلك الجملة. (١٠) أي: فلا يمكن أن يجري. (١١) أي: في تلك الجملة. (١٢) في بيان قيود التركيب أن لا يقتصر على ما ذكر منها بل يجب عليه لمحرره. (١٣) علة أن يقول. أي: التركيب الذي الجزء الثاني منه صوتاً.

أملاه الصلاحي الإسكداري نقلاً عن أستاذه تركناه مخافة الملال مع كفاية ما ذكرناه في حل الإشكال. (قال المصنف: ولا بإسناد) بأن لا يكون مركباً من مسند ومسند إليه؛ أي: لا في الحال ولا في الأصل، فيخرج التركيب التوصيفي؛ لأنه في الأصل إسنادي. وقوله: المشتملة على الإسناد؛ أي: قبل العلمية، والاشتمال: من اشتمال الدال على المدلول أو الكل على الجزء. (قوله: من قبيل المبنيات) كما هو المشهور عند الجمهور، وإليه ذهب المصنف، ومن المعربات المحكية بحالها عند آخرين فلا يبعد حينئذ أن يحكم بعد انصرافه وإن لم يظهر أثره لفظاً لكن لا فائدة في منع صرفه حينئذ، ثم أن لفظ القبيل يستعمل في معنيين الأول: الأمثال؛ أي: المناسبات، والثاني: الأفراد؛ أي: الجزئيات، وههنا بمعناه الأخير. (قوله: نحو: تأبط شراً) أي: أخذ الشر تحت إبطه، ومثله: شاب قرناها، لقب امرأة، ويقال للمرأة قرنان؛ أي: ضفيرتان؛ أي: ابيضت ضفيرتاها وذؤابتا رأسها سميت بها؛ لأنها كانت كذلك، وكذا: سرّ من رأى، وزرى حباً؛ وهذا اسم شخص كان يبذر الحبة؛ أي: ينشرها. (قوله: فإن التسمية بها) أي: بهذه الجملة لجابر بن ثابت إنما هي لدلالتها على قصة غريبة، وهي على ما قاله التبريزي: أنه أخذ سيفاً وخرج إلى نادي قومه فقالوا تأبط شراً، وقيل: في وجه التسمية أن أمه قالته يوماً أن الغلمان يجيئون لأهليهم الكمأة فهلا فعلت كفعلهم، فأخذ جرابه فمضى فملأه أفاعي وأتى متأبطاً به؛ أي: جاعله تحت إبطه فألقاه بين يديها فخرجت الأفاعي منه تسعى فولت والدته هاربة، فقالت لها نساء الحي ما الذي كان ابنك متأبطاً فقالت لهن: تأبط شراً، وقيل: إنه رأى كبشاً في الصحراء فاحتمله تحت إبطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يحتمله فرمى به فإذا هو الغول، فقال له قومه ما كنت متأبطاً يا ثابت فقال: الغول، فقالوا: لقد تأبطت شراً، فسمي بذلك (نعمه). (قوله: وإذا كانت من قبيل المبينات الخ) مربوط بقوله: لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبينات،

المحكية عند جمع، ولا يبعد حينئذ أن يحكم بعدم انصرافه وإن لم يظهر

جعله مقابلاً لقوله: ومن المعربات المحكية عند جمع؛ لأنه عندهم أيضاً في عداد المبنيات من جهة عدم التغير لكونه محكياً وإن كانت منوطة على قوله: من قبيل المبنيات المذكور في الجواب المتعلق بخمسة عشر وسيبويه، ويكون تقديمه على قوله: فكأنه الخ من سهو الكاتب فالحكم بكونه من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه الله يكون صحيحاً، أما الجزء الأول فلصيرورته وسط الكلمة بالتركيب، وأما الجزء الثاني فلتضمنه الحرف أو لمراعاة الأصل لكونه مبنياً قبل التركيب وحينئذ يكون قول المصنف رحمه الله فيما بعد فإن تضمن الثاني حرفاً أعم من أن يكون بالفعل أو بحسب الأصل، وقوله: على الأصح في قوله: وأعرب الجزء الثاني وبنى الأول على الأصح متعلقاً بكلتا الجملتين كما هو الظاهر، فيكون الشرط؛ أعني: وإلا مقيداً بما إذا لم يكن الجزء الثاني مبنياً قبل التركيب احترازاً عن نحو: سيبويه؛ فإنه مبني على الأصح مع عدم تضمنه الحرف كما قيد الشارح رحمه الله، وبهذا ظهر أن بناء نحو: سيبويه مذكور فيما سيأتي بطريق الإشارة، فلا حاجة في دفع ما قيل: إن بناء نحو: سيبويه غير مذكور فيما سيأتي إلى أن بناءه لكون الجزء الثاني منه من قبيل الأصوات فذكر الأصوات ذكره، وأما قوله: ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع، فلا يصح على شيء من التقديرين؛ لأن المركب الإسنادي يجب أن يحكى على ما كان حاله قبل العلمية نص عليه في التسهيل والرضي والإقليد، كيف وأنه لا يكون معرباً لفظاً ولا تقديراً وهو ظاهر، ولا محلاً؛ إذ معناه أنه لو وقع معرب في محله لظهر الإعراب فيه، وقد قال: إنه معرب في نفسه والمركب الذي الجزء الثاني منه صوت أو متضمن للحرف معرب إعراب غير منصرف أو بإضافة الصدر إلى العجز، ففي شرح التسهيل: وذو المزج قسمان؛ أحدهما: مختوم بغير ويه؛ نحو: معدى كرب، فهذا فيه ثلاث لغات: إعرابه إعراب ما لا ينصرف وهذه الفصحى، والثانية: إضافة صدره إلى عجزه، والثالثة: أن يبنى تشبيهاً له بخمسة عشر، القسم الثاني: ما ختم بويه ففيه لغتان الفصحى بناؤه على الكسر، ولم يذكر سيبويه غيرها، والثانية: أن يعرب غير منصرف، فيقول: قام سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه، قيل: هذا وجه إجازة الجرمي، فإن كان سماعاً قبل، وإن كان قياساً فالقياس منعه؛ لأنه اسم صوت والقياس بناؤه، وفي الرضي ما يكون تركبه للعلمية ضربان إما أن يكون في الجزء الأخير قبل التركيب مسبب البناء أو لا،

قلنا: كأنه اكتفى في ذلك[١] بما ذكره[٢] فيما بعد، إنهما[٣] من قبيل المبنيات وأما الأعلام المشتملة على الإسناد[٤] فلم يذكر بناءها أصلاً، فلذلك[٥] احتاج إلى إخراجها[٦] «مِثْلُ: بَعْلَبَكَّ[٧]» فإنه علم لبلدة مركب من (بَعْل) وهو اسم صنم، و(بَكّ) هو اسم صاحب هذه البلدة، جُعِلا[٨] اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما[٩] نسبة[١٠] إضافيّة أو إسناديّة، أو غيرهما. «الأَلِفُ وَالنُّونُ» المعدودان من أسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لأنهما من الحروف الزوائد، وتسميان

(١) أي: في خروج مثل سيبويه. (٢) مصنف. (٣) مثل سيبويه وخمسة علة. (٤) كتابط شراً. (٥) أي: لعدم ذكر بنائها أصلاً. (٦) أي: إلى إخراج الأعلام المشتملة. (٧) وحضرموت ومعدي كرب. (٨) أي: البعل والبك. (٩) أي: بين البعل والبك. (١٠) لا في الحال ولا في الأصل بخلاف عبد الله فإن فيه نسبة في الأصل.

وَلاَ إِسْنَادٍ مِثْلُ بَعْلَبَكَّ، الأَلِفُ وَالنُّونُ

أثره لفظاً. (قوله: كأنه اكتفى) إنما قال: كأنه؛ لأن المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمنه حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الأصل، ومن الجائز التخالف؛ ولذا ذهب بعضهم إلى أن نحو: خمسة عشر علماً معرب غير منصرف، ومن ههنا ينقدح جواب آخر هو أن المصنف، وافقهم في منع الصرف. (قوله: من غير أن يقصد) بل من غير نقل عن مركب مستعمل

فإن كان فالأشهر، والأولى: إبقاء الجزء الأخير على بنائه مراعاة للأصل، ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وقد يجوز فيه أيضاً لكن على قلة إضافة صدر المركب إلى الأخير تشبيهاً لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً كما جاءت في معدى كرب، فيجيء في المضاف إليه الصرف والمنع فيه أيضاً، وإن حذف حرف العطل قبل العلمية فبناؤهما أولى بعدها، ويجوز إعراب الثاني إعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز فيه أيضاً إضافة الأول إلى الثاني مع صرف الثاني وتركه، وكذا كل ما يتضمن الثاني حرفاً يجوز فيه الأوجه الثلاثة بعد العلمية، وفي المنهل المركب المتضمن للحرف؛ نحو: خمسة عشر بعضهم يقول: إنه يحكى، وبعضهم يقول: يعرب غير منصرف، وكذا في الإيضاح والإقليد. (قوله: ولا يبعد) كما حكم بعدم انصراف مسلمات حال العلمية مع عدم ظهور أثره. (قوله: وإن لم يظهر أثره لفظاً) لكون آخره مشغولاً بالحركة الحكائية. (قوله: مع بعده) أي: في الذكر فالقرينة على الاكتفاء خفية. (قوله: حكم لما يتضمنه) أي: يجوز أن يكون المذكور فيما بعد بقوله: فإن تضمن الثاني حرفاً بنياً حكماً لما يتضمنه الحرف بالفعل كما هو المتبادر ولا يكون شاملاً لما يتضمنه الحرف بحسب الأصل كخمسة عشر علماً، فلا يكون حكمه مذكوراً فيما بعد حتى يكون قرينة على الاكتفاء، وكذا يجوز أن يجري قوله: والإعراب الثاني على إطلاقه؛ أي: سواء كان قبل التركيب معرباً أو مبنياً ولا يكون مقيداً بما قيد به الشارح رحمه الله فيما سيأتي؛ أعني قوله: إن لم يكن فيه سبب البناء قبل التركيب، ويكون قول المصنف رحمه الله: على الأصح قيداً لقوله: وبنى الأول فقط فيكون شاملاً لمثل سيبويه كما ذهب إليه البعض من أنه معرب غير منصرف. (قوله: ومن الجائز التخالف في الحكم) بين المتضمن في الحال والمتضمن في الأصل وكذا بين حال الإفراد وحالة

وإشارة إلى كبرى قياس من الشكل الأول فلا تغفل. (قوله: كان على المصنف) كلمة على تستعمل للوجوب وفي نسخة كان الواجب على المصنف، وقوله: صوتاً قد سبق أنه عبارة عن لفظ غير موضوع لمعنى. (قوله: ولا متضمناً لحرف العطف) أي: تضمن الكل لجزءه، وقوله: ليخرج؛ أي: عن التركيب المعتبر في منع الصرف، وقوله: مثل سيبويه؛ أي: التركيب المزجي المختوم بويه كدر ستويه وخالويه، ولا يخفى عليك وجه إعادة مثل في، ومثل خمسة عشر. (قوله: علمين) قيد لخمسة عشر وستة عشر؛ لأن سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية، واعلم أن ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات في سبعة أقسام؛ الأول: اسم بني مع اسم؛ نحو: خمسة عشر، الثاني: اسم بني مع صوت؛ نحو: سيبويه، الثالث: فعل بني مع اسم؛ نحو: حبذا، الرابع: حرف بني مع اسم؛ نحو: لا رجل، الخامس: حرف بني مع فعل؛ نحو: هلم، السادس: صوت بني مع صوت؛ نحو: حيهلا، السابع: حرف بني مع حرف؛ نحو: هلاّ، وزاد قوم قسماً آخر وهو مثل: يضربنّ، وهو حرف بني مع فعل، وهذا مستغنى عنه بهلمّ (نعمه). (قوله: قلنا: كأنه الخ) إنما قال: كأنه؛ لأنه ذهب بعضهم إلى أن نحو: خمسة عشر علماً معرب غير منصرف، ولعل المصنف وافقهم في منع الصرف، فحينئذ لا بد من إدخالها لا إخراجها، وفي الامتحان وجه التعبير بكأن إن المذكور فيما بعد حال ما قبل العلمية والكلام في حال ما بعدها فتدبر. (قوله: في ذلك) أي: في إخراج مثل سيبويه وخمسة عشر، وقوله: فيما بعد؛ أي: في بحث المبنيات، وقوله: مثل بعلبك وحضرموت ومعدي كرب وغير ذلك من التركيب المزجي الذي لم يختم بويه. (قوله: علم لبلدة) أي: بالشام وفيه أنه يجوز حينئذ أن يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث فلم يكن قطعاً في تأثير التركيب في منع الصرف، وقوله: اسم صنم؛ أي: كان لقوم إلياس عليه السلام أشير إليه بقوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾، ويجيء بمعنى الزوج، ومنه وهذا بعلي شيخاً. (قوله: وبكّ وهو اسم صاحب الخ) البك:

مضارعتين أيضاً[١]، لمضارعتهما لألفي التأنيث[٢] في منع دخول تاء التأنيث عليهما. وللنحاة خلاف في أن سببيتهما[٣] لمنع الصرف: إمّا كونهما[٤] مزيدتين،

(١) أي: كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين. (٢) أي: المقصورة والممدودة. (٣) أي: الألف والنون. (٤) أي: الألف والنون عند الكوفيين.

بمعنى الدق، ومنه سمى مكة بكة؛ لدقها أعناق الجبابرة كما في قصة الفيل، وقوله: جعل اسماً واحداً؛ أي: كما هو المعتبر في مفهوم التركيب المزجي كما مر، وقوله: نسبة؛ أي: أصلاً لا في الحال ولا في المآل لا إضافية ولا إسنادية ولا غيرهما كما هو مقتضى النكرة في سياق النفي. **(قال المصنف: الألف والنون)** الواو بمعنى مع أو العطف مقدم على الحكم على المجموع وإلا فلكون وضع الواو المطلق الجمع لا يفيد هذا القول[١] اجتماعهما معاً في اسم واحد، وليس التوجيهان لتصحيح إرجاع ضمير التثنية في قوله: إن كانا؛ لأن الأصل في المعطوف بالواو تثنية الضمير وجمعه لا الإفراد تقول: زيد وعمرو جاءا **(قوله: المعدودان من الخ)** إن قلت: هذه الصفة مشتركة بين الألف والنون وسائر الأسباب فلم خصصه بالوصف بها؟ قلت: الشرط للألف والنون الخاص لا لمطلقهما، فلذا احتيج هنا إلى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع، وقوله: من الحروف الزوائد؛ أي: العشرة التي يجمعها: اليوم تنساه، وقال عصام: المسميتان بالزائدتين؛ لكونهما مزيدتين وقيل: لكونهما من حروف الزيادة، ثم إن التسمية الأولى في الشرح مذهب الكوفيين، والثانية مختار البصريين. **(قوله: لمضارعتهما لا لفي التأنيث)** أي: المقصورة والممدودة، وقيل: الممدودة هي الهمزة لكن لما تفارق إحداهما عن الأخرى سميتا معاً ألفي التأنيث على طريق التغليب كذا قيل، وفيه أنه لا نزاع في صحة إطلاق الألف على الهمزة بناء على أن الألف اسم للأعم أو للمتحرك فقط، واسم الساكن لا كما قدمناه نقلاً عن شرح عصام، فلا حاجة إلى التغليب، وقوله: في منع دخول بيان لوجه المضارعة؛ أي: أو في كونهما مزيدتين لكن هذا ينافي لما قالوا: أن الممدودة في الأصل مقصورة لا مزيدة وإنما زيدت ألف قبلها فانقلبت همزة وفي كلام الشارح ما يقتضي أن لا يدخل في الألف والنون المضارعتين ما لم يوجد شرط منع الصرف، إلا أن يقال: الاطراد في وجه التسمية غير لازم. **(قوله: في منع دخول تاء التأنيث عليهما)** ضمير التثنية يحتمل الرجوع إلى ألفي التأنيث، وإلى الألف والنون وإلى كليهما، وعلى التقادير: المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة، وذهب المبرد إلى أن جهة المشبه أن النون كانت في الأصل

(١) أي قوله: الألف والنون إن كانا في اسم.

في معنى فيكون علماً على الارتجال. **(قال: الألف والنون)** قيل: الواو بمعنى مع، ولك اعتبار العطف أولاً، ثم الحكم عليه بقوله: إن كانا إلى آخره. **(قوله: لأنهما من الحروف الزوائد)** بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الأصالة جاز صرفه كحسان؛ لجواز أن يكون من الحسن كما جاز أن يكون من الحس ويمنع حينئذ. **(قوله: لمضارعتهما لألفي التأنيث)** في منع دخول تاء التأنيث لما كان منع صرفهما دائراً عليه وجوداً وعدماً جعله وجه الشبه، ولم يجعل غيره من الوجوه وجهاً للشبه؛ لأن الوجوه الأخر تساوي الوزنين صدراً كسكران وحمراء وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما أن الزائدتين في نحو: حمراء مختصتان بالمؤنث، وكون المؤنث في نحو: سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر كما أن المذكر في نحو: حمراء كذلك، ولا يدور عليها منع صرفهما، ألا ترى إلى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومع صرف عمران عثمان مع عدمها. **(قوله: أما كونهما مزيدين وفرعيتهما للمزيد عليه)** لا

التركيب، قال الرضي: وإنما جاز إعراب الثاني مع كونه متضمناً للحرف في الأصل؛ لأن ذلك المعنى انمحى بالعلمية. **(قوله: ولهذا ذهب الخ)** أي: لأجل جواز التخالف ذهب بعضهم إلى أن خمسة عشر علماً وكذا نحو: سيبويه غير منصرف للعلمية والتركيب، وبما حررنا لك ظهر أن بيان المحشي قاصر فلا تكن من القاصرين. **(قوله: جواب آخر)** لاعتراض الشارح رحمه الله بقوله: فإن قلت كان على المصنف رحمه الله. **(قوله: وهو أن المصنف رحمه الله وافق البعض في عدم صرف؛ نحو: خمسة عشر وسيبويه)** فلذا لم يخرجهما وإلى هذا يشير كلامه في شرح المفصل حيث قال: التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس بإضافي ولا إسنادي كقولك: بعلبك ولا يكون إلا مع العلمية؛ لأن المركب من هذا الباب لا يجامع إلا العلمية، وإنما جاء في خمسة عشر وياسين إذا سمي بهما البناء أيضاً على حكاية حالهما. **(قوله: بل من غير نقل الخ)** لما كانت عبارة الشرح موهمة بحصول التركيب قبل العلمية بناء على توجه المنفي إلى القيد أضرب المحشي رحمه الله عنها بقوله: بل من غير نقل عن مركب موهماً بحصول التركيب مستعمل في المعنى؛ لأن التركيب فيه لأجل العلمية فلا يكون له حالة قبل العلمية، فأثبت له حكم عند العلمية كالمفردات؛ لأنه مفرد. **(قوله: على الارتجال)** أي: من غير نقل من ارتجل الخطبة والشعر ابتدأ من غير تهيئة قبل ذلك، وأصله القيام على الرجل. **(قوله: قيل: الواو بمعنى مع)** لما كان الواو لمطلق الجمع فلذا يفيد قوله: الألف والنون إن كانا في اسم اجتماعهما فيه أو العطف مقدم على الحكم على المجموع، وقيل: التوجيهان المذكوران لأجل تصحيح إرجاع ضمير التثنية، وفيه أن الأصل في المعطوف بالواو تثنية الضمير وجمعه لا الإفراد تقول: زيد عمرو جاآ. **(قوله: بالفعل)** أي: لا دائماً فإنها قد تكون أصلية أيضاً. **(قوله: فلو احتمل لفظ نونه الأصالة الخ)** اكتفى بدلالة الاحتمال عن ذكر الزيادة صريحاً، وكذا عن ذكر

وفرعيتهما[1] للمزيد عليه وإمّا مشابهتهما[2] لألفي التأنيث، والراجح[3] هو القول الثاني[4]، ثم إنهما[5] «إِنْ كَانَا[6] فِي اسْمٍ» يعني به[7]: ما يقابل الصفة فإن الاسم المقابل للفعل والحرف[8] إما[9] أنْ لا يدل على ذات ما، لوحظ[10] معها صفة من الصفات كـ (رَجُلٍ وفَرَسٍ) أو يدل كـ (أَحْمَرَ[11] وضَارِبٍ ومَضْرُوبٍ) فالأول[12] يسمى اسماً[13]، والثاني[14] صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا[15] هو هذا المعنى[16] لا الاسم الشامل للاسم[17] والصفة. «فَشَرْطُهُ» أي: شرط الألف والنون في منعهما من الصرف، وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد، أو شرط ذلك[18] الاسم في امتناعه[19] من الصرف «العَلَمِيَّةُ[20]» تحقيقاً[21] للزوم زيادتهما، أو ليمتنع[22] التاء فيتحقق شبههما[23] بألفي التأنيث[24] «كَعِمْرَانَ أَوْ» كانا «فِي صِفَةٍ فَانْتِفَاءُ فَعْلاَنَةَ»

(١) أي: الألف والنون. (٢) أي: الألف والنون عند البصريين. (٣) من القولين. (٤) أي: مذهب البصريين. (٥) أي: الألف والنون. (٦) أي: الألف والنون. (٧) أي: بالاسم في هذه المواضع. (٨) أن يدل من صفتها على ذات ما لوحظ معها صفة منها. (٩) من صفتها. (١٠) أي: اعتبر صفة لذات ما. (١١) وأسود. (١٢) أي: ما دل على ذات لم يلاحظ منها صفة. (١٣) لأن الاسم يدل على المسمى فقط. (١٤) أي: ما يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها يسمى صفة. كأحمر وضارب. (١٥) أي: في قوله إن كانا في اسم. (١٦) أي: ما يقابل الصفة. (١٧) أي: الاسم الجامد فهو لا يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين. (١٨) أي: الاسم الذي فيه الألف والنون. (١٩) أي: للاسم. (٢٠) أ - أي: كونه علماً ليتحقق السبب الثاني إذ لا يتصور معهما غيرها عند الكوفيين أي الألف والنون. ب - أي: مقارنة العلمية لأنه إذا كان علماً امتنع من قوله التاء فالحصول شرطها .نجم. ج - لأنه لو لم يكن علماً لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه نحو: سعدان نسبة في البادية، وسعدانة ومرجان ومرجانة. متوسط. (٢١) تثبيتاً. (٢٢) وليمتنع التاء فيتحقق الشبه عند البصريين. (٢٣) أي: الألف والنون. (٢٤) في امتناع دخول تاء التأنيث عليها.

إِنْ كَانَا فِي اسْمٍ فَشَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ كَعِمْرَانَ أَوْ صِفَةٍ فَانْتِفَاءُ فَعُلاَنَةَ

يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء إلا أن يقال: وجهه أن المجرد عن التاء أصل لما زيد عليه التاء، والأصالة تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها. **(قوله، وأما مشابهتهما لألفي التأنيث)** أي: في منع دخول تاء التأنيث إن قلت: لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب، قلنا: السبب إما المشابهة أو المشابه فإن كان الأولى فهي فرع للطرفين وهو ظاهر، وإن كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير أصلي؛ لتوقفه على المشابهة مع أن المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه إلى إثبات فرعية مغايرة

منع الصرف بدلالة الجواز. **(قوله: من الحس)** بفتح الحاء المهملة وتشديد السين المهملة مصدر من حسه البرد قتله كذا في الصحاح. **(قوله: دائراً عليه)** أي: على منع دخول التاء وجوداً وعدماً؛ أي: كلما وجد منع الدخول وجد منعهما للصرف وكلما انتفى انتفى. **(قوله: جعله وجه الشبه)**: لأن الدوران أمارة العلمية. **(قوله: ولا يدور عليهما الخ)** في بعض النسخ بلا واو فهو خبر تساوي الوزنين صدراً مع ما عطف عليه بيان لوجوه أخر وبدل منه، وفي بعضها بالواو فيكون عطفاً على قوله: تساوي الوزنين خبراً بعد خبر. **(قوله: مع تحقق تلك الوجوه)** سوى الوجه الثالث. **(قوله: مع عدمها)** أي: تلك الوجوه لاختلاف الصدر باختلاف حركة الفاء وعدم المؤنث لهما. **(قوله: إن المجرد عن التاء الخ)** فإن كان ما فيه الألف والنون قابلاً للتاء يتحقق جهة الأصالة بالقياس إلى التاء فتضعف فيهما جهة الفرعية التي يؤثران بسببها، أو ما قيل: إنه لو ضعفت الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التثنية فإن أراد أنه لضعف الفرعية فيما فيه الألف والنون بزيادة في تثنيته كعثمانان وعمرانان ففيه أنه لا معنى لتحقق

همزة بدليل قلبها إليها في نحو: صنعاني، في النسبة إلى صنعاء، وفيه أنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال: إن النون أبدل منها، وأما صنعاني فالقياس صنعاوي كحمراوي فأبدلوا النون من الواو شاذاً، وذلك للمناسبة التي بينهما (نعمه). **(قوله: وللنحاة خلاف الخ)** واعلم أن كلام الرضي يدل على اتفاق النحاة على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث وإنما اختلفوا في أنها هل تحتاج إلى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبه عن المشبه به، وذلك الآخر إما العلمية وإما الصفة، وإليه ذهب الأكثرون أو أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، وإليه ذهب بعضهم، فالعلمية عنده في نحو: عِمران، ليست سبباً، بل شرط الألف والنون؛ إذ بهما يمنع عن زيادة التاء، والوصف عنده في سكران لا سبب ولا شرط، والحق مع الشارح فإن الخلاف واقع في الموضعين، والمذهب الأول من المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من أهل الفن. **(قوله: وأما مشابهتهما لألفي التأنيث)** هذا عند البصريين؛ يعني: أن تأثيرهما في منع الصرف عندهم بسبب مشابهتهما لألفي التأنيث، والسبب عندهم أيضاً نفس الألف والنون لا المشابهة، إلا أن المشابهة لما كانت مستلزمة لفرعية المشبه بالنسبة إلى المشبه به فيما قصد من التشبيه أقيم الملزوم مقام اللازم فكأنه قال: وأما فرعيتهما لألفي التأنيث اللازمة للمشابهة لهما، وبهذا ظهر تحقق الفرعية في السبب كذا حقق. **(قوله: والراجح هو القول الثاني)**؛ لأن وجه اشتراط الطائفة الأولى انتفاء التاء غير ظاهر، وإنما اختار في مقام بيان فرعية كل سبب القول الأول؛ لأن الفرعية عليه ظاهرة، وقيل: وجه الرجحان أنه يلزم على القول الأول كون مثل بصري وهاشمي غير منصرف عند وجود سبب آخر، ويلزم عدم صرف

مثل: ضاربان في الرفع للوصفية والألف والنون. (قوله: يعني: به ما يقابل الصفة) وهو أخص مما يقابل الفعل والحرف، والقرينة: ذكر الصفة فيما بعده قسيماً لهن وقوله: فإن الاسم أثبات لمجيء الاسم بمعنى ما يقابل الصفة فيما بعده قسيماً له، وقولهك فإن الاسم إثبات لمجيء الاسم بمعنى ما يقابل الصفة فاعرفه، وقوله: لا الاسم الشامل الخ؛ وهو ما دل على معنى مستقل بالفهم غير مقترن بأحد الأزمنة. (قال المصنف: فشرطه العلمية) أي: فشرط هذا المجموع في تأثيره في منع الصرف أن يكون علماً ولا يخفى أن هذا الشرط متحقق في سعدانة علماً، مع أنه لا يعد الألف والنون مؤثراً (عصام)، وفيه أن سعدان للنبت وسعدانة هما من أسماء الأجناس مثل مرجان ومرجانة. (قوله: تحقيقاً للزوم الخ) هذا باعتبار المذهب الأول، وقوله: أو ليمتنع الخ باعتبار المذهب الثاني، وعبارة الرضي؛ أي: ليؤمن بها من دخول التاء، وقوله: كعمران، وأما سبحان فإن كان مضافاً؛ نحو: سبحان الله فليس بعلم، وإلا فغير منصرف للعلمية والألف والنون. (قال المصنف: أو كانا في صفة) عطف بأو على عاملين مختلفين وليس هذا مما جوزه كما يأتي في باب العطف وتمامه في المعرب، وقوله: فانتفاء فعلانة، يريد أن شرطه أن لا يكون مؤنثه على فعلانة كعطشان فإن مؤنثه عطشى لا عطشانة.

لفرعية المشبه به. (قوله، والراجح هو القول الثاني)؛ لأن وجه اشتراط الطائفة الأولى انتفاء التاء غير ظاهر. (قوله، لا الاسم الشامل) ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية. (قوله، وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد) أو مجموع وتثنية الضمير في قوله: إن كانا باعتبار تعددهما في أنفسهما. (قوله، أو شرط ذلك الاسم) فيه أنه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه الأول. (قال، فشرطه العلمية) منهم من قال: إنها شرط وسبب، ومنهم من قال: إنها شرط محقق للمشابهة لا سبب؛ لأنهما كألفي التأنيث يقومان مقام علتين. (قوله، أو ليمتنع التاء) أو ليتحقق سبب آخر كما عرفت في التركيب. (قال، كعمران) وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء، وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها أيضاً، لكن المؤنث حينئذ مع التاء. (قال، أو في صفة) فيه أنه عطف بأو على عاملين مختلفين

الفرعية في التثنية لعدم منع صرفهما، وإن أراد أنه لضعف الفرعية التي في التثنية بالقياس إلى المفرد بسبب زيادة علامة التثنية، ففيه أن الضعف والقوة إنما يعتبر بعد تحقق الفرعية ولا فرعية قبل زيادة علامة التثنية حتى يتصف بالشدة والضعف بعدها، وإن أراد معنى آخر فليتبين حتى يتصور ثم يتكلم عليه، وفي بعض الشروح: لا شك أن في الألف والنون فرعية لفظية، وليس العلة مجرد أنهما زائدتان في آخر الاسم؛ إذ يلزم حينئذ منع صرف حمدون وجبرون إذا سمى بهما، بل هي مع أنهما علامتا التذكير علة، وذلك إنما يتحقق إذا لم تجامعهما تاء التأنيث، وإليه ذهب الكوفيون حيث قالوا: الألف والنون والتذكير علة إذا كانا مع العلم أو الصفة. (قوله: وهو ظاهر)؛ لأن السبب فرع للطرفين وجوداً وتعقلاً لتوقفه على المشابهة لألفي التأنيث فالمشابهة شرط، والسبب الألف والنون اللتان هما فرع المزيد عليه. (قوله: فلا حاجة فيه إلى إثبات الخ) بل فرعية المشبه به؛ أعني: ألفي التأنيث للتذكير فرعية المشبه؛ أعني: الألف والنون. (قوله: لا الاسم الشامل الخ) قيل: لا حاجة إلى نفيهما؛ إذ لا يذهب السامع في هذا المقام إلى غير المقابل للفعل والحرف، أقول: إن أراد أنه لا يذهب نفس السامع بالنظر إلى لفظ الاسم فباطل ضرورة شيوع استعماله في جميع تلك المعاني، وإن أراد بالنظر إلى المقام ووقوعه في مقابلة الصفة فكما لا يذهب إلى تلك المعاني لا يذهب إلى مقابل الفعل والحرف أيضاً، بل عدم الذهاب إليه أقوى ضرورة أن الألف والنون المعدودتين من أسباب منع الصرف من خواص الاسم المقابل للفعل والحرف، فتقييدهما بالحصول فيه يصير لغواً بخلاف ما إذا أريد واحد من تلك المعاني؛ فإنها أخص منه فيفيد تقييدهما بالحصول فيه، بقي ههنا كلام وهو أن كون مراد المصنف رحمه الله بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر لوقوعه في مقابلتها، فلا حاجة إلى إثباته بقوله: فإن الاسم المقابل للفعل والحرف الخ، ولو سلم ذلك فقوله: والمراد ههنا هو هذا المعنى تكرار، والجواب: إن وقوعه في مقابلتها قرينة على تلك الإرادة ومقصود الشارح البيان اللمي لتلك الإرادة ومعنى قوله: والمراد ههنا الخ أن المراد في مقام بيان شرائط الألف والنون في كلام النحاة هو هذا المعنى؛ أي: المقابل للصفة فلذا أورد المصنف رحمه الله ذلك. (قوله: ولا الاسم المقابل للقب والكنية) يقال: العلم إما اسم أو لقب أو كنية. (قوله: والمقابل للمهمل) كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾؛ أي: الألفاظ الموضوعة. (قوله: والمقابل للظرف اللازم الظرفية) أي: الذي لا يستعمل إلا ظرفاً في الرضي، قال أبو علي: حيث يضاف ظرفاً لا اسماً كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ فإن ما بعده صفة له، والمعنى حيث يجعل؛ أي: مكاناً يجعل فيه. (قوله: باعتبار تعددهما في أنفسهما) وإن كان الأولى إفراد الضمير ليشعر بكون المراد حصولهما بطريق الاجتماع. (قوله: يخالف الشروط السابقة)؛ لأنها شروط الأسباب. (قوله: عن لزوم تنافر بين اعتباري الوحدة والتعدد) في شيء واحد في جملة واحدة موجب لتحير المبتدئ، وأن يتضمن نكتة إيهام الجمع بين المتنافيين. (قوله: يقومان مقام علتين) والأول أولى لضعفهما؛ إذ ليس المشبه في مرتبة المشبه به. (قوله: لكن المؤنث حينئذ) أي: حين الضم مع التاء؛ نحو: عريان وعريانة بخلاف المفتوح فإن مؤنثه يجيئ مع التاء كندمان وبدونها كسكران. (قوله: فيه أنه عطف بأو الخ) فإنه عطف في صفة على معمولي كان وعطف فانتفاء فعلانة على معمول إن

أي: إن كان الألف والنون في صفة فشرطه[1] انتفاء (فَعْلاَنَةٌ) يعني امتناع دخول تاء التأنيث[2] عليه[3]، لتبقى مشابهتهما[4] لألفي التأنيث[5] على حالها ولهذا انصرف (عُرْيانٌ) مع أنه صفة، لأن مؤنثة[6] (عُريانَةٌ)، «وَقِيْلَ»: شرطه[7] «وُجُودُ فَعْلَىَ» لأنه متى[8] كان مؤنثه[9](فَعْلَىَ) لا يكون فعلانة[10] فتبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها

---

(١) أي: شرط الألف والنون في منع الصرف. (٢) التي. (٣) أي: على الصفة. (٤) أي: الألف والنون. (٥) علة لمذهب البصريين. (٦) أي: الاسم الذي دخل عليه الألف والنون. لمحرره. (٧) أي: الألف والنون. (٨) هذا ليس بالذات بل لاستلزامه انتفاء فعلانة فلهذا عبر بقيل. حلبي. (٩) أي: الاسم الذي عليه الألف والنون. (١٠) لأنه كلما كان للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر كسكر لم يفرق بينهما بدخول تاء التأنيث.

وَقِيْلَ:[1] وُجُودُ فَعْلَىَ[2]

(١) شرطه. (٢) أنه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالهما. ج.

وليس على شرطه، قيل: الصواب الواو بدل أو؛ لأن الألف والنون يوجدان في الاسم والصفة، وأجيب بأن الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة، بل باعتبار فردها، وفردها لا يكون إلا في أحدهما، ويمكن أن يجاب بأن أو للتنويع. **(قوله: لأنه متى كان مؤنثه فعلى)** الخ هذه عند الأكثرين وجوّز بعضهم اجتماعهما وحكموا حينئذ بالانصراف قد أفاد به أن وجود فعلى ليس مقصوداً لذاته، بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه إلى ما ليس مطلوباً غير مناسب، بل غير صحيح؛ لأن المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى، فهذا الوجه ضعيف وقد أشار المصنف إلى ضعفه بقيل، إن قلت: إذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب. قلنا: لعل

الشرطية بتقدير المبتدأ وليس على شرطه وهو تقدم المجرور؛ لأن مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما، ولا يجوز أن يكون العطف بإعادة الجار فيكون متحققاً؛ إذ ليس وجود الجار الثاني كالعدم من حيث المعنى حتى يقال: إنه مجرور بالجار الأول، وإن الجار الثاني لأمر لفظي كما في المال بيني وبينك، ثم إن الشارح رحمه الله: دفع هذا المحذور حيث قدر كانا إشارة إلى أنه يتقدر فعل الشرط والمبتدأ عطف على ما قبله عطف شرطية، فالواجب على المحشي رحمه الله أن يقول: فلذا قدر الشارح فعل الشرط. **(قوله: نفس الطبيعة)** أي: الألف والنون التي هي مفهوم كلي. **(قوله: بل باعتبار فردها)** أي: الألف والنون المخصوصين؛ وذلك لأن الحصول والتحقق صفة الإفراد حقيقة والطبيعة إنما تتصف به في ضمنها. **(قوله: للتنويع)** أي: للإشارة إلى أن الألف والنون نوعان؛ أحدهما: ما يكون في الاسم، والثاني: ما يكون في الصفة ولاختلافهما بالنوع اختلف شرطهما في التأثير، وكان شرط أحدهما منافياً للثاني، فإن العلمية لا تجامع الصفة. **(قوله: عند الأكثرين)** من أهل اللغة. **(قوله: وجوّز بعضهم)** وهو بعض بني أسد فإنهم يقولون: في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة أيضاً؛ نحو: سكرانة وغضبانة فيصرفون إذن فعلان فعلى ومن هذا تبين أن وجود، فعلى ليس له تأثير في منع الصرف وإنما المدار انتفاء فعلانة. **(قوله: لغير وجود فعلى)** كما في رحمان. **(قوله: قلنا: لعل الخ)** لا يخفى ضعف هذا الجواب؛ لأن المشابهة بألفي التأنيث تتحقق بمجرد انتقاء دخول التاء فما الحاجة إلى الانتفاء المؤكد، ولو سلم فما الحاجة إلى تأكيده بدليل لفظي فإن الدليل العقلي قد يكون أقوى من اللفظي كما في رحمان، ولو سلم فحصر الدليل اللفظي في وجود فعلي ممنوع.

(قوله: يعني: امتناع دخول الخ) تفسير للأعم بالأخص، وتمام الكلام في حاشية العصام، وقوله: ليبقى الخ، هذا التعليل إنما يتم بالنظر إلى المذهب الثاني؛ وهو أن مانعية الألف والنون إنما هي باعتبار المشابهة لألف التأنيث، وأما بالنظر إلى المذهب الأول فلا؛ لأن قبول تاء التأنيث وعدمه لا مدخل له في تحقق الفرعية لما زيد عليها وعدمها. **(قوله: ولهذا انصرف عريان)** أي: لأجل اشتراط انتفاء فعلانة في الصفة انصرف عريان، وقد جاء في ضرورة الشعر ممنوعاً من الصرف تشبيهاً بباب سكران كما في قوله: كأنه لامع عريان مسلوب (رضي). **(قوله: وقيل: شرطه وجود فعلى)** والأول أولى فإن وجود فعلى ليس مقصود بالذات، بل المطلوب منه انتفاء التاء؛ لأن كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم إلا عند بعض بني أسد؛ فإنهم يقولون: في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة أيضاً؛ نحو: غصبانة وسكرانة فيصرفون وزن فعلان فعلى، وهذا دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى، فإذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء، وقد حصل المقصود في رحمان لا بواسطة وجود رحمي؛ بل لأنهم خصوا هذه اللغة بالباري تعالى فلم يطلق على غيره، ولم يضعوا منه مؤنثاً لا بالتاء ولا بوزن فعلى، فيجب أن يكون غير منصرف (ملخص رضي). **(قوله: لأنه متى كان مؤنثه فعلى الخ)** يعني: لا يكون مؤنثه فعلانة قطعاً لا بالنظر إلى الاستعمال، ولا بالنظر إلى أصل وضع الصيغة بخلاف رحمان؛ فإنه نظراً إلى اختصاص استعماله بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة، وأما بالنظر إلى الوضع فحاله مبهم، فانتفاء فعلانة فيه مبهم، بل جانب الوجود راجح؛ لأن الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أغلب، وإلحاق المشكوك بالأكثر انسب. (استطراد) قيل: جاء إلى ملك رجل اسمه حيان فقيل للملك: أينصرف حيان أم لا، قال: إن أكرمته فلا ينصرف وإلا فينصرف، ووجه ذلك أن من أكرمه فكأنه أحياه فيكون من الحي فلا ينصرف وإلا فينصرف، ووجه ذلك أن من أكرمه فكأنه أحياه فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية والألف والنون، وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه فكان مشتقاً من الحين بمعنى الهلاك فينصرف، ومثله لفظ شيطان إن أخذ من شطن بمعنى بعد فهو منصرف، وإن من شاط بمعنى هلك فغير منصرف. (فائدة): لو التبس عليك اسم هل هو منصرف أم لا وجب عليك أن تصرفه؛ لأن الأصل في الاسم الصرف، وهكذا حكم كل فرع التبس بأصل ويؤيده

«وَمِنْ ثَمَّ[1]» أي: ومن أجل المخالفة في الشرط[2] «ٱخْتُلِفَ فِي رَحْمَنَ» في أنه منصرف أو غير منصرف فإنه ليس له مؤنث، لا رَحْمَى[3] ولا رَحْمَانَةُ لأنّه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره[4]، لا على مذكر ولا على مؤنث، فعلى[5] مذهب من شرط انتفاء (فَعْلاَنَةُ) فهو[6] غير منصرف[7] وعلى مذهب من شرط وجود (فَعْلَى) فهو[8] منصرف[9] «دُونَ[10] سَكْرَانَ» فإنه[11] لا خلاف[12] في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فإن مؤنثه (سَكْرَى[13]) لا (سَكْرَانَةَ[14]) «وَ» دون «نَدْمَانُ[15]» فإنه لا خلاف

(١) إشارة إلى المكان الاعتباري. (٢) أي: شرط تأثير الألف والنون في الصيغة. (٣) بالألف المقصورة. (٤) لانتفاء فعلانة. (٥) الفاء للتفصيل وعلى متعلق لقوله غير منصرف الآتي. (٦) رحمن. (٧) لوجود الشرط على مذهبه لا نرجئ رحمانة. (٨) رحمن. (٩) لأنه ليس فيه فعلى. (١٠) ظرف اختلف. (١١) شأن. (١٢) لنفي الجنس. (١٣) كفعلى. (١٤) يقال: رجل سكران وامرأة سكرى. (١٥) أي: لم يختلف أيضاً في صرفه. عوض.

قراءة: ﴿شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ بالتنوين وفي الرضي، وقد جاءت ألفاظ يحتمل نونها الزيادة والأصالة مثل: حسان ورمان وحمار قبان الخ. **(قوله: متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة)** يعني: أن وجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة فتذكر. **(قوله: في أنه منصرف أو الخ)** بدل من قوله: في رحمن بدل اشتمال، قيل: والذي يرجّح عندي صرفه، وصرف كل ما شك فيه أن الصرف هو الأصل فلا يعدل عنه إلا لدليل قطعي، فإن قلت: كيف اشتبه الحال في استعمال رحمن على هؤلاء الأعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا أمرهم فيه على المنقول ولم يكشف أحدهم عن المعمول عند البلغاء؟ قلنا: كأنهم لم يجدوه مستعملاً فيما نقل من العرب إلا معرفاً باللام أو مضافاً أو منادى، وأما قوله:

وأَنتَ غَيْثُ الوَرَى لا زِلتَ رَحْمَانَا

فيجوز أن يكون الألف للإشباع فلا ينتهض حجة قطعية في كونه منصرفاً. **(قوله: لأنه صفة خاصة)** وقيل: علم اتفاقي كالجلالة، قال أبو البقاء: لفظ الرحمن كان صفة بمعنى كثير الرحمة، ثم غلب على المنعم بجلائل النعم في الدنيا والآخرة بحيث لا يقع على المخلوق أصلاً، وصرح السيد قدس سره: بأنه مشارك لاسم الذات معرفاً ومنكراً، ولا إله إلا الرحمن يفيد التوحيد بحسب عرف الشرع وإن لم يفده لغة، وإن تعرى عن لام التعريف تثبت الألف وإلا تحذف، فعدم الانصراف أظهر وإن أوجب اختصاصه بالله تعالى الانصراف على مذهب من شرط وجود فعلي، وعدم الانصراف عند من شرط انتفاء فعلانة إلحاقاً له بما هو الغالب في بابه وهو فعلان من باب علم، فإن أكثره غير منصرف أو أكثره على فعلى فنزل منزلة ما مؤنثه فعلى، ويحكم بأنه لو لم يطرأه الاختصاص لجاء منه فعلى، انتهى ملخصاً. **(قوله: لا تطلق على غيره تعالى)** وأما رحمن اليمامة لمسيلمة الكذاب فمن باب تعنّتهم وعتوّهم في الكفر، قال شاعرهم:

سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا ابْنَ الأَكْرَمِيْنِ أَباً
وَأَنتَ غَيْثُ الْوَرَى لا زِلتَ رَحْمَانَا

فتدبر. **(قوله: فهو غير منصرف)** الفاء لتنزيل العامل منزلة الجزاء كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾.

ومِنْ ثَمَّه[1] ٱخْتُلِفَ فِي: رَحْمَانُ دُوْنَ سَكْرَانَ[2] وَنَدْمَانُ[3].

(١) أي: من أجل المخالفة في الشرط. (٢) فإنه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين حيث جاء في مؤنثه سكرى لا سكرانة فكان غير منصرف بالاتفاق. (٣) أي: ودون.

المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبني على دليل لفظي، والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون إلا بوجود فعلي. **(قوله: لأنه صفة خاصة لله تعالى)** الخ لقائل أن يقول: اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فإذا نظر إلى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس إما بالتاء؛ لأن الأصل في التأنيث التاء، وإما بالألف وهو الراجح؛ لأن فعلان فعلى أكثر من فعلان فعلانة فعلى الأول ينبغي أن يكون منصرفاً بالاتفاق، وعلى الثاني ينبغي أن يكون غير منصرف اتفاقاً، اللهم إلا أن يقال: إن الثابت بالقياس لا يضر ولا يكفي. **(قال: وندمان)** لما كان المراد بندمان اللفظ كان علماً غير مصرف فينبغي أن لا ينون ولا يكسر هنا إلا لمشاكلة

(قوله: إلا أن يقال الخ) أي: وجود التأنيث بالتاء قياساً لا يضر في منع الصرف ووجود التأنيث بالألف قياساً لا يكفي في منع الصرف، إنما الضار والكافي التأنيث الاستعمالي؛ إذ به تتحقق المشابهة بينه وبين ألفي التأنيث وتنتفي. **(قوله: كان علماً غير منصرف)** لوجود الألف والنون

في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤنثه (نَدْمانةٌ) لا (ندمى) هذا إذا كان (ندمان) بمعنى النديم[١]، وأما إذا كان بمعنى النادم فهو[٢] غير منصرف بالاتفاق، لأن مؤنثه[٣] (ندمى[٤]) لا ندمانة. «وزن[٥] الفعل» وهو كون الاسم على وزن يُعَدُّ[٦] من أوزان[٧] الفعل وهذا[٨] القدر لا يكفي في سببيَّة منع الصرف بل «(شَرْطُهُ[٩])» فيها أحد الأمرين[١٠]: إمَّا «أنْ يَخْتَصَّ» في اللغة العربية «بِالفِعْلِ» بمعنى أنه لا يوجد[١١] في الاسم العربي[١٢] إلا منقولاً من الفعل «كَشَمَّرَ» على صيغة الفعل الماضي المعلوم من[١٣] التشمير، فإنه نقل من هذه الصيغة[١٤]، وجعل علماً

---

(١) أي: العاقل إذا كان من المنادمة بمعنى الظرافة. (٢) من باب ضرب، أي يقال: رجل ندمان أي نادم على ما فعل. (٣) ندمان. (٤) ندمان. (٥) أي: الوزن الذي بني عليه الفعل .كافية. (٦) صفة وزن. (٧) يعني: أن المانع من الصرف ليس مثلاً هيئة شر بل كونه على هذه الهيئة كالعجم .حلبي. (٨) أي: كون الاسم على وزن يعده. (٩) وزن الفعل. (١٠) أي: الاختصاص بالفعل أو وجود زيادة كزيادة الفعل في أوله ليتحقق جهة الفرعية عندي. (١١) وزن الفعل. (١٢) ولا العجمي. (١٣) مأخوذ. (١٤) أي: صيغة الماضي المعلوم.

وَزْنُ الفِعْلِ شَرْطُهُ أنْ يَخْتَصَّ بالفِعْلِ كَشَمَّرَ

المسمى. (قوله: وهو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل) سواء كان له زيادة نسبة إلى الفعل أو لا فالإضافة في قوله: وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة، وإلا لم يحتج إلى قوله: فشرطه، ولك أن تحمل عليها وتحمل قوله: فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط؛ لأن السببية ليست إلا للفرعية، ولا فرعية إلا فيما له زيادة اختصاص بالفعل. (قوله: بالفعل بمعنى) الخ في أكثر نسخ المتن به والضمير راجع إلى الفعل،

في الاسم مع العلمية. (قوله: إلا لمشاكلة المسمى) وهو ندمان صفة. (قوله: يعد من أوزان الفعل) لا يخفى أن إضافة الأوزان إلى الفعل المجرد النسبة بمعنى الحصول له لا لزيادة النسبة، وإلا لكفى أن يقول: كون الاسم على وزن الفعل فالمعنى كون الاسم على وزن يعد من الأوزان الحاصلة للفعل فاندفع ما قيل: إن عد الوزن المشترك من أوزان الفعل يشعر بكونه لا اختصاص له بالفعل، فالأولى كون الاسم على وزن ثبت للفعل، وإنما فسر وزن الفعل بهذا المعنى؛ لأن وزن الفعل بالمعنى الإضافي فلا بد من القول بأنه منقول في الاصطلاح عن ذلك المعنى إلى كون الاسم على وزن الفعل ليصير صفة للاسم. (قوله: محمولة على النسبة) مجازاً شائعاً كما في قولهم: زيد أخو عمرو. (قوله: لا على زيادة النسبة) إما في الاختصاص أو بالاستحقاق أو غيرهما كما هو مدلول الإضافة وضعاً. (قوله: وإلا لم يحتج الخ) أي: يكون لفظ شرطه مستدركاً؛ إذ يكفي أن يقال: وزن الفعل ما يختص به أو يكون في أوله زيادة الخ، فإن زيادة النسبة لما كانت مأخوذة في مفهوم وزن الفعل كان مؤثراً بنفسه محتاجاً إلى البيان دون الاشتراط. (قوله: ولك أن تحمل عليها) أي: تحمل الإضافة على زيادة النسبة. (قوله: على شرط التحقق) أي: أنه لا يتحقق الوزن الذي له زيادة نسبة إلى الفعل إلا في هذين القسمين. (قوله: لا على الاشتراط) أي: جعله مشروطاً في تأثيره بأحد الأمرين حتى يستدعي عدم كونه مؤثراً بنفسه، وهذا الكلام مبني على تسليم أن لا يكون لوزن الفعل

وقوله: هذا إذا كان - أي: عدم الخلاف - في صرف ندمان إنما هو إذا كان بمعنى: النديم مشتقاً من المنادمة، يقال: نادمني فلان على الشراب فهو نديمي وندماني، والمرأة ندمانة. (قوله: فهو غير منصرف بالاتفاق) فعلى هذا يقرأ ندمان في المتن بفتح النون الأخيرة بلا تنوين مثل: سكران ويكون كلا المثالين من نوع واحد، وقيل: لما كان المراد من ندمان في المتن اللفظ كان علماً غير منصرف لوجود الألف والنون في الاسم مع العلمية مثل: عمران، فينبغي أن لا ينوّن ولا يكسر هنا إلا لمشاكلة المسمى؛ أعني: ندمان صفة انتهى، وقال مظهر الدين: إنك إذا قابلت لفظاً منصرفاً بوزن ففي الوزن وجهان؛ أحدهما: أنه منصرف؛ لأن اللفظ الذي هو الوزن علم له منصرف فكذا هذا الوزن، وثانيهما: وهو الأصح، أن الوزن غير منصرف إن كان فيه مع العلمية سبب من الأسباب الباقية، تقول: قائمة، على وزن فاعلة، فقائمة منصرف؛ لأنها نكرة، وفي فاعلة وجهان؛ الانصراف كقائمة، وعدم الانصراف للعلمية والتأنيث، وهذا أصح فافهم. (قوله: وهو كون الاسم على وزن الخ) والغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف؛ وهو أن إضافة الوزن إلى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل، وفيه تكرار بلا طائل، وحاصل الدفع: أن الإضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص، وهذا هو المراد بقوله: وهو كون الاسم على وزن يعد الخ؛ أي: ينسب للفعل ويعد من أوزانه، وإن عد من أوزان غيره أيضاً، فقوله: وزن الفعل؛ أي: وزن منسوب إلى الفعل، فالإخبار عنه حينئذ بالخبر يفيد الاختصاص الذي لم يفهم من المبتدأ، فلو أبدل لفظ يعد بينسب أو نحوه لكان أظهر، وقوله: إما أن يختص؛ أي: الوزن بمعنى الهيئة الحاصلة للفظ لا بمعنى كون الاسم الخ إذا المختص بالفعل تلك الهيئة لا الكون المذكور ففي الضمير استخدام. (قوله: بمعنى أنه لا يوجد الخ) يشير إلى أن

للفرس[1]، وكذلك (بَذَّر)[2] لماء و(عَثَّر) لموضع[3] و(خَضَّم) لرجل، أفعال نقلت إلى الاسميّة، وأما نحو: (بَقَّم) اسماً لصبغ معروف، وهو العندم و(شَلّم) علماً لموضع بالشام فهو[4] من الأسماء العجمية[5] المنقولة إلى العربية فلا[6] يقدح في ذلك الاختصاص «وَ»[7] مثل «ضُرِبَ»[8] على البناء للمفعول إذا جعل عَلَماً لشخص[9]، فإنه أيضاً[10] غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وإنما قيدنا[11] بالبناء للمفعول فإنه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل[12]، ولم يذهب إلى منع صرفه إلا بعض[13] النحاة «أوْ[14] يَكُونُ[15]» غير مختص به[16]، لكن يكون «فِي أَوَّلِهِ[17]»

(١) قيل ذلك للحجاج ولم يذكر الشارح اسمه تحاشياً. (٢) بئر ماء بمكة من التبذير وهو الإسراف. وجيه الدين. (٣) من التعثير بالثاء وهي الذلة. (٤) أي: صنع معروف. (٥) بالتخفيف والتشديد. (٦) أي: لا يشير أي النقل. (٧) عطف على شمر. (٨) اسم رجل مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف. (٩) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل. (١٠) أي: كما أن شمر. (١١) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل أيضاً. م. (١٢) بل يوجد في الاسم نحو: سقر وشتر رضا. (١٣) فاعل لم يذهب. (١٤) عطف على يختص. (١٥) أي: هذا الوزن. (١٦) أي: بالفعل بل يعم الفعل والاسم. (١٧) خبر يكون.

الاختصاص إضافي بالنسبة إلى الاسم العربي، وفي قوله: إلا منقولاً من الفعل تنبيه على أن يكون مثل: شمر وضرب مجردين عن الضمير المستتر فيهما وإلا لكانا من المركبات، وقوله: من التشمير، بمعنى المرور، حاداً جعل علماً لفرس حجاج الثقفي لحدادتها في سرعة السير. **(قوله: بذر لماء)** في القاموس أنه علم لبئر بمكة ومعناه الفعلي أسرف، ومنه: ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾، وقوله: وعثر لموضع؛ وهي مأسدة، ومعناه الفعلي جعله ذا كبوة، وأما خضم فاسم رجل؛ وهو عمرو بن تميم، ومعناه الفعلي الأكل أو الأكل بأقصى الأضراس أو ملأ الفم. **(قوله: وأما نحو: بقم الخ)** جواب عن سؤال مقدر، وهو أن بقم وشلّم من أوزان الفعل مع إنهما اسمان ولم ينقلا من الفعل إلى الاسم؛ لعدم استعمالهما فعلاً، وحاصل الجواب: إنهما عجميتان نقلتا إلى العربية والاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية، فلا يقدح بوجود مثل هذه الأمثلة في اختصاص هذا الوزن بالفعل، فهما غير منصرفين للعجمة ووزن الفعل، قوله: اسماً لصبغ معروف، وعن السيد: إن بقّم معرب إذا سمي به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمة؛ لأنه اسم جنس لصبغ معروف كما قيل: إنه اسم لخشب يخرج منه بعد الدق والغلي بالماء صبغ أحمر يقال له: العندم، وقوله: فلا يقدح في ذلك؛ أي: فلا يضر نحو: بقم في اختصاص هذا الوزن بالفعل، وقوله: ومثل ضرب بتخفيف العين؛ ليكون تأسيساً وكذا نحو: استخرج معلوماً ومجهولاً، وأما استبرق فأعجمي كما قد مر. **(قوله: غير مختص بالفعل)** لوجوده في الاسم كثيراً؛ نحو: حجر وشجر ورجب وطلب بخلاف المجهول؛ فإنه: لم يجيء في الأسماء إلا ألفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهي الوُعِل لغة في الوعل، ووسم بمعنى الاست، ووئل علماً لقبيلة، وقوله: إلا بعض النحاة، وهو عيسى بن عمر فإنه منع من الصرف ما كان منقولاً من الفعل مستدلاً بقول الشاعر:

أَنَـا ابْـنُ جَـلا وَطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايَـا

وَضُرِبَ أَوْ يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ

وضمير يختص راجع إلى الوزن أو بالعكس وذا أعرب كما هو المشهور. **(قوله: وكذلك بذر)** من بذر المال؛ أي: أسرف. **(قوله: وخضم)** من خضم الشيء أكله بجميع فمه. **(قوله: وشلم علماً)** مرتجلاً بالعبرانية لموضع بالشام يقال: هو بيت المقدس. **(قوله: ومثل ضرب على البناء للمفعول)** وزن فعل مجهولاً من الخواص لم يأت في أسماء الأجناس إلا دئل لدويبة، وقيل: العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس، وإن كان قليلاً كقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى نهاكم عن قيل وقال»، فيجوز أن يكون منقولاً من دئل؛ بمعنى: أسرع، وأما دئل علماً لقبيلة فيجوز أن يكون منقولاً منه ومن دأل؛ بمعنى: مشى مشياً مخصوصاً، والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم، وأما الوُعِل لغة في الوعل، والرُئم بمعنى: الأست فشاذان. **(قوله: ولم يذهب إلى منع صرفه إلا بعض النحاة)** ذهب يونس إلى

بهذا المعنى فرد سوى القسمين المذكورين، وأما على تقدير تحقق قسم آخر بأن يكون زيادة النسبة بطريق الغلبة كما يجيء في كلامه، فيجوز الحمل على الاشتراط أيضاً كما في قوله: المعرفة شرطها أن تكون علمية. **(قوله: لأن النسبة الخ)** أي: لك أن تحمل عليها بدليل أن سببية أسباب منع الصرف ليست إلا للفرعية كما عرفت ولا فرعية إلا في الوزن الذي له زيادة اختصاص؛ أي: ارتباط ونسبة بالفعل فلا سببية إلا له. **(قوله: والضمير راجع)** أي: ضمير به تطبيقاً بين النسختين وحينئذ يكون الباء داخلاً على المقصور عليه كما هو الاستعمال القليل. **(قوله: أو بالعكس)** أي: الضمير المجرور راجع إلى الوزن وضمير يختص إلى الفعل فيكون الباء داخلاً على المقصور كما هو الشائع الكثير المشهور. **(قوله: وذا أعرب)** بالراء المهملة أفصح؛ أي: أبين وأوضح في النهاية الجزرية من الإعراب؛ يعني: الإبانة والإيضاح حديث السقيفة أعربهم أحساباً؛ أي: أبينهم وأوضحهم. **(قوله: من بذر المال)** أي: منقول منه. **(قوله: من خضم الشيء)** بالخاء والضاد المعجمتين. **(قوله: أكله بجميع ما فيه)** نقل في الصحاح عن الأصمعي هذا المعنى للثلاثي المجرد، ثم قال: خضّم على وزن بقّم اسم عنبر

أن الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر، وذهب عيسى إلى تأثيره إذا كان منقولاً من الفعل كقوله:

أَنَـا ابْـنُ جَـلا وَطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايَـا

ولولا ذلك لنوّن جلا، ويرد بأنه إن كان علماً فمحكي مع الضمير وهو لا يغير، وإن لم يكن علماً فهو صفة مقدر؛ أي: أنا ابن رجل جلا؛ أي: انكشف أمره، أو كشف الأمور. (قال: أو يكون) إنما لم يقل: بدله أو يغلب كما قاله: النحاة؛ لأن فاعل إذا جعل علماً لمذكر كان منصرفاً مع أنه غالب في الأفعال ولم يجئ في الأسماء إلا خاتم وعالم، وساسم اسم شجر أسود؛ ولأن في إثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في إثبات الاختصاص أيضاً تلك الزيادة؛ لأنا نقول: لعله لم يجد فيه ما يحترز به عن ذلك المحذور، إن قلت: هذا الوزن إنما يصح سبباً إذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته، وزيادة الاختصاص إما بالاختصاص بالفعل أو بالغلبة. قلنا: زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الأفعال المنصرفة فصارت لاطرادها في جميع الأفعال دون الأسماء أشد اختصاصاً بالفعل. (قوله: غير مختص) خصه به بقرينة المقابلة لعل وجهه أن الشق الأول أولى بالتأثير والظاهر أن أو لمنع الخلو،

الخ، قال بدر الدين: ولا حجة له فيه؛ لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجرّبها، فجملة جلا من فعل وفاعل محكي لا ممنوع من الصرف. (**قوله: أو يكون غير مختص الخ**) بقرينة المقابلة فإن من هذا القسم أفعل ووجوده في الاسم أكثر منه في الفعل؛ لأن كل فعل ثلاثي ليس من الألوان والعيوب يجيء منه أفعل التفضيل ومن الألوان والعيوب يجيء أفعل فعلاء؛ نحو: أحمر وأعود وهما اسمان، وأما أفعل حال كونه فعلاً فلم يجيء إلا ماضياً من بعض الأفعال الثلاثية مثل: أخرج وأكرم لا من كلها فلم يسمع نحو: اقتل وانصر،

بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة يزعمون أنهم إنما سموا بذلك لكثرة الخضم، وهو المضغ؛ لأنه من أبنية الأفعال دون الأسماء وخضم أيضاً اسم لماء، وفي شمس العلوم الخضم الأكل بجميع الأسنان. (**قوله: نهى الخ**) في النهاية وفي الحديث (**أنه نهى عن قيل وقال**)؛ أي: نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم: قيل كذا وقال فلان كذا، وبناؤهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير والإعراب على إجرائهما مجرى الأسماء خلوين عن الضمير وإدخال حرف التعريف عليهما في قولهم: القيل والقال. (**قوله: منقولاً منه**) أي: من دئل المجهول بمعنى أسرع. (**قوله: والتغيير**) بضم الفاء وكسر العين. (**قوله: للدلالة على العلمية**) وأنه انفسخ عنه معنى الفعل. (**قوله: في الوعل**) بفتح الواو وسكون العين بزكر هي. (**قوله: والرئم**) بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم. (**قوله: الاست**) بكسر الهمزة وسكون السين للمقعدة. (**قوله: ذهب يونس الخ**) فمنع صرف نحو: جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم أعلاماً. (**قوله: إذا كان منقولاً**) أي: الوزن المشترك بين الاسم والفعل إنما يؤثر في منع الصرف إذا ثبت كونه منقولاً في الاسم من الفعل ولم يستعمل على أنه وزن الاسم. (**قوله: ولولا ذلك**) أي: لولا كان وزن جلا منقولاً عن الفعل لنون جلا. (**قوله: ويرد الخ**) أي: لا نسلم الملازمة المذكورة بقوله: ولولا ذلك؛ إذ يجوز أن يكون عدم تنوينه لكونه جملة محكية لا لعدم الصرف بسبب وزن الفعل والعلمية حتى يرتكب كونه منقولاً. (**قوله: فمحكى مع الضمير**) بناء على أن الفعل المنقول إلى العلمية إذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعلت الجملة علماً فهو محكي وإلا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه. (**قوله: أي: انكشف أمره الخ**) إشارة إلى أن جلا يستعمل لازماً ومتعدياً والثنايا جمع ثنية: وهي العقبة، وطلاع الثنايا؛ أي: ركاب صعاب الأمور عطف على ابن جلا، وتمامه: +متى أضعُ العمامَةَ تعرفوني=. (**قوله: أو يغلب**) هذا الوزن في الفعل بمعنى: أن يكون في الفعل أكثر منه في الاسم. (**قوله: مع أنه غالب في الأفعال**)؛ لأن باب المفاعلة أكثر من أن يحصى. (**قوله: ولم يجيء في الأسماء الخ**) الصواب: ولم تجئ في الأسماء إلا كلمات معدودة كما في العباب؛ نحو: طابع وقالب وغيرهما، قال الراغب: الفاعل كثيراً ما يجيء في اسم الآلة التي يفعل بها الشيء كالطابع والخاتم والقالب. (**قوله: وساسم**) بالسينين المهملتين زيادة مؤونة بالنسبة إلى ما قاله المصنف رحمه الله فإن مؤونته تتبع لفظ واحد هل هو قابل للتاء أم لا بخلاف ما قالوا: فإنه مؤونة تتبع جميع الأسماء والأفعال ولو بوجه كلي ليعلم هل هو غالب في الأفعال أو في الأسماء. (**قوله: لا يقال الخ**) يعني: زيادة المؤونة وإن لم تلزم في هذا القسم من وزن الفعل لكنها تلزم في القسم الأول فإن العلم بالاختصاص موقوف على تتبع أوزان الأفعال والأسماء كلها. (**قوله: لعله لم يجد الخ**) يعني: لعل المصنف رحمه الله لم يجد في الاختصاص أمراً آخر يحترز بذكره عن لزوم ذلك المحذور؛ أعني: زيادة المؤونة فبالضرورة التزمها، ولا ضرورة في القسم الثاني لوجدان ما يؤدي مؤداه من غير لزوم المحذور. (**قوله: إن قلت: هذا الوزن الخ**) استدلال على ترجيح قول النحاة بأن اعتبار الغلبة لازم لتحقق الفرعية.

(**قوله: زيادة اختصاص**) أي: ارتباط بقرينة إضافة الزيادة وجعله منقسماً إلى الاختصاص والغلبة. (**قوله: حتى يظهر فرعيته**) أي: فرعية ذلك الوزن في الاسم فإن الوزن المشترك لا فرعية له ولذا

أي: أوّل وزن الفعل أو أول ما كان على وزن الفعل «زِيَادَةٌ[١]» أي: زيادة[٢] حرف أو حرف زائد من[٣] حروف (أتين)[٤] «كَزِيَادَتِهِ[٥]» أي: مثل زيادة حرف أو حرف زائد[٦] من حروف (أتين) في أول الفعل «غَيْرُ قَابِلٍ[٧]» أي: حال كون وزن الفعل أو ما كان وزن[٨] الفعل غير قابل «لِلتَّاءِ[٩]» لأنه[١٠] يخرج الوزن بهذه التاء، لاختصاصها بالاسم عن[١١] أوزان الفعل، ولو قال[١٢]: غير قابل للتاء قياساً[١٣] بالاعتبار[١٤] الذي[١٥] امتنع من الصرف[١٦] لأجله لم يرد[١٧]. عليه[١٨] (أربعٌ)[١٩] إذا سمى به رجل[٢٠] فإن لحوق[٢١] التاء[٢٢] للتذكير[٢٣] فلا يكون[٢٤] قياساً[٢٥] ولا (أَسْوَدُ) فإن مجيء التاء في (أَسْوِدَةٍ) للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي[٢٦] الذي

(١) اسم يكون. (٢) أي: إشارة إلى أن التنوين عوض عن المضاف إليه. (٣) من بيانية. (٤) أي: في الاسم. (٥) صفة زيادة أي: كائنة مثل زيادة الفعل ليكون غالباً بالفعل غلبةً معتبرة حسه. (٦) إشارة إلى أن المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر. (٧) صفة زيادة أي صالح للتاء اللاحقة قياساً. (٨) على صحح. (٩) أي: المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لأنه ضعيف والساكنة مختصة بالفعل كذا في بحث الفعل .م. (١٠) شأن. (١١) متعلق بيخرج. (١٢) مصنف. سؤال مقدر تقديره. (١٣) حال من قوله: غير قابل للتاء. (١٤) وبالاعتبار. نسخه. (١٥) وزن الفعل وهو الوصف الأصلي. (١٦) فهو أسود. (١٧) غير قابل. (١٨) أي: على قوله. (١٩) مع كونه غير منصرف ويلزم من قوله غير قابل أن يكون منصرفاً لأنه يقبل التاء .لمحرره. (٢٠) أي: بالأربع. (٢١) قبل العلمية. (٢٢) اسم إن. (٢٣) خبر إن. (٢٤) أي: لحوق التاء بالأربع. (٢٥) والقياس يجرد من التا. (٢٦) إذ يقال باعتبار الوصف الأصلي للحية الأنثى سوداء .هـ م.

والظاهر: أن أو ههنا لمنع الخلو لا الجمع فإن النسبة بين القسمين عموم من وجه؛ لافتراقهما في شمّر وأحمر واجتماعهما في يزيد ويشكر. (قوله: أي: أول وزن الفعل أو أول ما كان الخ) والأول هو الظاهر؛ لأنه هو المذكور سابقاً إلا أن فيه ارتكاب مجاز فإن وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكون، وقد عبّر عنه الشارح بالكون والهيئة من حيث هي ليس لها أول وآخر حتى يقال: إن الزيادة في أولها فلذا صرف الضمير عن الظاهر؛ لتبقى النسبة محفوظة على حقيقتها فقال: أو أول ما كان الخ وهو الاسم فإن له أولاً حقيقة. (قوله: أي: مثل زيادة حرف) هذا التقدير ليوافق ما سبق، ثم إن في كلامه نشراً على ترتيب اللف فالتفسير الأول بالنسبة إلى وزن الفعل، فإن الزيادة صفة وهيئة تعرض للحرف الزائد فتناسب وزن الفعل الذي هو هيئة، والثاني بالنسبة على ما كان على وزن الفعل؛ فإنه عبارة عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فيناسبه الحرف الزائد، وغرض الشارح من هذا التقرير دفع اعتراض أورده الهندي بقوله: فإن قيل: أول أحمر مثلاً هي الزيادة فيتحد الظرف والمظروف، وحاصل الدفع أما إذا قدر زيادة حرف؛ فلأن الزيادة صفة الأول في قولك الحرف الأول من أحمر زائد، ويجوز نسب الصفة إلى موصوفها بفي كما تقول: العلم في زيد والسواد في جسم، وأما إذا قدّر حرف زائد؛ فلأن بين أوله وبين الحرف الزائد عموماً من وجه، فإن الحرف الأول من الأسماء التي على وزن الفعل قد يكون زائداً كأحمد ونرجس، وقد يكون أصلياً كنهشل فإن وزنه فعلل، والأمران اللذان بينهما عموم من وجه يجوز أن ينسب أحدهما إلى الآخر بفي يقال: البياض في المعشوق أحسن من الياقوت في

زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِهِ[١] غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّاءِ

(١) أي: مثل زيادة حرف أو حرف زائد في أول الفعل .ج.

وأن النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر وأحمر واجتماعهما في نحو: يزيد ويشكر، ونحو: استخرج معلوماً ومجهولاً وأمراً وإستبرق أعجمي وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل. (قوله: أي: أول وزن الفعل) الخ لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير إلى الوزن وإلى الموزون كما هو المقصود. (قوله: زيادة حرف أو حرف زائد) على الأول صح لفظة في؛ لأن الصفة تنسب إلى موصوفها بفي وهو شائع، وكذا على الثاني؛ لأن النسبة بين قوله: أوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه، وتصح نسبة العام إلى الخاص

لا يمنع الصرف. (قوله: زيادة الخ) أي: سلمنا أنه لا بد من زيادة الارتباط لكنه غير منحصر في الاختصاص والغلبة لجواز أن يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة في الأفعال دون الأسماء، وككون زيادتها في الأفعال لمعنى كما في أحمر، وقد تكون لا لمعنى كأرنب وأفكل. (قوله: الأفعال المتصرفة) احترازاً من أفعال المدح والذم. (قوله: واجتماعهما في نحو: يزيد ويشكر) فمن حيث اختصاصهما لا يحتاجان إلى اشتراط عدم قبول التاء ومن حيث أن في أولهما زيادة كزيادة الفعل يحتاجان إلى ذلك الاشتراط فما قيل: إن المختص مما في أوله زيادة كزيادة الفعل لا يحتاج إلى اشتراط عدم قبول التاء، فلذا لم يجعل الشارح رحمه الله وقدس سره أو لمنع الخلو، يرد عليه أنه إن أراد أن المختص من حيث ذاته لا يحتاج إلى الاشتراط المذكور فممنوع، وإن أراد أنه من حيث الاختصاص لا يحتاج ففير مضر. (قوله: واستبرق أعجمي) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه وجواب لسؤال مقدر؛ وهو أن وزن استخرج غير مختص بالفعل لمجيء

بفي وبالعكس، أو لأن المراد في موضع أوله. (قوله: من حروف أتين) لو غير ذلك الحرف لم يضرّ كهراق وهرق من أراق ماضياً وأرق أمراً وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع أو بالقلب كا على أو بالإدغام كأشدّ أو بالردّ إلى ما كان كما إذا سميت بفعل محذوف العين أو اللام لأجل الجزم أو الوقف فإنك ترد المحذوف؛ لأن السقوط للجزم أو للوقف الجاري مجراه لا يكون في الأسماء فنقول في يقل من لم يقل واخش اسمين جاء يقول وأخشى. (قوله: غير قابل؛ أي: حال كونه) الخ حال من ضمير أوله، وإنما لم يجعله شرطاً للشق الأول؛ لأنه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء أصلاً. (قوله: ولو قال: غير قابل للتاء) كأنه أراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض بأسود؛ إذ قياس مؤنثه أن يكون على فعلاء. (قال: ومن ثم امتنع أحمر وانصرف يعمل) قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من أن المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع بأنه جعل اشتراط هذا

صفاته هذا. (قوله: أي: حال كون وزن الفعل أو الخ) فيه أيضاً نشر على ترتيب اللف، والحال من المضاف إليه؛ لأنه يمكن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فهو من قبيل: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۗ﴾، وقوله: لاختصاصها بالاسم؛ أي: لأن الداخلة على الفعل هي الساكنة. (قوله: لم يرد عليه أربع إلا سمي به رجل)؛ فإنه حينئذ غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتاء، لكنه يقبلها على خلاف القياس؛ إذ القياس أن يلحق التاء للمؤنث دون المذكر، ولك أن تقول: إنه حال التسمية لا يقبل التاء؛ إذ الأعلام محفوظة من التصرف بقدر الإمكان.

استبرق. (قوله: لما كان المراد الخ) أي: ليس المراد من وزن الفعل معناه الإضافي حتى يرد أن في قوله: زيادة كزيادته تشبيه الشيء بنفسه فإن ما في أول وزن الفعل زيادة الفعل لا زيادة شبيهة بزيادته. (قوله: إلى الوزن) إجراء للضمير على الظاهر وحمل الظرفية على التوسع فإن الزيادة وصف حاصل في أول الموزون جعل حاصلاً في أول الوزن تجوّزاً. (قوله: وإلى الموزون) إجراء للظرفية على الحقيقة وصرف للضمير عن الظاهر. (قوله: لأن الصفة الخ) أي: الزيادة صفة للحرف الأول والصفة تنسب إلى موصوفها بفي، يقال: السواد في الجسم. (قوله: وتصح نسبة العام إلى الخاص بفي) تشبيهاً لاشتمال مفهوم الخاص على مفهوم العام باشتمال الظرف على المظروف. (قوله: وبالعكس) أي: تصح نسبة الخاص إلى العام بفي تشبيهاً لشمول العام للخاص صدقاً بشمول الظرف للمظروف. (قوله: أو لأن المراد الخ) يعني: أن الكلام على حذف المضاف. (قوله: لم يضر) في كونه سبباً لمنع الصرف لعدم لزوم ذلك الإبدال فإن الأكثر في الاستعمال أراق وأرق. (قوله: كذا لو تصرف في الوزن) أي: كذا لا يضر لو تصرف مع بقاء الحرف الزائد؛ لأنه يحفظ وزن الفعل ويدل عليه. (قوله: جاء يقول وأخشى) غير منصرفين للوزن والعلمية بخلاف المسمى بقل وبع وخف فإنك تقول: جاء قول وبيع وخاف منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعتبرة. (قوله: حال من ضمير أوله) والحال من المضاف إليه جائز إذا أمكن إقامة المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۗ﴾. (قوله: كأنه أراد الخ) بناء على أن المطلق ينصرف إلى الكامل. (قوله: فلا يرد النقض بأسود) وأما النقض بأربع فباق؛ لأنه قابل للتاء بحسب الوضع إذ وضع الأعداد على أن يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء، ثم اعلم أن قوله: بالاعتبار الذي منع من الصرف كاف في عدم ورود النقض بأربع؛ لأن قبوله للتاء باعتبار الوضع الجنسي وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمي وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء إلا أن الشارح رحمه الله زاد قوله: قياساً وأسند دفع النقض بأربع إليه لما قالوا: إن وزن الفعل في أربع في قولنا: مررت بنسوة أربع متحقق؛ لأن المعتبر عدم القبول قياساً، وانصرافه لانتفاء الوصف الأصلي فاندفع ما قيل: إن أربع إذا سمي به لا يقبل التاء، فلا حاجة لدفعه إلى تقييد عدم قبول التاء بقولنا: قياساً؛ لأنه إن أراد أنه لا يقبل التاء أصلاً، فممنوع وإن أراد أنه لا يقبل التاء بالاعتبار الذي منع صرفه فمسلم لكن اللازم منه أن يكون القيد الثاني مغنياً عن الأول، وعدم الاحتياج إليه مع اعتبار الثاني لعدم الاحتياج إليه مطلقاً. (قوله: في جعل وجود الشرط الخ) يعني قوله: ومن ثم امتنع أحمر معناه لأجل تحقق شرط تأثير وزن الفعل في منع الصرف امتنع أحمر وفي ذلك وجعل وجود الشرط علة لوجود المشروط؛ لأن ما هو شرط لتأثير السبب في منع الصرف في الحقيقة شرط لامتناع صرفه بذلك السبب لا بالشرط؛ لأن الشرط ما يتوقف عليه المشروط من غير أن يكون مؤثراً فيه كاليبس للإحراق، وما قيل: إن الشرط النحوي يستلزم الحكم؛ لأنه إمارة لثبوت الحكم يذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ففيه أن المعنى المتعارف للشرط النحوي ما يذكر بعد حروف الشرط وهو ههنا مفقود، وإن أراد معنى آخر، فلا بد من بيانه لينظر في صحته وفساده.

لأجله يمتنع[١] من الصرف[٢] بل[٣] باعتبار غلبة الاسمية العارضية[٤]. «وَمِنْ ثَمَّ» أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء «اِمْتَنَعَ أَحْمَرُ[٥]» عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء[٦]. «وَانْصَرَفَ[٧] يَعْمَلُ[٨]» لقبوله التاء لمجيء (يَعْمَلَة) للناقة[٩] القوية على العمل والسير[١٠]. «وَمَا فِيْهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ[١١]» أي: كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة أو مع شرطية سبب آخر واحترز بذلك[١٢] عما[١٣] يجامع ألفي التأنيث[١٤] أو صيغة منتهى الجموع[١٥] فإن كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية «إِذَا[١٦] نُكِّرَ» بأن يؤول العلم بواحد

---

(١) نحو: أسود. (٢) حيث يكون غير منصرف للوصف الحال والوزن. (٣) مجيء التاء ولحوقها ليس إلا باعتبار. (٤) على الوصفية الأصلية إذ لا يقال. (٥) ولا يقال أحمرة لأن الهمزة في أوله زائدة لأنه من الحمرة وكونه خبر قابلة للتاء لأنه لا يقال أحمرة بل حمراء. (٦) للزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر .هندى. (٧) لانتفاء الأمرين. (٨) نعم إذا سمى غير منصرف لأنه. (٩) ويقال: جمل يعمل ناقة لعمله. (١٠) ولزوم عدم المشروط عند عدم الشرط. (١١) احتراز من العلم الغير المؤثرة كرجل إذا سمي بمساجد وحمراء فإنه لا يأتي للعلمية لاشتغال الحكم بالجمعية وألفي التأنيث .محرره. (١٢) أي: بقول مؤثرة. (١٣) أي: العلمية. (١٤) نحو: حبلى وحمراء. (١٥) نحو: مصابيح. (١٦) أي: الاسم المشترك بين اثنين والمعنى بأول.

ومِنْ ثمَّ اِمْتَنَعَ أَحْمَرُ وَانْصَرَفَ يَعْمَلُ، وَمَا فِيْهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ

(قوله: وانصرف يعمل لقبوله التاء) وكذا أرمل بوزن أحمر لمجيء أرملة بالتاء والجمع أرامل، وقوله: لمجيء يعمله للناقة القوية وجمعها يعملات كما في قوله:

يـا زَيْـدَ زَيْـدَ الـيَـعْـمَـلاتِ الـزبـلِ
تَـطـاوَلَ الـلَّـيْـلُ عـلـيـكَ فـانـزِلِ[١]

والزبل جمع زابلة وهي ناقة سريعة السير؛ يعني: لا تتعب الناقة. (قال المصنف: وما فيه علمية مؤثرة الخ) وصف العلمية بالتأثير مع أنه شرط لاتحادها بالسبب، ولم يقل تعريف مؤثر مع أن المعدود من الأسباب هو التعريف؛ لأن تبين عدم الاجتماع إلا مع المشروط به ظاهر باسم العلمية دون التعريف (عصام)، وأراد بكون العلمية مؤثرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفاً عليها (رضي). (قوله: يكون فيه علمية مؤثرة) وذلك على ثلاثة أضرب؛ لأنها إما تكون سبباً لا غير أو شرطاً لا غير أو شرطاً وسبباً معاً، فالأول: في موضعين العدل ووزن الفعل، الثاني: في موضع واحد وهو الألف والنون على خلاف، فإن الألف والنون مع العلمية سبب مقام سببين عند البعض والعلمية شرطه، وعند بعض آخر الألف والنون سبب والعلمية سبب آخر، الثالث: في أربعة مواضع بالاتفاق؛ في المؤنث بالتاء لفظاً أو تقديراً، وفي العجمة، وفي التركيب، وفي ذي الألف الزائدة المقصورة، وأما العلمية الغير المؤثرة فعلى ضربين؛ إما أن لا تجامع السبب؛ وذلك مع الوصف، وإما أن تجامع ولا تؤثر وهذا إذا كان مع ألف التأنيث؛ نحو: صحراء وبشرى، ومع الجمع على صيغة منتهى الجموع؛ نحو: حضاجر علماً (رضي). (قوله: واحترز بذلك) أي: بقوله مؤثرة عما؛ أي: عن علمية يجامع الخ فهي صفة احترازية، وقوله: بالسببية المحضة حال من فاعل مؤثرة، وقوله: فإن كل أحد الخ، علة مصححة للاحتراز

(١) إذ طال الليل فانزل.

الشرط علة للحكم بامتناع أحمر وانصراف يعمل، ولا يخفى أن هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور. (قوله: بالسببية المحضة أو مع شرطية) لا بالشرطية المحضة عند الجمهور، خلافاً لجماعة حيث قالوا: تأثير علمية الاسم الذي فيه الألف والنون ليس إلا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بألف التأنيث الممدودة. (قوله: بواحد من الجماعة)

(قوله: جعل اشتراط هذا الشرط) أي: جعل المصنف رحمه الله اشتراط هذا الشرط لا وجود الشرط علة للحكم بامتناع أحمر وانصراف يعمل؛ أي: للحكم باختلافهما في الامتناع وعدمه مع اتحادهما في السببين، ولا خفاء في أن حكمنا بالاختلاف المذكور مع الاتحاد في السببين ناشئ من الاشتراط المذكور دائراً معه وجوداً وعدماً. (قوله: عند الجمهور الخ) أي: انحصار تأثير العلمية في السببية المحضة والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور خلافاً لجماعة؛ فإنهم ذهبوا إلى تأثيرها بالشرطية المحضة حيث قالوا: إن تأثير علمية الاسم الذي فيه الألف والنون المزيدتان ليس إلا لتحقق المشابهة بالألف

من الجماعة المسماة به نحو: (هَذَا زَيْدٌ) و(رَأَيْتُ زَيْداً آخَرُ) فإنه[١] أريد به المسمى بزيد، أو[٢] يجعل عبارة عن الوصف[٣] المشتهر صاحبه به: كقولهم: «لِكُلِّ فِرْعَونَ مُوْسَى» أي: لكل مبطل محق. «صُرِفَ[٤] لِمَا[٥] تَبَيَّنَ»

(١) أي: قول المرادف. (٢) عطف على بأول العلم. (٣) مثال كالمبطل. (٤) جواب إذا. (٥) بدليل ظهر بطريق الالتزام. هندي.

صُرِفَ[١] لِمَا[٢] تَبَيَّنَ[٣]

(١) خبر للقول إذا نكرو الشرط مع الجزاء في محل الرفع خبر المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية آه.

(٢) أي: لدليل ظهر بالالتزام.

(٣) أي: حين بين أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق. ج.

أي: بمفهوم صالح؛ لأن يراد به واحد من الجماعة. **(قوله: فإنه أريد به المسمى بزيد)** وإلا لم يصح توصيفه بآخر؛ لأنه نكرة. **(قال: لما تبين)** أي: لدليل ظهر بالالتزام.

الممدودة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال. **(قوله: أي: بمفهوم صالح الخ)** هذا التأويل لرعاية الموافقة بقوله: فإنه أريد به المسمى بزيد وإلا فالتنكير يحصل بالتأويل بواحد من الجماعة المسماة أيضاً. **(قوله: أي: الدليل ظهر بالالتزام)** فإنه ظهر من قوله: وما يقوم مقامهما الجمع وألفي التأنيث أن العلمية غير مؤثرة معهما، ومن قوله: فلا تضره الغلبة أنها لا تجامع الوصف، ومن اشتراطها في التأنيث والمعرفة والعجمة والتركيب والألف والنون إذا كانا في اسم أنها تجامع ما هي شرط فيه، ومن أمثلة العدل ووزن الفعل أنهما تجامعهما من غير اشتراط، ومن مخالفة أوزان أمثلة العدل لأوزان الفعل أنهما متضادان، فقد ظهر مما تقدم أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه، وأن العدل ووزن الفعل متضادان.

عنهما؛ أي: فإن كلاً من السببين كاف في منع الصرف بدون العلمية فمثل حمراء وحضاجر إذا نكرا لم يصرفا. **(قال المصنف: إذا نكر الخ)** أي: جعل في حكم النكرة بالإخراج من التعين على الإبهام بأن يراد به وصف اكتسب صاحبه من وضع العلم له؛ أعني: المسمى به، وذلك إنما يكون إذا تعدد الموضوع له، أو وصف اشتهر به كان يراد بالحاتم الجواد، وإنما أولنا قوله: نكّر بالتنكير حكماً؛ لأن مدار التعريف والنكارة هو الوضع لا الاستعمال يرشدك إليه تعريف المعرفة والنكرة (عصام). **(قوله: بواحد من الجماعة المسماة الخ)** المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد أنه يوجب أن لا ينكّر المشترك بين اثنين، وحقيقة التنكير في هذا القسم أن لفظ زيد موضوع لواحد مشخص، فإذا أريد المسمى بالزاي والياء والدال صار اسم جنس متواطئاً يدخل فيه كل من سمي به، فخرج عن العلمية، وقوله: ورأيت زيداً آخر، ونحو: رب سعاد وقطام (هندي)، واللام في قوله: المسمى بزيد للعهد الذهني، وقوله: عن الوصف المشتهر صاحبه الخ، قيد الاشتهار باعتبار الأغلب، وإلا فيجوز أن يأول بوصف غير مشتهر بقرينة. **(قوله: لكل فرعون موسى)** في المختار أن فرعون بدون اللام لقب وليد بن مصعب ملك مصر، ويقال أيضاً لكل متمرد وصاحب عتو وطغيان، ولفظه قبطي أو عبري عرب وهكذا في القاموس، قال عاصم: المترجم أن فرعون لغة عبرية كان فيها بمعنى المتعصب المتكبر وجمعه فراعنة، وأما موسى فاسم شخص، قال عمرو بن العلاء: أنه مُفْعَل بدليل انصرافه بعد التنكير، وفعلي لا ينصرف على كل حال، وقال الكسائي: هو فعلي فينبغي أن يكون ألفه للإلحاق بجحدب، وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير، واعلم أن موسى وفرعون أعجميان، وقال أبو البقاء: موسى اسم سرياني سمي به؛ لأنه ألقى بين الماء والشجر، فالماء بلغة القبطية: مو، والشجر: شا، فعرّب، وفرعون وليد بن مصعب بن ريان؛ فإنه فرعون موسى عليه السلام، وأما فرعون يوسف عليه السلام فهو الريان، وكان بينهما أكثر من أربعمئة سنة، وفي القاموس في مادة السامري: أن اسمه موسى وذكر فيه هذين البيتين:

إذا الطِّفْلُ لم يُكْتَبْ نَجِيباً تَخَلَّفَتْ
ظُنُـونُ مُـرَبِّـيـهِ وخـابَ الـمُـؤَمِّـلُ
فَمُـوسـى الـذي رَبَّـاهُ جِـبْـرِيـلُ كـافِـرٌ
ومُـوسَـى الـذي رَبَّـاهُ فِـرْعُـونُ مُـرْسَـلُ

أي: ظهر، حين بين[١] أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق «مِنْ[٢] أَنَّهَا» أي: العلمية «لاَ تُجَامِعُ مُؤَثِّرَةً[٣] إلاَّ[٤] مَا» أي: السبب الذي «هِيَ» أي: العلميّة «شَرْطٌ[٥] فِيْهِ[٦]» وذلك[٧] في التأنيث بالتاء[٨] لفظاً أو معنى[٩]، والعجمة[١٠] والتركيب[١١] والألف[١٢] والنون المزيدتين، فإنّ كل واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروط بالعلميّة «إلاَّ العَدْلُ[١٣] وَوَزْنُ[١٤] الفِعْلِ» استثناء[١٥] مما بقي[١٦] من الاستثناء الأول أي: لا تجامع[١٧] مؤثرة غير ما هي[١٨] شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل، فإن العلمية تجامعهما[١٩] مؤثرة، كما[٢٠] في (عُمَرَ وأَحْمَدَ). و[٢١]ليست[٢٢] شرطاً[٢٣] فيهما[٢٤] كما في (ثُلاثَ[٢٥] وأَحْمَرَ)، و[٢٦]هما[٢٧] أي: العدل ووزن الفعل «مُتَضَادَّانِ[٢٨]» لأن الأسماء المعدولة بالاستقراء[٢٩] على[٣٠] أوزان مخصوصة[٣١]، ليس شيء

(١) يعني ظهر من غير بيان بل في ضمن بيان أسباب منع الصرف أو شرائطها ولذا اختار تبين على بين. (٢) بيان لما. (٣) مفعول لا تجامع نقدره لا تجامع سبباً من الأسباب التسعة إلا ما. محرره. (٤) مستثنى مفرغ. (٥) أي: في هذا السبب. (٦) أي: في تأثيره لو لم تكن العلمية شرطاً فيه لم يؤثر ولم يعتبر سعيه .م. (٧) أي: كون العلمية مشتركاً. (٨) احتراز عن الألف. (٩) كزينب. (١٠) نحو: إبراهيم. (١١) كبعلبك. (١٢) في الاسم كعمران وفي الصفة كسكران. (١٣) كعمر. (١٤) كأحمد. (١٥) هذا استثناء من قبيل خلّ عشرة إلا واحداً وإلا اثنين. (١٦) وهي صيغة منتهى الجموع بقي التأنيث ووزن الفعل. (١٧) أي: العلمية كعمر. (١٨) أي: العلمية. (١٩) حال من فاعل تجامع. (٢٠) تجامع العدل في عمر ووزن الفعل في أحمد. (٢١) حال. (٢٢) أي: العلمية. (٢٣) بل سبب. (٢٤) أي: في العدل ووزن الفعل. (٢٥) فإنه منصرف للعدل والصفة. (٢٦) الواو استئناف أو اعتراض أو حالته. (٢٧) مبتدأ. (٢٨) خبره، أي: غير مجتمعين. أي: لا تجامعان حتى بقى بعد زوال العلمية سببان. (٢٩) متعلق بمتضاد. (٣٠) خبر إن. (٣١) فإن النحاة تتبعوا الألفاظ التي اعتبر بها العدل فوجدوا أنها منحصرة في ستة وهي فعل كأمس وفعل كسحر وفعال كقطام وفعل كأحمر وجمع ومفعل كمثلث وفعال كثلث .وجيه عصمت.

(قال المصنف: إذا نكر صرف) هذه الكلية على ما قيل: منقوضة بأفعل من علماً، فإنه إذا جعل مع من علماً ونكّر يعتبر وصفه اتفاقاً من سيبويه وأخفش؛ لأن كلمة من تحفظ أفعل عن أن يزول وصفه، وأجيب: بأن هذه الصورة مستثناة عن القاعدة كما ستعرفه. (قوله: أي: ظهر حين الخ) فإنه ظهر من قوله: وما يقوم مقامهما الجمع، وألفا التأنيث أن العلمية غير مؤثرة معهما، ومن قوله: فلا تضره الغلبة أنها تجامع الوصف، ومن اشتراط التأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون في الاسم أنها تجامع ما هي شرط فيه، ومن أمثلة العدل ووزن الفعل أنها تجامعهما من غير اشتراط، فقد ظهر مما تقدم كله أن العلمية لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه. (قوله: من أنها؛ أي: العلمية)؛ أي: بدون اعتبار وصف التأثير؛ لئلا يلغو الحال؛ أعني: قوله الآتي مؤثرة كما هو الأصل في الضمير بخلاف اسم الإشارة. (قال المصنف: إلا العدل ووزن الفعل) أي: العدل التقديري؛ لأن التحقيقي إذا جعل علماً زالت الوصفية فإذا زالت زال العدل أيضاً تبعاً له (عصام). وقوله: استثناء ما بقي؛ أي: استثناء متصل من الكلام السابق نظراً إلى معناه (سيد). وقوله: أي: لا تجامع غير ما هي الخ، إشارة إلى مذهب أبي حنيفة رحمة الله من أن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا وإلا يلزم التناقض في الكلام (فوائد). (قال المصنف: وهما متضادان) ولما لم يضبط أوزان العدل لم يتبين مما سبق أن العدل ووزن الفعل متضادان، فلذا لم يقل: وإنهما متضادّان؛ ليكون تحت التبيّن، فما في السيلكوتي من أنه ظهر من مخالفة أوزان أمثلة العدل لأوزان الفعل إنهما متضادان فليس بظاهر. (قوله:

مِنْ أَنَّهَا لاَ تُجَامِعُ مُؤَثِّرَةً إلاَّ مَا هِيَ شَرْطٌ فِيْهِ إلاَّ العَدْلُ وَوَزْنُ الفِعْلِ وَهُمَا مُتَضَادَّانِ

(قوله: استثناء مما بقي من الاستثناء الأول) أي: استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الأول فلم يلزم تعدد الاستثناء من أمر واحد بلا عاطف؛ لأن الأول استثناء من المطلق، والثاني استثناء من المقيد، ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس إذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف، ولو جعل المصنف قوله: العدل ووزن الفعل معطوفاً على قوله: ما هي شرط فيه لكان أظهر دلالة وأخصر عبارة، ولعل النكتة في الفصل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الأسلوب. (قوله: كما في عمر وأحمد) اتفق النحاة على أن العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع إلا علماً كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كأحمد أو لا كإصبع ويزيد

(قوله: أي: استثناء بعد تقييد الخ) أي: استثناء من المستثنى منه المقدر بعد تقييده بالاستثناء الأول، فالمستثنى منه المقدر لفظة سبباً مطلقاً استثنى منه لفظة ما هي شرط فيه، ثم استثنى من لفظة سبباً المقيد بقوله: إلا ما هي شرط فيه المؤوّل بقولنا: سبباً غير ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل فكلا المستثنين من ذلك المقدر إلا أن الأول من المطلق والثاني من المقيد. (قوله: ما يقال في توجيه ظرفين الخ) قالوا: لا يجوز تعلق ظرفين؛ أي: جارين مع مجروريهما من جنس واحد بفعل واحد بدون العطف، فلا يقال: مررت بزيد بعمرو، إلا أن يعتبر تعلق الثاني بالفعل بعد تقييد الفعل بالأول؛ نحو: رأيت زيداً في المسجد في الطاق. (قوله: ولو جعل الخ) بأن قال: لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل، فيدخل كلا المستثنيين تحت حرف استثناء واحد.

واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف، قيل: العلمية كثلاث ومثلاث، فذهب أكثر النحاة إلى انصرافه؛ لأن العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية، وذهب جماعة إلى عدم انصرافه اعتباراً للعدل الأصلي، وإليه مال الشيخ الرضي قائلاً: إن العدل أمر لفظي وهو باق، وأما آخر وجمع وأخواته أعلاماً فغير منصرفة عند سيبويه اعتباراً للعدل الأصلي، ومنصرفة عند الكوفيين. (قال: وهما متضادان) دفع لما يتوهم من أن القاعدة المذكورة منقوضة بكلمات جامعة للعدل والوزن والعلمية فإن العلمية مؤثرة فيها مع أنها غير منصرفة بعد التنكير، وقد يدفع أيضاً بأن العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها. (قوله: على أوزان مخصوصة) هي أوزان ثلاث ومثلاث وأخر وسحر وأمس عند تميم وقطام أيضاً عندهم.

وهما؛ أي: العدل ووزن الفعل متضادان) جواب عن سؤال مقدر؛ وهو أنه إذا لم يكن العلمية شرطاً في العدل ووزن الفعل جاز أن يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية، فإذا نكّر زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل، فيكون غير منصرف، فحينئذ لا يصدق قوله: كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، فأجاب: بأن العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة الاستقراء، فإنه ليس شيء من أوزان العدل على واحد من أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف؛ وهو كونه مختصاً بالفعل أو في أوله زيادة كزياته. **(قوله: على أوزان مخصوصة)** قيل: وهي منحصرة في ستة، وهي: أمس وسحر وزفر وثلاث ومثلاث وقطام. **(قوله: أي: لا يوجد معها شيء الخ)** إشارة إلى جواب ما أورده الهندي بأن في الاستثناء نظراً؛ لأنه إن أريد أنه لا يوجد سبب منهما إلا أحدهما كان استثناء الكل من الكل.

(فوائد): فاعلم أنه لا يجوز استثناء الكل من الكل إذا كان بلفظ المستثنى منه نحو: نسائي طوالق إلا نسائي وكذا لا يجوز بالمساوي مفهوماً نحو: إمائي كذا إلاّ مملوكاتي، بخلاف نحو: نسائي كذا الأرنب وهند وفاطمة، ونحو: عبيدي كذا إلا فلاناً وفلاناً ولا عبيد له سواهم، وتمامه في كتب الأصول، وكتب الجزائري ههنا ما نصه: إن هذا التقدير من الشارح دفع لما يرد على عبارة المصنف؛ لأن الاستثناء فيها مفرغ فالمستثنى منه المقدر إما شيء ما أو سبب ما أو سبب من هذين السببين، والأولان خلاف الواقع؛ إذ يوجد مع العلمية غيرها من أسباب منع الصرف، وأما الثالث: فيستلزم اتحاد

(قوله: في الفصل) أي: فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الأول بحرف مستقل. **(قوله: اختلاف تأثير العلمية)** فإن تأثيرها في المعطوف عليه؛ أعني: ما فيه بالسببية مع الشرطية، وفي المعطوف أعني: العدل ووزن الفعل بالسببية المحضة. **(قوله: وغرابة الأسلوب)** أي: سوق الكلام على وجه لا يكون مبتذلاً لا يتنفر عنه السماع وليس فيه تعقيد لفظياً ولا معنوياً حتى يخل بالفصاحة. **(قوله: اتفق النحاة الخ)** المقصود منه تحقيق المقام مع الإشارة إلى وجه اختيار خصوص؛ نحو: عمر مما يجامع فيه العدل العلمية المؤثرة بأنه مما اتفق على منع صرفه، بخلاف ما إذا كان المعدول علماً منقولاً فإنه مختلف فيه وإلى وجه اختيار؛ نحو: أحمد بأنه كان غير منصرف قبل العلمية، ففي تأثير العلمية فيه نوع خفاء بخلاف ما إذا كان منصرفاً قبلها فإن التأثير للعلمية فيه ظاهر. **(قوله: فذهب أكثر النحاة الخ)** فإن قلت: هذا اختلاف في تأثير العدل بأنه هل يؤثر بعد زواله بالعلمية أم في تأثير العلمية قلت: لا بل اختلاف في العلمية بناء على إيجابها لزوال متبوعه الذي هو الوصف، فلا تكون مؤثرة معه أولاً توجب زواله بناء على أن المعتبر العدل الأصلي؛ أي: الثابت بحسب الوضع ابتداء وهو لا يزول، وأن المعنى الوصفي لا يعارض العلمية فتجامعه فتكون مؤثرة معه كما تشير إليه عبارة الرضي حيث قال: وهو باق نعم لو كان الاختلاف في انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الأمر كما ذكرت. **(قوله: وأما آخر وجمع وأخواته)** فصله عما تقدم مع اندراجه فيما تقدم لكونها غير منصرفة قبل العلمية بالعدل والوصف الأصلي لخفاء في وصفيتها لكونها مستعملة استعمال الأسماء، ولذا اختلف في جمع وأخواته فقال بعضهم: إن عدم انصرافها للعدل وشبه العلمية. **(قوله: دفع لما يتوهم الخ)** يعني: أن قوله: وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الناشئ من المعطوف عليه.

منها[1] من[2] أوزان الفعل المعتبرة في[3] منع الصرف «فَلاَ يَكُونُ» أي: لا يوجد معها شيء من[4] الأمر الدائر[5] بين مجموع هذين الشيئين[6] وبين[7] أحدهما فقط «إلاَّ أَحَدُهُمَا» فقط لا مجموعهما. «فَإِذَا نُكِّرَ» غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية «بَقِيَ بِلاَ[8] سَبَبٍ» أي: لم يبق[9] فيه سبب من حيث هو سبب فيما[10] هي[11] شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة، لأنه[12] قد انتفى أحد السببين الذي[13] هو العلمية بذاتها، والسبب الآخر

(١) صفة شيء - أي: من هذه الأوزان الستة. (٢) خبر ليس. (٣) صفة أوزان. (٤) بيان لشيء. (٥) أي: الاحتمال الأعم بين مجموعهما أو أحدهما. (٦) تفرع على قوله: مضاف، أي: العدل ووزن الفعل. (٧) أي: لا يكون العدل ووزن الفعل مع العلمية لأحدهما إذا نكر صرف. (٨) لا بمعنى غير لأن الحرف لا يدخل على الحرف. كطلحة. (٩) أي: في ذلك الاسم الغير المنصرف. (١٠) متعلق وبقي. (١١) كالعلمية. (١٢) علة لتبقى بلا سبب فيما هي شرط فيه. (١٣) صفة أحد.

فَلاَ يَكُونُ إلاَّ أَحَدُهُمَا[1] فَإِذَا نُكِّرَ[2] بَقِيَ بِلاَ سَبَبٍ

(١) أي: العدل ووزن الفعل فقط لا مجموعهما.
(٢) أي: غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية.

المستثنى والمستثنى منه، وتوضيحه: أن العدل ووزن الفعل إذا قيسا إلى العلمية بالتحقق معها فإما أن يتحققا معاً معها فيجتمع الأسباب الثلاثة، أو يتحقق معها أحدهما فقط، أما العدل فقط أو وزن الفعل فلتحققهما مع العلمية احتمالان عند العقل، إلا أن الواقع في نفس الأمر الشق الأول الأخير؛ أعني: ما يكون في ضمن أحدهما فقط، وأما الشق الأول؛ أعني: ما يكون في ضمن مجموعهما فمجرد احتمال عقلي لا وجود له، فالمستثنى منه المفهوم العام المنقسم إلى الأمرين، وذلك المفهوم العام المشار إليه بقوله: من الأمر الدائر بين مجموع الخ، هو وجود العلمية مع هذين السببين؛ لأنه الذي كان دائراً بين هذين الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو أحد هذين الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن أحدهما فقط، وفائدة قوله: فقط، التنبيه على أن المراد أحدهما المأخوذ بشرط انتفاء الآخر لا المأخوذ لا بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على أن تحقق الأمرين يتضمن تحقق أحدهما في ضمنهما، إلا أنه مع تحقق الآخر لا مع انتفاء الآخر، والمقصود هو الثاني لا الأول هكذا حقق الكلام في هذا المقام. وقوله: بقي بلا سبب؛ أي: إن كان معها غير واحد منهما. (قوله: من حيث هو سبب) فإن الاسم الذي فيه العلمية والتأنيث مثلاً إذا نكر زالت علميته بالذات، وأما التأنيث فباق إلا أن وصف سببيته وكونه معتبراً في منع الصرف يزول منه بزوال العلمية فلذا يقال: لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب، وأقصى ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون كما في آزربيجان، ويزول تأثير الجميع بزوال العلمية فإن المشروط لا يؤثر بدون الشرط. وقوله: المشروط بالعلمية، الباء صلة المشروط؛ أي: وانتفى السبب الآخر الذي شرطه العلمية، لكن لا بذاته، بل من حيث

(قوله، أي: لا يوجد شيء من الأمر الدائر) يعني: أن المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقاً؛ لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو أحد الأمرين للزوم استثناء الشيء من نفسه، بل مفهوماً مردداً بين مجموع السببين، وأحدهما أو مفهوماً مساوياً له؛ أعني: ما يجامعه العلمية المؤثرة ولم يكن مشروطاً بها، وهذا المعنى وإن كان منحصراً في أحدهما لكنه أعم منه بحسب التصور، وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد. **(قوله، لم يبق فيه سبب)** وإن كانت الأربعة مجتمعة كما في أذربيجان.

(قوله: لعدم صحة الحكم)؛ إذ ليس مطلق السبب منحصراً في أحدهما. **(قوله: للزوم استثناء الشيء من نفسه)** لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم حينئذ **(قوله: بل مفهوماً مردداً)** يستفاد ذلك المفهوم من الحكم بالتضاد بينهما فإنه يقتضي أن لا يوجد مجموعهما في اسم، وعلى تقدير الوجود يقتضي أن يوجد أحدهما فقط إلا أنه عبر بالمفهوم المردد والأمر الدائر؛ ليكون المستثنى منه صادقاً على المستثنى شاملاً له شمول العام لأفراده. **(قوله: أو مفهوماً الخ)** عطف على قوله: مفهوماً مردداً والتغاير بالنظر إلى الصفة، وفيه إشارة إلى أن مقصود الشارح رحمه الله من الأمر الدائر التمثيل لا التخصيص. **(قوله: وإن كان منحصراً في أحدهما)** بحسب الاستقراء. **(قوله: بحسب التصور)**؛ إذ العقل يجوّز وجود ما يجامع العلمية المؤثرة، ولم يكن مشروطاً بها سوى أحدهما وهو مجموعهما إلا أنه ثبت بالاستقراء أنهما متضادان. **(قوله: وهذا القدر)** أي: العموم من حيث التصور كاف كما صرحوا به في الأصول في مباحث الاستثناء. **(قوله: كما قالوا في كلمة التوحيد)** في دفع ما قيل: إن أريد بلفظ إله المعبود مطلقاً لم يصح الحكم بالنفي، وإن أريد المعبود بالحق لزم استثناء الشيء من نفسه إنا نختار الشق الثاني، ولا نسلم لزوم استثناء الشيء من نفسه؛ لأن المعبود بالحق أعم مفهوماً من الله تعالى وإن كان مساوياً له في الصدق. **(قوله: كما في أذربيجان)** فإن فيه التأنيث بتأويل البلدة والعلمية والعجمة والألف والنون الزائدتين بناء على أن المعرب

المشروط بالعلمية[١] من[٢] حيث وصف سببيته، فلا[٣] يبقى[٤] فيه سبب من حيث هو سبب «أَوْ[٥] عَلَى سَبَبٍ[٦] وَاحِدٍ» فيما[٧] هي[٨] ليست بشرط[٩] فيه من العدل ووزن الفعل هذا[١٠] وقد قيل[١١] على قوله: (وَهُمَا[١٢] مُتَضَادَّانِ) أنَّ (إِصْمِتْ) بكسرتين علماً للمفازة[١٣] من أوزان[١٤] الفعل مع وجود العدل فيه فإنه[١٥] أمر من (صَمَتَ يَصْمُتُ)[١٦]، وقياسه أن يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين[١٧] علم أنه معدول عنه[١٨]، والجواب[١٩]: أن هذا[٢٠] أمر غير محقق، لجواز ورود (إِصْمِتْ) بكسرتين[٢١] وإن لم يشتهر. فالأوزان[٢٢] التي تحقق فيها العدل تحقيقاً[٢٣] كان أو تقديراً[٢٤] لم تجامع وزن الفعل، وأيضاً[٢٥] قد عرفت فيما تقدم أن مجرد وجود أصل محقق[٢٦] لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء[٢٧] منع الصرف إياه[٢٨]، واعتبار خروج الصيغة[٢٩] عن ذلك الأصل، وههنا[٣٠] لا يقتضيه[٣١] لوجود سببين[٣٢] في (إِصْمِتْ) وراء العدل وهما العلمية والتأنيث. ثم[٣٣] إنه أشار[٣٤] إلى استثناء مثل: (أَحْمَرَ) علماً إذا نكر عن هذه القاعدة[٣٥] على[٣٦] قول سيبويه بقوله: «وَ[٣٧]خَالَفَ سِيبَوَيْهُ[٣٨] الأَخْفَشَ»

---

(١) التي هي الشرط. (٢) متعلق بقوله انتفى بعد كون السبب الآخر فاعله بالعطف على فاعل تأمل. (٣) أي: في ذلك الاسم الذي غير منصرف. (٤) يعني لا يبق هذا السبب الآخر أيضاً من حيث وصفه السببية فيبقى الاسم بلا سبب. (٥) بقى ذلك الاسم. (٦) حيث لم تكن العلمية شرطاً. (٧) أي: الاسم. (٨) أي: العلمية. (٩) بل سبب. (١٠) أي: خذ هذا الأمر الذي هو إذا نكر الاسم الذي أحد أسبابه العلمية بقى بلا سبب أو مع سبب واحد. (١١) أي: اعترض عليه. (١٢) أي: العدل ووزن الفعل. (١٣) بيان بأن، المفازة صحرى. (١٤) لأن في أوله زيادة كزيادته في أول الفعل غير قابل للتاء على وزن اضرب .لمحرره. (١٥) اصمت. (١٦) حال. (١٧) علماً للمفازة. (١٨) أي: اصمت بضمتين على غير القياس. (١٩) أن هذا الاعتراض. (٢٠) أي: كون اصمت معدود. (٢١) لاسيما على مذهب أبي زيد. (٢٢) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين. (٢٣) أي: أوزان العدل. (٢٤) كثلث ومثلث. (٢٥) كعمر. (٢٦) جواب آخر بتسليم وجوده. ص. (٢٧) في كلام العرب. (٢٨) مضاف إلى فاعله. (٢٩) أي: اعتبار الوزن عط (٣٠) أي: المعدولة وهي أصبحت. (٣١) أي: في قوله: اصمت بكسرتين علماً للمفازة .م. (٣٢) أي: العدل. (٣٣) يقتضيان منع صرفه. (٣٤) أي: بعد بيانه أن معنى ما منه علمية مؤثرة إذا نكر صرف لبقائه بلا سبب أو مع سبب واحد .م. (٣٥) وهي علمية وما فيه مؤثرة إذا نكر صرف. (٣٦) متعلق بأشار. (٣٧) الواو استئناف أو اعتراض. (٣٨) سيبه فارسي هو التفاح منه سيبويه أي: رائحة، وهو لقب إمام النحاة عمرو بن عثمان - (يه) فاعل خالف.

أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ وخَالَفَ سِيبَوَيْهُ الأَخْفَشَ

(قوله: وأيضاً قد عرفت) به يندفع النقض بآخر على وزن أفعل حيث قيل: إنه معدول عما كان معه اللام أو الإضافة أو من.

يلحق بالعربي في زيادة الحروف وعدمها. (قوله: به يندفع) أي: بهذا الجواب لا بالجواب الأول يندفع النقض بآخر فإنه اجتمع فيه العدل ووزن الفعل والعلمية إذا سمى به.

وصف سببيته وتأثيره. وقوله: أو على سبب واحد؛ يعني: إن كان مع العلمية أحدهما. (قوله: وقد قيل على الخ) أي: اعترض على الحكم الاستقرائي بأن العدل ووزن الفعل متضادان بأنه غير صحيح لاجتماعهما في لفظ إصمت؛ وهو بكسرتين؛ أي: بكسر الهمزة والميم، وقطع الهمزة ووصلها علماً لبرية مخصوصة على ما في شرح اللباب، وفي الإقليد: أنه اسم صحراء بعينها سميت بهذا الاسم؛ لأنه موضع خال يخاف فيها من المؤذيات والسُّرّاق، نزل فيها رفيقان قال أحدهما لصاحبه: اصمت[١]؛ أي: اسكت ولا ترفع صوتك؛ لئلا يسمعه السراق فيقصدوننا، فسمى تلك الصحراء بإصمت، وهو أمر من يصمت بالضم فقياسه ضم الهمزة والميم، لكن كسرتاً في علم تلك الصحراء على خلاف القياس فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، قال الشاعر:

أَشْلى[٢] سَلُوقِيَّةً باتَتْ وباتَ بها
بِوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلابِها أَوَدُ

(١) ومنه قوله عليه السلام: «مَنْ صَمَتَ نَجَا».
(٢) أشلى أي: أغرى الكلب، وسلوق: قرية من اليمن ينسب إليها الكلب الجيد الأود الاعوجاج، واعوجاج ظهر الكلب خاصية له؛ يعني: أشلي كلاباً سلوقية في أصلابها أود باتت تلك الكلاب بوحش أصمت، وبات الوحش بها أي: بالسلوقية (أقليد).

(قوله: من أوزان الفعل) إذ في أوله زيادة كزيادته وإن لم يختص بالفعل؛ لوجود نحو: إصبع، فهو من الأوزان الغالبة في الفعل، والغلبة ليست بمعتبرة عند المصنف، وقوله: مع وجود العدل فيه؛ أي: بناء على منع حصر أوزان العدل فيما ذكر؛ أي: فإذا نكّر بقي فيه العدل ووزن الفعل فلا ينصرف. **(قوله: إن هذا أمر الخ)** أي: كون إصمت بكسرتين معدولاً عما بضمتين شيء غير محقق الوجود في كلامه لطافة فلا تغفل. **(قال المصنف: وخالف سيبويه الأخفش)** حاصله: منع الصغرى؛ أي: لائم أنه إذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد، فلم لا يجوز أن يكون هنا سبب يعود بزوال العلمية، وترتيب القياس على ما ذكره بعض الناس، هكذا كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف؛ لأن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر بقي بلا سبب أو على سبب واحد وكل ما بقي بلا سبب أو على سبب واحد صرف، ينتج أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر صرف، وصغرى هذا الدليل نظرية يحتاج إلى البيان فبيّنها المصنف بأن قال: كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر بقي بلا سبب، أو على سبب واحد؛ لأن كل ما فيه علمية مؤثرة إما أن تكون العلمية شرطاً فيه أو تكون سبباً محضاً، وما تكون العلمية شرطاً فيه إذا نكر بقي بلا سبب، وما تكون العلمية سبباً محضاً فيه إذا نكر بقي على سبب واحد، ينتج أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر بقي بلا سبب أو على سبب واحد، ثم إن سيبويه منع الصغرى كما هو مستفاد من قوله: وخالف سيبويه الأخفش في مثل أحمر الخ بأن قال سيبويه لائم أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر بقي بلا سبب، أو على سبب واحد لم لا يجوز أن يعتبر الوصفية الأصلية بعد التنكير في نحو: أحمر علماً فإذا اعتبر الوصفية الأصلية بعد التنكير يكون الاسم غير منصرف للوصفية الأصلية ووزن الفعل، ثم إن الأخفش أبطل سند سيبويه كما دل عليه قول المصنف، ولا يلزمه باب حاتم الخ بأن قال الأخفش: الوصفية الأصلية لا تعتبر بعد التنكير في نحو: أحمر علماً؛ لأن الوصفية الأصلية لو اعتبرت بعد التنكير لزم أن تعتبر حال العلمية في باب حاتم، ولو اعتبرت حال العلمية في باب حاتم لزم أن يمتنع باب حاتم من الصرف، ينتج أن الوصفية الأصلية لو اعتبرت بعد التنكير في نحو: أحمر علماً، فيكون نحو: أحمر بعد التنكير منصرفاً، ثم إن سيبويه أجاب الأخفش بمقتضى قول المصنف لما يلزم من اعتبار متضادين بمنع صغرى، دليل الأخفش بأن قال: لا نعلم أن الوصفية الأصلية لو اعتبرت بعد التنكير في نحو: أحمر علماً، لزم أن يعتبر الوصفية الأصلية حال العلمية في باب حاتم، كيف ولو اعتبرت حال العلمية في باب حاتم لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد، لكن اللازم محال فالملزوم مثله، فثبت أن الوصفية الأصلية لا تعتبر حال العلمية في باب حاتم بخلاف ما إذا اعتبرت الوصفية الأصلية في نحو: أحمر بعد التنكير؛ فإنه لا يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد هذا. **(قوله: الأخفش المشهور)** قيد به؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل المتبادر، وهذا الأخفش هو المشهور من بين الأخافش الثلاثة[1]، الأول: الأخفش الكبير أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أحد شيوخ سيبويه، الثاني: الأخفش الأوسط؛ وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، مات سنة عشر ومئتين، الثالث: الأخفش الأصغر؛ وهو أبو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد

(١) بل أكثر حتى قال السيوطي في المزهر: أن الملقب بالأخفش من النحاة أحد عشر نحوياً.

تلميذ سيبويه، ولما كان قول التلميذ أظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة[١] جعله[٢] أصلاً وأسند[٣] المخالفة إلى الأستاذ وإن كان[٤] غير مستحسن، تنبيهاً[٥] على ذلك

(١) وهي إما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف. (٢) مصنف أي: قول التلميذ ظاهر مع موافقته لما ذكر ص. (٣) مصنف. (٤) إسناد المخالفة إلى الأستاذ. (٥) للمتعلم.

(قوله: ولما كان قول التلميذ أظهر الخ) يبعد أن يجعل الأخفش فاعلاً؛ إذ يلزم حينئذ جعل قول سيبويه أصلاً مع أنه مناف للقاعدة الحقة عنده، وامتناع نصب اعتباراً بتقدير اللام والقول بأنه منصوب على الظرفية أو الحالية

(قوله: يبعد أن يجعل الخ) رد على من قرأ الأخفش مرفوعاً فاعل خالف كيلا يلزم مخالفة الظاهر من جعل قول التلميذ أصلاً وقول الأستاذ فرعاً. (قوله: إذ يلزم حينئذ الخ)؛ إذ المخالفة إنما تتحقق بعد تقرر الأصل للقاعدة الحقة عنده؛ أي: عند المصنف رحمه الله؛ وهي أن كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف. (قوله: وامتناع الخ) عطف على قوله: جعل؛ أي: يلزم حينئذ امتناع نصب اعتباراً؛ لأن شرط نصب المفعول له عند الجمهور أن يكون فاعله وفاعل الفعل المعلل به واحداً. (قوله: والقول) أي: القول في دفع لزوم امتناع نصب اعتبار بأنه يجوز أن يكون منصوباً على الظرفية؛ أي: وقت اعتباره الصفة الأصلية أو على الحالية؛ أي: حال كونه معتبراً للصفة الأصلية وعلى كونه بدل اشتمال من سيبويه؛ أي: خالف الأخفش اعتبار سيبويه الصفة الأصلية بعيد؛ إذ المعنى على تعليل حكم المخالفة وشيء من الوجوه المذكورة ليس نصاً في إفادته.

وثعلب مات سنة ٣١٥، ولفظ الأخفش من الخفش بفتحتين بمعنى: صغر العين وضعف البصر. (قوله: تلميذ سيبويه) يحتمل أن يكون تاء تلميذ أصلية وأن تكون زائدة، والأول راجح على ما يفهم من كلام أئمة اللغة، ففي مقدمة الأدب للزمخشري تلمذ له تلمذة: شاكردي كرداورا من باب دحرج وتاؤه أصلية فيكون تلميذ فعليلاً بالكسر مثل: قنديل مأخوذاً من التلمذة، والتلميذ بمعنى: شاكرد، وجمعه تلاميذ كقناديل، وقد يقال: تلامذة على الشذوذ، أو على توهم أنه أعجمي كجواربة، وفراعنة فظهر أنه من باب دحرج فقراءته بتشديد الميم من باب التفعل غلط كما أخطأ من قال: إنه مصدر من باب التفعيل إلا أنه كسر أوله شاذاً أو ليدل على انحطاط درجة المتعلم عن درجة الأستاذ، وأما من حمل تاءه على الزيادة فقال: وزنه تفعيل وهو نادر أو معدوم فحينئذ يكون من اللمذ بمعنى الأكل بأطراف الفم، والمناسبة وإن كانت موجودة إلا أن أصالة التاء محققة كما عرفته. (قوله: ولما كان قول التلميذ الخ) دفع لما نقله الهندي من أن الأولى رفع الأخفش؛ لأن سيبويه أستاذه، ونسبة المخالفة إلى الأستاذ غير ملائم لرتبته، وقوله: من القاعدة؛ أعني قوله: وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف. (قوله: وأسند المخالفة إلى الأستاذ) هذا مبني على أن فاعل المخالفة من هو البادي للفعل، وإن كان مفعولها أيضاً فاعلاً ضمناً، ثم إن الأستاذ بالذال المعجمة لفظ مركب أعجمي بمعنى المعلم والماهر في صنعته، وليس بعربي إذ لا يوجد كلمة عربية اجتمع فيها السين والذال (قاموس)، وعن علي القاري: الأستاذ بالمعجمة معرب المهملة، وعن ابن كمال: أن أصله أست آذ، فاستعماله بالدال المهملة غلط وفيه شيء (فروق). (قوله: وإن كان غير مستحسن) أي: وإن كان هذا الإسناد إلى الأستاذ غير حسن عند النقاد إلا أنه لا بأس به عند كون المقصود إظهار الحق وإزالة الفساد، ألا ترى إلى قول الفقهاء: قال أبو حنيفة كذا خلافاً لهما، وقالا كذا خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله، قيل: في بيان حكمة مخالفة تلامذة أبي حنيفة أنه رأى صبياً يلعب في الطين فحذره من السقوط، فأجابه بأن احذر أنت يا إمام السقوط، فإن في سقوط العالِم سقوط العالَم، فحينئذ قال لأصحابه إن توجه لكم دليل فقولوا به، وهذا من كمال ورعه واحتياطه، فلذا حصل المخالفة من الصاحبين في مقدار ثلث المذهب رحمة الله عليهم حيث كان اختلافهم رحمة علينا.

«فِي»[1] انصراف «مِثْلِ: أَحْمَرَ، عَلَماً[2]» إذا نكر، والمراد مثل (أحمرَ): ما[3] كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي[4]. فيدخل فيه[5] (سَكْرَانُ) وأمثاله، ويخرج عنه[6] (أَفْعَل) التأكيد، نحو: (أَجْمَعَ) فإنه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية[7] فيه قبل[8] العلمية، لكونه[9] بمعنى (كل)[10] وكذلك (أَفْعَل) التفضيل[11] المجرد عن (مِنْ) التفضيلية[12]، فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية[13] فيه حتى صار (أَفْعَل) اسماً[14]. وإن كان معه (مِنْ)[15] فلا ينصرف[16] بلا خلاف[17]، لظهور معنى الوصفية[18]

(١) متعلق بـ خالف. (٢) حال من أحمر لأنه مفعول للمماثلة .لاري. (٣) أي: وصف. (٤) يعني يوضع لمعنى الوصفية يستعمل فيها أيضا وأن نسأل عنه على خلاف مقتضى الظاهر .م. (٥) أي: في هذا الخلاف. (٦) أي: عن نحو: أحمر. (٧) وهي الجمعية. (٨) أي: قبل النقل من الوصفية إلى العلمية. (٩) أجمع. (١٠) أي: لفظ كل، وهو اسم جامد ليس فيه معنى الوصفية. (١١) وكذلك ثلث .ناري. (١٢) كذا علم. (١٣) يعني أفعل التفصيل ضعيف. (١٤) أ- أي: كاسم أفعل الخالي من الصفة كأديب مثلاً. ب- جامداً ليس فيه الوصف. (١٥) اسم كان. (١٦) عند التنكير. (١٧) بين سيبويه والأخفش. (١٨) بعد التنكير في معنى الوصفية ولذا لم يعمل في الظاهر كما يعمل أفعل فعلاء فإذا تجرد عن من التبس بأفعل الاسمي الذي لا معنى للوصف. وجيه الدين.

(قوله: في مثل أحمر علماً) إنما قال: في مثل أحمر؛ لأن الوصفية في مثل ثلاث ومثلث لازمة للعدل، فإن انتفت بالعلمية انتفى العدل أيضا؛ لوجوب انتفاء اللازم من انتفاء الملزوم، فلم يبق فيه إلا العلمية، فإذا نكر بقي بلا سبب (نعمه). وقوله: وأمثاله؛ أي: مما كان فيه ألف ونون زائدتان، وكان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً. (قوله: ويخرج عنه أفعل التأكيد) أي: لعدم ظهور معنى الوصفية فيه قبل العلمية؛ لكونه بمعنى كل، تقول: جاء القوم أجمعهم؛ أي: كلهم، سواء كانوا مجتمعين أو لا، فوصفيته ضعيفة بسبب غلبة الاسمية عليها، والوصفية الضعيفة الزائلة لم يعتبره سيبويه والأخفش. وقوله: حتى صار ضمير صار راجع إلى أفعل التفضيل المجرد عن من فقوله: أفعل اسماً منصوب خبر صار؛ يعني: أنه صار ملحقاً بالفعل اسماً كأفكل وأرنب، وقيل: أي: كالاسم الخالي عن الصفة[1] كأفكل، فإنك إذا قلت: زيد أفضل يحتمل عند السامع أن معناه زيد لقبه أفضل فهو بعد التكبير منصرف بالاتفاق. (قوله: وإن كان معه من فلا ينصرف) فإن من نص في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الاسمية مجال فإذا سمي رجل بأفضل من أقرانه فهو بعد التكبير غير منصرف بالاتفاق للوصفية ووزن الفعل، فلا بد أن يكون مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة كما قدمناه مع أنه داخل في المراد بنحو: أحمر فيكون منصرفاً عند الأخفش وغير منصرف عند سيبويه وليس كذلك، بل غير منصرف بلا خلاف، فلا بد أن يفسر نحو: أحمر، بما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة، ولم يكن معه في اللفظ ما يكون نصاً في وصفيته بعد العلمية كذا قيل، وأظن أنه غير وارد؛ لأن مثل هذا غير داخل في نحو: أحمر، فإن أحمر على ما سيأتي قد زالت وصفيته، إلا أن سيبويه يعتبر ذلك الزائل بخلاف أفعل من، فإن وصفيته محققة بسبب من التفضيلية، فأين أحدهما من الآخر؟ (نعمه). (قوله: لظهور

(١) أي: عن معنى الوصف.

فِيْ مِثْلِ أَحْمَرَ عَلَماً

أو كونه بدل الاشتمال بعيد. (قال: في مثل أحمر علماً) حال من أحمر؛ لأنه مفعول للمماثلة. (قوله: وكذلك أفعل التفضيل) وكذلك ثلاث. (قوله: لضعف معنى الوصفية فيه) بخلاف أفعل فعلاء ولذا لا يعمل أفعل التفضيل في الظاهر دون أفعل فعلاء. (قوله: حتى صار افعل اسماً) أي:

(قوله: لأنه مفعول للمماثلة) كأنه قيل فيما يماثل أحمر علماً. (قوله: وكذلك ثلاث) هذا يشعر بأنه ينصرف بالاتفاق، لكن في الرضي خلافه حيث قال: إن اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الذي ألغيناه لأجل العلمية، قلنا: في ثلاث ومثلث وبابهما أنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل كما في أحمر، وفرق بعضهم بين هذا الباب وأحمر بأن قال: إن الوصف ههنا لا يثبت من دون العدل، وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير؛ إذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف أحمر المنكر؛ فإنه لا مانع أن يكون المعنى: رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة. (قوله: بخلاف أفعل فعلاء) فإن الوصفية فيه ظاهرة. (قوله: دون أفعل فعلاء) فإنه يعمل في الظاهر وثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان

فيه بسبب[1] (مِنْ) التفضيلية[2] «اِعْتِبَاراً لِلوَصْفِيَّةِ[3] الأَصْلِيَّةِ» بعد التنكير أي: إنما خالف سيبويه الأخفش، لأجل اعتباره[4] الوصفية الأصلية بعد[5] التنكير، فإنه[6] لما زالت العلميّة[7] بالتنكير، لم يبق مانع من اعتبار الوصفية، فاعتبرها[8]، وجعله[9] غير منصرف، للوصفية الأصلية وسبب آخر كوزن الفعل والألف[10] والنون المزيدتين. فإن[11] قلت: كما أنه[12] لا مانع[13] من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث[14] على اعتبارها أيضاً[15] فلم اعتبرها وذهب[16] إلى ما هو خلاف الأصل[17] فيه[18]؟ أعني منع الصرف[19]. قيل: الباعث على اعتبارها امتناع[20] (أَسْوَدَ وأَرْقَمَ) مع زوال الوصفية عنهما وفيه[21] بحث[22]، لأن الوصفية[23] لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما[24] شائبة[25] من الوصفية[26] لأنَّ الأسود اسم للحيّة السوداء والأرقم للحيّة التي فيها سواد وبياض وفيهما[27] شَمَّة[28] من الوصفية، فلا يلزم من اعتبار

---

(١) لأن سبب من لا يلتبس بأفعل المسمى فظهر معنى الوصفية. م. (٢) نحو: أحمر. (٣) مفعول اعتباراً واللام للتعدية لا للتعليل. (٤) سيبويه. (٥) ظرف اعتبار. (٦) شأن. (٧) الممانعة من اعتبار الوصفية لأن العلمية للخصوص والوصفية للعموم. (٨) سيبويه. (٩) سيبويه: أي الاسم المنكر وهو نحو أحمر. رضا. (١٠) كما في سكران. (١١) هذا نقض على قول سيبويه من جانب الأخفش في أحمر مثلاً. (١٢) شأن. (١٣) أي: لا مقتض لما في أحمر. (١٤) أي: لا سبب. (١٥) سيبويه. (١٦) لأن الأصل في الاسم المنصرف. (١٧) أي: في اسم المعرب. (١٨) جواب. أي أجيب من طرف سيبويه. (١٩) من الصرف. (٢٠) أي: في هذا الجواب. (٢١) أي: نظر. (٢٢) الأصلية التي هي سبب. (٢٣) بعد الاسمية. (٢٤) أي: رائحة. (٢٥) التي وضعت أسود وأرقم لهما. (٢٦) أي: الأسود وأرقم هما اسمان للحية. (٢٧) أي: رائحة.

إِذَا نُكِّرَ اعْتِبَاراً للوصفيَّة الأَصْلِيَّةِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ

صار ملحقاً به كأفكل. (قال: اعتباراً) يجوز أن يكون مصدراً لخالف؛ لأن ذلك الاعتبار نوع مخالفة (قوله: لأجل اعتباره الوصفية الأصلية) بمعنى أن المعدوم يجعله كالثابت. (قوله: وفيه بحث الخ) إن قيل: جاز اعتبار شمة من الوصفية في العلم كما إذا سميت بأحمر من فيه حمرة، أجيب بأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضع له لغة، ولذلك تراها مجردة عن المعنى الأصلي كزيد.

كونه موضوعاً صفة. (قوله: أي: صار ملحقاً به) يعني: أنه لتجرده عن من التفضيلية صار ملحقاً بالفعل الاسمي ولا يظهر فيه معنى الوصف. (قوله: بمعنى أن المعدوم يجعله كالثابت) أي: ليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية؛ إذ ليس معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة، بل رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أحمر أو أسود أو أبيض، بل معنى اعتباره أنه يجعله مع زواله كالثابت لكونه أصلياً وزوال ما يضاده حتى لو أريد منه المعنى الوصفي جاز نظراً إلى زوال المانع. (قوله: وكذلك تراها الخ) أي: ترى الأعلام في الأغلب مجردة عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو؛ فإن زيداً وعمراً مصدران من زاد يزيد زيداً وزيادة، وعمر بالكسر عمر أو عمارة؛ أي: عاش زماناً طويلاً لم يعتبر معناهما الأصلي في حال العلمية، وإنما قلنا: في الأغلب؛ لأنه في بعض الأعلام اعتبر بلمح ذلك.

معنى الوصفية فيه) يعنى: قبل العلمية؛ أي: ولكون علامة الوصف؛ أعني: من التفضيلية مذكرة للوصفية الزائلة بخلاف باب أحمر؛ لتعرّيه عن العلامة الدالة على الوصف، وبالجملة لا ينتقض القاعدة بمثل أفعل من فتفطن. (قال المصنف: اعتباراً للوصفية الخ) أن جعل سيبويه فاعلاً يكون قوله: اعتباراً مفعولاً له؛ لأن المعتبر والمخالف حينئذ واحد فيوجد شرط حذف اللام واليه أشار بقوله؛ أي: إنما خالف سيبويه الخ، وهو الأصوب وإن جعل مفعولاً لا يكون قوله اعتباراً مفعولاً له؛ لعدم اتحاد الفاعل فيمكن حينئذ أن يكون بدل اشتمال بحذف الضمير؛ أي: خالف الأخفش سيبويه اعتباره للوصفية الأصلية (هندي): (قال المصنف: بعد التنكير) ظرف الاعتبار فالأخفش لم يعتبرها؛ لأن الساقط[1] لا يعود فلا يعتبر، وقال سيبويه: الساقط لمانع يعتبر بعد زوال ذلك المانع بناء على أن المانع إذا ذهب عاد الممنوع (هندي). (قوله: وجعله غير منصرف للوصفية الأصلية) يعنى: أن نحو: أحمر كان في الأصل وصفاً وقد زال بالعلمية فبعد زوالها يعود الحكم الأصلي لزوال المانع العارض، وأما عود نفس الوصف فلا قائل به فإن معنى أحمر قبل التسمية شيء له الحمرة، وبعدها ذات مشخصة، وبعد التكبير شخص ما من الأشخاص المسماة بهذا الاسم فالعائد حكم الوصف لا نفسه. (قوله: فلم اعتبرها وذهب الخ) يعنى: أن اعتبارها يوجب ارتكاب الذهاب إلى ما هو خلاف الأصل[2] في هذا الباب، قال العصام: فإن قلت: لم حكم سيبويه بأن منع

(١) يعني: أن الأخفش يقول الوصفية ساقطة بالعلمية التي هي وضع ثان فلا تعود في ثاني الأزمان.
(٢) إذ الأصل في الاسم الصرف.

الوصفية فيهما[١] اعتبارها[٢] في (أَحْمَرَ) بعد التنكير لأنها قد زالت عنه بالكلية[٣]، وأمّا[٤] (الأَخْفَشُ) فذهب إلى أنه[٥] منصرف[٦]، فإن الوصفية[٧] قد زالت عنه[٨] بالعلمية، والعلمية[٩] بالتنكير، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم[١٠] يبق فيه[١١] إلا سبب واحد وهو وزن الفعل أو الألف والنون[١٢] المزيدتان، وهذا القول[١٣] أظهر[١٤]، ولما اعتبر سيبويه الوصف الأصلي بعد التنكير وإن كان زائلاً[١٥] لزمه[١٦] أن يعتبره في حال العلمية أيضاً[١٧] فيمتنع نحو: (حاتِم)[١٨] من الصرف للوصف الأصلي والعلمية؛ فأجاب عنه[١٩] المصنف بقوله: «وَلاَ يَلْزَمُهُ»[٢٠] أي: سيبويه، من اعتباره الوصفية الأصلية[٢١] بعد التنكير في مثل (أحمر) علماً. «بَابُ[٢٢] حَاتِمٍ» أي[٢٣]: كل كان علم في الأصل وصفاً

(١) أي: في أسود وأرقم بعد الاسمية. (٢) فاعل لا يلزم. (٣) فلا يقاس على أسود وأرقم اسمين. (٤) عطف على مقدر أي: أما سيبويه فذهب. (٥) أي: أحمر. (٦) بعد التنكير. (٧) أي: في نحو أحمر. (٨) أي: عن نحو أحمر. (٩) قد زالت في أحمر. (١٠) بعد زوال الوصفية والعلمية الأول بالثاني والثاني بالتنكير. (١١) في نحو أحمر. (١٢) في سكران. (١٣) أي: قول الأخفش. (١٤) استئناف. (١٥) بالعلمية لأن الزائل المانع يجوز أن يعتبر عند زوال ذلك المنع. (١٦) جواب لما. (١٧) أي: كما اعتبر بعد التنكير. (١٨) لكونه اسم فاعل في الأصل. (١٩) عن هذا اللزوم من جانب سيبويه. (٢٠) من الإلزام أو اللزوم. (٢١) الزائلة بالعلمية. (٢٢) فاضل لا يلزم. (٢٣) تفسير للباب وهذا الجر مختص بحاتم.

صرف نحو: أحمر بعد التنكير للوصفية الأصلية مع أن عهد العلمية الأصلية أقرب فهي بالاعتبار أنسب، قلت: لأن الوصف الأصلي[١] يعتبر كما مر دون العلمية الأصلية انتهى، فإن قلت: مم علم اعتبار الوصفية الأصلية في نحو: أحمر؟ قلنا: لأنها لو لم تعتبر لكان القياس أن يقال في جمع أحمر أحمرون، كما يقال في أحمد أحمدون، فلما لم يقولوا كذلك علم أنهم اعتبروا الوصفية الأصلية فافهم. **(قوله: قيل: الباعث الخ)** يعني: أجاب بعضهم بهذا، وحاصله: أن سيبويه قاس اعتبار الوصفية في نحو: أحمر بعد التنكير على اعتبارها في نحو: أسود وأرقم اسمين للحية كما مر؛ لزوال الوصفية في كلا القسمين. وقوله: وفيه بحث الخ ويمكن أن يمنع اشتراط بقاء المعنى الوصفي عند غلبة الاسمية، فإنه وإن صرح به الرضي إلا أنه مخالف للغة. وقوله: ففيهما شائبة من الوصفية؛ أي: فقياس أحمر على أسود وأرقم قياس مع الفارق. **(قوله: لأنها قد زالت عنه بالكلية)** فإن أحمر حال العلمية اسم لذات يجوز أن تكون متصفة بالسواد، وإذا نكر فالمراد به المسمى بأحمر، وإن كان كلهم متصفين بالسواد نعم لو جعل مثل أحمر علماً للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالكلية، وأمكن اعتبارها كما في أسود وأرقم (نعمه). **(قوله: فأما الأخفش فذهب الخ)** قال الأخفش في كتاب الأوسط: أن خلافه في نحو: أحمر، إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف؛ أي: فلا يكون بينهما خلاف في الحكم، بل الوصف الأصلي معتبر عندهما، لكن على خلاف القياس عند الأخفش، وعلى وفق القياس عند سيبويه، ولعل المصنف لم يطلع على هذا، وإلا فلم يكن يحكم بالكلية (عصام وجزائري)، فيكون الحق

(١) في نحو: أرقم.

ولاَ يَلْزَمُهُ بَابُ حَاتَمٍ

(قوله: وأما الأخفش) قال الرضي: قال الأخفش في كتاب الأوسط: إن خلافه في نحو: أحمر، إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف. **(قوله: وهذا القول أظهر)**؛ لأن المعدوم من كل وجه لا يؤثر.

(قوله: وأما السماع فهو على منع الصرف) فلا خلاف بينهما في الحكم وبذلك يظهر اعتبار الوصف الأصلي لكنه على خلاف القياس عند الأخفش وعلى القياس عند سيبويه.

مع بقاء العلميّة، بأنْ[1] اعتبر فيه أيضاً[2] الوصفية الأصلية، وحُكِمَ[3] بمنع صرفه للعلمية والوصفية الأصلية «لِمَا[4] يَلْزَمُ» فِي (بَابِ حَاتِمٍ) على تقدير منعه من الصرف[5] «مِنِ[6] اعْتِبَارِ الْمُتَضَادَّيْنِ» يعني[7]: الوصفية والعلميّة فإنَّ[8] العلم للخصوص والوصف للعموم «فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ[9]» وهو منع صرف لفظ[10] واحد بخلاف ما[11] إذا اعتبرت الوصفية الأصلية مع سبب[12] آخر كما[13] في (أَسْوَدَ[14]) و(أَرْقَمَ)،

(١) بيان اللزوم ومتعلق بقوله: ولا يلزم. (٢) كما اعتبرها في نحو أحمر. (٣) سيبويه. (٤) علة للنفي لا للمنفي. لاري. (٥) علة للنفي لا للمنفي من. (٦) بيان لما. (٧) المراد من المتضادين. (٨) علة التضاد. (٩) وحدة فردية لا نوعية. هندي. (١٠) من قبيل تتابع الإضافة. (١١) مصدرية. (١٢) أي: غير العلمية وهو وزن الفعل. (١٣) اعتبرت. (١٤) نظير لا مثال.

لِمَا يَلْزَمُ مِنِ اعْتِبَارِ الْمُتَضَادَّيْنِ[1] فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ

(١) أ - والمراد من المتضادين الوصفية والعلمية فإن العلم للخصوص بحيث لا يطلق على غير. والوصف عام مخصوص بواحد في حكم واحد وذلك الحكم منع صرف لفظ واحد. أي في شأن أثر واحد. تحصيل. ب - إذ العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع عليها .

(قال: لما يلزم) علة للنفي لا للمنفي. **(قوله: فإن العلم للخصوص والوصف للعموم)** يعني: أنه أراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات؛ لأن العموم والخصوص من صفات معاني الأعلام والأوصاف، فالتقابل بينهما بالعرض. **(قال: في حكم واحد)** أي: في شأن أثر واحد وتحصيله. **(قوله: وهو منع صرف لفظ واحد)** منعاً شخصياً فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الألفاظ وهو واحد؛ أي: بالنوع ولا في منع صرف أحمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع.

(قوله: لا يؤثر) بمجرد كونه موجوداً في وقت من الأوقات. **(قوله: علة للنفي)** أي: لنفي اللزوم فإن علة اللزوم اعتبار الوصف الأصلي في أحمر. **(قوله: يعني: أن المراد الخ)** أي: في تعليل الشارح رحمه الله التضاد بقوله: فإن العلم الخ إشارة إلى أمرين؛ أحدهما: أنه أراد المصنف رحمه الله بالتضاد مطلق التقابل؛ لأن الخصوص والعموم ههنا بمعنى التعيين وعدمه وهما ليسا موجودين حتى يتصور التضاد بينهما، وثانيهما: أنه لم يرد التقابل الذاتي لأنه أثبت التضاد بين العلمية والوصف باعتبار كون موصوفيهما؛ أعني: العلم والوصف مستلزمين لتعيين المدلول وعدم تعيينه للذين هما من صفات معانيهما. **(قوله: أي: في شأن الخ)** يعني: الكلام على حذف المضاف؛ إذ ليس الحكم حاصلاً في حاتم. **(قوله: منعاً شخصياً)** فالمراد بقوله: في حكم واحد بالشخص كما هو المتبادر. **(قوله: فلا يرد اعتبار المتضادين في منع الخ)** أي: إذا قيد الشارح رحمه الله منع الصرف بقوله: لفظ واحد ولم يقل: وهو منع الصرف مطلقاً لا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الألفاظ. **(قوله: وهو واحد؛ أي: بالنوع)** جملة معترضة لدفع توهم أن منع صرف الألفاظ ليس حكماً واحداً فلا حاجة إلى التقييد بلفظ واحد. **(قوله: ولا في منع صرف أحمر الخ)** أي: إذا قلنا: منعاً شخصياً لا يرد اعتبار المتضادين في منع أحمر حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع؛ لأن المنع لأجل وزن الفعل والوصف غير المنع الذي بسبب وزن الفعل والعلمية؛ لامتناع توارد العلتين

مع سيبويه فإن القول ما قالت حذام، وقوله: من غير ضرورة؛ أي: ولا ضرورة ههنا؛ لأن الأصل في الاسم المعرب الانصراف. **(قوله: أو الألف والنون)** أي: في سكران وأمثاله وفيه أن سكران حال العلمية من قبيل ذي الألف والنون اسماً، وبعد زوال العلمية التي هي شرط يزول الألف والنون أيضاً؛ لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط. **(قوله: وهذا القول أظهر)** أي: قول الأخفش أظهر من سيبويه؛ لأن المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجوداً في وقت من الأوقات. وقوله: بعد التنكير الأولى إسقاطه. **(قوله: لزمه أن يعتبره)** جواب لما، والأولى أن يقول: كان مظنة أن يلزمه (عصام)، إلا أن يقال: اللزوم إدعائي من السائل أو المعنى لزمه بحسب الظاهر لا في الحقيقة. **(قوله: فيمتنع نحو: حاتم)** أي: والحال أنه منصرف البتة، فهذا إشارة إلى بطلان اللازم. **(قال المصنف: ولا يلزمه باب حاتم)** قوله: يلزم من الملزوم أو الإلزام، وقوله: من اعتباره إشارة إلى منشأ اللزوم، وأراد بباب حاتم العلم المنقول عن المعنى الوصفي، قال في القاموس: حاتم بكسر التاء، والعامة يفتحه انتهى، وهو من حتم بمعنى حكم وقضى، وبابه ضرب جعل اسماً لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي الذي يضرب به المثل في الجود والكرم، ثم إن النزاع ليس في منع صرف نحو: حاتم، فإن السماع حاكم بانصرافه، بل في كونه واقعاً على القياس. **(قوله: بأن اعتبر فيه أيضاً)** بيان للمنفي وهو اللزوم؛ أي: بأن اعتبر سيبويه في باب حاتم كما أعتبر في باب أحمر، وقال عصام: وتقرير اللزوم أنه لو امتنع أحمر للوصف الأصلي ووزن الفعل لامتنع حاتم أيضاً للوصف الأصلي والعلمية؛ لأنه لا تضاد بينهما، وقوله: للعلمية؛ أي: الحالية كما في نسخة. **(قال المصنف: لما يلزم في باب حاتم إلخ)** علة للنفي لا للمنفي الذي هو اللزوم، فإن علته اعتبار الوصف الأصلي في باب أحمر كما مر، وما موصولة لا مصدرية بقرينة من؛ أي: لما يلزمه، فحذف العائد لعلمه من السياق، وليس لك أن تدفع الإلزام بالتزام منع صرف حاتم للعلمية والوصف الأصلي مستدلاً بقول الشاعر:

وحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ المِئِي

فإن[1] قلت: التضاد إنما هو بين الوصفية المحققة[2] والعلمية[3] لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية، فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف مثل: (حَاتم) لا يلزم اجتماع المتضادين[4]. قلنا[5]: تقدير أحد الضدين بعد زواله مع ضد آخر[6] في حكم[7] واحد، وإنْ لم[8] يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه[9] شبيه به، فاعتبارهما معاً غير مستحسن[10]. «وَجَمِيْعُ[11] البَابِ[12]» أي: باب غير المنصرف «بِاللاَّمِ[13]» أي: بدخول لام التعريف عليه[14] «أَوْ الإِضَافَةِ» أي: إضافته[15] إلى غيره «يَنْجَرُّ» أي: يصير[16] مجروراً «بِالكَسْرِ[17]»، أي: بصورة الكسر لفظاً[18] أو تقديراً، وإنما لم يكتف بقوله: (يَنْجَرُّ) لأن الانجرار قد يكون بالفتح، ولا بأن يقول: ينكسر، لأن[19] الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضاً[20]. وللنحاة خلاف في أن هذا الاسم في هذه الحالة[21] منصرف أو غير منصرف، فمنهم: من[22] ذهب إلى أنه منصرف مطلقاً[23]، لأن[24] عدم انصرافه إنما كان لمشابهته الفعل[25]، فلما ضعفت هذه المشابهة[26] بدخول[27] ما هو من خواص الاسم أعني[28]: اللام[29] أو الإضافة. قويت جهة الاسمية، فرجع[30] إلى أصله[31] الذي هو الصرف[32] فدخله[33] الكسر دون

(١) أي: فلا يلزم فيهما اعتبار متضادين في حكم واحد. (٢) أي: الموجودة. (٣) أي: الحالية. (٤) فيلزم سيبويه باب حاتم. رضا. (٥) بل نقول ليس في هذا المقام أن يتوهم اجتماع. (٦) أي: العلم. (٧) في منع الصرف. (٨) ذلك التقدير. (٩) تقدير. (١٠) عند البلغاء. (١١) مبتدأ. (١٢) واللام للعهد إشارة إلى باب غير المنصرف. (١٣) الباء سببية. (١٤) أي: على الاسم الغير المنصرف. (١٥) أي: الاسم. (١٦) غير المنصرف. (١٧) نحو: مررت بالأحمر وعمركم. هندي. (١٨) كما في أحمركم. (١٩) علة عدم الاكتفاء. (٢٠) كما يطلق على الحركات الإعرابية. (٢١) أي: حالة دخول اللام أو الإضافة. رضا. (٢٢) وهو الزجاج ومن تابعه. (٢٣) وهذا القيد لتحقيق المقابلة بين المذاهب الثلاث. (٢٤) علة منصرف. (٢٥) في الاحتياج والفرعية. (٢٦) أي: مشابهة غير المنصرف الفعل. (٢٧) متعلق بضعفت وسببية. (٢٨) تفسير لما. (٢٩) أي: دخول اللام. (٣٠) جانب أي هذا الاسم. (٣١) اسم. (٣٢) من النحاة. (٣٣) اسم.

وَجَمِيْعُ البَابِ بِاللاَّمِ أَوْ بِالإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالكَسْرِ.

لأنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين لضرورة الشعر لا لمنع الصرف، أو منع الصرف بالعلمية كما في قوله:

يَـفُـوقَـانِ مِـرْدَاسَ فِـي مَـجْـمَـعِ

(قال المصنف: من اعتبار المتضادين) أي: المتقابلين بالعرض، والمراد من اعتبارهما أن يعتبرا متحققين في اسم من أثر واحد؛ فإنه يستلزم جعلهما بمنزلة المتحققين فيه معاً وهو مستقبح، وقال الهندي: أنه ممتنع؛ لأنه إن اعتبر كل ضد مؤثراً تاماً لزم توارد مؤثرين على أثر واحد، وإن اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين، والفرق بين الضدين والنقيضين: أن الضدان لا يجتمعان في الوجود، بل يرتفعان كالسواد والبياض، والنقيضين لا يجتمعان في الوجود ولا يرتفعان كالموت والحياة. (قوله: فإن العلم للخصوص) يعني: أن العلم موضوع بالوضع الشخصي للخصوص، والوصف موضوع بالوضع النوعي للعموم، وبين الخصوص والعموم تضاد. (قال المصنف: في حكم واحد) أي: في شأن أثر واحد، وتحصيله بتقدير مضاف، وإنما قيده به لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كما في قوله:

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ[1] مِنْ آلِ جَعْفَرٍ
فَيَا عَبْدَ شَمْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

(١) الحوص ضيق في مؤخر العين.

(قوله: قلنا: تقدير أحد الضدين) الخ، بل نقول: ليس في هذا المقام إلا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك أن لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر، ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول، ولا بين إرادة العموم والخصوص إن جوّز استعمال المشترك في المعنيين، وإن لم يجوّز فذلك ليس للتقابل، ولك أن تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه، وهو أن الوجود اللفظي بإزاء الوجود العيني فكرهوا أن يكون في عالم اللفظ ما يندر في عالم العين، أو لا يكون فيه في بادئ النظر تأثير الضدين في أمر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين أو لا، وإنما قلنا: في بادئ النظر؛ لأن الضدين قد يؤثران في أمر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج، وذلك تدقيق فلسفي. (قوله: لكنه شبيه به) فإن لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في أمر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق. (قوله: أي باب غير المنصرف) يعني: أن اللام للعهد. (قوله: أي: بصورة الكسر) يعني: إن أراد بالكسر صورة الكسر بطريق

على معلول واحد بالشخص ولو على سبيل التعاقب، وما قيل: إنه ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين معاً، بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر فليس بشيء؛ لأنه إن لم يقيد منع الصرف بشيء من القيدين وفسر الحكم الواحد بمنع الصرف المطلق ففي كلتا الصورتين اعتبار المتضادين معاً في حكم واحد متحقق بلا مرية. (قوله: بل نقول الخ) إضراب عما يستفاد من تسليم ما قاله المعترض من تحقق التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية وليس إضراباً عن جواب الشارح رحمه الله إلى جواب آخر؛ إذ حاصله إثبات توهم اجتماع المتقابلين في الوصفية المحققة والعلمية، ولا يخفى أنه لا يدفع السؤال بل يحققه. (قوله: في هذا المقام) أي: مقام اجتماع الوصفية والعلمية. (قوله: وهو ظاهر) لاجتماع الدلالات المتعددة في كلمة واحدة بالنظر إلى المدلول

الاستعارة؛ لأن الكسر بلا تاء من ألقاب البناء عند البصريين، ويطلق على الحالة الإعرابية مجازاً، فالظاهر أن يقول: بالكسرة؛ لعدم اختصاصها بالبناء. (**قوله: أعني: اللام أو الإضافة**) دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية، قيل: وجه ذلك أنهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي.

المطابقي والتضمني والالتزامي، ولو تدافعت في نفسها لما اجتمعت. (**قوله: ولا بين العموم والخصوص الخ**) يعني: أن العموم والخصوص وإن كانا متنافيين لكن لا تدافع بينهما فيما إذا أريد بأحمر المعنى الوصفي والعلمي لعدم ورودهما على محل العموم الوصفي؛ أي: ذات الحمرة ومعنى الخصوص العلمي وهو الذات المعينة. (**قوله: ولا بين إرادة الخ**) أي: لا تدافع بين إرادة المعنى الوصفي العام وبين إرادة المعنى العلمي الخاص. (**قوله: إن جوز الخ**) أي: إن من جوّز استعمال المشترك في المعنيين لا يفرق بين أن يكون ذلك المشترك من الأضداد كالجون والبيع وبين أن لا يكون كذلك. (**قوله: وإن لم يجوّز الخ**) أي: إن لم يجوز استعمال المشترك في المعنيين فذلك؛ أي: عدم التجويز ليس لأجل تقابل المعنيين فإنه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال المشترك فيهما أيضاً كالشمس المشترك بين الجرم المخصوص وضوئه، بل لأجل عدم وروده في الاستعمال. (**قوله: ولك أن تقرر الكلام**) أي: كلام المتن. (**قوله: للشبهة**) أي: الشبهة المذكورة بقوله: فإن قلت. (**قوله: إن الوجود اللفظي بإزاء الوجود العيني**) بناء على أن الألفاظ موضوعة للأمور الخارجية دون الصور الذهنية على ما هو المشهور. (**قوله: في بادئ النظر**) أي: ظاهر النظر أو أول النظر. (**قوله: سواء كان الخ**) أشار بهذا التعميم إلى أنه لا مجال لورود تلك الشبهة حينئذ؛ لأن مدارها على لزوم اجتماع المتضادين. (**قوله: كالكيفيات الخ**) أي: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة في العناصر الأربعة التي تتركب منها المواليد الثلاثة؛ أي: المعادن والنبات والحيوان. (**قوله: المؤثرة في المزاج**) فيه بحث؛ لأنهم قالوا: إن العناصر الأربعة إذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض استعدت لأن يفيض عليها من المبدأ كيفية متوسطة بين الكيفيات الأربع متشابهة في جميع الأجزاء، فالمؤثر في المزاج هو المبدأ، والكيفيات الأربع شروط وآلات والمزاج مصدر ما زج؛ أي: خالط أطلق على تلك الكيفية المخصوصة لكونها حاصلة بسبب المخالطة. (**قوله: وذلك تدقيق فلسفي**) في التاج التدقيق باريك كردن ونيك بكوفتن؛ أي: هذا تدقيق منسوب إلى الفلاسفة؛ أي: الحكماء والعلماء المليون ينكرون ذلك، ويقولون: الأجسام كلها مركبة من الأجزاء التي لا تتجزئ والمماثلة واختلاف الأنواع باختلاف الكيفيات الفائضة من الفاعل المختار الخلاق لما يشاء. (**قوله: يعني: أن اللام للعهد**) مراد الشارح رحمه الله من هذا التفسير بيان أن اللام في الباب للعهد. (**قوله: بطريق الاستعارة**) أي: استعمال لفظ المشبه به في المشبه ووجه الشبه اتحادهما في الصورة والهيئة. (**قوله: فالظاهر الخ**) كيلا يحتاج إلى مؤونة ارتكاب المجاز لكن التسامح في العبارات من دأب الفصحاء. (**قوله: دون سائر الخواص**) فإنها لا توجب ضعف المشابهة بالفعل. (**قوله: مغيرتان لمدلول الاسم**) من الجهالة

حيث اعتبر العلمية في أحوص من جهة منع الصرف وجمعه على أحاوص، واعتبر الصفة من جهة جمعه على حُوص، توضيحه: أن الشاعر جمع الأحوص تارة حال العلمية على الحوص باعتبار الصفة الأصلية، وتارة على الأحاويص باعتبار الاسمية العارضة بسبب العلمية لما تقرر أن أفعل الصفة يجمع على فعل، وأفعل الاسم على أفاعل كأرانب (**نعمة الله**). وقوله: بخلاف ما إذا إلخ، حيث لا يلزم حينئذ اعتبار متضادين في حكم واحد فالقياس مع الفارق. (**قوله: فإن قلت: التضاد الخ**) يعني: إن قلت: من طرف سيبويه أن التضاد اللازم في باب حاتم إنما هو الخ، وحاصله منع لقوله لما يلزم من اعتبار إلخ، وقوله: المحققة؛ أي: بالفعل لا المفروضة، وقوله: والعلمية؛ أي: الحالية. (**قوله: تقدير أحد الضدين**) يعني: اعتبار الوصفية الأصلية بعد الزوال مع ضد آخر؛ أعني: العلمية الحالية في حكم واحد؛ أي: في منع صرف لفظ واحد بالشخص وإن لم يكن الخ، وقوله: لكنه شبيه به؛ أي: لكن هذا التقدير والاعتبار شبيه باجتماع الضدين، فإن لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في أمر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق. (**قال المصنف: وجميع الباب الخ**) أي: لا بعضه كما في الحكم السابق فهذا أحق بالتقديم لعمومه، والباب: عبارة عن الألفاظ، واللام للعهد الخارجي كما أشار بقوله: أي: باب غير منصرف، وقولهك باللام وكذا ميم التعريف (**عصام**). (**قوله: أي: إضافته إلى غيره**) أي: لا إضافة الغير إليه فالمراد بالإضافة كونه مضافاً فالمصدر مبني للمفعول. (**قوله: أي: يصير مجروراً**) نحو قوله تعالى: ﴿عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾، ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، وقال الشاعر:

رَأَيْتُ الوَلِيْدَ بنَ اليَزِيدِ مُباركاً

(**قوله: بالكسر**) قيده به لعدم صدق الكلام بدونه، والبصريون فرقوا بين الكسر بلا تاء والكسرة بها فجعلوا ما بدون التاء من ألقاب البناء وعمموا الكسرة، فالمناسب أن يقول: ينجرّ بالكسرة فأصلحه الشارح بقوله: أي: بصورة الكسر، ففيه استعارة(١) أو مجاز مرسل بذكر الخاص وإرادة العام، فالتفسير مجازي بلا كلام. (**قوله: وإنما لم يكتف الخ**) وكذا لم يقل ينصرف؛ لأنه خلافي فبين ما هو المتفق. (**قوله: ولا بأن يقول ينكسر**) أي: مع أنه أخصر، وقوله: يطلق؛ أي: غالباً على الحركات البنائية، فلو قال: يكسر، لتوهم بناء غير المنصرف مع اللام والإضافة. (**قوله: وللنحاة خلاف الخ**) حاصله: أن ههنا ثلاثة مذاهب؛ الأول: للزجاج، الثاني: لسيبويه، الثالث: للفراء، ذكرها الشارح على هذا الترتيب. (**قوله: فمنهم من ذهب إلى أنه منصرف مطلقاً**) أي: سواء بقيت العلتان مع هذه الحالة أو لا، وهذا

(١) باستعمال لفظ المشبه به في المشبه، ووجه الشبه اتحادهما في الصورة.

التنوين، لأنه لا يجتمع مع اللام أو الإضافة. ومنهم: من ذهب إلى أنه[1] غير منصرف مطلقاً[2]، والممنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين وسقوط الكسر إنما هو بتبعية التنوين[3]، وحيث ضعفت مشابهته[4] للفعل لم تؤثر إلا في سقوط[5] التنوين دون تابعه الذي هو الكسر، فعاد الكسر[6] إلى حاله، وسقط التنوين، لامتناعه[7] من الصرف، ومنهم من ذهب إلى أن العلتين إن كانتا باقيتين مع[8] اللام أو الإضافة[9] كان الاسم غير منصرف، وإن زالتا معاً أو زالت إحداهما كان منصرفاً، وبيان ذلك[10]: أن العلمية تزول باللام أو الإضافة[11] فإن كانت العلمية شرطاً للسبب[12] الآخر زالتا معاً، كما في (إِبْرَاهِيمَ)[13] وإن لم تكن شرطاً[14] كما في (أَحْمَدَ)[15] زالت بإحداهما وإن لم تكن هناك[16] علمية كما في (أَحْمَرَ)[17] بقيت العلتان على حالهما وهذا القول[18] أنسب بما عرف به المصنف غير المنصرف. «المَرْفُوعَاتُ»[19]

(١) أي: الاسم في هذه الحالة. (٢) أ- هذا القيد لتحقيق المقابلة بينه وبين المذهب الثلث. ب- سواء كانت العلتان باقيتان مع اللام والإضافة أو زائلتين أو أحدهما زائلة والأخرى باقية حالاً. (٣) للمكان يعني أي مكان. (٤) أي: مشابهة غير المنصرف. (٥) لكونه مقصوداً بالتبع فقط .م. (٦) أي: الممنوع لأجل المشابهة القوية حين ضعفت. (٧) أي: الاسم في الأحوال الثلاثة المذكورة عند دخول اللام والإضافة. رضا. (٨) دخول. (٩) يعني إن جازا اجتماع العلتين مع اللام والإضافة وكذا العلة الواحدة المكررة كحمراء ومساجد. (١٠) أي: بيان المذهب الثالث. أي: المنوي. (١١) كالتأنيث والتركيب والعجمة والألف والنون والمزيدتين .لمحرره. (١٢) أي: العلتان. (١٣) وزينب وبعلبك وعمران. (١٤) بل سبب محض كالقول ووزن الفعل. (١٥) لأن فيه العلمية ووزن الفعل. (١٦) أي: في الاسم الغير المنصرف من الأولين. (١٧) فيه وزن الفعل والوصفية الأصلية. (١٨) أي: القول الثالث أنسب آه ،وجه الأنسبية أن المفهوم من تعريفه بما فيه علتان من التسع أو واحدة. (١٩) هذا تقسيم للمعرب باعتبار أقسام الإعراب. هندي.

للزجاج ومن معه، وهو أوفق بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين. وقوله: بدخول ما هو من خواص الاسم الخ، فإن خواص الاسم ضربان؛ أحدهما: مغير لمدلول الاسم، والثاني: غير مغير له، فمن الأول الألف واللام والإضافة؛ فإنهما إذا دخلتا على اسم يتغير نفس مدلوله إذا الاسم قبل دخولهما نكرة وبعدهما يصير معرفة، ومن الثاني كونه مسنداً إليه ومفعولاً وداخلاً عليه حرف الجر فإن مدلول الاسم لا يتغير بها، وكتب على قوله: من خواص الاسم ما نصه؛ أي: من معظم خواصه بخلاف غيرهما حيث لا يغير سائر الخواص مدلول الأسماء. (قوله: ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقاً) أي: سواء بقيت العلتان مع هذه العلة أو لا، وهذا المذهب سخيف؛ إذ الحكم بعدم الانصراف فيه مع زوال السببين أو أحدهما باللام أو الإضافة غير معقول ومناف للضابطة المتفق عليها؛ أعني: صرف ما فيه علمية مؤثرة إذ أنكر. (قوله: والممنوع من الخ) استئناف جواب لدخل مقدر وهو ظاهر، وقوله: هو التنوين؛ أي: الدال على التمكن، وإنما حذف الكسرة تبعاً له؛ لأنهما يتعاقبان في مثل: غلام زيد، فلو دخله الكسرة لتوهم جواز دخول التنوين أيضاً، فحذف الكسر تحقيقاً لحذف التنوين، والتنوين لا يمكن مع اللام والإضافة فعاد الكسر (نعمه). (قوله: إنما هو بتبعية التنوين) يعني: أن دخول الكسر؛ إما لأنه تابع التنوين في السقوط ولا يتصور التنوين فيهما حتى يسقط فيتبعه الكسر، وإما لتقوّي الاسمية بدخول أقوى الخواص وأعظمها، وإما لئلا يكون كالفعل في التعرّي عن الجر في كل الأوقات. (قوله: ومنهم من ذهب إلى أن العلتين

(قوله: وحيث ضعفت) الخ قيل: في توجيه عدم سقوط الكسرة إن التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام أو الإضافة أو أنه محذوف لا لمنع الصرف، بل للإضافة أو اللام، وفيه أنهم صرحوا بأن الإضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر. (قوله: إن العلمية تزول باللام أو الإضافة) فيه أن اللام تجامع العلمية إن كان العلم في الأصل مصدراً أو صفة

والنكارة إلى التعيين والمعرفة. (قوله: كالثابت) فإذا كان المتبوع ثابتاً يكون التابع أيضاً ثابتاً. (قوله: لوجود خلفه) أي: ما هو كالخلف له من حيث أن بينهما وبين التنوين تعاقباً. (قوله: وأنه محذوف الخ) أي: التنوين حين دخول اللام أو الإضافة محذوف لا منع الصرف والكسر إنما يتبع في السقوط إذا كان ساقطاً لمنع الصرف. (قوله: بل للإضافة)؛ لأنها لا تجامعه؛ إذ التنوين دليل تمام الاسم، والإضافة مشعرة بعدم تمامه واللام لكونه حرف التعريف يستكره أن يجتمع مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير. (قوله: وفيه أنهم الخ) أي: في الوجه الأخير بحث فإن جعلهم الإضافة معاقبة للتنوين المقدر يدل على أن سقوط التنوين في حواج لأجل منع الصرف، وإلا كانت الإضافة معاقبة للتنوين المحقق. (قوله: فيه أن اللام تجامع الخ) وذلك للمح إلى المعنى الأصلي، وما قيل: أن المراد أنها تزول بحقيقة اللام لا لمجرد صورتها كما في الحسن والفضل مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف ففيه أنه يقتضي أن تقول: وإن لم يكن هناك علمية أو كان علمية ولكن لا تزول باللام بقيت العلتان

جَمْعُ المرفوع لا المرفوعة، لأن موصوفه (الاسْم) وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا[١] الجمع مطرداً[٢] صفة المذكّرِ الذي[٣] لا يعقل كالصَّافِنَاتِ[٤] للذكور من الخيل و(جِمَالٍ[٥] سِبَحْلاتٍ) أي: ضخمات[٦] وكالأيام الخاليات «هُوَ»[٧] أي: المرفوع الدال عليه المرفوعات[٨]، لأن[٩] التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد «مَا اشْتَمَلَ» أي: اسم[١٠] اشتمل «عَلَى

(١) منصوب شرح الخافض تقديره على هذا آه. (٢) أي: كثيراً. (٣) فاعل يجمع. (٤) والصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث. (٥) جمع جمل. (٦) جمع ضخمة. (٧) الدال عليه المرفوعات. (٨) فاعل الدال. (٩) علة رجوع الضمير إلى المرفوع. (١٠) أشار إلى كون ما موصوفة ليكون الحد تاماً.

هُوَ مَا[١] اشْتَمَلَ عَلَى

(١) أي: اسم حقيقة أو حكماً بعد حرفية دليل أعجبني إن ضربت زيداً.

كالفضل والحسن. (قوله: كالصافنات) قال قدس سره في الحاشية: الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم، وأقام الرابعة على طرف الحافر ناقلاً عن الصحاح. (قوله: أي: المرفوع الدال عليه المرفوعات) دلالة الجمع على الجنس لا على فرده، فعلى هذا التفسير تكون جملة ما هو ما اشتمل منقطعة عن السابق، وهو إما موقوف وقف الأسماء الغير المركبة مذكور للفصل، أو مرفوع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، والتقدير المرفوعات هذه أو هذه المرفوعات واللام لاستغراق الأنواع، ويحتمل على التقدير الأول العهد إلى ما يفهم من السابق حيث قال: وأنواعه رفع ونصب وجر، وفيه تأمل. (قوله: لأن التعريف إنما يكون للماهية) فمن جعل الضمير راجعاً إلى كل واحد من المرفوعات أو إلى المرفوعات وقال: توحيده وتذكيره بالنظر إلى خبره؛ أعني: ما اشتمل فإن المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يأت بشيء، إلا أن يقال: إن اللام أبطلت معنى الجمعية وإقحام صيغة الجمع للإشارة إلى تعدد

على حالهما. (قوله: دلالة الجمع على الجنس) مع التعدد فكان المرجع مذكور معنى. (قوله: لا على فرده) كيلا يلزم الوقوع فيما هرب منه وهو التعرض للفرد في التعريف. (قوله: فعلى هذا التفسير) أي: تفسير هو بالمرفوع، وأما على تفسيره بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد أو لرعاية الخبر يكون جملة هو ما اشتمل خبراً عن المرفوعات. (قوله: مذكور للفصل) بين المباحث السابقة والآتية كالباب والفصل. (قوله: واللام الخ) على جميع التقادير للاستغراق؛ إذ لا عهد، وأما الحمل على استغراق الأنواع فبممونة المقام؛ إذ المبين فيما بعد أنواع المرفوع لا أشخاصه. (قوله: ويحتمل على التقدير) أي: يحتمل اللام على تقدير أن يكون السابق موقوفاً للعهد والإشارة إلى ما يفهم من قوله: وأنواعه رفع ونصب وجر؛ فإنه يفهم من كونها أنواعاً للإعراب الذي هو صفة الاسم أنه مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوعات إشارة إليه، وفيه أن المفهوم مما سبق المرفوع لا الحصص المعينة منها حتى تكون المرفوعات إشارة إليها، ولئن قيل ببطلان الجمعية يكون اللام للجنس؛ فإنه المبطل للجمعية إلا أن يقال على مذهب السكاكي: إن كونه للجنس لا ينافي كونه للعهد؛ فإنه

الخ) وهو الإمام الفراء حيث فصل، وقال: إن العلتين إن كانتا باقيتين مع هذه الحالة كان الاسم غير منصرف، وإلا فهو منصرف وهذا المذهب هو أحق وأولى وأنسب بتعريفه بما فيه علتان من تسع الخ، وقوله: وإن لم يكن هناك؛ أي: في مقام دخول اللام أو الإضافة على غير المنصرف، وقوله: بقيت العلتان؛ أي: الوصف ووزن الفعل على حالهما، والله أعلم بحقيقة الحال. (قال المصنف: المرفوعات) وإنما لم يأت بصيغة الأفراد مع أنه الملائم لإرجاع الضمير ولمقام التعريف؛ لأن تعريف الرفع سابقاً بقوله: الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع ههنا يوهمان انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل، فأزال ذلك الوهم بإيراد صيغة الجمع الدالة على تعدد أنواع المرفوع، وقوله: لا المرفوعة؛ أي: كما يتبادر إلى الوهم؛ يعني: أن تصريف صيغة اسم المفعول يوهم أن المرفوعات جمع مرفوعة قياساً على مضروبات مثلاً جمع مضروبة، إلا أنه ههنا جمع المرفوع لا المرفوعة. (قوله: لأن موصوفة الاسم الخ) لما كان المدعي مشتملاً على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب استدل عليهما بقوله: لأن موصوفه الاسم وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة، وقوله: مذكر لا يعقل الخ؛ أي: ويجوز أن يجمع بالألف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شيء آخر، كما جاز أن يجمع المؤنث بهذا الجمع. (قوله: كالصافنات) نقل عنه قدس سره الصافن من الخيل: الذي يقوم على ثلاث قوائم وأقام الرابعة على طرف الحافر، وقوله: الخاليات؛ أي: الماضيات، يقال: وقع الأمر في أيام خلون؛ أي: مضين. (قوله: وجمال سبحلات) الجمال: بكسر الجيم جمع جمل كجمالة، وسبحلات: جمع سبحل بكسر ففتح بوزن قمطر بمعنى الضخم. (قوله: هو؛ أي: المرفوع) ليس هذا بضمير فصل كما توهمه الهندي لوجوب مطابقته المبتدأ كما يأتي في بحثه. (قوله: لأن التعريف إنما يكون للماهية)؛ وذلك لأن التعريف قول يكتسب من تصوره تصور شيء آخر إما بكنهه أو بوجه يميزه عما عداه، فالمكتسب بالتعريف إنما هو تصور مفهوم المعرف، وتمييز الأفراد من ثمرات هذا التصور، وفي كلامه رد على الشيخ الرضي حيث قال: ذكر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث؛ أي: المرفوعات نظر إلى

عَلَم الفَاعِلِيَّةِ» أي: علامة كون الاسم فاعلاً وهي الضمة والواو والألف[١]. والمراد[٢] باشتمال الاسم عليها: أنْ يكون[٣] موصوفاً بها لفظاً[٤] أو تقديراً[٥] أو محلاً[٦] ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلّي، إذْ معنى الرفع المحلّي[٧] أنه[٨] في محل لو كان[٩] ثمة[١٠] معرب لكان[١١] مرفوعاً لفظاً[١٢] أو تقديراً[١٣]، وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي[١٤]؟ وهو يبحث[١٥] مثلاً عن أحوال الفاعل[١٦] إذا كان مضمراً متصلاً كما سيجيء[١٧] «فَمِنْهُ» أي: من المرفوع[١٨] أو مما اشتمل علم الفاعلية: الفاعل وإنّما قدَّمَهُ[١٩]، لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور، لأنه[٢٠] جزء الجملة الفعلية[٢١]

(١) هذا؟ (٢) مبتدأ. (٣) خبره. (٤) كجاءني زيد. (٥) كعصا وفتى. (٦) نحو: جاءني هؤلاء. (٧) يعني معنى الفاعلية. (٨) أي: الاسم المبني. (٩) أي: وجد. (١٠) مكان يا حالية. (١١) لوقوع اسم معرب مكان مرفوعاً. ح. (١٢) نحو: جاءني هذا. (١٣) نحو: جاءني فتى. (١٤) أي: بالرفع اللفظي والتقديري. (١٥) مصنف. (١٦) أي: إذا عرفت هذا منقول منه الفاعل. (١٧) في وجوب التقديم والتأخير مع كون المضمر من المبنيات. (١٨) الكلام مسوق له. (١٩) على سائر المرفوعات. (٢٠) علة الأصل. (٢١) أي: غالباً لئلا يشكل بزيد قام أبوه.

عَلَمِ الفَاعِلِيَّةِ فَمِنْهُ[١]: الفَاعِلُ

(١) أي: فمن المرفوع من ابتدائية اتصالية.

خبر الضمير؛ أعني: ما؛ لأن المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته له كمطابقته للمرجع، وحاصل الردان: الضمير راجع إلى المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات؛ لأن التعريف إنما يكون للحقيقة لا للإفراد. (قوله: أي: اسم اشتمل)؛ لأن الكلام في مرفوعات الأسماء، ثم الاسم أعم من الحقيقي والحكمي، فيشمل الخبر الجملة وبهذا[١] خرج عن الحد الحروف الأواخر كدال زيد؛ لأن الاسم المرفوع هو زيد، ولم يفسر بالاسم المعرب؛ لئلا يخرج مثل هؤلاء في قولك: جاءني هؤلاء، والاشتمال الموصوف على الصفة لا الكل على الجزء فاعرفه. (قوله: أي: علامة كون الاسم الخ) فالعلم بمعنى العلامة والياء في الفاعلية للمصدرية، وقوله: بأن يكون موصوفاً بها؛ أي: كالموصوف بها فإن الحركات والحروف الإعرابية وإن لم تكن أوصافاً لكنها شبيهة بها؛ لعدم استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب. (قوله: ولا شك أن الاسم موصوف بها الخ) لما كان في معنى الرفع المحلي خفاء، وكذا في اشتمال الاسم عليه بين معناهما بهذا الكلام، وفيه رد على الشارح الهندي حيث خص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظاً أو تقديراً، ولم يعتبر الرفع المحلي بناء على أنه لا يكون إلا في المبني، والمرفوعات من أقسام المعرب وحمل البحث عن الفاعل إذا كان ضميرا أو نحوه على التطفل، والشارح رحمه الله نظر إلى أن الفاعل وأخواته كما يكون من الأسماء المعربة يكون من المبنيات أيضاً بلا تفاوت، والبحث إذن كما يكون من الفاعل المعرب يكون من الفاعل المبني وكذا في أخواته، ولما كان المبني يقع فاعلاً والفاعل مرفوع فلا بد أن يكون المبني مرفوعاً فاعتبر تعريفه على وجه يصدق على

(١) أي: التفسير.

الأنواع، أو يقال: إن الكلام محمول على بيان الطرد. (**قال: على علم الفاعلية**) لم يقل على الرفع؛ لأن الخفاء في المرفوع ليس إلا باعتبار مأخذه فإذا أخذ المأخذ في تعريفه صار من قبيل أخذ المعرف في تعريفه، ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في إيهام الدور؛ ولأنه خال عن الإشارة إلى أصالة الرفع في الفاعل، وعن زيادة الإيضاح المناسبة لمقام التعريف. (**قوله: والمراد باشتمال الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها**) أي: كالموصوف بها فإن الحركات والحروف الإعرابية وإن لم تكن أوصافاً لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب، ويجوز أن يقال: إن صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة، فالمرفوع

للجنس نظراً إلى كونه مفهوماً كلياً، وللعهد باعتبار تقدم ذكره، وإلى ما ذكرنا أشار المحشي بقوله: وفيه تأمل، وبما ذكرنا ظهر أنه لا يجوز أن يكون اللام للعهد على التقدير الثاني؛ لأن المراد من المرفوعات حينئذ الحصص المتعددة ولم يسبق العلم بها. (**قوله: فمن جعل الخ**) أي: في إيراد كلمة إنما المفيدة للحصر إشارة إلى الرد على هذا الجاعل. (**قوله: فيجوز مطابقته له**) بل رعاية مطابقته أولى؛ لأنه المقصود بالإثبات. (**قوله: لم يأت بشيء**)؛ لأنه يستلزم أن يكون التعريف للأفراد. (**قوله: إلا أن يقال أن اللام**) أي: يقال على تقدير كون الضمير راجعاً إلى المرفوعات: إن اللام أبطلت معنى الجمعية بناء على عدم صحة العهد والاستغراق؛ لأن مقام التعريف يأبى عنهما فيكون التعريف لجنس المرفوع إلا أنه اختير صيغة الجمع للإشارة إلى تعدد أنواع ذلك الجنس. (**قوله: أو يقال الخ**) أي يقال: على تقدير كون الضمير راجعاً إلى كل واحد إن إدخال اللام على المعرف للإشارة إلى كون التعريف جامعاً لجميع أفراده والتعريف للجنس دون الأفراد. (**قوله: لأن الخفاء الخ**) بناء على أن كل نوع من المشتقات باعتبار صيغته موضوع بالوضع النوعي لمعنى متحد في جميع أفراده لا خفاء باعتبار ذلك المعنى في شيء من أفراده بعد العلم بوضعه، فالخفاء في المرفوع إنما هو باعتبار المادة دون الهيئة فلو أخذ الرفع في تعريفه صار كأنه أخذ الرفع في تعريف الرفع فيلزم تعريف الشيء بنفسه. (**قوله: ولئن تنزل الخ**) وجه التنزل أن المرفوع كما أنه معلوم باعتبار الهيئة معلوم

ماله نسبة إلى علامة الفاعلية بكونه ملابساً لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له، أو ملابسة المطروّ عليه للطاري، والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة. (**قوله: إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل**) الخ الظاهر من العبارة أن الرفع المحلي هو هذه الحيثية، وحينئذ لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علماً للفاعلية، نعم لو قيل: إن ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له، أو لاعتبار رفع لما هو في محله، وأن الاشتمال أعم من أن يكون محققاً أو موهوماً أو أعم من أن يكون الاشتمال له أو لما هو في محله لكان الأمر ظاهراً. (**قوله: وكيف يختص الرفع**) لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية، أو جعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفاً. (**قوله: أي: من المرفوع**) فإن الكلام مسوق له، ومن ابتدائية اتصالية ويأبى عنه قوله: ومنها المبتدأ. (**قوله: أو مما اشتمل**) لقربه ويجوز أن يجعل راجعاً إلى المرفوعات بضرب من التأويل، ويوافقه قول: ومنها المبتدأ. (**قوله: لأنه جزء الجملة الفعلية**)؛ ولأنه لا يحذف بدون المسند، وفيه أنه قد يحذف كقولك: ما ضرب وأكرم إلا أنا، وقولهم: بدا لك؛ أي: رأي، ويدفع بأنه نادر؛ ولأنه لا ينتسخ بالعامل، وفيه أنه قد ينتسخ نحو: كفى بالله، ويدفع بأنه نادر غير مطرد والحرف زائد.

المبني المرفوع أيضاً وجعله مشتملاً على المرفوع المحلي، ولا يجعل المرفوع قسماً من المعرب، بل يجعله قيداً للاسم؛ لجواز أن يكون أعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث لتخصيص الفاضل الهندي (نعمه). (**قوله: فمنه؛ أي: من المرفوع**) الفاء للتفصيل، وقيل: جواب شرط محذوف؛ أي: إذا عرفت هذا فنقول: منه الفاعل الخ، وهذا شروع في التقسيم بعد التعريف كما هو دأب أرباب التأليف، والتقسيم من قبيل تقسيم الكلي إلى جزئياته. (**قوله: أو مما اشتمل الخ**) ويرجحه قرب المرجع كما يرجح الأول موافقته لضمير هو، وعلى التقدير الثاني ينقسم المرفوع أيضاً بتقسيمه لاتحادهما معنى، وقال عصام: فمنه؛ أي: من المرفوعات الفاعل، والتذكير لتأويل المرجع بما اشتمل على علم الفاعلية على عكس قول الأعرابي: أتته كتابي فاحتقرها، أنث الضمير لكون الكتاب عبارة عن الصحيفة، وجعله راجعاً إلى ما اشتمل خلاف المتعارف؛ لأن الغرض تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف هذا. (**قوله: أصل المرفوعات عند الجمهور**) أي: أصل فيما بين أنواع المرفوعات عند الخليل وأتباعه، والأصل بمعنى: ما يبتنى عليه الشيء، وقوله: هي أصل الجمل؛ لأن الغرض العام من الجملة هو الإخبار والفعل أصل فيه؛ لأنه لم يوضع إلا للإخبار به؛ ولأن التركيب فيها أشد، وامتزاج أحد الجزأين وهو الفعل بالآخر

باعتبار المادة أيضاً مما سبق حيث قال: فالرفع علم الفاعلية، فالخفاء ليس فيه باعتبار شيء من أجزائه، بل باعتبار المجموع من حيث المجموع. (**قوله: في إيهام الدور**) أي: تعريف الشيء بنفسه لا بمعنى توقف الشيء على المرفوع، والإيهام المذكور بناء على ما هو الشائع من أن خفاء المشتق لا يكون إلا باعتبار المأخذ. (**قوله: إلى أصالة الرفع في الفاعل**) المشيرة إلى كون الفاعل أصل المرفوعات لكن الشارح الرضي ينكر ذلك حيث قال: الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل، بل هو أصل في جميع العمد. (**قوله: وعن زيادة الإيضاح الخ**) فإن علم الفاعلية لكونه مفصلاً أوضح من لفظ الرفع لإجماله، وفيه أنه بعدما علم الرفع بأنه علم الفاعلية لا حاجة إلى هذا الإيضاح. (**قوله: وإن لم تكن أوصافاً**) لعدم قيامها بالأسماء لكونها متلفظة برأسها كسائر الحروف والأسماء. (**قوله: لعدم استقلالها بالتلفظ**) أما الحرف فلكونها متولدة من إشباع حركة ما قبلها، وأما الحركات فلكونها أبعاض تلك الحروف.

(**قوله: ملابسة الكل لجزئه**) إن كانت تلك العلامة حرفاً. (**قوله: أو ملابسة المطروء عليه للطارئ**) إن كانت تلك العلامة حركة. (**قوله: الظاهر من العبارة**) أي: من عبارة الشرح حيث حمل الحيثية المذكورة على معنى الرفع، وإنما قال: الظاهر؛ لأنه يمكن أن يقال: إن هذه الحيثية لما كانت سبباً للرفع المحلي حمله عليه اتساعاً. (**قوله: ليست علماً للفاعلية**) الضمة والألف والواو على ما مر سابقاً. (**قوله: لتوهم رفع له**) بالحركة أو الحرف بسبب وقوعه موقع المرفوع. (**قوله: أو لاعتبار الخ**)؛ لأن هذه الحيثية إنما تتعلق بعد اعتبار رفع لما هو في محله. (**قوله: وإن الاشتمال أعم**) الوجهان ناظران إلى الوجهين السابقين على اللف والنشر المرتب. (**قوله: لكان الأمر ظاهراً**) أي: أمر كون الرفع المحلي علم الفاعلية. (**قوله: أو جعل اللام**) أي: جعل اللام في المرفوعات للعهد والمذكور فيما سبق ليس إلا الرفع اللفظي والتقديري حيث قسم الإعراب إليهما وبين محالهما. (**قوله: فإن الكلام مسوق**) فإن المقصود تعريف المرفوع وأقسامه وأحوال أقسامه. (**قوله: ومن ابتدائية اتصالية**) أي: قصد بها مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبدأ لشيء ممتد وههنا كذلك؛ فإن الفاعل لكونه خاصاً انفصل عن المرفوع بسبب خصوصية اعتبرت فيه، وليست تبعيضية؛ لأن الفاعل ليس جزء المرفوع، بل جزئي له. (**قوله: ويأبى عنه قوله: ومنها المبتدأ**)؛ لأن الضمير فيه راجع إلى المرفوعات، ومن تبعيضية. (**قوله: لقربه**)؛ إذ مع تقسيمه تقسيم المرفوع لاتحادهما. (**قوله: بضرب من التأويل**) كالمذكور والقسم الأول والجمع والقبيل. (**قوله: بدون المسند**) في بعض النسخ بصيغة المفعول من الإسناد وفي بعضها بلفظ المصدر الميمي من السد؛ أي: بدون سد شيء مسده.

التي هي أصل الجمل، ولأن(١) عامله أقوى من عامل المبتدأ(٢). وقيل(٣): أصل المرفوعات المبتدأ لأنه(٤) باقٍ(٥) على ما هو الأصل في المسند إليه وهو(٦) التقديم بخلاف الفاعل(٧)، ولأنه يحكم عليه بكل حكم، جامد(٨) ومشتق، فكان(٩) أقوى(١٠) بخلاف الفاعل، فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق. «وَهُوَ»(١١) أي: الفاعل «مَا» أي: اسم حقيقة(١٢) أو حكماً، ليدخل(١٣) فيه(١٤) مثل قولهم: (أَعْجَبَنِي أنْ ضَرَبْتَ زَيْداً) «أُسْنِدَ إِلَيْهِ(١٥) الفِعْلُ» بالأصالة(١٦) لا

(١) علة لأن الأصل. (٢) لأن عامله معنوي. إلى هنا عند الخليل. (٣) أي: سيبويه. (٤) لأن لفظي. (٥) غالباً، أي: الحال. (٦) أي: الأصل في المسند إليه. (٧) يتقدم على المسند. (٨) نحو: زيد هذا. (٩) نحو: زيد ضارب. (١٠) من الفاعل. (١١) فإنه في حكم الاسم إن .رضا. (١٢) نحو: ضرب زيد. (١٣) علة لقدور وإنما عممنا. (١٤) أي: في الاسم. (١٥) أي: إلى الاسم. (١٦) أي: بدون واسطة عطف وإبدال .مج.

أكثر؛ ولأن الفعلية تشتمل الخبر والإنشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة إلى وسيلة خارجة بخلاف الاسمية، ومما يدل على أصالة الفاعل قول عليّ رضي الله عنه: الفاعل مرفوع الخ. (قوله: ولأن عامله أقوى) وقوة المؤثر يقتضي قوة الأثر ووجه قوة عامله أنه لفظي ومحسوس؛ أعني: الفعل بخلاف عامل المبتدأ؛ لأنه معنوي غير محسوس؛ ولأنه يغلب على عامل المبتدأ إذا دخل عليه، واعلم أن كون رافع الفاعل ما ذكر هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين على أن الفاعل يرتفع بإحداثه الفعل، وذهب خَلَف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب هشام إلى أنه يرتفع بالإسناد، وقال ابن فلاح: ويرد ذلك أن العامل اللفظي مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى فالمذاهب أربعة، أقواها ما هو المشهور. (قوله: وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ) القائل سيبويه ومن معه، وقوله: لأنه باقح؛ أي: غالباً، وقوله: لأنه يحكم عليه وكذا يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال، وأراد بالحكم في قوله: بكل حكم، المحكوم به. (قوله: ما؛ أي: اسم الخ) أي: مستقل في الإعراب، فيخرج التوابع كما سيذكره، وقوله: أو حكماً؛ أي: كان مع الفعل فيدخل على هذا التعميم في الفاعل مثل قولهم الخ؛ يعني: الفعل الاصطلاحي باعتبار جزئه الذي هو الحدث كما في قوله:

يَسُرُّ الـمَـرْءُ مَـا ذَهَـبَ الـلَّـيَـالِـي

أي: ذهابها. (قوله: أسند إليه الفعل) أي: بحسب دلالة اللفظ فيخرج نحو: زيد، في زيد ضرب، بدون الاحتياج إلى قيد وقدم عليه وإنما الحاجة إليه؛ لكونه الفارق بين البصري والكوفي كما هو المرضي عند العصام خلافاً للشارح حيث حمل الإسناد على الأعم مما هو في الحقيقة أو بحسب ظاهر اللفظ، فصدق التعريف على نحو: زيد، في زيد ضرب، فأخرجه بقوله: وقدم عليه، والإسناد بمعنى النسبة مطلقاً تامة أو لا، فلذا لم يقتصر على قوله: ما أسند إليه شيء، بل فصله بقوله: الفعل أو شبهه؛ إذ كثير من شبه الفعل لا يكون إسناده تاماً، بل منه

وَهُوَ: مَا(١) أُسْنِدَ(٢) إِلَيْهِ الفِعْلُ(٣)

(١) أي: اسم. (٢) الإسناد وهنا بمعنى النسبة ناقصة كانت أو تامة ،خبرية كانت أو إنشائية،مثبتة أو منفية محققة أو مفروضة.
(٣) أي: نسب إلى الفاعل الفعل بالأصالة لا بالتبعية.

(قوله: التي هي أصل الجمل) لاشتمالها على ما هو موضوع للإسناد. **(قوله: ولأن عامله أقوى)**؛ لأنه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ، فإنه عدمي معقول، وقوة المؤثر تقتضي قوة الأثر، فالفاعل في المرفوعية أقوى من المبتدأ، ولا يعارضه ما ذكر في المبتدأ؛ لأنه لا يفيد قوة رفعه، بل يفيد فضيلة حاله. **(قوله: لأنه باق)**؛ ولأن ما عداه يصلح أن يرد إليه فهو أم المرفوعات كما أن ألف الاستفهام أصل فيه لقيامها مقام كلماته. **(قوله: ولأنه يحكم عليه بكل حكم)**؛ ولأنه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال. **(قوله: إلا بالمشتق)** حقيقة أو حكماً فإن المصدر العامل في قوة أن مع الفعل. **(قوله: قال استدالية)** الإسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت أو تامة خبرية أو

(قوله: غير مطرد) إشارة إلى أن المراد بكون النسخ نادراً في الفاعل إنه غير مطرد؛ أي: ليس قياساً جارياً في كل فاعل، بل سماعي بخلاف نسخ المبتدأ فإنه قياسي، فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كثير مطرد؛ نحو: ما جاءني من أحد. **(قوله: والحرف زائد)** بالنصب عطف على اسم إن؛ أي: يدفع بأن الحرف في الفاعل زائد لم يتغير به الفاعل عن فاعليته وإن زال إعرابه بخلاف المبتدأ فإنه بعد النسخ تزول عنه الابتدائية. **(قوله: على ما هو موضوع للإسناد)** وهو الفعل فإنه وضع مسنداً لاعتبار النسبة إلى الفاعل في مفهومه. **(قوله: محسوس)** أي: مسموع. **(قوله: فإنه عدمي)**؛ لأن عامله التجرد عن العوامل اللفظية. **(قوله: لأن ما عداه يصلح أن يرد إليه)** أي: ما عدا المبتدأ من المرفوعات، بل الفضلات أيضاً يصلح أن يرد إليه، قال السيد الشريف في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند السببي: ليس كل جزء من أجزاء الجملة عمدة كانت أو فضلة قد حكم عليه ضمناً بما هو له، فالمسند قد حكم عليه بأنه ثابت للمسند إليه، والمفعول بأنه واقع عليه الفعل وقس على ذلك. **(قوله: فهو أم المرفوعات)** أي: أصل المرفوعات بناء على أن كل شيء يرجع إلى أصله. **(قوله: لقيامها مقام كلماته)** فيكون الكل راجعاً إليها بخلاف ما عدا المضمرات فإن بعضها لا يقوم مقام بعض آخر. **(قوله: ولأنه يحكم عليه بمتعدد)**

بالتبعية[١]، ليخرج عن[٢] الحد توابع[٣] الفاعل، وكذا المراد في جميع[٤] حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع، بقرينة ذكر التوابع بعدها «أَوْ[٥] شِبْهُهُ» أي: ما يشبهه[٦] في العمل، وإنما قال[٧] ذلك[٨]، ليتناول[٩] فاعل اسم[١٠] الفاعل والصفة المشبهة والمصدر[١١] واسم[١٢] الفعل وأفعل التفضيل[١٣] والظرف[١٤] «وقُدِّمَ» أي: الفعل أو شبهه «عَلَيْهِ» أي: على ذلك الاسم[١٥]، واحترز به[١٦] عن نحو: (زَيْدٍ) في: (زَيْدٌ ضَرَبَ) لأنه مما أسند إليه الفعل، لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة[١٧]

(١) متعلق بفعل المقدر تقديره وإنما قيدنا بالأصالة ليخرج .م. (٢) أي: حد الفاعل. (٣) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما. (٤) مقدم خبر. (٥) معطوف على الفعل. (٦) أي: الفعل. (٧) مصنف. (٨) أي: وشبهه. (٩) أي: تعريف الفاعل. (١٠) نحو: زيد قام أبوه. (١١) نحو: أعجبني ضرب زيد. (١٢) نحو: هيهات زيد. (١٣) نحو: أفضل القوم. (١٤) على طريق المجاز، نحو: عندي عمر. (١٥) أي: الفاعل. (١٦) بقوله: وقدم عليه. (١٧) لأنه مفرد الإسناد.

أَوْ شِبْهُهُ وَقُدِّمَ عَلَيْهِ

إنشائية مثبتة كانت أو منفية محققة كانت أو مفروضة. (قوله: بقرينة ذكر التوابع بعدها) لا يخفى بعدها عن التعريف. (قوله: قال: أو شبهه) أو للتنويع لا للشك أو التشكيك. (قوله: أي: ما يشبهه في العمل) أو في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف؛ لأنه فاعل لعامله حقيقة. (قال: وقدم) الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع إلى أحد الأمرين المستفاد من لفظة أو. (قوله: لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة)؛ لأنه مقرر الإسناد، ولو أريد

أي: يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد بخلاف الفعل؛ فإنه لا يجوز تعدده لفاعل واحد. (**قوله: فله استيعاب**) أي: للمبتدأ استيعاب الأخبار وشمولها. (**قوله: حقيقة أو حكماً**) هذا التعميم إنما يحتاج إليه بناء على أن المراد بالحكم الإسناد بالمعنى المأخوذ في تعريف الفاعل عبر عنه بالحكم لمشاكلة قوله: فإنه يحكم عليه؛ إذ فاعل المصدر يحكم عليه بهذا المعنى بالمصدر وهو غير مشتق، فلا يصح الحصر إلا بالتعميم المذكور ولو أريد بالحكم الإسناد التام؛ أي: الذي يصح السكوت عليه كما أريد في قوله: يحكم عليه بكل حكم، فلا حاجة إليه إلى هذا التعميم لعدم كون إسناد المصدر حكماً بهذا المعنى، لكن الظاهر ما ذكره المحشي؛ إذ الفاعل لا يحكم عليه بهذا المعنى بكل مشتق، بل بالبعض وهو الفعل أو الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام والنفي، والمتبادر من قوله: لا يحكم عليه إلا بالمشتق العموم. (**قوله: ناقصة كانت أو تامة**) ليدخل في التعريف فاعل المصدر أو الصفة إذا لم تكن واقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام رافعة لظاهر. (**قوله: أو مفروضة**) ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء. (**قوله: أو للتنويع**) يعني: أن المحدود نوعان؛ أحدهما: ما أسند إليه الفعل، والثاني: ما أسند إليه شبهه. (**قوله: لا للشك**) أي: لشك المتكلم أو التشكيك للسامع؛ يعني: ليس معناه أن الفاعل أحدهما من غير تعيين حتى ينافي مقام التعريف. (**قوله: لأنه فاعل لعامله حقيقة**) أعني: حصل أو حاصل وهو دال على الحدث. (**قوله: الجملة حالية**) بناء على أن قوله على جهة قيامه به متعلق بأسند فلو جعل قدم عطفاً عليه يلزم الفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً له، وأما جعل الجار والمجرور متعلقاً بقدم بأن يكون المعنى وقدم الفعل مشتملاً على طريقة قيامه

ما لا يتم إسناده أصلاً. (قوله: وكذا المراد في جميع الحدود) يعني: لا بد من اعتبار قيد الأصالة في تعريفات هذه الثلاثة؛ لإخراج توابعها كما أشرنا. (قال المصنف: أو شبهه) كلمة أو لتقسيم المحدود لا للشك، وعلامته أن يكون قبل المعطوف عليه بأو، لفظ يتناول المعطوفين كقولهم: الجسم ما يتركب من جوهرين أو أكثر، قال الرضي: ولم يقل: أو معناه، حتى يدخل فاعل الظرف ضميراً كان أو اسما ظاهراً؛ لأن الرفع عنده عامل الظرف وهو لا يخرج عن الفعل أو شبهه، وفيه ما فيه فالوجه أن يقال؛ أن شبه الفعل قد يستعمل في معنى أعم من معناه وبالعكس وههنا كذلك فيدخل معنى الفعل في شبهه. (قوله: أي: ما يشبهه في العمل) أو في الدلالة على الحدث حتى عرفه بعضهم بأنه ما دل على الحدث من الأسماء المتصلة بالفعل، قال الرضي في بحث الحال: شبه الفعل ما يعمل عمله وهو من تركيبه؛ أي: يشتمل على حروف الفعل المفيد هو معناه كاسم الفاعل والمفعول، ومعنى الفعل ما يستنبط منه معنى فعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور، ولم يفسر الشارح شبه الفعل ههنا بما فسره؛ ليتناول الحد فاعل الظرف وأسماء الأفعال التي ليست من تركيب الفعل كما مرت إليه الإشارة. (قوله: ليتناول فاعل الخ) أي: ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذه الأمور، وقوله: عن نحو: زيد؛ أي: عن دخول نحو: زيد، في التعريف مع أنه من الأغيار؛ لأنه مبتدأ لا فاعل، فلا بد من إخراجه ليتم التعريف منعاً. (قوله: لأنه مما أسند إليه الفعل) لخفاء الضمير المستتر وهذا علة مصححة للاحتراز المذكور، وإنما لم يكتف بأن قال: لأن الفعل مؤخر عنه؛ لئلا يتوهم إخراج الخارج فأعرفه. (قوله: لأن الإسناد إلى ضمير شيء الخ) وهذا مبني على ما أسلفناه آنفاً من إرادة الأعم مما هو في الحقيقة، وبحسب اللفظ من الإسناد في التعريف، وعن بعضهم: أن قوله: لأن الإسناد الخ إثبات لمقدمة مطوية كبرى هكذا زيد في نحو: زيد ضرب فاعل؛ لأنه مما أسند إلى ضميره الفعل، وكل ما أسند إلى ضميره الفعل فاعل، فزيد في هذا التركيب فاعل، فقوله: لأن الإسناد الخ، إثبات لهذه الكبرى المطوية، وقوله: لكنه مؤخر عنه مربوط بقوله: لأنه مما أسند إليه الفعل واستدراك منه. (قوله: والمراد تقديمه عليه وجوباً) قيل: لأنه الفرد الكامل

لكنه مؤخر عنه[١]، والمراد[٢] تقديمه[٣] عليه وجوباً[٤]، ليخرج عنه[٥] المبتدأ المقدم عليه خبره[٦] نحو[٧]: (كَرِيمٌ مَنْ[٨] يُكْرِمُكَ) فإن قلت: قد يجب[٩] تقديمه[١٠] إذا كان المبتدأ نكرة، والخبر ظرفاً[١١] نحو: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ). قلت: المراد[١٢] وجوب تقديم[١٣] نوعه[١٤] وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه[١٥] بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل[١٦] «عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ[١٧] بِهِ» أي: إسناداً واقعاً على طريقيه قيام الفعل أو شبهه به[١٨]. وطريقة[١٩] قيامه به[٢٠] أن يكون[٢١] على صيغة المعلوم أو على ما[٢٢] في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة، واحترز بهذا القيد[٢٣] عن مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله كـ (زَيْدٌ) في (ضُرِبَ[٢٤] زَيْدٌ) على صيغة المجهول[٢٥] والاحتياج إلى هذا القيد[٢٦] إنما هو[٢٧] على مذهب من لم يجعله[٢٨] داخلاً في الفاعل[٢٩] كالمصنف، وأما على مذهب من جعله[٣٠] داخلاً فيه[٣١] كصاحب المفصَّل فلا حاجة إلى هذا القيد[٣٢]، بل يجب أن لا يقيد به[٣٣] «مِثْلُ» زيد في «قَامَ زَيْدٌ» فهذا[٣٤] مثال لما أسند إليه الفعل «وَ» مثل (أبوه) في «زَيْدٌ[٣٥] قَائِمٌ أَبُوهُ» فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل.

«وَالأَصْلُ»[٣٦] في الفاعل، أي: ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه، إنْ لم يمنع مانع[٣٧]،

---

(١) أي: عن الفاعل. (٢) بقوله: في قدم عليه. (٣) أي: الفعل أو شبهه. (٤) لأنه المفرد الكامل. (٥) أي: عن حد الفاعل. (٦) فاعل لقوله المقدم. (٧) مقدم خبر. (٨) مع الصلة في محل الرفع. مبتدأ مؤخر. (٩) خبر. (١٠) عليه. صح. (١١) ليتخصص بالتقدم. (١٢) من تقدم الفعل وجوباً. (١٣) أي: الفعل أو شبهه. (١٤) لا فرده. (١٥) بل يجب تقديم بعض أفراده لأمر عارض كالمثال المذكور. م. (١٦) نحو: ضرب زيد. (١٧) أي: الفعل أو شبهه. (١٨) بالفاعل. (١٩) مبتدأ. (٢٠) أي: بالفاعل. (٢١) أي: الفعل. خبره. (٢٢) صيغة. (٢٣) أي: على جهة قيامه به. (٢٤) بناء على جهة وقوعه عليه هذا من الأول. (٢٥) ولو مصدر المجهول لأنه في قوة أن مع الفعل المجهول. (٢٦) أي: على جهة قيامه به. (٢٧) أي: الاحتياج. (٢٨) أي: مفعول ما لم يسم فاعله. (٢٩) أي: في حد الفاعل. (٣٠) أي: مفعول ما لم يسم. (٣١) أي: في تعريف الفاعل. (٣٢) أي: على جهة قيامه به. (٣٣) أي: بجهة قيامه. (٣٤) أي: هذا القول والفاء للتفصيل. (٣٥) مثال الفاعل اسم الفاعل وكذا أخواته كالمصدر. رضا. (٣٦) أي: القاعدة والأولى. (٣٧) أي: موجب من تقديم الفاعل على سائر المعمولات.

عَلَى[١] جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ، مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ، وَالأَصْلُ

(١) متعلق بأسند.

واللفظ إذا أطلق ينصرف إليه، وقوله: ليخرج عن؛ أي: عن تعريف الفاعل، فإنه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدأ أنه أسند إليه شبه الفعل مقدماً عليه، إلا أن تقديمه عليه لغرض المبالغة والانحصار فليس واجباً، بل هو جائز. (قوله: نحو: في الدار رجل) فيصدق على رجل أنه أسند إليه شبه الفعل؛ أعني: الظرف مقدماً عليه وجوباً فيدخل في تعريف الفاعل ما ليس بفاعل، وقوله: ووجب تقديم نوعه؛ أي: نوع الفعل أو شبهه المسند إلى ذلك الاسم، قيل: والقرينة أنه بصدد تعريف نوع من المرفوعات. (قوله: وليس نوع الخبر مما يجب الخ) وإلا لما جاز تأخير فرد من الخبر وفساده أظهر، وقوله: أي: إسناداً واقعاً الخ إشارة إلى أن قوله: على جهة قيامه به مفعول مطلق لأسند بتقدير الموصوف، ولك أن تجعله ظرفاً لغواً متعلقاً بأسند، فيكون تفسير الشارح حينئذ بياناً لحاصل المعنى، وقوله: قيام الفعل أو شبهه بتقدير مضاف؛ أي: قيام مدلوله، أو بإرادة المدلول من الضمير الراجع إلى الفعل بطريق الاستخدام (سيد). (قوله: وطريقة قيامه به) الطريقة: لغة الطرز والشكل، ولم يقل قائماً به؛ لأن ما قدم عليه لفظ الفعل وهو لا يقوم بالفاعل، بل على طريقة القيام، بقي أن إسناد نحو: القائم إلى فاعله ليس على طريقة القيام، بل على طريقة الاتحاد، إلا أن يقال: المراد قيام المبدأ كما في الفعل، وقوله: أو على ما في حكمها؛ أي: أو على صيغة كما في حكم صيغة المعلوم كصيغة اسم الفاعل الخ بخلاف اسم المفعول، فإنه في حكم صيغة المجهول. (قوله: واحترز بهذا القيد عن مفعول ما الخ) ووجه الاحتراز به أن الفعل المجهول

الإسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله: وقدم لرفع توهم الدخول وإليه مال المصنف في شرح الإيضاح. (قوله: والمراد تقديمه عليه وجوباً)؛ لأنه الفرد الكامل. (قوله: المراد وجوب تقديم نوعه) بقرينة أنه بصدد تعريف نوع من أنواع المرفوع، ويجب أن يكون المعرف وأجزاؤه من لوازم المعرف، والسرّ في لزوم تقديم الفعل أن غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة، وأن المخاطب يقع

به، ففيه ما يجيء من أن الفعل لا يكون على طريقة القيام، وأنه يستلزم انقسام التقديم إلى ما يكون على طريقة القيام أو إلى ما يكون على طريقة الوقوع عليه، وما قيل: إن جعلها حالاً خال من الاستقامة فلعل وجهه ما ذكره السيد قدس سره في شرح المفتاح من أن الجمل الفعلية الواقعة قيوداً يتبادر منها مضيها واستقبالها وحالها بالنسبة إلى ما جعلت قيداً له بالنظر إلى زمان التكلم، ولذا وجب في الماضي المثبت لواقع حالاً إيراد قد ليقرب الماضي لزمان الحال الذي وقع فيه عامله ليدل على اتصاله به فتحصل المقارنة بينهما، فلو جعل قدم حالاً أفاد أن التقديم حاصل في الزمان السابق على الإسناد المتصل به وليس كذلك، والجواب عنه: أن الأفعال الواقعة في التعريفات لا يعتبر في مفهوماتها الزمان فالمعنى ما هو مسند إليه الفعل أو شبهه مقدماً عليه وتقدير قد لمجرد رعاية الضابط. (قوله: لأنه مقرر الإسناد) ولولا أن الإسناد إلى ضمير شيء

في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها، فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض، ونقل عن الكوفيين جواز التقديم، واستدلوا بأنا لو جعلنا زيداً في زيد قام فاعلاً وجعلنا الكلام محمولاً على التقديم والتأخير لم يحتج إلى الإضمار، وتغيير محل الموجود أهون من إثبات المعدوم، ولهذا قالوا: ليس في زيداً ضربت إلا النصب ولا يلزم عليهم نصب كله لم أصنع؛ لأن الفعل لا يقع عليه وكذا حكم أخواته. **(قوله: أي: إسناداً واقعاً)** إشارة إلى أن قوله: على جهة قيامه متعلق بأسند أو صفة لمصدره، قيل: يحتمل أن يكون حالاً بعد حال، ولا يخلو عن شيء؛ لأن الفعل لا يكون على طريقة القيام، بل الإسناد يكون كذلك. **(قوله: على طريقة قيام الفعل)** أي: قيام مدلوله يقال: عملت هذا العمل على وجه عملك، وعلى جهته؛ أي: على طرزه وطريقته وشكله. **(قوله: وطريقة قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم)** أي: ذلك

واسم المفعول يفيدان وقوع الضرب على المسند إليه، وههنا تفصيل وتحقيق تجده في شرح العصام، وقوله: كصاحب المفصل؛ أي: حيث قال: الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً، وتابعه الشيخ عبد القاهر وأكثر البصرية، وقوله: مثل زيد في قام زيد أشار بذلك إلى المسامحة الشائعة في مقام التمثيل بذكر الكل مع أن المقصود التمثيل بالجزء. **(قوله: الأصل في الفاعل)** يشير إلى أن اللام للعهد؛ أي: الأولى لحال الفاعل بالنظر إلى نفسه، فلذا فسر بقوله: أي: ينبغي الخ فالمراد بالانبغاء الأولوية الغير الواصلة إلى حد الوجوب؛ لأن الانبغاء يستعمل بمعنى اللزوم واللياقة، قاله العصام في حاشية شرح العقائد.

إسناد إليه في الحقيقة وتكرار له لما كان مقرراً له؛ ولذا أفاد زيد قائم تقوى الحكم دون قام زيد. **(قوله: ولو أريد الإسناد الخ)** قال المصنف رحمه الله في شرحه: هذا القيد لدفع توهم دخول زيد قائم في حد أنه فاعل ولا حاجة إليه حقيقة؛ لأن قام مسند إلى ضمير مستتر والمجموع مسند إلى زيد إلا أنه اتفق أن الضمير هو زيد لتوهم أنه وارد وليس بوارد؛ لأن هذه دلالة عقلية وحدنا باعتبار الدلالة اللفوية انتهى؛ أي: الفعل دلنا على أن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه لكونه عبارة عنه وليست هذه دلالة مستفادة في اللغة، بل المستفاد منها أن الفعل مسند إلى ضميره، والمجموع مسند إلى زيد، وإلا لزم أن يكون زيد معمولاً للفعل وأن لا يكوون معمولاً له. **(قوله: لأن الفرد الكامل)** والمطلق ينصرف إلى الكامل على ما تقرر في الأصول. **(قوله: من لوازم المعرف له)** أي: من توابعه وروادفه فلا يتحقق بدونه، ولو أجرى وجوب التقديم على إطلاقه كان أعم من المعرف ولا يكون من روادفه، وبما ذكرنا من حمل اللزوم على المعنى اللغوي اندفع محذوران؛ أحدهما: منع وجوب كون المعرف من لوازم المعرف؛ لأنه يجوز التعريف بالخاصة المفارقة، إنما الواجب المساواة، والثاني: أنه إذا كان وجوب تقديم نوعه لازماً للفاعل كان وجوب مطلق التقديم أيضاً لازماً؛ لأن لزوم الأخص يستلزم لزوم الأعم، فلو أريد مطلق وجوب التقديم كان المعرف وأجزاؤه أيضاً من لوازم المعرف فلا يتم التعريف. **(قوله: لم يحتج إلى الإضمار)** بخلاف ما إذا جعل خبراً عنه؛ فإنه لا بد من اعتبار الضمير في قيام ليكون فاعلاً له. **(قوله: وتغيير محل الوجود)** بأن اعتبر زيد المقدم مؤخراً أهون من إثبات الضمير المعدوم لفظاً. **(قوله: إلا النصب)** لا يحتاج الرفع إلى إثبات الضمير المعدوم بخلاف النصب فإن فيه تغيير محل الموجود. **(قوله: ولا يلزم عليهم الخ)** جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: حينئذ يجب نصبه كله في قول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مع أن الرواية عنه بالرفع، وحاصل الجواب: أن الفعل ـ أعني: لم أصنع ـ لم يقع على كله حتى ينصب به على المفعولية، بل وقع على ما أضيف إليه كل فلذا تعين رفعه؛ وذلك لأن المعنى لم أصنع ذلك الذنب لا لم أصنع كل الذنب فإنه يفيد أنه صنع بعضه بناء على أن الظاهر توجه النفي إلى القيد. **(قوله: وكذا حكم إخوانه)** فيما فيه الرفع وتقدير الضمير فإن الفعل لا يقع عليه، بل على ما أضيف إليه. **(قوله: إشارة الخ)** يعني: أن قوله إسناداً واقعاً الخ بيان لحاصل المعنى، وأما من حيث اللفظ فيحتمل أن يكون الجار والمجرور ظرفاً لغواً متعلقاً بأسند ويحتمل أن يكون مستقراً صفة لمصدر محذوف وليس نصاً في الاحتمال الثاني وإن كان ظاهراً فيه. **(قوله: لأن الفعل لا يكون الخ)**؛ لأن القيام وطريقته أمر نسبي بين الفعل والفاعل ليس حالاً من أحوال الفعل اللهم إلا على التجوّز. **(قوله: أي: قيام مدلوله)** إما على حذف المضاف أو إرادته من ضمير الفعل على الاستخدام أو جعل نسبة الإسناد إلى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مدلوله، وبهذا اندفع ما في بعض الشروح من أنه لو أريد بالفعل المعنى الحدثي لزم استدراك قوله: أو شبهه وإن أريد به الفعل الاصطلاحي لا يمكن إرجاع ضمير قيامه إليه؛ لأن القائم المعنى الحدثي لا الفعل الاصطلاحي. **(قوله: أي: على طرزه الخ)** الطرز: الهيئة والطريقة الحالة، يقال: فلان على طريقة واحدة؛ أي: حالة واحدة، والشكل: المثل يقال: هذا شكل فلان؛ أي: أشبه به فعطف بعضها على بعض قريب من التفسير. **(قوله: أي: ذلك علامتها أو من لوازمها)** لما كان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم وصفاً للفعل لم يصح الحكم باتحادها أوّله بأن الحمل على سبيل المبالغة، والمراد أن ذلك من علامتها أو من لوازمها وكلمة أو للتخيير في التعبير. **(قوله: وذلك)** أي: كونه علامة للقيام ثابت. **(قوله: لأن القيام ثبوت موجود)** أي: يعتبر في مفهوم القيام كون القائم أمراً موجوداً في الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به أيضاً موجوداً؛ لامتناع قيام الموجود بالمعدوم. **(قوله: واتصاف الخ)** إشارة إلى أن القيام نسبة بين الطرفين قد يعتبر صفة للقائم فيعبر بثبوت موجود لأمر، وقد يعتبر صفة لما يقوم به فيعبر باتصاف الأمر بالموجود. **(قوله: والتعبير عنه)** أي: عن ثبوت

علامتها أو من لوازمها؛ وذلك لأن القيام ثبوت موجود لأمر واتصاف ذلك الأمر به والتعبير عنه ليس إلا بصيغة المعلوم؛ لأن مصدر المجهول لا يوجد أصلاً ومصدر المعلوم قد يوجد، لكن فيه تأمل والمراد بالإسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شيء لأمر ثبوتاً يماثل القيام، ويشاكله في المعنى أو في التعبير فتعبيره تعبير القيام، إن قلت: فعلى هذا يخرج الإسناد الذي هو نفس القيام. قلنا: للقيام أفراد بعضها يماثل بعضاً. (قوله: واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله) وإن كان للمصدر المجهول؛ لأنه في قوة أن مع الفعل المجهول. (قوله: كصاحب المفصل) والشيخ عبد القاهر، فإنهما مالا إلى ما ذهب إليه أكثر المتقدمين من البصريين. (قال: وزيد قائم أبوه) قيل: لو قال: أبواه لكان نصاً فيما قصده؛ لأن أبواه يحتمل أن يكون مبتدأ، وفيه أنه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم. (قال: والأصل أن يلي) هو في اللغة ما يبنى عليه شيء في العرف القاعدة، والمراد ما سيذكره قدس سره، إن قلت: لم آثر هذه العبارة على قولك: الأولى أن يلي، مع أنه أوضح وأحسن لمراعاة الاشتقاق. قلنا: لأن في لفظ الأصل لمحاً إلى أنَّ قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها، وأنه ليس بمجرد أولويته، بل يبتنى عليه بعض الأحكام كما بينه بقوله: فلذلك جاز إلى آخره ففيه زيادة تشويق إلى استماع الحكم الملقى. (قوله: في الفاعل) وكذا الأصل فيما هو بمعناه أن يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الأول من باب أعطيت بالنسبة إلى مفعوله الثاني، وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس إلى المفعول بواسطة. (قوله: أي: ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه) الحاصل: أن الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه، لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضي رجحان البعد أو وجوبه ونظير ذلك ما يقال: إن الماء بطبعه يقتضي البرودة، لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن.

الموجود لأمر ليس إلا بصيغة المعلوم، فلا يكون علامة طريقة القيام إلا كونه على صيغة المعلوم. **(قوله: لأن مصدر المجهول الخ)** أي: مصدر المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج أصلاً، بل هو أمر اعتباري مطلقاً؛ لأنه لم يصدر من الفاعل إلا الحدث القائم به لكن لتعلقه بالمفعول بوقوعه عليه حصل له وصف اعتباري وهو كونه متعلقاً لذلك الحدث الذي يعبر عنه بالمصدر المجهول، فلا يمكن التعبير به عن القيام بخلاف مصدر المعلوم فإن مدلوله قد يكون أمراً اعتبارياً كالقرب والبعد والموت فيمكن التعبير به عن القيام، ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجوداً كان التعبير عنه علامة طريقة القيام لا علامة القيام. **(قوله: لكنه فيه تأمل)** وهو أن القيام قد يكون حقيقياً كاتصاف الجسم بالبياض وحينئذ يكون القائم موجوداً، أو قد يكون انتزاعياً بأن يكون الموصوف في الخارج بحالة ينتزع العقل منها هذا الوصف؛ نحو: زيد أعمى، وحينئذ لا يكون الوصف موجوداً، والجواب: أن هذا مصطلح أرباب المعقول، وأما أرباب العربية وأهل العرف فلا يفهمون من القيام إلا الاتصاف الحقيقي؛ ونحو: زيد أعمى عندهم معناه سلب الاتصاف بالبصر، ففيه سلب القيام لا قيام السلب. **(قوله: في المعنى)** بأن يكون ثبوت موجود لأمر. **(قوله: أو في التعبير)** بأن يكون ثبوت أمر اعتباري لآخر بصيغة المعلوم. **(قوله: فتعبيره تعبير القيام)** الفاء لتفسير معنى المشاكلة في التعبير فمعناه أن يكون تعبيره تعبير القيام لا أن يكون شبيهاً به بوجه ما. **(قوله: فعلى هذا)** أي: على أن يكون المراد أن يكون الثبوت مماثلاً للقيام يخرج الإسناد الذي هو نفس القيام عن المراد لامتناع مماثلة الشيء لنفسه فيكون الفاعل الذي إسناده نفس القيام كضرب زيد خارجاً عن التعريف. **(قوله: قلنا: للقيام الخ)** أي: لا نسلم خروجه؛ لأن للقيام أفراداً متعددة فكل فرد تحقق في تعبير من التعبيرات يماثل فرداً آخر تحقق في تعبير آخر فيكون كل إسناد بصيغة المعلوم إسناداً على طريقة القيام وشبيهاً به. **(قوله: لأنه في قوة أن مع الفعل المجهول)** فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في حكمها. **(قوله: لكان نصاً فيما قصده)** وهو إيراد مثال لفاعل شبه الفعل؛ لأن أبواه لا يمكن أن يكون مبتدأ وقائم خبره لكونه مفرداً بخلاف أبوه فإنه يحتمل أن يكون مبتدأ قدم عليه خبره. **(قوله: وفيه أنه لو كان الخ)** كيلا يلتبس بالفاعل لاعتماد اسم الفاعل على موصوفه كما إذا كان الخبر فعلاً مسنداً إلى المبتدأ يجب تقديم المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل؛ نحو: زيد قام، أقول: وقع في مواضع عديدة من مغني اللبيب: إن زيد قائم أبوه يحتمل أن يقدر مبتدأ وأن يقدر فاعلاً لقائم وما ذكره المحشي من لزوم الالتباس مندفع لما ذكره المحشي رحمه الله في شرحه التحفة في خاتمة باب المسائل المتفرقة أن المانع من تقديم الخبر الفعلي في زيد قائم هو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الفعلية والاسمية، ولا شك أن مفاد الجملتين مختلف ففيه ارتكاب الالتباس المخل بالمقصود انتهى، بخلاف زيد قائم أبوه؛ إذ مفاده على التقديرين واحد لعدم إفادته التقوى فتدبر. **(قوله: كما في زيد قائم)** الصواب: زيد قام؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد، فلا التباس في زيد قائم عند التأخير بالفاعل، اللهم إلا أن يحمل على مذهب من لم يشترط الاعتماد في عمله. **(قوله: ما يبتنى عليه شيء)** سواء كان حسياً كابتناء الجدار على أساسه أو عقلياً كابتناء الحكم على دليله. **(قوله: وفي العرف)** أي: عرف أهل العلم. **(قوله: القاعدة)** أي: الحكم الكلي يستخرج منه أحكام جزئية. **(قوله: مع أنه أوضح)** بخلاف الأصل فإن فيه خفاء لكونه مستعملاً لمعان كثيرة؛ أعني: المبتنى عليه، والقاعدة والمقيس عليه وما ثبت للشيء نظراً إلى ذاته. **(قوله: لمراعاة الاشتقاق)** بين أولى ويلي لكونهما مشتقين من الولي. **(قوله: كالمفعول الأول)** فإن المفعول الأول آخذ والثاني مأخوذ. **(قوله: وكذا الحال في المفعول الخ)** فإن رتبته متقدمة على رتبة المفعول بواسطة لشدة اقتضاء الفعل إياه. **(قوله: الحاصل)** يعني: أن اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء تاماً واصلاً حد الوجوب حتى لا يزول بعارض يوجب تأخيره أو ترجحه ولا يحتاج إلى أمر آخر لوجوب التقديم، بل اقتضاء رجحان يصير واجباً لعروض أمر وممتنعاً لعروض آخر، فالمراد بالابتغاء في عبارة الشارح الأولوية

«أنْ يَلِيَ الفِعْلَ» المسند إليه، أي: يكون بعده[١] من غير أن يتقدم عليه[٢] شيء آخر من معمولاته[٣]، لأنه كالجزء[٤] من الفعل، لشدّة احتياج الفعل إليه[٥]، يدل على ذلك إسكان اللام في (ضَرَبْتُ) لأنه[٦] يدفع توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة[٧] كلمة واحدة. «فَلِذَلِكَ»[٨] الأصل[٩] الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات[١٠] الفعل «جَازَ (ضَرَبَ[١١] غُلاَمَهُ زَيْدٌ)» لتقدم مرجع الضمير وهو (زَيْدٌ)[١٢] رتبة[١٣] فلا يلزم الإضمار قبل الذكر[١٤] مطلقاً[١٥]، بل[١٦] لفظاً فقط، وذلك[١٧] جائز «وَامْتَنَعَ (ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً)» لتأخر[١٨] مرجع الضمير وهو (زَيْدٌ) لفظاً ورتبة، فيلزم الإضمار قبل[١٩] الذكر، لفظاً ورتبة، وذلك[٢٠] غير جائز[٢١]

---

(١) أي: الفعل. (٢) أي: المسند إليه. (٣) أي: الفعل. (٤) الأخير. (٥) كما أن الكل لا يفيد معناه. (٦) أي: إسكان اللام. (٧) في قولك: ضربت. (٨) أي: لأجل أن الأصل في الفاعل أن يلي الفعل. (٩) صفة أو عطف بيان أو بدل. (١٠) كالمفاعيل الخمسة وملحقاته. (١١) أن يقال. (١٢) لأنه فاعل وأصله أن يلي الفعل لفظاً. (١٣) منصوب على التمييز. أي: معنى. (١٤) أي: قبل ذكر المرجع. (١٥) أي: لفظاً ورتبة ويلزم. (١٦) أي: إضمار قبل الذكر لفظاً دون رتبة. (١٧) علة الامتناع. (١٨) أي: قبل ذكر المرجع وهو محال لتقدم المرجع على الضمير لفظاً ورتبة. (١٩) أي: الإضمار لفظاً ورتبة قبل الذكر. (٢٠) إلّا في ضمير الشأن.

أنْ يَلِيَ الفِعْلَ فَلِذَلِكَ جَازَ ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ وَامْتَنَعَ ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً،

(قال: أن يلي الفعل) لم يقل أن يليه مع أنه أخصر وأشمل لشموله شبه الفعل أيضاً، فوضع المظهر موضع المضمر؛ لزيادة التمكن في الذهن، والإشارة إلى أن الفعل أصل في هذا الحكم شبه الفعل ملحق به. (قوله: لشدة احتياج الفعل إليه)؛ لأن النسبة إلى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل ههنا داخل في قوام النسبة إلى الفاعل، ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم، فكما أن الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزء للفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد جزئه. (قوله: يدل على ذلك) دلالة إن كما أن السابق دل عليه

الغير الواصلة إلى حد الوجوب ليكون بيان رفع الوجوب والامتناع كلاهما على طريقة واحدة؛ وهي بيان أمر عارض على الأصل. (قوله: لشموله شبه الفعل الخ) لكون الضمير راجعاً إلى أحدهما المدلول عليه بأو كما مر في قدم عليه. (قوله: فوضع الخ) عطف على لم يقل فالمراد بالفعل هو الفعل المذكور سابقاً بناء على أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول، وفي تقييد الشارح الفعل بالمسند إليه إشارة إلى ذلك مع إفادة أن ليس معنى قول المصنف رحمه الله، والأصل فيه أن يلي الفعل أن وليه بغير الفعل خلاف الأصل كما في قولهم: الأصل في الحال أن يكون نكرة، بل معناه: أن الأصل أن يلي الفعل المسند إليه، فمحط الفائدة نفس الولي دون الجزء الأخير؛ أعني: الفعل. (قوله: لزيادة التمكن)؛ لأن إعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصه يدل على كمال اعتناء المتكلم لشأنه. (قوله: إلى أن الفعل أصل الخ) كما يدل عليه الاستدلال بكونه كالجزء بإسكان اللام. (قوله: لأن النسبة إلى الفاعل مقوّم الخ) فإن النسبة إلى الفاعل المعين داخلة في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدى إلى المفعول به؛ فإنه لازم له خارج عن مدلوله وتوقف فهمه المتعلق باعتبار توقف فهم لازمه؛ أعني: النسبة، يدل على ذلك جواز تنزيله منزلة

(قوله: أن يلي الفعل المسند إليه) أي: إلى الفاعل، فاللام للعهد والأوضح الاخصر أن يليه، وفيه اكتفاء بذكر الفعل في بيان الحكم المشترك بينه وبين ما يشابهه؛ لظهور أن الفرع تابع للأصل، وقوله: أي: يكون بعده تفسير للمعنى المراد بالولي ههنا؛ إذ معناه لغة القرب مطلقاً؛ أي: أن يكون الفاعل بعد الفعل أو شبهه حقيقة أو حكماً كالمستتر. (قوله: لشدة احتياج الفعل إليه) منشأ هذا أن الفعل لا يفيد بدونه فائدة تامة بخلاف باقي المعمولات، وقوله: على ذلك؛ أي: على كونه كالجزء من الفعل. (قوله: وذلك جائز) كما في قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز:

جَاءَ الْخِلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا
كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

(شرح قطر)

إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾، وكما في قول رؤبة:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ[١] فِي الْكَرَمْ
وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

حيث عاد ضمير بأبه على عدي؛ لكونه متقدماً رتبة ومعنى. (قوله: وذلك غير جائز) أي: عند الجمهور، والأولى جوازه لوروده في كلام الفصحاء.

(قال الحسان رضي الله عنه):

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماً

(وقال الآخر):

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوابَ سُودُدٍ
وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

(وقيل):

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ
وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّار

---

(١) وعدي هذا ابن حاتم الطائي الجاهلي المعروف بالجود، وعدي رضي الله عنه كان صحابياً أسلم هو وأخته كما سيأتي.

(ومنه):

ألا لَيتَ شِعري هَل يَلومَنَّ قَومُهُ
زُهَيراً عَلى ما جَرَّ مِن كُلِّ جانِبِ

إلى غير ذلك، وقد حصر بعضهم مواضع الإضمار قبل الذكر في سبعة؛ أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم وبئس وبابهما، ولا يفسره إلا التمييز نحو: نعم رجلاً زيد، ثانيها: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين والمهمل ثانيها، ثالثها: أن يكون مخبراً عنه ومفسره خبره نحو: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾؛ أي: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها، رابعها: ضمير الشأن والقصة نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾، ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ﴾، خامسها: أن يجرّ برب، ويفسره التمييز نحو: ربّه رجلاً، سادسها: أن يكون أبدلت عنه مرجعه فكان مفسراً له نحو: ضربته زيداً، وقولهم: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، سابعها: أن يكون متصلاً بفاعل مقدم يفسره مفعول مؤخر

دلالة لم، ويدل أيضاً تلك الدلالة وضع إعراب الفعل بعد الفاعل؛ نحو: يضربان ويضربون وتضربين. **(قال: فلذلك)** اللام للتعليل فيفيد أن كون الولي أصلاً علة لجواز المثال الأول، وامتناع الثاني والفاء إما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالأصل السابق، أو للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة، فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام، ولا يخفى أن امتناع المثال المذكور وإن كان يترتب على الأصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه؛ لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة، فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه. **(قوله: لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة)** تقدم الشيء على أمر رتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل أو لم يتقدم، وهو حينئذ في حكم المتقدم؛ لأن ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب.

اللازم، وعدم جواز ذلك بالنسبة إلى الفاعل. **(قوله: داخل في قوام النسبة)** القوام: بكسر القاف نظام الشيء على ما في الصحاح، والتقويم في اللغة: راست كردن؛ يعني: أن طرف النسبة مقوّم للنسبة في الوجود والتعقل؛ إذ لا يمكن وجودها وتعقلها بدون الطرفين وإن كان خارجاً عن حقيقتها. **(قوله: ومقوّم المقوّم الخ)** فيكون الفاعل مقوّماً لمدلول الفعل في التعقل والوجود فيكون حينئذ احتياج الفعل إليه أشد من المفعول به وسائر المفاعيل. **(قوله: كان في عداد جزئه)** وإن لم يكن جزء له لكونه كلمة برأسها. **(قوله: يدل على ذلك دلالة إنّ)** أي: دلالة برهان إنّ؛ وهو ما يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علة وجوده في نفس الأمر، وههنا كذلك فإن إسكان اللام يفيد التصديق بكون الفاعل كالجزء من غير دلالة على علته في الخارج فما قيل: إن معنى قوله: يدل على كونه كالجزء لشدة الاحتياج إسكان اللام فهو عليه تعليل المعلل ليس بشيء. **(قوله: كما أن السابق دل عليه دلالة لمّ)** أي: دلالة برهان لمّ وهي ما يدل على علة وجود الحكم في نفس الأمر والتصديق به معاً وههنا كذلك كما لا يخفي. **(قوله: تلك الدلالة)** أي: دلالة الآن فإن وضع الإعراب الذي محله آخر الكلمة بعد ضمير الفاعل في صيغة التثنية والجمع والمخاطبة يفيد التصديق لكونه كالجزء من الفعل. **(قوله: اللام للتعليل)** أي: لبيان كون مدخول اللام علة لما يتعلق به. **(قوله: فتفيد ترتب العلم الخ)**؛ لأن التفريع استخراج الفرع من الأصل؛ أعني: تحصيل العلم به من العلم بالأصل، فكأنه قيل فعلم لأجل العلم بالعلة التي هي الأصل المذكور الجواز والامتناع المذكوران. **(قوله: أو للتعليل الخ)** كون مدخول الفاء؛ أعني: الجواز والامتناع علة لما قبله، والأول باعتبار الاستدلال بالجواز والامتناع على الأصل المذكور، والثاني باعتبار الوجود في نفس الأمر. **(قوله: وإن كان ترتب الخ)**؛ لأنه إذا كان الأصل تقدم الفاعل على سائر المعمولات امتنع لحوق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الإضمار قبل الذكر. **(قوله: لكنه لا يتوقف)** أي: ليس الحال أنه لو كان الأصل المذكور انتفى، انتفى الامتناع المذكور. **(قوله: لثبوته على تقدير تساويهما)** فيه بحث؛ لأنه على تقدير التساوي يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف إليه فيكون المفعول أيضاً مقدماً عليه رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور على تقدير التساوي، وما قيل: إن المضاف إليه كالجزء من المضاف فيكون في مرتبته، فعلى تقدير التساوي يكون الضمير والفاعل والمفعول في مرتبة واحدة، فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير، ففيه أن معنى كونه كالجزء منه أنه لا يجوز الفصل بينهما بأمر آخر لا أنه في مرتبة التأخير منه لفظاً ورتبة لكونه قيداً له. **(قوله: كون الشيء الخ)** أي: ليس المراد بالتقدم الرتبي ههنا ما هو المذكور في كتب المعقولات؛ وهو كون الشيء في الترتب الحسي أو المقلي سابقاً على آخر؛ إذ لا ترتب بين الفاعل والمفعول حساً ولا عقلاً، بل المراد المتقدم بالشرف؛ أعني: وجود حاله يقتضي التقدم في الذكر سواء قدم أو لم يقدم، ففي العرف يقال له: التقدم بالرتبة، يقال: العالم مقدم على الجاهل بالرتبة.

خلافاً للأخفش وابن جني ومستندهما[١] في ذلك[٢] مقول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ[٣] عَنِّي عَدِيَّ[٤] بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ[٥] الكِلَابِ العَاوِيَاتِ[٦] وَقَدْ فَعَلْ

وأجيب عنه[٧] بأن هذا[٨] لضرورة الشعر، والمراد عدم جوازه[٩] في سعة[١٠] الكلام، وبأنه[١١] لا نسلم[١٢] أن الضمير يرجع إلى

---

(١) أي: دليلهما. (٢) أي: في الخلاف. (٣) الضمير للعدي المؤخر. (٤) أي: جزا الكلاب. (٥) منصوب بنزع الخافض. (٦) أي: الصايحات من باب رمى عند الجمهور. (٧) أي: عن سندهما بالتسليم. (٨) أي: الإضمار قبل الذكر. (٩) أي: الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى. (١٠) لا ضرورة فيه. (١١) أي: الجواز. (١٢) جواب ثان منعي.

(قوله: خلافاً للأخفش وابن جني) بسكون الياء فإنهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل، وفيه أنه لا يقتضي تقدمه على الفاعل، نعم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل، قال الشيخ الرضي: الأولى تجويز ذلك، وليس للبصرية المنع مع قولهم: في باب التنازع انتهى، قبل تجويز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة، والضمير المضاف إليه غير عمدة، وقيل: تجويزه للضرورة؛ إذ لو لم يضمر لزم إما حذف الفاعل وهو غير جائز أو التكرار وهو قبيح، وفيه أن ارتكاب القبيح أهون من ارتكاب الممتنع مع أن مثل ما ذكره جار هنا؛ لأن حذف المضاف إليه بلا

(قوله: لشدة اقتضاء الفعل الخ) يعني: أن الفاعل والمفعول به في رتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي إياهما فكما أنه لا يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم، وفي هذا الاستدلال إشارة إلى أن خلافهما إنما هو إذا كان الضمير متصلاً بفاعل مقدم ومرجعه مفعولاً مؤخراً، وأما إذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل؛ نحو: صاحبها في الدار وكان الضمير المتصل بالفاعل راجعاً إلى غير المفعول؛ نحو: ضرب غلامها عند هند فيمتنع بالإجماع نص عليه في المغني. (قوله: وفيه أنه لا يقتضي الخ) أي: على تقدير تسليم تساويهما في شدة اقتضاء الفعل وإلا فالفعل لكون النسبة إلى الفاعل مأخوذة في مفهومه أشد اقتضاء له من المفعول به. (قوله: إنه لا يقتضي تقدمه الخ) فيه بحث؛ لأن ما هو الواجب تقدمه على الضمير، وهو حاصل على تقدير تساويهما في الرتبة لا تقدمه على الفاعل. (قوله: تجويز ذلك) أي: الإضمار قبل الذكر مطلقاً في الصورة المذكورة. (قوله: مع قولهم في باب الخ) فإنهم يضمرون الفاعل في نحو: ضربني وأكرمني زيد، ويلتزمون الإضمار قبل الذكر. (قوله: تجويز الإضمار الخ) فإن العمدة لشدة الاحتياج إليه وكون الفعل مشعراً به ينساق الذهن إليه فيحتمل فيه الإضمار قبل الذكر بخلاف الفضلة. (قوله: وقد يقال الخ) أي: في الفرق ههنا وباب التنازع أو في بيان الضرورة في باب التنازع. (قوله: لم يظهر كونه ملغى) فلا بد من الإضمار بخلاف الإظهار في المثال المذكور بأن يقال: ضرب غلام زيد زيداً، فإنه لا مانع منه فلا يحتمل الإضمار فيه غير ضرورة. (قوله: عوى الكلب الخ)

كضرب غلامه زيداً (كذا في شذور الذهب). (قوله: خلافاً للأخفش وابن جني) فإنهما خالفا في امتناع ضرب غلامه زيداً؛ لأن اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به، قال العصام: واشتهر فيما بين الطلبة أنهما جوّزا الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة مطلقاً، وذلك من قلة التأمل، بل التحقيق أنهما جعلا المفعول المتأخر مقدماً رتبة؛ لأنه لشدة الاتصال بالفعل كأنه بجنبه ومتقدم على الفاعل انتهى، حاصله: أن خلافهما إنما هو فيما إذا كان الضمير متصلاً بفاعل مقدم ومرجعه مفعولاً مؤخراً، وأما إذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل أو كان الضمير المتصل بالفاعل راجعاً إلى غير المفعول فيمتنع بالإجماع نص عليه في المغني (سيد). ثم أن ابن جني كنية الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي البصري، وجني: بكسر الجيم وإسكان الياء وليس منسوباً وإنما هو معرب كني (سجاعي). (قوله: قول الشاعر: جزى ربه الخ) أي: قول النابغة الذبياني من البحر الطويل وعروضه وضربه مقبوضان، والبيت دعاء عليه، فلفظه خبر ومعناه إنشاء، والعاديات الصائحات: من عوى الكلب عواء بالضم صاح، وقيل: الكلب العاوي كلب غير الصيد والماشية، وجزائها هو الضرب والرمي بالحجارة، وقوله: وقد فعل؛ أي: قد فعل الله به هذا الفعل وهذا الكلام تفاؤل منه؛ أي: قد استجاب الله دعائي وفعل به ذلك الجزاء، ولعل هذا كان في زمن الجاهلية، وإلا فعدي بن حاتم صحابي جليل كما مر فلا يصح من الشاعر الهجو بهذا الهجو الفظيع والسب الشنيع كيف وهو رضي الله عنه من المهاجرين، وكان شريفاً في قومه خطيباً كريماً نزل بكوفة ومات بها سنة ٧٦، وهو ابن مئة وعشرين سنة، فما قيل: إن عدي بن حاتم وسنمار شخص واحد فمردود، ومحل الاستشهاد قوله: جزى ربه، حيث

(عَدِيٌّ) بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل(١)، أي: جزى رب الجزاء «وَإِذَا(٢) انْتَفَى الإِعْرَابُ» الدال(٣) على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع «لَفْظاً(٤) فِيهِمَا» أي: في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً، وفي ضمن الأمثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة، «وَالقَرِيْنَةُ» أي: الأمر الدال عليهما(٥) لا بالوضع(٦) إذ(٧) لا يعهد أن يطلق على ما(٨) وضع بإزاء شيء(٩) أنه قرينة عليه

(١) فاعل يدل. أي جزى. (٢) عطف على جملة والأصل أنه. (٣) صفة الإعراب. (٤) تميز أي: إذا انتفى لفظ الإعراب. (٥) أي: على الفاعل والمفعول. (٦) بل بحسب الاستعمال. (٧) علة انتفاء الوضع. (٨) عبارة عن الإعراب. (٩) أي: الفاعلية والمفعول.

وَإِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ(١) لَفْظاً(٢) فِيْهِمَا وَالقَرِيْنَةُ(٣)

(١) أي: الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول.
(٢) أي: انتفى لفظ الإعراب لا تقدير في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً.
(٣) أي: انتفى القرينة.

أرجع الشاعر الضمير المتصل بالفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر؛ أعني: عدي بن حاتم. (قال المصنف: وإذا انتفى الإعراب الخ) لما بين ما هو الأصل في الفاعل أشار إلى ما يخرجه عما هو الأصل، أو يمنعه عن أن يخرج عنه فكل منهما في أربعة مواضع، فقال: وإذا انتفى الخ، وقد مر أن الإعراب على الراجح عبارة عما به الاختلاف، واللام في الإعراب للعهد كما أشار إليه بقوله الدال على الخ. (قوله: بالوضع) إنما صرح بكون دلالة الإعراب عليهما بالوضع لفائدة، وهي دفع لزوم استدراك ذكر الإعراب كما سينبه عليه الشارح بقوله: فلا يرد الخ، واعترض على هذا بأن دلالة الإعراب على المعاني الخفية إذا كانت بالوضع لا شك أن الحركات الإعرابية ألفاظ يكون الإعراب لفظاً موضوعاً لمعنى مفرد فيلزم كون كل كلمة معربة مركباً، وأجيب أولاً: بمنع كون الإعراب اللفظي كلمة، وثانياً: بأن المركب ما يكون مركباً من أجزاء مترتبة في السمع والإعراب يسمع مع آخر المعرب إن كان بالحركة ونفس الآخر إن كان بالحرف. (قال المصنف: لفظاً) تمييز وإنما قيد به لامتناع انتفاء الإعراب فيهما مطلقاً فانتفاء لفظ الإعراب بأن يكون تقديرياً أو محلياً. (قال المصنف: فيهما) قيد به؛ لأنه لو انتفى الإعراب في أحدهما لم يترتب الحكم؛ إذ قد يكفي إعراب أحدهما في رفع الالتباس، وقد لا يكفي كما في ضرب غلامي مخاصميّ، فإن مخاصميّ مع كون إعرابه لفظياً لا يدفع الالتباس بالفاعل. (قوله: والمفعول المتقدم الخ) في الرضي والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام، ثم إن صيغة الجمع في الأمثلة الأولى على حقيقته، وفي الثانية: يراد بها ما فوق الواحد. (قال المصنف: والقرينة الخ) أي: قرينة الفاعلية والمفعولية على مذاق الشارح فعلى هذا يحتاج في دفع الاستغناء إلى ما ذكر، أو قرينة الإعراب المحذوف لفظاً على مذاق العصام، فعلى هذا لا استدراك في الكلام؛ أي: وانتفى أيضاً القرينة فيهما، وإنما لم يقل فيهما؛ لأن القرينة لا تنتفي إلا وهي تنتفي فيهما؛ إذ قرينة المفعولية في أحدهما قرينة الفاعلية في الآخر وبالعكس، ثم إن القرينة فعيل بمعنى: مفعول؛ أي: المقرونة، والتاء؛ لأنها صفة للبينة المحذوفة أو للنقل.

قرينة غير جائز، وإظهاره يوجب التكرار، وقد يقال: إن إعمال الثاني يقتضي إلغاء الأول في الاسم الظاهر، فلو أظهر لم يظهر كونه ملغى. (قوله: جزى ربه الخ) الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات؛ إما شرار الناس أو حقيقتها، قال قدس سره في الحاشية: عوى الكلب يعوى عواءً

في التاج العواء بضم العين: بأنك كردن سك وكرك وشغال من حد ضرب. (قوله: أي: إذا انتفى الإعراب) أي: تلفظه دون تقديره.

فلا يرد أن ذكر الإعراب مستغنى عنه إذ القرينة[١] شاملة له، وهي إما لفظية نَحْوُ: (ضَرَبَتْ مُوسَى حُبْلَى) أو[٢] معنوية نحو: (أَكَلَ الكُمَّثْرَى يَحْيَى) «أوْ[٣] كَانَ» الفاعل «مُضْمَراً[٤] مُتَّصِلاً[٥]» بالفعل بارزاً كـ (ضَرَبْتُ زَيْداً) أو مستكناً كـ (زَيْدٌ[٦] ضَرَبَ غُلاَمَهُ) بشرط[٧] أن يكون المفعول متأخراً عن الفعل، لئلا ينتقض[٨] بمثل (زيداً ضربت) «أَوْ[٩] وَقَعَ مَفْعُولُهُ[١٠]» أي: مفعول الفاعل «بَعْدَ (إلاّ») بشرط توسطها[١١] بينهما في صورتيّ التقديم[١٢] والتأخير[١٣] نحو: (مَا ضَرَبَ[١٤] زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً)

(١) علة النفي. (٢) عطف على لفظية. (٣) عطف على انتفى. (٤) والقرينة لفظية وهي كون التاء بالفعل. (٥) وإنما وجب تقديمه لئلا يلزم انفصال المتصل. (٦) أو مجروراً كعجبت من ضربك زيداً. (٧) متعلق بمكان في المتن. (٨) ما ذكره المصنف وهذا وجب تقديم الفاعل. (٩) عطف على القريب والبعيد. (١٠) فقط وهذا بخلاف ما إذا وقع بعد إلا أو معناها كلاهما نحو: ما ضربت إلا عمرواً زيد فإنه جائز .هندي. (١١) أي: كلمة إلا الإضافة بيانية والمضاف حال. (١٢) أي: تقديم الفاعل. (١٣) أي: صورة. (١٤) خبر الفاعل.

أَوْ كَانَ مُضْمَراً مُتَّصِلاً أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ[١] بَعْدَ إلاَّ

(١) أي: مفعول الفاء.

إذا صاح انتهى، وقد فعل جملة إخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بأن الدعاء قد أجيب. **(قال: لفظاً)** تمييز؛ أي: إذا انتفى لفظ الإعراب. **(قوله: في ضمن الأمثلة)** فإن إحضار الفرد متضمن لإحضار جنسه خصوصاً إذا لم يكن الفرض متعلقاً بخصوص فرد كما في التمثيلات. **(قوله: والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة)** أو في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من أحد المتقابلين إلى الآخر.

(قوله: مع أن التعميم الخ) فيجوز أن يكون ذكر القرينة بعد الإعراب من هذا القبيل فإنه للاهتمام بشأن الإعراب لكونه قرينة شائعة ذكر أولاً ثم عمم. **(قوله: اتصال علامة الفاعل الخ)** يعني: أن اتصال التاء التي هي علامة تأنيث الفاعل بالوضع قرينة على أن حبلى فاعل في المثال المذكور، فلا يرد أن إلحاق التاء بالفعل كيف يكون قرينة وهي دالة على تأنيث الفاعل بالوضع. **(قوله: واتصال ضمير الثاني الخ)** فإنه قرينة على أن الثاني فاعل، وإلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة. **(قوله: أي: بعد إلا الواقعة)** أشار بتوصيف إلا بالواقعة إلى أن الجار والمجرور؛ أعني: بشرط قيد للفظة إلا بأن يكون حالاً منها أو صفة لها وليس قيداً لقوله: مفعوله؛ لأن توسط إلا بينهما من أحوال إلا لا من أحوال المفعول. **(قوله: يعني: أن التقديم الخ)** لما كان دليل اشتراط التوسط في صورة التقديم غير مذكور في الشرح لظهوره تعرض المحشي رحمه الله إلى أن التقديم الثابت في الاستعمال مشروط ثبوته بشرط توسط إلا؛ إذ لو قدم إلا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين إلا والمستثنى؛ أعني: المفعول بالفاعل، وذلك غير جائز فيمتنع التقديم فضلاً عن ثبوته. **(قوله: لما سيذكره الشارح رحمه الله)** من جواز تأخير الفاعل إذا قدم المفعول مع إلا لعدم انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر.

(قوله: فلا يرد أن ذكره الخ) تفريع على التقييد بقوله بالوضع، وبقوله: لا بالوضع؛ أي: فعلى هذا التقييد لا يرد على المصنف ما في الهندي نقلاً عن الغير من أن ذكر الإعراب مستغنى عنه كما سبق. **(قوله: نحو: ضربت موسى حبلى)** فإن التاء المتصلة بالفعل قرينة على فاعلية حبلى، وليست دالة عليها بالوضع، بل على تأنيث الفاعل، وأما في المثال الثاني فالقرينة عقلية؛ إذ عدم صلاحية الكمثري للفاعلية والكون آكلاً إنما يدرك بالعقل، والكمثري بضم الكاف وفتح الميم المشددة وسكون الثاء المثلاثة وقصر الألف فاكهة معروفة كذا ضبطه الجوهري. **(قوله: أو مستكناً)** بتشديد النون من الاستكنان والكنّ السترة ومنه: ﴿مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾. **(قوله: بشرط أن يكون الخ)** أي: الملابس[١] بهذا الشرط أو حال كونه ملابساً به فهو ظرف مستقر صفة أو حال لقوله مضمراً متصلاً، وفي الرضي: سواء كان المفعول اسماً ظاهراً أو مضمراً منفصلاً أو متصلاً نحو: ضربتك الخ. **(قوله: أو وقع مفعوله؛ أي: مفعول الفاعل الخ)** فإن قيل: المفعول لا يضاف إلى الفاعل في العرف، بل إلى الفعل العامل، قلنا: الإضافة هنا لأدنى ملابسة كما في كوكب الخرقاء، ولك أن تفسره بمفعول فعل الفاعل فالإضافة على أصلها وحقيقتها، فإن قيل: فلم لم يضفه الشارح إلى الفعل وعدل عن الحقيقة؟ قلنا: إن ذلك لكون البحث عن أحوال الفاعل، وليكون الضمير مطابقاً لسابقه ولاحقه في المرجع فما في حاشية الامتحان من أن القصر على أحد شقي البيان قصور فساقط. **(قوله: بشرط توسطها)** قيد لكلمة إلا وإنما قيد به؛ لأنها لو لم تتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بالفاعل بين أداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز، وقوله: في صورة التقديم؛ أي: الواجب والتأخير؛ أي: الممتنع فاعرفه، فإن وجوب التقديم يلزمه الحكم بامتناع التأخير. **(قوله: أو بعد معناها)** أي: معنى إلا وهو الحصر المستفاد من إنما، ولم يقل بعد إلا وإنما مع أنه أخصر؛ لأن الواقع في إنما ضرب زيد

(١) لأن وجه وجوب التقديم امتناع الفصل ولا فصل في مثله اطه وى.

«أَوْ بَعْدَ مَعْنَاهَا[1]» نحو: (إِنَّمَا ضَرَبَ[2] زَيْدٌ عَمْراً) «وَجَبَ[3] تَقْدِيمُهُ» أي: تقديم الفاعل على المفعول به في جميع هذه الصور[4]، أما في صورة انتفاء الإعراب[5] والقرينة[6] فيهما[7] فللتحرز عن الالتباس، وأمّا في[8] صورة كون الفاعل ضميراً متصلاً فلمنافاة[9] الاتصال[10] والانفصال. وأما في صورة وقوع المفعول بعد (إلاّ) لكن بشرط توسطها[11] بينهما[12] في صورتي التقديم[13] والتأخير فلئلا ينقلب[14] الحصر[15] المطلوب[16]، فإنّ المفهوم[17] من قوله[18]: (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إلاّ عَمْراً) انحصار[19] ضاربية (زَيْدٍ) في (عَمْرٍو) مع[20] جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر والمفهوم من قوله: (مَا ضَرَبَ عَمْراً إلاّ زَيْدٌ) انحصار مضروبية (عَمْرٍو) في[21] (زَيْدٍ) مع جواز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر، فلو انقلب أحدهما[22] بالآخر انقلب معنى الحصر[23] المطلوب، وإنما قلنا: بشرط توسطها[24] بينهما[25] في صورتي التقديم[26] والتأخير[27]،

---

(١) أي: بعد معنى إلا. (٢) لأن معناه ما ضرب زيد إلا عمراً فالعلة التي ذكرناها في إلا موجودة. (٣) جواب إذا. (٤) أي: الأربع. (٥) أي: الإعراب اللفظي. (٦) أي: في الفاعل والمفعول نحو: ضرب موسى وعيسى. (٧) أي: الدالة عليهما لفظية كانت أو معنوية. (٨) وجوب تقديمه عليه. (٩) من قبيل إضافة المصدر كالفاعل. (١٠) لئلا يصير المتصل منفصلاً نحو: قرب زيداتُ وتُ فاعله. رضى. (١١) أي: إلا. (١٢) أي: بين الفاعل والمفعول. (١٣) أي: تقديم الفاعل. (١٤) أي: يرجع. (١٥) ومعنى الحصر إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه. (١٦) أي: انحصار الفاعل إلى المفعول. (١٧) كالمعنى المقصود. (١٨) أي: القائل. (١٩) خبر إن. (٢٠) متعلق بالخبر مصاحباً وملابساً مع جواز. (٢١) وضاربية زيد باقية على الاحتمال. (٢٢) أي: الانحصارين. (٢٣) وهو خلاف المقصود. (٢٤) أي: إلا. (٢٥) أي: بين الفاعل والمفعول. (٢٦) على المفعول. (٢٧) على المفعول.

عمراً بعد إنما هو الفعل لا المفعول، بل المفعول واقع بعد معنى إلا؛ لأن إنما تضمن معنى ما وإلا، ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام، ومعنى إلا قبل آخر جزء من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى إلا لا بعد إنما. (قال المصنف: وجب تقديمه) أي: على ما يكون بعد الفعل؛ إذ المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل فلا يرد: زيداً ضربت، فلو قال: وجب أن يليه لكان أوضح (عصام). وقد عرفت آنفاً من الشارح عدم الانتقاض به، وقوله: أي: تقديم الفاعل الخ؛ يعني: حقيقة أو حكماً كما في: اضرب عمراً. (قوله: في جميع هذه الصور) صرح به لدفع توهم ربط الجزاء بالشق الأخير لبعد حرف الشرط، وتوطئة لما بعده من الاستدلال على المدعي بقوله: أما في صورة الخ فلا لغو ولا استدراك. (قوله: فللتحرز عن الالتباس) أي: التباس المعنى المقصود بغيره بحيث يخل بالمقصود، فلو لم يخل لا يجب التحرز عنه، بل يجوز الوجهان، قال اللاري: لقائل أن يقول: التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو: موسى ضرب عيسى؛ لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود، فإنه يحتمل حينئذ أن يكون ضرب مسنداً إلى ضمير موسى، وأن يكون عيسى مفعوله فيختل المقصود، بخلاف ما إذا كان ضرب مسنداً إلى عيسى وضمير المفعول العائد إلى موسى محذوفاً، حيث لا تخل بالمقصود، فلا يقتضي امتناع التقديم هذا ولك أن تلتزم امتناع التقديم[1] في هذه الصورة، وأن تدخله في ضابط المصنف؛ إذ لا دليل على جوازه فالمراد بقوله: وجب تقديمه، أنه لا يجوز تقديم المفعول عليه؛ أي: على الفاعل ولا على عامله (سيد). وقد يجاب: بأن الالتباس

(١) أي: تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة؛ أي: في تركيب موسى ضرب عيسى.

أَوْ مَعْنَاهَا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ،

(قوله: فلا يرد) مع أن التعميم بعد التخصيص شائع. (قوله: نحو: ضربت موسى حبلى) فإن القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الإعراب الظاهر في تابع أحدهما، واتصال ضمير الثاني بالأول؛ نحو: ضرب فتاه موسى. (قوله: بعد إلا بشرط توسطها بينهما الخ) أي: بعد إلا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذي يحكم بامتناعه؛ يعني: أن التقديم الثابت مشروط بتوسط إلا بينهما؛ إذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز، والتأخير الممتنع أيضاً مشروط بتوسط إلا بينهما لما سيذكره قدس سره.

(قوله: المخل بالمقصود) قيد الالتباس بذلك؛ إذ لو لم يخل بالمقصود لا يجب التحرز عنه، بل يجوز الوجهان في أقائم زيد. (قوله: مع رعاية النظم الطبيعي) أي: مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه تقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقديمه عليه. (قوله: ولقائل أن يقول الخ) لك أن تلتزم امتناع التقديم في نحو هذه الصورة، وما الدليل على جوازه وإن تدخله في ضابط المصنف رحمه الله فإن معنى قوله: وجب تقديمه أنه لا يجوز تقديم المفعول عليه ولا عامله، ولذا لم يقيد الشارح رحمه الله ههنا بشرط كون المفعول متأخراً عن الفعل كما قيده به في قوله: أو كان مضمراً متصلاً قال الرضي ويجب تأخير منصوب الفعل عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في: ضرب موسى عيسى؛ إذ لو قلت فيه: عيسى ضرب موسى يظن أن المقدم مبتدأ انتهى. (قوله: لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود) فإنه يجوز أن يكون ضرب مسنداً إلى ضمير موسى وعيسى مفعولاً له فيختل المقصود في تقييد الاسمية بالصفة احترازاً عن

لأنه[١] لو قدم[٢] المفعول على الفاعل مع[٣] (إلاّ) فيقال: (مَا ضَرَبَ إلاَّ عَمْراً زَيْدٌ) فالظاهر أن معناه[٤] انحصار ضاربية زيد في عمرو إذ[٥] الحصر إنما هو فيما[٦] يلي (إلاّ)[٧] فلا ينقلب الحصر المطلوب، فلا[٨] يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه[٩] بعضهم؛ لأنه[١٠] من قبيل قصر الصفة[١١] على شيء قبل تمامها، وإنما قلنا: الظاهر أن معناه[١٢] كذا، لاحتمال أن يكون معناه[١٣] (مَا ضَرَبَ أَحَداً أَحَدٌ إلاَّ عَمْراً زَيْدٌ) فيفيد[١٤] انحصار صفة كلّ منهما في الآخر وهو أيضاً خلاف[١٥] المقصود. وأما وجوب تقديمه[١٦] عليه[١٧] في صورة وقوع المفعول بعد معنى (إلاّ) لأنَّ الحصر ههنا[١٨] في الجزء الأخير[١٩]، فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً[٢٠] «وَإِذَا[٢١] اتَّصَلَ بِهِ» أي: بالفاعل «ضَمِيرُ مَفْعُولٍ[٢٢]» نحو: (ضَرَبَ زَيْداً غُلاَمُهُ) «أَوْ وَقَعَ» أي: الفاعل «بَعْدَ (إلاَّ)» المتوسطة[٢٣] بينهما[٢٤] في صورتي التقديم[٢٥] والتأخير[٢٦]

(١) متعلق بقلنا. شأن. (٢) أي: في صورة تقديم الفاعل على المفعول. (٣) حال كون تقديم المفعول مصاحباً. (٤) أي: معنى هذا القول. (٥) علة الظهور. (٦) أي: المفعول. (٧) أي: لفظ إلا. (٨) بل يجوز. (٩) أي: تقديم المفعول على الفاعل مع إلا نحو: ما ضرب إلا عمراً زيد. (١٠) أي: قوله: ما ضرب إلا عمراً زيد. (١١) أي: الفعل لأن الصفة مقصورة على عمرو وهي الضرب. (١٢) أي: معنى ما ضرب إلا عمراً زيد. (١٣) أي: معنى ما ضرب إلا عمراً زيد. (١٤) هذا المعنى الغير الظاهر. (١٥) أي: من الفاعل والمفعول. (١٦) أي: الفاعل. (١٧) أي: المفعول. (١٨) أي: فيما بعد معنى إلا. (١٩) وهو عمرو في مثال نحو: إنما ضرب زيد عمراً. (٢٠) أي: بلا شك. (٢١) الواو عاطفة. (٢٢) لو قدم الفاعل في لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة. (٢٣) نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد. (٢٤) أي: بين الفاعل والمفعول. (٢٥) أي: تقديم الفاعل الممتنع. (٢٦) أي: الثابت الواجب.

وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ أَوْ وَقَعَ بَعْدَ إِلَّا

(**قوله: فللتحرز عن الالتباس**) المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي، ولقائل أن يقول: التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو: موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود. (**قوله: فلمنافاة الاتصال الانفصال**) أي: للزوم خلاف المفروض. (**قوله: مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر**) هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصاً أما إذا كان عاماً فلا كقولك: ما ضرب أحد إلا زيداً؛ وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروباً له. (**قوله: لأنه لو قدم المفعول على الفاعل مع إلا**) كما ذهب إليه السكاكي وجماعة من

التباسه بالاسمية التي لا تخل بالمقصود بأن يكون ضرب مسنداً إلى عيسى، وضمير المفعول العائد إلى موسى محذوفاً، فإنه لا يقتضي امتناع التقديم، بل حينئذ تكون الجملة ذات وجهين الفعلية والاسمية. (**قوله: أي: للزوم خلاف المفروض**) يعني: أن الدليل لوجوب التقديم في الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التأخير لا المنافاة إلا أن الشارح رحمه الله أقام دليل الدليل مقامه اختصاراً. (**قوله: هذا ظاهر الخ**) ذكره الشارح الرضي رحمه الله حيث قال: وإنما قلت في أول بيان المسألة إذا ذكرت قبل الاستثناء معمولاً خاصاً؛ لأنه إذا كان المعمول عاماً نحو: ما ضرب أحد إلا زيداً، فلا يقال: إن مضروبية زيد باقية على الاحتمال؛ لأنه لم يبق بعد أحد شيء يمكن أن يضرب زيداً كما كان في ما ضرب زيد إلا عمراً أمكن أن يضرب عمراً غير زيد، وقد أورد على دعوى ظهور ما كان الفاعل خاصاً أنه لا يصح في نحو: ما خلق الله على أحسن صورة إلا يوسف؛ فإنه لا يصح فيه أن يقال: المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز أن يكون يوسف مخلوقاً لغيره، وعلى

الذي يهرب عنه النحوي ما يفوت به أصل المقصود كما في: ضرب موسى عيسى، حيث يلتبس الفاعل بالمفعول، وأما في: موسى ضرب عيسى فلا يهرب عن التباس المبتدأ بالمفعول؛ إذ لا يفوت به أصل المقصود وهو مضروبية موسى فليتأمل. (**قوله: في صورتي التقديم والتأخير**) أي: في صورة التقديم الثابت في الاستعمال، وصورة التأخير الذي يحكم عليه بالامتناع كما مر، وقوله: انحصار ضاربية زيد؛ أي: قصرها عليه؛ لأن الأصل قصر ما قبل الأعلى ما بعدها كما ستعرفه. (**قوله: مع جواز أن يكون الخ**) أي: بالنظر إلى دلالة التركيب لا إلى خصوص المادة؛ إذ لا دلالة للتركيب على قصر مضروبيته لعدم الحصر فيه، وقوله: فلو انقلب أحدهما؛ أي: أحد هذين التركيبين بالآخر بأن يقدم المفعول ويؤخر الفاعل ويقع إلا بينهما. (**قوله: لأنه لو قدم المفعول الخ**) هذا دليل اشتراط التوسط في صورة التأخير الممتنع فقط، وأما دليل اشتراط التوسط في صورة التقديم الثابت فغير مذكور في الشرح لظهوره؛ وهو أنه لو قدم إلا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين إلا والمستثنى؛ أعني: المفعول بالفاعل، وهو غير جائز. (**قوله: فيقال: ما ضرب إلا عمراً زيد**) فلو قال: ما ضرب إلا عمراً زيد مع قصد المعنى السابق لزم عمل ما قبل إلا فيما بعده، وهو غير المستثنى وتابعه وغير المستثنى منه، مع كونه عاملاً في المستثنى، وهو غير جائز مطلقاً عند الأكثرين، ولزم قصر الصفة قبل تمامها، وهو غير جائز عند غير صاحب المفتاح وقبيح عنده. (**قوله: فلا يجب تقديم الفاعل**)؛ لأنه إذا لم يتغير المعنى جاز التلفظ كيف ما كان؛ أي: فلذا قلنا: بشرط توسطها الخ، وقوله: لم يستحسنه بعضهم؛ وهو صاحب المفتاح يوسف السكاكي حيث جوز هذا التركيب مع قبح على ما فصل في كتب

المعاني. **(قوله: لأنه من قبيل قصر الصفة الخ)** أي: على الموصوف قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند إلى زيد لا مطلق الضرب، فلا بد من تقديم الفاعل لتتم تلك الصفة، والمراد بالصفة هنا المعنوية؛ أعني: المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي وبينهما عموم من وجه كما ذكره العلامة التفتازاني في شرح التلخيص. **(قوله: معناه ما ضرب أحد أحداً إلا الخ)** هذا التركيب مما لم يجوزه أكثر النحويين والتفصيل في الرضي فإنه أطال الكلام كما هو دأبه، وقوله: وهو أيضاً؛ أي: هذا المعنى الغير الظاهر خلاف المقصود مثل كون التركيب السابق غير مستحسن. **(قوله: لأن الحصر ههنا؛ أي: في مقام وقوع المفعول بعد معنى إلا في الجزء الأخير كما أن الحصر في إلا فيما يليها، وقد سبق ما يتعلق بهذا. (قال المصنف: ضمير مفعول الخ)** أي: ضمير راجع إلى مفعول من المفاعيل كما يفيده التنكير نحو: ضرب زيداً غلامه وتأديباً محبة وضرباً شديداً من يعتاده وأحسن يوم الجمعة من لا يترك الإحسان فيه (عصام). فالإضافة هنا أيضاً لأدنى ملابسة، وقوله: في صورتي التقديم والتأخير؛ أي: التقديم الذي يحكم بامتناعه والتأخير الثابت في الاستعمال. **(قوله: وفائدة هذا القيد)** أعني قوله: المتوسطة بينهما بمعنى بشرط توسطها بينهما إلا أنه قال هنا هكذا للتفنن في التعبير مع الاختصار، وبالجملة فائدة هذا القيد بالنظر إلى صورة التقديم مثل ما سبق في قرينة فنقول التقديم الممتنع مشروط بالتوسط؛ إذ لو لم يتوسط، بل قدم الفاعل مع إلا لم يلزم انقلاب الحصر

النحويين، وأما عند أكثرهم فلا يجوز؛ لأنهم لم يجوّزوا أن يعمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون تابعاً له أو معمولاً لغير عامله أو مستثنى منه، فكأنه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه، أو مال إلى ما ذهب إليه الجماعة. **(قوله: لاحتمال أن يكون معناه ما ضرب أحداً أحد إلا عمراً زيد)** كما ذهب إليه جماعة من النحويين، وأما عند أكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف، وللمجوّزين أن يستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾؛ أي: ما نراك اتبعك أحد في حال من الأحوال إلا الذين هم أراذلنا في بادئ الرأي؛ أي: بلا روية قوية، وقد يرد بأن الظرف متعلق بفعل مقدر؛ أي: اتبعوا في بادئ الرأي، أو بأن الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل. **(قال: وإذا اتصل به)** وكذا إذا اتصل بصلة أو صفة ضمير المفعول عند من لم يجوّز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي؛ نحو: ضرب زيداً الذي ضرب غلامه وأكرم هنداً رجل ضرب غلامها.

عدم صحته فيما إذا كان عاماً بأنه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما إذا كان الفاعل عاماً لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد في زيد، فلا ينتهض نقضاً على القواعد الأدبية فإن مدارها على ما يقع في المحاورات، وكلا الإيرادين خبط، أما الأول؛ فلأن المثال المفروض ليس معناه حصر خالقيته تعالى مطلقاً على يوسف حتى يجوز أن يكون يوسف مخلوقاً لغيره، بل خالقيته على أحسن صورة، فاللازم حينئذ جواز أن يكون يوسف على غير مخلوقيته تعالى على أحسن الصور وهو حق فإن له صفات غير أحسنية الصورة، ألا ترى أن معنى قولنا: ما ضرب زيد بالسوط إلا عمراً قصر ضاربيته بالسوط عليه مع جواز مضروبيته له بشيء آخر، فبالجملة الأصل أن محط الفائدة في الإثبات والنفي هو القيد كما تقرر في محله، وأما الثاني؛ فلأن معنى قولنا: ما ضرب أحد إلا زيداً نفى الضاربية لزيد على سبيل العموم بناء على عموم النكرة في سياق النفي، وإثبات ضاربية واحد منهم فإن نقض النفي بإلا يقتضي ثبوت الحكم لواحد منهم على سبيل البدل؛ إذ لا عموم للنكرة في الإثبات، وإذا انحصرت ضاربية واحد منهم في زيد تكون المضروبية أيضاً مقصورة عليه؛ إذ لم يبق شيء بعد واحد من الآحاد يمكن أن يكون زيد مضروباً له، وليس معناه حصر ضاربية كل أحد في زيد حتى يكون كاذباً. **(قوله: إلا أن يكون تابعاً له)** لكونه في حكم المتبوع. **(قوله: أو معمولاً لغير عامله)** نحو: رأيتك إذا لم يبق إلا الموت ضاحكاً فإن ضاحكاً معمول رأيتك كما أن إذا لم يبق معمول له فليس ضاحكاً في الحيز الأجنبي عن عامله. **(قوله: أو مستثنى منه)** نحو: ما جاءني إلا زيداً أحداً. **(قوله: فكأنه حمل كلامه على ما هو المتفق عليه)** أي: إذا لم يكن تقديم المفعول مع إلا جائزاً عند الأكثرين فتقييد الشارح رحمه الله وجوب التقديم، بقوله: بشرط توسط إلا بينهما إما لحمل كلام المصنف رحمه الله على وجوب التقديم المتفق بين النحاة أو لميلانه إلى ما ذهب إليه جماعة من جواز تقديم المفعول مع إلا. **(قوله: أما عند أكثرهم)** بعضهم جوزه مطلقاً وبعضهم منعه مطلقاً، وبعضهم فصل فقال: إن كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين جاز وإلا فلا. **(قوله: وما نراك الخ)** فالذين وبادئ الرأي مستثنيان مفرغان من الفاعل والظرف المحذوفين بأداة واحدة. **(قوله: أو بأن الظرف الخ)** يعني: أن بادئ الرأي ليس مستثنى من الظرف العام المقدر بل هو معمول لاتبعك، ويجوز عمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها إذا كان ظرفاً؛ لأنه يكفيه رايحة من الفعل. **(قوله: عند من لم يجوّز الخ)** ولو قيل: بجواز أكرم رجل هنداً ضرب غلامها لجاز تقديم الفاعل على المفعول؛ لأن الفصل بين الوصف والموصوف غير ممتنع بخلاف الصلة؛ إذ الاتصال بين الأولين أقل مما غلامها.

نحو: (مَا ضَرَبَ عَمْراً إلاَّ زَيْدٌ) وفائدة هذا القيد[١] مثل ما عرفت آنفاً «أَوْ» وقع الفاعل بعد «مَعْنَاهَا» أي: معنى (إلاَّ) نَحو: (إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ) «أوِ[٢] اتَّصَلَ» به «مَفْعُولُهُ[٣]» بأن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل[٤] «وَهُوَ»[٥] أي: الفاعل «غَيْرُ» ضمير[٦] «مُتَّصِلٍ بِهِ[٧]» نحو: (ضربك زيد) «وَجَبَ تَأْخِيْرُهُ[٨]» أي: تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه[٩] الصور. أما في صورة[١٠] اتصال ضمير المفعول به[١١] فلئلا[١٢] يلزم الإضمار[١٣] قبل الذكر لفظاً ورتبة[١٤]، وأما في صورة وقوعه[١٥] بعد (إلاَّ) أو معناها، فلئلا[١٦] ينقلب الحصر المطلوب، وأما في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل فلمنافاة[١٧] الاتصال الانفصال ـ بتوسط الفاعل الغير[١٨] المتصل[١٩] بينه[٢٠] وبين الفعل بخلاف[٢١] ما إذا كان الفاعل أيضاً[٢٢] ضميراً متصلاً، فإنه[٢٣] يجب[٢٤] حينئذ[٢٥] تقديم الفاعل[٢٦] نحو: (ضَرَبْتُكَ). «وَقَدْ[٢٧] يُحْذَفُ الفِعْلُ» الرافع[٢٨] للفاعل

(١) أي: قيد المتوسط بينهما. (٢) أي: بالفعل. (٣) أ- أي: مفعول الفاعل أو الفعل. ب- لئلا يلزم انفصال المتصل. (٤) كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ .هندي. (٥) والجملة الاسمية حاشية. (٦) بل اسماً ظاهراً. (٧) بالفعل احتراز عن نحو: ضربتك مثل خبر من زيد. (٨) جزاء الشرط. (٩) الأربع. (١٠) وجوب تأخير الفاعل عن المفعول. (١١) أي: بالفاعل. (١٢) الفاء جواب إما، خبر لمبتدأ محذوف وجواب لإما. (١٣) في الفصل. (١٤) أي: معنى. (١٥) أي: بالفاعل. (١٦) أي: فلنقول. (١٧) أي: فلامتناع الفصل مع الاتصال. (١٨) صفة الفاعل. (١٩) أي: بين المفعول المتصل. (٢٠) طرف توسط. (٢١) مصدرية. (٢٢) أي: كالمفعول المتصل بالفعل. (٢٣) شأن. (٢٤) الحصول. (٢٥) أي: حين كان الفاعل ضميراً. (٢٦) عملاً بالأصل. (٢٧) استئناف أو اعتراض أو عطف على المحذوف. (٢٨) أي: ويذكر كثيراً.

أَوْ مَعْنَاهَا[١] أَوْ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِهِ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ[٢]، وَقَدْ يُحْذَفُ[٣] الفِعْلُ

(١) عطف على اتصل.
(٢) أي: وجب تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور دالة على تعيين المحذوف.
(٣) الرافع للفاعل بذكر الفعل كثيراً وقد يحذف. آه.

(قال، وجب تأخيره) لم يقل وجب تقديمه؛ أي: المفعول؛ لأنه ذاكر أحوال الفاعل.

(قال: وجب تأخيره) لم يقل وجب تقديمه؛ أي: المفعول؛ لأنه ذاكر أحوال الفاعل بين الآخرين.

المطلوب بحسب الظاهر، فيجوز هذا التقديم مع أنه واجب فلزم التقييد، ونقول: التأخير الثابت أيضاً مشروط بالتوسط؛ إذ لو لم يتوسط وقدم المفعول على الفاعل لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى بالمفعول، وذا غير جائز فيمتنع التأخير فضلاً عن ثبوته في الاستعمال. **(قوله: متصلاً بالفعل)** شامل لنحو ضربته وضربه فلإخراج الأول قال: وهو غير متصل. **(قال المصنف: وجب تأخيره)** لم يقل: وجب تقديمه؛ أي: المفعول؛ لأنه بصدد ذكر أحوال الفاعل دون المفعول. **(قوله؛ في جميع هذه الصور الأربع)** قيل: ومن جملة المواضع التي وجب تقديم المفعول على الفاعل كونه صفة جارية على غير من هي له نحو: هند زيد ضاربه هي، ولم يذكره المصنف، وأجيب بأنه مندرج تحت قوله: إذا اتصل به مفعول وهو غير متصل. **(قوله: أما في صورة اتصال ضمير المفعول به الخ)** قيل: ينبغي أن يجري خلاف الأخفش وابن جني في هذه الصورة كجواز الإضمار قبل الذكر عندهما فيها فلا تغفل. وقوله: فلئلا ينقلب الحصر المطلوب؛ لأن مضروبية ما قبل إلا محصورة فيما بعدها، والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل لا نعكس المعنى (رضي). **(قال المصنف: وقد يحذف الفعل)** أي: فقط بقرينة قوله: وقد يحذفان معاً، وكلمة قد للتحقيق كما في: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾، فلا يلزم استدراك قوله: جوازاً، وعدم صحة قوله: وجوباً؛ لأن الواجب لا يختلف (عصام)، وفي التوصيف بقوله: الرافع للفاعل، إشارة إلى أن المراد من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي؛ إذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل في القاعدة شبه الفعل العامل في رفع الفاعل، وعن البعض: اللام للعهد الخارجي النوعي إشارة إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها؛ أي: الفعل الرافع للفاعل وتلك الحصة علمت من

«لِقِيَامِ[1] قَرِينَةٍ» دالة على تعيين المحذوف **«جَوَازاً»** أي: حذفاً جائزاً **«فِي مِثْلِ[2]»** قولك: **«زَيْدٌ»** أي: فيما كان جواباً لسؤال محقق[3] **«لِمَنْ قَالَ[4]: مَنْ قَامَ؟»** سائلاً[5] عمن يقوم به القيام فيجوز أن يقول[6]: (زَيْدٌ) بحذف (قَامَ) أي: (قَامَ زَيْدٌ) ويجوز أن يقول[7]: (قَامَ زَيْدٌ) بذكره. وإنما قدر[8] الفعل[9] دون الخبر[10]، لأن[11] تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف أحد جزئيها والتقليل في الحذف أوّلى.

(١) حالية كانت أو مقالية. عوض. (٢) ظرف جواز. هندي. (٣) أي: ملفوظ غير مقدر. (٤) صلة من. (٥) حال من فاعل قال. (٦) أي: المجيب. (٧) أي: المستعمل. (٨) ليطابق الجواب السؤال. (٩) بأن يقال: قام زيد. (١٠) أي: زيد قام. (١١) التعليل لتقدير الخبر والأصل الإظهار.

قوله: فمنه الفاعل، وهو ما أسند إليه الفعل الخ؛ إذ يعلم التزاماً من كون الفاعل من المرفوعات أن له رافعاً، ويعلم من التعريف أن ذلك الرافع هو الفعل أو شبهه فعلم أن له فعلاً رافعاً، فتلك الحصة سبق ذكرها كناية فلو قال الشارح: المسند إلى الفاعل لكان سبق ذكرها بطريق الصراحة مع أنه أقرب بالعهد. (قال المصنف: لقيام قرينة) اللام للوقت؛ أي: وقت[1] حصولها لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحح للحذف لا باعث عليه، فإن الباعث هو النكات التي ذكرها أهل البلاغة في كتبهم، وهذا تقييد للحذف احترازاً عن الحذف بلا قرينة كما في المفعول، وقوله: جوازاً بمعنى الإمكان الخاص كما أشار في كلامه فلا تغفل. (قوله: أي: حذفاً جائزاً) إشارة إلى أن جوازاً مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو الحذف، وقوله: في مثل زيد خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو في مثل كما هو الشائع في التمثيلات. (قوله: جواباً لسؤال الخ) وكون السؤال قرينة إنما هو باعتبار جزئه الذي هو قام، وقوله: فيجوز مع ما عطف عليه، تفريع على كون المثال مما يجوز فيه الحذف. (قوله: وإنما قدر الفعل دون الخبر) الغرض من هذا دفع اعتراض الشيخ الرضي حيث قال: إن زيداً مبتدأ لا فاعل؛ لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى، وما أجاب به الشارح جواب ظاهري، والجواب التحقيقي: إن من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره: أقام زيد أم قام عمر وأم قام بكر؟ إلى غير ذلك؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى لدلالته على الزمان المتجدد المتغير بخلاف الذوات الثابتة كزيد ونحوه، فلما ضمن من معنى الاستفهام قطعاً لمسافة التطويل، وجب تقديمه لذلك وكان دالاً على ذات الفاعل، وصارت الجملة اسمية لتقدم المسند إليه في الظاهر، ففي الجواب روعي المطابقة مع الحقيقة دون الصورة (نعمه). (قوله: والتقليل في الحذف أولى)؛ ولأن إظهار المحذوف يكون بذكر الفعل دون الخبر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾، و﴿من يحيي العظام وهي رميم، قل يحييها الذي﴾ الآية، وأما تقدير الخبر في قوله تعالى: ﴿قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعاً وخفية﴾ إلى قوله ﴿قُلِ اللَّهُ

(١) فالقيام مجاز عن الحصول.

لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[1] جَوَازاً فِي مِثْلِ زَيْدٌ لِمَنْ قَالَ: مَنْ قَامَ؟

(١) دالة على تعيين المحذوف.

(قال: لقيام قرينة) مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام، واللام للوقت لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحح لا باعث. (قوله: لأن تقدير الخبر الخ)؛ ولأن السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه، فالجواب المنطبق على السؤالين تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ، وحمل شيء عليه؛ لأنه هو المقصود في الجملة الاسمية؛ ولأن الفعل موضوع كما عرفت، وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند إليه بالخبر؛ ولأن السائل غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الإسناد، فلا يطابق السؤال معنى، قال الشيخ الرضي: إن زيداً في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال، فإنه جملة اسمية؛ ولأن السؤال عن القائم لا عن الفعل،

(قوله: مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام) قيد بذلك؛ لأن القرينة في المثال الذي يأتي مذكورة في السؤال، والفعل مقدر في الجواب، فلا تكون القرينة قائمة مقام الفعل في اللفظ ولا يخفى أن المراد من الفعل معناه، والقرينة إنما تدل عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف، ولعل الباعث على ذلك حمل القيام على معناه الحقيقي؛ أعني: ايستادن، والصواب: جعله مجازاً عن الحصول كيلا يحتاج إلى هذا التقدير الركيك. (قوله: لا باعث) فإن الباعث على الحذف النكات التي ذكرها علماء المعاني من ضيق المقام والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن العبث في الظاهر إلى غير ذلك. (قوله: فالجواب المنطبق الخ) لا يخفى أن كون المقصود تعيين الفاعل بمعنى من صدر عنه الفعل يقتضي تقدير المبتدأ بأن يقال: هو زيد لا تقدير الفعل؛ فإنه يدل على صدور الفعل أيضاً وهو زائد على المقصود. (قوله: لأنه هو المقصود في الجملة الاسمية) أي: المقصود في الجملة الاسمية مقصور على حمل شيء على المبتدأ لا يتجاوز إلى أن يكون تعيين المبتدأ، فلا يفيد الجملة الاسمية تعيين الفاعل، وفيه أن إسناد الحدث إلى شيء هو المقصود من الجملة الفعلية وصفاً وتعيين الفاعل مستفاد من ذكره، فكلتا الجملتين مستوية الأقدام في عدم كون تعيين الفاعل مقصوداً منهما

«وَ»[1] كذا[2] يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر، نحو قول الشاعر[3]، في مرثية يزيد[4] بن نهشل. «لِيُبْكِ» على البناء للمفعول «يَزِيدُ»[5] مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله «ضَارِعٌ»[6] أي: عاجز ذليل، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي[7]: (يَبْكِيهِ ضَارِعٌ) بقرينة[8] السؤال المقدر وهو (مَنْ[9] يَبْكِيهِ) وأمّا[10] على رواية (لِيَبْكِ يَزِيدٌ) على البناء للفاعل ونصب (يَزِيدٌ)

(١) كالمغفرة والثناء على الميت والبكاء عليه. محد. (٢) أي: كما يحذف فيما كان عن سؤال محقق .هـ. (٣) وهو: هران بن نهيك ، ونهيك كأمير اسم. (٤) ضرار بن نهشل ، والنهشل كجعفر اسم وقبيلة. (٥) والأصل على زيد حذف على لكثرة الاستعمال. (٦) تفسير للمحذوف. (٧) أي: علم ذلك بقرينة السؤال. (٨) للاستفهام. (٩) معطوف على مقدر تقديره أما على هذه الرواية فهو مما نحن فيه وأما آه. (١٠) على أن يكون الفاعل ضارع.

• و[1] لِيُبْكَ[2] يَزِيدُ ضَارِعٌ

(١) عطف على قوله: في مثل زيد.
(٢) وكذا يحذف الفعل جوازاً فيما جواباً لسؤال مقدر في نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ـح.

والأهم تقديم المسؤل عنه. **(قوله: يزيد مرفوع)** والأصل على يزيد؛ لأن البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال، نقل عن العارف الرومي قدس سره أن يزيد منادى بحذف حرف النداء، والجملة الندائية معترضة؛ وذلك لأن المناسب للمقام أن يدعي أن الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب أن يبكي عليهما دونك؛ لأنك في رخاء ونعمة. **(قوله: بقرينة السؤال المقدر)** المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول؛ فإنه منشأ للالتباس والتردد، وهو منشأ السؤال فنزل السبب منزلة المسبب. **(قوله: قال لخصومة)** اللام للأجل كما هو الظاهر، وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره، ويحتمل أن يكون للوقت وحينئذ يحتمل. خصومته وخصومة غيره.

وضعاً وانفهامه من ذكره فيهما. **(قوله: ولأن الفعل موضوع في الكلام ومذكور فيه)** إن أراد أن صيغة الفعل مذكورة فيه فمسلم لكن لا يفيد؛ لأنه على تقدير الخبر أيضاً مذكور، وإن أراد أنه موضوع بطريق الإسناد إلى شيء فممنوع؛ لأنه مذكور بطريق الحمل. **(قوله: ولأن السائل غير متردد في الحكم)** غير خال الذهن عنه عالم به وتقدير الفعل يفيدُ نفس الحكم بواسطة الإسناد، فلا يطابق السؤال معنى؛ لأنه سؤال عن تعيين الفاعل. **(قوله: فإنه جملة اسمية)** قال السيد قدس سره: الصواب أن قولك: من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى، لكنه لما أريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية، ففي الجواب روعي التنبيه على أصل السؤال وقد بين هذا المعنى كما ينبغي في حاشية شرح التلخيص فارجع إليها انتهى، وفيه بحث؛ لأن الاستفهام إنما يكون بالفعل أولى إذا كان السؤال عنه يلي الهمزة فأصل من قام أزيد قام أم عمر وأم خالد لكونه سؤالاً عن تعيين الفاعل لا أقام زيد أم عمر وأم خالد. **(قوله: تحذف لكثرة الاستعمال)** أي: ليس بقياسي. **(قوله: والجملة الندائية معترضة)** بين الفعل ومفعول ما لم يسم فاعله فائدتها بيان طريق البكاء. **(قوله: فإنه منشأ**

﴿يُنَجِّيكُم مِّنْهَا﴾ الآية، فقيل: إنه لقصد التخصيص؛ أي: لقصد كون السؤال فيه عن الفاعل بخصوصه. **(قوله: وكذا يحذف في ليبك الخ)** معطوف على المثال السابق مثل أولاً بالكلام المستفيض، وثانياً بالشعر البليغ؛ ليقرر حسن الحذف الذي هو خلاف الأصل، وقوله: نحو قول الشاعر؛ وهو ضرار بن نهشل[1] قاله في مرثية أخيه يزيد، والبيت من البحر الطويل من ضربه الثاني، وقبله:

سَقَى جَدَثاً أَمْسَى بِدُومَةَ ثَاوِياً
مِنَ الدَّلْوِ والجَوْزاءِ غادٍ ورائِحُ

(قوله: في مرثية يزيد الخ) المرثية: بتخفيف الياء بوزن المحمدة مصدر رثى من باب رمى، والمرثية: عد محاسن الميت والبكاء عليه، وبالفارسية: برمرده ستايش كردن وكريستن، وقوله: يزيد مرفوع؛ أي: بلا تنوين؛ لأنه غير منصرف لوزن الفعل والعلمية على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، والأصل: ليبك على يزيد؛ لأن البكاء يتعدى بعلى فحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال كما في: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾؛ أي: من قومه وهو في الاسم الصريح سماعي، وقيل: ليس من باب الحذف والإيصال؛ لأن بكى يتعدى بنفسه أيضاً كذا في الصحاح، ثم إن البكاء بالقصر: الدموع وخروجها، وبالمد الصوت عند خروجها، وضارع: من الضراعة وهو الخضوع والتذلل. **(قوله: أي: يبكيه ضارع)** نكرة مفيدة للعموم، وإن كانت في حيز الإثبات مثل: تمرة خير من جرادة، كما هو المناسب لمقام المدح وإليه أشار بقوله: أي: يبكيه من يذل، إلا أن العموم عرفي لا حقيقي كما لا يخفى، وقوله: بقرينة السؤال المقدر؛ أي: المدلول عليه بلفظ ليبك، وههنا كلام في شرح العصام فليراجع. **(قوله: وأما على رواية ليبك الخ)** وفي التجريد: ويجوز أن لا يكون في البيت محذوف مع كون يبكي مجهولاً بأن يكون يزيد منادى حذف منه حرف النداء، فالجملة ندائية معترضة لبيان طريق البكاء؛ وذلك لأن المناسب للمقام أن الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك ناسب أن يبكي عليهما دونك؛ لأنك في رخاء ونعمة انتهى، وقوله: فليس مما نحن

(١) بوزن جعفر فهو منصرف.

فليس[١] مما نحن فيه «لِخُصُومَةٍ» متعلق بضارع أي يبكيه[٢] من[٣] يذِلُّ ويَعجزُ عن مقاومة الخصماء، لأنه[٤] كان ظهيراً[٥] للعجزة، والأذلاء[٦] وآخر البيت:

«وَمُـخْـتَـبِـطٌ[٧] مِـمَّـا تُـطِـيْـحُ الـطَّـوَائِـحُ»

والمُخْتَبِطُ: السائل من غير[٨] وسيلة، والإِطَاحَةُ: الإهلاك، والطَّوَائِحُ[٩]: جمع مطيحة على غير القياس[١٠] كـ (لَوَاقِحُ) جمع (مُلْقِحَةٍ) و[١١] (مِمَّا) يتعلق بمختبط و(مَا)[١٢] مصدرية، يعني: ويَبْكِيْهِ[١٣] أيضاً[١٤] من يسأل بغير وسيلة من أجل إهلاك[١٥] المهلكات ما[١٦] له، وما[١٧] يتوسل به إلى تحصيل المال، لأنه[١٨] كان مُعطِيَ السائلين بغير[١٩] وسيلة. «وَ» قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة[٢٠] دالة على تعيينه[٢١] «وُجُوباً»[٢٢] أي: حذفاً واجباً «فِي مِثْلِ» قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ[٢٣] ٱسْتَجَارَكَ[٢٤] فَأَجِرْهُ﴾

(١) أي قول: فليبك يزيد ضارع في هذه الرواية. (٢) يزيد. (٣) فاعل يبكى. (٤) يزيد. تعليل لكون البكاء مخصوصاً بالعاجز. (٥) أي: معيناً. (٦) وملجأ للضعفاء. (٧) والمختبط الذي يسأل من لا قرابة بينهما. (٨) أي: من غير قرابة أو صداقة. (٩) بمعنى المطيحات. (١٠) والقياس مطيحات. (١١) الأولى من. (١٢) أي: لفظ ما. (١٣) يزيد. (١٤) كفا. (١٥) مصدر مضاف إلى فاعله. (١٦) كالثور والحمل وغيرهما ويحتمل التعليل. (١٧) كآلة الحداد والرمي. (١٨) يزيد. علة لبكاء المحنة. (١٩) أي: من غير قرابة وصداقة. (٢٠) عطف على قوله جوازاً. أي: الفعل المحذوف. (٢١) قدم توجيهه تأمل تمت. (٢٢) صفة أحد. (٢٣) ومعنى استجارك: طلب الأمان منك.

لِخُصُومَةٍ وَوُجُوباً[١] فِي مِثْلِ: وَإِنْ أَحَدٌ

(١) أي: حذفاً واجباً.

فيه؛ أي: مما حذف فعله جوازاً كما لا يكون مما نحن فيه على التقدير الذي نقلناه آنفاً من التجريد. **(قوله: متعلق بضارع)** يعني: أن لام الأجل أو الوقت متعلق بضارع لا بيكيه المقدر؛ لأنه لا يلائم مرثية يزيد، وفي قوله: عن مقاومة الخصماء إيماء إلى أن اللام بمعنى: عن بتقدير مضاف. **(قوله: وآخر البيت ومختبط الخ)** أي: بالعطف على ضارع يعني: أن يزيد إنما يبكيه ضارع؛ لأنه كان معيناً له وغيره من الأذلاء فيفوته صعب أمره، وإنما يبكيه أيضاً المختبط؛ لأنه كان مغنياً للمحتاجين عن السؤال، ولا يخفي ما في البيت من وصف يزيد بغاية الكمال في أحب خصلتين عند الناس سيما العرب؛ وهما الشجاعة والسخاء، وقوله: مما تطيح، حكاية حال ماضية استحضاراً لتلك الصورة الهائلة في الذهن كما في قوله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾. **(قوله: والمختبط السائل)** يعني: يسأل بالليل؛ لأن السؤال عار له؛ أي: يخفي سؤاله عن الناس؛ لأنه كان ذا ثروة وابتلي بالسؤال لإهلاك المهلكات المال والمنال، وقوله: من غير وسيلة يعني لا وسيلة له لعجزه بالفقر عن التوسل بوسيلة، وقوله: جمع مطيحة بمعنى مهلكة على خلاف القياس؛ يعني: على حذف الزوائد من المزيد كما يقال: أعشب فهو عاشب، وملقحة من الإلقاح بمعنى: آبستن كردن. **(قوله: ومما يتعلق الخ)** أي: لفظ مما متعلق بمختبط لا يبكيه ففيه تعريض للرضي والهندي، وقوله: وما مصدرية؛ أي: لا موصولة؛ لأن المصدرية أمكن[١] في الذهن من الموصولة؛ وذلك لأن سبب الاختباط الإهلاك والأموال إنما هي بواسطة إهلاكها الحوادث والوقائع (سيد). وقوله: ما له وما يتوسل الخ إشارة إلى أنه مفعول تطيح هو مال المختبط، والمال: هو ما يميل إليه الطبع ويدخر لوقت الحاجة. (قوله:

(١) أي: أشد تمكناً.

(قوله: متعلق بضارع) وإن لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار يكتفي برائحة من الفعل لا بيبكيه المقدر؛ لأن هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة، مع أنها ليست سبباً قريباً للبكاء. **(قوله: ومختبط مما تطيح)** حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال إذا كان الأمر هائلاً لاستقراره في الخيال مع بقاء أثره. **(قوله: والمختبط السائل من غير وسيلة)** أي: بغير علقة وسابقة حق يقال: اختبطني فلان، وأصله من خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها. **(قوله: والطوائح جمع مطيحة)** على حذف الزوائد كما يقال: أعشب فهو عاشب، لا يقال: مطيحات على القياس، ويجوز أن يكون جمع طائح للنسبة مثل ماء دافق، يقال: طاح يطوح وطاح يطيح؛ أي: ذهب.

للالتباس) أي: منشأ التباس الفاعل والتردد فيه. **(قوله: فنزل السبب)** أي: نزل سبب السؤال وهو لفظ المبني للمفعول منزلة المسبب وهو السؤال في جعله قرينة على الفعل المقدر. **(قوله: وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره)**؛ لأن خصومة الغير موجبة للضراعة لا خصومته. **(قوله: لأن هذا البكاء بكاء فوته الخ)** أي: هذا البكاء المأمور به بكاء موت يزيد لا بكاء الخصومة فلا يصح تعليله بها. **(قوله: مع أنها الخ)** أي: الخصومة ليست سبباً قريباً للبكاء، بل إنما كانت سبباً للضراعة بخلاف الضراعة فإنها سبب قريب له. **(قوله: حكاية حال ماضية)**؛ لأن الإطاحة متقدمة على الاختباط في الحصول فكان مقتضى الظاهر مما أطاحت الطوايح أورد بصيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية لتلك الحالة الماضية، إما بفرضها في زمان التكلم أو بفرض المتكلم نفسه في ذلك الزمان الماضي. **(قوله: قد يورد)** مستأنفة لبيان نكتة الحكاية. **(قوله: إذا كان الأمر**

أي: في[1] كل موضع حذف الفعل، ثم فسر لرفع الإبهام الناشئ من الحذف[2]، فإنه[3] لو ذكر المفسِّر لم يبق المفسَّر مفسِّراً، بل صار[4] حشواً[5] بخلاف المفسَّر الذي فيه إبهام[6] بدون حذفه[7] فإنه[8] يجوز الجمع بينه وبين مفسِّره كقولك: (جَاءَنِي رَجُلٌ. أيْ[9]: زَيْدٌ) فتقدير الآية: وإنِ استجاركَ أحدٌ من المشركينَ[10] استجارَكَ. فـ (أَحَدٌ) فيها[11] فاعل[12] فعل محذوف وجوباً، وهو (اسْتَجَارَكَ) الأول المفسَّر[13] بِاسْتَجَارَكَ الثاني. وإنما[14] وجب حذفه[15]، لأن مفِسّره[16] قائم مقامه مغنٍ[17] عنه[18]، ولا يجوز أن يكون (أَحَدٌ) مرفوعاً بالابتداء، لامتناع[19] دخول حرف

---

(١) علة المحذوف. (٢) أي: الوجوب. (٣) الشأن. علة حذف. (٤) أي: الجمع فلا يجوز. (٥) أي: تطويلاً بلا فائدة. (٦) إلا إذا كان في المفسر فائدة زائدة كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ الآية. (٧) أي: حذف المفسر. (٨) شأن. (٩) مفسر. (١٠) متعلق بمحذوف في محل الرفع. (١١) أي: في الآية. (١٢) مرفوع لفظاً على أنه فاعل آه. (١٣) صفة استجارك الأول. (١٤) هذا لا طائل تحته؟ (١٥) أي: الفعل. (١٦) أي: مفسر فعل المحذوف. (١٧) خبر بعد خبر. (١٨) أي: من فعل المحذوف. (١٩) علة عدم الجواز.

مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

(قوله: كلواقح جمع ملقحة) من الإلقاح، آيستن كردن، يقال: رياح لواقح؛ أي: للسحاب ولا يقال ملحقات. (قوله: وما مصدرية)؛ لأنها أمكن من الموصولة بمعنى التي أهلكتها الطوائح من الأموال. (قوله: ومما يتعلق بمختبط) قال قدس سره في الحاشية: وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر؛ لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضاً انتهى، مع أن تعليل البكاء بإهلاك الطوائح ليزيد مما لا يلائم؛ لأن علة البكاء هلاكه بأيّ سبب كان، وأيضاً الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن أن يجعل سبباً لهلاكه. (قوله: أي: في كل موضع حذف الفعل، ثم فسر لرفع الابهام) فائدة ذلك أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس؛ وذلك المفسر إما فعل صريح أو حرف يؤدي معناه مثل: إن الدالة على الثبت بشرط أن يكون خبرها ماضياً؛ فإنها مع خبرها تصير في قوة تثبت المقدر، وذلك فيما بعد لو خاصة؛ نحو: ولو أن ذات سوار

لقرينة دالة على تعيينه) أي: لقيام قرينة تدل على حذف الفعل وعلى تعيينه فالقرينة في الآية مجموع إن والمفسر؛ إذ الأولى لا تفي بتعيين المحذوف. (قوله: في مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ الخ) هذا النظم في سورة التوبة، ونحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾، ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣﴾ فنائب الفاعل حكمه حكم الفاعل في الحذف جوازاً ووجوباً اكتفى بذكر الأصل، ومثال الحذف الجائز في نائب الفاعل نحو: زيد، في جواب من قال من ضرب، على صيغة المجهول (شذور). وقوله: ثم فسر؛ أي: ثم قصد تفسير ذلك الفعل إما بنفس المحذوف أو بما يفهم منه معناه لرفع الإبهام وإزالته ففائدته العامة أن إبهام الشيء أولاً، وتوضيحه ثانياً يجعله أوقع في النفس. (قوله: فإنه لو ذكر المفسر الخ) بالفتح علة لمقدر؛ أي: إنما وجب حذفه ههنا؛ لأنه لو ذكر المفسر الذي فيه إبهام ناشئ من الحذف لم يبق مفسره مفسراً، بل صار زائداً ولغواً وفيه أنه يجوز أن يكون مؤكداً لا مفسراً (عصام)، وليس قوله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾من هذا القبيل، فلا يرد ما قيل. (قوله: كقولك: جاءني رجل؛ أي: زيد) وكذا قولك: قطع رزقه؛ أي: مات، فإنك إذا قلت: جاءني رجل أو قطع رزقه، كان فيه إبهام بدون ذكر المفسر؛ أعني: زيد ومات، بخلاف الآية، والحاصل: أن الإبهام في المثال حصل في نفس رجل وذاته، فيجوز الاجتماع بينهما بخلاف الآية، فإن الإبهام حصل فيها من الحذف فلا يجوز الجمع بينهما. (قوله: فأحد فيها فاعل الخ) قال الإمام الرازي في تفسيره: أحد مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر، ولا يجوز أن يرتفع بالابتداء؛ لأن أن من عوامل الفعل لا يدخل على غيره كما سيذكره بعد سطرين. (قوله: المفسر باستجارك الثاني) واعلم أن حق الفعل الذي يكون مفسراً للشرط المحذوف أن يكون ماضياً سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط منصوباً أو مرفوعاً؛ نحو: إن زيد ذهب، وإن زيدا لقيته، والمضارع شاذ كقوله:

وَلَـدَيْـكَ إنْ هُـوَ يَـسْـتَـزِدْكَ مَـزِيْـدُ

(قوله: لأن مفسره قائم مقامه) أي: في إفادة معناه وإعطاء

هائلاً) مثلاً فإنه إذا كان غريباً قد يورد أيضاً لصورة الحال؛ نحو: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾. (قوله: لاستقراره الخ) فكأنه حاضر واقع في الحال. (قوله: بغير علقة) بضم العين وسكون اللام والقاف شجر يبقى في الشتاء تعلق به الإبل فتستغنى به حتى يدركها الربيع، ويقال له سابقه في هذا الأمر؛ أي: سبق كذا في شمس العلوم. (قوله: يقال: اختبطني فلان) إذا جاءك يطلب معروفك من غير أصرة؛ أي: رحم أو قرابة أو صهر أو معروف كذا في الصحاح. (قوله: على حذف الزوائد) أي: حذف زوائد المزيد من اسم الفاعل وبنائه على صيغة المجرد، ثم جمع جمعه. (قوله: كما يقال: أعشب فهو عاشب) في الصحاح: العشب الكلأ الرطب، يقال منه بلد عاش ولا يقال في ماضيه إلا أعشبت الأرض إذا أنبتت العشب، وبعير عاشب يرعى العشب، وأعشب القوم أصابوا عشباً وأرض معشبة انتهى. فالتمثيل في مجرد بناء صيغة اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا في عدم مجيء اسم الفاعل على المزيد منه. (قوله: مثل ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾) أي: ذي دفق فإن الدافق هو الرجل دون الماء.

(قوله: يقال: رياح لواقح الخ) فيه إشارة إلى وجه

الشرط[1] على الاسم، بل لا بُدَّ له من الفعل[2]. «وَقَدْ[3] يُحْذَفَانِ» أي: الفعل والفاعل «مَعاً» دون الفاعل وحده «فِي مِثْلِ: نَعَمْ» جواباً «لِمَنْ[4] قَالَ: أَقَامَ زَيْدٌ» أي: نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ، فحذفت الجملة الفعلية، وذكر (نَعَمْ) في مقامها. وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال، لا واجب، لعدم[5] قيام ما يؤدي[6] مؤداه[7] في مقامه[8] كالمفسر، فيلزم[9] في الكلام استدراك[10]. وإنما قدر الجملة الفعلية[11] الاسمية بأن يقال: نعم زيد قام، ليكون الجواب مطابقاً[12] للسؤال في كونه جملة فعلية.

---

(١) ك: لو وإن وإذا. (٢) لفظاً أو تقديراً. (٣) استئناف أو اعتراض أو عطف. (٤) الجار مع المجرور صفة لنعم تقديره في مثل القول لمن قال. (٥) علة جائز. (٦) أي: مؤدى المحذوف وهو قام زيد. (٧) أي: مؤدى المحذوف. (٨) أي: كأقام المفسر مقام المفسر في وإن أحد. (٩) حتى يلزم. (١٠) فاعل يلزم. أي: زيادة بلا فائدة. (١١) بقوله نعم قام زيد. (١٢) والتطابق بينهما أمر مهم.

مؤداه فلو ذكر لم يكن مفسراً قائماً مقامه، وهذا بيان وجه وجوب الحذف في شخص المثال وما سبق في نوعه فلا استدراك، وقوله: مرفوعاً بالابتداء؛ أي: ويكون استجارك الثاني خبره. (قوله: لامتناع دخول حرف الشرط الخ) أي: عند الجمهور خلافاً للأخفش، وفي الرضي الامتناع بالاستقراء، فحرف الشرط والتحضيض تخص بالجمل الفعلية؛ وفيه أن الآية ظاهر في الاسمية على أن في عدم صحة الاسمية بعد حرف الشرط والتحضيض خلاف الأخفش كما عرفته، فإنه جوز وقوع الاسمية بعد حرف الشرط بشرط أن يكون الخبر فعلاً لكنه مع هذا التجويز يجعل الفعل أولى ويقدره، فالمثال على مذهبه ليس من قبيل ما نحن فيه كذا قيل. (قال المصنف: وقد يحذفان معاً) أي: جميعاً واعلم أن لفظ مع اسم، وقد يسكن عينه في لغة ربيعة لا ضرورة وينون، فهو آية اسميته كدخول الجار كما في قراءة: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾، وقيل: حرف خفض أو كلمة تضم الشيء إلى الشيء ويكون للمصاحبة، ويكون بمعنى عند نحو: جئت من معه؛ أي: من عنده. (قوله: دون الفاعل وحده) واعلم أن حذف الفاعل وحده لم يثبت[1] إلا عند الكسائي كما سيجيء في التنازع؛ نحو: ما ضربني وأكرمني إلا زيد، وكذا في قلما وطالما؛ فإنهما فعلان كفّتا بما عن الفاعل فاستغنيا عنه حتى صح دخولهما على الفعل، بل حذف الفاعل كثير في مثل أضربن واضربن (عصام). (قوله: في مثل: نعم) بفتحتين وكنانة تكسر العين وقد جمع بين اللغتين من قال:

دَعَانِي عبيدُ اللهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ
فَيَا لَكَ مِنْ دَاعٍ دَعَانِي نَعَمْ نَعِمِ

(مغني). هي حرف تصديق وإيجاب والفرق بينها وبين بلى؛ أي: بلى لا يأتي إلا بعد النفي ولا لا يأتي إلا بعد الإيجاب، ونعم يأتي بعدهما كما قيل:

بَعْدَ نَفْيٍ قُلْ نَعَم لا بَعْدَ إِيْجَابٍ كذا
بَعْدَ إِيْجَابٍ نَعَم لا بَعْدَ إِيْجَابٍ بَلَى

(كليات).

---

(١) ولذا يؤول كل فعل لا يتضح فاعله بأنه مسند إلى مصدره كقوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الأيات﴾ أي: بدا لهم بداء؛ يعني: ظهر لهم رأى، ومنه قولهم: دار وتسلسل؛ أي: وقع الدور والتسلسل.

وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً فِي مِثْلِ: نَعَمْ[1] لِمَنْ قَالَ: أَقَامَ زَيْدٌ

(١) أي: جواباً.

لطمتني، فإن لو للشرط وجوابها محذوف، والتقدير: لسهل علي، ويحتمل أن يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتأذى ممن دونه، وأصله أن رجلاً شريفاً لطمته أمه. (قوله: فحذفت الجملة) إنما تقدر الجملة؛ لأنا نفهم نسبة تامة، ونعم غير صالحة لإفادتها؛ لأنها حرف

تأنيث مفرده وهو أنه صفة الريح والريح مؤنث، وأما الملقح الذي هو صفة الفحل من قولهم: القح الفحل الناقة فيقال في جمعه: ملاقح، في الصحاح: الملاقح: الفحول الواحد ملقح. (قوله: ولا يقال ملقحات) في الصحاح: رياح لواقح ولا يقال ملاقح وهو من النوادر، وقد قيل: الأصل فيه ملقحة ولكنها لا ملحقة إلا وهي في نفسها لاقحة كان الرياح لقحت بخير فإذا أنشأت السحاب وفيها خير وصل ذلك إليه. (قوله: لأنها أمكن الخ) في التاج: المكانة والمكن كالبرد جايكير كيرشدن من حد كرم؛ أي: أمكن في الذهن؛ لأن سبب الاختباط الإهلاك، والأموال إنما هي بواسطة إهلاكها الحوادث. (قوله: وتعلقه بيبكيه المقدر الخ) بأن يكون مفعول تطيح الضمير المحذوف الراجع إلى يزيد، وأما على تقدير كون مفعوله الأموال فقد علم وجه عدم صحته مما تقدم في الخصومة وهو أن هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء هلاكه. (قوله: سليقة الشعر) في الصحاح: السليقة أثر النسع في جنب البعير، والسليقة: الطبيعية، يقال: فلان يتكلم بالسليقة؛ أي: بطبعه لا عن تعلمه. (قوله: فائدة ذلك الخ) لما كان الحذف، ثم الإظهار عبثاً بحسب بادئ الرأي تعرض لبيان فائدته دفعاً لذلك الإبهام. (قوله: أوقع) من الوقوع بمعنى: فرونشتن على ما في التاج. (قوله: فإنها مع خبرها الخ)؛ لأنها مشعرة بمعنى الثبوت وخبرها بهيئة الماضي فيكونان معاً كالفعل الصريح المفسر. (قوله: وذلك) أي: كون إن مع خبرها الماضي مفسر الثبت المحذوف مختص في الاستعمال بما بعد كلمة لو، فكلمة لو قرينة على حذف الفعل مطلقاً وإن مع خبرها قرينة على تعيين المحذوف. (قوله: ولو أن ذات السوار لطمتني) في المهذب: السوار: دست ابرنجن، الجمع: أسورة، وذات

«وَ[1] إِذَا[2] تَنَازَعَ الفِعْلَانِ» بل العاملان، إذ[3] التنازع يجري في غير الفعل أيضاً[4]، نحو: زَيْدٌ[5] مُعْطٍ ومُكْرِمٌ عَمْراً، وبَكْرٌ كَرِيْمٌ وشَرِيْفٌ أَبُوهُ، واقتصر[6] على الفعل لأصالته[7] في العمل، وإنما قال: (الفِعْلَانِ[8]) مع أنّ التنازع قد يقع في أكثر من فعلين[9] اقتصاراً على أقل مراتب التنازع، وهو الاثنان[10] «ظَاهِراً» أي: اسماً ظاهراً واقعاً «بَعْدَهُمَا» أي: بعد الفعلين،

(١) استئناف. (٢) من قبيل تجاذبنا الثوب. (٣) علة لمقدر إنما ذكرنا. (٤) كالفعل. (٥) مثاله التنازع في المفعول. (٦) أي: المصنف. (٧) متعلق باقتصر. (٨) ولم يقل الأفعال ولقوة. (٩) كقولهم: اللهم صل على محمد كما صليت وسلمت ورحمت. (١٠) كما قال ما تضمن كلمتين اقتصاراً على مراتب الكلام.

وَإِذَا تَنَازَعَ الفِعْلَانِ ظَاهِراً[1] بَعْدَهُمَا

(١) أي: اسماً ظاهراً واقعاً بعد الفعلين إذ التقدير عليهما أو المتوسط بينهما معمول الفعل الأول إذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع.

غير مستقل بالمفهومية. **(قال: إذا تنازع الفعلان)** من قبل تجاذبنا الثوب. **(قوله: واقتصر على الفعل)** يجوز أن يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الأكثر على الأقل أو الأصل على الفرع. **(قوله: في أكثر من الفعلين)** نحو: كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على إبراهيم، وحينئذ يكون الأخير كالثاني والبواقي كالأول عند البصريين، والأول هو الأول والبواقي كالثاني عند الكوفيين. **(قوله: اقتصاراً على أقل مراتب التنازع)** وأولها. **(قوله: معمول للفعل الأول)** اتفاقاً فلا

السوار كناية عن الحرة؛ لأنه قلما يلبسن إلا ماء السوار في التاج: اللطم الضرب على الوجه بباطن الراحة. **(قوله: ويحتمل أن يكون للتمني)** فلا حاجة لها إلى الجواب. **(قوله: وأصله أن رجلاً الخ)** يحكى أن حاتماً أسر في بلاد عسرة فأمرته أم المنزلة أن يفصد ناقة لها، وكان من عادة الجاهلية أكل الفصدة في المخمصة، فنحرها فقيل له في ذلك فقال: هكذا فتردى، فلطمته جارية بما فعل فقال: لو ذات سوار لطمتني؛ يعني: ولو لطمتني من كانت كفؤاً لها ذلك عليّ. **(قوله: لأنا نفهم الخ)** أي: نفهم حين الجواب بنعم نسبة يصح السكوت عليها، وكلمة نعم غير صالحة لإفادة تلك النسبة؛ لأنها حرف إيجاب غير مستقل بالمفهومية كسائر الحروف على ما مر، فمعنى نعم إيجاب حكم مخصوص لا يفهم ذلك إلا عند ذكر ما يدل عليه وهو الجملة المقدرة بعده فيما نحن فيه. **(قوله: من قبيل تجاذبنا الثوب)** في أن بناء فاعل من كل أحد منهما كان متعدياً إلى مفعولين تقول: نازعته الثوب وجاذبته الثوب فإذا بنى منه تفاعل صار متعدياً إلى مفعول واحد على ما تقرر في الصرف أن فاعل إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد يكون تفاعل منه لازماً؛ نحو: تضارب زيد عمرو إذا كان متعدياً إلى مفعولين يكون تفاعل منه متعدياً إلى مفعول واحد. **(قوله: يكون الأخير كالثاني)** أي: الأخير من الأكثر يكون كالثاني من الاثنين في أن يعمل والبواقي من الأكثر كالأول من الاثنين في إضمار الفاعل وحذف المفعول وإظهاره. **(قوله: والأول هو الأولى)** أي: الأوّل من الأكثر كالأول من الاثنين في الإعمال. **(قوله: والبواقي كالثاني)** في الإضمار كالحذف والإظهار. **(قوله: فلا يجري فيه التنازع)** باختيار

(قوله: وذكر نعم في مقامها) أي: معتبراً قيامه مقامها وهو مذكور قبل الحذف لكن غير معتبر قيامه مقامها فاعرفه، ومن الحذف الجائز قولك: يوم الجمعة في جواب: متى سرت وزيداً في جواب: من ضربت وراكباً في جواب: كيف قطعت الطريق، وقوله: لا واجب وقد يحذفان وجوباً كما في المنادى والحال المؤكدة والتحذير كما سيأتي في محالها. **(قوله: لعدم قيام ما يؤدي الخ)** يعني: أن نعم ههنا وإن ذكر في مقام الجملة، لكنه لا يؤدي مؤداها؛ لأن نعم حرف غير مستقل في إفادة بخلاف الجملة، وقيل: إن نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة، ولفظ الجملة يدل على معناها فلا شيء يؤدي مؤداه، فإن المفسر في الآية هو الثاني وحرف الشرط هو الأول فتأمل، وقوله: بأن يقال تصوير للمنفي. **(قوله: وليكون الجواب الخ)** وأيضاً يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى. **(قال المصنف: وإذا تنازع الفعلان)** ولما كان يتجه على بيان امتناع حذف الفاعل وحده أنه لا بد من حذفه وحده في صورة التنازع وإعمال الثاني؛ إذ لا سبيل إلى الإضمار؛ لامتناع الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة عقبه ببحث التنازع تنبيها على أنه يعفى فيه الإضمار ويجتنب عن حذف الفاعل فقال: وإذا تنازع الخ، وهذا على طبق وقد يحذف الفعل وإلا فالتنازع يكون في شبه الفعل أيضاً كما أشار إليه بقوله: بل العاملان، وأطلقه فشمل فعل التعجب؛ لأن الأصح أن التنازع يجري فيه أيضاً وإن منعه بعض لعدم كونه متصرفاً، فتقول: ما أحسن وأجمل زيد (عصام). وقد استثنى عن قوله: بل العاملان، المصدرين لعدم صحة قطع التنازع على المذهبين؛ لامتناع الإضمار إلا أنه قال في الامتحان: أنه سهو؛ إذ تعين الإضمار في الفاعل لازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق فيكون كالمفعول في القطع بالحذف، انتهى. وقوله: وإنما قال الفعلان؛ أي: ولم يقل: فصاعداً أو فأكثر. **(قوله: في أكثر من فعلين)** كما ورد في الدعاء: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، فإن أعملت الفعل الأخير من الأكثر كما هو مذهب البصريين أضمرت الفاعل[1] في الأفعال السابقة وكذا العكس (نعمه). وتفصيله في سيلكوتي، وقوله: اقتصاراً، مفعول له تحصيلي

(١) الظاهر المفعول فتدبر.

إذ المتقدم(١) عليهما والمتوسط بينهما(٢) معمول للفعل الأول، إذ هو يستحقه(٣) قبل الثاني، فلا يكون فيه(٤) مجال التنازع(٥) ومعنى تنازعهما(٦) فيه: أنهما(٧) بحسب المعنى يتوجهان إليه(٨)، ويصح أن يكون هو(٩) مع وقوعه(١٠) في ذلك الموضع معمولاً(١١) لكل

(١) نحو: زيد ضرب وأكرم. (٢) نحو: ضربت زيداً وأكرمت. (٣) أي: الفعل الأول. (٤) أي: في المتقدم والمتوسط. (٥) لأنه وجد بلا معارض. (٦) أي: الفعلين. (٧) أي: الفعلين. (٨) أي: إن الاسم. (٩) أي: الاسم. (١٠) أي: الاسم. (١١) خبر يكون.

لقال؛ أي: وجه القول الاقتصار لا؛ لأنه يمنع تنازع الأكثر؛ إذ قد سمع تنازع ثلاثة لكن لم يسمع التنازع في أكثر من ثلاثة (عصام)، وفيه ما لا يخفى لما في حواشي الألفية أنه قد يتنازع ثلاثة نحو: تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وقد يتنازع أربعة كما في قول الشاعر:

طَلَبْتُ فَلَمْ أُدرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي
قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

وأما قوله: أتاك أتاك اللاحقون أدركَ أدرك، فليس من باب التنازع؛ إذ الثاني تأكيد للأول فلا فاعل له أصلاً وإلا فسد اللفظ؛ إذ حقه أن يقول حينئذ: أتاك أتوك، أو أتوك أتاك هذا. (قوله: أي: اسماً ظاهراً) يعني: ظاهراً غير مقصور عليه؛ إذ لا يجري في الظاهر المقصور عليه ولا في ضمير كذلك؛ إذ يتعين في ما ضرب وأكرم إلا زيد وإلا أنا حذف الفاعل سواء أعمل الأول أو الثاني؛ إذ لا يمكن الإضمار مع إلا؛ إذ لا يضمر إلا ولا بدونه؛ إذ يفوت القصر هذا، فإن قلت: قوله ظاهراً، لا يتناول التنازع في ظاهرين، قلت: لا يتحقق التنازع إلا مع تعدد الطالب ووحدة المطلوب، وما توهمت من التنازع في المتعدد ليس إلا تنازعين فبهذا استغنيت عن أن تقول: إنه من قبيل الاقتصار على أقل المراتب (عصام). (قوله: إذ المتقدم عليهما الخ) فيه تعريض للرضي حيث قال: لا حاجة إلى قوله: بعدهما، ففي الجزائرية: إنه إشارة إلى رد بعض الشارحين حيث جوز التنازع في صورة التقديم عليهما إذا كان النزاع في المفعولية، وفي صورة التوسط بينهما إذا كان النزاع أيضاً في المفعولية، والأول اقتضى الفاعل والثاني المفعول، والشارح الرضي جوز الصورة الأولى من الصورتين، ونحن رجحنا كلامه بما حاصله: أن طلب الفعلين لذلك المفعول المتقدم على السوية ولا يرجح الأول بقربه؛ إذ لو كان القرب علة مرجحة لكان في صورة وقوعه بعدهما معمولاً للفعل الثاني فقط، ولم يقع فيه النزاع بين الفريقين وهذا الكلام بعينه جار في صورة التوسط فلا تغفل انتهى. وقوله: معمول للفعل الأول؛ يعني: أن الفعل الأول يأخذه قبل وجود الثاني فلا مجال للثاني للنزاع (عصام). (قوله: إذ هو يستحقه قبل الثاني الخ) وقد زيفه في الامتحان بأن دعوى تقدم استحقاقه على استحقاقه دون وجوده تحكم، فالصواب ما قاله الشريف: إن إعمال كل واحد ههنا أيضاً جائز، لكن المختار عند الفريقين

يجري فيه النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم أو لم يعتبر. (قوله: إذ هو يستحقه قبل الثاني) أو هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود، أو هو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع. (قوله: ومعنى تنازعهما فيه أنهما بحسب المعنى يتوجهان إليه) لوقوعه بخصوصه أو بعمومه طرفاً لنسبتهما، وإنما قلنا: بالعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، ولا يخفى أن ذلك التوجيه إما بحسب الأصل والطبع أو بحسب التصور السابق على التحقيق بمرتبتين؛ إذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله، ولا حال التصور الذي هو مبدأ للتحقق. (قوله: ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع) أي: لا يأبى من حيث إنه واقع في ذلك الموضع

إعمال الأول والثاني. (قوله: سواء اعتبر التنازع) شرط بعضهم في التنازع أن يكون الفعلان متقاومين احترازاً من ضرب ضرب زيد؛ إذ التأكيد لا يقاوم المؤكد لكونه تابعاً فليس هذا من باب التنازع، وكذا إذا كان الاسم الظاهر متقدماً أو متوسطاً؛ لأن الفعل المتأخر لا يقاوم المتقدم في العمل، وبعضهم بمجرد صحة كونه في موقعه معمولاً فكل منهما على البدل فاعتبر التنازع في صورة التقدم والتوسط، وأما التأكيد فلكونه عين المؤكد خرج بقوله: الفعلان. (قوله: إذ هو طالب الخ) بخلاف صورة تأخر الاسم عنها فإنه حين تحقق الأول المطلوب مفقود وحين تحقق المطلوب المزاحم موجود، وكذا الحال في التعليل الثاني. (قوله: وهو مؤثر الخ) هذا على تقدير تنزيل التأثير الاصطلاحي منزلة التأثير الحقيقي. (قوله: لوقوعه) أي: لوقوع مدلوله متلبساً بخصوصه من الإفراد والتثنية، أو لعمومه مع قطع النظر عنها كما في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً فإن منطلقين أو منطلقاً يتوجه إليه معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الإفراد والتثنية، وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه إليه إلا أحدهما. (قوله: أما بحسب الأصل والطبع) الأصل ما يبتنى عليه، والطبع السجية التي جبل عليها الإنسان، والمراد الحالة التي وقع عليها الفعلان كما في قولهم: ليوافق الوضع الطبع؛ فالمعنى: أن توجه الفعلين إلى مدلول الاسم إما بحسب ما يبتنى عليه تحققهما؛ أي: تلفظهما وهو الحالة التي وقعا عليها فإنهما لما وقعا على شيء واحد صار ذلك الشيء طرفاً لنسبتهما، وهذا بناء على أن الألفاظ موضوعة للأعيان الخارجية على ما هو المشهور. (قوله: أو بحسب التصوّر السابق) أي: توجه الفعلين بحسب المعنى إلى مدلول الاسم، إما

واحد منهما[١] على البدل[٢]، فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير[٣] المتصل، لأنَّ[٤] المتصل الواقع بعدهما[٥] يكون متصلاً بالفعل الثاني، وهو[٦] مع كونه[٧] متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز أنْ يكون معمولاً للأول[٨] كما لا يخفى. وأما الضمير المنفصل[٩] الواقع بعدهما[١٠]، نحو: ما ضَرَبَ وأَكْرَمَ إلاَّ أَنَا[١١]، ففيه تنازع[١٢]. لكن لا يمكن قطعه

(١) أي: من الفعلين. (٢) نحو: ضربت وأكرمت زيداً. (٣) أي: الفعلين. (٤) علة لا يتصور. (٥) أي: الفعلين. (٦) حال. (٧) أي: المتصل. (٨) أي: الفعل الأول. (٩) إن كان مرفوعاً. (١٠) أي: الفعلين. (١١) أو أنت. (١٢) أي: الضمير المنفصل.

أن يكون معمولاً لكل منهما ليتصور النزاع، ولا يخفى أن منطلقاً في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً لا يأبى عن وقوعه معمولاً للفعل الثاني، بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الأول والتخالف بين المفعولين، وأن الضمير المتصل بالفعل من حيث إنه واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولاً لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما.

بحسب تصور معنى الفعلين السابق على تحققهما بمرتبتين وهذا بناء على أن الألفاظ موضوعة للصور الذهنية، وتحقيقه أنه لا شك في أن تركيب الكلمات وتحققها على وفق ترتيب المعاني في الذهن، فلا بد من تصورها وحضورها في الذهن، ثم إن تصور تلك المعاني على نحوين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالألفاظ، وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات، وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالألفاظ وتدل عليها دلالة أولية، وهو يختلف باختلاف العبارات، والتصور الأول مقدم على التصور الثاني مبدأ له، كما أن التصور الثاني مبدأ للتكلم، والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى إنما هو في التصور الأول لعدم تعدد متعلقها فيه، لا في التصور الثاني ولا في التعبير لتعدد متعلقها في الحالين. **(قوله: ليتصوّر النزاع)**؛ لأن نزاع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه قابلاً لمعمولية كل منهما في ذلك الموقع فما قيل: إنه لا حاجة إلى اعتبار قيد الحيثية لإدخال المثال المذكور في حد التنازع؛ لأن منطلقاً أو منطلقين يصح وقوعه معمولاً لكل منهما على البدل؛ لأن إفراده أو تثنيته لا يلزمانه حتى يلزم شيء منهما صحة وقوعه معمولاً لما ينافيه فخروج عن مظان التحقيق؛ لأن المعمولية صفة الكلمة المخصوصة من حيث تركيبها مع عاملها، فلا يصح كونه معمولاً لكل منهما مع قطع النظر عن الإفراد والتثنية. **(قوله: إن منطلقاً الخ)** هذا على تقدير أن يكون النزاع في منطلقاً وأعمل فيه حسبني على رأي الكوفية، وأظهر منطلقين مفعول حسبتهما، وعلى تقدير أن يكون النزاع في منطلقين، فنقول: إن منطلقين لا يأبى عن وقوعه معمولاً للفعل الأول، بل يأبى عنه إفراد مفعوله الأول والتخالف بين مفعوليه. **(قوله: يأبى عن وقوعه معمولاً لغير ذلك الفعل)**؛ لأن المتصل لا يكون معمولاً إلا لما يتصل به. **(قوله: فظهر الفرق بينهما)**

إعمال الأول بخلاف المؤخر، ولعل وجهه اتفاق أولوية تقدم العامل ومرجوحية تأخره مع الفصل في البعض انتهى. وقوله: ومعنى تنازعهما فيه؛ أي: في الظاهر الواقع بعدهما، وهذا شروع في بيان فائدة التقييد بقوله: ظاهراً. **(قوله: بحسب المعنى يتوجهان إليه)** أي: معاً من غير أن يكون توجه أحدهما قبل توجه الآخر فلا يرد أن التعريف يصدق على توجه الفعلين إلى المتقدم عليهما وإلى المتوسط بينهما، وتحرير ما ذكروا ههنا: أن معنى الفعلين يتوجهان إلى مدلول ذلك الاسم الظاهر الواقع بعدهما ملتبساً بخصوصه من الإفراد والتثنية، أو بعمومه مع قطع النظر عنهما طرفاً لنسبتهما، فيدخل فيه مثل: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، فإن معنى منطلقاً يتوجه إليه معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الإفراد، وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه إليه إلا الأول كما سيأتي، ثم إن توجه الفعلين بحسب المعنى إلى مدلول ذلك الظاهر إما بحسب الأصل والطبع، وهو الحالة التي وقع الفعلان عليها وهو وقوعهما في الخارج على شيء واحد، فإنه حينئذ صار ذلك الشيء الذي هو مدلول الظاهر طرفاً للنسبة، وهذا مبني على أن الألفاظ موضوعة للأمور الخارجية كما هو مذهب الشافعية، أو بحسب التصور السابق على التحقق؛ أي: تلفظ الفعلين بمرتبتين، وهذا بناء على أنها موضوعة للصور الذهنية كما هو مذهب الحنفية (سيد). **(قوله: على البدل)** أي: لا على الاجتماع والمعية؛ إذ لا يجوز اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد، وهم يجرون العوامل النحوية مجرى المؤثرات الحقيقية. وقوله: فحينئذ؛ أي: حين إذ كان معنى التنازع في الظاهر ما ذكر واعتبر فيه صحة كون المتنازع فيه معمولاً مع وقوعه في مكانه. وقوله: في الضمير المتصل مطلقاً؛ أي: سواء كان ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم، وسواء كان ضميراً مرفوعاً أو غيره. **(قوله: لا يجوز أن يكون معمولاً للأول)**؛ إذ لا يطلب فعل أن يكون رافعاً لما اتصل بفعل آخر كما لا يخفى. وقوله: ما ضرب وأكرم إلا أنا اعترض عليه بأنه كيف يصح إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم؟ وأجيب: بأنا لا نسلم أن الفعل غائب؛ لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه، فالفعل في نحو: ما يقوم إلا أنا وإلا أنت، لا يكون غائباً، ولو سلم فالمسند إليه

بما هو طريق القطع عندهم[1]، وهو إضمار الفاعل[2] في الأول[3] عند البصريين، وفي[4] الثاني[5] عند الكوفيين، لأنه[6] لا يمكن إضماره[7] مع (إلاَّ) لأنه[8] حرف لا يصح إضماره ولا بدونه[9] لفساد المعنى، لأنَّه[10] يفيد، نفي الفعل عن الفاعل، والمقصود[11] إثباته له. ومراد[12] المصنف بالتنازع ههنا[13]: ما[14] يكون طريق قطعه[15] إضمار[16] الفاعل، فلهذا خصه بالاسم الظاهر[17]، وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي: يقطع بالحذف، وأما على مذهب الفراء: يعملان معاً، وأما[18] على مذهب غيرهما

(١) أي: عند النحاة. (٢) إذا اقتضاه. (٣) أي: في الفعل الأول. (٤) أي: إضماره في الثاني. (٥) الفعل. (٦) علة لقوله: لا يمكن قطعه. شأن. (٧) أي: ضمير المنفصل. (٨) إلا. (٩) أي: ولا يمكن. (١٠) الإضمار بدون إلا. (١١) أي: مقصود المتكلم. حال من فاعل يفيد. (١٢) حال من فاعل لا يمكن. (١٣) أي: في موضع التنازع في الفاعل. (١٤) تنازع. (١٥) أي: التنازع. (١٦) لا حذف الفاعل وإضماره. (١٧) حيث قال: اسماً ظاهراً. (١٨) جواب إما.

في الحقيقة هو المستثنى منه العام المحذوف وهو غائب (مطول)، وحكم الظاهر الواقع بعد إلا كحكم المنفصل مثل: ما ضرب وأكرم إلا زيد. (قوله: ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه) أي: رفعه وإزالته بإعمال الأول أو الثاني، وهذا إذا كان المتنازع فيه مرفوعاً منفصلاً أما إذا كان منصوباً منفصلاً؛ نحو: ما ضربت وما أكرمت إلا إياك، ففيه تنازع يمكن قطعه بأن حذفت المفعول مع إلا من الأول مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الأول؛ إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور المنصوب لمحل نحو: قمت وقعدت بك، فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين؛ نحو: إياك ضربت وأكرمت، وبك قمت وقعدت، فافهم(1). (قوله: وهو إضمار الفاعل الخ) أي: طريق قطع التنازع في الفاعلية عند الجمهور عبارة عن إضمار الفاعل الخ، والإضمار هنا بمعناه الاصطلاحي وهو إيراد الضمير سواء كان بارزاً أو مستتراً إلا اللغوي وهو الاستتار. (قوله: لأنه حرف لا يصح إضماره) أي: استتاره وإيراده بارزاً ليس مذهب الفريقين، وبهذا يتم التقريب لكن في الجزائري أن هذا التعليل إنما يجري في الضمير المنفصل المقترن بإلا كالمثال المذكور، وأما إذا كان الضمير منفصلاً بدون إلا نحو: زيد عمرو ضاربه ومكرمه هو، وأقائم أو قاعد أنت، فغير جار(2) فيه فالدليل خاص والمدعى عام (نعمه). اللهم إلا أن يقال: هذه مناقشة في المثال لا تجدي كثير نفع. (قوله: ولا بدونه) أي: لا يمكن إضمار الفاعل بدون إضمار إلا لفوات الحصر المقصود؛ وذلك لأن الإضمار بدون إلا يفيد الخ وظاهر العبارة يشعر بأن الإضمار بدون إلا ممكن وليس كذلك (عصمت). (قوله: ومراد المصنف بالتنازع ههنا الخ)؛ ولأنه بصدد بيان أحكام الفاعل والتنازع الذي هو من أحكامه هو التنازع في الفاعلية ويكون طريق قطعه إضمار الفاعل بخلاف

(١) فإن قول المصنف ظاهراً غير وارد مورده، وفيه ما سيأتي في الشرح فانتظره.
(٢) مع أن الحق جريان التنازع في مثل هذا أيضاً.

(قوله، لأنه حرف لا يصح إضماره) أي: استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوه، وفيه أن الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي، نعم لو كان بدل أنا هو أو كان الواجب هو الإتيان بالضمير الغائب لكان الأمر كذلك فالأنسب أن يقال: لا يمكن الإضمار إما بطريق الاتصال؛ فلأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، أو بما هو كجزء له وإلا ليس عاملاً ولا جزء له، وإما بطريق الانفصال؛ فلأنه في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء أحد العاملين

أي: بين منطلقاً وبين الضمير المتصل حيث يتصور النزاع في الأول دون الثاني. (قوله: أي استتاره الخ) لما كان الإضمار في الاصطلاح على إيراد الضمير بارزاً كان أو مستتراً ولا يصح إرادته مهنا؛ لأن إيراده بارزاً مع إلا ممكن ولا يتوقف ذلك على أن يصح إضمار إلا أيضاً حملوه على المعنوي اللغوي؛ أعني: الاستتار. (قوله: وفيه أن الفاعل الخ) فلا يصح قوله: كاستتار الضمير، وفيه أيضاً أن المدعي نفي الإضمار بالمعنى الاصطلاحي؛ لأنه طريق القطع عندهم وهو أعم من الاستتار، والدليل إنما ينفي صحة الاستتار فلا يتم التقريب. (قوله: لو كان بدل أنا هو) بأن يقال: ما ضرب وأكرم إلا هو. (قوله: أو كان الواجب الخ) أي: كان الواجب عند إضمار الفاعل في أحد الفعلين الإتيان بالضمير الغائب. (قوله: لكان الأمر كذلك) أي: يصح قوله: استتار الضمير الغائب فإن الغائب يستتر في الماضي. (قوله: فالأنسب) أي: في بيان امتناع إضماره مع إلا إنما قال: فالأنسب؛ لأنه مناقشة في المثال لا تجدي كثير نفع فإنه لو أبدل بالضمير الغائب أو بالاسم الظاهر اندفعت المناقشة؛ ولأنه لو حمل عبارة الشارح رحمه الله على أن المراد بالإضمار التعبير عنه بالضمير النائب عن إلا أنا كما هو طريق القطع عند النزاع في الفاعلية حيث يورد الضمير نائباً عن الاسم الظاهر؛ نحو: ضرباني وأكرمني الزيدان ولا يورد ذلك الاسم بعينه، والمعنى: لا يمكن التعبير عن الفاعل الذي هو أنا بالضمير مع إلا؛ لأنه حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فإنه مختص بالأسماء، ولا بدون إلا بأن يعبر عن المنفصل بالمتصل لفساد المعنى لتم البيان بلا كلفة. (قوله: إلا بعامله) كضربت أو بما هو كجزء له؛ نحو: ضربتك. (قوله: وإلا ليس عاملاً ولا جزء له) فلا يمكن اتصال الضمير مع وجوده. (قوله: فلأنه في صورة المتنازع) أي: فلأن

إلا في المفعول لضرورة ملجئة إلى ترك الإلغاء فيه، ولا يظهر الإلغاء إلا بالحذف أو بالإضمار المخالف للمتنازع فيه هذا إذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع، أما إذا كانا متخالفين فيتعين الإضمار كقولك: ما ضربت إلا أنت، وما أكرمت إلا إياك، ولا يخفى أن عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم. **(قوله: ومراد المصنف بالتنازع الخ)**؛ لأن المناسب لما هو بصدده؛ وذلك لأنه يخالف ما يقتضيه الأصل السابق على رأي البصرية فاحتيج إلى الاستثناء، ويوافقه على رأي الكوفية فيكون من تفاريع الأصل السابق، وأما ذكر المفعول فلتتميم البحث. **(قوله: فلهذا خصه بالاسم الظاهر)** إن قلت: حكم الاسم الظاهر الواقع بعد إلا حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر. قلنا: لعل

مطلق التنازع، فإنه من أحكام الفعلين، وأما ذكر المفعول فلتتميم البحث. **(قوله: فعلى مذهب الكسائي بقطع بالحذف)** أي: بحذف الفاعل من الأول مع إعمال الثاني كما هو مذهبه، وفي الامتحان: أن الكل يوافقه ههنا، صرح به شراح اللباب ولب الألباب فلا وجه لقول الشارح: أنه لا يمكن قطعه على مذهب غيرهما، فلذا وجهه العصام بأن معنى قوله: وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم، لا أن مذهبهم عدم إمكان قطع النزاع. **(قوله: وأما على مذهب الفراء الخ)** واعلم أن هذا؛ أي: تشريك الرافعين في الإعمال رواية مشهورة عن الفراء، وأما رواية المتن المشار إليها بقوله: وجاز خلافاً للفراء رواية غير مشهورة عنه نبه عليه في شرح الألفية وسيصرح به الشارح فلا تغفل.

الضمير المنفصل الذي يؤتى في أحد الفعلين للفاعل المتكلم مع الكائن في صورة الفاعل المتنازع فيه متحد معه؛ إذ صيغة الضمير المرفوع المنفصل للمتكلم منحصر في أنا نحو: ما ضرب إلا أنا، وما أكرم إلا أنا، وكل من الفريقين التزموا في قطع التنازع إلغاء أحد العاملين من المتنازع فيه إلا عند الضرورة، ولا يظهر الإلغاء إلا بالقول: بحذف معمول أحدهما: نحو: ضربت وأكرم زيداً، أو بإيراده ضميراً مخالفاً في صورة المتنازع فيه نائباً عنه كما في ضرباني وأكرمني الزيدان؛ إذ لو ذكر المعمول المظهر لكل منهما؛ نحو: ضربت زيداً وأكرم زيداً وأورد الضمير في صورة المتنازع فيه كان لكل منهما معمول مثل معمول الآخر على السواء، فلا يظهر كون أحدهما ملغى والآخر معملاً، ولا شك أن كلا طريقي الإلغاء منتف فيما نحن فيه، فلا يمكن القطع بطريق الانفصال أيضاً. **(قوله: إلا في المفعول الخ)** كما في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً. **(قوله: وهذا إذا كان الفعلان الخ)** أي: عدم إمكان ظهور قطع التنازع في الضمير المنفصل الواقع بعدهما إذا كانا متوافقين في اقتضاء الرفع لامتناع الحذف والإضمار المخالف للمتنازع فيه، أما إذا كانا مختلفين فتعيين القطع بالإضمار المخالف للمتنازع فيه، وكذا إذا كانا متوافقين في اقتضاء النصب فإنه يتعين الحذف ولظهوره لم يتعرض له المحشي. **(قوله: ولا يخفى أن عدم الخ)** دفع لما يتوهم ظاهراً من أنه في بعض التنازع في الضمير المنفصل يمكن قطع التنازع بالحذف أو بالإضمار كما عرفت، فلا يصح إخراج التنازع في الضمير مطلقاً عن قاعدة التنازع بالتقييد بقوله: ظاهر. **(قوله: في بعض صور الضمير)** وهو الضمير المتصل والمنفصل المرفوع. **(قوله: في عدم صحة التعميم)** أي: تعميم الاسم وعدم تخصيصه بالظاهر بأن يقال: إذا تنازع الفعلان اسماً بعدهما. **(قوله: لأنه المناسب)** الأظهر أن يقال: المصنف رحمه الله بصدد بيان أحكام الفاعل والتنازع الذي يكون في الفاعلية، ويكون طريق قطعه إضمار الفاعل من أحكامه بخلاف مطلق التنازع؛ فإنه من أحكام الفعلين، وأما ما ذكره المحشي فبعيد؛ لأن مبحث التنازع ليس من تتمة الأصل السابق وإلا لذكره عقيبه. **(قوله: لأنه يخالف الخ)** أي: ما يكون في قطعه بطريق إضمار الفاعل يخالف ما يقتضيه الأصل السابق المذكور بقوله: والأصل أن يلي الفعل من امتناع نحو: ضرب غلامه زيداً على رأي البصرية حيث جوّزوا الإضمار قبل الذكر في الفاعل. **(قوله: ويوافقه على رأي الكوفية)** فإن إضمار الفاعل الثاني مع تأخر مرجعه لفظاً لكونه مقدماً رتبة بناء على الأصل المذكور. **(قوله: حكم الاسم الظاهر الواقع بعد إلا)** نحو: ما ضرب وأكرم إلا زيد. **(قوله: حكم الضمير المنفصل)** الواقع بعد إلا في امتناع قطع التنازع بحيث يظهر إلغاء أحد العاملين؛ إذ الحذف والإضمار كلاهما غير جائز كما مر في الضمير المنفصل وفي الإظهار لا يظهر الإلغاء، فلا بد من تخصيص الاسم الظاهر بأن لا يكون واقعاً بعد إلا لإخراجه. **(قوله: لعل المراد الخ)**

فلا يمكن قطعه[١]، لأن طريق القطع عندهم الإضمار[٢] وهو ممتنع، لما عرفت، «فَقَدْ يَكُونُ» أي: تنازع الفعلين «فِي[٣] الفَاعِلِيَّةِ» بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلاً[٤] له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية «مِثْلُ: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ». وقد يكون تنازعهما «فِي[٥] المَفْعُولِيَّةِ» بأنْ[٦] يقتضي كل منهما[٧] أنْ يكون الاسم الظاهر مفعولاً[٨] له[٩] فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية «مِثْلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً[١٠]»، «وَ» قد يكون تنازعهما[١١] «فِي الفَاعِلِيَّةِ وَالمَفْعُولِيَّةِ[١٢]» وذلك يكون على وجهين: أحدهما[١٣]: أن يقتضي كل منهما[١٤] فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر، فيكونان[١٥] متفقين في ذلك الاقتضاء مثل: ضرب وأهان زيد عمراً، وليس[١٦] هذا[١٧] قسماً ثالثاً من التنازع، بل هو اجتماع القسمين الأولين. وثانيهما: أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم[١٨] ظاهر، والآخر مفعولية ذلك الاسم[١٩] الظاهر بعينه[٢٠]، ولا شك في اختلاف اقتضاء[٢١] الفعلين في هذه الصورة، وهذا[٢٢] هو[٢٣] القسم الثالث المقابل للأولين. فقوله[٢٤] «مُخْتَلِفَيْنِ» لتخصيص[٢٥] هذه الصورة[٢٦] بالإرادة[٢٧]، يعني: قد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين[٢٨] مختلفين

---

(١) على مذهبهم. أي: التنازع في ضمير الفصل بطريق المذكور. (٢) خبر إن. أي: إضمار الفاعل على المذهبين. (٣) مع متعلقه خبر يكون. (٤) أو قائماً مقامه. كاملة. (٥) أي: مفعولية الاسم الظاهر أي: كونه مفعولاً. (٦) البناء طريقية. (٧) أي: فعلين. (٨) صريحاً. (٩) أي: لكل واحد من الفعلين. (١٠) مفعول صريح لزيد وعمرو صريح كدخول الجر .رضا. (١١) أي: فعلين. (١٢) معاً. (١٣) بدل من وجهين. (١٤) أي: فعلين. (١٥) أي: الفعلين. (١٦) رد على الرضي. (١٧) أي: مثال المذكور وهو ضرب وأهان زيد عمرو. (١٨) ضرب وأهان. (١٩) نحو: ضربني وأكرمت زيداً. (٢٠) حال من ظاهر. أي: بعين اسم الأول. (٢١) مصدر مضاف إلى الفاعل. (٢٢) أي: ثاني الوجهين. (٢٣) اختلاف اقتضاء الفعلين لا غير. (٢٤) مبتدأ. جواب لمقدر إذا كان. (٢٥) خبر. (٢٦) أي: الصورة الثالثة. (٢٧) متعلق لتخصيص. (٢٨) إشارة إلى كون قوله: مختلفين حالاً من صريح ضمير يكون.

(قوله: وهو ممتنع لما عرفت) أي: والحال أن الإضمار الذي هو طريق القطع عند الجمهور ممتنع فيما ذكر لما عرفت آنفاً من لزوم استتار الحرف أو فساد المعنى. (قال المصنف: قد يكون الخ) الفاء جزاء الشرط والجملة جزائية، ويجوز أن يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة، والجزاء قوله: فإن أعملت الأول، إن كان قوله: ويختار بالواو على ما في أكثر النسخ. وقوله: ويختار إن كان بالفاء على ما في بعض النسخ، وقوله: في الفاعلية أعم مما في حكمها فيدخل نائب الفاعل، وليس لك أن تدخله في المفعولية؛ لأنه في سلك الفاعل في الأحكام الآتية دون المفعول، وقوله: فاعلاً له؛ أي: لذلك الواحد الذي اعتبر إنصافه بالاقتضاء. (قال المصنف: مثل: ضربني وأكرمني زيد) فاعل ضربني عند البصريين ضمير فيه راجع إلى زيد بعده، فإنه وإن لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً إلا أنه جائز في العمدة بشرط التفسير عند الجمهور، وفاعل أكرمني عند الكوفيين راجع إلى زيد؛ لتقدمه رتبةً فقط، وهذا جائز كعكسه كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، والممتنع ما اجتمعا (امتحان). (قال المصنف: وفي المفعولية) أراد بالمفعولية المفعول وما يشبهه؛ ليتناول مطلق المفعول والحال والمستثنى وغيرها والياء مصدرية؛ أي: كونه مفعولاً حقيقةً أو حكماً (سعد الله)، فيندرج نحو: سرت إلى كذا ورجعت راكباً (عصام). (قال المصنف: مثل: ضربت وأكرمت زيداً) مفعول ضربت محذوف عند البصريين

فَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِيَّةِ مِثْلُ: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ، وَفِي المَفْعُولِيَّةِ مِثْلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً وَفِي الفَاعِلِيَّةِ وَالمَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ

المراد جواز القطع بالإضمار قياساً لكن لما لم يستعمل إلا بطريق الحذف كان ينبغي أن يحذف، ولا يجاب بأنا ندعي المهملة لا الكلية لصحة المهملة على تقدير إطلاق الاسم. (قوله: وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الخ) قال الشيخ الرضي:

أي: مراد الشارح رحمه الله بقوله: ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل أن يكون طريق قطعه ذلك قياساً، وذلك ممكن في الاسم الظاهر الواقع بعد إلا بإيراد الضمير المنفصل الراجع إلى المتنازع فيه مع إلا في أحد العاملين؛ نحو: ما ضرب إلا هو وأكرم إلا زيد، أفلا حاجة إلى التخصيص المذكور لإخراجه. (قوله: ولا يجاب الخ) عن الاعتراض المذكور بأنا ندعى القضية المهملة؛ أي: ندعي أن الاسم الظاهر إذا وقع فيه التنازع يكون طريق قطعه إضمار الفاعل، ويكفي في صدقها تحقق ذلك الطريق في بعض صور التنازع في الاسم الظاهر، فلا حاجة إلى التخصيص لا إن كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع في الفاعلية يكون طريق قطعه الإضمار حتى يرد النقض بالاسم الظاهر الواقع بعد إلا فيحتاج إلى التخصيص.

(قوله: لصحة المهملة الخ) تعليل للنفي؛ أي: لا

يلزم البصريين في هذا المقام؛ أي: في مقام ما ضرب وأكرم إلا أنا أو إلا زيد متابعة الكسائي في مذهبه؛ لأنهم يوافقونه مهنا في أنه من باب الحذف لا الإضمار؛ إذ لا يستعمل إلا كذلك. (قال: فقد يكون) الظاهر بحسب اللفظ أنه جزاء، وبحسب المعنى أنه بيان لأقسام التنازع وحينئذ يكون الجزاء قوله: فإن أعملت أو المقدر الذي هو جاز إعمال كل منهما أو فيختار كما في بعض النسخ. (قوله: وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع المذكور)؛ لأنه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه أفراد الظاهر وتنكيره أيضاً. (قال: مختلفين) حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله: فقد يكون لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله: إذا تنازع الفعلان لا أن العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد

وجوباً؛ أي زيداً؛ لأنه لو ذكر لزم التكرار، ولو أضمر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة في غير العمدة، وكلاهما ممكن، وأما مفعول: أكرمت عند الكوفيين فمحذوف أو مضمر. (قوله: **وليس هذا قسماً ثالثاً**) وفيه تعريض للفاضل الرضي حيث قال: ولم يذكر المصنف: هذا الثالث؛ لأنه يتبين بالقسمين الأولين الخ ووجه ما قال الشارح: أن قاعدة المقسم في كل قسمة أن يكون مقيداً بالوحدة، فكأنه قال: التنازع من حيث إنه قسم واحد يكون في الفاعلية، وهذا المتنازع فيه ليس قسماً واحداً من التنازع، بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم (نعمه). (قوله: يعني: **قد يكون تنازع الفعلين الخ**) أشار بهذا التقدير إلى حالية مختلفين، وإلى ذي الحال وإلى العامل[1]، وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله: فقد يكون في الفاعلية؛ لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله: إذا تنازع الفعلان لا نفس الضمير كما يتبادر منه؛ لأن الضمير لا يعمل ولو رجع إلى المصدر (نعمه)، وقال العصام: إن صاحب الحال قوله في الفاعلية

(١) أعني: الفعلين المفهومين من الكلام.

يجاب؛ لأن المهملة يصح على تقدير إطلاق الاسم عن قيد الظاهر بأن يقال إذا تنازع الفعلان، اسماً ويكون المراد تنازعاً يكون طريق قطعه الإضمار؛ إذ يكفي في صدقها وجود ذلك الطريق في بعض الأسماء الظواهر فلا حاجة إلى التقييد بالظاهر لإخراج التنازع الواقع في الضمير. (**قوله: قال الشيخ الرضي**) تأييد لما ذكره الشارح رحمه الله من امتناع القطع على طريقة غيرهما. (**قوله: أي: في مقام الخ**) أي: في مقام التنازع في الوقوع لواقع بعد إلا. (**قوله: في مذهبه**) وهو إعمال الثاني وحذف الفاعل في الأول تحرزاً عن لزوم الإضمار قبل الذكر. (**قوله: من باب الحذف**) أي: حذف الفاعل من الأول. (**قوله: إذ لا يستعمل إلا كذلك**) أي: بالحذف. (**قوله: الظاهر الخ**) لقربه من الشرط والترتب، إما باعتبار العلم أو بتأويل، فلا يخلو عن هذه الأقسام؛ إذ لا ترتب لتحقق أقسام الشيء على تحققه؛ إذ تحققهما واحد حينئذ. (**قوله: ويختار**) عطف على الجزاء، وقوله: فإن أعملت عطف على قوله: وإذا تنازع عطف الشرطية على الشرطية. (**قوله: وحينئذ يكون الخ**) أي: إذا جعلته بياناً لأقسام التنازع ويكون قوله: فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء كما في قوله: فاعلم فعلم المرء ينفعه. (**قوله: جاز إعمال كل منهما**) المدلول عليه بقوله: ويختار البصريون إعمال الأول والكوفيون الثاني فيقدر قبله ويكون يختار معطوفاً عليه. (**قوله: في بعض النسخ**) أي: بالفاء لا يخفى ركاكة اجتماع ألفاً آت الثلاث. (**قوله: لأنه تنازع**) أي: التنازع المذكور في المتن تنازع في ظاهر واحد وهذا تنازع في ظاهرين فهو خارج عن المقسم، ولم يقل فهو خارج عن أقسام التنازع؛ لأن وحدة المقسم معتبرة في كل قسمة كما تقرر في محله وهذه الصورة من اجتماع القسمين؛ لأن القيد المخرج إذا كان مذكوراً في الكلام لا حاجة إلى اعتبار قيد مستفاد من خارج على أن اعتبار قيد الوحدة في كل قسمة مما يناقش فيه في محله. (**قوله: كما يدل عليه**) الظاهر إسقاط لفظة كما. (**قوله: والعامل فيه معنى فعل يستفاد الخ**) وقال الشارح الرضي رحمه الله أن قوله: فقد يكون في الفاعلية في قوة فقد يتنازعان في الفاعلية، وما ذكره المحشي رحمه الله أظهر لعدم الاحتياج إلى التأويل. (**قوله: لأن العامل نفس الضمير**)؛ لأن الضمير لا يعمل ولو رجع إلى المصدر. (**قوله: فيكون الخ**) متفرع على

في الاقتضاء وذلك[١] لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً، وإنما لم يورد[٢] مثالاً للقسم الثالث، لأنه[٣] إذا أخذ فعل من المثال الأول، وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث، وذلك[٤] يتصور على وجوه كثيرة[٥]، مثل: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً، وأَكْرَمَنِي وأَكْرَمْتُ زَيْداً، وأَكْرَمَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً، وغير ذلك مما يكون الاسم[٦] الظاهر مرفوعاً[٧]. «فَيَخْتَارُ» النحاة «البَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ» الفعلَ «الثَّانِي» لقربه[٨] مع تجويز أعمال الأول ويختار النحاة «الكُوفِيُّونَ[٩] إِعْمَالَ الأَوَّلِ» أي: إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني، لسبقه[١٠]. وللاحتراز[١١] عن الإضمار قبل الذكر «فَإِنْ أَعْمَلْتَ» الفعل «الثَّانِي» كما هو[١٢] مذهب البصريين. وبدأ[١٣] به[١٤] لأنه[١٥] المذهب المختار[١٦] الأكثر استعمالاً[١٧]

(١) أي: اختلاف الفعلين في الاقتضاء. (٢) مصنف. (٣) علة لعدم الإيراد. شأن. (٤) أي: الأخذ. (٥) أي: ثمانية بل ستة عشرة. (٦) بعد الفعلين. (٧) خبر يكون. (٨) أي: لقرب الطالب إلى المطلوب. (٩) أي: أكثرهم لأن الفرّاء لا يختار إعمال الفعل بل يجوز كما سيأتي. (١٠) متعلق بيختار. (١١) علة الثاني ليختار. (١٢) أي: إعمال الثاني. (١٣) مصنف. (١٤) أي: ببيان مذهب البصريين فقال: فإن أعملت الثاني. (١٥) أي: مذهب البصريين. (١٦) في هذا المقام. (١٧) تمييز.

والمفعولية والتذكير حيث لم يقل مختلفين؛ لعدم الاعتداد بتأنيث لفظ المصدر، ولكونه مؤولاً بأن مع الفعل، أو لعدم الاعتداد بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء كالرسالة. (قوله: وذلك يتصور على وجوه) أي: وذلك الأخذ بالتركيب يمكن على وجوه عديدة؛ وهي ستة عشر وجهاً صرح الشارح بأربعة منها في الأمثلة الأربعة، وأشار إلى أربعة أخرى بقوله: إلى غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعاً، وترك ثمانية أخرى في مجموعة تحت اقتضاء الفعل الأول المفعول والثاني الفاعل (نعمه). (قوله: فيختار النحاة البصريون) واعلم أن البصريين: هم الخليل وسيبويه ويونس بن حبيب والأخفش وأتباعهم مثل: قطرب والمازني والزجاج وابن كيسان والسيرافي والفارسي وابن جني وغيرهم، وأما الكوفيون: فهم أبو العباس المبرد والكسائي والفراء وثعلب وأتباعهم كمحمد الأنباري، وقال الجزائري: وليس المراد من البصريين أن يكون جميعهم من البصرة، بل لو كان بعضهم من البصرة ووافقهم آخرون يسمى كلهم بصريون، بل بالتغليب فلا يراد أن الكسائي كوفي فكيف عده من البصريين انتهى، ثم إن البصري بكسر الباء المنسوب إلى البصرة بفتحها، وتمام الكلام في شروح الشافية وقوله: لقربه؛ أي: من ذلك الظاهر؛ ولعدم لزوم الفصل بالأجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه فإذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الأقرب فالأقرب رعاية للقرب. (قوله: مع تجويز إعمال الأول) يشير إلى أن المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم (نعمه)، فليس المراد بالترجيح الواصل إلى حد الوجوب. (قوله: وبدأ به؛ لأنه المذهب المختار)؛ ولأن الكتاب في مذهب البصريين، وقال العصام: والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح للأول بحسب الاستعمال فهو أحق بالاختيار، وعلى مذهب البصرية ورد

فَيَخْتَارُ[١] البَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي وَالكُوفِيُّونَ[٢] الأَوَّلَ[٣] فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي

(١) أي: النحاة.
(٢) أي: ويختار النحاة الكوفيون آه.
(٣) أي: إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني سبقه وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر.

قائماً في أن العامل فيه فعل توهمي. (قوله: لقربه) أي: لقرب الطالب إلى المطلوب، وعدم لزوم الفصل بالأجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه، إن قلت: إذا كان القرب مرجحاً كان ينبغي أن يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع أداتي الشرط والقسم لا جواب القسم مثل: والله إن أتيتني لأكرمتك. قلنا: القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم وأداة الشرط في مرتبة؛ لأن القسم أقوى في اقتضاء التصدر.

قوله: والعامل فيه معنى فعل وليس داخلاً تحت النفي. (قوله: فعل توهمي) لا فعل محقق، بل متوهم من اسم جامد. (قوله: لأن القسم أقوى الخ) ليس معناه أن القسم في نفسه أقوى في اقتضاء التصدر لما صرح به الرضي أن القسم ضعيف في نفسه؛ لأن تأثيره في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه؛ لأن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم الكلام بدونه، والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيت، بل معناه أن القسم في المثال المذكور لتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطاً أقوى في اقتضاء التصدر والتصدر لا يتحقق بدون ما يتصدر عليه فيكون القسم أقوى من اقتضاء الجواب، فلا يكون القسم في المثال المذكور في رتبة الشرط في اقتضاء الجواب فلذلك يؤتى بجواب القسم دون الشرط مع قربه منه إلا أن الشرط لما كان أقوى في نفسه يجوز أن يأتي بجوابه أيضاً كما نص عليه في الرضي بخلاف الفعلين، فإنهما في مرتبة في اقتضاء المعمول لتأخر المعمول

«أَضْمَرْتَ[1] الفَاعِلَ» في الفعل «الأَوَّلِ» إذا[2] اقتضى الفاعل، لجواز[3] الإضمار قبل الذكر في العمدة[4] بشرط التفسير[5]، وللزوم التكرار بالذكر، وامتناع الحذف[6]. «عَلَىَ[7] وَفْقِ» الاسم[8] «الظَّاهِرِ» الواقع[9] بعد الفعلين، أي: على موافقته[10] إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لأنه[11] مرجع الضمير، والضمير يجب أن يكون موافقاً

(١) جزاء الشرط. (٢) ظرف للإضمار. (٣) متعلق لأضمرت. (٤) أي: الفاعل. (٥) أ- والتفسير ذكر الفاعل لفظاً بعد الفعلين. ب- عطف على لجواز الإضمار. (٦) أي: حذف الفاعل على مذهب البصريين. (٧) إضمار كائناً. (٨) نحو: نعم رجلاً. و: ﴿قل هو الله أحد﴾. (٩) صفة الاسم إشارة إلى العهد الذهني. (١٠) أي: موافقة الفاعل المضمر الاسم الظاهر. (١١) اسم ظاهر.

أَضْمَرْتَ الفَاعِلَ[1] فِي الأَوَّلِ[2] عَلَى وُفْقِ الظَّاهِرِ[3]

(١) أي: إذا لم يجز الفاعل وإلا فلا.
(٢) أي: في الفعل الأول إن كان نزاعه في الفاعل.
(٣) كما هو مختار الكوفيون.

(قوله: لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير) اعلم أن الغرض من التفسير إن كان منحصراً في رفع الالتباس وإزالة الحيرة كما في ضمير الشأن وضمير نعم رجلاً وربه رجلاً فلا نزاع في جواز الإضمار قبل الذكر؛ لأن المفسر نص في كونه مرجعاً وإن لم يكن منحصراً فيه، بل كان مذكوراً؛ لكونه فاعلاً أو مفعولاً إلى غير ذلك فمنهم من منع وإن كان في العمدة؛ لأن المفسر لا يتعين أن يكون مرجعاً فلا تزول الحيرة به ومنهم من جوّز في العمدة كما نحن فيه، وقالوا: إن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وإن لم يكن نصاً فيه. **(قوله: وللزوم التكرار بالذكر)** وليس من باب التكرار إظهار المفعول في نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً لاختلاف اللفظ إفراداً وتثنية.

عنهما وترجح الثاني لقربه. **(قوله: اعلم الخ)** أشار ببيان الضابط إلى فائدة قيد في العمدة وإلى أن المراد بالتفسير ما يكون مفسراً في الجملة. **(قوله: في جواز الإضمار قبل الذكر في العمدة)** والفضلة نحو قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ﴾. **(قوله: لأن المفسر نص)** قامع للالتباس والحيرة في المرجع. **(قوله: لأنه قد جاء الخ)** يعني: في صورة الحذف الفاعل منتف في اللفظ وفي صورة الإضمار الفاعل موجود لكنه مبهم أزيل إبهامه بما يفسره في الجملة، ولا شك أن انتفاء الفاعل في نفسه أشنع من انتفاء تفسيره بحيث لا يحتمل غيره.

التنزيل كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ فها: اسم فعل بمعنى خذ، والميم: حرف يدل على الجمع، واقرأوا: فعل أمر تنازعا في كتابيه فأعمل الثاني؛ لقربه وحذف من الأول ضمير المفعول، والأصل: هاؤموه، قال الرضي: وجه كون الآية دليلاً للبصرية خلو الثاني عن الضمير؛ إذ لو أعمل الأول لقيل في الثاني: اقرؤوه بناءً على أن المختار حينئذٍ عند الكوفيين إضمار المفعول، ومن شواهد البصريين قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ (هندي)، وكتب على قوله: وبدأ به؛ لأنه الخ ما نصه: ينبغي ذكر هذا عقيب قوله: ويختار البصريون؛ لأن قوله: فإن أعملت الخ، نشر على ترتيب اللف، فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين فافهم. **(قوله: أضمرت الفاعل في الفعل الأول)** ينبغي أن يقول للأول باللام بدل في؛ لأن الإضمار في الشيء جعله مستتراً فيه فلذا صح قولهم: لا يضمر الفاعل في المصدر مع أن المراد ههنا بالإضمار إيراده ضميراً متصلاً سواء كان مستتراً كما في ضمير الواحد أو بارزاً كما في ضمير التثنية والجمع، فلعل النكتة في إتيانه بفي الإشارة إلى أن المراد بالإضمار إيراد الضمير على وجه الاتصال الذي هو بمنزلة الاستتار. **(قوله: إذا اقتضى الفاعل)** أي: إن كان نزاعه في الفاعل احتراز عما إذا كان نزاعه في المفعول فإنه حينئذ لم يضمر فيه. **(قوله: لجواز الإضمار قبل الذكر)** وإنما اغتفر الإضمار قبل الذكر مع أنه لم يغتفر فيما لم يفسر بما هو محض تفسير كما في ربه رجلاً؛ لأن التركيب دار بين حذف الفاعل وإضماره قبل الذكر مع تفسيره بما ليس محض[1] التفسير، والثاني أكثر من الأول؛ لأن الثاني واقع دون الأول. **(قوله: وللزوم التكرار بالذكر)** أي: بالإظهار؛ يعني: أن في معمول الفعل الأول عنه إعمال الثاني، ثلاث احتمالات: الإضمار والحذف والذكر، فاختاروا الإضمار؛ لجوازه في العمدة، ولم يختاروا الحذف؛ لأنه يلزم حذف الفاعل من غير أن يسد شيء مسده، ولم يختاروا ذكر الفاعل؛ لأنه يوجب التكرار في اللفظ (نعمه). **(قوله: على وفق الاسم الظاهر)** حال من الفاعل؛ أي: على وفق لفظه أو على وفق

(١) كما في نعم رجلاً؛ فإنه لمحض التفسير، بخلاف ما نحن فيه، فإن التفسير فيه لغرض آخر أيضاً.

للمرجع في هذه الأمور[١] «دُونَ[٢] الحَذْفِ[٣]» لأنه[٤] لا يجوز حذف الفاعل[٥] إلا إذا سد[٦] شيء مسده[٧] «خِلاَفاً لِلْكِسَائِي[٨]» فإنه لا يضمر الفاعل[٩] في الفعل الأول بل يحذفه تحرزاً[١٠] عن الإضمار قبل الذكر[١١]. ويظهر أثر الخلاف[١٢] في نحو: (ضَرَبَانِي وَأَكْرَمَنِي[١٣] الزَّيْدَانِ[١٤]) عند البصريين، وضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي الزَّيْدَانِ[١٥]، عند الكِسائي. «وَجَازَ[١٦]» أي: أعمال[١٧] الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل «خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ[١٨]» فإنه لا يجوز[١٩] أعمال الفعل الثاني عند[٢٠] اقتضاء الأول الفاعل لأنه[٢١] يلزم

(١) أي: المذكورة. (٢) ظرف لأضمرت. (٣) أي: حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه. (٤) شأن. (٥) وقتاً من الأوقات. (٦) أي: قام. (٧) أي: مقامه. (٨) اللام لتبين الفاعل. (٩) يعني: لا يجوز الإضمار. (١٠) مفعول له بحذف. (١١) لفظاً ومعنى. (١٢) أي: خلاف الكسائي للبصريين. (١٣) بإضمار الفاعل. (١٤) فاعل أكرمني. (١٥) فاعل بالحذف لا بالإضمار. (١٦) عند البصريين. (١٧) يشير إلى مرجع المستكن. (١٨) تلميذ الكسائي. (١٩) إن كان من الكوفيين. (٢٠) بمعنى مع. (٢١) علة عدم التجويز.

معناه، كأن يكون الفاعل لفظ نفس وتريد به مذكراً، وقوله: والضمير يجب أراد بالضمير جنسه، فلذا أظهر في موضع الإضمار. (قال المصنف: دون الحذف) صرح به؛ ليترتب عليه قوله: خلافاً للكسائي، وهذا أيضاً حال من الفاعل الذي هو مفعول أضمرت؛ أي: أضمرت الفاعل حال كونه متجاوزاً عن الحذف، فما قيل: إنه حال من فاعل أضمرت فليس بشيء. (قال المصنف: خلافاً للكسائي): وهو علي بن حمزة الأسدي من الكوفة، واستوطن ببغداد، وكان يعلم بها الرشيد ثم الأمين، قرأ على حمزة الزيات، ثم اختار لنفسه قراءة، وسئل عن وجه تسميته بالكسائي، فقال: لأني أحرمت بالكساء، وقيل: كان يتلفف بكساء حين قراءته على حمزة، فقال أصحاب حمزة له: قاله الكسائي، وعن الشافعي رحمه الله: من أراد أن يتبحر في النحو: فهو عيال على الكسائي مات سنة١٨٨. (قوله: بل يحذفه تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر) فإن الحذف عنده دون الإضمار فيختاره عند الاضطرار، ولا يخفى أن حذف الفاعل أشنع من الإضمار، ومن ثم خطيء الكسائي في ذلك حتى قال الشيخ الرضي: أنه كالهارب من المطر إلى الميزاب، وهذه تخطئة في القياس، والتخطئة: التي لا مدفع لها هي أن العرب تضمر ولا تحذف فتقول: أكرماني وضربني الزيدان، ولا تقول: أكرمني الخ (عصام). وقوله: ويظهر أثر الخلاف؛ أي: بين جمهور البصريين والكسائي في نحو الخ؛ يعني: يظهر الفرق بين الحذف والإضمار في التثنية والجمع والتأنيث، وأما في المفرد فلا فرق نحو: ضربني أكرمني زيد، فإنه لا يعلم أن فاعل الفعل الأول محذوف أو مضمر، والشارح اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود به. (قوله: وجاز؛ أي: إعمال الخ) الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء، قال العصام: والوجه في التفسير أن يقال: أي: جاز إضمار الفاعل في الأول خلافاً للفراء، فإنه يعملهما إذا كانا متوافقين أو يضمر بعد الظاهر الخ، وإنما أعرض عما فسر به الشارح لما بينه من

دُونَ الحَذْفِ خِلاَفاً لِلْكِسَائِي[١] وَجَازَ خِلاَفاً لِلفَرَّاءِ

(١) فإنه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر.

(قال: دون الحذف) ظرف لأضمرت. (قوله: لأنه لا يجوز حذف الفاعل) هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بأن الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنا، وفي نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه، وفي نحو: اضربن وأكرم القوم بحذف الواو أو الياء في الأول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين، وقد أجيب عنها، أما عن الأول فإن المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظاً ولا تقديراً، وأما عن البواقي فبأنها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسياً، والمحذوف في باب التنازع محذوف نسياً وفيه بحث؛ لأن المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم أن يكون المتعدي في مثل ضربت وأكرمت زيداً منزلاً منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع؛ لعدم اقتضاء المفعول، ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب وأكرم إلا زيد، فالأقرب

(**قوله: ظرف**) أي: باعتبار الأصل فإن معنى دون المكان القريب من الشيء؛ نحو: جلست دونك وإن كان ههنا مستعملاً بمعنى التجاوز حالاً من فاعل أضمرت؛ أي: متجاوزاً عن الحذف. (**قوله: قد ينزل منزلة الجوامد**)؛ لأن المصدر موضوع للحدث الساذج عن النسبة إلى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة إلى الفاعل في مفهومه وإن كان لازماً له في الخارج فيمكن ذكره بدونه بخلاف الفعل فإن النسبة إلى الفاعل معتبرة في مفهومه. (**قوله: فليس له الخ**) قال المصنف رحمه الله في بحث المصدر ولا يلزم ذكر فاعله. (**قوله: فبأنها من باب تقدير الفاعل**) فنحو ما ضرب وما أكرم إلا أنا ليس من باب التنازع. (**قوله: لا من باب حذفه نسياً**) وهو المراد بقولنا الفاعل لا يحذف نسياً. (**قوله: والمحذوف في باب التنازع الخ**) ولو كان مقدراً والمقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجد أن لكل منهما معمولاً مثل معمول الآخر. (**قوله: لو كان كذلك**) أي: محذوفاً نسياً. (**قوله: لزم أن يكون الخ**)

أن يعتذر عن البواقي، أما عن مثل ما قام وأكرم إلا أنا فبأنه في عداد المستثنى، وزيه ومن تزيى بزيّ قوم فهو منهم، وأما عن نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، فبأنه ليس مما ذهب إليه الجمهور، وبأنه في زيّ المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله، وأما عن الأخيرين فبأن الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكأن الفاعل غير محذوف لسدّ لجزئه مسدّ الكل. (قال: خلافاً للكسائي) أصله يخالف قول الإضمار قول الكسائي خلافاً. (قال: وجاز) الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول

أنه ينبغي أن يقدم حينئذ قوله: وجاز، ويقول: ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول، خلافاً للفراء معهما. (قوله: خلافاً للفراء؛ فإنه لا يجوز) من التجويز؛ أي: لا يجيزه، والفراء: هو يحيى بن زياد الكوفي تلميذ الكسائي، وأخذ عن عمرو بن العلاء أيضاً، وكان يكنّى بأبي زكريا مات سنة ٢٠٧ في طريق مكة.
(قوله: عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل) أي: عند طلبه

لما في المفصل أن المحذوف على نوعين أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً، والثاني أن يجعل نسياً منسياً كان فعله من جنس الأفعال الغير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به، واعلم أنه لو أريد بالمحذوف ما جعل منسياً في اللفظ ولا يصرح به أصلاً اندفع هذا البحث فإن المحذوف في التنازع لا يظهر أصلاً بخلاف الأمثلة المذكورة فإنه يجوز الإظهار، أما في المثالين الأولين فظاهر، وأما في المثالين الأخيرين فإذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحاً. (قوله: في مثل ما ضرب وأكرم إلا زيد) أي: في صورة يكون ما بعد إلا اسماً ظاهراً؛ فإنه من باب التنازع الذي يمكن قطعه على طريقة البصريين والكوفيين قياساً على ما مر إلا أن الاستعمال على الحذف، فلو كان المحذوف فيه نسياً لزم وجود الفعل الأول والثاني بلا فاعل، واعلم أن هذا البحث إنما يتجه لو سلم المجيب كونه من باب التنازع، أما لو جعله من قبيل ما ضرب وأكرم إلا أنا في أن كلاً منهما من باب تقدير الفاعل على ما في الرضي من أن المنفصل والظاهر المرفوعين الواقعين بعد إلا لا يجوز أن يكونا من باب التنازع على الوجه الذي التزم أحد الفريقين قطعه كما لا يخفى ولعل في قوله: والأقرب إشارة إلى ما ذكرنا من وجه اندفاع البحثين المذكورين. (قوله: فبأنه من عداد المستثنى) خلاصة الاعتذار من الأولين أن المراد بقولنا: والفاعل لا يجوز حذفه إن الفاعل إذا كان باقياً على صرافته ولا يكون فيه شائبة الفضلة لا يجوز حذفه وفي المثالين مشابه للفضلة، أما في الأول فلكونه في زي المستثنى ولباسه، وأما في الثاني فلكونه مدخول الجار لزوماً وكون فعله كأن الفاعل مستتر فيه وخلاصة الاعتذار عن المثالين الأخيرين أنهما داخلان في سد شيء مسده. (قوله: أصله يخالف قول الإضمار) برفع الأول ونصب الثاني؛ إذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل، فعلى هذا اللام الجارة الداخلة لتقوية العمل في الكسائي داخلة على المفعول وهو الظاهر لتكون هذه الجملة من أحوال الإضمار الذي فيه الكلام صريحاً واللام داخلة على الفضلة كما هو الأصل فحذف الفعل مع الفاعل للإيجاز وأقيم المصدر مقامه وزيدت اللام في المفعول لتقوية العمل فصار خلافاً لقول الكسائي، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز أن يقال: أصله تخالف الكسائي على صيغة الخطاب خلافاً على أن تكون الجملة حالاً من فاعل أضمرت ولم يرضه المحشي رحمه الله وإن كان أقل تقديراً؛ لأن المخالفة صفة القولين بالذات والقائل موصوف بها تبعاً.

على تقدير إعماله[١]: إما[٢] الإضمار قبل[٣] الذكر[٤] كما هو مذهب الجمهور[٥]، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل[٦] يجب عنده[٧] إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته[٨]، وإن اقتضى المفعول[٩] حذفته[١٠] أو أضمرته، تقول: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَانِي الزَّيْدَانِ، وضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُ الزَّيْدَانِ، أو ضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُهُمَا الزَّيْدَانِ ولا يلزم حينئذ[١١] محذور وهو الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل. وقيل[١٢]: روي عنه[١٣] تشريك الرافعين[١٤]، أو إضماره بعد الظاهر كما[١٥] في صورة تأخير الناصب، تقول: ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ هُوَ، وضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُ زَيْداً[١٦] هُوَ. ورواية[١٧] المتن غير مشهورة عنه «وَ[١٨] حَذَفْتَ المَفْعُولَ[١٩]» تحرزاً عن التكرار لو ذكر[٢٠]، وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة[٢١] لو أضمر «إِنِ اسْتُغْنِيَ[٢٢] عَنْهُ[٢٣] وَإِلاَّ»

(١) أي فعل الثاني. (٢) عط. فاعل ليلزم. (٣) بل يجب إعمال الفعل الأول. (٤) لفظاً ورتبة. (٥) من البصريين. (٦) عطف على الحالية لا يجوز تقديره فإنه يجب آه. (٧) أي الفراء. (٨) في الفعل الثاني. (٩) فاعل لا يلزم. (١٠) أ- لأنه فضلة. ب- تقول ضربني وأكرمت زيداً بإعمال وحذف المفعول. (١١) أي وجب إعمال الأول. (١٢) قائله. هندى. (١٣) أي: عن الفراء. (١٤) أي :العاملين على سبيل البدل. (١٥) هو. (١٦) مثال لتأخير الناصب. (١٧) أي: نقل المتن. (١٨) عطف على قوله أضمرت. (١٩) إذا اقتضى المفعول. (٢٠) أي: المفعول. (٢١) أي: المفعول. (٢٢) بأن يكون العامل في غير أفعال. (٢٣) نائب فاعل استغنى.

الفاعل وأما عند اقتضاءه المفعول فيجوز عند الفراء إعمال الفعل الثاني؛ لأنه يحذف حينئذ المفعول من الأول وهو جائز. (قوله: أما الإضمار قبل الذكر) أي: لفظاً ورتبة كما هو مذهب جمهور البصرية والكوفية، أو حذف الفاعل؛ أي: وكلاهما غير جائز عند الفراء. (قال المصنف: حذفته) أي: إن استغني عنه، أو أضمرته إن لم يستغن فلا يلزم أحد المحذورين، فإن قلت: ما بال البلغاء عدلوا عن المحجة البيضاء في ضربني وأكرمني زيد؛ أعني: ضربني زيد وأكرمني حتى لزمهم الإضمار الذي يقبح، أو الحذف أو التكرار؟ قلت: لهم دواع لفظية من وزن أو سجع، ومعنوية من تقرير أو بيان اتصال بين الفعلين وتنزيلهما منزلة الواحد، وقوله: وقيل: روى عنه؛ أي: عن الفراء، والقائل الشارح الهندي. (قوله: تشريك الرافعين) أي: وتشريك الناصبين أيضاً كما نقل عن بعض شراح الرسالة، إلا أنه غير مشهور عنه كاشتهار تشريك الرافعين، فلذا أنكره بعضهم، وقوله: أو إضماره؛ يعني: روى عنه أيضاً عنه اقتضائهما الفاعل إعمال الثاني، وإضمار الفاعل في الأول بعد الاسم الظاهر. (قوله: كما في صورة تأخير الناصب) يعني: أن اقتضى الفعل الثاني المفعول، والأول الفاعل روى أيضاً عنه إعمال الثاني، وإضمار الفاعل في الأول بعد الاسم الظاهر فشبّه الصورة الأولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية عنه أيضاً، وقوله: تقول: ضربني الخ، تمثيل لصورتي إعمال الثاني، وإضمار الفاعل للأول بعد الاسم الظاهر بالمثالين. (قوله: ورواية المتن غير مشهورة عنه) أي: الرواية التي حمل الشارح عبارة المتن عليها، فلا يرد ما أورد في بعض الحواش من أن عبارة المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه. (قال المصنف: إن استغني عنه) أي: عن ذكر المفعول لا عن ذات المفعول، فلا يراد أن الاستغناء في الفعل المتعدي عن المفعول لا يتصور مثل: ضربني وأكرمني زيد، لا تقول: ضربته وأكرمني زيد، وقال المالكي: يجوز ذلك على قلة، وقال ابن عقيل: إنه قد جاء في الشعر كقوله:

وَحَذَفْتَ المَفْعُولَ[١] إِنِ اسْتَغْنَى عَنْهُ[٢] وَإِلّا[٣]

(١) أي: في الفعل الأول تحرزاً عن التكرار لو ذكر وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أضمر .ج.
(٢) أي: ذكر المفعول.
(٣) أي: وإن لم يستغن عن ذكر المفعول أظهرت المفعول.

الفراء. **(قوله: روي عنه تشريك الرافعين)** فيلزم توارد العلتين على معلول واحد؛ وذلك غير جائز وذلك لأن العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم. **(قوله: ورواية المتن غير مشهورة عنه)** قال الشيخ الرضي: الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن، وهي ما ذكره قدس سره، ولك أن تجمله موافقاً للرواية الصحيحة بأن تقول: معنى إضمار الفاعل في الأول اتصاله به ويكون معنى قوله: جاز أنه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافاً للفراء، فإنه لا يجوّز ذلك، بل يقول بما نقل عنه، أو بأن تقول جاز إعمال الفصل الثاني فقط في جميع المواد خلافاً للفراء، فإنه لا يجوز ذلك فيما إذا اتفقا في طلب الفاعل فإنه يشترك. **(قال، إن استغنى عنه)** شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه.

(قوله: بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم) في دوران وجود الإعراب معها كدوران وجود الأثر مع المؤثر الحقيقي، وإنما امتنع توارد المؤثرين الحقيقيين للزوم احتياج الأثر إلى كل واحد منهما واستغنائه عنه في حالة واحدة. **(قوله: اتصاله به)** بقرينة قوله في الأول؛ فإنه ظاهر في أن الإضمار بمعنى الاستتار وليس كذلك؛ لأنه قد يكون بطريق الإبراز؛ نحو: أكرمني وضربني الزيدان فيراد منه الاتصال الذي هو قريب منه. **(قوله: بل يقول بما نقل عنه)** من التشريك أو بانفصال الضمير عن الأول بإيراده بعد الظاهر. **(قوله: أو بأن يقول جاز إعمال الثاني فقط)** قيد فقط مستفاد من ترتيب الجزاء؛ أعني: أضمرت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم الحكم بجميع المواد مستفاد من إطلاقه. **(قوله: شرط استغنى الخ)** على رأي البصريين وأما عند

أي: وإن لم يستغن[١] عنه «أَظْهَرْتَ[٢]» أي: المفعول، نحو: حسبني[٣] منطلقاً[٤]، وحسبت زيداً منطلقاً، لأنه[٥] لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت، ولا يجوز إضماره[٦]، لئلا[٧] يلزم الإضمار قبل[٨] الذكر[٩] في الفضلة. «وَإِنْ أَعْمَلْتَ الفِعْلَ الأَوَّلَ» كما هو[١٠] مختار الكوفيين «أَضْمَرْتَ[١١] الفَاعِلَ فِي» الفعل الثاني لو[١٢] اقتضاه نحو: ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي[١٣] زَيْدٌ، إذا جعلت (زَيْداً) فاعل (ضَرَبَنِي) وأضمرت[١٤] في أَكْرَمَنِي ضميراً[١٥] راجعاً[١٦] إلى زَيْدٍ،

(١) بأن يكون العامل في أفعال القلوب. (٢) جزاء الشرط. (٣) حسب فاعله مستتر. وفي بعض النسخ حسبتني بالخطاب في مفعول أول. (٤) مفعول ثاني. (٥) شأن، علة إظهار. (٦) أي: المفعول. (٧) علة عدم الجواز. (٨) لفظاً ورتبة. (٩) مثال الإضمار قبل الذكر حسبني إياه وحسبت زيداً منطلقاً .م. (١٠) أي: إعمال الأول. (١١) جزاء الشرط. (١٢) لئلا يصير الفعل الثاني عن الفاعل. (١٣) بإضمار هو في أكرمني. (١٤) أي: الفاعل. (١٥) حال من أضمرت. (١٦) وصفة لضميراً.

أَظْهَرْتَ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الأَوَّلَ[١] أَضْمَرْتَ الفَاعِلَ فِي[٢] الثَّانِي

(١) كما هو مختار الكوفيين.
(٢) أي: في الفعل الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد ففيه اكتفاء بما سبق.

(قوله: لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت)؛ لأن مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين؛ لأنه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف أحد مفعوليه لزم حذف بعض الأجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بأنه يجوز في السعة وغيرها وإن كان قليلاً؛ لأن كلاً منهما في الظاهر مفعول برأسه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ﴾ بالياء ﴿يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾؛ أي: بخلهم هو خيراً لهم. (قوله: لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة) اعترض عليه بأن العلة المجوّزة للإضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق هنا مع أن امتناع الإضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الإضمار مطلقاً لجواز الإضمار بعد الذكر، لكن فيه أنه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر

الكوفيين فالمقدمُ هو الجزاء. (قوله: بالياء) أي: على أن يكون الفاعل الذين يبخلون؛ إذ على تقدير أن يكون فيه ضمير راجع إلى الرسول ﷺ يكون المفعول الأول الذين يبخلون على حذف المضاف؛ أي: بخل الذين كما في تقدير القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بالآية بأنه يجوز أن يكون المفعول الأول ضمير هو راجع إلى البخل بإقامة صيغة المرفوع مقام المنصوب ولا خفاء أنه تكلف ينافي الاستدلال بظاهر الآية. (قوله: هي امتناع حذفه) ليس العلة المجوّزة مجرد امتناع الحذف، بل مع كونه عمدة؛ فإنه حينئذ ينساق الذهن إلى كونه مفسراً بما ذكر بعده لا ملخص التفسير كما ينساق إلى ضمير الشأن وضمر ربه بسبب كون ما بعدها لمحض التفسير لجواز الإضمار بعد الذكر؛ نحو:

إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ
جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

(قال المصنف: وحذفت المفعول إن استغنى الخ) والحذف في المفعول ليس منسياً، وإلا يلزم تنزيل المتعدي منزلة اللازم فلا يتحقق التنازع بين الفعلين، وفي الوافية: وإنما لم تضمره هرباً عن الإضمار قبل الذكر، وإنما لم يهربوا منه في الفاعل؛ لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل؛ لوجوب ذكره الإضمار قبل الذكر مع تفسيره للضرورة، ولم يرتكبوه في المفعول لعدم الضرورة، وقوله: أي: وإن لم يستغن عنه، ولك أن تريد بعدم الاستغناء ما في حذفه التباس؛ نحو: استعنت واستعان عليّ زيد به؛ إذ لو حذف قوله: به، لزم التباس. **(قوله: أظهرت؛ أي: المفعول)** أي: جعلته اسماً ظاهراً مذكوراً يكون عين الاسم الظاهر أو مرادفه، وفي الامتحان: أريد بالإظهار خلاف الحذف بقرينة المقابلة، فإن قلت: الإظهار من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر، وهو ضعيف في جملة واحدة إلا إذا قصد التفخيم نحو: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾، وأما في الجملتين فكثير نحو: ﴿أُوتَىٰ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾، قلت: كأن الجملتين في صورة التنازع نزلتا منزلة جملة واحدة، ولذا يفصل بين أحد الفعلين ومعمولهما بالجملة المشتملة على الفعل المتنازع (عصام). **(قوله: نحو: حسبني منطلقاً، وحسبت زيداً منطلقاً)** فإن حسبني وحسبت تنازعاً في منطلقاً الأخير، وأعمل فيه حسبت، فوجب إظهار معمول حسبني وهو منطلقاً الأول. **(قوله: لأنه لا يجوز حذف أحد معمولي الخ)** يعني: إذا كان المفعول الآخر مذكوراً على ما هو المشهور؛ وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي؛ لأن المعلوم في قولك: علمت زيداً قائماً مصدر المفعول الثاني مضافاً إلى المفعول الأول؛ أي: علمت قيام زيد، وجوز بعضهم حذف أحد مفعولي باب علمت قيام قرينة؛ لأن كل واحد منهما في الظاهر مفعول منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كباب أعطيت، وقد جاء في القرآن والشعر قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾؛ أي: بخلهم هو خيراً لهم فحذف أولهما، وقال الشاعر:

لتقدمه رتبة[١]، فلا[٢] محذور فيه[٣] حينئذ، لا حذف الفاعل[٤] ولا الإضمار قبل[٥] الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً[٦] فقط، وهو[٧] جائز «وَأَضْمَرْتُ المَفْعُولَ[٨] فِي» الفعل[٩] «الثَّانِي» لو اقتضاه «عَلَى»[١٠] المذهب «المُخْتَارِ» ولم تحذفه وإن جاز حذفه[١١]، لئلا[١٢] يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور[١٣]، ويكون الضمير حينئذ راجعاً إلى لفظ متقدم رتبة، كما تقول: ضربني وأكرمته زيد، «إلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ» من الإضمار[١٤] كما هو القول[١٥] المختار، ومن الحذف كما هو القول الغير[١٦] المختار «فَتُظْهِرَ»[١٧] المفعول فإنه[١٨] إذا امتنع الإضمار والحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار نحو: حسبني[١٩] وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، حيث[٢٠]

(١) لأن رتبة قبل أكرمني. (٢) جواب إذا. (٣) أي: في رجوع الضمير في هذا المثال. (٤) كما هو مذهب الكسائي. (٥) كما هو مذهب الجمهور. (٦) أي: الإضمار قبل الذكر لفظاً. (٧) أي: الإضمار في اللفظ. (٨) فقط. (٩) متعلق بأضمرت. (١٠) من الكوفيين لأن منهم لم يضمر بل يحذفه. (١١) بكونه فضلة. أي المفعول. (١٢) علة لعدم الحذف. (١٣) عطف على قوله لم يحذف. (١٤) أي: إضمار المفعول في الثاني. (١٥) أي: مختار الكوفيين. (١٦) وهو مذهب الكسائي. (١٧) أي: إذا كان مانع من الإضمار أو الحذف. (١٨) شأن. (١٩) فإن حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقاً. متوسط. (٢٠) علة للتمثيل.

لا تَـخَـلْـنـا عـلـى غَـراتِـكَ إنَّـا
طَـالَـمـا قـد وَشَـى بـنـا الأغْـدَاءُ

أي: لا تخلنا أذلاء فحذف ثانيهما (نعمه). (قوله: أضمرت الفاعل في الفعل الثاني) أي: على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد ففيه اكتفاء بما سبق، وقال العصام: لم يقل على وفق الظاهر؛ لأنه لم يكن مظنة لزوم الإفراد والتذكير، وقال: وإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الثالث؛ أي: وهكذا فتذكر. (قوله: لا حذف الفاعل ولا الإضمار) تفصيل للمحذور المنفي، وقوله: بل لفظاً فقط؛ أي: لأن الظاهر المتأخر عن الضمير متقدم رتبةً؛ لكونه مستحقاً لأن يذكر بجنب الفعل الأول (عصام). وقوله: وأضمرت المفعول؛ أي: أيضاً في الفعل الثاني، والأولى ههنا أيضاً أن يقول: للثاني فتذكر، وقوله: لو اقتضاه بأن يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية كما في مثال الشرح، أو في المفعولية فقط؛ نحو: ضربت وأكرمته زيداً، ومرجع الضمير هنا مع كونه مفعولاً متقدم على الضمير رتبة، بل على الفعل الثاني؛ لكونه معمول الفعل الأول، وقوله: على المذهب المختار متعلق بأضمرت المقدر؛ أي: وأضمرت المفعول على الاستعمال المختار باتفاق الفريقين فافهم. (قوله: وإن جاز حذفه) وإنما اختير الإضمار على الحذف مطلقاً مع أن فيه إيجازاً؛ لأن إعمال الأول مع بعده إنما يصفو إذا ظهر تفريغ الفعل الأقرب عن النزاع، وظهور تفريغه بذكر مطلوبه، وفي الرضي: أن الثاني أقرب الطالبين فإذا لم يحظ بمطلوبه مع الإمكان كان الأولى أن يشتغل بما يخلفه حتى لا يظن أنه ليس بمطلوبه هذا، وقوله: ويكون الضمير حينئذ الخ، الواو: للاستئناف لا للعطف؛ يعني: يكون ضمير المفعول حين إعمال الأول، وإضماره للثاني راجعاً إلى متقدم رتبةً. (قال المصنف: أن يمنع مانع) استثناء مفرغ في الموجب لصحة المعنى كما في قرأت إلا يوم كذا؛ أي: أضمرت المفعول أو حذفته في جميع الأوقات، إلا وقت أن يمنع مانع عنهما كما في باب علمت، فحينئذ تظهر المفعول للفعل الثاني على

وَالمَفْعُولَ عَلَى المُخْتَارِ إلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَتُظْهِر،

بالأجنبي وهو قبيح. (قال: على مذهب المختار) أي: أو الوجه المختار على اتفاق الطائفتين، ولما كان الحذف وجهاً مرجوحاً حمل قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ على إعمال الثاني، وإلا لزم حمل أفصح الكلام على الوجه المرجوح. (قال: إلا أن يمنع مانع) أي: أضمرت في جميع الأوقات إلا وقت منع مانع.

حسبني وحسبت زيداً منطلقاً إياه. (قوله: وهو قبيح) ولا سيما إذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونها مفعولاً في الحقيقة لباب علمت. (قوله: على المذهب المختار) ولا يجوز أن يقال على الاستعمال المختار؛ لأن إعمال الثاني إذا كان مختاراً كثير الاستعمال كيف يصح أن يقال: فإن أعملت الأول أضمرت المفعول في الثاني على الاستعمال في المختار. (قوله: على اتفاق الطائفتين) أي: البصريون والكوفيون متفقون على كون إضمار المفعول على تقدير إعمال الأول مختاراً؛ لأن الثاني أقرب الطالبين فإذا لم يحظ بمطلوبه مع الإمكان كان الأولى أن يشتغل بما يقوم مقامه حتى لا يظن أنه ليس بمطلوبه وأنه موجه إلى غيره. (قوله: وإلا لزم الخ) أي: إن لم يحمل على إعمال الثاني بأن يكون كتابيه مفعول هاؤم لزم حذف المفعول في الثاني؛ أعني: أقرأوا فيلزم الحمل على الوجه المرجوح اتفاقاً فهذه الآية دليل البصرية على اختيار إعمال الثاني، وكذلك قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾. (قوله: أي أضمرت الخ) يعني أن قوله: إلا أن يمنع مستثنى بحذف المضاف أو بجعل المصدر حسناً كما في: آتيك خفوق النجم.

أعمل (حَسِبَنِي) فجعل (الزَّيْدَانُ) فاعلاً له و(مُنْطَلِقاً) مفعولاً له[1]، وأضمر المفعول الأول[2] في حسبتهما وأظهر المفعول[3] الثاني وهو (مُنْطَلِقَيْنِ) لمانع وهو أنه[4] لو أضمر[5] مفرداً خالف المفعول الأول، ولو أضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله: منطلقاً، ولا يخفى أنه[6] لا يتصور[7] التنازع في هذه الصورة إلا إذا لاحظت المفعول الثاني[8] اسماً دالاً على اتصاف ذات ما[9] بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، وإلا[10] فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين[11] في المفعول الثاني، لأن الأول يقتضي مفعولاً مفرداً[12] والثاني مفعولاً مثنى، فلا يتوجهان[13]

(١) لأن الضمير يعود إلى المفرد فيجب أن يكون مفرداً. (٢) أعني: لفظ هما. (٣) على خلاف القياس. (٤) شأن. (٥) أي: في صورة المنع من الإضمار ومن الحذف. (٦) شأن. (٧) تحقيق لتصوير التنازع في مثل هذه الصورة. (٨) وهو منطلقاً. (٩) من الإفراد والتثنية والجمع. (١٠) أي: وإن لم يلاحظ اسماً وإلا. (١١) أي: حسب وحسبت. (١٢) يكون مفعوله الأول كذلك. (١٣) أي: الفعلين.

المختار؛ أي: تجعله ظاهراً مذكوراً، فاعلم أن ههنا أربع احتمالات على ما ذكره عصمت: (١) جواز الإضمار والحذف والإظهار، فحينئذ يختار الإضمار؛ نحو: ضربني وأكرمته زيد، (٢) تعين الإضمار؛ نحو: حسبني وحسبته إياه زيد منطلقاً، (٣) تعين الحذف؛ كما في: سرت ورجعت راكباً، (٤) تعين الإظهار؛ نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً. **(قوله: فجعل الزيدان الخ)** الفاء لتفصيل المجمل كما في توضأ وغسل وجهه ويديه، وقوله: لمانع وهو الخ، علة لقوله: أظهر؛ أي: إنما أظهر لمانع من الإضمار والحذف لما مر إذا امتنعا فالسبيل إلى الإظهار، وقوله: لو أضمر مفرداً؛ أي: لو أضمر ثاني الثاني مفرداً بأن يقال: إياه خالف المفعول الأول مع أن مفعوليهما في الأصل مبتدأ وخبر لا يجوز المخالفة بينهما، بل يجب تطابقهما إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، وأما تأويل المفعول الأول بكل واحد فبعيد كما سيأتي. **(قوله: خالف المرجع)**؛ لأن المعاد مفرد، والعائد يجب أن يكون عبارة عنه ومطابقاً له؛ أي: والحذف لا سبيل إليه لما مر أنه لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في باب حسبت، فوجب إظهاره ولم يذكر الشارح هنا عدم جواز الاقتصار اكتفاء بما ذكره في سابق الكلام. **(قوله: في هذه الصورة)** أي: في صورة اقتضاء أحد الفعلين مفعولية اسم ظاهر مثنى والآخر مفعولية اسم ظاهر مفرد كمثال الشرح؛ يعني: لا يتصور تنازع حسبتهما في منطلقاً؛ لإفراده، مع كون حسبتهما طالباً للمثنى، وهذا مبني على ما مر آنفاً من كون تأويل المفعول الأول بكل واحد بعيداً لا يعتّد به. **(قوله: من غير ملاحظة تثنيته وإفراده)** أي: بقطع النظر عن كونه مثنى أو مفرداً؛ إذ كل من الفعلين يطلبه مفعولاً ثانياً مطابقاً لمفعوله الأول إفراداً أو تثنية، فإذا طابقت به أول مفعولي أحد الفعلين انقطع طلب الفعل الآخر له، ألا ترى أن العاملين إذا كان أحدهما يطلب الاسم الظاهر مرفوعاً والآخر يطلبه منصوباً فتنازعهما صحيح، لكن مع قطع النظر علة الإعراب، فإذا رفعته بطل طلب الناصب له، وإن نصبته بطل طلب الرافع له (سجاعي)، وإلى هذا أشار السيلكوتي فيما حققه ههنا بقوله: والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى إنما هو في التصور الأول؛ لعدم تعدد متعلقهما فيه لا في التصور الثاني ولا في

(قوله: وهو أنه لو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول) وتأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد. **(قوله: ولو أضمر مثنى خالف المرجع)** قال الشيخ الرضي: جاز مخالفة الضمير للمرجع، إذا لم تلبس المخالفة بينهما قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾، وقبله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾، والضمير للأولاد فيجوز حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً، وفي التفريع بحث للفرق البين بين الأصل والفرع. **(قوله: ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع الخ)** مبني على أن تأويل المفعول الأول بكل واحد مما لا يعبأ به.

(قوله: إذا لم تلبس) من التلبيس. **(قوله: والضمير للأولاد)** أي: في كن وكانت للأولاد ففي كانت إرجاع ضمير المفرد إلى الجمع. **(قوله: للفرق البين بين الأصل والفرع)** فإن في الأصل؛ أعني: الآية إرجاع الضمير المفرد إلى الجمع، ولا شك في جوازه لتضمن الجمع للمفرد وفي الأصل؛ أعني: ما نحن فيه إرجاع ضمير التثنية إلى المفرد والمفرد لا يتضمن التثنية.

إلى أمر[1] واحد فلا تنازع فيه. ولما استدل[2] الكوفيون على أولوية إعمال الفعل[3] الأول بقول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّمَا[4] أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ[5] كَفَانِي وَلَمْ[6] أَطْلُبْ[7] قَلِيْلٌ[8] مِنَ المَالِ

حيث[9] قالوا: قد توجه الفعلان، أعني: (كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ) إلى اسم واحد وهو قليل من المال، فاقتضى[10] الأول رفعه بالفاعلية، والثاني[11] نصبه بالمفعولية، وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء[12] العرب أعمل الأول، فلو لم يكن إعمال الأول أولى[13] لما[14] اختاره،

(١) لأن شرط التنازع التوجه إلى أمر واحد. (٢) واستدل إشارة إلى ضعف دليل. (٣) لكونه (أسبق) الطالبين وعدم الإضمار قبل الذكر .م. (٤) ما مصدرية اسم إن. (٥) خبر إن. (٦) عطف على جواب لو وهو كفاني. (٧) فعل مجزوم بـ لم فاعله مستتر وهو أنا. (٨) فاعل كفاني. (٩) علة استدل. (١٠) أي: الفعل الأول وهو كفاني. (١١) أي: اطلب. (١٢) وزوجة امرؤ القيس لما غلبته في الشعر طلقها. قاموس. (١٣) خبر يكن. من إعمال الثاني. (١٤) نافية.

التعبير؛ لتعدد متعلقهما في الحالين انتهى. **(قوله: وإلا فالظاهر أنه لا تنازع الخ)** إنما قال هكذا لاحتمال أن يأول المفعول الأول بكل واحد كما عرفته، لكنه خلاف الظاهر، وفي شرح العصام ما ملخصه: أن في العبارة إشكالاً استصعب في دفعه، وهو أنه لا يمكن تنازع حسبتهما في منطلقاً؛ لإفراده وكون حسبتهما طالباً للمثنى، ودفعه بأن يتمحّل فيقال: إن النزاع ليس في منطلقاً، بل في اسم فاعل من الانطلاق، والإفراد إنما جاء بعد قطع النزاع، وله دفع أسهل وهو أن التنازع في منطلقاً؛ ليصير بإفراده مفعول الفعل الأول، وبجعله مثنى مفعول الثاني، وإنما يمنع إفراده التنازع لو كان ملزوماً للإفراد، وفي الرضي: يلزم على إعمال الأول، قبح فصل الأجنبي بين المسند إليه والمسند هذا، ويلزم أيضاً قبح العطف على الشيء قبل ذكره بتمامه، وكأنه لم يستقبح؛ لتنزيل الفعلين منزلة فعل واحد لكمال الاتصال بينهما حتى كأنهما بمنزلة فعلهما ذلك الفاعل، أو وقعا على ذلك المفعول أو وقع هذان الأمران. **(قوله: ولما استدل الكوفيون الخ)** توطئة لما ذكره المصنف في المتن بقوله: وقول امرئ القيس الخ وإشارة إلى أنه جواب للكوفيين من طرف البصريين عن استدلالهم بهذا البيت على مدعاهم؛ أعني: كون إعمال الأول هو المختار، ولا يخفى أنه أراد بهذا أن هذا القول من جملة استدلالاتهم فلا ينافي لوجود أدلة أخرى لهم لإثبات دعواهم. **(قوله: وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء العرب)**: وهو سليمان بن حجر[1] بن الحارث الكندي من شعراء الجاهلية الذي قال في حقه النبي عليه الصلاة والسلام: ؟امرؤ القيس قائد الشعراء إلى النار؟؛ لأنه أول من أحكم قوافيها، وقيل: أول شعر كان علّق في الجاهلية شعر امرئ القيس، علق على ركن من أركان الكعبة أيام الموسم حتى نظر إليه ثم أحدر، فعلقت الشعراء بعده وكان ذلك فخراً للعرب في الجاهلية، وعدد من علق شعره سبعة أنفار، وأشعار الجاهلية تجب معرفتها على ما قالوا، وسيأتي عند قوله:

وَلَوْلاَ الشِّعْرُ بِالعُلَمَاءِ يُزْرِي

وفي حاشية الدر المختار: أن بلغاء العرب في الشعر ست

(١) بحاء مهملة مضمومة بعدها جيم ساكنة، والد امرئ القيس، قتله بنو أسد.

(قوله: ولما استدل) لا يقال لقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون من باب إعمال الأول، وإلا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول؛ لأنا نقول: الحذف لضرورة انكسار الوزن. **(قال: لأدنى معيشة)** المعيشة: زند كاني وآنجه زند كاني كنند، والمراد هو هذا.

(قوله: لا يقال لقائل أن يقول) في نقض دليل الكوفيين؛ يعني: أن استدلالكم بالبيت على اختيار إعمال الأول إنما يصح إذا جاز إعمال الأول فيه لكنه غير جائز لاستلزامه حمل البيت على حذف المفعول الثاني وهو وجه مرجوح باتفاق الفريقين كما مر، ولذا استدل البصريون بقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾ على اختيار إعمال الثاني حيث لم يقل أقرأوه فما قيل: إن إعمال الأول مختار عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني أو أضمر ليس بشيء أو معارضة في المقدمة؛ أعني قوله: وامرؤ القيس أعمل الأول؛ يعني: دليلك وإن دل على إعمال الأول؛ أعني: رفع قليل لكن عندنا ما ينفيه وهو لزوم الحمل على الوجه المرجوح بالاتفاق. **(قوله: لأنا نقول الخ)** حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله: وإلا لزم حمل كلامه الخ؛ يعني: على تقدير إعمال الأول لا نسلم لزوم الحمل على الوجه المرجوح؛ لأن الحذف إنما يكون مرجوحاً إذا لم تكن الضرورة داعية إليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الإضمار داعية إلى الحذف فما قيل: إنه إذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة داعية إلى حذف المفعول ليس بشيء؛ لأن منعه على تقدير توجه الفعلين وإعمال الأول كما يدل عليه قضية الملازمة. **(قوله: هذا)** أي: لزوم الفساد.

إذْ[1] لا قائل بتساوي[2] الإعمالين، فأجاب[3] المصنف عن طرف البصريين وقال[4]: «وَقَوْلُ[5] امْرِئِ القَيْسِ (كَفَانِي[6] وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ) لَيْسَ[7] مِنْهُ» أي: من باب التنازع

(١) يعني: أن الاختلاف بينهم إنما هو في الأولية. وجيه الدين. (٢) متعلق بـ قائل. (٣) جواب لما في قوله لما استدل. (٤) مصنف. (٥) أي: مقول وهو مبتدأ. (٦) وهذا المصراع، بدل من قول امرؤ القيس. (٧) خبر؛ أي: قول امرئ القيس.

وَقَوْلُ امْرِءِ القَيْسِ:

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ لَيْسَ مِنْهُ(١)

(١) أي: ليس من باب التنازع وإذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم أطلب محذوف تقديره: لم أطلب الملك، ويدل على هذا قوله الآتي من أنه ولكن ما أسعى لمجد مؤثل.

(قوله: وقول امرئ القيس) صرح باسمه تنبيهاً على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه، وقوله: كفاني بدل أو بيان لقول.

طبقات؛ (١) الجاهلية الأولى: من عاد وقحطان، (٢) المُخَضْرَمُون: وهم من أدرك الجاهلية والإسلام، (٣) الإسلاميون، (٤) المولّدون، (٥) المحدثون المتأخرون، (٦) من ألحق بهم من العصريين. والثلاثة الأول على البلاغة والجزالة في معرفة شعرهم رواية ودراية فرض كفاية؛ لأنه به ثبت قواعدهم التي يعرف بها الكتاب والسنة، فإن كلامهم وإن جاز فيه الخطأ في المعاني فلا يجوز فيه الخطأ في الألفاظ وتركيب المباني انتهى. (قوله: وامرئ القيس إلى قوله أعمل الأول) أي: مع أن في إعمال الأول حذف مفعول الثاني على غير المختار، قيل: هذا إشارة إلى بطلان التالي، وتقرير القياس الاستثنائي هكذا لو كان إعمال الثاني أولى لاختاره امرئ القيس الذي هو من أفصح الشعراء لكان التالي باطل؛ أي: لأنه اختار إعمال الأول، فالمقدم مثله فثبت أنه لم يكن إعمال الثاني أولى، وقوله: إذ لا قائل الخ، إثبات للملازمة؛ يعني: كلما كان الشاعر أعمل الفعل الأول لزم أن يكون إعمال الأول مختار عند الفصحاء؛ لأنه لم يكن هناك شق ثالث؛ إذ لا قائل الخ، وقال الرضي: إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة حسن فيما اختاره على الآخر. (قوله: فأجاب المصنف الخ) جواب لما وإتيان الفاء في جوابه الماضي لفظاً واقع قليلاً كذا فهم من الرضي في بحث الظروف. (قال المصنف: كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ الخ) البيت من البحر الطويل من عروضه الأولى المقبوضة وضربه الأول السالم، ومفردات البيتين، كلمةُ لو: حرف شرط يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، وكلمة ما، في إنما: كافة أو موصولة، وأسعى: مضارع متكلم من السعي، والجملة من تأويل المفرد فاعل فعل محذوف وجوباً؛ أي: لو ثبت سعي كما في قوله: لو أن ذات سوار لطمتني، وأدنى من الدنائة الخساسة والقلة، والمعيشة: مصدر ميمي من عاش يعيش؛ أي: زندكاني كرد، والمراد هنا: ما يعاش به من المال، وكفاني جواب لو، والواو في ولم أطلب: للعطف على الجزاء عند الجمهور، وخلافاً لأبي علي الفارسي، ومفعول لم أطلب محذوف بدلالة البيت المتأخر كما قاله الشارح؛ أي: ولم أطلب الملك والمجد والعز، وقليل: فاعل كفاني، ومن المال: بيان للقليل وصفته؛ لما تقرر أن من إذا كانت مبنية للمعرفة فهي مع مجرورها حال منها، وإن كانت مبنية للنكرة فصفة لها، ولكنما: ما كافة، ولكن: للاستدراك أو التأكيد، والمجد: السؤدد والشرف، وتنوينه للتعظيم، والمؤثل: اسم مفعول من التأثيل؛ بمعنى:

«لِفَسَادِ المَعْنَى» على تقدير: توجه كُلٌّ من كفاني ولم أطلب إلى[1] (قَلِيْلٍ مِنَ المَالِ) لاستلزامه[2] عدم السعي لأدنى[3] معيشة، وانتفاء كفاية قليل من المال،

(١) متعلق بتوجه. (٢) علة للفساد. (٣) متعلق بالسعي.

المؤصل، يقال: مجد أثيل؛ أي: شديد محكم له أصل وثبات، وفي الرضي: أي: مؤصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع إليه عند التفاخر، وقد يدرك الواو للحال والإدراك الوصول، وحاصل المعنى: لو ثبت أن سعيي لأدنى معيشة؛ أي: لأقل ما يعاش به من المال لكفاني قليل منه، ولم أطلب المجد والملك، ولكن سعيي لأجل مجد ذي أصل ثابت، وقد أدركه أمثالي من أشراف القوم، وهذا[1] توجيه عدم كونه من باب التنازع، وفيه أن البيت وإن خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى، إلا أنه اشتمل على فساد اللفظ؛ وهو الفصل بين كفاني ومعموله بأجنبي، إلا أن يجوّز ذلك في الشعر، ولعل لهذا قال الرضي: والأظهر أن مفعول لم أطلب محذوف نسياً كما في قوله تعالى: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾. **(قوله: لفساد المعنى على تقدير توجه كل الخ)** وهو؛ أي: الفساد، التناقض في المفاد؛ وذلك لأن لو، لامتناع الشيء لامتناع غيره كما عرفته، فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفياً، والمنفي فيهما مثبتاً؛ إذ امتناع النفي إثبات وامتناع الإثبات نفي، فعلى هذا يكون السعي لأدنى معيشة منفياً؛ لكونه مثبتاً في سياق لو وكذا جوابها، فلو توجه ولم أطلب إلى قليل لكان طلب القليل مثبتاً؛ إذ هو منفي في سياق جوابها، وهما؛ أي: أسعى لأدنى معيشة وطلب القليل واحد في المعنى، فيؤدي إلى إثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهذا هو التناقض، فإن قيل: إن أبا علي الفارسي كما أشرنا إليه أجاب عن طرف الكوفية بحمل الواو في ولم أطلب على الحالية فتكون الجملة حالاً من فاعل كفاني فحينئذ لم يلزم ثبوت الطلب للقليل؛ إذ التقدير حينئذ ولو كنت ساعياً لمعيشة دنية كفاني قليل من المال مع أني غير طالب له فيصير من باب التنازع بلا لزوم الفساد ويتم استدلالهم بلا إشكال، قلنا: هذا الجواب ليس بمرضي لدى أولي الألباب لوجوه من الصعاب، منها: ما في الرضي من أن الراجح في الواو العطف والمرجوح لا يصلح للاستدلال به، وقد قالوا: إذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال؛ أي: على إثبات شيء متنازع فيه، ومنها: ما في شرح العصام من أنه لا فائدة في التقييد بهذا الحال والإخبار بعدم الطلب؛ يعني: أن الكفاية إنما هي على تقدير السعي لأدنى معيشة، فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد به الوجدان، وحمل بعضهم الواو على الاعتراض، وفيه أنه يلزم حينئذ أن لا يوجد بين الفعلين المتنازعين ارتباط، وقد قال في المغني: إنه لابد من ارتباطهما إما بالعطف أو عمل

(١) أي: ما ذكرنا من أن مفعول لم أطلب محذوف بقرينة ما بعده.

لِفَسَادِ المَعْنَى.

(قوله: على تقدير توجه كل من كفاني) الخ إن قلت: هذا إذا كان لم أطلب معطوفاً على كفاني، وأما إذا كانت الجملة حالية أو معترضة أو معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد. قلنا: لا يجوز الأول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الأخيران للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع أن واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك؛ وذلك لأن نفي السعي مستلزم لنفي الطلب، إن قلت: السعي الطلب البليغ فيكون أخص من الطلب، ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام. قلنا: المراد بالسعي هنا الطلب مطلقاً؛ لأن الكفاية تحتاج إلى الطلب لا إلى الطلب البليغ. **(قوله: لاستلزامه عدم السعي)** وجعل نقيض الشرط جزاء له.

(قوله: حالية) من فاعل كفاني. **(قوله: أو معترضة)** بين كفاني وفاعله لبيان حال الشاعر. **(قوله: أو معطوفة على الشرطية)** أي: مجموع الشرط والجزاء كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾. **(قوله: فلا يلزم هذا الفساد)** لعدم دخوله تحت لو حتى يصير مثبتاً فيلزم ثبوت الطلب المنافي لعدم السعي، وفيه أنه على التقديرين الأخيرين لا يكون بين الفعلين المتنازعين ارتباط، وقد قال في المغني: إنه لا بد من ارتباطهما إما بعاطف أو عمل أولهما في ثانيهما؛ نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾، أو كون ثانيهما جواباً للأول ونحو ذلك، ولا يجوز قام قعد زيد. **(قوله: للزوم تقييد الخ)** هو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على أن الشرط أيضاً قيد كالحال. **(قوله: ينبو عن ذلك)** أما واو العطف؛ فلأنه يقتضي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه، وأما الاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء كلامين متصلين بجملة سوى دفع الإبهام ففي نبوّه بحث؛ لأنه صرح في المطوّل بأن قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، اعتراض لا محل له من الإعراب فائدته تأكيد وجوب إتباع ملته المدلول بقوله: قبله واتبع ملة إبراهيم حنيفاً إلا أن يقال: إن الأكثر في الاعتراض أن يجيء لغير التأكيد. **(قوله: وذلك)** أي: لزوم حمل الكلام على التأكيد. **(قوله: لأن نفي السعي مستلزم لنفي الطلب)** لم يقل؛ لأنه عينه كما يدل عليه آخر كلامه؛ لأن الاستلزام كاف في إثبات المقصود فالزيادة عليه زيادة. **(قوله: لأن الكفاية)** أي: كفاية قليل من المال موقوف على أن يكون الطلب لأدنى وجه المعيشة ولا يتوقف على الطلب البليغ له كما لا يخفى.

وثبوت طلبه[1] المنافي[2] لكل منهما[3]، وذلك[4] (لأنَّ لَفْظَ لَوْ) يجعل مدخوله المثبت شرطاً[5] كان أو[6] جزاء أو معطوفاً على أحدهما[7] منفياً[8] والمنفي من ذلك مثبتاً، فعلى[9] هذا ينبغي أن يكون مفعول (لَمْ أَطْلُبْ) محذوفاً، أي: لم أطلب العزّ والمجد، كما يدل عليه[10] البيت المتأخر، أعني قوله[11]:

وَلَـكِـنَّـمَـا[12] أَسْـعَـىٰ لِـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ الـمَجْدَ الـمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي[13]

وحينئذٍ[14] يستقيم المعنى، يعني: أنا لا أسعى لأدنى معيشة، ولا يكفيني قليل من المال، ولكني أطلب المجد الأصيل الثابت وأسعى له. «مَفْعُولُ[15] مَا[16] لَمْ يُسَمَّ[17] فَاعِلُهُ» أي: مفعول فعل[18] أو[19] شبه

(١) أي: أطلب قليل من المال. (٢) صفة ثبوت. (٣) أي: من عدم السعي والانتفاء. (٤) أي: الاستلزام. (٥) مثل السعي. (٦) وهو كفاني. (٧) أي: الشرط والجزاء. (٨) مفعول ثان يجعل. (٩) أي: على تقدير قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى. (١٠) أي: على حذف المفعول. (١١) أي: قول امرئ القيس. (١٢) ما مصدرية وما بعده في تأويل المفرد. (١٣) فاعل يدرك. (١٤) أي: حين حذف مفعول لم أطلب. (١٥) مبتدأ. وإنما قدم على سائر الملحقات لأنه فاعل عند الجمهور. (١٦) أي: فعل. (١٧) أي: لم يذكر. (١٨) كقوله تعالى: ﴿خلق الإنسان ضعيفاً﴾. (١٩) مثل: زيد مضروب غلامه.

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

(قوله: وثبوت طلبه المنافي لكل منهما) أما منافاته لعدم السعي فلما مرّ من أن المراد من السعي الطلب، وأما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية. (قوله: فعلى هذا ينبغي أن يكون) إن قلت: يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله: ولكنما أسعى. قلنا: لا نسلم أنه معطوف على الجزاء لجواز أن تكون الجملة حالية أو معترضة أو معطوفة على الشرطية، وحاصل البيت: أنه لم يطلب في الزمان الماضي قليلاً من المال ولا مجداً لكنه يطلب في الحال، والأزمنة الآتية المجد المؤثل، ولو سلم فنقول: صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل أو باعتبار استمرار طلبه في الأزمنة الآتية وبيان ذلك أنه لما قال: طلبت المجد كان لمتوهم أن يتوهم أنه طلب مجداً ما في بعض الأزمنة الماضية؛ إذ من شأن العاقل القناعة، وعدم الانكباب على طلب ما يغني فدفعه بقوله: ولكنما أسعى إلى آخره، لكن يجوز أن يناقش في الوجه الأول بأن القرينة على اعتبار المجد البيت الآتي وهو مقيد

(قوله: وجعل نقيض الخ) أي: لاستلزامه جعل نقيض الشرط جزاءً بناء على أن المعطوف على الجزاء جزاء فيكون التقدير: لو إنما أسعى لأدنى معيشة لم أطلب قليل من المال. (قوله: فلما يدل عليه صريح الشرطية) فإن مفادها لزوم الكفاية للسعي الذي هو عبارة عن الطلب. (قوله: يلزم حينئذ) أي: إذا قدر مفعول لم أطلب المجد يلزم عدم صحة الاستدراك؛ لأنه عبارة عن حفظ حكم البيان فنياً كان أو إثباتاً عن أن يدخل فيه ما بعد لكن وهو يقتضي مغايرة الكلامين إثباتاً أو نفياً وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم أطلب بعينه مضمون لكنما أسعى؛ أعني: ثبوت طلب المجد. (قوله: قلنا: لا نسلم الخ) يعني: عدم صحة الاستدراك إنما يلزم إذا كان لم أطلب معطوفاً على الجزاء داخلاً تحت لو، فيكون معناه ثبوت طلب المجد وهو ممنوع، لم لا يجوز أن يكون جملة حالية من فاعل كفاني مفيدة لتقييد الكفاية بحال عدم طلب المجد، أو معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، أو معطوفة على مجموع الشرطية، وعلى التقادير تكون باقية على معنى السلب

أولهما في ثانيهما نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ الآية، أو نحو ذلك فلا يجوز: قام قعد زيد هذا، وقال العصام في آخر الكلام: إن الحق مع الكوفيين ولا تناقض؛ لأن المعنى أنه لو كان سعي المشاهد لأدنى معيشة كفاني قليل من المال، ولم أطلبه؛ لأن القليل من المال يحصل لمثلي على تقدير القناعة[1] بأدنى المعيشة من غير طلب لمصالحة جميع الأشراف معي وإنعامهم في حقي، ولكنما أسعى لمجد مؤثل فصار الناس خصمائي، واحتجت إلى طلب قليل من المال، فنرد استدلالهم بأن اختيار غير الأفصح على الأفصح من شيمة البليغ إذا دعا إليه المقام، وإسناد عدم الكفاية إلى صريح القليل أهم من إثبات طلب القليل لنفسه؛ لأن الأول ينبئ عن الشرف، والثاني عن الدناءة انتهى. (قوله: وذلك لأن لو الخ) إشارة إلى ما ذكر من الاستلزام للأمور الثلاثة؛ يعني: أن ذلك الاستلزام ثابت بناءً على أن لو لدلالته على امتناع شيء لامتناع غيره، ويجعل مدخوله المثبت منفياً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾، ويجعل المنفي من مدخوله مثبتاً؛ نحو: لو لم يفر زيد لم يخلص والفرار والخلاص مثبتان؛ لأن نفي النفي إثبات. (قوله: فعلى هذا ينبغي الخ) أي: إذا كان المعنى فاسداً على تقدير توجه كل من الفعلين إلى قليل ينبغي الخ؛ أي: يلزم أو يليق فتبصر فإنه دقيق، وقوله وحينئذ يستقيم؛ أي: وحين إذ كان مفعول لم أطلب محذوفاً ولم يتوجه إلى قليل يستقيم معنى قول الشاعر، إلا أنه لا يكون من قبيل التنازع فليس للكوفيين أن يتمسكوا به في ترجيح مذهبهم. (قال المصنف: مفعول ما لم يسم فاعله) التعبير عن مرفوع الفعل المجهول بهذا قول الجمهور وسماه ابن مالك وابن هشام بنائب الفاعل وتبعهما البركي في كتبه؛ لكونه أخصر وأظهر، قال في قواعد الإعراب: ينبغي للمعرب أن يختار من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد، فنقول في مرفوع المجهول: نائب الفاعل، لا مفعول ما لم يسم فاعله؛ أي: لطول ذلك وخفائه؛ أي: ولصدقه على

(١) كما قيل: إذا قنعت نفسي بأيسر بلغة، من المال تكفيني إلى يوم تكفيني.

فعل لم يذكر فاعله، وإنما[1] لم يفصله عن الفاعل ولم يقل[2]: ومنه[3] كما فصل المبتدأ حيث قال[4]: و[5]منها[6] المبتدأ، لشدة[7] اتصاله بالفاعل[8] حتى سماه بعض النحاة[9] فاعلاً. «كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ[10] فَاعِلُهُ[11]» أي: فاعل ذلك المفعول وإنما أضيف إلى المفعول لملابسة كونه[12] فاعلاً لفعل متعلق[13] به. «وَأُقِيمَ[14] هُوَ» أي: المفعول «مَقَامَهُ[15]» أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل أو

(١) جواب لسؤال مقدر تقديره ظاهر. (٢) مصنف. (٣) أي: من المرفوع. (٤) المصنف. (٥) خبره. (٦) أي: من المرفوعات. (٧) علة عدم الفصل. (٨) لقيامه مقام. (٩) كالزمخشري وصاحب اللباب. (١٠) صفة مفعول. (١١) أي: فاعل النحوي لئلا يشكل. (١٢) الإضافة البيانية. (١٣) صفة فعل. (١٤) عطف على حذف. (١٥) اسم مكان.

المنصوب من نحو: أعطى زيد ديناراً بخلاف نائب الفاعل، وفيه أنه أيضاً يصدق على المضاف إليه الذي يقوم مقام الفاعل المضاف المحذوف كالحساب في يوم يقوم الحساب؛ أي: أهله فتدبر[1]. (قوله: أي: مفعول فعل أو شبه فعل الخ) هذا معناه الإضافي اللغوي، وفي هذا التعميم تعريض للرضي حيث قال: أي: مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله، فكأنه حمل الفعل على العامل أو أنه ذكر الأقوى (نعمه)، وإنما لم يقل: أو شبهه بالضمير؛ لدفع توهم رجوعه إلى المفعول فيفسد المعنى، ولك أن تقول: وإنما قال: أو شبه فعل بالإظهار؛ ليتأتى له التوصيف بقوله: لم يذكر فاعله، وأراد بشبه الفعل: ما يشبهه في العمل، فيشمل اسم المنسوب لا ما يعمل عمله، وهو من تركيبه؛ إذ هو بهذا المعنى لا يشمله مع أن مرفوعه داخل في نائب الفاعل، وكذا لا يشمل بهذا المعنى لمعنى الفعل بخلافه بالمعنى الأول المراد هنا، فإنه عام متناول له، وقوله: لم يذكر فاعله لا في اللفظ ولا في التقدير؛ أي: لغرض من الأغراض المذكورة في كتب المعاني كالجهل به وعدم مساعدة الوقت أو لتعينه إلى غير ذلك. (قوله: ولم يقل: ومنه) فيه إشارة إلى أن المراد من الفصل في قوله: لم يفصله، الفصل بلفظ منه، لا ترك العطف الذي هو مصطلح أهل المعاني، وقوله: بعض النحاة؛ هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني وصاحب المفصل ومن تبعهما. (قال المصنف: كل مفعول) إيراد لفظ كل في التعريفات مع دلالته على الأفراد والمقصود في مقام التعريف هو الحقيقة والماهية غير ملائم، إلا أن الأدباء والأصوليين لم يتحاشوا من ذلك، وقال السيلكوتي: فائدة إقحام لفظة كل الأشعار بالطرد؛ أي: بكون الحد شاملاً لجميع أفراد المحدود، ثم إن كل مفعول متناول لجميع المفاعيل في قولنا: ضُرب زيد وعمراً يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره تأديباً مع أن غير زيد ليس من المحدود فأخرجها بقوله: وأقيم الخ (عصام). (قوله: وإنما أضيف إلى المفعول الخ) أي: أضيف في قوله: فاعله إلى المفعول، مع أن الفاعل إنما يضاف إلى الفعل كما سبق لملابسة كونه الخ؛ يعني: فلأجل هذه المناسبة أضيف الفاعل

(١) إشارة إلى أن صدق نائب الفاعل على مثل الحساب في الآية باعتبار معناه الإضافي مع أنه غير مراد، بل هو علم مثل: عبد الله لمرفوع المجهول.

كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مَقَامَهُ

بالمؤثل، فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقاً. **(قوله: لشدة اتصاله بالفاعل)** لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الأحكام. **(قال: كل مفعول)** فيه أن المنظور في التعرف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظ كل فلعله أقحم للإشعار بالطرد. **(قال: حذف فاعله)** بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي، فلا يرد النقض بأنبت الربيع البقل؛ لأن الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف. **(قال: وأقيم هو)** أكد الضمير المستكن؛ لئلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله: مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير.

مفيدة لعدم طلب المجد في الزمان الماضي ويكون قوله: لكنما استدراكاً وحفظاً لدخول زمان الحال والاستقبال في ذلك الحكم المنفي. **(قوله: ولو سلم الخ)** أي: لو سلم كونه معطوفاً على الجزاء مفيداً لثبوت طلب المجد فنقول: إن الاستدراك ليس باعتبار أصل الفعل؛ أعني: طلب المجد، بل بالنظر إلى الوصف بالمؤثل، أو الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع؛ أعني: ولكنما أسعى هذا ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف وكذا فيما قيل: إنه لما ذكر في البيت السابق أنه لو كان يسعى في تحصيل المال لأدنى معيشة لكفى قليل من المال، ولم يطلب المجد فربما توهم متوهم أن سعيه ليس لمجرد أدنى معيشة، بل له وللمجد، فاستدرك بجعله لمجرد المجد، والأظهر أن يقال: إن لكن ههنا لمجرد التأكيد كما في لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجيء فأكدت ما أفادته لو من الامتناع كذا في مغنى اللبيب والإتقان. **(قوله: المنظور)**؛ لأنه بيان ماهية الشيء وكشفه من غير ملاحظة الإفراد. **(قوله: أقحم للإشعار بالطرد)** أي: يكون الحد شاملاً لجميع أفراد المحدود فهو تصريح بما علم ضمناً واحتياطاً بناءً على أنه قد يكون التعريف بالأعم والأخص إذا كان المقصود التميز في الجملة الإقحام درا وردن جيزي درجيزي بعنف.

شبهه إليه[1] «وَشَرْطُهُ»[2] أي: شرط مفعول ما لم يسم فاعله[3] في حذف فاعله[4]، وإقامته[5] مقام الفاعل، إذا كان عامله فعلاً[6]. «أَنْ تُغَيَّرَ صِيْغَةُ[7] الفِعْلِ إِلَى فُعِلَ» أي: إلى الماضي المجهول «أَوْ يُفْعَلُ» أي: إلى المضارع المجهول فيتناول[8] مثل: (افْتُعِلَ وَاسْتُفْعِلَ، وَيُفْتَعَلُ وَيُسْتَفْعَلُ) وغيرها[9] من[10] الأفعال[11] المجهولة المزيد[12] فيها. «وَلاَ[13] يَقَعُ» موقع الفاعل «المَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ» مفعولي «بَابِ[14] عَلِمْتُ» لأنه[15] مسند إلى المفعول[16] الأول إسناداً تاماً، فلو أسند الفعل إليه[17] ولا[18] يكون إسناده إلا تاماً لزم كونه مسنداً[19] ومسنداً[20] إليه معاً[21]، مع كون كل من الإسنادين[22] تامّاً، بخلاف: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ[23]، لأن[24] أحد الإسنادين ـ وهو[25] إسناد المصدر ـ غير تام «وَلاَ[26]» المفعول

مفعول فيه لأقيم. (١) أي: المفعول. (٢) مبتدأ. (٣) متعلق بشرط. (٤) أي: فاعل مفعول ما لم يسم. (٥) أي: فاعل مفعول ما لم يسم. (٦) خبر كان. (٧) خبر بعد التأويل. (٨) أي: التعريف. (٩) ولم يرد بالغير أفعال القلوب. (١٠) بيانية. (١١) أي: المذكورات. (١٢) صفة الأفعال. (١٣) أي: لا يصح وقوعه. (١٤) هذا مذهب القدماء. (١٥) علة لعدم الوقوع. (١٦) لكونهما مبتدأ وخبراً في الأصل. (١٧) حالية. (١٨) لا يقال علم فاضل زيد في مثل علمت زيداً فاضلاً. (١٩) باعتبار إسناده إلى المفعول الأول. (٢٠) باعتبار كون الفعل مسنداً إليه. م. (٢١) في حالة واحدة وهو غير. (٢٢) أي: إسناد المفعول الثاني إلى الأول. (٢٣) فاعل ضرب. (٢٤) علة الخلاف. (٢٥) أحد الإسنادين. (٢٦) يقع موقع الفاعل.

وَشَرْطُهُ[1]: أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَةُ الفِعْلِ إِلَى فُعِلَ أَوْ يُفْعَلُ، وَلاَ يَقَعُ المَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ وَلاَ

(١) ثم إن لفظ المقام بالضم والمقام بالفتح جائزان لكن الأولى هنا بالفتح على فهم من المعرب مع الفرق بينهما.

(قوله: إلى فعل؛ أي: الماضي المجهول) يعني: أنه أراد بالعلم أشهر أوصافه أو أراد بالشخص جنسه، ويجوز تقدير معطوف؛ أي: إلى فعل ونحوه. (قال: ولا يقع) أي: لا يصح وقوعه لا أنه لا يقع في الاستعمال، وإلا كان الأنسب أن يقول: لم يقع وأن لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب أعلمت؛ لأن الثاني منه أيضاً لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل. (قال: المفعول الثاني) نقل أن المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل، وقالوا: لا امتناع في أن يكون المسند إلى أمر مسنداً إليه لشيء آخر، نعم لا يجوز أن يكون مسنداً إليه لذلك الأمر.

(قوله: أراد بالعلم أشهر أوصافه) يعني: أن المراد بفعل لفظه فإن قلنا: بوضع الألفاظ لأنفسها وضعاً ضمنياً يكون علماً لنفسه والمراد منه أشهر أوصافه؛ أي: ما هو موصوف بزيادة الشهرة في الجملة من بين أوصافه فأفعل التفضيل ههنا للزيادة مطلقاً كما في قولك: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، فلا يرد أن الوصف المشتهر به فعل الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقاً. (قوله: أو أراد الخ) أي: على تقدير عدم القول بالوضع الضمني. (قوله: وقالوا الخ) وهذا كما يكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين.

إلى المفعول، فتكون الإضافة لأدنى ملابسة ككوكب الخرقاء، ولك أن تقدر المضاف وتبقي الإضافة على ظاهره؛ أي: حذف فاعل فعله. (قوله: وأقيم هو أي: المفعول) لفظ هو تأكيد للفاعل المستتر ولذا انفصل كما في: ﴿أَسْكُنْ أَنتَ﴾، وإنما أكد تنبيهاً على مكانه (عصام)، ولا ينتقض التعريف بصام نهاره حيث حذف فاعل صام وأقيم النهار مقامه؛ لأن فاعل صام لم يحذف؛ إذ المراد بحذف الفاعل أن لا يكون في الكلام مرفوع بالفاعلية، ثم إنه لابد في إقامة المفعول مقام الفاعل من عدم الخروج عن المفعولية بحسب المعنى، فلذا لم يجر إقامة المفعول له بلا لام مقام الفاعل؛ لفوات الإشعار بالعلية، والفرق بين المقام والمقام مذكور في المعرب في هذا المقام نقلاً عن أبي السعود مفتي الأنام. (قوله: وشرطه؛ أي: وشرط مفعول الخ) أو شرط حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه وقد مر نظيره، وقوله: إذا كان عامله فعلاً قيد به، فقرينة قوله: إن تغير صيغة الفعل، فترك ما كان عامله شبه فعل للعلم به بالمقايسة فشرطه إذا كان شبه فعل: أن تغير صيغة الفعل إلى اسم المفعول من ذلك الباب، ففي قوله: صيغة فعل اكتفاء. (قوله: أي: الماضي المجهول) يعني: أنه أراد بالعلم الوصف المشتهر به كما يراد بالحاتم الجواد، وبأبي حنيفة المتبحر في العلم، أو أنه محمول على التمثيل، وعلى التقديرين يشمل قوله: فعل ويفعل مثل افتعل الخ. (قوله: ولا يقع موقع الفاعل) يشير إلى أن معمول لا يقع محذوف الكلام، وفي الامتحان لا يقع؛ أي: لا يصير وخبره محذوف وفيه شيء، وقيل: إنه بمعنى لا يصح وقوعه، أو بمعنى لا يوجد مقام الفاعل المفعول الثاني الخ، ثم إن هذا الكلام استئناف جواب عما يقال: أيّ من المعمولات يصح وقوعه موقع الفاعل، وقيل: عطف على وشرطه إن تغير عطف الفعلية على الاسمية، والتوافق بين المعطوفين في الفعلية والاسمية ليس بشرط في صحة العطف

«الثَّالِثُ مِنْ» مفاعيل «بَابِ (أعلمت)» إذ حكمة حكم المفعول الثاني من[1] باب (عَلِمْتُ) في كونه مسنداً «وَالمَفْعُولُ[2] لَهُ» بلا[3] لام، لأن النصب فيه مشعر بالعِلِّية فلو أسند[4] إليه[5] فات[6] النصب، والأشعار بخلاف ما[7] إذا كان مع اللام، نحو: ضُرِبَ لِلتَّأْدِيبِ. «وَالمَفْعُولُ[8] مَعَهُ[9] كَذَلِكَ» أي: كل[10] من[11] المفعول له والمفعول معه كذلك أي:

(١) فإن للثاني. (٢) عطف على قوله المفعول ثاني تقديره لا يقع موقع الفاعل أيضاً. (٣) حال كونه. (٤) أي: الفعل. (٥) أي: إلى المفعول له. (٦) جواب لو. (٧) أي: المفعول له. (٨) أي: ولا يقع آه. (٩) نحو: استوى الماء والخشبة. (١٠) مبتدأ. (١١) بيان للثاني.

وإن كان حسناً، وقال العصام: ولا يبعد أن يجعل تحت الشرط؛ أي: وشرطه أن لا يقع الخ، وفيه أن جزالة المعنى يمنع عن هذا. **(قوله: من مفعولي باب علمت)** أراد بالباب كل فعل له مفعولان ثانيهما مسند إلى الأول، لا أفعال القلوب بخصوصها كما هو المتبادر فيشمل لملحقاتها، واحترز به عن باب أعطيت، فإن له حكماً آخر سيجيء، وقوله: إسناداً تاماً فيه تعريض للرضي، وفيه أنه لا إسناد تاماً بين المفعولين حال المفعولية؛ لأنه يمنع الربط بالغير، فيلزم أن لا يكون لما له الإسناد إعراب، كذا في الامتحان، ولعل لهذا جوزه المتأخرون بشرط عدم الالتباس؛ نحو: علم منطلق زيداً، بخلاف علم أخوك زيداً كما سيأتي. **(قوله: بخلاف أعجبني ضرب زيد الخ)** قال الجزائري: وهذا جواب عن مقدر تقديره: إن كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه جائز وواقع في مثل: أعجبني ضرب زيد، فإن المصدر بالنسبة إلى الفعل مسند إليه؛ لأنه فاعله، وبالنسبة إلى المضاف إليه مسند؛ لأن المضاف إليه فاعله معنى، فهو من باب إسناد المصدر إلى فاعله، وحاصل الجواب: أن الممتنع إذا كانا تامين وههنا إسناد المصدر إلى ما بعده غير تام؛ لأن الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله، فردّ الرضي تعليل القدماء بامتناع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل، وهو التعليل الذي ذكره الشارح بهذا المثال مردود، وأما المتأخرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرة، وأول المفعولين معرفة نحو: ظن زيد قائماً؛ لأن التنكير يرشد إلى أنه الخبر في الأصل، وقال الرضي: والذي أراد أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة واللبس مرتفع بإلزام كل من المفعولين مركزه الخ، والذي اختاره أنا ما اختاره الرضي، ومنعهم كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه ممكن ومعارض بجواز كون الشيء مضافاً ومضافاً إليه كغلام في قولك: فرس غلام زيد انتهى، وهذا مبني على ما ذكرناه آنفاً نقلاً عن الامتحان من منع كون الإسناد بين المفعولين تاماً حال المفعولية. **(قوله: إذ حكمه حكم المفعول الثاني)**؛ وذلك لأن الثالث من باب أعلمت نفس الشيء من باب علمت؛ لأن همزة الأفعال تزيد المفعول الأول الذي هو فاعل في باب علمت. وقوله: والمفعول له مبتدأ خبره قوله: كذلك، فهو من عطف الاسمية على الفعلية لا عطف مفرد على مفرد، وإلا لقال: ولا المفعول له والمفعول معه، ففيه تفنن مع الإشارة إلى ما ذكره

الثَّالِثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ، وَالمَفْعُولُ لَهُ وَالمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ

(قال: والمفعول له والمفعول معه كذلك) لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء أن الامتناع في المفعول الثاني، والثالث أتم من الامتناع في هذين المفعولين، وإن اتفق الكل فيه، وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في ردّ من جوّز قيامهما مقام الفاعل. **(قوله: بلا لام)** قيل باللام أيضاً لا يقع؛ لأنه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه. **(قوله: لأن النصب فيه مشعر بالعلية)** لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي أن لا يقع الظرف أيضاً مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر بالظرفية؛ لأنا نقول: ربما يحصل الإشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز أن يناقش بجواز إشعار القرينة بالعلية، وقيل: إن المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم، ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم، ثم اعترض بأنه يوجب امتناع ضرب للتأديب، والقول بأن المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم، ولقائل أن يقول أيضاً أنه ليس جواباً عن سؤال نشأ عن الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولاً للمقدر لا للمذكور، فمعنى قولهم: إن المفعول له جواب لم أنه مع عامله يصح أن يذكر في جواب السؤال عن اللمية، فإذا قيل لك: لم ضربت قلت: ضربت أو ضرب للتأديب. **(قال: تعين)** خلافاً للكوفيين وبعض المتأخرين فإنهم ذهبوا إلى أنه أولى استدلالاً بالقراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿لولا نزل عليه القرآنَ﴾ بالنصب، وقراءة أبي جعفر المدني: ﴿ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾، وقراءة عاصم: ﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾ على إضمار المصدر.

(قوله: مع اختصاره) لعدم الاحتياج حينئذ إلى قوله: كذلك. **(قوله: للتنبيه على صحة الخ)** بناء على أن المشبه به في الأغلب يكون أقوى من المشبه في وجه الشبه. **(قوله: وإن اتفق الكل)** أي: كل النحاة في امتناع وقوع المفعول معه مقام الفاعل أو كل المفاعيل الأربعة المذكورة في الامتناع. **(قوله: ليس من ضروريات الفعل)** أذرب فعل بلا غرض لكونه عبثاً كذا في الرضي وفيه بحث حكمي. **(قوله: وكذا المفعول معه)** أي: ليس من ضروريات الفعل؛ إذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب. **(قوله: ولا يصح السؤال الخ)** يعني: لو أقيم المفعول له مقام الفاعل يكون الحكم تاماً به وكونه جواب لما يقتضي تقدير السؤال قبله، فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وذا لا يصح. **(قوله: أنه ليس جواباً الخ)** حتى يقدر السؤال قبله فيلزم المحذور. **(قوله: بالنصب)** أي: بنصب القرآن وإقامة عليه مقام الفاعل. **(قوله: وقراءة أبي جعفر)** بنصب قوماً وإقامة بما كانوا يكسبون

كالمفعول الثاني والثالث من باب (عَلِمْتُ وأعلمت) في أنهما لا يقعان[١] موقع الفاعل[٢]. أمّا المفعول له فلما عرفت[٣]، وأمّا المفعول[٤] معه فلأنه[٥] لا يجوز إقامته مقام الفاعل[٦] مع الواو التي[٧] أصلها العطف - وهي[٨] دليل الانفصال، والفاعل[٩] كالجزء[١٠] من الفعل - ولا[١١] بدون الواو فإنه[١٢] لم يعرف حينئذ[١٣] كونه مفعولاً معه. «وَإِذَا[١٤] وُجِدَ الْمَفْعُولُ[١٥] بِهِ[١٦]» في الكلام مع غيره[١٧] من المفاعيل التي[١٨] يجوز وقوعها[١٩] موقع الفاعل «تَعَيَّنَ[٢٠]» أي: المفعول به. «لَهُ[٢١]» أي: لوقوعه موقع الفاعل، لشدة شبهه بالفاعل في[٢٢] توقّف[٢٣] تعقّل الفعل[٢٤] عليهما[٢٥]، فإن[٢٦] الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك[٢٧] لا يمكن تعقله بلا مضروب، بخلاف سائر المفاعيل، فإنها ليست بهذه[٢٨] الصفة. «تَقُولُ[٢٩]»: ضُرِبَ[٣٠] زَيْدٌ» بإقامة المفعول[٣١] به مقام الفاعل[٣٢]. «يَوْمَ الْجُمُعَةِ» ظرف[٣٣] زمان. «أَمَامَ الأَمِيْرِ» ظرف مكان. «ضَرْباً شَدِيْداً»[٣٤] مفعول مطلق[٣٥] للنوع باعتبار[٣٦] الصفة وفائدة[٣٧] وصف الضرب بالشدة التنبيه[٣٨] على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا[٣٩] قيد مخصّص[٤٠]،

---

(١) أي: المفعول له والمفعول معه. (٢) لأن الواو يمنع الإسناد وتركها بغير ماهية المفعول. (٣) من أن النصب مشعر بالعلّية. (٤) أي: عدم وقوعه موقع الفاعل. (٥) شأن. (٦) متعلق بإقامته. (٧) صفة الواو. (٨) أي: موضوع للعطف. حال. (٩) حال. (١٠) من الفعل. (١١) يجوز إقامته مقامه. (١٢) تعليل لعدم الجواز. (١٣) أي: حين أقيم. (١٤) ظرفية. (١٥) نائب فاعل. (١٦) أي: الصريح. (١٧) بيان لغير. (١٨) صفة. (١٩) مفاعيل. (٢٠) جواب إذا. (٢١) متعلق بتعين. (٢٢) متعلق لشدة شبهه. (٢٣) أي: في توقف حصول الفعل. (٢٤) المتعدي. (٢٥) أي: على الثمانين والمفعول. (٢٦) تعليل للتوقف. (٢٧) يعني: كما أن الحال في الضرب... هكذا كذلك. (٢٨) أي: لا يتوقف حصول الفعل عليها. (٢٩) جلة معللة. (٣٠) كثيراً ما يستأنف. (٣١) الذي هو زيد. (٣٢) المحذوف. (٣٣) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو وقس عليه الباقي. (٣٤) هو. (٣٥) أي: ضرب شديد نوع من مطلق الضرب. (٣٦) ونوعية. (٣٧) المبتدأ. (٣٨) خبره. (٣٩) متعلق بلا يقوم. (٤٠) وهو شديد هذا إذا كان للتأكيد وأما إذا كان للنوع أو للعدد فجاز بلا صفة نحو: ضرب ضربته وضربتان. سعد الله.

وَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ[١] تَعَيَّنَ لَهُ تَقُولُ: ضُرِبَ[٢] زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ[٣] أَمَامَ الأَمِيْرِ[٤] ضَرْباً شَدِيْداً

(١) في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل.
(٢) بإقامة المفعول الذي هو زيد مقام الفاعل الذي هو ضرب.
(٣) ظرف زمان.
(٤) ظرف مكان.

(قوله: لشدة شبهه بالفاعل) وقيل لبناء الفعل المجهول له وكون إسناده إليه حقيقة وإلى غيره مجازاً ولا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها وفيه أن معنى قولهم: لا يصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة أن الكلام إذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لا لأن المتكلم بالحقيقة متعين مع إمكان التكلم بالمجاز، والأظهر أن يقال:

مقام الفاعل. (قوله: على إضمار المصدر) أي: ننجي المؤمنين تنجية. (قوله: لبناء الفعل المجهول له) فيه بحث كما ذكر الشارح الرضي رحمه الله في بحث المصدر: أن صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث، وصيغة المجهول مشتركة بين باقي اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين وما وقع عليه والآلة وغير ذلك، وكون إسناده إليه مجازاً إنما هو على تقدير قصد النسبة الإيقاعية إلى غيره كما صرح به في المطوّل من أن يقاع الفعل على غير ما حقه أن يوقع عليه مجاز وفي إقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد إيقاع الفعل عليه، بل قد تكون النسبة باقية

اللاري، وقوله مشعر بالعلية؛ إذ النصب دال على تقدير اللام الدالة على العلية. (قوله: فات النصب والإشعار) أي: فات النصب بسبب جعله مسنداً إليه ومرفوعاً، وفات الإشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية، فلا يرد ما قيل: إن ذكر النصب مستدرك. (قوله: بخلاف ما إذا كان مع اللام) فإن المشعر بعليته وكونه مفعولاً له هو اللام وهو لم يتغير. (قوله: أي: كالمفعول التالي الخ) لا يخفى أن المفعول له والمفعول معه أوضح في هذا الحكم من ثاني باب علمت، وثالث باب أعلمت، فالأحق أن يشبه المفعول الثاني والثالث بهما دون العكس (عصام)؛ إذ قاعدة التشبيه نقصان ما يحكى، وكونه من قبيل التشبيه المقلوب لا يناسب المقام، فلعل النكتة فيه الإدعاء والمبالغة في الرد على المتأخرين على ما يفهم من اللاري. (قوله: في أنهما لا يقعان موقع الفاعل) في الرضي ما ملخصه أنه لا يقع أيضاً موقع الفاعل المستثنى والتمييز؛ لأنهما ليسا من ضروريات الفعل، وأجاز الكسائي نيابة التمييز؛ لكونه في الأصل فاعلاً فقال: في طاب زيد نفساً طيبت نفس زيد، وكذا لا يقع الحال؛ لأنها وإن كانت من ضروريات الفعل، لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها عن النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه وكذا لا يقع خبر كان خلافاً للفراء مطلقاً[١] وللكسائي في الخبر الجملة؛ إذ هو أجاز كِيْنَ يقوم لا كِيْنَ قائم هذا والمصنف مستغنٍ عن التعرض لها بقوله: في التعريف كل مفعول لحذف فاعله في شرح العصام ما يدافع هذا الكلام. (قوله: وهو دليل الانفصال والفاعل الخ) فيه أنه منقوض بالجار والمجرور، بل الوجه أن يقال: إن

(١) أي: سواء كان الخبر مفرداً أو جملة.

في واو المفعول معه شائبة العطف على شيء، فيلزم عند حذف الفاعل نسياً وإنابته منابة شبهة وجود المعطوف مع حذف المعطوف عليه نسياً[1]. (قوله: تعين؛ أي: المفعول به له) أي: تعين وجوب عند البصريين، وأولوية عند الكوفيين؛ وذلك لأن الأخفش والكوفية أجازوا إقامة غير المفعول به مع وجوده، ومنه قراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، وقرئ في الشاذة: (لولا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ) بالنصب ومثلها قول الشاعر:

وَلَـوْ وَلَـدَتْ قُـفَـيـرةُ جَـرْوَ كَـلْـبٍ
لَـسُـبَّ بِـذلِـكَ الـجَـرْوِ الـكِـلابَـا

فأقيم قوله: بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به؛ أعني: الكلابا (رضي ونعمه)، واحتجوا أيضاً بقوله:

وإنـمـا يُـرضـي الـمـنـيـبُ رَبَّـهُ
مـا دامَ مَـعْـنـيّـاً بِـذِكْـرٍ قـلـبَـهُ

حيث جعل بذكر: نائب فاعل لقوله: معنيّاً، مع وجود الأولى منه بالنيابة وهو المفعول به؛ أعني قوله: قلبه، يريد أن المنيب إلى الله ينبغي أن يعتني بذكره حتى يرضيه. (قوله: بخلاف سائر المفاعيل) فإن قيل: إن المفعول المطلق أيضاً مما يتوقف عليه تعقل الفعل؛ لكونه جزء من مدلوله، قلنا: ستعلم

(١) قيد به؛ لجواز حذفه مقداراً منوياً.

إن الإسناد إلى ما سواه مجاز عقلي، ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له إن قلت: بأيّ علاقة ينسب إلى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة. قلنا: النسبة إلى الأخير ظاهرة، وأما النسبة إلى الأولين؛ فلأن هذا الفعل لما كان موضوعاً؛ لأن ينسب إلى ما هو محل للفعل، وقابل له وكان الأولان محلين للأفعال وهي مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى يعرفا بها كانا شبيهين بالمحل القابل، وأما النسبة إلى المصدر؛ فلأنه أثر الفعل؛ وذلك لأن قولك سير سير شديد في قوة فعل سير شديد إن قلت: هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الإيقاعية إلى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل، وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر؛ نحو: ضرب في الدار، فإن النسبة حينئذ ليست إلا ما استفيد من حرف الجر، فمعنى ضرب في الدار أن الدار مضروب فيها لا أنها مضروبة مجازاً. قلنا: هذا النقل في المفعول بلا واسطة، وأما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك؛ لأن الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي هنا شيئان؛

بعد الإقامة كما كانت قبلها كما في إقامة المفعول به مقام الفاعل، فيكون الإسناد حقيقياً وقد لا تكون باقية على حالها فيكون الإسناد مجازياً، وبما ذكرنا تبين عدم ظهور الأظهر أيضاً وإن ما سماه تحقيقاً له ليس له حقيقة. (قوله: إذا دار بين الحقيقة والمجاز) أي: يمكن حمله على المعنى الحقيقي والمجازي. (قوله: فالحمل الخ)؛ لأن المجاز خلف عن الحقيقة والرجوع إلى الخلف إنما هو عند تعذر الأصل. (قوله: لا لأن التكلم الخ) حتى يفيد في إثبات تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل عند وجود غيره. (قوله: والأظهر الخ) إنما قال ذلك؛ لأنه يجوز حمل قوله: والأبصار الخ على هذا بأن يقال: مراده أنه لا يمكن الصيرورة إلى المجاز العقلي عند إمكان الحقيقة العقلية لوجود ما هو له. (قوله: ولا يمكن المجاز العقلي لوجود ما هو له) ينتقض بقوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٢١﴾ فإنه مجاز عقلي مع وجود ما هو له، والجواب: أن المراد وجود ما هو له من حيث هو كذلك كما فيما نحن فيه فإن المفروض أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولاً به. (قوله: قلنا: النسبة الخ) لا يخفى أن المعتبر في المجاز العقلي مشابهة الغير لما هو له في ملابسة الفعل حيث فسروه بإسناد الفعل إلى غير ما هو له للملابسة؛ أي: لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل، وأما مشابهته إياه في نوع الملابسة كما يشعر به بيان المحشي رحمه الله فغير معتبر فيه، ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة في بحث المجاز العقلي. (قوله: وأما النسبة إلى الأولين الخ) أي: نسبة الفعل إلى الزمان والمكان كائن لأجل هذه العلاقة؛ وهي كونهما شبيهين بالمفعول به في المحلية وتأثير الفعل، وإن اختلفت جهة المحلية والتأثير فإن محلية المفعول به باعتبار القبول ومحليتهما باعتبار الظرفية وتأثير الفعل في المفعول به باعتبار الوقوع عليه، وتأثيره فيهما باعتبار الوقوع فيهما وهو أيضاً نوع تأثير حيث يعرفان بتلك الأفعال فيقال: زمان الضرب ومكان الضرب. (قوله: لأنه أثر الفعل) أي: يتعلق به الفعل المطلق فيكون مفعولاً به لمطلق الفعل. (قوله: هذا التحقيق) أي: تحقيق العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان والمصدر. (قوله: يقتضي نقل النسبة الإيقاعية الخ) فيه بحث؛ لأن اللازم من التحقيق المذكور أن نسبة الفعل المجهول إلى سائر المفاعيل بعلاقة كونها شبيهة بالمفعول به لا كون النسبة إليها إيقاعية، وإن ذلك إنما هو على تقدير قصد التجوز في الإسناد. (قوله: هذا النقل الخ) أي: نقل النسبة الإيقاعية إلى سائر المفاعيل فيما إذا كان مفعولاً بلا واسطة حرف الجر، وأما في المفعول بالواسطة فلا نقل؛ لأن حرف الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزاً فالربط ههنا حقيقي كما كان قبل الإقامة لا مجازي، لا يخفى أن المحشي رحمه الله اعترف ههنا بأن إسناد الفعل إلى غير المفعول به قد يكون حقيقياً فقد انهدم ما سبق من أن إسناده إلى غيره مطلقاً مجاز عقلي، وبأن نسبة الفعل إليه لا تقتضي تشبيهه بالمفعول به يجعل الفعل واقعاً عليه تجوزاً، بل كونه من ملابسات الفعل كاف في النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور، والقول بأن نسبة الفعل إلى غير المفعول به إذا كان مفعولاً بلا واسطة تقتضي نقل النسبة الإيقاعية وجعله مفعولاً به

إذ[1] لا فائدة فيه[2] لدلالة الفعل عليه «فِي دَارِهِ[3]» جار ومجرور شبيه بالمفاعيل[4] أقيم[5] مقام الفاعل مثلها[6]، «فَتَعَيَّنَ (زيد) وَإِنْ لَمْ[7] يَكُنْ»، أي: وإن لم يوجد في الكلام مفعول[8] به «فَالْجَمِيْعُ»[9] أي: جمع[10] ما[11] سوى المفعول به «سَوَاءٌ»[12] في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول «الأَوَّلُ: مِنْ[13] بَابِ[14] أَعْطَيْتُ» أي: الفعل المتعدي إلى مفعولين. ثانيهما غير[15] الأول «أَوْلَى» بأن يقام مقام الفاعل «مِنَ»[16] المفعول «الثَّانِي» لأن[17] فيه[18] معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني[19]، لأنه[20] عاطٍ، أي: آخذ نحو: أَعطِيَ زيدٌ درهما، مع جواز (أُعطيَ درهمٌ زيداً) وذلك عند الأمن

(١) علة لا يقوم. (٢) أي: في إقامة المصدر مقام الفاعل. (٣) أي: في دار زيد. (٤) لكونه فضلة. (٥) خبر بعد خبر. (٦) حال من نائب أقيم. أي المفاعيل. (٧) المفعول به. (٨) نائب فاعل لم يوجد. (٩) مبتدأ. (١٠) إشارة إلى حذف المضاف إليه. (١١) مفعول. (١٢) خبره. أي: منسوبة الاستواء. (١٣) الكائن. (١٤) أراد بالباب كل فعل متعد إلى مفعولين. (١٥) أي: عبارة عن الأول. (١٦) مفضل عليه. (١٧) تعليل للأولوية. (١٨) أي: في الأول. (١٩) المفعول. (٢٠) مفعول أول.

فِي دَارِهِ فَتَعَيَّنَ زَيْدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيْعُ سَوَاءٌ، وَالأَوَّلُ مِنْ بَابِ أَعْطَيْتُ[1] أَوْلَى[2] مِنَ الثَّانِي.

(١) أي: الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول.
(٢) بأن يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني.

أحدهما: أن ما ذكرته يقتضي أن يكون نسبة الفعل المتعدى بالحرف إلى المفعول بالواسطة نسبة إلى ما هو له فينبغي أن يتعين لقيامه مقام الفاعل إذا وجد؛ نحو: مر بزيد يوم الجمعة والتصريح بخلافه، وثانيهما: أن نسبته إلى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم أجد في ذلك نقلاً. **(قوله: إذ لا فائدة فيه)** والفاعل محل الفائدة فيجب أن يكون ما يقوم مقامه محلاً لهنا ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل

تجوزاً بخلاف ما إذا كان مفعولاً بواسطة تحكم. **(قوله: ما ذكرته)** من نقل النسبة الإيقاعية في المفعول بلا واسطة وعدم النقل في المفعول بالواسطة فينبغي أن يتعين الخ لكون النسبة إلى ما هوله وإلى غيره مجازية، ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ما هوله وفيه بحث؛ لأن مدار الإقامة في مقام الفاعل على اعتناء المتكلم بتعلق الفعل به وكون تعلقه به مقصوداً كتعلقه بالفاعل ولا دخل في ذلك لكون النسبة حقيقية، أو مجازية قال الشارح الرضي رحمه الله: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة وذلك مفوّض إلى اختياره. **(قوله: والتصريح بخلافه)** فالأكثرون على أنه إذا فقد المفعول به تساوى البواقي في النيابة كما في المتن، وبعضهم رجح الجار والمجرور؛ لأنه مفعول به لكن بالواسطة، وبعضهم الظرفين والمصدر؛ لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة الفعل عليه أكثر، وبالجملة لم يقل أحد بتعيين المفعول بالواسطة. **(قوله: وجب في قيامها الخ)** كيلا يحتاج إلى اعتبار شبهه بالمفعول به ونقل النسبة الإيقاعية، وفيه أنه إذا كان المقصود تعلقه بها كتعلق

أن وقوعه نائباً لا يصح إلا بزائد فلذا وصف الضرب بالشديد، فحينئذ لا يتوقف تعقله عليه؛ لأن ما هو جزء منه إنما هو مدلول المطلق لا المقيد، وقوله: إذ لا فائدة فيه؛ أي: في ذلك القيام، وأما ما جوزه سيبويه من الإسناد إلى المصدر المدلول بالفعل؛ نحو: قُعِدَ وقيم مع أنه مجرد عن الزائد؛ أي: الوصف المخصص فالإسناد فيه إلى مصدره المعهود مثل أن يقال: هذا الكلام لمتوقع القعود والقيام، فالزائد المخصص في التقدير موجود وإن لم يوجد في اللفظ. **(قوله: شبيه بالمفاعيل)** يعني: أن المجرور شبيه لفظاً ومعنى بالمفاعيل بلا واسطة، فأقيم في استعمال الفصحاء مقام الفاعل، فيندفع ما أورده الهندي من أن قوله: في الدار مفعول به بالواسطة أو مفعول به فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه، وترك مثال المفعول به بواسطة، وحاصل الدفع: أن التمثيل به باعتبار أنه شبيه بالمفعول بلا واسطة لا أنه مفعول فيه. **(قوله: فالجميع سواء في جواز وقوعها الخ)** يعني: إذا كان الإسناد إليه مفيداً لفائدة متجددة، وفي المنافع يجوز أن يقوم مقام الفاعل المفعول به بلا واسطة وبها يكون الإسناد إليه حقيقة عقلية، والمفعول به بفي على أن يكون الإسناد حقيقة عقلية وبحذفها فيكون الإسناد مجازاً عقلياً، والمفعول له باللام فالإسناد حقيقة، والمفعول المطلق النوعي والعددي فالإسناد مجاز عقلي بخلاف المفعول له بلا لام، وقيل: مطلقاً، وأما المفعول المطلق التأكيدي والمفعول معه والحال والمستثنى والتمييز؛ فإنها لا تقوم مقام الفاعل عند الجمهور كما مر، وكتب على قوله فالجميع سواء ما نصه: أن الأكثر على أنه إذا فقد المفعول به فالبواقي متساوية الأقدام في النيابة، ورجح بعضهم الجار والمجرور وبعضهم الظرفين والمصدر، فإنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر (رضي)، وقوله: لأنه عاطٍ؛ أي: من جهة المعنى، وهذا محمول على التمثيل بالنسبة إلى مثال: أعطيت زيداً درهماً، فنقول: أو أنه لابس بالنسبة إلى مثال: كسوت زيداً جبة، وهكذا كما نبه عليه الرضي، فلا يرد أن التقريب غير تام. **(قوله: وذلك عند الأمن)** يعني: أن أولوية أعطى زيد درهماً مع جواز عكسه إنما هو عند الأمن عن الالتباس وقد مر

عليهما، فعلى هذا وجب تقييد قوله: فالجميع سواء بما سيذكره. **(قوله: شبيه بالمفاعيل)** بلا واسطة، وإنما قيدنا بذلك؛ لأن الظرف وإن كان معه في مفعول فيه عند المصنف، فلا يظهر حينئذ القول بالتشبيه. **(قال: وإن لم يكن فالجميع سواء)** قيل: لو قال: والبواقي سواء لكان أخصر وأظهر؛ يعني: أن البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه، وفيه أن حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به، وإنما المجهول حالها على تقدير عدمه، فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع أنه أراد التصريح بردّ من قال: إن البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما أراد التصريح بردّ من قال: إن المفعول به إذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال: وإذا وجد إلى آخره. **(قوله: أي: جميع ما سوى المفعول به)** وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة، إن قلت: ينبغي أن يكون المفعول بالواسطة متعيناً لأن يقع مقام الفاعل؛ لأنه مفعول به. قلنا: صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل؛ أعني: الرفع منعته أن يكون في درجة المفعول بلا واسطة. **(قوله: سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل)** لا يخفى أن هذا القيد مما ينساق إليه الذهن بلا شبهة؛ يعني: أنه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل، وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم أن يكون لترتب الجزاء على قوله: وإن لم يكن معنى. **(قوله: لأن فيه معنى الفاعلية)** لا يخفى أن هذا الدليل يقتضي أن يكون الأول من باب أعلمت أولى من ثانيه؛ لأنه وإن كان مفعولاً للإعلام فاعل للعلم.

المفعول به للمبالغة في التعلق لا يمكن دخل الواسطة عليها. **(قوله: في ذلك)** أي: في دخول الواسطة عليها عند الإقامة. **(قوله: ولذا لا يقع الخ)** في شرح الرضي: تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال: ضرب شيء ولا جلس مكاناً أو زماناً أو في موضع؛ لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل، ولا فائدة متجددة في ذكرها. **(قوله: بما سيذكره)** من قوله: وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة والمقصود تقييده به أو بما يؤدي مؤداه كأن يقال: فالجميع سواء إذا كان الإسناد إليه مفيداً لفائدة متجددة، أو إذا صح نيابته. **(قوله: بلا واسطة)** هذا على تقدير أن يكون القائم مقام الفاعل المجرور على ما حققه السيد الشريف في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى:﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، وأيده بأن القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم فمعنى قوله: شبيه بالمفاعيل مجروره شبيه بها، وكذا قوله: أقيم، وأما على القول بأن القائم مقامه هو المجموع على ما هو ظاهر كلام الكشاف حيث قال: عليهم في محل الرفع، وعبارة الشارح رحمه الله وكلام ابن مالك في التسهيل ويؤيده ما قال أبو علي في الحجة: إن الإعراب المحلي مشروط بأن لا يكون لذلك المعرب إعراب لفظي، فلا يجوز أن يقال في نحو: مررت بزيد وعمراً أن عمراً معطوف على محل زيد، بل على محل بزيد فلا حاجة إلى هذا القيد؛ لأن مقصود الشارح رحمه الله أن مجموع الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل لفظاً في كون كل واحد منهما من متعلقات الفعل، ومعنى في أدائه معناها؛ لأن المجرور إما مفعول به أو فيه أوله، ثم المحشي لم يتعرض لبيان غرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام مع أنه أهم بالذكر، ولعل غرضه دفع ما أورد الفاضل الهندي من أن قوله: في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول فيه عند المصنف رحمه الله فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه، وترك مثال المفعول به بالواسطة، وخلاصة الدفع: أن التمثيل به باعتبار أنه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل باعتبار أنه مفعول فيه، ومعنى قوله: أقيم مقام الفاعل مثلها أنه أقيم في استعمال الفصحاء مقامه مثل المفاعيل، والتنصيص لكون إقامته مختلفاً فيها، ويحتمل أن يكون معنى قوله: مثلها أنه إذا وجد المفعول به بواسطة مع سائر المفاعيل بالواسطة تعين للإقامة، وإن لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولاً به في الحقيقة واقتضاء الفعل إياه أشد اقتضاء تقول: مررت بزيد في يوم الجمعة في أسمام الأمير كمرور البريد هذا على طريق القياس ولم أجد فيه نقلاً. **(قوله: فلا يظهر الخ)**؛ لأنه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا فائدة فيه، وإنما قال: لا يظهر لإمكان أن يقال: أن التشبيه المذكور مبني على مذهب الجمهور. **(قوله: لكان أخصر)** لعدم ذكر الشرائط، وأظهر للاحتياج إلى تفسير الجميع بما سوى المفعول به مما يصح بناؤه. **(قوله: وفيه أن الخ)** هذا الاستدراك إنما يلزم إذا قيد البواقي مما يصح بناؤه، وفسر قوله: سواء في جواز وقوعها موقع الفعل بجواز وقوعها موقعه إذا لم يوجد المفعول به، وبامتناع وقوعها موقعه إذا وجد المفعول به، أما إذا أجرى البواقي والجواز والامتناع على إطلاقه كما هو الظاهر، ويكون المعنى وما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة وامتناعها فما يجوز نيابته لا رجحان لشيء منها في النيابة، وما يمتنع نيابته لا رجحان لشيء منها في الامتناع فلا استدراك كما لا يخفى. **(قوله: مع أنه أراد التصريح الخ)** فذلك صرح بالشرط كما صرح في قوله: وإذا وجد المفعول به الخ، وإلا فالأخصر والمفعول به متعين والبواقي سواء. **(قوله: صورة الجر الخ)** فالمفعول بالواسطة أكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولاً به، والمفعول بلا واسطة أتم مشابهة من حيث اللفظ لقبوله الرفع فاستويا في النيابة عنه. **(قوله: حتى يلزم ألا يكون الخ)**؛ لأن استواء ما تصح نيابته في الصحة وما لا تصح نيابته في الامتناع ثابت في جميع الأوقات سواء وجد المفعول به في الكلام أو لم يوجد.

من اللبس، وأما عند عدمه[١] فيجب[٢] إقامة المفعول الأول[٣] نحو: أُعطِيَ زيدٌ عمراً. و[٤]منها: «المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ» وفي بعض النسخ، (وَمِنْهُ) يعني: من[٥] جملة[٦] المرفوعات أو من جملة المرفوع المبتدأ والخبر. جمعهما في فصل واحد، للتلازم[٧] الواقع بينهما على ما هو الأصل[٨] فيهما، واشتراكهما[٩] في العامل[١٠] المعنوي. فالمبتدأ «وَهُوَ الاسْمُ» لفظاً[١١] وتقديراً[١٢]، ليتناول[١٣] نحو: «﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ[١٤] لَّكُمْ﴾». المُجَرَّدُ[١٥] عَنِ العَوَامِلِ[١٦] اللَّفْظِيَّةِ»

---

(١) أي: إلا من. (٢) جواب وإما. (٣) لأنك لو أقمت بكل واحد لوقع اللبس فلا يعرف الآخذ من المأخوذ. (٤) إشارة إلى أن من للتبعيض. (٥) عاطفة. (٦) إن كان منهما. (٧) إذا وجد أحدهما وجد الآخر لا تنفك أحدهما عن الآخرة. (٨) لأن الأصل المبتدأ وجود خبر له فنحو: أقائم الزيدان على خلاف الأصل. (٩) أي: المبتدأ والخبر. (١٠) أي: عامل واحد هو المعنوي على المذهب الأصح. (١١) تميز. (١٢) نفس المجرد. (١٣) وإنما قال: أو تقديراً ليتناول آه. (١٤) خبره. (١٥) صفة الاسم. (١٦) فإن الألف واللام يبطل معنى الجمعية.

وَمِنْهَا المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ فَالمُبْتَدَأُ هُوَ الاسْمُ المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ

ما يتعلق بذلك، وقوله نحو: أعطى زيد عمراً؛ يعني: إذا كان عمرو أسيراً أو أجيراً أو ظهيراً، فيكون زيد مفعولاً أول وآخذاً في قصد المتكلم وعمرو مفعولاً ثانياً ومأخوذاً، اعترض بعضهم بأن في مثال الشارح نظراً؛ لأنه لو قيل: أعطى زيداً عمرو لا يلزم الالتباس؛ لأن المقدم بمفعول أول والمتأخر مفعول ثان سواء كانا على النصب أولى، فالمثال المناسب أعطى: موسى عيسى، فإنه لا يعلم ما أقيم مقامه إلا بالتقدم، فيجب في هذه الصورة تقديم المفعول الأول فهو متعين؛ لكونه قائماً مقامه، وقد يجاب بأن خوف الالتباس باقٍ على ما قرره اللاري. **(قال المصنف: ومنها المبتدأ والخبر)** في اسم المبتدأ تنبيه على أن حقه التقدم، وأما الخبر فمناط الفائدة حتى كأنه الخبر الذي هو كلام يحتمل الصدق والكذب، ثم إن المصنف فصلهما عن الفاعل ونائبه بقوله: منها مع أن دأبه في أقسام المرفوع والمنصوب عدم الفصل؛ للتنبيه على بعدهما عنهما في أنهما معمولاً عامل معنوي بخلاف الفاعل ونائبه، وهذه الجملة عطف على جملة فمنه الفاعلح للتناسب بين الجملتين لا على قوله: مفعول ما لم يسم فاعله، بل هو اعتراض بين المعطوفين. **(قوله: جمعهما في فصل واحد)** أي: لم يفصل الخبر عن المبتدأ بقوله: ومنها الخبر، مع أن كلاً منهما نوع مستقل من المرفوع؛ للتلازم بينهما، وهو كون الشيء مقتضياً للآخر وبالعكس؛ يعني: تنبيهاً على شدة اتصالهما، وقد فات المصنف هذا المعنى في أول المرفوعات، وإلا لقال: ومنه الفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله، كيف واتصالهما أكثر حتى عُدّا واحداً على ما سبق؟ **(قوله: واشتراكهما في العامل المعنوي)** وهو الابتداء، فإنه لما كان اقتضاهما عمل فيهما وفسروا الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد يكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني؛ أعني: الصفة تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء، والاعتراض بأن التجريد أمر عدمي لا يؤثر مدفوع بأن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات، وهذا المذهب؛ أعني: كون الابتداء عاملاً فيهما مذهب

(قوله: وأما عند عدمه الخ) إن قلت: يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه. قلنا: خوف الالتباس باق؛ لأن التأخير وإن دل على أنه مفعول ثان، لكنه لما كان مع ذلك صالحاً لأن يكون مفعولاً أول، وهو أولى بأن يقوم مقام الفاعل أمكن أن تقع الحيرة والاشتباه وكثيراً ما يحترز عن خوف اللبس. **(قال: ومنها المبتدأ)** عطف على قوله فمنه الفاعل. **(قوله: أو من جملة المرفوع)** بيان لحاصل المعنى لا أن من للتبعيض، ويحتمل أن يريد التبعيض بتقدير المضاف؛ أي: من جملة أفراده. **(قوله: على ما هو الأصل فيهما)** أي: في باب المبتدأ والخبر، وهو أن يكون المبتدأ مسنداً إليه دون ما إذا كان مسنداً، فإنه مبتدأ يصار إليه للضرورة فلهذا لم يكن قائم في أقائم أبوه زيد مبتدأ لاحتمال أن يكون خبراً لزيد، وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر؛ لأنه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند إليه كما تكلفه كثير من النحاة. **(قوله: واشتراكهما في العامل المعنوي)** وهو مهنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد؛ أي: إسناد إلى شيء أو إسناد

(قوله: يجوز) بأن يقال: أعطى زيداً عمرو فلا يتعين إقامة الأول مقام الفاعل. **(قوله: أمكن وقوع الحيرة الخ)** بسبب معارضة الصلاحية مع الأولوية للتأخير. **(قوله: عطف على قوله الخ)** للتناسب بين الجملتين في المسند إليه والمسند لا على قوله: مفعول ما لم يسم فاعله الخ، فهو اعتراض بين المعطوفين لشدة اتصاله بالمعطوف عليه. **(قوله: بيان لحاصل المعنى)** أي: من الجملة التي يصدق عليها المرفوع هذا فمن ابتدائية لمجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل منه الشيء وخرج عنه. **(قوله: لا أن من للتبعيض)**؛ لأنه يستلزم أن يكون المبتدأ والخبر جزئين من المرفوع، وكذلك قوله - أي: في باب المبتدأ والخبر -: دفع لما يرد من أن كونه مسنداً إليه أصل في المبتدأ، ولا دخل للخبر في ذلك فالواجب إفراد الضمير، وحاصل الدفع: أن الكلام على حذف المضاف؛ أي: الأصل في هذا النوع من الكلام أن يكون المبتدأ مسنداً إليه وكونه مسنداً يصار إليه للضرورة، وإنما لم يحمل على أن الأصل فيهما أن يكونا مذكورين مع ظهوره؛ لأن التلازم متحقق على تقدير حذف أحدهما أيضاً لكونه مقدراً في الكلام.

الزمخشري والجزولي، وذهب سيبويه إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر، وقال الكسائي والفراء: هما يترافعان إلى غير ذلك من المذاهب. (قوله: هو الاسم المجرد الخ) أراد بالاسم ما يقابل الفعل لا ما يقابل الصفة، وإلا لخرج عن التعريف ضارب زيد[1] قائم، إلا أن يقال: لا صفة إلا وهي جارية على موصوف محقق أو مقدر، فالمثال في تقدير شخص ضارب زيد، فالمراد بالاسم ما يقابل الصفة كما هو الظاهر، والتباين بين قسمي المبتدأ أظهر. (قوله: أي: الذي لم يوجد فيه عامل لفظي) إشارة إلى أن حقيقة التجريد غير مرادة هنا بأن وجد عامل لفظي فيه ثم جرد عنه؛ فإنه غير لازم، لكن لما كان اللائق في المعربات وجود عامل لفظي عبر عن عدم وجوده بالتجريد، وإلى أن المراد عدم وجود عامل لفظي فيه بطريق السلب الكلي، لا رفع

(١) ضارب مبتدأ أو زيد مضاف إليه وقائم خبره.

شيء إليه. (قال: هو) قيل: أتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر هنا دون الحدين السابقين مع أن الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه؛ إما لأنه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء، أو لأنه أراد التصريح بالحصر؛ ليكون رداً على من زعم أن اسم الفعل مبتدأ، وفيه نظر؛ لأن صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند إليه، ولو سلم ذلك فهي لتأكيد الحصر؛ لأن المسند إليه إذا عرّف باللام يفيد حصره على المسند، ولو سلم أنها لأصل الحصر فنقول: إن اسم الفعل مبتدأ عند المصنف، فكيف يصح الحصر على زعمه؟ اللهم إلا أن يقال: أراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه، ومن الواجب أن يحمل عليه؛ ليصح التعريف، ولا يخفى أن الحصر حينئذ ليس للرّد. (قال: الاسم) لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما تقتضيه مقابلته للصفة؛ لجواز أن يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل: ضارب في زيد ضارب محمول على زيد. (قوله: أو تقديراً) وتأويلاً، وذلك فيما يصح اسم موضعه. (قوله: نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟﴾) و﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾. (قال: المجرد) قيل: إنما يصح لفظ التجريد مع أنه يقتضي سبق الوجود؛ لأن إمكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك: ضيق فم الركيّة. (قال: اللفظية) من قبيل نسبة الجزئي إلى الكلي.

(قوله: لاحتمال) بمعنى التحمل أو الجواز المقابل للامتناع المجامع للوجوب. (قوله: ههنا) إنما قال: ههنا؛ لأن العامل المعنوي في المضارع تجرده عن الناصب والجازم أو وقوعه موقع الاسم. (قوله: مع أن الحصر) أي: حصر الحدّ في المحدود والمحدود في الحدّ. (قوله: للزوم اطراده وانعكاسه) الاطراد التلازم في الوجود؛ أي: كلما وجد الحد وجد المحدود، والانعكاس التلازم في الامتناع؛ أي: كلما انتفى الحد انتفى المحدود وبمجموعهما تتحقق المساواة المستلزمة لحصر كل منهما في الآخر. (قوله: لأنه اكتفى الخ) وأما تخصيص هذه الصورة بالتصريح فبمجرد الإرادة على ما هو مذهب أهل السنة من تخصيص الإرادة بنفسها من غير حاجة إلى داع. (قوله: بدلالة صورة التصريح) أي: التصريح بالحصر ففيه إشارة إلى الجواب عن قوله: آنفاً مع أن الحصر مستفاد الخ وهو أن الحصر وإن كان مستفاداً من مقام التعريف بناء على اشتراط المساواة، لكنه ليس صريحاً فيه لجواز التعريف بالأعم والأخص إذا أريد التميز عن بعض ما عدا المعرف فأورد ضمير الفصل للتصريح. (قوله: لأن صيغة الفصل الخ) كما نص عليه في المطوّل ففيما نحن فيه تفيد حصر القسمين في الابتداء لا حصر المبتدأ في القسمين حتى يكون رداً على من جوّز قسماً آخر؛ أعني: اسم الفعل. (قوله: ولو سلم) أي: كونها لحصر المسند إليه بناء على ما زعم العلامة من أنها كما تكون لحصر المسند تكون لحصر المسند إليه. (قوله: فهي لتأكيد) أي: ههنا لتأكيد الحصر بناء على ما قالوا: من أن الحصر إذا كان مستفاداً من شيء آخر يكون الفصل لمجرد التأكيد، وههنا كذلك؛ لأن المسند إليه - أعني: المبتدأ - معرف باللام، فيفيد حصره في القسمين؛ نحو: الحسب هو المال؛ أي: لا حسب إلا المال. (قوله: ولو سلم أنها لأصل الحصر) أي: فيما نحن فيه. (قوله: فنقول الخ) زاد نقول؛ لأن هذا البحث من نتايج أفكاره بخلاف الوجهين السابقين؛ فإنهما من الفاضل الهندي. (قوله: مبتدأ عند المصنف) قال المصنف رحمه الله في الإيضاح: وهذه الأسماء كلها؛ أعني: أسماء الأفعال اختلف فيها هل لها محل من الإعراب أو لا، فقال قوم: لا موضع لها من الإعراب؛ لأن معناها معنى ما لا موضع له من الإعراب ولذلك تبنى، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وقال غيره: بل لها موضع من الإعراب؛ لأنها أسماء مركبة، وكل اسم مركب فلا بد له من الإعراب؛ إذ علة الإعراب التركيب، وقد وجد وما ذكر من علة البناء لا يوجب أن لا يكون له موضع من الإعراب كجميع الأسماء المبنية فإننا نحكم بأن لها موضعاً من الإعراب وإن كانت مبنية على اختلاف وجوه الإعراب وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء؛ لأنه وما بعده اسمان مجردان من العوامل اللفظية أسند أولهما إلى الآخر كقولك: أقائم الزيدان، وكونه واقعاً موقع الفعل لا يمنع الإعراب، ألا ترى إلى أقائم فإنه وإن كان واقعاً موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء، نعم بني لوقوعه موقع المبني وهذا هو الوجه انتهى. (قوله: فكيف يصح الحصر) أي: حصر المبتدأ في القسمين. (قوله: ليصح التعريف) أي: لا يكون التعريف بالأخص. (قوله: ولا يخفى) إذا كان المراد حصر المبتدأ المتفق عليه لا يكون الحصر المستفاد من ضمير الفصل، أو التعريف للرد على من زعم أن اسم الفعل مبتدأ؛ لأن المحصور المبتدأ المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك. (قوله: لم يرد الخ) بل أراد به ما يقابل الفعل والحرف ومقابلته بالصفة باعتبار تقييده بكونه مسنداً إليه والصفة بكونها راقعة لظاهر. (قوله: مثل ضارب الخ) فإنه لم يرد به لفظ ضارب كما في ضرب فعل ماض حتى يقال: إنه اسم لكونه علماً لنفسه؛ إذ المحمول على زيد ضارب من حيث دلالته على معناه الوضعي فهو صفة مجردة عن العوامل اللفظية مسند إليه وإنما وقع المبتدأ نكرة لتخصصه بالصفة. (قوله: وتأويلاً) أي: ليس التقدير بمعنى التقدير في الكلام بأن يكون محذوفاً. (قوله: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾) فإنه بتأويل إنذارك وعدمه

أي: الاسم الذي لم يوجد فيه[1] عامل[2] لفظي أصلاً، واحترز به[3] عن الاسم الذي فيه عامل لفظي، كاسمَيْ (إنَّ وَكَانَ) وكأنه[4] أراد بالعامل اللفظي: ما[5] يكون مؤثراً[6] في المعنى، لئلا[7] يخرج عنه[8] مثل: بحسبك[9] درهم، «مُسْنَداً[10] إِلَيْهِ» واحترز به عن الخبر، وثاني قسمَي[11] المبتدأ الخارج[12] عن هذا القسم، فإنهما[13] لا يكونان إلاّ مسندين. «أَوِ[14] الصِّفَةُ» سواء[15] كانت مشتقة كضارب[16] ومضروب وحسن، أو جارية مجراها كقرشي[17] «الوَاقِعَةُ

(١) أي: في الاسم. (٢) نائب فاعل يوجد. (٣) أي: بالمجرد. (٤) أي: المصنف. (٥) أي: عامل. (٦) خبر يكون. (٧) علة أراد. (٨) أي: عن حد المبتدأ. (٩) مبتدأ. فإن الباء زائدة ليست مؤثرة في المعنى. (١٠) حال عن ضمير المستتر في المجرد. (١١) فهو الصفة. (١٢) صفة قسم. (١٣) أي: الخبر والقسم الثالث. (١٤) عطف على الاسم. (١٥) خبر مقدم. (١٦) كاسم الفاعل. (١٧) فإنه في قبره منسوب إلى قريش.

مُسْنَداً إِلَيْهِ أَوِ الصِّفَةُ الوَاقِعَةُ

(قوله: أي: الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً) يعني: أن العبارة وإن كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب، إما باعتبار أن اللام أبطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفياً، أو باعتبار أن سلب العموم وإن كان أعم من عموم السلب، لكن المراد هو هذا بقرينة المقام، وأما القول بأن العبارة إن حملت على العدول أفاد عموم السلب فغير ظاهر، وإنما أكد النفي بقوله: أصلاً رداً على من زعم أن المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب إن وأضرابه؛ لئلا ينتقض التعريف بقولك: بحسبك درهم؛ وذلك لأن الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية إلى خصوص النواسخ. **(قوله: وكأنه أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى)**؛ وذلك لأن الظاهر أن المؤثر لفظاً هو مؤثر

سيان. **(قوله: يعني أن العبارة الخ)** أي قوله: المجرد عن العوامل اللفظية وإن كانت ظاهرة في سلب العموم؛ أي: السلب داخل على الإيجاب الكلي بناء على أن التجريد عدم الوجود والجمع المعرف لذا لم يكن هناك عهد للاستغراق بمعنى كل فرد فرد، فالمعنى الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي. **(قوله: لكن المراد عموم السلب)** أي: لا يوجد فيه شيء من العوامل اللفظية. **(قوله: أن اللام أبطلت معنى الجمعية الخ)** بناء على أن الجمع المعرف إذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازاً عن الجنس كما في قوله تعالى:﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾ وههنا كذلك؛ إذ لا فائدة في نفي دخول كل عامل لفظي لعدم إمكانه. **(قوله: وإن كان أعم)**؛ لأنه قد يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن الإيجاب لبعض والسلب عن بعض. **(قوله: بقرينة المقام)** فإن المبتدأ ما لا يوجد فيه عامل لفظي أصلاً. **(قوله: وأما القول الخ)** أي: القول في بيان إرادة عموم السلب من قوله المجرد عن العوامل بأن عبارة المتن إن حملت على العدول بأن جعل النفي المستفاد من قوله: المجرد جزء من المحمول ويكون الحكم بطريق الإيجاب أفاد عموم السلب؛ لعدم دخول العموم تحت النفي، وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوماً عليه بالمحمول العدمي كما في قولنا: كل إنسان لم يقم، بخلاف ما إذا حملت على السلب فإنه حينئذ يكون العموم داخلاً تحت النفي فيفيد سلب العموم كما في قولنا: لم يقم كل إنسان. **(قوله: فغير ظاهر)**؛

الإيجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع؛ أعني: العوامل كما في قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؛ أي: لا يدركه بصر أصلاً، وقوله: أصلاً؛ أي: لا لفظاً ولا تقديراً ولا ناسخاً ولا غيره ولا واحداً ولا أكثر. **(قوله: وكأنه أراد بالعامل اللفظي الخ)**؛ وذلك لأن الظاهر أن المؤثر لفظاً مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدأ مثل: بحسبك درهم، فإن تأثير عامله ليس إلا في اللفظ؛ فإنك لو حذفته وجدت المعنى باقياً على حاله بخلاف حذف أن مثلاً من قولك: أن زيداً قائم؛ لفوات التأكيد المدلول عليه بأن، وأشار بقوله: وكأنه الخ، إلى بُعده، وقوله: عن الخبر؛ أي: وعن الأسماء المعدودة، وقوله: ثاني قسمي المبتدأ قيل: المبتدأ؛ أما مشترك لفظي بين القسمين كالعين، أو معنوي كالحيوان. **(قوله: أو الصفة سواء كانت الخ)** يشير إلى أن المراد بالصفة اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل المنسوب والمستعار، ثم إن التجريد عن العامل اللفظي في هذا النوع أيضاً لازم وبيان المصنف عنه قاصر، والاكتفاء بالأول غير ملائم لمقام التعريب، فلو قال: أو صفة واقعة الخ عطفاً على مسند إليه لكان أسلم. **(قوله: كقرشي)** فإنك إذا قلت: أقريشي عندكم، كان معناه آالمنسوب إلى قريش عندكم أم لا. **(قال المصنف: الواقعة بعد الخ)** أي: يحصل الاعتماد الذي هو شرط عمل تلك الصفة، ولو قال: بعد النفي لكان أفيد لشموله للفظ غير كما في قول أبي نواس[1] الحكمي:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ
يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

أي: على وجه فإن فيه وجوهاً حتى قال في مغني اللبيب: إن هذا القول من مشكل التراكيب، ففي شرح العصام: أن لفظ غير مرفوع على الابتداء ولا يصدق عليه شيء من المبتدأين، وأجيب: بأن إعراب غير مستعار من المبتدأ؛ لأن الصفة التي هي مبتدأ بعده لما انجرّ بإضافته إليه تحمل إعراب المبتدأ نظيره غير في المستثنى حيث أعرب بإعراب المستثنى لانجرار

(١) واسمه الحسن بن هانيء.

معنى، ولك أن تقول أيضاً: إن الحرف الزائد كالمعدوم وإن التجرد أعم من أن يكون حقيقياً أو حكمياً، إن قلت: ينبغي أن لا يجوز العطف على محل اسم إن بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء. قلنا: لعل جواز ذلك مبني على توهم أن اسمها كان مبتدأ، ولا يجاب بأن إن لا تغير معنى الجملة، فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد، أما أوّلاً فلدخول اسمها في حدّ المبتدأ، وأما ثانياً فلأنه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع أنها مغيرة لمعنى الجملة، ولا يصح الجواب عنه بأن العطف ليس على محل اسم لا، بل على المجموع المركب من لا واسمها؛ لأن القضية سالبة لا معدولة الموضوع. (قوله: وثاني قسمي المبتدأ) قد أشار به إلى أن المبتدأ مشترك معنوي لا أن لفظ المبتدأ مشترك لفظي كما ذهب إليه الشيخ الرضي، وإلا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنييه. (قال: أو الصفة) لفظة أو للانفصال الحقيقي، ومن قال: إنها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء؛ لأن استحالة اجتماع القسمين بين، وأما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء، واعترض عليه بأن التعريف ينتقض بقائم في أقائم أبوه زيد لصدق التعريف عليه مع أنه ليس مبتدأ كما ذكرناه، وأجيب عنه بتقييد الصفة أيضاً بكون غيرها لم يكن صالحاً لكونه مبتدأ لها، ولا يخفى أن التعريف لا يدل على ذلك. (قوله: وجارية مجراها كقرشي) فإنه في قوة منسوب إلى قريش.

لأن الحمل على العدول في صورة تقديم النفي على المسوّر بكل وما يؤدي معناه بعيد، ولذا فرق ابن مالك في كل إنسان لم يقم ولم يقم كل إنسان بأن الأول لعموم السلب والثاني لسلب العموم. (**قوله: لأن الذهن الخ**) فالحمل عليه تخصيص بلا مخصص لا يجوز الحمل عليه سيما في مقام التعريف. (**قوله: لأن الظاهر الخ**)؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل. (**قوله: كالمعدوم**) لعدم إفادته معنى زائداً. (**قوله: أعم من أن يكون الخ**) فنحو: بحسبك مجرد حكماً وإن لم يكن مجرداً حقيقة. (**قوله: إن قلت ينبغي الخ**) أي: ينبغي على هذا التعريف أن لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم أن؛ نحو: إن زيداً منطلق وعمرو مع أن المصنف رحمه الله جوّزه؛ وذلك لأن الجواز المذكور مبني على كون اسم إن مرفوعاً بالابتداء وهو وحده ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية، نعم يصح ذلك على رأي من قال: إنه معطوف على محل إن مع اسمها. (**قوله: لعل ذلك الجواز**) يعني: أنه مبني على توهم رفع اسم إن باعتبار أنه كان مبتدأ قبل دخول إن، ولا يخفى أنه تكلف ولو كان مجرد توهم أنه كان مبتدأ كافياً لجاز العطف على محل اسم إن المفتوحة أيضاً. (**قوله: ولا يجاب الخ**) هذا الجواب من الشارح الرضي، وحاصله: أن إن لعدم تغييره معنى الجملة كان كالحرف الزائد فدخول إن كلا دخول فبقي مرفوعاً كما كان لكن محلاً لاشتغال لفظه بالنصب. (**قوله: فلدخول اسمها الخ**) فيه بحث؛ لأنه إن أراد دخولها فيه باعتبار المحل فمسلم، وإن أراد دخولها فيه باعتبار اللفظ فممنوع؛ لعدم تجرده عن العوامل اللفظية لفظاً مع أنها مغيرة لمعنى الجملة بالنفي، فلا يكون اسمها مجرداً عن العوامل اللفظية لا حقيقة ولا حكماً، فلا يكون اسمها مرفوعاً بالابتداء محلاً. (**قوله: لأن القضية سالبة**) أي: القضية المركبة من اسم لا وخبرها؛ نحو: لا غلام رجل في دار، قضية سالبة معناها سلب نسبة الخبر عن اسمها، وليس كلمة لا جزء من مدخولها مخبراً عنه حتى يكون المجموع في محل الابتداء، وأيضاً يخرج هذا المركب عن التعريف بقيد الاسم لعدم كون المجموع اسماً. (**قوله: أشار به الخ**) أي: بالتعبير بالقسم فإن القسم يقتضي وجود المقسم المشترك بين القسمين. (**قوله: مشترك معنوي**) يدلك على هذا جعلهم الابتداء عاملاً في كلا النوعين وتفسيره بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية لإسناد شيء إليه، أو لإسناده إلى شيء، إن قلت: فلم لم يفسر المصنف المبتدأ بالمعنى المشترك بينهما؟ قلت: تبييناً للقسمين بخصوصهما لاختصاص كل منهما بأحكام مختلفة. (**قوله: كما ذهب إليه الخ**) حيث قال: المبتدأ اسم مشترك بين هيئتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد وإلا لزم استعمال اللفظ المشترك، وهو لفظة المبتدأ في قوله: فالمبتدأ هو الاسم المجرد. (**قوله: ومن قال إنها لمنع الخلوّ الخ**) قال القاضي في حواشيه: كلمة أو لتقسيم المحدود دون الحد حيث يتناول صدر الحد، وهو قوله: الاسم كلا القسمين مانعة الخلوّ دون الجمع فليست للشك أو التشكيك، فلا ينافي التعريف انتهى، مقصوده دفع سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان الاسم متناولاً للقسمين كيف يصح عطف الصفة عليه بكلمة أو بأنه لمنع الخلوّ دون الجمع؛ يعني: أن كلمة أو بالنظر إلى نفس مفهوم العطف والمعطوف عليه من غير اعتبار القيود الباقية معها لمنع الخلو، فيجوز اجتماع الصفة بالاسم واندراجها تحته، وهذا لا ينافي كونها للانفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود معها فاندفع اعتراض المحشي رحمه الله. (**قوله: لأن استحالة الخ**)؛ لأن القسم الأول يكون أبداً مسنداً إليه والثاني مسنداً، والشيء الواحد بالنسبة إلى الشيء الواحد يمتنع أن يكون مسنداً ومسنداً إليه. (**قوله: فلو ثبت**) أشار بكلمة لو إلى عدم ثبوته قطعاً لما ذهب إليه المصنف من كون اسم الفعل مبتدأ. (**قوله: كان بالاستقراء**) أي: تتبعنا فما وجدنا في كلام العرب مسنداً سوى هذين القسمين. (**قوله: لصدق التعريف عليه**) فإنه صفة واقعة بعد ألف الاستفهام رافعة لظاهر. (**قوله: كما ذكرناه**) من أن هذا القسم من المبتدأ ثبت ضرورة ولا ضرورة في هذا المثال. (**قوله: على ذلك**) أي: التقييد المذكور.

بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ» كما[١] ولا «وَأَلِفِ الاسْتِفْهَامِ[٢]» ونحوه كـ (هَلْ ومَا وَمنْ). ونقل عن سيبويه[٣]: جواز الابتداء[٤] بها[٥] من غير استفهام ونفى مع[٦] قبح، والأخفش[٧] يرى ذلك حسناً، وعليه[٨] قول الشاعر:

فَخَيْرٌ[٩] نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ[١٠] . . . .

فخير[١١]: مبتدأ، ونحن: فاعله[١٢]، ولو[١٣] جعل (خَيْرٌ)[١٤] خبراً عن (نَحْنُ)[١٥] لفصل[١٦] بين اسم التفضيل[١٧] ومعموله[١٨]

(١) تمثيل لحرف النفي. (٢) ليحصل الاعتماد. (٣) أي: روي عنه. (٤) يعني: جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ. (٥) بالصفة. (٦) من غير اعتماد على شيء ولكن جواز. (٧) والكوفيون. (٨) أي: على قول الأخفش. (٩) خبر مفضل مرفوع محلاً. (١٠) مفضل عليه. (١١) لفظ. (١٢) ساد مسد الخبر. (١٣) نحن. (١٤) مقدماً. (١٥) ونحن مبتدأ مؤخر. (١٦) جواب لو. (١٧) وهو خبر. (١٨) نحن.

بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ[١] وأَلِفِ الاسْتِفْهَامِ[٢]

(١) كما ولا.

(٢) وإنما شرط كون الصفة واقعة بعدهما ليحصل الاعتماد ولم يعتمد لم يعمل.

(قال: الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام) الأولى حذف الحرف والألف ليكون أخصر وأشمل، فيدخل إنما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام. (قوله: ونحوه) فذكر الألف للأصالة، ولا يخفى أن مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف. (قوله: كهل الخ) وأين ومتى وكيف وكم وأيان التمثيل بهل وما ذكرناه ظاهر، وأما التمثيل بمن فلا يصح بأن يقول: من قائم أبوه؛ لأن قائم صفة صالحة لأن تكون خبراً لمن، وما يصلح أن يكون خبراً لا يصلح أن يكون مبتدأ، ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على أن من مفعول لضارب وقس عليه ما.

(قوله: فيدخل إنما وغير) نحو: إنما قائم الزيدان بالنظر إلى حذف الحرف وهل وغيرها بالنظر على حذف الألف. **(قوله: من كلمات الاستفهام)** نحو: أين جالس أخوك، ومتى ذاهب زيد، وكيف مصبح أنت، وكم جالس زيد أين ذاهب عمرو. **(قوله: للأصالة)** أي: لكونه أصلاً في الاستفهام. **(قوله: لا يناسب مقام التعريف)**؛ لأن المقصود منه كشف الماهية وإيضاحها حيث لا يوهم خلاف المقصود، نعم ذلك الاكتفاء صحيح في الخطابات والمحاورات. **(قوله: على أن من مفعول لضارب)** وحينئذ يصح كونه مبتدأ وزيد فاعله ساداً مسد الخبر ومن مفعوله قدم لتضمنه معنى الاستفهام.

المستثنى به هذا، وفي الجزائري هنا تفصيل آخذاً من المغني فليراجع. **(قوله: بعد حرف النفي)** كقوله:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا
إذا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

والنفي أعم من الحكمي؛ نحو: إنما قائم الزيدان، وقوله: كما ولا؛ أي: وكذا أن النافية؛ نحو: أن ضارب إلا زيد؛ أي: ما ضارب إلا زيد، فضارب: مبتدأ، وما بعده: فاعله ساد مسد الخبر. **(قوله: وألف الاستفهام)** كقوله:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا

وفي قوله: ونحوه، إشارة إلى تقدير المعطوف، فالأولى[١] هنا أيضاً التعبير العام لأدوات الاستفهام؛ نحو: ما ضارب زيد، ومن ضارب زيد على أن يكون ما ومن استفهاميتين مفعولين لضارب، وزيد فاعل ساد مسد الخبر. **(قوله: وعن سيبويه جوز الابتداء الخ)** لعل المصنف لم يرض بهذا الجواز فأورد ضمير الفصل للرد، وقوله: يرى ذلك؛ أي: ذلك الابتداء حسناً، ويقول: إن الصفة مشابهة بالفعل فتعمل بلا شرط، وعلى هذا الجواز ورد قول الشاعر: فخير نحن الخ، من البحر الوافر وعروضه وضربه مقطوفان، وأجيب: بأنه شاذ نادر والذي سوغ الابتداء به عمله فيما بعده، وفي البيت شذوذ آخر؛ وهو رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً في غير مسألة الكحل. **(قوله: وعليه قول الشاعر: فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ)** آخره،

إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبِ قَالَ يَا لا

والشاعر: هو زهير بن مسعود الضبي، فقوله: خير: اسم تفضيل أصله أخير؛ بمعنى: أفضل وأحسن، وعند: ظرف مكان متعلق بالخبر، وكذا منكم، والداعي المنادي الطالب للإقبال: فاعل لمحذوف يفسره ما بعده؛ أي: إذا قال الداعي، والمثوب: صفة الداعي اسم فاعل من التثويب؛ وهو الذي يصوّت بندائه ويرفع صوته عند النداء ويحرّكه لأجل أن يرى، أو الذي يردّد النداء مرة بعد أخرى، وقوله: يالا؛

(١) وكأنه إنما ذكر الألف؛ لأنه الأصل في باب الاستفهام، وما عداها ملحق بها وليس الحال في حرف النفي كذلك؛ إذ ليس لنا حرف هو الأصل في النفي وما عدله محمول عليه.

الذي هو (مِنْكُمْ) بأجنبي[١]، وهو غير جائز، لضعف عمله، بخلاف ما لو كان فاعلاً[٢]، لكونه كالجزء[٣]. «رَافِعَةً[٤] لِظَاهِرٍ»[٥] أَوْ ما[٦] يجري مجراه، وهو الضمير المنفصل، لئلا يخرج عنه[٧] نحو: قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ[٨] أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾. واحترز[٩] به عن نحو: (أَقَائِمَانِ[١٠] الزَّيْدَانِ[١١]) لأنَّ[١٢] (أَقَائِمَانِ) رافع لمضمر[١٣] عائد إلى (الزَّيْدَانِ)، ولو كان رافعاً لهذا الظاهر[١٤] لم يجز تثنيته[١٥] «مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ» مثال[١٦] للقسم الأول من المبتدأ «وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي «وَأَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟» مثال

---

(١) متعلق بقوله لفصل. (٢) ساد مسد الخبر. (٣) عند. (٤) حال من المستكن في قوله الواقعة. (٥) أي: بارزا سواء ظاهراً أو مضمراً منفصلاً. (٦) أي: الاسم. (٧) أي: عن حد المبتدأ. (٨) الهمزة للاستفهام راغب مبتدأ نكرة لا حاجة إلى التعريف. (٩) مصنف. (١٠) خبر. (١١) مبتدأ. (١٢) علة الاحتراز. (١٣) وهو هما. (١٤) أي: الزيدان. (١٥) على اللغة المشهورة. (١٦) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو شأن آه.

رَافِعَةً[١] لِظَاهِرٍ مِثْلُ: زَيْدٌ[٢] قَائِمٌ وَمَا[٣] قَائِمٌ الزَّيْدَانِ وَأَقَائِمٌ[٤] الزَّيْدَانِ،

(١) حال من المستكن في الواقعة.
(٢) مثال للقسم الأول من المبتدأ.
(٣) مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي.
(٤) مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام.

أي: يالفلان مقول القول، فحذف المستغاث به ووقف على لامه بألف الإطلاق؛ يعني: فنحن أفضل وأحسن منكم عند الناس إذا قال المنادى المستغيث الذي يصوّت بنداءه ويردّده مرة بعد أخرى يالفلان تعالوا إليّ وأغيثوني؛ وذلك لأنا نبادر إلى إجابة دعته، ونسعى إلى إسعاف إغاثته، وأما أنتم فلستم بهذه المثابة، والذي في المصباح عند البأس: بالباء الموحدة لا بالنون؛ يعني: إنا عند الحرب أشجع منكم. (قوله: وهو غير جائز) أي: الفصل بينهما بالأجنبي[١] غير جائز لضعف عمله؛ ولأن أفعل التفضيل ومعموله كمضاف ومضاف إليه، بخلاف الفاعل الذي سد مسد الخبر، فإنه يجوز الفصل بينه وبين المبتدأ؛ لأنهما ليسا كمضاف ومضاف إليه فافهم (شواهد)، وقوله: أو ما يجري مجراه وهذا أيضاً إشارة إلى تقدير المعطوف مع العاطف كما في قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾؛ أي: والبرد. (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾)هذه الآية في سورة مريم ووجه إبراز الضمير ههنا مع أنه لا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل أنه يلزم من الاستتار الالتباس، ولرفع الالتباس يصار إلى الإبراز والانفصال كما يأتي، وقال العصام: ولا يشكل قاعدة فإن طابقت مفرد الخ بقوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ الخ بناءً على أن الصفة تتعين فيه للابتداء، وإلا لزم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وهو المبتدأ؛ لأنه جوّز صاحب الكشاف كون أنت: مبتدأ يجعل عن آلهتي متعلقاً بفعل محذوف؛ أي: ترغب عن آلهتي نعم كون الصفة مبتدأ أرجح لإغنائه عن الحذف. (قوله: لم يجز تثنيته) أي: على اللغة المشهورة دون لغة: «يتعاقبون فيكم الملائكة» فاعرفه. (قوله: وأقائم الزيدان) أورد عليه بأنه يلزم فيه القول بأن النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة، والقول بأن الصفة مبتدأ مع وجود الذات والقول، بل المسند مبتدأ مع وجود المسند إليه وكلها ظاهرة الفساد، وكأن المحقق الشريف يزيف المذهب المذكور، ويقول: إن هذا بالحقيقة

(قوله، أو ما يجري مجراه) بتقدير المعطوف أو من باب عموم المجاز، ولك أن تريد بالظاهر معناه اللغوي؛ أي: البارز. (قوله، لم يجز تثنيته) على اللغة المشهورة.

(قوله: أو من باب عموم المجاز) وهو أن يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي داخلاً فيه فالمراد بالظاهر ههنا الملفوظ سواء كان مظهراً أو مضمراً. (قوله: ولك أن تريد الخ) لا يخفى أن المعنى اللغوي معنى مجازي بالنسبة إلى أهل الاصطلاح فهو أيضاً إرادة للمعنى المجازي الشامل للمعنى الحقيقي إلا أن طريقة الإرادة مختلفة فإن عموم المجاز مبني على اعتبار العلاقة بين المعنى الاصطلاحي والمجازي الشامل له سواء كان معنى لغوياً أو لا، والثاني موقوف على تحقيق الوضع اللغوي سواء وجد المعنى الاصطلاحي أو لا.

---

(١) وهو المبتدأ اللهم إلا على القول بأن المبتدأ مرفوع بالخبر، فلا يكون حينئذ المبتدأ أجنبياً وإلى هذا أشار بقوله: فافهم.

للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام «فَإنْ[1] طَابَقَتْ» أي: الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام اسماً «مُفْرَداً»[2] مذكوراً بعدها[3]، نحو: مَا قَائِمٌ زَيْدٌ وَأَقَائِمٌ زَيْدٌ؟. واحترز[4] به[5] عما[6] إذا طابقت مثنى[7] نحو: أَقَائِمَانِ[8] الزَّيْدَانِ؟ أو مجموعاً نحو: أَقَائِمُونَ[9] الزَّيْدُونَ[10]؟ فإنها[11] حينئذ[12] خبرٌ ليس إلا. «جَازَ الأَمْرَانِ.» كون الصفة وما بعدها فاعلها يسد مسد[13] الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه. فههنا[14] ثلاث صور[15]: إحداها: أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ؟ ويتعين حينئذ[16] أن يكون (الزَّيْدَانِ) مبتدأ و(أَقَائِمَانِ) خبراً مقدماً عليه. ثانيها: أَقَائِمٌ[17] الزَّيْدَانِ[18]؟ ويتعين[19] حينئذ[20] أن يكون (الزَّيْدَانِ) فاعلاً[21] للصفة[22] قائماً[23] مقام الخبر. وثالثها: أَقَائِمٌ[24] زَيْدٌ[25]؟ ويجوز فيه الأمران كما عرفت. «وَ[26]الخَبَرُ[27]: هُوَ[28] المُجَرَّدُ[29]» أي: هو[30] الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، لأن[31] الكلام في مرفوعات الاسم، فلا[32] يصدق[33] على (يَضْرِبُ) في (يَضْرِبُ زَيْدٌ)، أنه المجرد المسند به، المغاير للصفة المذكورة؛ لأنه[34] ليس باسم «المُسْنَدُ[35] بِهِ» أي: ما يوقع به الإسناد. واحترز[36] به عن القسم الأول من المبتدأ، لأنه مسند إليه لا مسند[37] به. «المُغَايِرُ[38] لِلصِّفَةِ المَذْكُورَةِ[39]» في تعريف المبتدأ. واحترز به[40] عن القسم الثاني من المبتدأ، ولك[41] أن تقول: المراد[42] بالمسند[43] به: المسند به إلى المبتدأ، أو يجعل الباء[44] في (بِهِ) بمعنى (إِلَى)، والضمير المجرور راجعاً إلى[45] المبتدأ، وعلى[46] التقديرين يخرج به[47] القسم الثاني[48] من المبتدأ ويكون قوله[49]: (المُغَايِرُ

(١) أي: وإن كانت الصفة والاسم المرفوع مفردين. هندي. الفاء للتفصيل. (٢) مفعول به لطابقت. (٣) أي: الصفة. (٤) مصنف. (٥) أي: بقوله مفرداً. (٦) أي: عن الصفة. (٧) حال من فاعل طابقت. (٨) خبر. (٩) خبر. (١٠) مبتدأ. (١١) أي: الصفة. (١٢) أي: طابقت مثنى أو مجموعاً. (١٣) على معنى أن الكلام يتم بهذه الصفة مع الفاعل كما أقيم المبتدأ مع الخبر. (١٤) أي: في الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام. (١٥) عند البصرة. (١٦) أي: حين طابقت الصفة مثنى. (١٧) خبر. (١٨) مبتدأ. الزيدان فاعل سد مسد الخبر. (١٩) وجوباً. (٢٠) أي: حين كون الصفة مفرداً. (٢١) قد يحتمل المبتدأ لعدم مطابقة. (٢٢) صفة فاعلاً. (٢٣) حال كونه قائماً. (٢٤) خبر. (٢٥) مبتدأ. (٢٦) عطف على المبتدأ. (٢٧) مبتدأ. (٢٨) ضمير فصل. (٢٩) خبره. (٣٠) أشار بهذا التفسير إلى أن الخبر هو من أقسامه. (٣١) علة لمقدر وإنما قيدنا بالاسم. (٣٢) جواب للشرط المحذوف أي إذا كان الأمر كذلك. (٣٣) أي: الحد. (٣٤) علة لا يصدق. (٣٥) إلى المبتدأ، فهو. (٣٦) أي: بالمسند. (٣٧) فيجب الاحتراز لئلا يدخل في تعريف الخبر. (٣٨) صفة بعد صفة لمجرد. (٣٩) صفة الصفة. (٤٠) أي: بقوله المغاير للصفة المذكورة. (٤١) أي: جاز لك. (٤٢) من قوله. (٤٣) في التعريف. (٤٤) في قوله به. (٤٥) وعلى الأول إلى الخبر. (٤٦) متعلق بقوله الآتي يخرج. (٤٧) أي: بالمسند به. (٤٨) لأنه مسند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ. (٤٩) مصنف.

فَإِنْ طَابَقَتْ مُفْرَداً جَازَ الأَمْرَانِ. وَالخَبَرُ هُوَ[1]: المُجَرَّدُ المُسْنَدُ[2] بِهِ المُغَايِرُ[3] لِلصِّفَةِ المَذْكُورَةِ[4].

(١) أي: اسم المجرد. (٢) صفة بعد صفة للاسم المقدر.
(٣) صفة بعد صفة للاسم المقدر. (٤) في تعريف المبتدأ.

(قوله: كون الصفة مبتدأ الخ) قيل: لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل: أقائم زيد، واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل: زيد قام، فلم يجوّزوا تأخير المبتدأ؟ فأجيب بأن جواز الوجهين ليس إلا فيما إذا كان كل من الوجهين مخالفاً للأصل كما نحن فيه فإن في جعل زيد في أقائم زيد فاعلاً خلافاً لأصل وهو جعل المبتدأ مسنداً، وفي جعله مبتدأ خلافاً لأصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ، والالتباس المحذور ليس إلا فيما إذا كان أحد الوجهين موافقاً للأصل.

(قوله: لو لم يجتنبوا الخ) فجوّزوا كون زيد مبتدأ مع تأخيره ولم يعينوا كونه فاعلاً، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل: إنه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لأجلها، وفي أقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به إذ المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه؛ لأن كون تقديم قائم

قول بوجود المبتدأ بدون الخبر، وإنما ألجأهم إليه الاضطرار (نعمه)؛ يعني: أن القسم الثاني من المبتدأ إنما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لإعرابه سوى الابتداء. (قوله: فإن طابقت الصفة الواقعة الخ) يعني: مرجع الضمير الصفة المذكورة بدون اعتبار قيد رافعة لظاهر، ثم إنه لا ينحصر جواز الأمرين في هذه الصورة، فإنه يجوز الأمران في: أجريح هند؛ لاستواء المذكر والمؤنث (عصام) وفيه ما فيه. (قوله: ليس إلا) أي: ليس الصفة إلا خبراً، فتذكير ليس المسند إلى الصفة باعتبار الخبر، وفي التركيب حذف المستثنى، قال في المغني: إن ذلك بعد إلا وغير المسبوقين بليس يقال: قبضت عشرة ليس إلا. (قال المصنف: جاز الأمران) خلافاً للكوفيين؛ لأنهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر، وقوله: هو المجرد؛ أي: المعهود؛ أعني: المجرد عن العوامل فيخرج نحو: الفاعل. (قوله: أي: هو الاسم المجرد الخ) بقرينة أن الكلام في أقسام الاسم، فيخرج يضرب في يضرب زيد كما قاله، ولا يرد على المصنف أنه يخرج الخبر الجملة؛ لأنه في تأويل الاسم عنده. (قوله: أي ما يوقع به الإسناد) يشير إلى أن الباء متعلق بالإسناد بتضمين معنى الإيقاع في

التاج الإيقاع: أفكندن، وهذا يعدى بالباء، فالباء للإلصاق فتنبه، وقال العصام: أي الذي ألصق الإسناد به، فالباء للإلصاق فتنبه، على أن تعلق الإسناد بالخبر أشد منه بالمبتدأ، وقيل: الباء للسببية انتهى، وكون الخبر ما به يوقع الإسناد ينبئ عن كون المقصود بالذات في الكلام الخبر؛ لأنه محط الفائدة وقد مر، وقوله: المغاير للصفة وجه المغايرة: أن الصفة السابقة رافعة لظاهر بخلاف ما ههنا فإنها رافعة لظاهر ومضمر وأيضاً تلك واقعة بعد النفي والاستفهام بخلاف هذه (نعمه). **(قوله: المسند به إلى المبتدأ)** بخلاف الصلة؛ أي: بقرينة أنهما متلازمان كما مر في العنوان فتخرج الصفة السابقة؛ لأنها هي المبتدأ، لكنها مسندة إلى فاعلها الساد مسد خبرها ولا يرد أيضاً النقض بيضرب في يضرب زيد؛ لأنه وإن كان مجرداً مسنداً به لكنه ليس مسنداً إلى المبتدأ، وقوله: أو تجعل الباء؛ أي: في به بمعنى إلى كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾؛ أي: إليّ والنكتة في تغيير العبارة أن لا يلتبس بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، فعلى هذا لا حاجة إلى التأويل بما يوقع به الإسناد. **(قوله: يخرج به)** أي: بقوله المسند به القسم الثاني؛ لأنه مسند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ كما يخرج القسم الأول، وقوله: تأكيداً؛ يعني: لمجرد التوضيح ومزيد الكشف والبيان، وقوله: ليسند إلى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ، وقوله: أو يسند إليه كما في القسم الأول منه، وهذا القيد لإخراج تجرد الأسماء المعدودة؛ لأنه للعد لا للإسناد. **(قوله: فقال بعضهم)** وهو سيبويه وقد سبق، وقوله: وقال

فيسبق الذهن إلى ما هو الأصل من غير معارض فيورث التشوش والالتباس. **(قوله: أي: هو الاسم المجرد)** ولك أن تقول: أي هو المرفوع المجرد إلى آخره؛ لأنه ذاكر أقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد؛ لأنه ليس مرفوعاً بالمعنى المذكور، وهذا الوجه أسلم من تقدير الاسم؛ لأن المراد به إن كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الأخبار، وهو ما إذا كان مركباً أو لفظاً يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وإن كان الاسم حقيقة أو حكماً دخل فيه المثال المذكور والجملة أيضاً مع أنه مصرح بخلافه، وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم، ويمكن أن يقال: إن المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه، فإن ربط يضرب إلى زيد ليس بمعنى هو هو، وربط الاسم الذي أقيم مقامه إلى زيد بمعنى هو هو، نعم بقي أمر الجملة اللهم إلا أن يراد

ضرورياً يقتضي تجويز كون زيد مبتدأ ولم يعين كونه فاعلاً. **(قوله: ليس إلا فيما إذا كان الخ)** فإنه حينئذ لا يلتبس أحد الوجهين بالآخر ولا يختفي به. **(قوله: ليس إلا فيما إذا كان الخ)** فإن أحد الوجهين لتبادره إلى الذهن يوجب التباس الوجه الآخر واختفاءه المخل لفهمه، أقول: ما ذكره المجيب من ضابط الالتباس وجواز الأمرين منقوض بنحو امرؤ ونفسه؛ فإنه جوّز فيه الأمران مع أن الأصل في الواو العطف وبالوجوه المذكورة في التفاسير؛ فإنهم يجوزون الوجوه المتعددة في نظم القرآن بعضها راجحة وبعضها مرجوحة على ما لا يخفى على الناظر فيها، فالوجه إن جواز الأمرين فيما إذا كان مؤدى الوجهين واحداً والالتباس فيما إذا كان مؤدى الوجهين مختلفاً. **(قوله: لأنه ليس مرفوعاً الخ)** فإن المضارع مرفوع لكن لا بمعنى ما اشتمل على علم الفاعلية، بل بمعنى اشتماله على حركة الرفع لكن رد، وفيه أن المرفوع صفة مهمة يحتاج إلى اعتبار الموصوف ليكون الجنس مذكوراً، ولذا فسر الشارح رحمه الله أوجه في قوله: ما اشتمل بالأسلم، وما قيل: إن المرفوع من أحكام الخبر، وإنما يعرف الخبر ليعرف فيرفع ففي تعريفه دور فمدفوع بأن هذا الحكم معلوم من قوله: فمنها المبتدأ أو الخبر قبل التعريف، فليس هذا الحكم مما يعرف من التعريف. **(قوله: وهذا الوجه أسلم)** أي: تقدير المرفوع أسلم من تقدير الاسم لعدم ورود البحث المذكور عليه، لكن تقدير الاسم أظهر لاطراده قال الرضي في قوله: فالمعرب المركب الذي الخ هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب؛ لأنه في قسمة الأسماء فلا تذكر إلا أقسامها فكأنه قال: الاسم المعرب من الاسم المركب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم. **(قوله: وهو ما إذا كان مركباً)** امتزاجياً إما من حرف واسم؛ نحو: زيد لا عادل ولا جائر، أو من فعل وحرف؛ نحو: زيد ما أكل وما شرب، أو من اسمين؛ نحو: هذا خمسة عشر؛ لأن المركب الإضافي؛ نحو: هذا غلام زيد، أو التوصيفي؛ نحو: زيد رجل فاضل، الخبر فيه هو الجزء الأول وهو اسم والمركب الإسنادي خارج عن هذا التعريف عند الشارح رحمه الله كما سيصرح به. **(قوله: أو لفظاً الخ)** فإنه حينئذ ليس اسماً لعدم اعتبار الوضع فيه لمعنى، ولذا أورد المثال بالمهمل. **(قوله: أو حكماً)** بأن يصلح وضع الاسم موضعه. **(قوله: المثال المذكور)** أي: يضرب في يضرب زيد مع أن الشارح رحمه الله أخرجه بقيد الاسم. **(قوله: والجملة أيضاً)** فإن قلنا: زيد يضرب في قوة زيد ضارب.

بالاسم الحكمي لفظ يعدّ واحداً ويصح التعبير عنه بالاسم. **(قوله: فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد)** وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب. **(قوله: أي: ما يوقع به الإسناد)** قد أشار به إلى أن الباء متعلقة بالإيقاع المضمن لا بالإسناد؛ لأنه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة إلى الباء. **(قوله: ولك أن تقول: المراد به المسند به إلى المبتدأ)** بقرينة أنهما ركنان متلازمان كما أشار إليه بذكرهما معاً في العنوان. **(قوله: أو تجعل الباء بمعنى إلى)** قال قدس سره في الحاشية: وكأن النكتة في تغيير العبارة أن لا يشتبه بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحينئذ يظهر لقوله به فائدة وإلا فلا حاجة إليه انتهى، قد بينا وجه عدم الاحتياج إليه. **(قوله: وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ)** كما يخرج به يضرب في يضرب زيد، لكن فيه أن ضارباً في زيد ضارب وفي زيد ضارب أبوه يخرج عنه؛ لأنه مسند إلى فاعله لا إلى المبتدأ مع أنه خبر اللهم إلا أن يقال: إن الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده، لكن لما لم يكن المجموع قابلاً

(قوله: مع أنه مصرح بخلافه) أي: الشارح رحمه الله مصرح بعدم دخول الجملة في التعريف كما سيجيء في شرح قوله: والخبر قد يكون جملة. **(قوله: ليس بمعنى هو هو)** بل بمعنى القيام والاتصاف. **(قوله: وربط الاسم الذي أقيم مقامه)** نحو: ضارب زيد على أن يكون ضارب خبر زيد. **(قوله: إلى زيد بمعنى هو هو)** فإن الضارب هو زيد في الوجود. **(قوله: نعم بقي أمر الجملة)** فإن إسناد الجملة إلى المبتدأ في نحو: زيد يضرب ليس كإسناد الفعل إلى الفاعل لعدم قيام مضمون الجملة بالمبتدأ فهو بمعنى هو بتأويل ضارب؛ إذ الإسناد منحصر في القسمين. **(قوله: لفظ يعد واحداً)** والجملة لا تعد لفظاً واحداً وإن صح التعبير عنه بالاسم. **(قوله: متعلقة بالإيقاع المضمن الخ)** التضمين في الاصطلاح: أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يدل عليه بذكر شيء من تعلقات الآخر أو بحذف متعلقات الأول، ولا يخفى عدم صحته ههنا؛ إذ لم يعتبر مع الإسناد معنى الإيقاع، بل جعل الإيقاع مسنداً إلى الإسناد؛ ولأنه لم يدل على الإيقاع بذكر شيء من متعلقاته فإن الإيقاع المتعدي إلى المفعول الثاني بالباء معناه الحمل، وفي شمس العلوم يقال: أوقع فلان بفلان ما يكره؛ أي: حمله عليه، وفي التاج: الإيقاع: أفكندن وشبى خون كردن، وهذا يعدى بالباء فالمراد بالتضمين معناه اللغوي؛ يعني: أن الضمير المستتر في قوله: المسند راجع إلى مصدره بتأويله بما يوقع كما في قولهم:قَدْ حِيلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ، والباء متعلقة بالإيقاع المفهوم ضمناً على أنها للسببية وكون الخبر سبباً لإيقاع الإسناد بناء على أنه المقصود بالذات من الجملة وهو محط الفائدة. **(قوله: لأنه بنفسه يتعلق بالمسند)** أي: الإسناد لكونه متعدياً يتعلق بلا واسطة حرف الجر بالمفعول به؛ أعني: المسند فلا حاجة في تعلقه به إلى الباء، بل الواجب المسند باستتار الضمير الراجع إلى الموصول. **(قوله: إن لا يشبه الخ)** أي: بحسب اللفظ وإن كان المعنى مختلفاً فإن المذكور في تعريف المبتدأ ليس فيه ضمير، بل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل؛ أي: الذي أسند إليه والمذكور في تعريف الخبر فيه ضمير راجع إلى الألف واللام الموصول؛ أي: الذي أسند إلى المبتدأ. **(قوله: وحينئذ يظهر)** أي: حين جعل الباء بمعنى إلى يظهر لا يراد قوله به فائدة وهو إخراج يضرب في يضرب زيد وفي زيد يضرب. **(قوله: قد بينا وجه عدم الاحتياج إليه)** وهو أن المراد المرفوع المجرد ويضرب ليس مرفوعاً بالمعنى المذكور. **(قوله: لكن فيه الخ)** يعني: باعتبار الإسناد إلى المبتدأ، وإن صار التعريف مانعاً لكنه صار غير جامع.

لِلصِّفَةِ المَذْكُورَةِ) تأكيداً[١]. واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، أي: تجريد[٢] الاسم عن العوامل اللفظية، ليسند[٣] إلى شيء أو ليسند إليه شيء. فمعنى[٤] الابتداء[٥] عامل في المبتدأ، والخبر رافع لهما عند[٦] البصريين[٧]. وأما عند غيرهم، فقال بعضهم[٨]: الابتداء عامل[٩] في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر. وقال آخرون[١٠]: كل[١١] واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر، وعلى هذا[١٢] لا يكونان مجردين[١٣] عن العوامل اللفظية. «وَ[١٤]أَصْلُ[١٥] المُبْتَدَإِ[١٦]» أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ[١٧] عليه[١٨] إذا لم يمنع[١٩] مانع «التَّقْدِيمُ[٢٠]» على الخبر لفظاً، لأن[٢١] المبتدأ ذات[٢٢] والخبر حال من أحوالها[٢٣]، والذات متقدمة على أحوالها «وَمِنْ[٢٤] ثَمَّ»

(١) لغوياً لا تأسيساً. (٢) أ- مصدر مضاف إلى المفعول تقديره تجريدك الاسم. ب- الأولى تجريد المبتدأ. (٣) وهو القسم الثاني من المبتدأ. (٤) الإضافة بيانية. (٥) أي: التجريد. (٦) ظرف رافع. (٧) أي: المتأخرين. (٨) أي: المتقدمون كـ سيبويه. (٩) خبر بعد خبر أو عطف بيان. (١٠) أي: الكوفيون. (١١) هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي. (١٢) أي: على ما قاله الآخرون. (١٣) أي: المبتدأ والخبر. (١٤) استئناف أو عطف على جملة الخبر. (١٥) مبتدأ. (١٦) في المرتبة. (١٧) مقدماً. (١٨) أي: على الخبر. (١٩) أي: إذا لم يوجب موجب. (٢٠) خبره. (٢١) علة التقديم. (٢٢) غالباً. (٢٣) غالباً فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد. (٢٤) متعلق بالفعلين الآتي.

الآخرون، وهم الكسائي والفراء ومن معهما، قيل: هذا الوجه قوي عند الرضي، وفيه أن هذا يؤدي الى الدور بناءً على أن العامل يجب تقدمه على المعمول فيلزم تقدم كل من المبتدأ والخبر على الآخر، والتفصيل في الرضي في بحث الإعراب. **(قوله: وعلى هذا لا يكونان الخ)** هذا إشارة إلى مذهب غير البصريين فيشمل القولين الآخرين، وقوله: لا يكونان رفع إيجاب كلي؛ أي: وعلى كل من القولين لا يكون المبتدأ والخبر كلاهما مجردين عنها سواء لم يتجرد كل واحد منهما كما هو القول الثاني أو واحد منهما؛ أعني: الخبر كما هو القول الأول. **(قال المصنف: وأصل المبتدأ)** أي: الأصل في المبتدأ المسند إليه، فإنه المشتهر فيتبادر عند الإطلاق. **(قوله: أي: ما ينبغي أن يكون)** سواء تحقق هذا؛ أي: الأصالة في ضمن الوجوب أو بالأولوية، فعلى هذا يجوز أن يراد بالمبتدأ ما يطلق عليه المبتدأ شاملاً لقسميه، فإن القسم الثاني يجب تقديمه على ما هو ساد مسد الخبر؛ أعني: الاسم الظاهر، ويجوز أن يراد القسم الأول فقط إذا كانت الأصالة بمعنى الأولوية البالغة إلى حد الوجوب (نعمه)، وعلى هذا الأخير نص العصام. **(قوله: إذا لم يمنع مانع)** عما[١] يكون المبتدأ عليه كمتضمن الخبر ما له صدر الكلام، فإنه يمتنع التقديم حينئذ فضلاً عن الأولوية، فالمراد بالأصالة الأولوية بالنظر إلى نفسه لا لعارض. **(قوله: التقديم على الخبر)** والكوفيون يوجبون التقديم فيجعلون: أقائم زيد وفي الدار زيد فاعلاً. **(قوله: لأن المبتدأ ذات)** أي: وحق الذات في الذكر أن يتقدم على الصفة؛ ليكون ذكر الألفاظ على وفق ترتيب المعاني، وعن السيد قدس سره: أن الذات قد يراد به الحقيقة، وقد يراد به ما قام بذاته، وقد يراد به المستقل بالمفهومية، ولاشك في عدم صحة إرادة الأخيرين ههنا، فالمراد به المعنى الأول، فإن أريد بالحقيقة الماهية فلا خفاء في كون كل مبتدأ ذاتاً، وإن أريد به الماهية الموجودة في الخارج فباعتبار أن الحكم في الغالب على الحقائق الموجودة

(١) أي: أصل.

وَأَصْلُ[١] المُبْتَدَإِ التَّقْدِيمُ وَمِنْ ثَمَّ[٢]

(١) الأصل في اللغة ما يبنى عليه الشيء.

(٢) أي: ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظا على الخبر.

للإعراب أجري الإعراب على الجزء القابل للإعراب أو يقال: المراد بالإسناد إلى المبتدأ أعم من أن يكون إسناداً إلى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم أو إلى ضميره أو إلى متعلقه وفيه نظر؛ لأن ضارباً لم يسند إلى شيء

(قوله: لا إلى المبتدأ)؛ إذ الشيء الواحد لا يسند إلى شيئين. **(قوله: مع أنه خبر)** ولذا أعرب بالرفع على الخبرية. **(قوله: اللهم إلا أن يقال الخ)** أي: لا نسلم أن ضارب خبر حتى يخل، بل الخبر المجموع كما في زيد قام. **(قوله: لكن لما لم يكن الخ)** دفع للتوهم الثاني من السابق؛ أي: إذا كان الخبر هو المجموع، فلم أعرب ضارب بالرفع، وإنما لم يكن المجموع قابلاً للإعراب لكون الجزء الثاني الذي هو آخر المجموع مشغولاً بإعراب الفاعلية. **(قوله: أجرى الإعراب على الجزء القابل)** للإعراب بخلاف ما إذا كان الخبر جملة فإنه لا يمكن إجراء الإعراب على شيء من جزئيه لاشتغالهما بالحركة الإعرابية أو البنائية، فبالضرورة جعل المجموع في محل الرفع مع أن فاعل الصفة في حكم العدم تشبيهاً بالخالي لعدم تغيرها في حال التكلم والخطاب والغيبة؛ نحو: أنا ضارب وأنت ضارب وزيد ضارب. **(قوله: أو يقال: المراد الخ)** منع لقوله: لا إلى المبتدأ يعني: لا نسلم أن ضارباً ليس مسنداً إلى المبتدأ؛ لأن المراد بالإسناد في قولنا: المسند إلى المبتدأ المعنى الأعم الشامل للأقسام الثلاثة فيكون الإسناد إلى الفاعل الذي هو ضمير المبتدأ أو متعلقه إسناداً إلى المبتدأ. **(قوله: وفيه نظر الخ)** ليس المقصود من النظر إيراد النقض على التعريف بضارب بعد تعميم الإسناد بأن يقال: ضارب خبر مع أنه ليس مسنداً إلى شيء أصلاً، أما إلى المبتدأ فظاهر لانتفاء النسبة إليه، وأما إلى فاعله فلعدم كون النسبة تامة؛ لأنه حينئذ لا اختصاص للنقض بإرادة الإسناد إلى المبتدأ، بل هو وارد على قيد المسند في التعريف، بل مقصوده تزييف

أصلاً؛ لأن الإسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب إلى فاعله ليست تامة؛ ولأنه يصدق على يضرب في زيد يضرب أبوه ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد أبوه يضرب مع أنها ليست إخباراً لزيد. (قوله: أي: تجريد الاسم) إن قيل: التجريد عدميّ فلا يؤثر فالأولى أن يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء. قلنا: العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات، والعدم الخاص يجوز أن يكون علامة مع أن ما جعله أولى أمر اعتباريّ فلا يصح أن يكون مؤثراً. (قوله: ليسند إلى شيء) كما في القسم الثاني من المبتدأ أو يسند إليه شيء كما في القسم الأول من المبتدأ، وإنما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعدّ. (قوله: فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر) لطلبه لهما على السواء. (قوله: وقال آخرون) هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخران فكأنه قدس سره لم يعتدّ بهما. (قوله: لأن المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها) غالباً فلا يرد النقض بقولك: المنطلق زيد إن قيل: هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي أن يكون أصله التقديم أجيب بأن تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملاً في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول، وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون الأمر المعنوي؛ لأن الأمر اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطروّ عليه، وبأن الفعل محتاج إلى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فأرادوا في الجملة المركبة منها تتميم الناقص بالكامل. (قال: ومن ثم) أشار بطريق الاستعارة إلى الحكم السابق فإن الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان.

الجواب الثاني فإن فيه اعترافاً بأن ضارباً مسند إلى المبتدأ باعتبار الإسناد إلى فاعله وذلك فاسد إذ ضارب لم يسند إلى شيء أصلاً، فالجواب منع كونه خبراً، ولا نسلم إسناده إلى الفاعل وجعل إسناده إلى المبتدأ. (قوله: لأن الإسناد هو النسبة التامة) قيل: جعل الإسناد في تعريف الفاعل بمعنى النسبة مطلقاً، وفي تعريف الخبر بمعنى النسبة التامة تكلف، والجواب: أن الإسناد حقيقة في النسبة التامة فالحمل عليه واجب ما لم يصرف صارف، وفي تعريف الفاعل عطف أو شبهه صارف عنه، فلذا حمل على المعنى المجازي. (قوله: عدمي) أي: معدوم لدخول السبب في مفهومه. (قوله: فلا يؤثر)؛ لأن التأثير صفة ثبوتية فلا يتصف به العدمي، أو لا يؤثر في الوجودي الذي هو الإعراب؛ إذ الوجودي لا يكون أثر العدمي. (قوله: أو تقدير) كما في صورة المبتدأ لفظاً. (قوله: علامات لتأثير المتكلم) فالمؤثر في الإعراب هو المتكلم والعوامل علامات يفهم منها تأثيره في الإعراب المخصوص. (قوله: يجوز أن يكون علامة) لشيء بخصوصه. (قوله: أمر اعتباري) أي: غير موجود في الخارج. (قوله: كما في القسم الثاني من المبتدأ) الظاهر ترك كما في الموضعين لانحصاره فيهما فإن قيل: تعريف الابتداء يوجد في الخبر أيضاً قلت: لا؛ لأن قولنا: تجريد الاسم ليسند إلى شيء أو يسند إليه شيء يشعر بتقدم ذلك الاسم على الشيء المسند والمسند إليه حيث جعل إسناده إلى شيء أو إسناد شيء إليه غاية للتجريد، ولذلك قال أبو علي الفارسي في دفع لزوم كون العدمي مؤثراً: إن المراد من التجريد كونه أولاً لثان؛ وذلك الثاني حديث عنه كما في العباب، والأظهر تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إلى فاعله أو ليسند الخبر إليه كما في العباب. (قوله: ليخرج) عنه التجريد للعد، فإن الأسماء المعدودة مجردة عن العوامل اللفظية لكن لا للإسناد. (قوله: لطلبه لهما على السواء) فإن التجريد للإسناد يقتضي المسند إليه والمسند، وفيه أنه لو كان اقتضاؤه لهما على السواء لزم أن يكون الجزء الثاني في القسم الثاني مرفوعاً بالعامل المعنوي على الخبرية مع أنه مرفوع بالعامل اللفظي على الفاعلية، ولذا قالوا: إنه مبتدأ لا خبر له لقيام الفاعل مقامه. (قوله: هذا الوجه قويّ الخ) وذلك لاقتضاء كل واحد منهما صاحبه؛ إذ لا يكون أحدهما كلاما بدون انضمام الآخر إليه، وقالوا: ولا يمنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً لكثرة نظائره؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بنصب أياً بتدعوا وجزم تدعوا بأيا. (قوله: وهناك قولان آخران) في الرضي، قال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل، وقال بعض الكوفيين: المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضاً.
(قوله: غالباً) متعلق بقوله: والخبر حال من أحوالها، وقيد الحيثية معتبر في الحكمين؛ أي: المبتدأ من حيث إنه مبتدأ ذات، والخبر من حيث إنه خبر حال من أحوالها؛ لأن المبتدأ في كلام يصير خبراً في كلام آخر، واعلم أنه ذكر السيد قدس سره في حاشية شرح التلخيص في بحث هل إن الذات قد يراد به الحقيقة، وقد يراد به ما قام بذاته، وقد يراد به المستقل بالمفهومية، ولا شك في عدم صحة إرادة المعنيين الأخيرين هنا، فالمراد به المعنى الأول، فإن أريد بالحقيقة الماهية فلا خفاء في كون كل مبتدأ ذاتاً، وإن أريد به الماهية الموجودة في الخارج فباعتبار أن الغالب الحكم على الحقائق الخارجية. (قوله: فلا يرد النقض الخ) فإن الخبر هنا ذات شخصية كما أن المبتدأ كذلك؛ إذ المقصود الحكم باتحاد المنطلق المعهود بالذات المشخصة المسماة بزيد، فما قيل: إن الخبر هنا مأوّل المسمى بزيد فيكون حالاً غفول عن المقصود من الكلام. (قوله: أجيب الخ) خلاصته: أن الدليل المذكور وإن كان مقتضياً أصالة التقديم في الفاعل، لكن عارضه دليل آخر أقوى منه وهو كونه عاملاً أو احتياج الفعل إلى الاسم. (قوله: وإنما اعتبر الأمر اللفظي) وهو كونه عاملاً دون الأمر المعنوي؛ أعني: كونه ذاتاً. (قوله: والاعتبار بالطارئ الخ)؛ لأن المطروء عليه كالشريعة المنسوخة بالقياس إلى الطارئ، والطارئ كالناسخ له. (قوله: أشار بطريق الاستعارة) أي: أشار بكلمة ثم الموضوعة للمكان المشار إليه إلى الحكم السابق، وهو أن الأصل في المبتدأ التقديم باعتبار تشبيهه بالمكان باعتبار استخراج شيء منه كما يستخرج الشيء

أي: ومن(١) أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً(٢) «جَازَ» قولهم «فِي دَارِهِ زَيْدٌ(٣)» مع كون الضمير(٤) عائداً(٥) إلى (زَيْدٍ)، المتأخر(٦) لفظاً(٧)، لتقدمه(٨) رتبة، لأصالة التقديم(٩) «وَامْتَنَعَ» قولهم(١٠): «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ» لعود(١١) الضمير إلى (الدَّارِ)، وهو(١٢) في حيز(١٣) الخبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة، وهو(١٤) غير(١٥) جائز. «وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً(١٦)» وإن(١٧) كان الأصل فيه أن(١٨) يكون معرفة(١٩) لأن للمعرفة معنى معيناً(٢٠)، والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة، ولكنه(٢١) لا يقع نكرة على الإطلاق بل(٢٢) «إِذَا تَخَصَّصَتْ(٢٣)» تلك النكرة «بِوَجْهٍ(٢٤) مَا(٢٥)»

(١) أشار بهذا التفسير إلى أن من بمعنى لام الأجلية. (٢) علم فيما سبق فائدة لفظاً. (٣) بتقديم الخبر على المبتدأ. (٤) المجرور. (٥) خبر كون. (٦) صفة زيد. (٧) منصوب بنزع الخافض. (٨) علة جاز. (٩) في المبتدأ. (١٠) أي: قول العرب. (١١) علة الامتناع. (١٢) لفظ دار. (١٣) أي: مكان الخبر. (١٤) أي: عود الضمير إلى دار المتأخر لفظاً ورتبة م، مبتدأ. (١٥) خبر. (١٦) خبر يكون. (١٧) الواو للحال وإن للوصلية. (١٨) مبتدأ. (١٩) خبر يكون. (٢٠) هو كون المحكوم عليه معيناً مثل: زيد قائم. (٢١) مبتدأ. (٢٢) على شيوعها. (٢٣) والتخصيص يجعله في حكم المعرفة. (٢٤) أي: الوجوه المخصصة أي المقربة النكرة إلى المعرفة. (٢٥) رجل على الباب وغلام على السطح.

كذا في السيلكوتي، واعلم أن المراد بالمبتدأ الأفراد(١) في الأكثر؛ أي: في القضايا المتعارفة في العلوم، وبالخبر المفهوم بخلاف الطبيعية والمنحرفة فإن الحكم في الطبيعة على المفهوم بالاتفاق، وأما المحصورة والمهملة فعند المتأخرين الحكم على الأفراد أولاً بالذات، وعند المتقدمين الحكم فيهما على المفهوم أولاً ثم يسري إلى الأفراد، وفي الشخصية على الأفراد هذا، وقوله: والخبر حال؛ أي: صفة؛ ولأن الابتداء الذي هو العامل يتحقق مع ذكر المبتدأ فتقديمه على الخبر موجب لتقديم العامل على الخبر، والأصل في العامل التقديم، وقوله: التقديم لفظاً، وأما التقديم رتبة: فهو أمر لازم للمبتدأ لا ينفك عنه. **(قوله: وجاز قولهم: في داره زيد)** خلافاً للكوفيين، فإن في داره عامل عندهم ومرتبته التقدم على زيد. **(قوله: وهو غير جائز)** في الرضي ينبغي أن يخالف في امتناع هذا المثال ابن جني والأخفش، وهذا إذا كان مذهبهما تجويز الإضمار قبل الذكر، وأما لو كان شدة اقتضاء الفعل المفعول به حتى كأنه بجنب الفعل أينما وقع فلا كما مر في باب التنازع؛ إذ شدة اقتضاء المبتدأ الخبر وإن كان أقوى من شدة اقتضاء الفعل المفعول إلا أنها لا تقتضي تقديمه؛ أي: الخبر على المبتدأ، بل اتصاله به ولا يلزم من هذا كونه مقدماً رتبة على الضمير (عصام)، وأما نحو: في داره قيام زيد مما يكون الضمير في الخبر المتقدم راجعاً إلى ما يضاف إليه المبتدأ، فمنهم من جوّزه، ومنهم من منعه وينصر الجواز ما ورد في كلامهم: في أكفانه درج الميت. **(قوله: وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة حتى يستحق التقدم)** ولئلا يلتبس الخبر بالصفة؛ ولأن للمعرفة معنى معيناً الخ، وعدل عن التعليل بأنه المحكوم عليه، والحكم على الشيء بعد معرفته؛ لأنه منقوض بالفاعل (رضي)، وبالمحكوم به (عصام). **(قال المصنف: إذا تخصصت)** أي: حقيقة أو حكماً(٢) ليشمل نحو: ما أحد خير

(١) أي: والأفراد أشرف؛ لأنها قد تكون من الموجودات الخارجية بخلاف المفهوم.

جَازَ: فِي دَارِهِ زَيْدٌ، وَامْتَنَعَ صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ(١) بِوَجْهٍ مَا

(١) أي: تلك النكرة.

(قال: جاز في داره زيد) إنما لم يقل: في داره رجل؛ إذ لأحد أن يناقش في أصالة تقديمه لوجوب تأخيره، اعلم أنهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد، منعه بعضهم؛ لأن ما أضيف إليه المبتدأ ليس له التقديم، وجوزه الأخفش؛ لأن المضاف إليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ، وقد جاء في أكفانه درج الميت. **(قال: وقد يكون المبتدأ نكرة)** إنما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع أنه المناسب للأصل الذي مهده آنفاً؛ لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الأصلين الأخيرين وهما تعريف المبتدأ وافراد الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله: قد يكون المبتدأ نكرة، وفي قوله: والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتنى ابتناء ما على المبتني عليه كما يظهر عند التفصيل. **(قوله: والمطلوب المهم)** القول بأن الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها إذا

من المكان. **(قوله: لوجوب تأخيره)** لكون تقديم الخبر مصححاً للابتدائية. **(قوله: اختلفوا الخ)** في المعنى لم يجوزه الكوفيون وأجازه البصريون، وما ذكره المحشي من تخصيص الأخفش موافق لما في التسهيل، وظاهره أن بقية البصريين يمنعون ذلك. **(قوله: في جواز في داره قيام زيد)** أي: في مثال يكون الضمير في الخبر المتقدم راجعاً إلى ما يضاف إليه المبتدأ. **(قوله: وفيه جاء الخ)** يعني: أن السماع شاهد لما جوزه الأخفش، ودرج الميت طيه وتلفيفه بدال مهملة مفتوحة وراء ساكنة فجيم. **(قوله: مع أنه المناسب الخ)** يعني: أن المناسب للنظم أن يذكر مواضع لزوم التقديم. **(قوله: لئلا يلزم الانتشار الخ)** أي: لرعاية المناسبة بين الأصول الثلاثة، قيل: عدم لزوم الانتشار يحصل من تأخير؛ أي: هذا الأصل عن الأصلين الأخيرين وذكر مواضع لزوم

من وجوه التخصيص، إذ بالتخصيص يقل اشتراكها، فتقرب[1] من المعرفة «مِثْلُ» قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ[2] مُّؤْمِنٌ[3] خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ فإنَّ[4] العبد متناول للمؤمن والكافر، وحيث[5] وصف[6] بالمؤمن تخصص[7] بالصفة، فجعل[8] مبتدأ (وَخَيْرٌ) خبره «وَ» مثل[9] قولك: «أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ»؟ فإن

(١) لأن الشيء إذا قرب إلى شيء يأخذ حكمه. (٢) اللام للابتداء وهي ثاني للتأكيد، مبتدأ. (٣) صفة. (٤) علة لتطبيق المثال للممثل له تقديره وهذا المثال مطابق للممثل له. (٥) علة. (٦) أي: عبد. (٧) عبد. (٨) أي: عبد. (٩) أي: صحة وقوع النكرة مبتدأ بالتخصيص مثل قولك.

مِثْلُ[1]: و﴿لَعَبْدٌ[2] مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ و: أَرَجُلٌ[3] فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ،

(١) قوله تعالى. (٢) ؟؟؟ لعبد. (٣) مثل قولك.

كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر. (قال: بوجه ما) لفظة ما زائدة، أو صفة لما كان التخصيص منحصراً في أمثال الأمثلة المذكورة كان الأنسب أن يقول: إذا تخصصت بمثل: ولعبد مؤمن إلى آخره؛ لأن لفظة ما تنبئ عن عدم الانحصار. (قوله: يقل اشتراكها) واحتمالاتها أو يرتفع (قوله: وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) التخصيص الفردي بالصفة مصحح، وأما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححاً مناقشة؛ لأنه لو كان مصححاً لزم صحة الابتداء بإنسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وبأعم منه؛ أعني: جسماً نامياً اللهم إلا أن يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه، إن قلت: إذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن أيّ باب هو. قلنا: من باب التخصيص بالعموم؛ إذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم، فالعموم فيه أظهر من عموم: تمرة خير من جرادة؛ لاحتمال خروج المدود عنه، إن قلت: لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم. قلنا: فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء، فإن الحكم بأن الأربعة نصف الاثنين سقيم،

التقديم بعده، والجواب: أن أصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معاً أحق أن يذكر بعد تعريفهما بخلاف تعريف المبتدأ وإفراد الخبر، ولئلا يلزم تقديم المبتنى على المبتنى عليه؛ لأن من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر أن يكون مصححاً له؛ نحو: في الدار رجل؛ فإنه مبني على أن المبتدأ لا يكون نكرة غير مخصصة. (قوله: ابتناء ما) وهو ابتناء الحكم على الدليل؛ فإنه لاستفادته منه كأنه مبتنى عليه. (قوله: القول الخ) يعني: الحصر المستفاد من قوله: إنما هو الحكم على الأمور المعينة يقتضي القول بأن الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مطلوب دون الحكم عليها إذا كانت مستفادة من النكرة مع أن الفرق غير ظاهر؛ لأن الفرق بينهما ليس إلا اعتبار الحضور في ذهن السامع في الأول دون الثاني، وذا لا يؤثر في الفرق المذكور. (قوله: إذا كانت مستفادة من المنكر) ولو مجازاً، فلا يرد أن المنكر موضوع للفرد المنتشر، فكيف تستفاد الطبيعة منه على أنه نص في المفتاح على أن المصادر لا تدل إلا على الحقيقة المتحدة، والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار الدلالة على الحضور وعدمها. (قوله:

منك فإنه وإن لم يحصل فيه تقليل الاشتراك، لكنه في حكم ما قل اشتراكه في التعين، أو يقال: فيه اكتفاء والمراد إذا تخصصت أو تعينت. (قال المصنف: بوجه ما) اختلف في كلمة ما التي تلي النكرة لإفادة الإبهام وتأكيد التنكير فقيل: اسم فمعنى قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ مثلاً أيّ مثل، وقيل: زائدة فتكون حرفاً؛ لأن زيادة الحرف أولي وأيضاً زيادتها ثبتت في نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾، وفائدته ههنا التنويع؛ نحو: أضربه ضرباً ما؛ أي: نوعاً من أنواعه أيّ نوع كان، وقد يكون الفائدة التحقير أو التعظيم؛ نحو: لأمر ما جدع قصير أنفه؛ أي: لأمر عظيم، وقصير: اسم رجل وهو قصير بن سعد اللخمي صاحب جذيمة الأبرش، وقصته مع الزباء معروفة. (قوله: من وجوه التخصيص) أي: الستة على ما ذكره، واعترض بقولهم: كوكب انقض الساعة، وبقرة تكلم، و﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾، فيقال: ضبط المصنف استقراء ناقص، فإذا وجدت سابعاً فعليك أن تزيده على ما ذكره، ولا نزاع للمصنف معك، فبعض المتأخرين عدّها عشرة وفي التسهيل أنها تسعة عشر، وفي حواشي الألفية أنها أربعة وعشرون، والحاصل: أن العبرة بصحة الإفادة؛ وهي قد توجد بدون التخصيص كما سيصرح به الشارح، ومنه قولهم: رجل أكل سماً ولم يضره، مما اشتمل الخبر على الندرة والغرابة. (قوله: مثل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ الخ) والآية في سورة البقرة، وأراد بالمثل كل ما قيد بقيد سواء كان صفة كالآية أو مضافاً إليه؛ نحو: صوت بلبل شغلني، أو غيرهما نحو: أفضل منك، أفضل مني، لا يقال: أن لفظ مؤمن صفة مخصصة، مع أنه يصدق عليه أنه المجرد عن العوامل اللفظية المسند إلى المبتدأ، فيلزم أن يكون خبراً؛ لأنا نقول إسناداً الخبر إلى المبتدأ تام بخلاف هذا، ثم إن الخير بمعنى: النفع والحسن، ومعنى[1] الآية: أن المشرك لو كان ثابتاً في المال والجمال والنسب، فالعبد المؤمن خير منه؛ لأن الإيمان متعلق بالدين، والمال والجمال متعلقان بالدنيا، والدين خير من الدنيا؛ إذ الدين أشرف الأشياء، والإسلام جماع كل خير على التمام، ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا. (قوله: أرجل في الدار أم امرأة) كلمة أم متصلة والهمزة لطلب التصور، وجوابها

(١) بأن ينزل منزلة المخصص في الفائدة، فلذا استعمل التخصص المنبئ عن التكلف. (٢) أي: معنى قوله: خير من مشرك.

بالتعيين، والمراد بالمثل كل نكرة وقعت بعد همزة الاستفهام المقارنة لكلمة أم المتصلة، وهذا المثال يوهم أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة التي لطلب التصور، واللازم من ذلك عدم جواز أرجل في الدار، وهل رجل في الدار وغيرهما، وما قيل: إن جواز الثاني من جهة كون الاستفهام إنكارياً، فيكون مثل ما أحد خير منك، غفلة وذهول، بل إنما المسوّغ مطلق الاستفهام المفيد للعموم البدلي، كما أن النفي يفيد العموم الشمولي؛ وذلك نوع من التخصيص، ويقرب النكرة به من المعرف بلام الاستغراق، وذلك هو العلة لقول بعضهم بأن من وما الاستفهاميتين معرفتين لا ما توهمه بعض القاصرين من أنهما لطلب التعيين، وكون مدلولهما معلوماً للمخاطب؛ لأن المدلول من مثلاً هو العام الشامل لزيد

والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار، إن قلت: فرق بينهما فإن العموم في كل رجل جاء من قبل كل، وعموم المثال المفروض إنما جاء من قبل الصفة؛ لأن النكرة الموصوفة تعم. قلنا: الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح. **(قوله: فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم)** فيه أن هذا التخصيص عند المتكلم؛ لأنه يعلم كون أحدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب، وفيه أيضاً أن هذا التخصيص منتف في مثل أرجل في الدار،

لفظة ما زائدة الخ) اختلف في ما التي تلي النكرة لإفادة الإبهام وتأكيد التنكير، قال بعضهم: اسم، فمعنى قوله: مثلاً ما مثل أيّ مثل، وقال بعضهم: زائدة فتكون حرفاً؛ لأن زيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء، وأيضاً زيادتها ثبتت في نحو: فيما رسمة، ووصفيتها لم تثبت، فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس أولى كذا في الرضي، وفائدتها ههنا التنويع؛ نحو: أضرب ضرباً ما. **(قوله: لما كان التخصيص منحصراً الخ)** كما يشعر به كلام المتن حيث أورد من كل نوع من التخصيص مثالاً، ولو كان غرضه مجرد التمثيل لاكتفى بمثال واحد، اللهم إلا أن يقال: ذكر أمثلة الأنواع الغالبة الوقوع. **(قوله: واحتمالاتها)** فسر اشتراك النكرة بالاحتمال؛ إذ لا اشتراك فيها لفظياً لا معنوياً، بل لكونها موضوعة لفرد ما تحتمل على سبيل البدل لكل واحد من الأفراد. **(قوله: أو يرتفع)** فقوله: يقل ذكر لما هو الواجب. **(قوله: التخصيص الفردي)** أي: ما يصير به النوع فرداً مصحح للابتدائية لصيرورة النكرة بسببه كالمعرفة في كون الحكم على معين. **(قوله: وأما التخصيص)** أي: ما يصير به الجنس نوعاً كالعبد صار بسبب صفة الإيمان نوعاً. **(قوله: إلا أن يفرق الخ)** بأن الأول مصحح لكون المخصص به حاضراً في ذهن السامع على وجه يقل اشتراكه، فيكون الحكم مقيد بخلاف الثاني؛ فإنه لا يحضر به التخصيص على وجه يقل الاشتراك به عند السامع، وإن كان ثابتاً للمفهوم في نفسه. **(قوله: إذا لم يكن)** أي: المثال المذكور من باب التخصيص بالصفة بناء على أن التخصيص النوعي غير مصحح، فمن أيّ باب هذا المثال حيث وقع المبتدأ فيه نكرة. **(قوله: إذ لا يشذ فرد الخ)** على أن النكرة الموصوفة تعم على ما بين في الأصول. **(قوله: المدوّر عنه)** على صيغة اسم المفعول من التدويد كرم أفتادن در طعام. **(قوله: إن قلت)** إثبات لكون التخصيص المصحح في المثال المذكور بالصفة لا بالعموم؛ فإنه لو لم تعتبر الصفة واعتبر العموم لا يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على مطلق العبد بالحرية عن المشترك. **(قوله: قلنا: فرق الخ)** يعني: لا يلزم من عدم صحة الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء بدونها لتحقق الافتراق بينهما في قولنا: الأربعة نصف الاثنين حيث يصح الابتداء لكونها معرفة دون الحكم؛ لأن الأربعة ضعف الاثنين، والسر: أن صحة الابتداء مبني على الإفادة صادقاً كان الكلام أو كاذباً، وصحة الحكم مبني على الصدق. **(قوله: فيكون نظير الخ)** في أن مصحح الابتداء في كل من المثالين العموم ومصحح الحكم الصفة. **(قوله: إن قلت فرق بينهما)** أي: لا نسلم كون لعبد مؤمن نظير كل رجل كافر. **(قوله: إنما جاء من قبل الصفة)** فهي المصححة للحكم والابتداء، فصح أن التخصيص بالصفة مصحح فيه. **(قوله: الصفة الخ)** يعني: أن العموم لما جاء من قبل الصفة كانت الصفة محققة ومثبتة للمصحح الذي هو العموم ولا تكون الصفة للتصحيح؛ فإنه إذا كان التعليل في الاشتراك الحاصل من الصفة مصححاً كانت الصفة للتصحيح. **(قوله: فيه أن هذا التخصيص الخ)** هذا الاعتراض أورده الشارح الرضي، وهو إنما يرد على عبارته حيث قال: إن التخصيص حاصل عند المتكلم بالعلم بكون أحدهما في الدار، والشارح رحمه الله وقدس سره تصرف في الاستدلال فزاد أن النكرة تخصص ههنا عند المخاطب بالصفة بحسب المعنى كأنه قيل: أي من هذين الأمرين المعلوم للمتكلم كون أحدهما في الدار كائن فيها، فلا وجه لإيراده على عبارة الشارح رحمه الله. **(قوله: وفيه أيضاً أن هذا التخصيص منتف بمثل أرجل في الدار)** أي: فيما وقع نكرة بعد الاستفهام بدون

المتكلم بهذا الكلام يعلم(١) أن أحدهما في الدار، فيسأل المخاطب عن تعيينه، فكأنه قال: أيٌّ(٢) من(٣) الأمرين المعلوم(٤) كون(٥) أحدهما في الدار كائن(٦) فيها؟ فكل واحد منهما(٧) تخصص بهذه الصفة(٨)، فجعل(٩) (الرَّجُلَ) مبتدأ (وَفِي الدَّارِ) خبره «وَ» مثل قولك: «مَا(١٠) أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ» فإن النكرة فيه وقعت(١١) في حيّز(١٢) النفي، فأفادت عموم الأفراد(١٣) وشمولها، فتعينت وتخصصت، فإنه(١٤) لا تعدد في جميع الأفراد، بل

(١) قبل التكلم. (٢) مبتدأ استفهام. (٣) متعلق بالكائن المؤخر. (٤) صفة الأمرين صفة جرت على غير من هي له. (٥) فاعل المعلوم. (٦) خبر أي. (٧) أي: من الرجل والمرأة. (٨) أ- أي: المقدرة، ب - العلم. (٩) أي: ذلك المقدر وهو رجل. (١٠) نافية بمعنى ليس والتمثيل به مبني على مذهب بني تميم. (١١) خبر إن. (١٢) أي: بعد النفي. (١٣) لما ثبت في كلامهم أن حرف النفي إذا دخل النكرة أفاد العموم. كامله. (١٤) شأن.

و«مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ»

فينبغي أن يمتنع الابتداء به مع أنه صحيح. **(قوله: فتعينت وتخصصت)** يعني: أن المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات أو تقليلها، فلا يرد ما قيل: من أن لا تخصيص ههنا؛ لأن التخصيص أن يجعل لبعض من الجملة شيئاً ليس لسائر أمثاله. **(قوله: فإنه لا تعدد في جميع الأفراد)** خلاصة هذا الوجه جار فيما إذا أريد بالنكرة نفس الطبيعة،

أم الدالة على حصول الخبر لأحدهما عند المتكلم. **(قوله: فينبغي أن يمتنع الابتداء)** لعدم شيء آخر من المخصصات المذكورة، فلا يرد أن انتفاء هذا التخصيص لا يستلزم الامتناع بجواز تخصص آخر فإن كوكب عظيم أنقض الساعة جائز جواز كوكب أنقض الساعة، والأوجه أن يقال: تخصيص النكرة ههنا بوقوعها بعد الاستفهام؛ لأنه يكون المقصود منه إعلام الحالة الذهنية لا الحكم على النكرة كأنه قيل: استفهم منك هذا الحكم المجهول لي فليس المقصود إفادة الحكم بل استفادته. **(قوله: لأن التخصيص أن يجعل)** وههنا ليس كذلك لشمول الحكم على فرد ما فلا تخصص. **(قوله: فيما إذا أريد بالنكرة نفس الطبيعة)**

وعمرو وغيرهما، وليس هذا المدلول معلوماً للمخاطب إلا بعنوان العموم هذا، وقول الشارح في وجه التخصيص لا يغني من جوع؛ لأن التخصيص هو ما يوجب التقليل، ولا تقليل على هذا التقرير. **(قوله: يعلم أن أحدهما الخ)** أي: لا على التعيين فالإضافة للعهد الذهني وهذا؛ لأن أم المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم بأصل الحكم، فلو لم يعلم كون أحدهما في الدار لما استفهم بهذا الوجه، بل يقول: أفي الدار أحد، وقوله: عن تعيينه؛ أي: ذلك الأحد، ولذا كان الجواب بالتعيين لا بنعم أو لا. **(قوله: تخصص بهذه الصفة)** أي: تخصص عند المخاطب بحسب المعنى بمعلومية كون أحدهما في الدار على وجه الاحتمال. **(قوله: وما أحد خير منك)** تمثيل للمبتدأ على مذهب بني تميم، فإن غيرهم يجعلون ما عاملاً فلا يلائم المقام، فالمثال المتفق عليه: تمرة خير من جرادة، ثم إنه أراد بمثل ما أحد الخ كل نكرة وقعت في سياق النفي، ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُ قَٰنِتُونَ﴾، ومن يقم أقم معه، ومن عندك. **(قوله: فأفادت عموم الأفراد)** أي: فأفادت مع إفادة الجنس شمول الأفراد بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم. **(قوله: فإنه لا تعدّد في جميع الأفراد الخ)** الغرض من هذا دفع اعتراض الرضي، وحاصله: أنه لا تخصيص هنا؛ لأن معنى العموم ضد معنى الخصوص، فكيف يحصل الخصوص مع العموم؟ وكيف يوصف الأحد بالعموم والخصوص جميعاً؟ وحاصل الجواب: أنه إنما يلزم الجمع بين الضدين لو أريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول، وليس كذلك، بل المراد تقليل الشيوع والإبهام الحاصل في النكرات، وهنا كذلك؛ لأنه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس أن يكون خيراً من المخاطب، لم يبق للسامع اشتباه أن ذلك الواحد من هو، فالتخصيص هنا يحصل في العموم من هذا الطريق، فلا يلزم الجمع بين الضدين، وقوله: قصد بها العموم؛ أي: بمعونة القرائن كقول الحريري:

يـا أهـلَ الـحَـريـرِ وُقـيـتُـمْ شَـرًّا
ولا لَـقِـيـتُـمْ مـا بَـقِـيـتُـمْ ضُـرًّا

(قوله: تمرة خير من جرادة) يعني: أي تمرة كانت، والحكم ليس مقتصراً بتمرة دون تمرة، وهذا القول نقل عن ابن عباس

هو أمر واحد[١]، وكذا[٢] كل[٣] نكرة في الإثبات[٤] قصد بها العموم، نحو[٥]: تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ «وَ» مثل قولهم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا[٦] نَابٍ» لتخصصه بما[٧] يتخصص به الفاعل، لشبهه به إذ[٨] يستعمل في موضع[٩] مَا[١٠] أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ. وما[١١] يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه بما[١٢] أسند إليه[١٣] فإنك إذا قلت: قام، علم منه أن ما يذكر بعده أمر[١٤] يصح أن يحكم[١٥] عليه بالقيام، فإذا قلت: رجل، فهو في قوّة قولنا: رجل موصوف[١٦] بصحة الحكم عليه بالقيام. وإعلام أن المُهِرّ[١٧] للكلب بالنُّباح[١٨] المعتاد[١٩] قد يكون خيراً[٢٠]، كما إذا كان[٢١] مجيء حبيب مثلاً، وقد يكون[٢٢] شَرًّا، كما إذا كان مجيءُ[٢٣] عدوّه، والمُهِرّ له[٢٤] بنباح غير معتاد[٢٥] يُتشاءَمُ[٢٦] به يكون[٢٧] شَرّاً لا خيراً. فعلى[٢٨] الأول يصح القصر[٢٩] بالنسبة إلى الخير، فمعناه شرٌّ لا خيرٌ أَهَرَّ ذا ناب، وعلى الثاني لا يصح القصر، فيقدر وصف حتى يصح القصر[٣٠]، فيكون المعنى: شَرٌّ عَظِيمٌ[٣١] لا حَقِيْرٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ،

(١) صفة أمر. (٢) خبر مقدم. (٣) مبتدأ مؤخر. (٤) وقعت. (٥) أي: كل واحد مما يقال، مبتدأ نكرة تخصصت بالعموم. (٦) ماض متعد من هر من باب ضرب. (٧) أي: بالمسند به وهو الفعل. (٨) هذا القول علة لشبهه. (٩) يعني: بأن الكلام محمول على التقديم والتأخير. (١٠) نافية. (١١) أي: المعنى الذي. (١٢) أي: الفعل. (١٣) أي: بالفعل المسند. (١٤) لا الأمر المطلق. خبر إن. (١٥) بالحكم نفسه حتى يلزم الدور. (١٦) لا مطلق الرجل. (١٧) أي: المصوت. (١٨) بالضم أو بالكسر صوت كلب. (١٩) كعم عم عم. (٢٠) لا بالنسبة إلى الكلب بل بالنسبة إليه فسر. (٢١) الإهرار للكلب بالنباح. (٢٢) أي: المهر. (٢٣) وقت. (٢٤) أي: للكلب. (٢٥) كعو عو عوا. (٢٦) صفة. (٢٧) أي: المهر. (٢٨) أي: على أن يكون النباح منقسماً إلى قسمين خيراً أو شراً. (٢٩) وعليه يحمل كلام عبد القاهر. (٣٠) على الشر بالصفة. (٣١) وقد جعل التنوين للتعظيم.

في تعيين فدية الجرادة إذا قتله محرم؛ يعني: أن فديته؛ أيّ تمرة كانت (نعمه). (قوله: ومثل قولهم: شَرٌّ أهرَّ ذا ناب) أراد بالمثل: كل نكرة وقعت في المعنى فاعلاً، فحينئذ يتخصص بما يتخصص به الفاعل، ومنه: شيء جاء بك؛ أي: ما جاء بك إلا شيء، فنقول: ههنا؛ أي: ما صوّت وأفزع الكلب إلا شرّ، فذو الناب: الكلب، والهرير: صوته عند عجزه عن دفع ما يؤذيه. (قوله: في موضع ما أهرّ الخ) يعني: أن هذا القول مستعمل في مقام الحصر، فإن تقديم السند إليه على المسند الفعلي يفيد الحصر كما في: أنا سعيت في حاجتك، فيكون فاعلاً في المعنى، وقد سبق في بحث الفاعل أنه إذا وقع بعد إلا المتوسطة بينهما وجب تأخيره؛ نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد؛ لئلا ينقلب الحصر المطلوب، فلو قدمت الفاعل لانعكس المعنى كما في: ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ؛ لأن المطلوب حصر مُهِرّية الكلب في الشر، لا حصر الشرّ في المهرّية؛ لاحتمال أن يكون الشرّ سبباً لشيء آخر غير هرير الكلب، فلو قدم وقيل: ما أهر شرّ إلاّ ذا ناب، فات الحصر المطلوب، وقوله: المهرّ للكلب بضم الميم وكسر الهاء وتشديد الراء اسم فاعل من الإهرار؛ بمعنى: الإنباح وتصويت الكلب، وهذا مأخوذ من الهندي. (قوله: فعلى الأول يصح القصر) أي: قصر الأهرار على الشر بحيث لا يتجاوز إلى الخير فهو قصر الصفة على الموصوف من الإضافي قصر إفراد، لرد اعتقاد المخاطب أن المُهرّ قد يكون خيراً. (قوله: فيكون المعنى شر عظيم) أي: يكون معنى قولّهم: شرّ أهر ذا ناب، بتخصصه بصفة مقدرة شر عظيم أهرّ الخ، على ما في المغني؛ إذ التخصيص

و: شَرٌّ أهَرَّ[١] ذَا نَابٍ،

(١) بمعنى جا غير متى

فإنه لا تعدد فيها بل هي أمر واحد. **(قوله: نحو: تمرة خير من جرادة)** فإن فيه معنى العموم؛ لأن الطبيعة التمرية تقتضي التفضل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد، أو لأن فرداً من جنس إذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم أن التفضيل بينهما اعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل، أو لأن العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب أن يراد الجميع حذراً عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي. **(قوله: لتخصصه بما يتخصص به الفاعل)** لا يخفى ما فيه من التكلف؛ لأنه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء. **(قوله: إذ يستعمل في موضع: ما أهر ذا ناب إلاشر)** يعني: أن الكلام

ولو مجازاً. **(قوله: لأن الطبيعة الخ)** حاصل الأول: أن النكرة تدل على الطبيعة مع الوحدة، ولا شك في أنه لا مدخل للوحدة في التفضيل فيكون الحكم على الطبيعة فتعم كل فرد، وحاصل الثاني: أن الحكم على فرد ما لكن لا بخصوصه، بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعم، وحاصل الثالث: أن الحكم على فرد غير معين في المقام الخطابي يستلزم عموم الحكم؛ لأن إرادة البعض ترجيح بلا مرجح. **(قوله: كما قالوا في لام الاستغراق)** فإنهم قالوا: إنه لام الجنس إلا أنه لما كان الحكم على الجنس من حيث التحقيق أفاد العموم؛ لأن إرادة فرد دون فرد ترجيح بلا مرجح. **(قوله: يعني أن الكلام محمول على التقديم الخ)** يعني: يريد الشارح رحمه الله بقوله: إذ تستعمل الخ أن هذا القول يستعمل في مقام الحصر وشيء من أداة الحصر غير موجود فيه، فهو محمول على التقديم

وهذا[١] مَثَلٌ يضرب لرجل قوي[٢] أدركه العجز في حادثة[٣]. «وَ» مثل[٤] قولك: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» لتخصصه بتقديم الخبر[٥]، لأنه[٦] إذا قيل: في الدار، علم أن ما[٧] يذكر بعده[٨] موصوف[٩] بصحة استقراره في الدار، فهو[١٠] في قوّة التخصيص بالصفة[١١]. «وَ» مثل قولك: «سَلامٌ[١٢] عَلَيْكَ[١٣]» لتخصصه بنسبته إلى المتكلم[١٤] إذ أصله: سَلَّمْتُ سَلاَماً عَلَيْكَ، فحذف الفعل[١٥] وعدل[١٦] إلى الرفع[١٧]، لقصد الدوام والاستمرار[١٨]، فكأنه قال: سَلاَمِي، أي: سَلاَمٌ مِنْ قِبَلِي عَلَيْكَ، هذا[١٩] هو المشهور فيما بين النحاة. وقال بعض المحققين[٢٠] منهم: مدار[٢١] صحة الأخبار عن النكرة على[٢٢] الفائدة[٢٣] لا على ما ذكروه من[٢٤] التخصيصات التي[٢٥] يحتاج في توجيهاتها إلى هذه التكلفات الركيكة[٢٦] الواهية[٢٧]، فعلى هذا يجوز أن يقال: كوكب[٢٨] انقض[٢٩] الساعة، لحصول[٣٠] الفائدة ولا يجوز أن[٣١] يُقَالَ: رَجُلٌ قَائِمٌ، لعدمها، وهذا[٣٢] القول أقرب إلى الصواب. ولما كان الخبر المعرف ـ فيما سبق[٣٣] ـ مختصاً[٣٤] بالمفرد، لكونه قسماً من الاسم[٣٥]، فلم تكن الجملة داخلة فيه، أراد[٣٦] أن يشير[٣٧] إلى أن خبر المبتدأ قد يقع

(١) أي: شر أهر آه. (٢) بأي: وجه كان. (٣) أي: واقعة. (٤) أي: صحة وقوع النكرة مبتدأ بالتخصيص مثل آه. (٥) وهو الظرف. (٦) علة التخصيص بالتقديم. (٧) أي: الذي. (٨) أي: بعد الدار. (٩) خبر إن. (١٠) أي: هذا القول. (١١) تقديره في الدار رجل موصوف بصحة استقرا. (١٢) مبتدأ. (١٣) الجار مع المجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ. (١٤) يعني: من صدر هذا الكلام منه. (١٥) مع فاعله. (١٦) من النصب. (١٧) بأن قال: سلام عليك. (١٨) والجملة الاسمية إنما تفيد. (١٩) إشارة إلى جواز المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه من الوجوه ليصح الخبر عنه. حلبي. (٢٠) المراد به فاضل ابن الدهان. (٢١) أي: سبب. مبتدأ. (٢٢) مبني. (٢٣) خبره. (٢٤) بيان لما. (٢٥) كما عرفت في الأمثال المذكورة. (٢٦) أي: الضعيفة. (٢٧) أي: الساقطة عطف تفسير. (٢٨) مبتدأ. (٢٩) أي: سقط. خبره. (٣٠) علة يجوز. (٣١) فاعل لا يجوز بعد التأويل. (٣٢) أي: قول البعض. (٣٣) والخبر هو الاسم المجرد. (٣٤) خبر كان. (٣٥) تفسير لقوله هو الاسم المجرد. (٣٦) مصنف. جواب لما. (٣٧) مصنف.

و: فِي[١] الدَّارِ[٢] رَجُلٌ، و: سَلامٌ عَلَيْكَ.

(١) خبر النفي فأفادت عموم الأفراد وشمولها وتعينت وتخصصت بأن يراد منه أنك خير من جميع أفراد خير الناس.
(٢) مثل قولك. فإنه تخصص بتقدم حكمه عليه فكأنه موصوف كما في الفاعل ولا يلزم جواز قائم رجل وإن كان الخبر مقدماً.

محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في أنا عرفت. **(قوله: وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره)** قيل: معنى تخصيص الفاعل بتقدم الحكم أن الفاعل يصير في حكم المعرفة، وحالها بمعنى أن السامع كما لا يتنفر عن إصغاء الكلام إذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتنفر عن الإصغاء إذا كان الحكم مقدماً، فلا تخل النكرة بالإفهام. **(قوله: قد يكون خبراً)** لا بالنسبة إلى الكلب أما بالنسبة إليه فشر. **(قوله: فيقدر وصف)** فيجوز حينئذ أن يكون من باب التخصيص بالصفة، ولك أن تقول: إن التنوين للتعظيم فلا حاجة إلى التقدير. **(قوله: علم)** جزماً بخلاف ما إذا قيل: قائم رجل، فإن قائماً يحتمل أن يكون مبتدأ، ولذلك خص بالظرف، وفيه بحث؛ إذ قائم لا

والتأخير؛ أي: كان في الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى، ثم قدم للحصر، وهذا على طريقة السكاكي حيث شرط في إفادة تقديم المسند إليه للحصر تقدير كونه مؤخراً على أنه فاعل معنى؛ أي: بدل أو تأكيد كما قالوا في ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، وأما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند إليه على المسند الفعلي يفيد الحصر من غير اعتبار التقديم والتأخير، فالأظهر أن تحمل عبارة الشارح على ما يشمل الطرفين، ويقال: إن هذا الكلام مستعمل في مقام الحصر فيكون فاعلاً في المعنى كأنه

قد يكون بصفة مقدرة؛ نحو: السمن منوان بدرهم: أي: منوان منه، ولك أن تقول: التنوين للتعظيم. **(قوله: وهذا مثل يضرب)** أي: يذكر، والمثل بفتحتين ما شبه مضربه بمورده كقولهم: ضيعت اللبن في الصيف. **(قوله: أدركه العجز في حادثة)** أي: بسبب حادثة حتى أنه يصوت ويستغيث بالناس ليعاونوه على أموره مثل الكلب الذي ينبح من طارق الشر، وقيل: إن هذا القول إنما يتكلم به العرب إذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهرّ في مثله إلاّ لسوء، فكان مورده هريراً يتشاءم ويخشى منه، وبالجملة: أن هذا مثل، والأمثال لا تتغير، فلذا صح وقوعه مبتدأ. **(قوله: ومثل قولك في الدار رجل الخ)** والمراد كل نكرة قدم عليها خبرها الظرف، واعلم أن النكارة الصرفية للمسند إليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناطاً بخلاف قائم رجل، فإن الاهتمام بقائم يوجب جعله مبتدأ، فإذا لم يجعل مبتدأ وجعل خبراً بلا ضرورة لم يكن مهتماً به بخلاف الظرف؛ فإنه يمتنع جعله مبتدأ (عصام). وقيل: إنما جاز في الدار رجل؛ لأن المبتدأ فيه تخصص بتقديم حكمه عليه فصار كالموصوف، لا يقال: هذا موجود في قائم رجل مع أنه ممتنع؛ لأنا نقول أنهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها؛ أو لأن المقدم إذا كان ظرفاً تعين للخبرية بخلاف قائم رجل (سجاعي). **(قوله: ومثل قولك: سلام عليك)** والمراد كل نكرة كان مصدراً ووقع في مقام الدعاء سواء كان من لفظه فعل كما في مثال المصنف أو لا؛ نحو: ويل لك وسواء كان الدعاء بالمنفعة أو بالمضرة، وقوله: بالنسبة إلى

المتكلم هذا بالنسبة إلى خصوص هذا المثال وأراد بها النسبة إلى فاعل الفعل المقدر، وقوله: هذا الذي الخ، إشارة إلى اشتراط التخصيص بوجه ما في صحة وقوع النكرة مبتدأ، وقوله: بعض المحققين؛ وهو ابن الدهان بتشديد الهاء. **(قوله: فعلى هذا)** أي: على ما قاله بعض المحققين، وهذا القول - أي: قول هذا البعض - أقرب إلى الصواب من القول المشهور بين الجمهور؛ لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله:

فَيَـوْمٌ عَـلَـيْـنَـا وَيَـوْمٌ لَـنَـا
وَيَـوْمٌ نُـسَـاءُ وَيَـوْمٌ نُـسَـرّ

وكقول الآخر:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَيْن
فَثَوْبٌ لَبِسْتُ، وثَوْبٌ أَجُرّ

وقوله: مختصاً بالمفرد الباء داخل على المقصور عليه، والمفرد بمعنى: ما يقابل الجملة فيشمل المثنى والمجموع والمركب بأقسامه. **(قال المصنف: والخبر قد يكون جملة)** غير الأسلوب حيث أتى بجملة اسمية على خلاف قوله: وقد يكون المبتدأ نكرة؛ تنبيهاً على بعد كون الخبر جملة حتى يحتاج الإخبار عنه إلى تأكيد، أو قصداً إلى جعل عبارة الحكم مثالاً له، ولم يقيد الجملة بالخبرية رداً على الأنباري وبعض الكوفيين؛ لظهور فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا: للتنافي بين الخبر والإنشاء، فتوهموا خبر المبتدأ قسيم

يحتمل أن يكون شيئاً من قسمي المبتدأ، ولك أن تقول: التخصيص بالظرف لسعته. (قوله: لتخصيصه بنسبته إلى المتكلم) فيه أن هذا لا يجري في كل دعاء؛ إذ ليس معنى ويل لك ويلي لك؛ لأن الويل هو الهلاك، ولا ويلك لك لعدم الفائدة، بل معناه الهلاك لك، والقول بأن المراد بالويل دعاء الشر إطلاقاً لاسم المسبب على السبب، فيكون التقدير دعائي الشر لك بعيد فالأولى أن يقال: تنكير سلام لرعاية أصله حين كان مصدراً منصوباً، وإنما أخر الجار والمجرور لتقديم الأهم، وللتبادر إلى المراد؛ إذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم إلى اللعنة. (قوله: إذ أصله سلمت سلاماً) قيل فيه أنه لا يجوز أن يكون بمعنى مصدر سلمت؛ لأن سلمت مشتق من سلام عليك، كسبحت من سبحان الله، فمعنى سلمت قلت سلام عليك، فمعنى مصدره قولي سلام عليك، فإذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك عليك، بل بمعنى مصدر سلمك الله؛ أي: جعلك الله سالماً، فالأصل سلمك الله سلاماً فلم يكن تخصيصه بالمتكلم، بل بالغائب، إن قلت: يرد على اختياره أيضاً أن لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله. قلنا: التقدير بحسب الأصل سلمك الله من دون ذكر عليك، فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك، نعم يرد على تزييفه إنا لا نسلم بطلان قولي سلام عليك عليك؛ لأن قولي مبتدأ وسلام عليك بيان أو بدل أو مقول، وعليك خبر، وهذا المعنى مستقيم، إن قلت: فيه تكرار الخطاب. قلنا: الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالإرادة من اللفظ الصالح لأن يراد به كل من خوطب، فلا يكون تكراراً، نعم له أن يقول: إن هذا

قيل: ما أهر ذا ناب إلا شر، إلا أنه لما كان شبهه بالفاعل أظهر على طريقة السكاكي خص المحشي البيان بها. **(قوله: كما قالوا: في أنا عرفت)** أن أصله عرفت أنا على أنه تأكيد، ثم قدم لإفادة الحصر. **(قوله: فلا تخل النكرة بالإفهام)** إنما يتم ذلك لو كان إخلال النكرة بالإفهام لأجل عدم إصغاء السامع إلى الحكم عليه أما لو كان لأجل عدم الإفادة فالنكرة مخلة قدمت أو أخرت. **(قوله: لا بالنسبة إلى الكلب)**؛ إذ المراد بالحبيب والعدو في عبارة الشارح رحمه الله حبيب غير الكلب وعدوه وإليه أشير بقوله: يتشاءم به فإن المتشائم غير الكلب. **(قوله: أما بالنسبة إليه فشر)**؛ لأنه لا ينبح إلا عند التأذي كما هو المعتاد، وأما ما قيل: إنه ينبح عند مجيء حبيب له لما رآه غير أجنبي فخلاف الواقع ،إنما الواقع تملقه له وإظهار المحبة إليه. **(قوله: يجوز حينئذ أن يكون)** أي: إذا قدر الصفة يجوز أن يقال: إن النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من غير اعتبار كونه فاعلاً في المعنى محمولاً على التقديم والتأخير سواء قلنا بالحصر أو لا، فيكون موافقاً لما قاله القوم من أن معناه: ما أهر ذا ناب إلا شر، بناء على ما قيل: إن التخصيص بالصفة يفيد نفي الحكم عما عداها. **(قوله: فلا حاجة إلى التقدير)** لو حمل التقدير في عبارة الشارح على الفرض والاعتبار شمل كلا التقديرين حذف الصفة وكون التنوين للتعظيم. **(قوله: قائم الخ)** قد سبق في كلام المحشي رحمه الله أن القسم الأول من المبتدأ يجوز أن يكون صفة فقبل ذكر زيد يجوز أن يكون قائم مبتدأ، قال المصنف رحمه الله في شرح المنظومة: إن المقدم إذا كان ظرفاً تعين للخبرية بخلاف قائم رجل فإنه لا يتعين للخبرية عند قولك: قائم لجواز أن يقول القائل: قائم في الدار فيكون مبتدأ. **(قوله: التخصيص الخ)** أي: تخصيص كون تقديم الخبر مصححاً بالظرف لسعته فما هو كثير الاستعمال أحق بأن يتسع فيه. **(قوله: فيه أنه لا يجري الخ)** يعني: أن وقوع النكرة مبتدأ في الدعاء شائع؛ نحو: ويل لك، وذبح لك، وخسة لك، وهذا الوجه لا يجري فيها. **(قوله: لأن الويل هو الهلاك)** ولا يمكن أن يكون هلاك شخص لآخر. **(قوله: لعدم الفائدة)** أي: لعدم الفائدة في هذا الدعاء؛ لأن هلاكه يكون له البتة. **(قوله: الهلاك لك)** فلا يكون فيه نسبة إلى المتكلم. **(قوله: والقول بأن المراد بالويل الخ)** أي: القول في تصحيح النسبة إلى المتكلم في ويل لك. **(قوله: إطلاقاً الخ)** دعاء الشر غاية مترتبة على ويل لك متأخر عنه في الخارج متقدم عليه في الذهن، فيصح أن يقال: إنه إطلاق لاسم السبب على المسبب وبالعكس؛ فلذلك اختلفت النسخ ههنا، ففي بعضها بتقديم المسبب بالميم على السبب، وفي بعضها بالعكس. **(قوله: تنكير سلام لرعاية أصله الخ)** فهو في الرفع على ذلك المعنى، وقد

المعنى غير مراد، لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل: وهو لزوم أخذ المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر محتاج إلى التفسير مرة أخرى وهكذا فيتسلسل، وأجيب عنه بأن معنى سلمت قلت السلام عليك، وهو ليس عين المفسر ولم يحتج إلى التفسير؛ لأنه معرفة وبأن سلمت معناه قد سلمك الله؛ أي: جعلك الله سالماً، ولك أن تقول أيضاً: إن السلام المأخوذ في المفسر مصدر سلمك الله كما أن سبحان الله المأخوذ في تفسير سبحت؛ بمعنى: قلت سبحان الله، مصدر سبح بمعنى نزه. (قوله: وعدل إلى الرفع لقصد الدوام)؛ لأن النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث. (قوله: أي سلام من قبلي) في التفسير تأمل (قوله: مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة) الضابط في تجويز الإخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فإن كان جاهلاً بها صح الإخبار، وإن كان المخبر عنه نكرة وإن كان عالماً بها يصح الإخبار، وإن كان المخبر عنه معرفة (قوله: وهذا القول أقرب إلى الصواب) لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾، و﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ وقوله: فَيَوْمٌ لَنَا ويَوْمٌ عَلَيْنَا إلى غير ذلك مما لا يعدّ، وإرجاعها إلى المخصصات المذكورة تكلف. (قوله: ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصاً بالمفرد) قد عرفت أن الخبر المعرف يجوز أن يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر، فقوله: والخبر قد يكون جملة للإشارة إلى تقسيمه وكون إفراده أصلاً.

كان حين كونه مصدراً منصوباً متخصصاً بأنه صادر عن فاعل الفعل المقدر فهو في الرفع أيضاً يتخصص بنسبته إليه، ولا يخفى جريانه في باب سلام عليك؛ أعني: كل مصدر نكرة وقع مبتدأ في مقام الدعاء، وإنما قال: فالأولى؛ إذ يمكن أن يقال: إن ذكر المتكلم في عبارة الشارح رحمه الله بطريق التمثيل، والمراد نسبته إلى فاعل الفعل المقدر. **(قوله: وإنما آخر الجار والمجرور)** يعني: كان الظاهر تقديم الخبر لكونه ظرفاً والمبتدأ نكرة كقولك في الدار رجل. **(قوله: لتقديم الأهم)** فإنه لدلالته على معنى السلام أهم من عليك، وقد يكون أحد جزئي الجملة أهم من الآخر، وإن كان كل منهما ركناً. **(قوله: إذ لو قدم)** عليك فقبل ذكر سلام ربما يذهب الوهم إلى اللعنة، فيظن أن المراد عليك اللعنة، ولذا انخزل أبو تمام وترك الإنشاء على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال: +على مثلها من أربع وملاعب=، فعارضه شخص كان حاضراً فقال: لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. **(لا يجوز أن الخ)** أي: لا يجوز أن يكون سلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمت. **(قوله: لأن سلمت الخ)** في شرح الرضي للشافية ويجيء مفعل للدعاء على المفعول بأصل الفعل؛ نحو: جدعته وعقرته؛ أي: قلت له جدعاً وعقراً لك، أو الدعاء له نحو: سقيته؛ أي: قلت له سقياً لك. **(قوله: فإذن يكون الخ)** أي: إذا كان معنى سلام قول سلام عليك فبعد اعتبار نسبته إلى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون معناه قولي سلام عليك عليك، وإنه هذر لتكرار عليك من غير فائدة. **(قوله: بل بمعنى الخ)** عطف على قوله: بمعنى مصدر سلمت؛ أي: سلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمك الله بمعنى جعلك الله سالماً. **(قوله: بل بالغائب)** أي: ذاته تعالى المعبر عنه بلفظ الجلالة. **(قوله: يرد على اختياره)** وهو كونه مصدر سلمك الله أن يكون عليك مستدركاً لاستيفاء سلم مفعوله الذي هو كاف الخطاب. **(قوله: زيد لفظة عليك)** ليصير جملة معدولة عن الفعلية فيفيد الدوام والثبوت. **(قوله: وسلام عليك بدل الخ)** إن كان القول بمعنى المقول فهو بدل أو بيان وإن كان بمعنى المصدر فهو مقول له وهذا المعنى مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكون الأول جزء من القول والثاني خبراً عنه. **(قوله: فيه تكرار الخطاب)** يعني: واندفع بما ذكر تكرار عليك لكن فيه تكرار الخطاب. **(قوله: الخطاب الثاني الخ)** خلاصته أن الخطاب الأول عام والثاني مخصص له بالمخاطب المعين، فلا تكرار في الخطاب أيضاً. **(قوله: غير مراد)**؛ لأن المقصود الدعاء بالسلامة على المخاطب لا الإخبار بأن قولي: سلام عليك كائن عليك. **(قوله: لكن يمكن الخ)** أي: فلا يترتب للزوم التكرار لكن يمكن الخ. **(قوله: لزوم أخذ الخ)** حيث فسر سلام عليك بقولي: سلام عليك عليك، فيدور لتوقف كل واحد من المفسر والمفسر على الآخر. **(قوله: وهو في المفسر محتاج الخ)** بناء على كون المبتدأ فيه نكرة مخصصة بنسبته إلى المتكلم، وهكذا يحتاج كل مفسر إلى التفسير. **(قوله: فيتسلسل)** أي: يلزم ترتب تفسيرات ومفسرات غير متناهية. **(قوله: بأن معنى سلمت الخ)** يعني: يعتبر في المبتدأ في التفسير أن يكون معرفة فلا دور ولا تسلسل. **(قوله: وبأن سلمت الخ)** أجيب: أي لا نسلم أن معنى سلمت المقدر قلت سلام عليك، بل معناه قلت سلمك الله؛ أي: بمعنى جعلك سالماً فلا دور ولا تسلسل، ولا يخفى أن الأولى تأخير الجواب السابق عنه لكونه مبنياً على تسليم إن سلمت بمعنى قلت: سلام عليك. **(قوله: إن السلام المأخوذ الخ)** يعني: أن سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى قلت: سلام عليك، لكن السلام المأخوذ في التفسير مصدر سلمت بمعنى: سلمك الله، فلا دور ولا تسلسل، ولا يخفى ما في الجواب من تطويل المسافة. **(قوله: مصدر سبح الخ)** في الصحاح سبحان الله معناها تنزيه الله نصب على المصدر كأنه قيل: برأ الله من السوء براءة. **(قوله: والفعل على الحدوث)** لدلالته على الزمان المقتضى لحدوث ما يقارنه. **(قوله: في التفسير تأمل)**؛ لأنه إذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى قلت: سلام عليك، يكون التقدير: قولي سلام عليك عليك، فلا معنى لتقدير من قبلي، والجواب: أنه بيان لحاصل المعنى لا تقدير النظم، فإن معنى قولي سلام عليك عليك إن هذا الدعاء من قبلي عليك. **(قوله: بالنسبة)** أي: بنسبة الخبر إلى المبتدأ. **(قوله: وهل من مزيد)** فإن من زائدة ومزيد مصدر والتقدير هل من زيادة لي. **(قوله: فيوم علينا ويوم لنا)** آخره ويوم نساء ويوم نسر. **(قوله: تكلف)** بأن يقال في الأول: التنوين للتعظيم، أو تقدر الصفة بدلالة سياق الآية؛ أي: وجوه من الوجوه الحاضرة في الموقف، وفي الثاني: بأن مزيد ليس بمصدر، بل اسم مفعول والمفعول محذوف؛ أي: هل من شيء مزيداً والخبر المقدر مقدم؛ أي: هل لي من زيادة، وفي الثالث: أن التقدير فيوم من الأيام الماضية علينا ويوم منها لنا.

جملة أيضاً[١]، فقال[٢]: «وَالخَبَرُ قَدْ[٣] يَكُونُ جُمْلَةً» اسمية[٤] «مِثْلُ: زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ» «وَ» فعلية مثل: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» ولم[٥] يذكر[٦] الظرفية[٧] لأنها راجعة إلى الفعلية[٨]. وإذا كان الخبر جملة، والجملة مستقلة بنفسها، لا تقتضي

(١) كالمفرد. (٢) مصنف. (٣) وإنما أتى بقد لقلته بالنسبة إلى المفرد. (٤) صفة. (٥) جواب سؤال مقدر تقديره معلوم. (٦) مصنف. (٧) وكذا لم يذكر الشرطية.
(٨) إذا كان المقدر فيها فعلاً وإن كان اسم فاعل فهو قسم من المفرد.

وَالخَبَرُ[١] قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً مِثْلُ: زَيْدٌ[٢] أَبُوهُ قَائِمٌ، و: زَيْدٌ قَائِمٌ[٣] أَبُوهُ؛

(١) واعلم أن الأصل في الخبر المبتدأ مفرد لكن قد يكون الخ.
(٢) مثال للجملة الاسمية.
(٣) مثال للجملة الفعلية.

الإنشاء، ولا بغير القسمية رداً على ثعلب حيث لم يجوّز زيد والله لأضربنّه، وفي التنزيل: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ (عصام). (قوله: والخبر قد يكون جملة اسمية وفعلية) لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كالخبر المفرد، وإنما خص هذا الحكم بالخبر مع أن المبتدأ أيضاً يكون جملة مأولة بمفرد؛ نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه؛ لاختصاص ما فرع عليه بقوله: فلا بد من عائد بالخبر، واعلم أنه كما أن الأصل في الخبر الإفراد، كذلك الأصل فيه أن يكون نكرة؛ لأن المطلوب به في الأغلب ثبوت الوصف الذي هو مبدأ الخبر؛ نحو: زيد قائم؛ إذ المطلوب به معرفة ثبوت القيام لزيد وتعريف القائم لا يؤثر، وقد يكون معرفة بشرط تعريف المبتدأ عند غير سيبويه، وبشرط أحد الأمور الثلاثة عند تعريفه أو كونه متضمناً للاستفهام؛ نحو: مَن أبوك، أو أفعل تفضيل هو مبتدأ جملة كانت صفة لنكرة؛ نحو: مررت برجل خير منه أبوه، فإن خيراً عند سيبويه مبتدأ خلافاً لغيره، ولغة الفارسي يساعد غيره حيث يجيء فيها، كيست بدرتو، وبهترست ازوبدراو، وقوله: وإذا كان الخبر الخ، يشير إلى أن قوله: فلا بد الخ، تفريع على كون الخبر جملة. (قوله: والجملة مستقلة الخ) أي: أنها من حيث هي مع قطع النظر عن إرادة معنى مصدري بها وعن إرادة لفظها مستقلة بنفسها؛ لاشتمالها على المسند والمسند إليه، فلا يرد نحوه: «لا إله إلا الله أفضل الذكر»، و«لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»، لكن ينتقض بطلب الأسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها، ومن ثمه كان المفرد المتضمن للضمير يجب مطابقته للمبتدأ إلا فيما يستوي فيه التذكير والتأنيث، ومثله المصدر المأول بالصفة، فالأوجه أن يقال: أن سبب ربط الخبر؛ إما اتحاده

(قال: والخبر قد يكون جملة) لم يقيد بكونها خبرية فكأنه تبع جمهور النحاة في أن الإنشائية ولو كانت قسمية صح أن تكون خبراً للمبتدأ، ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته، وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكاً بأن الخبر يجب أن يكون حالاً من أحوال المبتدأ، والإنشاء ليس حالاً من أحواله إلا بتأويل مثلاً إذا قلت: زيد أضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من أحوال زيد إلا باعتبار كونه متعلقاً للطلب، أو كونه مقولاً في حقه، واستحقاقه أن يقال فيه ذلك. **(قوله: ولم يذكر الظرفية)** لم يذكر الشرطية أيضاً؛ لأن الشرط عند أهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور، والجزاء اسمية أو فعلية ولو بالآخرة. **(قوله: والجملة مستقلة)** لاشتمالها على الفائدة ومحلها، فإذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلاً للفائدة

(قوله: إن الخبر المعرف يجوز الخ) بأن يقدر المرفوع دون الاسم. **(للإشارة الخ)** فإن كلمة قد المفيدة للتقليل تشعر بوجود غير الجملة كثير أو الكثرة دليل الأصالة. **(قوله: ولو كانت قسمية)** إنما تعرض للقسمية بخصوصها لما قال: ثعلب أنه لا يجوز أن تكون قسمية؛ نحو: زيد والله لأضربنه. **(قوله: متمسكين بما لا طائل تحته)** قال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: لا يصح أن تكون إنشائية؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم، وإنما أتوا به من إيهام لفظة الخبر، وليس خبر المبتدأ بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب. **(قوله: والإنشاء ليس حالاً من أحواله)**؛ لأن الإنشاء إعلام من حالة عرضت للمتكلم من الاستفهام والتمني والترجي والطلب والنداء والتعجب وغير ذلك. **(قوله: بأن الخبر يجب الخ)** أي: مدلول الخبر يجب أن يكون حالاً من حال المبتدأ فيه أنه إن أراد أنه يجب أن يكون مدلوله الصريح كذلك فيجب تأويل الجملة الخبرية الواقعة خبراً في نحو: زيد قائم أبوه؛ لأن قيام الأب ليس حالاً من أحوال زيد، وقد اعترف السيد رحمه الله في بحث تعريف الدلالة به، وإن أراد أعم من مدلوله الصريح والضمني، فلا يخفى أن قولنا: زيد أضربه يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما أن زيد قام أبوه يدل على كون زيد بحيث قام أبوه فتدبر. **(قوله: واستحقاقه الخ)** عطف تفسيري لكونه مقولاً في حقه لدفع ما يتوهم من أن التأويل بمقول في حقه يستدعي تقدم هذا القول في حقه، فلا يصح زيد اضربه إلا بعد تقدم اضربه. **(قوله: ولو بالآخرة)** أي: بالتقدير كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾؛ أي: فعليه صيام ثلاثة أيام، أو فيجب في الصحاح جاء فلان بأَخَرَةٍ بفتح الخاء؛ أي: أخيراً. **(قوله: لاشتمالها على الفائدة)** أي: المسند؛ لأنه المقصود بالفائدة ومحلها؛ أي: ما يقوم به وهو المسند إليه.

الارتباط بغيرها، «فَلا بُدَّ» في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ «مِنْ عَائِدٍ» يربطها[1] به[2]، «وَذَلِكَ» العائد: إمّا ضمير، كما في المثالين المذكورين[3]، أو غيره، كاللام في[4]: نِعْمَ الرجل[5] زيد. ووضع المظهر في موضع[6] المضمر في نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا[7] ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ[8] في نحو: ﴿قُلْ هُوَ[9] ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾. «وَقَدْ[10] يُحْذَفُ» العائد إذا كان ضميراً[11]

(١) أي: الجملة. (٢) مبتدأ. (٣) في المتن. (٤) أي: العائد. (٥) فعل المدح والرجل فاعله والجملة خبر مقدم. (٦) وكذا كل مبتدأ فيه معنى الاستفهام لا يجب أن يكون مصدر ضمير نحو: من أبوك ومن ربك ونحوهما. محمد. (٧) استفهام. (٨) اللام للوقت. (٩) شأن. (١٠) استئناف أو اعتراض أو عطف على لابد. (١١) خبر كان.

فَلا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ وَقَدْ يُحْذَفُ،

أصلاً، فكان ذكره لغواً بخلاف ما إذا كان فيها رابط، فإنه وإن لم يكن محلاً لتلك الفائدة لكنه يصير محلاً للفائدة التي تضمنها الرابط، فإن الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحاً أو ذماً وغير ذلك. (قوله: فلا بد في الجملة) وكذا لا بد في المفرد إذا كان مشتقاً أو جامداً مؤوّلاً بتأويل المشتق؛ نحو: هذا القاع عرفج كله، القاع: المكان المستوي، والعرفج: شجر ينبت في السهل، والمعنى: هذا المكان المستوي غليظ، وكله تأكيد للخبر، قال الكسائي: لا بد في الخبر مطلقاً من عائد، واستدل بالإجماع على أن في خبر كان ضميراً حتى قالوا: معنى قولهم: كان زيد أخاك كان زيد أخاك هو، ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان، وأجيب عنه بأن في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان، ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل، فلم يكن بدّ من الضمير. (قال: من عائد) خبر لا وليس متعلقاً باسم لا، وإلا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف. (قوله: كاللام في

(قوله: أصلاً) لا باعتبار الفائدة التي اشتملت عليها الجملة لعدم كونها حالاً من أحواله ولا باعتبار ما تتضمنها الرابطة لعدم التضمن. (قوله: فإنه وإن لم يكن الخ) أي: وإن لم يكن المبتدأ محلاً للفائدة التي اشتملت عليها الجملة، لكنه محل للفائدة التي تتضمنها الجملة باعتبار الرابطة، فإن قولنا: زيد أبوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث ينطلق أبوه، وهذا أولى مما ذكره المحشي من تضمن المدح والذم وغير ذلك؛ لظهور دلالة الجملة باعتبار الرابطة واطراده في كل مسند سببي. (قوله: وكذا لا بد الخ) أما في المشتق المسند إلى متعلق المبتدأ فلأجل أن يصير المبتدأ محلاً للفائدة، وأما في المسند إلى المبتدأ فلئلا يبقى بلا فاعل. (قوله: والعرفج) بفتح العين المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الفاء والجيم، واحدة عرفجة السهل زمين نرم والغليظ ستبر. (قوله: وكله تأكيد للخبر) لا للمبتدأ وإلا لزم الفصل بين المؤكد والمؤكد. (قوله: فصار بمعنى الفعل) لدلالة كان على معنى مقترن بالزمان الماضي فتقدير قولنا: كان زيد أخاك كان زيد أخاك هو. (قوله: وإلا لنصب الخ) أي: لو كان من عائد متعلقاً بالاسم والخبر محذوفاً؛ أي: لا بد من عائد لها لكان منصوباً منوناً لكونه حينئذ مشابهاً بالمضاف في عدم تماميته بدون المتعلق، واسم لا إذا كان مضافاً أو

مع المبتدأ، أو مع ما يتعلق به، فما اختلف فيه الاتحاد بأن يكون تارة مع المبتدأ وتارة مع متعلقه كالمشتقات والجمل، فلا بد له من عائد؛ ليكون علامة الاتحاد، وما لم يختلف فيه الاتحاد كالجامد لا يحتاج إلى العائد (اطه وي). (قوله فلا بد في الجملة الواقعة خبراً) والكسائي حكم بوجود الضمير في كل خبر حتى أنه جعله مستتراً في هذا أسد، وكأن منشؤه عدم تنبّهه لكون قولهم: هذا عرفج كله مأولاً، وقوله: إما ضمير؛ أي: مطلقاً وهو الأصل؛ لأنه الموضوع لهذا الغرض، فلذا يرتبط به مذكوراً ومحذوفاً. (قوله: كاللام في نعم الرجل) على رأي فإنها؛ إما لاستغراق الجنس كما ذهب إليه البعض، والجنس: مشتمل على المخصوص وغيره؛ لأن زيداً من أفراد الرجل المراد به الجنس فجرى اشتماله مجرى الذكر اللفظي، وإما للتعريف العهدي كما ذهب إليه الآخر، والمعهود هو المخصوص فلا حاجة إلى الضمير، وأورد أن الجملة إنشائية فلا بد فيها من التأويل بمقول في حقه نعم الرجل، فيكون الخبر مفرداً إلا أن يكون هذا على قول من جوّز وقوع الإنشائية خبراً بلا تأويل، وأيضاً إن هذا يستلزم جواز؛ نحو: زيد مات الناس، إلا أن يقال: إن في زيد نعم الرجل، ارتباطاً لما قبله بخلاف هذا المثال. (قوله: ووضع المظهر الخ) أي: الذي مدلوله مدلول المبتدأ بعينه للتفخيم في السعة، وفي الشعر مطلقاً (عصام)، فالرابط في الحقيقة هو الضمير الذي وضع الظاهر موضعه، وقوله: ﴿مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾؛ أي: ما هي؛ يعني: أيّ شيء هي، ونحو: زيد قام أبو طاهر. (قوله: نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾) قيل: ومن هذا القبيل قولهم: نطقي حسبي الله، وقوليك لا إله إلا الله، ومقولي: زيد قائم، وفيه أن هذا ليس من باب الإخبار بالجملة، بل بالمفرد؛ لأنها قصد لفظها إلا أن يقال أنها جملة باعتبار الأصل وغايته التجوز وهو جائز فافهم. (قوله: وقد يحذف العائد إذا كان ضميراً) من الخبر الجملة، وقال سيبويه بضعفه، والكوفيون لا يجوّزون ذلك في غير الشعر ويردّه القرآن، ثم إن هذا الحذف إما قياساً إذا كان الضمير مجروراً بمن والجملة اسمية ومبتدؤها جزء من الأول؛ نحو: البر الكر بستين، وإما سماعاً في غيره نحو: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، ونحو: كله لم أصنع،

نعم الرجل)؛ لأنه للعهد. (قوله: ووضع المظهر موضع المضمر) إن كان في معرض التفخيم جاز قياساً، وإلا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول، وعند الأخفش يجوز مطلقاً وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ۝٣٠﴾؛ أي: لا نضيع أجرهم. (قوله: وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ) قيل: لا حاجة إلى العائد إذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور، وقولك: مقولي زيد قائم. (قوله: إذا كان ضميراً) وذلك الحذف قياسي إذا كان الضمير مجروراً بمن في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزأ من المبتدأ الأول؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة إن كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم، وكذا إن كان معرفاً باللام؛ نحو: البُر الكر بستين درهماً؛ لأن التعريف غير مقصود كما في قوله: ولَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر، فالعامل فيه الخبر، وحينئذ ينبغي أن يقدر منه مؤخراً؛ لئلا يحتاج إلى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً، وسماعي إن كان غير ذلك، وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع، قال قدس سره في الحاشية: الكز: دوازده شتر دواز مهذب، انتهى، الكز: اثنا عشر وسقاً.

مشابهاً ينصب، وفي الاكتفاء على المانع اللفظي إشارة إلى أنه لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فإن البد في اللغة الفراق، في الصحاح قولهم: لا بد منه لا فراق منه، ولا تفاوت بين أن يقال: لا فراق من العائد للجملة وبين لا فارق للجملة من العائد في إفادة كل منهما اشتراط العائد ولزومه إياها. (قوله: لأنه للعهد) اختلف في الرجل هل هو بمعنى كل رجل بجعل الممدوح بمنزلة جميع أفراد الرجل مبالغة أو بمعنى الجنس بجعله بمنزلة الجنس مبالغة، أو بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود والمختار هذا؛ لأن الإبهام يناسب الكمال والتعظيم، ويؤيده تثنيته وجمعه؛ نحو: نعم الرجلان ونعم الرجال وكون اللام فيه عائداً فقد قيل على الأولين لشموله للمخصوص وغيره وعلى الثالث لمطابقته له، وزيفه الرضي بأنه لا يجوز زيد ضرب رجل مع أن رجل مطابق كل فرد وليس نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر على ما توهم، كيف وقد صرح في شرح التلخيص بأن من وضع المضمر قولهم: نعم رجلاً مكان نعم الرجل فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام الإظهار دون الإضمار لعدم تقدم المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه. (قوله: جاز قياساً) في الخبر وغيره كقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢﴾؛ أي: ما هي. (قوله: وعند الأخفش يجوز مطلقاً) أي: في الشعر وغيره، وبلفظ الأول وغيره والآية مثال لهما. (قوله: لا حاجة إلى العائد الخ) يعني: أنه يحتاج إلى العائد لتصير الجملة بسببه متضمنة للفائدة التي يكون محلها المبتدأ وإذا كان الخبر تفسيراً للمبتدأ فالمبتدأ محل للفائدة التي يشملها من غير حاجة إلى الرابط. (قوله: عين المبتدأ) أي: معنى. (قوله: وهو صفة) أي: مجموع الجار والمجرور صفة فيقدر مقدماً على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بالأجنبي. (قوله: معرفاً باللام) أي: بلام العهد الذهني؛ لأنه في المعنى كالنكرة. (قوله: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئيمِ يَسُبُّنِي) آخره:

فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

فإن يسبني صفة فإنَّ يسبني صفة اللئيم وليس حالاً؛ لعدم إفادته المقصود وهو التمدح بالحكم والمعنى: استمر مني المرور على لئيم حاله وصفته السب لي فمضيت عنه وما تعرضت له، ثم قلت: إنه لا يقصدني بل غيري، وكلمة: ثمة هي العاطفة قد يلحقها التاء في عطف الجمل. (قوله: والعامل فيه الخبر) أي: البُر الكرّ كائن بستين كائناً منه. (قوله: إذا كان ظرفاً) أي: إذا كان الحال ظرفاً أو العامل ظرفاً. (قوله: وسماعي إن كان غير ذلك) أما في المجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾؛ فإن ذلك من عزم الأمور؛ أي: منه، وأما في المنصوب فيشترط كونه منصوباً بفعل لفظاً أو بصفة محلاً نحو: زيد أنا ضارب ولا يختص مع كونه سماعاً بالشمر خلافاً للكوفيين كذا في الرضي. (قوله: لا في الضمير المرفوع) لكونه عمدة. (قوله: الكر اثنا عشر الخ) لما كان ما في الحاشية غير مراد بتفسير

لقيام قرينة نحو: (البرُّ[1] الكرُّ[2] بستّينَ[3] درهماً[4]) و(السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ[5]) أي: الكرُّ مِنْهُ[6] ومَنَوانِ مِنْهُ[7]، بقرينة[8] أنّ بائع البرّ والسَّمْنِ لا[9] يُسَعِّرُ[10] غيرَهُمَا. «وَمَا[11] وَقَعَ ظَرْفاً[12]» أي: الخبر[13] الذي وقع ظرف زمان[14] أو مكان أو جاراً ومجروراً[15] «فَالأَكْثَرُ[16]» من النحاة، وهم البصريون[17] «عَلَى أَنَّهُ» أي: الخبر الواقع ظرفاً[18] «مُقَدَّرٌ[19]» أي: مؤول[20] «بِجُمْلَةٍ» بتقدير[21] الفعل فيه[22]، لأنه إذا قدر فيه[23]

(١) أي: الحنطة. مبتدأ أول. (٢) مبتدأ ثان. (٣) خبره. (٤) تمييز. (٥) لخصصه بالصفة المحذوفة وهو منه. (٦) صفة الكر. (٧) صفة منوان. (٨) متعلق بمحذف. (٩) أي: لا يبين. (١٠) بايع. (١١) مبتدأ. (١٢) أو جارياً مجراه وهو الجار والمجرور. (١٣) إشارة لا موصولية ما. (١٤) نحو: القتال يوم الجمعة. (١٥) نحو: الكُرُّ بستين. (١٦) مبتدأ ثان. (١٧) أي: كانوا. (١٨) زمان أو مكان. (١٩) خبر إن. (٢٠) بفعل مع فاعله. (٢١) الباء للسببية. (٢٢) أي: في الخبر الظرف. (٢٣) أي: في الخبر الظرف.

وَمَا وَقَعَ ظَرْفاً فَالأَكْثَرُ[1] عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ[2] بِجُمْلَةٍ

(١) أي: أكثر النحاة من البصريين خبره كائنون على أن ذلك الخبر الواقع ظرفاً مقدر. (٢) أي: مؤول بتقدير الفعل وهذا تفسير باللازم فيه.

والوسق: ستون صاعاً، والصاع: أربعة أمداد، والمدّ: المنّ. **(قال: وما وقع ظرفاً)** أو جارياً مجراه وهو الجار والمجرور؛ لأنه يوافقه في الأحكام، ولهذا جعل بعضهم الظرف اسماً لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحاً، فيجوز أن يراد هذا الإطلاق كما هو ظاهر الشرح. **(قوله، أي: الخبر الذي وقع ظرف زمان أو مكان)** ههنا فوائد أولاها: أنهم قالوا: إن ظرف الزمان لا يقع جارياً على اسم العين؛ أي: ما يقوم بنفسه، ويعبر عنها

الكر بينه المحشي رحمه الله، فالوسق بالواو وسكون السين المهملة والقاف على هذا: حمل البعير على ما في الصحاح نقلاً عن الخليل. **(قوله: والمد)** بضم الميم وتشديد الدال المهملة كيل يسع فيه المن، والمن: رطلان، والرطل: اثنتا عشرة أوقية، والأوقية: أربعون درهماً كذا في القاموس. **(قالوا: إن ظرف الزمان الخ)** في شرح ألفية الشيخ السيوطي لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال: زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور، وأجازه قوم إن كان فيه معنى الشرط؛ نحو: الرطب إذا جاء الجر وأجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة، وعليه ابن مالك وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في الحدوث وقتاً دون وقت؛ نحو: الليلة الهلال والرطب شهري ربيع، أو يضاف إليه اسم معنى عام؛ نحو: أكل يوم ثوب؛ أي: لبسه، أو يعم الزمان خاص؛ نحو: نحن في شهر كذا أو مسؤول به عن خاص؛ نحو: في أيّ الفصول نحن، ويجوز الإخبار عن اسم المعنى مطلقاً سواء وقع في جميعه؛ نحو: حمله وفصاله ثلاثون شهراً أو أكثره؛ نحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾، أو بعضه؛ نحو: الزيارة يوم الجمعة انتهى، وفي شرح التسهيل: مذهب الجمهور أنه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة سواء نصب أم جر بفي من غير تفصيل، وتأوّلوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف، وفي العباب: ظرف الزمان لا يكون خبراً إلا عن حدث غير مستمر؛ أي: لا يكون خبراً عن اسم عين أو عن حدث مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة، ولا يجوز طلوع الشمس

ثم إن الكر: اثنا عشر وسْقاً، والوسق: ستون صاعاً، والصاع: أربعة أمداد، والمد: المنّ، وقوله: منوان، تثنية منا بوزن عصا، وهو الأفصح، وقد يقال: من بالتشديد كما ترى، والمن: رطلان، والرطل: مئة وثلاثون درهماً. **(قوله: أي: الكر منه)** الجار والمجرور حال من ضمير بستين، والظرف في قوله: السمن منوان منه الخ، صفة منوان، فلذا صح الابتداء به، وقوله: لا يسعر من التسعير، وفي لغة قباد زاده السعر نرخ، والتسعير نرخ نهادن. **(قال المصنف: وما وقع ظرفاً الخ)** لما بين فيما سبق أن خبر المبتدأ قسمان خبر مفرد وهو الأصل الأكثر، وخبر جملة وهو الأقل، والحال أن الخبر قد يكون ظرفاً، أراد أن يبين أن الخبر الظرف هل هو من القسم الأول أم من الثاني؟ فقال: وما وقع الخ؛ أي: خبر وقع منصوباً بتقدير في أو جاراً ومجروراً فالأكثر الخ، وحاصله: أن فيه اختلافاً بينهم وهو ناشئ من الاختلاف في تقدير متعلق الظرف. **(قوله: أي: الخبر الذي الخ)** خص لفظ ما بالخبر مع أن الحكم غير مختص به، بل يجري في الصفة والحال والصلة؛ لأن الكلام في خبر المبتدأ، وقوله، وقع ظرف زمان؛ أي: وقع جزؤه؛ لأن الخبر هو الظرف مع فاعله ففيه مسامحة. **(قوله: أو جاراً ومجروراً)** واعلم أن الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان، وقد يطلق بحيث يشتمل الجار والمجرور كما فعل المصنف ههنا، وهذا الإطلاق من قبيل عموم المجاز فاعرفه، وقوله: على أنه كلمة على لم يوجد في بعض نسخ المتن، وإنما قدره الشارح؛ لتصحيح الحمل. **(قوله: مقدر؛ أي: مأول)** الغرض من هذا التفسير دفع ما اعترض به الفاضل الهندي، وحاصله: أن المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو الظرف، وظاهر العبارة أن الخبر مقدر بها، وحاصل الدفع: أن التقدير بمعنى التأويل والفرض، فمعناه أن الظرف مأول ومفروض حال كونه ملتصقاً بجملة، ثم إنهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم: الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده، وقال بعضهم: هو الظرف، وقيل: هو الفعل مع الظرف، وخير الأمور أوسطها، والدليل عليه أن الكلام تام المعنى بلا احتياج إلى ذلك الفعل المقدر، وما اتفقوا عليه من تقدير

بالجثة أيضاً، قيل: لأن العين لا تعلق لها بالزمان، وفيه أن الظرف مطلقاً متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى، وأن المعنى؛ أي: ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان إلا باعتبار معنى الحدوث، فالوجه أن يقال: إن الزمان لا يتعلق بحصول العين، واستقرارها لعدم الفائدة؛ إذ الأزمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الأمكنة، فإنها ليست ظرفاً إلا لبعضها، وفيه أن كون الأزمنة ظرفاً لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز أن يكون السامع جاهلاً بكونها معها، مثلاً يفيد قولك: الزمان في الخريف سامعاً لم يعرف كونه في الخريف، وثانيتها: ما قاله الشيخ الرضي وهو أن ظرف الزمان إن كان خبراً عن معنى باعتبار حدوثه فإن استغرق ذلك المعنى جميع الأزمنة أو أكثره وكان اسم زمان نكرة رفع غالباً؛ نحو: الصوم يوم والسير شهر؛ لأنه باستغراقه إياه كأنه هو لا سيما مع تنكيره المناسب للخبرية، ويجوز نصبه وجره بفي خلافاً للكوفيين، فإن في عندهم للتبعيض، وإن كان معرفة لم يكن الرفع حغالباً كالأول وإن لم يستغرق فالأغلب نصبه أو جره بالاتفاق، وأما قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ فلتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر، وثالثها: ما قاله وهو أن ظرف المكان إذا كان خبراً عن اسم عين فإن كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح؛ نحو: أنت مني مكان قريب؛ أي: مكانك منى مكان قريب أو أنت مني ذو مكان قريب وإن كان معرفة فالرفع مرجوح، ورابعتها: ما قاله أيضاً وهو أن كلاً من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه إذا كان متصرفاً وموقتاً محدوداً وأخبرت به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة؛ نحو: دارك مني فرسخ، ومنزلك مني ليلة على حذف مضافين؛ أي: ذات مسافة فرسخ، وذو مسافة سري ليلة، ومني متعلق بمدلول الخبر؛ أي: بعيدة أو بعيد هذا القدر، وأما انتصاب؛ نحو: داري خلفك أو من خلفك فرسخين وميلاً ويوماً وليلةً فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة؛ أي: بعدت فرسخين، فالفرسخان مبعدان لها كما أن الماء في امتلاء الإناء ماء مالئ، وقيل: انتصابه على الحالية

يوم الجمعة، لعدم الفائدة؛ وذلك لأن زيداً لا يقع يوماً لأن زيداً يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت، وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم انتهى، فعلم أن ما نقله المحشي من إطلاق الحكم والمذهب المشهور التفصيل الذي ذكره الشارح الرضي موافقاً لابن مالك مذهبه لما قيل: ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقاً وعلله بأن الإخبار عن الجثة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان، ثم اعترض على نفسه بأن قولنا: الرمان الخريف مفيد لمن لا يعرف أن الرمان يحدث في الخريف، ولا يخفى أن الرمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة، فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا ليس بشيء. (**قوله: لا يقع جارياً الخ**) أي لا يقع خبراً ولا صفة ولا صلة ولا حالاً. (**قوله: لأن العين الخ**)؛ وذلك لأن الزمان باعتبار تجدده ظرف للأمور المتجدّدة. (**قوله: وفيه أن الظرف مطلقاً**) سواء كان زماناً أو مكاناً متعلق بالحصول والحصول معنى فالظرف مطلقاً لا يقع جارياً على اسم العين فلا وجه للتخصيص بالزمان. (**قوله: وإن المعنى الخ**)؛ إذ اسم المعنى لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته، بل باعتبار حدوثه مقارناً وهذا التعلق حاصل لاسم العين أيضاً، فلا وجه لتخصيص اسم العين بأنه لا يقع ظرف الزمان جارياً عليه فإن قيل: مراد القائل أن اسم العين لا تعلق لحدوثه بالزمان المخصوص حتى يفيد الإخبار به لحصوله في جميع الأوقات قلت: فلا يكون الدليل مثبتاً للحكم المطلق لعدم جريانه في الأعيان المتجددة وجريانه في المعاني المستمرة. (**قوله: لأن الأزمنة الجزئية**) أي: المعينة هذا الوجه لو تم لدل على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم المعنى؛ لأن المخلوقات شاملة للمعاني أيضاً فالقول بأن مقصوده بيان وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك الحكم إنما يجري فيه لعدم المكان لاسم المعنى وليس ذكره اسم العين للاحتراز على اسم المعنى؛ لأنهم صرحوا بأن ظرف الزمان يقع جارياً على اسم المعنى. (**قوله: بعضها بها**) أي: بعض المخلوقات بالأزمنة الجزئية. (**قوله: إلا لبعضها**)؛ لأن ظرفية المكان على الحقيقة هو شغله إياه. (**قوله: خلافاً للكوفيين**) في شرح التسهيل: منع الكوفيون النصب والجر بفي ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، وفي الرضي خلافاً للكوفيين؛ لأن في عندهم يوجب التبعيض، فلا يجوز صمت في يوم الجمعة وهذا مشعر بأن الخلاف في الجر بفي. (**قوله: وإن لم يستغرق**) أي: إن لم يستغرق ذلك جميع الأزمنة أو أكثرها، بل وقع الفعل لأقل الزمان. (**قوله: فالأغلب نصبه أو جره**) سواء كان الزمان معرفاً أو منكراً؛ نحو: الخروج يوماً، أو في يوم والسير يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة وربما رفع. (**قوله: بالاتفاق**) أي: بين البصريين والكوفيين. (**قوله: وأما قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾**) لم تستغرق أفعال الحج لجميع أزمنة الأشهر؛ أعني: شوال وذا القعدة وعشر ذي الحجة ولا أكثرها. (**قوله: مستغرقة لجميع الأشهر**) وليست تلك الأشهر محلاً لما سوى أفعال الحج. (**قوله: فإن كان غير**

ويجوز انتصابه على المصدرية؛ أي: بعد فرسخين. **(قال: فالأكثر)** الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فإن ما في ما وقع موصولة أو موصوفة. **(قال: على أنه)** أي: كائنون واقعون عليه. **(قال: مقدر؛ أي: مؤول بجملة)** جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام؛ إذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير إلى الظرف وذكر الباء في الجملة، قيل: في توجيهه أن الباء زائدة دخلت على التمييز؛ نحو: زيد طيب بأب؛ أي: أبا، والمعنى: أن الظرف مقدر من حيث إن له جملة أو من حيث إنه جملة؛ أي: مفروضة أنه جملة لنيابته عن الجملة، أو أن الباء للإلصاق، والمعنى: أن الظرف مفروض ملتصقاً بجملة ويجوز أن يكون التقدير بمعنى الإلحاق، يقال: قدرت هذا بذاك؛ أي: ألحقته به، والمعنى: أن الظرف ملحق بالجملة إلحاق الجزئي بالكلي، وأحسن التوجيهات ما في الشرح. **(قوله: بتقدير الفعل)** وهو من الأفعال العامة الشاملة للأفعال غالباً كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه، وقد يكون من الأفعال الخاصة إذا انساق الذهن إليها بحسب المقام، ولا يجوز إظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده، وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ فمعناه ساكناً غير متحرك. **(قوله: لا بد له من متعلق)** اتفق النحاة على ذلك، وفيه بحث؛ لأن في مثل زيد في الدار للظرفية، وهي نسبة لا تقتضي إلا ظرفاً ومظروفاً، أما الظرف فمدخولها، وأما المظروف فهو زيد ولا حاجة إلى اعتبار أمر آخر، إن قيل: هذا إنما يصح إذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو، والحكم فيه ليس إلا بهو هو. قلنا: لا نسلم أن الحكم ليس إلا بهو هو، ولا بد

متصرف) وهو ما لم يستعمل إلا منصوباً بتقدير في أو مجروراً بمن والمتصرف ما لا يلزم انتصابه بمعنى في أو انجراره بمن كذا في الرضي. **(قوله: فلا كلام الخ)** أي: بل يجب نصبه إجماعاً؛ نحو: زيد عندك إلا إذا كان خبراً عن المكان؛ نحو: داري خلفك ومنزلي أمامك، فإنهم جوّزوا رفعه في السعة. **(قوله: أي مكانك الخ)** يعني: أنه باق على الظرفية، والمضاف محذوف إما من المبتدأ أو من الخبر وهذا عند البصريين، وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف. **(قوله: فالرفع مرجوح)** نحو: زيد خلفك وداري أمامك؛ لأن أصل الخبر التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر. **(قوله: متصرفاً)** احتراز من غير المتصرف؛ نحو: ضحوة معيناً؛ نحو: مجيئك ضحوة، فإنه يلزمه النصب على الظرفية إجماعاً. **(قوله: وموقتاً محدوداً)** الموقت المعين واحترز به عن المبهم، والمحدود ما ضرب له حد واحترز به عما إذا كان غير محدود؛ أي: مختصاً فإنه لا يجوز الرفع ولا النصب؛ نحو: زيد دارك وشأنك إلا فيما سمع؛ نحو: زيد جنبك، ولا يقاس عليه زيد يديك ولا نحوه وكذا في شرح التسهيل، وسرى على وزن هدى مصدر سرى يسري. **(قوله: وأما انتصاب؛ نحو: داري الخ)** أي: انتصاب فرسخين وميلاً ويوماً وليلة مع كونه محدوداً مخبراً به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة، ويجوز رفعه، وخلف ظرف للخبر؛ أي: ذات مسافة فرسخين خلف دارك أو هما خبران. **(قوله: فالفرسخان مبعدان)** يعني: أن التمييز في الأصل فاعل بعدت إذا جعلته متعدياً كما أن الماء فاعل امتلأت إذا جعلته متعدياً. **(قوله: وقيل الخ)** قال المبرد: أنه حال من الضمير في الظرف؛ أي: ذات مسافة فرسخين. **(قوله: لم يصح نسبة التقدير الخ)**؛ لأن الظرف مذكور لا مقدر. **(قوله: وذكر الباء في الجملة)** أي: أن الجملة مقدرة لا مقدر بها. **(قوله: من حيث أن له جملة)** فيكون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه. **(قوله: أو من حيث إنه جملة)** فالتمييز لما انتصب عنه. **(قوله: أي: مفروض الخ)** كونه جملة باعتبار نيابته عن الجملة. **(قوله: إن الظرف مفروض ملتصقاً بجملة)** والفرض راجع إلى وصف الالتصاق بالجملة باعتبار فرض الجملة، ولا يخفى تكلفه. **(قوله: إلحاق الجزئي بالكلي)** يعني: أن الظرف فرد من أفراد الجملة لا إلحاق الجزء بالكل؛ إذ ركنا الجملة المسند إليه والمسند. **(قوله: وأحسن التوجيهات الخ)**؛ إذ لا يخفى ركاكة ما سواه. **(قوله: غالباً)** وإن اشتهر بينهم إن الظرف المستقر ما يكون عامله محذوفاً من الأفعال العامة، والتحقيق ما حذف واستقر مكان عمله. **(قوله: فمعناه ساكناً غير متحرك)** لا حاصلاً وكائناً فالعامل من الأفعال الخاصة فلذا جاز إظهاره. **(قوله: اتفق النحاة على ذلك)** ذكر في شرح التسهيل: قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أربعة مذاهب؛ أحدها: أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل، والثاني: أنهما من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما فعلاً؛ نحو: كان واستقر وهو اختيار البصريين، والثالث: أنه يجوز أن يكونا من قبيل المفرد، وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين، والرابع: أنهما قسم برأسه وإليه ذهب ابن السراج.

الفعل يصير جملة فعلية[١] بخلاف ما[٢] إذا قدر فيه اسم الفاعل، كما هو مذهب الأقل، وهم الكوفيون، فإنه[٣] يصير حينئذ[٤] مفرداً. ووجهُ الأكثر أن الظرف لا بد له[٥] من متعلق عامل[٦] فيه[٧]، والأصل في العمل هو الفعل، فإذا وجب التقدير فالأصل أوْلى[٨]. ووجهُ الأقل أنه[٩] خبر، والأصل في الخبر الإفراد[١٠]. ثم[١١] إنّ الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز[١٢] تأخيره، لكنه[١٣] قد يجب لعارض كما أشار إليه[١٤] بقوله[١٥]: «وَإِذَا كَانَ المُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً[١٦] عَلَى مَا[١٧] لَهُ صَدْرُ الكَلاَمِ»

(١) صفة جملة. (٢) أي: الصورة التي حصلت بتقدير اسم الفاعل. (٣) أي: خبر. (٤) أي: حين إذا قدر اسم الفاعل. (٥) أي: الفعل. (٦) صفة متعلق. (٧) حالية. (٨) من الفرع وهو الاسم. (٩) أي: الظرف. (١٠) لتوقف الركنان. (١١) معطوف على مقدر أي: فرغنا من المبتدأ والخبر. (١٢) ثم إن آه. (١٣) إلا. (١٤) أي: إلى وجوب التقديم. (١٥) مصنف. (١٦) اشتمال الدال على المدلول. (١٧) موصولة.

المتعلق فالظاهر أنه لرعاية أمر لفظي حيث إن الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى، فهو معمول فلا بد له من عامل، لا أن المعنى يحتاج إلى تقديره كما فهمه الأكثر، فإن العربي القح يقول: زيد في الدار، ويفهم نسبة الظرف إلى المظروف بلا احتياج إلى تقدير، وكذا اختلفوا في أن الضمير منتقل من الفعل المقدر إلى الظرف، أو محذوف مع الفعل، وقال أبو علي ومن تبعه: أنه منتقل وإليه يشير كلام المصنف، وقوله: بتقدير الفعل؛ أي: بسبب تقدير متعلق الظرف فعلاً عاماً شاملاً للأفعال غالباً كالحصول والاستقرار لدلالة الظرف عليه، فلذا سمي مستقراً، والأظهر أنه سمي مستقراً؛ لأنه استقر فيه الضمير، وقد يكون من الأفعال الخاصة إذا دلت القرينة على تقديرها؛ نحو: مَن لك بالمهذب، مَن يضمن لك، ولا يجوز إظهار ذلك العامل؛ لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده، خلافاً لابن جني ولا شاهد له، وفي ابن عقيل وقد صرح به شذوذاً في قوله:

لَـكَ الْـعِـزُّ إِنْ مَـوْلاكَ عَـزَّ وَإِنْ يَـهُـنْ
وأَنْـتَ لَـدَى بُـحْـبُـوحَـةِ الْـهُـونِ كَـائِـنُ

ومما يجب التنبيه عليه أنه إذا قدر في الظرف المستقر كائن أو كان، فهو من كان التامة بمعنى: ثبت، لا من كان الناقصة، وإلا كان الظرف في موضع الخبر، فيقدر كان، ويتسلسل التقديرات (حواشي الألفية). (قوله: وجه الأكثر الخ) أي: حجتهم ودليلهم على كون الجملة مأولة بجملة أن الظرف الخ، وقد يقال: إن الظرف يكفيه رائحة الفعل ولا يستدعي عاملاً قوياً، فملاحظة كونه خبراً أولى، والأصل في الخبر الإفراد؛ أي: ليتوافق الركنان؛ أعني: المبتدأ والخبر، وفيه أن الظرف بنفسه خبر، وتقدير العامل رعاية لأمر لفظي وسد لخرم قاعدتهم، فرعاية ما دعى إلى تقديره أولى من رعاية كونه خبراً (عصام) فليراجع. (قال المصنف: على ماله صدر الكلام) أي: على دال ماله، ففيه مسامحة بإطلاق وصف الدال على المدلول، والاشتمال أيضاً: من اشتمال الدال، وفي الهندي ولا يرد زيد مَن أبوه؛ لتصدّر مَن على جملة،

وَإِذَا كَانَ المُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً[١] عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الكَلاَمِ

(١) على صحح.

لذلك من دليل مع أن تقدير الفعل لا يصحح الحكم بهو هو إلا بتأويل. **(قوله: والأصل في العمل هو الفعل)** وللقياس على نحو الذي في الدار، وكل رجل في الدار، إن قيل: تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه. قلنا: المتبادر إلى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فإذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل. **(قوله: والأصل في الخبر الإفراد)** ليتوافق الركنان ولا يخفى أن عدم إفادة الزمان والتقوي يقوي الإفراد. **(قوله: وجاز تأخيره)** للاتساع وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم أوسع اللغات. **(قوله: لكنه قد يجب)** الأحكام الخمسة كما تكون في الشرع تكون في النحو وغيره.

(قوله: ولا حاجة إلى اعتبار أمر آخر)؛ لأن ذات زيد مظروف للدار من غير اعتبار أمر آخر فما قيل: الظرف يكون ظرفاً لأمر من أمور زيد من قيامه أو حصوله، فلا بد من تقدير ليس بشيء. **(قوله: بتأويل)** بأن يقال: معنى زيد حصل في الدار زيد موصوف بالحصول في الدار. **(قوله: والقياس على نحو الخ)** فإن المتعلق ههنا فعل بالاتفاق؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة وكذا المبتدأ النكرة المصدرة بكل إذا دخل الفاء في خبره لا تكون صفته إلا جملة. **(قوله: المتبادر إلى الذهن الخ)** التبادر محل تردد فإن المتبادر من الظرف الواقع خبراً معنى المفرد؛ لأنه أسهل ارتباطاً بالمبتدأ. **(قوله: ولا يخفى الخ)** يعني: أن عدم إفادة الظرف الواقع خبراً للزمان وعدم إفادته تقوى الحكم يقوّي كون متعلقه مفرداً، إذ لو كان متعلقه الفعل لأفاد الزمان بسبب صيغة الفعل المقدر ولأفاد التقوّي باعتبار تكرر الإسناد الحاصل من إسناده إلى الضمير المستتر الراجع إلى المبتدأ، ولا يخفى أن هذا يقوّي عدم تحمل الظرف للضمير وإلا لأفاد التقوّي. **(قوله: الأحكام الخمسة الخ)** أي: الوجوب والندب

أي: على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام، فإنه[١] يجب حينئذ تقديمه حفظاً لصدارته[٢] «مِثْلُ: مَنْ أَبُوكَ؟» فإنَّ (من)[٣] مبتدأ مشتمل[٤] على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام فإنَّ معناه[٥] أَهَذَا أَبُوكَ أَمْ ذَاكَ، وأَبُوكَ خبره[٦]، وهذا[٧] مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة إلى أنَّ (أَبُوكَ) مبتدأ[٨] لكونه معرفة[٩] و(مَنْ) خبره الواجب[١٠] تقديمه[١١] على المبتدأ، لتضمنه[١٢] معنى الاستفهام. «أَوْ[١٣] كَانَا» أي: المبتدأ والخبر «مَعْرِفَتَيْنِ»[١٤] متساويين[١٥] في التعريف أو غير متساويين[١٦]، ولا[١٧] قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً نحو: زيد المنطلق[١٨].

---

(١) علة لتفسير قوله ما له صدر الكلام بقوله على معنى. (٢) علة وجوب. (٣) خبر إن. (٤) صفة مبتدأ. (٥) أي: معنى من أبوك. (٦) أي: خبر من. (٧) أي: كون من مبتدأ وأبوك خبره. (٨) مؤخر. (٩) بالإضافة. (١٠) صفة الخبر. (١١) لئلا يبطل صدارته. فاعل وجب. (١٢) علة وجوب التقديم. (١٣) عطف على جلة كان مشتملاً. (١٤) خبر كان. (١٥) نحو: أنت أنت وشعري. (١٦) نحو: الرجل غلام زيد فإنهما غير متساويين في التعريف. (١٧) حالية. (١٨) مثال ما لم يكن قرينة.

مِثْلُ: مَنْ أَبُوكَ، أو كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ

(قال: مشتمل) اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه أو بما يجاوره من أمر متقدم عليه؛ نحو: أزيد قائم، أو أمر متأخر عنه؛ نحو: غلام من جاءك. (قوله: على معنى وجب له صدر الكلام) أي: صدر داله أو صدر نفسه مسامحة. (قوله: كالاستفهام) وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط، ولو بنوع تضمن مثل الذي يأتيني فله درهم، وبالجملة ما يغير أصل الكلام ويجعله نوعاً آخر وإنما اقتضى التصدر؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جوّز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش بذلك ذهنه. (قوله: وهذا مذهب سيبويه) للإشارة إلى أنه المختار لم يمثل المصنف بالمثال المتفق عليه؛ نحو: من جاءك. (قوله: وذهب

والحرمة والكراهة والإباحة كما تكون في الشرع باعتبار لزوم الفعل أو الترك أو رجحان أحدهما أو تساويهما تكون في النحو بالاعتبارات الواقعة عن أصحاب تلك العلوم، إلا أنهم يعبرون عن الحرمة بالامتناع وعن الندب بالأولوية وعن الكراهة بالضعف وعن الإباحة بجواز الأمرين. (قوله: اشتمال الدال على مدلوله) بقرينة أن المبتدأ لفظ وما له صدر الكلام معنى. (قوله: نحو: غلام من جاءك) فإن استفهام المضاف إليه يسري إلى المضاف، ولذا يكتسب التعريف منه قال صاحب الكشاف في منهياته في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ﴾، أن تقدير المضاف لا يبطل كون ما شرطية؛ لأن المضاف إلى الاسم الحامل لمعنى الشرط في حكم المضاف إليه فتقول: غلام من ضرب أضرب، كما تقول: من تضرب أضرب. (قوله: مسامحة) إجراء لصفة الدال على المدلول. (قوله: ولو بنوع تضمن) أي: ولو كان الشرط بنوع كما في المثال المذكور فإن تقدم المبتدأ فيه واجب لتضمنه معنى الشرط باعتبار مشابهته للشرط في السببية لما بعده. (قوله: وبالجملة ما يغير أصل الكلام الخ) فإن قيل: هذا الدليل لا يجري

وقوله: كالاستفهام تمثيل للمعنى، قيل: والمعنى الذي يقتضي صدر الكلام ستة:

(شعر فارسي)

شش جيز بود مقتضى صدر كلام
در طبع فصيح شده أين نظم تمام
شرط وقسم وتعجب استفهام
نفي ولام الابتداء كشت تمام

والأمثلة غير خافية، وقوله: حفظاً لصدارته؛ أي: الاستفهام، وليعلم السامع من أول الأمر أن الكلام من أي نوع من أنواعه. (قوله: فإن معناه أهذا أبوك الخ) فأقيم من مقام أهذا أم ذاك للاختصار، وقوله: لكونه معرفة؛ أي: ولكون من نكرة، والمسوّغ للابتداء به العموم كما مر؛ أي: ولا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وسيبويه يجوّزه في مبتدأ كان متضمناً لمعنى الاستفهام، ولا يخفى أن لفظ مَن وإن كان نكرة لفظاً إلا أنه معرفة من حيث المعنى كما أشار بقوله: فإن معناه أهذا أبوك الخ، والمصنف مال إلى هذا، وأما في الجملة الخبرية فلا يكون النكرة مبتدأ مع كون الخبر معرفة بالاتفاق؛ ولهذا حكموا في قوله:

وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

بالقلب. (قال المصنف: أو كانا معرفتين) أي: معلومين للسامع، ولا يلزم من هذا عدم الإفادة؛ لجواز أن يكون النسبة بينهما مجهولة. (قوله: متساويين في التعريف أو غير متساويين) كقوله:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي

يعني: شعري[١] الآن شعري في الماضي في الفصاحة، ثم إن مراتب التعريف عند سيبويه هكذا: المضمرات، ثم الأعلام، ثم أسماء الإشارات، ثم المعرف باللام والموصولات، وعليه الجمهور وسيأتي. (قوله: ولا قرينة على كون أحدهما

(١) وقيل: يعني لا أقول: شعري الدر ولا السحر، ولكن أقول: شعري شعري الذي عرف بالفصاحة؛ أي: لا نظير له فيها.

الخ) وإلا فلا يجب التقديم نحو قوله:

لُعابُ الأفاعي القاتِلات لُعابُهُ

إذ المقصود تشبيه مداد الممدوح بالسم في حق الأعداء، ومنه قوله:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فبنونا: خبر مقدم، وبنو أبنائنا: مبتدأ مؤخر؛ إذ مراد الشاعر تشبيه أبناء الأبناء بالولد الصلبي له؛ يعني: أن أولاد البنات لا ينتسبون إليهم، بل إلى آبائهم بخلاف أولاد البنين. (قوله: نحو: زيد المنطلق) مثال كونهما معرفتين سواء كانا متساويين أو لا، فإن في أعرفية الأعلام من المعرف باللام أو تساويهما خلافاً، والحق أعرفية الأعلام، وقال بعضهم: لا التباس ههنا سواء قلنا: زيد المنطلق أو المنطلق زيد، فإن الاسم متعين للابتداء به؛ لكونه ذاتاً جامدة، والصفة متعينة للخبر؛ لكونها صفة ومشتقة، ولكن هذا ليس بسديد؛ لأن الخبر يصبح اشتقاقه وجموده في الأصح، ولصحة وقوع الاسم خبراً بمعنى المسمى بكذا، والصفة: مبتدأ بمعنى: الذات التي اتصفت بكذا، فلا قرينة حينئذ، وأما إذا وجدت القرينة

بعض النحاة) بل غير سيبويه، قيل: لأن من زيد معناه النجار أو الخياط مثلاً، والوصف متعين للخبرية والمقدمة الأولى ممنوعة لصحة الإخبار بالكنى في الجواب، وكذا الثانية لصحة الإخبار عن الخياط بزيد. **(قوله: لكونه معرفة)** ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه أن من معرفة؛ لأنه في قوة أزيد أم عمرو أم خالد، وتطرق الإبهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيراً ولا يخفى ضعفه، ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة إذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام أو أفعل التفضيل مقدماً على خبره، والجملة صفة لما قبلها؛ نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه. **(قال، أو كانا معرفتين)** الضابط في جعل إحداهما مبتدأ والأخرى خبراً إن ما زعمت أن السامع يطلب العلم بكونه وصفاً للأخرى تجعله خبراً. **(قوله: ولا قرينة)** فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل أبو حنيفة أبو يوسف؛ إذ المقصود تشبيه الثاني بالأول، ومنه: «لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ.

في ضمير الشأن ولام الابتداء قلت: معنى التغير أن يحدث في الكلام معنى زائداً على أصله، ولا شك أن ضمير الشأن يحدث فيما بعده كونه مفسراً ولام الابتداء تحدث معنى التأكيد فيما بعدها. **(قوله: أنه المختار)** أي: كون من مبتدأ وأبوك خبره. **(قوله: بالمثال المتفق عليه)** أي: على كون من مبتدأ فيه. **(قوله: بل غير سيبويه)** على ما صرح في الرضي قائله ملا عصام الدين قال: لم يقل، وذهب غير سيبويه لئلا يدخل فيه تابعوه لم يأت بشيء؛ لأن الكلام في أصحاب المذاهب دون التابعين. **(قوله: لأن من زيد معناه النجار الخ)** أي: الذات المشخصة بهذا الوصف؛ لأن من سؤال عن العارض المشخص لذوي العلم فإذا قيل: من جبريل يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من أنه ملك كذا وكذا. **(قوله: والمقدمة الأولى)** أي: معناه النجار أم الخياط غير مسلمة لصحة الإخبار بالكنى والألقاب في الجواب عن قولك: من زيد بأن يقال هو ابن عمرو أو بطة مع عدم كونها أوصافاً؛ لأنها من أقسام العلم، والجواب: أنه إنما يجاب في السؤال بمن بالألقاب والكنى؛ لأنها في معنى الذات المعينة المسماة بهذا الاسم على ما ذكره الفاضل الكاشي في شرح المفتاح من أنه إنما يجاب بزيد مثلاً؛ لأن معنى زيد هو البشر المتصف بصفات معينة. **(قوله: وكذا الثانية)** أي: الوصف متعين للخبرية أيضاً ممنوعة؛ لأنه لما كان المراد به الذات المتعينة الموصوفة بهذا الوصف يصح الإخبار عنه بزيد سواء أريد به الذات ويحكم بالاتحاد بينهما أو يأوّل بما يسمى بزيد، والجواب: أن المراد الوصف متعين للخبرية في جواب السؤال بمن لما مر من أنها للسؤال عن العارض المشخص، وتأويل الوصف بالذات، والذات بالوصف بعيد. **(قوله: وتطرق الإبهام)** أي: تطرق الإبهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيراً؛ لأنه إنما نشأ من قبل جهل المتكلم لا من حيث الوضع. **(قوله: ولا يخفى ضعفه)**؛ لأن كلمة من دالة على واحد مبهم من ذوي العلم صالحة لكل واحد منهم على سبيل البدل كرجل، وكون كل واحد من المسميات التي هي لمدلولها معرفة لا يقتضي كونها معرفة. **(قوله: الضابط الخ)** فيه إشارة إلى أن كونهما معرفتين؛ أي: معلومين للسامع لا ينافي كون الكلام المركب منهما مفيداً لجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوّز السامع كونهما متعددين في الخارج فيفيد للسامع الحكم باتحادهما في الخارج. **(قوله: بكونه وصفاً)** أي: أمراً قائماً بالآخر. **(قوله: تجعله خبراً)** مثلاً إذا عرف السامع زيداً بعينه وعلم أنه كان من إنسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بأنه المنطلق المعهود وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد المنطلق وإن كان طالباً لتعيين ذلك المنطلق، ويقول: من المنطلق، قلت: المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق. **(قوله: ومنه لعاب الأفاعي القاتلات لعابه)** أي: لعابه مثل لعاب الأفاعي جمع أفعى آخره، وأرى الجني شارته أيدي عوامل قاله في وصف القلم والمقصود تشبيه قلم الممدوح بالسم في حق الأعداء وبالعسل في حق الأولياء، والخبر مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة الأرى العسل والجني ما يجتنى ويؤخذ طرياً شارته؛ أي: جنته وأخذته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وصفه بالطيب والنظافة؛ إذ لم يمسه إلا أيدي من اجتناه كذا في شرح المفتاح الشريفي.

«أَوْ» كانا «مُتَسَاوِيَيْنِ[١]» في أصل التخصيص لا في قَدْرِهِ حتى لو قيل: غلامٌ رجل صالح خيرٌ منك، لوجب تقديمه[٢] أيضاً[٣] «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي» دفعاً للاشتباه[٤]. «أَوْ كَانَ الخَبَرُ[٥] فِعْلاً[٦] لَهُ» أي: للمبتدأ، احتراز عما لا يكون فعلاً له[٧] كما في قولك: زيدٌ قامَ أَبُوهُ، فإنه[٨] لا يجب فيه[٩] تقديم المبتدأ على الخبر، لجواز أن يقال: قَامَ أَبُوهُ[١٠] زَيْدٌ[١١]، لعدم[١٢] الالتباس[١٣] مثل «زَيْدٌ قَامَ، وَجَبَ[١٤] تَقْدِيمُهُ» أي: تقديم المبتدأ على[١٥] الخبر في[١٦] هذه الصور[١٧] أمّا في الصورة الأولى، فلما ذكرنا. وأما[١٨] في الصورة الأخيرة[١٩] فلئلا يلتبس المبتدأ[٢٠] بالفاعل إذا كان الفعل[٢١] مفرداً، مثل: زَيْدٌ قَامَ، فإنه[٢٢] إذا قيل: قَامَ زَيْدٌ، التبس المبتدأ في الفاعل أو بالبدل عن الفاعل إذا[٢٣] كان مثنى[٢٤] أو مجموعاً[٢٥]، فإنه[٢٦] إذا قيل في مثل: الزَّيدانِ قَامَا،

(١) أي: المبتدأ والخبر. (٢) أي: المبتدأ. (٣) كالمتساويين في التخصيص والقدر. (٤) وعملاً بالأصل. (٥) أي: في الخبر ضمير مستكن راجع إلى المبتدأ. (٦) أي: حدثا. فاعله ضمير المبتدأ. (٧) أي: للمبتدأ. (٨) شأن. (٩) أي: في هذا المثال. (١٠) فاعل. (١١) عطف بيان. (١٢) علة جواز. (١٣) أي: المبتدأ بالفاعل. (١٤) جزاء الشرط. (١٥) للصدر واللبس. (١٦) متعلق لوجوب التقديم. (١٧) الأربعة. (١٨) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر. (١٩) أي: إذا كان الخبر فعلاً. (٢٠) فاعل يلتبس. (٢١) أي: الواقع خبر عنه. (٢٢) علة اللبس. شأن. (٢٣) أي: بالفعل. (٢٤) نحو: الزيدان قاما. (٢٥) الزيدون قاموا. (٢٦) تعليل لالتباس البدل. شأن.

مثل: أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي[١]، أَوْ كَانَ الخَبَرُ فِعْلاً[٢] لَهُ مِثْلُ: زَيْدٌ قَامَ ؛ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ،

(١) التخصيص لدفع الاشتباه.

(٢) أي: للمبتدأ وهذا احتراز عما لا يكون فعلاً له كما في قولك: زيد قام أبوه فإنه لا يجب فيه التقديم.

(قال: أو متساويين) قيل: لو أريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان غني عن قوله: أو كانا معرفتين، لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم إلى التساوي في درجة التعريف، وفيه أن مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالأولى أن يقال: لم يكتف به لفوات التفصيل. **(قال: أو كان الخبر فعلاً له)** فيه أن الخبر لا يكون فعلاً، بل فعلاً مع فاعله وهي جملة، ودفع بأن المراد فعل صورة كما جعل أين في أين زيد مفرداً باعتبار الصورة، ثم قال: فلا يرد: نحو: ما قاما الزيدان؛ لأن الخبر جملة صورة، وفيه أنه لا حاجة حينئذ إلى لفظة له للاحتراز عن نحو: زيد قام أبوه مع أنه احترز بها عنه في شرحه

(قوله: وفيه أن مثل هذا الوهم) لا يخفى أن القائل بما مر الفاضل الهندي وهو فسر التساوي بكونهما متساويين في رواية التخصيص، فلا يرد عليه ما ذكره المحشي رحمه الله، ولعل مسألة التساوي في التخصيص مختلفة ففي شرح التسهيل للفاضل المصري المعتبر المساواة في أصل التخصيص لا في قدره كما اختاره الشارح رحمه الله، وفي العباب أو كانا متساويين: نحو: أفضل منك أفضل مني؛ فإنهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص المعهود. **(قوله: لفوات التفصيل)** المطلوب في المقام. **(قوله: فيه أن الخبر لا يكون فعلاً الخ)** أي: المراد بالفعل الاصطلاحي، ومعنى قوله: له أن يكون مسنداً إليه متحملاً لضميره فيرد أن الخبر لا يكون فعلاً صرفاً، بل جملة، وليس الفعل ههنا بالمعنى اللغوي؛ لأنه يحتاج إلى التأويل بكون مدلول الخبر فعلاً

المفيدة للمراد فلم يجب التقديم، مثل قوله: بنونا بنو أبنائنا الخ، وقوله: في أصل التخصيص؛ أي: المجوّز لكون المبتدأ نكرة، فإن تخصيص غلام بواسطة، وتخصيص خبره بلا واسطة، فإن اسم التفضيل مشابه للمعارف مشابهة تامة، حتى ألحقه بعضهم بها من جهة أن اللام لا تدخل عليها كالمعارف. **(قوله: لوجب تقديمه)** مع أن الخبر ههنا أنقص تعريفاً من المبتدأ، وقوله: أيضاً؛ أي: كما وجب تقديمه إذا كانا متساويين في قدر التخصيص، وقوله: مثل أفضل منك، أفضل مني، مثال استوائهما في التنكير؛ لأن لكل من النكرتين مسوّغاً وهو عمل النصب في محل المجرور فهما متساويتين في التخصيص. **(قوله: دفعاً للاشتباه)** أي: إنما وجب التقديم في هاتين الصورتين؛ لدفع الاشتباه والالتباس مع رعاية الأصل. **(قال المصنف: أو كان الخبر فعلاً له)** أراد بكون الخبر فعلاً له كونه جملة فعلية فاعله الضمير الراجع إلى المبتدأ، فلا يرد أن في مثل زيد قام ليس الخبر فعلاً له، بل جملةً، وعبارة اللب أو كان خبره فعله؛ أي: دالاً على فعل المبتدأ وحاله، فيشمل نحو: زيد قام، ووجوب التقديم في هذه الصورة؛ لئلا يلتبس بالفاعل، وفي نحو: أنا قمت؛ لئلا يلتبس بالتأكيد، وفي نحو: الزيدان قاما؛ لئلا يلتبس بالبدل والفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفاً كما ورد على هذه اللغة: «يتعاقبون عليكم الملائكة»[١]، وقال السيلكوتي: ولفظ كثير في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ مبتدأ، وما قبله خبره، ولم يلتفتوا إلى الالتباس بالبدل والفاعل؛ لأنه مندفع بلزوم إرجاع الضمير قبل الذكر على تقدير البدل، ولزوم خلاف الأصل على تقدير الفاعل؛ لأن الأصل كون الألف والواو ضميري الفاعل. **(قوله: لعدم**

(١) أي: ملائكة الليل والنهار.

وَالزَّيدونَ قَامُوا: قَامَا الزَّيدانِ، وقَامُوا الزَّيدُونَ، يحتمل[١] أن[٢] يكون (الزَّيْدَانِ[٣]) و (الزَّيْدُونَ[٤]) بدلاً[٥] عن الفاعل[٦]، فالتبس المبتدأ به[٧] أو بالفاعل على هذا التقدير[٨]، أيضاً على قول[٩] من[١٠] يجوز كون الألف[١١] والواو[١٢] حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في (ضَرَبَتْ هِنْدُ). «وَإِذَا تَضَمَّنَ الخَبَرُ المُفْرَدُ» الذي ليس بجملة صورة[١٣]، سواء كان[١٤] بحسب الحقيقة[١٥] جملة[١٦] أو غير[١٧] جملة «مَا[١٨] لَهُ صَدْرُ[١٩] الكَلَامِ» أي: معنى وجب له صدر[٢٠] الكلام كالاستفهام[٢١] «مِثْلُ: أَيْنَ زَيْدٌ؟» فـ (زَيْدٌ) مبتدأ[٢٢] و(أَيْنَ)

(١) خبر إن. (٢) فاعل يحتمل. (٣) في قاما الزيدان. (٤) في قاموا الزيدون. (٥) خبر يكون. بدل الكل من الكل مع أنه غير مراد. (٦) وهو الألف في الأول والواو في الثاني. (٧) أي: بالبدل. (٨) أي: على تقدير كون الفعل مثنى أو مجموعاً كما ذكرناه. (٩) وهو الشيخ الرضي. (١٠) سيبويه. (١١) في التثنية. (١٢) في الجمع. (١٣) أي: لفظاً. (١٤) أي: الخبر. (١٥) أي: المعنى. (١٦) إذا قدر يحصل. (١٧) إذا قدر حاصل. (١٨) موصولة أو موصوفة مفعول به لتضمن. (١٩) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول. (٢٠) فاعل وجب. (٢١) فالكاف استقصائية. (٢٢) مرفوع لفظاً.

الالتباس) أي: لعدم التباس المبتدأ بالفاعل ولا بالبدل كما عرفت فتذكر، وقوله: وجب تقديمه جواب للشروط الأربعة كما أشار إليه الشارح. (**قوله: أما في الصور الأوَل**) أي: أما وجوب التقديم في الصور الثلاث الأوَل؛ فلما ذكرناه من حفظ الصدارة ودفع الاشتباه، فالمراد بالصورة الأخيرة ما كان الخبر فعلاً للمبتدأ متحملاً لضميره. (**قوله: أو بالبدل عن الفاعل**) عطف على بالفاعل في قوله: فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل؛ أي: أو لئلا يلتبس بالبدل إذا كان الخ، والإضمار قبل الذكر جائز إذا كان مرجعه بدلاً عنه، وقوله: أو بالفاعل على هذا التقدير أيضاً عطف على قوله بالبدل في أو بالبدل عن الفاعل؛ أي: أو لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل على تقدير كون الفعل مثنى أو جمعاً أيضاً؛ أي: كما يلزم الالتباس بالفاعل على كون الفعل مفرداً فلا تغفل، وقوله: كالتاء في ضربت هند؛ فإنها حرف، ولكنها تدل على تأنيث الفاعل. (**قال المصنف: وإذا تضمن الخبر المفرد**) أي: إذا اشتمل فتغيير التعبير للتفنن والاختصار مع أن الاشتمال خير من التضمن، وأراد بالمفرد ما كان مفرداً صورة وظاهراً وكون أين جملة إنما هو من حيث التأويل، وفي التفسير تنبيه على أن المفرد ما يقابل الجملة، وقيد الجملة بقوله: صورة وأراد بها ما كان جملة بلا تأويل، فلا يرد عدم صحة زيد أقام بناءً على أنه مفرد صورة؛ إذ الضمير المستتر اعتباري. (**قوله: أي: الذي ليس بجملة صورة**) قيل: أشار بهذا التفسير إلى دفع ما أورد أن الخبر في أين زيد جملة؛ لأنه ظرف وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة فكيف قال أنه خبر مفرد؟ وحاصل الدفع: أن المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة، وأين: مفرد صورة؛ إذ الضمير المستتر كما عرفته أمر اعتباريّ. (**قوله: كالاستفهام**) والمضاف إلى ما تضمن معنى الاستفهام في حكمه في وجوب التقديم؛ نحو قولك: صُبَيحة أيّ يوم سفرك (امتحان). وقال بعضهم: لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم إلا الاستفهام، ويرد عليه النفي نحو: ما قائم زيد، فإنه يجب تقديمه لتضمنه النفي. (**قوله: فزيد مبتدأ الخ**) أي: عند البصريين؛ لعدم

وَإِذَا تَضَمَّنَ الخَبَرُ المُفْرَدُ مَا لَهُ صَدْرُ الكَلَامِ مِثْلُ: أَيْنَ زَيْدٌ،

فالأولى أن يقال: سمى الجملة الفعلية فعلاً تسمية للكل باسم جزئه المتقدم عليه، إن قلت: ينبغي أن يقول أيضاً: أو كان الخبر بعد إلا أو معناها؛ نحو: ما زيد إلا قائم لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ. قلنا: ذلك المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي، أو معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد إلا أو معناها. (**قوله: أو بالبدل**) من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت إلى الالتباس بالبدل أو الفاعل بناء على أن السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه وخلاف الأصل. (**قال: وإذا تضمن الخبر المفرد**) أي: نفسه؛ إذ لو تضمن متعلقه لا يجب إلا تقديم متعلقه؛ نحو: غلام زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال: تضمن، ولم يقل اشتمل. (**قوله: كالاستفهام**) قيل: الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام، وفيه نظر لمكان النفي؛ نحو: ما قائم

له، وينتقض بمثل: أقائم زيد، فإن الخبر فعل للمبتدأ بهذا المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدأ على الخبر. (**قوله: بأن المراد فعل صورة**) والخبر وإن كان جملة في الحقيقة فعل صورة لاستتار الفاعل وكونه أمراً منوياً. (**قوله: وفيه أنه لا حاجة حينئذ إلى لفظ له الخ**) يعني: إذا كان المراد الفعل صورة خرج؛ نحو: زيد قام أبوه عن الفعل، فلا حاجة إلى لفظ له مع أن المصنف رحمه الله صرح في شرحه بأنه احتراز عنه. (**قوله: لوجوب تقديم المبتدأ**)؛ لأنه إن قدمت الخبر مع إلا انعكس المعنى كما مر في تقديم الفاعل وتأخيره، وإن قدمته بدون إلا يلزم حصر الحكم قبل تمامه. (**قوله: ذلك المبتدأ اشتمل الخ**) فهو داخل في قوله: وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام. (**قوله: لتكرر العلم**) في وجوب تقديم الفاعل وتأخيره. (**قوله: من لم يقل الخ**) يعني: أن بعضهم ذهب إلى جواز تأخير المبتدأ إذا كان الضمير بارزاً حتى قيل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، إن كثير والذين مبتدأ أن مقدماً الخبر ولم يلتفت إلى الالتباس بالبدل والفاعل؛ لأنه مندفع بأدنى

اسم متضمن للاستفهام: خبره[١] وهو ظرف. فإن قدر[٢] بفعل[٣] كان الخبر جملة حقيقة[٤] مفرداً صورة[٥]، وإنْ قُدّرَ[٦] باسم[٧] الفاعل كان الخبر مفرداً صورة[٨] وحقيقة[٩]، وعلى التقديرين[١٠] ليس[١١] بجملة صورة[١٢]، واحترز به[١٣] عن نحو: زَيْدٌ أَيْنَ أَبُوهُ؟ إذ لا يبطل بتأخيره[١٤] صدارة[١٥] ما له صدر الكلام لتصدره[١٦] في[١٧] جملته. «أَوْ كَانَ» الخبر بتقديمه[١٨] «مُصَحِّحاً[١٩] لَهُ» أي: للمبتدأ[٢٠] من حيث إنه[٢١] مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ[٢٢] «مِثْلُ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ» فإنّ[٢٣] (فِي الدَّارِ) خبر[٢٤] يخصص[٢٥] المبتدأ بتقديمه[٢٦] كما عرفت[٢٧]، فلو أخر بقي المبتدأ[٢٨] نكرة غير مخصصة[٢٩]. «أَوْ كَانَ لِمُتَعَلِّقِهِ[٣٠]» بكسر اللام - أي: كان لمتعلّق[٣١] الخبر التابع[٣٢] له تبعيّة[٣٣] يمتنع معها تقديمه[٣٤] على الخبر، فلا[٣٥] يرد نحو: (وَعَلَى[٣٦] اللهِ عَبْدُهُ[٣٧] مُتَوَكِّلٌ[٣٨]) «ضَمِيرٌ» كائن

---

(١) يقال: أين حاصل زيد. (٢) عامل الظرف. (٣) أي: بأن يقال: أين حصل زيد. (٤) أي: في المعنى. (٥) لفظاً. (٦) عامل الظرف. (٧) كما هو عند الكوفيين. (٨) لفظاً. (٩) معنى. (١٠) أي: على تقدير الفعل واسم الفاعل. (١١) خبر. (١٢) لفظاً. (١٣) أي: بالمفرد. (١٤) أي: الخبر. (١٥) فاعل يبطل. (١٦) أين. (١٧) ولا يجب أن يكون له صدر كل كلام. (١٨) متعلق مؤخر مصححاً. (١٩) أي: مجوز. خبر كان. (٢٠) والمبتدأ غير المصدر. (٢١) لا من حيث إنه فاعل. (٢٢) لا من حيث إنه ذات. (٢٣) قوله. (٢٤) مقدم. (٢٥) صفة خبر. (٢٦) أي: الخبر. (٢٧) فيما سبق وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما. (٢٨) فلا يصح وقوعه مبتدأ. حال. (٢٩) صفة. (٣٠) ظرف مستقر. (٣١) أي: جزء الخبر مثلاً على التمرة. (٣٢) صفة لمتعلق. (٣٣) مفعول لفعل محذوف. (٣٤) أي: التمرة. (٣٥) لجواز التقديم. (٣٦) مفعول متوكل. (٣٧) مبتدأ. (٣٨) خبره.

أَوْ كَانَ مُصَحِّحاً لَهُ مِثْلُ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، أَوْ لِمُتَعَلِّقِهِ ضَمِيرٌ

زيد. **(قوله: لتصدره في جملته)** اعلم أن ما يقتضي صدر الكلام يكفيه أن يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كأن وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها، فلا يقال: إن من تضربه أضربه، وأما جواز قولك الذي إن تضربه يضربك؛ فلأن الموصول لا يؤثر في صلته معنى. **(قوله: تبعية يمتنع معها تقديمه)** إنما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه فإن الخبر في المثال المذكور على التمرة، فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور.

تأمل فهو لزوم عود الضمير قبل ذكر المرجع على تقدير البدل، ولزوم خلاف الأصل على تقدير الفاعل؛ لأن الأصل أن يكون الألف والواو ضميرين لا مجرد علامتين. **(قوله: نحو: غلام زيد راكب)** أي: على ما فإن الجار والمجرور متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام، واجب تقديمه على المبتدأ دون تقديم الخبر. **(قوله: منحصر في الاستفهام)** سواء كان الخبر كلمة الاستفهام؛ نحو: ابن زيد أو مضافاً إليها؛ نحو: غلام من زيد. **(قوله: وأما جواز الخ)** مع أن الموصول مع صلته ككلمة واحدة. **(قوله: لا يؤثر في صلته معنى)** فلم تختل صدارته بوقوعه صلة.

اعتماد الظرف على أحد الأمور الستة، وعند الكوفيين فاعل الظرف؛ لعدم اشتراطهم ذلك في عمل الظرف، فعند البصرية لفظ أين: خبر قدم على المبتدأ وجوباً للمحافظة على صدارة الاستفهام، فإن قلت: كيف جاز تقديم الخبر في أين زيد، والمبتدأ يلتبس بالفاعل؟ قلت: الضرورات تبيح المحظورات، ولا ضرورة في التقديم في زيد قام، بخلاف أين زيد على أنه مثل أقائم زيد، وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام، قاله العصام في شرحه، وقال في الحاشية: أقول لا ضرورة في تقديم الخبر حتى يرتكب الالتباس لأجلها، وفي: أقائم زيد يجب تقديم قائم؛ لتضمنه الاستفهام، والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه، لا تقول فالضرورة قائمة في أقام زيد؛ لأنا نقول لا ضرورة لجواز زيد أقام بخلاف زيد أقائم تأمل انتهى، ولعل وجه التأمل إن أقام في زيد أقام جائز؛ لأن الفعل مع فاعله جملة بخلاف: أقائم في أقائم زيد؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، بل مركب ناقص فلا يكون الاستفهام في صدر الكلام، بل في صدر المفرد فلا يجوز فافهم. **(قوله: وهو ظرف)** أي: وأين: ظرف من الظروف المكانية، وللزمان أيضاً، بني على الحركة للساكنين، وفي قوله: وعلى التقديرين لطافة فلا تغفل، وقوله: واحترز به؛ أي: بقيد المفرد احترز عن الخبر الجملة المتضمنة للاستفهام؛ نحو: زيد أين أبوه؛ إذ لا يجب فيه التقديم؛ إذ لا يبطل الخ. **(قوله: لتصدره في جملته)** أي: لوقوعه في صدر جملته وجملته ما يغيره. **(قال المصنف: أو كان مصححاً)** بمعنى: جعل المبتدأ مبتدأ صحيحاً، وقوله: من حيث إنه مبتدأ؛ أي: لا من حيث ذاته، بل من حيث وصف كونه مبتدأ،

«فِي» جانب «المُبْتَدَأِ» راجع[١] إلى ذلك المتعلق[٢]، إذ[٣] لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً[٤] ومعنى «مِثْلُ: عَلَى[٥] التَّمْرَةِ مِثْلُهَا[٦] زُبداً[٧]» فقوله: (مِثْلُهَا) أي: مثل التمرة، مبتدأ[٨] وفيه ضمير[٩] لمتعلق الخبر[١٠] وهو التمرة لأن الخبر هو قوله: على التمرة، و(التَّمْرَةُ[١١]) متعلق[١٢] به مثل تعلق الجزء بالكل[١٣]. «أَوْ» كان الخبر «خبراً عن (أَنَّ») المفتوحة[١٤] الواقعة مع اسمها وخبرها المأول[١٥] بالمفرد، مبتدأ[١٦]، إذ[١٧] في تأخيره[١٨] خوف لبس (أنَّ) المفتوحة بالمكسورة[١٩] في التلفظ لإمكان الذهول[٢٠] عن الفتحة، لخفائها، أو في الكتابة[٢١] «مِثْلُ: عِنْدِي[٢٢] أَنَّكَ[٢٣] قَائِمٌ، وَجَبَ[٢٤] تَقْدِيمُهُ» أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور، لما[٢٥] ذكرنا. «وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ[٢٦]» من غير تعدد المخبر[٢٧] عنه فيكون[٢٨] اثنين فصاعداً،

---

(١) صفة الضمير. (٢) فقط. (٣) علة لوجوب التقديم. (٤) وهو غير جائز. (٥) خبر مقدم. (٦) مبتدأ مؤخر. (٧) كناية عن الكثرة. (٨) خبر مقدم. أي في المثل. (٩) مؤخر مبتدأ. (١٠) أي: جزء الخبر. (١١) فقط. (١٢) أي: بعلى التمرة. (١٣) لأن تقديم المجرور على الجار ممتنع. (١٤) احتراز عن المكسورة. (١٥) صفة لمجموع الاسم والخبر. (١٦) مفعول واقعة. (١٧) علة لمقدر إنما وجب تقديمه. (١٨) خبر. (١٩) أي: إن المكسورة. (٢٠) أي: الغفلة. (٢١) وإذا وجدت مكتوباً. (٢٢) خبر مقدم. (٢٣) مبتدأ مؤخر. (٢٤) جواب إذا والجملة الشرطية لا محل لها عطف على الجملة الشرطية السابقة. (٢٥) علة كل واحد منها. (٢٦) أي: خبر المبتدأ. (٢٧) وهو المبتدأ. (٢٨) أي: التعدد في اللفظ والمعنى.

فِي المُبْتَدَأِ مِثْلُ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً، أَوْ كَانَ خَبَراً عَنْ أَنَّ مِثْلُ: عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ، وَجَبَ تَقْدِيمُهُ[١]. وَقَدْ يَتَعَدَّدُ[٢] الخَبَرُ

(١) أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور.
(٢) لأنه حكم والحكم على شيء يجوز تعدده.

وقيد الحيثية للتقيد وإن كان عين المحيّث، وقال الجزائري: إنما قيد بالحيثية؛ لأن تقديم الخبر لا دخل له في ذات المبتدأ؛ أعني: كونه اسماً مجرد عن العوامل اللفظية، فإنك لو قدمت الرجل لصدق عليه هذا التعريف، إلا أن شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص مفقود، فالتقديم مصحح للوصف لا للذات، وقوله: كما عرفت؛ أي: في مثال في الدار رجل عند بيان وجوه التخصيص، وقوله: غير مخصصة بخلاف؛ نحو: عندي رجل ظريف، فلا يجب التقديم. **(قال المصنف: أو كان لمتعلقه)** أي: لملابسة، وقوله: بكسر اللام كذا في الرضي والعصام، فالمراد بالخبر لفظاً: الجار والمجرور، وبالمتعلق: المجرور فقط، ويجوز فتح اللام، وحينئذ يكون المراد بالمتعلق: مجموع ما وقع خبراً لفظاً وتقديراً، فإن الخبر في الحقيقة هو المقدر (حلبي). **(قوله: أي: المتعلق الخبر الخ)** أي: تعلق الجزء بالكل كما سيصرح فيشمل؛ نحو: قرين كل رجل ضيعته لا تعلق العامل بالمعمول، فلا يدخل: على الله عبده متوكل. **(قوله: بتبعيته يمتنع معها)** وإنما امتنع تقديمه؛ لأنه جزء فلو قدم عليه لزم تقدم الشيء على نفسه. **(قوله: فلا يرد؛ نحو: على الله عبده متوكل)** فإن عبده: مبتدأ، ومتوكل: خبره، وعلى الله: متعلق بالخبر، في المبتدأ ضمير راجع إليه مع كون المبتدأ مقدماً على الخبر، ولكن المتعلق ههنا ليس تابعاً له بتبعيةٍ يمتنع معها التقديم، فإن المتعلق هنا ليس جزء للخبر. **(قال المصنف: مثل على التمرة مثلها زبداً)** أي: مثل قولهم: هذا عند كنايتهم عن كثرة زبد خلط بالتمرة، لا يقال الظاهر على التمر بدون التاء؛ لأنه تعريف للتمر لا لتمرة واحدة؛ لأنا نقول: هو تعريف للتمر بأنه على كل تمرة منه مثلها زبداً، وفي حاشية الامتحان: الظاهر على التمر؛ إذ ليس فوق كل تمرة زبد مثلها، بل فوق الجميع

(قال: في المبتدأ) نفسه أما إذا كان في صفته فلا يجب التقديم؛ نحو: على التمرة زبد مثلها لجواز تأخير الخبر بأن يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف. **(قوله: مثل تعلق الجزء بالكل)** إنما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطراده في مثل: غلام رجل مثله إذا جعلت مثله مبتدأ. **(قال: أو خبراً عن أن)** بشرط أن لا يكون أن بعد أما نحو: أما أنك خارج فلا أصدقه؛ فإنه لا يجب حينئذ تقديم الخبر لعدم الالتباس؛ لأن الجملة التامة لا تقع بين أما وفائها. **(قوله: إذ في تأخيره خوف لبس)** دون تقديمه فإنه حينئذ متعين؛ لأن يكون خبراً عن المفتوحة مع اسمها وخبرها؛ إذ لا يجوز أن يكون مما في حيز إن المكسورة معنى لصدارتها، ولا مما في حيز أن المفتوحة معنى لأنها موصولة، ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين أن يكون خبراً، إما لأن المفتوحة

(قوله: بسبب الجر الخ) أي: حرف الجر لكون الفعل قاصراً عن الوصول إلى المجرور. **(قوله: ليس إلا في الظرف المستقر)** فإن في الظرف الملغى يجوز تقدمه على عامله الخبر فلا يجب تقديم الخبر؛ نحو: على الله عبده متوكل. **(قوله: بأن يتوسط الخ)** بأن يقال: زيد على التمرة مثلها. **(قوله: لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله الخ)** فإن تقديم الخبر ههنا واجب لكون المبتدأ متحملاً لضمير راجع إلى متعلق الخبر وهو رجل لكونه مضافاً إليه مع أنه ليس تعلق رجل بغلام تعلق المعمول بالعامل بناء على أن العامل في المضاف إليه هو حرف الجر المقدر، وأما من قال: إن العامل في المضاف إليه هو المضاف فطرده ظاهر.

مع اسمها وخبرها أو لإن المكسورة معهما، والثاني باطل؛ لأنها جملة تامة غير مؤوّلة بمفرد فتعين الأول. **(قوله: بالمكسورة)** لجواز أن يكون المذكور بعدها خبراً آخر لها أو ظرفاً لخبرها. **(قوله: لإمكان الذهول عن الفتحة)** وجواز الحمل على سبق اللسان؛ لأن صدر الكلام موقع إن المكسورة. **(قوله: أو في الكتابة)** لم يمهد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو: عمرو. **(قال: وقد يتعدد)** لفظة قد للتقليل أو التحقيق.

إلا أنه قصد المبالغة في الكثرة حتى كأنه على كل تمرة منه زبد مثلها، والزبد: بضم فسكون وزان قفل، ما يستخرج بالمخض من لبن البقر والغنم، وأما الزبد: بفتحتين فمن البحر وغيره كالرغوة، يقال: قذف البحر بزبده كذا في المصباح المنير. وقوله: زبداً منصوب على التمييز، ويجوز رفعه بدلاً أو بياناً أو مبتدأ أو فاعلاً للظرف، وعليهما فمثلها نصب على الحال من النكرة. **(قوله: لأن الخبر هو قوله: على التمرة)** ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدر؛ لأن الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله؛ لأن الجار ليس بمتعلق في الحقيقة، بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل كذا في الرضي، وما اختاره الشارح أولى؛ لأنه على هذا لا فرق بين المثالين (نعمه). **(قوله: الواقعة مع اسمها وخبرها الخ)** لما لم يكن خبر المبتدأ خبر أن اصطلاحاً أشار إلى المسامحة في عبارة المصنف، فالمراد أنه خبر عما يتركب من أن أو أنه مجاز بذكر الجزء وإرادة الكل، وقوله: المأول صفة اسمها وخبرها بتأويل المجموع. **(قوله: خوف لبس أن المفتوحة)** وهذا إذا لم يكن ما يزيل ذلك سوى تقديم الخبر؛ نحو: لولا أنك حقيق بالإحسان لأهنتك؛ وذلك لأن لولا قرينة على الفتح لما تقرر: أن ما بعد لولا من مواضع المفرد، ولا تقع المكسورة فيها، وقوله: لإمكان الذهول؛ أي: غفلة السامع؛ ولجواز حمله على سبق اللسان. **(قال المصنف: وقد يتعدد الخبر)** كلمة قد: لتقليل الحدث الفعلي، والقلة بالنسبة إلى صور عدم التعدد؛ أي: يتعدد خبر المبتدأ كما هو المتبادر، أو يقال: سواء كان الخبر في الحال أو في الأصل فيعم الكل، وقوله: من غير تعدد المخبر عنه؛ أي: من غير تعدد المبتدأ في كلام واحد.
(قوله: وذلك التعدد؛ إما بحسب الخ) وذلك التعدد قد يجب لكونه خبراً عن متعدد معنى نحو: هما فاضل وعاقل، ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدأ؛ لأن ضميره لا يرجع على المبتدأ، بل يرجع ضمير كل إلى موصوفه، أو لكون المجموع حالاً واحداً للمبتدأ الذي هو أمر واحد، وذلك قسمان؛

(قوله: إذا جعلت مثله مبتدأ) بأن نصبت قرينة على كونه مبتدأ، وإلا فغلام رجل متعين للابتدائية لكونهما متساويين في التخصيص بالإضافة. **(قوله: بشرط أن لا يكون أن بعد أما)** قيل: إذا لم يكن إن فيما يتعين موقعاً للمبتدأ ليشمل؛ نحو: لولا أنك خارج وخرجت فإذا إن للسبع حاضر. **(قوله: لصدارتها)** أي: صدارة إن فلا يجوز تقديم ما في خبره عليه. **(قوله: لأنها موصولة)** أي: حرف موصول؛ لأنها لا تتم جزء من الكلام إلا بصلتها؛ أعني: الجملة التي بعدها. **(قوله: لأنها جملة تامة)** أي: أن المكسورة مع اسمها وخبرها تامة غير مؤولة بمفرد والمبتدأ يتعين أن يكون مفرداً لفظاً أو تأويلاً. **(قوله: لجواز الخ)** أي: لا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر إن اللبس؛ إذ ربما يظن أنه خبر بعد خبر؛ لأن المكسورة أو يظن بالظرف تعلقه بخبر إن. **(قوله: وجواز الخ)** أي: لجواز حمل المخاطب على سبق لسان المتكلم بناء على أن صدر الكلام موقع إن المكسورة لا المفتوحة. **(قوله: للتقليل)** أي: مع التحقيق؛ لأن التحقيق لا يزول عن قد أصلاً كما سيجيء بناء على أنه الأغلب إذا دخل قد على المضارع، والتقليل بالنسبة إلى مواضع عدم التعدد وإن كان التعدد كثيراً في نفسه. **(قوله: أو التحقيق)** أي: لمجرد التحقيق نظر إلى كثرة مواقع التعدد في نفسها كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾. **(قوله: أما غير واجب)** بأن يصح كل واحد منهما خبر للمبتدأ بدون الآخر. **(قوله: أو واجب الخ)**؛ لأنه لا يصح الإخبار عن ضمير التثنية بعالم دون ضم جاهل. **(قوله: وحينئذ يجب العطف)**؛ لأن ترك العطف يوهم كون كل واحد خبراً برأسه. **(قوله: وتوجيهه)** دفع لما يرد من أن العطف يقتضي شركة المعطوف والمعطوف عليه فيما يصح ويمتنع له بالنظر إلى ما قبله بالواو وتفيد شركة جاهل بعالم في كون كل واحد خبراً لما قبله وهو فاسد؛ أي: توجيه العطف أن يعتبر العطف سابقاً على الحمل، ثم يجعل المجموع خبراً عن المبتدأ على إرادة التفصيل بين جزئي المبتدأ وتوزيع الخبرين عليهما بأن يكون أحد الخبرين لأحدهما والآخر للآخر اعتماداً على فهم السامع؛ يعني: أن السامع يفهم أن الخبرين متضادان، فلا يمكن الإخبار عنهما إلا باعتبار التعدد والتفصيل بين أجزاء المبتدأ. **(قوله: وليس في المعطوفين الخ)** وإلا لكان كل واحد

وذلك التعدد[١] إمَّا بحسب اللفظ والمعنى جميعاً[٢]، ويستعمل ذلك على وجهين[٣]: بالعطف، مثل: زَيْدٌ[٤] عَالِمٌ[٥] وعَاقِلٌ[٦]. وبغير[٧] العطف «مِثْلُ: زَيْدٌ[٨] عَالِمٌ[٩] عَاقِلٌ[١٠]». وإمَّا[١١] بحسب اللفظ فقط[١٢]، نحو: (هَذَا[١٣] حُلْوٌ[١٤] حَامِضٌ[١٥])، فإنهما في الحقيقة[١٦] خبر واحد، أي: (مُزٌّ) وفي هذه الصوَّرة[١٧] ترك العطف أولى[١٨]. ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد وجوَّز العطف. ولا[١٩] يبعد أن يقال[٢٠]: إنَّ مراد المصنف بتعدد الخبر ما[٢١] يكون بغير عاطف لأن[٢٢] التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في[٢٣] الخبر ولا في المبتدأ[٢٤]، ولا في غيرهما[٢٥]، وأيضاً[٢٦] المتعدد بالعطف ليس بخبر، بل هو من توابعه، ولهذا أورد[٢٧] في المثال[٢٨] الخبر[٢٩] المتعدد[٣٠] بغير عاطف، ولو جعل[٣١] التعدد[٣٢] أعم[٣٣] فالاقتصار عليه[٣٤] لذلك. «وَقَدْ[٣٥] يَتَضَمَّنُ المُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ» وهو سببية الأول للثاني

(١) أي: تعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه. (٢) حال في اللفظ وتأكيد في المعنى. (٣) أحدهما يستعمل بالعطف. (٤) مبتدأ. (٥) خبره. (٦) خبره. (٧) وثانيهما. (٨) مبتدأ. (٩) خبره. (١٠) خبره. (١١) وذلك التعدد. (١٢) دون المعنى. (١٣) مبتدأ. (١٤) خبره. (١٥) خبر بالنظر إلى ما قبله لا خبر بعد خبر. (١٦) أي: المعنى. (١٧) أي: في صورة التعدد بحسب اللفظ. (١٨) لأنه يفهم من الواو المغايرة في الجملة. (١٩) يؤيد ما قالوا من اعتناء تعدد الفاعل. (٢٠) في توجيه عبارة المصنف. (٢١) أي: التعدد الذي. (٢٢) متعلق بغير. (٢٣) تعدد. (٢٤) تعدد. (٢٥) تعدد. (٢٦) كما أن التعدد بالعطف لا خفاء فيه. علة أخرى. (٢٧) المصنف. (٢٨) وهو زيد عالم عاقل بلا عاطف. (٢٩) مفعول أورد. (٣٠) متعلق بأورد. (٣١) مصنف. (٣٢) مفعول أول جعل. (٣٣) مفعول ثاني لـ جعل. (٣٤) أي: على التعدد بلا عاطف. (٣٥) عطف على مصدر لا يتضمن المبتدأ معنى الشرط كثيراً.

أحدهما: أن يقوم كل من الخبرين بجزء من المبتدأ؛ لتنافيهما؛ نحو: هذا أسود أبيض؛ أي: أبلق، وثانيهما: أن يقوم كل واحد بمجموع المبتدأ؛ نحو: هذا حلو حامض، ويجوز في هذين القسمين العطف وتركه، والتفصيل في الرضي. (قوله: وبغير العطف مثل: زيد عالم عاقل) اقتصر المصنف في التمثيل على ما هو بغير العطف لما سيذكره الشارح من أنه لا خفاء في التعدد بالعطف، وقوله: أي: مزّ وهو بالضم وتشديد الزاي: الطعم الجامع بين الحلاوة والحموضة، ومثله قولهم هذا أسود أبيض؛ أي: أبلق، وقوله: وفي هذه الصورة؛ أي: في صورة تعدد الخبر لفظاً فقط ترك العطف أولى؛ لشدة الاتصال بينهما. (قوله: ونظر بعض النحاة): وهو أبو علي الفارسي وتبعه الرضي، وقوله: وجوز العطف؛ أي: في هذه الصورة باعتبار تقدم العطف على الربط، وقوله: لاخفاء فيه؛ أي: في جوازه ففي تمثيل المصنف إظهار لما خفي وإعراض عما ظهر، وقوله: بل هو من توابعه إلا أن المعطوف على الخبر في حكمه. (قوله: ولو جعل التعدد الخ) يعني: ولو جعلنا التعدد في عبارة المصنف أعم من أن يكون بعاطف أم لا فاقتصار المصنف على الإتيان بمثال المتعدد من غير عطف لذلك؛ أي: لأن التعدد بالعطف لا خفاء فيه كما مر، والإضافة في قوله: معنى الشرط، بيانية إن كان الشرط بمعناه المصدري، ولامية إن كان بمعنى أداة الشرط. (قوله: وهو سببية الأول للثاني الخ) أي: معنى الشرط هو التعلق بين الشيئين بأن يكون الأول سبباً لتحقق الثاني، أو للحكم بتحقق الثاني، فالأول؛ نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والثاني؛ نحو: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾، فإن التقدير ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى، مع أن النعمة التي حصلت للمخاطبين ليست بسبب صدور النعمة من الله تعالى، بل الأمر بالعكس؛ لأن

مِثْلُ: زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ، وَقَدْ يَتَضَمَّنُ المُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ

(قوله: وذلك التعدد إما بحسب اللفظ والمعنى جميعاً) ذلك التعدد إما غير واجب كما في مثال المتن أو واجب كقولك: هما عالم وجاهل، وحينئذ يجب العطف، وتوجيهه أن يعطف أوّلاً ثم يجعل المجموع خبراً على إرادة التفصيل اعتماداً على فهم السامع، وليس في المعطوفين ضمير المبتدأ؛ لأن المبتدأ مفكوك تقديراً، فكأنك قلت في المثال المذكور: أحدهما عالم والآخر جاهل، ولهذا جاز أن لا يجعله مما نحن فيه؛ لأن المخبر عنه متعدد حقيقة، فعلى هذا جاز أن يكون قوله قدس سره: من غير تعدد المخبر عنه احترازاً عنه، ويؤيده قوله

منهما مرتبطاً برأسه. (قوله: لأن المبتدأ) أي: هما مفكوك تقديراً؛ إذ الاتصال بين الشخصين اللذين هما مرجع المبتدأ بخلاف ما إذا لم يكن المبتدأ مفكوكاً تقديراً بأن يكون بين الجزئين اتصال كما في قولك: للأبلق هذا أسود وأبيض فإن في كل من الجزئين ضميراً راجعاً إلى المبتدأ؛ لأنه إذا جاز إرجاع الضمير إليه باعتبار خارج عنه متعلق به كما في قوله: زيد حسن الغلام فباعتبار أجزائه المتصلة بطريق الأولى كما يقال: النارنج أصفر؛ أي: قشره وسيجيء تفصيله. (قوله: جاز أن يكون قوله الخ) بأن يراد من غير تعدد المخبر عنه. (قوله: ويؤيده الخ) فإنه لو كان مثل هما عالم وجاهل داخلاً في صورة التعدد لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقاً بالوجهين إذ استعماله بالعطف واجب، وإنما قال: يؤيده؛ إذ يمكن أن يقال مراده بقوله: ويستعمل على وجهين أعم من جواز الوجهين أو تعين أحدهما. (قوله: لأن المقصود) أي: مقصود المتكلم بقوله: هذا حلو حامض إثبات الكيفية المتوسطة بين الطعمين في جميع أجزائه؛ لأنه الطعم الظاهر المدرك فيه لا إثبات كل واحد من الطعمين ويستفاد من إثبات

فيما بعد: ويستعمل ذلك على وجهين. **(قوله: فإنهما في الحقيقة خبر واحد)**: لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا إثبات أنفسهما كما قيل بناء على أن الطعمين امتزجا في جميع الأجزاء، فانكسر أحدهما بالآخر، فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ، وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير، إن قلت: فيلزم خلو الصفة عن الضمير، قلنا: جاز إذا لم تستند الصفة إلى شيء، إن قلت: فينبغي أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه، قلنا: إجراء تلك الأحوال على الجزئين كإجراء الإعراب عليهما فإن حق الإعراب إجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلاً للإعراب أجرى إعرابه على أجزائه، فقس عليه سائر الأحوال، اعلم أنك إذا أخبرت عن شيء بأحوال أجزائه المتصلة جاز أن تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك: للأبلق هذا أبيض أسود فإنه في قوة هذا أبلق، فحكمه حكم هذا حلو حامض، وجاز أن تجعل كلاً منهما خبراً مستقلاً بإجراء وصف الجزء على الكل، وحينئذ يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل: هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتهما للمبتدأ إفراداً وتثنية وجمعاً وفيه بحث؛ لأن مطابقتهما يجوز أن تكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفاً؛ ولأن الضمير يجوز أن يكون راجعاً إلى الأبعاض المستفادة من الكل لا إلى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل، ويدفع الأخير بأنه لو كان كذلك لزم أن يجوز مع إفراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الأبعاض. **(قوله: أي: مز)** قال قدس سره في الحاشية: المز الجامع بين الحلاوة والحموضة. **(قوله: وفي هذه الصورة ترك العطف أولى)** إن قلت: لهذه الصورة مثال آخر لا يجوز فيه العطف أصلاً مثل هذا جائع نائع، قال ابن الأعرابي قلنا: إنه من باب التأكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر. **(قوله: وجوز العطف)** باعتبار تقدم العطف على ما حققناه. **(قوله: ولا يبعد الخ)** يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل. **(قال: معنى الشرط)** الإضافة بيانية أو لامية. **(قوله: وهو سببية الأول للثاني)**

الطعمين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق اللزوم. **(قوله: بناء على أن الطعمين امتزجا)** واختلطا في جميع الأجزاء، فانكسر أحدهما بالآخر وحصلت الكيفية المتوسطة. **(قوله: فعلى هذا القول)** أي: على القول بكون المقصود إثبات الطعمين، وعلى ما قلنا: من أن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة. **(قوله: قلنا: جاز الخ)** يعني: إنما يلزم الضمير في الصفة إذا كانت مسندة إلى شيء تربط به أما إذا لم تكن مسندة إلى شيء كما فيما نحن فيه فإن المسند هو مجموع الصفة وكل واحد منهما جزء المسند فيجوز خلوّها عن الضمير؛ لأنها حينئذ تكون بمنزلة الضاد من ضارب في زيد ضارب هذا، لكن جواز استعمال الصفة غير مسندة إلى شيء ممنوع لا بد له من شاهد وقد نص الشارح الرضي في بحث الإضافة بأنه لا يجوز بقاء الصفة بلا مرفوع في الظاهر لقوة شبهها بالفعل ومن هذا ظهر أن الأنسب بقواعد العربية أن في كل منهما ضميراً يعود إلى المبتدأ وإن كان الأنسب من حيث المعنى ما ذهب إليه المحشي رحمه الله فتدبر، وقال ابن يعيش: إن في كل منهما ضميراً من حيث أنهما مشتقان من الفعل وضمير واحد من حيث إن المجموع خبر، ولا يخفى ما فيه من التعسف. **(قوله: إن قلت: فينبغي الخ)** أي إذا لم يكن ضمير المبتدأ في شيء من الجزئين فينبغي أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند تثنية المبتدأ، وجمعه وتأنيثه مع أن الاستعمال على خلاف ذلك يقال: هما حلوان حامضان، وهن حلوات حامضات، وهي حلوة حامضة. **(قوله: لكن لما لم يكن المجموع الخ)**؛ وذلك لأن المجموع إنما يقبل الإعراب اللفظي والمحلي إذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب بين الجزئين ههنا، أما الإسنادي والإضافي والتوصيفي فظاهر، وأما الامتزاجي؛ فلأن المركب الامتزاجي من اسمين إما بتضمن حرف العطف؛ نحو: خمسة عشر أو حرف الجر؛ نحو: بيت بيت أو لا بتضمن الحرف، وهو لا يكون إلا علماً. **(قوله: اعلم أنك الخ)** لما بين أحوال الخبرين فيما إذا اتصف كل مبتدأ بكل واحد منهما انجر الكلام إلى بيان أحوال الخبرين فيما إذا اتصف جزء من المبتدأ بأحدهما وجزء آخر بآخر والجزآن متصلان لتشاركهما في الأحكام، فقال: اعلم. **(قوله: فحكمه حكم هذا حلو حامض)** في جواز العطف وتركه وكون الترك أولى وخلوّ الخبر عن ضمير المبتدأ. **(قوله: قيل: هذا الوجه الخ)** قائله الشارح الرضي وهو الموافق لقواعد العربية. **(قوله: لشهادة مطابقتهما الخ)** يقال: هما أبيضان وأسودان وهم سود وبيض. **(قوله: كالمطابقة في المثال المذكور)** أي: هذا حلو حامض في أنه لما أجرى الإعراب على كل واحد من الجزئين قيس عليه سائر الأحوال. **(قوله: ولأن الضمير الخ)** هذا البحث مما أورده السيد السند قدس سره في حواشي الرضي، وحاصله: أن الحكم في قولنا: هذا أسود وأبيض إنما هو باعتبار اتصاف بعض المبتدأ بالسواد وبعضه بالبياض، فيجوز أن يكون الضمير في كل من الخبرين راجعاً إلى الأبعاض المستفادة من الكل، فإذا كان بعض من شيء واحد أسود وبعض منه أبيض يفرد الضمير فيهما، وإذا كان البعضان كذلك يثنى وإذا كان الأبعاض كذلك يجمع وإذا كان البعض مؤنثاً يؤنث. **(قوله: لا إلى نفسه)** أي: لا يكون راجعاً إلى الكل نفسه حتى تكون مطابقته له دليلاً على أن في كل منهما ضمير المبتدأ. **(قوله: فيكون من قبيل هما عالم جاهل)** في أن المبتدأ متعدد في الحقيقة؛ أعني: جزئين إلا أن الجزئين متصلان فيما نحن فيه مفكوكان في هذا المثال. **(قوله: ويدفع الأخير الخ)** أي: يدفع البحث الأخير بأنه لو كان الضمير في كل منهما راجعاً إلى الأبعاض لزم أن يجوز تثنية الضمير وجمعه في الخبرين مع أفراد المبتدأ بحسب تعدد الأبعاض بأن يتصف البعضان أو الأبعاض منه بالسواد، والبعضان الآخران أو الأبعاض منه بالبياض. **(قوله: المز الجامع بين الحلاوة والحموضة)** لا يخفى: أن المناسب لما اختاره من أن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة أن يعبر عن المز بما بين الحلو والحامض على ما في الصحاح شراب مز ورمان مز بين الحلو والحامض. **(قوله: وفي هذه الصورة)** أي: ما يكون التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى. **(قوله: لا يجوز العطف فيه أصلاً)** فكيف يصح إطلاق قوله: وفي هذه الصورة ترك العطف أولى. **(قوله: مثل هذا جائع نائع)** على أن يكون النائع إتباع الجائع، وأما على ما زعم بعضهم من أن النوع العطش فهو من قبيل تعدد الخبر لفظاً،

أو للحكم به، فلا يرد عليه نحو: «﴿وَمَا[1] بِكُم[2] مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ[3] ٱللَّهِ﴾» فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر سببية[4] الشرط للجزاء. «فَيَصِحُّ[5] دُخُولُ الفَاءِ فِي الخَبَرِ[6]» ويصح عدم دخوله فيه نظراً إلى مجرد تضمن[7] المبتدأ معنى الشرط. وأمّا إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه، وأمّا إذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه[8]، «وَذَلِكَ»[9] المبتدأ المتضمن

(١) موصولة. (٢) صلة ظرف مستقر مبتدأ. (٣) خبر المبتدأ. (٤) مفعول مطلق للسببية الأول. (٥) إشارة إلى إمكان العام. (٦) ظرف دخول. (٧) دلالة المبتدأ من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف. (٨) استئناف أو اعتراض. (٩) مبتدأ.

صدورها من الله سبب لاتصالها والتصاقها بهم، لكنها سبب للحكم به والإخبار عنه؛ أي: وما حصل بكم من نعمة فيحكم؛ أي: فيخبر أنها صادرة من الله تعالى ولا شك أن النعمة التي حصلت لهم سبب للحكم والإخبار بكونها صادرة من الله تعالى، والرضي فسر معنى الشرط بلزوم الثاني للأول فلا يرد: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ إلا أنه يخالف تفسير المصنف في كلم المجازاة، فلذا عدل عنه الشارح، وقوله: فلا يرد عليه؛ أي: على هذا الأصل، والقاعدة: أنه يخرج نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ﴾ الخ. **(قوله: فيشبه المبتدأ الشرط)** أي: والخبر الجزاء ففيه اكتفاء، وقوله: فيصح دخول الفاء؛ أي: إيذاناً بما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط، وفي قوله: ويصح عدم دخوله إشارة إلى أن الصحة في المتن بمعنى الإمكان الخاص؛ أعني: سلب الضرورة عن الطرفين. **(قوله: نظراً إلى مجرد الخ)** تعليل لصحة الدخول وعدمه؛ أي: إنما جاز الوجهان بالنظر إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط، وإنما لم يجب دخول الفاء؛ لأنه لما كان المبتدأ دخيلاً في هذا المعنى غير عريق خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره، وقوله: مجرد تضمن؛ أي: تضمن مجرد عن الدلالة على معنى الشرط. **(قوله: وأما إذا قصد الدلالة الخ)** وهذا ما ذكره الزمخشري، وأما عند الرضي فهو أنه مع القصد إن شئت أدخلت الفاء للمشابهة، وإن شئت تركته لعدم كونه جزاءً، وأورد عليه أنه إذا لم يقصد الدلالة يحتمل أن لا يقصد عدم الدلالة، وإن يقصد ووجوب عدم دخول الفاء فيه إنما يكون في الاحتمال الثاني لا الأول، فقوله: إذا لم يقصد الخ، على الإطلاق ليس على ما ينبغي، وأجيب: بأنه إذا لم يقصد الدلالة يحتمل أن لا يقصد عدم الدلالة، وأن يقصد: ولما كان المراد في فيصح دخول الفاء في الخبر هو الاحتمال الأول تعين أن يكون المراد من قوله: إذا لم يقصد هو الاحتمال الثاني؛ لأن العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما وراء ذلك الخاص، وقوله: الدلالة على ذلك المعنى؛ أي: دلالة المبتدأ على سببية الأول للثاني في اللفظ والعبارة كأن يقال في قولك: الذي يأتيني فله درهم، إن الذي يأتيني إن أتاني فله درهم، فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط في اللفظ. **(قوله: وأما إذا لم يقصد الخ)** أي: إذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجباً، ولا في المعنى حتى يجوز الأمران، وإن كان في اللفظ موافقاً للمبتدأ المتضمن له إلا أنه لم يقصد ذلك المعنى فيجب حينئذ عدم دخول الفاء، وقوله: وذلك المبتدأ المتضمن؛ أي: الذي

فَيَصِحُّ دُخُولُ الفَاءِ فِي الخَبَرِ[1] وَذَلِكَ

(١) أي: في خبر ذلك المبتدأ.

قال الشيخ الرضي: ليس معنى الشرط سببية الأول للثاني، بل لزوم الثاني للأول كما في جميع الشرط والجزاء، فلا يرد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾، لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام المتن في بحث كلم المجازاة. **(قوله: أو للحكم به)** فإن الجمل الخبرية كثيراً ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الإخبار بها. **(قوله: فلا يرد نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾)** توجيه الورود أن كون النعمة ملصقة بهم ليس سبباً لكونها من الله؛ وذلك ظاهر إن قيل: بل الأمر بالعكس؛ لأن كونها من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا: فيه بحث؛ لأن من المعلوم إسناد اللصوق إلى إيجاد الله النعمة وإعطائه، أما استناده إلى كونه صادراً منه ومعلولاً له فغير معلوم. **(قوله: فيشبه المبتدأ الشرط)** لما كان المبتدأ دخيلاً في هذا المعنى خالف الشرط في جواز

ومعنى مثل زيد عالم عاقل يجوز فيه الأمران من غير أولوية. **(قوله: أنه من باب التأكيد حقيقة)** قال الشارح الرضي: التأكيد اللفظي على ضربين؛ لأنك إما أن تعيد اللفظ الأول بعينه؛ نحو: جاءني زيد زيد، أو تقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى إتباعاً. **(قوله: ليس من باب تعدد الخبر)** فهو خارج من المقسم فلا إشكال في صحة إطلاق قوله: وفي هذه الصورة ترك العطف أولى. **(قوله: من امتناع تعدد الفاعل)** فإن المراد منه بغير العطف؛ إذ لا شك في جوازه مع العطف. **(قوله: الإضافة بيانية)** إن كان المراد بالشرط المعنى المصدري؛ أعني: الاشتراط ولامية إن أريد به حرف الشرط. **(قوله: ليس معنى الشرط الخ)** الشرط قد يكون مسبباً من الجزاء؛ نحو: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، وقد يكونان مسببين لأمر ثالث؛ نحو: إن كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة. **(قوله: فلا يراد الخ)**؛ لأن لصوق النعمة بهم ملزوم لصدورها من الله. **(قوله: يوافق كلام المتن الخ)** حيث قال: وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول وسببية الثاني. **(قوله: فإن الجمل الجزائية الخ)** دفع لما يتوهم من أن مدخول الفاء بمنزلة الجزاء فيجب أن يكون مضمون الجملة الخبرية مسبباً عما قبلها لا الإخبار به، وحاصله: أن الجمل الخبرية قد يقصد بها ما هو لازم لمعانيها لا الإخبار بها كما في قولك: إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس؛ أي: إن أكرمتني اليوم فقد أعلمتك بأني أكرمتك أمس، في المطوّل: إن الجملة الخبرية كثيراً ما

معنى الشرط. إمّا[1] «الاسْمُ[2] المَوْصُولُ[3] بِفِعْلٍ[4] أَوْ ظَرْفٍ[5]» أي: الذي[6] جُعلت صلتُه جملة[7] فعلية أو ظرفية مؤولة[8] بجملة فعلية ههنا[9] بالاتفاق. وإنما اشترط[10] أن تكون صلته[11] فعلاً أو ظرفاً مؤولاً بالفعل، ليتأكد[12] مشابهته[13] الشرط، لأن[14] الشرط لا يكون[15] إلا فعلاً[16]. وفي[17] حكم الاسم الموصول المذكور الاسم[18] الموصوف به[19] «أَوْ النَّكِرَةُ المَوْصُوفَةُ[20] بِهِمَا[21]» أي: بأحدهما[22]. وفي حكمها الاسم المضاف

(١) أحدهما. (٢) خبره. (٣) صفة الاسم. (٤) مع فاعله. (٥) مع فاعله. (٦) من لطافة كما لا يخفى. (٧) مفعول جعلت. (٨) قيد للظرفية. خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي مؤلة. (٩) أي: إذا كان صلته ظرفاً فإن الظرف مقدر. (١٠) مصنف. (١١) أي: الموصول. (١٢) علة اشترط. (١٣) أي: المبتدأ. (١٤) علة ليتأكد. (١٥) شيئاً من الأشياء. (١٦) عند البصريين. (١٧) مقدم خبر. (١٨) أي: الموصوف الذي ذكر من قبل وهو الموصول بفعل أو ظرف. مؤخر مبتدأ. (١٩) أي: بالاسم الذي وصف بالموصوف المذكور .م. (٢٠) التي وضعت. (٢١) أي: بفعل أو ظرف. (٢٢) إشارة إلى حذف المضاف.

الإِسْمُ المَوْصُولُ[1] بِفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ. أَوِ النَّكِرَةُ المَوْصُوفَةُ بِهِمَا

(١) قال مولانا سيد سيلكوني قول الشارح بإحداهما بيان المراد المصنف لا لبيان تقدير المضاف لكن لها فهم من أين يستفاد هذا من غير تقدير المضاف.

ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة أو الصفة ماضية أريد بها المضيّ، لكنه قليل، وفي جواز كون الظرف صلة أو صفة له. **(قال: وذلك الاسم الموصول)** قيل: تعريف الجزئين يقتضي الحصر؛ يعني: حصر المسند إليه في المسند، وذلك لا يستقيم؛ لأن المبتدأ الداخل عليه أما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب، ولأحد أن يناقش فيه بأن التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الإشارة، ولو سلم أنه كالتعريف بلام الجنس إذا أشير به إلى الجنس فنقول: أنه لا يقتضي الحصر مطلقاً، ولو سلم

تؤدي لأغراض أخر سوى فائدة الحكم ولازمها، وفيما نحن فيه كذلك، فإن المشركين لما جهلوا مكان النعم ولم يشكروا المنعم بها صار ذلك سبباً للإخبار بصدورها منه تعالى. **(قوله: وذلك ظاهر الخ)**؛ إذ اللصوق متأخر عن الصدور فكيف يكون سبباً له. **(قوله: لأن من المعلوم الخ)** من المعلوم استناد اللصوق إلى ما هو صفته تعالى؛ أعني: الإيجاد والإعطاء، وأما كونه مستنداً إلى الصدور والمعلولية التي هي صفة النعم فغير معلوم، وهذا البحث مبني على ما حققه السيد قدس سره في تعريف الدلالة يفهم المعنى من اللفظ من أن الفهم صفة المعنى أو السامع ولا يصير بالتقييد بقوله: منه صفة له تعالى، وهو بعينه معنى الإيجاد والإعطاء، إلا أنه مركب لا يشتق منه بخلاف الإيجاد والإعطاء كما ذهب إليه المحقق التفتازاني. **(قوله: دخيلاً في هذا المعنى)** أي: معنى السببية؛ لأنه ليس من كلمات الشرط كمن وما. **(قوله: خالف الشرط الخ)** مع كون خبره كالجزاء الذي يجب فيه الفاء؛ أعني: الجزاء الذي لا يمكن وقوعه موقع الشرط، فلا يرد أن الشرط أيضاً قد يجوز ترك الفاء في جزائه بأن كان الجزاء مضارعاً مجرداً عن لم أو مصدّراً بلا. **(قوله: في جواز ترك الفاء في خبره)** وإن قصد السببية على ما نص عليه الشارح الرضي فما قيل: إن قصد السببية لازم

يصح دخول الفاء في خبره. **(قوله: الموصول بفعل)** أي: الكائن مع فعل صريح؛ وذلك إذا كانت صلته جملة فعلية (عصام)، ففيه ذكر الجزء وإرادة الكل كما أشار بالتفسير، ويمكن إدراج مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ فيه بجعل الفعل أعم من الفعل حقيقة أو حكماً، لما قيل أن اسم الفاعل فعل أبرز في صورة الاسم حفظاً للفعل عن أن يدخل عليه ما هو صورة لام التعريف، وقوله: أو ظرف أراد به الزمان والمكان والجار والمجرور، وإنما ذكر الظرف مع أن الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل؛ لأنه مقدر بفعل لا محالة إذا كان صلة كما ذكره في الشرح؛ لأن دخول الفاء لمشابهة الشرط والشرط لا يقع ظرفاً، فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلا يتناوله، وإنما قيد الجملة في قوله جملة فعلية؛ لأن الصلة قد يكون جملة اسمية نحو: الذي أبوه قائم رجل فاضل، وقوله: بالاتفاق؛ أي: باتفاق الفريقين من البصريين والكوفيين. **(قوله: الاسم الموصوف به)** نحو: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ﴾ الآية فهو ملحق به؛ لأنهما في حكم لفظ واحد من حيث الاتحاد في الصدق، فلا ينتقض الحصر به، وقوله: أو النكرة الموصوفة أراد بالموصوفة أعم من الموصوفة لفظاً أو معنى فلا يرد المناقشة بمثل كل رجل يأتيني فله درهم؛ إذ لفظ كل عبارة عما أضيف إليه فما هو صفة لما أضيف إليه صفة له معنى. **(قوله: وفي حكمها الاسم المضاف)** نحو: غلام رجل يأتيني، أو في الدار فله درهم؛ لأنهما أيضاً في حكم لفظ واحد من حيث إنه من تتمة المضاف، والحاصل: أن الأقسام أربعة عشر. **(قوله: أي: بأحدهما)** يعني: بحذف المضاف كما يدل عليه المثال لا أن الراجع إلى المعطوفين بأو يستدعي الإفراد كما توهمه الهندي؛ لأنه يستدعي المطابقة بما يقصده المتكلم فتقول: جاءني زيد أو عمر وهما في البلد (عصام)، وقوله: هذا مثال الخ؛ أي: تمثيل بما هو الغالب في المبتدأ الذي يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولاً عاماً مبهماً ككلمات الشرط ومن كون فعله مستقبل المعنى كما يجب ذلك

فنقول: الكلام محمول على التمثيل فكأنه قال: كالاسم الموصول، والحق أن التعريف بمعونة مقام الضبط يقضي الحصر والتعيين، فالجواب الحق: أن المراد بتضمن المبتدأ لمعنى الشرط أن لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجيء حكمها أو أن قوله: ذلك إشارة إلى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط، وتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء، ولا يخفى أن مواد النقض ليست مندرجة في ذلك تأمل يظهر. (قال: يفعل) أو ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصولة. (قوله: وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به)؛ لأنهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف إليه. (قال: أو النكرة الموصوفة بهما) ينبغي أن يقول: به؛ لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه بأو يفرد.

للشرط؛ إذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ؛ فإنه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها، فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ليس بشيء. (قوله: وفي جواز كون الظرف) يعني: أنه لو لم يكن المبتدأ المتضمن للشرط شرطاً في الحقيقة جاز أن لا يكون ما بعده صريحاً في الفعلية، بل يكون يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور، وكذا في جواز أن لا يكون مبهماً، وأن لا يكون ما بعده مستقبل المعنى كأسماء الشرط؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الآية. (قوله: تعريف الجزئين الخ) أي: لا دخل لتعريف الجزء الثاني في حصر المسند إليه في المسند؛ لأن تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الآخر فكان اللائق أن يقول: تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الآخر وكلا الحصرين غير مستقيم، أما حصر المسند في المسند إليه فظاهر؛ لأن الاسم الموصول بفعل أو ظرف لا ينحصر في المبتدأ المتضمن، وأما حصر المسند إليه في المسند؛ فلأن المبتدأ الداخل الخ، وبما ذكرنا ظهر لك أن تعريف الجزئين ليس للحصر. (قوله: من هذا الباب) أي: من باب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط. (قوله: لا التعريف باسم الإشارة) فلا يكون تعريف ذلك مفيداً للحصر. (قوله: فنقول إنه) أي: التعريف بلام الجنس لا يقتضي الحصر مطلقاً في جميع الموارد، بل قد يكون للحصر وقد لا يكون نص عليه في المطوّل. (قوله: الكلام محمول على التمثيل) والكاف محذوف كما في قولنا: زيد الأسد. (قوله: والحق أن التعريف الخ) أي: تعريف اسم الإشارة إذا أشير به إلى الجنس بمعونة كونه مقام ضبط المبتدأ يقتضي حصره في الاسم الموصول والموصوف المذكورين وإلا لم يحصل الضبط. (قوله: أن لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط) بدليل تخالفهما في الأحكام فإن التضمن الذي بواسطة كلمات الشرط يقتضي وجوب الفاء وقلب الماضي مضارعاً وجزم الجزاء إذا كان مضارعاً وعدم جواز وقوع الظرف والجار والمجرور بعده دون التضمن المذكور ههنا. (قوله: ذلك إشارة إلى المبتدأ) أي: لفظ ذلك إشارة إلى مجموع ما يستفاد مما قبله من الشرط والجزاء؛ أعني: المبتدأ المتضمن. (قوله: ولا يخفى أن مواد النقض ليست مندرجة الخ) أما على توجيهه الأول؛ فلأن التضمن في المواد المذكورة بواسطة كلمات الشرط، وأما على التوجيه الثاني فلا انتفاء تفريع صحة دخول الفاء في حيز المواد؛ لأن دخول الفاء واجب فيهما. (قوله: كاسمي الفاعل والمفعول) فإنهما في الحقيقة فعل؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة خبرية غير إلى صورة الاسم لكون اللام الموصولة في صورة لام التعريف. (قوله: لأنهما في حكم لفظ واحد) لاتحادهما في الصدق. (قوله: وكذا الحال في المضاف والمضاف إليه) أي: المضاف إلى الاسم الموصول المذكور في حكمه لكون المضاف إليه من تتمة المضاف. (قوله: ينبغي أن يقول به الخ) إنما قال ينبغي لما في الرضي من أنه لا يستنكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو مع المعطوف عليه وإن كان المراد أحدهما؛ لأنه لما استعمل أو كثيراً في الإباحة فجاز الجمع بين الأمرين؛ نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين صار كالواو فقول الشارح رحمه الله: أي بأحدهما بيان للمراد لا تقدير المضاف كما يتراءى.

إليها «مِثْلُ: الذِي يَأْتِيْنِي(١)» هذا مثال للاسم الموصول بفعل(٢) «أَوْ» الذي «فِي الدَّارِ» هذا مثال للاسم الموصول بظرف(٣) «فَلَهُ دِرْهَمٌ» وأمّا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور(٤) فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى(٥) تَفِرُّونَ(٦) مِنْهُ فَإِنَّهُۥ(٧) مُلَٰقِيكُمْ﴾ «وَ» مثل: «كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيْنِي» هذا مثال للاسم الموصوف بفعل «أَوْ» كل رجل «فِي الدَّارِ» هذا مثال للاسم الموصوف بظرف «فَلَهُ(٨) دِرْهَمٌ(٩)». وأما مثال الاسم المضاف(١٠) إلى النكرة الموصوفة بأحدهما(١١) فقولك: كلُّ غُلاَمِ رَجُلٍ يَأْتِيْنِي(١٢)، أو فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ(١٣).

(١) مبتدأ يتضمن معنى الشرط. (٢) أي: الذي جعلت صلته جملة فعلية. (٣) أي: الذي. جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط. (٤) صلته فعل أو ظرف. (٥) صفة الموت مع الصلة. (٦) فإن الفرار. صلة الذي. (٧) ألفا زائدة. جلال. (٨) أي: للرجل. (٩) فاعل الظرف المستقر كما مر. (١٠) صفة الاسم. (١١) أي: بالفعل والظرف. (١٢) صفة رجل. (١٣) فاعل الظرف.

مِثْلُ: الَّذِي يَأْتِينِي(١)، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ(٢) وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي(٣) أَوْ فِي(٤) الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ،

(١) أي والذي في الدار آه.
(٢) فقول فله درهم مربوط لكلا القولين.
(٣) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف.
(٤) أي: وكل رجل في الدار آه.

(قال: الذي يأتيني) الأغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال، وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال أيضاً وهو غير نادر. **(قال: أو في الدار)** ليست لفظة أو للترديد، بل للتخيير بين العبارتين. **(قوله: فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾)** إن قيل: الموصول ليس عاماً؛ إذ لا يريد أن كل موت تفرون منه يلقاكم؛ إذ رب موت فرّ منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس، وصحة دخول الفاء مبنية على العموم؛ إذ به يصير مشبهاً بأسماء الشرط في العموم والإبهام، فتكون الفاء فيه زائدة أو يكون الموصول خبراً، قلنا: قال الشيخ الرضي: لا يجب العموم في الموصول كما في أسماء الشرط لما ذكرنا في

(قوله: وهو غير نادر) بخلاف الماضي الباقي على مضيه فإنه نادر كما مر. **(قوله: ليست لفظة أو للترديد)** أي: لأحد الأمرين مبهماً على ما هو أصل وضعه لعدم التردد في وقوعهما صلة أو صفة. **(قوله: بل للتخيير)** فإن قلت: كلمة وإنما تجيء للتخيير إذا كان في الأمر نص عليه في الرضي، قلنا: ههنا واقعة في الأمر تقديراً؛ أي: كلما يأتيني أو في الدار كما في خصال الكفارة. **(قوله: فالمراد الجنس)** وهو أمر متعين لا عموم ولا إبهام فيه. **(قوله: فتكون الفاء فيه)** أي: في ﴿فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ زائدة كما ذهب إليه الأخفش من جواز زيادتها في جميع خبر المبتدأ؛ نحو: زيد فوجد. **(قوله: أو يكون الموصول خبراً)** أي: يكون الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع صلته وخبره خبراً؛ لأن فحينئذ يكون الضميران في منه وأنه للذي بخلاف ما إذا كان صفة للموت والخبر: ﴿فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ فإن الضميرين راجعان إلى الموت.

في كلمات الشرط، وفي قوله: أو الذي في الدار الخ، تعريض بأن الأولى للمصنف أن يذكر لفظ الذي؛ لئلا يتوهم الترديد في الصلة دون التمثيل. **(قوله: فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ الخ)** هذه الآية في سورة الجمعة والخطاب لليهود كما هو الظاهر من السياق، فهذا رد عليهم؛ إذ ظنوا أن الفرار ينجيهم وينفعهم وليس كذلك قال الشاعر:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا تَنَالُهُ ... وَلَوْ نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ

ويقال: تفرون؛ أي: تكرهونه طبعاً لا الفرار بالبدن، فإنا أمرنا بالفرار من التهلكة، وقال العصام: معنى الشرط في الآية خفي كخفاءه في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾؛ إذ الفرار ليس سبباً للملاقاة؛ إذ رب موت فرّ منه شخص فما لاقاه، والجواب: الأقرب أن يقال: الفرار من الموت سبب للملاقاة؛ بمعنى: أن الفرار يصير سبباً للبلوغ إلى موضع قدر فيه الموت كما قال الشاعر:

إذا ما حمام(١) المرء كانت ببلدة ... دعته إليها حاجة فيطير

أي: حتى يموت فيها. **(قوله: ومثل كل رجل يأتيني الخ)** والوجه في دخول الفاء في خبر كل المضاف إلى النكرة الموصوفة أن لفظ كل إذا أضيف إلى نكرة شابه لكلمات الشرط في الإبهام ولا دخل في دخول الفاء لتوصيف تلك النكرة بمفرد أو جملة، فعلى هذا لا حاجة في دفع المناقشة في هذا المثال إلى ما ذكرناه آنفاً من تعميم الموصوفة عن الوصف لفظاً أو معنى فافهم. **(قوله: فقولك: كل غلام رجل يأتيني الخ)** ونحو قوله عليه السلام: «ألا أن كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدميّ هاتين»، وقوله: مانعان عن دخوله عليه، قال المصنف في وجه امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل: إنه يلزم التناقض؛ لأن ما بعد فاء الجزائية لا يكون إلا خبراً محتملاً للصدق والكذب، وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك وليس بشيء؛ لانتقاضه بمثل قوله تعالى: ﴿إِذَا

(١) أي: موته.

«وَلَيْتَ[١] وَلَعَلَّ» من الحروف[٢] المشبهة بالفعل، إذا[٣] دخلا[٤] على المبتدأ الذي[٥] يصح دخول الفاء على خبره ـ «مَانِعَانِ[٦]» عن[٧] دخوله[٨] عليه[٩]، لأن صحة دخوله عليه إنما كانت[١٠] لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط[١١] والجزاء[١٢]، و(لَيْتَ ولَعَلَّ[١٣]) يزيلان تلك المشابهة[١٤]، لأنهما[١٥] يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية[١٦] والشرط والجزاء من قبيل الأخبار[١٧]. وذلك المنع إنما هو[١٨] «بِالاتِّفَاقِ» من النحاة فلا يقال: لَيْتَ أوْ لَعَلَّ الذِي يَأْتِيْنِي، أو فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ[١٩]. فإن قيل: (بَابُ كَانَ، وبَابُ عَلِمْتُ) أيضاً[٢٠] مانعان بالاتفاق[٢١] فما وجه تخصيص[٢٢] (لَيْتَ ولَعَلَّ) قيل[٢٣]: تخصيصهما[٢٤] ببيان[٢٥] الاتفاق إنّما هو من[٢٦] بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً، ووجه ذلك التخصيص الاهتمام[٢٧] ببيان الاختلاف الواقع[٢٨] فيها. «وَ[٢٩]أَلْحَقَ[٣٠] بَعْضُهُمْ» قيل: هو سيبويه[٣١] «إنَّ» المكسورة «بِهِمَا» أي: بـ(لَيْتَ ولَعَلَّ) في المنع عن[٣٢] دخول الفاء على الخبر. والأصح أنها[٣٣] لا تمنع عنه[٣٤] لأنها[٣٥] لا تخرج الكلام

(١) لفظ مراد تقديراً مرفوع مبتدأ، واو استئناف أو اعتراض. (٢) صفة ليت ولعل بتقدير الكائنان. (٣) علة المنع. (٤) أي: ليت ولعل. (٥) صفة المبتدأ. (٦) خبره. (٧) في المبتدأ. (٨) أي: الفاء. (٩) أي: على الخبر. حال. (١٠) أي: الصحة. (١١) في الدلالة. (١٢) أي: في الخبر. (١٣) على السببية. (١٤) أي: مشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء. (١٥) علة يزيلان. (١٦) حالية. (١٧) دون الإنشاء. (١٨) كائن. (١٩) فاعل الظرف المستقر. (٢٠) كليت ولعل. (٢١) من النحاة. (٢٢) من بين النواسخ. (٢٣) جواب. (٢٤) أي: تخصص ليت ولعل. (٢٥) الباء داخلة على المقصود. (٢٦) متعلق بتخصيص. (٢٧) أي: الاحتياج. (٢٨) صفة الاختلاف. (٢٩) استئناف أو اعتراض. (٣٠) ماض. (٣١) أو في بعض النسخ: وألحق سيبويه. (٣٢) متعلق بـ منع. (٣٣) أي: عن دخول الفاء على الخبر. (٣٤) إن المكسورة.

وَلَيْتَ وَلَعَلَّ مَانِعَانِ بِالاتِّفَاقِ وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ إنَّ بِهِمَا،

قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا﴾، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾ (رضي وعصام).

(قوله: وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة)؛ وذلك لأن الشرط والجزاء يحتملان الصدق والكذب؛ لكونهما خبراً، أو الكلام الذي فيه شيء من ليت ولعل لا يحتملهما؛ لكونه إنشاءً، وقوله: والشرط والجزاء؛ أي: الجملة الشرطية لا تكون إلا خبرية، فلا يرد أن الجزاء قد يكون إنشاءً. (قوله: فإن قيل: باب كان الخ) نقض إجمالي وحاصله: أن جميع النواسخ سوى إن وأن ولكن مانعة بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل، وحاصل الجواب: أنه خصصه بهذا الحكم من بين الحروف المشبهة لا مطلقاً؛ يعني: أن الحصر المستفاد من التخصيص بالذكر حصر إضافي بالنسبة إلى ما عداهما من الحروف المشبهة، لا حقيقي بالنسبة إلى جميع ما عداهما حتى يبطل الحصر بباب كان وعلمت. (قوله: أيضاً مانعان بالاتفاق)؛ لأنهما وإن لم يخرجا الكلام من الخبرية إلى الإنشائية إلا أن العلم والكون ينافيان الشرط حيث أنهما يدلان على تحقيق وقوع ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقيق ينافيه، وقوله: لا مطلقاً؛ أي: لا مطلق النواسخ حتى يرد ما ذكر. (قوله: ووجه ذلك التخصيص) أي: تخصيص ليت ولعل ببيان الاتفاق بالنظر إلى الحروف المشبهة الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها غير ليت ولعل، ولو لم يذكر قوله: بالاتفاق لم يعلم أن في بقية الحروف المشبهة

وجه المخالفة، نعم الأغلب على العموم. **(قوله: لأن صحة دخوله عليه)**؛ ولأن دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ لكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقاً عليه وإنما جاز دخول إن: لأنها لا تغير معنى الكلام. **(قوله: والشرط والجزاء من قبيل الإخبار)** هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل: من أن الجزاء قد يكون إنشاء. **(قوله: لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية)** لا بد وأن يدعي أن ليس ههنا مانع آخر.

(قوله: لما ذكرنا في وجه المخالفة) وهو كونه دخيلاً في معنى الشرط. **(قوله: ومقتضاه امتناع الخ)** فبدخول النواسخ تضعف مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط فلا يصح دخول الفاء في حيزه. **(قوله: لأنها لا تغير معنى الكلام)** بل تؤكده وتحققه فدخولها كلا دخول فلم تضعف المشابهة. **(قوله: هذا مبني الخ)** أي. المراد بقوله: والشرط والجزاء مجموع الشرط والجزاء كما هو المناسب لما قبله من أن ليت ولعل يخرجان الكلام، وهو مبني على انعقاد الربط الاتصالي بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد السند في حواشي المطوّل، وليس الحكم في الجزاء أو الشرط قيداً له بمنزلة الظرف كما اختاره المحقق التفتازاني، ولا شك أن مجموع الشرط والجزاء باعتبار الحكم الاتصالي من قبيل الإخبار وإن كان الجزاء في بعض الصور إنشاء، وليس مراده أن كل واحد من الشرط والجزاء من قبيل الإخبار حتى يرد ما قيل: إن الجزاء قد يكون إنشاء؛ نحو: إن جاءك زيد فاضربه، وهذا الإيراد مبني على أن الإنشاء يقع جزاء من غير تأويل كما اختاره المحقق التفتازاني وذهب إليه الشارح الرضي، وأما على ما حققه السيد السند رحمه الله من أنه لا بد من التأويل فلا إيراد. **(قوله: لا بد وأن يدعي الخ)** يجوز أن يكون تتميماً لكلام الشارح رحمه الله ويجوز أن يكون إيراداً على الدليل الذي نقله عن القوم.

عن الخبرية إلى الإنشائية يؤيده[١] قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ[٢] كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟[٣] وَهُمْ[٤] كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ﴾.
فإن قيل: قد[٥] ألحق بعضهم[٦] (أنَّ) المفتوحة[٧] و(لكن) بليت[٨] ولعل، فما[٩] وجه تخصيص[١٠] (إنَّ) المكسورة بالإلحاق. قيل: بعضهم الذي[١١] ألحق (إنَّ) ـ المكسورة بهما[١٢] هو سيبويه، فاعتد[١٣] بقوله[١٤] وذكره ولم يعتد بقول من سواه[١٥] فلم يذكره[١٦] مع أن كلا القولين[١٧] لا يساعدهما[١٨] القرآن[١٩] وكلام الفصحاء. فما[٢٠] يدل على[٢١] عدم منع (إنَّ) المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق[٢٢] وما[٢٣] يدل[٢٤] على عدم منع (أنَّ) المفتوحة و(لكنَّ) عن[٢٥] دخول الفاء قوله[٢٦] تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا[٢٧] غَنِمْتُم[٢٨] مِّن[٢٩] شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ وقول الشاعر:

فو[٣٠] اللهِ مَا[٣١] فَارَقْتُكُمْ[٣٢] قَالِياً لَكُمْ ... وَلَكِنَّ مَا[٣٣] يُقْضَى[٣٤] فَسَوْفَ يَكُونُ[٣٥]

«وَقَدْ يُحْذَفُ[٣٦] المُبْتَدَأُ، لِقِيَامِ قَرِينَةٍ»

---

(١) ما هو الأصح من أنها تمنع عنه. (٢) موصول. (٣) بلا توبة. (٤) الواو للحال. (٥) وهذا قول ابن يعيش. (٦) أي: المالكي. (٧) صفة إن. (٨) متعلق بالحق. (٩) استفهام. (١٠) سيبويه. (١١) صفة بعض. (١٢) بليت ولعل. (١٣) أي: اعتبر المصنف. (١٤) أي: بقول سيبويه، لأنه أمام البصرة أي لم يذكر الموثوق له. (١٥) بمعنى غير. (١٦) مصنف. (١٧) أي: قول سيبويه وغيره. (١٨) أي: لا يوافقهما. (١٩) فاعل لا يساعد. (٢٠) الفاء للتفسير وما مبتدأ موصولة. (٢١) متعلق ببدل. (٢٢) خبره. (٢٣) موصولة. (٢٤) صلته. (٢٥) متعلق بعدم المنع. (٢٦) خبره. (٢٧) موصول. (٢٨) صلة. (٢٩) بيانية. لأن البيان إذا وقع بعد المعرفة يكون حالاً. (٣٠) الفاء عاطفة والواو للقسم. (٣١) نافية. (٣٢) جوابه. (٣٣) موصولة. (٣٤) من القضاء أي: حكم الله عليه. (٣٥) أي: بوجه. (٣٦) لا نسيا لكونه ركناً من الكلام.

وَقَدْ يُحْذَفُ المُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ

(قوله: قيل: بعضهم الذي ألحق أن بهما هو سيبويه) نقل عن المصنف أنه قال في الإيضاح: منع سيبويه من دخول الفاء في خبر أن بعيد من جهة النقل والفقه، أما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم﴾ بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ﴾، وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات. **(قوله: فو الله ما فارقتكم قالياً لكم)** القلاء بالمد والفتح: دشمني ودشمن داشتن. **(قال: لقيام قرينة)** اللام للوقت لا للأجل؛ لأنه مصحح لا مقتض وداع، والدواعي

(قوله: نقل عن المصنف رحمه الله) نقله السيد السند في حواشي الرضي. **(قوله: منع سيبويه)** أي: ما نقله الزمخشري من منع سيبويه. **(قوله: فقد استشهد الخ)** أي: استشهد لصحة دخول الفاء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى﴾ الآية، فكيف يمنع صحة الدخول؟. **(قوله: في مخالفة الواضحات)** يعني: مجيء الفاء في خبر إن واضح لكثرة وقوعه في القرآن المجيد وكلام الشعراء، فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات. **(قوله: القلاء بالفتح والمدّ الخ)** في تاج البيهقي: القلي والقلية والقلاء: دشمن داشتن، وفي الصحاح والقاموس وشمس العلوم ما معناه: القلي بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمد: البغض، فتخصيصه بالفتح والمد تفسيره بدشمني ليس بسديد. **(قوله: والدواعي مذكورة في علم المبالغة)** في تعيينه أو ادعاء تعيينه أو تعظيمه أوتحقيره أوتأتي الإنكار لدى الحاجة وغير ذلك.

خلافاً (نعمه). (قال المصنف: **وألحق بعضهم الخ**) ماض من الإلحاق، والمراد بالبعض: هو سيبويه على ما قاله عبد القاهر والأخفش على ما ذكره أبو البقاء وابن يعيش، فلعدم تعين من الحق عنده عبر بالبعض، ولو قلنا: إنه تعين عنده، فالإبهام لتزييف الإلحاق (عصام). **(قوله: في المنع عن دخول الفاء الخ)** واحتج هذا البعض بأن صدارة الشرط قد بطلت بدخولها فكان تضمن المبتدأ له ضعيفاً، وأجيب: بأنه وإن تحقق سقوط اعتبار الصدارة إلا أنه لعدم تأثيره في المعنى كالعدم، وقوله: لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية الخ هذا كلام غير جيد، فإن علة المنع غير منحصرة فيما ذكر، ألا ترى إن علمت وكان يمنعان من دخوله مع أنهما لا يخرجان الكلام، فلذا قال بعضهم: ولا بد أن يدعي أن ليس ههنا مانع آخر عن دخول الفاء هذا، فنقول: بل العلة في المنع ما سمعت آنفاً (نعمه). **(قوله: ويؤيده قوله تعالى)** أي: يؤيد هذا المنع قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم﴾ الخ، وإنما قال: يؤيد؛ لأن لسيبويه أن يجيب عن مثل هذه الآية بأن الفاء ليست بجزائية، بل هي زائدة أو هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع إنّ في بعض الآيات مثل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ﴾، وقوله: قد ألحق بعضهم؛ وهو ابن مالك الإمام في العربية واللغة، وكفاه شرفاً أخذ الإمام النووي عنه، توفي بدمشق الشام لسنة ٦٧٢ (سجاعي). وقوله: بالإلحاق؛ أي: بليت ولعل والباء داخل على المقصور. **(قوله: فاعتدّ بقوله الخ)** أي: اعتبر بقول سيبويه؛ لأنه الإمام في الفن، وأما من سواه فتابع مقتد به

لفظية[1] أو عقلية[2] «جَوَازاً» أي: حذفاً جائزاً لا واجباً. وقد يجب حذفه إذا قَطِعَ النعت[3] بالرفع[4]، نحو: «الحَمْدُ للهِ أَهْلُ[5] الحَمْدِ» أي: هُوَ أَهْلُ الحَمْدِ. وإنما وجب حذفه[6]، ليعلم[7] أنه[8] كان في الأصل صفة[9]، فقطع، لقصد إنشاء المدح أو[10] الذم أو غير ذلك، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك[11] القصد وقد يجب حذفه[12] أيضاً[13] عند من قال في: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ): إنَّ تقديره[14]: (هُوَ زَيْدٌ) «كَقَوْلِ المُسْتَهِلِّ[15]». أي: المبتدأ المحذوف جوازاً مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر[16] للهلال الرافع[17] صوته عند إبصاره «الهِلاَلُ[18] وَاللهِ» أي: هَذَا الهِلاَلُ واللهِ بالقرينة[19] الحالية وليس[20] من باب حذف الخبر، بتقدير: الهلال هذا، لأن مقصود المستهل تعيين شيء[21] بالإشارة[22]، والحكم عليه بالهلاليّة، ليتوجه إليه[23] الناظرون

(١) مقالية. (٢) حالية. (٣) عن النعتية بجعله خبر المبتدأ. (٤) أي: بسبب الرفع. (٥) ونحو: مررت بزيد المسكين أي: هو المسكين. (٦) مبتدأ. (٧) عن وجود الشرط المذكور وهو القطع. (٨) أي: الخبر. (٩) لشيء مرفوع أو ضده، خبر كان. (١٠) أي: زيادتهما. (١١) أي: كونه صفة في الأصل. (١٢) مبتدأ. (١٣) أي: كما يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع. (١٤) أي: تقدير هذا الكلام. (١٥) أي: المبصر. (١٦) صفة المستهل. (١٧) صفة بعد صفة. (١٨) إنما أتى بالقسم ليتوهم نصب الهلال عند الوقف. (١٩) متعلق بمقدر ليعلم الحذف. (٢٠) مقول المستهل. (٢١) أي: الهلال وليس المقصود نفس الهلال. (٢٢) متعلق بتعين. (٢٣) أي: إلى ما عينه بالإشارة وحكم عليه بالهلالية.

وراجل في طريقه ومشيه وفيه ما فيه، وقوله: ما سبق؛ أي: من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ﴾ الخ، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ قياسه أن ما غنمتم بالانفصال والآية في سورة الأنفال، والمفهوم من الامتحان: أن دخول الفاء في خبر كأن أيضاً اختلافي، والصحيح: الجواز، ولم يذكروا على هذا الجواز دليلاً نقلياً، فلعله مجيئه للتحقيق في بعض الأوقات مثل: إن، كما في قوله:

كَـأَنَّ الأرضَ لـيـس بـهـا هِـشَـامُ

أي: لأن الأرض. (قوله: وقول الشاعر: فوالله ما الخ) من البحر الطويل من ضربه الثالث المحذوف، ولم يسم قائله في الشواهد، وقال بعضهم: إنه وجد قبل هذا البيت قوله:

وأمَّا الـوِدَادُ فِـي الـقُـلـوبِ فَـراسِـخٌ
وإِنْ كـانَ مـا بَـيْـنَ الـجُـسُـومِ فَـراسِـخُ

ولكن لي في هذا تردداً فلا تغفل، قوله: فوالله، الواو: للقسم، وما فارقتكم: جواب القسم؛ إذ قد يؤتى في جوابه بما النافية كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ في جواب: والضحى، وقالياً: حال من فاعل فارقت؛ أي: حال كونه مبغضاً لكم، فهو من القلى بمعنى البغض والعداوة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾، ومن القالين وبابه ضرب ولكن بالتشديد وما يقضى اسمه، وقوله: فسوف، يكون خبره بالفاء؛ أي: يوجد، والشاهد: أن كلمة لكن لم تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي كان موصولاً بجملة فعلية وهو ظاهر. (قوله: لقيام قرينة) أي: وقت حصول قرينة دالة على أن المحذوف ما هو، فالحذف منوي لا منسي؛ لأنه ركن من الكلام، وقوله: وقد يجب حذفه؛ أي: مع القرينة، وقال بعضهم: لا يجب حذفه أصلاً؛ لأنه ركن أصيل في الكلام؛ ونحو: الحمد لله أهل الحمد، ونظائره محمول على حذف الخبر وهو كلام واهٍ، فإن حذف الفاعل وأضرابه مسلّم الثبوت (نعمه)، وقوله: إذا قطع النعت بالرفع؛ أي: بجعل إعرابه مخالفاً لإعراب المنعوت.

جَوَازاً كَقَوْلِ المُسْتَهِلِّ: الهِلاَلُ وَاللهِ،

مذكورة في علم البلاغة. (قوله: وقد يحب حذفه) قيل: لا يجب حذفه أصلاً؛ لأنه ركن أصيل في الكلام، ونحو: الحمد لله أهل الحمد محمول على حذف الخبر؛ أي: أهل الحمد هو، والقول بأن المخصوص بالمدح أو الذم خبر مما لا يعتدّ به. (قوله: ليعلم الخ) حاصل الكلام أنه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل إعرابه مخالفاً لإعراب ما قبله؛ لأن في الافتنان وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع للإصغاء إليه؛ وذلك إنما يكون لشدة الاهتمام به، وشدة الاهتمام بمدح أو ذم أو ترحم يعتني به زيادة اعتناء، فكأنه أراد أنه امتاز من بين الصفات بالمدح أو الذم أو الترحم، ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف، فلم يتبين أنه في الأصل وصف ثم غير. (قوله: في مقول المستهل المبصر الخ) قيل: الاستهلال: ماه نو ديدن وبانك كردن، وكلاهما مستقيم. (قال: الهلال)، ماه نو تاسه شب، وبعده القمر. (قوله: لأن مقصود المستهل تعيين شيء الخ) لا تعيين الهلال بالإشارة.

(قوله: لأنه ركن) بخلاف الفضلة فإنه قد يجب حذفها. (قوله: أصيل) أي: مقصود لذاته بخلاف الخبر فإنه مقصود لأجل المبتدأ فلذا قد يجب حذفه فرقاً بين الأصلي والدخيل في الركنية. (قوله: مما لا يعتد به) في الرضي دخول نواسخ المبتدأ والخبر على المخصوص بالمدح المقدم؛ نحو: كنت نعم الرجل يدل على فساد كونه خبر المبتدأ. (قوله: لأن في الافتنان) في القاموس: افتن أخذ في فنون من القول، والفن الضرب من الشيء والتزيين وتغيير المألوف؛ أي: الإعراب المألوف. (قوله: زيادة تنبيه) لتوجه الخواطر إلى الحوادث. (قوله: وإيقاظ للسامع للإصغاء إليه) متعلق بالإيقاظ على تضمين معنى الحث والتحريض، ويجوز أن يكون على حذف المضاف؛ أي: لصاحب الإصغاء. (قوله: وذلك) أي: زيادة التنبيه. (قوله: يعتني به زيادة اعتناء) إنما قيد بذلك؛ لأن أصل المدح والذم والترحم حاصل على تقدير أجرائه على موصوفه. (قوله: فكأنه أراد) أي: القاطع للوصف أنه؛ أي: الوصف امتاز من بين صفات الممدوح. (قوله: فلم

ويروه[١] كما يراه[٢]. وإنما أتى[٣] بالقسم جرياً[٤] على عادة المستهلين[٥] غالباً ولئلا يتوهم نَصب (الهِلاَلَ) عند الوقف. «وَ» قد يحذف «الخَبَرُ[٦] جَوَازاً» أي: حذفاً جائزاً، لقيام قرينة من[٧] غير إقامة شيء مقامه «مِثْلُ:» الخبر المحذوف جوازاً في قولك: «خَرجْتُ فَإِذَا[٨] السَّبُعُ[٩]» فإنَّ: تقديره[١٠] على المذهب الصحيح كما نص[١١] عليه[١٢] (صاحب اللباب): خرجت[١٣] فإذا السَّبُع[١٤] واقفٌ[١٥]، على أن[١٦] يكون (إذا) ظرف[١٧] زمان[١٨] للخبر المحذوف غير[١٩] سادة[٢٠] مسده أي: ففي[٢١] خروجي السَّبُع واقف. «وَ»[٢٢] قد يحذف الخبر لقيام قرينة «وُجُوباً» أي[٢٣]: حذفاً واجباً «فِيْمَا التُزِمَ» أي: في التركيب الذي التُزِمَ[٢٤] «فِي مَوْضِعِهِ» أي: في موضع الخبر «غَيْرُهُ»[٢٥] أي: غير الخبر، وذلك[٢٦] في[٢٧] أربعة أبواب على ما ذكره المصنف. أولها[٢٨]: المبتدأ[٢٩] الذي[٣٠] بعد[٣١] (لولا) «مِثْلُ: لَوْلاَ زَيْدٌ[٣٢] لَكَانَ[٣٣] كَذَا» أي: لولا زيدٌ موجودٌ، لأن[٣٤] (لَوْلاَ)[٣٥] لامتناع الشيء[٣٦] لوجود غيره[٣٧]، فيدل على الوجود[٣٨]. وقد التُزِمَ في موضع الخبر جواب

---

(١) الهلال. (٢) أي: المستهل. (٣) مصنف. (٤) علة أتى. (٥) في الأكثر. (٦) ولم يذكر القرينة استثناء بذكرها في حذف المبتدأ. (٧) متعلق جائزاً. (٨) بغير تنوين. (٩) السبع واحد السباع. (١٠) أي: القول. (١١) أي: صرح. (١٢) أي: على تقديره وعلى صحته. (١٣) خبر إن. (١٤) مبتدأ. (١٥) خبره. بالباب. (١٦) تقدير. (١٧) خبر يكون. (١٨) يخالف ما يأت منه في بحث الظروف ظاهراً. (١٩) صفة ظرف. (٢٠) قائم. (٢١) وقت صحيح. (٢٢) عطف على جوازاً. (٢٣) تقدم إعرابه آنفاً تأمل. مثل. (٢٤) أي: أقيم. (٢٥) نائب فاعل التزم. (٢٦) أي: وجوب حذف الخبر. (٢٧) كائن. (٢٨) مبتدأ. (٢٩) خبره. (٣٠) صفة المبتدأ. (٣١) كلمة. (٣٢) فزيد مبتدأ وخبره محذوف. (٣٣) جواب لولا. (٣٤) علة مقدر إنما وجب حذفه. (٣٥) موضوع. (٣٦) أي: جواب لولا. (٣٧) مثل لوجود زيد. (٣٨) وهو الخبر.

وَالخَبَرُ[١] جَوَازاً[٢] مِثْلُ: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ، وَوُجُوباً[٣] فِيمَا الْتُزِمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ مِثْلُ: لَوْلاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا[٤]،

(١) أي: وقد يحذف الخبر.
(٢) أي: حذف جائز لقيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه.
(٣) أي: وقد يحذف الخبر لقيام قرينة.
(٤) أي: لولا زيد موجود لأن لولا موجود لامتناع الشيء لوجود غيره.

(قوله: ولئلا يتوهم نصب الهلال) برأيت أو أرى؛ وذلك لأن الأصل في المفردات الوقف. **(قال: خرجت فإذا السبع)** الفاء للعطف حملاً على المعنى؛ أي: خرجت ففاجأت كذا، وقيل: جواب الشرط، ولعله أراد أنها للزوم ما بعدها لما قبلها؛ أي: مفاجأة السبع لازمة لخروجي، وقيل: زائدة وفيه أنه لا يجوز حذفها. **(قوله: على المذهب الصحيح)** إنما قال ذلك؛ لأن فيه خلافاً، قيل: إن إذا ظرف مكان خبر عن السبع، وفيه أنه لا يطرد في مثل فإذا السبع بالباب، وجعله بدلاً تعسف، وقيل: ظرف زمان

يتبين الخ) فلا يطلب نكتة التغيير، ويمكن أن يقال: إن في المقطع دلالة على أنه جعل التابع مطلوب الثبوت في نفسه غير تابع للحكم السابق فيدل على زيادة اعتناء المتكلم فيفيد زيادة المدح والذم والترحم من أجرائه على الموصوف بخلاف ما إذا ذكر الموصوف، فإنه يفهم حينئذ كونه تابعاً مقطوعاً عن التابعية. **(قوله: وكلاهما مستقيم)** كلا المعنيين مستقيم فجمع الشارح رحمه الله بين المعنيين إشارة إلى بيان المعنى اللغوي، وإن كل واحد منهما تصح إرادته لا بيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين. **(قوله: لا تعيين الخ)** قد عرفت فيما سبق أن المبتدأ والخبر إذا كان معرفتين فأيهما كان مطلوب الثبوت

(قوله: وإنما وجب حذفه ليعلم الخ) حاصله: أنه أهل الحمد مثلاً كان مجروراً صفة لما قبله فغيرّ إعرابه قصداً للمبالغة في المدح؛ وذلك لأن في تغيير المألوف المعروف زيادة إيقاظ للسامع للإصغاء إليه؛ ولأن الكلام الذي به المدح صار حينئذ جملتين بعدما كان جملة واحدة، وكلما ازداد الكلام في المقام ازداد المدح، ولو ذكر هذا المبتدأ؛ لتوهم أن الكلام جملتين في الحال والأصل، وقس عليه غيره كالقطع للذم والترحم وغيرهما (نعمه)، وقوله: عند من قال: وهو بعض الكوفيين، وقوله: أن تقديره هو زيد؛ أي: فحذف للعلم به وسدّ غيره مسده لذكره في السؤال المقدر، كأنه لما قال: نعم الرجل، قيل له: من هو، فقال: زيد، وسيأتي الكلام فيه. (قوله: المبصر للهلال) صفة كاشفة لقوله: المستهل؛ لأن معناه الطالب لرؤية الهلال، والإبصار: الرؤية، ومن هذا القبيل: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾؛ أي: فعمله لنفسه، وقوله: بالقرينة الحالية، وهي حالة كون القائل مبصراً للهلال. (قوله: لأن مقصود المستهل تعيين الخ) يعني: أن مقصوده تعيين ذلك الشيء المرئي بالإشارة والحكم عليه بأنه هلال لينظره الناظرون، وليس المقصود أن الهلال المعروف هو هذا، وتحقيق ذلك على ما ذكره أرباب العربية من أن المعلوم المعروف عند المخاطب هو الذي يقع مبتدأ، والمجهول عنده يقع خبراً، مثلاً إذا عرف مخاطبك زيداً باسمه، ولم يعرف أنه أخوه أم لا تقول له: زيد أخوك، وبالعكس تقول: أخوك زيد، فإذا تحقق هذا فنقول في مثال المتن: إن المعروف عند المخاطب إنما هو شيء مشار إليه بلفظ هذا، غير معروف بأنه هلال، فنقول له: الذي هو معلوم لك بالإشارة الهلال لا غير.

(قوله: ليتوجه إليه الناظرون) علة للتعيين والحكم؛ أي: تعيين ذلك المرئي والحكم عليه بالهلالية؛ ليتوجه إليه الناظرون؛ لأنهم لا يعرفون أنه هلال إلا بالنظر، وأما لو قال: الهلال هذا، فكأنه قال: الهلال المعروف لكم هو هذا المشار إليه، فلا يلتفت إليه السامعون؛ لأنه معروف عندهم **(نعمه)**، وقوله: على عادة المستهلين؛ أي: فالكلام إنكاري فأعرفه. **(قوله: ولئلا يتوهم نصب الهلال)** أي: بتقدير مثل رأيت، قال الجزائري: أي لئلا يتوهم أن آخر الهلال ساكن لأجل الوقف، وحينئذ لا يتعين أن يكون مرفوعاً، بل يحتمل أن يكون منصوباً على تقدير أبْصِر مثلاً، وقوله: لقيام قرينة؛ إذ لا يحذف نسياً فلا بد منها، ولم يذكره اكتفاء بما سبق. **(قوله: على المذهب الصحيح)** قيد به؛ لأن فيه مذاهب أُخر غير صحيحة مشتملة على تعسّفات مع عدم الاطراد في مثل: فإذا السبع بالباب؛ أي: واقف به أو حاضر أو نحوه من الأفعال العامة، فإن المصادفة فجأة تدل على الوقوف والحضور، وأما إذا كان الخبر خاصاً فلا يحذف لعدم دلالتها[1] عليه مثل قوله: ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ كذا قيل. **(قوله: على أن يكون إذا الخ)** أي: هذا التقدير مبني على أن يكون إذا بمعنى الوقت، وقال بعضهم: اتفق الشراح على تقدير الخبر عاماً مستدلين بأن إذا المفاجئة ظرف، وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ومنعوا تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف؛ لأنه لا يجوز إلا بالقرينة، ولا قرينة ههنا؛ إذ الظرف لا دلالة له على فعل خاص، وظني أن ما قدره الشارح في محله، والقرينة على تقديره لفظ خرجت، فإن مفاجأة السبع وقت الخروج يناسبه الخبر الخاص **(نعمه)**. **(قوله: غير ساد مسده)**؛ إذ لو سدّ مسدّه لكان الحذف واجباً لا جائزاً، فإن الحذف الواجب ما كان معه قرينة مع سدّ شيء مسده، وقوله: أي في التركيب، الأولى في تركيب[2]، فعلى هذا تكون كلمة ما: موصولة، أو موصوفة، والظرفية من قبيل ظرفية الكل، ولك أن تجعلها مصدرية؛ أي: في وقت التزام غيره موضعه، فعليه فلا حاجة إلى تقدير العائد بخلاف الوجه الأول؛ إذ التقدير حينئذ في تركيب التزم في موضع الخبر منه؛ أي: من ذلك التركيب غيره فكلام المتن من قبيل: البر الكر بستين، وقوله: وذلك في أربعة أبواب؛ أي: الحذف المذكور في أربعة أنواع من التركيب. **(قوله: أولها المبتدأ)** أي: أول الأبواب باب المبتدأ الذي وقع بعد لولا الامتناعية، فإن خبره يجب حذفه لسدّ شيء مسدّه، وفي شرح الألفية: أن الحذف بعد لولا واجب إلا قليلاً، فاحترز عما ورد ذكره فيه شذوذاً كقوله:

لولا أبوكَ ولولا قَبْلَه عمر ... ألقَتْ إليكَ مَعَدٌّ بالمَقَاليدِ

فافهم، وقوله: وهذا إذا كان الخ، وجوب الحذف في باب

(١) أي: إذا. (٢) كما وقع هكذا في بعض النسخ.

خبر عما بعده بتقدير مضاف؛ أي: في وقت خروجي حصول السبع، وإنما قدر المضاف؛ لأن الزمان لا يقع خبراً عن الجثة، وقيل: ظرف زمان مضاف إلى ما بعده وعامله محذوف؛ أي: ففاجأت وقت وجود السبع، وفيه أنه يلزم إخراج إذا عن الظرفية؛ لأنه مفعول به لفاجأت اللهم إلا أن يقال: إن فاجأت ينزل منزلة اللازم، ولو قيل: إن الظرف غير مضاف إلى الجملة كما في الوجوه الآخر، والعامل فاجأت لم يلزم إخراج إذا عن الظرفية؛ لجواز أن يقال: معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج. **(قال: فيما التزم)** يقال: ألزمته الشيء فالتزمه؛ أي: قبل ملازمته. **(قوله: أي: في التركيب)** الأظهر بحسب اللفظ أن يقال: أي: في خبر وإلا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر؛ لأن ضمير في موضعه وغيره راجع إلى الخبر، وإنما قلنا: بحسب الظاهر؛ لأن الذهن ينساق من الخبر إلى كونه واقعاً في التركيب فيغني غناء الضمير. **(قوله: وذلك في أربعة أبواب)** لا يقال: هناك قسم آخر وهو ما إذا كان الخبر ظرفاً فإن متعلقه خبر وهو واجب الحذف؛ لأنا نقول: الخبر بحسب الظاهر، بل بحسب الحقيقة ليس إلا الظرف، والتقدير ليس إلا لرعاية أمر لفظي فليس هو

يجعل خبراً وههنا المطلوب إثبات الهلالية لشيء وتعيين شيء بالهلالية لا تعيين الهلال بالإشارة وإثبات كونه مشاراً إليه. **(قوله: وذلك)** أي: الوقف عند ذكر القسم ثابت؛ لأن الأصل في المفردات؛ أي: الكلمات التي لا تركب مع ما بعدها الوقف. **(قوله: الفاء للعطف)** في الرضي وهو قريب. **(قوله: حملاً على المعنى)** فإن في إذا معنى المفاجأة. **(قوله: ولعله أراد الخ)** أي: وإلا فلا شرط ههنا فلا جواب. **(قوله: وفيه أنه لا يجوز حذفها)** قال السيد قدس سره: جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب. **(قوله: خبر عن السبع)** أي: فبالمكان السبع، ولا يجوز على هذا القول أن يكون إذا مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث كذا وكذا في الرضي. **(قوله: وفيه أنه لا يطرد الخ)**؛ إذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب. **(قوله: وجعله بدلاً تعسف)** أي: جعل بالباب بدلاً من إذا تعسف، أما معنى فلعدم انسياق الذهن إليه، وأما لفظاً؛ فلأنه يكون بدلاً بإعادة الجار ولا جار في المبدل منه لفظاً. **(قوله: لأن الزمان الخ)** قد مر تحقيقه بما لا مزيد عليه. **(قوله: وفيه أنه يلزم الخ)** وفيه تكلف؛ لأن إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح. **(قوله: إن فاجأت الخ)** فالمعنى خرجت فحصل لي مفاجأة وقوف السبع في وقت خروجي. **(قوله: ولو قيل الخ)** أي: على تقدير جعله ظرف زمان. **(قوله: كما في الوجوه الآخر)** وهي الوجوه الثلاثة المذكورة واحد منها في الشرح واثنان منها في الحاشية. **(قوله: أي قبل ملازمته)** فالمعنى في ما التزم العرب؛ أي: قبل ملازمة ذكر غير الخبر في موضعه. **(قوله: الأظهر الخ)** إنما قال بحسب اللفظ؛ لأن ما ذكره الشارح رحمه الله أظهر من حيث المعنى؛ إذ المعنى هو؛ أي: الخبر المحذوف وجوباً في تركيب التزم غيره في موضعه على طبق ما صرح به في قوله: جوازاً في خرجت فإذا السبع، فتكون الظرفية ظرفية الكل لجزئه وهو أظهر وأشيع، بخلاف ما إذا فسر ما يخبر فإنه حينئذ يكون الجار والمجرور متعلقاً بيحذف وجوباً، فتكون ظرفية الموصوف للصفة، فاندفع ما قيل: لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر.

(لَوْلَا) فيجب[1] حذفه[2]، لقيام قرينة[3] والتزام قائم[4] مقامه[5]، هذا[6] إذا كان الخبر عاماً وأمّا إذا[7] كان الخبر خاصّاً[8] فلا يجب كما[9] في قوله:

وَلَوْلاَ الشِّعْرُ بِالعُلَمَاءِ[10] يُزْرِيْ لَكُنْتُ[11] اليَوْمَ أَشْعَرَ[12] مِنْ لَبِيدِ[13]

(١) جواب شرط محذوف. (٢) أي: حذف الخبر. (٣) دالة على المحذوف وهي لولا. (٤) أي: جواب لولا. (٥) خبر. (٦) أي: وجوب حذف الخبر. (٧) أي: الخبر. (٨) كالقيام والجلوس والقعود والعيوب والألوان مثلاً. (٩) مر. (١٠) متعلق بيزرى. (١١) جواب لولا. (١٢) أي: أكثر. (١٣) اسم شاعر مشهور.

من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده. **(قوله: فلا يجب حذفه)** لعدم دلالة لولا عليه، ولو دل بالقرينة الخارجة جاز الحذف بلا وجوب. **(قوله: ولولا الشعر الخ)** الازراء، خوارمندي نمودن.

(قوله: لأن الذهن ينساق الخ) فكأنه قيل في تركيب التزم في موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر. **(قوله: فيغني غناء الضمير)** أي: ينفع كونه واقعاً في التركيب نفع الضمير وهو ربط الجملة الواقعة صفة بموصوفه يقال: ما يغني عنك هذا من باب الأفعال؛ أي: ما ينفعك والغناء بالفتح النفع كذا في الصحاح. **(قوله: ليس إلا الظرف)**؛ لأن المقصود ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لحصوله. **(قوله: والتقدير الخ)** وهو أن الظرف والجار والمجرور لا بد له من متعلق من الفعل أو شبهه. **(قوله: الأزراء خوارمندي نمودن)** لا يظهر لإدخال الياء فائدة، والأظهر ما في التاج: وخوارداشتن ويعدى بالباء، وفي القاموس: أزرى بأخيه أدخل عليه عيباً.

المبتدأ الذي وقع بعد لولا إذا كان الخ. **(قوله: وأما إذا كان خاصاً فلا يجب حذفه)** أي: لعدم دلالة لولا على الخبر الخاص، فلو دلَّ على الخبر الخاص بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: أغويتمونا، وكقول الشاعر:

فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا

وأما إذا لم يُدَلَّ عليه بشيء من القرائن فيجب ذكره كقوله عليه السلام: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين»؛ يعني: لبنيتها على قواعد إبراهيم عليه السلام، وهذا مذهب بعض النحاة القائلين بأن الخبر؛ إما أن يكون كوناً مطلقاً، أو كوناً مقيداً، فإن كان الأول وجب الحذف، وإن كان الثاني؛ فإما أن يدل عليه دليل أو لا، فإن كان الثاني وجب ذكره، وإن كان الأول جاز إثباته، وقال الشهاب السندوبي: هذا هو الحق، وأما مذهب الجمهور: فالخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقاً بناء على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، فإذا ورد ما يخالف ذلك يؤولون بجعل الكون الخاص مبتدأ والخبر محذوف وجوباً، ومذهبهم مزيّف، والتفصيل في المغني والرضي وغيرهما. **(قوله: كما في قوله: ولولا الشعر)** هذا البيت من البحر الوافر من عوضه الأولى وضربه الأول وقبله:

وَلَوْلا خَشْيَةُ الرَّحْمَنِ عِنْدِي
جَعَلْتُ النَّاسَ كُلَّهُمُ عَبِيدِي

والمشهور أن قائل هذا الشعر هو الإمام الشافعي رحمه الله ثالث الأئمة المجتهدين الأربعة: وهو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن الشافعي ولد بمدينة غزة أو عسقلان أو يمن سنة مئة وخمسين، وحمل إلى مكة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وأذن له مالك بالفتوى وهو ابن خمس عشرة ومناقبه كثيرة، قالوا: المراد من حديث: «لا تسبوا قريشاً فإن عالمها يملأ الأرض علماً» هو الشافعي، وقيل: ابن عباس، وهو - أي: الشافعي - مجدد المائة الثالثة، مات بمصر سنة ٢٠٤، وكان يختم القرآن في كل يوم مرةً رحمه الله تعالى، قوله: يزري من الإزراء؛ بمعنى: التهاون بالشيء والاحتقار له؛ يعني: خوارد أشتن، والمعنى: لو لم يكن الشعر يحقّر مرتبة العلماء ويدخل عليهم عيباً لكنت، أشعر: اسم تفضيل من الشعر؛ أي: أكثر وأشهر من جهة إنشاد الشعر ونظمه من

لبيد: وهو شاعر فصيح مشهور، أبو عقيل لبيد بن ربيعة شاعر بني جعفر، وكان يقول: الشعر وهو صغير حتى روي أن بني جعفر بن كلاب وفدوا على نعمان بن المنذر مع جماعة فيهم لبيد ودخلوا على النعمان لطلب عطائه، وكان ربيع بن زياد العبسي يجالسه وينادمه ويأكل معه من قصعة، وكان عدواً لهم فسعى بهم عند النعمان فرأوا منه جفوةً، وكان رئيسهم عامر بن مالك عم لبيد المزبور، وهو - أي: لبيد - إذ ذاك غلام فأخبروه، فقال: هل تقدرون أن تجمعوا بيني وبينه فأرجزه[1] بكلام لا يلتفت إليه النعمان بعده، فقالوا: نعم فكسوه حلة وغدوا به على النعمان، فلما دخلوا وجدوا الربيع يأكل معه من قصعة واحدة فقال لبيد:

يا واهِبَ الخَيرَ الجَزيلِ مِن سَعَه
نَحنُ بَني أُمِّ البَنينَ الأَربَعَه
سُيوفُ حَقٍّ وَجِفانٌ مُترَعَه
وَنَحنُ خَيرُ عامِرِ بنِ صَعصَعَه
إِلَيكَ جاوَزنا بِلاداً مُسبِعَه
نخبر عَن هَذا خَبيراً فَاِسمَعَه
مَهلاً أَبَيتَ اللَعنَ[2] لا تَأكُل مَعَه
إِنَّ اِستَهُ مِن بَرَصٍ مُلَمَّعَه
وَإِنَّهُ يُولِجُ فيها إِصبَعَه
يُولِجُها حَتّى يُواري أَشجَعَه
كَأَنَّما يَطلُبُ شَيئاً أَودَعَه

فالتفت النعمان إلى الربيع وقال إذ ذاك: أنت يا ربيع، فقال: لا والله لقد كذب ابن اللئيم، فقال نعمان: أفٌ لهذا طعاماً لقد خبث علي، انصرف عني يا ربيع فلحق بأهله، ويروى أنه ترك مؤاكلته وقال: عُدْ إلى قومك ولك عندي ما تريد من الحوائج، فمضى الربيع إلى قبة فتجرد وأحضر من يشاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء فاخبروا النعمان بذلك فقال جواباً:

قَد قيلَ مَا قيلَ إِن صِدقاً وَإِن كَذِباً
فَما اعتِذارُكَ مِن قَولٍ إِذا قيلا

يريد به افتراء لبيد عليه، واعلم أن هذا صدر من لبيد وقت الصباوة والجاهلية، وإلا فهو قد كان أسلم وصار من جملة الصحابة، وكان شريفاً في الجاهلية والإسلام حتى قال في حقه النبي عليه السلام: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

ألا كُلُّ شَيءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ»

ثم إن هذا البيت المروي عن الشافعي يشعر بذم الشعر والشعراء وأن تأليفه والاشتغال به لا يليق بزمرة العلماء، لكن ذلك ليس على الإطلاق، بل محمول على ما فيه ذم أو هجاء وهتك لستر الناس واشتمال على الغيبة والافتراء، ومن المذموم القبيح الاقتباس المحرم كقوله:

وردفه ينطقُ من خلفه
لمثل ذا فليعمل العاملونَ

فإنه إساءة أدب وإخلال للإجلال وفي مثله ورد قوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ٢٢٤﴾، وقوله عليه السلام: «لأن يمتلئ بطن أحدكم قيحاً خير من أن يمتلئ شعراً»، وإلا فالإتيان بالشعر والنطق به مندوب مستحسن، وعن بعض السلف عنه عليه السلام: «إن الشعر بمنزلة الكلام فحسنه كحسن الكلام وقبحه كقبحه» كذا في الجامع الصغير، وقد كان بعض الصحابة شعراء كحسان بن ثابت وغيره، وورد: «إن من الشعر لحكمة»، وعن بعض الصحابة أنه قال: ردفت النبي عليه السلام يوماً فقال: «هل معك من شعر أمية بن الصلت»، قلت: نعم، فقال: «هيه»، فأنشدته، فقال: «هيه»؛ أي: زدني، فأنشدته إلى مئة بيت، وعن عمر رضي الله عنه أنه قال: عليكم بديوانكم لا تضلوا، قالوا: وما ديواننا، قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم، وقال ابن عباس: الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا حرف من القرآن المنزل بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها، وكان الصحابة والتابعون كثيرو الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر، وبالجملة أشعار الجاهلية تجب معرفتها، وقد صح أنه عليه السلام كان يسمعه وأصحابه يتناشدون، وروي أن بعض العرب أنشد عنده عليه السلام شعراً من قول عنترة بن شداد العبسي صاحب المعلقة، فقال عليه السلام: «ما وصف لي أعرابي فأحببت أن أراه إلا عنترة»، ومن فوائد الشعر أنه يورث طلاقة اللسان، وشجاعة الجنان، وفي الحديث: «علموا صبيانكم الشعر؛ فإنه يطلق اللسان ويورث الشجاعة»، وفيه أيضاً لو كان

(١) يريد أني سأفتري على الربيع حتى يزجره النعمان من ساحة الحضور ومؤاكلته معه من الطعام وقوله: مسبعة؛ أي: ذات سباع، وقوله: ملمعة بمعنى متغيرة اللون، والأشجع أصول الأصابع، والمواراة التغطية. (٢) دعاء له.

هذا[١] على مذهب البصريين. وقال الكسائي: الاسم الذي بعدها[٢] فاعل لفعل مقدر[٣] أي: لَوْلاَ وُجِدَ زَيْدٌ[٤]. وقال الفراء: (لولا) هي الرافعة للاسم[٥] الذي بعدها. وثانيها[٦]: كل مبتدأ كان[٧] مصدراً[٨] صورة[٩] أو بتأويله منسوباً[١٠] إلى الفاعل[١١] أو المفعول[١٢] أو كليهما، وبعده[١٣] حال،

(١)أي: المذكور وهو لولا زيد مبتدأ وخبره محذوف وجوباً. (٢) أي: بعد لولا. (٣) صفة لفعل. (٤) فاعل. (٥) لاختصاصها الأسماء وكسائر العوامل. (٦) أي: الثاني من الأبواب الأربعة. (٧) في الأصل. (٨) خبر كان. (٩) مثل ضربت. (١٠) صفة مصدر. (١١) بأن يضاف إليه وحده. (١٢) نحو: ضربي زيداً. (١٣) أي: بعد المنسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما.

(قوله: هذا على مذهب البصريين) فإن لولا عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما يتراءى، وإليه ذهب الكسائي؛ لأن لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها إلا إذا أتي بمفسره كما هو شأن الأفعال الواقعة بعد أدوات الشرط، ووجب تكرار لا؛ لأن لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب. **(وقال: الفراء لولا هي الرافعة)** لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل ولا يخفى قصوره. **(قوله: منسوباً إلى الفاعل الخ)** قال الرضي: بدل منسوباً مضافاً إلى الفاعل أو المفعول أو إلى الفاعل والمفعول؛ نحو: تضاربنا. **(قوله: وبعده حال)** مفردة كانت أو جملة اسمية كانت أو فعلية،

(قوله: كما يتراءى) أي: التئاماً مثل التئام يتراءى ويظهر في بادئ الرأي في الرضي أن الظاهر منها أنها لو التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني دخلت على لا ومعناها مع لا باقي على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي في مثل قولك: لو لم تشتمني لشتمتك. **(قوله: وإليه ذهب الكسائي)** أي: إلى كونها مركبة من لو الشرطية ولا النافية ولذا أوجب تقدير لفعل بعدها. **(قوله: هي الرافعة)** في شرح التسهيل للفاضل المصري قال الفراء: لما استغنى الاسم بلولا ارتفع بها كما يرفع الفاعل بالفعل، وبهذا ظهر ركاكة ما قيل: لا يخفى أنه لا بد من القول بحذف المسند في الكلام، فحينئذ إن كان خبراً يلزم كون المسند إليه معمولاً لعامل لفظي دون الخبر. **(قوله: ولا يخفى قصوره)** في شرح التسهيل يبطل قول: الفراء أن لولا لو كانت عاملة لكان الجر أولى بها من الرفع؛ لأن القاعدة إن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه يعمل الجر. **(قوله: قال الشيخ الرضي الخ)** وما ذكره الشارح رحمه الله موافق لما في تسهيل ابن مالك حيث قال: وقيل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها أو مؤوّلاً بذلك؛ فإنه اعتبر مجرد كون المصدر عاملاً، وما قاله الرضي: موافق لما في شرحه حيث قال: والمحفوظ أن يكون المبتدأ مصدراً أو مؤوّلاً بمصدر أو أفعل تفضيل مضافاً إلى مصدر أو مؤول بمصدر، اعلم أن الاختلاف بين الاعتبارين فقط ليس إلا باعتبار أن ضربي زيداً قائماً داخل فيما نسب إلى كليهما عند الشارح، وفيما أضيف إلى أحدهما عند الرضي، وما قيل: إن ما ذكره الشارح رحمه الله يدخل فيه ضرب زيد عمراً قائماً ليس بشيء؛ لأن المصدر المذكور لا بد أن يكون مضافاً

نزول الوحي بعد الأنبياء لنزل على الشعراء، ألا ترى أن المتنبي الشاعر كيف تنبيء بقوة شعره، وقد ورد: أن لله تعالى كنزاً تحت العرش مفاتيحه ألسنة الشعراء، حتى سئل عن واحد من الشافعية هل يجوز النكاح على تعليم الشعر، فقال: يجوز إذا كان مثل هذا القول (شعر):

يُـرِيـدُ الـمـرءُ أنْ يُـعـطَـى مُـنَـاهُ
وَيَـأْبَـى الـلَّـهُ إلاَّ مَـا أرادَا
يَـقُـولُ الـمـرءُ فـائِـدَتِـي ومَـالِـي
وتَـقْـوَى الـلـهِ أفـضَـلُ مـا اسـتـفـادَا

وعدّ الحكماء الشعر من قبيل خارق العادة (بيت فارسي):

جـون كـرامـات بـلـنـد أولـيـاء
أولاً شـعـر سـت وآخر كـيـمـيـاء

وقيل: إن شيخاً صادف الخضر عليه السلام، وسأل منه هدية فقال الخضر: إذا سافر أحدكم فليقرأ هذا البيت يعود إلى وطنه سالماً:

وحيثُ أتَيْتُم سَاعَدَتْكُم سَلاَمَةٌ
وَيَرْعَاكُمُ الرَّحْمَنُ مِنْ كلِّ جَانِبِ

هذا إنجاز ما وعدناه في بحث التنازع فاغتنمه. **(قوله: هذا مذهب البصريين)** أي: كون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر وجوباً مبني على مذهب البصرية القائلين أن لولا غير مركبة من كلمتين. **(قوله: وثانيها كل مبتدأ)** الكلام في مبتدأ محذوف الخبر، وبيان قاعدة الوجوب فالمراد كل مبتدأ محذوف الخبر هو مصدر الخ، فلا ينتقض الضابطة ببعض الأمثلة، وقوله: كان مصدراً صورة؛ أي: صريحاً لا تأويلاً بقرينة المقابلة، فليس المراد بالصورة ما يقابل الحقيقة. **(قوله: منسوباً إلى الفاعل أو المفعول)** كلمة أو: لمنع الخلو؛ أي: متعلقاً إلى أحدهما أو كليهما سواء كان مضافاً أو لا، ولم يقل مضافاً كما قاله الرضي؛ لأنه لا يمكن الإضافة في مثل: تضاربنا، إلى الفاعل والمفعول معاً، بل إلى الفاعل فقط؛ لأن التضارب لازم وفيه: أن التقريب ليس بتام، على أن المضاف في كلام الرضي يجوز أن يحمل على المعنى اللغوي فيرجع إلى ما قاله الشارح. **(قوله: وبعده حال الخ)** أي: من أحدهما أو من كليهما كما أشار إليه في الأمثلة مفردة كانت أو جملة اسمية؛

أو كان اسم التفضيل[1] مضافاً إلى ذلك المصدر وذلك[2] مثل ذهابي[3] راجلاً، وضَرْبُ زَيْدٍ قَائِماً، إذا كان (زَيْدٌ) مفعولاً[4] به «وَ» مِثْلُ: «ضَرْبِي[5] زَيْداً قَائِماً» أو قَائِمَيْنِ، وأنْ ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً، وأَكْثَرُ[6] شُرْبِيَ السَّوِيْقَ مَلْتُوتاً[7]، وأَخْطَبُ مَا[8] يَكُونُ الأَمِيْرُ قَائِماً. فذهب البصريون إلى أن تقديره[9]: ضَرْبِيَ[10] زَيْداً حَاصِلٌ[11] إِذَا كَانَ[12] قَائِماً، فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف[13]، نحو: زَيْدٌ[14] عِنْدَكَ، فبقي (إِذَا كَانَ[15])، قائماً ثم حذف (إِذَا) مع شرطه[16] العامل[17] في الحال[18]، وأُقيم الحال مقام[19] الظرف، لأنَّ[20] في الحال معنى

(١) تفضيل. نسخة. (٢) أي: المنسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما. (٣) مصدر مضاف إلى فاعله. (٤) قيد به لئلا يتكرر مثل المضاف إلى الفاعل. (٥) مبتدأ مضاف إلى الفاعل والمفعول. (٦) مثال أفضل التفضيل المضاف إلى المصدر المذكور صورة. (٧) أي: مخلوطاً بالماء. (٨) مصدرية. (٩) أي: تقدير مثل: ضربي زيداً قائماً. (١٠) مبتدأ. (١١) خبره المحذوف. (١٢) أي: جد. (١٣) العامة نحو: الحاصل والكائن والوجود. (١٤) أي: حاصل عندك. (١٥) أي: لفظة. (١٦) أي: مع جملته. (١٧) وهو كان. (١٨) وهو قائم. (١٩) بضم الميم. (٢٠) علة أقيم.

وَمِثْلُ: ضَرْبِي[1] زَيْداً قَائِماً،

(١) تقدير العبارة ضرب زيد حاصل إذا كان قائماً.

نحو قوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»، أو فعلية؛ نحو: سمع أذني زيداً يقول ذلك؛ أي: سمع أذني كلام زيد حاصل إذا كان يقول ذلك. **(قوله: أو كان اسم تفضيل)** عطف على قوله: كان مصدراً؛ أي: أو كان المبتدأ اسم تفضيل حال كونه مضافاً إلى المصدر الصريح أو المأول المنسوب إلى أحدهما أو كليهما؛ لأن لاسم التفضيل حكم ما أضيف إليه، ثم شرع في بيان الأمثلة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله: وذلك مثل الخ، وإرجاع كل مثال إلى ممثّله محول إلى فطانة الطالب، وقوله: إذا كان مفعولاً به؛ أي: لا فاعلاً، وإلا يلزم التكرار في المثال. **(قال المصنف: ومثل: ضربي زيداً قائماً)** مثال للمصدر الصريح المنسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وبعده حال من أحدهما أو كليهما، فلذا قال: أو قائمين فالمصدر منسوب إلى صاحب الحال **(نعمه)**. وتوضيحه ما قاله ابن عقيل: إن من مواضع حذف الخبر وجوباً ما كان المبتدأ فيه مصدراً وبعده حال سدّ مسدّ الخبر، وهي - أي: الحال - لا تصلح[1] بالنظر إلى ذاتها أو إلى قصد المتكلم أن تكون خبراً؛ نحو: ضربي العبد مسيئاً، فضربي: مبتدأ، والعبد: معمول له، ومسيئاً: حال سدّ مسدّ الخبر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، فمسيئاً: حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد، وإذا كان،: ظرف نائب عن الخبر كما ستعرفه، وقوله: ملتوتاً؛ أي: مخلوطاً بالماء من لتّ السويق لتاً إذا بلّه، والسويق بالفارسية: بست **(لارى)**، وهذا مثال لاسم تفضيل مضاف إلى مصدر صريح منسوب إلى فاعل ومفعول، وبعده حال من المفعول، ومنه قولهم: أتمّ تبييني الحقّ منوطاً بالحكم. **(قوله: وأخطب ما يكون الأمير قائماً)** كلمة ما: مصدرية، فاسم التفضيل مضاف إلى المصدر المأول؛ أي: أخطب أكوان الأمير حاصل إذا كان قائماً،

(١) احتراز عن نحو: ما حكى الأخفش من قوله: زيد قائماً؛ أي: زيد ثبت قائماً، وهذه الحال تصلح خبراً فلا يكون الحذف واجباً، وفيه أن المبتدأ ليس بمصدر فلا تدخل في الضابطة فافهم.

والاسمية يجب معها الواو على الأصح. **(قوله: وأكثر شربي السويق ملتوتاً)** السويق: بست، قال قدس سره في الحاشية: لت السويق لتابله، صحاح. **(قوله: وأخطب ما يكون الأمير قائماً)** أي: أخطب كون الأمير قائماً لا أخطب أوقات كونه، وإن كان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا: من أن هذا المبتدأ يجب أن يكون مصدراً أو عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير أيضاً كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال: يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن أفعل المضاف إلى ما المصدرية الموصولة بكان أو يكون لا عن المصدر الصريح، فلا

لأحدهما ليصح وقوعه مبتدأ. **(قوله: نحو: تضاربنا)** فإن باب التفاعل لكونه بين اثنين كل منهما فاعل من وجه مفعول من وجه يكون إضافة التضارب إلى ضمير المتكلم مع الغير إضافة إلى الفاعل والمفعول معاً، ولا يخفى أن تضارب لازم لما تقرر أن تفاعل إذا بني من متعد إلى مفعول لم يتعد فهو مضاف إلى معموله الذي هو فاعل في الحقيقة فالظاهر ما ذكره الشارح رحمه الله. **(قوله: اسمية كانت)** نحو قوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد». **(قوله: أو فعلية)** نحو: علمي بزيد كان ذا مال، ويقال: سمع أذني زيداً يقول ذلك؛ أي: سمع أذني كلام زيد حاصل إذا كان يقول كذا، وفيه خلاف الفراء. **(قوله: على الأصح)**؛ إذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية؛ إذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوّز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع الخبر فتقول: ضربي زيداً أبوه قائم كما في كلمته فوه إلي فيّ. **(قوله: لت السويق)** من حدّ نصر وكذا بل. **(قوله: صحاح)** في آخر الحاشية اسم كتاب في اللغة نقل الشارح قدس سره معنى اللت منه. **(قوله: لما قالوا الخ)**؛ ولأن إذا كان منصوب المحل على الظرفية للخبر المحذوف فلو قدر الزمان يكون أخطب بعضاً منه فيلزم كون الزمان محلاً للزمان. **(قوله: أو عبارة عنه)** أي: يكون بمعنى المصدر وهو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر؛ لأنه بعض ما يضاف إليه

تقول: ضربي زيداً قائم؛ وذلك لأن نسبة الأخطب إلى الكون مجاز في أول الكلام، والمجاز يؤنس بالمجاز، ويجوز أن يقدر زمان مضاف إلى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الإسناد إلى الظرف مجازاً؛ نحو: نهاره صائم، ويؤيده أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة. **(قوله: فذهب البصريون إلى أن تقديره ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً)**؛ لأن الإخبار عن ضرب زيد بكونه مقيداً بقيامه لا يكون إلا عند حصول الضرب ووجود زيد، وإنما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان؛ لأن قائماً يكون حينئذ حالاً عن معمول المصدر فإن كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه، وإن كان عامله حاصلاً لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد، وإذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك؛ لأن قائماً حال من ضميره الراجع إلى زيد ومن تتمة الخبر، وقد نوقش في لزوم الاتحاد فثبت على هذا وجه آخر. **(قوله: ثم حذف إذا مع شرطه)** سمي مدخولها شرطاً، وإن كانت إذا ظرفية لرائحة معنى الشرط، وإذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾.

جعل وجوده لا نفسه خطيباً مبالغة، فالكون بمعنى: الأكوان؛ لأن أفعل للزوم كونه بعض المضاف إليه لا يضاف إلا إلى المتعدد، فكأن كل كون منه خطيب، لكن كونه قائماً أخطب. **(قوله: فذهب البصريون الخ)** قال الهندي: وفي ضربي زيداً قائماً، مذاهب؛ أي: أربعة، فمذهب البصريين الخ، وقوله: إذا كان قائماً؛ أي: إذا ثبت زيد حال كونه قائماً. **(قوله: فحذف حاصل الخ)** والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عندهم هي[1] الإخبار عن ضرب زيد بكونه مقيداً بالقيام؛ لأنه لا يمكن تقييده بقيد، إلا بعد حصوله، واللفظ السادّ مسدّ الخبر هو الحال، فقد حصل شرطاً وجوب الحذف، وقوله: مقام الظرف؛ أي: القائم مقام الخبر، فالمقام بضم الميم فتبصر.

(١) فالقرينة على (بقيد) المحذوف عقلية.

كذا في الرضي. **(قوله: وفي شرح التسهيل)** ناقلاً عن الإفصاح هذا الباب معتبر عند النحويين في كل مصدر وفيما أضيف إليه إضافة بعض للكل أو كل للجميع، والمعنى أن يكون المضاف مصدراً في المعنى؛ نحو: أكثر شربي وأقل شربي وأيسر شربي السويق ملتوتاً، وكل ركوبي الفرس عادياً. **(قوله: لو رفع قائم الخ)** فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن فيه لكونه مشروطاً بوقوع الحال بعد المصدر. **(قوله: جاز هذا التقدير)** أي: تقدير الزمان مع ما المصدرية أيضاً كما جاز عدم التقدير فقول الرضي: ويجوز رفع الحال إلى قوله: ويجوز أن يقدر زمان بيان لجواز عدم التقدير، وقوله: ويجوز تقدير الزمان إلى آخره بيان لجواز تقدير الزمان حال رفع قائم، وذلك منصوص في الرضي، فما قيل جوّز الرضي جعل المصدر في أخطب ما يكون الأمير قائماً حيناً؛ أي: أخطب أوقات كونه، فالمراد بأفعل المضاف إلى المصدر أعم من المضاف إليه بلا واسطة أو بواسطة ليس بشيء، كيف وقد نص الرضي بكون أفعل التفضيل المضاف إلى المصدر بمعنى المصدر كما مر. **(قوله: فلا يقول: ضربي زيداً قائم)** وكذا لا تقول: أكثر شربي السويق ملتوت؛ إذ لا مجاز في أول الكلام حتى يؤنس به في الآخر. **(قوله: لأن نسبة الأخطب إلى الكون مجاز)**؛ لأن المعنى أخطب أكوان الأمير حاصل إذا كان قائماً كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز لكونه خطيباً حال تلبسه بتلك الأكوان. **(قوله: والمجاز يؤنس بالمجاز)** في شمس العلوم أنه نقيض أوحشه؛ أي: المجاز في إسناد قائم إلى أخطب الذي هو بعض الأكوان يؤنس بالمجاز الذي هو في أول الكلام وهو جعل الكون أخطب وإنما كان إسناد قائم إلى أخطب مجازاً؛ لأن الخطابة صفة الأعيان دون المعاني. **(قوله: ويجوز أن يقدر زمان الخ)** أي: على تقدير رفع قائم يجوز أن يقدر زمان مضاف؛ لأنه حينئذ ليس مما وجب فيه حذف الخبر فلا يشترط فيه كونه مصدراً؛ يعني: حينئذ يكون التقدير أخطب أوقات كون الأمير قائم فيكون أخطب بعض أوقات كون الأمير؛ لأن أفعل التفضيل يكون بعضاً مما أضيف إليه ويكون إسناد قائم إلى أخطب إسناد إلى الظرف مجازاً. **(قوله: نحو: نهاره صائم)** أي: جعل زمان كون الأمير أخطب وقائماً لكون الأمير خطيباً وقائماً فيه كما جعل النهار صائماً لكونه صائماً فيه، فقوله: لشيوع تقدير الزمان مع ما عطف عليه تعليل لتقدير الزمان ولما يلزمه من إسناد قائم إلى الزمان الذي هو أخطب. **(قوله: ويؤيده)** أي: يؤيد تقدير الزمان جعل الزمان الذي هو يوم الجمعة خبراً عن أخطب؛ فإنه صريح في كون أخطب عبارة عن الزمان. **(قوله: لأن الإخبار عن ضرب زيد)** للقرينة الدالة على الخبر المحذوف. **(قوله: يكون حينئذ حالاً عن معمول المصدر)** أي: عن ياء المتكلم أو عن زيد لا عن ضمير حاصل؛ لأنه عائد إلى ضربي وهو ليس بقائم. **(قوله: فإن كان عامله)** أي: عامل قائماً كان بعينه مذهب الكوفيين؛ لأنه حينئذ يكون قائماً قيد للمبتدأ والخبر الحصول مطلقاً لا فرق بينهما إلا باعتبار تقدير حاصل مقدماً على قائماً في هذا الوجه مؤخراً على مذهب الكوفيين. **(قوله: لزم اختلاف عامل الخ)**؛ لأن عامل ذي الحال هو المصدر. **(قوله: لم يلزم شيء)** من ذلك المذكور من تقييد المبتدأ واختلاف العامل. **(قوله: حال من ضميره)** أي: ضمير كان الراجع إلى زيد فيكون العامل فيهما كان. **(قوله: ومن تتمة الخبر)** فيكون الحال قيداً للخبر للمبتدأ. **(قوله: وقد نوقش في لزوم الاتحاد)** أي: اتحاد عاملهما ليس بلازم وإليه ذهب ابن مالك. **(قوله: فثبت على هذا وجه آخر)** أي: ثبت على تقدير عدم لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها لهذا الباب وجه آخر سوى الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله، وهو: أن يقدر الخبر المحذوف حاصل من غير تقدير إذا كان ويكون عاملاً في الحال مع كونه حالاً من فاعل ضربي أو مفعوله.

الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف القائم[١] مقام الخبر[٢] فيكون الحال قائماً مقام الخبر.

قال الرضي: «هَذَا[٣] مَا قِيْلَ فِيْهِ[٤]، وَفِيْهِ[٥] تَكَلُّفَاتٌ كَثِيْرَةٌ» وهي حذف (إذا) مع الجملة المضاف[٦] إليها، ولم يثبت[٧] في غير هذا المكان، والعدول عن ظاهر[٨] معنى (كان) الناقصة إلى[٩] معنى[١٠] كان التامة.

والذي يظهر لي أن[١١] تقديره بنحو: ضَرْبِيَ زَيْداً يُلاَبِسُهُ قَائِماً، إذا أردت: الحال عن المفعول[١٢]، وضَرْبِيَ[١٣] زَيْداً يُلاَبِسُنِي قَائِماً، إذا كان[١٤] عن الفاعل[١٥] أولى[١٦]، ثم[١٧] نقول[١٨]: حُذِفَ المفعول[١٩] الذي[٢٠] هو ذو الحال، فبقي[٢١] (ضَرْبِيَ زَيْداً يُلاَبِسُ قَائِماً)، ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة[٢٢] كما[٢٣] تقول: الذي[٢٤] ضَرَبْتُ قَائِماً زَيْدٌ أي: ضَرَبْتُهُ، ثم[٢٥] حذف[٢٦] (يُلاَبِسُ) الذي هو خبر المبتدأ، والعامل في الحال، وقام الحال[٢٧] مقامه[٢٨]، كما تقول: راشداً[٢٩] مهدياً[٣٠]، أي: سر راشداً مهدياً فعلى هذا يكونون[٣١] مستريحين[٣٢] من تلك التكلفات البعيدة[٣٣]. وقال الكوفيون: تقديره[٣٤]: ضَرْبِيَ زَيْداً[٣٥] قَائِماً[٣٦] حاصل، بجعل[٣٧] (قَائِماً[٣٨]) من متعلقات المبتدأ[٣٩]، فيلزمهم[٤٠] حذف الخبر من غيرّ سد شيء مَسَدَّهُ[٤١] وتقييد[٤٢] المبتدأ المقصود[٤٣] عمومه[٤٤] بدليل الاستعمال. وذهب[٤٥] الأخفش:

---

(١) صفة الظرف. (٢) وهو حاصل. (٣) بتحذير البصريين وهو ضربي زيداً حاصل إذا كان. (٤) أي: في حذف الخبر. (٥) أي: ما قيل فيه. (٦) صفة لإذا. (٧) كأنه في إذا. (٨) إضافة بيانية. (٩) متعلق بالعدول. (١٠) وهو قليل ونادر. (١١) بعد التأويل خبر الذي. (١٢) في المعنى. (١٣) عطف على وجرى الأول. (١٤) وفي هذا التقدير ليس تلك التكلفار. أي قال حالاً. (١٥) في المعنى. (١٦) من تقدير البصريين. (١٧) خبر إن. (١٨) قول رضي. (١٩) في المثالين. (٢٠) صفة المفعول. (٢١) بعد الحذف. (٢٢) والقرينة كون الفعل منيعاً. (٢٣) عند حذفه. (٢٤) مبتدأ. (٢٥) بعد حذف ذي الحال. (٢٦) كالفعل الذي يلابس. (٢٧) بعد حذف أي الحال أو عامله. (٢٨) أي: الخبر. (٢٩) فيما كنت تعرفه. (٣٠) فيما كنت لا تعرفه. (٣١) أي: البصريون. (٣٢) أي: متخلصين. (٣٣) إلى هنا كلام الرضي. (٣٤) أي: المثال المذكور. (٣٥) والعامل المصدر. (٣٦) حال من ضربي. (٣٧) متعلق بقال. (٣٨) أي: الحال. (٣٩) لا من متعلقات الخبر. (٤٠) أي: الكوفيون. (٤١) لأن مقام الخبر عندهم؟ (٤٢) والمراد من التقييد قوله قائماً. (٤٣) صفة المبتدأ. (٤٤) نائب فاعل مقصود. (٤٥) عطف على وقال الكوفيون.

(قوله: فيكون الحال قائماً مقام الخبر) أي: فيوجد شرط وجوب الحذف، وهو إقامة الغير مقام الخبر، وقوله: هذا ما قيل؛ أي: هذا التقدير ما قاله البصريون في هذا التركيب. (قوله: وهي حذف الخ) هذه العبارة إلى قوله: والذي يظهر لي، ليس من أصل الشرح، بل مما كتبه في الهامش؛ لكنه أدرجه في الأصل بعض الناسخين كذا قيل، وقوله: وقيام الحال مقام الظرف؛ أي: ولا نظير له، وإن كان الحال مؤدياً معنى الظرف. (قوله: والذي يظهر لي الخ) من كلام الرضي؛ أي: والوجه الذي يظهر لي في تقدير هذا التركيب ذلك، فإنه أولى لعدم التكلف كما تعرف، وقوله: ثم نقول: وهذا أيضاً من كلام الرضي. (قوله: ثم حذف يلابس) عطف على قوله حذف المفعول، وقوله: ويجوز الخ، جملة معترضة بين المعطوفين، وتقول: استئناف، ونظير هذا القول قولهم: ويجوز الصلاة قاعداً الخ؛ أي: صلاة المصلي بحذف ذي الحال. (قوله: وقام الحال مقامه) أي: مقام العامل، وقيام الحال مقامه ليس كقيام الحال مقام الظرف في التكلف؛ لأنه أكثر وقوعاً بخلاف الأول، فإنه لم يرد في غير هذا المحل فلذا كان تكلفاً. (قوله: ويلزمهم حذف الخبر) أي: وجوباً من غير سدّ شيء مسدّه؛ لأن الحال حينئذ متقدم على الخبر المحذوف، فلا يصلح أن يقوم مقامه؛ إذ لا يجوز نيابة المتقدم عن المتأخر؛ أي: فلا يكون الحذف واجباً، بل جائز للقرينة الدالة عليه مع أنه داخل فيما وجب حذفه عندهم (نعمه).

(قوله، وفيه تكلفات كثيرة) قال قدس سره في الحاشية: من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة؛ لأن معنى قولهم: حاصل إذا كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى، إنما عدلوا عنه؛ لأن مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته إلا نكرة، ولو كان خبراً لسمع تعريفه مرة؛ ولأن الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبراً لها لم يلزم الواو؛ لأن

(قوله: لرائحة معنى الشرط) وهو كون ضربي معلقاً بذلك الوقت كتعليق الجزاء بالشرط. (قوله: وإذا هذه للاستمرار) لا للاستقبال فلا حاجة إلى ما قيل: إنه يقدر إذا أريد الاستقبال ويقدر إذا أريد المضي. (قوله: مع الجملة المضاف إليها) قيل: الواجب المضاف هو إليها لكونه صفة جرت على غير من هي له وليس بشيء؛ لأن المضاف مسند إلى الجار والمجرور لا إلى إذا. (قوله: ولم يثبت في غير هذا المكان) أي: حذف إذا الظرفية الحالية عن معنى الشرط مع المضاف إليه لم يثبت في غير هذا المكان، فلا يرد ما قيل: إن في مواضع الفاء الفصيحة تحذف إذا مع المضاف إليه وهو كثير. (قوله: ومن قيام الحال مقام الظرف) ولا نظير له وإن كان الحال مؤدياً لمعنى الظرف؛ إذ معنى جاءني زيد راكباً جاء وقت ركوبه. (قوله: إنما عدلوا عنه) أي: عن معنى الناقصة إلى التامة. (قوله: لأن مثل هذا المنصوب) أي: الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة.

إلى أن الخبر الذي سدت الحال محله مصدر[1] مضاف[2] إلى صاحب الحال، أي: ضَرْبِيَ زَيْداً ضَرْبُهُ قَائِماً. وذهب[3] بعضهم[4] إلى[5] أن هذا المبتدأ لا خبر له، لكونه بمعنى الفعل، إذ المعنى: ما أَضْرِبُ زَيْداً إلاَّ قَائِماً[6]. وثالثها[7]: كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى[8] المقارنة وعطف عليه شيء بالواو[9] التي[10] بمعنى (مَعْ)

(١) خبر إن. (٢) صفة مصدر. (٣) عطف على القريب والبعيد. (٤) ابن درستويه وابن باشاذ. (٥) أشار ببعض إلى ضعف قوله. (٦) وضعفها ظاهر. (٧) أي: من الأبواب الأربعة. (٨) الإضافة بيانية. (٩) نص في المعية. (١٠) صفة الواو.

دخول الواو في إخبار الأفعال الناقصة ليست إلا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم. **(قوله: وتقييد المبتدأ المقصود عمومه)** اتفاقاً؛ وذلك لأن اسم الجنس المعرف باللام إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستغراق دفعاً للترجيح بلا مرجح. **(قوله: وذهب الأخفش)** يرد عليه أنه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم؛ لأنه في قوة أن الموصولة مع الفعل، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته. **(قوله: أي: ضربي زيداً ضربه قائماً)** أي: ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد. **(قوله: إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له)** كما في القسم الثاني من المبتدأ. **(قوله: لكونه بمعنى الفعل)** يؤيده امتناع تأكيده بكل وأمثاله وامتناع توصيفه. **(قوله: إذ المعنى ما أضرب زيداً إلا قائماً)** لا يخفى أن استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة. **(قوله: وثالثها كل مبتدأ الخ)** قال الشيخ الرضي: الظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب، قال الكوفيون: إن الواو مع ما بعدها خبر؛ لأنها بمعنى مع ولو أتى بمع كان خبراً، فكذا ما هو بمعناه وفيه أن المعطوف لا يصح أن يكون خبراً، ولا

(قوله: وذلك) أي: كون المقصود عموم المبتدأ ثابت. **(قوله: لأن اسم الجنس المعرف باللام)** أو بالإضافة فمعنى ضربي زيداً قائماً جميع أفراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد حاصل قائماً. **(قوله: دفعاً للترجيح بلا مرجح)** من إرادة بعض ما يقع عليه دون بعض. **(قوله: ولا يجوز حذف الموصول الخ)** إلا أن يقال: إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه: إن تقدير مالك وزيداً مالك وملابستك زيداً. **(قوله: أي: ما ضربي إياه الخ)** وكذا أكثر شربي السويق شربه ملتوتاً؛ أي: ما أكثر شربي إياه إلا شربه ملتوتاً. **(قوله: امتناع تأكيده الخ)** جوز الكسائي إتباع المصدر المذكور بالتوابع فتقول: ضربي زيداً كله وضربي زيداً الشديد قائماً، ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه كذا في الرضي. **(قوله: لا يخفى أن استفادة الخ)** بيان لضعف ما ذهب إليه البعض؛ لأنه لا يستفاد حينئذ الحصر المقصود من هذا التركيب؛ إذ على تقدير كونه مبتدأ لا خبر له ليس فيه ما يفيد الحصر. **(قوله: قال الشارح الرضي)** وتمسك عليه بما في نهج البلاغة وأنتم والساعة في قرن. **(قوله: ولو أتى بمع)** بأن يقال: كل رجل مع ضيعته كان مع ما بعدها خبراً فكذا الواو التي هي بمعنى مع أي تكون خبراً مع ما بعدها. **(قوله: وفيه أن المعطوف الخ)** يعني: أن الواو وإن كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فإذا كان صيغته معطوفاً على المبتدأ لم يكن خبراً.

(قوله: المقصود عمومه بدليل الاستعمال) تحقيقه أن المصادر إذا أضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال؛ أي: إذا لم يوجد قرينة الخصوص فيكون ضربي زيداً قائماً إخباراً عن جميع الضربات في حال القيام، فيلزم منه أنه لم يضربه في غير حال القيام، وأنه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضاً لقوله: ضربي زيداً قائماً، وأما لزوم تقييد المبتدأ على تقدير الكوفيين فبيانه أن قائماً لما كان متعلقاً بقوله: ضربي زيداً، كان معناه كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه، فإنه حاصل ولا يلزم منه أنه لم يضربه في غير حال القيام؛ ليكون مناقضاً لقوله: ضربي زيداً قائماً، وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان (نعمه)، وتلخيص ما في الرضي: أن اسم الجنس بلفظ الواحد كالضرب مثلاً إذا استعمل، ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه من الأفراد، فهو في الظاهر للاستغراق الجنسي؛ نحو: التراب يابس؛ أي: كل ما فيه هذه الماهية حاله كذا، وأما إذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص؛ نحو: اشرب الماء؛ أي: بعضه؛ لأن شرب الجميع ممتنع، إذا عرفت هذا فالجنس الذي هو مصدر - أعني: الضرب - غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه، بل الحال عندهم قيد في الخبر، فيبقى الجنس على العموم، فيكون المعنى: كل ضرب مني واقع على زيد حاصل حال القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه؛ أعني: ما أضرب زيداً إلا قائماً، وأما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال مخصص له فيكون المعنى: ضربي زيداً المختص بحال القيام حاصل، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه هذا. **(قوله: أي: ضربي زيداً ضربه قائماً)** أي: ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد وهو ضعيف؛ لأن حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود؛ لأنه في قوة أن الموصولة مع الفعل، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته؛ ولأن الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة (نعمه)، ثم إن هذا التفسير إذا أريد الحال عن المفعول، وأما إذا أريد الحال عن الفاعل فتقديره: ضربي زيداً ضربي قائماً وقس عليه، والحاصل: أن الخبر المحذوف عند الأخفش هو المصدر المذكور بعينه، لكن مقيداً بالحال، ولا يلزمه ما يلزم الكوفيين من المحذور؛ أعني: حذف الخبر بلا سد شيء مسدّه، وتقييد المبتدأ، فإن الحال على مذهبه يكون من تتمة الخبر ومتأخراً عنه، فيصلح للقيام مقامه ويبقى المبتدأ على عمومه. (قوله:

«وَ» ذلك[1] مثل[: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ[2]» أي: كل رجل مقرون مع ضيعته[3]

(١) مثال قسم الثالث. (٢) بالرفع عطف على الخبر المحذوف. (٣) أي: هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به.

وذهب بعضهم) وهو ابن درستويه، ولو كان ما ذهب إليه صحيحاً لتم الكلام بضربي أو بضربي زيداً، بدون ذكر الحال، وقوله: إن هذا المبتدأ لا خبر له؛ أي: على طبق أقائم الزيدان، فإنه كالصفة في معنى الفعل فيتم بفاعله وبمفعوله كما يتم الفعل المبني للمفعول بمفعوله (عصام). (قوله: وعطف عليه شيء) الضمير إما راجع إلى المبتدأ، وهو الذي فهمه الفاضل المحشي من ظاهر العبارة، ولك أن تقول: أنه راجع إلى الخبر؛ أي وعطف على ذلك الخبر المحذوف شيء؛ أعني: ضيعته مثلاً بواو هي نص في المعية، وهي المسماة بواو المصاحبة. (قوله: أي: كل رجل مقرون مع الخ) واعلم أن البصريين قدروا الخبر مثنى بعد المعطوف - أي: مقترنان - لزعمهم أن المعطوف معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ فيحتاج إلى خبر، فيرد عليهم: أن الخبر المحذوف حينئذ خبر مبتدأين فلا يسدّ المبتدأ الثاني - أعني: وضيعته - مسدّه؛ إذ المبتدأ لا يسدّ مسد الخبر فلا يكون حذفه واجباً، بل غالباً كما اعترف به الرضي، وأجيب: بأن لهذا الخبر جهتين؛ جهة كونه خبراً عن كل رجل، وجهة كونه خبراً عن ضيعته، فباعتبار الجهة الأولى يعتبر مقدماً وإن كان باعتبار الجهة الثانية ليس كذلك، والجهة الواحدة تكفي في صحة النيابة هذا، والشارح قدر الخبر مفرداً وعطف وضيعته على ضميره، فلا يكون مبتدأ حتى يحتاج إلى خبر، وزعم الكوفية أن هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر زعماً منهم أن الخبر هو قوله: وضيعته؛ لأن الواو بمعنى مع، ولو قيل: كل رجل مع ضيعته، لم يحتج إلى التقدير فكذا ههنا، والجواب: أن جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الأصلي، وبقاء العطف الأصلي يمنع جعله خبراً؛ لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته، فإن مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه، وهو كائن فلا يحتاج إلى تقدير الخبر، وقيل: إن الحذف في مثله أغلبي لا واجب، بدليل إثباته في نهج البلاغة: أنتم والساعة في قرن[1]، وأجيب: بأن الحذف مشروط بكون الواو دالاً على معنى المصاحبة صراحة، ولا كذلك قول عليّ رضي الله عنه (نعمه). (قوله: مع ضيعته) كناية عن الحرفة والصنعة بالفارسية: بيشه، سميت ضيعة؛ لأنه إذا تركها ضاعت أوضاع، وفي الحاشية الضيعة: العقار التي هي الأرض والنخل، والمتاع: أي الثوب، والكل صحيح هنا. (قوله: أي: كل رجل مقرون مع ضيعته) وعن الشريف قدس سره التقدير: كل رجل مقرون بضيعته وضيعته؛ أي: مقرونة بذلك الرجل على أن يكون وضيعته مبتدأ محذوف الخبر كما في زيد

(١) القرن الجعبة وحبل يشد به بعيران.

و«كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ»

يجوز أن يقال: إعرابه منقول عن الواو؛ لأن مع إذا وقع خبراً لا يستحق الرفع لفظاً حتى ينقل إلى ما بعده، بل يكون منصوباً. (قال: وكل رجل وضيعته) قال قدس سره في الحاشية: الضيعة في اللغة: العقار التي هي الأرض والنخل والمتاع، وههنا كناية عن مصحفها؛ أعني: الصنعة انتهى، الصنعة: كار وبيشه كردن صراخ، إن قلت: لا يجوز رجع الضمير في ضيعته إلى كل لظهور فساد المعنى، ولا إلى رجل؛ لأنه ليس مقصوداً، قلنا: المقصود واضح فإن المعنى أن كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل، قيل في توجيهه: التقدير كل رجل

(قوله: ولا يجوز الخ) عطف على قوله: لا يصح أبداً للمانع المعنوي من كون الواو مع ما بعدها خبراً، وحاصله: أنه حينئذ لا بد من القول بأن الرفع فيما بعد الواو بطريق النقل بأن يقال: يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولاً عنها لعدم قابليتها له لكونها في الأصل حرفاً كما قيل في نصب المفعول معه إن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطى النصب ما بعدها عارية كما أعطى ما بعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير، وذلك القول لا يصح؛ لأن مع أداة. (قوله: لا يستحق الرفع لفظاً) قيد بذلك؛ لأنه يستحق الرفع محلاً لنيابته عن عامله في نحو: زيد مع عمرو. (قوله: حتى ينقل الخ) يعني: نقل الإعراب إلى ما بعده لعدم القابلية فرع استحقاق الإعراب لفظاً؛ إذ لا معنى لنقل الإعراب المحلي لعدم تعذره ومع إذا وقع خبراً لا يستحق الرفع لفظاً فكيف ينقل عند نيابة الواو عنه إلى ما بعدها. (قوله: بل يكون الخ) عطف على لا يستحق؛ أي: مع إذا وقع خبراً يكون منصوباً لكونه ظرفاً عادم التصرف لازم النصب وفي قوله: منصوباً اختيار لما ذكره الرضي من أن مع معرب لدخول التنوين في نحو: كنا معاً وانجراره بمن وإن كان شاذاً في نحو: خرجت من معه فظاهر كلام سيبويه أنه مبني. (قوله: الضيعة في اللغة: العقار) في الصحاح: الضيعة: العقار، والعقار بالفتح الأرض والنخل، ويقال أيضاً: في البيت عقار حسن؛ أي: متاع وأداة فقوله: والمتاع عطف على الأرض. (قوله: وههنا كناية عن مصحفها) كلامه صريح في أنها مستعملة بمعنى الصنعة؛ أعني: الحرفة بطريق الكناية لكن في الأساس أنها الحرفة في الحقيقة، وفي شمس العلوم لا تعرف العرب من الصنعة إلا الحرفة وفي القاموس: الضيعة: العقار والأرض المغلة وحرفة الرجل وصناعته وتجارته، ولعل توجيه الكناية أن حصول العقار في الأغلب تابع ورديف للصنعة مسبب عنها. (قوله: عن

قائم وعمرو؛ أي: وعمرو قائم، ورد بأنه يلزم حينئذ حذف خبر المعطوف وجوباً من غير سادّ شيء مسده، وأجيب: بأنه يجوز أن يقال: أن المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره كما في الرضي.

مقرون هو وضيعته على أن يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر، فيجوز سدها مسد الخبر، وفيه أنه يلزم ثلاثة أمور: حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت أنا وزيداً، وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة؛ لأن ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ، ويمكن أن يجاب: إما عن الأول فبأن حذف المؤكد مع المؤكد جائز، وأما عن الثاني فبأن المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو، وأما عن الثالث فبأن المراد العطف على المبتدأ نظراً إلى الصورة. (قوله: أي: كل رجل مقرون مع ضيعته) كما تقول: زيد قائم وعمرو وإنما لم يقل: كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر؛ لأن الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر، ولا يجوز أن يجعل المعطوف سادّاً مسدّ الخبر؛ لأنه من تتمة المبتدأ، قيل: لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبراً عن رجل، وحيثية كونه خبراً عن ضيعته، فهو من حيث إنه خبر عن رجل جاز أن يقال: وضيعته سادّ مسدّ الخبر، ويكفي في النيابة حيثية واحدة.

مصحفها) على صيغة اسم المفعول في الأساس وهو لحانة مصحف وصحف الكلمة إذا غيرها وزيادة لفظ مصحفها لمجرد لطف الأداة لا دخل له في المقصود. (قوله: لظهور فساد المعنى)؛ إذ ليس واحد من الرجال مقروناً بضيعة كل رجل. (قوله: لأنه ليس مقصوداً) يعني: أن المعنى وإن كان صحيحاً؛ لأن كل ضيعة مشتركة بين شخصين مثلاً فيصدق أن كل رجل مقرون بضيعة رجل هو مقرون ومشتغل بها. (قوله: المقصود واضح الخ) يعني: أن الضمير راجع إلى كل ومقرونية كل رجل بضيعة كل رجل إما بأن يكون أيّ واحد يفرض مقروناً بضيعة كل رجل وذلك بين البطلان لا يمكن إرادته، وأما بأن يكون هذا مقروناً بضيعته وذاك بضيعته وهكذا وهو المقصود وهو واضح فلم يبالوا بإيهام العبارة معنى ظاهر إفساده بأدنى تأمل. (قوله: قيل في توجيه التقدير) أي: تقديراً لخبر كان اللائق إيراده تحت قوله: إن كل رجل مقرون مع ضيعته. (قوله: فيجوز سدها مسد الخبر) لكونه من معمولاته بخلاف ما إذا جعل معطوفاً على المبتدأ وقدر الخبر مقرونان فإنه حينئذ يكون من تتمة المبتدأ متقدماً على الخبر لاشتراكهما فيه، ولا يجوز نيابة المتأخر عن المتقدم كما سيجيء. (قوله: حذف المؤكد) على صيغة اسم الفاعل، وإذاً لا يجوز كما سيجيء لفوات الغرض من التأكيد. (قوله: وجواز النصب الخ) لما تقرر أن عامل المفعول معه إذا كان لفظاً وجاز العطف فالوجهان يمكن أن يقال: ذلك مختص بما إذا كان المعطوف عليه مذكوراً. (قوله: لأن ضيعته الخ) مع أن وجوب حذف الخبر في هذا المبتدأ مشروط بأن يعطف عليه اسم الواو. (قوله: فبأن حذف المؤكد الخ) فما نحن فيه من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع ضميره المستتر وتأكيده. (قوله: لا بد له من فعل الخ) ليس فيما نحن فيه العامل في ضيعته المقارنة المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولاً معه فلا يجوز النصب الخ؛ أي: صورة الكلام حيث حذف الخبر وأقيم المعطوف على ضميره مقامه. (قوله: كما نقول زيد قائم وعمرو) التشبيه في أن الخبر مقدم على المعطوف في كلا المثالين وإن اختلفا في كونه مقدراً في أحدهما مذكوراً في الآخر وفي أن خبر المعطوف محذوف بقرينة غير المعطوف عليه، والأصل كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعته مقرونة معه، ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد شيء مسده إلا أن يقال: أجرى المعطوف مجرى المعطوف عليه في لزوم وجوب حذف خبره. (قوله: كما هو الظاهر) إما لعلة الحذف وحمل اللفظ على المعنى المتبادر بخلاف التقدير السابق فإن فيه حذف الخبرين للمعطوف عليه والمعطوف وتكرار المعنى. (قوله: ولا يجوز الخ) ولو جاز نيابة المقدم عن المتأخر لدلالته عليه لجاز نيابة قائماً في ضربي زيداً قائماً عن الخبر المقدر متأخراً كما هو مذهب الكوفية، ولا يصح إبطاله بأن فيه لزوم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده. (قوله: لأنه من تتمة المبتدأ) لاشتراكهما في الخبر لا لكونه معطوفاً على المبتدأ على ما وهم. (قوله: لهذا الخبر حيثيتان الخ) هذا بناء على أن المثنى في حكم تكرير الواحد فله حيثيتان؛ لأنه خبر عن كل واحد منهما.

فهذا الخبر واجب[١] حذفه، لأن الواو[٢] يدل على الخبر الذي هو (مَقْرُونٌ) وأقيم المعطوف[٣] في موضعه. ورابعها[٤]: كل مبتدأ يكون مُقْسَماً[٥] به، وخبره[٦] القَسَمَ «وَ» ذلك مثل: «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ[٧] كَذَا» أي: لعمرك[٨] وبقاؤك قسمي[٩]، أي: ما[١٠] أقسم به، فلا شك أن (لَعَمْرُكَ) يدل على القسم المحذوف[١١]، وجواب القسم قائم مقامه[١٢]، فيجب حذفه[١٣] و(العَمْرُ والعُمْرُ) بمعنى واحد[١٤]، ولا يستعمل[١٥] مع اللام إلا المفتوح[١٦] لأن القسم موضع[١٧] التخفيف لكثرة استعماله. ومنها: «خَبَرُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا[١٨]»

(١) وعند الرضي غالب لا واجب حذفه. (٢) فإذا لم تكن الواو نص في المعية لم يحذف وجوباً. (٣) أي: ضيعته. (٤) أي: من الأبواب الأربعة. (٥) في استعمال العرب. (٦) وايمن الله فإن تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف. (٧) اللام جواب قسم. بنون المشددة. (٨) مبتدأ. (٩) خبر. (١٠) وليس من اليمين الشرعي. (١١) لأن المقسم به لا يكون بدون القسم. (١٢) أي: الخبر المحذوف. (١٣) أي: الخبر. ولا يجوز التصريح به. (١٤) وهو البقاء. (١٥) أي: لعمرك. (١٦) أي: مفتوح العين. (١٧) أي: محل. (١٨) بتأويل الكلمة.

(قوله: وهذا الخبر واجب حذفه) أي: لوجود كلا شرطيه؛ أعني: القرينة وقيام مقامه، ففيه رد على الرضي بأن الحذف في مثله أغلبي، وقوله: وخبره: القسم؛ أي: وخبره المحذوف عبارة عن لفظ القسم. (قوله: مثل لعمرك الخ) وفي التنزيل: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝٧٢﴾، واعلم أن مثل هذا ليس بقسم حقيقة، بل هو محمول على تأكيد مضمون الكلام وترويجه جرياً على العادة، أو قسم على حذف المضاف؛ أي: لواهب حياتك وبقاءك مثلاً، فلا يرد أن القسم بغير الله تعالى منهي عنه. (قوله: أي: لعمرك وبقاءك قسمي) جزم كثير من النحويين في نحو: لأفعلن، وأيمن الله لأفعلن، بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه مبتدأ فلذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعينه عنده، وقال: والتقدير إما قسمي أيمن الله أو أيمن الله قسمي كذا في المغني. (قوله: أي: ما أقسم به) إشارة إلى أن الحمل مجاز؛ لأن العمر ليس بقسم، بل مقسم به إذا القسم معنى مصدري لا يصح الحمل حقيقة، وقوله: فيجب حذفه؛ أي: لوجود الأمرين كما مر، وقوله: بمعنى واحد وهو البقاء كما أشار إليه من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زماناً طويلاً، ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة والبقاء. (قوله: ولا يستعمل مع اللام الخ) واعلم أن استعماله في القسم على وجهين بغير اللام وباللام فإن لم تأت باللام نصبته نصب المصادر، وقلت: عمرك لأفعلن كذا، ومعنى عمرك أحلف ببقائك، وإذا أدخلت عليه اللام رفعته بالابتداء، فاللام فيه ابتدائية وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب إليه بعضهم (نعمه). (قوله: خبر إن وأخواتها) أي: خبر واحدة من إن وأمثالها، والتعبير بالأخوات دون الإخوة بملاحظتها بوصف الكلمات دون الحروف، ومن قال: لأن الحرف مؤنث سماعي انحرف؛ لأن المؤنث حرف الهجاء، وهذا الاشتباه مبناه اشتراك اللفظ وسوء الحفظ، ثم في عد هذا الخبر من المرفوعات بعد عدّ خبر المبتدأ ترجيح مذهب البصرية من أن رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول وترجيح ما عليه الجمهور على خلاف الفراء من أن خبر ليت قد يكون منصوباً كما في قوله:

و[١]: لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ كَذَا، خَبَرُ[٢] إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

(١) وذلك مثل.
(٢) أي: فمن المرفوعات خبر إن وأخواتها.

(قوله: ورابعها كل مبتدأ يكون مقسماً به) ومتعيناً للقسم فإن تعينه له يدل على تبيين الخبر فنحو: أمانة الله لأفعلن كذا لا يجب حذف خبره. (قوله: لعمرك لأفعلن كذا) قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال؛ نحو: لعمرك لأفعلن.

(قوله: ومتعيناً للقسم) بأن لا يستعمل إلا للقسم على تعيين الخبر وهو قسمي؛ أي: ما أقسم به. (قوله: فنحو: أمانة الله) من عهد الله ويمين الله والمراد بأمانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كان أمانة له تعالى يجب عليهم أن يؤدوها. (قوله: لا يجب حذف خبره) بل يجوز أن يحذف كما في المثال المذكور وأن يذكر فيقال: على أمانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله. (قوله: في قسم السؤال) أي: في قسم يكون جوابه أمراً أو نهياً أو استفهاماً.

أي: من المرفوعات[١] خبر (إنّ) وأخواتها، أي: أشباهها من الحروف الخمس الباقية، وهي: (أنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ وليت). وهو[٢] مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء[٣] على المذهب الأصح[٤]، لأنها[٥] لما شابهت الفعل المتعدي[٦] ـ كما[٧] يجيء ـ عملت[٨] رفعاً ونصباً مثله «هُوَ» أي: خبر إنّ وأخواتها «المُسْنَدُ»[٩] إلى شيء[١٠] آخر «بَعْدَ دُخُولِ» أحد «هَذِهِ الحُرُوفِ» عليهما. فقوله[١١] :(المُسْنَدُ) شامل[١٢] لخبر كان وخبر المبتدأ، وخبر (لاَ) التي لنفي[١٣] الجنس وغيرها. و[١٤] بقوله[١٥] : (بَعْدَ دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ) أخرج جميعها[١٦] عنه. والمراد[١٧] بـ (دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ عَلَيْهِمَا[١٨]) ورودها عليهما[١٩] لإراث[٢٠] أثر[٢١] فيهما[٢٢] لفظاً أو معنى، فلا ينتقض التعريف[٢٣] بمثل: (يَقُومُ)[٢٤]

---

(١) أشار بها إلى أن وأخواتها وخبره محذوف بقرينة السياق. (٢) أي: الخبر. (٣) أي: عامل المعنوي. (٤) وهو مذهب البصريين. (٥) متعلق بـ مرفوع. (٦) في احتياجها إلى الاسمين. (٧) أي: في بحث الحروف. (٨) جواب لما. (٩) أي: به. (١٠) أي: إلى اسم. (١١) أي: المصنف. (١٢) أي: جنس. (١٣) صفة إن. (١٤) متعلق بخرج المؤخر. (١٥) مصنف. (١٦) أي: جميع إضمار هذه الكلمات المذكورة. (١٧) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر. (١٨) أي: على المسند وشيء آخر. (١٩) أي: على الاسم والخبر. (٢٠) أي: إثبات. (٢١) وهو العمل. (٢٢) أي: في المسند وشيء آخر. (٢٣) أي: تعريف إن وأخواتها. (٢٤) كائن صفة يقوم.

هُوَ[١] المُسْنَدُ[٢] بَعْدَ دُخُولِ هَذِهِ الحُرُوفِ

(١) أي: خبر إن وأخواتها.
(٢) إلى شيء آخر.

(قوله: أي: من المرفوعات) أشار به إلى أن قوله: خبر إن وأخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق، فقوله: هو المسند ابتداء كلام، ويحتمل أن يكون المسند خبره، وقوله: هو صيغة الفصل، وإنما لم يقل: ومنها؛ لأنه في الأصل خبر المبتدأ، فلم يفصل بما هو مشعر بكونه باباً على حدة. **(قوله: أي: أشباهها)** استعير الأخوات للأشباه والنظائر لما بينها من التقارب والتماثل كما بين الأخوات. **(قوله: لا بالابتداء)** كما ذهب إليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين. **(قوله: لأنها لما شابهت)**؛ ولأن اقتضاءها للجزئين على السواء فالأولى أن تعمل فيهما. **(قال: بعد دخول أحد هذه الحروف)** زاد لفظ أحد ليصدق التعريف على كل واحد من أفراد المعرف، إن قلت: المعرف إن كان مجموع

(قوله: أشار به الخ) أي: أشار بإيراد كلمة أي المفسرة إلى أن من المرفوعات مقدر في المتن على أنه خبر إن وفي جعله من المرفوعات برأسه إشارة إلى أنه ليس داخلاً في خبر المبتدأ كما ذهب إليه الكوفية. **(قوله: بقرينة ما سبق)** وهوقوله: ومنها المبتدأ والخبر. **(قوله: ابتداء كلام)** أي: جملة ابتدائية ليس لها محل من الإعراب سيق لتعريفه. **(قوله: وإنما لم يقل)** أي: غير الأسلوب السابق ههنا سواء، قلنا: أنه مبتدأ محذوف الخبر أو قلنا المسند خبره. **(قوله: فلم يفصل بما هو مشعر الخ)** وهو التصريح بقوله: منها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل. **(قوله: لضعف الخ)** دليل الكوفية؛ يعني: أنها حروف ضعيفة فلا تعمل عملين النصب والرفع، والجواب: أن عملها لمشابهة الفعل المتعدي فتعمل عمل ما تشبهه. **(قوله: ولأن اقتضاءها الخ)**؛ وذلك لأن معانيها من التأكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك يتعلق بالجزئين على السواء. **(قوله: إن قلت الخ)** أي: لا نسلم صدق

يَـالَـيـتَ أَيَّـامَ الـصِّـبـا رَوَاجِـعـاً

وقيل: جاء النصب في كل خبر وهي لغة رديئة، قال الشاعر:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأتِ وَلْتَكُنْ
خُـطَـاكَ خِـفَـافَـاً إِنَّ حُـرَّاسَـنـا أُسْـداً

والجمهور يقدرون الخبر؛ أي: يشبهون أسداً (عصام). **(قوله: أي: من المرفوعات الخ)** أشار إلى أن قوله خبر إن وأخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق، وقوله: أي أشباهها من الحروف الخ، فالمراد بأمثال إن وأشباهها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر؛ لمشابهة الفعل فلا يدخل فيه لا؛ لأن لا لاتعمل لمشابهة الفعل، بل لمشابهة إن من هذه الحروف في التحقيق وإن تفاوتا في أن لا لتحقيق النفي وإن لتحقيق الإثبات. **(قوله: على المذهب الأصح)** أي: خلافاً للكوفيين لضعف تلك عن عملين، وقوله: وهو؛ أي: خبر إن الخ، ابتداء كلام، وقول العصام: بعيد عن الإفهام. **(قوله: المسند إلى شيء آخر)**؛ إذ المتبادر من المسند المسند المطلق؛ أي: إلى شيء ما لا المسند إلى أسماء هذه الحروف وإن كان متحققاً في ضمنه في الخارج، ولعل غرضه من هذا التقدير دفع لزوم استدراك قوله: بعد دخول هذه الحروف كما يستفاد من لاحق كلامه الذي ساقه للرد على الهندي هذا، وقال العصام: اللام للعهد التقديري؛ أي: مسند الكلام الذي دخلت إحدى تلك الحروف عليه والمراد المسند إسناداً تاماً فيخرج حسناً في أن رجلاً حسناً قائم (امتحان). **(قوله: بعد دخول هذه الحروف)** الأولى[١] بعد دخولها وفيه تنبيه على أن هذه الحروف نواسخ الابتداء والمسند مسند قبل دخولها، وقوله: عليهما؛ أي: على المسند وشيء آخر فتبصر، وكلمة أو في قوله: لفظاً أو معنى؛ لمنع الخلو لا الجمع، إما لفظاً: فبالعمل، وإما معنى[٢]: فلانجرار معانيها إلى معانيهما،

(١) إذ لا يظهر داع لوضع المظهر موضع المضمر.
(٢) قيل: أراد بقوله: معنى تقديراً أو محلاً.

فلفظ إن مثلاً يفيد التأكيد؛ وهو حاصل في المبتدأ والخبر، وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف منعاً بمثل يقوم بأن يقال: إنه مسند إلى شيء آخر وهو أبوه بعد دخول أن، فينبغي أن يكون خبراً وليس كذلك، بل الجملة الخبر، وذلك؛ أي: عدم الانتقاض؛ لأن كلاً من معنى الدخول؛ أعني: التأثير لفظاً أو معنى مفقود في يقوم وحده وحاصل في المجموع، فإن الرفع المحلي للجملة، وكذا التأكيد فيكون هي الخبر لا الفعل وحده.

أخبار تلك الحروف، فلا خفاء في عدم صدقه عليها؛ لأنها ليست بعد دخول أحدها وإن كان كلاً من خبر إن وأخواتها، فلا يصدق على مجموع أخبار أخواتها أنها بعد دخول أحدها. قلنا: المعرف حقيقة خبر هذا الباب، وذلك إما بتقدير المضاف؛ أي: خبر باب إن وأخواتها أو يجعل قوله: إن وأخواتها مجازاً عن هذا المعنى، وإنما لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد؛ لأن المقام مقام التعريف، وإن المناسب للتوزيع أخبار إن وأخواتها بصيغة الجمع. **(قوله: لا يراث أثر فيهما لفظاً أو معنى)** أما لفظاً فبالعمل وأما معنى فلانسحاب معانيها إلى معانيهما فإن تأكيد الحكم مثلاً ينسحب إلى المحكوم به، وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف. **(قوله: بمثل يقوم)** وبخبر المبتدأ الذي بعد أن المكفوفة بما أو بعد أن المخففة الملغاة.

التعريف بعد زيادة لفظ أحد على كل فرد من أفراد المعرف؛ لأنه إن اعتبر العطف في قوله: خبر إن وأخواتها مقدماً على الحكم فيكون المعرّف مجموع أخبار إن وأخواتها فلا خفاء في عدم صدق التعريف على المجموع، بل بعد دخول مجموعها وإن اعتبر الحكم مقدماً على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر إن وخبر أخواتها والتعريف وإن كان صادقاً على خبر إن لا يصدق على أخبار أخواتها؛ لأنها ليست مسندة بعد دخول أحدها. **(قوله: قلنا المعرف حقيقة الخ)** جواب باختيار الشق الثالث. **(قوله: وإنما لم يحمل الخ)** أي: لم يحمل كلام المتن على توزيع الحروف على الأخبار بحيث يتضمن تعريف خبر كل واحد من تلك الحروف، فلا يحتاج إلى زيادة لفظة أحد وذلك بأن تجعل إضافة لفظة خبر إلى إن وأخواتها للاستغراق فيكون التقدير جميع أخبار إن وأخواتها وهي التي أسندت بعد دخولها على معنى إن كل خبر لحرف هو المسند بعد دخول ذلك الحرف. **(قوله: لأن المقام مقام التعريف)** والتعريف إنما يكون بالماهية دون الأفراد فالتعرض للأفراد غير ملائم له. **(قوله: وأن المناسب الخ)** يعني: أن المشهور فيما بينهم أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد وههنا خبران مفرد، وإن حملت الإضافة على الاستغراق يكون بمعنى كل واحد لا بمعنى الجميع. **(قوله: فبالعمل فيها)** بالنصب والرفع لفظاً أو تقديراً أو محلاً. **(قوله: فلانسحاب)** الانسحاب: كشيد مشدن كذا في التاج. **(قوله: ينسحب إلى المحكوم به وعليه)** بمعنى أن الحكم لما كان نسبة بينهما فكل واحد من التأكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك المتعلق به ينجر إلى الطرفين ويتعلق بهما بالتبع. **(قوله: وعلى كل تقدير)** سواء كان أربد بالإيراث إيراثها فيها لفظاً أو أريد إيراث أثر فيها معنى، وفيه إشارة إلى أن كلمة أو للتخيير لا للتعميم وإلا لكان الواجب أن يقول: وعلى هذا لا ينقض، وإنما حمل على التخيير إشارة إلى أنه لا حاجة في دفع النقض إلى إرادتهما معاً لانتفاء كل واحد من الأثرين في مواد النقض. **(قوله: وبخبر المبتدأ)** أي: لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد أن المفتوحة أو المكسورة المكفوفة عن العمل بما إذ ليس دخوله لايراث أثر أصلاً، أما اللفظي فظاهر لبطلان عمله، وأما المعنوي؛ فلأنه بعد لحوق ما الكافة لم يبق فيها المعنى الذي كانت موضوعة له؛ أعني: التأكيد بل أفادت معنى جديداً؛ أعني: الحصر، في القاموس: المفتوحة فرع عن المكسورة، فصح أن إنما يفيد الحصر كأنما واجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بعكسه وفي الرضي روى أبو الحسن وحده في إنما وأنما الإعمال والإلغاء، لكن الإعمال قل فيهما؛ لأن التأكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى آخر وكذا لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد إن المكسورة المخففة الملغاة عن العمل؛ وذلك لأن المثقلة كانت مفيدة لأثر لفظي ومعنوي فلما قصد إبقاء الأثر المعنوي وإبطال اللفظي خففت فدخول المخففة الملغاة لإبطال اللفظي وإبقاء المعنوي لا لإيراث الأثر المعنوي فتدبر، وكذا الجواب في ليتما ولعلما ولكنما وكأنما المكفوفة الملغاة عن العمل فإن دخولها لإبقاء المعنى الذي كان قبل الكف وإبطال الأثر اللفظي لا لإيراث أثر لفظي أو معنوي هكذا حقق المقال، ودع القيل والقال.

في قولنا: إنَّ زَيْداً يَقُومُ أَبُوهُ، فإنَّ[1] (يَقُومُ)[2] ههنا[3] من حيث إسناده إلى (أَبُوهُ) ليس[4] مما[5] يدخل عليه (أنَّ)[6] بهذا المعنى[7]، بل إنما دخل[8] على جملة هي (يَقُومُ أَبُوهُ) فلا[9] يحتاج[10] إلى أن يجاب[11] عنه: بأنَّ المراد بالمسند[12] المسند إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم[13] منه استدراك قوله[14]: بعد[15] دخول هذه الحروف، ولا إلى أن[16] إيجاب عنه: بأن المراد بالمسند: الاسم المسند، فيحتاج[17] إلى تأويل الجملة بالاسم، حيث[18] يكون خبرها[19] جملة، مثل: إنَّ زَيْداً يَقُومُ، فإنه مُؤَوَّلٌ[20] (بقائم) «مِثْلُ: » قَائِمٌ في «إنَّ زَيْداً قَائِمٌ» فإنه المسند بعد دخول[21] هذه الحروف[22] «وَ[23]أَمْرُهُ[24] كَأَمْرِ[25] خَبَرِ المُبْتَدَإِ» أي: حكمه[26] كحكم خبر المبتدأ في[27] أقسامه، من كونه مفرداً، وجملة ونكرة ومعرفة، وفي أحكامه[28] من[29] كونه[30] واحداً، ومتعدداً[31]، ومثبتاً، ومنفياً، ومحذوفاً[32]، وفي شرائطه[33] من أنه[34] إذا كان[35] جملة فلابدَّ من عائد، ولا يحذف إلا إذا[36] علم. والمراد: أن أمره[37] كأمره[38] بعد أن صح كونه[39] خبراً بوجود شرائطه[40] وانتفاء موانعه[41]، فلا يلزم من ذلك[42] أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يقع خبراً لباب (إنَّ)[43] حتى يرد أنه[44] يجوز أن يقال: أَيْنَ زَيْدٌ؟ ومَنْ أَبُوكَ؟ ولا يجوز أن يقال: إنَّ أَيْنَ زَيداً، وإنَّ مَنْ أَبَاكَ؟ «إلاَّ[45] فِي تَقْدِيمِهِ»

(١) علة عدم الانتقاص. (٢) أي: لفظ. (٣) أي: في هذا المثال بدون. (٤) خبر إن. لفظ يقوم. (٥) أي: وليس في يقوم أثر إلا مع فاعله. (٦) أي: لفظ. (٧) أي: لإيراث الأثر فيهما لفظاً ومعنى. (٨) لفظ إن. (٩) الفاء للجزاء. (١٠) أي: فإذا لم ينتقض. (١١) والمجيب صاحب المتوسط في الهندي. (١٢) في المتن. (١٣) أي: من المراد. (١٤) مصنف. (١٥) بدل من القول. (١٦) والمجيب سيد الشريف الجرجاني. (١٧) حتى يحتاج. (١٨) ظرف يحتاج. (١٩) أي: خبر حروف المشبهة بالفعل. (٢٠) خبر إن. (٢١) أحد. (٢٢) متبقية هذه. (٢٣) استئنافية. (٢٤) أي: أمر خبر إن وأخواتها. (٢٥) ظرف مستقر خبر مقدم. والأمر بمعنى الشأن أي شأن خبر إن كشأن خبر المبتدأ. (٢٦) أي: حكم خبر إنَّ وأخواتها. (٢٧) متعلق بالكاف أي: مثله. (٢٨) أي: خبر إنَّ وخبر المبتدأ. (٢٩) بيانية. (٣٠) خبر إن. (٣١) لفظاً ومعنى أولا. (٣٢) نحو: البر إنه لستين درهما. (٣٣) أي: خبر إن أو خبر المبتدأ. (٣٤) خبر إن أو خبر المبتدأ. (٣٥) خبر. (٣٦) أي: وجد قرينة تدل على حذفه. (٣٧) خبر إن. (٣٨) خبر إن. (٣٩) خبر المبتدأ. (٤٠) خبر إن. (٤١) أي: شرائط كونه خبراً. (٤٢) أي: خبر إن. (٤٣) أي: من قول المصنف وأمره كأمر خبر المبتدأ إذا كان بعد أن صح كونه خبراً لإنَّ. (٤٣) علة المنفي. (٤٤) إنكارية. (٤٤) شأن. (٤٥) ولو قال: إلا في التقديم لكان أصوب.

مِثْلُ: (١) إنَّ(٢) زَيْداً قَائِمٌ وَأَمْرُهُ(٣) كَأَمْرِ خَبَرِ المُبْتَدَإِ إلاَّ(٤) فِي تَقْدِيمِهِ

(١) فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف.
(٢) إلا إذا كان ظرفاً آه.
(٣) أي: حاله وشأنه.
(٤) أي: ليس أمره كان خبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم.

(قوله: حتى يرد أنه يجوز أن يقال أين زيد) أضربه ولا يجوز أن يقال: أن زيداً أضربه. (قوله: ولا يجوز أن يقال أن أين زيداً)؛ لأن الاستفهام ينافي التحقيق. (قال: إلا في تقديمه) حق العبارة أن يقال: إلا في التقديم؛ لأنه استثناء عن وجوه الشبه، ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركاً بين المشبه والمشبه به، والقول برجع الضمير إلى المتكلم بعيد.

(قوله: وأن يقال: زيداً ضربه الخ) في الرضي: وأما الجملة الطلبية كالأمر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني؛ ونحو: ذلك فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً لأن المكسورة، ولكن في شرح التسهيل وحكى ابن عصفور في شرح الجمل الصغير خلافاً في وقوع الجملة الغير المحتملة للصدق والكذب خبراً لأن، وصحح الجواز انتهى، ولعل الشارح لأجل الاختلاف لم يذكره. (قوله: لأنه استثناء الخ) يعني: أنه استثناء مفرغ من الظرف بمعنى الفعل المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناءً من وجوه الشبه كأنه قيل: وأمره كأمر المبتدأ في جميع

(قوله: فإن يقوم هنا) أي: فإن الفعل بدون الفاعل في هذا المثال من حيث الخ، وقوله: بهذا المعنى؛ أعني: ورودها لإيراث أثر فيهما لفظاً أو معنى، وفي قوله: فلا يحتاج الخ، تعريض للفاضل الهندي. (قوله: ويلزم منه استدراك الخ) عطف على قوله: ويجاب، وحاصله: أنه يلزم على هذا المجيب أن يكون قول المصنف بعد دخول هذه الحروف مستدركاً فإنه إذا حمل الإسناد إلى اسمها ولا يكون الاسم اسماً لها إلا بعد دخولها يلزم المحذور (نعمه). إلا أن يقال: إنه تصريح بما علم ضمناً؛ لأن الدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات على أنه لو قدر قوله إلى أسماء هذه الحروف بعد قوله: بعد دخول هذه الحروف فلا استدراك، وقوله: فيحتاج إلى تأويل الخ؛ أي: بأن يعمم الاسم من الحكمي مع أن الأصل عدم التأويل. (قال المصنف: وأمره) أي: أمر خبر باب أن في أقسامه؛ أي: في جميع ما يتعلق به إلا في تقديمه، فالاستثناء في المتن عن هذا المحذوف، وهو استثناء مفرغ في الإثبات لصحة المعنى. (قوله: بعد أن صح كونه خبراً) بوجود شرائطه، واعلم أن هذه الحروف تنصب المبتدأ اسماً لها اتفاقاً بشروط أن يكون مذكوراً وغير واجب الابتداء كأيمن، وغير واجب التصدير مثل: أين وكم، إلا ضمير الشأن، فلو لم يوجد هذه الشروط لم تنصبه، وترفع الخبر عند البصريين بشرط أن لا يكون طلبياً فلو كان طلبياً؛ نحو: زيداً ضربه، لم

أي: ليس[1] أمره[2] كأمر خبر المبتدأ في تقديمه[3] فإنه[4] لا يجوز تقديمه[5] على الاسم[6].
وقد[7] جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك[8] لأنَّ[9] هذه الحروف فروع[10] على الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها[11] فرعياً[12] أيضاً، والعمل[13] الفرعي[14] للفعل أن يتقدم[15] المنصوب على المرفوع، والأصل[16] أن يتقدم المرفوع على[17] المنصوب[18]. فلما أعملت[19] العمل الفرعي[20] لم يتصرف في معمولها[21] بتقديم ثانيهما[22] على الأول[23] كما يتصرف في معمولي[24] الفعل لنقصانها[25] عن درجة الفعل «إلاَّ[26] إِذَا كَانَ الخَبَرُ ظَرْفاً» أي: ليس أمره[27] كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً، فإن حكمه[28] إذن حكمه[29] في جواز التقديم[30] إذا كان الاسم معرفة نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ[31] إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ[32] ﴿٢٥﴾﴾. وفي وجوبه[33] إذا كان الاسم نكرة

(١) لأن الاستثناء من الموجب يكون منفياً. (٢) أي: خبر باب إن. (٣) خبر. (٤) شأن. (٥) خبر إن. (٦) فلا يقال. (٧) جازته، بل وقد يجب كما مر. (٨) أي: عدم جواز تقديمه على اسمه وجواز تقديم الخبر على المبتدأ. (٩) ثابت. (١٠) خبر إن. (١١) أي: الحروف. (١٢) خبر يكون. (١٣) مبتدأ. (١٤) صفة العمل، هو الحروف. (١٥) خبره. (١٦) مع الفعل. (١٧) متعلق بلم ينصرف. (١٨) كما مر والأصل أن يلي آه. (١٩) أي: هذه الحروف. (٢٠) صفة العمل. (٢١) أي: الحروف. (٢٢) وهو الجر. (٢٣) أي: الاسم. (٢٤) أي: الفاعل والمفعول تأخر وتقدم بعضاً. (٢٥) أي: الحروف. (٢٦) مفعول فيه يتقدم المستفاد من السياق. (٢٧) أي: خبر باب إن. (٢٨) خبر إن. (٢٩) خبر المبتدأ. باب إن. (٣٠) كما يجوز زيد. (٣١) خبر مقدم. (٣٢) اسم مؤخر. (٣٣) كما وجب في خبر المبتدأ في مثل وفي الدار رجل.

ترفعه (سجاعي). (قوله: فلا يلزم من ذلك) أي: من كون أمره كأمره أن كل ما الخ، وهذا تعريض لنجم الأئمة الرضي حيث قال: وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكره المصنف أيضاً وذلك أن خبرها لا يكون مفرداً متضمناً ما له صدر الكلام، وحاصل كلامه الاعتراض على المصنف بأنه ينبغي أن يقول: إلا في تقديمه وإلا في تضمنه استفهاماً، وحاصل الجواب: أن المراد حكمه كحكم خبر المبتدأ إذا صح كونه خبراً لها وههنا لا يصح؛ إما لأن التحقيق ينافي الاستفهام، وإما لأنه يفوت صدارته. (قال المصنف: إلا في تقديمه) قال العصام: لا بد من استثناء أمور أُخَر، وهو أن خبره لا يتضمن ما له صدر الكلام، وأنه يجوز أن يكون خبره معرفة واسمه نكرة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ ونحو: إن قريباً منك زيد، وأنه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدأ، وأنه لا يصح كون خبره طلبياً إلا النهي عن قلة وأنه يكثر الحذف في إن مالاً وإن ولداً؛ أي: إذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفاً، وأنه يجب حذف الخبر في ليت شعري أزيد قائم؛ لكثرة الاستعمال هذا فتدبر. (قوله: أي: ليس أمره كأمر الخ) الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى منه المفهوم من فحوى الكلام، وهذا لا ينافي ما قدمناه نقلاً عن العصام من أن الاستثناء مفرغ عن محذوف عام. (قوله: وقد جاز تقديم الخبر) ليس الجواز بمعنى الإمكان الخاص، بل الإمكان العام المقيد بجانب الوجود فحاصل ما أفاد بالاستثناء: أن شأن تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب، وشأن تقديمه؛ أي: خبر إن وأخواته الامتناع. (قوله: وذلك لأن هذه الحروف الخ) أي: وعدم جواز التقديم أضعف العمل بالحرفية، وقوله: أيضاً؛ أي: كما أن ذوات هذه

إِلاَّ إِذَا كَانَ[1] ظَرْفاً.

(١) أي: الخبر ظرفاً فيجوز تقديمه عليه.

(قوله، والأصلي أن يتقدم) كما مر في قوله: والأصل أن يلي. **(قال: إلا إذا كان ظرفاً)** استثناء مفرغ، والتقدير إلا في تقديمه في كل حال من أحوال الخبر إلا إذا كان ظرفاً، ويجوز أن يكون استثناء من معنى الكلام، والحاصل: أن أخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الأوقات كلها إلا وقت كونه ظرفاً.

الأحكام إلا في التقديم، فيجب أن يكون مشتركاً بينهما فلا معنى لإضافته إلى أحدهما، وما قيل من أنه المراد؛ أي: من تقديم خبر إن فإن حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب فإنما يصح لو قيل: إلا تقديمه بدون في بأن يكون استثناء من أمر، وأما مع كلمة في فلا لأنها صريحة في كون وجه الشبه كما لا يخفى. **(قوله: استثناء مفرغ)** أي: استثناء من الحكم السابق بعد تقيده بالاستثناء الأول، فيكون الكلام جملة واحدة كأنه قيل: وأمره كأمر خبر المبتدأ في جميع الأحكام إلا في تقديمه في جميع أحوال الخبر إلا حال كونه ظرفاً. **(قوله: ويجوز أن يكون الخ)** بأن يأوّل قوله: إلا في تقديمه بجملة مستقلة؛ أي: يخالف أمره أمر خبر المبتدأ في التقديم في جميع الأوقات إلا وقت كونه ظرفاً. **(قوله: والحاصل)** أي: على كلا التوجيهين.

نحو: «إنَّ[1] مِنَ[2] البَيَانِ لَسِحْراً[3]» أوْ «إنَّ مِنَ الشِّعْرِ[4] لَحِكْمَةً[5]». وذلك[6] لتوسعهم[7] في الظروف ما لا يتوسع[8] في غيرها. «خَبَرُ[9] (لاَ») الكائنة «لِنَفْيِ الجِنْسِ»[10]

(١) خبر مقدم. (٢) أي: من الفصاحة. (٣) اسم مؤخر. اللام للابتداء مع التأكيد. (٤) خبر إن. (٥) اسم إن. (٦) أي: جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديم عند كونه نكرة .م. (٧) أي: النحاة. (٨) أي: لا يفعل على التجريد. (٩) مبتدأ محذوف الخبر أي منه خبر لا. (١٠) إذا دخل على النكرة.

خَبَرُ لاَ لِنَفْيِ الجِنْسِ

(قوله: وذلك لتوسعهم)؛ وذلك لأن كل محدث لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الأجنبي، وأجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور. **(قال: خبر لا لنفي الجنس)** إذا دخلت على النكرة وإنما عملت عمل إن؛ لأنها تشابه أن في إفادة المبالغة، فإن لا لمبالغة النفي، وإن لمبالغة الإثبات، فيكون من باب حمل النظير على النظير، وقيل: لأن لا نقيض أن فيكون من باب حمل النقيض على النقيض.

(قوله: وأجرى الجار والمجرور) وإن لم يكن ظرفاً مجرى الظرف في التوسع. **(قوله: إذا دخلت على النكرة)** لا إذا دخلت على المعرفة فإنها تفيد نفي مدلول تلك المعرفة أو لما يفهم من قوله: خبر لا التي لنفي الجنس؛ أي: خبر لا معدود عن المرفوعات برأسه إذا دخلت على النكرة بخلاف ما إذا دخلت على المعرفة فإن لا حينئذ ملغاة عن العمل وخبرها مرفوع بأنه خبر المبتدأ، فإن قلت: لا بد من التقييد بأن لا تكون تلك النكرة مفصولة عنها؛ لأنه حينئذ أيضاً خبر المبتدأ، قلت: المراد بالدخول الورود لإيراث أثر فيها، فلا حاجة إلى التقييد، ثم اعلم أن ارتفاع خبر لا بها متفق عليه إذا لم يكن اسمها مبنياً بأن دخلت على النكرة المضافة، وأما إذا كان اسمها مبنياً بأن دخلت على النكرة المفردة مثل لا رجل في الدار ففيه خلاف سيبويه فإنه قال: ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء؛ لأنه لما صار الاسم الذي كان معرباً بسببها مبنياً مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعراباً فبقي على أصله من الرفع بالابتداء، ولا يخفى ضعفه؛ لأنها عاملة في الاسم إلا أن نصبه بسبب تضمن من الاستغراقية صار فتحاً وذلك مفقود في الخبر. **(قوله: وقيل: لأن لا نقيض إنّ)** فإن لا للنفي على وجه المبالغة وإن للإثبات على وجه المبالغة ووجه ضعفه ظاهر؛ لأنه إذا كان حمل النظير على النظير ممكناً لا يصار إلى حمل النقيض على النقيض فإن في اعتبار التناقض وجه التشابه.

الحروف فروع على الفعل والاستثناء في قوله: إلا إذا كان الخبر ظرفاً، مفرغ من الحكم السابق بعد تقييده بالاستثناء الأول، ولا بد من قيد آخر؛ وهو أن لا يكون الاسم ضميراً متصلاً، فإنه لا يصح التقديم في أنك في الدار. **(قوله: فإن حكمه إذن حكمه في جواز التقديم)** وما أحسن قول ابن عنين الشاعر المصري حيث قال يشكو عن تأخره:

كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ وَلَمْ يُجِزْ
لَهُ أَحَدٌ في النَّحْوِ أنْ يَتَقَدَّما
عَسَى حَرْفُ جَرٍّ منْ نَدَاكُم يَجُرُّني
فَأُصْبِحُ مَجْرُوراً إليكُم مُقَدَّماً

ولا يخفى ما فيه من التورية، وقد أحسن أيضاً من أجابه بقوله:

فَلَو كُنْتَ ظَرْفاً يا ابنَ عنينَ أوْجَبَتْ
لكَ النَّاسُ تَقْدِيماً عَليهِم مُحَتَّماً

أي: لو كنت واسع اليد والخلق لأوجب الناس لك التقديم، ولا يخفى ما فيه من الإيهام **(مشهدي على القطر)**. **(قوله: إذا كان الاسم نكرة)** أو كان في المبتدأ ضمير لمتعلق الخبر؛ نحو: ليت في الدار صاحبها؛ لئلا يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، وفي دلائل الإعجاز أن من خصائص إن: تصحيح تنكير المسند إليه، فالمثال الصحيح لوجوب التقديم: إن في الدار صاحبها، فافهم. **(قوله: نحو: ؟ إن من البيان لسحراً الخ ؟)** هذا من كلام النبي عليه السلام، ومعنى الفقرة الأولى: أن بعض البيانات الصادرة من بعض النفوس تؤثر في القلوب تأثير السحر، ومعنى الفقرة الثانية: أن بعض الشعر حكمة؛ أي: كلام حق، وأنفع على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب إلى علي رضي الله عنه، وفي شرح المشارق: أن هذا الحديث قاله عليه السلام حين قدم رجلان من المشرق فخطبا ببلاغة ومحسنات ألفاظ، فعجب الناس من بيانهما؛ يعني: أن بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب، أو في العجز عن الإتيان بمثله.

(غريبة): روي أنه عرض لواحد من الصحابة رعاف فعجزوا عن إسكانه، وكانت بنت امرئ القيس هناك حاضرة فقالت: شموه الكافور، ولما شموه سكن بإذن الله تعالى، فقال لها النبي عليه السلام: ؟ما أعرفك بذلك؟، فقالت: عرفت ذلك يا رسول الله بشعر أبي فقرأت هذين البيتين:

أَفكَرْتُ ليلةَ هَجْرِها في وَصْلِهَا
فَجَرَتْ مَدَامِعُ مُقْلَتِي كَالْعَنْدمِ

أي: لنفي[1] صفته، إذ[2]، (لاَ رَجُلَ قَائِمٌ) مثلاً لنفي[3] القيام عن الرجل، لا لنفي الرجل نفسه.
«هُوَ[4] المُسْنَدُ[5]» إلى شيء آخر[6]، هذا[7] شامل[8] لخبر المبتدأ وخبر (إنَّ، وكأنَّ) وغيرها[9] «بَعْدَ دُخُولِهَا[10]» أي: بعد دخول (لا)، فخرج به سائر الأخبار. والمراد[11] بدخولها: ما عرفت في خبر (إنَّ) فلا يرد نحو[12]: (يَضْرِبُ) في (لاَ رَجُلَ يَضْرِبُ أَبُوهُ).

(١) إشارة إلى حذف. (٢) علة التفسير. (٣) ملفوظ. (٤) استئناف وقوله هو فصل. (٥) خبره. (٦) هو الاسم. (٧) أي: قوله المسند. (٨) أي: جنس. (٩) كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب أعطيت والمبتدأ في أقائم زيد. (١٠) لا. (١١) جواب سؤال. (١٢) وهو محال لعدم الاطلاع عليها.

هُوَ المُسْنَدُ[1] بَعْدَ دُخُوْلِهَا

(١) أي: إلى شيء.

فَـجَـعَـلْـتُ أَمْـسَـحُ نَـاظِـرِيَّ بِـخَـدِّهَـا
مِـنْ عَـادَةِ الـكَـافُـورِ إِمْـسَـاكُ الـدَّمِ

فعند ذلك قال عليه السلام: «إن من الشعر لحكمة». **(قوله: وذلك لتوسعهم في الظروف)**؛ لأن كل محدث لا بد أن يكون في زمان أو مكان، فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخله غيره، والجار والمجرور أجري مجراه للمناسبة؛ إذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير (نعمه). **(قوله: خبر لا الكائنة لنفي الجنس)** أي: التي مفيدة للتنصيص على نفي الخبر عن جنس الاسم؛ أي: مفهومه الكلي المستلزم نفيه نفي كل فرد من أفراده، فهي مفيدة للاستغراق نصاً بخلاف لا العاملة عمل ليس، فإنها وإن نفت الجنس لكن على سبيل الظهور لا التنصيص، ونسبة النفي إلى الجنس مجاز؛ لأن النفي في الحقيقة إنما هو لحكم الجنس لا له؛ لتعلقه بالنسب دون الذوات، ثم إن في عدّه أيضاً من المرفوعات بعد خبر المبتدأ رداً على الكوفي حيث يجعل مطلقاً مرفوعاً بما كان مرفوعاً قبل، وقال ابن مالك: إن خبر لا مرفوع بها إذا كان اسمها معرباً، وإن كان مبنياً فهو مرفوع بكونه خبر المبتدأ، وقال سيبويه أيضاً بكونه موضع اسم[1] لا وخبرها رفعاً بالابتداء، لكن ذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بلا فتكون عاملة في الجزئين، وهذا هو الذي عليه جمهور النحاة كذا في حواشي الألفية وغيرها، وكتب على قوله الكائنة الخ ما نصه: لا يقال قدر الشارح متعلق الظرف معرفاً باللام، ولا دليل عليه إذا الظرف إنما يدل على أصل المتعلق لا المتعلق المعرف؛ لأنا نقول: أن غرض الشارح بيان حاصل المعنى لا بيان تقدير المتعلق، أو لأن جزالة المعنى تقضي تقدير المتعلق المعرّف؛ لأنها تقتضي كون المتعلق صفة لا وهذا يوجب كونه معرفة بناء على أن لا ههنا علم لنفسه، فهي معرفة فلا يكون تقدير المعرف بلا دليل، لكن يلزم حينئذ حذف الموصول مع بعض صلته، وهو لا يجوز في سعة الكلام؛ وذلك لأن اللام في اسم الفاعل بمعنى الموصول، واسم الفاعل بمعنى الفعل، وإذا حذف متعلق الظرف نقل ضميره منه إلى الظرف، وأجيب: بأن غرض الشارح ليس بيان التقدير ولو سلم فكون اللام على اسم الفاعل ههنا موصولاً بمعنى التي مم لجواز أن يكون دالاً على الدوام والثبوت لا على التجدد والحدوث، فيكون اللام حرف تعريف. **(قوله: أي: لنفي صفته)** فالإضافة لأدنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود والصفة لكن قدر الشارح الصفة فيكون التسمية باعتبار بعض الأفراد، ويخالفه ما في الجزائرية من أن الصفة يلزم من نفيها نفي الجنس؛ نحو: لا رجل موجود فالتسمية مطردة إلا أن يقال: أن المتبادر من الصفة ما هو بعد الوجود تدبر[2]، وكتب بعض الناظرين ما خلاصته أنه لما كان المتبادر من كلام المصنف أن لا لنفي الموضوع الذي هو الجنس وهو مخالف لما في كتب الميزان من أن النفي متعلق بالمحمول لا بالموضوع أوله بقوله: أي لنفي صفة الخ؛ يعني: أن لا لنفي صفة المحمول لا الموضوع، فلا رجل قائم مثلاً لنفي المحمول الذي هو القيام لا لنفي الموضوع الذي هو الرجل نفسه، وقوله: لنفي القيام عن الرجل، فهي لنفي جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر (شرح ألفيه). **(قوله: ما عرفت في خبر إن)** أي: من الدخول لا يراث أثر فيهما لفظاً[3] أو معنى، وقوله: فلا يرد يضرب الخ؛ أي: لا يرد الفعل وحده بدون الفاعل، ووجه الورود أن يقال: يلزم على ظاهر التعريف أن يكون يضرب بدون فاعل خبر لا، وليس كذلك، بل مجموع الجملة خبرها، والجواب ظاهر مما سبق.

(١) أي: المفرد.
(٢) إشارة إلى أن الأسلم أن يفسر بقوله: أي لنفي الحكم عن الجنس.
(٣) لمنع الخلو.

«نَحْوُ: (لا غُلاَمَ[١] رَجُلٍ[٢] ظَرِيْفٌ[٣]») إنما عدل[٤] عن المثال المشهور وهو قولهم[٥]: (لاَ رَجُلَ[٦] فِي الدَّارِ) لاحتمال حذف الخبر، وجَعل[٧] (فِي الدَّارِ) صفة، بخلاف ما[٨] ذكره، لأن[٩] (غُلاَمَ رَجُلٍ) معرب[١٠] منصوب[١١] لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر[١٢]. «فِيْهَا»[١٣] أي: في الداء خبر بعد خبر، لا ظَرف ظريف[١٤] ولا حال، لأن[١٥] الظرافة[١٦] لا تتقيد بالظرف ونحوه[١٧]، وإنما[١٨] أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل[١٩] غلام رجل، وليكون مثالاً لنوعَي خبرها[٢٠]، الظرف وغيره. «ويُحْذَفُ»[٢١] خبر «لاَ» هذه حذفاً «كَثِيْراً» إذا كان الخبر[٢٢] عامّاً كالموجود والحاصل لدلالة[٢٣] النفي عليه نحو[٢٤]: «لاَ إِلَهَ إلاَّ اللّهُ» أي: لا إله موجودٌ إلا الله. «وَبَنُو[٢٥] تَمِيْم لاَ يُثْبِتُونَهُ[٢٦]» أي: لا يظهرون الخبر في اللفظ[٢٧]، لأن[٢٨] الحذف عندهم واجب، أو[٢٩] المراد: أنهم لا يثبتونه[٣٠] أصلاً[٣١]، لا لفظاً ولا تقديراً، فيقولون معنى قولهم[٣٢]: لا أهلَ ولا مالَ، انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير خبر.

---

(١) اسم لا. (٢) مضاف إليه غلام. (٣) أي: عاقل. الظريف الكياسة من الكيس وهو ضد الأحمق. (٤) مصنف. (٥) نحاة. (٦) وهو مبني على الفتح ومنصوب محلاً على أنه اسم لا. (٧) والواو بمعنى مع. (٨) عبارة عن المثال في المتن. (٩) علة الخلاف. (١٠) بالاسمية. (١١) لكونه نكرة مضافاً وواقعاً بعد لا بلا فصل. (١٢) في اللفظ. (١٣) ظرف مستقر من قبيل خلوها مصنف. (١٤) بأن يتعلق في إليه. (١٥) علة لا ظرف ولا حال. (١٦) المستفاد من ظريف. (١٧) من الحال. (١٨) سؤال ورد على تعدد الخبر وأجاب بما ترى. (١٩) فإن النكرة في سياق النفي تفيد العموم. (٢٠) أي: لا. (٢١) استئناف أو اعتراض. (٢٢) أي: خبر لا. (٢٣) علة يحذف. (٢٤) فإن ما بعد إلا مستثنى فيجب أن يكون ما قبله كلاماً تاماً. (٢٥) مبتدأ. والجملة استئناف أو اعتراض. (٢٦) خبره. (٢٧) ويظهرونه في التقدير إلا إذا كان ظرفاً. (٢٨) علة عدم الإظهار. (٢٩) عطف على قوله: لا يظهرون بحسب المعنى. (٣٠) خبر لا. (٣١) سواء كان عاماً أو خاصاً بخلاف الأول لأنه مقيد بالعموم، فتكون في لفظ لا من أسماء الأفعال وزيد ا لمصنف بأن اسم الفعل لم يكن على متن هذه الصفة. (٣٢) أي: قول العرب.

مِثْلُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٍ فِيْهَا، وَيُحْذَفُ كَثِيْراً[١]، وَبَنُو تَمِيْمٍ لاَ يُثْبِتُونَهُ[٢].

(١) وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شيء مقامه .محرر.
(٢) أي: لا يظهرون الخبر في اللفظ لأن الحذف عندهم واجب.

(قوله: إنما عدل) قال المصنف: ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسناً؛ لأن ظريف في الظاهر صفة اسم لا لأن خبر لا يحذف كثيراً، والمثال ينبغي أن يكون ظاهراً فما يمثل له، وفي مثالنا لا يحتمل ظريف إلا الخبر؛ لأن المضاف المنفي بلا لا يوصف إلا بمنصوب، واعترض عليه بأن ذلك مذهب جماعة منهم، وأما الآخرون فقد جوّزوا الرفع حملاً على المحل كما في توابع اسم إن. **(قوله: على ما هو الظاهر)** إنما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملاً على المحل. **(قوله: لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه)** من الحال بدون سماحة. **(قوله: لئلا يلزم الكذب)**

(قوله: والمثال ينبغي الخ) ويستقبح إذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء، وأقبح إذا كان احتمال غيره أظهر كما في مثالهم. **(قوله: كما في توابع اسم إن)** يعني: كما يجوز في توابع اسم إن إن كان معرباً الحمل على المحل فكذلك يجوز في توابع اسم لا معرباً أو مبنياً لأنها مشبهة بأن. **(قوله: إنما قال ذلك الخ)** يعني في قوله: كما هو الظاهر دفع للاعتراض السابق بأن ما ذكره المصنف رحمه الله مبني على الظاهر، فلا يضره احتمال الصفة بناء على غير الظاهر من الحمل على المحل. **(قوله: بدون سماجة)** يعني: يكون المعنى حينئذ ليس بغلام رجل ظريف في الدار، وهذا المعنى سمج، وما قيل: إنه لو لم يقبل

(قوله: إنما عدل عن المثال المشهور) قال العصام: لو مثل بلا رجل في الدار لكان أفيد؛ إذ فيه الرد على سيبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعاً إلا أن مثال المتن ظاهر في كون في الدار صفة وخبر لا محذوفاً؛ إذ يحذف كثيراً، وقوله: واحتمال حذف الخ؛ أي: مع أن المثال ينبغي أن يكون ظاهراً فيما يمثل له. **(قوله: وجعل في الدار صفة)** أي: صفة اسم لا كما يحتمل أن يكون خبراً فلا يكون مثالهم نصاً في المقصود، وهو غير حسن، وإنما قال على ما هو الظاهر لجواز ارتفاع صفته حملاً على المحل لمشابهتها؛ لأن في إفادة المبالغة فإن لا لمبالغة النفي، وأن لمبالغة الإثبات، وهذا هو الوجه في عملها فكما أن صفة اسم أن يجوز رفعها على المحل فكذا ما يشابهها، إلا أنه خلاف الظاهر، بل منعه قوم (نعمه). **(قوله: لأن الظرافة لا تتقيد)** بناء على أنها عبارة عن كلام خارق للعادة يحمل السامع على الضحك ونحو وهذا لا يتقيد بكونه في الدار (نعمه)، وفيه أن الظرافة بمعنى: الملكة لا تتقيد، وأما بمعنى: أثر الملكة فتتقيد (عصام)، وقال مولانا سعيد: الظرافة: ملكة ثابتة في النفس يكون مبدأ لصدور الأفعال التي لا تخلو عن لطافة، وقد تطلق على نفس الأفعال، والمراد ههنا الأول كما يدل عليه سياق كلامه، وقوله: فهي لا تتقيد بالظرف ناظر إلى قوله لا ظرف ظريف، ونحوه ناظر إلى قوله: ولا حال، فهو نشر على ترتيب اللف. **(قوله: وإنما أتي به)** أي: بلفظ فيها؛ يعني: قيد الخبر بالظرف دفعاً للكذب في الحكم؛ لأنه لا يصح نفي الظرافة عن جنس غلام الرجل،

لكن يصح نفي الظرافة في الدار المعينة، وقوله: وليكون مثالاً الخ؛ أي: وتنبيهاً على تعدد خبر لا كتعدد خبر المبتدأ فأمره كأمر خبر المبتدأ، إلا أنه اكتفى بالتنبيه في خبر أوّل النواسخ لظهور عدم الفرق. (قوله: لدلالة النفي عليه)؛ لأن النفي يقتضي منفياً ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على أمر شامل (نعمه)؛ أي: ولتشارك اللفظ والمعنى في النفي في مقام المبالغة. (قال المصنف: لا يثبتونه) أي: يحذفونه وجوباً إذا علم هذا هو المعنى الصحيح، وأما قول الشارح: والمراد أنهم لا يثبتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديراً؛ لجعل لا بمنزلة انتفى فمما لا يُهتَدى إليه، بل امتناع تركب الكلام من حرف واسم يهدي إلى خلافه.

وإنما لا يلزم الكذب حينئذ؛ لأن المجموع خبر واحد حقيقة كقولك: للأبلق هذا أبيض أسود، والحاصل: نفي كون غلام رجل جامعاً للظرافة وكونه في الدار، إن قلت: جعل الخبر من هذا القبيل ليس إلا إذا امتنع الاقتصار على أحدهما، ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها، قلنا: امتناع الاقتصار على الأول كاف في ذلك. (قوله: لدلالة النفي عليه)؛ لأن النفي يقتضي منفياً ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص حمل على أمر شامل أو لأن النفي رفع الوجود، وفيه أن النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان الظرف الوجود أو غيره. (قوله: أي لا يظهرون الخبر في اللفظ) قال الأندلسي: لا أدري من أين هذا النقل، والحق أنه يجب إثباته اتفاقاً إذا لم تقم قرينة، وأما إذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز. (قوله: أو المراد) الأصح هو الأول. (قوله: فيقولون معنى قولهم الخ) فيكون حينئذ لا من أسماء الأفعال وزيفه المصنف بأن اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة، ولا يخفى أن نصب الاسم بعدها يدل أيضاً على فساد هذا القول.

التقييد لم يصح صار زيد ظريفاً فليس بشيء؛ لأن اتصافها بالحدوث والتجدد في وقت دون وقت لا يقتضي صحة تقيد نفسها بالظرف؛ فإنه يقتضي انقسامها إلى المقيدة بالظرف وغير المقيدة به. (قوله: جعل الخبر من هذا القبيل) أي: جعل الخبر المتعدد خبراً واحداً بتأويل المجموع. (قوله: إلا إذا امتنع الخ) كما في قوله: وهي اسم وفعل وحرف. (قوله: الاقتصار ههنا على فيها) وإن كان يمتنع الاقتصار على ظريف للزوم الكذب. (قوله: حمل على أمر شامل) ليس المراد الشمول بحسب الصدق، بل بحسب التحقيق فإن نفي الوجود يستلزم في جميع الصفات. (قوله: النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي) أي: النفي المستفاد من لا لاقتضائه الخبر رفع الوجود الذي هو رابط بين المسند والمسند إليه سواء ظرف ذلك الوجود الرابطي الوجود المحمولي كما في لا إله موجود أو غيره كما في لا رجل في الدار ولا دلالة للعام على الخاص، فلا يكون قرينة على تقدير موجود. (قوله: قال الأندلسي رحمه الله) في شرح التسهيل للفاضل المصري من نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً كالزمخشري، أو بشرط أن يكون الخبر ظرفاً كالجزولي فليس بمصيب. (قوله: يجوز) والحذف عندهم أكثر من الإثبات. (قوله: فيكون لا حينئذ من أسماء الأفعال) أي: إذا كان لا أهل ولا مال بمعنى انتفى الأهل والمال يكون لا من أسماء الأفعال لا حرف نفي لكونه مع معموله كلاماً مستقلاً، ورد عليه أن يجوز أن يكون لا حرفاً نائباً مناب الفعل كحرف النداء، وليس بشيء؛ لأن حرف النداء نائب عن فعل مقدر بعده؛ لأن أصل يا زيد ادعوزيداً صرح به في شرح المفصل والرضي وفيما نحن فيه ليس النفي مقدراً بعد لا، ولذا من ذهب إلى أن المنادى مفعول لحرف النداء ذهب إلى أنها من أسماء الأفعال. (قوله: زيفه المصنف رحمه الله) ما ذكره المصنف في شرح المفصل في بحث المنادى رداً على من ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال إن أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقل من حرفين ومن هذه الحروف الهمزة، وهي حرف واحد وإذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل البواقي؛ إذ لا قائل بالفصل انتهى، ولا يخفى أن هذا التزييف لا يجري في أولوية هذه العبارة بأن جميع أسماء الأفعال منقولة من المصادر الأصلية أو من المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً، أو من الظرف أو من الجار والمجرور كما صرح به في الرضي كان التزييف وجيهاً، لكن المصنف رحمه الله لم يصرح به. (قوله: إن نصب الاسم الخ)؛ لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ولا فاعل ههنا، وما أورد عليه أنه يجوز أن يكون فاعله الضمير المبهم المفسر بالنكرة فليس بشيء، أما أولاً؛ فلأنه ذكر الشارح الرضي في بحث المضمرات أن مجوّز تأخير المفسر لفظاً ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الإتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلاً، أو قصد التفخيم مع اتصال المعنى كما في ضمير الشأن والثلاثة ههنا معدومة؛ أعني: قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر، وأما ثانياً؛ فلأنه قد يحذف اسم لا فيلزم حذف التمييز، بل حذف الفعل والفاعل والتمييز وذلك إجحاف.

وعلى تقديرين يحملون ما يُرى خبراً في مثل: لاَ رَجُلَ قَائِمٌ، على[١] الصّفة دون الخبر[٢]. «اِسْمُ[٣] (مَا) وَ (لاَ) المُشَبَّهَتَيْنِ[٤] بِـ (لَيْسَ») في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا[٥] يعملان[٦] عملها[٧]. «هُوَ المُسْنَدُ[٨] إِلَيْهِ» هذا شامل[٩] للمبتدأ[١٠] ولكل مسند[١١] إليه. «بَعْدَ دُخُولِهِمَا» خرج به غير اسم (مَا ولاَ) وبما[١٢] عرفت من معنى[١٣] الدخول، لا يرد (أَبُوهُ)[١٤] في مثل: (مَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ). «مِثْلُ (مَا زَيْدٌ[١٥] قَائِماً[١٦]، وَلاَ[١٧] رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ») وإنما أتى[١٨] بالنكرة بعد (لا)[١٩] لأنَّ (لا) لا تعمل[٢٠] إلا في النكرة[٢١]، بخلاف (ما)[٢٢] فإنه يعمل في النكرة والمعرفة. هذه[٢٣] لغة أهل الحجاز، وأمَّا بنو تميم فلا يثبتون لهما[٢٤] العمل ويقولون[٢٥]: الاسم[٢٦] والخبر[٢٧] بعد دخولهما[٢٨] مرفوعان[٢٩] بالابتداء كما كانا[٣٠] قبل دخولهما[٣١]. وعلى[٣٢] لغة أهل الحجاز ورد[٣٣] القرآن[٣٤] نحو: «﴿مَا هَٰذَا[٣٥] بَشَرًا﴾[٣٦]». «وَهُوَ»[٣٧] أي: عمل (ليسَ)

(١) متعلق بـ يحملون. (٢) أي: يحملون النحاة على الصفة ما يرى خبراً في كلامهم. (٣) مبتدأ محذوف الخبر أي منه اسم ما ولا. (٤) من التشبيه. (٥) أي: لأجل هذه المشابهة. (٦) أي: ما ولا. (٧) أي: ليس. (٨) اسم ما. (٩) أي: جنس. (١٠) لكونه المسند إليه والمراد القسم الأول. (١١) كاسم إن وكان واسم لا لنفي الجنس. (١٢) متعلق بلا يرد الآتي. (١٣) أي: إيراث الأثر لفظاً ومعنى. (١٤) بعد دخول ما ولا. (١٥) اسم ما. (١٦) خبر ما. (١٧) ولا يكون اسم لا وخبره إلا نكرتين لا غير. (١٨) مصنف. (١٩) أي: لفظ لا. (٢٠) شيء من الأشياء. (٢١) نكرات. نسخة. (٢٢) أي: لفظ ما. (٢٣) عمل ما ولا لمشابهتهما بليس. (٢٤) أي: ما ولا. (٢٥) بني تميم. (٢٦) مبتدأ. (٢٧) ما يقال عند الحجازيين اسم وخبر. (٢٨) ما ولا. (٢٩) خبره. (٣٠) أي: الاسم والخبر. (٣١) ما ولا. (٣٢) متعلق بورد الآتي. (٣٣) أي: نزل. (٣٤) الفصيح المعنى. (٣٥) اسم ما. (٣٦) خبره. (٣٧) استئناف أو اعتراض.

اِسْمُ مَا وَلاَ المُشَبَّهَيْنِ بِلَيْسَ هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهِمَا مِثْلُ: مَا زَيْدٌ قَائِماً، وَ: لاَ رَجُلَ أَفْضَلَ مِنْكَ، وَهُوَ فِي

(قوله: وأما بنو تميم الخ) وذلك لدخولهما على القبيلتين للاسم والفعل. (قوله: أي عمل ليس) المفهوم من المثال أو من قوله: المشبهتين بليس؛ لأن تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة إجراء حكمها عليهما، ولك أن تقول: الضمير راجع إلى التشبيه الموجب لعمل ليس.

(قوله: لدخولهما على القبيلتين) ذكر المصنف رحمه الله في شرح المفصل: النحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك على القياس، ويقولون: إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو الفعل لم يكن له عمل في أحدهما، و ما و لا تدخلان على القسمين، فالقياس أن لا تعملا في أحدهما قلت: لا خلاف في إعمال لا التي لنفي الجنس، وإذا صح إعمال لا بالاتفاق، فلا بعد في إعمال ما فإن زعم أن لا الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل له: فما المانع من أن تكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل. (قوله: المفهوم الخ) يعني: أن مرجع الضمير متقدم معنى لكونه مما سبق. (قوله: وبصحة الخ) أي: يشعر بصحة إجراء حكم ليس عليهما؛ لأن حكم المشبه به يصح إجراؤه على المشبه. (قوله: الضمير راجع الخ) لم يلتفت إليه الشارح رحمه الله؛ لأنه حينئذ يكون إعمال لا مفهوماً ضمناً وإن كان فهم المرجع أظهر مما ذكره الشارح رحمه الله، وفي قوله: الموجب لعمل ليس إشارة إلى أن معنى كون التشبيه شاذاً إنه قيل: اعتباره في الاستعمال حتى لا يعملون إلا بسببه، أو هو على خلاف

(تذييل): لا يجوز حذف خبر لا مع اسمها، بل أحدهما فقط وإنه يجب تأخير خبرها ولو كان ظرفاً؛ لضعفها وأنه لو فصل بينهما الغيث كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾، وأنه إذا كررت لا، جاز الرفع والبناء؛ نحو: لا لغو ولا تأثيم فيها كما سيأتي في المنصوبات. (قوله: في معنى النفي والدخول الخ) وكذا في دخول الباء في الخبر، فاعلم أنه تزاد الباء كثيراً في خبر ليس؛ نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾، وورد دخولها على اسم ليس أيضاً إذا كان مؤخراً كقراءة: ﴿ليس البرّ بأن تولوا وجوهكم﴾، وقال الشاعر:

أَلَـيْـسَ عَـجَـبـاً بِـأَنَّ الـفَـتَـى
يُـصَـابُ بِـبَـعْـضِ الَّـذِي فِـي يَـدَيْـهِ

وأنه تدخل الباء في خبر ما أيضاً؛ نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾، ولا تختص زيادة الباء بكون ما حجازية خلافاً فالقوم، وأما ما المشبهة بليس فقد وردت زيادة الباء في خبرها قليلاً كقوله[١]:

فَكُنْ لِي شَفِيْعَاً يَومَ لا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

(مغني وغيره). (قوله: وإنما أتَى بالنكرة بعد لا) أي: كما في قوله:

تَـعَـزَّ فَـلا شَـيءٌ عَـلَـى الأرْضِ بَـاقِـيـاً
ولا وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى الـلـهُ وَاقِـيـاً

(قوله: لأن لا لا يعمل إلا في النكرة) ومن ثم غلطوا المتنبي في قوله:

إذا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأَذَى
فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ الْمَالُ بَاقِيَا

(١) أي: صحابي.

«فِي لاَ[١]» دون (مَا) «شَاذٌّ» قليل[٢]، لنقصان[٣] مشابهة (لاَ) بـ (لَيْسَ)[٤] لأن (لَيْسَ) لنفي الحال، و(لاَ)[٥] ليس[٦] كذلك، فإنه للنفي[٧] مطلقاً[٨]، بخلاف (مَا) فإنه أيضاً لنفي الحال فيقتصر[٩] عمل (لا) على مورد السماع نحو قوله[١٠]:

مَـنْ صَـدَّ[١١] عَـنْ نِـيْـرَانِـهَـا[١٢] فَـأَنَـا ابْـنُ قَـيْـسٍ لا بَـرَاحُ[١٣]

أي[١٤]: لا بَرَاحُ لي، ولا يجوز أن يكون[١٥] لنفي الجنس، لأنه[١٦] إذا كان لنفي الجنس، لا يجوز[١٧] فيما بعدها[١٨] الرفع[١٩] ما لم يتكرر[٢٠] ولا تكرار في البيت. اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات[٢١] ما يكون مسنداً أو مسنداً إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة[٢٢] ذكر التوابع فيما بعد[٢٣]، فلا ينتقض[٢٤] بالتوابع[٢٥]. ولما فرغ من المرفوعات شرع[٢٦] في المنصوبات[٢٧]،

---

(١) ظرف لقوله الآتي شاذ. (٢) خبر بعد خبر اسم فاعل. (٣) علة شاذ. (٤) متعلق بنقصان. (٥) أي: لفظ لا. (٦) أي: ليس لنفي الحال. (٧) موضوع. (٨) سواء كان لنفي الحال أو للاستقبال. (٩) تفريع على قول المصنف شاذ. (١٠) أي: الشاعر. (١١) أي: أعرض. (١٢) أي: عن شدة الحرب. (١٣) أي: لا إعراض. (١٤) أشار إلى حذف الخبر في البيت. (١٥) لفظ لا في لا براح. (١٦) علة عدم الجواز. (١٧) رد على الرضي حيث قال: الظاهر أن لا لا يعمل عمل ليس. لا شاذاً ولا قياساً ولم يوجد في كلامهم منصوباً كخبر فالأولى أن يقال: لا في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعد الرفع مع ترك التكرار لكنه مسند التكرار إنما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها مع المعرفة. ندب. (١٨) أي: بعد لا التي لنفي الجنس. (١٩) فاعل لا يجوز. (٢٠) لا. (٢١) سواء كان عاملها معنوياً أو لفظياً. من قوله المراد. (٢٢) يعلم بقرينة. (٢٣) مبني على الضم. (٢٤) تعريف كل واحد منهما. (٢٥) لأنهما مسنداً ومسند إليهما. (٢٦) جواب لما. (٢٧) أصولاً وفروعاً.

أي: خسر صاحبه فجواب إذا محذوف، لكن في هذا خلاف ابن جني وابن الشجري، وعليه قول المتنبي: فلا، غلط على ما في المغني. **(قوله: هذه لغة أهل الخ)** أي: عملهما المذكور لغة أهل الحجاز والتهامة والنجد، قوله: ويقولون الاسم والخبر؛ أي: اللذان في لغة الحجازيين مرفوعان بالابتداء لكن هذا القول من وظائف النحاة لا العرب فإسناد القول إلى بني تميم مجاز عقلي؛ يعني: أنهم يتلفظون الاسم والخبر بحيث يكون سبباً لقول النحاة ذلك، وقوله: على لغة أهل الحجاز، كلمة على متعلقة بقوله: وَرَد قدم عليه للحصر. **(قوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[١])** هذا في سورة يوسف ونحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ في سوره المجادلة، وعن عاصم رفع أمهاتهم على التميمية، وعلى لغة أهل الحجار أيضاً قوله:

تَـعَـزَّ فَـلا شَـيْءٌ عَـلَـى الأَرْضِ بَـاقِـيـاً

الميت كما مر، وقوله: قليل يريد أن الشاذ بمعنى نادر الاستعمال، ولك أن تجعله بمعنى الخارج عن القياس. **(قوله: نحو قوله: مَن صدَّ عن نيرانِها الخ)** قائله سعد بن مالك والبيت من البحر الكامل، وقبله:

وَالْـحَـرْبُ لا يَـبْـقَـى لِـجَـا
حِـمِـهَـا الـتَّـخَـيُّـلُ وَالْـمِـرَاحُ
إلا الْـفَـتَـى الـصَّـبَّـارُ فِـي الـنَّـ
ـجَـدَاتِ وَالْـفَـرَسُ الْـوَقَـاحُ

فقوله: صد بمعنى أعرض، وضمير نيرانها للحرب في البيت السابق، والنيران: جمع نار، وأراد بها شدائد الحرب وآلامها، والحرب مؤنث سماعي كنار ودار، وقوله: لا براح؛ أي: لا زوال لي عن الحرب، ومآله الافتخار بشجاعته

(١) فإذا عمل في الثاني عمل في الأول؛ لاستوائهما في الاقتضاء.

لاَ[١] شَاذٌّ.

(١) فوجب حمل لا على ليس في العمل. دون ما.

(قوله: قليل) أو على خلاف القياس. **(قوله: على مورد السماع)** قالوا: وهو الشعر. **(قوله: من صد)** قال قدس سره في الحاشية: الصدود: الإعراض، والبراح: الزوال، والضمير في نيرانها للحرب؛ أي: من أعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها بإعراضي عنها. **(قوله: أي: لا براح له)** لقائل أن يقول: هب أن لا ليست لنفي الجنس، لكن لم لا يجوز أن يكون براح مبتدأ لا يقال: يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة، ولا حاجة لاسم لا إلى التخصيص، فإنه كاسم ليس؛ لأنا نقول: يجوز أن يتخصص بتقديم الخبر، فإن لنا أن نقدر الخبر مقدماً أو بالعموم؛ نحو: ما أحد خير منك، ولا يخفى أن المعنى على العموم، قال الشيخ الرضي: النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا أو ما

القياس، فلا يرد ما قيل: إنه لا شذوذ في التشبيه إنما الشذوذ في نتيجته، وما قيل: إن الضمير راجع إلى عمل لا المفهوم من إضافة الاسم إلى ما ولا، فلا يخفى ركاكته؛ لأن لا لا تعمل لأجل مشابهتها بما حتى يقال: عمل ما في لا شاذ. **(قوله: قالوا وهو الشعر)** صرح به في الرضي فمن عمم، وقال: وهو النكرة وإن التخصيص بالشعر محل لا بد له من شاهد. **(قوله: للحرب)** المذكورة في الأبيات السابقة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة في الحرب إذا فر الأقران، ولا براح في موضع الحال المؤكدة كما يقول: أنا فلان بطلاً شجاعاً كذا في بعض الشروح. **(قوله: فإنه كاسم ليس)** بمعنى إن اسم ليس لشبهه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة فكذا اسم لا. **(قوله: فإن لنا أن نقدر الخ)** على قولنا: نقل عن المبرد أن التقدير لا لي براح. **(قوله: أن المعنى على العموم)** فإن المقصود عموم نفي

وقدمها على المجرورات، لكثرتها[1] ولخفة النصب، فقال[2]: «الْمَنْصُوبَاتُ»[3] «هُوَ مَا[4] اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمَفْعُولِيَّةِ[5]» قد تبين[6] شرحه[7] بما ذكر في المرفوعات. والمراد بعلم المفعولية: علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة[8] أو حكماً[9]، وهي[10]: أربع[11]، الفتحة والكسرة[12] والألف والياء[13]، نحو: رَأَيْتُ زَيْداً، ومُسْلِمَاتٍ[14]، وأَبَاكَ[15]، ومُسْلِمَيْنِ[16]، ومُسْلِمِينَ[17] «فَمِنْهُ» أي: من المنصوب أو مما اشتمل على علم المفعولية. «الْمَفْعُولُ[18] الْمُطْلَقُ»

(١) مع كل منهما فضلة في الكلام. (٢) مصنف. (٣) مبتدأ ويحتمل أن يكون خبر المبتدأ محذوف أي: هذا باب المنصوبات. (٤) كناية عن الاسم. (٥) وخبر لمبتدأ ثان. أي: الخصلة المنسوبة إلى المفعول. (٦) أي: ظهر. (٧) أي: شرح في هذا الكلام. (٨) كالمفاعيل الخمسة. (٩). كالملحقات السبعة. (١٠) أي: تلك العلامة (١١) الحصر مستفاد مما سبق. (١٢) في الجمع المصحح. (١٣) في التثنية والجمع المذكر. (١٤) جمع مؤنث السالم. (١٥) أسماء الستة. (١٦) التثنية. (١٧) جمع سالم. (١٨) إما مبتدأ أو خبر.

الْمَنْصُوبَاتُ[1] هو: مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمَفْعُولِيَّةِ، فَمِنْهُ[2]: الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

(١) قدم المصنف المنصوب على المجرور لكثرة المنصوب ولخفت النصب.
(٢) أي: فمن المنصوب أو مما اشتمل على علم المفعولية.

أو ليس أو مع الاستفهام أو النفي، ويحتمل أن يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول: لا رجل بل رجلان، هذا إذا لم ينتصب الاسم، أما إذا انتصب أو انفتح فإنه حينئذ نص في العموم فلا تقول: لا رجل بل رجلان. **(قوله: ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس)** قال الشيخ الرضي: الظاهر أن لا لا تعمل عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوباً كخبر ما، فالأولى أن يقال: لا في لا براح لنفي الجنس، ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ، والتكرار إنما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة.

البراح وشموله لكل فرد من أفراده. **(قوله: قال الشارح الخ)** تأييد لإفادة لا بمعنى ليس عموم النفي رداً على من زعم أن العموم مختص بلا التي لنفي الجنس لتضمنها من الاستغراقية. **(قوله: فإنه حينئذ نص في العموم)** لتضمنها من الاستغراقية، ولذا قال صاحب الكشاف: أن قراءة لا ريب فيه بالفتح أبلغ من قراءة لا ريب بالرفع. **(قوله: أي: من حيث الخ)** والقرينة على اعتبار الحيثية ما تقرر عندهم أن قيد الحيثية معتبر في تعريفات الأمور التي تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمسة والحقيقة والمجاز. **(قوله: طرد التعريف)** أي: منع تعريف علم المفعولية وتعريف المنصوب حيث صدق الأول بدون اعتبار الحيثية على جر بمسلمات، والثاني على بمسلمات.

في الحروب إذا فرّ الأقران. **(قوله: أي: لا براح لي)** برفع براح مع التنوين بقرينة قافية البيت السابق:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي ... وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

(قوله: ولا يجوز أن يكون الخ) ردّ على الرضي حيث قال: إنه لنفي الجنس، ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا، فإن التكرار إنما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها، وفي المغني: وإنما لم يقدروها مهملةً والرفع بالابتداء؛ لأنها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر؛ لجواز تركه في الشعر فافهم. **(قوله: اعلم أن المراد بالمسند الخ)** ذكر هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لإعادتها ههنا فلعله للتذكير فتذكر ولا تنس؛ فإن آفة العلم النسيان الناشئ من العصيان. **(قوله: فلا ينتقض بالتوابع)** أي: لا ينتقض كل من هذه التعريفات بالتوابع كالبدل مثلاً فإن أخوك في: ما زيد أخوك قائماً، يصدق عليه أنه مسند إليه مع أنه ليس باسم ما، والجواب: أنه مسند إليه بالتبعية (نعمه). **(قوله: ولما فرغ من المرفوعات الخ)** جرت عادتهم على إيراد هذه القضية الاتفاقية بعد الفراغ عن بحث وعند الشروع في آخر؛ تنشيطاً للمتعلم، وتجديداً لطلبه فيما سيأتي حيث حصّل قدراً معتداً من مسائل الفن، وتنبيهاً على أنه إذا ذكر مسألة مما تقدم فيما تأخر فهو بطريق الاستطراد، وفي الكشاف ما نصه: أن المؤلفين اعتادوا أن يبوّبوا لكل فن من كتبهم أبواباً ويفصلوا فصولاً؛ لأن القارئ إذا ختم باباً من الأبواب أو فصلاً من الفصول المشتمل عليها الكتاب ثم شرع في آخر كان أنشط على التحصيل؛ لأن في كل جديد لذّة، ولتغيير الأسلوب نشطة بخلاف ما لو استمر الكتاب بطوله بلا فصول ولا أبواب، المسافر إذا قطع ميلاً أو طوى فرسخاً أو انتهى إلى رأس بريد نفّس ذلك عنه ونشط للمسير، ومن ثم كان القرآن سوراً وأجزاءً، وقوله: شرع؛ أي: أراد أن يشرع فاعرفه. **(قوله: لكثرتها)**؛ لأن كثرة الشيء المقصود بالبيان تستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم[1] (نعمه)،

(١) وللقلة أيضاً وجه للتقديم وهو أن القليل مقدم في الوجود، فلذا تراهم يجعلون كلاً من الكثرة والقلة وجهاً للتقديم بالاعتبارين.

سُمي به، لصحة[1] إطلاق صيغة[2] المفعول عليه[3] من غير[4] تقييده[5] بالياء، أو في، أو مع، أو اللام، بخلاف المفاعيل[6] الأربعة الباقية[7]، فإنه[8] لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلا بعد تقييدها بواحدة منها[9]. فيقال: المفعول به أو فيه أو معه أو له. «وَهُوَ»[10] أي: المفعول المطلق: «اسْمُ[11] مَا[12] فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ» والمراد[13] بفعل[14] الفاعل إيّاه: قيامه به بحيث[15] يصح إسناده[16] إليه، لا أن[17] يكون مؤثراً[18] فيه[19] موجداً إيّاه[20] فلا يرد عليه[21]: مثل: مَاتَ مَوْتاً، وجَسُمَ جَسَامَةً، وشَرُفَ شرفاً، وإنما زيدَ لفظ (الاسم)[22] لأن ما فعله الفاعل

(١) إما مبتدأ أو خبر. (٢) الإضافة بيانية. (٣) الإضافة لامية. (٤) أي: على المدلول. (٥) بيان للإطلاق. (٦) مفعول. (٧) أي: به وفيه زماناً أو مكاناً وله ومعه. (٨) شأن. (٩) أي: من به وفيه وله ومعه. (١٠) استئناف. أي مبتدأ. (١١) عبارة عن الحدث. (١٢) موصول. (١٣) مبتدأ. (١٤) مصدر مضاف إلى فاعله. (١٥) أي: بمكان. (١٦) أي: الحدث. إيجاباً أو سلباً. (١٧) أي: الفاعل. (١٨) خبر. (١٩) أي: في الحدث. (٢٠) هو اعتبار لغة. (٢١) أي: على التعريف. (٢٢) حيث قال اسم ما آه.

ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل، بل المتعلم منتظر لمعرفة أقسامه لتوقف إيضاح كثير مما سمع في المرفوع من أحكامه. (قال المصنف: هو ما اشتمل على علم الخ) والأصل في هذا الاشتمال المفاعيل عند النحاة كما نبه علياً بقوله: علم المفعولية؛ أي: علامة هي في الأصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطفّلاً، واعلم أن أصالة الشيء في الإعراب دائر على كثرة الاهتمام ببيانه في المحاورات كما هو الظاهر لا على شدة اقتضاء الفعل له في نفس الأمر، فلا يرد ما في الرضي: أن اقتضاء الفعل للحال أشد منه لبعض المفاعيل، فيلزم جعل الإعراب أصلاً في الحال وتطفلاً في المفعول معه مثلاً، وبالجملة: المفاعيل تستحق عندهم التقديم (عصام)، وقيل: إنما كانت المفاعيل أصولاً؛ لأن عواملها أفعال حقيقية بخلاف باقي المنصوبات؛ لأن عواملها إما حرف أو أفعال غير حقيقية. (قوله: بما ذكر في المرفوعات) أي: من أنه جمع مرفوع، وأن ضمير هو راجع إلى المرفوع الدال عليه المرفوعات، ومن أن المراد باشتمال الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها لفظاً أو تقديراً أو محلاً الخ. (قوله: علامة كون الاسم مفعولاً) أي: من حيث كونها علامة لذلك فلا يرد نقض حد المنصوب؛ أي: منعاً بنحو: مسلمات في قولك: مررت بمسلمات. (قال المصنف: فمنه المفعول المطلق) قدمه[1] للاهتمام به للحصر؛ إذ ربما يرفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل، والفاء للتعقيب؛ إذ التفصيل بعد الإجمال، وأما تقديم المفعول المطلق على سائر المفاعيل؛ فلأن له شدة اتصال بالعمدة؛ لأنه عين الفعل وينوب مناب الفاعل، فله اتصال بالعمدتين، وأراد بالمفعول المطلق: الأثر الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر، وتمامه في اللاري، وبالإطلاق: الماهية بشرط لاشيء وتسمى الماهية المجردة، وتفصيله في رسالة أوزون على أفندي. (قوله: سمي به الخ) أي: سمي ما صدق عليه مفهوم المفعول المطلق به؛ أي: باللفظ لصحة إطلاق

(١) أي: لفظ منه.

وَهُوَ: اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ[1] فِعْلٍ

(١) والمراد بالفعل الفعل اللغوي حقيقة أو حكماً فيدخل فيه ضرب ضرباً على صيغة المجهول .عبد الغفور.

(قوله: والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولاً) أي: من حيث أنها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات. (قوله: أو حكماً) كما في المشبه بالمفعول فإن المشبه بشيء ملحق به ومن عداده.

(**قوله: أي: لصحة إطلاق المفعول بالمعنى اللغوي**) المفعول مشتق من الفعل وهو الإحداث والإيقاع ويعبر عنه بالفارسية بكردن؛ بمعنى: أن المفعول الشيء المحدث؛ أي: الأثر الحاصل بالإحداث، ويعبر عنه بكرده شده. (**قوله: لفظ الصيغة**) الصيغة والبناء والوزن حقيقة في الهيئة الحاصلة للكلمة باعتبار عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها واعتبار الحروف الأصلية والزائدة كل في موضعه، وقد يقال لمجموع المادة والهيئة أيضاً وهو المراد ههنا، ولا شك في تعلقها باللفظ باعتبار المعنى اللغوي فإن المادة والهيئة المذكورتين إنما تعتبران في الكلمة بحسب وضع اللغة. (**قوله: لقائل أن يقول: إن المفعول المطلق الخ**) أي: مدلوله لا يجوز أن يكون مفعولاً بالمعنى اللغوي؛ لأنه لو كان كذلك لكان أثراً للفاعل صادراً عنه بواسطة فعل من أفعاله، فلا يخلو من أن يكون بواسطة عين ذلك الفعل الذي وقع معمولاً له؛ أي: بواسطة الحدث الذي هو جزء مدلول ذلك الفعل أو لغيره مما يلزمه مثلاً ضرباً في قولنا: ضربت ضرباً لو كان مفعولاً لغوياً للمتكلم، فلا يخلو من أن يكون مفعولاً له وصادراً منه بعين ضرب؛ أي: بمدلوله الذي هو الحدث أو بفعل آخر كأحدث. (**قوله: ويتجه على الأول**) أي: على كونه مفعولاً بعين ذلك الفعل أن الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة أن المعاني المصدرية أمور نسبية بين فاعل الفعل والآثار الصادرة منه، والنسبة لا تكون عين أحد النسبتين بالضرورة، فلو كان مفعولاً بعين ذلك الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول لكون المفعول

(قوله: لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه) أي: لصحة إطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب إليه جمهور النحاة، لقائل أن يقول: إن المفعول المطلق لو كان مفعولاً لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولاً إما بعين ذلك الفعل أو بغيره، ويتجه على الأول: أن المذكور نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين أحد المنتسبين، وعلى الثاني: أن المصدر حينئذ يكون محلاً لذلك الفعل فيكون مفعولاً به لا مفعولاً حقيقة، وإن لذلك الفعل مصدراً فيكون مفعولاً لفعل آخر، وهكذا فيلزم التسلسل، وإن فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلاً محضاً بالنسبة إلى ذلك الفعل كما في مات موتاً، وطال الغلام طولاً، فالظاهر أن يقال: إنه ليس مفعولاً بحسب اللغة كما قاله الفراء، بل هو مفعول بحسب الاصطلاح، وهو اسم قرن بفعل لفائدة، ولم يسند إليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً، وأما وصفه بكونه مطلقاً فلتعريه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه، ولا يخفى أنه حينئذ لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود، فالأولى أن يقال: إنا نختار الشق الأول، ونقول: إن المفعول المطلق هو الحاصل المطلق عين ذلك الفعل. **(قوله: وعلى الثاني)** أي: يتجه على الثاني؛ أي: كونه مفعولاً للفاعل بواسطة غير ذلك الفعل إن المفعول المطلق حينئذ يكون محلاً واقعاً ذلك الفعل عليه، مثلاً إذا قلنا: أن الضرب مفعول للفاعل بواسطة الإحداث كان الضرب محلاً للإحداث، فيكون المفعول المطلق مفعولاً به لا مفعولاً حقيقة؛ أي: أثراً من آثار الفاعل هذا خلف. **(قوله: وإن لذلك الفعل الخ)** أي: يرد على الثاني أن للفعل الذي هو عين الفعل العامل في المفعول مصدراً وكل مصدر مفعول لفاعل ذلك الفعل بواسطة غيره فيكون هذا المصدر مفعولاً لفعل آخر بأن يكون إحداث الضرب مفعولاً لفعل آخر كإحداث الثاني المتعلق بإحداث الضرب؛ ولذلك الفعل الثاني أيضاً مصدر هو مفعول لفعل ثالث كإحداث الضرب وهكذا فيلزم التسلسل؛ أي: صدور أفعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور الضرب منه، وذلك بين البطلان، ولا يمكن أن يقال: إنه تسلسل في الأمور الاعتبارية وإن إحداث الأحداث عين ذلك الأحداث؛ لأن المفروض أن كل مصدر مفعول لغير فعله. **(قوله: وإن فاعل الخ)** بكسر الهمزة عطف على قوله: إن المفعول المطلق وليس بفتح الهمزة معطوفاً على قوله: إن المصدر؛ إذ لا اختصاص لهذا الإيراد بالثاني؛ إذ حاصله أن فاعل الفعل المذكور؛ أي: ما يكون عاملاً في المفعول المطلق قد يكون قابلاً محضاً ليس فيه جهة التأثير أصلاً فمصدره لا يكون مفعولاً لعين ذلك الفعل ولا لغيره، ولا يخفى أن هذا الإيراد الذي قبله من لزوم التسلسل غير متجه على الشارح رحمه الله؛ لأنه ادّعى صحة إطلاق المفعول عليه ويكفي لذلك صحة إطلاقه باعتبار بعض أفراده بخلاف المفاعيل الباقية، فإنه لا يصدق عليه المفعول بالمعنى اللغوي أصلاً. **(قوله: فالظاهر الخ)** أي: إذا لم يصح إطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه فالظاهر. **(قوله: اسم**

صيغة المفعول لغة على كل فرد منه بلا تقييد الخ، فهذه الصحة بالنظر إلى اللغة، وأما بالنظر إلى الاصطلاح فيصح الإطلاق على كل من الخمسة؛ فإن مفهومه اصطلاحاً: ما قرن لفائدة ولم يسند إليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً (نعمه)، لا يقال: المفعول المطلق أيضاً مقيد بلفظ المطلق فلا يصح قوله: من غير تقييد؛ لأنا نقول: أن لفظ المطلق ههنا لبيان الإطلاق وعدم التقييد لا للتقييد، ومن ثم قلنا: آنفاً إن الإطلاق بمعنى الماهية بشرط لاشيء فافهم. **(قوله: صيغة المفعول)** في لفظ الصيغة إيماء إلى أن المراد المفعول بالمعنى اللغوي كما مر، والصيغة حقيقة في الهيئة الحاصلة للكلمة، وقد يقال لمجموع المادة والهيئة أيضاً وهو المراد هنا، وقوله: من غير تقييده بالباء الخ؛ يعني: لتعرّيه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه. **(قال المصنف: اسم ما فعله)** لفظ ما عبارة عن الحدث؛ لأن ما فعله فاعل فعل ليس إلا الحدث، والمراد ما فعله بحسب دلالة اللفظ أو بطريق النفي أو الإثبات، فلا يرد مصدر الفعل المنفي؛ نحو: ما ضربت فعلاً ولا ضربت ضرباً كاذباً، كما أن المراد بالفاعل هو المعنوي بقرينة إضافته إلى فعل بمعنى الحدث؛ ليشمل مشابهات الفعل الخ (عصام)، وقيل: إن الفاعل أعم من الحكمي أو مما في الحال، وفي الأصل فيدخل نائب الفاعل؛ نحو: ضُرِبَ ضرباً، ونحو[1]: أعجبني ضرب الأمير، فاعرفه. **(قوله: بحيث يصح إسناده إليه)** أي: انتسابه إلى الفاعل مطلقاً سواء كان مؤثراً فيه أو لا، كما تقول: ضرب زيد ومات زيد وغير ذلك، وقوله: لا أن يكون مؤثراً فيه؛ أي: كما ذهب إليه بعض الشارحين نظراً إلى ظاهر اللفظ، فيخرج الأمثلة الآتية؛ وذلك لأن المؤثر والموجد في الحقيقة هو الله تعالى كما حقق في محله. **(قوله: فلا يرد عليه الخ)** تفريع على قوله: والمراد الخ؛ أي: لا يرد على التعريف أنه غير جامع، ففيه رد للفاضل الهندي. **(قوله: وإنما زيد لفظ الاسم الخ)** لما كان تعريفات

(١) ونحو: أعجبني ضربك ضرباً، على تقدير الإضافة إلى المفعول.

بالمصدر لا المصدر نفسه، وقد صرح السيد قدس سره في حواشي الرضي بأن إطلاق المصدر والفعل على الأثر؛ يعني: المفعول المطلق بضرب من المسامحة، وعدم التمييز بين الأثر وبين الفعل والمصدر، وصيغة المفعول مأخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تأثيراً كان أو تأثراً، ولا نعني بكونه مفعولاً إلا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور، وقد يشير إليه الشارح قدس سره حيث يقول: والمراد بفعل الفاعل الخ. **(قوله: بخلاف المفاعيل الأربعة)** حصر النحاة المفاعيل في الخمسة، وقال الشيخ الرضي: يجوز أن يجعل الحال داخلة في المفاعيل، فقال: الحال مفعول مع قيد مضمونه؛ إذ المجيء في جاءني زيد راكباً فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكباً، ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط إخراجه وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية انتهى، ولا يبعد أن يقال: أن المفعول ما يتعلق به الفعل أولاً وبالذات والحال ليست كذلك؛ لأن تعلقها به بواسطة أنها مبنية لهيئة فاعله أو مفعوله، وكذا المستثنى؛ لأن تعلقه به بواسطة أنه مخرج عن أمر يقع معموله على سبيل الاتفاق، ومن ههنا؛ أعني: من أن تعلق المفاعيل بالفعل بالذات، وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل أصلاً، وفي غيرها تبعاً. **(قوله: فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها)** أي: لا يصح إطلاق المفعول اللغوي عليها، فلا ينافي إطلاق المفعول العرفي على الخمسة، إن قلت: من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق، فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق؟ قلنا: مطلق هذه المقيدات معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام. **(قال: اسم ما فعله فاعل)** حقيقة أو حكماً فدخل فيه ضرب ضرباً على صيغة المجهول. **(قوله: بحيث يصح إسناده إليه)** أي: على تقدير أن كان مثبتاً أو سواء كان بطريق النفي أو الإثبات، فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضرباً شديداً. **(قوله: لا أن يكون مؤثراً فيه)** كما ذهب إليه بعضهم فيشكل عليه دخول الأمثلة الآتية. **(قوله: وإنما زيد لفظ الاسم)** قيل: إنما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت؛ لأنه شيء فعله المتكلم، ثم اعترض عليه بأنه لا حاجة إلى ذكر الاسم؛ لأنه ذاكر أحوال الاسم فلو قال: ما فعله كان في قوة اسم ما فعله، وبأنه إن أريد بفعل ضربت قوله: والتكلم به اتجه عليه أن الفعل لا يتناول القول، بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم، ولما لم يكن داخلاً فيما فعله لم يحتج إلى إخراجه بقوله: اسم ولو سلم التناول، فهو باعتبار أنه مقول اسم فلا يخرج به، وإن أريد به فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه أن فعل مضمونه لا يصح أن ينسب إليه؛

قرن بفعل الخ) المراد بالفعل أعم من الحقيقي والحكمي. **(قوله: ولم يسند إليه الفعل)** لإخراج ما لم يسم فاعله؛ لأنه ليس مفعولاً اصطلاحياً وتسميته بالمفعول باعتبار ما كان، وقوله: وتعلق به تعلقاً مخصوصاً من كونه جزء مدلوله أو محله أو ظرفه أو علته أو مصاحب معموله لإخراج الحال والمستثنى والتمييز. **(قوله: إنه حينئذ لا يظهر وجه التسمية)** أي: إذا كان إطلاق المفعول بحسب الاصطلاح لا يظهر وجه التسمية بلفظ المفعول؛ لأن وجه التسمية عبارة عن مناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في نقل اللفظ منه إليه، وكذا لا يظهر وجه التقييد بالقيود المذكورة فيما عدا المفعول لصدق تعريف المفعول الاصطلاحي على الكل بلا تفاوت. **(قوله: فالأولى)** إنما قال: فالأولى؛ لأن رعاية وجه التسمية أمر استحساني فيجوز أن يكون من الأسماء المرتجلة. **(قوله: إنا نختار الشق الأول)** وهو أنه مفعول لعين ذلك الفعل وقولكم: يلزم أن يكون الفعل الذي هو نسبة عين المفعول الذي هو أحد النسبتين، قلنا: إنما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين المصدري للفعل العامل فيه وليس كذلك؛ فإن المفعول المطلق الأثر الحاصل بالمصدر لا المصدر؛ أي: معنى المصدر نفسه فالمفعول هو الأثر والفعل الذي هو نسبة هو المعنى المصدري، مثلاً الضرب الذي هو عبارة عن الكيفية المخصوصة مفعول للفاعل بواسطة الضاربية؛ أي: إحداث الضرب. **(قوله: وقد صرح الخ)** تأييد لكون المفعول عبارة عن الحاصل بالمصدر. **(قوله: وعدم التمييز الخ)** عطف تفسيري للمسامحة. **(قوله: وصيغة المفعول)** عطف على قوله: إنا نختار الشق الأول جواب عن قوله: وإن فاعل الفعل قد يكون قابلاً الخ. **(قوله: من الفعل الذي هو المصدر)** أعني: اسم الحدث الجاري على الفعل؛ أي: المعنى المنسوب إلى الفاعل سواء كان صادراً عنه أو لا فيشمل التأثير والتأثر. **(قوله: إلا أنه حاصل بمصدر ذلك الفعل)** سواء كان أثراً للفاعل أو معنى قائماً به فيصدق في طال طولاً مثلاً أن الطول الذي يعبر عنه بدرازي أثر حاصل بمصدر الفعل الذي يعبر عنه بدرازشدن، وإن لم يكن مفعولاً بمعنى المحدث والموجد. **(قوله: وقد يشير الخ)** حيث اعتبر في كونه فعل الفاعل إسناده على جهة القيام سواء كان صادراً عنه أو لا. **(قوله: يجوز أن يجعل الخ)** حاصل كلامه كما أنه يصدق على ما عدا المفعول المطلق المقيد مع قيد يصدق على الحال والمستثنى أنه مفعول مع قيد مضمونه ومفعول بشرط إخراجه. **(قوله: وكأنهم آثروا الخ)** أي: اختاروا التخفيف في التسمية فسموها باسم أخف فإن الحال والمستثنى أخف من المفعول مع قيد مضمونه والمفعول بشرط إخراجه. **(قوله: أولاً وبالذات)** أي: يتعلق به الفعل بلا واسطة تعلقه بشيء آخر. **(قوله: بواسطة أنها مبنية الخ)** فالفعل متعلق بها بواسطة تعلقه بالفاعل والمفعول حتى لو قطع النظر عنهما لا يكون للفعل تعلق بها أصلاً. **(قوله: معموله على سبيل الاتفاق)** أي: جرى العادة إنما قاله؛ لأن معموله على سبيل القصد مجموع المستثنى منه والمستثنى في الرضي أن المجيء في قولك: جاءني القوم إلا زيداً منسوب إلى القوم مع إلا زيداً، كما أن نسبة الفعل في جاءني غلامي زيد ورأيت غلاماً ظريفاً، وكذا سائر المتبوعات مع توابعها إلى الجزئين لكنه جرت العادة بأنه إذا كان الفعل منسوباً إلى شيء ذي جزئين أو أجزاء قابل كل منهما للإعراب أعرب الجزء الأول منهما بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوباً إليه في مثل ذلك الموقع، وما بقي من أجزاء المنسوب إليه يجر إن استحق الجر كالمضاف إليه، ويتبع إن استحق التبعية كما في التوابع

لأن ذلك المضمون مدلول تضمني، وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها، نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما يقال: إن ضرباً في ضربت ضرباً، مما فعله الفاعل ولا يبعد أن يقال: إنا نختار الشق الأول، ونقول: الفعل متناول للقول قطعاً، وألا يخرج مثل: قلت قولاً، ولفظ ضربت باعتبار أنه مقول ليس اسماً؛ لأن الألفاظ ليست موضوعة لأنفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره، فاحتيج إلى إخراجه بقيد الاسم.

(قوله: لأن ما فعله الفاعل هو المعنى) لقائل أن يقول: لو لم يزد لصح أيضاً؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما في سائر حدود المفاعيل.

الخمسة وإن لم يستحق شيئاً من ذلك نصب كالمستثنى تشبيهاً بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع. **(قوله: يظهر توجيه الخ)** وهو أنه لما كان تعلقها به بالذات كان تأثيره فيها أصالة فيستحق الأثر أصالة، وأما غيرها فإن تعلقها به بالواسطة فالتأثير واستحقاق الأثر أيضاً بالواسطة. **(قوله: إطلاق المفعول العرفي)** أي: المفعول بالمعنى المنسوب إلى عرف النحاة؛ وهو ما نقله سابقاً عن الفراء. **(قوله: من ضرورات صدق المقيد الخ)**؛ لأن المقيد هو المطلق مع القيد. **(قوله: فكيف يصح القول الخ)** أي: كيف يصح ما قاله الشارح رحمه الله بأنه يصح إطلاق المفعول المقيد بلفظ به وفيه وله ومعه على المفاعيل الأربعة وعدم صحة صدق المفعول عليها. **(قوله: معنى يشمل به الخ)** وهو ما تعلق به الفعل بالمعنى المصدري في الجملة سواء كان أثراً لها أو محلاً أو ظرفاً أو علة أو مصاحباً لمعموله. **(قوله: لا المفعول)** أي: ليس مطلق هذه المقيدات المفعول؛ فإنه مختص بالأثر؛ لأن الضمير الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع إلى الألف واللام؛ أي: الذي فعل بخلاف المقيدات فإنها مستندة إلى الجار والمجرور. **(قوله: كما في زيد حسن الغلام)** فإن الحسن المقيد بالإضافة إلى الغلام مطلق معنى فيشمل الحسن المسند إلى زيد والمسند إلى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الإضافة إلى الغلام؛ لأنه مسند إلى زيد. **(قوله: حقيقة أو حكماً الخ)** يعني: أن الفاعل ههنا بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهومه القيام القابل للوقوع، فلو لم يرد بالفاعل ههنا ما يعم الحقيقي وهو ما أسند إليه الفعل على جهة قيامه به، والمحكي وهو ما يكون نائباً عنه لخرج عن التعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول لعدم كونه اسماً لما فعله الفاعل الحقيقي. **(قوله: فلا يبطل الطرد الخ)** الطرد ههنا بالمعنى اللغوي؛ أي: الشمول لا بالمعنى المصطلح؛ أعني: المنع وهو ظاهر. **(قوله: فيشكل عليهم)** أي: على البعض تفريع على ما ذهب، وفي بعض النسخ فلا يشكل عليه؛ أي: على المصنف رحمه الله فيكون تفريعاً على النفي في قوله: لا أن يكون الخ. **(قوله: قيل الخ)** ما قيل نقل عن المصنف رحمه الله كما نص عليه في الرضي فالمناسب التعبير يقال. **(قوله: شيء فعله المتكلم)** الذي هو فاعل فعل مذكور وهو ضربت الأول بمعناه لاتحادهما في المعنى، وأما تفسيره بمعناه بأن يكون مشتملاً عليه اشتمال الكل على الجزء فبقرينة زيادة الاسم، وإلا فالظاهر الحمل على ما هو المتبادر وهو كون الفعل المذكور ملتبساً بمعنى ما فعله سواء كان عينه أو مشتملاً عليه. **(قوله: بفعل)** على صيغة المصدر؛ أي: إن أريد بفعل ضربت المستفاد من قوله: لأنه شيء فعله المتكلم. **(قوله: بل يقابله)** حيث يسمون الجملة الواقعة بعد القول مقول القول لا مفعوله. **(قوله: وإن سلم التناول)** بأن يحمل الفعل على خلاف المصطلح. **(قوله: اسم)**؛ لأن كل كلمة موضوعة بالوضع التبعي لنفسها وإذا أريد بها نفسها فيصدق عليها أنها دالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. **(قوله: كما هو الظاهر)** من اصطلاحهم على إطلاق الفعل على مقابل القول. **(قوله: إن جعل الخ)** أي: الفعل الذي هو صفة مضمون ضربت لا يصح أن ينسب إلى ضربت، فلا يصح أنه شيء فعله المتكلم باعتبار أنه فعل مضمونه؛ أعني: الحدث، فلا يصدق على ضربت، الثاني أنه مما فعله فاعل فعل الخ؛ لأن ذلك المضمون؛ أعني: الحدث مدلول تضمني لضربت لدلالته على النسبة والزمان أيضاً. **(قوله: الفعل متناول الخ)** أي: الفعل المدلول عليه بقوله: ما فعله متناول للقول والتكلم أيضاً، بل لفعل الجنان أيضاً قطعاً ولو مجازاً كيلا يخرج عن التعريف مثل علمت علماً فاندفع أن الفعل يتناول القول. **(قوله: لأن الألفاظ ليست موضوعة لأنفسها)** تعليل لما مر والوضع مأخوذ في تعريف الاسم لكونه قسم الكلم فلا يكون ضربت حين أريد به نفسه اسماً فاندفع أنه باعتبار أنه مقول اسم.

هو المعنى[1]. والمفعول[2] المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه[3] المصادر كلها. «مَذْكُورٌ»[4] صفة[5] للفعل، وهو أعم من أن يكون مذكوراً[6] حقيقة، كما إذا كان مذكوراً بعينه[7]، نحو: ضربت ضرباً، أو حكماً كما، إذا كان مقدراً نحو: «﴿فَضَرْبَ[8] ٱلرِّقَابِ﴾»، أو اسماً فيه[9] معنى الفعل، نحو: ضاربٌ ضرباً، وخرج به[10] المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا[11] حكماً، نحو: الضَّرْبُ واقعٌ على زيد.

(١) أي: الحدث وهو الضرب في ضربت ضرباً. (٢) فلو لم يرد الاسم يلزم تعريف اللفظ بالمعنى. (٣) أي: في التعريف. (٤) نائبه راجع إلى الفعل أو الفاعل. (٥) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو صفة. (٦) أي: ملفوظاً. (٧) أي: لفظاً. (٨) مفعول مطلق لـ ضربوا. (٩) صفة اسماً.(١٠) أي: بقوله مذكوراً. (١١) كضرب الرقاب.

سائر المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم كان الأصل والأسلوب ترك لفظ الاسم فعبّر عن ذكره بقوله: زيد لفظ الاسم، وحاصل ما أفاده: أن الذي صدر من الفاعل هو الحدث وهو المعنى، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى (نعمه)، وقال العصام: إنما صرح بالاسم في تعريفه دون به، وله تنبيهاً على حقيقة المسامحة السابقة من وصف اللفظ بوصف معناه كما نبه عليه في تعريف الخبر حيث قال: المسند به. (قوله: ويدخل فيه المصادر) يعني أن قوله: ما فعله، بمنزلة الجنس فيدخل فيه المصادر وغيرها كلها؛ أي: سواء وقعت مفعولاً مطلقاً أو لا، والمصادر: جمع مصدر بمعنى اسم الحدث الجاري على الفعل، واعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عموماً من وجه، يجتمعان في ضربت ضرباً، وينفردان في أعجبني ذهابك وضربت سوطاً، فافهم. (قوله: صفة للفعل) قال العصام: وصف الفعل بمذكور لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر، فلا يرد: أن الفاعل غير مذكور في مثل: مات موتاً هذا، ولا يخفى أنه مبني على أن المراد بالفاعل هو الحقيقي فلا تغفل. (قوله: وهو أعم) أي: الفعل الاصطلاحي المذكور أعم من أن يكون الخ، وتعميم هذا القيد؛ إما بتعميم المذكور فيشمل المحذوف، وإما بتعميم الفعل فيشمل الاسم الذي بمعنى الفعل، وقال العصام: المذكور يعم المقدّر؛ إذ وصف المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ، بل قصد تفهيمه ولو بقرينة، والذكر: أيضاً يعم الذكر مطابقة وتضمناً والتزاماً الخ. (قوله: مذكوراً بعينه) أي: بشخصه وصورته لا بصورة الاسم، وقوله: كما إذا كان مقدوراً؛ يعني: إذا كان الفعل الاصطلاحي محذوفاً، إما جوازاً؛ كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾؛ أي: فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف اضربوا جوازاً ثم أضيف الضرب إلى الرقاب، وإما وجوباً؛ مثل: شكراً وعجباً، وسيأتي. (قوله: أو اسماً فيه معنى الفعل) أي: التضمني، قيل: إنه عطف على قوله: مذكوراً الأول؛ يعني: أن الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم؛ لأن الفعل أعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع، وفيه أن هذا العطف يقتضي عدم مذكورية ذلك الاسم أصلاً وهو باطل، بل هو عطف على قوله: مقدراً، فيكون

مَذْكُورٍ

(قوله: ويدخل فيه المصادر كلها) وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى: الهلاك، أراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وإنما سمي به؛ لأنه من صدر إذا رجع وهو محل رجوع الفعل إليه لأخذه منه على مذهب البصرية، أو محل رجوعه إلى الفعل على مذهب الكوفية، وقد يطلق على المفعول المطلق؛ لأنه في الغالب مصدر، وإنما قلنا: في الغالب؛ لأنه قد لا يكون مصدراً، وحينئذ إما أن يدل على الحدث؛ نحو: الويل أو لا يدل عليه لكن يصدق عليه؛ نحو: ضربته أنواعاً ورأيته ألفاً. (قوله: وهو أعم إلخ) يعني: أن الفعل الاصطلاحي المذكور أعم وذلك التعميم إما باعتبار كونه مذكوراً وهو ظاهر، أو باعتبار كونه فعلاً كما أفاد بقوله: أواسماً معطوفاً على قوله: مقدراً، فالفعل المذكور حكماً يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل.

(قوله: الجاري على الفعل) أي: يكون له فعل يصح أن يكون جارياً عليه ومذكوراً بعده، فيخرج؛ نحو: الويل مما لا فعل له. (قوله: ضربته أنواعاً الخ) فإن الضرب والرؤية يصدق على أنواع الضرب ومرات الرؤية. (قوله: يعني: أن الفعل الخ) أي: ضمير هو ليس براجع إلى المذكور فقط؛ إذ المراد بالفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم للاسم والحرف كما يدل عليه قوله: بمعناه فالاسم الذي بمعنى الفعل غير داخل فيه فالتعميم المذكور لا ينفع في إدخاله، بل هو راجع إلى الفعل المذكور وتعميم هذا القيد، إما باعتبار التعميم المذكور فيشمل المحذوف؛ فإنه في حكم المذكور، وإما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث إنه يعمل عمله. (قوله: معطوفاً على قوله: مقدراً) فيكون داخلاً تحت قوله: أو حكماً قسماً منه؛ أي: الفعل المذكور حكماً نوعان ما يكون مذكوراً حكماً وهو المقدر، وما يكون فعلاً حكماً وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة الشارح رحمه الله صريحة في تعميم المذكور، وما ذكره المحشي إنما يتم لو قدر قبل قوله: مذكوراً حقيقة أو حكماً لفظة فعلاً، ويكون التقدير وهو أعم من أن يكون فعلاً مذكوراً حقيقة أو فعلاً مذكوراً حكماً ويكون حقيقة أو حكماً متعلقاً بالمقيد والقيد معاً فيفيد قوله: حكماً التعميم في الفعل المذكور بعد ارتكاب ذلك يرد عليه أن الضمير في قوله: إذا كان مقدراً راجع إلى الفعل الحقيقي، وأن الفعل الحقيقي كما يكون مذكوراً حقيقة

«بِمَعْنَاهُ»[1] صفة ثانية للفعل[2]، وليس المراد به[3] أنَّ الفعل[4] كائن[5] بمعنى ذلك الاسم[6]، فإن[7] معنى ذلك الاسم[8] جزء[9] معناه، بل المراد[10] به أنَّ معنى الفعل مشتمل[11] عليه اشتمال[12] الكل على الجزء، فخرج به[13] مثل: (تَأْدِيْباً)[14] في قولك: ضَرَبْتُهُ

(١) ظرف مستقر. سواء كان بلفظ أو لا. الضمير إلى الاسم أو إلى ما. (٢) كضربت ضرباً. (٣) أي: بمعناه. (٤) وهو عام المفعول المطلق. (٥) خبر إن. (٦) أي: المفعول المطلق. (٧) كلمة النفي. (٨) أي: الحدث. (٩) خبر إن. (١٠) أي: بقوله بمعناه. (١١) خبر إن. (١٢) من قبيل تشبيه البليغ حذف الكاف التشبيه. (١٣) أي: بقوله بمعناه. (١٤) لأن التأديب ليس يجزمن الفعل.

بِمَعْنَاهُ[1]،

(١) صفة ثانية للفعل.

(قوله: بل المراد به أن معنى المفعل مشتمل عليه الخ) لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم، وإلا لخرج مثل: جلست جلسة وضربت شيئاً إذا كنى به عن الضرب، بل أراد أن تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم، وأنه ذكر من حيث إنه بيان للجزء ومتحد معه، ولا يخفى حينئذ دخول المثالين وخروج كرهت كراهتي؛ لأن الكراهة التي هي مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتأخر بينهما، وكذا يخرج ضربته تأديباً؛ لأن الضرب وإن كان هو التأديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التأديب من حيث إنه الضرب، بل ذكر من حيث إنه علة له لا يقال: قيد الاتحاد أيضاً يخرج

أو حكماً كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل، فما وجه تخصيصه بالفعل الحقيقي، فلو كان قوله: أو اسماً عطفاً على قوله: مقدراً لكان التقدير كما إذا كان الفعل الحقيقي اسماً فيه بمعنى الفعل، ولا يخفى بطلانه فالصواب: أن تحمل عبارة الشارح رحمه الله على الاحتباك وهو أن يحذف من الأول بقرينة الثاني، ومن الثاني بقرينة الأول كما قيل في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ أي: لتبتغوا فيه والتقدير وهو أعم من أن يكون فعلاً مذكوراً حقيقة أو حكماً أو اسماً فيه معنى الفعل الحقيقي مذكوراً حقيقة أو حكماً، وما قيل: إنه عطف على قوله: مذكوراً أولا بمعنى أن الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم؛ لأن المراد أعم من الفعل وشبهه ففيه أنه يقتضي أن يكون ذلك الاسم مقابلاً للمذكور مطلقاً، فلا يكون مذكوراً أصلاً وهو باطل. **(قوله: وإلا لخرج الخ)** أي: لخرج المفعول المطلق الذي يكون للنوع والعدد لزيادة مفهومه على مفهوم الفعل والذي للتأكيد إذا عبر به؛ لأن لفظ مفهومه مغاير لمفهوم الفعل متحد معه في التحقيق. **(قوله: بل أراد الخ)** أي: أراد أن معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق بأن يكون تحقق جزئه الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم، والقرينة على هذه الإرادة أن قوله: اسم ما فعله فاعل فعل يتبادر منه مغايرة ما فعله لمدلول الفعل، فلا يمكن أن يراد من قوله: بمعناه اشتمال مفهومه على مفهوم الاسم بأن يكون جزء مفهومه الذي هو المنسوب عين مدلول الاسم، فيكون المراد الاشتمال والاتحاد من حيث التحقق، وما قيل: إن الفعل إن كان مصدراً يكون مفهومه

داخلاً تحت قوله: حكماً؛ يعني: أن الفعل الاصطلاحي المذكور حكماً له نوعان؛ ما يكون مذكوراً حكماً، وما يكون فعلاً حكماً، وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل مثل: ضارب ضرباً، فاندفع اعتراض الفاضل الهندي بخروجه، لكن قال بعض الفضلاء: إن هذا العطف إنما يتم لو قدر قبل قوله: مذكوراً حقيقة أو حكماً لفظة فعلاً بأن يكون التقدير هكذا وهو أعم من أن يكون فعلاً مذكوراً حقيقة، أو فعلاً مذكوراً حكماً، فيكون حقيقة متعلقاً بالقيد والمقيد معاً، ويكون حكماً متعلقاً بالمقيد أو القيد أو كليهما، فقوله: كما إذا كان؛ أي: الفعل الاصطلاحي مقدراً؛ أي: فعلاً حقيقياً مقدراً ناظر إلى تعلق قوله: حكماً بالقيد، وقوله: أو اسماً؛ أي: كما إذا كان الفعل الاصطلاحي اسماً فيه معنى الفعل مذكوراً ناظراً إلى تعلقه بالمقيد، وههنا قسم رابع؛ وهو كون الفعل الاصطلاحي فعلاً حكماً ومذكوراً حكماً بأن يكون اسماً بمعنى الفعل محذوفاً، فتركه الشارح؛ لظهوره وكونه مستفاداً مما ذكره هذا فإنه دقيق، ثم اعلم أنه استثنى من اسم فيه معنى الفعل الصفة المشبهة واسم التفضيل فلا يقال: زيد حسن وجهه حسناً ولا أقوم منك قواماً، وأما قوله:

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَلْأَمُهُمْ
لُؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فلؤماً منصوب بمحذوف، وبالجملة أن المصدر ينتصب بمثله؛ أي: بالمصدر نحو: عجبت من ضربك زيداً ضرباً، وبالوصف؛ نحو: أنا ضارب زيداً ضرباً، وبالفعل؛ نحو: ضربت زيداً ضرباً، وقيد الفعل بغير أفعل التعجب والناقص والملغي عن العمل فلا يقال: ما أحسن زيد حسناً، ولا كان زيد قائماً كوناً، ولا زيد قائم ظننت ظناً. **(قوله: بمعناه صفة ثانية)** أي: احترازية خرج بها نحو: كرهت قيامي كما ستعرفه. **(قوله: بل المراد به أن معنى الفعل الخ)** وقال العصام: بل الفعل دال عليه مطابقة؛ نحو: جلست جلوساً أو تضمناً؛ نحو: جلست جلسةً أو التزاماً؛ نحو: ضربت ضرباً؛ بمعنى: قتلاً، أو قتلت؛ بمعنى: ضرباً شديداً. **(قوله: اشتمال الكل الخ)** أراد بالاشتمال الاتحاد من حيث التحقق، فلا يرد أنه يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي عن تعريفه؛ لأنهما يدلان على أمر زائد على معنى الفعل، فلم

تَأْدِيباً، فإنه[1] وإن كان مما[2] فَعَلَهَ فاعلُ فِعلٍ مذكورٍ لكنه ليس مما يشتمل[3] عليه معنى الفعل[4].

وكذلك[5] خرج به[6] مثل: (كَرَاهَتِي)[7] في نحو: كرِهتُ[8] كراهتِي، فإن[9] للكراهة[10] اعتبارين: أحدهما: كونها بحيث[11] قامت بفاعل الفعل المذكور[12] واشتُقَّ منها[13] فعل أُسند[14] إليه، ولا شك أنَّ معنى الفعل[15] المذكور مشتمل عليها حينئذ[16]. وثانيهما[17]: كونها بحيث وقع عليها فعل[18] الكراهة فإذا ذكرت[19] بعد الفعل[20] بالاعتبار الأول كما في قولك: كرِهتُ كراهةً، فهو[21] مفعول مطلق وإذا ذكرت[22] بعده[23] بالاعتبار[24] الثاني كما في قولك: كرِهتُ كراهتِي، فهو مفعول به لا مفعول مطلق، إذ[25] ليس ذلك الفعل[26] مشتملاً عليه[27] بهذا الاعتبار[28]، بل هو واقع عليه[29] وقوع[30] الفعل على[31] المفعول به. فخرج[32] بهذا الاعتبار[33] عن الحدّ[34]، وانطبق الحدّ على الحدود جامعاً[35] ومانعاً[36].

«وَيَكُونُ» المفعول المطلق «لِلتَّأْكِيْدِ[37]» إذ لم يكن في مفهومه[38] زيادة[39] على ما[40] يفهم من الفعل[41].

«وَالنَّوْعِ[42]» إنْ دلَّ على بعض أنواعه[43].

---

(١) علة خروج. (٢) أي: من اسم ما. (٣) ليس بجزء من الفعل. (٤) كالحدث والزمان. يعني ليس جزم لمعنى الفعل (٥) أي كما خرج تأديباً. (٦) معناه. (٧) مصدر مضاف إلى الفاعل. (٨) من الباب الرابع. (٩) الفاء للتفسير. (١٠) في هذا المثال. (١١) أي: بمكان. (١٢) والواو للحال. (١٣) وهو كرهت. (١٤) صفة فعل. (١٥) أي: كرهت. (١٦) أي: حين إذا كان الكراهة قامت بفاعل الفعل واشتق. (١٧) من الاعتبارين. (١٨) الإضافة بيانية. (١٩) كراهة. (٢٠) المسند إلى الفاعل. (٢١) والتذكير باعتبار الخبر. (٢٢) كراهة. (٢٣) أي: بعد الفعل. (٢٤) اعتبار كونها بحيث وقع. (٢٥) علة. (٢٦) أي: كرهت. (٢٧) أي: على كراهتي. (٢٨) أي: باعتبار كونها بحيث وقع آه. (٢٩) أي: على كراهتي. (٣٠) أي: كوقوع. (٣١) متعلق بوقوع. (٣٢) أي: قوله كرهت كراهتي. (٣٣) أي: باعتبار الثاني. (٣٤) أي: اسم ما فعل. (٣٥) لأفراده. (٣٦) لا بخياره. (٣٧) ظرف مستقر منصوب المحل خبر يكون. (٣٨) أي: في معناه. (٣٩) من الوصف والعدد. (٤٠) معنى. (٤١) أي: المعنوي والشبهة. (٤٢) وهو ما يزيد معناه على معنى عامله. ونسخة الواو بمعنى أو. (٤٣) أوكلها.

وَيَكُونُ[1]: لِلتَّأْكِيْدِ، وَالنَّوْعِ،

(١) أي: المفعول المطلق.

يكن الفعل مشتملاً عليه اشتمال الكل على الجزء حتى يحتاج إلى الجواب عنه بأن معنى الفعل المطلق هو ذات الحدث الذي دل عليه اللفظ، وكون ذلك الحدث من نوع كذا أو معدود كذا من عوارض ذلك المعنى وأوصافه. **(قوله: ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل)** هذا إذا لم يقصد من التأديب الضرب كما ذهب إليه الزجاج. **(قوله: نحو: كرهت كراهتي لزيد)** وأحببت محبتي له، وفيه تعريض للشيخ الرضي حيث قال: ويبطل هذا الحد بنحو: كرهت كراهتي؛ فإنه مفعول به مع صدق التعريف عليه، وحاصل الجواب: أن لقوله: كراهتي اعتبارين؛ أحدهما: كونها بحيث قامت بالفاعل واشتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحد، وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك: كرهت قيامي، فالفعل ليس مشتملاً عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله: بمعناه. **(قوله: وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني الخ)** ويظهر الفرق بين الاعتبارين من قولنا بالفارسية: كراهت داشتم كراهت داشتن، وقولنا: كراهت داشتم كراهت داشتنِ خود. **(قوله: فهو مفعول به لا مفعول مطلق)** أي: فالكراهة التي مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتأخر، فإن الكراهة التي هي المفعول به متقدمة في التحقق على الكراهية المتعلقة به ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل، والنسبة متأخرة عن

كرهت كراهتي، فلا حاجة في إخراجه إلى اعتبار القيد السابق؛ لأنا نقول: قيد الاتحاد من تتمة السابق، وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار أصله. **(قال: للتأكيد)** أي: لتأكيد ما هو المسند حقيقة؛ نحو: ضربت ضرباً، فإنه لتأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا تأكيد الإسناد والزمان أيضاً، فلو قيل: إنه لتأكيد الفعل كان مسامحة، وفائدته دفع توهم السهو، أو دفع توهم التجوز، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ أي: كلمة بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكلم لموسى عليه السلام. **(قوله: إن لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من**

عين مفهوم المفعول مدفوع بما مر من أن المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر نفسه. **(قوله: وذكر الخ)** الواو للحال، وفي بعض النسخ: وأنه ذكر فهو للعطف على قوله: إن تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرر بينهم أن قيد الحيثية مراد في تعريفات الأمور الاعتبارية، وإن لم تذكر فالمراد من حيث أنه بمعناه وهو متعلق بذكر المقدر؛ يعني: ذكر المفعول المطلق من حيث أن الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به في التحقق، فيؤول إلى أنه بيان لجزئه ومتحد به. **(قوله: ولا يخفى الخ)** لوجود الاتحاد بينهما. **(قوله: لتقدم وتأخر)** فإن الكراهة

الفعل) المصدر المعرف بلام الجنس إن كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد، وإن كان للنوع وجب أن يقال: بدل قوله: على بعض أنواعه على الزيادة غير العدد. **(قوله: إن دل على بعض أنواعه)** أو كلها سواء كان النوع مفهوماً بخصوصه أو بعمومه، وسواء كان مفهوماً من الصفة مع ذكر موصوفها؛ نحو: عمل عملاً صالحاً أو بدونه؛ نحو: عمل صالحاً، أو من لام العهد أو من الصيغة؛ نحو: ضربة وضربتين، أو من المادة الدالة على الحدث؛ نحو: القهقرى، أو غير الدالة عليه مع الصدق عليه؛ نحو: ضربته أنواعاً، أو كل الضرب أو بعضه ونحو: ضربت أيّ الضرب، وقدمت خير مقدم، فإن أياً واسم التفضيل بعض ما يضافان إليه، ولك أن تقول: إنهما صفتان لمصدر مقدر؛ أي: قدوماً خير مقدم، والضرب؛ أي: الضرب أي: الذي ينبغي أن يسأل عنه بأنه؛ أي: ضرب هو. **(قوله: إن دل على عدده)** أي: وحدته أو كثرته بعمومها أو بخصوصها سواء كان العدد مفهوماً من الصيغة واللفظ الدال على الحدث حقيقة؛ نحو: ضربين أو مجازاً؛ نحو: ضربته سوطين أو أسواطاً؛ أي: ضربت ضربين أو ضروباً بسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية، ولا يخفى أنه للنوع أيضاً، أو مفهوماً من الصفة؛ نحو: ضرباً كثيراً، أو من العدد الصريح مع ذكر تمييزه؛ نحو: ثلاث ضربات، ونحو قوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾، أو بدونه نحو: رأيته ألفاً؛ أي: ألف رؤية، ولك

المنتسبين في التحقق، وقوله: جامعاً ومانعاً، حالان من الحد، ولا يرد: جوامد تقام مقام المفعول المطلق مثل: ترباً وجندلاً؛ لأنهما ليسا مفعولاً مطلقاً، بل جاريتان مجراه وبعض النحاة زاد في التعريف أو جار مجراه، فحينئذ تحتاج إلى أن تريد بالاسم المذكور ما يعم الجاري مجراه. **(قوله: ويكون للتأكيد)** أي: لتأكيد مصدر تضمنه الفعل، ومنه سبحان الله؛ أي: أسبح الله سبحاناً، وليس من قبيل النوعي كما يتراءى من ظاهره **(عصام)**، لكنه ينافي لما قالوا: أن عامل المصدر المؤكد لا يحذف؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك فتبصر، ثم إن الأصل في المفعول المطلق أن يكون للتأكيد فعلى هذا كان الأولى أن يقول: في أخويه، وقد يكون للنوع والعدد هذا، وأراد بالتأكيد مجرده وإلا فالنوعي والعددي أيضاً يفيدان التأكيد فضربة مثلاً في ضربت ضربة، يفيد كمية مرات الفعل؛ أي: عدد الضربات زيادة على التأكيد، واعلم أنه قد يجتمع النوع والعدد فيما إذا بين عدد النوع.

التي هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة به ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متأخرة عن المنتسبين في التحقق. **(قوله: وإن كان هو التأديب بحسب التحقق الخ)** فإن المعنى المخصوص الذي يعبر عنه يزدن من حيث إنه مؤلم يقال له: الضرب، ومن حيث إنه يترتب عليه الانزجار عما لا يليق به يقال: له التأديب، فيصدق على التأديب أنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور متحد معه في التحقيق. **(قوله: لكن لم يذكر التأديب من حيث إنه هو الضرب)** بل ذكر من حيث إنه بيان له ومتحد معه. **(قوله: إلى اعتبار القيد السابق)** وهو أن تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم. **(قوله: قيد الاتحاد من تتمة السابق)**؛ لأن مفهوم الحيثية المستفادة من قوله: بمعناه المفسر بالاتحاد في التحقق. **(قوله: فلو قيل الخ)** الصواب: فما قيل في الرضي لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً. **(قوله: كان مسامحة)** بإطلاق اسم الكل على الجزء. **(قوله: دفع توهم السهو)**؛ وذلك لأنه تأكيد لفظي في الحقيقة كأنه قيل: أحدثت ضرباً ضرباً والتأكيد اللفظي يدفع توهم السهو؛ أي: توهم تلفظ الفعل لا عن قصد بناء على أن العاقل لا يسهو مرتين، وأما دفع توهم التجوّز في المسند بأن يراد بضربت مثلاً الشتم؛ فلأن ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي يدفع احتمال حمله على المعنى المجازي. **(قوله: بأن أمر الخ)** يعني: ذكر تكليماً دفع أن يكون مجازاً عن الأمر بالتكليم، فيفيد أنه تعالى كلمه بذاته لا أنه يدفع التجوز في الإسناد كما يوهمه التفسير بقوله: أي كلمة بذاته. **(قوله: المصدر المعرف بلام الجنس)** نحو: رجعت الرجعى. **(قوله: إن كان للتأكيد)** بناء على دلالته على نفس الماهية من غير تقييد بوصف أو عدد **(قوله: وجب تخصيص الزيادة الخ)** كما وقع في الرضي فالمراد بالتأكيد المصدر الذي مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد. **(قوله: وإن كان للنوع)** بناء على دلالته على كونه معلوماً للمخاطب وهو زائد على الحدث الذي هو مدلول الفعل فكأنه قيل: رجعت الرجعى المعلومة. **(قوله: وجب أن يقال الخ)** فيه بحث؛ لأنه ذكر في الرضي إنما يعني بالنوع المصدر الموصوف، إما بأن يكون موضوعاً على معنى الوصف كالقهقرى الخ، ولا شك أن المصدر المعرف بلام الجنس موضوع على معنى وصف هو معلومية المخاطب. **(قوله: أو كلها)** نحو: ضربت أنواع الضرب. **(قوله: مفهوماً بخصوصه)** نحو: جلست القرفصاء؛ أي: قعود المحتبى باليد أو بعمومه؛ نحو: ضربت نوعاً من الضرب. **(قوله: أو مفهوماً من لام العهد)** نحو: ضربت الضرب إذا أريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب قبل ذكره. **(قوله: نحو: ضربة)** فإن صيغة الفعلة للنوع؛ نحو: جلسة وركبة. **(قوله: وضربتين)** أي: فيما يثنى المصدر أو يجمع لبيان اختلاف الأنواع. **(قوله: أو من المادة)** أي: يكون لجوهر الحروف مدخل في ذلك. **(قوله: نحو: القهقرى)** فإنه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة فقط، وإلا لشاركها في ذلك ما يكون على هيئة. **(قوله: أو غير الدالة الخ)** أي: من المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه؛ فإن أنواع الضرب ضرب، وكذا كله وبعضه. **(قوله: ولك أن تقول: الخ)** فيكون داخلاً فيما مر من قوله: أو بدونه. **(قوله: أي: وحدته)** فإن الواحد عدد عند العامة. **(قوله: بعمومها أو بخصوصها)** أي: بعموم الكثرة؛ نحو: ضربته ضربات أو بخصوصها؛ نحو:

«وَالعَدَدِ» إنْ دلَّ[1] على عدده[2] «مِثْلُ: جَلَسْتُ جُلُوساً» للتأكيد[3]، «وَجِلسةً[4]» - بكسر الجيم - للنوع «وجَلسةً» - بفتحها - للعدد[5]. «فَالأَوَّلُ[6]» أي: الذي للتأكيد، لا يثنَّى ولا يجمع[7] لأنه[8] دال على الماهية المعرّاة[9] عن الدلالة على التعدد. والتثنية والجمع يستلزمان التعدد[10]، فلا يقال[11]: جلست جلوسين، أو جلوسات، إلا[12] إذا قصد[13] به النوع[14] أو العدد «بِخِلاَفِ[15] أَخَوَيْهِ[16]» أي: اللذين هما[17] للنوع والعدد، نحو: جلست جَلستين، أو جِلساتٍ بكسر الجيم وفتحها. «وَقَدْ يَكُونُ» يكون المفعول المطلق «بِغَيْرِ[18] لَفْظَةٍ[19]» أي: مغايراً[20] للفظ فعله، إمّا[21] بحسب المادة «مِثْلُ: قَعَدْتُ[22] جُلُوساً[23]» «أَوْ بِحَسَبِ البَابِ

(١) أي: المفعول المطلق. (٢) أي: وحدته أو كثرته بعمومها أو بخصوصها. أي الفعل. (٣) مثال. (٤) يدل على الجلوس المفهوم من جلست. (٥) كجلوس واحد. (٦) والفاء للتفصيل. (٧) لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهوم مفهومه. (٨) أي: الحدث للتأكيد. (٩) أي: الحالية. اسم مفعول يكون من التفعيل. (١٠) وتعدد الماهية محال بخلاف المفهوم. (١١) في الأول بناء على أنه دال على الماهية المذكورة .م. (١٢) وقت قصد. (١٣) المفعول المطلق. (١٤) بجعل التنوين للتكثير. (١٥) أي: هو أو حال كون الأول ملتبساً بخلاف. (١٦) أي: الأول. (١٧) يكون. (١٨) وحينئذ كان أبلغ وأوكد مما كان بلفظه. (١٩) مجازاً. (٢٠) أشار بهذا إلى أن الباء زائدة. (٢١) أن يكون مغايراً للفظ فعله. (٢٢) من باب نصر ينصر. مثال للمغايرة بحسب الباب. (٢٣) من باب ضرب يضرب.

(قوله: جلست جلوساً للتأكيد) الظاهر أنه تأكيد اسمي لغوي لا صناعي؛ لأنه لم يعهد في النحو أن المصدر تأكيد لفظي أو معنوي لفعله، وأيضاً التأكيد الاصطلاحي من التوابع والإعراب في المصدر ليس على التبع لكن في العصام، ولا يتقدم المصدر التأكيدي على الفعل؛ إذ لا يتقدم التأكيد على المؤكد هذا والله أعلم، وقوله: بكسر الجيم؛ أي: لتكون الأمثلة على ترتيب الممثلات. (قوله: للنوع) أي: للنوع المبهم؛ فإنه بمعنى: جلوس موصوف بصفة ما، أو للنوع المعين؛ فإنه بمعنى: جلوس هو معتاد المتكلم. (قوله: لأنه دال على الماهية المعراة) أي: المجردة الخالية عن الدلالة على التعدد، حاصله: أن المصدر إن أريد به نفس الحدث - أعني: الماهية المطلقة - لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه يشمل القليل والكثير، لكونه جنساً مشتركاً بين الكل والجزء كالماء والتراب، وإن أريد به النوع أو العدد أو معنى اسم الفاعل أو المفعول فيثنى ويجمع، وعن أبي البقاء يجوز تثنية المصادر وجمعها إذا كان في أواخرها تاء مثل التلاوتين والتلاوات، ومنها السَّكَرات والغَمَرات، أو يأول المصدر بالحاصل به فتجمع كالعلوم والبيوع، أو أريد به الصفة أو الاسم كالتسبيحات انتهى، وقوله: إلا إذا قصد به النوع كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾. (قوله: أو جلسات بكسر الجيم أو فتحها) واعلم أنه إن كان الجيم مفتوحاً فعين الفعل مفتوح كنصرات بفتح الصاد: جمع نصرة بفتح النون، وإن كان مكسوراً فعين الفعل مفتوح أو مكسور؛ لأن باب تمرة إذا جمع جمع الصحيح قيل: تمرات بفتح العين وإن كان لامه معتلاً؛ للفرق بين الاسم والصفة، والإسكان ضرورة كقوله:

وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ

وإن باب كسرة يجمع على كسرات بفتح العين أو كسرها للاتباع، وتمامه في الشافية، وقوله: بغير لفظه؛ أي: بغير لفظ مصدره فيتناول المغايرة باباً ومادةً، قال العصام: يعني أن

وَالعَدَدِ[1]؛ مِثْلُ: جَلَسْتُ جُلُوساً، وَ: جِلْسَةً[2]، وَ: جَلْسَةً[3] فَالأَوَّلُ[4] لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ بِخِلاَفِ أَخَوَيْهِ[5]، وَقد يَكُونُ[6] بِغَيْرِ لَفْظِهِ[7] نَحْوُ: قَعَدْتُ جُلُوساً[8]،

(١) ويكون العددان دل المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل على عدده.
(٢) مثال للنوع. (٣) مثال للعدد. (٤) أي: الذي للتأكيد.
(٥) أي: اللذين هما للنوع والعدد. (٦) أي: المفعول المطلق والأول وهو المرجح. (٧) وحينئذ كان أوله وأوكد مما كان للفظه. عبد الغفور.
(٨) قد يفرق بين القعود والجلوس بأن القعود للقائم والجلوس للنائم.

أن تقول: إنه صفة مصدر محذوف؛ أي: رأيته رؤية ألفاً. (قوله: لأنه دال الخ) هكذا قيل، والأظهر في العبارة أن يقال: لأنه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصياً كان أو نوعياً، فإنه قابل لذلك، ولهذا جاز تثنية أخويه وجمعهما لإرادة الفرد منهما. (قوله: أو العدد) لا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الأمثال من غير تخلل ما يقابله، فلو قام زيد دائماً ولم يجلس في تلك الأوقات كان ذلك قياماً واحداً. (قال: وقد يكون) قد ههنا للتقليل؛ لأنه وإن كان كثيراً في نفسه قليل بالإضافة إلى ما إذا كان بلفظه أو للتكثير مجازاً كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾.

ضربته ضربتين. (قوله: بالسوط) أشار بإفراده إلى أن تثنية الآلة وجمعها باعتبار تثنية المصدر وجمعه؛ لأنك ربما قلت: ضربته سوطين أو أسواطاً مع أنك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد. (قوله: إلا ظهر في العبارة الخ)؛ لأنه يرد على عبارة الشارح رحمه الله أن دلالته على الماهية المعراة؛ أي: الحالية عن الدلالة على التعدد لا ينافي دلالته عليه بعد لحوق علامة التثنية والجمع، فلا بد من تفسير المعراة بالمقيدة بالتعرية، فيؤول إلى معنى غير القابلة، فلو بدل المعراة بغير القابلة لكان أظهر. (قوله: شخصياً كان) كما إذا كان للعدد. (قوله: فإنه قابل لذلك) أي: المفرد قابل للتعدد. (قوله: أو للتكثير مجازاً) بعلاقة

(قال: بغير لفظه) وحينئذ كان أبلغ وأوكد مما كان بلفظه. (قوله: أي: مغايراً للفظ فعله) وهو إما مصدر أو غير مصدر، وقد مر أمثلته، ومنها الضمير الراجع إلى مضمون عامله أو غير عامله؛ نحو: يدرسه؛ أي: الدرس، وأعجبني الضرب الذي ضربته، ومنها اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله؛ نحو: أعجبني ضربي فضربت ذاك. (قال: مثل قعدت جلوساً) قد يفرق بين القعود والجلوس بأن القعود للقائم والجلوس للنائم. (قوله: نحو: أنبته الله نباتاً) فإنه مصدر نبت فجعل منصوباً بأنبت؛ إما لأنه في ضمنه لأن معنى أنبت: جعله ينبت وأنه مطاوع له، أو لأنه جعل بمعنى الإنبات وفيه تأمل، وقيل: إنه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم، وقيل: إنه ليس من هذا الباب؛ لأنه مغير إنبات.

الأول - أي: التأكيدي - يكون بغير لفظه، ولا يلزم أن يكون بلفظ عامله كما يجب كون التأكيد اللفظي بلفظ المؤكد فتذكر. (قوله: أما بحسب المادة) تفضيل للمغايرة والمادة جوهر الحروف، وقوله: قعدت جلوساً، إنما يصح إذا كان الجلوس والقعود مترادفين، وقوله: أو بحسب الباب، كلمة أو: لمنع الخلو، فقد يكون من غير لفظ فعله مادة وباباً جميعاً كقوله:

تَـالَّـى ابْـنُ أوْسٍ حَـلْـفَـةً لَـيَـرُدُّنِـي
إلَـى نِـسْـوَةٍ كَـأنَّـهُـنَّ مَـفَـائِـدُ

(من قطر الندى).

التضادّ ويراد بالكثرة حينئذ ما يقابل الوحدة. (قوله: كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾) قال الزمخشري: معناه كثير الرؤية؛ أي: كثيراً ما نرى تردّد وجهك في السماء تطلعاً نزول الوحي بتحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة لكونها قبلة آبائه. (قوله: وحينئذ كان أبلغ) لكونه أدل على دفع توهم السهو والتجوّز؛ لأن تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى أدل على عدم السهو والتجوّز. (قوله: وقد مر أمثلته) أي: غير المصدر حيث قال حينئذ: إما أن يدل على الحدث؛ نحو: الويل أو لا يدل عليه لكن يصدق عليه؛ نحو: ضربته أنواعاً ورأيته ألفاً. (قوله: نحو: يدرسه) في قول الشاعر:

هَـذَا سُـرَاقَـةُ لِـلْـقُـرآنِ يَـدْرُسُـهُ
والـمَـرْء عِـنْـدَ الـرُّشَـى إن يَـلْـقَـهـا ذِئـبُ

سراقة اسم صحابي، ودرس الكتاب يدرسه ويدرسه درساً ودراسة قرأه، والضمير ليس بمفعول به لكونه مذكوراً وهو للقرآن إلا أنه لتقدمه زيد فيه اللام للتقوية، بل مفعول مطلق؛ أي: يدرس الدرس ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. (قوله: قد يفرق الخ) في القاموس القعود الجلوس أو هو من القيام والجلوس من الضجعة ومن السجود. (قوله: لأنه في ضمنه) أي: مفهوم منه تبعاً إما بدلالة التضمن؛ لأن أنبته جعله ينبت أو بدلالة الالتزام؛ لأن نبت مطاوع أنبت. (قوله: أو لأنه الخ) عديل لقوله: إما لأنه في ضمنه. (قوله: وفيه تأمل)؛ لأن مجيء المصدر المجرد بمعنى المزيد لا شاهد له. (قوله: وقيل: إنه بمعنى الخ) عديل لقوله: فإنه مصدر نبت، وكذا قيل الثاني؛ أي: جعل مصدر أنبت؛ لأنه بمعنى التنبيت فهو اسم بمعنى المصدر كالسلام والكلام والعطاء بمعنى التسليم والتكليم والإعطاء.

نَحْوُ: ﴿وَأَنْبَتَهَا(١) نَبَاتًا(٢) حَسَنًا﴾. وسيبويه يقدر له(٣) عاملاً من(٤) بابه أي: قعدت وجلست جلوساً، وأنبته الله فنبت نباتاً. «وَقَدْ(٥) يُحْذَفُ الفِعْلُ(٦)» الناصب للمفعول المطلق «لِقِيَامِ(٧) قَرِيْنَةٍ جَوَازِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ(٨)» من سفره «خَيْرَ مَقْدَم(٩)» أي: قدمت(١٠) قدوماً(١١) خير(١٢) مَقدم، فخير اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف(١٣) والمضاف(١٤) إليه، لأنَّ اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه(١٥). «وَوُجُوباً(١٦)» أي: حذفاً واجباً «سَمَاعاً(١٧)» أي: سماعياً موقوف على السماع

(١) من أفعال. (٢) من دخل. (٣) أي: لغير لفظه. (٤) أي: من باب مفعول المطلق بغير لفظه. (٥) للتحقيق مع التقليل. (٦) أو شبهه. (٧) ظرف يحذف إذ اللام وقتية. (٨) من باب علم وزناً. أي جاء. (٩) مصدر ميمي بمعنى القدوم. (١٠) أي: جئت. (١١) موصوفاً. (١٢) أو مقدماً. (١٣) وهو قدوماً. (١٤) وهو مقدم وهو مصدر ميمي والمضاف إلى المصدر يجوز نصبه كالمصدر. (١٥) لأنه يكون بعض ما أضيف إليه. (١٦) عطف على جوازاً. (١٧) صفة لوجوباً أو حال عنه أو مفعول مطلق بتقدير سمع سماعاً.

(قوله: وسيبويه يقدر) ففي كلام المتن رد على سيبويه (عصام)، ويخالفه المازني والمبرد والسيرافي حيث يجعلون الناصب الفعل المذكور، والظاهر معهم في: جلست جلوساً، دون: أنبتكم الله نباتاً، فلا بد لسيبويه من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله في نحو: ضربت أنواعاً، وأعطيته عطاءً. (قوله: الفعل الناصب) فاللام للعهد الخارجي، وقوله: جوازاً؛ أي: حذفاً جائزاً، وقوله: لمن قدم؛ أي: جاء، وبابه علم، يقال: قدم من سفره قدوماً ومقدماً بفتح الدال، وقوله: أي قدمت الخ، بيان لحاصل المعنى، والخطاب قرينة لتقدير قدمت فهي حالية. (قولهك ومصدرية باعتبار الموصوف) أي: كونه مفعولاً مطلقاً بالاعتبار المذكور، وهذا جواب عما يقال: إن خيراً ليس بمصدر، وقد جعله المصنف مثالاً له فأجاب بأن مصدريته مجازية اكتسبها من غيره؛ إما: من الموصوف المقدر؛ أعني: قدوماً، أو من المضاف إليه؛ أعني: مقدماً؛ لأن اسم التفضيل لكونه بعض ما أضيف إليه له حكمه. (قوله: أي: حذفاً واجباً) وقد يحذف الفعل نسياً لا لقرينة، لكن لا يبقى مفعولاً مطلقاً، بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون عارياً عن الإعراب ويسمى اسم فعل، ويبنى في الأغلب على الفتح ويذكر معمول الفعل بعده ومنه: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾، وفي قوله: أي سماعياً، إشارة إلى أن سماعاً صفة وجوب بحذف ياء النسبة، وفيه ما فيه، وقال العصام: أي: حذف سماع. (قوله: لا قاعدة له) واعلم أن السماعي ربما يصير قياسياً لاستخراج قاعدة تعرف بها، ومنه هذه المصادر حيث ضبطها الرضي بأن كل مصدر ذكر فاعل فعله، أو مفعوله بعده لا لبيان النوع، بل لرفع إبهام حادث من حذف فعله يجب حذف عامله، ومنه حمداً له وحمده وعجباً له ونحو ذلك، ويدخل في هذه الضابطة لبيك وسعديك، وأما إذا لم يعقب هذه المصادر معمول فعلها فلا يجب حذفه، فالسماعي على هذا لفظة أيضاً ومرحباً وغيرهما لا ما ذكره المصنف بقوله: نحو سقيا الخ (عصام).

وَقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ(١) لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَازاً(٢) كَقَوْلِكَ(٣) لِمَنْ قَدِمَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ. وَوُجُوباً سَمَاعاً

(١) أي: الناصب للمفعول المطلق صبح لا يرد ما إذا كان ناصبه اسماً عصمت. (٢) أي: حذفاً جائزاً. (٣) لمن قدم من سفره.

(قوله: وسيبويه يقدر له عاملاً) الأصل عدم التقدير وأن التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى: ﴿لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾؛ أي: ضراً قليلاً. **(قال: كقولك لمن قدم: خير مقدم)** وحينئذ يكون خبراً أو دعاء وكذا إذا قيل: لمن يمضي إلى السفر وحينئذ يكون دعاء. **(قوله: له حكم ما أضيف إليه)** لما ذكرنا من أنه بعض ما أضيف إليه. **(قوله: أي: سماعياً موقوفاً)** يعني: أن العلم بوجوب حذفه ليس إلا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فإن العلم به يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسياً استدلالياً، قيل: سماعاً مصدر فعل محذوف؛ أي: يسمع حذفه وجوباً سماعاً، وكذا قياساً؛ أي: يقاس على حذفه وجوباً قياساً، وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف.

(قوله: ليس من هذا الباب) أي: من باب المفعول المطلق بغير لفظه. **(قوله: لأنه مغير إثبات)** بحذف الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل. **(قوله: في مثل الخ)** أي: فيما لا فعل له؛ نحو: حلفت يميناً. **(قوله: وحينئذ يكون خبراً)** والمقصود منه إظهار السرور بقدومه لا الإخبار لعلم القادم بذلك. **(قوله: أو دعاء)** بأن جعل الله قدومه مباركاً. **(قوله: يعني أن العلم الخ)** يريد أن الحذف في جميع المواضع سماعي بمعنى أنه لولا السماع لما جاز الحذف، وانقسامه إلى السماعي والقياسي باعتبار العلم فما لا يكون العلم بوجوب حذفه إلا بالسماع فهو سماعي، وما كان العلم به بطريق الاستدلال بأن يقال: هذا مصدر وقع مثبتاً بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه، وكل مصدر هذا شأنه فهو واجب الحذف فهو قياسي. **(قوله: استدلالياً)** عطف بيان لقياسي أشار به إلى أن القياس حينئذ بمعنى الاستدلال. **(قوله: سمع حذفه وجوباً سماعاً)** لا يقاس عليه غيره لعدم الجامع. **(قوله: أي: يقاس الخ)**

لا قاعدة[1] له يعرف بها «نَحْو: سَقْياً» أي: سقاك[2] الله سقياً، «وَرَعْياً» أي: رعاك[3] الله رعيا، «وَخَيْبَةً» أي: خاب[4] خيبة، من خاب الرجل خيبة، إذا لم ينل[5] ما طلبه، «وَجَدْعاً» أي: جُدِعَ جدعاً[6]، والجَدْعُ: قَطْعُ[7] الأنفِ والشفة واليد. «وحَمْداً» أي: حَمِدتُ حمداً، «وشكراً» أي: شكرتُ شكراً، «وعَجَباً» أي: عجبتُ عَجَباً. فإنه[8] لم يوجد في كلامهم[9] استعمال الأفعال العاملة[10] في هذه المصادر[11]، وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً، قيل[12] عليه[13]: قد قالوا: حَمِدْتُ اللهَ حَمْداً وشَكَرْتُهُ شُكْراً، وعَجِبْتُ عُجْباً، فأجاب بعضهم[14]: بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء[15]، وبعضهم[16]: بأن وجوب الحذف إنما هو فيما[17] استعمل باللام نحو: حَمْداً لَهُ، وشُكْراً لَهُ، وعُجْباً لَه. «وَ» قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً «قِيَاساً»[18] أي: حذفاً قياسيّاً، يعلم له

(١) صفة كاشفة لموقوفاً. (٢) أي: أحسنك الله إحساناً. (٣) أي: حماك الله حماية. (٤) دعاء بالذل. (٥) أي: يصل. (٦) وهو الدعاء بالذل وتقبيح الحال. (٧) احد الأعضاء. (٨) علا لتطبيق المثال للممثل له. شأن. (٩) أي: العرب. (١٠) صيغة الأفعال. (١١) ولا قاعدة يعرف بها خبره. (١٢) أي: اعترض عليه لأن القول إذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض .رضا. (١٣) مصنف. (١٤) من الاعتراض، أي الشراح. (١٥) بل من كلام المؤلفين. (١٦) الصواب جواب للاعتراض. (١٧) أي: المفعول المطلق. (١٨) بكسر القاف. عطف على سماعاً.

مِثْلُ[1]: سَقْياً، وَرَعْياً ،وَخَيْبَةً[2]، وَجَدْعاً[3]، وَحَمْداً[4]، وَشُكْراً[5]، وَعَجَباً. وَقِيَاساً[6]:

(١) أي: سقاك الله سقياً. (٢) أي: خاب خيبة يقال إذا لم ينل ما طلب.
(٣) أي: جدع جدعاً. (٤) أي: حمدت حمداً. (٥) أي: شكرت شكراً.
(٦) أي: يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً في مواضع منها.

(قال: مثل سقيا الخ) كلها دعاء دائماً، وبلام التعريف أيضاً كذلك إلا الحمد لله؛ فإنه يكون خبراً. (قال: وجدعاً) دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال، والجدع بالدال المهملة: قطع واحدة من المذكورات، فلو كان بدل الواو لفظة أو كما في الرضي لكان أظهر. (قوله: وبعضهم بأن وجوب الحذف الخ) قال الشيخ الرضي: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إذا بين فاعلها أو مفعولها بالإضافة أو بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها؛ يعني: قياساً، وإذا لم يبين لم يجب، وذلك مثل: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ ، وسبحان الله، ولبيك وسعديك، وسحقاً له - أي: بعداً له -، وحمداً لك، وأما انتصاب مثل قولهم: حمدت حمده، فليس على المصدر، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول، ويجوز أن تكون الإضافة في حمده لبيان النوع؛ أي: الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ﴾.

فالقياس بمعنى التمثيل وانقسامه إليهما باعتبار العمل. (قوله: خبراً) فإن الإخبار عن الحمد أيضاً حمد. (قوله: لكان أظهر) إنما قال ذلك؛ لأن الواو تفيد اشتراك الأعضاء المذكورة في كون النسبة إليها مأخوذة في مفهوم الجدع لا على اجتماعها فيه، ولذا وقع في الصحاح بالواو. (قوله: قال الشيخ الرضي) فعنده وجوب الحذف مشروط ببيان الفاعل أو المفعول مطلقاً وبعدم قصد النوعية بخلاف البعض؛ فإنهم اشترطوا لكونه باللام ولم يقيدوه بعدم قصد النوعية. (قوله: مثل قولهم الخ) كقصدت قصده ونحوت نحوه. (قوله: بمعنى المفعول) فإنك إذا حمدت محمود شخص حمداً قلت: حمدت حمد ذلك الشخص.

(قوله: أي: سقاك الله سقياً) أي: أحسنك الله إحساناً، ويستعمل باللام نحو: سقيا لك، واللام فيه متعلق بأعني محذوفاً، وقيل: بمحذوف صفة سقيا، ورد بأنه أقيم مقام الفعل فلا يوصف كالفعل، وقيل أنها لا تتعلق بشيء (سجاعي)، ومعنى قوله: رعاك الله رعياً، حماك الله حمايةً وهذا وأخواته مستعمل في الإنشاء في مقام الدعاء له أو عليه فاعرفه. (قوله: والجدع قطع الأنف) ومنه قولهم: لأمر ما جدع قصير أنفه، وقوله: والأذن؛ أي: كلاً أو بعضاً، ثم الأظهر فيه وفيما بعده كلمة أو بدل الواو. (قوله: وعجباً؛ أي: عجبت عجباً) خبر أو إنشاء كقرينيه السابقين فافهم، وقال الشاعر:

عَجَباً لِتِلْكَ قَضِيَّتِي وإِقَامَتِي
فيكُمْ على تلك القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

(قوله: فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة الخ) أي: ولا قاعدة له يعرف بها، تَرَكَهُ لانفهامه مما سبق، ومن هذا القبيل: مرحباً كما أومأنا، فإنه منصوب بعامل مضمر معناه: صادفت رحباً؛ أي: سعة، ومنه فضلاً، فاعلم أنه يورد بعد نفي صريح؛ نحو: فلان لا ينظر إلى الفقير فضلاً عن أن يعطيه، أو بعد نفي ضمني؛ نحو: فلان يعرض عن الفقير فضلاً عن أن يعطيه، فإنه في معنى لا يلتفت إليه، والمقصود الدلالة على أن ما بعده أولى بالنفي مما قبله سواء كانا مستحيلين أو مستبعدين، أو الأول مستبعد أو الثاني مستحيلاً، والفضل: ضد النقص، والضمير في فَضُلَ إلى المنفي؛ يعني: فضل النظر في الوقوع على العطاء، وبعد عنه فضلاً، وحينئذ يلزم من نفي النظر نفي العطاء بالطريق الأولى. (قوله: وهذا معنى وجوب الخ) أي: عدم وجود استعمالها في كلامهم معنى الحذف وجوباً سماعاً كذا قاله الهندي، لكن قيل على هذا - أي: على كون المعنى ما ذكر -: أنه قد قالت العرب حمدت الله حمداً الخ. (قوله: فأجاب بعضهم) وهو

ضابط[1] كلّي يحذف معه الفعل لزوماً[2] «فِي[3] مَوَاضِعَ» متعددة[4] «مِنْهَا» أي: من هذه المواضع موضع[5] «مَا[6] وَقَعَ» أي: المفعول المطلق وقع فيه «مُثْبَتاً» أي: أُريدَ إثباته لا[7] نفيه، فإنه لو أريدَ نفيه، نحو: مَا زَيْدٌ سَيْراً لا يجب[8] حذفه. «بَعْدَ[9] نَفْيٍ» داخل[10] على اسم[11] الذي لا يكون[12] المفعول المطلق خبراً عنه[13] «أَوْ» بعد «مَعْنَى نَفْيٍ دَاخِلٍ[14] عَلَى اسْمٍ لاَ يَكُون[15]» المفعول المطلق «خَبَراً عَنْهُ» أي: عن ذلك[16] الاسم، وإنما قال[17]: على اسم، لأنه[18] لو دخل[19] على فعل نحو: ما سرت إلاّ سيراً، وإنما سرت سيراً[20]، لا يكون[21] منه، وإنما وُصِفَ[22] الاسم بأنْ لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه، لأنه لو كان خبراً عنه[23] نحو: ما سيرى إلا سيرٌ شديدٌ،

---

(١) صفة كاشفة للقياس، تفسير القياس لأن هذا معنى القياس في اللغة عندنا. (٢) أي: وجوباً. (٣) متعلق بعامل قياساً. (٤) صفة موضع. إشارة إلى أن. (٥) قدر الموضع المضاف ليصح ارتباطه بقوله منها. (٦) موصولة. (٧) لأن الاستثناء بعد النفي إثبات. (٨) بل يجوز. (٩) ظرف وقع. (١٠) وهو مقدر هنا. (١١) أي: المبتدأ. (١٢) صفة الاسم. (١٣) لأنه لا يخبر بالمنفي عن المثبت. (١٤) صفة نفي. أي النفي ومعناه. (١٥) أي: لا يكون اسم عين. (١٦) لكونه ذاتاً والمفعول المطلق حدثاً. (١٨) مصنف. (١٨) شأن. (١٩) حرف النفي أو معناه. (٢٠) والتنوين للتحقير. (٢١) لا فعله مذكور. (٢٢) مصنف. (٢٣) لصحة الحمل عليه.

فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا مَا[1] وَقَعَ مُثْبَتاً بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَىٰ نَفْيٍ دَاخِلٍ[2] عَلَى اسْمٍ[3] لاَ يَكُونُ[4] خَبَراً عَنْهُ[5]

(١) كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق.
(٢) أي: النفي أو بمعنى النفي. (٣) متعلق بداخل.
(٤) أي: المفعول المطلق. (٥) بلا تأويل أو مبالغة.

الهندي حيث قال: واستعمال الفعل فيما نقل؛ نحو: حمدت حمداً ليس بصحيح، وقوله: وبعضهم؛ هو الشيخ الرضي، لكن الأوفق بكلام المتن حيث لم يقيده باللام هو الجواب الأول، اللهم إلا أن يقال بتقدير له فتنبه، وقوله: وقياساً؛ أي: حذف قياس لا يتوقف الحذف فيه على السماع من العرب، بل يعرف بضابطة، فقول: الشارح يعلم له ضابط كلي صفة كاشفة وإشارة إلى تعريف الحذف القياسي. (قوله: ضابط كلي) الضابطة: قضية كلية، فقوله: كلي صفة مؤكدة، ونبّه بصيغة الكثرة في قوله: في مواضع على أنه لا ينحصر فيما ذكره، فمنها مصدر قصد به التوبيخ؛ نحو:

أَتَـوانِـيـاً وقـد عَـلاكَ الـمَـشِـيـبُ

أي: أتتوانى وقد ظهر مشيبك، ومنها مصدر وقع بدلاً من الفعل، وهو مقيس في الأمر والنهي؛ نحو: قياماً لا قعوداً؛ أي: قم لا تقعد، وقوله: متعددة تأكيد لما في صيغة الجمع من الكثرة والتعدد. (قوله: موضع ما وقع) قدّر المضاف؛ لتصحيح الحمل فافهم. (قوله: أي: أريد إثباته) يعني: في قصد المتكلم وكون الشيء مقصود الإثبات بعد النفي إنما يكون بتوسط إلا بينه وبين النفي لفظاً أو معنى الداخل على اسم بخلاف: ما ضربت إلا ضرباً. (قوله: بعد نفي) أي: صريح أو ضمني، فقوله: أو معنى نفي تصريح بما علم ضمناً صرّحه بناء على أن المتبادر من ذكر الشيء ما هو صريحه، وقوله: داخل على اسم؛ أي: لا فعل هذا صفة لأحد الأمرين فلذا أفرده؛ أي: بعد واحد منهما داخل الخ، وأراد بالاسم اسم عين فهو احتراز عن اسم معنى؛ نحو: ما أمرك إلا سير وأمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية ههنا؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل بخلاف اسم عين؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً؛ نحو: قائماً هي إقبال وإدبار؛ أي: ذات إقبال وإدبار (سجاعي). (قوله: لا يكون؛ أي: المفعول المطلق خبر الخ)

(قال: منها) لم يقل هي كذا وكذا؛ لأن المواضع لا تنحصر فيما ذكر فإن منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ؛ نحو: أقعوداً والناس قيام، وقد تنوب الصفة مقامه؛ نحو: أقاعداً والناس قيام. (قال: ما وقع مثبتاً الخ) إنما اشترط كون المصدر مثبتاً بعد نفي أو كونه مكرراً؛ لأن المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد، فينافيه وضعاً وإن لم ينافه استعمالاً، فإن المضارع قد يستعمل للدوام، وإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً؛ نحو: ما زيد إلا سير وزيد سير سير لينمحى عن الكلام معنى الحدث رأساً؛ لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه، ولهذا المعنى؛ أعني: لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب

(قوله: لأن المواضع) يعني: لو لم يصرح بمن التبعيضية لأفادت الحصر بناء على أن المقام مقام البيان. (قوله: لأن المقصود الخ) قصد كون الدوام واللزوم مقصوداً من التكرير ظاهر؛ لأنه يدل على ثبوته مرة بعد أخرى، وأما كونه مقصوداً من الحصر؛ فلأنه ادعائي للمبالغة في اتصافه بذلك الفعل دائماً كأنه ليس موصوفاً بفعل آخر أصلاً. (قوله: على التجدد) أي: حدوث معناه في زمان دون زمان لدلالته على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. (قوله: يستعمل للدوام) لدلالته على الزمان المستقبل الذي هو مستمر. (قوله: وإن أرادوا الخ) عطف على قوله: إنما اشترط جعلوا المصدر نفسه خبراً فيفيد أنه لدوام حصوله منه ولزومه له صار كأنه نفسه. (قوله: قيل: صفة لنفي الخ) عبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في أنه صفة لمعنى نفي حيث قدر

حذف عاملها؛ نحو: الحمد لله وسلام عليك. **(قوله: فإنه لو أريد نفيه الخ)** وذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال إذا كان مثبتاً لكن لم يكن بعد نفي. **(قال: داخل)** قيل: صفة لنفي، والأظهر أن يقال: صفة لكل من نفى ومعنى نفى. **(قال: على اسم)** مبتدأ أو منسوخ ابتداؤه بالعامل، قال الشيخ الرضي: دخول النفي على الاسم المذكور ليس بشرط لجواز أن يكون في نحو: ما كان زيد إلا سيراً وما وجدتك إلا سير البريد انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق كما جاز أن يكون منصوباً بكان، أو وجد فالشرط أن يكون ناصبه خبراً عن شيء لا يكون هو أي: المصدر خبراً عنه. **(قال: لا يكون خبراً عنه)** بلا تأويل أو مبالغة. **(قوله، لأنه لو كان خبراً عنه الخ)** إن قلت: هو ليس مفعولاً؛ لأنه مرفوع، قلنا: المفعول قد يكون مرفوعاً، إن قلت: فتفوت فائدة تدوين علم الإعراب، قلنا: إذا تعين مواضع الرفع والنصب لا تفوت، ولا يخفى أنه لو اعتبر هذه الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة، لكن ما ذكره قدس سره أنسب بالمقام.

لكن المناسب إرجاعه إلى المصدر فإن قوله: سير شديد، في المثال ليس مفعولاً مطلقاً وإن كان صالحاً له في مثال آخر كذا في حاشية المتوسط، إلا أن يقال: المراد بالمفعول المطلق المفسر به كلمة ما في القاعدة أعم مما هو بالقوة؛ يعني: أنه لا يكون خبراً في قصد المتكلم عن ذلك الاسم؛ لعدم صحة الحمل إلا مجازاً كما عرفته، والخبر أعم مما في الحال أو في الأصل؛ ليخرج عنه نحو: ما وجدت سيري إلا سيراً شديداً. **(قوله: ما سرت إلا سيراً)** أي: كاملاً أو عظيماً أو غير ذلك على حمل التنوين فيه على التنويع ونحوه كالتحقير والتعظيم والتكثير، ولا بد من ذلك الحمل في كل مصدر وقع بعد إلا نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾؛ أي: ظناً حقيراً، حتى لا يرد أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر سرت متحملاً غير السير حتى يخرج السير من بينه (مطول).

الصفة لنفي بقرينة وهو الموافق لقواعد النحو؛ فإنه إذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف تقدم النعت، ومن جعله صفة لنفي، فلعله راعى أن معنى النفي تابع للنفي في الأحكام فتقييده يستتبع تقييد معنى النفي، وإنما شاع تقدم المعطوف على النعت؛ لأن المعطوف المذكور في حكم المعطوف عليه وبمعناه فكأنه ليس مغايراً له. **(قوله: والأظهر الخ)** لعدم الاحتياج إلى التقدير، لكن الظاهر حينئذ داخلين بصيغة التثنية؛ لأن المقصود تقييد كليهما بالدخول لا تقييد أحدهما، في الرضي: إفراد الضمير ومطابقته في المعطوف بأو موكول إلى قصد المتكلم فإن قصدت أحدهما وجب إفراد الضمير، وإن قصدت كليهما وجبت المطابقة، فلا بد من القول برجوعه إلى كل منهما. **(قوله: أو منسوخ)** نحو: إن زيداً سيراً سيراً. **(قوله: ليس شرطاً)** أي: لوجوب الحذف. **(قوله: انتصاب المصدر الخ)** مع أن ناصبه حينئذ واجب الحذف لما مر من أن المقصود من مثل هذا الحصر دوام حصول الفعل للتجدد فذكره ينافي الغرض. **(قوله: كما جاز أن يكون منصوباً الخ)** بالتأويل أو المبالغة. **(قوله: فالشرط الخ)** واجب أن يقال: ما وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي، ويكون ناصبه خبراً عن شيء لا يصح أن يكون هو خبراً عنه. **(قوله: بلا تأويل ومبالغة)** إنما تقيد بذلك؛ لأنه يصح جعل المصدر خبراً عن الذات بتأويله باسم الفاعل أو تقدير واو المبالغة بجعله عين الذات كما قالوا: رجل عدل، وما قيل: إنه بعد التقييد يصدق على ما زيداً إلا سير مع أنه ليس محذوف الفعل، فمدفوع بأنه خرج بتفسير كلمة ما بالمفعول المطلق. **(قوله: هو ليس الخ)** فهو خارج بقوله: ما وقع؛ لأنه عبارة عن المفعول المطلق، فلا حاجة إلى قوله: لا يكون خبراً عنه، وقد يكون مرفوعاً لقيامه مقام الفاعل على ما مر. **(قوله: فيفوت الخ)** فإن فائدته معرفة أحوال آخر الكلم إعراباً وبناءً وإذا جاز كون المفعول مرفوعاً لم تحصل هذه الفائدة. **(قوله: ولو اعتبر هذه الشرائط في المصدر)** بأن يفسر كلمة ما بالمصدر. **(قوله: عن تلك الشبهة المذكورة)** بقوله إن قلت: هو ليس مفعولاً.

لكان[١] مرفوعاً على[٢] الخبريّة. «أَوَقَعَ» المفعول المطلق «مُكَرَّراً»[٣] أي: في موضع الخبر عن اسم[٤] لا يصلح وقوعه[٥] خبراً عنه، فلا يرد[٦] نحو: «﴿إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا[٧] دَكًّا﴾» وإنما جَمَعَ[٨] بين الضابطتين[٩]، لاشتراكهما في الوقوع بعد اسمٍ لا يكون خبراً عنه «نَحْوُ: مَا أَنْتَ[١٠] إِلاَّ سَيْراً[١١]» أي: تسير سيراً، «وَمَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْرَ[١٢] البَرِيْدِ[١٣]» أي: تسير سَيْرَ البريد. هذان مثالان لما وقع مثبتاً بعد نفي، وإنما أورد[١٤] مثالين تنبيهاً على أن الاسم الواقع موقع الخبر[١٥] ينقسم إلى النكرة[١٦] والمعرفة[١٧]، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ[١٨]، وإلى ما[١٩] يشبه به فعله، أو إلى مفرد[٢٠] ومضاف. «وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً» أي: تسير سيراً، مثال لما[٢١] وقع بعد معنى النفي «وَزَيْدٌ[٢٢] سَيْراً سَيْراً» أي: يسير سيراً، مثال لما[٢٣] وقع مكرراً. «وَمِنْهَا»[٢٤] أي: من المواضع التي يجب حذف الفعل[٢٥] الناصب للمفعول المطلق قياساً فيها «مَا وَقَعَ» أي[٢٦]: موضع مفعول مطلق وقع «تَفْصِيْلاً»[٢٧]

(١) جواب لو. (٢) فلا يكون المفعول المطلق مما يحذف ناصبه. (٣) حال من ضمير وقع. (٤) طالب للخبر. (٥) مفعول مطلق. (٦) إذا كان المراد وقوعه في موضع. (٧) أي: مفعول مطلق. (٨) مصنف. (٩) أحدهما ما وقع منفياً والآخر ما وقع مكرراً. (١٠) منصوب مفعول مطلق لفعل مقدر. (١١) بتقدير العامل بعد إلا. (١٢) للنوع. (١٣) إلا مثل سير البريد. (١٤) مصنف. (١٥) مصنف. (١٦) خبر إن. (١٦) نحو: ما أنت إلا سيراً. (١٧) بالإضافة. نحو ما أنت إلا سير البريد. (١٨) مفعول مطلق كما في الأول. (١٩) مفعول مطلق. (٢٠) نحو: ما أنت إلا سيراً. (٢١) مفعول مطلق. (٢٢) فزيد مبتدأ قرينة خبر وسير الأول يقوم مقامه. (٢٣) مفعول مطلق. (٢٤) عطف على جملة ومنها ما وقع مثبت. مقدم خبر. (٢٥) قياساً. (٢٦) تفسير لما. (٢٧) أي: مفصلاً حال من ضمير وقع إن كان بمعنى ثبت أو خبر إن كان بمعنى صار.

(قال المصنف: أو وقع مكرراً) كلمة أو هنا لمنع الخلو، ومعنى التكرار: الذكر مرتين فأكثر، وقوله: فلا يرد عليه؛ نحو: دكت الخ، فإنه وإن كان مكرراً إلا أنه لم يقع في موضع الخبر؛ إذ ليس قبله مبتدأ. (قوله: وإنما جمع بين الضابطتين) يعني: لم يفصل الضابطة الثانية عن الأولى بقوله: منها؛ لاشتراكهما في بعض القيود، وإنما وجب الحذف في الضابطتين لوجود القرينة، والسادّ مسدّ المحذوف، أما القرينة في الضابطة الأولى فما الثانية فإنها تقتضي خبراً ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما السادّ مسدّ المحذوف فهو إلا الاستثنائية؛ لأن في الحصر من التأكيد ما يقوم مقام التكرير، وأما القرينة في الضابطة الثانية فهو المبتدأ، فإنه يقتضي خبراً ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما السادّ مسدّ المحذوف فهو المصدر الأول، فإذا تحققت علة وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوب الحذف في الأمثلة التي احترز عنها (نعمه). (قوله: أي: إلا تسير سيراً) قيل: قدّر الفعل بعد إلا؛ لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه وفيه ما فيه فتذكر ما نقلناه لك آنفاً من المطول، وقوله: سير البريد معرّب: بريده دم، سمي به بغل يرتب في كل اثني عشر ميلاً لرسل السلطان، ويقطع رأس ذنبه علامةً له، وقال الجزائري البريد البغلة المربوطة في الرباط سمي به الرسول المحمول عليها، ثم استعمل في اثني عشر ميلاً، وكان من عادة الملوك أنهم يبنون الرباط، ويقفون البغال فيها ويقطعون أذنابها، وكانت موقوفة فيها لأجل أصحاب الحاجات، والمراد بالبريد هنا: حامل الرسالة بالفارسية: بيك، وقوله: وإلى ما يشبّه به فإن سير البريد ليس فعل الفاعل كالأول، بل فعل الفاعل يشبه به؛ أي: ما أنت إلا تسير مثل سير البريد (نعمه). (قوله: وزيد سيراً سيراً) يراد بهذا أن زيداً سير بعد سير؛ يعني: أنه ليس سيراً،

أَوْ وَقَعَ[١] مُكَرَّراً نَحْوُ: مَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْراً[٢]، وَمَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْرَ[٣] البَرِيْدِ[٤]، وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً[٥]، وَزَيْدٌ سَيْراً[٦] سَيْراً، وَمِنْهَا[٧] مَا[٨] وَقَعَ[٩] تَفْصِيْلاً[١٠]

(١) أي: المفعول المطلق. (٢) أي: لا تسير سيراً.
(٣) أي: ما أنت إلا تسير سير البريد. (٤) أي: البريديك . لارى.
(٥) تسير سير أمثال لما وقع بعد معنى النفي.
(٦) أي: يسير سيراً مثال لما وقع مكرراً، أي لا فائدة.
(٧) أي: من الموضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها.
(٨) موضع. (٩) مفعول المطلق. (١٠) بياناً.

(قوله: أي: في موضع الخبر) لا يخفى أن العبارة لا تفيد هذا القيد إلا بتكلف. **(قوله: نحو: دكت)** الدك: شكسته شدن. **(قوله: وإنما جمع بين الضابطتين)** لا يخفى أنهما قد يجتمعان؛ نحو: ما زيد إلا سيراً سيراً، وحينئذ ينبغي أن يقال: إن الحذف أوجب. **(قال: إلا سير البريد)** البريد: بيك. **(قال: ومنها ما وقع تفصيلاً)** إنما وجب حذف الفعل مهنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه

(قوله: أنسب بالمقام) أي: مقام البحث عن المفعول المطلق والمصدر أعم منه من وجه. **(قوله: إلا بتكلف)** وهو ما تشير إليه عبارة الشارح رحمه الله من أن الجمع بين الضابطتين يشير إلى اشتراكهما في قيد من القيود ولا يصلح لذلك إلا قوله: ولا يكون خبراً عنه، وأما ما قيل: من أن المصنف رحمه الله جعل ضمير وقع راجعاً إلى مفعول مطلق بعد اسم لا يكون خبراً عنه؛ لأنه مما ذكر ضمناً فلا تخفى ركاكته؛ لأن وقع الثاني معطوف على وقع الأول فضميره راجع إلى ما وتفسيره بما ذكره باطل. **(قوله: إنما وجب الخ)** يعني: أن وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة على تعيين

لأَثَرِ[1] مَضْمُونِ جُمْلَةٍ[2] مُتَقَدِّمَةٍ[3]» والمراد بمضمون[4] الجملة مصدرها المضاف[5] إلى الفاعل أو المفعول، وبأثره: غرضُهُ[6] المطلوب[7] منه، وبتفصيل الأثر: بيان أنواعه المحتملة[8]، نحو قوله تعالى[9]: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ﴾ أي: بَعْدَ شدّ الوَثاقِ[10] «﴿وَإِمَّا فِدَاءً﴾» فقوله: (شُدّوا[11] الوَثاق) جملة[12] مضمونها شد[13] الوثاق، والغرض[14] المطلوب[15] من شد الوثاق إمّا[16] المنُّ أو الفداء[17]، فَفَصَّلَ الله سبحانه هذا الغرض المطلوب[18] بقوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً[19]﴾، أي: إمّا تمنون[20] مَنّاً بعد الشّدّ وإمّا تفدون فِداءً. «وَمِنْهَا» أي: ومن تلك المواضع «مَا وَقَعَ»

---

(١) أي: الفائية. (٢) طلبية أو خبرية. (٣) صفة جملة. (٤) أي: بأثر المضمون. (٥) صفة المصدر. (٦) أي: الفائدة المقصودة من ذلك المضمون. (٧) إنما سمي الأثر. (٨) أي: المن والفداء والقتل والاسترقاق، صفة أنواعه. (٩) في سورة محمد. (١٠) إما القتال وإما الاسترقاق. (١١) أي: الإطلاق مجاناً. (١٢) فعلية طلبية. (١٣) الإضافة إلى الفاعل. (١٤) مبتدأ. (١٥) وأثره المن والاسترقاق وغير ذلك. (١٦) خبره. (١٧) من خبر أخذ مال. (١٨) من شد الوثاق. (١٩) بأخذ المال. (٢٠) بالخطاب أي الإطلاق مجاناً منة عظيمة لهم.

لأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ[1] مِثْلُ: ﴿فَشُدُّوا الوَثَاقَ[2] فَإِمَّامَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ

(١) هذا القول بيان للواقع أو احتراز إذ جوز بتقديم التفصيل نحو: إما تمنون منا أو تفدون فداء شدوا.

(٢) بالفتح والكسر عهد تباين معنا شد.

إلى غاياته التي هي المصادر وقيامها مقام عواملها. **(قال: لأثر مضمون جملة)** إنشائية أو خبرية؛ نحو: زيد يكتب، فقراءة بعد أو بيعاً ويشتري طعاماً، فإما بيعاً وإما أكلاً، وإنما قال: مضمون جملة ليخرج نحو: له سفر يصح صحة، أو يغتنم اغتناماً، لا ليخرج؛ نحو: له سفر سفراً قريباً أو سفراً بعيداً؛ لأن السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر، بل من أنواعه. **(قال: متقدمة)** بيان للواقع أو احتراز إذا جوّز تقديم التفصيل؛ نحو: إما تمنون منا أو تفدون فداء شدّوا. **(قوله: مصدرها)** أي: المصدر المفهوم منها. **(قوله: وبأثره غرضه)** أي: غايته، وإنما سمى غاية الشيء أثراً؛ لأنها تحصل بعده كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

المحذوف وقيام شيء مقامه وكلا الأمرين متحقق في مسألتنا، أما الأول؛ فلدلالة الجملة المتقدمة على مضمونها، ومنه ينتقل إلى فوائده اللازمة في الجملة فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى فوائدها، وأما الثاني؛ فلقيام الجملة مقام العوامل فإنه لما تكررت المصادر استثقلوا ذكر عواملها قبلها، فالتزموا إقامة تلك الجملة مقام عواملها دفعاً للاستثقال على سبيل اللزوم، وما قيل: إنه لو كان الانتقال منه إلى آثاره لم يحتج إلى ذكرها مع أن الحاجة ماسة، بل القرينة على حذف عامل المفعول المطلق نفسه؛ لأنه يتعين أن يكون بمعناه فمدفوع بأن الانتقال من شيء إلى شيء لا يستلزم عدم الاحتياج إلى ذكر الشيء الثاني فإن التنصيص قد يكون مطلوباً في المقام للمتكلم كيف والتصريح بما علم ضمناً طريق شائع، وأن المفعول المطلق نفسه إنما يصح كونه قرينة لو تعين كونه مفعولاً مطلقاً وفيما نحن فيه ليس كذلك؛ إذ يجوز أن يكون منّا وفداء مفعولاً به؛ أي: تفعلون منّاً أو تأخذون فداء وأن

الثاني: تأكيد للأول كما قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾؛ أي: دكاً بعد دك، ونظيره من الحال: جاءني القوم رجلاً رجلاً (عصام). **(قوله: وقع تفصيلاً الخ)** يعني: أن له دخلاً في التفصيل؛ لأن المفصل هو وما عطف فهو بعض المفصل ففيه مسامحة، وأراد بالتفصيل تبيين متعدد فيخرج عن الضابطة: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ لا يجب الحذف فيه فلو قال: لآثار بصيغة الجمع لكان خروجه أظهر، وأراد بالأثر ما يترتب على التفصيل والبيان من الزائد، وعبر عنه بعضهم بالعاقبة. **(قال المصنف: مضمون جملة الخ)** احترز بالأثر عما يكون تفصيلاً لا لأثر جملة، بل نوعه؛ نحو: له سفر سفراً قريباً أو بعيداً كذا قيل، وفيه أنه ينافي قوله: فيما بعد من أن المراد بتفصيل الأثر بيان الأنواع، وقوله: مضمون جملة احتراز عما يكون لتفصيل مضمون مفرد؛ نحو: لزيد ضرب إما تأديباً أو ظلماً، حيث لا يجب فيه الحذف، وقوله: متقدمة احتراز عما إذا قدم التفصيل؛ نحو: إهلاكاً أو تأديباً فاضرب زيداً فيجوز فيه الإظهار، فالقيود ثلاثة فتبصر، ثم الجملة أعم من الطلب والخبر، ومن الثاني قوله:

لأجـهـدنَّ فـإمَّـا دَرْءَ واقِـعَـةٍ
تُـخْشـى وإمَّا بُلُوغَ السُّولِ والأَمَلِ

(عصام). وقوله: والمرَاد بمضمون الجملة مصدرها يستفاد منه وجوب اشتمال الجملة على ماله مصدر، وفي حاشية عصمت هنا كلام فليراجع. **(قوله: وبأثره غرضه الخ)** أطلق الأثر على الغرض؛ لأن تحققه بعد مضمون الجملة كتحقق الأثر بعد المؤثر، وإضافة الأثر إلى المضمون كإسناد الفعل إلى السبب (عصام). ويجوز الرفع سماعاً في هذا الموضع؛ أعني: الذي وقع للتفصيل المذكور. **(قوله: بيان أنواعه المحتملة)** فيه أنه يفهم من ظاهره أن المفعول المطلق إذا وقع بياناً لأشخاص الأفراد أو أنواعه التي هي بعض أنواعه المحتملة عند المتكلم ولم تكن محتملة في نفس الأمر لم يكن فعله الناصب له واجب الحذف وليس الأمر كذلك، فالأولى أن يفسّر تفصيل الأثر ببيان أفراد الأثر أعم من أن يكون بيان

أي: موضع مفعول مطلق وقع «لِلتَّشْبِيْهِ»(١) أي: لأن يُشبَّه(٢) به(٣) أمرٌ آخر(٤)، واحترز به(٥) عن نحو:

(١) أي: للدلالة على مشاركة أمر لأمر في المعنى. (٢) أي: يكون مشبهاً به والآخر مشبه. (٣) أي: مفعول مطلق. (٤) وهو زيد في المثال الأول. (٥) أي: بالتشبيه.

جميع الأشخاص أو بعضها أو جميع الأنواع أو بعضها أو بعض الأشخاص وبعض الأنواع، وأعم من أن يكون تلك الأفراد أفراداً في نفس الأمر أو في اعتقاد المتكلم (ظهيريه). (قوله: نحو: قوله تعالى) أي: في سورة محمد: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ﴾؛ أي: أكثرتم في الذين كفروا القتل فشدوا الوثاق بالفتح، ويكسر ما يشد به؛ أي: فأمسكوا عن القتل وأسروهم، وشدوا ما يوثق به الأسرى، فإما مَنّاً؛ أي: فإما أن تمنوا عليهم مَنّاً بإطلاقهم من غير شيء، وإما فداءً بالكسر ويفتح، وقد يقصر إعطاء الشيء وإنقاذ الأسير؛ أي: تفادوهم بمال أو بأسرى المسلمين (جلالين). قيل: عليه بأن كلاً من قوله: منّاً وفداءً مفعول مطلق وجب حذف عامله قياساً وليس كل منهما تفصيلاً لأثر مضمون جملة فلا يصح التمثيل به، وأجيب عنه بأن المثال مجموع مَنّاً وفداءً لا كل واحد منهما، وإطلاق المفعول المطلق على مجموعهما صحيح أو بأن التفصيل أعم من أن يكون بنفسه للتفصيل أو وقع بانضمام أمر آخر (ظهيريه)، وإنما وجب الحذف في هذه الصورة؛ لأن ضابطة هذا القسم أن يذكر جملة تتضمن مصدراً تطلب منه فوائد وأغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الأفعال؛ لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر الذي تضمنته الجملة المتقدمة فيصح أن تقوم تلك الجملة مقام ما يتضمن تلك الأغراض؛ أي: الأفعال الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر أفعالها قبلها، فالتزم قيام الجملة مقامها، وبعبارة أخصر: أنه إنما وجب الحذف لسدّ الجملة المتقدمة مسدّ المحذوف لمناسبتها له من جهة أنه تفصيل لأثر مضمونها (نعمه)، ويريد بقوله: أي: تمنون مَنّاً أن الأصل في التركيب أن يكون هكذا فلا يرد أنه جمع بين الفعل والمصدر وذا غير جائز. (قوله: أي: موضع مفعول مطلق) أي: موضع المصدر الذي يصلح في الجملة أن يجعل مفعولاً مطلقاً، وإنما قلنا في الجملة؛ إذ ربما لم يصلح لذلك في الموضع المذكور هو فيه كما في بعض المحترزات (متوسط). (قال المصنف: وقع للتشبيه علاجاً) أي: وقع المصدر في التركيب لغرض التشبيه حال كونه علاجاً ومشعراً بالحدوث؛ ليتحقق قرينة على الفعل المحذوف، وإنما وجب حذف الفعل في هذه الصورة؛ لقيام الجملة المتقدمة المتصفة بتلك الأوصاف مقامه وكون الناصب هو الفعل المقدر هو المشهور، وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: له صوت لا بالفعل المقدر؛ لأن الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل، فهي بمعنى يصوت؛ لأنها تدل على المصدر الحادث على ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث؛ أعني: الحال الماضية؛ أعني: لفظ مررت في مثالنا فالمجموع كالفعل والفاعل، وقال بعضهم: العامل في المصدر المنصوب

لِلتَّشْبِيْهِ

(قوله، أي، لأن يشبه به أمر) أي، لأن يشبه بما ناب منابه أمر فإنه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق، لا يقال: فإذن يخرج عن الضابطة إذا ذكر المفعول المطلق نفسه؛ لأنا نقول: قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه، فعلى هذا لو فسر قوله: ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع؛ لأن يشبه به أمر لسلم عن المناقشة.

يكون حالاً؛ أي: مانّين وآخذين فداء ولذا قال الرضي: إن ضابط هذا القسم أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدراً يطلب منه فوائد وإذا ذكرت الفوائد بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها انتهى، وكذا ما قيل: إن الظاهر أن يجعل مثل: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ مفعولاً له فيستغنى عن تقدير الفاعل مدفوع بأن المفعول له يجب أن يكون علة حاملة للفاعل متقدمة عليه في الذهن، ولم يذكر منّاً وفداء ههنا كذلك، بل باعتبار أنها معلومات مترتبة عليه يدل عليه الفاء التفصيلية ولفظة بعد. (**قوله: ليخرج نحو: له سفر**) فإن صحة واغتناماً مفعول مطلق وقع تفصيلاً لأثر السفر من غير اعتبار نسبة إلى ما قام بخصوصه ولا يجب ههنا حذف عاملها؛ إذ يقال: يصح صحة ويغتنم اغتناماً بعد التزامهم قيام الجملة مقامه لقلة ما هو أثر لمضمون مفرد. (**قوله: أي: المصدر المفهوم منها**) يعني: أن الإضافة ليست لنسبة المصدر إلى ما يشتق منه كما هو المتبادر، بل بأدنى ملابسة. (**قوله: أي: غايته الخ**) يعني: أن المراد بالغرض ههنا الغاية لعدم كونه حاملاً للفاعل. (**قوله: أي: لأنه يشبه بما ناب الخ**) لم يرد أن ضمير به عبارة عن الكلام على حذف المضاف حتى يخالف قوله: فإنه الواقع بعد الجملة، بل أراد أن ضمير به عبارة عما ناب مناب المفعول الحقيقي؛ لأن مرجعه؛ أعني: كلمة ما عبارة عنه بدليل أنه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق الحقيقي، فلا يرد أن الواجب أن يقول الشارح رحمه الله: لأن تشبيه شيء بشيء؛ لأن المفعول المطلق في مسألتنا مشبه لا مشبه به، وإنما لم يقله؛ لأنه يستلزم حمل الوقوع على التقديري وهو خلاف الظاهر والسابق واللاحق، وكذا ما قيل: الأولى أن يجعل قوله: للتشبيه بمعنى التشبيه الذي هو فعل المتكلم وصفته؛ أي: وقع في الكلام لأجل التشبيه سواء كان مشبهاً به كما في مثال المتن أو أداة التشبيه كما في له صوت مثل صوت حماراً ومشبهاً كما في له صوت صوتاً مثل صوت حمار. (**قوله: بحسب الظاهر**) قيد بذلك؛ لأن الواقع بعدها في التقدير المفعول المطلق الحقيقي المحذوف. (**قوله: فإذن يخرج**) أي: إذا فسر التشبيه بما ذكر بخلاف ما إذا فسر بأن يشبه بشيء.

(**قوله: إذا ذكر المفعول المطلق نفسه**) نحو: له

لِزَيْدٍ[1] صَوْتٌ[2] صَوْتٌ[3] حَسَنٌ، لأنه لم يقع للتّشبيه، «عِلاَجاً»[4] أي: حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح، واحترز به عن نحو: لِزَيْدٍ زُهْدٌ زُهْدُ[5] الصُّلَحَاءِ، لأن الزهد ليس من[6] أفعال الجوارح. «بَعْدَ[7] جُمْلَةٍ» واحترز[8] به[9] عن نحو: صَوْتُ زَيْدٍ[10] صَوْتُ حِمَارٍ. «مُشْتَمِلَةٍ»[11] أي: تلك الجملة «عَلَى اسْمٍ» كائن «بِمَعْنَاهُ»[12] أي:

(١) خبر مقدم. (٢) مبتدأ مؤخر. (٣) بدل بعض من الكل لكون الأول مطلق والثاني مقيد. (٤) وهو فعل يتوقف. (٥) الزهد ترك الدنيا. (٦) بل يحصل بملاحظة القلب كما أن العلم يحصل كذا. (٧) ظرف وقع أو حال بعد حال. (٨) مصنف. (٩) بقوله: بعد جملة. (١٠) كان علاجاً لم يقع بعد جملة. (١١) صفة جملة. (١٢) صفة اسم.

عِلاَجاً بَعْدَ[1] جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ[2]

(١) ظرف وقع. (٢) أي بمعنى المفعول المطلق.

(قوله: عن نحو: لزيد صوت صوت حسن) قال سيبويه: يجب في مثله الرفع على أنه بدل أو وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطأة حالاً؛ لأن في وصفه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تأكيداً لفظياً؛ لأنه يفيد ما لم يفده الأول قال الشيخ الرضي: لا منع عندي من أن يكون تأكيداً، وإذا ترك المصدر وأتى بالوصف؛ نحو: له صوت حسن فالأولى الاتباع، ويجوز النصب على حذف الموصوف. **(قال: علاجاً)** ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي، ولذا قال: ولا بد من شرط آخر وهو أن يكون الاسم عارضاً غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر؛ أعني: الحدوث فيخرج؛ نحو: لزيد زهد زهد الصلحاء، ولا يخفى أنه لا يخرج؛ نحو: له حركة في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجاً؛ فإنه أيضاً يخرج. **(قال: مشتملة على اسم)** إنما اشترط ذلك لتدل على الفعل المقدر فإن الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل، وباشتمالها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل منه؛ أعني: الفاعل، قال سيبويه: هذه الدلالة تغني غناء التقدير، وحسنه الشيخ الرضي، إن قيل: لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملاً كما قال بعضهم، أجيب: بأن المصدر عندهم لا يعمل إلا إذا صح

صوت صوتاً مثل صوت حمار؛ فإنه لا يصدق عليه أنه ما وقع؛ لأن يشبه بما ناب منابه أمر لعدم النيابة. **(قوله: قد جرت عادتهم الخ)** يعني: جرت عادتهم على أنهم يحذفون المطلق الحقيقي في هذا المقام، ولا يذكرونه أصلاً ومادة النقض لا بد أن تكون متحققة فالشاهد لازم على ناقض الضابط لا على المحشي رحمه الله على ما وهم. **(قوله: فعلى هذا)** أي: على ما ذكر من لزوم مصدر في موضعه لو فسر الموصول بالمصدر دون المفعول المطلق لسلم كلام الشارح رحمه الله عن المناقشة بأن المفعول المطلق فيما نحن فيه ليس مشبهاً به. **(قوله: قال سيبويه: يجب في مثله الرفع)** أي: فيما لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً، وأجاز القليل فيه النصب أيضاً إما على المصدر أو على الحال، وبهذا الاعتبار ووقع الاحتراز عنه بقوله: للتشبيه وكذا سائر الأمثلة الآتية، فإنها احتراز عنها على تقدير كونها منصوبة على أنها مفاعيل مطلقة لعدم وجود حذف عاملها فاندفع ما قيل: إن ما وقع كما فسره الشارح رحمه الله عبارة عن المفعول المطلق والأمثلة المذكورة

الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة؛ لأن المعنى فإذا له تصويت، وهو مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً فهي كما تقول: عجبت من ضربك ضرب الأمير؛ أي: من أن ضربت ضرب الأمير، تدبر. **(قوله: لزيد صوت صوت حسن)** بالرفع على أنه بدل أو وصف أو عطف بيان، واعلم أنه قد أجاز الخليل في هذا التركيب النصب أيضاً إما على المصدرية أو على الحال، وبهذا الاعتبار وقع الاحتراز عنه بقوله: للتشبيه وكذا سائر الأمثلة فلا يرد أن ما وقع على ما فسره الشارح عبارة عن المفعول المطلق، والأمثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة إلى الاحتراز عنها، وقوله: علاجاً لم يوجد في نسخة الرضي فاعترض بأنه لا بد من قيد آخر وهو الإشعار بالحدوث؛ ليخرج نحو: لزيد زهد زهد الصلحاء، ولك أن تقول: قوله بعد جملة مشتملة الخ يغني عن قيد العلاج؛ لأن ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون للحدوث؛ لأنه للحدوث فالنسخة العليا ما خلا عن قيد العلاج (عصام). **(قوله: دالاً على فعل من أفعال الجوارح)** إشارة إلى تفسير العلاج فإنه ما يزاول من الأفعال بالآلات الظاهرة من الجوارح، والمقصود: أن يكون دالاً على الحدوث دون الاستمرار؛ ليناسب تقدير الفعل الدال على الحدوث؛ لأن الغالب فيما يفعل بالجارحة الحدوث بخلاف ما يصدر عن الباطن فإن الغالب فيه الثبوت كالعلم والزهد وأمثالهما من الكيفيات النفسانية، وقوله: زهد الصلحاء بالرفع على البدل أو عطف بيان أو الوصف على ما في الامتحان، لكن الأخير بتقدير المثل أو بتأويله بكامل ولا يصح تقدير الفعل لدلالته على الحدوث مع أن المراد الاستمرار، والزهد: هو بغض الدنيا والإعراض عنها. **(قوله: لأن الزهد ليس من أفعال الخ)** أي: ليس المفعول مشعراً بالحدوث فلا يجوز فيه الحذف لعدم القرينة. **(قال المصنف: بعد جملة)** هي قوله: له صوت، واحترز به عن المقدم على الجملة وعلى المفرد، وقوله: مشتملة الخ؛ أي: منطبقة حاوية على معنى المفعول المطلق فإذا كانت الجملة السابقة مشتملة على ما يدل على الحدوث تكون نائبة عن الفعل دالة عليه شاغلة موضعه ويجب الحذف وإلا فلا. **(قوله: فإذا له ضرب صوت حمار)** أن رفع صوت حمار يحتمل أن يكون مبتدأ آخر ترك فيه العاطف وأن يكون بدل غلط، وأن نصب كان مفعولاً مطلقاً بلا وجوب حذف حرف فعله؛ أي: يصوت بصوت حمار، ويجوز النصب على الحال من ضمير الظرف؛ أعني: له أي مثل صوت الحمار. **(قال المصنف: وعلى صاحبه)** أي: مشتملة تلك الجملة على

بمعنى المفعول المطلق واحترز[١] به[٢] عن نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ ضَرْبٌ[٣] صَوْتُ حِمَارٍ. «وَ» على «صَاحِبِهِ» أي: على صاحب ذلك الاسم[٤] -أي[٥]: الذي قام به معناه- واحترز به عن نحو: مَرَرْتُ[٦] بِالبَلَدِ فَإِذَا بِهِ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ. «نَحْوُ: مَرَرْت[٧] بِزَيْدٍ فَإِذَا[٨] لَهُ صَوْتٌ[٩] صَوْتَ حِمَارٍ» أي[١٠]: يُصَوِّتُ صوتَ حمارٍ، من[١١] صات الشيءُ صوتاً، بمعنى صوَّتَ تصويتاً. (فصوتُ[١٢] حمار) مصدر وقع للتشبيه[١٣] علاجاً بعد جملة هي قوله[١٤]: (له صوت)[١٥] وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو (صوت) ومشتملة[١٦] على صاحب ذلك الاسم[١٧]، وهو الضمير[١٨] المجرور في (له). «وَ» نحو: مَرَرْتُ[١٩] بِهِ فَإِذَا لَهُ[٢٠] «صُرَاخٌ صُرَاخَ[٢١] الثَّكْلَى» أي: يَصْرخُ صُرَاخَ الثَّكْلَى، وهي امرأة مات[٢٢] ولدُها. «وَمِنْهَا»[٢٣] أي: من تلك المواضع «مَا وَقَعَ» أي: موضع مفعول

(١) مصنف. (٢) أي: بقوله مشتملة. (٣) أي: نوع. (٤) وهو الاسم الذي اشتمل تلك الجملة. (٥) تفسير لصاحب. (٦) لأن البلد ليس صاحب صوت. (٧) لا مدخل له في المقصود وإنما ذكر لارتباط المعنى. (٨) مقدم خبر. (٩) مؤخر مبتدأ. (١٠) فسر الفعل المحذوف والجملة المحذوفة حال. (١١) مشتق. (١٢) الفاء للتفصيل .م. مضاف لها فاعل. (١٣) يعني: كان مشبهاً به وصوت زيد مشبه. (١٤) مصنف. (١٥) حال. (١٦) لأنه يعود إليه صاحب المصدر وهو المستتر في يصوت. (١٧) القائم به ذلك الحدث. (١٨) أي: معناه. (١٩) أي: زيد. (٢٠) أي: زيد. (٢١) فوجب الحذف لسد الجملة السابقة مسد المحذوف. الصراخ رفع الصوت وهو اسم بمعنى المصدر. (٢٢) صفة امرأة. (٢٣) عطف على القريب أو البعيد.

وَصَاحِبُهُ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وَصُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلى، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ

صاحب[١] ذاك الاسم، والمراد صاحب نوعه لا شخصه؛ أي: فإذا لم تشتمل الجملة على ذلك الصاحب لا تنوب عن الفعل المحذوف؛ لعدم اشتماله على ما لا بد منه للفعل من الفاعل، وقوله: عن نحو: مررت بالبلد الخ؛ لأن الصوت لا يقوم بالبلد، بل بمن يكون فيه من أهل البلد، فيجب رفع صوت حمار على أنه بدل أو صفة، وجوز الرضي كونه تأكيداً. (قوله: مررت يزيد فإذا له الخ) الفاء للمفاجأة، ولا دخل لجملة مررت بزيد في حذف الفعل، إنما هو لتعيين مرجع الضمير في الجملة التي بعدها، وقوله: من صات الشيء الخ، في الصحاح أن الصوت: مصدر بمعنى التصويت؛ أعني: بأنك كردن، وفي الرضي: أنه اسم مصدر كالعطاء بمعنى: آواز، والأول: هو الظاهر؛ لأن الصوت بمعنى آواز، لا يكون مفعولاً مطلقاً فاعرفه. (قوله: فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً الخ) فيه أن صوت حمار ليس مما فعله فاعل فعل مذكور؛ لأن الفعل المذكور يصوت، وفاعله ضمير راجع إلى مرجع ضمير به في قوله: مررت به، وصوت الحمار يصدر عن الحمار لا عن فاعل يصوت، بل الصادر عنه هو الصوت المشبه فافهم. (قوله: ونحو: مررت به، فإذا له صراخ الخ) يشير إلى أنه عطف على المثال السابق لا على المسند إليه فيه، وإنما أتى بمثالين تنبيهاً على أن وضع غير المصدر مقامه في هذا القسم كثير[٢] وفي الألفية:

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيْهِ بَعْدَ جُمْلَهْ
كَلِي بُكَا بُكَاءَ ذَاتِ عَضْلَه

أي: يبكي بكاءها. (قوله: صراخ الثكلى) الصراخ: الصوت، أو الصوت الشديد، والثكلى: بفتح الثاء والقصر بوزن سكرى من ثكلت ولدها؛ أي: فقدت، وبابه تعب، وفي

(١) أعني: ضمير له الراجع إلى زيد الذي هو فاعل الفعل المقدر.
(٢) أو لأن الأول فيه لفظ جاء بمعنى المصدر، والثاني لم يجيء فيه اللفظ بمعناه، لكن استعمل في معناه مجازاً.

تقديره بأن وفعل منه، ويسمج ذلك في مررت به فإذا له صوت؛ لأنه قطع بوقوع الصوت، وأن يصوت له ليس قطعاً بوقوعه. (**قوله: واحترز به عن نحو: مررت بالبلد فإذا به صوت صوت حمار**) قال الشيخ الرضي: الأولى في مثله الاتباع بأن يكون وصفاً أو بدلاً، وضعف نصبه؛ لأن الجملة المتقدمة ليست إذن كالفعل لخلوها مما لا بد للفعل منه، وقد أجازوا النصب فيه على الحال أو المصدر لكن لا يجب حذف العامل. (**قال: فإذا له صوت صوت حمار**) جاز انتصابه على الحال على أحد تأويلي الوصف كما سنذكره، وذو الحال الضمير المستكن في له وأجاز غير سيبويه رفعه على أنه بدل أو عطف بيان أو وصف، إما على حذف مضاف؛ أي: مثل صوت حمار كما ذهب إليه الخليل، ويجوز التعريف بأن يقول: صوت الحمار؛ لأن مثلاً لا يتعرف بالإضافة ورد عليه سيبويه بأنه

ليست منه، فلا حاجة في الاحتراز عنها إلى القيود المذكورة. (**قوله: بدل**) بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾. (**قوله: لكونه مع وصفه الخ**) ولولا اعتبار ذلك لم يصح جعله وصفاً لعدم معنى الوصف فيه. (**قوله: كما جعلوا الحال الموطئة**) نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾. (**قوله: ولذلك**) أي: لكونه مع الوصف كاسم واحد. (**قوله: من أن يكون تأكيداً**) إلا أنه موصوف. (**قوله: فالأولى الاتباع**) أي: جعله تابعاً على أنه صفة. (**قوله: ويجوز النصب على حذف الموصوف**) أي: صوتاً حسناً على أنه مفعول مطلق؛ أي: يصوّت صوتاً حسناً لكن لا يجب حذف عامله، أو على الحال من الضمير المستتر في له بخلاف ما إذا ذكر الموصوف؛ فإنه يتعين الاتباع عند سيبويه لكونه بلفظ الأول، ومعناه فيجعل الثاني مع تابعه تابعاً للأول حتى يكون تابع الثاني كأنه تابع الأول. (**قوله: وهو أن

مطلق وقع «مَضْمُون[1] جُمْلَةٍ لاَ[2] مُحتَمل[3] لَهَا» أي: لهذه الجملة. «غَيْرُهُ[4]» أي: غير المفعول المطلق «نَحْوُ[5]: لَهُ[6] عَلَيَّ أَلْفُ[7] دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً» أي: اعترفت اعترافاً فـ (اعترافاً)[8] مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله[9]: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ)،

(١) حال من فاعل وقع. (٢) لا لنفي الجنس ليفيد العموم. (٣) بفتح الميم. صفة جملة احتراز عما سيأتي في الضابطة الآتية. (٤) للفصل في القسم الذي يأتي بعده.
(٥) خبر مقدم. (٦) أي: لفلان. (٧) مبتدأ مؤخر وعلى متعلق بله لأنه في معنى الفعل. (٨) مصدر من الأفعال، بالفارسية: إقرار كردم يجزى وهنا إقرار كردم يجزا رور .م. (٩) مصنف.

مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لاَ مُحْتَمَلَ[1] لَهَا[2] غَيْرُهُ[3] نَحْوُ: لَهُ[4] عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً،

(١) أي: مصدرهما المضاف إلى الفاعل أو المفعول.
(٢) صفة بمحتمل أي: لا محتمل فإنها لها غيره عصام.
(٣) أي: غير المفعول المطلق. (٤) أي: لفلان.

لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل؛ أي: مثل الطويل، وأما على أنه جامد مأوّل بالمشتق؛ أي: منكر فإذا عرفت كان بدلاً أو عطف بيان لا غير. (**قوله: من صات**) إلى آخره؛ يعني: أن صوتاً جاء مصدراً بمعنى التصويت؛ يعني: بانك كردن، فلا حاجة إلى القول بأنه اسم بمعنى، أواز، وأنه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الإعطاء، وإن عامله يصوت من التصويت. (**قال: وصراخ الخ**) بانك كردن، قيل: هو اسم استعمل استعمال المصدر. (**قال: ما وقع مضمون جملة**) حال أو خبر لوقع على أنه بمعنى كان وهذا أظهر معنى. (**قال: ولا محتمل لها غيره**) أي: لا

يكون الاسم الخ) أي: يكون معنى الاسم عارضاً لصاحبه؛ أي: حادثاً غير لازم. (**قوله: فيخرج؛ نحو: لزيد زاهد الخ**) فإن المعنى على الثبوت دون الحدوث ويتعين الرفع على البدل أو عطف البيان. (**قوله: هذه الدلالة الخ**) أي: دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه تغني غناء التقدير؛ أي: تنفع نفع تقدير الفعل، فالجملة لكونها بمعنى يصوّت تنصب المصدر من غير حاجة إلى تقدير الفعل، وحسنه الرضي حيث قال: وهذا وجه قويّ. (**قوله: لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملاً**) فإنه مصدر والمصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً فهو كما تقول: عجبت من ضربك ضرب الأمير. (**قوله: ويسمع ذلك الخ**) بأن يقال: مررت به فإذا له أن يصوّت صوت حمار. (**قوله: لأنه قطع الخ**) أي: مررت فإذا له صوت، قطع وجزم بوقوع الصوت، وأن يصوّت ليس قطعاً أو جزماً بوقوع الصوت؛ لأن معنى أن مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع. (**قوله: لخلوّها عما لا بد للفعل منه**) أعني: الفعل. (**قوله: على الحال**) من الضمير المستتر فيه. (**قوله: أو المصدر الخ**) وبهذا الاعتبار احترز عنه بقيد وعلى صاحبه. (**قوله: على أحد تأويلي الوصف**) أي: تقدير المضاف أو جعله بمعنى منكر. (**قوله: ويجيز التعريف**) أي: يجيز الخليل تعريف المذكور مع كونه وصفاً للنكرة بناء على تقدير المثل. (**قوله: لو جاز هذا**) أي: وقوع المعرفة صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز هذا التركيب مع أنه باطل. (**قوله: وأما على أنه جامد الخ**) عطف على قوله:

السجاعي الثكلى: الحزينة، وقال العصام: الثكل فقد الحبيب والولد.
(تنبيه): يجوز الرفع على البدلية أو الوصف في جميع ما استوفى الشروط فهل هو مرجوح أو مساويان؟ قولان. قوله: أي يصرخ من الباب الأول. (**قال المصنف: وقع مضمون جملة**) أي: مذكورة فلا يرد؛ نحو: اعترفت اعترافاً غير عاملة في المصدر فلا يرد؛ نحو: زيد يجلس جلوساً، ومتقدمة بقرينة قوله: تأكيداً لنفسه واحترز بالجملة عما وقع مضمون مفرد؛ نحو: ضربت ضرباً، ورجع القهقري. (**قال المصنف: لا محتمل لها**) مصدر ميمي؛ أي: لا احتمال لها غير ذلك المضمون من المصادر، بل هي نص فيه كالمصدر المذكور والأخضر لا يحتمل غيره وغيره خبر لا أو بدل من محتمل، وغير للاستثناء مثل: لا إله غير الله، وكتب أيضاً على قوله ما وقع مضمون جملة الخ؛ أي: مفعولاً مطلق كان مدلوله الذي دُلّ عليه نصاً ومطابقة مفهوماً من الجملة السابقة وحاصلاً منها؛ أي: يكون جزء مدلولها المطابقي أو الالتزامي، فإن مدلول المصدر، لكونه مدلول مفرد لا بد أن يكون جزء مدلول جملة بإحدى الدلالتين، فمعنى الاعتراف الذي هو مدلول اعترافاً نصاً ومطابقةً؛ هو جزء مدلول جملة له على ألف درهم الالتزامي، فإن تمام مدلولها الالتزامي هو اعتراف المتكلم عليه بثبوت ألف لزيد مثلاً، فالاعتراف المجرد نفسه جزء من ذلك ولا يحتمل تلك الجملة غير الاعتراف؛ أعني: الإنكار، وعدم الاعتراف وإن كان محتملاً لغيره في الجملة؛ إذ ما من جملة إلا ولها احتمال الصدق والكذب، وإنما وجب الحذف في هذه الصورة والصورة الآتية؛ لكون الجملتين فيهما كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه (رضي)، ولم يقل ومنها ما وقع تأكيداً لمضمون جملة وتأكيداً لغيره؛ لأن لكل من القسمين خصوصيةً؛ أي: اسماً خاصاً. (**قوله: فاعترافاً مصدر وقع مضمون جملة**) أي: كان مستفاداً منها وجزء من مدلولها الالتزامي كما مر، وفي حاشية المتوسط، فإن قلت مضمون الجملة ثبوت ألف عليه ومفهوم الاعتراف مطلق، قلت هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو أيضاً مضمون، وقال فتح الله: المراد بمضمون الجملة ههنا ليس ما أريد به في قوله: تفصيلاً لأثر مضمون جملة، بل ما

لأن مضمونها[١] الاعتراف[٢]، ولا[٣] محتمل لها[٤] سواه. «ويُسَمَّى»[٥] هذا النوع من المفعول المطلق «تَأْكِيْداً لِنَفْسِهِ[٦]» أي: نفس المفعول المطلق لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته، لا أمراً يغايره[٧] ولو بالاعتبار[٨]. «وَمِنْهَا» «مَا[٩] وَقَعَ مَضْمُونَ[١٠] جُمْلَةٍ لَهَا[١١]» أي: لهذه الجملة «مُحْتَمِلٌ[١٢] غَيْرُهُ[١٣]» أي: غير المفعول المطلق «نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقّاً[١٤]» أي[١٥]: حُقَّ حقاً مِنْ[١٦] حَقَّ يَحِقُّ[١٧]، إذا ثبت ووجب. فـ (حَقّاً)[١٨] مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله[١٩]: (زَيْدٌ قَائِمٌ) ولها مُحتَملٌ غيرُه لأنها[٢٠] تحتمل الصدق[٢١] والكذب[٢٢]، والحق والباطل. «وَيُسَمَّى»[٢٣] هذا النوع من[٢٤] المفعول المطلق «تَأْكِيْداً لِغَيْرِهِ[٢٥]»

(١) أي: مضمون له علي ألف درهم. (٢) ألف درهم. (٣) حال. (٤) أي: له علي ألف درهم. (٥) استئناف أو اعتراض. (٦) لكونه مؤكداً للمضمون الذي هو عين المفعول المطلق كالاعتراف مثلاً. (٧) صفة أمراً. (٨) كان المغايرة. (٩) أي: موضع مفعول مطلق. (١٠) حال. (١١) صفة جملة. (١٢) فاعل الظرف. (١٣) صفة محتمل لأن غير لا يتعرف. (١٤) أي: هذا الكلام حقاً. (١٥) أي: قيام زيد، تفسير لعامل حقا. (١٦) مأخوذ. (١٧) من باب الثاني. (١٨) فيكون حقا مضمون هذه الجملة باعتبار كونه وصفاً لمضمونها وهي قيام زيد. (١٩) مصنف. (٢٠) أي: الحق. (٢١) وهو ما يطابق الواقع مثل: السما فوقنا والأرض تحتنا. (٢٢) نظر إلى اللفظ. (٢٣) أي: يسميه النحويون من المتأخرين. (٢٤) بيان النوع. (٢٥) والضمير إلى المستكن في يسمَّى وهو مفعول به أوله.

وَيُسَمَّى تَوْكِيْداً لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقّاً، وَيُسَمَّى تَأْكِيْداً لِغَيْرِهِ،

يتصف به معنى الجملة كالاعتراف، والحق فإن كل واحد منهما مما يتصف به معنى الجملة المذكورة قبله، وقوله: لأن مضمونها الاعتراف يعني استعملها أهل الشرع فيه بطريق الإنشاء فصار مضمونها في عرف الفقهاء بناء على أن على للوجوب بالوضع الشرعي، وتحقيقه في الأصول. (**قال المصنف: ويسمى تأكيداً لنفسه**) أي: مع أن الجملة تغاير المصدر تنزيلاً للنص في مدلول المصدر منزلة نفسه فيكونان لفظين وسيبويه يسميه التأكيد الخاص، وعن البعض سمي بذلك؛ لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها فقولك له على ألف نص في الاعتراف لا يتطرق عليها احتمال غيره البتة، فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافاً مؤكد للاعتراف الذي تضمنته الجملة، وهو مؤكد لنفسه، كما أن المصدر في ضربت ضرباً مؤكد لنفسه، وقوله: ولو بالاعتبار؛ أي: ولو كانت المغايرة بالاعتبار[١] لا بحسب الحقيقة، وقيل: أي: ولو كان تأكيداً لنفسه اعتباراً لا حقيقة، فعلى الأول متعلق بقوله: يغيره، وعلى هذا يتعلق بقوله: إنما يؤكد نفسه وذاته. (**قال المصنف: نحو: زيد قائم حقاً**) أي: صدقاً مطابقاً للواقع، ومثل أنت ابني حقاً، وقوله: فحقاً مصدر وقع مضمون جملة؛ لأن الثبوت ومطابقة الحكم للواقع - أعني: الصدق - يستفاد من الجملة فإنه مدلولها الوضعي، والكذب احتمال عقلي ناشئ من كون دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها وسيأتي. (**قوله: الصدق والكذب**) بكسر فسكون للازدواج والمشاكلة، فاعلم أن المطابقة تعتبر في الصدق من جانب الحكم وفي الحق من جانب الواقع، وأما الفرق بين الباطل والكاذب فعموم مطلق؛ لأن الباطل يستعمل في القول والاعتقاد والكاذب في القول فقط. (**قال المصنف: ويسمى تأكيداً لغيره**) أي: تأكيداً لمضمون الجملة لدفع احتمال غيره ويسميه سيبويه التأكيد العام كذا في الرضي، وفيها ما

(١) يعني: باعتبار المنصوصية والمحتملية.

احتمال للجملة من المصادر غيره، فمحتمل مصدر ميمي وغيره مفعوله. (**قال: نحو: له علي ألف درهم**) له خبر وعلي متعلق به، أو بالعكس، ولكل وجه لفظي أو معنوي، ومن هذا القبيل قول المجيب: الله أكبر دعوة الحق؛ أي: دعاء إلى الحق؛ لأنه دعاء إلى الصلاة، ومنه أيضاً أن زيداً لقائم قسماً؛ لأن قسماً بمعنى التأكيد، وهو حاصل في الكلام السابق بسبب أن واللام. (**قوله: أي: اعترفت اعترافاً**) قال الشيخ الرضي: الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة لتأديتها معنى الفعل. (**قال: ويسمى**) هذه التسمية من المتأخرين. (**قوله: لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته**) كما يؤكد ضرباً في ضربت ضرباً نفسه، إلا أن المؤكد هنا

إما على حذف مضاف. (**قوله: فإذا عرف**) أي: إذا عرّف المصدر المذكور كان بدلاً أو عطف بيان عند سيبويه لا غيرهما؛ أعني: الوصف. (**قوله: فلا حاجة إلى القول الخ**) كما ذهب إليه الرضي: الأصل له صوت يصوّت صوت حمار؛ أي: تصويت حمار فأقيم الاسم مقام المصدر كما في أعطى عطاء وكلم كلاماً. (**قوله: قيل: هو اسم الخ**) في القاموس: صراخ كغراب الصوت أو شديده. (**قوله: على أنه بمعنى كان**) بناء على أن الأفعال الناقصة غير محصورة (**قوله: وهذا أظهر معنى**) لأن الأول يفيد تقييد الوقوع بحال كونه مضمون الجملة ولا يخفى ركاكته. (**قوله: فمحتمل مصدر ميمي**) موافق لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره. (**قوله: ولكل وجه لفظي أو معنوي**) أي: لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له إما لفظي أو معنوي، فالاحتمال الأول: له وجه لفظي وهو قلة لزوم خلاف الأصل، فإن فيه تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال الثاني؛ فإن فيه تقديم المعمول على العامل أيضاً، والاحتمال الثاني: له وجه معنوي وهو دلالته حينئذ على لزوم الألف على المتكلم قصداً، فيكون مؤدياً لمعنى

لأنه من حيث هو منصوص[١] عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو[٢] محتمل[٣] الجملة[٤]. فالمؤكَّد ـ اسم مفعول ـ من حيث اعتبار وصف[٥] الاحتمال فيه يغاير المؤكِّد[٦] ـ اسم فاعل ـ من حيث إنه[٧] منصوص[٨] عليه بالمصدر[٩]. ويُحتمل[١٠] أن يكون المراد: أنه تأكيد لأجل[١١] غيره، ليندفع الاحتمال، وعلى هذا[١٢] ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه[١٣] أنه[١٤] تأكيد لأجل نفسه[١٥]، ليتكرر[١٦] ويتقرر حتى يحسن[١٧]

(١) أي: مقطوع بواحد من الاحتمالين. (٢) نفسه. (٣) أي: نفس المصدر وهو حقا. (٤) وهو حق قيام زيد. (٥) وهو القيام. (٦) يعني: حقاً في اللفظ. (٧) مؤكد اسم فاعل. (٨) أي: مصرح عليه. (٩) بأن يقال حقاً. (١٠) هذا جواب الثاني. (١١) واللام للتقليل على حذف المضاف أي لأجل دفع احتمال الغير ليفيد أنه غير مقصود. (١٢) أي: الاحتمال. (١٣) لتحصيل نفسه. (١٤) مفعول مطلق. (١٥) قلنا هذا هو الحق. (١٦) في الذهن. (١٧) أي: يحصله.

مضمون المفرد؛ أعني: الفعل وفي مسألتنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية. (**قال: ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره**) احترز به عما إذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره؛ نحو: القهقرى في رجع القهقرى، فإن الرجوع يحتمل القهقرى وغيره، وهو مضمون مفرد. (**قوله: من حق يحق إذا ثبت**) يجوز أيضاً أن يكون من حق الأمر بمعنى تحققه وكان على يقين، فالمقصود حينئذ إثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك؛ فإنه من محتملات الجملة كما أن الباطل والكذب من محتملاتها، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف؛ أي: قولاً حقاً كما قاله الشيخ الرضي من أن جميع الأمثلة الموردة للمؤكد بغيره إما صريح القول أو ما في معنى القول قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾، ونحو: لا فعلته البتة؛ أي: قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث أجزم به ثم يبدو لي ثم أجزم به مرة أخرى فيكون قطعتان أو أكثر، بل هو قطعة واحدة لا يثني فيها النظر، وكذا قولهم: أفعله البتة؛ أي: جزمت بأن أفعله وقطعت به قطعة فالبتة: بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الأصل للعهد؛ أي: القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فنقول: التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقلت بياناً للنوع، فالقول: الناصب

عامل المفعول المطلق قصداً فيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائباً منابه بخلاف الاحتمال الأول، فإن مدلوله حينئذ ثبوت الألف للمقر له مقيداً بكونه على المتكلم فتكون دلالته على معنى اعترفت تبعاً. (**قوله: ومن هذا القبيل الخ**) أشار إلى أن المؤكد لنفسه وإن كثر فيه النكرة يجيء معرفة أيضاً كما أن المؤكد لغيره بالعكس. (**قوله: لأنه دعاء إلى الصلاة**)؛ لأن الله أكبر أول آذان الصلاة فهو دعاء إلى الصلاة لا يحتمل غير كونه دعوة الحق. (**قوله: عاملة الخ**) فلا يكون من المنصوب اللازم إضمار عامله. (**قوله: هذه التسمية من المتأخرين**) وسيبويه سمى الأول تأكيد الخاص والثاني تأكيد العام؛ ولذلك زاد المصنف رحمه الله لفظ يسمى تنبيهاً على كون التسمية في الاستقبال بالنظر إلى ما قيل: أعني: ذات القسمين؛ إذ لا يصح إرادة الاستقبال بالنظر إلى زمان المتكلم. (**قوله: كما يؤكد ضرباً في ضربت ضرباً نفسه**) مع تغايرهما في اللفظ فتسمية المؤكد لنفسه على القسم الأول لا يحتاج إلى تأويل كما ذهب إليه شارح التسهيل حيث قال: سمى الأول مؤكداً لنفسه؛ لأنه بمنزلة تكرر الجملة فكأنه نفس الجملة. (**قوله: أعني: الفعل**) بدون الفاعل؛ لأن الفعل يدل وحده على

ملخصه: أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد؛ وذلك أن جميع الأمثلة الموردة للتأكيد لغيره إما صريح القول، أو ما هو في معنى القول فالتقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقلت، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً للنوع، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة فمعنى جميع هذه المصادر إن كانت بعد الجملة الخبرية قولاً حقاً مطابقاً للخارج، وهذا المعنى يدل على الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ؛ إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله، وأما قولهم: الخبر ما يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل؛ أي: لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً فظهر أن جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي أن يكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها، فإذا ثبت هذا فنقول إنما قيل: لمثل هذه المصادر مؤكدة لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً؛ لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها، فكأنك أكدت باللفظ النص في معنى لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه، والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره انتهى. (**قوله: من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر**) وهذا مبني على أن المؤكد والمؤكد المفهوم دون اللفظ، لكن الأنسب بالفن جعلهما اللفظين، وقيل عليه أن معنى المفعول المطلق كما أنه ليس منصوصاً عليه في الجملة كذلك ليس منصوصاً عليه بلفظ المصدر؛ لأن المصدر أيضاً محتمل للصدق والكذب، وأجيب بأن دعوى كونه منصوصاً عليه بلفظ المصدر ادعاء والمراد كونه كالمنصوص عليه بلفظ المصدر لما فيه من التأكيد فافهم[١] (**فتح الله**). وقوله: **يغاير المؤكد اسم فاعل**؛ إذ المحكم يغاير المحتمل وإن اتحدا مراداً. (**قوله: ويحتمل**

(١) إشارة إلى ما يقال أن المراد بكونه منصوصاً بلفظ المصدر كونه مصرحاً به وهذا لا يقتضي عدم احتمال الكذب في المفعول المطلق.

التقابل[١]. «وَمِنْهَا[٢] مَا[٣] وَقَعَ[٤] مُثَنًّى[٥]» أي: على صيغة التثنية وإنْ لم[٦] يكن للتثنية بل[٧] للتكرير والتكثير، ولا[٨] بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الإضافة[٩]، أي: مثنى مضافاً إلى الفاعل[١٠] أو المفعول[١١] لئلا[١٢] يرد مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ[١٣]﴾ أي: رجعا[١٤] مكرراً كثيراً[١٥]، وفي جعل[١٦] المثالين من تتمة التعريف لإفادة هذا القيد تكلّف[١٧]. «مِثْلُ لَبَّيْكَ» أصله:

(١) أي: التضاد. (٢) عطف على القريب أو البعيد. (٣) يجز موضع. (٤) مفعول مطلق. (٥) حال. (٦) أي المراد من تلك الصيغة التثنية. (٧) مراد. (٨) جواب لسؤال مقدر تقديره غير خفي على الزكي. (٩) الإضافة بيانية، لأن الاستعمال ورد هكذا. (١٠) أي فاعل الفعل. (١١) كذا لبيك. (١٢) علة للزوم قيد الإضافة. (١٣) مفعول مطلق من قبيل قعدت جلوساً. (١٤) ﴿ارجع البصر﴾. (١٥) متتابعاً. (١٦) خبر لنوع. (١٧) مبتدأ مؤخر.

أن يكون المراد أنه تأكيد لأجل غيره) هذا الاحتمال ذكره المصنف، وحاصله: أن اللام ليس صلة للتأكيد حتى يحتاج إلى التكلفات المذكورة، بل للتعليل فالمعنى حينئذ أن حقاً تأكيد لأجل أن يندفع الغير وهو احتمال الآخر؛ أعني: الباطل، ورده الفاضل الرضي بفوت حسن المقابلة بينه وبين ما سبق، فأجاب الشارح بحمل ما سبق عليه حيث قال: وعلى هذا ينبغي الخ. (قوله: أي: على صيغة التثنية) أي: على صورته، وليس بها لعدم كون المقصود منه عدد الاثنين هذا إشارة إلى دفع انتقاض القاعدة بمثل: ضربت ضربين وأمثاله، وحاصل الدفع: أن ليس المراد بالمثنى ما كان مثنى لفظاً ومعنى، بل المثنى صورة فقط بأن يكون المراد به التكثير والتكرير مجازاً فلا تنتقض بما ذكر لكن يرد بعد قوله تعالى: ﴿ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾، فلذا قال: ولا بد في تتميم الخ، لا يقال لا حاجة في التتميم إلى قيد الإضافة؛ لأن كرتين في الآية ليس مفعولاً مطلقاً حقيقة، بل صفة مفعول مطلق هو رجعتين، لأنا نقول أن المصنف صرح شرحه أن المراد بالمفعول ههنا أعم من أن يكون حقيقة أو مجازاً (ظهيريه). (قوله: لئلا يرد مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾) منصوب على المصدرية للفعل السابق، فإنه بمعنى: ارجع البصر رجعتين كرتين؛ أي: أخريين وليس المراد رجعتين اثنتين، بل المراد أن يكرر النظر إلى السماوات مراراً كثيرة، وقال العصام: ويمكن دفع ألا يراد المذكور بأن مراده كونه للتكثير فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير يستعمل لغيره، ثم إن جعل هذا القسم سماعياً أحق من جعله قياسياً؛ إذ المثنى الذي لا يكون إلا للتكثير، بل ما يكون للتكثير سماعي صرحوا به، ومن ثم قال نجم الدين: وهذا النوع سماعي من جهة أن هذا المعنى على خلاف القياس ولا يقاس عليه ما لم يسمع، وقياسي من جهة أن كل ما جاء مثنى بهذا المعنى حذف فعله وجوباً من غير أن يحتاج إلى سماع انتهى، وإنما وجب الحذف ههنا؛ لأنه أغنى تكرير المصدر عن ذكر الفعل كما في زيد سيراً سيراً، وقوله: تكلف؛ إذ الشائع تتميم التعريف بدون المثال، ولكن اختار هذا الجعل[١] المدقق العصام فقال: فنقول قوله: مثل لبيك

(١) أي: جعل المثال من تمام التعريف.

وَمِنْهَا[١] مَا وَقَعَ مُثَنًّى مِثْلُ: لَبَّيْكَ

(١) أي: من المواضع التي يجب حذف فعل الناصب للمفعول المطلق قياساً موضع ما وقع المفعول المطلق مثنى آه.

مدلول الجملة المتقدمة؛ لأن المتكلم إذا تكلم بجملة فهي مقوله. (قال: ويسمى) هذا أيضاً من المتأخرين. (قوله: ويحتمل) إليه ذهب المصنف وزيف لفوات حسن التقابل؛ لأن اللام في تأكيداً لنفسه للصلة لا للأجل اللهم إلا أن يصرف الكلام عن الظاهر وتجعل للأجل كما قال قدس سره: وعلى هذا ينبغي إلى آخره. (قوله: أصله ألب) لا ألبي من التلبية؛ لأنها مأخوذة من لبيك.

الضرب والزمان. (قوله: مضمون الجملة الاسمية) بكمالها لا مضمون أحد جزئيها. (قوله: وهو مضمون المفرد) أعني: الفعل من غير اعتبار إسناده إلى الفاعل. (قوله: من حق الأمر) بنصب الأمر؛ أي: من حق المتعدي. (قوله: يعني تحققه) في القاموس: والأمر تحققته وتيقنته، فقوله: وكان على يقين عطف التفسير لتحققه والضمير أن راجعان إلى فاعل حق الأمر. (قوله: فإنه من محتملات الجملة) إذ المتكلم بالجملة قد يكون على يقين من مضمونها وقد يكون على شك وتردد فيه (قوله: كما أن الباطل والكذب من محتملاتها) وههنا بحث؛ لأن الصدق مدلول الجملة من حيث الوضع والكذب احتمال عقلي ناشئ من كون دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها، فيصح أن يقال: إن حقاً مؤكد لمضمون الجملة التي لها محتمل غيره بخلاف كون المتكلم على يقين فإنه ليس مدلول الجملة وضعاً، ولذا سموا كون المتكلم عالماً بالحكم لازم فائدة الخبر اللهم إلا أن يعمم مضمون الجملة بحيث يشمل لازم المضمون أيضاً. (قوله: قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾) مثال لما هو صريح القول؛ أي: قلته قول الحق. (قوله: ونحو: لا فعلته البتة) مثال ما هو في معنى القول، والبت والبتة مصدر بتت الأمر قطعته، في المنهل: البتة بوصل الهمزة على القياس، وحكى صاحب اللباب: أن القطع فيها مسموع، بل ادعى شارحه أنه المسموع، ولا أعرف ذلك من جهة غيرهما. (قوله: قطعة) على وزن المرة فواحدة للتأكيد كما في نفخة. (قوله: ثم يبدو لي) في الصحاح بدا له في الأمر بداء ممدود؛ أي: نشأ له فيه رأي وفي النهاية البداء استصواب شيء علم بعد إن لم يعلم. (قوله: بل هو قطعة واحدة) الأولى تركه.

أُلِب لك إلْبابَيْنِ، أي: [(١)] أُقيم لخدمتك وامتثال[(٢)] أمرك[(٣)]، ولا أَبرحُ[(٤)] عن مكاني إقامةً[(٥)] كثيرةً متتاليةً[(٦)]، فحذف الفعل[(٧)] وأقيم المصدر مقامه[(٨)] ورُدّ إلى الثلاثي بحذف زوائده[(٩)]، ثم حذف حرف الجر[(١٠)] من المفعول[(١١)]، وأضيف[(١٢)] المصدر إليه، فصار (لَبَّيْكَ). ويجوز أن يكون[(١٣)] من[(١٤)] (لَبَّ بالمكان[(١٥)]) بمعنى: أَلَبَّ[(١٦)]، فلا يكون[(١٧)] محذوف الزوائد[(١٨)] «وَ» على هذا القياس «سَعْدَيْكَ» أي: أَسعدَك إسعاداً[(١٩)] بَعْدَ إِسْعَادٍ. بمعنى أعينُك، إلا[(٢٠)] أنَّ (أَسْعَدَ) يتعدى بنفسه[(٢١)] بخلاف (أَلَبَّ) فإنَّه[(٢٢)] يتعدى باللام. «المَفْعُولُ بِهِ»[(٢٣)] «هُوَ مَا وَقَعَ»[(٢٤)]

(١) معنى أُلب. (٢) أي: قبول وانقياد. (٣) أي: مأمورك. (٤) أي: لا أزول. (٥) مفعول أقيم. (٦) والتثنية للتكرير المعنى هذا. (٧) أي: ألب مع فاعله وجوباً في كلامهم المجيب. (٨) أي: فعل المحذوف. (٩) وهو الهمزة وألف المصدر. (١٠) وهو اللام. (١١) وهو لك. (١٢) بعد الحذف. (١٣) أي: لبيك. (١٤) مأخوذ. (١٥) أي: قام. (١٦) أي: أقام به. (١٧) لبيك. (١٨) إذ لب ثلاثي. (١٩) والمصدر في هذا الباب سماعي وإن كان المحذوف قياساً. (٢٠) استثناء من قوله وعلى هذا القياس. (٢١) مثل أسعدك وألب لك. (٢٢) لازم. (٢٣) من أنواع المنصوبات. (٢٤) عبارة عن الذات.

وَسَعْدَيْكَ . المَفْعُولُ بِهِ هُوَ: مَا[(١)] وَقَعَ

(١) أي: اسم ما وتركب الاسم هنا للاختصار أو الاكتفاء بما سبق.

(قوله: فحذف الفعل) إلى آخره كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله. **(قوله: ويجوز)** قيل: أصله لبا، وهو مفرد أضيف إلى الضمير فقلب ألفه ياء كلدى وليس بشيء لبقاء يائه مضافاً إلى المظهر. **(قال: المفعول به)** قال المصنف: إنما سمي به؛ لأنه أوقع الفعل به أو تعلق به ولك أن تقول أيضاً: لأنه

(قوله: في الأصل) أي: أصل الوضع، وأما في الاستعمال بمعنى القول المقطوع به فهي للجنس. **(قوله: مفعولاً به لقلت)** بياناً للنوع هكذا وقع في النسخ التي رأيناها وكأنه سهو من الناسخ، والصواب: ما في شرح الرضي ومفعولاً به لقلت، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً للنوع. **(قوله: فالقول الناصب)** أي: المقول الذي ينصب حقاً مدلول الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه قائمة مقامه، فيكون حذفه واجباً. **(قوله: فهي مقولة)** أي: الجملة مقول ذلك المتكلم فيكون مدلولاً التزامياً للجملة المتقدمة حين تلفظ المتكلم بها. **(قوله: لا ألبي)** على صيغة المتكلم من التفعيل. **(قوله: لأنها مأخوذة الخ)** في الرضي، وأما في قولهم: لبى يلبي فهو مشتق من لبيك؛ لأن معنى لبى قال: لبيك كما في معنى سبح قال: سبحان الله. **(قوله: كل ذلك)** أي: من حذف الفعل وحذف الزوائد والإضافة إلى ضمير الخطاب بتقدير اللام. **(قوله: وهو مفرد)** أي: ليس بمثنى، وإليه ذهب إلى ضمير الخطاب بتقدير اللام. **(قوله: وهو مفرد)** أي: ليس بمثنى وإليه ذهب يونس. **(قوله: لبقاء يائه مضافاً إلى المضمر)** فلو كان مفرداً لعاد إلى الألف كما في لدى زيد وعلى زيد قال الشاعر:

دَعَوتُ لِمَا نابَني مِسْوَراً
فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

مسور بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو اسم رجل، والمعنى دعوت مسوراً لما نابني؛ أي: أصابني من الحاجة فلباني فأجابني، ثم قال: فلبى: أي: أقيم في إطاعته إقامة

وسعديك منصوب صفة لمثنى؛ أي: ما وقع مثنى مثل هذين في كونهما للتكثير لا غير؛ أي: وفي الإضافة إلى المفعول ويؤيد كون المراد التقييد دون التمثيل أن معرفة المثنى لا تحتاج إلى التوضيح هذا. **(قال المصنف: مثل لبيك)** مثنى عند سيبويه ومفرد عند يونس وأصله؛ أي: على الأول لبين سقط النون بالإضافة من لبّ بالمكان وأَلَبَّ أقام؛ أي: أقيم في مكاني بطاعتك ولا أبرح عنه، وقالوا: أصله البابين فصار لبين بحذف[(١)] الزوائد كما في سعديك، فإنه في الأصل أسعاديك لا محالة ولا يظهر وجه للقول بحذف الزوائد في لبيك بعد مجيء لبّ كما عرفت، والأظهر أن يقال: الحذف في سعديك للازدواج بين لبيك وسعديك ثم بقي هكذا في غير مقام الازدواج. **(قوله: فحذف الفعل)** أي: وجوباً؛ لأن تثنية المصدر تقوم مقامه، أو ليفرغ المجيب بالسرعة عن التلبية، وقوله: من لب بالمكان؛ أي: من الباب الأول فيكون الثلاثي وباب الأفعال في هذه المادة بمعنى واحد كما أشير آنفاً. **(قوله: إلا أن أسعد الخ)** استثناء من قوله: وعلى هذا القياس سعديك، وإشارة إلى الفرق بينهما من هذا الوجه قال بعض الأفاضل: إذا فرغت من معرفة أقيسه المصنف فاستمع ثلاثة أقيسة أخرى فتكون تلك عشرة، الأول: كل مصدر كان في الأصل صوتاً؛ نحو: آهاً؛ أي: توجعاً، وواهاً؛ أي: طيباً، فيقدر للجميع أفعال بمعناها، الثاني: كل ما كان توبيخاً مع استفهام أو بدونه كقوله:

حمولاً وإهمالاً وغيرك مولع
بتثبيتِ أسبابِ السِّيادةِ والمَجْدِ

الثالث: كل مصدر عطف بالواو على جملة تأكيداً للمعطوف عليه كقول المجيب: نعم ونعْمَة عين؛ أي: أنعم وأقر عينك إنعاماً **(قال المصنف: المفعول به)** أي: ومنه المفعول به فحذف منه اختصاراً لانسياق الذهن إليه ولا ضمير في المفعول به وضميره المجرور إلى اللام، وكذا في أخواته،

(١) كما قالوا: في رويد أن أصله أرواداً فحذف حذف ترخيم.

أي: هو اسم[1] ما وقع «عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ» ولم يذكره[2] اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق. والمراد بوقوع الفاعل عليه[3]: تعلقه[4] به[5] بلا واسطة حرف جر، فإنهم[6] يقولون في: (ضَرَبْتُ زَيْداً) إن الضرب واقع على زيد[7]، ولا يقولون[8] في: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) إنَّ المرور واقع عليه[9]، بل متلبس[10] به، فخرج به[11] المفاعيل الثلاثة الباقية[12]. فإنَّه[13] لا يقال[14] في واحد منها: إنَّ الفعل[15] واقع عليه، بل فيه[16]، أو له[17]، أو معه[18]، والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته[19]

(١) إشارة إلى أن ما خبر بحذف المضاف. (٢) مصنف. (٣) أي: على المفعول. (٤) نفياً وإثباتاً. (٥) أي: بالمفعول به أولا فخرج الحال والتميز والمستثنى . لارى. (٦) أي: أهل اللغة. (٧) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعول به. (٨) أرباب اللغة. (٩) أي: على زيد لكونه بواسطة. (١٠) أي: ملصق بناء. (١١) أي: بما وقع عليه فعل الفاعل. (١٢) المفعول فيه وله ومعه. (١٣) شأن. (١٤) أي: أهل اللغة. (١٥) أي: الصادر من الفاعل. (١٦) يقال. (١٧) يقال. (١٨) يقال. (١٩) أي: المفعول به إضافته إلى الفاعل.

ومن قال أن الضمير المستتر في المفعول راجع إلى الفعل - أي: الذي فعل به - ففيه أن الواجب حينئذ المفعول هو به؛ لأن مسنده صفة جرت على غير من هي له ويتجه على كون الضمير المجرور إلى اللام أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام مع أنه يستعمل مفعول به بلا نكير فالتحقيق أنه راجع إلى موصوف محذوف؛ أي: شيء مفعول به واللام ليس موصولاً؛ لعدم قصد الحدوث بالصفة (عصام)، وإنما قدمه على البواقي؛ لأنه أقرب إلى الفعل بالنسبة إليها إذ الفعل المتعدي له طرفان؛ طرف القيام وهو الفاعل، وطرف الوقوع وهو المفعول به. (قال المصنف: وهو ما وقع) أي: بحسب العبارة، وفي الهندي حقيقة أو عبارة، فيدخل ضرب زيد عمراً مع كذبه، وما ضرب زيد عمراً؛ لأن العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو، وإلا لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع، ثم إنه لا يصح تفسير مطلق[1] المفعول به بقوله: ما وقع الخ؛ إذ لا يقال في عرف اللغة: وقع الجلوس على الدار، ولا أنه وقع المرور على زيد، ومقتضى المقام تفسير مطلق المفعول؛ لأن ما بواسطة الحرف وإن لم يكن من المنصوبات لفظاً لكنه محلاً؛ إذ النحوي يبحث عن النصب المحلي أيضاً ولا يصح جعله تفسيراً لما بدون حرف الجر بناء على أن المطلق ينصرف إليه كما ذكره الرضي؛ لأن ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق على زيد في ذهبت بزيد، اللهم إلا أن يلتزم أنه مفعول بلا واسطة الحرف، فإن حرف الجر يجعل الذهاب بمعنى الإذهاب فزيد مفعول الإذهاب بلا واسطة (عصام)؛ أي: لأن الباء للتعدية كما في: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، بخلاف الباء في: مررت بزيد؛ فإنه للإلصاق. (قوله: وقع عليه فعل الفاعل) أضاف الفعل إلى الفاعل ليصرفه عن الفعل الاصطلاحي فيصفو إسناد الوقوع إليه عن التجوز، ويسلم شمول التعريف بمفعول غير الفعل الاصطلاحي عن التكلف، وليفيد عموم الفعل؛ إذ التقييد للشيء بما يعم جنسه يفيد العموم نحو: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾، ولا فعل يخلو عن فاعل يقع عليه الفعل أيّ فعل كان محذوف الفاعل أو ملفوظه؛

(١) أي: بحرف أولاً.

عَلَيْهِ[1] فِعْلُ[2] الفَاعِلِ

(١) أي: على ذلك. (٢) الاسم.

أنزل الفعل به أو ألصق به، وقيل: لأنه سبب لوجود الفعل؛ لأن المحل من أسباب وجود الحال. (قوله: ولم يذكره) أي: الاسم، ولك أن تقول: لا حاجة إليه؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر، وفيه مناقشة؛ لأن أسماء الاستفهام مثلاً قد يكون مفعولاً به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية، بل من صفات

وأكون كالشيء الذي بيديه؛ أي: أكون تحت تصرفه وحكمه، وبعضهم يكتبون فلبى الأولى بالألف دفعاً للالتباس، بالثانية التي هي مصدر وإن كان القياس بالياء.

(المفعول به) (قوله: إنما سمى به الخ) أي: إنما سمى هذا المتعلق بهذا الاسم؛ لأن معناه لغة الذي فعل به على أن الجار فيه صلة الفعل يقال: فعلت به فعلاً قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡ﴾ والضمير راجع إلى الموصول مرفوع محلاً بأنه مفعول ما لم يسم فاعله وهذا المتعلق متصف بهذا المعنى؛ لأنه أوقع الفعل به أو تعلق الفعل به، والترديد بالنظر إلى أن الوقوع المأخوذ في تعريفه بالمعنى الظاهر وهو الوقوع الحسي عليه على ما قيل: المراد ما وقع عليه، أو ما جرى مجرى ما وقع عليه ليدخل ما ضربت زيداً أو أوجدت ضرباً وأحدثت فعلاً، أو بمعنى التعلق المعنوي على ما اختاره المصنف رحمه الله، وتبعه الشارح رحمه الله وغيره فمن قال: يعني: أن الباء للسببية فيتعلق بالفعل أو للصلة فيتعلق بما في ضمنه من معنى التعلق، فقد خفي عليه مراد المصنف رحمه الله، كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمين تكون الباء صلة المتعلق المضمن، فلا بد من اعتبار إسناد لفظ المفعول إلى مصدره؛ أي: أوقع الفعل متعلقاً به على طريقه، +وقَدْ حِيلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ= ، فلا يكون أو تعلق به مقابلاً لا وقع به بل مندرجاً تحته فالواجب أن يقال: أوقع الفعل به أو تعلقاً به. (قوله: أوقع الفعل به) في الأساس ويقع به السوء وأوقعته به أنزلته به. فالإيقاع يتعدى بالباء كما يتعدى بعلى كالإنزال فما ذكره المحشي رحمه الله بقوله: ولك أن تقول: ليس مغايراً لما ذكره المصنف

مدلولاتها التضمنية. **(قوله: والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به)** نفياً أو إثباتاً، والمراد تعلقه به أو لا، فخرج الحال والتمييز والمستثنى، قال المصنف: المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل إلا به، ولا يخفى أن خروج الثلاثة ظاهر لا يقال: ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو؛ لأن نسبة الاشتراك إليهما إسناد والإسناد لا يسمى تعلقاً، ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل، وعمرو فاعل حقيقة، وإن لم يسم فاعلاً لفظاً، وأما قولك: ضارب زيد عمراً فليس عمرو مما قصد جهة فاعليته، بل قصد جهة مفعوليته؛ أعني: تعلق الفعل به من حيث الوقوع. **(قوله: ولا يقولون في مررت بزيد الخ)** لا يقال: لا يصح إخراجه؛ لأنه مفعول به؛ لأنا نقول: لا نسلم أنه مفعول به مطلقاً في اصطلاحهم، بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر، وكلامنا في المطلق، وقد صرح بذلك الشيخ الرضي.

نحو: ضُرِبَ زيد (عصام). **(قوله: تعلقه به بلا واسطة)** أي: تعلق الفعل بنفسه بشيء يتوقف تعقل الفعل عليه، وليس المراد بالوقوع السقوط الحسي فلا يرد؛ نحو: أفعال القلوب؛ لأنه لا وقوع لها على شيء، وقوله: ولا يقولون الخ؛ أي: لا يقول أهل اللغة في مررت بزيد الخ، وإنما صح إخراجه مع أنه مفعول به؛ لأنه ليس مفعولاً به على الإطلاق في اصطلاحهم، بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق كما عرفت. **(قوله: فخرج به الخ)** تفريع على قوله: والمراد بالوقوع التعلق بلا واسطة، وأما مثل: ﴿لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ من المفاعيل التي دخل عليها لام التقوية فيدخل في التعريف؛ لأن اللام لزيادتها في حكم العدم وكذا ما زيد فيه حرف جر آخر مثل: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾، وقوله: والمفعول المطلق؛ أي: خرج هو أيضاً بما يفهم من مغايرته للفعل؛ أي: بالذات سواء كان بحسب اللفظ أيضاً أو لا؛ نحو: كرهت كراهتي أقول خروجه من قوله: ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهر؛ لأنه عين فعل الفاعل فلا يحتاج إلى التكلف المذكور، وكتب على قوله: والمفعول المطلق عين فعله ما

رحمه الله، فالصواب تركه ولعله فهم أن المصنف رحمه الله جعل الجار متعلقاً بالإنزال أو الإلصاق. **(قوله: وقيل: لأنه سبب الخ)** أي: قيل إنما سمي به؛ لأن هذا المتعلق سبب لوجود الفعل؛ لأنه محل له، والمحل من أسباب وجود الحال. **(قوله: بل من صفات مدلولاتها التضمنية)** هذا مبني على كون الاستفهام والشرط مدلولاً تضمنياً لتلك الأسماء، ويؤيده تسميتها بالأسماء المتضمنة للاستفهام والشرط وخروجها عن تعريف الحرف باعتبار أن تمام مدلولاتها ليس معنى في غيرها، بل بعضه في ذاتها وبعضه في غيرها ولخروج الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به الرضي في تعريف الاسم، وأما على ما قيل: إن الاستفهام والشرط عارض لها كما نقل عن سيبويه: إن حرفي الاستفهام والشرط؛ أعني: الهمزة وإن حذفتا وجوباً قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الأصل أأيهم ضربت، وإن أيهم ضربت ثم تضمن؛ أي: معنى الاستفهام والشرط، والمعنيان عارضان فيه، وإن كانا لازمين فلا اعتراض أصلاً. **(قوله: تعلقه به)** أي: وصول المعنى الحدثي إليه وارتباطه به سواء كان هناك وقوع حسي كضربت زيداً وقتلت عمراً أو لا نحو: خاطبته وكلمته وشافهته. **(قوله: تعلقه به أولاً)** أي: لا يكون تعلقه بواسطة تعلقه بشيء آخر لولاه لم يتعلق به. **(قوله: فخرج الحال الخ)**؛ لأن الفعل إنما يتعلق بواسطة أنه مبين لهيئة فاعله، أو مفعوله لولاه لم يصل المعنى الحدثي صفة شيء إليها وكذا التمييز من المفعول تعلق الفعل به بواسطة أنه رافع لإبهام ما تعلق به الفعل لولا ذلك فيه لم يتعلق به، وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل له ولغيره أصلاً، وما قيل: إن تعلق الفعل بالحال بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيداً قائماً ضربته في حال القيام فليس بشيء؛ إذ لو كان مجرد التعبير كافياً في كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيداً أوقعت الضرب على زيد، وكذا ما قيل: إن خروج المستثنى والتمييز؛ لأنه لم يتعلق الفعل بهما إذ لو لم يتعلق الفعل بهما لما صح إطلاق المعمول والمتعلق عليهما. **(قوله: بما لا يعقل إلا به)** بناء على أن النسبة إلى المفعول به مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدي كالنسبة إلى الفاعل. **(قوله: ظاهر)**؛ إذ يمكن تعقل مفهوم الفعل بدون الثلاثة، وإن لم يكن تحققه بدون المفعول فيه. **(قوله: لا يقال ينتقض الخ)** أي: ينتقض التعريف على ما قاله المصنف رحمه الله، وأما على ما قاله الشارح رحمه فلا انتقاض؛ لأن تعلق اشتراك زيد بعمرو بواسطة حرف العطف، ولذا قال: بلا واسطة حرف، ولم يقل حرف الجر، وما قيل: من أنه خارج بما تقرر من أن المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع فليس بشيء؛ لأن قيد الأصالة المعتبر في جميع التعريفات إنما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه، ولا يخرج تابع قسم عن تعريف قسم آخر، وفيما نحن فيه من هذا القبيل فإن عمراً تابع للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول به؛ لأن الاشتراك به بحيث لا يمكن تعقل بدونه. **(قوله: لأن نسبة الخ)** تعليل للنفي لا لينتقض. **(قوله: لا يسمى تعلقاً)** أي: لا يطلق على الإسناد اصطلاحاً. **(قوله: وأما قولك الخ)** دفع لما لا يرد على إرادة التعلق بغير الفاعل حقيقة بأنه يلزم خروج عمر، وفي ضارب زيد عمراً عن المفعول لكونه فاعلاً حقيقة؛ لأن المفاعلة تكون بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول، وحاصل الدفع: أن عمراً في المثال المذكور لم يقصد جهة فاعليته، بل جهة مفعوليته وإن كان له حقيقة جهة الفاعلية أيضاً. **(قوله: مطلقاً)** أي: غير مقيد بقيد. **(قوله: في اصطلاحهم)** خلافاً لصاحب اللباب حيث عمم تعريف المفعول به وجعله قسمين: ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه بواسطة.

لفعل الفاعل، فإن[1] المفعول المطلق عين[2] فعله. والمراد بفعل الفاعل: فعل اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل[3] حقيقة[4] أو حكماً[5]، فخرج[6] به[7] مثل: (زَيْدٌ)[8] في (ضُرِبَ زَيْدٌ) على صيغة المجهول، فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله[9]، ولا يُشْكِلُ[10] بمثل: أُعطِيَ زَيْدٌ درهماً[11]، فإنَّه[12] يصدق على (دِرْهَماً[13]) أنَّه[14] واقع عليه[15] فعل الفاعل[16] الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه، فإنَّ[17] مفعول ما لم يسم فاعله في[18] حكم الفاعل[19]. وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر[20] الفاعل، فلا يرد[21] أنَّه[22] لو قال[23]: ما[24] وقع عليه الفعل، لكان[25] أخصر. «نَحْوُ: (ضَرَبْتُ[26] زَيْداً)» فإنَّ[27] (زَيْداً) وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل[28] اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم. «وَقَدْ[29] يَتَقَدَّمُ» المفعول به «عَلَى[30] الفِعْلِ» العامل[31] فيه، لقوة[32] الفعل في العمل فيعمل فيه[33] متقدماً ومتأخراً[34]، إمَّا جوازاً[35] مثل: (اللهَ أَعْبُدُ) و(وَجْهَ الحَبِيْبِ أَتَمَنَّى) وإمَّا وجوباً[36] فيما[37] تضمن معنى الاستفهام أو الشرط نحو: (مَنْ رَأَيْتَ؟) و: (مَنْ تُكْرِمْ[38] يُكْرِمْكَ[39]) هذا إذا[40] لم يكن مانع من التقديم كوقوعه[41] في حيِّز[42] (أنْ)[43]

---

(١) علة المغايرة. (٢) خبر إن. (٣) لأنه حاصل بالمصدر. (٤) نحو: ضربت زيداً. (٥) مثل أعطى زيد درهماً. (٦) إذا كان الأمر كذلك. (٧) أي: بقوله فعل الفاعل. (٨) عن كونه مفعولا به. (٩) المحذوف. (١٠) أي: الحد. (١١) والأصل أعطى عمرو زيداً درهماً. (١٢) شأن. (١٣) باعتبار الأخذ من زيد. (١٤) فاعل يصدق. (١٥) فأخذ به درهم. (١٦) أي: أخذ به زيد حكمي (١٧) علة يصدق. (١٨) خبر إن. (١٩) في باب الإعطاء. (٢٠) لأن خبر في به مفعول ما لم يسم فاعله. (٢١) عليه. (٢٢) شأن. (٢٣) مصنف. (٢٤) كما قاله الهندي. (٢٥) مقال في ما وقد. (٢٦) علة التمثيل. (٢٧) فاعل وقع. (٢٨) استئناف أو اعتراض أو عطف على اعتبار أي: لا يتقدم. (٢٩) وقد للتحقيق مع التعليل. (٣٠) متعلق بيتقدم. (٣١) صفة الفعل. (٣٢) علة التقديم. (٣٣) أي: في المفعول به. (٣٤) عطف على الأول على خلاف الأصل. (٣٥) أن يتقدم عليه تقدماً جوازا أي: جائز تخصيصاً. (٣٦) أي: تقدما واجباً. (٣٧) أي: المفعول به. (٣٨) فعل الشرط. (٣٩) جزاؤه. (٤٠) أي: تقديم المفعول به على الفعل جوازا أو وجوباً. (٤١) أي: المفعول به. (٤٢) أي: تحت إن. (٤٣) أي: المصدر.

نصه: أن المراد بالعينية ما بحسب الذات في نظر المتكلم وهي مفقودة في كرهت كراهتي؛ إذ ليس في نظر المتكلم به العينية الذاتية، بل المغايرة الاعتبارية. (قوله: فعل اعتبر إسناده) أعم من أن يكون الإسناد إيجاباً أو سلباً كما أن الوقوع والتعلق كذلك، ثم الإسناد إلى ما هو فاعله بأن يكون الفعل مبنياً للفاعل، فإنه يعتبر إسناده إلى الفاعل سواء أسند إليه بالفعل بأن يذكر الفاعل المسند إليه في العبارة أو لم يذكر مثل: أعجبني ضرب عمراً، فإن المصدر المبني للفاعل معتبر إسناده وملحوظ، فلا يرد أن عمراً في هذا المثال مفعول به ولم يقع عليه فعل أسند إلى الفاعل فسقط ما قاله العصام من أنه لا فائدة لاعتبار الاعتبار، وقوله: ولا يشكل؛ أي: على تقدير تعميم الفاعل بمثل: أعطى زيد درهماً بأن درهماً مفعول به ولم يقع عليه فعل أسند إلى الفاعل، فإنه يصدق على درهماً الخ، فمثل درهماً داخل في التعريف بلا إشكال. (قوله: ظهر فائدة ذكر الفاعل) وهي التعميم عن الحكمي ليدخل المفعول الثاني الذي جعل نائب فاعل، ولذكر الفاعل فائدة أخرى قد سبق وهي إرادة الفعل اللغوي فتذكر، وقوله: فلا يرد الخ، المورد هو الفاضل الهندي. (قوله: فإن زيداً قد وقع الخ) أي: فصار منصوباً وقد يرفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن الالتباس؛ نحو: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ ولا ينقاس ذلك، بل مقصور على السماع (سجاعي). (قوله: وقد يتقدم المفعول به الخ) أي: مع مشاركته الفاعل في شدة اقتضاء الفعل المتعدي لهما وامتناع تقدم الفاعل، فلدفع إيهام امتناع التقدم فيه بناء

نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً[1] وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الفِعْلِ،

(١) وإن زيداً قد وقع عليه بلا وسطة حرف الجر فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

(قوله: فإن المفعول المطلق عين فعله) فيه تأمل. (قوله: فخرج به مثل زيد في ضرب زيد) لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة إخراجه تأمل. (قوله: فلا يرد) لعل المورد نظر إلى أنه مفعول به لكنه مرفوع.

(قوله: فيه تأمل) لعله إشارة إلى ما سبق من أن المفعول المطلق عبارة عن الأثر والفعل عن التأثير وإلى ما نقله عن السيد قدس سره من أنهم لم يفرقوا بين الأثر والتأثير، ولذا جعلوه بمعناه. (قوله: لا يخفى خروجه بذلك القيد الخ) الظاهر: أن يكتفي على قوله: في صحة إخراجه تأمل، ولعله إنما زاد اهتماماً بما شأنه الخروج؛ لأن المصنف نص على عدم الخروج بقيد الفاعل، ذكر في بعض الشروح أن المصنف رحمه الله قال في أمالي الكافية: لو اقتصر على قولهم: ما يقع عليه الفعل لكان أولى، وما يتوهم من أن ذكر الفاعل ههنا يفيد إخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين؛ أحدهما: أن مفعول ما لم يسم فاعله ما وقع عليه فعل الفاعل؛ لأن قولك: ضرب زيد معلوم أنك أردت فعل فاعل، وإنما حذفته بوجه من الوجوه المسوّغة لحذفه فقد اشتركا جميعاً في أنهما وقع عليهما فعل الفاعل،

(قال: وقد يتقدم المفعول به) وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة أصل الواو؛ فإنها في الأصل للعطف وموضعها أثناء الكلام. (قوله: وأما وجوباً فيما تضمن) وكذا فيما إذا كان معمولاً لما يلي الفاء التي في جواب أما ولم يكن له منصوب سواء كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾. (قوله: كوقوعه في حيز أن) وكوقوع فعله مؤكداً بالنون؛ لأن تقديمه دليل في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر.

على هذه المشاركة خصّه بالذكر مع أن ما عدا المفعول معه أيضاً يشاركه في التقدم، وفي قوله: على الفعل العامل الخ إشارة إلى أن اللام للعهد وأن المراد بالفعل مطلق العامل، فيدخل فيه شبه الفعل وتخصيص الفعل بالذكر عادته، لكن بعض ما يشابه الفعل لضعف عمله لا يتقدم عليه معموله؛ نحو: اسم التفضيل والمصدر وكذا إذا كان عامله فعل التعجب. (قوله: إما جوازاً مثل الخ) ولم يفصل المصنف التقدم إلى الجواز والوجوب؛ لأن تقديمه إنما هو لتضمنه ما له صدر الكلام، ومعرفة وجوب تقدم ما يتضمن ذلك مفروغ عنها؛ أي: لسبقها فتذكر، وقوله: في حيز أن بفتح فسكون بأن يكون المفعول بعد الفعل المُصدّر بأنْ؛ لأن ما في حيّز أن لا يتقدم عليه. (قوله: العامل في المفعول به) ولم يتعرض لحذف المفعول به؛ لأنه علم، جائزه وواجبه في بحث التنازع، والظاهر أن المراد بالمفعول به أعم مما هو بواسطة حرف الجر؛ إذ الحذف شامل لعامله أيضاً، تقول في السؤال: بمن مررت بزيد؟ واعلم أنه قد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله وبنفسه تقول: مررت زيداً، قال الشاعر:

وإذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل أحدهما دون الآخر، والثاني: أن المراد تحديدهما جميعاً؛ ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولاً به على الحقيقة، فلا يستقيم أن يراد لفظ يقصد به إخراج أحدهما مع كونه مراداً، ولذلك يقال: إذا حذف الفاعل وأقيم المفعول به وجب أن يعدل به عن النصب إلى الرفع وهذا تصريح بأنه مفعولاً به وأن النصب والرفع جائزان يعتورانه وهو على حاله من كونه مفعولاً به انتهى، وبما نقلنا ظهر صحة قول المحشي رحمه الله، لكن في صحة إخراجه تأمل، وبطلان ما قيل: إن الأرجح الأليق أنه ليس بمفعول قلت: ولو لم يكن ما لم يسم مفاعله داخلاً في المفاعيل لما صح تعريفه بكل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه والقول بإطلاق المفعول عليه مجازاً باعتبار ما كان مما يأبى عنه مقام التعريف. (قوله: لعل المورد الخ) يدلك على ذلك ما نقلناه من أمالي الكافية. (قوله: وكذا فيما إذا كان الخ) لئلا يلزم اتصال أما مع الفاء الجزائية. (قوله: ولم يكن له منصوب سواه) إذ لو كان له منصوب سواه لم يجب تقديمه؛ نحو: أما يوم الجمعة فاضرب زيداً (قوله: لأن تقديمه الخ)؛ لأن عادتهم تقديم الأهم وإنما قال: في ظاهر الأمر؛ لأن التقديم دليل على كون المقدم أهم بالنسبة إلى ما تأخر من أجزاء الجملة، أما كونه دليلاً على أن الفعل غير مهم فبالنظر إلى الظاهر فيجوز أن يكون الفعل أيضاً مهماً وأهمية المتقدم بالنسبة إلى ما عداه، وما قيل: إنه يجوز أن يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام، فليس بشيء، إما أولاً فلما ذكر في دلائل الإعجاز إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية والاهتمام، وإما ثانياً؛ فلأن التخصيص يقتضي أن يكون الفعل مسلم الثبوت عند المخاطب وتأكيد الفعل يقتضي أن يكون المخاطب متردداً فيه فيتناقض.

نحو: (مِنَ[1] البِرِّ أَنْ تَكُفَّ[2] لِسَانَكَ). «وَقَدْ[3] يُحْذَفُ الفِعْلُ» العامل في المفعول به. «لِقِيَامِ[4] قَرِينَةٍ» مقاليَّةٍ[5] أو حاليَّةٍ[6] «جَوَازاً[7] نَحْو: (زَيْداً) لمن قال: (مَنْ أَضْرِبُ؟») أي: اِضْرِبْ[8] زَيْداً، فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال[9]، ونحو: (مَكَّةَ)[10] للمتوجه إليها أي: تُرِيْدُ مَكَّةَ[11]، فحذف الفعل[12] للقرينة الحالية «وَوُجُوباً[13] فِي أَرْبَعَةِ[14] مَوَاضِعَ» تخصيصها بالذكر ليس للحصر، لوجوب[15] الحذف في (بَابِ الإِغْرَاءِ[16]) و(المَنْصُوبِ عَلَى المَدْحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرَحُّمِ[17]) نحو: أَخَاكَ أَخَاكَ، أي: اِلزَمْ بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب[18]. «الأول» من تلك المواضع الأربعة «سماعي» أي: مقصور على السماع، لا يتجاوز

(1) خبر مقدم. (2) مبتدأ مؤخر. (3) عطف على جملة قد يتقدم. (4) أي: وقت حصول قرينة. (5) أي: لفظية. (6) أي: معنوية دالة على تعيين المحذوف. (7) أي: حذفاً جائزاً. (8) أي: إن شئت أظهرت وإن شئت حذفت. (9) وهو من أضرب. (10) مشهورة. (11) الأولى أتريد مكة بالاستفهام. (12) وهو تريد. (13) عطف على جوازاً. (14) وفي بعض النسخ أربعة أبواب وهو صحيح أيضاً. (15) علة ليس. (16) من أغريت الكلب محل الصيد أي: أحرصته عليه. (17) نحو مررت بزيد المسكين أي: أعني المسكين. (18) التعبير بالباب إشارة إلى أنها قياسية.

وَقَدْ يُحْذَفُ[1] الفِعلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[2] جَوَازاً نَحْوُ: زَيْداً لِمَنْ قَالَ: مَنْ أَضْرِبُ[3]؟ وَوُجُوباً[4] فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ الأَوَّلُ سَمَاعِيٌّ

(1) فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال نحو قولك: مكة للمتوجه إليها أي أتريد مكة بتقدير أداة الاستفهام فحذف الفعل للقرينة الحالية.
(2) سواء كانت القرينة مقالية أو حالية .ح.
(3) أي: اضرب زيداً.
(4) عطف على قوله جوازاً أي: يحذف الفعل وقت قيام قرينة.

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا[1]
كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ

أي: بالديار، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير إن وأن، بل يقتصر فيه على السماع، وذهب الأخفش الأصغر علي بن سليمان إلى أنه يجوز الحذف في غيرهما قياساً بشرط تعين الحرف ومكان الحذف؛ نحو: بريت القلم السكين؛ أي: بالسكين، وقوله: لقيام قرينة؛ أي: وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف، قال في الألفية:

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا[2] إِنْ عُلِمَا
وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَاً

فقوله: إن علم؛ أي: بقرينة. (قوله: أي: تريد مكة) يعني: أتريد مكة بتقدير أداة الاستفهام، وكقولك لقاصد الضرب زيداً. (قوله: في باب الإغراء) وهو بالمد مصدر أغريت؛ وهو كل مفعول به أغرى بمدلوله وحرّض مكرراً، والمراد تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، وقال العصام: وليس الإغراء باباً خامساً؛ لأنه سماعي صرح به المصنف في شرح المفصل، ولا المنصوب على المدح الخ، باباً سادساً؛ لأن كلها في الأصل منادى، وقوله: نحو: أخاك، مثال للإغراء خصه لخفائه، قال الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ
كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ

(قال المصنف: الأول سماعي) أي: لم يستعمل بإظهار فعله في كلامهم، وليس له ضابط يعرف به علة[3] الوجوب، وذلك - أي: السماعي - في ضروب الأمثال وأمثالها في كثرة الاستعمال، فلا يجوز ذكره لامتناع التغير في الأمثال؛ نحو: أهلاً، وما سيذكر، والبواقي قياسية لها ضوابط يعرف بها وجه الوجوب فمن أمثلة السماعي: من أنت زيداً؛ أي: تذكر زيداً، ومنها عذيرك من فلان؛ أي: أحضر عذيرك لأجل فلان حيث فعلت به ما يكره فإنك معذور بما فعلت به، ومنها أهلك

(1) أي: لم تميلوا. (2) أي: الفضلة. (3) أعني: كثرة الاستعمال.

(قوله: تخصيصها بالذكر إلى آخره) ذكر الجمهور أن ذكر العدد لا يقتضي الحصر. (قوله: لوجوب الحذف في باب الإغراء الخ) أشار قدس سره في الحاشية إلى تعريف الأمور الأربعة بأمثلتها حيث قال: نحو: أخاك أخاك؛ أي: الزمه، ونحو: الحمد لله الحميد، ونحو: أتاني زيد الفاسق الخبيث، ونحو:

(قوله: ذكر الجمهور الخ) تأييد لما ذكره الشارح رحمه الله. (قوله: نحو: أخاك الخ) لم يذكر المنصوب على الاختصاص لكونه منقولاً عن النداء. (قوله: أي: ألزمه) وما يؤدي معناه (قوله: ونحو: الحمد لله الحميد الخ) فإن هذه المنصوبات تنصب بفعل مضمر لا يظهر أصلاً وهو: أعني أو أخص أو أمدح أو أذم أو أترحم على حسب المواضع كلها بمعنى الإنشاء لا الإخبار. (قوله:

عن أمثلة محدودة[1] مسموعة بأن[2] يقاس عليها أمثلة[3] أخرى[4]، «نحو: (أمْراً ونَفْسَه[5])». أي: اترك أمراً ونفسَه «﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾» أي: انتهوا[6] عن التثليث واقصدوا خيراً[7] لكم، وهو التوحيد «وَأَهْلاً[8] وَسَهْلاً» أي: أتيتَ أهلاً، أي: مكاناً مأهولاً معموراً[9]، لا خراباً[10]، أو أهلاً[11] لا[12] أجانب، ووطئت[13] سهلاً من البلاد، لا حَزْناً.

(١) أي: معينة. (٢) متعلق بلا يتجاوز. (٣) مفعول يقاس. (٤) صفة. أمثلة. (٥) والواو عاطفة لمجيء العطف أو مع المصاحبة. (٦) أي: ارجعوا. (٧) وعند الكوفيون حال دون الفرّاء. (٨) كلاهما مفعول. (٩) عطف تفسير. (١٠) صفة كاشفة. (١١) فيكون أهلاً اسماً جامداً مقابلاً بالأجنبي. (١٢) أي: ذا قرابة. (١٣) وضعته القوم.

نَحْوُ: اِمْرَأً وَنَفْسَهُ وَ: ﴿اِنْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾، وَ: أَهْلاً[1] وَسَهْلاً[2].

(١) أي: مكاناً مأهولاً لا معموراً لا خرابا.
(٢) عطف على قوله أهلاً وإنه مثال آخر.

مررت بزيد المسكين. (قال: ونحو: امرأ ونفسه) الواو إما للعطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه، وإما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه عنه. (قوله: واقصدوا خيراً لكم) أي: مما أنتم فيه، والقرينة على تقدير الفعل أنك إذا نهيت عن شيء ثم جيء بما لا ينهى عنه، بل هو مما يؤمر به انساق الذهن إلى نحو: أقصد أو ايت، أو ما يفيد هذا المعنى، وليست هذه الضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها، وإنما يجب إذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات؛ نحو: حسبك خيراً لك؛ أي: حسبك ما فعلت من هذا الأمر ايت خيراً لك، ووراءك أوسع لك؛ أي: تنح واقصد مكاناً أوسع لك، ومن هذا القبيل عند الزمخشري، وانته أمراً قاصداً؛ أي: وسطاً، وأما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله إذا عرفت ذلك، فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر، وغاية التوجيه ما قاله

ومعناه الحث على الفرار عن نفسه)؛ لأن عطف نفسه على امرأ بمنزلة تكرير فكأنه قيل: اترك امرأ فيفيد الحث على الفرار منه. (قوله: ومعناه الخ) فإنه حينئذ يكون معناه اترك امرأ مصاحباً مع نفسه لا تتعرض له، فيكون مؤداه قصر اليد واللسان عنه. (قوله: أي: مما أنتم فيه) تقدير المفضل عليه بناء على أن خيراً اسم تفضيل كما هو الشائع، والاشتراك في أصل الفعل إما بالفرض أو بالنظر إلى اعتقاد المخاطب، ويجوز أن يكون خيراً مخفف خير فلا يحتاج إلى التقدير. (قوله: وليست هذه) أي: ليست قرينة الحذف. (قوله: إذا ترك الفعل الخ) فإن إلزامهم الترك دليل على عدم جواز الإظهار فيكون الحذف واجباً. (قوله: ومن هذا القبيل) أي: مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال. (قوله: أي وسطاً) فمعنى قاصداً ذا قصد بفتح القاف وسكون العين بين الإفراط والتفريط، قال كلا طرفي قصد الأمور ذميم. (قوله: وأما عند سيبويه فلا) أي: ليس مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال، وما قيل إن قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ عند الزمخشري مما يجب حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فسهو محض، نص في الرضي وغيره: أن سيبويه أورد ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ مما يجب إضماره. (قوله: لعله سمع ذكر

والليل؛ أي: أدرك أهلك مع الليل لا يسبقك الليل في الإدراك، ومنها كليهما وتمراً؛ أي: أريد كليهما وتمراً، أصله أن شخصاً بين يديه سنام وزُبْد وتمر، فقال لآخر: أيّ هذين تريد مشيراً إلى السنام والزبد فقال هذا القول، ومنها كل شيء وشتمة حر؛ أي: أفعل كل شيء ولا تفعل شتمة حرّ (رضي وعصام). (قوله: أي: اترك أمراً ونفسه) أي: مع نفسه والمقصود من هذا الكلام إما الأمر بالهجر عنه، أو بترك الانتقام عنه، أو بترك الإصلاح له؛ لأنه يكفيه عقله فالقرينة الدالة على تعيين المحذوف هو المقام، وعلة وجوب الحذف كثرة الاستعمال، ولفظ امرأ هنا بفتح الراء؛ لأن عينه وعين ابنما تابعان للامهما (عصام)، وهذه إحدى اللغات الثلاث فيه، وثانيها: فتح الراء في الأحوال الثلاث، وثالثها: ضمها في الثلاث، وقد يستعمل بدون الهمزة ومنه: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ﴾، وقوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ بعض آية من سورة النساء أولها: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ والخطاب للنصارى. (قوله: واقصدوا خيراً لكم) من كل شيء لا من التثليث؛ إذ لا خير فيه أو وأتوا خيراً كما قدره سيبويه، والقرينة على تعيين المحذوف هو ذكر ما يؤمر به بعدما ينهى عنه؛ فإنه يتبادر الذهن حينئذ إلى أن الفعل المقدر هو فعل اقصدوا وأمثاله. (قوله: أي: أتيت أهلاً) ومنه مرحباً أتيت سعةً، قيل: أهلاً؛ أي: ذات[1] أهل، يعني: مكاناً يتأهل فيه، ولا تبقى فرداً وسهلاً؛ أي: أتيت مكاناً سهلاً عليك لم تتألم فيه قدماك؛ إذ السهل من البلاد ضد الجبل، خلاف الحَزْن بفتح فسكون؛ وهو ما غلظ من الأرض، والقرينة على تعيين المحذوف ههنا أيضاً المقام؛ فإنه يستعمل في مقام إظهار الممنونية وتطييب المسافر عند مجيئه، وقوله: أو أهلاً لا أجانب؛ أي: فاستأنس فلا تستوحش وفي هذا إشارة إلى أنه كما جاز أن يكون أهلاً صفة مكان بتأويل مأهول أو ذات أهل كما أشرنا كما يجوز أن يكون بمعنى ما يقابل الأجانب جمع الأجنبي. (قوله: ووطئت سهلاً) من باب علم والوطء كوفتن راه وهذا عطف على قوله: أي: أتيت أهلاً ففيه رمز إلى أنه[2] من عطف مثال على مثال لأمثال واحد مثل أمر أو نفسه.

(١) بمعني: المأهول والمأمور. (٢) قوله: أهلاً وسهلاً.

«وَ» الموضع «الثَّانِي» من تلك المواضع الأربعة: «المُنَادَى» «وَهُوَ المَطْلُوبُ[1] إِقْبَالُهُ[2]» أيْ: توجهه[3] إليك إما بوجهه[4] أو بقلبه، كما إذا ناديتَ مقبلاً[5] عليك بوجهه حقيقة[6]، مثل: (يَا زَيْدُ) أوْ حُكْماً مِثْلُ: «يَا سَمَاءُ[7] ويَا جِبَالُ[8]»

(١) أي: الاسم الذي طلب إقباله من قبيل تسمية اللفظ باسم معناه والمطابقي. رجب. (٢) نائب فاعل المطلوب. (٣) أي: كان ناديت لمن ليس مقبلاً عليك بوجهه. (٤) إن لم يكن متوجهاً. (٥) حال من مفعول ناديت. (٦) تميز لقوله: بوجهه مفعول مطلق بمطلوب. (٧) أقلعي ماءك. (٨) أوبي.

(قوله: والموضع الثاني من الخ) وهو الأول من أبواب وجوب الحذف قياساً، وإنما وجب حذف الفعل هنا؛ لأن حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب هذا إذا كان حرف النداء ملفوظاً، ولم يجز أيضاً ذكر الفعل عند حذف حرف النداء؛ لئلا يلتبس بالإخبار. (قال المصنف: الثاني المنادى) وهو كل مفعول به سمي منادى في الاصطلاح سواء كان لازم النداء في السعة؛ نحو: يالكاع، أو لا، واعلم أن النداء - بضم النون أو كسرها -: الصوت أو رفع الصوت؛ وذلك لأن ما كان على وزن فعال يجوز فيه الضم والكسر؛ نحو: نباح، وقال السجاعي: النداء بالمد والقصر لغة: الدعاء، واصطلاحاً: دعاء بحروف مخصوصة، وقال أبو البقاء: الدعاء إحضار الغائب وتنبيه الحاضر وتوجيه المعرض وتفريغ المشغول وتهييج الفارغ. (قال المصنف: وهو المطلوب إقباله) أي: إقبال مدلوله[1] وتوجيهه إلى جانب المتكلم المنادي لا يقال في قولك يا زيد لا تقبل نهي عن الإقبال فليس فيه المنادى مطلوب الإقبال؛ لأنا نقول: زيد في المثال مطلوب الإقبال لسماع النهي، ومنهي من الإقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان. (قوله: إما بوجهه أو بقلبه) الأول: إذا كان النداء للمدبر عن المنادي، والثاني: للمقبل عليه بوجهه وكلمة أو لمنع الخلو، وقوله: مقبلاً مفعول ناديت، وقيل: الإقبال التوجه مطلقاً؛ أي: بوجه أو بقلب أو غيرهما فيتناول لنداء الباري تعالى وغير ذي الأرواح مما ليس بمنادى حقيقةً، بل على سبيل التنزيل. (قوله: حقيقة مثل زيد أو حكماً الخ) أي: تنزيلاً، وهذا تعميم للتوجه بالقلب أو بالوجه، وفائدته ما عرفت آنفاً من إدخال مثل: يا الله ويا جبال في المنادى، وقال العصام: المطلوب إقباله؛ أي: ما وضع لمطلوب إقباله، فيدخل فيه يا الله ويا جبال مما يستحيل فيه الإقبال، ومثل: يا طير مما لا يصح فيه طلبه؛ لأن كل ذلك موضوع لطلب الإقبال استعمل في غير موضوعه، وفي الظهيرية ما نصه: فإن قلت: أن أمثال يا سماء ويا جبال ليست بمنادى حقيقة، بل إطلاق المنادى عليه بطريق المجاز، فلا يصدق المعرف عليها؛ لأن المعرف هو المنادى الحقيقي، فيلزم ترك قوله: أو حكماً؛ ليصير التعريف مانعاً، وأجيب: بأن قوله: إن أمثال: يا سماء ليست بمنادى حقيقة ممنوع، ولو

(١) فالتسمية من قبيل تسمية الشيء باسم مدلوله.

وَالثَّانِي[1]: المُنَادَى وَهُوَ: المَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ

(١) أي: والموضع الثاني من تلك المواضع الأربعة المنادى.

العلامة التفتازاني قدس سره من أن ليس لها من حيث أنها قرآن إلا استعمال واحد بالقياس إلى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها، لكن الظاهر أن مثل هذه الحيثية لا يستدعي وجوب حذف أمر. (قال: وسهلاً) عطف مثال على مثال. (قوله: أو أهلاً لا أجانب) أي: كما جاز أن يكون صفة لمكان جاز أن يكون المراد أهل الشخص في مقابلة الأجانب جمع الأجنبي فكأنك قلت: أتيت أهلك وأقاربك. (قوله: وطئت) الوطئ: كوفتن راه، قال قدس سره في الحاشية: السهل نقيض الجبل، والحزن: ما غلظ من الأرض. (قوله: بوجهه أو بقلبه) فيه أنه يخرج؛ نحو: يا الله، قيل: نداءه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلاح النداء، ولا يخفى أن القول: بأنه غير صالح للنداء بعيد مع أن القول بالتشبيه غير مناسب، فالأولى أن يقال: المراد بكونه مطلوب الإقبال كونه مسؤول الإجابة. (قوله: مثل: يا سماء ويا جبال الخ) ولك أن تقول: إن نداء هؤلاء من باب التخييل لتشبيهها بمن له صلاح النداء.

فعله) أي: لعل سيبويه سمع عن من يثق به ذكر الفعل في قولهم: انته أمراً قاصداً ولم يسمع إظهار ناصب ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾، وحسبك خيراً لك، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى. (قوله: ذلك) أي: وجوب الحذف إنما يكون إذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات. (قوله: غير ظاهر الخ): إذ مبتنى الاستعمال وجوب الحذف وترك إظهار الفعل في جميع الموارد وليس للآية الكريمة موارد في كلامهم لكون المخاطب فيها معيناً؛ أعني: النصارى. (قوله: وهي بهذا الاعتبار الخ) أي: باعتبار كونها قرآناً لا يجوز ذكر فعلها؛ لأن القرآن بحذف الفعل فصدق أنه ترك الفعل فيها في جميع الاستعمالات. (قوله: لا يستدعي الخ)؛ لأنه يستلزم أن يكون كل ما ورد في القرآن محذوفاً مما يجب حذفه لكونه متروكاً في جميع الاستعمالات من حيث إنه قرآن. (قوله: عطف مثال على مثال) بمعنى أنه ليس من قبيل امرأً ونفسه؛ فإنه مثال واحد لما وجب حذفه سماعاً سواء كان الواو للعطف، أو بمعنى مع لكون المحذوف فعلاً واحداً بخلاف قولهم: أهلاً وسهلاً فإنه مثالان لكون المحذوف فيه فعلين وليس المعنى أن الواو فيه من الحكاية لعطف المثال على المثال لكون الواو وارداً في المحكي. (قوله: السهل) بفتح السين وسكون الهاء، وكذا الحزن بالحاء المهملة والزاي.

(بحث المنادى) (قوله: يخرج الخ): إذ لا يتصور في ذاته تعالى وجه ولا قلب. (قوله: مجاز) ليس من

وَيَا أَرْضُ[1] فَإِنَّهَا نَزَلَتْ أَوَّلاً[2] مَنْزِلَةَ مَنْ[3] لَهُ صَلاَحِيَّةُ النِّدَاءِ[4] ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهَا[5] حَرْفُ[6] النِّدَاءِ وَقُصِدَ[7] نِدَاؤُهَا»، فهي في حكم مَن يُطلب[8] إقباله[9] بخلاف المندوب، لأنه المتفجّع عليه، أُدخل[10] عليه حرف النداء لمجرد[11] التفجع، لا لتنزيله منزلة المنادى، وقصد[12] نداؤه. فخرج بهذا القيد[13] عن تعريف المنادى، ولهذا[14] أفرد المصنف أحكامه[15] بالذكر[16] فيما[17] بعد[18]، وفيه تحكم[19]، فإن المندوب أيضا كما قال بعضهم[20]: (مُنَادَى[21] مَطْلُوبٌ[22] إِقْبَالُهُ حُكْماً[23] عَلَى وَجْهِ[24] التَّفَجُّعِ، فإذا قلت: (يَا مُحَمَّدَاهُ[25]) فكأنك تناديه[26] وتقول[27] له: تَعَالَ، فَأَنَا[28] مُشْتَاقٌ إِلَيْكَ[29]) فالأولى إدخاله[30] تحت المنادى كما فعله[31] (صَاحِبُ الْمُفَصَّلِ[32]).

(١) ابلعي. (٢) قبل النداء. (٣) أي: العاقل. (٤) وإن لم يتصور. (٥) كما قال تعالى: ﴿يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي﴾. (٦) نائب فاعل ادخل. (٧) من قبيل عطف السبب على المسبب. (٨) لسرعة امتثال الأمر. (٩) أي: توجهه. (١٠) خبر بعد خبر لأن أو صفة المتفجع. (١١) أي: لمجرد إظهار الحزن. (١٢) عطف على تنزيله. (١٣) أي: بقوله المنادى هو المطلوب إقباله. (١٤) أي: لخروج المندوب عن تعريف المنادى. (١٥) أي: المندوب. (١٦) متعلق بالفرد. (١٧) أي: مكان. (١٨) أي: بعد المنادى. (١٩) أي: دعوى بلا دليل وترجيح بلا مرجح. فإنه علة لحكم. (٢٠) جرجاني. (٢١) خبر إن. (٢٢) صفة منادى. (٢٣) لكن لا مطلقاً بل حكماً. (٢٤) طريق. (٢٥) بعد موته. (٢٦) أنت. (٢٧) أنت. (٢٨) فيكون المنادى مشتاقاً إلى المنادى. (٢٩) أي: إلى لقائك. (٣٠) أي: المندوب. (٣١) أي: الإدخال. (٣٢) وهو الأصل للكافية.

(قوله: منزلة من له صلاحية النداء) لسرعة امتثال الأمر. **(قوله: فإن المندوب أيضاً كما قال بعضهم الخ)** هو الجزولي، ويؤيده قولهم في المراثي: لا تبعد؛ أي: لا تهلك، كأنهم من ضنهم بالميت تصوروه حياً فكرهوا موته، فقالوا: لا تبعد؛ أي: لا بعدت ولا هلكت. **(قوله: فالأولى إدخاله)** مع أن فيه ضم نشر. **(قال: مناب**

أفراد المحدود حتى يضر خروجه عن الحد، وإنما أطلقوا عليه المنادى بطريق المجاز. **(قوله: بعيد)** يدل على ذلك ما في تفسير القاضي والكشاف: أن يا وضع لنداء البعيد، وقد ينادى به القريب تنزيلاً له منزلة البعيد، إما لعظمته كقول الداعي: يا رب ويا الله؛ فإنه صريح في صحة ندائه تعالى، وكيف لا ومعنى النداء الدعاء والقصد منه الإجابة، وهو المدعو في كل الأحوال والمجيب لدعوة المضطرين في جميع الأحوال، ويؤيده ما وقع في التفاسير من قول الأعرابي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ أن أعرابياً جاء إلى رسول الله **(قوله: ص)** فقال: أربنا قريب فنناجيه أم بعيد فنناديه فنزلت. **(قوله: غير مناسب)**؛ لأنه تشبيه للخالق بالمخلوق؛ ولأن وجه التشبيه إجابة المدعوّ له وهو أتم وأشهر في ذاته تعالى وكون كلامه تعالى نازلاً على لسان العباد يقتضي أن يكون أسلوب كلامه أسلوب كلام العباد لا تشبيهه بهم. **(قوله: مسؤول الإجابة)** أي: إجابته للمنادى له فإنه المقصد من النداء كما صرح به الرضي في بحث الترخيم، والإجابة في اللغة باسخ كردن، والمراد إعطاء المدعوّ له إن كان طلباً، والتصديق له إن كان خبراً كما في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾، فاندفع مع ما قيل: إن أريد بالإجابة إنمام ما سئل فهو لا يستفاد من كثير ادعو مع أنه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للإجابة فيه، وإن أريد التنبيه فهو لا يكون مطلوباً منه تعالى. **(قوله: من باب التخييل)** في التاج: كسى رادر خيالي وظني أفكندن يقال: خيل إليه كذا؛ أي: من باب تخييل المتكلم للسامع أن هؤلاء منادى وليس

سلم فكلامنا في المفعول به الذي وجب حذف عامله قياساً، والتراكيب المذكورة مما وجب حذف عامله قياساً فيكون المنادى أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، وقوله: مثل يا سماء؛ أي: في قوله تعالى: في سورة هود: ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي﴾ الخ، وقوله: يا جبال في سورة السبأ أي: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾. **(قوله: فإنها نزلت الخ)** يعني: أن هذه الأشياء نزلت في سرعة امتثال الأمر منزلة من له صلاحية النداء من أولي العلم، ثم نوديت فيكون استعارة، وحرف النداء تخييلية، وقوله: من له صلاحية النداء؛ أي: من له صلاحية كونه مطلوب الإقبال حقيقة فلا يلزم من هذا كون يا جبال ويا سماء ويا أرض منادى حكماً في الاصطلاح؛ لجواز أن يكون الشيء مطلوباً إقباله حكماً، ويكون منادى حقيقة في الاصطلاح (ظهيريه). **(قوله: بخلاف المندوب)** نحو: وازيداه؛ فإنه المتوجع عليه؛ أي: المتحزّن عليه أو المتوجع منه؛ نحو: واظهراه. وقوله: لمجرد التفجعح أي: للتحزن المجرد عن طلب الإقبال ولو تنزيلاً فيخرج عن الحدّ بقوله: المطلوب إقباله، وفيه؛ أي: في إخراج المندوب وإدخال مثل يا سماء ترجيح بلا مرجح. **(قوله: كما قال بعضهم)** وهو الجزولي، قال السجاعي: المنادى يكون مستغاثاً ومندوباً وغير ذلك. **(قوله: وتقول له تعال)** بفتح اللام أمر مخاطب أي: جئ، وأصله أن يقوله مَن بالمكان المرتفع لمن في المكان المستوطئ، ثم كثر إلى أن استوى استعماله في الأمكنة عالية أو سافلة، فيكون من الخاص الذي جعل عاماً، وقراءته بكسر اللام خطأ، قوله: وقيل الظاهر، القائل هو الرضي، وقوله: أيضاً؛ أي: كما قال بعضهم أو كما فعله صاحب المفصل. **(قال المصنف: بحرف نائب الخ)** أي: نائب في شغل محله لا في الفعل، وإلا لم يكن المنادى

وقيل[١]: الظاهر من كلام سيبويه أيضا[٢] أنه[٣] داخل في المنادى. «بِحَرْفٍ[٤] نَائِبٍ مَنَابَ[٥] أَدْعُو» من[٦] الحروف الخمسة، وهي (يَا، وأيا، وهيا، وأي) والهمزة[٧]. واحترز[٨] به[٩] عن نحو: ليُقبلْ زيدٌ. «لَفْظاً[١٠] أَوْ تَقْدِيْراً» تفصيل[١١] للطلب أي: طلباً لفظياً[١٢] بأن تكون آلة الطلب[١٣] لفظيّة نحو: (يَا زَيْدُ)، أو[١٤] تقديراً بأن تكون آلته[١٥] مقدرة نحو: (﴿يُوسُفُ[١٦] أَعْرِضْ﴾) أو للنيابة[١٧] أي: نيابة لفظية بأن يكون النائب[١٨] ملفوظاً، أو تقديرية بأن يكون النائب مقدراً، كما في المثالين المذكورين[١٩]، أو[٢٠] للمنادى[٢١] والمنادى الملفوظ، مثل: يا زيد، والمقدر[٢٢]، مثل: «﴿ألا يا اسْجدوا﴾» أي: ألاَ يا قوم اسجدوا. وانتصاب[٢٣] المنادى

(١) قائله الرضي. (٢) كصاحب المفصل. (٣) مندوب. (٤) متعلق بمطلوب أو بإقبال. (٥) مقام. (٦) بيان للحرف. (٧) الحكم فيها بعد الربط. (٨) مصنف. (٩) أي: بحرف نائب. (١٠) حال من حرف أي: ملفوظاً. (١١) أي: بيان. أ. تفصيل للمنادى أو الحرف. ب. خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما. (١٢) فيكون منصوباً على المصدرية بأن يكون صفة للمصدر المحذوف أي: الطلب عامله المطلوب. (١٣) وهي أحد حروف النداء. (١٤) والطلب التقديري لا يكون إلا آه. (١٥) وهي أحد حروف النداء. (١٦) أي: يا يوسف. (١٧) المفهومية من قوله مناب أدعو. (١٨) أي: حرف نائب مناب أدعو. (١٩) أحدهما: يا زيد، والآخر يوسف اعرض. (٢٠) تفصيل. (٢١) بأن يكون حالاً من ضمير أقواله. (٢٢) أي: المنادى. (٢٣) لفظاً أو تقديراً أو محلاً.

محذوف الفعل خلافاً للمبرد، وحيث رأى إمالة يا بخلاف سائر الحروف، فجعلها إمارة سدّه مسدّه من كل وجه، وفي قوله: بحرف رد على أبي عليّ حيث جعل أدوات النداء أسماء أفعال؛ لأنه جاء من أدوات النداء ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل، والباء في قوله: بحرف للاستعانة؛ لدخوله على الآلة ولم يقل بحرف النداء مع أنه أخصر؛ للإشعار بعلة وجوب حذف العامل في المنادى؛ أعني: النيابة عنه. (قال المصنف: مناب أدعو) والأنسب بمقام النداء تقدير أنادي، والمتبادر منه أن أدعو مقدر قبل المنادى كما هو الأصل، ونقل عن سيبويه أنه قال: أصل يا زيد يا إياك؛ أعني: وكأنه رأى أن المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فيناسب التقديم الاختصاص، لكن كثيراً ما ينادى المتوحد هذا، واعلم أن المنادى مع كونه مفعولاً به صار كالعمدة في أنه لا تتم الجملة الندائية بدونه؛ وذلك لأنه في معنى أقبل. (قوله: وهي يا وأيا وهيا الخ) الأول أعم والثاني للبعيد والثلاثة الأخيرة للقريب، وهذه الخمسة سبعة في الحقيقة؛ لأن في الهمزة وأي لغتين؛ أعني: القصر والمد، وبلفظ وا تصير أدوات النداء ثمانية، وإنما لم يذكره ههنا لما سبق أن المندوب عند المصنف غير معدود من المنادى، واعلم أن يا أصل حروف النداء وأكثرها استعمالاً، ولا يقدر عند الحذف سواها، ولا ينادى اسم الله إلا بها. (قال المصنف: لفظاً أو تقديراً) لما كانت النيابة توهم وجوب ذكر الحرف فيلزم خروج مثل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ دفعه بقوله: لفظاً الخ، وقد يكون النيابة اللفظية لازمة كما في لفظة: الله (عصام)، وقوله: بأن يكون آلته مقدرة – أي: محذوفة – لكن لا من النية، بل من اللفظ؛ نحو: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ﴾؛ أي: يا هؤلاء، وقوله: أو للنيابة عطف على قوله: للطلب؛ يعني: أنه تفصيل للحرف النائب بأن يكون حالاً منه بتأويل

بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ أَدْعُو[١] لَفْظاً أَوْ[٢] تَقْدِيْراً،

(١) والأنسب بمقام النداء تقديراً نادى المتبادر منه أن ادعو مقدر.
(٢) حرف واحد بخلاف اسم الفعل.

ادعو) الإنشائي؛ لأن الجملة الندائية إنشائية فالأولى تقدير دعوت أو ناديت؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي. (قوله: واحترز به عن نحو: ليقبل زيد) ولم يقل عن نحو: اطلب إقبال زيد كما قال بعضهم: لأنه ظاهر في الإخبار، فلا يكون زيد مطلوباً إقباله، بل مخبراً عن طلب إقباله. (قوله: أو للمنادى) بأن يكون حالاً من ضمير إقباله.

بمنادى حقيقة، فلا يضر خروجها عن الحد ولا حاجة إلى تعميم الإقبال لتشبيهها بمن له صلوح النداء في حق سرعة الإجابة للمدعوّله امتثالها إياه كما أريد منها. (قوله: لا تبعد) من باب علم، والمصدر البعد بضم الباء وفتحها وسكون العين، والضن بالضاد المعجمة والنون المشددة بخيلى كردن من حد ضرب وعلم. (قوله: أي لا بعدت) بكسر العين على صيغة الخطاب؛ يعني: أن صيغة النهي مستعملة في الدعاء. (قوله: أدعو الإنشائي) فلا يرد ما قيل: إنه لو كان يا نائباً مناب ادعو لكانت الجملة الندائية خبرية. (قوله: لأنه ظاهر في الأخبار) وإن جاز استعماله بمعنى إنشاء الطلب.

عند سيبويه(١) على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر(٢). وأصل (يَا زَيْدُ): أَدْعُو زَيْداً، فحذف(٣) الفعل حذفاً لازماً(٤)، لكثرة استعماله(٥)، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته(٦). وعند(٧) المبرد: بحرف النداء لسده مسد الفعل(٨). وقال أبو علي في بعض كلامه: أنَّ (يَا) وأخواته أسماء أفعال. فعلى هذين المذهبين(٩) لا يكون من(١٠) هذا الباب، أي: مما انتصب المفعول به بعامل واجب(١١) الحذف(١٢)، وعلى المذاهب(١٣) كلها(١٤)، مثل (يَا زَيْدُ) جملة(١٥) وليس(١٦) المنادى(١٧) أحد جزئي الجملة. فعند سيبويه كلا جزئي الجملة(١٨) ـ أي: الفعل والفاعل(١٩) ـ مقدران(٢٠). وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة، أي:(٢١): الفعل(٢٢)، والفاعل مقدر. وعند أبي علي: أحد جزئيها اسم الفعل والآخر(٢٣) ضمير مستتر فيه(٢٤). «ويبنى(٢٥)»

---

(١) ومن تبعه. (٢) أي: المحذوف واجب لأن الفعل الأصل في العمل. (٣) وأقيم حرف النداء مقامه تحصيلاً للاختصار ودفعاً لتوهم الأخبار. (٤) أي: وجوباً. (٥) أي: بالقوة لا بالفعل بتنوع استلزام لا مطابقة. (٦) أي: بنوع استلزام لا مطابقة. (٧) أي: انتصاب المنادى عند المبرد. (٨) أي: حقيقة ومجازا قائم مقام الفعل كالوارث مقام الموروث. (٩)أي: على المبرد وأبو علي الفارسي. (١٠) أي: المنادى. (١١) صفة عامل. (١٢) فاعل واجب. (١٣) أي: سيبويه ومبرد وأبو علي. (١٤) ثلاثة. (١٥) حال. (١٦) لأن المنادى فضلة والفضلة في الكلام لا يكون جزأ منه. (١٧) مثل زيد. (١٨) أي: أدعو. (١٩) أي: أنا في أدعو. (٢٠) والمقدر كالملفوظ. (٢١) تفسير لقوله: أحد في قوله أحد جزئي الجملة. (٢٢) وهو أدعو. (٢٣) أي: جزء الآخر. (٢٤) وينصب محلاً. (٢٥) استئناف أو اعتراض.

وَيُبْنَى(١)

(١) أي: يجب بناء المنادى في السعة والضرورة.

(قوله: وناصبه الفعل المقدر) وهو ينصب المصدر اتفاقاً؛ نحو: يا زيد دعاء حقاً، والحال أيضاً عند المبرد؛ نحو: يا زيد قائماً إذا ناديته في حال القيام. (قوله: وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل) فيه أن القول: بأنه سادّ مسدّ الفعل يستدعي بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل إليه مجازاً، والظاهر أن سيبويه يجوز هذا المجاز. (قوله: وقال: أبو علي إلى آخره) ردّ بأن الهمزة من أدوات النداء واسم الفعل لا يكون أقل من حرفين، وبأن ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل، وبأنه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة، وأجيب عن الأول: بأن أدوات النداء لكثرة استعمالاتها جوّز فيها ما لا يجوز في غيرها ألا ترى إلى الترخيم، وعن الثاني: بأنه قد يستتر؛ نحو: أف بمعنى: أتضجر، وعن الثالث: بأنه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاماً كالجملة القسمية والشرطية.

(قوله: وهو ينصب المصدر الخ) إشارة إلى دفع أن الفعل المقدر محذوف نسياً منسياً لقيام حرف النداء مقامه فكيف ينصب المنادى، وإفادة القاعدة نحوية في باب النداء. (قوله: إتفاقاً) وإن جاز أن يكون ناصبه الفعل المقدر كما قيل: الله أكبر دعوة الحق. (قوله: يستدعي بحسب الظاهر الخ)؛ إذ لو كان نسبة العمل إليه حقيقة لم يكن ساداً، بل عاملاً بنفسه وإنما قال: بحسب الظاهر؛ لأنه لا يمكن أن يقال: مراده أنه ساد مسدّه في إفادة معناه لا في العمل فيكون عاملاً حقيقة. (قوله: فالظاهر أن سيبويه الخ): إذ لا منع في المجاز بعد تحقق العلاقة فيكون النزاع بين سيبويه والمبرد لفظياً؛ إذ العامل حقيقة الفعل ومجازاً حرف النداء. (قوله: ما لا يجوز في غيرها) مثل مخالفتها لسائر أسماء الأفعال في البناء. (قوله: ألا ترى إلى الترخيم) فإنه جائز في المنادى في السعة لكثرة استعماله مع عدم جوازه في غيره. (قوله: بأنه قد يستتر الخ) أي:

الملفوظ والمقدر، وقوله: أو للمنادى، عطف على أحدهما، وهذا بأن يكون حالاً من ضمير إقباله. (قوله: والمقدر مثل: ألا يا اسجدوا) بتخفيف ألا على أنه حرف تنبيه، ويا حرف نداء؛ أي: يا قوم اسجدوا، وهذا بعض آية في سورة النّمل، والقرينة امتناع دخول يا على الفعل، وهذا على قراءة الكسائي حيث يقف على: ألا يا ثم يبتدأ باسجدوا بالأمر، وأما على قراءة: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بتشديد اللام وصيغة المضارع فلا يكون مما نحن فيه كما يأتي، وتفصيله على ما في المغني: أنه إذا وَلِيَ يا ما ليس بمنادى كالفعل مثل الآية السابقة وكالحرف مثل: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾، ونحو: «رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة»، وكالجملة الاسمية مثل قوله:

يـا لَـعْـنَـةُ الـلّـهِ والأقْـوامِ كُـلِّـهِـمِ
والـصـالِـحِـينَ عـلـى سَـمْـعـانَ مِنْ جـارِ

فقيل: هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها. (قوله: وناصبه الفعل المقدر) وينصب المصدر اتفاقاً؛ نحو: يا زيد دعاءً حقاً، والحال أيضاً عند المبرد ونحو: يا زيد قائماً إذا ناديتَ في حال القيام، وقوله: وأصل يا زيد أدعو الخ، وهو ههنا إنشاء، وإن كان في الأصل إخباراً. (قوله: حذفاً لازماً) أي: واجباً لصيرورة يا بدلاً عنه ولدفع لبس الإنشاء بالإخبار؛ لأن لفظة أدعو كما يحتمل الخبر يحتمل الإنشاء بخلاف يا فإنها معينة للإنشاء (شرح لباب)، بل ذكر الفعل يتبادر منه الإخبار بناء على أصله، وقوله: لكثرة استعماله المقصود، من كثرة الاستعمال فيه أن الواضع قبل الوضع علم أن هذا الباب سيكثر في الاستعمال فوضع بالحذف، لا أنه استعمل بذكر الفعل فحصل كثرة الاستعمال، ثم حذف الفعل للاختصار؛

أي: المنادى[1]: قدَّم[2] بيان البناء والخفض[3] والفتح على النصب[4] لقلتها[5] بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاختصار[6] في بيان النصب بقوله: (ويُنصَب ما سواهما). «على ما[7] يرفع[8] به» أي: على الضمة أو الألف[9] أو الواو[10] التي[11] يرفع بها المنادى في غير صورة النداء. والفعل[12] مسند إلى الجار[13] والمجرور، أعني[14]: (به) ولا ضمير فيه[15] وإرجاع[16] الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق[17] الكلام. «إنْ كَانَ» أي: المنادى «مُفْرَداً[18]» أي: لا يكون[19] مضافاً ولا شبه[20] مضاف[21]. وهو كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه. «مَعْرِفَةً»[22] قبل النداء[23] أو بعده[24]. وإنما[25] بني المفرد[26] المعرفة

(١) إن كان معرباً قبل النداء لفظاً أو تقديراً. (٢) مصنف. (٣) مثل بالزيد. (٤) مع أنه الأصل. (٥) علة قدم. (٦) في المفرد والجمع المكسر والمؤنث السالم. (٧) أي: حركة أو حرف. (٨) أي: منادى. (٩) مثل: يا زيدان. (١٠) مثل: يا مسلمون. (١١) والموصول مع الصلة صفة لأحد الثلاثة على سبيل البدل. (١٢) وهو يرفع. (١٣) ومتعلق بقوله غير ملائم. (١٤) أي: لفظ به. (١٥) أي: في الفعل. (١٦) المستكن في يرفع. (١٧) علة للنفي. (١٨) أي: غير مجرور باللام فإنه لا يعني على ما يرفع به بالإضافة المعنوية ولا شبه مضاف و يندرج في قيد الإضافة بالإضافة اللفظية. عصمت. (١٩) مثل: يا عبد الله. (٢٠) مثل: خير من زيد. (٢١) يعني: أن المفرد مقابل للمضاف. (٢٢) خبر بعد خبر لكان. (٢٣) نحو: يا زيد. (٢٤) نحو: يا رجل. (٢٥) مع أن أصل أن يكون معرباً منصوباً لأنه مفعول. متوسط. (٢٦) بعد دخول النداء عليه.

عَلَى مَا يُرْفَعُ[1] بِهِ إنْ كَانَ[2] مُفْرَداً[3] مَعْرِفَةً

(١) أي: المنادى. (٢) أي: المنادى.
(٣) المراد بالمفرد ما يقابل المضاف وشبه المضاف ولذا قال الشارح لا يكون ذلك المنادى مضافاً ولا شبه مضاف.

لأن ذلك يستلزم إظهار الفعل. (قوله: لسدّه مسدّ الفعل) أي: من كل وجه ومن ثم أجاز المبرد إمالة يا دون سائر الحروف كما تقدم، توضيحه ما في الرضي على الشافية من أن الحروف لا تمال لعدم تصرّفها، والإمالة: تصرّف إلاّ بلى ويا لجواز السكوت على بلى، وتضمنها معنى الجملة وكذا يا؛ لأنها متضمنة معنى الفعل؛ وهو دعوت أو ناديت فصارت كالفعل، ومع ذلك قد يحذف المنادى في نحو: ياليت فيصير كالفعل المضمر فاعله انتهى ملخصاً. (قوله: إن يا وأخواتها الخ) إنما قال هكذا ولم يقل هذه الحروف؛ لأنه على مذهب من يقول أنها أسماء أفعال لا يصدق عليها الحروف، وفي الهندي فكما أن صه من أسماء الأفعال بمعنى: اسكت، فكذا يا وأمثاله أسماء بمعنى: أدعو. (قوله: لا يكون من هذا الباب) قال العصام: اللهم إلاّ في اللهم انتهى، فإن العامل فيه على المذهبين لفظة النداء سواء كانت لنيابتها عن الفعل أو لكونها اسم فعل وعلى التقديرين وجب حذفها لوجود عوضها وهي الميم المشددة، وأما قوله:

إنّـي إذا مَـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا[1]
أقـولُ يـا الـلّـهُـمَّ يـا الـلّـهُـمَّـا

فشاذ، قوله: فعند سيبويه الخ، وهو المختار عند الزمخشري والمصنف. (قوله: ويبنى؛ أي: المنادى) أي: يجب بناؤه في السعة والضرورة؛ لأن الضرورة لا تدعو إلى النصب، بل تندفع بالتنوين خلافاً ليونس، وقوله: أقيس؛ لأنه لا مجال لتنوين التمكن في المبني إلا أن يقال: أن المنادى مبني يشبه المعرّب، والمراد أن المنادى المذكور[2] يجب بناؤه إن لم يكن مبنياً قبل النداء فيقدر بناؤه على الضم بعد النداء إذا كان مبنياً قبله؛ نحو: يا هذا؛ أي: فيجري مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء. (قوله: قدم بيان البناء الخ) قال العصام: لما كان

(١) قوله: حدث ألم؛ أي: مكروه نزل. (٢) أي: المفرد المعرفة.

(قوله: ويبنى على ما يرفع به) أي: بالضرورة لا بالإمكان العام، لا يقال: فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضاف إلى علم آخر؛ لأن ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء. (قوله: لقلتها) باعتبار المحل فإن محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محال النصب، فإنها ثلاثة أو لقلتها بحسب التحقيق والاستعمال وفيه خدشة. (قوله: ولطلب الاختصار)؛ إذ بالقياس إلى ما علم يتعين مواضع النصب من غير حاجة إلى تفصيلها.

ضمير المتكلم قد يستتر في اسم الفعل كما ذهب إليه بعضهم في أف وأوّه بمعنى: أتضجر أو تضجرت وأتوجع أو توجعت. (قوله: كالجملة القسمية والشرطية) فإنهما لعروض القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال وصارتا مع المقسم عليه والجزاء كلاماً تاماً، فيجوز أن تخرج الجملة الندائية أيضاً عن الاستقلال بدون المنادى؛ لأن النداء لا بد له من منادى، واعلم أن الأجوبة الثلاثة ممنوعة لكون المعترض مستدلاً على بطلان كون حرف النداء اسماً، وما ذكره من التنوير بالترخيم ونحو: أف فسند للمنع وترك سند المنع الثالث لظهوره مع أن المنع المجرد كاف في الجواب، فما قيل: هذا الجواب الثالث لا يتم ما لم يبين ما عرض ههنا ليس بشيء. (قوله: أي: بالضرورة) فإنه الظاهر الكثير في المسائل العلمية. (قوله: لا بالإمكان العام) بأن يكون المراد أن عدم البناء ليس بضروري سواء كان البناء ضرورياً أو لا. (قوله: بمنزلة الاستثناء) فإن الاستثناء تخصيص للحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص بكلام مستقل. (قوله: فإن محلها اثنان الخ) أي: يعني محل البناء والجر والفتح على ما ذكره المصنف رحمه الله اثنان حيث قال: ما

(قوله: على الضمة) لفظاً أو تقديراً كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا أنت، وجوّز أيضاً يا أياك نظراً إلى كونه مفعولاً، وإذا اضطرّ إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا
وليسَ عَليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

(قوله: التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء) يعني: أنه من قبيل أرضعت هذه المرأة هذا الشاب. (قوله: أو الفعل مسند) عطف بحسب المعنى؛ إذ كأنه قال: الفعل مسند إلى ضمير المنادى أو الفعل مسند إلى الجار والمجرور. (قوله: وارجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام)؛ لأن الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير إلى المنادى.

للمنادى أحوال تعرضه بالنداء هي أهم في باب النداء من نصبه الذي هو أمر معلوم من كونه مفعولاً به في المعنى قدمها على بيان النصب، فقال: ويبنى على ما يرفع به؛ أي: ومحله نصب على المفعولية، وإنما عدل عن قولهم: على الضم، لظهور خَلله، وقوله: الذي يرفع بها المنادى؛ أي: لفظاً أو تقديراً أو محلاً؛ نحو: يا زيد ويا هذا ويا فتى. (قوله: في غير صورة النداء) يعني: لو لم يكن منادى، والمقصود من هذا التحقيق دفع ما أورد على ظاهر هذه العبارة من أن ضمير يرفع راجع إلى المنادى، مع أن المنادى لا يكون مرفوعاً في حالة النداء؛ لأن الرفع من القلب المعرب، فأجاب عنه بأحد ثلاثة أوجه؛ إما بجعل الضمير على حاله، لكن المراد رفعه قبل حالة النداء، وتسميته منادى قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول إليه، وإما بكون الفعل مسنداً إلى الجار والمجرور ولا ضمير فيه، والتقدير: ويبنى المنادى على ما يقع به الرفع من حركة أو حرف، وإما بكون الضمير راجعاً إلى الاسم، والتقدير: ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم، وهذا الأخير قد رده الشارح بأنه غير ملائم لسوق الكلام؛ لأن ضمير يبنى راجع إلى المنادى، فلو عاد ضمير يرفع إلى الاسم يلزم انتشار الضمير. (قوله: والفعل مسند الخ) عطف على ما قبله بحسب المعنى فإن قوله: يرفع بها المنادى في قوة قوله: أن الفعل مسند إلى ضمير المنادى فكأنه قال: الفعل إما مسند إلى ضمير المنادى أو مسند إلى الجار والمجرور، وقوله: أي: لا يكون مضافاً الخ، فالمراد بالمفرد ما يقابل ذلك مجازاً فاعرفه، والقرينة جعل مثل: يا طالعاً جبلاً، مما ينصب لا مما يبنى ما يرفع به. (قوله: لا يتم معناه) يعني: في اعتباراتهم وتحقيقه في حاشية العصام، وقوله: أو بعده بأن كان التعريف عوضاً بالقصد فهو النكرة المقصودة؛ نحو: يا رجل. (قوله: وإنما بنى المفرد

سواهما بضمير التثنية ومحال النصب على ما ذكره ثلاثة حيث أورد ثلاثة أمثلة، فلا يرد ما قيل: إن محال غير المنصوب أيضاً ثلاثة المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالألف. (قوله: يتعين مواضع النصب) في إيراد صيغة الجمع والتقييد بقوله: من غير حاجة إلى تحصيلها؛ أي: تعيينها وإزالة إبهامها إشارة إلى أن مواضع النصب لكثرتها كانت مظنة للاختصار بخلاف موضع البناء فإنه واحد متحصل بنفسه غير محتاج إلى التحصيل بالقياس إلى الغير فاندفع ما قيل: لو قال: ويخفض بلام الاستغاثة وينصب بألفها، وينصب المضاف وشبهه بالنكرة الغير المعينة، ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به، فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى تتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه. (قوله: وفيه خدشة) نقل عنه؛ لأن الشروع في الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب التحقق انتهى، فإنه يجوز أن يكون للكثير بحسب التحقق مباحث قليلة، وللقليل مباحث كثيرة، فيكون تقديم الكثير في الذكر أولى ليحصل الفراغ منه، ويتوجه بشراشره إلى بيان القليل الذي فيه مباحث كثيرة. (قوله: أو تقديراً) أي: اعتباراً وفرضاً سواء كان باعتبار أصله، أو باعتبار محله ليتناول المبني قبل النداء أيضاً. (قوله: وجوّز أيضاً) أي: جوّز في نداء ضمير المخاطب إيراد الضمير المرفوع المتصل نظراً إلى وقوعه موقع المنادى المبني على الضم، وإيراد الضمير المنصوب المنفصل نظراً إلى كونه مفعولاً به لأدعو المقدر فله محلان قريب وبعيد لكن رعاية القريب أولى. (قوله: وإذا اضطر الخ) أي: إذا اضطر الشاعر في المفرد المعرفة نونه قال الخليل وسيبويه والمازني مضموماً، واستشهاد ما ذكره المحشي رحمه الله ويونس منصوباً ردّاً إلى الأصل، والاستشهاد في شرح المفصل. (قوله: اقتصر على قدر الضرورة) ولا يتجاوز إلى موضع آخر لا ضرورة فيه

(قوله: أي: لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف) يعني: أن المفرد مقابل للمضاف، لكن أريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف أيضاً، أما إخراج المنادى المجرور باللام أو المفتوح بالألف بتلك الإرادة فبعيد. (قوله: وهو كل اسم لا يتم معناه الخ) قال الشيخ الرضي ما حاصله: يرجع إلى أن شبه المضاف اسم يجيء بعده أمر من تمامه، وذلك الأمر ثلاثة ضروب؛ إما معمول له؛ نحو: يا طالعاً جبلاً ويا حسناً وجه ويا خيراً من زيد، وإما معطوف على ذلك الاسم على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد سواء كان علماً له؛ نحو: يا زيداً وعمراً إذا سميت شخصاً بذلك المجموع، أو لم يكن علماً؛ نحو: يا ثلاثة وثلاثين؛

للتناسب. (قوله: كما قال الخ) فإن سطر الأول منوّن لضرورة رعاية الوزن، والثاني غير منوّن لعدم الضرورة، والبيت للأحوص الأنصاري، وبعده فإن يكن النكاح أحل أنثى، فإن نكاحها مطراً حرام قدم البصرة فخطب إلى رجل تميمي ابنة وذكر له نسبه فخرج بها إلى المدينة، وكانت أختها قريباً من طريقهم فقالت: اعدل بي إلى أختي ففعل فذبحت لهم وأكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاة الإبل والغنم الكثير واسمه مطر، فلما رآه الأحوص اقتحمته عينه وكان دميماً وأخت امرأته من أجمل النساء فقالت: زوجته قم إلى سلفك - سلف الرجل زوج أخت امرأته - فسلم عليه فقال: وأشار إلى امرأته بإصبعه سلام الله يا مطر عليها الخ. (قوله: يعني: أنه من قبيل الخ) يعني: كما أن الفعل في هذا المثال مسند إلى ذات المشار إليه بدون اعتبار وصف المشار معه بناء على ما تقرر في الأصول من أن الوصف ملغى فيما تعين بالإشارة حتى يحنث بدخول الدار الخربة فيما إذا قال: لا يدخل هذه الدار كذلك ضمير يرفع مسنداً إلى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه كما في قولك: هذا النائم ضربني بناء على أن الضمير يرجع إلى الذات، ولذا إن أريد اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى﴾ لكونه دالاً على الذوات الموصوفة بتلك الصفات المذكورة سابقاً يفهم منه العلمية، ولو أريد الضمير كما هو مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات لرجوعه إلى الذوات المذكورة، وليس هذا من قبيل المجاز باعتبار ما كان أو ما يؤول على ما وهم، وإلا لخرج عن الضابط ما لم يستعمل بدون النداء أصلاً؛ نحو: يا مكرماً من على ما في شرح التسهيل للعلامة البصري. (قوله: خال عن التكلف الخ) قد عرفت أنه لا تكلف في ذلك. (قوله: أن المفرد الخ) دفع لما يرد من أن إطلاق المفرد على مقابل المضاف وشبهه غير ثابت، إنما الثابت إطلاقه على مقابل المثنى والمجموع ومقابل المركب ومقابل المضاف، وحاصل الدفع: أن المراد به ههنا مقابل المضاف، لكن الفرد الكامل منه بناء على أن المطلق منصرف إلى الكامل والكامل من المفرد مقابل المضاف ما لا يكون مضافاً ولا مشابهاً به. (قوله: أما إخراج الخ) أي: إخراجهما من ضابط البناء حتى لا يحتاج إلى اعتبار قيد وأن لا يكون مستغاثاً بقرينة ذكره فيما بعد بإرادة الكامل في أفراد اللام بأن لا يكون فيه تركيب أصلاً بعيد؛ لأن المفرد الكامل بمعنى مقابل المضاف ما لا يكون فيه شائبة الإضافة لا ما لا يكون فيه شائبة التركيب. (قوله: اسم) أي: غير مضاف بقرينة المقام فلا ينتقض الحد بالمضاف. (قوله: من تمامه) أي: معنى نص عليه في اللباب والغالي حيث قال: والمضارع للمضاف ما تعلق به شيء هو من تمام معناه لا لفظاً؛ لأن ما يتم به الاسم لفظاً الإضافة والتنوين ونونا التثنية والجمع، ومعنى كونه من تمامه معنى أنه لا يفيد ما قصد منه تاماً بدون ضمه أما بأن لا يفيد بدونه شيأ كما في الضرب الثاني، أو يفيد معنى ناقصاً كما في الضرب الثالث لكون النسبة إلى المعمول والصفة معتبرة معه، وتلك لا تحصل إلا بذكرهما، ألا ترى أن المقصود بالنداء في يا طالعاً جبلاً ليس مطلق الطالع، بل طالع الجبل، وفي يا حليماً لا يعجل ليس مطلق الحليم، بل الحليم الموصوف بعدم العجلة قال في العباب: والذي يدل على أن الصفة من تمام الموصوف أنك إذا قلت: جاءني رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها إذا قلت: جاءني رجل؛ لأن الأول مفيد الخصوص دون الثاني، وما قيل: المراد كونه من تمامه في اعتباراتهم لداعي معنوي كما في القسمين الأولين، أو لاضطرار نحوي كما في القسم الثالث، ففيه أن كونه من تمامه في اعتباراتهم لا يخلو من أن يكون من حيث معناه أو من حيث لفظه، والثاني باطل فتعين الأول. (قوله: إما معمول له) ولا يطول المنادى بمعموله إلا أن يكون ملفوظاً به فيقال: يا ذاهب بالبناء على الضم، وإن كان عاملاً في ضميره، فلو عطفت على ذاهب بنيت الاسمين؛ نحو: يا ذاهب وزيد ولن عطفت على الضمير المستكن في ذاهب نصبته؛ نحو: يا ذاهباً وزيداً؛ لأنه عامل في زيد بواسطة حرف العطف، ويا مشتركاً في وزيداً بالنصب فقط والعطف على الضمير؛ لأن مشتركاً لا يستغني بواحد كذا في شرح التسهيل للشيخ المصري. (قوله: اسماً لشيء واحد) وانتصب الجزء الأول للنداء، والثاني ثابتاً على الحال السابق؛ أعني: متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب وإن لم يكن فيه معنى العطف. (قوله: نحو: يا ثلاثة وثلاثين) إذا أريد جماعة مبلغها هذا العدد وظاهر مذهب سيبويه وقال الأندلسي وابن يعيش: إنما يضارع المضاف إذا كان علماً وإلا فلا يقال: عندهما في غير العلم يا ثلاثة وثلاثون أو والثلاثين كيازيد والحارث؛ إذ قصد جماعة معينة، وإلا قلت: يا ثلاثة؛ نحو: يا رجلاً وامرأة لغير معين والأول أولى لطوله بعد النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كذا في الرضي. (قوله: فهو كخمسة عشر) في أن مجموع اللفظين في كل منهما وقعا على مسمى واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين معنى على حدة. (قوله: إلا أنه لم يركب) أي: ثلاثة وثلاثين لم يركب تركيباً امتزاجياً، بل أبقى على حالة العطف. (قوله: بما ذكر) أي: بكونه مع المعطوف اسماً لشيء واحد. (قوله: لو لم يكن كذلك) بأن يقصد بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معنى على حدة كأن يكون المقصود بالنداء في قولك: يا ثلاثة وثلاثين كل واحد

لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة فهو كخمسة عشر إلا أنه لم يتركب، وإنما قيد المعطوف بما ذكر؛ إذ لو لم يكن كذلك لم يكون مشابهاً للمضاف لجواز جعله مفرداً معرفة لاستقلاله؛ نحو: يا رجل وامرأة، وإما نعت له؛ فإنه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه، ويشترط أن يكون ذلك النعت جملة أو ظرفاً؛ نحو قولك: يا حليماً لا تعجل، وقوله شعر: أَلَا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرقٍ. وإنما اشترط ذلك؛ إذ لو كان النعت مفرداً جاز جعله مفرداً معرفة مع جعل النعت المفرد وصفاً له؛ نحو: يا رجل الظريف بخلاف ما إذا كان جملة أو ظرفاً فإنه لا يجوز أن يجعل المنادى مفرداً معرفة والجملة أو الظرف وصفاً له؛ لأن الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة، وفي جعلهما صلة للذي تفويت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء، ألا ترى إلى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكأنهم مضطرون إلى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعاً للمضاف، ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعاً للمضاف، فلا يقال: لا ظريفاً في الدار، بل يقال: لا ظريف فيها، ولا يجوز أن يجعل حالاً؛ إذ ليس المعنى على تقييد النداء. (قال: معرفة) قبل النداء لا يقال: يلزم اجتماع التعريفين، وهو ممتنع؛ لأنا نقول: الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال: يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف إلى المعرفة؛ لأنا نقول: صورة الإضافة ليست نصاً في التعريف مع أن محل الدخول مختلف.

منهما. **(قوله: مفرداً معرفة)** على تقدير المعين. **(قوله: لاستقلاله)** لعدم اعتبار النسبة إلى ما بعده. **(قوله: بمنزلة جزئه)** في كون مجموعهما اسماً لمسمى واحد وهو الذات الموصوفة كما في ثلاثة وثلاثين في العدد بخلاف سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد، فلا يجوز أن يكون المنادى المتبوع بها مضارعاً للمضاف، فالمنعوت باعتبار خروج النعت عنه غير داخل في تعريف شبه المضاف، وباعتبار كونه كالجزء منه داخل في تعريفه وتكون الصفة بمنزلة جزء الموصوف تعين عود الضمير من الوصف إلى الموصوف على لفظة المغيبة لا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التأكيد؛ نحو: يا تميم كلهم؛ لأن المنادى هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب بسراية خطاب النداء إليه بخلاف التأكيد، فإنه إنما يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال، فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير على الخطاب نظراً إلى عروض الخطاب في الذكر، ويجوز على لفظة الغيبة نظراً إلى أنه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع. **(قوله: ويشترط أن يكون)** أي: يشترط في كون المنادى المنعوت شبيهاً للمضاف أن يكون جملة أو ظرفاً ليرتفع احتمال كونه مستقلاً كما هو أصله فيتأكد جانب الجزئية، وتتحقق المشابهة بلا ريبة فإن المعتبر الشبه بالمضاف لا شبه الشبه، ومن هذا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة والظرف شبيهاً بالمضاف في باب المنادى دون باب لا، فلا يقال: لا حليماً لا يعجل، بل لا حليم لا يعجل؛ لتحقق الشبه بتأكيد جانب الجزئية في الأول دون الثاني. **(قوله: جاز)** فيه إشارة إلى جواز جعله مشابهاً للمضاف، في الرضي: صرح الكسائي والفراء بتجويز؛ نحو: يا رجلاً راكباً بالتنوين لجعله من قبيل المضارع بالمضاف، وفي كلام سيبويه أيضاً ما يشعر بجوازه ويؤيد تعين عود الضمير من الوصف إلى المنادى الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في التأكيد؛ نحو: يا تميم كلكم؛ لأن المنادى الموصوف والصفة وحدها حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف التأكيد، فإنه يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده، فيجوز عود الضمير من التأكيد إليه على لفظ الخطاب نظراً إلى عروض الخطاب في الذكر، ويجوز على لفظ الغيبة أيضاً نظراً إلى أنه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في العباب، وقال الشارح الرضي: فيما صرحوا به أشكال لاستلزامه جواز لا رجلاً راكباً مع أنه لا قائل به، ويمكن أن يقال: لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف في النداء من قبيل المضارع حمل الموصوف بالمفرد عليه طرداً للباب بخلاف اسم لا، فإنه لا موجب لاعتبار الشبه فيه أصلاً، فأجروه على ما هو الأصل من عدم اعتبار الشبه. **(قوله: فإنه لا يجوز أن يجعل المنادى الخ)** أي: عند قصد المعين منه. **(قوله: وفي جعلهما الخ)** جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر. **(قوله: مضارعاً للمضاف)** بجعل الموصوف منادى لا المنادى موصوفاً. **(قوله: ولهذا الخ)** أي: لعدم الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجملة والظرف إذا كان اسم لا مضارعاً للمضاف فلم ينصبوه، بل بنوه على الفتح على ما هو الظاهر من كونه مفرداً تاماً بنفسه والصفة خارجة عنه؛ لأنه يجوز توصيف اسم لا بالجملة والظرف لكونه نكرة. **(قوله: ولا يجوز الخ)** جواب سؤال مقدر وهو أنه لا اضطرار في باب المنادى أيضاً لجواز جعل الجملة والظرف حالاً، وحاصله: أنه لو كان حالاً لكان قيداً لأدعو، فيكون المعنى على تقييد النداء وليس كذلك؛ إذ ليس النداء في قولك: يا حليماً لا يعجل مقيداً بحال عدم عجلة، بل المنادى الحليم الموصوف به. **(قوله: وهو ممتنع)** ونداء العلم بعد تنكيره وإليه ذهب المبرد فيكون يا زيد في تأويل يا مسمى بهذا اللفظ، وعند الأكثرين تعريف العلمية باق، والممتنع اجتماع التعريفين إذا كانا بعلامة لفظية كالنداء والألف واللام. **(قوله: إنما الممتنع اجتماع آلتي التعريف)** لحصول الاستغناء بإحداهما. **(قوله: يلزم ذلك الاجتماع)** أي: اجتماع الآلتين الإضافة وحرف النداء. **(قوله: صورة الإضافة الخ)** أي: صورة الإضافة ليست نعتاً في التعريف، بل قد تكون للتخصيص كما في الإضافة إلى النكرة فأفادت الإضافة إلى المعرفة بالتعريف بسبب كون المضاف إليه لا بسبب صورة الإضافة، فلا تكون الإضافة آلة التعريف لعدم كونها موضوعة له، فلا يلزم اجتماع الآلتين بل اجتماع التعريفين. **(قوله: مع أن محل الدخول مختلف)** فلا يتحقق الاجتماع.

لوقوعِه موقع الكاف الاسمية المشابهة[١] لفظاً ومعنى[٢] لكاف الخطاب الحرفية[٣]، وكونه[٤] مثلها[٥] إفراداً و تعريفاً. وذلك[٦] لأن[٧] (يَا زَيْدُ) بمنزلة (أَدْعُوكَ) وهذه الكاف[٨] ككاف[٩] (ذَلِكَ) لفظاً ومعنى. وإنما قلنا ذلك، لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهته[١٠] الحرف أو الفعل ولا يبنى[١١] الاسم المبني. «مثل: (يَا زَيْدُ، ويَا رَجُلُ)» مثالان[١٢] لما هو مبني على الضمة أولهما[١٣] معرفة[١٤] قبل النداء[١٥]، وثانيهما معرفة بعد النداء[١٦]. «وَيَا زَيْدَانَ» مثال المبني على الألف، «وَيَا زَيْدُونَ[١٧]» مثال المبني على الواو. «ويُخْفَضُ[١٨]»

(١) صفة الكاف. (٢) الخطاب. (٣) في ذلك وإياك. (٤) عطف على قوله لوقوعه. أي: منادى المفرد المعرفة. (٥) أي: الكاف الاسمية. (٦) أي: وقوع المشابهة. (٧) يأبت. (٨) أي: كاف أدعوك أي: كاف الاسمية. (٩) فيصدق مشابه مشابه الشيء مشابه لذلك الشيء. (١٠) خبر لمبتدأ محذوف أي: هذان. (١١) أي: المنادى. لمشابهته. (١٢) أي: للمنادى. (١٣) وهو زيد. (١٤) بكونه علماً. ويتصب علاً لأنه مفعول لأدعو المقدر. (١٥) لأن حرف النداء مع قصد التعين آلة التعريف. (١٦) لكونه نكرة قبل النداء. (١٧) حالة النصب بالياء المحلية. (١٨) عطف على جلة ويبنى على ما يرفع به.

مِثْلُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ، وَيَا زَيْدَانِ[١]، وَيَا زَيْدُونَ[٢]، وَيُخْفَضُ[٣]

(١) مثال المبني على الألف. (٢) مثال المبني على الواو.
(٣) أي: يتجر المنادى حالته.

المعرفة.لوقوعه الخ) وأما قوله عليه السلام: «أنفق بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً»، فأجيب عنه: بأن نصب الأول ليناسب الثاني، ويجوز أن يكون أصله يا بلالي، فقلبت الياء ألفاً كما في يا عبداً، وللعصام جواب آخر سنذكره. (قوله: المشابهة لفظاً ومعنى) أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلأن معناهما الخطاب، إلا أنه تضمني في أحدهما ومطابقي في الآخر، وقوله: وكونه مثلها عطف على لوقوعه عطف العلة على المعلول؛ أي: ولكون المفرد المعرفة مثل الكاف الاسمية في الإفراد بمعنى عدم الإضافة وفي التعريف، وقوله: وذلك إشارة إلى الوقوع موقع الكاف أو إلى مجموع الوقوع، والكون مثلها بتأويل المذكور. (قوله: لأن يا زيد بمنزلة أدعوك) أي: على الإنشاء، ثم حذف الفعل وعوض عنه يا دفعاً؛ لتوهم الإخبار، فانفصل الضمير فصار يا إياك، ثم وضع الظاهر موضع الضمير دفعاً للالتباس بنداء غير كذا في السيد على المتوسط، وتوضيحه أنهم إنما عدلوا عن الأصل إلى الظاهر؛ لئلا يتسارع إلى فهم كل أحد من الحضّار أنه هو المخاطب والمدعو بناءً على كون ضمير المخاطب صالحاً لكل واحد من الحاضرين على سبيل البدل بخلاف الاسم الظاهر هذا. (قوله: وإنما قلنا ذلك) يعني: جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم نجعله لمشابهة الكاف الاسمية؛ لأن الاسم لا يبنى الخ، وفي اللاري ههنا كلام فليطالع، وقوله: أو الفعل المعهود[١] كما في أسماء الأفعال، وقوله: ولا يبنى الخ تصريح للجزء السلبي المستفاد من الحصر للتأكيد، وفي قوله: مثل يا زيد رد على مذهب المبرد من عدم تجويزه نداء العلم لامتناع تعريفين؛ وذلك لأن الممتنع إنما هو اجتماع أداتي التعريف، وفي حواشي الألفية: أنه استشكل بأن فيه الجمع بين تعريفين يا والعلمية في زيد، فأجاب المبرد: بأن تعريف العلمية سلب وتعرف بالإقبال، وقال ابن السراج: بأن تعريف العلمية باق وإنما زاد إيضاحاً بالنداء، وأما قوله: يا رجل، فتعرف بالإقبال

(١) أي: الذي هو مبني الأصل.

(قوله: لوقوعه موقع الكاف الاسمية) اعلم أن الأسماء المظهرة بما لا خطاب فيها؛ إذ هي كلها غيب إلا أنه لما سرى إليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه، وإنما عدلوا عن الأصل إلى الظاهر؛ لئلا يتسارع إلى فهم كل واحد من الحضار أنه هو المخاطب والمدعوّ. (قوله: وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً) إنما اعتبرهما ليتقوى جهة الاتحاد، ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة. (قوله: وإنما قلنا ذلك الخ) إن قلت: مشابه المشابه للشيء لا يلزم أن يكون مشابهاً لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه. قلنا: المشابهة هنا بمعنى المناسبة، والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعاً ولو بالواسطة، ولو قيل: إن المشابهة بمعناها فنقول: المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد، وتقليل ما به الامتياز، وجعله كأنه هو الكاف الاسمية، وإذا ثبت أنه كاف اسمية حكماً وهي مبنية لزم

(قوله: اعلم أن الخ) دفع لما يتراءى أنه كيف يقع الاسم الظاهر الذي هو غائب موقع كاف الخطاب. (قوله: لئلا يتسارع الخ) بناء على كون ضمير المخاطب صالحاً لكل واحد من الحاضرين على سبيل البدل بخلاف الاسم الظاهر. (قوله: ولا يلزم) بالنصب عطف على لتقوى؛ أي: اعتبر الإفراد والتعريف في المشابهة لمجموع الأمرين قوة جهة الاتحاد بين المنادى المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الأمور الثلاثة، فإنه لو اعتبر جهة الاتحاد مجرد وقوعه موقعه يلزم بنلؤها أيضاً. (قوله: إن قلت: مشابه المشابه الخ) هذا منع لمقدمة مطوية يبتنى عليها كلام المصنف رحمه الله كما لا يخفى. (قوله: لجواز الاختلاف الخ) كما فيما نحن فيه. (قوله: المشابهة ههنا الخ) أي: ليس المراد بالمشابهة الاشتراك في صفة حتى يتجه ما ذكره، بل مجرد المناسبة والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة في أن مناسب المناسب للشيء مناسب لذلك، ولا أقل من كونه مناسباً لمناسبه. (قوله: فنقول: أن المقصود الخ) يعني: ليس المقصود من تشبيه المنادى بالكاف الاسمية إثبات الاشتراك بين المنادى والكاف الحرفية في صفة حتى

أي: ينجر[١] المنادى «بِلاَمِ الاسْتِغَاثَةِ» أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة به وهي لام[٢] التخصيص أُدخلت[٣] على المستغاث دلالة[٤] على أنه مخصوص[٥] من بين أمثاله بالدعاء[٦] «نَحْوُ: (يَا لَزَيْدٌ[٧])» وإنما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له[٨] إذا حذف المستغاث نحو[٩]: (يَا لَلْمَظْلُومِ[١٠]) أي: يَا قَوْمُ[١١]، فإنه[١٢] لو لم يُفتح لام الاستغاثة[١٣] لم يُعلم أنّ[١٤] المظلوم في هذا المثال[١٥] مستغاث[١٦] أو مستغاث[١٧] له، ولم يعكس الأمر[١٨]، لأن المنادى المستغاث واقع[١٩] موقع كاف الضمير[٢٠] التي[٢١] يُفتح لام الجر معها، نحو: (لَكَ) بخلاف المستغاث له، لعدم وقوعه موقع الضمير[٢٢]. فإن عطفت على

---

(١) أي: يصير مجروراً. (٢) لا لام التعليل وغيره. تقوية لأدعو المقدر لضعفه بالإضمار. (٣) صفة لام التخصيص. (٤) علة أدخلت. (٥) لأن الغوث عام لكل واحد من الناس. (٦) إذا كان بين الأشخاص. (٧) اللام يتعلق بأدعو المقدر. (٨) الآتي. (٩) هذا مستغاث له. (١٠) اللام المعلة. (١١) مستغاث. والظاهر يا لقوم. (١٢) شأن. (١٣) في يالزيد. (١٤) لفظ. (١٥) أي: في حذف المنادى. (١٦) خبر إن. (١٧) فلهذا فتح. (١٨) بكسر لام الاستغاثة وفتح لام المستغاث له. (١٩) خبر إن. (٢٠) في الخطاب. (٢١) صفة الكاف. (٢٢) أي: كاف أدعوك.

بِلاَمِ الاسْتِغَاثَةِ مِثْلُ: يَا لِزَيْدٍ[١]،

(١) مثال المبني على الألف.

بناؤه. **(قال: ويا زيدان ويازيدون)** إن قيل: العلم إذا ثنى أو جمع لزم فيه اللام بدلاً من تعريفه الزائل بالتنكير، فكيف يصح هذان المثالان؟ أجيب عنه: بأن لفظة يا قائمة مقام اللام. **(قال: ويخفض بلام)** خص لفظة يا بالاستغاثة. **(قوله: وهي لام التخصيص)** مقوية لأدعو المقدر لضعفه بالإضمار. **(قوله: دلالة على أنه مخصوص)** هذه الدلالة لا بد أن يكون لأمر يعتنى به وذلك الأمر المعتنى به يجوز أن يكون إغاثة أو تعجباً أو تهديداً إلى غير ذلك، لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء إلا مع أحد الثلاثة. **(قوله: لئلا يلتبس بالمستغاث له)** واللام في المستغاث له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث، وقد يستعمل المستغاث له بمن؛ نحو: يا الله من ألم الفراق، وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام؛ أي: استغيث بالله من ألم الفراق. **(قوله: لأن علة بنائه الخ)** إن قيل دخول الجار على

يحتاج إلى تلك المقدمة، ويرد عليه ما ذكر، بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما حكماً والكاف الاسمية مبنية لزم بناء المنادى؛ لأن المتحد بالمشابهة بالشيء مشابه لذلك الشيء بلا ريبة. **(قوله: العلم إذا ثنى الخ)** قالوا: إذا ثنى العلم أو جمع، فلا بد من زوال التعريف العلمي؛ لأن هذا التعريف إنما كان بسبب وضع اللفظ المعين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعاً إلا في أسماء معدودة، وإذا زال التعريف العلمي، وقد قلنا: أن تنكير الأعلام قليل وجب جبر ذلك التعريف الفائت بأخص أداتي التعريف، وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه إلا معرفين باللام المهدية. **(قوله: خص لفظة يا بالاستغاثة)** الباء داخلة على المقصور؛ أي: لا تتجاوز الاستغاثة من يا إلى حرف آخر من حروف النداء لكونها أشهر حروف النداء فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث والمتعجب والمتهدد. **(قوله: معدية لأدعو المقدر)** عند سيبويه أو حرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول. **(قوله: لضعفه بالإضمار)** أي: إنما جاز تعديته باللام مع أن أدعو متعد بنفسه لضعفه بسبب الإضمار، فاللام لتقوية العمل عند سيبويه، أو لضعف النائب منابه عند المبرد كما في قولك: ضربي لزيد حسن وأنا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد. (قوله:

والقصد، وقيل: بأي محذوفة؛ إذ أصله يا أيها الرجل، وفي المعرب كلام فليراجع. **(قوله: مثالان لما هو مبني على الضمة)**؛ لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي حذف ياؤه ولو بني على الفتح لالتبس بالمضاف إلى الياء المحذوف ألفه اكتفاءً بالفتحة في بعض اللغات (عصام)، وفي قوله: يا زيد أن مع ما يليه على أن تثنية العلم وجمعه لا يستلزم اللام في النداء؛ لأن تعريف الندء يغنيه عن اللام فما اشتهر من أن العَلَم إذ ثني أو جمع بواو ونون لزمه لام التعريف ففيما سوى المنادى قوله: مثال المبني على الألف، واعلم أن اثني عشر في حكم المثنى المنادى عند سيبويه، فتقول في نداءه: يا اثنا عشر، فلا تقدر الضمة. **(قوله: أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة)** أشار به إلى أن إضافة اللام إلى الاستغاثة لأدنى ملابسة؛ إذ ليست الاستغاثة معنى اللام، بل معناه هو الاختصاص، وقيل: أي بلام هي علامة الاستغاثة ودالة على أنه ينادي للإغاثة، والإغاثة: فريادر سيدن، والاستغاثة: فرياد خواستن، ويقال: الاستغاثة نداء مَن يخلص من شدّة، أو يعين على مشقة، وقوله: على أنه مخصوص؛ أي: على أن المستغاث ممتاز من بين أقرانه بالنداء، وفيه أشار إلى وجه اختيار اللام من بين الحروف. **(قوله: نحو: يا لزيد، وإنما فتحت الخ)** أي: لام الاستغاثة فتحت مع أنها لام الجر وهي مكسورة في غير ياء المتكلم؛ لئلا يلتبس المنادى المستغاث إذا حذف بالمستغاث له؛ نحو: يا للمظلوم ويا للضعيف بكسر اللام بخلاف المستغاث له الذي تأتي؛ أي: أتت به بعد ذكر المستغاث مكسورة اللام؛ نحو: يا للهِ للمسلمين، حيث لا التباس فيه لحصول الفرق حينئذ بولي المستغاث حرف النداء، وقال العصام: قوله: يا لزيد بفتح اللام محتمل؛ لأن يكون مثالاً للام الاستغاثة والتعجب والتهديد هذا، ثم إن زيد منصوب بفتحة مقدرة وإنما قدرت؛ لأنه شبيه بالمضاف لتركبه مع اللام، ولهذا بني على

المستغاث بغير (يَا) نحو : يَا لَزَيْدٍ[١] ولعمرو، كسرت لام المعطوف لأن الفرق بينه[٢] وبين المستغاث له حاصل[٣] بعطفه[٤] على المستغاث. وإن عطفت مع (يا) فلا بد من فتح لام[٥] المعطوف أيضاً[٦]، نحو: يَا لَزَيْدٍ ويَا[٧] لَعَمْرٍو. وإنما أُعرب المنادى بعد دخول لام[٨] الاستغاثة، لأن[٩] علة بنائه كانت مشابهةً[١٠] للحرف[١١]، واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف، فأعرب على ما هو الأصل فيه[١٢]. قيل: قد يُخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد[١٣] أيضا[١٤]، فلام التعجب نحو: (يَا لَلْمَاءِ) و(يَا لَلدَّوَاهِي[١٥])، ولام التهديد نحو: (يَا[١٦] لَزَيْدٍ لأَقْتُلَنَّكَ)، فلِمَ أَهملَ المصنف ذكرهما[١٧]؟ وكيف[١٨] يصدق[١٩] قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كلّياً؟، وأجيب[٢٠] بأن كلاً[٢١] من هاتين اللامين[٢٢] لام[٢٣] الاستغاثة، كأن المهدَّد ـ اسم فاعل ـ

(١) كلاهما مستغاثان. (٢) لام مستغاث. (٣) لأن اللبس قد زال لوجود ظرف العطف لأن المستغاث له لا يعطف. (٤) أي: بسبب العطف لأن المستغاث له لا يعطف به. (٥) لدفع الالتباس لعدم الفرق. (٦) كما يفتح لام معطوف عليه. (٧) كلاهما مستغاثان. (٨) أي: لام الجارة. (٩) علة إعراب. (١٠) أي: مناسبته. (١١) أي: لخطاب. (١٢) أي: الاسم. (١٣) أي: التخويف. (١٤) كلام المستغاث. (١٥) الداهية أمر عظيم. (١٦) في مقام تخويف المنادى ولذا قال الشارح: لأقتلنك. (١٧) أي: ذكر لام التعجب والتهديد. (١٨) اعتراض آخر. (١٩) استفهام للانكاري. (٢٠) عن الاعتراض. (٢١) اسم إن. (٢٢) أي: لام التعجب ولام التهديد. (٢٣) خبر إن.

ضم مقدر في حالة حذفها نحو: يا زيداً، واختلف في متعلق اللام في يا لزيد، وقيل: اللام زائدة فلا تتعلق بشيء، وقال الكوفية: إن اللام هذه مقتطعة عن آل بمعنى أهل فليست حرف جر، وقوله: أي: يا قوم المناسب؛ أي: يا لقوم، وقوله: مستغاث أو مستغاث له؛ أي: منادى أو ليس بمنادى. (**قوله: التي يفتح اللام الجارة معها**) أي: إلحاقها بسائر اللامات كلام الابتداء وجواب لو وغير ذلك، وإنما خص الإلحاق بحال الدخول على المضمر؛ لأنها لا يلتبس إذن بغيرها من اللامات؛ إذ الضمير المجرور غير المرفوع فلو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتداء، والفرق بالإعراب لا يتم؛ إذ ربما يكون الاسم الظاهر مبنياً أو موقوفاً عليه (رضي)، وقوله: نحو: لك؛ أي: وله بخلاف لي وبخلاف المستغاث له؛ نحو: يا لله للمسلمين. (**قوله: كسرت لام المعطوف**) نحو: يا للكهول وللشباب للعجب، وقوله: حاصل بعطفه؛ أي: لأن حرف العطف لا يدخل على المستغاث له. (**قوله: فلا بد من فتح لام المعطوف**)؛ لأنه صار منادى مستقلاً فلا قرينة فارقة فلو لم تفتح لوقع الالتباس فتفتح اللام في المعطوفين نحو قوله:

يـا لَـقَـومـي ويَـا لأمْـثَـالِ قَـومـي
لأنَـاسٍ عُـتُـوُّهُـم فـي ازْدِيَـاد

قوله: وإنما أعرب المنادى؛ أي: مع أنه مفرد معرفة، وقوله: واللام الجارة من خواص الاسم، وحرف النداء وإن كان من خواصه أيضاً إلا أن فيه توسطاً لبناء مدخوله بخلاف اللام الجارة، وههنا سؤال وجواب في اللاري وأوضحه السيلكوتي. (**قوله: بلامي التعجب والتهديد**) وهما مفتوحتان وقد تكسران، وقال ابن هشام: إن اللام إما للتعجب والقسم معاً؛ نحو: لله لا يبقى على الأيام ذو حيد،

غير المنصرف لا يوجب صرفه، فكيف يوجب إعراب المبني؟ أجيب عنه بأن علة بنائه في غاية الضعف، وبأنه بدخول اللام صار بعيداً عما هو مدار الشبه، وهو يا وخارجاً عن الإفراد، وفيه أن البدل يبنى مع بعده، وأن الإفراد هنا في مقابلة الإضافة لا في مقابلة التركيب مطلقاً، ولا يبعد أن يجاب بأن حرف النداء واللام إذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما في متنازع الفعلين. (**قوله: وأجيب بأن إلى آخره**) أو بأن قوله: مثل: يا عبد الله إلى آخره من تتمة القاعدة، وقد يجاب عن لام التهديد أيضاً بأنه قليل.

لأمر يعتني به الخ) الاعتناء: يتمارداشتن ويعدى بالباء، والإغاثة: فريادرسيدن، والتعجب: شكفت كرفتن، والتهديد: بيم كردن كذا في التاج. (**قوله: متعلقه بما تعلق به لام المستغاث**) وهو أدعو المقدر أو النائب منابه بعد اعتبار تعلق لام المستغاث به لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد. (**قوله: إن قيل دخول الخ**) يعني: أن دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه الفعل حتى كان الاسم غير منصرف بدخوله؛ نحو: مررت بأحمد فكيف يخرجه عن تأثير شبه الحروف، فلو قويت جهة الاسم بدخوله لخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعاً؛ لأن البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الأصل. (**قوله: في غاية الضعف؛ لأنها مشابهة للمشابه للحرف بخلاف علة عدم الصرف فإنها مشابهة الفعل، بلا واسطة؛ ولأنها عارضة بخلاف علة منع الصرف فإنها لازمة، فلذا أوجب إعراب المبني دون صرف غير المنصرف.** (**قوله: وبأنه بدخول اللام الخ**) عطف على لأن علة بنائه فهو دليل آخر على عدم بناء المستغاث. (**قوله: وخارجاً عن الإفراد**) لتركبه مع لام الاستغاثة. (**قوله: وفيه أن البدل الخ**) أي: البدل من المنادى المفرد المعرفة يبنى مع بعده عن حرف النداء بتوسط المبدل منه. (**قوله: في مقابلة الإضافة**) فكيف يخرجها التركيب باللام عن الإفراد. (**قوله: ولا يبعد أن يجاب الخ**) أي: عن الاعتراضين المذكورين بقوله: وفيه بتغيير الدليل بأن يقال أن حرف النداء واللام دخلا على الاسم المفرد المعرفة، وبينهما

يستغيث[١] بالمهدَّد[٢] - اسم مفعول - ليحضر، فينتقم منه، ويستريح من ألم خصومته، وكأنَّ المتعجب[٣] يستغيث بالمتعجَب[٤] منه ليحضر، فيقضي[٥] منه التعجب، ويتخلص عنه. وأجيب[٦] عن لام التعجب بوجه[٧] آخر ذكره المصنف في (الإِيْضَاحِ) وهو أن المنادى في قولهم[٨] (يَا لَلْمَاءِ) و(يَا لَلدَّوَاهِي[٩]) ليس[١٠] الماء ولا الدواهي[١١] وإنما المراد: يا قوم، أو يا هؤلاء أعجبوا للماء وللدواهي. ولا يخفى[١٢] عليك أن القول[١٣] بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر[١٤]، وأمّا على تقدير فتحها[١٥] فمشكل، لانتفاء ما[١٦] يقتضي فتحها حينئذ[١٧] كما هو ظاهر مما سبق. «وَيُفْتَحُ[١٨]» أي: يبنى المنادى على الفتح[١٩] «لِإِلْحَاقِ أَلِفِهَا» أي: ألف الاستغاثة بآخره[٢٠]، لاقتضاء الألف فتح ما قبلها «وَلاَ لاَمَ فِيْهِ[٢١]» حينئذ[٢٢]، لأن اللام يقتضي الجر[٢٣]، والألف الفتح،

---

(١) أي: يطلب. (٢) ولا معنى لاستغاثة مهنا لا حقيقة ولا مجازاً. (٣) اسم فاعل. (٤) اسم مفعول. (٥) أي: يأخذ. (٦) الجواب التسليمي. (٧) أي: جواب آخر. (٨) أي: قول العرب. (٩) محذوف لا نسب. (١٠) خبر إن أي: المنادى الداخل عليه لام التعجب. (١١) بل محذوف. (١٢) هذا رد على جواب الثاني (١٣) أي: الحكم. (١٤) خبر إن. لأن كسر اللام يدل على المستغاث له كما في يا للمظلوم. (١٥) أي: اللام. والحال أنه مفتوحة. (١٦) أي: كون المنادى مستغاثاً. (١٧) أي: حين حذف المنادى. (١٨) أي: ينصب محلاً. (١٩) وجوباً. (٢٠) منادى. (٢١) منادى. (٢٢) أي: دخلت إلا. (٢٣) أي: جر المستغاث.

وَيُفْتَحُ[١] لِإِلْحَاقِ أَلِفِهَا[٢] وَلاَ[٣] لاَمَ فِيْهِ

(١) أي: يبنى المنادى على الفتح.
(٢) أي: بآخر المنادى - لها بعده.
(٣) أي: والحال لا لام في ذلك المنادى المستغاث حين إلحاق الألف.

(قال: ولا لام) قال الخليل: لأن اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث، فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو، أو ياء، أو ألف.

تنازع؛ لأن الأول يقتضي البناء والثاني الإعراب، فأعمل الثاني لغلبته لقربه من الاسم المذكور كما في تنازع الفعلين حيث أعمل الثاني لقربه، وفيه أن اللام يدخل على المبني أيضاً، ويعمل فيه محلاً كما في قوله: فيا لك من ليل فليجعل فيما نحن فيه كذلك عملاً بالدليلين بقدر الإمكان فإنه أولى من إلغاء أحدهما. (قوله: أو بأن الخ) هذا الجواب مبني على عدم المنادى المتعجب والمهدد في المستغاث، فلذا عطف بأو قال الرضي: قولهم أن لام التهديد لام الاستغاثة تكلف، ولا معنى للاستغاثة مهنا لا حقيقة ولا مجازاً، فهذا جواب عن قوله: وكيف يصدق قوله: وينصب سواهما، وحاصله: أن الأمثلة المذكورة من تتمة القاعدة فقوله: ما سواهما مخصوص بالمضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة، وليس المراد به ما سواهما مطلقاً، ثم إن عطف قوله: أو بأن على قول الشارح: بأن لا يقتضي أن يكون المعطوف أيضاً جواباً عن الاعتراضين المعطوف عليه بالمشاركة في أصل الجواب. (قوله: قال الخليل الخ) إشارة إلى وجه آخر لعدم كون اللام فيه حين لحوق الألف، وهو أنه بدل منه، فلو اجتمع لزم اجتماع البدل والمبدل عنه، وقوله: ولا لام بيان لحكم المستغاث بالألف معطوف على قوله: ويخفض الخ وليس حالاً على ما وهم. (قوله: وتلك الزيادة) تكون مرة واواً ومرة ألفاً كزيادة المندوب كما يجيء عنه.

وإما لمجرد التعجب وتستعمل في النداء؛ نحو: يا للماء ويا للغيث، إذا تعجبوا من كثرتهما، قال الشاعر:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ! كَأَنَّ نُجُومَهُ
بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وفي غير النداء كقوله:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ
فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

(قوله: نحو: يا للماء) في مقام التعجب عن كثرته كما مر، ويقال أيضاً عند المرور على ماء عظيم لا يظن وجوده في ذلك المكان، والدواهي: جمع داهية، وقد يطلق على الموت، ومعنى يا للدواهي تعال أيها الجنس فقد جاء وقتك ليرى عظمتك تعجباً من الكثرة. (قوله: فلم أهمل المصنف ذكرهما) أي: ما وجه ترك ذكرهما فلو زاد التعجب والتهديد عطفاً على الاستغاثة أو ترك لفظ الاستغاثة وأطلق اللام أو فسر بلام شائع فيها كما قال العصام تم الكلام واندفع الملام، وحاصل ما أجيب: أنهما من فروع لام الاستغاثة وداخلان فيها فلا حاجة إلى ذكرهما، وقوله: بالمهدد؛ أي: من المهدد فالباء بمعنى من. (قوله: ليحضر فينتقم الخ) أي: ليقرب ولا يفر منه حتى ينتقم فكأنه يقول: أغثني بتمكينك إياي من قتلك لأقتلك وأتخلص من عداوتك، وقوله: يستغيث بالمتعجب منه فكأنه يقول: تعالَ لا تعجبَ وينقضي تعجبي وأتخلص منه، والعجب بفتحتين اسم بمعنى التعجب. (قوله: ليس الماء ولا الدواهي) أي: بل المنادى محذوف؛ إذ المراد يا قوم اعجبوا للماء؛ أي: تعجبوا من كثرته، وقوله: ظاهر؛ لأن الكسر يدل على أن المنادى محذوف. (قوله: وأما على تقدير فتحها فمشكل)؛ لأن الذي يقتضي الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب، وإذا لم يكن المنادى هو الماء، بل كان محذوفاً،

فبين أثريهما[1] تناف فلا يحسن الجمع[2] بينهما[3] «مِثْلُ: (يَا زَيْدَاهُ[4]») بإلحاق الهاء به للوقف[5]. «وَيُنْصَبُ[6] مَا[7] سِوَاهُمَا» أي: ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام[8] أو الألف لفظاً[9] أو تقديراً إنْ كان[10] معرباً[11] قبل دخول[12] حرف النداء، لأن علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه، وما[13] غيّره[14] مغيّر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة؛ إمّا ما[15] لا يكون مفرداً[16] بأن يكون مضافاً[17] أو شبه مضاف[18]، وإما ما[19] يكون مفرداً[20] ولكن لا يكون معرفة[21]، وإما ما[22] لا يكون مفرداً ولا معرفة.

(١) أي: اللام والألف. (٢) أي: فلم يجمع العرب بينهما. (٣) أي: الألف واللام. (٤) مبني على الفتح الألف للإشباع والهاء للسكت. (٥) جوازاً لا واجب. (٦) عطف على القريب أو البعيد. (٧) منادى. (٨) وتقدير اللام والألف ليس للاحتراز. (٩) أي: ينصب لفظاً تميز من فاعل ينصب. (١٠) أي: المنادى. (١١) وإن كان مبنياً قبل دخوله بقي على حاله. (١٢) احتراز عن الجملة الواقعة. (١٣) الواو للحال وما نافية. (١٤) الضمير إلى ما في قوله ما سواهما. (١٥) أي: منادى. (١٦) سواء كان معرفة أو نكرة. (١٧) كيا عبد الله. (١٨) مثل يا طالعاً جبلاً. (١٩) أي: منادى. (٢٠) مثل: يا رجلاً. (٢١) بل نكرة. (٢٢) أي: منادى.

نَحْوُ: يَا زَيْدَاهُ[1]، وَيَنْصُبُ مَا سِوَاهُمَا

(١) بإلحاق الهاء المنادى للوقف.

فالمحذوف هو الذي قام مقام كاف الضمير، فلا وجه لفتح اللام إلا أن يقال: إن وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة (نعمه)، وقوله: مما سبق؛ أي: من أن المنادى واقع موقع كاف الخطاب الذي يفتح معه اللام بخلاف المستغاث له. (قال المصنف: **ويفتح لإلحاق ألفها**) فيه أنه لا يلزم فتح المنادى لإلحاق الألف لم لا يجوز أن يلحق الألف بالمنادى المثنى على ما يرفع به؛ نحو: يازيدناناه إلا أن يقال: لا يلحق الألف بالمنادى في التثنية، بل النون والنون مقارن لها، ولك أن تقول: أن قوله: مثل يا زيداه فاعل قوله: ويفتح، فيخرج عن الحكم المثنى والمجموع (عصام)، واعلم أن مثل لفظ منه إذا جعل علماً يقال: في ندائه وقت الاستغاثة يا منهوه، لكنه داخل في المنادى المفرد المعرفة؛ إذ إلحاق علامة الاستغاثة لا ينافي المبني على الضم المحلي، فلا يرد شيء على قوله: وينصب ما سواهما، فتبصر. (**قوله: لاقتضاء الألف فتح ما قبلها**) سواء كانت الفتحة إعرابية أو بنائية؛ يعني: أن الفتح ضروري للألف، وقد يقال: إنه لا ضرورة فيه لجواز أن ينقلب الألف ياء بمقتضى الخفض الذي اقتضاه الكسرة، والجواب يفهم من جعل ولا لام تقيداً لإلحاق الألف، وقوله: ولا لام فيه حينئذ؛ أي: والحال أنه لا لام في المنادى حين إلحاق الألف، فهذا قيد لإلحاق الألف لا للفتح كما أشرنا آنفاً، وفي قوله: فيه إشارة إلى أن خبر لا محذوف. (**قوله: فبين أثريهما تناف**) أي: من جهة الحركة أو من جهة الإعراب والبناء، وقيل: لا تنافي في نحو: يا أحمداه، بين مقتضى الألف ولام الجر، وأجيب بأنه لم يدخله اللام طرداً للباب، وقوله: فلا يحسن الجمع الخ، وقيل: في وجه عدم اجتماعهما أن الأصل هو الألف، وأما اللام فبدل عنه فلا يجتمعان قال الشاعر:

يـــا يَـــزِيـــدا نـــآمـــلَ نَـــيْـــلَ عِـــزٍّ
وَغِـــنًـــى بَـــعْـــدَ فـــاقَـــةٍ وهَـــوَانِ

أي: أنا أرجوك لهذين الأمرين فحقق رجائي. (**قوله: مثل يا زيد الخ**) مبني على الفتح منصوب محلاً مفعول به لأدعو المقدر (معرب)، وتحقيقه: أن زيداً منادى مبني على ضم مقدر على الدال منع عن ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة (سجاعي)، فإن قلت: كيف يلحق الألف آخر ما فيه ألف؟ قلنا: يحذف الألف الأول عند النحاة، لكن المصنف يكتفي بالألف الذي في الآخر ولا يلحق ألف الاستغاثة، والقياس قلبها واواً أو ياء كما هو حكم إلحاق ألف التثنية؛ أي: في نحو عصوان ورحيان. (**قوله: مع اللام أو الألف**) يعني: مع المستغاث المخفوض والمفتوح إلا أنه لم يجمع الضمير لجعل المستغاثين واحداً، وكان الأظهر ما سواها، وقوله: لفظاً أو تقديراً قيدان لقوله: ينصب فالنصب اللفظي؛ نحو: يا رحمة الله يا خير الناس، والتقديري؛ نحو: يا فتى القوم يا أبا القاسم. (**قوله: إن كان معرباً قبل دخول الخ**) فإن كان مبنياً قبل دخوله يبقى على حاله كتأبط شراً وخمسة عشر إذا سمي به، وقال الجزائري: أخرج بهذا القيد مثل: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ مما هو مضاف إلى الجملة ومبني على الفتح؛ لأنه لم يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظاً أو تقديراً، بل محلاً هذا. (**قوله: وأما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة**) وهو شبه المضاف النكرة فالأقسام أربعة والقسم الأخير متروك في المتن، قال في الألفية:

وَالـــمُـــفْـــرَدَ الـــمَـــنْـــكُـــورَ وَالـــمُـــضَـــافَـــا
وَشِـــبْـــهَـــهُ انْـــصِـــبْ عَـــادِمـــاً خِـــلَافَـــا

أي: عادماً خلافاً قوياً، فلا ينافي أن ثعلب أجاز رفع المضاف إضافة غير محصنة كيا حسن الوجه. (**قوله: لكونه مضافاً**) أي: خالياً عن علامة الاستغاثة مثل: يا عبد الله، قال الشاعر:

فالقسم[1] الأول: وهو ما[2] لا يكون مفرداً لكونه[3] مضافاً مثل: «(يَا عَبْدَ اللهِ)» «وَ». القسم الثاني: وهو ما[4] لا يكون مفرداً[5] لكونه شبه مضاف[6] «مِثْلُ: (يَا طَالِعاً جَبَلاً[7])». «وَ» القسم الثالث: وهو ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة

(١) الفاء للتفصيل. (٢) أي: منادى. (٣) علة لا يكون. (٤) أي: منادى. (٥) ويكون معرفة. (٦) ومعناه معلوم. (٧) مفعول به لطالعاً.

مِثْلُ: يَا عَبْدَ اللهِ، وَ: يَا طَالِعاً جَبَلاً،

(**قال: يا طالعاً جبلاً**) فيه أنه إن لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله، وإن اعتبر لم يكن مضارعاً للمضاف، لأنه موصوف بمفرد، اللهم إلا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر، لكن بقي شيء وهو أن طالعاً جبلاً جاز أن يكون معرفة، ولهذا يوصف بالمعرفة، فكيف يصح أن يكون موصوفه نكرة؟ اللهم إلا أن يقال: إن الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه.

(**قوله: لم يصح عمله**)؛ لأن الاعتماد شرط في عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصوّر سوى الاعتماد على الموصوف المقدر والمفروض أنه لم يعتبر. (**قوله: وإن اعتبر الخ**) أي: إن اعتبر اعتماده على موصوف مقدر بأن يقال: تقديره يا رجلاً طالعاً جبلاً لم يكن بعد اعتبار المقدر منادى مضارعاً للمضاف، أما نفسه فلعدم كونه منادى ولظهوره تركه المحشي رحمه الله، وأما موصوفه؛ فلأنه موصوف بمفرد وهو طالعاً؛ لأن شبه المضاف والمضاف بالإضافة اللفظية مفرد حقيقة كما سيجيء، وإخراجه فيما سبق بتمحل حمل المفرد على الكامل منه، وبما ذكرنا ظهر أن في كلام المحشي رحمه الله إيجازاً مخلاً؛ لأن الضمائر كلها راجعة إلى طالعاً سوى ضمير لأنه فإنه راجع إلى الموصوف المقدر. (**قوله: اللهم إلا أن يفرق الخ**) ويقال: إن المنعوت إذا كان مذكوراً كطالعاً جبلاً مفرد لعدم كونه مضافاً إضافة حقيقية على ما هو معنى المفرد المذكور في التوابع، وإذا كان مقدراً يكون طالعاً جبلاً منادى صورة داخلاً في شبه المضاف لعدم كونه مفرداً كاملاً على ما هو المراد بالمفرد ههنا. (**قوله: لكن بقي شيء**) أي: بقي بعد تكلف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد على الموصوف المقدر وإدراجه في شبه المضاف باعتبار كونه منادى بحسب الظاهر. (**قوله: جاز أن يكون معرفة**) إذا قصد به معين، وإنما قال: جاز؛ لأنه إذا لم يقصد به معين يكون نكرة. (**قوله: ولهذا يوصف بالمعرفة**) فيقال: يا طالعاً جبلاً الظريف. (**قوله: فكيف يصح الخ**)؛ لأنه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة مع أن تقدير موصوفة نكرة واجب ليكون مثالاً لقوله: وينصب ما سواهما؛ لأن المراد منه وجوب النصب ولا يكون

ألاَ يـا عـبـادَ الـلّـهِ إنّـي مُـتَـيَّـمٌ[1]
بأحْسنِ مَنْ صلى وأجملهم فِعْلا

واعلم أن جميع الأسماء المضافة جاز أن تكون منادى إلا المضاف إلى المضمر المخاطب، فلا يقال: يا غلامك لاستلزام اجتماع النقيضين؛ لأن الغلام مخاطب من حيث إنه منادى، وغير مخاطب من حيث إنه مضاف إلى المخاطب؛ لوجوب تغايرهما، وقوله: لكونه شبه مضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه إما بعمل أو عطف قبل النداء، أو وصف بجملة أو ظرف، والعمل: إما في فاعل أو مفعول أو مجرور؛ نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رؤوفاً بالعباد، والمعطوف؛ نحو: يا ثلاثة وثلاثين عَلَمَاً كان أو لا، والوصف؛ نحو: ألا يا نخلةً من ذات عرق. (**قوله: يا طالعاً جبلاً**) فيه رد لثعلب حيث جوز في مثله الضم كالنصب ومشابهة هذا المثال بالمضاف من جهة أن طالعاً عامل في جبلاً كعمل المضاف في المضاف إليه، وأن جبلاً من تتمة طالعاً كما أن المضاف إليه من تتمة المضاف وبمنزلة تنوينه هذا، وهذا المثال من المزالق النحوية ومسابق الرجال العلمية، فإنه لا معتمد لعمل طالعاً وتقدير الموصوف مشكل؛ لأنه إذا قدر موصوف منادى مثل: يا كوكباً أو رجلاً طالعاً يكون ذلك الموصوف مفرداً معرفة، ويجب تعريف طالعاً ولا يكون هناك شبه بالمضاف، والدليل على كون الموصوف معرفة تعريف صفته في نحو: يا طالعاً جبلاً الظريف، ويمكن أن يقال: أنه معتمد على موصوف معرف تقديراً بدليل تعريف صفته، والتقدير: يا أيها الطالع جبلاً فحذف؛ أيّ للاختصار ثم اللام؛ لئلا يجتمع التعريفان، ثم نصب طالعاً لكونه مضارعاً للمضاف، وعن الهندي أنه ذكر في الإرشاد أن أصله؛ أي المثال: يا أيها الطالع، فحذف اللام اكتفاء بيا، فاستغنى عن أيها كما قالوا: إن أصل يا رجل ذلك الخ، ويحتمل أن يكون المثال على قول الأخفش والكوفيين الذين يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد، وقال ابن مالك: إن حرف النداء مما تعتمد عليه الصفة، وأجاب اللاري عن الإشكال على اعتبار الاعتماد على موصوف محذوف بالفرق بين المنعوت المذكور والمقدر: بأن يقال: المنعوت إذا كان مذكوراً كان

(١) من تيمه العشق إذا ذلّله.

«مِثْلُ: يَا رَجُلاً» مقولاً «لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ» أي: لرجل[١] غير معين[٢]. وهذا[٣] توقيت[٤] لنصب (رَجُلاً) لا تقييد له لأنه[٥] منصوباً[٦] لا يحتمل المعين[٧]. والقسم الرابع: وهو ما[٨] لا يكون مفرداً[٩] ولا معرفة[١٠]، مثل: (يَا حَسَناً وَجْهُهُ[١١] ظَرِيفاً[١٢]). ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالاً، إذ حيث[١٣] اتضح[١٤] انتفاء كل من القيدين[١٥] بمثال سهل تصور انتفائهما معاً، فلا حاجة إلى إيراد مثال له[١٦] على انفراده[١٧] مع أن المثال الثاني

(١) وفيه إن غير صفة لموصوف مقدر. (٢) كما في قول الأعمى. (٣) أي: قوله لغير معين. (٤) أي: بيان وقت، يعني: اللام للوقت. (٥) أي: المنادى المفرد النكرة. (٦) حال من اسم إن. (٧) فلا يحتاج إلى التقييد. (٨) أي: المنادى. (٩) لكونه شبه مضاف. (١٠) لأنه ليس فيه شيء من أنواع المعرفة ولكونه موصوفاً بالنكرة. (١١) فاعله. (١٢) أي: غافلاً. (١٣) مكان. (١٤) فعل الشرط. (١٥) أي: انتقاء المعرفة في يا رجلاً وانتفاء المفرد نحو: يا طالعاً جبلاً. (١٦) أي: للقسم الرابع. (١٧) أي: على مستقل.

المنادى مفرداً نكرة، وإذا كان مقدراً طالعاً جبلاً منادى بحسب الصورة والظاهر داخلاً ففي شبه المضاف، ثم قال ما إيضاحه: إنه بقي ههنا شيء آخر وهو أن طالعاً جبلاً جاز أن يكون معرفة إذا قصد به معين ولهذا يوصف بالمعرفة فيقال: يا طالعاً جبلاً الظريف، فكيف يصح أن يكون موصوفه نكرة؛ لأنه يلزم وصف النكرة بالمعرفة مع أن تقدير موصوفه نكرة واجبٌ؛ ليكون مثالاً لقوله: وينصب ما سواهما؛ إذ على تقدير المعرفة يجب تعريف الطالع، ويكون جائز النصب والرفع أي: فلا يخلو عن أحد المحذورين، اللهم إلا أن يقال: أن الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه فلا يلزم توصيف النكرة بالمعرفة كما في يا رجل، حيث كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد يقصد تعريفه هذا والله أعلم، وما قيل: إن يا طالعاً جبلاً منصوب على نزع الخافض؛ أي: على جبل ليس بشيء يقال: طلع الشمس من باب دخل وطلع الجبل بالكسر طلوعاً: أي: علاه فلا تغفل. (قوله: مقولاً لغير معين) فيه تنبيه على أن النداء لا يستلزم التعيين، وفي التمثيل بقوله: يا رجلاً دون يا ضارباً تنصيص على أن نداء النكرة لا يستلزم وصفها على ما زعم الفراء والكسائي، وجعلا يا ضارباً في تقدير يا رجلاً ضارباً (عصام). (قوله: أي: لرجل غير معين) كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي، ومنه قول عبد يغوث الحارثي:

أَيَـا رَاكِـباً إِمَّـا عَـرَضْـتَ[١] فَـبَـلِّـغَـنْ
نُـدامَـايَ مِـنْ نَـجْـرَانَ[٢] أَنْ لاَ تَـلاَقِـيَـا

أي: بلّغ إلى أصحابي في مكة والمدينة وحواليهما وأخبرهم بأن لا ملاقاة بيننا وبينهم، قاله حين أسر يوم الكلب وأيقن أنه مقتول، وقيل: كانوا يطلبونه بدم رجل منهم فعرض عليهم في فداءه ألف ناقة فأبوا إلا قتله، وكانوا يشدون لسانه؛ لئلا يهجوهم فرغب أن يخلّوه ليلوم أصحابه وعقد لهم أن لا يهجوه فخلّوه فقال: قصيدةً منها هذا البيت. (قوله: وهذا توقيت لنصب رجلاً) أي: بيان لوقت نصبه لا أنه قيد له يذكر معه في قول الأعمى؛ لأنه إذا كان منصوبا كان غير معين فيكون قوله:

(١) من العروض بمعنى مكة. (٢) بلدة باليمن وكان أهلها نصارى.

وَ: يَا رَجُلاً لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ[١].

(١) كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

(قوله: وهذا توقيت لنصب رجلاً) أي: يقال يا رجلاً بالنصب حال كون رجل لغير معين لا حال كون رجلاً لغير معين. **(قوله: مثل يا حسناً وجهه ظريفاً)** قال قدس سره في الحاشية: وإنما قيدناه بقوله: ظريفاً؛ ليكون نصاً في كونه نكرة لم يقصد به معين؛ فإنه لو قصد به معين يقال: يا حسناً وجهه الظريف انتهى، اعلم أن شبه المضاف إذا قصد به معين وجب تعريف وصفه إلا إذا كان منعوتاً بجملة أو ظرف؛ فإنه لا يوصف بالمعرفة، فلا يقال: يا حليماً لا يعجل القدوس، بل يقال: قدوساً؛ وذلك لأنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، وإن كان ذلك قبل النداء.

طالعاً جبلاً واجب النصب، إلا إذا كان موصوفه المقدر نكرة؛ لأنه حينئذ يكون تابعاً للفظه بخلاف ما إذا قدر موصوفه معرفة فإنه يكون جائز النصب والرفع لكونه تابعاً للمنادى المفرد المعرفة. **(قوله: اللهم إلا أن يقال الخ)** يعني: أن طالعاً قبل وقوعه موقع الموصوف كان نكرة، ثم لما وقع موقع الموصوف وباشره حرف النداء لم يمتنع قصد تعريفه كما في رجل كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد يقصد تعريفه. **(قوله: أي: يقال: يا رجلاً الخ)** يعني: أن الجار والمجرور وقع حالاً من يا رجلاً بتقدير يقال أو مقولاً مبين لهيئة رجلاً مع قطع النظر عن النصب، فيفيد توقيت نصب رجلاً وليس مبيناً لهيئته مع ملاحظة النصب معه حتى يشعر بأن رجلاً مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من التقييد. **(قوله: لا يوصف بالمعرفة)** بل يجب وصفه بالنكرة بتقدير أنه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء.

يحتمله[١]، فيمكن[٢] أن يراد بقوله[٣]: (يَا طَالِعاً جَبَلاً) غير[٤] معين لأن هذه العبارة[٥] أعم[٦] من أن يراد بها معيّن أو غير معيّن. فأمثلة[٧] الأقسام[٨] بأسرها[٩] مذكورة[١٠]، وهذه الأمثلة كلها أمثال لما سوى المستغاث[١١] أيضا، فلا حاجة إلى إيراد[١٢] مثال له[١٣] على[١٤] حدة. «وَ[١٥]تَوَابِعُ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ[١٦]» على ما يرفع به «الْمُفْرَدَةُ[١٧]» حقيقة أو حكماً. إنما قيد[١٨] المنادى بكونه مبنياً، لأن توابع المنادى المعرب[١٩] تابعة[٢٠] للفظة فقط. وقيدنا المبني بكونه[٢١] على ما يرفع به، لأن[٢٢] توابع، المستغاث. بالألف[٢٣]. لا يجوز فيها[٢٤] الرفع[٢٥] نحو: (يَا زَيْداً وَعَمْراً) لا[٢٦] وعمرو، لأن[٢٧] المتبوع[٢٨] مبني على الفتح. وقيد[٢٩] التوابع بكونها مفردة لأنها[٣٠] لو لم تكن مفردة، لا حقيقة ولا حكماً كانت[٣١] مضافة بالإضافة المعنوية[٣٢]، وحينئذ لا يجوز فيها إلاّ النصب[٣٣]. وإنما[٣٤] جعلنا (الْمُفْرَدَةَ) أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن[٣٥] لا[٣٦] تكون مضافاً[٣٧] معنوياً ولا لفظياً[٣٨]، ولا شبه[٣٩] مضاف، أو[٤٠] حكماً بأن يكون[٤١] مضافاً لفظياً[٤٢] أو مشبهاً بالمضاف فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانا[٤٣] في حكم المفرد[٤٤]، ليدخل[٤٥] فيها[٤٦] المضافة بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لأنهما كالتوابع المفردة[٤٧] في جواز الرفع والنصب نحو: (يَا زَيْدُ الْحَسَنُ[٤٨] الْوَجْهِ) و(الْحَسَنَ الْوَجْهِ) و (يَا زَيْدُ الْحَسَنُ[٤٩] وَجْهُهُ) و (الْحَسَنَ[٥٠] وَجْهُهُ). ولما لم يجز

---

(١) أي: للقسم الرابع. (٢) الفاء للتفصيل. (٣) مصنف. (٤) نائب فاعل. (٥) أعني: عبارة يا طالعاً جبل. (٦) خبر إن. (٧) على هذا الإمكان. (٨) الأربعة. (٩) أي: بجمعيها. (١٠) في الكتاب. (١١) مع اللام والألف. (١٢) بل يمكن. (١٣) أي: لما سوى المستغاث. (١٤) أي: استقلالاً. (١٥)استئناف أو اعتراض. (١٦) صفة المنادى. (١٧) صفة التوابع. (١٨) مصنف. (١٩) صفة المنادى. (٢٠) خبر إن. (٢١) النصب. (٢٢) علة قيدنا. (٢٣) حال من المستغاث. (٢٤) أي: في أنواع المستغاث. (٢٥) بل. (٢٦) أي: لا يقال يا زيد أو عمرو. (٢٧) علة لا عمرو. (٢٨) وهو يا زيداً فكيف ترفع توابعه بل تنصب. (٢٩) مصنف. (٣٠) متعلق بقيد. (٣١) جواب لو. (٣٢) يا زيد ذا المال ويا زيد نفسه. (٣٣) لفظاً أو تقديراً. (٣٤) جواب سؤال مقدر جوابه حين. (٣٥) بيان لطريق الحقيقة. (٣٦) أي: التوابع. (٣٧) نحو: غلام زيد. (٣٨) نحو: الحسن الوجه. (٣٩) هو خيراً من زيد. (٤٠) عطف على حقيقة. (٤١) أي: التوابع. (٤٢) إذ هو في تقدير الانفصال لأن تقدير الحسن الوجه الحسن وجهه. (٤٣) جواب لما. (٤٤) في عدم إفادة المعنى. (٤٥) علة إنما جعلت. (٤٦) توابع. (٤٧) حقيقة لا إضافة فيها أصلاً. (٤٨) مرفوع محلاً على لفظه. صفة لزيد مثال المضاف بالإضافة اللفظية. (٤٩) مثال لشبه المضاف اللفظي. (٥٠) منصوب محلاً على محله البعيد.

وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى[١] الْمَبْنِيِّ[٢] الْمُفْرَدَةُ[٣]

(١) صورة وصفه.
(٢) هي يرفع به وهذا القيد مستفاد من اللام لكونه للعهد ثم قيد المبنى احترازاً عن المعرب نحو: يا للكهول والشبان فإنه لا يجوز فيه إلا الجر.
(٣) سواء كانت المفردة حقيقياً بأن لا يكون مضافاً ولا شبهه أصلاً أو مفرداً حكماً بأن يكون مضافاً بالإضافة اللفظية وإن كان مضافاً لكنه مفرد حكماً.

(قال: وتوابع المنادى المبني) لم يقيد بكونه غير المبهم الذي جيء به للمتوسط اعتماداً على ما سيذكره. **(قوله: لأن توابع المنادى المعرب)** غير البدل والمعطوف الآتي حكمهما. **(قوله: تابعة للفظه فقط)** سواء كان منصوباً أو مجروراً؛ نحو: يا لزيد وعمرو، ولم يحملوا على محله النصب كما في أعجبني ضرب زيد وعمراً.

(قوله: وإن كان الخ) أي: وإن كان الوصف بالنكرة وهي الجملة أو الظرف فإنها في حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف بعد تعريفه بالنداء. **(قوله: اعتماداً على ما سيذكره)** فكأنه مستثنى من القاعدة بقرينة الآتي. **(قوله: الآتي حكمهما)** في قوله: والبدل والمعطوف الغير اللمتنع؛ فإنهما كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين أو لا، وسواء كان متبوعهما مضموماً أو لا، نص عليه سيبويه كذا في الرضي. **(قوله: نحو: يا لزيد عمرو)** على أن عمراً عطف بيان لزيد؛ إذ لو كان بدلاً

غير معين مستدركاً فحينئذ المعنى نُصبَ الرجل وقت يقال لغير معين كما في قول الأعمى، والحاصل: أن الجار والمجرور حال من يا رجلاً بتقدير مقولاً مبيّن لهيئة رجلاً مع قطع النظر عن النصب فيفيد توقيت نصبه بكونه لغير معين، ولا يتوهم كون رجلاً مع النصب لمعين في بعض الأوقات كما هو المتبادر من القيد، وقوله: يا حسناً وجهاً ظريفاً أتى بالوصف؛ ليكون نصاً على كون حسناً مراداً به النكرة، وقوله: من القيدين؛ أي: الإفراد والتعريف. **(قوله: هذه العبارة)** نائب فاعل لقوله: أن يراد، وقوله: أعم حال منها؛ أي: أن يراد بطالعاً جبلاً هذا التركيب سواء أريد به معين أو لا، فإن أريد التعيين فمثال لشبه المضاف، وإن قصد عدمه فمثال للقسم الرابع، وقوله: أيضاً؛ أي: كما أنه مثال لما سوى المفرد المعرفة. **(قوله: المبني على ما يرفع به)** أشار به إلى أن اللام للعهد وهو المتبادر من الذكر بلفظ البناء، فيخرج المستغاث المفتوح، واحترز بقوله: المبني عن المعرب؛ نحو: يا للكهول والشبّان، فإنه لا يجوز فيه إلا الجر. **(قوله: المفردة حقيقة أو حكماً)** وسيصرح فائدة هذا التعميم، وقال العصام: ودخل في المفردة شبه المضاف؛ لما مر أن المراد بالإفراد عدم الإضافة، فلا حاجة في إدخال شبه المضاف إلى

تكلف التعميم؛ لأن شبه المضاف مفرد حقيقة، وقوله: لا يجوز فيها الرفع؛ أي: لأنه ليس مبنياً على ما يرفع به؛ إذ رفعه قبل النداء بالضمة وبناء حالة النداء بالفتحة فلا يتصور فيها الرفع فبهذا القيد لا يرد النقض على الحكم الآتي فافهم، ولم يلحق الهاء في يا زيداً وعمراً بآخر زيد لعدم الوقف. (قوله: كانت مضافة بالإضافة المعنوية) نحو: يا زيد ذا الخيل ولا يجوز فيه غير النصب؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً لم يجز فيه إلا النصب فتابعه أولى بالنصب إذا كان مضافاً، وقوله: فإنهما لما انتفت الخ، جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف بالإضافة اللفظية وشبه المضاف، أما تناوله للثاني فظاهر؛ لعدم مطلق الإضافة، وأما الأول؛ فلأنه في حكم الانفصال، فترجع إلى المفرد بعده (نعمه). (قوله: كانا في حكم المفرد الخ) يعني: أن لهما شبهين شبهاً بالمضاف وشبهاً بالمفرد، فعمل بالشبه الأول إذا كانا مناديين وبالثاني إذا كانا تابعين للمنادى المبني، فيتحقق العمل بالشبهين. (قوله: نحو: يا زيد الحسن الوجه) برفع الحسن أو نصبه وجر الوجه بالإضافة اللفظية، ومثله يا زيد الكريم الأب، فإن الإضافة اللفظية في حكم الانفصال، فكأنه قيل: يا زيد الحسن وجهه، لكن إذا وقع؛ نحو: يا الحسن الوجه منادى لم يكن في حكم المفرد، بل في حكم المضاف لاعتبار الشبه اللفظي في المنادى الذي

(قوله: وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به) هذا القيد مستفاد من الحكم فإن الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالألف، قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن إذا كان مفتوحاً، ولك أن تقول: إن اللام في المبنى للعهد إلى ما فهم من قوله: ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة حينئذ إلى التقييد. **(قوله: أو مشبهاً بالمضاف)** الظاهر أنه لا حاجة في إدراجه في المفرد إلى هذا التعميم؛ لأنه مفرد حقيقة؛ لأنه ليس بمضاف، نعم في إخراجه عنه يحتاج إلى تمحل كما أشير إليه. **(قوله: فإنهما لما انتفت فيهما)** فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالمضاف إذا كان منادى. **(قوله: ويا زيد الحسن وجهه)** ويا هؤلاء العشرون رجلاً.

لكان كالمنادى المستقل. **(قوله: ولم يحملوا الخ)** أي: لم يحملوا عمراً على محل زيد الذي هو النصب لكونه مفعول أدعو؛ لأن الظاهر إنما يترك إلى المقدر إذا كان المقدر أقوى من الظاهر من حيث كونه إعراباً، والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف أو إذا تعذر الحمل على الظاهر كما في الاستثناء، كذا ذكره الرضي في باب المصدر وكلا الأمرين مفقودان ههنا. **(قوله: كما في أعجبني ضرب زيد عمراً)** واعلم أن مسألة الحمل على محل المجرور بالمصدر مختلف فيها مذهب الكوفيون وجماعة من البصريين إلى جواز الحمل على المحل في جميع التوابع وذهب سيبويه، ومحققو أهل البصرة إلى أنه لا يجوز مطلقاً، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتأكيد، فهذه ثلاثة مذاهب، والصحيح الأول؛ لورود السماع كقراءة الحسن: ﴿ أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون﴾، ويأوّل المانعون على إضمار عامل تأمل، وفيه تكلف كذا في شرح التسهيل، وفي الرضي قال الأندلسي: الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل أبو بالصفة أو المصدر وإن ما جاء مما يوهم الحمل على المحل أضمر له ناصباً أو رافعاً إما فعلاً أو منوياً من جنس ذلك المضاف، ويجوز مثل هذا الإضمار لقوة القرينة، وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق؛ لأنه إنما يترك الظاهر إلى المقدر إذا كان المقدر أقوى من الظاهر من حيث كونه إعراباً، والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف أو إذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر في باب الاستثناء، إذا عرفت هذا فقول المحشي رحمه الله: كما في أعجبني ضرب زيد عمراً يحتمل أن يكون للمنفي وأن يكون مثالاً للنفي، وعلى الأول معناه لم يحملوا على محله كما حملوا على محل معمول المصدر على خلاف القياس لورود السماع، وعلى الثاني لم يحملوا على محله كما لم يحملوا على محل معمول المصدر حتى حملوا ما جاء على خلاف الظاهر فيفيد المبالغة في عدم جواز الحمل على محل المعرب، وبالجملة عبارة المحشي رحمه الله لا تخلو عن إغلاق، والظاهر ما في الرضي، وأما نحو: أعجبني ضرب زيد وعمرو فيأتي الكلام عليه في باب الإضافة، فإنه جواب سؤال مقدر كما لا يخفى. **(قوله: فإن الرفع الخ)** يعني: أن الحكم لجواز الرفع في تابع المنادى مسبوق بإمكان الرفع فيه بناء ولا يتصور الرفع في تابع المستغاث بالألف لعدم الرفع في متبوعه. **(قوله: في إدراجه)** قيد بذلك؛ لأنه يحتاج إلى التعميم المذكور في إدراج المضاف بالإضافة اللفظية. **(قوله: يحتاج في إخراجه الخ)** كما في قوله: إذا كان مفرداً معرفة فإنه يحتاج في إخراج شبه المضاف عنه إلى تمحل إرادة الكامل منه. **(قوله: فاعتبر حكم المفرد الخ)** ولم يعكس الأمر؛ لأن اعتبار حكم المفرد فيما إذا كان منادى بأن يكون مرفوعاً يقتضي رفعهما حال كونهما تابعين بالطريق الأولى؛ لأنه إذا لم ينصب حال مباشرة حرف النداء كيف ينصبان حال كونهما تابعين؟ فيلزم ترك العمل بالشبه بالإضافة. **(قوله: ويا هؤلاء العشرون رجلاً)** مثال لشبه المضاف بالإضافة اللفظية.

الحكم[١] الآتي[٢] في التوابع كلها بل في بعضها، ولم يجز فيما[٣] هو جار فيه مطلقاً بل لا بد في بعضها[٤] من قيد[٥]، فصل[٦] التوابع الجاري هذا[٧] الحكم فيها[٨]، وصرح بالقيد فيما[٩] هو محتاج إليه، فقال[١٠] «مِنَ التَّأْكِيدِ» أي: المعنوي لأن التأكيد اللفظي، حكمه في الأغلب[١١] حكم الأول إعراباً[١٢] وبناءً، نحو: يا زيدُ زيدُ، وقد يجوز[١٣] إعرابه رفعاً ونصباً. وكأن المختار عند المصنف ذلك[١٤]، لذلك[١٥] لم يقيد[١٦] التأكيد بالمعنوي «وَالصِّفَةُ» مطلقاً «وَعَطْفُ[١٧] الْبَيَانِ» كذلك[١٨] «وَالْمَعْطُوفُ» بحرف «الْمُمْتَنِعُ[١٩] دُخُولُ[٢٠] (يَا) عَلَيْهِ[٢١]» يعني[٢٢] المعرف باللام بخلاف[٢٣] البدل والمعطوف الغير الممتنع[٢٤] دخول (يَا) عليه، فإن حكمهما غير حكمها[٢٥] كما سيجيء[٢٦].

(١) فاعل يجز. (٢) صفة للحكم وهو الرفع محلاً على اللفظ والنصب محلاً على المحل. م. (٣) عبارة عن المعطوف. (٤) وهو المعطوف بحرف. (٥) وهو الممتنع. (٦) مصنف. (٧) فاعل جاري. (٨) أي: التوابع. (٩) عبارة عن التابع. (١٠) مصنف. (١١) أي: عند الأكثرين. (١٢) نحو: يا عبد الله عبد الله. (١٣) عند الأقلين. (١٤) أي: جواز الرفع والنصب. (١٥) أي: لجواز الرفع والنصب في التأكيد اللفظي. (١٦) مصنف. (١٧) ذهب الشيخ الرضي إلى أنه بدل فحكمه حكم البدل عنده. لارى. (١٨) كالصفة مطلقاً. (١٩) صفة للمعطوف. (٢٠) فاعل للممتنع. (٢١) أي: على المعطوف. (٢٢) المراد بقوله المعطوف. (٢٣) حال من التأكيد. (٢٤) يا زيد. (٢٥) أي: التوابع. (٢٦) أي: التوابع.

مِنَ التَّأْكِيدِ، وَالصِّفَةِ، وَعَطْفِ الْبَيَانِ، وَالْمَعْطُوفِ الْمُمْتَنِعِ دُخُولُ يَا عَلَيْهِ[١]، تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ

(١) يعني المعطوف المعرف باللام.

(قوله، أي، المعنوي) صرح في شرح المفصل. (قوله، لأن التأكيد اللفظي الخ)؛ وذلك لأن الثاني عين الأول لفظاً ومعنى، فكأن حرف النداء باشره كما باشر الأول. (قوله، نحو، يا زيد زيد) نص في التأكيد وفي جعل أبي عليٍّ ذلك بدلاً وجعل سيبويه إياه عطف بيان نظر؛ لأنهما يفيدان ما لا يفيده الأول، وإذا وصفت الثاني فأبو عمرو بضم الثاني على أنه توكيد لفظي موصوف أو بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾، ولا يجوز أن يكون صفة؛ لأن العلم لا يوصف به. (قال، والصفة) قال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم أو انتصابه في مثل: يا زيد العالم على الاختصاص، وفيه أنه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الأحكام. (قال، وعطف البيان) ذهب الشيخ الرضي إلى أنه

(قوله: صرح به في شرح المفصل) وترك التصريح به ههنا لسبق الفهم من كونه عين الأول إلى أن حكمه حكم الأول. (قوله: لأنهما يفيدان ما لا يفيده الأول) يعني: أن البدل وعطف البيان يفيدان معنى لا يفيده الأول وههنا ليس كذلك. (قوله: وإذا وصفت الخ) معطوف على مقدر؛ أي: هذا إذا لم تصف الثاني. (قوله: فأبو عمرو يضم الثاني) كما في حال عدم الوصف؛ نحو: يا زيد الطويل وحكى يونس عن رواية أنه كان يقول: يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثاني على أنه تأكيد مثل يا تميم أجمعين فلا يمتنع إذن رفعه. (قوله: ولا يجوز أن يكون الخ) أي: لا يجوز أن يكون زيد الثاني مع صفته وصفاً للأول؛ وذلك لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للأول؛ نحو: لا ماء ماء بارداً. (قوله: على الاختصاص) أي: ائت العالم أو أعني العالم.

هو أقوى من توابعه، وقوله: ويا زيد الحسن وجهه، شبه مضاف برفع الحسن والوجه معاً أو بنصب الحسن، وأراد بالحكم الآتي الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحل. (قوله: بل في بعضها) وهو غير البدل من التأكيد والصفة وعطف البيان الخ، وقوله: بل لا بد في بعضها؛ أي: في المعطوف فإنه مقيد بقوله: الممتنع دخول يا عليه. (قوله: فصل التوابع) جواب لما، والمراد بالتوابع غير البدل بقرينة توصيفه بقوله: الجاري هذا الحكم؛ أي: الآتي فيها، وقوله: أي: المعنوي، أطلقه اعتماداً على اشتهار أمر التأكيد اللفظي، فإن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو (عصام)، فلسبق الفهم إلى هذا سكت عن التقييد لا أنه اختار رأي الأقل وخلاف الأصح، ولعل لذلك أتى الشارح بكأن المفيدة للشك، وقوله: في الأغلب؛ أي: في رأي أغلب النحاة، ومذهب أكثرهم لا في الاستعمال الأغلب ليلائم قوله: ويجوز، وقوله: وكأن المختار الخ، فقوله: وقد يجوز؛ أي: في رأي الأقل منهم. (قوله: والصفة مطلقاً) أراد بها النعت النحوي، ومعنى الإطلاق؛ أي: سواء امتنع دخول يا عليها أو لا، وقيل: أي مفردة كانت أو ما في حكمها؛ ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه، وكذا عطف البيان، وفيه رد على الأصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة تشبيهاً بالمضمر، وهذا قياس لكن الاستعمال يردّه، ولتأكيد الرد خص المصنف الصفة بالتمثيل. (قال المصنف: دخول يا عليه) اختار على حرف النداء للاختصار فذكر يا مبني على التمثيل، وإلا فجميع حروف النداء كذلك (نعمه)، وقوله: يعني المعرف باللام؛ أي: يريد المصنف بقوله: الممتنع دخول يا عليه المعطوف المعرف باللام مثل يا زيد والحارث غير لفظة الجلالة، فإن دخول يا عليها غير ممتنع فيقال: يا الله كما سيأتي، فلذا لم يقل: والمعطوف مع اللام، مع اختصاره

«تُرْفَعُ حَمْلاً عَلَى لَفْظِهِ[(١)]» الظاهر[(٢)] أو المقدر[(٣)]، لأن بناء المنادى عرضي[(٤)] فيشبه المعرب[(٥)] فيجوز

(١) أي: لفظ المنادى المبني. (٢) إن كان رفعه ملفوظاً. (٣) إن كان رفعه مقدراً. (٤) أي: غير أصلي. (٥) من حيث العروض.

مما في المتن. **(قوله: ترفع حملاً على لفظه الخ)** في إدراج هذه التوابع حال رفعها في تعريف التابع إشكال فيقال: إن العاقل في يا زيد العاقل مرفوع حملاً على لفظه بتنزيل ضمته منزلة الإعراب في كونها عارضة بدخول يا كعروض الإعراب بدخول العامل، والإعراب في تعريف التوابع أعم من الحقيقي والتنزيلي، فيصدق على العاقل في المثال أنه تابع بإعراب سابقه من جهة واحدة هذا هو الموافق لما في شرح المصنف، وفي الامتحان رفع العاقل للمشاركة؛ يعني: أن الإشكال إنما يرد إذا قيل حركة التابع حركة إعراب، وأما إذا قيل أنها حركة إتباع ومشاكلة لا إعراب ولا بناء لكان حسناً وانحلّ الإشكال. **(قوله: على لفظه الظاهر)** أي: كما إذا كان المنادى مبنياً على ما يرفع به لفظاً؛ نحو: يا زيد العاقل، وقال العصام: يراد بلفظه ما يشمل المحل القريب والتقدير فافهم، وقوله: أو المقدر بمعنى المفروض فيعم المحلي، وهذا إذا كان مبنياً على ما يرفع به تقديراً مثل: يا فتى العاقل، ويا قاضي الفاضل، أو محلاً قريباً مثل: يا هؤلاء الكرام، وحرر السيروزي على قوله ترفع حملاً على لفظه وتنصب حملاً على محله ما ملخصه: أنه قال في الوافية: لو قال المصنف: ترفع حملاً على لفظه أو محله لكان أصوب؛ ليشمل مثل: يا فتى العاقل، ويا هذا الرجل، ويا هؤلاء الكرام، فإن المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظاً حتى يحمل على لفظه، بل تقديراً في الأول ومحلاً في الأخيرين، فالشارح قال في شرحه: الظاهر أو المقدر، لكن قال العصام: إنه قاصر؛ لأنه لا يشمل الحمل على محله في نحو: يا هؤلاء العاقلون، فإن لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع، أقول: ظن القصور في عبارة الشارح من القصور؛ لأنه أراد ههنا دفع اعتراض الوافية بهذا التعبير الأخص حيث عمم اللفظ[(١)] عن الظاهر والمقدر، ولم يُرِد معناه الاصطلاحي المقابل للتقدير فيكون المراد من قوله أو المقدر معناه اللغوي المقابل للظاهر فعلى هذا يشمل قوله على لفظه للفظ والمحل والتقدير فلا تغفل. **(قوله: لأن بناء المنادى عرضي)** يعني: إنما جاز الحمل على اللفظ في المنادى دون سائر المبنيات؛ لأن بناء المنادى عارضي بسبب حرف النداء، فهو مشابه للمعرب في عروض الحالة البنائية بأداة النداء مثل عروض الإعراب بالعامل، والمراد عروضها بالحرف عروض الإعراب بالفاعل، فكما جاز الحمل على اللفظ في المعرب جاز في هذا. **(قوله: فيشبه المعرب)** بتقدير

(١) في قوله: حملاً على لفظه.

بدل فحكمه حكم البدل عنده. **(قوله: والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه)** لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع أنه أخصر ليشعر إلى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه، وليخرج نحو: يا محمد والله لتعين الرفع. **(قال: ترفع)** ولا تبنى الصفة كما في لا رجل ظريف؛ لأن النفي متوجه إلى الصفة دون النداء، والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون أثر كل عارضاً مطرداً، ولم يظهر أثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء. **(قوله: الظاهر أو المقدر)** مثل: يا فتى ويا هؤلاء فإن ضمتها تقديرية مفروضة كما ذهب إليه الشيخ الرضي، والأظهر أن يقال: أن لهؤلاء ضماً محلياً؛ لأن مفرداً معرفة معرباً لو وقع موقعه لضم كما أن له نصباً محلياً؛ لأن مضافاً لو وقع

(قوله: فحكمه حكم البدل عنده) أي: حكم المنادى المستقل عند الرضي. **(قوله: ليشير إلى مانع الاستقلال)** فإن تعليق الحكم بالوصف الصالح للملية يشعر بكونه علة له. **(قوله: وليخرج عنه الخ)** يعني: لو قال: والمعطوف المعرف باللام لدخل في هذه الضابطة لفظ الله المعطوف في هذا المثال مع خروجه عنها لكونه في حكم المنادى المستقل لكونه منادى في الحقيقة، وجواز مباشرة حرف النداء له. **(قوله: لتعين الرفع)** أي: الضمة التي هي شبيهة الرفع لدخوله فيما سيأتي من قوله: والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل. **(قوله: ولا تبنى الصفة الخ)** بيان للفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا المبني حيث لم يجز بناء الأولى وجاز بناء الثانية؛ نحو: لا رجل ظريف بالفتح، وحاصله: أن لا النفي في نحو: لا رجل ظريف متوجة إلى الصفة؛ لأن المنفي في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف؛ وذلك لأن معنى لا رجل ظريف في الدار لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهو لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال، وكأنه قيل: لا ظريف فيها فلتحقق مباشرة لا من حيث الممنى جاز بناؤها بخلاف النداء؛ نحو: يا زيد الظريف فإن المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع دون التابع، فلم يباشرها حرف النداء لا لفظاً ولا معنى، فلم يتحقق سبب البناء فيها، وهو الوقوع موقع الكاف فلم يجز بناءها سيبويه. **(قوله: والرافع الخ)** لما كان الرفع حركة إعرابية لا بد له من رافع بين ذلك مع الإشارة إلى حل إشكال قوي ههنا، وهو أنه كيف أعربت هذه التوابع بحركة متبوع المبني مع أن التوابع وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا المبني في بنائه، فلا تقول: في جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة، ولذا عرف التوابع بكل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة، وحاصل كلامه: أن الرافع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مشابهاً للعامل الرافع في كون أثر كل من حرف النداء والعامل الرفع؛ أعني: الضمة والرفع عارضاً؛ أي: يحدث في المنادى والمرفوع لعروض حرف النداء والرافع ويزول

أن يكون[١] تابعه[٢] تابعاً[٣] للفظه[٤]. «وَتُنْصَبُ[٥]» حملاً «عَلَى[٦] مَحَلِّهِ» لأن[٧] حق تابع المبني أن يكون[٨] تابعاً لمحله، وهو[٩] ههنا[١٠] منصوب المحل بالمفعولية؛ نحو: (يَا تَمِيْمُ أَجْمَعُونَ[١١]، وأَجْمَعِيْنَ[١٢]) في التأكيد، «مِثْلُ: يَا زَيْدُ العَاقِلُ[١٣] وَالعَاقِلَ[١٤]» في الصفة، واقتصر[١٥] على مثالها، لأنها[١٦] أكثر وأشهر[١٧]، و(يَا غُلامُ[١٨] بِشْرٌ[١٩] وبِشْراً[٢٠]) في عطف البيان، و(يَا زَيْدُ وَالحَارِثُ والحَارِثَ) في المعطوف عليه بحرف الممتنع دخول (يَا) عليه[٢١] «وَ[٢٢]الخَلِيْلُ[٢٣]» بن أحمد، وهو أستاذ سيبويه، «فِي[٢٤] المَعْطُوفِ» بحرف الممتنع دخول (يَا) عليه «يَخْتَارُ[٢٥] الرَّفْعَ[٢٦]» مع تجويزه النصب، لأن[٢٧] المعطوف بحرف[٢٨] في الحقيقة[٢٩] منادى[٣٠] مستقل، فينبغي أن يكون[٣١] على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة[٣٢] حرف النداء له وهي[٣٣] الضمة أو ما يقوم مقامها[٣٤]، ولكن[٣٥] لما لم يباشره[٣٦] حرف النداء[٣٧] جعلت تلك الحالة[٣٨] إعراباً فصارت رفعاً. «وَأَبُو عَمْرو» بن العلاء النحوي[٣٩] القارئ[٤٠] المقدم[٤١] على الخليل، يختار فيه

(١) بعد تأويل فاعل يجوز. (٢) أي: المنادى. (٣) خبر يكون. (٤) أي: المنادى. (٥) أي: التوابع. (٦) فإن النصب على المفعولية. (٧) علة تنصب. (٨) بعد التأويل خبر إن. (٩) أي: المنادى المفرد المعرفة. (١٠) أي: حين كونه منادى. (١١) حملاً على لفظه. (١٢) حملاً على محله البعيد. (١٣) حملاً على لفظه. (١٤) حملاً على محله البعيد. (١٥) مصنف. (١٦) علة اقتصار. (١٧) عند النحاة. (١٨) مفرداً معرفة بالنداء. (١٩) حملاً على لفظه. (٢٠) حملاً على محله. (٢١) أي: على معطوف. (٢٢) الواو استئناف أو اعتراض. (٢٣) وهو أعلى كعباً من سيبويه لم يتقدم عليه أحد في النحو. (٢٤) متعلق بيختار قدم عليه الحصر. (٢٥) أي: يرجح. (٢٦) لأنه مقصود بالنداء كالأول. (٢٧) علة الاختيار. (٢٨) أي: بحرف العطف. (٢٩) أي: في المعنى. (٣٠) خبر إن. (٣١) أي: المعطوف. (٣٢) أي: دخول حرف النداء على المعطوف. (٣٣) أي: علامة النداء. (٣٤) كالألف في التثنية والواو في الجمع. (٣٥) أي: لا. (٣٦) أي: المعطوف. (٣٧) لاجتماع أداتي التعريف. (٣٨) وهي الضمة وما يقوم مقامها. (٣٩) صفة العلاء. (٤٠) صفة أبو عمرو (٤١) صفة بعد صفة.

وَتُنْصَبُ[١] عَلَى مَحَلِّهِ[٢] مِثْلُ: يَا زَيْدُ العَاقِلُ وَالعَاقِلَ، وَالخَلِيْلُ[٣] فِي المَعْطُوفِ[٤] يَخْتَارُ الرَّفْعَ[٥]، وَأَبُو عَمْرٍو

(١) توابع. (٢) منادى، أي: لأن حق تابع المبنى أن يكون تابعاً لمحله وهو ههنا كون المنادى منصوب المحل بالمفعولية. (٣) ابن أحمد وهو أستاذ سيبويه. (٤) بحرف الممتنع دخول ياء عليه. (٥) مع تجويزه النصب.

موقعه لكان منصوباً. (**قال: في المعطوف الممتنع دخول يا عليه**) يعني: أن اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار. (**قوله: مع تجويزه النصب**)؛ لأن المراد بالاختيار الحكم بالأولوية. (**قوله: لأن المعطوف بحرف إلى آخره**) نظر أبو عمرو إلى جانب اللفظ، ونظر الخليل إلى جانب المعنى واستقلاله، فجعله مرفوعاً تنبيهاً على

بزوالهما مطرداً؛ بمعنى: أنه يصح أن يقال: كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به كما يصح أن يقال: كل ما دخله الرافع فهو مرفوع فلمشابهة الأثرين في العروض والاطراد تحققت المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى المبني مشابهاً للمعرب، فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيهاً لتابعه بتابع المعرب المحقق رعاية لشبه المعرب، وجاز حمله على محله رعاية لبنائه واندفع الإشكال المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة له من حيث كونه مشابهاً للمعرب. (**قوله: ولم يظهر الخ**) أي: لم يظهر أثر كون حرف النداء مشابهاً للرفع في المتبوع حيث تعين فيه الضم، ولم يجز النصب رعاية لشبهه بالمعرب لتحقق البناء فيه باعتبار وقوعه موقع الكاف، وهو مانع عن تغيير آخره بخلاف التابع فإن المانع غير متحقق فيه.
(**قوله: مثل يا فتى ويا هؤلاء**) أشار إلى أن المقدر

المضاف؛ أي: فيشبه بناؤه إعراب المعرب في العروض، فلعدم مشابهة كسرة مثل هؤلاء بالحركة الإعرابية في العروض لم يجز الجر في القوم في: جاءني هؤلاء القوم، بل يجب الرفع حملاً على محله، وقوله: لأن حق تابع المبني؛ يعني: مطلقاً منادى أو غيره عارضاً بناؤه أو لازماً، وجه التبعية لمحله أنه الأصل وأن أثر العامل ليس إلا في محل المبني؛ نحو: جاءني هؤلاء وزيد، (**قوله: لأنها أكثر**) أي: وللتأكيد في الرد على الأصمعي أيضاً، ومن أمثلة الصفة قوله:

يا حَكَمُ الوارِثُ عن عَبْدِ المَلِكْ

ونحو: يا عمر الجوادا، ومن أمثلة المعطوف قوله:

ألا يا زَيدُ والضَّحاكُ سِيْرا
وقَدْ جاوزْتُما خَمَرَ الطَّريقِ

(**قوله: والخليل بن أحمد**) وكذا سيبويه ومن تبعهما كالمازني، ثم إن الخليل: هو أبو عبد الرحمن بن أحمد الأزدي البصري أستاذ سيبويه، ومستنبط علم العروض، وجامع كتاب العين أملاه على سيبويه، وكان إماماً في النحو معاصر أبي الخطاب الأخفش اللغوي، أخذ النحو عن عيسى بن عمرو الثقفي الذي له كتاب الإكمال والجامع في النحو، مات بالبصرة في سنة ١٧٠، وهو ابن أربع وسبعين سنة، كان رجلاً صالحاً وقوراً وذكياً فطناً لطيفاً شاعراً، ومن كلامه:

واعْمَلْ بِعِلْمِي ولا تَنْظُرْ إلى عَمَلِي
يَنْفَعْكَ عِلمِي ولا يَضرُرْكَ تَقْصِيْرِي

(**قوله: في المعطوف الممتنع الخ**) يشير إلى أن اللام للعهد الخارجي، والجار متعلق بيختار قدم عليه للحصر؛ لأنه محل

«النصب» مع تجويزه الرفع؛ فإنه[1] لما امتنع فيه[2] تقدير حرف[3] النداء بواسطة اللام[4] لا يكون[5] منادى[6] مستقلاً، فله حكم التبعيّة، وتابع المبني[7] تابع لمحله ومحله النصب[8]. «وَأَبُو العَبَّاسِ» المبرد «إِنْ كَانَ» المعطوف المذكور[9] «كَالحَسَنِ» أي: كاسم الحسن[10] في جواز نزع اللام عنه. «فَكَالخَلِيْلِ[11]» أي: فأبو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه[12]، لإمكان[13] جعله[14] منادى مستقلاً[15]، بنزع اللام عنه[16]، «وإلاّ[17]» أي: وإن لم يكن المعطوف المذكور، كاسم الحسن في جواز نزع اللام[18]

(١) شأن. (٢) أي: في المعطوف. (٣) في المعطوف عليه. (٤) الإضافة بيانية. (٥) أي: المعطوف أي: الأولى أن يكون مثله. (٦) أي: فللمعطوف. (٧) مطلقاً. (٨) بالمفعولية. (٩) يعني الممتنع دخول يا عليه دون غير. (١٠) بيانية. (١١) جزاء. (١٢) أي: المعطوف الممتنع دخول الياء عليه. (١٣) علة لاختيار الرفع. (١٤) معطوف المذكور. (١٥) صفة منادى. (١٦) أي: عن المعطوف الثريا. (١٧) إلا مركبة، يشير إلى أن إلاّ هنا مركب من إن لا فيكون الشرط فبهذا التأويل جملة فعلية والجزاء وهو قوله: فكان عمرو أي: أبي العباس مثل أبي عمرو أو جملة اسمية فتصح الفاء. حلبي. (١٨) أن يكون موضوعاً مع اللام.

النزاع دون غيره من التوابع المذكورة للاتفاق على اختيار النصب فيها؛ أي: يختار الرفع فيه لا في غيره، ويختار بمعنى يرجح ويحكم بالأولوية بقرينة قوله: مع تجويزه، والمعطوف أعم من أن يكون علماً يجوز نزع اللام عنه أو لا بقرينة المقابلة. (قوله: مع تجويزه النصب) ومنه قوله تعالى في سورة سبأ: (يا جبال أوّبي معه والطير) برفع الطير عطفاً على لفظ الجبال، وبنصبه وهي قراءة السبعة عطفاً على محله، وقوله: منادى مستقل لكون المعطوف مقصوداً بالنسبة بخلاف ما عداه؛ يعني: أنه في المعنى منادى وإن لم يصح مباشرةُ حرف النداء له لكون اللام مانعاً، فينبغي للتنبيه على هذا الاستقلال أن يكون على حالة الخ. (قوله: وأبو عمرو بن العلاء) بن عمار النحوي القارئ أي: الإمام في القراءة السابق زماناً لا رتبة على الخليل وهو الذي قال الفرزدق فيه:

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأُغْلِقُهَا
حَتَّى أَتَيْتُ أبا عَمْرِو بنِ عَمَّارِ

مات في طريق مكة في سنة ١٤٥ (عوارف أبي قتيبة). وقوله: يختار فيه النصب لقراءة أكثر القراء: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ بالنصب كما مر. (قوله: وأبو العباس المبرد) لقب محمد بن يزيد الثمالي الأزدي البصري لقب به؛ لكثرة تكلمه بجملة برّد الله من برّدني، ولد في سنة ٢١٠ وأخذ العلوم عن المازني، وأبي حاتم السجستاني وغيرهما، ومات ببغداد سنة ٢٨٤، وهو إمام في الفنون الأدبية، وله كتاب المقتضب والروضة والكامل. (قوله: أي: كاسم الحسن الخ) يعني: مثل لفظ الحسن، وهو عبارة عن العلم الذي مع اللام ويجوز نزعها عنه فهو عَلَم كان في الأصل صفة أو مصدراً أو جنساً مشعر المدح كالأسد أو مذمة كالكلب، ولم يصر علماً بالغلبة، فإنه يصير حينئذ عَلَماً بلا لام، وإنما يدخل عليه اللام للمح الوصفية الأصلية بخلاف ما صار علماً بالغلبة، فإنه لا يصير علماً بها إلا مع اللام كالنجم والصعق، أو مع الإضافة كابن عباس فإنه لا يستعمل في المعين إلاّ بتعريف عهدي،

النَّصْبَ[1]، وَأَبُو العَبَّاسِ[2] إِنْ كَانَ[3] كَالحَسَنِ فَكَالخَلِيْلِ، وَإِلَّا

(١) الممكن. مع تجويزه الرفع. (٢) المبرد فصل الأمر فقال أن آه.
(٣) أي: المعطوف المذكور.

الاستقلال، إن قلت: ينبغي أن يختار الرفع إذا كان المتبوع غير المضموم يعين هذا الوجه، أجيب عنه: بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المتبوع مضموماً. (قال: إن كان كالحسن) قال الشيخ الرضي: كلام المبرد لا يدل على ما نسبه إليه؛ لأنه قال: إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل؛ لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف، بل تلمح بهما الوصفية الأصلية فكأنه مجرد عنهما وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو؛ لأن اللام في الجنس إذن يفيد التعريف، فليس الاسم كالمجرد انتهى، إن قلت: يجوز أن يراد بقوله: كالحسن ما يشبهه في كونه علماً ذا لام، قلنا: كلامه في شرحه يأبى عنه؛ إذ فسره بما فسر به الشارح قدس سره. (قوله: أي: كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه) علماً كان أو غير

بمعنى المفروض فيشمل المحلي أيضاً بالمعنى المشهور المقابل للمحلي، ولما كان هذا الإطلاق غير شائع بأنه ذهب إليه الرضي حيث قال في شرح قول المصنف رحمه الله: يبني على ما يرفع به الخ، والضم مقدر في المنقوص والمقصور؛ نحو: يا قاضي ويا فتى، وفي المبني قبل النداء؛ نحو: يا هذا ويا هؤلاء وهكذا في شرح التسهيل. (قوله: والأظهر)؛ لأنه موافق للمتعارف بين النحاة. (قوله: للعهد) أي: الخارجي لتقدم ذكره. (قوله: والجار مع المجرور الخ) بالرفع معطوف على يعني عطف الاسمية على الفعلية وليس منصوباً داخلاً تحت يعني؛ إذ لا إشارة في عبارة الشارح رحمه الله إلى بيان التعلق أصلاً والتقديم للحصر؛ أي: يختار في المعطوف دون غيره من التوابع. (قوله: لأن المراد الخ) أي: مراد الخليل في المعطوف المعرف باللام الرفع إذا كان متبوعه منصوباً أيضاً لكونه منادى مستقلاً أيضاً. (قوله: أجيب الخ) أي: ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال، بل مع رعاية الاتباع اللفظي وهي لا توجد إلا حين كون متبوعه مضموماً. (قوله: لا معنى

علم فدخل فيه الرجل وخرج منه الصعق إذا أردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه، فاعلم أن العلم إن لم يكن موضوعاً مع اللام صح دخول اللام عليه إن كان في الأصل صفة كالحسن أو مصدراً كالفضل؛ وذلك للمح الوصفية وقصد مدح أو ذم بها لكنه غير مطرد؛ إذ لا يصح أن يقال في محمد وعليّ: المحمد والعلي، وكذا إن كان اسماً له معنى جنسي يقصد به مدح أو ذم كالأسد والكلب، ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم، وإن كان موضوعاً مع اللام لم يجز نزع اللام عنه؛ لأنها كبعض حروف الكلمة، وهو أقسام منها ما يكون في الأصل للجنس، ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس، ووجب أن يكون معها لام أو إضافة ليفيد الاختصاص، وهو العلم الغالب الاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي، ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق أسماء لكواكب مخصوصة، ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في أعلام أيام الأسبوع من الثلاثاء والأربعاء والخميس؛ فإنها لم يثبت فيها معنى الثالث والرابع والخامس، ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت، لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب، فإنا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه، وهذه الأقسام الثلاثة أعلام غالبة عند سيبويه، لكن بحسب التقدير للإلحاق بما هو الغالب، فإن الغالب في الأعلام اللازمة لامها أن تكون أجناساً صارت أعلاماً بالغلبة.

فاللام جزء فيه فلا يمكن نزعه عنه (عصام). (قوله: أي: فأبو العباس فكالخليل) إشارة إلى حذف المبتدأ؛ لأن الجزاء لا بد أن يكون جملة، وحاصله: أن المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه إن كان من قبيل ما يجوز نزع اللام عنه كحارث وعباس وضحاك، فالمبرد يختار فيه الرفع كالخليل، وقد اتفق الناظرون على أن هذا خلاف مذهب المبرد، لكن في الظهيرية قيل عليه إن كان الأمر بالعكس لكان أولى؛ لأن المعرف باللام الذي جاز نزعه يكون للتعريف، فلم يجز اجتماع حرف النداء معه فيكون منادى مستقلاً، وإن لم يجز نزعه يكون اللام جزء الكلمة، ولا يكون للتعريف فيجوز اجتماع حرف النداء معه فيكون منادى مستقلاً هذا فليتتبع. (قوله: مثل النجم والصعق) فإن الأول كان في الأصل اسماً لكل كوكب، ثم جعل مع اللام علماً للثريا فنزع اللام منه مظنة زوال العلمية، والثاني: كان اسماً لكل من رُمِيَ بصاعقة سماوية ثم جعل علماً مع اللام لخويلد بن نفيل لما رمى بها وقد سبق.

لهما فيه)؛ لأن التعريف حاصل بالوضع العلمي على أبلغ وجه. (قوله: فكأنه مجرد عنهما) فيختار الرفع كما في المجرد (قوله: يجوز أن يراد الخ) فحينئذ يكون موافقاً لما نقله الرضي عن المبرد (قوله: كلامه في شرحه) أي: كلام المصنف رحمه الله في شرحه لهذا الكتاب يأبى عن أن يراد ذلك. (قوله: علماً كان أو غير علم) بيان لتغاير تفسير الشارح رحمه الله لما نقله الرضي من حيث الصدق فإن مثل الرجل داخل فيما يشبه الحسن؛ ونحو: الصعق خارج عن تفسيره وبالعكس على ما نقله الرضي فبين التفسيرين عموم من وجه. (قوله: وذلك) أي: دخول اللام للمح الوصفية لا لقصد التعريف فإنه حاصل قبل دخوله في الوضع العلمي. (قوله: إن كان في الأصل صفة الخ) وإن لم يكن في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم لم يدخله اللام إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي فحينئذ إما أن تضيف العلم كزيدنا وزيدكم، أو تعرفه باللام نحو: وليد بن اليزيد. (قوله: وقصد مدح أو ذم بها) أي: بالوصفية الأصلية فإن الأعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باعتبار المعنى. (قوله: لكنه غير مطرد) أي: ليس كل علم كان في الأصل صفة يصح دخول اللام عليه بل في البعض (قوله: وكذا) أي يصح دخول اللام. (قوله: له معنى جنسي) أي: كلي في الأصل يقصد به مدح أو ذم بناء على اشتهار ذلك المعنى الجنسي بصفة مدح كالأسد بالشجاعة أو بصفة ذم كالكلب بالخسوء. (قوله: ولا خفاء الخ) لكون اللام عارضاً بعد الوضع العلمي. (قوله: ووجب أن يكون معها لام) أي: لا بد أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد كالبيت والكتاب والنجم والإضافة كابن عباس والزبير؛ ليفيد اختصاص ذلك الاسم به ابتداء، ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علماً له. (قوله: وهو العلم الغالب) أي: العلم الذي صار علماً بسبب الغلبة والاتفاق لا بالوضع القصدي. (قوله: كالثريا الخ) فإنه لا يتصوّر بها معنى سوى المعاني العلمية. (قوله: فإنها) أي: أعلام الأسبوع عند سيبويه وعند المصنف رحمه الله ما لزمته اللام من الإعلام التي لم يثبت استعمال ألفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والأربعاء والدبران والمشتري ليست من الغوالب؛ لأن العلم الغالب ما كان جنساً، ثم صار بالغلبة علماً، بل هي أسماء موضوعة لمسمياتها. (قوله: لكن بحسب التقدير) أي: قدر استعمالها أجناساً. (قوله: للإلحاق الخ) تعليل لقوله: أعلام غالبة؛ أي: إنما ارتكب سيبويه ذلك إلحاقاً للقليل الأعم

عنه مثل: (النَّجْمِ[1] والصَّعْقِ) «فَكَأَبِي عَمْرٍو» أي: أبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار النصب، لامتناع جعله[2] منادى مستقلاً. «وَالْمُضَافَةُ» عطف على المفردة، أي: وتوابع المنادى المبني على ما[3] يرفع به، المضاف[4] بالإضافة[5] الحقيقية[6] «تَنْصَبُ» لأنها[7] إذا وقعت منادى[8] تنصب فنصبها إذاً[9] وقعت توابع أولى[10]، لأن حرف النداء لا يباشرها، مثل: (يَا تَمِيْمُ كُلَّهُمْ) في التأكيد و(يَا زَيْدُ ذَا المَالِ) في الصفة (وَيَا رَجُلُ أَبَا عَبْدِ اللهِ) في عطف البيان. ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع[11] دخول[12] (يَا) عليه مضافاً[13]، لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية[14]. «وَالبَدَلُ[15] وَالمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا[16] ذُكِرَ» أي: غير المعطوف الذي ذُكر من قبل وهو الممتنع دخول (يا) عليه، فغيره[17] هو المعطوف الذي لا يمتنع دخول (يَا) عليه «حُكْمُهُ[18]» أي: حكم كل واحد منهما[19] «حُكْمُ[20]» المنادى «المُسْتَقِلِّ[21]» الذي باشره[22] حرف النداء[23]، وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر والأول[24] كالتوطئة[25] لذكره[26]، والمعطوف المخصوص[27] المنادى[28] المستقل في[29] الحقيقة، ولا مانع[30] من دخول حرف النداء عليه، فيكون حرف النداء مقدراً فيه[31] «مُطْلَقاً» أي: حال كون كل منهما[32] مطلقاً[33] في هذا الحكم[34] غير مقيد بحال من الأحوال أي: سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين. فالبدل مثل[35]: (يَا زَيْدُ عَمْرُو)، و: (ويَا[36] زَيْدُ أَخَا[37] عَمْرٍو)،

---

(١) واللام لازمة فيهما وضعتا معاً. (٢) أي: جعل مثل هذا المعطوف بسبب امتناع .ع اللام. (٣) أي: الضمة أو الألف. (٤) صفة التوابع. (٥) نحو: يا عبد الله. (٦) أي: المعنوية فقط. (٧) أي: التوابع المضافة. علة تنصب. (٨) لنفسها. (٩) أي: المضافة. (١٠) لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء أي: بناء مدخولها. (١١) صفة المعطوف. (١٢) فاعل ممتنع. (١٣) إلى غيره بالإضافة. (١٤) لأن تجرده عن حرف النداء واجب. (١٥) مبتدأ أول. عط. (١٦) بأن لم يكن ذا اللام. (١٧) مبتدأ خبره موصول مع صلته. (١٨) مبتدأ ثان. (١٩) أي: من البدل والمعطوف. (٢٠) أي: كحكم المنادى منصوب بنزع الخافض من قبيل: ﴿واختار موسى قومه﴾ الأية .م. (٢١) وسبب ذلك أن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل. (٢٢) منادى. (٢٣) أي: دخل عليه حرف النداء. (٢٤) أي: المبدل منه. (٢٥) أي: ساقط في الحكم لا في اللفظ. (٢٦) أي: البدل. (٢٧) أي: المجرد عن حرف التعريف. (٢٨) خبره. (٢٩) أي: لا في الظاهر فإنه تابع فيه. (٣٠) كلام التعريف. (٣١) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا. (٣٢) أي: من البدل والمعطوف المجرد عنه. (٣٣) وحال كون كل منهما تابعا لمفرد أو مضاف. (٣٤) أي: في حكم المنادى المستقل. (٣٥) بشر ونسخة. (٣٦) بدل الكل مثال ما كان مفردين. (٣٧) بدل الكل مثال للمضاف.

فَكَأَبِي عَمْرٍو. وَالْمُضَافَةُ تَنْصَبُ. وَالبَدَلُ وَالمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا[1] ذُكِرَ حُكْمُهُ حُكْمُ المُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً[2].

(١) أي: غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه وذلك الغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا. ج.
(٢) أي: حال كون كل منهما مطلقاً .ج.

(قال المصنف: والمضافة) أي: بالإضافة المعنوية (تنصب)، وأما اللفظية فيجوز فيها الوجهان كما مر، وقوله: عطف على المفردة؛ أي وقوله: تنصب عطف على ترفع فهو من عطف الشيئين على معمولي عامل واحد؛ إذ العامل في صفة المبتدأ هو العامل في الخبر. (قوله: بالإضافة الحقيقية) أي: المعنوية، ثم أراد بقوله: تنصب، النصب وجوباً، ففيه رد على ابن الأنباري حيث يسوّي بين المضافة بالإضافة المعنوية وبين المفردة في جواز الرفع والنصب. (قوله: لأن حرف النداء لا يباشرها) يعني: أنها إذا وقعت منادى وباشرها حرف النداء لا يؤثر الرفع فيها، فعند عدم وقوعها منادى وعدم مباشرة حرف النداء لا يؤثر الحرف الرفع بالأولى، واعلم أنه يجوز في قوله: يا تميم كلهم كلكم نظراً إلى الخطاب العارض، وتغليباً لجانب المعنى على اللفظ. (قوله: لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف الخ) أي: بخلاف الإضافة اللفظية؛ فإنها ليست لإفادة التعريف، بل للتخفيف فيجامعها اللام؛ نحو: الحسن الوجه. (قال المصنف: والمعطوف غير ما ذكر) صفة أو بدل فإن غير ههنا أضيف إلى ضده فاكتسب التعريف مثل: عليك بالحركة، غير السكون (هندي)، ولك

(قوله: مثل يا تميم كلهم) نظراً إلى أن تميماً في نفسه غاضب، وجوّز الشيخ الرضي كلكم نظراً إلى الخطاب العارض. **(قال: غير ما ذكر)** صفة أو بدل. **(قوله: أي: حال كون كل منهما مطلقاً)** وحال كون كل

الأغلب إجراء للازم لامها مجرى واحد. **(قوله: وجوّز الشيخ الرضي الخ)** لا وجه لتخصيص الرضي بذلك؛ فإنه قاعدة نحوية ففي التسهيل: وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل وعلى الحضور باعتبار الحال، وكذا في اللباب. **(قوله: صفة)** إما باعتبار جعل التعريف في المعطوف للعهد الذهني فيكون في حكم النكرة فيجوز توصيفه بلفظ غير، وإما باعتبار كونه غير معرفة لكون مقابل ما أضيف إليه أمراً واحداً كما في عليك بالحركة غير السكون. **(قوله: لمفرد)** مبني

و: (يَا زَيْدُ طَالِعاً[١] جَبَلاً)، و: (يَا زَيْدُ رَجُلاً صَالِحاً[٢]). والمعطوف مثل: (يَا زَيْدُ وعَمْرُو)، و: (يَا زَيْدُ وأَخَا عَمْرٍو)، و: (يَا زَيْدُ وطَالِعاً جَبَلاً)، و: (يَا زَيْدُ وَرَجُلاً صَالِحاً). «وَ[٣]العَلَمُ[٤]» أي: العَلَمُ المنادى[٥] المبني على الضم، أما كونه منادى، فلأن[٦] الكلام فيه، وأما كونه مبنياً على الضم فلما[٧] يفهم من اختيار فتحه المُنبئ[٨] عن جواز[٩] ضمه، فإن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم «المَوْصُوفُ[١٠] بِـ(ابْنٍ)» مجرد عن التاء أو[١١] ملحق بها، أعني: ابنة، بلا تخلل واسطة[١٢] بين الابن وموصوفه، كما[١٣] هو المتبادر[١٤]

(١) بدل الكل مثال للمضارع. (٢) صفة رجلاً. مثال النكرة وهذا وصف رجلاً بصالحاً لأن النكرة إذا أبدلت من معرفة وجب النعت كما يجيء في بحث البدل. (٣) استئناف أو اعتراض أو عطف على ما قبله. (٤) مبتدأ خبره جلة يختار. (٥) خرج بالمبني نحو: يا عبد الله وبالعلم نحو: يا رجلاً. (٦) جواب إما. (٧) مصدرية. (٨) صفة اختيار. (٩) أي: عن جواز بقائه على ضمه الأصلي. (١٠) صفة العلم. (١١) الظاهر الملحق فيها. (١٢) و فاصلة. (١٣) الكاف للعلة. (١٤) لأن الصفة والموصوف لما اتحدا في المعنى امتنع أن يقع فصل بينهما.

والعَلَمُ[١] المَوْصُوفُ بِابْنٍ

(١) أي: العلم المنادى المبني على الضم.

منهما تابعاً لمفرد أو مضاف. (قوله: أي، العلم المنادى المبني على الضم) فخرج عبد الله وزيدان وزيدون إذا جعلتهما علماً.

أو معرب كالمستغاث. (قوله: فخرج عبد الله) أي: خرج بقيد المبني عبد الله وبقيد على الضم زيدان وزيدون. (قوله: إذا جعلتهما علماً)؛ إذ لو لم يجعلا علمين لخرجا بقيد العلم؛ إذ المثنى والمجموع ليس بعلم إلا ألفاظاً معدودة كابانيين وعمايتين وعرفات.

أن تقول: اللام في المعطوف للعهد الذهني، فيكون في حكم النكرة، وفي قوله: أي حكم كل واحد الخ، إشارة إلى وجه إفراد الضمير الراجع إلى اثنين. (قال المصنف: حكم المنادى المستقل الخ) وهو البناء على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة الخ، تقول في البدل: يا زيد كرز بالضم، كما تقول: يا كرز، وفيه رد للمازني والكوفيين حيث جوزوا يا زيد وعمراً بالنصب، وقوله: والمعطوف المخصوص؛ أي: الممتاز من بين التوابع بعدم امتناع دخول يا عليه، وهو المجرد عن حرف التعريف. (قوله: في هذا الحكم) أي: في كونه كالمنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وفيه لطافة، وقوله: مفردين؛ أي: حقيقيين معرفتين بقرينة ما بعده. (قوله: فالبدل مثل: يا زيد عمرو) أي: على تقدير أن يكونا اسمين لمسمى واحد، لكن الأولى أن يقال: يا زيد بطة؛ لأنهما اسمان لشخص واحد أحدهما لقب والآخر اسم بخلاف زيد وعمرو، فإن الظاهر كونهما اسمين لشخصين، وأما قولهم: يا زيد زيد يحتمل التأكيد اللفظي والبدل؛ لأنه إن أريد بزيد الثاني دفع الغفلة وتقرير الأول في ذهن السامع فهو تأكيد، وإلا فبدل كان الأول في حكم الطرح. (قوله: ويا زيد رجلاً صالحاً) وإنما وصف بصالحاً؛ لأنه شرط في النكرة المبدلة عن المعرفة بدل الكل أن تكون موصوفة؛ نحو: قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ﴾؛ لأن الأصل في الكلام هو البدل، فلو كان نكرة غير موصوفة والمبدل منه معرفة لكان للفرع مزية على الأصل، وذا لا يجوز، وأما قوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ فطوى بدل أو عطف بيان، وقال أبو البقاء: إن طوى اسم علم للوادي بالشام فهو بدل منه، وقال البيضاوي: إنه عطف بيان، فعلى تقدير عدم كون طوى علماً، بل نكرة فإنما يكون بدلاً على قول أبي علي في الحجة وهو الحق من أنه يجوز ترك الوصف في النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كما في قول الشاعر:

إنَّـا وجَـدْنـا بـنـي جَـلان كـلَّـهـمُ
كـسَـاعِـدِ الـضَّـبِّ لا طـولٌ ولا قِـصَـر

إلى الفهم، فيخرج عنه[1] مثل: (يَا زَيْدُ[2] الظَّرِيْفَ ابنَ عَمْرٍو). «مُضَافاً[3]» أي: حال كون ذلك الابن مضافاً «إِلَى عَلَمٍ[4] آخَرٍ[5]» فكل[6] علم يكون كذلك[7] يجوز[8] فيه الضّم[9] لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به، لكن «يُخْتَارُ فَتْحُهُ[10]» لكثرة[11] وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة[12] مناسبة للتخفيف، فخففوه[13] بالفتحة التي هي حركته[14] الأصلية، لكونه[15] مفعولاً[16] به

(١) أي: عن العلم الموصوف بلا تخلل. (٢) أي: مثله غير كثير الاستعمال. (٣) حال ومتعلق إلى قوله: والعلم. (٤) احتراز عن يا زيد بن اختنا ويا هند ابن عمنا. (٥) نحو: يا زيد بن عمرو. (٦) مبتدأ. (٧) يعني: مفردا. (٨) خبره. (٩) أي: البناء على الضم. (١٠) أي: فتح علم المذكور. (١١) علة اختيار. (١٢) أي: كثرة الاستعمال منه. (١٣) أي: النحاة. (١٤) أي: المنادى. (١٥) أي: المنادى. (١٦) لفعل محذوف وجوباً.

مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتْحُهُ.

(**قوله: فخففوه بالفتحة**) وتحذف الألف خطاً في ابن وابنة، وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والألف خطاً في ابن. (**قوله: التي هي حركته الأصلية**) أي: سهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل.

(**قوله: سهل ذلك الخ**) إشارة إلى فائدة توصيف الفتحة بالموصول.

أي: لا ذي طول ولا ذي قصر هذا وفي توصيف رجلاً بصالحاً تنصيص على كون المعطوف نكرة لا للمشاكلة، واحترز بقوله: المبني على الضم عن مثل: عبد الله علماً، وعن نحو: زيدان إذا جعل علماً. (**قوله: أما كونه منادى الخ**) فيه إن الكلام في توابع المنادى، فليكن المراد بالعلم التابع وأيضاً اختيار الفتح لا يدل على جواز الضم؛ لجواز أن يكون في المنادى المنصوب بأن يكون البناء على الفتح مختاراً فيه مع جواز الإعراب بالنصب (فتح الله)، ثم إن الظاهر أن ما في قوله: فلما يفهم من اختيار الخ، مصدرية فالجار متعلق بالفهم، والمعنى؛ أي: لكونه مفهوماً من اختيار بنائه على الفتحة المشعر عن جواز بنائه على الضم؛ وذلك لأن جواز الضمة في المنادى لا يتصور إلا في المنادى المبني[1] دون المعرب، ودون المبني على الألف أو الواو. (**قال المصنف: الموصوف بابن**) يعني لا مطلقاً كما ذهب إليه الكوفي، بل الموصوف بابن وابنة، ولا حاجة إلى قيد الإفراد؛ لأن المثنى والمجموع لا يكونان علمين؛ إذ لا يثنى العلم إلا بعد التنكير وفيه إشعاراً بأن شرط جواز الأمرين كون الابن صفة، فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً لفعل مقدر تعين الضم. (**قال المصنف: مضافاً إلى علم**) أي لا إلى غيره؛ نحو: يا زيد ابن أخينا، وبعض البصريين يجعل كل منادى موصوف بمضاف إلى لفظ الموصوف كذلك؛ نحو: يا سيد بن سيد، ويا فلان بن فلان، وقوله: آخر يخرج بظاهره يا محمد بن محمد؛ إذ ليس المضاف إليه علماً آخر، وإلالم يكن مشتركاً، لكن فيه المغايرة الاعتبارية لتعدد الوضع. (**قوله: لكن يختار فتحه**) عند الجمهور خلافاً لمن أوجبه كقوله:

يَا طَلْحَةَ بنَ عُبَيْدِ اللهِ قَدْ وَجَبَتْ
لَكَ الجِنَانُ وَبُوِّئْتَ المَهَا العِينَا

(شذور)، وقال السجاعي: الفتح على الإتباع لفتحة ابن؛ إذ الحاجز بينهما غير حصين لسكونه، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً أو على إقحام الابن وإضافة المنادى إلى ما بعده من العلم. (**قوله: لكثرة وقوع المنادى الخ**)؛ ولأن هذا المنادى في الحقيقة مضاف؛ لأن إضافة الصفة كإضافة الموصوف، وقوله: الجامع لهذه الصفات؛ أي: لهذه الشروط الأربعة، بل الخمسة، بل الستة؛ وهي أن يكون المنادى مفرداً علماً بعده ابن متصلاً به صفة له مضافاً إلى علم آخر، فإن فقد أحد هذه الشروط، فالضم في المنادى واجب على الأصل. (**قوله: والكثرة مناسبة للتخفيف**) فإن قلت: أن يا زيد أكثر استعمالاً من الموصوف، فلم خففوا الثاني دون الأول؟ قلنا: إن أكثرية الاستعمال وحدها ليست علة لجواز التخفيف واختيار الفتح، بل مع ضم كثرة اللفظ وليس في الأول إلا الأول، وفي الرضي: والعلم الموصوف بابن الجامع لهذه الشرائط في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوباً، وبحذف ألف ابن خطأ أيضاً؛ نحو: جاءني زيد بن عمرو. (**قوله: المعرف باللام**) وكذا الموصول المصدر بأل، وإنما لم يقل: ذو اللام؛ ليخرج نحو: الله، فإنه إذا نودي قيل: يا الله، فالمراد باللام ما يكون سبباً لحصول التعريف، ويخرج أيضاً؛ نحو: النجم، فإنه لا يصح قصد ندائه، فلا يقال: يا أيها النجم؛ لأن العلم لا يوصف به، وقوله: أي: إذا أريد نداؤه لما كان نداء المعرف غير جائز صرف كلامه عن ظاهره بحمله على الإرادة، فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء.

(١) لأن الفتح والضم من ألقاب البناء.

«وَإِذَا نُودِيَ الْمُعَرَّفُ[1] بِاللاَّمِ[2]» أي: إِذَا أُرِيدَ نِدَاؤُهُ «قِيلَ» مثلاً: «(يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ») بتوسيط (أَيُّ) مع (هَا) التنبيه[3]، بين حرف النداء[4] والمنادى[5] المعرف باللام تحرزاً[6] عن اجتماع التي[7] التعريف بلا فاصلة «و(يَا هَذَا الرَّجُلُ[8]») بتوسط (هَذَا)[9] «(ويَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ[10]») بتوسط الأمرين[11] معاً. «وَالْتَزَمُوا» يعني: العربُ «رَفْعَ الرَّجُلِ» مثلاً وإن كان صفة[12] وحقها جواز الوجهين، الرفع[13] والنصب كما مر «لأنَّهُ[14]» أي: الرجل[15] مثلاً «هُوَ الْمَقْصُودُ[16]» بالنداء فالتزموا رفعه[17] لتكون حركته الإعرابية[18] موافقة للحركة البنائية[19]

(١) نائب فاعل نودي. (٢) والمراد به واللام سواء كان للمعرفة أو من نفس الكلمة. (٣) لمناسبة بينها وبين النداء لأن النداء أيضاً تنبيه. (٤) وهو يا. (٥) أي: الرجل. (٦) علة بتوسط. (٧) لفظاً وصورة. (٨) صفة هذا. (٩) أي: لفظ هذا. (١٠) والرجل صفة لهذا. (١١) أي: أي وهذا. (١٢) للمنادى. (١٣) بدل من الوجهين. (١٤) علة التزام. (١٥) اسم جنس. (١٦) لأن أي: أوغلت في الإبهام ولا يقبل النداء. (١٧) الرجل. (١٨) أي: الرفع. (١٩) أي: الضم.

وَإِذَا نُودِيَ الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ قِيلَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَيَا هَذَا الرَّجُلُ وَيَا[1] أَيُّهَذَا الرَّجُلُ، وَالْتَزَمُوا رَفْعَ الرَّجُلِ لأَنَّهُ الْمَقْصُودُ

(١) وهذا بتوسيط أمرين أعني: أي: وهذا فيجعل ذا لأي والمقصود بالنداء صفة لذا ويحتمل أن يجعل وصفاً ثانياً لأي. وفائدة الجمع بينهما عرف مما سبق.

(قال: وإذا نودي المعرف باللام) فيه أن نداء مثنى العلم وجمع المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسيط، فيقال في الزيدان والزيدون: يا زيدان ويا زيدون، وقد يجاب بأن اللام فيهما لجبر نقص التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله: المعرف باللام. **(قوله:**

(قوله: لا بالتوسيط) فلا يصدق أن القاعدة كلية وقد تقرر في غير هذا الفن أن مهملات العلوم كليات. **(قوله: في الزيدان الخ)**؛ لأن حرف النداء يغني غناء اللام. **(قوله: وقد يجاب الخ)** اعلم أن تحقيق المقام يستدعي مقدمة وهي أن تثنية العلم وجمعه لما كانا خلاف القياس بوجهين؛ أحدهما: أنه لم يوضع إلا مفرداً فإذا قصد تثنيته وجمعه فقد زالت العلمية، والثاني: أن التثنية في الأسماء بإلحاق الزيادة المعلومة ليدل على أن معه مثلاً من جنسه، ولا شك أن الإعلام وإن تعددت مدلولاتها ليست موضوعة لها وضعاً واحداً حتى تكون تثنيتها تدل على شيئين من جنس واحد فقال الإمام وابن يعيش: إنه إذا قصد تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها ثم إن قصد تعريفها عرفت باللام كسائر أسماء الأجناس، وهذا غير مستقيم؛ لأنهم لم يستعملوا الأعلام مثناة ومجموعة نكرات أصلاً؛ ولأن تنكير الأعلام قليل لكونه خلاف وضعه فلو كان التنكير لازماً لتثنيته وجمعه لكان تثنيته وجمعه قليلاً وليس كذلك، وقال المصنف رحمه الله: إن العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للإيجاز كراهة تكرار اللفظ الواحد مراراً وإن العلم أحق بذلك لكثرته اغتفر أمر خروجه بالوجهين المتقدمين، ولما قصد الاختصار فيه أجروا اشتراك اللفظ فيه مجرى اشتراك المعنى، والتزموا إدخال لام العهد في التثنية عوضاً عن العلمية الزائلة من مفرده من غير تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس، فجبروا التعريف الزائل بالتثنية بإلزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية الأمرين الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر

(قوله: قيل: مثلاً الخ) أي: يقال على مذهب البصرية هذا المثال، وإنما ذكر مثلاً لإفادة أن الكلام ههنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا أيها ولا الرجل معتبرة بخصوصها، بل سائر حروف النداء مثل يا في عدم الاجتماع مع اللام والاحتياج إلى الواسطة، وأيضاً سائر الأسماء المبهمة مثل: أيّ في هذا الاعتبار، وكذا سائر الأسماء المعرفة باللام مثل: الرجل فيما ذكر نحو: يا هؤلاء الكرام، ويا أيها الثقلا،ن وأيها المؤمنون، ويا أيتها النفس، ويا هذه المرأة إلى غير ذلك. **(قوله: بتوسيط أي)** وهي الموصوفة أو الموصولة، وإنما وسطت هذه الأمور المبهمة دون المعينة؛ لأن الأصل في النداء أن يكون معلوماً، فإذا كانت تلك الوسائط معلومة وقف الذهن عليها، فلا يحتاج إلى الاسم المعرف باللام، فلما كانت مبهمة سيما من المبهمات الوضعية احتيجت إلى ما يرفع إبهامها فاشتدت الحاجة إلى ما يرفع الإبهام؛ أعني: ذلك المعرف باللام، ولذا قالوا: إنه المقصود بالنداء مع عدم مباشرة حرف النداء له، فإن قلت إن لفظة أي واسم الإشارة كاف أحدهما في التوصل، فلا فائدة في الجمع بينهما في يا أيهذا الرجل، قلنا: المقصود من الجمع بينهما هو التدرج في النزول من الإبهام إلى التفسير، ولما كان اسم الإشارة أقل إبهاماً من أي، ولذا جاز يا هذا بدون وصف دون يا أي عقب أي به تدريجاً، فيكون أي منادى وهذا صفة له، والرجل صفة لهذا. **(قوله: بتوسيط هذا)** أي: يفصل بين يا والمعرف باللام بلفظ هذا الموصوف بذي اللام وكون المعرف مقصوداً بالنداء دون الفاصل يستدعي جعل المعرف باللام بدلاً لا صفة، إلا أنه منعهم طلب أي الموصوفة صفة وكون البدل مبنياً، والتزام الرفع في توابعه؛ لأنه يوجب كونه معرباً، وقوله: بتوسيط الأمرين؛ أعني: أي وهذا فيجعل ذا لأي، والمقصود بالنداء صفة لذا، ويحتمل أن يجعل وصفاً ثانياً لأي (عصام)، وقد عرفت آنفاً فائدة الجمع بينهما. **(قال المصنف: والتزموا رفع الرجل)** وهو مذهب الجمهور خلافاً للمازني والزجاج حيث جعلاه كسائر الصفات المفردة المعرفة، وبعضهم جوز النصب في صفة هذا دون أي؛ لجواز كون هذا مقصوداً بالنداء دون أي، ففي كلام

أي: إذا أريد نداؤه) كثيراً ما يطلق الأفعال الاختيارية ويراد مبدأها؛ أعني: الإرادة. (قوله: قيل مثلاً) إنما قال: مثلاً؛ لأن قصد نداء المعرف باللام على إطلاقه لا يستلزم قول: يا أيها الرجل وأخويه بخصوصها، ولك أيضاً في تصحيح الاستلزام أن تريد بقوله: يا أيها الرجل وأخويه الكلام الذي وسط فيه؛ أي: أو هذا أو أيهذا كما قيل: في لكل فرعون موسى أن المراد لكل ظالم عادل. (قوله: بتوسيط أي) هي موصوفة، قال الأخفش: هي موصولة حذف صدر صلتها وجوباً لمناسبة التخفيف للمنادى، ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة، وإنما لم ينتصب مع أنها مشبهة بالمضاف؛ لأنها إذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم. (قوله: مع هاء التنبيه) المشارك لحرف النداء في التنبيه؛ لأن النداء أيضاً تنبيه فانجبر بقرب هاء التنبيه ما فات ببعد حرف النداء. (قوله: بتوسيط هذا) ليس نصاً في الوصلة؛ فإنه قد يقصد نداءه بخلاف؛ أي: فإنه نص فيها؛ ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال: يا هذا الرجل وعبد الله معطوفاً على هذا، ولا يجوز عطفه على الرجل؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، ويمتنع وصف باب هذا إلا بذي اللام، ولا يجوز الاقتصار على أيها ولا يؤتى بتابعه، بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح: يا أيها الرجل

وإن كان التعريفان متغايرين؛ لأنه غاية المجهود هذا خلاصة ما في شرح المفصل والرضي إذا تقرر هذا فنقول: اعتراض المحشي رحمه الله ليس مبنياً على مذهب الإمام؛ لأن تعريف العلم باللام عند تثنيته غير لازم عنده فيجوز أن يكون المنادى في يا زيد أن تثنية علم منكر قصد تعريفه بالنداء، بل مبناه مختار المصنف رحمه الله فإن اللام إذا كان لازماً تثنية العلم وجمعه لا يمكن نداء مثناه ومجموعه بدون اعتبار اللام فاندفع ما أورد من أن قصد النداء في يا زيد أن إلى تثنية العلم لا المعرف إلا أن تثنية العلم لا تتصوّر بدون اللام، فيكون القصد إلى تثنيته باللام وما قيل: إنه لو أريد نداء الزيدان المعهودان لقيل: يا أيها الزيدان فباطل؛ لأن نعت؛ أي: لا يكون إلا المعرف بلام الجنس صرح به في التسهيل. (قوله: وقد يجاب الخ) خلاصة الجواب: أن التعريف اللامي جبر للتعريف الفائت بزوال العلمية فالمدلول باق على حاله الأول والتعويض بين الدالين العلمية واللام وليس للتعريف لعدم صيرورته بالتثنية نكرة، بل تبديل تعريف بتعريف حفظاً للعلم عن التنكير فاندفع ما قيل: إن جبر نقصان التعريف لا يكون إلا بالتعريف فيكون اللام للتعريف. (قوله: بالتنكير) الصواب تركه لما عرفت من أن السؤال والجواب مبنيان على مختار المصنف رحمه الله، وهو لا يقول بتنكيره، كيف ولو كان التعريف باللام بعد التنكير لكان كسائر النكرات إذا قصد تعريفها وليس بجبر في الحقيقة. (قوله: فيخرجان بقوله: المعرف باللام)؛ لأن المراد به ههنا ما يكون تعريفه حاصلاً بسبب اللام لا ذو اللام وإلا لانتقضت القاعدة بنحو: الرجل قائم إذا سميت بهذه الجملة، فإنك تقول: يا الرجل قائم، نص عليه سيبويه كذا في شرح التسهيل، ونحو: النجم والصعق، فلا يقال: يا أيها النجم، ويا أيها الصعق، واستثناء يا الله من هذه القاعدة بقوله: وقالوا: يا الله خاصة صحيح؛ لأن تعريفه في الأصل باللام، ثم صار بالغلبة علماً، قوله: كثيراً ما يطلق الخ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، وإنما وجب التأويل بالإرادة؛ لأن نداء المعرف باللام يعينه كقوله: يا أيها الرجل مثلاً، فيلزم اتحاد الشرط والجزاء، لا لأن نداء المعرف باللام غير صحيح حتى يتجه علمية ما يتوهم من أنه إذا لم يصح نداؤه لا تصح إرادة نداءه عند أهل اللسان أيضاً، فتقدير الإرادة لا يسمن ولا يغني من جوع. (قوله: على إطلاقه) أي: أيّ معرف باللام. (قوله: بخصوصها) فإنه لا يصح أن يقال: إذا أريد نداء الفرس قيل: يا أيها الرجل. (قوله: ولك أيضاً في تصحيح الخ) يعني: أن اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علماً، والعلم يصح تأويله بالوصف المشتهر صاحبه به؛ نحو: لكل فرعون موسى، وقد اشتهرت هذه الأمثلة بين النحاة بتوسط أيّ وهذا وكليهما، فيجوز أن يراد بها كلام وسط فيه أحد هذه الأمور الثلاثة. (قوله: هي موصوفة) في الرضي: لا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء. (قوله: قال الأخفش) في شرح التسهيل ذهب الأخفش في أحد قوليه: إلى أن المرفوع بعد أيّ خبر لمبتدأ محذوف؛ وأيّ موصولة بالجملة حذف صدر صلتها؛ أي: هو. (قوله: وجوباً) اندفع بذلك ما قيل: أنها لو كانت موصولة لجاز إظهار صدر صلتها ولكان أولى من حذفه مع أنه لم يأت إظهاره. (قوله: ويؤيده الخ) تعرض لبيان مؤيد الموصولة دون الموصوفة إشارة إلى أن مؤيداتها ظاهرة لا تحتاج إلى البيان منها عدم الاحتياج إلى الحذف، ومنها صدق النعت عليها ومنها الموافقة مع هذا فإنه موصوف بما بعده، ومنها أنه لو كانت موصولة لجاز أن توصل بجملة فعلية أو ظرف، ومنها لزوم جواز: يا أيها النجم ومنها كونه مقصوداً بالنداء، فإن الوصف أقرب بإفادته، ومنها اختلافهم في جواز نصب ما بعدها فإن المازني جوّز نصبه ولو كانت موصولة لتعين الرفع، ومنها بيان وجه التزام رفع ما بعدها فإنه إنما يحتاج إليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة. (قوله: كثرة وقوعها موصولة) في غير هذا الموضع. (قوله: وإنما لم ينتصب الخ) يعني: لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها. (قوله: يبنى على الضم) أي: الأغلب فيها ذلك كما سيجيء في الموصولات فحرف النداء على هذا يكون داخلاً على اسم مبني على الضم ولم يغيره وإن كان مضارعاً للمضاف. (قوله: بقرب هاء التنبيه) من المقصود من النداء. (قوله: فإنه نص فيها) أي: في الوصلة؛ لأنه موضع مبهم يزال إبهامه باسم بعده يستوي فيه المذكر والمؤنث بخلاف هذا، فإنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية، فلذا يقتصر على يا هذا، وجوّز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف، وأوجب رفع نعت أي. (قوله: ويؤتى بتابعه الخ) أي: لعدم كون هذا نصاً في الوصلة قد يؤتى بتابعه بعد الصفة لكونه منادى كما يؤتى بتابع تابعه لكونه وصلة. (قوله: لامتناع وصف هذا) أي: لا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام أما اسم الجنس؛ فلأنه هو الدال على الماهية بين الأسماء، والمحتاج إليه في نعت أسماء الإشارة بيان ماهية المشار، وأما التعريف باللام؛ فلأن تعيين الماهية حصل من اسم الجنس وتعيين المفرد من أفرادها فإن علم من اسم الإشارة، فلم يبق إلا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت وأخصر آلتي التعريف اللام؛ إذ هي أقل من المضاف إليه. (قوله: ولا يجوز الخ) عطف على قوله: قد يقتصر الخ؛ أي: ولذلك؛ أي: لكون أيّ نصاً في الوصلة لا يجوز الاقتصار على أيها، فلا يقال: يا أيها لعدم

التي[1] هي[2] علامة المنادى[3] فيدل[4] على أنه[5] هو المقصود بالنداء. وهذا[6] بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى[7]، ولهذا[8] لم يذكر[9] هناك ما[10] يُخرِج صفة الاسم[11] المبهم من تلك القاعدة[12]. «وَتَوَابِعِهِ[13]» بالجر عطف على الرجل[14]، أي:[15]: والتزموا رفع توابع الرجل مضافة[16] أو المفردة نحو: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الظَّرِيْفُ[17]) ، و: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو[18] المَالِ) «لأَنَّهَا[19] تَوَابِعُ» منادى «مُعْرَبٍ[20]»

(١) صفة حركة. (٢) أي: الحركة البنائية. (٣) المفرد المعرفة. (٤) أي: ذلك لكون الفاء جواب شرط محذوف. (٥) أي: الرجل. (٦) أي: التزموا الرفع. (٧) المفردة. (٨) أي: لكون هذا بمنزلة للمستثنى. (٩) مصنف. (١٠) نفياً. (١١) منادى. (١٢) أي: جواز الرفع والنصب. (١٣) أي: الرجل. (١٤) الذي هو المضاف إليه. (١٥) إشارة إلى تعيين المعطوف عليه. (١٦) خبر لمقدر كانت تلك التوابع. (١٧) مثال المفرد. (١٨) مثال مضاف. (١٩) أي: لأن هذه التوابع. (٢٠) صفة منادى.

بِالنِّدَاءِ وَتَوابِعِهِ لأَنَّهَا[1] تَوَابِعُ مُعْرَبٍ

(١) أي: توابع الرجل.

وعبد الله لامتناع وصف أيها إلا بذي اللام. (قوله: بتوسيط الأمرين معاً) السرّ في توسيط تلك الأمور أن يقع النداء على ما قصد نداؤه، وبيان ذلك أن النداء لا يقع إلا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال: يا شيء إلا إذا قصد التحقير، فإذن كان المناسب أن لا يكون الواسطة معيناً وإلا لوقف الذهن عنده، ثم الأنسب أن يكون ذلك المبهم طالباً لما يرفع به إبهامه بحسب الوضع لتشتد الحاجة إلى تعيينه، ثم الأنسب أن يكون ذلك المبهم مبهماً يكون طالباً لمعرف باللام فيقع النداء عليه، فلذلك وسط تارة باسم الإشارة؛ لأنه مبهم يطلب بحسب وضعه أن يرفع إبهامه بالمعرف باللام إذا أريد تعيين جنس ما أشير إليه، وتارة بأيّ إذا قطعت عن الإضافة، وأبدلت مما أضيف إليه هاء التنبيه لما عرفت فإنها حينئذ مبهمة بخلاف ما إذا لم يقطع، أو أبدل مما أضيف إليه التنوين؛ فإنها معينة بما أضيفت

دلالته على الماهية بدون ما بعده، ولا يؤتى بعد الصفة بتابعه لعدم كونه منادى، بل يؤتى أبداً بتابع تابعه؛ لأنه هو المنادى في الحقيقة وأيّ صلة إليه. **(قوله: إلا إذا قصد التحقير)** بأن يكنى به عن أن المخاطب ليس فيه شيء مما يكون في العقلاء إلا أنه يقع عليه اسم الشيء، وهذا مجاز وكلامنا على الحقيقة. **(قوله: وإلا لتوقف الذهن)** وتخيل أنه منادى. **(قوله: بحسب الوضع)** متعلق بطالبا، فلفظ شيء وما بمعناه وإن كانا مبهمين لكن لم يوضعا على أن يزال إبهامهما بالتخصيص بخلاف أي واسم الإشارة. **(قوله: لتشتد الحاجة إلى التعيين)** فيكون أدل على عدم كونه مقصوداً بالنداء. **(قوله: يكون طالباً لمعرف باللام)**؛ لأن الكلام في التوصل إلى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير الغائب المبهم كما في ربه رجلاً والموصول؛ فإنهما وإن طلبا ما يزيل إبهامهما من التمييز والصلة لكن لا يطلبان المعرف باللام. **(قوله: إذا أريد تعيين الخ)** قيد بذلك؛ لأنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية. **(قوله: لما عرفت)** من قوله: فانجبر لقرب هاء التنبيه ما فات ببعد حرف النداء. **(قوله: بخلاف ما إذا لم تقطع)** نحو: أي رجل في الدار. **(قوله: وأبدلت الخ)** نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾. **(قوله: فإنها معينة الخ)** إما في صورة الإضافة فظاهر، وإما في صورة التنوين؛ فلأن التنوين بدل من المضاف إليه مقدر. **(قوله:**

المصنف رد لمذهب غير الجمهور بأنه لا يساعده استعمال العرب، والدليل على كون حركته رفعاً لا ضماً التزام رفع توابعه، فقوله: وتوابعه مع كونه بياناً لحكم التوابع دليل على التزام رفعه، وقوله: مثلاً أي: وكذا سائر الأسماء المعرفة باللام، وقوله: هو المقصود بالنداء؛ أي: بحسب الواقع لا بحسب اللفظ، فلا ينتقض تعريف البدل؛ أي: فله شبه بالمنادى، فاعتبر حيثية النداء فيه فرفع واعتبر حيثية التبعية فلم يضم فهو كالنعامة، وقال السيد؛ يعني: أنهم التزموا الرفع؛ ليكون ذلك تنبيهاً على أنه المنادى في الحقيقة باشره حرف النداء والمبهم وسيلة فقط. **(قوله: وهذا بمنزلة الخ)** أي: التزام الرفع في صفة المنادى إذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة الاستثناء عن القاعدة السابقة فكأنه قال: صفة المنادى المبني المفردة يجوز فيها الوجهان إلا إذا كانت مقصودة بالنداء ولا اختصاص له بصفة المنادى المبهم، بل هو أعم منه ومن غيره من أقسام المنادى (نعمه)، وفي كلام الشارح إشعار بأن قوله: والتزموا الخ، جواب عن سؤال مقدر، كما أن قوله: وتوابعه جواب عما يرد على الجواب عن السؤال الأول كأنه قيل: إذا كان هو المقصود بالنداء وهو كالمنادى المضموم، فالوجه أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم، فأجاب بما ترى، فعلى هذا صار الرجل في يا أيها الرجل الظريف مثل النعامة كما أشير، فإذا قيل: لم وجب رفعه، قيل: هو المنادى المفرد المعرفة الذي باشره حرف النداء؛ لكونه مقصوداً، وإذا قيل: فيجب على هذا أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع مثله قيل: ليس هو نفس المنادى المضموم، بل مثله (نعمه). **(قوله: لم يخرج هناك ما يخرج الخ)** بأن يقول: وتوابع المنادى المبني الغير المبهم، وقول: وتوابعه بالجر؛ أي: مطلقاً مفردة أو مضافة. **(قوله: منادى معرب الخ)** أي: والمنادى المعرب لا تابع إلا للفظه بالاستقراء، وفي تقدير لفظ منادى إشارة إلى رفع ما أورده صاحب المتوسط والرضي على ظاهر عبارة المصنف من أن تابع المعرب يجوز أن يكون تابعاً لمحله إذا غاير إعراب محله إعراب لفظه؛ نحو: ما زيد بقائم ولا قاعداً

بالنصب والجر، وحاصل الدفع: أن هذا الجواز في المعرب لا في المنادى المعرب، وكتب على قوله: لأنها توابع معرب؛ أي: توابع منادى معرب غالباً، فلا يرد يا أيها الذي أكرمني عمرو، فإن عمراً عطف بيان للموصول، فهو تابع مبني لا معرب.

إليه وهي حينئذ يرفع إبهامها، إما بالمعرف باللام أو بوصفه باسم الإشارة الذي يرفع إبهامه بالمعرف باللام، وإنما وصف أولاً باسم الإشارة لما فيه من التدرج في التعيين، وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق. **(قال: لأنه المقصود بالنداء)** بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فإنه ذكر ليدل على معنى في المتبوع. **(قال: لأنها توابع منادى معرب)** اندفع بتقدير المنادى ما يقال من أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان؛ نحو: أن زيداً قائم وعمرو بالرفع والنصب، وقد يدفع أيضاً بأن التنوين في معرب للوحدة، فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور؛ لأن عمراً في المثال المذكور ليس تابعاً لمعرب واحد، فإن زيداً باعتبار تعدد إعرابه معربان لا معرب واحد، وفيه أن للمعرف باللام أيضاً إعرابين؛ إما الرفع فظاهر، وإما النصب؛ فلأنه منادى معنى فيكون منصوب المحل.

وإنما وصف أولاً الخ) فيه إشارة إلى أنه موصوف بالمعرف باللام أيضاً لكن ثانياً؛ وذلك لأنه رافع لإبهامه في الحقيقة، فيكون كلا الأمرين من أيّ وهذا وصلة لندائه إلا أنه تدرج في إزالة إبهامه بأن أزيل أولاً بجعله مشاراً، ثم بيان جنسه ولا يرد ما قيل: إنه إذا وصف هذا باسم الجنس لا يكون التركيب مصوغاً لأجل نداء المعرف باللام على ما أومأ إليه المصنف رحمه الله، بل لأجل نداء اسم الإشارة. **(قوله: اندفع الخ)** يعني: لو أجرى الكلام على إطلاقه بأن يقال: إنها توابع معرب، وتوابع المعرب تابعة للفظه، يرد عليه أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان لا أن يكون تابعاً للفظه فقط؛ لأن المنادى المعرب إما منادى مضاف لا محل له، وإما مستغاث، وله محل النصب لا يحمل على محله؛ لأنه على التقديرين مفعول أدعو بواسطة اللام أو بدونه ولا فائدة في ترك الإعراب الظاهر والرجوع إلى المقدر بخلاف العطف على محل اسم إن؛ فإن فيه دلالة على كونه عمدة وركناً من الكلام وإن إن لا تغيره معنى الجملة. **(قوله: للوحدة)**؛ لأنه ليس للتنكير؛ إذ المراد معرب معين وهو الرجل فيحمل بمقتضى المقام على الوحدة والمراد بها الوحدة الكاملة؛ أي: لا يكون فيه تعدد لا ذاتاً ولا إعراباً كما هو المتبادر، فلا ينتقض الحكم الكلي بالمثال المذكور، فاندفع ما قيل: إن هذا الرفع بلغ من التكلف مبلغاً لا يلتفت إليه إلا من لا يتحاشى من التعسف. **(قوله: فلأنه منادى معنى)** لأنه المقصود بالنداء وأيّ وهذا إنما هو مجرد التوصل ودفع لزوم اجتماع آلتي التعريف. **(قوله: فيكون منصوب المحل)** قيل عليه إن إعراب النصب للمنادى لفظاً لا للمنادى حقيقة، والرجل ليس منادى لفظاً، وإن كان منادى حقيقة أقول: إنهم قالوا: لأجل أن إن المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع؛ لأنها كالعدم إذ فائدتها التوكيد فقط، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع بخلاف أن المفتوحة وهذا الوجه في إثبات المحل جار في الرجل أيضاً؛ لأنه لما كان المقصود بالنداء هو الرجل وتوسط الوصلة لا يؤثر في عدم كونه مقصوداً بالنداء، وقد نبه عليه بالتزام الرفع كانت الوصلة كالعدم، فيكون الرجل في محل النصب وكما أنه لا يشترط في كون اسم إن مرفوع المحل كونه مبتدأ لفظاً ينبغي أن لا يشترط في كون الرجل منصوب المحل كونه منادى لفظاً والفرق تحكم.

وجواز الوجهين[١] إنما يكون في توابع المنادى المبني[٢]. «وَقَالُوا[٣]» بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام، وهي اجتماع أمرين، أحدهما: كون اللام عوضاً[٤] عن محذوف[٥]. وثانيهما: لزومها[٦] للكلمة. «يَا اللهُ» لأنَّ أصله (الإِلَه) فحذفت الهمزة[٧]، وعوضت اللام[٨] عنها، ولزمت[٩] الكلمة[١٠]، فلا يقال في سعة الكلام (لاَهَ)[١١]. ولما لم يجتمع هذان الأمران[١٢] في موضع آخر اختص هذا الاسم[١٣] بذلك الجواز ولهذا[١٤] قال: «خَاصَّةً»[١٥]. وأما مثل: (النَّجْم، والصَّعِق) وإن كانت اللام لازمة[١٦] فيه لكن ليست عوضاً عن محذوف، وأما (النَّاسُ[١٧]) وإن كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لأن أصله (أُنَاسٌ[١٨]) لكن ليست لازمة للكلمة، لأنه[١٩] يقال: (نَاسٌ) في سعة

(١) في تابع المفرد ليس مطلقاً بل إنما يكون آه. (٢) على الضم. (٣) أي: العرب. (٤) ليس للتعريف. (٥) أصلي وهو الهمزة. (٦) بأن جعلت علماً مع العوض. اللام. (٧) الثانية المكسورة على خلاف القياس. (٨) أي: جعلت اللام عوضاً عنها. (٩) أي: اللام. (١٠) بسبب العلمية. إذا اضمحل عنه معنى التعريف تمحض عوضاً لازماً للكلمة. (١١) إلا نادراً. (١٢) أي: التعويض واللزوم. (١٣) أي: يا الله. (١٤) أي: الأمر المذكور. (١٥) مصدر على. (١٦) فلا يقال: يا النجم لأنه إنما يقال لو كان عوضاً لكن آه. (١٧) جمع إنسان. اسم جمع كرجال. (١٨) جمع إنسان. اسم جمع كرجال. (١٩) بضم الهمزة.

وَقَالُوا: يَا اللهُ خَاصَّةً،

(قال: يا الله) اختص هذا اللفظ بأشياء كما اختص مسماه سبحانه بأشياء، منها قطع همزته في النداء وغيره، وحذف الجار مع بقاء الأثر فيه، وحذف حرف النداء، وتعويض الميمين، وأخرتا تبركاً باسمه؛ نحو: اللهم، وقد يزاد في آخره ما؛ نحو: اللهما ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه، كما لا يوصف الأسماء المختصة بالنداء سماعاً؛ نحو: يا فل ويا نومان؛ أي: يا كثير النوم، ولا يقال: رجل نومان، ونحو: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ محمول عنده على نداء مستأنف. (قوله: وعوضت اللام عنها) ولهذا لا يجمع بينهما إلا قليلاً؛ نحو: قوله:

مَـعَـاذَ الإِلـه أَنْ تَـكُـونَ كَـظَـبْـيَـة

(قوله: فلا يقال في سعة الكلام لاه) قد يقال في غيرها؛ نحو قوله: يسمعها لاهه الكبار، بضم الكاف؛ أي: الكبير.

(قوله: في النداء وغيره) أي: غير النداء وهو القسم إذا حذف حرف القسم وصدر بهمزة الاستفهام قبل الفاء أو صدر بها التنبيه يلزم حينئذ زيادة ذا بعد المقسم به، في الرضي: منها قطع الهمزة في يا الله وها الله ذا والمراد جواز القطع، فإن في ندائه وجوهاً؛ حذف الهمزة فيلتقي ساكنان على حدهما، وحذف ألف يا مع الهمزة، وقطع الهمزة؛ لكونها لازمة فكأنها من نفس الكلمة وكذا في ها الله ذا أربعة أوجه وتفصيله في الرضي في باب حروف الجر. (قوله: وحذف حرف الجر) نحو: الله لأفعلن كذا. (قوله: وقد يزاد آخره) في نحو: ماذا عليك أن تقولي: كلما سبحت أو صليت يا اللهما أردد علينا شيخنا مسلماً. (قوله: نحو: اللهما) وقال الفراء: أصله يا الله أمنا بالخير مخفف بحذف الهمزة والمفعول وحرف النداء. (قوله: الأسماء المختصة بالنداء الخ) أي: لا تستعمل إلا في النداء في التسهيل وهي فل وفلة ومكرمان وملأمان وملام ولومان ونومان والمعدول إلى فعل في سب الذكور؛ نحو: يا خبث وإلى فعال مبنياً على الكسر في سب المؤنث؛ نحو: يا فساق. (قوله: سماعاً) متعلق بلا توصف؛ يعني: لا مانع من

(قوله: وقالوا: بناء على قاعدة الخ) هذا استثناء معنى من القاعدة السابقة؛ أي: قالوا ذلك بناء على تحقيق قاعدة هي تجويز اجتماع أمرين في الجلالة دون غيرها، فلا ينادى بغير وسيلة إلا الله. (قوله: حذفت الهمزة) أما بعد سلب حركتها أو معها، فعلى الأول يكون الحذف قياسياً، والإدغام على غير قياس، وعلى الثاني يكون الحكم بالعكس. (قوله: فلا يقال في سعة الكلام الخ) وقوله:

كَـحَـلْـفَـةٍ مـن أبـي رَبَـاحٍ
يَـسْـمَـعُـهـا لاهُـهُ الـكُـبَـارُ

فضرورة، وكذا لا يقال: لا هم في السعة بخلاف قوله:

لَا هَـمَّ إنْ كُـنْـت قَـبِـلْـتَ حَـجَّـتَـجَ[١]

(قوله: في موضع آخر) أي: إلا نادراً شاذاً كقوله:

مَـعـاذَ الإِلـهِ أن تـكُـونَ[٢] كَـظَـبْـيَـةٍ
ولا دُمْـيَـةٍ ولا عَـقِـيـلَـةِ رِبْـرَبِ

وقوله: ولهذا قال: خاصة؛ أي: خص هذا الاسم الشريف بهذا الجواز خصوصاً، فهو مصدر كعافية، وقال العصام: يعني أن نداء الله تعالى مختص بيا، أو نقول: وقالوا يا الله خاصة بقطع همزة الوصل؛ إذ قطعها في النداء مختص به، وحكى أبو علي الوصل أيضاً أو نقول: قالوا يا الله خاصة بدون حذف حرف النداء، واعلم أنه قال الخادمي في الرسالة: إن في لفظة الله سبع خواص؛ أحدها: أن جميع الأسماء ينسب إليه، وهو لا ينسب إلى شيء قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، ثانيها: أنه لم يسم به أحد من الخلق، ثالثها: حذف النداء وتعويض الميم[٣] عنه؛ نحو: اللهم، وفي الألفية:

والأكـثـرُ الـلَّـهـمَّ بـالـتَّـعـويـض
وشَـذَّ يـا الـلَّـهـمَّ فـي الـقـريـض

(١) أي: حجتي. (٢) أي: الحبيبة.
(٣) اختيرت الميم دون غيرها للتعويض لمناسبة بينهما فإن يا للتعريف وكذا الميم في لغة حمير كقوله: (يرمي ورائي بامسهم وامسلمة)؛ أي: بالسهم والسلمة.

الكلام، فلا يجوز أن يقال: (يَا النَّجْمُ) و (يَا النَّاسُ)، ولعدم جريان هذه القاعدة في[1] (التي) في قولهم:

مِنْ أَجْلِكِ[2] يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِيْ   وَ[3]أَنْتِ[4] بَخِيْلَةٌ[5] بَالوَصْلِ[6] عَنِّي

لأنَّ[7] لامها ليست عوضاً عن محذوف، وإن كانت لازمة للكلمة حكموا[8] عليه بالشذوذ[9]. وفي[10] (الغُلاَمَانِ) في قولهم: فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا لانتفاء الأمرين

(١) متعلق بقوله الآتي حكموا. (٢) متعلق بجريان. (٣) حال. (٤) مبتدأ. (٥) خبره. (٦) متعلق بـ بخيلة. (٧) متعلق لعدم جريان. (٨) أي: النحاة. (٩) لأن ما خالف القياس يكون شاذا. ته (١٠) متعلق بقوله حكموا.

أي: في الشعر، فالأكثر في ندائه تعالى اللهم؛ نحو: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾، وإنما أخرت الميم المشددة تبركاً بالبداءة باسم الله تعالى، وشذ الجمع بين يا والميم في قوله:

أقـول يـا الـلـهـم يـا الـلـهـمـا

كما سبق، رابعها: أنهم التزموا تعويض الألف واللام عن همزته، خامسها: أنهم قالوا: يا الله بقطع همزته، سادسها: أنهم جمعوا بين حرف النداء واللام، وقالوا: يا الله، سابعها: أنهم خصوه بالقسم، فليحفظ. (قوله: وأما الناس الخ) اسم جمع؛ إذلم يثبت فعال من أبنية الجمع، فأصله أناس بالضم من الأنس أو آنس واللام عوض عن الهمزة؛ ولذلك لا يكاد يجمع بينهما، وقوله:

إنَّ الـمَـنـايَـا يَـطَّـلِـعْـ
ـنَ عَـلَـى الأُنَـاسِ الآمِـنِـيـنَـا

شاذ (قاضي)، وقوله: هذه القاعدة وهي اجتماع الأمرين المذكورين. (قوله: في قوله: من أجلك يا التي الخ) من البحر المجتث على ما قالوا: وهو يستعمل مجزواً وجوباً إلا أنه ههنا مستعمل على أصله للضرورة فليتتبع فإن لي في هذا تردداً، فمن متعلقة بمحذوف أي أتحمل كل مشقة وأكاد أن أهلك من أجل حبك أيتها الحبيبة فالكاف مكسورة وكذا التاء لكون الخطاب مع المؤنث، وتيمت من التفعيل يقال تيمه الحب أي استعبده وذلله والمفعول متيم، قال الشاعر:

وارْحَـــمْ فُـــؤَادَ مُـــتَـــيَّـــمِ
حَـــاشَـا مُـحِـبُّـكَ أَنْ يُـضَـام

والواو في وأنت للحال، وبخيلة مبعدة يقال: بخله عنه؛ أي أبعده، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ بمعنى: يبعد الخير عن نفسه كذا قيل، لكن الظاهر أن البخل بمعنى الإمساك، وعني متعلقه بالوصل بمعنى إلى؛ أي: ممسكة للوصل إلي، والمعنى: هلكت من عشقك يا من استعبدت قلبي وجعلته منقاداً أسيراً، والحال أنك بعد لا تواصليني وتبخلي عن الوصل معي فارحمي؛ فإن فؤادي متيم، وبالفارسية: من هلاك شدم ازعشقت أي آنكه دل مرا جذب كردي وحالاً توبخيلى در وصل من ذليل ومتيم، ومحل الاستشهاد: أن حرف النداء دخل على ذي اللام في قوله: يا التي وهو غير لفظة الله، وذلك شاذ، ووجه الجواز مع الشذوذ

(قال: خاصة) أي: خص خصوصاً. (قوله: من أجلك الخ)

وأنـتِ بـخـيـلـةٌ بـالـوصـل عَـنِّـي

(قوله: في قوله: فيا الغلامان) آخره:

إيـاكـمـا أن تـبـغـيـا لـي شـراً

وفي رواية أن تكسبا لي شراً.

توصيفها قياساً. (قوله: نحو: يا فل الخ) فل وفلة عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان وهما يا رجل ويا امرأة ولامه محذوف أصله فلي؛ لأن تصغيره فليّ، وقال الكوفيون: إنهما مرخما فلان وفلانة، فعلى هذا هما كناية عن علم من يعقل. (قوله: ونحو: اللهم الخ) جواب لما استشهد به المبرد على جواز توصيف اللهم بهذه الآية. (قوله: نحو: معاذ الإله) آخره ولا دمية ولا عقيلة ربرب؛ يعني: أعوذ بالله من أن تكون الحبيبة كالظبية والدمية بضم الدال؛ أي: الصورة المنقوشة وعقيلة ربرب؛ أي: كريمة قطيع بقر الوحش. (قوله: في غيرها) أي: غير السعة وهو الشعر. (قوله: يسمعها الخ) في الصحاح:

كَـحَـلْـفَـة مـن أَبـي رَبَـاحِ
يَـسْـمَـعُـهـا لاهُـهُ الـكُـبَـارُ

(قوله: بضم الكاف) صيغة الصفة المشبهة كشجاع.

كليهما حكموا بأنه[1] أشدُّ شذوذاً. «وَلَكَ[2]» أي: وجاز لك «فِي مِثْلِ (يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ)» أي: في تركيب تكرر[3] فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني[4] اسم مجرور بالإضافة في[5] الأول «الضَّمُّ[6] والنَّصْبُ» وفي[7] الثاني النصب فحسب[8]. أما الضم[9] في الأول[10] فلأنّه منادى مفرد[11] معرفة[12] كما هو الظاهر والنصب على أنه مضاف[13] إلى (عَدِيٍّ) المذكور[14]. و(تَيْمَ) الثاني: تأكيد لفظي فاصل[15] بين المضاف والمضاف إليه[16] وذلك[17] مذهب سيبويه[18]. أو مضاف إلى (عَدِيٍّ) المحذوف[19]

(١) أي: هذا القول. (٢) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم اللام مشعر للجواز وعلى للوجوب. المنادى المكرر بلفظ مضاف إلى اسم آخر. (٣) مادة. (٤) فاعل ولي. (٥) متعلق بـ جاز أي: جاز لك في الاسم الأول في مثل هذا التركيب. (٦) مبتدأ مؤخر. (٧) أي: جاز لك. (٨) الأولى متعين. (٩) أي: جواز البناء على الضم. (١٠) أي: في الاسم الأول. (١١) صورة. (١٢) لأنه ليس بمضاف ولا شبهه. (١٣) حقيقة وإن كان مفرداً. (١٤) في المتن. (١٥) صفة تأكيد لفظي. (١٦) إلى عدي المذكور. (١٧) أي: إضافة تيم الثاني إلى عدي المذكور. (١٨) والخليل. (١٩) صفة عدي.

وَلَكَ فِي مِثْلِ[1]: يَا[2] تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ الضَّمُّ وَالنَّصْبُ،

(١) أي: في منادى وقع بعد حرف النداء مكرراً ووقع بعد الثاني مضاف إليه عصام.
(٢) أي: في تركيب تكرر فيه المنادى المفردة المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة ج.

(قال: ولك) خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب. **(قوله: أي: في تركيب)** أو فيما قصد ذكر المنادى مضافاً ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف إليه. **(قوله: صورة)** إما أن الأول مفرد صورة فظاهر، وإما أن الثاني مفرد صورة؛ فلأنه تكرار الأول بعينه، وإما عدى فحاله مجهولة بحسب الظاهر. **(قوله: إما الضم في الأول)** قبل نصب الثاني حينئذ ليس على أنه تأكيد؛ لأنه خرج عن العلمية بالإضافة، وان القصد إلى المضاف يغاير القصد إلى المفرد، وإن المضاف أوضح من المفرد، فلا

(قوله: أو فيما قصد الخ) الفرق بين الوجهين أن المعنى على ما ذكره الشارح رحمه الله جاز لك في ذلك التركيب قراءة الضم والنصب وعلى ما ذكره المحشي رحمه الله إيراد الضم والنصب على طبق إذا نودي المعرف باللام، قيل: يا أيها الرجل، وإن توجيه المحشي رحمه الله لا يحتاج إلى اعتبار قيد كون المنادى المكرر مفرداً صورة فيحتاج في بيانه إلى تكلف. **(قوله: إما أن الأول مفرد الخ)** في الرضي؛ يعني: بمثله المنادى المكرر؛ إذ أولى الثاني اسم مجرور بالإضافة ولم كان هذا على إطلاقه غير صحيح؛ إذ لو كان المنادى المكرر نكرة أو مضافاً لا يجوز في الأول الضم قيد الشارح رحمه الله المنادى بكونه معرفة مفرداً وقيد الإفراد بكونه صورة؛ إذ في الحقيقة كلاهما مضاف، أو الأول مضاف وإفراد الأول صورة ظاهر لعدم ذكر ما تصلح الإضافة إليه بعده، وأما كون الثاني مفرداً صورة؛ فلأنه تكرر الأول بعينه فلا مغايرة بالإفراد والإضافة. **(قوله: وأما عدي الخ)** يعني: ذكر عدي بعده مجروراً لا يعين كون الثاني مضافاً؛ لأن حاله مجهول لا يدري يقيناً أهو مجرور بإضافة الأول أم بإضافة الثاني وعدم لزوم الفصل إن كان مؤيداً إضافة الثاني، فكونه تكراراً للأول يؤيد عدم الإضافة وإذا لم تتعين إضافة الثاني كان مفرداً صورة. **(قوله: لأنه**

لزوم اللام كذا في الرضي. (قوله:

فَـيـا الـغُـلامَـانِ الـلَّـذَانِ فَـرَّا)

آخره

إيَّـاكُـمـا أن تُـكْـسِـبـانـا شَـرَّا

وفي رواية: أن تبغيا لي، وفي أخرى، أن تعقبانا، والبيت لم يسم قائله، وهو من البحر الرجز عروضه: مخبونة مقطوعة، وضربه مقطوع، وبعض حشوه مخبون، ومحل الاستشهاد قوله: يا الغلامان، حيث جمع فيه بين حرف النداء وال في غير اسم الله وذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وقوله: فرا، بصيغة المثنى من الفرار وهو الهرب، وإياكما تحذير، وأن تكسبا؛ أي: من أن تكسبانا من أكسبه، فشراً: مفعول ثان بمعنى: الفساد والسوء والظلم، ونسخة تبغيا لي من البغية وهي الطلب، كما أن تعقبانا من الأعقاب بمعنى: الإيراث والإكساب، والمعنى: فيا أيها الغلامان اللذان هربا أحذركما من أن تورثانا شراً بهربكما، وأن تكسبانا فساداً أو ظلماً. **(قوله: أشد شذوذاً)** لم يقل: أشذ، بالمعجمة للمبالغة فهو من قبيل: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾. **(قوله: أي: وجاز لك الخ)** خطاب عام، والجواز مستفاد من اللام ههنا بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود؛ أي: لا يمتنع في مثل هذا التركيب النصب سواء كان جائزاً كما في تيم الأول أو واجباً كما في الثاني فافهم. **(قوله: أي: في تركيب تكرر فيه الخ)** تفسير للمثل، وقال العصام: أي في منادى وقع بعد حرف النداء مكرراً، ووقع بعد الثاني مضاف إليه كقوله:

يـا زَيْـدُ زَيْـدَ الـيَـعْـمَـلاتِ الـزبـلِ

تَـطـاوَلَ الـلَّـيْـلُ عـلـيـكَ فـانْـزِلْ

وإنما جاز حذف المضاف إليه في مثله؛ لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه (رضي). **(قوله: المفرد المعرفة)** والتعريف في البيت بالعلمية للقبيلة، وقوله: صورة قيد للمفرد، وإنما قيده به؛ لأن كليهما في الحقيقة مضافان أو الأول مضاف[1] أو الثاني فقط، وتمامه في السيلكوتي، وقوله: في الأول الضم الخ متعلق بجاز على أنه بدل من قوله: في مثل بدل بعض أو كل فافهم. **(قوله: فحسب)** مبني على الضم؛ أي: وجاز في

(١) إلى المحذوف.

بقرينة المذكور[1]، وذلك[2] مذهب المبرد والسيرافي: أجاز[3] الفتح[4] مكان النصب على أن يكون[5] في الأصل: يا تيمُ - بالضم - تيمَ عدي، ففتح[6] إتباعاً لنصب الثاني، كما في: يا زيدَ بنَ عمرو.

وتعين النصب في الثاني[7] لأنه[8] إما تابع[9] مضافٍ أو تابعٌ[10] مضافٌ. وتمام البيت:

يا تَيْمُ[11] تَيْمَ عَدِيٍّ[12] لاَ[13] أَبَا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمْ فِيْ سَوْءَةٍ عُمَرُ[14]

والبيت[15] لجرير[16] حين أراد عمر التيمي الشاعر أن يهجوه، فقال جرير خطاباً لبني تيم لا تتركوا عمر أن يهجوني، فيلقينكم في سوءة، أي: مكروه من قبلي[17]، يعني: مهاجاته[18] إيَّاهم[19]. «وَ[20]» المنادى «المُضَافُ[21] إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيْهِ[22]» وجوه أربعة: فتح[23] الياء مثل: «(يَا غُلاَمِيَ[24])» وسكونها[25]

(١) في التركيب الثاني. (٢) أي: الإضافة إلى عدي المحذوف. (٣) في الأول. (٤) أي: كونه مبنياً على الفتح. (٥) أي: تيم الأول. (٦) أي: تيم الأول يعني فينبني على الفتح. (٧) أي: في تيم الثاني. (٨) على تعين. (٩) على مذهب سيبويه. (١٠) عند الكل في غير حال والنصب الأول فلا تغير. (١١) اسم شخص. (١٢) اسم قبيلة عمر بن جاني. (١٣) لنفي الجنس. (١٤) فاعل يلقينكم. (١٥) قائله. (١٦) اسم شاعر. (١٧) أي: من جانبي. (١٨) إضافته إلى الفاعل. أي: جرير. (١٩) بني تيم. (٢٠) استئناف أو اعتراض. (٢١) مبتدأ. (٢٢) أي: في المضاف إلى ياء المتكلم. (٢٣) الأول. (٢٤) فاعل يجوز. (٢٥) الثاني.

وَالمُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيْهِ[1] يَا غُلاَمِي

(١) أي: فيه أي المنادى وجوه أربعة الأول فتح الياء كما هو المشهور والأكثر السكون مثل: يا غلامي.

تيم الثاني النصب فقط؛ يعني: أن النصب في الثاني واجب، وقوله: كما هو الظاهر؛ أي: فاعتبار الإضافة ارتكاب للكلفة. (قوله: والنصب على أنه) أي: وأما جواز النصب في الأول فمبني على أنه منادى مضاف فصل بينه وبين المضاف إليه بالتأكيد اللفظي، وذلك جائز وإن لم يكن الفصل بينهما جائز إلا في الضرورة وإلا بالظرف، فجواز هذا الفصل من خواص التأكيد اللفظي (عصام)، وقوله: أو مضاف إلى عدي المحذوف بقرينة المذكور؛ أي: بدلالته عليه فكأنه كالمذكور فلذا لم يبدل من المضاف إليه التنوين كما في: ﴿كُلًّا هَدَيْنَاۚ﴾، وقال السيد في حاشية المتوسط عند الكلام على قوله: وتيم الثاني تأكيد أنه لم ينون[1] مع كونه معرباً؛ لأنه مضاف قد حذف منه المضاف إليه؛ إذ أصله يا تيم عدي تيم عدي، فحذف المضاف إليه من الثاني وأخر ما أضيف إليه الأول ليكون كالعوض منه، فيكون الثاني أيضاً مضافاً إلى مذكور صورة هذا، وفي الرضي جواب آخر، وقوله: بقرينة المذكور؛ أي: كما في قوله:

بَيْـنَ ذِرَاعَـيْ وَجَبْـهَـةِ الأَسَـدِ

فعلى هذا لا يلزم التقديم والتأخير والفصل. (قوله: والسير في الخ) بكسر السين من البصريين والسيراف بلدة من بلاد فارس في ساحل البحر نسب إليه، واسمه أبو علي فإنه أجاز فتح الأول إتباعاً لنصب الثاني، ولعل هذا مبني على أصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف بمنصوب سواء كان لفظ ابن مضاف إلى علم أو لا، وقوله: مكان النصب؛ أي: الذي سبق جوازه من سيبويه والمبرد. (قوله: ففتح إتباعاً لنصب الثاني)؛ لأن تيم عدي عطف بيان للأول فهو في التبيين كالصفة في يا زيد بن عمرو، وقوله: وتعين النصب الظاهر أنه مصدر معطوف على قوله: أما الضم في الأول؛ أي: وأما تعين النصب ووجوبه في تيم الثاني؛ فلأنه الخ، ولك أن تقرأه بصيغة الفعل فالواو إما للعطف أو الابتداء. (قوله: إما تابع

(١) أي، تيم الثاني أو المذكور.

يكون عين الأول؛ فإذا كان الأول توطئة كان الثاني بدلاً، وإذا كان مراداً كان الثاني عطف بيان. (قوله، ويتم الثاني تأكيد لفظي) وإنما جئ بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف إليه؛ لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم، وجاز الفصل به بينهما في السعة؛ لأنه لما كرر الأول بلفظه، وحركته بلا تغيير صار الثاني كأنه هو الأول، فكأنه لا فصل، ألا ترى إنك تقول: إن إن زيداً قائم مع امتناع الفصل بين إن واسمها إلا بالظرف، وأنه قال: ولا للما بهم أبداً دواء مع أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم. (قوله، وذلك مذهب سيبويه)

خرج عن العلمية بالإضافة) فإن العلم إذا نكر يستعمل بالإضافة؛ نحو: زيدنا خير من زيدكم، وفيه أن العلم قد يضاف مع تعريفه، وذلك إن أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى؛ نحو: زيد صدق يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد كذا في الرضي، ومن هذا ظهر ضعف الوجهين الباقيين؛ لأن المغايرة بين القصدين إنما هي على تقديرين إفادة الإضافة للتخصيص أو التعريف، أما إذا كانت العلمية باقية بحالها فلا، وكذلك كون المضاف أوضح من المفرد إنما هو على تقدير الاشتراك في العلم وكون الإضافة للتوضيح أما إذا كانت لمجرد المدح أو الذم فلا. (قوله: وإنما جيء بتأكيد المضاف الخ) بيان للمقتضى، وقوله: وجاز الفصل إلى آخره وبيان لانتفاء المانع. (قوله: لئلا يستنكر الخ) يعني: لو ذكر الثاني بعد المضاف إليه لبقي مستعملاً بدون أحد الأمور الثلاثة؛ وذلك مستقبح عند قصد المعنى الإضافي فقدم عليه لتبقى صورة الإضافة بحالها. (قوله: في السعة) وإن لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الأغلب.

مثل: «يَا غُلاَمِي» وإسقاط(١) الياء(٢) اكتفاء بالكسرة، إذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو: (يَا(٣) فَتَاي(٤)) مثل: «يَا (غُلاَمِ(٥)»). و(٦)قلبها ألفاً(٧)، نحو: «(يَا غُلاَمَاً(٨)») وهذان(٩) الوجهان يقعان غالباً في النداء لأن(١٠) النداء موضع التخفيف، لأن(١١) المقصود غيره(١٢) فيقصد(١٣) الفراغ(١٤) من النداء بسرعة، ليتخلص(١٥) منه ويتوجه إلى المقصود

(١) الثاني. (٢) المفتوحة أو الساكنة. (٣) إذا لا يقال يا فتا بحذف الياء. (٤) بفتح الياء بلا حذفها. (٥) وهو الأغلب. (٦) الرابع. (٧) للتخفيف. (٨) يا غلاماً منادى مضاف إلى المنقلبة عن ياء المتكلم ألف ضمير بارز. لمحرره. (٩) إسقاط الياء وقبلها ألفاً (١٠) علة يقعان. (١١) إنما يكون النداء موضع تخفيف لأن آه. (١٢) وهو جوابه. (١٣) أي: المتكلم. (١٤) أي: يكون الفراغ مقصوداً. (١٥) أي: يوصل ويدخل المتكلم.

وَيَا غُلاَمِي(١) وَيَا غُلاَمِ(٢) وَيَا غُلاَمَا(٣)،

(١) بسكون الياء.
(٢) والثالث بإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة إذا كان قبله كسرة احترازاً عن مثل: يا فتاي ويا عصاي؛ بفتح الياء. (٣) والرابع قلب الياء ألفاً.

والخليل. (**قوله: أو مضاف إلى عدي المحذوف**) لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل. (**قوله: لأنه إما تابع مضاف**) بالإضافة كما ذهب إليه سيبويه، وتأكيد لفظي والتأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، وحركته حركة إعرابية كانت أو بنائية فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة كذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف. (**قوله: أو تابع مضاف**) بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي. (**قوله: يا تيم تيم عدي لا أبالكم**) قال الجوهري: في لا أبالك هو مدح، ومعناه: إنك ماجد شجاع لا تحتاج إلى من ينصرك ويقوم بأمرك، وقال الأزهري: هو شتم لا شتم فوقه؛ أي: لست بابن رشدة. (**قوله: فتح الياء**) وهو الأصل كما هو المشهور. (**قوله: وسكونها**) وهو الأكثر. (**قوله: اكتفاء بالكسرة**) وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة: ﴿رَبِّ ٱحۡكُمْ﴾ بضم الباء. (**قوله: وقلبها ألفاً**) روماً للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء، قيل: هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً فيقال: في بقي وفني بقا وفنا،

(**قوله: وأنه قال**) أي: الشاعر أوله فلا والله لا يلقى لما بي؛ أي: لا يوجد. (**قوله: لئلا يلزم الخ**) يعني: القول بإضافة الأول إلى عدي يستلزم القول بأن تيم الثاني مؤخر في الأصل قدم وبالفصل بين المضاف والمضاف إليه. (**قوله: كذلك الثاني**) لموافقة الأول. (**قوله: لا تحتاج إلى من ينصرك الخ**) فنفي الأب كناية عن نفي من يتولى أمره. (**قوله: أي: لست بابن رشدة**) في النهاية يقال: هذا ولد رشدة إذا كان من النكاح كما يقال في ضده: ولد زينة بالكسر فيهما، وقال الأزهري: كلام العرب فلان ابن زينة وابن رشدة، وقد قيل: زينة ورشدة والفتح أفصح اللغتين. (**قوله: وهو الأصل**)؛ لأن كل كلمة على حرف واحد أصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن، وأصل حركتها الفتح؛ لأن الحرف الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف، فلا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة، وقال بعضهم: أصلها الإسكان وهو أولى؛ لأن السكون هو الأصل. (**قوله: وهو الأكثر في الاستعمال**) إذا لم يلزم اجتماع الساكنين؛ وذلك لعدم

مضاف بالإضافة) أي: تابع منادى مضاف كما ذهب إليه سيبويه من أنه تأكيد لفظي؛ أي: فيكون معرباً منصوباً كمتبوعه، وقوله: أو تابع مضاف تركيب توصيفي؛ أي: كما هو مذهب المبرد والسيرافي فيكون معرباً مطلقاً سواء كان تابع المبني أو المعرب. (قوله: وتمام البيت الخ) والبيت من أبيات المتوسط، وبعده:

أحينَ كنتُ سهاماً(١) يا بَنِي لَجَأٍ
وحاضرتُ لي عن أحْسَابِها مُضرُ

كذا في شرح المصنف، ثم إن البيت لجرير بن عطية كما قال، وهو من فحول شعراء الإسلام يهجو به عمر بن لجأ شاعر قبيلة تميم، وهذا من البحر البسيط عروضه الأولى وضربه الأول، وأضاف تيم إلى عدي؛ ليميزه عن تيم مرة في قريش، وتيم قيس، وتيم غالب، وتيم شيبان، وتيم ضبة، فهذا التيم تيم بن عبد مناف أخو عدي خاطب القبيلة (عصام)، وهم قوم عمر بن لجأ، وقوله: لا أبالكم، دعاء عليهم أو لهم، فلا يكون له محل من الإعراب؛ لعدم وقوعه موقع المفرد، قال الجوهري: معنى لا أبالك، أنك ماجد شجاع لا تحتاج إلى من ينصرك كالأب، وقال الأزهري: إنه شتم لا شتم فوقه، ومعناه: أنك لست بابن رشيد، وليس لك أب معين وضاع نسبك، وفي القاموس: أنه دعاء بفقد الأب كذا في الجزائرية، وقال السجاعي: إنه كلام يستعمل كناية عن المدح والذم، ثم كثر في الاستعمال حتى جعل في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب، ولا نافية للجنس، وأبا لكم منصوب بإثبات الألف اسم لا تشبيهاً له بالمضاف، وقال سيبويه: إنه مضاف إلى ضمير الخطاب واللام زائدة بين المتضايفين مؤكدة للام المقدرة في الإضافة اللامية، والأكثر لا أب له ببناء اسم لا على الأصل، ولا يلقينكم من الإلقاء وبنون التأكيد الشديدة؛ أي: لا يوقعنكم في سوأة؛ أي: في شر وبلية، والخطاب لقوم عمر، يقول لهم: يا أيها القبيلة لا أبالكم إن وافقتم عمر على سبي، بل انهوه وامنعوه عن شتمي وهجوي ولا تساعدوه على ذلك، فإن لم تطاوعوني ألقاكم في سوأة وفساد من هجوي إياكم بشؤم هجوه إياي، ومحل الاستشهاد قوله: يا تيم تيم عدي حيث تكرر لفظ المنادى في حالة الإضافة، فحينئذ جاز في الأول: البناء على الضم

(١) سناماً نسخة.

من[1] الكلام. فخفف[2] (يَا غُلاَمِي) بوجهين: حذف[3] الياء وإبقاء[4] الكسرة دليلاً عليه[5]، وقلب الياء ألفاً[6]، لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة[7]. وهما أي: هذان الوجهان[8]، وإن كانا واقعين[9] في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لكن لا يقعان[10] في كل منادى كذلك[11]، بل[12] فيما[13] غلب[14] عليه الإضافة إلى ياء المتكلم، واشتهر[15] بها لتدل الشهرة[16] على الياء المغيّرة[17] بالحذف[18] أو القلب فلا يقال[19]: (يَا عَدُوِّ[20]) و :(يَا عَدُوّاً[21]). وقد جاء شاذاً[22] في المنادى (يَا غُلاَمَ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الألف[23]. «وَ»[24] يكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم «بِالهَاءِ» في هذه الوجوه كلها «وَقْفاً» أي: في حالة[25] الوقف، تقول: (يَا غُلاَمِيَهْ[26]) ،و: (يَا غُلاَمِيْه[27]) ،و: (يَا غُلاَمِهْ[28]) ،و:(يَا غُلاَمَاهْ[29])، فرقاً[30] بين الوقف والوصل. «وَقَالُوا» أي: العرب في محاوراتهم[31] «يَا أَبِي[32]، ويَا أُمِّي[33]» على الوجوه الأربعة[34] كسائر ما[35] أضيف إلى ياء المتكلم مع وجوه أخر زائدة عليها، لكثرة[36] استعمال ندائيهما في كلامهم

(١) صلة المقصود أو بيان له. (٢) الفا لتفصيل التخفيف. (٣) بدل من وجهين. (٤) الواو بمعنى مع. (٥) أي: على الياء. (٦) في الوجه الرابع. (٧) فلما انفتح الميم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. (٨) أي: إسقاط الياء وقلبها ألفاً. (٩) غالباً. (١٠) أي: الوجهان. (١١) أي: مضاف إلى ياء المتكلم. صفة منادى. (١٢) يقعان. (١٣) أي: في المنادى. (١٤) مثل: يا صاحب. (١٥) أي: المنادى. (١٦) فاعل لتدل. (١٧) اسم مفعول من غير. (١٨) في الوجه الأول. (١٩) لعدم شهرة إضافتها إلى ياء المتكلم. (٢٠) بالحذف والاكتفاء بالكسرة. (٢١) بالقلب. (٢٢) حال من فاعل جاء. (٢٣) إلى هنا من قوله لأن المقصود كلام الرضي بعينه. (٢٤) عطف على يجوز من قبيل عطف الظرفية. (٢٥) يعني: إن وقفا نصب على الظرفية. (٢٦) بالفتح. (٢٧) بالإسكان. (٢٨) بالحذف. (٢٩) بالقلب. (٣٠) علة تقول. (٣١) أي: في كلامهم. (٣٢) وهو في محل النصب لأنه مفعول قالوا. (٣٣) ويا أب ويا أم ويا أبا ويا أما. (٣٤) في يا غلامي. (٣٥) أي: المنادى. (٣٦) ورود السماع إلى ذلك.

والنصب، وفي الثاني: وجب النصب، وقوله: فتح الياء؛ أي: مع كسر آخر الكلمة، وفي تقديم الفتح إشارة إلى ترجيح قول من قال: الأصل في ياء المتكلم الفتح، ومنهم من قال: الأصل في السكون، وقوله: وإسقاط الياء؛ أي: حذفها مع كسر آخر الكلمة إن أمكن نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾. **(قوله: احترازاً عن مثل يا فتاي)** أي: إنما قيدنا الإسقاط بقولنا: إذا كان الخ، احترازاً عما يكون في آخره حرف لين يلزم السكون؛ إذ فيه إثبات الياء مفتوحة فقط للساكنين، وتفصيل هذا مفوض إلى بحث إضافة الاسم إلى ياء المتكلم. **(قوله: وقلبها ألفاً)** تخفيفاً؛ يعني: بعد قلب كسرة ما قبلها فتحة كما يجعل بقي بقا في بعض اللغات، أو بحذف الياء وتعويض الألف ولا يكاد يوجد قلب الياء ألفاً في غير النداء، وأما فيه فكثير ومنه قوله عليه السلام: ؟أنفق بلالاً؟ على رواية الألف دون التنوين والأصل يا بلالي، ومنهم من دقق النظر وقال: هو تكرار النفي؛ أي: أنفق من غير أن تقول: لا، وهذا ما وعدناه فيما مر فتذكر، ومنه أيضاً قوله:

أَيَا عَجَباً كَيْفَ يُعصى الإِلَه

حيث قال الحفيد في مجموعته: إن عجباً منادى مضاف إلى ياء المتكلم فكتب بالألف كما يكتب يا غلاماً في قوله: يا غلامي هذا. **(قوله: وهذان الوجهان يقعان غالباً في النداء)** والأولان[1] أعم، واعترض على ظاهر العبارة بما حاصله: أن قوله: والمضاف إلى ياء المتكلم الخ، يستدعي جواز هذه الوجوه الأربعة في كل مضاف إلى الياء مع أن الوجهين الأخيرين لا يجريان في يا عدوي وسيأتي بقوله: وهما؛ أي: هذان الوجهان الخ، والجواب: أن المصنف لم ينبه على هذا

(١) يعني: أن الفتح والسكون مطردان في كل مادة سواء كانا في النداء أو في غيره.

وَبِالهَاءِ وَقْفاً[1]، وَقَالُوا[2]: يَا أَبِي وَيَا أُمِّي

(١) أي: في حالة الوقف تقول يا غلامه ويا غلامية ويا غلاماه فرقاً بين الوقف والوصل. (٢) أي: العرب محاوراتهم.

وفي جارية وناصية جاراة وناصاة. **(قوله: وقد جاء شاذاً إلى آخره)** قال الشيخ الرضي: إما فتح يا بني والأصل يا بنيا ليس بشاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع يائين. **(قوله: ويكون المنادى)** يعني: أن الباء في قوله: بالهاء للملابسة، والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبراً، وقوله: وقفاً تاماً حال أو ظرف، ولك أن تقدر فعلاً معطوفاً على الفعلية؛ أي: يوقف بالهاء وقفاً. **(قال: وبالهاء وقفاً)** قال الشيخ الرضي: إذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الألف، وإذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء

الاحتياج إذن إلى حركتها لوقوعها أبداً بعد كلمة أخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة. **(قوله: وقد يضم)** ما قبل الياء المحذوفة. **(قوله: للعلم بالمراد)** تعليل لقوله: قد يضم. **(قوله: روماً للخفة)** أي: لكون الألف خفيفة بالنسبة إلى الياء ومده حاصل من افتتاح الضم. **(قوله: ليس بشاذ)** أي: ليس بقليل. **(قوله: والأصل يا بني)** بثلاث يآت مصغر ابن مضافاً إلى ياء المتكلم قلب ياء المتكلم بالألف، فصار يا بنياً، ثم حذف الألف لاجتماع اليائين؛ يعني: لاجتماع اليائين صارت الكلمة ثقيلة فخففت بقلب الياء ألفاً وحذفها وشاع استعمالها كذلك. **(قوله: وبالهاء للملابسة)** متعلقه من الأفعال العامة لعدم القرينة على تقدير الخاص، وما قيل: إن تقدير يكون يقتضي وجوب الهاء في الوقف، والوجوب ليس إلا مع الألف ففيه أن المتعارف في القضايا التي لم يذكر جهتها الإطلاق العام، والجمل في بعض الموارد على

كما أشار إليها[1] بقوله[2]: «وَ[3](يَا أَبَتَ، ويَا أُمَّتِ) معاً[4]» أي: قالوا[5]: (يَا أَبَتِ، ويَا أُمَّتِ) أيضا بإبدال الياء بالتاء «فَتْحاً[6] وكَسْراً» أي: حال كون التاء[7] مفتوحة[8] على وقف حركة الياء، أو[9] مكسورة لمناسبة[10] الياء. وقد جاء الضم[11] أيضاً نحو: (يَا أَبَتُ، ويَا أَمَّتُ) لإجرائه[12] مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره[13] لقلته. «وَ» قالوا: (يَا أَبَتَا) و(يَا أُمَّتَا) «بِالأَلِفِ[14]» بعد التاء جمعاً بين العوضين «دُونَ[15] اليَاءِ» فما[16] قالوا[17]: (يَا أَبَتِي) و(يَا أُمَّتِي) احترازاً عن الجمع بين العوض[18] والمعوض[19] عنه فإنه[20] غير جائز. «وَ» قالوا[21]: «(يَا ابْنَ أُمَّ) و (يَا ابْنَ عَمَّ) خَاصَّةً[22]» هذا الاختصاص بالنظر إلى الأُمِّ والعَمِّ، أي: لا يقال: (يَا ابْنَ[23] أَخَ ويَا ابْنَ خَالَ) بل يقال: (يَا ابْنَ أَخِي[24] ويَا ابْنَ خَالِي) لا[25] بالنظر إلى الابن أيضا، فإنهم يقولون: (يَا بِنْتَ أَمَّ)[26] و (يَا بِنْتَ عَمِّ) على الوجوه الأربعة[27] «مِثْلُ بَابِ، يَا غُلاَمِي» فقالوا: (يَا ابنَ أُمِّيَ) و (يَا ابْنَ عَمِّيَ). بفتح الياء وسكونها. و(يَا ابْنَ عَمِّ) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة، ويَا ابْنَ أُمَّا ويَا ابْنَ عَمَّا بإبدال الياء ألفا. «وَقَالُوا[28]» بزيادة وجه آخر[29] شذ في المضاف[30] إلى ياء المتكلم «يَا ابْنَ أُمَّ ويَا ابْنَ عَمَّ» بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة لكثرة[31] الاستعمال، وطول اللفظ، وثقل التضعيف[32]. ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال: «وَ»[33]. «تَرْخِيْمُ[34] المُنَادَى[35]» «جَائِزٌ[36]» أي: واقع في سعة الكلام

(١) كالوجوه الأربعة. (٢) مصنف. (٣) عطف على وجوه الأول. (٤) بمعنى أيضا. (٥) في نداء الأب والأم بطريق آخر. (٦) حالان من يا أبت ويا أمت باعتبار جزئيهما. (٧) مبدلة. (٨) لكونه بدلا عن حرف مفتوح في نحو: يا أبي ويا أمي بفتح الياء فيهما. (٩) حال كون التاء المبدلة. (١٠) أي: لمناسبة الكسرة للياء. (١١) أي: البناء على الضم. (١٢) منادى. (١٣) مصنف. (١٤) أي: بإلحاق الألف. عطف على محذوف أي: بغير الألف وبالألف. (١٥) ظرف قالوا. (١٦) نفي. (١٧) عرب. (١٨) أي: التاء. (١٩) أي: الياء. (٢٠) أي: فإن هذا الجمع. (٢١) عرب. عند نداء ابن الأم. (٢٢) لكونهما ممتزجين كأنهما كلمة واحدة. (٢٣) بالفتحة اكتفاء بالفتحة عن الألف. (٢٤) على الوجوه الأربعة المذكورة. (٢٥) أي: ليس هنا. (٢٦) عند النداء. (٢٧) مع زيادة وجه خامس عليها. (٢٨) عرب. (٢٩) صفة وجه. على هذه الوجوه الأربعة والحال أنه قد شذ. (٣٠) المنادى. (٣١) علة بحذف الألف. (٣٢) إلى المفعول. (٣٣) أي: الميم المشددة. (٣٤) استئناف أو اعتراض وقيل: عطف على ما قبلها. (٣٥) مبتدأ. (٣٦) خبره.

وَيَا[1] أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ فَتْحاً[2] وَكَسْراً وَبِالأَلِفِ دُونَ اليَاءِ، وَيَا[3] ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمَّ خَاصَّةً[4] مِثْلُ بَابِ يَا غُلاَمِي وَقَالُوا: يَا ابْنَ أُمَّ[5] وَيَا ابْنَ عَمَّ. وَتَرْخِيْمُ المُنَادَى جَائِزٌ

(١) أي: قالوا يا أبت ويا أمت أيضاً بإبدال التاء بالياء.
(٢) أي: حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء أو مكسورة لمناسبة الياء. ج.
(٣) أي: وقالوا آه. (٤) أي: للأم والعم. (٥) بحذف الألف وإلا كتبا بالفتحة.

وصلاً، فالوقف عليها بالسكون أجود، ويجوز حذفها وإسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلاً، وذلك على مذهب من وقف على القاضي بإسكان الضاد، وإذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلاً جاز الإسكان للوقف، وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح. (**قوله: بإبدال التاء بالياء**)؛ لأنهما متناسبتان في أنهما تزادان في آخر الاسم ولما كانت التاء بدلاً من الياء غير متمحضة للتأنيث طوّلت التاء لكنها يوقف عليها

الضرورة لخصوصية المقام. (**قوله: حال**) من الضمير المستكن في الجار والمجرور؛ أي: موقوفاً. (**قوله: أو ظرف**) أي: في حالة الوقف. (**قوله: أي: يوقف بالهاء وقفاً**) فوقفاً مفعول مطلق وقرينة على تقدير الخاص. (**قوله: لبيان الألف**)؛ لأن الألف حرف خفيّ فإذا جئت بعدها بحرف آخر في الوصل تبين النطق بها، وإذا لم تأت بعدها بشيء وذلك في الوقف

الظهور أن الحذف والتغيير الملبس لا يجوز وأن القرينة لا تخص الاشتهار (عصام)، ثم الأكثر[1] من هذه الوجوه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة؛ نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾، ورب يسر، ثم ثبوت الياء ساكنة؛ نحو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾، ثم ثبوتها مفتوحة؛ نحو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾، ثم قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً؛ نحو: يا حسرتا، أصله يا حسرتي (سجاعي)، وقوله: لأن المقصود غيره - أي: غير النداء - وهو المنادى له من الأمر والنهي وغيرهما، فلذا لا يقتصر على النداء. (**قوله: فخفف يا غلامي**) أي: إذا كان النداء موضع التخفيف فخفف الخ، وقوله: بوجهين؛ أي: زائدين على الأولين. (**قوله: وهما؛ أي: هذان الوجهان**) أي: الأخيران فسره؛ لئلا يتوهم رجوع ضمير التثنية في أول الوهلة إلى الياء والكسرة؛ لقربهما ثم إن هذا الكلام إما تحقيق للمقام أو اعتراض على المصنف كما أشرنا، وقوله: المغيرة بالحذف؛ أي: كما في الوجه الثالث، أو القلب كما في الرابع وعبارة الرضي المحذوفة فغيرها الشارح إلى المغيرة لنكتة معتبرة. (**قوله: وقد جاء شاذاً في المنادى يا غلام**) فلشذوذه لم يتعرض له المصنف وإن ذكره المالكي قال الشاعر:

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي
بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَو أنِّي

أي: بقولي: يا لهف؛ يعني: إذا ذهب الشيء عن يد إنسان،

(١) وقوعاً واستعمالاً.

فلا يرجعه قوله: يا لهفي على ما فات، ولا قوله: ليته يرجع، أو ليتني فعلت كذا وكذا لم يتعرض لعود ضم البناء بعد حذف الياء في المشتهر بالإضافة لشذوذه، ومنه: (رب احكم)، على قراءة الضم في الشاذ (عصام)، وقوله: بالهاء وقفاً، هذا من خصائص المنادى ولم يدخل فيما يذكر في محله فلذا تعرض له، وقوله: ويا غلاماه، يفرق بينه وبين المستغاث والمندوب الذي زيد في آخرهما الألف والهاء بالقرينة. **(قوله: على الوجوه الأربعة)** أي: من الحذف والسكون والحذف والقلب الجارية في نحو: يا غلامي، بلا تفاوت حتى الوقف بالهاء، وقوله: لكثرة استعمال ندائهما؛ أي: الأب والأم وكثرة النداء تقتضي كثرة الوجوه، وقوله: يا أبت ويا أمت طولت التاء في الخط كتاء أخت تنبيهاً على أنها ليست بمتمحضة للتأنيث، بل مبدلة من ياء الإضافة، لكن يوقف عليها بالهاء لفتح ما قبلها تاء أخت. **(قوله: بإبدال التاء بالياء)**؛ لأن التاء تناسب الياء في كونهما علامتي التأنيث كما في ضربت وضاربة وهذي وتضربين فقلبت تاء فيما هو أكثر استعمالاً للتخفيف، ثم اعلم أن الباء في قوله: بالياء داخلة على الزائل والمتروك كما هو الأصل دون الحاصل كما في قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ لكن قد تدخل على الحاصل أيضاً كقولهم: بدلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتماً نص عليه الأزهري، وقال العصام: وإنما عوض التاء عن الياء تفخيماً للأب والأم؛ لأنهما مظنة التعظيم سيما في مقام النداء، فالتاء فيهما كتاء علامة، وقال الكوفيون: إنها للتأنيث، وقوله: على وفق حركة الياء وهي الفتحة كما هو المشهور، وقيل: هي السكون. **(قوله: أو مكسورة لمناسبة الياء)** لكونها متولدة عن الكسرة وكون التاء مكسورة أكثر، وفي التنزيل: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾، ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ فكان الأولى تقديمه، وقوله: جمعاً بين العوضين - أي: الألف والتاء -؛ لعدم لزوم اجتماع العوض والمعوض عنه، ويجوز تعويض حرفين عن واحد إذا كانا أخف منه (امتحان). **(قال المصنف: وقالوا: يا ابن أم الخ)** في التمثيل تنبيه على أن الحذف فيهما أكثر من الإثبات لمزيد ثقل فيهما، وقوله: على الوجوه الأربعة مربوط بقوله: قالوا لا بيقولون، فمن تلك الوجوه إثبات الياء كما في قوله:

يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي
أنتَ خَلَّفْتَني لِدَهرٍ شَديدِ

ومنها إثبات الألف كما في قوله:

يا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي
فَلَيسَ يَخْلُو مِنْكِ يوماً مضجَعِي

وههنا فوائد في شرح العصام فليراجع، قوله: والاكتفاء بالفتحة؛ أي: الدالة على الألف وهذا مطرد في الأم والعم المضافين إلى الياء بخلاف سائر المنادى، فإنه غير مطرد فيه، بل شاذ كما تقدم بقوله: وقد جاء شاذاً الخ. **(قال المصنف: وترخيم المنادى جائز)** أي: الترخيم في المنادى عند وجود الشرائط جائز إن شئت رخمت، فالجواز بمعنى الإمكان

بالهاء؛ لأنها عوض عن زائد بخلاف تاء بنت؛ لأن تاءها عوض عن أصلي، إن قلت: كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر، أجيب عنه: بأن التاء في يا أبت ويا أمت للتفخيم كما في علامة؛ فإنهما مظنتان للتفخيم، وبأن التاء في يا أبت للحمل على يا أمت مع أن التاء في المذكر غير عزيز؛ نحو: حمامة ذكر، وشاة ذكر. **(قوله: لمناسبة الياء)** يعني: أن الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه، فيكون في المبدل شائبة من المبدل منه. **(قوله: وقد جاء الضم)** وعليه قرئ: ﴿يا أبتُ﴾ بالضم. **(قوله: لإجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة)**؛ لأنه اسم في آخره تاء التأنيث؛ نحو: ثبة. **(قوله: وبالألف)** عطف على محذوف؛ أي: بغير الألف وبالألف. **(قوله: فإنه غير جائز)** قد جمع الفرزدق بينهما في قوله: هما نفثا في من فمويهما.

خفيت حتى يظن أن آخر الكلمة مفتوح فلذا وصلت بحرف لين ليتبين جوهرها. **(قوله: لأنها عوض عن زائد)** أي: زائد على بناء الكلمة خارج عنه فلرجحان جانب التأنيث جعل هاء حال الوقف. **(قوله: بخلاف بنت)** فإنه لا يوقف عليها بالهاء. **(قوله: عوض عن أصلي)**؛ لأن أصل بنت بنو بفتحتين فقلب إلى الفعل بالكسر والسكون فحذف الواو واعتبر الياء عوضاً عنها؛ لأن وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض. **(قوله: بالمذكر)** أي: يا أبت. **(قوله: مناسبة للحرف المبدل منه)** ولكونها أصلها ومتولدة من إشباعها. **(قوله: وقد جمع الفرزدق بينهما)** أي: بين العوض والمعوّض عنه في فويهما في شرح التسهيل، وقد أجاز سيبويه فموان، ولأبي العباس في البيت قولان: أحدهما: أنه لحن؛ لأن الميم بدل من الواو وقد جمع بينهما، والثاني: أنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفتها، وهذا إنما قاله أبو العباس بناء على أن الميم بدل من الواو على ثبوت لغة القصر فالميم أصلية.

من غير ضرورة شعرية[١] دعت[٢] إليه، فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى. «وَ» هو «فِي غَيْرِهِ» أي: غير المنادى واقع[٣] «ضَرُورَةٌ» أي: لضرورة[٤] شعرية[٥] دعت[٦] إليه، لا في سعة الكلام. «وَهُوَ» أي: ترخيم[٧] المنادى

(١) صفة ضرورة. (٢) أي: اقتضت. (٣) أشار إلى متعلق لام المقدر. (٤) ولك أن تجعل اللام للوقت أي: جائز وقت ضرورة. (٥) صفة ضرورة. (٦) أي: موجبة. (٧) مصدر ترك فاعله ومفعوله أي: حذفك.

وَفِي غَيْرِهِ[١] ضَرُورَةٌ وَهُوَ[٢] حَذْفٌ فِي آخِرِهِ

(١) أي: والترخيم في غير المنادى واقع لضرورة شعرية داعية إليه لا في كلام.
(٢) أي: الترخيم اصطلاحاً حذف آخر، وفي اللغة ترقيق الصوت وتليينه.

(قوله: أي: واقع) يعني: أن الجواز وقوعي. **(قوله: في سعة الكلام)** هذا القيد يتبادر إليه الذهن، ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة، ولك أن لا تقيد بجعل الجواز شاملاً للضرورة، وإنما وقع ترخيم المنادى في السعة؛ لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه إلى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس؛ لأن الإنسان في حال ندائه أكثر انتباهاً لاسمه منه في غير حال النداء. **(قوله: أي: لضرورة شعرية)** إشارة إلى أنه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز؛ لأنه صفة الترخيم، والضرورة والاضطرار صفة المرخم، فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب إليه بعضهم بعيد؛ لأنه يخالف مذهب المصنف ولك أن ترفع: ضرورة على الخبرية؛ أي: الترخيم في غيره أثر ضرورة؛ نحو قوله: ديارَ ميَّةَ إذ مَيٌّ تُساعفُنا، الأصل مية. **(قال: وهو حذف)** الأظهر أن يتقدم تعريف الترخيم على حكمه، لكن قدمه لأنه

(قوله: يعني: أن الجواز وقوعي) يعني: فسر الشارح رحمه الله الجواز بالوقوع؛ لأن المراد منه الجواز الوقوعي، فالوقوع لازم له فذكر الملزوم وأريد اللازم فاندفع ما قيل: إن كون المراد الجواز الوقوعي لا يصحح تفسير الجواز بالوقوع. **(قوله: يتبادر إليه الذهن)** فإذا قيل: هذا واقع في الاستعمال يتبادر منه الوقوع في سعة الكلام؛ أي: القصر؛ لأنه الكثير الشائع في المحاورات. **(قوله: ويؤيده الخ)**؛ لأن الظاهر مقابلة المتباينين. **(قوله: وتجعل الجواز شاملاً للضرورة)** وتكون المقابلة باعتبار الإطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام والخاص حتى يجب تخصيص العام بما عدا الخاص. **(قوله: فيقصد سرعة الفراغ)** فيحذف آخره احتياطاً تحصيلاً للسرعة. **(قوله: مع ندرة الالتباس)** أي: التباس المنادى بغيره بواسطة الترخيم. **(قوله: أكثر انتباهاً لاسمه الخ)** فجاز الترخيم في حالة النداء؛ لأنه يفهم لكثرة انتباهه اسمه وإن حذف منه بخلاف غيره حالة النداء فإنه يلزم التباس. **(قوله: فعل الترخيم)** أي: يرخم من غير ضرورة. **(قوله: باتحاد الفاعل)** أي: كون فاعل الفعل المعلل واحداً كما سيجيء. **(قوله: أثر ضرورة)** فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. **(قوله: ديار مية)** آخره ولا يرى مثلها عجم ولا عرب،في التاج: المساعفة:

الخاص، وأما عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم إلا للضرورة، وقوله: أي واقع في سعة الخ، تفسير باللازم وإشارة إلى أن الجواز وقوعي لا استعدادي، والتقييد بالسعة مستفاد من المقابلة للضرورة، ووجه وقوع الترخيم في السعة أن المقصود بالنداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه إلى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس فيحذف آخره اعتباطاً[١] تحصيلاً للسرعة، فلا يحسن الترخيم مع تقديم المنادى له؛ نحو: اضرب يا زيد. **(قوله: وهو في غير الخ)** عطف على المنادى بحسب المفهوم لما عرفت أن التقدير الترخيم في المنادى وضرورة عطف على جاء أو ظرف لفعل مقدر؛ أي: يرخم؛ أي: يقع الترخيم في غيره ضرورة، والجملة استئناف أو عطف على ترخيم المنادى جائز أو حال؛ أي: الترخيم حال كونه في غيره ضرورة. **(قوله: أي: لضرورة شعرية)** يعني: أن ضرورة منصوب على أنه مفعول له واللام مقدرة، لكن يجب على هذا أن يقال: أن عامله فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام؛ أي: وهو في غيره يرخم ضرورةً، ولا يجوز أن يكون عامله جائزاً؛ لأن الضرورة صفة الشاعر؛ لأنه المضطر والجواز صفة الترخيم فلا يحصل شرط حذف اللام، ولك أن تجعل اللام للوقت؛ أي: جائز وقت الضرورة، وقوله: لا في سعة الكلام؛ أي: كما[٢] في قول عليٍّ رضي الله عنه. **(قوله: إن افتقاري فاطماً بعد أحمد)** أي: إن احتياجي إلى فاطمة رضي الله عنها بعد النبي عليه السلام.
(قوله: فإن دعت إليه ضرورة) كما في قول ذي الرمة:

دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ[٣] تُسَاعِفُنَا
وَلاَ يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلاَ عَرَبُ

(وقول المتنبي):

لِلَّهِ مَا فَعَلَ الصَّوَارِمُ وَالقَنَا
فِي عَمْرو حَابٍ وضَبَّةِ الأَغْنَامِ

أي: في عمرو بن حابس، وقال الآخر:

طَرِيفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجُوعِ والخَصَر

أي: طريف بن مالك. **(قوله: أي: ترخيم المنادى)**؛ لأنه السابق الطالب للبيان؛ أي: الترخيم اصطلاحاً حذف آخر المنادى الخ، فخرج الحذف في غير الآخر، ثم الترخيم في

(١) الاعتباط شترا بي علتي كشتن.
(٢) تمثيل للمعنى. (٣) أي: ميّة.

«حَذْفٌ فِي آخِرِهِ» أي: آخر المنادى. «تَخْفِيفاً[(١)]» أي: لمجرد التخفيف لا لعلة[(٢)] أخرى مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف. فعلى هذا يكون ذلك[(٣)] التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى، ويعلم منه[(٤)] ترخيم غير[(٥)] المنادى بالمقايسة[(٦)]، ويمكن حمله[(٧)] على تعريف الترخيم مطلقاً[(٨)] بإرجاع الضمير المرفوع[(٩)] إلى الترخيم مطلقاً[(١٠)]، والضمير[(١١)] المجرور إلى الاسم. «وَشَرْطُهُ» أي: شرط ترخيم المنادى، على[(١٢)] التقدير الأول[(١٣)]، أو شرط الترخيم[(١٤)] إذا كان واقعاً في المنادى على التقدير[(١٥)] الثاني أمور[(١٦)] أربعة، ثلاثة منها عدميّة وهي: «أَنْ لاَ يَكُونَ[(١٧)] مُضَافاً» حقيقة[(١٨)]، أو حكماً، فدخل[(١٩)] فيه[(٢٠)] المشبه بالمضاف أيضا[(٢١)]، إذ لا يمكن الحذف من[(٢٢)] الأول، لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظراً إلى المعنى، ولا من[(٢٣)] الثاني، لأنه ليس آخر أجزاء المنادى[(٢٤)] نظراً إلى[(٢٥)] اللفظ، فامتنع الترخيم فيهما[(٢٦)] بالكلية. «وَ» أن «لا[(٢٧)]» «مُسْتَغَاثاً» لا[(٢٨)] مجروراً[(٢٩)] باللام[(٣٠)]

(١) مفعول له للحذف أو مفعول مطلق له بتقدير الموصوف. (٢) وهي قانون تعريفي وسماع لغوي. (٣) وهو حذف في آخره. (٤) أي: من تعريف المنادى ترخيم. م. (٥) فإن الحذف في غيره ليس لمجرد التخفيف بل للضرورة. (٦) يرد عليه تصغير الترخيم. (٧) أي: كل ذلك التعريف. (٨) سواء كان المرخم منادى أو لا ولا يستعمل غيره. (٩) أي: وهو. (١٠) سواء كان منادى أو لا. (١١) إلى ضمير آخره. (١٢) متعلق بمقدر إنما فسرنا (١٣) أي: كون التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى. (١٤) مطلقاً. على تقدير كون التعريف عاماً. (١٥) أي: كونه مطلقاً. (١٦) خبر شرطه. (١٧) أي: المنادى أريد ترخيمه. (١٨) أي: إضافة حقيقية وهي المفعولية. (١٩) جواب شرط محذوف. (٢٠) أي: مضافاً. (٢١) كالمضاف الحقيقي. (٢٢) أي: من المضاف. (٢٣) أي: من المضاف إليه. (٢٤) أي: ليس من المنادى لفظاً. (٢٥) ولهذا أعرب في الجزء الأول. (٢٦) أي: في المضاف والمضاف إليه. وأما نحو: يا صاح في يا صاحبي فشاذ. (٢٧) عطف على مضافاً. (٢٨) زائدة لتأكيد النفي. (٢٩) صفة مستغاثاً. (٣٠) نحو: يا لزيد.

اللغة ترقيق الصوت وتليينه كما في قوله:

لَها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ
رَخِيمُ الحَواشِي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

أي: رقيق الحواشي ولين النواحي في الكلام، وضمير لها راجع إلى مي اسم حبيبة الشاعر، وبعده:

وعَيْنانِ قالَ اللهُ كُونا فكانَتا
فَعُولانِ بالألْبابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ

(قال المصنف: حذف في آخره تخفيفاً) وقيل حذف أواخر الكلم في النداء؛ نحو: ياسعاً في يا سعاد، والترخيم ثلاثة: ترخيم النداء، وترخيم الضرورة؛ وهما مذكوران في باب النداء، وترخيم التصغير مثل: رويد، واعلم أنه لا بأس بترخيم الاسم إذا لم يتأذ صاحبه فقد ثبت أنه ﷺ رخم أسماء جماعة من أصحابه كأبي هريرة وعائشة حيث قال: يا عويش، وقوله: أي: لمجرد التخفيف؛ يعني: مع قطع النظر عن الضرورة فيندفع التدافع بين هذا وبين قوله: فإن دعت إليه ضرورة، فاعرفه. (قوله: لا لعلة أخرى) أي: غير التخفيف؛ يعني: لا لقاعدة صرفية ولا لسماع، وإلا فكل حذف لا بد له من تخفيف فخرج به الحذف في آخر؛ نحو: يد ودم؛ لأنه لمتابعة الاستعمال فلا حاجة إلى قيد حذفاً جائزاً كما في الرضي، ولا إلى قيد بعد التركيب كما في الهندي، ولكن يرد على التعريف أنه يدخل فيه نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ۝٤﴾، و﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾، فإن الحذف فيه لمجرد التخفيف اللهم إلا أن يقال: إن هذا تفسير لأحد جامع مانع على أن القدماء جوزوا التعريف بالأعم، وقوله: فعلى هذا الخ، تفريع على التفسير بقوله: أي ترخيم المنادى، وقوله: بالمقايسة؛ إذ لا

تَخْفِيفاً، وَشَرْطُهُ[(١)]: أَنْ لاَ يَكُونَ[(٢)] مُضَافاً[(٣)]، وَلاَ مُسْتَغَاثاً[(٤)]،

(١) أي: شرط الترخيم في المنادى. (٢) أي: المنادى الذي أريد ترخيمه. (٣) ولو كان علماً. (٤) أي: وأن لا يكون مستغاثاً.

المقصود. (قوله: أي: ترخيم المنادى) الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى، ويقال: كلام رخيم؛ أي: رقيق، والترخيم: التليين والحذف. (قوله: أي: آخر المنادى) فخرج حذف ياء يا غلامي؛ لأنه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الإعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة في بعلبك بدليل إجراء الإعراب عليها. (قوله: أي: لمجرد التخفيف) فخرج نحو: قاض؛ لأن حذفه للإعلال، وكذا نحو: يد؛ لأن حذف آخره للزوم أحد الأمرين؛ إما تقدير الإعراب إذا أسكن الآخر، وإما إجراء الأعراب على حرف العلة إذا حرّك، وذلك ثقيل، وقيل: في إخراجه:

المواتاة والمساعدة. (قوله: أن يقدم الخ)؛ لأن الحكم على الشيء بعد معرفته بالمعنى المصطلح أولى. (قوله: لأنه المقصود) أي: بالذات والتعريف من مبادئ الأحكام.

(قوله: بدليل اعتبار الخ) أي: المضاف إليه ليس آخر الكلمة بدليل تعاقب الإعراب على ما قبله والكلمة الأخيرة من بعلبك، وكذا تاء التأنيث آخر الكلمة لإجراء الإعراب عليهما وإن كان بحسب الأصل كل واحدة منهما كلمة برأسها. (قوله: لأن حذف الخ) لا لمجرد التخفيف فخرج بقوله: تخفيفاً. (قوله: أما تقدير الإعراب) وذلك خلاف الأصل مع كون هذه الأسماء كثيرة الاستعمال. (قوله: في التركيب) أي: في تركيب كلمة بأخرى. (قوله: هذا المعنى) أي: بلا علة سوى التخفيف. (قوله: ذبح الشاة بلا علة)

لعل ذكر الشاة لمجرد بيان التعلق في التاج: الاعتباط:

أن الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الإفراد. **(قوله: لا لعلة أخرى)** من قال إنه حذف في الآخر بلا علة أو على سبيل الاعتباط أراد هذا المعنى، والاعتباط في اللغة: ذبح الشاة بلا علة. **(قوله: بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقاً)**؛ لأن ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق. **(قوله: والضمير المجرور إلى الاسم)**؛ لأن الترخيم لا يوجد في غير الاسم. **(قوله: أو شرط الترخيم إذا كان واقعاً في المنادى)** ولك أن ترجع الضمير إلى قوله: ترخيم المنادى. **(قال: أن لا يكون مضافاً)** لو قال: أن يكون مفرداً لكان أولى؛ لأنه أظهر في إخراج شبه المضاف؛ إذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه. **(قوله: أو حكماً)** قيل: اكتفى بذكر المضاف من المشبه به؛ إذ هما يتحدان حكماً. **(قوله: لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظراً إلى المعنى)** هذا ظاهر إذا كان المركب الإضافي علماً فإن الجزء الأول بمنزلة زاي زيد، وأما إذا لم يكن علماً فبيانه أن المضاف من حيث هو مضاف لا يتم بدون المضاف إليه. **(قوله: ولا من الثاني)** خلافاً للكوفيين نحو قوله: خذوا حظكم يا آل عكرم، أي: آل عكرمة. **(قوله: لأنه ليس آخر أجزائه)** هذا ظاهر إذا لم يكن المركب الإضافي علماً أما إذا كان علماً؛ فلأن المركب الإضافي تراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين بإعرابه. **(قوله: فامتنع الترخيم فيهما)** بعد رعاية اللفظ والمعنى.

تفاوت إلا بمحل الترخيم، وقوله: مطلقاً؛ أي: منادى أو غيره. **(قوله: والضمير المجرور)** بالإضافة في قوله: في آخره راجع إلى الاسم الأعم من المنادى وغيره أو راجع إلى كل واحد من المنادى وغيره وإنما قيد بقوله إذا كان واقعاً لأن ترخيم غير المنادى لا شرط له لكونه للضرورة فبدون التقييد لا يستقيم المعنى، وقوله: ثلاثة منها عدمية؛ أي: ورابعها أحد الأمرين الوجوديين كما سيأتي. **(قوله: وهي أن لا يكون)** أي: المنادى مضافاً ولو كان علماً، وقوله: ليس آخر أجزاء المنادى؛ أي: فيقع الترخيم في وسط الكلمة نظراً إلى المعنى، وفي آخر غير المنادى نظراً إلى[1] اللفظ بلا ضرورة. **(قوله: فدخل فيه المشبه في المضاف)** فإنه في حكم المضاف الحقيقي في النداء وإن لم يكن في حكمه في التوابع، وقوله: إذ لا يمكن الخ، أورد عليه بأن الدليل منقوض بالمنادى المنعوت بمفرد وهو ليس بداخل في المضاف ولا في المشبه به، بل الظاهر أنه يجوز فيه الترخيم، وبالجملة إما أن الدليل منقوض أو بيان الشرائط قاصر **(فتح الله)**.

(١) لأن كلاً من المضافين مستقل في الدلالة على معناه.

اشترار بي علتي كشتن. **(قوله: كان الترخيم)** بمعنى: أظن وجه التخصيص بالاسم إن الترخيم لا يوجد في غيره. **(قوله: إلى قوله: ترخيم المنادى)** وحينئذ يكون قوله: وشرطه معطوفاً على قوله: وترخيم المنادى جائز، وقوله: وهو حذف في آخره جملة معترضة لبيان مطلق الترخيم فلا يلزم تفكك الضمائر. **(قوله: إذ سبق منه الخ)** في قوله: وينصب ما سواهما فبقرينة ذلك السبق يحمل المفرد ههنا على ما يقابل المضاف والمشبه به بخلاف تعميم المضاف بحيث يشمل المشبه به، فإنه قرينة خفية وهي كون المشبه بالمضاف مشاركاً للمضاف في أكثر الأحكام. **(قوله: قيل اكتفى الخ)** فالمضاف محمول على معناه الحقيقة وحكم المشبه به متروك في الذكر اكتفاء بذكر أصله. **(قوله: لا يتم بدون المضاف إليه)**؛ لأن المنادى في يا غلام زيد مثلاً الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد. **(قوله: خذوا حظكم)** تمام البيت:

خُـــذوا حــــظَّـــكُـــم يَــــا آلَ عِـــكْـــرِمَ واذْكُـــرُوا
أَوَاصِــــرَنَـــا والــــرَّحْــــمُ بــــالــــغَــــيْـــبِ تُــــذْكَــــرُ

لآصرة ما عطف على رجل من رحم أو قرابة أو صهر أو معروف، والجمع الأواصر، الرحم القرابة والرحم مثله. **(قوله: هذا ظاهر الخ)**؛ لأن كل واحد من جزئيه دال على معناه بالاستقلال. **(قوله: يراعى حال جزئيه)** إلى آخره فيكون كل واحد من جزئي المركب العلمي منفصلاً عن الآخر بالنظر إلى اللفظ. **(قوله: بعد رعاية اللفظ والمعنى)** فلم يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظراً إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيه بالكلية والمعنى.

لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء، فلم[1] يرد عليه[2] الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، ولا[3] مفتوحاً[4] بزيادة الألف[5]، لأن[6] الزيادة تنافي الحذف[7]. ولم يذكر المصنف المندوب لأنه[8] غير داخل في المنادى عنده[9]، وما وقع في بعض النسخ (وَلاَ مَنْدُوباً) فكأنه[10] من تصرف الناسخين مع[11] أن[12] وجه[13] اشتراطه[14] عند دخوله[15] في المنادى ظاهر[16]، وهو أن الأغلب[17] فيه[18] زيادة[19] الألف[20] في آخره[21] لمد الصوت إظهاراً[22] للتفجع[23] فلا يناسبه[24] الترخيم[25] للتخفيف. «وَ» أن «لاَ[26]» يكون[27] «جُمْلَةً» لأن الجملة بحالها[28] فلا تتغير[29]. والشرط الرابع[30]: أحد الأمرين الوجوديين. «وَ» هو أن «يَكُونَ» المنادى[31] «إِمَّا عَلَماً[32] زَائِداً[33] عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ» لأنه[34] لعلميته ناسبه[35] التخفيف[36] بالترخيم، لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته[37] يكون فيما أبقى[38] منه دليل[39] على ما ألقى[40]، و[41]لزيادته[42] على الثلاثة لم يلزم[43] نقص الاسم

(١) أي: لم يجر. (٢) أي: على المنادى المستغاث مطلقاً. (٣) عطف على مجروراً. (٤) نحو: يا زيداً. (٥) أي: الاستغاثة. (٦) على الفتح بزيادة الألف. (٧) فيكون بينهما تضاد. (٨) خبر كان. (٩) مصنف. عبارة عن المندوب موصول مبتدأ وقع صلته. (١٠) أي: وقوع المندوب. (١١) متعلق بـ لم يذكر. (١٢) علة الثاني على تقدير دخول المندوب. (١٣) سببه. (١٤) أي: اشتراط عدم الترخيم. (١٥) أي: المندوب. (١٦) خبر إن. (١٧) أي: الأكثر. (١٨) أي: في المندوب. (١٩) خبر إن. (٢٠) أو الياء أو الواو. (٢١) مندوب. (٢٢) علة لمد. (٢٣) أي: الحزن. (٢٤) أي: المندوب. (٢٥) المستلزم المحذوف المنادى للزيادة. (٢٦) ثالث العدمية. (٢٧) أي: المنادى الذي أريد ترخيمه. (٢٨) مبقية. (٢٩) قبل العلمية. (٣٠) أي: الوجودي. (٣١) بزيادة ونقصان. (٣٢) خبر يكون. (٣٣) أ. صفة علماً أو خبر بعد خبر ليكون. ب. لئلا يلزم إخلال البينة. (٣٤) علة زائدة على ثلاثة. (٣٥) أي: للمنادى الذي كان علماً. (٣٦) فاعل نائب. (٣٧) علة بجملة الآتي. (٣٨) خبر مقدم. (٣٩) مبتدأ مؤخر. والجملة خبر إن. (٤٠) أي: الحذف. (٤١) عطف على لأنه لعلمية. (٤٢) أي: حرف المنادى. (٤٣) بالترخيم.

(قوله: لعدم ظهور أثر النداء) فكأن المستغاث ليس بمنادى؛ ولأن المستغيث لا يأمن من نوع تعلل من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم إما حقيقة أو بطريق التجاهل منه بعذر الترخيم، وقال العصام: ولئلا يفرغ من الاستغاثة المطلوبة بسرعة، وهذا الوجه من الخصائص، وقوله: من النصب أو البناء بيان للأثر فالأول: إذا كان المنادى مضافاً أو شبهه أو نكرة غير معينة، والثاني: إذا كان مفرداً معرفة، وقوله: من خصائص المنادى؛ لأن النداء باب تغيير فالتغيير يونس بالتغيير وأما في غيره فللاضطرار بلا نكير. (قوله: لأنه غير داخل في المنادى عنده) أي: عند المصنف فيفهم عدم جواز ترخيمه من قوله: وفي غير المنادى ضرورة. (قوله: مع أن وجه اشتراطه) أي: اشتراط كون المنادى المرخم غير المندوب ظاهر لا حاجة إلى ذكره؛ لأن الندبة إنما تكون بعدّ المناقب والأوصاف فوجه أن يذكر على وجه الكمال، فقوله: لمدّ الصوت؛ أي: المطلوب في الندبة تشهيراً للمندوب. (قال المصنف: وأن لا يكون جملة) أي: وأن لا يكون مركباً إسنادياً؛ نحو: شاب قرناها، وتأبط شراً، وأما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزه فتقول فيمن اسمه معدي كرب: يا معدي، خلافاً لسيبويه فإنه يقول في تأبط شراً: يا تأبط، قيل: هذا فهم من كلامهم في باب النسبة حيث قال: تقول في نسبة تأبط شراً: تأبطي؛ لأن من العرب من يقول: يا تأبط، وبالجملة جواز ترخيمه قليل لم يعتدّ به المصنف. (قوله: لأن الجملة محكية) أي: الجملة المنقولة إلى العلمية محكية بحالها التي قبلها قيل: ويستثنى يسلمون من الجملة فإنه يحذف منه في الترخيم حرفان.

وَلاَ جُمْلَةً، وَيَكُونُ إِمَّا عَلَماً زَائِداً عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ،

(قال: ولا جملة) بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها؛ نحو: يا تأبط. (قوله: ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم) الذي في حكم المعرب، وإنما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب؛ نحو: ما ومن، وأما نحو: يد، فالحذف شاذ، والشاذ لا يعبأ به.

(قال: ولا جملة) بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها؛ نحو: يا تأبط. (قوله: ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم) الذي في حكم المعرب، وإنما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب؛ نحو: ما ومن، وأما نحو.

عن أقل[١] أبنية المعرب بلا[٢] علة موجبة. «وَإِمَّا» اسماً متلبساً[٣] «بِتَاءِ التَّأْنِيثِ» وإن لم يكن[٤] عَلَماً ولا زائداً على الثلاثة، لأن[٥] وضع التاء[٦] على[٧] الزوال[٨] فيكفيه أدنى مقتضى[٩] للسقوط، فكيف[١٠] إذا وقع[١١] موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي؟ ولم يبالوا[١٢] ببقاء نحو: (ثُبَةٌ[١٣]) و(شَاةٌ) بعد الترخيم[١٤] على حرفين لأن بقاءه كذلك[١٥] ليس[١٦] لأجل الترخيم بل[١٧] مع[١٨] التاء أيضا كان ناقصاً عن ثلاثة[١٩] إذ[٢٠] التاء كلمة أخرى[٢١] برأسها[٢٢]. ولا يرخم لغير ضرورة[٢٣] منادى لم يستوف الشروط المذكورة[٢٤] إلاّ ما شذَّ من نحو: (يَا صَاحِ) في (يَا صَاحِبُ) ومع شذوذه فالوجه[٢٥] في ترخيمه[٢٦] كثرة[٢٧] استعماله منادى[٢٨]. ولما فرغ من بيان شرائط[٢٩] الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه[٣٠] فقال: «فَإِنْ[٣١] كَانَ فِي آخِرِهِ» أي: في آخر المنادى[٣٢]

(١) وهو تثنية أخرى. (٢) متعلق بـ نقص. (٣) أي: متعلقاً. (٤) منادى. (٥) علة. (٦) التي هي التأنيث. (٧) مبني. (٨) لأنها ليست من نفس الجملة. (٩) وهو التخفيف. (١٠) استفهام إنكاري يعني فلم لا يكفيه أدنى مقتضى للسقوط. (١١) التاء العارض. (١٢) عرب. (١٣) بضم التاء وسط الحوض. (١٤) أي: بعد ترخيم ذي التاء. (١٥) أي: على حرفين. (١٦) خبر إن. (١٧) بل حرف إضراب. (١٨) متعلق بناقص الآتي. (١٩) أحرف. (٢٠) علة ناقص. (٢١) وضعت للتأنيث. (٢٢) أي: بذاتها. (٢٣) شعرية داعية إلى الترخيم. (٢٤) الأربعة ثلاثة عدمية وواحد وجودي. (٢٥) أي: العلة والسبب. (٢٦) بدون شرط. (٢٧) والكثرة يقتضي التخفيف فخفف بالترخيم. (٢٨) حال أو مفعول المصدر. (٢٩) عدمياً وجودياً. (٣٠) أي: الترخيم. (٣١) تفسير لكمية المحذوف. (٣٢) أي: الاسم الذي أريد ترخيمه.

وَإِمَّا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ؛ فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ

(قوله، بلا علة موجبة) إنما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كمصا. **(قال، وإما بتاء التأنيث)** قد كثر الترخيم فيه، ولهذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم؛ أعني؛ فتح التاء، وإذا وقف على ذلك المرخم ألحق آخره هاء السكت، فيقال؛ في يا طلح يا طلحه؛ وذلك لأنهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست حركته حركة إعرابية، ولا مشبهة بها، وقليل ما يوقف على السكون، وقد يغني عن الهاء في الشعر ألف الإطلاق؛ نحو: قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا.

(قوله: شاذ) أي: قليل غير قياسي. **(قوله: لا يعبأ به)**؛ لأنه بمنزلة المستثنى من القواعد. **(قوله: أعني فتح التاء)** كما في قوله:

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيمَةُ ناصِبِ
وَلَيلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ

فصار في غير المنادى المرخم إذا كان بالتاء وجهان ضم التاء وفتحها. **(قوله: يلحقون هاء السكت الخ)** نحو: رموقه وإنه وحيهله. **(قوله: على السكون)** أي: سكون الهاء. **(قوله: ففي قبل التفرق الخ)** آخره، ولا يك موقف منك الوداعا، ضباعة اسم بنت صغيرة لممدوح الشاعر؛ أي: من أجل وداعك.

(قوله: أن يكون المنادى إما علماً) كقوله:

يا مَروُ[١] إنَّ مَطِيَّتي مَحبُوسَةٌ
تَرجُو الخَلاصَ ورَبُّها لم يَيأَسِ

(وقال الآخر):

قِفِي فانْظُري يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفينَهُ
أهذا المُغِيريُّ الَّذِي كان يُذْكَرُ؟

(قال المصنف: زائداً على ثلاثة) قال العصام الشرط عند الفراء وأتباعه والأخفش إما الزيادة أو تحرك الأوسط، والكوفيون يشترطون علماً ثلاثياً، وقوله: دليل على ما ألقي؛ أي: على ما حذف؛ يعني: أن المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما فلا يكون فيه اللبس. **(قوله: عن أقل أبنية المعرب)** وهو ثلاثة أحرف؛ لأن اللفظ يحتاج إلى حرف يبدأ به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى حرف ثالث يفصل بينهما لتنافيهما فاعرفه. **(قوله: بلا علة موجبة)** أي: وأما بها فجائز؛ إذ المحذوف لعلة في حكم الثابت قال الرضي: وأما نحو: يد ودم، فقليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به. **(قوله: وأما اسماً ملتبساً بتاء)** سواء كان علماً؛ نحو: فاطمة أو لا؛ نحو: جارية فيحذف التاء للترخيم، ولا يحذف بعد شيء آخر، وقوله: ولا زائداً على الثلاثة؛ فيقال: يائب في يائبة، بمعنى: يا جماعة، واختلال البنية ونقصها عن أقل الأبنية بلا موجب إنما هو من الواضع لا من المستعمل، وقوله: على الزوال؛ أي: لعدم كونها من نفس الكلمة كما مر في باب غير المنصرف، والدليل على عدم اللزوم حذفه في نحو: عرفات، وتقديره في نحو: دار ونار، وليس ألف التأنيث كذلك. **(قوله: نحو: ثبة وشاة)** الثبة الجماعة ووسط الحوض، والشاة معروف، تقول العرب: يا شا ادجني؛ أي: يا شاة أقيمي لا تسرحي، وقوله:

(١) أي: يا مروان.

«زِيَادَتَانِ[1]» كائنتان «فِي حُكْمِ[2]» الزيادة «الوَاحِدَةِ[3]» في أنهما زيدتا معاً[4]، واحترز[5] به[6] عن نحو: (ثَمَانِيَة). و(مُرْجَانَة) فإن[7] الياء والنون فيهما زيدتا أولاً[8]، ثم زيدت تاء التأنيث، فلم يحذف فيهما إلاّ الآخر[9] «كَـ (أَسْمَاءَ[10])» إذا جعلتها (فَعْلاَءَ[11]) من الوسامة[12]، أي: الحسن[13]، كما هو مذهب سيبويه، لا[14] (أَفْعَالاً) جمع (اسْم) على ما هو[15] مذهب غيره، لأنه[16] يكون حينئذ[17] من باب (عَمَّارٍ) «و(مَرْوَانَ)»، «أَوْ» كان في آخره[18] «حَرْفٌ صَحِيْحٌ» أي: صحيح أصليّ لتبادره[19] إلى الذهن[20] لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة فيخرج منه[21] نحو: (سَعْلاَة)، لأنه[22] لا يحذف منه إلاّ التاء، وهو[23] أَعَمُّ من أن[24] يكون حقيقة[25] أو حكماً، فيشمل[26] مثل (مَرْمِيّ) و (مَدْعُوّ) فإنّ[27] الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة.

---

(١) حرفان. اسم كان. (٢) صفة الزيادتان. (٣) أي: في حكم زيادة حرف واحد. (٤) بمعنى واحد. (٥) مصنف. (٦) بقوله: في حكم الواحدة. (٧) علة احتراز. (٨) قبل زيادة الثانية. (٩) يعني: إلا التاء لكونهما اسمين بالتأنيث كتبة. (١٠) يكون مثالاً لما نحن فيه. (١١) مصدر. اسم امرأة. (١٢) أي: أثر الحسن. (١٣) أي: جعلها فعلاء. (١٤) أي: لا يكون. (١٥) أي: جعلها أفعال. (١٦) أي: اسما. (١٧) أي: حين كون الأسماء على وزن أفعال لا فعلاء. (١٨) منادى. (١٩) لتقييد الصحيح بالاصلي. (٢٠) أي: ذهن السامع. (٢١) أي: مما آخره حرف صحيح قبله مدة. (٢٢) علة يخرج. (٢٣) أي: قوله حرف صحيح أن يكون أصيلا. (٢٤) صحيح. (٢٥) كمنصور ومسكين وعمار. (٢٦) قوله حرف صحيح. (٢٧) علة فيشمل.

لم يستوف؛ أي: لم يستكمل الشروط الأربعة السابقة. (قوله: إلا ما شذ) ولا يجعل الشاذ اسماً برأسه كما سيأتي، وقوله: من نحو: يا صاح، لم يوجد فيه الشرط الرابع، قال الشاعر:

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ
رَدَّ في الضَّرْعِ ما قَرَى في الحِلابِ؟

أي: يا صاحبي هل رأيت ذلك، وقوله: كمية المحذوف؛ أي: مقداره، وهو على ثلاثة أقسام. (قوله: فإن كان في آخره زيادتان) إنما لم يقل: وإن كان قبل الآخر مدة يحذف حرفان فيندرج حذف الحرفين في قاعدة واحدة لا للتنبيه على تخالف علتي الحذف في القسمين من كونها كالواحدة في القسم الأول، وكون ما قبل الآخر أولى بالحذف؛ لزيادته من الآخر الأصلي في الثاني، بل لتخالفه في كون الثاني مقيداً بقوله: وهو أكثر من أربعة أحرف دون الأول؛ لأنه يحذف حرفان من يدان ودمان وثبون وقلون، وقوله: في آخره؛ أي: في جانب آخر المنادى الذي أريد ترخيمه فلا يلزم ظرفية الأكثر للأقل، ولا ظرفية الشيء لنفسه (عصام)، ولك أن تقول: أي في محل آخره الإضافي. (قوله: زيادتان كائنتان) وقال الرضي: وهاتان الزيادتان سبعة: زيدان ومسلمون ومسلمان ومروان وكوفي وصحراء وجرباء؛ يعني: به الملحق بألف التأنيث، وقوله: في حكم الواحدة يكشف عن وجه حذفهما معاً اللثام قاله العصام. (قوله: زيدتا معاً) أي: دفعة لمعنى فيخرج؛ نحو: عصبصب، وقوله: ومرجانة وسعدانة وعريانة، فإن قيل: في آخر مرجانة وسعدانة زائدتان الألف والنون لما مر أن المراد الآخر الإضافي، قلنا: جعلهما التاء في حكم الوسط، وقوله: ثم زيدت تاء التأنيث؛ وذلك لأنه يقال ثماني ومرجان بغير تاء، ثم إذا احتيج إليها أدخلت. (قوله: فعلاء من الوسامة) من باب كرم كرامةً بمعنى الحسن والعلامة، فالهمزة

زِيَادَتَانِ فِي حُكْمِ الوَاحِدَةِ كَأَسْمَاءَ وَمَرْوَانَ أَوْ حَرْفٌ صَحِيْحٌ

(قال: زيادتان) قيل لا بد وأن يكونا لمعنى، فخرج نحو: عصبصب. **(قال: في حكم الواحدة)** صفة لزيادتان، ومن قبيل فلان في السعادة. **(قوله: في أنهما زيدتا معاً)** وإن كان كل واحدة لمعنى يغاير معنى الآخر كزيادتي مسلمان ويسلمان علمين وهاتان الزيادتان سبعة أصناف زيادتا التثنية كما مر، وزيادتا جمع المذكر السالم؛ نحو: مسلمون

(قوله: قيل: لا بد الخ) في بعض شروح المتن، قال الإمام الحدشي: احترز بقوله: زيادتان في حكم الواحدة عما لا زيادة في آخره كجعفر وعما فيه زيادة واحدة كزرقم وعما فيه زيادتان، لكن لا يزاد معاً كما لو جمع رزقم على زراقم، ثم أشبع كسرة القاف حتى يصير زراقيم فإن الياء لم يرد مع الميم، بل بعده وعما فيه زيادتان لا لمعنى كعصبصب انتهى، فإن الصاد والباء زيدتا معاً لا لمعنى، بل للإلحاق بسفرجل نص عليه في شمس العلوم فإنه إذا رخم يقال: يا عصبص بحذف حرف واحد يقال: يوم عصبصب؛ أي: شديد الحر أو شديد كذا في القاموس. **(قوله: صفة لزيادتان)** أي: زيادتان كائنتان في حكم الواحدة احترازاً من نحو: أرطأة فإن الألف زيدت أولاً للإلحاق، ثم زيدت التاء للتأنيث فلا يقال: يا أرط. **(قوله: ومن قبيل فلان في السعادة)** إشارة إلى دفع ما قيل: إن حكم الواحدة في الزيادتين وليست الزيادتان في حكم الواحدة، فكيف يستقيم الظرفية، وحاصل الدفع: أن الظرفية فيه اعتبارية شبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال الظرف على المظروف كما في فلان في السعادة كما أن حصول الصفة في

في أسماء[1] منقلبة عن واو مضمومة كما في وجوه وأوجه، أصله: وسماء بالضم فقلبت الواو المضمومة همزة كأناة وفتح الهمزة من تغيير العلم بعد النقل والألف والهمزة زيدتا معاً في آخره؛ لأنها اسم[2] زيدتا عليها فصار أسماء (نعمه)، وقوله: أي الحسن، وقال العصام: أي أثر الحسن، واسم فاعله وسيم، ومنه قوله: قسيم جسيم بسيم وسيم. (قوله: كما هو مذهب سيبويه) وإذا سمي به رجل لم ينصرف على مذهب سيبويه لألف التأنيث وينصرف عند غيره، وقوله: من باب عمار؛ أي: من باب ما في آخره حرف صحيح قبله مدة لا من باب حمراء. (قوله: ومروان) بفتح النون اسم رجل أو بكسرها تثنية مرو والأول مشهور. (قال المصنف: حرف صحيح) كأنه أراد الصحة من سقم الزيادة فيخرج؛ نحو: سعلاة، وقوله: لتبادره؛ أي: من بين الأفراد أو من العبارة فيخرج منه - أي: من هذا القسم بقيد الأصالة -؛ نحو: سعلاة؛ لأن التاء فيه وإن كان صحيحاً لكنه غير أصلي، وهذا تعريض للشيخ الرضي حيث قال: وكان على المصنف أن يقول: حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة لإخراج؛ نحو: سعلاة، والشارح أخرجها من غير تكلف، والسعلاة بكسر السين: الغول أو ساحرة الجن (نعمه)، قوله: وهو أعم؛ أي: الحرف الصحيح شامل للحقيقي والحكمي بأن يكون أصلياً أو بأن يقبل الإعراب فافهم. (قوله: فإن الحرف الأخير منهما) أعني: الياء والواو المدغم فيهما في حكم الحرف الصحيح في كونهما أصليين مثله، فإن الأغلب في حرف العلة أن تكون زائدة فإذا وقع منها حرف أصلي كما في هذين المثالين شابه الحروف الصحيحة فيحذف منهما حرفان كالصحيح، وقوله: في الأصالة؛ أي: وفي تحمل الحركات الثلاث. (قال المصنف: قبله مدة) أي: بلا فاصلة كما هو المتبادر سمي مدة؛ لأن مد الصوت يقع بهذه الحروف ولا يقع بحرف علة ساكن ليس كذلك إلا عند ورش وحده، فإنه يمد

(١) وهو من أعلام النساء. (٢) فيه لطافة.

ويسلمون علمين، وزيادتا جمع المؤنث السالم؛ نحو: مسلمات، وزيادتا؛ نحو: مروان وعمران وعثمان وخسران ويا النسبة، وشبهها؛ نحو: كوفي وكرسي وألفا التأنيث وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها. **(قال: أو كان في آخره حرف صحيح؛ أي: صحيح أصلي)** لم يقيد الشيخ الرضي به، بل قيد بكونه غير تاء التأنيث حيث قال: كان عليه أن يقول: غير تاء التأنيث؛ ليخرج نحو: سعلاة، فعلى هذا تكون النسبة بينه وبين القسم الأول عموماً من وجه لتصادقهما في أسماء وافتراقهما في بصرى ومختار. **(قوله: وهو أعم)** إنما عمم؛ لأن ترخيم مثل مدعوّ ومرميّ بحذف الحرف الأخير والمدة السابقة. **(قوله: في حكم الصحيح في الأصالة)** أو في صحة إجراء الإعراب عليه يوافقه ما قيل من أن مثل دلو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة إجراء الإعراب عليه.

الموصوف يشبه بحصول المظروف في الظرف فيقال على العكس. **(قوله: كزيادتي مسلمان الخ)** فإن الألف زيد لمعنى التثنية والنون عوض التنوين في المفرد للدلالة على تمام الكلمة وكذا زيادتا جمع المذكر السالم وزيادتا جمع المؤنث السالم مجموعهما لمعنى واحد وهو تأنيث الجمع، وزيادتا مروان ونحوه للتذكير، وياء النسبة لمعنى النسبة وشبهها محمولة عليها، وألف التأنيث؛ أي: الممدودة كصحراء لمعنى التأنيث وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في علباء وخشاء فإنهما ملحقان بقرطاس بكسر القاف وضمها محمولة على الممدودة لكونها مثلها صورة، وبهذا اندفع ما يتراءى من أن زيادة الهمزة مع الألف إذا كانت للإلحاق لا تكون الزيادتان لمعنى، وقد اعتبر هذا القيد فيما سبق لإخراج؛ نحو: عصبصب. **(قوله: لم يقيد الشارح الرضي به)** أي: بأصلي لعل وجهه أنه يستلزم في عبارة المتن ترك ما يعني وأخذ ما لا يعني؛ إذ لا بد من اعتبار أصلي وبعد اعتباره لا حاجة إلى اعتبار صحيح. **(قوله: كان عليه الخ)** ويمكن أن يقال: إنها خرجت بقوله: حرف فإن المراد به حرف المباني، وتاء التأنيث من حروف المعاني. **(قوله: ليخرج نحو: سعلاة)** فإنه لا يحذف منه إلا التاء وحدها لكونها كلمة على حدة وإن كانت على حرف واحد السعلاة، والسعلاء بكسر السين الغول أو ساحرة الجن كذا في القاموس، وفي الصحاح: أخبث الغيلان. **(قوله: فعلى هذا)** أي: على اعتبار قيد صحيح سواء قيد بأصلي أو بغير تاء التأنيث تكون النسبة بين القسمين عموم من وجه، فلا يكفي ذكر أحدهما عن ذكر الآخر كما يتوهم من تمثيل المصنف رحمه الله للقسم الأول بأسماء ومروان. **(قوله: في أسماء)**؛ لأن آخره حرف صحيح وهو الهمزة قبله مدة وزيادتاه في حكم الواحد حيث زيدتا معاً. **(قوله: وافتراقهما الخ)** فإن آخر بصري ياء النسبة وهي حرف علة، فلا يصدق القسم الثاني عليه ومختار ليس في آخره زيادتان لكون الراء حرفاً أصلياً، فلا يصدق عليه القسم الأول.

«قَبْلَهُ[١] مَدَّةٌ» أي: ألف، أو واو، أو ياء ساكنة[٢]، حركة[٣] ما قبلها من[٤] جنسها[٥]. والمراد بها المدة الزائدة، لتبادرها إلى الذهن[٦]، لغلبتها[٧] وكثرتها، فيخرج منه نحو[٨]: (مُخْتَار) فإنه[٩] لا يحذف منه إلاّ الحرف[١٠] الأخير، «وَهُوَ» أي: والحال أنَّ ما[١١] في آخره حرف صحيح قبله مدة «أَكْثَرُ[١٢] مِنْ أَرْبَعَةٍ» من[١٣] الحروف كمنصور[١٤]، وعمّار[١٥]، ومسكين، لئلا[١٦] يلزم من حذف حرفين منه[١٧] عدم[١٨] بقائه[١٩] على أقل أبنية المعرب، وإنما لم يأخذ[٢٠] هذا القيد[٢١] في قوله[٢٢]: (زِيَادَتَانِ فِي حُكْمِ الوَاحِدَةِ) لأنّ[٢٣] نحو: (ثُبُونَ) و(قُلُونَ) يرخم بحذف زيادتيه، لأنّ[٢٤] بقاء الكلمة فيه[٢٥] على حرفين[٢٦] ليس[٢٧] للترخيم. «حُذِفَتَا» أي: الحرفان الأخيران في[٢٨] كلا القسمين[٢٩] أمّا في الأول[٣٠]: فلما كانتا[٣١] في حكم الواحدة، فكما زيدتا[٣٢] معاً، حذفتا[٣٣] معاً، وأمّا[٣٤] في الثاني: فلأنه لما حذف الأخير[٣٥] مع صحبته وأصالته[٣٦]، حذفت المدة الزائدة، لئلا[٣٧] يرد المثل السائر[٣٨] (صُلْتَ[٣٩] عَلَى الأَسَدِ

(١) أي: قبل حرف الصحيح. (٢) أي: ساكن كل واحد منها. (٣) مبتدأ. (٤) خبره. (٥) احتراز عن نحو: رُجيل وسنور فإنهما لا يسمى مدة. (٦) أي: إلى ذهن السامع حين سمع. (٧) أي: لعلته الزيادة على حرف المد. (٨) فاعل يخرج. (٩) شأن. (١٠) وهو الراء. (١١) أي: اسم المنادى. (١٢) تفصيلة. (١٣) بيان. (١٤) مثال لكون المد الزائد واواً. (١٥) مثال لكون المد الزائد ألفا. (١٦) إخلال البينة بحذف الحرفين. (١٧) أي: من هذا القسم. (١٨) فاعل يلزم. (١٩) أي: المنادى. (٢٠) مصنف. (٢١) أي: قيد كون حروفه أكثر من أربعة. (٢٢) مصنف. (٢٣) علة عدم الأخذ. (٢٤) علة يرخم. (٢٥) أي: في نحو: بنون وقلون. (٢٦) بعد الترخيم. (٢٧) أي: البقاء. خبر إن. (٢٨) ظرف حذفتا. (٢٩) الأول والثاني بالترخيم. (٣٠) حذف الحرفين الأخيرين في القسم. (٣١) زيادتان. (٣٢) حرفان. (٣٣) حرفان. (٣٤) حذف الحرفين الأخيرين وهو في آخره حرف صحيح. (٣٥) أي: حرف الآخر. (٣٦) مع كونه مصححاً أصلياً من شانه أن لا يحذف بلا علة موجبة. (٣٧) علة حذفت. (٣٨) أي: الجاري على ألسنة. (٣٩) أصل صوان أي: كلتا وتوجهت.

الموت والحسنين وقفاً، وقوله: أي: ألف أو واو الخ؛ يعني: حرف علة ساكنة مجانسة لحركة ما قبلها. **(قوله: حركة ما قبلها من جنسها)** احترز به عن نحو: دلو وظبي، فنحو: مصطفون ومصطفين داخل في القسم الأول دون الثاني، وقال الجزائري: احترز به عن نحو: كنهور بوزن سفرجل عظيم السحاب، ومشيرف كمدحرج؛ أي: مقطوع شريافه؛ أي: ورق الزرع إذا طال وكبر حتى يخاف فساده ويقطع، وكذا نحو: رجيل وسنور؛ فإنه لا يسمى الحرفان فيهما مدة، وقوله: فإنه لا يحذف منه علة لقوله: فيخرج؛ فإنه لا يحذف من نحو: مختار الذي ليست ألفه زائدة إلا حرفه الأخير خلافاً للأخفش. **(قوله: أكثر من أربعة)** احترز بهذا القيد عن نحو: سعيد وعمود وعماد؛ فإنه لا يجب فيه حذف حرفين اتفاقاً، بل حرف واحد كما أنشد سيبويه قوله:

تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي[١]

أي: يا لميس، فحذف السين، واللميس بوزن أمير: اسم امرأة هي محبوبة الشاعر. **(قوله: وقلون)** جمع قلة بالضم والتخفيف أصله قلوة، ويجوز في جمعه الوجهان؛ أعني: الكسرة والضمة بخلاف؛ نحو: ثبون فإنه بضم الثاء لا غير، والقلة: رأس الجبل وعمود البيت (نعمه)، أو هي الخشبة الصغيرة التي يضربها الصبيان بخشبة كبيرة أخرى؛ أعني: المقل، فالقلة بالتركي: جليك، والمقل: جوماق، وقوله: ليس للترخيم، بل كان كذلك قبله؛ أي: في أصل الوضع كما مر في ثبة وشاة، وقوله: حذفتا؛ أي: الحرفان أنث الفعل؛ لأن حروف الهجاء مؤنثات سماعية، فيقال: يا اسم ويا مص في أسماء ومنصور. **(قوله: حذفت المدة الزائدة)** التي هي

(١) آخره: وبعد التصابي والشباب المكرم.

قَبْلَهُ مَدَّةٌ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ حُذِفَتَا،

(قوله: أو واو أو ياء ساكنة) احترازٌ عن نحو: كنهور على وزن سفرجل عظيم الشحاب، ومشريف على وزن مدحرج؛ أي: مقطوع شريافه، وهو ورق الزرع إذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع. **(قوله: حركة ما قبلها من جنسها)** فخرج نحو: سنور وعليق: نبت يتعلق بالشجر. **(قوله: فإنه لا يحذف منه الخ)** خلافاً للأخفش فإنه يحذف المدة أيضاً. **(قوله: لأن نحو: ثبون)** لم يحذف زيادتا بنون جمع ابن؛ لأنهما غيرتا بتاء الواحد فكأنه ليس جمع المذكر السالم كثمود. **(قوله: أما في الأول الخ)** لما كانت علة الحذف في القسم الأول مغايرة لعلة الحذف في الثاني

(قوله: احتراز) فإنه لا يحذف منهما إلا الحرف الأخير لتخصيص الواو والياء فيهما بالحركة وتقويهما بها، والشرياف بكسر الشين المعجمة وسكون الراء. **(قوله: فيخرج؛ نحو: سنور وعليق)** فإنه لا يحذف منهما إلا الحرف الأخير لمشابهتهما إذن بالحروف الصحيحة لقلة المد فيهما؛ لأن المد في الأغلب لا يكون إلا في الألف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما، السنور بكسر السين المهملة والنون المفتوحة المشددة وسكون الواو الهرة جمعه سنانير، والعليق بضم العين المهملة واللام المشددة المفتوحة وسكون الياء يقال له بالفارسية: سرند في الصحاح. **(قوله: لم يحذف زيادتاً بنون)** مع كون جمع المذكر السالم. **(قوله: لأنها غيرتا الخ)** بحذف الألف وتحريك الباء. **(قوله: كثمود)** خبر بعد خبر؛ أي: فكأنه مثل ثمود فأعطى حكمه في الترخيم بأن حذف حرف واحد منه. **(قوله: فصل هذا التفصيل)** أي: جعلهما قسمين فاعتبر في الثاني قيد صحيح ليكون بينهما عموم، ولم يقل من عبارة مجملة يحتمل القسمين كما في وقع في التسهيل

وَبُلْتَ عَنِ النَّقَدَ[1]). «وَإِنْ كَانَ مُرَكَّباً» ويُعلَم من بيان شرط الترخيم أنه[2] لا يكون مضافاً ولا[3] جملة مثل: (بَعْلَبَكَّ وخَمْسَةَ عَشَرَ) علمين «حُذِفَ[4] الاسْمُ الأَخِيرُ[5]» فيقال في[6]: (بَعْلَبَكَّ[7]) (يَا بَعْلَ)، وفي[8]: (خَمْسَةَ عَشَرَ) (يَا[9] خَمْسَةَ) لنزوله[10] منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما[11] كلمة[12] على حدة صارت[13] بمنزلة الجزء[14]. «وَإِنْ كَانَ[15] غَيْرَ ذَلِكَ» المذكور من الأقسام الثلاثة «فَحَرْفٌ[16] وَاحِدٌ» أي: فيحذف حرف واحد، لحصول[17] الفائدة المقصودة[18] وعدم موجب حذف الأكثر[19] نحو: (يَا حَارِ) و (يَا مَالِ) في: يا حارث، ويا[20] مالك. «وَهُوَ» أي: المنادى المرخم «فِي حُكْمِ» المنادى «الثَّابِتِ[21]» بجميع أجزائه[22] فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما[23] كان[24] عليه قبله[25] «عَلَى» الاستعمال «الأَكْثَرِ فَيُقَالُ» في (يَا حَارِثُ[26]) «يَا حَارِ[27]» بكسر الراء على[28] ما كان قبل الترخيم

(١) صغار الغنم. (٢) نائب فاعل يعلم. (٣) العلة ذكر في عدم ترخيم المضاف والجملة. (٤) جزاء إن كان. (٥) يعني بك وعشرة. صفة الاسم. (٦) ترخيم. (٧) امتزاجاً. (٨) تعدادياً. (٩) وفي الوقت تقلب التاء هاء. (١٠) علة لحذف جزء الأخير. (١١) أي: من التاء والاسم الأخير. (١٢) خبر كون. (١٣) صفة كلمة. (١٤) مما قبلها. (١٥) أي: المنادى المرخم. (١٦) إن هنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيراً مستمراً. (١٧) علة حذف الواحد. (١٨) من الترخيم بحذف واحد وهي التخفيف. (١٩) من واحد. (٢٠) علمين. (٢١) لأنه مراد فقط وإذا كان مراد فبقي حكمه هذا هو القياس. (٢٢) وحروفه. (٢٣) أي: الحركة. (٢٤) ذلك الحرف. (٢٥) أي: قبل الترخيم. (٢٦) بترخيم واحد لأنه من الرابع. (٢٧) نائب فاعل فيقال. (٢٨) حال كونه باقياً.

وَإِنْ كَانَ مُرَكَّباً حُذِفَ الاسْمُ الأَخِيرُ[1]، وَإِنْ كَانَ[2] غَيْرَ ذَلِكَ فَحَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ[3] عَلَى الأَكْثَرِ فَيُقَالُ: يَا حَارِ[4]،

(١) أي: بالترخيم أو حذف ما في حكمه مثل سيبويه.
(٢) أي: المنادى المذكور. (٣) إذ الصوت في حكم.
(٤) في يا حارث.

كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل بحذف حرفان فيما قبل آخره مدة. (قوله: وبلت عن النقد) قال قدس سره في الحاشية: النقد صغار الغنم انتهى، قال في الصراح: نقد بفتحتين: نوعي أزكو سفند كوتاه دست وياي زشت روي نقدة يكي، يقال له كنك. (قوله: وفي خمسة عشر) قالوا: إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الألف والياء؛ لأن عشر بمنزلة النون في اثنان، قال المصنف: وفيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه. (قوله: يا خمسة) وفي الوقف نقلب التاء هاء كما أنك لو سميت رجلاً بمسلمتين ورخمت ووقفت قلت: يا مسلمه بالهاء. (قال: فحرف واحد) أي: فالمحذوف حرف واحد أتى

لابن مالك. (قوله: ولم يقل حرفان الخ) فإن قيل: لا يكاد يصح هذا المجمل؛ لأنه لا يخلو إما أن يقيد بقوله: وهو أكثر من أربعة أحرف أو لا، فعلى الأول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادتان في حكم الواحدة فيخرج؛ نحو: ثبون وقلون مع أنه يحذف منهما الحرفان، وعلى الثاني يدخل؛ نحو: سعيد وعمار وثمود، قلت: نختار الأول، والمراد من كونه أكثر من أربعة أحرف أعم من أن يكون لفظاً أو تقديراً، فيدخل ثبون وقلون، وأما ما قيل: إنه يرد على هذا المجمل؛ نحو: سعلاة فمشترك الورود بين المفصل والمجمل والجواب الجواب. (قوله: قوله: أن الثاني اسم برأسه) ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الألف معه حذفها مع النون، في المنهل: لا معنى لهذا الاعتراض على سماعه من العرب، قال سيبويه: عن الخليل، وأما اثنا عشر فإنك إذا رخمته حذفت عشر مع ألف اثنا؛ لأن عشر بمنزلة نون مسلمين والألف بمنزلة الواو وأمره في

قبل الحرف الصحيح المحذوف عند الترخيم، وقوله: المثل السائر؛ أي: المثل الشائع المشهور فيما بينهم الجاري على ألسنتهم. (**قوله: صلت على الأسد الخ**) أي: جملت وهجمت على الأسد وحاربت معه، وبلت؛ أي: خفت، وقيل[1]: حصل لي خوف من النقد بفتحتين بمعنى: صغار الغنم شبه الحرف الصحيح؛ لقوته وعدم جواز حذفه غالباً بالأسد، وشبه حرف العلة التي لا تكون في غالب الأمر إلا زائدة بصغار الغنم؛ يعني: كيف يصولون ويجرؤون على حذف الحرف الصحيح القوي الذي هو كالأسد، وتذلون عن حذف حرف العلة الضعيف الذي هو مشابه لصغار الغنم (نعمه)، ثم إن صلت من الصولة، وبلت من البول وبابهما: قال. (**قال المصنف: وإن كان مركباً**) أراد به ما عدا الإضافي والإسنادي لسبق عدم ترخيمهما، وقال العصام: وبعد لا بد من تقييد المركب بما لم يكن في آخره ألف أو واو ونون؛ فإن نحو: مسلمان ومسلمون علمين داخلان فيما في آخره زيادتان انتهى، وفيه أن هذين المثالين غير داخلين في أقسام المركب المتعارفة فافهم. (**قال المصنف: حذف الاسم الأخير**) أي: أو ما في حكمه فيشمل؛ نحو: سيبويه؛ إذ الصوت في حكم الاسم، وقوله: يا خمسة وفي الوقف تقلب التاء هاءً (لاري)، وقوله: لتنزله؛ أي: بالنظر إلى الأصل وضمير منهما راجع إلى الاسم الأخير والتاء. (**قال المصنف: والأحرف واحد**) وفيه خلاف الفراء حيث جوز حذف حرفين من نحو: سعيد وعمار، وقوله: أي فيحذف الخ، قدر صيغة المضارع مع أن ما سبق كان بصيغة الماضي لدخول الفاء؛ فإنها لا يجوز دخولها في الجزاء إذا كان ماضياً خالياً عن قد (نعمه). (**قوله: في حكم الثابت**) في النية فإذا كان محذوفه منوي الثبوت فلا يغير ما بقي إلا في مواضع، وكتب إنه في حكم الثابت بجميع

(١) وفيه ما لا يخفى.

أجزائه مع أن حكم المحذوف بلا علة قياسية أن يجعل منسياً وما بقي اسماً برأسه كما في يد ودم؛ للفرق بين ما حذف الواضع وبين ما حذفه المستعمل بلا علة بجعل الأول منسياً والثاني منوياً (اطه وي). **(قوله: على الاستعمال الأكثر)**؛ لأنه اللغة العليا؛ ولأنه يمتنع في كثير من المواد اللغة السفلى؛ أي: فيما إذا التبس بغير المرخم نحو: يا قائم في يا قائمة، وفي المرخم الشاذ فإنه ليس فيه هذه اللغة السفلى إلا على سبيل الشذوذ، فلا يقال في ترخيم يا صاحب: يا صاح بالضم. **(قوله: فيقال الخ)** قيل: الفاء فصيحة؛ أي: إذا عرفت ذلك فيقال: في ترخيم يا حارثة يا حار على الأكثر، وقال العصام: الفاء فاء النتيجة، ومن قال هي فصيحة خرج عن الفصاحة فافهم، قوله: بواو متحركة الخ، وإنما لم يتحاش من عدم قلبها ألفاً مع أنه لم يلزم اجتماع الساكنين بالقلب كما لزم في أصله لما عرفت أن المحذوف فيه كالثابت؛ أي: فيلزم اجتماعهما في التقدير. **(قوله: أي: ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل الخ)** فإن

هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيراً مستمراً، إن قلت: استمراره تجددي وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية. قلنا: هذا إذا نظر إلى إفراد الحذف، أما إذا نظر إلى نفس الطبيعة فثبوتي، والشارح قدس سره نظر إلى الإفراد كما هو المتبادر وإلى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق السابق، فقدر المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت. **(قال: وهو في حكم الثابت)** إن قيل: إنما يجعلون المحذوف في حكم الثابت إذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة موجبة، فينبغي أن يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم، أجيب عنه: بأن المحذوف هنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة. **(قوله: فيبقى الحرف)** إلى آخره إلا في مواضع منها اسم أزال الترخيم ما يوجب حرف لين منه فيقال: في أعلون وقاضون: أعلى وقاضي، ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلي السكون كان مدغماً في ذلك المحذوف وقبله ألف؛ نحو: إسحار بكسر الهمزة أو فتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الآخر وغيره يجيز الكسرة أيضاً، وإن لم يكن أصلي السكون يرد إلى أصل حركته إن لزم ساكنان؛ نحو: يا راد وإن لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه؛ نحو: يا محمر والفراء يرد إلى أصل حركته وهو الكسر. **(قال: فيقال)** الفاء فصيحة؛ أي: إذا كان كذلك فيقال: أو عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأوّلة

الإضافة والتحقير كما مر مسلمين فيلقى عشر مع الألف كما تلقى النون مع الواو، هذا نصه وهو مقتضى لسماع الترخيم في ذلك على هذا الوجه من العرب، والعلة مناسبة للمسموع، وهذا كاف للعلل النحوية، فلا معنى للاعتراض بأن المنزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى له حكم ذلك الشيء ومراد الخليل وسيبويه بالإضافة النسبة وبالتحقير التصغير؛ يعني: أن أمر اثنا عشر في النسبة إليه، وفي التصغير له كأمر مسلمين إذا نسبت إليه أو صغرته، فكما تقول: مسلمي ومسيلم بحذف الواو والنون كذلك تقول: اثني واثيني بحذف عشر والألف انتهى، وفيه أن كون ما نصه مقتضياً للسماع ممنوع، كيف وقد ذكر في شرح التسهيل للعلامة المصري إنه قيل: لم يسمع ترخيم المركب تركيب مزج، وعلى هذا فالعلة لا تكون بياناً للمناسبة، بل قياساً مبيناً للحكم وحينئذ يرد ما أورده المصنف رحمة الله بلا شبهة. **(قوله: تقلب التاء)** هاء ولا تقلب ياء؛ لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة قبل أن يضم إليها عشر كمسلمتين أي: بصيغة تثنية المؤنث. **(قوله: ورخمت)** بحذف الزيادتان. **(قوله: بالهاء)**؛ لأن التاء تطرفت لفظاً ولا يوقف على تاء التأنيث إلا في بعض اللغات. **(قوله: بقرينة الفاء)** فإنها واجبة في الجملة الاسمية فإيراد الفاء مع أن المصنف رحمه الله بصدد الاختصار قرينة على حذف المبتدأ. **(قوله: لكون هذا الحذف الخ)** يعني: أن الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية؛ لأن مناسبة السابق تقتضي الفعلية والاسمية المعدولة تفيد الاستمرار. **(قوله: استمراره)** أي: استمرار حذف الحرف الواحد تجددي بتجدد استعمال المنادى المرخم المذكر في محاوراتهم والاستمرار التجددي يستفاد من المضارع لدلالته على زمان الاستقبال المستمر المتجدد لا من الاسمية؛ فإنه دال على الدوام الثبوتي ينبغي أن يقدر المضارع. **(قوله: هذا)** أي: كون استمرار ذلك الحذف تجددياً إنما هو بالنظر إلى أفراد الحذف الواقع في محاوراتهم، أما إذا نظر إلى حقيقة الحذف وماهيته فاستمراره ثبوتي؛ لأنه مستمر ثابت في ضمن أفراده المتجددة بلا ريبة. **(قوله: فقدر المضارع)** فالقرينة عند الشارح رحمه الله القامع ملاحظة المناسبة لما سبق، وعند المحشي رحمه الله: القامع دوام الاختصار فتدبر. **(قوله: تدخل)** أي: يجوز دخولها. **(قوله: إنما يجعلون الخ)** يعني: أن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية مطردة كما في عصا وقاض في حكم الثابت، وههنا ليس كذلك؛ لأن الترخيم جائز لا واجب. **(قوله: أجيب بأن المحذوف الخ)** يعني: أن العلة ههنا وإن لم تكن موجبة لكنها أجريت مجرى الموجبة لكونها قياسية؛ أي: داخلة تحت الضابطة مطردة في جميع الموارد مع أنها قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيف في النداء أقصى ما يمكن ليصغى المخاطب إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له. **(قوله: أعلى وقاضي)** برد الألف والياء المحذوفتين لالتقاء الساكنين لزوال الالتقاء تركيب المزج من العرب، وإنما أجازوه قياساً ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد إذا سمى به وقال: والذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب بزوال الواو بالترخيم. **(قوله: نحو: أسحار)** فإن وضعه بالإدغام، فيكون سكون المدغم أصلياً بفتح الآخر اتباعاً لما قبله. **(قوله: يجيز الكسر أيضاً)** للساكنين وهو أولى لكونه اسماً. **(قوله: وإن لم يكن أصلي السكون)** أي: إن لم يكن المدغم الباقي بعد المدغم فيه أصلي السكون، بل عرض له السكون بسبب الإدغام سواء كان قبل الألف أو الياء. **(قوله: يا راد)** بكسر الدال وتخفيفها في راد اسم فاعل من رد. **(قوله: الفاء فصيحة)** هي التي تدل على أن ما بعدهما متعلق بمحذوف غير شرط هو سبب لما بعدها كذا في الطبي، وقال القطب: الفاء التي يكون ما قبلها سبباً لما بعدها إن كان ما قبلها محذوفاً فهي الفصيحة، وإلا فهي المبينة، قال الشارح رحمة الله: جعل الفاء ههنا فصيحة على وفق ما في الطبي، والمحشي على وفق ما قاله القطب، فلو علق المحشي على قول الشارح رحمه الله فبقي على ما كان الخ هكذا أشار قدس سره إلى أن الفاء فصيحة، ولك أن تقدر الشرط لكان أنسب، وأما القول بأنها فاء النتيجة فسهو؛ لأن هذا القول فرع للقاعدة الكلية تمثيل له أورد للتوضيح، وليس مقصوداً بالذات أورد القاعدة المذكورة لإثباته. **(قوله: المأوّلة بالفعلية)** التأويل لتحصيل شدة المناسبة؛ لأن عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جائز من غير تأويل. **(قوله: أو المحذوف ثابتاً)** مع أن المقصود بالتمثيل يحصل بالواحد. **(قوله: لأن التفسير الخ)** فإيراد الأمثلة الثلاثة ههنا توطئة للتغييرات الثلاثة الآتية فيها عند جعله اسماً برأسه.

«وَ» في (يَا ثَمُودُ) «و(يَا ثَمُو») بواو متطرفة[1] بعد ضمة «وَ» في (يَا كَرَوَانُ[2]) «يا كَرَوَ») بواو متحركة بعد فتحة. «وَقَدْ[3] يُجْعَلُ» (قَدْ) للتقليل أي: ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل[4] «اسْماً[5] بِرَأْسِهِ» كأنه لم يحذف منه شيء[6] فيكون له في بنائه[7] وإعلاله[8] وتصحيحه حكُم[9] نفسِه لا حكم الأصل، «فَيُقَالُ[10]: (يَا حَارُ[11]») بالضم، كأنه اسم مفرد معرفة[12] برأسه فيضم[13] «و(يَاثَمِي») لأنه[14] لما جعل (ثَمُو) اسماً برأسه صارت[15] الواو طرفاً بعد ضمة، فلا[16] جَرَم قلبت[17] ياء وكسر[18] ما قبلها كـ (أَدْلٍ) في (أَدْلُو)[19]. «وَيَا[20] كَرَا» لأنه[21] لما جعل (كَرَو) اسماً برأسه[22] ارتفع[23] مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد[24] الواو فانقلبت الواو ألفاً[25]، لتحركها[26] وانفتاح ما قبلها. «وَقَدِ[27] اسْتَعْمَلُوا[28]» يعني: العرب «صِيْغَةَ النِّدَاءِ» ؛يعني[29]: (يَا) خاصة[30] «فِي المَنْدُوبِ» لأنه[31] لا يدخل عليه سواها[32] لكونها أشهر[33] صيغها[34] فكانت أولى[35] بأن يتوسع[36] فيها باستعمالها في غير النداء. والمندوب[37] في اللغة: ميت يبَكِي عليه أحدٌ[38]، ويعدُّ محاسنه[39] ليعلم[40] الناس[41]

(١) بوقوع الواو في الطرف. (٢) طائر ضعيف طويل العنق. (٣) استئناف أو اعتراض أو عطف على جملة هو في حكم الثابت. (٤) بمقابلة ما هو الأكثر استعمالاً. (٥) مفعول ثان ليجعل. (٦) لا حرفان ولا. (٧) أي: كونه مبنياً. (٨) أي: كونه معتلاً. (٩) اسم يكون. (١٠) على هذه اللغة القليلة. الفاء للعطف أو الجزاء. (١١) مفعول ما لم يسم فاعله. (١٢) ليس بمضاف ولا شبهه. (١٣) أي: بني على الضم. (١٤) علة يقال يا ثمي. (١٥) جواب لما. (١٦) لنفي الجنس. (١٧) الواو. (١٨) خبر لا. (١٩) جمع دلو. (٢٠) بالألف. (٢١) شأن. (٢٢) اسماً مستقلاً. (٢٣) جواب لما. (٢٤) ظرف الوقوع. (٢٥) منصوب بنزع الخافض أي: إلى الألف. (٢٦) علة انقلبت. (٢٧) للتحقيق مع التقليل. (٢٨) والجملة لا محل لها استئناف أو اعتراض. (٢٩) لفظة يا. (٣٠) من بين حروف النداء. (٣١) علة الاختصاص. (٣٢) من حروف النداء. (٣٣) الظاهر صيغة. (٣٤) أي: النداء. (٣٥) من غيرها. (٣٦) عند إحدى التوسع. (٣٧) من باب نصر. (٣٨) فاعل يبكي. (٣٩) جمع حُسن بالضم على غير القياس. (٤٠) من أعلم وفاعله النادب. (٤١) مفعول ليعلم.

وَ: يَا ثَمُو[1] ، وَ: يَا كَرَوَ[2]، وَقَدْ يُجْعَلُ اسْماً بِرَأْسِهِ فَيُقَالُ[3] : يَا حَارُ ،وَ: يَا ثَمِيُ وَ: يَا كَرَا، وَقَدِ[4] اسْتَعْمَلُوا صِيْغَةَ النِّدَاءِ[5] فِي المَنْدُوبِ[6]

(١) في يا ثمود. (٢) أي: في يا كروان.
(٣) قيل ألفا فصيحة أي إذا عرفت ذلك فيقال وقال العصام الفاء فاء النتيجة والحق مع العصام فافهم. كلمة برأسها ولا حرف واحد.
(٤) يعني: العرب لأن الاستعمال الذي يبحث عنه النحوي استعمال العرب.
(٥) أي: ما كان على هيئة المنادى وهو اللايم يقوله في المندوب وقول الشارح.
(٦) أي: المندوب في الاصطلاح.

بالفعلية كأنه قيل يجعل المنادى ثابتاً بجميع أجزائه أو المحذوف ثابتاً فيقال. (قال: يا حار ويا ثمو ويا كرو) مثل بثلاثة أمثلة؛ لأن التغير في الاستعمال الأقل إما بالحركة فقط أو بالحرف أو بكليهما. (قوله: وفي يا كروان) قال قدس سره في الحاشية: كروان: طائر ضعيف طويل العنق انتهى، قال في الصراح: هو طائر يقال له الحبارى، وأنر شواظ كويند كرى نيروي، كراوين: جمع كروان بالكسر أيضاً جمعت على غير

(قوله: على غير القياس) في الصحاح: هو جمع بحذف الزوائد كأنهم جمعوا كرى مثل أخ وأخوان. (قوله: اسم متمكن) قال: اسم لمجيء الفعل كذلك؛ نحو: يدعو ويغزو ويكون إعرابه عارضياً؛ لأن الأصل في الفعل الفاء، وقيد بالتمكن لمجيء هو. (قوله: التغازي والأدلى) أصلهما تغازو وادلو. (قوله: ويكون إعرابه الخ) أي: إعراب المحمول على وفق ما كان المحمول

قلت: القياس أن يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسماً برأسه هو الأكثر؛ لأن المحذوف لعلة موجبة كما في عصا ونحوه في حكم الثابت والمحذوف لا لعلة، بل لمجرد التخفيف كما في باب الترخيم كأن لم يكن، قلنا: إن المنادى لما لم يكن مقصوداً بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطرداً كالواجب فعومل المرخم في الأغلب معاملة؛ نحو: عصا، وقوله: اسماً برأسه؛ أي: منادى مستقلاً غير مرخم وأراد بتصحيحه سلامته وعدم اعتلاله بإعلال. **(قوله: ويا ثمي)** أي: ويقال على الاستعمال الأقل: يا ثمي بقلب الواو ياء ويا كرا بقلب الواو ألفاً، وقوله: كأدل في أدلو؛ أي: في جمع دلو فاصل أدل أدلو قلب الواو ياء والضمة كسرة فصار أدلى ثم الضمة على الياء ثقيلة فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لدفعه فصار أدل. **(قوله: ارتفع مانع الإعلال الخ)** توضيحه أن الواو في كروان لم تقلب ألفاً مع حركتها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما فإذا حذفت الألف بعد الترخيم فإن قدرنا أنها ثابتة فمانع الإعلال؛ أي: قلب الواو ألفاً باق بحاله، وإن قلنا: أن ذلك المحذوف صارت نسياً منسياً فالواو متطرفة، وليس بعدها ما يمنع من الإعلال (نعمه)، وقوله: أي: العرب؛ لأن الاستعمال الذي يبحث عنه النحوي استعمال العرب. **(قال المصنف: صيغة النداء)** أي: ما كان على هيئة المنادى وهو الملائم لقوله في المندوب، وقوله: يعني: يا خاصة، وإنما لم يقل: واستعملوا يا مع أنه أخصر تنبيهاً على أن المندوب من

أنَّ موته أمرٌ عظيم، ليعذروه[١] في البكاء، ويشاركوه[٢] في التفجع[٣]. وفي الاصطلاح: «هُوَ[٤] الْمُتَفَجَّعُ[٥] عَلَيْهِ» وجودا[٦] أو عدماً «بِيَا[٧] أَوْ، وَا» فالمتفجَّع عليه عدماً: ما يُتَفجَّع على عدمه[٨] كالميّت الذي يَبكي عليه النادبُ. والمتفجَّع عليه وجوداً: ما يتفجع على وجوده[٩] عند فقد[١٠] المتفجَّع عليه عدماً، كالمصيبة والحسرة والويل[١١] اللاحقة[١٢] للنادب لفقد الميت. فالحد[١٣] شامل لقسمي المندوب، مثل: يَا زَيْدَاهُ، ويَا عُمَرَاهُ[١٤]، مثل: يَا وَيْلَاهُ، ويَا حَسْرَتَاهُ، ويَا مُصِيبَتَاهُ[١٥]. «وَاخْتُصَّ[١٦]» المندوب «بِوَا» ممتازاً به عن المنادى لعدم[١٧] دخوله عليه، بخلاف (يَا) فإنه

(١) أي: ينسبوه إلى العذر. أي: النادب. علة ليعلم. (٢) أي: النادب. (٣) أي: في إظهار الحزن. (٤) أي: المندوب. (٥) المتفجع. (٦) من حيث الوجود. (٧) متعلق بالمتفجع. (٨) أي: اللفظ الذي يتفجع به على عدم المندوب. (٩) أي: اللفظ الذي يتفجع على وجود المندوب. (١٠) النادب. (١١) وهو العذاب. (١٢) صفة الثلاثة. (١٣) أي: حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بـ يا أو وا (١٤) مثال لفقده عدماً حال كون المندوب. (١٥) مثال لفقده وجوداً. (١٦) مبني للمفعول. (١٧) علة ممتاز.

فروع المنادى وملحقاته، وعلى أن صيغة النداء تنصرف إلى يا؛ لأنه المشهور في النداء ولم يقل: حرف النداء للخلاف السابق حيث قال بعضهم: إنها أسماء أفعال، والظاهر في قوله: أشهر صيغتها تذكير الضمير؛ لرجوعه إلى النداء، إلا أن يقال: إنه بتأويل النداء بالصيحة أو الدعوة. (قوله: والمندوب في اللغة) وهو من باب نصر والندبة بالضم من كلام النساء غالباً، وليعلم: من العلم أو الإعلام، والتفجع: هو التحزن[١]، والتوجع بالفارسية: درد مندشدن. (قوله: وفي الاصطلاح هو؛ أي: المندوب المتفجع عليه) في الصحاح تفجع توجع، وفي القاموس: تفجع توجع للمصيبة فتعلق على به بتضمين معنى البكاء أو جعل على بمعنى لام الأجل، وإنما ذكر المندوب بعد المنادى لزعمه أنه ليس بمنادى، وقد نقل عن الجزولي أنه منادى على وجه التفجع، كأنه قيل: يا محمداه تعال إني مشتاق إليك، والأقرب جعله منادى مستغاثاً كأنك تستغيث بالميت أن يغيثك في فراقه، وكذا بالهلاك والحسرة إلا أنه لظهور كون المتكلم مضطراً مستغيثاً لم يلتزم فيه علامة الاستغاثة (عصام)، وقوله: وجوداً وعدماً؛ أي: فلا حاجة إلى تقدير منه بعد قوله عليه ففيه رد على الرضي فليراجع. (قال المصنف: بيا أو وا) صفة للمتفجع والباء للإلصاق، وبهذا القيد يخرج مثل تفجعت على زيد، وبالجملة لا يندب بغير يا و وا، فمن استعمال[٢] يا في المندوب قول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز:

حَمَلْتَ أَمْراً عَظِيماً وَاصْطَبَرْتَ لَهُ
وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

يعني: أنك حملت نفسك الخلافة وقمت بأعبائها بأمر الله وحكمه، ومن استعمال وا فيه قول المتنبي:

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ
وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

(قوله: لقسمي المندوب) أعني: ما يتفجع على وجوده وما

(١) وهذا إذا لم يلتبس بالمنادى المحض. (٢) أي: بارد.

وَهُوَ[١] الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ[٢] بِيَا أَوْ وَا وَاخْتُصَّ بِوَاوٍ[٣]،

(١) أي المندوب في الاصطلاح. (٢) هو صفة للمتفجع والباء للإلصاق وبهذا القيد يخرج مثل تفجعت على زيد. (٣) أي: حكم المنادى.

القياس. (قوله: فلا جرم قلبت ياء)؛ لأنه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة إلا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة؛ نحو: التغازي والأدلي والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه. (قال: وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب)؛ لأن في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل إلى المندوب، لما فيه من معنى الاختصاص، وكثيراً ما تحمل العرب باباً على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في أمر عام، ويكون إعرابه على حسب ما كان عليه، ومن ههنا يظهر وجه إعراب المتفجع عليه بيا، وأما المتفجع عليه بوا فأمره غير ظاهر؛ لأنه ليس منادى عنده ولا منقولاً منه ولا منصوباً بفعل التفجع؛ لأنه يتعدى بالحرف اللهم إلا أن يقال: إن المندوب منصوب بأعني أو أخص، ويلزم حينئذ ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياساً. (قوله: يعني يا) لما كانت يا أشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق

عليه من الإعراب. (قوله: ومن ههنا) أي: من بيان وجه استعمال صيغة النداء في المندوب. (قوله: ظهر وجه إعراب الخ) وهو اجرآؤه مجرى المنادى بواسطة دخول حرف النداء عليه وإن لم يكن منادى. (قوله: فأمره غير ظاهر) إنما قال كذلك؛ لأنه يمكن أن يقال: أنه محمول على المتفجع عليه بيا طرداً لباب المندوب على طريقة واحدة لكن فيه خفاء؛ لأنه حمل على المحمول على شيء. (قوله: ليس منادى عنده) أي: عند المصنف رحمه الله حتى يكون معمولاً لأدعو المقدر. (قوله: ولا منقولاً منه) أي: من المنادى كباب الاختصاص حتى يقال: أجري المنقول مجرى المنقول منه. (قوله: ولا منصوباً بفعل التفجع) حتى أنه منصوب بالتفجع المقدر أو بوا على أنه نائب منه. (قوله: لما كانت الخ) بيان لتصحيح التعبير عن يا بمطلق صيغة النداء، وقوله: وهذا التعبير الخ بيان للمرجع. (قوله: صلته اللام) في التاج: التفجع: أندوهكين شدت ويعدى باللام، كما يقال في المحمود

مشترك بينهما. «وَ[١] حُكْمُهُ[٢]» أي: حكم المندوب[٣] «فِي الإِعْرَابِ والبِنَاءِ حُكْمُ[٤] المُنَادَى» أي: مثل حكمه، يعني: إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى، فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى، كما إذا كان[٥] مفرداً معرفة[٦]، يضم، وإذا كان[٧] مضافاً[٨] أو مشبهاً به ينصب[٩]، ولا يلزم من ذلك[١٠] جواز[١١] وقوعه[١٢] على صورة جميع أقسام المنادى، ليرد[١٣] أنه لا يقع[١٤] نكرة لأنه لا يندب[١٥] إلاّ المعرفة[١٦]. «وَ» جاز «لَكَ زِيَادَةُ الأَلِفِ فِي آخِرِهِ» أي: في آخر المندوب لمد[١٧] الصوت[١٨] في الندبة «فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ[١٩]» أي: التباس ذلك اللفظ[٢٠] - عند زيادة الألف[٢١] - لغيره[٢٢] عدلت[٢٣] إلى حرف مدّ مجانس[٢٤] لحركة آخر المندوب من[٢٥] كسرة أو ضمة، كما إذا أردت[٢٦] ندبة غلام مخاطبة «قُلْتَ[٢٧]: وَاغُلاَمَكِيَهْ[٢٨]» لا غُلاَمَكَاهُ[٢٩] لالتباسه بندبة (غُلاَم) مخاطب[٣٠]. وإذا أردت[٣١] ندبة غلام جماعة مخاطبين[٣٢] قلت[٣٣]: «وَاغُلاَمَكُمُوهْ[٣٤]»، إذ الميم[٣٥] أصلها الضم (لاَ غُلاَمَكَمَاهْ[٣٦]) لالتباسه[٣٧] بندبة (غُلاَمِ) مخاطبيْن

---

(١) استئناف أو اعتراض أو عطف على ما قبله. (٢) مبتدأ. (٣) أي: حاله وشأنه. (٤) خبره. (٥) أي: المندوب. (٦) مثل وزيداه. (٧) أي: مندوب. (٨) نحو: وا عبد المطلباه. (٩) أي: مندوب. (١٠) أي: كون حكمه في الإعراب والبناء حكم المناداة. (١١) فاعل يلزم. (١٢) مندوب. (١٣) علة لا يلزم. حق يرد. (١٤) مندوب. (١٥) أي: لا يحزن. (١٦) قبل النداء أو بعده. (١٧) علة الجواز الزيادة. (١٨) لأن زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى. م. (١٩) في باب ضرب. اشتباه. (٢٠) أي: مندوب. (٢١) أي: الندبة. (٢٢) أي: بغير اللفظ. (٢٣) قدر للشرط جزاء. (٢٤) صفة. (٢٥) بيان الحركة. (٢٦) قدر للجزاء المذكور شرطاً. (٢٧) عند الندبة. جزاء الشرط. (٢٨) في غلامك بإبدال الألف ياء. (٢٩) تقول. (٣٠) مذكر. (٣١) أنت. (٣٢) جمع مخاطب. (٣٣) جواب إذا. (٣٤) عطف على إذا أردت ندبة غلام مخاطب. (٣٥) أي: ميم الجمع. (٣٦) تقول. (٣٧) علة لا غلامكماه.

حُكْمُهُ فِي الإِعْرَابِ وَالبِنَاءِ حُكْمُ المُنَادَى، وَلَكَ زِيَادَةُ الأَلِفِ فِي آخِرِهِ فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ قُلْتَ: وَاغُلاَمَكِيَهْ وَاغُلاَمَكُمُوهُ

صيغة النداء إليها، وفي هذا التعبير إشعار بأن يا أصل في هذا الباب. (قال: المتفجع عليه) التفجع: درد مند شدن، صلته اللام، فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الأجل كما يقال في المحمود عليه، أو لتضمن معنى البكاء، وفيه أنه لا يشمل المتفجع عليه وجوداً. (قوله: بيا أو وا) الباء للإلصاق صفة للمتفجع وليست للسببية أو الاستعانة. (قوله: ممتازاً به) أشار به إلى أن الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور أعرب من دخوله في المقصور عليه. (قال: وجاز لك) وجاز أن لا تلحقه سواء كان مع يا أو وا، قال

عليه أنه بمعنى المحمود له. (قوله: لتضمين معنى البكاء) يتعدى بعلى والبكاء يتعدى بعلى، يقال: بكيته وبكيت عليه. (قوله: لا يشمل الخ)؛ لأن المبكي عليه هو المفقود لا الموجود. (قوله: وليست للسببية الخ)؛ إذ يا أو وا ليست سبباً للمتفجع ولا آلة له وهو ظاهر. (قوله: أشار به إلى أن الخ) وفيه رد على الشارح الرضي فإنه قدر المقصور عليه وجعل الباء في قوله: بوا للسببية حيث قال: يعني: اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة، وأفوا زيد مختص بالندبة، ويا زيد مشترك بين النداء والندبة. (قوله: لتضمنه معنى الامتياز) فيكون مدخول الباء مقصوراً مختصاً؛ لأن ما به الامتياز يكون مختصاً. (قوله: أعرب الخ) في التاج: العروبة والعروبية: تازي زبان شدن، فمعنى أعرب تازي زبان

يتفجع على عدمه، وفيه تعريض لبعض الشراح حيث قال قد أخل المصنف بأحد أنواع المندوب وهو المتفجع منه نحو: واحزناه و واويلاه (نعمه). (قال المصنف: واختص المندوب بوا ممتازاً به) أشار إلى دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف وهو أن المندوب ليس مخصوصاً بوا؛ لأنه يستعمل فيه يا أيضاً كما مر، بل الأمر بالعكس فإن وا لا تدخل في غير المندوب، فلذا قال العصام: الظاهر للمصنف أن يقول: واختص به وا لكنه بما ترى لما أنه قد يدخل الباء على المقصور كما في نخصك بالعبادة بتضمين معنى التمييز فكأنه قيل: واختص به وا ممتازاً به انتهى، وحاصل الجواب: أن الاختصاص بمعنى الامتياز فكأنه قال: وامتاز المندوب عن غيره من المنادى بوا، والأقرب أن تعتبره بأنه اختص المندوب بحسب الحقيقة بوا؛ إذ الندبة بيا استعارة كما يفيده قوله: وقد استعملوا الخ؛ أي: مجازاً، وما في الرضي من أن معناه واختص المندوب بالندبة بسبب لفظة وا ففيه تكلف لا يخفى. (قوله: حكم المنادى؛ أي: مثل حكمه)؛ لأن المندوب منادى عند الجمهور، وأما عند المصنف فمحمول عليه لمشاركتهما في كونهما مخصوصين بحرف النداء فيبنى المفرد والمعرفة منه على ما يرفع به إذا لم يلحقه الألف ولم يكن موصوفاً بابن مضافاً إلى علم آخر، ويفتح وجوباً إذا لحقه الألف، واختياراً إذا وصف بابن مضافاً الخ، وقوله: ولا يلزم من ذلك؛ أي: من كون حكم المندوب مثل حكم المنادى. (قوله: وجاز لك زيادة الألف) فيه رد على الأندلسي حيث

أوجب زيادة الألف في الندبة بكلمة يا لئلا يلتبس بالمنادى، وأراد بالآخر في قوله: أي آخر المندوب أعم من الآخر الحكمي لجعل آخر المضاف إليه في حكم آخره يرشدك إليه قوله: واغلامكيه وكذا آخر الصلة؛ نحو: وامَنْ حفر بئر زمزماه. (قوله: المطلوب في الندبة) بالضم اسم مصدر؛ يعني: أنه لما كان غرضهم تطويل الصوت جوزوا الزيادة لذلك وكانت الألف أولى؛ لأنها أخف وزيادتها أكثر (غجدواني). (قوله: أي: التباس ذلك اللفظ) يعني: أنك بسبب زيادة الألف دفعت الالتباس بحفظ حركة ما قبل الألف وزيادة مدة تناسبها، أو قلب الألف بتلك المدة (عصام)، ثم إن اللبس بفتح فسكون مصدر من باب ضرب بمعنى الالتباس، وأما اللبس بالضم فمن باب علم ومعناه: بوشيدن، وقوله: عدلت إلى حرف مد؛ أي: عدلت عن الألف إليه والعدول الميل وبابه ضرب. (قال المصنف: قلت: واغلامكموه) أي: برد مدة كانت محذوفة فإن أصل غلامكم غلامكمو بضم الميم لمناسبة الواو كما أن أصل ضربتم ضربتمو فضمير الجمع هو الواو فحذف الواو؛ لأنه لا يوجد في آخر الاسم واو قبله ضمة إلا كلمة هو فلذا حذفت الواو لكنها ههنا أعيدت. (قوله: إذ الميم أصله الضم) وفي التنزيل:

الأندلسي: يجب مع يا لئلا يلتبس بالنداء، قال الشيخ الرضي: الأولى أن يقال: إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيراً مع يا أيضاً، وإلا لوجب الإلحاق معها. (قوله: أي آخر المندوب) وقد يلحق في آخر غير المندوب. (قال: فإن خفت اللبس) قال الشيخ الرضي: المتحرك بالحركات الإعرابية لا تلحقه إلا الألف ويقدر الإعراب؛ نحو: واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل، وكذا المتحرك بالحركات البنائية، إلا عند اللبس والمصنف يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها، قال سيبويه: تقول في ندبة يا غلام بإسقاط ياء الإضافة: يا غلاما، قال الشيخ الرضي الأولى أن يقال: يا غلامي؛ لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم.

ترست، قال المحقق التفتازاني في شرح قول الكشاف: والمعنى نخصك بالعبادة؛ أي: نجعلك منفرداً بها لا نعبد غيرك، وهذا هو الاستعمال العربي، ولو قيل: نخص العبادة بك لكان استعمالاً عرفياً انتهى، ومن هذا ظهر فساد ما قيل: إن المحقق التفتازاني جعل الباء في تقدير دخوله على المقصور صلة الاختصاص، فإن عبارته صريحة في تضمين معنى الانفراد. (قوله: لئلا يلتبس بالنداء) لا يخفى أن الالتباس بالمنادى المستغاث اللاحق به ألف الاستغاثة، وبالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المقلوب ياؤه ألفاً باق، فلعل مراده دفع الالتباس بقدر ما يمكن. (قوله: وقد يلحق الخ) أي: تلحق هذه الألف مع المنادى الغير المندوب، قال ابن السراج تقول: للبعيد يا زيد، أو الهالك في غاية البعد، ومنه قولهم: يا هذا مع المنادى الغير المصرح باسمه. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) المقصود من نقله أن ما ذكره المصنف رحمه الله من إطلاق حذف اللبس مخالف لما ذكره الشيخ فإنه اعتبره في المتحرك بالحركات البنائية. (قوله: لا يلحقه الألف)؛ لأن الأصل في باب الندبة الألف؛ لأن المد فيه أكثر والندبة من مواضع مد الصوت إعلاماً بالمصيبة، فلا يعدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة في المعرب؛ لأنه يجوز فيه تقدير الإعراب وحركاته غير لازمة. (قوله: نحو: واضرب الرجلا) واضرب الرجل واغلام الرجلاه. (قوله: وكذا المتحرك بالحركات الخ) يلحقه الألف؛ إذ لم يؤد إلى اللبس؛ نحو: قطام وحذام وخباث أعلاماً مشهورة، وأما عند اللبس فيلحقها مدة موافقة لحركته؛ لأن رعاية الأصل لمد الصوت فيه، وهو إلحاق الألف يستلزم محذورين تغير الحركة البنائية واللبس بخلاف المعرب. (قوله: والمصنف رحمه الله) أي: المصنف رحمه الله يتبع الحركة البنائية مدة مجانسة لها مطلقاً ولا يغير الحركة البنائية لا عند اللبس ولا عند أمنه رعاية للزومها. (قوله: يا غلاما) أي: بإلحاق الألف وإبدال الكسرة بالفتحة كما قيل في يا زيد: يا زيد يا زيداه بإبدال الضمة بالفتحة؛ لأن الكسرة والضمة فيهما ليستا بنائية، بل عارضية شبيهة بالحركة الإعرابية. (قوله: والأولى الخ) وذلك أنه قد اغتفر لزوم اللبس في المتحرك بالحركات الإعرابية، وما نحن فيه شبيه به لكن الأولى إتباع المدة للحركة الغير الإعرابية واعتبار مشابهتها بالحركة البنائية دفعاً للبس. (قوله: لاستحالة خطاب المضاف الخ) بالضرورة؛ لأن تعلق الخطاب بالمضاف من حيث إنه مضاف يستدعي انضمام المضاف إليه معه، وكونه من تتمته وتعلق الخطاب بالمضاف إليه يستدعي انفراده عنه واستقلاله بنفسه، وليس هذا مبنياً على القاعدة المعتمدة من أنه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية أو جمع أو عطف. (قوله: إلى هذا) أي: جواز ندبة المضاف إلى المخاطب. (قوله: لم يمثل الخ) أي: لم يمثل بالمضاف إلى ضمير الغائب مع صحة التمثيل به فإنه عند إلحاقه الألف يلتبس بالمضاف إلى ضمير الغائبة. (قوله: فيحذف للساكنين) الظاهر فيحذف عند زيادة الألف لاجتماع الساكنين؛ نحو: واغلام زيداه، ولا يحرك التنوين كما يحرك عند لحوق مدة الإنكار في نحو: هذا زيد زيدونيه؛ لأن أصل المندوب المنادى الذي هو موضع التخفيف، وأجاز الفراء فيه ثلاثة أوجه؛ فتحها لأجل ألف

اثنين[1]. «وَ» جاز «لَكَ الهَاءُ[2]» أي: إلحاق (هَا[3]) بهذه المدات[4] «فِي» حال «الوَقْفِ» لبيانها. «وَلاَ يُنْدَبُ» من قسم المندوب المتفجّع[5] عليه عَدَماً «إِلاَّ» الاسم «المَعْرُوفُ[6]» الذي اشتهر المندوب به، ليعذر[7] النادب بمعرفته في ندبته، والتفجع عليه. «فَلاَ[8] يُقَالُ: (وَارَجُلاَهُ[9])» إذ[10] ما[11] اشتهر بهذا اللفظ[12] مندوب خاص[13] انتقل[14] الذهن إليه ويعرف به[15]، ليعذر النادب بالندبة عليه[16]. «وَامْتَنَعَ» إلحاق الألف[17] بصفة المندوب[18]، بل يجب أن يلحق[19] بالموصوف مثل: وَا زَيْدَاهُ الطَّوِيْلُ، لأن[20] اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف[21] بالمضاف إليه، لأنه جيء به[22] لتمام المضاف، فهو كالجزء منه[23] بخلاف الصفة[24] فإنها[25] جيء بها[26] بعد تمام الموصوف للتخصيص[27] أو التوضيح فلهذا جاز مثل[28]: (يَا أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَاهُ[29])

(١) احتراز عن الجمع. (٢) ولا يثبت الهاء في الوصل ضرورة. (٣) فيه لطافة. (٤) الواو والياء والألف. (٥) صفة قسم. (٦) مستثنى مفرغ مفعول ما لم يسم فاعله. (٧) أي: ليقبل عذره بين الناس. (٨) إذا كان الأمر كذلك. (٩) أي: لا يقال هذا اللفظ لرجل غير معين. (١٠) للوقت. (١١) نفي. (١٢) أي: لفظ وا رجلاه. (١٣) صفة مندوب. (١٤) صفة مندوب خاص. (١٥) أي: بهذا اللفظ. (١٦) مندوب. (١٧) أي: ألف الندبة. (١٨) أي: بآخر صفته. (١٩) يعني: بل يجب إلحاقها بأن الموصوف. (٢٠) على وجوب الإلحاق. (٢١) والموصول بالصلة. (٢٢) نائب فاعل يجيء. (٢٣) أي: من المضاف. (٢٤) مع الموصوف. (٢٥) على خلاف. (٢٦) نائب فاعل جيء. (٢٧) والنكرة. (٢٨) مثال المضاف. (٢٩) بإلحاق الألف في آخر المضاف إليه.

وَلَكَ الهَاءُ فِي الوَقْفِ وَلاَ يُنْدَبُ إِلاَّ المَعْرُوفُ[1] فَلاَ يُقَالُ: وَارَجُلاَهُ وَامْتَنَعَ[2]

(١) أي: إلحاق الألف بصفة المنادى بل يجب أن يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل.

(قال: واغلامكيه) لما لم يكن المندوب مخاطباً في الحقيقة، بل متفجعاً عليه جاز ندبة المضاف إلى المخاطب، ولا يجوز في النداء المحض، يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه، وللإشارة إلى هذا لم يمثل بقولك: واغلامهوه. **(قال: واغلامكموه)** قال الشيخ الرضي: آخر المندوب إن كان ساكناً فذلك الساكن، إما تنوين أو مدة أو ميم جمع أو غيرها؛ أما التنوين فحذف للساكنين، وتزاد الألف، وأما المدة فإن كانت ألفاً حذفتها لألف الندبة، نحو: واغلامكماه خلافاً للمصنف؛ فإنه يقول: استغنى بها عن ألف الندبة وإن كانت واواً أو ياء فإن كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح؛ نحو: يا قاضياه وإذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول: يا غلامياه؛ لأن أصلها عنده الفتح، والمصنف يقول: يا غلاميه وإن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة،

الندبة، وحذفها، وإتباع المدة حركة ما قبلها؛ نحو: واغلام زيديه، وكسرها للساكنين وإتباع المدة لكسرتها، وما ذكره أولاً هو المشهور المستعمل كذا في الرضي. **(قوله: حذفتها لألف الندبة)**؛ لأن القياس إذا اجتمع ساكنان حذف الأول إذا كان مداً. **(قوله: وإذا ندبت الخ)** أي: إذا ندبت المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بسكون الياء فلك الخيار لثبوت الاختلاف في كون أصلها الفتحة بناء على أصل كل بناء على حرف واحد أن يكون متحركاً بالفتح أو السكون بناء على أن الأصل في الممكنات العدم. **(قوله: يا غلاميه)** إما لأن أصلها السكون فيمن قال بذلك، فلا يزاد عليها مدة أخرى، وإما لأن السكون العارضي كالأصلي بدليل قولك: وامصطفاه لا ترد الألف إلى أصلها لاستغنائها عن ألف الندبة بخلاف ألف التثنية

﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾، وهذا جواب عما يقال: أن الواو كيف يجانس حركة الحرف الآخر؛ أعني: الميم أنه ساكن فأشار إلى أنه مضموم في الأصل حتى أن بعض القراء ضموا الميم في أنتم ولكم لكن حذفت حركتها في ضربتم ونحوه: تخفيفاً (نعمه)، وقوله: وجاز لك الهاء؛ أي: هاء السكت لا يرجع إلى شيء كما في سمع الله لمن حمده، وتسمى أيضاً هاء الاستراحة ،وفي قوله: أي: إلحاقها إشارة إلى تقدير مضاف. **(قوله: في حال الوقف)** أي: لا الوصل كما قاله: الكوفيون، وقوله: لبيانها؛ أي: لبيان الألف فإنه لو لم يكن بعدها هاء لتوهم في التلفظ أنها فتحة. **(قال المصنف: ولا يندب إلا المعروف)** أي: لا يجعل مندوباً أو لا يبكي عليه بعدّ المحاسن إلا شخص معروف، ولا يقال أيضاً: واحسرتاه إلا للمعروف؛ أي: المشهور عند من يشاهد جزع المتفجع ليعذره سواء كان مشهوراً بين الناس أو لا (عصام)، وفي هذا خلاف الكوفيين استشهاداً بقوله: وارجلاً مسجّاه وأجاب البصرية بأنه شاذ. **(قوله: فلا يقال: وارجلاه)**؛ فإنه في معنى وا من لا أعرفه، إلا أن يكون قد اشتهر بالرجولية التي هي الشجاعة فإنه يندب؛ لأن كونه مشهوراً معروفاً كاف في جواز كونه مندوباً، وكونه علماً ليس بشرط فلو كان علماً غير مشهور لم يجز ندبته، ولو كان معروفاً غير علم جاز ندبته؛ نحو: وا من قلع باب خيبراه؛ ولهذا قال: لا يندب إلا المعروف، ولم يقل: ولا يندب إلا العلم. **(قوله: وامتنع إلحاق الألف بصفة المندوب)** أي: مع جواز إلحاقها بما أضيف إليه المندوب، وإنما يلحق بالموصوف كما قال: الخليل وسيبويه مثل: وازيداه الطويل وفيه نظر؛ لأنه لا يوقف على الموصوف. **(قوله: مثل يا أمير المؤمنيناه)** فيه نظر؛ لأن زيادة المدة في هذه الأحوال لا تكون في آخر المندوب؛ إذ هو المضاف لا المضاف إليه فإن قدر أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد فهو فاسد؛ لأنهما إنما

قدرا شيئاً واحداً فيما إذا كان التركيب الإضافي علماً، ويمكن أن يجاب بأن المدة في آخر المندوب لمراعاة جانب المعنى فقط بخلاف المنادى؛ فإنه روعي معه جانب اللفظ والمعنى، فإن قلت: ما النكتة في أنه روعي جانب اللفظ والمعنى هناك؟ قلنا: هي شدة الاحتياج إلى تطويل الصوت في مقام الندبة لغاية الحرقة ونهاية المصيبة بخلاف مقام النداء، فإنه وإن ثبت فيه احتياج، لكن شدة الاحتياج منتفية فيه غالباً كذا حرره[1] بعض الفضلاء.

(١) وهو الشيخ إبراهيم أفندي زاده رأيته في مجموعة، إلا أن عبارته غير معتمدة فليتدبر.

فإن كانتا مدتين فإنك تكتفي بما فيهما من المد؛ نحو: واغلامهوه ووا أخا غلامهي، ووا ضربوا ووا اضربي إذا سمي بهما، وإن لم تكونا مدتين جئت بألف الندبة بعدهما إن شئت، وأما ميم الجمع فلا يأتي بعدها ألف الندبة؛ لئلا يلتبس الجمع بالمثنى؛ نحو: واغلامكموه ووا أخا غلامهمي، والواو والياء بعدها، أما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال ردتا لمد الندبة، وأما ألفا الندبة قلبتا واواً وياء للبس، وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويلحقه ألف؛ نحو: يا منا في المسمى بمن. (قوله: لبيانها) ولا سيما الألف لخفائها فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلاً وربما ثبتت في الشعر، إما مكسورة أو مضمومة إجراء للوصل مجرى الوقف. (قال: إلا المعروف) وجب أن يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة أو بعدها ووجب أيضاً أن يكون المتفجع عليه مشهوراً بذلك الاسم علماً كان أو غير علم؛ نحو: وا من قلع باب خيبراه، وأما ما حكاه الكوفيون من قوله: وارجلا مسحاه، فشاذ.

فإنك تقلب المقصورة بياء نحو: مصطفيان للزوم ألف التثنية في المثنى وعدم لزوم ألف الندبة في المندوب. (**قوله: فإن كانت مدتين**) أي: حركتهما من جنسهما تكتفي بما فيها من المد عن ألف الندبة بخلاف؛ نحو: يا قاضي فإن أصل هذه الياء الحركة فمدها كلامد. (**قوله: جئت بألف الندبة الخ**) نحو: وأرضوه وأرضياً إذا سمي بهما. (**قوله: حذفتا في الجمع الخ**)؛ لأن أصل غلامكم غلامكوه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ وعلى قراءة ابن كثير يمكن حذفت الواو والضمة استثقالاً. (**قوله: لبيانها**)؛ لأن الوقف يوجب خفاء الحرف لانقطاع الصوت عنده فإذا جئت بالهاء وقفت عليها ولم ينقطع الصوت عند الحرفين وتبين كل التبيين. (**قوله: ولا سيما الألف**) أي: وخصوصاً الألف؛ فإنها أشد احتياجاً إلى البيان عند الوقف لخفائها في نفسها لكونها حرفاً هوآئياً ينسل مع النفس، وليس له مخرج يعتمد عليه. (**قوله: كما تبين بها الحركة**) في يا غلاميه. (**قوله: تحذف وصلاً**) لعدم الاحتياج إليها؛ إذ لا خفأ في تلك المدات عند الوصل. (**قوله: إما مكسورة**) للساكنين أو مضمومة بعد الألف والواو تشبيهاً بهاء الضمير الواقع بعد الألف والواو وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها.

(**قوله: وجب أن يكون الخ**) لما كانت عبارة الشارح رحمه الله قاصرة في بيان شرائط المندوب حيث ترك ذكر كونه معرفة ولم يعمم المعروف أفاد المحشي رحمه الله ذلك بجملة مستأنفة. (**قوله: فشاذ**) فيه شذوذ أو ندبة غير المعروف، وإلحاق ألف الندبة بآخر الصفة.

(**قوله: وقراءة ابن عامر الخ**) جواب سؤال وهو أنه جاء في قراءة ابن عامر الفصل المضافين بغير الظرف حيث قرأ قوله تعالى: ﴿زين للمشركين قتل أولادَهم شركائِهم﴾ بنصب أولادهم على أنه مفعول قتل، وجر شركائهم على أنه مصاف إليه لقتل إضافة المصدر إلى فاعله.

(**قوله: واردة على الشذوذ**) ضعف القراءة التي من السبع متابعة للزمخشري والرضي لزعمهم أن تواتر القرآآت السبع ممنوع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين، وقال المحقق التفتازاني: القراءة مما يستشهد بها لا لها، وقد وقع الفصل بين المضاف إليه بغير الظرف في القراءة، فينبغي أن يحكم بالجواز، وحمله صاحب المفتاح على حذف المضاف إليه من الأول وإضمار المضاف من الثاني، والتقدير: قتل شركائهم أولادهم قتل شركائهم، وذكر صاحب الانتصاف أن إضافة المصدر إلى مفعوله وإن كانت محضة لكنها تشبه غير المحضة فاتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره، وقد جاز في الغير الفصل بالظرف فيزهو عن الغير بجواز الفصل بغير الظرف. (**قوله: وكذا ليس كاتصال الخ**) أي: ليس اتصال المفصول بالصفة كاتصال الموصول بالصلة؛ لأن الموصول بدون الصلة لا يصير جزء من الكلام بخلاف الموصوف.

ولم يجز مثل : «(وَازَيْدُ الطَّوِيلاهْ[١]) خِلاَفاً لِيُونُسَ» فإنه يجوّز إلحاق الألف بآخر الصفة[٢]، فإن[٣] اتصال الموصوف بالصفة[٤] وإن كان في اللفظ أنقص[٥] من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، إلا أنه أتم منه من جهة المعنى، لاتحادهما[٦] بالذات[٧]، فإنّ[٨] الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغايران[٩] بالذات[١٠]. وحكى يونس: أن رجلاً ضاع له قدحان، فقال: وَاجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه. والجمجمة: القدح. «وَيَجُوزُ» لقيام[١١] قرينة «حَذْفُ[١٢] حَرْفِ[١٣] النِّدَاءِ إلاَّ[١٤]» إذا كان[١٥] مقارناً «مَعَ اسْمِ الجِنْسِ» يعني[١٦] به: ما كان نكرة قبل النداء[١٧]، سواء تعرف بالنداء[١٨] ك (يَا رَجُلُ) أو لم يتعرف[١٩] مثل: يَا رَجُلاً، لأن[٢٠] نداءه[٢١] لم يكثر كثرة نداء العَلَم، فلو حذف منه[٢٢] حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه[٢٣] منادى[٢٤]. «وَالإِشَارَةِ» أي: وإلا مع اسم الإشارة[٢٥]، لأنه كاسم الجنس في الإبهام. «وَالمُسْتَغَاثِ[٢٦] وَالمَنْدُوبِ» لأن[٢٧] المطلوب فيهما مدّ[٢٨] الصوت وتطويل الكلام. والحذف ينافيه، فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء، العلم[٢٩] سواء كان[٣٠] مع بدل عن حرف[٣١] النداء كلفظة[٣٢] (الله[٣٣]) فإنه[٣٤] لا يحذف منه[٣٥] إلا مع إبدال[٣٦] الميم المشددة منه[٣٧]، نحو: اللَّهُمَّ[٣٨]، أو بغير بدل «نَحْو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ[٣٩] عَنْ هَٰذَا﴾» أي: يَا يُوسُفُ

---

(١) عند سيبويه وغيره من البصريين. (٢) أي: صفة المندوب. (٣) علة تجويز. (٤) عنده. (٥) خبر كان. بجواز الانفصال. (٦) علة أتم. أي: لاتحاد الموصوف والصفة. (٧) أي: ما صدق عليه. (٨) علة اتحاد. (٩) في الجملة مردود. (١٠) أي: لا يطلق اسم المضاف إليه. المضاف. (١١) اللام للتوقيت. (١٢) فاعل يجوز. (١٣) إضافة المصدر إلى المفعول. (١٤) مستثنى مفرغ حال أي: كائناً على أي حال إلا مقارنا. (١٥) حرف. (١٦) مصنف. (١٧) نوله حرف. (١٨) أي: من قولك يا رجل أو يا رجلا. (١٩) اسم الجنس. (٢٠) علة لا يجوز المستفاد من الاستثناء. (٢١) اسم الجنس. (٢٢) أي: من قولك: يا رجل أو يا رجلا. (٢٣) اسم جنس. (٢٤) حذف حرف النداء. (٢٥) علة لا يجوز المقدر. (٢٦) لا يجوز حذف حرف النداء مع المستغاث. (٢٧) علة لا يجوز المقدر. (٢٨) خبر إن. (٢٩) فاعل بقي. (٣٠) حذف حرف النداء في العلم. (٣١) المحذوف ليكون كالعوض عنه. (٣٢) الكاف استقصائية. (٣٣) إذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء. (٣٤) شأن أو حرف النداء. (٣٥) من اللا حرف النداء. (٣٦) بقرينة المقام. (٣٧) من حرف النداء في آخره. (٣٨) أصله يا الله. (٣٩) من الإعراض.

وَا زَيْدُ الطَّوِيلاَهُ خِلاَفاً لِيُونُسَ[١]، وَيَجُوزُ حَذْفُ النِّدَاءِ إلاَّ[٢] مَعَ اسْمِ الجِنْسِ وَالإِشَارَةِ[٣] وَالمُسْتَغَاثِ وَالمَنْدُوبِ نَحْوَ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾.

(١) ابن حبيب البصري فإنه أجاز الإلحاق بآخر الصفة والخلاف في غير الصفة هي جملة فالمتفق يا رجل حفر بئر زمزماه لأنه مضارع للمضاف.
(٢) أي: إلا إذا كان مقارناً مع آه.
(٣) أي: وإلا إذا كان مقارناً مع المنادى المستغاث سواء كان باللام أو بالألف.

(قوله: لأن اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه) ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف إليه، وقراءة ابن عامر: ﴿قتل أولادَهُم شركاؤهم﴾ واردة على الشذوذ، وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة.

(قوله: فيه أن الخ) أي: التعليل قاصر عن المطلوب، وما قيل: إنه ألحق ما سوى العلم من المعارف به للمناسبة، ففيه أنه يقتضي جواز الحذف من اسم الإشارة والتخصيص تعسف، والحق أن يسقط من التعليل قوله: كثرة نداء العلم، ويكتفي بقوله: لأن اسم الجنس لم يكثر نداؤه. **(قوله: وقد يقال)** أي: في تعليل عدم جواز حذف النداء من اسم الجنس سواء تعرف بعد النداء أو لا. **(قوله: ولا من المعرفة الخ)** عطف على قوله: من النكرة.

(قوله: خلافاً ليونس) ابن حبيب البصري، فإنه أجاز الإلحاق بآخر الصفة والخلاف في غير صفة هي جملة فالمتفق: يا رجلاً حفر بئر زمزماه؛ لأنه مضارع للمضاف، وقوله: لاتحادهما بالذات؛ أي: دائماً بخلاف المضافين فإنهما متغايران ولو في الجملة لمكان اتحادهما في الإضافة البيانية. **(قوله: واجمجمتي الشاميتيناه)** تثنية الجمجمة وهي القدح من الخشب والقحف، وبالفارسية: جمجمة قال السعدي: (دو بيمانه آبست ويك جمجة دوغ). **(قوله: ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الخ)** قيل: هذه الملازمة ممنوعة لجواز أن يكون القرينة على حذف حرف النداء في غير اسم الجنس كثرة النداء، فإن ثبت أن القرينة منحصرة فيها تتم الملازمة، وإلا فلا فتدبر، وقوله: مع اسم الجنس الخ، هذا مذهب الكوفيين، وقولهم: في هذا أصح؛ لأن المعرف للجنس هو حرف النداء فحذفه ملبس؛ ولأن يا فيه نائبة عن اللام في التعريف فلو حذف يلزم حذف النائب والمنوب (هندي)، وقوله: أو لم يتعرف مثل يا رجلاً، وقيل: إن غير المعين مثل يا رجلاً خذ بيدي يلزمه حرف النداء (تسهيل). **(قوله: أي: وإلا مع اسم الإشارة الخ)** وجوز الكوفيون حذف حرف النداء منه اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء واستشهاداً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾، وبقول الشاعر:

ذَا ازْعِوَاءَ فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـ
رَأسِ شَيباً إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

والمانع يجعل البيت ضرورة، وأجاب الرضي عن الآية باحتمال كون هؤلاء خبر أنتم وهو بعيد، فالظاهر مع الكوفي إلا أنه لم يوجد استعمال العرب (عصام)، وقوله: والمندوب فلا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب في نحو: وازيداه، وقوله: من المعارف بيان لقوله: العلم الذي هو فاعل بقي. **(قوله: سواء كان مع بدل الخ)** أي: سواء كان حذف حرف النداء مع بدل أو بدونه ففيه تعريض للرضي وفيه ما فيه، فالأولى أن يقال: إنه اكتفى بكونه معلوماً بقوله: وقالوا: يا الله خاصة. **(قوله: أي: يا يوسف)** هو ابن يعقوب بن اسحق بن إبراهيم ألقي في الجب وهو ابن ثنتي عشرة سنة، ولقي أباه بعد الثمانين، وتوفي وله مئة وعشرون، قيل: إنه أعجمي لا اشتقاق له، والأصح: أنه عبري، وقوله: ولفظة أي الخ عطف على قوله: العلم؛ أي: وبقي من المعارف لفظة أيّ الموصوفة بذي اللام؛ نحو: أيها الرجل، وفي هذا المثال تنبيه على أن المدار هو المقصود بالنداء، ولذا لم يبال بكون أي اسم جنس، وقوله: والموصولات؛ أي: وبقي منها الموصولات الغير المصدرة باللام بقرينة المثال.

(قوله، لأن بداية لم يكثر الخ) فيه أن هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك، قد يقال: لا يجوز الحذف من النكرة؛ لأن حرف التنبيه إنما يستغني عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقول له ولا يكون هذا إلا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء؛ إذ هي إذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير. **(قوله، لأنه كاسم الجنس)**؛ ولأنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه منادى؛ أي: مخاطباً تنافر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً، وهي حرف النداء. **(قوله، سواء كان مع بدل)** يعني: أن جواز الحذف أعم من أن يكون مع بدل أو لا، فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من أن المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه؛ لأنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره. **(قال، نحو، يوسف)** عبري، وقيل: عربي، واعترض عليه بأنه لو كان عربياً لصرف؛ إذ ليس فيه إلا العلمية، وقد يدفع بأنه يجوز أن يكون معدولاً عن يوسف بكسر السين.

(قوله: لا يحذف مما تعرف بها الخ) ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف؛ إذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب. **(قوله: لأنه كاسم الجنس)** وإن كان قبل النداء. **(قوله: لا يشار إليه للمخاطب)** أي: لأجل المخاطب. **(قوله: أخرج في النداء عن ذلك الأصل)** أي: أخرج عما هو موضوع له؛ أعني: كونه مشاراً إليه للمخاطب وجعل مخاطباً. **(قوله: أعم من أن الخ)** فإن المتبادر ومن القضايا المطلقة عن الجهة الإطلاق العام؛ أي: ثبوت الحكم في بعض الأوقات. **(قوله: لأنه لا يحذف الخ)** تتمة عبارة الرضي تعليل لقوله: وهي منه؛ أي: لفظة الله مما لا يحذف منه إلا الحرف، ثم إن قرر التعليل بأنه لا يحذف منه الحرف إلا مع إبدال الميمين، فلا يدخل تحت قوله: قد يحذف لقيام قرينة؛ لأن المتبادر منه الحذف من غير بدل ليتم رد الشارح رحمه الله بأنا لا نسلم التبادر المذكور، بل المتبادر الحذف مطلقاً، وإن قرر بأنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميمين منه، فلا يكون الحذف من لفظ الله، بل من اللهم لم يتم ما ذكره الشارح رحمه الله كما لا يخفى.

«وَ[1]» لفظة (أيْ) إذا وصفت بذي اللام نحو: «(أَيُّهَا[2] الرَّجُلُ») أي:[3] يا أيها الرجل، أو[4] بالموصوف بذي اللام نحو: (أَيُّهَذَا الرَّجُلُ) أي: يا أيهذا الرجل، ولا يجوز الحذف[5] من (أَيُّهَذَا) من غير أنْ يتَّصِفَ (هَذَا) بذي اللام. والمضاف إلى أيٍّ[6] معرفةٍ كانت[7] نحو: (غُلَامَ زَيْدٍ افْعَلْ كَذَا). والموصولات نحو: (مَنْ لاَ يَزَالُ مُحْسِناً أَحْسِنْ[8] إِلَيَّ). وأما المضمرات فشذ[9] نداؤها[10] نحو (يَا أَنْتَ) و (يَا إِيَّاكَ[11]). «وَشَذَّ» حذف حرف النداء من[12] اسم الجنس في: «(أَصْبِحْ[13] لَيْلُ») أي: صر صبحاً يا ليل، حذف حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذاً[14]، قالته[15] امرأة امرئ القيس حين[16] كرهته. «وَ» في «(افتَدِ[17] مَخْنُوقُ») أي: يا مخنوقُ. قاله[18] شخص[19] وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه، وقال: افتد[20] مخنوق حذف حرف النداء عن[21] (مَخْنُوقٍ) مع أنه اسم جنس شذوذاً[22]. «وَ» في «(أَطْرِقْ[23] كَرَا») أي: يا كروان

(١) عطف على العلم أي: فبقي من ذلك المعارف. (٢) بأن صورة أيها يختص بالنداء. (٣) فالحذف هنا أولا. (٤) إذا وصف. (٥) وهذه أي: أحد هذه الكلمات. (٦) خبر مقدم لكانت. (٧) أي: إضافة. (٨) أمر من الإحسان. (٩) أي: قل. (١٠) لأن يا للتنبيه والتنبيه للمخاطب استفاء بدون يا فإذا دخل حرف النداء على الشذوذ فلا يحذف. (١١) يا هو أنا يا نحن. (١٢) لكونه مخالفاً بما هو القياس. (١٣) يعني: أسرع في صبحك يا ليل فلما أصبحت أخذت عن زوجها. (١٤) تميز. (١٥) أصبح ليل. (١٦) متعلق بقالته. (١٧) أمر من الافتداء ناقص يائي تأمل قاعدة الإعلال. أي: افتد نفسك يا مخنوق. (١٨) أي: هذا القول. (١٩) سارق. (٢٠) أي: خلص يا مخنوق. (٢١) بقرينة اللام. (٢٢) حال من فاعل حذف أو تميز. (٢٣) أمر من الإطراق وطأطأة الرأس بالتركي باش أشياغى أو غن؟

وَأَيُّهَا[1] الرَّجُلُ ،وَشَذَّ أَصْبِحْ لَيْلُ[2]، وَافْتَدِ مَخْنُوقُ، وَأَطْرِقْ كَرَا.

(١) أي: لفظ أي إذا وصف ؟ باللام نحو يا أيها الرجل آه.
(٢) يجب ؟ فيهما أي ؟ بالليل هذا مثل يضرب في شدة طلب الشيء وقع مثل يستعمله العموم.

(**قوله: ولفظة؛ أي: إذا وصف بذي اللام**) فإنها وإن كانت اسم جنس متعرفاً بالنداء إلا أن المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه. (**قوله: والمضاف إلى أي معرفة**) عطف على قوله لفظة أي. (**قوله: أي صر صبحاً**) أو ادخل في الصباح. (**قوله: قالته امرأة امرئ القيس**) فلما أصبحت أخذت منه الطلاق، وهو مثل في شدة طلب الشيء، وقيل: مثل يستعمله المغموم. (**قوله: قاله شخص**) صار مثلاً للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة. (**قال: وفي أطرق كرا**) الإطراق، خاموش بودن وجشم دربيش

(**قوله: وإن كانت اسم جنس الخ**) فينبغي أن يكون كسائر أسماء الأجناس المتعرفة بالنداء. (**قوله: عطف على قوله الخ**) لا على قوله: ذي اللام. (**قوله: وأدخل في الصباح**) يعني: أصبح إما بمعنى صار أوتامة بمعنى الدخول في الصبح. (**قوله: أخذت منه الطلاق**) قيل: سألها عن سبب البغض وأخذ الطلاق، فقالت: إنك ثقيل الصدر خفيف العجز، قيل سريع الإراقة بطيء الأفاقة. (**قوله: في الورطة**) في الصحاح: الورطة: الهلاك، قال: أبو عبيد، وأصل الورطة أرض مطمئنة.

(**قوله: نحو: من لا يزال محسناً الخ**) أورد لا يزال بلفظ الغيبة باعتبار اللفظ؛ لأن لفظة من من الألفاظ الغائبة والخطاب عارض عليه، ويجوز أيضاً من لا تزال بلفظ الخطاب نظراً إلى المعنى؛ لأن معناه مخاطب (سعد الله). (**قوله: وأما المضمرات الخ**) جواب عن مقدر تقريره ظاهر لمن تدبر؛ أي: وأما المضمرات وإن بقيت أيضاً إلا أن ندائها شاذ كقولهم: يا إياك قد كفيتك، والكلام ليس مع الشواذ حتى يقول المصنف: وإلا مع المضمرات. (**قوله: وشذ حذف حرف الخ**) يعني: قد جاء الحذف وجوباً على سبيل الشذوذ من اسم جنس كالليل في أصبح ليل، ولعل حذفها فيه لشدة رغبتها في ذهاب الليل؛ لأن القاعدة: أن المأمور يشتغل بامتثال الأمر عقيب أمره فاختصرت[1] كلامها؛ ليكون امتثالها أقرب، وكذا يقال في وافتد مخنوق، وأما في الاستعمال فمثَلَ لا يتغير. (**قوله: أي: صر صبحاً**) أو ادخل في الصباح فعلى الأول: همزة أفعل للصيرورة، وعلى الثاني: للدخول، وأصبح فعل نام على كلا التقديرين. (**قوله: قالته امرأة امرئ القيس**) يعني: أنها سألت الليل إصباحه لتنجى عن مضاجعته، وأصله أنه وقع عليها امرئ القيس وكانت تكرهه، فقالت له: أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت إليها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه عسى أن يخلصها عما هي فيه؛ وذلك لأنه كان امرئ القيس قد ارتضع كلبة في طفوليته، وكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب فلما أصبحت أخذت منه الطلاق، قيل: هي أم جندب فسألها عن سبب ذلك فقال: أنت ثقيل الصدر خفيف العجز سريعة الإراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه. (**قوله: وافتد مخنوق**) أمر مخاطب من افتدى؛ أي: أعطني فدية يا

(١) أي: تلك المرأة.

وفيه شذوذان: حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم[١]. قيل: هي[٢] رُقْيَة[٣] يصيدون[٤] بها الكروان. يقولون[٥] «أَطْرِقْ[٦] كَرَا[٧]، أَطْرِقْ كَرَا، إنَّ النَّعَامَةَ فِي القُرى» فيسكن ويُطرِق حتى يصاد، والمعنى: أنَّ النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى فلا تُخَلَّ[٨] أيضاً[٩]. «وَقَدْ يُحْذَفُ المُنَادَى[١٠] لِقِيَامِ[١١] قَرِينَةٍ جَوَازاً[١٢] نحو: ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾» بتخفيف (ألاَ) على أنه حرف تنبيه، و(يَا) حرف نداء، أي: يا قوم اسجدوا. والقرينة: امتناع دخول (يا) على[١٣] الفعل بخلاف قراءته ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بتشديد اللام. لأنه[١٤] ليس من هذا الباب[١٥]، فإن (أن) حينئذ[١٦] ناصبة[١٧] للمضارع، أدغمت نونها[١٨] في لام لَا، و(يَسْجُدُوا) فعل مضارع سقط نونه[١٩] بالنصب[٢٠]. «الثَّالِثُ» من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب[٢١] المفعول به فيها «مَا»[٢٢] أي: مفعول[٢٣] «أُضْمِرَ»[٢٤] أي: قدر

(١) وجعل المرخم اسما برأسه. (٢) أي: عبارة أطرق كرا. (٣) أي: حيلة. (٤) أي: العرب رأسه امتثالاً لأمرهم. (٥) العرب إذا أرادوا. (٦) أي: أنزل. وهو خفض العنق. (٧) وكرا طائر ضعيف طويل العنق. (٨) أي: لا تترك. (٩) كالنعامة. (١٠) مبنياً أو معرباً. (١١) للتوقيت. (١٢) أي: حذفاً جائزاً. (١٣)لأن النداء من خصائص الاسم. (١٤) أي: لا في قوله: ﴿ أَلَّا يسجدوا﴾. (١٥) أي: من باب حذف المنادى. (١٦) أي: حين إذا قرأ﴿ ألا يسجدوا﴾.بتشديد اللام. (١٧) أصله أن لا. (١٨) أي: نون أن الناصبة. (١٩) أي: نون الجمع. (٢٠) أي: بحرف النصب وهو أن. (٢١) صفة عامله. فعلا كان أو شبهه. (٢٢) أي: موضع ما. عند غير الكسائي والفراء. (٢٣) أي: موضع مفعول. (٢٤) صفة ما أو صلة.

مخنوق وخلص نفسك عن يدي قاله شخص وقع الخ، قيل: إن سليك بن سليكة كان من شجعان العرب وكان نائماً في الليل مستلقياً في الطريق فوقع عليه شخص وخنقه، وقال: افتد مخنوق، فقال السليك: الليل طويل وأنت لا تخاف أن تكون عاقبة الأمر مغلوباً فبم استعجالك، ثم عصره سليك من أسفله فضرط ذلك الشخص فقال: أتضرط وأنت الأعلى. (قوله: وفيه شذوذان) بل شذوذات ثلاثة الاثنان ما ذكره وثالثها جعله اسماً برأمه، وأنكر الرضي جعل كرا مرخم كروان على المبرد، وقال: كرا ذكر الكروان، وقد سبقه الجوهري في هذا الإنكار، وهذا إنما يسمع لو لم يكن الخطاب مع كروان. (قوله: قيل: هذه رقية الخ) أي: هذا القول أو هذه العبارة رقية بمعنى: أفسون أو شبكة للاصطياد، قال السجاعي: ومن أمثال العرب: أجبن من كروان؛ لأنه إذا قيل له أطرق كرا إن النعام في القرى التصق بالأرض فيلقى عليه ثياب فيصاد، وحكمه أنه يحل أكله، ويحرك الباء تحريكاً عجيباً، ثم إن هذا القول من البحر الكامل كما لا يخفى ومعناه طأطئ رأسك واخفض عنقك إن النعامة بكسر الهمزة وفتحها والنعامة بفتح النون مرغ شتر، وقوله: ويطرق؛ أي: وإذا سمعها يطرق رأسه ويغمض عينيه حتى يصاد. (قوله: الذي هو أكبر منك) وأطول عنقاً ومن أمثالهم لرجل يتكلم في أمر وهناك من هو أكبر منه أطرق كرا الخ؛ أي: أنت لست ممن يتكلم مع ذي الشرف. (قال المصنف: وقد يحذف المنادى الخ) نبه بقد على أن حذفه لا يكثر مثل حذف حرف النداء، وأشار بقوله: لقيام قرينة إلى أنه لا يحذف نسياً مع كونه مفعولاً به لعروض مزيد مقصودية له؛ أي: المنادى في الجملة الندائية، وقوله: جوازاً وقد يحذف وجوباً؛ نحو: يا للماء وللدواهي عند المصنف فتذكر.

وَقَدْ يُحْذَفُ المُنَادَى لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً نَحْوُ: ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾. وَالثَّالِثُ[١] مَا أُضْمِرَ

(١) من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها .ج.

افكندن وسرفرو كردن. (**قوله: هي رقية**) إذا سمعها تلبد بالأرض فيلقي عليه ثوب فيصاد صار مثلاً لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه. (**قوله: والمعنى أن النعامة الخ**) قيل معناه أن ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد أخفض عنقك للصيد فإن أطول منك أعناقاً وهي النعامة قد اصطيدت. (**قوله: بخلاف قراءة ﴿ألا يسجدوا﴾ بتشديد اللام**) في قوله تعالى: ﴿وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدّهم عن السبيل فهم لا يهتدون ألا يسجدوا﴾ والمعنى فهم لا يهتدون؛ لأن يسجدوا ويجوز أن يقال: إنه بدل من السبيل؛ أي: فصدّهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين يجوز أن يقال: إنه بدل من أعمالهم؛ أي: وزين

(**قوله: تلبد**) في التاج: التلبد: سيئه برزمين نهادن مرغ. (**قوله: إن ذكر الحبارى الخ**) هذا مبني على أن كرى ذكر الكروان، وليس مرخم كروان كذا في الرضي. (**قوله: وهي النعام**) في الصحاح: النعامة من الطير يذكر ويؤنث، والنعام جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة، ولكونه في معنى الجمع أنث الضمير الراجع إليه. (**قوله: لا يهتدون لأن يسجدوا**) أي: المعنى أنه متعلق بيهتدون محذوف اللام وحذف حرف الجر عن إن وأن قياسي. (**قوله: بدل من السبيل**) بدل الكل إن كان اللام للعهد وبدل البعض إن كان للجنس. (**قوله: على التقديرين**) أي: التعلق بيهتدون والبدلية من السبيل. (**قوله: ويجوز أن يقال الخ**) وعلى التقادير الثلاثة كلمة لا للنفي بدون حذف الجر على الأول

«عَامِلُهُ»(١) الناصب(١) له «عَلَىٰ شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ» الشريطة(٢) والشرط واحد، وإضافتها إلى التفسير بيانية، أي: أضمر عامله بناء(٣) على شرط، وهو تفسيره أي:(٤) تفسير العامل(٥) بما(٦) بعده. وإنما وجب حذفه حينئذ(٧) احترازاً عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر. «وَهُوَ» أي: ما(٨) أضمر عامله على شريطة التفسير «كُلُّ اسْمٍ(٩) بَعْدَهُ(١٠) فِعْلٌ(١١) أَوْ شِبْهُهُ» احترز(١٢) به(١٣) عن نحو: (زَيْدٌ أَبُوكَ(١٤)) ولا يريد(١٥) به(١٦) أن يليه الفعل أو شبهه متصلاً(١٧) به، بل(١٨) أن يكون الفعل أو شبهه جزء(١٩) الكلام(٢٠) الذي بعده(٢١) نحو: (زَيْداً(٢٢) عَمْرٌو ضَرَبَهُ) و: (زَيْداً أَنْتَ ضَارِبُهُ) «مُشْتَغِلٌ(٢٣)» ذلك الفعل أو شبهه «عَنْهُ» أي: عن العمل في ذلك الاسم «بِضَمِيْرِهِ» أي: بالعمل في ضميره(٢٤)

(١) صفة عامله. (٢) في الاصطلاح. (٣) إشارة إلى أن قوله على شريطة التفسير مفعول له. (٤) إشارة إلى أن اللام في التفسير للعهد. (٥) أي: أن يكون العامل الناصب له مفسراً بالفتح. (٦) أي: فعله. (٧) أي: حين فسر العامل بما بعد المفعول. (٨) مفعول. (٩) لأنه لا بد أن يكون اسماً لأنه مفعول به. (١٠) خبر مقدم. (١١) مبتدأ مؤخر. (١٢) مصنف. (١٣) بقوله: فعل أو شبهه. (١٤) لأنه ليس بعده فعل أو شبهه. (١٥) مصنف. (١٦) بقوله بعده. (١٧) حال من الفعل. (١٨) يريد. (١٩) خبر يكون. (٢٠) اللغوي. (٢١) ليدخل فيه نحو زيدا. (٢٢) واحد منهما. (٢٣) أي: معرض. صفة للفعل أو شبهه على سبيل التنازع وإعمال الأول. ويجوز أن يقدر موصوف. (٢٤) أي: الاسم أي: يرجع إلى ذلك الاسم.

عَامِلُهُ(١) عَلَى(٢) شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ وَهُوَ(٣) كُلُّ اسْمٍ(٤) بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ(٥) مُشْتَغِلٌ عَنْهُ(٦) بِضَمِيْرِهِ(٧)

(١) أي: مفعول به. (٢) بمعنى اللام. (٣) أي: ما أضمر عامله.
(٤) معرفة أو نكرة. (٥) أي: الفعل. (٦) أي: عن العمل في ذلك الاسم.
(٧) بالعمل بضمير الاسم.

لهم الشيطان أن لا يسجدوا، أو تعليل؛ أي: زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا، أو فصدّهم عن السبيل لئلا يسجدوا. **(قوله: أي: مفعول)** أي به أو مطلقاً، وعلى الأول يجب تخصيص الاسم في قوله: كل اسم

وبحذفها على الأخيرين. **(قوله: أي: به أو مطلقاً)** سوّى بين التوجيهين؛ لأن الواحد منهما يحتاج إلى تصرف الأول إلى تخصيص الاسم، والثاني إلى اعتبار أن عده من المواضع الأربعة باعتبار بعض الأفراد. **(قوله: يجب تخصيص الاسم الخ)** بأن يقيد المفعول المتبادر من قوله: لنصبه بكونه مفعولاً به لا أن الاسم ههنا يقيد بالمفعول به فإنه يخالف العموم المستفاد من كل وينافي ما ذكره الشارح رحمه الله من إخراج خبر كان بقيد المفعولية المتبادر من نصبه؛ لأنه حينئذ خارج من قوله: اسم وبما ذكرنا ظهر الجواب عما قيل: إنه كما يتبادر من قوله: لنصبه النصب بالمفعولية كذلك يتبادر من اسم المفعول، فلا حاجة إلى اعتبار القيد بالمفعولية فتدبر، وإرجاع ضمير هو إلى مطلق المفعول المذكور في ضمن المفعول به المعبر عنه بما تكلف. **(قوله: لصدقه على يوم الجمعة)** أي: لصدق الحد على المفعول فيه المنصوب على شرائط التفسير مع عدم دخوله في المحدود؛ أعني: ما أضمر لكونه عبارة عن المفعول به. **(قوله: وعلى الثاني)** أي: على تقدير كونه عبارة عن المفعول مطلقاً لا تخصيص في قوله: كل اسم الخ، بل يجب إجراؤه على عمومه ليشمل المفعول فيه المنصوب على شريطة التفسير

(قوله: بتخفيف إلا الخ) والآية في سورة النمل وقراءة التخفيف للكسائي ويعقوب ومنه قول الشاعر:

وقالتْ: ألا يا اسمع نَعِظْكَ بخطةٍ
فقلتُ: سميعاً فانطقي وأَصِيبِي

وقال الآخر:

ألا يَا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ على البِلَى

وقد مر **(قوله: بتشديد إلا)** وقرئ هلا يسجدوا بالهاء. **(قوله: ما أي مفعول الخ)** لم يقل مفعول به؛ لأن هذه القاعدة تجري في المفعول فيه أيضاً، وقوله: عامله الناصب فالإضافة للعهد الخارجي، واعلم أنه قد وقع الاختلاف في العامل في هذا الباب فالبصريون أطبقوا على أن العامل فيه مقدر والكسائي والفراء إلى أن ناصبه هو الفعل المتأخر عنه إما بلفظه إن أمكن نحو: زيداً ضربته وإلا فبمناسبة؛ نحو: زيداً مررت به؛ أي: جاوزت، وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتاً؛ لأن الضمير عبارة عما رجع إليه، ويكون فائدة التسليط على الضمير بعد تسلطه على الظاهر تأكيداً لإيقاع الفعل عليه، وقال بعض النحاة: وأنا لا أعرف عامل هذا الاسم، والأصح مذهب البصريين، وقوله: على شريطة التفسير؛ أي: على شرط أن يفسر ذلك العامل بما بعده، فالشريطة والشرط واحد؛ أي: بحسب المفهوم، وهي فعلية بمعنى مفعول والتاء للنقل أو للتأنيث؛ أي: العلة الشريطة، وفي القاموس: الشريط إلزام الشيء والتزامه في البيع كالشريطة، فإطلاق الشرط في الاصطلاح على الملتزم بناء على جعل المصدر بمعنى المفعول مجازاً. **(قوله: وإضافتها إلى التفسير بيانية)** لما عرفت أن الشريطة فعيل بمعنى مفعول، أو مصدر بمعنى اسم المفعول، ولك أن تجعل الإضافة لامية من إضافة المصدرْ إلى مفعوله، وقوله: بناء على الخ؛ أي: إضماراً بناءً أو للبناء، فقوله: على شريطة مفعول مطلق ويجوز أن يجعل

الجار بمعنى اللام أو مع. (قوله: عن الجمع بين المفسر والمفسر) أي: الذي يكون إتيانه لمجرد التفسير من غير أن يتعلق به فائدة أخرى، وإنما حذف الأول؛ لأن الإجمال أولاً والتفصيل ثانياً أوقع، مع أن المنساق بعد الطلب أعز. (قوله: وهو؛ أي: ما أضمر الخ) أي: منصوب أضمر فيعم المفعول فيه فلذا قال فيما سيأتي[1] بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير، وكذا يعم خبر كان فلأجل تأكيد العموم المستفاد من الموصول أتى بلفظ كل، وهذه من الفوائد الخاصة لإدخال كل في التعريف (عصام)، وقوله: بعده فعل؛ أي: فعل متعد بنفسه أو بغيره مبني للفاعل أو المفعول. (قال المصنف: أو شبهه) بشرط الاعتماد وأراد به اسم الفاعل والمفعول؛ إذ المصدر لا يصح أن يسلط على ما قبله فلذا قيل: شبه الفعل ما يشبه الفعل في العمل فيشمل جميع أفراده، لكن يستثنى بعضها كالمصدر واسم التفضيل، قوله: ولا يريد به؛ أي: بالكون بعده، وهذا مأخوذ من الرضي، وفي قوله: ذلك الفعل أو شبهه إشارة إلى وجه إفراد الصفة، وهو أنه وصف لأحد الأمرين لكون العطف بأو، وقوله: أي عن العمل الخ، إشارة إلى تقدير مضاف وكلمة عن متعلقة بالاشتغال بتضمين معنى الإعراض.

بالمفعول به وإلا لم يكن التعريف مانعاً لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه، وعلى الثاني لا تخصيص ولا بأس في التعميم مع عد المحدود، ثالثاً من المواضع الأربعة؛ لأنه بحسب بعض أفراده منها. (قوله: أي: ما أضمر عامله بناء على شرط) يعني: أن على بنائية، ولك أن تقول: يعني أن على صلة للوقوع؛ أي: أضمر إضماراً واقعاً على شرط مثل وقوع البناء على المبني عليه. (قوله: وإنما وجب حذفه) لا يرد النقض بقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾؛ لأنه ليس من هذا الباب؛ لأن الجملة الثانية لم تأت لمجرد، بل أتي التفسير بها لتبين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك: علمت زيداً علمته كاتباً. (قال: كل اسم) أقحم لفظ كل لبيان المانعية. (قال: بعده فعل) مبتدأ أو فاعل الظرف. (قوله: وزيداً أنت ضاربه) لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه أما قبل الاسم المحدود؛ نحو: زيد هنداً ضاربها وأزيداً ضاربه العمران أو بعده كالمثال المذكور، ومثل زيداً ضاربه عمرو على أن يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبراً له. (قال: مشتغل) صفة لأحد الأمرين المفهوم من لفظة أو، أو لكل من الأمرين على سبيل التنازع.

---

(١) أي: في بحث المفعول فيه.

كالمحدود. (قوله: ولا بأس الخ) أي: لا بأس في تعميم ما أضمر عامله للمفعول به، وفيه مع عد المحدود موضعاً ثالثاً من المواضع الأربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها؛ لأن عد المحدود من تلك المواضع باعتبار بعض أفراده، وهو المفعول به لا باعتبار جميعها. (قوله: يعني: أن على بنائية) أي: يريد الشارح رحمه الله من هذا التفسير أن كلمة على في عبارة المتن بنائية؛ أي: متعلقة بلفظ بناء المقدر المستعمل في معناه الحقيقي؛ أعني: ترتب شيء على شيء أضمر إضماراً مبنياً على شرط، وهذا على تقدير كون البناء حقيقة في الترتب الحسي كترتب البناء على أساسه، والعقلي كما فيما نحن فيه فإنه من ترتب المشروط على الشرط. (قوله: يعني: أن على صلة) أي: يريد الشارح رحمه الله من التفسير المذكور أن كلمة على في المتن صلة الوقوع المضمن فيما أضمر والتقدير: أي أضمر إضماراً واقعاً على شرط، ولما كان ذلك الوقوع مشبهاً بوقوع البناء على أساسه في الترتب والتوقف عبر الشارح قدس سره عن ذلك الوقوع بالبناء، فقوله: بناء حينئذ استعارة تصريحية، وهذا على تقدير كون البناء حقيقة في الحسي لكثرة الاستعمال فيه مجازاً في العقلي. (قوله: لأن الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير الخ) يعني: أن المراد من قوله: لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر الذي يكون إتيانه لمجرد التفسير من غير أن يتعلق بإتيانه قاعدة أخرى كما نحن فيه، فإن إتيانه لمجرد تفسير المقدر، فلو أتي به كان عبثاً بخلاف المفسر الواقع بعد كلمة؛ أي: فإن المقصود من إتيانه إيضاح المراد من السابق، ولذا قالوا: إنه عطف بيان لما قبله فيجوز الجمع بينهما فإن قيل: لزوم العبث في نحو قوله: زيداً ضربته ظاهر، وأما في نحو: زيداً ضربت غلامه فلا؛ لأن المقدر غير المذكور، فالجواب: أنه إذا كان المقصود الأخبار بإهانة زيد وكان ذكر ضرب الغلام بسلوك طريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح كان المقصود من قوله: ضربت غلامه أهنته، فيكون ذكر ضربت غلامه ذكر أهنته، فلو جمع بينهما يلزم العبث كما يلزم في قولنا: زيد طويل النجاد؛ أي: طويل القامة. (قوله: بل أتي بها الخ) قبل تمامها ظرف لأتى والباء في قوله: باعتبار متعلق يتبين وتمامها على التنازع؛ أي: أتى بالجملة الثانية قبل تمام الجملة الأولى باعتبار ما تعلق به لتبين الجملة الأولى باعتبار ما تعلق به في الرضي، ويحسن التكرير إذا ذكرت ما يطلب بشيئين أولهما ذيل، فيكرر المقتضي بعدم تمام ذيل الأول؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ بالتاء أيضاً ﴿بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾؛ فإنه طال المفعول الأول بصلته، ثم ما ذكره المحشي رحمه الله على تقدير كون رأيتهم تكريراً للأول، وأما على ما اختاره القاضي في تفسيره من أنه استئناف، فلا ورود للنقض أصلاً. (قوله: ما تعلقت به) الرؤية المذكورة حلمية فإن أجريت على ظاهرها فساجدين حال، وإن ألحقت بالرؤية العلمية فهو مفعول ثان، فلذا قال: ما تعلقت به. (قوله: أقحم) لما كان كل واقعاً في غير موقعه؛ لأنه لإحاطة الإفراد والتعريف إنما يكون بالماهية أورد الإقحام، فإنه إدخال شيء في شيء بعنف. (قوله: لبيان المانعية) لإفادته أن المحدود يصدق على كل فرد مما يصدق عليه

«أَوْ فِي مُتَعَلِّقِهِ» أي: [1] متعلِّق ذلك الاسم [2]، أو [3] متعلَّق ضميره. وحاصله [4]: أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً [5] بالعمل في ضمير [6] ذلك الاسم أو متعلقه فارغاً [7] عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال [8] لا بسبب آخر بحيث [9] «لَو سُلِّطَ [10]» بمجرد رفع ذلك الاشتغال [11] «عَلَيْهِ» أي: على ذلك الاسم «هُوَ [12]» أي: أحد الأمرين، الفعل أو شبهه بعينه [13] «أَوْ [14] مُنَاسِبُهُ» أي: ما يناسبه بالترادف [15] أو اللزوم «لَنَصَبَهُ» أي: لنصب أحد هذين الأمرين [16] الاسم [17] بالمفعولية [18] كما هو الظاهر المتبادر. فبقَيْد [19] الاشتغال

(١) يعمل ذلك الفعل أو شبهه. (٢) لكونه مضافاً إلى ضمير يرجع إليه. (٣) يعمل أحدهما في متعلق. (٤) أي: حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير أو المتعلق، أي: حاصل قوله كل اسم أو. (٥) كل واحد منهما. (٦) راجع إلى الاسم. (٧) حال من فاعل مشتغل. (٨) ولولا ذلك يعمل فيه. (٩) متعلق بمشتغل. (١٠) أي: الفعل أو شبهه. (١١) لأنه ما دام مشتغلاً. (١٢) تأكيد لضمير سلط لإبراز صحة العطف. (١٣) مثل: زيداً ضربته وزيد عمرو ضاربه. (١٤) عطف على الضمير المستكن في سلط بعد تأكيده بالمنفصل. (١٥) في معناه أو لازم معناه. (١٦) فعل أو شبهه. (١٧) مفعول لنصب. (١٨) لا بالخبرية. (١٩) متعلق بـ خرج الآتي.

أَوْ [1] مُتَعَلِّقِهِ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ هُوَ أَوْ مُنَاسِبُهُ لَنَصَبَهُ [2]

(١) في. (٢) أي: لنصب أحد هذين الأمرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر. آه. ج.

(قال: عنه) متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ، أو لأن الاشتغال بمعنى الإعراض. (قوله: أو متعلق ضميره) في هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بأن يكون الضمير من تتمته بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها: أن يكون المتعلق مضافاً إلى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولاً بالأصالة للفعل وشبهه؛ نحو: زيداً ضربت غلامه أو بالتبعية؛ نحو: زيداً ضربت عمراً وغلامه، ومنها أن يكون المتعلق موصولاً أو موصوفاً لعامل الضمير أو معطوفاً عليه موصول عامل الضمير، أو موصوفة؛ نحو: زيداً لقيت عمراً والذي يضربه أو رجلاً

الحد، وذلك يستلزم أن كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود وهو معنى المانعية. (قوله: لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه) ليعمل في الضمير أو متعلقه وفي الاسم المذكور وبعد التسليط فإن المراد من الشبه ههنا اسم الفاعل والمفعول وهما لا يعملان بدون الاعتماد، إما على الموصوف أو على حرف الاستفهام أو النفي. (قوله: كالمثال المذكور في الشرح) أي: زيداً أنت ضاربه. (قوله: على أن يكون الخ) بخلاف ما يكون عمرو فاعل ضاربه؛ فإنه لا يجوز النصب حينئذ لعدم الاعتماد، فلا يعمل في عمرو ولا زيد بعد التسليط، بل يتعين الرفع ليحصل الاعتماد. (قوله: صفة لأحد الأمرين الخ) رد لما قيل: إن الصفة فعل بدليل إفراد الضمير؛ وذلك لأن شرط الاشتغال معتبر في كل من الفعل وشبهه، وحاصل ما في الرضي: أن إفراد الضمير وتثنيته في المعطوف بأو موكول إلى قصد المتكلم فإن قصد أحدهما أفرد، وإن قصد كلاهما ثني؛ نحو: زيداً وعمرو جاءني، وقد دعوتهما وههنا قصد المتكلم متعلق بأحدهما: إذ لا اجتماع بينها في اسم واحد فكأنه قيل: كل اسم بعده أحد من الأمرين مشتغل. (قوله: أو لكل من الأمرين) فإن لفظ الشبه لتوغله في الإبهام لا يتعرف بالإضافة فيجوز توصيفه بالنكرة، ومعنى الترديد إن نظر إلى وقوعهما

(قوله: أو في متعلقه) أي: توابعه كالمضاف إليه ونحوه مما في اللاري وغيره، وقوله: أو متعلق ضميره ترديد في مرجع الضمير والمآل واحد، فإن غلام في قولك: زيداً ضربت غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير؛ لأنه من توابع زيد ومضاف إلى ضميره، وهو المراد من كونه متعلق ضميره إلا أن قرب المرجع يرجح الثاني. (**قال المصنف: بحيث لو سلط**) إشارة إلى أن قوله: لو سلط صفة بعد صفة لأحد الأمرين، وأورد عليه أمران؛ أحدهما: أنه لا يخرج بقوله: لو سلط الخ شيء؛ إذ كل ما فيه مانع عن التسليط يصح في حقه أنه لو سلط عليه لنصبه، ثانيهما: أن لفظة لو تقتضي انتفاء التسليط فلا يصدق التعريف على شيء من المعرف؛ إذ في الكل تحقق التسليط، وأجيب عن الثاني بتقييد التسليط؛ أي: لو سلط عليه لفظاً؛ إذ التسليط في إفراد المعرف إنما هو التسليط تقديراً، وأشار الشارح بقوله: بمجرد رفع ذلك الاشتغال إلى دفع الأمر الأول، وحاصله: أن المراد بقوله: لو سلط لنصبه أنه لم يكن هناك مانع لفظي أو معنوي غير العمل والاشتغال، بل المانع منحصر فيهما فلولا ذلك لأمكن عمله فيخرج ما فيه مانع لفظي؛ نحو: زيد أنه ضربته وزيد لعمرو يضربه، أو معنوي كفساد المعنى مثل قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ كما سيذكره فلا يرد أنه لا يخرج بقوله: لو سلط شيءح إذ كل الخ وبأن قوله: لو سلط يفهم منه عرفاً جواز التسليط فيعلم من ذلك أنه ليس هناك مانع لفظي ولا معنوي كذا في حواشي المتوسط، وقوله: عليه هو أي أحد الأمرين ضمير هو تأكيد للمستتر في قوله: سلط، وإبرازه لمجرد التأكيد لا لصحة عطف قوله: أو مناسبه لمكان الفصل. (**قوله: ما يناسبه بالترادف**) كما في زيداً مررت به والترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى، وقوله: أو اللزوم؛ أي: أو ما يناسبه بطريق اللزوم كما في زيداً حبست عليه، وقوله: أي: لنصب أحد هذين الأمرين؛ أي: المعبر عنهما بقوله: هو أو مناسبه والنصب إما لفظاً كأمثلة المتن، أو محلاً كما في بزيد مررت به، ثم الظاهر أن قوله: كما هو الظاهر مربوط بقوله: لنصبه بالمفعولية، ويحتمل الرجوع إلى جميع ما ذكره في التعريف. (**قوله: فبقيد الاشتغال الخ**) شروع في بيان فوائد

القيود المذكورة في الحد، قوله: وبقيد الفراغ الخ لا يخفى أنه يخرج بقيد نفس الفراغ عن العمل فيه بعد الاشتغال بمتعلقه: نحو: زيداً ضربت بسوطه؛ لأن ضربت ليس بفارغ عنه، بل عامل فيه، كما أنه عامل في متعلقه، وأما ما ذكره الشارح من خروج؛ نحو: زيداً ضربته فخارج بهذا القيد باعتبار قوله: بمجرد ذلك الاشتغال.

(قوله: ورفعه إياه أيضاً مانع عن ذلك)؛ أي: عن عمل ضربته في زيد فلا بد فيه بعد قطع ضربت عن العمل في الضمير من رفع عمل ابتداء فيه، وقوله: وههنا صور الخ؛ أي: في مقام الإضمار على شريطة التفسير صور أربع داخلة في تعريف ما أضمر عامله، وقوله: ولا يتصور حينئذ؛ أي: حين اشتغال الفعل بالمتعلق لا يتصور إلا تقدير التسليط الخ؛ وذلك لفساد المعنى، وقوله: المناسب باللزوم؛ أي: لا بعينه ولا بمرادفه حتى يكون الأقسام لستة فاعرفه. **(قوله: ولهذا أورد)** أي: ولتصور صور ثلاث في اشتغال الفعل بالضمير وتصور صورة واحدة في اشتغاله بالمتعلق أورد المصنف أربعة أمثلة مع أن تكثير الأمثلة ليس من دأبه، وقوله: بأقسامه الثلاثة؛ أعني: التسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه، وقوله: والأحسن في ترتيبها

يضربه. **(قال: لو سلط)** التسليط: بركماشتن برجيزي. **(قال: أو مناسبة)** ليس في أكثر النسخ، بل ليس في شيء من كتبه، وإنما ألحقه غيره؛ ليدخل فيه الأمثلة الأخيرة، ويمكن أن يقال: يعني بتسليطه تسليطه بعينه، أو بلازمه فلا حاجة في دخولها إلى الإلحاق.

بعد الاسم فهو صفة لأحدهما، وإن نظر إليهما في أنفسهما فهو صفة لكل منهما. **(قوله: على سبيل التنازع)** اللغوي فيقدر لو أحد منهما صفة بقرينة ذكرها في الآخر وحذف النعت جائز إذا دلت عليه القرينة كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ فإن الخبر في أحدهما مقدر بقرينة الآخر، وليس المراد التنازع الاصطلاحي لعدم كونهما عاملين في مشتغل، بل متبوعين، والعجب ممن قال: جعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف رحمه الله خلاف مذهبه، وهو إعمال الأول كما هو مذهب الكوفيين حيث توهم التنازع الاصطلاحي، وإن شبهه لكونه معرفة لا يمكن توصيفه بالنكرة. **(قوله: لتضمين معنى الفراغ)** هذا على تقدير أن تكون الباء في بضميره صلة الاشتغال، والثاني على تقدير كونها للسببية. **(قوله: أو بالتبعية الخ)** ظاهر كلامه يقتضي عموم الحكم في كل تابع وفي الرضي اكتفى بالمثالين أحدهما من عطف البيان؛ نحو: زيد ضربت عمراً أخاه، والثاني: من المعطوف بالواو، وفي شرح التسهيل للعلامة المصري: ملابس ضميره هو المضاف؛ نحو: زيداً ضربت غلامه، والمشتمل صفة أو صلة أو عطف بيان أو عطف نسق بالواو عليه؛ نحو: زيداً ضربت رجلاً يحبه، وزيداً ضربت الذي يحبه، وزيداً ضربت رجلاً وأخاه، بخلاف البدل والعطف بغير الواو، وفي التسهيل؛ لأن الواو ولمطلق الجمع فالاسمان والأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضميره بخلاف الفاء، وثم ولو قلت: زيداً ضربت عمراً أخاه جاءت المسئلة إن قدرت التابع بياناً أو بدلاً، وبنيت على أن عامل البدل هو عامل المبدل منه، وإن جعلته بدلاً وبنيت على أن عامله غير عامل المبدل منه لم يكن الاسم المنصوب مثالاً لثبوت المسئلة. **(قوله: أن يكون المتعلق موصولاً أو موصوفاً بعامل الضمير)** لم يورد لهذين القسمين مثالاً؛ لأن المثالين الآتيين مثالان لهما بعد إسقاط المعطوف عليه. **(قوله: أو رجلاً يضربه)** عطف على الذي يضربه فيدخل عليه الواو. **(قوله: بل ليس في شيء من كتبه)** أي: في شيء من كتب المصنف رحمه الله في هذا الفن. **(قوله: ويمكن أن يقال الخ)** فيه ردّ على الشارح رحمه الله حيث قال: الحق أنه لا بد من هذه اللفظة، وإلا لخرج؛ نحو: زيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه.

بضميره أو متعلقه[١] خرج نحو: (زَيْداً ضَرَبْتُ[٢]) وبقيد[٣] الفراغ[٤] عن العمل فيه[٥] بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو: (زَيْدٌ[٦] ضَرَبْتُهُ[٧]). فإن[٨] المانع من عمل (ضَرَبْتُهُ) في (زَيْدٍ) ليس مجرد اشتغاله بضميره، فإن عمل معنى الابتداء[٩] فيه[١٠] ورفعه إيَّاه أيضا مانع[١١] عن ذلك. وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو[١٢]: (زَيْداً كُنْتُ[١٣] إيَّاهُ) وهنا صور أربع: إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه[١٤] بعينه[١٥]. والثانية: اشتغاله بالضمير[١٦] مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف[١٧]. والثالثة: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم[١٨]. والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلق، ولا يتصور حينئذ[١٩] إلا تقدير[٢٠] تسليط الفعل المناسب[٢١] باللزوم[٢٢]، ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة[٢٣]، ثلاثة منها للمشتغل[٢٤] بالضمير بأقسامه الثلاثة، وواحد للمشتغل بالمتعلق. والأحسن في ترتيبها حينئذ[٢٥] تأخير مثال المشتغل بالمتعلق، كما لا يخفى[٢٦] وجهه «نَحْو: (زَيْداً ضَرَبْتُهُ») مثال[٢٧] الفعل المشتغل[٢٨] بالضمير مع تقدير تسليطه[٢٩] بعينه[٣٠]. «وَ(زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ») مثال[٣١] الفعل المشتغل[٣٢] بالضمير[٣٣] مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإن[٣٤] (مَرَرْتُ[٣٥]) بعد تعديته بالباء مرادف[٣٦] بـ (جَاوَزْتُ[٣٧]). «وَ(زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ) مِثَالُ الفِعْلِ المُشْتَغِلِ بِالمُتَعَلِّقِ». «وَ(زَيْداً حَبَسْتُ عَلَيْهِ») مثال الفعل المشتغل بالضمير[٣٨] مع تقدير تسليط ما[٣٩] يناسبه باللزوم، فإنَّ[٤٠] حَبْس الشيء[٤١] على[٤٢] الشيء[٤٣] يلزمه[٤٤] ملابسته[٤٥] للمحبوس[٤٦] عليه. «يُنْصَبُ» (زَيْدٌ[٤٧]) في[٤٨] هذه الأمثلة «بِفِعْلٍ[٤٩] مُضْمَرٍ[٥٠] يُفَسِّرُهُ

---

(١) اسم. (٢) لأنه ليس من هذا الباب لأنه عامله ظاهر. (٣) متعلق بخرج الآتي. (٤) والإعراض. (٥) اسم. (٦) مبتدأ. (٧) خبره. (٨) الفاء للتعليل. (٩) أعني التجرد. (١٠) أي: في زيد. (١١) خبر إن. (١٢) فإن النصب في زيد ليس علم المفعولية. (١٣) تقديره كنت زيداً كنت إياه خبر لكنت المفسر. (١٤) على الاسم. (١٥) نحو زيداً ضربته. (١٦) أي: بالعمل في ضميره. (١٧) نحو: زيداً مررت به ومرادفه جاوزت. (١٨) نحو: زيداً ضربت غلامه أهنت الآن الإهانة لازم بالضرب. (١٩) أي: حين اشتغال الفعل بالمتعلق. (٢٠) نائب فاعل يتصور. (٢١) صفة الفعل. (٢٢) وهو أهنت في المثال. متعلق لمناسب. (٢٣) بدل من أربعة. (٢٤) أي: للفعل المشتغل. (٢٥) أي: حين أورد المصنف أربعة أمثلة. (٢٦) الكاف للتعليل. (٢٧) خبر مبتدأه محذوف أي هذا آه. (٢٨) صفة الفعل. (٢٩) أي: الفعل. (٣٠) إن أمكن وهو أدل على المحذوف. (٣١) المثال تمثيل له. (٣٢) عن الضمير. (٣٣) أي: بسبب العمل في ضميره. (٣٤) علة لتطبيق. (٣٥) لفظ. (٣٦) خبر إن. (٣٧) أي: بلفظ جاوزت. (٣٨) باللزوم وهو لابست. (٣٩) أي: فعل وهو لابست. (٤٠) علة لصحة تسليط ما يناسبه. (٤١) وهو التاء. (٤٢) زيد. (٤٣) خبر إن. (٤٤) أي: مخالطة. (٤٥) وهو زيد. (٤٦) نائبه. (٤٧) صفة زيد. (٤٨) متعلق بـ ينصب. (٤٩) أي: المحذوف.

مِثْلُ، زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وَزَيْداً[١] مَرَرْتُ بِهِ، وَزَيْداً[٢] ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ، وَزَيْداً حُبِسْتُ عَلَيْهِ، يُنْصَبُ[٣] بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ

(١) فزيداً مفعول به لجاوزت المقدر وجوباً.
(٢) فزيداً مفعول به لأهنت المقدر وجوباً.
(٣) أي: مقدر.

(**قوله، وبقيد الفراغ عن العمل**) إلى قوله، خرج، وخرج أيضاً اسم بعده فعل أو شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله؛ وذلك بأن يكون اسم فعل أو مصدراً أو صفة مشبهة أو مصدّراً بماله صدر الكلام كان وأخواتها ولام الابتداء وما وأن من حروف النفي دون لم ولن ولا، أو بأن يكون صلة، أو

(**قوله: بأن يكون اسم فعل**) نحو: زيد هاته، والمصدر؛ نحو: زيد ضربي إياه، أو صفة مشبهة؛ نحو: زيد حسن وجهه، فإن هؤلاء الثلاثة لضعفها لا تعمل فيما قبلها، فلا يجوز النصب فيما قبلها ويتعين الرفع، وكذا الحال في أفعل التفضيل وفعل التعجب. (**قوله: أو مصدراً بما له صدر الكلام**) كحرف الاستفهام؛ نحو: زيد أهل ضربته وكم والعرض والتمني وحرف التحضيض وحرف

مبتدأ خبره قوله: تأخير؛ أي: الأحسن في ترتيب الأمثلة على تقدير كون ثلاثة منها للمشتغل بالمتعلق تأخير المثال الثالث عن الرابع كما لا يخفى وجهه، وهو خلوص أقسام المشتغل بالضمير وسلامتها عن الفصل لما بينها بما ليس منها. (**قوله: مرادف بجاوزت**) أي: كما أن المرور والمعدى بعلى يكون بمعنى المحاذاة كما في قوله:

أَمُرُّ عَلى الدِّيَارِ دِيَارِ لَيْلَى
أُقَبِّلُ ذا الجِدَارَ وذَا الجِدَارَا

وقوله: وزيداً ضربت غلامه مثال المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم، وهو أهنت؛ أي: أهنت زيداً ضربت غلامه، ولا يقدر ضربت زيداً؛ لأنه لم يقع عليه ضرب، وقوله: حُبِست عليه؛ أي: لأجله، ولك أن تقول: لابست زيداً بالحبس عليه. (**قوله: يلزمه ملازمة المحبوس**) بأن يكون رفيقاً له أو جاسوساً أو غير ذلك. (**قال المصنف: ينصب بفعل يفسره الخ**) أي: ينصب ما أضمر عامله وهو زيد في الأمثلة بفعل مقدر الخ وهذه الجملة استئناف صرح به رداً على الكسائي والفراء حيث جعلاه منصوباً بالفعل المذكور كما أسلفناه، وعلى من جوز خشب قطعته بتقدير انقطع متمسكاً بقوله:

صفة أو مضافاً إليه، أو واقعاً بعد إلا، أو مؤكداً بنون التأكيد، أو مسنداً إلى ضمير متصل راجع إليه؛ نحو: زيد أظنه منطلقاً أو معطوفاً أو واقعاً بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها، أما إذا كانت زائدة أو غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ⑪﴾، فإن التقدير إما يكن شيء فحدث بنعمة ربك، فجعل ما في حيز الجزاء شرطاً، وجعل جزء الجزاء وحقها أن تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي، وهنا بحث وهو أن زيداً في زيداً ضربت غلامه يخرج عنه؛ إذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعاً عن العمل فيه، بل فساد المعنى أيضاً مانع؛ إذ الضرب لم يقع على زيد، لا يقال: فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة؛ لأنا نقول: يدخل فيه مثل: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ⑫﴾، اللهم إلا أن يعتبر صحة المعنى في التسليط فحينئذ يكون فيه قيد التسليط ضرورياً ولم يكن مآل هذا التقيد وسابقه واحداً كما قاله الشيخ الرضي. **(قوله: بالترادف)** فيه مساهلة؛ لأن الترادف إنما يكون في المفردات. **(قوله: باللزوم)** ولو بواسطة كما إذا توالت أسماء منصوبات بمقدرات؛ نحو: زيداً أخاه غلامه ضربته؛ أي: لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه. **(قوله: ولا يتصور حينئذ إلا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم)** وجوّز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه، فتقول في زيداً ضربت غلامه: أن التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه، فيكون الفعل الظاهر تفسيراً للفعل المقدر وللمعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدر، وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيداً مررت بغلامه، وجوّز أيضاً فيما عدا الصورة الأولى تقدير فعل الملابسة. **(قال: ينصب بفعل يفسره ما بعده)** لا بالمفسر كما ذهب إليه بعضهم، لا يخفى أن ما عدا الصورة الأولى يجوز أن يعدّ ما بعد الاسم المحدود ناصباً بتكلف بأن يقال: أنها سادة مسد أفعال صالحة لأن ينصبها، وفي قوتها؛ أعني: جاوزت وأهنت ولابست، وأما الصورة: الأولى ففيها إشكال؛ إذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد

الشرط؛ نحو: زيد إن ضربته يضربك والأسماء المتضمنة معنى الاستفهام؛ نحو: هند من يضربها أضربه كذا في الرضي. **(قوله: كان وأخواتها الخ)** نحو: زيد إنك ضربته ولام الابتداء؛ نحو: زيد لعمرو يضربه، وإما أن المفتوحة وإن لم يجب تصدرها، لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفاً مصدرياً. **(قوله: دون لم وإن ولن ولا)** أما لم فلامتزاجه بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى صار كجزئه، وأما لن؛ فلكونها نقيض سوف التي يتخطاها العامل؛ نحو: زيداً سوف أضرب، وأما لا؛ فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله؛ نحو: كنت بلا مال. **(قوله: أو بأن يكون صلة)** نحو: أيهم أضربه حر، والصفة؛ نحو: رجل لقيته حاضر، فإنه يتعين الرفع فيهما؛ لأن الصلة والصفة لا تعملان في الموصول والموصوف؛ لأن الصلة والصفة تتمان مع الموصول والموصوف في تقدير المفرد، فلو عملتا فيهما لكان كل واحد منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاماً فالرفع واجب. **(قوله: أو مضافاً إليه)** فإن المضاف إليه لا يعمل فيما قبله؛ نحو: زيد حين تضربه يموت. **(قوله: أو واقعاً بعد إلا)** نحو: ما رجل إلا أعطيته؛ لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها. **(قوله: أومؤكداً بنون التأكيد)** نحو: زيد اضربنه أو لا تضربنه؛ لأن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله. **(قوله: نحو: زيد أظنه منطلقاً)** بمعنى ظن نفسه، فلا يجوز نصب زيد؛ لأنهم كرهوا احتياج الفاعل لذاته إلى تقدم ما هو في صورة المفعول عليه مع تأخره رتبة، وأما نحو: ضرب زيداً سيده وما ضرب زيداً إلا عمرو فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل، بل للضمير المضاف إليه ولأجل إلا، وأما إذا كان كل واحد منهما ضميراً منفصلاً فيجوز أن يقول: في الفاعل زيداً لم يضرب إلا هو وفي المفعول إياه ضرب زيد؛ لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر كذا في الرضي. **(قوله: أو معطوفاً)** أي: واقعاً بعد حرف العطف أيّ حرف كان؛ فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها؛ لأنها دلائل على أن ما بعدها من تتمة ما قبلها، فلو وقع معمولها قبلها انعكس الأمر. **(قوله: إما إذا كانت زائدة)** نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَسَبِّحْ﴾، فإن سبح عامل في إذا على المذهب الصحيح؛ لأن الفاء زائدة فوجودها كعدمها. **(قوله: فجعل ما في حيز الجزاء)** أعني: ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ شرطاً؛ أي: واقعاً موقع الشرط. **(قوله: وجعل جزء الجزاء الخ)** أعني: حدث فوقع الفاء بين أجزاء الجزاء، فلا تكون واقعة موقعها؛ إذ حقها أن تدخل على تمام الجزاء، فقوله: إذ حقها علة لمقدمة مطوية. **(قوله: وهو أن زيداً الخ)** لعل المراد بالفراغ عن العمل فيه أعم من العمل فيه لذات أو لغيره على ما قال الكسائي والفراء؛ لأن الناصب لفظ الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح التسليط، وإما لغيره إن لم يصح التسليط. **(قوله: كما قاله الرضي)** إن قوله: لو سلط عليه لنصبه غير محتاج إليه؛ لأن معنى قوله: مشتغل عنه بضميره أنه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم، والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه، فلم يبق إلا النصب، فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه؛ أي: لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه انتهى، ولا يخفى أن الدلالة المذكورة التزامية ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات، وله جواب آخر يستفاد من عبارة الشيخ وهو أنه لإخراج؛ نحو: زيداً كنت إياه باعتبار تقييد النصب بالمفعولية، وتفصيله أن المراد بقوله: ما أضمر عامله المفعول به ليصح حمله على قوله: الثالث، فإن المراد به ثالث المواضع الواجب فيها حذف ناصب المفعول به لولم يقيد النصب بالمفعولية لدخل فيه زيداً كنت إياه، مع أنه غير داخل في المحدود، فاندفع ما قيل: إن المثال المذكور من قبيل شريطة التفسير فلا معنى لإخراجه، وأما ما قيل: من أن المتبادر من كل اسم هو المفعول فخبط؛ لأن كلمة كل نص في عموم ما أضيف إليه، فلا يجوز تخصيصه بالمفعول. **(قوله: لأن الترادف إنما يكون في المفردات)** والعامل وإن كان مجرد الفعل أو شبهه، لكن تسليطه لا يتصوّر بدون الفاعل فالمسلط ليس الناصب بالترادف، بل المركب من الفعل والفاعل. **(قوله: نحو: زيد أخاه غلامه ضربته)**؛ فلأن ضرب الغلام يستلزم إهانة مولاه؛ أعني: أخا زيد، وذلك يستلزم ملابسة زيد والتعلق به من حيث إنه ضرب. **(قوله: كما ذهب إليه بعضهم)** وهو الكسائي والفراء فإنهما قالا: ناصب هذا الاسم الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى بالتسليط، وإما لغيره إن لم يصح، وليس قبل الاسم فعل مقدر ناصب. **(قوله: لا يخفى الخ)** يعني فيما عدا صورة الاشتغال بالضمير مع تسليطه بعينه يمكن أن يتكلف، ويقال: إن الناصب هو المتأخر باعتبار ما يسد مسده أما في الصورة الأولى ففيه إشكال؛ لأنه يلزم أن يكون الفعل واحداً؛ إذ الضمير في المعنى هو الظاهر، ولو كان الضمير راجعاً إلى غير المنصوب المقدم لم يجز، وفائدة التسليط على الضمير بعد التسليط على الظاهر المتقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه، فعلى هذا قوله: لا يجوز تعلق الخ ممنوع عندهما.

مَا[١] بَعْدَهُ، أيْ: ضَرَبْتُ[٢] يعني[٣]: الفعل المفسِّر[٤] الناصب[٥] لزيد في: زيداً ضربته (ضَرَبْتُ) المقدر[٦]. فإن الأصل فيه[٧] (ضَرَبْتُ[٨] زَيْداً ضَرَبْتُهُ) أضمر (ضَرَبْتُ[٩]) الأول لوجود[١٠] مفسِّره، أعني: (ضَرَبْتُ) الثاني «وَ» على[١١] هذا القياس[١٢] «(جَاوَزْتُ[١٣])» فإنه مفسَّر بما[١٤] يرادفه، أعني[١٥]: مررت به «وأَهَنْتُ[١٦]» فإنه مفسر[١٧] بما[١٨] يستلزمه أعني[١٩]: ضربت غلامه، فإن[٢٠] ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده. «وَلاَبَسْتُ» فإنه مفسَّر بما[٢١] يستلزمه أعني: حُبِسْت عليه. ثم[٢٢] إنَّ الاسم الواقع في مظانّ[٢٣] الإضمار[٢٤] على شريطةِ التفسير إمّا[٢٥] المختار، أو الواجب فيه الرفع[٢٦]، أو النصب، أو يستوي فيه الأمران. وإلى[٢٧] هذه الصور الخمس أشار المصنف فقال: «وَيُخْتَارُ[٢٨]» في الاسم المذكور «الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ» أي: بكونه[٢٩] مبتدأ، لأن[٣٠] تجرده عن العوامل[٣١] اللفظية يصحح[٣٢] رفعه بالابتداء ويرجح «عِنْدَ[٣٣] عَدَمِ قَرِينَةِ خِلاَفَهُ[٣٤]» أي: قرينة ترجح خلاف الرفع، يعني[٣٥]: النصب[٣٦]، لأن[٣٧] قرينتي الصحة فيهما متساويتان[٣٨]، لأن[٣٩] وجود ماله[٤٠] صلاحية التفسير[٤١]

(١) فاعل يفسر. (٢) في زيداً ضربته. (٣) مصنف. (٤) صفة الفعل. (٥) صفة بعد صفة. (٦) صفة ضربت. (٧) أي: في زيداً ضربته. (٨) خبر إن. (٩) الناصب للاسم المذكور. (١٠) علة أضمر. (١١) الظرف خبر مقدم. (١٢) صفة هذا. الذي جرى في زيداً ضربته. (١٣) زيداً. (١٤) أي: فعل. (١٥) أي: ما يرادفه. (١٦) زيداً (١٧) في زيداً ضربت غلامه. (١٨) فعل. (١٩) أي: ما يستلزم الإهانة. (٢٠) علة لاستلزم الضرب الإهانة. (٢١) أي: فعل. (٢٢) بعد معرفة التعريف والأقسام. (٢٣) أي: أماكن. (٢٤) أي: إضمار الفعل. (٢٥) للتردد. خبر إن. (٢٦) فاعل لشبهي الفعل على سبيل التنازع. (٢٧) متعلق بأشار الآتي. (٢٨) أي: يجوز النصب بالمفعولية. مجهول مضارع. (٢٩) أي: الاسم. المصدر بمعنى المفعول. (٣٠) علة يختار. (٣١) أي: مكان تجرده. (٣٢) خبر أن. (٣٣) ظرف يختار. (٣٤) أي: خلاف الرفع. (٣٥) من اختلاف الرفع. (٣٦) لا الجر. (٣٧) علة التفسير. (٣٨) خبر أن. (٣٩) على التساوي. (٤٠) فعل. (٤١) بعد الاسم المذكور.

مَا[١] بَعْدَهُ[٢] أيْ: ضَرَبْتُ، وَجَاوَزْتُ، وَأَهَنْتُ، وَلاَبَسْتُ[٣]، وَيُخْتَارُ الرَّفْعُ[٤] بِالابْتِدَاءِ[٥] عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةِ خِلاَفَهُ[٦]،

(١) فعل. (٢) أي: الاسم.
(٣) أي: وعلى هذا القياس هو فإن الاسم مفسر بفعل يستلزمه أعني لبست عليه.
(٤) أي: في الاسم الذي وقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير.
(٥) أي بكونه مبتدأ لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصح دفعه بالابتداء ويرجح عند آه. (٦) أي: عند عدم ترجيح خلاف الرفع يعني النصب.

بمفعولين بالأصالة، فتعلقه بأحدهما بطريق التبعية بأن يكون أحدهما بدلاً من الآخر، فإن كان الثاني بدلاً من الأول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة، وإن كان الأول بدلاً من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة. **(قوله: في مظان الإضمار)** قال قدس سره في الحاشية: أي مواقع يظن في بادي النظر أنه من قبل الإضمار على شريطة التفسير، وإن لم

(قوله: بأن يكون بدلاً الخ) لم يتعرض لكونه تأكيداً أو عطف بيان لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحي وعدم إفادة الضمير للمعنى بدون المرجع. **(قوله: لزم تعلق الفعل الخ)** لا يخفى أن تعلق معنى الفعل ليس إلا بالمرجع فقط، وكون التعلق اللفظي بالضمير متقدماً على تعلقه بالمرجع ممنوع؛ لأن تقدمه بالذكر منصوباً يقتضي تعلق العامل به أولاً، ولما كان الضمير عبارة عنه تعلق ثانياً للتأكيد. **(قوله: في زيداً مررت بغلامه)** أي: جاوزت زيداً مررت بغلامه فيما عدا الصورة الأولى فإن المقدر فيه بنفس الفعل. **(قوله: تقدير فعل الملابسة)** ضرورة تحقق الملابسة مع ذلك الاسم بوجه ما كما لا يخفى. **(قوله: في مواقع يظن الخ)**

لا تَجْزَعِي[١] إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ
فَإِذَا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلِكَ فاجْزَعِي

على رواية رفع منفس؛ أي: إن هلك[٢] منفس أهلكته، والمنفس المال الكثير. **(قوله: أي ضربت وجاوزت الخ)** هذا التفسير عطف بيان لقوله: فعل يفسره، واعلم أنه لو أمكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر وإلا فإن أمكن تقدير مرادفه فهو المرام، وإلا فإن أمكن تقدير لازم له اختصاص بالمفسر فاللازم تقديره، وإلا فيقدر الملابسة التي تعم كل مقام (عصام)؛ يعني: أن معنى لابست يطرد في كل فعل مشتغل بضمير أو متعلقه (رضي). وقوله: وأهنت أصله أهونت بوزن أكرمت، يقال: أهانه استخف به واستحقره، والاسم الهوان، ولابست من الملابسة؛ وهي التعلق والمناسبة، وقوله: في مظان الخ جمع مظنة بكسر الظاء بطريق الشذوذ لكونه من مضموم العين بمعنى محل الظن ومكانه. **(قال المصنف: ويختار الرفع)** أي: يختار في الاسم المنصوب المذكور الرفع مع جواز النصب، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار وليس بشيء، وقد أنشد قول علقمة من الرمل:

وفارِساً[٣] ما غادَرُوهُ مُلْحَماً
غَيْرَ زُمَّيْلٍ[٤] ولا نِكْسٍ وَكَلْ

(١) قاله نمر بن تولب الكلي حين إذ لامته امرأته على إتلاف ماله، وقصته أنه نزل به ضيوف فهو في الجاهلية فعقر لهم أربع قلائص وسبأ لهم خمراً كثيراً، فلامته زوجته على ذلك فقال: لا تجزعي الخ.
(٢) هذا فعل مطاوع. (٣) وما هنا زائدة.
(٤) الزميل: الجبان، النكس: الضعيف، ووكل: إما بفتح فكسر بمعنى عاجز، أو بفتحتين ماض بمعنى عجز، وصفه للنكس.

قرينة[١] مصححة[٢] للنصب، فمتى[٣] لم ترجِّح النصب قرينة[٤] أخرى[٥] يُرجَّح الرفع لسلامته عن الحذف نحو: (زَيْدٌ[٦] ضَرَبْتُهُ[٧]). «أَوْ عِنْدَ[٨] وُجُودِ» القرينة المرجّحة[٩] من الجانبين[١٠]، ولكن تكون القرينة المرجحة[١١] للرفع «أَقْوَى مِنْهَا» أي: من القرينة المرجِّحَةِ للنصب «كَأَمَّا[١٢]» الداخلة[١٣] على ذلك الاسم[١٤] «مَعَ غَيْرِ[١٥] الطَّلَبِ» أي: بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه[١٦] طلباً[١٧]، كالأمر والنهي، والدعاء نحو[١٨]: (لَقِيْتُ القَوْمَ وأَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ) فالعطف[١٩] على[٢٠] الفعلية[٢١] قرينة للنصب، وكلمة (أمَّا)[٢٢] قرينة[٢٣] للرفع وهي[٢٤]

---

(١) خبر إن. (٢) صفة قرينة. (٣) مفرع على العلة السابقة وهي لأن تجرده آه. (٤) فاعل ترجح. (٥) صفة قرينة. (٦) مبتدأ. (٧) خبره. (٨) يختار الرفع. (٩) صفة القرنية. (١٠) أي: الرفع والنصب. (١١) صفة القرنية. (١٢) الكاف استقصائية. (١٣) صفة إما. (١٤) الواقع على مكان إضمار على شريطة التفسير. (١٥) لم يقل مع الجزء لئلا يتوهم منه خبر المبتدأ. (١٦) أي: عن ذلك الاسم بضميره. (١٧) أي: فعلاً يكون فيه معنى الطلب. (١٨) تمثيل لعدم الطلب. (١٩) تقديره: أمَّا أكرمت زيداً فأكرمته. (٢٠) الجملة. (٢١) وهي لقيت. (٢٢) تفصيلية. (٢٣) ترجح. (٢٤) قرينة الرفع.

ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ بكسر التاء وهي قراءة شاذة. (قوله أي بكونه مبتدأ) احترز به عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر؛ نحو: خشب قطعته كما مر، فإنه لا يجوز إلا عند الكوفيين مع أنهم أيضاً لا يرجحونه على النصب، وفي قوله: بالابتداء إشارة إلى جهة اختيار الرفع؛ وهو الاستغناء عن حذف العامل فيه. (قوله: أي: قرينة ترجح خلاف الخ) أي: تقوي ذلك سواء كانت قرينة وجوب النصب أو اختياره على الرفع أو مساواته، فالمراد بالقرينة المرجحة ههنا هي القرينة المقوية الشاملة للقرينة الموجبة والمرجحة والمسوية؛ لأنه يختار الرفع فيما لم يوجد فيه مرجح النصب ولا موجبه ولا مسوية بعد أن وجد مصححهما مثل: زيد ضربته. (قوله: لأن وجود ماله صلاحية التفسير الخ) فيه أن وجود ذلك عند عدم قرينة الخلاف على إطلاقه غير ظاهر لجواز أن يكون الرفع بالابتداء واجباً، بل تجرد الاسم المذكور عن عامل لفظي في هذه الصورة مطلقاً مم أيضاً إلا أن يراد صحة التجرد، ويراد بالقرينة المرجحة للخلاف أعم من الموجبة، وقوله: يعني النصب؛ أي: فالأوضح أن يقول: عند عدم قرينة النصب. (قوله: بسلامته عن الحذف) وبكونه عمدة، وبكون العامل محققاً لا مقدراً ويعارضه رجحان العامل اللفظي على المعنوي، والظاهر: أن الكاف في قوله: كأما الداخلة الخ استقصائية، لما أن الأقوى منحصر في أما هذه، وإذا هذه ولا ثالث لهما (عصام). (قوله: نحو: لقيت القوم، فأما زيد فأكرمته) فقوله: أكرمته قرينة مصححة للنصب، والتجرد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة للرفع، فعطف الفعلية على الفعلية قرينة مرجحة للنصب، ووجود أما قرينة مرجحة للرفع أقوى منها، فيلزم من القرينتين المرجحتين للنصب والرفع محذور؛ لأن قراءة النصب تستلزم وقوع غير المبتدأ بعد أما وهو قليل، وقراءة الرفع يستلزم عطف الاسمية على الفعلية وهو كثير الوقوع في كلامهم فعارض الكثرة القلة، وكانت قرينة الرفع أقوى منها. (قوله: بخلاف عطف الاسمية على الفعلية) قال الفاضل مصلح الدين الرومي: هذا متعلق بمفهوم

أَوْ عِنْدَ وُجُودِ أَقْوَى[١] مِنْهَا[٢]، كَأَمَّا مَعَ[٣] غَيْرِ الطَّلَبِ

(١) مجرور بالفتحة تقديراً لكونه غير منصرف.
(٢) أي: من القرينة الموجهة للنصب. (٣) أي: كائناً مع غيره.

يكن منه في الواقع. (قال: ويختار الرفع) ابتدأ به لسلامته عن تكلف تقدير العامل. (قال: بالابتداء) ولئلا يتوهم أن رافعه فعل كما أن ناصبه إذا نصب فعل، وليشير إلى وجه اختيار الرفع. (قوله: أي: قرينة ترجح خلاف الرفع) أراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه، أو اختياره على الرفع أو مساواته له وقيداً لقرينة بالمرجحة؛ لأن القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته؛ ولأن انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره، نعم لو

فالمظان جمع مظنة بكسر الظاء اسم مكان الظن على خلاف القياس لكونه في مقابلة أنه لمئنة كذا؛ أي: جدير بأن يقال فيه أنه كذا، والمراد بالظن خلاف العلم لا المعنى المشهور. (قوله: وإن لم يكن منه في الواقع) ليشمل ما وجب فيه الرفع، ثم كلام الشارح رحمه الله يدل على أن ذكر المصنف رحمه الله وليس مثل أزيد ذهب به الخ قصدي، والظاهر أنه استطرادي لدفع توهم كونه مما يختار فيه النصب، ولذا لم يذكره مع ما يختار فيه الرفع، فالأولى أن يقال: ثم إن الاسم الواقع فيما يحتمل الإضمار على شريطة التفسير إما المختار فيه الرفع أو النصب أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصور الأربع إشارة قوله: ابتدأ به وإن كان المناسب للباب أن يبتدئ بما يختار فيه النصب. (قوله: لسلامته) يعني: اعتبر الرجحان الذاتي دون العرضي. (قوله: رافعه فعل) مقدر مجهول. (قوله: وليشير إلى وجه الخ) وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قال الشارح رحمه الله: لأن تجرده عن العوامل اللفظية؛ أي: في بادئ الرأي لا تجرده مطلقاً؛ لأنه يوجب الرفع. (قوله: أراد بترجيحه تقوية الخ)؛ لأن اختيار الرفع موقوف على انتفاء القرينة بأقسامها الثلاثة فالترجيح بالنظر إلى قرينة صحة النصب لا بالنظر إلى قرينة الرفع. (قوله: لم يحتج الخ) فإن انتفاء قرينة خلاف اختيار الرفع يشمل انتفاء قرينة وجوب الرفع، وانتفاء قرينة اختيار النصب وانتفاء قرينة مساواتهما، فقوله: أو عند وجود قرينة

أقوى[١] لأنها[٢] لا يقع بعدها غالباً[٣] إلا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فإنه كثيرُ الوقوع[٤] في كلامهم مع أنها[٥] تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضا[٦]. وإنما قال[٧]: (مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ) احترازاً عما إذا كانت[٨] مع الطلب نحو[٩]: (أَمَّا زَيْداً فَاضْرِبْهُ) فإن المختار حينئذ[١٠] هو[١١] النصب، فإن[١٢] الرفع يقتضي وقوع الطلب[١٣] خبراً، وهو[١٤] لا يجوز إلا بتأويل[١٥]. ومثل (أَمَّا) مع[١٦] غير الطلب «(إِذَا)» الواقع[١٧] على الاسم المذكور «لِلْمُفَاجَأَةِ[١٨]» في كونه[١٩] من أقوى القرائن[٢٠] مثل: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو) فإن المختار فيه[٢١] الرفع[٢٢] فإن[٢٣] (إِذَا المُفَاجَأَةِ) لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً[٢٤]، وما وقع في بحث الظروف من[٢٥] أن (إِذَا المُفَاجَأَةِ) يلزم بعدها[٢٦] الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية[٢٧] غلبة وقوعها بعدها فلا[٢٨] تناقض[٢٩]. «وَيُخْتَارُ[٣٠] النَّصْبُ» في الاسم المذكور «بِالعَطْفِ[٣١]» أي: بسبب[٣٢] عطف جملة هو فيها «عَلَى[٣٣] جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ[٣٤]» متقدمة

(١) من قرينة النصب. (٢) علة أقوى. (٣) حال وقوع الاسم بعد أما واجب وأما وقوعه مبتدأً فغالب. (٤) وبالعكس إذا أريد بإحداهما التجدد وبالأخرى الثبوت. (٥) أي: مع كونها مرجحة للرفع. (٦) أي: كما كانت مرجحة للرفع. (٧) في الاسم المذكور. (٨) أي: كلمة أما. (٩) لقيت القوم. (١٠) أي: حين إذا كان كلمة أما مع الطلب. (١١) مع الطلب. (١٢) علة النصب. (١٣) أي: الجملة الطلبية. (١٤) أي: وقوع الجملة الطلبية خبر. (١٥) الستة لما بينهما من المناقضة. (١٦) في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها. (١٧) أي: الداخل. (١٨) صفة إذا. (١٩) سيجيء في بحث الظروف. (٢٠) أي: القرينتين ولو قال وكذلك لكان أولى. (٢١) أي: في الاسم المذكور بعد إذا. (٢٢) خبر إن. (٢٣) علة لمختار رتبة الرفع. (٢٤) ولا يقع بعدها الفعل ظاهراً أو مقدراً. (٢٥) بيان لما. (٢٦) فيجب بعدها المبتدأ. (٢٧) أي: الجملة. (٢٨) بين الغالب واللزوم. (٢٩) إذا كان المراد بلزوم الاسمية فلا آه. (٣٠) الثاني من الخمسة. (٣١) ولو بلكن وبل. (٣٢) من محسنات العطف كما بين في المعاني. (٣٣) متعلق بالعطف. (٣٤) صفة الجملة.

وَإِذَا لِلْمُفَاجَأَةِ[١] وَيُخْتَارُ النَّصْبُ بِالعَطْفِ[٢] عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ

(١) كائناً للمفاجأة أي مثل أما مع غير الطلب إذا الواقع على الاسم المذكور في كونه أقوى القرائن.

(٢) أ - أي: بسبب عطف جملة هو أي الاسم فيها. ب - ولو بلكن وبل لاه.

جعلت ضمير قوله: عند عدم قرينة خلافه راجعاً إلى اختيار الرفع لم يحتج إلى هذا القيد وفيه بعد. (قوله: بسلامته عن الحذف) يعني: الذي يخالف الأصل، إن قلت: على تقدير الرفع أيضاً يلزم خلاف الأصل وهو كون الخبر جملة، قلنا: هب أنه كذلك، لكن وقوع الجملة خبراً أهون

أقوى منها؛ أي: من قرينة خلاف اختيار الرفع؛ أي: في صورة مساواة قرينتي الرفع والنصب فتدبر فإنه مما زل فيه الأقدام. (قوله: وفيه بعد) لفظاً ومعنى لقرب الرفع وانسياق الذهن إليه. (قوله: يعني الذي يخالف الأصل) قيد بذلك فإن السلامة عن الحذف الذي لا يخالف الأصل بأكثر استعماله لا يوجب الرجحان فإن إتباع الاستعمال الكثير راجح كالصفات المقطوعة. (قوله: هب أنه كذلك الخ) في الرضي ذهب ابن السراج وأبو الفتح إلى أن الأصل في الخبر الإفراد ولمانع أن يمنع ثم نقل دليلهما على ذلك وأجاب عنه، ومن هذا يعلم أنه ليس مذهب الجمهور، ويؤيده عبارة اللباب، والخبر قد يكون مفرداً خالياً عن ضمير المبتدأ أو متضمناً له ويكون إحدى الجمل الأربع، لكن ذكر في المغنى في بحث المجاب بها القسم الاتفاق على أن أصل الخبر الإفراد، ولعل في قوله: هب الإشارة إلى اختلاف فيه. (قوله: وفيه أنه يلزم الخ) يمكن أن يقال: وقوع الخبر جملة خلاف الأصل من حيث الاستعمال، فلا يكون قرينة مرجحة للنصب لتعارض الجهتين، ولعل هذا الاختلاف لسيبويه. (قوله: قال معها كما تقدم. (قوله: ولا يعارضه الخ) أي: لا

قوله: لا يقع بعدها إلا المبتدأ غالباً، وهو وقوع غير المبتدأ بعد أما قليلاً فيكون تقدير الكلام ما يقع بعد أما إلا المبتدأ غالباً، ويقع بعدها غير المبتدأ قليلاً، فيكون دلالتها على مرفوعية الاسم الواقع بعدها أقوى؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا مرفوعاً فكأن قائلاً قال كما أن وقوع غير المبتدأ بعد أما قليل، كذلك عطف غير الفعلية على الفعلية قليل، فيكون القرينتان متساويتين لتساوي ضديهما في القلة، فأجاب الشارح بقوله: بخلاف عطف الاسمية الخ؛ يعني: أن وقوع غير المبتدأ بعد أما قليل، ووقوع عطف غير الفعلية ليس بقليل إلا بالنسبة إلى وقوع الفعلية بعد الفعلية؛ فإنه لا شك في أكثريته فافترقا، والأظهر أن يقال: بخلاف العطف على الفعلية، فإن وقوع الفعلية بعد الفعلية ليس كوقوع المبتدأ بعد أما؛ لأن وقوع الاسمية بعد الفعلية كثير بالنسبة إلى وقوع غير المبتدأ بعد أما انتهى ملخصاً. (قوله: لأنها لا يقع بعدها الخ) فيه أن كثرة الوقوع عدم غالبية الخلاف فالظاهر أن يقال في أما لا لأن وقوع غير المبتدأ بعدها نادر بخلاف عطف الاسمية أو يقال هنا فإن خلافه ليس غالباً عليه، وفيه ما فيه ولذا علل العصام في شرحه بقوله: لأن أما لكونه نائباً عن مهما، وهو اسم التزم بعده اسم لئلا يخلو مقام أصله عن اسم فإذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده أظهر. (قوله: لا يجوز إلا بتأويل) أي: بتأويل مقول ونحوه؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب كذا قيل وفيه ما فيه، والظاهر أنه لا مانع من وقوع الإنشاء خبراً؛ لأن خبر المبتدأ ما أسند إلى المبتدأ لا ما احتمل الصدق والكذب، بل الاحتمال إنما هو في الجملة الخبرية التي هي في مقابلة الجملة الإنشائية لا الخبر الذي هو قسيم المبتدأ،

«لِلتَّنَاسُبِ[1]» أي: لرعاية التناسب[2] بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في[3] كونهما[4] فعليتين نحو: (خَرَجْتُ فَزَيْداً[5] لَقِيتُهُ) «وَبَعْدَ[6] حَرْفِ النَّفْيِ» يعني: (مَا ولاَ[7] وإنْ[8]) وليس[9] (لَمْ[10] وَلَمَّا وَلَنْ) من هذه[11] الجملة[12] إذ هي عاملة في المضارع، ولا[13] يقدر[14] معمولها لضعفها في العمل نحو: (مَا زَيْداً ضَرَبْتُهُ) و (لاَ زَيْداً ضَرَبْتُهُ ولاَ عَمْراً) و (إنْ زَيْداً ضَرَبْتُهُ إلاَّ[15] تَأْدِيباً). «وَ» بعد «حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ[16]»

(١) علة يختار. (٢) أي: المناسبة. (٣) متعلق بالتناسب. (٤) جملتين. (٥) تقديره: خرجت فلقيت زيداً لقيته. (٦) يختار النصب أيضاً. (٧) نحو: لا زيداً تضربه. (٨) نحو: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾. (٩) أي: اللفظ. (١٠) اسم ليس. (١١) خبر ليس. (١٢) أي: من باب الإضمار على شريطة. (١٣) أي: لا يجب التقدير. (١٤) وجوباً وجوازاً. (١٥) أ. قيد بإلا لأن كون أن للنفي لا يعلم إلا بإلا. ب. الاستثناء مصروف إلى الثلاثة حذف من الأولين لئلا يلزم التكرار. (١٦) وهي الهمزة.

فالغلط إنما نشأ من اشتراك لفظ الخبر كيف لا، وقد وقع في أفصح الكلام كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾، ومنه متى القتال و﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾، وتقدير مقول في الجميع تكلف وتعسف. (قوله: ومثل أما مع غير الطلب إذا) قد أنكر الرضي جواز النصب بعد إذا لحكمهم في بحث الظروف بلزوم المبتدأ بعده فقول الشارح: وما وقع في بحث الظروف الخ، جواب عن ذلك. (قوله: يلزم بعدها الاسمية) أي: فحينئذ يلزم أن يكون الرفع بعدها واجباً لا مختاراً، وقوله: فلا تناقض؛ أي: بين اختيار الرفع ههنا وبين قولهم: هناك بلزوم الاسمية بعدها. (قوله: قرينة للنصب) مرجحة له رعاية للتناسب بين المعطوفين، وقوله: وهي أقوى؛ أي: من رعاية التناسب التي هي قرينة النصب. (قوله: أما زيداً فاضربه) أو فلا تضربه أو فغفره الله تعالى، قيل: لا يخفى أن الشرط محذوف في أما عوض عنه زيد على تقدير الرفع أيضاً، فالمراد إما السلامة عن الحذف بالنسبة إلى صورة النصب، أو السلامة عن الحذف بلا عوض بناء على أن الحذف مع عوض كلا حذف فافهم. (قوله: فإن الرفع يقتضي وقوع الطلب الخ) هذا الدليل يقتضي أن يكون المختار في إما مع مطلق الإنشاء هو النصب طلبياً أو غيره كفعل التعجب؛ نحو: لقيت القوم فأما زيد فما أحسنه فتدبر (فتح الله)، وقوله: أي: بسبب عطف الجملة هذا أضعف قرائن النصب، وما يليه أقوى منه. (قوله: على جملة فعلية) وقيد سيبويه الفعلية بغير التعجبية ليخرج؛ نحو: أحسن بزيد وعمرو يضربه؛ لأنها لجمود فعلها كالاسمية، ورده الرضي بأن الظاهر من الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة؛ أي: لأنه لا يصح عطف الخبر على الإنشاء، وذلك مناقشة في المثال فنجعل المثال أحسن بزيد والله أحمده، ثم إن من قرائن اختيار النصب كون الجملة في موقع الحال ولا واو معه، فيختار النصب؛ لئلا يلزم وقوع الجملة الاسمية حالاً بدون الواو؛ نحو: جاءني زيد عمرو قد ضربه، وقوله: أو ما هو بمنزلة الفعل؛ نحو: زيد ضارب عمراً وبكراً يضربه (عصام). (قوله: للتناسب) مفعول له تحصيلي ولم يحذف اللام؛ لعدم الاتحاد في الفاعل وفي تفسيره بقوله: أي: لرعاية الخ، إشارة إلى أن التناسب بين المعطوفين أمر حسن ينبغي رعايته. (قال المصنف: وبعد حرف النفي) يعني: ويختار النصب إذا وقع الاسم المذكور بعد أداة يغلب أن يليها

لِلتَّنَاسُبِ وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ

من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند إليه، وفيه أنه يلزم حينئذ خروج مثل: زيداً ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي تليها. (قال: كأما) قال الشيخ الرضي: قرينة الرفع التي تجامع قرينة لم يكن من هذا الباب؛ لامتناع التسليط على الاسم. (قوله: فإن الرفع يقتضي) أو أن الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة عن الحذف؛ لكثرة وقوعه في كلامهم. (قوله: فالمراد بلزوم الاسمية) أو المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب مهنا. (قوله: بسبب عطف جملة) ولو بلكن وبل. (قال: على جملة فعلية) حقيقة أو حكماً؛ نحو: مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها، فإن اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه، واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية؛ نحو: أحسن بزيد

يعارض اختصاص الطلب السلامة عن الحذف في الرفع لكثرة وقوع الحذف في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغير الإعراب. (قوله: لورود النصب ههنا) في الرضي عدم سماع النصب بعدها فالأصل منعه بناء على إجماعهم على أنه لا يجئ بعدها إلا الاسمية فرقاً بينها وبين إذا الشرطية من أول الأمر، وفي المغني قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً وهو الظاهر؛ لأن إذا المفاجأة لا يليها إلا الجملة الاسمية، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو: خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد، ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية، وإذا قرنت بقد حصل الفرق؛ إذ لا تقترن الشرطية بها. (قوله: وتجرده عن العروض)؛ إذ لا يتعجب إلا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق أن يتعجب منه، ولذا قيل: لا يبنى فعل التعجب إلا من فعل مضموم العين في أصل الوضع والمنقول إليه ليدل بذلك على أن التعجب منه كالغريزة. (قوله: اعتراضية لا عاطفة) الكلام على حذف المضاف؛ أي: واو الجملة الثانية وإلا فالظاهر معترضة لا معطوفة. (قوله: وإلا لزم عطف الخ) وذا لا يجوز فيما لا محل له من الإعراب عند البيانيين مطلقاً وعند الأكثرين من النحويين، وأجازه الصفار وجماعة، ونقله أبو حيان عن سيبويه، وقال صاحب المغني: إنه غلط عليه، ولذا قال: والظاهر، قال الشارح رحمه الله هي عاملة في

نحو: (أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ؟) وإنما قال[١]: (حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ) لأنه[٢] يختار الرفع[٣] في اسم[٤] الاستفهام[٥] مثل (مَنْ أَكْرَمْتَهُ؟) ولم يقل[٦] همزة الاستفهام، ليشمل[٧] مثل: (هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ؟) فإنه يجوز[٨] وإن استقبحه النحاة لاقتضاء (هَلْ) لفظ الفعل[٩]، لأنه[١٠] بمعنى (قَدْ[١١]) في الأصل[١٢]، فلا يكفي فيه تقدير الفعل[١٣]. «وَ» بعد[١٤] «إِذَا الشَّرْطِيَّةِ[١٥]» الدالة على المجازاة[١٦] في الزمان، نحو: (إِذَا عَبْدَ اللهِ تَلْقَاهُ[١٧] فَأَكْرِمْهُ[١٨]) «وَ[١٩]» بعد «حَيْثُ[٢٠]» الدالة[٢١] على المجازاة في المكان، نحو: (حَيْثُ[٢٢] زَيْداً تَجِدُهُ فَأَكْرِمْهُ[٢٣]).

(١) مصنف. (٢) شأن. علة لمقدر لم يقل. (٣) بالابتداء. (٤) الواقع بعد هل. (٥) إذا كان هو الاسم المحدود. (٦) المصنف. (٧) علة لم يقل. الاسم الواقع بعد هل. (٨) أي: جواز اختيار يا على هل زيداً ضربته. (٩) أي: الفعل الملفوظ. (١٠) هل. (١١) التحقيقية لقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ أي: قد أتى. (١٢) أي: في الوضع. (١٣) بل يشترط أن يكون لفظاً. (١٤) ويختار النصب بعده. (١٥) صفة إذا. المنسوبة. (١٦) أي: الشرط والجزاء. (١٧) من لقي تقديره: إذا تلقى عبد الله تلقاه فأكرمه. (١٨) من الأفعال. (١٩) يختار النصب. (٢٠) عطف على إذا. (٢١) صفة حيث. (٢٢) لأنه حيث هنا للشرط فيطلب فعلا. (٢٣) حيث تجد زيداً تجد فأكرمه.

وَإِذَا الشَّرْطِيَّةِ وَحَيْثُ[١]

(١) أي: وبعد حيث الدالة على المجاذاة في المكان نحو: حيث زيد تجده فأكرمه.

وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقاً بالأسماء والظاهر، أن الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة، وإلا لزم عطف الخبرية على الإنشائية. **(قوله: ولا يقدر معمولها)** في عدم تقدير معمول لما بحث. **(قوله: لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام)** إذا كان هو الاسم المحدود أما إذا كان الاسم المحدود بعده نحو: متى زيداً ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي، فلو قال: أو بعد كلمة الاستفهام لكان أشمل، نعم لو قال:

المضارع بخلاف ما ولا؛ فإنهما غير عاملتين، وإلا وإن كانت عاملة إلا أنها لقوتها في العمل لجزمها للشرط والجزاء يجوز تقدير معمولها. **(قوله: في عدم تقدير معمول لما بحث)** لما سيجيء في مبحث المضارع من الفرق بين لما ولم أنه يجوز حذف المنفي بلما في الاختيار دون لم، والجواب: أنه فرق بين حذف المعمول وهو الفعل فقط وبين حذف المنفي، وهو الجملة فجواز الثاني لا يستلزم جواز الأول. **(قوله: كان حكمه حكم هل)** في أن الرفع والنصب في ذلك الاسم قبيحان؛ لأن النصب أحسن القبيحين لوجود الدخول على الفعل تقديراً بخلاف الرفع كل ذلك؛ لأن كل متطفل على شيء فحقه لزوم أصل المتطفل عليه إذا أمكن وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحاً كذا في الرضي، وقال المصنف رحمه الله في شرح المفصل: وليس هل زيداً ضربته مثل أزيداً ضربته لا في الرفع ولا في النصب لاقتضائها لفظ الفعل، فلذلك كان شاذاً بخلاف الهمزة لتصرفهم فيها فالنصب في جميع أدوات الاستفهام مختار بالنسبة إلى الرفع عند المصنف رحمه الله، إلا أنه في الهمزة من غير قبح وفيما عداها مع القبح، ولذا أطلق ههنا وفي شرح المفصل الاستفهام ولم يقيده بالهمزة وترك ذكر ما عدا الهمزة فيما يجب فيه الرفع هذا مذهب الأخفش كما صرح به في شرح التسهيل للفاضل المصري، وهذا معنى قول المحشي رحمه الله: فلو قال: أو بعد كلمة الاستفهام لكان أشمل لشمول ما وقع بعد الأسماء المتضمنة الاستفهام أيضاً، فاندفع ما قيل: إن بعد الاستفهام بغير الهمزة يجب النصب كما وقع في التسهيل والألفية، فقوله: لكان أشمل ليس على ما ينبغي فإن ذلك مذهب سيبويه على ما صرح به في شرح

الفعل كحرف النفي والاستفهام الخ، وقوله: من هذه الجملة بمعناها اللغوي؛ أي: من جملة حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور بعدها. **(قوله: ولا يقدر معمولها)** أي: معمول هذه الثلاثة وجوباً فلا يقال: لم زيد يضربه، ولا لن بكراً يقتله، لكن في منع حذف فعل لما نظر لما في المغني: أن منفيَ لما جائزُ الحذف؛ نحو: شارفت المدينة ولما؛ أي: ولما أدخلها فافهم، وقوله: لضعفها في العمل أو لأنه لا يقدر فيها بالاستقراء. **(قوله: ولا زيداً ضربته ولا عمراً)** وإنما قال: ولا عمراً؛ لأن لا في الأصل لنفي الجنس، فيقتضي أن يدخل على النكرة فإذا دخل على المعرفة أو الفعل الماضي لزم التكرار جبراً لما فات مما اقتضاه نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝٣١﴾، ومن أمثلة لا قول الشاعر:

فـلا حَـسَـبـاً فَـخَـرْتَ بـهِ لِـتَـيـمٍ
ولا جَـداً إذا ازْدَحَـمَ الـجُـدودُ

وقوله: إلا تأديباً استثناء مصروف للمثال الأخير؛ لأنه قرينة كون أن للنفي، وقيل: مصروف للكل. **(قوله: وبعد حرف الاستفهام)** أشار بتقدير بعد إلى أنه معطوف على مدخول بعد دون قوله: بالعطف، وأراد بكونه بعدهما أن يكون عقبهما بلا فصل بالظرف[١]، فيختار في اليوم زيداً ضربته النصب (عصام)، واحترز بالحرف عن اسم الاستفهام؛ فإنه لا يجوز متى زيد ضربته، بل يجب متى ضربت زيداً ولم يقل: وفي الاستفهام؛ لأنه يختار الرفع في أيهم ضربته، ويجب في زيد أضربته. **(قوله: وإنما قال: حرف الاستفهام)** أي: ولم يقل في الاستفهام؛ ليشمل الاسم والحرف؛ لأنه يختار الخ، وقال الجزائري: إنما قال: وحرف الاستفهام وعطفه على حرف النفي، فكان المعنى ويختار النصب بعد حرف الاستفهام ولم يقل: ولا بالاستفهام عطفاً على قوله: بالعطف، فيكون المعنى ويختار النصب بسبب الاستفهام أعم من أن يكون الاسم المشتغل عنه معنى الاستفهام، أو وقع بعد الاستفهام؛ لأنه يختار الرفع في الشق الأول مثل: من أكرمته رعاية لمقتضى التصدر، فافهم فيما حررناه انهدم بنيان ما أفاده

(١) الظاهر بغير الظرف؛ إذ الفصل بالظرف كلا فصل.

عصام (نعمه). (قوله: فإنه يجوز وإن استقبحه النحاة) أي: يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون من قبيل الإضمار وإن عده بعض النحاة قبيحاً، ووجه القبح: أن هل في الأصل بمعنى لفظة قد، فإذا قلت: هل زيد قائم؟ فأصله أهل زيد قائم؟ فهل بمعنى قد وأداة الاستفهام فحذفت الهمزة لكثرة الاستفهام، وقد جاء إثبات الهمزة كما في قوله:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا
أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأكَمِ

ثم تطفلت هل على الهمزة في الاستفهام فصارت أداته، فإذا لم تر فعلاً في حيزها؛ نحو: هل زيد قائم غفلت عن طلبه فجاز بلا قبح، وإذا وجدته في حيزها كما في باب الإضمار حنت إلى ألفها وطلبت الاقتران معه؛ لأن أصلها؛ أعني: قد واجبة الدخول عليه فكان تقديره قبيحاً (نعمه)، قوله: لأنه بمعنى قد في الأصل؛ نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ﴾؛ أي: قد أتى قاله ابن عباس رضي الله عنه. **(قال المصنف: وبعد إذا)** فإن الأكثر بعدها عند سيبويه والأخفش الفعل إما ظاهراً؛ نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾، أو مقدراً؛ نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ①﴾ وقيد بالشرطية احترازاً عن إذا المفاجأة والنسبة من قبيل نسبة الدال إلى المدلول. **(قوله: الدالة على المجازاة الخ)** لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل، ولم يجب النصب كما ذهب إليه المبرد حطاً لمرتبته، ويختار الرفع بعدها عند الكوفيين لاستواء الجملتين بعدها. **(قال المصنف: وبعد حيث)** أي الشرطية لا المكانية ولا حيثما فلا يختار النصب في اجلس حيث زيداً ضربته. **(قال المصنف: وفيما قبل الأمر)** يشير إلى أن الأظهر للمصنف أن يقول: وقبل الأمر والنهي، وقال

مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره. **(قوله: فلا يكفي فيه تقدير الفعل)** مع جواز التلفظ به والسرّ في ذلك على ما ذكره أن هل طالبة للفعل فإذا لم تجد فعلاً تسلت عنه كما في هل زيد خارج، وإذا وجدت فعلاً تذكرت الصحبة القديمة، فلا يرضى إلا بأن تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج. **(قال: وإذا الشرطية)** كما ذهب إليه سيبويه والأخفش خلافاً للكوفيين؛ فإنهم ذهبوا إلى أن حكمها حكم إذ في وقوع الجملتين بعدها، وخلافاً للمبرد؛ فإنه ذهب إلى أن حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية. **(قوله: الدالة على المجازاة)** لكنها قاصرة عن إفادتها؛ إذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي الحصول. **(قال: وحيث)** دون حيثما فإن حكمها حكم متى. **(قال: إذ هي مواقع الفعل)** فيه أنه لا يثبت المدعي لجواز تقدير فعل رافع فيقال في إذا زيد يقتله: إذا قتل زيد يقتله، ويمكن أن يقال: الأولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك.

التسهيل، وبهذا اندفع التدافع بين عبارتي الرضي حيث قال ههنا: إن نصب الاسم المحدود بعد ما عدا الهمزة أحسن القبيحين والرفع أقبحهما، وفي بحث كلمات المجازاة أنه لا يجوز وقوع الاسم بعدما عدا الهمزة إذا كان بعد ذلك الاسم فعل؛ نحو: متى زيداً تلقاه وهل زيداً ضربته إلا اضطراراً فتدبر، ولا يلتفت إلى ما قيل: القول بقبح هل زيد عرف إنما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه، فهل زيداً ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته، وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيداً ضربته، بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيداً ضربته للحكم باستقباح هل زيد ضربته فإنه فاسد. أما أولاً؛ فلأن صاحب المفتاح لم يقل بقبح هل زيد عرف، بل بقبح هل رجل عرف، واعترض عليه صاحب التلخيص بأنه يلزمه أن لا يقبح هل زيد عرف، وأما ثانياً؛ فلما عرفت من القول بجوازه من الأخفش، وكذا في الكسائي كما في شرح التسهيل، وأما ثالثاً؛ فلأنك قد عرفت أن الرفع والنصب كلاهما قبيحان، إلا أن النصب أحسن القبيحين فهما مستويان في الجواز بالقبح وعدم الجواز بدونه إلا أن أحدهما أقبح لعدم الاتصال بالفعل لفظاً وتقديراً، فقوله: فلا وجه مع القول الخ لا وجه له. **(قوله: نعم لو قال الخ)** يعني: أن ما ذكره الشارح رحمه الله فائدة لفظة بعد لا فائدة لفظ حرف حتى لو قال: بعد الاستفهام خرج من أكرمته، ويمكن أن يوجه كلام الشارح رحمه الله بأنه لو قال: بعد الاستفهام لتوهم دخول من أكرمته؛ لأنه بعد الاستفهام تقدير إذا الأصل أزيداً أكرمته أم عمراً إلى غير ذلك، فلو أدخل لفظ حرف لكان نصاً فيه؛ لأن المناسب للخروج بحيث اندفع التوهم المذكور، ثم إن الشارح رحمه الله إنما تمسك بالمثال المستقبح، ولم يقل: ليشمل هل زيداً أنت ضاربه؛ لأنه المناسب لقول المصنف رحمه الله: إذ هي مواقع الفعل على أن كون المختار فيه النصب ممنوع؛ لأن وقوع الجملة الاسمية بعد هل إذا لم يوجد بعده فعل جائز من غير قبح، وإن علل بأن الاستفهام أليق بالفعل ففيه أنه لو قدر الفعل ضرب يلزم أن يكون فاعل الغائب ضمير المخاطب، وإن قدر ضربت لزم حذف الجملة بخلاف ما لو قدر ضارب. **(قوله: إن هل طالبة)** لكونها في الأصل بمعنى قد المختص بالفعل وهذا التعليل مختص بهل، وأما التعليل الشامل لجميع الاستفهام فهو ما مر نقلاً عن الرضي أن كل متطفل على شيء الخ. **(قوله: فلهذا قبح هل زيد خرج)** بخلاف ما ذكره السكاكي من أن قبح هل زيداً ضربت؛ لأن هل لطلب التصديق والتقديم لإفادته التخصيص يدل على أن الفعل مسلم الثبوت والنزاع في المفعول؛ لأن ذلك غير جار في هل زيد خرج لعدم إفادته الفعلية التخصيص عند السكاكي. **(قوله: كما ذهب إليه الخ)** وإنما اختارا بعدها الفعلية؛ لأن الشرطية بالفعل أولى ولم يوجبا الفعل بعدها؛ لأنها ليست عريقة في الشرط كان ولو. **(قوله: في وقوع الجملتين)** إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون خبرها فعلاً إلا في الشاذ. **(قوله: في لزوم دخولها الخ)** فيجب بعدها النصب عنده. **(قوله: إذ ليس الخ)** ولكثرة دخولها على الاسمية التي جزاؤها اسمان اتفاقاً؛ نحو: أجلس حيث زيد جالس فإن حكمها حكم حتى لا يفصل بينها وبين الفعل كسائر الجوازم المتضمنة لمعنى الشرط، قال الشارح رحمه الله: وفيما قبل الأمر والنهي بيان لحاصل المعنى؛ يعني: أن قوله: وفي الأمر والنهي عطف على قوله: بعد حرف النفي فهو ظرف مستقر كالمعطوف عليه كأنه قيل: كائناً ذلك الاسم بعد حرف النفي وكائناً في الأمر والنهي والظرفية على التوسعة كما زيد في السوق؛ أي: كائناً فيما قبل الأمر والنهي وليس مقصوده تقدير لفظ فيما قبل حتى يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله فإن الجمهور لم يجوّزوا الأول ولا الثاني، وقيل: الأولى تقدير قبل فقط عطفاً على بعد، وفيه أنه يلزم دخول في على قبل والغايات

«وَفِي» ما قبل «الأَمْرِ والنَّهْيِ» يعني: موضع وقوع الاسم المذكور[1] قبل[2] الأمر والنهي، مثل: (زَيْداً اضْرِبْهُ) و (زَيْداً لا تَضْرِبْهُ). وإنما اختير[3] في هذه المواضع[4]. أي: فيما بعد حرف الاستفهام والنفي[5] وإذا[6] الشرطية وحيث[7]، وما قبل الأمر والنهي[8]. النصب[9] في الاسم المذكور «إِذْ[10] هِيَ» أي: هذه[11] المواضع «مَوَاقِعُ الفِعْلِ» أي:[12] مواضع وقوع[13] الفعل فيها[14] أكثر فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديراً، وإلاّ فلا. «وَ[15]» كذلك يُختار النصب في الاسم المذكور «عِنْدَ[16] خَوْفِ[17] لَبْسِ المُفَسَّرِ» أي:[18] التباس ما[19] هو مفسَّر في حال النصب،

(١) أي: ما أضمر على عامله. (٢) ظرف الوقوع. (٣) أي: وإنما جعل مختار. (٤) الستة. (٥) بعد. (٦) بعد. (٧) بعد. (٨) بعد. (٩) نائب فاعل اختير. (١٠) علة اختير. للظرف في الأصل واستعمل هنا. (١١) أي: الستة. (١٢) تفسير للواقع. (١٣) الجملة صفة مواضع. (١٤) أي: في هذه المواضع الستة. (١٥) عطف على قوله في الأمر. (١٦) ظرف يختار. (١٧) مضاف إلى المفعول. (١٨) أي: وقت خوفك. (١٩) فعل.

وَفِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ إِذْ[1] هِيَ مَوَاقِعُ الفِعْلِ وَعِنْدَ[2] خَوْفِ لَبْسِ المُفَسَّرِ

(١) أي: المواضع المذكورة.
(٢) أي: ويجوز الرفع ويختار النصب عند آه.

(قال: وعند خوف لبس الخ) عطف على قوله: في الأمر إنما أتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه، فإن الأول إنما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب، والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه؛ وذلك لأن اللفظ إذا دار بين كونه خبراً وصفة كان الأولى أن يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة.

حالة الإعراب في الأغلب إما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية نص عليه في الرضي، وبعضهم قدر الوقت وأرادوا وقت وقوع الاسم قبل الأمر والنهي على التوسعة في الظرفية. **(قوله: عند تساوي الاحتمالات)** أي: من حيث الإعراب اللفظي فإن تساوت في إفادة المقصود جاز كل واحد منها، وإن تفاوتت فإن قصد إفادة المقصود وجب رفع اللبس وإلا فلا ويكون الكلام مجملاً. **(قوله: ورفعه مختار)** أي: رفع اللبس حينئذ مختار للاحتياط في إفادة المراد. **(قوله: إذا دار بين كونه الخ)** أي: لا رجحان لأحدهما على الآخر من حيث اللفظ فما قيل: إنه يرجح كونه صفة لرجحان كون قوله: بقدر خبراً على كونه متعلقاً بخلقنا؛ لأنه يفيد فائدة تامة وهم لأن الراجح يرجح كونه صفة لا كونه معمولاً للفعل المذكور دون المحذوف. **(قوله: لما فيه من الفائدة التامة)** أي: فائدة يصح السكوت عليها بخلاف الصفة، والأصل في الكلام الإفادة فاندفع ما قيل: إنه كلما يزداد قيد المسند إليه يكون الحكم عليه أفيد؛ لأن ذلك تربية الفائدة والكلام في نفس الفائدة. **(قوله: قال: يعني في موضع الخ)** فسر كلمة ما بالموضع ليناسب المعطوف عليه؛ أعني: بعد حرف النفي فإنه موضع وقوع الاسم المذكور، وقوله: إذ هي مواقع الفعل، فمن قال لا حاجة إلى تفسير ما بالموضع؛ إذ يصح أن يفسر ما بالاسم كأنه لم يلاحظ السابق واللاحق.

العصام: وفي وقت الأمر والنهي على أنهما مصدران وأراد بهما ما يندرج الدعاء والالتماس أيضاً؛ نحو: زيداً رحمه الله، وعبدك اللهم ارحمه، وقوله: يعني موضع الخ، تفسير للموصول في قوله: فيما قبل الأمر، والمراد التركيب؛ أي: ويختار النصب في الاسم المذكور في تركيب وقع فيه ذلك الاسم قبل الأمر الخ، وفي قوله: إنما اختير الخ، إشارة إلى أن قوله: إذ هي الخ، علة لقوله: ويختار النصب بواسطة العطف. **(قوله: أي: هذه المواضع مواقع الفعل)** وكون هذه الأمور مواقع الفعل ليس لأجل أن معناها طالب للفعل وإلا لانتقض بالتمني؛ بل لأن العرب جرى على هذا الطلب في الأكثر، فهذا موكول على السماع (عصام)، وقوله: أي مواضع وقوع الفعل؛ بمعنى: مواقع لها مزيد اختصاص بالفعل، فالإضافة لأدنى ملابسة. **(قوله: وقوع الفعل فيها أكثر)** فيه أن هذا لا يثبت المدعي لجواز تقدير فعل رافع فيقال في إذا زيد يقتله: إذا قتل زيد يقتله، إلا أن يقال: الأولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك، وعلل في الهندي بأن الاستفهام والنفي في الغالب يلحقان الأفعال لا الذوات، وكذا الشرط إلا أن إذا وحيث لعدم رسوخهما في الشرطية جاز وقوع الاسمية بعدهما، وقوله: وإلا فلا؛ إذ يكون الواقع فيها حينئذ الاسم. **(قال المصنف: وعند خوف لبس الخ)** عطف على قوله: وفي الأمر، وقد أفاد بإدراج الخوف أنه عند تعين اللبس لعدم إمكان نصب القرينة ليس النصب أولى، بل يجب واللبس الذي يرجح النصب ما كان يفوت معه المقصود؛ إذ لو كان أصل المقصود حاصلاً مع جعله صفة لا يحترز عن احتماله ولا يخاف منه، واعلم أيضاً أن التباس المفسر بالصفة فيما إذا كان الاسم نكرة حتى لو قيل: الشيء خلقناه بالقدر بجعل اللام للاستغراق لم يلتبس. **(قوله: أي: التباس ما هو مفسر في حال النصب)** فلفظ المفسر مجاز كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾، أو كقوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾ وفي كلامه رد على ما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث قال: مراد المصنف بالتباس المفسر بالصفة؛ إما الالتباس في حال النصب أو الالتباس في حال الرفع، والأول

لكن لا[1] من حيث هو[2] مفسَّر في هذه الحال بل[3] من حيث هو[4] خبر في حال الرفع «بِالصِّفَةِ[5]» فلا يعلم أنه خبر عن الاسم[6] المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود، أو[7] صفة له مع مخالفته[8] للمعنى المقصود. فالالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما[9] هو مفسر على تقدير[10] النصب. ووصفيته[11] لا[12] بينه. بوصف التفسير[13]. وبين[14] الصفة فإن[15] التركيب[16] لا يحتملهما[17] معاً مثل: قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ[18] خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ بنصب (كلًّ) على الإضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء[19] وجعل[20] (خَلَقْنَاهُ) خبراً له[21] لكان[22] موافقاً للنصب في أداء المقصود ولكن[23] خيف[24] لَبْسُهُ[25] بالصفة لاحتمال كون قوله (بِقَدَرٍ[26]) خبراً[27] وهو[28] خلاف المقصود[29] فإن المقصود الحكم على (كُلِّ شَيْءٍ) بأنه[30] مخلوق لنا[31] أنه بقدر فإنه يوهم كون بعض الأشياء[32] الموجودة[33] غير مخلوق لله، كما[34] هو مذهب

(١) أي: لا يكون التباسه. (٢) أي: ذلك الفعل وفي الآية ﴿خلقناه﴾. (٣) ليس التباسه إلا من حيث. (٤) خلقناه. (٥) لو رفع للتبس بالصفة من التركيب ومطابقاً له. (٦) إما مبتدأ أو اسم لعامل يقتضي الجزاء. (٧) عطف على خبر. (٨) أي: مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفاً. (٩) أي: ذات الفعل الذي. خلقناه. (١٠) أي: بقضاء. (١١) أي: الفعل. (١٢) أي: لا التباس بين كونه خبر. (١٣) حالة النصب. (١٤) كما يوهمه ظاهر متن. (١٥) علة عدم الالتباس. (١٦) أي: الواحد. (١٧) لأن الرفع في الصفة والنصب في التفسير نقيضان. (١٨) أي: شيء مخلوق ليحترز عن ذاته وصفاته تعالى. (١٩) أي: بكونه مبتدأ. (٢٠) أي: الفعل المفسر. (٢١) أي: للمبتدأ. (٢٢) أي: بعد خلقناه خبرا. (٢٣) إلا أنه. (٢٤) على وزن قيل. (٢٥) أي: التباس خلقناه. (٢٦) موافقاً للعلم الأزلي من غير زيادة ولا نقصان. (٢٧) تفسير. (٢٨) معنى. (٢٩) من هذه الآية. هو. (٣٠) أي: بأن كل شيء مخلوق. (٣١) أي: مخلوق بخلق الله. (٣٢)من غير ذاته وصفاته تعالى. (٣٣) كالأفعال الاختيارية للعباد. (٣٤) عطف.

بِالصِّفَةِ مِثْلُ: ﴿إِنَّا[1] كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾

(١) في سورة القمر.

باطل؛ لأن المفسر لا محل له من الإعراب فكيف يلتبس بالصفة؟ وكذا الثاني؛ إذ في حال الرفع ليس فيه مفسر، وحاصل الرد والجواب: أن الالتباس إنما هو بين المفسر في حال النصب وبين الصفة في حال الرفع. (قوله: فإن التركيب لا يحتملهما الخ) يعني: أن التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والوصف معاً[1]؛ لأن المفسر بالكسر لا محل له من الإعراب كما عرفته، فكيف يلتبس بالصفة؟ (قال المصنف: مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾) هذه الآية في سورة القمر، قال المولى أبو السعود: إنا كل شيء من الأشياء خلقناه بقدر ملتبساً بقدر معين اقتضته الحكمة الإلهية التي يدور عليها أمر التكوين، أو مقدراً مكتوباً في اللوح قبل وقوعه، وكل شيء منصوب بفعل يفسره ما بعده، وقرئ بالرفع على أنه مبتدأ وخلقناه خبره، وفي الكبير قراءة النصب هو الأصح المشهور كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾، ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾، والقدر: المقدار أو التقدير، فمنه: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾، وقال الشاعر:

وقد قدر الرحمن من هو قادر

أي: قدر من هو مقدر. (قوله: وجعل خلقناه خبر آله) أي وقوله: بقدر خبراً بعد خبر، وحينئذ يحصل المقصود من الآية وهو عمومية القدر في المخلوقات؛ لأنه يكون التقدير: كل شيء خلقناه كل شيء بقدر، وهو صريح في المقصود، ويجوز أن يكون خلقناه خبراً وبقدر حالاً، فيفيد المعنى المقصود أيضاً؛ لأن المعنى حينئذ كل شيء مخلوقنا حال كونه بقدر (غجدواني)، وقوله: لكن خيف لبسه مجهول خاف من باب علم، ولبسه منصوب بنزع الخافض؛ أي: وقع الخوف من التباسه بالصفة. (قوله: وهو خلاف المقصود)؛ لأنه يفيد أن

(١) بخلاف الخبرية والوصفية معاً فإنه يحتملهما.

(قوله، وهو خلاف المقصود) قال الشيخ الرضي ما حاصله، يرجع إلى أن لا فرق بين كونه خبراً وكونه صفة؛ لأن المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء؛ لأنه متناول للممكنات المعدومة فإذا أريد

(قوله: ما حاصله يرجع) فيه بحث؛ لأن حاصل ما قاله الرضي: كما لا يخفى على الناظر الفطن أن كل شيء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ ليس مثل كل شيء في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فإن المراد بالأول كل مخلوق؛ أي: ما يصدق عليه هذا المفهوم سواء فسر به أو بالحادث أو بالشيء أو بالموجود الممكن وبالثاني كل ممكن، وحينئذ لا يتفاوت المعنى سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة، والخبر قوله: بقدر إلا أنه على تقدير الخبرية يكون المراد بكل شيء كل مخلوق مثلاً بدليل الفعل فيكون التقدير: كل مخلوق مخلوق بقدر، والتقييد بمخلوق مستفاد من قوله: ﴿خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾: وعلى تقدير الوصفية يكون كل شيء بمعنى كل ممكن، والتقييد بمخلوق مستفاد من المنطوق، ويكون التقدير: كل شيء مخلوق كائن بقدر، وبما ذكرنا من أن المراد بالأول كل مخلوق ما يصدق عليه هذا المفهوم اندفع البحثان الأولان للمحشي رحمه الله وبقي البحث الثالث، وهو الذي ذكره السيد قدس سره في حواشيه من أن المعنى على الوصفية كل شيء مخلوق لنا بقدر وعلى الخبرية كل مخلوق مخلوق لنا بقدر، والثاني أعم من الأول مفهوماً عند أهل السنة وبحسب الواقع عند المعتزلة فيتفاوت المعنى في التقديرين، ولعل في تركه النسبة الاسنادية في بيان المعنى حيث قال: كل مخلوق مخلوق بقدر، وكل شيء مخلوق كائن بقدر، إشارة إلى دفعه بأن

(**الْمُعْتَزِلَةِ**[١]) في الأفعال الاختيارية[٢] للعباد. «**وَيَسْتَوِي الأَمْرَانِ**» أي: الرفع[٣] والنصب، فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا[٤] تفاوت «**فِي**» مثل: «**زَيْدٌ**[٥] **قَامَ وعَمْراً أَكْرَمْتُهُ**» أي: عنده أو في داره ونحو ذلك[٦]، وإلا[٧] لا يصح العطف على الصغرى لعدم[٨] الضمير أي: يستوي الأمران فيما[٩] إذا عطف الجملة التي وقع فيها[١٠] الاسم المذكور على جملة ذات[١١] وجهين[١٢] أي: جملة اسمية خبرها جملة فعلية، فيصح[١٣] رفعه[١٤] بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل[١٥] والوجهان مستويان[١٦] لحصول التناسب فيهما[١٧]. ففي الرفع تكون اسمية فتعطف

(١) لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع. (٢) كالقتل والزنا وغيرهما فإن عندهم أصلح على الله واجب. (٣) بدل من الأمرين. (٤) أي: بلا ترجيح أحدهما على الآخر. (٥) هذا مثال سيبويه. (٦) أي: وإن لم يقيد عنده أو داره. (٧) علة صحة العطف. (٨) أي: في تركيب. (٩) الواقع في مظان الإضمار. (١٠) صفة جملة. (١١) وهو زيد قام لأن مجموع زيد قام اسمية وقام وحده فعلية. (١٢) جواب الشرط. (١٣) أي: الاسم المذكور. (١٤) الناصب. (١٥) لا ترجيح أحدهما على الآخر. (١٦) أي: في الرفع والنصب.

وَيَسْتَوِي الأَمْرَانِ فِي مِثْلِ: زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ،

بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب إليه أهل السنة، ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز أن يخص بالموجود لا بالمخلوق، وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم أن المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر، بل المعنى كل مخلوق لنا مخلوق بالقدر، ولا شبهة في أن المخلوق أعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم، أو بحسب الواقع عند المعتزلة، فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود. (**قال: ويستوي الأمران**) في الاختيار.

محط الفائدة في الكلام هو القيد الأخير وما سواه كأنه مسلم الثبوت على ما نقله المحقق التفتازاني عن الشيخ عبد القاهر في المطوّل، فالمقصود بالإفادة على التقادير الثلاثة هو كينونة كل مخلوق بقدر إما كونه مخلوقاً لله تعالى فمعلوم الثبوت ذكر تبعاً لإفادة كونه بقدر هذا ما عندي والله أعلم بحقيقة الحال. (**قوله: لأن المراد بالشيء المخلوق**) فهم المحشي رحمه الله منه أن لفظ الشيء مستعمل بمعنى المخلوق فأورد الاعتراض بالوجهين وقد عرفت حقيقة الحال. (**قوله: كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر**) وهو المعنى إذا جعل خلقناه خبراً وقع في الرضي: إن معناه على تقدير الصفة كل شيء خلقناه كائن بقدر، فأقام المحشي رحمه الله هذه العبارة مقام تلك للاتحاد في المؤدي مع كونه أخصر وأظهر في عدم التفاوت بين تقدير الصفة والخبر في إفادة المقصود، لكن عبارة الرضي تتضمن بيان التفاوت بين التقديرين في تخصيص الشيء بالمخلوق بأنه في الأول عقلي وفي الثاني لفظي. (**قوله: وعلى التقديرين**) أي: على تقدير عدم تناول الشيء للعدم وتقدير تناوله إياه وتخصيصه بالموجود بمعونة المقام. (**قوله: بما سوى الله وصفاته**)؛ لأنها ليست بمخلوقة وإلا كانت حادثة. (**قوله: بحسب المفهوم**)؛ لأن المطلق أعم من المقيد. (**قوله: عند المعتزلة**) على أن أفعال العباد مخلوقة للعباد وليست مخلوقة لله تعالى لم يحصل المقصود؛ لأن المقصود الحكم على كل

كل شيء هو مخلوقنا كائن يقدر، وهذا تعريض بالفاضل الرضي حيث زعم أنه على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير متفاوت المعنى، وقوله: غير مخلوقة لله تعالى؛ أي: إما لعدم قدرته على خلقها وإما لعدم علمه تعالى بها، والأول: يستلزم العجز، والثاني: الجهل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، و﴿أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، ولا خالق له إلا هو. (**قوله: كما هو مذهب المعتزلة**) من الأفعال الاختيارية للعباد صادرة منهم لا من الله تعالى، ويفهم من ظاهر هذا الكلام أن المعتزلي لم يقل باختيار النصب في مثل هذه الآية وليس كذلك، بل المنقول من رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر والزمخشري والسكاكي الذين هم من أكابر المعتزلة اختيار النصب أيضاً، فالأولى في التعليل أن يقال: كون جملة خلقناه مفسراً لا صفة، أو غيره هو الظاهر المتبادر (نعمه). (**قال المصنف: ويستوي الأمران الخ**) أي: يستوي في الاختيار لا في أصل الجواز الرفع والنصب من غير فضل أحدهما على الآخر، قيل: ههنا بحث، وهو أن الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبات، والفعلية على التجدد والحدوث، ولكل منهما مقام فكيف يستوي الأمران في المثال المذكور، ولو أريد الاستواء بالنظر إلى مفهوم الكلام مع القطع عن المزايا التي يعتبرها البلغاء كالدوام والتجدد ونحو ذلك، فيرد عليه أنه لا وجه حينئذ لاختيار النصب للتناسب مثلاً واختيار الرفع لقوة قرينته مثلاً، فإن كلاً من التناسب وقوة القرينة زائد على مفهوم الكلام على قياس التجدد والدوام تدبر (فتح الله). (**قال المصنف: في مثل زيد قام وعمراً أكرمته**) هذا المثال أورده سيبويه ومثله زيد ضارب عمراً وبكراً أكرمته فيستوي في بكراً الوجهانح لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل (رضي). (**قوله: أي: عنده أو في داره**) توضيحه أنه على تقدير النصب تكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى؛ أعني: قام، وفيها ضمير يعود إلى زيد، وقد تقرر أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فينبغي أن يقدر في الجملة الثانية أيضاً ضمير يعود إليه؛ ليصح العطف فأشار إلى تقديره بقوله: عنده أو في داره؛ أي: عند زيد أو في دار زيد (نعمه)، فإن قيل: الاحتياج

على الجملة الكبرى[١] وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي[٢] فعلية. فإن قلت: السلامة من الحذف[٣] مرجحة الرفع قلنا: هي[٤] معارضة[٥] بقرب المعطوف عليه. فإن قلت: لا تفاوت في القرب[٦] والبعد[٧] بينهما[٨] إذ الكبرى أيضا[٩] قريبة غير مفصولة عنها، قلنا: هذا[١٠] باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبتدأ فالصغرى[١١] أقرب[١٢]. «وَيَجِبُ النَّصْبُ» أي: نصب الاسم المذكور[١٣] «بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ» والمراد به هنا (إنْ) و(لَوْ) فإن (أمَّا) وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من[١٤] اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب «وَ» كذا يجب نصبه[١٥] بعد «حَرْفِ التَّحْضِيْضِ[١٦]»

---

(١) أي: زيد قام. (٢) وهو قام. (٣) أي: حذف العامل. (٤) أي: السلامة من الحذف. (٥) ممنوعة. (٦) على تقدير النصب. (٧) على تقدير الرفع. (٨) أي: بين الصغرى والكبرى. (٩) كالصغرى. (١٠) أي: عدم التفاوت في القرب والبعد بينهما. (١١) قام. (١٢) من الكبرى وهي زيد قام. (١٣) أي: الواقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير. (١٤) بيان لما سبق. (١٥) أي: الاسم المذكور. (١٦) أربعة. لأن حرف التحضيض للطلب والطلب لا يتصور إلا في الفعل.

إلى تقدير؛ نحو: عنده في صورة العطف على قام يرجح الرفع المستغني عن هذا التقدير، قلنا: إذا قصد أنه أكرم عمراً في دار زيد لا بد من تقدير عنده سواء عطف على زيد قام أو قام، فالتقدير لم ينشأ من العطف، بل من القصد فافهم. (قوله: وإلا لا يصح العطف) أي: وإلا نَقُلْ بتقدير عنده ونحوه لا يصح على تقدير النصب عطف جملة، وعمراً أكرمته على جملة قام التي هي الصغرى؛ لعدم الضمير حينئذ في الجملة المعطوفة الراجع إلى زيد، وعن بعضهم أنه قال المصنف في شرح المفصل: وأما الموضع الذي يستوي فيه الأمران، فأن تكون الجملة الأولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وفعلية، فيكون الرفع على تأويل الاسمية، والنصب على تأويل الفعلية هذا، والظاهر: أن مراده أن المعطوف عليها على كل من التقديرين هي جملة زيد قام، لكن الرفع باعتبار اسميتها والنصب باعتبار فعليتها؛ لاشتمالها عليهما، لا يقال: فعلى هذا ينبغي أن يرجح الرفع لسلامته عن الحذف لعدم معارضته بأقربية المعطوف عليه لاتحاده على التقديرين، وأيضاً يرجح بأن الاسمية بالنصوصية دون فعليتها، قلنا: نعم لكن في النصب رعاية لجانب المعنى الذي هو الغاية القصوى وإنما جيء اللفظ مقدمة له، وعلى ما قلنا من معنى كلامه فعدم إتيان الرابطة لعدم الضرورة إليها في الصحيحية لا في المثالية والتفهيمية فقط انتهى، وقوله: على جملة ذات جهتين؛ يعني: جملة صدرها اسم وعجزها فعل مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾، فينصب السماء ويرفع. (قوله: السلامة من الحذف) أي: حذف العامل في الاسم المذكور، وقوله: معارضة بفتح الراء اسم مفعول لا مصدر؛ أي: فإذا تعارضا تساقطا فلا حكم لهما فاستويا وهو المطلوب. (قوله: هذا باعتبار المنتهى) أي: عدم التفاوت متحقق باعتبار الجزء المنتهى؛ أي: منتهى المعطوف عليه، ويقال: أنه بمعنى المنتهى المعتبر فهو من قبيل حصول الصورة، وفيه أن مثل هذا القرب لم يعتبر في شيء من الكلام والأحكام على أن مرجح النصب ليس مجرد قرب المعطوف عليه، بل هو مع خلوص الجملة عن خلاف الأصل. (قوله: وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب) يعني: أنها أقرب إلى أول جملة قام من أول زيد قام (عصام)، توضيحه: أن الجملة

وَيَجِبُ النَّصْبُ[١] بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ[٢] وَحَرْفِ

(١) أي: نصب الاسم المذكور.

(قوله: قلنا: هي معارضة بقرب المعطوف عليه) أي: السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع؛ لأنا نقول: ليس ذلك المثال من باب حذف العائد، بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتماداً على علمك بأن الخبر لا بد له من عائد إذا كان جملة ففرضه من هذا المثال، وقد تبع سيبويه في ذلك ليس إلا تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها أو على الخبر. **(قوله: قلنا: هذا باعتبار المنتهى)** إذا جعل الجملة خبراً، وأما إذا جعل الفعل وحده خبراً واعتبر إسناده إلى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف، كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير. **(قال: بعد حرف الشرط)** وما في حكمه من الأسماء الراسخة في الشرطية. **(قوله: وإلا)** بالتشديد، وجوّز الخليل فيها

مخلوق بأنه كائن بقدر والمستفاد على الصفة الحكم على مخلوقه تعالى بأنه كائن بقدر. **(قوله: في الاختيار)** احتراز عن الاستواء في الجواز فإنه حاصل في صورة اختيار النصب أيضاً. **(قوله: ففرضه)** أي: غرض الشارح رحمه الله من إيراد هذا المثال المشتمل على ترك العائد ليس إلا أن يبين صورة عطف جملة ذات وجهين، وأما صحته فموكول إلى علم السامع. **(قوله: وقد يتبع سيبويه في ذلك)** جملة معترضة بين المبتدأ والخبر وردّ سيبويه لمثال زيد قائم وعمرو كلمته، واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الجملة الصغرى لعدم العائد، وأجاب السيرافي بما ذكره المحشي رحمه الله قال: هي معارضة الخ؛ أي: على تقدير تسليم كون السلامة من الحذف مطلقاً من المرجحات، وأما على ما ذكره السيد قدس سره في حاشية المطوّل من أن الحذف إذا كان مما يسبق إليه الفهم لكون المعنى متضحاً بنصبه بدون اعتبار المحذوف، فذلك الحذف من البلاغة مقدم اعتباره على عدم الحذف لكونه تكثيراً للمعنى بتقليل اللفظ. **(قوله: أما إذا جعل الفعل الخ)** في الرضي في تعريف الفاعل كل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز أن يقال: هو مسند إلى المبتدأ، وأن يقال: هو مسند إلى ذلك الضمير،

وهو (هَلاَّ وألاَ[١] ولَوْلاَ ولَوْمَا). وإنما وجب النصب بعدهما[٢] لوجوب دخولهما[٣] على الفعل لفظاً أو تقديراً[٤] «نحو :(إنْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ») مثال لحرف الشرط، «وَ:(ألاَ زَيْداً ضَرَبْتَهُ[٥]») مثال لحرف التحضيض[٦]. «وَلَيْسَ مِثْلُ: (أَزَيْدٌ ذُهِبَ[٧] بِهِ؟[٨]) مِنْهُ[٩]» أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير، فإنَّ[١٠] (زَيْداً) فيه وإن كان يُظَنُّ في بادئ النظر أنه[١١] مما[١٢] أضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع[١٣] الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تعمّق النظر أنه[١٤] ليس منه[١٥] فإنه[١٦] وإن صدق عليه[١٧] أنه[١٨] اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط هو[١٩] عليه[٢٠] أو مناسبة[٢١] لنصبه[٢٢] لأن (ذُهِبَ بِهِ) لا يعمل النصب[٢٣] وكذا[٢٤] مناسِبُه، أعني (أُذهِبَ). فإن قلت: لا ينحصر المناسِبُ في (أُذهِبَ) فليُقدّر[٢٥] مناسِب آخر[٢٦] ينصبه مثل (يُلابسُ[٢٧]) أو (أَذْهَب) على[٢٨] صيغة المعلوم، فيكون تقديره[٢٩]: زيداً يلابسه[٣٠] الذهاب[٣١] به، أو يلابسه أحدٌ بالذهاب به، أو: أذهَبَه أحدٌ. قلنا[٣٢]: المراد بالمناسب[٣٣] ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما[٣٤] أسند إليه فالاتحاد[٣٥] فيما[٣٦] ذكرته[٣٧] مفقود وإذا كان

(١) بالتشديد جوز الخليل فيها بالتخفيف. (٢) أي: بعد حرف الشرط وحرف التخصيص. (٣) أي: حرف الشرط والتحضيض. (٤) أي: الفعل المتعدي لا مطلق الفعل. (٥) تقديره ألّا ضربت زيداً ضربته. (٦) إذا دخل على الماضي فهو للتوبيخ على الترك. (٧) خلافاً للسيرافي وابن السراج. (٨) الجار مع المجرور نائب فاعل ذهب. (٩) خبر ليس. (١٠) علة وليس. (١١) مع الاسم والخبر نائب فاعل يظن. (١٢) أي: الاسم. (١٣) علة يظن. (١٤) بعد التأويل فاعل يظهر. (١٥) أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير. (١٦) شأن. (١٧) أي: على ذلك المثال. (١٨) زيد. (١٩) أي: الفعل بعينه وهو ذهب به. (٢٠) زيد. (٢١) فعل. (٢٢) أي: فعل. زيد. لا بما يناسب ذهب به. (٢٣) بل يتعدى بحرف الجر فيكون زيد مجروراً بحرف الجر. (٢٤) كما أن ذهب لا يعمل النصب. (٢٥) أمر غائب. (٢٦) غير اذهب. (٢٧) من لابس معلوم. (٢٨) حال من اذهب. (٢٩) أي: تقدير المناسب. (٣٠) زيدا. (٣١) مصدر بالمجهول. (٣٢) جواب بالتحرير. (٣٣) في التعريف. (٣٤) أي: الفاعل. (٣٥) أي: كون الفاعلين متحدين. (٣٦) أي: المثال. (٣٧) أيها السائل.

التَّحْضِيْضِ[١] مِثْلُ، إنْ زيداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ[٢] ،وَألّا زَيْداً ضَرَبْتَهُ ،وَلَيْسَ مثل أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ مِنْهُ

(١) إنما وجب نصب الاسم المذكور إذا كان واقعاً بعد حرف الشرط والتحضيض لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً أو تقديراً.
(٢) زيداً مفعول لفعل محذوف وجوباً إذ تقديره ضربت زيداً ضربته ضربك.

التخفيف. **(قوله: لوجوب دخولهما على الفعل) قال الشيخ الرضي: لا شك أن التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالأفعال إلا أن بعضها بقيت على ذلك الأصل كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل، وبعضها استعملت في القبيلتين مع أولويتها بالأفعال كهمزة**

والمجموع مسند إلى المبتدأ انتهى، ولعل الأول رعاية لجهة المعنى فإن المخبر به بالقيام في قولنا: زيد قام هو زيد ويؤيده التفسير بالفارسية بقولنا: زيد أيستاده أست آن زيد، والثاني رعاية لجانب اللفظ فإن اعتبار الضمير لأجل محافظة قاعدة عدم جواز تقديم الفاعل، ولذا قال الكوفيون: إنه جملة فعلية على التقديم والتأخير لتجويزهم تقديم الفاعل. **(قوله: كانت الكبرى مفصولة)**؛ لأنها قد تمت بمجرد الفعل والضمير إنما اعتبر لئلا يبقى الفعل بدون الفاعل، ولا دخل له في حصول الجملة الاسمية فتكون مفصولة عن الصغرى بالأجنبي فما قيل: إن الفاعل جزؤ الفعل والفعل جزؤ الجملة الاسمية، فلا تكون مفصولة

المعطوف عليها - أعني: جملة قام - أقرب إلى الجملة المعطوفة؛ لعدم الفاصل بين مبدأ جملة قام، وبين جملة وعمراً أكرمته سوى العاطف، بخلاف الكبرى فإن بين مبدئها وبين جملة قام وعمراً أكرمته فاصلاً سوى العاطف، وهو منتهاها؛ أعني: جملة قام كذا حرر. **(قوله: بعد حروف التحضيض الخ)** واعلم أن حرف التحضيض إذا دخل على الماضي معناه اللوم والتوبيخ على ترك الفعل، ويستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك شيئاً يمكن تداركه في المستقبل وإذا دخل على المضارع معناه الحث والترغيب على الفعل وإتيانه، فهو في المضارع بمعنى الأمر، والتفصيل في المعنى. **(قوله: وهو هلا وألا)** مشددة وجوز الخليل التخفيف، وأما ألا للعرض فإن وجب بعده النصب على ما قاله الأندلسي لكن المصنف اختار مذهب السيرافي من أن حال حرف النفي بعد الهمزة كحالها قبل دخولها فعنده ألا للعرض مما يختار بعده النصب، وتختص ألا هذه بالفعلية؛ نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ﴾، ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا﴾. **(قوله: لوجوب دخولهما على الفعل)** وفي وجوب دخول حرف الشرط على الفعل خلاف الأخفش فإنه يجوز دخوله على الاسم بخلاف حرف التحضيض، فإن دخوله على الفعل متفق عليه، وعد قوله:

وَنُبِّئْتُ[١] لَيْلَى أَرْسَلَتْ لِشَفَاعَةٍ
إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا

(٢) أي: خبرت أن ليلى أرسلت إلي شخصاً بشفاعة فطلب به جاهاً عندي، فهلا جعلت نفسها شفيعاً.

شاذاً (عصام). (قوله: إن زيداً ضربته ضربك) أتى بالماضي؛ لأن حق المفسر للشرط أن يكون ماضياً ومن الأمثلة قوله:

لا تَجْزَعِي أنْ مُنفِسَاً أهْلَكْتُهُ

وقد تقدم فتذكر، وقوله: إنه ليس منه؛ أي: ليس مما أضمر عامله على شريطة التفسير فضلاً عن أن يكون النصب فيه مختاراً، وقوله: أو مناسبة؛ أي بالترادف أو باللزوم كما سبق. (قوله: لنصبه)؛ لأن قصد المتكلم بقوله: أزيد ذهب به، أنه أذهب زيد، ولأداء هذا المقصود لا يصح تسليط ذهب على زيد؛ لأنه لا يعمل في المفعول بدون حرف الجر، ولا حرف جر فيه، وقوله: أعني أذهب على صيغة الماضي المجهول الذي لا يعمل النصب، وقوله: مناسب آخر؛ أي: باللزوم مثل الملابسة، فإنه ينصب زيداً على المفعولية والمصدر في قوله: أزيداً يلابسه الذهاب به؛ بمعنى: المبني للمفعول؛ أي: المذهوبية به والملابسة من ملابسة الصفة للموصوف. (قوله: قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الخ) لعل هذا بطريق حمل المناسب على الكمال، وقال العصام: إن مناسب الفعل المشتغل لازم أو مرادف مقصود ولا يعد مرادفاً بدون القصد ومراد البصريين أن هذا التركيب ليس منه، نظراً إلى معنى شاع فيه، وإلا فيجوز في هذا التركيب ليس منه نظراً هنالك مناسب ينصبه. (قوله: والاتحاد فيما ذكرته) أيها السائل مفقود؛ لأن الفعل الأول مسند إلى الذهاب أو إلى الأحد على ما عرفت والفعل

الاستفهام، وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كألا للعرض، وكذا إن الشرطية فإن المرفوع في ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ﴾ يجوز عند الاخفش أن يكون مبتدأ. (قوله: فإنه وإن صدق عليه) إلى آخره قال الشيخ الرضي ما حاصله: أن ليس الفعل الواقع بعده مشتغلاً عنه بضميره؛ لأن معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير هنا مرفوع المحل، وتجويز نصبه باعتبار إسناد ذهب إلى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف؛ لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل؛ يعني: ويجب أن يكون المصدر النائب مناب الفعل مخصوصاً (قوله: فيكون تقديره زيداً يلابسه الذهاب به) الأظهر أن يقال: يلابس زيداً الذهاب به وفي هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف، وفي الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها. (قوله: مع اتحاد ما أسند إليه) قال الشيخ الرضي: الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به من المفسر، ألا ترى أن أحد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر، وزيداً في أن زيداً ضربته واقع من ضربت المقدر موقع

بالأجنبي؛ لأن جزء الجزء جزؤ فمنشأه قلة التدبر. (قوله: باعتبار المنتهي) أي: المنتهى المعتبر فهو من قبيل حصول الصورة، فلا يرد أن الفصل بالضمير لا باعتباره. (قوله: تليق بالفعل)؛ لأن تلك المعاني إنما تتعلق بالأمور المتجددة، والفعل لدخول النسبة في مفهومه متجدد بخلاف الاسم فإنه يتعلق به تلك المعاني باعتبار النسبة الخارجية عن مفهومه. (قوله: إلا أن بعضها الخ) وهذا الاختصاص موقوف على السماع لا طريق للقياس إليه. (قوله: كحروف التحضيض) أي: في السعة إذ قد جاء بعدها الاسم شاذاً في نحو:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ لِشَفَاعَةٍ
إلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

(قوله: كألا للعرض) فمن قال باختصاصها قال بوجوب النصب بعدها، ومن لم يقل بالاختصاص قال باختيار النصب بعدها، فليس ذلك من مواقع الوجوب أو الاختيار اتفاقاً، ولذا تركه المصنف رحمه الله وإنما ذكر أن الشرطية لعدم الاعتداد باختلاف الأخفش، ثم ما ذكره المحشي رحمه الله خلاف ما في الرضي فإنه قال: يجب النصب بعد إلا العرضية؛ نحو: إلا زيد ألا تكرمه وجعل حرفي الشرطية؛ أعني: لو وأن كلاهما مما اختلف في اختصاصه. (قوله: في أن امرؤ هلك) أي: فيما إذا دخل أن على اسم يكون خبره فعلاً. (قوله: قال الشارح الرضي الخ) إيراد على الشارح رحمه الله بأنه مخالف لما في الرضي حيث جعل قوله: مشتغلاً عنه بغيره مخرجاً له، والجواب: أن الشارح رحمه الله حمل قوله: مشتغلاً عنه بضميره على الإطلاق، ولم يعتبره بكونه مشتغلاً عن نصبه بنصب ضميره كيلا يلزم استدراك بحيث لو سلط عليه لنصبه وقد مر تفصيل ذلك. (قوله: لأن معنى الاشتغال الخ)؛ لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا النصب والفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فزيد في قولك: أزيد ذهب به خرج عن الحد المذكور بقوله: مشتغل عنه، وبقوله: بضميره إذ المعنى مشتغل عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره. (قوله: وتجويز نصبه الخ) على ما جوزّ ابن السراج والسيرافي. (قوله: حتى يكون المعنى الخ) فيكون الجار والمجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط. (قوله: يعني ويجب الخ) فقوله: بالفعل متعلق بالمدلول عليه لا بالاختصاص؛ يعني: أن المصدر إنما يقوم مقام الفاعل إذا كان مخصوصاً بصفة أو قيد، والمصدر المدلول عليه بالفعل ليس كذلك، والجواب: أن ذلك الشرط إنما هو في المصدر الذي يكون مفعولاً مطلقاً فإنه لا ينوب مناب الفاعل إلا إذا كان مذكوراً ومخصوصاً، وفيما نحن فيه الفعل مسند إلى ضمير مصدره كما في قولهم: +القَدْ حِيلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ=، وقيل: في توجيهه أن قوله: بالفعل متعلق بالاختصاص، والمعنى: أن الذهاب ينتصب بأذهبت فيقال: أذهبت زيد إذهاباً كما يقال: أنبته الله نباتاً، لكن ليس له اختصاص مزيد مناسبة به، بل اختصاص يذهب، والفعل لا يسند إلى مصدر كذلك، وفيه أن المسند إلى الذهاب هو ذهب، وأن الناصب نزيد ملابسه؛ أعني: أذهب المسند إلى الإذهاب على أن ذكره لا يدل له من شاهد، وأن عبارة الرضي أبية عنه حيث قال: لعدم الاختصاص في المصدر، ولم يقل لعدم الاختصاص للمصدر. (قوله: الأظهر أن يقال الخ): لأن الكلام في المفسر الناصب لا في المفسر المشتغل، وإنما قال: الأظهر؛ لأنه يمكن أن يقال: إنه تقدير للمفسر الناصب قبل التسليط كما يدل عليه قوله: لو سلط عليه لنصبه. (قوله: وفي الثاني) أعني: يلابسه أحد بالذهاب.

الأمر[1] كذلك «فَالرَّفْعُ» أي: رفع (زَيْدٍ) في المثال المذكور واجب[2] بالابتداء ونصبه[3] غير جائز بالمفعولية. فليس[4] من باب الإضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما[5] يختار فيه النصب؟ «وَكَذَا[6]» أي: مثل (أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ) «قوله تعالى[7]: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾». أي:[8] في صحائفَ أعمالهم فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير لأنه[9] لو جعل منه لصار[10] التقدير فعلوا[11] كلَّ شيءٍ[12] في الزبر[13] فقوله[14]: (فِي الزُّبُرِ) إنَّ كان متعلقاً (فَعَلُوا[15]) فسد المعنى، لأن[16] صحائف أعمالهم[17] ليست محلاً لفعلهم[18]، لأنهم[19] لم يوقعوا فيها[20] فعلاً[21]، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها[22] كتابة[23] أفعالهم. وإن[24] كان صفة لشيء. مع أنه[25] خلاف ظاهر الآية. فات المعنى المقصود، إذ المقصود أنَّ كل[26] شيء هو مفعول لهم[27] كائن[28] في الزبر[29] مكتوب فيها[30] موافقاً[31] لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ[32] ۝٥٣﴾ لا أنَّ كل شيءٍ كائن[33] في صحائفَ أعمالهم مفعول[34] لهم[35]، فالرفع[36] لازم[37] على أن يكون

(١) أي: إذا لم يكن مثل زيد ذهب به من هذا الباب للعلة. (٢) أي: فيجب الرفع. أشار إلى حذف الخبر. (٣) ج س. (٤)أي: إذا كان النصب غير جائز فليس. مثال المذكور. (٥) أي: من القسم. (٦) والظرف مرفوع خبر مقدم والنظم مبتدأ مؤخر. (٧) في سورة اقتربت الساعة. (٨) جمع صحيفة وهي الكتاب وشيء اكتب عليه. (٩) علة ليس. (١٠) جواب لو. (١١) الناس أو الخلائق. (١٢) من خير أو شر. (١٣) أو مع الناس. (١٤) تعالى. (١٥) المقدر الناصب كل. (١٦) علة فسد. (١٧) أي: الإشباع. (١٨) كل شيء. (١٩) أي: الناس. (٢٠) أي: في كتاب كل شيء. (٢١) خيراً أو شراً. (٢٢) أي: في الصحائف. (٢٣) أي: في كتابة كل شيء. (٢٤) عطف على إن كان متعلقاً. (٢٥) أي: كون في الزبر صفة شيء. (٢٦) اسم إن. (٢٧) ناس. (٢٨) خبر إن. (٢٩) خبر بعد خبر. (٣٠) أي: في الصحائف. (٣١) حال من ضمير كائن. (٣٢) مكتوب. (٣٣) صفة شيء. (٣٤) لعدم موافقته لما في الآية الأخرى. خبر إن. (٣٥) متعلق بـ مفعول. (٣٦) يعني كل شيء. (٣٧) وواجب.

فَالرَّفْعُ واجب، وَكَذا[1] ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ[2] ۝٥٢﴾

(١) في سورة القمر. (٢) في القاموس: الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر.

الضمير من ضربت المفسر، وأن التقدير في إن زيداً لم يقم إلا هو إن قام زيدلم يقم إلا هو؛ لانتقاض النفي بإلا وكذا في أن زيداً لم تضرب إلا إياه أن تضرب زيداً لم تضرب إلا إياه، ولا يخفى أن نسبة زيد إلى يلابس واذهب ليست كنسبة به إلى ذهب؛ لأنه مسند إليه وزيداً مفعول. (قال: واجب بالابتداء) كذا ذكره المصنف، وفيه أنه يجوز أن يكون مرفوعاً باذهب المقدر لرعاية الاستفهام، ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل. (قال: وكذا) خبر أو مبتدأ وفيه. (قوله: لقوله تعالى:) ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ۝٥٣﴾، المستطر: نوشتن.

(قوله: كذا ذكره المصنف رحمه الله) أي: مقيداً بقوله: بالابتداء. (قوله: ويوافق ضابطة الخ) حيث قال: وأما قولهم: زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب؛ إذ ليس مسلطاً على ضمير الأول ولا على ما يتعلق به تسليط المفعولية، وما كان كذلك فليس من هذا الباب، وحكمه أن يكون مبتدأ إن لم يكن قبله ما يرجع به تقدير الفعل، وفاعلاً إن كان معه ما يرجح تقدير الفعل على المختار، وفاعلاً على الوجوب إن كان معه ما يوجب تقديره، فالأول كقولك: زيد قام، والثاني كقولك: أزيد قام انتهى. (قوله: وفيه) أي: في كونه مبتدأ بحث؛ لأنه يكون الكاف حينئذ اسمياً، ولا يقول سيبويه باسميته إلا عند الضرورة، قال المصنف رحمه الله: كل شيء فعلوه ترك لفظ نحو وما يؤدي معناه ههنا، وأورده في السابق واللاحق للدلالة على أنه لم يوجد له نظير، وإن كان لم يمكن أخذ

الثاني؛ أعني: ذهب مسند إلى الجار والمجرور القائم مقام الفاعل، قال قدس سره في الهامش: الفرق بينه وبين زيداً حبست عليه مع أن كلاً منهما مبني للمفعول، إن القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد رفعاً لا نصباً بخلاف حبست، فإن القائم مقام فاعله ضمير المتكلم، وأما الجار والمجرور؛ أعني: عليه، فهو منصوب محلاً، وتحقيقه: أن حبست عليه يستلزم ملابسةً فاعلُها المتكلم ومفعولها زيد، وأما ذهب فإنه يقتضي ملابسة أو ذهاباً لم يعلم فاعلها فالأول: يستلزم فعلاً معلوماً ينصب زيداً إذا سلط عليه، والثاني: يستلزم فعلاً مجهولاً يرفعه إذا سلط عليه (نعمه). (قوله: وكذا أي: مثل أزيد ذهب به) يعني: كالمثال المذكور في أنه يتوهم كونه من هذا الباب، وليس منه قوله تعالى في سورة القمر: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾؛ أي: في كتب الحفظة، وأراد بالمثل كل تركيب يكون الفعل المشتغل عنه بضميره صفة لذلك الاسم؛ لأنه ليس انتفاء نصبه لعدم التسليط، بل لعدم إمكانه؛ إذ لو سلط لفات تقييد المقصود بالوصف وانتقل التركيب من الوصف إلى الإخبار؛ وذلك فاسد (عصام). (قوله: لم يوقعوا فيها فعلاً)؛ أي: أصلاً لا خيراً ولا شراً، فضلاً عن الكلية، والكرام الكاتبون: هم الملائكة الذين يكتبون أعمال العباد؛ أعني: رقيباً وعتيداً (نعمه). (قوله: مع أنه خلاف الظاهر الخ)؛ لأنه لو كان صفة لقدم على فعلوه فلما أخر كان الظاهر أن يكون خبراً، وإلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف. (قوله: هو مفعول لهم) أي: الجملة الاسمية صفة لكل شيء وموافقاً حال من المعنى

(كُلُّ شَيْءٍ) مبتدأ[١] والجملة الفعلية[٢] صفة لشيء والجار[٣] والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ تقديره[٤]: كلُّ شيء[٥] هو[٦] مفعول لهم ثابت[٧] في الزبر بحيث لا يغادر[٨] صغيرة ولا كبيرة. واعلم أنَّه[٩] قد سبق أنَّ الاسم المذكور إذا[١٠] كان الفعل المشتغل عنه[١١] بضميره أو متعلقه أمراً[١٢] أو نهياً[١٣] فالمختار[١٤] فيه النصب[١٥]. فالظاهر أن قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ داخل[١٦] تحت هذه القاعدة[١٧] مع أن القُرَّاءَ[١٨] اتفقوا فيه على الرفع[١٩] إلا[٢٠] في رواية شاذة[٢١] عن بعضهم[٢٢]، فاضطر[٢٣] النحاة إلى أن تمحّلوا[٢٤] لإخراجه عن هذه القاعدة المذكورة[٢٥] لئلا[٢٦] يلزم اتفاق القراء على غير المختار[٢٧].

فأشار المصنف إلى ما تمحّلوا لإخراجه[٢٨] عنها[٢٩] فقال: «ونحو[٣٠]: ﴿ٱلزَّانِيَةُ[٣١] وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾» الفاء[٣٢] فيه مرتبط[٣٣] «بِمَعْنَى[٣٤] الشَّرْطِ عِنْدَ المُبَرِّدِ[٣٥]» لكون الألف واللام في (الزَّانِيَة والزَّانِي) مبتدأ[٣٦] موصولاً[٣٧] فيه معنى[٣٨] الشرط[٣٩] واسم الفاعل الذي هو صلته

(١) خبر يكون. (٢) أي: فعلوه. (٣) في قوله: ﴿في الزبر﴾. (٤) أي: تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور. (٥) مبتدأ أول. (٦) مبتدأ كان. (٧) خبر للمبتدأ الأول. (٨) أي: لا يترك سيئة كبيرة أو صغيرة. (٩) شأن. (١٠) الشرط مع الجزاء خبر إن. (١١) أي: عن الاسم. (١٢) نحو: زيداً اضربه. خبر كان. (١٣) نحو: زيداً لا تضربه. (١٤) جواب إذا. (١٥) وإن قدر إما كما هو مطرد مع الأمر والنهي. (١٦) خبر إن. (١٧) أي: قاعدة الإضمار على شريطة التفسير لوجود شرائطه. (١٨) جمع قارئ من باب فتح. (١٩) ولم يقرأ بالنصب. (٢٠) أي: ينصب. (٢١) والشاذ لا يعبأ به. (٢٢) وهو عيسى ابن عمر. (٢٣) أي: احتاجوا. (٢٤) أي: ذهبوا إلى بيان الحيلة. (٢٥) وهي ما أضمر عامله. (٢٦) علة تمحلوا. (٢٧) ولا يجوز القراءة على غير المختار. (٢٨) أي: قوله تعالى. (٢٩) عن القاعدة. (٣٠) مبتدأ أول. (٣١) مبتدأ. (٣٢) مبتدأ ثان. (٣٣) خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر للمبتدأ الأول. (٣٤) الباء متعلق بالمرتبط. (٣٥) فهو عند المبرد جملة واحدة مركبة من المبتدأ والخبر. (٣٦) خبر كون. (٣٧) صفة مبتدأ. (٣٨) فاعل موصولاً. (٣٩) وهو سببية الأول للثاني على ما مر في بحث المبتدأ.

وَنَحْو[١]: ﴿الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجلِدُوا[٢] كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ الفَاءُ بِمَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ المُبَرِّدِ

(١) أي: كذا نحو الزانية والزاني الآية لأن الفاء آه.
(٢) أمر حاضر وخطاب للحكام.

المقصود؛ أي: حال كونه مطابقاً لقوله تعالى في سورة القمر: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ﴾، وهذه الآية كائنة عقب قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾، قال الجزائري: أي: كل عمل صغير وكبير مسطور في صحيفة الأعمال أو اللوح، والاستطار والسطر بمعنى واحد؛ أعني: نويستن؛ أي: الكتابة. (قوله: لا أن كل شيء الخ) أي: ليس المقصود أن كل شيء كائن الخ، وإن كان هذا المعنى أيضاً صحيحاً، وهو أنه لا يكتب في صحائف أعمالهم كاذب، بل هو مطابق لأعمالهم (عصام)، وقوله: مفعول لهم؛ أي: لأن الشيء الكائن في الزبر هو الكتابة، وهو ليس مفعولاً لهم، ولك أن تقول: إن الصفة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب، وكون أفعالهم في الزبر غير معلوم له، وقوله: يبحث لا يغادر بصيغة المجهول؛ أي: بحيث لا يترك من ذلك الشيء سيئة صغيرة ولا كبيرة. (قوله: واعلم أنه الخ) بسط مقدمة لكلام المتن، وإشارة إلى أنه جواب سؤال متكمّن، وقوله: إلا في رواية شاذة عن بعضهم حيث اختار النصب، وذهب إلى أن الفاء للعطف، وهو عيسى بن عمر الثقفي النحوي مات سنة تسع وأربعين ومئة، وله الإكمال والجامع؛ وهما كتابان في النحو، وقد قال في مدح ذلك بعض الشعراء:

بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

والتمحل؛ بمعنى: حيلة كردن. (قوله: فقال: ونحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ

(قوله: بحيث لا يغادر) أي: لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة. (قوله: والظاهر) إلى آخره لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب؛ لأن ما بعدها قد يعمل فيما قبلها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾. (قوله: عن بعضهم) هو عيسى ابن عمرو. (قال: ونحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾) الواو إما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾، وقوله: الفاء بمعنى الشرط تعليل، وجملة قوله: وجملتان بتقدير المبتدأ؛ أي: هذه الآية جملتان تعليل آخر معطوف على الأول، وإما للعطف على قوله: وكذا. (قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾)

ضابطة منه بأن يقال: كل مرفوع بعده صفة للمرفوع لا يحتمل أن يكون من هذا الباب؛ لأنه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل عليه يصير تركيباً خبرياً ولأجل هذا خص بيان عدم كونه من هذا الباب بالآية. (قوله: لا يمنع الخ) دفع لمنع ظهور دخول هذه الآية تحت الضابطة بناء على أن الفاء يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها. (قوله: لأن ما بعدها الخ) وذلك إذا كانت غير واقعة موقعها أو زائدة قال الشارح رحمه الله: لا إن كل شيء كائن الخ؛ لأن الصفة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب وكون أفعالهم في الزبر غير معلومة له. (قوله: تعليل الخ) للحكم المستفاد من كذا؛ أعني: ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير فهي جملة لا محل لها من

كالشرط فخبر[١] المبتدأ كالجزاء[٢] والفاء الداخلة عليه[٣] مرتبطة بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء. ومثل هذا الفاء[٤] لا يعمل ما[٥] في حيزه[٦] فيما قبله فامتنع[٧] تسليط الفعل المذكور بعده على ما[٨] قبله فتعين[٩] فيه[١٠] الرفع. «وَ» الآية[١١] «جُمْلَتَانِ[١٢]» مستقلتان «عِنْدَ[١٣] سِيبَوَيه» إذ[١٤] (الزَّانِيَةُ) مبتدأ محذوف[١٥] المضاف[١٦] و(الزَّاني) عطف عليه والخبر محذوف[١٧] أي: حكم الزانية والزاني[١٨] فيما يتلى عليكم[١٩] بعد. وقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُواْ﴾ جملة[٢٠] ثانية لبيان الحكم الموعود[٢١]، والفاء عنده[٢٢] أيضا[٢٣] للسببية أي: إنْ ثبت زناهما[٢٤] فاجلدوا. وقيل[٢٥]: زائدة أو للتفسير، وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع التسليط[٢٦] فلا يدخل[٢٧] في الضابط[٢٨] فتعين الرفع. «وإلاَّ» أي: وإن لم يكن الفاء[٢٩] بمعنى الشرط[٣٠] ولم تكن الآية جملتين أيضا فهي[٣١] تكون داخلة تحت الضابطة «فَالمُخْتَارُ[٣٢]» حينئذ فيها[٣٣] «النَّصْبُ» واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا[٣٤] بد من جعل الفاء بمعنى الشرط[٣٥] أو جعل الآية جملتين[٣٦] ليتعين (الرَّفْعُ). «الرَّابِعُ[٣٧]» من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها: «التَّحْذِيرُ[٣٨]» وإنما وجب حذف الفعل[٣٩] فيه[٤٠]

---

(١) هو فاجلدوا. (٢) لأن الزنى سبباً للجزاء وهو الجلدة فيكون كالشرط. (٣) أي: على خبر المبتدأ. (٤) الذي وقع جواباً للشرط حقيقة أو حكماً. (٥) فعل. (٦) أي: بعد الفاء. (٧) جواب شرط محذوف. (٨) أي: اسم. (٩) أي: وجب. (١٠) أي: الاسم. (١١) مبتدأ. (١٢) خبره عطف على جملة الفاء بمعنى الشرط. (١٣) ظرف لمفهوم الكلام أي: حكم بذلك عند سيبويه. (١٤) علة الاستقلال. (١٥) صفة مبتدأ. (١٦) أو خبر كذلك. (١٧) جوازاً بالقرينة الحالية. (١٨) موصولة. (١٩) أيها المؤمنون. (٢٠) من الفاعل والفعل. (٢١) في الجملة الأولى. (٢٢) سيبويه. (٢٣) كالمبرد. (٢٤) شرعاً بأربعة شهداء أو بالإقرار. (٢٥) الفاء. قائله فاضل الهندي. (٢٦) أي: تسليط الفعل. (٢٧) هذا القول على كلا التقديرين. (٢٨) أي: ما أضمر عامله. (٢٩) في قوله تعالى فاجلدوا مرتبطة. (٣٠) كما هو عند المبرد. (٣١) أي: هذه الآية. (٣٢) إذا كانت داخلة تحتها فالمختار آه. (٣٣) أي: في هذه الآية. (٣٤) جواب شرط. (٣٥) كما هو مذهب المبرد. (٣٦) كما هو مذهب سيبويه. (٣٧) مبتدأ. (٣٨) أي: ما فيه التحذير. خبره. (٣٩) الناصب. (٤٠) أي: في هذا الباب.

وَجُمْلَتَانِ[١] عِنْدَ سِيبَوَيْه[٢]، وَإلاَّ فَالمُخْتَارُ النَّصْبُ. الرَّابِعُ[٣]: التَّحْذِيرُ

(١) أي: والآية جملتان مستقلتان عند آه. إنما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره.

(٢) توجيه المبرد أقوى من توجيه سيبويه لعدم احتياجه إلى إضمار ولذا قدم المصنف لكن فيه أنه يلزم أن يكون إنشاء خبر. لارى.

(٣) من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها. ج.

وجملة قوله: الفاء بمعنى الشرط المشيرة إلى التعليل خبر لقوله نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ﴾ بتقدير العائد، وقوله: جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الإعراب. (قوله: مرتبط بمعنى الشرط) فتكون الباء صلة، ويجوز أن تكون للسببية. (قال: عند المبرد) قيل: ظرف

الإعراب واللام في الفاء للعهد. (قوله: وجملة قوله: جملتان بتقدير المبتدأ الخ) لفظ جملة مبتدأ مضاف والباء في بتقدير للسببية، وتعليل آخر خبره ومعطوف خبر بعد خبر. (قوله: بتقدير العائد) أي: منه دون فيه؛ أي: ما سبق إلى الفهم؛ لأن العائد في الخبر إنما يحذف قياساً إذا كان مجروراً بمن والخبر جملة ابتدائية مبتدأ وخبره جزؤ من المبتدأ الأول، وما قيل: إن لام العهد هو العائد فلا حاجة إلى تقدير وهم؛ لأن العائد في الخبر لا يكون إلا الضمير أو وضع الظاهر موضعه؛ نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ كل ذلك منصوص في الرضي. (قوله: فتكون الباء صلة) لعاملها الدالة عليه؛ لأن الباء فيها للملابسة والربط،

﴿وَٱلزَّانِى﴾ الآية) قال العصام: الآية بظاهرها ليست من هذا الباب؛ لأن الفاء بظاهره فاء الشرط حيث دخل خير موصول بما هو في معنى الفعل، وما بعد الفاء الواقع في صدر الجزاء أو ما هو بمنزلته من خبر المبتدأ لا يعمل فيما قبله، وإن كان يعمل ما بعد فاء الجزاء الذي بطل صدارته بوقوعه في الوسط؛ لكونه جزاء إما لفظاً؛ نحو: أما زيداً فاضربه أو تقديراً؛ نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾. (قوله: الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط) الذي تضمنه المبتدأ؛ أعني: قوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾، حاصله أن الفاء فاء الجزاء؛ لأن الفاء المرتبط بمعنى الشرط ليس إلا فاء الجزاء، فلا يرد الإشكال الآتي، ولفظة فيه إشارة إلى تقدير الرابط من الجملة الصغرى، فاعلم أن المبرد جعل المانع عن كونه من هذا الباب ما أشار إليه في الكتاب من أن الفاء في فاجلدوا بمعنى: الشرط، وقدم توجيه المبرد على توجيه سيبويه مع تقدم سيبويه رتبة؛ لرجحانه لعدم الاحتياج إلى التقدير، واستشكل كون الفاء بمعنى الشرط مع أنه حرف الجزاء، فأجيب تارة بأن الباء للسببية؛ أي: الفاء حاصلة بسبب معنى الشرط، وتارة بما أشار إليه الشارح من أن التقدير الفاء مرتبط بمعنى الشرط؛ أي: مرتبط للجزاء بالشرط، والتحقيق أن حرف الشرط لسببية الجملة الأولى للثانية ومعنى الفاء أيضاً سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى الشرط يؤكد بها حرف الشرط فتبصر. (قوله: فيه معنى الشرط) أعني: سببية

الأول للثاني، أو للحكم به، وإضافة المعنى إلى الشرط إما بيانية أو لامية فتذكر، وإنما قال: ومثل هذا الفاء لا يعمل؛ لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض؛ نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝﴾ جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها كما مر. **(قوله: فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده)** فيه أن امتناع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله لا يستلزم تعين الرفع في الاسم المذكور، بل لا بد في ذلك من امتناع تسليط المناسب أيضاً وهذا في حيز المنع (ظهيريه). **(قال المصنف: جملتان مستقلتان)** أي: مختلفتان في المعنى، وقال العصام: أراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر أحدهما متفرعاً على حذف الفعل من الأخرى، ولعله أخذ هذا من صرف الإطلاق إلى الفرد الكامل. **(قوله: إذ الزانية مبتدأ الخ)**؛ لأنه في تقدير حكم الزانية والزاني ما يتلى عليكم فاجلدوا فقوله: فاجلدوا بيان للجملة الموعود بها بخلاف باب ما أضمر، فإن تركيبه أيضاً جملتان، لكن بمعنى واحد فلا يرد أن جميع الباب جملتان. **(قوله: والفاء عنده أيضاً)** أي: كما عند المبرد للسببية، ويقال: لها الفصيحة وليست عاطفة؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار؛ أي: إن ثبت شرعاً زناهما فاجلدوا؛ لأن الجلد لا يترتب على مجرد الزنا، بل على ثبوته، فإن قيل: إذا كان الفاء عند سيبويه أيضاً بمعنى الشرط كيف يصح التخصيص للمبرد؟ قلنا: ليس مخرج الآية عن الحد كون الفاء بمعنى الشرط عند سيبويه، بل كونهما جملتين؛ إذ الفاء إنما يعد مانعاً لو كان ما بعد الفاء بحيث لو لم يكن الفاء صح عمله فيما قبله. **(قوله: وقيل: زائدة)** أي: الفاء زائدة كما في جواب إذا، فيكون ما بعدها ابتداء كلام، وقوله: أي: وإن لم يكن الخ؛ يعني: إن لم يكن أحد التوجيهين توجيه المبرد وتوجيه سيبويه كانت الآية داخلة تحت الضابطة، والتالي باطل كما أشار فكذا المقدم، وأراد بالضابطة قاعدة اختيار النصب فيما قبل الأمر والنهي كما تقدم مع أنها غير داخلة فيها؛ إذ القراء متفقون على قراءة الرفع فلو كان النصب مختاراً لما اتفقوا على غير المختار. **(قال المصنف: التحذير)** أي: موضع التحذير بتقدير مضاف لتصحيح الحمل فلا تغفل، وقوله: تخويف شيء إلى وتبعيده الخ، يريد أن كلاً من التخويف والتبعيد معنى التحذير لا مجموعهما، وإرجاع الضمير إلى التحذير لا يخلو عن استخدام؛ لأن المراد

لعامل الظرف المقدر، والأظهر أنه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما أن قوله: عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ﴾. **(قوله: ومثل هذا الفاء)** إنما قال مثل؛ لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝﴾ جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها. **(قوله: إذ الزانية)** توجيه المبرد أقوى من هذا التوجيه؛ لعدم احتياجه إلى إضمار، ولذا قدمه المصنف، لكن فيه أنه يلزم أن يكون الإنشاء خبراً. **(قوله: مبتدأ محذوف المضاف)** أو خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب. **(قوله: إن ثبت زناهما)** شرعاً وذلك بأربعة شهداء أو بالإقرار. **(قوله: وقيل: زائدة)** وما بعدها ابتداء كلام، ولا يخفى أن القول بالزيادة مع ظهور احتمال السبب بعيد. **(قوله: أو للتفسير)**؛ لأن اجلدوا إيجاب، والإيجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم. **(قوله: وجزء الجملة)** إلى آخره يجوز أن يقال: إن ما بعد فاء التفسير أو السببية إذا كانت الفاء واقعة موقعها لا تعمل فيما قبلها. **(قوله: واختيار النصب)** يعني: أن الشرطية إشارة إلى قياس استثنائي استثني فيه نقيض التالي؛ ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب إليه المبرد أو سيبويه، وإنما حمله على ذلك؛ إذ لو لم يحمله لكان معناه أن اختيار النصب واقع على بعض التقادير، لكنه غير واقع أصلاً فإن الشاذ لا يعبأ به.

فلا يرد أنه لا قرينة على حذف الفعل الخاص. **(قوله: ظرف لعامل الظرف المقدر)** أي: الجار والمجرور؛ أعني: بمعنى الشرط لكونه ظرفاً مستقراً. **(قوله: وإلا ظهر الخ)**؛ لأن كونه بمعنى الشرط ليس عند المبرد لاعتبار الحكم به فالأظهر أن يتعلق الظرف بالنسبة والحكم المستفاد من حمل الخبر على المبتدأ. **(قوله: كما أن الخ)** فإنه يتعين فيه التعلق بالنسبة لعدم تعلق آخره. **(قوله: يوافق الخ)** جملة استئنافية معللة لكونه أظهر فإن الظرف في قوله تعالى متعلق بالنسبة؛ أي: هذا الحكم عند الله، وليس متعلقاً بشيء من المبتدأ والخبر لعدم صلاحيتهما. **(قوله: إنما قال: مثل الخ)** لا يخفى عليك أن ما ذكره فائدة لفظ هذه، لكن لما كان لفظ مثل لبيان أن المشار إليه نوع الفاء المذكورة في الآية دون خصوصها، وكانت الفائدة المذكورة مترتبة على إرادة نوع الفاء؛ أعني: ما يكون للسببية واقعة موقعها نسب المحشي الفائدة إلى لفظ مثل. **(قوله: كما في قوله تعالى الخ)** فإن موقع الفاء قبل اليتيم لكونه معمول مدخولها قدم عليه لئلا تجتمع إما مع الفاء. **(قوله: يلزم أن يكون الخ)** وهو مما اختلف فيه والحق تأويله بمقول في حقه، فلا ترجيح لقول المبرد. **(قوله: والتقدير هذا الخ)** لكن التقدير الذي ذكره الشارح رحمه الله أظهر فلذا اقتصر عليه. **(قوله: لأن اجلدوا الخ)** دفع لتوهم أن المضاف المحذوف في الجملة السابقة الحكم الذي هو الوجوب، وقوله: فاجلدوا للإيجاب؛ فإنه طلب الفعل على سبيل اللزوم، فلا يكون تفسيراً له، وحاصله: أنه تفسير له باعتبار ما يتضمنه، ولك أن تقول: إن الحكم نفس الإيجاب عند الشيخ الأشعري أو لوجوب نفس الإيجاب وتحقيقه في شرح العضد إلا أن ما ذكره المحشي رحمه الله أظهر. **(قوله: يجوز أن يقال)** أي: على مذهب سيبويه. **(قوله: إذا كانت الخ)** قيد للسببية احترز به عن نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝﴾ ولم يتعرض للزائدة؛ لأن الحمل عليها بعيد كما مر. **(قوله: أن الشرطية)** يعني قوله: وإلا فالمختار النصب. **(قوله: قياس استثنائي الخ)** تقديره وإن لا يكن أحد التقديرين يكن المختار.

لضيق[1] الوقت عن ذكره. «وَهُوَ» في اللغة: تخويف[2] شيء عن[3] شيء، وتبعيده عنه[4]. وفي اصطلاح النحاة: «مَعْمُولٌ» أي: اسم[5] عمل فيه النصب بالمفعولية «بِتَقْدِيْرِ[6]: اتَّقِ، تَحْذِيْراً» أي: حُذِّر ذلك المعمول تحذيراً، فيكون مفعولاً مطلقاً. أو ذكرَ تحذيراً، فيكون مفعولاً له. «مِمَّا[7] بَعْدَهُ» أي: مما بعد ذلك المعمول. «أوْ[8] ذُكِرَ المُحَذَّرُ مِنْهُ مُكَرَّراً[9]» على صيغة[10] المجهول عطفاً على (حُذِّر) أو (ذُكِر) المقدر[11]، فإن قلت: فعلى هذا لا بد من ضمير[12] في المعطوف[13] كما في المعطوف عليه

(١) على وجب. (٢) مصدر مضاف إلى مفعول. (٣) يقال للشيء. (٤) أي: الشيء الثاني. (٥) أشار به إلى أن إطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه إلخ. (٦) ظرف مستقر وقع صفة للمعمول. (٧) متعلق بالتحذير. (٨) عطف على جملة حذر أو ذكر المقدر العامل في تحذير. (٩) حال من المحذر منه. (١٠) حال من ذكر. (١١) بالجر صفة لأحدهما على سبيل البدل. (١٢) راجع إلى المعمول. (١٣) مثل أن يقول: أو ذكرا.

وَهُوَ مَعْمُولٌ[1] بِتَقْدِيْرِ: اتَّقِ تَحذِيراً[2] مِمَّا بَعْدَهُ أَوْ ذِكْرِ المُحَذَّرِ مِنْهُ مُكَرَّراً مِثْلُ:

(١) أي: اسم عمل فيه النصب بالمفعولية. (٢) أي: حذف ذلك المعمول تحذيراً فيكون مفعولاً مطلقاً وذكر تحذيراً ليكون مفعولاً له.

(قوله: لضيق الوقت) في كلا قسمي التحذير ضيق وقت، وهو أضيق في القسم الثاني منه، ولهذا لا يذكر إلا المحذر منه. **(قوله: وفي اصطلاح النحاة معمول)** نقل إليه لتعلق التحذير به لكونه محذراً أو محذراً منه. **(قوله: أي: اسم عمل فيه النصب بالمفعولية)** أشار به إلى أن إطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لأثر العامل. **(قال: بتقدير اتق)** الأنسب بالصناعة أن يقال: باتق بدون التقدير. **(قال: تحذيراً مما بعده)** هذا القسم الذي هو المحذر إما ظاهر أو مضمر، والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب والمضمر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً وقد يجيء متكلماً؛ نحو: إياي والشر، وسيبويه يقدر بنحو: لا حذر، وغيره يقدر بنحو: حذر خطايا، والأول أولى كذا ذكره الشيخ الرضي. **(قال: أو ذكر المحذر منه)** هذا القسم يكون ظاهراً ومضمراً سواء كان الظاهر مضافاً أو لا، والمضمر متكلماً أو مخاطباً أو غائباً. **(قوله: على صيغة المجهول)** قال الشيخ الرضي في قوله: أو ذكر المحذر منه نظر؛ إذ ذكر مصدر ففي عطفه على قوله: معمول بعد من حيث المعنى إلا أن يقدر في الأول مضاف؛ أي: هو ذكر معمول، وفيه نظر أيضاً؛ لأن التحذير من أنواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ: أو ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه؛ لأن أو ههنا اتصالية؛ أي: ليست إضرابية فينبغي أن يليها مثل المذكور قبل، والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة، وانما جازت المخالفة إذا كانت إضرابية واختار قدس سره الاحتمال الأخير وهو المشهور المنساق إلى الفهم، ولم يجعله معطوفاً على قوله: معمول حتى لا يلزم ما ذكره من المحذور، بل جعله معطوفاً على فعل مقدر ينساق إليه الفهم؛ أعني: حذر أو ذكر ويمكن أو يختار الاحتمال الأول ويجعل معطوفاً على قوله: تحذيراً بتقدير الحين، أو يجعله مفعولاً له للتقدير، والمعنى على أن تقدير اتق دون غيره من الأفعال للتحذير لا أن التقدير لأجل التحذير؛ لأن التقدير لعدم الفرصة، ولا دخل للتقدير في التحذير؛ لأنه لو ذكر لحصل التحذير أو يجعل معطوفاً على قوله: معمول وتجعل الإضافة من باب جرد قطيفة، لا يقال العطف بأو في الحدود إنما يصح إذا كان صدر الحد متناولاً للمعطوفين؛ ليكون إشارة إلى تقسيم المحدود، وليس

بالتحذير في قوله: الرابع التحذير المعنى الاصطلاحي، وفي صورة إرجاع الضمير إما لفظه أو معناه اللغوي. **(قوله: وفي اصطلاح النحاة معمول بتقدير اتق)** قال بعضهم: التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه ليجتنبه ويكون التحذير بثلاثة أشياء بإياك وأخواته وهي إياكما وإياكم وإياكن وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب؛ نحو: نفسك والسيف وبذكر المحذر منه؛ نحو: الأسد فإن ذكر المحذر بلفظ أياً فالعامل محذوف وجوباً سواء عطفت عليه أو كررته أو لم تعطف ولم تكرر، وإن ذكر بغير لفظ أياً، واقتصر على ذكر المحذر منه فإنما يجب الحذف إن كررت أو عطفت وفي غير ذلك يجوز الإظهار هذا. **(قوله: أي: اسم عمل فيه)** يشير إلى أن قوله: معمول بتقدير معمول فيه فهو من قبيل الحذف والإيصال. **(قوله: فيكون مفعولاً له)** ولك أن تجعله مفعولاً له للتقدير؛ أي: إنما قدر للتحذير؛ إذ لو ذكر العامل لربما يدركه المحذر منه وفات التحذير، وقوله: مما بعده؛ أي: مما ذكر بعد ذلك المعمول كالأسد بعد إياك، فلا يجب الحذف في قولك: من الأسد اتق نفسك. **(قال المصنف: أو ذكر المحذر منه)** قال العصام: مصدر منصوب عطف على تحذيراً كأنه قيل: أو لذكر المحذر منه مكرراً؛ إذ تكرار المحذر منه للمبالغة في التحذير لضيق الوقت عن ذكر العامل. **(قوله: على صيغة المجهول الخ)** رد لما قاله الرضي وحاصله أن قوله: ذكر إذا كان بصيغة المصدر يكون معطوفاً على معمول، وهو بعيد من حيث المعنى؛ لأن التحذير ليس نفس الذكر، بل المذكور، وإذا كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك؛ لأن أو هنا متصلة من حيث المعنى فينبغي أن يليه مثل المذكور قبل كما في جاءني زيد أو عمرو، وحاصل الجواب: أنه على صيغة المجهول، لكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما توهمه فافهم. **(قوله: فإن قلت: فعلى هذا الخ)** أي: على تقدير العطف على أحدهما لا بد الخ، وحاصله: أنه إذا عطف ذكر على حذر لا بد أن يكون فيه ضمير راجع إلى المعمول كما في المعطوف عليه وليس فيه ضمير، وحاصل الجواب: أن ههنا ضميراً أقيم الظاهر مقامه إشعاراً بأن المعمول في هذا القسم هو المحذر منه الذي هو عبارة عن المعمول المذكور وفيما سبق هو المحذر، وقوله:

قلنا: نعم[١]، لكنه وضع في المعطوف المظهر[٢] موضع المضمر[٣]، إذ تقدير الكلام[٤]: أو معمول بتقدير اتق ذكر مكرراً، إلا أنه[٥] وضع المحذر[٦] منه موضع الضمير العائد إلى المعمول إشعاراً[٧] بأنه[٨] محذر منه لا محذر «مِثْلُ: إيَّاكَ[٩] والأسَدَ[١٠]، وإيَّاكَ وأنْ تَحذفَ[١١]،» هذان مثلان لأول: نوعي التحذير، ومعناهما[١٢]: بَعِّدْ نفسَكَ من الأسد، والأسدَ[١٣] من نفسك، وبَعِّد نفسَكَ عن حذفِ الأرنَبِ[١٤]. وهو[١٥] ضربه بالعصا[١٦]. وبَعِّد حذفَ الأرنبِ عن نَفْسِكَ. وعلى التقديرين: المحذَّر منه هو (الأسَدُ[١٧]) (وَالحَذْفُ[١٨]). فإن المراد[١٩] من تبعيد الأسد[٢٠] أو الحذف[٢١]، من نفسك تحذيرها[٢٢] منهما[٢٣] لا تحذيرهما منها[٢٤]. «وَالطَّرِيْقَ الطَّرِيْقَ[٢٥]» مثال[٢٦] لثاني نوعَيْه[٢٧]، أي: اتَّقِ الطريقَ الطريقَ. ولا[٢٨] يخفى عليك[٢٩] أن تقدير (اتَّقِ) في أوَّل النوعين غير[٣٠] صحيح، لأنه[٣١] لا يقال: اتقيت زيداً[٣٢] من الأسد، فينبغي[٣٣] أن يقدر فيه[٣٤]

---

(١) لا بد في المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه. (٢) وهو المحذر منه. (٣) على خلاف مقتضى العالم. (٤) أي: كلام المصنف. (٥) شأن. (٦) لفظ. (٧) علة وضع. (٨) أي: بأن الضمير في المعطوف. (٩) أصله اتق نفسك فحذف الفعل حذفاً واجباً. (١٠) عطف على الضمير في إياك. (١١) أصله اتق نفسك فحذف الفعل حذفاً واجباً. كافية. (١٢) أي: معنى المثال الأول على قسمين. (١٣) أما أن يكون مؤخراً. (١٤) وبالفارسية يقال: حركوش. (١٥) أي: الحذف في اللغة. (١٦) لأن ذلك يقتلها فلا يحل أيضاً. (١٧) المثال الثاني. (١٨) في الثاني. (١٩) والمحذر هو النفس. (٢٠) في الأول. (٢١) الثاني. (٢٢) خبر إن. أي: نفسك. (٢٣) أي: من الأسد والحذف. (٢٤) نفسك. (٢٥) تأكيد لفظي. (٢٦) تقديره هو مثال. (٢٧) تحذير. (٢٨) اعتراض على المصنف. (٢٩) أيها الطالب. (٣٠) خبر أن. (٣١) شأن. (٣٢) لأنه فعل لازم بل وقيت زيداً من الأسد فاتقى. (٣٣) جواب شرط. (٣٤) أي: في أول التوعية.

إيَّاكَ[١] وَالأَسَدَ، وإيَّاكَ وأَنْ تَحْذِفَ، والطَّرِيقَ الطَّرِيقَ[٢]،

(١) مفعول به لفعل محذوف وجوباً ١ - بعد نفسك من الأسر.
(٢) مثال لثاني نوعيه فالطريق منصوب مفعول به لفعل محذوف وجوباً أي: اتق الطريق الطريق.

إذ تقدير الكلام الخ دليل على وضع الظاهر موضع المضمر، فقوله: ذكر المحذر منه صفة لقوله: معمول، وقوله: إشعاراً بأنه الخ، دليل لمن على الوضع المذكور. (قال المصنف: مثل إياك والأسد الخ) إنما أورد مثالين للقسم الأول إشارة إلى أنه كما يجوز أن يكون المحذر منه اسماً صريحاً يجوز أن يكون فعلاً في تأويل الاسم، واعلم أن حق التحذير أن يكون للمخاطب مثل: إياك والحسد، وإياك والبول قائماً، وإياك والشر قال الشاعر:

وإيَّــاكَ أنْــتَ وعَــبْــدَ الــمَــسِــيــ
ــحِ أنْ تَــقْــرَبَــا قِــبَــلَ الــمَــسْــجِــدِ

وشذ مجيئه للمتكلم في قوله[١]: «إياي، وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا، وليذكِّ لكم الأسِل والرماح»، أي: تنحى عن حذف الأرنب، ونحوا أنفسكم عن حذفه، وأشذ من هذا مجيؤه للغائب في قول بعض العرب: إذا بلغ الرجل الستين وإياه وإيا الشواب، وفيه شذوذ آخر وهو إضافة إيا إلى الظاهر. (قوله: بعد نفسك من الأسد) وإنما قدر بعد دون اتق؛ لما سيجيء منه أن تقدير اتق غير صحيح هنا وفيه شيء، وقوله: والأسد من نفسك، وهذا بيان لحاصل المعنى وإن هذا المعنى لازم للمعنى السابق. (قوله: وهو ضربه بالعصا) واعلم أن الحذف بحاء مهملة فذال معجمة بمعنى الضرب بالعصا، والخذف بمعجمتين الضرب بالحصا، فاعرفه، ونقل بعض الشارحين هذا التحذير عن عمر رضي الله عنه، وإنما نهى عن ذلك؛ لأن الحذف يقتلها فلا يحل (نعمه)، وقوله: وعلى التقديرين؛ أي: على تقديري المعطوف عليه والمعطوف المحذر منه هو الأسد دون المخاطب؛ إذ لا خفاء أن المراد من تبعيده عنك تحذيرك عنه لا تحذيره عنك

(١) أي: عمر رضي الله عنه.

الصدر ههنا متناولاً لهما؛ لأنا نقول: لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى قوله: معمول متناولاً للقسمين. (قوله: قلنا: نعم) أو قلنا بتقدير العائد، والتقدير أو ذكر المحذر منه من نوعيه أو باستتار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلاً منه. (قال: مثل إياك والأسد) قال الشيخ الرضي: قال المصنف: الأصل اتقك، ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافاً إلى الكاف، فقالوا: اتق نفسك، فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس؛ لعدم الاحتياج إليه، فرجع الكاف ولم يجز أن يكون متصلاً؛ لأن عامله مقدر فصار منفصلاً، ثم قال: وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه، والأولى أن يقال: هو بتقدير إياك بعد بتأخير العامل، وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا كان أحدهما منفصلاً. (قوله: ولا يخفى) إلى قوله: غير صحيح يمكن أن يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعداً نفسك، ولا يخفى أن في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تأكيداً في التحذير ليس في تقدير بعد. (قوله: لأنه لا يقال: اتقيت زيداً من الأسد)؛ لأن معنى الاتقاء: برهيز يدن

(قوله: التبعيد تأكيد في التحذير) فالمقدر بعد دون اتق حينئذ لا غبار على كلام المحشى رحمه الله كما لا يخفى.

مثل: (بَعِّدْ[١]، ونَحِّ[٢]). وتقدير: (بَعِّدْ) في مثال النوع الثاني غير منا سب، لأن[٣] المعنى[٤] على الاتقاء[٥] عن الطريق لا على تبعيده[٦] عنه. فالصواب أن يقال[٧] بتقدير: (بَعِّد أو اتَّقِ) أو نحوهما[٨]، فيقدر مثل: (بَعِّد) في جميع أفراد النوع الأول[٩]، وفي بعض أفراد النوع الثاني[١٠] مثل: (نَفْسَكَ نَفْسَكَ) فإن المعنى على[١١] هذا: بَعِّد نفسك مما يؤذيك، كالأسد[١٢] ونحوه[١٣]، ويقدر[١٤] مثل (اتَّقِ) في بعضها كالمثال المذكور[١٥].

---

(١) أمر من التبعيد. (٢) بفتح النون وكسر الحاء المشددة بمعنى بعد. (٣) علة لعدم المناسبة. (٤) أي: معنى قولك الطريق الطريق. (٥) أي: على اتقاء المخاطب خبر إن. (٦) أي: على تبعيد المار السالك في الطريق لأن الطريق لا يمكن أن يبعد. (٧) مصنف. (٨) مثل إياك والأسد، وإياك أن تحذف وغيرهما مما يصلح أن يكون مثالاً. (٩) أي: المحذر منه المكرر. (١٠) أي: على تقدير مثله نفسك نفسك. (١١) تمثيل لما يؤذيك. (١٢) كالحية والحداد. (١٣) عطف على يقدر الأول. (١٤) في المتن أي: الطريق الطريق.

كما ذكره الشارح، ولا محذور في عطفه على المحذر لكفاية المشاركة في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهي المفعولية، وقوله: مثال لثاني نوعيه، ومنه قول عمر رضي الله عنه: يا سارية الجبل الجبل، وقال الشاعر:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لا أَخَـا لَـهُ
كَسَـاعٍ إِلى الـهَـيْـجَـا بِـغَـيْـرِ سِـلاحِ

وقال الآخر: الضيغم الضيغم يا ذا الساري. (قوله: غير صحيح) الظاهر غير ظاهر أو غير مناسب؛ لأنه صحيح ولو بتكلف فتدبر. (قوله: لا يقال اتقيت زيداً)؛ لأن معنى الاتقاء: برهيزيدن لابراهيزانيدن؛ يعني: أنه لازم لا متعدّ إلا أن يضمن معنى التبعيد، فلو قال: بتقدير نحّ أو بعد لكان أولى، وقوله: على الاتقاء؛ أي: اتقاء المخاطب عن الطريق والاحتراز عن إصابة الضرر فيه بالتيقظ لا على تبعيد المخاطب عن الطريق. (قوله: فالصواب أن يقال الخ) إلا أن يقال أراد المصنف تقدير اتق ونحوه كاحذر وباعد إلى غير ذلك، وقوله: مثل نفسك نفسك ويصح تقدير اتق فيه؛ أي: اتق عن نفسك بتبعيده عن الرذائل إلا أن في تقدير بعد استغناء عن حذف الجار - أعني: عن - لكنه كثير في الكلام الفصيح مثل: واتقوا الله على أنه أسلم من لزوم كون النفس محذراً لا محذراً منه. (قوله: فإن المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالأسد ونحوه) قيل: هذا المقام من مزالق الأقدام، حتى أن المحشي عبد الغفور والعصام حاولا دفع ما يرد على هذا الكلام من أن النفس المكررة في المثال محذرة لا محذر منها كما هو المنفهم من تقدير بعد نفسك، والمحذر منه هو ما يؤذيك فلا يبقى لعده من أفراد النوع الثاني وجه، فإن النوع الثاني على ما قاله المصنف ما كرر فيه المحذر منه وتكلفا في جعلها محذراً منها ولم يحو ما حول المرام، فنقول: مستعيناً بتوفيق الله المنعام مراد الشارح في هذا المقام تضمين الكلام على الاعتراض على المصنف؛ لحصره النوع الثاني فيما كرر فيه المحذور منه، فإن النوع الثاني منه ليس هو فقط، بل ما كرر فيه المحذر من هذا النوع أيضاً على ما صرحوا، كيف وقد قسم ابن هشام في أوضح المسالك التحذير لزوماً سواء عطفت عليه؛ نحو: إياك والأسد، أم كررته؛ نحو: إياك إياك، أم لم تعطف ولم تكرر، وإن ذكر المحذر بغير لفظ أياً أو اقتصر على

لا برهيزا انيدن. (قوله: فالصواب أن يقال) يمكن أن يقال: أراد تقدير اتق ونحوه. (قوله: فإن المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك) فيه تأمل؛ لأن نفسك محذر منه لا محذر، فكيف يصح القول بأن المعنى بعد نفسك مما يؤذيك؟ اللهم إلا أن يقال: أن اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس إلا لإيقاعها الشخص في ضر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضر، وهي محذرة بالمآل

(قوله: اللهم إلا أن يقال الخ) فيه أن كون المحذر منه في الحقيقة وهو الضر لا يقتضي تقدير بعد في اللفظ وجعل النفس محذراً، ولو سلم فغاية ما لزم صحة تقدير بعد نظراً إلى الحقيقة لا بعينه.

قيل[1]: لفظ (الأَسَدِ) في (إِيَّاكَ والأَسَدَ) خارج عن[2] النوعين فينبغي أن لا يكون تحذيراً، وليس كذلك، فإنه أيضا[3] تحذير، وأجيب[4] بأنه[5] تابع للتحذير، والتوابع[6] خارجة عن المحدود، بدليل ذكرها فيما بعد[7].

«وَتَقُولُ[8]:» في قِسمي[9] النوع الأول: «إِيَّاكَ[10] مِنَ الأَسَدِ» كما كنت تقول: (إِيَّاكَ[11] والأَسَدَ) «و(مِنْ أنْ تَحْذفَ») كما كنت تقول[12]: (إِيَّاكَ وأنْ تَحْذِفَ). وتقول في المثال الأخير[13]: (إِيَّاكَ أنْ تَحْذِفَ) بتقدير (مِنْ») أي: إِيَّاك مِنْ أَنْ تَحَذِفَ، لأن[14] حذف حرف الجر عن (أنْ[15]، وأنَّ) قياس[16]. «وَلاَ تَقُولُ» في المثال الأول[17]: «(إِيَّاكَ الأَسَدَ) لامتناع[18] تقدير (مِنْ») وشذوذه مع غير (أنْ وأنَّ). فإن قلت[19]: فليكن بتقدير العاطف[20] قلنا: حذف العاطف أشد شذوذاً[21]؛ لأن حذف حرف الجر[22] قياس مع (أنْ وأنَّ) شاذ[23] كثير في غيرهما. وأما حذف العاطف[24] فلم يثبت إلاّ نادراً. «المَفْعُولُ[25] فِيْهِ» «هُوَ: مَا فُعِلَ فِيْهِ فِعْلٌ» أي: حدث

(١) قائله هندي أي: اعترض على قول المصنف. (٢) أي: من المحذر والمحذر منه المكرر. (٣) كإياك. (٤) هندي. (٥) لفظ أسد. (٦) حال. (٧) أي: من باب التوابع. (٨) أنت. (٩) إياك والأسد وإياك أن تحذف. (١٠) متعلق بفعل مقدر أي: بعد نفسك من الأسد. بدون المعطوف لأن المعطوف. (١١) بالقصر على ذكر المعطوف. (١٢) أنت. (١٣) من النوع الأول. (١٤) علة لتقدير الأول. (١٥) لأنهما حرف موصولة مع الجملة الطويلة والتخفيف مطلوب. (١٦) خبر إن. (١٧) من النوع الأول. (١٨) علة لا تقول. (١٩) قولك إياك الأسد. (٢٠) فلذلك امتنع. (٢١) من حذف الجار. (٢٢) خبر إن. (٢٣) خبر بعد خبر لأن. (٢٤) بدون المعطوف تضميناً. (٢٥) مشغول بإعراب الحكاية أو نائب المفعول.

وَتَقُولُ: إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ، وَمِنْ أَنْ تَحْذِفَ، وإِيَّاكَ أَنْ تَحذِفَ بِتَقْدِيْرِ مِنْ وَلاَ تَقُولُ: إِيَّاكَ الأَسَدَ لامْتِنَاعِ تَقْدِيْرِ مِنْ. المَفْعُولُ[1] فِيْهِ: هُوَ مَا فعلَ فِيْهِ فِعْلٌ

(١) كان قرينة للمحذوف منه ولا حاجة إليها.

ذكر المحذر منه؛ نحو: الأسد الأسد: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾، وفي غير ذلك يجوز الإظهار هذا فمثل نفسك نفسك ليس من النوع الأول وكذا: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾، ولا يمكن عدهما من النوع الثاني على تعريف المصنف ففي كلامه فتور، أراد الشارح التعرض له لكن كلامه أيضاً لا يخلو عن قصور: (هذا الذي ترك الأوهام حائرة) انتهى باختصار، وقوله: في بعضها؛ أي: بعض أفراد النوع الثاني كمثال المتن؛ أعني: الطريق الطريق. (قوله: قيل: لفظ الأسد الخ) هذا الاعتراض لنجم الأئمة وحاصله أن الأسد جزء من التحذير؛ لتوقف إفادة أصل معنى التحذير عليه مع أنه خارج من تعريف المصنف، أما خروجه عن القسم الثاني فظاهر؛ لأن الأسد ليس مكرراً، وأما خروجه عن القسم الأول فكذلك؛ لأنه ليس معمولاً بتقدير اتق تحذيراً مما بعده، بل المعمول إياك، فالصحيح أن يقال: التحذير على ضربين؛ إما لفظ المحذر منه مكرراً، أو لفظ المحذر معه، وحاصل الجواب: أن التحذير عبارة عن المعمول، وأما لفظ الأسد فهو من التوابع وإن توقفت استفادة المعنى عليه (نعمه)، وقوله: وليس كذلك؛ أي: ليس نفس الأمر كما قيل. (قوله: وتقول: إياك من الأسد) أي تقول: إياك والأسد، وتقول بعبارة أخصر في التقدير: إياك من الأسد؛ أي: بعد نفسك من الأسد واتق نفسك منه، لكن ما بالعطف؛ أعني: التعبير الأول أبلغ؛ إذ فيه تكرير التحذير. (قوله: وتقول: في قسمي النوع الأول) مفهومية القسمين للنوع الأول في ضمن مثاليه، فأحدهما: التحذير الذي يكون بعده اسم صريح، وثانيهما: ما يكون بعده اسم غير صريح، أو المراد بقوله: في قسمي النوع الأول في مثالي النوع الأول (ظهيريه)، وقوله: فليكن بتقدير العاطف؛ أي: فلا يلزم امتناع هذا التركيب. (قوله: فلم يثبت إلا نادراً) نحو: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ الآية؛ أي وقلت: قال العصام: لا تقول:

فإذا نظر إلى المآل صح هذا المعنى. (قوله: لأن حذف حرف الجر) إلى آخره؛ لأن إن حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل اسم، فلما طال لفظاً ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياساً بحذف حرف الجر. (قال: ولا تقول: إياك الأسد) أما قول الشاعر: فإياك إياك المراء فإنه فلضرورة الشعر، أو لأن إياك إياك من باب الأسد الأسد، والمراء منصوب بمثل اترك أو احذر، أو لأن المراء في تأويل أن تماري. (قوله: فلم يثبت إلا نادراً) قال أبو عليّ في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ﴾؛ أي: وقلت. (قال: المفعول فيه) أي: ومنه المفعول فيه، أو هذا باب

(قوله: وأما قوله: وإياك إياك المراء فإنه) وآخره إلى الشر دعاء وللشر جالب، المراء: المجادلة، والدعاء: فعال من الدعوة. (قوله: فلضرورة الشعر) والكلام في السعة؛ ولأن إياك إياك الخ من المحذر منه المكرر، وليس من القسم الأول حتى يحتاج إلى تقدير من، وهذا قول سيبويه. (قوله: أو لأن المرآء مصدر الخ) فحمل في جواز حذف من على ما يقدر به، وليس ذلك بقياسي حتى يرد أنه يلزم من ذلك جواز إياك الضرب، وهذا قول الزجاج: وفيه أن تقدير المصدر المعرف بأن مع الفعل بعيد ولذا لا يعمل المصدر المعرف عند الأكثرين. (قوله: أي: وقلت) بتقدير العاطف، وقيل: هو حال بتقدير قد، وقيل جزاء إذاما، وقوله تعالى: ﴿تَوَلَّواْ﴾ استئناف وجواب لسؤال نشأ من قبيل؛ أي: فما حالهم وتمام الآية: ﴿قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾.

«مَذْكُورٌ[١]» تضمناً[٢] في ضمن الفعل الملفوظ[٣] أو المقدر[٤] أو شبهه، كذلك أو مطابقه[٥]، إذا كان العامل مصدراً.

(١) صفة فعل. (٢) أي: مدلوله عليه دلالة في المفعول فيه. (٣) مثل صمت يوم الجمعة. (٤) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى ضربت. (٥) أي: مذكور مطابقة.

مَذْكُورٌ

المفعول فيه أو المفعول فيه هو كذا، وهو فصل على الأخير وصدر استئنافية على الأولين. (قال: ما فعل فيه) أي: في مسماه أو في نفسه مسامحة أو اسم ما فعل فيه. (قوله: أي: حدث) وهو الفعل اللغوي.

مبحث المفعول فيه (قال: مذكور) أي: مؤدى. (قوله: تضمناً) إلى قوله: أو مطابقاً كأنه أراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالأصالة، وبالتضمن ما يقابلها، فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي، وما له لمح إلى معنى. (قوله: إذا كان العامل مصدراً) أو بمعناه.

(قوله: أي منه المفعول فيه) بحذف الخبر الجار والمجرور على طبق قوله: فمنه المفعول المطلق. (قوله: أو هذا باب المفعول فيه) على حذف المبتدأ إما على حذف المضاف من الخبر أو على المسامحة. (قوله: وهو فصل) أي: نفس هو أو مرجعه فصل فيه أنه ليس موقع الفصل؛ إذ لم يثبت مجيئه إلا بين معرفتين ثانيهما ذو اللام، أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل، كما ذكر سيبويه، وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع، وقال: ولا يجوز زيد هو قال كذا في الرضي. (قوله: ومصدر استئنافية الخ) أي: مبتدأ خبره ما بعده والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. (قوله: أي: في مسماه) على حذف المضاف ههنا لئلا يلزم نزع الخف قبل الوصول إلى الماء. (قوله: مسامحة) بإقامة الدال مقام المدلول. (قوله: أو اسم ما فعل فيه) على حذف المضاف في أول التعريف ليكون مشتملاً على الجنس. (قوله: وهو الفعل اللغوي) لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف؛ لأنك إذا قلت: ضربت أمس فقد نقلت لفظة ضربت اليوم؛ أي: تكلمت به اليوم، والضرب الذي هو مفهومه فعلته أمس، فأمس فعل فيه الضرب لا ضرب. (قوله: ما يقابلها) أي: الدلالة تبعاً سواء كانت تضمناً أو التزاماً. (قوله: المستعمل في المعنى الالتزامي) نحو: قتلته يوم الجمعة؛ أي: ضربته ضرباً شديداً. (قوله: وماله لمح إلى معنى) وإن لم يكن مدلولاً التزامياً؛ أي: لازماً ذهنياً؛ نحو: زيد أسد في بيته. (قوله: أو بمعناه) بأن يكون اسم المصدر.

جاء حذف العاطف في التحذير كما في قوله:

وإِيَّــاكَ إِيَّــاكَ الــمِــراءَ[١] فــإِنَّــه
إلـى الـشَّـرِّ دَعَّـاءٌ ولـلـشَّـرِّ جـالِـبُ

لأنه من ضرورة الشعر والكلام في السعة على أنه جعله سيبويه من قبيل الطريق وجعل المراء في تقدير احذر المراء. (قال المصنف: المفعول فيه) أي: من المنصوبات سواء كان لفظ في مذكور أو مقدراً بقرينة قوله: وشرط نصبه تقدير في ويسمى ظرفاً عند البصريين وهو اسم زمان أو مكان ضمناً معنى في دون لفظها، وفيه مفعول ما لم يسم فاعله والضمير المجرور للموصول، وأما عند التنكير فإلى موصوف مقدر فتذكر. (قال المصنف: وهو ما فعل فيه) أي: اسم ما فعل في مدلوله ومسماه أو في نفسه انظر إلى اللاري وحاشيته. (قوله: أي: حدث) يريد أن الفعل بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للاسم؛ لأنك إذا قلت: ضربت أمس فالذي فعلته أمس مضمون ضربت لا لفظه، فأمس ما فعل فيه الضرب لا ضربت (رضي)، وفسر في شرح العصام بمدلول الفعل، ثم قال: ففيه اكتفاء عن ذكر شبهه، وكتب على قوله: حدث ما نصه سواء أثر الفاعل في ذلك الحدث أو لا، فدخل فيه نحو: مات زيد يوم الجمعة. (قال المصنف: مذكور) أي: مؤدى فإن الفعل اللغوي الذي هو الحدث من قبيل المعنى، والمذكور هو اللفظ لكن الذكر سبب التأدية فأريد به سببه. (قوله: مذكور تضمناً) أي: ذلك الحدث مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول فيه كقولك: ضربت زيداً يوم الجمعة، فإن الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة؛ أعني: الضرب مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي؛ أعني: ضربت؛ فإنه جزء معناه (نعمة الله)، ثم إن المذكورية أعم من اللفظي والتقديري، وفي الألفية:

فَـانْـصِـبْـهُ بـالـوَاقِـعِ فـيـه مُـظْـهـراً
كَـانَ وإلا فَـانْـوِهِ مُـقَـدَّراً

وعرفه في اللب بما فيه الفعل؛ أي: منصوب وقع في مدلوله الحدث عدل عن تعريف الكافية؛ إذ فيه ما فيه من عموم المجاز مع أن في تعريف اللب الإيجاز. (قوله: في ضمن الفعل) أي: كما إذا كان العامل غير مصدر فلو ذكره لكان أنسب. (قوله: أو المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال: متى خرجت؛ أي: خرجت يوم الجمعة؛ ونحو أن يقال: كم سرت، فتقول: فرسخين، وهذا جائز الحذف، وأما واجب الحذف فمثل ما وقع الظرف صفة أو صلة؛ نحو: مررت برجل عندك، وجاءني الذي عندك، وقوله: أو شبهه كذلك؛ أي: أو

(١) أي: الجدال.

فقوله[1]: (ما فُعِلَ فِيْهِ فِعْلٌ[2]) شامل لأسماء الزمان[3] والمكان كلها. فإنه[4] لا يخلو زمان[5] أو مكان[6] عن أن يفعل فيهما فعل[7]، سواء ذكر الفعل الذي فعل[8] فيهما[9] أو لا وقوله[10]: (مَذْكُورٌ) خرج به ما لا[11] يُذكر فِعْلٌ فُعِلَ فيه، نحو: (يَوْمَ الجُمُعَةِ يَوْمٌ طَيِّبٌ[12])، فإنه وإن كان فُعِلَ فيه فِعْلٌ[13] لا محالة، لكنه ليس بمذكور[14]، لكن[15] بقي مثل: (شَهِدْتُ[16] يَوْمَ الجُمُعَةِ) داخلاً[17] فيه، فإن[18] (يَوْمَ الجُمُعَةِ) يصدق عليه أنه فُعِلَ[19] فيه فِعْلٌ مذكورٌ[20]، فإن شهود يوم[21] الجمعة لا يكون إلاّ في يوم الجمعة، فلو اعتبر في التعريف قيد[22] الحيثية، أي: المفعول فيه، ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكور من حيث إنه فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكور،

(١) إذا عرفت التعريف. (٢) جنس. (٣) كاليوم والليل والشهور والحول وغيرها. (٤) شأن. (٥) من الأزمنة. (٦) من الأمكنة. (٧) من الإنس والجن والملائكة وغيرهما. (٨) أي: وجد وحدث. (٩) لفظاً أو تقديراً. (١٠) مصنف. (١١) الأولى ما لم يذكر. (١٢) أي: حسن. (١٣) من صلاة وضرب وأكل وشرب وغيرها. (١٤) لا لفظاً ولا تقديراً. (١٥) استدراك من قوله خرج به. (١٦) أي: أدركت. (١٧) حال من فاعل أبقى. (١٨) علة البقاء. (١٩) وهو شهدت. (٢٠) تضمناً في ضمن الفعل الملفوظ. (٢١) لكون يوم الجمعة مفعولاً فيه ليس كذلك بل مفعول به. (٢٢) الإضافة بيانية. نائب فاعل اعتبر.

مذكوراً في ضمن شبه الفعل الملفوظ أو المقدر؛ نحو: أنا ضارب زيد اليوم عندك. **(قوله: أو مطابقة إذا كان الخ)** كأنه أراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالأصالة وبالتضمن ما يقابلها؛ أي: الدلالة تبعاً فيشمل الالتزام وما يكون بطريق اللمح؛ نحو: زيد أسد في بيته. **(قوله: إذا كان العامل مصدراً)** أي: أو ما بمعناه كاسم المصدر، ومثال المصدر: أعجبني ضرب زيد يوم الجمعة، فإن الضرب فعل يوم الجمعة، وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة، لا يقال: يفهم من العبارة أن العامل إذا كان مصدراً يكون الحدث مذكوراً بالمطابقة، وليس كذلك؛ لأن العامل إذا كان مصدراً للتأكيد أو النوع لم يكن الحدث مذكوراً مطابقة بل تضمناً؛ لأنا نقول المراد أن العامل إذا كان مصدراً يكون الحدث مذكوراً مطابقة في الجملة لا يقال فعلى هذا التقدير خرج المفعول فيه الذي كان العامل مصدراً إذا كان الحدث مذكوراً في ضمنه؛ لأنا نقول: أمثال هذه المادة من المفعول فيه الذي فعل فيه مذكور تضمناً في ضمن شبه الفعل (ظهيريه). **(قوله: لأسماء الزمان)** أي: لأسماء دالة على الزمان فالمراد المعنى اللغوي الشامل للاصطلاحي، وقوله: أن يفعل فيهما الظاهر فيه لكون العطف بأو وإلا أن يقال: أن أو ليس على بابه، بل بمعنى الواو الواصلة؛ لأن كلاً منهما ظرف لا أحدهما. **(قوله: يوم الجمعة يوم طيب)** أو يوم مبارك مما جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً مثل يوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد، فإنه لا يسمى ظرفاً، وكذا الكلام فيما نصب منهما مفعولاً به نحو: بنيت الدار وشهدت يوم الجمل[1]، واعترض على مثال الشارح بما حاصله: أن المراد بكون الحدث مفعولاً في زمان أو مكان قيامه بالفاعل الحقيقي أو الحكمي في ذلك الزمان أو المكان بحيث يصح إسناده إليه؛ لئلا يرد مثل: مات زيد يوم الجمعة، فحينئذ لا يخرج؛ نحو: يوم الجمعة يوم طيب بقوله: مذكور؛ لأن قيام الطيب بيوم الجمعة

(١) اسم لوقعة كانت لعلي وعائشة رضي الله عنهما وكانت راكبة على جمل فعرف ذلك اليوم به.

(قوله: فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية) إلى آخره فيه تأمل؛ إذ لو أريد من قوله: ما فعل فيه ما نسب إليه الفعل بكلمة في لم يحتج إلى اعتبار قيد الحيثية ولو أريد معناه الحقيقي لا تجدي الحيثية؛ لأن هذا المعنى يصير قيداً، وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل إليه بكلمة في نعم يصير قريباً من اعتبارها.

(قوله: إذ لو أريد من قوله الخ) مجاز أوكناية لقوله: ولو أريد معناه الحقيقي وذلك فإن وقوع الحدث فيه يلزمه عند التعبير أن ينسب الفعل الاصطلاحي إليه بفي. **(قوله: لم يحتج إلى اعتبار قيد الحيثية)** لإخراج؛ نحو: نهدت يوم الجمعة على تقدير اعتبار وقوع المشهود عليه لعدم كونه حينئذ منسوباً إليه بتقدير في، ولا يضره كونه منسوباً إليه بتقديره على تقدير إرادة شهود شيء في يوم الجمعة، فإنه فعل آخر؛ لأنه شهود شيء يوم الجمعة. **(قوله: لأن هذا المعنى الخ)**؛ إذ مفاد التعريف أنه اسم لما فعل فيه الحدث المذكور مقيداً بكونه فعل فيه الحدث المذكور فاللازم منه كونه اسماً للقيد، ولا يقتضي أن يكون الحدث المذكور منسوباً إليه بفي، إلا أن يقال: أن كونه اسماً لذلك المقيد ليس باعتبار الوضع بالضرورة، فيكون باعتبار الاستعمال فيفيد كونه منسوباً إليه بفي لفظاً أو تقديراً، وهذا معنى قوله: نعم يصير قريباً من اعتبارها ويصير المآل أنه ذكر من هذه الحيثية، وبما ذكرنا لك ظهر معنى قول الشارح رحمه الله: فإن ذكر يوم الجمعة ليس من حيث إنه وقع فيه فعل مذكور، وما ذكره بعض الناظرين في جواب اعتراض المحشي وتوجيه عبارة الشرح بعيد عن المقصود بمراحل.

ليخرج[١] مثل هذا المثال[٢] منه[٣] فإن ذكر يوم الجمعة فيه[٤] ليس من حيث إنه فُعِلَ فيه، فِعْلٌ مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يخفى أنه[٥] على تقدير[٦] اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله[٧] (مَذْكُورٌ[٨]) إلا لزيادة تصوير المعرَّف[٩]. وقوله[١٠]: «مِنْ زَمَانٍ[١١] أَوْ مَكَانٍ[١٢]» بيان لـ (مَا[١٣]) الموصولة أو الموصوفة إشارة إلى قسمي[١٤] المفعول فيه، وتمهيد[١٥] لبيان حكم[١٦] كل واحد منهما. وهو، أي:[١٧] المفعول فيه، ضربان: ما يظهر فيه (فِي[١٨]) وهو مجرور[١٩] بها. وما[٢٠] يقدر فيه (فِي) وهو منصوب بتقديرها[٢١]. وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم[٢٢] لا يطلقون المفعول فيه إلاّ على المنصوب، بتقدير (فِي)[٢٣] وأما المجرور بها فهو مفعول[٢٤] به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه. وخالفهم[٢٥] المصنف، حيث[٢٦] جعل المجرور[٢٧] أيضا[٢٨] مفعولاً[٢٩] فيه، ولذلك[٣٠] قال[٣١]: «وَشَرْطُ نَصْبِهِ» أي: شرط نصب المفعول فيه «تَقْدِيْرُ (فِي[٣٢])» إذْ[٣٣] التَّلفظ بها يوجب الجرّ، وظروف[٣٤]

---

(١) جواب لو. (٢) أي: شهدت يوم الجمعة. (٣) أي: من تعريف المفعول فيه. (٤) أي: في المثال المذكور. (٥) شأن. (٦) من قبيل تابع الإضافة. وقوله على تقدير اعتبار من متعلقات قوله لا حاجة فتقديره. (٧) مصنف. (٨) بدل من قوله. (٩) أي: المفعول فيه. (١٠) مصنف. (١١) كاليوم والليلة وأجوائهما. (١٢) وهو ما يشغله الجسم. (١٣) في صدر التعريف. (١٤) أي: الزمان والمكان. (١٥) أي: توضيح. (١٦) زمان مكان. (١٧) توطئة لما بعده. (١٨) أي: لفظ في. (١٩) أو بمعناه. (٢٠) وثانيهما عبارة عن المفعول. (٢١) أي: بتقدير في نحو: سرت يوم الجمعة. (٢٢) نحاة. (٢٣) أي: لفظ في. (٢٤) عند القوم. (٢٥) قوم. (٢٦) علة للمخالفة. (٢٧) مفعول. (٢٨) كالمنصوب بتقدير في. (٢٩) مفعول ثان. (٣٠) أي: ولأجل أن المجرور بفي مفعول فيه عند المصنف. (٣١) مصنف. (٣٢) بعد صحة وقوعه مفعولاً فيه. (٣٣) علة لتقدير في. (٣٤) مبتدأ.

مِنْ[١] زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيْرُ فِي،

(١) بيان لما الموصولة أو الموصوفة.

(قوله: ولا يخفى) إلى آخره قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح. (قال: من زمان أو مكان) قد يجعل المصدر حيناً بحذف المضاف أو يجعل المصدر مجازاً عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية، وقد يجعل العين مكاناً؛ نحو: جلست في الشمس؛ أي: في مكانها إذا أريد بالشمس النور أو في مكان أثرها إذا أريد بها الجرم. (قوله: إشارة إلى قسمي المفعول فيه) إشارة إلى أن قوله: من زمان ليس قيداً احترازياً بناء على أن في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولاً فيه.

(قوله: قد يقصد الخ)؛ وذلك لأن اعتبار الإخراج بالقيد الضمني قد يعتبر بعد الفراغ من الاحترازات بالقيود المذكورة صريحاً فتكون الحيثية مخرجة لما بقي من القيود الصريحة لا لزيادة تصوير المعرف. (قوله: قد يجعل الخ) يريد أن الزمان والمكان أعم من أن يكونا حقيقيين أو اعتباريين. (قوله: بناء الخ) تعليل للنفي؛ يعني: المفعول فيها ما ينسب إليه الفعل بفي، وكلمة في محمولة على الظرفية الحقيقية، فيكون المفعول فيه ما يكون ظرفاً حقيقاً وهو الزمان والمكان، وما هو ظرف مجازي كالمصدر الجنسي، والشمس في المثال المذكور ليس مفعولاً فيه، بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر، فليس كل مجرور بفي مفعولاً فيه، فلذا قيد بقوله: من زمان أو مكان.

لا يكون إلا فيه فلا يصح قوله، لكنه ليس بمذكور (ظهيريه) وفيه ما فيه. (قوله: لكنه ليس بمذكور) أي: في نظم العبارة، وفي شرح العصام: المراد ما فعل فيه بحسب دلالة اللفظ، فخرج بقوله: ما فعل فيه؛ نحو: يوم الجمعة في يوم الجمعة ضربت، فإنه وإن فعل فيه الضرب، لكن لا بحسب دلالة لفظه وخرج أيضاً؛ نحو: يوم الجمعة مبارك فقد تم به الحد فقوله: فعل مذكور ليس بمخرج لشيء، بل لإتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد إيضاحه. (قوله: ولكن بقي مثل شهدت الخ) استدراك من قوله: خرج به ما لا يذكر الخ، والشهود بمعنى الحضور ومن الأمثلة: فضّل الله يوم الجمعة على سائر الأزمنة، وقوله: داخلاً فيه؛ أي: في الحد مع أنه ليس من الأفراد. (قوله: فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية) أي: بناء على أن قيد الحيثية معتبرة في تعريفات الأمور الاعتبارية سواء ذكرت أو لا، فيكون مفاد التعريف: أنه اسم لما فعل فيه الحدث المذكور مقيداً بكونه فعل فيه فالحيثية للتقييد. (قوله: فعل مذكور من حيث الخ) أي: مأخوذاً من حيث إنه الخ فقيد الحيثية معتبر في التعريف مع متعلقه؛ أعني: مأخوذاً ومذكوراً ويدل عليه قوله: فإن ذكر يوم الجمعة الخ. (قوله: بل من حيث إنه وقع الخ) إضراب عن قوله: ليس من حيث الخ؛ أي: بل ذكره من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور فيكون مفعولاً به لا فيه. (قوله: لا حاجة إلى قوله الخ)؛ لأن مثل يوم الجمعة في يوم الجمعة يوم طيب وإن فعل فيه فعل إلا أن ذكره ليس من هذه الحيثية، بل من حيث الإخبار عنه بأنه يوم طيب فما قصد إخراجه بقيد مذكور يخرج بقيد الحيثية (نعمة الله). (قوله: إلا لزيادة تصوير الخ) أي: لمزيد إيضاح المحدود، وتحقيق قيود ماهيته بأن يذكر جميع ذاتياته وما يعتبر في ماهيته، ولا يلزم أن

الزمان كلها[1] مبهماً كان الزمان[2] أو محدوداً «تَقْبَلُ ذَلِكَ» أي: تقدير (في)، لأن[3] المبهم منها جزء مفهوم الفعل[4] فيصبح انتصابه بلا واسطة، كالمصدر[5]. والمحدود[6] منها محمول عليه أي: على المبهم، لاشتراكهما في الزمانية نحو: (صُمْتُ[7] دَهراً) و(أَفْطَرْتُ[8] اليَوْمَ). «وَظُرُوفُ[9] المَكَانِ إِنْ كَانَ» المكان[10] «مُبْهَماً[11] قَبِلَ[12] ذَلِكَ[13]» أي: تقدير (في) حملاً على الزمان المبهم، لاشتراكهما[14] في الإبهام نحو: (جلست خلفك[15]) «وَإِلاَّ» أي: وإن لم يكن مبهماً، بل[16] يكون محدوداً «فَلا[17]» يقبل تقدير (في) إذ[18] لم يمكن حمله على الزمان المبهم، لاختلافهما[19] ذاتاً وصفة[20]، نحو: (جَلَسْتُ فِي المَسْجِدِ[21]). «وفَسَّرَ المُبْهَمُ[22]» من المكان «بِالجِهَاتِ السِّتِّ[23]» وهي: (أَمَامُ وخَلْفُ ويَمِيْنُ

(١) تأكيد للظروف المقيدة بقيد الإضافة. (٢) يعني لم يكن مقداره معلوماً كالحين والوقت. (٣) زمان. (٤) فإن مفهوم الفعل ثلاثة الحدث والزمان والنسبة إلى فاعلها. (٥) كما أن المصدر جزء مفهوم الفعل فنصبه بلا واسطة والتي لا تحتاج إلى الواسطة للعمل فهو جزئه. (٦) زمان. (٧) مثال للمبهم. (٨) مثال للزمان المحدود. (٩) مبتدأ. (١٠) و الشرطية خبره. (١١) كالجهات الست. (١٢) جزاء الشرط. (١٣) لاقتضاء الفعل مكاناً مبهماً. فاعله راجع إلى ظروف المكان بالتأويل السابق أو إلى المكان. (١٤)علة الحمل. أي: الزمان والمكان. (١٥) مكان مبهم. (١٦) عطف جلة على جلة وإن لم يكن. (١٧) أي: النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل على المكان المعين. (١٨) علة عدم القبول. (١٩) أي: الزمان والمكان. (٢٠) لأن الزمان مبهم والمكان معين. (٢١) مثال لمكان محدود. (٢٢) الذي يقبل النصب بتقدير في. (٢٣) صفة جهات.

وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَلِكَ وَظُرُوفُ المَكَانِ إِنْ كَانَ مُبْهَماً قَبِلَ ذَلِكَ وَإِلاَّ فَلاَ، وَفُسِّرَ المُبْهَمُ بِالجِهَاتِ[1] السِّتُّ

(١) وهو المكان لا إلى المضاف وأن الرجوع إلى المضاف .صح.

(قوله، مبهماً كان الزمان أو محدوداً) اتفق القوم على أن المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدّ ونهاية كالحين، والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة. (قال، وظروف المكان إن كان المكان مبهماً) جعل الضمير راجعاً إلى المكان، وإلا لوجب أن يقول: إن كانت ولما كانت إضافة الظروف إلى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبراً إلى عائد؛ لأن عائد المبين عائد المبين. (قال، وفسر المبهم بالجهات) هذا تفسير أكثر المتقدمين، وأما تفسير غيرهم فمنهم من قال: إن المبهم من المكان هو النكرة، والمعين منه هو المعرفة، وفيه أن نحو: خلفك معرفة مع أنه منصوب اتفاقاً، ويمكن دفعه بأنه ملحق بالنكرة لإبهامه، أو بأنه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الإرشاد من أن الجهات الست لا تتعرف بالإضافة كما لا يتعرف مثل بها، ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان، وتدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي ووسط وبين وتلقاء، وليس كل مبهم عندهم جائز النصب؛ لأن جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكنفُ وذرى لا

يكون جميع قيود الحدود للاحتراز، وبقي ههنا شيء مذكور في شرح العصام. (قوله: إشارة إلى قسمي المفعول فيه) يشير إلى أن أو لتقسيم المحدود، وإلى أن هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كأخواته، بل هو للبيان والتحقيق، وعمم الهندي الزمان والمكان عن الحقيقي والاعتباري كالمصدر الحيني، وقوله: تمهيداً، في المختار: مهد الفراش؛ أي: بسطه، وتمهيد الأمور تسويتها وإصلاحها. (قوله: وهو أي: المفعول فيه) فسره؛ لئلا يتوهم رجوعه في أول الوهلة إلى الحكم لقربه، وقوله: وهذا خلاف الخ؛ أي: ما أشار إليه المصنف من تقسيم المفعول فيه إلى قسمين خلاف اصطلاح جمهور النحاة. (قوله: أي شرط نصب المفعول فيه) يعني: لا شرط كونه مفعولاً فيه كما هو عند الجمهور، ثم المراد نصبه لفظاً لا محلاً فإنه لا يحتاج إلى شرط. (قوله: تقدير في) احتراز عما إذا ذكر في أو ما بمعناه؛ فإنه لا يصح تقدير في مع هذا الذكر، لا عما قدر فيه الباء بمعنى في؛ فإنه أيضاً منصوب، ولك أن تقول: لا يقدر إلا ما هو الشائع والشائع في الظرفية في كما أن الشائع في التعليل اللام فلا يقدر ما سواهما (عصام)، وقوله: يوجب الجر؛ أي: وإلا لزم كونه معرباً بإعرابين مختلفين لفظاً في حالة واحدة. (قال المصنف: وظروف الزمان الخ) نبه به على أن المفعول فيه يسمى ظرفاً أيضاً كما مر، والإضافة على ما في شرح الهندي من قبيل باب الساج؛ يعني: أنها بيانية، وفيه أن الظرف ههنا بمعنى المفعول فيه فهو من أقسام اللفظ، والزمان مدلوله فالإضافة لامية إلا أن يراد بالزمان ما يدل عليه، فيكون بينه وبين الظرف عموم من وجه لكنه تكلف. (قوله: كلها مبهماً كان الخ) يشير إلى أن المراد بالتأكيد الشمول لمبهم الظروف وموقتها بقرينة ما سيأتي من تبعض ظروف المكان باعتبار الإبهام وعدمه، ثم المراد بالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية، والمحدود بخلافه وسيأتي ما يتعلق بذلك، وقوله: أي تقدير في؛ يعني:

(قوله: اتفق القوم الخ) يعني: أنه لا خلاف في تفسير المبهم والمحدود من الزمان، فلذا لم يذكر المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله تفسيرهما. (قوله: وإلا لوجب الخ) نظراً إلى ظاهر العبارة من غير تأويل، فلا يرد أنه يجوز رجوعه إلى الظروف بتأويل المكان أو بالجميع أو بالكل أو بالمذكور، وأما ما قيل: إنه يجوز أن يكون التذكير لرعاية الخبر فغير موجه؛ لأن الخبر ههنا مشتق يجب مطابقته للمبتدأ لتحمل ضميره. (قوله: من فسرهما بمثل الخ) وهو المحصور وغير المحصور. (قوله: ووسط) بسكون السين. (قوله: وليس كل مبهم عندهم الخ)

وشِمَالُ وفَوْقُ وتَحْتُ) وما في معناها[١]، فإنَّ[٢] (أَمَامَ زَيْدٍ)، مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون[٣] مبهماً. ولما لم يتناول هذا التفسير[٤] بعض الظروف المكانية[٥] الجائز[٦] نصبها قال[٧]: «وحُمِلَ عَلَيْهِ» أي: على المبهم[٨] المفسر بالجهات الست «عِنْدَ[٩] وَلَدَى[١٠]، وَشِبْهُهُمَا» نحو: دون، وسوى «لإِبْهَامِهِمَا[١١]» أي: لإبهام (عِنْدَ[١٢] وَلَدَى) ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه[١٣]، لأن حكمه حكمهما. وفي بعض النسخ[١٤] (لإِبْهَامِهِمَا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ[١٥]). وكذا[١٦] حمل على المبهم من المكان «لَفْظُ (مَكَانٍ») وإن كان معيناً[١٧] نحو: (جَلَسْتُ مَكَانَكَ) «لِكَثْرَتِهِ[١٨]» في الاستعمال مثل الجهات الست، لا لإبهامه[١٩]. «وَ» كذا[٢٠] حمل عليه

(١) أي: المذكورات. (٢) علة لتطبيق المثال للممثل له. (٣) كل واحد من الجهات. (٤) أي: تفسير المبهم من المكان بالجهات الست. (٥) صفة الظروف. (٦) بعد صفة. (٧) جواب لما. أي: المصنف. (٨) من المكان. (٩) نائب فاعل حمل. (١٠) جلست لدى زيد أي: عند حضوره. (١١) قليل للحمل. (١٢) لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاز تقدير في فيهما. (١٣) أي: على المبهم. (١٤) أي: نسخ الكافية. (١٥) في أداء المراد. (١٦) أي: كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى. (١٧) بالإضافة لأنه لا يستعمل إلا مضافاً. (١٨) أو لأنه مبهم كالجهات الست. (١٩) لأنه معين بالإضافة. (٢٠) أي: كما حملت الأشياء الأول كذلك.

وَحُمِلَ[١] عَلَيْهِ عِنْدَ وَلَدَى وَشِبْهُهُمَا[٢] لإِبْهَامِهِمَا، وَلَفْظُ[٣]

(١) أي: وكذا حمل على المبهم من المكان كل مكانٍ.
(٢) أي: شبه عند ولدى وهو دون سوى.
(٣) قوله: ولفظ مكان وما بمعناه وكالمقام والموضع والمجلس والشرط أن يكون في عامله معنى الاستقرار.

يقال: فيها مثلاً زيد جانب عمرو، بل يقال: في جانبه أو إلى جانبه وكذا خارج وداخل، وليس أيضاً كل معين مجروراً عندهم فإن المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة. (قال: وحمل عليه عند) ينبغي أن يذكر أمر المقادير الممسوحة أيضاً فإنها منصوبة اتفاقاً، قال الشيخ الرضي: ينبغي أن تحمل على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يختص موضعاً دون موضع، بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداماً واليمين شمالاً. (قال: ولفظ مكان) بشرط أن يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال: كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي: اسم المكان الذي في أوله ميم

لم يظهر حينئذ فائدة قسمة ظروف المكان إلى المبهم والمحدود. (قوله: بمعناها) أي: بمعنى الجهة كما في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ أي: احتراز عن استعمالها مصدر المعنى روى آوردن. (قوله: وذرى) قال الأصمعي: الذري بالفتح كل ما أسترت به يقال: أنا في ظل فلان وفي ذراه؛ أي: في كنفه وستره. (قوله: أن تحمل على الجهات الست) اختلفوا في هذا النوع فقيل: إنه غير داخل في المبهم؛ لأن له مقداراً من المسافة، وقيل: داخل تحته، وقيل: أنه شبيه بالمبهم، وقيل: أنه منصوب على المصدرية، واللغة تساعده؛ لأن اللغويين شرحوا الميل والبريد والفرسخ بالخطى، فيكون سرت ميلاً بمعنى خطوت هذه الخطوات، وقيل: على تقدير مضاف كأنه قيل: سير ميل كما في قولك: ضربت سوطاً كذا في شرح التسهيل، فلعله لهذا الاختلاف لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيانه، وفي قوله: ينبغي إشارة إلى ذلك. (قوله: اسم المكان

قياساً، ولك أن تشير بذلك إلى النصب كما هو الملائم فافهم. (قوله: جزء مفهوم الفعل)؛ لأن الفعل موضوع للحدث والزمان، والنسبة إلى الفاعل فيكون الزمان جزء من مفهومه بخلاف المكان، فإن دلالة الفعل عليه عقلية لا وضعية والياء في قوله: في الزمانية مصدرية؛ يعني: وإن تغايرا في الوصف؛ لأن وصف أحدهما الإبهام والآخر عدمه، واعلم أن المراد بظروف الزمان مظهرها، وأما مضمرها فلا يقبل ذلك فلا بد فيه من الإظهار تقول: يوم الجمعة سرت فيه دون سرته، وأما نحو: يوم الجمعة صمته، فالضمير مفعول به على التوسع لا ظرف (عصام). (قوله: صمت دهراً الخ) الأول للمبهم والثاني للمحدود، ففيه لف ونشر مرتب، ثم إن الدهر إن كان معرفاً باللام فهو على العمر وإن منكراً فلا نية له، فقد توقف فيه الإمام أبو حنيفة رحمه الله، وقالا: كالزمان، وبه قالت الأئمة الثلاثة، وعن الثاني: أن التعريف والتنكير سواء عند الإمام. (قوله: إن كان المكان مبهماً) أو محمولاً عليه ثم الظاهر أن يقول: إن كانت؛ لأن المرجع جمع إلا أن يقال: التذكير لرعاية جانب الخبر أو بتأويل المرجع بالقسم الثاني، والشارح أشار بتقدير المكان إلى توجيه[١] ثالث كما لا يخفى. (قوله: إذ لا يمكن حمله على الزمان المبهم) أي: ولا على المكان المبهم؛ لأنه فرع وتابع، فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير (هندي). (قوله: وفسر المبهم من المكان) إسناد التفسير إلى غيره والإعراض عن ذكر فاعله مع أنه أكثر المتقدمين إشارة إلى ضعفه، وأنه غير مرضي عنده؛ لأن اللايق أن يفسر المبهم بما يتناول الكل، ويستغني عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض، وإنما ذكره مع هذا؛ لكونه أقرب إلى فهم المبتدئ، وقوله: وفسر المبهم؛ أي: الذي يقبل تقدير في بالجهات الست، وقيل: ليس هذا التفسير إلا للعجز عن ضبط الكل،

(١) وهو أن ضمير كان راجع إلى المضاف إليه؛ أعني: المكان لا المضاف وإن كان هذا هو الأصل.

وقال الجزائري بعد تعميم الجهات الست عن كونها معارف أو نكرات إن هذا التفسير مذهب الأكثر من القدماء، وههنا تفاسير أخر؛ أحدها: أن المبهم من المكان ما كان نكرة منها، ويخرج منه خلفك وأمامك مع أنه منصوب على الظرفية بلا خلاف، ثانيها: أن المبهم ما ليس بمحصور وهو باطل أيضاً؛ لخروج نحو: الفرسخ، فإنه محصور مع أنه منصوب على الظرفية، ثالثها[1]: أنه الذي ثبت له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق، فإن هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلاً بالإضافة إلى التحت وكذا غيره من الجهات، ولا شك أن التحت غير داخل في مسماه، ويندرج في هذا التفسير عند ولدي؛ لأنه لا يطلق باعتبار ذات المكان، بل باعتبار المضاف إليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة إلى الحمل، والمصنف لما فسره بالجهات الست احتاج إلى التقصي عنها فأجاب بأنها محمولة على ما يقبله. **(قوله: وما في معناها)** من قدام ويسار ووراء ثم إن نحو: ميل وفرسخ يدخلان في قوله: وشبههما؛ لأنهما لتغيرهما وتبدل أولهما وآخرهما غير معينين فلا ينبغي من المصنف هذا الإطلاق، بل عليه أن يعد المحمولات؛ لأن خارج الدار أيضاً مبهم مع أنه وما بمعناه مستثنى عن الحكم، قال العصام: ومنه أرضاً في أو اطرحوه أرضاً؛ أي: مجهولة. **(قوله: لإبهامها)** أراد الإبهام اللغوي وهو عدم التعين، وإلا لا يستقيم الحمل[2]. **(قوله: ولفظ مكان)** أي: ونحوه من ذوات الميم كلفظ موضع ومقام ومجلس ومثوى إذا كان الفعل موافقاً لها في إفادة معنى الاستقرار (رضي)، وقوله: وإن كان معيناً إشارة إلى جواز كون لفظ مكان غير معين كما إذا أضيف إلى شخص وكانت الإضافة للعهد الذهني فلا يكون معيناً، بل مبهماً فعلم أن الإبهام مقابل التعيين لا التعريف (ظهيريه). **(قوله: لا لإبهامه)**؛ لأن مكان زيد مثلاً معين، ولك أن لا تريد بكثرته كثرة استعماله، بل كثرة أمكنة كل شخص، والكثرة تورث الإبهام فيؤول إلى التعليل بالإبهام وأراد بقوله: ما بعد دخلت كل مكان ذكر بعد مادة الدخول وما يقاربه من السكون والنزول فإن هذه الأفعال تنصب على الظرفية كل مكان دخلت هي عليه مبهماً كان أو لا؛ نحو: دخلت الدار وسكنت الغرفة، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الخ (رضي).

(١) وهو المرضي عند المصنف، إلا أنه تركه لكون ما ذكره أقرب إلى فهم المبتدئين كما ذكرنا.

(٢) أي: حمل لدى وعند وغيرهما على المبهم من المكان.

زائدة إن كان مشتقاً من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث، وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت، وإن لم يكن كذلك فلا ينتصب إلا بما ينتصب به المكان المختص. **(قال: وما بعد دخلت)** وكذا سكنت ونزلت.

الخ) يدخل فيه لفظة المكان أيضاً. **(قوله: من حدث)** سواء كان الحدث مشتقاً منه الفعل الناصب لذلك الاسم؛ نحو: جلست مجلس فلان أو لا؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾. **(قوله: بمعنى الاستقرار)** أي: الاستقرار في مكان. **(قوله: ينتصب بالدال على ذلك الحدث)** سواء كان فعلاً أو اسماً؛ نحو: جلوس زيد مجلس فلان يوم الجمعة، وسواء كان ذلك الدال مذكوراً أو لا؛ نحو: هو مني مناط الثريا ومعقداً الإزار ومزجر الكلب بلزوم كلمة في غير المكان، يقال: دخلت في الأمر ولا يقال دخلت الأمر.

«مَا بَعْدَ[1] (دَخَلْتُ») وإن كان معيناً «نَحْو: (دَخَلْتُ الدَّارَ[2]») لكثرته[3] في الاستعمال لا لإبهامه[4] «عَلَى الأَصَحِّ» أي: على المذهب الأصح[5]. فإنه[6] ذهب بعض النحاة[7] إلى أنه[8] مفعول به، لكن الأصح أنه مفعول فيه، والأصل استعماله[9] بحرف الجر، لكنه حذف[10] لكثرة استعماله، وهذا[11] محل[12] تأمل[13]، فإن الفعل[14] لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه[15]، ولا شك أن معنى الدخول[16] لا يتم بدون[17] الدار. وبعد تمام معناه[18] بها يطلب مفعول[19] فيه كما[20] إذا قلت: (دَخَلْتُ الدَّارَ فِي البَلَدِ الفُلَانِيِّ[21]) فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه، و[22]مما[23] يؤيد ذلك[24] أن كل فعل[25] نسب إلى مكان خاص[26] بوقوعه[27] فيه يصح[28] أن ينسب إلى مكان عام شامل له[29] ولغيره، فإنه إذا قلت: (ضَرَبْتُ زَيْداً فِي الدَّارِ) التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن تقول: (ضَرَبْتُ زَيْداً[30] فِي الدَّارِ[31]) كذلك[32] يصح أن تقول: ضَرَبْتُهُ فِي البَلَدِ. وفعل[33] الدخول[34] بالنسبة إلى الدار ليس[35] كذلك، فإنه إذا قال[36] الداخل في البلد: (دَخَلْتُ الدَّارَ) لا يصح أن يقول: (دَخَلْتُ البَلَدَ) فنسبة الدخول[37] إلى الدار

---

(١) ظرف مستقر مرفوع المحل صفة ما أو لا محل لها صفة ما. (٢) يعني ينصب الفعل ما بعده على الظرفية مبهماً كان أو لا. (٣) علة الحمل. (٤) لأن ما بعد دخلت معين. (٥) وهو مذهب سيبويه ومن تابعه. (٦) شأن. (٧) وهو الجرمي. (٨) أي: بعد دخل في المبهم وغيره. (٩) دخلت. (١٠) من اللفظ تخفيفاً. (١١) أي: كون ما بعد دخلت مفعولاً فيه. (١٢) اعتراض على المصنف. (١٣) علة لمقدر وإنما فسرنا. (١٤) مطلقاً. (١٥) حال. (١٦) الإضافة بيانية. (١٧) لأن دخلت فعل متعد. (١٨) ومعناه لا يتم إلا بالمفعول به. (١٩) لتمام معنى الدخول بها. (٢٠) الكاف للتمثيل. (٢١) فنسبة الدخول إلى الدار نسبة الفعل إلى المفعول به. (٢٢) أي: مما قلت من إن الدار مفعولاً به لا مفعولاً فيه. (٢٣) خبر مقدم. (٢٤) أي: كون الدار مفعولاً به لا مفعولاً فيه. (٢٥) لازماً كان أو متعدياً. (٢٦) فالدار مثلاً لأنه يقال هذا الفعل فعل. (٢٧) الباء للتعليل. (٢٨) وجملة يصح خبر إن وإن مع اسمها في تأويل المفرد مبتدأ مؤخر. (٢٩) وهو العام. (٣٠) وصليت الصلاة في المسجد. (٣١) أي: كنسبة الفعل إلى مكان خاص لوقوعه فيه. (٣٢) أي: مثل هذا. (٣٣) في قولك: وجلست الدار. (٣٤) أي: الدخول الذي ما بعده مفعول فيه على الأصح. (٣٥) بدون في. (٣٦) أي: إذا أراد أن يقول الداخل. (٣٧) في قولك: دخلت الدار.

مَكَانٍ لِكَثْرَتِهِ وَمَا بَعْدَ دَخَلْتُ الدار عَلَى الأَصَحِّ،

(قوله: ولا شك أن معنى الدخول لا يتم) فيكون في صلة له كما أن عن صلة لضده الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على أن الدخول لازم بلزوم كلمة في غير المكان ودخولها في المكان وبكون الدخول فعولاً والفعول من المصادر اللازمة غالباً، وبكونه ضد الخروج وهو لازم ولا يخفى أن ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة.

(قوله: ودخولها في المكان) نحو: دخلت في المسجد. (قوله: ولا يخفى أن ما ذكره الخ) في شرح التسهيل فيما بعد دخل في الظروف المختصة ثلاثة مذاهب؛ أحدها: مذهب سيبويه والمحقق أنه منصوب على الظرفية بتقدير في على خلاف القياس لكثرة الاستعمال، الثاني: مذهب الفارسي وابن مالك أنه مفعول به بواسطة في ثم حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال، الثالث: مذهب الأخفش وهو أنه مفعول به صريحاً ودخل متعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى وكثرة الأمرين فيه تقتضي أنهما أصلان، ومقصود المحشي رحمه الله لا يتم على الشارح رحمه الله؛ إذ لم يدع تعديته بنفسه، بل أراد أن تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كسائر الأفعال المتعدية، فالظاهر أن يكون ما بعده مفعولاً به بواسطة حرف الجر كالخروج لا ظرفاً؛ إذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده.

(قوله: لكثرته في الاستعمال) أو لكمال مشابهة ما بعده بالمفعول به لشدة اقتضائه إياه، حتى ظن الجرمي أنه مفعول به كما سترى. (قوله: ذهب بعض النحاة) وهو الجرمي أستاذ المبرد والزجاج، فذهب إلى أن مدخول؛ نحو: دخلت مفعول به وإن دخلت متعد، والأصح أنه مفعول فيه والفعل لازم ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها في كما في دخلت في الأمر ودخلت في مذهب فلان وكثيراً ما يذكر في مع الأمكنة أيضاً بعده كقوله تعالى: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ﴾ (رضي)، وقوله: لكنه حذف؛ أي: ففيه حذف وإيصال لكثرة الاستعمال (قوله: وهذا محل تأمل) أي: كونه مفعولاً فيه هو المذهب الأصح محل بحث فإن الفعل مطلقاً لازماً أو متعدياً لا يطلب الخ. (قوله: لا يتم بدون الدار) يعني: لا يتم فهمه ولا يعقل بدون الدار فيكون مفعولاً به كما قاله بعض النحاة، وتحقيق ما أفاده الشارح: أن تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كسائر الأفعال المتعدية فينبغي أن يكون ما بعده مفعولاً به بواسطة حرف الجر، وهو في ثم حذف كما أن ما بعد ضده؛ أعني: الخروج كذلك[1] ولا ينبغي أن يكون ظرفاً؛ إذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل، بل وجوده، والحاصل: لا يلزم كون كل مجرور بفى ظرفاً، بل إذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل وإلا فهو مفعول به بواسطة حرف الجر كسائر المجرورات بصلات الأفعال، وقوله: ومما يؤيد ذلك الإشارة إلى كون ما بعد دخلت مفعولاً به. (قوله: يصح أن ينسب الخ) أي: ينسب ذلك الفعل المنسوب إلى المكان

(١) أي: مفعول به.

ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي[١] فعلت فيها. فلا تكون الدار مفعولاً فيه، بل مفعول[٢] به. وقيل معناه[٣] على الاستعمال الأصح، فيكون[٤] إشارة إلى أن استعمال (دَخَلْتُ) مع (فِي[٥]) نحو: دَخَلْتُ فِي الدَّارِ. صحيح[٦]، لكن الأصح استعماله بدون (فِي[٧]) ونُقِلَ عن سيبويه: أن استعماله[٨] بـ (فِي) شاذ. «وَيَنْصَبُ» أي: المفعول فيه «بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ[٩]» بلا شريطة التفسير نحو: (يَوْمَ الجُمُعَةِ) في جواب من قال: (مَتَى سِرْتَ؟) سرت يومَ الجمعة[١٠]، وبعامل مضمر «عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ» نحو: (يَوْمَ الجُمُعَةِ صُمْتُ فِيْهِ) والتفصيل فيه بعينه كما مرّ في المفعول به. «المَفْعُولُ لَهُ» «هُوَ:[١١] مَا[١٢] فُعِلَ لأَجْلِهِ»

---

(١) صفة أمكنة. (٢) فلا يصح الحمل على المبهم المفسر بالجهات الست. (٣) أي: معنى قوله على الأصح. (٤) على الأصح. (٥) لفظ. (٦) خبر إن. (٧) كما أن الأصح استعمال سائر الأفعال بدون لفظ في للاختصار. م. (٨) دخلت. (٩) بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه. محذوف جوازاً. (١٠) أي: ينصب المفعول فيه وجوباً. (١١) في اصطلاح النحاة. (١٢) بحذف المضاف أي: اسم ما فعل.

وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ، وَعَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ. المَفْعُولُ لَهُ هُوَ: مَا فُعِلَ لأَجْلِهِ

الخاص إلى مكان شامل الخ ضرورة أن ظرفية الجزء للشيء يستلزم ظرفية الكل له. (قوله: وفعل الدخول) أي: الحدث الذي هو عبارة عن الدخول ليس نسبته إلى الدار كنسبة الضرب إلى الدار في صحة النسبة إلى مكان شامل له ولغيره، وقوله: إذا قال الداخل في البلد؛ أي: داخل الدار الكائن في البلد. (قوله: لا يصح أن يقول: دخلت البلد)؛ لأن دخول البلد يقتضي الخروج عنه، والحال: أنه كائن في البلد في فرضنا فقد صح دخلت الدار ممن في البلد دون دخلت البلد. (قوله: وقيل: معناه الخ) عطف بحسب المعنى على قوله: أي: على المذهب الأصح؛ يعني: معنى قول المصنف على الأصح على المذهب الأصح، وقيل: معناه على الاستعمال الأصح. (قوله: بعامل مضمر بلا شريطة التفسير) بقرينة المقابلة فيجوز إظهار العامل بخلاف ما إذا كان بشرط التفسير؛ فإنه حينئذ ممتنع، وفي شرح العصام بعامل مضمر؛ أي: محذوف إما جوازاً بقرينة واضحة كمثال الشرح أو خفية كقولهم حينئذ الآن؛ أي: كان حينئذ واسمع الآن، وأما وجوباً وهو في الإضمار على شريطة التفسير. (قوله: وبعامل مضمر على شريطة الخ) يعني: أن قوله: وعلى شريطة التفسير عطف على قوله: بعامل مضمر بتقدير عامل مضمر في جانب المعطوف كما حذف بلا شريطة التفسير من طرف المعطوف عليه، ففي عبارته صنعة الاحتباك كما لا يخفى على أهل البديع. (قوله: والتفصيل فيه بعينه كما مر الخ) فيجب النصب بعد حرف الشرط والتحضيض؛ نحو: أن يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه، ويختار بعد إذا الشرطية وحرف النفي والاستفهام وفي الأمر والنهي، وعند خوف لبس المفسر بالصفة؛ نحو: كل يوم صمت فيه في الصيف، وفي العطف على جملة فعلية؛ نحو: أفطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه، ويستوي الأمران في مثل: زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه لأجله، ويرجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه أو عند وجود أقوى منها كإذا المفاجأة؛ نحو: لقيت زيداً فإذا يوم الجمعة سار فيه (وجيه الدين). (قال المصنف: ما فعل لأجله) أي: اسم ما فعل لأجل مدلوله وهو السبب الحامل للفاعل على الفعل، والفعل قد يكون سبباً للمفعول له في

(قوله، والتفصيل فيه الخ) فما يختار رفعه؛ نحو: يوم الجمعة سرت فيه، وما يختار نصبه؛ نحو: أيوم الجمعة سرت، وإذا يوم الجمعة سرت فيه، ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف، وما يستوي فيه الأمران؛ نحو: زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه؛ أي: معه وما يجب نصبه؛ نحو: أن يوم الجمعة سرت فيه. (قال، ما فعل لأجله فعل) أي: ما هو حاصل على الفعل وهو مقدم، إما بحسب التصور أو بحسب التحقيق.

(قوله: كل يوم صمت فيه في الصيف) فإن المقصود صمت كل يوم في الصيف ولو رفع التبس بالصفة وأفاد كل يوم صمت فيه كائن الصيف. (قوله: أي ما هو حامل على الفعل) بيان لمعنى لأجله وأما الشارح رحمه الله فقد بين نوعيه. (قوله: وإما بحسب التصوّر) أوبحسب التحقق فالمفعول أعم من العلة الغائية وغير الغائية؛ فإنه بحسب تأخرهما أو بحسب التحقق.

أي: لقصد تحصيله، أو بسبب وجوده. وخرج به[١] سائر المفاعيل مما[٢] فُعِلَ مطلقاً أو به أو فيه أو معه. «فِعْلٌ[٣]» أي: حدث «مَذْكُورٌ[٤]» أي: ملفوظ حقيقة[٥] أو حكماً[٦]. فلا يخرج عنه[٧] ما[٨] كان فعله مقدراً كما إذا قلت: (تَأْدِيباً[٩]) في جواب من[١٠] قال: (وَلِمَ ضَرَبْتَ زَيْداً؟). فقوله[١١]: (مَذْكُورٌ) احتراز عن مثل: (أَعْجَبَنِي التَّأْدِيبُ) فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به[١٢] عنه[١٣]، و[١٤]هو[١٥]، أي: الفعل الذي فعل لأجله[١٦] مذكور[١٧] في الجملة[١٨] كما في (ضَرَبْتُ زَيْداً). قلنا: المراد[١٩] مذكور معه.

(١) أي: بقوله لأجل. (٢) بيان لسائر. (٣) نائب فاعل فعل. لغوي لا اصطلاحي. (٤) صفة فعل. (٥) كالمثالين المذكورين. (٦) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له. (٧) أي: عن الحد. (٨) أي: المفعول فيه. (٩) وإنما جاز إضمار عامله لأنه فضلة كالمفعول به. (١٠) سائل لك. (١١) مصنف. (١٢) أي: بقوله مذكور. (١٣) أي: عن نحو: أعجبني التأديب. (١٤) الواو حال. (١٥) مبتدأ. (١٦) أي: لقصد تحصيله التأديب. (١٧) خبره. (١٨) مفعول له. (١٩) من قوله مذكور.

فِعْلٌ مَذْكُورٌ

(قوله: إلا أن يراد بذكره معه الخ) لا يقال: يخرج المفعول له المجرور؛ نحو: جئتك للسمن؛ لأن العامل في المجرور هو الجار لا الفعل؛ لأن التحقيق أن العامل في المجرور هو الفعل وأنه المنصوب محلاً، والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف.

(قوله: لأن التحقيق الخ) متعلق بالنفي، والظاهر أن يقال: لأن الفعل عامل في المجرور فإنه منصوب محلاً به وترك لفظ التحقيق؛ لأن عمل الجار في اللفظ أيضاً تحقيق إلا أن يفسر بالنظر إلى الحقيقة فيصير مقابلة الظاهر وترك ضمير الفصل وتعريف المسند المفيدين للحصر؛ إذ لا يتعلق الغرض به إلا أن يقال: إنه من قبيل ووالدك العبد. **(قوله: والجار بمنزلة الخ)** في إفادة التعدية وإيصال الفعل إليه، وإن كان له معنى زيد فيما سوى التعدية، وحاصل الجواب: أن قيد معه في التركيب الذي هو فيه مراد بقرينة أن التقييد بذكره معه في الجملة لا فائدة فيه، ولما كان البحث في المنصوبات يفهم منه أن ذكره للعمل فيه إلا أن هذه الدلالة لما كانت التزامية وهي مهجورة في التعريفات أشار إلى منعه بقوله: اللهم وما قيل: إن تعريف المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل، فلو توقف معرفته على أنه ينتصب بالفعل، وأورد الفعل لينصبه لدار وأنه يرد عليه بعد أعجبني التأديب الذي ضربت لأجله، بل أعجبني التأديب أيضاً؛ لأنه يصدق على التأديب أنه ما فعل لأجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيداً للتأديب فمدفوع بأن الحكم الموقوف وانتصابه والموقوف عليه العمل مطلقاً وبأن التأدب المذكور في التركيبين لكونه إشارة إلى تأديب وقع من المخاطب بسبب الضرب غيره في ضربته تأديباً أو للتأديب، فإن المعرفة غير النكرة أو ما هو في حكم النكرة.

الخارج؛ نحو: ضربت زيداً تأديباً، وقد لا يكون؛ نحو: قعدت عن الحرب جبناً؛ إذ القعود ليس سبباً للجبن في الخارج، بل بالعكس فلذا ورد مثالين **(وافيه)**، واعلم أنه لا يجوز تعدد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً، ومن ثم منع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟﴾ تعلق تعتدوا بتمسكوهن على تقدير جعل ضراراً مفعولاً له، وإنما يتعلق به على جعل ضراراً حالاً **(همع)**، وأنه يجوز تقدم المفعول فيه على عامله؛ نحو: يوم الجمعة سرت ويجب لو تضمن المفعول فيه ماله الصدر؛ نحو: كم يوماً صمت، وأيّ يوم سرت، ومنه قوله:

أيّ يــومٍ ســرَرْتَــنِــي بِــوِصَــالٍ
لَــمْ تــرعــنــي ثــلاثــة بــصــدودِ

وكتب على قوله ما فعل لأجله؛ أي: بحسب دلالة اللفظ فيه تم الحد فقوله: فعل مذكور، إتمام لبيان معنى المفعول له لا للاحتراز **(عصام)**، خلافاً للشارح فلذا أطال على نفسه الأمد؛ أي: فسقط الإيرادات الثلاثة. **(قوله: أي: لقصد تحصيله أو الخ)** يريد أن المفعول له قسمان تحصيلي وحصولي، وقدم الإشارة إلى التحصيلي في التفسير؛ ليوافق ترتيب المتن في المثالين، وقوله: مذكور؛ أي: ملفوظ؛ يعني: ملفوظ داله تضمناً أو مطابقة فهو من الذكر بكسر الذال، فلا يرد أن تفسير مذكور بملفوظ لا يصح؛ إذ الحدث لم يكن ملفوظاً لا حقيقة ولا حكماً، وتوضيح الدفع أن التفسير مجازي باعتبار الدلالة لشدة الاتصال بينهما[١]، ثم بتعميم الملفوظ عن الحكمي يشمل المذكور لما كان معتبراً في صورة التقدير فلا يخرج عنه الخ. **(قوله: مثل أعجبني التأديب)** فإن التأديب قد فعل لأجله فعل؛ أعني: الضرب، لكنه ليس بمذكور، والمذكور - أعني: الإعجاب - ليس فعل لأجله، قال البهشتي: محصول ما في المقام وتحرير المرام: أن التأديب في قولنا: أعجبني التأديب، ليس بمفعول له؛ لعدم ذكر فعله الذي فعل التأديب لأجله، وذكره في لفظ شخص آخر لا يفيد؛ إذ المراد ذكره معه ولا معية؛ لأن من قال: أعجبني التأديب شخص، ومن قال: ضربت زيداً شخص آخر، ولو سلم وحدة الشخص لا معية أيضاً؛ إذ

(١) أي: الدال والمدلول.

فإن قلت: هو مذكور معه[1] في (ضَرَبْتُ تَأْدِيباً[2]). قلنا: المراد: مذكور[3] معه[4] في التركيب الذي[5] هو[6] فيه، ويرد حينئذ[7] نحو: (أَعْجَبَنِي التَّأْدِيبُ) الذي ضربت لأجله، اللهم إلا أن يراد بذكره معه[8] إيراده[9] معه[10] للعمل[11] فيه[12] «مِثْلُ: (ضَرَبْتُهُ[13] تَأْدِيباً لَهُ») مثال لما[14] فُعِلَ لقصد تحصيله فِعْلٌ وهو الضرب[15]، فإن[16] التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه. «وَقَعَدْتُ عَنِ[17] الْحَرْبِ جُبْناً» مثل لما[18] فُعِلَ بسبب وجوده فِعْلٌ، وهو القعود.

---

(١) مفعول له. (٢) فإن تأديباً محذوف من هذا كما أن القرب محذوف عن ذلك. (٣) أي: الفعل. (٤) أي: مع المفعول له. (٥) صفة التركيب. (٦) مفعول له. (٧) أي: حين كون المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه. (٨) مفعول له. (٩) فاعل أن يراد فعل. (١٠) مفعول له. (١١) أي: بكون الفعل عاملاً فيه. (١٢) مفعول له. (١٣) نظير للعلة الغائية وأنزله. (١٤) أي: المفعول له. (١٥) الصادر عن المتكلم. (١٦) علة التمثيل. (١٧) نظير للعلة المؤثرة. (١٨) أي: المفعول له.

التأديب في تركيب والضرب في آخر، واجتماعهما في ضربته تأديباً لا يجعل التأديب في أعجبني التأديب مفعولاً له؛ لتغاير التركيبين، وأما مثل أعجبني التأديب الذي ضرب لأجله فوارد من حيث إن التأديب والضرب ذكرا في تركيب واحد، والجواب: أنهما وإن ذكرا معاً في تركيب إلا أن الضرب المذكور ليس بعامل في التأديب في هذا التركيب، والمراد من الذكر معاً هو ذكره عاملاً فيه انتهى. **(قوله: في الجملة)** أي: في بعض التراكيب، وقيل: أي: بطريق اللزوم. **(قوله: كما في ضربت زيداً)** أي: إذا قال قائل: ضربت زيداً فتقول له: أعجبني التأديب الذي حصل بسبب ضربك. **(قوله: قلنا: المراد الخ)** حاصله إثبات المقدمة الممنوعة بتحرير المراد؛ أي: المراد بالحدث المذكور هو الذي ذكر مع المفعول له في ذلك التركيب. **(قوله: مذكور معه في ضربته تأديباً)** يعني: إذا قال قائل ضربت زيداً تأديباً، فتقول ل:ه أعجبني التأديب، فيصدق على التأديب أنه ما فعل لأجله فعل؛ أعني: الضرب، وهو مذكور معه إلا أنه في تركيب آخر، وظني أن هذه مغالطة فإن التأديب الذي هو محل النزاع ليس مذكوراً مع الضرب، والتأديب المذكور معه مفعول له **(نعمة الله)**. **(قوله: هو فيه)** أي: المفعول معه في ذلك التركيب، وقوله: إلا أن يراد الخ هذه الإرادة تفهم من كون البحث في المنصوبات، إلا أن هذه لما كانت بطريق الالتزام وكانت الدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات أشار إلى ضعفه بقوله: اللهم **(قوله: مثال لما فعل لقصد تحصيله الخ)** يعني: أن المفعول له قد يكون علة صرفة، وقد يكون علة من وجه ومعلولاً من وجه، وقدم الثاني؛ لأنه أهمّ لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه عليته أن المفعول له معلول لعامله، ووجه عليته أن تصوره علة الإقدام على عامله الذي يترتب هو عليه **(عصام)**، ونوقش على مثال ضربته للتأديب بأن التأديب عين الضرب، فيكون مفعولاً مطلقاً، وأجيب بمنع العينية؛ إذ التأديب تحصيل الأدب، وإنما الضرب سببه فافترقا، وعن أمير جلبي أن الحكم بوحدة مسمى الضرب والتأديب مع جريان العلية بينهما بالتغاير الاعتباري في ضربت زيداً للتأديب ليس بأمر غريب فإن فرداً من أفراد الضرب يحدث الألم؛ أولاً في شخص وقع عليه، وبهذا

مِثْلُ: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً، وَقَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً،

(قوله: فإن التأديب إنما يحصل بالضرب) إن قلت: كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات؟ قلنا: أراد ترتب ما يتضمنه التأديب؛ أعني: التأدب، قال الشيخ الرضي: العلة الحاملة التأدب، وإنما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقة، ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة. **(قال: وقعدت عن الحرب جبناً)** قيل: ولو قال: وحاربته شجاعة لكان أحسن؛ أي: أحسن بمقام المنازعة للزجاج وإظهار الجلادة، ويحتمل أن يقال: فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم دقته والاكتفاء بظاهر الأمر.

(قوله: مع اتحادهما بحسب الذات): إذ لم يصدر عن الفاعل إلا فعل واحد هو الضرب فظهر فساد ما قيل: إن التأديب إحداث التأديب والضرب سبب الإحداث ووسيلة إليه فلا يكون عينه. **(قوله: أراد ترتب الخ)** لم يعتبر بالترتب بينهما باعتبار التغاير الاعتباري بأن يقال: إن الفعل المذكور باعتبار ملابسته للمضروب ضرب وباعتبار إيجابه التأديب مترتب عليه كما في رماه فقتله؛ لأن الحاصل للمتكلم على الضرب تأدب المضروب لا تأديبه إياه كما صرح في الرضي. **(قوله: قال الشارح الرضي الخ)** تأييد للإرادة المذكورة. **(قوله: لتضمنه العلة الحقيقية)** أعني: التأدب. **(قوله: وشاركته الخ)** أي: مجموع الأمرين علة للانتصاب، فلا يرد أنه لو كان علة الانتصاب التضمن المذكور لصح ضربته تأديباً. **(قوله: ولو صرحت بالعلة الحقيقية)** أي قلت: ضربته تأديباً لم يجز نصبه عند النحاة؛ لأن شرط النصب اتحاد فاعل الفعل والمفعول له. **(قوله: عند النحاة)** وأما عند الشارح الرضي فيصح انتصابه لعدم شرط

فإن[1] القعود إنما وقع بسبب الجبن. والقائل[2] بكون المفعول له مفعولاً مستقلاً غير[3] داخل في المفعول المطلق، يخالف[4] «خِلاَفاً» ظاهراً «لِلزَّجَّاجِ فَإِنَّهُ» أي: المفعول له «عِنْدَهُ» أي: عند الزَّجَّاج «مَصْدَرٌ[5]» من غير لفظ فعله. فالمعنى عنده في المثالين المذكورين: أدبته بالضرب تأديباً، وجبنت في القعود عن الحرب جبناً[6]، أو ضربته ضرب تأديب[7]، وقعدت قعود جبن. وردَّ قول[8] الزَّجاج: بأن[9] صحة تأويل نوع[10] بنوع[11] لا تدخله في حقيقته. ألا يرى[12] إلى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث أنَّ معنى

(١) علة للتمثيل. (٢) أي: الحاكم. (٣) صفة مفعولاً. (٤) على صيغة المجهول فسقط ما قاله المحشي. (٥) نوعي. (٦) قيد أن القعود مغاير بالذات للجبن فإنه مقدم على القعود بحسب التحقيق فكيف يصح أن. (٧) على حذف المضاف. (٨) أي: مقولة وهو أن المفعول له مفعول مطلق معمول مستقل. (٩) متعلق برد. (١٠) أي: مفعول له. (١١) أي: مصدر. (١٢) أي: ينظر.

خِلافاً لِلزَّجَاجِ فَإِنَّهُ عِنْدَهُ مَصْدَرٌ

(قوله: والقائل الخ) أو القول بكون المفعول له مفعولاً مستقلاً كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافاً لقول الزجاج. (قال: خلافاً للزجاج) وخلافاً للجرمي فإنه عنده حال فيلزم التنكير. (قال: فإنه عنده مصدر) لما رأى من كون

الاتحاد المذكور. (قوله: قيل) قائله الفاضل الهندي. (قوله: أحسن بمقام الخ) ولك أن تقول: أحسن؛ لأن نسبة الجبن والقعود إلى نفسه، وإن كان المقصود التمثيل غير لائق؛ ولأن وجود الشجاعة أظهر بالنسبة إلى الجبن فيكون في تمثيل النوع الثاني نصاً. (قوله: أن يقال فيه الخ) أي: التمثيل بقعدت عن الحرب جبناً تعريض على الزجاج بكونه جبناً قاعداً عن المحاربة في هذه المسألة كما في قولك: لست أنا بزان تعريض على المخاطب بكونه زانياً، هذا إذا قرأ قعدت بصيغة المتكلم كما هو الظاهر، ولو قرئ بصيغة الخطاب فالتعريض باعتبار أن الخطاب لمن يتلقى الكلام، والمقصود منه إثبات المقصود من القعود للزجاج كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾. (قوله: يخالف خلافاً لقول الزجاج) فالكلام على حذف المضاف، والمخالفة بمعنى عدم اتفاق القول في المدلول، والشارح رحمه الله اعتبر فاعل الخلاف القائل لكون المخالفة بمعناها الحقيقي والحذف قليلاً، وعلى التقديرين الفعل المقدر على صيغة المعلوم؛ إذ مصدر الفعل المجهول لا يصح نسبته إلى الزجاج والمخالفة إلى الجانبين فتجوز نسبته إلى كل منهما إلا أن الأولى نسبته صريحاً إلى قول الزجاج: وأمره فيه هين وقدر الشارح رحمه الله قوله: ظاهراً ليصح تقديراً لفعل الناصب للمفعول المطلق معه لما في الرضي من أن المفعول المطلق إذا بين فاعله أو مفعوله بالإضافة؛ نحو: سبحان الله، أو باللام؛ نحو: حمداً له وجب حذف عامله إلا إذا كان للنوع؛ نحو: ﴿مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ﴾، ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ وترك المحشي رحمه الله؛ لأن مقصوده مجرد تقدير العامل، وقوله: خلافاً للزجاج جملة معترضة بين المعطوفين والناظرون تحيروا في لفظة ظاهراً فبعضهم اعترضوا بأنه لا فائدة فيه، وبعضهم تفقهوا بما لا ترضي به الأذن الكريمة وقيد المخالفة بالظاهر

الاعتبار يسمى بالضرب، وثانياً بواسطة الألم يحدث الصلاح والتأدب فيه، وبهذا الاعتبار يسمى التأديب، ولما كان موجب الصلاح بالذات هو ذلك الألم الذي كان أثراً متقدماً لذلك الفرد وجدت العلية ههنا على ثلاث صور بين المؤثر وأثره القريب، وبينه وبين أثره[1] البعيد، وبين الأثرين، وعلى الصورة الأخيرة قد تعتبر في المؤثر، فإنه إن كان فرداً شخصياً، لكنه يمكن اعتباره شيئين بحسب الأثرين اللذين أحدهما علة للآخر حقيقةً، فيقال: الضرب يوجب التأديب، وضربت زيداً تأديباً، ونظيره قولهم: هذا بسراً أطيب منه رطباً، فإن المغايرة فيه بين المفضل والمفضل عليه اعتبارية لا حقيقية كما ذكر في بحثه. (قوله: وقعدت عن الحرب جبناً) الجبن بسكون الموحدة الخوف والفزع، قال الشاعر:

لا أقْعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجاءِ[2]
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأعْدَاءِ

قال الرضي: أتى بمثالين ليتبين أنه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علة له كما في المثال الأول، وقد يتقدم كما في الثاني، ثم إن في هذا المثال تعريضاً على الزجاج بكونه جبناً قاعداً عن المحاربة في هذه المسألة كما في قولهم: لست أنا بزان، فلا يرد أن إسناد المتكلم القعود لأجل الجبن إلى نفسه غير مناسب؛ إذ لا يعترف شخص بجبانة نفسه، بل اللائق قعدت بالخطاب فافهم. (قوله: والقائل بكون الخ) القائل هم الجمهور، وهذا مبتدأ خبره قوله: يخالف خلافاً ظاهراً، والجملة اعتراضية بين المعطوفين، وفيه إشارة إلى أن نصب خلافاً على أنه مفعول مطلق، ثم المخالفة يتصور من الجانبين كما هو مقتضى باب المفاعلة فيجوز نسبته إلى كل منهما إلا أن الأولى نسبة الخلاف صريحاً إلى الزجاج، ومن ثم قال بعضهم: أي خالف الزجاج خلافاً، حذف الفعل ونقل الفاعل إلى المفعول المطلق بجعله متعلقاً به، وأما قوله: ظاهراً، فقال عبد الحكيم: إنما قدره؛ ليصح تقدير الفعل الناصب للمفعول المطلق معه لما في الرضي أن المفعول المطلق إذا بين فاعله أو مفعوله بالإضافة؛ نحو: سبحان الله، أو اللام؛ نحو: حمداً له، وجب حذف عامله إلا إذا كان للنوع؛ نحو: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾، وأما قرينة التقييد بالظاهر فقوله: فإنه

(١) أي: الصلاح والتأدب. (٢) أي: الحرب.

(جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِباً) جاء زيد وقت الركوب، من غير أن يخرجها عن حقيقتها. «وَشَرْطُ[١] نَصْبِهِ[٢]» أي: شرط انتصاب المفعول[٣] له لا شرط كون الاسم[٤] مفعولاً له. فإن[٥] السَّمْنِ[٦] والإكرام في قولك: (جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ[٧]) و(لِإِكْرَامِكَ الزَّائِرَ) عنده[٨] مفعول[٩] له[١٠] على ما يدل عليه حده[١١]، وهذا[١٢] كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير (فِي) وهذا[١٣] أيضاً[١٤] خلاف اصطلاح القوم. «تَقْدِيرُ اللَّامِ»، لأنها إذا أُظهرت لزم الجر. وخص اللام بالذكر، لأنها الغالب[١٥] في تعليلات الأفعال فلا يقدر غيرها[١٦] من[١٧] (مِنْ أو الباء أو فِي) مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى: ﴿خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا﴾ وقوله عليه السلام: (إنْ[١٨] امرأة دخلت النار في هِرَّةٍ) أي: لأجلها.

(١) استئناف أو اعتراض. (٢) ولم يقل وشرطه إظهاراً للمخالفة. (٣) إشارة إلى أن النصب نزل منزلة اللام وأضيف. (٤) والمفعول له عند المصنف نوعان كالمفعول فيه. (٥) علة عدم شرط كون الاسم مفعولاً له. (٦) ما يستخرج من اللبن ومن النباتات يقال له دهن. (٧) أي: لأخذ السمن أو شرائه. (٨) مصنف. (٩) خبر إن. (١٠) مجروراً باللام. (١١) مصنف. (١٢) أي: ما قاله المصنف ههنا وهو قوله وشرط نصبه. (١٣) أي: وقوله وشرط نصبه. (١٤) كما في المفعول فيه. (١٥) في الاستعمال. أي: الأصل. (١٦) أي: اللام. (١٧) بيان لغير. (١٨) قوله إن مخففة من الثقيلة عملت في ضمير القصة المقدرة أي إنها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لإن أي عملت عملاً يكون سبباً لدخول النار. حاشية.

مصدر عنده من غير لفظه، فإنه يستفاد منه أن القولين[١] على طرفي النقيض. (قوله: خلافاً للزجاج) بوزن شداد: هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد السري بن سهل النحوي البصري بائع الزجاج، أو صانعه؛ يعني: أنه مع كمال عمله كان صنعته خرط الزجاج والاكتساب بذلك، أخذ من المبرد وثعلب، وحدث عنه أبو محمد بن درستويه، توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مئة في جمادى الآخرة وعمره متجاوز عن السبعين، وكان آخر كلامه اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل رضي الله عنه. (قوله: عنده مصدر) الأوضح مفعول مطلق بياناً لما قصده؛ أي: مفعول مطلق نوعي من غير لفظه مثل: قعدت جلوساً، تيسيراً للضبط، وتقليلاً للأقسام؛ ولأنه علة المصدر فيقام مقامه كآلته في مثل: ضربته سوطاً. (قوله: فالمعنى عنده الخ) يعني: أن حاصل المعنى عند الزجاج ذلك، وهذا بيان لكون ضربت بمعنى أدبت بالضرب، وقوله: أو ضربته ضرب تأديب بيان لكونه للنوع بعد أن ذكر أمثلة كونه للتأكيد؛ أي: ضربته ضرباً مثل الضرب الذي للتأديب، ثم إن ضرب التأديب احتراز عن ضرب الإهانة، وقوله: قعود جبن؛ من قبيل إضافة المسبب إلى سببه. (قوله: من غير أن تخرج عن حقيقتها) أي: الحال فكذا المفعول له لا يدخل في المفعول المطلق بالتأويل، وقوله: ولإكرامك الزائر من الزيارة، والتركيب من قبيل عجبت من دق القصار الثوب. (قوله: وهذا كما قاله) يعني: أن قول المصنف ههنا وشرط نصبه كما قاله في المفعول فيه، وما؛ إما مصدرية أو موصولة، وأراد بتقدير اللام تقديراً غير مراد كما في الإضافة وإلا لم يصح نصبه. (قوله: كقوله تعالى: ﴿خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾) هذا آخر سورة الحشر، والشاهد في من خشية الله؛ أي: متفرقاً لأجل ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ ففي سورة النساء، ومحل الاستشهاد كون الباء للتعليل وهي متعلقة بقوله: حرمنا؛ أي: حرمنا على بني إسرائيل طيبات أحلت لهم لأجل ظلمهم. (وقوله عليه السلام: «إن امرأة الخ») لا

(١) أي: قول الجمهور وقول الزجاج.

وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللَّامِ

مضمون عامل المفعول له تفضيلاً وبياناً له كما في ضربت تأديباً فإن معناه أدبت بالضرب تأديباً. (قوله: وجبنت في القعود عن الحرب جبناً) فيه أن القعود مغاير بالذات للجبن فإنه مقدم على القعود بحسب التحقق، فكيف يصح أن يكون مصدراً مغايراً للفظ فعله؟ اللهم إلا أن يراد بالجبن أثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب، كما قد يراد بالشجاعة الأثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الإقدام، ولا يخفى أن في ذلك مخالفة من وجه آخر. (قوله: أو ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن) الظاهر: أن المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور وإطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطاً؛ أي: ضرب سوط فالقول بأنه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء. (قوله: ورد قول الزجاج) وردّه المصنف أيضاً بأن معنى ضربته تأديباً ضربته للتأديب اتفاقاً، وقولك: للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديباً الذي بمعناه.

بقرينة قول المصنف رحمه الله: فإنه عنده مصدر من غير لفظه فإنه يستفاد منه أن القولين على طرفي النقيض. (قوله: لما رأى الخ) فإنه إذا كان تفصيلاً له يمكن تأويله بالفعل المشتق وتقييده به فإن معنى فأدبت مجمل والضرب بيان له.

ولما كان تقدير اللام[1] عبارة عن[2] حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية، و[3]كان الأصل[4] إبقاءها[5] في[6] اللفظ والنية[7]، فلا[8] حاجة في إبقائها في النية إلى شرط، بل الحاجة إليه إنما تكون في حذفها[9] من اللفظ، ولهذا[10] قال[11]: «وَإِنَّمَا[12] يَجُوزُ حَذْفُهَا[13]» و[14]لم يكتف[15] بإرجاع ضمير الفاعل إلى تقدير[16] اللام، فيجوز حذفها، كما يجوز ذكرها «إِذَا[17] كَانَ» المفعول له[18] «فِعْلاً[19]» احتراز عما إذا[20] كان عيناً، نحو: (جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ). «لِفَاعِلِ[21] الفِعْلِ المُعَلَّلِ بِهِ[22]»، أي: اتّحد فاعله وفاعل عامله، احترز به عما إذا كان فعلاً لغيره نحو: (جِئْتُكَ لِمَجِيئِكَ[23] إِيَّايَ).

(١) في قوله وشرطه نصبه تقدير اللام. (٢) بمعنى من. (٣) حال. (٤) في تعليلات الأفعال. (٥) خبر كان. (٦) متعلق بإبقاء. (٧) لأن الحذف خلاف الأصل. (٨) جواب لما. (٩) لأن الحذف خلاف الأصل. (١٠) أي: ولحاجته إلى الشرط في حذفها من اللفظ. (١١) مصنف. (١٢) استئناف أو اعتراض. (١٣) أي: اللام. (١٤) عطف على قال. (١٥) مصنف. (١٦) يعني لم يقل وإنما يجوز لما. (١٧) لشرط الأول من الثلاثة. (١٨) أي: مصدر حقيقة. (١٩) أي: دالاً على الحدث خبر كان. (٢٠) أي: مدخول اللام غير فعل. (٢١) والشرط الثاني، ظرف مستقر صفة بفعل. (٢٢) أي: بالحدث. (٢٣) فإن الفعل في لمجيئك فعل المخاطب.

وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا[1] إِذَا كَانَ[2] فِعْلاً لِفَاعِلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ بِهِ

(١) أي: اللام.
(٢) أي: المفعول له.

(**قوله: ولم يكتف بإرجاع ضمير الفاعل**) قيل: إنما وضع المظهر موضع المضمر إشارة إلى اتحاد الحذف والتقدير، وقد يفرق بينهما بأن التقدير ترك في اللفظ مع الإبقاء في النية، والحذف هو الترك في اللفظ والنية. (**قوله: أي: اتحد فاعله وفاعل عامله**) قال الشيخ الرضي: بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني، وإن كان الأغلب هو الأول، والدليل على الجواز قول أمير المؤمنين عليّ رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة: فأعطاه الله تعالى النظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبلية، والمستحق إبليس عليه اللعنة، والمعطي النظرة هو الله تعالى، ولا يجوز أن يكون حالاً لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال

(**قوله: فكذا تأديباً**) الذي بمعناه؛ أي: متفق معه في المفهوم فلا يرد ما في الرضي من أنه أي معنى في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب، ألا ترى أن معنى جئت راكباً جئت وقت الركوب والأول حال والثاني مفعول فيه. (**قوله: فأعطاه الله النظرة**) هذا من خطبة ذكر عليّ رضي الله عنه فيها خلقة آدم فذكر الألطاف التي وقعت من الله سبحانه بالنسبة إليه إلى أن ذكر إباء إبليس من السجدة، وذكر حاله بقوله: وأعطاه الله النظرة بكسر الظاء؛ أي: التأخير استحقاقاً لسخطه؛ أي: الغضب الشديد واستتماماً وفي بعض النسخ، وإتماماً للبلية وإنجازاً للوعد فقال: ﴿فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ۝٣٧ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ۝٣٨﴾. (**قوله: لأنهقد يقع معرفة**) كما في قول حاتم:

يخفى ما في بيانه من النشر على ترتيب اللف، ثم إن هذا الحديث ذكره صاحب المغني في مقام الاستشهاد على كون في بمعنى اللام حيث قال: وفي الحديث: «إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها»، وفي الجامع الصغير: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت» حم ق ه عن أبي هريرة، خ عن ابن عمر، وفي شرحه للمناوي قال ابن حجر: لم أقف على اسمها فقيل: حميرية، وقيل: إسرائيلية، (في هرة)؛ أي: لأجلها أو بسببها ذكره الزمخشري، وقال ابن مالك: في ههنا بمعنى التعليل، وهو مما خفي على أكثر النحاة، وتعقبه الطيبي بأنهم يقدرون المضاف؛ أي: في شأن هرة (ربطتها)، وفي رواية البخاري حبستها، وفي أخرى لمسلم: «عذبت امرأة في هرة أوثقتها» الخ (فلم تطعمها) حتى ماتت جوعاً كما في رواية البخاري، (ولم تدعها) لم تتركها «تأكل من خشاش الأرض» بفتح الخاء أشهر أي من هوام الأرض وحشراتها، ثم الظاهر أنها عذبت بالنار حقيقة أو بالحساب؛ لأن من حوسب عذب، وجزم القرطبي بالأول، وهذه المرأة هي التي رآها المصطفى عليه السلام في النار، وهي امرأة طويلة من بني إسرائيل أو حُميَر، ويحتمل كونها كافرة كذا ذكره جمع بناء على أن المؤمن أكرم على الله أن يعذبه في هرة، وبالجملة في الحديث تفخيم الذنب ولو صغيراً وإن تعذيب الحيوان حرام (ملخص المناوي). (**قوله: ولما كان تقدير اللام الخ**) توطئة لكلام الماتن كما لا يخفى على الفاطن، وقوله: ولهذا قال؛ أي: ولأجل أن تقدير اللام عبارة عن مجموع حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية، وإن الحاجة إلى الشرط إنما هو في حذفها من اللفظ فقط، قال المصنف: وإنما يجوز حذفها الخ، وقوله: ولم يكتف عطف على قال، ومعنى قوله لم يكتف بإرجاع الخ؛ أنه لم يقل: وإنما يجوز بدون ذكر لفظ الحذف وإرجاع الضمير المستتر إلى تقدير اللام؛ لأنه أراد التنبيه على أن الحذف والتقدير متحد المعنى فأقام المظهر مقام الضمير رداً على من فرق بينهما بأن التقدير هو الترك في اللفظ والنية، والحذف هو الترك في اللفظ فقط (نعمه). (**قوله: كما يجوز ذكرها**) يريد أن الجواز في كلام المصنف بمعنى الإمكان

«وَ(١) مُقَارِناً لَهُ» أي: للفعل(٢) المذكور «فِي(٣) الوُجُودِ» بأن(٤) يتحد زمان وجودهما، نحو: (ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً) إذ زمان الضرب(٥) والتأديب(٦) واحد إذ(٧) لا مغايرة بينهما، إلا بالاعتبار(٨). أو يكون(٩) زمان وجود أحدهما(١٠) بعضاً من زمان وجود الآخر نحو: (قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً(١١)) فإن زمان الفعل - أعني: القعود(١٢) - بعض زمان المفعول له أعني: الجبن، ونحو(١٣): (شَهِدْتُ الحَرْبَ إِيقَاعاً لِلصُّلْحِ(١٤) بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ) فإن زمان المفعول له. أعني: إيقاع الصلح. بعض(١٥) زمان الفعل، أعني: شهود(١٦) الحرب. واحترز(١٧) بذلك القيد(١٨) عما(١٩) إذا لم يكن(٢٠) مقارناً له(٢١) في الوجود نحو: (أَكْرَمْتُكَ اليَوْمَ لِوَعْدِي بِذَلِكَ(٢٢) أَمْسِ). وإنما اشترط هذه الشرائط(٢٣)، لأنه(٢٤) بهذه الشرائط يشبه المصدر(٢٥)، فيتعلق(٢٦) بالفعل بلا واسطة(٢٧) تعلق(٢٨) المصدر به، بخلاف ما(٢٩) إذا اختل(٣٠) شيء منها(٣١). «المَفْعُولُ مَعَهُ» أي: الذي

---

(١) والشرط الثالث. (٢) لأن الأصل في التعليلات أن يقارن العلة المعلول. (٣) بيان لطريق المقارنة. (٤) الصادر من المتكلم. (٥) الصادر عنه أيضاً. (٦) علة واحد. (٧) الضرب باعتبار الصدور والتأديب باعتبار الانفصال. (٨) عطف على أن يتحد. (٩) أي: زمان وجود الفعل المعلل والمفعول له. (١٠) من باب ظرف. (١١) الصادر من المتكلم. (١٢) زمان الفعل. (١٣) لأن إيقاع الصلح وشهود الحرب. (١٤) خبر إن. (١٥) لكون زمان الصلح مؤخراً عن زمان شهود الحرب ولكون هذا كان زمانه بعضاً منه. (١٦) مصنف. (١٧) أي: مقارناً في الوجود. (١٨) أي: عن. (١٩) المفعول له. (٢٠) أي: لزمان وجود الفعل. (٢١) أي: الإكراه. (٢٢) الثلاثة. (٢٣) علة الشرط مفعول له. (٢٤) المفعول المطلق الذي لم يجنح في نصبه إلى الواسطة لكونه جزءاً من الفعل. (٢٥) المفعول له. (٢٦) اللام. (٢٧) كتعلق. (٢٨) أي: المفعول له. (٢٩) أي: إذا نقص لم يحذف اللام. (٣٠) أي: من الشرائط الثلاثة.

وَمُقَارِناً(١) لَهُ فِي الوُجُودِ. المَفْعُولُ(٢) مَعَهُ

(١) أي: للفعل المعلل.
(٢) هذا خامس المفاعيل إنما أخره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياسي أم سماعي فقال الأخفش: إنه قياسي، وقال آخرون: حروفه سماعي والمختار قوله.

الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين. (قال المصنف: إذا كان فعلاً) أي: إذا كان مدلول المفعول له فعلاً اختيارياً كان أو طبيعياً والمراد بالفعل الحدث وهو ما يقوم بالغير كالتأديب، ومنهم من شرط كونه فعل غير الجوارح كما اشترط بعض آخر التنكير ولم يذكره المصنف تبعاً للجمهور؛ إذ التنكير غالب فيه لا شرط عندهم. (قوله: إذا كان عيناً الخ) أي: غير حدث وهو ما يقوم بنفسه فيشمل(١) مثل جئتك للسواد فيندفع الإيراد، والسمن بوزن فلس عين قائم بنفسه، وبالفارسية: روغن، وأما السمن بوزن عنب فمصدر من باب علم. (قال المصنف: لفاعل الفعل) أراد بالفاعل اللغوي، وبالفعل الاصطلاحي، ففيه اكتفاء عن شبهه أو المراد الدال على الحدث فيشمله؛ نحو: أنا خارج عن هذا البلد خوفاً عن كذا. (قوله: أي: اتحد فاعله) سواء كان الفاعل مذكوراً أو لا، وهذا تفسير باللازم؛ إذ يلزم من كون فاعل المفعول له هو فاعل الفعل المعلل اتحادهما، وفي الرضي أن بعض النحاة لم يشترط تشاركهما في الفاعل وهو المرضي عنده، وقوله: في الوجود؛ أي: الخارجي أو الذهني، والقصر على الأول ليس على ما ينبغي، والمقارنة في الوجود أعم مما في الواقع أو في قصد الفاعل فيشمل مثل شهدت الحرب إيقاعاً للصلح وإن لم يوقعه، ثم إن هذا الشرط خالف فيه أيضاً أبو علي حيث أجاز عدم المقارنة في الزمان متمسكاً بمثال شهدت الخ وقد عرفت الجواب بتعميم المقارنة، والحاصل: اختلفوا في كمية الشروط فقيل خمسة وقد نظم بعضهم فقال:

والمصدرُ القلبيُّ إنْ قَدِ اتَّحَدْ
وقتاً وفاعلاً وعِلَّةً ورد

وهذا مبني على اشتراط كون الفعل؛ أي: الحدث من أفعال

(١) أي: العين.

المفعول وهو الاستحقاق. (قال: ومقارناً له) أجاز أبو عليّ عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القراءة الشاذة: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقَهم﴾ بالنصب؛ أي: تصديقهم في الدنيا، ولا يخفى أنها تدل أيضاً على أن اتحاد الفاعل لا يشترط، ولم يشترط أن يكون نكرة كما شرط بعضهم؛ لأنه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكر كما أن الغالب في المجرور التعريف. (قوله: أو يكون زمان وجود أحدهما) بأن يكون آخره أول الحدث، أو بالعكس أو بغير ذلك. (قوله: لأنه بهذه الشرائط) قال المصنف: إنما اشترط ذلك؛ لأن علة الأفعال كثيراً ما تجئ جامعة للشرائط، فحصولها دليل على اللام المقدرة.

وَأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَرِيمِ ادِّخارَهُ
وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما

في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ﴾.

فعل بمصاحبته[1]، بأن يكون الفاعل[2] مصاحباً له في صدور الفعل عنه أو المفعول[3] في وقوع الفعل عليه. فقوله[4]: (مَعَهُ) مفعول ما لم[5] يسم فاعله، أسند إليه المفعول[6] كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول به، وفيه وله. والضمير المجرور راجع[7] إلى اللام، واعتذر[8] عن نصبه (مَعَهُ) بما جوزه بعض[9] النحاة من[10] إسناد الفعل[11] إلى[12] لازم النصب، وتركه[13] منصوباً[14] جرياً على ما هو عليه في الأكثر، وإليه ذهب[15] في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ[16] بَيْنَكُمْ﴾ على قراءة النصب. وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي: [17] شريف[18] جداً. وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل « وَقَدْ حِيلَ[19] بَيْنَ العِيْرِ وَالنَّزَوَانِ» فإن مفعول ما لم يُسمَّ فاعله[20] فيه الضمير[21]

(١) الجار والمجرور مرفوع المحل نائب فاعل. (٢) الذي قام به الفعل العامل في المفعول معه. (٣) عطف على مستتر في مصاحباً. (٤) مصنف. (٥) أي: لم يذكر. (٦) أي: لفظ المفعول. (٧) في الكل. (٨) أي: بين العذر، كأن قيل كيف يكون مقام مع أنه من لوازم النصب. (٩) وهو أبو الحسن الأخفش. (١٠) بيان لما. (١١) إلى الظرف الذي يجب نصبه على الظرفية. (١٢) أو شبهه. (١٣) على صورته وإلا فهو مرفوع تقديراً. (١٤) حال. (١٥) فإلى ما جوزه بعض النحاة. (١٦) التقطع التفرق براكنده شدن. (١٧) فاعل تقطع. (١٨) أي: لو على ما جوزه بعض النحاة. (١٩) أي: مقبول حسن. (٢٠) ماضي مبني للمفعول على وزن عيب وقيل وبابه قال وهو المنع من الوصلة بين الشيئين. محمد. (٢١) أي: في قوله وقد حيل. (٢٢) المستكن.

(قوله: وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي شريف جداً) لجعل ما هو محط الفائدة قائماً مقام الفاعل، ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع إلى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائباً مناب الفاعل من غير تخصيص. (قوله: وقَدْ حِيلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ) قال قدس سره في الحاشية: العير: الحمار الوحشي والأهلي، والنزوان: الوثوب، ومنه قدس سره في تفسير الوثوب: برجستن.

(قوله: وقَدْ حِيلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ) أوله: أَهُمُّ بِأَمْرِ الحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ، قال صخر بن عمرو: وقد سئلت امرأته كيف زوجها، فقالت: لا حي فيرجى ولا ميت فينمى، فاستدعي بالسيف وهم بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال هذا البيت.

القلوب كما مر وهو مردود بما في الرضي فليراجع، وزاد بعضهم النكارة وقد عرفت أيضاً أنه خلاف مذهب الجمهور، فالشروط ثلاثة: كون المفعول له حدثاً، واتحاد فاعلهما، واتحاد زمانهما، إلا أنه خالف البعض في اشتراط الاتحاد كما سبق آنفاً محتجاً بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، وأجيب بحذف المضاف؛ أي: إراءة خوف، وجعلهما الزمخشري حالين فتبصر. (قوله: إلا بالاعتبار) بأن يعتبر زمان الضرب أولاً ثم زمان التأديب؛ لأن الضرب سبب في الخارج للتأديب. (قوله: وجود أحدهما) سواء كان ذلك الأحد الفعل المذكور كما في أول المثالين الآتيين أو المفعول له كما في الثاني. (قوله: فإن زمان المفعول له؛ أعني: إيقاع الصلح بعض زمان الفعل)؛ لأن زمان شهود الحرب قبل زمان إيقاع الصلح، فزمان إيقاع الصلح بعض زمان شهود الحرب، فلا يجوز الحذف وإن كان فاعلهما واحداً إلا أنه حذف اللام لما عرفت في سابق الكلام من أن المقارنة أعم عن الواقع وعن قصد الفاعل. (قوله: نحو: أكرمتك اليوم لو عدي الخ) فإن الإكرام والوعد وإن كانا حدثين لشخص واحد لكنّ زمانيهما مختلفان فلا يكون من هذا الباب. (قوله: يشبه المصدر) في الكون جزء من مفهومه وكون فاعل العامل والمعمول واحداً وكون المستفاد من العامل مقارناً في الوجود للمستفاد من المعمول فيجري حكم المشبه به وهو النصب في المشبه فتنبه. (قوله: تعلق المصدر به) أي: مثل تعلق المفعول المطلق فإن المصدر فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق به الفعل بلا واسطة (نعمه). (قال المصنف: المفعول معه) هذا خامس المفاعيل إنما أخره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياسي أم سماعي؟ فقال الأخفش: إنه قياسي، وقال آخرون: إنه سماعي، والمختار قول الأخفش، وأيضاً وصول العامل إليه بواسطة دون غيره. (قوله: فعل بمصاحبته) أي: بمقارنته ومشاركته، والمصدر مضاف إلى الفاعل أو

الراجع إلى مصدره[1]، أي: حيل الحيلولة، لأن (بَيْنَ[2]) للزوم ظرفيته[3] لا يقام مقام الفاعل. فعلى هذا معناه[4] الذي فُعِلَ الفِعْل بمصاحبته[5] على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله[6] ضميراً[7] راجعاً[8] إلى مصدره[9]، والضمير[10] المجرور للموصول[11]. «هُوَ[12]: المَذْكُورُ بَعْدَ[13] الوَاوِ» احتراز[14] عن المذكور بعد غيره كالفاء «لِمُصَاحَبَتِهِ[15] مَعْمُولَ فِعْلٍ» اللام[16] متعلق بمذكور[17]، أي: يكون ذكره[18] بعد الواو، لأجل مصاحبته[19] معمول فعل، وإفادته إيّاها سواء[20] كان ذلك المعمول[21] فاعلاً نحو: (اِسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ) أو مفعولاً نحو: (كَفَاكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ). وسواء كان ذلك الفعل[22] «لَفْظاً[23]» أي: لفظياً كالمثالين المذكورين «أَوْ مَعْنًى». أي: معنوياً نحو[24]: (مَالَكَ[25] وَزَيْداً) أي: ما تصنع وزيداً[26]. والمراد بمصاحبته[27]

(١) أي: الفعل. (٢) لفظة. (٣) أي: كـ كونه دائماً منصوباً على الظرفية. (٤) أي: معنى المفعول معه. (٥) لقوله المفعول معه. (٦) خبر يكون. (٧) صفة ضميراً. (٨) الذي هو الفعل. (٩) في معه. (١٠) راجعاً. (١١) مفعول معه. (١٢) منصوب على الظرفية مفعول فيه لمذكور. (١٣) قوله: بعد الواو. (١٤) إضافة المصدر إلى المفعول. (١٥) في لمصاحبة. (١٦) فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان ألطف. (١٧) مفعول معه. (١٨) مفعول معه. (١٩) خبر مقدم. (٢٠)أي: المفعول معه. (٢١) التأمل في المفعول معه. (٢٢) حال من فعل وفيه احتمال الآخر فتأمل. (٢٣) استفهام. (٢٤) ومعمول الفعل المعنوي الكاف. (٢٥) وزيداً. (٢٦) مفعول معه.

المفعول؛ إذ المصاحبة من الطرفين وهذا تفسير بالمعنى اللغوي. (قوله: بأن يكون الفاعل) أي: فاعل الفعل الذي كان عاملاً في المفعول معه مصاحباً في صدور الفعل عنه في زمان واحد؛ نحو: استوى الماء والخشبة. (قوله: أو المفعول) يعني: بأن يكون المفعول مصاحباً له في وقوع الفعل عليه؛ نحو: كفاك وزيداً درهم، وقوله: فقوله معه الخ، تفريع على التفسير؛ أي: فلفظ معه على هذا نائب الفاعل للفظة المفعول كما في ممرور به. (قوله: واعتذر عن نصبه) أي: عن نصب معه مع أنه معرب قائم مقام الفاعل وحقه الرفع. (قوله: من إسناد الفعل) وكذا ما هو بمعناه إلا لازم النصب كما في بعض الظروف مثل مع وبين، وقوله: وتركه منصوباً؛ أي: فيكون رفعه تقديرياً. (قوله: في الأكثر) أي: في الاستعمال الأكثر فإن الأكثر فيه النصب فإذا وقعت موقعاً يستحق فيه الرفع جرت على غالب حالها وقيد بالأكثر لما أنه قد يجيء مجروراً إذا أضيف إلى ياء المتكلم؛ نحو: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾، ومعي في الجنة، فاعرفه. (قوله: وإليه ذهب الخ) بصيغة المجهول؛ أي: وإلى ما جوزه بعض النحاة ذهب الخ، فالتركيب من قبيل: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ على ما هو رأي صاحب الكشاف. (قوله في قوله تعالى) أي: في سورة الأنعام: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ فإن بينكم فاعل تقطع مع أنه منصوب على قراءة نافع وحفص عن عاصم والكسائي استصحاباً لأكثر أحواله، ورده في الامتحان بأن القاعدة لا تثبت بالاحتمال، وقيل: إن الفاعل ضمير الأمر لتقرره في النفوس؛ أي: تقطع الأمر بينكم. (قوله: وقيل الوجه أن يجعل الخ) أي قوله: المفعول معه من قبيل الخ، بل جزم صاحب الامتحان بهذا الوجه حيث قال: الإسناد إلى المصدر ثابت مقطوع؛ أي: الذي فعل الفعل معه فنائب الفاعل هو المصدر المعهود لا المطلق فيصح أن ينوب عن الفاعل فلا يرد أن الإسناد إلى المصدر التأكيدي لا يجوز ولو ملفوظاً؛ لعدم الفائدة، فبما ذكرنا علم أن المناسب أن يقال: الذي فعل الفعل بتعريف المصدر فافهم.

هُوَ: مَذْكُورٌ بَعْدَ الوَاوِ[1] لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظاً[2] أَوْ مَعْنًى[3]؛

(١) أي التي بمعنى مع. (٢) أي: لفظياً.
(٣) أي: معنوي نحو مالك وزيداً أي ما تصنع.

(قوله: سواء كان ذلك المعمول) شرط بعضهم كون المعمول فاعلاً نظراً إلى أن عمراً في قوله: ضربت زيداً وعمراً معطوف اتفاقاً لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو: حسبك وزيداً، فإن الكاف في المعنى مفعول؛ إذ المعنى يكفيك.

(قوله: اتفاقاً) كذا في الرضي وعلله بأن أصل الواو العطف وإنما يعدل إلى النصب نصاً على المصاحبة، وفي قولك: ضربت زيداً وعمراً لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكونه في العطف أظهر. فعلى هذا كفاك وزيداً درهم لا يجوز أن يكون مثال المفعول معه، لكن في التسهيل وفي رأسه والحائط وامرأ ونفسه وشأنك والحج على المعية، والعطف بعد إضمار دع في الأول والثاني وعليك في الثالث وفي شرحه فالتقدير دع رأسه والحائط، فرأسه مفعول به، ويجوز في الحائط النصب على المعية والعطف، وكذا التقدير في الثاني دع امرأ ونفسه، وفي نصبه الوجهان، وأما شأنك والحج فالتقدير فيه عليك شأنك، وفي الحج الوجهان هكذا قدره سيبويه عليك شأنك بلفظ الإغراء، وظاهره جواز تقدير عليك وهو اسم فعل، وأسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، وكلام المصنف رحمه الله في باب أسماء الأفعال مشعر بجوازه، وقد تأوّلوا كلام سيبويه على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب، وتقدير الإعراب ألزم الحج وفي تجويز سيبويه في هذا المثل النصب على المعية ردّ على من يقول: إن المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل فمنعوا في ضربت زيداً وعمراً المعية، وقالوا: إذا أريد المفعول معه أتي بالأصل وهو مع انتهى، وهذا يدل على جواز كفاك وزيداً درهم وضربت زيداً وعمراً على المفعول معه عند سيبويه، وأصل كلام الشارح رحمه الله مبني على

(قوله: نحو: استوى الماء والخشبة) أي: تساوى الماء والخشبة في العلو؛ أي: وصل الماء إلى الخشبة، فليست الخشبة أرفع من الماء، والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته. (قوله: والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل الخ) فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب إليه الأخفش، ويجوز غيره استدلالاً بقولهم: ما زلت أسير والنيل فإن الماء لا يسير، بل يجري، ويمكن أن يقال: المراد بالسير المعنى المجازى الشامل للسير والجريان.

مذهبه. (قوله: وينتقض الخ) قال الرضي: وفي شرح التسهيل رغم الزمخشري أن زيداً في قولهم: حسبك وزيداً درهم مفعول معه وليس كذلك؛ لأن المفعول معه لا يعمل فيه إلا فعل أو ما يجري مجراه، وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل؛ لأنه اسم جامد ومذهب سيبويه أنه منصوب بفعل مقدر وهو مفعول به والتقدير ويحسبك وزيداً وهو مضارع أحسبه إذا أعطاه حتى يقول: حسبي وما ادعاء؛ أي: عطية من أن الكاف في موضع النصب لا يصح؛ لأن إضافة حسب محضة وزعم الزجاج أن حسبك اسم فعل والكاف في موضع نصب وليس بصحيح لدخول العوامل عليه لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾، وقول العرب بحسبك درهم انتهى، ولعل الشارح رحمه الله لأجل عدم كونه من المفعول معه عند سيبويه ترك التمثيل به، وبعد الإحاطة بأطراف الكلام ظهر لك اندفاع ما أورده الناظرون من الشكوك في هذا المقام. (قوله: أي تساوى الخ) أي: ليس استوى بمعنى ارتفع أو استقام حتى لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشبة في الفعل بل بمعنى تساوى. (قوله: فلا يجوز الخ) لعدم المشاركة في الفعل. (قوله: كما ذهب إليه الأخفش) مراعاة لأصل الواو وهو العطف. (قوله: المعنى المجازى) كالانتقال. (قوله: المشهور الاكتفاء) وما ذكره الشارح رحمه الله مذكور بعينه في العباب، وأورد الشارح السيوطي المثال المذكور في شرحه الألفية، وما قيل: إنه لو لم يعتبر وحدة الزمان في المثال المذكور لم يصح؛ لأن تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم أن ترضع الناقة ولدها، فلا يتم أن المقصود المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة، ففيه أن تركهما متعاقبين بحيث يصبحان في

(قوله: وقد حِيلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ) يعني: وقع الحيلولة بين المرء وما طلبه، وأول البيت:

أَهُمُّ بأَمْرِ الحَزْمِ لو أَسْتَطِيعُهُ

وهو من البحر الطويل من عروضه الأولى وضربه الثالث، وقائله صخر بن عمرو، وأصله أن صخراً أخا الخَنْساء طعنه أبو عور الأسدي طعنة في جنبه فمرض حولاً حتى ملّت امرأته وكان يكرمها، فمر بها رجل وكانت ذا خلق وإدراك فقال لها: إيباع الكفل، فقالت: نعم عما قليل، وكان ذلك يسمعه صخر، فقال أما والله لو قدرت لأقتلنك قبلي، ثم قال لها: ناوليني السيف هل تقلد يدي، فناولته فإذا هو لا تقلد يده من الضعف، فقال عدة أبيات منها هذا البيت، والعير: بفتح فسكون الحمار الوحشي، والنزوان: الوثوب وبابه طلب. (قوله: لأن بين للزوم ظرفيته) وأما إذا كان بين اسماً غير ظرف فيعرب في الأحوال الثلاث بإعراب لفظي؛ نحو:

كأنْ لمْ يَكُنْ بَيْنٌ إذا كانَ بَعْدَهُ

تَلاَقٍ الخ. (قوله: بعد الواو) أي: التي بمعنى مع والمراد بالمذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقاً ليفيد عدم صحة حذف المفعول معه، وقوله: كالفاء؛ أي: وكالباء بمعنى الواو؛ نحو: اشتريت الدابة بسرجها والدار بآلتها وكلفظ مع. (قال المصنف: لمصاحبة معمول فعل) المراد بالفعل ما يدل على الحدث؛ أعني: الأعم من شبه الفعل واحترز به عن نحو: كل رجل وضيعته، كما احترز بقيد المصاحبة عن الحال بالواو ولم يقل: فاعل فعل؛ ليتناول نحو قولك:

فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

فإن الكاف مفعول في المعنى إذا المعنى يكفيك (هندي). (قوله: لأجل مصاحبة معمول الخ) وعليه فالمصاحبة في المتن مصدر مضاف إلى مفعوله، ومعنى المصاحبة المشاركة في الفعل في وقت واحد فافهم وسيأتي. (قوله: نحو: استوى الماء والخشبة) أي: تساويا وليس الاستواء بمعنى الاستيلاء كما في:

قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ على العِرَاقِ

ولا بمعنى الارتفاع والاستقامة، وقال الجزائري في توضيح المثال: إنه إذا غرز خشبة في نهر فإن نزل الماء بحيث ساوى رأس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة، وقوله: أو مفعولاً؛ يعني: أن المعمول أعم من الفاعل والمفعول لا مخصوص بالفاعل كما زعم. (قوله: أي: معنوياً) والمراد به ما يؤدي مؤداه[1] من غير أن يكون من تركيبه كحرف التنبيه واسم الإشارة، وقال العصام: أراد به ما يستنبط من اللفظ وإنما صرح به اهتماماً؛ لأن بعض أقسامه سماعي.

---

(١) أي: الفعل.

لمعمول[١] الفعل: مشاركته[٢] له في ذلك الفعل في زمان واحد[٣]، نحو: (سِرْتُ وَزَيْداً) أو مكان[٤] واحد نحو: (لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيْلَهَا[٥]، لَرَضِعَهَا[٦]). فلا ينتقض[٧] بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، فإنها[٨] لا تدلّ إلا على المشاركة[٩] في أصل الفعل دون المصاحبة. اعلم أن مذهب جمهور النحاة[١٠] أن[١١] العامل[١٢] في المفعول معه الفعل[١٣] أو معناه بتوسط[١٤] الواو التي[١٥] بمعنى (مَعْ). وإنما وضعوا الواو موضع (مَعْ) لكونها[١٦] أخصر[١٧]، وأصلها[١٨] واو العطف التي فيها معنى الجمع مناسب معنى المعية. «فَإِنْ[١٩] كَانَ» أي: وُجِدَ[٢٠] «الفِعْلُ[٢١]» أي: ما يدل على الحدث، فيعمّ الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها[٢٢]. «لَفْظاً، وَجَازَ» أي: لم يجب «العَطْفُ» ولم يمتنع، فلا ينتقض[٢٣] بمثل: (ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمْراً)

---

(١) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً. (٢) مفعول معه أو المذكور بعد الواو. (٣) بالتركي دشي ده. (٤) مشاركته له في ذلك الفعل. (٥) أي: مع ولدها في مكان. (٦) جواب لو. (٧) أي: حد المفعول معه. (٨) تعليل بعدم الانتقاص. (٩) أي: مشاركة المعطوف للمعطوف عليه. (١٠) أي: أكثر النحاة من البصريين. (١١) يعني الناصب له. (١٢) خبر إن. (١٣) أي: المقدم لازماً أو متعدياً، خبر إن الثاني. (١٤) متعلق بالعامل. (١٥) صفة الواو. (١٦) علة وضع. (١٧) من مع. (١٨) أي: الواو التي بمعنى مع. (١٩) الفاء للتفسير. (٢٠) إشارة إلى أن كان بمعنى فعل التام ويجوز كونه ناقصة ولفظاً خبره. (٢١) الذي قصد معه مصاحبة المفعول معه لمعموله. (٢٢) كالمصدر واسمي الزمان والمكان والجار والمجرور. (٢٣) قوله وجاز العطف.

فَإِنْ كَانَ[١] الفِعْلُ لَفْظاً وَجَازَ العَطْفُ[٢]

(١) أي: وجد الفعل اللفظي والمعنوي.
(٢) أي: لم يجب العطف ولم يمتنع يعني بأن الجواز بمعنى الإمكان الخاص.

(قوله: أو مكان واحد) كلمة أو لمنع الخلو فوحدة الزمان أيضاً معتبرة في قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، فتركت بصيغة المجهول، ورضع من باب علم، والفصيل: ولد الناقة يعني: بجة شتركه أزشير بازكرده، وقوله: دون المصاحبة؛ أي: المقارنة في زمان واحد أو مكان واحد. (قوله: إن العامل في المفعول معه الفعل الخ) اعلم أنه اختلف في عامل المفعول معه على خمسة أقوال؛ أحدها: ما ذكره في الشرح وهو الحق، وثانيها: ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو، والإضمار خلاف الأصل، وثالثها: مذهب الكوفيين وهو أنه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنوياً وهو مردود بأن العامل المعنوي لا يحتاج إليه مع وجود العامل اللفظي، ورابعها: مذهب عبد القاهر من أنه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود أقوى منها، وخامسها: ما ذهب إليه الأخفش من أنه منصوب كنصب الظرف؛ وذلك لأن الواو لما أقيمت مقام الظرف المنصوب والواو حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعدها عاريةً كما في إلاّ الخ، وهو مردود بأنه لو كان كما ذكره لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطرداً؛ نحو: كل رجل وضيعتُه (جزائري). (قوله: بتوسط الواو الخ) ويعمل في المفعول معه الفعل اللازم لتعديته بالواو فيتعدى إليه كما يتعدى بالهمزة. (قوله: فإن كان أي وجد) جعل كان تامة؛ لأن مناط الفائدة وجود الفعل اللفظي والمعنوي لا اتصاف الفعل بكونه ملفوظاً (سيلكوتي). (قوله: أي: ما يدل على الحدث) يعني: أن المراد من الفعل ما هو أعم من شبهه بقرينة مقابلة المعنوي واتفاق أحكامهما المذكورة ههنا، فيكون من قبيل عموم المجاز (وجيه الدين)، فلا يرد نحو اسم المكان والآلة، ولم يفسره فيما سبق إشارة إلى أنه بمعناه الاصطلاحي؛ لكونه

(قوله: أو مكان واحد) المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان. **(قوله: نحو: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)** قال قدس سره في الحاشية: الفصيل: بجة شتراز باز كرده، رضع الصبي: شير خورد كودك. **(قوله: اعلم أن مذهب جمهور النحاة)** قال عبد القاهر: هو منصوب بنفس الواو، وفيه أن الأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقاً لنصبت في كل رجل وضيعته، وقال الأخفش: منصوب نصب الظروف؛ لأنها قامت مقام مع لكن لما كانت في الأصل حرفاً أعطى النصب ما بعدها. **(قوله: وأصلها واو العطف)** ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقاً ولا على مصاحبه خلافاً

مكان واحد يستلزم الرضع وتركهما في مكانين في زمان واحد لا يستلزم ذلك فوحدة الزمان لا دخل له في ذلك نعم ترك أحد بدل الآخر في مكان واحد لم يستلزم ذلك والكلام في تركهما لا على البدل. **(قوله: بنفس الواو)** وشبهته أنها مختصة بالاسم وبه يظهر جواب البحث الأول؛ لأن أولوية رعاية الأصل إنما هي على تقدير أن لا يصرف عنه صارف. **(قوله: ولو نصبت الخ)** يمكن الجواب بأن عمله مشروط بتقدم الفعل وما بمعناه لإفادته المصاحبة فيه. **(قوله: أعطى النصب ما بعدها)** كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ارتفع الاسم الشريف؛ إذ لا يمكن إظهار الرفع في إلا النائبة عن غير، وههنا مذهبان لم يذكرا؛ أحدهما مذهب الزجاج: أنه منصوب بمضمر بعد الواو، وإنما لم يجز عمل السابق لفصل الواو وفيه أن الواو العاطفة لا تمنع العمل، وثانيهما مذهب الكوفيين: وهو أنه منصوب بالخلاف ورد بأن الخلاف معنى ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة.

لوجوب[1] العطف فيه[2] «فَالوَجْهَانِ[3]» أي: العطف والنصب على المفعولية[4] جائزان، «نَحْوُ: (جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ)» «وَزَيْداً» بالنصب على المفعولية بالرفع على العطف[5]. «وَإِلاَّ[6]» أي: وإن لم يجز العطف[7] بل يمتنع «تَعَيَّنَ[8] النَّصْبُ[9]، مِثْلُ: (جِئْتُ وَزَيْداً)» فإن العطف فيه[10] ممتنع[11] لعدم[12] الفاصلة[13] لا بتأكيد المتصل[14] بالمنفصل[15] ولا بغيره. «وَإِنْ كَانَ[16]» الفعل «مَعْنًى» أي: أمراً معنوياً

(١) بقرينة المعطوف عليه. (٢) أي: في هذا المثال. (٣) والجملة جواب الشرط. (٤) معه. (٥) لجواز إمكان التأكيد. (٦) عطف على جاز. (٧) لما بعد الواو على قبلها. (٨) جزاء الشرط. (٩) حيث لا وجه سواه. (١٠) أي: في المثال المذكور. (١١) خبر إن. (١٢) لفظاً أو معنى. (١٣) بينهما. (١٤) الضمير المرفوع. (١٥) الضمير المرفوع. (١٦) أي: وجد.

فَالوَجْهَانِ نَحْوُ: جِئْتُ أَنَا وَزَيْداً وَزَيْدٌ، وَإِلاَّ تَعَيَّنَ النَّصْبُ مِثْلُ: جِئْتُ وَزَيْداً[1]، وَإِنْ كَانَ[2] مَعْنًى

(١) فإن العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره ج.

(٢) أي: الفعل أمراً معنوياً مستنبطاً من اللفظ.

لأبي الفتح، قال الشيخ الرضي: لا أرى منعاً من تقديم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله إذا تأخر عن المعطوف عليه. (قوله: فناسب معنى المعية)؛ لأن في المعية زيادة اجتماع. (قوله: أي وجد) جعل كان تامة فقوله لفظاً تمييز أو حال ويحتمل أن تكون ناقصة والأول أولى تأمل تعرف. (قوله: لوجوب العطف) إنما وجب العطف فيه؛ لأن الأصل في هذه الواو العطف، وإنما يعدل عنه نصاً على المراد من المصاحبة، وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة؛ لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر، إن قلت: فاذاً عمراً في المثال المذكور ليس مفعولاً معه وكلامنا فيه، فلا حاجة إلى قوله: لم يجب ليخرج. قلنا: كان الكلام هنا لا يختص به وإلا لم يقل بعد ذلك تعين العطف. (قوله: فإن

(قوله: خلافاً لأبي الفتح) حيث أجاز استوى الماء والخشبة؛ لأن ذلك قد جاز في العاطفة به فليجز فيها؛ لأنها محمولة عليها ولأنه قد ورد في كلامهم؛ نحو: جمعت وفحسناً غيبة وغيمة، والجواب: أنه يحتمل في الأصل لقوته ما لا يحتمل في الفرع، والواو في وفحشاً عاطفة. (قوله: لا أرى منعاً) أي: فيقال في مررت بزيد وعمرو؛ أي: وعمراً مررت. (قوله: جعل كان تامة) وفسر الفعل ههنا بما يدل على الحدث، ولم يفسره فيما سبق إشارة إلى أنه بمعناه الاصطلاحي؛ لكونه العامل، ولتغاير معنى الفعل في الموضعين وضع المظهر موضع المضمر، ثم المراد بمعنى الفعل في التعريف أعم مما يتضمن الحدث ومما يستنبط منه أو الآخر، واكتفى بذكر الفعل الذي هو الأصل عن ذكر ما يشبهه لاشتهار اشتراكهما في أكثر الأحكام ولأجل هذا لم يفسر معنى الفعل أولاً، وتعرض له ثانياً فاندفعت الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين. (قوله: فقوله لفظاً الخ) وكذا قوله: معنى فمن قال إنه حمل كان في القسم الثاني على الناقصة فقد سها، والمراد بما يدل على الحدث العامل، فلا يرد ظرف الزمان والمكان والآلة على ما وهم. (قوله: تأمل

العامل، فللتغير في الموضعين وضع المظهر موضع المضمر. (قوله: وجاز؛ أي: لم يجب العطف ولم يمتنع) يريد أن المراد بالجواز الإمكان الخاص لا ما يشمل الوجوب العطف فيه؛ لأن الأصل في هذه الواو العطف، ومن ثم لم يجز تقديمه على مصاحبه ولا على عامله وإنما يعدل عنه نصاً على المراد من المصاحبة، وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر وأولى، لكن في الامتحان أن ما أشار إليه الشارح من بيان معنى الجواز فاسد؛ لأن المراد بإمكان العطف جوازه مع النصب لا غيره مطلقاً فيكون عين الجزاء ولو زاد بعارض لاستقام؛ أي: لو قال بعد قوله: وجاز العطف بعارض كالفصل لاستقام كلامه بلا لزوم العينية تدبر، وقال العصام: الصحيح أن يقال فإن كان الفعل لفظاً والمعمول غير منصوب وجاز العطف فالوجهان، وحينئذ يزيد شق آخر في الترديد؛ أي: وإن كان المعمول منصوباً يتعين العطف هذا لكن في قرينة تخصيص المعمول بما عدا المنصوب خفاء فاعرفه. (قال المصنف: وجاز العطف) أي: عطف المذكور بعد الواو والجملة حال؛ أي: وقد جاز العطف أو الواو عاطفة (قوله: أي: العطف والنصب الخ) أما الأول؛ فلأنه الأصل، وأما الثاني؛ فلأن فيه تكثير الفائدة، وجعل الشيخ عبد القاهر العطف متعيناً؛ أي: بأن يخرج عن المفعولية معه، وأيضاً قد يترجح النصب على العطف في مثل: كن أنت وزيداً كالأخ؛ لأنك إذا عطفت زيداً على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مأموراً، وأنت لا تريد أن تأمره، بل تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ قال الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم
مكان الكُليتين من الطحال

أي: في القرب وعدم المنافرة (شرح القطر). وقوله: بل يمتنع بالجزم أو الرفع، والامتناع إما لمانع لفظي أو معنوي. (قال المصنف: تعين النصب)؛ إذ لا وجه سواه وهذا عند المصنف، وأما عند الجمهور فالنصب ههنا مختار لا واجب بناء على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل قبيح لا ممتنع، ثم في تصريح تعين

مستنبطاً[1] من اللفظ «وَجَازَ[2]» أي: لم يمتنع[3] «العَطْفُ تَعَيَّنَ[4] العَطْفُ» حيث لا يحمل[5] على عمل[6] العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر، وهو العطف، «نَحْو: (مَا[7] لِزَيْدٍ[8] وَعَمْرٍو، وَإِلاَّ») أي: وإن لم يجز العطف، بل امتنع «تَعَيَّنَ النَّصْبُ» حيث لا وجه سواه «نَحْو: (مَالَكَ[9] وَزَيْداً) و: (مَا[10] شَأْنُكَ وَعَمْراً)» فإنه امتنع العطف[11] فيها[12]، لأن[13] العطف على الضمير المجرور[14] بلا إعادة الجار[15] غير[16] جائز. ولم يجز عطف (عَمْراً) على الشأن إذ السؤال عن شأنهما[17] لا عن شأن أحدهما[18]، ونفس[19] الآخر. وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة «لأَنَّ المَعْنَى مَا تَصْنَعُ» وما[20] يماثله فمعنى (مَا شَأْنُكَ وَزَيْداً) ما تصنع وزيداً، ومعنى (مَالَكَ وَزَيْداً) ما تصنع وزيداً، ومعنى (مَا لِزَيْدٍ وعَمْرٍو) ما يصنع زيد وعمرو. «الحَالُ[21]» لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها. وهو «مَا[22] يُبَيِّنُ[23] هَيْئَةَ الفَاعِلِ[24] أَوِ المَفْعُولِ[25] بِهِ»

(١) أي: مستخرجاً كحرف التنبيه وأسماء الإشارة. (٢) عطف على كان أو حال أعم وقد جاز. (٣) بأن لم يمنع مانع. (٤) جزاء الشرط. (٥) الكلام. (٦) لضعف العامل المعنوي فلا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولاً معه. (٧) استفهام. (٨) أي: أي شيء حصل لزيد. (٩) أي: أي شيء حصل لك. (١٠) أي: أي شيء أمرك. (١١) أي: عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور. كما سيجيء في بحث العطف. (١٢) أي: في المثالين المذكورين. (١٣) علي امتنع. (١٤) وهو الكاف فيهما. (١٥) عند البصريين. (١٦) خبر إن. (١٧) أي: المخاطب وعمرًا. (١٨) أي: المخاطب وعمرًا. (١٩) أي: ذات الآخر. (٢٠) مثل ما تفعل وما يفعل. (٢١) أ. مبتدأ وخبره محذوف أي: ومنها. ب. فهي في اللغة عبارة غير ناسخة ولهذا كان الأصل في بابها المستقل. (٢٢) أي: لفظ. (٢٣) ولم يقل اسم يبين لأن الحال يكون جملة والجملة لا تكون اسما ولكن في تأويل الاسم واعلم أن الحال مؤنث سماعي ولا يكون صفتها وضميرها إلا بمؤنث. (٢٤) تقسيم للمحدود. (٢٥) مانعة الخلو دون الجمع.

وَجَازَ العَطْفُ تَعَيَّنَ العَطْفُ نَحْوُ: مَا لِزَيْدٍ[1] وَعَمْرٍو، وَإِلاَّ تَعَيَّنَ[2] النَّصْبُ مِثْلُ: مَالَكَ وَزَيْداً، وَمَا شَأْنُكَ[3] وَعَمْراً، لأَنَّ[4] المَعْنَى مَا تَصْنَعُ. الحَالُ: مَا يُبَيِّنُ

(١) أي: ما تصنع زيد وعمرو وأي شيء حصل لهما.
(٢) أي: وإن لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه .ج.
(٣) أي: أيُّ شيء أمرك وصفتك.
(٤) اللام متعلق بمقدر مفهوم من المقام وهو حكمنا ولذا قال الشارح العلامة: وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه.

النصب حينئذ فائدة إزالة احتمال أن يمتنع النصب أيضاً بناء على تفرعه على العطف لما عرفت أن الأصل في هذه الواو العطف. (قوله: فإن العطف فيه ممتنع الخ) يعني: أن المانع من العطف فيه لفظي، وقد يكون معنوياً كما في سرت والنيل، وقوله: ولا بغيره نحو: سرت اليوم وزيداً. (قوله: أي: أمراً معنوياً مستنبطاً الخ) الظاهر من كلام الشارح أن معنى الفعل ما يفهم من اللفظ مثل ابنه، وأشير المفهومان من هذا، ومذهب النحاة أن العامل هو نفس هذا (وجيه الدين)، وفي حواشي الامتحان أن العامل ليس أمراً معنوياً، بل هو اللفظ المستنبط هو منه، لكن لما كان عامليته باعتباره جعل عاملاً تسامحاً أو تجوزاً وفسره العصام بمعنى الفعل واستثنى بعضهم اسم الفعل؛ نحو: رويد أنت وزيداً، فإنه يجوز فيه الوجهان. (قوله: وجاز؛ أي: لم يمتنع) أي: وأمكن العطف إمكاناً عاماً مقيداً بجانب الوجود لا العدم؛ لئلا يشمل الامتناع (امتحان)، وقال السيلكوتي: حمل الشارح الجواز على الإمكان الخاص في الموضعين إلا أن نفيه في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقرينة الفحوى كما يشعر به الإضراب عنه بقوله: بل يمتنع فلا تغفل. (قوله: حيث لا يحمل الخ) تعليل لوجوب تعين العطف فإن النصب يحوج إلى عمل العامل المعنوي الضعيف فلا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولاً معه (نعمه)، وقوله: ما لزيد وعمرو؛ أي: ما يصنع زيد وعمرو، أو أيّ شيء حصل لهما. (قوله: حيث لا وجه سواه) يعني: وجب اعتبار ذلك العامل الضعيف لأجل الضرورة، وقوله: ما شأنك؛ أي: أيّ شيء أمرك وصفتك. (قوله بلا إعادة الجار الخ) وقد جوزه الكوفيون في السعة والبصريون في الضرورة. (قوله: إذ السؤال من شأنهما) أي: شأن أحدهما

العطف فيه ممتنع) ذهب الجمهور إلى أن العطف في الصورة المذكورة قبيح؛ ولهذا قالوا فيها أن النصب مختار. (قوله: حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة) قال الشيخ الرضي: الحاجة ثابتة، وهي التنصيص على المصاحبة، ولهذا جوّز القوم النصب مع اختيار

تعرف)؛ لأن مناط الفائدة وجود الفعل اللفظي والمعنوي لا اتصاف الفعل بكونه ملفوظاً أو مستنبطاً من اللفظ. (قوله: وإنما يعدل عنه نصاً الخ) فيما لا توجد فيه القرينة القطعية الدالة على المصاحبة، فلا يرد أن ما ذكره الشارح رحمه الله من قوله: كفاك وزيداً درهم، والأمثلة المنقولة من شرح التسهيل مما جوّز سيبويه الأمرين فيها، فلا يكون العدول عن العطف للتنصيص على المصاحبة. فلا يصح الحصر المستفاد من إنما؛ لأن القرينة العقلية في جميعها دالة على أن المراد المصاحبة سواء كانت الواو للعطف أو بمعنى مع إلا أنه على تقدير الحمل على المصاحبة يكون في اللفظ دلالة على المراد، وعلى تقدير الحمل على العطف يكون الاكتفاء بالدلالة العقلية. (قوله: فإذن الخ) أي: إذا وجب العطف. (قوله: قلنا الخ) وما قيل: إنه حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد،

العطف. (قال: وإلا) الأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا. (قوله: لأن العطف على الضمير المجرور) قال الشيخ الرضي: الكوفيون يجوّزونه في السعة، والبصريون للضرورة، وأما في السعة فيجوّزونه بتكلف؛ وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه قال الأندلسي: يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة، وهو أولى مما قاله المصنف؛ لوروده في القرآن كقوله تعالى: ﴿تساءلون به والأرحامِ﴾ بالجر في قراءة حمزة. (قوله: وإنما حكمنا بمعنوية الفعل) المشعر بالمعنى الفعلي في المثالين الأولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل، وفي الأخير أيضاً شيئان كلمة الاستفهام والشأن الذي بمعنى المصدر؛ يعني: الفعل والصفة، فالإشعار على المعنى الفعلي في هذه الأمثلة قوي لتعاضد أمرين بخلاف نحو: هذا لك وإياك، ونحو: ما أنت وزيداً، فإن الإشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الأول، وفوات معاضدة الاستفهام بأمر آخر في المثال الثاني، والمصنف لم يفرق بين هذه الأمثلة في الحكم، والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الأولين والآخرين وبين الآخرين. (قال: لأن المعنى ما تصنع وما يماثله) متعلق بمفهوم الكلام السابق كما أشار إليه قدس سره بقوله: وإنما حكمنا، وذلك لأن قوله: مثل ما لزيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك، مثل: ما لزيد وعمرو؛ أي: العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو، وقس عليه حال المثالين الأخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لإحكام مجملها حكم بمعنوية العامل في تلك الأمثلة. (قال: الحال) من حال الشيء يحول؛ أي: انقلب وإنما سمي هذا القسم بها؛ لأنه لا يخلو عن انقلاب غالباً.

مع الآخر لا عن شأن كل منهما فلا يرد ما قاله العصام. (قوله: وإنما حكمنا الخ) يشير إلى أن اللام متعلق بمقدر مفهوم من المقام وجعله العصام تعليلاً لكون المثالين للعامل المعنوي، وقوله: وما يماثله؛ أي: من نحو: ما تفعل وما يصدر منك وغيرهما، فالكلام محمول على التمثيل أو على حذف المعطوف. (قال المصنف: الحال) لفظ يغلب فيه التأنيث من حال بمعنى تغير ففيه تنبيه على أن الحال لا يكون أمراً خلقياً فلا يجوز: جاءني زيد أحمر أو طويلاً، وقوله: في الملحقات فالحال ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها مع كونها فضلة. (قال المصنف: وهو ما يبين) أي: اسم منصوب ولو محلاً وهو يكون مشتقاً كثيراً مثل راكباً وقد يكون جامداً يدل على صفة مثل بسراً، والجملة[1] في حكم الاسم. (قال المصنف: هيئة الفاعل أو المفعول به) أي: هيئة مدلولهما بتقدير المضاف؛ يعني: صفة الفاعل وقت صدور الفعل عنه وقس عليه

(1) أي: الجملة الاسمية أو اللفظية الواقعة حالاً.

وإنما حمله عليه جعل معمول الفعل أعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيداً، ولا يخفى أنه قد يدخل في التعريف حينئذ ضربت زيداً وعمراً، فالوجه تخصيص المعمول بما عدا المفعول به المنصوب وحينئذ يكون ضربت زيداً وعمراً خارجاً عن القسم، فلو حمل الجواز على عدم الامتناع لانتقض الحكم بالمثال المذكور، فليس بشيء أما أولاً؛ فلأن الشارح رحمه الله حمل الجواز في الموضعين على الإمكان الخاص إلا أن نفيه في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقرينة النجوى كما يشعر به الإضراب عنه بقوله: بل يمتنع، وإما ثانياً؛ فلما عرفت من الفرق بين كفاك وزيداً وضربت زيداً وعمراً، وأما ثالثاً؛ فلأن التخصيص للمعمول بما عدا المفعول به المنصوب لا دليل عليه. (قوله: الحاجة ثابتة فيه)؛ لأن القرينة الفعلية وهي أن المقصد السؤال عن شأن أحدهما مع الآخر لا عن شأن كل منهما كافية في إفادة المقصود لا حاجة إلى التنصيص على المصاحبة؛ لأن الدلالة الفعلية ليست أقل من اللفظية، فالمراد بقوله: إذ السؤال عن شأنهما؛ أي: شأن أحدهما مع الآخر فلا يرد ما قيل: إنه يجوز أن يعطف عمرو على الشأن بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فالنصب إذا يرجح بالسلامة عن الحذف ويرجح الرفع بالاستغناء عن عمل العامل المعنوي. (قوله: بمعنى الفعل الخ)؛ لأن قولك: شأنك بمعنى فعلك وصنعتك كذا في الرضي، وفي القاموس: شأنت شأنه قصدت قصده. (قوله: والمصنف رحمه الله لم يفرق الخ) فحكم في كل ما فيه العامل المعنوي بتعين العطف. (قوله: فرق في الحكم بين الأولين والأخيرين) فقال: المختار العطف مع جواز النصب من غير ضعف في الأولين؛ أي: فيما يكون في اللفظ مشعر قوي بالعامل عند القوم، وعندي وجوب النصب عند قصد المصاحبة، وإلا فلا وفي الأخيرين؛ أي: ما لا يكون في لفظه مشعر قوي بالعامل العطف أولى بلا خلاف وإن قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال، وإذا نصب مع قلته وضعفه قدر كان لكثرة وقوعه ههنا فكأنه منطوق به؛ أي: هذا كان لك وإياك وما كنت زيداً. (قوله: وبين الأخيرين) لا يفرق الرضي بين الأخيرين، بل بين أنا وإياه في لحاف، وبين ما أنت وزيداً حيث قال: إن الأول أبعد من الثاني لإشعار ما بالفعل لما فيه من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعده، وأما وهذا لك وإياك؛ أي: فيما فيه حرف الجر وما أنت وزيداً؛ أي: فيما فيه الاستفهام، فلا فرق بينهما في وجود الداعي للفعل فيهما وكثرة وقوع الفعل بعدهما وعدم تعاضد الأمرين. (قوله: وقس عليه الخ) فإن التقدير فيهما وذلك؛ أي: العامل المعنوي مع تعيين النصب. (قوله: وكل قضية الخ) أي: من القضايا الثلاث التي تتضمنها الأمثلة الثلاثة متضمنة لحكم مخصوص بذلك المثال وهو الحكم بأن عامله معنوي وتلك القضايا الثلاث متضمنة لأحكام ثلاثة مجملها الحكم الذي ذكره الشارح رحمه الله، وقيل: الأظهر أن المعلل النصب؛ أي: نصب الاسم في هذين المثالين؛ لأن المعنى ما تصنع، وفيه أن هذا المعنى متحقق في ما لزيد وعمرو ومع تعين العطف.

المفعول، وعن قنالي زاده ما ملخصه: أن الهيئة على ما في المغرب هي الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء، وفي الصحاح: الهيئة الشارة، وفي القاموس: الهيئة، ويكسر حال الشيء وصفته، وعن البعض: الهيئة الصورة، والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر، وحينئذ يخرج مثل: تكلم صادقاً ومات مسلماً، فإن أراد الصفة فالتعبير بها أولى؛ لإيضاح مقصودهم هذا، أقول: تمسك في كون المراد من الهيئة الصورة والحالة المحسوسة بالمتبادر وهو كذلك، بل هو في أصل اللغة كذلك كما تدل عليه عبارة المغرب والصحاح، وأجيب عن المناقشة بأن المراد بالهيئة الصفة، إلا أنها لكونها شائعة في النعت لم يعبر بها، وكره ذكرها في تعريف الحال الذي هو غير النعت، وأيضاً أكثر الأحوال من الصفات الظاهرة فذكر الهيئة تنبيهاً على ذلك انتهى، ثم إن كلمة أو لمنع الخلو لا الجمع كما سيذكره فتكون لتقسيم المحدود، وأورد بأن الجملة في نحو: جاءني زيد والشمس طالعة ليست تبين هيئة الفاعل، وأجيب: بأن الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس، وتوضيحه أن الحال تدل على الهيئة؛ أي: الصفة ولو تأويلاً فيدخل الجملة الحالية فإن قولنا والشمس طالعة في معنى مقارناً لطلوع الشمس، وقيل: الحال هنا يدل على هيئة المجيء؛ أعني: مقارنته لطلوع الشمس، والمجيء هيئة زيد، وهيئة هيئة الشيء هيئة له بالواسطة، ويقال: الحال في مثل أتيتك والجيش قادم إنما هي لبيان هيئة زمان الفاعل أو المفعول الذي[1] هو لازم الفاعل والمفعول، وقد اشتهر التعبير عن الملزوم باللازم مسامحة وفيه تكلف، وذهب صدر الأفاضل إلى أن الجملة في مثلها مفعول معه والواو بمعنى مع فأثبت كون المفعول معه جملةً وهو غريب، وفي الرضي يخرج عن هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو الحال كقوله:

وقد أَغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُناتِها

إلا أن يأول على أنه يمكن جعل ضمير غائب في أغتدي ذا الحال بالتأويل بمقارناً كما مر، وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾ في قراءة من رفع البحر هو كقوله:

وقد أَغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُناتِها

وكقولك: جئت والجيش مصطف ونحو ذلك من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال انتهى، وفيه إشعار بأن لها ذا الحال وإن عريت هي عن ضميرها، وفي شرح العصام الهيئة أعم من أن تكون هيئة له باعتبار نفسه أو باعتبار متعلقه فلا يشكل بقولنا: جاءني زيد قائماً أبوه، وأعم من أن تكون محققة أو مقدرة بأن يكون قائماً

(1) صفة زمان.

هَيْئَةَ الفَاعِلِ[1] أَوِ المَفْعُولِ بِهِ

(1) كلمة أو لمنع الخلو لا الجمع فتكون لتقسيم المحدود.

(قال: ما يبين هيئة الفاعل) الهيئة في الأصل الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في المغرب، والمراد هنا الحالة وهي أعم من أن تكون بحسب تحققها وهي الحال المحققة، أو بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾؛ أي: مقدرين الخلود؛ ونحو: خط هذا الثوب قميصاً؛ ونحو قوله تعالى: ﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيّٗا﴾؛ أي: مقدرة ثبوته، وأيضاً هي أعم من أن تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول، أو باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد وأبوه قائم، لكن يرد النقض بقولك: أتيتك وزيد قائم، وينسب إلى صاحب المفصل في دفعه أنه قال في بعض حواشيه: أن وزيد قائم يبين هيئة لازم الفاعل أو المفعول به؛ أعني: زمان الإتيان، وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم، وذلك بعيد؛ لأن قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد إلا بتأويل، وإن زمان الإتيان لما كان مبايناً مفارقاً عن فاعل الإتيان وعن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على أن عبارة التعريف لا تدل عليه دلالة ظاهرة، وقال الشيخ الرضي: الحق أن الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة، ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو المفعول أو بما يجرى مجراهما، وبقولنا: جزء

(قوله: الهيئة في الأصل الخ) في القاموس: الهيئة وقد تكسر حال الشيء وكيفيته ورجل هيء هيين ككيس وظريف حسنها، وقد هاء يهاء ويهيء وهيؤ ككرم انتهى، ويفهم من تاج البيهقي أنه في الأصل مصدر حيث قال: الهيئة والتهيئة ساختن كارى را. **(قوله: للمتهيء للشيء)** في تاج البيهقي: التهيؤ ساختن شدن. **(قوله: نحو قوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا﴾ الخ)** أورد ثلاثة أمثلة للحال من الفاعل وللحال من المفعول جامداً أو مشتقاً. **(قوله: وهي أعم الخ)** كالصفة فإنها قد تكون بحال نفس الشيء وقد تكون بحال متعلقه. **(قوله: نحو: أتيتك وزيد قائم)** فإن قيام زيد ليس هيئة للفاعل والمفعول لا باعتبار نفسهما ولا باعتبار متعلقهما. **(قوله: وقد استمر الخ)**؛ لأن الكناية شائعة في كلامهم وهي تعبير عن الملزوم باللازم. **(قوله: ليس هيئة لزمان زيد)** أي: لزمان إتيانه؛ إذ ليس بينهما إلا المقارنة في الوجود وليس أحدهما حاصلاً للآخر ولعل المصنف رحمه الله عرف الحال الذي هو مفرد؛ لأنه الأصل والمعرب المنصوب. **(قوله: إلا بتأويل)** بأن يراد قيام زيد فيه فيكون حالاً له باعتبار متعلقه. **(قوله: مفارقاً)** أي: في الوجود. **(قوله: بوقت حصول مضمونه)** يخرج به نحو: رجع القهقرى؛ لأن الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه. **(قوله: تعلق الحدث)** فاعل يتقيد يخرج به النصب؛ فإنه لا يتقيد بوقت حصول ذلك التعلق، وتدخل الجملة الخالية عن الضمير لإفادة الخالية تقييد التعلق، وإن لم يدل على هيئتي الفاعل والمفعول. **(قوله: أو ما يجري مجراهما)** يدخل فيه الحال من الفاعل والمفعول

أي: من حيث هو فاعل أو مفعول به، كما هو[١] الظاهر. فبذكر[٢] الهيئة يخرج ما يبين الذات[٣]، كالتميز، وبإضافتها[٤] إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول[٥] به كصفة[٦] المبتدأ نحو: (زَيْدٌ العَالِمُ[٧] أَخُوكَ). وبقيد الحيثية يخرج صفة[٨] الفاعل أو المفعول به، فإنها[٩] تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقاً[١٠]، لا من[١١] حيث هو فاعل أو مفعول، وهذا الترديد على سبيل منع الخلو، لا الجمع[١٢]، فلا يخرج منه[١٣] مثل[١٤]: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً رَاكِبَيْنِ) «لَفْظاً»

(١) قيد الحيثية أي: الحال ما يبين هيئته من حيث هو فاعل. (٢) متعلق بـ يخرج المؤخر. (٣) أي: الجنس. (٤) متعلق بـ يخرج المؤخر. (٥) بواسطة العطف. (٦) تمثيل بغير الفاعل. (٧) صفة زيد. (٨) سواء بلا واسطة نحو: رأيت زيداً العالم وبالواسطة مررت بزيد العالم. (٩) أي: صفة كل منهما. (١٠) نحو: جاءني زيد الراكب، ورأيت زيداً الراكب لأن الركوب يبين هيئة زيد لا بالنظر إلى كونه فاعل أو مفعولاً به. (١١) بيان مطلقاً. (١٢) أي: لا عناء في الجمع. (١٣) أي: من حد الحال. (١٤) فاعل يخرج.

لَفْظاً

كلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد ويركب مع ركوبه غلامه إذا لم تجعلها حالاً، وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقرراً لمضمون جملة، وقولنا: غير حدث احتراز عن نحو: رجع رجوعاً. (**قوله: أي: من حيث هو فاعل أو مفعول به**) في دلالة الحال على أن مدلولها هيئة للفاعل أو المفعول به من حيث إنه فاعل أو مفعول نحوي تأمل، نعم أنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول في زمان تعلق الفعل بهما. (**قوله: لا الجمع**) إذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التفريق كقولك: ضربت زيداً راكباً، والجمع كقولك: راكبين وإذا اختلفتا فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان؛ نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدرة وإن لم تكن فالأولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه؛ نحو: لقيت منحدراً زيداً مصعداً، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل ليقع أحد الحالين بجنب صاحبه، هكذا قال

المعنويين ومن المضاف إليه. (**قوله: إذا لم تجعلها حالاً**) بل معطوفة على ما قبلها وإما إذا جعلتها حالاً فهي جزء الكلام دالة على التقييد المذكور داخله في الحد. (**قوله: في دلالة الحال الخ**) يعني: أن اعتباره قيد الحيثية المتعلقة بتبين وإن كان يخرج صفة الفاعل والمفعول عن الحد لكونها مبنية لهيئتها مطلقاً لا من هذه الحيثية، ألا ترى أنهما لو انسلخا عن الفاعلية والمفعولية وجعلا مبتدأ أو خبراً أو غير ذلك كان بيانها لهيئتها بحاله لكنها تخل بجامعية الحد؛ لأن المراد بالفاعل والمفعول النحوي، وفي دلالة الحال على أن مدلولها مبين لهيئة الفاعل والمفعول؛ أي: مدلولهما من حيث إنه فاعل أو مفعول؛ نحو: تأمل؛ إذ لا يدل الحال على هذه الحيثية حتى يصح أنه مبين لهيئة مدلولهما مقيداً بهذه الحيثية، وكون مجيئها مقيداً بحال الفاعلية والمفعولية فإن راكباً حال في جاءني زيد راكباً، ولو قلت: أريد راكباً أخوك لم يجز إنما يفيد اشتراط تحققهما بها لا دلالتها على صفة الفاعلية والمفعولية، ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الدلالة والاشتراط في التحقيق، هذا تحقيق كلام المحشي رحمه الله، وليس مراده أن الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي، بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل أو قام به أو تعلق به على ما وهم، فإن هذا البحث مطرد في سائر التعريفات مندفع بأن الكلام على حذف المضاف أو إقامة الدال مقام

به الفعل بالقوة؛ نحو: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾، وكقولك: جاء زيد بصقر صائداً به غداً، ومن أن تدوم أو غالباً وتسمى لازمةً، ومنها المؤكدة أو تكون بخلاف ذلك وهو الأكثر وتسمى المنتقلة. (قال المصنف: أو المفعول به) ولك أن تجعل به متعلقاً بقوله: يبين فيتناول الحد حينئذ كل مفعول كما هو مقتضى كلام بعض الفحول فلا حاجة حينئذ إلى ما سيذكره الشارح من تعميم المفعول به عن الحكمي لإدخال سائر المفاعيل وستعرفه. (**قوله: أي: من حيث إنه الخ**) متعلق بيبين، وقوله: كما هو الظاهر؛ أي: من إضافة الهيئة إليهما، والذات في قوله ما يبين الذات أعم من المذكورة والمقدرة، واعلم أن الحال والتميز يجتمعان في خمسة ويفترقان في سبعة فإن أردت الإطلاع على ذلك فعليك بالمراجعة إلى مغني اللبيب، ثم إن الحال قد تكون للتأكيد من غير تبيين الهيئة كقول لبيد العامري في وصف بقرة:

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً
كَجُمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا

أي: كدرّة الصدف البحري الذي جذب خيطه الذي ينظم به (**شواهد قطر**)، وقوله: كصفة المبتدأ؛ أي: وكالمصدر النوعي المبين لهيئة الفعل؛ نحو: رجعت القهقرى. (**قوله: وبقيد الحيثية يخرج صفة الخ**) فيه أنها تخرج بدون إعتبار الحيثية؛ إذ قد نبه هو نفسه فيما سبق أن التوابع خارجة عن التعاريف كلها بقيد الأصالة بقرينة ذكرها فيما بعد. (**قوله: لا من حيث هو الخ**) بيان لقوله مطلقاً؛ أي: فإن العالم في قولك: جاء زيد العالم مبين لهيئة زيد لكن لا من حيث إنه فاعل، بل مطلقاً حتى لو وقع مبتدأ أو نحوه لكان البيان بحاله. (**قوله: على سبيل منع الخلو**) فلا يخرج عن الحد عن الفاعل والمفعول معاً إما جمعاً كالمثال المذكور أو تفريقاً؛ نحو: جاء زيد وعمرو سابقاً ومتأخراً والسابق عمرو؛ إذ لا مندوحة عن إيقاع أحد الحالين بجنب صاحبه، وتحقيقه على ما قيل: إن الحال إن كان واحداً فإما أن يتعين كونه من الفاعل مثل: جاء زيد راكباً، أو من المفعول مثل: ضربت زيداً مجرداً من ثيابه، وأما أن لا يتعين فإن كان من الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس؛ نحو: لقيت راكباً زيداً فإن لم

أي: سواء كان الفاعل أو المفعول به الذي[1] وقع الحال عنه لفظاً، أي: لفظياً بأن تكون[2] فاعلية الفاعل[3] أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام[4] و[5]منطوقه من غير اعتبار معنى[6] خارج عنه يفهم[7] من فحوى الكلام، سواء كانا[8] ملفوظين حقيقة[9] أو حكماً[10]. «أَوْ مَعْنًى» أي: معنوياً بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى[11] يفهم[12] من فحوى الكلام، لا[13] باعتبار لفظه ومنطوقه. والمراد بالفاعل أو المفعول به أعم من أن يكون حقيقة[14] أو حكماً، فيدخل فيه[15] الحال عن المفعول معه، لكونه في معنى الفاعل[16] أو المفعول[17] وكذا عن المفعول المطلق[18] مثل[19]: (ضَرَبْتُ الضَّرْبَ شَدِيْداً) فإنه بمعنى، أحدثت الضرب شديداً،

(١) صفة على سبيل البدل لهما. (٢) يرشدك إلى هذا تفصيل الفاعل. (٣) أي: صدور الفعل عنه. (٤) أي: ما يقصد به المتكلم الإخبارية كما سيأتي مثل: ضربت زيداً قائماً. (٥) عطف تفسير. (٦) باعتبار معناه المطابقي. (٧) صفة معنى خارج. (٨) أي: الفاعل والمفعول. (٩) نحو: ضربت زيداً وعمرا راكبين. (١٠) هذا ليدخل في اللفظ زيد في الدار قائماً. (١١) أي: لأجل صحة وقوع الحال عنه. (١٢) صفة معنى. (١٣) يكون فاعلية الفاعل. (١٤) نحو: ضربت زيدا راكباً. (١٥) أي: في حد الحال. (١٦) كما في استوى الماء والخشبة منصوبة. (١٧) نحو: مررت بزيد. (١٨) بشرط أن يكون معرفة. (١٩) لأن تعريف ذي الحال لازم.

تقدمه فهو من المفعول، وإن كان متعدداً فإن كانا متفقين في اللفظ فالأولى الجمع بينهما فإنه أخصر؛ نحو: لقيت زيداً راكبين ولا منع من التفريق وإن كانا مختلفين، فإن كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان؛ نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدرة إن لم تكن فالأولى جعل كل بجنب صاحبه؛ نحو: لقيت منحدراً زيداً مصعداً، ويجوز على ضعف جعل حل المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل؛ نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، والمصعد زيد، وهو اختيار ابن الشجري في مثله، وذهب ابن يعيش إلى أن مصعداً حال من ضمير المتكلم ومنحدراً من زيد فليحفظ. (قوله: أي: سواء كان الخ) يشير إلى أن لفظاً في المتن خبر كان المقدر، وقوله: أي: لفظياً؛ يعني: فاعلاً منسوباً إلى اللفظ وذلك بأن يكون الخ. (قوله: باعتبار لفظ الكلام) أي: بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً لفعل أو شبه فعل ملفوظ ومنطوق في الكلام لا باعتبار أمر مستنبط يفهم من فحوى الكلام كالإشارة المفهومة من لفظ هذا (وجيه الدين). (قوله: سواء كانا ملفوظين الخ) تعميم للفاعل والمفعول اللفظيين عن الحقيقي والحكمي كما في زيد في الدار قائماً فإن الضمير المستتر ملفوظ حكماً كما مر في صدر الكتاب، وقوله: من فحوى الكلام؛ أي: من معنى الكلام كقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ۝٤٩﴾؛ أي: أيّ شيء حصل لهم. (قوله: لكونه في معنى الفاعل) أي: إذا كان مصاحباً له؛ نحو: جئت أنا وزيد راكبين فإنه في معنى جئنا راكبين فالحال عن الفاعل في المعنى، وقوله أو المفعول أي كما إذا كان المفعول معه مشاركاً للمفعول به في وقوع الفعل عليه؛ نحو: كفاك وزيداً درهم قانعين. (قوله: فإنه بمعنى أحدثت الخ) أي: في قوة أوجدت الضرب شديداً فالحال بيان لهيئة المفعول به في المعنى فلا يضر كونه مفعولاً مطلقاً في الظاهر.

أَوْ مَعْنًى

الشيخ الرضي، وقال بعض شراح المفصل: حق الحال المعرفة أن ترتب على حد ترتيب صاحبها. (قال: لفظاً أو معنى) تمييز عن الفاعل والمفعول أو حال عنهما أو خبر لكان المقدر كما أشار إليه في الشرح. (قوله: أي: لفظياً بأن يكون الخ) يرشدك إلى هذا تفصيل العامل.

المدلول، وبما ذكرنا من أن قيد الحيثية متعلق بيبين اندفع ما قيل: إن الحيثية مقيدة لإضافة الهيئة وثبوتها فهو إما تعليل وإما تقييد وكلاهما غير صحيح. (قوله: في زمان تعلق الفعل بهما) فيشترط في تحققهما وجودهما فقوله: نعم الخ بيان لمنشأ الغلط. (قوله: حق الحال المعرفة) ظاهرة العموم في المختلفة والمتفقة وقيل: في المختلفة. (قوله: على حد ترتيب) أي: تورد على سبيل اللف والنشر المرتب. (قوله: أو خبر لكان المقدر) والجملة استئنافية. (قوله: يرشدك إلى هذا) أي: إلى تفسير لفظياً بما ذكره الشارح رحمه الله دون المعنى المتبادر وهو كونه ملفوظاً. (قوله: تفصيل العامل) حيث جعل قسماً من معنى الفعل فإنه حينئذ تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول مستنبطة من فحوى الكلام. (قوله: علامة اتحادهما) أي: المفهومين ذاتاً؛ أي: فيما صدقا عليه وفيه أن الملة واللحم ليستا عين إبراهيم والأخ والاتحاد لا يحتاج إليه في كونهما مفعولاً حكماً فالصواب علامة اتحادهما من حيث تعلق الفعل فإن إتباع الملة إتباع إبراهيم وأكل اللحم أكل الأخ اللهم إلا أن يراد بقوله: ذاتاً خارجاً من حيث تعلق الفعل.

وكذا يدخل فيه[١] الحال عن المضاف[٢] إليه، كما إذا كان المضاف فاعلاً، أو مفعولاً يصح[٣] حذفه[٤]. ويقام المضاف[٥] إليه مقامه[٦]، فكأنه الفاعل[٧] أو المفعول نحو: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ[٨] حَنِيفًا﴾ و﴿أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ[٩] مَيْتًا﴾[١٠] فإنه[١١] يصح أن يقال[١٢]: (بَلْ نَتَّبِعُ إِبْرَاهِيْمَ) مَقَامَ (بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيْمَ) و(أَنْ يَأْكُلَ أَخَاهُ مَيْتاً) مَقَامَ (أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيْهِ). أو[١٣] كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً، و[١٤]هو جزء[١٥] المضاف[١٦] إليه، فكأن الحال عن المضاف[١٧] إليه هو الحال عن المضاف وإن لم يصح قيامه[١٨] مقامه[١٩] كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ[٢٠] هَـٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ[٢١] مُّصْبِحِينَ[٢٢]﴾. فقوله: (مُصْبِحِيْنَ) حال من (هَؤُلَاءِ) باعتبار أن (دَابِرَ) المضاف إليه[٢٣] جزؤه، فإن دابر الشيء أصله، والدابر: مفعول ما[٢٤] لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في (مَقْطُوع[٢٥]) فكأنه[٢٦] حال عن مفعول ما لم يسم فاعله. ولو قرئ (تبيّن[٢٧]) على صيغة الماضي المعلوم من[٢٨] باب التفعل[٢٩]، أو (يبيّنُ)

(١) أي: في تعريف الحال. (٢) الذي أضيف إلى صاحب الحال. (٣) صفة مضاف. (٤) سواء جائزاً أو لا. (٥) الذي هو ذو الحال. (٦) مضاف محذوف. (٧) مثال للمفعول الحكمي. (٨) مثال للمفعول الحكمي. (٩) مضاف إليه. (١٠) حال من الأخ. (١١) شأن. (١٢) بحذف ملة وإقامة إبراهيم مقامها. (١٣) عطف على كما إذا كان مضاف. (١٤) حال. (١٥) أو بمنزلة الجزء. (١٦) الذي هو ذو الحال. (١٧) صفة الحال. (١٨) مضاف إليه. (١٩) مضاف. (٢٠) مضاف. (٢١) خبر إن. (٢٢) أي: داخلين في الصبح من باب أصبح. (٢٣) متعلق بالمضاف. صفة دابر. (٢٤) أي: لم يذكر. (٢٥) راجع إلى دابر. (٢٦) أي: مصبحين (٢٧) في قوله الحال ما يبين. (٢٨) متعلق بقرأ. (٢٩) من باب الخماسي.

(قوله: فكأنه الفاعل أو المفعول) فإن تعلق صحة فعل الشخص بمفهومين علامة اتحادهما ذاتاً. (قوله: فكان الحال عن المضاف إليه الخ)؛ لأن الداخل في الذات في حكم الذات. (قوله: ولو قرئ الخ) هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل، والجمهور جوّزوا الحال عنهما لتأويلهما بالفاعل أو المفعول به، ولا يخفى أنه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال من المفعول فيه.

(قوله: لأن الداخل في الذات الخ) فمبين هيئة الذات مبين هيئة الداخل من حيث دخوله فيه، فلا يرد أن دخوله في الذات لا يستلزم أن تكون هيئته هيئته حتى يكون الحال من الذات حالاً من الداخل.

(قوله: الحال عن المضاف إليه) نحو: أعجبني ذهابك مسرعاً، ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾، ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾، وفي قوله: يصح حذفه الخ تنبيه على أنه لا يجوز الحال عن المضاف إليه، إلا إذا صح وضعه مكان المضاف أو كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ففي الصورتين يكون المضاف كأنه المضاف إليه فافهم. (قوله: بل نتبع ملة الخ) هذا ليس بآية، بل نظم الآية في سورة البقرة هكذا: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾؛ أي: مائلاً إلى الحق مستقيماً، وأما قوله تعالى: ﴿أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، فمن آيات سورة الحجرات، فاعلم أنه اختلف في عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الإضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كأنه قيل ملة ثبتت لإبراهيم حنيفاً، والصحيح أن عاملها عامل المضاف إليه لما بينهما من الاتحاد على الوجه المذكور من أن ملة إبراهيم كأنها في المعنى إبراهيم، وأما ضرب زيد راكباً فلا كلام في جوازه فيكون عامله هو المضاف نفسه. (قوله: أو كان المضاف فاعلاً) عطف على قوله كما إذا كان المضاف الخ؛ أي: أو كان فاعلاً ولو حكماً كالنائب أو اعتبار كفاعلية الدابر فإنه باعتبار اتحاده بفاعل مقطوع كما يأتي. (قوله: كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ الخ) وهذه الآية في سورة الحجر أولها: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾؛ أي: القوم، والمراد بهم قوم لوط عليه السلام، والمعنى: أن أثر هؤلاء الكفار مقطوع ومزال عن الدنيا في حال دخولهم وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب، فإن قيل: دابر الشيء أصله، فالمعنى: أن أصل هؤلاء فأي شيء هو أصل هؤلاء حتى يصير جزئه فيرد عليه القطع، قلت: أجاب عنه شيخ الإسلام محمد

على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل[١]، وجعل الجار[٢] والمجرور، متعلقاً به، لا بالمفعول، دخل[٣] فيه[٤] الحال من المفعول معه أو المفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم[٥] الفاعل أو المفعول[٦] إلا لدخول ما[٧] وقع حالاً عن المضاف إليه. «مِثْلُ»: (ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً» مثال[٨] اللفظي الملفوظ[٩] حقيقة[١٠] فإن[١١] فاعلية تاء المتكلم ومفعولية «زَيْداً» إنما هي باعتبار لفظ هذا[١٢] الكلام[١٣] ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج[١٤] عنه، وهما[١٥] ملفوظان[١٦] حقيقة «وَ(زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً») مثال اللفظي الملفوظ حكماً

(١) من الرباعي المزيد على الثلاثي. (٢) والمجرور في قوله المفعول به. (٣) جواب لو. (٤) أي: في تعريف الحال. (٥) فينبغي أن يكون عموماً من غير تعميم بقوله المراد أعم آه. (٦) بالحقيقي والحكمي. (٧) أي: لفظ ما. (٨) هذا. (٩) صفة اللفظي. (١٠) تميز عن نسبة الملفوظ إلى نائبه. (١١) علة لتطبيق المثال للممثل به. (١٢) أي: مثل ضربت زيداً قائماً. (١٣) عطف تفسير. (١٤) صفة معنى. (١٥) أي: الفاعل والمفعول. (١٦) في هذا الكلام.

نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً[١]، وَزَيْدٌ[٢] فِي الدَّارِ قَائِماً،

(١) مثال اللفظي الملفوظ حقيقة.
(٢) مثال اللفظي الملفوظ حكماً.

البهائي حين استفتى عنه بأن الظاهر أن هذا تمثيل تشبيهاً لحالهم في الاستئصال وعدم بقاء الولد والوالد والحديث، والتالد: بحال شيء ذي أصل كشجرة عالية انمحت أعاليها وأسافلها بورود القطع على أصلها، أو استعارة بالكناية حيث شبهوا بشيء ذي أصل ورد القطع على أصله فيما ذكر من الاستيصال والله أعلم. **(قوله: فكأنه حال عن المفعول الخ)** فكأنه قيل: هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين. **(قوله: ولو قرئ تبين الخ)** هذا مبني على أن يبين متعدي كما هو المشهور في استعمال المصنفين، وأما إذا جعل لازماً كما هو ثابت أيضاً في كلام العرب فلا احتياج إلى ما ذكره من القراءة، بل يتم ما أراده على القراءة المشهورة أيضاً (قنالي زاده)، ولك أن تقرأ على صيغة المضارع المعلوم من باب التفعل محذوف التاء لإسناده إلى ضمير ما هو في المآل حال، وقوله: متعلقاً به؛ أي: بتبين المعلوم أو يبين المجهول فيعم كل مفعول كما هو مقتضى الإطلاق في كلام جار الله وصاحب اللباب والأعم هو الأتم. **(قوله: من غير حاجة إلى تعميم)** أي: من الحقيقي والحكمي كما عرفت بلا حاجة إليه أصلاً وحينئذ يظهر وجه إستثناء قوله: إلا لدخول الخ، أو المعنى من غير حاجة إلى التعميم لدخول الحال من المفعول معه والمفعول المطلق، وحينئذ يكون قوله: إلا لدخول الخ إستثناءً منطقياً؛ أي: لكن الإحتياج باق لدخول الحال من المضاف إليه. **(قوله: إلا لدخول ما وقع حالاً الخ)** وعنه أيضاً مندوحة لدخول المضاف إليه في الصورتين السابقتين في الفاعل أو المفعول معنى (عصام). **(قوله: مثال للفظي)** أي: هذا مثال للحال من الفاعل أو المفعول اللفظي، واعلم أن الحال قد يكون واحداً وقد يكون متعدداً، وفي الرضي ذهب الجمهور إلى جواز أحوال متعددة لشيء واحد وهو الحق متضادة كانت؛ نحو: اشتريت الرمان حلواً حامضاً أو غير متضادة؛ نحو: ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾، وقال الشاعر:

عَلَيَّ إذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ
زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِياَ

ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر

(قال: وزيد في الدار قائماً مثال اللفظي الملفوظ حكماً) هذا توجيه جيد لكن المصنف جعله في شرحه مثالاً للفاعل المعنوي، ويتجه عليه أن فاعل الظرف فاعل لفظي؛ لأن عامله مقدر في نظم الكلام، اللهم إلا أن يقال: إن اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى، ولا يجوز أن يقال: إن قائماً حال عن زيد، وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف؛ لأنه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها، وذا لا يجوز عند الأكثرين على أنه لا يصير فاعلاً معنوياً على التفسير المذكور.

(قوله: من المفعول فيه) ومن المفعول به أيضاً. **(قوله: ويتجه عليه الخ)** أي: على ما في شرح المصنف رحمه الله. **(قوله: لأن عامله مقدر الخ)** وإذا كان العامل مقدراً كان فاعلية الفاعل مفهوماً من نفس الكلام فيكون العامل لفظياً. **(قوله: لما لم يكن لضرورة المعنى)** بل لمجرد رعاية قاعدة نحوية، وهي أن الجار لا بد له من متعلق، ولذا فهم العربي القح المعنى من غير اعتبار التقدير. **(قوله: كان في حكم المفهوم من الفحوى)** فيكون فاعلية الفاعل أيضاً مفهوماً من الفحوى. **(قوله: يلزم اختلاف الخ)**؛ لأن عامل ذي الحال حينئذ الابتدائية وعامل الحال الظرف؛ إذ المقصود تقييد الحصول في الدار بحال القيام. **(قوله: لا يصير الخ)**؛ لأن فاعليته حينئذ أيضاً تكون مفهومة من نفس الكلام لا من فحواه.

فإن[1] فاعلية الضمير المستكن في الظرف إنما[2] هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج[3] عنه، والضمير المستكن[4] ملفوظ حكماً. «وَ(هَذَا زَيْدٌ قَائِماً) مثال[5] للمعنوي، لأن مفعولية «زَيْدٍ» ليست[6] باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار[7] معنى الإشارة، أو التنبيه المفهومين[8] من لفظ (هَذَا) ولا شك أنهما ليسا مما يقصد المتكلم الإخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام (أُشِيْرُ[9] أَوْ أُنَبِّهُ) ويصير (زَيْدٌ) به[10] مفعولاً[11] لفظياً[12]، بل مفعوليته[13] إنما هي باعتبار معنى (أُشِيْرُ أَوْ أُنَبِّهُ) الخارج[14] عن منطوق الكلام المعتبر[15] لصحة وقوع (القَائِمِ[16])، حالاً. فهي معنوية لا لفظية. «وَعَامِلُهَا[17]» أي: عامل الحال، «إِمَّا الفِعْلُ» الملفوظ[18] أو المقدر[19] نحو: (ضَرَبْتُ[20] زَيْداً قَائِماً) و(زَيْدٌ[21] فِي الدَّارِ قَائِماً) إن كان الظرف مقدراً[22] بالفعل. «أَوْ شِبْهُهُ[23]» وهو ما يعمل عمل الفعل[24]، وهو[25] من تركيبه[26]، كاسم

(١) علة لتطبيق المثال. (٢) يعني ليست تلك الفاعلية إلا باعتبار. (٣) صفة معنى. (٤) جائزاً أو واجباً. (٥) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا مثال آه. (٦) خبر إن. (٧) المفعولية ليس إلا باعتبار معنى الإشارة أو التنبيه. (٨) صفة الإشارة والتنبيه. (٩) مفعول يقدر. (١٠) أي: بتقدير أشير أو انبه. (١١) خبر يصير. (١٢) صفة مفعولا. (١٣) أي: زيد. (١٤) صفة المعنى. (١٥) صفة المعنى. (١٦) الكائن في المتن. (١٧) استئناف أو اعتراض أو عطف على هو ما. (١٨) صفة الفعل. (١٩) بأن يكون محذوف. (٢٠) مثال الملفوظ حقيقة. (٢١) مثال الملفوظ تقديراً بقرينة الظرف. (٢٢) خبر كان. (٢٣) أي: ما يشبه الفعل. (٢٤) يعني الرفع والنصب. (٢٥) حال. (٢٦) أي: من صيغته.

وَهَذَا زَيْدٌ قَائِماً، وَعَامِلُهَا[1]: الفِعْلُ[2] أَوْ شِبْهُهُ

(١) أي: الحال. (٢) الملفوظ أو المقدر.

(**قوله: بل باعتبار معنى الإشارة أو التنبيه**) الأول أولى؛ لأن زيداً مشار إليه لا منبه عليه فإن المنبه عليه حقيقة هو ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل. (**قال: وعاملها الخ**) فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما؛ وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي، وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به، وكأنه أراد أن لا يفصل بين مباحث التقديم، وإلا لكان المناسب أن يذكر ما هو توطئة له عقب ذلك التفصيل. (**قوله: وهو من تركيبه**) أي: من صيغته.

(**قوله: لأن زيداً مشار إليه الخ**) أي: بعد اعتبار اتحاده بما يعبر عنه بذا وإنما لم يعتبر معنى الإشارة عاملاً في ذا مع تعلق الإشارة بما يعبر عنه به إذ لا فائدة في قولنا: أشير إلى المشار إليه، وكذا المنبه بزيديته فزيد منبه عليه باعتبار اتحاده بذا لا ذا وإن كان متصلاً بحرف التنبيه، فتدبر فإنه اشتبه على من ادعى التفرد في فهم الدقائق. (**قوله: حقيقة**) قيد به؛ لأنه منبه عليه تجوزاً باعتبار اتحاده بذا. (**قوله: مع تقارب الخ**) فاستنباط الفعل من الاسم أولى من استنباطه من الحرف. (**قوله: فصل العامل ههنا الخ**) يعني: أن الشائع والمناسب أن يذكر شرط الشيء بعد تعريفه فكان اللائق تقديم قوله: وعاملها الخ لكن قدمه لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما المأخوذتين في التعريف فكأنه من تتمته. (**قوله: وكأنه أراد الخ**) دفع لما يرد من أنه كان اللائق حينئذ ذكر ما هو توطئة له عقيبه يعني: لو ذكر امتناع التقديم على عاملها المعنوي مقدماً على قوله: وشرطها الخ يلزم الفصل بين مباحث التقديم؛ لأن منها إنها تتقدم على ذي الحال النكرة ولك أن تقول: أنه قدم على ذكر الشرط بقدر ما هو ضروري التقديم وتتمة التعريف

كقولك: لقيت زيداً راكباً وماشياً، ويجب تكرير الحال بعد أما ومنه قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾، وكذا بعد كلمة لا؛ لأنها تكرر في الأغلب؛ نحو: جاءني زيد لا خائفاً ولا آسفاً هذا. (**قوله: مثال للفظي الملفوظ حكماً**) أي: للفاعل اللفظي الحكمي، وفيه[1] رد للشرح المنسوب إلى المصنف من إن هذا مثال للحال عن الفاعل المعنوي ووجه عدم استحسانه أن ضمير الفعل ينتقل إلى الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظي حكماً، لكن هذا الرد على تقدير كون العامل نفس الظرف لا الجار والمجرور، وأما على تقدير كونه معنى الفعل المستقر معناه في الظرف كما هو اختيار المصنف على ما صرح به في شرح المفصل من أن كون قائماً حالاً من الفاعل المعنوي في المثال على ذلك فلا رد، وقد ذكر المصنف أن الفعل المحذوف صار نسياً منسياً فصار في حكم العدم وصار المعاملة للنائب عنه فدل على أن العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ انتهى، والعجب من الرضي والشارح أنهما بعد أن سلما كون الفعل معنى في قولك: مالزيد وعمرو ونحوه في بحث المفعول معه كيف يدعيان كون فاعلية الضمير في زيد في الدار لفظاً؟ وكأن الشارح ظن أن نحو حصل في قولنا زيد في الدار مقدر، والتحقيق على ما سبق أن الفعل صار نسياً منسياً واستقر فحواه، ومضمونه في الظرف وليس بمقدر في النظم فتدبر. (**قوله: المستكن في الظرف**) أي: جوازاً أو وجوباً ولا يخفى عليك أنه على تفسير الشارح هذا لم يكن قائماً في زيد في الدار قائماً حالاً عن زيد المبتدأ، بل حالاً عن الضمير الذي في الظرف فافهم. (**قوله: مثال للمعنوي**) أي: للمفعول المعنوي فإن زيداً وإن كان مبتدأ أو خبراً في اللفظ، لكنه مفعول به معنى والتقدير: أنبه على زيد أو أشير إليه كونه قائماً، ومنه: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ فإن شيخاً

(١) وقد سبقه في هذا الرد الشارح الرضي وغيره.

الفاعل نحو: (زَيْدٌ ذَاهِبٌ رَاكِباً[١]) و: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَاعِداً) إن كان الظرف مقدراً باسم[٢] الفاعل، وكاسم المفعول، نحو: (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ قَائِماً) والصفة المشبهة نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ ضَاحِكاً) «أَوْ مَعْنَاهُ» المستنبط[٣] من فحوى[٤] الكلام من[٥] غير التصريح[٦] به[٧] أو تقديره[٨]، كالإشارة[٩] والتنبيه في نحو: (هَذَا[١٠] زَيْدٌ قَائِماً) كما مرّ، وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه[١١] في نحو: (يَا زَيْدُ قَائِماً) و: (لَيْتَكَ عِنْدَنَا مُقِيماً[١٢]) و: (لَعَلَّهُ[١٣] فِي الدَّارِ قَائِماً) و: (كَأَنَّهُ[١٤] أَسَدٌ صَائِلاً). «وَ[١٥] شَرْطُهَا[١٦]» أي: شرط الحال «أَنْ تَكُونَ[١٧] نَكِرَةً» لأن النكرة أصل والغرض[١٨] هو تقييد[١٩] الحديث المنسوب إلى صاحبها[٢٠]. يحصل بها، والتعريف[٢١] زائد على الغرض. «وَ[٢٢] أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا[٢٣] مَعْرِفَةً»

(١) مكان ذاهب زيد راكباً. (٢) كما هو مذهب الكوفيين لأن الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل. (٣) صفة معنى الفعل. أي: المستخرج. (٤) أي: معنى. (٥) متعلق بـ مستنبط. (٦) كما في ضرب زيد قائماً. (٧) أي: الفعل. (٨) كما في زيد في الدار قائماً. أي: العامل. (٩) تمثيل للمعنى. (١٠) انبه أو أشير. (١١) و اسم الفعل نحو: عليك زيد راكباً. (١٢) تقديره تمنيت حصولك عندنا مقيماً. (١٣) أي: ترجيت. (١٤) تقديره شبهت. (١٥) عطف على عاملها وقيل: استئناف أو اعتراض. (١٦) عند البصريين. مبتدأ. (١٧) والجملة بعد التأويل خبر المبتدأ. (١٨) مبتدأ خبره يحصل. من الحال. (١٩) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر. (٢٠) أي: الحال. (٢١) الذي هو خلاف الأصل. (٢٢) شرطها. (٢٣) خبر كان.

مفعول في المعنى لمدلول هذا، وأما مثال الفاعل المعنوي فكما في قولك: مالك قائماً أي ما تصنع قائماً، وما شأنك واقفاً وكقوله:

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ
سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادِ

أي: يشبه سفوداً حال كونه خارجاً الخ. (قوله: ويصير زيد به) بالنصب عطف على حتى يقدر؛ أي: وحتى يصير زيد بسبب ذلك التقدير مفعولاً لفظاً، بل غايته أن العامل فيه مقدر، وأشار الشارح بتقدير كلمة أما في قوله: أما الفعل إلى أن أو في المتن للانفصال الحقيقي، وقوله: أو المقدر؛ أي: المحذوف جوازاً أو وجوباً كقولك: راكباً في جواب كيف سرت؟ ومثل ضربي زيداً قائماً فتذكر. (قوله: وهو ما يعمل عمل الفعل الخ) أي: شبه الفعل العامل في الحال أو مطلقاً كل لفظ يعمل مثل عمل الفعل رفعاً ونصباً حال كونه من تركيب الفعل وصيغته بأن يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه كذاهب في المثال الأول، فإنه يعمل عمل يذهب، وهو من تركيبه وكائن المقدر في المثال الثاني، وحينئذ خرج اسم الفعل عن شبهه، ولا يخفى أنه لا يدخل في معنى على ما صرح به الشارح فالأولى أن يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل فلذا فسره عصام بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون كله عاملاً، بل ما سمع كالظرف والجار والمجرور وحروف التنبيه واسم الإشارة وحروف النداء والتشبيه والمنسوب واسم الفعل؛ نحو: عليك زيداً راكباً، فأمثال ذلك مفوض إلى السماع والاستعمال، وما ذكره القوم إنما هو في معرض المناسبة فلا يتوجه على أبي على حيث قال: لا يعمل في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي؛ لأنهما لا يشبهان الفعل لفظاً ما أورد عليه من أن كلامه منقوض باسم الإشارة وحرف التشبيه؛ فإنهما لا يشبهان الفعل لفظاً مع أنهما يعملان في الحال، وبالجملة من جعل الأقسام ثلاثة[١] فجميع ذلك عنده مندرج في معنى الفعل؛ لأنه يصدق

أَوْ مَعْنَاهُ[١]، وَشَرْطُهَا[٢]: أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً

(١) عطف على قوله وعاملها وقيل استئناف.
(٢) أي: شرط الحال.

(قوله: كالإشارة) دون الاستفهام والنفي وإن وأن من الحروف المشبهة؛ لعدم ورود الاستعمال على عملها. (قوله: والتمني والترجي) قال الشيخ الرضي: الظاهر أنهما ليسا بعاملين؛ لأنهما ليسا مقيدين، بل المقيد هو الخبر فهو العامل، فيه بحث؛ لأنك إذا قلت: ليت ابني فقيراً راجع، وجعلت فقيراً قيداً للخبر لكان المعنى: ليت ابني راجع وهو فقير، وليس المعنى على ذلك، بل معناه تمنيت ابني وإن كان فقيراً راجعاً. (قوله: وكأنه أسد صائلاً) وزيد كعمرو كاتباً وزيد أسد صائلاً بحذف أداة التشبيه. (قوله: لأن النكرة) قيل: ولأن الحال جواب لكيف والسؤال ينافي المعلومية، وفيه أن المفعول له جواب للم مع أنه يصح أن يكون معلوماً، والحال أن المعلوم باعتبار يجوز أن يكون

فيكون الشرط فيه متصلاً بالتعريف بقدر الإمكان. (قوله: أي: من صيغته) يلزم على هذا عدم ذكر اسم الفعل مع أنه يكون عاملاً في الحال على أن استعمال التركيب بمعنى الصيغة غير متعارف بينهم فالأولى أن يكون ضمير تركيبه للموصول، والمعنى ويكون ذلك مقصوداً من التركيب الذي فيه فيشمل اسم الفعل أيضاً ويكون التركيب بالمعنى المتعارف بين النحويين وفي غاية التحقيق أدخل اسم الفعل في معناه واكتفى في تفسيره بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولم يعتبر فيه كونه مستنبطاً من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره. (قوله: الظاهر أنهما ليسا الخ) خصهما؛ لأن الظاهر في النداء أن المقيد هو النداء لا المنادى؛ فإنه طلب زيد في حال كونه قائماً، وكذا تشبيهه بالأسد في حال كونه صائلاً والمتمني والمترجي حصول زيد في الدار حال القيام والتمني والترجي غير مقيد بحال من الأحوال فكأنهما داخلتان في الجملة المقيدة بالحال. (قوله: فيه بحث الخ)

لأنه[١] محكوم عليه في المعنى فكان الأصل فيه[٢] التعريف «غَالِباً[٣]» أي: ليس اشتراطها[٤] بكون صاحبها[٥] معرفة في جميع موادها[٦] بل[٧] في غالب موادها[٨]، أي: أكثرها[٩]، وبيان ذلك[١٠]: أن مواد وقوع الحال على قسمين: أحدهما: ما[١١] يكون[١٢] ذو[١٣] الحال فيه نكرة[١٤] موصوفة[١٥]، نحو: (جَاءَنِي رَجُلٌ مِنْ[١٦] بَنِي تَمِيْم فَارِساً) أو مغنية[١٧] غناء المعرفة، لاستغراقها[١٨]. نحو قوله تعالى: «﴿فِيهَا[١٩] يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ[٢٠] ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾» إن جعلت (أَمْراً[٢١]) حالاً من (كُلُّ[٢٢] أَمْرٍ)، أو واقعة في حيز الاستفهام نحو: (هَلْ أَتَاكَ رَجُلٌ رَاكِباً؟) أو بعد[٢٣] (إلاَّ) نقضاً للنفي[٢٤]، نحو[٢٥]: (مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إلاَّ رَاكِباً[٢٦]) أو مقدماً عليه[٢٧] الحال نحو: (جَاءَنِي رَاكِباً رَجُلٌ). وثانيهما[٢٨]: ما[٢٩] يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور[٣٠]. وغالب مواد

---

(١) علة معرفة. (٢) أي: في المحكوم عليه. (٣) وإنما قال: غالب بجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما في قول لبيد .لمحرره. (٤) أي: الحال. (٥) أي: الحال.
(٦) أي: أمثلة الحال. (٧) اشتراط أن يكون صاحب الحال معرفة. (٨) أي: أمثلتها. (٩) أي: الحال. (١٠) أي: بيان الغلبة والقلة. (١١) أي: كلام وتركيب.
(١٢) يكون ذو الحال نكرة وهو رجل. (١٣) اسم يكون. (١٤) خبر يكون. أي: نكرة مفيدة فائدة التعريف. (١٥) صفة نكرة. (١٦) بيانية. (١٧) أي: مضمرة.
(١٨) أي: لإحاطة تلك النكرة. (١٩) أي: في ليلة البراءة في نصف شعبان. (٢٠) أي: ذو حكمة. (٢١) أي: لفظ أمر. (٢٢) وإن جعلته. (٢٣) واقعة بعد إلا.
(٢٤) نقل الشارح عبارة اللباب بعينه. (٢٥) نافية. (٢٦) فإنه حينئذ يفيد العموم فتصير كالمعرفة. (٢٧) أي: على ذي الحال النكرة. (٢٨) من القسمين.
(٢٩) أي: كلام. (٣٠) الخمسة المذكورة وبكون ذو الحال في غيرها معرفة.

غَالِباً[١]،

(١) أي: أكثرياً.

مجهولاً باعتبار آخر. (**قوله: نكرة موصوفة**) لو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالإضافة لكان أحسن. (**قوله: لاستغراقها**) وعمومها بنفسها أو بوقوعها في حيز نهى أو نفى أو ما بمعناه. (**قوله: إن جعلت أمراً حالاً**) أشار به إلى أنه ليس نصاً في الاستشهاد لجواز أن يكون منصوباً على الاختصاص، أو على الحال عن ضمير الفاعل في أنزلناه؛ أي: آمرين أمراً أو عن ضمير مفعوله لا يخفى أنك لو جعلت حالاً من كل أمر ليس أيضاً نصاً في المقصود؛ لجواز أن يكون حالاً عنه من حيث إنه مخصوص بالإضافة أو بالوصف. (**قوله: أو واقعة في حيز الاستفهام**)؛ لأنها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة. (**قوله: أو بعد إلا نقضاً للنفي**) لم يغير قدس

يعني: ما قاله الشارح رحمه الله والرضي ليس بصحيح على إطلاقه فإنه في المثال المذكور ليس الخبر مفيداً؛ إذ ليس المتمني رجوعه مقيداً بحال فقره، بل المتمني رجوعه مطلقاً فقيراً أو غنياً والقيد بالفقر ليفيد استمرار التمني وثبوته في حال الغنى بطريق الأولى فيكون الحال قيداً للتمني، وهذا معنى قوله: معناه الخ فإن الوصلية تفيد كون نقيض الشرط أولى بالجزاء هذا لكن المثال المذكور صناعي وكونه مستعملاً في محاوراتهم ممنوع لا بد له من شاهد. (**قوله: والحال الخ**) ما مر كان نقضاً والحال في مقابلته عبارة عن منع مقدمة معينة وهي ههنا أن السؤال ينافي المعلومية. (**قوله: يجوز أن يكون مجهولاً الخ**) ههنا معلوماً باعتبار نفس المفهوم لا باعتبار إنصاف ذي الحال به. (**قوله: لو قيل مخصوصة الخ**) ولا يشمل جميع الصور المذكورة على ما وهم؛ لأن المتبادر من المخصوصة المقيدة بقيد. (**قوله: أو ما بمعناه**) نحو: قلما جاءني رجل راكباً. (**قوله: منصوباً على الاختصاص**) بتقدير أعني. (**قوله: على الحال**) أما بجعله بمعنى آمرين أو

بنيابته عن عامله المحذوف فقوله: أي: آمرين أمراً

على الكل أنه ما يستنبط منه معنى الفعل وليس من تركيبه وصيغته، والأولى تثليث القسمة لا تربيعها؛ لأن الأصل تقليل الأقسام لتقريب الكلام إلى الإفهام (مصنفك على لباب). وقوله: وهو من تركيبه قيل: احتراز عن الحروف المشبهة بالفعل، فإنهما لم تكن عاملة في الحال وإن كانت داخلة في شبه الفعل فافهم، وقد تقدم حقيقة الحال. (**قوله: أي: شرط الحال أن تكون نكرة**) أي: ولو صورة؛ نحو: أخذ المال كلاً؛ أي: كله (عصام)، وهذا عند البصريين (هندي)، خلافاً للبغداديين ويونس حيث جوزوا تعريف الحال بلا تأويل فقول لبيد العامري الآتي على ظاهره، وقوله المنسوب إلى صاحبها؛ أي: المنسوب بطريق الإسناد أو الوقوع إلى الفاعل أو المفعول الذي هو عبارة عن صاحب الحال. (**قوله: وأن يكون صاحبها الخ**) يشير إلى قوله: وصاحبها عطف على المستكن في تكون بلا تأكيد بالمنفصل لوجود الفصل، وقوله: معرفة عطف على نكرة من قبيل عطف الشيئين على معمولي عامل واحد، لكن أكثر الشراح جعلوا هذا الكلام جملة اسمية معطوفة على السابقة ففي شرح العصام: والأظهر أن قوله: وصاحبها معرفة غالباً يدخل تحت الشرط؛ لأن الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالباً كما يفصح عنه تتبعهم، ألا ترى أنه لم يقل أحد أن شرط المبتدأ التقديم غالباً فمن أدخله تحت الشرط فلم يأت بشيء يعتد به، وأجاب الشارح عن هذا بقوله: فقوله غالباً قيد الخ، كما ستعرف. (**قوله: محكوم عليه في المعنى**)؛ لأن الحال حكم بحسب المعنى والمآل على ذي الحال (سيد). (**قوله: أو مغنية**) عطف على موصوفة؛ أي: أو كان نكرة مغنية غناء المعرفة ومفيدة فائدتها كقوله تعالى في سورة الدخان: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا﴾؛ أي: حال كونه أمراً (من عندنا)، ويجوز أن يكون الآية من قبيل الصورة الأولى؛ لأن النكرة؛ أعني: أمر

(١) أي: أقسام عامل الحال ثلاثة: فعل وشبهه ومعناه لا أربعة بجعل اسم الفعل قسماً على حدة.

موصوفة بقوله: حكيم، ومن ثم قيل في هذا المثال مجوزان فلا تغفل. **(قوله: إن جعلت أمراً الخ)** أما لو جعلت حالاً من المستتر في حكيم فلا يكون مما نحن فيه. **(قوله: أو واقعة في حيز الخ)** أي: أو كان نكرة واقعة في سياق أداة الإستفهام؛ لأنه في حكم النفي بناء على أن الجملة الاستفهامية غير مثبتة فهي كالنفي. **(قوله: أو بعد إلا الخ)** ههنا إشكال؛ لأنه لو عطف هذا على قوله: في حيز الاستفهام كان المعنى أحدهما ما يكون ذو الحال فيه واقعية بعد إلا مع إن ذا الحال في المثال لم يقع بعد إلا على أن في العطف عليه فوات التقابل بينه وبين الاستغراق إذا المقابل له قوله: أو واقعة لا متعلقة، فلذا قال بعض الناظرين: الأظهر، بل الأصوب أن يقول: أو قبل إلا وإرجاع الضمير إلى الحال بعيد كالعطف على قوله: يكون في قوله: ما يكون ذو الحال بإعتبار متعلقه؛ أي: أحدهما ما يكون الحال فيه بعد إلا فالظاهر أنه معطوف على قوله: واقعة فيكون ظرفاً مستقراً فيعمل في الفاعل كما هو مقتضى سوق الكلام مع عدم فوات التقابل المذكور فيكون فاعله قوله: الحال بعد قوله: أو مقدماً عليه على سبيل التنازع وفيه ما فيه، ومن ثم قال بعضهم: المصحح في هذا المثال كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج إلى هذا التكلف. **(قوله: نقضاً للنفي)** أي: حال كون إلا ناقضاً للنفي، وما قيل أنه صفة لا لا بعد تنكيرها، والمعنى بعد مسمى بإلا ناقض للنفي فتعسف، ثم إن التقييد بالنقض بيان للواقع؛ لأن الحال بعد إلا لا يكون إلا إذا كان الإستثناء مفرغاً، والمفرغ لا يكون في الموجب إلا نادراً كما سيأتي. **(قوله: أو مقدماً عليه الحال)** أي: أو كان نكرة مقدماً عليه الحال، قيل: لم يقل عليها لتأويل النكرة بالاسم، بل لكونها عبارة عن ذي الحال فاعرفه. **(قوله: غير هذه الأمور)** وهو شيئان؛ أحدهما: ما يكون ذو الحال فيه نكرة محضة غير متقدم عليها حالها، والثاني: المعرفة. (قوله:

سره في تعيين صور النكرة عبارة اللباب حيث قال: لا يكون؛ أي: صاحب الحال إلا نكرة موصوفة أو مغنية غناء المعرفة لاستغراقها أو في حيز الاستفهام أو بعد الانقضاء للنفي أو مقدماً عليه الحال انتهى، قال شارحه في قوله: بعد إلا تعسف لا يمكن الخلاص عنه إلا أن يقول: إن بين قوله بعد إلا وبين قوله مقدماً عليه تنازعاً في قوله: الحال؛ يعني: أن فاعل الظرف حينئذ هو ضمير الحال أو نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة، ولا يخفى أنه لا بد من اعتبار عائد؛ ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله: نكرة والتقدير بعد إلا الحال عنها، ثم قال: لو قال أو قبل إلا لكان سالماً عن التعسف، لا يخفى أنه لو قال: كذلك لوجب أن يقول: أو قبل إلا الداخلة على الحال فيطول الكلام، فلعله قال ذلك روماً للاختصار، وإنما قال: نقضاً للنفي؛ لأن الحال لا تقع بعد إلا إلا أن يكون الاستثناء مفرغاً، والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا نادراً، قال المصنف: إنما حسن التنكير هنا؛ لأن إلا يقطع ما بعدها عما قبلها، فلا يصح أن تكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها، وفيه نظر؛ لجواز وقوع الصفة بعد إلا. **(قوله: أو مقدماً عليه الحال)** إنما حسن التنكير حينئذ؛ لأن التقديم يؤمن الالتباس

بيان لحاصل المعنى. **(قوله: أو عن ضمير مفعوله)** الراجع إلى القرآن. **(قوله: في المقصود)** وهو كون ذي الحال فيه نكرة مستفرقة لجواز أن يكون حالاً منه لا من حيث استغراقه لما تحته، بل من حيث خصوصيته بالإضافة إلى أمر حكيم أو خصوصيته بالوصف بأن يجعل حكيم صفة لكل، وإن كان الغالب كونه صفة لما يضاف إليه. **(قوله: لأنها تشبه الخ)** وإن لم تكن مستغرقة. **(قوله: تعسف)** في التاج التعسف ركوب الأمر من غير تدبير؛ وذلك لأن ظاهر العبارة يدل على وقوع النكرة بعد إلا والمراد وقوع الحال بعدها. **(قوله: بمعنى أن فاعل الظرف)** وهو ظرف مستقر لكونه معطوفاً على قوله: واقعة في حيز الاستفهام وهو صفة لقوله نكرة معطوف على قوله: موصوفة، وما قيل: إنه ظرف لغو لا يعمل فوهم. **(قوله: على المذهبين)** أي: مذهب البصريين والكوفيين في تنازع العاملين. **(قوله: لا ضمير النكرة)** كما يتبادر من سوق الكلام. **(قوله: والتقدير الخ)** ولا يجوز أن يكون اللام في الحال عائداً بأن يكون للعهد أو عوض المضاف إليه؛ أي: حالها على ما وهم؛ لأن العائد لا يكون إلا ضميراً أو الظاهر القائم مقامه نص عليه في الرضي، وفيه أن حذف العائد المجرور سماعي إلا في مواضع. **(قوله: لوجب أن يقول الخ)** نحو: ما رأيت رجلاً إلا في الدار راكباً فإنه لا يصح. **(قوله: روماً للاختصاص)** وليس من باب التقييد حتى لا يصح ارتكابه بل خلاف ما يتبادر نظراً إلى السابق. **(قوله: إلا أن يكون الاستثناء مفرغاً)**؛ لأنه يكون استثناء من أعم الأحوال، والشائع في ذلك ترك ذكره. **(قوله: والاستثناء المفرغ الخ)** فقوله: نقضاً للنفي بيان للواقع وليس قيداً احترازياً. **(قوله: وإنما حسن التنكير ههنا)** أي: تنكير ذي الحال مع أنه ليس معرفة ولا في حكمها لعدم التخصيص والاستغراق لعدم توجه النفي إليه، بل إلى المستثنى منه؛ أعني: أعم الأحوال فما قيل: إن المصح فيه عموم النكرة ليس بشيء. **(قوله: فلا يصح الخ)** يعني: اشتراط كون ذي الحال معرفة لدفع التباس الحال بالصفة، وههنا لا التباس، في المغني: الحال متى امتنع كونها صفة جاز وقوعها من النكرة، ولذا جاز منها عند تقدمها، وأما جواز كونه في حكم المعرفة فلحمله على المعرفة. **(قوله: لجواز وقوع الصفة بعد إلا)** في شرح المفتاح للمحقق التفتازاني: أنه لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة؛ نحو: ما جاءني رجل إلا كريم، لكن لنفي الخلاف سهو ظاهر في المعنى، وأما ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ٤﴾ فللوصفية مانعان الواو وإلا، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحد منهما مانعاً وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا يفصل بين الموصوف والصفة، فإن قلت: ما جاءني رجل إلا راكب فالتقدير إلا رجل راكب؛ يعني: أن راكباً صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم؛ يعني: في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز ما مررت بأحد إلا قائم، فإن قلت: إلا قائماً جاز انتهى، وبما نقلنا يعلم جواب بحث المحشي رحمه الله فإن كلام المصنف رحمه الله مبني على مذهب الجمهور، وفساد ما قيل: إن جواز وقوع الصفة بعد إلا فرية بلا مرية. **(قوله: لأن التقديم يؤمن الخ)** أي: في حالة النصب؛ نحو: ضربت امرأة راكبة فطرد التقديم رفعاً وجراً كذا في اللباب.

وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم[١]، ووقوع[٢] الحال في هذا القسم[٣] مشروط[٤] بكون صاحبها[٥] معرفة[٦] فقوله[٧] (غَالِباً) قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها[٨] معرفة لا لكون[٩] صاحبها[١٠] معرفة حتى[١١] يقال: إن غالبية كون (صَاحِبِهَا[١٢] مَعْرِفَةً) المنبئة[١٣] عن تخلفه[١٤] في بعض المواد تنافي[١٥] الشرطية[١٦] ويحتاج[١٧] إلى أن يصرف الكلام[١٨] عن ظاهره، ويجعل قوله[١٩] :(وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً) مبتدأ[٢٠] وخبراً معطوفاً[٢١] على قوله[٢٢]: (وشَرْطُهَا أنْ تَكُونَ نَكِرَةً).

«وَ[٢٣]أَرْسَلَهَا العِرَاكَ» وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ[٢٤] عَلَى نَغَصِ[٢٥] الدِّخَالِ

البيت للبيد،

(١) الثاني. (٢) مبتدأ. (٣) الثاني. (٤) خبره. (٥) أي: الحال. (٦) خبر كون. (٧) مصنف. (٨) أي: الحال. (٩) قيد. (١٠) أي: الحال. (١١) بمعنى كي علة المنفي. (١٢) أي: الحال. (١٣) أي: المخبرة. صفة غالبة. (١٤) أي: تخلف وكالحال عن التعريف. (١٥) خبر إن. (١٦) أي: شرطية المعرفة. (١٧) عطف على يقال. (١٨) أي: يخرج الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالباً. (١٩) مصنف. (٢٠) مفعول أول يجعل. (٢١) مفعول ثاني. (٢٢) مصنف. (٢٣) استئناف. لفظ مراد المبتدأ ومتأول خبره. (٢٤) الإشفاق الخوف أي: لم يخف. (٢٥) مصدر نغص الرجل من باب ضرب إذا لم يتم مراده.

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ،

بالصفة. (قوله: ويجعل قوله وصاحبها الخ) وحينئذ يكون غالباً ظرفاً فالنسبة بين المبتدأ والخبر أو معنى فعلي مستفاد من قوله: معرفة؛ أي: يتعرف غالباً. (قوله: ولم يذدها) قال قدس سره في الحاشية: الذود: المنع. (قوله: ولم يشفق على نغص الدخال) قال قدس سره في الحاشية: الإشفاق: الخوف، والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة: من نغص الرجل نغصاً؛ أي: لم يتم مراده انتهى، في الصراح: نغص الرجل: بمراد تمام نار سيدن وسيراب ناشدن شتر.

(قوله: ظرفاً للنسبة) أي: ظرف مكان؛ أي: في غالب المواد أو ظرف زمان في غالب الأوقات. (قوله: الذود المنع) بالذال المعجمة والمهملة بعد الواو الساكنة، والفعل منه من حد نصر. (قوله: في الصراح الخ) فعلى هذا للنغص معنيان، والثاني أليق بالبيت لكن الشارح رحمه الله اقتصر على المعنى الأول إشارة إلى أن المعنى الثاني مجازي من باب استعمال المطلق في المقيد لرجحان المجاز من الاشتراك.

فقوله: غالباً، قيد لإشتراط الخ) بأن يكون ظرفاً لفعل يستفاد من قوله: وشرطها؛ أي: شرط ذلك في غالب موادها، وهذا تفريع على جميع ما سبق وإشارة إلى دفع ما استشكله جمهور الشارحين في كلام المتن حتى صرفوه عن ظاهره وجعلوه جملة اسمية معطوفة على قوله: وشرطها أن تكون نكرة، ويكون قوله: غالباً، حينئذ ظرفاً للنسبة الحكمية بين المبتدأ والخبر، وهذا من حيث المعنى أظهر فتبصر، وقوله: المنبئة صفة الغالبية؛ أي: المشعرة بتخلف المذكور في بعض المواضع. (قال المصنف: وأرسلها العراك الخ) جواب سؤال مقدر؛ أي: وقول لبيد العامري ونحوه مما جاء الحال فيه على صورة المعرفة فمصروف عن ظاهره عند الجمهور، وهذا شطر بيت من البحر الوافر من عروضه الأولى وضربه الأول المقطوف أنشدة في الصحاح معزياً إلى اللبيد، ويجوز أن يجعل هذا القول من كلام العرب فالضمير للإبل أو الخيل، والمستتر لصاحبها كما قاله العيني، لكن ما في الشرح هو المشهور فالمستتر في أرسلها إلى الحمار، والبارز إلى الأتن وهو بضمتين جمع أتان بالفارسية خر مادة، والحمار حين يرسلها يرتفع على مكان عال ينظر لها خوفاً عن صائد يهجم عليها عند الماء فإذا رأى ذلك نهق لأجل أن تسمع صوته فتتفرق لأجل أن لا يلحقها الصائد، وصلة أرسلها محذوف؛ أي: أرسلها للشرب والعراك بالكسر حال من الهاء أي معاركة ومزدحمة ففيه الشاهد ولم يذدها؛ أي: لم يسقها من الذود بمعنى السوق، وقيل: أي ولم يمنعها عن ذلك، ولم يشفق قال في شرح شواهد ابن عقيل بفتح الياء والفاء وفيه ما فيه؛ بل هو من الإشفاق[١]؛ أي: ولم يخف ولم يبال معطوفان على أرسلها، والنغص: بفتحتين وفي آخره صاد مهملة، من نغص البعير إذا لم يتم شربه لتنغص الماء وتكدره، والدخال: بالكسر مطلق المداخلة والممانعة بذكر المقيد وإرادة ضده، أو المعنى على التشبيه؛ أي: على نغص مثل: نغص الدخال؛ إذ الدخال خاص بالإبل[٢]، وإضافة النغص إلى الدخال من

(١) وكتب في الحاشية الإشفاق: الخوف انتهى.

يصف[1] حمار الوحش والأُتُن[2] فيقول: أرسل حمار الوحش الأتن[3]، وكان المراد بالإرسال البعث، أو التخلية[4] بين المرسل[5] وما يريد أي: أرسلها معتركة[6] متزاحمة. ولم يذدها، أي: لم يمنعها من العراك[7]، ولم يُشْفِق، أي: لم يخف على نغص[8] الدِّخال[9]، أي: على أنه لم يتم شرب بعضها للماء[10] بالدخال[11]. والدخال: هو أن يشرب البعير[12] ثم يَرِدَ من العَطَنِ إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين، ليشرب[13] منه ما عساه لم يكن[14] شرب منه[15] ولعل المراد به[16] ههنا[17]: نفس متداخلة بعضها[18] في بعض، أو المعنى[19] على نغص مثل[20] نغص الدخال. «وَ(مَرَرْتُ[21] بِهِ وَحْدَهُ) وَنَحْوَهُ» مِثْلُ: (فَعَلْتَهُ جَهْدَكَ[22])

(١) حال. (٢) جمع أتان وهو الانثى، الواو إما للعطف أو بمعنى مع فيكون مفعولاً معه. (٣) أي: إلى الحوض. (٤) والمراد هي فالمعنى جعلها حالية على حالها. (٥) وهو الأتن. (٦) أي: مجتمعة. إشارة إلى أن المصدر فاعل بمعنى الافتعال. (٧) أي: عن التزحم والتجامع. (٨) من قبيل إضافة السبب إلى المسبب. (٩) يقال نغص البعير إذا لم يتم شربها. (١٠) اللام بمعنى من. (١١) الباء للسببية. (١٢) إذا كان البعير كريماً أو شديد العطش. (١٣) ذلك البعير. (١٤) أي: لم يتم شرب الماء. (١٥) أي: من الحوض. (١٦) أي: بالدخال. (١٧) من قبيل المجاز المرسل. (١٨) أي: الأتن. (١٩) جواب ثان. (٢٠) على حذف المضاف من المشبه به وإقامة المشبه مقامه. (٢١) أي: الشخص. راجع إلى رجل غائب. (٢٢) حال.

إضافة المسبب إلى سببه؛ يعني: أن هذا الحمار الوحشي أرسل الأتن إلى الماء متزاحمة ولم يمنعها عن الورود ولم يخف عليها من عدم تمام الشرب؛ لكثرة المزاحمة بينها ولا من هلاك بعضها؛ لأن الحيوانات إذا وردت الماء عطاشاً تكاد من شدة عطشها أن يقع بعضها على بعض حتى أنها ليهلك منها الواحد أو الإثنان في بعض الأوقات لكثرة المزاحمة، وإنما لم يخف عن نغص الدخال؛ إما لأن حفظ الصياد أهم؛ وإما لأنه قادر على حفظهن وتأديبهن بحيث يمتنعن عن الدخال خوفاً من النكال. (قوله: البعث أو التخلية) يعني: المراد أما معناه الحقيقي وهو البعث أو لازمة وهو التخلية وكل محتمل، لكن لا يصح على الأول إسناده إلى الحمار الوحشي فلا بد من تشبيهه بذي العقل فيكون استعارة، ووجه الشبه ظاهر على من تأمل معنى البيت، وقوله: بين المرسل الخ بصيغة اسم المفعول وأراد به الأتن كما أراد بقوله: وما يريد العطن؛ أي: موضع شرب الماء. (قوله: أي: أرسلها معتركة) وقيل: أي أرسلها معاركة، ولعل تفسير القائل مبني على قول ابن الخباز وغيره من أن اسم الفاعل من العراك معارك لا معترك فافهم. (قوله: إلى الطعن) بفتحتين ما حول الحوض والبئر من مبارك الإبل كذا في الحاشية. (قوله: ليشرب منه ما عساه الخ) أي: ليشرب البعير من الحوض، وما موصول أو موصوف عبارة عن الماء وضمير عساه منصوب واقع موقع الضمير المرفوع على مذهب الأخفش، وعسى محمول على لعل؛ لتقاربهما في المعنى كما يجيء في بحث المضمر، وقوله: لم يكن شرب منه خبر له، والضمير في عساه ولم يكن وشرب إذا قرئ بالمجهول راجع إلى الموصول أو الموصوف، وأما إذا قرئ على بناء المعلوم فالضمائر كلها راجعة إلى البعير، وضمير ما محذوف، والتقدير: ليشرب البعير من الحوض ما عسى البعير لم يكن يشربه من الحوض. (قوله: ولعل المراد به) أي: المراد بالدخال في البيت نفس مداخلة الخ؛ وذلك لما قدمناه أن الدخال مخصوص بالبعير بناء على أنه يستعمل في الحيوانات الأهلية التي لها الصاحب ولا يتصور في الوحشية،

(١) كما يشير إليه الشارح بقوله: ولعل المراد به.

وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ، وَنَحْوَهُ[1]

(١) أي: نحو كل واحد منهما من الحال مع اللام أو الإضافة إلى المعرفة مثل: جاء الجماء الغفير.

(قوله: والأتن) جمع أتان خرماده. (قوله: ثم يرد من العطن) قال قدس سره في الحاشية: العطن: ما حول الحوض والبئر من مبارك الإبل، والمبرك: المناخ؛ يعني: جاي شتر خوابا نيدن. (قال: ومررت به وحده) قال قدس سره في الحاشية: الوحد مصدر وحد يحد كوعد يعد وعداً انتهى، قال الشيخ الرضي:

وحده لازم الإفراد والتذكير والإضافة إلى الضمير ولازم النصب إلا في مواضع مخصوصة قيل يجوز أن يقال: إن أصله التاء ثم حذفت لقيام المضاف إليه مقامه كما قيل في إقام الصلاة. (قوله: مثل فعلته جهدك) بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية: الجهد ههنا بضم الجيم، والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد، وقال الفراء: هو بفتح الجيم

(قوله: مصدر وحد الخ) مذهب سيبويه والخليل أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال: إيحاداً وإيحاداً موضوع موحد فإذا وقع مع الفعل المتعدي فهو حال من الفاعل؛ أي: ضربته في حال إيحادي له بالضرب، وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول فيكون التقدير موحداً وأباه الزجاج، وقال بعضهم: مذهب سيبويه أولى؛ لأن وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع اسم المفعول، وذهب ابن طلحة إلى أنه حال من المفعول ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحدي، وذهب جماعة إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال فمنهم من قال: إنه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخوة، ومنهم من قال: أنه مصدر محذوف الزوائد، قال أبو الفتح: هو من أوحدته إيحاداً، ولكن جيء على حذف الزوائد، وحكى الأصمعي عن العرب: وحد يحد، وفي القاموس: وحد كعلم وكرم يحد فيهما وحادة ووحودة ووحدا ووحدة بقي منفرداً، وعلى هذا ينبغي أن يكون مصدراً كذا في شرح التسهيل،

بلفظ الخطاب متأول[١] بالنكرة، فلا يرد نقضاً على قاعدة اشتراط كونها[٢] نكرة[٣] وتأويلها[٤] على وجهين: أحدهما: أنها[٥] مصادر لأفعال[٦] محذوفة[٧]، أي: تَعْتَرِكُ العِراكَ، وينفرد وحده، أي: انفراده، وتَجْهَدُ جَهْدَكَ. فهذه الجمل الفعلية وقعت حالاً[٨]، وهذه المصادر منصوبة على المصدرية[٩]. وثانيهما[١٠]: أنها[١١] معارف موضوعة موضع النكرات[١٢]، أي: معتركة[١٣]، ومنفرداً[١٤]، ومجتهداً[١٥]. فالصورة[١٦] وإن كانت معرفة فهي في التقدير نكرة، كما أنَّ (حَسَنَ الوَجْهِ) في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة. «فَإِنْ[١٧] كَانَ صَاحِبُهَا» أي: صاحب الحال[١٨] «نَكِرَةً[١٩]» محضة لم يكن فيها[٢٠]

(١) التأويل حذف اللفظ عن وجه الإشكال إلى وجه القياس. (٢) حال. (٣) خبر كون. (٤) أي: تأويل العراك ووحده وجهدك. (٥) أي: العراك ووحده وجهدك. (٦) أو أقيمت المصادر مقامها. (٧) صفة أفعال. (٨) والجملة نكرة. (٩) أي: على المفعول المطلق. (١٠) من الوجهين. (١١) أي: هذه المصادر. (١٢) فيكون أحوالاً بأنفسها، يعني أن اللام للعهد الذهني. (١٣) متزاحمة. (١٤) في مررت به وحده. (١٥) في فعلته جهدك. (١٦) أي: صورة كل واحد منها. (١٧) الفاء للتفصيل. (١٨) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً حقيقة أو حكماً. خبر كان. (١٩) صفة نكرة. (٢٠) أي: في تلك النكرة.

مُتَأَوَّلٌ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا[١] نَكِرَةً

(١) أي: الحال.

المشقة، وبضمها الطاقة. (قال: متأول) أي: كل واحد منها أو نوعها. (قوله: وتأويلها على وجهين) قال الشيخ الرضي: الحال المعرفة ظاهراً إن كانت مصدراً كان تعريفها بالإضافة أو باللام وتأويلها على الوجهين، وإن كانت غير مصدر كان تعريفها أيضاً كذلك، وتأويلها أنها في معنى النكرة؛ نحو: مررت بهم الجم الغفير؛ أي: كثيراً سائراً بكثرتهم وجه الأرض؛ ونحو: دخلوا الأول فالأول؛ أي: أولاً فأولاً؛ ونحو: جاء الرجال ثلاثتهم، وكذا أربعتهم إلى عشرتهم فإن هذه الأسماء الثمانية إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة؛ أي: مجتمعين في المجيء وتأكيد لما قبلها في تميم.

والشارح رحمه الله اختار الأخير لعدم التكلف. (قوله: إلا في مواضع معدودة) فإنه جاء فيها مجروراً وهي قريع وحده ونسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده، القريع كأمير فحل الإبل مقترع للفحلة؛ أي: مختار فعيل بمعنى مفعول، وكذلك النسيج وهو في الأصل توب لا ينسج على منوال غيره استعير للشخص الذي لا نظير له، والجحيش تصغير الجحش وهو ولد الحمار، والبعير تصغير العير، والرجيل تصغير رجل، والكلمات الثلاث ذم تقال في المعجب برأيه المقيد به. (قوله: إن أصله التاء) أي: أصل وحد وحدة. (قوله: بضم الجيم) أي: من حيث الرواية، ويجوز أن يكون بمعنى الاجتهادي؛ أي: مجتهداً، وبمعنى الطاقة؛ أي: مطيقاً. (قوله: ظاهراً) أي: صورة وفي الحقيقة نكرة. (قوله: كان تعريفها كذلك) أي: لم يجئ غيره. (قوله: أي كثيراً ساتراً) فإن الجم هو الكثير قال الله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ۝٢٠﴾، والغفر: الستر. (قوله: أي: أولاً فأولاً) أي: مترتبين. (قوله: فإن هذه الأسماء الثمانية) ولم يذكر سيبويه جواز تثنيتهما، وقد قاسه بعضهم على ثلاثتهم. (قوله: منصوبة في الحجاز) ولا يؤكدون بهذه الأعداد بل بكل وأخواتها. (قوله: أي: مجتمعين في المجيء) إشارة إلى أنه لا فرق بين الوجهين قال

وقيل: لأن المراد فعل الراعي، ونحوه فهو متعد لا لازم واستعمل ههنا في معنى اللازم فاحتاج إلى ما ذكره، وبالجملة فالمراد بالمداخلة تداخل بعض النفوس من الأتن ببعضها كما مر. (قال المصنف: ومررت به وحده) حال من المفعول لما قالوا: أنه إذا قصد الحال من الفاعل يقال: مررت به وحدي كما في قوله:

والذئب أخشى إن مررت به
وحدي وأخشى الريح والمطرا

وكما في قوله: إِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي، ثم إن في وحده الكوفيين حيث جعلوه ظرفاً؛ لأنه في معنى لا مع غيره، كما جعل معاً ظرفاً لا حالاً بمعنى جميعاً، واعلم أن وحده لازم النصب والإضافة إلى المضمر والإفراد، وقد يجيء مضافاً إليه؛ نحو: فلان نسيج وحده وقريع وحده وجحيش وحده. (قال المصنف: ونحوه) أي: نحو كل واحد منهما من الحال مع اللام أو الإضافة إلى المعرفة مثل: جاؤوا الجماء الغفير، وقيل: اللام زائدة أو للعهد الذهني؛ ونحو: كلمته فوه إلى في؛ أي: مشافهاً، ودخل القوم الأول فالأول؛ أي: مترتبين، وفي الحديث: ؟ يذهب الصالحون أسلافاً الأول فالأول؟؛ أي: مترتبين؛ ونحو: جاءني الرجال ثلاثتهم؛ أي: مجتمعين. (قوله: فعلته جهدك) بلفظ الخطاب كما في بعض النسخ، قال الفراء: الجهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة، ومثله أفعله جهدك بصيغة الأمر. (قال المصنف: متأول) أي: كل واحد منها مأول وإلا فالظاهر متأولة لرجوعه إلى الثلاثة، وهذا التأويل بالصرف عن الظاهر، والصورة إنما هو عند الجمهور كما سبق فتذكر. (قوله: وتأويلها الخ) أي: هذه الأمثلة والتأويل طلب المآل للشيء بصرفه عن ظاهره، وقوله: أنها مصادر؛ أي: هذه الأحوال مفاعيل مطلقة لأفعال محذوفة وجوباً سماعاً وهذا عند أبي علي الفارسي والمبرد، وقوله: أي: تعترك؛ أي: الأتن، وقيل: أي: تعارك العراك، ولك أن تجعله مفعولاً مطلقاً للفعل المذكور على حذف

مضاف؛ أي: إرسال العراك. (قوله: وقعت حالاً) أي: وقعت كل منها حالاً وإلا فالظاهر أحوالاً، والجملة وإن لم تكن نكرة ولا معرفة إذ هما من أقسام الاسم إلا أنها مؤولة بالنكرة. (قوله: وثانيهما أنها معارف) أي هذه الأحوال معارف باللام أو الإضافة وضعت موضع صفات نكرات وهذا عند الخليل وسيبويه، وقوله: نكرة محضة؛ أي: مخصصة، والمراد ما لم يكن مجروراً أيضاً بقرينة المقابلة فاعرفه، فاحترز بقوله: نكرة عن المعرفة فلا يجب التقديم في مثل جاءني: زيد راكباً وبقيد المحضة عما فيه شائبة التخصيص فلا يجب في مثل: جاءني رجل من بني هاشم مسرعاً، ويفيد أن لا يكون مجروراً عن مثل: جاءني غلام رجل مسرعاً.
(قوله: ولم تكن الحال مشتركة الخ) فإن صاحبها إذا كان مشتركاً بمعرفة ولا نكرة فقوله: نكرة يخرج الحال المشتركة هذا وينبغي أن يقيد أيضاً بالمفردة بأن لم تكن جملة وإلا وجب

(قوله: أحدهما أنها مصادر لأفعال) أو لصفات؛ أي: معتركة ومنفرداً والحذف غير واجب في المثال الأول واجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضي. (قوله: معارف موضوعة موضع النكرات) يعني: أن اللام للعهد الذهني أو زائدة. (قال: فإن كان صاحبها نكرة) والحال مفرداً؛ إذ لو كانت جملة لوجب الواو لا التقديم.

(قوله: ولم تكن الحال مشتركة) نحو: جاء رجل وزيد راكبين. (قوله: لتخصص) فيه أن الحال إما عن الفاعل أو عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة إلى تخصيص آخر، اللهم إلا أن يقال: الحال حكم آخر فلا يجدي التخصيص الحاصل بالقياس إلى حكم آخر. (قوله: ولئلا يلتبس بالصفة) فيه أن هذا الالتباس لو كان محذوراً لوجب التقديم، وإن كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس. (قال: ولا تتقدم على العامل المعنوي) دون اللفظي فإن تقديمها عليه جائز إلا لمانع كتصديرها بالواو لمراعاة أصلها وهو العطف، أو عدم تصرف في الأفعال كفعل التعجب أو تصدير عاملها بحرف المصدر أو لام الموصول دون سائر الموصولات؛ نحو: الذي راكباً جاء.

(قوله: فيما عدا مثل زيد قائماً كعمرو قاعداً) اعلم أن الدال على حدثين فصاعداً قد يدل على حدثين معينين؛ نحو: ضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وزيد اضرب من عمرو، وقد يدل على غير معينين؛ نحو: زيد كعمرو فإن التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به، لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز

ابن مالك في شرح التسهيل: النصب عن الحجازيين على تقدير جميعها، ورفعه التميميون على تقدير جميعهم لا فرق بين المعنيين إلا من جهة الصناعة، وقيل: إذا نصبت على الحال فيكون المعنى مررت بهم في حال أنهم ثلاثة، فلا يكون معهم غيرهم وإذا جعل توكيداً فالمعنى مررت بالثلاثة كلهم فلا يمتنع معهم غيرهم. (قوله: وتوكيد الخ) عطف على منصوبة؛ يعني: أن تميماً يجعلونها تابعة لما قبلها في الإعراب على سبيل التوكيد، ثم اختلف في نصبه على الحال فذهب سيبويه في هذا كمذهبه في وحده في أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنك قلت: مثلثة، وذهب يونس إلى أنه في الأصل صفة فيكون حالاً بنفسه ورد بأنه لا تكون صفته إلا نكرة، وذهب المبرد إلى أنه مقدر من لفظ الثلاث فعل فتقول: مررت بهم فثلاثتهم كذا في شرح التسهيل، ومنه ظهر أن ما ذكره الرضي من أنها في تأويل النكرة مذهب سيبويه وليس اتفاقياً. (قوله: أو لصفات) أي: لصفات مقدرة هي أحوال وإليه ذهب بعضهم رعاية لكون الأصل في الحال الإفراد. (قوله: غير واجب في المثال الأول) أي: أرسلها العراك لعدم كون المصدر مضافاً إلى ضمير الفاعل أو المفعول. (قوله: في الثاني) أي: مررت به وحده لكون المصدر مضافاً مع عدم كونه للنوع، وهذه القاعدة التي ذكرها الشيخ الرضي. (قوله: لوجب الواو) حين وقوعها حالاً من النكرة فرقاً بين الصفة والحال لا التقديم رعاية الأصل الواو؛ أعني: العطف.

(قوله: نحو: جاءني رجل وزيد راكبين) في إشارة إلى أن معنى كونها مشتركة أن تكون حالاً من كل منهما حيث ذكر الحال بصيغة التثنية فما قيل: الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة، والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة، فبقوله: نكرة يخرج صاحب الحال المشترك، فلا حاجة إلى زيادة قوله: ولم تكن الحال مشتركة وهم محض، ثم إن القيدين اللذين ذكرهما الشارح رحمه الله ليسا بزيادة، بل الأول مستفاد من قوله: نكرة باعتبار أن المطلق ينصرف إلى الكامل، والثاني مستفاد من أن الإطلاق قد يكون قرينة التقييد بقيد فقط فالمراد نكرة فقط.
(قوله: الحال حكم آخر) كما يشعر به قول الشارح رحمه الله: لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر. (قوله: فلا يجدي الخ)؛ لأن الحكمين لا يجتمعان في قصد المتكلم، وفيه أن ذلك فيما يكون الحكمان ملحوظين بالذات فلذا قال: اللهم، وما قيل: إنه تخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح المبتدأ فمدفوع؛ لأنه ليس بمبتدأ حقيقة، بل بالتأويل نظراً إلى المعنى فهو شبيه المبتدأ ويكفي لتخصيصه تقدم شبه الظرف، ولا يلزم كون ظرف الزمان خبراً عن الجثة لعدم كونه ظرفاً حقيقياً وعدم كونه خبراً حقيقة. (قوله: لتحقيق الالتباس) نحو: رأيت رجلاً عالماً راكباً، والجواب: أن الالتباس كلا التباس؛ لأن النكرة المخصوصة إنما تقع ذا الحال لكونها في حكم المعرفة في انتفاء الشيوع والإبهام، فكأنه حال من المعرفة فلا الالتباس، ثم إن التخصيص نكتة معنوية وعدم الالتباس لفظية، وكل منهما مستقل

شائبة[١] تخصيص[٢] بما سوى التقديم[٣]، ولم تكن الحال مشتركة[٤] بينها وبين معرفة[٥] نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ وَزَيْدٌ رَاكِبَيْنِ. «وَجَبَ[٦] تَقْدِيمُهَا» أي: تقديم الحال على صاحبها، لتخصص[٧] النكرة بتقديمها، لأنهما[٨] في المعنى مبتدأ[٩] وخبر[١٠]، ولئلا تلتبس[١١] بالصفة في النصب[١٢] في مثل قولنا: (ضَرَبْتُ رَجُلاً رَاكِباً) ثم قدمت في سائر المواضع[١٣]. وإن لم تلتبس[١٤] طرداً للباب[١٥] «وَلاَ تَتَقَدَّمُ» أي: الحال فيما[١٦] عدا[١٧] مثل: (زَيْدٌ[١٨] قَائِماً كَعَمْرٍو[١٩] قَاعِداً) «عَلَى العَامِلِ المَعْنَوِيِّ[٢٠]» قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي[٢١]،

(١) اسم يكن. أي: رائحة. (٢) من الوجوه السابقة. (٣) أي: تقديم الحال على صاحبها. (٤) أي: ذو الحال متعددة. (٥) فاعلاً أو مفعولاً. (٦) جزاء الشرط. (٧) علة تقديم الحال. (٨) علة. (٩) خبر إن. (١٠) عطف على التخصيص. (١١) أي: الحال من النكرة. (١٢) أي: في نصب صاحب الحال بأن يكون. (١٣) كالرفع والجر. (١٤) بالصفة. (١٥) على قدمت. (١٦) عبارة عن التركيب. (١٧) أي: جاوز. (١٨) مبتدأ. (١٩) خبره. (٢٠) لضعفه في العمل. (٢١) أي: ما استنبط منه معنى الفعل.

وَجَبَ تَقْدِيمُهَا، وَلاَ تَتَقَدَّمُ[١] عَلَى العَامِلِ المَعْنَوِيِّ

(١) أي: الحال.

اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان والمتعلق والحال إلى غير ذلك، وإذا اختلفا بأمر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي كلاً منهما ما يتعلق به التزموا أن يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به، وإن لزم التقدم على العامل الضعيف؛ وذلك لأجل دفع الالتباس والحرص على البيان فتقول: زيد قائماً كعمرو قاعداً وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسراً أطيب منه رطباً.

في إثبات وجوب التقديم، ولذا أورد الشارح اللام في كل منهما. **(قوله: اعلم أن الدال)** أي: اللفظ الدال على حدثين كبابي فاعل وتفاعل وأفعل التفضيل وأداة التثنية وغير ذلك، والمقصود منه تعين ما عدا مثل زيد قائماً كعمرو قاعداً ببيان مثله. **(قوله: على خصوصية حدث)** يشتركان فيه. **(قوله: كالمكان؛ نحو: زيد عندي)** أحسن منه عندك والزمان؛ نحو: زيد يوم الجمعة أحسن منه يوم السبت. **(قوله: والمتعلق)** أي: المفعول به بلا واسطة، وواسطة؛ نحو: زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد، والحال؛ نحو: زيد قائماً أحسن منه قاعداً. **(قوله: وهما لم يتميزا الخ)** لعدم الدال عليهما لفظاً، والجملة معترضة أو حالية. **(قوله: حتى يلي)** أي: يتصل كل واحد من الحدثين ما يتعلق به من المكان والزمان والمفعول والحال. **(قوله: التزموا أن يلي ذلك المتعلق)** أي: متعلق كل واحد من الحدثين بصاحب ذلك الحدث الذي يكون ذلك المتعلق متعلقاً به، وقوله: المصرح به صفة صاحب ذلك واحترز به عن الضمير المستكن في أفعل التفضيل وفي أداة التشبيه؛ فإنه وإن كان صاحب ذلك الحدث، لكنه لما لم يظهر كان كالعدم قال الرضي: ومع ذلك فلا أرى بأساً بأن يقال: وإن لم يسمع زيد أحسن قائماً منه قاعداً. **(قوله: دفع الالتباس)** بين الحالين فإنه إذا قيل: زيد كعمرو قائماً قاعداً لا يتعين كون أحدهما حالاً من زيد والآخر من عمرو.

الواو لا التقديم رعاية للأصل في الواو؛ أعني: العطف؛ نحو: جاءني رجل وهو راكب، ثم اعلم أن القيدين اللذين ذكرهما الشارح ليسا بزيادة، بل الأول مستفاد من قوله: نكرة باعتبار أن المطلق ينصرف إلى الكامل، والثاني مستفاد من أن الإطلاق قد يكون قرينة التقييد بقيد فقط فالمراد نكرة فقط، فلا يتوجه ما في شرح العصام من أنه لا حاجة إلى تقييد النكرة بما لم يشاركها معرفة في الحال. **(قوله: أي تقديم الحال على صاحبها)** كقول ذي الرمة:

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ
يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

موحشاً حال من خلل قدم عليه لكونه نكرة، واعلم أن وجه وجوب التقديم خفي؛ إذ كل ما ذكروه من الوجوه مخدوش ومجروح فلذا ترك بعضهم التوجيه والتجأ إلى شهادة الإستقراء، وأنه قدود صاحب الحال نكرة محضة من غير تقديم في كلامهم، ومن ذلك قولهم: عليه مائة بيضاً بصيغة الجمع أو بيضاء، وأجاز سيبويه فيها[١] رجل قائماً، وفي الحديث: (صلى عليه السلام قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً)، فالأولى أن يترك حديث الوجوب ويقال بالأكثرية، وقوله: لتتخصص للنكرة الخ؛ أي: كما يتخصص المبتدأ النكرة بتقديم الخبر الظرف كما مر. **(قال المصنف: فيما عدا مثل زيد قائماً الخ)** أي: في كل تركيب عدا هذه الصورة وهي ما كان العامل المعنوي فيه دالاً على حدثين، فحينئذ يلزم أن يلي كل منهما متعلقة كمثال الشارح، فإن العامل فيه في الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به بناء على أن التشبيه نسبة تستدعي طرفين، والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب أن يليه وهو زيد، والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب أن يليه وهو عمرو فصح كونه عاملاً في الحالين. **(قوله: كعمرو قاعداً)** فكاف التشبيه يقتضي حدثين أحدهما كونه مشبهاً والآخر كونه مشبهاً به

(١) أي: في الدار.

وأنَّ ما(١) هو مقدر بالفعل(٢) أو اسم(٣) الفاعل مثل(٤): الظرف(٥) وما يشبهه. أعني: الجار والمجرور. خارج(٦) عنه(٧) داخل(٨) في الفعل أو شبهه(٩). فعلى هذا معنى الكلام(١٠) أن الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً(١١)

(١) أي: العامل. (٢) عند البصريين. (٣) عند الكوفيين. (٤) تمثيل للمقدر. (٥) كأمام وقدام وخلف ويمين وشمال. (٦) خبر إن. (٧) أي: عن حد العامل المعنوي. (٨) عند البصرية. (٩) عند الكوفية. (١٠) وهو لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف. (١١) مفعول مطلق يتقدم.

فامتياز عن سائر العوامل المعنوية بهذا فاستحق أن يخالفها بجواز التقديم، وأراد بالعامل المعنوي ما يستنبط من الفحوى على ما فسر به الشارح سابقاً وعبر عنه بعبارة أو معناه؛ أي: فلا يقال مجردة تلك هند بخلاف ما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو شبهه حيث يجوز التقديم عليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ (مغني). (قوله: وإن ما هو مقدر الخ) الموصول اسم أن وخبره قوله: خارج؛ أي: وعرفت أيضاً أن ما هو مقدر بذلك خارج عن العامل المعنوي المفسر بما ذكر، ونحن نقول قد عرفت أيضاً أنه داخل فيه على رأي المصنف؛ لأن الفعل أو الاسم المحذوف في مثل الظرف ليس كسائر المقدر، بل هو محذوف نسياً منسياً ومدرج معناه في الظرف وشبهه وليس معنى العامل المعنوي إلا ما اندرج معنى العامل فيه، وما ذكره من حمل الكلام على خروج الظرف وشبهه عن العامل المعنوي فعلى تقدير صحته في نفسه حمل للكلام على خلاف ما نص عليه صاحب. (قوله: داخل في الفعل) أي: إن كان المتعلق المقدر فعلاً، وقوله: أو شبهه؛ أي: أو في شبه الفعل أن قدر المتعلق اسماً. (قوله: فعلى هذا معنى الكلام الخ) إشارة إلى مضمون قوله: قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، وإن ما هو المقدر بالفعل أو الاسم خارج عنه فعلى هذا يكون معنى كلام المصنف؛ أعني قوله: ولا يتقدم على العامل المعنوي أن الحال الخ، فيكون قوله: بخلاف الظرف حالاً عن قوله على العامل المعنوي فيفيد أن العامل المعنوي ملتبس بمخالفة الظرف العامل في امتناع التقديم فإن الامتناع في الأول اتفاقي وفي الثاني خلافي، وإنما خص بيان المخالفة بالظرف مع أن الفعل والمشتق أيضاً مخالفان للعامل المعنوي حيث إن الحال يتقدم عليهما لإشتراك العامل المعنوي والظرف في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعاً، وتوضيحه ما قيل: إن قوة عمل الفعل والمشتق ظاهرة فإذا جاز التقديم على الظرف جاز على الفعل، والمشتق بالطريق الأولى فاستغنى عن التعرض له. (قوله: لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً) من النحاة لا يخفى أن محط الفائدة من الكلام حينئذ يكون قيد اتفاقاً؛ إذ يكون حاصله أن الحال

(١) أي: مع أن قوله: بخلاف الظرف يكون على هذا التقدير الثاني.

(قوله: فعلى هذا معنى الكلام) وحينئذ يكون قوله: بخلاف الظرف حالاً عن قوله: على العامل المعنوي كما أنه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني، ويحتمل أن يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ.

(قوله: حالاً عن قوله الخ) فيفيد أن العامل المعنوي ملتبس بمخالفة الظرف العامل في امتناع التقديم، وأما أن وجه المخالفة ماذا فلا دلالة للكلام عليه، ففيه إجمال بينه الشارح رحمه الله بأن امتناع التقديم في الأول اتفاقي، وفي الثاني خلافي، فاندفع ما قيل: إن كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والظرف كون أحدهما متفقاً عليه والآخر مختلفاً فيه مما لا تفيده العبارة، والعجب أن هذا الاعتراض وارد على الوجه الذي اختاره حيث قال: فالوجه أنه لا يتقدم الحال على العامل المعنوي أصلاً بخلاف الظرف فإنه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال. فيكون البناء على مذهب الأخفش فإنه قد اعتبر في المخالفة أمرين لا تفيدهما العبارة أصلاً، وإنما خص بيان المخالفة بالظرف مع أن الفعل والمشتق أيضاً مخالفان للعامل المعنوي، فإن الحال يتقدم عليهما الاشتراك الظرف والعامل المعنوي في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعاً. (قوله: كما أنه الخ) فيفيد أن الظرف يتقدم على العامل المعنوي في الجملة وهو ما إذا كان لغواً كما صرح به العباب في بحث الحال، وقد نص في المطوّل في بحث التشبيه: أن الجار والمجرور في قول الشاعر:

أَسَدٌ عَلَيَّ وفي الحُروبِ نَعامَةٌ

متعلق بأسد ونعامة؛ لتضمنهما معنى شجاع وجبان، وفي المغني: ومن ذلك؛ أي: من مثال التعلق بما أوّل بمشبه الفعل قوله:

وَإِنَّ لِساني شَهْدَةٌ يُشتَفي بِها
وَلَكِنْ عَلى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أي: عليه فعل المحذوفة متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوّله بصعب أو شاق أو شديد فاندفع ما قيل: إن الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفاً أو شبهه من الجار والمجرور نص عليه في الرضي فإذا لم يدخلا في المعامل المعنوي، فلا يصح قول الشارح رحمه الله: هذا إذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي.

«بِخِلاَفِ الظَّرْفِ» أي: بخلاف ما إذا كان العامل[١] ظرفاً[٢] أو شبهه[٣] فإن فيه[٤] خلافاً. فسيبويه[٥] لا يجوزه[٦] أصلاً، نظراً[٧] إلى ضعف الظرف في العمل. وجوزه[٨] الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: (زَيْدٌ قَائِماً فِي الدَّارِ). فأما مع تأخير المبتدأ عن الحال، فإنه[٩] وافق سيبويه في[١٠] المنع فلا يجوز: (قَائِماً زَيْدٌ فِي الدَّارِ[١١]) ولا (قَائِماً فِي[١٢] الدَّارِ زَيْدٌ) اتفاقاً[١٣]. ويحتمل أن يكون معناه[١٤] أن الحال[١٥] وإن كان مشابهاً للظروف لما[١٦] فيه من[١٧] معنى الظرفية، إلا[١٨] أن الظرف يتقدم على عامله[١٩] المعنوي، لتوسعهم[٢٠] في الظروف.

(١) في الحال. (٢) كالجهات الست. (٣) كالجار والمجرور. (٤) أي: في الظرف. (٥) الفاء للتفسير. (٦) أي: تقديم الحال على عامله الظرف. (٧) علةعدم التجوز. (٨) أي: تقديم الحال على عامله الظرف. (٩) أي: الأخفش. (١٠) متعلق بوافق. (١١) والظرف مؤخر عن المبتدأ. (١٢) والظرف مقدم على المبتدأ. (١٣) مفعول مطلق فلا يجوز. (١٤) أي: معنى قول المصنف بخلاف الظرف. (١٥) حال. (١٦) علة مشابهاً. (١٧) بيان لما. (١٨) صفة عامل. (١٩) علة تتقدم. النحاة.

بِخِلاَفِ الظَّرْفِ،

لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف الظرف؛ فإنه لا إتفاق في منع تقديمه عليه فحذف القيد الذي هو محط الفائدة بلا قرينة تدل عليه مفوت للغرض وجعل للكلام متبادراً في خلاف المراد وهو شنيع من مثل المصنف، وقيل: المراد لا يتقدم على العامل المعنوي أصلاً بخلاف الظرف؛ فإنه يتقدم عليه في الجملة بناءً على ما ذهب إليه الأخفش. **(قال المصنف بخلاف الظرف)** اعلم أن قولهم بخلاف الفلان إنما يؤتى لبيان المخالفة بين مدخوله وما قبله في الحكم الذي نسب إليه؛ ولدفع توهم نشأ من كلام سابق كالاستثناء المنقطع، فقوله: بخلاف الظرف على تقدير عدم جعل الظرف داخلاً في العامل المعنوي يكون لدفع توهم نشأ إما من إسناد لا يتقدم إلى الحال وهو الاحتمال الثاني، والمعنى أن نسبة عدم التقدم إلى الحال يوهم عدم جواز تقدم الظرف أيضاً بجامع الاشتراك في معنى الظرفية فأزاله فقال: بخلاف الظرف، وأما من تعلقه على العامل المعنوي لإيهامه بأن الحال لا يتقدم على الظرف أيضاً بالإتفاق كالأول بجامع الاشتراك في الضعف فاستدرك بقوله: بخلاف الظرف؛ لأن عدم جواز التقدم على الظرف اختلافي، وأما على تقدير جعل الظرف من جملة العوامل المعنوية فيتمشى الاحتمال الأول فقط دون الثاني لعدم صحته؛ لأنه لدفع الوهم والمفهوم التوهمي مع أنه[١] يكون حينئذ لدفع الظهور والمعنى المنطوقي فبينهما بون بعيد، فالمقام حينئذ مقام أدوات الاستثناء الاتصالي هذا. **(قوله: فإن فيه خلافاً)** أي: فإن في تقدم الحال على العامل الظرف خلافاً بين النحاة فذهب سيبويه إلى عدم جوازه مطلقاً سواء قدم المبتدأ على الحال أو لا نظراً إلى أن الظروف ضعيفة في العمل؛ لكون عملها نيابة ولعدم الاشتقاق فيها وعدم الدلالة على الحدث وضعاً. **(قوله: فإنه وافق سيبويه في المنع)** أي: فإن الأخفش يوافق حينئذ سيبويه في منع جواز التقديم المذكور فلم يجز قائماً في الدار زيد ونحوه بالإتفاق؛ لئلا يلزم تقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الأخفش أيضاً وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه؛ أي: المبتدأ. **(قوله: ويحتمل أن يكون معناه)** عطف بحسب المعنى على قوله: فعلى هذا معنى الكلام أن الحال الخ؛ أي:

(١) إشارة إلى ما في الرضي من أنه كان على المصنف أن يقول: بخلاف الظرف، فإنه يتقدم على الظرف والجار؛ لأنه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه، وغير ذلك بالاتفاق فافهم.

والحال لا يتقدم عليه[١]، هذا[٢] إذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي[٣]. أما إذا جعلته[٤] داخلاً في العامل المعنوي. كما[٥] هو الظاهر[٦] من كلامهم. فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير. «وَ» كما لا تتقدم الحال

(١) أي: على العامل المعنوي. (٢) لعموم حاجة المخلوقات إليه. بل داخلاً في الفعل أو شبهه. (٣) أي: الظرف. (٤) أي: شيء. (٥) فقط.

وعلى هذا يحتمل؛ لأن يكون معنى الكلام؛ أعني: قوله: بخلاف الظرف أن الحال وإن كان مشابهاً من حيث المعنى إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف أو شبهه والحال لا يتقدم عليه؛ نحو: زيد يوم الجمعة عندك وأكل عام لك ثوب، ومنه وفي الحروب نعامة، وفي التنزيل: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾؛ وذلك لتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها لعموم حاجة الناس إليها؛ ولأنها كالحميم للعامل، ثم إن قوله بخلاف الظرف يكون على هذا الاحتمال حالاً من فاعل قوله: ولا يتقدم؛ أي: الحال لا من قوله: على العامل المعنوي وإلا فاللازم حينئذ أن يقول: إلا الظرف بأداة الاستثناء كما مر التنبيه وسيقرع سمعك التصريح، وقيل: ههنا احتمال آخر وهو كون معنى قوله: بخلاف الظرف بخلاف ما إذا كان الحال ظرفاً، فإنه جاز تقديمه على العامل المعنوي وفيه أن هذا مندرج في الاحتمال الثاني؛ لأن المعنى ويحتمل أن يكون معناه أن الحال التي غير الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف أعم من أن يكون ظرفاً أو غير الظرف، فإنه يتقدم على العامل المعنوي (ظهيريه)، وفي الرضي أن ابن برهان يجوز تقديم الحال إذا كان ظرفاً أو شبهه على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً أو شبهه، ومنه: البر الكر بستين؛ أي: الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين (عصام). (قوله: وهذا إذا لم يكن الخ) أي: كون معنى الكلام صالحاً لهذين الاحتمالين إذا لم يكن الخ، قوله: كما هو الظاهر الخ؛ لأنه يستنبط في الظرف أيضاً العامل من الفحوى حتى عرفه الرضي بقوله: ما يستنبط منه معنى الفعل كالظرف والجار والمجرور واسم الإشارة وهو المختار عند المصنف كما سبق. (قوله: فالمراد هو الاحتمال الثاني) وهو أن الظرف يتقدم على العامل المعنوي؛ أي: في الجملة يعني إذا كان العامل المعنوي ظرفاً أو شبهه فإنه إذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه بالإتفاق وإنما انحصر الاحتمال في الثاني على تقدير دخول الظرف في العامل المعنوي؛ إذ لو كان المراد الاحتمال الأول وجب إيراد صيغة الإستثناء بأن يقال إلا الظرف؛ لأن إخراج بعض أفراد المتعدد يكون بالإستثناء؛ إذ لا يقال: جاء القوم بخلاف زيد، ويقال: جاء العلماء بخلاف الجهال فقد انجلى حقيقة الحال.

(قوله، وأما إذا جعلته داخلاً) إلى آخره وإليه ذهب المصنف في شرحه كما مرت الاشارة إليه. (قوله، فالمراد هو الاحتمال الثاني) وهو أن الظرف يقدم على العامل المعنوي؛ أي: في الجملة؛ يعني: إذا كان العامل المعنوي ظرفاً أو شبهه فإنه إذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقاً، قال الشيخ الرضي: قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال إذا كان ظرفاً أو شبهه على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً أو شبهه ومن ذلك القبيل البُرُّ الكُرُّ بستين أي الكُرُّ منه بستين فمنه حال والعامل بستين.

(قوله: يعني: إذا كان العامل المعنوي الخ) سواء كان بعد المبتدأ؛ نحو: زيد يوم الجمعة عندك أو قبله نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، هذا وقد عرفت أن تقديم الظرف اللغو على العامل المعنوي وإن لم يكن ظرفاً جائزاً فلا حاجة إلى التقييد بقوله: يعني، وقد تبع الشيخ الرضي في ذلك، ولعله حمل قوله: بخلاف الظرف على الظرف المستقر؛ لأن الحال أشبه به فإن الظرف أو الجار والمجرور إذا وقع حالاً لا يكون إلا ظرفاً مستقراً، وحينئذ لا بد من التقييد المذكور ويؤيد الحمل المذكور أن الأمثلة التي أوردها لتقديم الظرف على العامل المعنوي كلها من المستقر. **(قوله: قال الشيخ الرضي)** يعني: أن عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوي مذهب الجمهور. **(قوله: وقد صرح ابن برهان)** واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ﴾ فإن هنالك ظرف وضع موضع الحال، والولاية مبتدأ أو الخبر لله، وهو العامل في هنالك.

على العامل المعنوي، كذلك[1] لا تتقدم «عَلَى[2]» ذي الحال «الْمَجْرُورِ» سواء كان مجروراً بالإضافة[3] أو بحرف الجر، فإن كان مجروراً بالإضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقاً[4] نحو: (جَاءَتْنِي[5] مُجَرَّداً[6] عَنِ الثِّيَابِ ضَارِبَةُ[7] زَيْد) وذلك لأن[8] الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف[9] إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضاً. وإن كان[10] مجروراً بحرف الجر ففيه[11] خلاف فسيبويه[12] وأكثر البصريين يمنعون تقديمها[13] عليه[14] للعلة المذكورة، وهو[15] المختار عند المصنف، ولهذا[16] قال: «عَلَى الأَصَحِّ» ونقل عن بعضهم[17]: الجواز استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً[18] لِّلنَّاسِ﴾.

(١) تأكيد لقوله: كما لا يتقدم. (٢) متعلق بلا تتقدم بطريق العطف. (٣) سواء كانت إضافة محضة أو لا. (٤) أي: اتفاق البصرية والكوفية. (٥) هذا ممتنع عند جميع النحويين. (٦) حال من زيد مؤخر. (٧) فاعل جاءت. من إضافة الفاعل إلى المفعول. (٨) علة عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة. (٩) لقيامه مقامها لا يتقدم على المضاف. (١٠) نحو: ذو الحال. (١١) خبر مقدم. (١٢) عطف العام على الخاص لكون المخصوص مقصوداً إماماً في النحو. (١٣) أي: الحال. (١٤) أي: على ذي الحال. (١٥) منع تقديمهما عليه. (١٦) أي: لكون تقديم الحال على ذي الحال المجرور مختاراً عند المصنف قال. (١٧) من بعض البصرية والكوفية وهو أبو علي وابن كيسان وغيرها. (١٨) أي: جميعاً.

وَلاَ عَلَى الْمَجْرُورِ[1] عَلَى الأَصَحِّ،

(١) أي: مطلقاً.

(قال: ولا على المجرور) المفهوم منه جواز تقديم الحال إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كما ذهب إليه البصريون، وأما الكوفيون فلا يجوّزون تقديمها عليهما إلا في صورة واحدة وهي إذا كان صاحبها مرفوعاً، والحال مؤخراً عن العامل. (قوله: سواء كان مجروراً بالاضافة) استثنى منه ما إذا كان المضاف جزء المضاف إليه أو جاز قيام المضاف إليه مقامه فإنه يجوز التقديم لكن على قلة؛ نحو: يتحرك ماشياً يد زيد، ونتبع

(قوله: فلا يجوّزون الخ) أي: في الجملة وهو فيما إذا كان ذو الحال مظهراً قالوا: لأنه حينئذ يلزم الإضمار قبل الذكر؛ لأن في الحال ضميراً يعود إلى ذي الحال المتأخر بخلاف ما إذا كان مضمراً فإن الضميرين يشتركان في عودهما على مفسريهما. (قوله: إذا كان صاحبها الخ) سواء كان مظهراً أو مضمراً؛ لأن النسبة في الحال التأخير عن صاحبه، فلا يكون إضماراً قبل الذكر. (قوله: وهي ما إذا كان الخ) نحو: جاء راكباً زيد؛ فإنه لشدة طلب الفعل الفاعل كأنه ولي الفعل والحال ولي الفاعل، فلا يكون إضماراً قبل الذكر. (قوله: استثني الخ) استثناء الصورة الأولى ومجيئها على قلة مذكوران في الرضي، وأما استثناء الصورة الثانية فغير مذكور فيه، بل في شرح التسهيل: أنه إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة، فلا يجوز تقديم الحال عليه إجماعاً، وكذا في التحقيق، نعم قال ابن مالك: بأنه إن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف لكونها في نية الانفصال؛ نحو: هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً. (قوله: لا يرد) أي: تقديم التابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع. (قوله: قولان الفاعل الخ) دليل النفي. (قوله: محله قبل الفعل) لكونه ذاتاً يطلب لأجله المسند. (قوله: وإن امتنع) أي: تقديمه على الفعل بعارض الالتباس بالمبتدأ عند التقديم، فلا تقديم للتابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع في ذلك المثال. (قوله: قيل: وجه الخ) يعني: أن امتناع التقديم في الصورة

(قوله: ولا على ذي الحال المجرور) إنما قدر ذي الحال؛ لدفع أن يتوهم كون المراد ولا على العامل المجرور؛ فإنه فاسد، فالأولى للمصنف التصريح، وقيد بالمجرور؛ لأن التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب جائز مطلقاً عند البصريين، وممتنع عند الكوفيين، إلا في مرفوع تقدم عامله على الحال؛ نحو: جاء راكباً زيد بخلاف راكباً جاء زيد. (قوله: فإن كان مجروراً بالإضافة) سواء كانت الإضافة محضة أو لا، وقيل: المراد بالإضافة ما هو المحضة؛ إذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف إليه؛ لكونها في تقدير الانفصال؛ نحو: هذا ملتوتاً شارب السويق الآن أو غداً، وقوله: لم يتقدم عليه الحال اتفاقاً؛ أي: إلا إذا كان المضاف لفظ غير؛ نحو: زيداً راكباً غير ضارب لتأويله بلا ضارب، وقوله: ضاربة زيد مضاف إلى مفعوله فالحال عن المفعول لفظاً، فلا وجه لما يقال: إن الحال من المضاف إليه، إنما يجوز إذا كان مما يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أو كان جزأً منه كما مر، وهذا ليس كذلك فإنه ليس كذلك (بخشايش)، فكأنه أراد الرد على من قال: وقوع الحال عن زيد مع كونه مضافاً إليه مفعولاً به في المعنى؛ لأن الضرب واقع عليه انتهى، أقول: الظاهر أن الأمر كما ذكره هذا القائل فاعرفه، ثم إنه لا يقال إذا كان الضرب واقعاً عليه يلزم أن يكون الإضافة في ضاربة زيد إلى معمولها فتكون لفظية؛ لأنا نقول: كونه معمولاً في المعنى ومفعولاً به لا يكفي في كون الإضافة لفظية وإن كفى في صحة الحالية بل لا بد أن يصلح مفعولاً به في اللفظ بوجود شرط العمل وههنا لم يوجد فالإضافة معنوية كما لا يخفى. (قوله: وذلك) أي: عدم التقدم على المجرور بالإضافة، وقوله: للعلة المذكورة، وهو قوله: لأن الحال تابع الخ، وهذا؛ أي: المنع مختار المصنف. (قوله: ونقل عن بعضهم) وهم الكوفية وبعض البصرية كابن كيسان وابن برهان فإنهم ذهبوا إلى جواز

ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معدّ[1] للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنه[2] من تمام الفعل، وبعض حروفه، فإذا قلت: (ذَهَبْتُ رَاكِبَةً[3] بِهِنْدٍ) فكأنك قلت: أَذْهَبْتُ رَاكِبَةً[4] هِنْداً. فالمجرور[5] بحسب الحقيقة[6] ليس مجروراً[7]. وأجاب بعضهم[8] عن هذا الاستدلال: بجعل[9] (كَافَّةً) حالاً عن الكاف والتاء[10] للمبالغة. وبعضهم[11] يجعلها[12] صفة لمصدر[13] أي: إِرْسالةً كافةً[14]. وبعضهم يجعلها[15] مصدراً، كالكاذبة، والعاقبة[16] والكل تكلف وتعسف[17] «وَكُلُّ مَا دَلَّ[18] عَلَى هَيْئَةٍ» أي: صفة سواء كان الدال

(١) أي: معد اسم فاعل من عدى يعدي من التفعل حذف ياؤه. (٢) أي: حرف جر. (٣) حال من هند. (٤) حال من هند. (٥) بحرف جر. (٦) أي: الظاهر. (٧) بل منصوب على المفعولية الصريحة. (٨) أي: الزجاج والهندي. من النحاة. (٩) متعلق بأجاب. (١٠) في كافة. (١١) أجاب. من النحاة وهو الزمخشري. (١٢) متعلق بأجاب. كافة. (١٣) محذوف. (١٤) صفة إرسالة. أي: شاملة لجميع الناس. (١٥) كافة. (١٦) والعافية دفع الله عن العبد الأسقام والبلايا. (١٧) أي: الخروج عن الطريق المستقيم. (١٨) من الأسماء.

تقديمها عليه ورجح المصنف خلافه لكن ظاهر الاستدلال بالآية معهم؛ إذ التأويل كما يأتي تكلف. (قوله: استدلالاً بقوله تعالى) في سورة السبأ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ فإن كافةً حال من الناس المجرور بالحرف مقدماً عليه، والمعنى: وما أرسلناك إلا للناس، حال كونهم كافة؛ أي: جميعاً، يعني: ترا بهمه آدميان فرستاديم، لا إلى طائفة مخصوصة ففيه رد على قول كفار العجم أنه إنما أرسل للعرب، ومن شواهدهم قوله:

إذا المَرءُ أعيَتهُ المُرُوءَةُ ناشئاً
فَمَطلَبُها كَهلاً عَلَيهِ شَديدُ

(قوله: ولعل الفرق الخ) أي: الفرق على مذهب هذا البعض بين المجرور بحرف الجر والمجرور بالإضافة حيث لم يجوزوا التقديم في الثاني وجوزوه في الأول إن حرف الجر معد الخ؛ أي: ولو غالباً فلا تغفل. (قوله: فالمجرور بحسب الحقيقة) يعني: المجرور بحسب الظاهر ليس مجروراً بحسب الحقيقة، بل منصوب كما في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾؛ أي: أذهب نورهم. (قوله: وأجاب بعضهم الخ) وهو الزجاج والأخفش ومن معهما فأجابوا عن استدلال المجوزين بصرف النظم المعجز عن الظاهر وجعل كافة حالاً عن الكاف؛ أي: مانعاً للناس عن الضلال والتاء حينئذ للمبالغة في الزجر والتبليغ، وقوله: وبعضهم بجعلها الخ، وهو صاحب الكشاف حيث جعل كافة صفة لمصدر مقدر؛ أي: إرساله كافة شاملة للناس. (قوله: وبعضهم بجعلها مصدراً) وهذا البعض كالسيرافي ومحشي الضوء جعل كافة مصدراً بوزن العافية، فكافة بمعنى: كفاً فيكون مفعولاً مطلقاً؛ أي: تكف كفاً أو مفعولاً له على ما في شرح العصام، يعني: إز براي باز داشتن همه ناس اضلالت فرستاديم ترا، وبالجملة: هذه الاحتمالات في الآية ثابتة، فإذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال، وههنا حكاية ذكرناها في دوحة العنادل نقلاً عن الشمني شارح المغني. (قوله: والكل تكلف وتعسف) أي: كل الأجوبة والتوجيهات خروج عن الصراط

وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ

حنيفاً ملة إبراهيم. (قوله: لأن الحال تابعة الخ) قيل: لا يرد عليه؛ نحو: راكباً جاء زيد؛ لأن الفاعل من حيث إنه مسند إليه محله قبل الفعل وإن امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ، قيل: وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور أنه كثر الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع. (قوله: يجعل كافة حالاً عن الكاف) والممنى ما أرسلناك إلا مانعاً للناس عما يضرهم، إن قلت: أنه عليه السلام كما أرسل مانعاً ناهياً أرسل آمراً، فكيف يصح الحصر؟ قلنا: الحصر إضافي لا حقيقي كما إذ جعلته حالاً من الناس؛ لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم مبعوث إلى الثقلين، إن قلت: الحال قيد للعامل، فيلزم أن يكون الكف في وقت الإرسال وليس كذلك لتراخيه عنه، قلنا: الحال مقدرة والتقدير لا يلزم أن يكون من صاحب الحال كما مرت الإشارة إليه. (قوله: والتاء للمبالغة) كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا إلى أن تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال. (قوله: أي: أرسالة كافة) أي: عامة شاملة. (قوله: وبعضهم يجعلها مصدراً) أي: تكف كفاً والجملة حال مقدرة. (قوله: والكل تكلف وتعسف)؛ لأن كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي، ولا يخفى أن المتبادر منه هذا المعنى.

المذكورة سماعي لا قياسي. (قوله: الحصر إضافي) أي: لا آمراً بما يضرهم فلا ينافي كونه آمراً بما ينفعهم. (قوله: كما إذا جعلته حالاً من الناس) فإن الحصر حينئذ إضافي أيضاً؛ أي: لا لبعض الناس كما زعمت اليهود أنه مبعوث إلى العرب خاصة. (قوله: والتقدير الخ) دفع لما يتوهم أنه لا تقدير من الرسول وقت الإرسال كما لا كف منه بأنه لا يلزم تقدير الحال من صاحب الحال، فيجوز أن يكون من المتكلم. (قوله: لازمة الحالية) فوقوعها صفة للمصدر أو مصدراً خلاف الاستعمال الفصيح، وقد يقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال، وقد خطئوا فيه كذا في الرضي. (قوله: غير مضافة) خبر بعد خبر وليس بحال من ضمير لازمة. (قوله: ولا يخفى أن المتبادر منه) أي: من لفظ كافة هذا المعنى؛ أي: معنى قاطبة؛ أي: جميعاً فوقوعها لا بمعنى مانعة خلاف المتبادر.

مشتقاً[1] أو جامداً «صَحَّ أَنْ يَقَعَ[2] حَالاً» من غير أن يؤول الجامد بالمشتق، لأن[3] المقصود من الحال[4] بيان[5] الهيئة، وهو حاصل به، وهذا[6] ردّ على جمهور النحاة، حيث[7] شرطوا اشتقاق الحال[8] وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق[9] ومع هذا[10] فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق. «(مِثْلُ:») (بُسْراً وَرُطَباً[11]) في قولهم: «هَذَا بُسْراً[12]» وهو ما بقي فيه حموضة. «أَطْيَبُ[13] مِنْهُ رُطَباً»

(١) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها. (٢) بعد التأويل فاعل صحَّ والجملة خبر المبتدأ. (٣) علة لصحة وقوع الحال من غير تأويل. (٤) المراد من إيراد الحال. (٥) خبر إن. (٦) أي: قول المصنف كل ما دل على آه. (٧) علة. (٨) لأنها في معنى الصفة والصفة مشتق أو في معنى المشتق. (٩) متعلق بتأويل. (١٠) أي: مع كون الحال من المشتق والجامد إشارة إلى أنه لا فرق بينهما في إمكان وقوع حال لكن الفرق بالغلبة وعدمها. (١١) بفتح الباب وقد يضم. حال من ضمير أطيب. (١٢) خبره.

صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالاً مِثْلُ: هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً،

(قوله: سواء كان الدال مشتقاً أو جامداً) قال الشيخ الرضي: من الأحوال الغير المشتقة قياساً الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾، ونحو: جاء زيد رجلاً بهياً، ومنها ما يقصد به التشبيه؛ نحو: جاء زيد أسداً؛ أي: مثل أسدٍ وشجاعاً، ومنها الحال في نحو: بعت الشاء شاة ودرهماً، وضابطته أن تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من أجزاء المجزأ قسطاً، وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بجزء تابع بواو العطف أو

(قوله: قياساً وسماعاً) قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾، وقول العرب: جاء الخيل بداد، فبداد علم جنس وضع مكان متبددة، ثم القياسي أنواع تسعة قال في التسهيل: ويغني عن اشتقاقه وضعه أو تقدير مضاف أو دلالة على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصالته أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفصيل انتهى فمثل الشيخ بقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ ووقع المصطرعان عدلي غير أي مثل عدلي، وكلمته فاه إلى في؛ أي: مشافهة، وبعت الشاء شاة ودرهماً؛ أي: مسعراً وادخلوا رجلاً رجلاً؛ أي: مرتبين وهذا خاتمك حديداً وهذا حديدك خاتماً وهذا ثمرك سهريراً وهذا بسر أطيب منه رطباً، والشيخ الرضي ذكر منها خمسة والمحشي منها ثلاثة ولم يظهر لي وجه الاقتصار عليها. **(قوله: بصفة)** أي: بصفة مشتقة. **(قوله: هي الحال في الحقيقة)** أي: المقصود التقييد بها لا بموصوفها فما قيل: القول بالحال الموطئة إنما يحسن إذا شرط الاشتقاق، وأما إذا لم يشترط فينبغي أن يقال في جاء زيد رجلاً بهياً: إنهما حالان مترادفان ليس بشيء. **(قوله: جاء زيد أسداً وشجاعاً)** أي: مثل أسداً وشجاعاً؛ أي: فيما يقصد به التشبيه وجهان؛ أحدهما: أن يقدر مضاف قبله، وثانيهما: أن يأوّل المنصوب بما يصح أن يكون هيئة لما

المستقيم وسلوك في غير المنهج القويم، أما كون الأول تكلفاً؛ فلأن تاء المبالغة مقصور على السماع غير معلوم الوقوع في فاعل، وأما الثاني؛ فلاحتياجه إلى تقدير الموصوف المؤنث، وأما الثالث؛ فلعدم ثبوت مصدريته، وأما كون الثلاثة تعسفاً؛ فلأن كافة مثل قاطبة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعاً فافهم. **(قال المصنف: وكل ما دل على هيئة)** أي: كل نكرة دلت على هيئة الفاعل أو المفعول جاز وقوعها حالاً بلا تأويل بالمشتق وإليه ذهب سيبويه على خلاف جمهور النحاة المشترطين الاشتقاق في الحال كما في النعت. **(قوله: وهذا رد على جمهور الخ)** أي: قول المصنف هذا رد عليهم في اشتراطهم المذكور بناءً على أن الحال في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فلا جرم أولوا ما يقع من المصادر وأسماء الجوامد موقعها بما هو مشتق، فأولوا هذا زيد أسداً بشجاعاً، و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ﴾ بمعنى: دالةً، ومنه قول الشاعر:

فما بالُنا أمسِ أُسْدَ العرين
وما بالُنا اليومَ شاءَ النَّجَف

فيأول الأسد بالشجعان، والشاء بالضعاف، وأما أدلة من لم يشترط الاشتقاق، فمنها أن الحال خبر في المآل ولا يشترط فيه أن يكون مشتقاً فينبغي أن لا يشترط فيها أيضاً، ومنها أن ما ادعاه الجمهور ينخرم بمثل هذا بسراً أطيب منه رطباً، وبينت حسابه باباً باباً، وجاء البر قفيزين وصاعين، وكلمته فوه إلى في إلى غير ذلك، وتأويل جميع ذلك تكلف مستغنى عنه كما ذكره بقوله: وتكلفوا الخ، قوله: ومع هذا؛ أي: مع صحة وقوع ما دل على هيئة حالاً من غير تأويل بالمشتق فلا شك الخ. **(قوله: مثل: بسراً ورطباً)** أراد بالمثل ما كان العامل فيه ذا حدثين يتعلق بكل منهما حال ولم يذكر صاحب الحال غير مستتر إلا مرة فيذكر أحد الحالين بجنب غير مستتر، ولا يذكر الحال الأخرى بجنب المستتر لخفائه، فيقدم على العامل إلى العامل إلى جنب مرجع المستتر مبالغة في التحرز عن الالتباس، ولا يكره التقديم حينئذ على ضعيف العمل معنوياً

كان أو أفعل تفضيل أو غيره فلا حاجة إلى ما قيل[1]: إن أفعل التفضيل وإن كان لا يعمل متقدماً لكنه لما كان يعمل في الظرف المتقدم والحال مفعول فيه لم يبعد أن يعمل في الحال متقدماً. (قوله: في قولهم: هذا بسراً أطيب منه الخ) فبسراً: حال من الضمير المرفوع في أطيب العائد إلى المشار إليه، ورطباً: حال من الضمير المجرور في منه العائد إلى المشار إليه أيضاً، والمعنى: تفضيل التمر حال كونه بسراً عليها في حال كونها رطباً فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه؛ لأن ذلك التمر من حيث إنه مفضل غيره من حيث إنه مفضل عليه، وقوله: حموضة؛ أي: نوع منها فالتنوين للتنويع كقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾؛ أي: نوع منها.

(١) القائل: نجم الدين.

بحرف الجر؛ نحو: بعت البر قفيزين بدرهم. **(قوله: وهو ما بقي فيه حموضة)** الأظهر أن يقال: ما بقي فيه نوع عفوصة، قال في الصراح: بسر: غورة خرما، أول ما بدا من النخل طلح ثم خلال بالفتح ثم بلح

تقدم؛ وذلك لأنهم يجعلون المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى؛ نحو: لكل فرعون موسى؛ أي: لكل جبار قهار. **(قوله: التقسيط)** أي: بيان القسط لشيء وهو الحظ والنصيب. **(قوله: وينصب ذلك القسط الخ)** لا يخفى أن المجزأ في قولك: بعت الشاء شاة بدرهم الشاء كما سيجيء فالمنصوب على الحالية هو نفس الجزء والآتي بعده القسط، وكذا في قولك: بعت البر قفيزين بدرهم، نعم يصح ذلك في الأمثلة التي ذكرها الشارح الرضي بعد هذين المثالين من أخذت زكاة ماله درهماً عن كل أربعين وأمرته درهماً في درهم؛ أي: جعلت في مقابل درهم منه درهماً مني ووضعت عندكم الدنانير ديناراً لدى كل واحد، ثم إن بيانه يقتضي أن تحمل النكرة في الإثبات على الاستغراق، واستشهد عليه بقولهم: تمرة خير من جرادة، وبقوله تعالى: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ﴾، ومع ذلك لا يدخل في ضابطته؛ نحو: يداً بيد؛ أي: ذا يد بذي يد؛ أي: النقد بالنقد فالوجه أن يجعل؛ نحو: بعت الشاء شاة بدرهم من ضابطة التسعير؛ أي: مسعر لشاة بدرهم، والأمثلة الباقية داخلة في ضابطة الفاعلية على ما في التسهيل وشرح الألفية للشيخ السيوطي كما هو المنساق إلى الفهم. **(قوله: أما مع واو العطف)** في اللباب ما حاصله: أن الأصل في هذه الأحوال الجمل فالأصل فوه إلى في، ويده بيدي، وشاة بدرهم؛ أي: كل شاة أو شاة منها بدرهم؛ لأن الهيئة فهمت منها ولذا جوّز الخليل الرفع في تلك الأسماء إلا أنهم وضعوها مواضع لوازمها المفردة؛ أي: مشافهاً ومصفقاً ومسعراً ومقابلاً لتبادر الفهم إلى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر إلى تفصيل أجزاء تلك الجمل، فأعربوا القابل منها إعراب الحال، وهو الجزء الأول من الجزئين فيما ليس فيه حرف العطف وكلاهما فيما أبدل فيه الواو العاطفة من أداة المصاحبة وهي الباء بمعنى مع؛ لأنه إذا أبدلت الباء واواً وجب أن يعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها؛ نحو قولهم: كل رجل وضيعته وامرأ ونفسه. **(قوله: أو بحرف الجر)** أو بغيره كما مر من وضعت عندكم الدنانير ديناراً لدى كل واحد. **(قوله: الأظهر الخ)**؛ لأن البسر ما بقي فيه مرتبة معينة من مراتب الحموضة، وكل مرتبة نوع لا ما بقي فيه حموضة مطلقة، لكن حمل الشارح رحمه الله التنكير في حموضة على التنويع أو على القلة، ولذا قال المحشي رحمه الله: الأظهر فإن قيل: ما في القاموس من أن البسر التمر قبل أن يرطب، وتفسيره في الصراح: غورة خرما يشعر بأنه يستعمل لما فيه حموضة مطلقاً قلت: بعد التسليم هذا المعنى غير مراد في القول المذكور.

وهو ما فيه حلاوة صرفة[١]، فهما[٢] مع كونهما[٣] جامدين[٤] حالان، لدلالتهما[٥] على صفة البُسرِيّة[٦] والرُّطبيّة[٧]، ولا حاجة إلى أن يؤول (البُسْرَ) بالمُبسِر[٨] و(الرُّطَبَ) بالمُرْطِبِ، من[٩] أَبْسَرَ النخلُ، إذا صار ما[١٠] عليه بُسراً، وأرطب إذا صار ما عليه رطباً. والعامل في (رُطَباً) (أَطْيَبُ[١١]) باتفاق النحاة، وفي[١٢] (بُسْراً) أيضا[١٣] عند محققيهم[١٤] وتقدم (بُسْراً) على اسم التفضيل[١٥] مع ضعفه في العمل، لأنه[١٦] إذا تعلق بشيء[١٧] واحد حالان[١٨] باعتبارين[١٩] مختلفين[٢٠]، يلزم[٢١] أن يلي كل واحد منهما[٢٢] متعلقة[٢٣] والبسرية تعلقت بالمشار[٢٤] إليه بـ (هَذَا[٢٥]) من[٢٦] حيث إنّه مفضل وهذه[٢٧] الحيثية وإن[٢٨] لم تكن معتبرة فيه إلاّ[٢٩] بعد إضماره في (أَطْيَبُ[٣٠]) لكنه[٣١] لما كان

(١) صفة حلاوة. (٢) بسراً ورطباً. (٣) بسراً ورطباً. (٤) غير مشتقين. (٥) بسراً ورطباً. (٦) وهي الحموضة. (٧) الثاني على صيغة. وهي الحلاوة الصرفة. (٨) من باب الأفعال والمرطب كذا. (٩) بيان اشتقاق. (١٠) عبارة عن نخل. (١١) وهو يكون صاحب الحال وهو الضمير في أطيب وقيل: هو الضمير منه. (١٢) أي: العامل بسراً أطيب. (١٣) كما في رطباً. (١٤) نحاة. (١٥) وهو أطيب. (١٦) شأن. (١٧) وهو التمر المشار إليه بهذا. (١٨) فاعل تعلق. (١٩) أي: باعتبار كونه مفضلاً ومفضلاً عليه. (٢٠) في ذلك الشيء الواحد. (٢١) جواب إذا. (٢٢) حالان. (٢٣) بذي الحديثين حالان. أي: صاحبه. (٢٤) وهو التمر. (٢٥) أي: بلفظ هذا. (٢٦) متعلق بتعلقت. (٢٧) أي: كون المشار إليه. (٢٨) حالية. (٢٩) كانت معتبرة. (٣٠) أي: مستكن راجع إليه. (٣١) شأن.

(قوله: حلاوة صرفة) أي: حلاوة محضة ليس فيه شائبة الحموضة، والمراد حلاوة ورطوبة؛ ليخرج التمر. (قوله: إذا صار ما الخ) أي: صار التمر الذي عليه بسراً فبناء أفعل لصيرورة ذا كذا مثل: ألحم الرجل؛ أي: صار ذا لحم، ولك أن تجعله من أبسر النحل إذا صار ذا ثمرة ذات بسر فيكون من قبيل أجرب الرجل؛ أي: صار ذا إبل ذات جرب فافهم. (قوله: والعامل في رطباً أطيب الخ) أي: باعتبار أصل الطيب، وكذا العامل في بسراً باعتبار زيادة الطيب كأنه قيل: هذا زاد طيبه بسراً على طيبه رطباً، وقوله: وفي البسر أيضاً الخ، وهو الصحيح لا اسم الإشارة كما قال بعضهم؛ إذ قد يقع الإشارة حال التمرية فيفسد المعنى (امتحان)؛ أي: لانتقاء البسرية حال التمرية فتبصر. (قوله: لأنه إذا تعلق بشيء واحد بالذات) أعني: التمر المشار إليه بهذا، وقيل هو أطيب (حالان) وهما بسرا ورطباً (باعتبارين مختلفين) وهما اعتبار كون ذلك المشار إليه مفضلاً واعتبار كونه مفضلاً عليه (يلزم أن يلي) كل من الحالين متعلقة؛ لأنه لما كان ذلك الواحد متعلقاً لإحدى الحالين باعتبار، وللحال الأخرى باعتبار آخر فلو لم يكن كل من الحالين عقيب متعلقة بلا فاصلة التبس متعلق أحدهما بمتعلق الآخر، فالبسرية لما كانت حالاً عن المشار إليه ومتعلقاً به باعتبار كون ذلك المشار إليه مفضلاً وجب أن يلي بسراً ذلك المشار إليه من حيث كونه مفضلاً، ولكنه لما كان وصف المفضلية للمشار إليه بهذا إنما يتحقق بعد إضمار ذلك المشار إليه في أطيب وكان الضمير كالعدم في الخفاء وعدم الظهور، أقيم المظهر وهو لفظ هذا مقام المضمر وقضي من هذا ما يقضي من المضمر، فأوجب أن يليه بسراً؛ فلأجل ذلك قدم بسراً على أطيب، وما قيل: بأن المظهر القائم مقام المضمر هو لفظ منه وحده ففاسد. (قوله: يلزم أن يلي كل منهما متعلقه) أي: وإن لزم من ذلك التقدم على العامل الضعيف[١]؛ وذلك لضرورة دفع الالتباس كما مر، وللحرص على البيان كما في زيد قائماً كعمرو قاعداً. (قوله: وهذه

(١) أعني: اسم التفضيل.

بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر. (قوله: وهو ما فيه حلاوة) ولين. (قوله: ولا حاجة إلى أن يأول البسر بالمبسر) هذا إذا كان هذا إشارة إلى النخل؛ لأن المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه، وأما إذا كان إشارة إلى التمر كما هو الظاهر، فتأويلها بالنضج وغير النضج أو المدرك وغير المدرك. (قوله: لأنه إذا تعلق بشيء واحد) قد مر تفصيل ذلك في ذي الحدثين.

(قوله: ولين) ليخرج التمر، والأظهر ما فيه رطوبة؛ لأن اللين يستعمل في مقابلة الصلابة. (قوله: هذا إذا كان الخ) أي: هذا التأويل إذا كان لفظة هذا في القول المذكور إشارة إلى النحل؛ لأن المبسر بصيغة اسم الفاعل النخل لا ثمرته. (قوله: كما يدل عليه اشتقاقه) أي في قوله: أبسر النخل إذا صار ما عليه بسراً، وأما ما قيل: إن مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه، وتفسيره بالمشتق المفروض إنما هو لتصوير المراد به فلا حاجة إلى اعتبار الإشارة إلى النخل فليس بشيء؛ لأنه لا خلاف في وجوب دلالة الحال على الصفة إنما الخلاف في وجوب اشتقاقه، فلو لم يوجد مشتق من لفظه في الاستعمال ثبت ما هو غرض المصنف رحمه الله من وقوع الجامد حالاً لتضمنه معنى الصفة من غير تأويل بالمشتق لعدمه في محاوراتهم، في التاج: النضج بالفتح والضم: يخته شدن من حد سمع، والإدراك: رسيدن ميوه.

الضمير[1] بالنسبة إلى[2] المظهر كالعدم[3] أقيم[4] المظهر[5] مقامه[6]، وأوجبوا[7] أن يليه[8] والرطبية تعلقت به[9] من حيث إنّه مفضل[10] عليه، وهو[11] ضمير (منه) فيجب أن يليه. قال[12] الرضي: (وَأَمَّا الضَّمِيْرُ الْمُسْتَكِنُ[13] فِي أَفْعَل) فإنه[14] وإن[15] كان مفضلاً[16] لكنه لما لم يظهر[17] كان[18] كالعدم، ومع هذا فلا[19] أرى بأساً بأن يقال: وإن لم يسمع (زَيْدٌ[20] أَحْسَنُ قَائِماً مِنْهُ قَاعِداً). وذهب بعضهم[21] إلى[22] أنّ العامل في (بُسْراً[23]) اسم الإشارة أي: أشير[24] إليه[25] حال كونه[26] بُسراً، وهذا[27] ليس بصحيح، لأنه[28] يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابس، فلا تتقيد[29] الإشارة بحالة البسرية[30] ولأنه[31] يصح حيث وقع موقع اسم[32] الإشارة اسم لا يصح[33] إعماله فيه، نحو: (تَمْرُ نَخْلَتِي بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً). «وَتَكُونُ» أي: الحال «جُمْلَةً»

(١) المستكن في أطيب. (٢) أي: بلفظ هذا. (٣) في مقابلة المظهر. (٤) جواب لما. (٥) وهو هذا. (٦) أي: مقام الضمير وهو المستكن في أطيب. (٧) نحاة. (٨) بسراً. (٩) أي: بالمشار إليه. (١٠) باعتبار أن الضمير منه راجع إليه. (١١) مفضل عليه. (١٢) رد على قول الشارح وأوجبوا أن يليه. (١٣) الراجع إلى اللفظ هذا. (١٤) بسراً. (١٥) حال. (١٦) في الحقيقة. (١٧) حقيقة بل ملفوظاً حكماً. (١٨) جواب. (١٩) أي: مع كون الضمير في أطيب كالعدم. (٢٠) من قبيل تنازع الفعلين. (٢١) أبو علي وأتباعه. (٢٢) متعلق بذهب. (٢٣) وهو الحال الأولى. (٢٤) أي: إلى التمر. (٢٥) المستنبط من اسم الإشارة. (٢٦) أي: التمر. (٢٧) أي: كون العامل في بسراً اسم إشارة. (٢٨) علة عدم الصحة. (٢٩) يعني فلا يصح تقييده. (٣٠) فيه فليكن في حال مقدر. (٣١) علة الثاني عطف على الأول. (٣٢) فاعل وقع. (٣٣) صفة اسم.

الحيثية وإن لم تكن) جواب عن مقدر وهو أن هذه الحيثية إنما تعتبر بعد إضماره في أطيب، فيجب أن يلي الضمير المستتر في أطيب، وتقرير الجواب ظاهر من الشرح، وقوله: إلا بعد إضماره؛ أي: استتاره في أطيب؛ لأنه يجب أن يكون في أفعل التفضل ضمير راجع إلى المفضل كما في زيد أفضل من عمرو. (قوله: كالعدم) أي: لكونه اعتباراً محضاً والمظهر ههنا اسم الإشارة؛ أعني: هذا، وقوله: أقيم المظهر مقامه؛ أي: لفظ هذا مقام المستتر في كون الحال بعده بلا فاصل فاندفع ما قيل من أن الضمير مستتر في أطيب واسم الإشارة قبله فلا يقام مقامه، وقوله: أن يليه؛ أي: أن يلي قوله: بسراً المظهر؛ أعني: هذا. (قوله: قال الرضي الخ) الغرض من هذا النقل تقوية ما سبق من قوله: لكنه لما كان الضمير بالنسبة الخ، وتمهيد لما سيأتي من قوله أي الرضي، ومع هذا لا أرى بأساً الخ؛ أي: ومع كونه كالعدم لا بأس في جواز القول بنحو: زيد أحسن قائماً منه قاعداً، وقوله: وإن لم تسمع جملة معترضة بين القول ومقوله. (قوله: وذهب بعضهم) مربوط بقوله: وفي البسر أيضاً عند محققيهم؛ أي: وذهب أبو علي الفارسي ومن تبعه إلى أن العامل في البسر اسم الإشارة أو هاء التنبيه لا أطيب؛ لئلا يلزم تقييد العامل بحالين متناقضين، وقد عرفت الجواب[1] فتذكر. (قوله: فلا يتقيد الإشارة بحال البسرية) في الرضي فلو كان هذا عاملاً في بسراً لتقيدت الإشارة بالبسرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية مع أنه يصح أن يقال هذا في غير حال البسرية، وقال السيد: إذ قد يشار إليه قبل كونه بسراً وبعده أيضاً، لكن في شرح العصام أنه فليكن الحال مقدرة إلا أن يقال أن جعلها مقدرة كلفة لا يرتكب إلا عند الضرورة، وفيه ما فيه لوقوعها في قوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ هذا، وقوله: ولأنه يصح الخ علة ثانية لقوله: غير صحيح، وضمير يصح عائد إلى وقوع بسراً حالاً. (قوله: لا يصح أعماله فيه) أي: في بسراً؛ نحو:

(١) من أن في أطيب شيئين الطيب والزيادة الخ....

وَتَكُونُ جُمْلَةً[1]

(١) محتملة للصدق والكذب.

(قال: ويكون جملة) قال الشيخ الرضي: قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزؤ الأول منها إعراب الحال، ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال، وفاه إلى في شاذ؛ نحو: بعت يداً بيد؛ أي: ذو يد بذي يد؛ أي: النقد بالنقد؛ ونحو: بعت الشاء شاة بدرهم، والأصل كل شاة بدرهم، وكذا قولهم: بعت الشاء شاة ودرهماً، والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته؛ أي: شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الإعراب، قال الخليل: يجوز أن يأتي به على الأصل؛ نحو: بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم.

(قوله: قال الشارح الرضي الخ) لا يخفى عن كل جملة وقعت حالاً أقيمت مقام المفرد مع أنه لا يعرب شيء من جزئيها، والمقصود أنه لما انمحى منها معنى الجملة وأريد معنى المفرد أعرب الجزء الأول منها ليشعر بأنها في معنى المفرد، وقد مر تفصيله بما لا مزيد عليه. (قوله: وفاه إلى في) ووجهه أنه لم يجز حذف المضاف إليه لفيك لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاءنا بفم بحذف المضاف إليه وإبدال الواو سيما لئلا يبقى المعرب على حرف واحد. (قوله: نحو: بعت الشاء شاة بدرهم) إلى كل شاة شاة منها ودرهم مقرونان، والجملة حينئذ استئنافية فلا تحتاج إلى الواو.

لدلالتها[١] على الهيئة كالمفردات فصح إن[٢] وقعت حالاً مثلها، ولكن[٣] يجب أن تكون[٤] الجملة الحالية «خَبَرِيَّةً[٥]» محتملة[٦] للصدق والكذب، لأن[٧] الحال بمنزلة[٨] الخبر عن ذي الحال وإجراؤها عليه في قوة التحكم بها عليه، والجمل[٩] الإنشائية لا تصلح[١٠] أن يحكم بها على[١١] شيء. ولما كانت الجملة[١٢] مستقلة في الإفادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها[١٣]، والحال[١٤] مرتبطة بغيرها[١٥]، فإذا وقعت الجملة[١٦] حالاً لا بد[١٧] لها[١٨] من رابطة تربطها إلى صاحبها[١٩]، وهي[٢٠]: الضمير، والواو. والجملة الخبرية: إمّا اسمية أو فعلية، والفعلية: إمّا أنْ يكون. . . فعلها مضارعاً مثبتاً أو مضارعاً منفياً أو ماضياً مثبتاً منفياً، فهذه[٢١] خمس جمل[٢٢]. «فَالاسْمِيَّةُ[٢٣]» أي: الجملة الاسمية الحالية متلبسة[٢٤] «بِالوَاوِ وَالضَّمِيرِ» معاً لقوة الاسمية في الاستقلال[٢٥]، فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة، نحو[٢٦]: (جِئْتُ[٢٧] وَأَنَا رَاكِبٌ) و: (جِئْتَ[٢٨] وَأَنْتَ رَاكِبٌ) و: (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ) «أَوْ بِالوَاوِ وَحْدَهَا»

(١)علة كون الحال جملة. (٢) والجملة فاعل تصح. (٣) إلا أنه. (٤) بعد تأويل فاعل يجب. (٥) صفة جلة. (٦) صفة كاشفة. (٧) علة احتمال. (٨) ظرف مستقل خبر إن. (٩) لا ثبوت بها الآن. مبتدأ. (١٠) خبره. (١١) أي: ذي حال. (١٢) التي وقعت حال أو لا. (١٣) لاستقلاله في الإفادة. (١٤) حالية. (١٥) لكونها عرضاً غير قائم بنفسه. (١٦) الخبرية. (١٧) جواب إذا. (١٨) أي: الجملة التي وقعت حالاً. (١٩) جلة. (٢٠) اثنان. (٢١) أي: الجملة الخبرية من الاسمية والفعلية. (٢٢) جمع جلة. (٢٣) إذا وقعت حالاً. (٢٤) نحو: جاءني زيد وأبوه قائم. (٢٥) لعدم مشابهتها بالفرد فتبعد عن نهج الحال وأسلوبها. (٢٦) مثال لما وقع الحال من المتكلم. (٢٧) حال. (٢٨) مثال لما وقع الحال من المخاطب.

خَبَرِيَّةً فَالاسْمِيَّةُ بِالوَاوِ وَالضَّمِيرِ أَوْ بِالوَاوِ وَحْدَهَا

(قوله: لأن الحال بمنزلة الخبر)؛ ولأن الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل أو المفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الإنشاء وقوع مضمونه. (قوله: وهي الضمير والواو) لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت إلى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبراً أو وصفاً إلا إذا حصل لهما أدنى انفصال؛ وذلك بوقعهما بعد إلا؛ نحو: ما حسبك إلا وأنت بخيل، وما جاءني رجل إلا وهو فقير. (قال:

(قوله: ولا يقصد من الإنشاء وقوع مضمونه) أي: معناه المصدري الذي يدل عليه بجوهره؛ لأن الإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء والمقصود من الأولى مجرد الطلب سواء وقع مضمونها أو لا، ومن الثانية الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع، وهذا التعليل جاري عند من يجوز وقوع الإنشاء خبراً من غير تأويل، وعند من لم يجوزه بخلاف تعليل الشارح رحمه الله فإنه مختص بمن لم يجوّز وقوعه خبراً، وفي تقييد المصنف رحمه الله ههنا بالخبرية وعدم تقييده في الخبر إشارة إلى أن عدم وقوع الإنشاء حالاً متفق عليه بخلاف وقوعه خبراً. (قوله: فضلة) يتم الكلام بدونها. (قوله: احتيج إلى زيادة ربط) فصدّر الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط؛ أعني: الواو التي أصلها الجمع ليؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال. (قوله: ولهذا) أي: لكونها فضلة. (قوله: لا يكون الواو الخ)؛ لأن بالخبر يتم الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظاً وكون المعنى فيه كأنها من تمامه، وكذا الصلة؛ لأنها يتم بها جزؤ الكلام فاكتفى في الثلاثة بالضمير. (قوله: ما حسبك) الحسب: بالتحريك الشرف.

ثمرة نخلتي بسراً الخ، قال العصام: هذا مصنوع، ورده الأطهوي بأن عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود، وقيل: إن هذا الدليل لا يثبت المدعي؛ لأن صحة إعمال أطيب في قولنا ثمرة نخلتي بسراً الخ لا يستلزم صحة إعماله في قولنا: هذا بسراً الخ؛ لأن في التركيب[١] الأول ضرورة بخلاف الثاني لوجود أمر آخر فيه يصح إعماله وهو أشير المستنبط من اسم الإشارة (ظهيريه)، وقد يقال: يمكن أن يستنبط فعل في المثال؛ أي: الأول أيضاً فتأمل. (قوله: لدلالتها على الهيئة كالمفردات) هذا لو صح بجميع مقدماته لزم صحة وقوع المعرفة والجمل الإنشائية حالاً هف، وأجيب بتحرير الدليل؛ أي: لدلالتها على الهيئة كالمفردات وكونها نكرة كالمفردات الواقعة أحوالاً وصحة الحكم بها على شيء (ظهيريه)، وقوله: أن تقع في بعض النسخ، إن وقعت فلفظة أن مصدرية؛ أي: فيصح وقوعها. (قال المصنف: خبرية) أي: لا إنشائية طلبية كانت أو إيقاعية، وقال العصام: الخبرية والإنشائية سيان في الوقوع حالاً بالتأويل وعدم الوقوع بدونه، فلا وجه لإطلاق الجملة في وقوعها خبراً وتقييدها في الوقوع حالاً بالخبرية إلا أن لا يساعد ذلك الاستقراء، إما بعدم الوقوع حالاً، وإما بقلته جداً بخلاف الوقوع خبراً. (قوله: محتملة للصدق والكذب) هذا في أصلها، وأما في حال الحالية فقد أخرجت عن قبول التصديق والتكذيب فلا حكم في الحال، وقوله: بمنزلة الخبر؛ أي: لصحة حملها على ذي الحال، وقوله: وإجراؤها عليه؛ أي: ربطها به وجعلها حالاً عنه في قوة الحكم بها على ذيها. (قوله: لا تصلح أن يحكم الخ) أي: من غير تأويل؛ لأن الإنشائية غير ثابتة في نفسها فكيف تثبت لغيرها؟ وقوله: مستقلة في الإفادة؛ أي: لاشتمالها على طرفي النسبة. (قوله: والحال مرتبطة بغيرها) هذا إشارة إلى

(١) أعني: ثمرة نخلتي بسراً أطيب الخ.

لأنها[1] تدل على الربط في أول الأمر فاكتفيَ بها، مثل قوله عليه الصلاة والسلام: (كُنْتُ نَبِيّاً[2] وَآدَمُ[3] بَيْنَ المَاءِ والطِّيْنِ[4]) وهذا، أي: الربط[5] بالواو وحدها، أو بها مع الضمير إنّما يكون[6] في الحال المنتقلة[7]، وأما في المؤكِّدة[8]، فلا يجوز بالواو، تقول[9]: (هُوَ[10] الحَقُّ لا[11] شَكَّ[12] فِيْهِ[13]) وذلك، لأن[14] الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد، لشدة[15] الاتصال بينهما.

(١) علة لوحدة الواو. (٢) أي: أعطي لي النبوة. (٣) حال. (٤) بالواو المنفردة أي: الجملة الاسمية الحالية ملتبسة. (٥) في الجملة الاسمية الحالية ملتبسة. (٦) أي: الربط. (٧) نحو: ضربت زيداً قائماً. (٨) نحو: زيداً أبوك عطوفاً. (٩) بناء الخطاب. (١٠) أي: القرآن. (١١) حال. (١٢) اسم لا. (١٣) خبر لا. (١٤) علة عدم الجواز. (١٥) تعليل لعدم الدخول.

قياس وتقريره هكذا الجملة غير مرتبطة بغيرها والحال مرتبطة بغيرها ينتج من الشكل الثاني الجملة غير الحال فافهم. (قوله: لا بد لها من رابطة) وإلا لكانت أجنبية عن صاحبها فلا تقع حالاً منه، وقوله: تربطها من باب نصر وضرب، وهذا التركيب من قبيل: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ﴾ كما لا يخفى. (قوله: وهو الضمير) أي: مطلقاً غائباً أو مخاطباً أو متكلماً؛ أي: الضمير[1] والواو معاً أو أحدهما فقط كما سيأتي، أما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع، وأما الواو فلكونه موضوعاً لربط ما بعدها لما قبلها. (قوله: لقوة الاسمية في الاستقلال) لتركبها من اسمين؛ ولأنها لدلالتها على الثبوت والدوام خارجة عما هو الأصل في الحال؛ أعني: الانتقال وعدم التقرر، وقال الجزائري: ولقوة الاسمية تأبى عن وقوعها حالاً فناسب زيادة الربط. (قال المصنف: أو بالواو وحدها) وتسمى واو الحال وعلامتها صحة وقوع إذ موقعها؛ نحو: جاء زيد وعمرو قائم؛ أي: إذ عمرو قائم، وفي الكشاف أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو في الصحيح استثقالاً لاجتماع حرفي عطف، ففي شرح الألفية الجملة الاسمية تربط بالواو ما لم تقع بعدها عاطف، وإلا تعين الضمير؛ نحو: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾. (قوله: لأنها تدل على الربط) لكونها في الأصل للجمع، وقوله: في أول الأمر؛ أي: لوقوعها في ابتداء الجملة بخلاف الضمير فإنه لا يجب وقوعه فيه. (قوله: وآدم[2] بين الماء والطين) أي: التراب ففيه مجاز أولي، والحال منتقلة فاعرفه؛ أي: أعطيت النبوة والحال أن آدم عليه السلام لم يخلق بعد، وقيل: أي وآدم حاصل في أثناء الخلقة لم يفرغ من تصويره وإجراء الروح فيه، ثم إنه أورد بأن الحال في هذا الحديث لم يبين هيئة الفاعل أو المفعول، وأجيب بأن هذا الحال باعتبار متعلق ذي الحال، كما أن الصفة قد تكون باعتبار متعلق الموصوف وبأنها تبين هيئة الفاعل بالتأويل كما في جاءني زيد والشمس طالعة، وقد مر تحقيقه. (قوله: في الحال المنتقلة) وهي التي لا تثبت صاحبها عليها دائماً كراكباً في جاءني زيد راكباً، قوله: وأما المؤكدة؛ أي: المقررة لمضمون الجملة أو عاملها، فاعلم أنهم ذكروا أن المؤكدة قسمان ما أكدت عاملها وما أكدت مضمون جملة فالأولى؛ نحو: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾، والثانية؛ نحو: زيد أبوك عطوفاً. (قوله: هو الحق لا شك فيه) لك أن ترجع الضمير إلى

(١) نحو: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾.
(٢) أي: غير مخلوق.

فالاسمية) وفي حكمها الجملة المصدرة بليس؛ لأنها لمجرد النفي على الأصح، ولا تدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية، وقد تخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابسة؛ نحو: خرجت زيد على الباب وهو قليل. (قوله: لأنها تدل على الربط في أول الأمر)؛ لأنها في الأصل للجمع مع السابق فهي داعية إلى النظر إلى السابق.

(قوله: الجملة المصدرة بليس) وإن كانت فعلية. (قوله: لأنها) أي: ليس على الأصح احتراز عما قيل: إنه لنفي الحال. (قوله: كحرف نفي داخل على الاسمية) فكأنها باقية على اسميها ولذا كان حكمها حكم الاسمية.

«أوْ[1] بِالضَّمِيْرِ» وحده «عَلَى[2] ضَعْفٍ»، لأن[3] الضمير لا يجب أن يقع[4] في الابتداء، فلا[5] يدل على الربط في أول الأمر نحو: (كلّمتهُ[6] فُوهُ[7] إلى فِيَّ) فلا بدّ من الواو على الصحيح: «وَ[8]المُضَارِعُ[9] المُثْبَتُ» أي: الجملة[10] الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً متلبساً[11] «بِالضَّمِيْرِ[12] وَحْدَهُ[13]»

(١) الجملة الاسمية ملتبسة. (٢) متعلق أو بالضمير. (٣) علة الضعف. (٤) والجملة بعد التأويل فاعل لا يجب. (٥) أي: الضمير. (٦) زيد. (٧) أي: متوجهاً.
(٨) عطف على فالاسمية. (٩) مبتدأ. (١٠) صفة المضارع. (١١) إشارة إلى متعلق الباء في قوله بالضمير. (١٢) ظرف مستقر خبر المبتدأ. (١٣) أي: حال كونه منفرداً.

(قال، والمضارع المثبت بالضمير) قد سمع بالواو؛ وذلك لأنها جملة وإن شابهت المفرد؛ أو لأنه خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال كالسين، ولن ونحوهما.

(قوله: قد سمع بالواو) في قولهم: قمت وأصك وجهه. **(قوله: مبتدأ محذوف)** أي: أنا أصك وجهه فتكون اسمية تقديراً. **(قوله: ويشترط الخ)** لبشاعة اجتماع الحال والاستقبال وإن كان الحال الذي نحن فيه غير مناقض للاستقبال.

أوْ بِالضَّمِيْرِ عَلَى ضَعْفٍ ، وَالمُضَارِعُ المُثْبَتُ بِالضَّمِيْرِ وَحْدَهُ،

قوله عليه السلام: «كنت نبياً» الخ؛ أي: هو الحق لا شك فيه، ففيه لطافة فقوله: لا شك فيه، قيل: إنه حال مؤكدة من الضمير المستتر في الحق؛ لأن عدم الشك تأكيد للحق، والظاهر: أنه حال من فاعل أحقه أو أثبته أو من مفعوله تقديره أثبته أن لا شك فيه والعامل في المؤكدة واجب الحذف فليحفظ. (قوله: لشدة الاتصال بينهما)؛ وذلك لاتحاد الحال المؤكدة لما قبلها فإن قولك: لا شك فيه حال مؤكدة متحدة بما قبلها، فلا مجال لتخلل الواو بينهما ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ على أحد الوجوه، وقيل: إن لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك، والخبر الأول الكتاب، وقيل: ذلك مبتدأ، والكتاب صفته، ولا ريب فيه خبره، وقيل: لا محل لها من الإعراب على أنها جملة مستأنفة مقطوعة عما قبلها (شرح لباب). (قوله: على ضعف) قيد لقوله أو بالضمير وإنما ضعف بالضمير وحده؛ لأنه رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحال مع تحقق ما يأباه وهو فوت ما هو الأصل في الحال بخلاف الواو وحدها، فإنها دالة على ارتباط خاص وهو ارتباط الحالية، ثم إن ما هو بالضمير وحده فصيح ليس بضعيف في كل موقع لوقوعه في التنزيل؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾، ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾، بل الضعف فيما إذا كان الضمير في آخر الجملة كما في قول المسيب بن العلس يذكر غائصاً:

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُه
ورَفِيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي

كذا في المغني، وفيما إذا كان المبتدأ ضمير ذي الحال؛ نحو: جاءني زيد هو راكب وبالجملة: أن المصنف اقتفى في هذا أثر الزمخشري في مفصله حيث صرح هناك بشذوذ الاكتفاء بالضمير، لكن الأندلسي قال في شرح المفصل: الاسمية الواقعة حالاً يجوز أن يكتفى فيها بإحدى الرابطتين[1] بلا شذوذ ولا ضعف، واستدل عليه بأمثلة وثيقة، لكنه اعترف بقلة الاكتفاء بالضمير في الاستعمال. (قوله: لا يجب أن يقع في الابتداء) أي: ابتداء الكلام، بل قد يكون في الآخر؛ نحو قوله:

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُه

وفي الوسط؛ نحو: ضربته يداه مغلولتان. (قوله: نحو: كلمته فوه إلى في) أي: مشافهاً، ومنه قول بشار:

خَرَجْتُ مَعَ البَازي عَلَيَّ سَوَادُ

قال العصام: فإذا كان صدر الجملة مشتملاً على الضمير جاء ترك الواو بلا ضعف، وقوله: أي الجملة الفعلية التي الخ إشارة إلى أن قول المصنف: والمضارع تعبير مجازي بذكر الجزء وإرادة الكل. (قوله: ملتبسة بالضمير وحده) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝﴾، وأما نحو: قمت وأصك وجهه وقوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ الآية فمأول بتقدير المبتدأ؛ أي: وأنا أصك وأنتم تعلمون، وقال عبد القاهر في المثال الأول: إن الواو للعطف، أصله قمت وصككت عدل إلى المضارع حكاية للحال الماضية، ومنه قوله:

ولَمَّا خَشِيتُ أظافيرَهُمْ
نَجَوْتُ وأرْهَنُتُهُمْ مالِكا

ولكن لو جعل هذا الحكم أكثرياً لكان أسلم وأقرب إلى المصلحة (عصام)

(١) أعني: الواو والضمير.

لمشابهته لفظاً[1] ومعنى[2] لاسم[3] الفاعل المستغني[4] عن الواو نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ يُسْرِعُ). «وَمَا[5] سِوَاهُمَا[6]» أي: سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة[7] المشتملة على المضارع المنفي أو الماضي المثبت أو المنفي «بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ مَعاً أَوْ بِأَحَدِهِمَا» وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير، لعدم قوّة استقلالها كالاسمية. فالمضارع المنفي، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ مَا يَتَكَلَّمُ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ عَمْرٌو). والماضي المثبت، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ خَرَجَ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ عَمْرٌو). والماضي المنفي، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ مَا خَرَجَ غُلاَمُهُ) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرٌو). «وَلاَ بُدَّ فِي المَاضِي المُثْبَتِ» لا المنفي «مِنْ» دخول لفظة «قَدْ» المُقَرِّبة زمان الماضي

(١) في الحركات والسكنات. (٢) في الحدوث والتحدث. (٣) مفعول المشابهة. (٤) صفة اسم الفاعل. (٥) عطف. (٦) مبتدأ. (٧) صفة ما.

(قوله: لمشابهته لفظاً ومعنى الخ) أما لفظاً فبالحركات، وأما معنى فلوقوعه مشتركاً ومخصصاً كاسم الفاعل. (قال المصنف: بالواو والضمير معاً) وقد نظم بعضهم هذا البحث بقوله:

حال أكر جملة اسمية بود باواوست
وربود جملة فعلية بتفصيل بد أن
كر مضارع بود ومثبت بي واو شناس
وربود فعلية ماضي يجوز أمران
ليك در ماضيء مثبت بود جاره زقد
كر بظاهر نتوان كفت بتقدير توان

(قوله: لعدم استقلالها كالاسمية) تمثيل للمنفي فلا يحتاج إلى قوة الرابط فلا يكون الرابط بالضمير وحده ضعيفاً (وجيه الدين). (قوله: من دخول لفظة قد) أي: إلا إذا كان الحال الماضي تالياً لإلاّ أو متلواً بأو؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ۝٤﴾، وقال الشاعر:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدَلاَ
وَلاَ تَشُحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ

(قوله: من قد المقربة زمان الماضي الخ) في الوافية إن الماضي يدل على الانقضاء قبل زمان التكلم، والحال الذي يبين هيئة الفاعل أو المفعول قيد لعامله فإن كان العامل ماضياً كان الحال أيضاً ماضياً بحسب المعنى وإن كان حالاً كان حالاً، وإن مستقبلاً فمستقبلاً هذا لكن ما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وبين ما يبين الهيئة، وقال الشريف[1] رحمه الله: ويمكن أن يقال إن الفعل إذا وقع قيداً لشيء يعتبر كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً بالنظر إلى ذلك القيد، فإذا قيل: جاءني زيد ركب، يفهم منه أن الركوب

(١) قال في حاشية المطول: إن الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منه استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس إلى ذلك القيد لا بالقياس إلى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية الخ.

وَمَا سِوَاهُمَا بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ[1] أَوْ بِأَحَدِهِمَا[2]، وَلاَ بُدَّ فِي المَاضِي المُثْبَتِ[3] مِنْ قَدْ[4]

(١) ويشترط في ذلك المضارع الواقع حال كونه حالياً عن معرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما.
(٢) هذا شروع إلى بيان لزوم زيادة كلمة قد في الماض المثبت الواقع حالاً.
(٣) لا المنفي.
(٤) أي: دخول كلمة قد.

(قوله: المشتملة على المضارع المنفي) وإن كان بلم خلافاً للأندلسي؛ فإنه قال: لا بد فيه من الواو وإن كان مع الضمير، قال الشيخ الرضي: إذا انتفى المضارع بلفظة ما لم يدخله الواو، وإذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والأغلب تجرده عن الواو.

(قوله: لا بد فيه من الواو) لكونه ماضياً معنى فكما أن الماضي المثبت احتاج إلى قد المقربة له بالحال كذلك المضارع المنفي محتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد؛ لأنه لتحقيق الحصول ولم للنفي. (قوله: لم يدخله الواو)؛ لأن المضارع المجرد يصلح للحال، فكيف إذا انضم معه كلمة ما التي هي لنفي الحال فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير. (قوله: لزمه الضمير) كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب إليه النحاة. (قوله: والأغلب الخ) أي: الأكثر في الاستعمال تجرده عن الواو كالمثبت؛ لأن معنى جاء زيد لا يركب جاءني غير راكب فهو واقع موقع المفرد لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا أكثر من مصاحبة المجرد منها.

إلى الحال[١] لغة[٢] على الماضي المثبت الواقع حالاً، ليدل[٣] بها[٤] على قرب زمانه إلى زمان صدور[٥] الفعل من ذي الحال[٦]، أو وقوعه[٧] عليه تجوزاً[٨]،

(١) زمان. (٢) أي: وضعا. (٣) مجهول من دل يدل. (٤) أي: قد. (٥) لا إلى زمان المتكلم. نحو جاءني زيد وقد خرج عمرو. (٦) إذا كان الحال من الفاعل. (٧) إذا كان الحال من المفعول نحو: ضربت زيداً وقد خرج عمرو. (٨) أي: دلالة تجويز.

(قوله: ليدل) إلى آخره هذا تحقيق ذكره السيد الشريف قدس سره، وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فحري أن لا نذكره.

(قوله: ذكره السيد الشريف) في حواشي المطوّل (قوله: وللقوم ههنا كلام بعيد عن التحقيق) وهو أنه لا بد من قد ظاهرة أو مقدرة في الماضي المثبت إذا كان حالاً مع أن حاليته بالنظر إلى عامله ولفظه قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط والحالان متباينان، لكنهم استتبعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بقد لظاهر الحالية كما أن التجريد من حرف الاستقبال لذلك.

كان متقدماً على المجيء، فلا بد من قد حتى تقربه إلى زمان المجيء فيقاربه هذا، وإن أردت زيادة تحقيق فاستمع ما حرره بعض الأفاضل من أنهم قالوا: لا بد في الماضي المثبت الواقع حالاً من دخول كلمة قد لتقرب زمان الماضي من الحال فيصح جعله حالاً، فتوجه عليهم أنه إنما حملهم على ذلك اشتراك لفظ الحال بين الحال اللغوية والحال النحوية؛ لأن كلمة قد إنما تقرب الماضي إلى الحال بالمعنى الأول إذا الماضي الواقع حالاً قد يقترن مع خلوه عنها كما إذا كان العامل ماضياً أيضاً، بل هي حينئذ تكون مؤكدة له وتكلفوا في التقصي عنه بما تمجه الطباع السليمة، وأجاب عنه الشريف بما أخذه من كلام ركن الدين الحديثي في شرحه للكافية حيث قال في مواضع من تأليفاته: إن صيغ الأفعال وإن كانت موضوعة للأزمنة المخصوصة التي هي زمان التكلم وما قبله وما بعده إلا أنها إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة كان ماضويتها وأختيها بالقياس إلى ذلك المقيد وتدل عليها مجازاً، فالماضي الواقع حالاً يعتبر مضيه بالنسبة إلى زمان العامل، وكذا الحالية المستفادة من كلمة قد تعتبر بالنظر إلى ما هو المعتبر فيه، فإذا قلت: جاءني زيد ركب، فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال مع عاملها، وإذا قلت: قد ركب، قربه إلى زمان المجيء فيفهم مقارنته إياه وأن ابتداء الركوب كان مقدماً على المجيء، إلا أنه قارنه في الدوام، والشارح الفاضل ساق الكلام بحيث لا يحوم حوله الأوهام وأشار بقوله: إلى الحال لغة، إلى ما أسلفناه من أن المراد من المقرب منه هو الحال اللغوية لا ما يبين الهيئة، وبقوله: تجوزاً، إلى أن اعتبار الزمان المدلول عليه للفعل بالنسبة إلى زمان العامل مجاز، وعلل ذلك الاعتبار بقوله: لأن المتبادر الخ، وفيه أن المشتهر عندهم أن التبادر من إمارات الحقيقة فكيف يكون مجازاً مع تبادره، ويمكن أن يجاب بما أجابوا به عن أمثال ذلك من أن ما هو من إمارات الحقيقة هو التبادر بدون القرينة لا مطلقاً؛ إذ عند القرينة قد يتبادر المعنى المجازي، ووقوعه قيداً قرينة هناك هذا. **(قوله: إلى الحال لغة)** أعني: زمان التكلم بخلاف الحال النحوي؛ أعني: ما يبين هيئة الخ فإنه المقارن لعامله وهو قد يكون ماضياً وقد يكون حال تكلم وقد يكون استقبالاً، ولفظة قد إنما تقرب الماضي إلى حال التكلم حقيقة (نعمه)، وربما يقال: أن عامله قد يكون مقترباً بزمان التكلم فاشترط هناك لفظة قد للتقريب وفيما عداه طرداً للباب. **(وقوله: ليدل بها)** بصيغة المجهول أو المعلوم متعلق بالدخول؛ أي: وإنما لزم دخول لفظة قد على الماضي الخ ليدل؛ أي: الماضي المثبت بسبب قد على قرب الخ فاعرفه. **(قوله: إلى زمان صدور الفعل)** كما إذا كان حالاً عن الفاعل قيل: ولو قال: إلى زمان قيام الفعل لكان اشتمل ليدخل فيه؛ نحو: مات زيد مؤمناً، وقوله: أو وقوعه عليه؛ أي: كما إذا كان الحال عن المفعول. **(قوله: تجوزاً)** مفعول مطلق مجازي لقوله: ليدل بها؛ أي: دلالة تجوز؛ يعني: بطريق المجاز بعلاقة[١] الجزئية؛ لأن هذه الدلالة جزء من معناها اللغوي لكونه مطلقاً، وقيل: إنما قال: تجوزاً؛ لأن دلالة الماضي المثبت بسبب لفظة قد على قرب الزمان الماضي إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه ليس بطريق الحقيقة؛ لأن ما يدل بها عليه حقيقة هو قرب زمان الماضي إلى زمان الحال والتكلم.

(١) أو الإطلاق والتقييد.

لأن المتبادر[١] من الماضي المثبت إذا وقع حالاً[٢] أنّ مضيَّه إنّما هو بالنسبة[٣] إلى زمان العامل[٤] فلا بدَّ من (قَدْ) حتى تقربه إليه فيقارنه[٥]، وهذا بخلاف مذهب الكوفيين[٦]، فإنهم لا يوجبون[٧] (قَدْ) ظاهرة ولا مقدرة[٨]. سواء كانت «ظَاهِرَةً[٩]» في اللفظ، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ[١٠] رَكِبَ غُلَامُهُ) «أَوْ مُقَدَّرَةً[١١]» منويَّة نحو قوله تعالى: «﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ[١٢] صُدُورُهُمْ﴾» أي: قد حَصِرَت[١٣] صدورُهم، وهذا[١٤] بخلاف مذهب سيبويه والمبرد، فإنهما لا يجوّزان حذف (قد). فسيبويه: يؤول قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بـ(قَوْماً[١٥] حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فتكون جملة (حَصِرَتْ) صفة موصوف محذوف[١٦] هو الحال[١٧]. والمبرد: يجعله جملة دعائية[١٨] وإنما لم يشترط ذلك[١٩] في النفي، لاستمرار[٢٠] النفي بلا قاطع، فيشتمل زمان الفعل[٢١]. «وَيَجُوزُ حَذْفُ العَامِلِ»

(١) تعليل وبيان لقوله تجوزاً. (٢) أي: إلى زمان العامل. (٣) أي: بالقياس. (٤) أي: عامل ذي الحال. (٥) أي: الماضي، زمان العامل. (٦) غير الفراء. (٧) لفظة. (٨) بل يقعون حالاً بغير قد. (٩) خبر كان المقدر أو حال. (١٠) فإنَّ قد تقرب زمان ركوب الغلام إلى زمان مجيء زيد م. (١١) لأن الشيء إذا علم موضعه جاز حذفه. (١٢) حال والحصر بفتحتين ضيق الصدر. (١٣) أي: ضاقت. (١٤) أي: كون الماضي المثبت حالاً بقيد مقدر ملتبس. (١٥) متعلق بيؤول. (١٦) والتقدير جاؤكم قوماً حصرت صدورهم. (١٧) هو قوماً. (١٨) فلا يكون له محل من الإعراب. (١٩) أي: دخول قد. (٢٠) تعليل لـ: لم يشترط. (٢١) كالعامل في الحال.

ظَاهِرَةً[١] أَوْ مُقَدَّرَةً، وَيَجُوزُ حَذْفُ العَامِلِ[٢]

(١) أي: سواء كانت ظاهرة في اللفظ آه.
(٢) في الحال لقيام قرينة حالية وأما حذف الحال نفسه فنادر.

(قال: ويجوز حذف العامل) وقد يجب قياساً في مواضع منها ما إذا بين الحال ازدياد ثمن أو غيره مقرونة بالفاء، أو ثم فتقول في الثمن: بعته بدرهم فصاعداً، أو ثم زائداً، أي: فذهب الثمن صاعداً، أو ثم ذهب الثمن زائداً، أي: أخذاً في الازدياد، وتقول في غير الثمن: قرأت كل يوم جزأً من القرآن فصاعداً، أو ثم زائداً، أي: فذهبت القراءة كل يوم آخذة في الزيادة والصعود.

(قوله: منها) أشار إلى أن لوجوب الحذف القياسي مواضع أخرى منها ما وقع الحال نائباً عن غيره؛ نحو: ضربي زيد قائماً، ومنها أسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما ينبغي من التقلب في حال؛ نحو: أتميمياً مرة قيسياً بالهمزة وبدونها؛ أي: تتحول تميمياً هذا عند السيرافي والزمخشري، وعند سيبويه أن انتصابه على المصدرية؛ إذ ليس المعنى: أنك تتحوّل حال كونك تميمياً تتحول هذا التحوّل، ومنها صفات تضمنت توبيخاً على ما ينبغي من الحال؛ نحو: قائماً وقد قعد الناس مع الهمزة وبدونها تقديره: أتقوم قائماً فهو عند السيرافي حال مؤكدة، وعند سيبويه الصفة قائمة مقام المصدر؛ أي: أتقوم قياماً، ولكون القسم الأول مذكوراً في بحث حذف الخبر، والقسمين الباقيين اختلف في حالتيهما ترك المحشي رحمه الله التصريح بها.

(قوله: فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعداً) ويقال: هذا في ذي أجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي بأكثر.

(قوله: لأن المتبادر من الماضي الخ) هذا دليل على كون الماضي المذكور دالاً على المضي بالنسبة إلى زمان العامل لا بالنسبة إلى زمان التكلم، وقوله: أن مضيه مصدر بوزن دخول أصله مضوي فاعل ثم كسر الضاد للياء؛ أي: أن كونه ماضياً إنما هو بالنسبة إلى زمان[١] العامل في ذلك الحال، فإنك إذا قلت: جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى المجيء متقدماً عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها فلا بد من قد للتقريب، فإذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب مقدماً على المجيء، لكن قارنه دواماً وهذا التحقيق للشريف المحقق كما مر تفصيله، وقوله: فيقارنه؛ أي: يقارن زمان الحال لزمان العامل بالاستصحاب والدوام على أن المقاربة في حكم المقارنة إذا الجار قد يؤخذ بالجار. **(قوله: وهذا بخلاف مذهب الخ)** أي: لزوم دخول قد على الماضي المذكور ملابس بخلاف مذهب الكوفية فإنهم إنما اشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لكان كما في قوله:

وكُنَّا حَسِبْنَا كلَّ بَيْضاءَ شَحْمَةً
عَشِيَّةَ لاقَيْنا جُذَامَ وَحِمْيَرا

أي: قد حسبنا، وجذام وحمير قبيلتان في اليمن؛ نحو: **(قوله: نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾)** أي: قد حصرت والآية في سورة النساء؛ يعني: قد خافت؛ لأن الخوف سبب الحصر؛ ونحو: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾؛ أي: قد اتبعك. **(قوله: والمبرد يجعله جملة دعائية)** عليهم أي: جاؤوكم ضيق الله صدورهم، فالجملة إنشائية دعائية. **(قوله: لاستمرار النفي بلا قاطع للنفي)** وهو الإيجاب فإن النفي عدم فلا يحتاج إلى موجد بخلاف الإثبات فإن إثباته في كل وقت يحتاج إلى موجد فلا يستمر إلى زمان الحال فيحتاج

(١) لا إلى زمان التكلم.

في الحال[1]، لقيام[2]، قرينة[3] حالية[4] «كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ[5]» أي: الشارع في السفر، أو المتهيئ[6] له: «رَاشِداً مَهْدِيّاً» أي: سر[7] راشداً مهدياً[8] بقرينة[9] حال المخاطب[10]، وقوله: (مَهْدِيّاً): إمّا صفة لـ(رَاشِداً)[11]، أو حال بعد حال. أو مقالية[12]، كقولك: (رَاكِباً) لمن يقول: كيف جئت[13]؟ أي: جئت راكباً. بقرينة[14] السؤال، ومنه[15] قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ[16] ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ أي: بلى نجمعها قادرين. «وَيَجِبُ» حذف العامل[17] «فِي» بعض الأحوال «الْمُؤَكِّدَةِ»[18] وهي أي: الحال المؤكدة مطلقاً[19]، هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجوداً غالباً[20] بخلاف[21] المنتقلة. و[22]المتنقلة: قيد للعامل

(١) مفرد أو جملة. (٢) اللام للوقت. (٣) على حذفه وتعينه. (٤) أي: لفظية. (٥) أي: لمن يريد السفر. (٦) أي: الحاضر. (٧) أي: ذاهب. (٨) مستقيماً. (٩) على الحذف. (١٠) وهو الشروع أو التهيئة في السفر، الإضافة بيانية. (١١) أمر بمعنى الدعاء. (١٢) أي: عقلية. (١٣) على أيِّ حال ووصف جئت. (١٤) الإضافة بيانية. (١٥) أي: من حذف الفعل بقرينة مقالية. (١٦) أيظن. (١٧) لقيام قرينة. (١٨) لا في كلها. (١٩) من غير نظر إلى وجوب حذف العامل أو لم يجب. (٢٠) ظرف لا ينتقل. (٢١) حال. (٢٢) حالية.

كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ[1]: رَاشِداً[2] مَهْدِيّاً، وَيَجِبُ[3] فِي الْمُؤَكَّدَةِ

(١) أي: للشارع في السفر أو المنهي له ج.
(٢) أي: سر راشداً مهدياً.
(٣) أي: حذف العامل في بعض الأحوال المؤكدة.

(قوله: وهي؛ أي: الحال المؤكدة إلى آخره) هي إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده، وإما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو. **(قوله: والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة)** فإنها ليست قيداً مخصصاً للعامل فالقول بأن الحال مطلقاً قيد للعامل غير صحيح إلا أن يراد أنها قيد له بحسب العبارة والتصور.

(قوله: لتقرير مضمون الخبر) من فخر؛ نحو: أنا حاتم جواداً، أو تعظيم؛ نحو: أنت الرجل كاملاً، أو تصاغر؛ نحو: «أنا عبد الله آكلاكما يأكل العبيد»، أو تصغير؛ نحو: هو المسكين مرحوماً، أو تهديد؛ نحو: أنا الحجاج سفاك الدماء، أو غير ذلك؛ نحو: زيد أبوك عطوفاً، و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾، وهو زيد معروفاً، وهو الحق مبيناً، و﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، فقولك: آكلاً ومرحوماً ومصدقاً للاستدلال على مضمون الجملة، وقولك: عطوفاً يحتمل كليهما، وإنما سمي الكل مؤكدة؛ لأن في الاستدلال أيضاً نوع تأكيد للمدلول.

إلى قد المقربة. (قوله: ويجوز حذف العامل الخ) وأما حذف الحال نفسه فنادر ففي المغني: إن حذف الحال جائز إذا كان قولاً كما في: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾؛ أي: قائلين ذلك، وكذا جاز حذف واو الحال كما في قوله: نَصَفَ النَّهارُ والماءُ غامِرُه، أي: انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص (مغني). (قوله: أي: الشارع في السفر) أي: بالفعل والمباشرة فيكون حقيقة، وقوله: أو المتهيأ له؛ أي: فيكون مجازاً بطريق المشارفة أو الأول أو السببية، فقال ابن هشام: يعبرون بالفعل عن أمور عن وقوعه وهو الأصل وعن مشارفته؛ نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ الخ؛ أي: والذين يشارفون الموت هذا فتفسير الشارح إشارة إلى هذا. (قوله: أي: سر راشداً) أي: اذهب حال كونك راشداً فيما يمكن الرشد فيه بنفسك مهدياً؛ أي: فيما لا بد له من دليل لكون الطريق مخوفاً أو غير معروف فاعرفه. (قوله: أو حال بعد حال) أي: حال مترادفة أو متداخلة؛ نحو: جاءني زيد راكباً منحرفاً، وأقسام الحال مذكورة في مغني اللبيب وغيره. (قوله: ومنه قوله تعالى) أي في سورة القيامة: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾؛ أي: الكافر ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ للبعث ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾؛ أي: أن نعيد أصابعه المتمزقة (جلالين). (قوله: في بعض[1] الأحوال المؤكدة) لمضمون الجملة قيد بالبعض لما أن العامل في الحال في قوله تعالى: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ مذكور، وهو شهد مع أنها مؤكدة على قول كما ستعرفه. (قوله: وهي؛ أي: الحال المؤكدة الخ) قال اللاري: وهي إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده أو للاستدلال على مضمونه هذا، والمضمون: إما فخر؛ نحو: أنا حاتم جواداً، أو تصاغر؛ نحو: أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد، أو تصغير؛ نحو: هو المسكين مرحوماً، أو تهديد؛ نحو: أنا الحجاج سفاك الدماء أو غير

(١) أي: الذي حذف فيه شرط حذفه عامله.

بخلاف المؤكدة «مِثْلُ: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً[1]) فإن العطوفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر[2] «أَيْ: أُحِقُّهُ» بفتح الهمزة أو ضمها من حَقَقْتُ الأمرَ بمعنى: تَحَقَّقْتُه[3] وصرت[4] منه على يقين أو من يقين أو من أَحْقَقْتُ[5] الأمْر بهذا المعنى بعينه، أو بمعنى أُثْبِتُه[6]، أي: تَحَقَّقْت[7] أبوته لك، وصرت منها على يقين،

(١) أي: كثير العطف وهو الرحمة والشفقة. حال قيد للجمع على سبيل التنازع. (٢) أي: الحال. (٣) عطف تفسير. (٤) أي: علمت. (٥) على تقدير ضم الهمزة. من قبيل شغله أو أشغله. (٦) من قبيل كرم وأكرم. (٧) والظاهر أحققت لتفسير أحقه في المتن.

ذلك من نحو: زيد أبوك عطوفاً، و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ فآكلاً ومصدقاً ومرحوماً للاستدلال على مضمون الخبر، وجواداً وسفاك الدماء وآية لتقرير مضمونه، وعطوفاً يحتملهما وفي الاستدلال أيضاً نوع تأكيد (ملخص سيلكوتي). (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان جملة أو مفرداً، وسواء حذف عاملها أو لا، وقوله: لا تنتقل؛ أي: لأنها خلقية فلا تنفك غالباً وضدها المنتقلة، وقوله: بخلاف المؤكدة فإن الغرض منها بيان الهيئة الخلقية فلا يكون تقييداً. (قوله: عطوفاً) أي: مشفقاً رحيماً وكقوله:

أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْروفاً بِهَا نَسَبِي

(قال المصنف: أي: أحقه) إنما عين العامل المحذوف ههنا دون قوله: راشداً مهدياً لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير منقول عن سيبويه، وقال السكاكي: أحق التقديرات عندي أن يقدر يحتني كما ذكره الشارح، ورجح تقدير المصنف على السكاكي باطراده دونه لعدم جريانه في: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، قال أبو البقاء في معرب القرآن: مصدقاً حال مؤكدة، والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل؛ إذ المعنى وهو ثابت مصدقاً، وقال ابن مالك: العامل في الحال المؤكدة مضمون جملة مضمر بعد الخبر تقديره أحقه وأعرفه. (قوله: بفتح الهمزة أو ضمها) فعلى الأول من الثلاثي وبابه رد قال في المختار: حق الأمر من باب رد؛ أي: تحققه وصار منه على يقين وعلى الثاني باب الأفعال[1] بهذا المعنى أيضاً (مختار)، ففي قوله: من حققت أو من أحققت لف ونشر مرتب. (قوله: أو بمعنى أثبته) أي: جعلته ثابتاً فهو على صيغة الماضي المتكلم وعطف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق من باب الأفعال معنيان التحقق والإثبات، ولاحق من الثلاثي معنى واحد وهو التحقق فاضبط ولا تخبط. (قوله: أي: تحققت أبوته لك) أشار بهذا التفسير إلى دفع ما أورده الرضي من أنه لا معنى لقولك: تيقنت الأب حال كونه عطوفاً، نعم يصح أن يكون المعنى: أعلمه عطوفاً، لكن عطوفاً حينئذ مفعول ثان لا حال، وحاصل الدفع: أن أحقه في تقدير أحق أبوته بحذف المضاف لظهور المقصود وإقامة المضاف إليه مقامه، وهكذا يقال في أثبته؛ يعني: أن أحق يتعلق بالأب باعتبار وصف

(١) لا من باب التفعيل وإلا لقيل: أحققه بقافين.

مِثْلُ: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً[1] أَيْ أَحُقُّهُ،

(١) فإن العطوفية لا تنتقل عن الابن في غالب الأمر.

(قال: أي: أحقه) وذلك التقدير من سيبويه، قال الشيخ الرضي: وفيه نظر: إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً، وإن أراد أن المعنى أعلمه عطوفاً فهو مفعول ثان لا حال، ثم قال: والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة فكأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفاً، وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر إلى المبتدأ فكأن العامل فيها معنوياً ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على أحدهما. (قوله: أو بمعنى أثبته) معطوف على قوله: بهذا المعنى فيكون لاحق متشعباً معنيان التحقق والإثبات، ولاحق مجرداً معنى وهو التحقيق، ولما بين المعنى اللغوي لهما أراد أن يبين أن متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الإثبات في الصورة الأخيرة هو الأب من حيث إنه أب لا ذاته؛ إذ لا معنى لتيقنه وإثباته فقال: أي: تحققت أبوته لك إلى آخره.

(قوله: وذلك المعنى الخ) فيه بحث؛ لأن التولد من نسبة أبوك إلى زيد ثبوت العطف لزيد لا ثبوته لأبوك فيكون المعنى زيد يعطف عليك عطوفاً فيصير عطوفاً مصدراً لا حالاً. (قوله: لهما) للمنشعب والمجرد. (قوله: في الصورتين) أي: المنشعب والمجرد. (قوله: من حيث إنه أب) وبهذا اندفع اعتراض الرضي من أنه لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً؛ لأن ذلك إنما هو على تقدير أن يكون متعلق التعين والعرفان ذات الأب، وأما إذا كان ذلك متعلقاً باعتبار وصف الأبوة إما باعتبار الحيثية أو بتقدير المضاف؛ أي: أبوية بمعونة المقام فالمعنى صحيح بلا ريبة ولم يظهر لي وجهة تسليم المحشي رحمه الله الاعتراض وعدم التعرض لدفعه مع كونه في غاية الوضوح.

أو[1] أثبتها كذلك عطوفاً[2]. وقال صاحب (المِفْتَاح[3]): أَحقُّ التقديرات عندي أن يقدر (يَجِيءُ عَطُوفاً) «وَ[4] شَرْطُهَا[5]» أي: شرط وجوب حذف عاملها[6] «أَنْ تَكُونَ[7] مُقَرِّرَةً» أي: مُؤكدة «لِمَضْمُونِ[8] جُمْلَةٍ» احترز[9] به عما يؤكد بعض أجزائها[10] كالعامل[11] في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا[12]﴾ فإنه[13] لا يجب حذفه[14]. «اِسْمِيَّةٍ» احترز[15] به عما إذا كانت فعلية، فإنه[16] لا يجب حذف عاملها[17]، كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ[18]﴾: إنّه حال مؤكدة[19] من فاعل «شَهِدَ». ولا بد ههنا[20] من قيد آخر[21] وهو: أن يكون

---

(١) تفسير أو بمعنى. (٢) حال من الأب. (٣) أبو يعقوب السكاكي. (٤) استئناف أو اعتراض. (٥) حال المؤكدة. (٦) أي: عامل المؤكدة. (٧) حال. (٨) أي: لمفهوم. ولابد أن يكون ذلك التقرير. (٩) مصنف. (١٠) أي: الجملة. (١١) أي: الفعل بلا فاعل. (١٢) حال من كاف أرسلناك. (١٣) شأن. (١٤) بل لا يحذف أصلاً. (١٥) مصنف. (١٦) شأن. (١٧) أي: حال المؤكدة. (١٨) أي: بالعدل. (١٩) بل هي دائمة. (٢٠) أي: في وجوب حذف عامل الحال المؤكدة. (٢١) صفة قيد.

وَشَرْطُهَا[1]: أَنْ تَكُونَ[2] مُقَرِّرَةً[3] لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ.

(١) أي: وجوب حذف عاملها أن تكون.
(٢) أي: الحال.
(٣) مؤكدة.

(قوله: أي، شرط وجوب حذف عاملها) أو شرطها في وجوب حذف عاملها إنما قدرت هذه الأمور الثلاثة؛ لأن الحق أن الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾؛ أي: لا تفسدوا من خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يأول أمثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى: ﴿مُفْسِدِينَ﴾ بمعنى الإفساد وكثيراً ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر.

(قوله: وإنما قدرت الخ) وكذا تقدير بعض الأحوال في قوله: ويجب في المؤكدة. **(قوله: بأول أمثاله الخ)** أو يسمى ما يؤكد مضمون الفعلية دائمة ويقسم الحال إلى منتقلة ودائمة ومؤكدة. **(قوله: وكثيراً ما تجيء صيغة الصفة الخ)** كقمت قائماً والله أكبر كبيراً.

الأبوة، إما بتقدير المضاف أو باعتبار الحيثية وليس المراد ذات الأب، وإنما وجب حذف العامل هنا؛ لأن الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن إظهاره؛ إذ لو ذكر عين ما دلت عليه الجملة السابقة، وكتب على قوله: أي: تحققت أبوته لك ما نصه: أنه تفسير لقول المصنف: زيد أبوك عطوفاً دون قول الشارح، وفيه أنه تفسير مخالف للأول وهو أحقه بصيغة المضارع فالظاهر أنه تفسير لخلاصة المعنى وبيان لحاصله بعد بيان المقدر؛ أعني: أحقه دفعاً لاعتراض الرضي كما مر، وتنبيها على أن ذلك المضارع بمعنى الحال لا الاستقبال فتأمل. **(قوله: أو أثبتها كذلك)** بصيغة الماضي على قوله: أي: تحققت أبوته لك، وتقديره: أثبت الأبوة لك وصرت منه على يقين، وهذا معنى قوله: كذلك، فيندفع ما قيل، ولعل الظاهر لك بدل ذلك، ثم اعلم أن قوله: أي: تحققت، ناظر إلى قوله: من أحققت الأمر بهذا المعنى، وقوله: أو أثبتها، ناظر لقوله: أو بمعنى أثبته، على سبيل اللف والنشر المرتب كذا قرره البعض، لكن الأظهر أن قوله: أي: تحققت، ناظر إلى حققت وإلى أحققت، وقوله: أو أثبتها الخ، ناظر إلى الأخير فقط فلا تخبط. **(قوله: يحني عطوفاً)** من باب ضرب؛ أي: يعطف ويشفق ويميل إليك حال كونه عطوفاً، وفي بعض النسخ: يحنك من الحنان. **(قوله: أي: شرط وجوب حذف عاملها)** بتقدير ثلاثة مضافات؛ لتصحيح الحمل في العبارة وهذا جائز كما في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾؛ أي: فكان مقدار مسافة قربه كذا قدره الزمخشري، وقوله: أي: مؤكدة تفسير باللازم. **(قوله: كالعامل في قوله تعالى)** أي: في سورة النساء: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، قال الجزائري: فإن رسولاً تأكيد للكاف لا الجملة انتهى، وفيه ما فيه، ففي حواشي الألفية: أنه حال من الكاف مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى. **(قوله: احتراز عما إذا كانت الخ)** بناء على أن الحال المؤكدة قد تكون مقررة لجملة فعلية وهو الحق؛ نحو: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ فلا يجب حذف

عَقْدُ[1] تلك الجملة الاسمية من اسمين[2] لا يصلحان للعمل فيها[3]، وإلا[4] لكان عاملها مذكوراً[5]، فكيف يكون حذفه واجباً؟ نحو: الله شاهدٌ[6] قائماً بالقِسط. «(التَّمْيِيْزُ) «مَا» أي: الاسم الذي «يَرْفَعُ الإِبْهَامَ» واحترز به

(١) أي: تركيب والجمع. (٢) ويشترط أن يكونا معرفتين جامدين. (٣) أي: في الحال المؤكدة. (٤) أي: ومن لم يجب ذلك القيد. (٥) خبره. (٦) فإن شاهداً يصلح للعمل في قائماً.

عامل المؤكدة التي كانت لتقرير جملة فعلية. (قوله: كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى) في سورة آل عمران: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾ إن قائماً حال مؤكدة؛ أي: ولم يحذف عاملها، قال صاحب المغني: إن قائماً بالقسط إذا أعرب حالاً يكون من الحال الملازمة؛ أي: الدائمة، ثم قال: وقول جماعة أنها مؤكدة وهم؛ لأن معناها غير مستفادة[1] مما قبلها انتهى، ففيه رد لما في الكشاف من أن انتصابه على أنه حال مؤكدة، إن قلت: قد جعلته حالاً من فاعل شهد، فهل يصح أن ينتصب حالاً عن هو في لا إله إلا هو؟ قلت: نعم؛ لأنها حال مؤكدة، والحال المؤكدة لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها كقولك: أنا عبد الله شجاعاً، وهو أوجه من انتصابه من فاعل شهد وتمامه في شروح المغني، وقال العصام: يجوز أن يجعل قائماً بالقسط احترازاً عن قائماً بالظلم؛ لأنه فاعل لما يشاء لا يقبح عنه شيء، و﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ فما قاله الزمخشري من أن قائماً بالقسط حال مؤكدة فعلى أصل المعتزلة من وجوب العدل عليه تعالى وقبيح الظلم عنه انتهى فافهم، وقوله: من فاعل شهد أو من الضمير المرفوع؛ أعني: هو كما عرفته، قوله: ههنا؛ أي: في مقام وجوب حذف عاملها. (قوله: عقد تلك الاسمية) أي: تركيبها من اسمين غير صالحين للعمل في الحال بأن يكونا جامدين؛ نحو: أنا حاتم جواداً. (قوله: وإلا لكان الخ) أي: وإن صلح جزءا الاسمية للعمل بأن يكون أحد جزئيها مشتقاً؛ نحو: الله شاهد قائماً بالقسط فلا يكون حذفه واجباً، وقوله: بالمثال؛ أي: المعهود؛ أعني: زيد أبوك عطوفاً، فإن جزئيها جامدان، لكن جعل المثال في شرح التسهيل من المؤكد لعامله؛ لأن الأب صالح للعمل فلعل لهذا عبر الشارح بلعل والله أعلم وأجل. (قال المصنف: التمييز) أي: ومنه التمييز مصدر ميّز إذا خلص شيئاً عن شيء وفرق بين متشابهين، وههنا بمعنى المميز من باب إطلاق المصدر على اسم فاعله فهو مجاز لغوي، ثم صار حقيقة عرفية، وهو من الملحقات بالمفاعيل، فإنه بمنزلة المفعول به من حيث إنه واقع بعد تمام العامل. (قوله: ما؛ أي: الاسم) فسره بالمعرفة تفنناً، والأولى؛ أي: نكرة ترفع الخ، واحترز به عن نحو: فعلت؛ أي: قتلت، وقوله: يرفع الإبهام بمعنى: يزيله، جنس شامل للتمييز والحال والصفة،

(١) بأن يكون ما قبلها له دلالة عليها الوضع.

التَّمْيِيزُ: مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ

(قوله: التمييز) ويقال له: التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء، قيل: وقد يقال بفتحها؛ لأن المتكلم يميزه من بين الأجناس رفع الإبهام. (قال: ما يرفع الإبهام) الأظهر في تفسيره أن يقال: إنه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لأجناس مختلفة متقاض لتعيين واحد منها بالذكر والأصل فيه التنكير؛ لأن التعريف زائد على الغرض منه، وأجاز الكوفيون تعريفه باللام أو الإضافة؛ نحو: غبن زيد رأيه وألم بطنه وسفه نفسه إلى غير ذلك، وعند البصريين أن غبن رأيه بمعنى غبن في رأيه، وإن ألم بطنه مضمن فيه شكا، وإن سفه نفسه بمعنى: سفه في نفسه، أو بمعنى سفه بالتشديد؛ لأن الأصل سفهت نفسه، فلما حول الفعل إلى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد.

(قوله: الأظهر الخ) إنما كان أظهر لعدم احتياجه إلى التصرفات التي يحتاج إليها تعريف المصنف رحمه الله فقوله: جنس؛ أي: اسم جنس وهو ما يدل على معنى كلي جنس شامل لجميع أسماء الأجناس فنحو سفه نفسه، وغبن رأيه غير داخل في التعريف؛ لعدم كونه اسم جنس، ولو قيل: إنه في حكم النكرة؛ لأن المراد نفساً ورأياً كان داخلاً في التعريف كما هو رأي الكوفيين، وقوله: ذكر لتعيين مبهم يخرج جميع النكرات المستعملة ابتداء من غير سبق مبهم، وكذا أسماء العدد والصنجات إذا أريد بها الأوزان، وقوله: صالح لأجناس مختلفة يخرج النعت والبدل وعطف البيان فإن كل واحد منها وإن حصل منه تعيين المبهم، لكن ذلك المبهم ليس صالحاً للأجناس المختلفة وبقي فيه نعت أسماء الإشارة؛ نحو: هذا الرجل والمشترك؛ نحو: رأيت عيناً جارية فأخرجه بقوله: متقاض فإن ذكر النعت فيها يعين المراد منها لا لتقاضي تلك الأسماء التعيين بالذكر؛ لأن الإبهام فيها نشأ من الاستعمال. (قوله: والأصل فيه التنكير الخ)؛ لأن المقصود رفع الإبهام وهو يحصل بالنكرة وهي أصل، فلو عرف وقع التعريف ضائعاً. (قوله: تعريفه باللام) نحو: زيد الحسن الوجه بنصب الوجه. (قوله: مضمن فيه معنى شكا) أي: ألم شاكياً بطنه. (قوله: بمعنى سفه في نفسه) فهو منصوب بنزع الخافض، وفي تفسير القاضي: أن سفه بالكسر متعد وبالضم لازم ولا حاجة إلى التكلف المذكور. (قوله: لأن الأصل الخ) في الصحاح: سفه نفسه وأخواته كان الأصل فيها سفهت نفسه ورشد أمره فلما حوّل الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه؛ لأنه صار في معنى سفه نفسه بالتشديد هذا قول البصريين والكسائي،

عن البدل[١]، فإن[٢] المبدل منه في حكم التنحية، فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء[٣]، بل هو ترك مبهم[٤] وإيراد معين. «**المُسْتَقِرّ**»[٥] أي: الثابت[٦] الراسخ[٧] في المعنى الموضوع[٨] له، من حيث إنّه موضوع له[٩]. فإن[١٠] (المُسْتَقِرّ) وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً[١١]، لكن المطلق منصرف إلى الكمال، وهو الوضعي، واحترز به[١٢] عن نحو: (رَأَيْتُ عَيْناً[١٣] جَارِيَةً) فإنَّ[١٤] قولَهُ (جَارِيَةً)

(١) بأقسامه الأربعة وقيل بدل الاشتمال والبعض. (٢) علة احتراز. (٣) وهو المبدل منه. (٤) مبدل منه في القصد. (٥) صفة الإبهام. (٦) المتبادر. (٧) أي: المحكم. (٨) في اللفظ الموضوع. (٩) لا بحسب الاستعمال. (١٠) تعليل لمقدر إنما فسرنا. (١١) سواء بحسب اللفظ أو الاستعمال. (١٢) أي: بالمستقر. (١٣) صفة عيناً. (١٤) تعليل للاحتراز.

المُسْتَقِرّ

(قوله، في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له) لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي؛ لأن أسماء العدد والوزن والكيل إذا أريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزاً وإنما تستدعيه إذا أريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز. **(قوله، لكن المطلق منصرف إلى الكامل)** دفع لما ذكره الشيخ الرضي من أن لفظ المستقر لا يدل إلا على الثابت المطلق، ويمكن أن يدفع أيضاً بأن الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم، وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري، والمراد مهنا هو الثاني.

ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد، وقال الفراء: لما حوّل الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ليدل على أن السفه نفسه فيه، وكان حكمه أن يكون سفه زيد نفساً؛ لأن المفسر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته ونصب نصب النكرة تشبيهاً له بها ولا يجوز عنده تقديمه؛ لأن المفسر لا يتقدم. **(قوله: لعل الوضع الخ)** بأن يراد بها تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه أو بالقرينة سواء كان اللفظ ملحوظاً بخصوصه أو بوجه كلي، وعندي لا حاجة إلى هذه العناية؛ لأن الوضع أعم من أن يكون أصلياً أو طارئاً بحسب الاستمال فإن تلك الأسماء صارت حقيقة في المعدود والمكيل والموزون لكثرة استعمالها فيها. **(قوله: لا يدل الخ)**؛ لأنه في اللغة هو الثبات ورب عارض ثابت لازم كالإبهام في المشترك مع عدم القرينة، ولا يدل على كونه وضعياً فلا تجوز إرادته منه. **(قوله: ويمكن أن يدفع الخ)** الاستقراء في اللغة: آرام كرفتن، ويستعمل في الحصول والثبوت مطلقاً، وأما استعماله في الحصول الذي لا يكون طارئاً فكلا، ولو سلم فيكون من باب استعمال المشترك في أحد معنييه من غير قرينة، وذا لا يجوز ولو سلم، فلا دلالة على كونه بالوضع.

ثم يخرج الأخيران بما بعده من الفصل، واعلم أن الأصل في التمييز أن يرفع الإبهام وقد جاء لمجرد التوكيد في قوله تعالى: ﴿عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا﴾، ومنه قول أبي طالب:

ولقد علمتُ بأنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ
مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

(قوله: احترز به عن البدل) أي: عن دخوله في الحد مع أنه من أغيار المحدود فإن التمييز وإن كان عبارة عن الاسم لكنه لا عن مطلق الاسم، بل عن اسم رافع للإبهام، والبدل ليس برافعه، فيخرج بقيد الرفع، لكنه لما ورد أنه كيف لا يكون رافعاً والحال أنه معين للنسبة إلى المبدل منه ومذكور بعد مبهم، فالظاهر أن يكون رافع إبهام المبدل منه دفعه بقوله: فإن المبدل منه الخ، حاصله: أن رفع الإبهام يستلزم سبق مبهم مقصود مع بقاء المقصودية وليس كذلك البدل. **(قوله: في حكم التنحية)** مصدر بمعنى الترك والإزالة وههنا بمعنى اسم المفعول؛ أي: المنحى والمطروح، وفيه أنه إن أريد أن جميعه في حكم التنحية فممنوع فإن صاحب الكشاف قال في قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾: إنه مبدل منه مع أنه ليس في حكم التنحية، بل هو المقصود بالنسبة أصالة، وإن أريد أن بعضه كذلك فمسلم لكن الدليل لم يفده فليتنبه، وقوله: ليس يرفع الإبهام؛ فإنه لو رفع لرفع عن المبدل منه وهو في حكم الساقط المعدوم فلا رفع. **(قوله: بل هو ترك مبهم الخ)** قيل: فيه مسامحة؛ إذ البدل ليس ترك مبهم وإيراد معين بدله، بل الترك والإيراد إنما هو الإبدال، فالأولى أن يقال: بل هو مورد معين بعد مبهم متروك، إلا أن يقال: ذكر المصدر وأريد الحاصل بالمصدر انتهى، ولا يخفى أن المراد بهذه العبارة أن الغرض من ذكر البدل ترك مبهم الخ، أو نقول: إن ذكر البدل مستلزم لترك مبهم وإيراد معين، وقوله: أي: الثابت الراسخ تفسير باللازم فهو مجازي والاستقرار آرام كرفتن. **(قوله: من حيث إنه موضوع له)** أي: من حيث الوضع بأن يضع الواضع اللفظ لمعنى مبهم صالح لأجناس مختلفة مثل: خاتم، في قولنا: خاتم حديداً، لا من حيث الاستعمال بأن لا يضع اللفظ لذلك، بل لمعين ثم يضع لمعين آخر ثم وثم ويتعدد الموضوع له المعين الغير الصالح لأجناس فيحصل

يرفع[١] الإبهام عن قوله[٢]: (عَيْناً)، لكنه[٣] غير مستقر بحسب الوضع[٤]، بل نشأ[٥] في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له. وكذا يقع به[٦] الاحتراز عن أوصاف المبهمات، نَحْوُ: (هَذَا[٧] الرَّجُلُ) فإن (هَذَا)[٨] مثلاً: إما موضوع لمفهوم كلّي[٩] بشرط استعماله[١٠] في جزئياته، أو لكل[١١] جزئي منه. ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي، ولا[١٢] في واحد من جزئياته بل الإبهام إنما نشأ[١٣] من تعدد الموضوع[١٤] له أو المستعمل[١٥] فيه، فتوصيفه[١٦] بالرجل يرفع هذا الإبهام، لا[١٧] الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنّه موضوع له. وكذا[١٨] يقع[١٩] به[٢٠] الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك[٢١]: (أَبُو حَفْصٍ[٢٢] عُمَرُ) فإن كل واحد من أبي حفص، وعمر موضوع[٢٣] لشخص معيّن[٢٤]، لا إبهام فيه، لكن لما[٢٥] كان (عُمَرُ) أشهر منه زال بذكره[٢٦] الخفاء الواقع في أبي حفص، لعدم[٢٧] الاشتهار[٢٨] لا الإبهام[٢٩] الوضعي. «عَنْ[٣٠] ذَاتٍ[٣١]»، لا[٣٢] عن وصف، واحترز به[٣٣] عن النعت[٣٤]، والحال[٣٥]، فإنهما يرفعان الإبهام المستقر الواقع في الوصف، لا[٣٦] في الذات. وتحقيق ذلك[٣٧]: أنَّ الواضع[٣٨] لّما وضع[٣٩] (الرَّطْلَ). مثلاً لنصف (مَنٍّ)[٤٠] فلا شك أنَّ الموضوع له[٤١] معنى معيّن متميز عما هو أقل من النصف[٤٢] كالربع[٤٣]، وعما هو أكثر منه[٤٤]، كَمَنّ، ومنَّين، ولا إبهام فيه[٤٥] إلا من حيث ذاته أي: جنسه[٤٦]، فإنه[٤٧] لا يعلم منه[٤٨] بحسب الوضع أنّه[٤٩] من[٥٠] جنس العسل أو الخل أو غيرهما، وإلا من حيث وصفه فإنه[٥١] لا يعلم[٥٢] منه بحسب الوضع

(١) خبر إن. (٢) متكلم. (٣) إبهام. (٤) إذ لا إبهام فيه وضعاً. (٥) إبهام. (٦) أي: بقوله المستقر. (٧) وهذه المرأة. (٨) أي: لفظ هذا. (٩) على مذهب سعد الدين. (١٠) أي: استعمال لفظ. (١١) على مذهب السيد الشريف. (١٢) إبهام أيضاً. (١٣) أي: حصل. (١٤) كما هو مذهب الشريف العلامة. (١٥) كما هو مذهب السعد العلامة. (١٦) أي: توصيف اسم الإشارة. (١٧) يرفع. (١٨) أي: كما احترز. (١٩) أي: يحصل. (٢٠) أي: بقوله المستقر. (٢١) أقسم بالله. (٢٢) وفي عكسه في قولك جاءني ويعقوب أبو يوسف. (٢٣) خبر إن. (٢٤) يعني قد وقع كل واحد منهما لذات معينة. (٢٥) بيان. (٢٦) بعد ذكر أبي حفص. (٢٧) متعلق بالخفاء. (٢٨) في أبي حفص. فإن الإبهام قيد إنما يكون عند السامع لا الواضع. (٢٩) يزول. (٣٠) متعلق بيرفع. (٣١) أي: عن جنس ذاته. (٣٢) يرفع الإبهام. (٣٣) أي: بذات. (٣٤) خبر الكاشفة. (٣٥) وكذا النوع والمرأة. (٣٦) أي: لا يرفع كل منهما الإبهام الواقع. (٣٧) أي: الفرق بين التميز والحال والصفة. (٣٨) أي: واضع الألفاظ. (٣٩) بالوضع الطارئ. (٤٠) وهو مائة وثلاثون درهماً. (٤١) أي: المعنى الذي وضع الرطل به. (٤٢) أي: من نصف المن. (٤٣) أي: كربع المن. (٤٤) أي: من نصف المن. (٤٥) أي: في الرطل بالمعنى المذكور. (٤٦) أي: من حيث شبهه. (٤٧) شأن. (٤٨) أي: من نفس الرطل حال كونه بحيث .آه. (٤٩) أي: المراد من الرطل. (٥٠) كائن. (٥١) شأن. (٥٢) أي: وضع الرطل لنصف مَنّ.

الإبهام في الاستعمال كما في المشترك. (قوله: فإن المستقر الخ) تعليل لمقدر وبيان لمصحح التفسير؛ أي: وإنما فسرنا المستقر بالثابت في الموضوع له مع أنه في اللغة بمعنى مطلق الثابت فقوله: مطلقاً؛ أي: سواء كان الثبوت وضعياً أو استعمالياً. (قوله: لكن المطلق منصرف الخ) تعريض للشيخ الرضي حيث قال: إن لفظ المستقر يدل على الثابت مطلقاً، وقال العصام: وهذا الانصراف إذا تعذر العمل بإطلاقه والتعذر[١] هٰهنا؛ لأنه لو كان على الإطلاق للغا ذكره. (قوله: وهو الوضعي) أي: الثابت الكامل هو الثابت وضعاً لا استعمالاً، وقوله: عن نحو: رأيت الخ؛ أي: عن صفة اللفظ المشترك. (قوله: باعتبار تعدد الموضوع له) فإن العين في رأيت العين واحدة معينة، ثم وضعت بوضع آخر لمعنى آخر فالموضوع معين باعتبار كل وضع، والإبهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له. (قوله: عن أوصاف المبهمات) أي: أسماء الإشارات فإنها مبهمات بقطع النظر عن القرينة، وفيه رد للهندي فليراجع. (قوله: نحو: هذا الرجل) فإن المعرف باللام بعد اسم الإشارة لتعيين الجنس وإزالة إبهام المشار

(١) أي: موجود في هذا المقام.

عَنْ ذَاتٍ

(قوله، لكنه غير مستقر بحسب الوضع) ولهذا يكون حقيقة في كل واحد من معانيها بخلاف العشرين؛ فإن إطلاقه على خصوص حصة منها مجاز. (قوله، وكذا يقع به الاحتراز عن أوصاف المبهمات) قيل: يمكن أن يقال: إن التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال فحينئذ لا حاجة إلى ذكر المستقر؛ لأن صفة المشترك قد خرجت بذلك؛ لأنا نقول: يجوز أن يقال: إن ذكر المستقر لإخراج القرائن الأخر المعينة لما يراد من المشترك. (قوله، ولا إبهام في هذا المفهوم) إن قلت: هذا يقتضي أن لا يصح التمييز عن اسم الإشارة مع أن كثيراً منهم ذهبوا إلى أن ﴿مَثَلًا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾، تمييز عن ذا لا حال عنه، وكذا الحال في رجلاً في حبذا رجلاً، قلنا: لعل هذا منهم مبني على إرادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلاً ونعم رجلاً.

(قوله: على خصوص حصة منه) كالثياب والعبيد. (قوله: مجاز)؛ لأن استعمال المطلق في المقيد من حيث خصوصه مجاز، ثم هذا المجاز متفرع على المجاز الذي صارت أسماء العدد بحسب الاستعمال حقيقة فيه؛ أعني: المعدود. (قوله: على إرادة مبهم) وليس هذا معنى مجازياً لكونه مما يصدق عليه أنه مشار إليه، وللإشارة إلى ذلك أيده بقوله: كما في ربه رجلاً.

أنه(١) بغداديّ أو مكي، فإذا أُريدَ رفع الإبهام الوصفي(٢) الثابت فيه(٣) بحسب الوضع أُتْبِعَ(٤) بصفة(٥) أو حال. فيقال: رطل بغدادي(٦)، وإذا أُريدَ رفع الإبهام الذاتي(٧) قيل: زيتاً فزيتاً(٨) يرفع الإبهام المستقر عن الذات(٩) لا النعت والحال، فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف. «مَذْكُورَةٍ(١٠) أَوْ مُقَدَّرَةٍ» صفتان(١١) لـ (ذات) إشارة(١٢) إلى تقسيم(١٣) التميز، فالمذكورة، نحو: (رَطْلٌ زَيْتاً) والمقدرة(١٤) نحو: (طَابَ زَيْدٌ نَفْساً) فإنه(١٥) في قوة قولنا: (طَابَ شَيْءٌ مَنْسُوبٌ إِلَى زَيْدٍ(١٦)) و(نَفْساً) يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه. «فَالأَوَّلُ(١٧)» أي: القسم الأوّل من التميز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة، يرفعه «عَنْ مُفْرَدٍ» يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف «مِقْدَارٍ» صفة(١٨) لمفرد، وهو ما(١٩) يُقَدَّرُ به الشيء(٢٠) أي: يعرف به قدْره، ويبين «غَالِباً(٢١)» أي: في غالب المواد(٢٢) وأكثرها أي: رفع الإبهام مطلقاً(٢٣) يتحقق في(٢٤) ضمن هذا الرفع الخاص(٢٥) في أكثر المواد، وذلك لأن(٢٦) الإبهام في أكثر.

---

(١) نائب فاعل يعلم. (٢) أي: النسبي. . (٣) أي: والرطل. (٤) أي: الرطل. (٥) الباء زائدة. الباء داخلة على التابع. (٦) بالصفة أو بغدادياً في الحال أو مكي. (٧) أي: الجنس. (٨) في قولك رجل لفلان. (٩) أي: الجنس. (١٠) حال عن الذات. (١١) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما. (١٢) أي: أو درهماً إشارة. (١٣) على سبيل منع الخلو والجمع. (١٤) الذات ناشئة عن النسبة في جملة. (١٥) علة لرفع الإبهام عن ذات مقدرة. (١٦) وذلك الشيء غير معلوم. (١٧) الفاء للتعليل، اللام للعهد الخارجي. (١٨) هو. (١٩) أي: العدد والكيل والوزن. (٢٠) يعني: معيار كل شيء. (٢١) أي: رفعاً غالباً أو زماناً. (٢٢) أي: الأمثلة. (٢٣) أي: حال كون الإبهام مغلقاً غير مقيد لكونه في المفرد المقدار أي: في الجملة أو غيرها. (٢٤) من باب ظرفية الجزئي للكلي. (٢٥) أي: في الرفع عن مفرد مقدار. (٢٦) ثابت.

مَذْكُورَةٍ أَوْ(١) مُقَدَّرَةٍ؛ فَالأَوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ(٢) غَالِباً(٣)،

(١) قال: مذكورة أو مقدرة أي في جملة أو ما شابهها أو في إضافة وأراد بالمذكورة المعتبرة في نظم التركيب. (٢) صفة لمفرد والمقدر ههنا عبارة عما يعرف به قدر الشيء وذلك خمسة عدد ووزن وكيل وذراع ومقياس. (٣) أي: في غالب المواد والاستعمال وإلا فقد يكون غير مقدر نحو: خاتم فضة.

(قوله: ولا إبهام فيه إلا من حيث ذاته) فيه مساهلة؛ إذ ذات الرطل بالمعنى المذكور وهي الصنجة، ولا إبهام فيها إنما الإبهام فيما يوزن بها كما أشرنا إليه وسيشير إليه قدس سره. (قوله: وإلا من حيث وصفه) هو بالحقيقة راجع إلى الوزن كما أن الأول راجع بالحقيقة إلى الموزون. (قوله: فإنه في قوة قولنا: طاب شيء منسوب إلى زيد) قال الشيخ الرضي: الذات المقدرة إما مضاف إلى ما انتصب عنه إذا صح إضافة التمييز إليه كما في طاب زيد نفساً وعلماً، وإما غير مضاف إليه إذا لم يصح إضافة التمييز إليه فتقول: في كفى زيد رجلاً أو شهيداً كفى شيء

(قوله: فيه مساهلة الخ) لا مساهلة إذا أريد بقوله: إن الواضع وضع الرطل مثلاً بالوضع الطارئ نصف منّ من المعدودة. (قوله: هو الصنجة) في الصراح: صنجة الميزان: سنك ترازوا ومعرب ولا تقل بالسين. (قوله: وسيشير إليه) حيث يفسر المقدار بما يقدر به الشيء لكن هذا تفسير لمعناه الأصلي. (قوله: هذا بالحقيقة الخ) أي: هذا الإبهام يتصف به الوزن بذاته ويتصف به الموزون بواسطته كما أن الإيهام من حيث الجنس يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطته. (قوله: كان المعنى كفى رجوليته أو شهادته) لا يخفى أن مقصود الشارح الرضي كما يظهر للناظر في كلامه الفرق فيما جعل التمييز نفس ما انتصب عنه؛ نحو: كفى زيد شهيداً، وفيما جعل متعلقه؛ نحو: كفى زيد شهادة بأن

إليه، لكن إبهامه ليس بوضعي، بل استعمالي فإن هذا مثلاً موضوع لمفهوم كلي؛ أي: عند المتقدمين، وقوله: أو لكل جزئي منه كما هو مذهب المحققين من المتأخرين فإن هذا عندهم موضوع لكل واحد من أفراد المفهوم الكلي بحيث لا يفاد ولا يفهم، إلا ذلك الواحد بخصوصه دون القدر المشترك، وقد ذكرنا تفصيل البحث في العجالة. (قوله: ولا إبهام) أي: من حيث الوضع في هذا المفهوم الكلي ناظر إلى مذهب القدماء كما أن قوله: ولا واحد الخ ناظر إلى مذهب المتأخرين وكذا يقال في قوله: من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه ففي العبارة لف ونشر مرتب في الموضعين. (قوله: لا الإبهام الواقع في الموضوع له) فإن الإبهام وإن وقع في الموضوع له؛ أعني: تلك الجزئيات مثلاً فلم يعلم؛ أي: منها مراد عند إطلاق اللفظ، لكن لا من حيث إن اللفظ موضوع له فإنك قد عرفت أنه باعتبار كل وضع حصل معنى معين، بل الإبهام عرض له بحسب الاستعمال. (قوله: لكن لما كان عمر أشهر منه الخ) حاصله: أن في متبوع عطف البيان إبهاماً وأنه يزيله إلا أنه أيضاً ليس بوضعي، بل استعمالي، ولكنه لم ينشأ من التعدد كما في سابقيه، بل من عدم الاشتهار وقلة الاستعمال بحيث وقع الجهل بالوضع فيخرج بما خرج به الأولان. (قوله: عن ذات لا عن وصف) المراد بالذات ما يكون ملحوظاً بنفسه من غير تعلقه بغيره فيشمل علماً ودار أو أبوة وغيرها، وقوله: في الوصف؛ أي: في وصف الموضوع له لا في ذاته وجنسه. (قوله: لما وضع الرطل) أي: بالوضع الطارئ فلا مساهلة فافهم. (قوله: لنصف من) أي: من المعدود، والمن بالتشديد والأفصح منا بالتخفيف والقصر

كعصا مفرد المنوين وهو رطلان، وقوله: معين متميز؛ أي: في نفسه وإن كان مبهماً باعتبار الجنس. (قوله: وإلا من حيث وصفه) عطف على إلا من حيث ذاته، واعلم أن الإبهام من حيث الوصف يتصف به الوزن أولاً، وبالذات والموزون ثانياً وبالواسطة، وأما الإبهام من حيث الجنس فعلى عكس ذلك. (قوله: أنه بغدادي) أي: الرطل بغدادي: وهي ثمانية وعشرون ومئة درهم وأربعة أسباع درهم، والرطل المكي: هو ثمانون وأربعمئة درهم على ما ضبطه البعض، وقوله: لا النعت والحال بالرفع عطف على المستتر في يرفع. (قال المصنف: مذكورة أو مقدرة) أي في جملة أو ما شابهها أو في إضافة، وأراد بالمذكورة المعتبرة في نظم التركيب وبالمقدرة ما يخالف ذلك، وكلمة أو لتقسيم المحدود روماً للإيجاز لا للشك أو التشكيك المنافي للإيضاح المقصود من التعريف. (قوله: نحو: طاب زيد نفساً)؛ إذ لا إبهام في طاب ولا في ذات زيد، وإنما الإبهام في الأمر المقدر، فإن معناه: طاب أمر من أموره، ثم يفسر ذلك الأمر بقوله: نفساً (نعمة)، وتوضيحه: أن زيداً عبارة عن الأشياء المنسوبة إليه من النفس والروح والخلق والعضو والبدن وغيرها، فكون زيد طيباً عبارة عن كون شيء من هذه الأشياء طيباً، فبالتمييز عين ذلك الشيء فزال الإبهام. (قوله: يرفعه عن مفرد) أي: يزيله عن مدلول لفظ مفرد، وأراد به ما يقابل الجملة لكن أعم من الجملة بحسب الحال والمآل. (قوله: وهو ما يقدر به الشيء) وهو على ما سيذكره الشارح خمسة: عدد وزن كيل ذراع مقياس، وحاصل ما أفاده: أن المقدار ما يعرف به قدر الشيء، لكن المراد ههنا المقدر به، وقوله: ويتبين عطف تفسير ليعرف، وفائدته بيان كونه من المعرفة لا من التعريف. (قوله: أي: في غالب المواد) يعني: كون ذلك المفرد مقداراً في غالب المواد وإلا فقد يكون غير مقدار؛ نحوك خاتم فضة كما يأتي. (قوله: أي: رفع الإبهام مطلقاً يتحقق الخ) واعلم أن رفع الإبهام مطلق له فردان أحدهما: رفع الإبهام عن مفرد، ثانيهما: رفعه عن النسبة، وكل واحد من فرديه مطلق له أفراد، أما الأول: فله فردان؛ الأول: رفع الإبهام عن مفرد مقدار، والثاني: رفعه عن غير مقدار، وأما الثاني: فله أفراد ثلاثة؛ الأول: رفع الإبهام عن نسبة في جملة، والثاني: عن نسبة في شبه جملة، والثالث: عن نسبة في إضافة، فبما ذكرنا يظهر المراد بالمطلق في كلام الشارح؛ أي: يتحقق هذا العام في ضمن هذا الخاص؛ إذ المفرد المقدار قسم من ذات مذكورة، وقال الجزائري قوله: أي: رفع الإبهام مطلقاً؛ أي: سواء كان مقداراً أو غيره، والغرض بيان حاصل المعنى.

زيد على أن يكون زيد بدلاً من شيء أو عطف بيان له، قال المحقق السيد الشريف قدس سره: الذات المقدرة في هذين المثالين أيضاً مضافة؛ لأنك إذا قلت: كفى زيد كان هناك إبهام في أن الكافي من زيد ماذا أهو رجوليته أو شهادته، وإذا قلت: رجلاً أو شهيداً كان المعنى كفى رجوليته أو شهادته. (قال: يرفعه عن مفرد) جعل عن صلة للرفع كما ينساق إليه الفهم، وقال الشيخ الرضي: إن عن في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال: فعلت عن أمرك؛ أي: بسبب أمرك فالتمييز صادر عن المفرد؛ أي: المفرد لإبهامه سبب له أو عن نسبة في جملة؛ أي: النسبة سبب له؛ لأنك تنسب شيئاً إلى شيء في الظاهر، والمنسوب إليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة إذن سبب لذلك التمييز؛ لأنه سبب لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله: بعد، ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه؛ أي: الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفساً؛ لأنك لولا أنك أسندت طاب إليه لم يكن ينتصب نفساً، بل كان يرتفع؛ إذ هو في الأصل فاعل؛ أي: طاب نفس زيد، فزيد هو سبب لانتصاب نفساً وكذا معنى قولهم: ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم؛ يعني: أن تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيهاً له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل، ويجوز أن يقال أيضاً، إن عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ والأول أولى. (قوله: وهو ما يقدر به الشيء) وذلك إما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل أو مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾، والملء: قدر ما يملأ به الشيء، وقولك: عندي مثل زيد رجلاً، وأما غيرك إنساناً وسواك رجلاً فمحمول على مثلك بالضدية، ونحو: بطولك رجلاً وبعرضك عرضاً.

الذات المقدر في الأولى إذا أظهرته صار ما انتصب عنه بدلاً منه، وفي الثانية صار مضافاً إليه، وهذا لا ينافي كون المعنى متحداً في الصورتين. (قوله: تفيد أن ما بعدها مصدر الخ) يعني: أن كلمة عن للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾، وقوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾، وإنما قال: يفيد ليشمل احتمال كونه معنى حقيقياً وكونه معنى مجازياً، والأول أولى لبقاء عن على حرفيتها مع تضمنها معنى لطيفاً بخلافه إذا كانت بمعنى بعد. (قوله: وعندي مثل زيد رجلاً الخ) أصل الأمثلة رجل مثل زيد وإنسان غيرك ورجل سواك ورجل بطولك وأرض بعرضها.

والمقدار: «إمَّا» متحقق «في»[1] ضمن «عَدَدٍ، نحو: عِشْرُونَ[2] دِرْهَماً» وسيأتي ذكر تمييز العدد، وبيانه في باب أسماء العدد. «وَإمَّا[3] في» ضمن «غَيْرِهِ» أي: غير العدد كالوزن «نحو: رِطْلٌ زَيْتاً[4]» فإن[5] الرطل نصف المَنّ. «وَ» نحو: «مَنَوَانِ[6] سَمْناً» وكالكيل، نحو: قَفِيزَانِ بُرّاً[7] وكالذراع نحو: (ذِرَاعٌ ثَوْباً) «وَ» كالمقياس، نحو: (عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا[8] زُبْداً[9]) والمراد بالمقادير في هذه الصور[10]: هو المقدَّرات[11]، لأن قولك: عندي (عِشْرُونَ دِرْهَماً) و(رِطْلٌ زَيْتاً) و(ذِرَاعٌ ثَوْباً) و(عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً) المراد[12] بها[13] المعدود، والموزون والمذروع والمقيس[14] لا غير. وإنما اقتصر[15] المصنف على الأمثلة الثلاثة، لأنه[16] كان مطمح[17] نظرة التنبيه[18]

(١) الأولى ترك في وكذا في قوله في غيره. (٢) مفرد مقدار باعتبار المعدود. (٣) عطف على ما في العدد. (٤) الزيت دهن والزيتون شجر. قاموس. (٥) نجد. (٦) مَنّاً وهو مرادف المنّ ما يوازن بالمنوان. (٧) حنطة. (٨) مبتدأ مؤخر. (٩) بضم أفراد. (١٠) المذكورة في الأمثلة. (١١) في أكثرها والمقيس من بعضها. (١٢) مبتدأ مع خبره خبر إن. (١٣) أي: بكل واحد منها. (١٤) وهو الزبد. (١٥) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر فقدره. (١٦) شأن. (١٧) أي: مبلغ نظره وغاية أمره. (١٨) خبر كان.

إِمَّا[1] فِي عَدَدٍ نَحْوُ: عِشْرُونَ دِرْهَماً، وَسَيَأْتِي، وَإمَّا فِي غَيْرِهِ نَحْوُ: رِطْلٌ زَيْتاً، وَمَنَوَانِ سَمْناً، وَقَفِيزَانِ بُرّاً، وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً،

(١) والمقدر إما متحقق في ضمن عدد آه وإما في ضمن غيره آه.

(قال: ومنوان سمناً) تثنية منا بالقصر وهو أفصح من المن بالتشديد.

(قوله: وسيأتي ذكر تمييز العدد) أشار إلى أن في الكلام تقدير مضافين وهذا اعتذار عن تركه ما هو في تمييز أسماء العدد من التفصيل. (قوله: قفيزان براً) اعلم أن القفيز مكيال ثمانية مكاكيك، والمكّوك بوزن تنور: مكيال يسع صاعاً ونصفاً، أو نصف رطل إلى ثمانية أواقي ونصف الويبة أو ثلاث كيلجات، والكيلجة: منا وسبعة أثمان منا، والمنا: رطلان، والرطل: اثنا عشر أوقيةً، والأوقية: أستار، والأستار: أربعة مثاقيل ونصف، والمثقال: درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم: ستة دوانيق، والدانق: قيراطان، والقيراط: طسوجان والطَّسُّوج: حبتان، والحبة: سدس ثمن درهم، وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم، والويبة: اثنان أو أربعة وعشرون مداً بمد النبي عليه السلام، والمد بالضم: مكيال؛ وهو رطلان أو رطل وثلث رطل، أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومد يده بهما، وبه سمي مداً، وقد جربت هذا فوجدته صحيحاً نقلت جميع ذلك من قاموس (عصام بعبارته من محال متعددة). (قوله: كالذراع) وكقدر راحة وقدر شبر؛ نحو: ما في السماء قدر راحة سحاباً، قوله: وكالمقياس؛ أي: وكمقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كملئ الأرض ذهباً، ومثل الشيء المراد به المماثلة في القدر لا في الوصف؛ نحو: على التمرة مثلها زبداً. (قوله: وهو المقدرات) أي: بهذه المقادير لا أنفسها كما مر التنبيه عليه وهو ما دل على مساحة أو كيل أو وزن. (قوله: وإنما اقتصر المصنف الخ) أي: في غير العدد على الأمثلة الثلاثة مع أن الظاهر أن يأتي بأربعة أمثلة حتى يحصل التنبيه بكل منها على نوع من أنواع المقدار الغير العددي الأربعة، وهذا جواب عما ذكره الغجدواني. (قوله: كان مطمح نظره التنبيه) المطمح في اللغة: الارتفاع ونصب العين إلى الأعلى، يقال: طمح بصره إلى السماء؛ أي: ارتفع، والمراد: أنه كان غاية نظر المصنف، ونصب عينه: هو التنبيه المذكور والتوفية لجميع أقسام الاسم التام المشهور[1] فلذا لم يكتف بقوله وسيأتي ومثل بعشرين درهماً.

(١) صفة الجميع.

على بيان ما يتم به المفرد[١]، وهو[٢] التنوين[٣]، كما في (رَطْلٌ زَيْتاً[٤]) أو النون كما في: (مَنَوَانِ سَمْناً) أو[٥] الإضافة كما في (عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً)، ولهذا لم يستوف[٦] أقسام المقادير وكرر بعضها. ومعنى تمام الاسم[٧]: أن يكون على حالة[٨] لا يمكن إضافته معها. و[٩]الاسم[١٠] مستحيل الإضافة[١١] مع التنوين[١٢] ونوني التثنية والجمع[١٣] ومع[١٤] الإضافة، لأن[١٥] المضاف لا يضاف ثانية. فإذا تمّ الاسم[١٦] بهذه الأشياء[١٧] شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً، فيشابه[١٨] التميز الآتي[١٩] بعده[٢٠] المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه[٢١] أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك[٢٢] الاسم التام[٢٣] قبله لمشابهته[٢٤] الفعل التام بفاعله. وهذه الأشياء[٢٥] إنما قامت[٢٦] مقام الفاعل لكونها[٢٧] في آخر الاسم[٢٨] كما كان الفاعل عقيب الفعل. ألا ترى أن لام التعريف الداخلة[٢٩] على أول الاسم[٣٠] وإن كان يتم[٣١] بها الاسم فلا[٣٢] يضاف معها، ولا ينتصب[٣٣] التميز عنه، فلا يقال: (عِنْدِي الرَّاقُودُ خَلاً[٣٤]). «فَيُفْرَدُ[٣٥]» أي: التميز[٣٦] وإن كان الاسم التام[٣٧] مثنى أو مجموعاً. «إِنْ كَانَ» أي: التَّمْيِيزُ «جِنْساً»،

(١) أي: اسم المفرد. (٢) الأول. (٣) لأن التنوين تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها. (٤) بالثالث. (٥) الثالث. (٦) من الاستيفاء وهو التمام. مصنف. (٧) بأحد المتممات الأربعة. (٨) وهو النون والتنوين. (٩) حالية. (١٠) أي: التام بأحد الأربعة. (١١) يعني إضافته محالا. (١٢) بلا عاطف. (١٣) أي: شبه الجمع. (١٤) الاسم أيضاً مستحيل الإضافة .آه. (١٥) تعليل لاتحاد الإضافة مع الإضافة. (١٦) المفرد المقدار. (١٧) أي: الثلاثة. (١٨) جواب شرط محذوف فقدره. (١٩) صفة. (٢٠) أي: بعد الاسم التام. (٢١) وإن كان مقدماً لفظاً على الفعل. (٢٢) فاعل ينصب. (٢٣) صفة الاسم. (٢٤) علة فينصب؛ اسم التام. (٢٥) أي: التنوين ونوني التثنية والجمع والإضافة. (٢٦) كل واحد منها. (٢٧) تعليل لقامت. (٢٨) التام. (٢٩) صفة لام. (٣٠) حال. (٣١) خبر مقدم لـ كان. (٣٢) الفاء تفسير لمعنى تمام الاسم. (٣٣) خبر إن. (٣٤) بل يقال عندي الراقود من الخل. رضا. (٣٥) أي: إذا وقع التميز من المفرد والمقدار فيفرد. م ج. الفاء للتفصيل. (٣٦) حال. (٣٧) صفة الاسم.

(قوله: ما يتم به المفرد) أي: الاسم المبهم التام المفرد الناصب للتميز وهو ثلاثة أقسام فلذا أتى بأمثلة ثلاثة، وزاد الرضي التام بنفسه وحصره في الضمير المبهم؛ نحو: نعم رجلاً وربه رجلاً، وفي اسم الإشارة المبهم؛ نحو: حبذا رجلاً، والمصنف لكونه في صدد توفية الأقسام لم يقصد إلا توفية ما هو المشهور كما عرفته. (قوله: وهو التنوين) أي: ملفوظاً أو مقدار وهو فيما لا ينصرف وكم الاستفهامية والأعداد المركبة. (قوله: ولهذا لم يستوف الخ) فإن من جملتها الذراع ولم يذكره (نعمة)، أي: الممسوحات؛ نحو: شبر أرضاً، يقال: مسح الأرض؛ أي: ذرعها والاسم المساحة بالكسر، وقوله: وكرر بعضها وهو الوزن حيث ذكر للموزون مثالين؛ لأن الاسم قد تم في أحدهما بالتنوين وهو رطل زيتاً وفي الآخر بالنون وهو منوان سمناً، وقوله: والجمع؛ أي: شبه الجمع لا حقيقته كما هو المتبادر من المقارنة بالتثنية. (قوله: وإن كان يتم بها) يحتمل أن يكون لفظة إن وصلية وأن تكون شرطية فالجملة الشرطية خبر إن في قوله: إن لام التعريف، فعلى هذا يكون الواو زائدة لزيادة الربط، وقوله: فلا يضاف تفسير لمعنى تمام الاسم. (قوله: عندي الراقود خلا) في القاموس: الراقود: الدن الكبير أو الطويل الأسفل يُسيَّع داخله في القير (نعمه). (قوله: فيفرد؛ أي: التميز) يريد أن ضمير يفرد وكذا يجمع عائد إلى التميز لكن لا مطلقاً، بل تميز المقدار من غير العدد بقرينة الإحالة بقوله: وسيأتي، ولظهور أن هذا الحكم لا يجري في العدد،

فَيُفْرَدُ إِنْ كَانَ جِنْساً

(قوله: وهو التنوين) لفظاً أو تقديراً كما في خمسة عشر رجلاً وكم رجلاً. (قوله: أو النون) سواء كان في ما وشبه الجمع؛ نحو: عشرون لا نون الجمع؛ نحو: حسنون وجهاً؛ لأن التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة. (قوله: لأن المضاف لا يضاف ثانية)؛ لأن الاسم لا يضاف إلى اسمين بدون عاطف وإن أضيف مع حذف المضاف إليه لزم خلاف المفروض. (قوله: فإذا تم الاسم بهذه الأشياء) قال الشيخ الرضي: قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز؛ وذلك في شيئين أحدهما الضمير وهو الأكثر وذلك فيما فيه المبالغة والتفخيم؛ نحو: نعم رجلاً ويا لها قضية ولله دره فارساً إذا كان الضمير مبهماً، وثانيهما اسم الإشارة؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾، والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة. (قوله: عندي

(قوله: لا يضاف إلى اسمين الخ) فلا يقال: غلام زيد عمرو، بل وعمرو. (قوله: منه المبالغة والتفخيم) كمواضع التعجب. (قوله: إذا كان الخ) متعلق بالأمثلة الثلاثة؛ يعني: إن كان الضمير مبهماً لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد وإن عرف المقصود منه برجوعه إلى سابق معين، فليس التمييز عن الضمير؛ إذ لا إبهام فيه، بل عن النسبة وعبارة الرضي مشمرة بأن يكون الظرف قيد للمثالين الأخيرين حيث قال: لا ريب في أن التمييز في نعم رجلاً عن المفرد وهو الضمير، ولعل هذا باعتبار ما هو الشائع فيه، وهو تأخير المخصوص بالمدح، وأما على تقدير تقديمه؛ نحو: زيد

وهو ما[1] تتشابه أجزاؤه[2]، ويقع مجرداً عن التاء[3] على القليل، والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته[4] وجمعه[5]، كالماء والتمر والزيت والضرب[6]، بخلاف (رَجُلٍ وَفَرَسٍ). «إلاَّ أَنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ[7]» أي: ما فوق النوع الواحد، فيشمل[8] المثنى أيضاً[9] لأنه لا يدل لفظ الجنس[10] مفرداً عليها[11]، فلا بد من أن يثنى أو يجمع[12]. قيل[13]: وفي تخصيص قصد الأنواع[14] بالاستثناء نظر[15]، لأنه كما[16] جاز أن يقال: (طَابَ زَيْدٌ جَلْسَتَيْنِ[17]) للنوع، جاز أيضاً أن يقال: (طَابَ زَيْدٌ جَلْسَتَيْنِ) للعدد ويمكن أن يجاب عنه[18]، بأن المراد بالأنواع خصص[19] الجنس[20] سواء

(١) أي: يشارك في كونها اسماً واحداً. (٢) لاشتماله على الكثير. (٣) التي تدل على الوحدة. (٤) تميز. (٥) تميز. (٦) والضرب بالتحريك العسل الأبيض. (٧) هذا مبني على قول البعض أن أقل الجمع اثنان، نائب فاعل ليقصد. (٨) قوله الأنواع، إذا فسرنا الأنواع بما فوق. (٩) أي: كما يشمل الجمع. (١٠) إذا قصد بالجنس ما فوق النوع الواحد. (١١) أي: على الأنواع بخصوصها. (١٢) تميز. (١٣) هندي. (١٤) دون الأعداد. (١٥) مبتدأ مؤخر. (١٦) نظير لا مثال. (١٧) الظاهر جلوسين في الموضعين. (١٨) أي: عن النظر. (١٩) أ- يقول: الخصص عبارة عن الطبيعة. ب- فهو من قبيل عموم المجاز. (٢٠) أي: إفراده من حيث أنها مقيدة بقيد هو خارج عنها. حلبي.

إلاَّ أَنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ[1]،

(١) أي: ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى كما يشمل الجمع.

فيندفع ما قاله مصنفك في شرح اللباب من أن كلام ابن الحاجب مشتمل على خبط وخلل، فإن مقتضى قوله: فيفرد إن كان جنساً إلا أن يقصد الأنواع أنه يفرد التمييز عن العدد إن كان جنساً، وأنه إن قصد به الأنواع يجب المطابقة مع أن تمييز العدد يجب إفراده البتة سواء كان جنساً أو لا، وسواء قصد به الأنواع أو لا انتهى. (قال المصنف: فيفرد إن كان جنساً) أي: فيجب إفراد التمييز؛ لأنه لا يستقيم فيه جمع؛ لأنه إذا كان بحيث يطلق على القليل والكثير من جنسه فلا يكون لأجزائه لفظة تخصه لعدم تفاوتها فيدل على الحقيقة لا على المفرد فدلالته على الحقيقة تمنع تثنيته وجمعه؛ إذ يمتنع أن يجتمع مثله معه[1] (نجم الدين). (قوله: وهو ما يشابه أجزاؤه) الخارجية يعني: ما تشابه أجزاء مدلوله في إطلاق اسم الكل عليها فليس المراد بالجنس ما هو المشهور وهو المقابل للعلم، بل هو مفسر في باب التمييز بما يتشابه أجزاؤه فيقع[2] على القليل والكثير منه كالماء والعسل، فإن بعض الماء ماء فإذا قلت: أرطال ماءً فيفرد؛ لأن الغرض الدلالة على بيان ذات المعدود وهو يحصل بالمفرد والجمع مستغني عنه. (قوله: فلا حاجة إلى التثنية) أي: لدلالة لفظ الجنس على ما يدل عليه المثنى والجمع كما عرفته، وقوله: والضرب، قيل: بفتحتين بمعنى العسل الأبيض يقال: أكلنا الضرب؛ أي: العسل لكن المتبادر أنه بفتح فسكون بمعنى الإيلام وبالفارسي زدن، ومن ثم قيل: لا يقال ليس للضرب أجزاء؛ لأنا نقول: إن الضرب عبارة عن التأثيرات الممتدة فكما يطلق لفظ الضرب على مجموع التأثيرات الممتدة كذلك يطلق على كل واحد من تلك التأثيرات هذا. (قوله: بخلاف رجل وفرس) فإن كلاً منهما وإن كان اسم جنس إفرادياً إلا أن إطلاقه على أفراده على سبيل البدلية فقط فظهر الفرق بين

(١) كما مر في بحث المفعول المطلق.
(٢) أي: من حيث المجموع لا على سبيل البدل كما في رجل.

الراقود خلا) راقود نوعي إز بيمانه وخم فاراندود كرون، قال في الأساس: الراقود: مكيال مخصوص يأخذ أربعة وعشرين صاعاً. (قال: فيفرد) إلى قوله: (ويجمع) ضمير الفعلين راجع إلى التمييز غير العدد بقرينة الإحالة؛ وذلك لأن هذا الحكم لا يجري في العدد مثلاً تمييز عشرين مفرد سواء كان جنساً أو لا، وسواء قصد به الأنواع أو لا، وقال الشيخ الرضي: إذا قصد به الأنواع وجب تجريد التمييز عن التاء؛ نحو: عشرين تمراً، وإذا لم يقصد به الأنواع وجب كونه مع التاء. (قوله: ما يتشابه أجزاؤه) أي: يتشارك أجزاؤه في اسم الكل؛ أي: إذا كان له جزء، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الأبوة جنس مع أنه ليس لها أجزاء. (قوله: ويمكن أن يجاب عنه) كان جوابه قدس سره مبني على التنزل، وإلا فالظاهر أن الجلسة بفتح الفاء أو كسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فإن الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد أفراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع. (قوله: نحو: عندي عدل ثوبين) عدل: تلك بار ومانند

نعم رجلاً فالتمييز عن النسبة. (قوله: هو نفس الضمير الخ) ولا تظنن أن الناصب في نعم رجلاً وبئس رجلاً هو الفعل. (قوله: بقرينة الإحالة) أي: إحالة بيان تمييز العدد بقوله: وسيأتي؛ أي: ما سيجيء في مباحث العدد. (قوله: إذا لم يقصد به الأنواع) بل الآحاد. (قوله: كان جوابه مبني الخ) لا يخفى أن تعريف الجنس على ما ذكره الشارح رحمه الله لا يقتضى تجرده عن التاء، بل وقوعه حال تجرده عن التاء على القليل والكثير فنحو: تمرة وجلسة يكون جنساً.

كانت[١] بالخصوصيات[٢] الكلية[٣]، أو و الشخصية. «وَيُجْمَعُ» أي: يورد التميز على ما فوق الواحد[٤] جوازاً، حيث[٥] لم يقصد الواحد[٦] «فِي غَيْرِهِ» أي: في غير[٧] الجنس، نحو: (عِنْدِي[٨] عَدْلُ ثَوْبَيْنِ أَوْ[٩] أَثْوَاباً) «ثُمَّ إِنْ كَانَ» أي: المفرد[١٠] المقدار تاماً «بِتَنْوِينٍ[١١] أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ»

(١) تلك الحصص. (٢) كالنوع والعدد فيتناول الأنواع. (٣) كالإنسان وزيد فإنهما للحيوان لأنهما تحته. (٤) يعني إرادة ما فوق الواحد من الجمع المجاز. (٦) للمكان. (٦) بل قصد الجمع. (٧) إذا كان المراد به جمعاً. (٨) خبر كان. (٩) عند قصد الجمعية يجمع. (١٠) اعلم أن المفرد المقدار إما تام أو لازم. (١١) حال كونه ملتبساً.

وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ ،ثُمَّ إِنْ كَانَ[١] بِتَنْوِينٍ أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ

(١) أي: المفرد المقدار تاماً بتنوين آه.

الجنس كالماء واسم الجنس كرجل. (قال المصنف: **إلا أن يقصد الأنواع**) أي: أنواع الجنس الذي هو التميز فلا يجب حينئذ الإفراد، بل يجب المطابقة لما قصد من المثنى والجمع كعندي[١] مثله تمرين، ونحو: رطل تموراً. (**قوله: لأنه لا يدل الخ**) علة لوجوب المطابقة لما قصد المفهوم من الاستثناء؛ أي: إنما وجب المطابقة للمقصود حينئذ؛ لأن لفظ الجنس بالمعنى المذكور حال أفراده لا يدل على الأنواع والأفراد. (**قوله: قيل وفي تخصيص الخ**) القائل هو الفاضل الهندي؛ أي: في التخصيص نظر، بل ينبغي أن يقال: ألا يقصد الأنواع أو الآحاد؛ أي: الأفراد والأشخاص، وقوله: جلستين للعدد؛ أي: فردين من الجلوس. (**قوله: ويمكن أن يجاب الخ**) وأجيب أيضاً بأن حكم ذلك يفهم بطريق الدلالة؛ لأنه لما جاز التثنية والجمع بقصد الأنواع؛ فلأن يجوز بقصد الأفراد أولى، وقال العصام: ولم يتعرض لقصد الأفراد؛ لأن المقصود من التميز بيان جنس المبهم، فلا قصد إلى الأفراد ومن لم يتنبه لهذا قال ما قال. (**قوله: حصص الجنس**) جمع حصة كقصص وقصة؛ أي: أفراد الجنس مطلقاً أنواعاً أو أشخاصاً فيكون مجازاً بذكر الخاص وإرادة العام. (**قوله: سواء كانت بالخصوصيات الكلية**) أي: سواء كانت تلك الحصص حاصلة بقيود كلية كالتركي والرومي مثلاً للإنسان، وكالإنسان والفرس للحيوان، أو ملتبسة بقيود شخصية كزيد وعمرو مثلاً لهما. (**قال المصنف: ويجمع في غيره**) أي: يجمع تميز غير العدد إن لم يكن جنساً في مقام التثنية والجمع لا غير كما في الإيضاح، فسقط ما في شرح اللباب من أن في هذا الكلام أيضاً خبطاً فإن معناه أنه يجمع التميز في غير العدد البتة بلا تفصيل مع أنه إن كان جنساً ولم يقصد به الأنواع فالإفراد واجب؛ نحو: مثله تمراً، وإن لم يكن جنساً فالمطابقة واجبة؛ نحو: مثله رجلاً أو رجلين أو رجالاً انتهى، فإن هذا مبني على ما في الرضي مع أنه مخالف للمرضي عند المصنف فليراجع. (**قوله: أي: يورد التميز على الخ**) فيشمل التثنية أيضاً، وقيل: المراد بالجمع بمعناه اللغوي فيتناولها، ولا يخفى عليك أن تفسير الشارح هذا إشارة إلى الجواب عما في الرضي من الإيراد على المصنف بأنه يجب حينئذ المطابقة إفراداً وتثنيةً وجمعاً مع أنه توجيه الكلام بما لا يرضي به صاحبه؛ إذ ما قاله الرضي على ما أشرنا آنفاً مخالف لتصريح المصنف في الإيضاح، على أن إطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يوجب صحة إيراده[٢] بالمعنى المذكور كما قاله العصام. (**قوله: حيث لم يقصد الواحد**) بل قصد التثنية والجمع فالجواز بمعنى عدم الامتناع المتحقق في ضمن الوجوب أو سواء قصد التثنية أو الجمع أو لم يقصد، فالجواز بمعنى: إمكان العام المقيد بجانب الوجود باقياً على عمومه وكتب على قوله: حيث الخ، ما مفاده أنه مربوط بالمتن ولا بد من هذا القيد وألا يلزم أن يجمع مع قصد المفرد أيضاً لكن قرينته خفية، فلك أن تقول: المراد بيجمع يجعل مطابقاً لما قصد بذكر الخاص وإرادة العام فلا يحتاج إلى هذا القيد. (**قوله: عندي عدل ثوبين**) العدل بكسر فسكون بمعنى: المثل واحد جانبي الحمل (لاري). (**قوله: تاماً بتنوين الخ**) أو ملابساً بذلك ملابسة الموصوف بالصفة ونكر التنوين؛ لتعدد أنواعه، وعرف نون التثنية لعد تعدد أنواعه، والتنوين أعم من الظاهرة والمقدرة، وفي الرضي: أن ما فيه تنوين مقدرة لا يضاف في الأغلب إلى التميز وفيه بحث للعصام.

(١) وفي شرح اللباب تقول: رطل زيتاً، ورطلان زيتين، وأرطال زيوتاً.
(٢) أي: يجمع.

أو المعنى: إن وجد التميز متلبساً[١] بتنوين المفرد أو بالنون التي للتثنية فإنه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز. «جَازَتِ[٢] الإِضَافَةُ» أي: إضافة المفرد المقدار إلى التميز إضافة بيانة بإسقاط[٣] التنوين ونون التثنية[٤] جوازاً[٥] شائعاً[٦] كثيراً، لحصول[٧] الغرض[٨]، وهو: رفع الإبهام[٩] بذلك مع التخفيف[١٠] نحو:

(١) حال. (٢) جواب إن كان. (٣) متعلق بإضافة. (٤) بسبب الإضافة. (٥) مفعول مطلق لجازت. (٦) لا نادراً. (٧) علة لكثير شائعاً. (٨) من إيراد التميز. (٩) في المفرد المقدار. (١٠) بترك النصب والنون.

جَازَتِ الإِضَافَةُ؛

(قوله: أو المعنى إن وجد التمييز) هذا الاحتمال مناسب للسياق.

(قوله: هذا الاحتمال الخ)؛ لأن قوله: ثم إن كان تنوين معطوف على قوله: فيفرد إن كان جنساً عطف الشرطية على الشرطية والضمير فيه راجع إلى التمييز، نعم لو عطف على قوله: فالأول عن مفرد مقدار غالباً كان الضمير راجعاً إلى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى، ولذا سوّى الشارح رحمه الله بين الاحتمالين.

(قوله: أو المعنى إن وجد الخ) عطف بحسب المعنى على قوله: أي: المفرد الخ، ومآل التوجيهين واحد وهو أن التمييز إن كان مميزه بالفتح يتم بأحدهما جازت الإضافة، وإنما الفرق بإرجاع ضمير كان في التوجيه الثاني إلى التمييز، وفي الأول إلى المفرد المقدار من غير العدد وفيه ما فيه[١]. (قوله: ملتبساً بتنوين المفرد) أي: المفرد المقدار، والملابسة: من ملابسة المسبب بسببه؛ لأن وجود التمييز إنما هو بسبب تمام الاسم المبهم المفرد المقدار بهما، وقوله: أو بنونه، وإذ قد عرفت ما هو المراد بالمفرد فلا خدشة في إضافة النون إليه. (قوله: فإنه لما تم الاسم) أي: المبهم المفرد المقدار وهذا دليل على كون التمييز ملتبساً بتنوين الخ، أو على صحة القول بتلبس التمييز للتنوين فقوله: اقتضى التمييز الخ؛ أي: فيكون التمييز ملتبساً بتنوين مفرد المبهم ونونه لكونهما سبب وجوده. (قال المصنف: جازت الإضافة) أي: إذا روعي شرطها من حذف ما يتم به المقدار، والمراد بالجواز عدم الامتناع فيعم الوجوب كما في مثل: مئتا درهم؛ إذ الإضافة فيه واجبة روما للتخفيف لكثرة الاستعمال[٢]، ثم إنه يرد عليه؛ نحو: خمسة عشر رجلاً؛ فإنه لا يجوز الإضافة في العدد المركب مع أنه تام بالتنوين المقدر إلا أن يحمل الحكم على الأغلب؛ أي: جازت في أغلب المواد المقدار، وتخصيص التنوين بالظاهر يخرج غير المنصرف عن الحكم مع أن الإضافة فيه شائع كثير مثل مثاقيل ذهب ومكاييل بر كذا قيل، ولعل هذا غير وارد لما عرفت أن المراد بالمفرد المقدار ما كان من غير الأعداد[٣]. (قوله: جوازاً شائعاً الخ) قيل: قيد الجواز بذلك تصحيحاً لقوله: وإلا فلا؛ إذ لا يصح في الشق الثاني نفي الجواز؛ بمعنى: الإمكان العام المقيد بجانب الوجود مطلقاً؛ لأن ما يكون بنون شبه الجمع يجوز الإضافة فيه ولا يمتنع؛ نحو: عشر ودرهم، بخلاف ما إذا قيد الجواز بذلك حيث يتوجه النفي حينئذ إلى المقيد من حيث إنه مقيد، فيكون انتفاؤه تارة بانتفاء أصل الجواز وأخرى بانتفاء قيد الشيوع هذا، ولا يخفى أن هذا كلام على مذاق الشارح حيث قيد قوله: وإلا فلا بقوله: على قلة، وأما على ما ذكره المدقق العصام في شرح

(١) كما لا يخفى على المراجع إلى شرح العصام وحاشيته.
(٢) أي: استعمال العدد.
(٣) وقد رأيت في شرح العصام أن الكلام في غير العدد، فاندفع ما ذكره الرضي فحمدت الله على هذا.

(رِطْلُ زَيْتٍ) و(مَنَوَا سَمْنٍ) «وَإِلَّا[1]» أي: وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بأن[2] يكون بنون الجمع[3] أو الإضافة «فَلَا» تجوز[4] الإضافة إلا بقلة في نون الجمع[5]، نحو: (عِشْرُونَ دِرْهَماً). أمّا[6] في الإضافة فلئلا يلزم إضافة المضاف[7]، وأمّا[8] في نون الجمع فلأنه جاز أن يضاف[9] إلى غير المميز، نحو: (عِشْرِيْكَ وَعِشْرِي رَمَضَانَ) بالاتفاق[10] لكثرة[11] الحاجة إليه[12] فلو أضيف[13] على المميز لزم[14] الالتباس[15] في بعض الصور[16] لأنه لا يعلم، مثلاً عند إضافة (عِشْرِيْنَ)

(١) عطف على قوله إن كان. (٢) أي: المفرد المقدار تاماً. (٣) أراد شبه نون الجمع. (٤) نحو: على التمرة مثلها زبداً. (٥) فإنه تجوز إضافته إلى مميزه وإن قل. (٦) عدم الجواز. (٧) إن حذف المضاف إليه فسد المعنى. (٨) عدم الجواز إلا بقلة في نون شبه الجمع. (٩) أي: المفرد المقدار بنون الجمع. (١٠) أي: بالإجماع. (١١) علة جاز. (١٢) أي: إلى أن يضاف إلى الغير. (١٣) مفرد المقدار. (١٤) جواب لو. (١٥) أي: التباس التمييز إلى غير التمييز. (١٦) وهي عشري رمضان.

هذا الكلام من أن التمام بنون الجمع في عشرين فمن الأعداد وليس من عداد ما له نسبة بهذا المقام، فالتقييد بقوله: إلا بقلة لورود عشر ودرهم ليس شرحاً ينشرح به صدور أولي الأفهام. (قوله: أي: وإن لم يكن الخ) يعني: إن لم يكن المفرد المقدار تاماً بهما أو إن لم يوجد التمييز ملابساً بهما على قياس ما سبق. (قوله: بأن يكون[1] بنون الجمع) أراد به شبه نون الجمع، وأما نحو قوله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾، و﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ فمن قبيل التمييز عن النسبة لا عن المفرد، وقوله: أو بالإضافة؛ أي: التي لا يتعرف المضاف بها وإلا فلا حاجة إلى التمييز فافهم. (قوله: أما في الإضافة الخ) أي: أما عدم جواز إضافة الاسم التام في صورة تمامه بالإضافة إلى التمييز فلئلا يلزم إضافة المضاف، وفيه أنه إن أريد بقوله: لئلا يلزم إضافة المضاف مع وجود المضاف إليه، فاللزوم ممنوع على تقدير جواز إضافة الاسم التام بالإضافة؛ لجواز إضافته إلى التمييز بإسقاط المضاف إليه، كما جاز إضافة الاسم التام بالتنوين ونون التثنية إلى التمييز بإسقاطهما وإن أريد لئلا يلزم إضافة ذات المضاف إلى التمييز، فلزومه مسلم لكن عدم الجواز مم فتدبر. (قوله: فلأنه جاز الخ) أي: فلان الاسم التام بنون شبه الجمع جاز أن يضاف بحذف النون إلى غير المميز، وأما مع بقاء النون فيمتنع الإضافة، والمراد بغير المميز في المثال صاحب العشرين حقيقة أو حكماً، والمثال الأول للأول والثاني للثاني. (قوله: وعشري رمضان بالاتفاق) فرمضان مضاف إليه ومجرور بالفتحة؛ لكونه غير منصرف للألف والنون والعلمية فإنه علم لشهر معين، وعن مجاهد أنه اسم من أسماء الله تعالى، ومن ثم ورد لا تقولوا: جاء رمضان الحديث، وأما قوله عليه السلام: «من صام رمضان» فعلى حذف المضاف للأمن من الالتباس، وعن الخليل أنه مشتق من الرمضاء بسكون الميم؛ وهو مطر يأتي قبل الخريف يطهر وجه الأرض من الغبار، وسمي هذا الشهر برمضان؛ لأنه يغسل أبدان الصائمين من الذنوب ويطهر

(١) تاماً نسخه.

وَإِلَّا فَلَا

(قوله: بنون الجمع) أراد شبه نون الجمع. (قوله: لأنه لا يعلم مثلاً عند إضافة عشرين) لا يخفى أن رمضان لو كان تمييزاً لكان نكرة ولو لم يكن تمييزاً لاحتمل أن يكون علماً، بل الظاهر أنه علم فالالتباس ليس إلا على تقدير أن لا يكون علماً.

(قوله: الظاهر أنه علم) على ما في تفسير القاضي: ورمضان مصدر من رمض إذا احترق فأضيف إليه الشهر وجعل علماً ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون، كما منع ابن دأية علماً للغراب للعلمية والتأنيث، وقوله ﷺ: «من صام رمضان»، فعلى حذف المضاف للأمن من الالتباس.

إلى (رَمَضَانَ) أنه[1] أراد[2] عشرين رمضان، أو أراد اليوم العشرين من رمضان[3]. فلا[4] يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً[5] إلا[6] على قلة، ليكون الباب[7] أقرب إلى الاطراد[8] «وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ» عطف[9] على (عَنْ مُفْرَدِ مِقْدَارٍ) أي: الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار، كذلك[10] يرفعه عن مفرد غير مقدار، أي: ما[11] ليس بعدد[12] ولا وزن[13] ولا ذراع[14] ولا كيل[15] ولا مقياس[16] «نحو: (خَاتَمٌ حَدِيْداً)» فإن[17] الخاتم مبهم[18] باعتبار الجنس[19]، تام[20] بالتنوين فاقتضى تمييزاً. «وَ[21] الْخَفْضُ» أي: خفض[22] التمييز بإضافة[23] غير المقدار إليه «أَكْثَرُ»[24] استعمالاً لحصول الغرض[25] مع الخفة.

(١) أي: المتكلم بهذا الكلام. (٢) المتكلم. (٣) ويكون المفرد عشرين شهر منه. (٤) ما تم بنون الجمع نحو عشر درهم. (٥) كما لا يضاف في صورة الالتباس. (٦) أضيف ملابساً على .آه. (٧) أي: باب ما تم بنون الجمع. (٨) في عدم الإضافة. (٩) هو. (١٠) تأكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع آه. (١١) لا يعرف قدر الشيء به ولا يبين. (١٢) أي: معدود. (١٣) أي: موزون. (١٤) أي: مذروع. (١٥) أي: مكيل. (١٦) أي: مقيس. (١٧) علة لتطبيق المثال للممثل له. (١٨) خبر إن. (١٩) أي: الذات. (٢٠) خبر بعد خبر لأن. (٢١) استئناف أو اعتراض. (٢٢) أي: الجر. (٢٣) متعلق بالخفض. (٢٤) خبره والجملة استئناف أو اعتراض. من النصب يعني خاتم حديداً. (٢٥) من التمييز وهو رفع الإبهام.

وَعَنْ[1] غَيْرِ مِقْدَارٍ مِثْلُ: خَاتَمٌ حَدِيْداً وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ[2].

(١) عطف على مفرد مقدار أي الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار .ج.
(٢) يعني: إن التمييزات المخفوضة أكثر.

(قال: وعن غير مقدار) قال الشيخ الرضي: هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل عليه؛ نحو: خاتم حديداً وهو ينتصب عنه التمييز، وأما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز؛ نحو: قطعة ذهب.

(قوله: بالتفريع) أي: بجعله فرعاً وفي بعض النسخ بالتنويع وهو تصحيف. **(قوله: يليه أصله)** صفة بعد صفة لفرع ويكون عطف عليه. **(قوله: وهو ينتصب الخ)** والأكثر الإضافة للخفة، وعدم اعترافه في الإبهام.

قلوبهم، وقال البيضاوي: إنه من رمض إذا احترق فسمي الشهر به؛ لأنه يرمض الذنوب؛ أي: يحرقها هذا، وقوله: لزم الالتباس؛ أي: بين الإضافة إلى المميز والإضافة إلى غيره في بعض المواد. **(قوله: لأنه لا يعلم الخ)** يعني: لا يدري السامع أن المتكلم أراد عشرين رمضان أو اليوم العشرين من رمضان واحد، وقد يقال: أن التمييز نكرة ورمضان معرفة؛ لكونه علماً لشهر الصيام كما عرفته فلا التباس إلا على أن لا يكون علماً (نعمه)، توضيحه أن رمضان لو كان تمييزاً لكان رمضاناً بالتنوين لكونه نكرة مصروفة فلا التباس. **(قوله: أراد عشرين رمضان أو أراد الخ)** فالأول: على تقدير الإضافة إلى التمييز، والثاني: إلى غير التمييز؛ لأن اليوم العشرين من رمضان غير رمضان كما في عشريك، وجيه. **(قوله: فلا يضاف في غير صوره الالتباس)** كما في عشر ودرهم؛ إذ لا التباس ههنا حيث لا يكون العشرون من درهم واحد، بل يقال: لو أريد هذا المعنى عشر ودراهم بصيغة الجمع، وقوله: ليكون الباب؛ أي: باب ما تم بنون شبه الجمع أقرب إلى الاطراد في عدم الإضافة. **(قوله: عن مفرد مقدار)** أي: غالباً، وقوله: أي: غير مقدار؛ أي: نادراً، وقوله: أي: ما ليس الخ، تفسير وبيان لغير المقدار، وفسره الرضي بكل فرع يحصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل عليه مثل: باب ساجاً وثوب خزاً، فيخرج عنه نحو: قطعة[1] ذهب فافهم. **(قال المصنف: والخفض أكثر)** بمعنى أن التمييزات المخفوضة في هذا القسم أكثر لا أن الخفض في كل تمييز أكثر والأظهر، والإضافة أكثر إلا أنه لما كان للخفض احتمال سوى الإضافة بتقدير من الجنسية كما ذهب إليه الجمهور في توجيه بكم رجل مررت، عبر بما ترى فلله دره تحريراً. **(قوله: أي: خفض التمييز الخ)** هذا المدعي مركب؛ أي: خفض تمييز غير المقدار بإضافته إليه أكثر

(١) أي: فيجب الخفض.

ولقصور غير المقدار عن طلب[١] التميز، لأن الأصل[٢] في المبهمات المقادير[٣] وغيرها ليس بهذه المثابة[٤]. «وَالثَّانِي» أي: القسم الثاني من[٥] التميز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات[٦] مقدرة

(١) بكونه غير مقدار وإنما جعل انتصاب التميز في المقدار. (٢) تعليل المقصود. (٣) خبر إنَّ. لأنها جعلت معيار المبهم. (٤) أكثر. (٥) إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي. (٦) صفة ذات.

(قوله: ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز) وإذا قصر عن طلبه لم يحتج إلى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فإن التنصيص عليه إنما يناسب ما هو طالب للتمييز.

وَالثَّانِي

استعمالاً بالنسبة إلى نصب تمييز غير المقدار، وبالنسبة إلى خفض تمييز المفرد المقدار فاستدل الشارح على جزئه الأول بقوله: لحصول الغرض مع الخفة وعلى جزئه الثاني بقوله: ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز، ويحتمل حمل العبارة على الجزء الأول وجعل كل من الدليلين دليلاً له كما يحتمل حملها على الجزء الثاني، فعلى هذا لم يكن الدليل الأول مفيداً للمطلوب، ظهيرية. **(قوله: لحصول الغرض الخ)** وفي الامتحان ما إيضاحه أن هذا التعليل جار في المقدار أيضاً مع أن الحكم متخلف ويمكن أن يقال: أن هذا التعليل لأصل صحة الإضافة، والتعليل الثاني لكثرتها؛ إذ الدعوى مركب منهما فتذكر. **(قوله: ولقصور غير المقدار الخ)** وذلك لقصوره في الإبهام المقتضي للتمييز؛ أي: فلا حاجة إلى النصب الذي هو للتنصيص على التمييزية. **(قوله: والثاني؛ أي: القسم الثاني من التمييز الخ)** لما فرغ من المباحث المتعلقة بالقسم الأول؛ أعني: التمييز عن ذات مذكورة، حاول الآن أن يشرع في بيان المباحث المتعلقة بالقسم الثاني؛ وهو التمييز عن ذات مقدرة، وحاصل ما أفاده ههنا: أن هذا القسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: التمييز عن نسبة في جملة حقيقة؛ نحو: طاب زيد أباً، الثاني: التمييز عن نسبة في شبه جملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل فإن كلاً منها مع فاعله ليس بجملة اتفاقاً لمشابهته باسم الجنس الخالي عن الضمير في عدم التغير في التكلم والخطاب والغيبة على ما فصل في كتب المعاني فكان شبيهاً بالجملة، الثالث: التمييز عن نسبة واقعة في الإضافة، وقال بعض الأساتذة: إن العامل في هذا القسم من التمييز هو المنسوب بنسبة يرفع التمييز الإبهام عنها، والمنسوب إليه يسمى منتصباً عنه كما سيأتي كما أن العامل في القسم الأول الاسم المبهم التام هذا، وتحقيق المقام وتوضيح المرام أن قانون التمييز وجوب أن يكون متصفاً بالمنتصب عنه؛ أي: أن يكون التمييز موصوفاً بالمنصوب عنه أما التمييز في المفرد فظاهر؛ إذ الأصل في عندي رطل زيتاً زيت رطل، فزيت: تمييز موصوف برطل وهو منتصب عنه وكذا أخواته، وأما التمييز في الجملة؛ فلأنه في المعنى فاعل، والفاعل هو الموصوف بالفعل في الحقيقة، ؛ إذ المراد بالوصف ما يقوم بغيره فقولهم: طاب زيد نفساً، أصله طاب نفس زيد، فالتمييز ههنا موصوف بالمنتصب عنه؛ أعني: زيد؛ أي: بوصف المنتصب عنه وهو طيبه، وإلى هذا أشار الزمخشري في المفصل حيث قال: إن هذه التمييزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها فإذا رجعت إلى المعنى وجدتها متصفة بما هي منصوبة عنه ومنادية على أن الأصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملء الإناء وزبد مثل التمر، وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب، والشيب بالاشتعال، وأن يقال: طلب نفسه، واشتعل شيب رأسي؛ لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل انتهى باختصار، وبهذا البيان يظهر أن قولهم: التمييز متصف بالمنتصب عنه فيه ضرب من الخفاء؛ إذ المنتصب عنه في قولهم: عندي رطل زيتاً هو رطل، وفي قولهمك طاب زيد نفساً هو زيد، وكون التمييز موصوفاً بالمنتصب عنه في الأول صحيح دون الثاني؛ إذ لا يصح أن يقال: طاب نفس زيد، فإن اعتبر في الثاني اتصافه المنتصب عنه كما أشرنا ودل عليه أيضاً قول الزمخشري؛ لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل فحينئذ لا ينطبق لفظ المنتصب عنه على القسمين، اللهم إلا أن يراد بالمنتصب عنه في هذا القسم غير ما أريد بالمنتصب عنه في القسم الأول بأن يراد به العامل؛ إذ العامل هو الذي نصب التمييز عنه وبسببه؛ أي: فينطبق على القسمين فإن العامل في القسم الأول: هو الاسم الجامد، وفي الثاني: هو الفعل كما نقلناه فيما مر عن البعض هكذا استفيد من شرح اللباب.

يرفعه «عَنْ نِسْبَةٍ» كان الظاهرُ أنْ يقول[1] عن ذات مقدرة في نسبة في جملة[2]، لكن لما كان الإبهام في[3] طرف النسبة يستلزم[4] الإبهام فيها، ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه[5]. قال[6] (عَنْ نِسْبَةٍ[7]) مقتصراً[8] عليها[9] تنبيهاً[10] على أن مقابلة[11] ما في[12] هذا القسم[13] للمفرد المذكور في القسم الأول إنما هي لمجرد النسبة لا غير

(١) مصنف. (٢) إلا أن المصنف عدل عنه. (٣) والظرف صفة الإبهام. (٤) الجملة خبر كان. (٥) أي: عن ظرف النسبة المقدار. (٦) جواب لما. مصنف. (٧) ولم يقل عن ذات. (٨) حال من فاعل قال. (٩) أي: النسبة. (١٠) علة قال. (١١) أي: مخالفة. (١٢) عبارة عن تمييز المقدار. (١٣) الثاني.

عَنْ نِسْبَةٍ

(قوله : كان الظاهر أن يقول)؛ لأن الإبهام الذي يستدعي التمييز ليس إلا في الذات المقدرة التي هي ظرف النسبة لكن لما كان ذلك الإبهام مستلزماً لنوع إبهام في النسبة حسب احتمالات الظرف ورفع إيهامها التبعي مستلزم لرفع إبهام الطرف صح قوله: عن نسبة، والنكتة فيه التنبيه على أن مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار أن ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها في السابق ،ألا ترى أن نعم رجلاً مندرج في القسم الأول مع أن الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره.

(قوله: لنوع إبهام في النسبة) أي: الإبهام التبعي كما يدل عليه قوله: بحسب احتمالات الظرف. (قوله: ورفع أبهامها) عطف على قوله: ذلك الإبهام. (قوله: صح) جواب لما.

(قوله : يرفعه عن نسبة) أي : يزيله عن متعلق نسبة ، وهو الذات المقدرة التي هي طرف النسبة كما أوضحه الشارح . (قوله : أن يقول عن ذات الخ)؛ لأن الإبهام بالذات في المنسوب إليه وبواسطته في النسبة (امتحان)، وقوله : لكن لما كان الإبهام الخ؛ يعني : أن إبهام النسبة وتعينها إنما هو بحسب إبهام المنسوب إليه وتعينه لا بحسبها في نفسها فلذا عبر عنه بها ، وهذا المذكور مأخوذ من كلام الشارح الحلبي حيث قال : إن التمييز ما يرفع الإبهام عن ذات ، وظاهر أن النسبة ليست بذات ، ثم أجاب بأن قوله : عن نسبة ليس متعلقاً بقوله الثاني ، بل متعلق بمتعلق الثاني وهو يرفع أي والثاني : يرفع عن ذات مقدرة ناشئة عن نسبة في علم السامع ، وإن نشأت النسبة عن الذات في الحقيقة ، ثم إن قوله : لما كان الخ ، بيان للعلة المصححة للتعبير لقوله : عن نسبة كما أن قوله : تنبيهاً الخ إشارة إلى النكتة المرجحة له ، والأولى : أن يقال في بيان النكتة : أنه أراد التنبيه على أن المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الإبهام عن النسبة ، وإن لزم منه رفعه عن ذات مقدرة . (قوله : على أن مقابلة ما في هذا القسم الخ) أي : مقابلة المفرد في هذا القسم الثاني ؛ أعني : الذات المقدرة للمفرد والمذكور في الأول لمجرد النسبة ؛ إذ ليس هناك نسبة كذلك ، وقوله : كائنة في جملة ؛ نحو : طاب زيد نفساً ، وهيهات زيد أباً ، والضارب أباً ؛ أي : الذي ضرب .

«فِي جُمْلَةٍ» أي: نسبة كائنة[1] في جملة «أَوْ مَا ضَاهَاهَا[2]» أي: ما[3] شابهها، عطف على جملة، وهو[4] اسم الفاعل[5] نحو: (الحَوْضُ مُمْتَلِئٌ[6] مَاءً) أو اسم المفعول، نحو: (الأرضُ مُفَجَّرَةٌ عُيُوناً[7]) أو الصفة المشبهة، نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهاً) أو اسم التفضيل[8]، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ[9] أَباً)، أو المصدر[10]، نحو: (أَعْجَبَنِي طِيبُهُ[11] أَباً) وكذا كل ما فيه معنى الفعل، نحو: (حَسْبُكَ[12] زَيْدٌ رَجُلاً) «نحو: (طَابَ[13] زَيْدٌ نَفْساً)»

(١) إشارة إلى أن الظرف صفة النسبة. (٢) أصل ضاهى قلب الياء ألفاً. (٣) في طلب الفاعل وغيره. (٤) أي: ما يشبه الجملة. (٥) مع معموله. (٦) أي: ممتلئ بشيء منسوب إلى الحوض ماء. (٧) تميز عن نسبة التفجير إلى ما استكن فيه. (٨) مع فاعله. (٩) أي: أفضل شيء منسوب إلى زيد أباً. (١٠) مع فاعله. (١١) مصدر مضاف إلى فاعله، والعلة طيب زيداً. (١٢) أي: يكفيك. (١٣) طاب نفس زيد.

(قوله: أي: ما يشابهها) يشير إلى أن ضاهي من المضاهاة بمعنى المشابهة؛ أي: أو في نسبة كائنة فيما شابه الجملة، وهو ما يكون مشتملاً على نسبة غير تامة بأن يكون مسنده شبه فعل، وقوله: اسم الفاعل؛ أي: مع فاعله ففيه مسامحة مشهورة وكذا البواقي، وقد مر وجه عدم كونه جملة فتذكر. (قولهك أو المصدر) تبع في إدخاله في الشبه للشيخ الرضي رعاية لما هو الحق فلا حاجة إلى قوله: أو في إضافة، وإن كان المصنف جعله مقابلاً للشبه، قال اللاري: فلعل المصنف أراد بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من التامة والإضافة ليست كذلك، وفي حاشية المتوسط: النسبة في هذه الأسماء إلى فاعلها أو ما يقوم مقامه داخله في مفهومها فصارت شبيهة بالجملة بخلاف النسبة في الإضافة فإنها خارجة عن اسم المضاف. (قوله: وكذا كل ما كان فيه الخ) أي: مثل ما ذكر من اسم الفاعل وأشباهه كل ما فيه معنى الفعل في كونه شبه جملة؛ نحو: حسبك زيد رجلاً؛ أي: يكفيك من جهة كونه رجلاً، ونحو: يا لزيد فارساً؛ أي: أستغيث فارساً، ثم إن الشارح رحمه الله تبع في هذا أيضاً للرضي، وقد رده العصام في شرحه بقوله: ليس المراد بشبه الجملة ما فيه معنى الفعل مع مرفوعه؛ لأن كثيراً ما يكون جملة كالمثالين المذكورين وزاد في الحاشية أنه يشكل بأسماء الأفعال. (قال المصنف: نحو: طاب زيد نفسه الخ) شروع في بيان الأمثلة على ترتيب ذكر الممثلات، وتكثير الأمثلة يشير إلى كثرة أصناف التمييز حيث يكون اسماً لما انتصب عنه أو لمتعلقه عيناً أو عرضاً إلى غير ذلك، فنفساً يرفع الإبهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن مذكورة؛ لأنه ليس في زيد إبهام، بل في ذات أسند إليه الطيب لجواز أن يسند إلى زيد ظاهراً، ويكون مسنداً إلى ذات أخرى حقيقة؛ أي: في ذات هي سبب نسبة الطيب إليه فتذكر تلك الذات ليرفع الإبهام المستقر، وعن مصنفك وتحقيق ذلك أن قولهم: طاب زيد نفساً يشتمل على ثلاثة أمور؛ طاب وزيد والنسبة، ولا إبهام في طاب ولا في زيد ولا في النسبة، وإنما الإبهام في شيء مبهم يتعلق به النسبة الظاهرة؛ إذ لا يخفى أن الطيب في الحقيقة لأمر ما من الأمور المتعلقة بالنسبة بالمفهومة، وذلك الأمر المبهم هو المراد بالذات المقدرة، فقوله: نفساً تمييز لذلك الأمر المبهم. (قوله: خاص

فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَا ضَاهَاهَا نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً،

(قوله، أو المصدر) جعله الشيخ الرضي داخلاً في شبه الجملة ولهذا قال: لا حاجة إلى قوله: أو في إضافة لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال: أو في إضافة ولعله أراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الإضافة كذلك. (قوله، نحو: حسبك زيد) أي: يكفيك زيد.

(قوله: جعله الخ) يعني: أن الشارح رحمه الله تبع الشيخ الرضي في إدخاله في الشبه رعاية لما هو الحق، وإن كان المصنف رحمه الله جعله مقابلاً للشبه.

مثال[١] للجملة[٢] والتميز فيه خاص بالمنتصب[٣] عنه «و: (زَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً[٤])»[٥] مثال لما يشبه الجملة، والتميز فيه يصلح أن يكون لما انتصب[٦] عنه، ولمتعلقه[٧]. وحيث لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها. فهذان[٨] المثالان[٩] في قوة أربعة أمثلة، فكأنه[١٠] قال: طَابَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ طَيِّبٌ نَفْساً وَأَباً. وقوله: «وأُبُوَّةَ وَدَاراً وعِلْماً» عطف على (نَفْساً وَأَباً) بحسب[١١] المعنى فهو[١٢] ناظر إلى كل من المثالين

(١) خبر لمبتدأ محذوف هذا مثال. (٢) لأن طاب مع فاعله جملة لا محالة. (٣) وهو زيد. (٤) من جهة كون أباً أو من جهة أبيه. (٥) هذا. (٦) وهو ضمير مستتر في طيب يعني زيد. (٧) بفتح اللام. (٨) إذا لم يكن فرقاً. (٩) في المتن. (١٠) مصنف. (١١) إما بحسب اللفظ عطف على نفساً لكونه أصلاً وإما على أباً لقربه. (١٢) أي: قول المصنف أبوه وداراً وعلماً.

وَزَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً، وَأُبُوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْماً[١]،

(١) عطف على قوله في جملة أو ما ضاهاها.

(قوله: فكأنه قال: طاب زيد) إلى آخره؛ أي: كأنه مثل بفعل وشبه فعل تنازعاً في نفساً وأباً وكذا فيما عطف؛ أعني: أبوة إلى آخره.

بالمنتصب عنه) أي: غير محتمل لمتعلقه، واعلم أن المنتصب عنه بفتح الصاد اسم مفعول؛ أي: ما انتصب التميز عنه، قال الرضي: المراد به الاسم الذي أقيم مقام التميز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في مثال، فإن الأصل: طاب نفس زيد الخ، وعبارة الشريف: أن زيداً في طاب زيد نفساً يسمى ما انتصب عنه التميز؛ بمعنى: أن نسبة طاب إلى زيد صار سبباً لانتصاب التميز لا بمعنى أن زيداً عامل في التميز؛ إذ الناصب حقيقة في هذا القسم هو الفعل أو شبهه وقد سبق ما يتعلق بهذا فتذكر متأملاً. **(قوله: لما انتصب عنه ولمتعلقه)** أي: الاسم انتصب التميز ناشئاً عنه وهو زيد ومتعلقه بكسر اللام هو أبوه فيصح أن تريد أبوة نفسه لأولاده وأن تريد أبوة أبيه له، والمعنى على الأول بالفارسية: خوست زيد أزان روكه أو بدرست، وعلى الثاني: خوشست زيد أزان روكه مراوراً بدرهست (هندي). **(قوله: وحيث لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان الخ)** واعلم أنه لما ورد على ظاهر المتن أن قوله: أبوة وداراً وعلماً إن كان عطفاً على نفساً يلزم أن يكون العطف على البعيد مع صحة العطف على القريب وهو خلاف الأصل، مع أنه يتوهم على هذا أنه لا يجوز مثل: طاب زيد أباً، والحال: أنه يجوز وإن كان عطفاً على قوله: أباكما، هو الأصل يلزم أن يمثل من التميز الواقع في شبه الجملة أربعة أمثلة، ومن التمييز الواقع في الجملة مثال واحد، مع أن الأولى عكسه، على أنه يتوهم أن لا يصح؛ نحو: زيد طيب نفساً على هذا التقدير، والحال: أنه صحيح فأجاب الشارح عن هذا بقوله: وحيث لا فرق الخ، توضيحه أن قوله: طاب زيد نفساً، وزيد طيب أباً في قوة طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً، وقوله: وأبوة وداراً وعلماً عطف على نفساً وأباً في قوله: طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً، فكأنه قال: طاب زيد نفساً وأباً وأبوة وداراً وعلماً، وزيد طيب نفساً وأباً وأبوة وداراً وعلماً، هذا مراد الشارح فعلى هذا لا يرد على المصنف شيء إلا أنه تكلف (نور الدين). **(قوله: عطف على نفساً وأباً بحسب المعنى)** لما عرفت أن المثالين السابقين في قوة طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً فكأن كلاً من طاب وطيب تنازعاً في: نفساً وأباً، فإذا عطف قوله: وأبوة الخ على أي واحد من هذين المتنازع فيهما كان كأنه تنازعاً فيه أيضاً،

المذكورين(١) غير مختص بالأخير(٢). فهو(٣) بحسب الحقيقة أورد(٤) لكل من التميز الواقع(٥) في(٦) الجملة أو ما ضاهاها خمسة(٧) أمثلة(٨): فالنفس(٩): عين غير إضافي خاص(١٠) بالمنتصب(١١) عنه، والدار: عين(١٢) إضافي(١٣) هو متعلق بالمنتصب(١٤) عنه والأبُ: عين(١٥) إضافي محتمل لهما. والأبوة: عرض إضافي. والعِلم: عرض(١٦) غير إضافي، وكل منهما متعلق بالمنتصب(١٧) عنه «أوْ(١٨) فِي إِضَافَةٍ» عطف على قوله في(١٩) جملة أو ما ضاهاها «مِثْلُ: أَعْجَبَنِي(٢٠) طِيبُهُ(٢١) نَفْساً» وتركه لأنه أظهر التمييزات(٢٢) ولا خفاء به(٢٣). «وَأَباً وَأُبُوَّةً وَدَاراً وَعِلْماً» أورد(٢٤) هذه الأمثلة(٢٥) على وفق ما سبق وزاد(٢٦) عليه قوله: «وَللهِ(٢٧) دَرُّهُ(٢٨) فَارِساً(٢٩)» إشارة إلى أن التميز قد يكون صفة مشتقة وأيضاً لما أورده(٣٠) صاحب المفصل مثالاً(٣١) لتميز المفرد(٣٢) على(٣٣) أن يكون الضمير(٣٤) فيه(٣٥) مبهماً(٣٦) كضمير (ربهُ رَجُلاً)(٣٧) ويكون (فَارِساً) تميزاً عنه أراد(٣٨) أن ينبه(٣٩) على أنه يصلح أن يكون تميزاً عن نسبة(٤٠) على أن يكون الضمير(٤١) معيناً معلوماً، والإبهام يكون في نسبة

---

(١) في المتن وهي طَابَ زَيْدٌ نَفْساً وزَيْدٌ طَيِّبٌ اباً. (٢) وهو: زَيْدٌ طَيِّبٌ أبَا. (٣) مصنف. مبتدأ. (٤) خبره. مصنف. (٥) صفة التميز. (٦) خبر بعد خبر. (٧) مفعول أورد. (٨) كما قاله الهندي. (٩) الفاء تفسير لحكمة باختصاص النفس بالمتصب عنه. (١٠) خبر بعد خبر. (١١) وهو زيد. (١٢) لأنه قائم بذاته. (١٣) لأن تعقل معناه لا يحتاج إلى شيء. (١٤) تعلق أبوك بالمالك. (١٥) أي: موجود قائم بنفسه. (١٦) لا يوجد بنفسه بل يوجد مع العالم. (١٧) تعلق الوصف بالموصوف. (١٨) أعاد الجار لبعد المعطوف عليه وفصل كثير. (١٩) لأصالته. (٢٠) يعجبني نسخة. (٢١) شيء طيب منسوب إلى زيد. (٢٢) لأنه غير إضافي. (٢٣) أي: في كونه تميز. (٢٤) مصنف. (٢٥) الأربعة. (٢٦) مصنف. (٢٧) والظرف المستقر خبر مقدم. والضمير لرجل غائب. (٢٨) مبتدأ مؤخر. (٢٩) مثال وقوع. (٣٠) أي: قوله وبعد دَرِّه فارساً. (٣١) حال من فاعل أورد أو مفعول له. (٣٢) من القسم الأول. (٣٣) بنائية. (٣٤) الغائب. (٣٥) أي: في درِّه. (٣٦) خبر يكون. (٣٧) عطف على يكون الضمير. (٣٨) مصنف. جواب. (٣٩) مصنف. (٤٠) إحدى نسبة الخبر إلى المبتدأ. (٤١) في درِّه.

أَوْ فِي إِضَافَةٍ مِثْلُ: أَعْجَبَنِي طِيبُهُ أَباً وَأُبُوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْماً، وَللهِ(١) دَرُّهُ فَارِساً،

(١) أي: لله ورشية فارسا ،وقيل: لله خبره فارساً، والحاصل: أن في الجمل ثم سيبويه أخبر الكثير مجازاً لغوياً لعلاقة السببية أو منقولاً لغة جارية.

فيكون قوله: وأبوة الخ بحسب المعنى عطفاً على نفساً وأباً كليهما، وأما بحسب اللفظ فهو عطف إما على الأول البعيد أو الثاني القريب كما مر عن قريب، فما في الجزائري من أنه بحسب اللفظ معطوف على أباً لا غير فغير ظاهر. **(قوله: غير مختص بالأخير)** رد على الفاضل الهندي حيث قال: وخص مثال الفرع بذلك؛ ليستدل به على ذلك في الأصل، وقوله خمسة أمثلة؛ أعني: طاب زيد نفساً وأباً وأبوة وداراً وعلماً، وكذا يقال: في طيب فالأمثلة عشرة كاملة. **(قوله: فالنفس عين الخ)**؛ لأن المراد بالنفس ههنا ذات الشيء فهو عين؛ أي: قائم بذاته غير إضافي لعدم توقف تعقل معناه على شيء آخر، وقوله: والأب عين الخ؛ لأن معناه حيوان خلق من ماثة من نوعه. **(قوله: والأبوة عرض الخ)** أي: كون الشخص أباً من الأعراض النسبية، ومقولة الإضافة لتوقف تعلقه على الأب والابن؛ إذ النسبة تقتضي المنتسبين. **(قوله: والعلم غير إضافي)** أي: عرض غير إضافي؛ يعني: أنه من الأعراض الغير النسبية وهو(١) حصول صورة الشيء عند العقل، فاعلم أنهم اختلفوا في أن العلم من أي مقولة هو فمن فسره بالصورة الحاصلة قال: إنه من مقولة الكيف، ومن فسره بقبول الذهن تلك الصورة الفائضة من المبدأ الفياض قال: إنه من مقولة الانفعال، ومن فسره بإضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم قال: إنه من قبيل الإضافة والأول أصح. **(قوله: تركه؛ لأنه أظهر)** يعنيك ترك هنا هذا المثال المذكور فيما قبله مع أنه ذكر هنا جميع الأمثلة المذكورة هناك؛ لأنه أظهر من أن يخفى فإنه عين غير إضافي خاص بالمنتصب عنه بخلاف سائر الأمثلة، فإنه إما محتمل أو خاص بالمتعلق أو للاكتفاء عنه ههنا بقوله: ولله دره فارساً، فإنه خاص بالمنتصب عنه أيضاً، وقوله: على وفق ما سبق؛ أي: موافقة للأمثلة السابقة في الترتيب، وقوله: لتميز المفرد؛ أي: التميز عن ذات مذكورة وهو القسم الأول. **(قوله: تمييزاً عن نسبة)** وهو القسم الثاني؛ أي: عن نسبة كائنة في إضافة والتقدير: لله در شيئه فارساً فيكون الإبهام في نسبة الدر إلى الضمير كأعجبني طيبه لا في نفس الضمير بأخذه بلا مرجع كما في ربه رجلاً، فعلى هذا فالأولى ولله در زيد فارساً.

(١) أي: العلم.

الدَّر إليه[١] والدَّر في الأصل: اللبن، وفيه خير كثير للعرب[٢]، فأريد به الخير[٣] أي: للهِ خَيْرُهُ[٤] فَارِساً، والفارس: اسم فاعل من الفراسة. بالفتح[٥] - مصدر[٦] فرس[٧] - بالضم أي: حذق[٨] بأمر الخيل، وأما الفراسة بالكسر. فمن التفرس[٩]. «ثُمَّ إِنْ كَانَ[١٠]»

(١) أي: إلى خبره مثل أعجبني طيبه أبا. (٢) أي: لعموم النفع لأنه دفع الجوع. (٣) مجازاً. (٤) أي: اللازم. (٥) أي: بفتح الفاء على وزن ظرافة. (٦) وهي. (٧) من باب ظرف. (٨) من باب ضرب أي: مهر وبالكسر لغة. (٩) أي: علم أخلاق الرجال إمارة الصورة. (١٠) الذي عن نسبة.

ثُمَّ إنْ كَانَ

(قوله: والدر في الأصل اللبن) قال الشيخ الرضي: الدرّ في الأصل ما يدرّ؛ أي: ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وانما نسب فعله إليه تعالى قصداً للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه، فمعنى لله دره ما أعجب فعله. (قال؛

(قوله: ما يدر) من حد نصر الضرع بستان كذا شتن كذا في المهذب. (قوله: وهو كناية الخ) في الصحاح: يقال في المدح لله دره؛ أي: عمله.

(قوله: وفيه خير كثير للعرب)؛ إذ به معاشهم وكان عليه السلام إذا شرب اللبن يقول: ؟اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه؟، وقيل: أفضل الألبان لبن النعاج، وأجودها لبن البقر، سيما إذا شرب من تحت الضرع كما حلب، والحاصل: أنه غذاء لطيف فيه دواء وشفاء وإصلاح للبدن خصوصاً لبن الأم فإنه أول غذاء الطفل وسبب لصلاح بدنه، ومن ثم يعبر بالعلم عند رؤية اللبن في المنام؛ إذ العلم أول غذاء الروح وسبب لصلاحه وإيصاله إلى الفتوح، (ق) عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال عليه السلام: «بينما أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى إني لأرى الري يخرج من أظفاري، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب، قالوا: فما أولته، قال: العلم» (مشارق). (قوله: فأريد به الخير؛ أي: لله خيره) أي: أريد باللبن الخير مجازاً لغوياً بعلاقة السببية أو غيرها أو منقولاً، فيكون لغة طارية، فيندفع ما قاله العصام من أن تفسير الدر بالخير دون العمل لا يوافق تحقيق اللغة، ثم إن الفارس راكب الفرس أو صاحبه فهو مثل لابن وتامر أو الحاذق بركوب الخيل وأمره والكل ههنا محتمل، ويجمع على فوارس وهو شاذ، وقوله: أي: حذق من باب ضرب وعلم. (قوله: وأما الفراسة بالكسر الخ) يعني: أنه اسم مصدر؛ بمعنى: التفرس والإذعان والعرفان كأنه شاهده بالعيان[١]، ومنه الحديث: ؟اتقوا فراسة المؤمن؛ فإنه ينظر بنور الله؟. (قوله: ثم إن كان اسماً يصح جعله الخ) لما كان التميز عن النسبة ربما يلتبس المراد به بغيره فيحتاج المتكلم إلى نصب القرينة والمخاطب إلى مزيد احتياط نبه على موضع اللبس وغيره بهذا المقال، وعبارة اللباب: وآية أنه لمتعلقه صحة إضافة المنتصب عنه الخ؛ يعنيك علامة[٢] ذلك ما ذكر، وقال المولى مصنفك في شرحه ما ملخصه: إن التمييز في القسم الثاني قسمان: قسم هو لما انتصب عنه، وقسم هو لمتعلقه، ولكل من القسمين شرط يتوقف هو عليه حتى لو انتقى ذلك الشرط انتقى التمييز بالكلية، أما الأول: فشرطه أنه لو أقيم ذلك المقدر المبهم الذي سميناه ذاتاً مقدرة مقام المنتصب عنه وصرح به لكان ذلك المنتصب عنه بدلاً منه، أو عطف بيان له؛ نحو: طاب

(١) كما قال الشاعر في تفسير الأولى: الذي يظن بك الظن كأن قد رأى.
(٢) أراد بالعلامة الشرط المتوقف هو عليه بحيث يلزم من انتفاءه انتفاء مشروطة.

أي: التميز بعد ما لم يكن نصّاً(1) في المنتصب عنه

(1) صريحاً مختصاً.

زيد أباً، فإن التقدير طاب شيء زيد، وأما الثاني: فشرطه أنه لو صرح بتلك الذات المقدرة أصبح إضافتها إلى المنتصب عنه كما يقال في طاب زيد داراً أن التقدير: طاب شيء زيد هو داره أو علمه أو نحوه، وحقيقته: طاب داره فظهر أن الشرط في القسم الثاني صحة الإضافة إلى المنتصب عنه، وفي الأول عدم صحة الإضافة هذا، وبالجملة: أن التمييز في كلا القسمين تفسير للذات المقدرة غاية الأمر أنها في الثاني مضافة إلى المنتصب عنه المذكور وفي الأول غير مضافة إليه فحينئذ(1) كان مقتضى الظاهر أن يصح إقامة التمييز مقام الذات المقدرة في اللفظ والذكر، ولا يفوت إذن إلا المبالغة من حيث الإجمال(2) والتفصيل، فإن كانت الذات المقدرة فاعلاً فالتمييز فاعل البتة، وإن مفعولاً فمفعول، فإن قيل: كثير من الأمثلة ليس بهذه المثابة قال الله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، ويقال: طار عمرو فرحاً وامتلأ الإناء ماءً، فإنه لا يصح: فجرنا الأرض عيون(3) الأرض، ولا طار فرح عمرو ولا امتلأ ماء الإناء، قلنا: نعم إلا أنه لا يجب أن تجرى تلك المعاملة في الفعل المذكور بعينه، بل جريانه بينها وبين الفعل الذي يلابس الفعل المذكور في الاشتقاق كافٍ صرح به صاحب المفتاح وغيره، فيصح أن يقال: تفجر عيون الأرض في الأول، وطيّر الفرح عمراً في الثاني، وملأ الماء الإناء في الثالث، وبالجملة هذا باب واسع قدر فيه قدر ما أذنوك انتهى فليحفظ. (قوله: أي: التمييز بعدما لم يكن الخ) أي: إن كان التمييز عن النسبة بعد لم يكن(4) نصاً ومتعيناً في المنتصب عنه وخاصاً به كما(5) في طلب زيد نفساً، فإن نفساً: تمييز مختص بما انتصب عنه لا يصح جعله لمتعلقه كما مر، ثم إن القوم أطالوا الكلام على عبارة المصنف في هذا المقام، فمنهم المولى عبد النافع الشيرواني حيث قال: لما ورد على ظاهر قوله المصنف ثم إن كان اسماً يصح جعله الخ إشكالان؛ أحدهما: عدم ترتب أحد الجزاءين على شرطه؛ لأنه إما أن يراد من الصحة الإمكان العام أو الخاص فإن أريد الأول فلا يترتب الجزاء الأول، وإن أريد الثاني فالثاني، وثانيهما: اتحاد الشرط والجزاء في الشرطية الأولى على تقدير أن يكون

(1) أي: حين كونه تفسيراً فيهما للذات المقدرة.
(2) وهو أوقع في النفس؛ إذ الحاصل بعد الطلب ألذ من الواصل بلا تعب.
(3) في هذا المثال ما لا يخفى فليتتبع.
(4) أي: بعد إن لم يكن إطلاقه مختصاً به.
(5) تمثيل للمنفي.

ثم إن كان اسماً يصح) إلى قوله: وإلا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الأولى بطاب زيد نفساً، فإن نفساً اسم يصح جعله لما انتصب عنه، ولا يصح أن يكون لمتعلقه، وأجاب قدس سره: بتقييد مقدّمها بكون التمييز بعد ما لم يكن نصاً فيما انتصب عنه، وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك؛ لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفساً، وأجاب الفاضل الهندي بأن نفساً كما صح أن يكون لما انتصب عنه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إنه نفس من النفوس، صح أن يكون لمتعلقه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إن له نفساً تعلقت به، واستحسن هذا الجواب فقال: إنه حسن بديع، وفيه نظر، أما أولاً؛ فلأن للنفس ثلاثة معان: ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية، والنقض ليس إلا بالمعنى الأول، ولا يخفى أنه غير صالح للمتعلق، وأما ثانياً؛ فلأن هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة؛ إذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلاً لم يجز هذا الجواب، اللهم إلا أن يقال: أنه خارج عن هذا الحكم؛ لأنه في حكم الصفة؛ إذ نعني به هنا الكامل في الرجولية، ويمكن أن يجاب عن الشبهة بأن مادة النقض لو كانت هذا المثال لكان الجواب ذلك، ولو كانت المثال الأول، قلنا: لو أريد بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان

(قوله: في هذه العبارة شبهة مشهورة الخ) هذه الشبهة تلقتها الفحول بالقبول وتمحلوا لدفعها بوجوه، حاصلها: تقييد المقدم بقيد وليس عليه قرينة إلا دفع النقض، ومع ذلك يصير المعنى سخيفاً لا يقبله الطبع المستقيم، وعندي أنه لا ورود له؛ لأن التمييز في كل صورة يصح إطلاقه على ما انتصب عنه، وحمله عليه يجوز أن يعتبر بينهما جهة الصدق والاتحاد، فيكون التمييز بما انتصب عنه، ويجوز أن تعتبر جهة التغاير من حيث المفهوم، ولذا صح إضافة التمييز إليه، فيكون تمييزاً لمتعلقه فقولنا: طاب زيد نفساً يجوز أن يكون أصله طاب نفس هو زيد، وأن يكون طاب نفس زيد، قال الشيخ الرضي: وإن كان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه إما وصفاً له أو غير وصف أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه؛ نحو: طاب أبوة زيد وأبو زيد ودار زيد ونفس زيد، وجعلنا النفس كالمتعلق حتى صح إضافتها إليه، وأما كفى زيد رجلاً فهو داخل في الصفة. (**قوله: وكذا قيد الخ**) يعني: أنه مقدم الشرطية الثانية بذلك القيد أيضاً، فهو قيد للنفي؛ إذ لو لم يقيدها به كان النفي المستفاد من قوله: وإلا متوجهاً إلى المقيد والقيد؛ أي: إن لا يكن كذلك لم يصح جعله لما انتصب عنه بعد أن لم يكن نصاً في المنتصب عنه فيجوز أن يكون النفي بانتفاء ذلك المجموع بأن لا يصح جعله لما انتصب عنه، وأما بانتفاء عدم كونه نصاً في المنتصب عنه فيه فيدخل فيه طاب زيد نفساً مع أنه ليس متعيناً لمتعلقه، وما قيل: من أنه إن لم يكن نصاً على تقدير اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزاء؛ لأن عدم كونه نصاً في المنتصب عنه ليس إلا احتماله لمتعلقه فيكون

للمتعلق قطعاً، ولو أريد بها الذات لم يصح أن يكون تمييزاً؛ إذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب، إن قلت: المراد جملة الشخص مع جميع صفاته، قلت: فحينئذ كان في حكم رجلاً في المثال المذكور، ولو سلم صلاحية التمييز، قلنا: المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بأنه هو هذا، ولا يخفى صحته ههنا كما أشار إليه الفاضل الهندي، والمراد بكونه لمتعلقه صحة الإضافة إليه، ولا يخفى صحة إضافة النفس إلى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر، وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الأولى والتقدير، ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه، واعترض عليه بوجهين؛ أحدهما: لزوم اتحاد المقدم والتالي، وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزاً، وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزاً، وثانيهما: عدم صحة الشرطية الثانية؛ لأن مقدم الشرطية الثانية نفي لمقدم الشرطية الأولى وهو مركب من أمرين، وانتفاء المركب بانتفاء أحد الجزئين أو بانتفاء

هذا التقدير بعينه تقدير بعض الشارحين، ويحتاج في دفعه إلى ما سيجيء، ولا وجه للعدول عنه فوهم؛ لأنه إن أراد أنهما متحدان في المفهوم فممنوع، فإن الأول عدمي والثاني وجودي، وإن أراد أنهما متلازمان في التحقق فلا يضر؛ إذ كل شرطية شأنها ذلك. **(قوله: والقوة المدركة الخ)** أي: الجوهر الذي هو مبدأ التعقل والجوهر الذي هو مبدأ الحس والحركة الإرادية فإن القوة تطلق على الجوهر والعرض. **(قوله: ولا يخفى أنه غير صالح الخ)** فيه إن أراد أنه غير صالح للمتعلق أصلاً فممنوع؛ لأنه صالح له بمعنى آخر، وإن أراد بأنه غير صالح له بهذا المعنى فمسلم، لكنه لا يضر؛ لأن قوله: جاز أن يكون له ولمتعلقه عند المجيب صلاحيته لهما في نفسه مع قطع النظر عن إرادة معنى منه بخصوصه. **(قوله: اللهم الخ)** لا وجه لإيراد اللهم فإن الشارح رحمه الله وصاحب العباب صرحا بدخوله صفة. **(قوله: كان للمتعلق قطعاً)** فهو داخل في قوله: وإلا فهو لمتعلقه لعدم صحته حينئذ للمنتصب عنه. **(قوله: إذ الذات الخ)** يعني: أنه مزال عن الفاعل فيكون الأصل طاب نفس زيد؛ أي: ذاته، والذات من غير اعتبار صفة لها ليس لها الطيب، وفيه أنه يقال في التمدح: إن ذاته طيب بادعاء أن الطيب لازم لذاته، وليس لأجل صفة تغايره، ولو سلم فالنقض باق بقولنا: ما طاب زيد نفساً، ولعل هذا وجه التسليم الذي أشار إليه بقوله: ولو سلم. **(قوله: صحة الحمل عليه الخ)** لا خفاء أن صحة الحمل على ذاته غير كاف في كونه تمييزاً، بل لا بد من صحة الحمل عليه من حيث إنه منتصب عنه؛ وذلك يستدعي كونه مزالاً عنه كما عرفت معنى المنتصب عنه فلا بد من صحة نسبة الفعل إليه. **(قوله: قبل جعله تمييزاً)** وإيراده في التركيب؛ أي: يكون في نفسه صالحاً؛ لأن يطلق على المنتصب عنه فالمراد ذات المنتصب عنه لا بوصفه، ولا يخفى أنه تكلف.

المراد من الصحة الإمكان الخاص، أراد[1] الشارح أن يرفعهما فقال: بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه في الشرطين وعني منه أن هذا الترديد ليس في الاسم مطلقاً، بل في الاسم الذي لا يكون نصاً في المنتصب عنه فلا يرد الإشكال الأول، ثم لما كان الإشكال الثاني وارداً بعد قال: والمراد بجعله له إطلاقاً عليه الخ، وقال: في بيان قوله: جاز أن يكون له بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عنه؛ ليندفع هذا السؤال أيضاً؛ يعني: أن هذا المراد من صحة الجعل في جانب الشرط صح إطلاقه، وفي جانب الجزاء صحة كونه تمييزاً فكأن المصنف قال: ثم إن كان اسماً يصح إطلاقه على المنتصب عنه جاز أن يكون تمييزاً له ولمتعلقه، فكما لا اتحاد في هذه العبارة لا اتحاد في كلام المصنف هذا، وفي شرح العصام: **(ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه)** مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب أن يكون مما يساعد اللغة إطلاقه على المنتصب عنه **(جاز)** باعتبار هيأته التمييزية **(أن يكون له الخ)**، وحاصله: أن المراد ذات المنتصب عنه لا وصفه، ولكنه أيضاً تكلف خلاف المتبادر، **(فلذا)** قال عبد الحكيم، وتبعه بعض أهل المعرفة: إن هذا المقام مما تحير فيه العقول وتمحلوا لدفعها[2] بما ليس له حاصل معقول، مع أن الذي أفاده النظر الدقيق في كلام القوم عدم ورود هذا الإشكال حتى يحتاج إلى ما به الانحلال؛ وذلك لأن التمييز في كل صورة يصح إطلاقه على ما انتصب عنه وحمله عليه يجوز أن يعتبر بينهما جهة الصدق والاتحاد فيكون تمييزاً لما انتصب عنه، ويجوز أن يعتبر جهة التغاير من حيث المفهوم، ولذا صح إضافة التمييز إليه فيكون تمييز المتعلقة، فقولنا: طاب زيدٌ نفساً؛ يجوز أن يكون أصله طاب نفسٌ هو زيد، وأن يكون طاب نفس زيد، توضيح ذلك أن صحة كون الاسم لما انتصب عنه في اصطلاحهم على ما صرح به الرضي، إما بأن يكون نفس المنتصب عنه كأباً، أو صفة نفسه كأبوةً، وليس كذلك نفساً، بل هو من قبيل المتعلق لما انتصب عنه وإن كان خاصاً به، وأشار إليه الرضي أيضاً بقوله: فإن قصدنا أن نرد التمييز إلى أصله والاسم الذي انتصب عنه التمييز إلى مركزه الأصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز إن كان التمييز نفسه بدلاً من التمييز، أو عطف بيان له فنقول: طاب أب زيد وكفى رجل زيد، وإن كان التمييز متعلقاً لما انتصب عنه إما وصفاً له أو غير وصف أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه؛ نحو: طاب أبوة زيد ودار زيد ونفس زيد هذا فعلم أن النفس ليس صفة لما انتصب عنه، وكان قد علم مما سبق عدم كونها عينه فإذا لم يطلق عليها إنها مما يصح أن يجعل لما انتصب عنه على ما هو المصطلح

---

(١) جواب لما.
(٢) أي: الحيرة.

فعلى كل من التقديرين، إذا قُصِدَ وحدة التميز أُورِد[١] مفرداً[٢]، وإذا قصد تثنيته أورد تثنية[٣]، وإذا قصد جمعيته أورد جمعاً[٤]، فإن صيغة المفرد لا تصلح[٥] أن تطلق على المثنى والمجموع «إلاَّ[٦] إِذَا كَانَ» التميز «جِنْساً[٧]» يقع[٨] على القليل والكثير[٩]، فإنه[١٠] إذا قصد[١١] تثنيته أو جمعيته لا يلزم أن[١٢] يثنى ذلك[١٣] الجنس أو يجمع بل يكفي أن[١٤] يُؤتى به مفرداً، لصحة إطلاقه على القليل[١٥] والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، نحو: (طَابَ زَيْدٌ عِلْماً) والزَّيْدَانِ عِلْماً والزَّيْدُونَ عِلْماً «إلاَّ أَنْ[١٦] يُقْصَدَ» بالتميز الذي هو الجنس «الأَنْوَاعُ» من حيث امتيازاتها النوعية، فإنه[١٧] لا بد حينئذ[١٨] من تثنيته أو جمعه[١٩] نحو: (طَابَ الزَّيْدَانِ عِلْمَيْنِ) و(الزَّيْدُونَ عُلُوماً)، إذا أريد أن متعلق الطيب من كل من الزيدان أو الزيدون نوع[٢٠] آخر من العلم، فإن[٢١] صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى. «وَإِنْ[٢٢] كَانَ» أي: التميز[٢٣] «صِفَةً» مشتقة مثل: (للهِ دَرُّهُ[٢٤] فَارِساً[٢٥]) أو مؤولة بها، نحو: (كَفَى زَيْدٌ رَجُلاً) فإن[٢٦] معناه كاملاً في الرجولية[٢٧] «كَانَتِ[٢٨]» الصفة «صِفَةً لَهُ[٢٩]» أي: لما انتصب عنه، لا لمتعلقه،

---

(١) من الإيراد لا من الورود. (٢) حال من نائب أورد. (٣) حالا. (٤) حال. (٥) خبر إن. (٦) فيطابق. (٧) ما تشابه أجزائه. (٨) صفة كاشفة لجنس. (٩) كالعلم والماء. (١٠) علة الوقوع، شأن. (١١) من غير قصد الامتياز. (١٢) فاعل لا يلزم، إذا لم يقصد الأنواع المختلفة. (١٣) نائب فاعل يثني. (١٤) والجملة بعد التأويل فاعل يكفي. (١٥) كالمفرد. (١٦) والجملة منصوب المحل مفعول فيه لـ: لا يطابق. (١٧) شأن. (١٨) أي: حين قصد الأنواع. (١٩) أي: الجنس. (٢٠) خبر إن. (٢١) تعليل لقوله فإنه لابد. (٢٢) عطف على قوله ثم إن كان. (٢٣) الذي يرفع الإبهام عن النسبة. (٢٤) أي: عمله. (٢٥) فإنه مشتق من الفراسة. (٢٦) علة لقوله مؤولة. (٢٧) بفتح الراء وضمها. (٢٨) جزاء الشرط. (٢٩) خبر كان. أي: مختصة.

إلاَّ إِذَا كَانَ[١] جِنْساً[٢]، إلاَّ أَنْ يُقْصَدَ[٣] الأَنْوَاعَ، وَإِنْ كَانَ[٤] صِفَةً

(١) أي: التميز. (٢) يقع القليل والكثير. (٣) بالتميز الذي هو الجنس الأنواع. آه. (٤) أي: التميز.

عنه، وإلا لم يكن الوحدة وأختيها للموافقة، بل لمعنى حاصل في نفسه. (قوله: مثل قولك: طاب زيد أباً) بمعنى طاب أبو زيد فالتمييز لمتعلق ما انتصب عنه. (قوله: إذا أردت أباً له) وهو معنى واحد في نفسه فيفرد التمييز لهذا المعنى المقصود، وقوله: فقط؛ أي: دون جمعه بقرينة قوله: إذا أردت أباً وجداً له؛ أي: أردت بالأبوين أباً وجداً، فتثنيته إلا لقصد الأب والجد لا للموافقة، وقيل: أو إذا أردت أباً وأماً له إذا أردت فتدبر، وقوله: وأجداداً له؛ أي: جدين فصاعداً فالمراد ما فوق الواحد؛ إذ يصح الجمع مع إرادة الجدين مع الأب. (قوله: فعلى كل من التقديرين) أعني: تقدير كونها لموافقة المنتصب عنه أو لموافقة معنى حاصل في نفسه. (قوله: أورد تثنية) ويجوز جمع المثنى إذا لم يلتبس كقول أبي طالب في حق النبي عليه السلام:

فَاصْدَعْ بِأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةٌ[١]
أَبْشِرْ بِذَاكَ وَقَرَّ مِنْكَ عُيُونَا

(قوله: إلا أن يكون التمييز جنساً) أي: فلا يلزم المطابقة لما فسد، بل يكفي أن يؤتى به مفرداً. (قوله: نحو: طاب زيد علماً) أو أبوة سواء أريد به أبوية أو أبوة أبيه، وفي الرضي تقول: طاب زيد علماً مع كثرة علومه إلا أن تقصد الأنواع فتقول: طاب زيد علمين أو علوماً على حسب ما تقصد ومنه قوله تعالى: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾. (قوله: من حيث امتيازاتها النوعية) أعني: خصوصياتها الكلية كالتركي والرومي بالنسبة إلى الإنسان وهذا ينافي ما سبق: أن تثنية الجنس وجمعه لا يختص قصد الأنواع، بل هو مشترك بين قصد الأنواع وقصد الإفراد (عصام)، وأجيب: أن ما سبق من الشارح ليس مرضياً عنده حيث أورد السؤال بقيل، والجواب بيمكن، ومن ثم ذهب بعضهم إلى أنه لا حاجة إلى هذا القيد فافهم. (قوله: لا تفيد ذلك المعنى) أي: الأنواع من حيث امتيازاتها النوعية، وإنما تفيد الامتياز الشخصي. (قوله: وإن كان؛ أي: التمييز) أي: عن النسبة؛ إذ الكلام فيه وهذا عطف على قوله: ثم إن كان اسماً وعديل له، وقوله: صفة مشتقة كاسم الفاعل والصفة المشبهة ومنه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾. (قوله: ولله دره فارساً) وقال قوم: انتصاب؛ نحو: فارساً في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه المصنف في أمالي المفصل بأنه لا يخلو إما أن يكون حالاً مقيدة أو مؤكدة، وكلاهما غير مستقيم، فإذا بطلا ثبت التمييز كذا ذكره الشمني، وقال الرضي: أنا لا أرى فرقاً بينهما الخ. (قوله: كانت الصفة الخ) قيل: المناسب بقوله: جاز أن يكون له ولمتعلقه أن يقول: كان حتى يرجع الضمير إلى التمييز ويكون حينئذ قوله: وطبقه على ظاهره.

(١) أي: ذلة.

فإن[١] هذه الأسماء[٢] ليست[٣] نصاً في المنتصب عنه، ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها، فهي[٤] لمتعلق (زَيْدٍ) وهو[٥] الذات المقدرة، أعني: الشيء المنسوب إلى (زَيْدٍ) «فَيُطَابِقُ»[٦] التميز «فِيهِمَا»[٧] أي: فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه، سواء كان نصاً[٨] فيه أو محتملاً له ولمتعلقه[٩] وفيما[١٠] تعين لمتعلقه «مَا[١١] قُصِدَ[١٢]» من[١٣] وحدة التميز، وتثنيته وجمعيته سواء كانت[١٤] لموافقة ما انتصب[١٥] عنه، مثل: طَابَ زَيْدٌ أَباً، وَالزَّيْدَانِ أَبَوَيْنِ وَالزَّيْدُونَ آبَاءً، أو المعنى[١٦] في[١٧] نفسه، مثل قولك: طَابَ زَيْدٌ أَبَا، إذا أردت أبا له[١٨] فقط، و(طَابَ زَيْدٌ أَبَوَيْنِ)، إذا أردت[١٩] أباً، وجداً له[٢٠]، و(طَابَ زَيْدٌ آبَاءً) إذا أردت أباً وأجداداً[٢١] له.

---

(١) تعليل بقوله خاصة. (٢) أي: الأبوة والدار والعلم. (٣) خبر إن. (٤) كائن. (٥) أي: ذلك المتعلق. (٦) الفاء للتفصيل. (٧) أي: فيما يكون التميز لما انتصب عنه. (٨) كنفساً، وخاصاً له مثل طاب زيد نفساً. (٩) كالأب في نحو طاب زيد أبا. (١٠) تميز. (١١) موصول أو موصوف. (١٢) مفعول لطابق. (١٣) بيان ما. (١٤) أي: مطابقة التميز. (١٥) أعني زيد في الأمور الثلاثة. (١٦) بأن كان متعلقه. (١٧) زيد. (١٨) أي: للمتصب عنه وهو زيد. (١٩) بصيغة الخطاب. (٢٠) أي: لزيد. (٢١) والمراد بالأجداد ما فوق الواحد.

فَيُطَابِقُ[١] فِيهِمَا مَا قُصِدَ

(١) أي: التميز.

(قوله، وهو الذات المقدرة، أعني، الشيء المنسوب الى زيد) المغاير لزيد بالذات، وانما قلنا ذلك؛ لأن الذات المقدرة مطلقاً هو الشيء المنسوب إلى زيد كما ذكرناه.

(قوله، وانما قلنا ذلك) أي: المغاير لزيد بالذات. **(قوله، مطلقاً)** أي: فيما جاز أن يكون لما انتصب وفيما يكون صفة لمتعلقه هو الشيء المنسوب إلى زيد، فلا بد أن يعتبر فيما يكون لمتعلقه المغاير لزيد، لكن باعتبار التغاير بالذات بحث لما عرفت فيما نقلنا عن الرضي: إن طاب زيد نفساً أصله طاب نفس زيد بجعلها كالمتعلق حتى صح إضافتها

التميز الذي هو لمتعلق ما انتصب عنه مع كون المتعلق جمعاً كقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا﴾؛ إذ لا التباس والمقصود حاصل فإن نفساً تمييز لمتعلق المنتصب عنه؛ أعني: ضمير جماعة النساء في قوله: ﴿فَإِن طِبۡنَ﴾، فالتقدير: فإن طاب أشياء أولاء نفوساً، فإن قيل: أي دليل في الآية على أن التمييز هنا لمتعلق المنتصب عنه لا للمنتصب عنه نفسه، قلنا: إذ المراد من النفس هنا القلب، وهو بعض الإنسان ومتعلق به لا نفسه وعينه، فلا يصح جعله للمنتصب عنه، وهو النساء فتعين كونه لمتعلقه، وبالجملة: مقتضى الظاهر أن يقال: نفوساً إلا أنه وضع لفظ نفساً موضع الجمع لحصول المقصود وأمن الالتباس، وفي الكشاف: في توجيه نفساً أن الغرض بيان الجنس والواحد يدل عليه وضمير منه للصداق وهو مهر المرأة. (قوله: وهو الذات المقدرة) أي: المتعلق هو الذات المقدرة المغايرة لزيد بالذات. (قوله: فيهما؛ أي: فيما جاز الخ) لما كان الظاهر إرجاع الضمير إلى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصاً في المنتصب عنه مهملاً تكلف في مرجع الضمير حتى يشمله؛ أي: في صورة جاز فيها أن يكون التميز الخ، وليس لك أن تجعل ما عبارة عن التمييز تبعاً للرضي وإن كان في ذلك استغناء عن التقدير؛ لأنه يوجب القلق والتشويش في المعنى، وقوله: نصاً فيه؛ نحو: طاب زيد نفساً أو محتملاً له ولمتعلقه؛ نحو: طاب زيد أباً فيراجع إلى القرائن، فقوله: لمتعلقه عطف على الضمير في له. (قوله: ما قصد من وحدة الخ) فيجب المطابقة لما قصد بالتميز إفراد أو تثنية وجمعاً، وقوله: سواء كانت؛ أي: هذه الأمور الثلاثة لموافقة المنتصب عنه حيث كان واحداً أو مثنى أو جمعاً، أو لمعنى في نفسه لا لتلك الموافقة حيث لم يكن المنتصب عنه إلا واحداً فلا يتصور الموافقة حينئذ فقوله: أو لمعنى في نفسه عطف على قوله: لموافقة ما فهم. (قوله: أو لمعنى في نفسه) أي: في نفس التميز من غير أن يعتبر موافقته لما انتصب عنه قوله: مثل طاب زيد أباً الخ تميز لما انتصب

لأن الصفة[1] تستدعي موصوفاً[2]، والمذكور[3] أولى بالموصوفية[4]. فإذا قيل: (طَابَ زَيْدٌ وَالِداً[5])، كان الوالد (زَيْداً[6]) ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف الاسم، نحو (أَباً). «وَطَبْقَةُ[7]» الواو بمعنى (مَعَ)، والطِّبْق: مصدر[8] بمعنى: المطابقة[9] أي: كانت الصفة[10] صفة له مع مطابقتها[11] إياه، أو مطابقته إياها. ويجوز أن يكون[12] بمعنى اسم الفاعل[13]، والواو: للعطف[14] على خبر (كَانَتْ) أي: كانت صفة له[15]، ومطابقة إياه. والمراد بالمطابقة: الاتفاق[16] في الإفراد، والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، لكونها[17] حاملة[18] لضميره. «وَاحْتَمَلَتِ[19]» أي: الصفة المذكورة «الحَالَ[20]» أيضاً[21] لاستقامة[22] المعنى[23] على الحال، نحو: (طَابَ زَيْدٌ فَارِساً)

(١) لكونها عرضا لا يقدم بنفسها. (٢) لتقوم هي به. (٣) أي: المتصب عنه. (٤) الباء للمصدرية. إذا لم يجز لمتعلقه. (٥) تميز عن نسبة الطيب إلى زيد. (٦) لا متعلقاً. (٧) أي: لما انتصب عنه. (٨) طابق يطابق. (٩) يشير إلى أن المطابقة أصل والطبق نوع لها. (١٠) التي تكون تميزاً. (١١) أشار إلى أن المصدر مضاف إلى المفعول والفاعل متروك. (١٢) أي: الطبق. (١٣) كالعدل بمعنى العادل. (١٤) كما قاله العصام في الشرح. (١٥) أي: للمتصب عنه. (١٦) أي: موافقة الصفة ما انتصب عنه في واحد الأمور الخمسة. (١٧) علة الاتفاق. (١٨) أي: مسندة شاملة. نسخة. (١٩) عطف على قوله: كانت صفة. (٢٠) مفعول به. (٢١) كما كان تميزاً. (٢٢) علة احتملت. (٢٣) أي: معنى الكلام أو معنى تلك الصفة.

كَانَتْ لَهُ وَطِبْقَهُ، وَاحْتَمَلَتِ الحَالَ،

(قوله: الواو بمعنى مع) وهي تفيد مشاركة ما بعده لخبر كان من حيث إنه فاعل معنى، ونظيره ما قاله الشيخ الرضي: وهو أن المنصوب في عبارات النحاة في قولهم: شرّ أهر ذا ناب، إن شرّاً مبتدأ لفظاً فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديراً؛ أي: كائن مبتدأ لفظاً؛ بمعنى: كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلاً، ومثله كثير في كلامهم.

إليه. (قوله: من حيث إنه فاعل معنى) أي: للفعل المفهوم من نسبة الخبر؛ أعني: صفة له إلى الاسم؛ أعني: الصفة كأنه قيل: ثبت للصفة كونها صفة له مع وصف المطابقة وفي اعتبار الحيثية إشارة إلى دفع ما يرد على الشارح رحمه الله من أن وقوع المفعول معه من غير الفاعل وكذا بعد كان الناقصة مختلف فيه، والحمل على المختلف فيه مع صحة العطف مما لا وجه له، وأما وجه اختياره حيث قدمه وأورد العطف بلفظ الجواز مع أن الأصل في الواو العطف فلرعاية جانب المعنى فإن الكلام السابق في صحة كون التمييز لهما أو لأحدهما، والمطابقة متفرعة عليه تتمة له، فذكرها ههنا بطريق التقييد أنسب بما تقدم، وأما ما قيل: إنه مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت؛ أي: كانت الصفة ومطابقاتها له انتصب عنه فوهم، أما لفظاً؛ فلأنه حمل على المختلف فيه مع وجود الوجه المتفق عليه، وأما معنى فلأن المقصود إفادة أن الصفة صفة له مع وصف المطابقة لا إفادة أن تلك الصفة مع وصف المطابقة ثابتة له، ثم قول الشارح رحمه الله: مع مطابقتها إياه أو مطابقته إياها إشارة إلى أن المطابقة يجوز أن تكون مصدراً محذوف الفاعل أو المفعول وعلى التقديرين مبني للفاعل لا على أنه على التقدير الثاني مبني للمفعول على ما وهم فإنه ارتكاب تكلف من غير ضرورة، ولذا لم يجعل في العطف إلا مصدر المبني للفاعل. (قوله: تمييز عن النسبة الخ) خبر إن؛ أي: تمييز عن نسبة كائن إلى شر المستفادة من

(قوله: صفة له؛ أي: لما انتصب الخ) أي: صفة قائمة به بأن يكون ضميره راجعاً إليه، وأراد بالمذكور في والمذكور أولى المنتصب عنه، فإنه أولى بالموصوفية من غير المذكور؛ أعني: المتعلق. (قوله: كان الوالد زيداً) وهو مذكور وهذا معنى كون التمييز للمنتصب عنه، وقوله: بخلاف الاسم؛ أي: فإنه لكونه دالاً على الذات لا يقتضي موصوفاً كالأب في طاب زيد أباً. (قال المصنف: وطبقه) في القاموس هذا طبقه بالكسر؛ أي: مطابقة فهو اسم لا مصدر. (قوله: الواد بمعنى مع الخ) وإنما اختار هذا الوجه حيث قدمه وأراد بالعطف بلفظ الجواز مع أن الأصل في الواو العطف لرعاية جانب المعنى فإن الكلام السابق في صحة كون التمييز لهما أو لأحدهما، والمطابقة متفرعة عليه وتتمة له، فذكرها بطريق التقييد أنسب. (قوله: أي: إن كانت الصفة صفة له مع مطابقتها الخ) فيجب المطابقة إفراداً وتثنية وجمعاً؛ إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنساً، وفي قوله: مع مطابقتها إياه الخ، إشارة إلى أن المطابقة يجوز أن يكون مصدراً محذوف الفاعل أو المفعول، وعلى التقديرين مبني للفاعل لا أنه على التقدير الثاني مبني للمفعول كما وهم. (قوله: بمعنى اسم الفاعل) أو اسم المفعول؛ إذ لا معنى للاقتصار على الأول إلا أن يقال أن أحد هذين المعنيين يعلم من بيان الآخر بالمقايسة، فقوله: ومطابقة إياه بكسر الباء؛ أي: أو مطابقة له بفتحها. (قال المصنف: واحتملت الحال) عن المنتصب عنه في صورة التمييز، وهذا القول منه إشارة إلى أنه لا ينبغي النزاع في كونها حالاً أو تمييزاً كما وقع بينهم؛ لأنه لا يمكن إنكار شيء منهما، ورجح في شرح المفصل التمييز؛ لأن المعنى على مدحه مطلقاً[1] بالفروسية، فإذا

(١) أي: حال الفروسية أو غيرها.

أي[١]: من حيث إنّه فارس أو حال كونه فارساً، لكن زيادة (مِنْ)[٢] فيها[٣] نحو: للهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ[٤]، وقولهم[٥]: (عَزَّ[٦] مِنْ قَائِلٍ) يؤيد التميز، لأنَّ (مِنْ) تزاد في التميز لا في الحال. وأيضاً، المقصود[٧] مدحه بالفروسية[٨]، لا حال الفروسية، إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات[٩]. «وَلاَ[١٠] يَتَقَدَّمُ» التميز[١١] «عَلَى عَامِلِهِ» إذا كان اسماً[١٢] تاماً بالاتفاق[١٣] فلا[١٤] يقال: (عِنْدِي دِرْهَماً عِشْرُونَ) و(لا[١٥] زَيْتاً رِطْلٌ) لأن[١٦] عامله حينئذ اسم[١٧] جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة

(١) كما أن زيادة من ترجح التميز لا الحال. منا. (٢) أي: لفظ من. (٣) أي: في. (٤) والأصل فارساً بالنصب. (٥) عرب. (٦) أي: فلان. (٧) دليل ثان. (٨) مطلقاً. (٩) أي: الشجاعة وغيرها. (١٠) استئناف أو اعتراض. (١١) في غير الضرورة. (١٢) كما في القسم الأول. (١٣) من غير خلاف لأحد. (١٤) جواب لشرط محذوف إذا لم يتقدم فلا يقال. (١٥) يقال أيضاً. (١٦) تعليل لعدم القول. (١٧) خبر إن.

جعل حالاً اختص بالمدح وتقيد بحال الفروسية، وقال الرضي: وأنا لا أدري بينهما فرقاً. (قوله: نحو: طاب زيد فارساً) أو والداً، وكرم زيد ضيفاً، فإذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم كان تمييزاً، وإن كان زيد هو المضيف احتمل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخال كلمة من عليه من الأمثلة لله دره فارساً، قال السيد: يقال في المدح لله دره؛ أي: عمله فإذا قلت لأحد: لله دره، لم يعلم بأي شيء مدحته، وإذا قلت: لله دره فارساً، عرف أنك مدحته بكمال الفروسية، وقيل: معناه التعجب، والعرب إذا عظموا الشيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى إيذاناً بأنه لا يقدر عليه إلا هو، وإذا حمل على التعجب فإن جعل تمييزاً كان التعجب من فروسية زيد مطلقاً، وأما إن جعل حالاً كان معناه التعجب منه في حال كونه فارساً، والمقصود من هذه العبارة هو المعنى الأول، فالتمييز أولى. (قوله: أي: من حيث إنه فارس) يعني: باعتبار اشتماله على الفروسية التي تزيل الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد، وقوله: أو حال كونه فارساً؛ أي: باعتبار تبيين هيئة زيد عند الطيب فاندفع الإشكال بأن اللفظ الواحد لا يرفع الإبهام عن ذات شيء واحد وصفته. (قوله: لكن الزيادة من فيها) أي: في الصفة المذكورة تؤيد التمييز كما تزاد في مميزكم الخبرية والاستفهامية كما في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾، وقال الشاعر:

وَكَمْ ذُدْتُ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ

واعلم أن من يجوز زيادتها في التميز عن ذات مذكورة مطلقاً مقداراً أو غيره؛ نحو: خاتم من فضة، وتجوز في التمييز عن الذات المقدرة إذا كان لما انتصب عنه فيقال: طاب زيد من فارس لا طاب من دار، وقيل: مطلقاً، وفي الألفية:

واجْرُرْ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدِ

الخ، فلا تقول: عندي عشرون من درهم، بل عندي شبر من أرض، ثم إن من هذه بيانية عند الرضي، وتبعيضية عند صاحب التسهيل، وزائدة عند البعض كذا في حواشي المطول. (قوله: وقولهم: عز من قائل) بيان للضمير في قوله: عز؛ أي: عز الله من قائل؛ يعني: غلب الله الذي هو القائل

وَلاَ يَتَقَدَّمُ[١] عَلَى عَامِلِهِ،

(١) أي: التميز.

(قوله: لأن من تزاد في التمييز) في قسمه الأول مطلقاً، وفي قسمه الثاني إذا كان لما انتصب عنه، وقيل مطلقاً هكذا قال الشيخ الرضي، وقال في المقتبس يقال: لله دره من فارس، ولا يقال عندي عشرون من درهم، والفرق أن الأول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن

قولهم: إن شر مبتدأ فهو تمييز عن الذات المقدرة التي كانت عن نسبة اسم الفاعل إلى فاعلها تقديراً. **(قوله: ومثله كثير في كلامهم)** تتمته في كلام الرضي. **(قوله: في قسمة الأول)** أي: المفرد. **(قوله: وقيل مطلقاً)** في الرضي وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة؛ نحو: طاب زيد داراً وعلماً وليس بوجه. **(قوله: ولا يقال عندي عشرون من درهم)** ويفهم منه أن لا تزاد في العدد وهكذا في التسهيل.

كما ذكرناه فلا يقوى أن يعمل[1] فيما قبله. «(والأَصَحُّ) أي: أصح المذاهب «أنْ لاَ يَتَقَدَّمَ» التميز «عَلَى» ما هو عامل فيه[2] من «الفِعْلِ» الصريح أو غير الصريح[3]، لكونه[4] من حيث المعنى فاعلاً[5] للفعل بنفسه[6]، نحو: (طَابَ زَيْدٌ أَباً)

(١) والجملة في تأويل المفرد فاعل يقوى. رضا. (٢) تأكيد للفعل. (٣) كاسم الفاعل والمفعول. (٤) تعليل لعدم التقدم. أي: التميز عن النسبة. (٥) عند سيبويه. (٦) من غير أن يجعل لازماً أو متعدياً.

وَالأَصَحُّ أنْ لاَ يَتَقَدَّمَ عَلَى الفِعْلِ[1]،

(١) أي: ما هو عامل فيه من الفعل الصريح أو الغير صريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه.

يخلصه للتمييز. (قوله: لكونه من حيث المعنى فاعلاً) ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الإجمال ليكون أوقع، لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كما في قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾.

على جميع المخلوقين، وقيل: فيه وجهان؛ الأول: أن من: زائدة، وقائل: حال من فاعل عز؛ أي: عز قائلاً، الثاني: أنها زائدة، وقائل: تمييز؛ أي: عز من جهة القائلية، وهو أولى، وأصله حينئذ عز قائليته؛ لأن التمييز فاعل في المعنى، فهو يرفع الإبهام عن النسبة. (قوله: وأيضاً المقصود مدحه) أي: وكما أن زيادة من تؤيد التمييزية كذلك المقصود المدح مطلقاً بالفروسية الخ، وفي هذا تعريض للشيخ الرضي حيث قال: وأنا لا أرى بين التمييز والحال هنا فرقاً؛ لأن معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا بها وهذا المعنى هو المستفاد من كونه حالاً (نعمه). (قوله: على عامله إذا كان اسماً تاماً) الظرف تقييد للعامل فليس المراد به مطلقه بقرينة قول المصنف الآتي: والأصح أن لا يتقدم على الفعل، وإلا فالمناسب أن يقول: والأصح أن لا يتقدم على عامله، وبما عرفت المراد من الاسم المبهم التام لا يرد إشكال العصام. (قوله: فلا يقوى أن يعمل الخ) فلذا لا يجوز الفصل بين الجامد المبهم وبين التمييز في السعة فقوله:

ثـلاثـونَ لـلـهَـجْـرِ حَـولاً كـمـيـلاً

ضرورة، (فائدة): ويجوز حذف التمييز كما في قولك: كم صمت؛ أي: كم يوماً، وفي التنزيل: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ۝٣٠﴾، إلا إنه شاذ في باب نعم كما في حديث: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»؛ أي: بالرخصة أخذت، ونعمت رخصة (معنى). (قوله: أي: أصح المذاهب أن لا يتقدم الخ) وحاصل ما أفاد أن عدم التقدم فيما إذا كان العامل اسماً اتفاقي وفيما إذا كان فعلاً صريحاً، أو غير صريح اختلافي إلا أن الأصح عدم جواز التقدم فيه أيضاً، وأما قوله:

ومـا ارْعَـوَيْـتُ وَرَأْسِـي شَـيـبـاً اشْـتَـعَـلا

وقول الآخر:

أَتَـفْـسـاً تَـطِـيـبُ بِـنَـيْـلِ الـمُـنَـى؟
وداعِـي الـمَـنُـونِ يُـنَـادي جِـهَـارا!

فضرورتان. (قوله: أو الغير الصريح) من المشتقات غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر؛ لأن شيئاً من معمولات هؤلاء لا يتقدمها، وذلك معلوم في أبحاثها، وكذا لا يتقدم على معنى كما يفهم من الاقتصار؛ لضعفه نحو: زيد أسد غلاماً، فلا يقال: زيد غلاماً أسداً. (قوله: لكونه من حيث المعنى الخ) والأحسن في التعليل أن التقديم على العامل يقتضي تقديم البيان على المبين والمبهم، وهو ينافي الغرض من ذكر التمييز؛ أعني: الإبهام أولاً والتفصيل ثانياً؛ لتمكن الخطاب في النفس فضل تمكن هذا، وحاصل ما ذكره: أن التمييز الذي عامله الفعل فاعل في المعنى حقيقةً أو تأويلاً ومجازاً، وهذا عند الجمهور خلافاً لابن عصفور وكثير من المتأخرين؛ فإنهم ذهبوا إلى أنه يجوز أن يكون مزالاً عن المفعول أيضاً، فعلى هذا أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول، وقوله: للفعل نفسه؛ أي: لا للازمة ولا لمتعدية؛ يعني: فاعل لنفس الفعل بلا تأويل. (قوله: أي: طاب أبوة زيد) هذا إذا كان للمتعلق، وأما إذا كان للمنتصب عنه فنقول: أي: طاب أبو زيد على أن يكون زيد بدلاً أو عطف بيان. (قوله: أو فاعلاً له) أي: للفعل لكن لا لنفسه، بل إذا جعلته لازماً أو في حكمه بجعل العامل مجهولاً؛ أي: فجرت عيونها، وقال العصام: وإتمام الوجه بقصد اطراد الباب أهون وأعذب مما تكلفوه، والتفجير: الشق والإسالة، والعيون ليست بمفجرة، بل منفجرة، فلابد من التأويل حتى يكون فاعلاً؛ أي: انفجرت عيونها.

أي: طاب أبوه، أو فاعلاً له إذا جعلته لازماً[١]، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ أي: انفجرت[٢] عيونها[٣]. وإذا، جعلته[٤] متعدياً[٥] نحو: (اِمْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً) أي: ملأه الماء. و[٦]الفاعل لا يتقدم على[٧] الفعل، فكذا[٨] ما[٩] هو بمعنى الفاعل. وههنا بحث؛ هو أن (المَاءَ[١٠]) في قولهم[١١]: (اِمْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً) من حيث المعنى فاعل للفعل[١٢] المذكور من غير حاجة إلى جعله[١٣] متعدياً لأن[١٤] المتكلم[١٥] لما قصد إسناد الامتلاء[١٦] إلى بعض متعلقات الإناء، ولو[١٧] على سبيل التجوّز وقدره، وقع الإبهام فيه لا جَرَمَ[١٨] ميزه بقوله (مَاء) فهو[١٩] في معنى: اِمْتَلأَ مَاءُ[٢٠] الإِنَاءِ. فالماء[٢١] فاعل معنى، وذلك[٢٢] بعينه مثل قولك: (رَبِحَ[٢٣] زيدٌ تجارةً) فإن التجارة تميز يرفع الإبهام عن شيء منسوب إلى (زَيْدٍ) وهو التجارة. فالفاعل[٢٤] في قصدك هو التجارة،

---

(١) من التعدي بنقله إلى باب انكسر. (٢) أي: انكشفت. لازم. (٣) من باب انكسر. (٤) أي: الفعل العامل في التميز. (٥) من اللازم. (٦) حال. (٧) لئلا يلتبس بالمبتدأ. (٨) لا يتقدم. (٩) أي: التميز. (١٠) الذي كان تميزاً. (١١) عرب. (١٢) وهو امتلأ. (١٣) لأن الماء مع فاعل مجازي. (١٤) علة لقوله: من حيث المعنى فاعل. (١٥) بهذا الكلام. (١٦) بأن امتلاء شيء منسوب إلى الإناء. (١٧) كان. (١٨) لا شك. (١٩) أي: امتلاء الإناء ماء. (٢٠) وإضافة الإناء إلى الماء بمعنى في. (٢١) في هذا القول. (٢٢) أي: امتلاء الإناء ماء. (٢٣) بمعنى ربح تجارة كقوله تعالى: ﴿فما ربحت تجارتهم﴾. (٢٤) فاعل الربح.

(قوله؛ نحو: امتلأ الإناء ماء)؛ إذ الماء ليس بفاعل للامتلاء نفسه؛ لأنه ليس بممتلئ، بل مالئ فلابد من التأويل. (قوله: والفاعل لا يتقدم الخ) مربوط بقوله: لكونه من حيث المعنى فاعلاً وإشارة إلى كبرى قياس اقتراني من الشكل الأول هكذا التميز لا يتقدم على الفعل؛ لأنه فاعل معنى، والفاعل لا يتقدم على الفعل ينتج المطلوب. (قوله: وههنا بحث) يعني: في ردهم الفعل المذكور في المثال الأخير إلى المتعدي؛ ليكون الماء فيه فاعلاً في المعنى بحث، وحاصله: ألا يراد عليهم بأن الرد المذكور لحفظ القاعدة المشهورة خلاف المقصود؛ إذ المقصود هو نسبة الامتلاء نفسه إلى الماء مجازاً كما فصله، فالظاهر في دفع الانتقاض بمثل الماء تعميم الفاعل في تلك القاعدة عن الفاعل المجازي، وأجاب العصام عن هذا البحث بما حاصله: أنهم لم يقصروا الفاعل في القاعدة على الحقيقي كما يتوهم من تعرضهم للرد في المثال المذكور، بل التعرض لذلك لمجرد الخفاء هنالك، قوله: فاعل للفعل المذكور؛ أعني: الامتلاء نفسه إلا أنه فاعل مجازي بعلاقة المجاورة أو الحلول كما في جرى النهر فافهم. (قوله: لأن المتكلم لما قصد الخ) أي: للقرينة الدالة على أن الظاهر غير مراد، وقوله: إلى بعض متعلقات الإناء؛ أي: ملابساته كالخل والعسل والدبس والدهن واللبن والتراب وغيرها. (قوله: وقدره) أي: في الكلام؛ ليكون فيه إبهام، وقوله: ميزه؛ أي: رفعه جواب لما. (قوله: فالماء فاعل معنى) أي: فاعل مجازي للامتلاء نفسه مثل: هزم الأمير الجند. (قوله: ربح زيد تجارة) مغير عن ربح تجارة زيد كما في آية سورة البقرة، قال المولى أبو السعود التجارة صناعة التجار، وهو التصدي للبيع والشراء؛ لتحصيل الربح؛ أعني: الفضل على رأس المال يقال ربح في تجارته؛ أي: أصاب فيها الربح والفائدة وبالفارسية سود. (قوله: عن شيء

(قوله؛ إذا جعلته لازماً) بتضمنه؛ لأنه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح، وكذا الحال في العكس؛ لأن مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل. (قوله؛ نحو؛ فجرنا الأرض عيوناً) إنما أتى بالجمع؛ لأن التفجر متنوع إلى ماء عذب وملح وغير ذلك، أو إلى حار وبارد وغير ذلك. (قوله؛ لأن المتكلم لما قصد) بقرينة دالة على أن الظاهر غير مراد. (قوله؛ وذلك بعينه مثل قولك؛ ربح زيد تجارة) مغير ربح تجارة زيد كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾.

(قوله: يتضمن) في شرح التسهيل: وأما امتلاء الكوز ماء فقيل: هو مشبه بالمنقول، وقيل: منقول من فاعل يصح إسناده للمطاوع فأصله ملأ الماء الكوز فماء فاعل ملا الذي طاوعه امتلأ، وما قيل: إنه فاعل لما ينوب منابه في تركيب يؤدّي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل في هذه الجملة، فبعيد غاية البعد؛ إذ خلاصته جعله كالفاعل لكونه فاعلاً في تركيب آخر، ثم اعلم أن التعليل الذي ذكره الشارح رحمه الله إنما هو عند من لم يقل بنقل التميز عن المفعول والقاعدة المشهورة عند من قال فلا تدافع في شرح التسهيل، وأما المنقول عن المفعول فذهب ابن عصفور وأكثر المتأخرين إلى أنه جائز، وأنكره الشلوبين وتلميذاه الأبدي وابن الربيع، وحمل الشلوبين عيوناً على الحال، وحمله أبو الحسن على البدل، أو على إسقاط حرف الجر وإن ما أورده الشارح الرضي على هذا التعليل من أنه ليس بمرضي؛ لأنه ربما يخرج الشيء عن أصله كمفعول ما لم يسم فاعله كان جائز التقديم بعد الرفع ظاهر الاندفاع؛ إذ ما ذكر نكتة لعدم وقوع تقديم التميز لا لعدم جوازه. (قوله: إنما أتى بالجمع الخ) يعني: أن التمييز اسم جنس لقصد جميع الأنواع. (قوله: بقرينة دالة الخ)؛ لأنه شرط في المجاز ولولا القرينة كان الكلام محمولاً على الإسناد الحقيقي.

لا زيد، وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة[1] وإليها[2] مجازاً، وبهذا[3] يندفع ما[4] يُورَدُ على قاعدتهم[5] المشهورة[6]، وهي أن التميز عن النسبة إمّا فاعل[7] في المعنى أو مفعول[8]، من[9] أن التميز في هذا المثال[10]، وأمثاله[11] لا فاعل ولا مفعول، فلا تطرد تلك القاعدة. «خِلاَفاً[12] لِلْمَازِنِيِّ وَالْمُبَرِّدِ[13]» فإنهما يجوزان[14] تقديم[15] التميز على الفعل الصريح[16]، وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظراً[17] إلى قوة[18] العامل، بخلاف الصفة المشبهة، واسم التفضيل والمصدر، وما فيه معنى الفعل[19]، لضعفها في العمل. ومتمسكهما في هذا التجويز[20] قول الشاعر:

أَتهجُرُ[21] سَلْمَى[22] بِالفِرَاقِ[23] حَبِيْبَهَا وَمَا[24] كَادَ نَفْساً[25] بِالفِرَاقِ[26] تَطِيْبُ

على[27] تقدير تأنيث

(١) لأن الربح ليس صفة التجارة. (٢) أي: إلى التجارة. (٣) أي: بهذا البحث. (٤) الذي. (٥) أي: النحاة. (٦) صفة القاعدة. (٧) إذا كان تميزاً عن النسبة الإسنادية. (٨) إن كان التميز من النسبة الإيقاعية. (٩) بيان ما يورد. (١٠) أي: ربح زيد تجارة. (١١) نحو: ﴿أولئك شر مكانا وأضل سبيلا﴾ وأمثل. (١٢) مفعول مطلق حذف فعله الناصب له. (١٣) وهو تلميذ المازني. (١٤) والكسائي معهما. (١٥) قياساً على ما الفضلات كالحال وغيرها. (١٦) مثل طاب وغيره. (١٧) مفعول له ليجوزان. (١٨) قال سيبويه كلام العرب استقرائي لا قياسي. نوري. (١٩) كأسماء الأفعال والجار والمجرور والظرف. (٢٠) أي: تقديم التميز على عامله. (٢١) أي: أتمنع. (٢٢) اسم محبوب. (٢٣) الباء بمعنى في. (٢٤) نافية. (٢٥) أي: الروح والذات، تميز عن نسبة تطيب إلى سلمى. (٢٦) متعلق بتطيب. (٢٧) بناء. متعلق.

خِلاَفاً لِلمَازِنِيِّ وَالمُبَرِّدِ[1].

(١) فإنهما يجوزان تقديم التميز على الفعل آه.

(قال: خلافاً للمازني) أستاذ المبرد وتلميذ الأخفش. (قوله: نظرا إلى قوة العامل) قال سيبويه: كلام العرب استقراء لا قياس. (قول: الشاعر) هو من مجيدي الشعراء. (قوله: أتهجر سلمى الخ) قبل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك. (قوله: بالفراق) في بعض الروايات بالعراق.

(قوله: قال سيبويه) جواب لاستدلالهم. (قوله: من مجيدي الشعراء) إجاداتي بالجيد، ومنه شاعر مجيد كذا في القاموس، لكن ينبغي أن يذكر اسمه ليظهر كونه من المجيدين. (قوله: وهو الصرف) أي: الثني بفتح الثاء وسكون النون الصرف في تاج البيهقي: الثني: دوتا كردن وواد اشتن وواك دانيدن انتهى، فالمناسبة على الأول ذكر المستثنى مرتين مرة في ضمن المستثنى منه، ومرة صريحاً، وعلى الثاني كونه منعاً.

منسوب إلى زيد) أي: منسوب إليه في التقدير؛ لأن تقديره ربح شيء زيد، وذلك الشيء مبهم؛ لأنه لا يعلم أنه غنم أو بعير أو غيرهما، فإذا قيل: تجارة، علم أن ذلك الشيء هو تجارة زيد. (قوله: وإن كان إسناد الربح إليه الخ)؛ لأن الربح قائم بزيد حقيقة؛ إذ الرابح هو زيد فإسناده إلى التجارة مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب؛ لأن التجارة سبب الربح، فقوله: مجاز؛ أي: عقلي أو لغوي بعلاقة السببية. (قوله: وبهذا يندفع الخ) أي: بما ذكرنا من أن الماء والتجارة في هذين المثالين فاعلان مجازيان في المعنى يندفع ما يورد نقضاً على القاعدة المشهورة، وقوله: في هذا المثال؛ أي: في مثل ربح زيد تجارة. (قوله: خلافاً للمازني والمبرد) أي: وللفراء والكسائي والجرمي، فإنهم جوزوا تقديم التميز على الفعل الخ، بناءً على أن المؤول بشيء لا يجب أن يكون في حكمه من كل وجه، والمازني هو أبو عثمان تلميذ الأخفش أستاذ المبرد منسوب إلى مازن[1] اسم قبيلة. (قوله: وعلى اسمي الفاعل والمفعول) يشير إلى أن كلام المصنف قاصر؛ لأنه إن أريد بالفعل مجرده يفيد أن خلافهما في مجرده وليس كذلك، وإن أريد به الفعل وشبهه كما هو الشائع يفيدان الخلاف في جميع ما يشبه الفعل وليس كذلك، إلا أن يقال: أحيل عدم جواز تقدم التميز على الصفة المشبهة ونحوها على بيان أن شيئاً من معمولات هؤلاء لا يتقدم كما مر. (قوله: نظراً إلى قوة العامل) وقياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، وأجاب سيبويه بأن كلام العرب استقراء لا قياس. (قوله: لضعفها في العمل) أي: فعدم التقدم في هذه المذكورات اتفاقي بين النحاة. (قوله: قول الشاعر) أي: من

(١) بكسر الزاي.

فهرست المباحث المهمة من حاشية الجامي المسماة بالعقد النامي للرحمى الأكيني سلمة الغنى

فهرست مُلاجامي

فهرست حاشية عبد الغفور